

# حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعِبَارَاتِ

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الشَّرَفِ فِي السَّنَةِ الْهَدِيدِيَّةِ وَاسْمُ الْعَبْدِ الْوَلِيِّ  
١٣٠١ هـ ٩٩٢ هـ

شَرْحُ كِتَابِ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ بْنِ حُجْرٍ الْهَيْثَمِيِّ  
٩٧٣ هـ

اِسْتَفَيْتُ بِهِ دَرَامَتَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي  
كَلِيَّةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الثاني عشر



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر



اسم المؤلف : الشيخ محمد بن أبي النضر

اسم المحقق : الدكتور أسامة الشامي

اسم المحقق : الدكتور أسامة الشامي

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات : ٧١٨ صفحة

عدد المجلدات : ١٢ مجلد - الجزء الثاني مشر

سنة الطبع : ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م



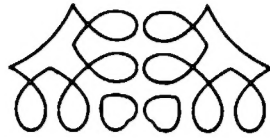
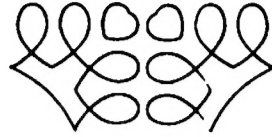
التقديم الدولي : ٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٠٦

الباركود الدولي : ٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢

طبع . نشر . توزيع







## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ النَّذْرِ

بِالْمُعْجَمَةِ عَقَّبَ الْأَيْمَانَ بِهِ لِأَنَّهُ كُلُّهُ يُعَقَّدُ لِتَأْكِيدِ الْمُلتَزِمِ؛ وَلِأَنَّهُ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ كَفَّارَةٌ كَالْيَمِينِ وَهُوَ لَعْنَةُ الْوَعْدِ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ وَشَرْعًا الْوَعْدُ بِخَيْرٍ بِالتَّزَامِ الْقُرْبَةِ الْآتِيَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي فَلَا يَحْصُلُ بِالنِّيَّةِ وَحْدَهَا لَكِنْ يَتَأَكَّدُ لَهُ إِمضَاءُ مَا نَوَاهُ لِلدَّمِ الشَّدِيدِ لِيَمُنَّ نَوَى فَعَلَ خَيْرٍ وَلَمْ يُفْعَلْهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فِي اللَّجَاجِ الْآتِي مَكْرُوءَةٌ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا أُطْلِقَهُ الْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهُ هُنَا قَالَ: لِصَحَّةِ التَّهْيِ عَنْهُ وَأَنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ وَفِي الْقُرْبَةِ الْمُتَنَجِّزَةِ أَوْ الْمُعْلَقَةِ مَنْدُوبٌ وَعَلَى الْمُتَنَجِّزَةِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ فِيهِ فِي مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ: إِنَّهُ مُنَاجَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى تُشَبِّهُ الدُّعَاءَ فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ بِهِ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ النَّذْرِ

• قَوْلُهُ: (بِالْمُعْجَمَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمَنْ تَمَّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ كُلُّهُ) إِلَى (لِأَنَّهُ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ)، وَقَوْلُهُ: (وَعَلَى الْمُتَنَجِّزَةِ) إِلَى (وَيَمَّا يُؤْيَدُهُ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ يَوْجُهُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَأَكَّدُ) إِلَى (وَالْأَصْلُ). • قَوْلُهُ: (بِالْمُعْجَمَةِ) أَيُّ: بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ سَاكِتَةٌ وَحُكْمِي فَتَحُّهَا. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ) وَهُوَ نَذْرُ اللَّجَاجِ. اهـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَالْيَمِينِ) أَيُّ كَكْفَارَتِهَا. • قَوْلُهُ: (الْوَعْدُ بِخَيْرٍ إِلَخْ) فِي جَمْعٍ بَيْنَ قَوْلَيْنِ هُنَا عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَشَرْعًا الْوَعْدُ بِخَيْرٍ خَاصَّةً قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُمَا التَّزَامُ قُرْبَةُ إِلَخْ. • قَوْلُهُ: (بِالتَّزَامِ الْقُرْبَةِ إِلَخْ) الْبَاءُ لِلْمَلَابَسَةِ الْكَلْمِي لِحْزَائِيَةِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَتَأَكَّدُ لَهُ إِلَخْ) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَثَلَّ النَّذْرُ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْقُرْبِ فَتَتَأَكَّدُ نِيَّتُهُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيُّ: الْمُصَنَّفُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ إِلَخْ) عَطَفَ عَلَى التَّهْيِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِيِّ وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنَّفُ فِي مَجْمُوعِهِ لِيَخْبِرَ الصَّحَابَةَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْهُ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ» إِلَخْ. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ إِلَخْ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا إِلَخْ بِالْوَاوِ. • قَوْلُهُ: (وَفِي الْقُرْبَةِ إِلَخْ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَفِي التَّبَرُّرِ عَدَمُ الْكِرَاهِيَةِ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ سِوَا فِي ذَلِكَ الْمُعْلَقِ وَغَيْرُهُ إِذْ هُوَ وَسِيلَةٌ لِّطَاعَةِ إِلَخْ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ: وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ قُرْبَةٌ فِي نَذْرِ التَّبَرُّرِ دُونَ غَيْرِهِ اهـ وَهُوَ الظَّاهِرُ اهـ. • قَوْلُهُ: (يُحْمَلُ قَوْلُهُ) أَيُّ: الْمُصَنَّفُ فِيهِ أَيُّ: الْمَجْمُوعُ. • قَوْلُهُ: (تُشَبِّهُ الدُّعَاءَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ يُشَبِّهُ قَوْلَهُ: (سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ). اهـ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ النَّذْرِ

• قَوْلُهُ: (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فِي اللَّجَاجِ الْآتِي مَكْرُوءَةٌ إِلَخْ) كَتَبَ عَلَى الْأَصَحِّ م ر.

وَمَا يُؤَيِّدُ أَيْضًا أَنَّهُ قُرْبَةٌ بِقِسْمِيهِ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِّطَاعَةٍ، وَوَسِيلَةٌ الْعَلَاةِ طَاعَةً كَمَا أَنَّ وَسِيلَةَ الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ، وَمَنْ ثُمَّ أُثِيبَ عَلَيْهِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَلَا تَكُنْ أَفْهَ يَسْلُمُ﴾ (البقرة: ٢٧٠) أَي: يُجَازِي عَلَيْهِ عَلَى أَنَّ جَمْعًا أَطْلَقُوا أَنَّهُ قُرْبَةٌ وَحَمَلُوا التَّهْمَةَ عَلَى مَنْ ظَنَّ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يَنْفِي بِالنَّذْرِ، أَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ لَهُ تَأْثِيرًا مَا وَقَدَ يُوْجِهُ بِأَنَّ اللَّجَاجَ وَسِيلَةٌ لِّطَاعَةٍ أَيْضًا وَهِيَ الْكَفَّارَةُ أَوْ مَا التَّرَمَّهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الْمُتَنَزِّمَ بِالنَّذَرِ قُرْبَةٌ وَإِنَّمَا يَفْتَرِقَانِ فِي أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ فِي نَذْرِ اللَّجَاجِ غَيْرُ مُحِبِّ لِلنَّفْسِ وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّيَبُّرِ مُحِبُّ لَهَا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ قَصْدُ التَّقَرُّبِ فَلَمْ يَكُنْ وَسِيلَةً لِّقُرْبَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَيَثُوتِ. وَأَرَكَاثُهُ نَاذِرٌ وَمُنْذِرٌ وَصِغَةٌ وَشَرَطُ التَّائِذِ إِسْلَامٌ، وَاخْتِيَارٌ، وَنُفُودٌ تَصَرُّفُهُ فِيمَا يَنْذُرُهُ فَيَصْخُ نَذْرُ سَكْرَانٍ لَا كَافِرٍ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْقُرْبَةِ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَمُكْرَهٍ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ وَمَحْجُورٍ فَلَسَ أَوْ سَفَهٍ فِي قُرْبَةٍ مَالِيَّةٍ غَنِيَّةٍ، .....

• فُود: (وَمَا يُؤَيِّدُ الْإِنْفَ) خَبَرٌ مُقَدِّمٌ لِقَوْلِهِ إِنَّهُ وَسِيلَةٌ الْإِنْفَ. • فُود: (أَيْضًا) أَي: كَقَوْلِ الْمَجْمُوعِ فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ بَقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحَمْلِ الْمَارِّ. • فُود: (إِنَّهُ قُرْبَةٌ) مَفْعُولٌ يُؤَيِّدُ. • فُود: (بِقِسْمِيهِ) وَهُمَا اللَّجَاجُ وَالتَّيَبُّرُ. • فُود: (ثَوَابُ الْوَاجِبِ) وَهُوَ يَزِيدُ عَلَى الثَّقَلِ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً مُغْنِي وَابْنُ شُهْبَةَ. • فُود: (كَمَا قَالَ) أَي: أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى التَّذْرِ ثَوَابُ الْوَاجِبِ. • فُود: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُ وَسِيلَةٌ الْإِنْفَ. • فُود: (أَنَّ لَهُ) أَي: لِلتَّذْرِ. • فُود: (وَقَدْ يُوْجِهُ) أَي: إِطْلَاقُ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (أَيْضًا) أَي: كَالْتَّيَبُّرِ. • فُود: (مَا يَأْتِي) أَي: قُبِيلَ التَّيَبُّرِ. • فُود: (وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّيَبُّرِ الْإِنْفَ)، وَإِنَّمَا نَوْعُهُ الْآخَرُ فَلَا تَعْلِيلَ فِيهِ. اه. سَمِ أَي: فَهُوَ مَا لَا تَعْلِيلَ فِيهِ. • فُود: (وَقَدْ يُجَابُ) أَي: عَنِ التَّائِيدِ ثُمَّ التَّوْجِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ. • فُود: (بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِنْفَ)، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ إِبْعَادُ النَّفْسِ عَنِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ الْقُرْبَةِ. اه. سَمِ. • فُود: (وَأَرَكَاثُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا الْقِرْنُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَكَذَا إِشَارَةُ الْإِنْفَ فِي الْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ وَزَيْدٌ إِلَى وَالصِّغَةُ. • فُود: (نَاذِرٌ وَمُنْذِرٌ) سَكَتَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا. اه. مُغْنِي. • فُود: (لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْقُرْبَةِ) أَوْ لِإِتِزَامِهَا وَإِنَّمَا صَحَّ وَقْفُهُ وَوَصِيَّتُهُ وَصَدَقَتُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا عُقُودٌ مَالِيَّةٌ لَا قُرْبَةٌ أَسْنَى وَمُغْنِي. • فُود: (وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ) كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلْإِتِزَامِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • فُود: (وَمُتَّحَرَّةٌ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ. • فُود: (هَنَهْمُ) أَي: الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْمُتَّحَرَّةُ. • فُود: (فِي قُرْبَةٍ مَالِيَّةٍ هَيِّنَةٍ) كَعَمَلِي هَذَا الْعَبْدِ وَيَصْخُ مِنَ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ أَوْ فَلَسٍ فِي الْقَرَبِ الْبَدَنِيَّةِ وَلَا حَجَرَ عَلَيْهِمَا فِي الثَّمَةِ فَيَصْخُ نَذْرُهُمَا الْمَالِيَّ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يُؤَدِّيَانِهِ بَعْدَ فَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُمَا مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي عِشْرَةِ مَا لَوْ مَاتَ السَّفِيهِ وَلَمْ يُؤَدِّهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ تَرْكِتِهِ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لَزِمَ ذِمَّتُهُ فِي الْحَيَاةِ وَقِيَاسًا عَلَى تَنْفِيدِ مَا أَوْصَى بِهِ مِنَ الْقَرَبِ. اه.

• فُود: (وَفِي أَحَدٍ نَوْعِي نَذْرِ التَّيَبُّرِ الْإِنْفَ)، وَإِنَّمَا نَوْعُهُ الْآخَرُ فَلَا تَعْلِيلَ فِيهِ. • فُود: (وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ نَذْرَ اللَّجَاجِ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ قَصْدُ التَّقَرُّبِ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ فِيهِ إِبْعَادُ النَّفْسِ عَنِ الْمُتَعَلِّقِ عَلَيْهِ الْقُرْبَةِ.

وكذا القرن فيصيح نذره المال في ذمته، ولو بغير إذن سيده بخلاف الضمان؛ لأنَّ المُغْلَب هنا حقُّ الله تعالى، ومن ثمَّ اختصَّ بالقرب وزيد إمكان الفعل فلا يصح نذرهم صوماً لا يطيقه ولا بعيد عن مكة حجاً هذه السنة كما يأتي أوائل الفصل.

والصيغة لفظ أو كتابة أو إشارة أحرس تذل أو تُشعر بالالتزام مع التية في الكتابة وكذا إشارة لم يفهمها كل أحد لا التية وحدها كسائر العقود ومن الأول نذرت لله أو لك أو عليّ لك كذا أو لهذا ومثله انتذرت أو أنذرت من عاتمي لفته ذلك كما يُعلم مما قدمته في رَوْجُك بفتح التاء، إذ المعتمد الذي صرح به البقوي من اضطراب طويل في نذرت لك، وإن لم يذكر معها الله أنها صريحة ومما يصرح بذلك ويوضحه قول محمول الفخر الرازي لا شك أن نحو نذرت، وبغت صيغ أخبار لغة وقد تستعمل له شرعاً أيضاً إنما النزاع في أنها حيث

• قوله: (ولو بغير إذن سيده) وفقاً للاسنى والمغني وخلافاً للنهاية عبارته: ونذر القرن مالا في ذمته كضمانه خلافاً لبعض المتأخرين. اه. أي: وضمانه باطل إذا كان بغير إذن سيده، وأما بإذنه فصحيح ويؤيده من كسبه الحاصل بعد النذر. اه. ع ش. • قوله: (هنا) أي: في النذر. • قوله: (اختصَّ بالقرب) سيأتي ما فيه. • قوله: (وزيد) إلى قوله وكذا إشارة في النهاية وعبارته ولا بد من إمكان فعله المنذور إلخ. • قوله: (إمكان الفعل) الأولى وإمكان إلخ. • قوله: (ولا بعيد عن مكة إلخ) أي بعداً لا يذكرك معه الحج في تلك السنة على السير المعتاد. اه. ع ش. • قوله: (أو كتابة) بالتثوين. • قوله: (تذل) راجع للفظ بتأويل اللفظة وللكتابة وقوله أو تُشعر راجع للإشارة ويجوز رجوعهما لكل من الثلاث وكان الأولى تذكير الفعلين، عبارة الرشيد في قوله: يذل أو يُشعر أي: كل من اللفظ والكتابة والإشارة اه وقوله بالالتزام تنازع فيه الفعلان وقوله مع التية حال من فاعل الفعلين وقوله في الكتابة متعلق بمُتَعَلِّق مع التية. • قوله: (لا التية إلخ) عطف على لفظ عبارة المغني فلا يتعقد بالتية. اه. • قوله: (من الأول إلخ) عبارة النهاية ويكفي في صراحيتها نذرت لك كذا وإن لم يقل لله. اه. قال ع ش قوله: نذرت لك كذا عبارة شيخنا الزيادي ولو قال نذرت لفلان بكذا لم يتعقد وظاهر أنه لو نوى به الإقرار ألزم به اه وعليه فيفرق بينه وبين ما ذكره الشارح بأن الخطاب يذل على الإنشاء بحسب العرف كما في بفتحك هذا بخلاف الاسم الظاهر فإنه لا يتباخر منه الإنشاء. اه. ع ش أقول ما ذكره عن الزيادي مخالف لقول الشارح أو لهذا وللصور الآتية في الشارح كالنهاية كعَلَيّ صدقة لفلان أو أن أعطيه وجعلت هذا للشيء أو يقبر الشيخ الفلاني. • قوله: (بكذا) الأولى تأخيرها عن أو لهذا. • قوله: (إذ المعتمد إلخ) تعليل لقوله أو لك إلخ وكان الأولى ليحصل العلة بمغلولها أن يذكّر قوله ومثله إلخ عيب قوله نذرت. • قوله: (وإن لم يذكّر إلخ) الأولى تأخيرها عن قوله إنها صريحة. • قوله: (لا شك أن نحو نذرت إلخ) قد يقال لا شك أن مجرد نذرت غير كاف بل مع ما يذكّر معه من المُتَعَلِّقات وكلام الفخر ساكت عنها فما

• قوله: (وكذا القرن فيصيح نذره المال في ذمته) ونذر القرن مالا في ذمته كضمانه خلافاً لبعض المتأخرين م ر.

تُسْتَعْمَلُ لِإِحْدَاثِ الْأَحْكَامِ كَانَتْ إِخْبَارَاتٍ أَوْ إِنْشَاءَاتٍ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِوُجُوهِ وَمَسَاقِهَا وَقَدْ حَكَمَا فِي تَذَرْتِ لِهَ لَا فَعَلْنَ كَذَا وَلَمْ يَنْوِ يَمِينًا وَلَا نَذَرًا وَجَهَيْنَ وَجَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِمَا بَحْثُهُ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ نَذَرُ أَيٍّ: نَذَرُ تَبَرُّرٍ، وَزَعَمُ شَارِحُ أَنَّ مُخَاطَبَةَ الْمَخْلُوقِ بِنَحْوِ تَذَرْتَ لَكَ تُبْطِلُ صِرَاحَتَهَا عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ عَلَيَّ لَكَ كَذَا أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْكَ لَكَ كَذَا صَرِيحَانِ فِي التَّذَرِ مَعَ أَنَّ فِيهِمَا مُخَاطَبَةَ مَخْلُوقٍ، وَزَعَمُ أَنَّهُ لَا التَّزَامَ فِي نَحْوِ تَذَرْتَ مَمْنُونٌ نَعَمْ، إِنْ نَوَى بِهِ الْإِخْبَارَ عَنْ نَذَرٍ سَابِقٍ عُرِفَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْعَلَلَاتِ فَوَاضِحٌ أَوْ الْيَمِينُ فِي تَذَرْتَ لَا فَعَلْنَ فَيَمِينٌ.

(نَبِيَّةٌ): قَوْلُهُمْ: عَلَيَّ لَكَ كَذَا صَرِيحٌ فِي التَّذَرِ يُنَافِيهِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي الْإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا مَا بَعِثَ مِنْ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِمَا وَيَنْصَرِفُ لِأَحَدِهِمَا بِقَرِينَةٍ وَنَظِيرَةٍ مَا مَرَّ فِي لَفْظِ التَّلَافُفِ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِي السَّلَامِ وَالْقَرْضِ لَكِنَّ الْمُتَمَيِّزَ ثُمَّ نَفْسُ الصَّيْفَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا (هُوَ ضَرْبَانِ نَذَرُ لِحَاجٍ) بِفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ التَّمَادِي فِي الْخُصُومَةِ وَيُسَمَّى نَذَرُ وَيَمِينُ اللَّجَاجِ وَالْفَضْبِ وَالغَلَقِ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَاللَّامِ وَهُوَ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهَا مِنْ شَيْءٍ أَوْ يُحَقِّقَ عَلَيْهِ أَوْ يُحَقِّقَ خَيْرًا غَضَبًا بِالتَّزَامِ قُرْبَةً (كَلَامُهُ) أَوْ إِنْ لَمْ أَكَلِّمْهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُهُ (فَلِلَّهِ عَلَيَّ) أَوْ فَعَلَيْكَ (هَتَقٌ أَوْ صَوْمٌ) أَوْ عَتَقٌ وَصَوْمٌ وَحَقٌّ (وَلَهُ) عِنْدَ وَجُودِ الْمُغَلَقِ عَلَيْهِ (كَفَّارَةُ يَمِينٍ) لِخَيْرِ مُسْلِمٍ: «كَفَّارَةُ التَّذَرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» وَلَا

وَجْهٌ كَوْنُهُ صَرِيحًا فِيمَا ذَكَرَ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. قُودٌ: (كَانَتْ الْخ) خَبَرَ أَنَّ. قُودٌ: (إِخْبَارَاتٍ) يَنْفِي وَضْعًا لَا اسْتِعْمَالًا أَوْ إِنْشَاءَاتٍ أَيٍّ: وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا. قُودٌ: (حَجِيبٌ الْخ) خَبَرَ وَزَعَمُ شَارِحُ. قُودٌ: (وَزَعَمُ أَنَّهُ لَا التَّزَامَ الْخ) أَيٍّ: بِخِلَافِ قَوْلِهِمُ الْمَذْكُورِ. قُودٌ: (مَمْنُونٌ) خَبَرَ وَزَعَمُ أَنَّهُ الْخ. قُودٌ: (لَكِنَّ الْمُتَمَيِّزَ) بِفَتْحِ الْبَاءِ أَيٍّ: بِالْقَرِينَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا يَنْفِي أَنَّ الْمُتَمَيِّزَ هُنَا قَصْدُ الْإِخْبَارِ أَوْ الْإِنْشَاءِ فِيهِ تَأْمُلُ. قُودٌ: (بِفَتْحِ اللَّامِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا نَصَّ فِي الْمُغْنِي الْإِخْبَارُ وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ أَوْ وَالْعَتَقُ إِلَى فُلَانٍ لَمْ يَتَوَّ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَنَذَرُ تَبَرُّرٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلِقَوْلِ كَثِيرِينَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي بَعْضِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ إِذْ تَمَيَّنَ الْكُفَّارَةُ إِلَى وَيُؤَيِّدُ. قُودٌ: (وَهُوَ التَّمَادِي الْخ) سَمِيَ بِذَلِكَ لِوُقُوعِهِ حَالِ الْفَضْبِ اهـ. مُغْنِي. قُودٌ: (أَوْ يُحَقِّقُ خَيْرًا الْخ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: أَوْ يُحَقِّقُ خَيْرًا الْخ انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَقَوْلِهِ الْعَتَقُ أَوْ عَتَقْتُ فُلَانًا يَلْزَمُنِي أَوْ وَالْعَتَقُ مَا فَعَلْتَ كَذَا لَعَنُوا وَلَمْ أَرِ قَوْلَهُ أَوْ يُحَقِّقُ خَيْرًا فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ إِلَّا فِي التَّخْفِيفِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَجِبَارَةُ الرُّوضِ كَالرُّوضَةِ هُوَ أَنْ يَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ شَيْءٍ أَوْ يَحْمِلَهَا عَلَيْهِ بِتَغْلِيْقِ التَّزَامِ قُرْبَةً وَكَذَا عِبَارَةُ الْأَخْرَعِيِّ. اهـ. قُودٌ: (هَضْبًا الْخ) تَنَازَعٌ فِيهِ الْأَعْمَالُ الثَّلَاثَةُ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَالْبِرْزَمَاوِيِّ وَالْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ غَضَبًا رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ أَيٍّ شَأْنُهُ ذَلِكَ فَلَيْسَ قَيِّدًا وَإِنَّمَا قَيِّدٌ بِهِ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ. اهـ. قُودٌ: (أَوْ هَتَقٌ وَصَوْمٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَتَغْيِيرُهُ بِأَوْ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ عَطَفَ بِالْوَاوِ فَقَالَ إِنْ كَلَّمْتُهُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمٌ وَعَتَقٌ وَحَقٌّ وَأَوْجَبْنَا الْكُفَّارَةَ فَوَاحِدَةً عَلَى الْمَذْهَبِ أَوْ الْوَفَاءِ بِمَا التَّزَمَهُ لَزِمَهُ الْكُلُّ. اهـ.

كفارة في نذر التَّيْبُرِ قطعاً فتعيّن حملُهُ على نذر اللّجَاجِ ولِقولِ كثيرين من الصّحابة رضي الله عنهم به ولا مُخَالَفَ له ومن ثمّ أطال البُلُقَيْنِي في الانتصارِ له (وفي قولِ ما التزم) لِخبر «مَنْ نَذَرَ وَسَمِيَ فعليه ما سَمِيَ» (وفي قولِ: أَيُّهُمَا شَاءَ)؛ لأنّه يُشَبِّه التَّنْزِرَ من حيث إنّهُ التَّزَمَ قُرْبَةً واليمين من حيث إنّ مقصوده مقصودُ اليمين ولا سبيلَ للجمع بين موجبيّهما ولا ليعطيليهما فوجب التَّخْيِيرُ (قُلْتُ: الثالثُ أَظهرُ ورجحه العراقيون والله أعلم) لِمَا قُلْنَا، أمّا إذا التزمَ غيرُ قُرْبَةٍ كَلَا أَكُلُ الخُبْزَ فيلزُمهُ كفارةُ يمينٍ بلا نزاع ومنه ما يُقتادُ على ألسنة الناسِ العتقُ بلزمني أو يلزمني عتقُ عبدي فلانٍ أو والعتقُ لا أَفْعَلُ أو لَا أَفْعَلَنَّ كَذَا فَإِنْ لم يَنْوَ التعليلُ فَلَعَوُ وَإِنْ نَوَاهُ تَخَيَّرَ كما نَصُّ عليه في بعضِ ذلك ثمّ إن اختارَ العتقَ وَعَتَقَ الْمُعْتَقُ أَجْزَاهُ مُطْلَقاً أو الكفارةَ وأَرَادَ عَتَقَهُ عنها اغْتَبِرَ فيه صِفةُ الإجزاء، ولو قال إنّ فعلتُ كَذَا فعبدِي حُرٌّ ففعله عَتَقَ قطعاً كما في المجموع خلافاً لِمَا وَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ؛ لأنّ هذا محضُ تعليلٍ ليس فيه التزامٌ بنحوِ عليٍّ وقوله العتقُ أو عتقُ

قود: (به) أي: لزوم الكفارة.

قود: (سُي): (وفي قولِ أَيُّهُمَا شَاءَ) هل يَتَعَيَّنُ عليه أَحَدُهُما باختياره؟ الظاهرُ لَا يَتَعَيَّنُ. اه. سَيَدُ عَمَرَ وَجَزَمَ بِذلك الْمُغْنِي نَاقِلًا لَهُ نَقْلَ المَذْهَبِ عِبَارَتُهُ فَيَخْتَارُ وَاحِدًا مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى قَوْلِهِ اخْتَرْتُ حَتَّى لو اخْتَارَ مُعَيَّنًا مِنْهُمَا لَمْ يَتَعَيَّنْ وَلَهُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهِ. اه. قود: (مَقْصُودُ الْيَمِينِ) مِنَ الْمَنْعِ أَوْ الْحَثِّ أَوْ تَحْقِيقِ الْخَبَرِ. قود: (أَمَّا إِذَا مَا التَّزَمَ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. تَنْبِيْهُ: قَصِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلِلَّهِ عَلَيَّ عِتْقُ أَوْ صَوْمٌ، أَنْ نَذَرَ اللَّجَاجِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّزَامِ قُرْبَةً وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْمُحَرَّرِ لَكِنَّ الصَّحِيحَ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ فِيمَا لو قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ الْخُبْزَ مِنْ صَوْرِ اللَّجَاجِ وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ لَكِنْ هُنَا إِنَّمَا يَلْزَمُهُ كَفَارَةٌ يَمِينٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُشَبِّهُ الْيَمِينَ لَا التَّنْزِرَ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَقَ غَيْرُ قُرْبَةٍ. اه. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مُنَافٍ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْمَارِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَصَ بِالْقُرْبِ. قود: (وَمِنْهُ) أَيِ نَذْرِ اللَّجَاجِ ع ش وَرَشِيدِي.

قود: (أَوْ وَالْعِتْقُ الْإِنْفَ) إِنْ قُرِئَ بِالضَّمِّ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبَرُهُ كَلَاذِمٌ لِي فَوَاضِحٌ وَإِنْ قُرِئَ بِالْجَرِّ خَالَفَ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي فَلْيَحْزَرْ. اه. سَيَدُ عَمَرَ أَقُولُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِئَةُ صَرِيحٌ فِي الْجَرِّ وَمُخَالَفَةٌ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي. قود: (لَا أَفْعَلُ الْإِنْفَ) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ. قود: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ التَّعْلِيلَ) أَيِ تَعْلِيلِ الْإِتِّزَامِ. اه. ع ش. قود: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ التَّعْلِيلَ الْإِنْفَ) يَشْمَلُ الْإِطْلَاقَ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَكُنْ صَرِيحَةً فِي التَّعْلِيلِ لَمْ تُحْمَلْ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ إِرَادَتِهِ نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ نَحْوَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا يَلْزَمُنِي الْإِنْفَ يَلْحَقُ فِيهَا الْإِطْلَاقُ بِقَصْدِ التَّعْلِيلِ لِصَرَاحَتِهَا فِيهِ اه. سَيَدُ عَمَرَ. قود: (أَوْ عَتَقَ الْمُعْتَقُ الْإِنْفَ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُعْتَقَ لَا يَلْزَمُهُ عِتْقُهُ بَلْ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْكَفَارَةِ اه. سَم. قود: (مُطْلَقًا) أَيِ سِوَاةِ كَانَ يُعْزَى فِي الْكَفَارَةِ أَمْ لَا. اه. ع ش. قود: (وَأَرَادَ حَقَّقَهُ) أَيِ الْمُعَيَّنِ. قود: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْمُغْنِي.

قود: (وَإِنْ نَوَاهُ تَخَيَّرَ) كَتَبَ عَلَى تَعْيِيرِ م ر. قود: (وَعَتَقَ الْمُعْتَقُ الْإِنْفَ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ فِي الْمُعَيَّنِ لَا يَلْزَمُ عِتْقُهُ بَلْ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْكَفَارَةِ.

قَتِي فَلَانٍ يَلْزُمُنِي أَوْ وَالْعَتَقِ مَا فَعَلْتُ كَذَا لَفَوْ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَا تِلْزَامَ، وَالْعَتَقُ لَا يَحْلِفُ بِهِ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ ذَهَبَكَ وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ.

(وَلَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ مَثَلًا (فَعَلَمِي كَفَّارَةٌ يَمِينٍ أَوْ) فَعَلَمِي كَفَّارَةٌ (نَذَرُ لِرِمَّةٍ) فِي الصُّورَتَيْنِ (كَفَّارَةٌ بِالذُّخُولِ) تَغْلِيًّا لِحَكْمِ الْيَمِينِ فِي الْأَوَّلَى وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ فِي الثَّانِيَةِ، أَمَّا إِذَا قَالَ فَعَلَمِي يَمِينٌ

فَوَدَ: (لَفَوْ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا التَّصْوِيرِ وَمَا سَبَقَ إِلَّا بِمَا فَعَلْتُ هُنَا وَبِلا أَفْعَلُ أَوْ لَا أَفْعَلَنَّ هُنَاكَ فَلَيْمَ أَطْلَقَ هُنَا أَنَّهُ لَفَوْ وَقَصَلُ هُنَاكَ. اهـ. سَمِ عِبَارَةٌ عَ شِ قَوْلِهِ: لَفَوْ أَيِ حَيْثُ لَا صِغَةً تَغْلِيْقَ فَيَلْعَوُ وَإِنْ نَوَى التَّغْلِيْقَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمِنَ مَا يُعْتَادُ الْإِنْفِ فَإِنَّ صَوْرَتَهُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَلَمْتُكَ مَثَلًا فَالْعَتَقُ يَلْزُمُنِي ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ ذَكَرَ الْإِسْتِشْكَالَ فَقَطَّ اهـ أَقُولُ قَوْلُهُ: فَإِنَّ صَوْرَتَهُ الْإِنْفِ لَا يَظْهَرُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ أَوْ وَالْعَتَقِ الْإِنْفِ بَلْ صَنِعَ الْمُعْنَى صَرِيحًا فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ صِغَةِ التَّغْلِيْقِ عِبَارَتَهُ وَالْعَتَقُ لَا يُخْلَفُ بِهِ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّغْلِيْقِ وَالْإِلْزَامِ كَقَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَمِي عَتَقُ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ وَيَخْتَارُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا التَّرَمُّهُ فَلَوْ قَالَ الْعَتَقُ يَلْزُمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا وَلَمْ يَتَوَّ التَّغْلِيْقَ لَمْ يَكُنْ يَمِينًا فَلَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ فَعَبْدِي حُرًّا فَفَعَلَهُ عَتَقُ الْعَبْدَ قَطْعًا أَوْ قَالَ وَالْعَتَقُ أَوْ وَالطَّلَاقُ بِالْجَرِّ لَا أَفْعَلُ كَذَا لَمْ يَتَعَقَّدْ يَمِينُهُ. اهـ. وَحَاصِلُهَا كَمَا تَرَى أَنَّ الصِّغَةَ الْأَوَّلَى صَرِيحَةٌ فِي الْيَمِينِ فَتَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا وَالثَّانِيَةُ مُحْتَمِلَةٌ لَهَا احْتِمَالًا ظَاهِرًا فَتَتَعَقَّدُ بِالْتِيَةِ بِخِلَافِ الْآخِرَةِ فَإِنَّهَا لَا تَحْتَمِلُهَا كَذَلِكَ فَلَا تَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرُ قَوْلُهُ لَفَوْ الْإِنْفِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ التَّغْلِيْقَ وَهُوَ مُحَلٌّ تَأَمَّلِ لَا يُقَالُ وَجْهُهُ حَيْثُ إِنَّهُ تَغْلِيْقٌ بِمَا هُوَ لَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ لِأَنَّا نَقُولُ مَعْنَاهُ إِنْ بَيَّنَّ أَنِّي مَا فَعَلْتُ كَذَا وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ وَقَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي صَوَرٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَمِمَّنْ حَقَّقَ ذَلِكَ الْوَلِيُّ الْبِرَاقِيُّ فِي فِتَاوِيهِ فِي الْخُلْعِ. اهـ. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ لِمَجَرَّدِ صَيَانَةِ الْقَاعِدَةِ التَّخَوُّعِ مِنْ اسْتِثْبَالِ الْجَزَاءِ وَإِلَّا فَالْلَفْظُ لَا يَحْتَمِلُهُ ظَاهِرًا وَكَذَا يُجَابُ عَمَّا يَأْتِي عَنْ سَمِ وَعَ شِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَا تَعْلِيْقَ فِيهِ وَلَا تِلْزَامَ كَأَنَّهُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلَاتِ حَقِيقَةً وَلَا يَنَافِي هَذَا تَصْوِيرُهُمُ التَّغْلِيْقَ بِالْمَاضِي فِي الطَّلَاقِ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيْقٌ لَفْظِيٌّ اهـ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ. فَوَدَ: (وَالْعَتَقِ الْإِنْفِ) وَمِثْلُهُ الطَّلَاقُ كَمَا مَرَّ فِي الْإِيمَانِ. فَوَدَ: (إِلَّا عَلَى أَحَدٍ ذَيْنِكَ) أَيِ التَّغْلِيْقِ وَالْإِلْزَامِ عَ شِ وَمُعْنَى وَالْأَوَّلُ كَأَنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَمِي عَتَقُ وَالثَّانِي كَأَنَّ فَعَلْتُ كَذَا فَعَبْدِي حُرًّا بِجَيْرِي مِي. فَوَدَ: (وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ) هَلَا تَصَوَّرَ التَّغْلِيْقُ بَأَنِّ يُجْعَلَ الْمَعْنَى إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَمِي الْعَتَقُ أَوْ عَتَقُ قَتِي فَلَانٍ كَمَا فِي عَلَمِي الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ تَغْلِيْقٌ سَمِ وَعَ شِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ ثُمَّ قَوْلُهُ: كَمَا فِي عَلَمِي الطَّلَاقِ الْإِنْفِ فِي هَذَا الْقِيَاسِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. فَوَدَ: (تَغْلِيًّا) إِلَى الْمَثَنِ فِي الْمُعْنَى. فَوَدَ: (وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ) أَيِ: السَّابِقِ أَيْضًا. اهـ. مُعْنَى.

فَوَدَ: (لَفَوْ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا التَّصْوِيرِ وَمَا سَبَقَ إِلَّا بِمَا فَعَلْتُ هُنَا وَبِلا أَفْعَلُ أَوْ لَا أَفْعَلَنَّ هُنَاكَ فَلَيْمَ أَطْلَقَ هُنَا أَنَّهُ لَفَوْ وَقَصَلُ هُنَاكَ. فَوَدَ: (وَهُمَا هُنَا غَيْرُ مُتَصَوِّرَيْنِ) هَلَا تَصَوَّرَ التَّغْلِيْقَ بَأَنِّ يُجْعَلَ الْمَعْنَى إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَمِي الْعَتَقُ أَوْ عَتَقُ قَتِي فَلَانٍ كَمَا فِي: عَلَمِي الطَّلَاقُ مَا أَفْعَلُ كَذَا فَإِنَّهُ تَغْلِيْقٌ.



فَلَمْ يَزَلْ لَمْ يَأْتْ بِصِغَةِ نَذِيرٍ وَلَا خَلِيفٍ وَلَيْسَتْ الْيَمِينُ مِمَّا يُنْتَزَمُ فِي الدَّعَاةِ أَوْ فَعَلِي نَذَرٌ تَخْيِيرٌ  
 بَيْنَ قُرْبَةٍ مَا مِنَ الْقُرْبِ وَكَفَّارَةٍ يَمِينٍ وَلَأَجَلٍ هَذَا تَعَيَّنَ جَزْءُ نَذِيرٍ فِي الْمَتْنِ عَطْفًا عَلَى يَمِينٍ  
 وَامْتِنَاعَ رَفْعِهِ لِمُخَالَفَتِهِ مَا تَقَرَّرَ إِذْ تَعَيَّنَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الرُّفْعِ وَهَمٌّ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِيهِ حِينَئِذٍ مَا مَرَّ مِنْ  
 التَّخْيِيرِ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ وَأَنَّهُ لَا يَصُحُّ وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ نَصُّ الْبُؤْطِي وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَرَّرَ  
 فِي فَعَلِي نَذَرٌ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِهِ فِي نَذِيرِ التَّبَيُّرِ كَأَن شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلِي نَذَرٌ لَزِمَهُ قُرْبَةٌ مِنَ الْقُرْبِ  
 وَالتَّعَيُّنُ إِلَيْهِ ذَكَرَهُ الْبَلْقِينِي.

(وَنَذَرٌ تَبَيُّرٌ) سُمِّيَ بِهِ؛ لَأَنَّهُ يُطَلَّبُ الْبَيُّرُ أَوْ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (بِأَن يَنْتَزِمَ قُرْبَةً) أَوْ صِفَتَهَا  
 الْمَطْلُوبَةُ فِيهَا كَمَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ (إِنَّ حَدَّثْتُ نِعْمَةً) تَقْتَضِي سُجُودَ الشُّكْرِ كَمَا يُزِيدُ إِلَيْهِ  
 تَعْيِيرُهُمْ بِالْحُدُوثِ (أَوْ دَعَبْتُ نِعْمَةً) تَقْتَضِي ذَلِكَ أَيْضًا، وَمَرَّ بَيَانُهُمَا فِي بَابِهَا هَذَا مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ  
 عَنْ وَالِيدِهِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ لِكَيْتَهُ رَجَحَ قَوْلَ الْقَاضِي: أَنَّهُمَا لَا يَتَقَيَّدَانِ بِذَلِكَ وَيُؤَافِقُهُ  
 ضَبْطُ الصَّيْمَرِيِّ لِذَلِكَ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ أَيُّ: مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ أَنْ يُدْعَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَهَذَا هُوَ  
 الْأَوْجَهُ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَبِهِ صَرَحَ الْقَفَّالُ حَيْثُ قَالَ لَوْ قَالَتْ لِرُؤُوسِهَا: إِنَّ  
 جَامِعَتَيْنِ فَعَلِي عَتَقَ عَبْدٌ فَإِنَّ قَالَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ فَلَجَاجٍ أَوْ الشُّكْرِ لِلَّهِ حَيْثُ يَرْزُقُهَا

• فَوَدَّ: (بَيْنَ قُرْبَةٍ مَا إِلَخ) أَي: كَتَسْيِيحَ وَصَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ وَصَوْمَ يَوْمٍ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَي:  
 مِنَ التَّخْيِيرِ. • فَوَدَّ: (وَهُمْ) تَغْرِيبُ بِالزَّرْكَشِيِّ اه. س. • فَوَدَّ: (فِيهِ) الرُّفْعُ فَقَوْلُهُ حِينَئِذٍ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.  
 • فَوَدَّ: (أَوْ أَنَّهُ إِلَخ) عَطْفٌ عَلَى مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ إِلَخ) أَي: مِنَ التَّخْيِيرِ. • فَوَدَّ: (وَالْتَفْيِينُ إِلَيْهِ)  
 أَي: مُؤَكِّدٌ إِلَى رَأْيِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤَافِقُهُ إِلَى وَهَذَا هُوَ  
 الْأَوْجَهُ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (بِأَن يَنْتَزِمَ قُرْبَةً) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِمُرِيدِ التَّزَوُّجِ لَيْسَتْهُ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَجْهَزَهَا لَكَ  
 بِقَدْرِ مَهْرٍهَا مِيرَاثًا فَهُوَ نَذَرٌ تَبَيُّرٌ فَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَأَقْلُ الْمِيرَاثِ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ زِيَادَةً عَلَى مَهْرٍهَا. اه. ع. ش.  
 • فَوَدَّ: (أَوْ صِفَتَهَا إِلَخ) قَدْ يُقَالُ صِفَةُ الْقُرْبَةِ قُرْبَةً فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عِبَارَةِ الْمُصْتَفِ. اه. س.  
 • فَوَدَّ: (تَقْتَضِي سُجُودَ الشُّكْرِ) أَي: بِأَن كَانَ لَهَا وَقَعَ. اه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأُطْلِقَ الْمُصْتَفُ النَّعْمَةُ  
 وَخَصَّهَا الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ بِمَا يَخْصُلُ عَلَى نَذِيرٍ فَلَا يَصُحُّ فِي التَّعَمُّ الْمُتَعَادَةِ كَمَا لَا يُسْتَحَبُّ سُجُودُ  
 الشُّكْرِ لَهَا. اه. • فَوَدَّ: (فِي بَابِهَا) أَي: سُجُودَ الشُّكْرِ. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: تَقْيِيدُهُمَا بِذَلِكَ الْاِقْتِضَاءِ.  
 • فَوَدَّ: (لَكَيْتَهُ رَجَحَ) أَي: الْإِمَامُ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: اقْتِضَائُهُمَا سُجُودَ الشُّكْرِ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِذَلِكَ)  
 أَي الْمُعْلَقُ بِهِ الْاِلتِزَامُ مِنْ حُدُوثِ النَّعْمَةِ أَوْ زَوَالِ النَّعْمَةِ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي.  
 • فَوَدَّ: (فَإِنَّ قَالَتْهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَنْعِ إِلَخ) وَلَوْ أَطْلَقَتْ يَلْحَقُ بِأَيِّهَا. اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةً مَا يَأْتِي

• فَوَدَّ: (أَوْ صِفَتَهَا) قَدْ يُقَالُ صِفَةُ الْقُرْبَةِ قُرْبَةً فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي عِبَارَتِهِ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ



الاستمتاع بزوجه لزمها الوفاء اهـ. والحاصل أن الفرق بين نذري اللجاج والتبرر أن الأول فيه تعليق مرغوب عنه والثاني بمرغوب فيه، ومن ثم ضبط بأن يعلق بما يقصد حصوله فنحو إن رأيت فلانا فعلي صوم يحتفل التذرين ويتخصص أحدهما بالقصد، وكذا قول امرأة لآخر إن تزوجتني فعلي أن أبرئك من مهري وسائر حقوقي فهو تبرر إن أرادت الشكر على تزوجه.

أيضا عن سم مع ما فيه الإلحاق بالتاني وقضية الحاصل الآتي أنه لا يصح ولا يلزمه شيء فليراجع.  
 هـ فود: (والحاصل إلخ) عبارة المغني. (فايدة): الصيغة إن احتملت نذر اللجاج ونذر التبرر رجع فيها إلى قصد التأخير فالمرغوب فيه تبرر والمرغوب عنه لجاج وضبطوا ذلك بأن الفعل إما طاعة أو مفسدة أو مباح والالتزام في كل منها تارة يمتلئ بالإثبات وتارة بالتفي والإثبات في الطاعة كقوله إن صليت فعلي كذا يَحْتَمِلُ التبرر بأن يريد إن وفقتي الله تعالى للصلاة فعلي كذا واللجاج بأن يقال له صل فيقول لا أصلي وإن صليت فعلي كذا والتفي في الطاعة كقوله وقد منع من الصلاة إن لم أصلي فعلي كذا لا يتصور إلا لجاجا فإنه لا بر في ترك الطاعة والإثبات في المفسدة كقوله وقد أمر بشرب الخمر فعلي كذا يتصور لجاجا فقط والتفي في المفسدة كقوله إن لم أشرب الخمر فعلي كذا يَحْتَمِلُ التبرر بأن يريد إن عصمتي الله تعالى من الشرب فعلي كذا واللجاج بأن يمنع من الشرب فيقول إن لم أشرب فعلي كذا ويتصور التبرر واللجاج في المباح نفيا وإثباتا، والتبرر في التفي كقوله: إن لم أكل كذا فعلي كذا يريد إن أعانني الله تعالى على كسر شهوتي فعلي كذا وفي الإثبات كقوله إن أكلت كذا فعلي كذا يريد إن يسره الله تعالى فعلي كذا واللجاج في التفي كقوله وقد منع من أكل الخبز: إن لم أكله فعلي كذا وفي الإثبات كقوله وقد أمر بأكله إن أكلته فعلي كذا. اهـ. هـ فود: (أن الفرق إلخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بأن استوى عنده وجوده وعدمه ويَحْتَمِلُ أنه نذر تبرر وأن يكتفي فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أو لا وعلى هذا يتقيد نذر التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي أن لا يكون على سبيل المنع. اهـ. سم أقول ما ذكره أولا من صورة الاستواء لك أن تكثر تحققها في مقام التبرر وما ذكره ثانيا من الاحتمال وما قرعته عليه مخالفا لصريح الحاصل المذكور الذي اتفقوا عليه. هـ فود: (فيه تعليل) أي: لا لزام قربة. هـ فود: (ضبط) أي: الثاني. هـ فود: (ويتخصص) أي: يتعين. اهـ. ع ش.  
 هـ فود: (لآخر) الأنسب لرجل. هـ فود: (فهو تبرر) أي: فيجب عليها إيراؤه مما يجب لها في المهر ومما يترتب لها بذمته من الحقوق بعد وإن لم تعرفه كما يأتي في قول الشارح ولا يشترط معرفة التأخير ما نذر به إلخ.

هـ فود: (والحاصل أن الفرق إلخ) هذا الفرق لا يشمل ما إذا كان المعلق عليه ليس مرغوبا فيه ولا مرغوبا عنه بأن استوى عنده وجوده وعدمه، ويَحْتَمِلُ أنه نذر تبرر وأن يكتفي فيه بكون المعلق عليه غير مرغوب عنه سواء كان مرغوبا فيه أو لا وعلى هذا لا يتقيد نذر التبرر في مسألة الزوجة المذكورة بما إذا قالت ما ذكر على سبيل الشكر بل يكفي أنه لا يكون على سبيل المنع.

(نبيه): عَلِمَ من هذا الحَاصِلِ أَنَّ مَنْ قَالَ لِبَائِعِهِ: إِن جِئْتَنِي بِمِثْلِ عَوْضِي فَعَلَيْ أَنْ أَقِيلَكَ أَوْ أَفْسَحَ الْبَيْعَ لِرِزْمِهِ أَحَدُهُمَا إِنْ نُدِبَ لِنَدْمِهِ، وَكَانَ يُحِبُّ إِحْضَارَ مِثْلِ عَوْضِهِ وَلَا كَانَ لَجَاجًا وَعَلَى ذَلِكَ يُحْتَمَلُ اخْتِلَافُ جَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ فِيهِ وَقَدْ صَرَحُوا فِي التَّعْلِيلِ بِالْمُبَاحِ بِأَنَّهُ بِحَثِّهِ التَّذَرُّعِ وَلَا شَكَّ أَنَّ إِحْضَارَ الْعَوْضِ كَذَلِكَ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ إِنْ عُلِقَ بِطَلَبِهَا الْمَرْغُوبُ لَهُ مَعَ التَّدَمُّ فَنَذَرُ تَبَرُّرَ وَلَا فَلَجَاجٍ أَهْ مَلْخَصًا لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ يُعْرَفُ بِمَا قَرَّرْتَهُ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي الْاِكْتِفَاءُ بِنَذَرِهَا وَحَدِّهِ وَإِنْ اسْتَوَى عِنْدَهُ الرَّغْبَةُ فِي إِحْضَارِ الْعَوْضِ وَعَدَمِهِ وَمَحَبَّتِهِ لِإِحْضَارِهِ وَإِنْ لَمْ تُثَدِّبْ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُبَاحَ يُتَصَوَّرُ فِيهِ التَّذَرُّعُ فِي الرُّوضَةِ عَنْ فَنَازِي الْغَزَالِيِّ

(فَرْع): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ نَذَرَ شَخْصٌ أَنَّهُ إِنْ رَزَقَهُ اللَّهُ وَلَدًا سَمَاهُ بِكَذَا وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُسْتَحَبَّةِ كَمُحَمَّدٍ وَاحْمَدَ وَعَبْدَ اللَّهِ انْتَقَدَ نَذَرُهُ وَأَنَّهُ حَيْثُ سَمَاهُ بِمَا عَيْتَهُ بِرَّ وَإِنْ لَمْ يُشْتَهَرْ ذَلِكَ الْأِسْمُ بَلْ وَإِنْ هَجَرَ بَعْدُ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ نُدِبَ لِنَدْمِهِ) هَلْ يُعْتَبَرُ كَالْمَحَبَّةِ الْآتِيَةِ فِي وَقْتِ الْإِتْيَانِ بِالْقَمَنِ أَوْ فِي وَقْتِ التَّذَرُّعِ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. ٥. فَوَدَّ: (وَكَانَ يَجِبُ إِحْضَارُ مِثْلِ عَوْضِهِ) إِنْ قُرِئَ كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا اقْتَضَى أَنَّ الزُّرُومَ مَوْقُوفٌ عَلَى نَدَمِ الْبَائِعِ الْمُسْتَلْزِمِ لِنَذَرِ الْإِقَالَةِ وَمَحَبَّةِ الْمُشْتَرِيِ الْإِحْضَارَ مِثْلَ عَوْضِهِ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ الْآتِيَّ وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي إلخ يَقْتَضِي خِلَافَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَأُو فِي وَكَانَ بِمَعْنَى أَوْ وَإِنْ قُرِئَ كَانَ بِصُورَةِ الْكَافِ الْجَارَةِ وَأَنَّ الْمُضْذَرِيَّةَ زَالَ هَذَا الثَّنَافِي لَكِنْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُهُ عَلَى نَذَرٍ لِأَنَّ الْمَنْطُوقَ عَلَيْهَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا عَلَى لِنَدْمِهِ لِإِيهَابِهِ تَوَقَّفَ نَذَرُ الْإِقَالَةِ عَلَى مَحَبَّةِ الْمُشْتَرِيِ لِلْإِحْضَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ إِنَّ الْقِرَاءَةَ الْأُولَى مُتَعَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهَا الْمَذْكُورَ هُوَ الَّذِي أَفَادَهُ تَعْرِيفُ نَذَرِ التَّبَرُّرِ فِي الْمَثْنِ وَعَلِمَ مِنَ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّرْحِ وَأَنَّ قَوْلَهُ الْآتِيَّ الْمُنَافِي لِمَا هُنَا هُوَ الْمُخْتِاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرٍ عِنْدَهُ إِلَى الْبَائِعِ لَا الْمُشْتَرِيِ وَضَمِيرٌ لَمْ تُثَدِّبْ إِلَى الْمَحَبَّةِ لَا الْإِقَالَةَ وَلَوْ قَالَ فِيمَا يَأْتِي بِذَلِكَ الْغَايَةَ الْأُولَى وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَذَكَرَ الْفِعْلَ فِي الْغَايَةِ الثَّانِيَةِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِهِ إِلَى الْإِحْضَارِ لَسَلِمَ مِنَ الْإِشْكَالِ وَالتَّأْوِيلِ. ٥. فَوَدَّ: (وَالَا) أَي: بِأَنَّ انْتَقَضَتِ الْمَحَبَّةُ. ٥. فَوَدَّ: (وَعَلَى ذَلِكَ) أَي: التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ وَكَذَا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ الْآتِيَّ أَشَارَ إِلَيْهِ.

٥. فَوَدَّ: (إِنْ عُلِقَ) أَي: عُلِقَ الْمُشْتَرِيِ التَّزَامُ الْإِقَالَةِ بِطَلَبِهَا أَي: طَلَبِ الْبَائِعِ الْإِقَالَةَ وَلَمَّا طَلَبَ الْمُرَادَ بِطَلَبِهَا لَزِمَهُ وَهُوَ إِحْضَارُهُ لِلثَّمَنِ بِقَرِينَةٍ تَوْصِيْفِهِ بِالْمَرْغُوبِ لَهُ أَي: لِلْمُشْتَرِيِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ النَّظَرُ الْآتِي.

٥. فَوَدَّ: (وَالَا) أَي: بِأَنَّ انْتَقَضَتِ الرَّغْبَةُ. ٥. فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ يُعْرَفُ إلخ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ بِالطَّلَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ. اهـ. س. ٥. فَوَدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَي: حِينَئِذٍ فَصَلَّ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ.

٥. فَوَدَّ: (فَيَنْبَغِي إلخ) لَا يَحْتَمَى مَا فِي هَذَا التَّفْرِيعِ. ٥. فَوَدَّ: (الْاِكْتِفَاءُ) أَي: فِي كَوْنِ الْقَوْلِ الْمَارَّ نَذَرُ تَبَرُّرٍ. ٥. فَوَدَّ: (وَمَحَبَّتِهِ) عَطَفَ عَلَى نَذَرِهَا وَضَمِيرُهُ لِلْمُشْتَرِيِ. ٥. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تُثَدِّبْ) أَيِ الْمَحَبَّةِ لِإِحْضَارِ الْبَائِعِ مِثْلَ الْعَوْضِ لَكِنْ الْمُرَادُ عَدَمُ نَذَرِ الْإِحْضَارِ بِعِلَاقَةِ الزُّرُومِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْإِزْجَاعِ هُوَ نَذَرُ الْمَحَبَّةِ

٥. فَوَدَّ: (يُعْرَفُ بِمَا قَرَّرْتَهُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ بِالطَّلَبِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا سَيَذْكُرُهُ.

في إن خرج المبيع مُسْتَحَقًّا فعَلَيْكَ لَكَ كَذَا أَنَّهُ لَفَوْهُ وَوُجَّهَ بِأَنَّ الْهَبَةَ وَإِنْ كَانَتْ قُرْبَةً لِكَيْتِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَتْ قُرْبَةً وَلَا مُحَرَّمَةً فَكَانَتْ مُبَاحَةً وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ جَعَلَهَا فِي مُقَابَلَةِ الاسْتِحْقَاقِ الْمَكْرُوهِ لَهُ دَائِمًا وَهِيَ فِي مُقَابَلَةِ الْعَوَضِ غَيْرُ قُرْبَةٍ فَلَمْ يُمَكِّنِ اللَّجَاجُ نَظْرًا لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ، وَلَا التَّبَيُّرُ نَظْرًا لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ فعَلَيْكَ أَنْ أَصْلَيْ زَكَمَتَيْنِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ عَلِيمٌ أَنَّ هَذَا لَا يُشْكَلُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقَالَةِ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْاسْتِحْقَاقِ الَّذِي هُوَ دَائِمًا مَكْرُوهٌ لَهُ وَإِحْضَارِ الْعَوَضِ الْمَحْبُوبِ لَهُ تَارَةً وَالْمَكْرُوهِ لَهُ أُخْرَى فَإِذَا جَعَلَهُ شَرْطًا لِمَنْدُوبٍ هُوَ الْإِقَالَةُ لِلتَّائِدِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا تَعَيَّنَ فِيهِ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ.

وَأُفْتِيَ أَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ نَزَلَ لِأَخَرٍ عَنْ إِقْطَاعِهِ فَتَنَزَّرَ لَهُ إِنْ وَقَعَ اسْمُهُ بِذَلِكَ أَنْ يُقْطِعَهُ كَذَا بِأَنَّهُ نَذَرَ قُرْبَةً وَمُجَازَاةً فَيَلْزِمُهُ، وَفَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْغَزَالِيِّ بِمَا يَقْرُبُ بِمَا ذَكَرْتَهُ وَإِذَا قُلْنَا بِلُزُومِ نَذْرِ الْإِقَالَةِ فَقَيَّدَ بِمُدَّةٍ فَالْقِيَاسُ تَقْيِيدُ اللَّزُومِ بِهَا فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهَا لِغَيْرِ نَحْوِ نِسْيَانٍ وَإِكْرَاهٍ فَالْقِيَاسُ كَمَا يُفْلَمُ بِمَا مَرَّ فِي تَعَالِيهِ الطَّلَاقِ إلِغَاءُ النَّذْرِ مُطْلَقًا، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْذُورِ بِأَيِّ عُذْرٍ وَجَدَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَعَلَيْهِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْعُذْرِ الَّذِي لَيْسَ نَحْوَ نِسْيَانٍ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ (كَأَنَّ شَفِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَوْ فعَلَيْكَ كَذَا) أَوْ أَلْزَمْتَ نَفْسِي كَذَا أَوْ فَكَذَا لِإِزْمٍ لِي أَوْ وَاجِبٌ عَلَيَّ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ التَّزَامُ وَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ مِنْ صَحَّةِ إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ

لِلْإِحْضَارِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَلْزُومِ وَهُوَ نَذْبُ الْإِحْضَارِ. □ فَوُدَّ: (فِي إِنْ خَرَجَ الْمَبِيعُ إلِخ) أَي: فِي قَوْلِ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي إِنْ خَرَجَ إلِخ. □ فَوُدَّ: (وَيُوجَّهُ) أَي: كَوْنُ الْهَبَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَتْ قُرْبَةً. □ فَوُدَّ: (الْمَكْرُوهُ لَهُ) أَي: لِلْبَائِعِ. □ فَوُدَّ: (لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ) أَي: وَلِعَدَمِ قُرْبَةِ الْمُتْلَزِمِ. □ فَوُدَّ: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إلِخ) الْقَائِلُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَوَاقَفَهُ الْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ بَعْدَ عَزْوِهِ لِلتَّوَجُّهِ الْأَوَّلِ لِابْنِ الْمُثَرِّي مَا نَصَّهُ: وَالْأَوَّلُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: أَنْعِقَادُ النَّذْرِ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصْلَيْ زَكَمَتَيْنِ اهـ.

□ فَوُدَّ: (فَقَيَّدَهَا) أَي: الْإِقَالَةُ يَغْنِي مَا عُلِّقَ بِهَا مِنَ الْإِحْضَارِ. □ فَوُدَّ: (بِهَا) أَي: بِتِلْكَ الْمُدَّةِ. □ فَوُدَّ: (فَإِنْ أَخَّرَ) يَغْنِي أَخَّرَ الْبَائِعُ الْإِحْضَارَ. □ فَوُدَّ: (لِغَيْرِ نَحْوِ نِسْيَانٍ إلِخ) وَأَدْخَلَ بِالنَّحْوِ الْجَهْلُ وَالْجُنُونُ وَالْإِغْمَاءُ. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاكَ كَانَ مَعْذُورًا بِغَيْرِ مَا ذَكَرَ أَوْ لَا. □ فَوُدَّ: (لَيْسَ نَحْوُ نِسْيَانٍ) أَرَادَ بِنَحْوِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ أَطْلَاعَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ.

□ فَوُدَّ (سُئِيَ): (كَأَنَّ شَفِي مَرِيضِي إلِخ) أَي: أَوْ ذَقَبَ عَنِّي كَذَا. اهـ. مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ أَلْزَمْتُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى وَلَوْ كَرَّرَ وَقَوْلُهُ كَذَا ذَكَرَهُ إِلَى وَيَجُوزُ.

□ فَوُدَّ: (لِعَدَمِ الْقُرْبَةِ) وَلِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ. □ فَوُدَّ: (نَظْرًا لِكِرَاهَةِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ فِي اللَّجَاجِ مَرْغُوبٌ عَنْهُ، فَكَرَاهَةُ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ لَا تَنَافِي اللَّجَاجِ وَكَانَ يَكْفِي فِي نَفْيِ إِمْكَانِ كَوْنِ الْمُعْلَقِ غَيْرُ قُرْبَةٍ. □ فَوُدَّ: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ أَي: فَرْقٍ إلِخ) أَي: مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ.

أَوْ فَعَلِيَّ أَلْفٌ أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا وَلَا نَوَاهٍ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ لِيَجْزِيَهُ فِي الرُّوضَةِ بِالْبُطْلَانِ  
مَعَ ذِكْرِهِ صَحَّةً لِلَّهِ عَلَيَّ أَوْ عَلَيَّ التَّصَدُّقُ أَوْ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ وَيُجْزِيهِ أَذْنَى مُتَمَوِّلٍ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي  
تِلْكَ لَمْ يُعَيِّنْ مَضْرِفًا وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ مَسْكِينٍ أَوْ تَصَدَّقِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَكَانَ الْإِبْهَامُ  
فِيهَا مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ بِخِلَافِ هَذِهِ؛ لِأَنَّ التَّصَدَّقُ يَنْصَرِفُ لِلْمَسَاكِينِ غَالِبًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صَحَّةُ  
نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِالْأَلْفِ وَيُعَيَّنُ أَلْفًا مِمَّا يُرِيدُهُ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْتَمَلُ مَا وَقَعَ لِلْأَذْرَعِيِّ مِمَّا يَوْجِبُ  
الصَّحَّةَ حَتَّى فِي الْأَوَّلَى وَابْنِ الْمُفَرِّجِيِّ مِمَّا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْبُطْلَانِ حَتَّى فِي نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِالْأَلْفِ  
غَفْلَةً عَنْ أَنَّ تَصْوِيرَ أَصْلِهِ لِصُورَةِ الْبُطْلَانِ بِمَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ التَّصَدَّقُ وَالصَّحَّةُ بِمَا إِذَا ذَكَرَ أَلْفًا أَوْ  
شَيْئًا مُجْرَدَ تَصْوِيرِ إِذِ الْفَارِقُ.....

• فَوُدَّ: (أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ) إِنْ عُطِفَ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ قَبِرُدُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُكَرَّرٌ وَخَالٍ عَنِ الرَّابِطَةِ وَإِنْ  
عُطِفَ عَلَى الشَّرْطِ قَبِرُدُ أَنَّهُ لَا تَعْلِيلَ فِيهِ وَلَقَدْ لِهَذَا اسْقَطَهُ النَّهَايَةُ. • فَوُدَّ: (وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا) يَعْني مَضْرِفًا  
يُدْفَعُ إِلَيْهِ أَهْ عَشْرَ زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَيَدُلُّ لَهُ مَا بَعْدَهُ. اهـ. • فَوُدَّ: (خَيْرُ مُرَادِهِ) خَيْرُ قَوْلِهِ وَمَا يُصْرَحُ بِالْإِنْخِ.  
• فَوُدَّ: (صَحَّةٌ لِلَّهِ عَلَيَّ الْإِنْخِ) لَا يَخْفَى أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعْلَقِ. • فَوُدَّ: (وَالْفَرْقُ الْإِنْخِ) أَيِ: بَيْنَ قَوْلِهِ إِنْ شَفَى  
مَرِيضِي الْإِنْخِ وَقَوْلِهِ لِلَّهِ أَوْ عَلَيَّ التَّصَدَّقُ الْإِنْخِ. اهـ. ع. ش. • فَوُدَّ: (وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْإِنْخِ) قَدْ يَقْتَضِي هَذَا  
الْفَرْقُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا فِي قَلِيلِ عَلَيَّ أَلْفٌ دِينَارٍ أَوْ دِينَارٍ وَقَدْ يُمْنَعُ اقْتِصَاؤُهُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَمَا  
لَمْ يُعَيِّنْ جِنْسَ الْمُلتَزَمِ وَلَا نَوْعَهُ لَمْ يُعَيِّنْ مَضْرِفًا وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ الْآتِي مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ  
لَكِنَّهُ قَدْ يُعَكَّرُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: إِنْ الْفَارِقُ إِنَّمَا هُوَ الْإِنْخِ فَلْيَحْزَرْ أَهْ سَمِ أَقُولُ قَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ الْمُرَادُ قَوْلُ  
الْمُغْنِيِّ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقَلِّي أَلْفٌ وَلَمْ يُعَيِّنْ شَيْئًا بِاللَّفْظِ وَلَا بِالْبَيِّنَةِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يُعَيِّنْ مَسَاكِينَ وَلَا دَرَاهِمَ وَلَا تَصَدَّقًا وَلَا غَيْرَهَا. اهـ. • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ: مِنَ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ.  
• فَوُدَّ: (صَحَّةُ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِالْأَلْفِ الْإِنْخِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقُ بِالْأَلْفِ وَلَمْ  
يَتَوَّ شَيْئًا فَكَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِيِّ تَبَعًا لِأَصْلِهِ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يُحْتَمَلُ أَنْ يُتَعَقَّدَ  
نَذْرُهُ وَيُعَيَّنَ أَلْفًا لِمَا يُرِيدُهُ كَمَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ نَذْرٌ قَالَ شَيْخُنَا وَمَا قَالَهُ ظَاهِرٌ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَذْرِ  
التَّصَدَّقِ بِشَيْءٍ. اهـ. • فَوُدَّ: (مِمَّا يُرِيدُهُ) أَيِ: مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ غَيْرِهَا كَقَمَحٍ أَوْ فَوْدٍ أَهْ عَشْرَ ش. • فَوُدَّ: (غَفْلَةً)  
إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَقَدْ غَفَلَ عَنْ تَصْوِيرِ أَصْلِهِ الْبُطْلَانُ بِمَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ التَّصَدَّقُ، وَالصَّحَّةُ بِمَا إِذَا  
ذَكَرَ أَلْفًا وَشَيْئًا فَالْفَارِقُ الْإِنْخِ وَصَوَّبَ الرَّشِيدِيُّ عِبَارَةَ الشَّارِحِ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي الْعَكْسُ فَتَأَمَّلْ.  
• فَوُدَّ: (أَصْلِهِ) أَيِ: أَصْلِ الرُّوضِ وَهُوَ الرُّوضَةُ. • فَوُدَّ: (أَوْ شَيْئًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَشَيْئًا بِالْوَاوِ كَمَا مَرَّتْ

• فَوُدَّ: (وَالْفَرْقُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ لَمْ يُعَيِّنْ مَضْرِفًا الْإِنْخِ) قَدْ يَقْتَضِي هَذَا الْفَرْقُ الْبُطْلَانُ أَيْضًا فِي قَلِيلِ عَلَيَّ أَلْفٌ  
دِينَارٍ أَوْ دِينَارٍ، وَقَدْ يُمْنَعُ اقْتِصَاؤُهُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَمَا لَمْ يُعَيِّنْ جِنْسَ الْمُلتَزَمِ، وَلَا نَوْعَهُ لَمْ  
يُعَيِّنْ مَضْرِفًا وَلَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ الْآتِي: (مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ)، لَكِنْ قَدْ يُعَكَّرُ عَلَى ذَلِكَ  
قَوْلُهُ: (إِذَا الْفَارِقُ إِنَّمَا هُوَ الْإِنْخِ) فَلْيَحْزَرْ.

إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ التَّصَدَّقِ وَحَذْفُهُ كَمَا تَقَرَّرَ نَعَمْ، بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ حَيْثُ لَمْ يَنْوِ مُجَرَّدَ الْإِخْلَاصِ يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ التَّصَدَّقِ فَيُصَرَّفُ لِلْفُقَرَاءِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الْوَصِيَّةِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَقْفِ وَمِمَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِفْتَاءُ الْقَقَالِ فِي اللَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُعْطِيَ الْفُقَرَاءُ دِرْهَمًا وَلَمْ يَرُدِّ الصَّدَقَةُ أَوْ هَذَا دِرْهَمًا وَأَرَادَ الْهَبَةَ بِأَنَّهُ لَعَوُ لَكِنْ نَظَرُ فِيهِ الْأَذْرَعِي بِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا الصَّدَقَةُ وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ بِأَنِّ مُرَادَهُ بِهَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ، لِقَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ فِي إِنْ هَلَكَ فَلَانَ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَهْبَ مَالِي لِزَيْدٍ إِنْ كَانَ فَلَانٌ مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ بِهِتَهُ الثَّوَابُ لَا التَّوَاضُّعُ وَالْمَحَبَّةُ انْتَقَدَ نَذْرُهُ وَلَا فَلَا.

وَلَوْ كَرَّرَ إِنْ شَفَعِي مَرِيضِي فَعَلَيْ كَذَا تَكْرَرًا إِلَّا إِنْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَفِيهِ نَظَرٌ،

أَيُّهَا وَهِيَ الْمَوَافَقَةُ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ آيَةً أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَلْفٌ وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا إِلَّاخ. ه. فَوَدَّ: (إِنَّمَا هُوَ ذِكْرُ التَّصَدَّقِ) أَيْ: وَنَحْوَهُ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْمَصْرِفِ أَوْ الْمُتَلَزَمِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْوَقْفِ) أَيْ: وَيُثَلِّهِ التَّنْزُّرُ. ه. فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَرُدُّ عَلَيْهِ) أَيْ: الْبَعْضُ. ه. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَرُدِّ الصَّدَقَةَ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ. ه. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَعَوُ) أَيْ: كُلُّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ وَكَذَا ضَمِيرٌ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ. ه. فَوَدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ) إِلَّاخ. هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْهَبَةَ الْمُقَابِلَةَ لِلصَّدَقَةِ فِي نَفْسِهَا غَيْرُ قُرْبِيَّةٍ وَلَا فَلَمْ يَتَّعَقِدْ نَذْرُهَا وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ. اه. سم. ه. فَوَدَّ: (عَنْ الْهَبَةِ) قَضِيَّةٌ تَخْصِيصُهَا بِالْجَوَابِ عَنْهَا تَسْلِيمُ النَّظَرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِعْطَاءِ وَفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَفِي فَتَاوَى الْقَقَالِ: لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُعْطِيَ الْفُقَرَاءَ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ وَلَمْ يَرُدِّ بِهِ الصَّدَقَةَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا يُفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا الصَّدَقَةُ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ. اه. ه. فَوَدَّ: (بِأَنِّ مُرَادَهُ) أَيْ: الْقَقَالِ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ) يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِأَعْدَاءِ اللَّهِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْمُصِيرِينَ عَلَى الْكِبَائِرِ وَإِنْ لَمْ يُجَاهِرُوا بِالْفِسْقِ.

ه. فَوَدَّ: (وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ إِلَّاخ) إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنَى الصَّدَقَةِ اه. سم. ه. فَوَدَّ: (الثَّوَابِ) أَيْ الْآخِرَوِيِّ. ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَرَّرَ إِلَّاخ) وَلَوْ قَالَ إِنْ شَفَعِي اللَّهُ مَرِيضِي فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ مَثَلًا فَشَفَعِي وَالْمَرِيضُ فَقِيرٌ فَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهُ تَقَعُّتُهُ جَارَ إِعْطَاؤِهِ مَا لَزِمَهُ وَإِلَّا فَلَا كَالزَّكَاةِ وَلَوْ نَذَرَ عَلَى وَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ الْغَنِيُّ جَارٌ؛ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْغَنِيِّ جَائِزَةٌ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُضْحِيَ بِشَاةٍ مَثَلًا عَلَى أَنْ لَا يَتَصَدَّقَ بِهَا لَمْ يَتَّعَقِدْ نَذْرُهُ لِتَضَرُّجِهِ بِمَا يُنَافِيهِ. اه. مُغْنَى وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهُ تَقَعُّتُهُ إِلَّاخ لَعَلَّ مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ النَّاذِرُ الَّذِي هُوَ أَضَلُّ الْمَرِيضِ فَقِيرًا. ه. فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ أَرَادَ التَّأَكِيدَ) وَلَوْ مَعَ طَوِيلِ الْفَضْلِ نِهَابَةً وَمُغْنَى. ه. فَوَدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَ هَذَا م ر اه. سم. وَكَذَا اخْتَصَرَهُ الْمُغْنَى عِبَارَتَهُ وَلَوْ قَالَ إِنْ شَفَعِي اللَّهُ مَرِيضِي

ه. فَوَدَّ: (وَيُجَابُ عَنْ الْهَبَةِ بِأَنِّ مُرَادَهُ بِهَا مُقَابِلُ الصَّدَقَةِ إِلَّاخ) هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْهَبَةَ الْمُقَابِلَةَ لِلصَّدَقَةِ فِي نَفْسِهَا غَيْرُ قُرْبِيَّةٍ وَلَا فَلَمْ يَتَّعَقِدْ نَذْرُهَا، وَذَلِكَ خِلَافٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا وَجَّهَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ. ه. فَوَدَّ: (وَزَيْدٌ مِمَّنْ يُقْصَدُ بِهِتَهُ الثَّوَابِ) إِشَارَةٌ إِلَى مَعْنَى الصَّدَقَةِ. ه. فَوَدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَ هَذَا م ر.

وقياس ما مر في الطلاق من الفرق بين تكرير الظهار واليمين الغموس وتكرير اليمين في غيرهما بأن الأولين حتى آدمي بخلاف الثالث أن ما هنا كالثالث فلا يتكرر إلا إن نوى الاستئناف فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حتى آدمي مع أن الواجب به يُصَرَّفُ للآدمي قلت المراد بكونه حتى آدمي وعدمه أن فيه إضراراً به أولاً ولا إضراراً هنا ولا تَطَرُّفٌ لما يجب به فإن كلاً من الثلاثة الأول فيه كفارة ومع استوائيهن فيه فزواهما بما مر فعلمنا أن المراد ما ذكرناه فتأمل.

وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ بِمُسْلِمٍ أَوْ سُنِّيٍّ لَا دِرْهَمٍ بَدِينَارٍ وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ لِأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَيْنٌ شَيْئاً أَوْ مَكَاناً لِلصَّدَقَةِ تَعَيَّنَ.....

فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مَثَلًا ثُمَّ قَالَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مِثْلَهُ فَإِنْ قَصَدَ التَّكْرَارَ لَمْ يَلْزَمَهُ غَيْرُ عَشْرَةٍ وَإِنْ قَصَدَ الاسْتِنَافَ أَوْ أَطْلَقَ لِرَمَاهُ عَشْرُونَ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقَفَالِ وَيَجِيءُ مِثْلُهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ فِي نَذْرِ اللَّجَاجِ . اهـ . فَوَدَّ : (وَمَعَ اسْتِوَائِيَّتِهِ فِيهِ) أَي : فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ . فَوَدَّ : (وَيَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا مُوسِرٍ فِي الْمُغْنَى . فَوَدَّ : (وَيَجُوزُ الْإِنْفِخُ) أَنْظُرْ مَا صَوَّرَهُ النَّذِيرُ لِلْكَافِرِ أَوْ الْمُبْتَدِعِ وَلِيُرَاجِعَ تَطْيِيرَهُ الْمَارَّ فِي الْوَصِيَّةِ . اهـ . رَشِيدِي . فَوَدَّ : (وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ الْإِنْفِخُ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُتَجَنَّبُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَإِلَّا امْتَنَعَ الْإِبْدَالُ وَقَضِيَّةُ تَصْوِيرِهِ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ قَوْلِهِ : وَلَا مُوسِرٍ بِهِ بِفَقِيرٍ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ أَيْضًا وَلَا مَانِعٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْصِدُ النَّذْرَ لِلْمُوسِرِ لِأَغْرَاضٍ صَالِحَةٍ ، وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى أَنْ مَحَلَّ صِحَّةِ النَّذْرِ لِلْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ لِأَجْلِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَفَاقًا فِي كُلِّ ذَلِكَ لَمْ رَفْلِيَتَائِلُ . اهـ . سَمَ وَتَقَلَّ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَنِ الْإِبْطَاحِ مَا يُوَافِقُ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ . فَوَدَّ : (أَوْ مُبْتَدِعٍ) وَمِثْلُهُ مُزْنَكِبٌ كَبِيرَةٌ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ : (وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ) خِلَافًا لِلْمُغْنَى . فَوَدَّ : (وَلَا مُوسِرٍ الْإِنْفِخُ) وَلَقُلَّ وَجْهٌ تَغْيِينِ الدَّفْعِ لِلْمُوسِرِ وَخَوَازِ الْعُدُولِ عَنِ الْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ لِلْمُسْلِمِ وَالسُّنِّيِّ أَنَّ التَّصَدَّقَ عَلَيْهِمَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِيَقَامِيهِمَا عَلَى الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ بِخِلَافِ التَّصَدَّقِ عَلَى الْمُوسِرِ فَإِنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ . اهـ . ع ش . فَوَدَّ : (وَمَنْ تَمَّ لَوْ عَيْنٌ شَيْئاً الْإِنْفِخُ) كَانَ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذَا أَوْ أَتَصَدَّقَ بِكَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا وَمَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ فَعَلْتُ لَيْلَةً لِلْفُقَرَاءِ مَثَلًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ فَعَلُ مَا اِغْتَدَى فِي مِثْلِهِ وَيَسَّرُ بِمَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ عُرْفًا أَنَّهُ فَعَلُ لَيْلَةٍ وَلَا يُجْزِئُهُ التَّصَدَّقُ بِمَا يُسَاوِي مَا يَصْرَفُ عَلَى اللَّيْلَةِ وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ عُرْفِ التَّائِيْدِ فَإِنْ كَانَ قَبِيْهَا مَثَلًا اِغْتَبَرَ مَا يُسَمَّى لَيْلَةً فِي عُرْفِ الْفُقَهَاءِ . اهـ . ع ش .

فَوَدَّ : (وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ) فِيهِ أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُتَجَنَّبُ أَنْ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْعَيْنِ وَإِلَّا امْتَنَعَ الْإِبْدَالُ وَقَضِيَّةُ تَصْوِيرِهِ بِذَلِكَ تَصْوِيرُ قَوْلِهِ : وَلَا مُوسِرٍ بِفَقِيرٍ بِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ أَيْضًا وَلَا مَانِعٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَفْصِدُ النَّذْرَ لِلْمُوسِرِ لِأَغْرَاضٍ صَالِحَةٍ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى أَنْ مَحَلَّ صِحَّةِ النَّذْرِ لِلْكَافِرِ وَالْمُبْتَدِعِ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ لِأَجْلِ الْكُفْرِ وَالْبِدْعَةِ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَقَّدْ وَفَاقًا فِي كُلِّ ذَلِكَ لِمَرِّ قَلْبِيَتَائِلُ . فَوَدَّ : (أَيْضًا وَيَجُوزُ إِبْدَالُ كَافِرٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ) هَلْ وَإِنْ عَيَّنَ .



(فيلزمه ذلك) أي: ما التزمه (إذا حصل المعلق عليه) ليخبر البخاري: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه» وظاهر كلامه أنه يلزمه الفوز بأدائه عَقِبَ وجود المعلق عليه وهو كذلك خلافاً لِقَضِيَّة ما يأتي عن ابن عبد السلام ثم رأيت بعضهم جَوَزَ به فقال في إن شَفِي مَرِيضِي فعَلَيْ أَنْ أُعْتَقَ هذا فشَفِي له مُطَالَبَتُهُ وَيُجَبَّرُ عَلَيْهِ فَوَزًا. اهـ. وفي نحوِ إن شَفِي فَعَبْدِي حُرٌّ لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ؛ لَأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الشَّفَاءِ يَعْتَقُ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ لإعتاقِي بخلافِ فعَلَيْ أَنْ أُعْتَقَهُ ويظهرُ أَنَّ المراد بالشَّفَاءِ زَوَالُ الْعِلَّةِ مِنْ أَصْلِهَا وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ قَوْلِ عَذْلِي طَلَبَ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْمَرَضِ المخوفِ أو معرفة المريض، ولو بالتَّجَرُّبَةِ وإِنَّهُ لَا يَحْضُرُ بَقَاءُ آثارِهِ مِنْ ضَعْفِ الْحَرَكَةِ ونحوِهِ وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ فِي إن شَفِي فعَلَيْ أَنْ أُعْتَقَ هذا بعد موتي بَأَنَّهُ يَلْزَمُ قَالَ غَيْرُهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ مَعْنَى لُزُومِهِ مُنْعُ بَيْعِهِ بَعْدَ الشَّفَاءِ وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْوَصِيِّ فَالْقَاضِي إعتاقُهُ بعد موته أي: عَقِبَهُ قَالَ: ومقتضى قوله لِرَمْ أَنَّ التعلیقَ إذا كان في الصَّحَّةِ لَا يُخَسَّبُ مِنَ الثَّلْثِ وهو الظَّاهِرُ كما إذا نَذَرَ بَدَارٍ مُسْتَأْجِرَةً فَلَمْ تُنْقَضْ إجازَتُهَا إِلَّا بعد الموت، وقوله: بعد موته ليس فيه إِلَّا بَيَانٌ وَقْتُ الْمُطَالَبَةِ بما تَحَقَّقَ لُزُومُهُ قَبْلَ مَرَضِهِ اهـ وفيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا يَتِمُّ مَا ذَكَرَهُ إِنْ لَمْ يَهْلُ بِعَدِّ مَوْتِهِ،

• فَوَدَّ (سَيِّئًا): (فَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ الْخُ). (تَنْبِيْهٌ): لَوْ عَلَيَّ التَّنْذِرُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ أَوْ مَشِيئَةِ زَيْدٍ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ شَاءَ زَيْدٌ لِمَدَمِ الْجَزْمِ اللَّائِقِ بِالْقُرْبِ نَعَمْ إِنْ قَصِدَ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى التَّبَرُّكُ أَوْ وَقَعَ حَدُوثُ مَشِيئَةِ زَيْدٍ نِعْمَةً مَقْصُودَةً كَقُدُومِ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ فَعَلَيْ كَذَا فَالْوَجْهُ الصَّحَّةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْأَوَّلَى وَشَيْخُنَا فِي الثَّانِيَةِ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ كَلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا عِبَارَةً النَّهَايَةِ وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ فَوَزًا إِذَا كَانَ لِمُعْتَمِنٍ وَطَالَبَ بِهِ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَإِلَّا فَلَا دَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ لِجَهَةٍ عَامَّةٍ كَالْفُقَرَاءِ فَلْيُرَاجَعْ وَقِيَاسٌ مَا فِي الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا خِلَافُهُ فَيَجِبُ الْفَوْزُ. اهـ. أَقُولُ عِبَارَةً الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ نَذَرَ لِمُعْتَمِنٍ بَدَارِهِمْ مَثَلًا كَانَ لَهُ مُطَالَبَةٌ التَّأْذِيرُ بِهَا إِنْ لَمْ يُعْطَ كَالْمَخْصُورِينَ مِنَ الْفُقَرَاءِ لَهُمْ الْمُطَالَبَةُ بِالزَّكَاةِ الَّتِي وَجِبَتْ فَإِنْ أَعْطَاهُ ذَلِكَ فَلَمْ يَقْبَلْ بَرَاءَ التَّأْذِيرِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ وَلَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى قَبُولِ غَيْرِهِ وَلَا يُجَبَّرُ عَلَى قَبُولِهِ بِخِلَافِ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ لِأَنَّهُمْ مَلَكَوْهَا بِخِلَافِ مُسْتَحَقِّي التَّنْذِرِ وَإِنِصَّا الزَّكَاةَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ فَأُجْبِرُوا عَلَى قَبُولِهَا خَوْفَ تَعْطِيلِهِ بِخِلَافِ التَّنْذِرِ. اهـ. • فَوَدَّ: (إِنْ شَفِي) أَي: مَرِيضِي.

• فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: غَيْرِ الْبَغَوِيِّ وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ أَي: الْبُلْقِينِي. • فَوَدَّ: (لِرَمْ) الْأَنْسَبُ يَلْزَمُ. • فَوَدَّ: (لَا يُخَسَّبُ) أَي: الْعَتَقُ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَي: التَّأْذِيرُ.

• فَوَدَّ: (إِذَا حَصَلَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ) وَيَلْزَمُهُ ذَلِكَ فَوَزًا إِذَا كَانَ لِمُعْتَمِنٍ وَطَالَبَ بِهِ وَإِلَّا فَلَا ش م ر.

• فَوَدَّ: (وُظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْفَوْزُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: الْمَفْهُومُ مِنَ الْعِبَارَةِ فَوْزُ الْزُّومِ وَهُوَ لَا يَسْتَلْزِمُ فَوْزَ الْأَدَاءِ. • فَوَدَّ: (فِي إِنْ شَفِي الْخُ) قُوَّةُ الصَّنِيعِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَنْذِرٌ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ احتِجَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ فِيمَا لَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَبْدِي حُرٌّ فَقَعَلَهُ مِنْ أَنَّ هَذَا مَخْصَصٌ تَغْلِيْقِي لَيْسَ فِيهِ التِّزَامُ بِنَحْوِ عَلَيَّ إِذْ مَا هُنَا لَا التِّزَامَ فِيهِ بِنَحْوِ عَلَيَّ، وَقَدْ عُدَّ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ ثَقَلًا عَنْ أَضْلِهِ مِنْ

وأما مع ذكره فلا ينصرف إلا للوصية فليقتصر به على الثلث وبهذا يندفع قياسه وقوله: ليس فيه إلخ ولا يؤيده ما مر أنه لو علق في الصحة العتق بصفة فوجدت في المرض لا باختياره خرج من رأس المال؛ لأنه هنا لم ينص على المرض ولا وجد فيه باختياره بل هذا يؤيد عليه؛ لأنه إذا أوجده في المرض باختياره حُيِبَ من الثلث فأولى إذا قال في المرض أو بعد الموت وقوله: أغتق بعد موتي لا تنافي بينهما؛ لأن إسناد العتق إليه بمباشرة نائبه له مجاز مشهور فعلمنا به لتشوف الشارع إليه وصوننا لإكلام المكلف عن الإلغاء ما أمكن وخرج يلتزم نحو إن شفني مريض عُمِرْتُ دار فلان أو مسجد كذا فهو لغو؛ لأنه وعْد لا التزام فيه وبه يؤيد على من نظر في ذلك نعم، إن نوى به الالتزام لم يمتد انعقاده. وبحسب البلقيني أنه لو نذر نذرًا ماليًا ثم حَجَرَ عليه بسفه لم يتعلق بماله وإن رُشِدَ وفُزَّقَ بينه وبين ما لو علق عتق عبده بصفة ثم حَجَرَ عليه ثم وجدت عتق بقوة العتق وفيه نظر ظاهر، ولو شك بعد الشفاء في الملتزم أهو صدقة أو عتق أو صوم أو صلاة فالذي يُتَّبَعُ من احتماليين فيه للبعوي أنه يَجْتَهِدُ وفازق من نسي صلاة

• فؤد: (وبهذا) أي: قوله: وإنما يتم ما ذكره إلخ. • فؤد: (قياسه) أي: على الدار المستأجرة.

• فؤد: (وقوله إلخ) عطف على قياسي. • فؤد: (ولا يؤيده) أي قول الغير بعدم حسابه من الثلث.

• فؤد: (لأنه إلخ) علة لعدم التأييد. • فؤد: (ولا وجد) أي الصفة والتذكير بتأويل المعلق به وكذا قوله:

إذا أوجده أي: المعلق به. • فؤد: (بينهما) أي: بين قوله أغتق وقوله بعد موتي. • فؤد: (وخرج) إلى

المثنى في النهاية إلى قوله: (وبه) إلى (نعم) وقوله: (وبحث) إلى (ولو شك). • فؤد: (يلتزم) أي: في

المثنى. • فؤد: (عُمِرْتُ دار فلان إلخ) خرج به ما لو قال: فعلي عماره دار فلان أو مسجد كذا فلتزمه

العمارة ويخرج من عهده ذلك بما يسمى عمارة ليغني ذلك الدار أو المسجد عرفًا. اه. ع ش.

• فؤد: (وبه) أي: التعليل. • فؤد: (في ذلك) أي: في إلغاء نحو إن شفني مريض عُمِرْتُ دار فلان

إلخ. • فؤد: (نذرًا ماليًا) ظاهره مطلقًا عينيًا كان أو في الذمة. • فؤد: (وفيه نظر ظاهر) قد مر عن المغني

والروض مع شرحه في أوائل الباب ما يوافق التلزم. • فؤد: (ولو شك) إلى قول: (فإن اجتهد) في

المغني. • فؤد: (ولو شك بعد الشفاء في الملتزم إلخ) ومثل ذلك ما لو شك في المنذور له أهو زيد أم

عمرو. اه. ع ش. • فؤد: (فالذي يتجه إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي. اه. سم. • فؤد: (أنه

يجتهد إلخ) ثم لو تغير اجتهداه فإن كان ما فعله عتقًا أو صومًا أو صلاة أو نحوها وقع تطوعًا وإن كان

صدقة فإن علم القابض أنه عن جهة كذا وأنه يبين له خلافه رجع إليه ولا فلا. اه. ع ش.

التلزم المنعقد قوله: إن شفني الله مريض فعبدي حر إن دخل الدار. اه. إلا أن يفرق بأن ذكر الشفاء

يُضَرَفُ إلى التلزم أو يفرق بين التعليق بصفتين والتعليق بواجبة وفيه ما فيه. • فؤد: (لم يتعلق بماله وإن

رُشِدَ) عبارة الكثر ولا يلزمه بعد رُشِده كما قاله البلقيني قال: ويحتل أن يتعلق بماله؛ لأنه صدر

الالتزام في حال إطلاق تصرّفه. اه. • فؤد: (فالذي يتجه من احتماليين فيه للبعوي أنه يجتهد) أفتى به



من الخمس بَيِّنُ شُغْلٍ ذُمَّهُ بِالْكُلِّ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بَيِّقِينَ بِخِلَافٍ ثُمَّ فَإِنْ اجْتَهَدَ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ وَأَيُّسَ مِنْ ذَلِكَ أَتَجَهَّ وَجُوبُ الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ خُرُوجُهُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ بِقِيَّتَا إِلَّا بِفَعْلِ الْكُلِّ وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ (وَإِنْ لَمْ يُقْلَفْ بِشَيْءٍ كَلِّهُ عَلَى صَوْمٍ) أَوْ عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ لِفُلَانٍ أَوْ أَنْ أُعْطِيَهِ كَذَا وَلَمْ يُرِدِ الْهَبَةَ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ (لَزِمَهُ) مَا التَزَمَ حَالًا وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمُنْذُورِ لَهُ بَلْ عَدَمُ رَدِّهِ كَمَا يَأْتِي (فِي الْأَظْهَرِ) لِلْخَبَرِ السَّابِقِ وَهَذَا مِنْ نَذْرِ التَّبَرُّرِ إِذْ هُوَ قِسْمَانِ مُعَلَّقٌ وَغَيْرُهُ وَاشْتَرَاطُ الْجَوَاهِرِ فِيهِ التَّضَرُّيخُ بِلِلِّهِ ضَعِيفٌ وَيُسَمَّى الْمُعَلَّقُ نَذْرَ الْمُجَازَاةِ أَيْضًا.

ولو قال: اللَّهُ عَلَيَّ أَضْحِيَّةٌ أَوْ عِنْدَ نَحْوِ شِفَاءٍ لِلَّهِ عَلَيَّ عِتْقٌ لِنِعْمَةِ الشِّفَاءِ لَزِمَهُ ذَلِكَ جَزْمًا تَنْزِيلًا لِلثَّانِي مَنْزِلَةَ الْمُجَازَاةِ لِقُورَعِهِ شُكْرًا فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةِ الشِّفَاءِ، وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ أَنْ الْمُنْذُورَ لَهُ فِي قِسْمِي النَّذْرِ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ النَّذْرَ وَهُوَ كَذَلِكَ نَعَمْ، الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الرُّوْضَةِ عَنْ الْقَفَالِ فِي إِنْ شُفِيَ مَرِيضِي فَعَلَيَّْ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَلَى فُلَانٍ بِقَشْرَةِ لَزِمَتْهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَقْبَلْ فَمُرَادُهُ بِعَدَمِ الْقَبُولِ الرَّدُّ لَا غَيْرُ عَلَى أَنَّهُ مَفْرُوضٌ كَمَا تَرَى فِي مُلْتَزِمٍ فِي الذِّمَّةِ وَمَا فِيهَا لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ فَاتَّزَّ بِهِ يَنْطَلُ النَّذْرُ مِنْ أَصْلِهِ مَا لَمْ يَرْجَعْ وَيَقْبَلُ كَالْوَقْفِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ بِخِلَافٍ نَذْرِهِ التَّصَدَّقُ بِمُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ بِالنَّذْرِ، وَلَوْ لِمُعَيَّنٍ فَلَا يَتَأَثَّرُ بِالرَّدِّ كَمَا عَرَضَ الْغَايِمُ بَعْدَ اخْتِيَارِهِ التَّمْلُكُ، وَمَرَّ فِي الْأَضْحِيَّةِ الْفَرْقُ.....

• فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَي: فِي النَّذْرِ فَإِنَّا نَبَيِّنُ أَنَّ الْجَمِيعَ لَمْ تَجِبْ وَإِنَّمَا وَجِبَ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَاشْتَبَهَ فَيَجْتَنِبُ كَالْأَوَانِي وَالْقَبْلَةَ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ عَلَى صَوْمٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَا غَيْرُ) فِي الْتَهْيَةِ لِأَقَوْلِهِ: (عَلَى مَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ). • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُرِدِ الْهَبَةَ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ) أَي: فِي شَرْحِ كَذَا شُفِيَ مَرِيضِي الْخُ قَبِيلَ وَجِبَابٍ عَنِ الْهَبَةِ الْخُ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ مَا التَزَمَ حَالًا) أَي: وَجُوبًا مَوْسَعًا أَوْ نِهَائِيَّةً عِبَارَةً شَيْخِنَا، وَأَمَّا نَذْرُ التَّبَرُّرِ فَيَلْزَمُ فِيهِ مَا التَزَمَ عَيْنًا لَكِنْ عَلَى التَّرَاحِي إِنْ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ. اهـ. • فَوَدَّ: (السَّابِقِ) أَي: فِي شَرْحِ إِذَا حَصَلَ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَي: نَذْرُ التَّبَرُّرِ.

• فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ذَلِكَ الْخُ) وَيَخْرُجُ عَنْ نَذْرِ الْأَضْحِيَّةِ بِمَا يُجْزِي فِيهَا وَعَنْ نَذْرِ الْعِتْقِ بِمَا يُسَمَّى عِتْقًا وَإِنْ لَمْ يُجْزِ فِي الْكِفَارَةِ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ فِي نَذْرِ اللَّحَاجِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ التَزَمَ عِتْقًا تَخَيَّرَ ثُمَّ إِنْ اخْتَارَ الْعِتْقَ أَجْزَاهُ مُطْلَقًا. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُرَادُ) أَيِ الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ الْخُ) أَي: كَلَامُ الْقَفَالِ. • فَوَدَّ: (فَاتَّزَّ) وَقَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي: الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (يَنْطَلُ النَّذْرُ) أَي: بِمَا فِي الذِّمَّةِ. • فَوَدَّ: (مَنْ أَصْلَهُ مَا لَمْ يَزْجَعْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ بَيْنَهُمَا تَنَافٍ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَوْلِهِ مِنْ أَصْلِهِ. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ فِي الْأَضْحِيَّةِ الْفَرْقُ الْخُ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ هُنَاكَ وَمَنْ نَذَرَ مُعَيَّنَةً فَقَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَضْحِيَ بِهِذِهِ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا بِمَجْرَدِ التَّعْيِينِ كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. • فَوَدَّ: (أَتَجَهَّ وَجُوبُ الْكُلِّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُرِدِ الْهَبَةَ) صَادِقٌ بِالْإِطْلَاقِ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) عَنْ الْقَفَالِ أَوْ أَيْلِ الصَّفْحَةِ.

بينه وبين نذر عتي قنّ مُعَيَّن، فَإِنْ قُلْتَ هل يَجْرِي هنا خلاف الوقف في اشتراط القبول قُلْتَ الظاهر لا ويُفَرَّقُ بقوة التذّر لِقَبُولِهِ مِنَ الْغَرَرِ، وَالْجِهَالَاتُ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً لَا تُنَافِي انبعاثه بخلاف الوقف وبأنّه مع الردّ لَا تُتَصَوَّرُ صحته اشتراطنا قبوله أم لا بخلاف نذر التصدّق بمُعَيَّن كما تقرر.

(فُرُوعُ): يقع لبعض العوامّ جعلت هذا لِلنَّبِيِّ ﷺ فيصبح كما بُحِثَ؛ لَأَنَّهُ اشْتَهَرَ فِي التَّذْرِ فِي غَرْفِهِمْ وَيُضَرَّفُ لِمَصَالِحِ الْحُجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ بخلاف متى حَصَلَ لِي كَذَا أَجِيءُ لَهُ بِكَذَا فَإِنَّهُ لَغَوْ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ لَفْظُ التَّزَامٍ أَوْ نَذَرٍ أَيْ: أَوْ نِيَّةٍ وَلَا نَظَرَ إِلَى أَنَّ التَّذَرَ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّنَظَرِ إِلَيْهَا فِي التَّوَابِعِ التَّنَظَرُ إِلَيْهَا فِي الْمَقَاصِدِ وَيَأْتِي آخِرُ الْبَابِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ التَّأْذِيرِ مَا نَذَرَ بِهِ كَخُمُسٍ مَا يَخْرُجُ لَهُ مِنْ مُعَشْرِ ذَكَرِهِ الْقَاضِي كَكُلِّ وَلَدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ تَخْرُجُ مِنْ أُمْتِي هَذِهِ أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ وَكَعْتِي عَبْدٌ إِنْ مَلَكَتْهُ وَمَا فِي فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ ضَعْفُهُ الْأَذْرَعِي، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمَالِ الْمُعَيَّنِ لِنَحْوِ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَقٍ أَنْ يَمْلِكَهُ أَوْ يُعَلِّقَهُ بِمِلْكِهِ مَا لَمْ يَنْوَ الْأَمْتَنَاعَ مِنْهُ فَهُوَ نَذَرٌ لِحَاجٍ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْخُمُسِ

بِمَالٍ بَعِيْنِهِ وَلَزِمَهُ ذَنْبُهَا فِي هَذَا الْوَقْفِ السَّابِقِ فَإِنْ تَلَفْتَ قَبْلَهُ أَيْ: وَقْتُ الْأُضْحِيَّةِ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهَا بِالِاتِّزَامِ فَهِيَ كَوَدِيعةٍ عِنْدَهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَزَلْ الْمِلْكُ فِي عِلِّيٍّ أَنْ أُعْتِقَ هَذَا إِلَّا بِالْعَتَقِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَمْلِكَ نَفْسَهُ وَيَالِ عَتَقٍ لَا يَتَقَبَّلُ الْمِلْكُ فِيهِ لِأَحَدٍ بَلْ يَزُولُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْآدَمِيِّ بِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَتْلَفَهُ التَّأْذِيرُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَمَالِكُو الْأُضْحِيَّةِ بَعْدَ ذَنْبِهَا بِاقْوُونَ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَتْلَفَهَا ضَمْنَهَا. اهـ. بخذف.

• فَوَدَ: (بَيْتُهُ) أَيْ: نَذَرَ التَّضْحِيَّةَ بِمُعَيَّنَةٍ. • فَوَدَ: (وَبَيَانُهُ) أَيْ: الْوَقْفَ. • فَوَدَ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ: فِي قَوْلِهِ: بِخِلَافِ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِمُعَيَّنٍ. • فَوَدَ: (يَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَأْتِي) إِلَى (وَلَا يُشْتَرَطُ). • فَوَدَ: (فِي غَرْفِهِمْ) أَيْ الْعَوَامِّ. • فَوَدَ: (لِمَصَالِحِ الْحُجْرَةِ الْخُجْ) أَيْ: مِنْ بِنَاءٍ وَتَرْمِيمٍ دُونَ الْفُقَرَاءِ مَا لَمْ تَجْرِبْ بِهِ الْعَادَةُ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَ: (إِلَيْهَا) أَيْ: النَّيَّةِ. • فَوَدَ: (مِنْ التَّنَظَرِ إِلَيْهَا الْخُجْ) الْأَنْسَبُ مِنْ عَدَمِ التَّنَظَرِ إِلَيْهَا فِي الْمَقَاصِدِ عَدَمُ التَّنَظَرِ إِلَيْهَا فِي التَّوَابِعِ. • فَوَدَ: (ذَكَرَهُ الْقَاضِي) عِبَارَةُ الْقَاضِي إِذَا قَالَ: إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرْضِيَّ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِخُمُسٍ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْمُعَشَرَاتِ فَشَفَى يَجِبُ التَّصَدَّقُ بِهِ وَبَعْدَ إِخْرَاجِ الْخُمُسِ يَجِبُ الْعَشْرُ فِي الْبَاقِي إِنْ كَانَ نِصَابًا وَلَا عَشْرُ فِي ذَلِكَ الْخُمُسِ؛ لَأَنَّهُ لِفُقَرَاءٍ غَيْرِ مُعَيَّنِينَ، فَأَمَّا إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِخُمُسٍ مَالِي يَجِبُ إِخْرَاجُ الْعَشْرِ ثُمَّ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْعَشْرِ يَخْرُجُ مِنَ الْخُمُسِ انْتَهَتْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُشَبِّهُ أَنْ يُفَصَّلَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَإِنْ تَقَدَّمَ التَّذَرُّ عَلَى اسْتِدَادِ الْحَبِّ فَكَمَا قَالَ وَإِنْ نَذَرَ بَعْدَ اسْتِدَادِهِ وَجِبَ إِخْرَاجُ الْعَشْرِ أَوَّلًا مِنَ الْجَمِيعِ انْتَهَى. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَ: (كَكُلِّ وَلَدٍ الْخُجْ) الْأَوَّلَى الْمُطْفَأُ. • فَوَدَ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ الْخُجْ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى

• فَوَدَ: (فَيَصِحُّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَ: (وَيُضَرَّفُ لِمَصَالِحِ الْحُجْرَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَ: (بِخِلَافِ) مَتَى حَصَلَ لِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

المنذور قال غيره: ومحلّه إن نذر قبل الاشتداد وبحث صحته للجنين كالوصية له بل أولى؛ لأنه وإن شاركها في قبول التعليق والخطر وصحته بالمجهول والمعدوم لكنّه يتميّز عنها بأنّه لا يُشترط فيه القبول بل عدم الردّ ومن ثمّ أتجهت صحته للقرن كهي والهيبة فيأتي فيه أحكامهما فلا يملك السّيّد ما بالذمة لا بقبض القرّن لا للميت إلا لقمير الشيخ الفلاني وأراد به قربة ثم كإسراج يُنتفع به أو أطرد عوّف بحمل النذر له على ذلك كما يأتي وجعل بعضهم من النذر بالمعدوم المجهول نذرًا لزوجها بما سيحدث لها من حقوق الزوجية، والنذر في الصحة بمثل نصيب ابنه بعد موته فيوقف لموته ويخرج النذر من رأس المال؛ لأنه لم يُعلّق به وإنما المُعلّق به معرفة قدر النصيب، ومن ثمّ لو أراد التعليق بالموت كان كالوقف المُعلّق به في أنّه وصية ووافقه على الأولى بعض المحققين وقاسها على النذر له بشرة يُستأنه مدة حياته فإنّه يصح كما أفتى به البلقيني وقال في النذر بنصيب ابنه بعد موته إن كان بعد ظرفًا لنصيب

والرّوض مع شرحه ويُشترط في انعقاد نذر القرية المالية كالصدقة والأضحية الالتزام لها في الذمة أو الإضافة إلى مُعين يملكه كلّهُ عليّ أن اتصدّق بدينار أو بهذا الدينار بخلاف ما لو أضاف إلى مُعين يملكه غيره كلّهُ عليّ أن أغني عبد فلان وإن قال إن ملكت عبدًا أو إن شفى الله مريضًا وملك عبدًا فليله عليّ أن أغنيه أو إن شفى الله مريضًا فليله عليّ أن أغني عبدًا أو فليله عليّ أن أغني عبدًا وأغنيته أو فعبدني حرّ إن دخل الدار انعقد نذره؛ لأنه في غير الأخيرة التزم قربة في مقابلة نعمة وفي الأخيرة مالِك للعبد وقد علّق به صفتين الشفاء والدخول وهي مُستثناة مما يُعتبر فيه عليّ ولو قال إن ملكت عبدًا أو إن شفى الله مريضًا وملك عبدًا فهو حرّ لم يتعقد نذره؛ لأنه لم يلتزم التقرب بقرية بل علّق الحرية بشرط وليس هو مالِكًا حال التعليق قلنا ولو قال إن ملكت أو شفى الله مريضًا وملك هذا العبد فليله عليّ أن أغنيه أو فهو حرّ انعقد نذره في الأولى دون الثانية بشقيها. اهـ.

• فود: (قبل الاشتداد) مفهومه أنّ فيه الزكاة إن نذر بعد الاشتداد. اهـ. سم. • فود: (ويبحث صحته للجنين إلخ) عبارة النهاية والأقرب صحته إلخ. • فود: (لأنه) أي: النذر وقوله وإن شاركها أي: الوصية. اهـ. ع. ش. • فود: (كهي) أي: الوصية والهيبة أي: للقرن. • فود: (لا للميت) عطف على قوله للجنين. • فود: (يُنتفع به) أي: ولو على نذير كما يأتي. • فود: (والنذر إلخ) عطف على نذرها إلخ. • فود: (ووافقه) أي: بعضهم قوله في الأولى مسألة نذرها لزوجها. • فود: (وقال) أي: بعض المحققين. • فود: (إن كان بعد ظرفًا إلخ) ويؤخذ منه جواب ما وقع السؤال حكيه من النذر الشائع

• فود: (قبل الاشتداد) مفهومه أنّ فيه الزكاة إن نذر بعد الاشتداد فإن أريد الواجب بالنذر حيثيّد خمسًا ما عدا قدر الزكاة ففيه أنّه وإن كان الخمس حيثيّد أي: خمس الجملة قد أخرجت زكاته فالمنذور ليس خمسًا أخرجت زكاته وإن أريد أنّ المنذور حيثيّد خمس المجموع، لكن ينقطع منه قدر زكاته ففيه أنّ النذر لا يتعلّق بالزكاة؛ لأنها ملك غير التاجر فلا تصدّق الزكاة في الخمس المنذور.

فالتَّذَرُّ مُنْجِزٌ، والمقدارُ غيرُ معلومٍ وهو لا يُؤَثَّرُ، أو ظَرْفًا لِلتَّذَرِّ صَخٌّ وخرج من الثُّلثِ، وجازَ الرجوعُ فيه كَوَقَفْتُ داري بعد موتي على كذا بل أُولَى؛ لأنَّ التَّذَرَّ بِحَتْمِ التَّعْلِيقِ دون الوقفِ ولم يُبَيِّنْ حَكَمَ ما إذا لم يُعْرِفْ مُرَادَهُ، والذي يَظْهَرُ جُلَّهُ عِنْدِي على الثاني لأنَّهُ المُتَبَادَرُ. وَيَبْطُلُ بِالتَّاقِيَةِ كَتَذَرْتُ له هذا يومًا لِمُنَافَاتِهِ لِلاتِّزَامِ السَّابِقِ الذي هو موضوعُ التَّذَرِّ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِي هذا قولُ الزَّرْكَشِيِّ الآتِي من توقيتِ التَّذَرِّ بما قَبْلَ مَرَضِ الموتِ الصَّرِيحِ في أَنَّ التَّاقِيَةَ لا يَضُرُّ في التَّذَرِّ وكذا في الصُّورَةِ التي قبله والتي بعده قُلْتُ: لا يُنَافِيهِ؛ لأنَّ التَّاقِيَةَ يَكُونُ صَرِيحًا وما مُثِّلْتُ به فهذا هو المُبْطِلُ لِمَا ذَكَرْتَهُ وقد يَكُونُ ضَمْنِيًّا كما في صورةِ الزَّرْكَشِيِّ والتي قبلها والتي بعدها وهو لا يُؤَثَّرُ؛ لأنَّهُ لا يُنَافِي الاتِّزَامَ وإنَّما يرجعُ إلى شرطٍ في التَّذَرِّ وهو يعْمَلُ فيه بالشُّرُوطِ التي لا تُنَافِي مقتضاهُ كما في الوَصِيَّةِ والوقفِ الواقِعِ تَشْبِيهُهُ بِكُلِّ مِنْهُمَا في كَلَامِهِمْ فَتَأَمَّلْهُ، إلا في المنفعةِ فَيَأْتِي في نَذَرِهَا ما مَرَّ في الوَصِيَّةِ بها وإلا في نَذَرْتُ لَكَ بهذا مُدَّةَ حَيَاتِكَ فَيَتَأَبَّدُ كَالْعُمَرَى ويَصْخُ بِما في ذِمَّةِ المَدِينِ ولو مَجْهُولًا له فَيَبْزُغُ حَالًا وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خِلَافًا لِلجَلَالِ البُلْقِينِي وَلَيْسَ كَبِيرُهُ وَلَا هَيْبَتُهُ مِنْهُ؛ لأنَّ التَّذَرَّ لا يَتَأَثَّرُ بِالْعَزْرِ بخِلَافِ نَحْوِ البَيْعِ وَلَا يَتَوَقَّفُ على قبضِ بخِلَافِ الهِبَةِ وكَلَامِ الرُّوضَةِ لا يُنَافِي ذلك خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ كما هو

بين الأَكْرَادِ بَأَن يَقُولُ بَعْضُهُمْ بِالْفَارِسِيَّةِ: مَه رُوز بِيَش أَز مَرَضُ فُوت مِنْ مَالٍ مِنْ بَقْلَانِ كَسْ نَذَرُ بَاشَدِ أَي: نَذَرْتُ بِمَالِي لِفُلَانٍ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ مَرَضِ مُوتِي. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ التَّذَرَّ الْمَذْكُورَ صَحِيحٌ وَمُنْجِزٌ فَيَمْتَنِعُ تَصَرُّفُ التَّأْذِيرِ فِي الْمَالِ الْمُنْذُورِ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ: سَه رُوز بِيَش أَز مَرَضُ فُوتٍ مِنْ، ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: مَالٍ مِنْ، وَمُعْلَقٌ فَيَجُوزُ تَصَرُّفُ التَّأْذِيرِ فِيهِ وَرُجُوعُهُ عَنْهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ ظَرْفًا لِقَوْلِهِ: نَذَرُ بَاشَدِ، وَيُحْمَلُ عَلَى الثَّانِي أَي: الْمُعْلَقِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ مُرَادُ التَّأْذِيرِ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أُطْرِدَ عَرَفَهُمْ بِاسْتِعْمَالِ نَذَرٍ بَاشَدِ لِإِنْشَاءِ التَّذَرِّ وَإِلَّا فَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا إِذَا قَصِدَ بِهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُبَيِّنْ) أَي: بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ. ٥. قَوْلُهُ: (مُرَادُهُ) أَي: التَّأْذِيرِ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّانِي) أَي: الظَّرْفِيَّةِ لِلتَّذَرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَيَبْطُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَصْخُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَتَذَرْتُ لَه إِلَى إِلَّا فِي الْمَنْفَعَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (يُنَافِي هَذَا) أَي: الْبُطْلَانُ بِالتَّاقِيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (الْآتِي) أَي: آتِيًا. ٥. قَوْلُهُ: (الصَّرِيحُ فِي أَنَّ التَّاقِيَةَ لَا يَضُرُّ الْإِنْفَ) وَذَلِكَ أَنَّ تَمَنُّعَ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ بَلْ دَعْوَى الْمُنَافَاةِ مِنْ أَصْلِهَا بَأَن الْمُرَادُ بِالتَّاقِيَةِ الْمُبْطِلُ تَحْدِيدَ مُدَّةِ الْاسْتِحْقَاقِ وَبَيَانَ غَايَتِهَا وَمَا يَأْتِي عَنِ الزَّرْكَشِيِّ مِنْ بَيَانِ أَوَّلِهَا فَقَطْ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الْإِنْفِ) فِيهِ مَا مَرَّ آتِيًا. ٥. قَوْلُهُ: (الَّتِي قَبْلَهُ) أَي: صُورَةٍ إِلَّا إِنْ احْتَجَّتْهُ وَالتِّي بَعْدَهَا أَي: صُورَةٍ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ لِي وَلَدٌ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا مُثِّلْتُ بِهِ) أَي: نَذَرْتُ لَه بِهَذَا يَوْمًا. ٥. قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي الْمَنْفَعَةِ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَيَبْطُلُ بِالتَّاقِيَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي الْوَصِيَّةِ) وَهُوَ الصَّحَّةُ. اهـ. ع ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَه) أَي: لِلذَّيْنِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ يَصِخُ الرَّاجِعِ لِلتَّذَرِّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ) أَي: نَذَرْتُ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ لَه. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَوَقَّفُ الْإِنْفَ) أَي: مُطْلَقُ التَّذَرِّ وَانْتِقَالُ الْمِلْكِ بِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَي: صِحَّةُ التَّذَرِّ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ لِلْمَدِينِ بِهِ.

واضح للمتأمل، وبالتزام عتيقته فله الطلب والدعوى به وإن لم يلزمه فوزا على ما ذكره ابن عبد السلام، وفيه نظر؛ لأنه حتى ثابت لا غاية له تنتظر بخلاف المؤجل فليجوز على عتيقه فوزا ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه فقال حيث لزم النذر وجب وفاؤه فوزا وهو قياس الزكاة وإن أمكن الفرق وعليه فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب كالدين الحال أو يفرق بأن قصد النذر التبرؤ وهو لا يتم إلا بالتمجيل بخلاف الدين كل محتتمل وظاهر أن محل الخلاف فيما لم ير ملكه عنه بالنذر وتعلم مما مر في الاعتكاف أنه لو قرن النذر إلا أن يبدو لي ونحوه بطل لمناقاته الالتزام من كل وجه بخلاف علي أن تصدق بمالي إلا إن احتجته فلا يلزمه ما دام حيا لتوقع حاجته فإذا مات تصدق بكل ما كان يملكه وقت النذر إلا إن أراد كل ما يكون بيده إلى الموت فيتصدق بالكل قال الزركشي: وهذا أحسن مما يفصل من توقيت النذر بما قبل مرض الموت وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد فهو له أو إلا أن يموت قبلي فهو لي، ولو نذر ليعض وزنته بماله قبل مرض موته يوم ملكه كله من غير مشارك ليزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه، قال بعضهم وفي نذرت

فود: (وبالتزام حتى فيه) أي: إعتاقه منجزا أو معلقا ووجد المعلق عليه. فود: (حلى ما ذكره الخ) راجع إلى الغاية. فود: (بخلاف المؤجل) أي: من الدين. فود: (ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه الخ) انظر ما في الهامش السابق على قول المشي إذا حصل المعلق عليه سم يعني ما حكاه هناك من قول الثاهية ويلزمه ذلك فوزا إذا كان لمعين وطالب به وإلا فلا اه وقدمنا هناك عن ع ش وغيره ما يتعلق به راجعه. فود: (وعليه) أي وجوب الفورية. فود: (فهل يتوقف وجوب الفورية على الطلب) جزم به الثاهية كما مر. فود: (فيما لم ير ملكه الخ) أي: كالملتزم في الذمة بخلاف نحو إن شفي مريض فعبدي فلا يطالب بشيء فإنه بمجرّد الشفاء يعتق كما مر في شرح قتلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه وبخلاف نذر التصديق بمعين فإنه يزول ملكه عنه بالنذر كما مر في شرح لزمه في الأظهر. فود: (تصدق الخ) أي نائه الوصي فالقاضي وهذا أي: علي أن تصدق بمالي إلا إن احتجته أقول ومثله ما يأتي بقوله ويتصدق معلقا الخ. فود: (من توقيت النذر الخ) أي: بلا تعليل. فود: (بما قبل مرض الموت) أي: بيوم قبل الخ. فود: (من ذلك) أي صحة النذر المشتعل على الاستثناء المذكور. فود: (صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد الخ) ويتبني أخذا بما تقدم أنه لا يلزمه ما دام حيا لتوقع حدوث الولد. اه. سم. فود: (ولو نذر ليعض وزنته الخ) سباني ما يتعلق به قبيل التبييه. فود: (من غير مشارك) أي: من بقية الورثة.

فود: (ثم رأيت الفقيه إسماعيل الحضرمي خالفه فقال حيث الخ) انظر ما في الهامش السابق على قوله: إذا حصل المعلق عليه. فود: (وأخذ من ذلك بعضهم صحة النذر بماله لفلان قبل مرض موته إلا أن يحدث لي ولد الخ) ويتبني أخذا بما تقدم أنه لا يلزمه ما دام حيا لتوقع حدوث الولد.

أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا على فلانٍ قبل موتي أو مَرَضِي لا يلزمه تعجيله أخذًا بما مرَّ عن ابنِ عبدِ السلام فيكونُ ذِكْرُه الموتَ مثلًا غايةً للخذ الذي يُؤخَّرُ إليه لكن يمتنعُ تَصَرُّفه فيه وإن لم يخرج عن ملكه؛ لِمَعْلُوقِ حَقِّ المُنذُورِ له اللَّازِمُ به ولا يَصِحُّ الدَّعْوَى به كالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ. ولو مات المُنذُورُ له قَبْلَ الغَايَةِ بَطْلٌ وقد يَنَازِعُ في ذلك كُلُّهُ أَنَّهُ لو قال: أنت طالق قبل موتي وقَعَ حالًا فقياسه هنا صحته حالًا فيملكه المُنذُورُ له كما في عليٍّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا على فلانٍ وينعقد مُقْلَقًا في نحوٍ إذا مَرَضْتُ فهو نَذْرٌ له قَبْلَ مَرَضِي بيومٍ وله التَّصَرُّفُ هنا قَبْلَ حُصُولِ الْمُعْلُوقِ عليه لِصَغْفِ النَّذْرِ حينئذٍ وَأَفْتَى جَمْعٌ فَيَمُنُّ أَرَادَا أَنْ يَتَابَعَا فَاتَّفَقَا على أَنْ يَنْذَرَ كُلُّهُ لِلْآخِرِ بِمَتَاعِهِ ففعلًا صَحَّ وَإِنْ زَادَ الْمُبْتَدِئُ أَنْ نَذَرْتُ لِي بِمَتَاعِكَ وَكَثِيرًا مَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْنُهُ وَيَصِحُّ نَذْرُهُ وَيَصِحُّ تَعَجُّلُ الْمُنذُورِ الْمُعْلُوقِ بَعْدَ التَّعْلِيقِ وَقَبْلَ وَجُودِ الصَّفَةِ كَمَا مَرَّ وَيَصِحُّ إِبرَاءُ الْمُنذُورِ له التَّأْذِرُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ حَيْثُ جَازَ له الْمُطَالَبَةُ به كَمَا يَصِحُّ إِسْقَاطُ حَقِّ الشُّفْعَةِ وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِمَّنْ لَا يَدْرِي مَعْنَاهُ وَمَحَلُّهُ إِنْ جَهِلَهُ بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ يُفِيدُ نَوْعَ عَطِيَّةٍ مَثَلًا وَنَذْرُ قِرَاءَةِ جُزْءِ قُرْآنٍ أَوْ عِلْمٍ مَطْلُوبٍ كُلِّ يَوْمٍ صَحِيحٌ وَلَا

• فَوَدَّ: (أَخَذًا بِمَا مَرَّ إِلَيْهِ) وَقَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْأَخِذِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ مَا مَرَّ فِي النَّذْرِ الْغَيْرِ الْمُؤَقَّتِ أَصْلًا وَمَا هُنَا مُؤَقَّتٌ فَيَبْتَنِي أَنْ لَا يَلْزَمُ قَبْلَ مَجِيءِ الْوَقْتِ بِالْإِتِّفَاقِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يَنَازِعُ) بِكَسْرِ الزَّاي. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ كُلِّهِ) أَيُّ: مِنْ عَدَمِ لُزُومِ التَّعْجِيلِ وَعَدَمِ صِحَّةِ الدَّعْوَى وَالْبُطْلَانِ بِالْمَوْتِ قَبْلَ الْغَايَةِ.

• فَوَدَّ: (فَقِيَاسُهُ هُنَا صِحَّتُهُ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قِيَاسُهُ لَوْ كَانَ الْمُنذُورُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُنذُورُ التَّصَدَّقُ بِهِ فَمَا لَمْ يَوْجَدْ التَّصَدَّقُ بِهِ لَا يَمْلِكُهُ الْمُنذُورُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَرْنُهُمْ بَيْنَ نَحْوِ إِنْ شَفَيْ مَرِيضِي فَعَبْدِي حُرٌّ وَبَيْنَ نَحْوِ إِنْ شَفَيْ فَعَلَيْ أَنْ أَغِيثَهُ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ إِذَا حَصَلَ الْمُعْلُوقُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (حَالًا) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قِيَمَلِكِهِ الْمُنذُورُ لَهُ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ فِي عَلَيٍّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بهذا إِلَيْهِ) فِيهِ تَأَمَّلُ يَلْمُ بِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ آيَفًا. • فَوَدَّ: (إِنْ نَذَرْتُ لِي بِمَتَاعِكَ) أَيُّ قَتَاعِي هَذَا نَذَرْتُ لَكَ. • فَوَدَّ: (فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْنُهُ) أَيُّ: كَالرَّبَوِيَّاتِ مَعَ التَّمَاضُلِ. اهـ. سَمِ. • فَوَدَّ: (وَيَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (تَعَجُّلُ الْمُنذُورِ إِلَيْهِ) أَيُّ الْمَالِيِّ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) لَعَلَّهُ فِي الطَّلَاقِ أَوْ الْإِيمَانِ وَالْأَفْلَمِ يَمُرُّ هُنَا. • فَوَدَّ: (عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ) إِبرَاءُ الْمُنذُورِ له التَّأْذِرُ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ أَيُّ: التَّأْذِرُ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَيْهِ) كَأَنَّهُ شَفَيْ مَرِيضِي فَعَلَيْ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لَزِيدٍ وَحَصَلَ الشَّفَاءُ.

• فَوَدَّ: (وَسَيَاتِي) أَيُّ: فِي الْفَضْلِ الْآتِي فِي الْفُرُوعِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ يُفِيدُ) أَيُّ التَّنْذِرُ. • فَوَدَّ: (وَنَذْرُ قِرَاءَةِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَنَذْرُ قِرَاءَةِ إِلَيْهِ) أَيُّ: وَنَحْوُهُ كَنَذْرِ طَوَائِفِ وَنَذْرُ قِرَاءَةِ جُزْءٍ مِنْ نَحْوِ

• فَوَدَّ: (فَقِيَاسُهُ هُنَا صِحَّتُهُ) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ قِيَاسُهُ لَوْ كَانَ الْمُنذُورُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُنذُورُ التَّصَدَّقُ بِهِ فَمَا لَمْ يَوْجَدْ التَّصَدَّقُ لَا يَمْلِكُهُ الْمُنذُورُ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْنُهُ) أَيُّ: كَمَا فِي الرَّبَوِيَّاتِ مَعَ التَّمَاضُلِ.



حيلة في جلّه ولا يجوز له تقديم وظيفة يوم عليه فإن فاتت قضى. ولو نذرَ عِمارة هذا المسجد وكان خراباً فعمّره غيره فهل نقول بطل نذره لاعتدّ نفوذ؛ لأنه إنّما أشار إليه وهو خراب فلا يتناول خرابه بعد ذلك أو لم يطل بل يوقف حتى يخرّب فيقتضيه تصحيحاً للفظ ما أمكن؟ كلُّ مُحتمَل والأقرب الأول وتصحيح اللفظ ما أمكن إنّما يُفدّل إليه إن احتمله لفظه وقد تقرّر أنّ لفظه لا يحتمل ذلك؛ لأنّ الإشارة إنّما وقعت للخراب حال النذر لا غير نعم، إن نوى عِمارته وإن خرب بعد لزمته (ولا يصح نذر مفسية) لخبر مسلم «لا نذر في مفسية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم» وكان سبب انعقاد نذر عتي المزهون من موبر مع حرمة إعاقته له وإن نفذ أن الخلاف في عدم الحرمة قوي؛ لأن حق الغير ينجز بالقيمة والملك للمعني فأي وجه للحرمة حينئذ فاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وبفرضها هي لأمر خارج وهي لا تمنع انعقاد النذر، ومن ثمّ صَحَّ نذر المدين بما يحتاجه لوفاء دينه وإن حرّم عليه التصدّق به؛ لأنّها

الدلائل. هـ. فود: (حتى يخرّب) بفتح الزاء اهـ ع ش. هـ. فود: (والأقرب الأول) ونظيره آه لو حلف أن تفيل زوجته ففسله غيرها حيث؛ لأنه محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها إياه من وسخ يفرض له بعد ذلك؛ لأنصيراف اليمين إلى غسله من الوسخ الذي به وقت الحلف وبه أفتى شيخنا الشهاب الزملي. اهـ. سم. هـ. فود: (وتصحح اللفظ) أي: الواجب. اهـ. ع ش. هـ. فود: (وإن خرب) بكسر الزاء. اهـ. رشيد.

هـ. فود (سني): (ولا يصح نذر مفسية) كالقتل والزنا وشرب الخمر فلا يجب كفارة إن حثّ ومحلّ عدم لزومها بذلك كما قال الزركشي إذا لم يتو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي آخرًا فإن نوى به اليمين لزمت الكفارة بالحيث مغني وأسنى. هـ. فود: (وكان سبب انعقاد الخ) عبارة المعني أو رد في التوشيح إعتاق العبد المزهون فإن الرافعي حكى عن التيمّة أن نذره مُتَعَقِدٌ إن نفذنا عتقه في الحال أو عند أداء المال وذكر في الرهن أن الإقدام على عتي المزهون لا يجوز فإن تم الكلامان كان نذرًا في مفسية. اهـ. وبه يُعلم ما في قول الشارح فاندفع ما لصاحب التوشيح هنا وعبارة النهاية ولا يُستثنى من ذلك صحة إعتاق الزاهن الموبّر؛ لأنه جائز كما مرّ في باب هـ. هـ. فود: (وبفرضها) أي: الحرمة.

هـ. فود: (والأقرب الأول) ونظيره آه لو حلف أن تفيل زوجته ففسله غيرها حيث؛ لأن غسله محمول على الغسل من وسخه ولا يبرأ بغسلها إياه من وسخ يفرض له بعد ذلك لأنصيراف اليمين إلى غسله من الوسخ الذي به حين الحلف وبذلك أفتى شيخنا الشهاب الزملي. هـ. فود: (ولا يصح نذر مفسية) في الرّوض وشرحه الركن الثالث المنذور بالتزام المفسية فلا تجب به كفارة إن حثّ قال الزركشي: ومحلّ عدم لزوم الكفارة بذلك إذا لم يتو به اليمين كما اقتضاه كلام الرافعي آخرًا فإن نوى به اليمين لزمت الكفارة بالحيث اهـ باختصار. هـ. فود: (وكان سبب انعقاد نذر عتي المزهون الخ) ولا يُستثنى من ذلك صحة إعتاق الزاهن الموبّر؛ لأنه جائز كما مرّ في باب هـ. اهـ. م ر.

لأمر خارج، وَهَمَّ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ: لَا يَصُحُّ التَّنْذِرُ هُنَا. وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي مَغْصُوبٍ لَمْ يَنْعَقِدْ وَهُوَ أَقْرَبُ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ قَوْلِ آخَرِينَ: يَنْعَقِدُ وَيُصَلِّي فِي غَيْرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ عَدَمُ انْتِقَادِ نَذْرِ صَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا فِي وَقْتِ مَكْرُوهٍ وَصَلَاةٍ فِي تَوْبِ نَجَسٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْحَرَمَةَ فِي هَذَيْنِ لِذَاتِ الْمُنْذَرِ أَوْ لِإِزْمِهَا بِخِلَافِهَا فِي الْأُولَى، وَقَدْ يُوْجِهُ مَا قَالَهُ فِيهَا بِأَنَّ الْحَرَمَةَ هُنَا مُجْتَمِعٌ عَلَيْهَا فَأَلْحِقَتْ بِالذَّاتِي بِخِلَافِهَا فِي نَذْرِ التَّصَدُّقِ وَالْعَتَقِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَكَالْمَعْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ لِذَاتِهِ أَوْ لِإِزْمِهِ كَصَوْمِ الذَّهْرِ الْآتِي، وَكَنْذَرٍ مَا لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ وَهُوَ لَا يُضَيِّرُ عَلَى الْإِضَافَةِ لَا لِعَارِضٍ كَصَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِمَا بَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ صَامٌ آخِرُهُ وَهُوَ الْجُمُعَةُ وَكَنْذَرِهِ لِأَخِيذِ أَبِيئِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ فَقَطْ، وَقَوْلُ جَمْعٍ: لَا يَصُحُّ؛ لِأَنَّ الْإِبْتِازَ هُنَا بِغَيْرِ غَرَضٍ صَحِيحٍ مَكْرُوهٌ مُزْدَوْدٌ بِأَنَّهُ لِأَمْرِ عَارِضٍ هُوَ خَشْيَةُ الْمُتَقَوِّي مِنَ الْبَاقِينَ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِذَا صَرَحَ الْأَصْحَابُ بِصَحَّةِ نَذْرِ الْمُزْوَجَةِ لِصَوْمِ الذَّهْرِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ لِكِتْمَانِهَا لَا تَصَوْمُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.....

• فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي نَذْرِ الْمَدِينِ. • فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ الْمُتَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فِي النِّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَصَلَاةٍ فِي تَوْبِ فِي الْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي عَدَمُ الْإِنْتِقَادِ. • فَوَدَّ: (عَدَمُ انْتِقَادِ نَذْرِ صَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا لِلْخ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا بِصَحَّةِ التَّنْذِيرِ وَيُصَلِّي فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ وَفِي غَيْرِ التَّوْبِ التَّجَسُّسِ. اهـ.  
• فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَي: نَذْرِ صَلَاةٍ فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُوْجِهُ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ. اهـ.  
• سَمَ: فَوَدَّ: (مَا قَالَهُ فِيهَا) أَي: الزَّرْكَشِيُّ فِي الْأُولَى. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَي: فِي الْأُولَى. • فَوَدَّ: (وَكَالْمَغْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ) كَذَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. • فَوَدَّ: (الْمَكْرُوهَةُ لِذَاتِهِ) كَالصَّلَاةِ فِي الْحِمَامِ. اهـ. ع ش.  
• فَوَدَّ: (الْآتِي) أَي: لِمَنْ يَنْصَرُّ بِهِ. اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ لِمَنْ خَافَ بِهِ ضَرَرًا أَوْ قُوْتَ حَقٍّ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَخَفْ بِهِ قُوْتَ حَقٍّ وَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فَيَنْعَقِدُ وَيُسْتَتَى مِنْ صِحَّةِ نَذْرِ صَوْمِ الذَّهْرِ رَمَضَانَ أَدَاءً وَقَضَاءً وَالْعِيدَانِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَكَفَّارَةَ تَقَدَّمَ نَذَرُهُ فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ صَامَ عَنْهَا وَقَدَى عَنْ التَّنْذِيرِ وَيَقْضِي فَإِنَّ رَمَضَانَ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَوَاتُهُ بَلَا عُدْرٍ قَدَى عَنْ صَوْمِ التَّنْذِيرِ وَلَا يُمَكِّنُ قَضَاءً مَا يُفْطِرُهُ مِنَ الذَّهْرِ فَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّ الْمُفْطِرِ بَلَا عُدْرٍ الصَّوْمَ عَنْهُ حَتَّى لَمْ يَصِحَّ سِوَاهُ كَانَ بِأَمْرِهِ أَمْ لَا عَجَزَ أَمْ لَا فَإِنْ أَفْطَرَ فِيهِ فَإِنْ كَانَ لِعُدْرٍ كَسَفَرٍ وَمَرَضٍ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ سَفَرٌ نَزْهَةً وَلَا وَجِبَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ لِتَقْصِيرِهِ. اهـ.  
وفي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ بِثَلَاثَةِ آيَاتِهِ رَجَعَ الْإِفْتِدَاءُ إِذَا أَفْطَرَ فِي سَفَرٍ النَّزْهَةِ. • فَوَدَّ: (لَا لِعَارِضٍ) خِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ وَإِلَى وَفَاقِهِمْ مِثْلُ كَلَامِ سَمَ وَجَزَمَ بِهِ قَتْعُ الْمُعِينِ عِبَارَتَهُ وَكَالْمَغْصِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالتَّنْذِيرِ لِأَخِيذِ أَبِيئِهِ أَوْ أَوْلَادِهِ فَقَطْ. اهـ. وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
• فَوَدَّ: (بِغَيْرِ غَرَضٍ الْخ) حَالٌ مِنَ الْإِبْتِازِ وَاحْتِرَازٍ عَمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ الْخ وَقَوْلُهُ مَكْرُوهٌ خَبَرٌ لَأَن وَقَوْلُهُ مُزْدَوْدٌ خَبَرٌ وَقَوْلُ جَمْعٍ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ) أَي الْكِرَاهَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَمْرِ عَارِضٍ الْخ) وَقَدْ يُقَالُ

• فَوَدَّ: (لَمْ يَنْعَقِدِ الْخ) كَذَا شَرْحُ مَرِّ قِيَاسِ أَنَّ الْحَرَمَةَ إِذَا كَانَتْ لِخَارِجٍ لَا تَمْنَعُ الْإِنْتِقَادَ هُوَ الْإِنْتِقَادُ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يُوْجِهُ مَا قَالَهُ فِيهَا) فِيهِ نَظَرٌ.



مع حرمة فأولى أن يصح بالمكروه اهـ على أن المكروه هو عدم العذل وهو لا وجود له عند التذر وإن نوى أن لا يُعطى الباقي وإنما يوجد بعد بترك إعطاء الباقيين مثل الأول، ومن ثم لو أعطاهم مثله فلا كراهة وإن كان قد نوى عدم إعطائهم حال إعطاء الأول فتنتج أن الكراهة ليست مقارنة للتذر وإنما توجد بعده فلم يكن لثأثيرها فيه وجه وبهذا اندفع ما أطلال به بعضهم للبطلان، ومحل الخلاف حيث لم يُسن إيشار بعضهم، أما إذا نذر للفقير أو الصالح أو البار منهم فيصح اتفاقاً وقول الروضة في: إن شفى الله مريضى فليله علي أن أتصدق على ولدي لزومه الوفاء ظاهر في صحته على الإطلاق وحمله على ما إذا لم يكن له إلا ولد واحد أو سوى بينهم أو فضله لو صف يقتضيه تكلف.

(تنبيه): اختلف مشايخنا في نذر مقترض مالا مُعَيَّنًا لمُقْرِضِهِ كُلَّ يَوْمٍ ما دام دَيْتُهُ في ذِمَّتِهِ فقال بعضهم: لا يصح لأنه على هذا الوجه الخاص غير قربة بل يُتَوَصَّلُ به إلى ربا التيسية،.....

إنه لازم للإيشار المذكور بحسب الشان كما هو ظاهر فلا يتيقن ما ادَّعاه من الرد. هـ فود: (مع حرمة) قد يُمنع إطلاق حرمة. اهـ. سم عبارة المُعْنَى والرَّضِ مع شُرْحه: وَلَوْ مَنَعَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا مِنْ صَوْمِ النَّهْرِ الْمُنْدُورِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِحَقِّ سَقَطِ الصَّوْمِ عَنْهَا وَلَا فِدْيَةٍ عَلَيْهَا أَوْ بِغَيْرِ حَقِّ كَانَتْ نَذَرَتْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ كَانَ غَايِبًا عَنْهَا وَلَا تَتَصَرَّرُ بِالصَّوْمِ فَلَا يَسْقُطُ الصَّوْمُ عَنْهَا وَعَلَيْهَا الْفِدْيَةُ إِنْ لَمْ تَصُمْ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا فِيهِ فَلَمْ تَصُمْ تَعَذِّبًا فَذَتْ. اهـ. هـ فود: (وإنما يوجد) أي: عَدَمُ الْعَذْلِ. هـ فود: (حال إعطاء الأول) أي: وحال التذر أيضًا. هـ فود: (فتنتج أن الكراهة ليست مقارنة إلخ) قد يقال لا يضر عدم مقارنتها فإنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه المنذور ولا وجود له حين التذر فليُتَأَمَّل. اهـ. سم. هـ فود: (وتكلف) خبر وحمله إلخ. هـ فود: (اختلف) إلى قوله اهـ في النهاية. هـ فود: (مُشَايخُنَا) عبارة النهاية مَنْ أَذَرَ كُنَاهُ مِنَ الْمُعْلَمَاءِ. اهـ.

هـ فود: (ما دام دَيْتُهُ) أو شَيْءٌ مِنْهُ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ فِي نَذَرِهِ مَا دَامَ مُبْلَغُ الْقَرْضِ فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ دَفَعَ الْمُقْتَرِضُ شَيْئًا مِنْهُ بَطَلَ حُكْمُ النَّذْرِ لِانْقِطَاعِ الدَّيْنِ مَوْجِبًا. اهـ. نهاية قال ع ش: وَلَوْ دَفَعَ لِلْمُقْرِضِ مَالًا مُدَّةً وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ حَالَ الْإِعْطَاءِ أَنَّهُ عَنِ الْقَرْضِ أَوْ النَّذْرِ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ ادَّعَى أَنَّهُ نَوَى دَفْعَهُ عَنِ الْقَرْضِ قَبْلَ مَنْه فَإِنْ كَانَ الْمَذْفُوعُ اسْتَفْرَقَ الْقَرْضَ سَقَطَ حُكْمُ النَّذْرِ مِنْ حَيْثُ وَهُوَ مُطَالَبُهُ بِمُقْتَضَى النَّذْرِ إِلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ذَكَرَ حَالَ الدَّفْعِ فَلَا يَقْبَلُ دَعْوَاهُ بَعْدَ أَنْ قَصَدَ غَيْرَهُ وَكَأَخْبَارِهِ بَأَنَّهُ عَنِ نَذْرِ الْقَرْضِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ كِتَابَةِ الْوُصُولَاتِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أَنَّ الْمَاخُودَ عَنْ نَذْرِ الْمُقْرِضِ حَيْثُ اعْتَرَفَ حَالَ كِتَابَتِهَا أَوْ بَعْدَهَا بِمَا فِيهَا. اهـ.

هـ فود: (مع حرمة) قد يُمنع إطلاق حرمة. هـ فود: (فتنتج أن الكراهة ليست مقارنة للتذر) قد يقال: لا يضر عدم مقارنتها فإنها في نذر المكروهات السابق بطلانه غير مقارنة ضرورة أن المكروه المنذور لا وجود له حين التذر فليُتَأَمَّل.

وقال بعضهم يصح؛ لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض إن أئجر فيه أو انديفاع نعمة المطالبة إن احتاج لبقائه في ذمته لإعسار أو إنفاق؛ ولأنه يُسن للمقرض أن يزد زيادة عما اقتصره فإذا التزمها بنذر انعقد وزمته فهو حينئذ مكافأة إحسان، لا وضلة للربا إذ هو لا يكون إلا في عقد كبيع، ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان رباً اهـ وقد يُجمع بحمل الأول على ما إذا قصد أن نذره ذلك في مقابلة الربح الحاصل له والثاني.....

هـ قوله: (وقال بعضهم يصح) وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ودَّهَبَ بعضهم إلى الفرق بين مال البيت وغيره ولا وجه له أي: الفرق. اهـ. نهاية. هـ قوله: (يصح؛ لأنه في مقابلة) ومحل الصحة حيث نذر لمن يتعقد نذره له بخلاف ما لو نذر لأحد بني هاشم والمطلب فلا يتعقد لحرمة الصدقة الواجبة كالزكاة والتزير والكفارة عليهم ومَرَّ أنه لو نذر شيئاً لذمي أو مُبتدع جاز صَرَفُهُ لِمُسْلِمٍ أو سُتَيٍّ وعليه فلو اقترض من ذمي ونذر له بشيء ما دام ذميته في ذمته انعقد نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتقطن له فإنه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذمي من مسلم ونذر له ما دام الدين عليه فإنه لا يصح نذره لما مر من أن شرط التأخير الإسلام. اهـ ع ش وأقره البجيرمي. أقول ما قاله ثانياً من جواز إيدالي ذمي بمسلم هنا مخالفاً لما مر من سم من أن محله في غير المعين والامتنع اهـ وما قاله أولاً من عدم انعقاد النذر لأحد بني هاشم والمطلب فيه توقف لاحتمال أن المراد بحرمة النذر عليهم التزير لغير المعين فيكون ذلك مستثنى من قولهم إن الواجب بالتزير كالواجب بالشرع كبقية المستثنيات وقد يؤيده انعقاد التزير لكافر معين مع أنه لا يجوز صرف التصديق المنذور على أهل بلد للكافر منهم ولا صرف الواجب بالشرع له فليراجع ثم رأيت تاليفاً للسيّد عبد الله بن عمر المشهور بصاحب البقرة بسط فيه أدلة واضحة وتقولاً سديدة مفسحة بأن التزير لأهل بيت النبي ﷺ صحيح لا شك فيه ولا خلاف فيه في مذهب الشافعي وإنما الخلاف في التزير المطلق أو المقيّد بكونه لنحو الفقراء فجري شيخ الإسلام والثخفة والنهاية والمغني على أنه كالزكاة فيحرم على أهل البيت وزجج السيّد السهمودي والسيّد عمر البصري ومحمد بن أبي بكر بأفضل أنه لا يحرم عليهم فمتى قيد التأخير نذره بأهل البيت إما بلفظه أو قضيه أو أطراد العزف بالصرف إليهم صحح التزير لهم سواء كان القيد خاصاً بهم ذاتياً كفلان وبني فلان أو وصفاً كعلماء بلد كذا وليس بها عالم من غيرهم أو شاملاً لهم ولغيرهم كعلماء بلد كذا وفيها علماء منهم ومن غيرهم ثم قال بعد أن بين أن كلام شيخ الإسلام والثخفة والنهاية والمغني إنما هو في التزير المطلق والتزير المقيّد بنحو الفقراء وأثبتته بأدلة من كلامهم وكلام غيرهم وبهذا تبين فسأد قول ع ش في حاشية

هـ قوله: (وقال بعضهم: يصح) وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي. هـ قوله: (وقال بعضهم يصح؛ لأنه في مقابلة حدوث نعمة ربح القرض إلخ) ودَّهَبَ بعضهم إلى الفرق بين مال البيت وغيره ولا وجه له ولو اقتصر على قوله في نذره ما دام مبلغ القرض في ذمته، ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم التزير؛ لانقطاع التيمومة ش م ر.

على ما إذا جعله في مُقابِلَةِ حُصولِ النِّعْمَةِ أو اندفاعِ النِّعْمَةِ المذكورين ويتزوّدُ التَّظَرُّ في حالة الإطلاقي والأقرب الصَّحَّة؛ لأنَّ إعمالَ كلامِ المُكلِّفِ حيثُ كان له محمَلٌ صحيحٌ خيرٌ من إهماله وما مرَّ عن القفال في إن جامعتني والحاصلُ بعده يُؤيِّدُ ما ذكرته من الجمع فتأمل.

(ولا) نذر (واجب) عيني كصلاة الظهر أو مخير كأحد خصال كفارة اليمين مُبْتَهَمًا بخلاف خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ منها على ما بحث أو واجب على الكفاية تعيَّن بخلاف إذا لم يَعرِّضْ فيصِحُّ نذره احتيج في أدائه إِمالة كجهادٍ وتجهيز مَيِّت أم لا كصلاة جنازةٍ وذلك؛ لأنَّه لَرَمَ عَيْنًا بالزام الشرع قبل التَّنْذِرِ فلا معنى لاتزامه، ولو نَذَرَ ذو دَينٍ حالٌ أن لا يُطالِبَ غَريمَه فإن كان مُقْسِرًا لُغِي؛ لأنَّ إنظاره واجب، أو موبرًا وفي الصَّبر عليه فائدة له كرجاء غُلُوٍّ يغيِّرُ بضاعته.....

النهاية في نذر المُقْتَرَضِ لِمْقَرَضِهِ ومَحَلُّ الصَّحَّةِ حَيْثُ نَذَرَ إلخ ونحو ذلك من عبارات المُتَأَخِّرِينَ عن ابن حَجٍّ والزملي فإنهم فهموا ذلك من كلام الأذرعِي والثخفة والنهاية وهو قَهْمٌ فاسِدٌ يَرُدُّ ما أسلفناه وان يقال من عَدَمِ الصَّرْفِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ من نَذَرَ صَحَّ إلى أنَّ التَّنْذِرَ لا يَتَقَدُّ لَهُمْ وَشَتَانُ ما بينهما. اهـ.

عبارةً باصْطِرَافٍ في حاشية فتح المُعِينِ قوله: ما لم يُعَيَّنْ شَخْصًا أي: وإلا فَيَتَمَيَّنُ صَرْفُهُ إلى ذلك الشَّخْصِ وَلَوْ كان من بني هاشم وبني عبد المُطَّلِبِ فنَذَرَ غير السَّيِّدِ لِلْسَّيِّدِ بِخُصُوصِهِ ونَذَرَ السَّيِّدِ لِلْسَّيِّدِ بِخُصُوصِهِ صحيحٌ كَنَذْرِ الْوَالِدِ لِوَلَدِهِ وَكَالتَّنْذِرِ لِغَنِيٍّ بِخُصُوصِهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (هَلَى ما إذا جَعَلَهُ إلخ) يَتَّبِعِي أو قَصَدَ الإحْسانَ بِرَدِّ الزَّائِدِ الْمُنْدُوبِ لَهُ أَخْذاً مِمَّا مَرَّ. اهـ. سَيِّدٌ عَمَرٌ. □ فَوَدَّ: (يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ إلخ) فيه تَأَمُّلٌ فَإِنَّ ما مَرَّ يُؤَيِّدُ الثَّانِي على إطلاقه كما جَرَى عليه النِّهاية. □ فَوَدَّ: (هِنِي) إلى قوله وَلَوْ نَذَرَ ذُو دَيْنٍ فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا ما سَأَبَّه عليه وإلى المَثَرِ فِي النِّهايةِ إِلَّا قوله أو ليس فيه إلى وله فيما إذا وقوله وَأَنْ يَبِيحَهُ إلى وَلَوْ أَمْطَقَ وما سَأَبَّه عليه. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ إلخ) عبارة النِّهاية بِخِلَافِ ما لو التَزَمَ أَغْلَاهَا. اهـ. أي: سِوَا عَبرٍ بِأَغْلَاهَا أو عَيَّنَ ما هو الأَعْلَى فِي الْوَأَقِيعِ سَمَ وَعبارة المُنفِي وَلَوْ نَذَرَ خُصْلَةً مُعَيَّنَةً مِنْ خِصَالِهِ هَلْ يَتَقَدُّ كَفَرَضِ الْكِفَايَةِ أو لا يَتَقَدُّ إِلَّا أَغْلَاهَا بِخِلَافِ الْمَكْسِ أو لا يَتَقَدُّ بِالْكُلِّيَّةِ رَجَعَ شَيْخُنَا الْأَوَّلُ وَالزَّرْكَشِيُّ الثَّانِي وَقَالَ إِنَّ الْقِيَّاسَ وَالْقَاضِي الثَّالِثَ وَهُوَ أَوْ جِهَ؛ لَأَنَّ الشَّارِعَ نَصَّ عَلَى التَّخْيِيرِ فَلَا يُغَيَّرُ اهـ وَعُلِمَ بِهَذَا أَنَّ ما فِي الشَّارِحِ مُوَافِقٌ لِمَا رَجَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وما فِي النِّهايةِ مُوَافِقٌ لِمَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَاجِبٌ إلخ) عَطَفَ عَلَى وَاجِبٍ عَيْنِي. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أي عَدَمُ صِحَّةِ نَذْرِ الْوَاجِبِ. □ فَوَدَّ: (وَفِي الصَّبرِ) إلى (لَرَمَ) عبارة النِّهاية قَصْدُ إِزْفَاقِهِ لِارْتِفَاعِ سِرِّهِ سِلْمَتِهِ وَنَحْوِ

□ فَوَدَّ: (كَأَحَدِ خِصَالِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ) هذا إذا وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ثُمَّ نَذَرَهَا فَلَوْ نَذَرَ أَحَدَ خِصَالِهَا مِنْ غَيْرِ وَجوبٍ، فَاصْصَحَّ الْأَرَاءُ عَدَمُ الزُّرُومِ وَإِنْ كان ما نَذَرَهُ أَغْلَى. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ خُصْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ إلخ) بِخِلَافِ ما إذا نَذَرَ أَغْلَاهَا شَرٌّ أَوْ سِوَا عَبرٍ بِأَغْلَاهَا أو عَيَّنَ ما هو الأَعْلَى فِي الْوَأَقِيعِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَذَرَ ذُو دَيْنٍ حَالٌ أَنْ لا يُطالِبَ غَريمَه إلخ) وَكَثِيرًا ما تَنَذَّرُ الْمَرْأَةُ أَنَّها ما دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ لا تُطالِبُ رَواجِها بِحَالٍ صَدَاقِها وَهُوَ حَبِيبٌ نَذَرَ تَبَرُّرٍ إِنْ رَغِبَتْ حَالٌ نَذَرَهَا فِي بَقَائِها فِي عِصْمَتِهِ وَلَها أَنْ تَوَكَّلَ فِي مُطالَبَتِهِ وَأَنْ

لَزِمَهُ؛ لَأَنَّ الثَّرْبَةَ فِيهِ ذَاتِيَّةٌ حَيْثُذُ أَوْ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ لَعَا إِذْ لَا قُرْبَةَ فِيهِ كَذَلِكَ حَيْثُذُ هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَطْلُقَ كَثِيرُونَ أَنَّ الْحَالِ بِتَأْجُلٍ بِالتَّنْذِيرِ كَالْوَصِيَّةِ وَلَهُ فِيهَا إِذَا قَيَّدَ بِأَنْ لَا يُطَالِيَهُ أَنْ يُحِيلَ عَلَيْهِ وَأَنْ يَوْكَلَ مَنْ يُطَالِيَهُ وَأَنْ يَبْقِيَ لغيرِهِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَأَنْ يُطَالِبَ ضَامِنَهُ، وَلَوْ أَسْقَطَ الْمَدِينُ حَقَّهُ مِنْ هَذَا التَّنْذِيرِ لَمْ يَسْقُطْ، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِيَهُ مُدَّةٌ فَمَاتَ قَبْلَهَا فَلِوَارِثِهِ مُطَالِبَتُهُ كَمَا قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَرَدُّوا قَوْلَ الْإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِخِلَافِهِ. (وَلَوْ نَذَرَ لَعَلَّ مُبَاحٍ أَوْ تَرْكُهُ) كَأَكْلِ وَتَوْمٍ مِنْ كُلِّ مَا اسْتَوَى فَعَلُهُ وَتَرْكُهُ أَي: فِي الْأَصْلِ وَإِنْ رَجَحَ أَحَدُهُمَا بِنَيْتِ عِبَادَةٍ بِهِ كَالْأَكْلِ لِلتَّقْوَى عَلَى الطَّاعَةِ (لَمْ يَلْزِمَهُ) لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ «لَا نَذَرَ إِلَّا فِيمَا ابْتِغْيَ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى» وَفِي الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ أَبَا إِسْرَائِيلَ أَنْ يَتْرَكَ مَا نَذَرَهُ مِنْ نَحْوِ قِيَامٍ وَعَدَمِ اسْتِظْلَالٍ»

ذَلِكَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ، قَوْلُهُ: (قَصَدَ إِزْفَاقَهُ إِلَخ) أَي: بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِنْظَارِ رَفَقٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَقْصِدِ الْإِزْفَاقَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ إِلَخ) وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ بَاقٍ عَلَى حُلُولِهِ لَيْكُنْ مَتَّعَ مِنَ الْمُطَالِبَةِ بِهِ مَانِعٌ وَكَثِيرًا مَا تَنَذَّرَ الْمَرْءُ أَنَّهُمَا مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ لَا تُطَالِبُ زَوْجَهَا بِحَالٍ صَدَاقِهَا وَهُوَ حَيْثُذُ نَذَرَ تَبَرُّرٍ إِنْ رَغِبَتْ حَالٌ تَنْذَرُهَا فِي بَقَائِهَا فِي عِصْمَتِهِ وَلَهَا أَنْ تَوْكَلَ فِي مُطَالِبَتِهِ وَأَنْ تُحِيلَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ التَّنْذَرَ شِمْلٌ فَعَلَهَا فَقَطُّ فَإِنْ زَادَتْ فِيهِ وَلَا يَوْكِلُهَا وَلَا تُحِيلُ عَلَيْهِ لَزِمَ وَامْتَنَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ (ر) اهـ نِهَآيَةُ قَالَعَ ش وَمَعَ ذَلِكَ أَي: الْإِمْتِنَاعَ فَلَوْ خَالَفَتْ وَأَحَالَتْ عَلَيْهِ فَيَبْتَغِي صِحَّةَ الْحَوَالَةِ؛ لَأَنَّ الْحُرْمَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ وَكَذَلِكَ لَوْ وَكَلَتْ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (فِيمَا إِذَا قَيَّدَ بِأَنْ لَا يُطَالِيَهُ) أَي: بِخِلَافٍ مَا إِذَا عَمَّ فَقَالَ لَا يُطَالِيَهُ وَلَا ضَامِنَهُ لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِوَكِيلِهِ وَلَا بِبَيْعِهِ لغيرِهِ. قَوْلُهُ: (هَلَى الْقَوْلُ بِهِ) أَي: بِجَوَازِ بَيْعِ الذَّنْبِ لغيرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَهُوَ الرَّاجِعُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَسْقَطَ الْمَدِينُ حَقَّهُ) كَأَنْ قَالَ لِمَنْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِيَهُ أَسْقَطْتُ اسْتِحْقَاقَهُ عَلَيْكَ مِنْ عَدَمِ الْمُطَالِبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ بَلْ تَمْتَنِعُ الْمُطَالِبَةُ مَعَ ذَلِكَ هَذَا وَقَدْ يُشْكِلُ هَذَا بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يَشْتَرِطُ عَدَمَ الرَّدِّ وَقَوْلُهُ أَسْقَطْتُ اسْتِحْقَاقَهُ إِلَخ رَدُّ لِلتَّنْذِيرِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَرُدَّ أَوَّلًا وَاسْتَقَرَّ التَّنْذَرُ فَلَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهِ بَعْدُ وَمَا مَرَّ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا رُدَّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا هُنَا إِلَخ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوْجَحَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ مَا تَقَدَّمَ مَخْصُوصٌ بِالْمُنْذَرِ الْمُنِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِيَهُ مُدَّةٌ إِلَخ) انْظُرْ هَلْ يُمِثُّهُ مَا لَوْ نَذَرَ بَقَاءَهُ فِي ذِمَّتِهِ مُدَّةٌ فَمَاتَ قَبْلَهَا؟ اهـ رَشِيدِيُّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَارِثِ الْمُطَالِبَةُ فِي هَذِهِ. قَوْلُهُ: (فِلِوَارِثِهِ مُطَالِبَتُهُ)؛ لَأَنَّ التَّنْذَرَ إِنَّمَا شِمْلٌ فَعَلَّ نَفْسِهِ فَقَطُّ أَخَذًا بِمَا مَرَّ. اهـ. ع ش وَقَصْبَتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ أَنْ لَا يُطَالِيَهُ مُدَّةٌ هُوَ وَلَا وَارِثُهُ بَعْدَهُ امْتَنَعَ مُطَالِبَةُ الْوَارِثِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ. قَوْلُهُ: (كَأَكْلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَكَانَ وَسِيلَةً) فِي الْمُنْفِي وَإِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَآيَةِ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ ﷺ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُنْفِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «بَيْنَمَا التَّمِي ﷺ يَخْطُبُ إِذْ رَأَى رَجُلًا قَاتِمًا فِي الشَّمْسِ فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا هَذَا أَبُو إِسْرَائِيلَ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ وَلَا يَقْعُدَ

تُحِيلَ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ التَّنْذَرَ شِمْلٌ فَعَلَهَا فَقَطُّ فَإِنْ زَادَتْ فِيهِ وَلَا يَوْكِلُهَا وَلَا تُحِيلُ عَلَيْهِ، لَزِمَ وَامْتَنَعَ جَمِيعُ ذَلِكَ كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرْحُ م ر.

وَأَمَّا قَالَ ﷺ: لِمَنْ نَذَرْتُ أَنْ تَضْرِبَ عَلَى رَأْسِهِ بِالْذُّفِّ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَوْ فِي بَنْدَرِكِهِ إِمَّا اقْتَرَنَ بِهِ مِنْ غَايَةِ شُرُورِ الْمُسْلِمِينَ وَإِعَاضَةِ الْمُنَافِقِينَ بِقُدُومِهِ فَكَانَ وَسِيلَةً لِقُرْبَةٍ عَامَّةٍ وَلَا يَنْفَعُ فِيمَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِهَذِهِ أَنَّهُ مُنْدُوبٌ لِلْإِزْمَةِ عَلَى أَنْ جَمَعَا قَالُوا بِنَذْبِهِ لِكُلِّ عَارِضٍ شُرُورٍ لَا سِيَّمَا التَّكَاحُ، وَمَنْ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فِيهِ فِي أَحَادِيثٍ وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ أَصْلًا (لَكِنْ إِنْ خَالَفَ لَزِمَهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمَرْجَحِ) فِي الْمَذْهَبِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي مَوْضِعٍ لَيْكُنَ الْمُعْتَمَدُ مَا صُوِّبَتْ فِي الْمَجْمُوعِ وَصَحِّحَتْ فِي الرُّوضَةِ كَالشَّرْحَيْنِ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ مُطْلَقًا كَالْفَرَضِ وَالْمَعْصِيَةِ وَالْمَكْرُوهِ وَخَبَرٌ: «لَا نَبْذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ» ضَعِيفٌ اتِّفَاقًا. (وَلَوْ نَذَرْنَا صَوْمَ أَيَّامٍ) وَأَطْلَقَ لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ كَمَا يَأْتِي وَإِنْ عَيَّنَّ عِدَّتَهَا فَمَا عَيَّنَّه وَفِي الْحَالِيْنَ (تُذِبُ

وَلَا يَسْتَنْظِلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ قَالَ مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ وَلْيَسْتَنْظِلْ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» اهـ. فَوَدَّ: (بِالْذُّفِّ) أَي: الطَّارِ  
اهـ ع ش. فَوَدَّ: (وَسِيلَةً لِقُرْبَةٍ عَامَّةٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَكَانَ مِنَ الْقُرْبِ اهـ. فَوَدَّ: (بِهِ فِيهِ) أَي: بِضَرْبِ  
الذُّفِّ فِي التَّكَاحِ. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي: مَا قَالَهُ الْجَمْعُ. فَوَدَّ: (لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ مَا صُوِّبَتْ فِي الْمَجْمُوعِ الْخُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمَنْهَجُ قَالَ ع ش وَأَقْرَبُهُ الرَّشِيدِيُّ. فَوَدَّ: (لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْخُ) وَعَلَيْهِ فَانْظُرِ الْفَرْقَ  
بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا التَّرَمَّ غَيْرُ قُرْبَةٍ كَلَّا أَكَلُ الْخُبْزِ فَيَلْزِمُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ وَلَعَلَّهُ أَنْ مَا سَبَقَ لَمَّا  
كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْحَثِّ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْمَنْعِ أَشْبَهَ الْيَمِينِ فَلَزِمَتْ فِيهِ الْكُفَّارَةُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ لَمَّا جَعَلَهُ  
بِصُورَةِ الْقُرْبَةِ بَعُدَتْ مُشَابَهَتُهُ بِالْيَمِينِ. اهـ. وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَصَحِّحَتْ فِي الرُّوضَةِ  
كَالشَّرْحَيْنِ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ الْخُ) فَإِنْ قِيلَ يُوَافِقُ الْأَوَّلُ مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا  
فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَطْلُقَكَ أَوْ أَنْ أَكُلَ الْخُبْزِ أَوْ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَدْخُلَ الدَّارَ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ كُفَّارَةٌ فِي ذَلِكَ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ  
أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ نَذَرِ اللَّجَاجِ وَكَلَامِ الْمُثْنِ فِي نَذَرِ التَّبَرُّرِ، وَأَمَّا الْآخِرَةُ فَلَزُومُ الْكُفَّارَةِ فِيهَا مِنْ  
حَيْثُ الْيَمِينُ لَا مِنَ التَّنْذِيرِ اهـ مُغْنِي. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) اسْقَطَهُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ وَلَعَلَّهُ أَشَارَ بِالْإِطْلَاقِ إِلَى رَدِّ  
مَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْمُغْنِي أَيْفًا وَعَنْ الْأَسْنَى فِي نَذَرِ الْمَعْصِيَةِ.

فَوَدَّ (سُئِيَ): (صَوْمُ أَيَّامٍ) أَوْ الْإِيَّامُ عَلَى الرَّاجِحِ. اهـ. نِهَابَةٌ. فَوَدَّ: (وَأَطْلَقَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي النَّهْيَةِ  
إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى الْمُثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَجِيبٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ نَذَرَ عَشْرَةَ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ  
وَالْمُرَادُ إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ وَيُتَّجَهُ إِلَى وَخَرَجَ. فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ) أَي وَلَوْ قَبْلَهَا بِكَثِيرَةٍ؛ لِأَنَّهَا أَقَلُّ  
الْجَمْعِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) فِي الْفَضْلِ الْآتِي. فَوَدَّ: (وَإِنْ هَيِّنَ هَذَا الْخُ) أَي بِاللَّفْظِ فَلَزِمَ

فَوَدَّ: (لَزِمَهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ عَلَى الْمَرْجَحِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا مَرَّ مِنْ لُزُومِهَا فِي قَوْلِهِ  
إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَطْلُقَكَ وَفِي قَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْتَهُ فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ الْخُبْزِ وَفِي قَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ  
أَدْخُلَ الدَّارَ اهـ. فَوَدَّ: (وَخَبَرٌ «لَا نَذَرُ فِي مَعْصِيَةٍ» الْخُ) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الزَّرْكَشِيِّ بِهَامِشٍ  
وَلَا يَصِحُّ نَذَرُ مَعْصِيَةٍ. فَوَدَّ: (وَإِنْ هَيِّنَ هَذَا) أَي: بِاللَّفْظِ فَلَزِمَ عَجَبَتُهَا بِالنِّتَةِ فَهَلْ تَتَعَيَّنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ  
وَمُقْتَضَى أَنَّ التَّنْذِيرَ لَا يَلْزِمُ بِالنِّتَةِ عَدَمُ التَّعَيَّنِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنَ التَّوَابِعِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْإِلْحَاقِ بِإِزَاءِ

تعجيلها) مُسَارَعَةً لِرِأْيَةِ ذِمَّتِهِ نَعَمْ، إِنْ غَرَضَ لَهُ مَا هُوَ أَهَمُّ كَسَفَرٍ يَشُقُّ فِيهِ الصَّوْمُ كَانَ التَّأخِيرُ أَوَّلَى ذِكْرِهِ الْأَذْرَعِي أَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ كَقَارَةِ سَبَقَتِ النَّذْرُ سُنَّ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ عَلَى التَّرَاحِي وَالْأَجَبْ ذِكْرُهُ الْبَلْقَيْنِي (فَلَا يُقَيَّدُ بِتَفْرِيقٍ أَوْ مَوَالَاةٍ وَجِبَ) مَا قَيَّدَ بِهِ مِنْهُمَا عَمَلًا بِمَا التَّرَمَهُ، أَمَّا الْمَوَالَاةُ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَلَا نَ الشَّارِعَ اعْتَبَرَهُ فِي صَوْمِ التَّمَتُّعِ فَإِنْ نَذَرَ عَشْرَةَ مُفْرَقَةٍ فَصَامَهَا وَلَاءٌ حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ (وَالَا) يُقَيَّدُ بِتَفْرِيقٍ وَلَا مَوَالَاةٍ (جَانَّ) كُلُّ مِنْهُمَا لَكِنْ الْمَوَالَاةُ أَفْضَلُ.

(أَوْ) نَذَرَ صَوْمَ (سَنَةِ مُقَيَّنَةٍ) كَسَنَةِ كَذَا أَوْ سَنَةِ مِنَ الْغَدِ أَوْ مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ أَوْ يَوْمٍ كَذَا (صَامَهَا) وَأَفْطَرَ الْعِدَّةَ الْفَطْرَ وَالْأَضْحَى (وَالْتَفْرِيقُ) وَجُوبًا لِحَرَمَةِ صَوْمِهَا، وَالشَّرَاءُ عَدَمُ نَيْتَةِ صَوْمٍ ذَلِكَ لَا تَعَاطِي مُفْطِرٍ خِلَافًا لِلْقَفَالِ (وَصَامَ رَمَضَانَ عَنْهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَبَّلُ غَيْرُهُ (وَالْقَضَاءُ) لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ صَوْمًا فَلَمْ تَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ (وَأَنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ وَجِبَ الْقَضَاءُ فِي الْأَطْهَرِ) وَانْتَصَرَ لَهُ الْبَلْقَيْنِي؛ لِقَبُولِ رَمِيهِمَا لِلصَّوْمِ فِي ذَاتِهِ فَوَجِبَ الْقَضَاءُ كَمَا لَوْ أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ لِأَجْلِهِمَا (قُلْتَ) الْأَطْهَرُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ.....

عَيْنًا بِالنَّيَّةِ فَهَلْ تَتَمَّيْنُ فِيهِ نَظَرٌ وَمُقْتَضَى أَنْ النَّذْرُ لَا يَلْزَمُ بِالنَّيَّةِ عَدَمُ التَّعَيُّنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مِنَ التَّوَابِعِ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ فُرُوعٌ يَتَعَمَّقُ لِيَمُضِيَ الْعَوَامُ الْخُ فِي الْاِغْتِكَافِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَه. سَم. ه. قَوْلُهُ: (نَمَّ إِنْ هَرَضَ الْخُ) وَلَوْ خَشِيَ النَّاذِرُ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الصَّوْمَ عَجَزَ عَنْهُ مُطْلَقًا إِنَّمَا لَزِيَادَةُ مَرَضٍ لَا يُزْجَى بِزُوْهِ أَوْ لِهَرَمٍ لَزِمَهُ التَّمَجُّلُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِي. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (تَقْلِيدُهَا) أَي: الْكِفَارَةُ بِالصَّوْمِ. أَه. ع. ش.

ه. قَوْلُهُ: (وَالَا) وَإِنْ كَانَتْ الْكِفَارَةُ عَلَى الْفَوْرِ أَي: بِأَنْ كَانَ سَبِيحًا مَخْصِيَةً. أَه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَجِبَ) أَي تَقْدِيمُهَا وَتَعَجُّلُهَا. ه. قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تَقَعَ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى نَفْلًا لِلجَاهِلِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ اسْتَعِيدَ مِنْهُ أَنْ تَحُلَّ التَّقْلِيلُ بَيْنَ الْوَاجِبِ لَا يَمْنَعُ تَفْرِيقَهُ الْوَاجِبِ أَه. سَم. عِبَارَةُ ع. ش. وَوَقَعَتِ الْخَمْسَةُ الْبَاقِيَةُ نَفْلًا مُطْلَقًا إِنْ ظَنَّ إِجْرَاءَهَا عَنِ النَّذْرِ فَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ إِجْرَائِهَا عَنْهُ فَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي نَذْرِ يَوْمٍ بَعَيْنَهُ مِنَ الْإِثْمِ وَعَدَمُ الصَّحَةِ الْخُ عَدَمُ الصَّحَةِ هُنَا أَيْضًا. أَه. ه. قَوْلُهُ: (كَسَنَةِ كَذَا) أَي كَسَنَةِ سَبِيحٍ وَتَسْمِينِ بَعْدَ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ أَوَّلِ شَهْرٍ) بِلَا تَنْوِينٍ.

ه. قَوْلُهُ (وَالْتَفْرِيقُ) وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ التَّحْرِ. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ لَوْ نَذَرَ صَوْمَهَا لَمْ يَتَمَقَّدْ نَذْرُهُ فَإِذَا أُطْلِقَ لَا تَدْخُلُ فِي نَذَرِهِ. أَه.

ه. قَوْلُهُ (وَأَنْ أَفْطَرْتَ) أَي: امْرَأَةً فِي سَنَةٍ نَذَرَتْ صِيَامَهَا. أَه. مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ)

قَوْلُهُ: فُرُوعٌ يَتَعَمَّقُ لِيَمُضِيَ الْعَوَامُ الْخُ فِي بَابِ الْاِغْتِكَافِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ. ه. قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تَقَعَ الْخَمْسَةُ الْأُخْرَى نَفْلًا لِلجَاهِلِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ اسْتَعِيدَ مِنْهُ أَنْ تَحُلَّ التَّقْلِيلُ بَيْنَ الْوَاجِبِ لَا يَمْنَعُ تَفْرِيقَهُ الْوَاجِبِ. ه. قَوْلُهُ: (وَأَنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ) قَالَ فِي الْكَثَرِ: أَوْ إِغْمَاءٍ. ه. قَوْلُهُ: (قُلْتَ) الْأَطْهَرُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ وَبِهِ قَطَعَ الْجُمْهُورُ وَاللَّهُ أَهْلَمُ) وَلَوْ أَفْطَرَ بِجُنُونٍ لَمْ يَجِبَ قَضَاؤُهَا جَزْمًا كَأَيَّامِ



(وبه قطع الجمهور، والله أعلم)؛ لأنَّ أَيْامَ أَحَدِهِمَا لَمَّا لَمْ يَقْبَلِ الصَّوْمَ، وَلَوْ لِمَرُوضٍ ذَلِكَ الْمَانِعَ لَمْ يَشْمَلْهَا النَّذْرُ (وَإِنْ أَفْطَرَ يَوْمًا) مِنْهَا (بَلَا عُذْرٍ وَجِبَ قَضَاؤُهُ) لِتَفْوِيتِهِ الْبِرَّ بِاخْتِيَارِهِ (وَلَا يَجِبُ اسْتِنَافُ سَنَةٍ) بَلْ لَهُ الْاِقْتِسَارُ عَلَى قَضَاءِ مَا أَفْطَرَهُ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ كَانَ لِلْوَقْتِ لَا لِكَوْنِهِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ كَمَا فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَفْطَرَهَا كُلَّهَا لَمْ يَجِبِ الْوَلَاءُ فِي قَضَائِهَا وَيُتَّجَعُ وَجُوبُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ فَوْزًا، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا عُذْرٍ مَا أَفْطَرَهُ بِعُذْرٍ فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ نَعَمْ، إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُتَنِ فِيهِمَا وَالرُّوضِيَّةُ وَأَصْلُهَا فِي الْمَرَضِ وَعَجَبِيَّةٌ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمُتَنَ وَأَصْلَهُ ذَكَرَا وَجُوبَ الْقَضَاءِ فِي الْمَرَضِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُمَا يَقْبَلُ الصَّوْمَ فَشَمِلَهُ النَّذْرُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْحَيْضِ فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا مَحَلُّ قَوْلِهِ بَلَا عُذْرٍ حَيْثُ نَذَرَ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَارَ الْأَوَّلَ ذَكَرَ أَنَّ لَا قَضَاءَ فِيهَا فَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا عُذْرَ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ وَهَذَا يَجِبُ الْقَضَاءُ بِهِمَا قُلْتُ لَا تَنْحَصِرُ الْأَعْدَارُ فِيمَا ذَكَرَ بَلْ مِنْهَا الْجُنُونُ وَالْإِعْمَاءُ فَلَا قَضَاءَ فِيهِمَا كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ وَالضَّابِطُ الْمَعْلُومُ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ كُلَّ مَا قَبْلَ الصَّوْمِ عَنِ النَّذْرِ فَأَفْطَرَهُ يَقْضِيهِ وَمَا لَا فَلَا.

أي: قَضَاءُ زَمَنِ أَيَّامِهِمَا. (تَنْبِيْهٌ): الْإِعْمَاءُ فِي ذَلِكَ كَالْحَيْضِ مُعْنَى وَكَثَرُ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (وَبِهِ قَطْعُ الْجُمْهُورِ الْإِنْفِ) وَلَوْ أَفْطَرْتَ بِجُنُونٍ لَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا جَزْمًا كَأَيَّامِ رَمَضَانَ كَثَرُ أَهْ سَم. قَوْلُ: (لَمْ يَشْمَلْهَا) أَي: النَّذْرُ الْمُطْلَقُ. قَوْلُ: (مِنْهَا) أَي: السَّنَةُ الْمُعَيَّنَةُ. قَوْلُ: (لَوْ أَفْطَرَهَا كُلَّهَا) أَي: السَّنَةُ الْمُنْذُورَةُ أَهْ مُعْنَى. قَوْلُ: (وَجُوبُهُ) أَي: الْوَلَاءُ. قَوْلُ: (مَنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى الْإِنْفِ) أَي: لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءُ. أَه. سَم. قَوْلُ: (لِعُذْرٍ مَرَضٍ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَالرَّوْضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ سَفَرٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ أَوْ مَرَضٍ فَلَا كَمَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي الرُّوضِيَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَيُؤَيِّقُهُ إِطْلَاقُ الْكِتَابِ وَلَا يَضُرُّ إِطْلَاقُهُ الْعُذْرَ الشَّامِلَ لِلْسَّفَرِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ خَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا عُذْرٍ غَيْرُهُ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ كَانَ سَفَرًا وَنَحْوَهُ وَجِبَ الْقَضَاءُ أَوْ مَرَضًا فَلَا وَالْمَفْهُومُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَرُدُّ. أَه. وَلَكِنْ نَظَرَ فِيهَا عَشْرٌ بِمَا نَصَّه: قَدْ يُشْكِلُ عَدَمُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ حَيْثُ أَفْطَرَ بِالْمَرَضِ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْآتِي مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ نَذَرَ صَلَاةً أَوْ صَوْمًا فِي وَقْتٍ فَمَنَعَهُ مَرَضٌ وَجِبَ الْقَضَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَسَوَى حَاجٍ بَيْنَ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا يَأْتِي. أَه. قَوْلُ: (خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُتَنِ الْإِنْفِ) وَالْجَوَابُ أَنَّ فِي مَفْهُومِهِ تَفْصِيلًا. أَه. سَم. وَقَدْ مَرَّ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ بَيَانٍ عَنِ النَّهْيَةِ. قَوْلُ: (وَعَجَبِيَّةٌ الْإِنْفِ) مَرْجُوءًا بِهِ أَيْضًا. قَوْلُ: (وَذَلِكَ) أَي: وَجُوبُ الْقَضَاءِ لِأَفْطَارٍ فِي الْمَرَضِ أَوْ السَّفَرِ.

رَمَضَانَ. قَوْلُ: (مَنْ حَيْثُ إِنَّ مَا تَعَدَّى بِفِطْرِهِ الْإِنْفِ) أَي: لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجْزَاءُ. قَوْلُ: (نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ الْإِنْفِ) عَدَمُ الْقَضَاءِ فِي الْمَرَضِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. قَوْلُ: (نَعَمْ إِنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ مَرَضٍ الْإِنْفِ) جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضِ وَمِنْ بَعْدِهِ الْقَضَاءُ فِي الْمَرَضِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِ أَصْلِهِ، وَقَدْ مَنَعَهُ الْبَلْقَيْنِي وَغَيْرُهُ وَقَالُوا: بَلْ الْأَصَحُّ فِيهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ. أَه.

(فإن شَرَطَ التَّائِبُ) فِي نَذْرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ، وَلَوْ فِي نَيْتِهِ كَمَا قَالَ الْماوُزِدِيُّ (وَجِبَ) بِفَطْرِهِ يَوْمًا، وَلَوْ لِنَذْرِ سَفَرٍ وَمَرَضٍ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْكُفَّارَةِ وَإِنْ كَانَتْ قَضِيَّةُ سِيَاقِ الْمَتْنِ فَرْضَهُ فِي عَدَمِ الْمَذْنُورِ الْاِسْتِثْنَاءُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ التَّائِبَ صَارَ مَقْصُودًا (أَوْ) نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ (غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ وَشَرَطَ) التَّائِبُ فِي نَذْرِهِ، وَلَوْ بِالنَّيَّةِ (وَجِبَ) التَّائِبُ وَفَاءً بِمَا التَزَمَهُ (وَلَا يَقْطَعُهُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَنْ فَرْضِهِ وَ) لَا (فَطْرُ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ) لَاسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ شَرْعًا وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَدْخُلْ فِي الْمُعَيَّنَةِ كَمَا مَرَّ وَخَرَجَ بَعْنِ فَرْضِهِ صَوْمُهُ عَنْ نَذْرِ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ تَطَوُّعٍ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ وَيَنْقَطِعُ بِهِ التَّائِبُ (وَبَقَضِيَّتِهَا) أَي: رَمَضَانَ وَالْعِيدَ وَالتَّشْرِيقَ؛ لِأَنَّهُ التَزَمَ صَوْمَ سَنَةٍ وَلَمْ يَضْمُمْهَا (تَبَاعًا) أَي مُتَوَالِيَةً (فَتْصِلَةً بِأَخِيرِ السَّنَةِ) عَمَلًا بِشَرْطِهِ التَّائِبُ وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ بِأَنَّ الْمُعَيَّنَ فِي الْعَقْدِ لَا يُتَدَلُّ بِغَيْرِهِ وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ قَدْ يُتَدَلُّ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُبَيِّعَ الْمُعَيَّنَ لَا يُتَدَلُّ لِعُقُوبِ ظَهَرِ بِهِ بِخِلَافِ مَا فِي الذِّمَّةِ هَذَا إِنْ أُطْلِقَ، فَإِنْ نَوَى مَا يَقْبَلُ الصَّوْمَ مِنْ سَنَةٍ مُتَتَابِعَةٍ لَمْ يَلْزَمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا وَإِنْ نَوَى عِدَّةَ أَيَّامٍ سَنَةٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ قَطْعًا وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقُهَا عَلَى الْهِلَالِيَّةِ (وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ) وَيَنْفَسُ لِيَتَعَدَّى الْاحْتِرَازَ عَنْهُمَا (وَفِي قَضَائِهِ الْقَوْلَانِ) السَّابِقَانِ فِي الْمُعَيَّنَةِ، وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ عَدَمِ الْقَضَاءِ وَجُزْمُ بِهِ غَيْرُهُ وَنَازَعُ فِي ذَلِكَ

• فَوُدَّ: (فِي نَذْرِ السَّنَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِالنَّيَّةِ. • فَوُدَّ: (الْاِسْتِثْنَاءُ) فَاعِلٌ وَجِبَ. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (أَوْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ) أَي: هِلَالِيَّةٍ. اه. مُعْنَى. • فَوُدَّ: (لَمْ يَدْخُلِ الْخُ) أَي مَا ذَكَرَ مِنْ رَمَضَانَ وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ. • فَوُدَّ: (هَمَلًا بِشَرْطِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَإِنْ لَمْ يَشَرْطْهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَجُزْمُ بِهِ إِلَى فَقَالَ الْأَشْبُهَ. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقِيلَ لَا تُقْضَى كَالسَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَاجَابَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمُعَيَّنَ فِي الْعَقْدِ الْخُ.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أُطْلِقَ اللَّفْظُ فَإِنَّ نَوَى الْخُ. • فَوُدَّ: (وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ الْخُ) وَالسَّنَةُ الْمُطْلَقَةُ هُنَا قَدْ عُيِّنَتْ بِالنَّيَّةِ صَامَهَا. اه. سَم. • فَوُدَّ: (هَذَا) أَي: الْخِلَافُ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ الْخُ. • فَوُدَّ: (هَذِهِ أَيَّامُ سَنَةٍ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَدَدًا يَتَلَخُّ سَنَةً كَأَنَّ قَالَ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّيْنَ يَوْمًا. اه.

• فَوُدَّ: (وَيُحْتَمَلُ مُطْلَقُهَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِذَا أُطْلِقَ النَّاذِرُ السَّنَةَ حُمِلَتْ عَلَى الْهِلَالِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ شَرْعًا. اه. • فَوُدَّ: (مُطْلَقُهَا) أَي: فِي الْمُعَيَّنَةِ وَغَيْرِهَا. اه. ع. ش. • فَوُدَّ: (عَلَى الْهِلَالِيَّةِ) هِيَ عِنْدَ أَهْلِ الْحِسَابِ ثَلَاثِيَّةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ يَوْمًا لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّيْنَ يَوْمًا قَدْ يَمْتَنِعُ مِنَ الْحَمْلِ هُنَا عَلَى مُصْطَلَحِ الْحِسَابِ إِذْ لَا يَظْهَرُ فَارِقٌ بَيْنَ قَوْلِهِ سَنَةً وَقَوْلِهِ عَدَدُ أَيَّامٍ سَنَةً فَلْيَتَأَمَّلْ وَيُتَحَرَّرْ. اه. سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ يَأْتِي أَيْضًا عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يَصْرُحُ بِخِلَافِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (وَلَا يَقْطَعُهُ حَيْضٌ) الْخُ وَإِنْ أَقْطَرَ لِسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ لَغَيْرِ غَيْرِ اسْتَأْنَفَ كِفَطْرِهِ فِي صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ مُعْنَى وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (وَجُزْمُ بِهِ غَيْرُهُ الْخُ) مُعْتَمَدُ اه. ع. ش.

• فَوُدَّ: (وَفَارَقَتْ الْمُعَيَّنَةُ) أَي: مِنْ حَيْثُ لَا يَقْضِيهَا فِيهَا. • فَوُدَّ: (وَالْمُطْلَقُ إِذَا عُيِّنَ الْخُ) وَالسَّنَةُ الْمُطْلَقَةُ هُنَا قَدْ عُيِّنَتْ بِالنَّيَّةِ صَامَهَا.



البلقيني وأطال لظهور الفرق بين المُعْتَبَةِ وغيرها مِنَّا مَرَّ وَسَبَقَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِمَعْصُ ذَلِكَ فَقَالَ:  
الْأَشْبَهُ قَضَاءَ زَمَنِ الْحَيْضِ كَمَا فِي رَمَضَانَ بَلْ أَوْلَى قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمِثْلُهُ التَّفَاسُ (وَإِنْ لَمْ  
يُشْرُطْهُ) أَي: التَّائِبُ (لَمْ يَجِبْ) لِمَدَمِ التَّرَامِهِ فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً أَوْ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّينَ يَوْمًا.  
(أَوْ) نَذَرَ صَوْمٍ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) أَبَدًا لَمْ يَقْضِ الْاِثْنَيْنِ رَمَضَانَ الْأَرْبَعَةَ؛ لِأَنَّ النَّذْرَ لَا يَشْمَلُهَا لِسَبْقِ  
وَجُوبِهَا، وَحَذْفُهُ نُونُ اِثْنَيْنِ صَوْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَوَقَعَ لَهُ فِي الرُّوضَةِ وَلِغَيْرِهِ إِثْبَاتُهَا وَهُوَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ  
خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ وَزَعَمَ أَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّبَعِيَّةِ؛ لِحَذْفِهَا مِنَ الْمُفْرَدِ أَوْ لِلإِصَافَةِ مَزْدُودٌ بِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ  
لِذَلِكَ لَمْ؛ تُعْهَدُ وَبِأَنَّ اِثْنَيْنِ لَيْسَ جَمْعٌ مُذْكَرٌ سَالِمًا وَلَا مُلْحَقًا بِهِ بَلْ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا مُطْلَقًا

• فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ) أَي: فِي قَوْلِهِ وَفَارَقَتِ الْمُعْتَبَةُ الْخ. • فَوَدَّ: (فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ  
شَرْحِهِ وَإِنْ نَذَرَ سَنَةً مُطْلَقَةً لَمْ يَلْزَمَهُ التَّائِبُ فَعَلِيهِ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّينَ يَوْمًا عَدَدَ أَيَّامِ السَّنَةِ بِحُكْمِ كَمَالِ  
شَهْرِهَا أَوْ اِثْنَيْنِ عَشَرَ شَهْرًا بِالْهِلَالِ وَإِنْ نَقَصَتْ؛ لِأَنَّهَا السَّنَةُ شَرْعًا وَكُلُّ شَهْرٍ اسْتَوْعَبَهُ بِالصَّوْمِ فَتَأْتِيهِ  
كَالْكَامِلِ وَيَتِمُّ الْمُتَكْسِرُ مِنَ الْأَشْهُرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَسَوَالٌ وَعَرَفَهُ أَي: شَهْرُهَا وَهُوَ ذُو الْحِجَّةِ مُتَكْسِرَانِ  
أَبَدًا بِسَبَبِ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ فَإِنْ نَقَصَ شَوَالٌ تَدَارَكَ يَوْمَيْنِ أَوْ ذُو الْحِجَّةِ فَخَمْسَةُ أَيَّامٍ فَإِنْ صَامَهَا أَي:  
السَّنَةُ مُتَوَالِيًا قَضَى أَيَّامَ رَمَضَانَ وَالْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَالْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ فَإِنْ شَرَطَ تَتَابُعَهَا قَضَى رَمَضَانَ  
وَالْعِيدَيْنِ وَأَيَّامَ التَّشْرِيقِ إِلَّا أَيَّامَ الْحَيْضِ وَالتَّفَاسِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ مُتَّصِلًا بِأَخِيرِ السَّنَةِ الَّتِي صَامَهَا. اهـ.  
بِحَذْفِ. • فَوَدَّ: (هِلَالِيَّةً) هَلْ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ صَامَ اِثْنَيْنِ عَشَرَ شَهْرًا هِلَالِيًّا مُتَّفَرِّقَةً وَكَانَتْ كُلُّهَا  
نَاقِصَةً مَثَلًا؟ مَحَلُّ تَرَدُّدٍ ثُمَّ زَايَتْ كَلَامًا يَقْتَضِي الْإِجْرَاءَ فِيمَا ذَكَرَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. سَيَدُ عُمَرُ أَقُولُ هَذَا بَعِيدٌ  
قَدْ يُنَافِيهِ تَغْلِيلُهُمْ بِكُونِهَا سَنَةً شَرْعِيَّةً كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (الْأَرْبَعَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ لَهُ فِي الْمُعْتَبَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ  
وَنَظِيرُ مَا ذَكَرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَوْنُ هَذَا إِلَى وَلَيْسَ مِثْلُهَا وَقَوْلُهُ لَا لِذَاتِهِ وَلَا لِإِلَازِمِهِ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ  
صَرِيحٌ إِلَى الَّذِي اعْتَمَدَهُ وَقَوْلُهُ أَي: بِإِخْدَى الطَّرِيقِ إِلَى قَبِيَّتِ النَّيَّةِ. • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ أَنْكَرَهُ) عِبَارَةُ  
الْأَسْنَى كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ وَغَيْرِهِ فَإِنْكَارُ ابْنِ بَرَزِيِّ وَالتَّوَوُّيُّ الْإِثْبَاتُ مَزْدُودٌ وَقَدْ قَالَ  
الْجَوْهَرِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ إِنْ اِثْنَيْنِ لَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ؛ لِأَنَّهُ مُنْتَى فَإِنْ أُحْبِيتَ أَنْ تُجْمَعَ كَاتَهُ صِفَةً لِلوَاحِدِ قُلْتَ  
اِثْنَيْنِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّ الْخ) تَغْرِيبُ الشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ. • فَوَدَّ: (مَزْدُودٌ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْخ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ  
التَّبَعِيَّةَ الْخ) زِدْ لِلزَّعَمِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّبَعِيَّةِ وَقَوْلُهُ وَبِأَنَّ اِثْنَيْنِ الْخ زِدْ لِلثَّانِي وَهُوَ أَنَّ حَذْفَهَا  
لِلإِصَافَةِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: فِي الْإِصَافَةِ وَفِي غَيْرِهَا. اهـ. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (فَقَالَ الْأَشْبَهُ قَضَاءَ زَمَنِ الْحَيْضِ كَمَا فِي رَمَضَانَ بَلْ أَوْلَى) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَيُجَابُ بِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ  
فِي النَّذْرِ فَكَيْفَ تَقْضَى مَعَ عَدَمِ سَبْقِ مُقْتَضَى الْوُجُوبِ وَأَيْضًا فَالْقَضَاءُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي رَمَضَانَ  
دُونَ هَذَا وَالْقِيَاسُ مُمْتَنِعٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الْفَرْقِ وَيَقْضِي فِيهَا زَمَنٌ سَفَرٍ وَمَرَضٍ. اهـ. فَانْظُرِ الْقَضَاءَ بِالْمَرَضِ  
هَلْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَضَاءِ بِهِ فِي الْمُعْتَبَةِ. • فَوَدَّ: (فَيَصُومُ سَنَةً هِلَالِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَإِنْ نَذَرَ سَنَةً  
مُطْلَقَةً لَمْ يَلْزَمَهُ التَّائِبُ فَعَلِيهِ ثَلَاثِيَّةً وَسِتِّينَ يَوْمًا أَوْ اِثْنَيْنِ عَشَرَ شَهْرًا وَيَتِمُّ الْمُتَكْسِرُ ثَلَاثِينَ، فَسَوَالٌ

لَقَتَانِ وَالْحَذَفُ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا (وكذا) الاثني عشر من رَمَضَانَ (والعيد والتشريق في الأظهر) إِنْ صَادَفَتْ يَوْمَ الاثني عشر قِيَامًا عَلَى اثْنَيْ رَمَضَانَ، وَكَوْنُ هَذَا قَدْ يَتَّقَى وَقَدْ لَا أَثَرُ لَهُ بَعْدَ أَنْ تَعْلَمَ الْعِلَّةُ السَّابِقَةُ وَهِيَ سَبَقُ وَجوبها وليس مثلها يَوْمَ الشَّكِّ لِقَبُولِهِ لَصُومِ النَّذْرِ وَغَيْرِهِ كَمَا مَرَّ (فَلَوْ لَزِمَهُ صَوْمُ شَهْرَيْنِ تَبَاعًا لِكْفَارَةِ) أَوْ نَذَرَ (صَامَتُهُمَا وَيَقْضِي اثْنَيْهِمَا)؛ لِأَنَّهُ أَذْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمَ الشَّهْرَيْنِ (وَفِي قَوْلِي لَا يَقْضِي إِنْ سَبَقَتْ الْكْفَارَةُ) أَيِ مَوْجِبِهَا أَوْ سَبَقَ نَذْرُ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَابِعِينَ (النَّذْرُ) لِلْإِثْنَيْنِ بِأَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الشَّهْرَيْنِ أَوَّلًا ثُمَّ نَذَرَ صَوْمَ الْإِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِثْنَيْنِ الْوَاقِعَةَ فِيهَا حِينَئِذٍ مُسْتَثْنَاةٌ بَقَرْنِيَةِ الْحَالِ كَمَا لَا يَقْضِي اثْنَيْنِ رَمَضَانَ (قُلْتُ ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) وَانْتَصَرَ لِلْأَوَّلِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ وَأَطَالُوا فِي الْإِنْتِصَارِ لَهُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اثْنَيْنِ رَمَضَانَ بِأَنَّهُ لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْكْفَارَةِ (وَيَقْضِي) الْمَرْأَةَ (زَمَنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ) وَقَعَ فِي الْإِثْنَيْنِ، وَالتَّائِذُ زَمَنَ نَحْوِ مَرَضٍ وَقَعَ فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَقُوعُهُ فِيهِ فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ نَذْرِهَا، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا وَالْمَجْمُوعُ وَغَيْرُهَا أَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِيهِمَا وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ سُكُوتِهِ هُنَا عَلَى مَا فِي أَصْلِهِ بِأَنَّهُ لِلْعِلْمِ بَضْعُفِهِ مِمَّا قَدَّمَ فِي نَظِيرِهِ، فَإِنْ قُلْتُ عَلَى مَا فِي

فَوَدَّ: (الْإِثْنَيْنِ الْخَامِسِ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَوْنُ هَذَا فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (الْإِثْنَيْنِ الْخَامِسِ مِنْ رَمَضَانَ) أَيِ: فِيمَا لَوْ وَقَعَ فِيهِ خَمْسَةُ أَثْنَيْنِ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (إِنْ صَادَفَتْ) أَيِ: الْعِيدَ وَأَيَّامَ الشَّارِقِ وَيَوْمَ خَامِسِ مِنْ رَمَضَانَ. فَوَدَّ: (وَكَوْنُ هَذَا) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ وَالْإِشَارَةُ إِلَى مَا ذَكَرَ مِنْ وَقُوعِ خَمْسَةِ أَثْنَيْنِ فِي رَمَضَانَ وَوُقُوعِ الْعِيدِ وَالشَّارِقِ فِي يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ. فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِثْلُهَا الْخ) أَيِ: أَيَّامَ الْعِيدِ وَالشَّارِقِ فَيَصِحُّ صَوْمُهُ. اه. ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ نَذَرَ الْخ) أَيِ وَلَمْ يُعَيَّنْ فِيهِ وَقْتُ. اه. مُغْنِي. فَوَدَّ: (الْوَاقِعَةُ فِيهَا) يَتَّبِعِي التَّنْبِيْهُ.

فَوَدَّ (سُي): (ذَا الْقَوْلِ أَظْهَرَ) جَزَمَ بِهِ الرُّوْضُ وَالْمَنْهَجُ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْكْفَارَةِ) أَيِ وَالنَّذْرِ. فَوَدَّ (سُي): (وَيَقْضِي زَمَنَ حَيْضٍ وَنِفَاسٍ) ضَعِيفٌ. فَوَدَّ: (وَالنَّاذِرُ مِنْ نَحْوِ مَرَضٍ الْخ) مُعْتَمَدٌ. فَوَدَّ (سُي): (فِي الْأَظْهَرِ) مَحَلُّ الْخِلَافِ حَيْثُ لَا عَادَةَ لَهَا غَالِبَةً فَإِنْ كَانَتْ قَعْدَمُ الْقَضَاءِ فِيمَا يَقَعُ فِي عَادَتِهَا أَظْهَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقْصِدُ صَوْمَ الْيَوْمِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ عَادَتُهَا غَالِبًا فِي مُفْتَتِحِ الْأَمْرِ نِهَآةً وَمُغْنِي وَمَحَلَّى. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ) أَيِ: التَّائِذُ وَقُوعُهُ أَيِ: الصَّوْمِ الْمُنْذَرِ فِيهِ أَيِ: زَمَنَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِيهِمَا الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (بِمَا قَدَّمَهُ) أَيِ: حَيْثُ قَالَ قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَجِبُ اه. مُغْنِي عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجُ فِي السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ. اه. وَبِذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ قَوْلَهُ الْإِثْنَيْنِ

وَعَرَفَهُ أَيِ: شَهْرَهُمَا مُتَكَبِّرَانِ أَبَدًا فَإِنْ صَامَهَا أَيِ السَّنَةِ مُتَوَالِيًا قَضَى أَيَّامَ رَمَضَانَ وَالْعِيدَيْنِ وَالشَّارِقِ وَالْحَيْضِ أَيِ: وَالنَّفَاسِ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ مُتَّصِلًا بِأَجْرِ السَّنَةِ وَيَسْتَأْنِفُ بِالنَّظَرِ لِلشَّرِّ وَالْمَرَضِ أَيِ: أَوْ لِبَعْزِ عَذْرِ كَمَا فُهِمَ بِالْأَوَّلَى وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ وَإِذَا شَرَعَتْ فِي صَوْمِ الْيَوْمِ الْمُعَيَّنِ فَحَاضَتْ سَقَطَ قَضَاؤُهُ لَا الْمَطْلَقُ. اه. فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرَحَ مَرِّ بِخِلَافِ نَحْوِ يَوْمِ الْعِيدِ.

المنهاج هل يُمكنُ فرق بين ما هنا وثم؟ قلت نعم؛ لأنَّ وقوعَ الحيضِ في يومِ الاثنينِ بغيرِ مُتَيَقِّنٍ بالنسبةِ لها إذ قد يلزمُ حيضُها زَمَنًا ليس منه يومُ الاثنينِ بخلافِ نحوِ يومِ العيدِ فكان هذا كالمُسْتَنَى بخلافِ ذاك.

(أو) نَذَرَ (يوماً بغيره) أي: صومه (لم يضم قبله) فإن فعلَ أَيْمٍ ولم يصحْ كتقديمِ الصَّلَاةِ على وقتها ولا يجوزُ تأخيرُه عنه بلا عُذْرٍ فإن فعلَ صَحَّ وكان قضاءً، ولو نَذَرَ صَوْمَ خَمِيسٍ ولم يُعَيِّرْ كفاه أي خَمِيسٍ كان وإذا مضى خَمِيسٌ أي: يُمكنُه صومه أخذًا مِمَّا مرَّ في الصومِ استقرَّ في ذمته حتى لو مات فدى عنه (أو) نَذَرَ (يوماً من أسبوعٍ) بمعنى جُمُعَةٍ (لم نُسِبه صامَ آخره وهو الجُمُعَةُ فإن لم يكنِ المُنْذَرُ (هو) أي: يومُ الجُمُعَةِ (وقَعَ قضاءً) وإن كان فقد وفَّى بما التزمه وهذا صريحٌ في صحَّةِ نذرِ المكروهِ لا لذاته ولا لازمه كما مرَّ.....

بخلافِ نحوِ يومِ العيدِ كان حَقُّه أن يقولَ بخلافِ وقوعه في السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ. □ فَوُدَّ: (لأن وقوعَ الحيضِ إنْفُخَ أي وحُمِلَ عليه النَّفَاسُ. □ فَوُدَّ: (فكان هذا) أي: زَمَنُ الحيضِ كالمُسْتَنَى أي: من نَذْرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ وقوله بخلافِ ذاك أي: زَمَنُ الحيضِ بالنسبةِ إلى نَذْرِ الأثاني. □ فَوُدَّ: (فإن فعلَ) إلى قوله ولو نَذَرَ في المُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فإن فعلَ أَيْمٍ) أي: عالمًا بذلك بخلافِ مَنْ فعله لظَنَّهُ أنه يومُ نَذْرِهِ فقياسُ ما ذَكَرَ في الصَّلَاةِ أنه يَقَعُ ثَقُلًا ولا إثمَ سَيِّدِ عُمَرَ. □ فَوُدَّ: (صَحَّ) أي: مع الإثم. □ فَوُدَّ: (فدِّي عنه) أي: ولا إثمَ عليه لِمَدَمَ عَضَائِهِ بالتَّأخيرِ. اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (بمعنى جُمُعَةٍ) لا مُطْلَقًا بِذَلِيلٍ صامَ آخره وهو الجُمُعَةُ. اه. س. □ فَوُدَّ: (بمعنى جُمُعَةٍ) إلى قولِ المُنِّي ولو قال في المُغْنِي إلَّا قوله في صحَّةِ نَذْرِ المكروهِ إلى في أن أوَّلَ الأسبوعِ. □ فَوُدَّ: (أي: يومُ الجُمُعَةِ) ففي المُنِّي إقامةُ ضَمِيرِ الزَّعْمِ مقامَ ضَمِيرِ التَّصْبِيحِ. □ فَوُدَّ: (وهذا صريحٌ في صحَّةِ نَذْرِ المكروهِ إنْفُخَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي عِبَارَتُهُ. (تَنْبِيهٌ): يُؤْخَذُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنَّ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمِ الجُمُعَةِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَبِهِ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وهو إنما يَأْتِي على قولٍ بِصِحَّةِ نَذْرِ المكروهِ كما مرَّ عن المجموعِ، وأما على المشهورِ في المَذْهَبِ من أن نَذَرَ المكروهِ لا يَصِحُّ كما مرَّ فلا يَأْتِي إلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ بآتِهِ كان نَذَرَ صَوْمِ يَوْمَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ وصامَ أَحَدَهُمَا ونَسِيَ الْآخَرَ فَإِنَّهُ حَبِيتُذْ لَا كَرَاهَةَ وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَذَرَ صَوْمِ يَوْمٍ مِنْ أُسْبُوعٍ ونَسِيَ وهذا تَأْوِيلٌ رُبَّمَا يَتَمَيَّنُ وَلَا يَتَوَقَّفُ فِيهِ إلَّا قَلِيلٌ

□ فَوُدَّ: (بمعنى جُمُعَةٍ) لا مُطْلَقًا بِذَلِيلٍ آخره وهو الجُمُعَةُ. □ فَوُدَّ: (وهو الجُمُعَةُ إنْفُخَ) وهذا صريحٌ في انْعِقَادِ نَذْرِ يَوْمِ الجُمُعَةِ ولا يُثَابِتُهُ قولهم لا يَتَعَقَّدُ النَّذْرُ فِي مَكْرُوهِ مَعَ كَرَاهَةِ إِفْرَادِ الجُمُعَةِ بِصَوْمِ لَأَن مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا صَامَهُ ثَقُلًا فَإِنَّ نَذْرَهُ لَمْ يَكُنْ مَكْرُوهُمَا، وَقَدْ أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ (ر) شَرْحُ م ر. □ فَوُدَّ: (وهذا صريحٌ في صحَّةِ نَذْرِ المكروهِ لا لذاته ولا لازمه إذ المكروهُ إِفْرَادُهُ بِالصَّوْمِ إنْفُخَ) لِإِقَابِلِ أَنْ يَمْنَحَ أَنَّ هَذَا مِنْ نَذْرِ المكروهِ؛ لَأَن صَوْمَ الجُمُعَةِ غَيْرُ مَكْرُوهِ مُطْلَقًا بَلْ بِشَرْطِ الْإِفْرَادِ فَتَنْذَرُ صَوْمَهُ لَا يَكُونُ نَذْرُ مَكْرُوهِ إلَّا إِنْ نَذَرَ صَوْمَهُ مُتَّفِقًا بِخِلَافِ مَا إِذَا أُطْلِقَ لِصِدْقِ صَوْمِهِ حَبِيتُذْ مَعَ صَوْمِ آخَرٍ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ فَتَنْدَفِعُ الْكَرَاهَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ. س.

إِذِ الْمَكْرُوهَ إِفْرَادَهُ بِالصَّوْمِ لَا نَفْسٌ صَوْمِهِ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ نَذْرِ صَوْمِ الذَّهْرِ إِذَا كُرِهَ، وَفِي أَنْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتِ وَهُوَ صَرِيحٌ خَبَرِ مُسْلِمٍ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ فِيهِ الْحَقَّاطُ كَابِنِ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَجَعَلُوهُ مِنْ كَلَامِ كُثْبٍ وَأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فَاشْتَبَهَ ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ فَرَفَعَهُ، وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِنَّ أَوَّلَ بَدْءِ الْخَلْقِ فِي الْأَحَدِ لَا السَّبْتِ وَدَلُّ لَهُ خَبَرٌ «خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْأَحَدِ» إِسْنَادُهُ صَالِحٌ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَهُ الْأَحَدُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنَّفُ فِي تَخْرِيرِهِ وَغَيْرِهِ وَعَلَيْهِ فَيَصُومُ السَّبْتُ لَكِنَّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ كَالرَّافِعِيِّ الْأَوَّلُ (وَمَنْ) نَذَرَ إِيْتِمَامَ كُلِّ نَافِلَةٍ دَخَلَ فِيهَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قُرْبَةٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ (شَرَعَ فِي صَوْمِ نَفْلٍ) بِأَنْ نَوَى، وَلَوْ قَبْلَ الزَّوَالِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ (فَلَنَذَرَ إِيْتِمَامَهُ لَزِمَهُ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ فَصَحُّ التَّزَاوِي بِالنَّذْرِ وَلَزِمَهُ الْإِيْتِمَامُ (وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يَتَعَقَّدْ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْبَةٍ (وَقِيلَ يَلْزَمُهُ يَوْمٌ)؛ لِأَنَّ صَوْمَ بَعْضِ الْيَوْمِ لَا يُمَكِّنُ شَرْعًا فَلَزِمَهُ يَوْمٌ كَامِلٌ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي نَذْرِ بَعْضِ رَكْعَةٍ (أَوْ) نَذَرَ (يَوْمٍ قُدُومٍ زَيْدٍ فَلَا يَظْهَرُ اتِّعَادُهُ)؛ لِإِمْكَانِ الْوَفَاءِ بِهِ بِأَنْ يَعْلَمَهُ قَبْلَ فَيْتُونِهِ لَيْلًا وَنِيَّتُهُ حِينَئِذٍ وَاجِبَةٌ (فَلَنْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ فِي يَوْمٍ عِيدٍ) أَوْ تَشْرِيْقٍ (أَوْ فِي رَمَضَانَ) أَوْ

الفهم أو مُعَانِدًا. اهـ. أقول وبعده لا مجال لإنكاره. هـ فؤد: (إِذِ الْمَكْرُوهَ إِفْرَادَهُ الْخ) ولأن محل ذلك إذا صامته نفلًا فإن نذره لم يكن مكروهًا وقد افتى بذلك الوالد رحمته الله تعالى. اهـ. نهاية. هـ فؤد: (وَبِهِ فَارَقَ نَذَرَ صَوْمِ الذَّهْرِ) كَذَا فِي التَّشْخِيحِ فَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَدَمِ صِحَّةِ نَذْرِ الْخ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ فؤد: (وَفِي أَنْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتِ) وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. نهاية. هـ فؤد: (وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ الْخ) أَيْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتِ. هـ فؤد: (لَكِنَّ الَّذِي اخْتَمَمَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا الْأَوَّلُ وَقَالَ الزَّكَوْنِيُّ بَعْدَ ثَقْلِهِ الْخِلَافُ: وَيَتَّبِعِي عَلَى هَذَا أَنْ لَا تَبْرَأَ ذِمَّتُهُ بَيِّقِينَ حَتَّى يَصُومَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالسَّبْتِ خُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ وَقَالَ فِي الْمَطْلَبِ: يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَلْزَمُهُ جَمِيعُ الْأُسْبُوعِ لِقَوْلِ الْمَاوَرْدِيِّ لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ لَيْلَةً الْقَدْرِ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ تِلْكَ الصَّلَاةَ فِي جَمِيعِ لَيَالِي الْمَشْرِ لِأَجْلِ الْإِبْهَامِ وَلَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ الْمُصَنَّفُ لَكَانَ يُصَلِّيَهَا فِي آخِرِ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ. اهـ. هـ فؤد: (اخْتَمَمَهُ) أَيْ الْمُصَنَّفُ وَقَوْلُهُ: الْأَوَّلُ أَيْ أَنْ أَوَّلَ الْأُسْبُوعِ السَّبْتِ. هـ فؤد: (كُلُّ نَافِلَةٍ الْخ) مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَاعْتِكَافٍ وَغَيْرِهَا. اهـ. مُغْنِي. هـ فؤد: (بِأَنْ نَوَى قَبْلَ الزَّوَالِ) وَلَيْسَ لَنَا صَرْمٌ وَاجِبٌ يَصِحُّ بِنِيَّةِ النَّهَارِ إِلَّا هَذَا. اهـ. مُغْنِي. هـ فؤد: (صَحِيحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عِبَادَةً. اهـ. هـ فؤد: (وَيَجْرِي فُلْكَ) أَيْ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ سُكٍّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَنْبِيَّ عَلَى مَا لَوْ أَخْرَمَ بِيَعِضِ سُكٍّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِهِ أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ سُكًّا كَالطَّلَاقِ وَإِنْ نَذَرَ بَعْضَ طَوَافٍ فَيَتَّبِعِي بِقَاوُهِ عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَصِحُّ التَّطَوُّعُ بِشَوَاطِئِهِ مِنْهُ وَقَدْ نَصَّ فِي الْأَمِّ عَلَى أَنَّهُ يَثَابُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ صَلَّى رَكْعَةً وَلَمْ يُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى وَإِنْ نَذَرَ سَجْدَةً لَمْ يَصِحَّ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ قُرْبَةً بِلَا سَبَبٍ بِخِلَافِ سَجْدَتَيْ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ فِي عَامِهِ وَهُوَ مُتَعَذِّرٌ لِضَيْقِ الْوَقْتِ كَانَ كَانَ عَلَى مِائَةِ فَرَسَخٍ وَلَمْ يَتَّقِ إِلَّا يَوْمَ وَاجِدًا لَمْ يَتَعَقَّدْ نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِنْيَانُ بِمَا التَزَمَهُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. هـ فؤد: (بِأَنْ يَعْلَمَهُ قَبْلَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ

حيض أو نفاس (فلا شيء عليه)؛ لأنه قيد باليوم ولم يوجد القُدوم في زمن قابل للصوم نعم،  
يُسَنُّ في الأولى صوم صبيحة ذلك الليل خروجا من خلاف من أوجبه قال الرافعي: أو يوم آخر  
شكرا لله تعالى (أو قديم (نهارا) قابلا للصوم (وهو مفطر أو صائم قضاء أو نذرا وجب يوم آخر  
عن هذا) أي: نذره بقُدومه كما لو نذر صوم يوم مُعَيَّن ففاته وخرج بقضاء وما بعده ما لو صامه  
عن القُدوم بأن ظن قُدومه فيه أي: بإحدى الطريقي السابغة فيما لو تَحَدَّث برؤية رَمَضان ليلا  
فتَوَى كما هو ظاهر فَبَيَّت النية ليلته فيصبح ولا شيء عليه؛ لأنه بناء على أصل صحيح (أو  
قديم، ولو قبل الزوال (وهو صائم نَفَلًا فكذلك) يلزمه صوم يوم آخر عن نذره؛ لأنه لم يأت  
بالواجب عليه بالنذر (وقيل يجب تَمَيُّمُهُ) بقصد كونه عن التَّذَرُّ (وكيفيه) عن نذره بناء على أنه  
لا يجب إلا من وقت القُدوم والأصح أنه بقُدومه يَتَبَيَّن وجوبه من أول النهار لِعَدْرِ تَمَيُّمِهِ،  
وبه يُفَرَّق بين هذا وما لو نذر اعتكاف يوم قُدومه فإن الصَّواب في المجموع ونَقْلُهُ عن التَّص  
وَأُتَّفَقَ الأصحاب أنه لا يلزمه إلا من حين القُدوم، ولا يلزمه قضاء ما مضى منه أي لإمكان  
تَمَيُّمِهِ فلم يجب غير بقية يوم قُدومه (ولو قال: إن قديم زَيْد فليله علي صوم اليوم التالي ليوم  
قُدومه) من تلوته وتليته.....

والمُغْنِي بأن يَعْلَمَ أنه يَقدِّم عَدَا. اهـ. أي بسؤال أو بدونه والظاهر أنه لا يَلْزَمُهُ البَحْثُ عن ذلك وإن  
سَهَّلَ عليه بَلْ إن أَتَقَى بُلُوغَ الْخَيْرِ له وَجِبَ وإلا فلا ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (نَمَّ يَسُنُّ إلخ) سواء أَرَادَ باليوم  
الوَقْتُ أم لا أَسْتَى وَمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (شُكْرًا لله تعالى) أي على نِعْمَةِ القُدوم.

٥. فَوَلَّ (سُي): (وهو مُفْطِر) قال في شَرْحِ الرُّوضِ أي بغير جُنُونٍ وَنَحْوِهِ وإلا فلا قَضَاءَ عليه كَصَوْمِ  
رَمَضانَ ذَكَرَهُ المَاوَزْدِيُّ وغيره انتهى اهـ سَمَّ عِبَارَةَ الْمُغْنِي وَدَخَلَ في قوله مُفْطِرٌ إِفْطَارُهُ بِتَنَاوُلِهِ مُفْطِرًا أو  
بَعْدَ النِّيَّةِ من اللَّيْلِ نَعَمْ إن أَفْطَرَ لَجُنُونٍ طَرَا فلا قَضَاءَ إلخ.

٥. فَوَلَّ (سُي): (وَجِبَ يَوْمَ آخِرَ هَذَا) وَيُسَنُّ قَضَاءَ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ الَّذِي هو فيه أَيْضًا لأنه بَانَ أَنَّهُ صَامَ  
يَوْمًا مُسْتَجِبَّ الصَّوْمِ لِكُونِهِ يَوْمَ قُدوم زَيْدٍ وَلِلخُرُوجِ من الْخِلَافِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مع شَرْحِهِ.

٥. فَوَدَّ: (بأن ظن قُدومه إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بأن يَتَبَيَّنَ له أَنَّهُ يَقدِّمُ عَدَا بِخَيْرِ ثِقَةٍ مَثَلًا اهـ. ٥. فَوَدَّ: (فَبَيَّتَ النِّيَّةَ  
إِلخ) عَطَفَهُ على فَتَوَى عَطَفَ مُفَصَّلٍ على مُجْمَلٍ اهـ ع. ش. أَقُولُ قولَ الشَّارِحِ كما هو ظاهر الرَّاجِعِ إلى  
قوله أي بإحدى إلخ يَدُلُّ على أَنَّ قوله فَتَوَى من جُمْلَةِ التَّفسيرِ فَيَتَمَيَّنُ أَنَّ قوله فَبَيَّتَ إلخ عَوَّلَ على قوله  
ظَنَّ قُدومه إلخ. ٥. فَوَدَّ: (لأنه لم يأت بالواجب إلخ) وَالتَّقَلُّ لا يَقُومُ مَقَامَ الْفَرَضِ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (فلم  
يَجِبَ غيرُ بَقِيَّةِ يَوْمِ قُدومِهِ) أي وَإِنْ قُلَّ جِدًّا اهـ ع. ش.

٥. فَوَلَّ (سُي): (وَلَوْ قال إن قديم زَيْد فليله عَلَي إلخ) قال الْأَذْرَعِيُّ كَلَامَ الْإِمَامَةِ نَاطِقًا بأن هَذَا التَّذَرُّ الْمُعَلَّنُ

٥. فَوَدَّ: (وهو مُفْطِر) قال في شَرْحِ الرُّوضِ أي: بغير جُنُونٍ وَنَحْوِهِ وإلا فلا قَضَاءَ عليه كَصَوْمِ رَمَضانَ  
ذَكَرَهُ المَاوَزْدِيُّ وغيره. اهـ.

تَبِعْتُهُ وَتَرَكْتُهُ فَهُوَ ضِدُّ وَالتَّلُّوُ بِالْكَسْرِ مَا يَتَلَوُ الشَّيْءَ وَالتَّرَادُّ بِالتَّالِي هُنَا التَّابِعُ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ  
(وَأَنْ قَدِيمٌ عَمَرُو فَلِلَّهِ عَلَيْهِ صَوْمٌ أَوَّلُ خَمِيسٍ بَعْدَهُ) أَي يَوْمُ قُدُومِهِ (فَقَدِيمًا) مَعًا أَوْ مُرْتَبَا (فِي الْأَرْبَعَاءِ)  
بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ وَالْمَدِّ (وَجَبَّ صَوْمٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ عَنْ أَوَّلِ التَّنْذِرِينَ) لِسَبْقِهِ (وَيَقْضِي الْآخِرَ) لِتَعْدِيرِ  
الْإِتْيَانِ بِهِ فِي وَقْتِهِ نَعَمْ، يَصْخُحُ مَعَ الْإِثْمِ صَوْمُ الْخَمِيسِ عَنِ التَّنْذِرِ الثَّانِي وَيَقْضِي يَوْمًا آخَرَ عَنْ  
التَّنْذِرِ الْأَوَّلِ وَفِي الْمَجْمُوعِ، لَوْ قَالَ إِنْ قَدِمَ فَعَلَيْ أَنْ أَصُومَ أَمْسِ يَوْمُ قُدُومِهِ لَمْ يَصْخُحْ نَذْرُهُ عَلَى  
الْمَذْهَبِ وَوَقَعَ لِشَارِحٍ أَنَّهُ قَالَ عَنْهُ: صَخَّ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَغَلِطَ فِيهِ وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَ مَا لَوْ قَالَ  
إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ عَتَقَ هَذَا ثُمَّ قَالَ إِنْ قَدِمَ غَائِبِي فَعَلَيْ عَتَقَهُ فَحَصَلَ الشَّفَاءُ وَالْقُدُومُ  
لَكِنْ فِي هَذِهِ آرَاءُ، رَأَى الْقَاضِي كَمَا فَهَّمَهُ فِي التَّوَسُّطِ عَنْهُ عَدَمُ انْعِقَادِ التَّنْذِرِ الثَّانِي وَيَعْتَقُ عَنْ  
الْأَوَّلِ وَرَأَى الْمُبَادِي انْعِقَادَ وَيَعْتَقُ.....

بِالْقُدُومِ نَذْرُ شُكْرِ عَلَى نِعْمَةِ الْقُدُومِ فَلَوْ كَانَ قُدُومُهُ لِقَرْضٍ فَايِدٍ لِلتَّأخيرِ كَامِرًا أَوْ أَجْنَبِيَّةً يَهْوَاهَا أَوْ أَمْرًا  
يَتَعَشَّقُهُ أَوْ نَحْوَهُمَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ قَدْ كُنْزِ الْمَخْصِيَةِ وَهَذَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا سَهْوُ مَشْنُوهُ أَشْيَاءِ الْمُتَنَزِّمِ  
بِالْمُعْلَقِ بِهِ وَالَّذِي يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ قُرْبَةً الْمُتَنَزِّمِ لَا الْمُعْلَقِ بِهِ وَالْمُتَنَزِّمُ هُنَا الصَّوْمُ وَهُوَ قُرْبَةٌ فَيَصْخُحُ نَذْرُهُ سَوَاءً  
كَانَ الْمُعْلَقُ بِهِ قُرْبَةً أَمْ لَا اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (تَبِعْتُهُ وَتَرَكْتُهُ) هُوَ تَفْسِيرٌ لِمُطْلَقِ التَّلُّوُ وَلَا فَالْمَاخُودُ مِنْهُ هُنَا  
تَلَوْتُهُ بِمَعْنَى تَبِعْتُهُ خَاصَّةً اهـ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ لِشَارِحٍ) وَهُوَ ابْنُ شُهْبَةَ اهـ مُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (قَالَ هُنَا)  
أَي عَنِ الْمَجْمُوعِ. هـ قَوْلُهُ: (لَمْ يَصْخُحْ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ) فِيهِ أَنَّهُ يُمَكِّنُ الْوَفَاءَ بِهِ بِأَنْ يَعْلَمَ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ  
فَيَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَهُ كَمَا يَصُومُ فِي نَذْرِ صَوْمٍ يَوْمَ قُدُومِ زَيْدٍ اهـ رَشِيدِي زَادَ الْحَلَبِيُّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَمْسِ لَا  
يَتَصَوَّرُ وَجُودُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مُعْلَقًا بِجَزَاءِ الشَّرْطِ فَيَكُونُ مُسْتَقْبَلًا بِخِلَافِ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ  
وَحَبِطَ قَوْلُهُ: أَمْسِ مِثْلُ قَوْلِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ حُرَّرَ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَوَقَعَ فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي  
قَالَ شَيْخُنَا مَا يُقَالُ عَنْهُ أَي الْمَجْمُوعُ مِنْ أَنَّهُ قَالَ يَصْخُحُ نَذْرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ سَهْوُ اهـ وَلَعَلَّ نُسَخَهُ أَي  
الْمَجْمُوعُ مُخْتَلِفَةٌ وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُعْتَمَدُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ مَثَلًا كَمَا مَرَّ اهـ أَقُولُ هَذَا  
خِلَافَ صَنِيعِ صَرِيحِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّنْذِرِ. هـ قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُهُ مَا  
ذَكَرَ) أَي فِي الْمَنْثَنِ. هـ قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي هَذِهِ آرَاءُ الْفَخِّ) وَالْأَرْجَحُ انْعِقَادُ التَّنْذِرِ الثَّانِي وَعَتَقَهُ عَنِ السَّابِقِ مِنْهُمَا  
وَلَا يَجِبُ لِلْآخِرِ شَيْءٌ إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْقَضَاءُ فِيهِ بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنْ وَقَعَ مَعًا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا نِهَايَةً وَهَذَا الَّذِي  
فِي النِّهَايَةِ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَأَبْدَلَهُ بِمَا تَرَى اهـ سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَعَقَّبَ الْأَسْنَى كَلَامَ  
الرُّوْضِ الْمُوَافِقَ لِكَلَامِ النِّهَايَةِ بِمَا نَصَّهُ كَذَا نَقَلَهُ فِي الرُّوْضَةِ عَنْ فَتَاوَى الْقَاضِي عَنِ الْعِبَادِي وَالَّذِي فِيهَا  
عَنْ أَنَّ التَّنْذِرَ الثَّانِي مَوْقُوفٌ فَإِنْ شَفَى الْمَرِيضُ قَبْلَ الْقُدُومِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ بِأَنْ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَقَّدْ وَالْعَبْدُ مُسْتَحَقُّ  
الْعِتْقِ عَنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ مَاتَ انْعَقَدَ وَأَعْتِقَ الْعَبْدُ عَنْهُ وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوَاهِ اهـ زَادَ الْمُغْنِي وَهَذَا أَوْ جِهَ  
وَلَوْ نَذَرَ مَنْ يَمُوتُ أَوْ لَادَهُ عَتَقَ رَقِيقٌ إِنْ عَاشَ لَهُ وَلَدٌ فَعَاشَ لَهُ وَلَدٌ أَكْثَرَ مِنْ أَوْ لَادَهُ الْمَوْتَى وَلَوْ قَلِيلًا



عن السابق كما نقله القاضي عنه ولا يوجب الأخير شيئاً فإن وقعاً معاً أقرع بينهما وثمرة الإقراع أنّ أي نذر خرجت القرعة له اعتقه عنه ورأى البغوي أنّه موقوف فإن وجدت الأولى عتق عنها وإلا فمن الثانية والذي يثبت ترجيحها هو الأخير؛ لأنّ النذر يقبل التعليق حتى بالمعدوم وحينئذ إذا علّق بالقدم لم يمكن إلغاؤه؛ لاحتمال عدم العتق عن الأول، والعتق يُختاط له ولا صحته الآن لمعارضته نذره الأول له وهو أولى بسبقه فوجب العمل بقضيته ما أمكن وإذا تعارضاً لزم القول بوقفه وقف تبين فإن وجد الأول عتق عنه مطلقاً وإلا عتق عن الثاني فإن قلت: صحة بيع المعلق عتقه بدخول مثلاً ووقفه تؤيد صحة نذر الثاني حتى يترتب عليه ما ذكر عن العبادي قلت: يفرق بأن الدخول المعلق به أولاً لا التزام فيه فجاز الرجوع عنه بنحو البيع بخلاف النذر هنا فإنه تعلق بالأول وهو لا يجوز الرجوع عنه، ولا إبطاله وصحة نذر الثاني يلزمها ذلك بخلاف القول بالوقف فتعين؛ لأن فيه وفاء بكل من الأول والثاني في الجملة فتأمل. قيل ويؤخذ من صحة النذر الثاني صحة بيعه قبل وجود الصفة اهـ وفيه نظر؛ لأنّ النذر الثاني وإن قلنا بصحته لا يتطلّب العتق المستحق من أصله بخلاف البيع.

لزمه العتق اهـ. • قوله: (عن السابق) أي من الشفاء والقدم. • قوله: (كما نقله القاضي عنه) قد مرّ آتياً عن الأسنى والمغني رده بأن ما في فتاوى القاضي عن العبادي موافق لما في فتاوى البغوي. • قوله: (الأولى) وهي الشفاء. • قوله: (عتق) الأولى هنا وفي نظيره الآتين أعني من باب الأفعال. • قوله: (وإذا تعارضاً) أي الإلغاء والتصحیح. • قوله: (فإن وجد الأول) وهو الشفاء. • قوله: (مطلقاً) أي سواء وجد الثاني معه أو قبله أو بعده. • قوله: (والأ) أي بأن مات المريض. • قوله: (صحة بيع المعلق جفته إلخ) كأن قال إن دخلت داري فانت حر. • قوله: (ووقفه) أي وصحة وقف المعلق إلخ. • قوله: (هـ) أي عن تعليل العتق بالدخول. • قوله: (بنحو البيع) أي كالوقف. • قوله: (بالأول) أي بالشفاء. • قوله: (وهو إلخ) أي النذر. • قوله: (يلزمها ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن أول النذرين وفائدة صحة الثاني أنه إذا تعدّر حصول الأول عتق عن الثاني اهـ سم. • قوله: (ويؤخذ) إلى قوله: (اهـ) في النهاية وكذا كان في أصل الشارح أخذاً من قول سم ما نصّه قوله: (نعم يؤخذ إلخ) اقتصر عليه ش م وهو غير موجود في النسخ المصليح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها والرجوع عنه اهـ. • قوله: (وفيه نظر إلخ) ويأتي في الفروع ما ملخصه أنّ البيع موقوف وقف تبين فإن وجدت الصفة تبين عدم صحة البيع، وإلا كان مات المريض تبين صحته.

• قوله: (وهو لا يجوز الرجوع عنه إلخ) هذا يدلّ على امتناع بيعه قبل وجود الصفة خلاف قوله الآتي نعم إلخ فليتأمل. • قوله: (يلزمها ذلك) قد يمنع بدليل العتق عن أول النذرين وفائدة صحة الثاني أنه إذا تعدّر حصول الأول عتق عن الثاني. • قوله: (نعم يؤخذ إلخ) اقتصر عليه شرح م ر. • قوله: (نعم) إلخ غير موجود في النسخ المصليح عليها المتأخرة عن هذه ويحتمل سقوطه منها أو الرجوع عنه.



### فصل في نذر النُسك والصدقة والصلاة وغيرها

إذا (نَذَرَ المشي إلى بيت الله تعالى) وَقِيْدَهُ بكونه حراماً أو نَوَاه أو نَوَى ما يَخْتَصُّ به كَالطَّوَابِ فيما يظهر، ومن ثَمَّ كان ذِكْرُ بُقْعَةٍ من الحَرَمِ كدَارِ أَبِي جَهْلٍ كَذِكْرِ البيت الحرام في جميع ما يَأْتِي فيه (أو إِيَّاهُ) أو الذَّهَابُ إِلَيْهِ مثلاً (فَالْمَذْهَبُ وجوبُ إِيَّاهُ بِحَجٍّ أو عُمْرَةٍ) أو بهما وإن نَقَى ذلك في نَذَرِهِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وبين نَذَرِ التَّضَحِّيَةِ بهذه الشَّاةِ على أَنَّ لا يُفَرِّقُ لِحَمِّهَا فَإِنَّهُ يُلْغُو التَّنْذِرَ من أَصْلِهِ بِأَنَّ التَّنْذِرَ والشَّرْطَ هُنَا تَضَادَّا في مُعَيَّنٍ واحدٍ من كُلِّ وَجْهٍ؛ لاقْتِضَاءِ الأوَّلِ خُرُوجِهَا عن مَلَكَةٍ بِمَجْرُودِ التَّنْذِرِ، والثَّانِي بَقَاءِهَا على مَلَكَةٍ بَعْدَ التَّنْذِرِ بخِلَافِهَا ثَمَّ فَإِنَّهُمَا لَمْ يَتَوَارَدَا على شَيْءٍ واحدٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الإِتْيَانَ غَيْرُ التَّشْكِ فَلَمْ يُضَادَّ نَفْيُهُ ذَاتَ الإِتْيَانِ بَلْ لَزِمَهُ،

### فصل: في نَذَرِ التَّشْكِ والصدقة والصلاة وغيرها

• فَوَدَّ: (في نَذَرِ التَّشْكِ) إلى قولِهِ وَيُفَرِّقُ في الثَّهَابَةِ والمُعْنَى إلَّا قَوْلَهُ كَالطَّوَابِ فيما يَظْهَرُ.  
• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (نَذَرَ المشي إلى بَيْتِ اللَّهِ تعالى أو إِيَّاهُ) إِنَّمَا جَمَعَ بَيْنَ المشي والإِتْيَانِ لِلتَّشْبِيهِ على خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ وَافَقَ في المشي وخَالَفَ في الإِتْيَانِ اهْ مُعْنَى أَقُولُ وَتَوَطُّعٌ لِلتَّفْصِيلِ الْآتِي فِي لزومِ المشي اهْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (أو نَوَى ما يَخْتَصُّ به إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى والرَّوْضِ مع شَرْحِهِ وإن نَذَرَ أَنَّ يَأْتِيَ عَرَافَاتٍ وَلَمْ يَتَوَّ الحَجَّ لَمْ يَتَعَقَّدْ نَذَرُهُ لِأَنَّ عَرَافَاتٍ من الْجِلِّ فَهِيَ كَبَلْدٍ آخَرَ وَلَوْ نَذَرَ إِتْيَانَ مَكَانٍ من الحَرَمِ كَالصَّافَا أو المَرْوَةِ أو مَسْجِدِ الخَيْفِ أو مَنَى أو مُزْدَلِفَةَ أو دَارَ أَبِي جَهْلٍ أو الْخَيْزِرَانَ لَزِمَهُ إِتْيَانُ الحَرَمِ بِحَجٍّ أو عُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْفَرْقَةَ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي إِيَّاهُ بِتَشْكٍ والتَّنْذِرُ مَحْمُولٌ على الْوَاجِبِ وَحُرْمَةُ الحَرَمِ شَامِلَةٌ لِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ من الْأَمَكَةِ وَنَحْوِهَا فِي تَنْفِيرِ الصَّيْدِ وَغَيْرِهِ اه. • فَوَدَّ: (أو الذَّهَابُ إِلَيْهِ مثلاً) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا نَذَرَ أَنْ يَمَسَّ شَيْئًا من بَقْعِ الحَرَمِ أو أَنْ يَضْرِبَهُ بِتَوْبِهِ مَثَلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ اهْ رَشِيدِي.  
• فَوَدَّ: (وَأَنْ نَقَى ذَلِكَ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ والمُعْنَى وإن قَالَ بَلَا حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ اه. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ إلخ) قَدْ يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ التَّشْكَ شَدِيدُ التَّشْبِيهِ واللُّزومُ اه سم. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُ) أَيِ نَذَرِ المشي إلى بَيْتِ اللَّهِ الحَرَامِ بَلَا حَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَإِنَّهُ يَتَعَقَّدُ. • فَوَدَّ: (لِاقْتِضَاءِ الأوَّلِ) أَيِ التَّنْذِرِ وَقَوْلُهُ: والثَّانِي أَيِ الشَّرْطِ.  
• فَوَدَّ: (لِأَنَّ الإِتْيَانَ إلخ) قَدْ يَقَالُ إِنَّ التَّضَحِّيَةَ غَيْرُ التَّفَرُّقَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةُ عَنِ الذَّبِيحِ فَلَمْ يُضَادَّ نَفْيُهَا ذَاتَ التَّضَحِّيَةِ بَلْ لَزِمَهَا اه سم.

### فصل: نَذَرُ المشي إلى بَيْتِ اللَّهِ إلخ

• فَوَدَّ: (وَقِيْدَهُ بكونه الحَرَامِ أو نَوَاه أو نَوَى ما يَخْتَصُّ به إلخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وإن نَذَرَ أَنَّ يَأْتِيَ عَرَافَاتٍ وَلَمْ يَتَوَّ الحَجَّ أو يَأْتِيَ بَيْتَ اللَّهِ وَلَمْ يَتَوَّ الحَرَامَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ نَقَى ذَلِكَ إلخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وإن قَالَ: بَلَا حَجٍّ وَعُمْرَةٍ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وبين نَذَرِ التَّضَحِّيَةِ بِهَذِهِ الشَّاةِ إلخ) قَدْ يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ التَّشْكَ شَدِيدُ التَّشْبِيهِ واللُّزومُ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ الإِتْيَانَ إلخ) قَدْ يَقَالُ: وَالتَّضَحِّيَةُ غَيْرُ التَّفَرُّقَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَةُ عَنِ الذَّبِيحِ فَلَمْ يُضَادَّ نَفْيُهَا ذَاتَ التَّضَحِّيَةِ بَلْ لَزِمَهَا.

والتُّشْكُ؛ لِشِدَّةِ تَسْبِيحِهِ وَلُزُومِهِ كَمَا يُعْرَفُ بِمَا مَرَّ فِي بَابِهِ لَا يَتَأَثَّرُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمُضَادَّةِ لِيُضْفِيَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَشَارَ لِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفَرَّقَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بَأَنَّ التَّضْحِيَةَ مَالِيَّةٌ، وَإِتْيَانُ الْحَرَمِ بَدَنِيَّةٌ وَهِيَ أَضْيَقُ وَفِيهِ نَظَرٌ لَأَنَّهُمُ أَحَقُّوا الْحَجَّ بِالمَالِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا قُرْبَةَ فِي إِتْيَانِ الْحَرَمِ إِلَّا بِذَلِكَ فَلَزِمَ حَمْلًا لِلتَّنْذِيرِ عَلَى الْمَعْمُودِ الشَّرْعِيِّ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَذَرَ إِتْيَانُ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ كَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ؛ أَمَّا إِذَا ذَكَرَ الْبَيْتَ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِذَلِكَ وَلَا نَوَاهُ فَيَلْغُو نَذْرُهُ؛ لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا يَبُوتُ اللَّهُ تَعَالَى وَبِحُثِّ الْبُلْفِينِي أَنَّ مَنْ نَذَرَ إِتْيَانُ مَسْجِدِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ وَهُوَ دَاخِلُ الْحَرَمِ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ بِالتَّسْبِيحِ إِلَيْهِ كِبَفِيَّةُ الْمَسَاجِدِ وَلَهُ احْتِمَالٌ آخَرُ وَالَّذِي يُتَّخَذُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ التُّشْكُ هُنَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَوْ جُزْءٍ مِنَ الْحَرَمِ فِي التَّنْذِيرِ صَارَ مَوْضُوعًا شَرْعًا عَلَى التَّزَامِ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ وَمَنْ بِالْحَرَمِ يَصْغُ نَذْرُهُ

• فَوُدَّ: (وَهِيَ أَضْيَقُ) أَيِ مِنَ الْمَالِيَّةِ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُمُ أَحَقُّوا الْخُ) يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْإِحْقَاقَ الْبَدَنِيَّ بِالمَالِيَّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ بَدَنِيًّا وَأَنَّهُ أَضْيَقُ فَتَأَمَّلْهُ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ الْبُلْفِينِي فِي الْمَغْنِيِّ وَالْمَغْنِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمَنْ ثُمَّ إِلَى أَمَّا إِذَا. • فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَغْنِيِّ. • فَوُدَّ: (إِلَّا بِذَلِكَ) أَيِ التُّشْكِ. • فَوُدَّ: (فَلَزِمَ) أَيِ إِتْيَانِهِ بِتُّشْكٍ. • فَوُدَّ: (حَمْلًا لِلتَّنْذِيرِ عَلَى الْمَعْمُودِ الشَّرْعِيِّ) وَفِي قَوْلٍ مِنْ طَرِيقٍ لَا يَجِبُ ذَلِكَ حَمْلًا لِلتَّنْذِيرِ عَلَى جَائِزِ الشَّرْعِ وَالْأَوَّلُ يَحْمِلُهُ عَلَى وَاجِبِ الشَّرْعِ مُغْنِي وَنِهَاجٌ. • فَوُدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ نَذَرَ الْخُ) لَا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ وَلِذَا حَذَفَ الْمَغْنِيُّ مِنْ ثُمَّ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) وَيَلْغُو نَذْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ لَا يَجِبُ قَصْدُهُ بِالتُّشْكِ فَلَمْ يَجِبْ إِتْيَانُهُ بِالتَّنْذِيرِ كَسَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَيُقَارَقُ لُزُومُ الْإِعْتِكَافِ فِيهِمَا بِالتَّنْذِيرِ بِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ فِي نَفْسِهِ وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِالمَسْجِدِ فَإِذَا كَانَ لِلْمَسْجِدِ فَضْلٌ وَلِلْعِبَادَةِ فِيهِ مَزِيدٌ ثَوَابٍ فَكَانَتْ التَّزَمُ فَضِيلَةً فِي الْعِبَادَةِ الْمُتَزَمَةِ وَالْإِتْيَانُ بِخِلَافِهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِالْحَرَامِ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّ الْمَسَاجِدَ كُلَّهَا يَبُوتُ لِلَّهِ تَعَالَى) أَيِ قَبِيَّتُ اللَّهِ يَصْدُقُ بَيْتُهُ الْحَرَامُ وَبِسَائِرِ الْمَسَاجِدِ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّخَذُ الْخُ) نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِإِتْيَانِهِ الْاسْتِمْرَارَ فِيهِ فَيُتَّخَذُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْإِرَادَةِ صَرَفَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ شَرْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم هَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ خُصُوصَ الطَّوَافِ فَقَطُّ؟ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ. • فَوُدَّ: (صَارَ مَوْضُوعًا شَرْعًا عَلَى التَّزَامِ حَجٌّ الْخُ) فَلَا يَقَالُ هَذَا مَجَازًا فَقَدْ قُدِّمَ الْحَقِيقَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَلَزِمَ أَنْ لَا يَلْزَمَ فِي إِتْيَانِ الْبَعِيدِ حَجٌّ وَلَا عُمْرَةٌ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (وَمَنْ بِالْحَرَمِ الْخُ) مِنْ تَيَمِّمَةِ الْعِلَّةِ.

• فَوُدَّ: (لَأَنَّهُمُ أَحَقُّوا الْخُ) يُجَابُ بِأَنَّ الْإِحْقَاقَ الْبَدَنِيَّ بِالمَالِيَّ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ بَدَنِيًّا وَأَنَّهُ أَضْيَقُ فَتَأَمَّلْهُ سَم. • فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّخَذُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • فَوُدَّ: (لَأَنَّ ذِكْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَوْ جُزْءٍ مِنَ الْحَرَمِ فِي التَّنْذِيرِ صَارَ مَوْضُوعًا شَرْعًا عَلَى التَّزَامِ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ) نَعَمْ إِنْ أَرَادَ بِإِتْيَانِهِ الْاسْتِمْرَارَ فِيهِ فَيُتَّخَذُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ بِهَذِهِ الْإِرَادَةِ صَرَفَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ شَرْعًا فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (أَيْضًا لِأَنَّ ذِكْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَوْ جُزْءٍ مِنَ الْحَرَمِ فِي التَّنْذِيرِ صَارَ مَوْضُوعًا شَرْعًا عَلَى التَّزَامِ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ) فَلَا يَقَالُ: هَذَا

لهما فيلزمه هنا أحدهما وإن نذر ذلك وهو في الكفية أو المسجد حولها (فإن نذر الإتيان لم يلزمه مئني)؛ لأنه لا يقتضيه فله الركوب (وإن نذر المئني) إلى الحرم أو جزء منه (أو نذر أن يخرج أو يعتمر ماشيًا فالأظهر وجوب المئني) من المكان الآتي بيانه إلى الفساد أو الفوات أو فراغ التحللين وإن بقي عليه رمي بعدهما أو فراغ جميع أركان العمرة وله الركوب في خوائجه خلال التشك وإما لزمه المئني في ذلك؛ لأنه التزم بحقه وضيقاً للعبادة كما لو نذر أن يئني قائماً، وكون الركوب أفضل لا ينافي ذلك لأن المئني قرينة مقصودة في نفسها وهذا هو الشرط في التذير، وأما انتفاء وجود أفضل من الملتزم فغير شرط اتفاقاً فاندفع ما للشارح هنا وعجيب مئني زعم التناهي بين كون المئني مقصوداً وكونه مفضولاً وفي خبر

• فؤد: (لهما) أي الحج والعمرة. • فؤد: (هنا) أي فيما إذا نذر إتيان المسجد الحرام. • فؤد: (وإن نذر ذلك إلخ) غاية والإشارة إلى إتيان المسجد الحرام.

• فؤد (سني): (فإن نذر الإتيان إلخ) أي إلى بيت الله الحرام أو الذهاب إليه أو نحو ذلك اه مئني. • فؤد: (لأنه لا يقتضيه) إلى قوله ويقر في المئني إلا قوله فاندفع ما لشارح هنا وقوله: وفي خبر إلى ومع كون الركوب وإلى المئني في النهاية إلا ما ذكر.

• فؤد (سني): (وإن نذر المئني أو أن يخرج إلخ) أي وهو قاصر على المئني حين التذير، أما العاجز فلا يلزمه مئني ولو قدر عليه بمشقة شديدة لم يلزمه أيضاً كما ذكره الزركشي اه مئني وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسنى ما نصه وظاهره اتعقاد التذير عند عدم القدرة لكن لا يلزمه مئني اه. • فؤد: (الآتي بيانه) أي أنفا في المئني. • فؤد: (إلى الفساد أو الفوات) أخرج ما بعدهما وسيأتي قبيل المئني اه سم.

• فؤد: (أو فراغ التحللين) ويحصل ذلك برمي جمرة العقبة والحلق والطواف مع السعي إن لم يكن سعى بعد طواف القدوم اه ع ش. • فؤد: (وإن بقي عليه رمي إلخ) عبارة المئني ولا يجب عليه أن يستمر حتى يرمي ويبس؛ لأنهما خارجان من الحج خروج السلام الثاني اه. • فؤد: (رمي بعدهما) أي لإيام التشريق اه ع ش. • فؤد: (في خوائجه) لفرص تجارة أو غيرها اه مئني. • فؤد: (لأن المئني قرينة إلخ) لعل المراد أنه مقصود من حيث كونه إتياناً للحرم مثلاً اه رشدي. • فؤد: (وهذا هو الشرط إلخ)

مجاز فتقدم الحقيقة؛ لأن هذا باعترار اللغة، ولو نظر إليه للزم أن لا يلزم في إتيان البعيد حج ولا عمرة. • فؤد: (فإن نذر الإتيان لم يلزمه مئني؛ لأنه لا يقتضيه فله الركوب) قال في الروض: فرغ لو نذر الركوب فمئني، لزمه دم انتهى فأنظر لو سار في سفينة هل يقوم مقام الركوب حتى لا يلزمه دم مطلقاً أو بشرط أن لا تزيد مؤنة الركوب أو نفسه أو لا يقوم مقامه مطلقاً. • فؤد: (فالأظهر وجوب المئني) قال في شرح الروض: وظاهر أن محل لزومه إذا كان قادراً عليه حالة التذير وإلا بأن لم يمكنه أو أمكنه بمشقة شديدة لم يلزمه ذكره الزركشي انتهى وظاهره اتعقاد التذير عند عدم القدرة، لكن لا يلزمه المئني. • فؤد: (إلى الفساد أو الفوات) أخرج ما بعدهما وسيأتي أول الصفحة الآتية.

ضعيف على ما فيه: «مَنْ حَجَّ مَكَّةَ ماشيًا حتى يرجع إليها كَتَبَ اللَّهُ له بكلَّ خُطوةٍ سبعمائة حسنة من حسنات الحرم الحسنة بمائة ألف حسنة» ومع كون الركوب أفضل لا يُجزئ عن المشي فيلزم به دَمٌ تَمْتَعُ كعكسيه؛ لأنهما جنسانِ مُتغايرانِ فلم يُجزَّ أحدهما عن الآخر كَذَهَبٍ عن فِضَّةٍ وعكسيه ويُفَرَّقُ بين هذا ونذر الصلاة قاعداً فإنه يُجزئه القيام بأن القيام أو القعود من أجزاء الصلاة المُلتزِمة فأجزاً الفاضل عن المفضول؛ لأنه وَقَعَ تَبَقاً والمشْي والمشي والركوب خارجان عن ماهية الحج وسببانِ مُتغايرانِ إليه مقصودانِ فلم يُجزَّ أحدهما عن الآخر وأيضاً فالقيام قعودٌ وزيادةٌ كما صرحوا به فوجدَ المنذورُ هنا بزيادةٍ ولا كذلك في الركوب والذهب مثلاً نعم، يُشكِّلُ على ذلك قولهم لو نَذَرَ شاةً أَجزأه بَدَلُها بَدَنَةً؛ لأنها أَفْضَلُ وقد يُفَرَّقُ بأنَّ الشَّارِعَ جعلَ بعضَ البدنة مُجزئاً عن الشاةِ حتى في نحو الدِّمَاءِ الواجِبَةِ فإجزاء كلِّها أولى بخلافِ الذَّهَبِ عن الفِضَّةِ وعكسيه فإنه لم يُغْهَذْ في نحو الزَّكَاةِ فلم يُجزَّ أحدهما عن الآخر. ولو أَقْسَدَ تُشْكِه أو فاته لم يلزمه فيه مَشْيٌ بل في قضائه؛ لأنه الواقعُ عن نذره (فلان

أي وَكَوْنُهُ قُرْبَةً مَقْصُودَةً في نَفْسِها هو الشَّرْطُ في صِحَّةِ النَّذْرِ اهـ رَشِيدِي. ة قُود: (فَيَلْزِمُهُ بِهِ) أي بِالْمَشْيِ إِذَا نَذَرَ الرُّكُوبَ. ة قُود: (كَعَكْسِيهِ) عِبَارَةُ الرُّوضِ.

(فَرَعُ): لَوْ نَذَرَ الرُّكُوبَ فَمَشَى لَزِمَهُ دَمٌ انْتَهَتْ فَاَنْظُرْ لَوْ سَاقَرَ فِي سَفِينَةٍ هَلْ يَقُومُ مَقَامَ الرُّكُوبِ حَتَّى لَا يَلْزِمَهُ دَمٌ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا تَزِيدَ مُؤَنَةُ الرُّكُوبِ أَوْ تَعْبُهُ أَوْ لَا يَقُومُ مَقَامَهُ مُطْلَقًا اهـ سَمِ أَقُولُ مُقْتَضَى تَغْلِيلِهِمْ أَفْضَلِيَةَ الرُّكُوبِ بِأَنْ فِيهِ تَحْمَلُ زِيَادَةُ مُؤَنَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْاِحْتِمَالَ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ة قُود: (كَذَهَبٍ عَنْ فِضَّةٍ الْخُ) أي فِيمَا إِذَا نَذَرَ التَّصَدَّقُ بِأَحَدِهِمَا. ة قُود: (فَأَجْزَأُ الْفَاضِلُ الْخُ) فَعَلُ فَعَالٍ. ة قُود: (لأنه وَقَعَ تَبَقاً) يُتَأَمَّلُ مع قَوْلِهِ من أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ اهـ رَشِيدِي. ة قُود: (إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَبَبَانِ اهـ رَشِيدِي. ة قُود: (فَلَمْ يُجْزِ أَحَدُهُمَا الْخُ) أي فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ اهـ رَشِيدِي. ة قُود: (وَأَيْضًا فَالْقِيَامُ قُعُودٌ وَزِيَادَةٌ) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْقُعُودَ جَعَلَ النُّصْفَ الْأَعْلَى مُتَّصِبًا وَهُوَ حَاصِلُ الْقِيَامِ مع زِيَادَةٍ وَهِيَ اتِّصَابُ السَّاقَتَيْنِ وَالْمُخِذَّيْنِ مَعَهُ اهـ ش. ة قُود: (فِي الرُّكُوبِ) أي عَنِ الْمَشْيِ وَقَوْلُهُ: وَالذَّهَبُ أَي عَنِ الْفِضَّةِ. ة قُود: (هَلَى ذَلِكَ) أَي عَدَمَ إِجْزَاءِ الرُّكُوبِ عَنِ الْمَشْيِ. ة قُود: (لَوْ نَذَرَ شاةً) أَي غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ. ة قُود: (بَعْضُ الْبَدَنَةِ) وَهُوَ السُّبُعُ اهـ ش. ة قُود: (فَلَمْ يُجْزِ أَحَدُهُمَا الْخُ) أي فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ النَّذْرِ اهـ رَشِيدِي. ة قُود: (وَلَوْ أَقْسَدَ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ جَاوَزَهُ فِي الْمُغْنَى اهـ ش. ة قُود: (لَمْ يَلْزِمَهُ فِيهِ مَشْيٌ) أَي فِيمَا يُلْزِمُهُ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْفَسَادِ وَالْفَوَاتِ عَنْ أَنْ يُجْزِيَهُ عَنْ نَذَرِهِ.

(ثَنِيَّةٌ): لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَى رِجْلَيْ الْحَجِّ مَاشِيًا لَزِمَهُ إِلَّا إِنْ أَرَادَ الْإِزَامَ رِجْلَيْهِ خَاصَّةً وَإِنْ أَلْزَمَ رَقَبَتَهُ أَوْ نَفْسَهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا كِنَيَتَانِ عَنِ الذَّاتِ وَإِنْ قَصَدَ إِزَامَهُمَا اهـ مُغْنَى. ة قُود: (لأنه الواقعُ) أي بِخِلَافِ الْفَائِدِ فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقَعْ عَنْ نَذَرِهِ لَمْ يَكُنِ الْمَشْيُ فِيهِ مَنذُورًا فَلَا يُشَكِّلُ عَدَمُ وَجُوبِ الْمَشْيِ فِيهِ بِوُجُوبِ الْمُضْيِ فِي فَائِدِهِ اهـ ش.

كان قال أخح (ماشيًا) أو عكسه (ف) يلزمه المشي (من حيث يُغرم) من الميقات أو قبله وكذا من حيث عن له بعده فيما إذا جاوزه غير مُريد نُشكًا ثم عن له فإن جاوزه مُريدًا غير مُغرم رابيًا، فينبغي لزوم دَمين للمجاورة والركوب تنزيلاً لما وجب فعله منزلة فعله ثم رأيت كلامَ البلقيني الآتي وهو صريح فيما ذكرته (ولو قال: أمشي إلى بيت الله) بقِيده السابق (ف) يلزمه المشي مع النُشك (من دَويرة أهله في الأصح)؛ لأنَّ قضية لفظه أن يخرج من بيته ماشيًا (وإذا أوجبنا المشي) كما هو المعتمد (فركب لغيري) يبيح ترك القيام في الصلاة (أجزأه) نُشكه عن نذره لما صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ عَجَزَ عنه بالركوب (وعليه دَم) كَدَمِ التَّمَتُّع (في الأظهر) لما صَحَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَخْتَ عُقْبَةَ بنِ عامِرٍ أَنْ تَرْكَبَ وَتُهْدِيَ هَذَيْنَا وَحَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهَا عَجَزَتْ كما هو الغالب وقِيَدُ البلقيني وجوب الدَم بما إذا ركب بعد الإحرام مُطلقًا أو قبله وبعد مُجاورة الميقات مُسبقًا وإلا فلا إذ لا خَلَلٌ في النُشك يوجب دَمًا وفارق ذلك ما لو نذر الصلاة قائمًا

• فَوُدَّ: (أو اختَصَرَ) إلى قولِ المَنِّي فَإِنَّ تَمَكَّنَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ جَاوَزَهُ إِلَى الْمَنِّي وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ: كَمَا يَبْتَنِي إِلَى الْمَنِّي.

• فَوُدَّ (سُي): (فَإِنْ كَانَ قَالَ: أَخْحُ مَاشِيًا إِلَخ) أَيِ وَأَطْلَقَ فَإِنْ صَرَّحَ بِالْمَشْيِ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ لَزِمَهُ الْمَشْيُ مِنْهَا قَبْلَ إِخْرَاجِهِ رَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَوْ عَكْسَهُ) أَيِ كَأَنَّ قَالَ أَمَشِي حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا شَرٌّ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (تَنْزِيلًا لِمَا إِلَخ) أَيِ الْإِحْرَامُ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (الْآتِي) أَيِ آتِيًا.

• فَوُدَّ (سُي): (إِلَى بَيْتِ اللَّهِ) أَوْ إِلَى الْحَرَمِ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (بَقِيْدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ الْحَرَامُ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً أَهْ ش. • فَوُدَّ: (مَعَ النُّشْكِ) أَيِ مَعَ لُزُومِهِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّلَبُّسُ بِالنُّشْكِ مِنْ دَوِيرَةِ أَهْلِهِ أَهْ رَشِيدِي بِعِبَارَةِ ش قَوْلُهُ: مَعَ النُّشْكِ أَيِ مِنَ الْمِيْقَاتِ أَهْ.

• فَوُدَّ (سُي): (فِي الْأَصْح) وَالثَّانِي يَمْشِي مِنْ حَيْثُ يُغْرِمُ كَمَا مَرَّ أَهْ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (يُبَيِّحُ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّي وَعَلَيْهِ دَمٌ فِي الْمَغْنِي. • فَوُدَّ: (يُبَيِّحُ تَرْكَ الْقِيَامِ إِلَخ) وَهُوَ حُصُولُ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً بِالْمَشْيِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ بِعِبَارَةِ ش وَإِنْ لَمْ يُبَيِّحِ التَّيْمُمُ أَهْ. • فَوُدَّ: (أَمَرَ مَنْ عَجَزَ إِلَخ) بِعِبَارَةِ الْمَغْنِي وَالْأَسْنَى «رَأَى رَجُلًا يَهْدِي بَيْنَ ابْنَيْهِ فَسَالَ عَنْهُ فَقَالُوا نَذَرَ أَنْ يَخُجَّ مَاشِيًا فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِي عَنْ تَغْلِيْبِ هَذَا نَفْسِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ» أَهْ.

• فَوُدَّ (سُي): (وَعَلَيْهِ دَمٌ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَتَكَرَّرَ الدَّمُ بِتَكَرُّرِ الرُّكُوبِ قِيَاسًا عَلَى اللَّبْسِ بَأَنَّ يَخْلُلَ بَيْنَ الرُّكُوبَيْنِ مَشْيٌ أَهْ ش. • فَوُدَّ: (أَمَرَ أَخْتَ عُقْبَةَ إِلَخ) أَيِ وَكَانَتْ نَذَرَتْ الْمَشْيَ أَهْ ش. • فَوُدَّ: (وَقِيْدُ الْبَلْقِينِي إِلَخ) يَنْفِي فِيمَا لَوْ قَالَ: أَمَشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ أَمَّا لَوْ قَالَ: أَخْحُ مَاشِيًا فَلَا يَأْتِي فِيهِ قِيْدُ قَالَ: ع ش وَفِيهِ نَظَرٌ وَسِبَاطِي عَنْ سَم خِلَافُهُ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مِنَ الْمِيْقَاتِ أَوْ قَبْلَهُ أَهْ ش.

• فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) هَذَا شَامِلٌ لِمَسَآلَةِ أَمَشِي إِلَى بَيْتِ اللَّهِ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (وَفَارَقَ ذَلِكَ إِلَخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ

• فَوُدَّ: (لِمَا) أَيِ: الْإِحْرَامِ. • فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ دَمٌ) هَلْ يَتَكَرَّرُ الرُّكُوبُ؟ • فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) هَذَا شَامِلٌ

فَقَعْدَ لِيَجْزِيَ بَأَنَّهُ لَمْ يُقْعَدْ جِزْيُهَا بِمَالٍ (أَوْ رَكِبَ) (بَلَا غُذْرٍ أَجْزَاهُ عَلَى الْمَشْهُورِ) وَإِنْ غَضَى كَتَرَكَ الإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ (وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا كَذِمِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ مَعَ الْغُذْرِ فَمَعَ عَدَمُهُ أَوَّلَى وَلَوْ نَذَرَ الْحَفَا لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَرْبَةٍ وَبَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ لُزُومَهُ فِيمَا يُسْنُ فِيهِ كَعِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ.

(وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ فَعَلُهُ بِنَفْسِهِ) إِنْ كَانَ صَحِيحًا وَيَخْرُجُ عَنْ نَذَرِهِ الْحَجُّ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَيَجُوزُ لَهُ كُلُّ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَلَا دَمٌ مِنْ حَيْثُ النَّذَرُ كَمَا يُخْتَلَفُ فِيهِ فِي الْفَتَاوَى.....

مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ وَالثَّانِي لَا دَمٌ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ قَائِمًا فَصَلَّى قَاعِدًا لِلْعَجْزِ وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزَى بِالمَالِ بِخِلَافِ الْحَجِّ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ إِذَا أَوْ جَبْنَا الْمَشْيَ عَمَّا إِذَا لَمْ نَوْجِبْهُ فَإِنَّهُ لَا يُجْزَى تَرْكُهُ بِدَمٍ اهـ. فَوُدَّ: (وَإِنْ غَضَى) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا عَيْنٌ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَيَخْرُجُ إِلَى الْمُتَنِ.

فَوُدَّ: (وَإِنْ غَضَى) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَعَ عِضَائِهِ اهـ. فَوُدَّ: (عَلَى الْمَشْهُورِ أَيْضًا) إِشَارَةً إِلَى الْإِغْرَاضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ عَلَى الْمَشْهُورِ فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ عَادَ إِلَيْهِمَا اهـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ نَذَرَ الْحَفَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ حَافِيًا لَزِمَهُ الْحَجُّ وَلَا يَلْزَمُهُ الْحَفَا بَلْ لَهُ أَنْ يَلْبَسَ التَّغْلِينَ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا فِذْيَةً عَلَيْهِ قَطْعًا اهـ. فَوُدَّ: (وَبَحْثِ الْإِسْنَوِيِّ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ نَعَمْ بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ الْخُ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْأُسْتَى. فَوُدَّ: (لُزُومُهُ فِيمَا يُسْنُ الْخُ) أَيِ إِذَا أَمِنَ مِنْ تَلَوِيثِ نَجَاسَةٍ وَلَمْ يَحْصُلْ مَشَقَّةٌ اهـ مُغْنِي. فَوُدَّ: (كَعِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ) أَيِ وَغَيْرِهِ وَمَا يُسْتَحَبُّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ حَافِيًا اهـ أَسْنَى عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيُنْدَبُ الْحَفَا أَيْضًا فِي الطَّوَائِفِ اهـ.

فَوُدَّ (سَنِي): (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَتَعَقَّدُ نَذَرُ الْحَجِّ مِمَّنْ لَمْ يَحُجَّ وَيَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْفَرْضِ انْتَهَى اهـ سَم. فَوُدَّ: (وَيَخْرُجُ مِنْ نَذَرِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَرَعَ لَوْ نَذَرَ حَجًّا وَعُمْرَةً مُفْرَدَيْنِ فَقَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ فَكَمَنْ نَذَرَ الْمَشْيَ فَرَكِبَ فَيُجْزَى وَيَلْزَمُهُ دَمٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَأْتِمُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غُذْرٌ وَإِنْ نَذَرَ الْقِرَانَ أَوْ التَّمَتُّعَ وَأَفْرَدَ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا قِيَاتِي بِهِ وَيَلْزَمُهُ دَمُ الْقِرَانِ أَوْ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِالنَّذْرِ فَلَا يَسْقُطُ صَرَحٌ بِهِ الْمَجْمُوعُ وَكَلَامُهُمْ يُشِيرُ بَأَنَّهُ لَا دَمٌ عَلَيْهِ لِلْعُدُولِ وَهُوَ ظَاهِرُ اخْتِفاءِ بِالْذِمِّ الْمُلتَزِمِ مَعَ كَوْنِ الْأَفْضَلِ الْمَأْتِي بِهِ مِنْ جِنْسِ الْمُنْذَرِ وَبِهَذَا فَارَقَ لُزُومَهُ بِالْعُدُولِ مِنَ الْمَشْيِ إِلَى الرُّكُوبِ وَلَوْ نَذَرَ الْقِرَانَ تَمَتَّعَ فَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ نَذَرَ التَّمَتُّعَ فَقَرَنَ أَجْزَاهُ وَلَزِمَهُ دَمَانِ اهـ بِحَذْفِ. فَوُدَّ: (مَنْ) حَيْثُ النَّذَرُ) أَيِ أَمَّا مَنْ حَيْثُ التَّمَتُّعُ أَوْ الْقِرَانُ فَيَجِبُ عَشْرٌ وَرَشِيدِي.

لِمَسَالَةِ الْمَشْيِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ. فَوُدَّ: (وَمَنْ نَذَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً لَزِمَهُ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَيَتَعَقَّدُ نَذَرُ الْحَجِّ مِمَّنْ لَمْ يَحُجَّ وَيَأْتِي بِهِ بَعْدَ الْفَرْضِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَمَحَلُّ انْعِقَادِ نَذَرِهِ ذَلِكَ أَنْ يَتَوَيَّعَ غَيْرَ الْفَرْضِ فَإِنْ تَوَيَّعَ الْفَرْضَ لَمْ يَتَعَقَّدْ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذَلِكَ إِذْ لَا يَتَعَقَّدُ نُسْكَ مُخْتَلَمٌ كَذَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ.



(فإن كان مَعْصُوبًا اسْتَبَابَ) ولو بمالٍ كما في حَجَّةِ الإسلام فيأتي في استنابته ونائبه ما ذكره  
فيهما في الحج من التفصيل فلا يَسْتَنْبِ مَنْ عَلَى دُونِ مَرْحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ، وَلَا عَيْنٍ مَنْ عَلَيْهِ  
حَجَّةُ الإسلام أو نحوها (وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ فِي أَوَّلِ بَيْتِ الْإِمَاكِانِ) مُبَادَرَةً لِبَرَاءَةِ الذَّمِّ فَإِنْ خَشِيَ  
نَحْوَ عَضْبٍ أَوْ تَلَفٍ مَالِي لَزِمَتْهُ الْمُبَادَرَةُ (فَإِنْ تَمَكَّنَ) لِتَوْفُرِ شُرُوطِ الْوُجُوبِ السَّابِقَةِ فِيهِ فِيمَا  
يُظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْتَمَكُّنِ قُدْرَتُهُ عَلَى الْحَجِّ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَلْزِمْهُ كَمَشْيِي قُوِّي فَوْقَ  
مَرْحَلَتَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْبَحْرِ صَرِيحَةً فِي هَذَا الْإِحْتِمَالِ، وَهِيَ لَوْ قَالَ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي  
فَلِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَحُجَّ فَشَفِي وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَلَا يُغْتَبَرُ فِي وَجُوبِهِ وَجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، وَهَلْ  
يُغْتَبَرُ وَجُودُهُمَا فِي أَدَائِهِ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ وَقِيلَ لَا يُغْتَبَرُ إِنْ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى  
اسْتِنَاءِ ذَلِكَ فِي نَذَرِهِ انْتَهَتْ، فَلَمْ يَجْعَلْ وَجُودَهُمَا شَرْطًا فِي لُزُومِهِ لِذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَهُمَا شَرْطًا  
لِمُبَاشَرَتِهِ بِنَفْسِهِ أَيْ: لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا مَرَّ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَجْمُوعَ ذَكَرَ الْأَتْفَاقَ  
عَلَى أَنَّ الشُّرُوطَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْإِسْتِقْرَارِ وَالْأَدَاءِ مَعًا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا، وَأَنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ

﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (فَإِنْ كَانَ مَعْصُوبًا الْخُ) وَلَوْ نَذَرَ الْمَعْصُوبُ الْحَجَّ بِنَفْسِهِ لَمْ يَتَقَيَّدْ نَذَرُهُ أَوْ أَنْ يَحُجَّ مِنْ مَالِهِ  
أَوْ أَطْلُقَ انْتَقَدَ نَهَايَةً أَيْ وَيَسْتَنْبِ فِيهِمَا عَشْرُ عِبَارَةٍ الْمُغْنِي وَفِي فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ لَوْ نَذَرَ الْمَعْصُوبُ الْحَجَّ  
بِنَفْسِهِ لَمْ يَتَقَيَّدْ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ الصَّحِيحُ الْحَجَّ بِمَالِهِ فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُوبَ أَيْسَ مِنَ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ  
وَالصَّحِيحَ لَمْ يَتَأَسَّ مِنَ الْحَجِّ بِمَالِهِ فَإِنْ بَرَأَ الْمَعْصُوبُ لَزِمَهُ الْحَجُّ لِأَنَّهُ بَانَ أَنَّهُ غَيْرُ مَا يُؤَيِّسُ اهـ.  
﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (فَإِنْ يَسْتَنْبِ مَنْ دُونِ مَرْحَلَتَيْنِ) فَعَلَّ فَمَفْعُولٌ وَهَذَا مُتَقَرَّرٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي اسْتِنَابَتِهِ وَقَوْلُهُ: وَلَا  
عَيْنٍ مَنْ عَلَيْهِ الْخُ فَعَلَّ فَمَفْعُولٌ وَهُوَ مُتَقَرَّرٌ عَلَى وَنَائِبِهِ.  
﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَيُسْتَحَبُّ) أَيْ لِلتَّائِيهِ اهـ مُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (تَعْجِيلُهُ) أَيْ الْحَجَّ الْمُنْدُورَ لَا بِقَيْدِ كَرْنِهِ  
مِنَ الْمَعْصُوبِ اهـ عَشْرُ ش. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (مُبَادَرَةً) إِلَى الْمُثْنِ فِي الْمُغْنِي.  
﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (فَإِنْ تَمَكَّنَ) أَيْ مِنَ التَّعْجِيلِ اهـ مُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (لِتَوْفُرِ شُرُوطِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَإِنَّ مَنَعَهُ فِي  
الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْبَحْرِ إِلَى ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَجْمُوعَ وَقَوْلُهُ: وَإِنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ مَقَالَةً.  
﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (السَّابِقَةُ فِيهِ) أَيْ فِي التَّائِيهِ وَيُحْتَمَلُ فِي بَابِ الْحَجِّ وَالْجَارُ عَلَى الْأَوَّلِ مُتَعَلِّقٌ بِتَوْفُرِ وَعَلَى الثَّانِي  
بِالسَّابِقَةِ. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (فَلَمْ يَجْعَلْ) أَيْ صَاحِبُ الْبَحْرِ. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (يُخْتَاطُ لَهُ) أَيْ لِيُوجِبَ الْمُبَاشَرَةَ. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَهُوَ  
صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا الْخُ) نَظَرْتُ فِيهِ سَمَ رَاجِعُهُ.

﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (لِتَوْفُرِ شُرُوطِ الْوُجُوبِ السَّابِقَةِ فِيهِ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ فَرَعَ وَإِنَّمَا يَسْتَفِرُّ نَذَرَ الْحَجَّةِ الْمُنْدُورَةِ  
بِاجْتِمَاعِ شَرَائِطِ الْحَجِّ كَحَجَّةِ الإسلام انتهى قال في شَرْحِهِ لَوْ قَالَ: بِاجْتِمَاعِ شَرَائِطِ حَجَّةِ الإسلام كَانَ  
أَوْ لَى وَقَوْلُهُ: نَذَرَ لَا فَائِدَةَ لَهُ. ﴿فَوَيْلٌ (سُيْ): (ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَجْمُوعَ ذَكَرَ الْأَتْفَاقَ عَلَى أَنَّ الشُّرُوطَ مُعْتَبَرَةٌ فِي  
الْإِسْتِقْرَارِ وَالْأَدَاءِ مَعًا وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا وَإِنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ مَقَالَةً) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْبَحْرِ  
وَالْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ كَلَامِ الْبَحْرِ أَنَّ الشُّرُوطَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْإِزْمِ لِكَيْتَافِهَا مُعْتَبَرَةٌ فِي الْأَدَاءِ وَسَكَتُ



مَقَالَةٌ (فَأَخَّرَ فَعَامَاتٍ حَجَّ) عَنْهُ (مِنْ مَالِهِ) لَاسْتِقْرَارِهِ عَلَيْهِ بِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَمَكَّنْ.

(وَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ) أَوِ الْعُمْرَةَ (عَامَهُ) أَوْ عَامًا بَعْدَهُ مُعَيَّنًا (وَأَمَكْنَهُ لِرِزْمِهِ) فِي ذَلِكَ الْعَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجٌّ إِسْلَامٍ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ عُمْرَتِهِ تَفْرِيقًا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ زَمَنَ الْعِبَادَةِ يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ؛ أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامُ فَيَلْزِمُهُ فِي أَيِّ عَامٍ شَاءَ وَأَمَّا إِذَا عَيَّنَهُ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فَعْلِهِ فِيهِ كَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ سَنَةِ عَيَّنَهَا مَا يُمَكِّنُ الذَّهَابَ فِيهِ، وَلَوْ بِأَنَّهُ كَانَ يَقْطَعُ أَكْثَرَ مِنْ مَرْحَلَةٍ فِي بَعْضِ الْأَثَامِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْحَجِّ لِلتُّسُكِ فَلَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ، وَلَوْ حَجَّ عَنِ التَّذْبِرِ وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ

﴿قَوْلُ (سُيٍّ): (حَجَّ مِنْ مَالِهِ) وَالْعُمْرَةُ فِي ذَلِكَ كَالْحَجِّ. (تَنْبِيْهٌ): مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ عَشْرَ حَجَّاتٍ مَثَلًا وَمَاتَ بَعْدَ سَنَةٍ وَقَدْ تَمَكَّنَ مِنْ حُجَّةٍ فِيهَا قَضَيْتَ مِنْ مَالِهِ وَخَذَهَا وَالْمَغْضُوبُ إِذَا نَذَرَ عَشْرًا وَكَانَ بَعِيدًا مِنْ مَكَّةَ يَسْتَنْبِيْهُ فِي الْعَشْرِ الْمُنْذُورِ إِنْ تَمَكَّنَ كَمَا فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَقَدْ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْإِسْتِنَابَةِ فِيهَا فِي سَنَةٍ فَيَقْضِي الْعَشْرَ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَفِ مَالُهُ بِهَا لَمْ يَسْتَقِرَّ إِلَّا مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

﴿قَوْلُ (سُيٍّ): (وَأَمَكْنَهُ) أَيِ فَعْلِهِ فِيهِ بِأَنَّهُ كَانَ عَلَى مَسَافَةٍ يُمَكِّنُهُ مِنْهَا الْحَجُّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَهْ مُغْنِي.

﴿قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ الْعَامِ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ بِأَنَّهُ إِلَى فَلَا يَنْعَقِدُ وَقَوْلُهُ: أَيِ بَعْدَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجٌّ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالرَّوَّضُ مَعَ شَرْحِهِ تَنْبِيْهُ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فَيَمْنُ حَجَّ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَإِنْ لَمْ يَحُجَّ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ لِلتَّذْبِرِ حَجٌّ آخَرُ كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ وَعَلَيْهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَلْزِمُهُ صَلَاةٌ أُخْرَى وَتُقَدِّمُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ عَلَى حُجَّةِ التَّذْبِرِ وَمَحَلُّ انْعِقَادِ نَذْرِهِ ذَلِكَ أَنْ يَتَوَيَّ غَيْرَ الْفَرَضِ فَإِنْ تَوَيَّ الْفَرَضَ لَمْ يَنْعَقِدْ كَمَا لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ أَوْ صَوْمَ رَمَضَانَ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذَلِكَ إِذْ لَا يَنْعَقِدُ تَسْكٌ مُخْتَلٌ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (فَيَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ) أَيِ تَقْدِيمُ التُّسُكِ الْمُنْذُورِ وَهُوَ مُفَرَّغٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ أَهْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالصَّوْمِ وَلَا تَأْخِيرُهُ عَنْهُ فَإِنْ أَخَّرَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فِي الْعَامِ الثَّانِي كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (لَمْ يُعَيَّنِ الْعَامُ) أَيِ لَمْ يَقْبِذْهُ بِعَامِهِ أَهْ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (فَعْلُهُ فِيهِ) أَيِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ. ﴿قَوْلُهُ: (لِلتُّسُكِ) مُتَعَلِّقٌ بِعَيَّنَهَا أَهْ سَيِّدُ عَمَرِ الْأَوَّلَى بِالذَّهَابِ.

عَنْ اغْتِيَارِهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ، وَسُكُونِهِ عَنْ ذَلِكَ لَا يُنَافِي اغْتِيَارَهَا فِي اللَّزُومِ فَكَيْفَ يَكُونُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ صَرِيحًا فِي أَنَّ كَلَامَ الْبَحْرِ مَقَالَةٌ، ثُمَّ إِنَّ قَوْلَ الْمُتَنِّ فِي الْاسْتِقْرَارِ وَحَاصِلُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ اغْتِيَارُهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَالْأَدَاءِ وَسَكَتٍ عَنْ اغْتِيَارِهَا وَعَدَمُهُ بِالنَّسْبَةِ لِلزُّومِ، وَسُكُونُهُ عَنْ ذَلِكَ لَا يُنَافِي عَدَمَ اغْتِيَارِهَا فَإِنَّ تَمَكُّنَ إِشَارَةً إِلَى الْاسْتِقْرَارِ فَاغْتِيَارُ التَّمَكُّنِ بِتَوْفُرِ الشُّرُوطِ حَاصِلُهُ اغْتِيَارُهَا فِي الْاسْتِقْرَارِ وَكَلَامُ الْبَحْرِ حَيْثُ قَالَ وَلَا يُغْتَبَرُ إِلَّا هُوَ فِي اللَّزُومِ دُونَ الْاسْتِقْرَارِ، فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ عِبَارَتَهُ صَرِيحَةٌ فِي الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي، وَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ وُجُودَ مَا ذَكَرَ شَرْطًا فِي اللَّزُومِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَمَكَّنْ) أَيِ حِينَ التَّذْبِرِ.

الإسلام وَقَعَ عنها (لأنَّ) تَمَكَّنَ من الحجِّ ولكن (مَنَعَهُ) منه (مَرَضُهُ) أو خطأ طَرِيقٍ أو وقتٌ أو نسيانٌ لأحدهما أو لِكُلِّهِمَا بعدَ الإحرامِ في الكلِّ أي: بعدَ تَمَكُّنِهِ منه فيما يَظْهَرُ (وَجِبَ القضاءُ) لاستقرارِهِ بِتَمَكُّنِهِ منه بخلافِ ما إذا لم يَتَمَكَّنْ بأنَّ عَرَضَ له بعضُ ذلك قبلَ تَمَكُّنِهِ

• فَوُدَّ: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) إلى قوله وأقْبَى بعضهم في النِّهايةِ إلَّا قولُهُ ونارَعَ البُلْقِينِي إلى المَنِيِّ وقولُهُ: ويَما قَرَّزَتْ إلى المَنِيِّ وقولُهُ: وإنَّ كانَ بينَ بَلَدِهِ والحَرَمِ فيما يَظْهَرُ وقولُهُ: أي إلَّا إن قَصَرَ كما هو ظاهر. • فَوُدَّ: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) يُنْفِي عن هذا قولُهُ: الآتِي بعدَ الإحرامِ في الكلِّ أي بعدَ تَمَكُّنِهِ إلخ اه سم وسَيأتي عن ع ش مثْلُهُ. • فَوُدَّ: (بعدَ الإحرامِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِمَنَعِهِ إلخ. • فَوُدَّ: (أي بعدَ تَمَكُّنِهِ إلخ) لا حاجةٌ إليه بعدَ قولِهِ تَمَكَّنَ من الحجِّ اه ع ش. • فَوُدَّ: (أي بعدَ تَمَكُّنِهِ منه) قال الشَّهابُ سم قد يُقالُ إن كانَ ضَمِيرُ منه للحجِّ فلا فائدةٌ في هذا التفسيرِ؛ لأنَّ قَرَضَ المسألةِ التَّمَكُّنَ من الحجِّ كما صَرَّحَ به وإنَّ كانَ للإحرامِ فلا فائدةٌ فيه أيضًا معَ الفرضِ المذكورِ معَ أنَّ التَّمَكُّنَ من مُجَرَّدِ الإحرامِ لا يَظْهَرُ كِفائَتُهُ في الوجوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه وقد يُقالُ إنَّ الضَمِيرَ للإحرامِ وبَيَّنَّ الشَّارِحُ بهذا التفسيرِ أَنَّهُ ليسَ المرادُ بالإحرامِ فِعْلُهُ بَلْ مُجَرَّدُ التَّمَكُّنِ منه ولا مانعٌ من وجوبِ القضاءِ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ من الإحرامِ بَلْ هو القياسُ في كُلِّ عِبادةٍ دَخَلَ وقتُها وتَمَكَّنَ من فِعْلِها وَلَمْ يَفْعَلْ فَقولُهُ: لا يَظْهَرُ كِفائَتُهُ في الوجوبِ اه غيرُ ظاهرٍ اه رَشِيدِي وعِبارةُ الْمُغْنِي تَبِيهٌ مَحَلٌّ وجوبِ القضاءِ إذا مَنَعَهُ المَرَضُ بعدَ الإحرامِ فَإِنَّ كانَ مَرِيضًا وقتَ خُرُوجِ النَّاسِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ من الخُرُوجِ معهم أو لم يَجِدْ رُقَّةً وكانَ الطَّرِيقُ مَخُوفًا لا يَتَأْتِي لِلأَحَادِ سُلُوكُهُ فلا قِضاءَ لأنَّ المُنْذُورَ في تلكَ السَّنَةِ وَلَمْ يَفْلِزْ عليه كما لا يَسْتَقِرُّ حُجَّةُ الإسلامِ والحالَةُ هِذِهِ هذا ما في الرِّوَايَةِ كَأَصْلِهَا ونارَعَ البُلْقِينِي في اشتراطِ كَوْنِ ذلكَ بعدَ الإحرامِ وقال: إِنَّهُ مُخَالَفٌ لِنَصِّ الأُمِّ اه ومَحَلٌّ وجوبِ القضاءِ على الأوَّلِ إذا لم يَحْصُلْ بِالْمَرَضِ غَلْبَةٌ على العَقْلِ فَإِنَّ غَلَبَ على عَقْلِهِ عِنْدَ خُرُوجِ القافِلَةِ وَلَمْ يَرْجِعْ إليه عَقْلُهُ في وقتٍ لو خَرَجَ فيه أَذْرَكَ الحجَّ لم يَلْزَمْهُ قِضاءُ الحُجَّةِ المُنْذُورَةِ كما قاله البُلْقِينِي كما لا تَسْتَقِرُّ حُجَّةُ الإسلامِ والحالَةُ هِذِهِ في ذِمَّتِهِ كما نَصَّ عليه في الأُمِّ بالنِّسْبَةِ لِحُجَّةِ الإسلامِ اه. • فَوُدَّ: (بِخلافِ ما إذا لم يَتَمَكَّنْ إلخ) يُؤْخَذُ من ذلكَ جَوَابُ حادثةٍ وَقَعَ السُّؤالُ عنها وهي أَنَّ شَخْصًا نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ على إنسانٍ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ في كُلِّ يَوْمٍ ما دَامَ المُنْذُورُ لَهُ حَيًّا وَصَرَفَ إليه مُدَّةً ثُمَّ عَجَزَ عن الصَّرْفِ لِمَا التَزَمَ بالتَّنْذِرِ فَهَلْ يَنْسَقُطُ التَّنْذِرُ عَنْهُ ما دَامَ عاجِزًا إلى أَنْ يَومِرَ أو يَسْتَقِرَّ في ذِمَّتِهِ إلى أَنْ يَومِرَ فَيُؤَدِّيهِ وهو أَنَّهُ يَنْسَقُطُ عَنْهُ التَّنْذِرُ ما دَامَ مُعْصِرًا لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ من الدَّفْعِ فَإِذَا أَيْسَرَ بعدَ ذلكَ وَجِبَ

• فَوُدَّ: (تَمَكَّنَ من الحجِّ) يُنْفِي هذا عن قولِهِ بعدَ الإحرامِ بالمعْنَى الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ. • فَوُدَّ: (أي: بعدَ تَمَكُّنِهِ منه) قد يُقالُ إنَّ كانَ ضَمِيرُ منه للحجِّ فلا فائدةٌ في هذا التفسيرِ؛ لأنَّ قَرَضَ المسألةِ التَّمَكُّنَ من الحجِّ كما صَرَّحَ به وإنَّ كانَ للإحرامِ فلا فائدةٌ فيه أيضًا معَ الفرضِ المذكورِ معَ أنَّ التَّمَكُّنَ من مُجَرَّدِ الإحرامِ لا يَظْهَرُ كِفائَتُهُ في الوجوبِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (وَجِبَ القضاءُ) انْطَرَه في المَرَضِ معَ ما تَقَدَّمَ فيما لو نَذَرَ سَنَةً فَاقْطَرَ يَوْمًا لِلْمَرَضِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ وجوبِ القضاءِ.

منه؛ لأنَّ المندور نُشِكَ في ذلك العام ولم يقدر عليه ونازع البُلقيني وأطال في إيجاب القضاء مُطلقاً (أو) منعه قبل الإحرام أو بعده (عدو) أو سلطاناً أو ربَّ ذين ولم يُمكنه الوفاء حتى مضى إمكان الحج تلك السنة (فلا) يلزمه القضاء (في الأظهر) كما في نُشِكَ الإسلام إذا صدَّ عنه في أوَّل سني الإمكان وفارق نحو المرض بجواز التحلل به من غير شرط بخلاف نحو المرض.

(أو) نذر (صلاة أو صوماً في وقت) يصحان فيه (فمنعه مرض أو عدو) كاسير يخاف إن لم يأكل قُتلَ وكان يُكرِّهه على التلبس بمنافي الصلاة جميع وقتها (وجب القضاء) لوجوبها مع المعجز بخلاف الحج شرطه الاستطاعة، ويقولنا: كاسير يخاف يتدفع استشكال الزركشي تصوُّر المنع من الصوم بأنَّه لا قُدرة على المنع من نيته، والأكل للإكراه لا يُفطرُ ويقولنا كأن يُكرِّهه إلى آخره يُعلم الجواب عن قوله: إنه يُصلي.....

أداؤه من حيثيذ ويتبني تصديقه في اليسار وعذبه ما لم تُقم عليه بيته بخلافه اهـ ش. ة فود: (مطلقاً) أي سواء كان المنع بعد الإحرام أو قبله. ة فود: (أو منعه إلخ) أي منعاً خاصاً به أو عاماً له ولغيره اهـ مُعني. ة فود: (به) أي بمنع نحو العدو. ة فود: (يصحان فيه) عبارة المُعني في وقت مُعَيَّن لم يته عن فعل ذلك فيه اهـ. ة فود: (كاسير إلخ) التصوير بذلك نقله الأسنى والمُعني عن المجموع وهذا التصوير مع قوله الآتي ويقولنا كاسير يخاف يتدفع إلخ كالصريح في أنَّ الخوف المذكور لا يُعدُّ من الإكراه المانع عن الإفطار فليراجع. ة فود: (وكان يُكرِّهه) الأولى حذف الهاء. ة فود: (بمنافي الصلاة) أي كعدم الطهارة ونحوه اهـ مُعني عبارة السيد عمر. ة فود: (بمنافي الصلاة) يعني بكل وجو حتى بإزالة تميزه المانعة من إجراء الأركان على قلبه وعلى هذا يتم له دفع بحث الزركشي اهـ. ة فود: (استشكال الزركشي إلخ) وفي شرح الرُّوض أي والمُعني قال أي الزركشي وقولهم إنَّ الواجب بالتذر كالواجب بالشرع يُشكِّل عليه أنه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأغمي عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت هذا مُستثنى كبقية المُستثنيات اهـ وقوله: لزمه القضاء في كثير الاستاذ خلافه وتفصيل طويل فراجع اهـ سم. ة فود: (ويقولنا كأن يُكرِّهه إلخ يُعلم الجواب إلخ) في علم الجواب من ذلك نظر فإنه إذا أُكِّره على التلبس بمنافيها جميع الوقت يُمكنه فعله مع ذلك المُنافي ويُقضي ونظير ذلك ما لو

ة فود: (كاسير إلخ) التصوير بذلك نقله في شرح الرُّوض عن تصوير المجموع. ة فود: (يتدفع استشكال الزركشي إلخ) قال في شرح الرُّوض قال أي: الزركشي وقولهم إنَّ الواجب بالتذر كالواجب بالشرع يُشكِّل عليه أنه لو نذر صلاة في وقت بعينه فأغمي عليه لزمه القضاء وإن لم يلزمه قضاء صلوات ذلك اليوم قلت: هذا يُستثنى كبقية المُستثنيات وسيره أنَّ الصلاة المندورة لزمَّت بالتذر وإن توقَّف الإتيان بها على دخول الوقت بخلاف المكتوبة لا تلزم إلا بدخول الوقت انتهى وقوله: لزمه القضاء في كثير الاستاذ خلافه وتفصيل طويل فراجع.

كيف أمكن في الوقت المُعَيَّن ثم يجب القضاء؛ لأن ذلك عُذْر نادر كما في الواجب بالشرع  
 اه فهم لم يسكتوا عن هذا إلا ليكون الغرض ما ذكرناه فإن انتفى تعيّن ما ذكره ووقع لهما في  
 الاعتكاف أنها لا تتعيّن في الوقت المُعَيَّن بالنذر والمعتمد ما هنا من التعيّن نعم، لا يتعيّن  
 وقت مَكْرُوه عَيْنٌ لِصَلَاةٍ لا تَتَقَدَّرُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ (أَوْ نَذْرٌ هَذَا) لِتَعَمُّرٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَصَحُّ

حَسِبَ فِي مَكَانٍ نَجِسٍ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَوْ أَكْرَهَ فِي صَلَاتِهِ اخْتِيَارًا عَلَى اسْتِذَاارِ الْقِبْلَةِ أَوْ نَحْوِهِ بَطَلَتْ  
 صَلَاتُهُ لِثُدْرَةِ ذَلِكَ فَلَا يَتَصَوَّرُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْإِكْرَاهَ فَعَلَهُ مَعَ الْمُتَأَنِّي اه ع ش . ه فَوَدَّ: (كيف أمكن) عبارة  
 الْمُغْنِي بِإِمْرَارِهِ فَعَلَهَا عَلَى قَلْبِهِ اه . ه فَوَدَّ: (لأن ذلك) أي المنع من الصلاة بِهَيْئَتِهَا . ه فَوَدَّ: (لم يسكتوا  
 عن هذا) أي عن أَنَّهُ يُصَلِّي كيف أمكن إلخ . ه فَوَدَّ: (ما ذكرناه) أي من الإكراه المذكور . ه فَوَدَّ: (فإن  
 انتفى) أي الغرض المذكور . ه فَوَدَّ: (تعيّن) أي ما قاله الزركشي من أَنَّهُ يُصَلِّي كيف أمكن إلخ وفي سم  
 مَا نَصَّهُ مَعَ التَّعْيِينِ الْأَسْتَاذُ فِي الْكَثَرِ بِانْحِطَاطِ النَّذْرِ عَنِ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ وَأَطَالَ فِيهِ اه . ه فَوَدَّ: (أنها لا  
 تَتَعَيَّنُ) أي الصلاة . ه فَوَدَّ: (نعم لا يتعيّن) قد يُشْعِرُ بِانْعِقَادِ النَّذْرِ وَلَكِنْ فِي الرُّؤُوسِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَتَقَدَّرُ نَذْرُ  
 الصَّوْمِ فِي يَوْمِ الشُّكِّ وَالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ وَإِنْ صَحَّ فِعْلُ الْمُنْذَرِ فِيهِمَا اه وَانْظُرْ نَذْرَ مَنْ بَحَرَمَ  
 مَكَّةَ الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَالْقِيَاسُ عَدَمُ انْعِقَادِهِ أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ فِيهِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ خِلَافٌ الْأَوَّلَى  
 وَخِلَافٌ الْأَوَّلَى مِنْهُي فَلَا يَتَقَدَّرُ نَذْرُهُ م ر اه سم وقوله: قد يُشْعِرُ إلخ يَدْفَعُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ كَالْتِهَابَةِ فِي  
 شَرْحِهِ وَلَا يَصِحُّ نَذْرُ مَعْصِيَةٍ وَقَوْلُهُ: فَلَا يَتَقَدَّرُ نَذْرُهُ بِخِلَافِهِ قَوْلُ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ، أَمَّا إِذَا نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي أَوْ  
 قَاتِ التَّهْنِي فِي غَيْرِ حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ الصَّوْمِ فِي يَوْمِ الشُّكِّ فَقَدْ مَرَّ أَنَّ نَذْرَهُ لَمْ يَتَقَدَّرْ اه . ه فَوَدَّ: (لأنه إلخ) أي  
 تَعْيِينِ وَقْتِ الْكَرَاهَةِ . ه فَوَدَّ: (أو غيره إلخ) فَضَبَّهَ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ إِهْدَاءَ هَذَا الثَّوبِ مَثَلًا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ إِلَى مَكَّةَ  
 وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي نَذْرِهِ وَفِي شَرْحِ الْجَلَالِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ مَا يَخَالِفُهُ اه رَشِيدِي وَيَأْتِي مِنَ الْمُغْنِي مَا  
 يُوَافِقُهُمَا حَيْثُ حُمِلَ الْمُتَنُّ عَلَى مَا إِذَا ذَكَرَ فِي نَذْرِهِ مَكَّةَ أَوْ الْحَرَمَ وَيُوَافِقُهُمَا أَيْضًا قَوْلُ فَتْحِ الْمُعِينِ وَلَوْ

ه فَوَدَّ: (تعيّن ما ذكره) مَعَ التَّعْيِينِ الْأَسْتَاذُ فِي الْكَثَرِ بِانْحِطَاطِ النَّذْرِ عَنِ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ وَأَطَالَ فِيهِ  
 قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ قَالَ أَي: الزَّرْكَشِيُّ وَقَوْلُهُمْ إِلَى آخِرِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي فَوْقَ هَذِهِ، كَذَا صَوْرَةُ وَضْعِ  
 الْمُحَسَّنِي الْحَاشِيَةِ الَّتِي فَوْقَ هَذِهِ فَتَأَمَّلْ مَعَ هَذَا كَوْنُ الْحَاشِيَةِ الَّتِي فَوْقَ هَذِهِ مَوْضُوعَةً عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ  
 يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ الزَّرْكَشِيِّ إلخ كما هو مَكْتُوبٌ هُنَا م لا . ه فَوَدَّ: (وَالْمُعْتَمَدُ مَا هُنَا مِنَ التَّعْيِينِ) كَتَبَ عَلَيْهِ  
 م ر . ه فَوَدَّ: (نعم لا يتعيّن) قد يُشْعِرُ بِانْعِقَادِ النَّذْرِ وَلَكِنْ فِي الرُّؤُوسِ وَغَيْرِهِ وَلَا يَتَقَدَّرُ نَذْرُ الصَّوْمِ  
 وَالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الشُّكِّ أَي: فِي الْأَوَّلَى وَالْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ أَي: فِي الثَّانِيَةِ وَإِنْ صَحَّ فِعْلُ الْمُنْذَرِ  
 فِيهِمَا انْتَهَى وَانْظُرْ نَذْرَ مَنْ بَحَرَمَ مَكَّةَ الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَالْقِيَاسُ عَدَمُ انْعِقَادِهِ أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ فِيهِ  
 فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ خِلَافٌ الْأَوَّلَى وَخِلَافٌ الْأَوَّلَى مِنْهُي عَنْهُ فَلَا يَتَقَدَّرُ نَذْرُهُ م ر . ه فَوَدَّ: (أيضا لا يتعيّن  
 وَقْتُ مَكْرُوهٍ) يَقِي الْمَكَانَ الْمَكْرُوهَ . ه فَوَدَّ: (أيضا لا يتعيّن وَقْتُ الْمَكْرُوهِ) هُنَّ لِصَلَاةٍ لَا تَتَقَدَّرُ فِيهِ؛ لَأَنَّهُ  
 مَعْصِيَةٌ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِي يَوْمٍ بَعِيْنِهِ، ثُمَّ أَغْمَى عَلَيْهِ  
 لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ صَلَوَاتِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَا نَصَّهُ وَيَقُولُهُمُ الْمَذْكُورِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْبُلْقِينِي قِيَاتِي

التَّصَدُّقُ بِهِ حَتَّى نَحْوِ ذُهْنٍ نَجِيسٍ وَعَيْتُهُ فِي نَذَرِهِ أَوْ بَعْدَهُ كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛  
لأنَّ التَّعْيِينَ بَعْدَ التَّنْذِيرِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُطْلَقِ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُطْلَقَ يَنْصَرِفُ لِمَا يُجْزِي أَصْحِيَّةً فَلَا  
يَصِحُّ تَعْيِينُ غَيْرِهِ وَبِمَا قُرِئَتْهُ فِي مَعْنَى هَذَا ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ نَذَرْتُ: شَيْئًا كَانَ أَوْلَى  
(لَزِمَهُ حَمْلُهُ) إِنْ كَانَ مِمَّا يُحْمَلُ وَلَمْ يَكُنْ بِمَحَلِّهِ أَزِيدَ قِيَمَةً كَمَا فِي الصَّوْرَةِ الْآتِيَةِ (إِلَى مَكَّةَ)  
أَيَّ حَرَمِهَا إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَيْهَا سَائِغٌ أَيَّ: إِلَى مَا عَيْتُهُ مِنْهُ إِنْ عَيَّنَ.....

نَذَرَ إِهْدَاءٍ مُنْقُولٍ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ نَقْلُهُ إِلَيْهَا لَكِنْ يُوَافِقُ إِطْلَاقُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِيزُ قَوْلَ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ عَلَى  
الْمَحَلِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: إِلَى مَكَّةَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ أُطْلِقَ أَهْ قَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ. هـ. قَوْلُهُ: (حَتَّى نَعُوْ ذُهْنٍ  
نَجِيسٍ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلْمَعْنَى عِبَارَتُهُ وَقَوْلُهُ: وَالتَّصَدُّقُ بِهِ يَقْتَضِي الْاِخْتِيَاءَ بِكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِمَّا يُتَصَدَّقُ بِهِ  
وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ مَيْتُهُ وَلَا هَدْيُهُ فَيَذْخُلُ فِيهِ مَا لَوْ نَذَرَ إِهْدَاءٍ ذُهْنٍ نَجِيسٍ وَجَلَدِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدِّبَاغِ لَكِنْ قَالَ  
الْبُلْقِينِيُّ الْأَرَجُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُهْدَى لِأَدَمِيِّ انْتَهَى وَهَذَا أَظْهَرُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَيْهِ)  
مَا الْمَانِعُ أَنْ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَرَادَ التَّعْيِينَ بِالشَّخْصِ كَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْبَدَنَةَ عَنْ نَذَرِي وَالتَّعْيِينَ كَذَلِكَ لَا يُنَافِي  
انْتِصَرَفَ الْمُطْلَقُ لِمَا يُجْزِي فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّعْيِينَ بَعْدَ التَّنْذِيرِ إِلَيْهِ. فِيهِ  
نَظَرٌ إِذَا الْكَلَامُ هُنَا أَيَّ: فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ فِي إِهْدَاءِ شَيْءٍ مُخْصُوصٍ أَيَّ مِنْ حَيْثُ الْجِنْسُ كَانَ نَذَرَ إِهْدَاءٍ  
بَعِيرٍ أَوْ شَاءٍ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا لَا يُجْزِي أَصْحِيَّةً وَأَمَّا مَا قَالَهُ أَيَّ: التَّهْيِيزُ كَالْتَّخَفَةِ فَهُوَ فِيمَا لَوْ أُطْلِقَ  
كَمَا لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ شَيْئًا أَيَّ وَلَمْ يُعَيَّنْ مَا يُهْدِيهِ فَلَزِمَهُ مَا يُجْزِي فِي الْأَصْحِيَّةِ سُلْطَانٌ. اهـ.  
أَقُولُ قَضِيَّةُ هَذَا الْجَمْعِ جَوَازُ تَعْيِينِ مَا لَا يُجْزِي فِي الْأَصْحِيَّةِ فِيمَا إِذَا قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُهْدِيَ شَاءٌ مَثَلًا  
بَتَعْيِينِ الْجِنْسِ فَقَطْ، وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ يَأْتِي عَنِ الْمُفْنِيِّ مَا يُفْهَمُ عَدَمَ جَوَازِهِ.  
هـ. قَوْلُهُ: (ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّهُ إِلَيْهِ) فِي ائْتِدَاعِهِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرَ لَا يَخْفَى إِذِ التَّعْيِيمُ أَوْ لَيْسَ بِلَا شُبْهَةٍ. اهـ.  
سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِمَحَلِّهِ) أَيِ التَّنْذِيرِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْآتِيَةِ) أَيِ آتِيَا فِي السَّوَادَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِنْ عَيَّنَ) أَيِ فِي التَّنْذِيرِ.

فِي الْإِعْمَاءِ وَالْجُنُونِ هُنَا مَا مَرَّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَكْتُوبَةِ قُبِيلَ بَابِ الْأَذَانِ مِنْ أَتَمَّا تَارَةً يَسْتَفْرِقَانِ الْوَقْتَ  
وَتَارَةً يَكُونَانِ فِي أَوَّلِهِ وَتَارَةً يَكُونَانِ فِي آخِرِهِ، فَحَيْثُ وَجَبَ فِعْلُ الْمَكْتُوبَةِ أَوْ قَضَاؤُهَا بَعْدَ زَوَالِ الْمَانِعِ  
ثُمَّ وَجَبَ هُنَا، وَحَيْثُ لَا فَلَاقٍ وَفِي الصَّوْمِ يَجِبُ قَضَاءُ الْإِعْمَاءِ دُونَ الْجُنُونِ وَيَجِبُ قَضَاءُ الْمُنْدُورَةِ  
وَإِنْ اسْتَفْرَقَ وَقْتُهَا حَيْضٌ أَوْ نِفَاسٌ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَكَرَّرُ بِخِلَافِ الْمَكْتُوبَةِ وَعَلَيْهِ يُقَالُ لَنَا امْرَأَةٌ فَاتَتْهَا الصَّلَاةُ  
فِي الْحَيْضِ وَلَزِمَهَا قَضَاؤُهَا انْتَهَى وَالْأَوْجَهُ خِلَافٌ مَا ذَكَرَهُ آخِرًا أَيْضًا وَبُجْتُ أَيْضًا عَدَمَ ائْتِقَادِ نَذَرِ  
الْمُتَحَيِّرَةِ لِصَّلَاةٍ وَصَوْمٍ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهَا فِيهِ حَائِضًا، وَقَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَنْتَجِعُ مَا ذَكَرَهُ إِذَا نَذَرَتْ  
إِبْقَاعَ ذَلِكَ مَعَ التَّحْيِيرِ، أَمَّا لَوْ أُطْلِقَتْ فَيَنْبَغِي ائْتِقَادُ نَذَرِهَا ثُمَّ إِنْ شَفِيتْ لَزِمَهَا وَإِلَّا فَلَا لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا انْتَهَى  
بِالْمَعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (كَذَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ) مَا الْمَانِعُ أَنْ شَرَحَ الْمُنْهَجُ أَرَادَ  
التَّعْيِينَ بِالشَّخْصِ كَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْبَدَنَةَ عَنْ نَذَرِي وَالتَّعْيِينَ كَذَلِكَ لَا يُنَافِي انْتِصَرَفَ الْمُطْلَقُ لِمَا يُجْزِي  
فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِمَا قُرِئَتْهُ فِي مَعْنَى هَذَا ائْتَدَعَ اعْتِرَاضُهُ إِلَيْهِ) فِي ائْتِدَاعِهِ بِمَا ذَكَرَ نَظَرَ لَا يَخْفَى إِذَا

والأقاليه نفيه؛ لأنه محلّ الهدي قال تعالى ﴿هَذَا بَلِغُ الْكُفَّةِ﴾ [ص: ١٥٠] أو التصدق به (على من) هو مقيم أو مستوطن (بها) من الفقراء والمساكين السابقين في قسم الصدقات ويجب التعميم في المحصورين بأن سهل غدهم على الآحاد ويجوز في غيرهم الاقتصاد على ثلاثة ويجب عند إطلاق الهدي كونه مجزئاً في الأضحية؛ لأن الأصح أن النذر يسلك به مسلك الواجب الشرعي غالباً وعليه إطاؤه ومؤنة حمليه إليها فإن لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك سواء أقال أهدي هذا أم جعلته هدياً أم هدياً للكعبة ثم إذا حصل الهدي في الحرم إن كان حيواناً يجزئ أضحية وجب ذبحه وتفرقته عليهم ويتعش الحرم لذبحه أو لا يجزئ أعطاه لهم حياً فإن ذبحه فوفقه وغرم ما نقص بالذبح. ولو نوى غير التصديق كالصروف ليسر الكعبة أو

• قوله: (والأقاليه إلخ) كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى، والأقعد والآ، فلاي محل منه. اه. سيّد عمر.  
• قوله: (أقاليه نفيه) أي فالتعيين موقوف إلى رايه. • قوله: (لأنه محلّ الهدي إلخ) هذا، والذي بعده مبنيان على ظاهر المتن بالنظر لما حله به. اه. رشيدى. • قوله: (على من هو مقيم) أي إقامة تقطع السفر، وهي أربعة أيام صحاح كما يصرّح به مقابلته بالمستوطن فمن نحر بني لا يجزئ إعطاؤه للحجاج الذين لم يقيموا بمكة قبل عرفة أربعة أيام إما مرّة أنه لا يتقطع ترخصهم إلا بعد عودهم إلى مكة بنية الإقامة. اه. ع ش، وفي سم ما يشير إليه. • قوله: (في المحصورين)، ولو لم يمكن تعميمهم كبرهم وهم مائة فهل يجب دفعه إلى جملتهم. اه. سم. • قوله: (ويجب عند إطلاق الهدي إلخ) عبارة المفتي أو نذر هدياً أي: أن يهدي شيئاً سماه من نعم أو غيرها كأن قال: لله عليّ أن أهدي شاة أو ثوباً إلى مكة أو الحرم لزمه حمليه إلى مكة أو الحرم، ولزمه التصديق به على من بها أما إذا قال: لله عليّ أن أهدي، ولم يسم شيئاً أو أن أصحي فإنه يلزمه ما يجزئ في الأضحية حملاً على مفهوم الشرع. اه.  
• قوله: (غالباً) يتبعي حلفه. اه. رشيدى. • قوله: (وعليه إطاؤه) إلى قوله: وظاهر كلامهم في المفتي. • قوله: (لذلك) أي لتقل الباقي. اه. مفتي. • قوله: (سواء أقال أهدي هذا إلخ) عبارة المفتي، وفي الإبانة إن قال: أهدي هذا فالمؤنة عليه، وإن قال: جعلته هدياً فلا ويأغ منه شيء لأجل مؤنة النقل، ونسبه في البحر للفقال، واستحسنه قال الرافعي لكن مقتضى جعله هدياً أن يوصله كله إلى الحرم فليلتزم مؤنته كما لو قال: أهدي انتهى، وهذا هو الظاهر. اه. • قوله: (سواء أقال إلخ) الظاهر أنه تعميم في المتن. اه. رشيدى. • قوله: (وجب ذبحه) أي في أيام التحريم. اه. مفتي. • قوله: (أو لا يجزئ) كالطبا، وشاة ذات عيب، وسخلة مفتي. • قوله: (ولو نوى إلخ) ولو نذر أن يهدي شاة مثلاً، ونوى ذات عيب أو سخلة أجزأه هذا المنوي لأنه الملتزم ويؤخذ مما مرّ أنه يتصدق به حياً فإن أخرج بدله تاماً فهو أفضل.

التعميم أو لى بلا شبهة. • قوله: (على من هو مقيم) إن أراد الإقامة القاطعة للسفر لم يشمل من لم يتقطع سفره. • قوله: (في المحصورين) لو لم يمكن تعميمهم كبرهم وهم مائة فهل يجب دفعه إلى جملتهم.



طبيها تعين صرّفه فيما نواه، وأطلق شارح في الشمع أنّه يُشعلُ فيها، وفي الزيت أنّه يُجعلُ في مصابيحها ويتمنُّ حملهُ على ما لو أضاف التذر إليها واحتيج لذلك فيها والا بيع وصرف لمصالحها كما هو ظاهر، ولو عسر التصدق بعينه كلؤلؤ باعه وفوق ثمنه عليهم ثم إن استوث قيمته بتلّيه والحرم تُخَيَّر في بيعه فيما شاء منهما والا لزمه بيعه في الأزيد قيمة وإن كان بين تلّيه والحرم فيما يظهر، أمّا ما لا يُمكنُ حملهُ أو يعسرُ كقنار ورخي فيباع ويُفروق عليهم ثمنه، وتلف المُعَيَّن في يده لا يضمنه أي: إلا إن قصّر كما هو ظاهر وظاهر كلامهم أنّ المُتَوَلَّى لجميع ذلك هو الناذر وأنّه ليس لإقاضي مكة نزعه منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح أنّه ليس له إمساكه بقيمته، لأنّه مثبّه في مُحاباة نفسه؛ ولاتحاد القايض والمُقبِض وأفتى بعضهم في إن قضى الله حاجتي فعليّ للكعبة كذا بأن يتمنّ لمصالحها ولا يُصرف لفقراء الحرم كما دلّ

(تنبيه): قد علّم بما مرّ أنّه يتمنّ إهداء ما ذكّر إلى أغنياء الحرم نعم لو نذر نحوهم لهم خاصة، واقتَرَ به نوع من القرية كان تناسي به الأغنياء لزمه كما قاله في البحر. اهـ. مُعني وقوله: وتوى ذات غيب إلخ. فهوّه أنّه يجب عند إطلاق هذّي شاةً مثلاً كونها مُجزية في الأضحية خلافاً لما مرّ عن سم، وسُلطان. هـ. فود: (تعيّن صرّفه فيما نواه) يتبني تقيده بما لا يحتاج إليه أخذاً بما يأتي آياف. هـ. فود: (إليها) أي إلى الكعبة أي الإشعال، والتشريع فيها، وبه يُندفع ما سيأتي من إشكال سم. هـ. فود: (ولاً) أي: بأن انتفى الإضافة أو الاحتياج أي كما في زماناً فإن لها شمعاً وزيتاً مُرتبّين يَجِينان من الإسلامبول.

هـ. فود: (ولاً بيع) دخل فيه ما إذا لم يُصِف إليها فانظر مع ذلك إلى قوله، وصرف إلخ. اهـ. سم، ومرّ جوابه. هـ. فود: (ولو عسر التصدق بعينه إلخ) أي: حيث وجب التعميم أسنى، ومُعني. هـ. فود: (كلؤلؤ) ونوب واحد. اهـ. مُعني. هـ. فود: (ثم إن استوث قيمته إلخ) ومن ذلك ما لو نذر إهداء بهيمة إلى الحرم فإن أمكن إهداؤها بتلّيتها إلى الحرم من غير مشقة في ثقلها، ولا نقص قيمة لها وجب، والا باعها بمحلّها، ونقل قيمتها. اهـ. ع ش، وقضيته أنّ مُجرّد مشقة الثقل بلا نقص قيمة في الحرم يجوز البيع بمحلّها قليراجع. هـ. فود: (إني إلا إن قصّر إلخ) عبارة المُعني، وإن تعيّب الهذّي المنذور أو المُعَيَّن عن نذره تحت السكن عند الذبح لم يُجز كالأضحية؛ لأنه من ضمانه ما لم يُذبح، وقيل يُجزئ ويجزى عليه ابن المُقري؛ لأن الهذّي ما يُهدى إلى الحرم، وبالأصول إليه حصل الإهداء. اهـ. هـ. فود: (هو الناذر) أي، ولو غير عدل؛ لأنه في يده ومضمون عليه قولاً لئنه. اهـ. ع ش. هـ. فود: (لمصالحها) أي من بناء أو ترميم. هـ. فود: (ولا يُصرف لفقراء الحرم إلخ) أي: ما لم تجر به العادة أخذاً بما مرّ عن ع ش

هـ. فود: (ولاً بيع) دخل فيه ما إذا لم يُصِف إليها فانظر مع ذلك وصرفه إلخ. هـ. فود: (ولو عسر التصدق بعينه كلؤلؤ إلخ) عبارة شرح الرزّيس ومثل حَجَر الرّحى في بيعه ما لو كان لا يُمكنُ تعميمُ بفع الحرم إذا قرّقه على مساكنه كلؤلؤ قاله الماوردّي ومراؤه حيث وجب التعميم. اهـ. هـ. فود: (ويظهر ترجيح أنّه ليس له إمساكه بقيمته إلخ) لم يرد في شرح الرزّيس على حكاية وجهين في الكفاية في ذلك.



عليه كلام المذهب وصرح به جمع متأخرون وخبر مسلم «لولا قَوْمُك حديثو عهد بكفر لانتفت كنز الكعبة في سبيل الله المراد سبيل الله فيه إنفاقه في مصالحها.  
(أو نذر التصديق) أو الأضحية وكذا التخرُّ إن ذكر التصديق به أو نواه بالنسبة لغير الحرم (على أهل البلد)، ولو غير مكة (مُعَيَّن لزمه) وتعيين للمساكين المسلمين منهم وفاة بالملتزم

على قول الشارح، ويصرفه لمصالح الحجرة التبوية، وبما ذكره الشارح في التذير لقبر الشيخ الفلاني. هـ فود: (وخبر مسلم إلخ) مبتدأ، وقوله: المراد إلخ. خبره، والجمله استثنائية بيانية.  
هـ فود: (المراد بسبيل الله إنفاقه إلخ) هذا خلاف المبادر جداً من سبيل الله، وأيضاً فقومها لا يكرهون إنفاق كنزها في مصالحها هـ سم. هـ فود: (أو نذر التصديق) إلى الفروع في النهاية إلا قوله، وصح إلى المراد، وقوله: ويثبت إلى المتن، وقوله: ونازع إلى، ويقوم وقوله: وقد يجب إلى المتن، وقوله: واعتماد شارح إلى المتن. هـ فود: (وكذا التخرُّ إلخ) عبارة المُنْفِي، والروض مع شرحه وإن نذر الذبح والتفريق أو نواه ببلد غير الحرم تعيناً فيه، وإن نذر الذبح في الحرم، والتفريق في غيره تعين المكانان، وإن نذر الذبح في غير الحرم أو بسكين، ولو مقصوباً ونذر التفريق فيهما في الحرم تعين مكان القرية فقط إذ لا قرية في الذبح خارج الحرم، ولا في الذبح بسكين معين، ولو في الحرم، وإن نذر الذبح بالحرم فقط لزمه التخرُّ به، ولزمه التفريق فيه حملاً على واجب الشرع، وإن نذر الذبح بأفضل بلد تعين مكة للذبح؛ لأنها أفضل البلاد. اهـ. بحذف. هـ فود: (به) أي: بما يتحرره. اهـ. ع ش. هـ فود: (بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في شرح الرُّوض: أي: والمُنْفِي، ولو نذر ذبح شاة، ولم يعين بلداً أو عين غير الحرم، ولم يتر الصدقة بلحبها لم يتعقد ولو نذر الذبح في الحرم انتقد انتهى. اهـ. سم زاد المُنْفِي، ولزمه التفريق فيه. اهـ. عبارة الرشدي أي: أما بالنسبة إليه فإنه يلزمه، وإن لم يذكر ذلك ولا نواه. اهـ. هـ فود: (وتعين إلخ) عبارة المُنْفِي، وصرفه لمساكينه من المسلمين، ولا يجوز نقله كما في زيادة الرُّوضة كالزكاة. اهـ. هـ فود: (للمساكين) أي: المقيمين أو المستوطنين، ولا يجوز له ولا لمن تلزمه نفقتهم الأكل منه قياساً على الكفارة. اهـ. ع ش. هـ فود: (المسلمين منهم) عبارة شرح الإزهد، وشرطهم الإسلام إذ لا يجوز صرف التذير لذمي كما صرح به جمع متقدمون. اهـ. وقضيه أنه لو كان جميع أهل البلد كفاراً لغا التذير. اهـ. سم عبارة النهاية نعم لو تمحص أهل البلد كفاراً لم يلزم؛ لأن التذير لا يصرف لأهل الذمة. اهـ. قال الرشدي قوله: لم يلزم أي: لم يلزم صرفه

هـ فود: (المراد بسبيل الله فيه إنفاقه في مصالحها) هذا خلاف المبادر جداً من سبيل الله وأيضاً فقومها لا يكرهون إنفاق كنزها في مصالحها. هـ فود: (بالنسبة لغير الحرم) خرج الحرم قال في الرُّوض ولو نذر ذبح شاة ولم يعين بلداً أو عين غير الحرم ولم يتر الصدقة بلحبها لم يتعقد ولو نذر الذبح في الحرم انتقد. اهـ. هـ فود: (المسلمين منهم) عبارة شرح الإزهد وشرطهم الإسلام إذ لا يجوز صرف التذير لذمي كما صرح به جمع متقدمون اهـ، وقضيه أنه لو كان جميع أهل البلد كفاراً لغا التذير.

وقياس ما مرّ في قسم الصدقات أنّه يُعَمَّم به المحصورين وله تخصيص ثلاثه به في غير المحصورين.

(أو نَذَرَ (صوماً) أو نحوَه (في بَلَدٍ)، ولو مَكَّةَ (لم يَتَمَيَّنْ) فيلزمه الصوم ويُفَقِّله في أيِّ مَحَلٍّ شاء؛ لأنّه قُرْبَةٌ فيه في مَحَلٍّ بِخُصُوصِهِ ولا نَظَرُ لزيادة ثوابه فيها ولذا لم يَجِبْ صَوْمُ الدِّمِّ فيها بل لم يَجُزْ في بعضِه (وكذا صلاة) ومثلها الاعتكافُ كما مرّ نَذَرُها ببلَدٍ أو مسجدٍ لا يَتَمَيَّنُ لذلك نعم، لو عَيَّنَ المسجدَ للفَرَضِ لَزِمَهُ، وله فعله في مسجدٍ غيره وإن لم يكن أكثرَ جماعةٍ فيما

إلهم كذا في هامشه أي: لأنه يجوز إبدال الكافر بغيره كما مرّ لكن قوله؛ لأن النذر إلخ. فيه صعوبة لا يخفى. اه. ٥. فود: (وقياس ما مرّ في قسم الصدقات) أي: وفي شرح، والتصدق به على من بها من قوله، ويجب التعميم في المحصورين إلخ. اه. ع. ش. ٥. فود: (ونحوه) أي: كالقراءة، والتسبيح، والتهليل. ٥. فود: (ولو مكة) إلى قول المتن، وكذا صلاة في المغني. ٥. فود: (ولا نَظَرُ إلخ) عبارة المغني، وقيل إن عَيَّنَ الحَرَمَ تَعَيَّنَ؛ لأن بعض المتأخرين رجّح أن جميع القرب تضاعف فيه فالحسنة فيه بمائة ألف حسنة، والتضعيف قربة. اه. ٥. فود: (لزيادة ثوابه إلخ) يؤخذ منه أن الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل تضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة أو لا بل فيه مجرّد زيادة لا تصل لحد مضاعفة الصلاة فيه نظر، وقضية كلام الشارح في الاعتكاف أن المضاعفة خاصة بالصلاة. اه. ع. ش. أقول ما مرّ عن المغني أنّها عن بعض المتأخرين صريح في الاحتمال الأول من أن مضاعفة الصوم وغيره من القرب في مكة قدر مضاعفة الصلاة فيها عند القائل بتضاعف جميع القرب في مكة، وما سيذكره الشارح في شرح إلا المسجد الحرام صريح في الاحتمال الثاني. ٥. فود: (ولذا لم يَجِبْ صَوْمُ الدِّمِّ إلخ) يعني دم التمتع، وحاصله أنه لا يَجِبْ صَوْمُ الدِّمِّ فيها على الإطلاق وإن كان أكثر ثواباً بل بعضه لا يجزي فيها فضلاً عن وجوبه، وهو صَوْمُ دَمِ التَّمَتُّعِ. اه. رشيد. ٥. فود: (نذرُها ببلَدٍ إلخ) صفة صلاة. ٥. فود: (نعم لو عَيَّنَ المسجدَ إلخ) يتبني أن يقال: إن أطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه، ولو فرادى، ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه لم يَتَمَيَّنْ، وإن قيّد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة، ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه فله العدول إلى مثله جماعة أو أكثر م. ر. اه. سم. ٥. فود: (ولأن لم يكن أكثر جماعة إلخ) في الخادم والمنقول أنه إذا انتقل إلى مسجد غير الذي عيّنه فإن كانت الجماعة فيه أعظم وأكثر جاز وإلا فلا كذا قاله الفوراني وعدّد جماعة، ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على أنه

٥. فود: (نعم لو عَيَّنَ المسجدَ للفرض لزمه إلخ) يتبني أن يقال إن أطلق نذر الفرض في المسجد لزمه فعله فيه ولو فرادى ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه لم يَتَمَيَّنْ وإن قيّد بالجماعة لزمه فعله فيه جماعة ولو عَيَّنَ مسجدًا بعينه فله العدول إلى مثله جماعة أو أكثر م. ر. ٥. فود: (للفرض) ظاهره ولو غير جماعة، وقد يؤيده قوله: ويظهر إلخ لكن قوله وإن لم يكن أكثر جماعة يُشعرُ بخلاف ذلك. ٥. فود: (ولأن لم يكن أكثر جماعة) في الخادم والمنقول أنه إذا انتقل إلى مسجد غير الذي عيّنه فإن كانت الجماعة فيه أعظم وأكثر جاز وإلا فلا كذا قاله الفوراني وعدّد جماعة، ثم قال وظاهر كلامه يعني الشافعي يدل على أنه

يظهر خلافاً لمن قيد به لأننا إنما أوجبنا المسجد؛ لأنه قرينة مقصودة في الفرض من حيث كونه مسجداً فليجزئ كل مسجد لذلك ويظهر أن ما يُسن فيه من التوافل كالفرض (إلا المسجد الحرام) فيتعين للصلاة بالنذر لعظيم فضله وتعلق الشك به وصح أن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة، بل استنبطت من الأخبار كما بيئته في حاشية مناسك المصنف أنها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والأقصى وبه يتضح الفرق بينها وبين الصوم، والمراد به الكعبة والمسجد حولها مع ما زيد فيه وقيل جميع الحرم (وفي قول) إلا المسجد الحرام (ومسجد المدينة والأقصى) لئلا يشاركتها له في بعض الخصوصيات للخبر الصحيح ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد وبيئت معناه في كتابي الجواهر المتظم في زيارة القبر المكرم (قلت أظهر تعنيهما كالمسجد الحرام والله أعلم) ونازع فيه البلقيني نقلاً ودليلاً بما فيه نظر ظاهر ويقوم مسجد مكة مقامهما ومسجد المدينة مقام الأقصى ولا عكس فيهما ثم تلك المضاعفة إنما هي في الفضل فقط لا في الحسبان عن مندور أو قضاء إجماعاً.....

جاز، وإلا فلا كذا قاله الفوراني، وعدد جماعة. اه. انتهى سم. فود: (فيتعين) إلى قوله: وبحت الزكشي في المغني لإقوله: بل استنبطت إلى والمراد، وقوله: وبيئت إلى المتن فيتعين للصلاة أي: ومثلها الاغتياكاف. فود: (وبه يتضح إلخ) أي: بقوله، وصح إلخ. فود: (وقيل: جميع الحرم) الأصح عند التووي أن تضعيف الصلاة يعنى جميع الحرم، ولا يختص بالمسجد، ولا بمكة كذا نقله ابن زياد في الاغتياكاف عن فتاويه عن الكوكب للرداد وأقره، ولم يتعقبه. اه. سيد عمر عبارة المغني تنبيه المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط جزم المارزدي بأن حرم مكة كمسجدها المضاعفة، وتبعه المصنف في مناسكه وجزم به الحاوي الصغير، ونقل الإمام عن شيخه أنه لو نذر الصلاة في الكعبة فصلّى في أطراف المسجد خرج عن نذره لأن الجميع من المسجد الحرام وإن كان في الكعبة زيادة فضيلة. اه. فود: (وبيئت معناه إلخ) عبارة النهاية أي: لا يطلب شؤها إلا لذلك. اه. أي فيكون الشد مكروماً، وفي حج في الجنائز أن المراد بالتهي في الحديث الكراهة ع ش. فود: (ثم تلك المضاعفة إنما هي في الفضل إلخ) عبارة المغني، والروض مع شرحه تنبيه لا يجزئ صلاة واحدة في هذه المساجد عن أكثر منها فلو نذر ألف صلاة في مسجد لم تجزه صلاة واحدة في مسجد المدينة كما لو نذر أن يصلّي في مسجد المدينة صلاة لا تجزئه ألف صلاة في غيره، وإن عدلت بها كما لو نذر قراءة ثلث القرآن فقرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ (الإعلاص: ١) لا تجزئه، وإن عدلت

يلزمه صلاة الفرض في المسجد الذي عيّنه بالنذر إن كان في جماعة وله أن يسقط ذلك بأن يصلّي مع جماعة أكثر منها. اه. وهو يشعر بلزوم الجماعة فهل صورة المسألة أنه نذر الفرض في المسجد جماعة أو لا فرق بين ذلك وإطلاق نذره في المسجد وعلى كل فهل كذلك في صورة التوافل المذكورة أو لا وعليه فما الفرق فليحرر.

وبحث الزركشي تعيّن مسجد قباء لصحة الخبر أنّ ركعتين فيه كعمرة. (أو) نذر (صوماً مطلقاً) بأن لم يُقيّده بعدد لفظاً ولا نيةً (هيوماً)؛ لأنه أقل ما يتصور فيه فهو المتيقن وإن وصفه بطويلاً أو كثيراً أو حيناً أو ذهراً وقد يجب اليوم الواحد استقلالاً في جزاء الصيّد والبلوغ والإفاقة فبئيل فجر آخر يوم من رمضان (أو) نذر (أينما فلالته) منها يجب صومها لأنها أقل الجمع، ومرو وجوب التّبييت في كل صوم واجب ويظهر في الأيام ذلك أيضاً واعتماد شارح قول الإسنوي في التمهيد يلزمه صوم الذّهر بعيد، ويلزمهما أنّه لو نذر التصدّق بالدرهم وماله كله دراهم أن يتصدّق بجميعها وكلامهم في الإقرار بركّذه، أو أن يُشيع الجنائز أو يعود المريض لزمه عيادة كل مريض وتشييع كل جنازة وهو بعيد وقياس كلامهم المذكور أنّه لا يلزمه إلا ثلاثة (أو) نذر (صدقة) في يجزئه التصدّق وإن قال بمال عظيم (بما) أي: بأي شيء (كان) وإن قلّ ممّا يتموّل إذ لا يكفي غيره لإطلاق الاسم؛ .....

تلك القرآن. اهـ. فود: (ونبحث الزركشي إلخ) عبارة النهاية، والمغني، ولا يلحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء خلافاً لما بحثه الزركشي، وإن صحّ الخبر بأن ركعتين فيه كعمرة. اهـ. فود: (بأن لم يُقيّده) إلى قوله، واعتماد شارح في المغني. فود: (وقد يجب إلخ) عبارة المغني فإن قيل ينبغي أن لا يقتضي به إذا حملنا النذر على واجب الشرع فإن أقل ما وجب بالشرع ابتداء صيام ثلاثة أيام أوجب بمنع ذلك بدليل وجوب يوم في جزاء الصيّد وعند إفاقة المجنون وبلوغ الصبي قبل طلوع فجر إلخ. فود: (سني: (أو أينما فلالته) أو شهراً بقياسه ثلاثة، وقيل أحد عشر لكونه جمع كثرة، ولو عرّف الأشهر احتيل ذلك واحتيل إرادة الثلاثة، وقوله: أيضاً أي: كأيام المتكبر. فود: (ذلك) أي: وجوب. فود: (قول الإسنوي إلخ) أي: في الأيام المعرف السنة، وهو الظاهر، ولو نذر الصوم في السفر صحّ إن كان صومه أفضل من فطره، وإلا فلا. اهـ. مغني. فود: (ويلزمهما) أي: الإسنوي، وذلك الشارح. فود: (وماله كله دراهم) جملة حالّة. فود: (أن يتصدّق إلخ) أي: لزمه أن يتصدّق إلخ. وهو جواب لـ. فود: (وأن يشيع إلخ) عطف على التصدّق بدراهم. فود: (لزمه عيادة كل مريض إلخ) لك أن تقول عيادة كل مريض، وتشيع كل جنازة غير مقدور بخلاف صوم الذّهر فتمنع من الاستغراق في ذنوبك مانع، وأما قوله: أن يتصدّق بجميعها فيمكن التّزامه، ويوجب عمّا في الإقرار بآته مبنّي على اليقين، ولا يقين مع احتمال الجنس، وإن كان مرجوحاً بخلاف ما نحن فيه. اهـ. سيّد عمر. فود: (إلا ثلاثة) أي: من الجنائز، والمرضى. فود: (أو نذر صدقة إلخ) عبارة الزّواجر مع شرحه، ومن نذر التصدّق بشيء صحّ نذره، وتصدّق بما شاء من قليل وكثير لصدي الشيء عليه بخلاف ما إذا ترك شيئاً لا يجزئه إلا متموّل كما مرّ. اهـ. فود: (فيجزئه التصدّق) إلى الفروع في المغني. فود: (وإن قلّ إلخ) كذايتي، ودوته. اهـ. مغني. فود: (إذ لا يكفي غيره إلخ) عبارة النهاية

فود: (ويظهر في الإمام ذلك أيضاً) كتب عليه م ر.

لأنَّ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ فِي الْخُلْطَةِ قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ.

(فروع): لو نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ لَزِمَهُ إِلَّا بِسَائِرِ عَوْرَتِهِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُسْتَعْرِقٍ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ كَمَا يَتَنَبَّهُ فِي كِتَابِي قُوَّةِ الْعَيْنِ بَيَانِ أَنَّ التَّبَرُّعَ لَا يُطِيلُهُ الذَّيْنُ، وَمَوْ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ بَقِيَنَّهُ زَالَ عَنْ مَلِكِهِ بِمَجْرُودِ النَّذْرِ فَلَوْ قَالَ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا وَعِثْنَهَا عَلَى فُلَانٍ أَوْ إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَلَيْكَ ذَلِكَ فَشَفِي مَلِكُهَا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا، وَلَا قَبْلَهَا لَفْظًا بَلْ وَإِنْ رَدَّ

فَلَا يَكْفِي الْإِنْف. هـ. فَوَدَّ: (لأنَّ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ الْإِنْفَ) عبارةُ التَّهْيِيةِ، وَلَانِ الْإِنْفَ. بِالْوَاوِ، قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لِإِطْلَاقِ الْأَسْمِ؛ وَلَانِ أَحَدَ الشُّرَكَاءِ الْإِنْفَ. تَغْلِيلًا لِأَصْلِ الْمُتَنِ أَيِ: إِنَّمَا جَازَ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ، وَإِنْ قُلْ؛ لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ وَجُوبُ التَّصَدَّقِ بِهِ فِي مَسْأَلَةِ الشُّرَكَاءِ، وَإِنَّمَا احْتِاجُ لِهَذَا لِيَكُونَ الْحُكْمُ جَارِيًا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَنَّ التَّنْذِرَ يُسَلِّكُ بِهِ مَسْلَكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ. اهـ. وَعبارةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قَبِلَ هَلَا يَتَقَدَّرُ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ يَنْصَفِ دِينَارٍ كَمَا أَنَّهُ أَقَلُّ وَاجِبٍ فِي زَكَاةِ الْمَالِ أَجِبَ بِأَنَّ الْخُلْطَاءَ قَدْ يَشْتَرِكُونَ فِي نِصَابٍ فَيَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمْ شَيْءٌ قَلِيلٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ: قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ مَالًا يَتَمَوَّلُ. اهـ. سَمَ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مَا ذُكِرَ إِنَّمَا هُوَ عِلَّةٌ لِعَدَمِ وَجُوبِ الزِّيَادَةِ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ.

هـ. فَوَدَّ: (لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ الْإِنْفَ). (فروع): لَوْ نَذَرَ أَنْ يَشْتَرِيَ لِلتَّصَدَّقِ بِدَرَاهِمٍ خَيْرًا لَزِمَهُ التَّصَدَّقُ بِخَيْرٍ قِيَمَتِهِ دَرَاهِمًا، وَلَا يَلْزِمُهُ شِرَاؤُهُ نَظَرًا لِلْمَعْنَى لِأَنَّ الْقُرْبَةَ إِنَّمَا هِيَ التَّصَدَّقُ لَا الشِّرَاءَ، وَلَوْ قَالَ: ابْتِدَاءَ مَالِي صَدَقَةً أَوْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَفَّوْا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِصِغَةِ الْإِلتِزَامِ فَإِنْ عَلَتْ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ بِدُخُولِ مَثَلًا كَقَوْلِهِ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَمَالِي صَدَقَةٌ فَتَنَذَّرَ لِحَاجٍ فَإِنَّمَا أَنْ يَتَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ، وَإِنَّمَا أَنْ يُكْفَرَ كَفَارَةً يَمِينٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ مَرْغُوبًا فِيهِ كَقَوْلِهِ إِنْ رَزَقَنِي اللَّهُ دُخُولَ الدَّارِ أَوْ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَأَرَادَ ذَلِكَ فَمَالِي صَدَقَةٌ فَيَجِبُ التَّصَدَّقُ عَيْنًا؛ لِأَنَّهُ نَذَرُ تَبَرُّرٍ، وَلَوْ قَالَ: بَدَلَ صَدَقَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَصَدَّقْ بِكُلِّ مَالِهِ عَلَى الْغَزَاةِ. اهـ. مُغْنِي زَادَ الْأَسْتَى عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْاِخْتِيَارِ، وَفِي الثَّانِي مُطْلَقًا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالْأَشْبَهُ تَخْصِيصُ لُزُومِ التَّصَدَّقِ بِكُلِّ مَالِهِ فِيْمَا تَقَرَّرَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ لَا يَزْجُو وَفَاءَهُ، وَلَا لَهُ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ، وَهُوَ يَخْتِاجُ إِلَى صَرْفِهِ لَهُ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّرْ نَذْرُهُ بِذَلِكَ لِعَدَمِ تَنَاوُلِهِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّصَدَّقُ بِمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ، وَسَبَقَهُ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (إِلَّا بِسَائِرِ عَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقِي زِيَادَةَ عَلَى سَائِرِ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ بَرْدًا أَوْ حَرًّا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أَوْ إِلَى مَا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ، وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. سَمَ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ الْإِنْفَ) خِلَافًا لِمَا مَرَّ إِنَّمَا عَنْ الزَّرْكَشِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ. هـ. فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحٍ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَقْ بِشَيْءٍ الْإِنْفَ. هـ. فَوَدَّ: (وَعِثْنَهَا) أَيِ: فِي التَّنْذِرِ. هـ. فَوَدَّ: (عَلَى فُلَانٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ أَتَصَدَّقَ. هـ. فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ: التَّصَدَّقُ بِهَذِهِ الْعِشْرِينَ دِينَارًا

هـ. فَوَدَّ: (قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ كَذَلِكَ) قَدْ يُقَالُ قَدْ تَجَيَّءُ حِصَّتُهُ مَالًا يَتَمَوَّلُ. هـ. فَوَدَّ: (إِلَّا بِسَائِرِ عَوْرَتِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَتَّقِي لَهُ زِيَادَةَ عَلَى سَائِرِ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ بَرْدًا أَوْ حَرًّا يُفْضِي إِلَى الْهَلَاكِ أَوْ إِلَى مَبِيحِ التَّيَمُّمِ وَفِيهِ نَظَرٌ.

كما مرّ فله التّصوّف فيها وينعقد حول زكاتها من حين التّذير، وكذا إن لم يُعَيِّنْها ولم يَرُدّها المنذور له فتصير ذنبًا له عليه ويتبثّ لها أحكامُ الدُّيُون من زكاةٍ وغيرها كالاستبدالِ عنها وكذا الإبراء منها وقولُ ابنِ العِمَاد: لا يصحُّ الإبراء منها كما لو انحصَرَ مُسْتَحِقُّو الزّكاةِ ومَلَكُوها ليس لهم الإبراء مردودٌ، وقد قال ابنُ الرّفعة القياسُ جوازُ الاعتياضِ والإبراء في الزّكاةِ وإنما منَعَ منهما التّعبُّدُ وظاهرُ كلامِ الإمامِ جوازُهما فيها ففي التّذيرِ أولى، وكذا له الدّعوى والمُطالبَةُ بها خلافًا لِلزُّرْكَشِيِّ والحليّ لو نكَلَ التّاذِرُ ويورثُ عنه كما في مُسْتَحَقِّي الزّكاةِ إذا انحصروا قال الإسْئويُّ: وإنما لم يُعْجِرِ المُسْتَحِقُّ هنا على القبولِ بخلافه في الزّكاةِ؛ لأنَّ التّاذِرَ هو الذي كُلِّفَ نفسه، والزّكاةُ أوجبها الشّارعُ ابتداءً فالامتناعُ منها يُؤدِّي إلى تعطيلِ أحدِ أركانِ الإسلامِ اهـ وُفِرَّقَ أيضًا بأنَّ مُسْتَحَقِّي الزّكاةِ مَلَكُوها بخلافِ مُسْتَحَقِّي التّذيرِ وفيه نَظَرٌ بل لا يصحُّ إطلاقُه لِمَا تقرَّر من أنّهم مَلَكُوها أيضًا بتفصيله المذكورِ وأفْتى بعضهم فيمن نَذَرَ لِآخَرٍ بالشُّكْنِ بملكه مُدَّةً معلومةً فماتَ المنذورُ له لم تَسْتَحِقْ ورثته شيئًا لعدمِ شُمولِ لفظِ التّذيرِ لهم، أو التّاذِرُ لم يُعْطِلْ حقَّ المنذورِ له ووافقه جمَعٌ على الشُّقِّ الأوّلِ فقالوا لو استأجرَ دارًا فنَذَرَ لِفلانٍ كُلَّ سَنَةٍ بِكذا ما دامت تحتَ يده ثمّ ماتَ المنذورُ له لم تَسْتَحِقْ ورثته ذلك وخالفَ بعضهم؛ لأنَّ التّذيرَ حقٌّ قد ثَبَتَ للمورِثِ فَلْيُثَبِّتْ للوارِثِ، وإذا وِثَرَ وارِثُ الموصى له الميِّتَ قبلَ القبولِ فوارِثُ المنذورِ له أولى؛ لأنَّ التّذيرَ الزَّمُّ من الوصيّة، ولو ماتَ التّاذِرُ في مسألةِ الإجارة لم يَسْتَحِقْ المنذورُ له فضلًا عن ورثته شيئًا؛ لأنَّ التّاذِرَ قَيَّدَ بما دامت الدّارُ تحتَ يده وبموته زالَ كونُها تحتَ يده فبطلَ التّذيرُ كما لو كان حيًّا وعادَتْ لِمالكِها.

وأفْتى بعضهم في مدينٍ ماتَ وله تركةٌ فضَمَنه بعضُ أولادِهِ فنَذَرَ المُسْتَحِقُّ أَنَّهُ لا يُطالِبُهُ مُدَّةً معلومةً بأنّه لا يصحُّ التّذيرُ؛ لأنّه يُؤدِّي إلى تأخيرِ براءةِ ذمّةِ الميِّتِ وهو غيرُ جائِزٍ، وفيه نَظَرٌ لا سيّما إن قلنا بأنَّ الميِّتَ بَرِيٌّ بِمَجْرَدِ الضَّمَانِ على ما اقتضاه ظاهرُ حديثِ أبي قتادة المارِّ مع

على فلانٍ. ٥. فَوُدَّ: (كما مرّ) أي: في أوائلِ البابِ في شَرْحِ وإن لم يُعَلِّقْ بِشَيْءٍ إلخ. ٥. فَوُدَّ: (ولم يَرُدّها إلخ) فَعَلِمَ أَنَّ التّذيرَ على فلانٍ إن كان بِمُعَيَّنٍ لم يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ، وإلّا ارْتَدَّ. اهـ. سم. ٥. فَوُدَّ: (وإنما منَعَ منهما التّعبُّدُ) أي: ولا تَعَبَّدُ في التّذيرِ لِمُعَيَّنٍ، وكذا المَحْصُورُ. ٥. فَوُدَّ: (وظاهرُ كلامِ الإمامِ إلخ) الظّاهرُ أنّه من مَقولٍ قال. ٥. فَوُدَّ: (لِمَا تقرَّر) أي: أيضًا. ٥. فَوُدَّ: (فماتَ المنذورُ له) أي: قبلَ تمامِ المُدَّةِ.

٥. فَوُدَّ: (لَمْ يَسْتَحِقْهُ ورثته إلخ) سيأتي ما فيه، وكان يَتَبَنَّى أن يقولَ بأنّه لم يَسْتَحِقْ إلخ. ٥. فَوُدَّ: (أو التّاذِرُ) أي أو ماتَ التّاذِرُ. ٥. فَوُدَّ: (المِيتُ) صِغَةُ الموصى له. ٥. فَوُدَّ: (قبلَ القبولِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمِيتِ.

٥. فَوُدَّ: (ولم يَرُدّها المنذورُ له) فَعَلِمَ أَنَّ التّذيرَ على فلانٍ إن كان بِمُعَيَّنٍ لم يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ وإلّا ارْتَدَّ.

٥. فَوُدَّ: (وُفِرَّقَ أيضًا إلخ) الفارقُ شَرْحُ الرُّوضِ.



الكلام عليه آخر الجنائز، ولو كان له في دار نصف فنذر لفلان بنصفها نزل على الحضر كالوصية بجامع القرية فيصح النذر بجميع نصفه، وقال الأذرعى التنزيل على نصيبه في الوصية ونحوها من القرب ظاهر من حيث المعنى لا اللفظ اهـ. ولو سأل عامي دأته أن يلقنه صيغة زهن داره بدئنه فلقنه صيغة النذر بها له ثم ادعى بها عليه فقال إنما زهنتها وأنا جاهل بما لقنته لي قبل يمينه إن خفي عليه ذلك لعدم مخالطته للفقهاء أخذًا من قول ابن عبد السلام في قواعده لو نطق العربي بكلمات غريبة لا يعرف معناها شرعًا كانت طالق للسنة كان لغوا إذ لا شعور له بمذلول اللفظ حتى يقصده به وكثيرًا ما يخالف الجهال بين أغبياء لا يعرفون مذلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة اهـ. وبحته الأذرعى في العمري والرفعي لعدم استحضاره لذلك وجرى عليه الزكشي وغيره، وفي نحو إن شفي مريض فعلي عتق هذا هل يصح نحو بيعه قبل الشفاء؟ اختلف فيه المتأخرون والأوجه كما عليم مما مر أوائل الباب وقبيل الفصل عدم الصحة لتعلق النذر بالمتنزه به نعم، إن بان عدم الشفاء كأن مات فالذي يتجده تبين صحة البيع أخذًا مما مر قبيل الفصل؛ لأن العبرة بما في نفس الأمر وحينئذ فمعنى عدم الصحة الذي ذكرته عدمها الآن نظير ما مر قبيل الفصل وبهذا يجمع بين كلام المتأخرين المتنافي في نحو ذلك.

ولو نذر التصدق بمشرين دينارًا مثلاً في ذمته ولم يمتن المتصدق عليه لزِم الإمام مطالبته فقد قال الرافعي: لو علم الإمام من رجل أنه لا يؤدي الزكاة الباطنة بنفسه فهل له أن يقول له إما أن تفرق بنفسك وإما أن تدفع إلي حتى أفرق وجهان يجريان في المطالبة بالثبور والكفارات زاد المصنف الأصح وجوب هذا القول إزالة للشك ونظر فيه ابن الرفعة بأنه لا يجب الوفاء بهذين فوزًا ثم حملهما على كفارة عصى بسببها ونذر صرح فيه بالفور، ومر في هذا مزيد

❦ فؤد: (نزل على الحضر) أي: في نصيبه لا على الإشاعة أي: على النصف الشائع بينه وبين شريكه حتى يصح النذر في نصف نصيبه فقط. ❦ فؤد: (غريبة) بالقيين المعجمة من الغرابة. ❦ فؤد: (يخالغ الجهال) أي: من الفضاة بين الأغبياء أي: من الأزواج والزوجات. ❦ فؤد: (وبخه الأذرعى) أي: الصحة في العمري إلخ. ❦ أي: يمتن لا يعرف معناها، وقوله: لذلك أي: قول ابن عبد السلام. ❦ فؤد: (وجرى عليه) أي: بحث الأذرعى الزكشي، وغيره أي: لعدم استحضارهم لما في قواعد ابن عبد السلام. ❦ فؤد: (نحو بيعه) أي: كوقبه. ❦ فؤد: (اختلف فيه) أي: في جواب هذا الاستيفام. ❦ فؤد: (بما مر أوائل الباب) أي: من اختيار الالتزام في ماهية النذر، وقبيل الفصل أي: في تعليق الميت بالشفاء ثم بالقدم. ❦ فؤد: (بهذين) أي: النذر والكفارة. ❦ فؤد: (ثم حملهما) أي: النذر والكفارة فيما زاده المصنف. ❦ فؤد: (وَمَرَّ) لعل في الفروع التي قبيل قول المتن، ولا يصح نذر مخصصة.



فَرَجَعُهُ (أَوْ) نَذَرَ (صَلَاةً فَرَكْتَانِ) تَجْزِيَانِهِ حَمَلًا عَلَى ذَلِكَ وَيَجِبُ فَعْلُهُمَا بِسَلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ صَلَاتَيْنِ وَجِبَ التَّسْلِيمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ (وَفِي قَوْلِ رَكْعَةٍ) حَمَلًا عَلَى جَائِزِهِ وَلَا يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ تِلَاوَةً أَوْ شُكْرٍ (فَعَلَى الْأَوَّلِ يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ)؛ لِأَنَّهُمَا أَلْحِقَا بِوَاجِبِ الشَّرْعِ (وَالثَّانِي لَا) إِلَّا حَقًّا بِجَائِزِهِ (أَوْ) نَذَرَ (عَقًّا) عِبَارَةً أَصْلَهُ إِعْتَاقًا كَالْتَنْبِيهِ قِيلَ: وَعَجِبْتُ تَغْيِيرَهَا مَعَ قَوْلِهِ فِي

فَوَدَ: (تَجْزِيَانِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا سَأْتَبَهُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: وَيُجَابُ إِلَى الْمُتَنِ، وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ السُّبْكِيُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ، وَخُذْتُ إِلَى وَكُتِّمَتِ الْعَاطِسِ، وَقَوْلُهُ: الذَّاتِيَّةُ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْهَا التَّزْوِيجُ إِلَى، وَمِنْهَا التَّصَدُّقُ. فَوَدَ: (تَجْزِيَانِهِ) أَي: عَنْ نَذَرِهِ، وَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِيَّةُ.

فَوَدَ: (عَلَى ذَلِكَ) انْظُرْ مَرْجِعَ الْإِشَارَةِ. اه. رَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي عَلَى أَقْلٍ وَاجِبِ الشَّرْعِ. اه.

فَوَدَ: (أَوْ صَلَاتَيْنِ الْفَخ) عَطَفَ عَلَى صَلَاةٍ فِي الْمُتَنِ. فَوَدَ: (عَلَى جَائِزِهِ) أَي: جَائِزِ الشَّرْعِ. اه. مُغْنِي. فَوَدَ: (وَلَا يَكْفِيهِ سَجْدَةٌ تِلَاوَةً الْفَخ) وَلَا صَلَاةً جَنَازَةً، وَلَا يُجْزِئُهُ فَعْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِذَا لَمْ يَنْتَظِرْهُ عَلَيْهَا بَأَن تَنَزَّرَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنَّ تَنَذَرَهُ عَلَيْهَا أَجْزَاءُ فَعْلُهَا عَلَيْهَا لَكِنْ فَعْلُهَا عَلَى الْأَرْضِ أَوْ لَى مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

فَوَدَ (سُي): (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: الْمَبْنِيَّ عَلَى السُّلُوكِ بِالتَّنْذِيرِ مَسْلُوكٍ وَاجِبِ الشَّرْعِ. اه. مُغْنِي.

فَوَدَ (سُي): (يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا) وَلَا فَرْقَ فِي الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ بَيْنَ التَّكْلِيفِ الْمُطْلَقِ وَغَيْرِهِ كَالرَّوَاتِبِ، وَالضَّحَى فَيَجِبُ الْقِيَامُ فِي الْجَمِيعِ. اه. ع. ش. فَوَدَ: (أَلْحِقَا) الْأَوَّلَى التَّائِيَّةُ.

فَوَدَ (سُي): (وَالثَّانِي لَا) أَي: لَا يَجِبُ الْقِيَامُ فِيهِمَا. (تَنْبِيْ): مَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أَطْلَقَ فَإِنَّ قَالَ أَصْلِي قَاعِدًا فَلَهُ الْقُعُودُ قَطْعًا كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِرَكْعَةٍ فَتَجْزِيهِ قَطْعًا لَكِنْ الْقِيَامُ أَفْضَلُ مِنْهُ. (فَرْعُ): لَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فَصَلَّى أَرْبَعًا بِسَلِيمَةٍ بِتَشْهِيدٍ أَوْ تَشْهَدَيْنِ فَفِي الْأَجْزَاءِ طَرِيقَانِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ أَصْحُهُمَا، وَبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ جَوَازَهُ أَنْتَهَى، وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ جَازَ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِسَلِيمَتَيْنِ لِزِيَادَةِ فَضْلِهِمَا فَإِنَّ صَلَاةً بِسَلِيمَةٍ قِيَامِيَّةً بِتَشْهِيدَيْنِ فَإِنَّ تَرَكَ الْأَوَّلَ سَجَدَ لِلْسُّهُوِ هَذَا إِنْ نَذَرَ أَرْبَعًا بِسَلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنَّ نَذَرَهَا بِسَلِيمَتَيْنِ لَزِمَتْهُ؛ لِأَنَّهُمَا أَفْضَلُ اه. مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ بِحَذَفِ. فَوَدَ: (كَالتَّنْبِيهِ الْفَخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَحْرِيرِهِ قَوْلَ التَّنْبِيهِ أَوْ عَقًّا كَلَامًا صَحِيحًا، وَلَا يِلْغَاتُ إِلَى مَنْ أَنْكَرَهُ لِجَهْلِهِ، وَلَكِنْ لَوْ قَالَ: إِعْتَاقًا لَكَانَ أَحْسَنَ أَنْتَهَى قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَالْمَعْجَبُ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ إِعْتَاقًا فَغَيَّرَهَا

فَوَدَ: (أَوْ نَذَرَ صَلَاةً فَرَكْتَانِ الْفَخ) قَالَ فِي الرَّوَّضِ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فَصَلَّى أَرْبَعًا فَفِي الْأَجْزَاءِ تَرَدَّدَ. اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعِبَارَةُ الْمَجْمُوعِ فِيهِ طَرِيقَانِ أَصْحُهُمَا وَبِهِ قَطَعَ الْبَغَوِيُّ جَوَازَهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْقَائِلُ بِالْجَوَازِ قَاسَهُ بِمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِمَشْرُوعَةٍ فَتَصَدَّقَ بِمَشْرُوعَيْنِ وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ يَسْلُكُ بِالتَّنْذِيرِ مَسْلُوكَ وَاجِبِ الشَّرْعِ، وَلِهَذَا جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ بِعَدَمِ الْجَوَازِ وَقَالَ فِي الْأَصْلِ بِعَدَمِ ذِكْرِهِ الْخِلَافُ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا ذُكِرَ إِنْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى وَاجِبِ الشَّرْعِ لَمْ يُجْزِ كَمَا لَوْ صَلَّى الشُّبْحَ أَرْبَعًا وَإِلَّا أَجْزَأَهُ. اه.

تخريبه إنكاره جهلٌ لِكَيْتِه أحسنُ اهـ. ويُجاب بأن في تغييرها الردُّ على المُتَكَبِّرِ فكان أهمُّ من ارتكابِ الأحسنِ (فعلى الأول) تجب (رَقْبَةُ كَفَّارَةٍ) وهي رَقْبَةُ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ من عَيْبٍ يُخِلُّ بالعمل (وعلى الثاني رَقْبَةُ) وإن لم تُجَزِ كَمَعِيَّةٍ وكافرةً حَمَلًا على جَائِزِهِ (قُلْتُ الثاني هنا أظهرُ والله أعلم)؛ لأنَّ الأصلَ براءةُ الذَّمَّةِ فاكْتَفَى بما يَقَعُ عليه الاسمُ ولتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلى المتى مع كونه غَرَامَةً سَوِيحٌ فيه وخرج عن قَاعِدَةِ الشُّلُوكِ بالتَّنْذِرِ مَسْلُكٌ واجبٌ الشرع.

(أو) نَذَرٌ (عَتَقَ كَافِرَةٌ مَعِيَّةٌ أَجْزَاهُ كَامِلَةٌ)؛ لأنَّها أَفْضَلُ مع اتِّحَادِ الجَنَسِ (فَإِنْ عَتَقَ نَاقِصَةً) بنحو كُفْرٍ أو عَيْبٍ كَمَلِيٍّ عَتَقَ هَذَا أو هَذَا الكَافِرَ (مَعِيَّةٌ) ولم يُجَزَّ إِبْدَالُهَا ولو بخيرٍ منها لِيَتَلَقَّى التَّنْذِرُ بِقِيَمَتِهَا وإن لم يُزَلْ مَلَكُهُ عنها به (أو) نَذَرٌ (صَلَاةً قَائِمًا لم تُجَزَّ قَاعِدًا)؛ لأنَّه دون ما التَزَمَ (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) بأن نَذَرَهَا قَاعِدًا فَلَهُ الْقِيَامُ؛ لأنَّه أَفْضَلُ مع اتِّحَادِ الجَنَسِ ولا يَلْزَمُهُ وإن قَدَرَ على الْمُعْتَمِدِ (أو) نَذَرٌ (طَوَّلَ قِرَاءَةَ الصَّلَاةِ) الْمُكْتُوبَةِ أو غَيْرِهَا أو تَطْوِيلَ نَحْوِ رُكُوعِهَا أو الْقِيَامِ فِي

إِلَى خِلَافِ الْأَحْسَنِ اهـ. وبِه يُعْلَمُ ما فِي كَلَامِ الشَّارِحِ، وَأَنَّهُ كَانَ الْأَصُوبُ كَذَا فِي التَّنْبِيهِ، وَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ إِغْتِنَا قِيلَ الْخ. هـ فَوُدَّ: (إِنْكَارُهُ) أَي: عِنَقًا، وَقَوْلُهُ: لِكَيْتِه أَي: إِغْتِنَا، وَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِظْهَارَ.

هـ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ الْخ) حَاصِلُ الْمُرَادِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْعِبَارَةِ فَلَاقَةٌ أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْعِنَقِ كَالْتَّنْبِيهِ مَعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ تَعَجَّبَ مِنْ هَذَا التَّغْيِيرِ، وَعُدُولُهُ عَنْ تَغْيِيرِ أَصْلِهِ بِإِغْتِنَا وَإِنْ كَانَ أَحْسَنَ إِشَارَةً لِرَدِّ هَذَا التَّعَجُّبِ الْمُتَضَمِّنِ لِتَخْطِئَةِ التَّغْيِيرِ بِالْعِنَقِ، وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ أَهَمُّ مِنَ التَّغْيِيرِ بِالْأَحْسَنِ اهـ. رَشِيدِي.

هـ فَوُدَّ (سَيِّئٌ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) الْمَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَ. اهـ. مُعْنَى: هـ فَوُدَّ: (وَلِتَشَوُّفِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي سَوِيحٌ فِيهِ الْخ. عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيَّنَ الصَّلَاةَ أَنَّ الْعِنَقَ مِنْ بَابِ الْفَرَامَاتِ الَّتِي يَشُقُّ إِخْرَاجُهَا فَكَانَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا مَا هُوَ الْأَقْلُ ضَرَرًا بِخِلَافِ الصَّلَاةِ. اهـ. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا أَفْضَلُ) وَذَكَرُ الْكُفْرِ، وَالْعَيْبِ لَيْسَ لِلتَّعَرُّبِ بَلْ لِحُجُوزِ الْأَقْصَارِ عَلَى النَّاقِصِ قَصَارَ كَمَنْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِحِنْطَةٍ رَدِيئَةٍ يَجُوزُ لَهُ التَّصَدَّقُ بِالْجَيِّدَةِ أَسَنَى، وَمُعْنَى: هـ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُجَزَّ إِبْدَالُهَا الْخ) وَلَيْسَ لَهُ يَتِمُّهَا، وَلَا يَتِمُّهَا وَلَا يَلْزَمُهُ إِبْدَالُهَا إِنْ تَلَفَتْ أَوْ أَتَلَفَهَا، وَإِنْ أَتَلَفَهَا أَجْتَبَى لَزِمَهُ قِيَمَتُهَا لِإِمْلِكِهَا وَلَا يَلْزَمُهُ صَرَفُهَا إِلَى أُخْرَى بِخِلَافِ الْهَدْيِ فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِ لِلْفُقَرَاءِ، وَهُمْ مَوْجُودُونَ قَالَهُ فِي الْبَيَانِ. اهـ. مُعْنَى:

هـ فَوُدَّ (سَيِّئٌ: (لَمْ يُجَزَّ) أَي: فَعَلَهَا قَاعِدًا أَي: حَالَ كَوْنِهِ قَاعِدًا مَعَ الْقُدْرَةِ بِلا مَشَقَّةٍ عَلَى الْقِيَامِ أَمَا مَعَ الْمَشَقَّةِ لِتَخْوِ كِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ فَلَا يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ عَلَى الْأَصَحِّ. اهـ. مُعْنَى: هـ فَوُدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْخ) أَي: وَإِنْ كَانَ حِينَ التَّنْذِرِ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ م. ر. اهـ. س. هـ فَوُدَّ: (أَوْ الْقِيَامِ) عُطِفَ عَلَى طَوَّلِ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَلَوْ نَذَرَ إِنْتِمَاءَ الصَّلَاةِ أَوْ قَصْرَها فِي السَّفَرِ صَحَّ إِنْ كَانَ

هـ فَوُدَّ: (وَيُجَابُ بِأَن فِي تَغْيِيرِهَا الرَّدُّ عَلَى الْمُتَكَبِّرِ الْخ) وَفِيهِ أَيْضًا الْاِخْتِصَارُ. هـ فَوُدَّ: (أَوْ نَذَرَ صَلَاةً قَائِمًا الْخ). (فَرَعَ): نَذَرَ الْقِيَامَ فِي التَّائِلَةِ لَزِمَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ م. ر. هـ فَوُدَّ: (فَلَهُ الْقِيَامُ) أَي: وَلَا يَجِبُ وَإِنْ كَانَ حِينَ التَّنْذِرِ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ م. ر.

نافلة أو نحو ثلثي وضوء (أو نذر (صورة مقبولة) يقرأها في صلاته، ولو نفلاً (أو نذر الجماعة) فيما تشرع فيه من فرض أو نفل (لزمه) ذلك؛ لأنه قرينة مقصودة وتقييدُهما هذه الثلاثة بالفرض إنما هو للخلاف، ومن ثم أخذ منه تقييد من أخذ منه تقييد الحكم بذلك. (تنبيه): لم أر ضابطاً للتطويل المُلتزم بالنذر هنا فيحتمل أن يضبط بالفرض وفيه نظر؛ لأنه أمر نسبي فلا يضبطه الفرض والذي يظهر أنه يُجزئه أدنى زيادة على ما يُسن لإمام غير محصورين الاقتصاد عليه، وأما قول البلقيني محل وجوب التطويل إذا لم يكن إماماً في مكان لا تنحصر الاقتصارُ عليه،

كُلُّ منهما أفضل، وإلا فلا كما جزم به في الآثار، ولو نذر القيام في التوافل أو استيعاب الرأس أو التلث في الوضوء أو الغسل أو غسل الرجلين صح ولزم كما جزم به في الآثار أيضاً. اهـ. زاد الرزح أو سجدة التلاوة، والشكر عند مقتضيهما. اهـ. فود: (في صلاحه إلخ) أي: أو خارجها. اهـ. مُعني.

• قول (الشي): (أو الجماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالانقضاء في جزء من صلاته لانسحاب حكم الجماعة على جميعها. اهـ. ع ش. فود: (أو نذر الجماعة إلخ) لو صلى فَرَادَى سَقَطَ الأصل، ويتبني أن تبقى الجماعة وتلزم جماعة لأجل حصول الجماعة، ولو بعد خروج الوقت، وإن امتنعت الإعادة خارج الوقت في غير التلزم ر. اهـ. سم عبارة المُعني.

(تنبيه): لو خالف في الوصف المُلتزم كأن صلى في الأخيرة مُتَفَرِّداً سَقَطَ عنه خطاب الشرح في الأصل وبقي الوصف، ولا يمكنه الإتيان به وحده فعليه الإتيان به ثانياً مع وصفه ذكره في الآثار تبعاً للقاضي والمتولي، وقال القاضي أبو الطيب يسقط عنه نذره أيضاً؛ لأنه ترك الوصف، ولا يمكن قضاؤه قال ابن الرقمة والأول ظاهر إذا لم نقل إن الفرض الأولي، وإلا فالمتجه الثاني قال شيخنا: وقد يُحمل الأول على ما إذا ذكر في نذره الظاهر مثلاً، والثاني على ما إذا ذكر فيه الفرض انتهى، والأوجه ما ذكره صاحب الآثار. اهـ. فود: (لزمه ذلك) راجع للمسائل المذكورة. اهـ. مُعني.

• فود: (وتقييدُهما إلخ) أي: في الرزوة وأصلها، ولو نذر القراءة في الصلاة فقرأ في محل التشهد أو في ركعة زائدة قام لها نسباً لم تُحسب. اهـ. مُعني. فود: (ومن ثم أخذ منه) أي: من كون التقييد بذلك إنما هو للخلاف أخذ منه أي: من التقييد بذلك. فود: (تقييد الحكم) وهو اللزوم بذلك أي: بالفرض. فود: (يُجزئه) أي: في الخروج عن عهدة التلزم.

• فود: (وأما قول البلقيني إلخ) اعتمدته المُعني. فود: (إذا لم يكن إماماً في مكان إلخ) أو حصروا، ولم يَرَضُوا بالتطويل. اهـ. مُعني.

• فود: (أو نذر الجماعة إلخ) لو صلى فَرَادَى سَقَطَ الأصل ويتبني أنه تبقى الجماعة في ذمته وأن تلزمه إعادتها جماعة لأجل حصول الجماعة ولو بعد خروج الوقت وإن امتنعت الإعادة خارج الوقت في غير التلزم ر.

جماعته وإلا لم يلزمه التطويل لكرهه فهو وإن كان فيه إشارة لما ذكرته إلا أن كراهة أذنى زيادة على ما يُسنّ لإمام غير المحصورين الاقتصاد عليه ممنوعةٌ وحديثٌ فيسقط ما بهته. (والصحيح انعقاد النذر بكلِّ قربة لا تجب ابتداءً كزيادة) لِمَرِيضٍ تُسَنُّ عِبَادَتُهُ (وقسُّمُ جنازةٍ والسلام) أي: ابتدائه حيثُ شُرع وكذا جوابه ما لم يتعيَّن لِمَا مَرَّ فِي فَرَضِ الْكِفَايَةِ قَالَ: وَحَذَفْتُ قَوْلَ الْمُحَرَّرِ عَلَى الْغَيْرِ لِإِهْمَامِهِ الْاحْتِرَازَ عَنْ سَلَامِهِ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ دَخُولِهِ بَيْتًا خَالِيًا وَلَا يَصِحُّ فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ انْتَهَى وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي بِأَنَّهُ سَلَامُهُ عَلَى نَفْسِهِ لَا يُفْهَمُ مِنْ نَذْرِ السَّلَامِ قَالَ: فَيُنْتَجَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا بِنَيْتٍ.....

• فَوَدَّ: (فَيَنْقُطُ مَا بَحْثُهُ) أَقُولُ نَازِرُ الطَّوْلِ قَدْ يُطْلَقُ كَلِمُهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُعَيَّنُهُ كَلِمُهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَوَّلَى بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ، وَالثَّانِيَةِ بِقَدْرِ النَّسَاءِ مَثَلًا، وَكَلِمُهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ يَزِيدُ عَلَى مَا يُسَنُّ لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ زِيَادَةً ظَاهِرَةً أَوْ قَدْرَ ضِعْفِهِ، وَلَا خَفَاءَ فِي كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ فَلَا يَنْتَقِذُ نَذْرُهُ فَمَا بَحْثُهُ الْبُلْقِينِي صَحِيحٌ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ فَقَطَّ إِنْ سَلَّمَ لِلشَّارِحِ عَدَمَ كَرَاهَةِ أَذْنَى زِيَادَةٍ، وَحَيْثُيذِ فَدَعَا سَقُوطَ مَا بَحْثُهُ سَاقِطَةٌ. اهـ. سم.

• فَوَيْلٌ (سُي): (لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً) أَي: لَا يَجِبُ جِنْسُهَا ابْتِدَاءً، وَسَيَأْتِي مُخْتَرَزُهُ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا قَدْ يُقَالُ مَفْهُومُ قَوْلِهِ لَا تَجِبُ ابْتِدَاءً صِحَّةُ نَذْرِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ إِذَا تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ لِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ ابْتِدَاءً، وَقَدْ مَرَّ عَدَمُ صِحَّةِ نَذْرِهَا. اهـ. ع ش.

• فَوَيْلٌ (سُي): (وَالسَّلَامُ) أَي: عَلَى الْغَيْرِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتًا خَالِيًا مُغْنِي، وَنَهَايَةٌ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: الْمُصَنِّفُ فِي الدَّقَائِقِ. • فَوَدَّ: (عَلَى الْغَيْرِ) مَقُولُ الْمُحَرَّرِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَصِحُّ) أَي: ذَلِكَ الْاحْتِرَازُ. • فَوَدَّ: (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَمَلْ هَذِهِ الْمُنَازَعَةُ سَاقِطَةٌ فَإِنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَدَّعِ تَنَاوُلَ إِطْلَاقِ السَّلَامِ سَلَامُهُ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ قَوِيٌّ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِذْخَالَ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّلَامُ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم عبارة السيد عمر لك أن تقول مراد الإمام التووي كما هو الظاهر المتبادر من عبارته أن التقيد الواقع في المحرر يوهم أنه لو نذر السلام على نفسه لم ينتقد، ولو بصيغة لله علي أن أسلم

• فَوَدَّ: (فَيَنْقُطُ مَا بَحْثُهُ) أَقُولُ: نَازِرُ الطَّوْلِ قَدْ يُطْلَقُ كَلِمُهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُعَيَّنُهُ كَلِمُهُ عَلَيَّ تَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَوَّلَى بِقَدْرِ الْبَقَرَةِ وَالثَّانِيَةِ بِقَدْرِ النَّسَاءِ مَثَلًا وَلِلَّهِ عَلَيَّ تَطْوِيلُ يَزِيدُ عَلَى مَا يُسَنُّ لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ زِيَادَةً ظَاهِرَةً أَوْ قَدْرَ ضِعْفِهِ وَلَا خَفَاءَ فِي كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمَحْصُورِينَ فَلَا يَنْتَقِذُ نَذْرُهُ فَمَا بَحْثُهُ الْبُلْقِينِي صَحِيحٌ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا الْقِسْمِ فَقَطَّ إِنْ سَلَّمَ لِلشَّارِحِ عَدَمَ كَرَاهَةِ أَذْنَى زِيَادَةٍ وَحَيْثُيذِ فَدَعَا سَقُوطَ مَا بَحْثُهُ سَاقِطَةٌ. • فَوَدَّ: (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَمَلْ هَذِهِ الْمُنَازَعَةُ سَاقِطَةٌ لِأَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَدَّعِ تَنَاوُلَ إِطْلَاقِ السَّلَامِ عَلَى نَفْسِهِ بَلْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ قَوِيٌّ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِذْخَالَ مَا إِذَا عَيَّنَ السَّلَامُ عَلَى نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَنَازَعَهُ الْأَذْرَعِي الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْمُنَازَعَةَ بَعْدَ تَمَامِهَا لَا تَضُرُّ الْمُصَنِّفَ فِيمَا قَالَهُ.

أو بقرينة تدل عليه وكتشميت العاطس وزيارة القادم وتعجيل مؤقته أول وقتها؛ لأن الشارع رغب فيها فكانت كالعبادات الذاتية ومنها التزويج فيصبح نذره، حيث سن له كما مر في بابها ومنها التصدق على ميت أو قبره إن لم يؤذ تملكه وأطرذ العرف بأن ما يحصل له يقسم على نحو فقراء هناك فإن لم يكن عرف هناك بطل قال الشبكي: والأقرب عندي في الكعبة والخجيرة الشريفة والمساجد الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها صرف إليها واحتضت به اهـ. فإن لم يقتض العرف شيئاً فالذي يتجه أنه يرجع في تعيين المصريف لرأي ناظرها، وظاهر أن الحكم كذلك في النذر إلى مسجد غيرها

على نفسي إذا دخلت البيت خالياً وهذا، واضح لا غبار عليه، ولا نزاع فيه وأما كون نذر مطلق السلام يشمل السلام على نفسه فليس فيه تعرض له بوجه فالمعجب من الأذرع مع جلالته كيف صدرت منه هذه المنازعة، ومن الشارع مع مزيد مشاحته للمتقين المصنف كيف أقرها. اهـ. فود: (أو قرينة) فيه تأمل. فود: (وكتشميت) إلى الكتاب في المضي إلا قوله الذاتية إلى، ومنها التصدق، وما سألته عليه. فود: (وتعجيل مؤقته أول وقتها) وقيام التراويج، وتحية المسجد وركعتي الإحرام، والطواف، وسر الكعبة ولز بالحرير وتطيبها، وصرف ماله في شراء يسرها فإن نوى المباشرة لذلك بنفسه لزمه، وإلا قلله بقائه إلى القيم ليصرفه في ذلك. اهـ. مضي. فود: (رغب فيها) أي: المذكورات. اهـ. ع ش. فود: (ومنها التزويج إلخ) أي: من القرية التي لا تجب ابتداءً أو من العبادات الذاتية. فود: (ومنها التصدق على ميت أو قبره إلخ) عبارة الزوض مع شرحه، ومن نذر زيتاً أو شمعاً لإسراج مسجد أو غيره أو وقف ما يشتريان به من غلته صاع كل من النذر والوقف إن كان يدخل المسجد أو غيره من يتنفع به من نحو مصل أو نايم، وإلا لم يصح؛ لأنه إضاعة مال وقد ذكر الأذرع ما يبعد ذلك فقال: في إيقاد الشموع ليلاً على الدوام، والمصابيح الكثيرة نظر لما فيه من الإسراف، وأما المنذور للمشاهد التي بُنيت على قبر ولي أو نحوه فإن قصد التأذير بذلك التثوير على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قرية، وحكمه ما ذكر أي: الصحة، وإن قصد به الإيقاد على القبر، ولو مع قصد التثوير فلا، وإن قصد به، وهو الغالب من العامة تغطية البقعة أو القبر أو التقرب إلى من دفن فيها أو نُسبت إليه فهذا نذر باطل غير متعقد فإنهم يعتقدون أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسهم، ويرون أن النذر لها مما يتنفع به البلاء قال: وحكم الوقف كالنذر اهـ. زاد المضي فإن حصل شيء من ذلك رد إلى مالكه وإلى وارثه بعده، وإن جهل صرف في مصالح المسلمين، وقال الشيخ عز الدين: المهدى إلى المساجد من زيت أو شمع إن صرح بأنه نذر وجب صرفه إلى جهة النذر، ولا يجوز بيعه وإن أقرط في الكثرة، وإن صرح بأنه تبرع لم يجوز التصرف فيه إلا على وفق إذنه، وهو باق على ملكه فإن طالت المدة وظن أن باذله مات فقد بطل إذنه، ووجب رده إلى وارثه فإن لم يعرف له وارث صرف في مصارف المسلمين، وإن لم يعرف قصد المهدى أجرى عليه أحكام المنذور التي تقدمت أو يصرف في مصالح المسلمين. اهـ. فود: (هن شيء) لعل عن زائدة. فود: (إلى مسجد غيرها إلخ) قال في الإرشاد في أمثلة ما يتعقد

خلافًا لما يوهّمه كلامه، ومنها إسراج نحو شمع أو زئب بمسجد أو غيره كمقبرة إن كان ثم من ينتفع به، ولو على نذير فيجب الوفاء به والأفلا وخرج بلا تجب ابتداء ما وجب جنسه شرعًا كصلاة وصدقة وصوم وحجّ وعتي فيجب بالتذير قطعًا والواجب الميني والمخير وما على الكفاية إذا تمّين كما مرّ ولا بُدّ في الضابط من زيادة أن لا يُبطل رخصة الشرع؛ ليخرج

بالتذير، وتطليب مسجد قال في شرحه، ولو غير الكعبة؛ لأن تطليب المسجد سنّة مقصودة ككسوة الكعبة بحريه وغيره، وليس مثله أي: المسجد مشاهد العلماء، والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام، ومرّ حُرْمَةُ كَسْوَتِهَا بالحري، وأما بغيره فهو مباح لا يتعقّد نذره اه. سم. ه. فود: (خلافًا له) أي: للسبكي حيث قيّد بالمساجد الثلاثة. ه. فود: (ومنها إسراج نحو شمع إلخ) وفي العباب لو نذر ستر الكعبة، ولو بحريه أو تطليها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه: وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد فإنّه لا يتعقّد على الأوجه؛ لأنه بالحري حرام خلافًا لابن عبد السلام كالغزالي وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي هو حرام أيضًا، وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به، وهو ظاهر بل يتبي أن يكون قربة يلزم بالتذير إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جذعها من نحو حرّ أو برّد أو وسخ اه. ثم قال في العباب: وإن نذر تطليب سائر المساجد فالمختار أي: كما في المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والأولياء أي: فلا يتعقّد نذر تطليها كما قاله ابن عبد السلام انتهى ثم قال في شرحه: وتردّد الغزالي في انقياد تطليب المسجد من الأدنى، والظاهر الانقياد؛ لأنه قربة انتهى، وقوله السابق: بل يتبي أن يكون قربة يلزم بالتذير إلخ. يتبي أن يجري مثله في مشاهد العلماء والأولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكر قلنا مل. اه. سم. ه. فود: (والواجب الميني إلخ) عطف على ما وجب جنسه إلخ. ه. فود: (كما مرّ) الأولى فلا يتعقّد كما مرّ. ه. فود: (أن لا يبطل) أي: التذير. اه. ع. ش. ه. فود: (أن لا يبطل إلخ) الأولى، ولا تبطل.

ه. فود: (ومنها إسراج نحو شمع أو زئب بمسجد أو غيره كمقبرة إلخ) قال في الإزهاد في أمثلة ما يتعقّد بالتذير وتطليب مسجد قال في شرحه، ولو غير الكعبة كما رجّحه في المجموع خلافًا لما في الحاربي تبعًا للإمام وإن أقرّاه في الروضة وأصلها؛ لأن تطليب المسجد سنّة مقصودة ككسوة الكعبة بحريه وغيره وليس مثله مشاهد العلماء والصلحاء كما قاله ابن عبد السلام ومرّ حُرْمَةُ كَسْوَتِهَا بالحري، وأما بغيره فهو مباح فلا يتعقّد نذره انتهى وفي العباب لو نذر ستر الكعبة أو تطليها أو صرف مال لذلك لزمه قال في شرحه وخرج بسترها ستر غيرها من المساجد، فإنّه لا يتعقّد على الأوجه الذي اقتضاه كلامهم؛ لأنه بالحري حرام خلافًا لابن عبد السلام كالغزالي، وأما بغيره فقال أبو بكر الشاشي: هو حرام أيضًا وهو بعيد وقال ابن عبد السلام لا بأس به وهو ظاهر بل يتبي أن يكون قربة تلزم بالتذير إذا كان فيه وقاية المصلين المستندين إلى جذعها من نحو حرّ أو برّد أو وسخ انتهى، ثم قال في العباب وإن نذر تطليب سائر المساجد فالمختار أي: كما في المجموع لزومه دون مشاهد العلماء والأولياء

نذر عدم الفطر في السفر من رمضان ونذر الإتمام فيه إذا كان الأفضل الفطر والقصر فإنه لا ينعقد.

هـ فود: (فإنه لا ينعقد) ولو قال إن شفى الله مريضه فليله عليّ تعجيل زكاة مالي لم ينعقد أو نذر الاعتكاف صائماً لزماه جزماً أو قراءة الفاتحة إذا عطس انعقد، وإن لم تكن به علة فإن عطس في نحو ركوع قراها بعد صلاته أو في القيام قراها حالاً إذ تكريرها لا يطلها أو أن يحمد الله عقب شربه انعقد أو أن يجدد الوضوء عند مقتضيه فكذلك أي: ينعقد. اهـ. نهاية عبارة المفتي، وأورد على الضابط ما لو قال: إن شفى الله مريضه فليله عليّ أن أعجل زكاة مالي فإن الأصح في زيادة الرزقة عدم انعقاده؛ لأنه ليس بقربة نعم حيث قلنا يندب تعجيل الزكاة كان اشتدت حاجة المستحقين بها أو التمسوها من المُرْتَمِي أو قَوْم الساعي قبل تمام حوله فيتبني كما قال السنوي، وغيره صحة نذره، ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات فقياس ما قاله في الطلاق لبيلة القدر أو في أحب الأوقات إلى الله تعالى. قال الزركشي يتبني أن لا يصح نذره، والذي يتبني الصحة، ويكون كنذره في أفضل الأوقات، ولو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشرّكه فيها أحد فليله يطوف بالبيت وخطه، وقيل يصلي داخل البيت وخطه، وقيل يتولى الإمامة المظلمة فإن الإمام لا يكون إلا واحداً فإن انفرد بها واحد فقد قام بعبادة هي أعظم العبادات، ويتبني أنه يكفي أي: واحد من ذلك، وما ردّه به من أن البيت لا يخلو عن طائفة ملك أو غيره مزدود؛ لأن العبرة بما في ظاهر الحال. اهـ.



أي: فلا ينعقد نذره تطييبها كما قاله ابن عبد السلام انتهى، ثم قال في شريحه وتردّد الغزالي في انعقاد تطييب المسجد من الأدنى والظاهر الانعقاد؛ لأنه قربة انتهى وقوله السابق: بل يتبني أن يكون قربة تلزم بالنذر إذا كان فيه إلخ يتبني أن يجري مثله في مشاهد العلماء والأولياء إذا كان فيه وقاية الزائرين كما ذكره فليتأمل.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَضَاءِ

بالمَدِّ، وهو لُفْعَةٌ: لإحكام الشيء وإمضاؤه وجاءَ لَمَعَانٍ أَخَرُ كالوُخْي، والخَلْقِ وشرعًا: بالوَلَايَةِ الْآتِيَةِ أو الحكم المترتب عليها، أو إلزام مَنْ له الإلزام بحكم الشرع فخرج الإفتاء، والأصل فيه الكتاب، والسُنَّةُ وإجماعُ الأُمَّةِ في الخيرِ الْمُتَّفَقِ عليه (إذا حكم الحاكمُ أي: أرادَ الحكمَ فاجتَهَدَ، ثم أصابَ فله أجران، وإذا حكم فاجتَهَدَ، ثم أخطأَ فله أجرٌ) وفي روايةٍ صحيحةٍ بَدَلِ الأولى (فله عَشْرَةُ أَجُورٍ) قال في شرح مسلم: أجمع المسلمون على أَنَّ هذا في حاكمٍ عالِمٍ مجتهدٍ، أمَّا غيرُه فاثْنِ جميع أحكامه، وإنْ وافَقَ الصَّوابَ وأحكامه كُلُّها مَزْدُودَةٌ؛ لأنَّ إصابته

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَضَاءِ

• فَوَدَّ: (بالمَدِّ) إلى قولِ المثني: ويُكْرَهُ طَلَبُهُ في النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: فَفِيهِ اسْتِخْدَامٌ، وما سَأَلْتَهُ عليه وقولُه: وَاغْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِي إلى وخرجَ يَتَوَلَّاهُ. • فَوَدَّ: (وإمضاؤه) عَطَفَ مُغَايِرُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وجاء) أي لُفْعَةٌ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أو الحكمُ إلخ) العطفُ بآو فيه وفيما بعده لِيَتَوَعَّجَ القَضَاءُ الشَّرْعِيَّ لَا لِلتَّرُدِّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ وَلَا يَظْهَرُ مُغَايِرَةٌ بَيْنَ الْأَخِيرَيْنِ وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِتِّحَادِ.

• فَوَدَّ: (أو إلزام مَنْ له إلخ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَشَرْعًا فَضَّلَ الْخُصُومَةَ بَيْنَ خَصْمَيْنِ فَأَكْثَرَ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: الْحُكْمُ الَّذِي يَسْتَقْبِلُهُ الْقَاضِي بِالْوَلَايَةِ هُوَ إِظْهَارُ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْوَاقِعَةِ فَيَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِمْضَاؤُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (والأصل) إلى قوله ومن ثَمَّ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ) أي: الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ. • فَوَدَّ: (قال) أي: الْمُصَنِّفُ. • فَوَدَّ: (على أَنَّ هذا) أي: الْخَيْرَ الْمَذْكُورَ. • فَوَدَّ: (مُجْتَهِدٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَهْلُ لِلْحُكْمِ. اهـ. • فَوَدَّ: (أما غيرُه إلخ) انْظُرْ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ مَا يَأْتِي وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِهِ. اهـ. سَمَّ عِبَارَةَ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلُهُ: أَمَّا غَيْرُهُ أَي: غَيْرُ الْمَالِمِ وَهُوَ الْجَاهِلُ وَلَا يَلِيقُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا فِتْضَائِهِ أَنَّ الْمَالِمَ الْمُقْلَدَ أَثِمَ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، وَإِنْ وَافَقَتِ الصَّوَابَ وَاقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ تَوَلَّيْتَهُ لِفَقْدِهِ غَيْرِهِ. اهـ.

وفي الرَّشِيدِي نَحْوُهَا. • فَوَدَّ: (وأحكامه كُلُّها مَزْدُودَةٌ) أَي عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يُوَلِّهُ ذُو شَرَكَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الرَّفْمَةِ. اهـ. رَشِيدِي أَي: فَلَا يُنَافِي قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنَّ تَعَلُّرَ جَمْعِ هَذِهِ الشُّرُوطِ إلخ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْقَضَاءِ

• فَوَدَّ: (أما غيرُه) انْظُرْ هَذَا الْإِطْلَاقَ مَعَ مَا يَأْتِي وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِهِ.

اتِّفَاقِيَّةٌ، وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ خَيْرُ الْقَضَاةِ ثَلَاثَةَ قَاضِي فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ، وَفَسَّرَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ عَزَفَ الْحَقُّ وَقَضَى بِهِ، وَالْآخَرَيْنِ بِمَنْ عَزَفَ وَجَارَ وَمَنْ قَضَى عَلَى جَهْلٍ وَالَّذِي يَسْتَفِيدُهُ بِالْوِلَايَةِ إِظْهَارُ حُكْمِ الشَّرْعِ وَامْضَاؤُهُ فِيمَا رُفِعَ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْمُفْتِي فَإِنَّهُ مُظْهِرٌ لَا مُمَضٍ، وَمَنْ تَمَّ كَانَ الْقَضَاءُ بِحَقِّهِ أَفْضَلَ مِنَ الْإِفْتَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِفْتَاءٌ وَزِيَادَةٌ (هُوَ) أَيُّ: قَبُولُهُ مِنْ مُتَعَدِّدِينَ صَالِحِينَ فِيهِ اسْتِخْدَامُ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) بَلْ هُوَ أَسْنَى فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَذَلِكَ لِلْإِجْمَاعِ مَعَ الْأَضْطِرَارِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ طِبَاعَ الْبَشَرِ مَجْبُولَةٌ عَلَى التَّطَالُمِ وَقَلٌّ مَنْ يُنْصِيفُ مِنْ نَفْسِهِ، وَالْإِمَامُ مَشْغُولٌ بِمَا هُوَ أَهْمٌ مِنْهُ فَوَجِبَ مَنْ يَقُومُ بِهِ فَإِنْ امْتَنَعَ الصَّالِحُونَ لَهُ مِنْهُ أَيْمَنُوا وَأَجَبَ الْإِمَامُ أَحَدَهُمْ، أَمَّا تَقْلِيدُهُ فَمَفْرُضٌ عَيْنٌ عَلَى الْإِمَامِ فَوْزًا فِي قَضَاءِ الْإِقْلِيمِ وَعَلَى قَاضِي الْإِقْلِيمِ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ كَمَا يَأْتِي، وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَنْ قَاضٍ، أَوْ خَلِيفَةٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْإِحْضَارَ مِنْ فَوْقِهَا مُشِقٌّ وَبِهِ فَارَقَ اعْتِبَارَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ بَيْنَ كُلِّ

• قَوْلُهُ: (وَرَوَى الْأَرْبَعَةُ) أَيُّ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَفَسَّرَ) أَيُّ: الْخَيْرُ، أَوْ النَّبِيُّ ﷺ عِبَارَةً الْمُفْتِي دَفَاعًا لِلَّذِي فِي الْجَنَّةِ فَرَجَلُ حَرْفِ الْحَقِّ وَقَضَى بِهِ وَاللَّذَانِ فِي النَّارِ رَجُلُ حَرْفِ الْحَقِّ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ وَرَجُلُ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ. • اهـ. • قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يَسْتَفِيدُهُ الْخُ) أَيُّ: الْحُكْمُ الَّذِي يَسْتَفِيدُهُ الْقَاضِي الْخُ. • اهـ. • مُفْنِي. • قَوْلُهُ: (بِحَقِّهِ) أَيُّ: مَعَ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ: قَبُولُهُ) لَعَلَّهُ بِمَعْنَى التَّلَبُّسِ بِهِ، وَلَا فُسْيَاتِي أَنْ قَبُولُهُ غَيْرُ شَرْطٍ. • اهـ. • رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (فِيهِ اسْتِخْدَامٌ) إِنْ رَجَعَ هُوَ لِلْقَضَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: قَبُولِ فَلَا اسْتِخْدَامَ وَالْحُكْمُ بِالْإِسْتِخْدَامِ يُخْتِاجُ إِلَى إِطْلَاقِهِ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْقَبُولِ. • اهـ. • سَم. • قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ أَسْنَى) أَيُّ: أَغْلَى. • اهـ. • ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَن. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ طِبَاعَ الْبَشَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ صَرَّحَ التَّوَلَّى فِي الْمُفْنِي. • قَوْلُهُ: (عَلَى التَّطَالُمِ) أَيُّ: وَمَنْعَ الْحَقُوقِ وَقَوْلُهُ: وَالْإِمَامُ مَشْغُولٌ الْخُ أَيُّ: فَلَا يَقْدِرُ عَلَى فَضْلِ الْخُصُومَاتِ بِنَفْسِهِ. • اهـ. • مُفْنِي. • قَوْلُهُ: (أَمَّا تَقْلِيدُهُ) أَيُّ: تَوَلَّيْتَهُ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ. • اهـ. • ع. ش. • قَوْلُهُ: (فَوْزًا) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِمَامِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ الْخُ) وَالْمُخَاطَبُ بِذَلِكَ الْإِمَامُ أَوْ مَنْ قَوَّضَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْإِسْتِخْلَافَ كَقَاضِي الْإِقْلِيمِ. • اهـ. • ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِحْضَارَ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَيْنَ الْقَاضِي مَسَافَةُ الْعَدْوَى فَأَقْلُ. • اهـ. • سَم.

• قَوْلُهُ: (فِيهِ اسْتِخْدَامٌ) إِنْ رَجَعَ هُوَ لِلْقَضَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيُّ: قَبُولُهُ فَلَا اسْتِخْدَامَ، وَالْحُكْمُ بِالْإِسْتِخْدَامِ يُخْتِاجُ إِلَى إِطْلَاقِهِ الْقَضَاءُ بِمَعْنَى الْقَبُولِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِحْضَارَ مِنْ فَوْقِهَا مُشِقٌّ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ كُلِّ أَحَدٍ وَبَيْنَ الْقَاضِي مَسَافَةُ الْعَدْوَى فَأَقْلُ. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) فَارَقَ) يَتَأَمَّلُ مَعَ وُجُودِ الْمَشَقَّةِ فِي الذَّهَابِ لِلِاسْتِفْتَاءِ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْإِحْتِيَاجَ لِلِاسْتِفْتَاءِ دُونَ الْإِحْتِيَاجِ لِلْقَضَاءِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ قَاضِيَيْنِ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَأَقْلُ فَلِمَ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَسَافَةُ الْعَدْوَى فَقَطُّ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ امْتِنَاعَ إِخْلَاءِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَنْ قَاضٍ؟ وَقَضِيَّةُ الْمُقَابَلَةِ لِقَوْلِهِ اغْتِيَارُ

مُفْتَيْنِ قَالَ الْبُلْقِينِي: وَإِبْقَاؤُ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ فَرَضَ عَيْنٍ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ الدَّفْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْمِيلٌ وَتَطْوِيلٌ نِزَاعٍ. وَمَنْ صَرَّحَ بِالتَّوْلِيَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَوْ قَلَّدَتْكَ الْقَضَاءُ، وَمَنْ كِنَانَتْهَا عَوَّلَتْ، أَوْ اعْتَمَدَتْ عَلَيْكَ فِيهِ، وَبُشِّرْهُ الْقَبُولَ لَفْظًا، وَكَذَا فَوْزًا فِي الْحَاضِرِ وَعِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِهِ هَذَا مَا فِي الْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهَا، لَكِنْ لَمَّا نَقَلَاهُ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ بَحَثْنَا أَنَّهُ بَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ فَعَلِيهِ الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ (فَإِنْ تَعَيَّنَ) لَهُ وَاحِدٌ بِأَنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ (لَزِمَهُ طَلْبُهُ) وَلَوْ بَيِّدَلُ مَا لِيَ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ فَاضِلًا عَمَّا يُغْتَبَرُ فِي الْفَطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ خَافَ الْمِثْلَ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ الْإِمَامَ عَالِمٌ بِهِ وَلَمْ يَطْلُبْهُ مِنْهُ بَلْ عَلَيْهِ الطَّلَبُ، وَالْتَحَازُ مَا أَمَكْنَهُ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَزَهُ الْإِمَامُ، وَلَيْسَ امْتِنَاعُهُ مُفْسِقًا؛ لِأَنَّهُ غَالِيًا إِنَّمَا يَكُونُ بِتَأْوِيلٍ، نَعَمْ، بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ عَدَمَ الْإِجَابَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ الطَّلَبُ وَفِيهِ نَظَرٌ قَوْلُهُ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ الْإِنْفَ هَكَذَا فِي التَّنْصِيحِ وَلَعَلَّ هُنَا سَقَطًا فَحَرَّزَ

• فَوَدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِي الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَمَّا إِيْضَاءُ الْقَضَاءِ الْإِنْفَ فَقَرَضُ عَيْنٍ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي. اهـ.  
 • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ) أَيِ: بَعْدَ تَدَاوُعِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: عَلَى الْإِمَامِ يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْإِمَامَ لَهُ حُكْمُ الْقَاضِي فِي الْقَضَاءِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ نَائِيهِ أَيِ: مِنَ الْقَضَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ.  
 • فَوَدَّ: (وَبُشِّرْهُ الْقَبُولَ لَفْظًا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يُغْتَبَرُ الْقَبُولُ لَفْظًا بَلْ يَكْفِي فِيهِ الشَّرْعُ بِالْفِعْلِ كَالْوَكِيلِ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعَمْ يَزِيدُ بِالرَّدِّ. اهـ. • فَوَدَّ: (لَهُ وَاحِدٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُنْفِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ بَيِّدَلُ وَقَوْلُهُ: مَا أَمَكْنَهُ إِلَى، وَإِنْ خَافَ وَقَوْلُهُ: أَوْ عَلِمَ إِلَى بَلْ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ) أَيِ: بِأَنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي التَّاحِيَةِ صَالِحٌ لِلْقَضَاءِ غَيْرُهُ. اهـ. شَرْحُ الرُّوْضِ وَالْمُرَادُ بِالتَّاحِيَةِ بَلَدُهُ وَدُونُ مَسَافَةِ الْعُدْوَى عَنَائِي. • فَوَدَّ: (فَاضِلًا عَمَّا يُغْتَبَرُ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَثُرَ الْمَالُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي صَرَّحُوا فِيهَا بِسُقُوطِ الْوُجُوبِ حَيْثُ طُلِبَ مِنْهُ مَالٌ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْقَضَاءَ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَضْلَعَةٌ عَامَّةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَ بِذَلِكَ لِلْقِيَامِ بِتِلْكَ الْمَضْلَعَةِ وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهُ. اهـ. ع ش  
 أَقُولُ قَضِيَّةً صَنِيعَ الْمُنْفِيِّ وَالْأَسْنَى عَدَمُ وَجُوبِ الْبَذْلِ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَطْلُبْهُ) أَيِ: الْقَضَاءُ. اهـ. سم.  
 • فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ: الْمُتَعَيَّنِ لِلْقَضَاءِ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ) أَيِ: الْإِمْتِنَاعُ مُفْسِقًا لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا فَالتَّحْلِيلُ لَا يُسَاعِدُ ظَاهِرَ الْعِبَارَةِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَقْرَبُ وَجُوبُ الطَّلَبِ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ الْإِجَابَةِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ: يَجِبُ الْأَمْرُ

مَسَافَةِ الْقَضْرِ بَيْنَ كُلِّ مُتَعَيَّنٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَجِبَابُ يَمْنَعُ أَنَّهُ شَرَطَ مَا ذُكِرَ، بَلِ الَّذِي شَرَطَهُ أَنْ لَا تَخْلُوَ مَسَافَةُ الْعُدْوَى مِنْ قَاضٍ وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْقَاضِيَيْنِ قَوْفٌ مَسَافَةِ الْعُدْوَى وَلَا يَقَالُ: هَذَا زُيْمًا يَقُولُ إِلَى انْتِفَاءِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمُفْتَيْنِ لِمَا هُوَ وَاضِعٌ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْمِيلٌ) فَالْمَعْنِيَةُ مُقَدِّدَةٌ.

• فَوَدَّ: (وَبُشِّرْهُ الْقَبُولَ لَفْظًا) لَا يُغْتَبَرُ الْقَبُولُ لَفْظًا، بَلْ يَكْفِي فِيهِ الشَّرْعُ بِالْفِعْلِ كَالْوَكِيلِ كَمَا أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، نَعَمْ يَزِيدُ بِالرَّدِّ م ر ش. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَطْلُبْهُ) أَيِ: الْقَضَاءُ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ عَدَمَ الْإِجَابَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ الطَّلَبُ وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنْفَ) نَعَمْ لَوْ تَيَقَّنَ عَدَمَ الْإِجَابَةِ حَيْثُ

وقولهم: يجب الأمر بالمعروف، وإن علم أنهم لا يمتثلونه صريح في وجوب الطلب هنا، وإن علم أنهم لا يجيبونه (والا) يمتثل عليه يُنظر (فلان كان غيره أصلاً) شئ للأصلح طلبه وقبوله إن وثق بنفسه فإن سكّ (وكان يتولاه) أي: يقبله إذا وليه (فللمفضول القبول) إذا بذل له من غير طلب وتنقذ توليته كالإمامة المظلمى (وقيل لا) يجوز له القبول فلا تنقذ توليته لخبر البيهقي والحاكم «من استعمل عاملاً على المسلمين، وهو يعلم أن غيره أفضل منه» وفي رواية «رجلاً على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله، ورسوله، والمؤمنين» واعتمده البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً، أو مقلداً عارفاً بمدارك إماميه، والمفضول ليس كذلك وخرج يتولاه غيره فهو كالمدم، ولا يُجبر الفاضل هنا ومجمل الخلاف حيث لم يتميّز

إلخ وعبارة المُغني، ومحل وجوب الطلب إذا ظن الإجابة كما يحثه الأذرعى فإن تحقق، أو غلب على ظنه عدمها، إما علم من فساد الزمان وإثمه لم يلزمه. اهـ. وعبارة سم نعم لو يتقن عدم الإجابة بحيث انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب، وإن أو جبنه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف أنه لو يتقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه، وقد يفرق بينهما. اهـ. قود: (صريح في وجوب الطلب هنا إلخ) ويمكن الفرق. اهـ. سم. قود: (ولاً يتعين عليه) أي: لوجود غيره معه. اهـ. مُغني. قود: (أي: يقبله) إلى قوله: (وتنقذ توليته) في المُغني.

قود (سني): (فللمفضول) أي: المُتصِف بصفة القضاء وهو غير الأصلح. اهـ. مُغني.

قود (سني): (القبول) ظاهره مع انشاء الكراهة، والقياس بُيوتها لجريان الخلاف في جواز القبول، وقد يقتضي قوله الآتي: فله القبول بلا كراهة بُيوتها فيما نحن فيه. اهـ. ع ش أقول: ويصرّح بالكراهة قول الشارح الآتي: (وقبوله مع وجود الفاضل إلخ) وقول شرح المنهج: أو كان مفضولاً ولم يمتنع الأفضل من القبول كرها أي: الطلب، والقبول له. اهـ. قود: (إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد؛ لأن له القبول مع الطلب، وإن كرها كما سيأتي. اهـ. سم. قود: (من استعمل عاملاً إلخ) دخل فيه كل من تولّى أمراً من أمور المسلمين، وإن لم يكن ذلك شرعياً كنصب مشايخ الأسواق، والبلدان ونحوهما. اهـ. ع ش. قود: (إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه، إلا أن يفرض في التولية بالشوكة وفيه نظر. اهـ. سم. قود: (وخرج)

انقطع الاحتمال قطعاً فيحتمل عدم وجوب الطلب فإن أو جبنه عند الظن وكذا يقال في الأمر بالمعروف إنه لو يتقن عدم الامتثال فيحتمل عدم وجوبه وقد يفرق بينهما. اهـ. قود: (وقولهم: يجب الأمر بالمعروف وإن علم أنهم لا يمتثلونه صريح في وجوب الطلب هنا إلخ) يمكن الفرق. اهـ. قود: (إذا بذل له من غير طلب) كان يمكن ترك هذا التقييد؛ لأن له القبول مع الطلب وإن كرهاً كما سيأتي.

قود: (واختمه البلقيني إذا كان الفاضل مجتهداً) قد يقال: مع وجود المجتهد لا يولى غيره فهذا ليس مما الكلام فيه، إلا أن يفرض في التولية بالشوكة وفيه ما فيه. اهـ. قود: (ولا يجبر الفاضل) ظاهره

المفضول بكونه أطوع في الناس، أو أقرب إلى القلوب، أو أقوى في القيام في الحق، أو ألزم لمجلس الحكم ولا جاز له القبول بلا كراهة وانعقدت ولايته قطعاً. (و على الأول يحكمه طلبه) أي: المفضول وقبوله مع وجود الفاضل الغير الممتنع لخطره وتقديمه على من هو أحق منه (وقيل يحرم) طلبه، أما على الثاني فيحرم طلبه جزئاً فتفريع شارح هذا على الثاني غير صحيح (وإن كان) غيره (مثله) وسئل بلا طلب (فله القبول) بلا كراهة بل قال البلقيني: يندب له؛ لأنه من أهله وقد أتاه من غير مسألة فيعان عليه أي: كما في الحديث، نعم، إن خاف على نفسه لزومه الامتناع كما في الذخائر، ورجحه الزركشي (ويندب) له القبول (والطلب) للقضاء حيث أمن على نفسه منه كما هو ظاهر (إن كان خائلاً) أي: غير مشهور بين الناس بعلم (يوجد) به نشر العلم ونفع الناس به (أو) كان غير الخامل (محتاجاً إلى الرزق) من بيت المال على الولاية،.....

إلى المتن في المُنْفِي لآ قوله: (ولا يجبر الفاضل هنا). فود: (أو أقرب إلى القلوب) عبارة غيره إلى القبول قال ع ش أي: ليقول الخضم ما يقضى عليه أو له وهو قريب من الأطوع؛ لأن مناه أكثر طاعة بأن يكون طاعة الناس له أكثر من طاعتهم لغيره. اهـ. فود: (أو ألزم لمجلس الحكم) أو حاضراً والأفضل غائب، أو صحيحاً، والأفضل مريض. اهـ. مُنْفِي. فود: (لخطره) علة للكراهة.

فود (سني): (وقيل يحرم) استشكله الإمام بأنه إذا كان التصب جائزاً فكيف يحرم طلب الجائز؟ ونظير هذا سؤال الصدقة في المسجد فإنه لا يجوز ويجوز إعطاؤه على الأصح إذ الإعطاء باختيار المخطي فالسؤال كالمعدم. اهـ. مُنْفِي. فود: (وسئل) إلى قول المتن: والاعتبار في النهاية لآ قوله: ويصح إلى ويحرم.

فود (سني): (فله القبول) ولا يلزمه على الأصح؛ لأنه قد يقوم به غيره نهايةً ومُنْفِي. فود: (بل قال البلقيني) عبارة النهاية نعم يندب له كما قاله البلقيني إلخ. فود: (قال البلقيني: يندب إلخ) هو منافع لقوله الآتي: (ولا يوجد أحد هذه الأسباب إلخ) فتأمل. فإن قيل: هذا محمول على ما إذا وجد أحد الأسباب فلا معنى لثقله عن البلقيني مع ما في المتن. اهـ. سم أقول: وكذا قول الشارح بلا كراهة يُنافي؛ لما يأتي. فود: (نعم إن خاف) إلى قول المتن: (والاعتبار) في المُنْفِي لآ قوله: (كالخبر الحسن) إلى (ويحرم الطلب) وقوله: (مطلقاً) إلى المتن.

فود (سني): (إلى الرزق) هو بالفتح مضد وبالكسر اسم لما يتنفع به. اهـ. ع ش. فود: (على الولاية) وفي هذا إشعار على أنه يجوز أخذ الرزق على القضاء وسيأتي إيضاح ذلك. اهـ. مُنْفِي.

نظراً لما تقدم عن البلقيني، وإن كان الفاضل مجتهداً، أو المفضول غير مجتهد وفيه نظر. فود: (بل قال البلقيني إلخ) هو منافع لقوله الآتي: (ولا يوجد أحد هذه الأسباب الثلاثة إلخ) فتأمل. فإن قيل: هذا محمول على ما إذا كان وجد الأسباب قلنا: فلا معنى لثقله عن البلقيني مع ما في المتن.

وكذا إن ضاعت حقوق الناس بتولية جاهل، أو ظالم فقصّد بطلّبه، أو قبوله تداركها (والأ) يوجد أحد هذه الأسباب الثلاثة (فالأولى تركه) أي: الطلب كالقبول لما فيه من الخطر من غير حاجة وهذا هو سبب امتناع أكثر السلف الصالح منه (قلت: ويكره) له الطلب، والقبول (على الصحيح والله أعلم)؛ لورود نهى مخصوص فيه وعليه حُمِلَت الأخبار المُحذِّرة منه كالخبر الحسن «مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ فَقَدْ ذَبَحَ بِغَيْرِ مَسْكِينٍ» كناية عن عظيم خطره المؤدّي إلى فطيع هلاكه ويصيح كونه كناية عن علمي رفقته بقيامه في الحقّ المؤدّي إلى إهداء الناس له بما هو أشدّ من ذلك الذنب. ويحرم الطلب على جاهل وعالم قصّد انتقاماً، أو ارتشاشاً، ويكره إن طلبه للمباهاة، والاستعلاء كذا قيل، والأوجه أنّه حرام بقصّد هذين أيضاً هذا كلّ حيث لا قاضي

❦ فود: (وكذا إن ضاعت إلخ) صريح في أنّ القبول حينئذ مندوب ولو قيل بوجوبه لم يتعد. اه. ع  
❦ فود: (بتولية جاهل) أي: أو عاجز. اه. مُغني. ❦ فود: (الأسباب الثلاثة) هي قوله: إن كان حاملاً إلخ وقوله، أو محتاجاً إلخ وقوله: وكذا لو ضاعت إلخ. اه. ع ش. ❦ فود: (أي: الطلب كالقبول) إن كان كَوْنُ القبول خلاف الأولى، أو مكروهاً لا فرق فيه بين أن يكون هنا طلب منه، أو لا خالف ما تقدّم عن البلقيني وإن كان مقتبداً بالطلب لم يخالفه فليحرّز. اه. سم. ❦ فود: (سبب امتناع إلخ)، وقد امتنع ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - لما سأله عثمان رضي الله عنه القضاء رواه الترمذي وعرض على الحسين بن منصور التيسابوري قضاء تيسابور فاختنى ثلاثة أيام ودعا الله تعالى فمات في اليوم الثالث، وورد كتاب السلطان بتولية مضر بن حليّ الجهضمي عشية قضاء البصرة فقال: أثار نفسي الليلة وأخيركم غداً وأتوا عليه من الغد فوجدوه ميتاً وقال مكحول: لو خُيِّرَت بين القضاء والقتل اخترت القتل، وامتنع منه الإمام الشافعي رضي الله عنه لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق، والغزب وامتنع منه الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه. وحكى القاضي الطبري وغيره أنّ الوزير بن الفرات طلب أبا حليّ بن خيران لتولية القضاء فهرب منه فخنّم دوره نحواً من عشرين يوماً. اه. مُغني. ❦ فود: (وعليه حُمِلَت إلخ) أي: على انقضاء كلّ من الأسباب الثلاثة.

❦ فود: (على جاهل) أي مطلقاً. اه. ع ش. ❦ فود: (قصّد) أي: العالم. ❦ فود: (انتقاماً) أي: من الأعداء. اه. مُغني. ❦ فود: (والأوجه أنّه) أي: الطلب. ❦ فود: (بقصّد هذين) أي: المباهة، والاستعلاء. ❦ فود: (هذا كلّ إلخ) عبارة المُغني، والزّوض مع شرحه: وهذا التفصيل إذا لم يكن هناك قاضٍ متولٍّ، فإن كان نظراً، فإن كان غير مُستحقٍّ للقضاء فكالمغدوم، أو إن كان مُستحقّاً له فطلب عزله حرام ولو كان دون الطالب، وبطل بذلك عدالة الطالب، فإن عزل، وولي الطالب نفذ عند الضرورة أما عند تمهيد الأصول الشرعية فلا ينفذ وهذا في الطلب بلا بدل مال، فإن كان ببذل نظراً، فإن تمين

❦ فود: (أي: الطلب كالقبول) إن كان كَوْنُ القبول خلاف الأولى، أو مكروهاً لا فرق فيه بين أن يكون هنا طلب منه، أو لا خالف ما تقدّم عن البلقيني، وإن كان مقتبداً بالطلب لم يخالفه فليحرّز.



مُتَوَلٍّ، أَوْ كَانَ الْمُتَوَلَّى جَائِزًا، أَمَّا صَالِحٌ مُتَوَلٍّ فَيَحْرُمُ السَّعْيُ فِي عَزْلِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلَوْ أَفْضَلَ  
وَيَنْسُقُ بِهِ الطَّلَبُ وَلَا يُؤْتَرُ بِذَلِكَ مَالٌ مَعَ الطَّلَبِ مِمَّنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ، أَوْ تُدْبَ لَهُ لَكِنْ الْآخِذُ ظَالِمٌ،  
فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ وَلَا تُدْبَ حَرَمٌ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا؛ لِئَلَّا يُعْزَلَ، وَيُسْنَ بِذَلِكَ لِعَزْلِ غَيْرِ صَالِحٍ  
وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ، وَإِنْ أَيْمَ بِهِ الْعَازِلُ، وَالتَّوَلَّى، وَإِنْ حَرَمَ الطَّلَبُ، وَالْقَبُولُ مُطْلَقًا خَشِيَةَ الْفِتْنَةِ.  
(وَالاعْتِزَالُ فِي التَّحْقِينِ) السَّابِقِ (وَعَدَمِهِ بِالتَّاحِيَةِ) وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا بِوَطْنِهِ وَدُونَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى مِنْهُ

على الباذِلِ القضاء، أَوْ كَانَ يَمُنُّ يُسْنُ لَهُ جَازٌ لَهُ بِذَلِكَ الْمَالِ وَلَكِنَّ الْآخِذَ ظَالِمًا بِالْآخِذِ وَهَذَا كَمَا إِذَا تَعَدَّى  
الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ إِلَّا بِبَذْلِ مَالٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ وَلَمْ يُسْنَ طَلَبُهُ لَمْ يَجْزُ بِذَلِكَ الْمَالِ لِيَوَلَّى، وَيَجُوزُ لَهُ الْبَذْلُ  
بَعْدَ التَّوَلَّى لِئَلَّا يُعْزَلَ، وَالْآخِذُ ظَالِمٌ بِالْآخِذِ. وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بِذَلِكَ لِيَوَلَّى وَنُسِبَ إِلَى  
الْغُلَاطِ. وَأَمَّا بِذَلِكَ الْمَالِ لِعَزْلِ قَاضٍ مُتَّصِفٍ بِصِفَةِ الْقَضَاءِ فَهُوَ حَرَامٌ، فَإِنْ عَزَلَ، وَوَلَّى الْبَاذِلُ نَفَذَ عِنْدَ  
الضَّرُورَةِ كَمَا مَرَّ، أَمَّا عِنْدَ تَمَهُدِ الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ فَنُفُذُهُ بَاطِلٌ، وَالْمَعْرُوفُ عَلَى قَضَائِهِ؛ لِأَنَّ الْعَزْلَ  
بِالرُّشْوَةِ حَرَامٌ وَتَوَلَّى الْمُزْتَمِي لِلرَّاشِي حَرَامٌ. اهـ. وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ الْخُ رَاجِعٌ  
إِلَى قَوْلِهِ: فَيَحْرُمُ السَّعْيُ الْخُ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيْنْ الْخُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: مُطْلَقًا إِشَارَةً إِلَى رَدِّ مَا مَرَّ عَنْهُمَا مِنْ  
التَّصْصِيلِ بَيْنَ حَالَتَيْ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِهَا. هـ. فَوَدَّ: (جَائِزًا) أَي: أَوْ جَائِلًا. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ أَفْضَلَ) يَتَّبِعِي أَنْ  
يَكُونَ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الطَّلَبُ مُجْتَهِدًا، وَالْمُتَوَلَّى مُقْلَدًا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْتَرُ) أَي:  
فِي الْعَدَالَةِ وَصِحَّةِ التَّوَلَّى بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ الْخُ) كَلَامٌ  
مُسْتَأَنَفٌ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) لَعَلَّهُ مُتَمَلِّقٌ يَنْفَعُ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا الْخُ)  
عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا يَجِبُ أَي: عَلَى مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ طَلَبٌ وَلَا قَبُولٌ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ:  
وظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِلَدٍ صَالِحَانِ، وَوَلَّى أَحَدُهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ أَي: الطَّلَبُ، وَالْقَبُولُ  
فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ، وَالْأَوَّلُ الْجُوبُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يَتَعَطَّلَ الْبَلَدُ الْآخَرُ إِنْ لَمْ يَشْمَلْهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ  
مَعَ انْتِهَاءِ حَاجَةِ بَلَدِهِ إِلَيْهِ. اهـ. وَخَالَفَهُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُعْنِي فَقَالَا: فَلَوْ كَانَ بِلَدٍ صَالِحَانِ، وَوَلَّى أَحَدُهُمَا  
لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ.

هـ. فَوَدَّ: (وَلَا يُؤْتَرُ بِذَلِكَ مَالٌ مَعَ الطَّلَبِ الْخُ) فِي الرُّوْضَةِ جَوَازُ بِذَلِكَ لِيَوَلَّى أَيْضًا وَدَعَا أَنَّهُ سَبَقُ قَلَمٍ  
مَزْدُودَةٍ، أَوْ ذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِعَزْوِهِ مَا ذُكِرَ لِلزَّوْيَانِيِّ لَا بِالنَّسْبَةِ لِلْحَكَمِ ش م ر. هـ. فَوَدَّ: (ابْتِدَاءً لَا دَوَامًا) كَذَا  
فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ بِذَلِكَ لِيَوَلَّى وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ انْتَهَى. هـ. فَوَدَّ: (وَيَنْفَعُ الْعَزْلُ،  
وَإِنْ أَيْمَ بِهِ الْعَازِلُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ قَاضٍ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ أَي: لِلْقَضَاءِ فَكُلُّ الْمَقْدُومِ، وَإِنْ  
كَانَ مُسْتَحَقًّا فَطَلَبُ عَزْلِهِ حَرَامٌ أَي، وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا فَإِنَّ قَوْلَهُ أَي: عَزَلَهُ وَوَلَّى أَي: غَيْرُهُ نَفَذَ لِلضَّرُورَةِ  
قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَي: عِنْدَهَا وَأَمَّا عِنْدَ تَمَهُدِ الْأَصُولِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا يَنْفَعُ صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ فِيمَا إِذَا بَذَلَ مَالًا  
لِذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِدُونِهِ كَذَلِكَ انْتَهَى. هـ. فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهَا الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا يَجِبُ أَي: عَلَى  
مَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ طَلَبُهُ وَلَا قَبُولُهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِلَدٍ صَالِحَانِ



بناءً على أنه يجب في كل مسافة عدوى نصب قاض فيجري في المتعين وغيره ما مر من أحكام التعيين وعدمه في الطلب، والقبول في وطنه ودون مسافة العدوى منه دون الزائد على ذلك؛ لأنه تعذبت لما فيه من ترك الوطن بالكليّة؛ لأنّ عمل القضاء لا غاية له، بخلاف سائر فروض الكفايات المخرجة إلى السفر كالجهاد وتعلم العلم، نعم، لو عيّن الإمام قاضياً وأرسله إليها لزّمه الامتثال، والقبول، وإنّ تبدّث؛ لأنّ الإمام إذا عيّن أحداً لمصالح المسلمين تعيّن. وعلى هذا التفصيل يُحتمل قول الرافعي: إنّما لم يُكلف السفر لما فيه من التعذيب بهجر الوطن؛ إذ القضاء لا غاية له واعتراض ابن الرفعة له بقول ابن الصباغ وغيره يلزم الإمام أن

• فوّ: (فيجري) إلى قوله: نعم في المُعني. • فوّ: (فيجري في المُعني). (تنبيه): حُكْمُ الْمُقْلَدِينَ  
الآن حُكْمُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْأَصْلَحِ وَعَدَمِهِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. مُعْنَى. • فوّ: (في الطلب،  
والقبول) طُرِفَ لِلْأَحْكَامِ وَقَوْلُهُ: فِي وَطْنِهِ الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: فَيَجْرِي الْخُ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ:  
فَيَجْرِي مَا مَرَّ مِنْ أَحْكَامِ الطَّلَبِ، وَالْقَبُولِ فِي الْمُتَعَيَّنِ وَغَيْرِهِ فِي التَّعَيَّنِ وَعَدَمِهِ فِي وَطْنِهِ الْخُ.  
• فوّ: (لأنه) أي: لِإِجَابِ الْقَبُولِ لِمَا فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى. • فوّ: (بخلاف سائر فروض الكفايات)  
فَإِنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْقِيَامَ بِهَا، وَالْعَوْدَ إِلَى الْوَطَنِ. اهـ. مُعْنَى. • فوّ: (إليها) أي: إِلَى نَاحِيَةٍ. • فوّ: (لزمه  
الامتثال الخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَجَدَ صَالِحٌ يَتَوَلَّى فِي الْبَلَدِ الْمُنْعَوِثِ إِلَيْهِ، أَوْ بِقَرْيَةٍ بِخِلَافِ جَمْعِ الْأَذْرَعِيِّ  
الْآتِي فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ فِيهِ انْتِفَاءً وَجُودَ الصَّالِحِ الْمَذْكُورِ فِيهِ قَوْلُهُ: بَنَحُو مَا ذَكَرْتَهُ شَيْءٌ. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ  
سُلْطَانٌ: وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ فِي الْمَحَلِّ الْمُنْعَوِثِ إِلَيْهِ، أَوْ بِقَرْيَةٍ وَحَيْثُ  
يَجْتَمِعُ الْكَلَامَانِ. اهـ. • فوّ: (وعلى هذا التفصيل) أي: وَجُوبِ الْقَبُولِ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى  
وَعَدَمِهِ فِي الزَّائِدِ عَلَى ذَلِكَ. • فوّ: (واغتراض الخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الرَّافِعِيِّ الْخُ. • فوّ: (له) أي:  
لِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ.

وَوَلَّى أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ، وَالْأَوْجَهُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَطَّلُ  
الْبَلَدُ الْآخَرُ إِنْ لَمْ يَشْمَلْهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ مَعَ انْتِفَاءِ حَاجَةِ بَلَدِهِ إِلَيْهِ هَذَا وَاقْتِصَارُهُ عَلَى الْبَلَدِ مِنْ تَصَرُّفِهِ  
وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ اغْتِيَارُ الْبَلَدِ، وَالتَّاحِيَةِ وَفِي الْحَقِيقَةِ الْمُغْتَبَرُ فِي ذَلِكَ التَّاحِيَةُ فَقَطُّ كَمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهَا  
الْمُتَأَخِّرُونَ. • فوّ: (في كل مسافة عدوى نصب قاض) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَيَجِبُ  
عَلَيْهِ أَي: الْإِمَامُ نَصْبُ قَاضٍ فِي كُلِّ بَلَدٍ وَنَاحِيَةٍ قَالَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ: بِحَيْثُ يَكُونُ بَيْنَ كُلِّ بَلَدَيْنِ مَسَافَةُ  
الْعَدْوَى انْتَهَى الْمَقْصُودُ نَقْلَهُ. • فوّ: (لزمه الامتثال) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَجَدَ صَالِحٌ يَتَوَلَّى فِي الْبَلَدِ الْمُنْعَوِثِ  
إِلَيْهِ، أَوْ بِقَرْيَةٍ بِخِلَافِ جَمْعِ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ فِيهِ انْتِفَاءً وَجُودَ الصَّالِحِ الْمَذْكُورِ فِيهِ قَوْلُهُ بَنَحُو مَا  
ذَكَرْتَهُ شَيْءٌ وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بِلَدَةٍ صَالِحَانِ وَلَوِي أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى  
الْآخَرِ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ وَالْأَوْجَهُ الْوُجُوبُ عَلَيْهِ الْخُ. اهـ. فَلَوْ كَانَ بِلَدَةٍ صَالِحَانِ وَلَوِي  
أَحَدَهُمَا لَمْ يَجِبْ عَلَى الْآخَرِ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَيْسَ بِهِ صَالِحٌ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ش م ر .

يَبْتَغِ قَاضِيًا لِمَنْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ قَاضٍ. وَقَدْ جَمَعَ الْأَذْرَعِيُّ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتَهُ فَقَالَ: يَبْتَغِي حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْأَتَمَةِ عَلَى وَجُودِ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ فِي الْبَلَدِ الْمُبْعُوثِ إِلَيْهِ، أَوْ بَقْرَبِهِ وَكَلَامُ ابْنِ الصَّبَاغِ وَغَيْرِهِ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا رَيْبَ فِي وَجُوبِ الْبَقْعِ حِينَئِذٍ عَلَى الْإِمَامِ وَوَجُوبِ امْتِنَالِ أَمْرِهِ، وَالْأَوَّلُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لَزِمَ تَعَطُّلُ الْحَقُوقِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَا صَالِحَ فِيهَا، وَمَنْ ثُمَّ أَبْطَلَ الْبَلْقَيْنِي كَلَامُ الرَّافِعِيِّ تَفْلًا وَدَلِيلًا، وَمِنْهُ أَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا وَأَبَا مُوسَى وَمُعَاذًا، وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ عَمَلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

(تَنْبِيْهُ): الْمَوْلِيُّ لِلْقَاضِي الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ، نَعَمْ، النَّاحِيَةُ الْخَارِجَةُ عَنْ حُكْمِهِ يُوَلِّيهِ بِهَا مَنْ يَرْجِعُ أَمْرُهُمْ إِلَيْهِ اتَّخَذَ، أَوْ تَعَدَّدَ فَإِنْ فُقِدَ فَاهْلُ الْحِلِّ، وَالْعَقْدُ مِنْهُمْ كَمَا مَرَّ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السُّلْطَانَ، أَوْ نَائِبَهُ لَوْ غَزَلَ قَاضِيًا مِنْ بَلَدٍ بَعِيدَةٍ عَنْهُ وَلَمْ يُوَلِّ غَيْرَهُ، أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَهْصِلْ لِلْبَلَدِ لِيَعْرِيقَهُ فِي الطَّرِيقِ أَوْ مَاتَ الْقَاضِي فَتَعَطَّلَتْ أُمُورُ النَّاسِ بِانْتِظَارِهِ.....

• قَوْلُهُ: (حَمْلُ مَا ذَكَرَهُ الْإِنْفُ) أَي: مَا نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: طُرُقُ الْأَصْحَابِ الْإِنْفُ وَأَمَّا مَا بَحَثَهُ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: وَمُقْتَضَاهُ الْإِنْفُ فَلَا يَقْبَلُ الْجَمْعُ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: عَدَمُ وَجُوبِ الْبَقْعِ، وَالْإِمْتِنَالِ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ أَنَّهُ ﷺ الْإِنْفُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْبَقْعَ الصَّادِرَ مِنْهُ ﷺ وَمِمَّنْ بَعْدَهُ كَانَ بِرِضَا الْمُبْعُوثِينَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ امْتِنَالِهِمْ كَمَا هُوَ الْمُدَّعَى، وَيَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَائِعُ حَالٍ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ النَّاحِيَةُ الْخَارِجَةُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ خَلَا الزَّمَانُ عَنْ إِمَامٍ رَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْعُلَمَاءِ فَإِنْ كَثُرَ عُلَمَاءُ النَّاحِيَةِ فَالْمُتَّبِعُ أَغْلَثَهُمْ، فَإِنْ اسْتَوَوْا وَتَنَازَعُوا أَقْرَعَ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (مَنْ يَزْجِعُ الْإِنْفُ) أَي: ذُو شَوْكَةٍ مُسْلِمٍ يَرْجِعُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي النِّكَاحِ فِي أَوَائِجِرِ فَضْلِ لَا تَزْوُجُ امْرَأَةً نَفْسَهَا. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَهْصِلْ لِلْبَلَدِ الْإِنْفُ) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْإِمَامُ مِنْ تَوَلِّيَةِ الْقَاضِي بِنَلْدِهِ وَغَيْرِهَا مُطْلَقًا وَأَيْسَ النَّاسُ مِنْ تَوَلِّيَةِ قَاضٍ مِنْ جِهَتِهِ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ هَلْ لِأَهْلِ الْحِلِّ، وَالْعَقْدِ مِنْ بَلَدِهِ، أَوْ غَيْرِهَا تَوَلِّيَةِ قَاضٍ وَكَذَا لَوْ وَلَّى قَاضِيًا، لَكِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا هَلْ لَهُمْ تَوَلِّيَةُ قَاضٍ بِالنَّسْبَةِ لِتِلْكَ الْمَسَائِلِ وَلَقَلَّ قِيَاسٌ مَا بَحَثَهُ أَنَّ لَهُمْ مَا ذَكَرَ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَاتَ الْقَاضِي) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَمْ يُوَلِّ غَيْرَهُ.

• قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ أَنَّهُ ﷺ أَرْسَلَ عَلِيًّا الْإِنْفُ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْبَقْعَ الصَّادِرَ مِنْهُ ﷺ وَمِمَّنْ بَعْدَهُ كَانَ بِرِضَا الْمُبْعُوثِينَ فَلَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ امْتِنَالِهِمْ كَمَا هُوَ الْمُدَّعَى وَيَوْضَحُ ذَلِكَ أَنَّهَا وَقَائِعُ فِعْلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَلَّى مَنْ لَمْ يَهْصِلْ لِلْبَلَدِ كَتَفْوِيقِهِ فِي الطَّرِيقِ أَوْ مَاتَ الْقَاضِي فَتَعَطَّلَتْ أُمُورُ النَّاسِ الْإِنْفُ) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَنَعَ الْإِمَامُ مِنْ تَوَلِّيَةِ الْقَاضِي بِنَلْدِهِ وَغَيْرِهَا مُطْلَقًا وَأَيْسَ النَّاسُ مِنْ تَوَلِّيَةِ قَاضٍ مِنْ جِهَتِهِ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ هَلْ لِأَهْلِ الْحِلِّ، وَالْعَقْدِ مِنْ بَلَدِهِ، أَوْ غَيْرِهَا تَوَلِّيَةِ قَاضٍ وَكَذَا لَوْ وَلَّى قَاضِيًا، لَكِنْ مَنَعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ وَتَعَطَّلَتْ أُمُورُهُمْ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا هَلْ لَهُمْ تَوَلِّيَةُ قَاضٍ بِالنَّسْبَةِ لِتِلْكَ الْمَسَائِلِ وَلَقَلَّ قِيَاسٌ مَا بَحَثَهُ أَنَّ لَهُمْ مَا ذَكَرَ.

إِنَّ لِأَهْلِ الْحَلِّ، وَالْعَقْدِ تَوَلِيَّةً مَنْ يَقُومُ بِذَلِكَ إِلَى حُضُورِ الْمُتَوَلَّى وَيَنْفُذَ حُكْمَهُ ظَاهِرًا، أَوْ بَاطِنًا لِلضَّرُورَةِ.

(وشرط القاضي) أي: مَنْ تَصَيَّحَ تَوَلِيَّتُهُ لِلْقَضَاءِ (مسلم)؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَيْسَ أَهْلًا لِلْوِلَايَةِ وَنُصِبُهُ عَلَى مِثْلِهِ مُجَرَّدُ رِيَاسَةٍ لَا تَقْلِيدُ حُكْمٍ وَقَضَاءٍ، وَمَنْ ثُمَّ لَا يُلْزَمُونَ بِالتَّحَاكُمِ عِنْدَهُ وَلَا يُلْزَمُهُمْ حُكْمُهُ إِلَّا إِنْ رَضُوا بِهِ (مُكَلَّفٌ) لِنَقْصِ غَيْرِهِ وَاشْتَرَطَ الْمَاوَزْدِيُّ زِيَادَةَ عَقْلِ اكْتِسَابِيٍّ عَلَى الْعَقْلِ التَّكْلِيفِيِّ، وَقَدْ يُفْهِمُهُ مَا يَأْتِي مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ ذَا بَقْطَةٍ تَامَةٍ (حَقٌّ) كُلُّهُ لِنَقْصِ غَيْرِهِ بِسَائِرِ أَقْسَامِهِ (ذَكَرَ) فَلَا تَوَلَّى امْرَأَةً وَلَوْ فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَتُهَا وَلَا تُخْتَنَى لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ «لَنْ

فُود: (أَنَّ لِأَهْلِ الْحَلِّ الْإِنْفَ) جَوَابٌ لَوْ وَكَانَ الْأَوَّلَى جَازًا لِأَهْلِ الْإِنْفِ. فُود: (أَي: مَنْ تَصَيَّحَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: مُطْلَقٌ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: وَفِي إِطْلَاقِهِمَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَصَحَّ أَيْضًا إِلَى الْمُتَنِ.

فُود (سَيِّئُ): (مُسْلِمٌ الْإِنْفَ) أَي: إِسْلَامٌ وَكَذَا الْبَاقِي وَهَذَا الشَّرْطُ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرِّوَايَةِ فَلَا يَوَلَّى كَافِرٌ عَلَى مُسْلِمِينَ يَقُولُهُ تَعَالَى «وَلَنْ يَحْمِلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» (النَّسَاءُ: ١١١) وَلَا سَبِيلَ أَعْظَمَ مِنَ الْقَضَاءِ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (وَنُصِبُهُ عَلَى بَيْتِهِ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَأَمَّا جَرَيَانُ عَادَةِ الْوِلَايَةِ بِنُصْبِ حَاكِمٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ عَلَيْهِمْ فَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ: إِنَّمَا هِيَ رِيَاسَةٌ وَرِعَامَةٌ لَا تَقْلِيدُ حُكْمٍ الْإِنْفَ. فُود: (وَمَنْ ثُمَّ لَا يُلْزَمُونَ الْإِنْفَ) فَهُوَ كَالْمُحْكَمِ لَا الْحَاكِمِ. اهـ. زِيَادِي.

فُود (سَيِّئُ): (مُكَلَّفٌ) أَي: بِالْإِنْفِ عَاقِلٌ فَلَا يَوَلَّى صَبِيًّا وَلَا مَجْنُونًا وَإِنْ تَقَطَّعَ جُنُونُهُ. اهـ. مُغْنِي.

فُود: (لَوْ اشْتَرَطَ الْمَاوَزْدِيُّ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَاشْتِرَاطُ الْمَاوَزْدِيِّ زِيَادَةَ عَقْلِ اكْتِسَابِيٍّ عَلَى الْعَقْلِ الْفَرِيزِيِّ مُخَالِفٌ لِكَلَامِهِمْ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: مُخَالِفٌ لِكَلَامِهِمْ عِبَارَةُ الْمَاوَزْدِيِّ: وَلَا يُخْتَنَى بِالْعَقْلِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّكْلِيفُ حَتَّى يَكُونَ صَحِيحَ التَّمْيِيزِ جَيِّدَ الْفِطْنَةِ بَعِيدًا عَنِ السَّهْوِ، وَالْغَفْلَةِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى إِضْحَاحِ الْمُشْكِلِ وَحَلِّ الْمُغْضِلِ انْتَهَتْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الَّذِي اشْتَرَطَهُ الْمَاوَزْدِيُّ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِلَّا فَمَجَرَّدُ الْعَقْلِ التَّكْلِيفِيِّ الَّذِي هُوَ التَّمْيِيزُ غَيْرُ كَافٍ قَطْعًا مَعَ أَنَّ الشَّارِحَ سَيَجْزِمُ بِمَا اشْتَرَطَهُ الْمَاوَزْدِيُّ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: كَافٍ حَيْثُ يَقُولُ بَانَ يَكُونُ ذَا بَقْطَةٍ تَامَةٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. فُود: (فَلَا تَوَلَّى امْرَأَةً وَلَوْ الْإِنْفَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الرَّدِّ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ جَوَّزَهُ حَبِيبُ وَعَلَى ابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ حَيْثُ جَوَّزَهُ مُطْلَقًا. اهـ. مُغْنِي. فُود: (وَلَا تُخْتَنَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي إِطْلَاقِهِمَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَصَحَّ أَيْضًا إِلَى الْمُتَنِ. فُود: (وَلَا تُخْتَنَى الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالتَّخْتَنَى الْمُشْكِلُ فِي ذَلِكَ كَالْمَرْأَةِ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ فَلَوْ وَلَّى، ثُمَّ بَانَ رَجُلًا لَمْ يَصَحَّ تَوَلِيَّتُهُ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ: إِنَّهُ الْمَذْهَبُ، وَنُحْتَاجُ إِلَى تَوَلِيَّةٍ جَدِيدَةٍ، أَمَّا إِذَا بَانَتْ ذَكَوْرَتُهُ قَبْلَ التَّوَلِيَّةِ فَإِنَّمَا تَصَحُّ. اهـ. وَسَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ، وَالنَّهَايَةِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَهُوَ مَنْ يُعْرِفُ الْإِنْفَ مَا يُخَالِفُهُ.

فُود: (وَاشْتَرَطَ الْمَاوَزْدِيُّ الْإِنْفَ) هُوَ مُخَالِفٌ لِكَلَامِهِمْ ش م ر .

يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ وَصَحَّ أَيْضًا هَلَكَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ (عَذَلُ) فلا يُولَى فائِقُ؛ لعدم قبول قوله ومثله نافي الإجماع أو خبر الواحد، أو الاجتهاد ومحجور عليه بسبقه (سميع) فلا يُولَى أَصَمُّ، وهو مَنْ لا يَسْمَعُ بالكَلْبَةِ، بخلاف مَنْ يَسْمَعُ بالصَّباح (نصير) فلا يُولَى أَعْمَى وَمَنْ يَرَى الشَّيْخَ، ولا يُعَيِّرُ الصُّورَةَ، وإن قُرِبَتْ، بخلاف مَنْ يُعَيِّرُهَا إِذَا قُرِبَتْ بحيث يبرقها ولو بتكليف ومزيد تأمل، وإن عَجَزَ عن قراءة المكتوب وَمَنْ يُبَصِّرُ نَهَارًا فقط وبحسب الأذرع مَنْع عكسيه وفي إطلاقهما نظر. والذي يُتَّجَه أَنَّهُ متى كان في زَمَنٍ يوجد فيه ضابط البصير الذي تَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ وفي غيره لا يوجد فيه ذلك وأطرَدَتْ عَادَتُهُ بذلك صَحَّحت تَوَلِيَّتُهُ في الأول دون الثاني فلا يدخل تَبَيُّنًا للأول بل يُتَّجَه فِي بَصِيرٍ عَرَضَ لَهُ نَحْوُ زَمَنٍ صَوْرَةٍ لا يُعَيِّرُ إِلَّا بنحو الصوت أَنَّهُ لا يَصِيحُ قضاؤه فيه وظاهر أَنَّهُ لا يَنْعَزِلُ بِهِ لِقُرْبِ زَوَالِهِ مع كمال مَنْ طَرَأَ لَهُ واختير صحته ولاية الأعمى؛ لأنَّه عليه السلام «استخلف ابن أُمِّ مَكْتُومٍ على الصلاة وغيرها من أمور المدينة» رواه الطبراني، ويُجَابُ بعد تسليم صحة ورود العموم الذي فيه باحتمال أَنَّهُ استخلفه للتفكير في أمورها العامة من الجراسة وما يتعلق بها لا في خصوص الحكم الذي الكلام فيه (ناطق) فلا يُولَى أَحْرَسٌ، وإن فهم إشارته كل أحد لِعَجْزِهِ عن تنفيذ الأحكام كسابقته (كاف) للقيام بمنصب القضاء بأن يكون ذا نهضة وبِقْطَةٍ تامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يُولَى مُثْقَلٌ ومختل

فَوَلَّى (سني): (عَذَلُ) وسبائي في الشهادات يئانه. اهـ. مُغْنِي. قُود: (وَمِثْلُهُ) أي: الفائق. اهـ. ع ش عبارة المُغْنِي، والروض ولا يُولَى مُبْتَدِعٌ تُرَدُّ شهادته ولا مَنْ يُنْكِرُ الإجماع، أو أخبار الآحاد، أو الاجتهاد الْمُتَضَمِّنُ إنكاره إنكار القياس. اهـ. أي يَحْرُمُ ولا يَصِيحُ تَقْلِيدُ مُبْتَدِعٍ إلخ أسنى.

قُود: (وَمُخْجَوْرٌ عَلَيْهِ) كما صَرَّحَ به البلقيني؛ لأن مقتضى القضاء التصرُّف على المخجور عليهم قال: وأما الإكراه فإنه مانع من صحة القبول إلا فيمن تَعَيَّنَ عليه اهـ. مُغْنِي. قُود: (فلا يُولَى أَهْمَى إلخ) خرج بالأعمى الأغور فإنه يَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (وفي إطلاقهما) أي: صحة مَنْ يُبَصِّرُ نَهَارًا فقط وعدم صحة مَنْ يُبَصِّرُ لَيْلًا فقط وجرى النهاية، والمغني على الإطلاق المذكور. قُود: (أنه متى كان) أي: مَنْ يُرَادُ نَصْبُهُ قاضياً. قُود: (صَحَّحت تَوَلِيَّتُهُ في الأول إلخ) يعني أَنَّ مَنْ يُبَصِّرُ نَهَارًا فقط تَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ إِذَا وَلِيَ فِي النَّهَارِ ويتنقذ حكمه فيه دون الليل، وَمَنْ يُبَصِّرُ لَيْلًا فقط تَصِيحُ تَوَلِيَّتُهُ إِذَا وَلِيَ فِي اللَّيْلِ ويتنقذ حكمه فيها دون النهار. قُود: (لا يَصِيحُ قضاؤه فيه) أي: في زَمَنٍ عَدَمُ التَّمْيِيزِ. قُود: (واختير إلخ) عبارة المُغْنِي، فإن قيل: «قد استخلف النبي عليه السلام ابن أُمِّ مَكْتُومٍ على المدينة وهو أعمى» ولذلك قال مالك بصحة ولاية الأعمى أجب بأنه إنما استخلفه في إمارة الصلاة دون الحكم.

(تنبيه): لو سمع القاضي البيته، ثم عمي قضى في تلك الواقعة على الأصح. واستثنى أيضا لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فإنه يجوز كما هو مذكور في محلّه. اهـ. قُود: (لا في خصوص الحكم إلخ) الأولى دون الحكم إلخ. قُود: (فلا يُولَى أَحْرَسٌ) إلى قوله: وجبان في النهاية وإلى قوله: وعده في المغني إلا قوله: في الروضة.

نَظَرَ بِكِبَرٍ، أَوْ مَرَضٍ وَجِبَانَ ضَعِيفِ النَّفْسِ وَفِي الرُّوْضَةِ يُنْذَبُ ذُو جِلْمٍ وَتَثْبُتُ وَلَيْسَ وَفِطْنَةً وَتَقْطُفُ وَصَحَّةَ خَوَاسٍ وَأَعْضَاءٍ. وَعُدَّةُ الْفِطْنَةِ، وَالتَّقْطُفُ لَا يُثَانِي مَا قُلْنَا فِي الْيَقْظَةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهَا أَنْ يَخْرُجَ عَنِ التَّقْطُفِ وَاجْتِلَالِ الرَّأْيِ كَمَا تَقَرَّرُ، وَمِنْهَا زِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ بِحَيْثُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْقَلَاءُ فِي رَأْيِهِ وَتَذْيِيرِهِ. (مَجْتَهِدٌ) فَلَا يَصْخُ تَوَلِيَّةُ جَاهِلٍ وَمُقَلَّدٍ، وَإِنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ لَمَجْرِهِ عَنِ إِذْرَاكِ غَوَايِضِهِ وَتَقْرِيرِ أَدْلَتِهِ؛ إِذْ لَا يُحِيطُ بِهِمَا إِلَّا مَجْتَهِدٌ مُطْلَقٌ قَلِيلٌ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: إِسْلَامٌ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ كَوْنُهُ مُسْلِمًا إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَعْنَى الْمَضْطَرِيَّ لَا الشَّخْصَ نَفْسَهُ. اهـ. وَيُرَدُّ بِوُضُوحٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِتِلْكَ الصَّيْغِ مَا أَشْعَرَتْ بِهِ مِنَ الْوُضُوفِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ كَاتِبًا وَاشْتِرَاطُهُ جَمْعٌ وَاجْتِهَادٌ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَتَأَكَّدُ نَذْبُ ذَلِكَ، وَلَا كَوْنُهُ عَارِفًا بِالْحِسَابِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي تَصْحِيحِ الْمَسَائِلِ الْجَسَائِيَّةِ لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الْمَجْمُوعِ اشْتِرَاطَهُ فِي الْمُفْتِي فَالْقَاضِي أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ مُفْتٍ وَزِيَادَةٌ بِهِ يَنْدَفِعُ تَصْوِيبُ ابْنِ الرَّفْعَةِ خِلَافَهُ، وَقَدْ يُجْمَعُ بِحَمِلِ الْإِشْتِرَاطِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْغَالِبِ وَقُوعُهَا وَعَدِمِهَا عَلَى ضِدِّهَا وَوَجْهُهُ أَنَّ رُجُوعَهُ لِغَيْرِهِ فِي تِلْكَ يَشْتَقُّ عَلَى الْخُصُومِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ بِخِلَافِهِ فِي هَذِهِ، وَلَا مَعْرِفَتُهُ بُلْغَةً أَهْلٍ وَلَا يَتَنَبَّهُ أَيُّ وَعَكْسُهُ وَمَحْلُهُمَا إِنْ كَانَ ثُمَّ عَدْلٌ يُعْرِفُهُ بِلَفْتِهِمْ، وَيُعْرِفُهُمْ بِلَفْتِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْقُودِ أَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا عَلَى مَا فِي ظَنِّ

- قُودُ: (وَجِبَانَ ضَعِيفِ النَّفْسِ) فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَكُونُ عَالِمًا دَيْنًا وَنَفْسُهُ ضَعِيفَةٌ عَنِ التَّجْمِيدِ، وَالْإِلْزَامِ، وَالسَّطْوَةِ فَيُطْمَعُ فِي جَانِبِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ. اهـ. مُغْنِي. • قُودُ: (وَصَحَّةُ خَوَاسٍ وَأَعْضَاءٍ) وَأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بُلْغَةً الْبَلَدِ الَّذِي يَقْضِي لِأَهْلِهِ قَنُوعًا سَلِيمًا مِنَ الشَّخَنَاءِ صَدُوقًا وَافِرَ الْعَقْلِ ذَا وَقَارٍ وَسَكِينَةٍ قَرَشِيًّا وَمُرَاعَاةَ الْعِلْمِ، وَالْعَمَلِ أَوْ لَى مِنْ مُرَاعَاةِ التَّسْبِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قُودُ: (وَهَذِهِ الْإِنْفِ) أَيُّ: مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ. • قُودُ: (مَا قُلْنَا فِي الْيَقْظَةِ الثَّانِيَةِ) أَيُّ: مِنْ إِدْخَالِهَا فِي تَفْسِيرِ الْكِفَايَةِ الْوَاجِبَةِ.
- قُودُ: (لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهَا الْإِنْفِ) كَيْفَ يُرَادُ بِالْيَقْظَةِ الثَّانِيَةِ أَصْلُ التَّقْطُفِ وَبِالتَّقْطُفِ الْمُطْلَقِ كَمَا هُوَ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سَيِّدُ عَمَر. • قُودُ: (فَلَا يَصْخُ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: قِيلَ وَإِلَى الْمُنِّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَاشْتَرَطَهُ إِلَى وَلَا كَوْنُهُ عَارِفًا وَقَوْلُهُ: بِهِ يَنْدَفِعُ إِلَى وَلَا مَعْرِفَتُهُ وَقَوْلُهُ: فَقَوْلُ جَمْعٍ إِلَى وَلِلْمَوْلَى.
- قُودُ: (تَوَلِيَّةُ جَاهِلٍ) أَيُّ: بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. • قُودُ: (وَإِنْ حَفِظَ) إِلَى قِيلَ: عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَهُوَ مَنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ لَكِنَّهُ غَيْرُ عَارِفٍ بِغَوَايِضِهِ، وَقَاصِرٌ عَنِ تَقْرِيرِ أَدْلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلْفَتْوَى فَالْقَضَاءُ أَوْ لَى. اهـ. • قُودُ: (وَيُرَدُّ الْإِنْفِ) هَذَا الرَّدُّ إِنَّمَا يَقِيدُ لَوْ أُريدَ بِالْإِنْفِ الْوُجُوبُ لَا الْأَوَّلَى. • قُودُ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى قَوْلِهِ: لَكِنَّهُ صَحَّحَ فِي الْمُغْنِي. • قُودُ: (فَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: مَا أَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ. • قُودُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ) أَيُّ: بِمَا فِي الْمَجْمُوعِ. • قُودُ: (تَصْوِيبُ ابْنِ الرَّفْعَةِ خِلَافَهُ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. • قُودُ: (أَنْ رُجُوعَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي. • قُودُ: (وَلَا مَعْرِفَتُهُ) أَيُّ: وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ الْإِنْفِ.
- قُودُ: (وَمَحْلُهُمَا) أَيُّ: الْأَصْلُ، وَالْعَكْسُ. • قُودُ: (أَنَّ الْمَدَارَ الْإِنْفِ) بَيَانٌ؛ لِمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ: فِيهَا أَيُّ

المُكَلَّفُ أَنَّهُ لَوْ وَلِيَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ اجْتِمَاعَ تِلْكَ الشُّرُوطِ فِيهِ ثُمَّ بَانَ فِيهِ صَحْتُ تَوَلِيَّتِهِ فَقَوْلُ جَمْعٍ لَا يَصِحُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَلِلْمَوْلَى إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ يَمْتَدَّ فِي الصَّالِحِ عَلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ عَارِفَيْنِ بِمَا ذُكِرَ، وَيُسَرُّ لَهُ اخْتِبَارُهُ لِيَزْدَادَ فِيهِ بَصِيرَةٌ. (وَهُوَ أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ مَنْ يَعْرِفُ مِنَ الْكِتَابِ، وَالشَّيْءَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ) وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَا يَنْحَصِرُ فِي خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسِمِائَةِ حَدِيثٍ خِلَافًا لِزَاعِمَيْهِمَا، أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلَأَنَّهَا تُسْتَنْبَطُ حَتَّى مِنْ أَيِّ الْقَصَصِ، وَالْمَوَاعِظِ وَغَيْرِهِمَا وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلَأَنَّ الشَّاهِدَةَ قَاضِيَةً بِطُلَانِهِ، فَإِنْ أَرَادَ قَائِلُهُ الْحَضَرَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ السَّالِمَةِ مِنْ طَعْنٍ فِي سَنَدٍ، أَوْ نَحْوِهِ، أَوِ الْأَحْكَامِ الْخَفِيَّةِ الْجِتْهَادِيَّةِ كَانَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْقُرْبِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ مَزْدُودَةٌ بِأَنَّ غَالِبَ الْأَحَادِيثِ لَا يَكَاذُ يَخْلُو عَنْ حُكْمٍ، أَوْ أَذَبٍ شَرْعِيٍّ، أَوْ سِيَاسَةٍ دِينِيَّةٍ وَيَكْفِي اعْتِمَادُهُ فِيهَا عَلَى أَصْلٍ مُصَحَّحٍ عِنْدَهُ يَجْمَعُ غَالِبَ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ كَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَيُّ: مَعِ مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِهِ وَمَا لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ نَقْدٍ، وَرَدَّ فِيهَا يَظْهَرُ (وَعَامَّةً).....

العُقُود. هـ. فُودَ: (ثُمَّ بَانَ) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. هـ. فُودَ: (فَقَوْلُ جَمْعِ الْخ) مِنْهُمْ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. هـ. فُودَ: (لَا يَصِحُّ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. هـ. فُودَ: (وَلِلْمَوْلَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا عَرَفَ الْإِمَامُ أَهْلِيَّةَ أَحَدٍ وَلَا، وَلَا يَحْتَثُّ عَنْ حَالِهِ وَلَوْ وَلِيَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ مَعَ وُجُودِ الصَّالِحِ لَهُ، وَالْعِلْمُ بِالْحَالِ إِيْمَ الْمَوْلَى بِكُسْرِ اللَّامِ، وَالْمَوْلَى يَفْتَحُهَا وَلَا يَتَّقِدُ قَضَاؤُهُ وَإِنْ أَصَابَ فِيهِ. اهـ. هـ. فُودَ: (وَيُسَرُّ لَهُ اخْتِبَارُهُ الْخ) أَيُّ: إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْإِخْتِيَارِ، وَلَا أَكْتَفَى بِإِخْبَارِ الْمَدْلَيْنِ. اهـ. ع. ش. هـ. فُودَ: (وَهُوَ مَنْ) كَانَ فِي أَصْلِهِ رَضَاةٌ تَعَلَّى أَنْ مَكْتُوبًا بِالْحُمَرَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْمُثْنِ وَكَذَاهُو فِي الْمُغْنِي، وَالثَّاهِيَّةِ، وَالْمَحَلِّي، ثُمَّ أَصْلَحَ بَيْنَ قَلْبِيحَرِّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. هـ. فُودَ: (أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى أَنَّ قَوْلَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْمِيدِ فِي الثَّاهِيَّةِ: إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ إِلَى وَاجْتِمَاعِ ذَلِكَ.

هـ. فُودَ (سَنِي): (مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمَوَاعِظِ، وَالْقَصَصِ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودَ: (وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ ذَلِكَ) بَلْ يَكْفِي أَنْ يَعْرِفَ مَظَانَّ الْأَحْكَامِ فِي أَبْوَابِهَا قَلْبًا رَاجِعًا. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودَ: (فِي خَمْسِمِائَةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسِمِائَةِ حَدِيثٍ) حَقُّ التَّعْبِيرِ أَنْ يَقُولَ أَيُّ الْأَحْكَامِ فِي خَمْسِمِائَةٍ وَلَا أَحَادِيثُهَا فِي خَمْسِمِائَةٍ.

هـ. فُودَ: (لِزَاعِمَيْهِمَا) زَاعِمُ الْأَوَّلِ الْبَنْدَنَجِيُّ وَالْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَزَاعِمُ الثَّانِي الْمَاوَزْدِيُّ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودَ: (وَغَيْرِهِمَا) أَيُّ: كَالْحُكْمِ، وَالْأَمْثَالِ. هـ. فُودَ: (قَاضِيَةً بِطُلَانِهِ) أَيُّ: لِمَا يَأْتِي أَنْ غَالِبَ الْأَحَادِيثِ الْخ. هـ. فُودَ: (قَائِلُهُ) أَيُّ: انْتِحَصَارَ الْأَحَادِيثِ فِي خَمْسِمِائَةٍ. هـ. فُودَ: (أَوِ الْأَحْكَامِ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَيُحْتَمَلُ عَلَى الْحَضَرَ. هـ. فُودَ: (أَنَّهَا) أَيُّ: أَحَادِيثُ الْأَحْكَامِ. هـ. فُودَ: (اعْتِمَادُهُ) أَيُّ: الْمُجْتَهِدُ فِيهَا. أَيُّ: فِي مَعْرِفَةِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ. هـ. فُودَ: (هَلَى أَصْلٍ مُصَحَّحٍ) أَيُّ: مَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ. اهـ. مُغْنِي.

هـ. فُودَ: (كَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ) وَصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودَ: (مَعِ مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِهِ الْخ) أَيُّ: ذَلِكَ الْأَصْلِ.



راجع لما مطلقاً، أو الذي أريد به العموم (وخاصه) مطلقاً، أو الذي أريد به الخصوص ومطلقه ومقيده (ومجمله ومبيته وناسخه ومنسوخه)، والنص، والظاهر، والمحكم (ومتواتر الشئ وغيره)، وهو آحادها؛ إذ لا يمكن من الترجيح عند تعارضها إلا بمعرفة ذلك (و الحديث (المفصل) باتصال رواته إلى الصحابي فقط، ويسمى الموقوف، أو إليه ﷺ، ويسمى المرفوع (والمرسل)، وهو ما يسقط فيه الصحابي ويصح أن يراد به ما يشمل المفصل أو المنقطع بدليل مقابلته بالمفصل (وحال الزواة قوة وضعفاً)؛ .....

• قوله: (راجع لما إلخ) عبارة المفتي ويعرف خاصه وعامه بتذكير الضمير؛ نظراً لما، والخاص خلاف العام الذي هو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر. ويعرف العام الذي أريد به الخصوص، والخاص الذي أريد به العموم. اهـ. • قوله: (راجع لما) أي مخطوف عليها. اهـ. رشيد.

• قوله: (مطلقاً) راجع لعمامه، وكان المراد بقوله: مطلقاً ما هو عام بوضعه، ويقابله ما ليس عاماً بوضعه، لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله: وخاصه ولينظر الفصل بين عامه ومطلقاً بما بينهما، والمطف في قوله: أو الذي إلخ، ويحتمل أن المراد بقوله: مطلقاً سواء أريد عمومه، أو لا ويكون قوله: أو الذي إلخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام، وعلى قياس ذلك يقال في مطلق الثاني، وما بعده. اهـ. سم وقوله: والمطف إلخ أي: وكان حقه المطف بالواو كما في المفتي. • قوله: (أو الذي إلخ) عطف على عامه. اهـ. ع ش. • قوله: (أو الذي أريد به العموم) أي ولو مجازاً. • قوله: (ومطلقه) إلى قول المتن: والمفصل في المفتي.

• قوله: (سبي) (ومجمله) وهو ما لم تفسح دلالة مثل قوله تعالى ﴿وَأَنزَلْنَا آلَکُوفَةَ﴾ (البقرة: ١٣) و ﴿خُذْ مِنْ أَوَّلِهِمْ صَدَقَةً﴾ (البقرة: ١٠٣)؛ لأنه لم يعلم منهما قدر الواجب، والمبين هو ما اتضح دلالة مثل قوله: ﴿وفي عشرة دنانير نصف دينار﴾. اهـ. بجيرمي. • قوله: (والمحكم) أي: والمشابهة. اهـ. مفتي.

• قوله: (عند تعارضها) أي: الأدلة. اهـ. مفتي. • قوله: (إلا بالملك) فيقدم الخاص على العام، والمقيد على المطلق، والمبين على المجمل، والناسخ على المنسوخ، والمتواتر على الأحاد قال ابن بڑهان: ويشرط أن يعرف أسباب التزويل. اهـ. مفتي. • قوله: (المفصل) وهو الحديث الساقط من سنده أثنان فأكثر كما قاله العراقي. والمنقطع قال العراقي: هو ما سقط من سنده واحد قبل الصحابي في أي موضع كان، وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد. اهـ. جاد المولى.

• قوله: (مطلقاً) راجع لعمامه وكان المراد بالعام مطلقاً ما هو عام بوضعه ويقابله ما ليس عاماً بوضعه، لكن أريد به العموم وعلى هذا القياس ما يأتي في قوله: وخاصه ولينظر الفصل بين عامه ومطلقاً بما بينهما، والمطف في قوله، أو الذي إلخ ويحتمل أن المراد بقوله: مطلقاً سواء أريد عمومه، أو لا ويكون قوله: أو الذي إلخ إشارة إلى التردد في المراد بالعام وعلى قياس ذلك يقال في مطلقاً الثاني وما بعده.



لأنه بذلك يتوصل إلى تقرير الأحكام، نعم، ما تواتر ناقلوه، أو أجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله وله الاكتفاء بتعديل إمام عَرَفَ صحته مذهبه في الجرح، والتعديل. (ولسان العرب لغة، ونحوًا) وصرفًا وبلاغة؛ إذ لا بُدَّ منها في فهم الكتاب، والشئبة (وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم إجماعًا واختلافًا) لا في كل مسألة بل في المسألة التي يُريد النظر فيها بأن يعلم أن قوله فيها لا يخالف إجماعًا ولو بأن يغلب على ظنه أنها مؤلدة لم يتكلم فيها الأولون، وكذا يُقال في معرفة الناسخ، والمنسوخ (والقياس بأنواعه) من جلبي، وهو ما يُقطع فيه بنفي الفارق كقياس ضرب الواليد على تأفيفه، أو مُساو، وهو ما يُتخذ فيه الفارق كقياس إحراق مال اليتيم على أكله، أو أذون، وهو ما لا يُتخذ فيه ذلك كقياس الثَّغاح على البر في الرِّبا بجوامع الطعم صحةً وفسادًا وجلاءً وخفاءً وطُرُق استخراج العلل، والاستنباط ولا يُشترط نهايته في كل ما ذكر بل تكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم، وإن لم يُحسِّن قوانين علم الكلام المدونة الآن قال ابن الصلاح: وهذا سهل الآن لِتدوين العلوم وضبط قوانينها واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يُفتي في جميع أبواب الفقه، أما مُقَيَّد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد إمامه. ولغير

- قوله: (لأنه بذلك) إلى قوله: انتهى في المُغني لإلا قوله: قال ابن الرُّفعة: وقال ابن الصلاح.
- قوله: (ما تواتر ناقلوه) أي: بلغوا عند التواتر. اه. سم عبارة المُغني تواترت عدالة روايته. اه.
- قوله: (لا يُبحث إلخ) عبارة المُغني فلا حاجة للبحث عن عدالتهم، وما عدا ذلك يُكتفى في عدالة روايته بتعديل إمام إلخ ولا بُدَّ مع العدالة من الضبط. اه.
- قوله: (سني: ونحوًا) يجوز أن يُريد بالنحو ما يشمل الصرف. اه. سم عبارة المُغني أراد بالنحو ما يشمل البناء، والإغراب، والتصرف. اه. قوله: (ولو بأن يغلب على ظنه إلخ) عبارة المُغني إنما يعلمه بموافقته بعض المتقدمين أو يغلب إلخ. • قوله: (صحة إلخ) راجع إلى المتن. • قوله: (جلاء وخفاء) يُغني عنه ما مر. • قوله: (وطُرُق استخراج العلل إلخ) أي ويعرف طُرُق إلخ. • قوله: (ولا يُشترط نهايته إلخ) عبارة المُغني ولا يُشترط أن يكون متبحرًا في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيونه وفي اللغة كالخليل بل يكفي معرفته جمل منها قال ابن الصلاح إلخ. • قوله: (مع الاعتقاد الجازم إلخ) مُتعلق بقول المُصنِّف: وشرط القاضي مُسلم إلخ أي يُشترط فيه ما مر مع الاعتقاد الجازم بأمور العقائد، وإن لم يُحسِّن قوانين علم الكلام المدونة فليس إحسانها شرطًا في المُجتهد أي: على الصحيح. اه. رَشِيد. • قوله: (واجتماع ذلك) أي: العلوم المُتقدمة. • قوله: (إما مُقَيَّد) أي: بمذهب إمام خاص. اه. مُغني. • قوله: (لا يغلوا) أي: لا يتجاوز.

- قوله: (نعم ما تواتر ناقلوه) أي: بلغوا عند التواتر.
- قوله: (في: ونحوًا) يجوز أن يُريد بالنحو ما يشمل الصرف.

فيها ما يُراعيه المَطْلَقُ في قوانينِ الشرع فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع نُصوصِ الشرع، ومن ثم لم يكن له العدولُ عن نصٍّ إماميه كما لا يجوزُ الاجتهادُ مع النصِّ قال ابنُ دَقِيقِ العيد: لا يخلو المضرُّ عن مجتهدٍ إلا إذا تداعى الزمانُ وقُرِبتِ العاعةُ. وأما قولُ الغزاليِّ كالقفال: إنَّ المضرَّ خلا عن المجتهدِ المُستَقِلِّ فالظاهرُ أنَّ المرادَ مجتهدٌ قائمٌ بالقضاءِ لِرَغْبَةِ العُلَماءِ عنه وكيف يُمكنُ القضاءُ على الأعصارِ بخلوها عنه والقفالُ نفسه كان يقولُ: لِسائِلِهِ في مسائلِ الصُّبْرَةِ تُسألني عن مذهبِ الشافعيِّ أم عَمَّا عندي؟ وقال هو وآخرون منهم تلميذه القاضي حُسينٌ: لَسْنَا مُقْلِدِينَ لِلشَّافِعِيِّ بَلْ وَاثِقٌ رَأْيُنَا رَأْيَهُ قال ابنُ الرُّفْعَةِ: ولا يختلفُ اثنانِ أنَّ ابنَ عبدِ السلامِ وتلميذه ابنَ دَقِيقِ العيدِ بَلْغَا رُتْبَةَ الاجتهادِ وقال ابنُ الصَّلَاحِ إمامُ الحرَّمينِ والغزاليِّ والشيرازيُّ من الأئِمَّةِ المجتهدين في المذهبِ. ا. هـ. ووافقهُ الشيخانِ فأقاما كالغزاليِّ احتمالاتِ الإمامِ وجوهاً. وخالف في ذلك ابنُ الرُّفْعَةِ فقال في موضعٍ من المَطْلَبِ: احتمالاتُ الإمامِ لا تُعدُّ وجوهاً وفي موضعٍ آخرَ منه الغزاليُّ ليس من أصحابِ الوجوه بل، ولا إمامه والذي يُتَّبَعُ أنَّ هَؤُلَاءِ، وإنْ ثَبِتَ لَهُمُ الاجتهادُ فالمرادُ به التأهُّلُ له مُطْلَقاً، أو في بعضِ المسائلِ؛ إذ الأصحُّ جوازُ تَجَرُّبِهِ، أما حَقِيقَتُهُ بالفعلِ في سائرِ الأبوابِ فلم يُحْفَظْ ذلك من قريبٍ عَصَرَ الشافعيُّ إلى الآنِ كيف وهو مُتَوَقَّفٌ على تأسيسِ قواعدِ أصوليةٍ وحديثيةٍ وغيرهما يُخْرِجُ عليها استنباطاته وتفريعاته وهذا التأسيسُ هو الذي أعجزَ النَّاسَ عن بلوغِ حَقِيقَةِ مَرْتَبَةِ

□ فَوَدَّ: (لِرَغْبَةِ العُلَماءِ عنه إلخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّ العُلَماءَ يَرْغَبُونَ عنه وهذا ظاهرٌ لا شَكَّ فيه وكيف يُمكنُ إلخ عنه أي القضاء. □ فَوَدَّ: (وَكَيْفَ يُمكنُ) إلى قوله: قال ابنُ الرُّفْعَةِ: قَضِيَّتُهُ صَنِيعُهُ أَنَّهُ من قولِ ابنِ دَقِيقِ العيدِ أيضًا وإنْ أوْهَمَ ما مَرَّ أيضًا عن الْمُغْنِي خِلَافَهُ. □ فَوَدَّ: (هَنَةً) أَي: الْمُجْتَهِدِ. □ فَوَدَّ: (تَسألني من مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أم عَمَّا عندي إلخ) هذا لا يُنافي ما ذُكِرَ؛ لَأنَّهُ لا يَقْتَضِي الاستِغْلَالَ في جَمِيعِ مَسائِلِ الفِقه في جَمِيعِ أبوابِهِ. اه. سم. □ فَوَدَّ: (وَقَالَ هُوَ) أَي: الْقِفَالُ. □ فَوَدَّ: (وَأَخْرَجُوا إلخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَالْقَاضِي حُسَيْنٍ وَالْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمْ لَسْنَا إلخ فَمَا هَذَا كَلَامُ مَنْ يَدْعِي زَوَالَ رُتْبَةِ الاجتهادِ وقال ابنُ الصَّلَاحِ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَوَافَقَهُ) أَي: ابْنُ الصَّلَاحِ. □ فَوَدَّ: (مَنْهُ) أَي: من المَطْلَبِ. □ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ) هذا من عِنْدِ الشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (إِذَا الْأَصَحُّ جَوَّازُ تَجَرُّبَةِ إلخ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مع شَرْحِهِ فَرَعَ بِجَوْرٍ أَنْ يَتَبَعُ الاجتهادُ بَأَن يَكُونَ الْعَالِمُ مُجْتَهِدًا فِي بَابٍ دُونَ بَابٍ فَيَكْفِيهِ عِلْمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ الَّذِي يَجْتَهِدُ فِيهِ. اه. □ فَوَدَّ: (أَمَّا حَقِيقَتُهُ) أَي: الاجتهادُ. □ فَوَدَّ: (فِي سَائِرِ الْأَبْوَابِ) أَي: فِي جَمِيعِهَا. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا التَّاسِيسُ إلخ) قَدْ يُشِيرُ إِلَى مَا يُنافي قَوْلَهُ: السَّابِقُ فَالمرادُ به التَّأَهُلُ لَهُ. اه. أَقُولُ: يَدْفَعُ الْمُنَافَاةَ حَمْلُ قَوْلِهِ: أو في بعضِ المسائلِ على الإضرابِ.

□ فَوَدَّ: (تَسألني من مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أم عَمَّا عندي؟ إلخ) هذا لا يُنافي ما ذُكِرَ؛ لَأنَّهُ لا يَقْتَضِي الاستِغْلَالَ في جَمِيعِ مَسائِلِ الفِقه في جَمِيعِ أبوابِهِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا التَّاسِيسُ إلخ) قَدْ يُشِيرُ إِلَى مَا قَدْ يُنافي

الاجتهاد المطلق ولا يفتني عنه بلوغ الدرجة الوسطى فيما سبق فإن أذون أصحابنا ومن بعدهم بلغ ذلك ولم يحصل له مرتبة الاجتهاد المذهبي فضلاً عن الاجتهاد النسبي فضلاً عن الاجتهاد المطلق.

(فروع): في التقليد يضطر إليها مع كثرة الخلاف فيها وحاصل المعتمد من ذلك أنه يجوز تقليد كل من الأئمة الأربعة، وكذا من عداهم ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته فالإجماع الذي نقله غير واحد على منع تقليد الصحابة يحصل على ما فُقد فيه شرط من ذلك ويشتترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً كما قلّم بما يأتي؛ لأنه محض تشبه وتفرير، ومن ثم قال الشبكي: .....

• قوله: (هـ) أي: التأسيس. • قوله: (مرتبة الاجتهاد المذهبي) أي: الاجتهاد في المذهب فضلاً عن الاجتهاد النسبي أي: الاجتهاد في بعض الأبواب فضلاً عن الاجتهاد المطلق أي: في جميع الأبواب. • قوله: (وكذا من عداهم إلخ) هذا مع قوله الآتي: هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع إلخ صريح في أن من عدا الأربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته أنه يمتنع تقليده في غير العمل من الإفتاء، والحكم فليتنبّه لذلك وليحفظ مع أنه في نفسه لا يخلو عن إشكال. اهـ. سم. • قوله: (ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة إلخ) أي: ولو وجد وإلا فلا تحقق له فيما اطلعنا عليه. • قوله: (وسائر معتبراته) أي: كعدم المانع. • قوله: (ويشتترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي) كأن يفتني أن يؤخره ويذكره قوله: كتحاليف الإجماع. • قوله: (أن لا يكون بما ينقض فيه إلخ) قد يشكل هذا بأنه يلزمه بطلان بعد تقليد مقلدي بنية الأئمة الأربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم. اهـ. سم ويُدفع الإشكال بأن الكلام في تقليد المقلد لغير إماميه. • قوله: (هذا إلخ) أي: قوله: وكذا من عداهم من حفظ إلخ. • قوله: (فيه) أي: الإفتاء أو القضاء. • قوله: (بما يأتي) لعله أراد به قوله: لكن في الرخصة إلى فلا ينافي وقوله: بخلاف الحاكم لا يجوز إلخ. • قوله: (لأنه محض تشبه إلخ) كيف ذلك مع الشروط المذكورة. اهـ. سم وقد يجاب بأن

قوله السابق فالمراد به التأمل له. • قوله: (وكذا من عداهم ممن حفظ مذهبه إلخ) هذا مع قوله الآتي: هذا بالنسبة لعمل نفسه لا لإفتاء، أو قضاء فيمتنع تقليد غير الأربعة فيه إجماعاً صريح في أن من عدا الأربعة ممن حفظ مذهبه في تلك المسألة ودون حتى عرفت شروطه وسائر معتبراته يمتنع تقليده في غير العمل من الإفتاء، والحكم فليتنبّه لذلك وليحفظ مع أنه في نفسه لا يخلو عن إشكال.

• قوله: (ويشتترط لصحة التقليد أيضاً أن لا يكون بما ينقض فيه قضاء القاضي) قد يشكل هذا بأنه يلزمه بطلان تقليد مقلدي بنية الأئمة الأربعة فيما قلنا بنقضه من مذاهبهم. • قوله: (لأنه محض تشبه وتفرير) كيف ذلك مع الشروط المذكورة؟

إذا قَصَدَ به المُفتي مَصْلَحَةً دِينِيَّةً جَازَ أَي: مع تَبْيِيْنِهِ لِلْمُسْتَفْتِي قَائِلَ ذَلِكَ. وعلى ما اخْتَلَفَ فيه شَرْطٌ بِمَا ذُكِرَ يُحْمَلُ قَوْلُ الشُّبْكِيِّ: ما خَالَفَ الأَرْبَعَةَ كَمُخَالَفِ الإِجْمَاعِ. وَيُسْتَرْطُ أَيْضًا اعتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقْلَدِهِ، أو مُساوَاتِهِ لِغَيْرِهِ لَكِنِ المَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَاهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ مع وَجُودِ الفَاضِلِ، ولا يُنَافِي ذلك كونه عَامِيًّا جَاهِلًا بِالْأَدِلَّةِ؛ لِأَنَّ الاعتِقَادَ لا يَتَوَقَّفُ على الدَّلِيلِ لِحُصُولِهِ بِالتَّسَامُحِ ونَحْوِهِ قال الهَرَوِيُّ: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ العَامِيَّ لا مَذْهَبَ لَهُ.....

الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْعَمَلِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ. هـ. فَوُد: (إِذَا قَصَدَ بِهِ) أَي: بِالِإِفْتَاءِ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ الأَرْبَعَةِ بَلْ غَيْرِ إِمَامِهِ. هـ. فَوُد: (أَيِ) مع تَبْيِيْنِهِ لِلْمُسْتَفْتِي قَائِلَ ذَلِكَ) أَي: لِقَوْلِهِ فَيَكُونُ قَوْلُ المُفْتِي حَبِيثًا إِزْشَادًا لَا إِفْتَاءً. هـ. فَوُد: (كَمُخَالَفِ الإِجْمَاعِ) خَبَرٌ مَا إِلَخ. هـ. فَوُد: (لَكِنِ المَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَاهُ إِلَخ) فِي الرُّوضِ وَيَعْمَلُ أَي: المُسْتَفْتِي بِفَتْوَى عَالِمٍ مع وَجُودِ أَغْلَمَ مِنْ جِهَلِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ بَأَنِ اعْتَقَدَهُ أَغْلَمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدَ فَلَا يَلْزَمُهُ البَحْثُ عَنِ الأَعْلَمِ إِذَا جِهَلُ اخْتِصَاصَ أَحَدِهِمَا بِزِيَادَةِ عِلْمِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنِ اخْتَلَفَا أَي: المُفْتَيَانِ جَوَابًا وَصِفَةً وَلَا نَصَّ أَي: مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ قَدَّمَ الأَعْلَمَ وَكَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَغْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ أَي: قَدَّمَ مَنْ اعْتَقَدَهُ أَغْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ، وَيُقَدَّمُ الأَعْلَمُ عَلَى الأَوْزَعِ اهـ. فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ ذَلِكَ إِطْلَاقُ جَوَازِ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ مع وَجُودِ الفَاضِلِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الأَرْجَحَ التَّخْيِيرُ فِيهِمَا إِلَخ؟ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الإِطْلَاقَ الْمَذْكُورَ يَقْبَلُ بِذَلِكَ كَمَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَا وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ بِهِ. هـ. فَوُد: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَي: اشْتِرَاطُ الاعتِقَادِ الْمَذْكُورِ. هـ. فَوُد: (قَالَ الهَرَوِيُّ إِلَخ) بَيْنَ السَّيِّدِ السَّهْرُودِيِّ فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ تَرْجِيحُ مَا نَقَلَهُ الهَرَوِيُّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. اهـ. سَمِ. هـ. فَوُد: (لَا مَذْهَبَ لَهُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ تَرْكَ التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا بَلْ مَعْنَاهُ مَا عَبَّرَ عَنْهُ الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ بِقَوْلِهِ: فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ فِيمَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ تَارَةً وَبِغَيْرِهِ أُخْرَى وَهَكَذَا اهـ وَجِبَارَةُ السَّيِّدِ السَّهْرُودِيِّ فَيُقْلَدُ وَاجِدًا فِي مَسْأَلَةٍ وَآخَرٍ فِي أُخْرَى اهـ وَلَمَلَّ الشَّارِحُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: أَي: مُعَيَّنَ إِلَخ. اهـ. سَمِ.

هـ. فَوُد: (لَكِنِ المَشْهُورُ الَّذِي رَجَحَهُ جَوَازُ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ مع وَجُودِ الفَاضِلِ) فِي الرُّوضِ وَيَعْمَلُ أَي: المُسْتَفْتِي بِفَتْوَى عَالِمٍ مع وَجُودِ أَغْلَمَ مِنْ جِهَلِهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ بَأَنِ اعْتَقَدَهُ أَغْلَمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْدَ فَلَا يَلْزَمُهُ البَحْثُ عَنِ الأَعْلَمِ إِذَا جِهَلُ اخْتِصَاصَ أَحَدِهِمَا بِزِيَادَةِ عِلْمِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوضِ: فَإِنِ اخْتَلَفَا أَي: المُفْتَيَانِ جَوَابًا وَصِفَةً وَلَا نَصَّ قَدَّمَ الأَعْلَمَ، وَكَذَا إِذَا اعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَغْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ أَي: قَدَّمَ مَنْ اعْتَقَدَهُ أَغْلَمَ، أَوْ أَوْ رَعَ وَيُقَدَّمُ الأَعْلَمُ عَلَى الأَوْزَعِ انْتَهَى. فَانْظُرْ هَلْ يُخَالِفُ ذَلِكَ إِطْلَاقُهُ جَوَازَ تَقْلِيدِ المَفْضُولِ مع وَجُودِ الفَاضِلِ الْآتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الأَرْجَحَ التَّخْيِيرُ فِيهِمَا فِي الْعَمَلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. فَوُد: (قَالَ الهَرَوِيُّ: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا أَنَّ العَامِيَّ إِلَخ) بَيْنَ السَّيِّدِ السَّهْرُودِيِّ فِي رِسَالَةِ التَّقْلِيدِ أَنَّ مُقْتَضَى الرُّوضَةِ تَرْجِيحُ مَا نَقَلَهُ الهَرَوِيُّ وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. هـ. فَوُد: (لَا مَذْهَبَ لَهُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ لَهُ تَرْكَ التَّقْلِيدِ مُطْلَقًا بَلْ مَعْنَاهُ مَا عَبَّرَ بِهِ الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ بِقَوْلِهِ: فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ

أي: مُعَيَّن يُلْزَمُهُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِ وَحَيْثُ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُتَّبِعِرَانِ أَي: فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ فَكَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ. اهـ. وَقَضَيْتُهُ جَوَازٌ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ مِنْ أَصْحَابِ الْأَوْجِهَةِ مَعَ وَجُودِ أَفْضَلٍ مِنْهُ، لَكِنْ فِي الرُّوْضَةِ لَيْسَ لِمُفْتٍ وَعَامِلٍ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي مَسْأَلَةِ ذَاتِ قَوْلَيْنِ، أَوْ وَجْهَيْنِ أَنْ يَحْتَمِدَ أَحَدُهُمَا بِلَا تَنْظَرٍ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ بَلْ يَبْتَخِثُ عَنْ أَرْجَحِيَّتِهِمَا بِنَحْوِ تَأْخُرِهِ إِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ. اهـ. وَنَقَلَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِيهِ الْإِجْمَاعَ لَكِنْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُفْتَى، وَالْقَاضِي؛ لِمَا مَرَّ.....

• فَوُدَّ: (أَي: مُعَيَّن يُلْزَمُهُ الْبَقَاءُ الْخ) لَا يُقَالُ: هَذَا لَا يَخْصُ الْعَامِّي؛ لِأَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ جَوَازُ الْإِنْتِقَالِ وَلَوْ بَعْدَ الْعَمَلِ فَلَعَلَّ الْأَوْجِهَةَ مَنَعُ مَا نَقَلَهُ الْهَرَوِيُّ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمُرَادُ بِالْعَامِّيِ غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ، أَوْ نَقُولُ: غَيْرُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِثْلُ الْعَامِّيِ فِي ذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. اهـ. سَم. فَوُدَّ: (وَحَيْثُ اخْتَلَفَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَاخْتِلَافِ الْمُفْتَيْنِ فِي حَقِّ الْمُسْتَفْتَى كَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي حَقِّ الْمُقَلَّدِ، وَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُقَلَّدُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا فَلِلْمُسْتَفْتَى ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي. اهـ. وَإِرَادَ بِمَا يَأْتِي مَا مَرَّ أَيْقَاعُ سَمٍ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (وَقَضَيْتُهُ جَوَازٌ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ الْخ) هَذَا فِي الْعَامِّيِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ عَنِ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ فِي عَامِّيِ الْخ) وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا اعْتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقَلِّدِهِ الْخ) شَامِلٌ لِلْعَامِّيِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُهُ عَامِّيًّا الْخ) وَحَيْثُ قَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ جَوَازٌ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ الْخ)، وَيُقَالُ: بَلْ قَضَيْتُهُ مَعَ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (فَكَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ) إِلَّا أَنَّ يَكُونُ هَذَا بِالتَّنْظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ الْمَشْهُورُ الْخ). اهـ. سَم. فَوُدَّ: (مِنْ أَصْحَابِ الْأَوْجِهَةِ) كَذَا كَانَ فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَصْلَحَ بِالْوُجُوهِ وَلَيْسَ بِضَرُورِيٍّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوُدَّ: (لَكِنْ فِي الرُّوْضَةِ الْخ) اسْتَدْرَكَ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. • فَوُدَّ: (فِيهِ الْإِجْمَاعُ) أَي: فِي وَجُوبِ الْبَحْثِ عَنِ الْأَرْجَحِ. • فَوُدَّ: (لَكِنْ حَمَلَهُ الْخ) أَي: كَلَامُ

فِيمَا يَقَعُ لَهُ بِهَذَا الْمَذْهَبِ نَارَةً وَبِغَيْرِهِ أُخْرَى وَهَكَذَا انْتَهَى. وَجِبَارَةُ السَّيِّدِ السَّمُودِيِّ قِيْلَ وَاجِدًا فِي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى فِي أُخْرَى انْتَهَى. وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (أَي مُعَيَّن الْخ). • فَوُدَّ: (أَي: مُعَيَّن يُلْزَمُهُ الْبَقَاءُ عَلَيْهِ) لَا يُقَالُ: هَذَا لَا يَخْصُ الْعَامِّي؛ لِأَنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْفُقَهَاءِ جَوَازُ الْإِنْتِقَالِ، وَلَوْ بَعْدَ الْعَمَلِ فَلَعَلَّ الْأَوْجِهَةَ مَنَعُ مَا نَقَلَهُ الْهَرَوِيُّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمُرَادُ بِالْعَامِّيِ غَيْرُ الْمُجْتَهِدِ، أَوْ نَقُولُ: غَيْرُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِثْلُ الْعَامِّيِ فِي ذَلِكَ فَلِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ عَطْفًا عَلَى مَفْعُولِ الْأَصْح: وَآتَهُ يَجِبُ عَلَى الْعَامِّيِ التَّزَامُ مَذْهَبِ مُعَيَّنٍ ثُمَّ فِي خُرُوجِهِ عَنْهُ أَقْوَالُ الْخ زَادَ الْمُحَلِّي عَقِبَ الْعَامِّيِ مَا نَصَّهُ وَغَيْرِهِ وَمَنْ لَمْ يَتْلُغْ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ انْتَهَى. وَقَضَيْتُهُ جَوَازٌ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ الْخ هَذَا فِي الْعَامِّيِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ عَنِ الْهَرَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ فِي عَامِّيِ الْخ). فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا اعْتِقَادُ أَرْجَحِيَّةِ مُقَلِّدِهِ الْخ) شَامِلٌ لِلْعَامِّيِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُهُ عَامِّيًّا الْخ) وَحَيْثُ قَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ جَوَازٌ تَقْلِيدُ الْمَفْضُولِ الْخ) وَيُقَالُ: بَلْ قَضَيْتُهُ مَنَعُ ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (فَكَاخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ) إِلَّا أَنَّ يَكُونُ هَذَا بِالتَّنْظَرِ إِلَى قَوْلِهِ: (لَكِنْ الْمَشْهُورُ الْخ). • فَوُدَّ: (لَكِنْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ) أَي:

من جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بشرطه وفيه نظر؛ لأنه صرح بمساواة العايل للمفتي في ذلك فالوجه حمله على عايل متأهل للنظر في الدليل وعلم الزاجح من غيره فلا ينافي ما مر عن الهروي وما يأتي عن فتاوى الشبكي؛ لأنه في عامي لا متأهل لذلك. وإطلاق ابن عبد السلام أن من إماميه في مسألة قولان له تقليده في أيهما أحب يؤده ما تقرّر وما مر في شرح الخطبة وما في الروضة من الوجهين مفروض كما ترى فيما إذا كانا لواحداً، ولا تخير لتضمن ذلك ترجيح كل منهما من قائله الأهل كما اقتضاه قوله أيضاً: اختلاف المتبحرين كاختلاف المجتهدين في الفتوى. وقد سبق أن الأرجح التخيير فيهما في العمل وبما يصرّح بجواز تقليد المزجوح قول البلقيني في مُقلِّد مُصَحِّح الدّور في الشّرعيّة لا يأتّم، وإن كنت لا أفتي بصحته؛ لأنّ الفروع الاجتهادية لا يُعاقَب عليها. ولا ينافيه قول ابن عبد السلام: يمتنع التقليد في هذه؛ لأنّه مبني على قوله فيها: يُنقَضُ قضاء القاضي بصحة الدّور. ومرّ أن ما يُنقَضُ لا يُقَلَّد. والحاصل أن من ينقضه يمنع تقليده ومن لا ينقضه يجوز تقليده. وفي فتاوى الشبكي يتخيّر العايل في القولين أي: إذا لم يتأهل للملم بأرجحهما كما مرّ، ولا وجد من يُخبره به،

الروضة المذكور. اه. سم. فود: (من جواز تقليد غير الأئمة إلخ) أي: في العمل بنفسه.  
 فود: (وفيه نظر) أي: في الحمل المذكور. فود: (لأنه صريح بمساواة العايل إلخ) أي: فإنه قال: ليس لمفتي وعايل إلخ. اه. سم. فود: (في ذلك) أي: وجوب البحث. فود: (ما مر من الهروي إلخ) أي: من تخير العامي في الوجهين. فود: (وما يأتي إلخ) أي: أيضاً. فود: (لأنه إلخ) كل ما مرّ، وما يأتي. فود: (إطلاق ابن عبد السلام إلخ) أي: الشايل للمتأهل وغيره. فود: (يؤده إلخ) هلا قال: يُحمَل على عامي غير متأهل للنظر. فود: (ما تقرّر) أي: كلام الروضة المذكور مع قوله: فالوجه حمله إلخ. فود: (وما في الروضة إلخ) عطف على وإطلاق ابن عبد السلام إلخ. فود: (مفروض) محل تأمل بل قولها إن كان لواحداً فيه نوع إشعار بأن الكلام فيهما أي: الوجهين ولو لمتمدد فتدبر.  
 اه. سيد عمّر. فود: (ولاً) أي: بأن كانا لمتدداً. فود: (كما اقتضاه قوله: إلخ) أي: قول صاحب الروضة أقول: قد سبق عن الروض وشرجه تقييد القول المذكور بجهل المفتي اختصاصاً أحدهما بزيادة علم، أو ورع. فود: (وقد سبق) أي: في أول الفروع. فود: (فيهما) أي: المجتهدين.  
 فود: (في العمل) أخرج الفتوى، والحكم. اه. سم. فود: (في مُقلِّد مُصَحِّح إلخ) بالإضافة وقوله: لا يأتّم إلخ مقول البلقيني. فود: (بصحيته) أي: الدّور. فود: (ولا ينافيه) أي: قول البلقيني. فود: (في هذه) أي: مسألة صحة الدّور. فود: (لأنه إلخ) أي قول ابن عبد السلام.  
 فود: (ومرّ) أي: في أول الفروع. فود: (كما مرّ) أي: في قوله: فالوجه حمله إلخ.

كلام الروضة المذكور. فود: (لأنه صرح بمساواة العايل للمفتي إلخ) أي: فإنه قال: ليس لمفتي وعايل صاحب الروض. فود: (في العمل) أخرج الفتوى، والحكم.



لكن مرّ في شرح الخطبة عنه وعن غيره ما يخالف بعض ذلك فراجع به خلاف الحاكيم لا

هـ قوله: (وهو غير ما يخالف الخ) ومما يخالفه كلام الرّوض فإنّه صريح في أنّه إذا لم يتأهّل للملم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقّف ولا يتخبر حيث قال هنا: وليس له أي: لكل من العايل، والمفتي كما في شرحه الممل، والفتوى بأحد القولين، أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال: فإن كان أهلاً للترجيح، أو التّخريج استقلّ به متعرّفاً ذلك من القواعد، والماخذ ولا تلقاه من نقلة المذهب فإن عديم الترجيح أي: بأن لم يحصله بطريق توقّف أي: حتى يحصله إلى أن قال: فإن اختلفوا أي: الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي: كل من العايل، والمفتي أهلاً للترجيح اغتيد ما صحّحه الأكثر فالأعلم، وإلا أي: وإن لم يصحّحوا شيئاً توقّف. اهـ. ولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإن قوله: تلقاه والأصح من نقلة المذهب وقوله: فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامة إن لم يكن مخصوصاً فيه ولم يخبره بل أو جبّ عليه تعرّف الرّاجح إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح أو كلام شرح الرّوض في غير العامّة الصّرف ومخالفته لحمل الشارح المذكور بقوله: فالوجه حمل الخ فإنه أو جبّ على غير المتأهّل تعرّف الرّاجح ومخالفته لما ذكره الشارح من التّخيير إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده، أو على المتساويين فيه عنده وعن الشبكي من جواز الممل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل. اهـ. سم.

هـ قوله: (بخلاف الحاكيم الخ) ومثله المفتي.

هـ قوله: (وهو غير ما يخالف بعض ذلك فراجع به) ومما يخالفه كلام الرّوض فإنّه صريح في أنّه إذا لم يتأهّل للملم بالراجح ولا وجد من يخبره يتوقّف ولا يتخبر حيث قال هنا: ليس له أي: لكل من العايل، والمفتي كما في شرحه الممل، والفتوى بأحد القولين، أو الوجهين من غير نظر إلى أن قال: فإن كان أهلاً للترجيح، أو التّخريج استقلّ به متعرّفاً ذلك من القواعد، والماخذ ولا تلقاه من نقلة المذهب فإن عديم الترجيح أي: بأن لم يحصله بطريق توقّف أي: حتى يحصله إلى أن قال: فإن اختلفوا أي: الأصحاب في الأرجح ولم يكن أي: كل من العايل، والمفتي أهلاً للترجيح اغتيد ما صحّحه الأكثر، والأعلم وإلا أي: وإن لم يصحّحوا شيئاً توقّف انتهى. ولا يخفى مخالفة هذا لإطلاق الهروي السابق فإن قوله: ولا تلقاه من نقلة المذهب وقوله: فإن اختلفوا ولم يكن أهلاً للترجيح شامل للعامة إن لم يكن مخصوصاً فيه ولم يخبره، بل أو جبّ عليه تعرّف الرّاجح، إلا أن يكون ما قاله الهروي في اختلاف المتبحرين في غير الترجيح، أو كلام شرح الرّوض في غير العامّة الصّرف ومخالفته لحمل الشارح المذكور بقوله: فالوجه حمل الخ فإنه أو جبّ على غير المتأهّل تعرّف الرّاجح ومخالفته ما ذكره الشارح من التّخيير، إلا أن يحمل على المختلفين في غير الترجيح مع التساوي عنده، أو على المتساويين فيه عنده وعن الشبكي من جواز الممل بالمرجوح في حق نفسه فليتأمل.



يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ أَرْجَحِيَّتِهِ، وَصَرَّحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ بِالْمَرْجُوحِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَتَّبِعَ الرَّخِصَ بِأَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِأَسْهَلِ مِنْهُ؛ لِانْحِلَالِ رِبْقَةِ التَّكْلِيفِ مِنْ غُنْيِهِ حِينَئِذٍ، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ يُفْسَقُ بِهِ. وَرَغِمَ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَخْصِيصُهُ بِمَنْ يَتَّبِعُ بِغَيْرِ تَقْلِيدٍ يَتَّقِيْدُ بِهِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بَلْ يُفْسَقُ قَطْعًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ لِلْعَامِلِ أَنْ يَعْمَلَ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ، وَإِنْكَارُهُ جَهْلٌ لَا يُنَافِي حُرْمَةَ التَّبَعِ، وَلَا الْفِسْقَ بِهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْزَرْ بِالتَّبَعِ وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ مُقْتَضِيًا لَهُ لِيَصْدَقَ الْأَخِذُ بِهَا مَعَ الْأَخِذِ بِالْعَزَائِمِ أَيْضًا وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ مَنْ عَمِلَ بِالْعَزَائِمِ، وَالرُّخْصِ لَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ مُتَّبِعٌ لِلرُّخْصِ لَا سِيَّيَا مَعَ التَّنْظِيرِ لِصَبْطِهِمْ لِلتَّبَعِ بِمَا مَرَّ فَتَأَمَّلْهُ. وَالْوَجْهُ الْمُحْكَمُ بِجَوَازِهِ يَزُوْدُهُ نَقْلُ ابْنِ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى مَنْعِ تَتَّبِعِ الرَّخِصَ، وَكَذَا يَزُوْدُهُ بِهِ قَوْلُ مُحَقِّقِ الْحَقِيقَةِ ابْنِ الْهَمَامِ: لَا أَذْرِي مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنَ الْعَقْلِ، وَالتَّغْلِيلِ مَعَ أَنَّهُ أَتْبَاعُ قَوْلٍ مُجْتَهِدٍ مُتَّبِعٍ، وَقَدْ كَانَ ~~يُحِبُّ~~ يُحِبُّ مَا خَفَّفَ عَلَى أُمَّتِهِ، وَالتَّاسُّ فِي غَضَبِ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَسْأَلُونَ مَنْ شَاءُوا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِذَلِكَ. اهـ. وَظَاهِرُهُ جَوَازُ التَّلْفِيقِ أَيْضًا، وَهُوَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ أَيْضًا فَتَقَطُّعُنْ لَهُ وَلَا تَقْتَرِ بِمَنْ أَخَذَ بِكَلَامِهِ هَذَا الْمُخَالَفَ لِلْإِجْمَاعِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْخَادِمِ عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَطِطِينَ الْأُولَى لِمَنْ بُلِيَ بِوَسْوَاسِ الْأَخْذِ بِالْأَخْفِ، وَالرُّخْصِ؛ لِقَلَّا يَزْدَادُ فَيُخْرِجُ عَنِ الشَّرْعِ وَلِيُضِدَّهُ الْأَخْذُ بِالْأَثْقَلِ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْإِبَاحَةِ. وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يُلْفَقَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا حَقِيقَةُ مُرَكَّبَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مَنْهُمَا وَأَنْ لَا يَعْمَلَ بِقَوْلٍ فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ يَضِدَّهُ فِي غَيْرِهَا كَمَا مَرَّ بِسَطِّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ مَعَ بَيَانِ حِكَايَةِ الْآمِدِيِّ

• فَوَدَّ: (وَصَرَّحَ الْخ) أَي: السُّبْكِيُّ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَحْكَمْ بِالْمَرْجُوحِ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا فِي مَرْجُوحٍ رَجَحَهُ بَعْضُ أَهْلِ التَّرْجِيحِ، أَمَّا مَرْجُوحٌ لَمْ يَرْجَحْهُ أَحَدٌ كَأَحَدٍ وَجْهَيْنِ لِشَخْصٍ رَجَحَ مُقَابَلَهُ، أَوْ لَمْ يَرْجَحْ مِنْهُمَا شَيْئًا وَرَجَحَ أَحَدَهُمَا جَمِيعٌ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ فَيَتَّقَدُّ تَقْلِيدُهُ، وَالْعَمَلُ بِهِ مِنْ عَامَّتِي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلتَّرْجِيحِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافُ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَنْ أَنَّهُ لَا يُفْسَقُ بِتَّبَعِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُدَوَّنَةِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (يَتَّقِيْدُ بِهِ) الظَّاهِرُ يُعْتَدُّ بِهِ وَسِيَّيَاتِي فِي شَرْحِ نَقْدٍ مَا يُؤَيِّدُهُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْعَمَلُ بِرُخْصِ الْمَذَاهِبِ الْخ) فِيهِ تَوَقُّفٌ. • فَوَدَّ: (لِيَصْدَقَ الْأَخِذُ الْخ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ. • فَوَدَّ: (وَكَلَّا يَزُوْدُهُ بِهِ) أَي: بِمَا نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ. • فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالسُّوَالِ عَنْ عَالِمٍ وَاجِدٍ. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُهُ) أَي: قَوْلُ ابْنِ الْهَمَامِ: جَوَازُ التَّلْفِيقِ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • فَوَدَّ: (وَفِي الْخَادِمِ الْخ) اسْتَطْرَادِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ بِسَطِّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ كَالْآمِدِيِّ مَنْ عَمِلَ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ

• فَوَدَّ: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافُ الْأَوْجَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَا يُفْسَقُ بِتَّبَعِهَا مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُدَوَّنَةِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ بِسَطِّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ الْخ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ

الاتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ بَعْدَ الْعَمَلِ. وَنُقِلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ مِثْلُهُ فِيهِ تَجَوُّزٌ، وَإِنْ جُزِئَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ إِنَّمَا نُقِلَ ذَلِكَ فِي عَامِّيٍّ لَمْ يَلْتَزِمْ مَذْهَبًا قَالَ: فَإِنْ التَزَمَ مُقَيَّنًا فَخِلَافٌ، وَكَذَا صَرَحَ بِالْخِلَافِ مُطْلَقًا الْقِرَافِيُّ وَقِيلَ: وَلَقُلُ الْمُرَادُ بِالْإِتِّفَاقِ اتِّفَاقُ الْأُصُولِيِّينَ لَا الْفُقَهَاءِ فَقَدْ جَوَّزَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنْتِقَالَ عَمِلَ بِالْأَوَّلِ أَوْ لَا وَأُطْلِقَ الْأَيْمَةُ جَوَّازَ الْإِنْتِقَالِ. وَقَدْ أَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنَ الْمَجْمُوعِ وَتَبِعُوهُ أَنَّ إِبْلَاقَاتِ الْأَيْمَةِ إِذَا تَنَاوَلَتْ شَيْئًا، ثُمَّ صَرَحَ بَعْضُهُمْ بِمَا يُخَالِفُ فِيهِ فَالْمَعْتَمَدُ الْأَخْذُ فِيهِ بِإِبْلَاقِهِمْ.

(فَالْأَيْمَةُ): مَنْ ارْتَكَبَ مَا اخْتَلَفَ فِي حُرْمَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ أَيْمٌ بَرَكْتَ تَعْلُمُ أَمَكْنَهُ، وَكَذَا بِالْفِعْلِ إِنَّ

لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ فِيهَا بِقَوْلِ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا فَالْتَّعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا بَقِيَ مِنْ آثَارِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ مَا يَلْتَزِمُ عَلَيْهِ مَعَ الثَّانِي تَرْكُوبُ حَقِيقَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامَيْنِ كَتَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْحِ بَعْضِ الرَّاسِ وَمَالِكٍ فِي طَهَارَةِ الْكَلْبِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ قِتَاوِهِ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ بَسْطٍ وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ جَمَعَ فَقَالُوا إِنَّمَا يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُ الْغَيْرِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بِعَيْنِهَا لَا مِثْلِهَا أَيْ: خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ كَانَ أَقْبَى بَيِّنَتُهُ زَوْجَتُهُ فِي نَحْوِ تَقْلِيدِي فَتَنَكَّحَ أُخْتَهَا، ثُمَّ أَقْبَى بَانَ لَا يَتَنَوَّنَةُ فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لِلأَوَّلَى وَيُعْرِضَ عَنِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَتِهَا وَكَأَنَّ أَخَذَ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ تَقْلِيدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِ فَأَرَادَ تَقْلِيدَ الشَّافِعِيِّ فِي تَرْكِهَا قِيمَتْنِغَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامَيْنِ لَا يَقُولُ بِهِ حَيْثُيذُ فَاغْلَمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَا تَقْتَرُ بِظَاهِرٍ مَا مَرَّ. اهـ. وَيَتَنَا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْخُطْبَةِ فِي تَمْثِيلِهِ الْأَوَّلِ فَرَاغَهُ. اهـ. سَم. فُود: (مِثْلُهُ) أَيْ: الْآيِدِي. فُود: (فِيهِ تَجَوُّزٌ) خَبِرُ وَنُقِلَ غَيْرُ وَاحِدٍ. فُود: (عَلَيْهِ) أَيْ: التَّقْلِيلُ. فُود: (ثُمَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ. فُود: (فَإِنَّهُ الْخُ) أَيْ: ابْنُ الْحَاجِبِ. فُود: (ذَلِكَ) أَيْ: الْإِتِّفَاقُ الْمَذْكُورُ. فُود: (قَالَ) أَيْ: ابْنُ الْحَاجِبِ. فُود: (بِالْخِلَافِ مُطْلَقًا) أَيْ: بِدُونِ ذِكْرِ مُضَدِّهِ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ أَوْ الْفُقَهَاءِ، أَوْ مِنْهُمَا. فُود: (قِيلَ الْخُ) مُقَابِلُ الْإِبْلَاقِ الْمَذْكُورِ. فُود: (فِيهِ) أَيْ: فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ.

كَالْآيِدِي: مَنْ عَمِلَ فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِ إِمَامٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَمَلُ فِيهَا بِقَوْلِ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا. لِيَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا بَقِيَ مِنْ آثَارِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ مَا يَلْتَزِمُ عَلَيْهِ مَعَ الثَّانِي تَرْكُوبُ حَقِيقَةٍ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنَ الْإِمَامَيْنِ كَتَقْلِيدِ الشَّافِعِيِّ فِي مَسْحِ بَعْضِ الرَّاسِ وَمَالِكٍ فِي طَهَارَةِ الْكَلْبِ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشُّبْكِيَّ فِي الصَّلَاةِ مِنْ قِتَاوِهِ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ بَسْطٍ فِيهِ، وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ جَمَعَ فَقَالُوا إِنَّمَا يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُ الْغَيْرِ بَعْدَ الْعَمَلِ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ بِعَيْنِهَا لَا مِثْلِهَا أَيْ: خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ كَانَ أَقْبَى بَيِّنَتُهُ زَوْجَتُهُ فِي نَحْوِ تَقْلِيدِي فَتَنَكَّحَ أُخْتَهَا، ثُمَّ أَقْبَى بَانَ لَا يَتَنَوَّنَةُ فَأَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لِلأَوَّلَى وَيُعْرِضَ عَنِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ إِبَانَتِهَا، وَكَأَنَّ أَخَذَ بِشَفْعَةِ الْجَوَارِ تَقْلِيدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ عَلَيْهِ فَأَرَادَ تَقْلِيدَ الشَّافِعِيِّ فِي تَرْكِهَا قِيمَتْنِغَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِمَامَيْنِ لَا يَقُولُ بِهِ حَيْثُيذُ فَاغْلَمَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَا تَقْتَرُ بِمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرٍ مَا مَرَّ أَنْتَهَى. وَيَتَنَا فِي هَامِشِ شَرْحِ الْخُطْبَةِ مَا فِي تَمْثِيلِهِ الْأَوَّلِ فَرَاغَهُ.

كان مما لا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهِ لِمَزِيدِ شهرته قيل: وكذا إن علم أنه قيل بتخريبه لا إن جهل؛ لأنه إذا خفي على بعض المجتهدين فعله أولى، أما إذا عَجَزَ عن التَّعْلُمِ ولو لِنَفْلَةٍ، أو اضْطُرَّ إلى تَحْصِيلِ ما يَشُدُّ رَمَقَهُ، أو رَمَقَ مَمُونِهِ فَيَرْفَعُ تَكْلِيفَهُ كما قبل ورود الشرع قاله الْمُصَنِّفُ كَابِنِ الصَّلَاحِ. وَمَنْ أَدَّى عِبَادَةً مُخْتَلَفًا فِي صَحَّتِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لِلْقَائِلِ بِهَا لَزِمَتْ إِعَادَتُهَا؛ لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى فَعْلِهَا عَيْبٌ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ حَالٌ تَلَبَّسَ بِهَا عَالِمٌ بِفَسَادِهَا؛ إِذْ لَا يَكُونُ عَابِتًا إِلَّا حِينَئِذٍ فَخَرَجَ مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَتَنَسَّى وَصَلَّى فَلَهُ تَقْلِيدُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ صَحَّةَ صَلَاتِهِ مَعَ عَدَمِ تَقْلِيدِهِ لَهُ عِنْدَهَا، وَإِلَّا فَهُوَ عَابِتٌ عِنْدَهُ أَيْضًا، وَكَذَا لِمَنْ أَقْدَمَ مُعْتَقِدًا صَحَّتِهَا عَلَى مَذْهَبِهِ جَهْلًا، وَقَدْ عُذِرَ بِهِ. (فَلَنْ تَعْدَرَ جَمْعُ هَذِهِ الشُّرُوطِ)، أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي فَيَذْكُرُ التَّعْذِيرَ تَصْوِيرًا لَا غَيْرَ (فَوَلَّى سُلْطَانًا)، أَوْ مَنْ (لَهُ شَوْكَةٌ) غَيْرُهُ بَأَنْ يَكُونَ بِنَاحِيَةِ انْقِطَاعِ غَوْثِ السُّلْطَانِ عَنْهَا وَلَمْ يَرْجِعُوا إِلَّا إِلَيْهِ.

(كُتِبَ): ظَاهِرُ الْمَثْنِيِّ أَنَّ السُّلْطَانَةَ لَا تَسْتَلْزِمُ دَوَامَ الشَّوْكَةِ فَلَوْ زَالَتْ شَوْكَةُ سُلْطَانٍ بِنَحْوِ خَبَرٍ،

• قُود: (قِيلَ الْخُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ لِمَجْرَدِ الْحِكَايَةِ لَا لِلتَّمْرِيشِ. • قُود: (وَكَذَا) أَي: يَأْتُمُّ بِالْفِعْلِ.

• قُود: (إِنْ عَلِمَ) أَي: الْمُرْتَكِبُ. • قُود: (لأنه إذا خفي إلخ) فِي تَقْرِيبِهِ نَظَرٌ. • قُود: (أَمَّا إِذَا عَجَزَ عَنْ التَّعْلُمِ الْخُ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ عَدِمَ الْمُسْتَفْتِي عَنْ وَاقِعَةِ الْمُفْتِي فِي بَلَدِهِ وَغَيْرِهِ وَلَا وَجَدَ مَنْ يَنْقُلُ لَهُ حُكْمَهَا فَلَا يُؤَاخَذُ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ بِشَيْءٍ بِصُنْعِهِ فِيهَا؛ إِذْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ انْتَهَى. اهـ. سَم. قُود: (وَلَوْ لِنَفْلَةٍ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْعَجْزُ لَتَوَقَّفَ التَّعْلُمُ عَلَى ثِقَلَةٍ لَا يَسْتَطِيعُهَا.

• قُود: (وَبِهِ) أَي: بِالتَّعْلِيلِ. • قُود: (هَالِمٌ بِفَسَادِهَا) أَي: بِأَنَّهُ قِيلَ بِفَسَادِهَا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قُود: (فَلَهُ تَقْلِيدُ أَبِي حَنِيفَةَ الْخُ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْفِعْلِ. اهـ. سَم. قُود: (إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ صَحَّةَ صَلَاتِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. سَم وَضَمِيرُ مَذْهَبِهِ لِأَبِي حَنِيفَةَ. • قُود: (وَالْأَفْهَمُ عَابِتٌ الْخُ) هَذَا مَمْنُوعٌ. اهـ. سَم عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ الْأَوَّلَى فَلَا يَجْزِيهِ التَّقْلِيدُ أَوْ غَيْرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ أَيْضًا: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخُ) فَاعْلَمْ. اهـ. قُود: (وَكَذَا) أَي: لَهُ تَقْلِيدُ أَبِي حَنِيفَةَ فِي إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ. • قُود: (مَنْ أَقْدَمَ) أَي: وَهُوَ مُتَذَكِّرٌ لِلْمَسْ. • قُود: (عَلَى مَذْهَبِهِ) أَي: الْمُقْدِمِ. • قُود: (وَقَدْ هَلَبَرُ بِهِ) يَتَّبِعِي، وَإِنْ لَمْ يُعْلَزْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ عَقْدِهِ الصَّلَاةَ جَازِمٌ لَهَا لَا عَابِتٌ مَعَهُ فَلْيَجْزِ التَّقْلِيدُ بِشَرْطِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قُود: (أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَازَعَ كَثِيرُونَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمَرَّ إِلَى الْمَثْنِيِّ. • قُود: (مِمَّا يَأْتِي) أَي: أَيْضًا فِي

• قُود: (أَمَّا إِذَا عَجَزَ عَنْ التَّعْلُمِ، وَلَوْ لِنَفْلَةٍ، أَوْ اضْطُرَّ إِلَى تَحْصِيلِ الْخُ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَإِنْ عَدِمَ الْمُسْتَفْتِي عَنْ وَاقِعَةِ الْمُفْتِي فِي بَلَدِهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا وَجَدَ مَنْ يَنْقُلُ لَهُ حُكْمَهَا فَلَا يُؤَاخَذُ صَاحِبُ الْوَاقِعَةِ بِشَيْءٍ بِصُنْعِهِ فِيهَا؛ إِذْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ كَانَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ انْتَهَى. • قُود: (فَلَهُ تَقْلِيدُ أَبِي حَنِيفَةَ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ التَّقْلِيدِ بَعْدَ الْفِعْلِ. • قُود: (إِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ صَحَّةَ صَلَاتِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ.

• قُود: (وَالْأَفْهَمُ عَابِتٌ) هَذَا مَمْنُوعٌ.

أو أسيرهم يُخْلَعُ نَفَذَتْ أَحْكَامَهُ وَمَوْ فِي مَبْحَثِ الْإِمَامَةِ قَبِيلَ الرَّدَّةِ مَا لَهُ تَمَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ (فَاسِقًا، أَوْ مُقَلَّدًا) وَلَوْ جَاهِلًا (نَفَذَ قَضَاؤُهُ) الْمَوَافِقُ لِمَذْهَبِهِ الْمَعْتَدُ بِهِ، وَإِنْ زَادَ فِسْقَهُ (لِلضَّرُورَةِ)؛ لِقَلَّا تَعْمَلُ مَصَالِحَ النَّاسِ. وَنَازَعَ كَثِيرُونَ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْفَاسِقِ وَأَطَالُوا وَصُوَّتَهُ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ: لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، بِخِلَافِ الْمُقَلَّدِ. اهـ.، وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الْإِمَامَ، أَوْ ذَا الشُّوْكَةَ هُوَ الَّذِي وَلَّاهُ عَالِمًا بِفِسْقِهِ بَلْ، أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَكَيْفَ حَبِطَ يُفْرَعُ إِلَى عَدَمِ تَنْفِيزِ أَحْكَامِهِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَيْهِ مِنَ الْفِتَنِ مَا لَا يَتَذَكَّرُ خَوْفَهُ، وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ كَمَا قَالَه الْأَذْرَعِيُّ عَلَى تَنْفِيزِ أَحْكَامِ الْخُلَفَاءِ الظَّالِمَةِ وَأَحْكَامِ مَنْ وَلَّوْهُ؟ وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ نَفُوذَ تَوَلِيَةِ امْرَأَةٍ وَأَعْمَى فِيمَا يَضْبِطُهُ وَقَيْنَ وَكَافِرٍ.....

السَّوَادَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُخْلَعِ الْإِنْسَانُ) وَلَا أُتِجَتْ تَنْفِيزُهَا. اهـ. نِهَاجُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (نَفَذَتْ أَحْكَامَهُ) أَيِ: وَمِنْهَا التَّوَلِيَةُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ تَوَلِيَّتِهِ حَبِطَ لِغَيْرِ الْأَهْلِ وَسَيَّئِي مَا فِيهِ. اهـ. رَشِيدِي.

هـ. قَوْلُ (سَيِّئِي): (فَاسِقًا الْإِنْسَانُ) أَيِ: مُسْلِمًا فَاسِقًا الْإِنْسَانُ. اهـ. مُعْنَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ جَاهِلًا) أَيِ: مَخْصَا كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْفَعُ فِيهِ الْإِنْسَانُ) وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي غَيْرِ الْأَهْلِ مَعْرِفَةُ طَرَفٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.

هـ. قَوْلُ (سَيِّئِي): (لِلضَّرُورَةِ) أَيِ: لِضَرُورَةِ النَّاسِ أَيِ: لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَى الْقَاضِي وَشِدَّةِ احتياجِهِمْ إِلَيْهِ لَتَعْمَلُ مَصَالِحَهُمْ بِدُونِهِ، وَقَدْ تَعَيَّنَ فِيمَنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَصِحُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا انْحَصَرَ الْأَمْرُ فِيمَنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ ثَبَتَ اضْطِرَارُ النَّاسِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ وَجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ وَهَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَصُوَّتُهُ) أَيِ: التَّرَاعُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَيِ: تَضَوُّبُ الزَّرْكَشِيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ ذَا الشُّوْكَةِ) الْأَوَّلَى ذَا الشُّوْكَةِ بِالْأَلِفِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ) الْمُتَّجِبُ فِي هَذَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ عَلِمَ لَمْ يُوَلِّهِ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمَهُ وَلَا نَفَذَ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَحْكَامُ مَنْ وَلَّوْهُ) أَيِ: وَلَوْ فَاسِقًا وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَذْكُرَهُ فَإِنَّهُ مَحْطُ الاستِدْلَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ نَفُوذَ تَوَلِيَةِ امْرَأَةٍ الْإِنْسَانِ) أَقْنَى بِهِ فِيمَا عَدَا الْكَافِرَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. اهـ. سَمَ جِهَارَةَ النَّهْيَةِ: وَلَوْ ابْتَلَى النَّاسُ بِوَلَايَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ قَيْنٍ، أَوْ أَعْمَى فِيمَا يَضْبِطُهُ نَفَذَ قَضَاؤُهُ لِلضَّرُورَةِ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْحَقُّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الصَّبِيُّ بِالْمَرْأَةِ وَنَحْوِهَا لَا كَافِرٍ. اهـ. وَسَيَّئِي عَنِ الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَافِرٍ) عَطَفَ عَلَى امْرَأَةٍ. اهـ. ع. ش.

هـ. قَوْلُهُ: أَيِ: الْمُصْتَفَى (لِلضَّرُورَةِ) أَيِ: لِضَرُورَةِ النَّاسِ أَيِ: لِاضْطِرَارِهِمْ إِلَى الْقَاضِي وَشِدَّةِ احتياجِهِمْ إِلَيْهِ لَتَعْمَلُ مَصَالِحَهُمْ بِدُونِهِ وَقَدْ تَعَيَّنَ فِيمَنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَصِحُّ بِالنِّسْبَةِ لِمَا زَادَهُ الشَّارِحُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا انْحَصَرَ الْأَمْرُ فِيمَنْ وَلَّاهُ السُّلْطَانُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ ثَبَتَ اضْطِرَارُ النَّاسِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ وَجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ وَهَذَا فِي غَايَةِ الظُّهُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ) الْمُتَّجِبُ فِي هَذَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ عَلِمَ لَمْ يُوَلِّهِ لَمْ يَنْفَذْ حُكْمَهُ وَلَا نَفَذَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ الْبُلْقِينِيُّ نَفُوذَ تَوَلِيَةِ امْرَأَةٍ الْإِنْسَانِ) أَقْنَى بِهِ فِيمَا عَدَا الْكَافِرَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

ونازعه الأذرعِي وغيره في الكافر، والأوجه ما قاله؛ لأنَّ الغرض الاضطرابُ وسبقه ابنُ عبد السلام للمرأة وزاد أنَّ الصبي كذلك قال الأذرعِي: والقول بتنفيذ قضاء عامي محض لا ينتجَلُ مذهبا، ولا يُعَوَّلُ على رأي مجتهد بعيد لا أحسبُ أحدا يقول به. اهـ. ولا يُنفذُ فيه إذا ولَّاه ذو شوكة وعجزَ الناس عن عزله فينفذُ منه ما وافق الحق للضرورة ولو تعارض فمقي فاسق وعامي دَيْنٌ قَدَمُ الأول عند جمع، والثاني عند آخرين، ويُتَّجه كما قاله الحسباني أنَّ فسق العالم إن كان لِحَقِّ الله تعالى فهو أولى، أو بالظلم، والرَّشا فالدَّينُ أولى، ويُراجعُ العلماء. وخرج بقوله سلطان القاضي الأكبر فلا تنفذُ توليته من دُكر أي: إلا إن كان يعلم السلطان كما هو ظاهرٌ وتجب عليه رعاية الأمثل فالأمثل؛ رعاية لمصلحة المسلمين وما دُكر في المقلد محله إن كان ثم مجتهد، وإلا نفذت تولية المقلد ولو من غير ذي شوكة، وكذا الفاسق، فإن كان هناك عدلٌ اشترطت شوكة، وإلا فلا كما يفيد ذلك قول ابن الرِّفعة الحق

• قوله: (ونازعه الأذرعِي وغيره في الكافر) يفهم أنهما لم ينازعا في المرأة وليس بمراد عبارة الأسنَى ويأتي عن المغني ما يوافقها في الثقل عن الأذرعِي. وكلام المصنِّف كاصيله قد يقتضي أنَّ القضاء ينفذُ عن المرأة، والكافر إذا وليا بالشوكة. وقال الأذرعِي وغيره: الظاهر أنه لا ينفذُ منهما. اهـ.

• قوله: (الأوجه ما قاله) أي: البلقيني فتنفذُ تولية الكافر أيضا خلافاً للنهاية كما مرَّ آنفاً، والمغني عبارته تنبيه أفهم تقييده بالفاسق أي: المسلم كما قرزته في كلامه أنه لا ينفذُ من المرأة، والكافر إذا وليا بالشوكة واستظهره الأذرعِي لكن صرح ابنُ عبد السلام بنفوذه من الصبي، والمرأة دون الكافر وهذا هو الظاهر وللمعادل أن يتولَّى القضاء من الأمير الباغي. اهـ. • قوله: (وسبقه) أي: البلقيني. • قوله: (ولا ينفذُ فيه إلخ) يأتي عن النهاية، والمغني ما يخالفه. • قوله: (ولو تعارض) إلى قوله: ومحلّه في النهاية إلا قوله: وخرج إلى ويجب وقوله: كما يفيد إلى ويبحث وقوله: ما سبقه إليه البيضاوي. • قوله: (ويراجع إلخ) أي: الدين. • قوله: (ويجب) أي: ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر. اهـ. سم.

• قوله: (عليه) أي: السلطان. اهـ. ع ش والأولى أي: المولى. • قوله: (ويجب عليه رعاية الأمثل إلخ) فيه ما يأتي وكان الأولى تأخيرَه عما بعده. اهـ. رشيدِي. • قوله: (وما دُكر في المقلد محله إلخ) هذا إنما يأتي لو أبقي المتن على ظاهره الموافق لكلام غيره وأما بعد أن حوِّله إلى ما مرَّ فلا موقع لهذا هنا وحاصل المراد كما يؤخذ من كلامهم أن السلطان إذا ولي قاضيا بالشوكة نفذ توليته مطلقا سواء أكان هناك أهل للقضاء أم لا، وإن ولَّاه لا بالشوكة، أو ولَّاه قاضي القضاء كذلك فيشترط في صحته توليته فقد أهل للقضاء. اهـ. رشيدِي. • قوله: (وكذا الفاسق إلخ) ومعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرف من الأحكام نهاية وشرح المنهج ومغني وتقدم في الشارح ما يخالفه.

• قوله: (ونازعه الأذرعِي وغيره في الكافر) كتب عليه م ر. • قوله: (وزاد أن الصبي كذلك) كتب عليه أيضا م ر. • قوله: (وتجب إلخ) أي: ومع ذلك لو خالف نفذ ما فعله كما هو ظاهر.

أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَتْ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا. اهـ. وَبَحَثَ الْبَلْقِينِيُّ مَا سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْبَيْضَاوِيُّ أَنَّ مَنْ وَلَاهُ ذُو شَوْكَةٍ يَنْعَزِلُ بِزَوَالِ شَوْكَةِ مَوْلِيهِ لِيَزُولَ الْمَقْتَضِي لِتَفْوِذِ قَضَائِهِ أَيْ بِخِلَافِ مُقْلِدٍ، أَوْ فَايِسِيٍّ مَعَ فَقْدِ الْمُجْتَهِدِ، وَالْعَدْلِ فَلَا تَزُولُ وَلَا يَتُّهُ بِذَلِكَ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِهَا عَلَى الشَّوْكَةِ كَمَا مَرَّ وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ بِأَنَّ قَاضِي الضَّرُورَةِ، وَهُوَ مَنْ فَقِدَ فِيهِ بَعْضُ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ: حَكَمْتُ بِكَذَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِمُسْتَنَدِهِ فِيهِ وَكَأَنَّهُ لِيَصْغِفَ وَلَا يَتُّهُ. وَمِثْلُهُ الْمُحَكَّمُ بِلِ أُولَى، وَمِجْلُهُ فِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مَوْلِيَهُ مِنْ طَلَبِ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ النَّسَاءُ بِقَاضٍ، وَالرِّجَالُ بِقَاضٍ وَبُحِثَ فِي الرِّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالطَّالِبِ مِنْهُمَا. (وَيُنْذَبُ لِلْإِمَامِ) أَيْ: وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي السِّتْخْلَافِ) لِيَكُونَ أَسْهَلَ لَهُ وَأَقْرَبَ لِفَضْلِ الْخُصُومَاتِ وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْخُطْبَةِ (وَإِنْ نَهَاها) عَنْهُ (لَمْ يَسْتَخْلِفْ) اسْتِخْلَافًا عَامًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِنَظَرٍ غَيْرِهِ وَلَوْ فَوْضَ لَهُ حَيْثُ.....

فَوَدَّ: (أَنَّ مَنْ وَلَاهُ الْخُ) أَيْ: مَنْ غَيْرِ الْأَهْلِ لِلْقَضَاءِ مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِ لَهُ اخْتِذَا مِمَّا يَأْتِي. فَوَدَّ: (يَلْزُمُهُ) بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَيْ إِذَا سُئِلَ عَنْهُ، وَالْمُرَادُ بِمُسْتَنَدِهِ مَا اسْتَدَّ عَلَيْهِ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ تَقْوِيلٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَجِبَارَةُ الْخَادِمِ: فَإِنْ سَأَلَهُ الْمُحَكَّمُ عَلَيْهِ عَنِ السَّبَبِ فَجَزَمَ صَاحِبُ الْحَاوِي وَتَبِعَهُ الزَّوْيَانِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزُمُهُ بَيَانُهُ إِذَا كَانَ قَدْ حَكَّمَ بِكُتْلِهِ وَيَمِينِ الطَّالِبِ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى دَفْعِهِ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ كَانَ بِالْبَيِّنَةِ تَعَيَّنَ فَإِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى مُقَابَلَتِهَا بِمِثْلِهَا فَتَرَجُّعُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ الْيَدِ قَالَ: وَلَا يَلْزُمُ إِذَا كَانَ قَدْ حَكَّمَ بِالْإِفْرَارِ، أَوْ بِالْبَيِّنَةِ بِحَقِّ فِي الدِّمَةِ. وَخَرَجَ مِنْ هَذَا تَخْصِيصُ قَوْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يُسَالُ أَيْ سُؤَالِ اغْتِرَاضٍ، أَمَّا سُؤَالُ مَنْ يَطْلُبُ الدَّفْعَ عَنْ نَفْسِهِ فَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْحَاكِمِ الْإِبْدَاءُ لِيَجِدَ الْمُحَكَّمُ عَلَيْهِ التَّخْلُصَ انْتَهَتْ، لَكِنْ كَلَامُ الْخَادِمِ هَذَا كَمَا تَرَى شَامِلٌ لِقَاضِي الضَّرُورَةِ وَغَيْرِهِ لِلتَّعَالِيلِ الَّتِي ذَكَرَهَا. اهـ. رَشِيدِيٌّ أَقُولُ: الْمُتَبَايِرُ مِنَ الْمَقَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُسْتَنَدِ هُنَا مَا يَشْمَلُ كَلَامَ نَقْلَةِ الْمُذْهَبِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالًا وَوُجُوهًا، وَالْمُتَقَبِّينَ لَهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فَلْيُرَاجَعْ.

فَوَدَّ: (فِي سَائِرِ أَحْكَامِهِ) أَيْ: وَلَوْ بِدِهْيَةٍ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيْ: قَاضِي الضَّرُورَةِ. فَوَدَّ: (فِي الرِّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ) أَيْ: إِذَا كَانَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَهُمَا. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (أَيْ: وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ) أَيْ: كَمَنْ لَهُ شَوْكَةٌ. فَوَدَّ: (لِيَكُونَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ أَنَّهُ فِي الْمُتَنِ. فَوَدَّ: (عِنْدَ اتِّسَاعِ الْخُطْبَةِ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْعَمَلِ وَكَثْرَةِ الرَّعِيَةِ. اهـ. فَوَدَّ: (عَنْهُ) أَيْ: عَنِ السِّتْخْلَافِ. فَوَدَّ: (اسْتِخْلَافًا عَامًّا) يَأْتِي مُحْتَرَزُهُ. اهـ. سَم.

فَوَدَّ: (نَفَذَتْ تَوَلِيَّةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي غَيْرِ الْأَهْلِ مَعْرِفَةُ طَرَفٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ش. م. ر. فَوَدَّ: (يَلْزُمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ) أَقْبَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ. فَوَدَّ: (اسْتِخْلَافًا عَامًّا) يَأْتِي مُحْتَرَزُهُ.



ما لا يُمكنه القيام به نَقَذَ فيما يُمكنه، ولا يستخلفُ على المعتمد وظاهرُ أنه في بلدَين مُتباعِدَين كبغداد، والبصرة ولآه إِيَّاهما له كما صرح به الماورديُّ أنَّ يختارَ مُباشرةَ القضاء في إحداهما واعتَرَضَه البُلقينيُّ بما فيه نَظَرٌ. وعندَ اختيارِهِ إحداهما هل يكونُ ذلك مقتضياً لانبِزَالِهِ عن الأخرى، أو يُباشِرُ كُلًّا مُدَّةً؟ وجهان. ورجح الزركشيُّ وجمعُ أنَّ التذريسَ بِمَدْرَسَتَيْنِ في بلدَين مُتباعِدَين ليس كذلك؛ لأنَّ غَيَبَتَهُ عن إحداهما لِمُبَاشَرَةِ الأخرى ليست عُذْرًا، ورجح آخرون الجوازَ ويستنبِ وفعله الفخرُ بنُ عَسَاكِرِ بالشَّام، والقُدس، أما الخاصُّ كتَخْلِيفِ سَمَاعٍ بِبَيِّنَةٍ قَفْضِيَّةٍ كلامِ الأكثرين منهُ أيضًا، وقال جمعُ مُتَقَدِّمون: يجوزُ.....

• فَوَدَّ: (ما لا يُمكنه القيام به) أي: بِجَمِيعِهِ وقولُه: فيما يُمكنه تَأَمَّلْ ما ضابطُهُ؟ وَلَعَلَّهُ عَدَمُ حُصولِ مَشَقَّةٍ لا تُحْتَمَلُ عادةً. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ أقولُ: المُتَبَادَرُ وما يُمكنه وَلَوْ بِمَشَقَّةٍ لا تُحْتَمَلُ عادةً. • فَوَدَّ: (ولا يَسْتَخْلِفُ إلخ)، فَإِنْ اسْتَخْلَفَ لم يَنْقُذْ حُكْمَ خَلِيفَتِهِ، فَإِنْ تَرَأَى الخُضَمَانُ بِحُكْمِهِ التَّحَقُّ بِالْمُحْكَمِ كما في الرُّوضَةِ وأضليها، وَإِنْ عَيَّنَ له مَنْ يَسْتَخْلِفُهُ وليس بأهلٍ لم يَكُنْ له اسْتِخْلَافُهُ لِفَسَادِهِ ولا غَيْرِهِ لِعَدَمِ الإِذْنِ.

(تَنْبِيْهٌ): لو قال: وَلَيْسَ القضاء على أن تَسْتَخْلِفَ فيه ولا تَنْتَظِرَ فيه بنفسِكَ قال الماورديُّ: هذا تَقْلِيدٌ اخْتِيَارٌ ومُراعاةٌ وليس تَقْلِيدُ حُكْمٍ ولا نَظَرٌ قال الزركشيُّ: وَيُحْتَمَلُ في هَذِهِ إِبْطَالُ التَّوَلِيَّةِ كما لو قالتِ لِلوَلِيِّ: أَذِنْتُ لَكَ في تَزْوِجِي وَلَا تَزَوِّجِ بِنَفْسِكَ. اهـ. ، والظَاهِرُ الأوَّلُ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كِبْغَدَادَ، والبصرة إلخ) عِبَارَةٌ كَثْرَ الأَسْتَاذِ ولا وِلَايَةٍ له في المَعْجُوزِ عنه في هَذِهِ الحَالَةِ حتَّى لو قَدَّرَ على ذلك لم يَجُزْ له الحُكْمُ فيه انتهى. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (له) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ لقولِهِ: أَنْ يَخْتَارَ إلخ. • فَوَدَّ: (واعتَرَضَهُ البُلقينيُّ إلخ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ، وَإِنْ اعْتَرَضَهُ إلخ. • فَوَدَّ: (وَجْهَانِ) أو جَهِهُمَا الأوَّلُ وهو الانْبِزَالُ. اهـ. نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (ليس كذلك) يَغْنِي أَنْ تَوَلَّيْتَهُ لا تَنْقُذْ. اهـ. ع ش. وعِبَارَةٌ الرَّشِيدِيُّ: قولُه: ليس كذلك الصَّوابُ حَذْفُ لَفْظٍ ليس؛ لأنَّ الزركشيَّ إِنَّمَا يَخْتَارُ عَدَمَ صِحَّةِ وِلَايَتِهِ على المَدْرَسَتَيْنِ كما يَعلَمُ بِمُراجَعَةِ كَلَامِهِ، وَيُصَرِّحُ به تَعْلِيلُهُ، وما قَابَلَهُ به الشَّارِحُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ الآخَرُونَ الجوازَ) مُعْتَمَدٌ وكالمُدْرِسِ الخُطِيبِ إِذَا وَلِيَ الخُطْبَةَ في مَسْجِدَيْنِ، والإمامُ إِذَا وَلِيَ إِمَامَةَ مَسْجِدَيْنِ وَكَذَا كُلِّ وَظِيفَتَيْنِ في وَفْتٍ مُعَيَّنٍ تَعَارَضَانِ فِيهِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (أما الخاصُّ) مُخْتَرَزٌ قولُهُ عامًا. اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (قَفْضِيَّةٌ كَلَامِ الأكثرين) إلى قولِهِ: نَعَمْ عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ فَقَطَعَ القُضَالُ بِجَوَازِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَّا أَنْ يَنْصُرَ على المَنعِ مِنْهُ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الأكثرين أَنَّهُ على الخِلَافِ. اهـ. أي: الآتِي في قولِ المُصَنِّفِ، فَإِنْ أَطْلُقَ

• فَوَدَّ: (ولا يَسْتَخْلِفُ على المُعْتَمَدِ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (وِظَاهِرُ أَنَّهُ في بِلَدَتَيْنِ مُتباعِدَتَيْنِ كِبْغَدَادَ إلخ) عِبَارَةٌ كَثْرَ الأَسْتَاذِ، ولا وِلَايَةٍ له في المَعْجُوزِ عنه في هَذِهِ الحَالَةِ حتَّى لو قَدَّرَ على ذلك لم يَجُزْ له الحُكْمُ فيه انتهى. • فَوَدَّ: (أو يَبَاشِرُ كُلًّا مُدَّةً) يُمكنُ أَنْ يَزَادَ على هَذَا فَإِنْ لم يَتَأَثَّرْ له ذلك اسْتِنَابٌ، إِلَّا أَنْ يَفْرَضَ هَذَا الكَلَامُ مع التَّهْمِي كما هو ظَاهِرُ السِّيَاقِ. • فَوَدَّ: (وَجْهَانِ) أو جَهِهُمَا هو الانْبِزَالُ ش م ر.

واختاره الأذرعِي إلا أن يُنصَّ على المنع منه، نعم، التزويج، والتظُّر في أمر اليتيم مُمتنع حتى عند هؤلاء كالعام. (وإن أطلق) الاستخلاف استخلف مطلقاً، أو التولية فيما لا يقدر إلا على بعضه (استخلف فيما لا يقدر عليه) لحاجته إليه (لا غيره في الأصح) تحكيماً لقرينة الحال ولو طرأ عدم القدرة بعد التولية لنحو مريض، أو سفر استخلف جزئاً. قال الأذرعِي: إلا إن نُهي عنه ونظر فيه الغزِي بأنه عجز عن المباشرة، والإنسان لا يخلو عن ذلك غالباً فليكن مُستثنى من التهي عن التباية وينبغي حمل الأول على ما إذا نُهي عنه حتى للمُذر، والثاني على ما إذا أُطلق التهي عنه وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه أن له الاستخلاف خارج محل ولايته وبه اغتر بعضهم.....

استخلف فيما لا يقدر عليه إلخ ع ش. قود: (واختاره الأذرعِي إلا إلخ) مُعتمد. اه. ع ش.  
 قود: (حتى عند هؤلاء) أي: الجمع المُتقدمين والأذرعِي. قود: (وإن أطلق الاستخلاف إلخ) عبارة المُعني، وإن أطلق الإمام الولاية لِشخص ولم ينته عن الاستخلاف ولم يَأذن له فيه وهو لا يقدر إلا على بعضه استخلف فيما لا يقدر عليه لا في غيره وهو ما يقدر عليه في الأصح ولو أذن له الإمام في الاستخلاف وعمم، أو أطلق بأن لم يُعمم له في الإذن جاز له الاستخلاف في العام، والخاص، والمقدور عليه، وإن خصَّصه بشيء لم يتعد. اه. وفي شرح المنهج ما يوافقه. قود: (استخلف مطلقاً) أي: فيما عجز عنه وغيره، والمُعتمد أنه لا يستخلف إلا عند المعجز م ر ع ش. اه. بخيرمي وقوله: والمُعتمد أنه إلخ مخالف للتحفة، والنهاية، والمُعني وشرح المنهج فليراجع. قود: (أو التولية فيما لا يقدر) قال في شرح الرُّوض: كقضاء بلدين أو بلد كبير. اه. سم.  
 قود (س): (فيما لا يقدر عليه) وليس من المعجز ما لا يراه المُستخلف في مذهبه فليس له أن يستخلف مخالفاً ليقول ما لا يراه مع قدرته على ما ولي فيه كما قاله بعض المتأخرين. اه. مُعني.  
 قود: (تحكيماً) إلى قوله: قال الأذرعِي في المُعني. قود: (ولو طرأ عدم القدرة إلخ) عبارة المُعني، ومحل الخلاف في المعجز المُقارِن أما الطارئ إلخ. قود: (بعد التولية) أي: المُطلق فيما لا يقدر إلا على بعضه. قود: (وظاهر قول المتن إلخ) عبارة النهاية ولو فرض الولاية لإنسان وهو في غير محل ولايته أي: الموتى لذهب أي: لذلك الإنسان ويحكم بها صحَّ التَّعريض كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ودعوى رده ساقطة. اه.

قود: (وإن أطلق الاستخلاف إلخ) عبارة المنهج فإن أطلق التولية استخلف فيما عجز عنه، أو الإذن مُطلقاً انتهى. قود: أي: المُصنَّب (فيما لا يقدر عليه) قال في شرح الرُّوض: كقضاء بلدين، أو بلد كبير. قود: جزئاً وقول المتن (في الأصح) كان يُمكن المكس فتأمله. قود: (وينبغي حمل الأول على ما إذا نُهي إلخ) كُتب عليه م ر. قود: (وظاهر قول المتن فيما لا يقدر عليه أن له الاستخلاف خارج محل ولايته إلخ) ولو فرض الولاية لإنسان وهو في غير محل ولايته لذهب ويحكم بها صحَّ التَّعريض

لكن يأتي رده في شرح قوله كمعزول المبيّن لما هنا. (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي)؛ لأنه قاضٍ (إلا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بيّنة) وتخلّف (فيكفي علمه بما يتعلّق به) من شرط البيّنة، أو التخلّف مثلاً ولو عن تقليد، ومن ذلك نائب القاضي في القرى إذا فوّض له سماع البيّنة فقط يكفيه العلم بشروطها ولو عن تقليد كما قاله وليس مثله من نُصّب للجزع، والتعديل؛ لأنه حاكم. وله استخلاف وليه ووالده كما أن للإمام توليتهما، نعم، لو فوّض الإمام اختيار قاضٍ، أو توليته لرجل لم يجز له اختيارهما؛ لأنّ الثّمة هنا أقوى للفرق الواضح بين القاضي المستقلّ، والنائب في التولية وإنما لم يجز لقاضٍ سماع شهادتهما؛ لأنه يتضمّن الحكم لهما بالتعديل، ومن ثمّ لو ثبتت عدالتهما عند غيره جاز له سماعها قال الأذعري: وكذا محلّ صحة استخلافهما إذا ظهر فيه عند الناس اجتماع الشروط. اهـ. والذي يتّجه أنّه حيث صحت توليته وحيدت سيرته جاز له توليتهما إن كانا كذلك (وبحكم) الخليفة (باجتهاده، أو اجتهاد قَلْبِهِ) بفتح اللام (إن كان مُقلِّداً) وسيأتي أنّه لا يجوز لغير مُتَّبِعٍ حكم بغير مُعْتَمِدٍ مذهبه ولا لِمُتَّبِعٍ إذا شَرَطَ عليه ذلك ولو عُزفاً (ولا يجوز)

فود: (لكن يأتي رده) ويأتي بهاميشه ما يتعلّق به. اهـ. سم. فود: (بفتح اللام) إلى قوله: وقول جميع في النهاية لإا قوله: كما أن للإمام توليتهما.

فود (سني): (كالقاضي) أي: في شروطه السابقة. اهـ. مُغني. فود: (وليس بمثله) أي: مثل المستخلف في أمر خاص. فود: (وله استخلاف وليه) إلى قوله: لأن الثّمة في المُغني لإا قوله: كما أن للإمام توليتهما. فود: (وله) أي: للقاضي استخلاف وليه، ووالده أي: فيما له الاستخلاف فيه.

فود: (لم يجز له اختيارهما) أي: كما لا يجوز له اختيار نفسه أسنى ومُغني. فود: (في التولية) مُتعلّق بالنائب. فود: (سماح شهادتهما) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما اهـ. وليه، ووالده.

فود: (سماحها) عبارة النهاية الحكم بشهادتهما. اهـ. فود: (إذا ظهر فيه) أي: في القاضي المولّي لأضله وقَرعِه. اهـ. ع ش وقال الرشيدّي: أي: المُتولّي. اهـ. ويوافقه قول المُغني: وظاهر إطلاق كلامه جواز استخلاف أبيه وابنه وبه صرح الماورديّ والبقويّ وغيرهما لكن محله أي: جواز استخلافهما أن ثبتت عدالتهما عند غيره. اهـ. أي غير القاضي المولّي لهما.

فود (سني): (باجتهاده) أي إن كان مُجتهداً وقوله: إن كان مُقلِّداً بكسر اللّام حيث ينفذ قضاء المُقلِّد. اهـ. مُغني. فود: (وسيأتي) أي في السّودة قبل التّبيين. فود: (لا يجوز لغير مُتَّبِعٍ إلخ) ظاهره ولو بتقليد الغير. اهـ. سم. فود: (ولو عُزفاً) أي: كما يأتي عن الحسباني.

كما أتى به شيخنا الشّهاب الزّمليّ م ر. فود: (لكن يأتي رده في شرح قوله: كمعزول) ويأتي بهاميشه ما يتعلّق به. فود: أي: المُصنّف (إن كان مُقلِّداً) أي: بكسر اللّام. فود: (لغير مُتَّبِعٍ) ظاهره ولو بتقليد الغير.

أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَقِدُهُ غَيْرَ الْحَقِّ، وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِالْحَكْمِ بِالْحَقِّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقْلَدَ لَا يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَذْهَبٍ مُقْلَدِهِ، وَقَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ: يَجُوزُ وَجَمْعُ الْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْتَه لِرُتْبَةِ الاجْتِهَادِ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، وَهُوَ الْمُقْلَدُ الصَّرْفُ الَّذِي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ، وَلَا تَرْجِيحٍ وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ، وَمَنْعَ ذَلِكَ الْحُسْبَانِي مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْفَرْقَ جَرَى بِأَنَّ تَوَلِيَةَ الْمُقْلَدِ مَشْرُوطَةٌ بِأَنَّ يَحْكُمَ بِمَذْهَبِ مُقْلَدِهِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ، سِوَا الْأَهْلِ لِمَا ذَكَرَ وَغَيْرُهُ لَا سِوَمَا إِنْ قَالَ لَهُ فِي عَقْدِ التَّوَلِيَةِ: عَلَى عَادَةٍ مَنْ تَقَدَّمَكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمْ لِمُقْلَدِهِ حَكْمَ بِغَيْرِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ. وَقَوْلُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ: لَوْ قُلَّدَ الْإِمَامُ رَجُلًا الْقَضَاءُ عَلَى أَنْ يَقْضِيَ بِمَذْهَبِ عَقْبِهِ بَطَلُ التَّقْلِيدِ يَتَعَيَّنُ فَرَضُهُ فِي قَاضٍ مُجْتَهِدٍ أَوْ مُقْلَدٍ عَيْنٍ لَهُ غَيْرُ مُقْلَدِهِ مَعَ بَقَاءِ تَقْلِيدِهِ لَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا جَزَمَ بِذَلِكَ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ أَنَّهُ يُشْتَرِطُ عَلَى كُلِّ مُقْلَدٍ الْعَمَلُ بِمَذْهَبِ مُقْلَدِهِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحَكْمُ بِخِلَافِهِ. اهـ. وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقْلَدَ إِذَا بَانَ حُكْمُهُ عَلَى خِلَافِ نَصِّ مُقْلَدِهِ يُقْضَى حُكْمُهُ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَنْ اسْتَخْلَفَ خِلَافَهُ أَي: الْحُكْمَ بِاجْتِهَادِهِ، أَوْ اجْتِهَادِ مُقْلَدِهِ. اهـ.  
• مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (لَأَنَّهُ يَمْتَقِدُهُ غَيْرَ الْحَقِّ الْخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَهُ لَمْ يَصِحَّ الْاسْتِخْلَافُ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ إِنَّمَا يَفْعَلُ بِاجْتِهَادِهِ، أَوْ اجْتِهَادِ مُقْلَدِهِ وَكَذَا لَوْ شَرَطَهُ الْإِمَامُ فِي تَوَلِيَةِ الْقَاضِي لَمْ يَصِحَّ تَوَلِيَّتُهُ لِمَا مَرَّ وَإِنْ قَالَ: لَا تَحْكُمُ فِي كَذَا يَمَّا يُخَالِفُهُ فِيهِ جَازَ وَحَكَمَ فِي غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَوَادِثِ كَقَوْلِهِ: لَا تَحْكُمُ فِي قَتْلِ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ، وَالْحُرِّ بِالْمَبْدِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (بِالْحُكْمِ الْحَقِّ الْخ) وَهُوَ مَا ذُلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْكُمَ بِغَيْرِهِ، وَالْمُقْلَدُ مُلْحَقٌ بِمَنْ يُقْلَدُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُحْكَمُ بِمُتَقَدِّدِهِ فَلِذَا أُجْرِيَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ. اهـ. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقْلَدَ لَا يَحْكُمُ الْخ) وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. نِهَآيَةً. فَوَيْلٌ: (بِجُوزِ) أَي: حُكْمُ الْمُقْلَدِ بِغَيْرِ مَذْهَبِ مُقْلَدِهِ. فَوَيْلٌ: (وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ) قَدْ يُقَالُ إِنَّ فَرَضَ ذَلِكَ مَعَ التَّقْلِيدِ فَظَاهِرٌ، وَإِلَّا فَمُشْكِلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ مَعَ اِغْتِيَارِ التَّقْلِيدِ فِي اِغْتِيَارِ أَهْلِيَّةِ التَّرْجِيحِ. اهـ. سَم. فَوَيْلٌ: (عَلَى مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ) هَلِ الْمُرَادُ وَرَجَعَ مَذْهَبَ الْغَيْرِ وَقُلَّدَهُ وَإِلَّا فَأَيُّ فَائِدَةٍ لِمُجَرِّدِ الْأَهْلِيَّةِ؟ اهـ. سَم وَمَنْعَ ذَلِكَ أَي: الْجَمْعَ الْمَذْكُورَ. فَوَيْلٌ: (بَطَلُ التَّقْلِيدِ) أَي: التَّوَلِيَةُ. فَوَيْلٌ: (مَعَ بَقَاءِ تَقْلِيدِهِ) سَيَصْرُحُ بِمَفْهُومِهِ قَوْلُهُ الْآتِي نَعَمْ إِنْ ائْتَمَّرَ الْخ. فَوَيْلٌ: (بِذَلِكَ) أَي: الْفَرَضِ الْمَذْكُورِ. فَوَيْلٌ: (وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ) إِنْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُقُولِ فَلَقَطَ هُوَ زَائِدٌ لَا مَوْقِعَ لَهُ وَلَوْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَذْكُرَهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: اهـ.

• فَوَيْلٌ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقْلَدَ لَا يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَذْهَبِ مُقْلَدِهِ) وَهُوَ كَذَلِكَ شَرَحَ.  
• فَوَيْلٌ: (وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ فَرَضَ ذَلِكَ مَعَ التَّقْلِيدِ فَظَاهِرٌ وَإِلَّا فَمُشْكِلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَوَقَّفُ مَعَ اِغْتِيَارِ التَّقْلِيدِ فِي اِغْتِيَارِ أَهْلِيَّةِ التَّرْجِيحِ. فَوَيْلٌ: (عَلَى مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِنَظَرٍ) هَلِ الْمُرَادُ وَرَجَعَ مَذْهَبَ الْغَيْرِ وَقُلَّدَهُ؛ إِذَا أَيُّ فَائِدَةٍ لِمُجَرِّدِ الْأَهْلِيَّةِ؟

وصرح ابن الصلاح كما مرَّ بأنَّ نصَّ إمام المُقلِّد في حقِّ المُقلِّد وواقَّفه في الروضة وما أفهمه كلامُ الرَّافعي عن الغزالي من عدم التَّقْضِ بناءً على أنَّ للمُقلِّد تقليد مَنْ شاءَ وجزم به في جمع الجواميع قال الأذرعِي: بَعِيدٌ، والوجه بل الصَّوابُ سُدُّ هذا الباب من أصله؛ لِما يلزم عليه من المفاسيد التي لا تُحصى. اهـ. وقال غيره: المُفتي على مذهب الشافعي لا يجوزُ له الإفتاء بمذهب غيره ولا ينفذُ منه أي: لو قضى به لِتَحْكِيمٍ، أو تولية؛ لَمَّا تقرر عن ابن الصَّلاح، نعم، إن انتقلَ لِمدَّهَبٍ آخَرَ بشرطه وتَبَخَّرَ فيه جازٌ له الإفتاء به. (تنبيه) قيل: مُنْصِبُ سَمَاعِ الدَّعْوَى، والْبَيِّنَةُ، والحكمُ بها يختصُّ بالقاضي دون الإمامِ الأعظم كما هو ظاهرُ الروضة في القضاء على الغائب. وَرُدُّ بِمَنْعٍ ما ذَكَرَ وبأنَّ مُرادَهم بالقاضي ما يَشْمَلُهُ بدليل أَنَّهُمْ لم يُتَّبِعُوا على تَخَالُفِ أَحْكَامِهِمَا إلا في بعضِ المسائلِ كَانْعِزَالِ القاضي بِالْيُسْقَى دون الإمامِ الأعظمِ ومَرَّ آخِرُ الْبَيِّنَةِ ما له ما تعلقَ بذلك.

• فَوَدَّ: (وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ الْإِنْفِ) وفي الرُّوضِ وَلَوْ اسْتَشْفَى مُقَلِّدٌ أَي: لِلضَّرُورَةِ فَحَكَمَ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَنْ قُلَّدَهُ لم يَقْضِ اهـ قال في شَرْحه: على أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ. اهـ. وَاغْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَ ذَلِكَ وَحَمَلَ كَلَامَ الرُّوضِ على مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ. اهـ. سم. • فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ الْإِنْفِ) فِيهِ إِشْعَارٌ ظَاهِرٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ وَحَيْثُذِ فِيهَا مُغَايِرَةٌ لِمَا سَبَقَ مِمَّا تَقَلَّه ابْنُ الرُّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ مَفْرُوضَةٌ فِي حُكْمِهِ بِخِلَافِ نَصِّ مُقَلِّدِهِ. وَيَقْلِيدُهُ الثَّانِي خَرَجَ الْأَوَّلُ عَنْ كَوْنِهِ مُقَلِّدًا لَهُ عِنْدَ الْحُكْمِ نَعَمْ وَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ تَذَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى تَخْصِيسِ تَوَلِّيَّتِهِ بِالْحُكْمِ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ كَمَا مَرَّ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ فِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْمُتَبَايِرُ مِنْ مُقَلِّدِهِ فِيمَا سَبَقَ إِمَامُهُ الَّذِي التَزَمَ مَذْهَبَهُ وَبِمَجْرُودِ تَقْلِيدِهِ فِي وَاقِعَةٍ لِلثَّانِي لَا يَصْدُقُ أَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَذْهَبِهِ وَإِنَّمَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ مِنْ مَذْهَبِهِ لِمَذْهَبِ الثَّانِي وَأَتَّخَذَهُ إِمَامًا كَمَا يُقْبَلُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي: نَعَمْ إِنْ انْتَقَلَ الْإِنْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ كَوْنَ الْمُتَقَلِّلِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ. • فَوَدَّ: (وَتَبَخَّرَ فِيهِ) فِيهِ تَأْمُلٌ. • فَوَدَّ: (جَازٌ لَهُ الْإِفْتَاءُ) أَي: وَالْحُكْمُ. • فَوَدَّ: (قِيلَ: مُنْصِبُ سَمَاعِ الدَّعْوَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَرَّ الْإِنْفِ زَادَ الثَّهَابُ عَقِبَهُ مَا نَصَّهُ عَلَى أَنَّ صَرِيحَ الْمُتَنِ الْجَوَائِزُ كَمَا يُقْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ لَهُ وَلِهَذَا لَاءُ الْإِمَامِ، أَوْ قَاضٍ آخَرُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَرُدُّ بِمَنْعٍ ما ذَكَرَ وَبِأَنَّ مُرَادَهُم الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الثَّهَابِ، وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُم الْإِنْفِ. • فَوَدَّ: (مَا يَشْمَلُهُ) أَي: الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ. اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ هُنَا الْغَزَالِيُّ مِنْ عَدَمِ التَّقْضِ الْإِنْفِ) فِي الرُّوضِ، وَلَوْ اسْتَشْفَى مُقَلِّدٌ أَي: لِلضَّرُورَةِ فَحَكَمَ بِمَذْهَبٍ غَيْرِ مَنْ قُلَّدَهُ لم يَقْضِ انْتَهَى قال في شَرْحه: على أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ انْتَهَى. وَاغْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَ ذَلِكَ وَحَمَلَ كَلَامَ الرُّوضِ على مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّرْجِيحِ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (تَنْبِيهُ قِيلَ: مُنْصِبُ سَمَاعِ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ، وَالْحُكْمُ بِهَا يَخْتَصُّ بِالْقَاضِي) وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُم بِالْقَاضِي مَا يَشْمَلُهُ الْإِنْفِ م ر ش. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْإِنْفِ) عَلَى أَنَّ

(ولو حَكَمَ خَضَمَانٍ) أو اثنانٍ من غيرِ خصوصيةٍ كفي نكاح، ويُؤخَذُ منه أَنَّ مَنْ خَلَفَ لَا يَكْلُمُ أباهَ فَحَكَمَا آخَرَ فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِتَكْلِيمِهِ لَمْ يَحْثُ؛ لَأَنَّ الْإِكْرَاهَ الشَّرْعِيَّ كَالْحِسْبِيِّ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُحَكَّمَ يُكْرِه، وَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ مِنْهُ نَحْوُ ضَرْبٍ، وَلَا حَبْسٍ. فإِفتاءُ بعضهم بعدمِ جوازِ التحكيمِ فِي ذَلِكَ فِيهِ تَطَلُّو. وَكَأَنَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَكُونُ حَكْمُهُ إِكْرَاهًا إِلَّا إِنْ قَدَرَ جَسًا عَلَى إِجْبَارِ الْحَالِفِ. وَمَرَّ مَا فِيهِ فِي مَبْحَثِ الْإِكْرَاهِ فِي الطَّلَاقِ فَرَاغَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: تُفَوِّذُ قَضَاءَ الْمُحَكَّمِ مَوْقُوفٌ عَلَى رِضَا الْحَالِفِ فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ إِكْرَاهُهُ لَهُ؟ قُلْتَ لَيْسَ الْكَلَامُ فِيمَا قَبْلَ الْحَكْمِ بَلْ فِيمَا بَعْدَهُ، وَهُوَ حِينَئِذٍ لَهُ إِكْرَاهُهُ عَلَى مَقْتَضَى حَكْمِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَقِّفًا أَوَّلًا عَلَى رِضَاهُ، أَوْ حَكَمَ أَكْثَرُ مِنَ اثْنَيْنِ (رَجُلًا فِي غَيْرِ حَدٍّ)، أَوْ تَعْزِيرٍ (لِلَّهِ تَعَالَى جَارٌ مُطْلَقًا) أَي: مَعَ وَجُودِ قَاضٍ أَهْلِ وَعَدِيهِ (بِمَشْرُطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ) الْمُطْلَقَةِ لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَطْ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ لِجَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يُكْزَرْ مَعَ اسْتِنَاهِ فَكَانَ إِجْمَاعًا. أَمَّا خَدُّ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ تَعْزِيرُهُ فَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ؛ إِذْ لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ، وَأَخَذَ مِنْهُ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِي الَّذِي لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ لَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ فَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهُ أَي: مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ، وَالْأَجَازُ وَلَوْ فِي التَّكَاحِ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ. وَنَوَازِعُ فِيهِ.....

فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (وَلَوْ حَكَمَ) بِكَافٍ مُشَدَّدَةٍ. اهـ. مُعْنَى. فَوَيْلٌ: (أَوْ اِثْنَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. فَوَيْلٌ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: بِمَا زَادَهُ. فَوَيْلٌ: (يُكْرِه) بِكُسْرِ الرَّاءِ. فَوَيْلٌ: (فِي ذَلِكَ) أَي: الْحَالِفِ الْمَذْكُورِ. فَوَيْلٌ: (مَا فِيهِ) أَي: الْحَضَرِ الْمَذْكُورِ. فَوَيْلٌ: (إِكْرَاهُهُ) أَي: الشَّرْعِيَّ. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ كَانَ الْإِلْخ) أَي: حَكَمَ الْمُحَكَّمِ. فَوَيْلٌ: (أَوْ حَكَمَ الْإِلْخ) عَطَفَ عَلَى حَكَمِ خَضَمَانٍ. فَوَيْلٌ: (أَوْ تَعْزِيرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا مَرَّ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ. فَوَيْلٌ: (أَي: مَعَ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَنِ التَّفَاصِيلِ الْآتِيَةِ. اهـ. فَوَيْلٌ: (أَهْلٍ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَفْضَلُ. اهـ. فَوَيْلٌ (لِسَيِّئِ) (بِمَشْرُطِ أَهْلِيَّةِ الْقَضَاءِ) يُسْتَنَتْنِي مِنْهُ التَّحْكِيمُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ تَحْكِيمٌ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا كَمَا مَرَّ ذَلِكَ فِي بَابِهِ مُعْنَى وَأَسْنَى. فَوَيْلٌ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) أَي: مِنَ التَّغْلِيلِ. فَوَيْلٌ: (الَّذِي لَا طَالِبَ لَهُ مُعَيَّنٌ) كَالزَّكَاةِ حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَحِقُّونَ غَيْرَ مَخْصُورِينَ. اهـ. يُجْزِي مَيَّ. فَوَيْلٌ: (وَالْأَجَازُ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَخِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمُعْنَى وَلِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَا يَجُوزُ تَحْكِيمٌ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ. اهـ. فَوَيْلٌ: (وَنَوَازِعُ فِيهِ الْإِلْخ) وَالَّذِي يُتَّجَهُ أَنَّ قَاضِي الضَّرُورَةِ إِنْ كَانَ مُقْلَدًا عَارِفًا

صَرِيحِ الْمَنْعِ الْجَوَازُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْكُمُ لَهُ وَلَهَا إِلَّا الْإِمَامَ أَوْ قَاضِي آخَرَ ش م ر. فَوَيْلٌ: (لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوَيْلٌ: (أَي: مَعَ وَجُودِ الْأَهْلِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوَيْلٌ: (وَالْأَجَازُ) وَيُخْتَمَلُ حَيْثُ تَقْدِيمُ الْأَمْتِلِ فَالْأَمْتِلِ مَعَ تَبْسِيرِهِ؛ لِأَنَّهَا وَلا بَةَ لِلضَّرُورَةِ، وَلَا شَوْكَةً فِيهَا حَتَّى تَنْفُذَ مِنْ غَيْرِ الْأَمْتِلِ مَعَ تَبْسِيرِهِ م ر. فَوَيْلٌ: (وَلَوْ فِي النِّكَاحِ الْإِلْخ) نَعَمْ لَا يَجُوزُ تَحْكِيمٌ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ مَعَ وَجُودِ قَاضٍ



بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه حيث وجد قاضي ضرورة؛ لأن الضرورة تقتدر بقدرها قال  
البلقيني: ولا يجوز لوكيل من غير إذن موكله تحكيم، ولا لولي إن أضرب بموكله وكوكيل  
مأذون له في التجارة وعاميل قراض ومفليس إن ضرب غرماءه ومكاتب إن أضرب به. وتحكيم  
السفيه لغو ولو بإذن وليه على ما اقتضاه إطلاق بعضهم وفيه نظر. (وفي قول لا يجوز  
التحكيم؛ لما فيه من الافتيات على الإمام ونوابه، ويجاب بأنه ليس له حبس، ولا ترسيم ولا  
استيفاء عقوبة آدمي ثبت موجبها عنده؛ لئلا تخرق أبهتهم فلا افتيات (وقيل): إنما يجوز  
(بشرط عدم قاض في البلد) للضرورة (وقيل: يختص الجواز) بمال دون إحصاء ونكاح  
ونحوهما) كإيمان وخد قذف. (ولا ينفذ حكمه إلا على راض) لفظاً لا شكوتاً فيما يظهر، ويُفتبر  
رضا الزوجين معاً في النكاح، نعم، يكفي شكوت البكر إذا استؤذنت في التحكيم (به) أي:

بمذهب إمامه عدلاً فلا وجه لتحكيم من هو مثله بخلاف ما لو كان جاهلاً، أو فاسقاً وثم مقلد عالم  
عدل فالظاهر جوازه. اهـ. سيد غمر عبارة البجيرمي قوله: (ولو مع وجود قاض) أي: إذا كان  
المحكم مجتهداً، أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاضي ضرورة ش فمتنع التحكيم  
الآن لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله الزياضي عن م ر إلا إذا كان القاضي يأخذ مالا له وقع  
فيجوز التحكيم حيثيذ كما قاله الحلبي اهـ. فود: (بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه إلخ) بقي أنه لو وجد  
القاضي لكان ممنوع من جهة الإمام من العمل بمسائل معينة كما لو منع الشافعي من الحكم على  
الغائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل؛ لفقد القاضي بالنسبة إليها وهذا ظاهر. اهـ. سم.

فود: (قال البلقيني) إلى قوله: (وتحكيم السفيه) في النهاية وإلى قوله: (ولو بإذن وليه) في المغني  
إلا قوله: (ومكاتب إن أضرب به). فود: (إن أضرب) أي: مذهب المحكم. اهـ. مغني. فود: (وكوكيل  
مأذون له إلخ) خبر مقبلاً. فود: (وعاميل قراض إلخ) عطف على مأذون له إلخ. فود: (ومفليس) أي:  
مخجور عليه بفلس. اهـ. مغني. فود: (إن أضرب) أي: مذهب المحكم. اهـ. مغني.

فود (نسي): (وفي قول لا يجوز) أي: مطلقاً. اهـ. مغني. فود: (التحكيم) إلى قوله: (ولو كان  
أحدهما) في النهاية. فود: (ليس له) أي: للمحكم. اهـ. مغني. فود: (أبتهم) أي: فخرهم  
وشرفهم وعظمتهم قال في المختار: والأبهة العظمة، والكبر وهي بضم الهمزة وتشديد الباء  
الموحدة. اهـ. بجيرمي. فود: (وفتبر رضا الزوجين إلخ) أي: فلا يكتفى بالرضا من ولي المرأة،  
والزوج بل الرضا إنما يكون بين الزوجين حيث كانت الولاية للقاضي. اهـ. ع ش.

ولو قاضي ضرورة م ر. فود: (بأنه لا ضرورة إلى تحكيمه حيث وجد قاضي ضرورة؛ لأن الضرورة  
إلخ) بقي أنه لو وجد القاضي لكان ممنوع من جهة الإمام من العمل بمسائل معينة كما لو منع الشافعي  
من الحكم على الغائب فالوجه جواز التحكيم في تلك المسائل لفقد القاضي بالنسبة إليها وهذا  
ظاهر. فود: (نعم يكفي شكوت البكر) كتب عليه م ر.

بحكمه الذي سيحكمكم (به) من ابتداء التحكيم إلى صَبِّ الحكم؛ لأنه المُنْبِثُ للولاية، نعم، إن كان أحد الخصمين القاضِي الذي له الاستخلاف واستمر رضاه لم يؤثر عدم رضا خصمه؛ لأنَّ الْمُحَكَّم نائيه. وقول ابن الرُّفْعَةِ تَقْلًا عن جميع: التَّحَاكُمُ لِشَخْصٍ لَيْسَ تَوَلِيَّةٌ لَهُ يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْرُغِ الرُّضَا وَحِمْلَ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا انْصَمَّ لَهُ لَفْظٌ يُفِيدُ التَّقْوِيضَ كَأَحْكَمٍ بَيْنَنَا مَثَلًا، ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَاوَزِدِّيَّ ذَكَرَهُ حَيْثُ قَالَ: إِذَا تَحَاكَمَ الْإِمَامُ وَخَصَّمُهُ لِبَعْضِ الرَّعِيَّةِ وَلَمْ يُقْلِدْهُ خُصُوصَ النَّظَرِ اشْتَرَطَ رِضَا الْخَصْمِ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَعْضُهُ، أَوْ عَدُوَّهُ نَقَدَ حُكْمَهُ عَلَى بَعْضِهِ وَلَقَدُوهُ؛ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ دُونَ عَكْسِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِوُجُودِهَا مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى رَدِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ بَعْدَ الْحُكْمِ وَكَوْنُهُ رِضَاً بِهِ أَوَّلًا قَدْ يَكُونُ لَظَنٌ بِعَدَمِ التُّهْمَةِ. وَلِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ بَعْلِيهِ كَمَا شَجَلَهُ كَلَامُهُمْ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ؛ إِذْ لَا وَجْهَ لِمَنْعِهِ مِنْهُ نَعَمْ، الْوَجْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مُسْتَنَدِهِ كَمَا مَرَّ وَكَوْنِهِ مَشْهُورَ الدِّيانَةِ، وَالصَّيَانَةِ وَإِذَا اشْتَرَطَ رِضَا الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ. (فَلَا يَكْفِي رِضَا قَاتِلٍ فِي ضَرْبٍ دِيَّةٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ) بَلْ لَا بُدَّ مِنْ رِضَاهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُؤَاخِذُونَ بِإِقْرَارِهِ فَكَيْفَ بِرِضَاهِ. (فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْحُكْمِ) وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ شُرُوطِ الْبَيِّنَةِ. (امْتَنَعَ الْحُكْمُ)؛ لِعَدَمِ اسْتِمْرَارِ الرُّضَا (وَلَا يُشْتَرَطُ الرُّضَا بَعْدَ الْحُكْمِ فِي الْأَطْلَهِ) كَحُكْمِ الْمَوْلَى مِنْ

فُود: (مِنْ ابْتِدَاءِ الْخُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَوْلُ ابْنِ الرُّفْعَةِ فِي الْمُغْنِيِّ. فُود: (مِنْ ابْتِدَاءِ التَّحْكِيمِ الْخُ) مُتَمَلِّقٌ بِرِاضٍ بِهِ. فُود: (إِلَى صَبِّ الْحُكْمِ) أَي: تَمَامِهِ. اه. مُغْنِي. فُود: (لِأَنَّ الْمُحَكَّمُ نَائِيَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ: بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ تَوَلِيَّةٌ وَرَدَّهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِأَنَّ ابْنَ الصَّبَّاحِ وَغَيْرَهُ قَالُوا: لَيْسَ التَّحْكِيمُ تَوَلِيَّةً فَلَا يَحْسُنُ الْبِنَاءُ وَأَجِيبُ بِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا صَدَرَ التَّحْكِيمُ مِنْ غَيْرِ قَاضٍ فَيَحْسُنُ الْبِنَاءُ. اه. فُود: (وَحِمْلُ الْأَوَّلِ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى حَمْلِهِ الْخُ. فُود: (ثُمَّ رَأَيْتَ الْمَاوَزِدِّيَّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَفِي كَلَامِ الْمَاوَزِدِّيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. اه. فُود: (ذِكْرُهُ) أَي: التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ، لَكِنَّ بَعْضَهُ مَنطُوقًا، وَالبَقِيضُ الْآخَرُ مَفْهُومًا. فُود: (وَلَوْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: عَلَى الْأَوْجِهَةِ فِي الْمُغْنِيِّ. فُود: (أَحَدُهُمَا) أَي: الْمُتَحَاكِمَيْنِ بَعْضُهُ الْخُ أَي: الْمُحَكَّم. فُود: (دُونَ هَكَذَا) أَي: حُكْمِهِ لِبَعْضِهِ وَعَلَى عَدُوِّهِ. فُود: (لِأَنَّهُ الْخُ) أَي: الرَّدُّ. فُود: (وَكَوْنُهُ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ. فُود: (وَلِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ الْخُ) الْمُغْتَمَدُ مَنَعَ الْمُحَكَّمُ مِنَ الْحُكْمِ بِعَلْمِهِ نِهَآيَةً وَأَسَى أَي: وَلَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا م. ر. اه. سَمِعَ شَيْءٌ أَيْ خِلَافًا لِمَنْزُجِ الْمَنْهَجِ عِبَارَةُ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعَلْمِهِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْخُ الْمُغْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا لِقَاضِي الضَّرُورَةِ الْحُكْمُ بِعَلْمِهِمَا. اه. فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَن: وَيَتَذَبُّ لِلْإِمَامِ الْخُ. فُود: (بَلْ لَا بُدَّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِذَا تَوَلَّى الْقَضَاءُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْيُ الْفَضْلُ فِي النِّهَايَةِ. فُود: (سَبِي) (قَبْلَ الْحُكْمِ) أَي: تَمَامِهِ. اه. مُغْنِي. فُود: (وَلَوْ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ الْخُ) أَي: وَبَعْدَ الشُّرُوعِ فِي

فُود: (لَمْ يُؤْتَرْ عَدَمُ رِضَا خَصْمِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. فُود: (يَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْرُغِ الرُّضَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. فُود: (وَلِلْمُحَكَّمِ أَنْ يَحْكُمَ بِعَلْمِهِ) الْمُغْتَمَدُ مَنَعَ ذَلِكَ م. ر. وَلَوْ مُجْتَهِدًا م. ر.

جهة الإمام، ولا يُنْقَضُ حكمه إلا حيث يُنْقَضُ حكم القاضي، وله أن يشهد على إثباته وحكمه في مجليسه خاصة لا ينزله بالتفرق، وإذا تولى القضاء بعد سماع يثنية حكم بها بعده من غير إعادتها. (ولو نصب الإمام، أو نائبه (قاضين)، أو أكثر (بطلب وخص كلاً بمكان) منه (أو زمن، أو نوع) كأن جعل أحدهما يحكم في الأموال، أو بين الرجال، والآخر في الدماء، أو بين النساء (جاء)؛ لعدم المنازعة بينهما، فإن كان رجل وامرأة وليس ثم إلا قاضي رجال، أو قاضي نساء لم يحكم بينهما، بخلاف ما إذا وجد؛ فإن العبرة بالطالب على ما مر (وكذا إن لم يخص في الأصح) كنصب الوصيين، والوكيلين في شيء. وإذا كان في بلدة قاضيان، فإن كان أحدهما أصلاً أوجب داعيه، وإلا فمن سبق داعيته، فإن جاء مفاً أقرع،.....

الحكم. اهـ. مُغْنِي بَأَن قَال الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِلْمُحَكَّم: عَزَلْتُكَ زِيَادِي. هـ. فَوَد: (إِلَّا حَيْثُ نَقَضَ حُكْمُ الْقَاضِي) وَذَلِكَ فِيمَا لَوْ خَالَفَ نَصًّا، أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا. اهـ. ع ش أي: أَوْ نَصَّ إِمَامِهِ كَمَا يَأْتِي. هـ. فَوَد: (لَا يَنْزِلُهُ بِالتَّفَرُّقِ) وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يُكْتَفَى فِي التَّفَرُّقِ هُنَا بِمَا اكْتَفَى بِهِ فِي التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وَصُولِهِ إِلَى بَيْتِهِ، وَالتَّوَقُّفِ مَثَلًا. اهـ. ع ش وفيه تَوَقُّفٌ بَلْ يُنَافِيهِ التَّأَكُّدُ بِخَاصَّةٍ قَلِيلًا رَاجِعٌ. هـ. فَوَد: (الإمام) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِلَى الْمُتَنِ، وَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ. هـ. فَوَد: (أَوْ نَائِبُهُ) هَلَّا قَالَ: أَوْ مَنْ أَلْحَقَ بِهِ تَقْطِيرُ مَا مَرَّ فِي شَرْحِ، وَيُنْدَبُ لِلْإِمَامِ. هـ. فَوَد: (أَوْ أَكْثَرُ) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ بِشَرْطِ أَنْ يُقَلَّ عَدَدُهُمْ، فَإِنْ كَثُرَ لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا وَلَمْ يَحْدُوا الْقِلَّةَ، وَالكَثْرَةُ بِشَيْءٍ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: وَيَجُوزُ أَنْ يُنَاطَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ أَنْتَهَى وَهَذَا ظَاهِرٌ اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَد: (فَإِنْ كَانَ رَجُلٌ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَعَلَى هَذَا لَوْ اخْتَصَمَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ لَمْ يَفْصَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْخُصُومَةَ فَلَا بُدَّ مِنْ ثَالِثٍ يَتَوَلَّى الْقَضَاءَ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقِسْ بِهَذَا مَا أَشْبَهَهُ. اهـ. هـ. فَوَد: (عَلَى مَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ: وَيُنْدَبُ.

هـ. فَوَد: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْصُصْ) أَي: كُلًّا مِنَ الْقَاضِيَيْنِ بِمَا ذَكَرَ بَلْ عَمَّ وَلَا لِأَيِّهِمَا أَوْ أُطْلِقَ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَد: (وَإِذَا كَانَ إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ طَلَّبَ الْقَاضِيَانِ خَصْمًا بِطَلَبِ خَصْمِهِ لَهُ مِنْهُمَا أَجَابَ السَّابِقُ مِنْهُمَا بِالطَّلَبِ فَإِنْ طَلَبَا مَعًا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ تَنَازَعَ الْخَصْمَانِ فِي اخْتِيَارِ الْقَاضِيَيْنِ أُجِيبَ الطَّالِبُ لِلْحَقِّ دُونَ الْمَطْلُوبِ بِهِ، فَإِنْ تَسَاوَيَا بَأَن كَانَ كُلُّ طَالِبًا، وَمَطْلُوبًا بِاحْتِكَامِهَا فِي قِسْمَةِ مِلْكٍ، أَوْ اخْتِلَافًا فِي قَدْرِ ثَمَنِ مَبِيعٍ، أَوْ صَدَاقٍ اخْتِلَافًا يَوْجِبُ تَحَالُفَهُمَا تَحَاكُمًا عِنْدَ أَقْرَبِ الْقَاضِيَيْنِ إِلَيْهِمَا، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِمَا عَمِلَ بِالْفَرْعَةِ وَلَا يَعْرُضُ عَنْهُمَا حَتَّى يَضْطَلِحَا لِتَلَا يُؤَدِّي إِلَى طَوْلِ التَّنَازُعِ. اهـ. هـ. فَوَد: (فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا) أَي: وَالْآخَرُ خَلِيفَتُهُ. هـ. فَوَد: (أُجِيبَ دَاعِيَهُ) أَي:

هـ. فَوَد: (وَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى إِثْبَاتِهِ وَحُكْمِهِ فِي مَجْلِسِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر وَقَوْلُهُ: حَكَمَ بِهَا كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. هـ. فَوَد: (فَإِنْ الْعِبْرَةُ بِالطَّالِبِ إِنْخَ) هَلَّا جَازَ أَيْضًا إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ، وَكَانَ الطَّالِبُ مِنْ شِمْلَتِهِ وَلَا يَتُهُ وَمَا الْفَرْقُ. هـ. فَوَد: (وَإِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضِيَانِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَصْلًا أُجِيبَ دَاعِيَهُ وَإِلَّا فَمَنْ سَبَقَ

فإن تنازعا في اختيارهما أجيب المدعي، فإن كان كل طالبا ومطلوبا كانا مختلفين فيما يقتضي تحالفا فافترهما وإلا فالفرعة. وقضية المتن أنه حيث لم يشرط اجتماعا ولا استقلالاً حيل على الاستقلال وفارق نظيره في الوصيين بأن الاجتماع هنا ممتنع فلم يُحمل عليه تصحيحا للكلام ما أمكن، والاجتماع ثم جائز فحمل عليه؛ لأنه أحوط (إلا أن يشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز قطعا؛ لاختلاف اجتهدهما غالبا فلا تفصيل الخصومات. وقضية أنهما لو كانا مقلدين لإمام واحد، ولا أهلية لهما في نظري، ولا ترجيح، أو شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليها صح شرط اجتماعهما؛ لأنه لا يؤدي إلى تخالف اجتهد ولا ترجيح ولو حكما اثنين اشترط اجتماعهما، بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في

رسوله. اه. رشيد. ٥. فود: (فإن تنازعا) أي: الخصمان أي: والصورة أنه لا داعي من جهة القاضي. اه. رشيد. ٥. فود: (في اختيارهما) أي: القاضيين. اه. سم. ٥. فود: (أجيب المدعي) محلّه إن لم يطلب المدعي عليه القاضي الأصل، وإلا فهو المجاب؛ إذ من طلب الأصل منهما أجيب مطلقا كما قاله الإمام والفرازي وأفتى به الشهاب الزملي. اه. رشيد. ٥. فود: (فافترهما) أي: فطالب فترهما يجاب ويجوز رفعه أيضا أي: فافتر بهما يجاب طالبا. اه. ع. ش. ٥. فود: (وإلا) أي: بأن استويا في الفرع. اه. سم. ٥. فود: (في الوصيين) أي: إليهما. اه. سم. ٥. فود: (بأن الاجتماع هنا ممتنع إلخ) قضية أنه إذا أمكن الاجتماع كما يأتي في قوله وقضية أنهما لو كانا إلخ يُحمل الإطلاق هنا كالوصية على الاجتماع فليراجع. ٥. فود: (وقضية أنهما إلخ) عبارة المثني وقضية هذا التعليل أنه لو ولي الإمام مقلدين لإمام واحد وقلنا بجواز ولاية المقلد أنه يجوز، وإن شرط اجتماعهما على الحكم؛ لأنه لا يؤدي إلى اختلاف؛ لأن إمامهما واحد، فإن قيل: قد يكون للإمام الواحد قولان فيرى أحدهما العمل بقول، والآخر بخلافه فيؤدي إلى النزاع، والاختلاف أجاب الشيخ بزهان الدين الفزازي بأن كلاً منهما إنما يحكم بما هو الأصح من القولين وهو كما قال ابن شهاب: ظاهر في المقلد الضرب وعند تصريح ذلك الإمام بتصحيح أحد القولين، أما إذا كانا من أهل النظر، والترجيح والحق ما لم يقف فيه على نص من أئمة المذهب بما هو منصوص وترجيح أحد القولين فها هنا يقع النزاع، والاختلاف في ذلك فينبه المنة أيضا. اه. ٥. فود: (على المسائل المتفق إلخ) أي: أو على تصحيح أحد القولين كما مر عن المثني أي: أو الوجهين كترجيح الشبهة مثلا في محال الاختلاف. ٥. فود: (لظهور الفرق إلخ) وهو أن التولية للمحكم إنما هي من الخصمين ورضاها معتبر فالحكم من

داعيه إلخ المراد بداعيه كما هو ظاهر رسوله وعبارة الرّوض وشرحه: فإن طلبا أي: القاضيان خصما بطلب خصمه له منهما أجاب السابق منهما بالطلب وإلا بأن طلبا معا أقرع بينهما، وإن تنازع الخصمان في اختيار القاضيين إلخ. ٥. فود: (فإن تنازعا) أي: الخصمان وقوله: في اختيارهما أي: القاضيين. ٥. فود: (وإلا فالفرعة) بأن استويا في الفرع. اه. ٥. فود: (وفارق نظيره في الوصيين) إليهما.

المطلَّب. (فرغ) يُشترط تعيين ما يؤلى فيه، نعم، إن أطرد عُرِفَ بِتَعْيِيَةِ بِلَادٍ لِإِلَادٍ فِي تَوَلِّيَتِهَا دَخَلَ ثَبَاتًا لَهَا وَيُسْتَفِيدُ بِتَوَلِّيَةِ الْقَضَاءِ الْعَامِّ سَائِرَ الْوِلَايَاتِ وَأُمُورَ النَّاسِ حَتَّى نَحْوَ زَكَاةٍ وَحِسْبَةٍ لَمْ يُفَوِّضْ لغيرِهِ، وَالْأَوْجَهُ فِي (احْكُم بَيْنَ النَّاسِ) أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْحُكْمِ لَا يَتَجَاوَزُ لِغَيْرِهِ، وَيُفَوِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (وَأَشْكُ الْقَضَاءِ) بِأَنَّهُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ بِمَعْنَى إِمضَاءِ الْأُمُورِ وَسَائِرِ تَصَرُّفَاتِ الْقَاضِي فِيهَا إِمضَاءٌ، بِخِلَافِ الْحُكْمِ.

### فصل فيما يقتضي انفصال القاضي، لو عَزَلَهُ وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُ

إِذَا (جُنَّ قَاضٍ أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ) وَلَوْ لَحْظَةً خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَإِنَّمَا اسْتَشْنَى فِي نَحْوِ الشَّرِيكِ بِمِقْدَارِ مَا بَيْنَ صِلَاتَيْنِ كَمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ هُنَا مَا لَا يُخْتَاطُ ثَمَّ، أَوْ مَرِضٌ مَرَضًا لَا يُزْجَى زَوَالُهُ، وَقَدْ عَجَزَ مَعَهُ عَنِ الْحُكْمِ (أَوْ عَمِيَ)، أَوْ صَارَ كَالْأَعْمَى كَمَا عُرِفَ مِمَّا مَرَّ.....

أَخَذَهُمَا دُونَ الْآخِرِ حُكْمٌ بِغَيْرِ رِضَا الْخُضْمِ. اه. ع ش وفيه ما لَا يَخْفَى وَجِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَهُوَ أَيْ: الْفَرْقُ أَنَّ الْقَاضِيَيْنِ يَتَعَيَّنُ بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ بِخِلَافِ الْمُحْكَمَيْنِ فِيهِ أَنَّ الْمُحْكَمَيْنِ قَدْ يَكُونَانِ مُجْتَهِدَيْنِ إِلَّا أَنَّ هَذَا نَادِرٌ. اه. وَنَحْتَمِلُ أَنَّ مُرَادَ الْمَطْلَبِ أَنَّ عَدَمَ انْتِصَالِ الْخُصُومَةِ هُنَا نَشَأُ عَنْ نَفْسِ الْمُتَخَاصِمَيْنِ، وَالْحَدُّ لَا يَمْلِكُ عَنْهُمَا وَفِي الْقَاضِيَيْنِ عَنِ الْإِمَامِ الْمُؤَلِّي لِهَذَا الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ أَطْرَدَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى، وَالْمُغْنِي قَرَعَ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: وَلَوْ قَلَّدَهُ أَيْ: الْإِمَامَ بَلَدًا، أَوْ سَكَتَ عَنْ تَوَاحِيحِهَا، فَإِنْ جَرَى الْمُرْفُ بِإِفْرَادِهَا عَنْهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي وَلايَتِهِ وَإِنْ جَرَى بِإِضَافَتِهَا دَخَلَتْ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْمُرْفُ رُوعِي أَكْثَرُهُمَا عُرْفًا، فَإِنْ اسْتَوَيَا رُوعِي أَقْرَبُهُمَا عَهْدًا. اه.

### فصل فيما يقتضي انفصال القاضي أو عَزَلَهُ

ه. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَقْتَضِي) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: لَكِنْ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَخَالَفَ إِلَى وَلَوْ عَمِيَ وَقَوْلُهُ: بِحَيْثُ إِذَا ثَبَتَ لَا يَتَّبِعُهُ وَقَوْلُهُ: وَلَآنَ مَا إِلَى الْمُتَنِ. ه. قَوْلُهُ: (انْفِصَالُ الْقَاضِي) أَيْ بِلَا عَزْلِ، أَوْ عَزَلَهُ أَيْ: بِعَزْلِ الْإِمَامِ مَثَلًا، وَمَا يُذَكِّرُ مَعَهُ أَيْ: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَيَتَعَزَّلُ بِعَوْنِهِ وَانْفِصَالُهُ مَنْ إِذْنُ لَهُ إِلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْظَةً) كَذَا فِي الْمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ مَرِضٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخَالَفَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ صَارَ إِلَى الْمُتَنِ. ه. قَوْلُهُ: (لَا يُزْجَى زَوَالُهُ وَقَدْ عَجَزَ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الثَّالِثُ: أَيْ: مِنْ التَّنْبِيهَاتِ الْمَرَضُ الْمُعْجِزُ لَهُ عَنِ التَّنْهِيَةِ، وَالْحُكْمُ يَتَعَزَّلُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يُزْجَى زَوَالُهُ، فَإِنْ رُجِيَ، أَوْ عَجَزَ عَنِ التَّنْهِيَةِ دُونَ الْحُكْمِ لَمْ يَتَعَزَّلْ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ، الرَّابِعُ: لَوْ أَتَكَرَّرَ كَوْنُهُ قَاضِيًا فِي الْبَحْرِ يَتَعَزَّلُ، وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَهُ الرِّزْكَاشِيُّ إِذَا تَعَمَّدَ وَلَا غَرَضَ لَهُ فِي الْإِخْفَاءِ، الْخَامِسُ: لَوْ أَتَكَرَّرَ الْإِمَامُ كَوْنُهُ قَاضِيًا لَمْ يَتَعَزَّلْ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه.

ه. قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَوْ عَمِيَ) ثُمَّ أَبْصَرَ فَإِنْ تَحَقَّقَ حُصُولُ الْعَمَى حَقِيقَةً احْتِجَّ إِلَى تَوَلِّيَةِ جَدِيدَةٍ،

### فصل: جُنَّ قَاضٍ، أَوْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ، أَوْ عَمِيَ، أَوْ ذَهَبَ أَهْلِيَّةُ اجْتِهَادِهِ إِلَيْهِ

ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَحْظَةً) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ عَمِيَ) لَوْ عَمِيَ، ثُمَّ أَبْصَرَ فَإِنْ تَحَقَّقَ حُصُولُ الْعَمَى

في قوله: بصير (أو فقيه أهلية اجتهد) المطلقي، أو المقيّد بنحو غفلة (و) كذا إن لم يكن مجتهداً، وصححنا ولايته فذهب (صبطه بغفلة، أو نسيان) بحيث إذا ثبت لا ينتبه (لا ينفذ حكمه) لانزاله بذلك، وكذا إن خرس، أو صم. وخالف ابن أبي عضرون في العمى وصنف فيه لما عمي محتجاً بأنه لا يقدح في الثبوت التي هي أعلى من القضاء وأخذ منه الأذرع احتجازه أن الإغماء لا يؤثر؛ لأنه مريض لا يقدح في الثبوت أيضاً ومما يؤدّ عليهما أن الملحظ هنا غيره ثم كما هو واضح. ثم رأيت في القوت أشار لهذا على أنه لم يثبت عَمَى نبي كما تحقق في موضعه. ومروء الاستدلال بقصة ابن أم مكتوم ولو عمي بعد ثبوت أمر عنده ولم يثق إلا الحكم الذي لا يحتاج معه إلى إشارة نفذ حكمه به. (وكذا لو فسق) أو زاد فسق من لم يعلم مؤلّيه بفسقه الأصلي، أو الزائد حال توليته كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الأصح) لوجود المنافي.....

والأ فلا وعلى هذا يحمل قول البلقيني أنه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة م ر. اه. سم وجرى المنفي على ظاهر قول البلقيني حيث قال: ولو عاد بصره تبين أنه لم يتعزل؛ لأنه لو ذهب لما عاد كما مرّ ذلك في الجنايات. قود: (في قوله: بصير) أي: في شرحه. قود: (وصححنا ولايته) أي: كما مرّ في قول المصنف: فإن تعلّز جمع هذه الشروط إلخ وفي شرحه. قود: (بحيث إذا ثبت إلخ) ظاهر صنيعه أن هذا لا يشترط في غفلة المجتهد ووجه ظاهر؛ إذ أصل الغفلة محل بالاجتهاد كما عليم مما مرّ وبه يندفع توقف الشهاب. اه. رشيد ويأتي عن المنفي ما يؤيد التوقف عبارة المنفي قال الأذرع: ومن لم يبلغ هذه الرتبة أي: الاجتهاد في المذهب وهو الموجود اليوم غالباً فلم أر فيه شيئاً، أو يشبه أنه إذا حصل له أدنى تقفل ونحوه لم ينفذ حكمه لانحطاط رتبته فيقدح في ولايته ما عساه يقتضيه في حق غيره. اه. قود: (وأخذ منه) أي: من الاحتجاج المذكور. قود: (أشار لهذا) أي: لمغايرة الملحظ في المقامين. قود: (لا يحتاج معه إلى إشارة) أي: بين الخصمين بأن كانا مغروفي الاسم، والتسبب. اه. ع ش. قود: (أو زاد فسق من لم يعلم بفسقه الأصلي إلخ) أي: وكان بحيث لو عليم لم يؤله مع ذلك. اه. سم عبارة المنفي، ومحل ذلك أي: ما في المتن في غير قاضي الضرورة أما هو إذا ولّاه ذو شوكة، والقاضي فاسق فزاد فسقه فلا يتعزل كما بحثه بعض المتأخرين. اه. وعبارة الرشيد في قوله: أو الزائد إلخ عبارة م ر فيما كتبه على شرح الروض نصّها ويظهر لي أن يقال: إن كان ما طرأ عليه لو عليم به مستنبيه لم يعزله بسببه فهو باقٍ على ولايته، والأ فلا. اه. قود: (حال توليته) ظرف ليعلم. قود: (لوجود المنافي) إلى قوله: أو ظن في المنفي إلا قوله: ولا نظّر إلى المتن.

حقيقة احتيج إلى تولية جديدة والأ فلا، وعلى هذا يحمل قول البلقيني أنه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة م ر. قود: (وكذا إن لم يكن مجتهداً) يتأمل هذا التقييد نعم إن كان ذهب الضبط يُنافي أهلية الاجتهاد ظهر التقييد. قود: (أو الزائد حال توليته) أي: وكان بحيث لو عليم لم يؤله مع ذلك.



هذا إن قلنا: لا ينعزل بالفسق وإلا لم ينفذ جزماً، وبهذا يندفع ما أورد عليه من التكرار فإنه إنما ذكره في الوصية بالنسبة لانعزال لا لنفوذ الحكم. ولا نظراً لفهم أن المراد بعدم النفوذ عدم الولاية من قوله: (فإن زالت هذه الأحوال لم تفذ ولايته في الأصح) إلا بتولية جديدة كالوكالة ولأن ما بطل لا يعود إلا بتجديد عقده. (وللإمام) أي: يجوز له (عزل قاضي) لم يمتحن (ظهر منه خلل) لا يقتضي انعزاله ككثرة الشكاوى منه أو ظن أنه ضغف، أو زالت هيئته في القلوب وذلك؛ لما فيه من الاحتياط، أما ظهور ما يقتضي انعزاله، فإن ثبت انعزال ولم يحتج لعزل، وإن ظن بقرائن فيحتمل أنه كالأول، ويحتمل فيه نذب عزله. وإطلاق ابن عبد السلام وجوب صرفه عند كثرة الشكاوى منه اختيار له (أو لم يظهر) منه خلل (وهناك أفضل منه) فله عزله من غير قيد مما يأتي في المثل؛ رعاية للأصلح للمسلمين، ولا يجب وإن قلنا: إن ولاية المفضل لا تنعقد مع وجود الفاضل؛ لأن الفرض حدوث الأفضل بعد الولاية فلم يقدح فيها (أو) هناك

• فؤد: (هذا) أي: الخلاف عبارة النهاية، والوجهان إذا قلنا إلخ. • فؤد: (إن قلنا لا ينعزل إلخ) أي: على المرجوح. • فؤد: (وبهذا) أي: قوله: هذا إن قلنا إلخ. • فؤد: (عليه) أي: المثنى. • فؤد: (إنما ذكره) أي: طرو الفسق. • فؤد: (لا لنفوذ الحكم) الأولى كما في المثنى لا لعدم نفوذ الحكم. • فؤد: (ولا نظراً لفهم إلخ) أي: لأن التكرار يقتبر فيه خصوص ما تقدم ولا يكفي فيه أنه يفهم من السياق أن المراد به ما تقدم. اه. ع ش. • فؤد: (من قوله إلخ) متعلق بفهم. • فؤد: (سني: (في الأصح) والثاني تعود كالأب إذا جرت ثم أفاق، أو فسق، ثم تاب نهاية ومغني ومثل الأب في هذا الحكم الجدد، والحاضنة، والتأطر بشرط الواقف. اه. ع ش عبارة المغني. (تنبيه): لو زالت أهلية التأطر على الوقف، ثم عادت فإن كان نظره مشروطاً في أصل الوقف عادت ولايته كما أفتى به المصنف لقوته؛ إذ ليس لإحد عزله، وإلا فلا تعود إلا بتولية جديدة. اه. • فؤد: (أو ظن أنه ضغف إلخ) معطوف على قول المصنف: ظهر منه خلل. • فؤد: (وإن ظن إلخ) خلافاً لإطلاق المغني عبارته، أما ظهور خلل يقتضي انعزاله فلا يحتاج فيه إلى عزل لانعزاله. اه. • فؤد: (كالأول) وهو قول المصنف: وللإمام عزل قاضي إلخ فيجوز عزله. اه. ع ش، ويحتمل أن المراد بالأول قول الشارح، أما ظهور ما يقتضي انعزاله إلخ كما يفيد ما مر عن المغني أيما. • فؤد: (وإطلاق ابن عبد السلام إلخ) اعتمد المغني عبارته ويكفي فيه أي: ظهور الخلل غلبه الظن كما في أصل الروضة وجزم به في الشرح الصغير ومن الظن كثرة الشكاوى منه بل قال ابن عبد السلام: إذا كثرت الشكاوى منه وجب عزله اه. وهو ظاهر. اه. • فؤد: (وجوب صرفه) أي: عزله عن الولاية. اه. ع ش. • فؤد: (اختيار له) خبر وإطلاق إلخ. • فؤد: (منه خلل) إلى قوله: واستغنى في المغني. • فؤد: (لأن الفرض إلخ) يتبني على الأصح أن لا يحتاج لكون الفرض ذلك. اه. سم.

• فؤد: (لأن الفرض حدوث الأفضل) يتبني على الأصح أن لا يحتاج لكون الفرض ذلك.

(مثله)، أو دونَه (وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة)؛ لما فيه من المصلحة للمسلمين (والا) يكن فيه مصلحة (فلا) يجوز عزله؛ لأنه عبث وتصرف الإمام يُصان عنه. واستغنى بذكر المصلحة عن قول أصله معها: وليس في عزله فتنة؛ لأنه لا تتم المصلحة إلا إذا انتفت الفتنة وبه يندفع قول شارح: لا يُغني عنه فقد يكون الشيء مصلحة من وجه ومفسدة من جهة أخرى. (لكن مع الإثم على المولي، والمتولي ينفذ العزل في الأصح) لطاعة السلطان، أما إذا تعين بأن لم يكن ثم من يصلح غيره فيحرم على مولي عزله، ولا ينفذ، وكذا عزله لنفسه حيث لا بخلافه في غير هذه الحالة ينفذ عزله لنفسه، وإن لم يعلم مولي خلافاً للمأورد في كالكيل. وللمستخلف عزل خليفته ولو بلا موجب ولو ولي آخر ولم يتعرض للأول،.....

• قول (سني): (به) أي: المثل يغني لأجل نصه قاضياً، ويحتمل أن الباء بمعنى مع. • قول: (من قول اضله إلخ) أي: المحرر عبارته: أو مثله وفي عزله به مصلحة وليس في عزله فتنة. اهـ. مُغني. • قول: (معه) أي: المصلحة وقوله: وليس في عزله فتنة مقول الأصلي. • قول: (قول الشارح إلخ) وافقه المُغني. • قول: (لا يغني) أي: قول المُصنّف وفي عزله به مصلحة عنه أي: عن قول أصله وليس في عزله فتنة. • قول: (مع الإثم) إلى قوله وللمستخلف في النهاية إلّا قوله: وإن لم يعلم مولي خلافاً للمأورد. • قول: (على المولي) أي: السلطان. اهـ. ع ش. • قول: (والمُتولي) هذا إنما يظهر لو سعى في العزل ولو بمجرّد الطلب، وإلا فلا وجه لإثابته فليراجع. اهـ. • قول (سني): (ينفذ العزل في الأصح) هذا في الأمر العام، أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوّف وتدرّس وطلب ونحوها فلا تنعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المُعتمد، ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك نهاية ومُغني. أي: بأن كان فيه أن للتأخير العزل بلا جُنحة، ثم العبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقيدة الحاكم ع ش. • قول: (لطاعة السلطان) إلى قوله: نعم في المُغني إلّا قوله: وإن لم يعلم مولي خلافاً للمأورد. • قول: (ولو ولي آخر إلخ) عبارة المُغني ولو ولي الإمام قاضياً ظاناً موت القاضي الأول، أو فسقه فبان حياً أو عدلاً لم يقدح في ولاية الثاني كذا قاله وقضيته كما قال الأذرع: انعزال الأول بالثاني؛ لأنه أقامه مقامه لا أنه ضمه إليه وبه صرح البقوي في تعليقه، وقضية كلام القفال عدم انعزاله،

• قول: (لكن مع الإثم على المولي، والمتولي ينفذ العزل في الأصح) هذا في الأمر العام أما الوظائف الخاصة كإمامة وأذان وتصوّف وتدرّس وطلب ونحوها فلا ينعزل أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع متأخرون وهو المُعتمد، ومحل ذلك حيث لم يكن في شرط الواقف ما يقتضي خلاف ذلك ش م ر. • قول: (ولو ولي آخر ولم يتعرض للأول، ولا ظن نحو موته إلخ) قال في الرّوض: فإن ولي الإمام قاضياً ظاناً موت القاضي أي: الأول، أو فسقه فبان حياً أي: أو عدلاً لم يقدح في ولاية الثاني قال في شرحه: قال الأذرع وقضيته انعزال الأول بالثاني؛ لأنه أقامه مقامه لا أنه ضمه إليه وبه صرح البقوي في تعليقه وقضية كلام القفال في عدم انعزاله.

ولا ظَنَّ نحوَ موته لم يَنْعَزِلْ على المعتمد، نعم، إن اطْرَدَتِ العادةُ بأنَّ مثلَ ذلكِ المَحَلِّ ليس فيه إلا قاضٍ واحدٌ اِحْتِمَالُ الانْجِزَالِ حينئذٍ. (والمذهبُ أَنه لا يَنْعَزِلْ قَبْلَ بُلُوغِهِ خَبَرُ غَزَلِهِ) لِمَعْظَمِ الضَّرَرِ فِي تَقْضِي أَقْضِيَّتِهِ لو انْعَزَلَ. ومَرُّ الفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْوَكِيلِ فِي بَابِهِ. وَمَنْ عَلِمَ غَزْلَهُ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمَهُ لَهُ إِلَّا إِنْ يَرْضَى بِحُكْمِهِ فِيمَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ لِمَلِمِهِ أَنَّهُ غَيْرُ حَاكِمٍ بَاطِلًا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ. وَإِنَّمَا يَنْتَجِهُ إِنْ صَحَّ مَا قَالَهُ أَنَّهُ غَيْرُ حَاكِمٍ بَاطِلًا، أَمَّا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَلَفَّهَ خَبَرُ غَزْلِهِ بَاقِي عَلَى وَلايَتِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِلًا فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ بُلُوغِ الْخَبَرِ بِتَزْوِيجِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا مِثْلًا لَمْ يَلْزَمْ الزَّوْجُ بَاطِلًا وَلَا ظَاهِرًا انْجِزَالُهَا، فَإِنْ قُلْتُ: الْمَاوَزْدِيُّ يَخْصُ عَدَمَ نَفْوِذِهِ بَاطِلًا بِحَالَةِ عِلْمِ الْخُضْمِ لَا مُطْلَقًا قُلْتُ: هُوَ حِينَئِذٍ بِالتَّحْكِيمِ أَشْبَهَ فَلَا يُقْبَلُ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ مُعْتَقِدُهُ أَنَّ وَلايَتَهُ بَاقِيَةٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ هُوَ خَبَرُ الْعَزْلِ. وَبِحَسَبِ الْأَذْرَعِيِّ الْاِكْتِفَاءُ فِي الْعَزْلِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ مَقْبُولِ الرِّوَايَةِ، وَالْقِيَاسُ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ غَذْلِي الشَّهَادَةِ، أَوِ الْاِسْتَفَاضَةِ كَالْتَوَلِيَةِ. لَا يُقَالُ يَتَعَيَّنُّ عَلَى مَنْ عِلْمُ

وَالأَوَّلُ أَوْ جَهْ. وَفِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّ تَوَلِيَةَ قَاضٍ بَعْدَ قَاضٍ هَلْ هِيَ عَزْلٌ لِلأَوَّلِ؟ وَجَهَانٍ وَلِيَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ قَاضِيَانِ. اهـ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالرَّاجِحُ أَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِعَزْلِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ الْإِنْفِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ انْعَزَلَ. اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (اِحْتِمَالُ الْاِنْجِزَالِ الْإِنْفِ) أَقُولُ هَذَا الْاِحْتِمَالُ مُتَّجِهٌ بَلَّ مُتَعَيَّنٌ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ حُكْمُ حَادِثَةٍ يَكْثُرُ السُّؤَالُ فِيهَا وَهِيَ تَوَلِيَةُ مَدْرَسَةٍ لِمُدْرَسٍ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّعٍ بِعَزْلِ الْمُدْرَسِ الْأَوَّلِ فَإِنَّ مِمَّا اطْرَدَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنَّ الْمَدْرَسَةَ لَا يَلْبِثُ إِلَّا مُدْرَسٌ وَاحِدٌ نَعَمْ لَوْ فُرِضَ اطْرَادُ الْمُزَوِّجِ فِي مَحَلِّ التَّشْرِيكِ فِي الْمَدْرَسَةِ كَانَ الْحُكْمُ فِيهَا وَاضِحًا. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (لِمَعْظَمِ الضَّرَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا يَنْتَجِهُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى قَوْلِهِ: (أَلَا تَرَى) فِي النَّهَائِيَةِ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ عَلِمَ الْإِنْفِ) أَيِ: وَالْخُضْمُ الَّذِي عَلِمَ الْإِنْفِ. قَوْلُهُ: (لِمَلِمِهِ) عِلَّةٌ لِمَا قَبْلَ الْاِسْتِثْنَاءِ. قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ) ضَعِيفٌ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَنْتَجِهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ، وَالْأَوَجَهُ خِلَافُهُ؛ إِذْ عَلِمَ الْخُضْمُ بِعَزْلِ الْقَاضِي لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ قَاضِيًا. اهـ. قَوْلُهُ: (هُوَ) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ حِينَئِذٍ أَيِ: حِينَ التَّخْصِصِ بِالتَّحْكِيمِ أَشْبَهَ يُمَكِّنُ مَنَعَهُ. قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ) أَيِ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ. قَوْلُهُ: (أَنَّ مَنْ بَلَغَهُ الْإِنْفِ) أَيِ: مِنَ الْخُضْمِ. قَوْلُهُ: (مُتَعَقِّدُهُ) بِفَتْحِ الْقَافِ مُتَبَدِّأً. قَوْلُهُ: (أَنَّ وَلايَتَهُ بَاقِيَةٌ) خَبَرُهُ، وَالْمُجْمَلَةُ خَبَرُ أَنَّ. قَوْلُهُ: (وَبِحَسَبِ الْأَذْرَعِيِّ الْاِكْتِفَاءُ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ الْإِنْفِ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ التَّوَلِيَةِ، وَالْعَزْلِ بِأَنَّ التَّوَلِيَةَ فِيهَا إِفْدَامٌ عَلَى الْأَحْكَامِ فَيَخْتَلِطُ لَهَا، وَالْعَزْلُ فِيهِ تَوَقُّفٌ عَنْهَا وَهُوَ أَخَوَطٌ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ الْإِنْفِ) جَزَمَ بِهِ النَّهَائِيَةُ. قَوْلُهُ: (لَا يُقَالُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْفِي كَالْمُكْرَرِ) مَعَ قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِحَسَبِ الْإِنْفِ) فَإِنَّهُ يُغْنِي عَنْ هَذَا وَعَلَى

اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ الْإِنْفِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا ظَنَّ نَحْوَ مَوْتِهِ انْجَزَالَ. قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ الْعَزْلِ) كَتَبَ عَلَى فَلَا يَصِحُّ م. ر. قَوْلُهُ: (وَالْقِيَاسُ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ غَذْلِي الشَّهَادَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

عزله، أو ظَنَّهُ أَنْ يَحْتَمِلَ بَاطِلًا بِمَقْتَضِي عَلَيْهِ أَوْ ظَنَّهُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُتَّجَهَ ذَلِكَ إِنْ قُلْنَا بِعَزْلِهِ بَاطِلًا قَبْلَ أَنْ يَتْلَفَهُ خَيْرُهُ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ. وَلَا يَكْفِي كِتَابُ مُجَرَّدٍ، وَإِنْ حَفَّتْهُ قَرَائِنٌ يَتَّخِذُ التَّزْوِيرَ بِمِثْلِهَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ، وَلَا قَوْلُ إِنْسَانٍ: وَلَيْتَ، نَعَمْ، الْوَجْهَ أَنَّهُ إِنْ صَدَّقَهُ الْمُدَّعَى وَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ نَفَذَ حُكْمَهُ لَهَا وَعَلَيْهَا كَالْمُحْكَمِ بَلْ أَوْلَى، بِخِلَافِ مَا إِذَا صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا، أَوْ صَدَّقَهُ أَهْلُ الْحَلِّ، وَالْعَقْدُ؛ لِأَنَّ تَصْدِيقَهُمْ لَا يُمِيتُ تَوَلِيَّةَ عَائَةِ بِخِلَافِ تَوَلِيَّتِهِمْ فِيمَا قَدَّمْتَهُ قُبِيلَ قَوْلِهِ: وَشَرَطُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ ذَاكَ جَوَزَتْ لِلضَّرُورَةِ فَتَقَدَّرَتْ بِقَدْرِهَا وَلَزِمَ عَمُومُهَا، وَلَا كَذَلِكَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِهِمْ لَهُ. وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْتَمَلُ اخْتِلَافُهُمْ فِي أَنَّ التَّصْدِيقَ هَلْ يُفِيدُ أَوَّلًا بَحْثَ الْبَلْقِينِي أَنَّهُ إِذَا انْعَزَلَ لَمْ يَنْعَزَلْ نَوَائِبُهُ حَتَّى يَتْلَفَهُمْ خَيْرُ عَزْلِهِ كَمَا ذَكَرُوا أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَعْلُومَتَهُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ نَوَائِبِهِ كِبَائِهِ، وَأَنْ نَائِبَهُ إِذَا تَلَفَهُ خَيْرُ عَزْلٍ أَصْلِهِ لَمْ يَنْعَزَلْ لِبَقَاءِ وَلَايَةِ أَصْلِهِ وَنَظَرٌ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَالتَّظَنُّرُ فِي الثَّانِيَةِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي انْزَالَهُم وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ لِلضَّرُورَةِ فَلْيَتَقَدَّرْ بِقَدْرِهَا فِي عَدَمِ انْزَالِهِم بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ لَا بِالنِّسْبَةِ لِبَقَاءِ وَلَايَتِهِمْ بِبَقَاءِ وَلَايَتِهِمْ، وَفِي الثَّالِيَةِ إِنَّمَا يُتَّجَهَ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ لَا عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمَآوِزِيِّ.

فَرَضَ عَدَمَ الْإِغْنَاءِ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقْدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَيَبْتَغِ الْأَفْزَعِيُّ الْخُ). قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي كِتَابُ مُجَرَّدٍ الْخُ) فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا. اهـ. مُعْنَى أَيِ الْعَزْلِ، وَالتَّوَلِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَلَيْتَ) بَيْنَاءُ الْمَفْعُولِ. قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرَ) أَيِ: بِعَدْلِي الشَّهَادَةِ، أَوْ الْاسْتِغْنَاءِ. قَوْلُهُ: (وَنَظَرٌ فِيهِ الْخُ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ وَلَوْ بَلَغَ الْخَيْرُ الْمُسْتَنَبِ دُونَ النَّائِبِ، أَوْ بِالْعَكْسِ انْعَزَلَ مَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ خِلَافًا لِلْبَلْقِينِي. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ سَوَقِ كَلَامِ الْبَلْقِينِي الْمَذْكُورِ نَفْسُهَا: وَمَا قَالَهُ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلِ مَمْنُوعٌ فِي الْعَكْسِ أَيِ: فِيمَا لَوْ بَلَغَ النَّائِبُ قَبْلَ أَصْلِهِ؛ لِأَنَّ النَّائِبَ دَاخِلٌ فِي مُعْشَرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ حَتَّى يَتْلَفَهُ الْخَيْرُ، وَالنَّائِبُ قَاضٍ فَيَنْعَزَلُ يَلُوحُ الْخَيْرُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ وَلَوْ وَلَّى السُّلْطَانُ قَاضِيًا يَلِدُ فَحَكَمَ ذَلِكَ الْقَاضِي وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ السُّلْطَانَ وَلَاهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَتَّفَذَ حُكْمَهُ كَمَا لَوْ وَكَّلَ وَبَيَّعَ شَيْءٌ فَتَصَرَّفَ الْوَكِيلُ وَبَاعَهُ، ثُمَّ عَلِمَ بِالْوَكَالَةِ. اهـ. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ نَفُوذِ حُكْمِهِ لِأَشْرَاطِ الْقَبُولِ مِنَ الْقَاضِي وَأَخِذَ بِمَا بَحَثَهُ فِي قَاضٍ أَقْدَمَ عَلَى تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ يَتَّخِذُ أَنَّهَا فِي غَيْرِ وَلَايَتِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا بِمَحَلِّ وَلَايَتِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قَالَ: لِأَنَّهُ بِالْإِقْدَامِ يَفْسُقُ وَيَخْرُجُ عَنِ الْوَلَايَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ: مَسْأَلَةِ اسْتِمْرَارِ مَا رُتِبَ لِلْقَاضِي مَا لَمْ يَتْلَفْ خَيْرُ عَزْلِهِ لِنَوَائِبِهِ. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا اغْتَفِرَ) أَيِ: عَدَمُ انْزَالِهِمْ. قَوْلُهُ: (لِبَقَاءِ وَلَايَتِهِ) الْأَنْسَبُ لِبَقَاءِ اسْتِخْفَاقِهِ الْمَعْلُومِ. قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يُتَّجَهَ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ لَا عَلَى مَا مَرَّ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ الْعَكْسُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ ع ش عَلَى مَا مَرَّ أَنِفًا عَنِ الثَّاهِيَةِ مَا نَفَعَهُ قَوْلُهُ: (انْعَزَلَ مَنْ بَلَغَهُ ذَلِكَ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ قُلْنَا بِكَلَامِ الْمَآوِزِيِّ فِيمَا لَوْ بَلَغَ الْخَصْمَ عَزْلُ الْقَاضِي وَلَمْ يَتْلَفْ الْقَاضِي، أَمَّا عَلَى مَا اسْتَوْجَبَهُ مِنْ نَفُوذِ الْحُكْمِ عَلَى الْخَصْمِ وَلَهُ لِقَدَمُ انْزَالِ الْقَاضِي فِيهِ نَظَرٌ. اهـ.

قَوْلُهُ: (بَحْثُ الْبَلْقِينِي) أَنَّهُ إِذَا انْعَزَلَ لَمْ يَنْعَزَلْ نَوَائِبُهُ حَتَّى يَتْلَفَهُمُ الْخُ كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي انْزَالَهُم) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

ويظهر أنَّ العبرة في بلوغ خبر العزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه مؤنوبه. (وإذا كتب الإمام إليه إذا قرأت كتابي فأنت معزول فقراه) أو طالعَه وفهم ما فيه، وإن لم يتلفظ به، والمراد سطر العزل نظير ما مر في الطلاق (انقزل) لوجود الشرط (وكذا إن قرئ عليه)، وإن كان قارئاً (في الأصح)؛ لأنَّ القصد إعلامه بالعزل لا قراءته وفارق ما مر في نظيره في الطلاق بأنَّ عادة الحكام أن يُقرأ عليهم فليس التظُّر إلا على وصول خبر العزل إليهم، بخلاف المرأة القارئة. (وبعزل يموت) وانعزاله من إذن له في شغل مُعَيَّن كبيع مال مَيَّتٍ أو غائب وكسماح شهادة في مُعَيَّن كالوكيل (والأصح انعزال نائبه) أي: القاضي ولو قاضي الإقليم على المنقول. وقول القاضي قضاءً والي الإقليم كقضاء الإمام محلّه كما قاله الحسباني إذا صرح له الإمام بذلك أي: التولية عنه، أو اقتضاه العرف (المطلق إن لم يؤذن له في الاستخلاف)؛ لأنَّ القصد باستنابته

• قوله: (ويظهر) إلى (التبني) في النهاية إلا قوله: (أي القاضي) إلى المني.  
• قوله (سني): (إذا قرأت كتابي إلخ) ولو كتب إليه عزلتك، أو أتت معزول من غير تعليق على القراءة لم يتعزل ما لم يأت به الكتاب كما قاله البقوي وغيره. اهـ. مُعْنِي. • قوله: (أو طالعَه) إلى المني في المني.  
• قوله: (والمراد سطر العزل) فإذا اتمحى موضع العزل لا يتعزل، ولا انقزل. اهـ. مُعْنِي. • قوله: (لأنَّ القصد إعلامه بالعزل إلخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك لو قرأ شخص، ثم أعلمه بمضمونه فليتأمل. اهـ. سيّد عمّر أقول وكذا يؤخذ منه أن الحكم كذلك لو طالعَه شخص وفهم ما فيه ولم يتلفظ، ثم أعلمه بمضمونه، ثم رأيت قال الرشيد: قوله: لأن إعلامه بالعزل قضيته أنه لو قرأه إنسان في نفسه ولو في غير مجلس القاضي، ثم أعلمه بما فيه أنه يتعزل وأنه لو قرأ عليه ولم يفهم معناه لكونه أعجمياً، والكتاب بالمرئية، أو عكسه أنه لا يتعزل حتى يخبره به إنسان فليراجع، ثم رأيت والد الشارح صرح بعدم انعزاله في الأولى. اهـ. أي: ومثلها الثانية. • قوله (سني): (ويتعزل بموته وانعزاله من إذن له إلخ) المراد إذا علم بذلك كما يعلم مما مرّ وصرح به ابن سراقه وفي الروضة وأصلها عن السرخسي أن الإمام لو نصب نائبا عن القاضي لا يتعزل بموت القاضي وانعزاله قال الرافعي: ويجوز أن يقال: إذا كان الإذن مقيداً بالبقاء ولم يبق الأصل لم يبق التائب اهـ وهذا ظاهر ويحت بعضهم أن الموت ليس بعزل بل ينتهي به القضاء. اهـ. مُعْنِي. • قوله (سني): (في شغل مُعَيَّن إلخ) لإطلاعهم في الشغل المُعَيَّن وتفصيلهم في التائب الآتي قد يورم أنه لا يجري فيه التفصيل الآتي: ولا يظهر له وجه قلل وجه تخصيصهم ما يأتي بالتفصيل كثرة وقوعه فيه بخلافه في الشغل المُعَيَّن حتى لو فرض أن الإمام قال له: استخلف عني في بيع مال فلان كان المستخلف خليفة عن الإمام فلا يتعزل بعزله أي: القاضي. اهـ. سيّد عمّر. • قوله: (أو غائب) إلى قوله: (بحث البلقيني) في المني إلا قوله: (وبه فارق) إلى (نعم) وقوله: (غير قاضي ضرورة) إلى (ولا من ولايته).  
• قوله: (وقول القاضي) أي: قاضي حسين. اهـ. مُعْنِي. • قوله: (أي: التولية عنه) أي: عن الإمام.

• قوله: (ويظهر أن العبرة في بلوغ خبر العزل للتائب بمذهبه لا بمذهبه مؤنوبه) كتب عليه م ر.

مُعَاوَنَتُهُ، وَقَدْ زَالَتْ (أَوْ) إِنْ (قِيلَ لَهُ) مِنْ جِهَةٍ مَوْلَاهُ: (اسْتَخْلَفَ عَنْكَ) لِمَا ذُكِرَ (أَوْ أَطْلَقَ) يُظْهِرُ  
عَرَضَ الْمُعَاوَنَةِ حِينَئِذٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْوَكَالَةِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ ثُمَّ لَيْسَ مُعَاوَنَةُ  
الْوَكِيلِ بَلِ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمَوْكَلِ فَحِيلَ الْإِطْلَاقُ عَلَى إِرَادَتِهِ، نَعَمْ، إِنْ عَيَّنَ لَهُ الْخَلِيفَةُ كَانَ  
قَاطِعًا لِنَظَرِهِ فَيَكُونُ كَمَا فِي قَوْلِ (فَإِنْ قَالَ) لَهُ مَوْلَاهُ (اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا) يَنْعَزِلُ الْخَلِيفَةُ بِمَوْتِهِ؛  
لَأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبُهُ. (وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضِي) غَيْرَ قَاضِي ضَرُورَةٍ، وَلَا قَاضِي ضَرُورَةٍ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُجْتَهِدًا  
صَالِحًا، وَلَا مَرُؤًا وَلِائِيَّةً عَامَّةً. كَنَظَرِ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْجَيْشِ، وَالْحِسْبَةِ، وَالْأَوْقَافِ (بِمَوْتِ الْإِمَامِ)  
الْأَعْظَمِ وَلَا بِانْزِعَالِهِ؛ لِعِظَمِ الصَّرَرِ بِتَمْطِيلِ الْحَوَادِثِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ وَلَّاهُ لِلْحَكْمِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَصْمِهِ  
انْعَزَلَ بِفَرَاغِهِ مِنْهُ وَلِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُوَلِّي الْقَضَاءَ نِيَابَةً عَنِ الْمُسْلِمِينَ، بِخِلَافِ تَوَلِيَةِ الْقَاضِي  
لِنَوَابِهِ فَإِنَّهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ لَهُ عَزْلُهُمْ بِغَيْرِ مَوْجِبٍ كَمَا مَرَّ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ  
إِلَّا بِمَوْجِبٍ وَزَعْمُ بَعْضِهِمْ أَنَّ نَاطِرَ بَيْتِ الْمَالِ كَالْوَكِيلِ غَلَطَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ. وَبَحْثُ  
الْبُلْقِينِيِّ أَنَّ قَاضِي الضَّرُورَةِ حَيْثُ انْعَزَلَ اسْتُرِدَّ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ عَلَى الْقَضَاءِ. وَنَظَرُ الْأَوْقَافِ لَا  
يُؤَافِقُ مَا مَرَّ مِنْ صَحَّةِ تَوَلِيَّتِهِ وَبَحْثُ غَيْرِهِ.....

❦ قَوْلُهُ: (لِنَظَرِهِ) أَيِ: الْقَاضِي. ❦ قَوْلُهُ: (بِمَوْتِهِ) أَيِ: أَوْ انْزِعَالِهِ. ❦ اه. مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَا قَاضِي ضَرُورَةٍ)  
دَخَلَ فِيهِ الصَّبِيُّ، وَالْمَرْأَةُ وَالْقِرْنُ الْأَعْمَى فَلَا يَنْعَزِلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِمَوْتِ السُّلْطَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُجْتَهِدًا.  
وَقَوْلُهُ السَّابِقُ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَيُنْذَبُ إِلَيْهِ) (وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ إِلَيْهِ) يَقْتَضِي خِلَافَهُ فِي غَيْرِ الْمُقْلَدِ،  
وَالفَاسِقِ مَعَ وُجُودِ الْمَذِلِّ وَعَدَمِ الْمُجْتَهِدِ. ❦ اه. ع ش وَلَقُلَّ صَوَابُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ مَعَ فَقْدِ  
الْمُجْتَهِدِ، وَالْمَذِلِّ، ثُمَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُخْمَلَ قَاضِي الضَّرُورَةِ هُنَا عَلَى خُصُوصِ الْفَاسِقِ، وَالْمُقْلَدِ كَمَا  
اقتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَيْهِمَا هُنَاكَ فَيُعْلَمُ مِنْهُ عَزْلُ نَحْوِ الصَّبِيِّ بِمَوْتِ الْإِمَامِ إِنْ وَجَدَ نَحْوَ بَالِغٍ بِالْأَوَّلَى فَيُؤَافِقُ  
مَا هُنَا لِمَا سَبَقَ. ❦ قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُجْتَهِدًا صَالِحًا) أَمَّا مَعَ وُجُودِهِ، فَإِنْ رُجِيَ تَوَلِيَّتُهُ انْعَزَلَ، وَإِلَّا فَلَا  
فَائِدَةَ فِي انْزِعَالِهِ. ❦ اه. عَنَانِي أَيِ كَمَا يَأْتِي قُبِيلَ التَّشْبِيهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ) رَاجِعٌ إِلَى التَّغْلِيلِ. ❦ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُ  
إِلَيْهِ) أَيِ: الْإِمَامِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي شَرْحِ لَكِنْ يَنْقُذُ الْعَزْلُ فِي الْأَصَحِّ. ❦ قَوْلُهُ: (إِنْ نَاطِرَ بَيْتِ  
الْمَالِ كَالْوَكِيلِ) أَيِ: فَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِ السُّلْطَانِ كَمَا يَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِمَوْتِ الْمَوْكَلِ. ❦ اه. مُعْنَى.  
❦ قَوْلُهُ: (غَلَطَ) خَبَرٌ وَزَعْمُ بَعْضِهِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ) أَيِ: كَوْنُهُ غَلَطًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْبُلْقِينِيِّ إِلَيْهِ)  
مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ: (لَا يُوَافِقُ إِلَيْهِ). ❦ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ: فِي الْمَثْنِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ إِلَيْهِ) فَعِلٌ وَفَاعِلٌ  
عِبَارَةُ النَّهَائَةِ، وَالْأَوَّجَهُ عَدَمُ انْزِعَالِهِ مَعَ وُجُودِ مُجْتَهِدٍ إِلَيْهِ، ثُمَّ هَذَا مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ: إِذَا لَمْ يَوْجَدْ

❦ قَوْلُهُ: أَيِ: الْمُصَنِّفِ (فَإِنْ قَالَ: اسْتَخْلَفَ عَنِّي فَلَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: قَالَ فِي الْأَصْلِ: وَلَوْ  
نَصَّبَ الْإِمَامُ نَائِبًا عَنِ الْقَاضِي فَقَالَ السَّرْحِيُّ: لَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْقَاضِي وَانْزِعَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوْنُ لَهُ مِنْ  
جِهَةِ الْإِمَامِ وَفِيهِ احْتِمَالٌ. ❦ اه. وَصَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِمَا يُوَافِقُ هَذَا الْإِحْتِمَالَ. ❦ قَوْلُهُ: (لَا يُوَافِقُ مَا مَرَّ)  
كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. ❦ وَقَوْلُهُ: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.



أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِوُجُودِ مُجْتَهِدٍ صَالِحٍ إِلَّا إِنْ رُجِيَ تَوَلَّيْتَهُ وَلَا فَلَا فَائِدَةٌ فِي انْعِزَالِهِ.  
 (تيسية): العادة في الأزمنة السابقة أَنَّ تَوَلِيَةَ الْخَلِيفَةِ الْعَبَّاسِيِّ لِلسُّلْطَانِ، ثُمَّ السُّلْطَانُ يَسْتَقْبِلُ بِتَوَلِيَةِ  
 الْقَضَاةِ وَغَيْرِهَا فَهَلْ حِينَئِذٍ يَنْعَزِلُ الْقَضَاةُ بِمَوْتِ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ وَفِي  
 رَوْضَةِ شَرْيَحٍ إِذَا مَاتَ الْخَلِيفَةُ فَهَلْ يَنْعَزِلُ قَضَاتُهُ؟ وَجِهَانِ، فَإِنْ قُلْنَا يَنْعَزِلُونَ فَلَوْ مَاتَ السُّلْطَانُ  
 هَلْ تَنْعَزِلُ الْقَضَاةُ؟ وَجِهَانِ ثَانِيَهُمَا لَا؛ لِأَنَّهُمْ قَضَاةُ الْخَلِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ. ا هـ. قَالَ  
 الزَّرْكَشِيُّ: وَيُشَبِّهُ أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا مَرَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي الْاسْتِخْلَافِ عَنْهُ، أَوْ عَنِ الْإِمَامِ أَيِ: الْخَلِيفَةِ،  
 أَوْ يُطْلَقُ. ا هـ. وَأَقُولُ فِي هَذَا كُلِّهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا مَرَّ آخِرَ الْبَقَاةِ مَعَ بَسْطِهِ أَنَّ  
 الْخَلِيفَةَ إِذَا ضُمَّتْ بِحَيْثُ زَالَتْ شَوْكَتُهُ بِالْكَلِّيَّةِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ إِلَّا رَسْمُ التَّوَلِيَةِ بِإِذْنِهِ تَبَرُّكًا بِهِ؛ إِذْ لَوْ  
 امْتَنَعَ مِنْهُ أَجْبَرُوهُ عَلَيْهِ، أَوْ أَتَوْا بِغَيْرِهِ مِنْ بَنِي عَمِّهِ وَوَلَدِهِ، ثُمَّ يَوَلِّي السُّلْطَانُ كَمَا وَقَعَ نَظَائِرُ  
 لِذَلِكَ، فَإِنْ قُلْنَا بِبَقَاءِ عُمُومٍ وَلَا يَتِمُّ مَعَ ضَعْفِهِ فَالسُّلْطَانُ نَائِبُهُ. وَيَأْتِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ  
 الزَّرْكَشِيُّ، أَوْ بَعْدَ بَقَائِهَا فَالْقَضَاةُ نَوَابُ السُّلْطَانِ لَا غَيْرُ. (وَلَا يَنْعَزِلُ (نَظَائِرُ يَتِيمٍ) وَمَسْجِدِ  
 (وَوَقَفَ بِمَوْتِ قَاضِي) نَصَبِهِمْ، وَكَذَا بِانْعِزَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْتَ الْمَصَالِحِ، نَعَمْ، لَوْ شَرَطَ النَّظَرُ لِحَاكِمِ  
 الْمُسْلِمِينَ انْعَزَلَ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ بِتَوَلِيَةِ قَاضِي جَدِيدٍ لِيَصِيرَ التَّظَرُّعُ إِلَيْهِ بِشَرَطِ  
 الْوَاقِفِ.....

مُجْتَهِدٌ صَالِحٌ فَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى بَحْثِ الْبُلْقَيْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ إِلَّا) أَيِ قَاضِي  
 الضَّرُورَةِ. □ فَوَدَّ: (بِوُجُودِ مُجْتَهِدٍ إِلَّا) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِحُدُوثِهِ بَعْدَ تَوَلِيَةِ قَاضِي الضَّرُورَةِ.  
 □ فَوَدَّ: (تَوَلِيَةَ الْخَلِيفَةِ إِلَّا) خَبَّرَ قَوْلُهُ: (الْعَادَةُ إِلَّا) □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ نَائِبٌ) أَيِ: عَنِ الْخَلِيفَةِ كَقَاضِي  
 الْإِفْلِيمِ. □ فَوَدَّ: (إِذَا مَاتَ الْخَلِيفَةُ) أَيِ الْعَبَّاسِيِّ. □ فَوَدَّ: (قَضَاتُهُ) أَيِ قَضَاةِ نَائِبِهِ السُّلْطَانِ. □ فَوَدَّ:  
 (وَجِهَانِ) أَيِ: وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا تَنْعَزِلُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضِي بِمَوْتِ الْإِمَامِ) فَقَوْلُ الشَّارِحِ:  
 (فَإِنْ قُلْنَا يَنْعَزِلُونَ) أَيِ: عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ مَاتَ السُّلْطَانُ) أَيِ: مَاتَ الْخَلِيفَةُ أَوَّلًا.  
 □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ نَائِبٌ) أَيِ السُّلْطَانِ عَنْهُ أَيِ: الْخَلِيفَةِ الْإِمَامِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْإِذْنِ) أَيِ: إِذْنِ الْخَلِيفَةِ فِي  
 الْاسْتِخْلَافِ عَنْهُ أَيِ السُّلْطَانِ.

□ فَوَدَّ: (حَلَّى مَا مَرَّ إِلَّا) أَيِ: مِنْ اخْتِلَافٍ بَعْضُ مَشَائِجِهِ فِي بَقَاءِ خِلَافَةِ الْمُتَوَلِّيِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ  
 بِطَرِيقِ الْعَهْدِ الْمُتَسَلِّلِ فِيهِمْ إِلَى قُرْبِ زَمَنِ الشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْنَا بِبَقَاءِ عُمُومٍ وَلَا يَتِمُّ) تَقَدَّمَ  
 هُنَاكَ أَنَّهُ بَاطِلٌ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِعَهْدٍ غَيْرِ مُسْتَجْمِعٍ لِلشَّرْطِ وَلَا نَظَرٍ لِلضَّعْفِ وَزَوَالِ الشَّوْكَةِ؛ لِأَنَّ  
 عُرُوضَهُمَا لَيَّمَنَ صَحَّتْ وَلَا يَتِمُّ لَا يُبْطَلُهَا. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَ بَقَائِهَا) تَقَدَّمَ هُنَاكَ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَمَتِّنُ.  
 □ فَوَدَّ: (نَصَبِهِمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَمَتِّنِ: (وَلَا يَقْبَلُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالِي قَوْلِهِ: (فَقَوْلُ شَارِحٍ) فِي النَّهَائِيَةِ.  
 □ فَوَدَّ: (انْعَزَلَ إِلَّا) أَيِ: كَمَا لَوْ شَرَطَ النَّظَرُ لِزَيْدٍ، ثُمَّ لَعَمِرُوهُ فَقَضَبَ زَيْدٌ لِنَفْسِهِ نَائِبًا فِيهِ، ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ  
 فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ نَائِبُهُ وَيَصِيرُ النَّظَرُ لَعَمِرُوهُ فَلْيُحْمَلْ إِذَا كَلَّمَ الْمُصَنِّفَ عَلَى مَا إِذَا آلَ النَّظَرُ إِلَى الْقَاضِي لِيَكُونَ  
 الْوَاقِفُ لَمْ يَشْرِطْ نَظَرًا، أَوْ انْقَرَضَ مَنْ شَرَطَ لَهُ أَوْ خَرَجَ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَيَقَعُ فِي كُتُبِ

(ولا يُقبل قوله)، وإن كان انعزاله بالعمى فيما يظهر خلافاً للبلقيني (بعد انعزاله)، ولا قول المحكم بعد مفارقة مجلس حكيمة: (حكمت بكذا)؛ لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ (فإن شهد) وحده (أو مع آخر بحكمه لم يُقبل على الصحيح)؛ لأنه يشهد بفعل نفسه. وفارق المُرْضِعة بأن فعلها غير مقصود بالإثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تزكية نفسها بخلاف الحاكم فيها وخرج بحكمه شهادته بإقرار صدر في مجلسه فيقبل جزماً (أو) شهد (بحكم حاكم جائز الحكم) ظاهره أنه لا بُد منه ويوجه بأن حذفه موهوم لاحتماله حاكماً لا يجوز حكمه كحاكم الشرطية مثلاً فقول شارح: إنه تأكيد؛ إذ الحاكم هو جائز الحكم فيه نظر بل الأوجه ما ذكرته. ومن غير بقاض لم يحتج لذلك، فإن قلت: سيأتي أن إطلاق الشاهد لا يجوز على ما فيه؛ لأن مذهب القاضي قد يخالف.....

الأوقاف كثيراً فإذا انقرضت الذرية يكون النظر فيه لحاكم المسلمين بئد كذا يوليه من شاء من ثقاته ونوابه فإذا آل النظر إلى قاض قولى النظر لشخص فهل يتعزل بموت ذلك القاضي أو انعزاله، أو لا؟ الأقرب عدم انعزاله. اهـ. معنى وقوله: الأقرب إلخ هذا مخالف لما في الشارح، والنهاية ولما ذكره هو أولاً إلا أن يحتمل قوله: لحاكم المسلمين بئد كذا على حاكم معين بشخصه.

﴿قول (س)﴾: (ولا يُقبل قوله إلخ) ولو قال: صرفت مال الوقف لجهته، أو عمارته التي يقتضيها الحال صدق بلا يمين. اهـ. معنى. قود: (وإن كان انعزاله بالعمى) إطلاقه مخالف لما قدمه قبيل قول المتن: وكذا لو فسق، وإن قيد ما هنا بذلك فليحتمل قول البلقيني على ذلك أيضاً عبارة المعنى، والاسنى: نعم إن انعزل بالعمى قبل منه ذلك؛ لأنه إنما يتعزل بالعمى فيما يحتاج إلى الإنصاف وقوله: حكمت عليك بكذا لا يحتاج إلى ذلك قال البلقيني. اهـ. قود: (للبلقيني) نقره المعنى، والاسنى كما مرّ أيضاً.

﴿قول (س)﴾: (حكمت بكذا) أي: كنت حكمت بكذا لفلان معنى وروى. قود: (لأنه لا يملك إنشاء الحكم إلخ) أي: فلا يملك الإقرار به شيخ الإسلام ومضى. قود: (وخذه) إلى قول المتن، أو يحكم حاكم في المعنى. قود: (وخذه) أي: فيما يثبت بالشاهد، واليمين. اهـ. معنى. قود: (وفارق المُرْضِعة) أي: فيما لو شهدت بأنها أرضت ولم تطالب بأجرة فإنها تُقبل. اهـ. معنى. قود: (بأن فعلها غير مقصود) بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها إلخ وجهه أن المقصود من الإرضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى يحصل بإرضاع فائقة. اهـ. ع ش. قود: (فيقبل إلخ)؛ لأنه لم يشهد على فعل نفسه وإنما يشهد على إقرار سبعة. اهـ. معنى. قود: (فقول شارح أنه تأكيد) جرى عليه المعنى. قود: (ومن غير بقاض) أي: بذل حاكم لم يحتج لذلك أي: جائز الحكم. قود: (على ما فيه) عبارة المعنى، ومحل الخلاف إذا قلنا لا يُعتبر تعيين الحاكم في الشهادة على الحكم بل يكفي أن تقوم اليقنة على حكومة حاكم من الحكام كما هو المشهور، أما إذا قلنا باشتراط الثنتين فلا يُقبل قطعاً. اهـ. قود: (لأن ملقب القاضي) أي: المرفوع

مذهبه فكيف اكتفى بقوله هنا جائز الحكم؟ قلت إنما لم ينظروا لذلك هنا لِقَلَّةِ الخلاف فيه (قِيلَتْ) شهادته (في الأصح) لانتفاء الشهادة بفعل نفسه واحتمال المُبْطِل لا أثر له، ومن ثم لو علم أنه حكمه لم يقبله. وقد يُشْكِلُ عليه ما في فتاوى البقوي اشترى شيئاً فقَصَبته منه غاصب فادعى عليه به وشهد له البائع بالملك مُطْلَقاً قِيلَتْ شهادته، وإن علم القاضي أنه البائع له كثر رأى عيناً في يد شخص يتصرف فيها تصرف الملاك له أن يشهد له بالملك مُطْلَقاً، وإن علم القاضي أنه يشهد بظاهر اليد فيقبله، وإن كان لو صرح به لم يقبل. ثم رأيت الغزي نظراً في مسألة البيع، وقد يجاب بأن التهمة في مسألة الحكم أقوى؛ لأن الإنسان مجبول على ترويح حكمه ما أمكنه، بخلاف المسألتين الآخريتين. (وقَبِلَ قوله قبل عزله: حكمت بكذا)، وإن قال: بعلمي لقدرته على الإنشاء حينئذ حتى لو قال: على سبيل الحكم نساء هذه القرية طوائف من أزواجهن قِيلَ. وبحث الأذري أن محله في محصورات، وإلا فهو كاذب مجازف

إليه الأمر. • فود: (مذهبه) أي: الشاهد. • فود: (واحتمال المُبْطِل) أي: أنه أراد حكمه. • فود: (ومن ثم لو علم أنه حكمه إلخ) وعلى هذا يضرب إضافة الآخر القضاء في شهادته إلى المغزول بخلافه على القبول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما أوضح ذلك في شرح البهجة. اهـ. سم وقوله: بخلافه على القبول الذي إلخ هذا منافي لما في المغني مما نصه، ومحل الخلاف إذا لم يعلم القاضي أنه حكمه، وإلا فلا يقبل جزئاً نظراً لبقاء التهمة. اهـ. فتأمل. • فود: (وقد يشكك عليه) أي: على قوله: لو علم أنه حكمه إلخ. • فود: (مطلقاً) أي: بدون بيان سبب الملك. • فود: (بخلاف المسألتين إلخ) الأولى بخلاف مسألة البيع. • فود: (لقدرته) إلى قوله إن لم يتهم في المغني وإلى قوله: وظاهر هذا في النهاية إلا قوله: إن لم يتهم إلى المثني وقوله: وأخذ الرزكشي إلى وأفهم. • فود: (حتى لو قال على سبيل الحكم إلخ) بخلاف ما لو قاله على سبيل الإخبار فلا يقبل قوله كما صرح به البقوي وهو مقتضى كلام أضل الروضة ويتبعني أن يكون محله كما قال شيخنا: ما لو أسنده إلى ما قبل ولايته. اهـ. • فود: (قبل) أي: قوله بلا حجة. اهـ. مغني. • فود: (ويبحث الأذري إلخ) عبارة النهاية، ومحلّه كما بحثه الأذري إلخ. • فود: (إن محله) أي: محل ما قالوه من قبول قوله. اهـ. مغني. • فود: (في محصورات، وإلا فهو إلخ) عبارة المثني في قرية أهلها محصورون، أما في بلد كبير كجنداد فلا لانا نقطع ببطلان قوله: وإلى ما قاله أي: الأذري يشير تعبیر الشيخين بالقرية. اهـ.

• فود: (ومن ثم لو علم أنه حكمه لم يقبله) على هذا يضرب إضافة الآخر القضاء في شهادته إلى المغزول بخلافه على القبول الذي هو أحد احتمالي الرافعي كما أوضح ذلك في شرح البهجة وغيره. • فود: (وقَبِلَ قوله قبل عزله: حكمت بكذا إلخ) في التكملة قرع إذا ذكر الحاكم أن فلاناً وفلاناً شهدا عندي بكذا واتكر الشاهدان لم يلتفت إلى إنكارهما، وكان القول قول الحاكم هذا في غير قاضي الضرورة مرقول: هل يشكك ذلك على قولنا بين السطور: ظاهره ولو قاضي ضرورة الحاكم؟ غير أنه

وفي قاضٍ مجتهد ولو في مذهب إماميه قال: ولا ريب عندي في عدم نفوذه من جاهل، أو فاسق، وقد أفتيت بوجوب بيان القاضي لمُسْتَنِدِّه إذا سُئِلَ عنه لاحتمال أن يظن ما ليس بمُسْتَنِدٍّ مُسْتَنَدًّا، وأفتى غيره بأنه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين فقالا: إنما شهدنا بطلاق مُقَيَّدٍ بصفة ولم توجد، وقال: بل أطلقتهما أنه يُقْبَلُ قوله إن لم يثبت في ذلك لعليه وديانته (فلان) كان في غير محل ولايته، وهو خارج عمليه لا مجلس حكمه خلافاً لمن وهم فيه إلا أن يُريد أن مواليه قيد ولايته بذلك المجلس (فكمهزول)؛ لأنه لا يملك إنشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ إقراره به. وأخذ الزركشي من ظاهر كلامهم أنه إذا ولي ببلد لم يتناول مزارعها وبساتينها فلو زوج، وهو بأحدهما من هي بالبلد أو عكسه لم يصح قيل: وفيه نظر. اهـ. والتطرؤ واضح بل

• قوله: (من جاهل) المراد بقرينة ما قبله من لم يبلغ رتبة الاجتهاد في المذهب. • قوله: (وقد أفتيت إلخ) من مقول الأذرع كما هو صريح المُفْني. • قوله: (وقد أفتيت إلخ) عبارة المُفْني ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مُسْتَنِدِّه فلو قال: حكمت بحجة أو جبت الحكم شرعاً وامتنع من بيان ذلك لم يقبل حكمه كما أفتى به الوالد (ر) لاحتمال إلخ وأفتى أيضاً بأنه لو حكم بطلاق امرأة بشاهدين إلخ. • قوله: (بوجوب بيان القاضي إلخ) أي: ما لم يته مواليه عن طلب بيان مُسْتَنِدِّه كما قدمه قبيل قول المُصَنِّف: ويندب إلخ. اهـ. ع ش. • قوله: (لاحتمال إلخ) كما هو كثير، أو غالب في قضاة المضمر. اهـ. مُفْني. • قوله: (وأفتى غيره بأنه إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح. اهـ. سم. • قوله: (أنه يقبل إلخ) جواب لو حكم إلخ فكان ينبغي إسقاط لفظة أنه كما فعله النهاية. • قوله: (أنه يقبل قوله إلخ) هذا في غير قاضي الضرورة م ر اهـ سم. • قوله: (إن لم يثبت في ذلك إلخ) أي: بخلاف ما إذا كان جاهلاً، أو فاسقاً فلا يقبل نظير ما مر عن الأذرع. • قوله: (وهو خارج) إلى قوله: وأفهم في المُفْني إلا قوله: إلا أن يُريد إلى المتن. • قوله: (لا مجلس حكمه) أي: المعدل للحكم. اهـ. مُفْني. • قوله: (قيد ولايته إلخ) أي: فإن لم يقيد بها بمجلس الحكم المعتاد نفذ حكمه في محل عمليه كله، وإن قيد لم ينفذ حكمه في غير مجلس الحكم كمسجد مثلاً، ومحل عمليه ما نص مواليه، أو اعتيد أنه من توابع المحل الذي ولّاه ليحكم فيه. اهـ. ع ش. • قوله: (بأحدهما) أي: المذكورين من المزارع، والبساتين. • قوله: (قيل: وفيه نظر انتهى إلخ) عبارة المُفْني وهذا إذا لم يكن عرفت كما قدمناه ولو قال المغزول للامين: أعطيتك المال أيام قضائي لتحفظه لفلان فقال الامين: بل لفلان صدق المغزول

إن كان ذلك بعد الحكم بشهادتهما كان إنكارهما بمنزلة الرجوع في أنه لا يقبل؛ لأنهم لم يعرفوا بذلك قاله ابن الصباغ في فتاويه اهـ. • قوله: (وقد أفتيت بوجوب بيان القاضي إلخ) أفتى بذلك أيضاً شيخنا الشهاب الرملي. • قوله: (أيضاً: وقد أفتيت بوجوب بيان القاضي)، ولا بد في قاضي الضرورة من بيان مُسْتَنِدِّه إلخ م ر. • قوله: (وأفتى غيره بأنه لو حكم إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي ولعله مراد الشارح بالغير. • قوله: (أنه يقبل قوله) ظاهره ولو قاضي ضرورة م ر ثم قال: إلا قاضي الضرورة.

الذي يُتَّجِه أخذًا مِنَّا مَرَّ قَبِيلَ فَصَلَّ جَرَّ قاضٍ أَنَّهُ إِنْ عَلِمْتَ عَادَةً بِتَعْيِيَةٍ، أَوْ عَدِمَهَا حُكْمَ بِهَا، وَالْأُتَّجِهَ مَا ذَكَرَهُ؛ اقْتِصَارًا عَلَى مَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ وَأَقَهَمَ قَوْلُهُ كَمَعزُولٍ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيهِ تَصَرُّفٌ اسْتِبَاحَهُ بِالْوِلَايَةِ كِلَاهِجَارٍ وَقَبْ نَظَرُهُ لِلْقَاضِي، وَبَيْعَ مَالٍ يَتِيمٍ، وَتَقْرِيرٍ فِي وَظِيْفَةٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَتَزْوِيجٍ مَنْ لَيْسَتْ بِوِلَايَتِهِ وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَحَلِّ وَِلَايَتِهِ

وَهَلْ يَغْرَمُ الْأَمِينُ لِمَنْ عَيْتَهُ هُوَ قَدَرٌ ذَلِكَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ فِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي أَوْ جَهْمَا كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: الْمَنْعُ، فَإِنْ قَالَ لَهُ الْأَمِينُ: لَمْ تُغْطِنِي شَيْئًا بَلْ هُوَ لِفُلَانٍ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِعْطَاءِ، وَيُسْتَشْتَى مِنْ إِبْطَالِ الْمُصَنَّفِ مَا لَوْ أَدْنَى الْإِمَامَ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ أَهْلِ وَِلَايَتِهِ حَيْثُمَا كَانَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ قَالَ صَاحِبُ الْبَيَانِ: هَذَا الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَذْهَبُ وَقَالَ فِي الذَّخَائِرِ أَيْضًا وَحَيْثُ قَبِلَ قَوْلُهُ: عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ أَنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِكَذَا. اهـ. قَوْلُهُ: (حَكَمَ بِهَا) أَي: بِالْعَادَةِ ثَابِتٍ فِي بَعْضِ السُّنَنِ وَعَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهِ فَالتَّقْدِيرُ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ أَوْ تَخَوُّهُ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. قَوْلُهُ: (مَنْ فِيهِ) أَي: مِنَ الْقَاضِي فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ هَذَا) أَي: الْمَنْعُ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ نَعَمْ لَوْ اسْتِخْلَفَ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ مَنْ يَحْكُمُ بِهَا بَعْدَ

قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِخْلَافُهُ) فِي الرُّضِ فِي آخِرِ بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ وَالْقَاضِي أَنْ يُشْهِدَ فِي مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ لَا عَكْسَهُ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَي: لَيْسَ لَهُ أَنْ يُشْهِدَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَ فِي مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ، وَالْحُكْمُ كَالْإِشْهَادِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ لَا بَأْسَ بِهَا وَمِثْلُهَا الْإِدْنُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا كَانَ أَذْنٌ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَِلَايَتِهِ فِي الْإِفْرَاجِ عَنْ خُصْمٍ مَخْبُوسٍ فِي مَحَلِّهَا بِسُؤَالِ خُصْمِهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا يُفْهِمُ الْإِمْتِنَاعَ فِيمَا يَتَضَمَّنْ حُكْمًا وَهَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْاسْتِخْلَافِ الْمَذْكُورِ عَلَى خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِتَضَمَّنِ الْحُكْمِ أَنَّ الْإِدْنَ نَفْسَهُ يَتَضَمَّنُهُ لَا أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ يَتَضَمَّنُونَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي التَّيْبَةِ مَا نَصَّهُ، وَلَا يَحْكُمُ، وَلَا يُولِّي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ. اهـ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ لَا وَِلَايَةَ لَهُ فِيهِ فَأَشْبَهَ سَائِرَ الرِّعْيَةِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فِيهِ خِلَافٌ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالَّذِي يَسْتَمِرُّ عَلَى أَصْلِ الشَّافِعِيِّ جَوَازُهُ وَحَكْمُ الزَّيْلِيِّ قَوْلَيْنِ فِيمَا إِذَا سَمِعَ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ وَوَقَّفَ عَلَى عَدَالَتِهِمْ فِي عَمَلِهِ وَحَكَمَ بِهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ أَمْ لَا؟ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا نَمْنَعُ كَوْنَهَا مِنَ الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ وَإِنْ سَلِمَ فَأَيُّ مَعْنَى لِمَرْضِ سَمَاعِ عَدَالَتِهِمْ فِي عَمَلِهِ، بَلْ قَدْ يَظْهَرُ أَنَّ مَا خَذَ الْخِلَافِ أَنَّ الْاِغْتِيَارَ فِي الشُّهُودِ إِذَا زَكَّوْا بَوَقْتِ الشَّهَادَةِ أَمْ بَوَقْتِ التَّزْكِيَةِ كَمَا سَبَقَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ إِذَا شَهِدُوا بَعْدَ الزَّوَالِ، أَوْ عَدَلُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ، وَلَوْ سَمِعَ الشَّهَادَةَ فِي عَمَلِهِ، وَالتَّمْدِيلُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ: يَحْكُمُ بِهِ إِنْ قُلْنَا: يَقْضِي بِعِلْمِهِ وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ وَغَيْرُهُ: الْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَحْكُمُ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِبْطَالِ الشَّيْخَيْنِ اهـ كَلَامُ ابْنِ الْقَيِّمِ، وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ عِبَارَةِ التَّيْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي خِلَافِ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَيْضًا.

مَنْ يَحْكُمُ بِهَا فإِثْنَاءَ بَعْضِهِمْ بِصَحَّتِهِ بَعِيدٌ وَقَوْلُهُ: الِاسْتِخْلَافُ لَيْسَ حُكْمًا حَتَّى يَمْتَنِعَ بِلِ  
مُجْرَدِ إِذْنٍ فَهُوَ كَمُحْرِمٍ وَكُلٌّ مَنْ يُزَوِّجُهُ بَعْدَ التَّحْلِيلِ، أَوْ أُطْلِقَ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذْنٌ اسْتِفَادَهُ بِالْوِلَايَةِ  
بِمَحَلٍّ مَخْصُوصٍ فَكَيْفَ يُغْتَذَرُ مِنْهُ بِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ؟ وَيُرَدُّ قِيَاسُهُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ لَيْسَ قِيَاسٌ  
مَسْأَلَتَنَا؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ، وَالْقَاضِي قَبْلَ وَصُولِهِ لِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ  
لَمْ يَتَأَهَّلْ لِإِذْنٍ وَلَا حُكْمٍ وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يُقَيَّدَ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ بِتَلِيدٍ فَلَيْسَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

وَصُولُهُ لَهَا صَحٌّ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْلِيلًا؛ إِذَا الِاسْتِخْلَافُ لَيْسَ بِحُكْمٍ حَتَّى يَمْتَنِعَ إِلَيْهِ قَالَ ع ش  
قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ اسْتِخْلَفَ إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَرْسَلَ لِمَنْ يَحْكُمُ عَنْهُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ إِلَى أَنْ يَخْضُرَ الْقَاضِي  
وقَوْلُهُ: بَعْدَ وَصُولِهِ أَيُّ: الْقَاضِي. اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: بَعْدَ وَصُولِهِ أَيُّ: الْخَلِيفَةُ. اهـ. وَهُوَ  
ظَاهِرٌ. قَوْلُهُ: (مَنْ يَحْكُمُ بِهَا) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا أَيُّ: قَبْلَ وَصُولِ الْقَاضِي، أَوْ بَعْدَهُ فَإِثْنَاءَ بَعْضِهِمْ إِلَيْهِ هُوَ  
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَفِي الرُّوضِ وَالْقَاضِي أَنْ يَشْهَدَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ فِي غَيْرِ  
مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ لَا عَكْسَهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ: أَيُّ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ عَلَى كِتَابِ حُكْمٍ كَتَبَهُ  
فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَالْحُكْمُ كَالْإِشْهَادِ بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ لَا بَأْسَ بِهَا وَمِثْلُهَا الْإِذْنُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا كَانَ  
إِذْنًا وَهُوَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ فِي الْإِفْرَاجِ عَنْ خَضَمٍ مَخْبُوسٍ فِي مَحَلِّهَا بِسُؤَالِ خَضَمِهِ. اهـ. فَقَوْلُهُ: إِذَا  
لَمْ يَتَضَمَّنْ حُكْمًا يُفْهِمُ الْإِمْتِنَاعَ فِيمَا يَتَضَمَّنُ حُكْمًا وَهَذَا قَدْ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صِحَّةِ الِاسْتِخْلَافِ الْمَذْكُورِ  
عَلَى خِلَافِ مَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِتَضَمُّنِ الْحُكْمِ أَنَّ الْإِذْنَ نَفْسَهُ  
يَتَضَمَّنُهُ لَا أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ يَتَضَمَّنُونَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي التَّنْبِيهِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُولِّي وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي  
غَيْرِ عَمَلِهِ فَإِنَّ قَوْلَ ذَلِكَ لَمْ يُغْتَذَرُ بِهِ. اهـ. وَلَا يَخْفَى ظُهُورُهُ فِي خِلَافِهِ مَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا أَيْضًا. اهـ. سَمِ  
بِحَذْفِ أَقْوَلٍ: بَلْ عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورَةِ صَرِيحَةٌ فِي خِلَافِهِ وَفِي وَفَاقٍ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) أَيُّ: قَوْلُ الْبَغْضِ مُسْتَدَلًّا عَلَى إِثْبَاتِهِ بِالصَّحَّةِ. قَوْلُهُ: (اسْتِفَادَهُ) أَيُّ: الْقَاضِي ذَلِكَ  
الْإِذْنَ. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ إِلَيْهِ) رَدُّهُ النَّهَايَةَ بِمَا نَصَّهُ: وَمُنَازَعَةُ بَعْضِهِمْ فِيهِ بِأَنَّهُ إِذْنٌ اسْتِفَادَهُ إِلَيْهِ  
وَأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ بِمُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: (قِيَاسُهُ) أَيُّ: الْبَغْضِ.

قَوْلُهُ: (لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ إِلَيْهِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِوَكِيلِهِ أَيْضًا مَا دَامَ  
الْإِحْرَامُ وَبِهَذَا يَظْهَرُ صِحَّةُ الْقِيَاسِ وَيَسْقُطُ الْفَرْقُ. وَقَوْلُهُ: لَمْ يَتَأَهَّلْ إِلَيْهِ هَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ. اهـ. سَمِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ أَنْ يُقَيَّدَ إِلَيْهِ) مَزْدُودَةٌ بِصِحَّةِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُحْرِمِ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلَفَةٌ مُطْلَقًا  
بِنَفْسِهِ، أَوْ نَائِيهِ فِي زَمَنِ الْإِحْرَامِ وَصَحَّ إِذْنُهُ الْمَذْكُورُ فَكَذَلِكَ الْقَاضِي يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ  
الْمَكَانِ الْخَارِجِ عَنْ مَحَلِّ وَلَايَتِهِ وَصَحَّ إِذْنُهُ فِيهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. وَمَرَّ أَيْضًا عَنِ الرُّوضِ، وَالتَّنْبِيهِ مَا يُوَافِقُ مَا

قَوْلُهُ: (فَإِثْنَاءَ بَعْضِهِمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُحْرِمَ لَيْسَ مَمْنُوعًا إِلَّا مِنَ الْمُبَاشَرَةِ  
بِنَفْسِهِ) فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْمُبَاشَرَةِ بِوَكِيلِهِ أَيْضًا مَا دَامَ الْإِحْرَامُ. وَبِهَذَا يَظْهَرُ صِحَّةُ الْقِيَاسِ  
وَيَسْقُطُ الْفَرْقُ. قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَأَهَّلْ لِإِذْنٍ) هَذَا أَوَّلُ الْمَسْأَلَةِ.



كلامهم فيه التوكيل، وإن جَوَّزناه له بالإذن لغيره، وهو في غيرها نعم، إن اطرَدت العادة باستنابة المُتَوَلَّى قبل وصوله وعلم بها مُنيبه لم يُغْدِ الجواز حينئذٍ. (ولو ادَّعى شخص على معزول) أي: ذكر للقاضي وسماه دعوى تجوُّزاً؛ لأنها إنما تكون بعد حضوره (أنه أخذ ماله برشوة) أي: على سبيل الرشوة كما بأصله وهي أولى؛ لإيهام الأولى أن الرشوة سبب مُغايِر للأخذ وليس كذلك إلا أن يُجاب بأن المراد من الرشوة لازمتها أي: بباطل (أو شهادة عَبدَين مثلاً) وأعطاه لفلان ومذهبه أنه لا تجوز شهادتهما (أخضر وفصلت خصومتها) لتعذر إثبات ذلك بغير حضوره، وله أن يوَكَّل ولا يحضر قالاً: ومن حضر لجديد وتظلم من معزول لم

قاله الشارح. فُؤد: (فيه) أي: الوكيل المذكور وكذا قوله: الآتي وهو إلخ. فُؤد: (لغيره) مُتَعَلِّق بالتوكيل. اه. رشيدٌ. فُؤد: (أي ذكر) إلى الفضل في النهاية إلى قوله: ومن ثم إلى قال: وهذا قوله وبما قرئت إلى المتن. فُؤد: (وسماه) أي: الإخبار للقاضي. فُؤد: (بعد حضوره) أي: المعزول. فُؤد: (سُي: برشوة) هي بتبليط الزاء ما يُبذل له ليحكم بغير الحق، أو ليمتنع من الحكم بالحق استنى ومُغني. فُؤد: (إلا أن يُجاب بأن المراد إلخ) إنما صدر الجواب بالإلا المُشعِرة بغيره لما تقرر أن المراد لا يذفع الإبراء على أنه لا يرد أو لويته تغيير المحرر، ثم رأيت قال الرشيد: فُؤد: (إلا أن يُجاب إلخ لا يخفى أن ما ذكره لا يذفع الأولوية، والإيهام قائم وغاية ما ذكره أنه تضحيق لعبارة المُصنِّف لا دافع للإيهام. اه.

فُؤد: (سُي: مثلاً) أي: أو نحوهما ممن لا تُقبل شهادته. اه. مُغني. فُؤد: (وأخطاه إلخ) عطف على أخذ. اه. ع ش. فُؤد: (وأخطاه) إلى قوله: وبما قرئت في المُغني إلى قوله: وقال غيره إلى المتن وقوله: يرد إلى المتن وقوله: ومن ثم إلى قال وهذا. فُؤد: (ومذهبه) أي: المعزول. فُؤد: (وله أن يوكل إلخ) وإذا حضر، فإن أقيمت عليه بيته، أو أقر حكمه عليه، وإلا صدق بيمينه كسائر الأمتاء إذا ادَّعى عليهم خيانة. اه. مُغني. فُؤد: (ولا يحضر) فإذا حضر وكيله استؤنفت الدعوى. اه. نهاية قال الرشيد: لعل سقط لفظ، أو قيل قول وكيله أي: فإذا حضر هو، أو وكيله. اه. فُؤد: (قالا: ومن حضر إلخ) عبارة النهاية وإنما يجب إخصاره إذا ذكر شيئاً يقتضي المطالبة شرعاً كما مثله فلو طلب إخصاره مجلس الحكم ولم يُعَيِّن شيئاً لم يجب إليه؛ إذ قد لا يكون له حق وإنما يقصد ابتذاله بالخصومة. اه. وعبارة المُغني.

فُؤد: أي: المُصنِّف (ولو ادَّعى شخص على معزول أنه أخذ ماله برشوة إلخ ما ذكره المتن فيه) زاد التنبية ما نصه: وإن قال: جاز علي في الحكم نظر فإن كان في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رأيه لم يتقضه، وإن خالفه ففيه قولان: أحدهما يتقضه، والثاني لا يتقضه. اه. وقوله: لا يسوغ فيه الاجتهاد أي: بأن خالف النص، والإجماع، أو القياس الجلي ونحوه كما قرره ابن القتيب، وإن كان يسوغ فيه الاجتهاد قال ابن القتيب: كتمن الكلب وضمان خمر الدمي وقوله: والثاني لا يتقضه هو الأصح.

يُخْضِرُهُ قَبْلَ اسْتِفْصَالِهِ عَنْ دَعْوَاهُ؛ لِئَلَّا يَقْصِدَ ابْتِدَالَهُ (وَإِنْ قَالَ: حَكَمَ بَعْدَيْنِ) أَوْ نَحْوِ فَاسِقَيْنِ  
قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: أَيُّهُمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَأَنَا أُطَالِيهِ بِالْقُرْمِ. وَقَالَ غَيْرُهُ: لَا يَحْتَاجُ لِذَلِكَ  
وَأَمَّا سِيَغَتُ هَذِهِ الدَّعْوَى مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الدَّعَاوَى الْمُلْزِمَةِ؛ إِذْ لَيْسَتْ بِنَفْسِ  
الْحَقِّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا التَّنَوُّجُ إِلَى الزَّامِ الْخَصْمِ (وَلَمْ يَذْكُرْ مَا لَا أُخْضِرُ) لِيُجِيبَ عَنْ دَعْوَاهُ  
(وَقِيلَ: لَا) يُخْضِرُهُ (حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ آمِنَ الشَّرْعِ. وَالظَّاهِرُ مِنْ أَحْكَامِ الْقَضَاةِ  
جَزْيَانُهَا عَلَى الصَّحَّةِ فَلَا يُغْدَلُ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَّا بَيِّنَةٌ؛ صِيَانَةٌ لِيُؤْلَاةَ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْبَذَلَةِ. وَيُرَدُّ بِأَنَّ  
هَذَا الظَّاهِرَ، وَإِنْ سَلِمَ لَا يَمْنَعُ إِحْضَارَهُ لِتَبَيُّنِ الْحَالِ (فَلَا يُخْضِرُ) بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ  
(وَأَنْكُرَ) بِأَنَّ قَالَ: لَمْ أَحْكَمْ عَلَيْهِ أَصْلًا، أَوْ لَمْ أَحْكَمْ إِلَّا بِشَهَادَةِ حُرَيْنِ غَدْلَيْنِ (صَدَقَ) بِلَا يَمِينٍ  
فِي الْأَصَحِّ صِيَانَةٌ عَنِ الْإِبْتِدَالِ، وَمَنْ ثُمَّ صَوَّبَهُ جَمَعَ مُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ الزَّرْكَشِيُّ قَالَ: وَهَذَا  
فِي مَنْ غَزَلَ مَعَ بَقَاءِ أَهْلِيهِ فَأَمَّا مَنْ ظَهَرَ فِسْقُهُ وَجُوزُهُ وَعُلِمَتْ خِيَانَتُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَحْلِفُ قَطْعًا  
وَسَبْقَهُ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِي كَمَا بَأْتِي (قُلْتُ الْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ إِلَّا (بِإِمِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَعْمُومِ خَبَرٍ،  
«وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ» وَلَئِنْ غَابَتْ أَنَّهُ آمِنٌ، وَهُوَ كَالْوَدِيعِ لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفَةٍ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ خَضَرَ إِنْسَانٌ إِلَى الْقَاضِي الْجَدِيدِ وَتَطَلَّمَ مِنَ الْمَغْزُولِ وَطَلَّبَ إِحْضَارَهُ لَمْ يُبَادِرْ بِإِخْضَارِهِ بَلْ  
يَقُولُ: مَا تُرِيدُ مِنْهُ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَدْعِي عَلَيْهِ دَيْتًا، أَوْ عَيْنًا أَخْضَرَهُ وَلَا يَجُوزُ إِحْضَارُهُ قَبْلَ تَحْقِيقِ  
الدَّعْوَى؛ إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (لِئَلَّا يَقْصِدَ ابْتِدَالَهُ) أَيُّهُمَا بِالْحُضُورِ أَمْ مُغْنِي.

• قَوْلُ (سُنِّي) (حَكَمَ) أَيُّهُمَا الْقَاضِي عَلَى. أَمْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ فَاسِقَيْنِ) أَيُّهُمَا لَا يَقْبَلُ  
شَهَادَتَهُ. أَمْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَيُّهُمَا) (وَهُوَ يَعْلَمُ الْخُ) أَيُّهُمَا قَالَ فِي دَعْوَاهُ: وَهُوَ الْخُ. أَمْ. ع. ش. قَوْلُهُ:  
(وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْجَوَازِ فَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَلِكَ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ التَّجْوِيزِ  
فَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: هُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِي عَلَى  
الْوَجْهَيْنِ وَادَّعَى عَلَيْهِ. أَمْ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ) هَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ مَعَ الْبَيِّنَةِ هُوَ الْمُصَدَّقُ، لَكِنْ هَذَا لِأَنَّ  
الْبَيِّنَةَ أَقِيمَتْ قَبْلَ حُضُورِهِ فَلَوْ أَقِيمَتْ بَعْدَ حُضُورِهِ بِشَرْطِهَا قَبِلَتْ وَلَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. أَمْ.  
سَمَ وَيَأْتِي عَنْ ع. ش. مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيُّهُمَا الْخِلَافُ.

• قَوْلُ (سُنِّي) (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْخُ) قَالَ الْفَارَقِيُّ: وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا عُدِمَ الشَّاهِدَانِ، وَإِلَّا فَيَنْظَرُ فِيهِمَا  
لِتَعْرِيفِ حَالِهِمَا قَالَ الْفَرْجِيُّ: وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ فِي الْمَبِيدِ دُونَ الْفِسْقَةِ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ قَدْ يَطْرَأُ الْمَذَلَّ. أَمْ. وَهُوَ  
ظَاهِرٌ. أَمْ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِإِمِينٍ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ  
الْمُدَّعِي، وَإِلَّا قَضِيَ بِهَا بِإِمِينٍ. أَمْ. ع. ش. قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ مِنْ خَلِيفَةٍ) وَأَمَّا أَمْنَاؤُهُ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمْ اخْتِذُ  
الْأَجْرَةَ إِذَا حَوَسِبَ بَعْضُهُمْ قَبْقِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فَقَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْمَالَ أَجْرَةَ عَلَى عَمَلِي وَصَدَقَهُ الْمَغْزُولُ

• قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْبَيِّنَةِ) هَذَا تَضْرِيحٌ بِأَنَّهُ مَعَ الْبَيِّنَةِ هُوَ الْمُصَدَّقُ، لَكِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ أَقِيمَتْ قَبْلَ حُضُورِهِ  
فَلَوْ أَقِيمَتْ بَعْدَ حُضُورِهِ بِشَرْطِهَا قَبِلَتْ وَلَمْ يُلْتَفَتْ لِقَوْلِهِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(ولو ادعى على قاضي) مُتَوَلٍّ (جوز في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لأجل أنه يُخَلَّفُ له، وكذا لو ادعى على شاهد أنه شاهد زورا وأراد تفريمه؛ لأنهما أمينا الشرع (ويفترط) لسماع الدعوى عليهما بذلك (بينة) يُخَصِّرُها بين يدي المدعى عنده لتخيره حتى يُخَصِّرَها إذ لو فُتِحَ باب تخليفهما لكل مدعٍ لاشتد الأمر، ورغب الناس عن القضاء، والشهادة. وبما قرئت به المتن اندفع الاعتراض عليه بأن اشتراطه البينة يُنافي جزؤه قبله بعدم سماع الدعوى فإن اعتماد البينة فرع سماع الدعوى. ونازع الشبكي فيما ذكر وأطال فيه في حليته، لكن أطال الحسيني في ردّه وتزييفه نقلًا ومعنى وثبته الأذرع في بعضه. ومرو أن هذا في قاضي محمود الشيرة، ومن ثم اعترض الأذرع التعليل بالرغبة بأنه يقطع بأن غالب قضاة عصره لو خلف أحدهم سبعين مرة في اليوم أنه لم يرتش ولم يجز لخلف ولم يردّه وغيره ذلك إلا جزوا وتهاقنا على القضاء. (وإن) ادعى على مُتَوَلٍّ بشيء (لم يعلق بحكمه) كفضب، أو دين، أو بيع (حكم بينهما خليفته، أو غيره) كواحد من الرعية بحكمائه قال الشبكي: هذا إن ادعى عليه بما لا يقدح فيه، .....

لم يتفقه تصديقه واسترد منه ما يزيد على أجره المثل. اهـ. نهاية أي: ثم إن كان له مالك معلوم دفع له، وإلا فليت المال ع ش.

• قول (سني): (ولو ادعى) بالبناء للمفعول. اهـ. مُغْنِي. • قول: (على قاضي مُتَوَلٍّ) أي: في غير محل ولايته كما يُعْلَمُ مما سيأتي آخر الفصل. اهـ. رَشِيدِي. • قول: (أنه يُخَلَّفُ) بيناء المفعول من التخليف. • قول: (المدعي عنده) أي: القاضي المدعي إلخ. • قول: (وبما قرئت به المتن) حاصله أنه لا تُسمع الدعوى لقصد تخليفه بل للبينة وأن البينة اشترطت لسماع الدعوى لا لإثبات المدعى به. • قول: (اندفع الاعتراض عليه إلخ) عبارة المُغْنِي فإن قيل: كيف تُشترط البينة مع عدم سماع الدعوى؟ أجيب بأن المراد لم تُسمع الدعوى لقصد تخليفه وسمعت لأجل البينة، فإن كانت له بينة سمعت لا محالة. اهـ. • قول: (فإن اعتماد البينة إلخ) علة للمنافاة. • قول: (فيما ذكر) أي: في المتن. • قول: (ومرو أي أيضا) قول: (إن هذا) أي: عدم التخليف. • قول: (ومن ثم اعترض الأذرع إلخ) عبارة المُغْنِي قال الزركشي: وهذا إذا كان مؤثوقا به وإلا خلف وقال الأذرع: قولهم في توجيه منع التخليف أنه لو خلف إلخ إن ذلك مبني على كمال القاضي وجود أهليته التامة ونحن نقطع بأن غالب من يلي القضاء في عصرنا لو خلف لم يردّه ذلك عن الجرح على القضاء ودوام ولايته مع ذلك بل يشتد جرحه وتهاقته عليه وطلبه هو وغيره فإننا لله وإنا إليه راجعون. اهـ. هذا في زمانه فكيف لو أذرك زماننا. اهـ.

• قول: (على مُتَوَلٍّ) أي على قاضي مُتَوَلٍّ في غير محل ولايته كما يُعْلَمُ مما يأتي. اهـ. رَشِيدِي. • قول (سني): (حكم) بتخفيف الكاف. • قول: (قال الشبكي) إلى الفصل في المُغْنِي إلا قوله: وفيه ما مر إلى وخرج. • قول: (هذا) أي: ما في المتن. • قول: (بما لا يقدح فيه إلخ) كان ادعى عليه أنه استأجره

ولا يُخلُ بمنصبه، وإلا لم تُسمع الدعوى قطعاً، ولا يحلف ولا طريق للمُدَّعي حينئذٍ إلا البيّنة قال: بل ينبغي أنها لا تُسمع، وإن لم يقدح فيه حيث لم يظهر للحاكم صحة الدعوى صيانة عن ابتذاله بالدعاوى، والتحليف. اهـ. وفيه ما مرّ وبفرضه يمتنع تقييده بقاض مرضي السيرة ظاهر العفة، والذمّانة وخرج بما ذكر الدعوى على مُتَوَلٍّ في محلّ ولايته عند قاضٍ أنّه حكم بكذا فلا تُسمع بخلافه في غير محلّها وبخلاف الممزول فتُسمع الدعوى، والبيّنة ولا يحلف.

لِخِدْمَةِ مَنْزِلِهِ مَثَلًا. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَا يُخْلُ بِمَنْصِبِهِ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. اهـ. بُجَيْرِمِي. ٥. فَوَدَّ: (لَمْ تُسْمَعِ الدَّعْوَى) أَي: لِأَجْلِ التَّحْلِيفِ، وَإِلَّا فَتُسْمَعُ لِلْبَيِّنَةِ كَمَا يَأْتِي. اهـ. بُجَيْرِمِي. ٥. فَوَدَّ: (وَأَنْ لَمْ يَقْدَحْ) أَي: مَا أَدْعَى بِهِ عَلَيْهِ. ٥. فَوَدَّ: (وَفِيهِ مَا مَرَّ) أَي: إِنْ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَظْهَرْ فَسَقُهُ وَجَوَّزَهُ الْخُجَّاشُ رَشِيدِيّ وفيه أنّه لَا يَنْتَهِمُ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ بَعْدَ: (وَبِفَرْضِهِ الْخُجَّاشُ) وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِمَا مَرَّ مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَقِيلَ لَا حَتَّى الْخُجَّاشُ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا الظَّاهِرَ الْخُجَّاشُ). ٥. فَوَدَّ: (وَبِفَرْضِهِ) أَي: فَرَضَ صِحَّةَ كَلَامِ السُّبُكِيِّ. اهـ. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَوُجَّزَ الْخُجَّاشُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَالْمُغْنِي وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى مُتَوَلٍّ الْخُجَّاشُ. ٥. فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرَ) أَي: قَوْلَ الْمُتَنِّ: (وَلَوْ أَدْعَى عَلَى قَاضٍ جَوَّزَ فِي حُكْمِهِ) وَقَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِحُكْمِهِ الْخُجَّاشُ) إِذَا الدَّعْوَى عَلَيْهِ بَأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا لَيْسَ مِنْهَا بَلْ هِيَ دَعْوَى نَفْسِ حُكْمِهِ تَأَمَّلْ. اهـ. بُجَيْرِمِي. ٥. فَوَدَّ: (أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا الْخُجَّاشُ) فَطَرِيقُهُ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى الْخَصْمِ، وَيُقِيمَ الْبَيِّنَةَ بِأَنَّ الْقَاضِيَ حَكَمَ لَهُ بِكَذَا ع. ش. اهـ. بُجَيْرِمِي. ٥. فَوَدَّ: (بِكَذَا) أَي: جَوَّزًا. اهـ. رَشِيدِيّ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ) ظَاهِرُهُ خُصُوصًا مَعَ مُقَابَلَتِهِ بِمَا بَعْدَهُ عَدَمُ السَّمَاعِ وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. اهـ. سَمَّ عِبَارَةً ع. ش. قَوْلُهُ: (فَلَا تُسْمَعُ) أَي: الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ حَكَمَتْ بِكَذَا فَالدَّعْوَى مَعَ قَبُولِ قَوْلِهِ: تُخْلُ بِمَنْصِبِهِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ لَوْ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ حَتَّى يَذْكُرَهُ فَلَا فَايِدَةَ فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى؛ إِذْ غَائِبَتُهَا إِقَامَةُ بَيِّنَةٍ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا) أَي: الَّذِي هُوَ صَوْرَةُ الْمُنَى الْمَازِيَّةِ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِيّ. ٥. فَوَدَّ: (فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى) أَي: بِالْجَوِّزِ. اهـ. رَشِيدِيّ. ٥. فَوَدَّ: (فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ وَلَا يَخْلُفُ) ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فَمَا مَرَّ فِي الْمَمْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَي فِي غَيْرِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بَأَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا ع. ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيّ قَوْلُهُ: فَمَا مَرَّ فِي الْمَمْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذَا

٥. فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ) أَي: وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ كَمَا سَيَأْتِي مَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ رَأَى وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ فِي الشَّرْحِ وَهَامِشِهِ عَنِ الرُّوْضِ. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ) ظَاهِرُهُ خُصُوصًا مَعَ مُقَابَلَتِهِ بِمَا بَعْدَهُ عَدَمُ السَّمَاعِ، وَلَوْ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ م. ر. ٥. فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فِي هَذَا، وَإِنْ أَدْعَى عَلَى الْقَاضِي، أَوْ الشَّاهِدِ أَنَّهُ حَكَمَ، أَوْ شَهِدَ لَهُ وَاتَّكَرَّ لَمْ يَرْقُمْهُ لِقَاضٍ وَلَمْ يُحْلَفْ كَمَنْ أَتَكَرَّ الشَّهَادَةَ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ، وَلَا يَخْلُفُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: ذَكَرَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فِيمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَمْزُولِ أَي: مِنْ أَنَّهُ كَغَيْرِهِ الْمُفِيدُ أَنَّهُ يَخْلُفُ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ فِيهِ. اهـ. فَيُسْتَقْتَى بِالنِّسْبَةِ لِلتَّحْلِيفِ مَا إِذَا أَدْعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا، وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ فَائِدَةَ التَّحْلِيفِ أَنَّهُ قَدْ يَبْرُؤُ عِنْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ،

### فصل في آداب القضاء وغيرها

(لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ)، أو نَائِبُهُ كَالْقَاضِي الْكَبِيرِ نَذْبًا (لَمَنْ يُولِيهِ) كِتَابًا بِالتَّوْلِيَةِ، وما فَوَّضَهُ إِلَيْهِ، وما يحتاج إليه القاضي، وَيُعْظَمُهُ فِيهِ وَيُعْظَمُ، وَيُمَالِغُ فِي وَصِيَّتِهِ بِالتَّقْوَى وَمُشَاوَرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَالْوَصِيَّةَ بِالصُّعْفَاءِ أَتْبَاعًا لَهُ ﷺ فِي (عَمْرٍو بِنِ حَزْمٍ لَمَّا وَلَّاهُ الْبَيْتَ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً) رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ (وَأَقْتَصَرَ فِي مُعَاذٍ لَمَّا بَعَثَهُ إِلَيْهَا عَلَى الْوَصِيَّةِ مِنْ غَيْرِ كِتَابَةٍ) (وَيُشْهِدُ بِالْكِتَابِ) يَعْنِي لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْكِتَابِ أَنْ يُشْهِدَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّوْلِيَةِ (شَاهِدَيْنِ) بِصِفَاتِ عُدُولٍ

مُرَادُهُ بِذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ تَصْحِيحِ الْمُصَنَّفِ مِمَّا تَخْلِفُ الْمَغْزُولِ وَتَضَحِيحِهِ فِي الرِّضْوَةِ عَدَمَ تَخْلِيْفِهِ. اهـ. عبارة شَرْحِ الْمُنْهَجِ ذَكَرَهُ فِي الرِّضْوَةِ وَأَصْلُهَا فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ. اهـ. قَالَ الْبُخَيْرِيُّ قَوْلُهُ: وَلَا يَخْلِفُ أَيُّ: عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ وَقَوْلُهُ: فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ هُوَ قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى مَغْزُولٍ بِشَيْءٍ فَكَفَيْهِمَا فَهُوَ مُفْرَعٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَلَا يَخْلِفُ وَحَاصِلُهُ دَعَاؤُ التَّنَافِي بَيْنَ كَلَامِهِ سَابِقًا وَبَيْنَ كَلَامِ الرِّضْوَةِ وَأَصْلُهَا عِبَارَةُ الزِّيَادَةِ قَوْلُهُ: فَمَا ذَكَرْتَهُ فِي الْمَغْزُولِ أَلْفُ أَيُّ: مِنْ أَنَّهُ كَفَيْهِ فَتَقْصَلُ الْخُصُومَةُ بِالْإِفْرَارِ، أَوْ خَلْفٍ، أَوْ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ، وَمَا ذَكَرَاهُ فِيهِ أَيُّ: الْمَغْزُولِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُكْمِ فَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ وَلَا يَخْلِفُ. اهـ. وَعِبَارَةُ سَمِ أَيُّ مِنْ أَنَّهُ كَفَيْهِ الْمُفِيدُ أَنَّهُ يَخْلِفُ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَاهُ فِيهِ أَيُّ: فَيُسْتَقْبَلُ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّخْلِيْفِ مَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ فَائِدَةَ التَّخْلِيْفِ أَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ عِنْدَ عَرْضِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ، أَوْ يَتَكَلَّفُ فَيَخْلِفُ الْمُدَّعِي الْبَيْتَ الْمَزْدُودَةَ الَّتِي هِيَ كَالْإِفْرَارِ وَالْإِفْرَارِ الْمَغْزُولِ، وَمَنْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ لِتَخْلِيْفِهِ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى لِأَجْلِهِ. اهـ. كَلَامُ الْبُخَيْرِيِّ.

### فصل في آداب القضاء وغيرها

□ قَوْلُهُ: (فِي آدَابِ الْقَضَاءِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا سَأَلْتَهُ عَلَيْهِ وَزَعَا الْبُلْفَيْنِي فِي مَوْضِعَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيُّ: كَقَوْلِهِ: لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَحَقَّقُ الْقَاضِي. □ قَوْلُهُ: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِهِ: أَيُّ: لِأَهْلِ الْحَلِّ فِي الْمُتَنِّ إِلَّا قَوْلُهُ: لَا بُدَّ إِلَى يُشْهِدُ بِمَا فِيهِ وَقَوْلُهُ: بِصِفَاتِ عُدُولٍ الشَّهَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْقَاضِي) أَيُّ: مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ الْمَحَلِّ الَّذِي يَتَوَلَّاهُ لَا الْأَحْكَامَ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ، وَإِلَّا فَيَمْدَحُ مَقْلِدَهُ ع. ش. اهـ. بُخَيْرِيُّ. □ قَوْلُهُ: (وَمُشَاوَرَةِ الْعُلَمَاءِ) وَتَقْدِيرُ الشُّهُودِ. اهـ. مُتَنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَأَقْتَصَرَ فِي مُعَاذٍ أَلْفُ) يَعْنِي وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكْتُبْ لِمُعَاذٍ بَلْ أَقْتَصَرَ فِيهِ لَمَّا بَعَثَهُ أَلْفُ. □ قَوْلُهُ: (إِلَيْهَا) أَيُّ: الْبَيْتِ. □ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ أَلْفُ) فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ: دُونَ

عَرْضِ الْبَيْتِ، أَوْ يَتَكَلَّفُ فَيَخْلِفُ الْمُدَّعِي الْمَزْدُودَةَ الَّتِي هِيَ كَالْإِفْرَارِ وَالْإِفْرَارِ الْمَغْزُولِ وَمَنْ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَّهَمُ أَنَّهُ حَكَمَ بِكَذَا غَيْرُ مَقْبُولٍ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَا فَائِدَةَ لِتَخْلِيْفِهِ فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى لِأَجْلِهِ.

### فصل لِيَكْتُبَ الْإِمَامُ لِمَنْ يُولِيهِ وَيُشْهِدُ بِالْكِتَابِ أَلْفُ

□ قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ إِنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْكِتَابِ أَنْ يُشْهِدَ أَلْفُ) فِيهِ مَعَ دُونَ مَا فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ.

الشهادة (بمخرجان معه إلى البلد) أي: محل التولية، وإن قُرب (بمخرجان بالحال) حتى يلزم أهل البلد قضاؤه، والاعتماد على ما يشهدان به دون ما في الكتاب. ولا بُدَّ أن يسمع التولية من المولى، وإذا قُرئ الكتاب بحضرته فليعلم أن ما فيه هو الذي قُرئ؛ لئلا يقرأ غير ما فيه، ثم إن كان في البلد قاضٍ أدباً عنده وأثبت ذلك بشروطه، ولا كفى إخبارهما لأهل البلد أي: لأهل الحل، والمقيد منهم كما هو ظاهرٌ وحيثُ يُتمُّ الاكتفاء بظاهري العدالة لاستحالة ثبوتها عند غير قاضٍ مع الاضطراب إلى ما يشهدان به فقولهم: بصفات عدول الشهادة إنما يتأتى إن كان ثم قاضٍ واختار البلقيني الاكتفاء بواحد. (وتكفي الاستفاضة) عن الشهادة (في الأصح)

ما في الكتاب بشيء. اه. سم عبارة الرشيدي قوله: إن أراد العمل بذلك أي: وإلا فالمدار إنما هو على الشهادة لا على الكتاب. اه. قود: (قضاؤه) عبارة النهاية، والمغني طاعته. اه. قود: (والاعتماد على ما يشهدان به) مُبتدأ وخبر عبارة الأسنى والمغني ولز اشهد ولم يكتب كفى فإن الاعتماد على الشهود. اه. قود: (ولا بُدَّ أن يسمع إلخ) عبارة المغني وعند إشهدهما يقرأ الكتاب، أو يقرؤه الإمام عليهما فإذا قرأه الإمام قال في البحر: لا يحتاج الشاهدان إلى أن يتظرا في الكتاب، وإن قرأه غير الإمام فالأحوط أن يتظر الشاهدان فيه ليعلما أن الأمر على ما قرأه القارئ من غير زيادة ولا نقصان. اه. قود: (بحضرته) أي: المولى. انتهى. ع ش. قود: (أدباً عنده) أي: بلفظ الشهادة. اه. ع ش عبارة المغني. (تنبيه): أشار بقوله: يُخبران إلى أنه لا يشترط لفظ الشهادة عند أهل ذلك البلد وهو كذلك كما نقله في الروضة عن الأصحاب من أن هذه الشهادة ليست على قواعد الشهادات؛ إذ ليس هناك قاضٍ يؤدي عنده الشهادة قال الرزكشي: وقضية ذلك أنه إن كان هناك قاضٍ آخر كما جرت به العادة في بعض البلاد من منصب لكل من أتباع المذاهب الأربع اغتبرت حقيقة الشهادة ولا شك فيه. اه. قود: (وأثبت) أي: ذلك القاضي ذلك أي: ما شهد به من التولية بشروطه أي: الإثبات بالبيئة. قود: (وحيث) أي: حين إذ لم يكن في البلد قاضٍ آخر. قود: (لاستحالة ثبوتها) أي: العدالة. قود: (إنما يتأتى إن كان إلخ) قد يقال يتأتى مطلقاً؛ لأن كلامهم في الإشهاد لا في التأدية. اه. سم، وقد يجاب بأن ثمرة الإشهاد التأدية. قود: (واختار البلقيني إلخ) ضعيف. اه. ع ش عبارة المغني، والظاهر إطلاق كلام الأصحاب. اه. قود (سني): (وتكفي) بمشتاة فوقية. اه. مغني. قود (سني): (وتكفي الاستفاضة) أي: في لزوم الطاعة. اه. ع ش. قود: (عن الشهادة) عبارة المغني عن إخبارهما بالتولية. اه.

قود: (والاعتماد على ما يشهدان به إلخ) في التنبيه وأشهد على التولية شاهدين وقيل: إن كان البلد قريباً بحيث يسهل الخبر له لم يلزمه الإشهاد. اه. وفي توضيحه للإسنوي وآه أي: والصواب أنه إذا كان البلد قريباً لم يلزمه الإشهاد، والإنزاع. قود: (فقولهم إلخ) قد يقال: بل يتأتى مطلقاً؛ لأن كلامهم في الإشهاد لا في التأدية.



لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ وَلَأنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ، وَلَا عَنْ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِشْهَادٌ (لَا مُعْجَزُ كِتَابٍ) فَلَا يَكْفِي (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِإِمْكَانِ تَزْوِيرِهِ، وَإِنْ احْتَقَتْ الْقَرَائِنُ بِصِدْقِهِ، وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي، وَإِنْ صَدَّقُوهُ كَمَا مَرَّ بِهِ لَأْتِهَابِهِ. (وَيَتَحَثُّ) بِالرَّفْعِ (الْقَاضِي) نَذْبًا (عَنْ حَالِ عُلَمَاءِ الْبَلَدِ)، أَيْ: مَحَلٌّ وَلَا يَتَمَّ (وَعُدُولُهُ) إِنْ لَمْ يَعْرِفْهُمْ قَبْلَ دُخُولِهِ، فَإِنْ تَعَسَّرَ فَحَقِيقَةُ لِيَعْمَلِيَهُمْ بِمَا يَلِيْقُ بِهِمْ (وَيَدْخُلُ) وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُودَاءِ (كَمَا فَعَلَ ﷺ) لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ. وَالْأَوَّلَى دُخُولُهُ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) صَبِيحَتَهُ؛ لَأنَّهُ ﷺ دَخَلَ الْمَدِينَةَ فِيهِ حِينَ اشْتَدَّ الضُّحَى، فَإِنْ تَعَسَّرَ فَالْخَمِيْسُ فَالْمُسَبِّحُ وَصَحَّ خَيْرٌ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمْتِي فِي بُكُورِهَا»، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ الْمُصَنَّفُ يَنْبَغِي تَحَرُّيْهَا بِفَعْلٍ وَظَائِفِ الدِّينِ، وَالذُّنْيَا فِيهَا، وَعَقِبَ دُخُولُهُ بِقَصِيدِ الْجَامِعِ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِعَهْدِهِ لِيُقْرَأَ، ثُمَّ بِالنَّدَاءِ.....

• فَوَيْلٌ (لَا مُعْجَزُ كِتَابٍ) أَيْ: بِلَا إِشْهَادٍ وَلَا اسْتِغَاثَةٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. • فَوَيْلٌ: (لِلْإِمْكَانِ تَزْوِيرِهِ) وَهَذَا مَأْخَذُ الشَّافِعِيَّةِ فِي أَنَّ الْحُجَّ لَا يَتَّبِعُ بِهَا حُكْمَ وَلَا شَهَادَةَ وَإِنَّمَا هِيَ لِلتَّذَكُّرِ فَقَطُّ فَلَا تَتَّبِعُ حَقًّا وَلَا تَمْنَعُهُ عَزِيزِي. اه. • بُجَيْرِي. • فَوَيْلٌ: (وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي الْخ) فَإِنْ صَدَّقُوهُ لَزِمَهُمْ طَاعَتُهُ فِي أَوْجِهَ الْوُجْهِينِ نِهَآةً وَأَسْنَى وَمُغْنِي قَالَ ع ش: أَيْ: صَدَّقَهُ كُلُّهُمْ، وَإِنْ صَدَّقَهُ بَعْضُهُمْ وَكَذَّبَهُ بَعْضُهُمْ فَلِكُلِّ حُكْمُهُ حَتَّى لَوْ حَضَرَ مُتَدَاعِيَانِ وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَتَّقْ حُكْمَهُ عَلَيْهِ. اه. • فَوَيْلٌ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي شَرْحِ، وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَنْتَزِلُ الْخ. • فَوَيْلٌ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن: ثُمَّ الْأَوْصِيَاءُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَصَحَّ إِلَى قَالَ الْمُصَنَّفُ: وَمَا سَأَلْتُهُ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَرَاهُ فَحَسَنَ. • فَوَيْلٌ: (بِالرَّفْعِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْجَزْمِ بِالْمَطْلَبِ عَلَى لَيْكُتُبُ، لَكِنْ مَا الْمَانِعُ. اه. سَمَّ قَوْلُهُ الْآتِي: لِيَعْمَلِيَهُمْ الْخ.

• فَوَيْلٌ: (قَبْلَ دُخُولِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِبَحْثِ. اه. رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (فَإِنْ تَعَسَّرَ الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى قِيْسَالٌ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ الْخُرُوجِ، فَإِنْ تَعَسَّرَ فِيهِ الطَّرِيقُ، فَإِنْ تَعَسَّرَ يَدْخُلُ. اه. زَادَ الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهٌ): يَنْدُبُ إِذَا وَلِيَ أَنْ يَدْعُوَ أَصْدِقَاءَهُ الْأَمَنَاءَ لِيَعْلَمُوا عُيُوبَهُ لِيَسْنَى فِي زَوَالِهَا كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ. اه. • فَوَيْلٌ: (وَعَلَيْهِ عِمَامَةُ سُودَاءِ الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ هَذَا الدِّينَ لَا يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّ سَائِرَ الْأَلْوَانِ يُمَكِّنُ تَغْيِيرَهَا بِخِلَافِ السَّوَادِ. اه.

ع ش. • فَوَيْلٌ: (فِيهِ) أَيْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ. • فَوَيْلٌ: (وَصَحَّ الْخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: صَبِيحَتَهُ. • فَوَيْلٌ: (يَنْبَغِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْمُصَنَّفُ: وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ لَهُ وَظِيفَةٌ مِنْ وَظَائِفِ الْخَيْرِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ ذِكْرِ أَوْ صُنْعَةٍ مِنَ الصَّنَائِعِ، أَوْ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ أَوَّلَ التَّهَارِ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ أَرَادَ سَقَرًا، أَوْ إِنْشَاءَ أَمْرٍ كَعَقْدِ النِّكَاحِ، أَوْ غَيْرِهِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ. اه. • فَوَيْلٌ: (تَحَرُّيْهَا) أَيْ: الْبُكُورِ. اه. ع ش وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهَا. • فَوَيْلٌ: (ثُمَّ يَأْمُرُ بِعَهْدِهِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ قَرَأَ الْعَهْدَ قَوْرًا، وَإِنْ شَاءَ وَاعَدَ النَّاسَ لِيَوْمٍ يَحْضُرُونَ فِيهِ لِيُقْرَأَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ شُهُودٌ شَهِدُوا، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى

• فَوَيْلٌ: (وَلَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْقَاضِي الْخ) فَإِنْ صَدَّقُوهُ لَزِمَهُمْ طَاعَتُهُ فِي أَوْجِهَ الْوُجْهِينِ ش م ر.  
• فَوَيْلٌ: (بِالرَّفْعِ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنِ الْجَزْمِ بِالْمَطْلَبِ عَلَى لَيْكُتُبُ، لَكِنْ مَا الْمَانِعُ.

مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ؛ لِيَأْخُذَ فِي الْعَمَلِ وَيَسْتَحِقَّ الرِّزْقَ. وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ حِينَ التَّوْلِيَةِ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ (وَيَنْزِلُ) حَيْثُ لَا مَوْضِعَ مُهَيَّأً لِلْقَضَاءِ (وَسَطَ) بَفَتْحِ التَّسِينِ عَلَى الْأَشْهُرِ (الْبَلَدِ) لِيَتَسَاوَى النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ (وَيَنْظُرُ أَوَّلًا) نَذْبًا بَعْدَ أَنْ يَتَسَلَّمَ مِنَ الْأَوَّلِ دِيوَانَ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْأَوْرَاقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّاسِ، وَأَنْ يُنَادِيَ فِي الْبَلَدِ مُتَكَرِّرًا أَنَّ الْقَاضِيَّ يُرِيدُ التَّنَظَّرَ فِي الْمَحَاسِنِ يَوْمَ كَذَا فَمَنْ كَانَ لَهُ مَحْبُوسٌ فَلْيَحْضُرْ. (فِي أَهْلِ الْحَبْسِ) حَيْثُ لَا أَحْوَجَ بِالنَّظَرِ مِنْهُمْ هَلْ

مَنْزِلِهِ. اهـ. فَوُدَّ: (مَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ) أَي: فَلْيَحْضُرْ. فَوُدَّ: (وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَقَدْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ بِذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَسْتَحِقُّ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى عَمَلِهِ فَإِذَا وَصَلَ وَنَظَرَ اسْتَحَقَّ، وَإِنْ وَصَلَ وَلَمْ يَنْظُرْ فَإِنَّ تَصَدَّى لِلتَّنَظَّرِ اسْتَحَقَّ، وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ كَالْأَجِيرِ إِذَا سَلَّمَ نَفْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَدَّ لَمْ يَسْتَحِقَّ انْتَهَتْ وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَ الْقَضَاءِ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الْوُظَائِفِ كَالْتَدْرِيسِ وَنَحْوِهِ. اهـ. سَيَدُ عُمَرَ.

فَوُدَّ (سُي): (وَيَنْزِلُ وَسَطَ الْبَلَدِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا مَعَ تَغْلِيلِهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعُمُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ يَنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ كَالْمُعْنِي، وَالطَّبِيبِ. وَهَذَا فَرْعٌ نَفِيسٌ قُلْتُهُ تَخْرِيجًا، وَإِنْ لَمْ أَرِ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ. اهـ. سَيَدُ عُمَرَ.

فَوُدَّ: (وَيَنْزِلُ حَيْثُ لَا مَوْضِعَ الْخُ) هَذَا إِذَا اتَّسَعَتْ خُطَّتُهُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ، وَإِلَّا نَزَلَ حَيْثُ تَبَسَّرَ مُعْنِي وَأَسْنَى. فَوُدَّ: (لِيَتَسَاوَى فِي الْقُرْبِ مِنْهُ) كَانَ الْمُرَادُ تَسَاوَى كُلِّ مَنْ نَظَرِيهَ فَأَهْلُ أَطْرَافِ الْبَلَدِ يَتَسَاوُونَ وَكَذَا مَنْ يَلِيهِمْ وَهَكَذَا وَإِلَّا فَأَهْلُ الْأَطْرَافِ مَثَلًا لَا يَتَسَاوُونَ مَعَ مَنْ قُرْبَ مِنَ الْوَسْطِ مَثَلًا.

اهـ. سَمَ وَحَاصِلُهُ التَّسَاوَى بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. فَوُدَّ: (نَذْبًا) كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ، لَكِنْ نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ وَاجِبٌ وَأَقْرَبُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: مَا دَعَتْ إِلَيْهِ مَصْلَحَةٌ وَجَبَ تَقْدِيمُهُ كَمَا يُؤْخَذُ وَمِمَّا يَأْتِي.

اهـ. مُعْنِي. فَوُدَّ: (مِنَ الْأَوَّلِ) أَي: الْقَاضِي الْأَوَّلُ. فَوُدَّ: (وَهُوَ مِنَ الْأَوْرَاقِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَهُوَ مَا كَانَ عِنْدَ الْقَاضِي قَبْلَهُ مِنَ الْمَحَاضِرِ وَهِيَ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ مَا جَرَى مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، وَالسَّجَلَاتِ وَهِيَ مَا يَسْتَمِيلُ عَلَى الْحُكْمِ وَحُجَجِ الْإِتِّمَامِ وَأَمْوَالِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْحُجَجِ الْمَوْدَعَةِ فِي الدِّيَوَانِ كَحُجَجِ الْأَوْقَافِ. فَوُدَّ: (وَأَنْ يُنَادِيَ) مَغْطُوفٌ عَلَى أَنْ يَتَسَلَّمَ. اهـ. رَشِيدِي.

فَوُدَّ: (مُتَكَرِّرًا) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَأَنْ يَأْمُرَ مُنَادِيًا يُنَادِي يَوْمًا، أَوْ يُكْتَرَّ عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ. اهـ.

فَوُدَّ (سُي): (فِي أَهْلِ الْحَبْسِ) وَإِنَّمَا قَدَّمَ عَلَيْهِمْ مَا مَرَّ أَي: مَنْ تَسَلَّمَ دِيوَانَ الْحُكْمِ، وَالنَّدَا؛ لِأَنَّهُ أَهْمٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا جَزَمَ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُمْ كُلُّ مَا كَانَ أَهْمٌ مِنْهُ كَالْتَّنَظَّرِ فِي الْمَحَاجِيرِ

فَوُدَّ: (لِيَتَسَاوَى) النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ كَانَ الْمُرَادُ تَسَاوَى كُلِّ مَنْ نَظَرِيهَ فَأَهْلُ أَطْرَافِ الْبَلَدِ يَتَسَاوُونَ، وَكَذَا مَنْ يَلِيهِمْ وَهَكَذَا، وَإِلَّا فَأَهْلُ الْأَطْرَافِ مَثَلًا لَا يَتَسَاوُونَ مَعَ مَنْ قُرْبَ مِنَ الْوَسْطِ مَثَلًا، وَمَعَ ذَلِكَ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَزَلَ طَرَفَ الْبَلَدِ لَتَسَاوَى كُلُّ مَنْ نَظَرِيهَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْأَطْرَافِ لَا يَتَسَاوُونَ حَيْثُ فِي الْقُرْبِ. فَوُدَّ: (أَيْضًا لِيَتَسَاوَى النَّاسُ فِي الْقُرْبِ مِنْهُ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَكَأَنَّهُ حَيْثُ اتَّسَعَتْ خُطَّتُهُ، وَإِلَّا نَزَلَ حَيْثُ تَبَسَّرَ رَوْضِ.

يَسْتَحِقُّونَهُ، أَوْ لَا؟ لِأَنَّهُ عَذَابٌ، وَيُقْرِعُ فِي الْبُدَاةِ فَمَنْ قَرَعَ أَحْضَرَ خَصْمَهُ وَيَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَهَكَذَا (فَمَنْ قَالَ: حُبِسْتُ بِحَقِّ أَدَامَةٍ إِلَى أَدَائِهِ، أَوْ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ وَبَعْدَهُ يُنَادِي عَلَيْهِ لِحَاحْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ آخَرَ ثُمَّ يُطْلَقُهُ، أَوْ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَدِّ حُبْسٍ لَهُ، أَوْ إِلَى مَا يُنَاسِبُ جَرِيمَةَ مُقَرَّرٍ إِنْ لَمْ يَزَلْ مَا مَضَى كَافِيًا (أَوْ) قَالَ: حُبِسْتُ (فَلَمَّا فَعَلَى خَصْمِهِ حُجَّةً) إِنْ حَضَرَ، فَإِنْ أَقَامَهَا أَدَامَتُهُ وَإِلَّا خَلَفَهُ وَأُطْلِقَهُ مِنْ غَيْرِ كَفِيلٍ، إِلَّا أَنْ يَرَاهُ فَحَسَنٌ. وَنَازَعَ فِيهِ الْبُلْقِينِيُّ وَأَطَالَ فِي أَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا هِيَ عَلَى الْمَحْبُوسِ؛ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا حُبِسَ بِحَقِّ (فَلِإِنْ كَانَ) خَصْمُهُ (غَائِبًا) عَنِ الْبَلَدِ.....

الْجَائِعِينَ الَّذِينَ تَحْتَ نَظَرِهِ، وَمَا أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ مِنَ الْحَيَوَانِ فِي الثَّرَكَاتِ وَغَيْرِهَا، وَمَا أَشْرَفَ مِنَ الْأَوْقَافِ وَأَمْلاكِ مُحَاجِرِهِ عَلَى السُّقُوطِ بِحَيْثُ يَتَقَيَّنُ الْفُوزُ فِي تَدَارُكِهِ أَسْتَى وَمُغْنِي. ٥. فُودَ: (لِأَنَّهُ عَذَابٌ) عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. ٥. فُودَ: (وَيُقْرِعُ فِي الْبُدَاةِ) نَذْبًا عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْخُصُومِ فَلَوْ حَضَرُوا مُتَرَتِّبِينَ نَظَرَ وَجُوبًا فِي حَالٍ كُلِّ مَنْ قَدِمَ أَوَّلًا وَلَا يَنْتَظِرُ حُضُورَ غَيْرِهِ. اه. ع. ش. ٥. فُودَ: (وَيُقْرِعُ فِي الْبُدَاةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيَتَعَثُّ إِلَى الْحَبْسِ أَمِينًا مِنْ أَمْنَائِهِ يَكْتَبُ فِي رِقَاعِ أَسْمَاءِهِمْ، وَمَا حُبْسَ بِهِ كُلِّ مِنْهُمْ، وَمَنْ حُبِسَ لَهُ فِي رُقْعَةٍ فَإِذَا جَلَسَ الْيَوْمَ الْمَوْعُودَ وَحَضَرَ النَّاسُ صَبَّ تِلْكَ الرِّقَاعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَأْخُذُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَيَنْظُرُ فِي الْأَسْمِ الْمُنْتَبِتِ فِيهَا وَيَسْأَلُ عَنْ خَصْمِهِ فَمَنْ قَالَ: أَنَا خَصْمُهُ بَعَثَ مَعَهُ ثِقَةً إِلَى الْحَبْسِ لِيَأْخُذَ بِيَدِهِ، وَيُخْرِجَهُ. وَهَكَذَا يَحْضَرُ مِنَ الْمَحْبُوسِينَ بِقَدْرِ مَا يَعْرِفُ أَنَّ الْمَجْلِسَ يَحْتَمِلُ النَّظَرَ فِي أَمْرِهِمْ وَيَسْأَلُهُمْ بَعْدَ اجْتِمَاعِهِمْ عَنْ سَبَبِ حَبْسِهِمْ. اه. ٥. فُودَ: (وَيَعْلَمُ) شَامِلٌ لِثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ فَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِحَقِّ طَوْلِبَ بِهِ، وَإِنْ أَوْ فَيَ الْحَقِّ، أَوْ ثَبَّتَ إِعْسَارَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ نَوْدِي عَلَيْهِ فَلَعَلَّ لَهُ غَرِيمًا آخَرَ م. ر. اه. س. ٥. فُودَ: (لِحَاحْتِمَالِ ظُهُورِ غَرِيمٍ آخَرَ) أَي: غَرِيمٌ هُوَ مَحْبُوسٌ لَهُ أَيْضًا، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلْمُنَادَاةِ عَلَى كُلِّ غُرْمَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْبُوسًا لَهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَغَيْرِهِ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ. اه. رَشِيدِي. ٥. فُودَ: (ثُمَّ يُطْلَقُهُ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمُغْنِيُّ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَحْضَرْ لَهُ غَرِيمٌ يُطْلَقُ مِنَ الْحَبْسِ بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ غَرِيمٍ آخَرَ. اه. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يَحْبِسُ حَالَ النَّدَاءِ وَلَا يُطَالَبُ بِكَفِيلٍ بَلْ يُرَاقَبُ. اه. قَالَ ع. ش.: ظَاهِرُهُ، وَإِنْ خِيفَ هَرَبُهُ، وَيُوجَّهُ بَاتًا لَمْ نَعْلَمِ الْآنَ ثُبُوتَ حَقِّ عَلَيْهِ حَتَّى يُحْبَسَ لِأَجَلِهِ. اه. ٥. فُودَ: (أَوْ إِلَى اسْتِيفَاءِ حَدِّ الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِيُّ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ حَدًّا أَقَامَهُ عَلَيْهِ وَأُطْلِقَهُ، أَوْ تَغْزِيرًا وَرَأَى إِطْلَاقَهُ فَقَلَّ. اه.

٥. فُودَ: (جَرِيمَةُ مُقَرَّرٍ) بِصِغَةِ اسْمِ الْمُفْعُولِ مِنَ التَّغْزِيرِ.

٥. فُودَ (سُ): (فَعَلَى خَصْمِهِ حُجَّةً) أَنَّهُ حَبَسَهُ وَيَكْفِي الْمُدْعَى إِقَامَةً يَبْتَنِي بِإثْبَاتِ الْحَقِّ الَّذِي حُبِسَ بِهِ، أَوْ بِأَنَّ الْقَاضِيَ الْمَعْزُولَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ. اه. مُغْنِي. ٥. فُودَ: (خَلَفَهُ) أَي: الْمَحْبُوسَ. اه. رَشِيدِي.

٥. فُودَ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَي: فِي الْمَثْنِ. ٥. فُودَ: (إِنَّمَا حُبِسَ) أَي: حَبَسَهُ الْحَاكِمُ. اه. مُغْنِي.

٥. فُودَ: (وَيَعْلَمُ) شَامِلٌ لِثُبُوتِ الْإِعْسَارِ وَعِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحُهُ: فَمَنْ اعْتَرَفَ مِنْهُمْ بِحَقِّ طَوْلِبَ بِهِ، وَإِنْ أَوْ فَيَ الْحَقِّ أَوْ ثَبَّتَ إِعْسَارَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْلُ نَوْدِي عَلَيْهِ فَلَعَلَّ لَهُ غَرِيمًا آخَرَ م.

(كُتِبَ إِلَيْهِ لِيَحْضُرَ) لِفَضْلِ الْخُصُومَةِ بَيْنَهُمَا أَوْ يَوْكُلُ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ إِعْلَامُهُ لِلْجَنِّ بِحُجَّتِهِ، فَإِنْ عَلِمَ وَلَمْ يَحْضُرْ، وَلَا وَكَّلَ خَلْفَ وَأُطْلِقَ؛ لِتَقْصِيرِ الْغَائِبِ. وَنَازَعَ فِيهِ وَأَطَالَ أَيْضًا (لَمْ) فِي (الْأَوْصِيَاءِ) وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ عَلَى الْغَيْرِ بَعْدَ ثُبُوتٍ وَلَا يَتَّهِمُ عَنْدَهُ؛ لِأَنَّ ذَا الْمَالِ لَا يَمْلِكُ الْمُطَالَبَةَ بِمَالِهِ فَتَابَ الْقَاضِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَلِيهِ الْمَالُ إِنْ كَانَ بِتَلْدِهِ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ بِتَلْدِ آخَرَ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ لِصَاحِبِ بَلَدِ الْمَالِكِ. (فَمَنْ ادَّعَى وَصَايَةَ سَأَلَ) النَّاسَ (عَنْهَا) أَلْهَا حَقِيقَةً وَمَا كَيْفِيَّةُ ثُبُوتِهَا؟ (وَعَنْ حَالِهِ) هَلْ هُوَ مُسْتَجِيعٌ لِلشَّرْطِ؟ (وَقَصْرُهُ فَمَنْ) قَالَ: فَرُقْتُ الْوَصِيَّةَ، أَوْ تَصَرَّفْتُ لِلْمَوْصَى عَلَيْهِ لَمْ يَعْتَرِضْهُ إِنْ وَجَدَهُ عَدْلًا، وَإِنْ (وَجَدَهُ فَاسِقًا أَخَذَ الْمَالَ مِنْهُ) وَجُوبًا أَيْ: بَدَلًا مَا فُوتَهُ.....

- فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (كُتِبَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي طَالِبَهُ بِكَفِيلٍ، أَوْ رَدَّهُ إِلَى حَبْسٍ وَكُتِبَ الْخُ.
- فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (إِلَيْهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: إِلَى قَاضِي بَلَدٍ خَصَّصَهُ وَقَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي إِلَى خَصْمِهِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: لِيَحْضُرَ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (لَا الْقَضْدَ إِعْلَامُهُ) أَيْ: لَا إِزْمَاهُ بِالْحُضُورِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (لِيُلْجَنَ) أَيْ: يُفْصَحَ وَقَوْلُهُ: خَلْفَ أَيْ: وَجُوبًا. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (وَنَازَعَ فِيهِ) أَيْ: لَمَلَّ فِي قَوْلِهِ: لِيُلْجَنَ بِحُجَّتِهِ الْخُ.
- فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (ثُمَّ الْأَوْصِيَاءِ) أَيْ: ثُمَّ بَعْدَ التَّنَظُّرِ فِي أَهْلِ الْحَبْسِ يَنْظُرُ فِي حَالِ الْأَوْصِيَاءِ عَلَى الْأَطْفَالِ، وَالْمَجَانِينِ، وَالسُّفَهَاءِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: وَيَبْدَأُ فِي الْأَوْصِيَاءِ وَنَحْوِهِمْ بِمَنْ شَاءَ مِنْ غَيْرِ فِرْعَوْنٍ، وَالْفِرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمَحْبُوسِينَ أَنَّ الْمَحَابِيسَ يَنْظُرُ لَهُمْ، وَالْأَوْصِيَاءَ وَنَحْوَهُمْ يَنْظُرُ عَلَيْهِمْ. اهـ. مُغْنِي.
- فَوَيْلٌ: (وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ عَلَى الْغَيْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحَكَى شُرَيْحٌ) فِي التَّهْلُوكِ إِلَّا مَا سَأَبَّهُ عَلَيْهِ. • فَوَيْلٌ: (وَكُلُّ مُتَصَرِّفٍ الْخُ) أَيْ بِوِلَايَةِ فَلَيْسَ الْمُرَادُ مَا يَشْمَلُ نَحْوَ الْوَكِيلِ وَعَامِلِ الْقَرَارِصِ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي.
- فَوَيْلٌ: (لَا ذَا الْمَالِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيَسَ بِهِمَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لَهُ كَشْفُ) إِلَى (ثُمَّ يَنْظُرُ) وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا مَا بَعْدَهُ) وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ) إِلَى الْمَنْعِ وَقَوْلُهُ: (أَوِ الشُّهُودِ) وَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ شُهُودُهُ كُلُّهُمْ أَغْجَمِينَ. • فَوَيْلٌ: (فَتَابَ الْقَاضِي عَنْهُ الْخُ) أَيْ: وَكَانَ تَقْدِيمُهُمْ أَوْ لَى يَمَّا بَعْدَهُمْ. اهـ. مُغْنِي.
- فَوَيْلٌ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي بَابِ الْحَجْرِ. • فَوَيْلٌ: (لِصَاحِبِ بَلَدِ الْمَالِكِ) أَيْ: لِحَاكِمِهِ. اهـ. نِهَائِي.
- فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (وَصَايَةَ) بِكُسْرِ الْوَاوِ بِخَطِّهِ وَيَجُوزُ فَتَحُهَا اسْمٌ مِنْ أَوْ صَنِيتَ لَهُ جَعَلْتَهُ وَصِيًّا. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (وَكَيْفِيَّةُ ثُبُوتِهَا) أَيْ: هَلْ تَبَيَّنَتْ بَيِّنَةٌ أَوْ لَا؟ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (لِلشَّرْطِ) أَيْ: مِنَ الْأَمَانَةِ، وَالْكِفَايَةِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (فَمَنْ قَالَ: فَرُقْتُ الْوَصِيَّةَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ، فَإِنْ قَالَ: صَرَفْتُ مَا أَوْصَى بِهِ، فَإِنْ كَانَ لِمُعَيَّنٍ لَمْ يَعْتَرِضْ لَهُ وَهُوَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ ظَاهِرٌ إِنْ كَانُوا أَهْلًا لِلْمُطَالَبَةِ، فَإِنْ كَانُوا مَحْجُورِينَ فَلَا، أَوْ لِجَهَةِ عَامَّةٍ وَهُوَ عَدْلٌ أَمْضَاءُ، أَوْ فَاسِقٌ ضَمَّنَتْهُ مَا فَرَّقَهُ لِعَدْلِهِ وَلَوْ فَرَّقَهَا أَجَنَّبِي لِمُعَيَّنٍ نَفَذَ أَوْ لِعَامَةٍ ضَمَّنَ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (أَيْ: بَدَلًا مَا فُوتَهُ) ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا وَقَالَ ع. ش. أَيْ: حَيْثُ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِصَرْفِهِ فِي طَرِيقِ الشَّرْعِيِّ، وَالْأَفْلَا تَغْرِيمٌ. اهـ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِصَرِيحِ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَوْصَى لَهُ مُعَيَّنًا وَكَامِلًا.

وَعَيْنٌ غَيْرُهُ وَمَنْ شَكَّ فِي حَالِهِ وَلَمْ تَبَيَّنْ عِدَالَتُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي  
وغيره، ورجح الأذرعِي عدم الانتزاع قال: وهو الأقرب لِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ، والجمهور، أما إذا  
تَبَيَّنَتْ عِدَالَتُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ فَلَا يُوْثِرُ الشَّكَّ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ لِاتِّحَادِ الْقَضِيَّةِ وَبِهِ فَارَقَ شَاهِدًا رُكْنِي،  
ثُمَّ شَهِدَ بَعْدَ طَوِيلِ الزَّمَنِ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِزْكَائِهِ (أو) وجده (ضعيفاً) عن القيام بها مع أمانته (عُضْدَهُ  
بمُهمين)، ولا يَنْزِعُ الْمَالُ مِنْهُ، ثُمَّ بَعْدَ الْأَوْصِيَاءِ يَنْظُرُ فِي أَتْنَاءِ الْقَاضِي بِمَا ذُكِرَ فِي الْأَوْصِيَاءِ،  
نَعَمْ، لَهُ عَزْلٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَلَوْ بِلَا جُنْحَةٍ؛ لَأَنَّهُمْ صَارُوا نَوَاطِيءَ بِخِلَافِ الْأَوْصِيَاءِ وَلَيْسَ لَهُ  
كَشْفٌ عَنْ أَبِي وَجَدٌ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ مُوجِبٍ قَادِحٍ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَةِ وَنَحْوِهَا  
كَاللُّقَطَاتِ وَعَلَيْهِ الْأَخْطُ مِنْ بَقَائِهَا مُفْرَدَةً وَخَلَطُهَا بِمَالِ بَيْتِ الْمَالِي وَيُحْفَظُ ثَمَنِهَا.

• فَوَدَّ: (وَعَيْنٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَدَلِ الْخ. • فَوَدَّ: (يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَا إِذَا  
تَبَيَّنَتْ الْخُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لَمْ يَنْتَزِعْ مِنْهُ كَمَا رَجَحَهُ الْأَذْرَعِي قَالَ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمَا، وَالْجُمْهُورُ،  
وَإِنْ رَجَحَ الْبُلْقِينِي وَغَيْرُهُ خِلَافَهُ. اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى لَا يَأْخُذُهُ مِنْهُ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ  
الْمُقَرَّبِي وَهُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَمَانَةُ وَقِيلَ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُ حَتَّى تَبَيَّنَتْ عِدَالَتُهُ وَقَالَ  
الْأَذْرَعِي: إِنَّهُ الْمُخْتَارُ لِقِسَادِ الزَّمَانِ. اهـ. وهي كَمَا تَرَى مُخَالَفَةً لِمَا فِي الشَّارِحِ، وَالنَّهَايَةِ فِي حِكَايَةِ  
مُخْتَارِ الْأَذْرَعِي فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (هَنْ الْقِيَامُ بِهَا) أَي: لِكَثْرَةِ الْمَالِ، أَوْ لِسَبِّ آخَرِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ.  
• فَوَدَّ: (فِي أَتْنَاءِ الْقَاضِي) أَي: الْمَنْصُوبِينَ عَلَى الْأَطْفَالِ وَتَفْرِيقِ الْوَصَايَا. اهـ. مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةُ.  
• فَوَدَّ: (بِمَا ذُكِرَ) مُتَعَلِّقٌ بِنَظَرِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى فَيَعَزَّلُ مَنْ فَسَقَ مِنْهُمْ، وَيُعَيِّنُ الضَّعِيفَ بِآخَرِ.  
اهـ. • فَوَدَّ: (هَزَلٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ) أَي وَتَوَلَّيْتُ غَيْرَهُمْ نَهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مُوجِبٌ) اسْقَطَ النَّهَايَةَ.  
• فَوَدَّ: (فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَةِ) وَمُتَوَلَّيْهَا وَفِي الْخَاصَّةِ أَيْضًا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهَا تَتَوَلَّى لِمَنْ  
لَا يَتَمَيَّنُ مِنَ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ فَيَنْظُرُ هَلْ آلَتْ إِلَيْهِمْ وَهَلْ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَى مَنْ تَعَيَّنَ مِنْهُمْ لِيَصْغَرَ، أَوْ نَحْوَهُ  
مُغْنِي وَأَسْنَى وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (وَنَحْوِهَا كَاللُّقَطَاتِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَبْحَثُ أَيْضًا  
عَنِ اللَّقْطَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ تَمْلُكُهَا لِلْمُتَلَقِّطِ، أَوْ يَجُوزُ وَلَمْ يَخْتَرْ تَمْلُكُهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ وَعَنِ الضُّوَالِ  
فَيَحْفَظُ هَذِهِ الْأَمْوَالَ مُفْرَدَةً عَنْ أَمْثَالِهَا وَلَهُ خَلَطُهَا بِمِثْلِهَا إِنْ ظَهَرَ فِي ذَلِكَ أَي: الْخَلَطُ مَضْلَحَةٌ، أَوْ  
دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِي فَإِذَا ظَهَرَ مَالُهَا غَرِمَ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَهُ يَبْعُهَا وَحِفْظُ ثَمَنِهَا  
لِمَضْلَحَةِ مَالِكِهَا، وَيُقَدَّمُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِمَّا ذُكِرَ الْأَهَمُّ فَالْأَهَمُّ وَيَسْتَحْلِفُ فِيمَا إِذَا عَرَضَتْ حَادِثَةٌ حَالِ  
شُغْلِهِ بِهَذِهِ الْمُهِمَّاتِ مَنْ يَنْظُرُ فِي تِلْكَ الْحَادِثَةِ، أَوْ فِيمَا هُوَ فِيهِ. اهـ. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُمَا: أَوْ  
دَعَتْ إِلَى فَإِذَا ظَهَرَ، وَقَوْلُهُمَا، وَيُقَدَّمُ الْخُ.

• فَوَدَّ: (وَرَجَحَ الْأَذْرَعِي عَدَمَ الْإِنْتِزَاعِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (ثُمَّ بَعْدَ الْأَوْصِيَاءِ يَنْظُرُ فِي أَتْنَاءِ الْقَاضِي)  
الْمَنْصُوبِينَ عَلَى الْأَطْفَالِ وَتَفْرِيقِ الْوَصَايَا ش. رَوْضِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ هَزَلٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م.  
ر. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْأَوْقَافِ الْعَامَةِ) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ: وَالْخَاصَّةُ الْخُ ش. م. ر.

(وَيُخَذُّ) نَذْبًا (مَرْكَيًا) بِصِفَتِهِ الْآتِيَةِ وَأَرَادَ بِهِ الْجَنَسَ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ؛ إِذْ لَا يَكْفِي وَاحِدٌ (وَكَاتِبًا)؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِكثْرَةِ أَشْغَالِهِ وَكَانَ لَهُ صَلَاةٌ كُتِبَ فَوْقَ الْأَرْبَعِينَ وَإِنَّمَا يُنَذَّبُ هَذَا إِنْ لَمْ يُطْلَبْ أَجْرًا، أَوْ رُزِقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَإِلَّا لَمْ يُعَيِّنْ نَذْبًا. وَقَالَ الْقَاضِي: وَجُوبًا؛ لِغَلَا يُغَالِي فِي الْأَجْرَةِ

• فَوَيْلٌ (سُيْ): (وَيُخَذُّ مَرْكَيًا) أَي لِبِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِيَعْرِفَ حَالَ مَنْ يَجْهَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْبَحْثُ عَنْهُمْ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (بِصِفَتِهِ الْآتِيَةِ) أَي: فِي آخِرِ الْبَابِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (إِذْ لَا يَكْفِي وَاحِدًا) فِيهِ تَغْلِيْبٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَاتِبِ فَمَغْنَاهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (وَإِنَّمَا يُنَذَّبُ هَذَا) أَي: اتِّخَاذُ الْكَاتِبِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَا لَمْ يُعَيِّنْ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَإِلَّا لَمْ يُنَذَّبُ اتِّخَاذُهُ إِلَّا إِنْ تَعَيَّنَ كَالْقَاسِمِ، وَالْمَقُومِ، وَالْمُتَرَجِّمِ، وَالْمُسْمِعِ، وَالْمَرْكَيًا لِثَلَا يُغَالُوا فِي الْأَجْرَةِ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (لِثَلَا يُغَالِي فِي الْأَجْرَةِ). (فَرُوعٌ): لِلْقَاضِي، وَإِنْ وَجَدَ كِفَايَتَهُ أَخَذَ كِفَايَتَهُ وَعِيَالَهُ مِنْ نَفَقَتِهِمْ وَكِسْوَتِهِمْ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَلِيقُ بِحَالِهِمْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيَتَفَرَّغَ لِلْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يَتَّعَيَّنَ لِلْقَضَاءِ، وَوَجَدَ مَا يَكْفِيهِ وَعِيَالَهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي فَرَضًا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَهُوَ وَاجِدٌ لِلْكَفَايَةِ، وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ إِذَا كَانَ مُكْتَتِبًا تَرْكَ الْأَخِذَ وَمَحَلَّ جَوَازِ الْأَخِذِ لِلْمُكْتَتِبِ وَغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَرَجِدْ مُتَطَرِّعٌ بِالْقَضَاءِ صَالِحٌ لَهُ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَازُونِي، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرْزَقَ الْقَاضِي مِنْ خَاصِّ مَالِ الْإِمَامِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْآحَادِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ قَبُولُهُ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ فِي الْمُؤَدِّنِ بَأَنَّ ذَاكَ لَا يَوْرُثُ فِيهِ تَهْمَةٌ وَلَا مِثْلًا؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ لَا يَخْتَلِفُ وَفِي الْمُغْنِي بَأَنَّ الْقَاضِي أَجْدَرُ بِالْاِحْتِيَاطِ مِنْهُ وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْقَضَاءِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهَا وَأَجْرَةُ الْكَاتِبِ وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي وَثَقُ الْوَرَقِ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ الْمَحَاضِرَ، وَالسَّجَلَاتِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَالٌ، أَوْ اِحْتِيَاجٌ إِلَيْهِ لِمَا هُوَ أَهْمُ فَقَلَى مَنْ لَهُ الْعَمَلُ مِنْ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ كِتَابَةُ مَا جَرَى فِي خُصُومَتِهِ، وَإِلَّا فَلَا يُجَبِّرُ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ يُغْلِمُهُ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْتُبْ مَا جَرَى فَقَدْ يَنْسَى شَهَادَةَ الشُّهُودِ وَحُكْمَ نَفْسِهِ. وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِنَفْسِهِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ خَيْلٍ وَغِلْمَانٍ وَدَارٍ وَاسِعَةٍ، وَلَا يُلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالصُّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ؛ لِيُغَدِّ الْعَهْدُ عَنْ زَمَنِ النُّبُوَّةِ الَّتِي كَانَتْ سَبِيلًا لِلتَّنْصُرِ بِالرُّغْبِ فِي الْقُلُوبِ فَلَوْ اقْتَصَرَ الْيَوْمَ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُطْفِئَ وَتَعَطَّلَتِ الْأُمُورُ، وَيُرْزَقُ الْإِمَامُ أَيْضًا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ كُلِّ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ مَصْلَحَةً عَامَّةً لِلْمُسْلِمِينَ كَالْأَمِيرِ، وَالْمُغْنِي، وَالْمُخْتَصِبِ، وَالْمُؤَدِّنِ وَإِمَامِ الصَّلَاةِ وَمُعَلِّمِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَاسِمِ، وَالْمَقُومِ، وَالْمُتَرَجِّمِ وَكَاتِبِ الصُّكُوكِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ لَمْ يُنَذَّبْ أَنْ يَتَّعَيَّنَ قَاسِمًا وَلَا كَاتِبًا وَلَا مَقُومًا وَلَا مُتَرَجِّمًا وَلَا مُسْمِعًا وَذَلِكَ؛ لِثَلَا يُغَالُوا بِالْأَجْرَةِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُمَا: وَلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَى وَلَا يَجُوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَعِيَالَهُ هَلِ الْمُرَادُ مِنْهُمْ مَنْ تَلَزَمَتْهُ مَوْثِقَتُهُمْ، أَوْ كُلُّ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ، وَإِنْ كَانَ يَتَّفِقُ عَلَيْهِمْ مُرُوءَةٌ كَمَقَمَتِهِ وَخَالَتِهِ مَثَلًا فِيهِ

• فَوَيْلٌ: (هَذَا إِنْ لَمْ يُطْلَبْ أَجْرًا) وَإِلَّا يُنَذَّبُ اتِّخَاذُهُ كَالْقَاسِمِ، وَالْمَقُومِ وَالْمُتَرَجِّمِ، وَالْمُسْمِعِ، وَالْمَرْكَيًا م ر ش.



ويأتي ذلك في المترجمين، والمُسمَّين. (وُفُتِرَظَ كونه) أي: الكاتب حُرًّا ذكراً (مسلمًا عَدْلًا) لِثُؤْمَنَ خِيَانَتِهِ (عَارِفًا بِكِتَابَةِ مَحَاضِرٍ وَبِجِلَابِ) وسيأتي الفرق بينهما، وقد يترادفان على مُطْلَقِ المَكْتُوبِ وسائر الكُتُبِ الحَكْمِيَّةِ؛ لأنَّ الجاهِلَ بذلك يُفْسِدُ ما يَكْتُبُهُ (وَيُسْتَحَبُّ) فيه (فَقَه) فيما يَكْتُبُهُ أي: زيادته من التَّوَسُّعِ في مَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ وَمَوَاقِعِ اللَّفْظِ، والتَّحَرُّزِ عن المَوْهِمِ، والمَخْتَلِّ؛ لِأَنَّ يُوْتَى من الجَهْلِ. وَمَنْ اشْتَرَطَ فَقَهَهُ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ أَحْكَامِ الْكِتَابَةِ وَعِفَّةٍ عَنِ الطَّمَعِ؛ لِأَنَّ يُسْتَمَالَ (وَوُفُورَ عَقْلِ) اِكْتِسَابِيٍّ لِيَزِيدَ ذَكَؤُهُ وَفَطْنَتُهُ فَلَا يُخْدَعُ (وَجُودَةُ عَطَفٍ) وَإِبْضَاعُهُ مَعَ ضَبْطِ الْحُرُوفِ وَتَرْتِيبِهَا وَتَضْيِيقِهَا؛ لِأَنَّ يَفْقَ فِيهَا الْحَاقَّ، وَتَبْيِينَهَا حَتَّى لَا تَشْتَبِهَ نَحْوُ سَبْعَةٍ بِسَبْعَةٍ، وَمَعْرِفَتُهُ بِحِسَابِ الْمَوَارِيثِ وَغَيْرِهَا لِاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ وَقَصَاحَتُهُ وَعِلْمُهُ بِلُغَاتِ الْخُصُومِ. (و) يَتَّخِذُ نَذْبًا أَيْضًا (مُتَرَجِّمًا)؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجْهَلُ لِسَانَ الْخُصُومِ، أَوِ الشُّهُودِ (وَشَرْطُهُ عَدَالَةٌ وَخُرُوتَةٌ وَعَدَّةٌ) أي: اِثْنَانِ وَلَوْ فِي زَنَا، وَإِنْ كَانَ شُهُودُهُ كُلُّهُمْ أَعْجَمِيِّينَ، نَعَمْ، يَكْفِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فِيمَا يَبْتَثُّ بِهِمَا وَقِيَسَ بِهِمَا أَرْبَعُ نِسَوَةٍ فِيمَا يَبْتَثُّ بِهِنَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُ لِلْقَاضِي قَوْلًا لَا يَعْرِفُهُ فَأَشْبَهَ الْمُزَكِّي، وَالشَّاهِدَ (وَالْأَصَحُّ جَوَازُ أَعْمَى) إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ غَيْرُ الْخُصْمِ؛ لِأَنَّ التَّرْجِمَةَ تَفْسِيرٌ؛ لَمَا يَسْمَعُ قَلَمٌ يَحْتَاجُ لِمَعَانِيَةٍ وَإِشَارَةٍ، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ. وَلَا يَلْزَمُ

نَظَرٌ، وَقِيَاسٌ مَا اعْتَمَدَهُ فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ الْأَوَّلَ، وَقَدْ يُقَالُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ: إِنَّهُ يَأْخُذُ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ وَلَوْ لِمَنْ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، وَيُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ قَدْ يَقْطَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ فَإِنَّهَا لِمَخْضِ الْمَوَاسَاةِ. وَقَوْلُهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْزُقَ الْخُ لَعَلَّ الرُّادَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ خَاصِّ مَالِهِ وَلَا الْآحَادِ، أَمَّا لَوْ دَفَعَ أَحَدُهُمَا تَبَرُّعًا لَمْ يَحْتَاجْ قَبُولُهُ وَقَوْلُهُ، وَيَرْزُقُ الْإِمَامُ الْخُ أَي: وَجُوبًا وَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ قِيَاسًا عَلَى الْقَاضِي؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فَلَوْ لَمْ يَغْطِ رُبَّمَا تَرَكَ الْعَمَلَ فَتَعَطَّلَ مَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ عَنِ الْمَآوِزِ دِيَّ أَنْ مَحَلَّهُ فِي الْمُكْتَنَى إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُتَطَوِّعٌ بِالْعَمَلِ غَيْرُهُ وَقَوْلُهُ: مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ أَي: الَّتِي لَهَا تَعَلُّقٌ بِالشَّرْعِ فَيَشْمَلُ الْفِقْهَ، وَالْحَدِيثَ، وَالتَّفْسِيرَ، وَمَا كَانَ آلَةً لَهَا. اهـ. كَلَامٌ ع ش وَقَوْلُهُ: لَعَلَّ الرُّادَّ الْخُ يُغْلَمُ رَدُّهُ بِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ، وَالْأَسْنَى أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَنْذُبُ الْخُ. قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَرَجِّمِينَ الْخُ) بِصِفَةِ الثَّنِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَسَائِرِ الْكُتُبِ الْخُ) عَطَفٌ عَلَى مَحَاضِرٍ. قَوْلُهُ: (أَي: زِيَادَتُهُ) أَي: الْفِقْهَ وَقَوْلُهُ: مِنَ التَّوَسُّعِ الْخُ بَيَانٌ لِلزِّيَادَةِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ يُوْتَى) أَي: يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْخَلْلُ. اهـ. ع ش. قَوْلُهُ: (وَهَفَّةُ الْخُ) عَطَفٌ عَلَى فِقْهِ. قَوْلُهُ: (اِكْتِسَابِيٍّ) أَي: أَمَّا التَّكْلِيفِيُّ فَشَرَطَ كَمَا مَرَّ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَفَطْنَتُهُ) عَطَفٌ تَفْسِيرٌ. اهـ. ع ش.

قَوْلُهُ (نَسِي): (وَمُتَرَجِّمًا) الْأَقْرَبُ أَنْ يَتَّخِذَ مَنْ يَعْرِفُ اللُّغَاتِ الَّتِي يَغْلِبُ وَجُودُهَا فِي عَمَلِهِ مُغْنِيًا وَنَهَايَةً وَزِيَادِيًّا. قَوْلُهُ: (شُهُودَةٌ) أَي: الزَّنَا. اهـ. رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: اشْتِرَاطُ الْعَدَدِ. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَيُسْتَحَبُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا يَلْزَمُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ: وَشَرْطُهَا مَا مَرَّ فِي الْمُتَرَجِّمِينَ وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى وَلَهُ التَّأْدِيبُ.

من هذا أنهم غلبوا شائبة الرواية خلافاً لمن ظنه بل هو شهادة إلا في هذا؛ لعدم وجود المعنى  
المشترط له الإبصار هنا. (و) الأصح (اشتراط عدد)، ولا يضر المعنى هنا أيضاً (في إسماع  
قاضي به صمم) لم يظن سمي كالمترجم فإنه ينقل عين اللفظ كما أن ذلك ينقل معناه.  
وشرطهما ما مر في المترجمين. وشرط كل من الفريقين الإتيان بلفظ الشهادة وانتفاء التهمة؛  
فلا يقبل ذلك من نحو أصلي أو فرع إن تضمن حقا لهما. وخرج بإسماع القاضي الذي هو  
مصدق مضاف لمفعوله إسماع الخصم ما يقوله القاضي، أو خصمه؛ فيكفي فيه واحد؛ لأنه  
إخبار محض. (ويجوز) ندبا (درة) بكسر الميم (للتأديب) اقتداء بعمرو <sup>رَضِيَ</sup> نعم، منع ابن  
دقيق العبد نواته من ضرب المستورين بها؛ لأنه صار ميماً يعبر به ذرّة المضروب وأقاربه،  
بخلاف الأراذل. وله التأديب بالسوط (وسجنا لأداء حق وتعزير) كما فعله عمر رضي الله  
تعالى عنه بدار اشتراها بمكة وجعلها سجنًا.....

• فود: (من هذا) أي: من جواز الأعمى أنهم غلبوا إلخ أي: في المترجم وقوله: بل هو إلخ أي:  
المقلب في المترجم. • فود: (ولا يضر المعنى إلخ) أي إن لم يتكلم غير الخصم أخذاً بما مر بالأولى.  
• سيد عمر. • فود: (لم يظن سمعه) وأما إن لم يسمع أصلاً ولو برفع الصوت لم يصح ولايته كما  
مر. • معني. • فود: (وشرطهما) أي: المسمعين ما مر إلخ أي: من العدالة، والحرية. • فود: (من  
الفريقين) أي المترجمين، والمسمعين. • فود: (الإتيان بلفظ الشهادة) بأن يقول كل منهما أشهد أنه  
يقول كذا. • معني. • فود: (فلا يقبل ذلك) أي: كل من الترجمة، والإسماع. • فود: (فيكفي فيه  
واحد) لكن يشترط فيه الحرية. • معني. • فود: (لأنه إخبار محض) لم يذكر مثله في الترجمة  
فافتضى أنه لا بد من العدة في نقل معنى كلام القاضي للخصم، وقد توقف فيه بأن قياس الاكتفاء  
بواحد هنا الاكتفاء به في الترجمة وسوى شرح المنهج بينهما في الاكتفاء بواحد، ويمكن الفرق  
بينهما. • معني. • فود: (بكسر الميم) أي: وتشديد الراء.

(فائدة): قال الشافعي: كانت ذرة عمر أقيب من سيف الحجاج قال الدميري: وفي جفطي من شيخنا  
أنها كانت من نعل رسول الله ﷺ وأنه ما ضرب بها أحد على ذنب وعاد إليه. • معني.  
• فود (سني: (لأداء حق) أي: لله، أو لإدعي. • معني. • فود: (اشتراها إلخ) بأربعة آلاف درهم.  
• معني. • فود: (وجعلها سجنًا) وإذا هرب المخبوس لم يلزم القاضي أي: ولا السجن طلبه فإذا  
أخضره سأل عن سبب هربه، فإن تغلل بإعسار لم يعززه، ولا عززه وكذا يعززه لو طلبه ابتداء لأصل  
الدغوى فامتنع من الحضور ولو أراد مستحق الذين ملازمته بدلاً عن الحبس مكن ما لم يقل تشق علي  
الطهارة، والصلاة مع ملازمته ويختار السجن فيجيبه وأجرة السجن على المسجون؛ لأنها أجرة  
المكان الذي شغله. وأجرة السجن على صاحب الحق إذا لم يتها ذلك أي أجرة السجن، والسجان

• فود: (فيكفي فيه واحد) قال في الروض: لكن يشترط فيه الحرية على الأصح كهلل رمضان.

وحكى شُرَيْخٌ وَجْهَيْنِ فِي تَقْيِيدِ مَحْبُوسٍ لَجُوجٍ. وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي التَّقْلِيلِ أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ لَهُ مَالٌ وَعَائِدٌ غَزَرَهُ الْقَاضِي بِمَا يَرَاهُ مِنْ قَيْدٍ وَغَيْرِهِ، وَالْأَفْلَا. (وَيُسْتَعْبَقُ كَوْنُ مَجْلِسِهِ) الَّذِي يَقْضِي فِيهِ (فَسِيحًا)؛ لِقَوْلِهِ بِأَدَى بِهِ الْخُصُومَ (بَارِزًا) أَيَ ظَاهِرًا لِمَعْرِفَةِ كُلِّ أَحَدٍ، وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ حَاجِبٍ لَا مَعَ رَحْمَةٍ، أَوْ فِي خَلْوَةٍ (مَصُونًا مِنْ أَدَى) نَحْوِ (حَرٍّ وَهَزْدٍ) وَرِيحٍ كَرِيهِ وَغُبَارٍ وَدُخَانٍ (لَا يَتَّقَى بِالْوَقْتِ) أَيِ: الْفَصْلِ كَتَهَبَ الرِّيحَ وَمَوْضِعَ الْمَاءِ فِي الصَّيْفِ، وَالْكُنَّ فِي الشِّتَاءِ، وَالْخَصِيرَةُ فِي الرِّبْعِ وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا نَفْسَ الْمَصُونِ كَمَا صَنَعَهُ أَصْلُهُ بَلْ غَيَّرَهُ كَأَنَّهُ لِلإِشَارَةِ إِلَى تَغَايُرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لِيَدْفَعَ الْمُؤَذِي، وَالثَّانِي لِتَحْصِيلِ التَّنَزُّهِ وَدَفْعِ الْكَدُورَةِ عَنِ النَّفْسِ؛ فَاذْفَعِ اسْتِخْسَانُ شَارِحِ

مَنْ بَيْتِ الْمَالِ. اهـ. نِهَايَةُ بَأْذَنِي زِيَادَةٍ مِنْ ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (وَحَكَى شُرَيْخٌ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَنْبِيهُ لَوْ امْتَنَعَ مَذْبُوحٌ مِنْ آدَاءِ مَا عَلَيْهِ تَخَيَّرَ الْقَاضِي بَيْنَ بَيْعِ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَبَيْنَ سَجْنِهِ لِيَبِيعَ مَالَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ تَقْلًا عَنِ الْأَصْحَابِ وَلَا يُسَجَّنُ، وَالِدُ الْبَذْنِ وَلَدُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلَا مَنْ اسْتَوْجَرَتْ عَيْنُهُ لِيَقْمَلَ وَتَعَدَّرَ عَمَلُهُ فِي السَّجْنِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْغَزَالِيِّ وَتَفَقُّهُ الْمَسْجُونِ فِي مَالِهِ وَكَذَا أَجْرَةُ السَّجْنِ، وَالسَّجَانِ وَلَوْ اسْتَشَمَرَ الْقَاضِي مِنَ الْمَخْبُوسِ الْفِرَارَ مِنْ حَبْسِهِ فَلَمْ يَقْلُهُ إِلَى حَبْسِ الْجَرَائِمِ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ وَأَضْلَاهَا وَلَوْ سَجَّنَ لِحَقِّ رَجُلٍ فَجَاءَ آخَرُ وَأَدْعَى عَلَيْهِ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ إِذْنٍ غَرِيهِ، ثُمَّ رَدَّهُ، وَالْحَبْسُ لِمُعْصِرٍ عُدْرٍ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَيَتَّخِذُ أَعْوَانًا قَالَ شُرَيْخٌ وَالزَّوْيَانِيُّ: يَفَاتَانِ. وَأَجْرَةُ الْعُزْنِ، وَالْحَبْسُ لِمُعْصِرٍ عَلَى الطَّالِبِ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ خَصْمُهُ مِنَ الْخُصُومِ، فَإِنْ امْتَنَعَ فَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ لِتَعَدُّبِهِ بِالْإِمْتِنَاعِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَالسَّجَانِ قَدْ مَرَّ مِنَ النَّهَايَةِ مَا يُخَالِفُهُ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّئًا): (وَيُسْتَعْبَقُ كَوْنُ مَجْلِسِهِ فَسِيحًا الْإِنِّ) هَذَا إِنْ اتَّخَذَ الْجِنْسُ، فَإِنْ تَعَدَّدَ وَحَصَلَ زِحَامٌ اتَّخَذَ مَجَالِسَ بَعْدَ الْأَجْنَاسِ فَلَوْ اجْتَمَعَ رِجَالٌ وَخَنَائِي وَنِسَاءٌ اتَّخَذَ ثَلَاثَةَ مَجَالِسٍ قَالَ ابْنُ الْقَاضِي أَسْنَى وَنِهَايَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (الَّذِي يَقْضِي) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا غَضِبَ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَمْ يُجْعَلْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَمَنْ ثُمَّ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَأَلْحَقَ إِلَى الْمُثْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (كُلُّ أَحَدٍ) أَيِ: كُلُّ مَنْ أَرَادَهُ مِنْ مُسْتَوْطِنٍ وَغَرِيبٍ. اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُ حَاجِبٍ) أَيِ: حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ الْقَاضِي مِنَ الْحَاجِبِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ عَامَّةُ النَّاسِ وَإِنَّمَا يُمَكِّنُ عِظَمَاءَهُمْ، أَوْ مَنْ يَدْفَعُ لَهُ رِشْوَةً لِلتَّمْكِينِ وَالْأَفْحَرُ. اهـ. ع. ش. ٥. قَوْلُهُ: (لَا مَعَ رَحْمَةٍ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَالْأَسْنَى، وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَّخِذَ حَاجِبًا حَيْثُ لَا رَحْمَةٌ وَقَتَ الْحُكْمِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسَ لِلْحُكْمِ بَأَن كَانَ فِي وَقْتِ خَلْوَاتِهِ، أَوْ كَانَ ثُمَّ رَحْمَةٌ لَمْ يَكْرَهُ نَصْبُهُ. وَالْبَوَابُ وَهُوَ مَنْ يَقْعُدُ بِالْبَابِ لِلْإِحْرَازِ كَالْحَاجِبِ فِيمَا ذَكَرَ وَهُوَ مَنْ يَدْخُلُ عَلَى الْقَاضِي لِلِاسْتِئْذَانِ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: أَمَّا مَنْ وَظِيفَتُهُ تَرْتِيبُ الْخُصُومِ، وَالْإِعْلَامُ بِمَنَازِلِ النَّاسِ أَيِ: وَهُوَ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالتَّقْيِيدِ فَلَا بَأْسَ بِاتِّخَاذِهِ وَصَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ بِاسْتِحْبَابِهِ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجْعَلْ هَذَا) أَيِ: قَوْلُهُ: لَا يَتَّقَى بِالْوَقْتِ نَفْسَ الْمَصُونِ أَيِ: مِنَ الْأَدَى. ٥. قَوْلُهُ: (كَمَا صَنَعَهُ أَصْلُهُ) فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يَتَّقَى بِالْوَقْتِ لَا يَتَّأَذِي فِيهِ بِالْحَرِّ، وَالْبَرْدِ. اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (بَلْ غَيَّرَهُ) أَيِ: بَلْ جَعَلَهُ صِفَةً أُخْرَى. اهـ. مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (اسْتِخْسَانُ شَارِحِ الْإِنِّ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي.

لِعِبَارَةِ أَصْلِهِ عَلَى عِبَارَتِهِ (و) لَا يُقَالُ بِوُضُوفَةِ (القضاء) الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الْمَنَاصِبِ وَأَجَلُ الْمَرَاتِبِ بَأَن يَكُونَ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ، وَالْحَرَمَةِ، وَالْجَلَالَةِ فَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ دَاعِيًا بِالتَّوْفِيقِ، وَالْبَعْضِيَّةِ، وَالتَّسْدِيدِ مُتَعَمِّمًا مُتَطَلِّسًا عَلَى عَالِي بِهِ فُؤُشٌ وَوَسَادَةٌ لِيَتَمَيَّزَ بِهِ وَلِيَكُونَ أَهْيَبَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الزُّهْدِ، وَالتَّوَضُّعِ لِلْحَاجَةِ إِلَى قُوَّةِ الرَّهْبَةِ، وَالْهَيْبَةِ، وَمِنْ ثَمَّ كُرَّةٌ جُلُوسُهُ عَلَى غَيْرِ هَذِهِ الْهَيْبَةِ (لَا مَسْجِدًا) أَي: لَا يَتَّخِذُهُ مَجْلِسًا لِلْحُكْمِ فَيُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَجْلِسَ الْقَاضِي يُقْشَاهُ نَحْوُ الْحُفْصِ، وَالدَّوَابِّ وَيَقَعُ فِيهِ اللَّفْطُ، وَالتَّخَاصُّمُ، وَالْمَسْجِدُ يُصَانُ عَنْ ذَلِكَ. نَعَمْ، إِنْ اتَّفَقَ عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ قَضِيَّةٌ، أَوْ قَضَايَا فَلَا بَأْسَ بِفَضْلِهَا وَعَلَيْهِ يُخْمَلُ مَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَكَذَا إِذَا جَلَسَ فِيهِ لِيُذَرِّ نَحْوَ مَطِيرٍ. وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ فِيهِ أَشَدُّ كِرَاهَةً وَأَلْحَقُ بِالْمَسْجِدِ بَيْتُهُ وَيَتَمَيَّزُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ بَحِيثٌ يَحْتَشِمُ النَّاسُ دُخُولَهُ بَأَن أَعَدَّهُ مَعَ حَالِهِ فِيهِ يَحْتَشِمُ النَّاسُ الدُّخُولَ عَلَيْهِ لِأَجْلِهَا، أَمَّا إِذَا أَعَدَّهُ وَأَخْلَاهُ مِنْ نَحْوِ عِيَالٍ وَصَارَ بَحِيثٌ لَا يَحْتَشِمُهُ أَحَدٌ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ فَلَا مَعْنَى لِلْكِرَاهَةِ حِينَئِذٍ. (وَيُكْرَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي حَالِ غَضَبٍ) لَا لِلَّهِ تَعَالَى (وَجُوعٍ وَشَبَعٍ مُفْرِطِينَ وَكُلَّ حَالٍ يَسُوءُ خُلُقَهُ) فِيهِ كَمَرَضٍ وَمُدَافَعَةٌ حَدِيثٌ وَشِدَّةٌ حُزْنٍ، أَوْ خَوْفٍ، أَوْ هَمٍّ، أَوْ سُرُورٍ لِيَصْحَحَ النَّهْيُ عَنْهُ فِي الْغَضَبِ. وَقِيَسَ بِهِ الْبَاقِي؛ وَالاخْتِلَالُ فِي كُرْهِهِ وَقَهْمِهِ بِذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ يَنْقُذُ حُكْمَهُ. وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ أَنَّ مَا لَا مَجَالَ لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ لَا كِرَاهَةَ فِيهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ

• فَوُدَّ: (بَأَن يَكُونَ عَلَى غَايَةِ الْإِنْفِ) الضَّمِيرُ فِي يَكُونَ لِلْقَاضِي بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ وَحِينَئِذٍ فَكَانَ اللَّائِقُ إِنْ دَالَ الْبَاءُ فِي بَأَن بِالْوَاوِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (دَاعِيًا بِالتَّوْفِيقِ الْإِنْفِ)، وَالْأَوَّلَى مَا رَوَّته أَمْ سَلَمَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ، أَوْ أَضَلَّ، أَوْ أَزِلَّ، أَوْ أَزَلَ، أَوْ أَظْلِمَ، أَوْ أَظْلَمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ» قَالَ ابْنُ قَاصٍ: وَسَمِعْتُ أَنَّ الشَّعْبِيَّ كَانَ يَقُولُهُ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ وَيَزِيدُ فِيهِ، أَوْ اغْتَدَيْ أَوْ يُتَغَدَّى عَلَيَّ اللَّهُمَّ اعْنِي بِالْعِلْمِ وَزِنِّي بِالْحِلْمِ وَالزَّمْنِي التَّقْوَى حَتَّى لَا أَتَطَوَّقَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا أَقْضِيَ إِلَّا بِالْعَدْلِ وَأَنْ يَأْتِيَ الْمَجْلِسَ رَاكِبًا، وَيَنْدُبُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى النَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا. اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (عَلَى حَالٍ) أَي مَرْتَفِعٌ كَذَكَّةَ. اهـ. مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ) أَي: لِصَلَاةٍ، أَوْ غَيْرِهَا نِهَائَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَكَذَا إِذَا جَلَسَ فِيهِ لِيُذَرِّ الْإِنْفِ) فَإِنْ جَلَسَ فِيهِ مَعَ الْكِرَاهَةِ، أَوْ دُونَهَا مَنَعَ الْخُصُومَ أَي وَجُوبًا مِنَ الْخُوضِ فِيهِ بِالْمَخَاصِمَةِ، وَالْمُشَاتَمَةِ وَنَحْوِهَا بَلَّ يَقْعُدُونَ خَارِجَهُ، وَيَنْصَبُ مَنْ يُدْخِلُ عَلَيْهِ خَضَمَتَيْنِ خَضَمَتَيْنِ مُغْنِي وَنِهَائَةً. • فَوُدَّ: (وَأَلْحَقُ بِالْمَسْجِدِ بَيْتُهُ) أَي: فِي اتِّخَاذِهِ مَجْلِسًا لِلْحُكْمِ. اهـ. ع ش وَقَالَ الرَّشِيدِي: أَي: فِي الْكِرَاهَةِ بِذَلِيلٍ قَوْلُهُ: فِي آخِرِ السَّوَادَةِ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْكِرَاهَةِ. اهـ. • فَوُدَّ: (مَعَ حَالَةٍ) أَي: حَالٍ كُزْنِهِ مَضْحُوبًا بِحَالَةٍ. اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (فِيهِ) اسْقَطَهُ النَّهْيُ. • فَوُدَّ: (أَوْ سُرُورٍ) فِي هَذَا الْمَطْلَبِ تَسَاهُلٌ. اهـ. رَشِيدِي.

• فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ: لَوْ فُرِّقَ بَيْنَ مَا لِلِاجْتِهَادِ فِيهِ مَجَالَ وَغَيْرِهِ لَمْ يَتَّعَدَّ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْغَضَبُ إِلَيْهِ، أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنَّهُ الْمَوَافِقُ لِإِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ وَكَلَامِ الشَّافِعِيِّ، وَالْجُمْهُورِ وَإِنْ اسْتَشْنَى

في المطلب وجزم به ابن عبد السلام، ولا يخلو عن نظر؛ لأنه لا يأمن التفسير في مقدمات الحكم، أما إذا غضب لله تعالى وكان يملك نفسه فلا كراهة كما اعتمده البلقيني وغيره؛ لأنه يؤمن معه التقدي، بخلاف يحظ نفسه وترجيح الأذرع عدم الفرق وأطال له يحتمل على من لم يملك نفسه لتشويش الفكر حينئذ. (ويُنْبَذُ أَنْ يُشَاوِرَ) المجتهد ولو في الفتوى وغيره حيث لا مُعْتَمَدٌ مُتَيَقِّنٌ في مذهبه في تلك الواقعة بسائر توابيعها ومقاصدها فيما يظهر عند تعارض الأدلة والمدارك (الفقهاء) الغدول الموافقين، والمخالفين لقوله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (الاحزاب: ١٥٩)، ومنه أخذ رد قول القاضي: لا يُشَاوِرُ مَنْ هُوَ دُونَهُ. وأيضاً قد يكون عند المفضل في بعض المسائل ما ليس عند الفاضل. وفي وجه تحريم المباينة مع الفاسق ويتعين ترجيحه إن قصد بها إيناسه؛ لأنه حرام كما صرحوا به.....

الإمام والبقوي الغضب لله تعالى؛ لأن المقصود تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك نعم تنتهي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال، وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة، فإن قضى مع تغير خلقه نفذ قضاؤه. وقوله: نعم تنتهي إلخ في النهاية، والأشئ مثله. فود: (ذلك) أي: التلليل الثاني. فود: (في مقدمات الحكم) كعدالة الشهود وتركيتهم بجبرمي. فود: (أما إذا غضب لله تعالى إلخ) خلافاً للمعني كما مرّ آنفاً وللنهاية عبارته ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين الغضب لنفسه أو لله تعالى وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للأذرع خلافاً للبلقيني، ومن تبعه؛ لأن المخذور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك. اهـ. فود: (وأطال له) أي: عدم الفرق، أو ترجيحه، واللام بمعنى في. فود: (المجتهد إلخ) بالنصب مفعول يشاور وقول المصنف الآتي: الفقهاء بذل منه ومن قوله: وغيره المخطوف على المجتهد ولو عكس لكان أحسن مزجاً. فود: (في تلك الواقعة) كقوله الآتي: عند تعارض إلخ متعلق يشاور. فود: (عند تعارض الأدلة إلخ)، أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع، أو قياس جلي فلا معنى ونهاية قال الرشيد: قوله: المعلوم بنص أي: ولو نص إمامه إذا كان مُقْلِدًا كما هو ظاهر فليراجع. اهـ. فود (السنن) (الفقهاء) المراد بهم كما قال جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم في الإفتاء فيدخل الأعمى، والعبد، والمرأة ويخرج الفاسق، والجاهل قال القاضي حسين: وإذا أشكل الحكم تكون المشاورة واجبة، وإلا فمستحبة انتهى. اهـ. معني. فود: (الغدول) ولا يشاور غير عالم ولا عالماً غير أمين. اهـ. نهاية أي: لا يجوز ع. ش. فود: (ومنه أخذ) إلى قوله: وفي وجه في المعني وإلى قوله: لأنه حرام في النهاية.

فود: (لأنه لا يأمن التفسير في مقدمات الحكم) نعم تنتهي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة. فود: (وترجيح الأذرع عدم الفرق إلخ) ما رجحه الأذرع أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ش. م. ر. فود: (ويتمين ترجيحه) كتب عليه م. ر.

(وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ) وَيُعَامِلَ مَعَ وَجُودِ مَنْ يَوْكُلُهُ (بِنَفْسِهِ) فِي عَمَلِهِ بَلْ يُكْرِهْ لَهُ؛ لِأَنَّ يُحَابِي (وَلَا يَكُونُ لَهُ وَكِيلٌ مَعْرُوفٌ)؛ لِأَنَّ يُحَابِي أَيْضًا. (فَإِنْ) كَانَ وَجْهَ هَذَا التَّفْرِيعِ أَنَّ مُبَاشَرَتَهُ لِنَحْوِ الْبَيْعِ وَعِلْمَ وَكِيلِهِ لَمَّا كَانَا مَظَنَّةً لِمُحَابَاتِهِ الَّتِي هِيَ فِي حُكْمِ الْهَدِيَّةِ فُرُغَ حُكْمُهَا عَلَيْهِمَا وَحِينَئِذٍ قَدْ يُوْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا لَمْ أَرْ مَنْ تَمَرَّضَ لَهُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ لَمْ يَبِعْ شَيْءٌ بِدُونِ ثَمَنِ الْمَثَلِ حَرَمَ عَلَيْهِ قَبُولُهُ، وَهُوَ مُتَّجَعٌ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ: لِأَنَّ يُحَابِي تَعْلِيلًا لِلْكَرَاهَةِ قَدْ يَقْتَضِي حُلَّ قَبُولِ الْمُحَابَاةِ (أَهْدَى إِلَيْهِ)، أَوْ ضَيِّقَهُ، أَوْ وَهَبَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا عَلَى مَا يَأْتِي (مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ)، أَوْ مَنْ أَحْسَنَ مِنْهُ أَنَّهُ سِيْخَاصِيْمٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّ يَمْتَنِعَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، أَوْ كَانَ يُهْدِي قَبْلَ الْوِلَايَةِ (أَوْ) مَنْ لَا خُصُومَةَ لَهُ وَ (لَمْ يُهْدِ) إِلَيْهِ شَيْئًا (قَبْلَ وَِلَايَتِهِ)، أَوْ كَانَ يُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَهَا لِكَيْتَه زَادَ فِي الْقَدْرِ، أَوْ الْوَضْفِ (خَرَمَ عَلَيْهِ قَبُولَهَا)،.....

فَوَيْ (سُيْ): (وَأَنْ لَا يَشْتَرِيَ وَيَبِيعَ الْخُ) نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنَى بَيْنَهُ مِنْ أَصُولِهِ أَوْ فُرُوعِهِ لِانْتِفَاءِ الْمُغْنَى؛ إِذْ لَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ لَهُمْ. اهـ. نِهَآيَةُ أَقُولِ اسْتِنَاؤُهُ هُنَا لِلْأَبْعَاضِ وَمَوَاقِفَتِهِ لِلشَّارِحِ فِي عَدَمِ اسْتِنَائِهِمْ فِيمَا يَأْتِي فِي الْهَدِيَّةِ مِمَّا يَقْضِي مِنْهُ الْمَجَبُّ لِتَأْتِي التَّغْلِيلُ الْآتِي هُنَاكَ هُنَا وَهُوَ لِأَنَّ يَمْتَنِعَ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَبَدُ عَمَرٍ وَفِي الرَّشِيدِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَاسْتَنَى الزَّرْكَشِيُّ مُعَامَلَةً أَبْعَاضَهُ لِانْتِفَاءِ الْمُغْنَى؛ إِذْ لَا يَنْفَذُ حُكْمُهُ لَهُمْ، وَمَا قَالَهُ لَا يَأْتِي مَعَ التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ. اهـ. وَهُوَ لِأَنَّ يَشْتَقِلُ قَلْبُهُ عَمَّا هُوَ بِصَدْدِهِ. اهـ. فَوَيْ: (وَيُعَامِلُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَالتَّهَآيَةُ وَفِي مَعْنَى الْبَيْعِ، وَالشَّرَاءِ السَّلَمُ، وَالْإِجَارَةُ وَسَائِرُ الْمُعَامَلَاتِ وَنَصٌّ فِي الْأَمِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْظَرُ فِي تَقَفِّ عِيَالِهِ وَلَا أَمْرٍ ضَيِّقَهُ بَلْ يَكُلُ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ لِيَتَفَرَّغَ قَلْبُهُ. اهـ. أَي: يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ ع. ش. فَوَيْ: (مَعَ وَجُودِ مَنْ يَوْكُلُهُ)، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ وَكِيلًا عَقَدَ بِنَفْسِهِ لِلضَّرُورَةِ، وَإِنْ وَقَعَتْ لِمَنْ عَامَلَهُ خُصُومَةٌ أَنَابَ تَذَبُّبًا غَيْرَهُ فِي فَضْلِهِا خَوْفَ الْمَيْلِ إِلَيْهِ مُغْنَى وَنِهَآيَةُ. فَوَيْ: (فِي عَمَلِهِ) أَي: مَحَلِّ وَِلَايَتِهِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِعُامِلٍ. اهـ. مُغْنَى. فَوَيْ: (لِأَنَّ يُحَابِي) أَي: قِيَمِلُ قَلْبُهُ إِلَى مَنْ يُحَابِيهِ إِذَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ خُصُومَةٌ، وَالْمُحَابَاةُ فِيهَا رِشْوَةٌ، أَوْ هَدِيَّةٌ وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ. اهـ. مُغْنَى. فَوَيْ: (وَعِلْمَ وَكِيلِهِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى اسْمِ أَنْ. فَوَيْ: (أَوْ ضَيِّقَهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا حَلَّتْ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى، أَوْ كَانَ وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ السُّبْكِيُّ فِي التَّهَآيَةِ: إِلَّا قَوْلَهُ: بَلْ صَحَّ إِلَى وَإِنَّمَا حَلَّتْ. فَوَيْ: (أَوْ ضَيِّقَهُ الْخُ) وَهَلْ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْقَاضِي مِمَّنْ خَصَرَ ضِيَاقَتَهُ الْأَكْلُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْجَوَازُ لِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ فِيهِمْ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى رِضَا الْمَالِكِ بِأَكْلِ الْحَاضِرِينَ مِنْ ضِيَاقَتِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ وَيَأْتِي مِثْلُ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي سَائِرِ الْعُمَالِ وَمِنْهُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ إِخْضَارِ طَعَامٍ لِشَاذِ الْبَلَدِ، أَوْ نَحْوِهِ مِنَ الْمُتَلَزِّمِ، أَوْ الْكَاتِبِ. اهـ. ع. ش. فَوَيْ: (أَوْ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ فَرَضًا) أَي: لَمْ يَتَّعَيْنِ الدَّفْعَ إِلَيْهِ. اهـ. مُغْنَى. فَوَيْ: (حَلَّى مَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحِ بَقْدِرِ الْعَادَةِ.

فَوَيْ (سُيْ): (مَنْ لَهُ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ: أَوْ لِيَعْضِهِ أَوْ لِيَنْحَوِ قَرِيبَهُ الَّذِي يَسْعَى لَهُ حِينَ الْخُصُومَةِ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي زَمَانِنَا. فَوَيْ (سُيْ): (مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ) أَي: فِي الْحَالِ عِنْدَهُ. اهـ. مُغْنَى. فَوَيْ: (أَوْ كَانَ يُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَهَا لِكَيْتَه الْخُ) هَذَا مُكَرَّرٌ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْمُنَى.



ولا يملكها؛ لأنها في الأولى توجب الميل إليه وفي الثانية سببها الولاية. وقد صرحت الأخبار الصحيحة بتحريم هدايا القتال بل صَحَّ عن تابعي أخذ الرُشوة يُتْلَع به الكُفْر أي إن استحل، أو أنها سبب له، ومن ثم جاء: «المعاصي يُريد الكُفْر» وإنما حُلَّتْ له بالحكمة الهدايا بالعصمة. وفي خبر أنه أحلها لشعاذ، فإن صَحَّ فهو من خصوصياته أيضًا وسواء أكان المُهْدي من أهل عَمَلِهِ أم من غيره، وقد حَمَلَهَا إليه؛ لأنه صار في عَمَلِهِ فلو جَهَّزَهَا له مع رَسُولِهِ وليس له مُحَاكَمَةٌ فوجهان إن رجح شارحُ منهما الحرمة. ولا يحُرِّم عليه قبولها في غير عَمَلِهِ وإن كان المُهْدي من أهل عَمَلِهِ ما لم يستشعر بأنها مُقَدِّمَةٌ لِمُخْصِوْمَةٍ. ومتى بُذِلَ له مالٌ ليحكم بغير حقٍّ، أو لِمَتَنَبِّعٍ من حكم بحقٍّ فهو الرُشوة المُخْصِوْمَةُ إجماعًا. ومثله ما لو امتنع من الحكم بالحق إلا بمالٍ لَكِنْتَهُ أَقْلٌ إثمًا، وقد قال عليه السلام: «لَقَنْ اللَّهَ الرَّاشِي، وَالْمُرْتَشِي فِي الْحَكْمِ» وفي رواية، «وَالرَّائِشُ»، وهو الماشي بينهما ومَحَلُّهُ في رَاشٍ لِیَا بَاطِلٍ أما مَنْ عَلِمَ أَخْذَ مَالِهِ بِبَاطِلٍ لَوْ لَا الرُشوةُ فَلَا ذَمٌّ عَلَيْهِ. وحكم الرائش حكم موكِّله، فإن تَوَكَّلَ عَنْهُمَا غَصَى مُطْلَقًا (تنبيه) مَحَلُّ قولنا: لَكِنْتَهُ أَقْلٌ إثمًا، أما إذا كان له رِزْقٌ من بيت المال، وإلا وكان ذلك الحكم مما يصح الاستعجارُ عليه وطلَّبَ أُجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ فَقَطْ جازَ له طَلَبُهَا وأخذها عند كثيرين وامتنع عند آخرين قيل: والأوَّلُ أَقْرَبُ، والثاني أَحَوْطُ قال الشُّبْكِيُّ: وَلُفَّتْ لَمْ يَنْحَصِرِ الْأَمْرُ فِيهِ الْاِمْتِنَاعُ مِنَ الْإِفْتَاءِ إِلَّا بِالْجُعْلِ، وكذا المُحْكَمُ وفارقا الحَاكِمَ بآثِهِ نَصَبٌ لِلْفَضْلِ أَي: فَيُثْبِتُهُمْ وَلَوْ قِيلَ بآثِهِمَا مِثْلُهُ لَكَانَ مَذْهَبًا مُخْتَمَلًا. اهـ. وعلى الأوَّلِ فَمَحَلُّهُ إِنْ كَانَ مَا يَأْخُذُ عَلَيْهِ فِيهِ كَلْفَةٌ تُقَابَلُ بِأُجْرَةٍ وَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ.....

• فَوَدَّ: (وَلَا يَمْلِكُهَا) أَي: لَوْ قَبِلَهَا وَيَرُدُّهَا عَلَى مَالِكِهَا، فَإِنْ تَعَدَّرَ وَضَعَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ. اهـ.  
 مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَقَدْ صُرِّحَتْ بِالْخ) رَاجِعٌ لِلأَوَّلَى، وَالثَّانِيَةِ مَعًا. فَوَدَّ: (أَخَذَهُ) أَي: الْقَاضِي. اهـ. مُغْنِي  
 وَكَذَا ضَمِيرُ يُتْلَعُ. فَوَدَّ: (وَسَوَاءُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَحْرُمُ فِي الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (فَلَوْ جَهَّزَهَا لِلْخ) عِبَارَةٌ  
 الْمَغْنِي: وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَوْ أَرْسَلَهَا إِلَيْهِ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَرَمَتْ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ ذَكَرَ  
 فِيهَا الْمَاوَزْدِيُّ وَجْهَيْنِ. تَنْبِيْهُ: يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ هَدِيَّةٌ أَبْعَاضُهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: إِذْ لَا يَتَفَقَّدُ حُكْمَهُ لَهُمْ.  
 اهـ. وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ النَّهَايَةِ مَعَ مَا فِيهِ عَنِ السَّيِّدِ عُمَرَ وَالرَّشِيدِيِّ. فَوَدَّ: (خَبَرٌ شَارِحٌ لِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَوْ  
 جَهْمُهَا الْحُرْمَةُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ لِلْخ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ لِمُخْصِوْمَةٍ)  
 أَي: فَيَحْرُمُ قَبُولُهَا وَإِنْ كَانَ الْمُهْدي مِنْ غَيْرِ مَحَلٍّ عَمَلِهِ. اهـ. ع. ش. فَوَدَّ: (وَمَتَى بُذِلَ) إِلَى قَوْلِهِ:  
 إجماعًا فِي الْمَغْنِيِّ. فَوَدَّ: (أَمَّا مَنْ هَلِمَ لِلْخ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (هَنُومًا)  
 أَي: الرَّاشِي، وَالْمُرْتَشِي وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَي: سَوَاءُ كَانَ الرَّاشِي لِحَقٍّ، أَوْ بِاطِلٍ. فَوَدَّ: (مِمَّا يَصَحُّ  
 الِاسْتِعْجَالُ عَلَيْهِ) أَي: بَأَن كَانَ فِيهِ كَلْفَةٌ تُقَابَلُ بِأُجْرَةٍ. فَوَدَّ: (لَمْ يَنْحَصِرِ الْأَمْرُ فِيهِ) أَي: لَمْ يَتَمَيَّزْ لِلْإِفْتَاءِ  
 لَوْجُودِ صَالِحٍ لَهُ غَيْرِهِ. فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: جَوَازِ أَخْذِ الْجُعْلِ. فَوَدَّ: (بَيْنَ الْعَيْنِيِّ) أَي: الْمُتَعَيَّنِ

أَنَّ الْعِنْيَ الْمُقَابِلَ بِالْأَجْرَةِ لِمَنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْامْتِنَاعُ مِنْهُ إِلَّا بِالْأَجْرَةِ. وَلَعَلَّ مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ مَبْنِيَّ  
 عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْعِنْيَ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَكَأَنَّهُ بَنَى عَلَى هَذَا قَوْلُهُ أَيْضًا: يَجُوزُ  
 الْبَذْلُ لِمَنْ يَتَحَدَّثُ لَهُ فِي أَمْرِ جَائِزٍ يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ عِنْدَ ذِي سُلْطَانٍ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَحَدِّثُ مُرْصَدًا  
 لِمِثْلِهَا بَحِيثٌ يَجِبُ عَلَيْهِ فَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَا يَأْتِي عَلَى الضَّعِيفِ كَقَوْلِهِ لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ عَلَى  
 شَفَاعَةٍ وَاجِبَةٍ قَالَ: وَكَذَا مُبَاهَاةٌ بِشَرْطِ عَوَضٍ إِنْ جُعِلَ الْعَوَضُ جِزَاءً لَهَا. (وَإِنْ كَانَ) مِنْ عَادَتِهِ  
 أَنَّهُ (يُهْدِي) إِلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ، وَالتَّرْشِيحُ لَهَا لِنَحْوِ قَرَابَةٍ، أَوْ صَدَاقَةٍ وَلَوْ مَرَّةً فَقَطْ كَمَا أَشْفَرُ بِهِ  
 كَلَامُهُمْ وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِ فَوَاشِعَاؤُكَ كَانَ فِي الْمَتَنِ بِالتَّكْرَارِ غَيْرُ مُرَادٍ (وَلَا غُصُومَةٍ) لَهُ  
 حَاضِرَةٌ وَلَا مُتَرَقِّبَةٌ (جَائِزٌ) قَبُولُ هَدِيَّتِهِ إِنْ كَانَتْ (بِقَدْرِ الْعَادَةِ) قِيلَ: كَالْعَادَةِ لِيَقُمَ الْوَضْفُ أَيْضًا  
 أَوَّلَى. اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْقَدْرَ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَيْفِ كَالْكَمِّ وَذَلِكَ لَانْتِفَاءِ الثُّمَةِ حِينَئِذٍ  
 بِخِلَافِهَا بَعْدَ التَّرْشِيحِ، أَوْ مَعَ الزِّيَادَةِ فَيَحْرُمُ قَبُولُ الْكُلِّ إِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْوَضْفِ كَانَ اعْتَادَ  
 الْكَتَّانُ فَأَهْدَيْ إِلَيْهِ الْحَرِيرَ، وَكَذَا فِي الْقَدْرِ عَلَى الْأَوْجَهِ الَّذِي اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشُّبْحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.  
 وَلَا يَأْتِي فِيهِ تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ تَمَيَّزَ الْحَرَامُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ كَمَا جَلَّى إِذَا  
 تَمَيَّزَتِ الزِّيَادَةُ حُرِّمَتْ فَقَطْ. وَزَعَمُ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ زِيَادَةِ الْقَدْرِ التَّمَيُّزُ مَمْنُوعٌ وَلَوْ أَهْدَيْ لَهُ بَعْدَ  
 الْحَكْمِ حُرْمَ الْقَبُولِ أَيْضًا إِنْ كَانَ مُجَازَاةً لَهُ، وَالْأَفْلَاكَ أَطْلَقَهُ شَارِحٌ وَيَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُهْدٍ

لِلْإِفْتَاءِ. هـ. فَوَدَّ: (أَنَّ الْعِنْيَ) أَي: الْوَاجِبَ الْعِنْيَ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَعَلَّ الْإِلْخَ) كَانَ الظَّاهِرُ التَّفْرِيعَ. هـ. فَوَدَّ: (مَا قَالَهُ  
 الشُّبْكِيُّ) أَي: تَقْيِيدَهُ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ: لَمْ يَتَخَصَّرِ الْأَمْرُ فِيهِ.  
 هـ. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي قَابِلٌ بِالْأَجْرَةِ أَمْ لَا. هـ. فَوَدَّ: (يَجُوزُ الْبَذْلُ) أَي: وَأَخْذُهُ وَقَبُولُهُ. هـ. فَوَدَّ: (الْمُتَحَدِّثُ)  
 بِكُسْرِ الدَّالِ. هـ. فَوَدَّ: (مُرْصَدًا) أَي: مُتَعَيِّنًا لِمِثْلِهَا أَي: شُغْلُهُ التَّحَدُّثِ. هـ. فَوَدَّ: (مِنْ عَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ:  
 وَزَعَمُ أَنَّهُ فِي النِّهَايَةِ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْتَّرْشِيحُ) أَي: التَّهَيُّؤُ. اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (كَالْعَادَةِ الْإِلْخَ) أَي كَانَ  
 الْأَوَّلَى التَّعْيِيرُ بِهِ وَإِسْقَاطُ قَوْلِهِ: (بِقَدْرِ). اهـ. ع ش. عِبَارَةٌ سَم. هـ. فَوَدَّ: (كَالْعَادَةِ) مُبْتَدَأُ أَي: هَذَا  
 اللَّفْظُ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَي: كَالْقَدْرِ. هـ. فَوَدَّ: (أَوَّلَى) خَبَرٌ أَي: مَنْ بِقَدْرِ الْعَادَةِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (لِيَقُمَ  
 الْوَضْفُ أَيْضًا) عِلَّةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ جُزْأَيِ الْمُدْعَى. هـ. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ الْإِلْخَ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا  
 يَذْفَعُ الْأَوَّلَوِيَّةَ؛ إِذْ حَاصِلُهُ إِنَّمَا هُوَ تَصْحِيحُ الْعِبَارَةِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي  
 الْمَتَنِ. هـ. فَوَدَّ: (وَكَمَا فِي الْقَدْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَزَعَمُ الْإِلْخَ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ فِي الْقَدْرِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ  
 فَكَذَلِكَ أَي: يَحْرُمُ الْجَمِيعُ، وَالْأَحْرَمُ الزَّائِدُ فَقَطْ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي الدَّخَائِرِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ  
 لَمْ يَتَمَيَّزِ الزِّيَادَةُ أَي: بِجَنَسٍ أَوْ قَدْرِ حَرَّمَ قَبُولَ الْجَمِيعِ وَالْأَفْلَاكَ زِيَادَةُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا حَدَّثَتْ بِالْوِلَايَةِ وَصَوَّبَهُ  
 الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ لِلزِّيَادَةِ وَقَعٌ، وَالْأَفْلَاكَ عِبْرَةٌ بِهَا. اهـ.

هـ. فَوَدَّ: (كَالْعَادَةِ) مُبْتَدَأُ. هـ. فَوَدَّ: (أَيْضًا) (كَالْعَادَةِ) أَي: هَذَا اللَّفْظُ. هـ. فَوَدَّ: (أَوَّلَى) خَبَرٌ. هـ. فَوَدَّ: (أَوَّلَى)  
 مَنْ بِقَدْرِ الْعَادَةِ.

مُعْتَادٌ أَهْدَى إِلَيْهِ بِعَدِّ الْحَكَمِ لَهُ. وَجَوَّزَ لَهُ السُّبْكِي فِي خَلْبَاتِهِ قَبُولَ الصَّدَقَةِ بِمَنْ لَا خُصُومَةَ لَهُ، وَلَا عَادَةً وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَصَدِّقُ أَنَّهُ الْقَاضِي وَعَكْسَهُ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدَهُ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَلَا لِأَشْكَالٍ بِمَا يَأْتِي فِي الصِّيَافَةِ. وَبَحَثَ غَيْرُهُ الْقَطْعَ بِحُلِّ أَخِيهِ لِلزُّكَاةِ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذَكَرَ وَالْحَقُّ الْحُسْبَانِي بِالْأَعْيَانِ الْمَنَافِعِ الْمُقَابِلَةِ بِمَالٍ عَادَةً كَشَكْنَى دَارٍ، بِخِلَافٍ غَيْرِهَا كَاسْتَعَارَةِ كِتَابٍ عِلْمٍ وَأَكْلِهِ طَعَامٍ بَعْضُ أَهْلِ وَلَايَتِهِ صَيِّفًا كَقَبُولِ هَدِيَّتِهِمْ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ. وَتَرَدَّدَ السُّبْكِي فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ. وَالَّذِي يُتَّجِعُ فِيهِ وَفِي التَّنْذِيرِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ كَانَ كَالْهَدِيَّةِ لَهُ، وَكَذَا لَوْ وَقَفَ عَلَى تَلْرِيسٍ هُوَ شَيْخُهُ، فَإِنْ عَيَّنَ بِاسْمِهِ امْتَنَعَ، وَلَا فَلَا وَيَصْعُغُ إِبْرَاهُومُ عَنْ ذَيْنِهِ؛ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ، وَكَذَا أَدَاؤُهُ عَنْهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِخِلَافِهِ بِإِذْنِهِ بِشَرَطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ. وَبَحَثَ التَّاجُ السُّبْكِي أَنَّ خُلُقَ الْمُلُوكِ أَيُّ: التِّي مِنْ أُمُومَالِهِمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَيْسَتْ كَالْهَدِيَّةِ بِشَرَطِ اعْتِيَادِهَا لِمِثْلِهِ وَأَنَّ لَا يَتَغَيَّرُ بِهَا قَلْبُهُ عَنْ التَّصْمِيمِ عَلَى الْحَقِّ.

فَوَدَّ: (وَيَتَمَيَّنُ حَمْلَهُ) أَيُّ: قَوْلُهُ: وَلَا فَلَا عَلَى مُهَيِّدٍ مُعْتَادٍ الْخُ، وَلَا خَرَمَ الْقَبُولَ مُطْلَقًا.

فَوَدَّ: (أَهْدَى إِلَيْهِ) أَيُّ: كَالْعَادَةِ. فَوَدَّ: (وَجَوَّزَ لَهُ السُّبْكِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤْخَذُ مِنْ عَلَيْهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: هَذَا مَا أَفْتَى إِلَى الْمُتَنِي. فَوَدَّ: (وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ تَفْسِيرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَصَدِّقُ عَارِفًا بِأَنَّهُ الْقَاضِي وَلَا الْقَاضِي عَارِفًا بِعَيْنِهِ فَلَا شَكَّ فِي الْجَوَازِ انْتَهَتْ. اهـ. رَشِيدِي. فَوَدَّ: (وَحَكْمُهُ) أَيُّ: بَأَنَّ لَمْ يَعْرِفِ الْقَاضِي أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ وَلَايَتِهِ. اهـ. ع ش وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَادِ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ مُطْلَقًا فَالْأَوَّلَى مَا مَرَّ عَنْ الرَّشِيدِي. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ) أَيُّ: غَيْرُ السُّبْكِي. فَوَدَّ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيُّ: عَنْ تَفْسِيرِ السُّبْكِي أَيُّ: وَيَمَا إِذَا لَمْ يَتَمَيَّنِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُتَنِي. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ) إِلَى قَوْلِهِ: كَمَا عَلِمَ فِي الْمُتَنِي. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْحُسْبَانِي بِالْأَعْيَانِ الْخُ) جَزَمَ بِهِ الْمُتَنِي. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: فِي شَرْحٍ، فَإِنَّ أَهْدَى إِلَيْهِ الْخُ. فَوَدَّ: (وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ) مُعْتَمَدٌ فِي الْوَقْفِ دُونَ التَّنْذِيرِ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (فَلَا عَيْنَ بِاسْمِهِ) أَيُّ: وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ. اهـ. سَم أَيُّ: كَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. فَوَدَّ: (إِبْرَاهُومُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمَضْذِرِ إِلَى مَفْعُولِهِ، وَالصَّمِيرُ لِلْقَاضِي. فَوَدَّ: (بِشَرَطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ جَوَازُ إِقْرَاضِهِ اهـ سَم. فَوَدَّ: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ) هَلْ مِنْهُمْ نَازِلُ الْوَقْفِ؟ اهـ. سَم عِبَارَةٌ ع ش وَمِنْهُمْ مَشَايِخُ الْأَسْوَاقِ، وَبُلْدَانِ وَمُبَاشِرُ الْأَوْقَافِ وَكُلُّ مَنْ يَتَعَاطَى أَمْرًا يَتَعَلَّقُ

فَوَدَّ: (فَلَا عَيْنَ بِاسْمِهِ) أَيُّ: وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ. فَوَدَّ: (بِشَرَطِ عَدَمِ الرُّجُوعِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ جَوَازُ إِقْرَاضِهِ. فَوَدَّ: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ) هَلْ مِنْهُمْ نَازِلُ الْوَقْفِ؟ فَوَدَّ: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ فِي نَحْوِ الْهَدِيَّةِ) وَلَا يَلْحَقُ بِالْقَاضِي فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُتَنِي، وَالْوَاعِظُ وَمُعَلِّمُ الْقُرْآنِ، وَالْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أَهْلِيَّةُ الْإِزْرَامِ، وَالْأَوَّلَى فِي حَقِّهِمْ إِنْ كَانَتْ الْهَدِيَّةُ لِأَجْلِ مَا يَخْصُلُ مِنْهُمْ مِنَ الْإِفْتَاءِ، وَالْوَعِظِ، وَالتَّعْلِيمِ عَدَمُ الْقَبُولِ لِيَكُونَ عَمَلُهُمْ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِمْ تَحِيًّا وَتَوَدُّدًا لِيَعْلَمَهُمْ وَصَلَاحَهُمْ فَالْأَوَّلَى الْقَبُولُ،

وسائر العُمَالِ مثله في نحو الهدية، لِكَتِّه أَعْلَظَ هذا ما أَفْتَى به جَمْعٌ واعتمده الشُّبْكِيُّ. وقولُ البَذْرِ بنِ جَمَاعَةٍ بِالْحِلِّ لَهُمْ ضَعِيفٌ جِدًّا مُصَادِمٌ لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ «هَدَايَا الْعُمَالِ غُلُولٌ» وَلَقَا سَأَلَ الشُّبْكِيُّ شَيْخَهُ ابْنَ الرَّفْعَةِ عَنْ هَذَا التَّخَالُفِ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُمْ إِنْ كَافَقُوا عَلَيْهَا وَلَوْ بِدَجَاجَةٍ لَمْ يَحْرُمَ قَالَ: أَتَوَهَّمُ أَنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ عَدَمَ مُوَافَقَتِهِ لِلطَّلَائِفَتَيْنِ، أَوْ عَدَمَ إِتْقَانِهِ لِلْمَسْأَلَةِ وَاللَّهِ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ. اهـ. (والأولى) لِمَنْ جَازَ لَهُ قَبُولُ الْهَدِيَّةِ (أَنْ يُثِيبَ عَلَيْهَا)، أَوْ يَزِدُّهَا لِمَالِكِهَا، أَوْ يَضَعُهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ سُدُّ بَابِ الْقَبُولِ مُطْلَقًا خَسْمًا لِلْبَابِ. (وَلَا يَنْفَعُ حَكْمُهُ)، وَلَا سَمَاعُهُ لِشَهَادَةٍ (لِنَفْسِهِ)؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ تَعْزِيرٌ مِنْ أَسَاءَةِ أَذْبَهُ عَلَيْهِ فِي حَكْمِهِ كَحَكْمَتِ عَلِيٍّ بِالْجَوْرِ؛ لِقَلَّةِ مُسْتَحْفٍ، وَيُسْتَهَانُ بِهِ؛ فَلَا يُسْمَعُ حَكْمُهُ. وَلَهُ أَيْضًا..

بِالْمُسْلِمِينَ. اهـ. فَوَدَّ: (وَسَائِرُ الْعُمَالِ مِثْلُهُ الْخُ) وَلَا يَلْتَحِقُ بِالْقَاضِي فِيمَا ذَكَرَ الْمُفْتِي، وَالْوَاعِظُ وَمُعَلِّمُ الْقُرْآنِ، وَالْعَلَمُ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ أَهْلِيَّةُ الْإِزَامِ، وَالْأَوَّلَى فِي حَقِّهِمْ وَإِنْ كَانَ الْهَدِيَّةُ لِأَجْلِ مَا يَحْصُلُ مِنْهُمْ مِنَ الْإِفْتَاءِ، وَالْوَعِظِ، وَالتَّعْلِيمِ عَدَمُ الْقَبُولِ لِيَكُونَ عَمَلُهُمْ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ أَهْدَى إِلَيْهِمْ تَحِيًّا وَتَوَدُّدًا لِعِلْمِهِمْ وَصَلَاحِهِمْ فَلَا أَوَّلَى الْقَبُولِ وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ الْمُفْتِي الْهَدِيَّةَ لِيُرْخَسَ فِي الْفَتْوَى، فَإِنْ كَانَ بَوَجْهِ بَاطِلٍ فَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ يَبْدُلُ أَحْكَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَشْتَرِي بِهَا نَمَنًا قَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ بَوَجْهِ صَحِيحٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ شَرَحَ م. ر. اهـ. س. فَوَدَّ: (لَهُمْ) أَيِ سَائِرِ الْعُمَالِ. فَوَدَّ: (لِلْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ الْخُ) وَرَوَى «هَدَايَا الْعُمَالِ سُخْتٌ» وَرَوَى «هَدَايَا السُّلْطَانِ سُخْتٌ». اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (هَنْ هَذَا التَّخَالُفِ) أَيِ: بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْبَذْرِ بَيْنَ جَمَاعَةٍ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُمْ الْخُ) أَيِ: سَائِرِ الْعُمَالِ وَقَوْلُهُ: عَلَيْهَا أَيِ الْهَدِيَّةِ. فَوَدَّ: (قَالَ) أَيِ: الشُّبْكِيِّ. فَوَدَّ: (أَنَّ الْحَامِلَ لَهُ) أَيِ: لَابِنِ الرَّفْعَةِ. فَوَدَّ: (لِمَنْ جَازَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِفْتَاءُ الْمُعَلِّمِ) فِي الْمُفْتِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأَوَّلَى) إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: (وَلَا سَمَاعُهُ لِشَهَادَةٍ) وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ. فَوَدَّ: (وَأَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ الْخُ). (فُرُوعُ): لَيْسَ لِلْقَاضِي حُضُورٌ وَلِيَمَّةٌ أَحَدِ الْخُصْمَيْنِ حَالَةَ الْخُصُومَةِ وَلَا حُضُورٌ وَلِيَمَّتَهُمَا وَلَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْوِلَايَةِ وَلَهُ تَخْصِيصُ إِبْجَابَةٍ مِنْ اغْتِنَادِ تَخْصِيصِهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ وَيَنْدُبُ لَهُ إِبْجَابَةُ غَيْرِ الْخُصْمَيْنِ إِنْ عَمَّ الْمَوْلُومُ النَّدَاءَ لَهَا وَلَمْ يَقْطَعْهُ كَثْرَةُ الْوَلَايَةِ عَنْ الْحُكْمِ، وَإِلَّا فَيَتْرَكَ الْجَمِيعَ، وَيُكْرِهُ لَهُ حُضُورٌ وَلِيَمَّةٌ اتَّخَذَتْ لَهُ خَاصَّةً، أَوْ لِلْأَغْنِيَاءِ وَدُعَا فِيهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ اتَّخَذَتْ لِلْجِيرَانِ أَوْ لِلْعُلَمَاءِ وَهُوَ فِيهِمْ وَلَا يُضَيَّفُ أَحَدُ الْخُصْمَيْنِ دُونَ الْآخَرِ. وَلَا يَلْتَحِقُ بِمَا ذَكَرَ الْمُفْتِي، وَالْوَاعِظُ وَمُعَلِّمُ الْقُرْآنِ، وَالْعَلَمُ. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَشْفَعَ لِأَحَدِ الْخُصْمَيْنِ وَيَزِنَ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَعُهُمَا وَأَنْ يُعِيدَ الْمَرْضَى وَيَشْهَدَ الْجَنَائِزَ وَيَزُورَ الْقَادِمِينَ وَلَوْ كَانُوا مُتَخَاصِمِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قُرْبَةٌ قَالَ فِي أَصْلِ الرِّزْوَةِ: فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّعْمِيمُ أَتَى بِمُمْكِنِ كُلِّ نَوْعٍ وَخَصَّ مَنْ عَرَفَهُ وَقُرْبَ مِنْهُ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ) وَلِأَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (كَحَكْمَتِ) بِفَتْحِ التَّاءِ.

وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ الْمُفْتِي الْهَدِيَّةَ لِيُرْخَسَ فِي الْفَتْوَى فَإِنْ كَانَ بَوَجْهِ بَاطِلٍ فَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ يَبْدُلُ أَحْكَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَيَشْتَرِي بِهَا نَمَنًا قَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ بَوَجْهِ صَحِيحٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ ش. م. ر.

أَنْ يَحْكُمَ لِمَحْجُورِهِ، وَإِنْ كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ، وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَغَيْرُهُ، وَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْمُهُ اسْتِثْلَاةً عَلَى الْمَالِ الْمَحْكُومِ بِهِ وَتَصَرُّفَهُ فِيهِ، وَكَذَا بَيِّنَاتٍ وَقِفِ شَرْطَ نَظَرِهِ لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ، وَإِنْ تَضَمَّنَ حُكْمُهُ وَضَعَ يَدِهِ عَلَيْهِ وَبَيِّنَاتٍ مَالٍ لِيَتَّيْنِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ يُوزَقُ مِنْهُ. وَإِفْتَاءُ الْعَلَمِ الْبَلْقِينِي بَأَنَّهُ لَا يَصْحُحُ مِنَ الْقَاضِي الْحُكْمُ بِمَا آخَرَهُ هُوَ، أَوْ مَأْذُونُهُ مِنْ وَقِفِ هُوَ نَظَرُهُ يُحْمَلُ عَلَى مَا فَضَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ حَيْثُ قَالَ: الظَّاهِرُ مَنْقُهُ لِمَدْرَسَةٍ هُوَ مُدْرَسُهَا وَوَقِفِ نَظَرُهُ لِهَ قَبْلَ الْوِلَايَةِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَصْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رَدِّ بَعْضِهِمْ لِكَلَامِ الْعَلَمِ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ أَوْلَى مِنَ الْوَصِيِّ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ

• فَوَدَّ: (أَنْ يَحْكُمَ لِمَحْجُورِهِ الْخُ) وَفِي مَنْعِهِ حُكْمُهُ عَلَى مَنْ فِي جِهَتِهِ مَالٌ لَوْ قِفِ تَحْتَ نَظَرِهِ بِطَرِيقِ الْحُكْمِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْخُ) أَي: فِي هَذِهِ الْغَايَةِ وَسَتَانِي الْإِشَارَةَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ وَقِفِ هُوَ نَظَرُهُ قَبْلَ الْوِلَايَةِ بِأَنَّ هَذَا مُتَبَرِّعٌ بِخِلَافِ ذَاكَ وَمَنْ تَمَّ لَوْ كَانَ مُتَبَرِّعًا أَيْضًا صَحَّ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَكَذَا بَيِّنَاتٍ وَقِفِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الثَّانِيَةُ أَي: مِنَ الْمُسْتَنْتَبِاتِ الْأَوْقَافِ الَّتِي شَرْطُ النَّظَرِ فِيهَا لِلْحَاكِمِ بِطَرِيقِ الْمُعْجَمِ، أَوْ صَارَ فِيهَا النَّظَرُ إِلَيْهِ لِانْقِرَاضِ نَظَرِهَا الْخَاصِّ لَهُ الْحُكْمُ بِصِفَتِهَا وَمَوْجِبِهَا وَأَنْ تَضَمَّنَ الْخُ. • فَوَدَّ: (لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَرْطُ النَّظَرِ لَهُ بِخُصُوصِهِ، وَيُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي وَنَظَرُهُ لِهَ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (بَيِّنَاتٍ مَالٍ الْخُ) وَكَذَا لِلْإِمَامِ الْحُكْمُ بِانْتِقَالِ مِلْكِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ اسْتِثْلَاةٌ عَلَيْهِ بِجِهَةِ الْإِمَامَةِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَإِفْتَاءُ الْبَلْقِينِي الْخُ) مُعْتَمَدٌ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (يُحْمَلُ عَلَى مَا الْخُ) عِبَارَةُ الْغَايَةِ يُتَجَنَّبُ حَمْلُهُ عَلَى الْخُ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا فَضَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ) عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ هَلْ يَحْكُمُ لِحُجَّةٍ وَقِفِ كَانَ نَظَرُهَا الْخَاصِّ قَبْلَ الْوِلَايَةِ وَلِمَدْرَسَةٍ هُوَ مُدْرَسُهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ تَقْتَضِيهِ لَا تَقْلًا الْمَنْعُ؛ إِذْ هُوَ الْخَصْمُ وَحَاكِمٌ لِنَفْسِهِ وَشَرِيكُهُ، فَإِنْ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِالنَّظَرِ فَكَوْلِي الْيَتِيمِ انْتَهَتْ فَقَوْلُهُ: إِذْ هُوَ الْخَصْمُ تَغْلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ النَّظَرِ وَقَوْلُهُ: وَحَاكِمٌ لِنَفْسِهِ وَشَرِيكُهُ تَغْلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ التَّنْذِيرِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ مُتَبَرِّعًا. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (فَكَالْوَصِيِّ) أَي: قَبْتُهُ حُكْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مُدْرَسًا، أَوْ نَظَرًا قَبْلَ الْقَضَاءِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رَدِّ بَعْضِهِمْ لِكَلَامِ الْعَلَمِ الْخُ) اَعْلَمْ أَنَّ هَذَا الرَّدُّ يُشِيرُ لِتَفْصِيلِ الْأَذْرَعِيِّ لَا مُخَالَفَ لَهُ خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ كَلَامُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا رَدُّ إِفْتَاءِ الْعَلَمِ فِيمَا إِذَا ثَبِتَ النَّظَرُ لِلْقَاضِي يَوْضَعُ الْقَضَاءُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَلَى الْوَقِفِ بِجِهَةِ الْقَضَاءِ تَزُولُ بِانْتِزَالِهِ فَبِهَذَا الرَّدُّ مُوَافِقٌ لِلْعَلَمِ عَلَى الْمَنْعِ فِيمَا الْقَاضِي نَظَرَهُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. اهـ. رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ)؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَلِي أَمْرَ الْإِتْمَانِ كُلِّهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَصِيَّةً فَلَا نَهْمَ شَرَوْضَ. • فَوَدَّ: (لِقَاضٍ هُوَ بِصِفَتِهِ) يَخْرُجُ مَا لَوْ شَرْطُ النَّظَرِ لَهُ بِخُصُوصِهِ وَيُنَاسِبُهُ قَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ الْآتِي: وَوَقِفِ نَظَرُهُ لِهَ قَبْلَ الْوِلَايَةِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَبَرِّعًا فَكَالْوَصِيِّ) قَدْ يَخْرُجُ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ مُتَبَرِّعًا.

على الوقف بجهة القضاء تَزُولُ بانعزاله، ولا كذلك الوصي إذا تَوَلَّى القضاء فالثُّمَّةُ في حَقِّه أقوى، ومن ثَمَّ لو شَهِدَ القاضي بِمالٍ للوَقْفِ قَبْلَ وِلايَتِهِ عليه قَبْلَ، أو الوصي بِمالٍ لِمَوْلِيهِ قَبْلَ الوصِيَّةِ له لم يُقْبَلْ (وَرَقِيْقُهُ) لِذَلِكَ، نعم، له الحُكْمُ بِجَنَابَةِ عَلَيْهِ قَبْلَ رِقِّهِ بِأَنْ جَنَى مُلْتَرِمْ عَلَى ذِمَّتِي، ثُمَّ حَارَبَ وَأَرْقَى، وَيَوْقَفُ مَا ثَبَتَ لَهُ حِينَئِذٍ إِلَى عَتَقِهِ، فَإِنْ مَاتَ قِتْنَا صَارَ فَيْقًا ذَكَرَهُ الْبُلْقِينِيُّ قَالَ: وَكَذَا لِمَنْ وَرِثَ مَوْصِيَّ بِمَنْفَعَتِهِ الْحُكْمُ بِكَسْبِهِ أَي: لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ (وَشَرِيكُهُ)، أَوْ شَرِيكُ مَكَاتِبِهِ (فِي الْمَشْتَرَكِ) لِذَلِكَ أَيْضًا، نعم، لو حَكَمَ لَهُ بِشَاهِدٍ وَبِمِيمِنَةٍ جَازًا؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ أَنَّهُ لَا يُبَارِكُهُ ذَكَرَهُ أَيْضًا. وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ، وَإِلَّا فَالْثُّمَّةُ مَوْجُودَةٌ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ وَهِيَ كَافِيَةٌ (وَكَذَا أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ) وَلَوْ لِأَحَدِهِمْ عَلَى الْآخَرِ (عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَمْعَاضُهُ فَكَانُوا كَنَفْسِهِ، وَمَنْ ثَمَّ امْتَنَعَ قَضَاؤُهُ لَهُمْ بِعَلْمِهِ قَطْعًا. أَمَّا الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ كَقِفِّهِ وَشَرِيكِهِ بَلْ وَنَفْسِهِ فَيَجُوزُ عَكْسُ الْعَدْوِ. وَحُكْمُهُ عَلَى نَفْسِهِ حَكْمٌ لَا إِقْرَارَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَنْفِيذُ حُكْمٍ بَعْضُهُ، .....

• فَوَدَّ: (فَالْثُّمَّةُ فِي حَقِّهِ) أَي: الْوَصِيَّ أَقْوَى أَي: وَمَعَ ذَلِكَ صَحَّحْنَا حُكْمَهُ فَالْقَاضِي الْمَذْكُورُ أَوْ لَى.  
 اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِمَالٍ لِلْوَقْفِ) أَي: الَّذِي نَظَرَهُ لَهُ وَقَوْلُهُ: قَبْلَ وِلايَتِهِ مُتَعَلِّقٌ بِمُتَعَلِّقٍ لِلْوَقْفِ وَقَوْلُهُ: قَبْلَ الْوَصِيَّةِ مُتَعَلِّقٌ بِمُتَعَلِّقٍ لِمَوْلِيهِ.  
 • فَوَدَّ (سَنِي): (وَرَقِيْقُهُ) بِالْجَرِّ أَي: وَلَا يَحْكُمُ لَهُ فِي تَغْزِيرٍ، أَوْ قِصَاصٍ، أَوْ مَالٍ وَرَقِيْقٌ أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ كَأَصْلِهِ وَفَرْعُهُ وَهِيَ وَرَقِيْقٌ أَحَدُهُمَا فِي الْمَشْتَرَكِ كَذَلِكَ مُغْنِي وَرَضَ. • فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ: وَإِذَا أَقَرَّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمَنِيِّ. • فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَي: لِثُّمَّةٍ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ حَارَبَ) أَي: اللَّتْمِي. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (وَأَرْقَى) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (لِمَنْ وَرِثَ الْخُ) أَي: لِقَاضٍ وَرِثَ عَبْدًا مَوْصِيَّ بِمَنْفَعَتِهِ لِأَخَرٍ أَنْ يَحْكُمَ بِالْكُسْبِ لَهُ فَمَوْصِيَّ بِمَنْفَعَتِهِ الَّذِي هُوَ وَضَفَ لِمَوْصُوفٍ مَخْدُوفٍ كَمَا تَقَرَّرَ مَفْعُولٌ لَوَرِثَ. اهـ. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ ثَانِيهَا أَي: الصَّوَرِ الَّتِي اسْتَنَاهَا الْبُلْقِينِيُّ الْعَبْدُ الْمَوْصِيَّ بِإِعْتَابِهِ الْخَارِجِ مِنَ الثَّلَاثِ إِذَا قُلْنَا: إِنَّ كَسْبَهُ لَهُ دُونَ الْوَارِثِ وَكَانَ الْوَارِثُ حَاجِمًا فَلَهُ الْحُكْمُ بِطَرِيقِهِ ثَالِثُهَا الْعَبْدُ الْمَنْدُورُ إِعْتَابُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ) أَي: لِأَنَّ كَسْبَهُ الْحَاصِلَ قَبْلَ عِتْقِهِ لَيْسَ لِلْوَارِثِ الْحَاكِمَ بَلْ لِلْمَوْصِيَّ لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يُشَارِكُهُ) أَي: إِنَّ الْقَاضِيَّ لَا يُشَارِكُ شَرِيكَهُ فِي هَذِهِ الصَّوَرَةِ.  
 اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ لِأَحَدِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ وَجَدَ فِي الْتَهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَأَخَذَ إِلَى وَإِذَا عُدِّلَتْ.  
 • فَوَدَّ: (وَلَوْ لِأَحَدِهِمْ الْخُ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَلَوْ حَكَمَ لَوَلَدِهِ عَلَى وَلَدِهِ، أَوْ لِأَصْلِهِ عَلَى فَرْعِهِ، أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصِحَّ. اهـ. مُغْنِي، وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَهُ لِيَعْضِ أَصُولِهِ عَلَى آخَرٍ كَذَلِكَ وَقَدْ يُدْعَى شُمُولُ كَلَامِ الشَّارِحِ لِهَذَا. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ) أَي: أَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ وَلَوْ رَجَعَ الضَّمِيرُ لِجَمِيعٍ مَنْ تَقَدَّمَ لاسْتَفْتَى عَنْ قَوْلِهِ: كَقِفِّهِ وَشَرِيكِهِ بَلْ وَنَفْسِهِ.

• فَوَدَّ: (لَا إِقْرَارَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.



والشهادة على شهادته؛ إذ لا تُثَمَّة (ويحكم له) أي القاضي (ولهؤلاء الإمام أو قاضي آخر) مُستَقِلٌّ؛ إذ لا تُثَمَّة (وكذا نأثيه على الصحيح) كِبَيَّةُ الْحُكَّام. (وإذا) ادَّعى عنده بدين حال، أو مُؤَجَّل، أو بعتين مملوكة، أو وقف، أو غير ذلك، ثم (أقرَّ المُدَّعى عليه، أو نكل فخلَّف المُدَّعي) أو خلَّف بلا نُكُولٍ بأن كانت اليمين في جهته لنحو لو، أو إقامة شاهد مع إرادة الحليف معه (وسأل) المُدَّعي (القاضي أن يُشهد على إقراره عنده أو يمينه، أو) سأل (الحكم) له عليه (بما) ثَبَت، والإشهاد به لزمه (إجابته؛ إما دَكِرَ، وكذا لو خلَّف مُدَّعى عليه، وسأل الإشهاد ليكون) حُجَّةً له فلا يُطالِبُهُ مَرَّةً أُخْرَى وذلك؛ لأنه قد يُنَكِّرُ بعد فيفوت الحق لنحو نسيان القاضي أو انعزاله ولو أقام بيئته بدعواه وسأله الإشهاد عليه بقبولها لزمه أيضًا؛ لأنه يتضمَّن تعديل البيئتين وإثبات حقه. وخرج بقوله: سأل ما إذا لم يسأله لامتناع الحكم للمُدَّعي قبل أن يسأل فيه كامتناعه قبل دعوى صحيحة إلا فيما تُقْبَلُ فيه شهادة الجسبة. وصيغة الحكم الصحيح الذي هو الإلزام التفسائي المُستفاد من جهة الولاية حكمت، أو قضيت له به أو نُفِذَت الحكم به،

فُود: (والشهادة إلخ) وفي جواز حكمه بشهادة ابن له لم يُعدله شاهدان وجهان أحدهما نعم، والثاني لا قال ابن الرُّفْعَةِ: وهو الأرجح في البحر وغيره؛ لأنه يتضمَّن تعديله، فإن عدله شاهدان حكيم بشهادته وكابيه في ذلك سائر أبعاضه أسنى ومُغْنِي.

فُود (سُي): (ولهؤلاء) أي: المذكورين مع القاضي حيث لكل منهم خصوصية. اهـ. مُغْنِي.

فُود (سُي): (أو قاضي آخر) سواء أكان معه في بلده أم في بلدة أخرى. اهـ. مُغْنِي. فُود: (أو مؤجَّل) فيه نظر؛ إذ الدَّعْوَى فيه لا تُسَمَّعُ إلا بعد حلوله كذا رأيت بهامش أصله بخط يَشْبِيهِ خَطَّ تَلْمِيْزِهِ وَشَيْخَانَا الْجَمَالِ الزَّمَرَمِيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيَدُ عَمَرُ وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ سَمَاعِ الدَّعْوَى لَا يُتَانَفَى صِحَّةُ الْإِقْرَارِ عَلَى أَنَّ عَدَمَ صِحَّةِ الدَّعْوَى لِلْإِخْذِ حَالًا لَا يُتَانَفَى صِحَّتُهَا لِمَجْرَدِ الْإِشْهَادِ، وَالتَّسْجِيلِ قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

فُود (سُي): (فخلَّف المُدَّعي) اليمين المزدودة، أو أقام بيئته. اهـ. مُغْنِي.

فُود (سُي): (على إقراره) أي: في صورة الإقرار، أو يمينه في صورة التَّكْوِيلِ، أو على ما قامت به البيئته. اهـ. مُغْنِي. فُود: (إجابته) إلى قوله: وأخذ في المُغْنِي إلا قوله: كامتناعه إلى وصيغة الحكم.

فُود: (إما دَكِرَ) أي: من الإشهاد، والحكم. اهـ. ع ش. فُود: (وسأل الإشهاد) أي بإخلافه. اهـ. مُغْنِي. فُود: (وذلك) أي: لزوم الإجابة. فُود: (لنحو نسيان القاضي) أي: كعدم جواز قضائه بعلميه.

اهـ. مُغْنِي. فُود: (وانعزاله) أي: فعدم قبول قوله. فُود: (الإشهاد عليه) أي: إشهاد القاضي على نفسه. فُود: (لأنه يتضمَّن إلخ) أي: الإشهاد عليه. اهـ. مُغْنِي. فُود: (لامتناع الحكم للمُدَّعي إلخ)

أي: ولا يصح ذلك لو وقع منه. اهـ. ع ش. فُود: (قبل أن يسأل فيه) أي: قبل أن يسأله المُدَّعي نعم إن كان الحكم لِمَنْ لا يُعْبَرُ عن نفسه ليصغر، أو جنون وهو وليه فيظهر كما قال الأذعري: الجزم بأن لا يتوقَّف على سؤال أحد مُغْنِي وأسنى. فُود: (كامتناعه) أي: الحكم. اهـ. رشيد. فُود: (أو نُفِذَت

الحكم به إلخ)، أو نحو ذلك كأمضيته، أو أجزته. اهـ. مُغْنِي.

أَوْ أَلْزَمَتْ خَصْمَهُ الْحَقُّ. وَأَخَذَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مِنْ كَوْنِ الْحُكْمِ الْإِلْزَامَ أَنَّهُ إِذَا حُكِمَ فِي نَفْسِهِ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَمْ يَتَأَثَّرْ بِنَقْضِ مُخَالَفٍ لَهُ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ بَعْدَ حُكْمِ الْمُخَالَفِ يُقْبَلُ ادِّعَاؤُهُ ذَلِكَ الْحُكْمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ. وَالَّذِي يُشْجَعُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَشْهَدَ بِهِ قَبْلَ حُكْمِ الْمُخَالَفِ لَمْ يُغْتَدَّ بِحُكْمِ الْمُخَالَفِ وَلَا اغْتَدَّ بِهِ، وَإِذَا غَدَلَتْ الْبَيِّنَةُ لَمْ يَجُزْ الْحُكْمُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُدَّعِي كَمَا تَقَرَّرَ إِذَا طَلَبَهُ قَالَ لِخَصْمِهِ: أَلَيْكَ دَافِعٌ فِي هَذِهِ الْبَيِّنَةِ أَوْ قَادِحٌ؟، فَإِنْ قَالَ: لَا، أَوْ، نَعَمْ، وَلَمْ يُبَيِّنْهُ حُكْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ وَجَدَ فِيهَا رِيَّةً لَمْ يَجِزْ لَهَا مُسْتَنَدًا خِلَافًا لِأَبْيِ خَنِيفَةَ. وَقَوْلُهُ: ثَبِتَ عِنْدِي كَذَا، أَوْ صَحَّ بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ لَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الدَّعْوَى أَيْضًا، سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ لَانْتِفَاءِ الْإِلْزَامِ فِيهِ.....

• قَوْلُهُ: (إِذَا حُكِمَ فِي نَفْسِهِ) أَيِ: بِلا حَضْرَةِ شُهُودٍ فِيمَا يَظْهَرُ لَا أَنَّهُ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ كَمَا تَوَهَّمُهُ الْعِبَارَةُ. اهـ.  
سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: كَلَامُ الشَّارِحِ كَالصَّرِيحِ بَلْ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّلَفُّظِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ حِكَايَةِ كَلَامِ الشَّارِحِ هُنَا مَا نَصَّهُ فَالْشَّهَابُ بْنُ حَجَّارٍ مُوَافِقٌ لِابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي تَأْثِيرِ الْحُكْمِ التَّفْسَانِيِّ فِي رَفْعِهِ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُنْظَرُ فِي كَلَامِهِ مِنْ جِهَةٍ قَبُولِ قَوْلِ الْقَاضِي: حَكَمْتُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ.  
اهـ. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ) غَايَةً. • قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ: الْبَيِّنَةِ. • قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ تَوَقَّفَ فِي الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْفَرْقِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: خِلَافًا لِمَا إِلَى، فَإِنَّ حَكَمَ وَقَوْلُهُ: كَذَا إِلَى عِبَارَةِ شَيْخِنَا وَقَوْلُهُ: وَقَالَ إِلَى وَيَجُوزُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ صَحَّ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: عِنْدِي.  
• قَوْلُهُ: (أَوْ صَحَّ بِالْبَيِّنَةِ الْإِلْحَاقُ) أَوْ سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَكَذَا مَا يُكْتَبُ عَلَى ظَهْرِ الْكُتُبِ الْحُكْمِيَّةِ صَحَّ وَرُودُ هَذَا الْكِتَابِ عَلَيَّ فَقَبِلْتُهُ قَبُولَ مِثْلِهِ وَالْزَمْتُ الْعَمَلَ بِمُوجِبِهِ وَلَا بُدَّ فِي الْحُكْمِ مِنْ تَعَيُّنِ مَا يَحْكُمُ بِهِ، وَمَنْ يَحْكُمُ لَهُ، لَكِنْ قَدْ يَنْتَلِي الْقَاضِي بِظَالِمٍ يُرِيدُ مَا لَا يَجُوزُ وَيَخْتَاجُ إِلَى مُلَائِمَتِهِ فَرُخَّصَ فِي رَفْعِهِ بِمَا يُحْبِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَعَفَّ بِمُرَادِهِ مِثَالُهُ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً، وَالذَّاخِلُ بَيِّنَةً، وَالْقَاضِي يَعْلَمُ بِفُسْقِ بَيِّنَةِ الذَّاخِلِ وَلَكِنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى مُلَائِمَتِهِ وَطَلَبَ هُوَ الْحُكْمَ لَهُ بِنَاءً عَلَى تَرْجِيحِ بَيِّنَتِهِ فَيَكْتُبُ حَكَمْتُ بِمَا هُوَ مُقْتَضَى الشَّرْعِ فِي مُعَارَضَةِ بَيِّنَةِ فَلَانِ الذَّاخِلِ وَفُلَانِ الْخَارِجِ وَقَرَّرْتُ الْمَخْكَومَ بِهِ فِي يَدِ الْمَخْكَومِ لَهُ وَسَلَّطْتُهُ عَلَيْهِ، وَمَكَّنْتُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ: كَالْحُكْمِ. • قَوْلُهُ: (سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ) سَتَعَلَّمُ مِثَالَهُمَا آتِفًا. اهـ. سَمِ أَيِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَفِيمَا إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ كَتَبْتُ عِنْدِي الْإِلْحَاقَ بِخِلَافِ سَبَبِهِ كَوْنُهُ كَوَقُفِ فَلَانِ. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ) عِبَارَتُهُ فِي الْكِتَابِ

• قَوْلُهُ: (سِوَاءِ أَكَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبَبُهُ) سَتَعَلَّمُ مِثَالَهُمَا آتِفًا. • قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَا اخْتَارَ السُّبْكِيُّ) عِبَارَتُهُ فِي الْكِتَابِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ: وَلِهَذَا اخْتَارَ السُّبْكِيُّ التَّفْصِيلَ بَيْنَ أَنْ يَثْبِتَ الْحَقُّ، أَوْ السَّبَبُ فَإِنْ ثَبِتَ سَبَبُهُ فَلَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ ثَبِتَ الْحَقُّ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ. اهـ. بِاخْتِصَارِ التَّمْثِيلِ، وَالذَّلِيلِ. وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ السُّبْكِيَّ لَمْ يَخَالَفْ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ جَعَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هُنَا فِي مَعْنَى الْحُكْمِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ.

وَأَمَّا هُوَ بِمَعْنَى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَيَجْرِي فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدَةُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَسْجِيلِ الْفِسْقِ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْإِطْلَاقُ نَظَرُهُ فَلَا وَجْهَ الْجَوَازُ، فَإِنَّ حُكْمَ.....

المُشار إليه ولهذا اختار السُّبُكِّي التَّفْصِيلَ بَيْنَ أَنْ يَثْبُتَ الْحَقُّ، أَوِ السَّبَبُ، فَإِنْ ثَبَتَ سَبَبُهُ فَلَيْسَ بِحُكْمٍ، وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ فَهُوَ فِي مَعْنَى الْحُكْمِ اهـ وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ السُّبُكِّيَّ لَمْ يُخَالِفْ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ جَعَلَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ هُنَا فِي مَعْنَى الْحُكْمِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْ شَيْخِهِ. اهـ. سم. فؤد: (وَأَمَّا هُوَ) أَيِ قَوْلِ الْقَاضِي: ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا الْخ. فؤد: (وَيَجْرِي) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: (ثَبَتَ عِنْدِي كَذَا الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ بَلْ بِمَعْنَى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ ثَبَتَ مُجَرَّدُ أَيِ: وَيَجْرِي الثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ. اهـ. سم. فؤد: (فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدَةِ) يَتَأَمَّلُ مَا الْمُرَادُ بِهِمَا. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ سَمِ قَالَ أَيِ: الشَّارِحُ فِي كِتَابِهِ الْآتِي: قَالَ أَيِ: السُّبُكِّيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَاجِ: وَالثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ جَارٍ فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدَةِ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ إِنْطِلَاقَ عَقْدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِنْطِلَاقِهِ، وَمَعْنَى الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ صِدْقُ الْمُدْعَى. اهـ. فؤد: (إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْخ) يَتَأَمَّلُ مَوْقِعَ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ عِبَارَةُ سَمِ كَأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّسْجِيلِ بِالْفِسْقِ إِبْثَابُهُ وَضَبْطُهُ لَا الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي: (وَالسَّجِلُ مَا تَضَمَّنَ إِشْهَادَهُ الْخ)؛ إِذْ لَا حُكْمَ هُنَا وَلَا تَنْفِيدَ بَلْ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ. اهـ. فَتَبَيَّنَ بِهَا أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَقْتَنَى مِنْ قَوْلِهِ: (وَالْفَائِدَةُ) أَيِ: مِنْ جَرَيَانِ الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِيمَا قُصِدَ إِثْبَاتُ فَسَادِهِ. فؤد: (وَالْإِطْلَاقُ) أَيِ: بِأَنَّهُ احْتِجَّ إِلَى تَسْجِيلِ الْفِسْقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فؤد: (وَالْإِطْلَاقُ نَظَرُهُ الْخ) عِبَارَةُ أَدَبِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ: مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِالْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْفَائِيقَ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِالثُّبُوتِ فَلَا فَايِدَةَ فِيهِ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ وَلَعَلَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ قَامَا عِنْدَهَا كَرِطَالُ نَظَرِهِ فَيُتَّجَهُ الْجَوَازُ، وَالثُّبُوتُ إِنَّمَا تَنَفَّعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي أَنْتَهَتْ. اهـ. سم. فؤد: (فَإِنَّ الْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقَوْلُهُ ثَبَتَ الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ الْخ وَقَوْلُهُ: (حُكْمٌ) عِبَارَةُ الْتَهْيَةِ صَرَّحَ. اهـ.

فؤد: (وَيَجْرِي) أَيِ: مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ قَوْلَهُ: (ثَبَتَ عِنْدِي الْخ) لَيْسَ بِحُكْمٍ، بَلْ بِمَعْنَى سَمِعْتَ الْبَيِّنَةَ وَقَبِلْتَهَا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ أَيِ وَيَجْرِي الثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ. فؤد: (وَيَجْرِي فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدَةِ) قَالَ فِي كِتَابِهِ الْآتِي ذَكَرَهُ: قَالَ أَيِ: السُّبُكِّيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَاجِ: وَالثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ جَائِزٌ فِي الصَّحِيحِ، وَالْفَائِدَةِ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ إِنْطِلَاقَ عَقْدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ حَتَّى يَجُوزَ لَهُ الْحُكْمُ بِإِنْطِلَاقِهِ وَمَعْنَى الثُّبُوتِ الْمُجَرَّدِ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ظَهَرَ لِلْحَاكِمِ صِدْقُ الْمُدْعَى. اهـ. فؤد: (إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ تَسْجِيلِ الْفِسْقِ) كَأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّسْجِيلِ بِالْفِسْقِ إِبْثَابُهُ وَضَبْطُهُ لَا الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ: (وَالسَّجِلُ مَا تَضَمَّنَ إِشْهَادَهُ الْخ)؛ إِذْ لَا حُكْمَ، وَلَا تَنْفِيدَ، بَلْ ثُبُوتٌ مُجَرَّدٌ. فؤد: (وَالْإِطْلَاقُ نَظَرُهُ فَلَا وَجْهَ الْخ) عِبَارَةُ أَدَبِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ: مَسْأَلَةٌ لَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِالْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْفَائِيقَ يَقْدِرُ عَلَى إِسْقَاطِهِ بِالثُّبُوتِ فَلَا فَايِدَةَ فِيهِ قَالَ الْجُرْجَانِيُّ: وَلَعَلَّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ وَأَمَّا عِنْدَهَا كَرِطَالُ نَظَرِهِ فَيُتَّجَهُ الْجَوَازُ، وَالثُّبُوتُ إِنَّمَا تَنَمَّعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي. اهـ.

بالثبوت كان حكماً بتعديلها وسماها فلا يحتاج حاكم آخر إلى النظر فيها كذا قاله الشارح. وقضيته أن الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك، لكن قضيتة كلام غيره بل صريحه خلافه. وعبارة شيخنا: الثبوت ليس حكماً بالثابت وإنما هو حكم بتعديل البينة وقبولها وجزئان ما شهدت به، وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها انتهت. قال: وفيما إذا ثبت الحق كتبت عندي وقف هذا على الفقراء هو، وإن لم يكن حكماً، لكنه في معناه فلا يصح رجوع الشاهد بعده، بخلاف ثبوت سببه كوقف فلان لثبوته على نظر آخر، ومن ثم يمتنع على الحاكم الحكم به حتى ينظر في شروطه، وقال أيضاً: والتنفيذ بشرطه إلا ما غلب في زمننا حكم وفائدته التأكيد للحكم قبله. ويجوز تنفيذ الحكم في البلد قطعاً من غير دعوى، ولا خليف في نحو غائب، بخلاف تنفيذ الثبوت المجزؤ فيها، فإن فيه خلافاً، والأوجه جواز بناء على أنه حكم بقبول البينة. والحاصل أن تنفيذ الحكم لا يكون حكماً من المنفذ.....

• قوله: (بالثبوت) أي: للحق، أو سببه. • قوله: (لا يحصل ذلك) أي: الحكم بتعديل البينة وسماها. • قوله: (وعبارة شيخنا إلخ) سباني عن المفتي عند قول المتن: أو سيجلاً إلخ ما يوافقها مع زيادة. • قوله: (وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلخ) عبارته في كتابه الآتي إشارته إليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البينة، وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى، ثم قال عن السبكي: ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف، والمختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالأول أي: وهو ما إذا كان الثابت السبب، والأولى فيه الجواز أيضاً وفقاً للإمام تقريباً على أنه حكم بقبول البينة انتهت. اهـ. سم. • قوله: (هو) أي: قول الحاكم: ثبت عندي إلخ. • قوله: (وإن لم يكن حكماً) أي: فلا يرفع الخلاف. اهـ. رشيدى. • قوله: (في مناهة) أي الحكم. اهـ. ع ش. • قوله: (كوقف فلان) هو بصيغة الفعل الماضي. اهـ. رشيدى أي: بذكر الوقف، والواقف دون الموقوف عليه. • قوله: (فيها) أي: البلدة. • قوله: (فإن فيه) أي: التنفيذ في البلدة. • قوله: (فإن فيه خلافاً إلخ) تقدم عن السبكي ما يتعلق به. • قوله: (بناء على أنه) أي: الثبوت المجزؤ عن الحكم. • قوله: (لا يكون حكماً إلخ) أي ولهذا لم يشترط فيه تقدم دعوى. اهـ. رشيدى.

• قوله: (وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها) عبارته في كتابه الآتي إشارته إليه وفائدة الثبوت عند الحاكم عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر في البينة، وحكمه جواز نقله فوق مسافة العدوى، ثم قال عن السبكي: ونقل الثبوت في البلد فيه خلاف، والمختار عندي في القسم الثاني أي وهو ما إذا كان الثابت الحق القطع بجواز النقل وتخصيص محل الخلاف بالأول أي: وهو ما إذا كان الثابت السبب، والأولى فيه الجواز أيضاً وفقاً للإمام تقريباً على أنه حكم بقبول البينة. اهـ. • قوله: (والحاصل أن تنفيذ الحكم) كتب عليه م ر.

إلا إن وُجِدَتْ فيه شروطُ الحكمِ عنده، وإلا كان إثباتاً لحكم الأول فقط. وفي الفرق بين الحكم بالموجب، والحكم بالصحة كلامٌ طويلٌ للشيكسي والبلقيني وأبي زُرعة، وقد جمعته كله، وما فيه من نقدٍ، وردٌّ وزيادة في إكتائي المستوعب في بيع الماء، والحكم بالموجب بما لم يوجد مثله فاطلته فإنه مهمٌ. ومنه أن الحكم بالموجب يتناول الآثار الموجودة، والتابعة لها بخلافه بالصحة فإنه إنما يتناول الموجودة فقط فلو حكم شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه أو بصحتها لم يمنعه من ذلك ولو حكم حنفي بصحة التدبير لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر، أو بموجبه منعه، أو ما إلكي بصحة البيع لم يمنع الشافعي من الحكم بخيار المجلس مثلاً، أو بموجبه منعه ومنع العاقدین من الفسخ به؛ لاستلزامه نقض حكم الحاكم مع نفوذه ظاهراً وباطناً كما يأتي. ولو حكم شافعي بموجب إقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفي من الحكم بعدم قبول دعوى الشهو؛ لأن موجبهُ مفردٌ مضافٌ لمعرفة فيهم فكأنه قال: حكمت بكل مقتضى من مقتضياته، ومنها سماع دعوى الشهو، أو بموجب بيع فبان أن البائع وقفه قبل

• فود: (إلا إن وُجِدَتْ فيه شروطُ الحكم) أي: بأن يتقدمه دعوى وطلب من الخصم وغير ذلك من المُعتبرات. اهـ. رشيدي. • فود: (هذه) عبارةُ النهاية عندنا. اهـ. • فود: (بين الحكم بالموجب إلخ) سيأتي عن المُعني عند قول المتن: وسجلاً إلخ زيادةً بسط مُتعلّق بهما. • فود: (بالموجب) بفتح الجيم. • فود: (وزيادة) بالجر عطفاً على نقد، ويُحتمل نصبه على أنه مفعولٌ معه ليجمعه. • فود: (المستوعب) بكسر العين ثقت إكتائي وقوله: بما لم يوجد إلخ مُتعلّق بالمستوعب، وما واقعة على الاستيعاب. • فود: (ومنه) أي: من الفرق. • فود: (أن الحكم) إلى قوله: فلو حكم في النهاية. • فود: (بخلافه) أي الحكم. • فود: (فإنه) أي: الحكم بالصحة. • فود: (لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل) أي فرجوع الأصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ذلك الموهوب الخاص فإنه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة أيضاً. اهـ. سم. • فود: (أو بصحتها لم يمنعه من ذلك) أي لو حكم شافعي بصحة الهبة لم يمنعه ذلك الحكم الحنفي من الحكم بمنع رجوع الأصل. • فود: (أو بموجبه) أي: التدبير منعه أي: منع حكم الحنفي الشافعي من الحكم بصحة بيع المدبر. • فود: (لاستلزامه) أي: حكم الشافعي بخيار المجلس. • فود: (بموجب إقرار) الأولى ليظهر قوله: الآتي مفردٌ مضافٌ لمعرفة إلخ بموجب الإقرار بالتعريف. • فود: (ومنها) أي: من مقتضيات الإقرار. • فود: (أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا

• فود: (لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الأصل) أي: فرجوع الأصل من الآثار التابعة فيشملة الحكم بالموجب دون الحكم بالصحة بخلاف ذلك الموهوب الخاص فإنه من الآثار الموجودة فيشملة الحكم بالصحة أيضاً. • فود: (أو بموجب بيع) انظر الحكم هنا بالصحة.

البيع على نفسه فضمن حكمه إلغاء الوقف فيمتنع على الحنفى الحكم بصحته. ولو حكم شافعى بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بشفعة الجوار في المبيع، أو بموجبه منعه أو مالهى بصحة قرض لم يمنع الشافعى من الحكم بجواز رجوع المقرض في عينه ما دامت باقية بيد المقرض، أو بموجبه منعه وذلك؛ لأن الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة في الكل لا ينافيه بل يترتب عليه؛ فليس فيه نقض له بخلافه بالموجب ولهذا أثره الأكثرون، وإن كان الأول أقوى من حيث إنه يستلزم الحكم بملك العاقد مثلاً، ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بخبرة تفيد الملك، بخلاف الحكم بالموجب. وفي فتاوى القاضي لو وهب آخر شقصاً مشاعاً فباعه المتهب فرفعه الواهب لحنفى فحكم بطلان الهبة فرفع المشتري البائع لشافعى وطالبه بالتمن فحكم بصحة البيع نفذ وامتنع على الحنفى إلزام البائع بالتمن أي: لأن ما حكم به الشافعى قضية أخرى لم يشملها حكم الحنفى الأول فلم يكن له نقض حكم الشافعى ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحجة بالملك، أو لا؟ حملنا حكمه على الاستناد؛ لأنه الظاهر، نعم، لو قيل بأن محله في قاض مؤثوق بدينه وعليه لم ينفذ. ويجري

بالصحة. اه. سم ويظهر أخذاً من التعليل الآتى وقوله: هناك، وإن كان الأول أقوى إلخ إن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في إفادة إلغاء الوقف الآتى بل أولى؛ إذ هنا إفادة الثاني إلغاء الوقف بسبب تضمنه للأول المفيد كون البائع مالكا لما باعه، والله أعلم. فود: (فليس فيه) أي: في الحكم بما ذكر إلخ نقض له أي للحكم بالصحة. فود: (بخلافه) أي: الحكم بما ذكر بالموجب فيه لإيجاز مجمل وحق التعبير بعد الحكم بالموجب. فود: (وإن كان الأول) إلى قوله فيما يظهر في النهاية إلا قوله: وفي فتاوى القاضي إلى ولو حكم. فود: (من حيث إنه يستلزم الحكم بملك العاقد إلخ) أي: دون الحكم بالموجب كما يأتي عن المغنى بزيادة بسط. فود: (وامتنع على الحنفى إلزام البائع بالتمن) أي: فيقول التمن على المشتري. فود: (لم يشملها إلخ) لعل مما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ آخر غير الهبة السابقة كتملك آخر بسبب من أسباب التملك. اه. سم قضيته أنه لو اعترف البائع بأن المسوغ هو الهبة السابقة فقط يلزم عليه رد التمن إلى المشتري فليراجع. فود: (ولو حكم إلخ) كلام مستأنف، والضمير لمطلعي القاضي. فود: (لو قيل بأن محله في قاض إلخ) عبارة النهاية نعم يتجه أن يكون محله في قاض مؤثوق بدينه وعليه ككل حكم أجمل إلخ.

فود: (لم يشملها إلخ) لعل مما يوضح ذلك أن بطلان الهبة السابقة لا يستلزم بطلان البيع لجواز أن يستند إلى مسوغ له آخر غير الهبة السابقة لتمكن آخر بسبب من أسباب التملك. فود: (ولو حكم بالصحة ولم يعلم هل استند لحجة؟) كتب عليه م ر وقوله: نعم لو قيل بأن محله في قاض كتب عليه م ر وقوله يجري ذلك في كل حكم أجمل كتب عليه م ر.



ذلك في كل حكم أعجمل ولم يُعلم استيفاؤه لشروطه فلا يُقبل إلا بمن ذكر فيما يظهر أيضًا، ثم رأيت ما قدمته قبل العارية، وهو صريح في ذلك. (تنبيه): من المشكّل حكاية الرافعي وجهين في أنه هل يصح أن يُلزم القاضي الميث بموجب إقراره في حياته؟ إذ لا خلاف أنه يجب إخراج ما أقر به من تركه عتقًا كان أو دُنياً وحمله الشككي على ما إذا ادّعى على رجل فأقر ثم مات قبل الحكم عليه هل يُحكم عليه بإقراره الأول أو يُحتاج إلى إنشاء دعوى على الوارث قال: فينبغي أن يكون هذا محل الوجهين وليس من جهة لفظ الموجب.

(أو) سأل المدعي ومثله المدعى عليه نظير ما مرّ (أن يُكتب له) بقرطاس أحضره من عنده حيث لم يكن من بيت المال (محضرًا) بفتح الميم (بما جرى من غير حكم، أو سيجلاً بما حكم

فود: (إذ لا خلاف إلخ) علة للإشكال. فود: (وحمله) أي: ما حكاها الرافعي من الوجهين.

فود: (هل يُحكم عليه إلخ) اختاره المُفني عبارته وله الحكم على ميث بإقراره حيًا في أحد وجهين رجحه الأذرع. اه. فود: (أن يكون هذا) أي: ما إذا ادّعى على رجل فأقر، ثم مات قبل الحكم عليه. فود: (وليس) أي: الخلاف. فود: (سأل المدعي) إلى قوله: وألحق بهما في المُفني وإلى قوله إجماعًا في النهاية. فود: (نظير ما مرّ) أي: في شرح والإشهاد به لزِم. فود: (حيث لم يكن من بيت المال) عبارة المُفني من عنده: أو من بيت المال. اه.

فود (سني): (أو سيجلاً بما حكم إلخ) اعلم أن لألفاظ الحكم المتداولة في التسجيلات مراتب أذاها الثبوت المجرّد وهو أنواع: ثبوت اغتراف المتبايعين مثلاً بجزيان البيع، وثبوت ما قامت به البيئة من ذلك، وثبوت نفس الجزيان وهذا كله ليس بحكم كما صرحاه في باب القضاء على الغائب ونقله في البحر عن نصّ الأم وأكثر الأصحاب؛ لأنه إنما يراد به صحة الدعوى وقبول الشهادة فهو بمثابة سمعت البيئة وقبلتها ولا إلزام في ذلك، والحكم إلزام وأغلاها الثبوت مع الحكم، والحكم أنواع بيئة: الحكم بصحة البيع مثلاً، والحكم بموجبه، والحكم بموجب ما ثبت عنده، والحكم بموجب ما قامت به البيئة عنده، والحكم بموجب ما أشهد به على نفسه، والحكم بثبوت ما شهدت به البيئة. وأدنى هذه الأنواع هذا السادس وهو الحكم بثبوت ما شهدت به البيئة؛ لأنه لا يزيد على أن يكون حكمًا بتعديل البيئة. وفائدته عدم احتياج حاكم آخر إلى النظر فيها وجواز الثقل في البلد. وأغلاها الحكم بالصحة، أو بالموجب أغني الأولين وأما هذان فلا يطلق القول بأن أحدهما أغلى من الآخر بل يختلف ذلك باختلاف الأشياء ففي شيء يكون الحكم بالصحة أغلى من الحكم بالموجب وفي شيء يكون الأمر بالمعكس، فإذا كانت يختلف فيها وحكم بها من يراها كان حكمها بها أغلى من حكمها بالموجب؛ مثاله يتبع المدبر مختلف في صحته فالشافعي يرى صحته، والحنفي يرى فساده فإذا حكم بصحة شافعي كان حكمها بها أغلى من حكمها بموجب البيع؛ لأن حكمها في الأول حكم بالمختلف به قسداً وفي الثاني يكون حكمها به ضمناً؛ لأنه في الثاني إنما حكم قسداً بترتب أثر البيع عليه واستتبع هذا الحكم الحكم بالصحة؛ لأن أثر الشيء إنما يترتب عليه إذا كان صحيحاً. ومثل هذا تعليل طلاق

استحب إجابته؛ لأنه مذکور وإنما لم يجب؛ لأن الحق يثبت بالشهود لا بالكتاب (وقيل: يجب) توفيقه لحقه، نعم، إن تعلقت الحكومة بصبي، أو مجنون له، أو عليه وجب التسجيل

المراة على نكاحها فالشافعي يرى بطلانه، والمالك يرى صحته فلز حكم بصحته مالكي صح واستحب حكمه به الحكم بوقوع الطلاق إذا وجد السبب وهو النكاح بخلاف ما لو حكم بموجب التعليق المذكور فإنه يكون حكمه متوجها إلى وقوع الطلاق قصدا لا ضمنا فيكون لقوا؛ لأن الوقوع لم يوجد فهو حكم الشيء قبل وجوده فلا يمنع الشافعي أن يحكم بعد النكاح بقاء العضة وعدم وقوع الطلاق وإذا كان الشيء متققا على صحته، والخلاف في غيرها كان الأمر بالعكس أي: يكون الحكم بالموجب فيه أغلَى من الحكم بالصحة، مثاله التذبير متقق على صحته فإذا حكم الحنفى بصحته لا يكون حكمه مانعا للشافعي من الحكم بصحة بيعه بخلاف ما لو حكم الحنفى بموجب التذبير فإن حكمه بذلك يكون حكما بطلان بيعه فهو مانع من حكم الشافعي بصحة بيعه وهل يكون حكم الشافعي بموجب التذبير حكما بصحة بيعه حتى لا يحكم الحنفى بفساده؟ الظاهر كما قال الأسموني لا؛ لأن جواز بيعه ليس من موجب التذبير بل التذبير ليس مانعا منه ولا مقتضيا له نعم جواز بيعه من موجبات الملك فلز حكم شافعي بموجب الملك فالظاهر أنه يكون مانعا للحنفي من الحكم بطلان بيعه؛ لأن الشافعي حيث لا يكون حكم بصحة البيع ضمنا. ومثل التذبير بيع الدار المتقق على صحته فإذا حكم الشافعي بصحته لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بشفعه الجوار وإذا حكم بموجب البيع كان حكمه به مانعا للحنفي من ذلك ولو حكم شافعي بصحة إجارة لا يكون حكمه مانعا للحنفي من الحكم بفسخها بموت أحد المتأجرين، وإن حكم الشافعي فيها بالموجب فالظاهر خلافا ليعفيهم أن حكمه يكون مانعا للحنفي من الحكم بالفسخ بعد الموت؛ لأن حكم الشافعي بالموجب قد يتناول الحكم بانسحاب بقاء الإجارة ضمنا، وقد بان لك أن الحكم بالصحة يستلزم الصحة بالموجب وعكسه، وهذا غالب لا دائم فقد يتجرّد كل منهما عن الآخر. مثال تجرّد الصحة البيع بشرط الخيار فإنه صحيح ولم يترتب عليه أثره فيحكم فيه بالصحة ولا يحكم فيه بالموجب. ومثال تجرّد موجب الخلع، والكتابة على نحو خمر فإنهما فاسدان ويترتب عليهما أثرهما من الينونة، والعتي ولزوم مهر البطل، والقيمة فيحكم فيهما بالموجب دون الصحة، وكذا الربا، والسرق ونحوهما يحكم فيه بالموجب دون الصحة ويتوقف الحكم بموجب البيع مثلا كما أو صحته على ثبوت ملك المالك وحيازته وأهليته وصحة صيغته في مذهب الحاكيم. وقال ابن قاسم أخذا من كلام ابن شهاب: والفرق بين الحكم بالصحة، والحكم بالموجب أن الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية التصرف، والحكم بالصحة يستدعي ذلك وكون التصرف صادرا في محله. وفائدته في الأثر المختلف فيه فلز وقفه على نفسه وحكم بموجب حاكم كان حكما منه بأن الواقف من أهل التصرف. وصيغة وقف على نفسه صحيحة حتى لا يحكم بطلانها من يرى الإنطال وليس حكما بصحة وقفه لتوقيه على كونه مالكا لما وقفه حين وقفه ولم يثبت ذلك. اهـ. معني.

جزماً وألحق بهما الزر كشفي الغائب ونحو الوقف مما يختلط له. وأشار المتن إلى أن المحضر ما تُحكى فيه واقعة الدعوى، والجواب وسماع البيّنة بلا حكم، والسجل ما تُصنّف إشهاده على نفسه أنه حكم بكذا، أو نفّذه (ويستحب نسختان) أي: كتابتهما (إحدهما) تُدفع (له) بلا ختم (والأخرى تُحفظ في ديوان الحكم) مختومة مكتوب عليها اسم الخصمين، وإن لم يطلب الخصم ذلك؛ لأنه طريق للتذكّر لو ضاعت تلك. (وإذا حكم باجتهاد) وهو من أهله، أو باجتهاد مُقلّده (ثم بان) أن ما حكم به (خلاف نص الكتاب، أو الشئ) المتواترة، أو الأحاد (أو) بان خلاف (الإجماع)، ومنه ما خالف شرط الواقف (أو) خلاف (قياس جلي)، وهو ما يعمّ الأولى، والمساوي قال القرافي: أو خالف القواعد الكلية قالت الحنفية: أو كان حكماً لا دليل عليه أي: قطعاً فلا نظّر؛ لما تنوّع على ذلك من التقصّ في مسائل كثيرة قال بها غيرهم

• قوله: (ونحو الوقف) كالوصية، والإجارة الطويلة. اه. ع ش.

• قوله (سني): (ويستحب) أي: للقاضي نسختان أي: بما وقع بين الخصمين، وإن لم يطلب ذلك. اه. مُعني. • قوله: (تُدفع له) أي: لصاحب الحق لينظر فيها ويقرضها على الشهود؛ لئلا يتسوا. اه. مُعني.

• قوله (سني): (تُحفظ في ديوان الحكم) ويضمها في جزل له، وما يجتمع عند الحاكم يضمّ بعضه إلى بعض، ويكتب عليه محاضر كذا في شهر كذا في سنة كذا وإذا احتاج إليه تولّى أخذه بنفسه ونظر أولاً إلى ختمه وعلائقه. اه. مُعني. • قوله: (مكتوب عليها) أي: على رأسها. اه. مُعني. • قوله: (وإن لم يطلب الخصم ذلك) راجع إلى قول المصنّف: (ويستحب نسختان). • قوله: (لأنه طريق إلخ) علة لقول المصنّف، والأخرى تُحفظ إلخ خلافاً لما يورثه صنيعه.

• قوله (سني): (وإذا حكم باجتهاد إلخ) تنبيه ما يقضي به القاضي، ويُعني به المُعني الكتاب، والشئ، والإجماع، والقياس، وقد يقتصر على الكتاب، والشئ، ويُقال: الإجماع يصدّر عن أحدهما، والقياس يرد إلى أحدهما. وليس قول الصحابي إن لم يتّشيز في الصحابة حجة؛ لأنه غير مقصوم من الخطأ، لكن يرجّح به أحد القياسين على الآخر فإذا كان ليس بحجة فاختلاف الصحابة في شيء كاختلاف سائر المُجتهدين، فإن انتشر قول الصحابي في الصحابة، ووافقه فإجماع حتى في حقه فلا يجوز له كغيره مخالفة الإجماع، فإن سكتوا فحجة إن ائقرضوا، وإلا فلا لاحتِمَال أن يخالفوه لأمير يبدو لهم، والحق مع أحد المُجتهدين في الفروع قال صاحب الأنوار: وفي الأصول، والأخر مُخطئ ماجور لفضله الصواب مُعني وروض مع شرحه. • قوله: (أو باجتهاد مُقلّده) كان يتبني حذقه، أو زيادة، أو نص إمامه بعد، أو الأحاد. • قوله: (إن ما حكم به) هذا التقدير بغير إغراب المتن وقدّر المُعني حكمه وهو أخصر وأسلم. • قوله: (بان) الأسبك حذقه. • قوله: (أي قطعاً) أي: انتهى الدليل عليه اثباتاً قطعياً. • قوله: (فلا نظّر لما تنوّع على ذلك من التقصّ) أي فلا يتقدّم هذا التقصّ؛ لعدم القطع بآثباته الدليل.

لأدلة عنده. قال الشبكي: أو خالف المذاهب الأربعة؛ لأنه كالمخالف للإجماع أي: لما يأتي عن ابن الصلاح (نقضه) أي: أظهر بطلانه وجوباً، وإن لم يُزَفَّع إليه (هو وغيره) بنحو: نقضه أو أبطلته، أو فسخته إجماعاً في مخالف الإجماع وقياساً في غيره، والمراد بالنقض هنا الظاهر على ما في المطلب عن النص لا معناه الحقيقي، وهو ما لا يحتلُّ غيره، ويُؤيِّد قول الشبكي: فمضى بأن الخطأ قطعاً، أو ظناً نقض الحكم قال: أما مجرّد التعارض لقيام بينة بعد الحكم، بخلاف ما قامت به البينة التي حكم بها فلا ثقل فيه. والذي يترجّح أنّه لا نقض فيه وأطال في تقريره وكان هذا مبني على ما يأتي عنه قُبيل فصل القائي مع بيان أن الحق في ذلك أنّه إن قطع بما يوجب بطلان الحكم الأول أبطل والا فلا على أنهم صرحوا بتبين بطلانه إذا بان فسق شاهديه أو رجوعه، أو نحو ذلك، لكن لا يرُدُّ هذا على الشبكي؛ لأن هذا ليس معارضاً بل رافعاً وشكاً ما بينهما. ويدخل في قوله: باجتهاد خلافاً لمن أوردّه عليه ما لو حكم بنقض، ثم بان نسخه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل. ويُنفَضُ أيضاً حكم مقلد بما

فود: (هتفه) أي: الغير. اه. نهاية. فود: (أي: أظهر بطلانه) عبارة الأستى والمُغني وفي تبييرهم بنقض وانتقض مسامحة إذ المراد بأن أن الحكم لم يصح من أصله تبه عليه ابن عبد السلام. اه.  
فود: (وجوباً) إلى قوله: والمراد في المُغني. فود: (وإن لم يُزَفَّع إليه) وعليه إغلام الخصمين بانقضاضه في نفس الأمر روض ومُغني. فود: (بنحو نقضته إلخ) ولَوْ قال: هذا باطل، أو ليس بصحيح فوجهان ويتبني أن يكون نقضاً. اه. مُغني. فود: (الظاهر) يعني ما يشمل الظاهر. فود: (أو ظناً) هو محط التأيد. فود: (وكان هذا) أي: قول الشبكي: والذي يترجّح إلخ. فود: (مع بيان إلخ) أي: من الشارح. فود: (في ذلك) أي التعارض المذكور. فود: (بتبين بطلانه) أي: الحكم. فود: (لا يرُدُّ هذا) أي: نصريحهم المذكور. فود: (لأن هذا) أي: نحو تبين فسق شاهيد الحكم. فود: (بل رافعاً) الأولى رفع الرافع. فود: (وُنفَضَ) إلى قوله: لما مر في المُغني إلّا قوله: أي: لأنه إلى وحكم من إلخ. فود: (حكم مقلد) أي: ولي للضرورة. اه. مُغني وتقدّم في الشارح والنهاية ولَوْ لغير ضرورة فمضى ولاه الإمام ينفذ حكمه ولو مع وجود مجتهد صالح.

فود: (على ما يأتي عنه قُبيل فصل القائي) عبارة هناك: ولَوْ قامت بينة باحتياج نحو تبين بيع ماله وأن قيمته مائة وخمسون فباعه القيم به وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت أخرى بأنه يبيع بلا حاجة، أو بأن قيمته مائتان يُفَضُّ الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال: لأنه إنما حكم بناء على سلامة البينة عن المعارض، ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بينة خارج، ثم أقام ذو اليد بينة فإن الحكم يُنْقَضُ لذلك وخالفه الشبكي قال: لأن الحكم لا يُنْقَضُ بالشك إذ التقيوم حدس وتخمين وقد تطلّب بينة الأقل على غيب فمعها زيادة علم وإنما يُفَضُّ في المقيس عليه لإجل اليد أي: الثابتة إلى آخر ما أطال به هناك ومنه هذا. والذي يتعيّن اعتماده أخذاً من تعليل الشبكي بالشك حمل الأول على ما إذا

يُخَالِفُ نَصَّ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كُنْصُ الشَّارِعِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُجْتَهِدِ كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ  
واعتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ وَأَلْحَقَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ حُكْمَ غَيْرِ مُتَّبِعٍ بِخِلَافِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ  
أَي: لَأَنَّهُ لَمْ يَرْتَقِ عَنْ رُتْبَةِ التَّقْلِيدِ وَحُكْمَ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ، وَإِنْ وَافَقَ الْمُعْتَمَدُ أَي: مَا لَمْ  
يَكُن قَاضِي ضَرُورَةٍ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يَنْفُذُ حُكْمَهُ بِالْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِهِ. وَنَقَلَ الْقَرَفِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ  
الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ، بِخِلَافِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ. وَبَعْدَ الْجَوَازِ وَصَرَحَ  
الشُّبْكِيُّ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ فِتَاوَاهِ فِي الْوَقْفِ وَأَطَالَ وَجَمَلَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ، بِخِلَافِ مَا  
أَنْزَلَ اللَّهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالرَّاجِحِ وَأَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ تَقْلِيدَهُمْ  
فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِهِ، وَبِهِ يُفْلَمُ أَنَّ مُرَادَ الْأَوَّلِينَ بَعْدَ الْجَوَازِ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِهِ فَيَجِبُ  
نَقْضُهُ كَمَا عَلِمَ يَمَّا مَرَّ عَنْ أَصْلِ الرُّوضَةِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعُوهُ: وَيَنْفُذُ حُكْمَ مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ  
الْتَرَجِيحِ إِذَا رَجَحَ قَوْلًا وَلَوْ مَزْجُوخًا فِي مَذْهَبِهِ بِدَلِيلٍ جَيِّدٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِشَاذٍ، أَوْ غَرِيبٍ  
فِي مَذْهَبِهِ إِلَّا إِنْ تَرَجَحَ عِنْدَهُ وَلَمْ يُشْرَطْ عَلَيْهِ التَّزَامُ مَذْهَبٍ بِاللَّفْظِ، أَوْ الْغُرُفِ كَقَوْلِهِ: عَلَى  
قَاعِدَةٍ مَنْ تَقَدَّمَ قَالَ: وَلَا يَجُوزُ إِجْمَاعًا تَقْلِيدُ غَيْرِ الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ فِي قَضَاءٍ، وَلَا إِفْتَاءٍ، بِخِلَافِ  
غَيْرِهِمَا. ١ هـ. وَسَبَقَهُ إِلَى صَحَّةِ ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمَاوَزْدِيُّ وَخَالَفَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. وَمَرَّ آيَنًا  
لِذَلِكَ مَزِيدٌ قَالَ الْبَقَوِيُّ: وَلَوْ حُكِمَ حَاكِمٌ بِالصَّحَّةِ فِي قَضِيَّةٍ مِنْ بَعْضِ وَجُوهِ اسْتِمْلَتْ عَلَيْهَا  
فَلَمْ يُخَالَفْهُ الْحُكْمُ بِفَسَادِهَا مِنْ وَجْهِ آخَرَ كَصَغِيرَةِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُجْبِرٍ بِغَيْرِ كُفٍّ وَيَلْزَمُهُ  
التَّسْجِيلُ بِالنَّقْضِ إِنْ سَجَلَ بِالْمَنْقُوضِ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ قَالَ الشُّبْكِيُّ: وَمَتَى نَقَضَ.....

• فَوَدَّ: (حُكْمَ غَيْرِ مُتَّبِعٍ) وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْمُتَّبِعِ فِي قَوْلِهِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَتَبِعُوا الْخ.

• فَوَدَّ: (وَحُكْمَ مَنْ لَا يَصْلُحُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَلَوْ قَضَى بِصَحَّةِ النِّكَاحِ بِلَا وَلِيِّ وَبِشَهَادَةِ مَنْ  
لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَفَاسِقٍ لَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ كَمُعْظَمِ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا. (تَنْبِيْهٌ): هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّالِحِ  
لِلْقَضَاءِ، أَمَّا مَنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَإِنَّ أَحْكَامَهُ تَنْقُضُ، وَإِنْ أَصَابَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُا صَدَرَتْ مِنْ مَنْ لَا يَنْفُذُ حُكْمَهُ،  
وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَلاَهُ ذُو شَوْكَةٍ بَحِيْثٌ يَنْفُذُ حُكْمَهُ مَعَ الْجَهْلِ، أَوْ نَحْوَهُ أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ مَا أَصَابَ فِيهِ  
وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي. ١ هـ. • فَوَدَّ: (فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ) أَي: الْمُجْتَهِدِينَ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ)  
أَي بِكَلَامِ الشُّبْكِيِّ. • فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ) أَي: قَوْلِ مَوْلَاهُ فِي عَقْدِ التَّوْلِيَةِ. • فَوَدَّ: (مَنْ تَقَدَّمَ) الْأَوَّلَى  
الْخَطَابَ. • فَوَدَّ: (قَالَ) أَي: ابْنُ الصَّلَاحِ. • فَوَدَّ: (ذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ) وَهُوَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا. • فَوَدَّ: (وَمَرَّ  
آيَنًا) أَي: فِي الْفُرُوعِ فِي التَّقْلِيدِ. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ التَّسْجِيلُ الْخ) أَي: لِيَكُونَ التَّسْجِيلُ الثَّانِي مُبْطِلًا  
لِلأَوَّلِ كَمَا كَانَ الْحُكْمُ الثَّانِي نَاقِضًا لِلْحُكْمِ الْأَوَّلِ. ١ هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (إِنْ سَجَلَ بِالْمَنْقُوضِ) فَإِنْ لَمْ

بَقِيََتِ الْعَيْنُ بِصِفَاتِهَا وَقُطِعَ بِكَذِبِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا تَلَفَتْ، وَلَا تَوَافَقَ وَلَمْ يُطْغَنَ بِكَذِبِ  
الْأَوَّلَى. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ وَوَدَّ كَلَامَ الشُّبْكِيِّ الْخ. ١ هـ. بِاخْتِصَارِ فَرَاغَتِهِ. • فَوَدَّ: (غَيْرِ  
مُتَّبِعٍ) أَخْرَجَ حُكْمَ الْمُتَّبِعِ بِمَا ذَكَرَ وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ: قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَتَبِعُوهُ الْخ.

حكم غيره سئل عن مُسْتَنَدِهِ وقولهم: لا يُسأل القاضي عن مُسْتَنَدِهِ مَحَلَّهُ إذا لم يكن حكمه نَقْضًا أي ومَحَلَّهُ أيضًا إذا لم يكن فاسدًا، أو جاهلاً كما مرَّ أوَّلُ الباب. (لا) ما بأنَّ خلافَ قياس (مُغْنِي)، وهو ما لا يَتِمُّدُ احتمالُ الفارقِ فيه كقياسِ الدُّرَّةِ على البُرِّ في الرُّبَا بجايِجِ الطَّعْمِ فلا يَنْقُضُهُ لاحتماله. (والقضاء) أي: الحكم الذي يَسْتَفِيدُهُ القاضي بالولاية فيما باطن الأمر فيه، بخلاف ظاهره تنفيذاً كان أو غيره (يَنْقُذُ ظاهراً لا باطناً) فالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة لا يُفِيدُ الجَلَّ باطناً لِمالي، ولا يُضَيِّعُ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «لَقُلْ بِمَعْصُكُمُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْقُضِي لَهُ بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَلَا يَأْخُذْهُ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» وَخَبَرِ «أَمِزْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ» جَزَمَ الْحَافِظُ الْمِرَاقِيُّ بِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَكَذَا أَنْكَرَهُ الْجِزْيِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَقَلَّهِ مِنْ حَيْثُ نِسْبَةُ هَذَا اللَّفْظِ بِخُصُوصِهِ

يَكُنْ قَدْ سَجَلَ بِالْحُكْمِ لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِسْجَالُ بِالتَّقْضِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْجَالُ بِهِ أَوْ لَى. اهـ. مُغْنِي.

فُود: (حُكْمٌ غَيْرُهُ) وَكَذَا حُكْمٌ نَفْسِهِ فِي قَاضِي الضَّرُورَةِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي. فُود: (سُئِلَ عَنْ مُسْتَنَدِهِ) لَوْ قَالَ: نَقَضْتُ بِحُجَّةٍ أَوْ جَبَّتِ التَّقْضُ شَرْعًا وَامْتَنَعَ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ لَمْ يَقْبَلْ نَقْضُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. فُود: (كَمَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ) أَي: مَعَ تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّهَمْ مَوْلَاهُ عَنِ السُّؤَالِ. فُود: (لَا مَا بَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَخَبَرِ أَمِزْتُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَغَيْرُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: جَزَمَ إِلَى أَنْكَرَهُ.

فُود: (لِاحْتِمَالِهِ) أَي: الْفَارِقِ وَهُوَ كَثْرَةُ الْأَثْبَاتِ فِي الْبُرِّ دُونَ الدُّرَّةِ وَلَا يَتِمُّدُ تَأْثِيرُهُ فِي الْحُكْمِ أَي: بِنَفْيِ الرُّبُوبَةِ عَنِ الدُّرَّةِ. اهـ. بُجَيْرِي. فُود: (فَلَا يَنْقُضُهُ الْخُ) وَلَوْ قَضَى قَاضٍ بِصَحَّةِ نِكَاحِ الْمَفْقُودِ زَوْجَهَا بَعْدَ أَرْبَعِ سِنِينَ وَمُدَّةِ الْعِدَّةِ أَوْ بِنَفْيِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، أَوْ بِنَفْيِ بَيْعِ الْعَرَايَا، أَوْ بِمَنْعِ الْقِصَاصِ فِي الْقَتْلِ بِمَقْتُلٍ، أَوْ بِصَحَّةِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ، أَوْ بِنِكَاحِ الشُّغَارِ، أَوْ بِنِكَاحِ الْمُتَعَةِ، أَوْ بِعُزْمَةِ الرِّضَاعِ بَعْدَ حَوْلَتَيْنِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَقَتْلِ مُسْلِمٍ بِذِمِّيٍّ وَجَرِيَانِ التَّوَارِثِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ، وَالْكَافِرِ نَقَضَ قَضَاؤُهُ كَالْقَضَاءِ بِاسْتِخْسَانِ فَايِدٍ وَهُوَ أَنْ يُسْتَحْسَنَ شَيْءٌ لِأَمْرِ يَهْجِسُ فِي النَّفْسِ، أَوْ لِعَادَةِ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، أَوْ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ مُتَابَعَتُهُ، أَمَّا إِذَا اسْتَحْسِنَ الشَّيْءُ لِلدَّلِيلِ يَقُومُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ فَتَجِبُ مُتَابَعَتُهُ وَلَا يَنْقُضُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةِ. فُود: (فِيمَا بَاطِنُ الْأَمْرِ فِيهِ بِخِلَافِ ظَاهِرِهِ) أَي: بِأَنْ تَرْتَّبَ الْحُكْمُ عَلَى أَصْلِ كَاذِبٍ كَشَهَادَةِ زُورٍ أَسْنَى، وَمَنْهَج. فُود: (لَقُلْ بِمَعْصُكُمُ الْخُ) أَوَّلُهُ كَمَا فِي الْأَسْنَى «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّمَا تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَقُلْ الْخُ». فُود: (الْحَقُّ) أَي: أَقْدَر. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي: أَلْبَغْ وَأَعْلَم. اهـ. فُود: (وَخَبَرِ الْخُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ. فُود: (أَمِزْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَمِزْنَا بِاتِّبَاعِ الظَّاهِرِ. اهـ. فُود: (جَزَمَ الْحَافِظُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، لَكِنْ جَزَمَ الْخُ. فُود: (أَنَّهُ) أَي: خَبَرِ أَمِزْتُ الْخُ. فُود: (الْجِزْيِيُّ) بِكُسْرِ الْمِيمِ. اهـ. نَهَايَةِ. فُود: (وَلَقَلَّهِ الْخُ) أَي: إِنْكَارِ الْجِزْيِيِّ.

فُود: (وَكَذَا أَنْكَرَهُ الْجِزْيِيُّ) بِكُسْرِ الْمِيمِ ش م ر.



إليه ﷺ، أما معناه فهو صحيحٌ منسوبٌ إليه ﷺ أخذًا من قولِ المُصنِّفِ في شرح مسلم في خبرٍ «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم» معناه «إني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولَّى السرائر» كما قال ﷺ. ١ هـ. وعبارةُ الأَمِّ عقيبَ حديثِ الصحيحين المذكورِ فأخبرهم ﷺ أنه إنما يقضي بالظاهر وأن أمرَ السرائرِ إلى الله بل نقلَ ابنُ عبد البر الإجماعَ على معناه وعبارته أجمعوا على أن أحكامَ الدنيا على الظاهرِ وأن أمرَ السرائرِ إلى الله انتهت. وبهذا كله يبيِّن ردُّ إطلاقي أولئك الحفاظِ أنه لا أصلَ له. ويلزمُ المحكومُ عليها بينكاح كاذبِ الهزبِ بل، والقتلُ إن قلَّرتُ عليه كالصائِلِ على البضع، ولا نَظَرُ لكونه يعتقِدُ الإباحةَ كما يجبُ دَفْعُ الصَّبِيِّ عنه، وإن كان غيرَ مُكَلَّفٍ، فإن أُكْرِهْتَ فلا إثمَ. ولا يُخَالِفُ هذا قولهم: الإنكارُ لا يُبيحُ الزَّنا لِشُبْهَةِ سَبْقِ الحُكْمِ على أن بعضهم قَيَّدَ عَدَمَ الإثمِ بما إذا رُبِطَتْ حتى لم يَتَّقِ لها حَرَكةً، لكن فيه نَظَرٌ؛ إذ لو كان هذا مرادًا لم يَفْرُقُوا بين ما هنا، والإنكارِ على الزَّنا؛ لأنَّ مَحَلَّ حرْمَتِهِ حيثُ لم تُزَيَّنْ كذلك، فإن وُطِئَتْ فزنا عندَ الشيخ أبي حامِدٍ ووطءٌ شُبْهَةٌ عندَ غيره، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ أبا حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجْعَلُهَا مَنكُوحَةً بالحكم، ورجح الزركشي كالأذرعِي الأولَ قالا: والشُبْهَةُ إنما تُرَاعَى حيثُ قويَ مَذَرُّهَا لا كَهَذَا.....

• فَوَدَّ: (أخذًا من قولِ المُصنِّفِ إلخ) قد يُقالُ: إن أَخْبَرَ هذا القولُ أي: قوله: كما قاله إلخ يُفِيدُ أن ذلك اللَّفْظَ بِخُصُوصِهِ منسوبٌ إليه ﷺ. • فَوَدَّ: (في خبرٍ إني لم أومر إلخ) أي: في تَفْسِيرِهِ. • فَوَدَّ: (معناه إلخ) مقولُ المُصنِّفِ. • فَوَدَّ: (وعبارةُ الأَمِّ إلخ) بالجرِّ عطفًا على قولِ المُصنِّفِ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحذُوفٌ أي: تُفِيدُ ذلك أيضًا، أو خَبَرُهُ قوله: فَأَخْبَرَهُم إلخ. • فَوَدَّ: (أولئك الحفاظ) لم يَسْبِقْ في كلامِهِ منهم غيرُ الحافظِ العراقي. • فَوَدَّ: (ويلزمُ المحكومُ عليها) إلى قوله: فَإِنْ أُكْرِهْتَ فِي النِّهَايَةِ وَالْيَاقُوتِيُّ: (ومن ثَمَّ في المُغْنِي إلخ) قوله: وَرَجَّحَ الزَّرْكَشِيُّ إلى أَمَّا بَاطِلُ الأَمْرِ. • فَوَدَّ: (ويلزمُ المحكومُ عليها إلخ) أي: وَلَمْ يَجَلْ لِلْمَحْكُومِ لَهُ الاسْتِمْنَاعُ بِهَا. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بل والقتل إلخ) ومثلها مَنْ عَزَّتْ وَقُوعُ الطَّلَاقِ عَلَى زَوْجِهَا وَلَمْ يُمْكِنْهَا الْخُلَاصُ مِنْهُ. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (إن قلَّرتُ عليه) أي: وَلَوْ بَسْمٌ إِنْ تَمَيَّنَ طَرِيقًا. هـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (لِكونِهِ) أي: طَالِبِ الوَطْءِ. • فَوَدَّ: (كما يجبُ إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَلَا نَظَرُ إلخ. • فَوَدَّ: (دَفْعُ الصَّبِيِّ) أي: المَجْنُونِ عَنْهُ أَي: البُضْع. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِشُبْهَةِ سَبْقِ الحُكْمِ) عِلَّةٌ لِمَدَمِ الْمُخَالَفَةِ. • فَوَدَّ: (هَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ) وهو الاسْتَوْكِي أَسْنَى وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فإن وُطِئَتْ إلخ) أي: المَحْكُومُ عَلَيْهَا بَيْنَكَاحِ كَاذِبِ عِبَارَةُ المُغْنِي، وَالرَّوَضُ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي حَدِّهِ بِالْوَطْءِ وَجِهَانِ أَوْ جُوهَمَا كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ وَابْنُ الْمُقَرِّي عَدَمُ الْحَدِّ؛ لِأَنَّ أبا حنيفة يَجْعَلُهَا مَنكُوحَةً بِالْحُكْمِ فَيَكُونُ وَطْءُهَا وَطْءًا فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ وَذَلِكَ شُبْهَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَي: المَحْكُومُ بِهِ طَلَاقًا حَلَّ لَهُ وَطْءُهَا بَاطِلًا إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ لَيْكَةِ بَحْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعْرَضُ نَفْسَهُ لِلثُّمَّةِ، وَالْحَدُّ، وَيَبْقَى الثَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا لَا التَّفَقُّةُ لِلتَّحِيلَةِ. وَلَوْ تَكَحَّتْ آخَرُ قَوَاطِفِهَا جَاهِلًا بِالحَالِ فَشُبْهَةٌ وَتَخَرُّمٌ عَلَى الْأَوَّلِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ، أَوْ عَالِمًا، أَوْ نَكَحَهَا أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ، وَوُطِئَ فَكَذًا فِي الْأَشْبَةِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ. هـ. • فَوَدَّ: (الأول) أي: كَوْنُ

أما ما باطن الأمر فيه كظاهره، فإن لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالتسليط على الأخذ بالشفعة الذي لم يترتب على أصل كاذب نفذ باطنًا أيضًا، وكذا إن اختلف فيه كشفعة الجوار فينفذ باطنًا أيضًا على المعتمد، ومن ثم حل للشافعي طلبها من الحنفى، وإن لم ينفذ أبا حنيفة؛ لأن من عقيدة الشافعي أن النفوذ باطنًا يستلزم الحل فلم يأخذ مؤرخا في اعتقاده، ومن ثم لم يجوز للحنفى منعه من طلبها وجاز للشافعي الشهادة بها، لكن لا بصيغة أشهد أنه يستحقها؛ لأنه كذب كما أن له حضور نكاح بلا ولي إن قلد أو أراد حفظ الواقعة، نعم، ليس له دعوى، ولا شهادة على مؤنث عند من لا يرى قبول توبته كما نص عليه؛ لأن أمر الدماء أغلظ. وجاز أيضًا لحاكم شافعي أنهى إليه ما لا يراه من أحكام مخالفيه تنفيذها والزائم العمل بها فلو فسخ نكاح امرأة أو خولعت ميرًا وحكم حنبلي بصحة أحدهما، ثم رفعت أمرها للشافعي لزوجها في الأولى من آخر وفي الثانية من زوجها من غير محلل جاز ذلك خلافا لابن الجواد في الثانية؛ لما مر من أنه يرى نفوذ حكم المخالف باطنًا. وكحكم المخالف....

وطيها زنا وقوله: قال. أي: الأذرعى والزركشي. قود: (أما ما باطن الأمر) إلى قوله: ومن ثم في النهاية. قود: (كظاهره) أي: بأن ترتب على أصل صادق. اه. مغني. قود: (الذي لم يترتب على أصل كاذب) أي: فإن ترتب على أصل كاذب كسهادة زور فكالأول. اه. نهاية أي: كالمخالف للنص الذي يتقضه الحاكم وغيره ع ش. قود: (فينفذ باطنًا أيضًا إلخ) أي: وإن كان لمن لا يعتقده ليحقق الكلمة ويتم الانتفاع مغني وأسنى. قود: (ومن ثم حل إلخ) عبارة المغني فلو حكم حنفى لشافعي بشفعة الجوار أو بالإزث بالترجم حل له الأخذ به اختيارًا بعقيدة الحاكم؛ لأن ذلك معتقد فيه، والاجتهاد إلى القاضي لا إلى غيره مغني وأسنى. قود: (وجاز لشافعي الشهادة إلخ) عبارة الترويض مع شزجه فلو شهد شاهد بما يقتضيه القاضي لا الشاهد كشافعي شهد عند حنفى بشفعة الجوار قبلت شهادته لذلك قال الإسئوي: ولشهادته بذلك حالان: أحدهما: أن يشهد بنفس الجوار وهو جائز، ثانيهما: أن يشهد باستحقاق الأخذ بالشفعة، أو بشفعة الجوار ويتبني عدم جوازه لا عقاده خلافه. اه. زاد المغني وهذا لا يأتي مع تعليلهم المذكور. اه. قود: (كما أن له) أي: للشافعي. قود: (نعم ليس له دعوى إلخ) هل الإفتاء ورواية الحديث كذلك يتأمل. اه. سيد عمر. قود: (على مؤنث إلخ) أي: على ارتدادها. قود: (أيضًا) أي: كجواز الشهادة بشفعة الجوار. قود: (فلو فسخ نكاح امرأة إلخ) لعل هذا في فسخ لا يسوغه الشافعي وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلي بصحته. اه. سم. قود: (جاز ذلك) أي: التزويج المذكور. قود: (من أنه) أي: الشافعي. قود: (وكحكم المخالف) خبر مقدم لقوله: إثباته.

قود: (فلو فسخ نكاح امرأة إلخ) لعل هذا في فسخ لا يسوغه الشافعي، وإلا فلا حاجة إلى الاستناد بحكم الحنبلي بصحته.

فيما دُكر إثباته إن كان مُعْتَقَدَه أَنَّهُ حَكَمٌ كما هو ظاهرٌ متى تقرر أَن العبرة بعقيدته لا بعقيدة مَنْ أَنهَى إليه حَكَمٌ ويظهر أَنَّهُ لا أثر لِكُونِ المُخَالِفِ بِمُتَقَدُّ أَنَّ الحَكَمَ إِنَّمَا يَنْقُذُ ظَاهِرًا فَقَطْ بَلْ العبرة في هذا بِاعْتِقَادِ الْمُتَنَهِّي إِلَيْهِ كَالشَّافِعِيِّ. وَيُفْرَقُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُبِيحُ لِلْإِقْدَامِ عَلَى الْعَمَلِ بِقَضِيَّةِ حَكَمِ الْمُخَالِفِ فَتُظَنُّ لِعَقْدَادِ الثَّانِي فِي هَذَا بِخُصُوصِهِ دُونَ مَا عَدَاهُ. (وَلَا يَقْضِي) أَي: لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَضَاءُ (بِخِلَافِ عَلَيْهِ) أَي: ظَنُّهُ الْمُؤَكِّدُ عَلَى مَا قَالَهُ شَارِحٌ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي عَقِبَهُ، وَيُخْتَمَلُ الْفَرْقُ (بِالْإِجْمَاعِ) عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ مُنْشِئُهُ أَنَّ الْوُجُوهَ هَلْ تَخْرُقُ الْإِجْمَاعَ؟ وَالْوَجْهُ أَنَّا إِنْ قُلْنَا: لَا زِمَ الْمَذْهَبُ مَذْهَبَ خَرَقْتَهُ، وَإِلَّا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا وَذَلِكَ كَمَا إِذَا شَهِدَا بِرُقٍّ، أَوْ نِكَاحٍ، أَوْ مِلْكٍ مَنْ يَعْلَمُ حَرَّتَهُ، أَوْ يَتَنَوَّنَتَهَا أَوْ عَدِمَ مِلْكِهِ؛ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ بِطُلَانِ الْحَكَمِ بِهِ حِينَئِذٍ، وَالْحَكَمُ بِالْبَاطِلِ مُحَرَّمٌ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقَضَاءُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ بِعَلِيهِ؛ لِمُعَارَضَةِ الْبَيِّنَةِ لَهُ مَعَ عَدَالَتِهَا ظَاهِرًا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَلَيْهِ خِلَافٌ مَا شَهِدَا بِهِ تَعَمُّدُهُمَا الْمُفَسِّقُ لِهَمَا وَبِهِ فَارَقَ قَوْلُهُمْ: لَوْ تَحَقَّقَ جَرْحُ شَاهِدَيْنِ رَدُّهُمَا وَحَكَمَ بِعَلِيهِ الْمُعَارِضِ لِشَهَادَتِهِمَا. قِيلَ: صَوَابُ الْمَتْنِ بِمَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ فَإِنَّ مَنْ يَقْضِي بِشَهَادَةٍ مَنْ لَا يَعْلَمُ صِدْقَهُمَا، وَلَا كِذْبَهُمَا قَاضٍ، بِخِلَافِ عَلَيْهِ، وَهُوَ نَافِذٌ أَتِفَاقًا. ١ هـ،، وَهُوَ عَجِيبٌ فَإِنَّهُ فَرَضَهُ فِيمَنْ لَا يَعْلَمُ.....

• قَوْلُهُ: (فِيمَا دُكِرَ) أَي: فِي التَّمَوُّذِ بِاطِّتًا وَجَوَازِ التَّنْفِيذِ وَالْإِزَامِ الْعَمَلِ. • قَوْلُهُ: (إِثْبَاتُهُ) أَي: قَوْلُ الْمُخَالِفِ ثَبَّتَ عِنْدِي وَنَحْوُهُ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. • قَوْلُهُ: (مُعْتَقَدُهُ) أَيِ الْمُخَالِفِ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ اغْتِقَادِ أَنَّ الْحَكَمَ الْمُتَرَتَّبَ عَلَى أَصْلٍ صَادِقٍ يَنْقُذُ بِاطِّتًا أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (أَي: لَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يَلْزَمُ فِي الْهَاتِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى مَا قَالَهُ إِلَى ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (أَي: ظَنُّهُ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوْجَعَ تَفْسِيرُ الْعِلْمِ بِمَا يَشْمَلُ الْعِلْمَ، وَالظَّنَّ؛ إِذْ قَدْ يَخْصُلُ لَهُ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ، أَوِ الظَّنُّ لَا بِخُصُوصِ الظَّنِّ لِخُرُوجِ الْعِلْمِ. اهـ. سَم. • قَوْلُهُ: (عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ مُنْشِئُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُتَنَهِّي: اغْتَرَضَ عَلَى الْمُصَنِّفِ دَعْوَاهُ الْإِجْمَاعَ بِوَجْهِ حُكَاةِ الْمَاوَزْدِيِّ بِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِالشَّهَادَةِ الْمُخَالِفَةِ لِمِلْكِهِ وَأَجِيبُ بِأَنَّ لَنَا خِلَافًا فِي أَنَّ الْأَوْجَعَ تَقْدَحُ فِي الْإِجْمَاعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَزِمَ الْمَذْهَبُ هَلْ هُوَ مَذْهَبٌ، أَوْ لَا، وَالزَّاجِعُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ فَلَا يَقْدَحُ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَي: بِخِلَافِ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ قَاطِعٌ الْخُ) عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَي: فِيمَا لَوْ قَامَتْ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِ عَلَيْهِ اهـ مُتَنِي. • قَوْلُهُ: (لِمُعَارَضَةِ الْبَيِّنَةِ لَهُ الْخُ) قِيمَتُهُ عَلَيْهِ الْحَكَمُ بِشَيْءٍ مِنْهُمَا. اهـ. مُتَنِي. • قَوْلُهُ: (خِلَافٌ مَا شَهِدَا بِهِ) مَفْعُولٌ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: تَعَمُّدُهُمَا الْخُ فَاعِلٌ لَا يَلْزَمُ وَقَوْلُهُ: الْمُفَسِّقُ الْخُ نَعَتْ لِيَتَعَمَّدُهُمَا. • قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ يَقُولُهُ: وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَلَيْهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (صَوَابُ الْمَتْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: اهـ فِي الْمَتْنِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: الْأَوَّلَى أَنْ يُعَبَّرَ بِمَا يُعْلَمُ خِلَافَهُ كَالْمَاوَزْدِيِّ وَغَيْرِهِ فَإِنَّ الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ الْخُ) أَقُولُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: بِخِلَافِ عَلَيْهِ فِي

• قَوْلُهُ: (أَي: ظَنُّهُ) لَعَلَّ الْأَوْجَعَ تَفْسِيرُ الْعِلْمِ بِمَا يَشْمَلُ الْعِلْمَ وَيَشْمَلُ الظَّنَّ؛ إِذْ قَدْ يَخْصُلُ لَهُ حَقِيقَةُ الْعِلْمِ، أَوِ الظَّنُّ لَا بِخُصُوصِ الظَّنِّ لِخُرُوجِ الْعِلْمِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَجِيبٌ) أَقُولُ: لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ

صِدْقًا، ولا كَذِبًا فكيف يصح أن يُقال: إن هذا قضي، بخلاف عليه حتى يردَّ على المتني  
فالصواب صحة عبارته. ثم رأيت البلقيني رده بما ذكرته فقال: هذا الاعتراض غير صحيح؛  
لأن الذي يقضي به هو ما يشهدان به لا صِدْقُهُما فلم يقض حينئذٍ، بخلاف عليه، ولا بما  
يعلّم خلافه فالمداربان مستويان. اهـ. (فرغ) عَلِمَ بِمَا مَرُّهُ أَنْ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَزَوَّجْتَ فَلَنَهِيَ  
طَالِقٌ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا وَحَكَمَ لَهُ شَافِعِيٌّ بِصَحَّةِ النِّكَاحِ، أَوْ مُوجِبُهُ تَضَمُّنَ الْحُكْمِ بِإِطَالِ ذَلِكَ  
التعليق، وإن لم يذكره في حكمه؛ لأن المتمدن أن الحكم بالصحة كالحكم بالموجب في  
تناول جميع الآثار المختلف فيها، لكن إن دخل وقت الحكم بها كما هنا فإن من آثارها هنا  
أن الطلاق السابق تعليقه على النكاح لا يرفقه. ولو حكم حَقَّقِي مثلاً قبل العقد بصحة ذلك  
التعليق جاز للشافعي عقِبَ العقد أن يحكم بالغايه؛.....

المعنى من قبيل السلب البسيط؛ لأنه في المعنى بمعنى ما لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب  
مع انتفاء الموضوع فما لا يوافق علمه صادق مع انتفاء علمه بالقضاء بخلاف عليه يصدق بالقضاء  
بشهادة من لا يعلم صدقه ولا كذبه. اهـ. سم ولك أن تمنع قوله: لأنه في المعنى إلخ بأن المتبادر من  
خلاف العلم ضد العلم فيقتضي تحقق العلم وإنما يظهر ما قال المصنف بغير علمه، والفرق بين  
التغيرين ظاهر. ة فود: (صدقًا إلخ) مفعول لا يعلم. ة فود: (لا صِدْقُهُما) عطف على ما يشهدان به،  
لكن ما يفهمه من أنه لو فرض كونه مَحْكُومًا به لما صحَّ التَّخْرِيعُ الآتي فيه نظر. ة فود: (بما مر) أي: في  
الفرق بين الحكم بالموجب، والحكم بالصحة. ة فود: (تضمن) أي: حكم الشافعي المذكور.  
ة فود: (وإن لم يذكره) أي: الإبطال. ة فود: (وقت الحكم بها) فاعِلٌ دَخَلَ، والضمير للآثار.  
ة فود: (فإن من آثارها) أي: الحكم بالصحة، والحكم بالموجب وكان الأولى إفراذ الضمير  
بإرجاعه للنكاح. ة فود: (فإن من آثارها هنا أن الطلاق السابق إلخ) يتأمل هذا الكلام، ويراجع فإن  
الصحة لا تنافي الوقوع المعلق بها بل تقتضيه كافتضاء الشرط للجزاء. اهـ. سم أقول قد مرَّ عن المُعْنَى  
ما يوافق كلام الشارح وأيضًا في حاشية قول المتني: أو سيجلًا بما حكّم إلخ إن قوله: فإن الصحة لا  
تنافي إلخ ممنوع بالنسبة إلى عقيدة الحاكم الشافعي فإن عقيدته عدم تأثير النكاح بالتعليق السابق عليه.  
ة فود: (مثلاً) أي: أو ما ليكي. ة فود: (جاز للشافعي إلخ) خلافًا للمعنى كما مرَّ في حاشية، أو سيجلًا  
بما حكّم إلخ. ة فود: (عقب العقد) لعله ليس بقيد.

ليس بعجيب؛ لأن قوله: بخلاف علمه في المعنى من قبيل السلب البسيط؛ لأنه في المعنى بمعنى ما  
لا يوافق علمه ومن المشهور صدق السلب البسيط مع انتفاء الموضوع؛ فما لا يوافق علمه صادق مع  
انتفاء علمه بالقضاء بخلاف عليه يصدق بالقضاء بشهادة من لا يعلم صدقه، ولا كذبه فليتأمل.  
ة فود: (فإن من آثارها هنا أن الطلاق السابق تعليقه إلخ) يتأمل هذا الكلام ويراجع؛ فإن الصحة لا  
تنافي الوقوع المعلق بها، بل تقتضيه كافتضاء الشرط للجزاء.

لأنه ليس نقضاً له؛ لعدم دخول وقته؛ لأنه في الحقيقة فتوى لا حكم؛ إذ الحكم الحقيقي الممتنع نقضه إنما يكون في واقع وقته دون ما سبق؛ لعدم تصور دعوى ملزمة به. والحكم في غير الحسبة إنما يُعْتَدُّ به بعدها إجماعاً على ما حكاها غيره واحد من الحنفية، نعم، إن ثبت ما قيل عن المالكية، أو الحنابلة أنه قد لا يتوقف عليها وأنه قد يسرع على قواعدهم مثل هذا الحكم لم يتعد امتناع نقضه حينئذ. ومر في الطلاق ما له تعلق بذلك. (والأظهر أنه أي: القاضي ولو قاضي ضرورة على الأوجه (يقضي بعلمه) إن شاء.....

❦ فؤد: (لأنه ليس نقضاً له لعدم دخول وقته؛ لأنه إلخ) فيه تقديم وتأخير وحق المقام أن يقال: لأنه في الحقيقة فتوى لا حكم لعدم دخول وقته فليس إلخاً نقضاً للحكم؛ إذ الحكم الحقيقي إلخ. ❦ فؤد: (لعدم دخول وقته) أي: الحكم بصحة التعليق. ❦ فؤد: (لأنه إلخ) يتأمل هذا التعليق، ولعل الأسبك بل هو في الحقيقة إلخ. ❦ فؤد: (في واقع وقته) أي: في أمر تحقق وقت الحكم. ❦ فؤد: (بعدها) أي: الدعوى الملزمة. ❦ فؤد: (هن المالكية، أو الحنابلة) عبارته في الطلاق عن الحنابلة وبعض المالكية. اهـ. ❦ فؤد: (لم يتعد امتناع نقضه) هو متجه لا يتبني المدول عنه ولا ينافيه الإجماع المذكور؛ لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل اهـ سم ومر عن المفتي ما يوافقه.

❦ فؤد (سني): (والأظهر أنه يقضي بعلمه)؛ لأنه إذا حكم بما يُفيد الظن وهو الشاهدان، أو شاهد ويمين فبالعلم أو لى لكانت مكروه وكما أشار إليه الشافعي في الأم ولا يقضي بعلمه جزماً لأضله وفزعه وشريكه في المشتراك مفتي وأسنى. ❦ فؤد: (ولو قاضي ضرورة إلخ) وفاقاً للأسنى، والمفتي في غير الفاسق وخلافاً للنهاية عبارته أي: القاضي المجتهد وجوباً للظاهر التقوى، والورع ندباً أما قاضي الضرورة فيمتنع عليه القضاء به حتى لو قال: قضيت بحجة شرعية أو جبت الحكم بذلك وطلب منه بيان مستنده لزمه ذلك، فإن امتنع ردذناه ولا نعمل به كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى تبعاً لبعض المتأخرين. اهـ. وعبارة الأولين: قال الأزرعي: وإذا نفذنا أحكام القاضي الفاسق للضرورة كما مر فينبغي أن لا يتفد قضاؤه بعلمه بلا خلاف؛ إذ لا ضرورة إلى تنفيذ هذه الجزئية النادرة مع فسفه الظاهر وعدم قبول شهادته بذلك قطعاً. اهـ. ❦ فؤد: (إن شاء) إلى قوله: كما قاله الماوردني في النهاية إلأ قوله: واشتراط القطع إلى ومن ثم وإلى قول المتن: ولو رأى في المفتي إلأ قوله: ذلك وقوله: وتبعوه إلى

❦ فؤد: (ومر في الطلاق إلخ) عبارته هناك في فصل خطابات الأجنبية بطلاق وتعليقه بينكاح وغيره لفتوا ما نصه: ولو حكم بصحة تعليق ذلك قبل وقوعه حاكم يراه نقض؛ لأنه إفتاء لا حكم؛ إذ شرطه إجماعاً كما قاله الحنفية وغيرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك، نعم نيل عن الحنابلة وبعض المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينقض حكم بذلك صدر بمن يؤذي ذلك كما هو واضح. اهـ. قوله: كما هو واضح هو متجه لا يتبني المدول عنه ولا ينافيه نقل الإجماع المذكور؛ لأن قائل ذلك لا يسلمه فليتأمل.

أي: بظنه المؤكّد الذي يجوز له الشهادة مُستَيَدًا إليه، وإن استفادَه قبل ولايته. واشترطَ القطع ومنع الاكتفاء بالظن مطلقًا ضعيف، ومن ثمّ مثله الأئمة بأن يُدعى عنده بمال، وقد رآه أقرضه إياه قبل، أو سمعه قبل أقره له به مع احتمال الإبراء، أو غيره ولو سمع دائنًا أبرأ مدينه فأخبره فقال: مع إبرائه دئنه باقي عليّ عَمِلَ به وليس على خلاف العلم؛ لأنّ إقراره المتأخّر عن الإبراء دافِع له،.....

قال وقوله: وهو احتياط لا بأس به وقوله: فلا تنافض إلى المثني وقوله: وكما إذا إلى، أما حدود الآدميين. هـ. فود: (أي: بظنه المؤكّد إلخ) كمشاهدة البِد، والتصرّف مُدّة طويلة بلا معارض وكخبرة باطن المُفسّر، ومن لا وارث له ونحو ذلك. ولا يكتفى في ذلك أي: في الحكم بالعلم بمجرّد الظنون، وما يقع في القلوب بلا أسباب لم يشهد الشرع باختيارها هذا كلّ فيما عليه بالمُشاهدة، أما ما عليه بالتواتر فهو أو لى؛ لأنّ المحدور ثمّ التهمة فإذا شاع الأمر زالت واختار البلقيني التفصيل بين التواتر الظاهر لكلّ أحد كوجود بغداد فيقضي به قطعًا وبين التواتر المختصّ فيخرج على خلاف القضاء بالعلم. اهـ. مُغني. هـ. فود: (أي بظنه إلخ) الاضوب أن يقول: أي بالأعم من علمه حقيقة وظنه المؤكّد. اهـ. سم. هـ. فود: (وإن استفادَه) أي: العلم قبل ولايته، أو في غير محلّ ولايته وسواء كان في الواقعة بيّنة أم لا مُغني وأسنّى. هـ. فود: (مطلقًا) أي: مُؤكّدًا كان أم لا. هـ. فود: (ومن ثمّ) أي: من أجل أن المراد بالعلم الظنّ المؤكّد أو من أجل ضعف منع الاكتفاء إلخ. هـ. فود: (مثله) أي: القضاء بالعلم. اهـ. أسنّى. هـ. فود: (بأن يذهي هنده إلخ) عبارة الأسنّى بما إذا ادّعى عليه مالا وقد رآه القاضي أقرضه ذلك، أو سمع المدّعى عليه أقر بذلك. اهـ. هـ. فود: (مع احتمال الإبراء وغيره) أي: فمجرّد رؤية الإقراض وسماع الإقرار لا يفيّد العلم بثبوت المحكوم به وقت القضاء. اهـ. أسنّى. هـ. فود: (أبرأ مدينه) ومثله بالاولى ما إذا أقرّ أنّه لا دين له عليه كما لا يخفى وقوله: فأخبره بذلك لعله مثال اهـ رشديّ.

هـ. فود: (فأخبره) أي: أخبر القاضي المدين بالإبراء. هـ. فود: (فقال مع أبرائه إلخ) عبارة المُغني فقال أغرّف صدور الإبراء منه، ومع ذلك قدئنه باقي عليّ. اهـ. هـ. فود: (هَمِلَ به) يؤخذ من هذا جوابُ حادثة وقع السؤال عنها وهي أنّ شخصًا له دين على آخر فأقرّ الدائنين بوصول حقه له من المدين عند جماعة ثم بلغ المدين ذلك فقال: جزاء الله خيرًا فإنه أقرّ تجملاً مع بقاء حقه بذمتي وأنه لم يصل إليه مِنِّي شيء وهو أنّه يعمل بقول المدين، ويحمل قول الدائنين: وصل إليه على أنّه أقرّ على رسم القبالة مثلاً، أو أنّ وصلني على معنى أنّه وعدني بالإيصال، أو نحو ذلك. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (وليس إلخ) أي: ليس عمل القاضي بإقرار المدين وحكمه عليه بما أقرّ به قضاءً على خلاف العلم. اهـ. مُغني. هـ. فود: (لأن إقراره المتأخّر إلخ) عبارة المُغني: لأن إقرار الخصم المتأخّر عن الإبراء قد يرفع حكم الإبراء قصار العمل به لا بالبيّنة ولا بالإقرار المُتقدّم. اهـ. هـ. فود: (دافِع له) لعل المراد أنّه مُتضمنٌ للإغتراف من المدين بقدّم

هـ. فود: (أي: بظنه) الاضوب أن يقول: أي بالأعم من علمه حقيقة وظنه المؤكّد.



ولا بُدَّ أَنْ يُصْرَحَ بِمُسْتَنَدِهِ فَيَقُولَ: عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ وَقَضَيْتُ، أَوْ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي، فَإِنْ تَرَكَ أَحَدَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَبْعُوهُ وَلَمْ يُبَالُوا بِاسْتِفْرَافِ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ لَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ كَوْنِهِ ظَاهِرَ التَّقْوَى، وَالْوَرَعِ. اهـ. وهو احتياطٌ لَا بَأْسَ بِهِ. وَيَقْضِي بِعِلْمِهِ فِي الْجَرْحِ، وَالتَّحْدِيلِ، وَالتَّقْوِيمِ قَطْعًا، وَكَذَا عَلَى مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ أَيْ وَاسْتَمَرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ، لَكِنَّهُ قَضَاءٌ بِالْإِقْرَارِ دُونَ الْعِلْمِ، فَإِنْ أَنْكَرَ كَانَ قَضَاءً بِالْعِلْمِ فَلَا تَنَاقُضَ فِي كِلَاهِمَا كَمَا رَدَّ بِهِ الْبُلْقِينِيُّ عَلَى الْإِسْتَوْيِّ. وَلَوْ رَأَى وَحْدَهُ هِلَالَ رَمَضَانَ قَضَى بِهِ قَطْعًا بِنَاءً عَلَى ثُبُوتِهِ بِوَاحِدٍ (إِلَّا فِي حُدُودٍ)، أَوْ تَعَاوِيرَ (اللَّهُ تَعَالَى) كَحَدِّ زَنَا، أَوْ

صِحَّةِ الْبِرَاءَةِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ دَيْتَهُ ثَابِتٌ عَلَيَّ أَيْ: نَظِيرُهُ بِأَن تَجَدَّدَ بَعْدَ الْبِرَاءَةِ مِثْلُهُ وَإِلَّا فَالْبِرَاءَةُ بَعْدَ وَقُوعِهَا لَا تَرْتَفِعُ. اهـ. ع. ش. قُود: (وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْفِ) أَيْ فِي الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ. قُود: (بِمُسْتَنَدِهِ) أَيْ: بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ عِلْمُهُ بِذَلِكَ. اهـ. أَسْتَى: قُود: (فَيَقُولَ: عَلِمْتُ أَنَّهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْأَسْتَى، وَالْمُغْنِي فَيَقُولُ قَدْ عَلِمْتُ الْإِنْفِ. قُود: (وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنَ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ، وَيُصْرَحُ بِهِ قَوْلُ الْمُغْنِي، وَالْأَسْتَى وَشَرَطَ الشَّيْخُ عِزَّ الدِّينِ فِي الْقَوَاعِدِ كَوْنَ الْحَاكِمِ ظَاهِرَ التَّقْوَى، وَالْوَرَعِ. اهـ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ النِّهَايَةَ جَرَتْ عَلَى نَذْبِهِ وَإِلَيْهِ يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَهُوَ احتياطٌ الْإِنْفِ. قُود: (وَيَقْضِي بِعِلْمِهِ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: فَلَا تَنَاقُضَ إِلَى وَلَوْ رَأَى وَحْدَهُ. قُود: (وَكَلَّا عَلَى مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. قُود: (بِمَجْلِسِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزُّوْضِ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ بَعْدَ الدَّعْوَى. اهـ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ مَا فِيهِ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ الْإِقْرَارُ. اهـ. سَمِ وَاسْتَأَى أَيْ: الْبُلْقِينِيُّ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ بِالْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ صَوْرًا إِحْدَاهَا: مَا لَوْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِ قَضَائِهِ الْإِنْفِ، ثَانِيهَا: لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ اسْتِحْقَاقَ مَنْ طَلَبَ الزَّكَاةَ جَازَ الدَّفْعَ لَهُ، ثَالِثُهَا: لَوْ عَايَنَ الْقَاضِي اللَّوْثَ كَانَ لَهُ اعْتِمَادُهُ، وَلَا يَخْرُجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْقَضَاءِ بِالْعِلْمِ رَابِعُهَا: أَنَّ يُقَرَّرَ عَنْدهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ، ثُمَّ يَدَّعِي زَوْجِيَّتَهَا خَامِسُهَا: أَنَّ يَدَّعِي أَنَّ فَلَانًا قَتَلَ أَبَاهُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَتَلَهُ غَيْرُهُ. اهـ. قُود: (لَكِنَّهُ قَضَاءٌ بِالْإِقْرَارِ الْإِنْفِ) نَعَمْ إِنْ أَقَرَّ عَنْدهُ سِرًّا فَهُوَ بِالْعِلْمِ قَالَهُ فِي الْأَثْوَارِ. اهـ. أَسْتَى.

قُود: (فِي كِلَاهِمَا) أَيْ: الشَّيْخَيْنِ. قُود: (إِلَّا فِي حُدُودٍ، أَوْ تَعَاوِيرَ اللَّهُ تَعَالَى) خَرَجَ بِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَغْزِيرَاتِهِ حُقُوقَهُ الْمَالِيَّةَ فَيَقْضِي فِيهَا بِعِلْمِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي الدَّارِمِيُّ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (أَوْ تَعَاوِيرَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ إِلَى وَكَمَا إِذَا وَقَوْلُهُ: وَذَلِيلُ حِلِّ الْحَلِفِ إِلَى وَفَارَقَتْ.

قُود: (فَيَقُولُ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزُّوْضِ: فَيَقُولُ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا ادَّعَاهُ وَحَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لَمْ يَنْفُذْ الْحُكْمُ. اهـ. قُود: (وَكَلَّا مَنْ أَقَرَّ بِمَجْلِسِهِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الزُّوْضِ، أَمَّا الْإِقْرَارُ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ بَعْدَ الدَّعْوَى فَالْحُكْمُ بِهِ لَا بِالْعِلْمِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَيْضًا نَعَمْ إِنْ أَقَرَّ عَنْدهُ سِرًّا فَهُوَ حُكْمٌ بِالْعِلْمِ قَالَهُ فِي الْأَثْوَارِ. اهـ. وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِمَجْلِسِ حُكْمِهِ مَا فِيهِ مَنْ يَثْبُتُ بِهِ الْإِقْرَارُ.

مُحَارَبَةٍ، أَوْ سَرِقَةٍ، أَوْ شُرْبٍ لِشَقْوِيلِهَا بِالشُّبْهَةِ مَعَ نَذْبٍ سَتَرِهَا فِي الْجُمْلَةِ، نَعَمْ، مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسٍ حَكِيمٍ مَا يَوْجِبُ تَعَزُّبًا غَرُّرَهُ، وَإِنْ كَانَ قَضَاءً بِالْعِلْمِ قَالَ جَمَعَ مُتَأَخَّرُونَ: وَقَدْ يَحْكُمُ بِهِلِهِ فِي خَدِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا إِذَا عَلِمَ مِنْ مُكَلِّفٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ، ثُمَّ أَظْهَرَ الرَّدَّةَ فَيَقْضِي عَلَيْهِ بِمَوْجِبِ ذَلِكَ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَكَمَا إِذَا اعْتَرَفَ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ بِمَوْجِبِ خَدِّ وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ فَيَقْضِي فِيهِ بِهِلِهِ، وَإِنْ كَانَ إِقْرَارُهُ سِرًّا؛ لِيُخْبِرَ «فَإِنْ اعْتَرَفْتَ فَارْجِعْهَا» وَلَمْ يُقَيِّدْ بِخَضِرَةِ النَّاسِ وَكَمَا إِذَا أَظْهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ عَلَى رُءُوسِ الْأَشْهَادِ نَحْوَ رَدَّةٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ، أَمَّا حَدُودُ الْآدَمِيِّينَ فَيَقْضِي فِيهَا، سِوَاءَ الْمَالِ، وَالْقَوْدِ وَخَدِّ الْقَذْفِ. (وَلَوْ رَأَى) إِنْسَانٌ (وَرَقَّةً فِيهَا حُكْمُهُ، أَوْ شَهَادَتُهُ، أَوْ شَهْدٌ) عَلَيْهِ، أَوْ أُخْبِرَهُ (شَاهِدَانِ أَنَّكَ حَكَمْتَ، أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهِ) الْقَاضِي (وَلَمْ يَشْهَدْ) بِهِ الشَّاهِدُ أَيُّ: لَا يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا ذَلِكَ (حَتَّى يَتَذَكَّرَ) الْوَاقِعَةَ بِتَفْصِيلِهَا، وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا خَطُّهُ فَقَطْ وَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ التَّزْوِيرِ. وَالْمَطْلُوبُ عِلْمُ الْحَاكِمِ، وَالشَّاهِدِ وَلَمْ يَوْجِدْ وَخَرَجَ بِعَمَلٍ بِهِ غَيْرُهُ إِذَا شَهِدَا عَنْدَهُ بِحُكْمِهِ.....

• قَوْلُهُ: (فِي الْجُمْلَةِ) احْتِرَازٌ عَنِ الْمُسْتَنْتَبِاتِ الْآتِيَةِ آتِيًا. • قَوْلُهُ: (مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ فِي مَجْلِسٍ حَكِيمٍ) هَذَا عِلْمٌ بِمَا قَدَّمَ فِي شَرْحِ وَلَا يَتَقَدَّرُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ إِلَّا مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ تَعَزُّبٌ مِنْ أَسَاءَةِ آدَبِهِ عَلَيْهِ إِلَّا نَحْ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَمُتُّ تَكَرُّرًا؛ لِأَنَّا مَا هُنَا قَصَدْنَا بِهِ بَيَانَ الْحُكْمِ، وَمَا تَقَدَّمَ سَبَقَ لِمُجَرَّدِ الْفَرْقِ. اهـ. ع. ش.  
• قَوْلُهُ: (بِمَوْجِبِ خَدِّ) أَيُّ: كَشُرْبِ الْخَمْرِ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ إِلَّا نَحْ) لَكِنَّ الْحُكْمَ هُنَا لَيْسَ بِالْعِلْمِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ قَرِيبًا. اهـ. رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُقَيِّدْ بِخَضِرَةِ النَّاسِ) أَيُّ: لَمْ يُقَيِّدْ الْإِغْتِرَافَ بِكَوْنِهِ فِي خَضِرَةِ النَّاسِ. • قَوْلُهُ: (أَمَّا حَدُودُ الْآدَمِيِّينَ) الْأَوَّلَى حُقُوقُ الْآدَمِيِّ. • قَوْلُهُ: (سِوَاءَ الْمَالِ) أَيُّ: قَطْعًا، وَالْقَوْدِ وَخَدِّ الْقَذْفِ أَيُّ: عَلَى الْأَظْهَرِ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنْسَانٌ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَاضٍ، أَوْ شَاهِدٌ. اهـ.  
• قَوْلُهُ (سُنِّي): (حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ) أَيُّ: عَلَى إِنْسَانٍ بَشَرٍ. اهـ. مُغْنِي.  
• قَوْلُهُ (سُنِّي): (أَوْ شَهِدْتَ بِهَذَا) أَيُّ: تَحَمَّلْتَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَحْفَى. اهـ. رَشِيدِي.  
• قَوْلُهُ (سُنِّي): (لَمْ يَعْمَلْ بِهِ) أَيُّ بِمَضْمُونِ خَطِّهِ. اهـ. مُغْنِي أَيُّ وَشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ بِحُكْمِهِ. • قَوْلُهُ: (أَيُّ: لَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا يُنَافِي فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (الْوَاقِعَةُ) أَيُّ: إِنَّهُ حَكَمَ، أَوْ شَهِدَ بِهِ. اهـ. مُغْنِي.  
• قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا إِلَّا نَحْ) وَلَا تَذَكُّرُ أَصْلِي الْقَضِيَّةِ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِاحْتِمَالِ التَّزْوِيرِ) أَيُّ: فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى، وَالْمَطْلُوبُ إِلَّا نَحْ أَيُّ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِعَمَلٍ بِهِ إِلَّا نَحْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَقْبَهُمْ قَوْلُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ جَوَازَ الْعَمَلِ بِهِ لِغَيْرِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فَإِذَا شَهِدَا عَنْدَهُ بَأَنَّ فَلَانًا حَكَمَ بِكَذَا اعْتَمَدَهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (عَمِلَ غَيْرُهُ إِلَّا نَحْ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ، فَإِنَّ تَوَقَّفَ وَشَهِدَا

• قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ إِذَا شَهِدَ عَنْدَهُ بِحُكْمِهِ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ: فَإِنَّ تَوَقَّفَ وَشَهِدَا عَلَى حُكْمِهِ عَنْدَ قَاضٍ غَيْرِهِ نَفَذَ بِشَهَادَتَيْهِمَا حُكْمَ الْأَوَّلِ، وَلَوْ تَبَتَّ عَنْدَهُ تَوَقُّفُهُ لَا إِنْ تَبَتَّ عَنْدَهُ، وَلَوْ يَعْلَمُ بِإِنْكَارِهِ ذَلِكَ فَلَا يَتَقَدَّرُ، وَلَيْسَ لَهُ أَيُّ: لِأَخِيذِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَيْهِ عَنْدَ قَاضٍ أَنَّكَ حَكَمْتَ لِي. اهـ.

(وفيها وجه) إذا كان الحكم، والشهادة مكتوبين (في ورقة مصونة عندهما) ووثق بأنه خطه ولم يداخله فيه ريباً أنه يعمل به. والأصح لا فرق لاحتمال الزبينة. ولا يُنافي ذلك نص الشافعي على جواز اعتماد البينة فيما لو نسي تكول الخصم؛ لأنه يُفتقر في الوصف ما لا يُفتقر في الأصل، ويُؤخذ منه أنه يُلحق بالتكول في ذلك كل ما في معناه (فاللدة) كان الشك في زمن قضائه يكتسب على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير إذن مالِكه ويقول: لا يُعطى لمالكه بل يُحفظ في ديوان الحكم ليراه كل قاضٍ. (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على) إخبار عدلٍ وعلى (خط) نفسه على المعتمد من تناقض فيه وعلى خط نحو مكاتبه ومأذونه ووكيله وشريكه و (مؤزله إذا وثق بخطه) بحيث انتفى عنه احتمال تزويره (وأمانته) بأن علم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاداً بالقرينة. ودليل حل الحلف بالظن

على حكمه عند قاضٍ غيره فقد بشهادتهما حكم الأول ولو ثبت عند توثقه لا إن ثبت عند ولز بعلمه إنكاره ذلك فلا يُنفذ. وليس لأحد أن يدعي على القاضي في محل ولايته عند قاضٍ آخر أنك حكمت لي بكذا. اهـ. سم.

فوق (سني) (وفيها) أي: العمل، والشهادة وقوله: في ورقة مصونة من سجل، أو مخضر عندهما أي القاضي، والشاهد. اهـ. مُغني. فوق: (أنه يفعل به) مُتعلق بقول المتن وجه. فوق: (لا فرق) أي: بين الورقة المصونة إلخ وغيرها. فوق: (ذلك) أي: عدم جواز عمل القاضي بشهادة البينة بحكمه ما لم يتذكره. فوق: (في الوصف) لعل المراد به مقدمة الحكم. فوق: (ويؤخذ منه) أي: من التعليل. فوق: (يكتسب على ما ظهر بطلانه إلخ) أي: فينبغي لمن ظهر له من القضاة ذلك أن يفعل مثله. اهـ. ع. ش.

فوق (سني) (وله) أي: الشخص. اهـ. مُغني. فوق (سني) (الحلف) يشمل اليمين المزدودة، واليمين التي معها شاهد. اهـ. يُجبرمي أي وغيرهما. فوق (سني) (على استحقاق حق) له على غيره أو أدائه حقاً لغيره. اهـ. مُغني عبارة الرّوض مع شرحه. (فرغ): لو وجد شخص بخط مؤزله أن له ديناً على شخص أو أنه أدى لفلان كذا وعرف أمانته فله الحلف على استحقاقه، أو أدائه اعتماداً على ذلك وكذا لو وجد خط نفسه بذلك. اهـ. فوق: (إخبار عدل) إلى الفصل في المُغني لإلا قوله: على المُعتمد من تناقض فيه وقوله: مع أنه غيره إلى وفارقت. فوق: (وخطى خط نفسه) أي: وإن لم يتذكر. اهـ. ع. ش. فوق: (خط نحو مكاتبه إلخ) عبارة الأسنى، والمُغني خط مكاتبه الذي مات في أثناء الكتابة وخط مأذونه القن بعد موته وخط معايله في القراض وشريكه في التجارة. اهـ.

فوق (سني) (إذا وثق بخطه وأمانته إلخ) وضابط ذلك أنه لو وجد عنده بأن يزيد علي كذا سمحت نفسه بدفعه ولم يخلف على نفيه. اهـ. نهاية عبارة المُغني. وضبط القفال الوثوق بخط الأب كما نقله الشيخان وأقره بكونه بحيث لو وجد في التذكرة لفلان علي كذا لم يجزه في نفسه أن يخلف على نفي العلم به بل يؤذيه من التركة. اهـ. فوق: (ودليل حل الحلف بالظن إلخ) وسيأتي في الدعاوى جواز

«خلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي ﷺ أن ابن صتيار هو الدجال» ولم يُذكر عليه مع أنه غيره عند الأكثرين وإنما قال: «إن يكنه فلن تُسلط عليه». وفازت ما قبلها بأن خطرهما عام بخلافها لتعلقها بنفسه. (والصحيح جواز رواية الحديث بخطه) كتبه هو، أو غيره، وإن لم يتذكر قراءة، ولا سماعًا ولا إجازة (محفوظ عنده) أو عند غيره؛ لأن باب الرواية أوسع ولذا عمل به السلف، والخلف. ولو رأى خط شيخه له بالإذن في الرواية وعرفه جاز له الاعتماد عليه أيضًا.

### فصل في التسوية

(المُسَوَّى) وجوبًا (بين الخصمين)، وإن وكلا، وكثير يؤكل خلاصًا من وزنة التسوية بينه، وبين خصمه، وهو جهل قبيح، وإذا استويا في مجلس أرفع، ووكلاهما في مجلس أذون، أو جلسا مُستويين، وقام وكلاهما مُستويين جاز كما يحته الأذرعِي (في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه مَقَالًا لأحدهما فقط، ولا قبل الآخر (وقيام لهما)، أو تركه (واستماع) لكلاهما، ونظر إليهما

الحليف على البت بظن مُؤكِّد يَتَمَيِّدُ خطه، أو خط أبيه. اهـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وَلَمْ يُنْكِرْ) أي: التَّيْبُ ﷺ وكذا صَمِيرٌ وإنما قال. هـ. فَوَدَّ: (وَفَارَقَتْ) أي: اليمينُ اغْتِمَادًا على الخط ونحوه ما قبلها أي: القضاء، والشهادة بأن خطرهما أي: القضاء، والشهادة عامٌ أي: بغير القاضي، والشاهد. هـ. فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا) أي: اليمينُ اغْتِمَادًا على ما تَقَدَّمَ عبارة ع ش أي: المذكورات من قوله: وَلَكِنْ الْحَلِفُ إلخ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (بِنَفْسِهِ) أي: نفس الحالف. هـ. فَوَدَّ: (لأن باب الرواية أو سَع)؛ لأنها تُقْبَلُ من العبد، والمزاة ومن الفزع مع حضور الأصل بخلاف الشهادة؛ ولأن الراوي يقول: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ أَنَّهُ يَزُوي كَذَا ولا يقول الشاهد: حَدَّثَنِي فَلَانٌ عَنْ فَلَانٍ أَنَّهُ يَشْهَدُ بكذا أَسْنَى ومُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ رَأَى خَطَّ شَيْخِهِ إلخ) عبارة المُغْنِي، والزوِي مع شَرْجِه وَيَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَزُوي بإجازة أَرْسَلَهَا إِلَيْهِ المُحَدِّثُ بخطه إن عَرَفَ هو خطه اغْتِمَادًا على الخط فيقول: أَخْبَرَنِي فَلَانٌ كِتَابَةً، أو فِي كِتَابَةٍ، أو كَتَبَ إِلَيَّ بكذا وَيَصِحُّ أَنْ يَزُوي عنه بقوله: أَجَزْتُكَ مَرْوِيَاتِي، أو نَحْوَهَا كَمُسْمُوعَاتِي، بَلْ لَوْ قَالَ: أَجَزْتُ الْمُسْلِمِينَ، أو مَنْ أَذْرَكَ زَمَانِي، أو نَحْوَ ذَلِكَ كَكُلِّ أَحَدٍ صَحَّحَ ولا يَصِحُّ بقوله: أَجَزْتُ أَحَدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ مَثَلًا مَرْوِيَاتِي، أو نَحْوَهَا، أو أَجَزْتُكَ أَحَدَ هَذِهِ الْكُتُبِ لِلْجَهْلِ بِالْمَجَازِ لَهُ فِي الْأَوَّلَى وَبِالْمَجَازِ فِي الثَّانِيَةِ ولا بقوله: أَجَزْتُ مِنْ سَبِيلِي لِي مَرْوِيَاتِي مَثَلًا لِعَدَمِ الْمَجَازِ لَهُ وَتَصِحُّ الإِجَازَةُ لِغَيْرِ الْمُعَمَّرِ وَتُكْفَى الرُّوَايَةُ بِكِتَابَةٍ وَنِيَّةِ إِجَازَةٍ كَمَا تُكْفَى بِالْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ مَعَ سُكُونِهِ وَإِذَا كَتَبَ الإِجَازَةَ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِهَا. اهـ.

### فصل في التسوية

هـ. فَوَدَّ: (فِي التَّسْوِيَةِ) أي: وما يَتَّبِعُهَا نِيَاهَةٌ، ومُغْنِي. أي: كَقَوْلِهِ: وَإِذَا جَلَسَا فَلَهُ أَنْ يَسْكُتَ إلخ. هـ. فَوَدَّ: (وُجُوبًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَاغْتَفِرَ لَهُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: وَإِذَا اسْتَوَيَا إِلَى الْمُتْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ عَبُوسَةً، وَقَوْلُهُ: لِيُخْبَرَ فِيهِ إِلَى، وَيَبْعُدُ الرَّجُلُ، وَإِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَرَّبَ أَحَدُهُمَا فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ: لِيُخْبَرَ فِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَمَنْ تَمَّ إِلَى وَافَتْهُمْ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا قَبْلَ الْآخِرِ) عَطَفَ عَلَى فَقَطَّ. هـ. فَوَدَّ: (وَنَظَرَ إِلَيْهِمَا) أي: إِذَا

(وطلافة وجهه)، أو عبوسية (وجواب سلام) إن سلما معا (ومجلسي) بأن يكون قُرْبُهُمَا إِلَيْهِ فِيهِ، عَلَى السَّوَاءِ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى لِخَيْرِ فِيهِ، وَالْأَوَّلَى أَيْضًا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَكْبِ؛ لِأَنَّهُ أَهْيَبُ نَعْمَ، الْأَوَّلَى لِلْمَرْأَةِ التَّرْبُوعُ؛ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ، وَيَتَعَدُّ الرَّجُلُ عَنْهَا، وَسَائِرُ أَنْوَاعِ الْإِكْرَامِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَيَّرَ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَمْرُخُ مَعَهُ، وَإِنْ شَرَفَ بَعْلَهُ، أَوْ حُرَّتِيَّةً، أَوْ وَالِدَتَهُ، أَوْ غَيْرَهَا لِكَسْرِ قَلْبِ الْآخَرِ، وَاضْرَارِهِ، وَالْأَوَّلَى تَرْكُ الْقِيَامِ لِشَرِيفٍ، وَوَضِيعٍ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّ الْقِيَامَ لِأَجْلِ الشَّرِيفِ، وَلَوْ قَامَ لِمَنْ لَمْ يَظُنَّه مُخَاصِمًا فَبَانَ قَامَ لِخُصْمِهِ، أَوْ اعْتَذَرَ لَهُ أَمَّا إِذَا سَلَّمَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ فَلَيْسَ كَثُ حَتَّى يُسَلِّمَ الْآخَرُ، وَيُعْتَفَرُ طَوْلُ الْفَصْلِ لِلضَّرُورَةِ، أَوْ يَقُولُ لِلْآخَرِ سَلِّمْ حَتَّى أُرَدُّ عَلَيْكُمَا، وَاعْتَفَرُ لَهُ هَذَا التَّكَلُّمُ بِأَجْنَبِيٍّ، وَلَمْ يَكُنْ قَاطِعًا لِلرُّدِّ لِذَلِكَ، وَمَنْ ثُمَّ حَكَى الْإِمَامَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا لَهُ تَرْكَ الرُّدِّ مُطْلَقًا لِكَيْتَه اسْتَبَعَدَهُ هُوَ وَالْغَرَالِيُّ، وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ: وَمَجْلِسِ أَنَّهُ لَا يَتَرَكُّهُمَا قَائِمَيْنِ أَيُّ: الْأَوَّلَى ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ يُخْمَلُ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَهِيَ قَائِمَانِ، وَلَوْ قُرَّبَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْقَاضِي، وَتَعَدَّ الْآخَرُ مِنْهُ،

اتَّفَقَ أَنَّهُ نَظَرَ لِأَحَدِهِمَا فَلْيَنْتَظِرْ لِلْآخَرِ. اهـ. ع ش. ٥. قود: (أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيُّ: يُجْلِسُهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ. اهـ. سم. ٥. قود: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنَى، وَيَتَدَبَّرُ أَنْ يَجْلِسَا بَيْنَ يَدَيْهِ لِيَتَمَيَّزَا، أَوْ لِيَكُونَ اسْتِمَاعُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا أَسَهَّلَ، وَإِذَا تَجَالَسَا تَقَارَبَا إِلَّا أَنْ يَكُونَا رَجُلًا، وَامْرَأَةً غَيْرَ مُحَرَّمٍ قِيَابًا عِدَانٍ. اهـ. ٥. قود: (وَسَائِرُ أَنْوَاعِ الْإِكْرَامِ) مَقْطُوفٌ عَلَى مَا فِي الْمَثْنِ. اهـ. رَشِيدِي. ٥. قود: (وَلَا يَمْرُخُ مَعَهُ) أَيُّ: أَحَدُهُمَا، وَلْيُقْبَلْ عَلَى الْخُصْمَيْنِ بِقَلْبِهِ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ بَلَا مَرْخٍ مَعَهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا، وَلَا تَسَارًا، وَلَا نَهْرًا، وَلَا صِيَاغَ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يَتَرَكَا أَتَبًا. اهـ. مُغْنَى، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥. قود: (وَالْأَوَّلَى تَرْكُ الْقِيَامِ) الْفَخْ عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَكَرِهَ ابْنُ أَبِي الدِّم الْقِيَامَ لِهَمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ يَكُونُ شَرِيفًا، وَالْآخَرُ وَضِيعًا، فَإِذَا قَامَ لِهَمَا عَلِمَ الْوَضِيعُ أَنَّ الْقِيَامَ لِأَجْلِ خُصْمِهِ فَيَزِدَادُ الشَّرِيفُ تِيهًا، وَالْوَضِيعُ كَسْرًا فَتَرْكُ الْقِيَامِ لِهَمَا أَقْرَبُ إِلَى الْعَذْلِ. اهـ. ٥. قود: (لِشَرِيفٍ، وَوَضِيعٍ الْفَخْ) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمِ وَالزِّيَادِيِّ أَنَّهُ يَحْرُمُ الْقِيَامُ لِهَمَا حَيْثُ. ٥. قود: (لَأَنَّهُ يُعْلَمُ) أَيُّ: الْوَضِيعُ. اهـ. ع ش. ٥. قود: (فَبَانَ) أَيُّ: الْحَالُ بِخِلَافِهِ نِهَآيَةً. ٥. قود: (قَامَ لِخُصْمِهِ، أَوْ اعْتَذَرَ لَهُ) أَيُّ: بِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ جَاءَ فِي خُصُومَةٍ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْاِغْتِدَارُ وَاجِبًا. اهـ. بُجَيْرِيِّ عَنْ سَمِ وَالزِّيَادِيِّ. ٥. قود: (فَلَيْسَ كَثُ حَتَّى يُسَلِّمَ الْآخَرُ الْفَخْ) بَقِيَ مَا لَوْ عَلِمَ مِنَ الْآخَرِ عَدَمَ السَّلَامِ بِالْمَرَّةِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ: سَلِّمْ لِأَجْبِيئُكُمَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. اهـ. ع ش. ٥. قود: (لِلذَلِكَ) أَيُّ: لِلضَّرُورَةِ. ٥. قود: (وَعَلَيْهِ يُخْمَلُ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى) الْفَخْ أَيُّ: لَا يَتَّبَعِي. اهـ. سم.

### فصل: لِيَسْتَوْ بَيْنَ الْخُصْمَيْنِ فِي دُخُولِ عَلَيْهِ الْفَخْ

٥. قود: (أَوْ بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيُّ: يُجْلِسُهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ. ٥. قود: (وَعَلَيْهِ يُخْمَلُ قَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى) أَيُّ: لَا يَتَّبَعِي.

وطلب الأول مجيء الآخر إليه، وعكس الثاني فالذي يُتَجَّه الرجوع للقاضي من غير نظرٍ لِشَرَفٍ أحدهما، أو خِشْيَتِهِ فَإِنْ قُلْتُ أَمْرُهُ بِتَزْوِيلِ الشَّرِيفِ إِلَى الْخَسِيسِ تَحْقِيقٌ، أو إِخَافَةٌ لَهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَلْيَتَمَيَّنْ قُلْتُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَن قَضَدَ التَّسْوِيبَةَ بِنَفْيِ التَّنَظُّرِ لِذَلِكَ نَعَمْ، لَوْ قِيلَ: الْأَوَّلَى ذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّ، (وَالْأَصَحُّ رَفَعَ مُسْلِمٌ عَلَى ذِمَّتِي فِيهِ) أَي: الْمَجْلِسِ وَجُوبًا عِنْدَ الْمَازُودِيِّ، وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَجَوَازًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ؛ لِأَن الْإِسْلَامَ يَعْلَمُو، وَلَا يُقْلَى، وَفِي خَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ فِي مُخَاصَمَةِ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ لِيَهُودِيٍّ فِي دِرْعٍ بَيْنَ يَدَيْ نَائِبِهِ شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ: وَقَدْ ارْتَفَعَ عَلَى الذَّمِّ لَوْ كَانَ خُضْمِي مُسْلِمًا لَقَعَدْتُ مَعَهُ بَيْنَ يَدَيْكَ وَلَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ»، .....

• فَوُدَّ: (فَالَّذِي يُتَجَّهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي الْإِلْحُ)، وَيُتَجَّهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا، وَجَلَسَ الْآخَرُ، وَطَلَّبَ كُلُّ مَنَهُمَا مُوَافَقَةَ الْآخَرِ لَهُ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنْهُمَا. اهـ. سَم. فَوُدَّ: (بِتَزْوِيلِ الشَّرِيفِ) أَي: مُوَافَقَتِهِ. فَوُدَّ: (تَحْقِيقًا، أو إِخَافَةً لَهُ) أَي: لِلشَّرِيفِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَي: الْأَمْرُ بِتَزْوِيلِ الْخَسِيسِ لِلشَّرِيفِ. فَوُدَّ: (فَلْيَتَمَيَّنْ) أَي: الْمَكْسُ. فَوُدَّ: (مَمْنُوعٌ) أَي: تَعَيَّنَ الْمَكْسُ. فَوُدَّ: (الْأَوَّلَى ذَلِكَ) أَي: الْمَكْسُ. فَوُدَّ: (أَي: الْمَجْلِسِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتَمَدَهُ الْبَلْقِينِيُّ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَجَوَازًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، وَغَيْرِهِ. فَوُدَّ: (أَي: الْمَجْلِسِ) بَأَن يَجْلِسَ مَثَلًا الْمُسْلِمُ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الذَّمِّ أَسْنَى، وَمُنْفَى. فَوُدَّ: (وَجُوبًا الْإِلْحُ) وَهُوَ قِيَاسُ الْقَاعِدَةِ الْأَعْلَى أَنَّهُ مَا كَانَ مَمْنُوعًا إِذَا جَازَ وَجَبَ كَقَطْعِ الْيَدِ فِي السَّرِقَةِ. اهـ. مُنْفَى. فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْإِلْحُ)، وَافْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يُنَافِيهِ تَغْيِيرُ مَنْ عَبَّرَ بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَنَحٍ يُصَدَّقُ بِالْوَاجِبِ كَمَا هُوَ الْقَاعِدَةُ الْكَثْرَةُ نِهَاجًا. فَوُدَّ: (لِيَهُودِيٍّ) عِبَارَةُ الْمُنْفَى لِتَضَرَانِي. فَوُدَّ: (إِنَّهُ قَالَ وَقَدْ ارْتَفَعَ الْإِلْحُ) أَي: سَيِّدُنَا عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ. فَوُدَّ: (لَوْ كَانَ خُضْمِي مُسْلِمًا الْإِلْحُ) لَعَلَّ حِكْمَةَ قَوْلِهِ: ذَلِكَ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِسْلَامِ، وَمُحَافَظَةُ أَهْلِهِ عَلَى الشَّرْعِ لِيَكُونَ سَبَبًا لِإِسْلَامِ الذَّمِّ، وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ. اهـ. ع. ش.

• فَوُدَّ: (لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ الْإِلْحُ) هُوَ مَحَلُّ الِاسْتِشْهَادِ. فَوُدَّ: (يَقُولُ: لَا تُسَاوَوْهُمْ فِي الْمَجَالِسِ) تَبَيَّنَتْ كَمَا فِي الْمُنْفَى أَفْضَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ يَا شُرَيْحُ فَقَالَ شُرَيْحُ: مَا تَقُولُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَقَالَ: هَذِهِ دِرْعِي ذَهَبَتْ عَلَيَّ مُنْذُ زَمَانٍ، فَقَالَ شُرَيْحُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: هَلْ مِنْ بَيِّنَةٍ؟ فَقَالَ عَلِيُّ: صَدَّقَ شُرَيْحُ، فَقَالَ التَّضَرَّانِيُّ: إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ أَحْكَامُ الْأَنْبِيَاءِ، ثُمَّ أَسْلَمَ التَّضَرَّانِيُّ فَأَعْطَاهُ عَلِيُّ الدَّرِيَّةَ، وَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ عَنِيْقٍ قَالَ الشَّعْبِيُّ: فَقَدْ رَأَيْتُهُ يَقَابِلُ الْمُشْرِكِينَ عَلَيْهِ. اهـ.

• فَوُدَّ: (فَالَّذِي يُتَجَّهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ الْإِلْحُ) وَيُتَجَّهُ الرَّجُوعُ لِلْقَاضِي أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا، وَجَلَسَ الْآخَرُ، وَطَلَّبَ كُلُّ مَنَهُمَا مُوَافَقَةَ الْآخَرِ لَهُ مَعَ امْتِنَاعِهِ مِنْهَا، وَاعْتَمَدَهُ الزَّرْكَشِيُّ كَالْبَارِزِيِّ، وَافْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَالتَّغْيِيرُ بِالْجَوَازِ لَا يُنَافِيهِ.



وقضية كلام الزافعي إشار المسلم في سائر وجوه الإكرام، واعتمده البلقيني، واعترض بأن طوائف صرحوا بوجوب التسوية بينهما. (وإذا جلسا)، أو قاما بين يديه (فله أن يسكت) لئلا يثتم (وله أن يقول ليتكلم المذعي) منكما؛ لأنهما رُئيا هاباه فإن عَرَفَ عَيْنَ المذعي قال له: تَكَلِّمْ (فإذا ادعى) دعوى صحيحة (طالب) جوازاً (خضمه بالجواب) بنحو اخروج من دعواه،

• فود: (وقضية كلام الزافعي إشار المسلم في سائر وجوه الإكرام) أي: حتى في التثديم بالدعوى كما بحثه بعضهم، وهو ظاهر إن قلت الخصوم المسلمون، وإلا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير استنى ونهاية ومغني. • فود: (في سائر وجوه الإكرام) دخل فيه الدخول عليه لكن ينبغي أن يراد به الإذن في دخول المسلم قبل الكافر لا في دخوله فقط، وفي التثبي، فإن كان أحدهما مسلماً، والآخر كافراً قدّم المسلم على الكافر في الدخول، ورفعه إليه في المجلس انتهى، وينبغي حمله على ما قلناه من أنه يقدم المسلم في الدخول أولاً لا في أصل الدخول. اه. سم. • فود: (بأن طوائف) أي: من أصحابنا.

• فود: (أو قاما) إلى قوله: ومن ثم في المغني لا قوله: جوازاً، وقوله: وقضيته إلى المتن، وإلى قوله: ولو قيل محله في النهاية لا قوله: وإن تردد فيه إلى المتن. • فود: (أو قاما بين يديه) أي: كما هو الغالب. اه. مغني. • فود: (سكت) أي: عنهما حتى يتكلم؛ لأنهما حضرا ليتكلم.

• فود: (وله أن يقول إلخ) أي: إن لم يعرف المذعي، والأولى أن يقول ذلك القائم بين يديه. اه. مغني عبارة سم عن ابن التقي، والأولى أن يكون قائل ذلك القائم على رأس القاضي، أو بين يديه. اه. • فود: (قال له تكلم) أي: له أن يقول له تكلم كما في الروضة. اه. مغني. • فود: (جوازاً) أي:

• فود: (وقضية كلام الزافعي إشار المسلم في سائر وجوه الإكرام) دخل في سائر وجوه الإكرام الدخول عليه لكن ينبغي أن يراد به الإذن في دخول المسلم قبل الآخر لا في دخوله فقط، وفي التثبي، فإن كان أحدهما مسلماً، والآخر كافراً قدّم المسلم على الكافر في الدخول، ورفعه عليه في المجلس. اه. ، وينبغي حمله على ما قلناه من أنه يقدم المسلم في الدخول أولاً لا في أصل الدخول، وإنما قول الإسنوي في توضيحه أن الأصح عدم تقديم المسلم على خضمه الكافر في الدخول، وإنما يرفعه عليه في المجلس فقط. اه. فإن أراد أصل الدخول، وإلا أشكل. • فود: (في سائر وجوه الإكرام) قال في شرح الروض: أي: حتى في التثديم بالدعوى كما بحثه بعضهم، وهو ظاهر إن قلت الخصوم المسلمون، وإلا فالظاهر خلافه لكثرة ضرر التأخير. اه. وكذا س م ر. • فود: (واعترض بأن طوائف إلخ) تركه س م ر. • فود: (وإذا جلسا، أو قاما بين يديه إلخ) قال في التثبي: فإن ادعى كل واحد على الآخر حقاً قدّم السابق منهما بالدعوى، فإن انقضت خصوصته سمع دعوى الآخر، فإن قطع أحدهما الكلام على صاحبه، أو ظهر منه لدد، وسوء أدب نهاه، فإن عاد زبره أي: أغلظ عليه، وتوعده، فإن عاد عزّره. اه. • فود: (وله أن يقول ليتكلم المذعي منكما) قال ابن التقي والأولى أن يكون قائل ذلك القائم على رأس القاضي، أو بين يديه. اه. • فود: (فإن عَرَفَ عَيْنَ المذعي قال له: تكلم إلخ) قال الشيخان قال المازدي والأولى للخصمين أن يستأذناه في الكلام.

وَأَنْ لَمْ يَسْأَلِ الْمُدْعَى لِتَنْفَصِلِ الْخُصُومَةُ، وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ ذَلِكَ، وَإِنْ انْخَصَرَ  
الْأَمْرُ فِيهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ قَاضٍ آخَرُ، وَلَوْ قَالَ لَهُ الْخَصْمُ: طَالِبُهُ لِي بِجَوَابِ دَعْوَايَ، وَلَوْ قِيلَ:  
بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَنْعُدْ، وَالْأَزْمُ بِقَاوُضِهِمَا مُتَخَاصِمِينَ، وَإِذَا أَثِمَ بِدَفْعِهِمَا عَنْهُ فَكَذَا بِهِذَا  
لَأَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً (فَإِنْ أَقَرَّ) حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا (فَذَلِكَ) ظَاهِرٌ فَيَلْزُمُهُ مَا أَقَرَّ بِهِ لِثُبُوتِ الْحَقِّ بِالْإِقْرَارِ  
مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ لَوْضُوحِ دَلَالَتِهِ بِخِلَافِ الْبَيِّنَةِ،.....

قَبْلَ طَلَبِ خَصْمِهِ، وَوُجُوبًا إِنْ طَلَبَ. اهـ. قَلْبُوبِي عَلَى الْمُحَلِّي. هـ. فُود: (وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ الْخُ) عِبَارَةُ  
النِّهَايَةِ فَالْمُتَّجِعُ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ حَيْثُ، وَالْأَزْمُ الْخُ. هـ. فُود: (حَيْثُ) أَي: حِينَ سُؤْلِ الْمُدْعَى مِنَ الْقَاضِي  
مُطَالَبَةً خَصْمِهِ بِالْجَوَابِ، وَقَدْ انْخَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ. هـ. فُود: (فَكَذَا بِهِذَا) أَي: بِعَدَمِ سُؤْلِهِ جَوَابِ الْخَصْمِ.  
اهـ. ع ش أَي: بَعْدَ الطَّلَبِ.

هـ. فُود (سُئِيَ): (فَإِنْ أَقَرَّ فَذَلِكَ) عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ، فَإِنْ أَقَرَّ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى يُطَالِبَهُ الْمُدْعَى. اهـ. قَالَ ابْنُ  
التَّقِيْبِ: لِأَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ فَيَقُولُ: قَدْ أَقَرَّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَ فَمَا تُرِيدُ، وَلَا يَقُولُ: سَمِعْتَ  
إِقْرَارَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ قَدْ أَقَرَّ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لِلْمَقْرَرِ لَهُ مُلَازِمَتُهُ انْتَهَى كَلَامُ  
ابْنِ التَّقِيْبِ. اهـ. سَمِ، وَقَوْلُهُ: وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لَهُ الْخُ. مُخَالِفٌ لِقَوْلِ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي  
فَيَلْزُمُهُ الْخُ. ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي مَبْنَحِ التَّرْكِيَةِ مَالًا إِلَى جَوَازِ الْمُلَازِمَةِ. هـ. فُود: (أَوْ حُكْمًا) أَي: بِأَنْ تَكَلَّ،  
وَحَلَفَ الْمُدْعَى الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ سَمِ، وَرَوُضُ، وَفِي الْبُحَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ يَثْلُهُ عَنِ الْحَلِيِّ مَا نَصَّهُ، وَفِيهِ  
نَظَرٌ إِذِ الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الْإِنْكَارِ، وَحَيْثُ فَلَا يَصِحُّ جَعْلُ هَذَا قَسِيمًا لِقَوْلِهِ: أَوْ أَتَكَرَّرَ  
فَالْتَّضَوِيرُ الْحَسَنُ أَنْ يَقُولَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِلْقَاضِي أَنَّ الْمُدْعَى قَدْ ادَّعَى عَلَيَّ سَابِقًا، وَطَلَبَ مِنِّي الْيَمِينَ  
فَرَدَدْتُهَا عَلَيْهِ فَحَلَفَ، فَإِنَّ هَذَا مُتَضَمِّنٌ لِثُبُوتِ الْحَقِّ اللَّازِمِ لِلْإِقْرَارِ قَالَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِي، وَقَالَ الشَّيْخُ  
سُلْطَانُ وَالْأَوَّلَى التَّضَوِيرُ بِمَا إِذَا ادَّعَى الْأَدَاءَ، أَوْ الْإِثْرَاءَ، فَإِنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلْإِقْرَارِ فَيَكُونُ إِقْرَارًا حُكْمًا بِلَا  
إِنْكَارٍ. اهـ. هـ. فُود: (مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِلْحُكْمِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ جَوَازُ الْحُكْمِ لَا

هـ. فُود: (وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَنْعُدْ) هُوَ الْمُتَّجِعُ ش م ر. هـ. فُود: (فَإِنْ أَقَرَّ فَذَلِكَ) عِبَارَةُ التَّنْبِيهِ،  
فَإِنْ أَقَرَّ لَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِ حَتَّى يُطَالِبَهُ الْمُدْعَى. اهـ. قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: لِأَنَّ الْحُكْمَ حَقٌّ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ  
فَيَقُولُ قَدْ أَقَرَّ لَكَ بِمَا ادَّعَيْتَ فَمَا تُرِيدُ، وَلَا يَقُولُ سَمِعْتَ إِقْرَارَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ بِخِلَافِ  
قَدْ أَقَرَّ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَقَبْلَ الْحُكْمِ لَيْسَ لِلْمَقْرَرِ لَهُ مُلَازِمَتُهُ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَيَجِيءُ وَجْهٌ أَنَّهُ لَوْ حَكَّمَ قَبْلَ  
السُّؤَالِ نَفَذَ كَمَا قِيلَ بِثَلَاثَةٍ فِيمَا إِذَا حَكَّمَ بِالْبَيِّنَةِ قَبْلَ السُّؤَالِ، وَيَنْفَضُّهُ أَنَّ الرَّافِعِي حَكَى الْخُ. اهـ. كَلَامُ  
ابْنِ التَّقِيْبِ. هـ. فُود: (أَوْ حُكْمًا) أَي: بِأَنْ تَكَلَّ، وَحَلَفَ الْمُدْعَى الْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ. هـ. فُود: (مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ)  
يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِلْحُكْمِ، وَإِلَّا فَالْوَجْهَ جَوَازُ الْحُكْمِ لَا يُقَالُ: لَا فَائِدَةَ لَهُ لِأَنَّا نَمْنَعُ ذَلِكَ،  
بَلْ مِنْ فَوَائِدِهِ أَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي مَوْجِبِ الْإِقْرَارِ فَنَحْنُ الْحُكْمَ دَفَعُ الْمُخَالَفِ عَنِ الْحُكْمِ بِتَقْيِ ذَلِكَ  
الْمَوْجِبِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَهَذَا غَيْرُ الْإِقْرَارِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ ثُمَّ فِي نَفْسِ الْإِقْرَارِ، وَكَلَامُنَا

ومن ثم لو كانت صورة الإقرار مختلفاً فيها احتيج للحكم كما بحثه البلقيني، وله أن يزِنَ عن أحد الخصمين لقوِّد التفع إليهما، وأن يشفع له إن ظنَّ قبوله لا عن حياء، ولا إيثم، وإن تردَّد فيه الأذرعِي لتصرُّيح الغزالي بأنَّ الأخذ بالحياء كهُوَ غَضَبٌ، وتردَّد أيضاً في قوله: على ضمانه لاثمائه بالمدافعة، والذي يُتَّجِه حرمته إن قويت قرينة ذلك الاتهام (وإن أنكر فله أن يقول للمُدَّعي: ألك بيِّنة) لخبر مسلم به «أو شاهد مع يمينك» إن ثبت الحقُّ بهما، وإن كانت اليمين بجانب المدَّعي لنحو لو ب قال له: أتخلف (و) له، وهو الأولى (أن يسكت) لقلَّة يثبتهم بمثله للمُدَّعي نعم، إن سكت لجَهْلٍ.....

يُقال لا فائدة له؛ لأننا لا نمنع ذلك، بل من قوائده أنه قد يختلفُ المُلَمَّاء في موجب الإقرار ففي الحكم دفع المخالف عن الحكم بتفي ذلك الموجب المختلف فيه، وهذا غير الإقرار المختلف فيه؛ لأن الاختلاف ثم في نفس الإقرار، وكلاهما في الاختلاف في بعض موجب تأمل. اهـ. فود: (ومن ثم لو كانت إلخ) عبارة المُفني بخلاف البيِّنة، فإنها تحتاج إلى نظر واجتهاد للمُدَّعي بعد الإقرار أن يطلب من القاضي الحكم عليه. اهـ. زاد الأسنَى فيحكم كأن يقول له: اخرج عن حقِّه، أو كلَّفْتُكَ الخروج من حقِّه، أو ألزمتك. اهـ. وهذه تؤيِّد ما مرَّ عن سم من أنَّ الحكم جائز، ونافع مُطلقاً. فود: (وله) أي: القاضي. اهـ. ع ش. فود: (أن يزِن) عبارة النهاية الدفع يعني: دفع المال رشدي. اهـ.

فود: (وأن يشفع له إن ظنَّ إلخ) عبارة الروضة، وله أن يشفع لأحدهما، وأن يؤدِّي المالَ عمن عليه؛ لأنه يتقوُّمهما انتهت، وليس فيها تقييد الشفاعة بظنَّ القبول الذي، أو همته عبارة الشارح، وكأنه ذكره توطئة لما بعده لا لأجل أن أصل ظنَّ القبول مُقتَرَب في الشفاعة؛ لأنه خلاف المُقرَّر في مسألة الشفاعة المأخوذة من إشارة الحديث إليه فلو قال ما لم يظنَّ قبوله عن حياء لكان أو ضح. اهـ. سيّد عَمَر عبارة المُفني، والروض مع شرحه، ويتدبَّر للقاضي بعد ظهور وجه الحكم نذب الخصمين إلى صلح يُرجى، ويُؤخَّر له الحكم يوماً، ويومين برضاها بخلاف ما إذا لم يرضيا. اهـ. وهي موافقة لما في الشارح والنهاية. فود: (لا من حياء) أي: أو خوف. اهـ. نهاية. فود: (وتردَّد أيها) أي: الزركشي في قوله: أي: القاضي.

فود: (سني: (ولأن أنكر إلخ) عبارة المُفني، وإن أنكر الدهوى، وهي مما لا يمين فيها في جانب المدَّعي فله أي: القاضي أن يقول إلخ. وإن كان الحقُّ مما يثبت بالشاهد، واليمين قال: ألك بيِّنة، أو شاهد مع يمين، فإن كان اليمين في جانب المدَّعي لكونه أميناً، أو في قسائه: قال له: أتخلف، ويقول للزوج المدَّعي على زوجته بالزنا: أتلاعنها فلو عبَّر المُصنِّف بالحجة بدَل البيِّنة كان أو لى ليشمل جميع ذلك. اهـ. فود: (وهو الأولى) كان الأولى أن يؤخَّره عن قول المُصنِّف أن يسكت كما في النهاية. فود: (نعم إن سكت إلخ) عبارة الأسنَى، والنهاية نعم إن جهل المدَّعي أن له إقامة البيِّنة فلا

وجب إعلانه، ولو شك هل سكوته مع علم، أو جهل فالقول أولى، وإنما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى، ولا الشاهد كيفية الشهادة لقوة الاتهام بذلك فإن تعدى، وفعل فأدى الشاهد بتعليمه اعتد به على ما بحثه الغزّي، ولو قيل: محله في مشهورين بالديانة لم يعتد، ولا يلزمه سؤال من التمس منه حضور من بالبلد عن كيفية دعواه إلا في المعزول كما مر، ورجح الغزّي ما أفهمه كلام شريح أنه يلزمه لاحتمال طلبه بما لا يسمع فيبتدل، أو يتضرر، وعليه فمحله فيمن يعتد ذلك ابتداءً، أو إضراراً له (فلان قال: لي بئنة، وأريد تخليفه فله ذلك)؛ لأنه إن تورّع، وأقر سهل الأمر، وإلا أقام البيّنة عليه لئلا يشتهر خيانتة، وكذبه، وبحث البلقيني في متصرف عن غيره، أو عن نفسه، وهو محجور عليه بنحو سفيه، أو فليس.....

ينكث، بل يجب إعلانه بأن له ذلك كما أفهمه كلام المذهب، وغيره، وقال البلقيني إن علم علمه بذلك فالسكوت أولى، وإن شك فالقول أولى، وإن علم جهله به وجب إعلانه. اهـ. زاد المغني، وهو تفصيل حسن. اهـ. فود: (إن سكث) أي: المدعي. فود: (وجب إعلانه) معتد. اهـ. ع ش. فود: (فأدى الشهادة بتعليمه) أي: أو ادعى المدعي بتعليمه سم وع ش. فود: (على ما بحثه الغزّي) عبارة النهاية قاله الغزّي. اهـ. فود: (محله) أي: الاعتداد بذلك في مشهورين إلخ. أي: شاهدين مشهورين إلخ. فود: (حضور من إلخ) أي: إضراره. فود: (عن كيفية دعواه) أي: دعوى المُنْتَسِب. فود: (كما مر) أي: قبيل فصل آداب القضاء بما فيه من التفصيل، والخلاف. اهـ. سم. فود: (وعليه) أي: ما أفهمه كلام شريح فمحله أي: لزوم السؤال فيمن إلخ. أي: في مطلوب. فود: (لأنه إن تورّع) إلى قوله: وقضيته في المغني إلا ما سأنته عليه، وإلى قوله: وعليه فمحله في النهاية. فود: (وبحث البلقيني في متصرف إلخ) عبارة النهاية نعم لو كان أي: المدعي متصرفاً عن غيره إلخ. تبيّن إقامة البيّنة كما بحثه البلقيني لئلا يحتاج الأمر إلخ. ونورّع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمدعي فلا يزعم غريمه إلا لمن يسمع البيّنة بعد الحليف بتقدير أن لا يتفصل أمره عند الأول. اهـ. وعبارة المغني، واستثنى البلقيني ما إذا ادعى لغيره بطريق الولاية، أو النظر، أو الوكالة، أو لنفسه، ولكن كان محجوراً عليه بسفوّ، أو فليس، أو ماذوناً له في التجارة، أو مكاتياً فليس له ذلك في شيء من

فود: (وإنما لم يجز له تعليم المدعي كيفية الدعوى، ولا الشاهد إلخ) قال في الرّوض: ولو علم كيف تصحّ الدعوى، والشهادة جاز. اهـ. قال في شرحه: لم يصحح الأصل شيئاً في الأولى فالضحیح فيها من زيادة المصنّف لكن الذي عليه الأكثر، ورجحه صاحب التّشيه، وأقره عليه التّووي، وجزّم به صاحب الاتّوار، وقال الروياني، وغيره إن المذهب عدم الجواز كما لا يجوز أن يعلمه احتياجاً، ولما فيه من كسر قلب صاحبه، وقد يفرّق بينهما، وبين الثانية بأنّ الدعوى أضلّ، والشهادة تبع. اهـ. فود: (فلان تعدى، وفعل إلخ) سكث عمّا لو تعدى، وادعى المدعي بتعليمه. فود: (إلا في المعزول كما مر) أي: بما فيه من التفصيل، والخلاف.

تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ لِقَلَّا يَحْتَاجُ الْأَمْرُ لِلدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيَّ مَنْ لَا يَرَى الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ فَيَحْصُلُ الضَّرَرُ (أَوْ) قَالَ: (لَا بَيِّنَةَ لِي)، وَأَطْلَقَ، أَوْ قَالَ: لَا حَاضِرَةً، وَلَا غَائِبَةً، أَوْ كُلُّ بَيِّنَةٍ أُقِيمَتْ زَوْراً (ثُمَّ) أَحْضَرَهَا قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ لِحَاحْتِمَالِ نِسْيَانِهِ، أَوْ عَدَمِ عَلَيْهِ بِتَحَمُّلِهَا، وَقَضَيْتُهُ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَقَرَضٍ مِثْلًا فَأَنْكَرَ أَخَذَهُ مِنْ أَصْلِهِ، ثُمَّ أَرَادَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ بِأَدَاءٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ قُبِلَتْ، وَجَرَى عَلَيْهِ أَبُو رُزْعَةَ لِحَوَازِ نِسْيَانِهِ حَالِ الْإِنْكَارِ كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِمْدَاعِ، ثُمَّ ادَّعَى تَلَقُّاً، أَوْ رَدًّا قَبْلَ الْجَعْدِ، وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّهُ فِي صَوْرَةِ الْقَرْضِ أَنْ يَدَّعِيَ أَدَاءً، أَوْ إِبْرَاءً قَبْلَ الْجَعْدِ عَلَى أَنَّ شَيْخَنَا فَرَّقَ بَيْنَ الْوَدِيعَةِ، وَالْبَيْعِ مُرَابِحَةً بِأَنَّ مَبْنَى الْوَدِيعَةِ عَلَى الْأَمَانَةِ فَكَثَفِي فِيهَا بِالْبَيِّنَةِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْقَرْضِ فَالْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَوْ قَالَ: شُهُودِي فَسَقَّةٌ، أَوْ عَبِيدٌ، ثُمَّ أَحْضَرَ بَيِّنَةً فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُمْ هُمَ الَّذِينَ قَالَ عَنْهُمْ ذَلِكَ اشْتَرَطَ مُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْعَتَقَ، وَالِاسْتِبْرَاءَ لِإِمْكَانِ قَبُولِهِمْ حِينَئِذٍ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ هَؤُلَاءِ آخَرُونَ جَهْلُهُمْ، أَوْ نَسِيَتْهُمْ قِيلُوا، وَإِنْ قَرُبَ الزَّمَنُ فَإِنْ تَعَذَّرَتْ مُرَاجَعَتُهُ، وَقَالَ الْوَارِثُ: لَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ فَالَّذِي يَظْهَرُ الْوَقْفُ إِلَى تَيَّانِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: فَسَقَّةٌ، أَوْ عَبِيدٌ مَانِعٌ فَلَا بُدَّ مِنْ

هَذِهِ الصَّوَرِ لِقَلَّا يَخْلِفَ، ثُمَّ يَرْفَعُهُ لِحَاكِمٍ يَرَى مَنَعَ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ فَيَضِيعُ الْحَقُّ، وَرَدُّ بَانَ الْمُطَالَبَةَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمُدَّعِي الْخ. وَاجَابَ ع ش عَنْ هَذَا بِمَا مَنَشُوهُ عَدَمَ فَهَمِ الْمُرَادِ بِمَا مَرَّ فِي شَرْحِ، وَلَوْ نَصَّبَ قَاضِيَيْنِ الْخ. ة. فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ) أَي: ابْتِدَاءً. اه. ع ش.

ة. فَوَدَّ (سَيِّ): (قُبِلَتْ فِي الْأَصَحِّ) أَمَا لَوْ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي حَاضِرَةً ثُمَّ أَحْضَرَهَا، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ قَطْعًا لِجَدَمِ الْمُنَاقَضَةِ. اه. مُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَجَرَى عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْوَلِيُّ الْمِرَاقِي اه.

ة. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِمْدَاعِ، ثُمَّ ادَّعَى تَلَقُّاً الْخ) أَي: فَإِنَّهُ يُقْبَلُ. اه. ع ش. ة. فَوَدَّ: (قَبْلَ الْجَعْدِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: تَلَقُّاً، أَوْ رَدًّا. ة. فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّهُ) أَي: الْقَبُولِ. ة. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: قَبْلَ الْجَعْدِ، وَبَعْدَهُ. ة. فَوَدَّ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا نَبَّهْنَا آتِفًا. ة. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ شُهُودِي) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ تَعَذَّرَتْ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (اشْتَرَطَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي، وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةُ اسْتِبْرَاءِ، أَوْ عِنَقِ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمْ، وَالْأَفْلَا، فَإِنْ قَالَ الْخ. ة. فَوَدَّ: (وَالِاسْتِبْرَاءُ) أَي: بَعْدَ التَّوْبَةِ سَمَ، وَزَمَنُ الْاسْتِبْرَاءِ سَنَةً ع ش. ة. فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِ قَبُولِهِمْ الْخ) لَعَلَّهُ عِلَّةٌ لِلْقَبُولِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ لَا لِاشْتِرَاطِهِ.

ة. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مُضِيِّ ذَلِكَ الزَّمَنِ. ة. فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِالْعَتَقِ، أَرِ الْاسْتِبْرَاءَ. ة. فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَذَّرَتْ الْخ) أَي: بِمَوْتِهِ. ة. فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَظْهَرُ الْخ)، وَقَدْ يُقَالُ: هَلَا قَبِلُوا مُطْلَقًا لِاحْتِمَالِ الْجَهْلِ، وَالنِّسْيَانِ نَظِيرَ مَا مَرَّ. اه. زَشِيدِي، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يَرُدُّهُ.

ة. فَوَدَّ: (فَيَحْصُلُ الضَّرَرُ) وَنَوَزَعُ فِيهِ بَانَ الْمُطَالَبَةَ مُتَعَلِّقَةً بِالْمُدَّعِي، فَلَا يَرْفَعُ غَرِمَهُ إِلَّا لِمَنْ يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ بَعْدَ الْحَلْفِ بِتَقْدِيرِ أَنْ لَا يَنْفَصِلَ أَمْرُهُ عِنْدَ الْأَوَّلِ م ر ش. ة. فَوَدَّ: (وَجَرَى عَلَيْهِ أَبُو رُزْعَةَ) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ م ر. ة. فَوَدَّ: (وَالِاسْتِبْرَاءُ) بَعْدَ التَّوْبَةِ.

تَبَيَّنَ انتِفَائِهِ، واحتمال كون الْمُخَصَّرِينَ غيرَ المقول عنهم ذلك لا يُؤثِّرُ احتياطاً لِحَقِّ الغير (وَإِذَا اِزْدَحَمَ خُصُومٌ) أَي: مُدْعُونَ (قُدِّمَ الْأَسْبَقُ) فَالْأَسْبَقُ الْمُسْلِمُ وَجَوَاباً إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فَصْلُ الْخُصُومَةِ؛ لِأَنَّهُ الْعَدْلُ، وَالْعِبْرَةُ بِسَبْقِ الْمُدْعَى؛ لِأَنَّهُ ذُو الْحَقِّ، وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مُدْعٍ وَحَدَهُ، ثُمَّ مُدْعٍ مَعَ خَصْمِهِ، ثُمَّ خَصْمُ الْأَوَّلِ قُدِّمَ مَنْ جَاءَ مَعَ خَصْمِهِ أَمَّا الْكَافِرُ فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَسْبُوقُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْغَيْنِ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَزَارِيُّ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ فَصْلُهَا فَيُقَدِّمُ مَنْ شَاءَ كَمُدْرَسٍ فِي عِلْمٍ غَيْرِ فَرْضٍ، وَلَوْ كِفَايَةً كَالْعَرُوضِ، وَزِيَادَةَ التَّبَحُّرِ عَلَى مَا يُشْتَرَطُ فِي الْجَهْدِ الْمُطْلَقِ، وَأَمَّا فِيهِ فَهُوَ كَالْقَاضِي،.....

• فَوَيْلٌ (سَبِي): (وَإِذَا اِزْدَحَمَ) أَي: فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (مُدْعُونَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَن، (وَنِسْوَ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (الْمُسْلِمُ) وَقَوْلُهُ: (كَالْعَرُوضِ) إِلَى (وَأَمَّا فِيهِ) وَقَوْلُهُ: (الْمُبَاحُ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِ) إِلَى (أَمَّا الْكَافِرُ)، وَقَوْلُهُ: (وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الْفَزَارِيُّ).  
• فَوَيْلٌ: (الْأَسْبَقُ فَالْأَسْبَقُ) أَي: مِنْهُمْ إِنْ جَاءُوا مُرْتَبِينَ، وَغُرِفَ الْأَسْبَقُ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (الْمُسْلِمُ) أَي: كُلُّهُمْ، وَكَذَا إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ كَافِرِينَ كَمَا يَأْتِي عَنْ ش. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ الْعَدْلُ) وَكَمَا لَوْ سَبَقَ إِلَى مَوْضِعٍ مُبَاحٍ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (بِسَبْقِ الْمُدْعَى) أَي: دُونَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِ) أَنَّهُ لَوْ جَاءَ الْخُصْمُ وَيُرَدُّ بَأَنَ خَصْمِ الْأَوَّلِ إِذَا خَصَرَ قَبْلَ دَعْوَى الثَّانِي قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ أَوْ بَعْدَهَا فَتَقْدِيمُ الثَّانِي هُنَا لَيْسَ إِلَّا؛ لِأَنَ تَقْدِيمَ الْأَوَّلِ وَقْتُ دَعْوَى الثَّانِي غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا لِيُطْلَلَ حَقُّ الْأَوَّلِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَتْ مُرَادَةً لِلشَّيْخَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. نِهَآيَةُ. • فَوَيْلٌ: (أَمَّا الْكَافِرُ الْخُصْمُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ، وَإِذَا اِزْدَحَمَ خُصُومٌ الْخُصْمُ. أَي: مُسْلِمُونَ، أَوْ كُفَّارٌ. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (فَيُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْمَسْبُوقُ) أَي: مَا لَمْ يَكُنْ الْمُسْلِمُونَ، وَيُؤَدِّي إِلَى الضَّرَرِّ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ م. ر. فَيُقَدِّمُ الْكَافِرُ ابْتِدَاءً. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (كَالْعَرُوضِ) أَي: إِنْ قُلْنَا بِسَبْقِيهِ. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (هَلَى مَا يُشْتَرَطُ الْخُصْمُ بِالزِّيَادَةِ).  
• فَوَيْلٌ: (وَأَمَّا فِيهِ) أَي: فِي الْفَرْضِ، وَلَوْ كِفَايَةً. • فَوَيْلٌ: (فَهُوَ كَالْقَاضِي) أَي: وَجِبَ تَقْدِيمُ السَّابِقِ، وَإِلَّا فَيَالْفَرْعَةِ. اهـ. نِهَآيَةُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَجِبَ تَقْدِيمُ السَّابِقِ) أَي: حَيْثُ تَعَيَّنَ أَخْذًا مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالْقَاضِي، وَقَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ قَبْلَ الْفَرْعَةِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَأْتِيَ بِمِثْلِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي التَّاجِرِ، وَنَحْوِهِ مِنَ السَّوْقَةِ كَذَا نَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ أَقُولُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ، وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ لِاضْطِرَارِ الْمُشْتَرِي، وَإِلَّا

• فَوَيْلٌ: (وَبَحْثُ الْبُلْغَيْنِ) أَنَّهُ لَوْ جَاءَ مُدْعٍ الْخُصْمُ وَيُرَدُّ بَأَنَ خَصْمِ الْأَوَّلِ إِنْ خَصَرَ قَبْلَ دَعْوَى الثَّانِي قُدِّمَ الْأَوَّلُ لِسَبْقِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ، أَوْ بَعْدَهَا فَتَقْدِيمُ الثَّانِي لَيْسَ إِلَّا لِأَنَ تَقْدِيمَ الْأَوَّلِ وَقْتُ دَعْوَى الثَّانِي غَيْرُ مُمَكِّنٍ إِلَّا لِيُطْلَلَ حَقُّ الْأَوَّلِ، وَهَذِهِ الصُّورَةُ لَيْسَتْ مُرَادَةً لِلشَّيْخَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ش. م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّعَيَّنْ عَلَيْهِ فَصْلُهَا فَيُقَدِّمُ مَنْ شَاءَ كَمُدْرَسٍ) الْخُصْمُ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ قَوْلُ الشَّارِحِ قَالَ الْبُلْغَيْنِ فَيُطْلَقُ الْقَضَاءُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ الدَّفْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعْطِيلٌ، وَتَطْوِيلٌ بِلَا نِزَاعٍ انْتَهَى، وَمَقْهُومُهُ جَلُّ الدَّفْعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا دُكِّرَ.



وكذا يُقال في المُفني كما هو ظاهر: (لأنَّ جهلَ السَّابِقِ) (أو جاءوا مَعًا أقرع) إذ لا مُرجع، ومنه أن يَكْتَبَ أسماءهم بِرِقَاعٍ بين يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ رُقْعَةً رُقْعَةً فَكُلُّ مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ قَدَمَهُ، والأوَّلَى لَهُمْ تَقْدِيمُ مَرِيضٍ يَتَضَرَّرُ بِالتَّأْخِيرِ فَإِنْ امْتَنَعُوا قَدَمَهُ الْقَاضِي إِنْ كَانَ مَطْلُوبًا؛ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ (وَيُقَدِّمُ) نَدْبًا (مُسَافِرُونَ) أَي: مُرِيدُونَ لِلسَّفَرِ الْمُبَاحِ، وَإِنْ قَصَرَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ عَلَى مُقِيمِينَ (مُسْتَوْفِزُونَ) مُدْعُونَ، أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُونَ بِالتَّأْخِيرِ عَنْ رُقْفَتِهِمْ (وَنِسْوَةٍ) كَذَلِكَ عَلَى رِجَالٍ، وَكَذَا عَلَى خَنَائِي فِيمَا يَظْهَرُ.....

فَيَتَّبِعِي أَنْ الْخَيْرَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ مِنْ أَصْلِهِ لَيْسَ وَاجِبًا، بَلْ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ بَيْعِ بَعْضِ الْمُشْتَرِينَ، وَيَبِيعَ بَعْضًا، وَيَجْرِي مَا ذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ، ثُمَّ الْقَرْعَةُ بَيْنَ الْمُزْدَحِمِينَ عَلَى مُبَاحٍ، وَمِنْهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْأَزْدِحَامِ عَلَى الطَّوَاحِينِ بِالزَّيْفِ الَّتِي أَبَاحَ أَهْلُهَا الطَّحَنَ بِهَا لِمَنْ أَرَادَ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمَالِكِينَ، أَمَّا هُمْ فَيَقْلَمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنْ يَغْرَحَ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ جَاءُوا مُرْتَبِينَ لِاسْتِزَاجِهِمْ فِي الْمُنْعَبَةِ. اهـ. ع ش. قُود: (وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمُفْنِيِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) عِبَارَةٌ أَصْلُ الرُّوضَةِ، وَالْمُفْنِيُّ، وَالْمُدْرَسُ يُقَدِّمَانِ عِنْدَ الْأَزْدِحَامِ أَيْضًا بِالسَّبْقِ، أَوْ بِالْقَرْعَةِ، وَلَوْ كَانَ الَّذِي يَعْلَمُهُ لَيْسَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ فَالِاخْتِيَارُ إِلَيْهِ فِي تَقْدِيمِ مَنْ شَاءَ انْتَهَتْ فَمَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ: كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ الْمَوْهْمُ أَنَّهُ بَحَثٌ لَهُ، وَلَعَلَّهُ لَعَدَمَ اسْتِحْضَارِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَعِبَارَةُ الْمُفْنِيِّ، وَالنِّهَايَةِ، وَالْأَزْدِحَامُ عَلَى الْمُفْنِيِّ، وَالْمُدْرَسُ كَالْأَزْدِحَامِ عَلَى الْقَاضِي إِنْ كَانَ الْعِلْمُ قَرْصًا، وَلَوْ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَإِلَّا فَالْخَيْرَةُ إِلَى الْمُفْنِيِّ، وَالْمُدْرَسِ. اهـ. قُود: (لِأَنَّ جَهْلَ السَّابِقِ) أَوْ عَلِيمٍ، وَنُسِي. اهـ. ع ش. قُود: (إِذْ لَا مُرْجِعَ) فَإِنْ أَثَرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا جَازَ اسْتِنَافِي وَمُفْنِي. قُود: (وَمِنْهُ) أَي: مِنَ الْإِقْرَاعِ. قُود: (وَالأَوَّلَى لَهُمْ تَقْدِيمُ مَرِيضٍ) وَمَنْ لَهُ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ يَتَّجِهَ إِلَيْهِ بِالْمَرِيضِ. اهـ. نِهَائِيَّةٌ، وَيَأْتِي عَنِ الْمُفْنِيِّ مِثْلُهُ. قُود: (إِنْ كَانَ مَطْلُوبًا) أَي: لَا إِنْ كَانَ طَالِيًا؛ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ أَي: وَالطَّالِبُ مُجْبِرٌ. اهـ. مُفْنِي.

قُود (نُسِي): (وَيُقَدِّمُ مُسَافِرُونَ) عِبَارَةُ الْمُفْنِيِّ تَبَيَّنَ لَا يُقَدِّمُ الْقَاضِي بَعْضَ الْمُدْعِينَ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا فِي صَوَرَتَيْنِ أَشَارَ لِلأَوَّلَى مِنْهُمَا بِقَوْلِهِ: وَيُقَدِّمُ الْخ. وَأَشَارَ لِلثَّانِيَةِ بِقَوْلِهِ: وَنِسْوَةٌ، وَأَقْبَهُمُ اقْتِصَارُهُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ، وَالنِّسْوَةُ الْحَضَرُ فِيهِمَا، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلِ الْمَرِيضُ كَمَا سَبَقَ كَذَلِكَ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَنْ لَهُ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ. اهـ. قُود: (بِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ، وَالْخ) انْظُرْ مَا مَتَمَّقُ الْبَاءِ عِبَارَةُ الْمُفْنِيِّ، وَالْأَسْتَى قَوْلُهُ: وَيُقَدِّمُ نَدْبًا مُسَافِرُونَ مُسْتَوْفِزُونَ أَي: مُتَهَيِّئُونَ لِلسَّفَرِ خَائِفُونَ مِنْ انْقِطَاعِهِمْ إِنْ تَأَخَّرُوا عَلَى مُقِيمِينَ لِكَلِّ يَتَضَرَّرُوا بِالتَّخَلُّفِ. اهـ. قُود: (وَنِسْوَةٌ كَلَّلِكَ عَلَى رِجَالٍ) أَي: طَلَبًا لِسَرِّهِمْ. اهـ. مُفْنِي. قُود: (كَلَّلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ فِي الْمُفْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ كَانُوا إِلَى يُقَدِّمُ مِنْهُمْ، وَإِلَى

قُود: (وَالأَوَّلَى لَهُمْ تَقْدِيمُ مَرِيضٍ الْخ) كَذَا ش م ر الْخ. قُود: (أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِمْ) كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ، وَإِنْ مَنَعَهُ الْبَلْقَيْنِي.

(وإن تأخروا) يَدْفَعُ الضَّرَرَ عنهم (ما لم يُكثروا) أي: التَّوَعَّانِ، وَغَلَبَ الذُّكُورَ لِشَرَفِهِمْ فَإِنْ كَثُرُوا بَأَن كَانُوا قَدَرُ أَهْلِ الْبَلَدِ، أَوْ أَكْثَرَ فَكَالْمُقِيمِينَ كَذَا قَالَاهُ، وَعِبَارَةٌ غَيْرُهُمَا تُفْهَمُ اعْتِبَارَ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ قِيلَ، وَلَقَدْ أَوَّلَى، وَالْمُسَافِرُونَ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ، وَالتَّسْوَةُ كَذَلِكَ يُقَدَّمُ مِنْهُمْ بِالسَّبْقِ، ثُمَّ يُفْرَعُ، وَلَوْ تَعَارَضَ مُسَافِرٌ، وَامْرَأَةٌ قُدِّمَ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ فِيهِ أَقْوَى، وَبَحْثُ الرَّزْكَشِيِّ أَنَّ الْمَجُوزَ كَالرَّجُلِ لَانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَمَا غَلَّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ (وَلَا يُقَدَّمُ سَابِقٌ، وَقَارِعٌ إِلَّا بِدَعْوَى) وَاحِدَةٌ لِقَلَّا يَزِيدُ ضَرَرُ الْبَاقِينَ، وَيُقَدَّمُ الْمُسَافِرُ بِدَعَاوِيهِ إِنْ خَفَّتْ بِحَيْثُ لَمْ تَضُرْ بِغَيْرِهِ إِضْرَارًا يَبِينُ أَي: بَأَن لَمْ يُحْتَمَلْ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَا فِدَعْوَى وَاحِدَةٍ، وَالْحَقُّ بِهِ الْمَرَأَةُ. (وَيُحْزَمُ اتِّخَاذُ شُهَدَاءِ مُقِيمِينَ.....)

قوله: وَأَوَّلُ الْأُذْرَعِي فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: بَأَن كَانُوا إِلَى يُقَدَّمُ، وَقَوْلُهُ: وَالْفَرْقُ إِلَى وَجِبَابٍ، وَقَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى، وَلِلْحَاكِمِ، وَقَوْلُهُ: وَهَذَا لَيْسَ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: فَمَنْ ثُمَّ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: اشْتَرِطَ إِلَى قَالَ جَمَعَ الْخ. وَمَا سَأَبَهُ عَلَيْهِ. فُود: (كَذَلِكَ) أَي: مُدْعَاةً، أَوْ مُدْعَى عَلَيْهِ.

فُود (سُي): (وإن تأخروا إلخ) أَي: الْمُسَافِرُونَ، وَالتَّسْوَةُ فِي الْمَجْبِي إِلَى الْقَاضِي. اهـ. مُغْنِي.  
 فُود: (أَي: التَّوَعَّانِ) تَفْسِيرٌ لِضَائِلِ كُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ. فُود: (وَحَلَبَ) أَي: فِي كُلِّ مِنَ الْفِعْلَيْنِ الذُّكُورُ أَي: الْمُسَافِرُونَ عَلَى التَّسْوَةِ. فُود: (بَأَن كَانُوا إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، فَإِنْ كَثُرُوا، أَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مُسَافِرِينَ، أَوْ تَسْوَةً فَالْتَّقْدِيمُ بِالسَّبْقِ، أَوْ الْقَرَعَةِ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ تَعَارَضَ إلخ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنْ كَثُرُوا، بَلَّ أَوْ سَاوَوْا كَمَا فِي الْمُهَذَّبِ، أَوْ كَانَ الْجَمِيعُ إلخ. فُود: (لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِبَارَتِهِمَا مَا يَمْنَعُ مِنْ حَمَلِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِيهَا عَلَى الْخُصُومِ مِنْهُمْ فَلَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى ذَلِكَ. اهـ.  
 سم. فُود: (حَلَّى الْأَوْجَهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى، وَيُقَدَّمُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْمَرَأَةِ الْمُقِيمَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ. اهـ. فُود: (وَنَحَتْ الرَّزْكَشِيُّ إلخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَمَا بَحَثَ الرَّزْكَشِيُّ مِنْ إِنْحَاكِ الْمَجُوزِ بِالرَّجُلِ مَمْنُوعٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَإِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ النِّسَاءَ يَقْتَضِي أَنَّ لَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّابَةِ وَالْمَجُوزِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الرَّزْكَشِيُّ الْقِيَاسُ إِنْحَاكِ الْمَجُوزِ بِالرَّجَالِ لَانْتِفَاءِ الْمَحْذُورِ. اهـ.

فُود (سُي): (وَقَارِعٌ) أَي: مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (إِلَّا بِدَعْوَى وَاحِدَةٍ) أَي: وَإِنْ اتَّحَدَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (لِقَلَّا يَزِيدُ ضَرَرُ الْبَاقِينَ)؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا اسْتَوْعَبَ الْمَجْلِسَ بِدَعَاوِيهِ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ، وَيَنْصَرَفُ ثُمَّ يَخْضَرُ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ، أَوْ يَنْتَظِرُ فَرَاغَ دَعْوَى الْحَاضِرِينَ، ثُمَّ تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ الثَّانِيَةُ إِنْ بَقِيَ، وَفَتْ، وَلَمْ يَضْجُرْ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (إِنْ لَمْ تَضُرْ بِغَيْرِهِ) أَي: بِالْمُقِيمِينَ فِي الْأَوَّلَى، وَبِالرَّجَالِ فِي الثَّانِيَةِ. اهـ. مُغْنِي. فُود: (وَلَا فِدَعْوَى وَاحِدَةٍ إلخ) وَإِذَا قُدِّمْنَا بِوَاحِدَةٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ

فُود: (لَا مَعَ أَهْلِ الْبَلَدِ كُلُّهُمْ) إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِبَارَتِهِمَا مَا يَمْنَعُ مِنْ حَمَلِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِيهَا عَلَى الْخُصُومِ مِنْهُمْ، فَلَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى ذَلِكَ. فُود: (وَلَوْ تَعَارَضَ مُسَافِرٌ، وَامْرَأَةٌ قُدِّمَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ انْتَهَى. فُود: (وَنَحَتْ الرَّزْكَشِيُّ أَنَّ الْمَجُوزَ إلخ) مَمْنُوعٌ م ر.

لا يُقْبَلُ غَيْرُهُمْ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ، وَضَيَاعِ كَثِيرٍ مِنَ الْحُقُوقِ، وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ مَنْ يَكْتُبُ الْوَثَائِقَ  
أَي: إِنْ تَبَرَّعَ، أَوْ رُزِقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَالْأَخْرُومَ كَمَا مَرَّ عَنْ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَعَثُّرِ  
الْمُعَيَّنِ، وَمُغَالَاةٍ فِي الْأَجْرَةِ، وَتَعْطِيلِ الْحُقُوقِ، أَوْ تَأْخِيرِهَا (وَإِذَا شَهِدَ شُهوَدٌ) بَيْنَ يَدَيِ قَاضٍ  
بِحَقٍّ، أَوْ تَرْكِيةٍ (فَهُوَ عَدَالَةٌ، أَوْ فَسَاقٌ عَمِلَ بِعِلْمِهِ) قَطْعًا، وَلَمْ يَحْتَجْ لِتَرْكِيةٍ إِنْ عَلِمَ عَدَالَةً، وَإِنْ  
طَلَبَهَا الْخَصْمُ نَعَمْ، أَصْلُهُ، وَفَرْعُهُ لَا تُقْبَلُ تَرْكِيةٌ لَهَا فَلَا يُقْمَلُ فِيهَا بِعِلْمِهِ (وَالَا) يَعْلَمُ فِيهِمْ  
شَيْئًا (وَجِبَ) عَلَيْهِ (الاستزكاء) أَي: طَلَبُ مَنْ يُزَكِّيهِمْ، وَإِنْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ بَعْدَ التَّهْمِ كَمَا  
يَأْتِي؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ تَعَالَى نَعَمْ، إِنْ صَدَّقَهُمَا فِيمَا شَهِدَا بِهِ عَمِلَ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِقْرَارِ لَا الشَّهَادَةِ،

التَّحْدِثُ بِالذَّغْوَى وَجَوَابِهَا، وَقَصَلَ الْحُكْمَ فِيهَا نَعَمْ إِنْ تَأَخَّرَ الْحُكْمُ لِانْتِظَارِ بَيِّنَةٍ، أَوْ تَرْكِيةٍ، أَوْ نَحْوِهَا  
سَمِعَ دَعْوَى مَنْ بَعْدَهُ حَتَّى يُخَصَّرَ هُوَ بَيِّنَةً فَيَسْتَفْلِحَ حَيْثُ يَزِيدُ بِإِثْمَامِ حُكْمِهِ إِذْ لَا وَجْهَ لِتَعْطِيلِ الْخَصْمِ  
ذَكَرَهُ الْأَنْدَرُجِيُّ، وَغَيْرُهُ. (تَنْبِيهٌ): وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ: أَنَا الْمُدَّعِي، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا إِلَى  
الدَّعْوَى لَمْ تُقْطَعْ دَعْوَاهُ، بَلْ عَلَى الْآخَرِ أَنْ يُجِيبَ، ثُمَّ يَدَّعِيَ إِنْ شَاءَ، وَالْأَوَّلَى مَنْ بَعَثَ مِنْهُمَا الْعَوْنَ  
خَلْفَ الْآخَرِ، وَكَذَا مَنْ أَقَامَ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ اخْضَعَ الْآخَرَ لِدَّعَايِهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَوَوْا اقْتَرَعَ بَيْنَهُمَا فَمَنْ  
خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ ادَّعَى مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (لَا يُقْبَلُ غَيْرُهُمْ) فَإِنَّ عَيْنَ شُهوَدًا، وَقِيلَ غَيْرُهُمْ لَمْ يَحْرُمَ، وَلَمْ يُكْرَهْ قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ. اه. مُغْنِي.  
﴿قَوْلُ: (وَضَيَاعُ كَثِيرٍ مِنَ الْحُقُوقِ) إِذْ قَدْ يَتَحَمَّلُ الشَّهَادَةُ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يُقْبَلْ ضَاعَ الْحَقُّ أَسْنَى  
وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (وَلَهُ أَنْ يُعَيَّنَ مَنْ يَكْتُبُ) بِمَعْنَى أَنَّهُ يُعَيَّنُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَكْتُبُوا عِنْدَهُ، وَيَمْنَعُهُمْ مِنْ  
الْكُتْبِ عِنْدَ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ، وَبِدَلِيلٍ لِإِرَادِهِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَيَحْرُمُ اتِّخَاذُ شُهوَدٍ الْخ. فَهُوَ مِنْ  
مُخْتَرَزَاتِ الْمَثْنِ فَكَأَنَّهُ قَالَ خَرَجَ بِالشُّهوَدِ الْكُتْبَةُ فَلَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهُمْ إِلَّا بِقِيْدِهِ، أَمَّا اتِّخَاذُ الْكَاتِبِ مِنْ غَيْرِ  
تَعْيِينٍ، فَإِنَّهُ مَنْدُوبٌ كَمَا مَرَّ فِي الْمَثْنِ أَوَّلَ الْبَابِ. اه. رَشِيدِي. ﴿قَوْلُ: (أَوْ رُزِقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) يَنْبَغِي،  
وَلَمْ يَأْخُذْ الرُّشُوءَ فِي التَّحْدِثِ. ﴿قَوْلُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّعْ، وَلَمْ يُرْزَقْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَطَلَبَ الْأَجْرَةَ  
لِكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ. ﴿قَوْلُ: (خُرُومٌ) أَي: التَّعْيِينُ. ﴿قَوْلُ: (كَمَا مَرَّ) أَي: فِي فَصْلِ آدَابِ الْقَاضِي.

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (فَقَرَفَ) أَي: فِيهِمْ. اه. مُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (وَلَمْ يَخْتِجْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ عَرَفَ فِي الْمُغْنِي.  
﴿قَوْلُ: (وَلَمْ يَخْتِجْ لِتَرْكِيةٍ الْخ) أَي: وَيُرَدُّ مَنْ عَرَفَ فَسَقَهُ، وَلَا يَخْتِجُ إِلَى بَحْثِ. اه. مُغْنِي.  
﴿قَوْلُ: (نَعَمْ أَصْلُهُ الْخ) أَي: الْقَاضِي. ﴿قَوْلُ: (فِيهِمَا) أَي: فِي عَدَالَةِ أَصْلِهِ، وَفَرْعِهِ عَلَى حَذْفِ  
الْمُضَافِ بِقَرِينَةٍ مَا قَبْلَهُ، أَمَّا الْجَرْحُ فَيَعْمَلُ فِيهِمَا بِعِلْمِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. رَشِيدِي.  
﴿قَوْلُ: (شَيْئًا) أَي: مِنَ الْعَدَالَةِ، وَالْفِسْقِ. ﴿قَوْلُ: (أَي: طَلَبُ مَنْ يُزَكِّيهِمْ الْخ). (تَنْبِيهٌ): لَوْ جَهِلَ  
إِسْلَامُ الشُّهوَدِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِمْ بِخِلَافِ جَهْلِهِ بِحُرِّيَّتِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْبَيِّنَةِ. اه. مُغْنِي.

﴿قَوْلُ: (نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهُمَا الْخ) وَلَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ مَعْرُوفَانِ بِالْعَدَالَةِ، وَاعْتَرَفَ الْخَصْمُ بِمَا شَهِدَا بِهِ  
قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ فَالْحُكْمُ بِالْإِقْرَارِ لَا بِالشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَرَّ بَعْدَ الْحُكْمِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ قَدْ  
مَضَى مُسْتَنَدًا إِلَى الشَّهَادَةِ هَذَا مَا نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرِّوَاةِ عَنِ الْهَرَوِيِّ، وَأَقْرَأَهُ، وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الزَّنا أَنْ

ولو عَرَفَ عدالةَ مُزَكِّي المُزَكِّي فقط كَفَى خلافاً لما وَقَعَ لِلْمُزَكِّي، وله الحكمُ بِسؤالِ المُدَّعي عَقِبَ ثبوتِ العدالةِ، والأولى أَنْ يَقُولَ لِلْمُدَّعي عليه: هل لَكَ دافعٌ في البينةِ، أو غيرِها، ومُمهلهُ ثلاثةَ أَيَّامٍ فأقلُّ، وفي هذا الإمهالِ بغيرِ رضا الخصمِ، ولا طَلَبِ المُدَّعي عليه نَظَرٌ ظاهرٌ. والفرقُ بينهُ وبين ما يَأْتِي في الحيلولةِ بلا طَلَبِ غيرِ خَفِيٍّ، ويُجَابُ مُدَّع طلبِ الحيلولةِ بعدَ البينةِ، وقيلَ: التزكيةِ، وله حينئذٍ مُلازِمَتُهُ بنفسِهِ، أو بنائِيهِ، وبعدَ الحيلولةِ لا يَمْنَعُ تَصَرُّفٌ واحدٌ منهما نعم، مَنْ بَانَ لَهُ نَفْوذُ تَصَرُّفِهِ كما هو ظاهرٌ مِنَّا مَرَّةً، وللحاكِمِ فَعْلُها بلا طَلَبِ إِنْ رآه، ولا يُجِيبُ طالِبُ استيفاءِ، أو حَجَرٍ، أو حَبْسٍ قَبْلَ الحكمِ (بَانَ) بمعنى كَانُ

الأصَحُّ عِنْدَ الماوَزِدِيِّ اغْتِيَارُ الأسْبَقِ مِنَ الإقْرَارِ، والشَّهادةِ، وتَقَدَّمَ ما فيه، وقولُ ابنِ شُهْبَةَ، والصَّحِيحُ إسنادُهُ إلى المجموعِ مَمْنُوعٌ. اهـ. مُغْنِي. قُود: (وَلَوْ عَرَفَ عِدَالَةَ مُزَكِّي المُزَكِّي) صورتهُ ما لو شَهِدَ اثْنَانِ عِنْدَ القاضي، ولم يَعلَمِ حالَهُما فَرَكَاهُما اثْنَانِ، وَلَمْ يَعْرِفِ القاضي حالَهُما أَيضاً فَمَزَكَّى المُزَكِّيَيْنِ آخَرَانِ عَرَفَ القاضي عِدَالَتَهُما. اهـ. ع. ش. قُود: (أو غيرِها) أي: أو قَى الحَقَّ بِنَحْوِ أدَاءِ. قُود: (نَظَرٌ ظاهرٌ) عبارةُ النِّهايةِ، ومُمهلهُ ثلاثةَ أَيَّامٍ حَيْثُ طَلَبَهُ المُدَّعي عليه، وهو ظاهرٌ. اهـ. قال ع ش ظاهرُهُ وجوباً. اهـ. قُود: (وَيُجَابُ مُدَّع طَلَبِ الحيلولةِ) إلخ) أي: بين المُدَّعي عليه، وبين العَيْنِ التي فيها التَّرَاوُعُ. اهـ. ع. ش. قُود: (وَيُجَابُ مُدَّع إلخ) هذا إذا كان المُدَّعي به عَيْنًا لا حَقَّ فيها لِلَّهِ تعالى، أمَّا لو كان كَذَلِكَ كما إذا كان المُدَّعي به عَيْنًا، أو طَلًا قَلَّلَ القاضي الحيلولةَ بين العَبْدِ، وَسَيِّدِهِ، وبين الزَّوْجَيْنِ مُطْلَقًا بلا طَلَبٍ، بَلْ يَجِبُ فِي الطَّلَاقِ، وكَذَا فِي العِتْقِ إذا كان المُدَّعي عِنْتَهُ أُمَةً، فَإِنْ كان عَبْدًا، فَإِنَّمَا يَجِبُ بَطْلُهُ، وَأَمَّا إذا كان المُدَّعي به دَيْنًا فلا يَسْتَوِيهِ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ طَلَبَ المُدَّعي هذا معنى ما فِي شَرْحِ البَهْجَةِ لِشَيْخِ الإسلامِ، وفي العُبابِ بعضُ مُخَالَفَةٍ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. رَشِيدِي. قُود: (وَلَهُ حِينَئِذٍ مُلازِمَتُهُ إلخ) وفي التَّنْبِيهِ، فَإِنْ قال: لِي بَيْنَةٌ بِالْجَرْحِ وَجِبَ إِمهالُهُ ثلاثةَ أَيَّامٍ، ولِلْمُدَّعي مُلازِمَتُهُ إلى أَنْ يُثْبِتَ الْجَرْحَ انتهى قال ابنُ التَّيْبِ: لِثُبُوتِ حَقِّهِ فِي الظَّاهِرِ اهـ، وقياسُ ذَلِكَ أَنَّ لِلْمَقْرُورِ مُلازِمَةَ الْمُقَرَّرِ قَبْلَ الْحُكْمِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ بِالْإقْرَارِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ الماوَزِدِيِّ خِلَافُهُ فَلْيُرَاجَعْ، وَلْيَحْرُزْ. اهـ. سَم، وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّارِحِ والنِّهايةِ، والمُغْنِي جَوَازُ المُلازِمَةِ، وقولُهُ: عَنِ الماوَزِدِيِّ لَمَلَّ صَوَابُهُ عَنِ ابْنِ التَّيْبِ. قُود: (مِمَّا مَرَّ) أي: مِنْ أَنَّ العِبْرَةَ فِي المَقْصُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ. قُود: (وَلِلْحَاكِمِ فَعْلُها) أي: الحيلولةِ. اهـ. ع. ش. قُود: (أو حَبْسٍ إلخ) فِيهِ نَظَرٌ قال فِي التَّنْبِيهِ: فِي بَحْثِ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ سَأَلَ المُدَّعي أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى يَثْبِتَ عِدَالَتَهُمْ حَبْسَ اهـ،

قُود: (وَمُمهلهُ ثلاثةَ أَيَّامٍ إلخ)، ومُمهلهُ ثلاثةَ أَيَّامٍ حَيْثُ طَلَبَهُ المُدَّعي عليه كما هو ظاهرٌ م ر ش.

قُود: (نعم مَنْ بَانَ لَهُ نَفْوذُ تَصَرُّفِهِ إلخ). تَرَكَهُ م ر. قُود: (أو حَبْسٍ قَبْلَ الْحُكْمِ) فِيهِ نَظَرٌ قال فِي التَّنْبِيهِ: فِي بَحْثِ التَّزْكِيَةِ، وَإِنْ سَأَلَ المُدَّعي أَنْ يَحْبِسَهُ حَتَّى تَثْبِتَ عِدَالَتَهُمْ حَبْسَ انْتَهَى، وهذا حَبْسٌ قَبْلَ الْحُكْمِ إِذْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وهو شَامِلٌ لِمَا إذا كان المُدَّعي به دَيْنًا، ولَمَّا إذا كان عَيْنًا

(يَكْتَبُ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الشَّاهِدُ) اسْمًا، وَصِفَةً، وَشَهْرَةً لِقَلَّا يَشْتَبِهَ، وَيَكْفِي مُتَمَيِّزٌ (وَالْمَشْهُودُ لَهُ، وَعَلَيْهِ) لِقَلَّا يَكُونُ قَرِيبًا، أَوْ عَدُوًّا، وَهَذَا لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِزْكَاءِ، بَلْ مِمَّا يُرْبِخُ مِنَ التَّنْظَرِ بِمَدِّهِ فِي مَانِعٍ آخَرَ مِنْ نَحْوِ عِدَاوَةٍ، أَوْ قَرَابَةٍ (وَكَذَا قَدَرُ الذِّهْنِ عَلَى الصَّحِيحِ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَغَلَّبَ عَلَى الظَّنِّ

وَهَذَا حَبَسَ قَبْلَ الْحُكْمِ إِذْ لَا يَصِحُّ الْحُكْمُ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ دَيْتًا، وَلِمَا إِذَا كَانَ عَيْتًا لَكِنْ خَصَّهُ الرُّوْضُ بِالذِّنِّ، وَمِثْلُهُ فِي الْمُبَابِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَضَّلَ مَنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِمَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي تَرْعَهُ وَجَعَلَهُ مَعَ عَدْلٍ إِلَى تَزْكِيَتِهِمَا بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَيْتًا أَجَابَهُ، وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ بَلَا طَلَبٍ فَقَلَّ، فَإِنْ تَلَفَتْ مَعَ الْعَدْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَا الْقَاضِي بَلَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِنْ ثَبَتَ لِلْمُدْعَى لَا عَكْسَهُ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي تَعْدِيلُهَا أَيْ: تَحْوِيلُهَا مَعَ الْمُدْعَى، فَإِنْ قَلَّ فَتَلَفَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ ثَبَتَ لَهُ لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْتًا لَمْ يُجِبْهُ فَلَا يَسْتَوْفِيهِ، وَلَا يَحْجُرُ عَلَى خَصْمِهِ، وَيَحْسِبُهُ بِطَلَبِ الْمُدْعَى لِدَيْنِهِ، وَلِقَوْدٍ، وَحَدَّ قَذْفٍ لَا لِحَدِّ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ هُنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ. اهـ. سم. هـ. قُود: (اسْمًا، وَصِفَةً الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنْ اسْمٍ، وَكُتِبَتْ إِنْ اشْتَهَرَ بِهَا، وَوَلَا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَا، وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدَهُ، وَجَلِيَّتِهِ، وَجِرْفَتِهِ، وَسَوْفِهِ، وَمَسْجِدِهِ لِقَلَّا يَشْتَبِهَ بغيرِهِ، فَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ مَشْهُورًا، أَوْ حَصَلَ التَّمَيُّزُ بَعْضُ هَذِهِ الْأَوْصَافِ اكْتَفَى بِهِ. اهـ. هـ. قُود: (فِي مَانِعٍ آخَرَ الْخُ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ فِي وُجُودِ نَحْوِ عِدَاوَةٍ، أَوْ قَرَابَةٍ.

هـ. قُود (سَي): (وَكَذَا قَدَرُ الذِّهْنِ) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ، وَكَذَا مَا شَهِدُوا بِهِ لِيَعْمُ الذِّنِّ، وَالْعَيْنِ، وَالنِّكَاحِ، وَالْقَتْلِ وَغَيْرِهَا. اهـ. مُغْنِي.

لَكِنْ عَبَّرَ فِي الرُّوْضِ بِقَوْلِهِ: لَوْ شَهِدَا بَعَيْنٍ مَالٍ، وَطَلَبَ الْمُدْعَى، أَوْ رَأَى الْحَاكِمُ أَنْ يُعَدِّلَهُ أَيْ: يُحَوِّلَهُ حَتَّى يُزَكِّيَ الشَّاهِدَيْنِ أَجِبَ، أَوْ يَذْنِبَ لَمْ يُسْتَوْفَ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ، وَلَوْ طَلَبَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ قَبْلَهَا لَمْ يُجِبْهُ، أَوْ حَسِبَهُ أَجِبَ انْتَهَى فَخَصَّ ذِكْرَ الْحَبْسِ بِالذِّنِّ، وَمِثْلُهُ فِي الْمُبَابِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَضَّلَ مَنْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بِمَا ادَّعَاهُ، ثُمَّ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي تَرْعَهُ وَجَعَلَهُ مَعَ عَدْلٍ إِلَى تَزْكِيَتِهِمَا بِهِ، فَإِنْ كَانَ عَيْتًا أَجَابَهُ، وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي ذَلِكَ بَلَا طَالِبٍ فَقَلَّ، فَإِنْ تَلَفَتْ مَعَ الْعَدْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَا الْقَاضِي بَلَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِنْ ثَبَتَ لِلْمُدْعَى لَا عَكْسَهُ، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي تَعْدِيلُهَا مَعَ الْمُدْعَى، فَإِنْ قَلَّ فَتَلَفَتْ عِنْدَهُ، ثُمَّ ثَبَتَ لَهُ لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْتًا لَمْ يُجِبْهُ فَلَا يَسْتَوْفِيهِ، وَلَا بِحَجْرِ عَلَى خَصْمِهِ، وَيَحْسِبُهُ بِطَلَبِ الْمُدْعَى لِدَيْنِهِ، وَلِقَوْدٍ، وَحَدَّ قَذْفٍ لَا لِحَدِّ اللَّهِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ هُنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِمَّا يَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ، وَعَلَّلَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَدَمَ الْإِجَابَةِ لِلْحَجَرِ بِمَا قَالَ: إِنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّهُ يُجِبُّهُ إِلَى الْحَجَرِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَخَذَهُ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا يُحْبَسُ أَيْ: الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَخَذَهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقَالَ فِي التَّبْيَةِ: قَبْلَ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ، فَإِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ بِالْجَرْجِ، وَجَبَ إِمْهَالُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَلِلْمُدْعَى مَلَازِمَتُهُ إِلَى أَنْ يَثْبِتَ الْجَرْجَ انْتَهَى قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ فِي الظَّاهِرِ. اهـ. وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مَلَازِمَةَ الْمُقَرَّرِ قَبْلَ الْحُكْمِ لِثُبُوتِ حَقِّهِ بِالْإِفْرَارِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ لَكِنْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ فِي

صِدْقُ الشَّاهِدِ فِي الْقَلِيلِ دُونَ الْكَثِيرِ، وَلَا يُغَدِّ فِي كَوْنِ الْعَدَالَةِ تَخْتَلِفُ بِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ  
مِلْكُهُ فَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ الْمُصَنَّفِ الْخِلَافَ، وَإِنْ قَوَاهُ الْإِمَامُ، وَتَقَلَّ الْمُقَابِلَ عَنْ مُعْظَمِ الْأَيْمَةِ  
فَانْدَفَعَ قَوْلُ شَارِحٍ لَا يَحْسُنُ التَّعْبِيرُ بِالصَّحِيحِ، بَلْ بِالْأَصَحِّ (وَيُقَيِّضُ بِهِ) أَيُ: الْمَكْتُوبِ (مُزَكِّيًّا)  
أَيُ: اثْنَيْنِ مَعَ كُلِّ نُسْخَةٍ مُخَفَّفَةٍ عَنِ الْآخِرِ، وَسَمَّاهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ فِي التَّزْكِيَةِ فَلَا يُنَافِي قَوْلُ  
أَصْلِهِ إِلَى الْمُزَكِّيِّ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ، وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ وَيُسَمُّونَ أَصْحَابَ الْمَسَائِلِ؛ لِأَنَّهُمْ  
يَبْتَخِنُونَ، وَيَسْأَلُونَ، وَيُسْتَسْأَلُونَ أَنْ يَكُونَ بَعْثُهُمَا سِرًّا، وَأَنْ لَا يُعْلِمَ كَلًّا بِالْآخِرِ، وَيُطْلِقُونَ عَلَى  
الْمُزَكِّينَ حَقِيقَةً، وَهَمَّ الْمُرْسُولُ إِلَيْهِمْ (ثُمَّ بَعْدَ السُّؤَالِ، وَالْبَعْثِ) يُشَافِهُهُ الْمُزَكِّيُّ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ  
جَزْجٍ فَيُسْتَسْأَلُ لَهُ إِخْفَاؤُهُ، وَيَقُولُ: زِدْنِي فِي شُهُودِكَ، وَتَعْدِيلِ فَيَعْمَلُ بِهِ، ثُمَّ هَذَا الْمُزَكِّيُّ إِنْ كَانَ

فُودُ: (قَوْلُ شَارِحِ الْإِلْخِ)، وَافَّقَهُ الْمُغْنِي. فُودُ: (أَيُ: اثْنَيْنِ) أَيُ: فَاتَّخَذَ مُغْنِي. فُودُ: (وَسَمَّاهُ) أَيُ:  
الْمُبْعُوثُ. فُودُ: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ) وَافَّقَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ هُوَ أَيُ: مُزَكِّيًّا نُصِبَ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَصَرَّحَ  
بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ فَقَالَ: إِلَى مُزَكِّيِّ. اه. فُودُ: (وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ الْإِلْخِ)، وَفِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ يَتَّبِعِي أَنْ  
يَكُونَ لِلْقَاضِي مُزَكِّونَ، وَأَصْحَابُ مَسَائِلَ فَالْمُزَكِّونَ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِمْ لِيَسْتَأْذِنُوا حَالَ الشُّهُودِ، وَأَصْحَابُ  
الْمَسَائِلِ هُمُ الَّذِينَ يَبْتَغِيهِمُ الْقَاضِي إِلَى الْمُزَكِّينَ لِيَسْتَحْوَا، وَيَسْأَلُوا، وَرُبَّمَا قَسَرُوا أَصْحَابَ الْمَسَائِلِ فِي  
لَفْظِ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ بِالْمُزَكِّينَ انْتَهَى. اه. مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. فُودُ: (لَأَنَّهُمْ يَبْتَخِنُونَ الْإِلْخِ)  
أَيُ: مِنَ الْمُزَكِّينَ لِيُؤَافِقَ مَا يَأْتِي. اه. رَشِيدِي. فُودُ: (وَيُسْتَسْأَلُ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ فِي الرَّوْضَةِ:  
وَيَكْتُبُ إِلَى كُلِّ مُزَكِّيٍّ كِتَابًا، وَيَدْفَعُهُ إِلَى صَاحِبِ مَسْأَلَةٍ، وَيُخْفِي كُلَّ كِتَابٍ عَنْ غَيْرِ مَنْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَغَيْرِ  
مَنْ يَبْعَثُهُ إِلَيْهِ احْتِيَاظًا لِئَلَّا يَسْمَعَ الْمَشْهُودُ لَهُ فِي التَّزْكِيَةِ، وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ فِي الْجَزْجِ. اه. فُودُ: (وَأَنْ لَا  
يُعْلِمَ) مِنَ الْإِعْلَامِ. فُودُ: (وَيُطْلِقُونَ) أَيُ: أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ. فُودُ: (وَهُمْ) أَيُ:  
الْمُزَكِّونَ. فُودُ: (الْمُرْسُولُ إِلَيْهِمْ) يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِي. فُودُ: (ثُمَّ بَعْدَ السُّؤَالِ الْإِلْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي  
وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، ثُمَّ إِنْ عَادَ إِلَيْهِ الرُّسُلُ بِجَزْجٍ مِنَ الْمُزَكِّينَ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ، وَكَتَمَ الْجَزْجَ، وَقَالَ  
لِلْمُدَّعِي: زِدْنِي فِي الشُّهُودِ، أَوْ عَادُوا إِلَيْهِ بِتَعْدِيلٍ لَمْ يَحْكَمْ بِقَوْلِهِمْ، بَلْ يُشَافِهُهُ أَيُ: الْقَاضِي الْمُزَكِّيُّ  
الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ بِمَا عِنْدَهُ مِنْ حَالِ الشُّهُودِ مِنْ جَزْجٍ، أَوْ تَعْدِيلٍ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ، وَيُسِيرُ الْمُزَكِّيُّ  
إِلَيْهِمْ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ الْغَلَطَ مِنْ شَخْصٍ إِلَى آخَرٍ. اه. فُودُ: (لَهُ) أَيُ: لِلْقَاضِي إِخْفَاؤُهُ أَيُ: الْجَزْجِ،  
وَقَوْلُهُ: وَتَعْدِيلِ عَطَفٌ عَلَى جَزْجٍ، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَبَّرَ بِهَا غَيْرُهُ. فُودُ: (ثُمَّ هَذَا الْمُزَكِّيُّ) أَيُ:  
الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ، ثُمَّ يُشَافِهُهُ الْمُزَكِّيُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا الَّذِي هُوَ لِلإِشَارَةِ لِلْقَرِيبِ فَالْمُرَادُ بِهِ  
الْمُبْعُوثُ إِلَيْهِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُزَكِّيِّ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، وَصَرَّحَ بِهَذَا الْأَثَرُ عِي، وَصَرَّحَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ بَعْدُ،  
وَقِيلَ تَكْفِي كِتَابَتِهِ، وَمُرَادُ الشَّارِحِ بِقَوْلِهِ: إِنْ كَانَ شَهِيدٌ أَصْلِي أَيُ: بَأَنَّ كَانَ هُوَ الْمُخْتَبَرُ لِحَالِ الشُّهُودِ

هَامِشُ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ خِلَالَهُ فَلْيُرَاجَعْ، وَلْيَحْرَزْ. فُودُ: (وَهَؤُلَاءِ الْمُبْعُوثُونَ يُسَمُّونَ أَصْحَابَ  
الْمَسَائِلِ) كَتَبَ عَلَيْهِ مَرْهُنًا.



شاهد أصل فواضح، وإلا اشترط في الأصل عذر يجوز الشهادة على الشهادة، وقال جمع: لا يشترط ذلك للحاجة، ولو ولي صاحب المسألة الحكم بالجزع، والتعديل اكتفى بقوله: فيه؛ لأنه حاكم.

بصحية، أو جوار، أو غيرهما بما يأتي. هـ. وفرد: (ولاً) أي: بأن لم يقف على أحوال الشهود إلا بإخبار نحو جيرانهم، ولا ينافي ما تقرر قول الشارح أي: المُرَكَّب سواء صاحب المسألة، والمرسول إليه عقب قول المصنف: (وشرطه) لأنه للإشارة إلى الخلاف في أن الحكم بقول المُرَكَّب، أو المسئولين من الجيران، ونحوهم كما أشار إليه الأذرع، وقد قرر الشهاب ابن قاسم هذا المقام على غير هذا الوجه، ويوافقه شرح المنهج فليحذر، وليراجع ما في حاشية الزبدي. اهـ. رشيدي عبارة سم.

هـ. فرد: (ولاً اشترط في الأصل عذر إلخ) وحيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكّل بقوله الآتي: (وخبرة باطن من يمدله لصحية، أو جوار، أو معاملة) قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة، فإن هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه سيأتي أنه يغني عنها أن يستفيض عنده عدلته من الخبراء. اهـ. هـ. فرد: (ولاً) إلى قوله: (ولو ولي) عبارة النهاية، ولأقل قوله وإن لم يوجد شرط قبول الشهادة على الشهادة كما قاله جمع للحاجة. اهـ. هـ. فرد: (ولو ولي) إلى المتن في المتن.

هـ. فرد: (ولاً اشترط في الأصل عذر يجوز الشهادة) حيث كان ذلك من قبيل الشهادة على الشهادة لا يشكّل بقوله الآتي: (وخبرة باطن من يمدله لصحية، أو جوار، أو معاملة) قديمة بخلاف غير القديمة من هذه الثلاثة، فإن هذه الثلاثة قد لا يوجد منها شيء هنا على أنه سيأتي أيضاً أنه يغني عنها أن يستفيض عنده عدلته من الخبراء. هـ. فرد: (وقال جمع: لا يشترط ذلك للحاجة) كتب عليه م.

هـ. فرد: (ولو ولي صاحب المسألة الحكم بالجزع، والتعديل اكتفى بقوله: فيه إلخ) بعد أن نقل الشيخان خلافاً في أن الحكم بقول أصحاب المسائل، أو بقول المُرَكَّب، قالوا، واللفظ للرؤية وإذا تأملت كلام الأصحاب فقد تقول: يتبني أن لا يكون في هذا خلاف محقق، بل إن ولي صاحب المسألة الجزع والتعديل فحكم القاضي مبني على قوله: فلا يعتبر العذر لأنه حاكم، وإن أمره بالبحث، ووقف على حال الشاهد، وشهد بما وقف عليه فالحكم أيضاً مبني على قوله لكن يعتبر العذر لأنه شاهد، وإن أمره بمراجعة مَرَكَبَيْنِ فصاعداً، وبأن يعلمه بما عندهما فهو رسول مخض، والاعتماد على قولهما فليحضر، أو يشهد، وكذا لو شهد على شهادتهما لأن شهادة الفرع لا تقبل مع حضور الأصل انتهى قال شيخنا الشهاب البرلسي أقول: وفي قولهما فحكم القاضي مبني على قولهما فيعد أن الثبوت ينقل في البلد، وإن تجرد عن الحكم إلا أن يحمل ذلك على ما إذا حكم نائب القاضي المذكور بالجزع، والتعديل ثم شافه القاضي، ثم رأيت كلام الشيخين محصلاً أن نائب القاضي يشافه بالثبوت، وإن لم يحكم، ويُتَقَرَّر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي. اهـ. قلت، وعبارة الروض وشرحه هناك فضل إن لم يحكم،

(وقيل: تكفي كتابته) أي: المَرْكَبِي إلى القاضي بما عنده وأَوَّلُ الأذرعِي كالحسباني هذا الوجه بما يرجع إلى المعتمد. (وشرطه) أي: المَرْكَبِي سواءً صاحب المسألة، والمُرْسُولُ إليه (كشاهد) في كُلِّ ما يُشْتَرَطُ فيه أَمَّا مَنْ نُصِبَ للحكم بالتعديل، والجرح فشرطه كقاضٍ، ومحلّه إن لم يكن في، واقعة خاصة، وإلا فكما مرّ في الاستخلاف (مع معرفة) المَرْكَبِي لكل من (الجرح، والتعديل)، وأسبابهما لِقَلَّا يُجْرَحُ عَدْلًا، وَيُرَكَّبِي فاسقًا،.....

فَوَيْلٌ (سُي: (وقيل تكفي إلخ) أي: من غير مُشافهة، وهذا اختاره القاضي حُسَيْنٌ، وأصحابه، وعليه عَمَلُ القضاة الآن من اكتفائهم برؤية سَجَلِ العدالة. اهـ. مُعْنِي. هـ. فَوَيْلٌ: (وَأَوَّلُ الأذرعِي إلخ) عبارة مُعْنِي. (تنبيه): مَنْ نُصِبَ من أرباب المسائل حاكمًا في الجرح، والتعديل كَمَنْ أَنْ يَنْتَهِي إلى القاضي، وخذه فلا يُغْتَبَرُ العَدْلُ؛ لأنه حاكمٌ، وكذا لو أَمَرَ القاضي صاحب المسألة بالبحث فَبَحَثَ، وشهد بما بَحَثَ لَكِنْ يُغْتَبَرُ العَدْلُ؛ لأنه شاهدٌ قال في أَصْلِ الرُّوضَةِ: وإذا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ الأَصْحَابِ فَقَدْ تَقَوَّلَ: يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكُونَ فيه خِلَافٌ مُحَقَّقٌ، بَلْ إِنْ وَلِيَ صَاحِبُ المسألة الجرح، والتعديل فَعُكْمُ القاضي مَبْنِيٌّ على قوله: فلا يُغْتَبَرُ العَدْلُ؛ لأنه حاكمٌ إِنْ أَمَرَهُ بالبحث فَبَحَثَ، وَوَقَفَ على حالِ الشاهد، وشهد به فَالْحُكْمُ أَيْضًا مَبْنِيٌّ على قوله: لَكِنْ يُغْتَبَرُ العَدْلُ؛ لأنه شاهدٌ، وَإِنْ أَمَرَهُ بِمُراجعة مُرَكَّبَيْنِ، وإعلاجه ما عندهما فَهُوَ رَسُولٌ مَخْضٌ فَلْيُخْضِرَا، وَيَشْهَدَا، وكذا لو شهد على شهادتهما؛ لأن شاهد الفرع لا يُقْبَلُ مع حُضُورِ الأَصْلِ انتهى، وقد رُفِعَ بذلك الخِلافُ في أَنَّ الحُكْمَ بقول المُرَكَّبَيْنِ، أو بقول هَؤُلَاءِ، والذي نَقَلَهُ عن الأكثرين أَنَّهُ بقول هَؤُلَاءِ، وهو كما قال شَيْخُنَا الْمُفْتَدُ. اهـ. هـ. فَوَيْلٌ: (أي: المَرْكَبِي) إلى قوله: ومثله في المُعْنِي إلّا قوله: ومحلّه إلى المَنْ، وإلى قوله: نَظِيرًا ما يَأْتِي في النهاية.

هـ. فَوَيْلٌ: (والمُرْسُولُ إليه) صَوَابُهُ، والمُرْسَلُ إليه؛ لأن اسمَ المفعول من غير الثلاثي لا يكون إلّا كذلك. اهـ. رَشِيدِي.

فَوَيْلٌ (سُي: (كشاهد) فَصِيحَةٌ عَدَمُ شَهَادَةِ الأبِ بِتَعْدِيلِ الابنِ، وَعَكْسُهُ، وهو الأصَحُّ. اهـ. مُعْنِي.

هـ. فَوَيْلٌ: (في كُلِّ ما يُشْتَرَطُ إلخ) أي: من إسلام، وتكليف، وحرية، وذكورة، وعدالة، وعَدَمُ عداوة في جرح، وعَدَمُ بُنُوَّةٍ، أو أبوة في تعديل. اهـ. زِيَادِي. هـ. فَوَيْلٌ: (ومحلّه) أي: إِنْ شَرَطَهُ كَشَرَطِ قَاضٍ.

وَأَنْتَهَى سَمَاعُ الْمُحَبَّةِ الْمُسَبَّوْقَةِ بِالذَّغْوَى إلى قاضٍ آخَرَ مُشافهةً له به لم يُجْزَ له الحُكْمُ بناءً على أَنَّ إِنْهَاءَ سَمَاعِهَا نَقْلٌ لَهَا كَتَمَلِ الْفَرْعِ شَهَادَةُ الْأَصْلِ، وكما لَا يُحْكَمُ بِالْفَرْعِ مع حُضُورِ الْأَصْلِ لَا يَجُوزُ الحُكْمُ بذلك، أو مُكَاتَبَةُ جَازِ الحُكْمِ به حَيْثُ تَكُونُ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْقَاضِيَيْنِ بَحْثٌ تُسَمَّعُ فِيهَا الشَّهَادَةُ على الشَّهَادَةِ بِخِلَافِ الْكِتَابِ مع الحُكْمِ يَجُوزُ، وَلَوْ مع الْقُرْبِ بِخِلَافِ ما لو قال لِإِنَائِهِ: اسْمَعْ الْبَيِّنَةَ بعد الذَّغْوَى، وَأَنْتَهَى إِلَيَّ فَفَعَلَ فَالْأَشْبَهُ الْجَوَازُ أي: جَوَازُ حُكْمٍ مُنْبِيهِ بِذَلِكَ لَأَنَّ تَجْوِيزَ التَّيَابَةِ لِلِاسْتِيعَانَةِ بِالتَّائِبِ، وهو يَقْتَضِي الْإِعْتِدَادَ بِسَمَاعِهَا بِخِلَافِ سَمَاعِ الْقَاضِي الْمُسْتَقْبَلِ. اهـ. بِاخْتِصَارٍ، وَبِهِ يَتَضَيِّحُ أَنَّ الْإِشْكَالَ فِيمَا ذَكَرَ. اهـ.

ومثله في ذلك الشاهد بالرشد فقول بعضهم: يكفي أن يشهد بأنه صالح لدينه، ودُنياه يُحتمل على من يُعرف صلاحهما الذي يحصل به الرشد في مذهب الحاكم نظير ما يأتي في هو غدل لكن سيأتي في الشهادات ما يُعلم منه أنه لا يكتفي بنحو ذلك الإطلاق، ولو من الموافق للقاضي في مذهبه؛ لأن وظيفة الشاهد التفصيل لا الإجمال لينظر فيه القاضي، وقد يُجتمَع بحمل هذا على ما إذا كان ثم احتمال يقدح في ذلك الإطلاق، والأول على خلافه. (و) مع (خبرة) المرسول إليه أيضًا بحقيقة (باطن من يُعلمه)، وجوز بعضهم رفع خبرة عطفًا على خبر شرطه (لصحية، أو جوار) بكسر أوله أفصح من ضمّه.....

❦ قوله: (ويفلّه) أي: المُركبي في ذلك أي: في اشتراط المعرفة. ❦ قوله: (فقول بعضهم إلخ) عبارة النهاية نعم أفتى الوالد بأن يكفي أنه يشهد بأنه صالح لدينه، ودُنياه، ويُتجه حمله على عارف بصلاحهما إلخ. وما اعترض به من أنه يأتي في الشهادات ما يُعلم منه أنه إلخ. غير صحيح؛ لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد، أما مع قوله: أنه صالح لدينه، ودُنياه، فإنه تفصيل لا إطلاق. اهـ. وعقبها سم بما نُصّه، وأقول قد يقال: إنما يكون تفصيلًا لا إطلاقًا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرّح بذلك فليتأمل. اهـ. ❦ قوله: (يحمل هذا) أي: ما سيأتي، وقوله: والأول أي: ما قاله البعض.

❦ قوله (سني): (وخبرة باطن) من إضافة المضدر إلى مفعوله أي: خبرته باطن. اهـ. سم أي: كما أشار إليه الشارح بتقدير المرسول إليه. ❦ قوله (سني): (وخبرة باطن من يُعلمه إلخ) والمعنى فيه أن أسباب اليقيني خفية غالبًا فلا بُد من معرفة المُركبي حال من يُركبه، ويُشترط علم القاضي بأنه خير بباطن الحال إلا إذا علم من عدالته أنه لا يُركى إلا بعد الخبرة فيُعتمد مُعني، وروض مع شرحه. ❦ قوله: (ومع خبرة المرسول إليه) إلى قول المتن، وأنه يكفي في النهاية إلا قوله: وجوز بعضهم إلى المتن، وقوله: كما يدل عليه الآخر، وقوله: اتفاقًا على ما قاله الماوردي، وقوله: لا شهادة غدلين إلى، وخرج.

❦ قوله (سني): (من يُعلمه) صلة، أو صفة جرّت على غير من هي له فليتأمل. اهـ. سم أي: ولم يبرز اختيارًا للمذهب الكوفيّ. ❦ قوله: (وجوز بعضهم) إلى قوله: ويُقبل في المُعني إلا قوله: قديمة. ❦ قوله: (بعضهم) عبارة المُعني ابن الفركاج. اهـ.

❦ قوله: (فقول بعضهم يكفي أن يشهد بأنه صالح إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي.  
❦ قوله: (يحمل على من يُعرف إلخ) كتّب عليه م ر. ❦ قوله: (لكن سيأتي في الشهادات إلخ) غير صحيح لأن حقيقة الإطلاق أن يشهد بمطلق الرشد أما مع قوله: إنه صالح لدينه، ودُنياه، فإنه تفصيل لا إطلاق ش م ر وأقول قد يقال: إنما يكون تفصيلًا لا إطلاقًا إذا صرح بما يتحقق به الصلاح مع أنه لم يصرّح بذلك فليتأمل سم. ❦ قوله: (أي: المصنّف خبرة باطن) من إضافة المضدر للمفعول أي: خبرته باطن. ❦ قوله: (من يُعلمه) صلة، أو صفة جرّت على غير من هي له فتأمل.

(أو مُعَامَلَةً) قديمية كما قاله عمر رضي الله عنه لِمَنْ عَدَلَ عَنْهُ شَاهِدًا: أَو جَاوَزَكَ تَعْرِفُ لَيْلَهُ، وَنَهَازَهُ، أَوْ عَامَلَكَ بِالذَّبَارِ، وَالذَّرْهَمِ اللَّذِينَ يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ، أَوْ زَفَيْكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ قَالَ: لَا قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُمْ فِي خِيَرَتِهِمْ بِذَلِكَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ الْأَثَرُ أَمَّا غَيْرُ الْقَدِيمَةِ مِنْ تِلْكَ الثَّلَاثَةِ كَأَنَّ عَرَفَهُ فِي أَحَدِهَا مِنْ نَحْوِ شَهْرَيْنِ فَلَا يَكْفِي اتِّفَاقًا عَلَى مَا قَالَه الْمَاوُزِدِيُّ، وَيُغْنِي عَنْ خَبَرِهِ ذَلِكَ أَنْ تَسْتَفِيضَ عَنْهُ عَدَالَتُهُ مِنَ الْخُبَرَاءِ بَيَاطِينِهِ، وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِذَلِكَ مَا إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَى سَمْعِهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى بِحَيْثُ يَخْرُجُ عَنْ حُدِّ الْقَوَاطِئِ لَا شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ لِحَتْمَالِ الْقَوَاطِئِ إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِمَا، وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُهُ فَلَا يُشْتَرَطُ خَيْرُهُ بَيَاطِينُهُ لِاشْتِرَاطِ تَفْسِيرِ الْجَرْحِ، (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَةٍ) مِنَ الْمُزَكِّي كِتَابِيَّةِ الشَّهَادَاتِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ يَكْفِي) قَوْلَ الْعَارِفِ بِأَسْبَابِ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ أَيْ: الْمَوَافِقِ مَذْهَبِهِ لِمَذْهَبِ الْقَاضِي فِيهِمَا نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ بِمَا فِيهِ (هُوَ عَدْلٌ)؛ لِأَنَّهُ أَثَبَّتَ لَهُ الْعَدَالَةَ الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ.....

• قول (سني): (أو مُعَامَلَةً) أي: وَنَحْوَهَا أَسْنَى وَمُغْنِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُ الْمُتَنِّ لِصُحْبَةٍ، أَوْ جَوَارٍ، أَوْ مُعَامَلَةٍ أَيْ: أَوْ شِدَّةً فَخْصٌ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَتَأْتَى فِي الْمُزَكِّينَ الْمُتَصَوِّبِينَ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ غَالِيًا. اهـ.

• قوله: (قَدِيمَةٍ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرًا. • قوله: (بِلِلْكَ) أَيْ: الصُّحْبَةِ، أَوْ الْجَوَارِ، أَوْ الْمُعَامَلَةِ. • قوله: (فَلَا يَكْفِي الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي خَيْرَةِ الْبَاطِنِ التَّقَادُّمُ فِي مَعْرِفَتِهَا بَلْ يَكْتَفِي بِشِدَّةِ الْفَخْصِ عَنِ الشَّخْصِ، وَلَوْ غَرِيبًا يَصِلُ الْمُزَكِّي بِفَخْصِهِ إِلَى كَوْنِهِ خَيْرًا بِبَيَاطِينِهِ فَحِينَ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَالَتُهُ بِاسْتِثْنَاءِ مَنْ شَهِدَ بِهَا. اهـ. • قوله: (وَيُغْنِي عَنْ خَيْرَةٍ ذَلِكَ) فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ قَلَاقَةٌ، وَالْأَوَّلَى حَذْفُ لَفْظِ خَيْرَةٍ. اهـ. رَشِيدِي. • قوله: (هَنْ خَيْرَةٍ ذَلِكَ) يُغْنِي عَنْ الصُّحْبَةِ، وَالْجَوَارِ، وَالْمُعَامَلَةِ.

• قوله: (هَنْهُ) أَيْ: الْمُزَكِّي. • قوله: (وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخُ) هَذَا الْمُلتَحَقُّ نَقَلَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي مُحْتَصَرِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ. اهـ. سم. • قوله: (لَا شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: أَنْ تَسْتَفِيضَ الْخُ.

• قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي النِّهَايَةِ. • قوله: (وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُهُ الْخُ) هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ سَوَّى الْمُحَلِّي بَيْنَهُمَا. اهـ. سم.

• قول (سني): (اشْتِرَاطُ لَفْظِ شَهَادَةٍ) فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ، أَوْ غَيْرُ عَدْلٍ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (قَوْلُ الْعَارِفِ الْخُ) أَيْ: مَعَ لَفْظِ الشَّهَادَةِ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (فِيهِمَا) أَيْ: أَسْبَابِ الْجَرْحِ، وَأَسْبَابِ التَّعْدِيلِ. • قوله: (نَظِيرٌ مَا تَقَرَّرَ الْخُ) أَيْ: فِي شَرْحِ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ.

• قول (سني): (هُوَ عَدْلٌ) أَيْ: أَوْ مَرَضِيٌّ، أَوْ مَقْبُولُ الْقَوْلِ، أَوْ نَحْوُهَا. اهـ. أَسْنَى. • قوله: (الَّتِي هِيَ الْمَقْصُودُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الَّتِي اقْتَضَاهَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِمَّنْ﴾ [الطَّلَق: ٢٧]. اهـ.

• قوله: (وَيُغْنِي عَنْ خَيْرَةٍ ذَلِكَ أَنْ تَسْتَفِيضَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • قوله: (وَالْحَقُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخُ) هَذَا الْمُلتَحَقُّ نَقَلَهُ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي مُحْتَصَرِّ الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ. • قوله: (وَخَرَجَ بِمَنْ يُعَدُّ لَهُ مَنْ يُجْرَحُهُ) هُوَ

(وقيل: يزيد على ولي)، ونُقِلَ عن الأكثر؛ لأنه قد يكون عدلاً في شيء دون شيء يعني قد يُظنَّ صِدْقَهُ في شيء دون شيء أخذًا مما تقرَّر آتياً في القليل، والكثير، وأما إثبات حقيقة العدالة في صورة، ونفيها في آخر فغير مُتَصَوِّرٍ شرعاً، وإذا تقرَّر أنَّ ذلك الذي ذكرته هو المراد لم ينتج منه تأييد لذلك الوجه الضعيف؛ لأنه، وإن قال: على، ولي قد يزيد في بعض الصور التي يَغْلِبُ الظنُّ فيها صِدْقَهُ دون غيرها فتأملُه فإنَّ الشَّرَاحَ أَغْلَوْهُ بِالْكَلْبَةِ، ولا يجوزُ أَنْ يُزَكِّيَ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ الْآخَرَ، ولو عَزَفَ الْحَاكِمُ، وَالْخَصْمُ اسْمَ الشَّاهِدِ، وَنَسَبَهُ، وَعَيْنُهُ جَارَتْ تَزَكِيَّتُهُ فِي غَيْبَتِهِ كَمَا يَأْتِي. (ويجبُ ذِكْرُ سَبَبِ الْجَرْحِ) صريحاً كزبان، ولا يكونُ به قاذفاً لِلْحَاجَةِ مَعَ أَنَّهُ مَسْئُولٌ، وبه فَارَقَ شُهَدَاؤُ الزَّنا إِذَا نَقَصُوا كَمَا مَرَّ مَعَ أَنَّهُ يُنْذَبُ لَهُمُ السَّتْرُ أَوْ سَارِقٍ لِلِاخْتِلَافِ فِي سَبَبِهِ فَوَجِبَ بَيَانُهُ لِمَعْمَلِ الْقَاضِي فِيهِ بِاعْتِقَادِهِ نَعَمْ، لَوْ اتَّخَذَ مَذْهَبَ الْقَاضِي، وَشَاهِدِ الْجَرْحِ لَمْ يَتَّخِذْ الْاِكْتِفَاءَ مِنْهُ بِالْإِطْلَاقِ لِكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ.....

• قول (سني): يزيد) أي: على قوله: أشهد أنه عدل. اهـ. مُعْنَى. • قوله: (مما تقرَّر آتياً إلخ) أي: في شرح، وكذا قدر الذين على الصحيح. • قوله: (فغير متصور شرها) فيه شيء مع قوله: السابق، ولا بُعد في كون العدالة تختلف بذلك، وإن كانت ملكة. اهـ. سم أقول، ويدفع الإشكال قول الشارح أخذًا مما تقرَّر إلخ. فإنه صريح في أن هذا التفسير هو المراد مما سبق. • قوله: (الذي ذكرته) أي: بقوله: يعني قد يُظنَّ إلخ. هو المراد أي: من التعليل بأنه قد يكون عدلاً إلخ. • قوله: (الظن) أي: على الظن، والأوفق بما سبق أن يقول الذي يُظنَّ صِدْقَهُ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ. • قوله: (أغفلوه) أي: ردَّ علة الوجه الضعيف بذلك. • قوله: (كما يأتي) أي: بقوله: ولا يُشترطُ حضور المُرَكَّبِ إلخ.

• قول (سني): (ويجب ذكر سبب الجرح) وإنما يكون الجرح، والتعديل عند القاضي، أو من يعينه القاضي. اهـ. مُعْنَى.

• قول (سني): (ذكر سبب الجرح) أي: وإن كان قتيها. اهـ. نهاية. • قوله: (صريحاً) إلى قوله: نعم في النهاية، والمُعْنَى. • قوله: (ولا يكون به) أي: بذكر الزنا، وإن انفردَ بنهاية، ومُعْنَى. • قوله: (للحاجة مع أنه مسئول إلخ) عبارة النهاية، والمُعْنَى لأنه مسئول فهو في حقه قَرْضُ كِفَايَةٍ، أو عَيْنٌ بِخِلَافِ شُهَدَاؤِ الزَّنا إِذَا نَقَصُوا عَنِ الْأَرْبَعَةِ، فَإِنَّهُمْ قَذَفَةٌ؛ لَأَنَّهُمْ مُنْذَوِبُونَ إِلَى السَّتْرِ فَهُمْ مُقْصَرُونَ. اهـ. • قوله: (أو سارق) أو قاذف، أو نحو ذلك، أو يقول ما يفتقده من البدعة المنكرة. اهـ. مُعْنَى. • قوله: (للإختلاف إلخ) علة لما في المتن. • قوله: (فوجب بيانه إلخ) أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح، وسببه، ولا إشكال؛ لأن الجرح هو الفسق، أو ردُّ الشهادة، وسببه نحو الزنا، والسَّرِيقَةِ. اهـ. سم.

ظاهر إن سوى المحلِّي بينهما. • قوله: (فغير متصور شرها) فيه شيء مع قوله: السابق، ولا بُعد في كون العدالة تختلف بذلك، وإن كانت ملكة. • قوله: أي: المُصْتَفِ (ويجب ذكر سبب الجرح) أشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح، وسببه نحو الزنا، والسَّرِيقَةِ.

أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَيُوجِّهُ بِمَا مَرَّ آتِفًا، وَقَالَ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ عِلْمُهُ بِسَبَبِهِ مُغْنٍ عَنْ تَفْسِيرِهِ، وَلَوْ عَلِمَ لَهُ مُجَرَّحَاتٍ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِأَزِيدَ مِنْهُ، بَلْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ لَا يَجُوزُ جَرْحُهُ بِالْأَكْبَرِ لاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ بِالْأَصْغَرِ فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ سَبَبُهُ لَمْ يَقْبَلْ لَكِنْ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ إِلَى أَنْ يَتَحَقَّ عَنْ ذَلِكَ الْجَرْحِ كَمَا يَأْتِي أَمَّا سَبَبُ الْعَدَالَةِ فَلَا يَحْتَاجُ لِذِكْرِهِ لِكَثْرَةِ أَسْبَابِهَا، وَعُسْرُ عَدِّهَا قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ: وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْمُزَكِّي وَالْمَجْرُوحِ وَلَا الشُّهُودَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَيْ: لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ ثَمَّ كَفَتْ فِيهِمَا شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ نَعَمْ، لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْخُصْمِ لِأَنِّي بَدَافِعُ إِنْ أَمَكْنَهُ (وَيَعْتَمِدُ فِيهِ) أَيْ: الْجَرْحِ (الْمُعَايَنَةِ) لِنَحْوِ زَنَاهُ، أَوْ السَّمَاعِ لِنَحْوِ قَذْفِهِ (أَوْ الِاسْتِفَاضَةِ) عَنْهُ بِمَا يُجَرِّحُحُ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الثَّوَاتِرُ، وَلَا

فُودَ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ، وَالْمُغْنَى. فُودَ: (بِمَا مَرَّ آتِفًا) أَيْ: فِي شَرْحٍ مَعَ مَعْرِفَةِ الْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ. فُودَ: (وَقَالَ الْإِمَامُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَقِيلَ إِنْ كَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا بِالْأَسْبَابِ اكْتَفَى بِإِطْلَاقِهِ، وَالْأَفْلَاقِ. تَنْبِيْهُ: مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبِ لِلْجَرْحِ، وَالتَّعْدِيلِ، أَمَّا هُوَ فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ سُؤَالُهُ عَنِ السَّبَبِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّزْكَانِيُّ عَنِ الْمُطَّلَبِ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ. اهـ. فُودَ: (وَلَوْ عَلِمَ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ جَمَعَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: بَلْ قَالَ إِلَى فَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ، وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَائَةِ. فُودَ: (لَكِنْ يَتَوَقَّفُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ لَكِنْ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْإِنْفِ. قَالَ ع ش، وَفِي نُسْخَةٍ أَيْ: لِلنَّهَائَةِ لَكِنْ يَتَوَقَّفُ عَنْ الْإِنْفِ. أَيْ: نَذْبًا أَخَذًا وَمَا يَأْتِي لَهُ. اهـ. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلَهُ: كَمَا يَأْتِي الَّذِي يَأْتِي خِلَافَ هَذَا، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّوَقُّفُ كَمَا سَبَّاهُ التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ، وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ أَنَّ فِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا إِبْدَالُ لَفْظٍ يَجِبُ يَتَذَبُّ، وَهُوَ الَّذِي يُوَافِقُ مَا يَأْتِي. اهـ. وَصَنَعَ الْمُغْنَى، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ كَالصَّرِيحِ فِي الْوُجُوبِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْأَسْنَى عِبَارَتُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِعَدَمِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ بِالْجَرْحِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ أَصْلًا حَتَّى يُقَدَّمَ عَلَيْهَا بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّوَقُّفُ عَنِ الْعَمَلِ بِهَا إِلَى بَيَانِ السَّبَبِ كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي جَرْحِ الرَّاوي، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الرَّوَايَةِ، وَالشَّهَادَةِ. اهـ.

فُودَ: (هَنْ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ) أَيْ: بِالْمَجْرُوحِ. اهـ. مُغْنَى. فُودَ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: قِيلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِنْفِ. فُودَ: (حُضُورُ الْمُزَكِّي) بِفَتْحِ الْكَافِ. فُودَ: (مَنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ) الْمُرَادُ بِهَا مَا يَشْمَلُ الْمُزَكِّي، وَالْأَصْلَ.

فُودَ: (وَيَعْتَمِدُ) أَيْ: الْجَارِحُ. اهـ. مُغْنَى. فُودَ: (أَيُّ: الْجَرْحِ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا يَجُوزُ إِلَى، وَالْأَشْهُرُ.

فُودَ: (سَبَبُ: أَوْ الِاسْتِفَاضَةِ) عَلِمَ بِذَلِكَ اِعْتِمَادُ الثَّوَاتِرِ بِالْأَوَّلَى. اهـ. نِهَائَةً عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ، أَوْ الثَّوَاتِرَ كَمَا فَهَمَ بِالْأَوَّلَى، وَكَذَا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ مَثَلًا بِشَرْطِهِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ، أَوْ الظَّنِّ بِذَلِكَ. اهـ.

فُودَ: (نَعَمْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْبَيِّنَةِ) مُضَافٌ لِلْمَفْعُولِ م ر.



يَجُوزُ اعْتِمَادُ عَدَدٍ قَلِيلٍ إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهِادَتِهِمْ، وَوُجِدَ شَرْطُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ يَذْكُرُ مُعْتَمَدَهُ الْمَذْكُورَ، وَالْأَقْيَسُ لَا، (وَيُقَدَّمُ) الْجَرْحُ (عَلَى التَّعْدِيلِ) لِرِزَادَةِ عِلْمِ الْجَارِحِ (فَإِنْ قَالَ الْمُقَدِّلُ: عَرَفْتُ سَبَبَ الْجَرْحِ، وَتَابَ مِنْهُ، وَصَلَحَ قُدَّمَ) لِرِزَادَةِ عِلْمِهِ حِينَئِذٍ (نَبِيَّةٌ) قَوْلُهُ: وَصَلَحَ بِحَتْمِلِ أَنْ يَكُونَ تَأْكِيدًا، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ تَأْسِيسٌ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّوْبَةِ قَبُولُ الشَّهَادَةِ، وَحِينَئِذٍ فَيُفِيدُ أَنَّهُ مَضَتْ مُدَّةُ الْاسْتِبْرَاءِ بَعْدَ التَّوْبَةِ لِكَيْنَ ظَاهِرَ الْمَتْنِ أَنَّهُ يَكْفِي مُجَرَّدُ قَوْلِهِ: صَلَحَ، وَلَيْسَ مُرَادًا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَارِيخَ الْجَرْحِ، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَاجَ لِذَلِكَ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّهَا، وَكَذَا يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ إِنْ أُرِخَ كُلُّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَكَانَتْ بَيِّنَةً

• فُود: (إِلَّا إِنْ شَهِدَ) أَي: الْجَارِحُ. • فُود: (وَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ يَذْكُرُ مُعْتَمَدَهُ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ، وَالْمُغْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَفِي اشْتِرَاطِ ذِكْرِ مَا يَغْتَمِدُهُ مِنْ مُعَايِنَةٍ، أَوْ نَحْوِهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الْأَشْهُرُ نَعَمْ، وَثَانِيَهُمَا، وَهُوَ الْأَقْيَسُ لَا، وَهَذَا أَوْجَهُ. اهـ.

• فُود (سُي): (وَيُقَدَّمُ عَلَى التَّعْدِيلِ) سَوَاءٌ كَانَ بَيِّنَةُ الْجَرْحِ أَكْثَرَ أَمْ لَا. اهـ. مُغْنَى عِبَارَةُ سَمِ قَالَ فِي التَّشْبِيهِ: فَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ وَجَرَّحَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ اهـ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ وَكَذَا لَوْ جَرَّحَهُ اثْنَانِ، وَعَدَّلَهُ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ إِلَى مِائَةِ قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَغَيْرُهُ. اهـ. • فُود: (لِرِزَادَةِ عِلْمِ الْجَارِحِ) فَإِنْ بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ بَنَتْ أَمْرَهَا عَلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الْأَسْبَابِ الدَّالَّةِ عَلَى الْعَدَالَةِ، وَخَفِيَ عَلَيْهَا مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ بَيِّنَةُ الْجَارِحِ مِنَ السَّبَبِ الَّذِي جَرَّحَتْهُ بِهِ كَمَا لَوْ قَامَتْ بَيِّنَةُ بِالْحَقِّ، وَبَيِّنَةُ بِالْإِبْرَاءِ. اهـ. مُغْنَى

• فُود (سُي): (الْمُعَدِّلُ) بِكَسْرِ الدَّالِ بِخَطِّهِ. اهـ. مُغْنَى. • فُود: (لِرِزَادَةِ عِلْمِهِ الْخُ) أَي: بِجَرَّيَانِ التَّوْبَةِ، وَصَلَحَ الْحَالِ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْجَارِحُ. (تَبْيِيحٌ): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِخَذَى مَسْأَلَتَيْنِ يُقَدَّمُ فِيهِمَا بَيِّنَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الْجَرْحِ، وَالثَّانِيَةُ مَا لَوْ جَرَّحَ بِلَدٍّ، ثُمَّ انْتَقَلَ لِأَخَرٍ فَقَدَّلَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ التَّعْدِيلُ كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الْأَصْحَابِ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ: وَلَا يُشْتَرَطُ اخْتِلَافُ الْبَلَدَيْنِ، بَلْ لَوْ كَانَا فِي بَلَدٍ، وَاخْتَلَفَ الزَّمَانُ فَكَذَلِكَ اهـ، وَحَاصِلُ الْأَمْرِ تَقْدِيمُ الْبَيِّنَةِ الَّتِي مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ مِنْ جَرْحٍ، أَوْ تَعْدِيلٍ. اهـ. وَلَمَّا مَا نَقَّلَهُ عَنِ الذَّخَائِرِ هُوَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي: (وَكَذَا يُقَدَّمُ الْخُ). فَيَقْبَلُ بِمَا قَالَه ابْنُ الصَّلَاحِ. • فُود: (مُدَّةُ الْاسْتِبْرَاءِ)، وَهِيَ سَنَةٌ. اهـ. ع. ش. • فُود: (تَارِيخُ الْجَرْحِ) أَي: سَبَبُ الْجَرْحِ كَالزَّمَانِ. • فُود: (لِذَلِكَ) أَي: لِذِكْرِ مُضِيِّ تِلْكَ الْمُدَّةِ. • فُود: (وَكَذَا يُقَدَّمُ الْخُ) وَلَوْ عَدَّلَ الشَّاهِدُ فِي

• فُود: (إِلَّا إِنْ شَهِدَ عَلَى شَهِادَتِهِمْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فُود: (وَالْأَقْيَسُ لَا) هَذَا، أَوْجَهُ ش. م. ر. • فُود: (أَيْضًا، وَالْأَقْيَسُ لَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَصْلُ، وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ اعْتِمَادُ الثَّانِي. اهـ. • فُود: (وَيُقَدَّمُ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ) قَالَ فِي التَّشْبِيهِ: فَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ، وَجَرَّحَهُ اثْنَانِ قُدَّمَ الْجَرْحُ عَلَى التَّعْدِيلِ. اهـ. قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: وَكَذَا لَوْ جَرَّحَهُ اثْنَانِ، وَعَدَّلَهُ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ إِلَى مِائَةِ قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ، وَغَيْرُهُ. اهـ. قَالَ فِي التَّشْبِيهِ: فَبَيِّنَ ذَلِكَ، وَأَقْلَمَهُمْ أَي: أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ الْمَبْعُوثَةِ لِلْبَحْثِ عَنْ حَالِ الشُّهُودِ اثْنَانِ، وَقِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ الْقَوْلَانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَنَّ

التعديل متأخرة قال ابن الصلاح إن علم المعدل جرحه، وإلا فيحتمل اعتماده على حاله قبل الجرح قال القاضي ولا تتوقف الشهادة به على سؤال القاضي؛ لأنه تسمع فيه شهادة الجسبة، وقضيته أن التعديل كذلك لسماعها فيه أيضاً، ويُقبل قول الشاهد قبل الحكم أنا فاسق، أو مجروح، وإن لم يذكر السبب خلافاً للرويان، وغيره نعم، يُجرحه أن محله فيمن لا يتعد عادة علمه بأسباب الجرح، وفي شرح مسلم يتوقف القاضي عن شاهد جرحه عدل بلا بيان سبب، ويُجرحه أن مراده نذب التوقيف إن قومت الزينة لقل القادح يتضح فإن لم يتضح حكم لما يأتي أنه لا عبرة لريية بجدها بلا مستند، (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل، وقد غلط) في شهادته علي لما مر أن الاستزكاء حق لله تعالى، ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة فاسق، وإن رضي الخصم، ومقابلته الاكتفاء بذلك في الحكم عليه لا في التعديل إذ لا قائل

واقعة، ثم شهد في أخرى فطال بينهما زمن استعده القاضي باجتهاده طلب تعديله ثانياً؛ لأن طول الزمن يغير الأحوال بخلاف ما إذا لم يطل، ولو عدل في مال قليل هل يُعمل بذلك التعديل المذكور في شهادته بالمال الكثير بناء على أن العدالة لا تتجزأ، أو لا بناء على أنها تتجزأ وجهان قال ابن أبي الدم المشهور من المذهب الأول فمن قبل في ذرهم قبل في ألف نقله عنه الأذرع، وأقره، ولو عدل الشاهد عند القاضي في غير محل ولايته لم يُعمل بشهادته إذا عاد إلى محل ولايته إذ ليس هذا قضاء بعلم، بل بيته فهو كما لو سمع البيته خارج ولايته مُغني، وروى مع شريحه. فود: (الشهادة به) أي: بالجرح. اه. ع ش. فود: (فيه) أي: الجرح. فود: (وقضيته) أي: التعليل. فود: (ويقبل) إلى قوله: بخلافه إلخ. في المغني. فود: (قبل الحكم) قد يشمل ما قبل أداء الشهادة فليراجع.

فود: (جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه أنه لو بين السبب رد الشاهد، وفيه نظر مع ما قدمت عن ابن القيم أن الجرح، والتعديل لا يثبتان بدون اثنين إلا أن يريد بقوله: عدل الجنس فليراجع. اه. سم. فود: (ويجرحه أن مراده إلخ) لا يخالف ما مر عن الأسنى، وغيره؛ لأن ذلك في عدلين فأكثر.

فود: (في شهادته) إلى قوله: ولو قال لا رافع في المغني إلا قوله: ولا يلزمه إلى أن يقرهم، وإلى الباب في النهاية إلا قوله: ذلك، وقوله: أتى بيته إلى أقام بيته. فود: (ومقابلته إلخ) عبارة المغني تنبيه كلامه يقتضي أن مقابل الأصح الاكتفاء بذلك في التعديل، ولا قائل به، وإنما مقابلته الاكتفاء به في الحكم على المدعى عليه بذلك؛ لأن الحق له، وقد اختلف بعد اليه. اه.

الجرح والتعديل يقع بقولهم أم بقول المسئولين من الأصدقاء، والجيران ظاهر النص، وقول الإسطخري، والآخرين الأول، وصححه القاضي أبو الطيب، وغيره فأقلهم اثنان لأن الجرح، والتعديل لا يثبت بدونهما، وأقر الترويض الشيخ على تزجيحه. فود: (جرحه عدل بلا بيان سبب) مفهومه أنه لو بين السبب رد الشاهد، وفيه نظر مع ما في الحاشية العليا عن ابن القيم أن الجرح والتعديل لا يثبتان بدون اثنين إلا أن يريد بقوله: عدل الجنس فليراجع.

به، وقوله: وقد غلط ليس بشرط، بل هو بيان؛ لأن إنكاره مع اعترافه بعدالته مستلزم لينسبته للغلط، وإن لم يُصرّح به فإن قال عدل فيما شهد به علي كان إقراراً منه به، ويُسن له، ولا يلزمه. وإن طلب الخصم إذا ارتاب فيهم لكن بقيده الآتي قبيل الجنسية، وفي المتنقية، ولا وجب أن يُفرّقهم، ويسأل كلّاً، ويستقصي، ثم يسأل الثاني قبل اجتماع الأول به، ويستقصي، ويعمل بما غلب على ظنه، والأولى كون ذلك قبل التزكية، ولهم أن لا يُجيبوه، ويلزمه حينئذ القضاء إن وُجدت شروطه، ولا عبرة برية يجدها، ولو قال: لا دافع لي فيه، ثم أتى ببينة بنحو عداوته، أو فسقه، وادّعى أنه كان جاهلاً بذلك قبل قوله: يمينه على ما ذكره بعضهم فله بعد خليفه إقامة البينة بذلك فإن قلت: أطلقوا قبوله في لا بينة لي، وما معه مما مرّ آيناً الظاهر، أو الصريح في أنه لا يمين عليه، وهذا يزود على ذلك البعض قلت يمكن الفرق بأن التنافي هنا أظهر؛ لأنه نفى القادح على العموم ثم أثبت بعضه في شخص واحد فاحتاج ليمين تؤيد صدقه في ذلك الإثبات، وأما ثم فإتيانه ببينة لا ينافي لا بينة لي من كل وجه؛ لأنهما لم يتواردا على شيء واحد، وأما قولهم قد يكون له.....

• قوله: (إذا ارتاب فيهم) أو توهم غلطهم لخبفة عقل وجدها فيهم، وإن لم يرتب بهم، ولا توهم غلطهم فلا يُفرّقهم، وإن طلب منه الخصم تفريقهم؛ لأن فيه غصاً منهم مغني، وروض مع شرحه.  
• قوله: (وفي المتنقية) عطف على قبيل الجنسية. • قوله: (والأ) أي: وإن انتفى الفيد الآتي سيّد عمر.  
• قوله: (أن يُفرّقهم) تنازع فيه قوله: ويُسن له، ولا يلزم، وقوله: وجب. • قوله: (كلّ الخ) مع قوله: ثم يسأل الثاني لعل هنا سقط، والأصل فيسأل واحد، ويستقصي، ثم يسأل الخ. عبارة المغني، والروض مع شرحه، ويسأل كلّاً منهم عن زمان تحمل الشهادة عامّاً، وشهراً، ويوماً، وغدوة، أو عشية، وعمّن حضر معه من الشهود، وعمّن كتب شهادته معه، وآته بجبر، أو يداد، ونحو ذلك لستدل على صدقهم إن اتفقت كلمتهم، ولا يقيف عن الحكم، وإذا أجابه أحدهم لم يدعه يرجع إلى الباقي حتى يسألهم لئلا يُخبرهم بجوابه، فإن امتنعوا من التفصيل، ورأى أن يعظمهم، ويحدّزهم عقوبة شهادة الزور، وعظمهم، وحدّزهم، فإن أصرّوا على شهادتهم، ولم يفضّلوا وجب عليه القضاء الخ. • قوله: (والأولى كون ذلك قبل التزكية) أي: لا بعدها؛ لأنه إن أطلع على عورة استثنى عن الاستزكاء، والبحث عن حالهم أسنى ومغني. • قوله: (بذلك) أي: بنحو عداوته، أو فسقه. • قوله: (في شخص الخ) تنازع فيه الفيلان. • قوله: (لا ينافي الخ) هذا يخالف قول المناطقة أن الموجبة الجزئية تفيض السالبة الكلية. • قوله: (لأنهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كلّ بينة أقيمها زور،

• قوله: (فإن قال عدل فيما شهد به علي) كتب عليه م. ر. • قوله: (لكن بقيده الآتي) سكّته عنه م. ر.  
• قوله: (ولهم أن لا يجيبوه) كتب عليه م. ر. • قوله: (لأنهما لم يتواردا على شيء واحد) فيه شيء في كلّ بينة أقيمها زور، ويجب أن غاية الأمر أنه عام في الأشخاص، وهو يقبل التخصيص.

بَيِّنَةٌ، وَلَا يَعْلَمُهَا فَلَا فَرَقَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَدُوَّهُ مَثَلًا، وَهُوَ لَا يَعْلَمُهُ، وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ الْمُدْعِي بِأَنَّهُ شَاهِدُهُ شَرِبَا الْخَمْرَ مَثَلًا، وَقَدْ كَذَبَ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْأَدَاءِ دُونَ سَنَةِ رُذَا، وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنَا لِلشُّرْبِ وَقَدْ سُئِلَ الْمُقِرُّ، وَحُكِمَ بِمَا يَقْتَضِيهِ تَعْيِينُهُ فَإِنْ أَبَى عَنِ التَّعْيِينِ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ، وَلَوْ ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّ الْمُدْعِي أَقْرَبَ بِنَحْوِ فِسْقِ بَيِّنَتِهِ، وَأَقَامَ شَاهِدًا لِيَحْلِفَ مَعَهُ بَنَى عَلَى مَا لَوْ قَالَ بَعْدَ بَيِّنَتِهِ: شُهُودِي فَسَقَةٌ، وَالْأَصَحُّ بُطْلَانُ بَيِّنَتِهِ لَا دَعْوَاهُ فَلَا يَحْلِفُ الْخَصْمُ مَعَ شَاهِدِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الطَّغْنُ فِي الْبَيِّنَةِ، وَهُوَ لَا يَبْتُثُّ بِشَاهِدٍ، وَيَمِينٍ، وَلَوْ شَهِدَا بِأَنَّهُ هَذَا مَلِكُهُ، وَرِثَهُ فَشَهِدَ آخَرَانِ بِأَنَّهُمَا ذَكَرَا بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِشَاهِدَيْنِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ، أَوْ أَنَّهُمَا ابْتَعَا الدَّارَ مِنْهُ رُذَا، وَإِبْهَامُ الرُّوضَةِ خِلَافُ ذَلِكَ غَيْرُ مُرَادٍ.

### باب القضاء على الغائب

عَنِ الْبَلَدِ، أَوْ الْمَجْلِسِ بِشَرْطِهِ، وَتَوَابِعَ أُخَرَ (هُوَ جَائِزٌ) فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا عَدَا عُقُوبَةَ اللَّهِ تَعَالَى

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ عَامٌّ فِي الْأَشْخَاصِ، وَهُوَ يَقْبَلُ التَّخْصِصَ. اهـ. فَوُدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَي: وَقَدْ الشُّرْبُ. فَوُدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنَا) أَي: شَاهِدَا الْإِقْرَارِ. فَوُدَّ: (تَوَقَّفَ مِنْ الْحُكْمِ) هَلْ نَذَبْنَا كَمَا هُوَ قِيَاسُ مَا قَدَّمَهُ قُبِيلُ قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ الْخُ. أَوْ وَجُوبًا كَمَا هُوَ قِيَاسُ مَا قَدَّمْتَهُ عَنِ الْأَسْتَى، وَغَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ فَلْيُرَاجَعْ. فَوُدَّ: (وَالْأَصَحُّ بُطْلَانُ بَيِّنَتِهِ لَا دَعْوَاهُ) لَعَلَّ مُقَابِلَهُ بُطْلَانُ دَعْوَاهُ أَيْضًا فَعَلِيهِ يَخْلِفُ الْخَصْمُ مَعَ شَاهِدِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ حَبِطُ الدَّعْوَى لَا الطَّغْنُ فِي الْبَيِّنَةِ. فَوُدَّ: (وَلِإِبْهَامِ الرُّوضَةِ الْخُ) أَقُولُ الْقِيَاسُ مَا فِي الرُّوضَةِ كَمَا تَقَدَّمَ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: لَا بَيِّنَةَ لِي ثُمَّ أَخْصَرَهَا قُبِلَتْ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَمْ يَعْرِفْ لَهُ بَيِّنَةً، أَوْ نَسِيَ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ الْبَيِّنَةُ هُنَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا حِينَ قَوْلِهِمَا لَسْنَا بِشَاهِدَيْنِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ نَسْبًا. اهـ. ع ش.

### باب القضاء على الغائب

فَوُدَّ (سُي): (عَلَى الْغَائِبِ) وَالْحَقُّ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِالْغَائِبِ مَا إِذَا خَصَرَ الْمَجْلِسَ فَهَرَبَ قَبْلَ أَنْ يَسْمَعَ الْحَاكِمُ الْبَيِّنَةَ، أَوْ بَعْدَهُ، وَقَبْلَ الْحُكْمِ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ عَلَيْهِ قَطْعًا. اهـ. مُغْنِي. فَوُدَّ: (عَنِ الْبَلَدِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَيْسَ لَهُ فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: الْأَهْلِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: وَمِثْلُهَا إِلَى نَعَمْ، وَقَوْلُهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى، وَاعْتَرَضَهُ، وَقَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَقُولَ، وَهُوَ مُتَنَبِّعٌ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا تُسْمَعُ إِلَى، وَلَوْ كَانَ. فَوُدَّ: (عَنِ الْبَلَدِ) أَي: فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَذْوَى كَمَا يَأْتِي فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ الثَّانِي. فَوُدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَي: مِنَ الثَّوَارِي، أَوْ التَّعْزِيرِ مُغْنِي، وَنَهْيًا. فَوُدَّ: (وَتَوَابِعَ أُخَرَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ: وَيُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ إِلَى الْفَصْلِ الثَّانِي. اهـ. بُجَيْرِمِي.

فَوُدَّ: (وَلَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ عَلَى إِقْرَارِ الْمُدْعِي بِأَنَّهُ شَاهِدُهُ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنَا لِلشُّرْبِ، وَقَدْ سُئِلَ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (وَلَوْ ادَّعَى الْخَصْمُ أَنَّ الْمُدْعِي أَقْرَبَ بِنَحْوِ فِسْقِ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (وَلَوْ شَهِدَا بِأَنَّهُ هَذَا مَلِكُهُ، وَرِثَهُ الْخُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

كما يأتي، وإن كان الغائب في غير عمله للحاجة، ولتَمَكُّيه من إبطال الحكم عليه بإثبات طاعن في البيئة إذ يجب تسميتها له إذا حضر بنحو فسق، أو في الحق بنحو أداء، وليس له سؤال القاضي أي: الأهل كما هو ظاهر عن كيفية الدعوى، ومثلها يمين الاستظهار، وإن كان في تحريرها خفاء يتعد على غير العالم استيفاؤه؛ لأن تحريرها إليه نعم، إن سجلت فله القدر بإبداء مبطل لها كما هو ظاهر، ولأنه ﷺ قال ليهنأ امرأة أبي سفيان ﷺ لما شكك إليه شححه: «خذي من مالي ما يكفيك وللدك بالمعروف» فهو قضاء عليه لا إفتاء، وإلا لقال: لك أن تأخذي مثلاً، وردّه في شرح مسلم بأنه كان حاضراً غير متوار، ولا متعزز؛ لأن الواقعة في فتح مكة لما حضرت هند للمباينة، وذكر ﷺ فيها أن لا يسرقن فذكرت هند ذلك، ويؤيده ما زواه الحاكم، وصححه، وأقره الذهبي «أنها قالت: لا أبائك على السرقة إني أسرق من مال زوجي فكف ﷺ يده، وكف يدها حتى أرسل إلى أبي سفيان يتخلل لها منه فقال أبو سفيان: أما الرطب فتعم، وأما اليابس فلا»، واعترضه غيره بأنه لم يحلفها، ولم يُقدّر

• فود: (كما يأتي) أي: في الفصل الثاني. • فود: (ولتَمَكُّيه) أي: المدعى عليه ع ش أي: بعد حضوره رشدي. • فود: (بنحو فسق إلخ) متعلق بطاعن في البيئة، وقوله: بنحو أداء متعلق بطاعن في الحق. • فود: (وليس له) أي: للغائب إذا حضر. • فود: (هن كيفية الدعوى) أي: الأولى. اه. ع ش. • فود: (ومثلها) أي: الدعوى، وكذا ضمير تحريرها. • فود: (استيفاؤه) أي: التحرير. • فود: (إليه) أي: القاضي. اه. ع ش. • فود: (إن سجلت) أي: الدعوى سم، ويتبني أن يكون مثل التسجيل ما لو تبرع القاضي بحكايتها للخصم. اه. سيد عمر. • فود: (ولأنه) إلى قوله: ويؤيده في المثني. • فود: (ولأن إلخ) عطف على قوله: للحاجة. • فود: (فهو إلخ) الأولى إندال الفاء بالواو. • فود: (ولا لقال إلخ) عبارة المثني، ولو كان فتوى لقال: لك أن تأخذي، أو لا بأس عليك، أو نحوه، ولم يقل خذي؛ لأن المثني لا يقطع فلما قطع كان حكماً كذا استدلوا به، وقال المصنف في شرح مسلم لا يصح الاستدلال به؛ لأن أبا سفيان كان حاضراً إلخ. • فود: (وردّه إلخ)، وأيضاً الملازمة في قولهم، وإلا لقال إلخ. ممنوعة إذ يجوز أن يكون فتوى، ويقول خذي إلخ. كما أفاده الحلبي. اه. بجبرمي. • فود: (ذلك) أي: الشكاية عن شح زوجها. • فود: (ويؤيده) أي: ما في شرح مسلم. • فود: (واختراضه) إلى قوله: خلافاً للبلقيني في المثني إلا قوله: يتعلمها القاضي، وقوله: وأنه يلزمه تسليمه. • فود: (واختراضه) أي: القول بأنه قضاء. اه. ع ش، وقضية ما مر عن المثني أن الضمير للاستدلال بالخبر المذكور، ثم رأيت قال الرشدي أي: الدليل أيضاً. اه. • فود: (غيره) أي: غير شرح مسلم. • فود: (بأنه) أي: ﷺ.

### باب القضاء على الغائب

• فود: (نعم إن سجلت) أي: الدعوى.

المحكوم به لها، ولم تجر دعوى على ما شرطوه، والدليل الواضح أنه صَحَّ عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على الغائب، ولا مُخَالِفَ لهما من الصحابة كما قاله ابن خزم، واتفاقهم على سماع البيّنة عليه فالحكم مثلها، والقياس على سماعها على ميث، وصغير مع أنهما أعجز عن الدفع من الغائب، وإنما تُسَمَّعُ الدعوى عليه بشروطها الآتية في بابها مع زيادة شروط أخرى هنا منها أنه لا تُسَمَّعُ هنا إلا (إن كانت عليه) حجة يعلمها القاضي حالة الدعوى كما دل عليه كلامهم، وإن اعترضه البلقيني، وجوز سماعها إذا حدث بعدها علم البيّنة، أو تحمّلها، ثم تلك الحجة إما (بيّنة)، ولو شاهدًا، ويمينا فيما يقضى فيه بهما. وإما علم القاضي دون ما عداهما لتعذر الإقرار، واليمين المزدودة.....

• قوله: (واتفاقهم إلخ) عطف على قوله: أنه صَحَّ إلخ. والضمير للصحابة، ويَحْتَمِلُ أنه للأصحاب.  
 • قوله: (على سماع البيّنة إلخ) أي: بعد سماع الدّغوى عليه في حضوره كما هو ظاهر. اه.  
 • قوله: (عليه) أي: الغائب. • قوله: (فالحكم) أي: على الغائب بالبيّنة. • قوله: (والقياس إلخ) عطف على قوله: القضاء. اه. ع ش، والصواب على قوله: أنه صَحَّ إلخ. • قوله: (مع أنهما إلخ) ولأن في المنع منه إضاعة للحقوق التي تُدبّ الحُكَّام إلى حفظها. اه. مُغْنِي. • قوله: (بشروطها الآتية) أي: من بيان المدعى به، وقدره، ونوعه، ووصفه، وقوله: إني مطالب بحقي مُغْنِي، وروض.  
 • قوله: (سبي: إن كانت) أي: للمدعى عليه أي: الغائب. اه. مُغْنِي. • قوله: (وإن اعترضه البلقيني) أي: اشتراط علم القاضي بالبيّنة كما هو صريح السياق لكن الواقع أن البلقيني إنما نازع في اشتراط علم المدعى بها، بل وفي وجودها حيث لا من أصلها كما يعلم من حواشي الشهاب الرملي. اه. رشدي، ولك أن تمتع الصراحة بأن قول الشارح حالة الدّغوى إلخ. متعلق بقوله المصنف إن كانت إلخ. وهو مرجع ضمير، وإن اعترضه كما هو صريح صنيع المُغْنِي إلخ. • قوله: (علم البيّنة) من إضافة المصدر إلى مفعوله. • قوله: (أو تحمّلها) لعل حدوث التحمّل في نحو المتواري. اه. سيّد عمر عبارة الرشدي قوله: أو تحمّلها هو بالرفع أي: أو حدث تحمّلها، ولعل صورته أن تُسمع إقرار الغائب بعد وقوع الدّغوى. اه. • قوله: (ولو شاهدًا، ويمينا) وهل يكفي يمين، أو يُشترط يمينان إحداهما لتكميل الحجة، والثانية للاستظهار الأصح الثاني دَمِيرِي، ويثله الدّغوى على الصبي، والمجنون، والميت. اه. ع ش عبارة الروض مع شرحه، ويقضى على الغائب بشاهد، ويمينين إحداهما لتكميل الحجة، والأخرى بعدها لثبتي المستقط من إثراء، أو غيره، وتسمى يمين الاستظهار. اه. • قوله: (ما عداهما) أي: من الإقرار، واليمين المزدودة. • قوله: (واليمين المزدودة) انظر هل يمكن تصويرها بما إذا غاب بعد ردّ اليمين، وقبل خليفها، والمحكم. اه. سم أقول قياس ما تقدّم عن المُغْنِي عن القاضي حسين نعم.

• قوله: (واليمين المزدودة) انظر هل يمكن تصوير هذا بما إذا غاب بعد ردّ اليمين، وقبل خليفها، والمحكم.



(وَأَدْعَى الْمُدْعَى بِجُحُودِهِ)، وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ لَهُ الْآنَ، وَأَنَّهُ يُطَالِيهِ بِذَلِكَ (فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقِرٌّ)، وَإِنَّمَا أَقِيمُ الْبَيِّنَةُ اسْتَظْهَارًا مَخَافَةً أَنْ يُنْكَرَ، أَوْ لِيَكْتَسِبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ (لَمْ تُسْمَعْ بَيِّنَتُهُ) إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا تُقَامُ عَلَى مُقِرٍّ، وَلَا أَثَرُ لِقَوْلِهِ: مَخَافَةً أَنْ يُنْكَرَ خِلَافًا لِلْبُلْقِينِي، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ بِوَدِيعَةٍ لِلْمُدْعَى فِي يَدِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ لِذَلِكَ لِتَمَكُّنِ الْوَدِيعِ مِنْ دَعْوَى الرَّدِّ، أَوْ التَّلْفِ لَكِنْ بَحْثُ أَبُو زُرْعَةَ سَمَاعَ الدَّعْوَى بِأَنَّهُ لَمْ تَحْتَ يَدِهِ وَدِيعَةٌ، وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ بِهَا لَكِنْ لَا بِحُكْمٍ، وَلَا بِوَقْفِهِ مِنْ مَالِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ شَيْءٌ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ بِإِتْلَافِهِ لَهَا، أَوْ تَلْفِهَا عِنْدَهُ بِتَقْصِيرِ سَمْعِهَا، وَحُكْمٍ، وَوَقْفِهِ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَهَا حِينَئِذٍ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ قَالَ: وَإِنَّمَا جَوْرُنَا ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ جُحُودِ الْوَدِيعِ، وَتَعَذُّرِ الْبَيِّنَةِ فَيَضْبِطُهَا عِنْدَ الْقَاضِي بِإِقَامَتِهَا لَدَيْهِ، وَإِشْهَادِهِ عَلَى نَفْسِهِ بِثُبُوتِ ذَلِكَ يُسْتَفْتَى بِإِقَامَتِهَا عِنْدَ جُحُودِ الْوَدِيعِ إِذَا خَضَرَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَذَّرُ حِينَئِذٍ. ١. هـ.....

■ **قَوْلُ (سُي):** (وَأَدْعَى الْمُدْعَى بِجُحُودِهِ) أَي: الْحَقُّ الْمُدْعَى بِهِ، وَهَذَا شَرْطٌ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى، وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْغَائِبِ، وَلَا يَكْلَفُ الْبَيِّنَةُ بِالْجُحُودِ بِالْإِتْفَاقِ كَمَا حَكَاهُ الْإِمَامُ، وَيَقُومُ مَقَامُ الْجُحُودِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَيْنًا، وَخَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةً فَأَدْعَى الثَّمَنَ عَلَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا تُسْمَعُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْجُحُودَ، وَإِقْدَامُهُ عَلَى الْبَيْعِ كَانَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى جُحُودِهِ. اهـ. مُغْنِي. ■ **قَوْلُهُ:** (وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ) قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ دَاخِلٌ فِي الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ تَسْلِيمُهُ الْإِنْخ. صَرِيحٌ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: فِيمَا مَرَّ مَعَ زِيَادَةِ شُرُوطِ أُخْرَى الْإِنْخ. أَنَّ ذِكْرَ لُزُومِ التَّسْلِيمِ، وَالْمُطَالِبَةِ مِنَ الزَّائِدِ عَلَى الشُّرُوطِ الْآتِيَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. اهـ.

■ **قَوْلُ (سُي):** (فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقِرٌّ) أَي: وَهُوَ يَمَّا يَقْبَلُ إِفْرَازَهُ كَمَا يَأْتِي. اهـ. ع. ش. ■ **قَوْلُهُ:** (أَوْ لِيَكْتَسِبَ الْإِنْخَ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ اسْتَظْهَارًا. ■ **قَوْلُهُ:** (إِلَّا أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُمْتَنِعٌ) أَي: إِلَّا أَنْ يَقُولَ هُوَ مُقِرٌّ، وَلَكِنَّهُ مُمْتَنِعٌ فَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ، وَحُكْمٌ بِهَا مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ خِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ قَالَ: هُوَ مُمْتَنِعٌ. اهـ. ■ **قَوْلُهُ:** (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقِرٌّ الْإِنْخ. اهـ. ع. ش. ■ **قَوْلُهُ:** (لِتَمَكَّنِ الْوَدِيعُ الْإِنْخَ) قَدْ يَمْتَنِعُ قَوْلُ الْمُدْعَى فِي يَدِهِ. ■ **قَوْلُهُ:** (لَكِنْ بَحْثُ أَبُو زُرْعَةَ سَمَاعَ الدَّعْوَى الْإِنْخَ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَةِ، وَمَا بَحَثَ الْإِرَاقِيُّ الْإِنْخَ. مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَظَرَ إِلَيْهِ شَيْخُهُ الْبُلْقِينِيُّ الْإِنْخ. ■ **قَوْلُهُ:** (وَمَنْ ثَمَّ الْإِنْخَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا قَبْلَهُ. ■ **قَوْلُهُ:** (مَعَهُ) أَي: مَعَ الْمُدْعَى. ■ **قَوْلُهُ:** (بِإِتْلَافِهِ) أَي: الْغَائِبِ. ■ **قَوْلُهُ:** (قَالَ) أَي: أَبُو زُرْعَةَ. ■ **قَوْلُهُ:** (ذَلِكَ) أَي: سَمَاعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ بِأَنَّهُ لَمْ تَحْتَ يَدِهِ، وَدِيعَةٌ. ■ **قَوْلُهُ:** (فَيَضْبِطُهَا) أَي: الْوَدِيعَةَ، وَيَحْتَمِلُ الْبَيِّنَةُ بِإِقَامَتِهَا أَي: الْبَيِّنَةِ. ■ **قَوْلُهُ:** (وَإِشْهَادِهِ) أَي: الْقَاضِي. ■ **قَوْلُهُ:** (بِثُبُوتِ ذَلِكَ) أَي: الْوَدِيعَةَ. ■ **قَوْلُهُ:** (بِإِقَامَتِهَا الْإِنْخَ) الْبَاءُ بِمَعْنَى عَنْ.

■ **قَوْلُهُ:** (إِلَّا أَنْ يَقُولَ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ الْإِنْخَ) كَذَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ، وَخَوَّلَفَ م. ر. ■ **قَوْلُهُ:** (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ بِوَدِيعَةٍ الْإِنْخَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

ولَقُلْ ما قاله مَبْنِيٌّ على ما نَظَرُوا إليه شَيْخُهُ الْبُلْقِينِي من أَنَّ مَخَافَةَ إِنْكَارِهِ مُسَوِّغٌ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَتُسْتَنْتَى من ذلك ما إذا كان للغائب عَيْنٌ حَاضِرَةٌ في عَمَلِ الْقَاضِي الَّذِي الدَّعْوَى عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِيَلَدِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَأَرَادَ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذِيهِ لِيُوقِيَهُ مِنْهُ فَتُسْمَعِ الْبَيِّنَةُ، وَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ قَالَ الْبُلْقِينِي، وَكَذَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ لَوْ قَالَ: أَقْرَ فُلَانٌ بِكَذَا، وَلِي بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ، وَجُزْمَ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ كَسَفِيهِ، وَثُفُلَيْسٍ فِيمَا لَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُمَا فِيهِ لَمْ يُؤْثَرْ قَوْلُهُ: هُوَ مُقَرَّرٌ فِي سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ. (وَإِنْ أَطْلُقَ)، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِجُحُودٍ، وَلَا إِقْرَارٍ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا تُسْمَعُ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ جُحُودَهُ فِي غَيْبَتِهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِبْطَاتِ الْحَقِّ فَيَجْعَلُ غَيْبَتَهُ كَشُكْرَتِهِ (فَرَعٌ) غَابَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ، وَاتَّصَلَ بِالْحَاكِمِ، وَثَبَتَ بِمَا لِلْمُحِيلِ عَلَيْهِ ثَابِتَةٌ قَبْلَ الْحَوَالَةِ حَكْمَ بِمَوْجِبِ الْحَوَالَةِ فَلَهُ إِذَا حَضَرَ إِنْكَارُ ذَيْنِ الْمُحِيلِ لَا يَصِحُّهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِعَدَمِ ثُبُوتِ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ عِنْدَهُ إِذِ الصَّوْرَةُ أَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ ثُبُوتٌ غَيْرُهُ الَّذِي لَمْ يَنْضَمْ إِلَيْهِ حَكْمٌ أَمَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ

فَوُدَّ: (وَيُسْتَنْتَى) إِلَى الْفَرَعِ فِي الْمُغْنِي. فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ، فَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ لَمْ تُسْمَعِ بَيِّنَتُهُ. فَوُدَّ: (وَأَرَادَ) أَي: الْمُدَّعِي. فَوُدَّ: (لِيُوقِيَهُ) أَي: الْقَاضِي ذِيَهُ مِنْهُ أَي: مِنَ الْعَيْنِ الْحَاضِرَةِ، وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْمَالِ. فَوُدَّ: (وَكَذَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ لَوْ قَالَ: أَقْرَ فُلَانٌ بِكَذَا وَلِي بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِهِ) هَذَا مَمْنُوعٌ. اهـ. نِهَابَةٌ. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْإِنْفَ عَطْفٌ عَلَى، وَكَذَا تُسْمَعُ الْإِنْفَ. فَهُوَ مِنْ مَقُولِ الْبُلْقِينِي كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ ثَالِثُهَا أَي: الصَّوْرَةُ الَّتِي زَادَهَا الْبُلْقِينِي لَوْ كَانَ الْغَائِبُ لَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ لِسَفَوِهِ، وَنَحْوِهِ فَلَا يَمْنَعُ قَوْلُهُ: هُوَ مُقَرَّرٌ مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي، وَكَذَا الْمُفْلِسُ يُقَرَّرُ بِذَيْنِ مُعَامَلَةٍ بَعْدَ الْحَجْرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ فِي حَقِّ الْفَرَمَاءِ فَلَا يَضُرُّ قَوْلُ الْمُدَّعِي فِي غَيْبَتِهِ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يُؤْثَرُ، وَكَذَا لَوْ قَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لِزَيْدٍ، بَلْ لِعَمْرٍو فَأَدَّاعَاهَا عَمْرٍو فِي غَيْبَتِهِ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ لَا يُؤْثَرُ قَالَ: وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الزَّمَنِ، وَالْجِنَايَةِ، وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِلذِّكْرِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَثَبَتَ بِمَا لِلْمُحِيلِ عَلَيْهِ) أَي: الْمُحَالِ عَلَيْهِ كُلِّ شَهَادَةٍ حَاكِمٍ عَلَى نَفْسِهِ بِثُبُوتِ ذَلِكَ عِنْدَهُ. فَوُدَّ: (حَكْمُ الْإِنْفِ) جَوَابُ لَوْ الْمُقَدَّرُ قَبْلَ غَابِ الْإِنْفِ. فَوُدَّ: (حَكْمُ بِمَوْجِبِ الْحَوَالَةِ) أَي: بَعْدَ دَعْوَى الْمُحْتَالِ، وَلِيَتَأَمَّلَ الرَّادُّ بِمَوْجِبِ الْحَوَالَةِ. اهـ. سَبَدُ عُمَرَ، وَلَقُلْ الْمُرَادُ بِهِ لُزُومُ الْأَدَاءِ إِذَا أَقْرَ بِالذَيْنِ.

فَوُدَّ: (لَا يَصِحُّهَا) عَطْفٌ عَلَى بِمَوْجِبِ الْحَوَالَةِ يَغْنِي، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ الْحَوَالَةِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ ذَيْنِ الْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ عِنْدَهُ أَي: الْحَاكِمِ بَقِيَ هَلْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِالثَّبُوتِ، نَحْوُ بِصِحَّةِ الْحَوَالَةِ فَلْيُجِزْ. فَوُدَّ: (اتَّصَلَ بِهِ) أَي: بِالْحَاكِمِ ثُبُوتٌ غَيْرُهُ يَغْنِي: ثُبُوتُ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ عِنْدَ غَيْرِ الْحَاكِمِ فَلَمَلْ لَفْظٌ غَيْرُ سَائِقٍ عَنْ قَلَمِ النَّاسِخِ.

فَوُدَّ: (مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَظَرُوا إِلَيْهِ شَيْخُهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر، وَقَوْلُهُ: وَتُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.  
فَوُدَّ: (قَالَ الْبُلْقِينِي وَكَذَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ: وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهُ الْإِنْفَ). مَا قَالَ الْبُلْقِينِي مَمْنُوعٌ فِي الْأَوَّلَى مُسَلَّمٌ فِي الثَّانِيَةِ م ر. فَوُدَّ: (لَمْ يُؤْثَرْ قَوْلُهُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

حكم غيره بذلك فيحكم بالصحة، وليس للمحال عليه الإنكار (و) الأصح (أنه لا يلزم القاضي نصب مُسَخِّرٍ) بفتح الحاء المعجمة المشددة (يُنَكِّرُ عن الغائب)، ومن الحق به ممن يأتي؛ لأنه قد يكون مُقِرًّا فيكون إنكار المُسَخِّرِ كذباً نعم، لا بأس بنصبه خروجاً من خلاف من أوجبه، وكذبه غير مُحَقِّقٍ على أن الكذب قد يُقْتَرَفُ في مواضع، وقول الأنوار: يُسْتَحَبُّ بَعِيدٌ فَإِنْ قُلْتَ صريح المتن قوة الخلاف، ويُؤَيِّدُه قول المطلب: أن لزوم نصبه هو قياس المذهب في الدعاوى على المُتَمَرِّدِ، والخلاف القوي تُسَرُّ رعايته قُلْتَ قُوَّتُه من حيث الشهرة لا تنافي صَفَه من حيث المذكر كيف، وهو يقتضي حرمة التَّصَبُّبِ كما قاله الزَّافِي لَكن لَمَّا كان فيه نَوْعٌ حاجة اقتضى إباحته لا غير، وما ذكره في المطلب ممنوع بل المُتَمَرِّدُ، والغائب سواء في هذا، وإن اُفْتَرَقَا فيما يأتي (ويجب) فيما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر.....

• فَوُدَّ: (بللك) أي: بثبوت دين المحيل في ذمة المحال عليه. • فَوُدَّ: (وليس إلخ) الأولى التَّخْرِيعُ.

• فَوُدَّ: (والأصح) إلى قوله: نَعَمْ في النهاية.

• فَوُدَّ (سني): (وأنه لا يلزم القاضي إلخ) هو مغلوط على الجزاء مع قطع النظر عن الشرط، وانظر هل مثل ذلك سابق. اهـ. رَشِيدِي.

• فَوُدَّ (سني): (نصب مُسَخِّرٍ) وأجرته يتبني أن تكون على الغائب؛ لأنه من مصالحه حَلِيٍّ. اهـ. بُجَيْرِي.

• فَوُدَّ (سني): (يُنَكِّرُ إلخ) أي: يقول ليس لك عليه ما تدعيه. اهـ. بُجَيْرِي، وقال ع ش ويتبني له أن يؤذي في إنكاره على الغائب. اهـ. • فَوُدَّ: (ممن يأتي) أي: الصبي، والمجنون، والميت.

• فَوُدَّ: (لأنه) إلى قوله: خروجاً في المُغْنِي. • فَوُدَّ: (وقول الأنوار يُسْتَحَبُّ) جرى عليه الزوض، والنهاية عبارته نَعَمْ يُسْتَحَبُّ نَصْبُه كما صرح به في الأنوار، وغيره. اهـ. وقوله: بَعِيدٌ جَرَى عليه الأسنى، والمغني عبارته قال أي: في أصل الروضة، ومقتضى هذا التوجيه أي: لأنه قد يكون مُقِرًّا إلخ. أنه لا يجوز نَصْبُه لَكن الذي ذكره العبادي، وغيره أن القاضي مُخَيَّر بين التَّصَبُّبِ، وعَدِيه اه فقول ابن المقري أن نَصْبُه مُسْتَحَبُّ قال شيخنا قد يَتَوَقَّفُ فيه. اهـ. • فَوُدَّ: (فإن قلت إلخ) مؤيد لقول الأنوار.

• فَوُدَّ: (ويؤيد) أي: كَوْنُ الخلاف قوياً. • فَوُدَّ: (على المُتَمَرِّدِ) أي: المُتَمَتِّع من الحضور لِمَجْلِسِ التَّيْرُوع بلا عذر. • فَوُدَّ: (والخلاف القوي إلخ) عطف على جملة صريح المتن قوة الخلاف.

• فَوُدَّ: (كيف، وهو) أي: المذكر. • فَوُدَّ: (نوع حاجة) وهو أن تكون الحجَّة على إنكار مُنَكِّر. اهـ. شَيْخُ الإسلام. • فَوُدَّ: (في هذا) أي: عَدَمُ لزوم نَصْبِ المُسَخِّرِ. • فَوُدَّ: (فيما يأتي) أي: في وجوب يمين الاستظهار هنا دون المُتَمَرِّدِ على المُعْتَمِدِ. • فَوُدَّ: (فيما إذا لم يكن) إلى قوله: وظاهر في المغني، وإلى قوله: أي: في الحقيقة في النهاية. • فَوُدَّ: (فيما إذا لم يكن للغائب وكيل حاضر) سيذكر

• فَوُدَّ: (وقول الأنوار يُسْتَحَبُّ بَعِيدٌ) كَتَبَ عليه م ر.

إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى بِذَيْنِ، أَوْ غَيْرِ، أَوْ بِصَحَّةِ عَقْدٍ، أَوْ إِبْرَاءٍ كَانَ أَحَالَ الْغَائِبِ عَلَى مَدِينٍ لَهُ حَاضِرٍ فَادَّعَى أَنَّهُ مُكْرَرٌ عَلَيْهِ (أَنْ يُخْلَفَهُ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ)، وَتَعْدِيلُهَا (أَنَّ الْحَقَّ) فِي الصُّورَةِ الْأُولَى (ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ) إِلَى الْآنَ احْتِيَاظًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَوْهَمَا ادَّعَى مَا يُعْرِيهِ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ مَعَ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَلَيْهِ، وَلَا يُلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ لِتَأْجِيلٍ، أَوْ نَحْوِهِ، وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى بِغَيْرِ بَلٍ يَحْلِفُ فِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا، وَكَذَا نَحْوُ الْإِبْرَاءِ كَمَا يَأْتِي، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ مَعَ الثَّبُوتِ، وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ إِلَى أَنَّهُ لَا

مُخْتَرَزُهُ. هـ. فَوُدَّ: (إِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى إلخ) الْأُولَى سَوَاءٌ كَانَتْ إلخ. كَمَا فِي النِّهَايَةِ. هـ. فَوُدَّ: (كَانَ أَحَالَ إلخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى، وَالنِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى، وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْغَائِبِ بِإِسْقَاطِ حَقٍّ لَهُ كَمَا لَوْ قَالَ: كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ إِيَّاهَا، أَوْ أَبْرَأَنِي مِنْهَا وَلِي بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ، وَلَا آمَنُ إِنْ خَرَجْتَ إِلَيْهِ يُطَالِيَنِي، وَيَجْعَدُ الْقَبْضَ، أَوْ الْإِبْرَاءَ، وَلَا أَجِدُ حَيْثُ الْبَيِّنَةُ فَاسْمَعْ بَيِّنَتِي، وَاتَّخَبْ بِذَلِكَ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدِهِ لَمْ يُجِبْهُ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَالْبَيِّنَةُ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بَعْدَ الْمُطَالَبَةِ بِالْحَقِّ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ وَطَرِيقُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ يَدَّعِي إِنْسَانٌ أَنَّ رَبَّ الدَّيْنِ أَحَالَهُ بِهِ فَيُخْتَرَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذَّيْنِ لِرَبِّهِ، وَبِالْحَوَالَةِ، وَيَدَّعِي أَنَّهُ أَبْرَأَهُ مِنْهُ، أَوْ أَقْبَضَهُ فَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَالْبَيِّنَةُ، وَإِنْ كَانَ رَبُّ الدَّيْنِ حَاضِرًا بِالْبَلَدِ. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (مُكْرَرٌ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْإِبْرَاءِ.

هـ. فَوُدَّ (سُي): (أَنْ يُخْلَفَهُ) أَي: الْمُدَّعِي يَمِينُ الْإِسْطِظْهَارِ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَي: وَقَبْلَ تَوْفِيَةِ الْحَقِّ. اهـ. مُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (فِي الصُّورَةِ الْأُولَى) أَي: الدَّعْوَى بِذَيْنِ. هـ. فَوُدَّ: (مَا يُعْرِيهِ) أَي: كَالْأَدَاءِ، وَالْإِبْرَاءِ. اهـ. نِهَآيَةِ. هـ. فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ إلخ) وَلَا يُشْتَرَطُ فِي يَمِينِ الْإِسْطِظْهَارِ التَّعَرُّضُ لِصَدَقِ الشُّهُودِ بِخِلَافِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ لِكَمَالِ الْحُجَّةِ هُنَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ أَسْنَى وَمُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (أَنْ يَقُولَ إلخ) هَذَا أَقْلُ مَا يَكْفِي، وَالْأَكْمَلُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ أَنَّهُ مَا أَبْرَأَهُ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي يَدَّعِيهِ، وَلَا مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَا اغْتَضَاضٍ عَنْهُ، وَلَا اسْتَوْفَاةٍ، وَلَا أَحَالَ عَلَيْهِ هُوَ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ جِهَتِهِ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُلْزَمُهُ أَدَاؤُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَجَوُزُ أَنْ يَفْتَصِّرَ فَيُخْلَفَهُ عَلَى ثُبُوتِ الْمَالِ فِي ذِمَّتِهِ، وَوُجُوبِ تَسْلِيمِهِ. اهـ. مُغْنَى. هـ. فَوُدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَي: ذِكْرُ الثَّبُوتِ. هـ. فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوِهِ) أَي: كَمَا عَارِ. اهـ. بَجَيْرِمِي.

هـ. فَوُدَّ: (أَنْ هَذَا) أَي: مَا فِي الْمُثْنِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا) أَي: كَانَ يَقُولُ: وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ تَحْتَ يَدِهِ يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ سَم كَانَ يُخْلَفَهُ فِي صُورَةِ الْعِنَى الْآتِيَةِ أَنْ عَثَقَهُ صَدْرَ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ أَنَّهُ اغْتَقَهُ إِنْ قُلْنَا بِالتَّخْلِيفِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي. اهـ. هـ. فَوُدَّ: (نَحْوُ الْإِبْرَاءِ) أَي: كَالْوَفَاءِ. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي شَرْحٍ، وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إلخ. هـ. فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا بُدَّ إلخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يَأْتِي إلخ. هـ. فَوُدَّ: (لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَرَّضَ إلخ) أَي: فِي الصُّورَةِ الْأُولَى.

هـ. فَوُدَّ: (فِي الصُّورَةِ الْأُولَى)، وَيُخْلَفُهُ فِي غَيْرِهَا بِمَا يُنَاسِبُهُ كَانَ يُخْلَفُهُ فِي صُورَةِ الْعِنَى الْآتِيَةِ أَنْ عَثَقَهُ صَدْرَ مِنْ سَيِّدِهِ، أَوْ أَنَّهُ اغْتَقَهُ هَذَا إِنْ قُلْنَا بِالتَّخْلِيفِ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَأْتِي.

يَعْلَمُ أَنَّ فِي شَهْرِهِ قَادِحًا فِي الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ كِفَاسِي، وَعِدَاوَةٍ، وَتَهْمَةٍ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَوْ كَانَ حَاضِرًا، وَطَلَبَ تَخْلِيْفَ الْمُدْعَى عَلَى ذَلِكَ أَجِيبَ، وَلَا يَبْطُلُ الْحَقُّ بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الْيَمِينِ، وَلَا تَرْتُدُّ بِالرَّدِّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُكْمَلَةً لِلْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ، وَلَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ، وَخَلَفَ ثُمَّ نَقِلَ إِلَى حَاكِمٍ آخَرَ لِيُحْكَمَ بِهِ لَمْ تَجِبْ إِعَادَتُهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ.....

• قَوْلُهُ: (أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ) يَقْتَضِي ظَاهِرُ التَّخْيِيرِ الْإِكْتِفَاءَ بِالثَّانِي فَقَطَّ مَعَ أَنَّ نَفْيَ الْعِلْمِ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْعِلْمِ بِالْمُطْلَقِ فَلَوْ أَتَى بِالْوَاوِ كَانَ أَوْ لَى فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيَدُ عُمَرُ، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ كُلُّ مَا يَقْدَحُ فِي مُطْلَقِ الشَّهَادَةِ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ لِمُعَيَّنٍ بِلَا عَكْسٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ: مُطْلَقًا، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْتَفِي مِنْ بَاحِدٍ هَذَيْنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لِتِلَازِمِهِمَا كَمَا يَعْلَمُ بِالتَّأَمُّلِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: نَفْيَ الْعِلْمِ بِالْقَادِحِ. • قَوْلُهُ: (بِتَأْخِيرِ هَذِهِ الْيَمِينِ) أَي: عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي، وَقَعَتْ فِيهِ الدَّعْوَى. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَلَا تَرْتُدُّ بِالرَّدِّ) أَي: بَأَن يَرُدُّهَا عَلَى الْغَائِبِ، وَيُوقِفُ الْأَمْرَ إِلَى حُضُورِهِ، أَوْ يَطْلُبُ الْإِنْهَاءَ إِلَى حَاكِمٍ بَلَدِهِ لِيُحْلِفَهُ. اهـ. ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ) وَفِي الْقَوْتِ. (فَرَعَ): إِذَا أَوْ جَبْنَا الْيَمِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَحْوِهِ فَحَكَمَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيْفِ فَقَضَيْتُهُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ، بَلِ الْيَمِينُ رُكْنٌ فِيهِ، أَوْ شَرْطٌ إلخ. اهـ. سَمَ عِبَارَةُ الْمُفْنِي، وَأَقْبَهُمْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يُخْلَفُهُ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيْفِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَوْ ثَبَتَ الْحَقُّ) أَي: بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَجِبْ إِهَادَتُهَا) أَي: الْيَمِينِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ)، وَفِي الْقَوْتِ. (فَرَعَ): وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ مِلْكٍ بِلَدٍ آخَرَ فَعَقَلَ، وَأَثَبَتْهُ الْوَكِيلُ عَلَى قَاضِي بَلَدِهِ الْبَائِعِ، وَحَكَمَ فِيهِ بِالصَّحَةِ، ثُمَّ نَقَلَ حَاكِمًا آخَرَ ثُمَّ نَقَلَ الْوَكِيلَ الْكِتَابَ إِلَى بَلَدِ مَوْلَاهُ، وَطَلَبَ مِنْ حَاكِمِ بَلَدِهِ تَنْفِيْذَهُ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ تَنْفِيْذُ الْحُكْمِ عَلَى تَخْلِيْفِ الْمَوْكَلِ أَفْتَى الشَّيْخُ بُرْهَانُ الْمَرَاغِي وَالشَّيْخُ نَجْمُ الدِّينِ الْوَفَاتِي مِنْ مَعَاصِرِي الْمُصَنِّفِ يَدْمَشْقُ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَخْلِيْفِ الْمَوْكَلِ، فَإِنَّ سَلِمَ ذَلِكَ عَنْ مُنَازَعَةٍ اسْتَنْتَى هُوَ، وَأَمَثَلَهُ مِنْ إِبْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ. اهـ. سَمَ.

• قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُكْمَلَةً لِلْحُجَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطٌ لِلْحُكْمِ) فِي الْقَوْتِ فَرَعَ إِذَا أَوْ جَبْنَا الْيَمِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَحْوِهِ فَحَكَمَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْلِيْفِ فَقَضَيْتُهُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ بَلِ الْيَمِينُ رُكْنٌ فِيهِ، أَوْ شَرْطٌ. اهـ. • قَوْلُهُ: (لَمْ تَجِبْ إِهَادَتُهَا) فِي الْقَوْتِ فَرَعَ، وَكَلَهُ فِي شِرَاءِ مِلْكٍ بِلَدٍ آخَرَ فَعَقَلَ، وَأَثَبَتْهُ الْوَكِيلُ عَلَى قَاضِي بَلَدِ الْبَائِعِ، وَحَكَمَ فِيهِ بِالصَّحَةِ، ثُمَّ نَقَلَ حَاكِمًا آخَرَ، ثُمَّ نَقَلَ الْوَكِيلَ الْكِتَابَ إِلَى بَلَدِ مَوْلَاهُ، وَطَلَبَ مِنْ حَاكِمِ بَلَدِهِ تَنْفِيْذَهُ فَهَلْ يَتَوَقَّفُ تَنْفِيْذُ الْحَاكِمِ عَلَى تَخْلِيْفِ الْمَوْكَلِ أَفْتَى الشَّيْخُ بُرْهَانُ الرَّاحِي وَالشَّيْخُ نَجْمُ الدِّينِ الْوَفَاتِي مِنْ مَعَاصِرِي الْمُصَنِّفِ يَدْمَشْقُ بَأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَخْلِيْفِهِ، فَإِنَّ سَلِمَ ذَلِكَ عَنْ مُنَازَعَةٍ اسْتَنْتَى هُوَ، وَأَمَثَلَهُ عَنْ إِبْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ. اهـ.

فهل يتوقف التحليف على طلبه، وجهان، وقضية كلاهما توقفه عليه، واعتمده ابن الرفعة، واستشكله في التوشيح بأنه إذا كان له وكيل حاضراً لم يكن قضاء على غائب، ولم تجب يمين جزماً، وفيه نظرو؛ ولأن العبرة في الخصومات في نحو اليمين بالموكّل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمين، ويؤيد ذلك قول الثلقيني للقاضي سماع الدعوى على غائب، وإن حضر وكيله لوجود الغيبة المستوعبة للحكم عليه، والقضاء إنما يقع عليه أي: في الحقيقة، أو بالنسبة لليمين، فالحاصل أن الدعوى إن سمعت على الوكيل توجه الحكم إليه دون موكّله إلا بالنسبة لليمين احتياطاً ليقوى الموكّل، وإن لم تسمع عليه توجه الحكم إلى الغائب من كل وجه في اليمين، وغيرها. (تنبيه): علّم من كلام الثلقيني أن القاضي فيمن له وكيل حاضراً مخيّر بين سماع الدعوى على الوكيل، وسماعها على الغائب إذا وجدت شروط

• فؤد: (فهل يتوقف التحليف إلخ) عبارة النهاية، فإنه يتوقف التحليف على طلبه كما اقتضاه كلامهما، واعتمده ابن الرفعة. اه. • فؤد: (توقفه عليه إلخ) أي: حيث وقعت الدعوى على الوكيل، فإن وقعت على الموكّل لم يتوقف على ذلك ما يأتي في الحاصل. اه. ع ش، فإن لم ينال الوكيل اليمين حكم، ولا يؤخره لسؤاله أي: اليمين لعدم وجوب التحليف عند عدم سؤاله زيادي أي: ما لم يكن سكوته لجهل، ولا فيعرفه الحاكم سلطان. اه. بخيرمي، ويأتي في الشارح ما يوافقه. • فؤد: (واعتمده ابن الرفعة) وجزم به شرح المنهج أي: والمثني. اه. سم. • فؤد: (واستشكله في التوشيح إلخ) عبارة النهاية، وما استشكل به في التوشيح من أنه إلخ. يمكن رده بأن العبرة إلخ. • فؤد: (ويؤيد ذلك) أي: ما اقتضاه كلامهما. • فؤد: (والقضاء إنما يقع إلخ) مبتدأ، وخبر. • فؤد: (إلا بالنسبة لليمين) أي: إن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدّم أنه قضية كلاهما. اه. سم. • فؤد: (وإن لم تسمع إلخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب، وإن لم تكن في وجه وكيله، وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجه وارثه إن حضروا، أو بعضهم، والفرق ممكن. اه. سم أقول، بل التبيه الآتي صريح في صحة ذلك. • فؤد: (مخيّر بين سماع الدعوى على الوكيل إلخ) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي أنه لو حكم على غائب قبان له وكيل حاضراً نفذ الحكم. اه. إذ لو توقف الحكم على الدعوى على الوكيل إذا كان حاضراً لم يصح مع حضوره عند الجهل به م ر. اه. سم.

• فؤد: (وقضية كلاهما توقفه عليه) جزم به في شرح المنهج. • فؤد: (إلا بالنسبة لليمين) أي: إن طلبها الوكيل كما هو الموافق لما تقدّم أنه قضية كلاهما. • فؤد: (وإن لم تسمع إلخ) ظاهر هذا الكلام صحة سماع الدعوى على الغائب، وإن لم تكن في وجه وكيله، وعليه يخالف ما يأتي في هامش الصفحة الآتية أن الدعوى على الميت لا تسمع إلا في وجه وارثه إن حضروا، أو بعضهم، والفرق ممكن. • فؤد: (مخيّر بين سماع الدعوى على الوكيل إلخ) يوافق ذلك ما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي



إِذَا وَجِدَتْ شُرُوطُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَحَدُ هَذَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْحَقِّ فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطُ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فَالَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ سَمَاعِهَا عَلَى الْوَكِيلِ حِينَئِذٍ لِقَلَّا يَضْمِغُ حَقُّ الْمُدْعَى، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: إِنَّ الْحَقَّ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَدَعَاىِ قَرْنٍ عَتَقًا، أَوْ امْرَأَةً طَلَقًا عَلَى غَائِبٍ، وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ حِسْبَةً عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ فَلَا يَحْتَاجُ لِلْيَمِينِ.....

• فُود: (إِذَا وَجِدَتْ الْخُ) مُتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ: مُخَيَّرَ الْخُ. • فُود: (وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْخُ)، فَإِنْ ادَّعَى عَلَى الْغَائِبِ وَجَبَ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى الْوَكِيلِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِطَلْبِ الْوَكِيلِ كَذَا قَالَ م ر، وَيُؤْفَقُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْيَمِينِ. اه. سم، وَلَعَلَّ الْأَصُوبَ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمَا الْخُ.

• فُود: (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ بِالْإِقْرَارِ. • فُود: (مَا لَمْ يَكُنْ) أَي: الْحَقُّ كَذَلِكَ أَي: وَمَا يَتَّبَعُ فِي الدَّعْوَى. • فُود: (وَشَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ حِسْبَةً) انْظُرْ مَا وَجَّهَ كَوْنَهَا حِسْبَةً مَعَ أَنَّ الْفَرْضَ وَجُودُ الدَّعْوَى، وَمُمْكِنُ تَصْوِيرِهِ بِأَنَّهُ تَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ الدَّعْوَى مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الصَّلَاحِ الَّذِي نَقَلَهُ الْأَفْرَعِيُّ، وَقَاسَ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الدَّعْوَى. اه.

رَشِيدِي. • فُود: (عَلَى إِقْرَارِهِ الْخُ) ذَكَرَ الْإِقْرَارَ هُنَا، وَفِي التَّثْبِيهِ الْآتِي هَلْ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ إِذَا قَالَ هُوَ مُقَرَّرٌ، أَوْ لَا لِيَتَحَوَّلَ حَمْلُ هَذَا عَلَى مُسَوِّغِ السَّمَاعِ مَعَ الْإِقْرَارِ وَمِمَّا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْجَّهَ السَّمَاعُ مَعَ الْإِقْرَارِ هُنَا بِأَنَّهُ غَرَضُ الْعَبْدِ الْاسْتِيلَاءُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْاسْتِغْلَالُ، وَكَذَا الزَّوْجَةُ، وَغَرَضُ مُدْعَى نَحْوِ الْبَيْعِ الْاسْتِيلَاءُ عَلَى الْمَبِيعِ، وَأَنْ يُمْكِنَتْهُمْ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مُدْعَى الدِّينِ إِذَا كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَوْقِيَهُ الْقَاضِي مِنْ مَالِ الْغَائِبِ الْحَاضِرِ حَيْثُ تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ، وَإِنْ قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيُتَأَمَّلْ. اه. سم أقول، وَيَذْفَعُ الْإشْكَالَ مِنْ أَضْلِهِ بِأَنَّهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الدَّعْوَى بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ، وَمَا هُنَا فِي الدَّعْوَى بِالْإِقْرَارِ، وَقَدْ مَرَّ عَنِ الْبَلْقِينِيِّ، وَغَيْرِهِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ أُطْلِقَ سَمَاعُ بَيِّنَةِ إِقْرَارِ الْغَائِبِ. • فُود: (عَلَى إِقْرَارِهِ بِهِ) أَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِكَوْنِ الْمُطْلَقِ بَأَو. اه. ع ش. • فُود: (فَلَا يَحْتَاجُ لِلْيَمِينِ) هَذَا قَدْ أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، فَإِنَّهُ سُئِلَ هَلْ يَخْتَصُّ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ بِالْأَمْوَالِ، أَوْ يَجْرِي فِي

أَنَّهُ لَوْ حَكَمَ عَلَى الْغَائِبِ فَإِنَّ لَهُ وَكِيلَ حَاضِرٍ نَفَذَ الْحُكْمَ أَنْتَهَى إِذْ لَوْ تَوَقَّفَ الْحُكْمُ عَلَى الدَّعْوَى عَلَى الْوَكِيلِ إِذَا كَانَ حَاضِرًا لَمْ يَصِحَّ مَعَ حُضُورِهِ عِنْدَ الْجَهْلِ وَجَبَ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى الْوَكِيلِ لَمْ يَجِبْ إِلَّا بِطَلْبِ الْوَكِيلِ كَذَا قَالَ م ر وَيُؤْفَقُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْيَمِينِ. • فُود: (عَلَى إِقْرَارِهِ) انْظُرْ ذِكْرَ الْإِقْرَارِ هُنَا، وَفِي التَّثْبِيهِ الْآتِي هَلْ يُخَالِفُهُ عَدَمُ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ إِذَا قَالَ: هُوَ مُقَرَّرٌ، أَوْ لَا لِيَتَحَوَّلَ حَمْلُ هَذَا عَلَى مُسَوِّغِ السَّمَاعِ مَعَ الْإِقْرَارِ وَمِمَّا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْجَّهَ السَّمَاعُ مَعَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ غَرَضُ الْعَبْدِ الْاسْتِيلَاءُ عَلَى نَفْسِهِ، وَالْاسْتِغْلَالُ، وَكَذَا الزَّوْجَةُ، وَغَرَضُ مُدْعَى نَحْوِ الْبَيْعِ الْاسْتِيلَاءُ عَلَى الْمَبِيعِ، وَأَنْ يُمْكِنَتْهُمْ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مُدْعَى الدِّينِ إِذَا كَانَ غَرَضُهُ أَنْ يَوْقِيَهُ الْقَاضِي مِنْ مَالِ الْغَائِبِ الْحَاضِرِ حَيْثُ تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ، وَإِنْ قَالَ: هُوَ مُغَيَّرٌ كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيُتَأَمَّلْ. • فُود: (فَلَا يَحْتَاجُ لِلْيَمِينِ) هَذَا قَدْ أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، فَإِنَّهُ سُئِلَ هَلْ يَخْتَصُّ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ بِالْأَمْوَالِ، أَوْ

إذا لاحظَ جهةَ الجسبية، وبه أفتى ابنُ الصَّلَاحِ في العتق، وألحقَ به الأذرعِي الطَّلَاقَ، ونحوه من حقوقِ الله تعالى المُتعلِّقة بشخصٍ مُعَيَّن بخلافِ ما لو ادَّعى عليه بنحوِ بيع، وأقامَ بَيِّنَةً به، أو بالإقرارِ به، وطلبَ الحكمَ بثبوته فإنَّه يُجيبُه لذلكَ خلافاً لما وَقَعَ في الجواهر، وحينئذٍ يجبُ أنْ يحلفَ خوفاً من مُفسِدِ قارَنِ العقدِ، أو طُرُوءِ مُزيلِ له، وبكفي أنَّه الآنَ مُستَحِقٌّ لما ادَّعاه (وقيل: يُستَحَقُّ) التحليفُ؛ لأنَّه يُمكنُه التَّدَاوُكُ إنْ كانَ له دافِعٌ، ويقعُ.....

غيرها كالعتق، والطلاقِ فَأَجَابَ بالاختصاصِ بها، ولا يَخْفَى مُخَالَفَتُهُ لما يَأْتِي عن ظاهِرِ كلامِ السُّبُكِّي. اه. سم. ٥. فُود: (إذا لاحظَ) أي: في حُكْمِهِ جهةَ الجسبيةِ أي: مُفْرَضًا عن طَلَبِهِ أي: العبدُ. اه. قوت، وفيه إشعارٌ بأنَّ جهةَ الجسبيةِ اقْتَضَتْ أَنه لا يُغْتَبَرُ فيه اليمينُ، وبأنَّه إذا لم يلاحظْ جِهَتَهَا يَخْتِاجُ لِلْيَمِينِ. اه. سم. ٥. فُود: (وبه أفتى إلخ) أي: بَعْدَ الاحتِياجِ لِلْيَمِينِ. ٥. فُود: (والحقُّ به الأذرعِي إلخ) أي: في القوت. اه. سم. ٥. فُود: (ونحوه) أي: كالوقوف. اه. ع. ش. ٥. فُود: (بخلافِ ما لو ادَّعى عليه) أي: على مَيِّتٍ، أو غَائِبٍ كما صَوَّرَ بذلكَ في القوت، وأطالَ هنا. اه. سم. ٥. فُود: (أو بالإقرارِ به) هذا يُشْكِلُ بما تَقَدَّمَ في اشتراطِ عَدَمِ الإقرارِ، ولما وَقَعَ البَحْثُ في ذلكَ مع م ر، وكان ذِكْرُ ذلكَ في شَرْحِهِ ضَرْبًا عليه. اه. سم، وقد مرَّ أَنفاً ما يَتَدَفَّعُ به الإشكالُ، ثم رَأَيْتُ عَقِبَ الرَّشِيدِي كَلَامَ سم المذكورَ بما نَصَّه، وأقولُ لا إشكال؛ لأنَّ المانعَ من سَمَاعِ الذَّغْوَى ذِكْرُ أَنه مُقَرَّرٌ في الحالِ، وهو غيرُ ذِكْرِ إقرارِهِ بالبيعِ لِجَوَازِ أَنه أَقَرَّ لِلْيَمِينِ، ثم اُنْكَرَ الآنَ. اه. ٥. فُود: (ويكفي إلخ) أي في الحلفِ فيما لو ادَّعى عليه بنحوِ بيعِ إلخ. وَيَحْتَمِلُ أَنه مَغْطُوفٌ على قولِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الحقَّ ثَابِتٌ في ذِمَّتِهِ، وهو الأَقْيَدُ لِشُمُولِهِ لِجَمِيعِ الصُّوَرِ السَّابِقَةِ هُنَاكَ. ٥. فُود: (التحليفُ) إلى التَّيْبَةِ في النِّهَايَةِ ما يوافقُه.

٥. فُود: (ويُفَعُّ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لو غابَ الموكَّلُ في مَحَلٍّ تُسْمَعُ عليه الذَّغْوَى، وهو به لم يَتَوَقَّفِ الحُكْمُ بما ادَّعى به وكيَلُهُ على حَلْفٍ بخلافِ ما لو كانَ في مَحَلٍّ لا يُسَوِّغُ سَمَاعَ الذَّغْوَى عليه، وهو به فلا بُدَّ لِصِحَّةِ الحُكْمِ من حَلْفِهِ. اه. قال ع ش قوله: نَعَمْ لو غابَ إلخ. اسْتِذْرَاكَ على قولِ الْمُصَنِّفِ،

يَجْرِي في غيرها كالعتق، والطلاقِ فَأَجَابَ بالاختصاصِ بها، ولا يُنافِيهِ ما أفتى به أَيضًا من تَحْلِيلِهَا فيما إذا عَلِقَ الزَّوْجُ بَعْدَ الإنفاقِ عليها الآتي في قولِ الشَّارِحِ فَظَاهِرٌ أَنه ليسَ من مَحَلِّ الخِلافِ إلخ. لأنَّ تَحْلِيلَهَا إِنما هو من جِهَةِ المَالِ الذي تَضَمَّنَتْ دَعْوَاهَا، ولا يَخْفَى مُخَالَفَةُ فَتَوَى شَيْخِنَا لما يَأْتِي عن ظاهِرِ كلامِ السُّبُكِّي فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فُود: (إذا لاحظَ في حُكْمِهِ) قوت. ٥. فُود: (أيضًا إذا لاحظَ إلخ). فيه إشعارٌ بأنَّ جهةَ الجسبيةِ اقْتَضَتْ أَنه لا يُغْتَبَرُ فيه اليمينُ، وبأنَّه إذا لم يلاحظْ جِهَتَهَا يَخْتِاجُ لِلْيَمِينِ. ٥. فُود: (أيضًا إذا لاحظَ جهةَ الجسبيةِ) مُفْرَضًا عن طَلَبِهِ أي: العبدُ قوت. ٥. فُود: (والحقُّ به الأذرعِي) أي: في القوت. ٥. فُود: (بخلافِ ما لو ادَّعى عليه) أي: على مَيِّتٍ، أو غَائِبٍ كما صَوَّرَ بذلكَ في القوت، وأطالَ هنا. ٥. فُود: (أو بالإقرارِ به) هذا يُشْكِلُ بما تَقَدَّمَ في اشتراطِ عَدَمِ الإقرارِ، ولما وَقَعَ البَحْثُ في ذلكَ مع م ر، وكان ذِكْرُ ذلكَ في شَرْحِهِ ضَرْبًا عليه.

أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ يَوْكُلُ مَنْ يَدْعِي عَلَى الْغَائِبِ حَتَّى يَنْفِي عَنْهُ يَمِينُ الْاسْتَظْهَارِ أَخْذًا مِنْ ظَوَاهِرِ عِبَارَاتٍ تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِضَوَابٍ، بَلِ الْمَجْزُومُ بِهِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ خِلَافِ الْمَوْكُلِ، وَتِلْكَ الْمِبَارَاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى فِيهِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَسَكَتُوا عَنِ التَّضَرُّعِ بِذَلِكَ لِيُوضَّحَ. (تَبِيَّة): ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ بِنَحْوِ طَلَاقٍ كَانَ غَلَقَهُ بِمَضِيِّ شَهْرِ فَمَضَى حُكْمُ بِهِ، وَلَا يُتَنَظَّرُ، وَإِنْ احْتَمَلَ أَنْ تَخْلَفَهُ بِقُدْرٍ كَمَا مَرَّ مَبْسُوطًا أَوْ آخِرَ الطَّلَاقِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ وَجُوبُ يَمِينِ الْاسْتَظْهَارِ حَتَّى فِي الطَّلَاقِ أَي: إِذَا لَمْ يُلَاحِظْ فِيهِ الْجَسْبَةُ فَإِنَّهُ أَفْتَى فِيمَنْ قَالَ: إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ كَذَا، وَلَمْ أَدْخُلْ بِهَا فَهِيَ طَالِقٌ فَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ، وَهُوَ غَائِبٌ بِأَنَّهُ إِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسَوَى بِكَازَرَتِهَا، وَخَلَفَتْ عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ لِأَجْلِ غَيْبَتِهِ حِكْمٌ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ فَقَوْلُهُ: وَخَلَفَتْ بِالْوَاوِ لَا بِأَوْ خَلَاقًا لِمَا وَقَعَ فِي نُسْخِ تَخْرِيفًا، وَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: لِأَجْلِ غَيْبَتِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا يَمِينُ اسْتَظْهَارٍ، وَقَدْ يُجْمَعُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ فِي بَيِّنَةِ شَهَادَةٍ بِإِقْرَارِهِ فَهُوَ الْمُقْصَرُّ بِهِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِلْاسْتَظْهَارِ فِي حَقِّهِ وَهَذَا فِي بَيِّنَةِ شَاهِدَةٍ بِفِعْلِهِ،

وَيَجِبُ أَنْ يُخْلَفَهُ الْخُ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: لَمْ يَتَوَقَّفِ الْحُكْمُ بِمَا ادَّعَى بِهِ وَكِيلُهُ أَي: عَلَى غَائِبٍ، وَقَوْلُهُ: عَلَى خِلَافِ أَي: مِنَ الْمَوْكُلِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ الْخُ) وَكَذَا الْغَائِبُ إِلَى مَحَلِّ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَهُوَ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَايَةِ، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْخُ) أَي: مَا يَقَعُ، أَوْ الْأَخْذُ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ) أَي: فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ. □ فَوَدَّ: (مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ) أَي: بِأَنَّ وَكُلَّ الْغَائِبِ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الْخُ) يَتَّبِعِي أَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ بَعْضِهِمْ فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ، وَالْأَوَّلُ بَدَّ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ مِنْ حُضُورِهِ، وَخِلَافِهِ. اهـ. سم. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَي: بِقِيْدٍ إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (بِمَضِيِّ شَهْرٍ) أَي: بِعَدَمِ الْمَجِيءِ إِلَى تَمَامِ الشَّهْرِ. □ فَوَدَّ: (حَكْمٌ بِهِ الْخُ) جَوَابُ لَوْ الْمُقَدَّرُ قَبْلَ ادَّعَى الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُتَنَظَّرُ) أَي: إِلَى حُضُورِهِ. □ فَوَدَّ: (فَانْقَضَتْ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةٍ قَالَ: إِنْ مَضَتْ الْخُ. □ فَوَدَّ: (فَقَوْلُهُ: الْخُ) الْأَوَّلَى الْوَاوُ بَدَلُ الْفَاءِ. □ فَوَدَّ: (فِي أَنَّهَا) أَي: يَمِينُهَا. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجْمَعُ بَأَنَّ الْأَوَّلَ) أَي: مَا مَرَّ عَنِ الْأَنْدَرَعِيِّ، وَلَا يُخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ إِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ إِلَى إِطْلَاقِهِمَا، وَأَمَّا عَلَى تَقْيِيدِ الْأَوَّلِ بِمُلَاحَظَةِ جِهَةِ الْجَسْبَةِ، وَالثَّانِي بِعَدَمِهَا كَمَا قَعَلَ الشَّارِحُ فَلَا فَلِلْجَمْعِ طَرِيقَانِ. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: ظَاهِرُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ. □ فَوَدَّ: (بِفِعْلِهِ) وَهُوَ عَدَمُ الدُّخُولِ بِهَا الْمُثَبَّتِ بِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى بَقَاءِ بَكَازَرَتِهَا، وَهُوَ أَي: فِعْلُهُ يَمْنَى بِقَاءِ الْبَكَارَةِ فِي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامٌ لِيُضَعِّفَ دَلَالَتَهُ أَي لَا حَتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ وَطَنُهَا وَطَنًا خَفِيفًا فَعَادَتِ الْبَكَارَةُ.

□ فَوَدَّ: (مَحْمُولَةٌ عَلَى وَكِيلِ الْغَائِبِ) بِأَنَّ وَكُلَّ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ. □ فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ الدَّعْوَى فِيهِ) يَتَّبِعِي أَوْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي أَخْذًا مِمَّا سَيَأْتِي عَنْ بَعْضِهِمْ فِي الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ. □ فَوَدَّ: (أَي: إِلَى مَحَلِّ تَسْمَعُ عَلَيْهِ)، وَالْأَوَّلُ بَدَّ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ مِنْ حُضُورِهِ، وَخِلَافِهِ.

وهو ليضعف دلالة محتاج لمقو فوجبت هذا، والأوجه إطلاق وجوبها؛ لأنه الأنسب بالاحتياط المبني عليه أمر الغائب، وظاهر أنه ليس من محل الخلاف ما إذا علّق بعدم الإنفاق عليها فتخلف أن نفقتها باقية عليه ما برئ منها بطريق من الطرق، وأفتى بعضهم بأنه لا يحتاج إليها في قاض جعله الميت، وصيها، واعترف عنده بذن عليه لفلان بناء على أن له القضاء بملبه، وفيه نظر؛ بل لا يصح؛ لأنه قد يبرئه بعد الوصية فاحتيج ليمين الاستظهار ليني ذلك، ونحوه، وبأنه لو أقر بذن، وهو مريض، وأوصى بقضائه، وفي الورثة يتيم احتيج ليمين الاستظهار إن مضى بعد الإقرار إمكان أدائه، وفيه إيهام، والوجه أخذًا بما مر أنه تلزمه يمين بأن الإقرار حق، وبقاء الدين، وإن لم يمض مدة إمكان أدائه لاحتمال الإبراء، أو نحوه (ويجزيان) أي: الوجهان كما قبلهما من الأحكام (في دعوى على صبي، ومجنون).....

• قوله: (والأوجه إطلاق وجوبها) أي سواء شهدت البينة بإقراره أو بفعله وظاهره وسواء لوحظت جهة الحسية، أو لا كما يشير إليه تغليله الآتي: وحديث قد يخالف النهاية، فإنه اقتصر على ما مر عن الأذرع قليراجع. • قوله: (وظاهر أنه ليس من محل الخلاف ما إذا علّق إلخ) أي: لأن تخلفها إنما هو من جهة المال الذي تضمنته دعواها. اه. سم. • قوله: (فتخلف إلخ) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي. اه. سم. • قوله: (وأفتى بعضهم إلخ) الأولى تأخير، وذكره عقب قوله الآتي: (وميت ليس له إلخ). فإنها ليست من القضاء على الغائب. اه. سيد عمر. • قوله: (قد يبرئه بعد الوصية) أي: أو يتبين بعد الوصية، والاعتراف أنه قد أبرأه قبلها، وقد يدعي دخوله في قوله الآتي: (ونحوه). • قوله: (لنفي ذلك) أي: الإبراء. • قوله: (ونحوه) أي كآدائه بعد الوصية، وقبل الموت، وإثلاف دائته، أو أخذه عليه من جنس دينه بقدره، وكون اغترافه على رسم القبالة أخذًا بما يأتي في شرح فلا تخلف. • قوله: (أخذًا بما مر) أي: أيًا. • قوله: (وإن لم يمض إلخ) أي: ولم يكن في الورثة يتيم، وطلبوها. • قوله: (لاحتمال الإبراء إلخ) يعني عنه قوله: (أخذًا بما مر). • قوله: (أي: الوجهان) إلى قوله: (وخرج) في النهاية. • قوله: (من الأحكام) أي: من أنه لا تسمع الدعوى إلا إن كانت هناك حجة، وأنه لا يلزم القاضي نصب مستمير على الأصح.

• قول (سني): (في دعوى على صبي) وصورة المسألة أن يكون للمدعي بيته بما ادّعاه بخلاف ما إذا لم تكن هناك بيته، فإنها لا تسمع، وعلى هذه الحالة يحمل قولهم لا تسمع الدعوى على الصبي، ونحوه. اه. زيادي عبارة المغني. (تنبيه): قد علم من ذلك أنه لا تنافي بين ما ذكر هنا، وما ذكر في كتاب دعوى الدم، والقسامة من أن شرط المدعي عليه أن يكون مكلفًا ملتزمًا للأحكام فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون؛ لأن محل ذلك عند حضور وليهما فتكون الدعوى على الولي، أما عند غيبته فالدعوى عليهما كالدعوى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بيته، ويحتاج معها إلى يمين. اه. أقول ما تقتضيه عبارة الزيادي من سماع الدعوى على نحو صبي عند وجود البينة، وإن كان له ولي حاضر هو قياس ما تقدّم عن البلقيني في غائب له وكيل حاضر قليراجع.

لا ولي له، أو له ولي، ولم يطلّب فلا تتوقّف اليمين على طلبه، وميّت ليس له، وارث خاص حاضِر كالغائب، بل، أولى لعجزهم عن التدارك فإذا كُتِلَا، أو قُدِمَ الغائب فهم على حُجَّتِهِمْ أَمَّا مَنْ له وارث خاص حاضِر كإميل فلا بُدَّ في تخليف خصمه بعد البيّنة من طلبه والفرق بينه، وبين ما مرّ في الوليِّ ظاهر، ومن ثمّ لو كان على الميت ذنْبٌ مُستغرق لم يتوقّف على طلبه إلا إن حضر معه كلّ الرّماء، وسكتوا نعم، إن سكّت عن طلبها لجَهِلَ عَرَفَهُ الحاكِمُ فإنّ

فُود: (لا ولي له) إلى قوله: وميّت حاصله وجوب التخليف مُطلقاً على الأصح. فُود: (ولم يطلّب) الأولى وإن لم يطلّب. اه. ع ش أقول، بل الأولى الأخصر لا ولي له، أو لم يطلّب. فُود: (فلا تتوقّف اليمين على طلبه) خلافاً لشيخ الإسلام والمُغني. فُود: (وميّت) إلى قوله: (والفرق) في المُغني. فُود: (ليس له وارث خاص) أي: كإميل أخذاً من مُحترّزه الآتي. فُود: (كالغائب) أي: قياساً على الغائب. فُود: (بل أولى) إضرابٌ عما تَصمّنه. فُود: (كالغائب) من أنّ الأصحّ الوجوب. فُود: (أو قديم الغائب) أي: الوارث الخاص الغائب. فُود: (فهم على حُجَّتِهِمْ) أي: من قاذح في البيّنة، أو مُعارض بيّنة بالأداء، أو الإبراء مُغني. فُود: (أما مَنْ له وارث خاص إلخ)، وسيأتي في الشهادات قَبيل قول المثنى: ومتى حكّم بشاهدين قَبانا إلخ. ما نُصّه، وإلا أي: إن كان للميت وارث خاص لم تُسمع أي: الدّعوى إلا في وجه وارث له إن حضروا، أو بعضهم. اه. وقَبيل قوله: ويطلّ حق مَنْ لم يخلف إلخ. ما نُصّه، ويكفي في دعوى ذنْبٍ على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضِر. اه. وكُتِبنا بهامِشَه عليه حاشية مُهمّة فلتراجع. اه. سم. فُود: (والفرق بينه، وبين ما مرّ إلخ) وهو أنّ الحقّ في هذه يتعلّق بالثركة التي هي للوارث فتركه لطلب اليمين إسقاطٌ لحقه بخلاف الولي، فإنّه إنّما يتصرّف عن الصبي، والمجنون بالمصلحة. اه. ع ش. فُود: (ومن ثمّ) أي: من أجل الفرق. فُود: (لم يتوقّف) أي: الحليف. فُود: (معه) أي: الوارث. فُود: (وسكتوا) أي: الرّماء. فُود: (فإن سكّت) أي: الوارث، ومثله الرّماء فيما يظهر، بل يُمكن إزجاعه لهما بتأويل الجميع مثلاً.

فُود: (فلا تتوقّف اليمين على طلبه) جَزَمَ في شرح المنهَج بالتوقّف. فُود: (أما مَنْ له وارث خاص حاضِر كإميل، فلا بُدَّ في تخليف خصمه إلخ)، وسيأتي في الشهادات قَبيل قول المثنى، ومتى حكّم بشاهدين قَبانا كافرين، أو عَبدَيْن إلخ. ما نُصّه، وقد يتوقّف الشيء على الدّعوى لكن لا يحتاج لجواب خصم، ولا لحضوره كدّعوى توكيل شخص له، ولو حاضراً بالبلد إلى أن قال: وكالدّعوى على مُمتنع، ومن لا يُعبر عن نفسه كمُحجور، وغائب، وميّت لا وارث له خاص، وإلا لم تُسمع إلا في وجه وارث له إن حضروا، أو بعضهم انتهى، وقيل قوله: ويطلّ حق مَنْ لم يخلف بنكوله إن حضر، وهو كإميل إلخ. ما نُصّه، ويكفي في دعوى ذنْبٍ على ميت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضِر انتهى، وكُتِبنا بهامِشَه عليه مُهمّة فلتراجع.

لم يَطْلُبْهَا قَضَى عَلَيْهِ بدونها، وخرج بمن ذكر مُتَعَزِّزًا، ومُتَوَارٍ فَيُقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ كما يأتي لِتَقْصِيرِهما. (فرغ): لا تَسْقُطُ يَمِينُ الاستظهار بِإِحَالَةِ الدَّائِنِ، ولا يَمْنَعُ تَوَقُّفُ طَلِبِهَا من المُحِيلِ صِحَّةَ الحوالة، ولا سَمَاعُ بَيِّنَةِ المُخْتَالِ، وأفتى العِمَادُ بَنُ يُونُسَ في مِثْبَ عن ابْنَيْنِ غَائِبٍ، وطفلي، وعنده زَهْرٌ بذَيْنِ فَمَاتَ المدينُ فَحَضَرَ وَكَيْلُ الغَائِبِ، وَوَصَّى الطُّفْلُ إلى القاضِي، وَأَثْبَتَا الدَّيْنَ، والزَّهْرَ، وَطَلَبَا منه الوفاءَ بَأَنَّهُ يَوْقَى من ثَمَنِه، وتَوَقَّفَ اليمينُ إلى الحُضُورِ، والبلوغ، ويظهر أَنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبْكِيِّ الآتِيَةِ، وغيره بَأَنَّهُ لو حَكَمَ على غَائِبٍ فَبَانَ أَنَّهُ وَكَيْلًا بِالْبَلَدِ حَالَةَ الحَكْمِ نَفَذَ، ويوافقُه ما مرَّ آيَفَا عن البُلْقِينِيِّ، وَمَرَّ أَنَّ القاضِي لو باعَ مَالَ غَائِبٍ قَدِيمٍ، وقال: بعْتُهُ قَبْلَ بَيْعِ الحَاكِمِ قُدَّمَ المَالِكُ بخلافِ ما لو باعَ وَكَيْلَهُ، ثُمَّ ادَّعَى سَبْقَ بَيْعِهِ لا بُدَّ لَهُ من البَيِّنَةِ كما في التَّهْيِية؛ لِأَنَّ وِلَايَةَ الوَكِيلِ الخاصَّ أَقْوَى من وِلَايَةِ

فُود: (فَيُقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما صَحَّحَهُ البُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من اليمينِ. اهـ. سم. فُود: (كما يأتي) أي: في الفصلِ الثاني. فُود: (بإِحَالَةِ الدَّائِنِ) أي: على مَدِينَةِ الغَائِبِ. فُود: (تَوَقَّفَ طَلِبُهَا من المُحِيلِ إلخ) لَعَلَّ صُورَةَ المسأَلَةِ أَنَّ يَدْعِي شَخْصٌ أَنَّ دَائِنَهُ عَمَرًا الغَائِبَ أَحَالَهُ على مَدِينَةِ زَيْدٍ الغَائِبِ فَيَقِيمُ بَيِّنَةً بِذَيْنِ مُحِيلِهِ على المُحَالِ عَلَيْهِ الغَائِبَيْنِ، وبإِحَالَتِهِ بِذَلِكَ عَلَيْهِ فَتَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ، وَيُؤَخَّرُ يَمِينُ الاستظهار إلى حُضُورِ المُحِيلِ، وهذا التَّأخِيرُ لا يَمْنَعُ صِحَّةَ الحوالة، ولا سَمَاعَ البَيِّنَةِ، واللَّهِ أَغْلَمُ. فُود: (وَطَلَبَا مِنْهُ) أي: من القاضِي. فُود: (أَنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبْكِيِّ إلخ) لَعَلَّهُ بِالتَّنْظَرِ لَوَلِيِّ الطُّفْلِ لا يُوَكِّلُ الغَائِبَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلٌ لِغَائِبٍ إلخ. لَكِنَّ طَرِيقَةَ السُّبْكِيِّ الآتِيَةِ لَمْ يُصَرِّحْ فِيهَا بِوَقْفِ اليمينِ إلى الكَمَالِ كما صَرَّحَ بِهِ ابْنُ العِمَادِ. اهـ. سم.

فُود: (وغيره) أي: وأفتى غيرُ العِمَادِ. فُود: (بَأَنَّهُ لو حَكَمَ إلخ) في الرُّوْضِ، وَشَرَّحَهُ أي: والمُغْنِي، وقولُ المَحْكُومِ عَلَيْهِ المَوْكَلِ في الخُصُومَةِ كُنْتُ عَزَلْتُ وَكَيْلِي قَبْلَ قِيَامِ البَيِّنَةِ لا يَبْطُلُ الحَكْمُ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ على الغَائِبِ جَائِزٌ بخلافِ المَحْكُومِ لَهُ إِذَا قَالَ ذَلِكَ يَبْطُلُ الحَكْمُ؛ لِأَنَّ القَضَاءَ لِلغَائِبِ بَاطِلٌ انتهى. سم. فُود: (ما مرَّ آيَفَا إلخ) أي: في شَرْحِ، وَيَجِبُ أَنْ يُحْلَفَ بِعَدِ البَيِّنَةِ إلخ. فُود: (وَمَرَّ أَنَّ القاضِي) إلى قَوْلِهِ: وَتَنَاقَضَ إلخ. لا يَظْهَرُ وَجْهَ عَطْفِهِ على ما قَبْلَهُ فَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، وَكَانَ الاتِّسَابُ أَنْ يُؤَخَّرَ، وَيَذْكَرَ في شَرْحِ، وَإِذَا ثَبَّتَ مَالَ على غَائِبٍ إلخ. فُود: (ثُمَّ ادَّعَى سَبْقَ بَيْعِهِ)

فُود: (فَيُقْضَى عليهما بلا يَمِينٍ كما يأتي) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ما صَحَّحَهُ البُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لا بُدَّ من اليمينِ، وَيَظْهَرُ أَنَّهُ مُفَرَّغٌ على طَرِيقَةِ السُّبْكِيِّ الآتِيَةِ لَعَلَّهُ بِالتَّنْظَرِ لَوَلِيِّ الطُّفْلِ لا يُوَكِّلُ الغَائِبَ لِقَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعَى، وَكَيْلُ الغَائِبِ إلخ. لَكِنَّ طَرِيقَةَ السُّبْكِيِّ الآتِيَةِ لَمْ يُصَرِّحْ فِيهَا بِوَقْفِ اليمينِ إلى الكَمَالِ كما صَرَّحَ بِهِ العِمَادُ. فُود: (وغيره) بَأَنَّهُ لو حَكَمَ على غَائِبٍ فَبَانَ أَنَّهُ وَكَيْلًا بِالْبَلَدِ حَالَةَ الحَكْمِ نَفَذَ إلخ) في الرُّوْضِ، وَشَرَّحَهُ آخِرَ البَابِ، وقولُ المَحْكُومِ عَلَيْهِ المَوْكَلِ في الخُصُومَةِ كُنْتُ عَزَلْتُ وَكَيْلِي قَبْلَ قِيَامِ البَيِّنَةِ لا يَبْطُلُ الحَكْمُ لِأَنَّ القَضَاءَ على الغَائِبِ بَاطِلٌ انتهى.



الحاكم، وتناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى أن الميث أبراه، وأثبتته بالبينة، والأوجه أنه لا بُد من تبيين الاستظهار هنا أيضًا قال الأذرعى لاحتمال أنه كان مكرها على الإبراء، أو الإقرار به. (ولو ادعى وكيل الغائب) أي: إلى مسافة يجوز القضاء فيها على الغائب كما هو ظاهر، ثم رأيت بعضهم صرح به فقال فيما إذا ادعى وكيل غائب على غائب، أو حاضر المراد بالغيبه فيهما فوق مسافة المدوى، أو في غير ولاية الحاكم، وإن قوتت كما يأتي عن الماوردي (على غائب)، أو صبي، أو مجنون، أو ميت، وإن لم يرثه إلا بيت المال على الأوجه (فلا تغليف)، بل يخكم بالبينة؛ لأن الوكيل لا يتصور خليفه على استحقاقه، ولا على أن موكله يستحقه، ولو، وقف الأمر إلى حضور الموكل لتمثيل استيفاء الحقوق بالوكلاء، وإفتاء ابن الصلاح فيمن ادعى على ميت، وأقام بيته ثم، وكل، ثم غاب طالب وكيله، ولا يتوقف على تبيين الموكل مزدود بأن التوكيل هنا إنما وقع لإسقاط اليمين بعد وجوبها فلم تسقط بخلافه فيما مر أما الغائب إلى محل قريب، وهو بولاية القاضي فتلزمه اليمين فيتوقف الأمر إلى حضوره، وخليفها؛ لأنه لا مشقة عليه في الحضور حيث بذل بخلاف ما لو بقى، أو كان بغير ولاية الحاكم، ولو ادعى قيم صبي، أو مجنون.....

أي: المالك. فود: (أبراه) أي: أو أقر بإبرائه أخذًا مما يأتي عن الأذرعى. فود: (لاحتمال أنه) أي: الميث. فود: (لغائب) إلى قوله: كما هو ظاهر في النهاية ما يوافق. فود: (فيهما) أي: الموكل، والمدعى عليه. فود: (فوق مسافة المدوى) أي: الغيبة فوقها. فود: (أو في غير ولاية الحاكم إلخ) عطفه سم على فوق إلخ. حيث جمعه من مقول البعض كما مر، والظاهر أنه مقطوف على قوله: إلى مسافة إلخ. فود: (كما يأتي) أي: في الفصل الثاني في شرح، وقيل مسافة القصر. فود: (أو صبي) إلى قوله: قال الزايعي في النهاية. فود: (بل يخكم) إلى قوله: وإفتاء ابن الصلاح في المفتي. فود: (بل يخكم بالبينة) أي: ويغطي المال المدعى به إن كان للمدعى عليه هناك مال أسنى ومفتي، وهل يخلف الموكل بعد حضوره فيه نظر، وقضية ما يأتي عن المفتي وسم أنفاً وجوبه بعده فليراجع. فود: (لأن الوكيل لا يتصور) عبارة المفتي؛ لأن الوكيل لا يخلف يمين الاستظهار بحال؛ لأن الشخص لا يستحق يمين غيره. اه. قال ع ش ما نصه يؤخذ من ذلك أن الناظر لو ادعى ديناً للوقف على ميت، وأقام بذلك بيته لم يخلف يمين الاستظهار؛ لأنه لو خلف لأثبت حقاً لغيره يمينه، ومحلله أخذًا مما يأتي في قوله: ويخلف الولي يمين الاستظهار فيما بآشره أنه لو كانت دعواه أنه باع، أو أجز الميث شيئاً من الوقف وجب تخليفه، ومحلله أيضًا ما لو لم يدع الوارث علم الناظر براءة الميت، فإن ادعاء خلف أخذًا من قوله الآتي أيضًا نعم له تخليف الوكيل إذا ادعى عليه بنحو إبراء إلخ. اه. فود: (ثم، وكل) أي: في إتمام ما يتعلق بالخصومة. اه. ع ش. فود: (طالب وكيله) عبارة النهاية فطلب وكيله الحكم أجابه. اه. والأولى أن يقال بأنه يطالب وكيله الحكم. فود: (ولا يتوقف) أي: الحكم. فود: (فيما مر) أي: في المتن. فود: (ولو ادعى قيم صبي) إلى قوله: (وبه صرح القاضي)

دَيْنًا لَهُ عَلَى كَامِلٍ فَادَّعَى وَجُودَ مُسْقِطٍ كَاتَلَفَ أَحَدُهُمَا عَلَيَّ مِنْ جَنْسٍ مَا يَدَّعِيهِ بِقَدْرِ ذِيهِ، وَكَأَبْرَأَنِي مَوْرَثُهُ، أَوْ قَبْضَهُ مِنِّي قَبْلَ مَوْتِهِ، وَكَافَرَزْتُ لَكُنْ عَلَى رَسْمِ الْقِبَالَةِ عَلَى الْأُوجِهِ لَمْ يُؤْخَرْ الِاسْتِيفَاءُ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا بَعْدَ كَمَالِهِ لِإِقْرَارِهِ فَلَمْ يُرَاعَ بِخِلَافٍ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ فَادَّعَاءُ تَنَاقُضٍ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، وَأَيْضًا فَالْيَمِينُ هُنَا إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ فِي دَعْوَى ثَانِيَةٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهَا بِخِلَافِهَا فِيمَا يَأْتِي، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الْكَمَالِ، وَالْحُضُورُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ كِلَاهُمَا، وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي، وَتَبِعُوهُ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الشُّبْكِيُّ لِتَوَقُّفِهِ عَلَى الْيَمِينِ الْمُتَعَذِّرَةِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا، وَمَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى عَدَمِ الِاسْتِيفَاءِ ثُمَّ مَفْسَدَةُ عَامَّةٍ، وَهِيَ تَعَذُّرُ اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ بِالْوُكُلَاءِ بِخِلَافِهِ هُنَا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ كَفِيلٌ،

فِي الْمُغْنِي، هـ. وَفُودُ: (دَيْنًا لَهُ) أَقَرَدَ الضَّمِيرَ لِكَوْنِ الْعُطْفِ بِأَوْ. هـ. فُودُ: (لَمْ يُؤْخَرْ الِاسْتِيفَاءُ الْخ) بَلْ يَقْضِيهِ فِي الْحَالِ، وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ عَاقِلًا أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ حَلْفَهُ عَلَى نَفْسِي مَا ادَّعَاهُ. اهـ. مُغْنِي. هـ. فُودُ: (الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا الْخ) أَفْهَمَ وَجُوبَ الْيَمِينِ بَعْدَ الْكَمَالِ. اهـ. سَم. هـ. فُودُ: (لِإِقْرَارِهِ) أَيْ: وَلَوْ ضِمْنَا. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فُودُ: (مَنْ قَامَتْ الْخ) أَيْ: مِنْ أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ. هـ. فُودُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ) أَيْ: عَقِبَ هَذِهِ، وَالْجَامِعُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ تَوَجُّهُ الْيَمِينِ عَلَى الطِّفْلِ، وَإِنْ كَانَتْ هُنَا لِدَفْعِ مَا ادَّعَاهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْمُسْقِطِ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ لِلِاسْتِظْهَارِ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فُودُ: (فَادَّعَاءُ تَنَاقُضٍ بَيْنَهُمَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُشْكِلُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ انْتِظَارُ كَمَالِ الْمُدَّعَى لَهُ أَجِيبَ بَأَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ هُنَا أَنَّ قِيَمَ الصَّبِيِّ ادَّعَى دَيْنًا لَهُ عَلَى حَاضِرٍ رَشِيدٍ اعْتَرَفَ بِهِ، وَلَكِنْ ادَّعَى وَجُودَ مُسْقِطٍ صَدَرَ مِنَ الصَّبِيِّ، وَهُوَ إِنْ لَافَهُ فَلَا يُؤْخَرْ الِاسْتِيفَاءُ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ عَلَى الصَّبِيِّ بَعْدَ بُلُوغِهِ، وَمَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أَقَامَ قِيَمَ الطِّفْلِ بَيِّنَةً، وَقُلْنَا بِوُجُوبِ التَّخْلِيفِ فَيَنْتَظَرُ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الطِّفْلِ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ مِنْ غَائِبٍ، وَمَجْنُونٍ لَا يُعْمَلُ بِهَا حَتَّى يَخْلِفَ مُقِيمُهَا عَلَى الْمُسْقِطَاتِ الَّتِي يُتَصَوَّرُ دَعْوَاهَا مِنَ الْغَائِبِ، وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ فَلَمْ تَيَمَّ الْحُجَّةُ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا، فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِالْبَيِّنَةِ وَخَدَاهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ، وَالْيَمِينِ. اهـ. هـ. فُودُ: (بَيْنَهُمَا) أَيْ: بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ. اهـ. ع. ش. هـ. فُودُ: (أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْخ) أَيْ: وَلَوْ ادَّعَى قِيَمَ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ غَائِبٍ رَشِيدِي وَع. ش. هـ. فُودُ: (وَالْحُضُورُ) الصَّرَاحُ إِسْقَاطُهُ إِذَا الْكَلَامُ فِي الْمُدَّعَى لَهُ لَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

هـ. فُودُ: (وَبِهِ صَرَّحَ الْخ) أَيْ: بِوَقْفِ الْأَمْرِ. هـ. فُودُ: (كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ) أَيْ: بِتَضَرُّعِ الْقَاضِي بِالْوَقْفِ، وَمُتَابَعَتِهِمْ لَهُ فِي ذَلِكَ. هـ. فُودُ: (لِتَوَقُّفِهِ الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: وَقَفَ الْأَمْرُ الْخ. هـ. فُودُ: (وَمَا مَرَّ الْخ) أَيْ: مِنْ عَدَمِ الْوَقْفِ، وَالْحُكْمُ بِالْبَيِّنَةِ بَلَا تَخْلِيفٍ فِي الْوَكِيلِ أَيْ: وَكِيلِ الْغَائِبِ. هـ. فُودُ: (أَنْ يُؤْخَذَ كَفِيلٌ) أَيْ:

هـ. فُودُ: (لَمْ يُؤْخَرْ الِاسْتِيفَاءُ لِلْيَمِينِ الْمُتَوَجَّهَةِ الْخ) أَفْهَمَ وَجُوبَ الْيَمِينِ بَعْدَ الْكَمَالِ. هـ. فُودُ: (أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ غَائِبٍ الْخ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَوْ ادَّعَى قِيَمَ طِفْلٍ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً انْتِظَرُ بُلُوغُ الْمُدَّعَى لَهُ لِيَخْلِفَ

انتهى.

وقال السُّبْكِيُّ يُحْكَمُ الْآنَ بما قامت به البيِّنة، ويُؤْخَذُ منه، وبَسَطَ ذلك، وسبقَه إليه ابنُ عبدِ السلام، وتَبِعَهُما جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ كالأذْوَاعِي والبَلْقَيْنِي والزَّرْكَشِي، وهو قَوِيٌّ مَذْرُوعًا لَا نَفْلًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الانتِظَارِ ضَيَاعُ الْحَقِّ لَكِنْ هَذَا يَخْفُفُ بِأَخْذِ الْكَفِيلِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَخْذُ الْقَاضِي مِنْ مَالِهِ تَحْتَ يَدِهِ مَا يَهْمِي بِالْمُدَّعَى، أَوْ ثَمَنِهِ إِنْ خَشِيَ تَلَفَهُ، وَبِهِ يَقْرُبُ الْأَوَّلُ، وَيَحْلِفُ الْوَلِيُّ يَحْمِنُ الاستِظْهَارَ فِيمَا بَاشَرَهُ بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي. (وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَقَالَ) بِمَدِّ الدَّعْوَى عَلَيْهِ مِنْ وَكِيلٍ غَائِبٍ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ (لَوْ كِيلَ الْمُدَّعَى) الْغَائِبِ (أَبْرَأَنِي مَوْكَلُكَ)، أَوْ،

مِنْ مَالِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. **قُودُ:** (وَقَالَ السُّبْكِيُّ يُحْكَمُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ ادَّعَى قَيْمٌ لِمَوْلَاهُ أَيْ الصَّبِيِّ، أَوْ الْمَجْنُونِ عَلَى قَيْمِ شَخْصٍ آخَرَ فَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ يَجِبُ انْتِظَارُ كَمَالِ الْمُدَّعَى لَهُ لِيَحْلِفَ، ثُمَّ يُحْكَمَ لَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُمَا السُّبْكِيُّ، وَقَالَ الْوَجْهَ أَنَّهُ يُحْكَمُ الْخُ.

**قُودُ:** (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنْ مَالِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. **قُودُ:** (وَتَبِعَهُمَا جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ الْخُ) وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَنَقَلَ مُحَقِّقِي الشَّهَابِ ابْنَ قَاسِمٍ مُتَابِعَةَ الْعَلَامَةِ الطَّبَّلَاوِيِّ لَهُ فِي ذَلِكَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ، وَفِي الْبَحْرِ مِمِّي قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ضَعِيفٌ. اهـ. **قُودُ:** (لِأَنَّهُ قَدْ يَتَرْتَّبُ الْخُ) حِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: قَوِيٌّ مَذْرُوعًا. **قُودُ:** (لَكِنْ هَذَا يَخْفُفُ الْخُ) أَيْ: خَوْفُ ضَيَاعِ الْحَقِّ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَمْرَ يَخْفُفُ بِالْكَفِيلِ الْمَارِ إِذَا الْمُرَادُ الْخُ. **قُودُ:** (وَالْمُرَادُ بِهِ) أَيْ: بِأَخْذِ الْكَفِيلِ. **قُودُ:** (مِنْ مَالِهِ) أَيْ: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَحْتَ يَدِهِ أَيْ: الْقَاضِي. **قُودُ:** (بِالْمُدَّعَى) أَيْ: بِهِ. اهـ. ع ش، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ دَيْنًا، وَقَوْلُهُ: أَوْ ثَمَنَهُ الْخُ فِيمَا إِذَا كَانَ عَيْنًا فَقَوْلُهُ السَّابِقُ دَيْنًا مِثَالِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. **قُودُ:** (وَبِهِ يَقْرُبُ الْخُ) أَيْ: بِأَخْذِ الْكَفِيلِ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. **قُودُ:** (الْأَوَّلُ) أَيْ: وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى الْكَمَالِ.

**قُودُ (سُي):** (وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْخُ) الْحُضُورُ قَرَعُ الْغِيَةِ فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَائِبٌ كَمَا أَنَّ الْمُدَّعَى كَذَلِكَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ لَوْ كِيلَ الْمُدَّعَى الْغَائِبِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ، وَشَرْحِهِ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، وَقَالَ الْخُ. فَكَيْفَ قَالَ الشَّارِحُ كَفِيرُهُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ. اهـ. سَم، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ إِنَّهَا تَأْتِي فِي الْحَاضِرِ ابْتِدَاءً أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ فَلَمْ تُكُنْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ الْمُخْتَصِّ بِالْغَائِبِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ لِمَسْأَلَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَلَا تَعَلَّقَ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَإِنْ أَوْ هَمْ كَلَامُهُ خِلَافَهُ فَقَالَ: وَلَوْ حَضَرَ أَيْ: كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَاضِرًا فَادَّعَى عَلَيْهِ وَكِيلٌ شَخْصًا غَائِبًا بِحَقٍّ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ لَوْ كِيلَ الْمُدَّعَى الْخُ. **قُودُ:** (بَعْدَ الذَّهْوَى) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ) فِي الْمُغْنِي. **قُودُ:** (بَعْدَ الذَّهْوَى) أَيْ: وَإِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ. اهـ. مُغْنِي.

**قُودُ - أَيْ الْمُصَنِّفُ -:** (وَلَوْ حَضَرَ) الْحُضُورُ قَرَعُ الْغِيَةِ فَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ غَائِبٌ كَمَا أَنَّ الْمُدَّعَى كَذَلِكَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ لَوْ كِيلَ الْمُدَّعَى الْغَائِبِ فَكَيْفَ قَالَ الشَّارِحُ كَفِيرُهُ إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ. **قُودُ - أَيْ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا -:** (وَلَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ، وَشَرْحِهِ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، وَقَالَ الْخُ. وَحَيْثُذِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ.

وَقِيَّتِهِ مَثَلًا فَأَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى حُضُورِهِ لِحَلْفِ لِي أَنَّهُ مَا أَبْرَأَنِي لَمْ يُحِبَّ وَ (أَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ) لَهُ ثُمَّ يُثَبِّتُ الْإِبْرَاءَ بَعْدُ إِنْ كَانَ لَهُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لَأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ لَتَعَذَّرَ الْاسْتِيفَاءُ بِالْوَكْلَاءِ نَعَمْ، لَهُ تَخْلِيفُ الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِنَحْوِ إِبْرَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مَوْكَلَهُ أَبْرَأَهُ مَثَلًا لِصَحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى إِذَا لَوْ أَقَرَّ بِمَضْمُونِهَا بَطَلَتْ وَكَانَتْهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ، وَقياسُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَاضِيَ يُحْلِفُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ صُدُورَ مُسْقِطٍ لِمَا يَدَّعِيهِ مِنْ نَحْوِ قَبْضِ، وَإِبْرَاءِ، وَيُحْتَمَلُ قَوْلُهُمْ لَا يَحْلِفُ الْوَكِيلُ عَلَى الْحَلْفِ عَلَى الْبَيِّنَةِ، وَكَانَ وَجْهُ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَعَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ فُرُوعِ هَذَا الْبَابِ أَنَّ فِيهَا طَلَبَ تَوْقُفٍ إِلَى يَمِينٍ فَأُسْبِغَتْ مَا قَبْلُهَا (فَرَعَ) بِكَفْيٍ فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ مُصَادَقَةِ الْخُصْمِ لَهُ عَلَى الْوَكَالَةِ إِنْ كَانَ الْقَضَاءُ إِثْبَاتِ الْحَقِّ لَا تَسْلَمَهُ؛ لَأَنَّهُ، وَإِنْ ثَبِتَ عَلَيْهِ لَا يُلْزَمُهُ الدَّفْعُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ مُبَرَّرٍ، وَلَا يَنْبَغُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ (وَإِذَا ثَبِتَ) عِنْدَ حَاكِمٍ (مَالٌ عَلَى غَائِبٍ)، أَوْ مَيِّتٍ، وَحُكْمٌ بِهِ بِشُرُوطِهِ (وَلَهُ مَالٌ) حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ، أَوْ ذَيْنَ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ فِي عَمَلِهِ.....

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ مَا أَبْرَأَنِي) أَي: مَثَلًا جِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ عَلَى نَفْسِي مَا ادَّعَيْتُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يُثَبِّتُ الْإِبْرَاءَ) أَي: وَنَحْوَهُ. اهـ. نِهَابَةٌ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ) تَأْكِيدٍ لِيُثَمِّ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْإِلْحَ) أَي: عَلَى أَنَّهُ الْإِلْحَ. • فَوَدَّ: (لِصَحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالتَّهْيِئَةِ؛ فَإِنَّ قِيلَ: هَذَا يُخَالِفُ مَا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَحْلِفُ أَجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَخْلِيفِهِ هُنَا تَخْلِيفُهُ ثُمَّ؛ لِأَن تَخْلِيفَهُ هُنَا إِنَّمَا جَاءَ مِنْ جِهَةِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ يَفْتَضِي اغْتِرَافَهُ بِهَا مَقْطُوعَ مُطَالَبَتِهِ لِخُرُوجِهِ بِاِغْتِرَافِهِ بِهَا مِنَ الْوَكَالَةِ فِي الْخُصُومَةِ بِخِلَافِ يَمِينِ الْاسْتِظْهَارِ، فَإِنَّ حَاصِلَهَا أَنَّ الْمَالَ ثَابِتٌ فِي ذِمَّةِ الْغَائِبِ، أَوْ الْمَيِّتِ، وَهَذَا لَا يَتَأَثَّرُ مِنَ الْوَكِيلِ. اهـ. • فَوَدَّ: (بَطَلَتْ، وَكَانَتْهُ). (فَرَعَ): لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأَخْرَ أَنْتَ وَكِيلُ فُلَانٍ الْغَائِبِ وَلِيَّ عَلَيْهِ كَذَا، وَادَّعَى عَلَيْكَ، وَأَقِيمَ بِهِ بَيِّنَةٌ فَاتَّكَرَّ الْوَكَالَةُ، أَوْ قَالَ لَا أَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ، لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِأَنَّهُ وَكِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْوَكَالَةَ حَقٌّ لَهُ فَكَيْفَ تُقَامُ بَيِّنَةٌ بِهَا قَبْلَ دَعْوَاهُ، وَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ وَكِيلٌ، وَارَادَ أَنْ لَا يُخَاصِمَ فَلْيَغْزِلْ نَفْسَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فَيُثَبِّتِي أَنْ يَقُولَ لَا أَعْلَمُ أَنِّي وَكِيلٌ، وَلَا يَقُولَ لَسْتُ بِوَكِيلٍ فَيَكُونُ مُكْذِبًا بَيِّنَةٌ قَدْ تَقَوَّمَ عَلَيْهِ بِالْوَكَالَةِ مُغْنِي، وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَقِيَاسُ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُ: نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ الْوَكِيلِ أَنَّ الْقَاضِيَ يُحْلِفُهُ أَي: يُحْلِفُ الْوَكِيلَ الَّذِي يَدَّعِي عَلَى نَحْوِ الْغَائِبِ. • فَوَدَّ: (طَلَبَ تَوْقُفَ الْإِلْحَ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَ السَّابِقِ فَأَخَّرَ الطَّلَبَ الْإِلْحَ. • فَوَدَّ: (فَرَعَ) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْأَسْنَى، وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ) فِي التَّهْيِئَةِ. • فَوَدَّ: (يَكْفِي فِي دَعْوَى الْوَكِيلِ الْإِلْحَ) أَي: فِي سَمَاعِهَا. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْوَكَالَةِ) أَي: بِالْبَيِّنَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَيِّتٍ) لَعَلَّهُ لَا وَارِثَ لَهُ خَاصٌّ، أَمَّا مَنْ لَهُ وَارِثٌ خَاصٌّ فَطَاهِرٌ أَنْ وَارِثُهُ هُوَ الْمُطَالِبُ كَوَلِّي نَحْوِ الصَّبِيِّ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكَرْ نَحْوُ الصَّبِيِّ هُنَا. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَحَكْمٌ بِهِ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ. اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (أَوْ ذَيْنَ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ) يَعْنِي بِإِقْرَارِ الْحَاضِرِ بِهِ اخْتِذَا مِنْ كَلَامِهِ الْآتِي فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعْوَى.

• فَوَدَّ: (وَحَكْمٌ بِهِ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ.

كما سَمِلَهُ الْمُتَنُّ، واعتمده جمعٌ منهم أبو رُزْعَةَ، وأطالَ فيه في فتاويه، ولا يُنافيه مَنْقُصُهُم الدَّعْوَى بِالذِّينِ عَلَى غَرِيمِ الْغَرِيمِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْغَرِيمُ حَاضِرًا، أَوْ غَائِبًا، وَلَمْ يَكُنْ ذَنْبُهُ ثَابِتًا عَلَى غَرِيمِهِ فَلَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى لِتَقْيِيمِ شَاهِدًا، وَيَحْلِفُ مَعَهُ، وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّ لِغَرِيمٍ مَيِّتٍ لَا وَاِرْثَ لَهُ، أَوْ لَهُ وَاِرْثٌ، وَلَمْ يَدْعُ الدَّعْوَى عَلَى غَرِيمِ الْمَيِّتِ بَعِيْنٍ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ لَعَلَّهُ يَقُوْهُ قَالَ: وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا، وَتَبَعَهُ السُّبُكِيُّ قَالَ الْغَزِّيُّ، وَهُوَ وَاضِحٌ، وَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنْعِ إِنَّمَا هُوَ فِي الذِّينِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَالْغَائِبُ كَالْمَيِّتِ فِيمَا ذَكَرَ، وَقَوْلُ شَرْيَحٍ تَمْتَنِعُ إِقَامَةُ غَرِيمِ الْغَائِبِ بَيِّنَةً بِمَلِكِهِ عَيْنًا مُنْظَرٌ فِيهِ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعِيَ لِتَقْيِيمِ شَاهِدًا، وَيَحْلِفُ مَعَهُ (قَضَاءُ الْحَاكِمِ مِنْهُ) إِذَا طَلَبَهُ الْمُدْعِي؛ .....

فَوُدَّ: (كَمَا سَمِلَهُ الْمُتَنُّ) يُقَالُ: فَكَانَ اللَّائِقُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعْطَلَهُ عَلَى مَا فِي الْمُتَنِ، بَلْ يَجْعَلُهُ غَايَةً فِيهِ. اهـ. رَشِيدِي. فَوُدَّ: (فَلَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى لِتَقْيِيمِ شَاهِدًا الْخ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَهُ الدَّعْوَى لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لَكِنْ قَوْلُهُمْ، وَاللَّفْظُ لِعِمَادِ الرُّضَا بَيَانِ آدَبِ الْقَضَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهَا أَيُّ: الْمَسَائِلُ لَوْ أَثَبَّتْ دَيْنًا عَلَى مَيِّتَةٍ، وَادَّعَى أَنَّ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا مَهْرًا، وَلَمْ يَدْعُ ذَلِكَ وَارِثُهَا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي حَقًّا لِغَيْرِهِ غَيْرَ مُنْتَقِلٍ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ ادَّعَتْ الزَّوْجَةُ دَيْنًا لِزَوْجِهَا، فَلِئَلَّا لَا تُسْمَعَ، وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَّتَ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ التَّفَقُّعِ انْتَهَى يَقْتَضِي خِلَافَهُ. اهـ. سَمِ اقُولُ: وَكَذَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ قَوْلُ النَّهْيَةِ فَلَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى لِإِثْبَاتِهِ. اهـ. وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي عَنْ الْغَزِّيِّ أَتَيْنَا، وَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنْعِ الْخ. بَلْ كَلَامُهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعْوَى قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ، أَوْ نِكَاحًا لَمْ يَكُنْ الْإِطْلَاقُ الْخ. كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِهِ فِي الْمَيِّتِ، وَالْغَائِبِ مِثْلُهُ.

فَوُدَّ: (وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ) إِلَى الْمُتَنِ هَذَا يُقَدَّرُ أَنَّ حُضُورَ الْوَارِثِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ مُجَوِّزٌ أَيْضًا لِذَعْوَى الْغَرِيمِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ جَوَازُ دَعْوَاهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ غَائِبًا، أَوْ قَاصِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى حُضُورِهِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يَحْتَفُ مَعَ م ر فِي ذَلِكَ فَالْبَاقُ فِي مُخَالَفَةِ هَذَا الْمَقُولِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبُكِيِّ وَالْغَزِّيِّ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لِإِثْبَاتِ الْعَيْنِ، وَقَالَ: لَا فَرْقَ فِي الْمَنْعِ بَيْنَ الذِّينِ وَالْعَيْنِ، فَلَا يَصِيحُ مِنَ الْغَرِيمِ إِثْبَاتٌ وَاجِدٌ مِنْهُمَا، وَإِنَّمَا لَهُ إِذَا كَانَ الْحَقُّ مِنْ عَيْنٍ، أَوْ دَيْنٍ ثَابِتًا قَبْلَ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُوقِيَهُ مِنْهُ. اهـ. سَمِ اقُولُ وَكَلَامُ الشَّارِحِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعْوَى كَالصَّرِيحِ فِي مُوَافَقَةِ مَا نَقَلَهُ عَنْ م ر فَرَاغَهُ. فَوُدَّ: (الدَّعْوَى الْخ) اسْمٌ مُؤَخَّرٌ لِأَنَّ. فَوُدَّ: (لَعَلَّهُ يَقْرُ) هَلَا جَازَ الدَّعْوَى بِالذِّينِ أَيْضًا لَعَلَّهُ يَقْرُ. اهـ. سَمِ. فَوُدَّ: (وَالْأَحْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا الْخ) مَرَّ أَتَيْنَا مَا فِيهِ. فَوُدَّ: (إِذَا طَلَبَهُ) إِلَى

فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. فَوُدَّ: (فَلَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى لِتَقْيِيمِ شَاهِدًا، وَيَحْلِفُ مَعَهُ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ لَهُ الدَّعْوَى لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لَكِنْ قَوْلُهُمْ، وَاللَّفْظُ لِعِمَادِ الرُّضَا بَيَانِ آدَبِ الْقَضَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهَا أَيُّ: الْمَسَائِلُ لَوْ أَثَبَّتْ دَيْنًا عَلَى مَيِّتَةٍ، وَادَّعَى أَنَّ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا مَهْرًا، وَلَمْ يَدْعُ ذَلِكَ وَارِثُهَا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يَدْعِي حَقًّا لِغَيْرِهِ مُنْتَقِلًا إِلَيْهِ كَمَا لَوْ ادَّعَتْ الزَّوْجَةُ دَيْنًا لِزَوْجِهَا، فَلِئَلَّا لَا تُسْمَعَ، وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَّتَ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ التَّفَقُّعِ انْتَهَى يَقْتَضِي خِلَافَهُ. فَوُدَّ: (لَعَلَّهُ يَقْرُ)

لأنَّ الحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَلَا يُطَالِيهِ بِكَفِيلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْمَالِ، وَلَا يُغْطِيهِ بِمُجَرَّدِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَكْمٍ أَمَّا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ فَسَيَأْتِي قَرِيبًا، وَاسْتَشْنَى مِنْهُ الْبُلْقِينِي مَا إِذَا كَانَ الْحَاضِرُ يُجَبِّرُ عَلَى دَفْعِ مُقَابِلِهِ لِلْغَائِبِ كَزَوْجَةٍ تَدْعِي بِصَدَاقِهَا الْحَالَ قَبْلَ الْوُطْءِ، وَبَائِعٍ تَدْعِي بِالثَمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ، وَمَا إِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَالِ الْحَاضِرِ حَقٌّ كَبَائِعٍ لَهُ لَمْ يَقْبِضْ ثَمَنَهُ، وَطَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ الْحَجَرَ عَلَى الْمُشْتَرِي الْغَائِبِ حَيْثُ اسْتَحَقَّهُ فَيْحْيِيهِ، وَلَا يَوْفَى الدَّيْنُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ يُقَدِّمُ مَوْثِقَةً مُتَوَيْنَ الْغَائِبِ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَلَى الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ، وَطَلَبَ قَضَاؤَهُ مِنْ مَالِهِ، وَلَوْ كَانَ نَحْوُ مَرْهُونٍ تَزِيدُ قِيمَتُهُ عَلَى الدَّيْنِ فَلِلْقَاضِي بِطَلَبِ الْمُدْعِي إِبْجَارُ الْمُزْتَهِنِ عَلَى أَخْذِ حَقِّهِ بِطَرِيقَةِ لِيَقْبَى الْفَاضِلُ لِلدَّائِنِ. اهـ. وَلَوْ بَاعَ قَاضٍ مَالَ غَائِبٍ فِي دَيْنِهِ فَقَدِيمٌ، وَأَبْطَلُ الدَّيْنِ بِإِثْبَاتِ إِفْقَائِهِ، أَوْ نَحْوِ فَسَقِ شَاهِدٍ يَطْلُ الْبَيْعَ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلزَّوْيَانِي (وَالَا) يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي عَمَلِهِ، أَوْ لَمْ يَحْكَمْ (فَإِنْ سَأَلَ الْمُدْعِي انْتِهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ)، أَوْ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ انْتِهَاءُهُ) فِي النَّهْيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ) أَيِ: الْغَائِبِ كَمَا لَوْ كَانَ حَاضِرًا فَاثْتَمَعَ. اهـ. مُغْنِي أَيِ: الْغَائِبِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُطَالِيهِ) أَيِ: الْمُدْعِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُغْطِيهِ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشُرُوطِهِ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ: حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْنَى مِنْهُ) أَيِ: وَمَا فِي الْمَنْعِ. هـ. قَوْلُهُ: (الْحَاضِرُ) أَيِ: الْمَالِ الْحَاضِرِ فَقَوْلُهُ: يُجَبِّرُ أَيِ: الْمُدْعِي خَيْرٌ جَزَى عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ بِلَا إِظْهَارٍ، وَيَخْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمُدْعِي الْحَاضِرَ، وَعَلَيْهِ فَالْخَبَرُ جَارٍ عَلَى مَا هُوَ لَهُ، وَفِي ضَمِيرِ مُقَابِلِهِ اسْتِخْدَامٌ. هـ. قَوْلُهُ: (كَزَوْجَةٍ تَدْعِي الْخُ)، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِدَفْعِ مُقَابِلِ الصَّدَاقِ، وَهُوَ نَفْسُهَا بِأَنْ تُسَلِّمَهَا لِلزَّوْجِ. اهـ. سَم. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْقَبْضِ) أَيِ: قَبْضِ الْمُشْتَرِي الْغَائِبِ الْمَبِيعِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَبَائِعٍ لَهُ) أَيِ: لِلْمَالِ الْحَاضِرِ، وَقَوْلُهُ: ثَمَنُهُ أَيِ: الْمَبِيعِ. هـ. قَوْلُهُ: (حَيْثُ اسْتَحَقَّهُ) أَيِ: اسْتَحَقَّ الْبَائِعُ الْمَالَ الْحَاضِرَ الَّذِي هُوَ الْمَبِيعُ، وَيَخْتَمِلُ أَنَّ ضَمِيرَ التَّصْبِ رَاجِعٌ إِلَى الثَّمَنِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَنْهُ) أَيِ: مِنَ الْمَالِ الْحَاضِرِ الْمَبِيعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ) أَيِ: الْمَالُ الْحَاضِرُ. هـ. قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَرْهُونٍ الْخُ) أَيِ: كَعَبْدٍ جَانٍ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: مَا اسْتَشْنَاهُ الْبُلْقِينِي. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَخْكَمْ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ: السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشُرُوطِهِ. اهـ. سَم. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ لَا يَخْكَمْ هَذَا لَا يَتَسَجَّمُ مَعَهُ تَفْصِيلُ الْمَنْعِ الْآتِي الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ انْتِهَاءُ الْحُكْمِ تَأْمُلُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (انْتِهَاءُ الْحَالِ) أَيِ: مِنْ سَمَاعِ بَيِّنَةٍ، أَوْ شَاهِدٍ، وَيَمِينٍ بَعْدَ ثُبُوتِ عَدَالَةِ الشَّاهِدِ، أَوْ سَأَلَ انْتِهَاءَ حُكْمٍ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ) أَيِ: إِنْ عَلِمَ، وَقَوْلُ الشَّارِحِ، أَوْ إِلَى كُلِّ مَنْ يَصِلُ الْخُ. أَيِ: مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي.

هَلَا جَارَ الدَّعْوَى بِالَّذِينَ أَيْضًا لَعَلَّهُ يَبْرُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُغْطِيهِ بِمُجَرَّدِ الثُّبُوتِ الْخُ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشُرُوطِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ الْوُطْءِ)، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِدَفْعِ مُقَابِلِ الصَّدَاقِ، وَهُوَ نَفْسُهَا بِأَنْ تُسَلِّمَهَا لِلزَّوْجِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَخْكَمْ) مُخْتَرَزُ قَوْلِهِ السَّابِقِ، وَحَكَمَ بِهِ بِشُرُوطِهِ.



إليه الكتاب من القضاة (أجابته) وجوباً، وإن كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسازعة لقضاء حقه (فإنهني إليه سماع بيّنة)، ثم إن عدلها لم يحتج المكتوب إليه إلى تعديلها، وإلا احتاج إليه (ليحكم بها لم يستوفني) الحق، وخرج بها علمه فلا يكتسب به؛ لأنه شاهد الآن لا قاض ذكره في العدة، وخالفه السرخسي، واعتمده البلقيني؛ لأن علمه كقيام البيّنة، ويؤيده قول المتن الآتي فشافه بحكمه إلى آخره، وله على الأوجه أن يكتسب سماع شاهد واحد ليسمع المكتوب إليه شاهداً آخر، أو يخلفه، ويحكم له (أو) ينهي إليه (حكماً) إن حكم (ليستوفني) الحق؛ .....

❦ قول (سني): (فإنهني إليه سماع بيّنة) ويكتسب في إنهائه سماع بيّنة عادلة قامت عندي بأن لقلاي على فلان كذا فاحكم بهذا مشروط ببغيد المسافة كما سيأتي . اهـ . مضمي . ❦ قوله: (وخرج بها علمه إلخ) قد يقال إن حكمه بعلمه فظاهر أنه إنهاء الحكم المستتيد إلى العلم، وإلا فهو شاهد حيّز، ولعل ما في العدة محمول على الثاني، وكلام السرخسي على الأول، وأما قول البلقيني؛ لأن علمه إلخ . فإطلاقه محل تأمل؛ لأنه إنما يكون كالبيّنة بالنسبة إليه لا بالنسبة لقاض آخر ألا ترى أنه لو كان القاضي الآخر حاضراً فقال له قاض: أنا أعلم هذا الأمر هل له الحكم بمجرد قوله: فليأمل . اهـ . سيّد عمر، وفيه أن كلام الشارح هنا مع كلامه الآتي قبيل قول المتن، والكتاب بالحكم إلخ . كالصريح في إرادة الثاني، وبه صرح المضمي، والأشنى عبارتهما، وقول المصنّف سماع بيّنة ليحكم بها يؤمّم أنه لو ثبت الحق عنده بعلمه لو كتّب ليقتضي له بموجب علمه على المدعى عليه أنه لا يجوز، وبه صرح في العدة فقال: لا يجوز، وإن جاوزنا القضاء بالعلم؛ لأنه ما لم يحكم به هو كالشاهد، والشهادة لا تتأذى بالكتابة، وفي أمالي السرخسي جوازه، ويقضي به المكتوب إليه إذا جاوزنا القضاء بالعلم؛ لأن إخباره عن علمه إخبار عن قيام الحجة فليكن كإخباره عن قيام البيّنة قال الاستوئي وما قاله في العدة جزم به صاحب البحر وجرى عليه ابن المقرئ، وقال البلقيني الأصحّ المعتقد ما قاله السرخسي انتهى، وهذا هو مقتضى كلام أصل الروضة، ولهذا قال شيخنا فما قاله المصنّف يعني: ابن المقرئ عكس ما اقتضاه كلام أصل الروضة، ولعله سبق قلّم اهـ . ❦ قوله: (ذكره في العدة) وخالفه السرخسي عبارة النهاية على ما ذكره في العدة لكن ذهب السرخسي إلى خلافه . اهـ . ❦ قوله: (واعتمده البلقيني) وجزم به شرح المنهج .

❦ قوله: (أو ينهي إليه حكماً إلخ) وفي الرّوض مع شرحه، والأولى في إنهاء الحكم أن يكتسب له بذلك كتاباً، أولاً، ثم يشهد، ويقول: حضر فلان، وأدعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بكذا، وأقام عليه بيّنة، وحلفت المدعى، وحكمت له بالمال، وسأل أن أكتب له إليك بذلك فكتبت له، وأشهدت به، ويجوز أن يقول فيه: حكمت بشاهدين، وإن لم يصفهما بقدر، ولا غيرها فحكمه بشاهديهما تعدّل لهما، وأن يقول: حكمت بكذا بحجة، أو جبت الحكم فقد يحكم بشاهد ويمين، أو بعلمه فعلم أنه لا يجب تسمية شهود الحكم، ولا شهود الحق، ولا ذكر أصل الشهادة فيهما . اهـ .

لأن الحاجة تدعو إلى ذلك، ولا يُشترط هنا بعد المسافة كما يأتي قيل: إنهاؤه إما سماع بيّنة، أو ثبتت عندي، وهي تستلزم الأولى، ولا عكس، وإما الحكم بالحق، وهو أرفقها، ويستلزم الأولين، والذي يُرتّب عليه المكتوب إليه الحكم هو الثانية لا الأولى فإذا تعبير المصنف ليس بمُخَوِّر. اهـ. ويُردّ بأن غاية الأمر أن قوله: سماع بيّنة مُحْتَمَل لأن يكون معه ثبوت، وأن لا، والمراد الأول، ومثل هذا لا يوجب الجزم بعدم تحرير التعبير، ولو كتبت لمُعَيَّن فشهد الشاهدان عند غيره أمضاه إذ الاعتماد على الشهادة، ولو حَضَرَ الغائب، وطلب من الكاتب المُبْتَهَم البيّنة المُعَدَّل لها أن يبيّنها له ليقَدْخ فيها أجيب على الأوجه وفاقا لجمع، ولو شهدت بيّنة عند قاض أن القاضي فلانا ثبتت عنده كذا لفلان، وكان قد مات، أو غُزِلَ حُكْمُ به، ولم محتج لإعادة البيّنة بأصل الحق، وقولهم إذا غُزِلَ بعد سماع بيّنة، ثم ولي أعادها مَحَلُّه كما بيّنه التلقيني إذا لم يكن قد حُكِمَ بقبول البيّنة، وإلا لم تجب استعادتها، وإن لم يكن قد حُكِمَ بالإلزام بالحق، وفي الكفاية لو فسق، والكتاب بسماع الشهادة لم يُقبل، ولم يُحكم به كما لو فسق الشاهد قبل الحكم، ومَحَلُّه إذا كان فسقه قبل عمل المكتوب إليه بالسماع فإن كان بعده لم يُنتَقَضْ صرح به جمع مُتَقَدِّمون. اهـ. مُلَخَّصًا.

(تنبيه): إنما يُعْتَدُّ بكتاب القاضي فيما لم يُمكن تَحْصِيلُهُ بغيره فلو طلب منه أن يحكم لغير حاضِرٍ على غائبٍ بغير غائبة ببلد الغريب، وله بيّنة من بلده عازمون على السفر إليه لم تُسمع

• فُرد: (لأن الحاجة) إلى قوله: (ولو حَضَرَ الغائب) في المُعْنَى إلّا قوله: (ويُردّ) إلى قوله: (ولو كتبت). • فُرد: (لأن الحاجة تدعو إلى ذلك) أي: فَإِنَّ مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فِي بَلَدٍ، وَخَصْمُهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ لَا يُمْكِنُهَا حَمْلُهَا إِلَى بَلَدِ الْخَصْمِ، وَلَا حَمْلُ الْخَصْمِ إِلَى بَلَدِ الْبَيِّنَةِ فَيَضِيعُ الْحَقُّ. اهـ. مُعْنَى. • فُرد: (قيل إنهاؤه إلخ) حكاه المُعْنَى عن ابن شُهْبَةَ، وَأَقْرَأَهُ. • فُرد: (وهو أرفقها) أي: الدَّرَجَاتِ الثَّلَاثِ. اهـ. مُعْنَى. • فُرد: (ويستلزم الأولين) الِاتِّسَابُ الثَّانِيثُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُعْنَى. • فُرد: (والمراد الأول) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُرَادَ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادَ. • فُرد: (ومثل هذا إلخ) ظَاهِرُ الْمَنْعِ. • فُرد: (ولو كتبت) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْتَهَامَةِ. • فُرد: (أمضاه إلخ) سَوَاءٌ عَاشَ الْكَاتِبُ، وَالْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، أَوْ مَاتَا. اهـ. رَوَضُ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي مَوْتِ الْكَاتِبِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَاكِمُ الثَّانِي نَائِبًا عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ نَائِبًا عَنْهُ تَعَدَّى ذَلِكَ، وَكَالْمَوْتِ الْعَزْلُ وَالْإِعْزَالُ بِجُنُودٍ وَإِعْمَاءٍ وَخَرَسٍ وَتَعَوُّهَا أَسْتَى. • فُرد: (لفلان) أي: عَلَى فَلَانٍ. • فُرد: (وإن لم يكن إلخ). غَايَةُ. • فُرد: (لو فسق) أي: الْقَاضِي الْكَاتِبُ، أَوْ أَزَلَّ. اهـ. رَوَضُ. • فُرد: (والكتاب بسماع الشهادة) جُمْلَةً حَالِيَةً. اهـ. ع ش. • فُرد: (انتهى) أي: مَا فِي الْكِفَايَةِ. • فُرد: (بكتاب القاضي) أي: إِنِّهَايِهِ. • فُرد: (فيما لم يمكنه) أي: الْمُدَّعِي عَلَى الْغَائِبِ. • فُرد: (أن يحكم لغير حاضِرٍ) الْأَوْضَحُ غَرِيبٌ حَاضِرٌ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ. • فُرد: (من بلده) لَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَبِيلٍ، وَكَذَا قَوْلُ الْتَهَامَةِ، وَلَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُمْ عَنْده لَيْسَ بِقَبِيلٍ.

شهادتهم، وإن سميها لم يكتب بها بل يقول له: اذهب معهم لقاضي بلدك، وبلد ملكك ليشهدوا عنده (والإنهاء أن يشهد) ذكرين (عذلين بذلك) أي: بما جرى عنده من ثبوت، أو حكم، ولا يكفي غير رجلين، ولو في مال، أو هلال رمضان (ويستحب كتاب به) ليذكر الشهود الحال (يذكر فيه ما يميز به المحكوم)، أو المشهود (عليه)، وله من اسم، ونسب، وصنعة، وجلية، وأسماء الشهود، وتاريخه (ويحتمل) نذبا حفظا له، وإكراما للمكتوب إليه، وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة، وظاهر أن المراد بختمه جعل نحو شمع عليه، ويختم عليه بخاتمه؛ لأنه يحفظ بذلك، ويكرّم به المكتوب إليه حينئذ، وعلى هذا يحمل ما صنع أنه كان يُرسِلُ كتبه غير مختومة فامتنع بعضهم من قبولها إلا مختومة فأتخذ خاتما، ونقش عليه محمد رسول الله، ويُسَرُّ له ذكر نقش خاتمه الذي يختم به في الكتاب، وأن يثبت اسم نفسه، واسم المكتوب إليه في باطنه، وعنوانه، وقبل ختمه بقرؤه هو، أو غيره بخضرته على الشاهدين، ويقول: أشهد كما أتت كتبك إلى فلان بما فيه، ولا يكفي أشهد كما أن هذا

فؤد: (وإن سميها) أي: على خلاف ما طُلب منه، أو وقع سماعها اتفاقا. اه. ع. ش. فؤد: (لم يكتب بها) أي: بسماع شهادتهم على حذف المضاف.

فؤل (سني: (أن يشهد عذلين إلخ) ولَوْ لم يشهدهما، ولكن أنشأ الحكم بحضورهما فلهما أن يشهدا بحكمه. اه. مُغْنِي عبارة الأسنى، والحاصل أن إنشاء الحكم بحضورهما لا يحتاج فيه إلى قوله: أشهدا عليّ بخلاف قراءة الكتاب لا بُدَّ فيه من قوله: أشهدا عليّ بما فيه. اه. فؤد: (ذكرين) إلى قوله: وظاهر في النهاية. فؤد: (ولا يكفي غير رجلين إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه، ويشهد بما فيه رجلان، ولو في مال، أو زنا، أو هلال رمضان، ويجوز شهادتهم قبل قسّ الكتاب، وبعده سواء أقضه القاضي أم غيره لكن الأدب، والاحتياط أن يشهدوا بعد قسّ القاضي له، وقراءتهم الكتاب. اه.

فؤل (سني: (ويستحب) أي: مع الإشهاد كتاب به أي: بما جرى عنده، ولا يجب؛ لأن الاعتماد على الشهادة. اه. مُغْنِي. فؤد: (ليذكر) إلى قوله: خلافا لقول ابن الصلاح في المُغْنِي إلّا قوله: وظاهر أن المراد إلى صَحَّ أنه إلخ. وقوله: ذكر نقش خاتمه إلى أن يثبت. فؤد: (ليذكر الشهود) قد يُنافيه قول المتن ويختمه، ثم رأيت كتب عليه الرشيد ما نصّه أنظر ما موقع هذا هنا مع أن الذي يذكّر به الشاهد الحال هي النسخة الثانية كما يأتي. اه. فؤد: (وأسماء الشهود) أي: للمحقق وتاريخه أي: الكتاب. فؤد: (أن المراد) أي: مراد المصنّف. فؤد: (فامتنع بعضهم) وإنما كانوا لا يقرءون كتابا غير مختوم خوفا على كشف أسرارهم، وإضاعة تذييرهم أسنى ومُغْنِي. فؤد: (واسم المكتوب إليه) وإن لم يعلم بلد الغائب كتبت الكتاب مطلقا إلى كل من يبلغه من قضاة المسلمين، ثم من بلغه عمل به. اه. مُغْنِي. فؤد: (وقبل ختمه) إلى (الفرع) في النهاية إلّا قوله: (وفيه وثقة) إلى المتن، وقوله: (ويجب) إلى المتن، وقوله: (قال بعضهم) إلى (ولو كتبت). فؤد: (وقبل ختمه إلخ) عطف على جملة، ويستحب إلخ. فؤد: (بقرءوه) أي: وجوبا.

خطي، أو أن ما فيه حكمي، ويدفع لهما نسخة أخرى غير مختومة بتذاكران بها، ولو خالفاه، أو انمخى، أو ضاع فالعبرة بهما (و) بعد وصوله للمكتوب إليه، وإحضاره الخصم خلافاً لقول ابن الصلاح لا يتوقف إثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم، ولا على إثبات غيبته الغيبة المعتبرة ثم رأيت القمولي قال: وهذا غريب، والخادم قال عن الماوردی لا بُد من حضور الخصم؛ لأن ذلك شهادة عليه، وسكت عليه الروياني، وغيره، وبه أفتى الشبكي، ونقله غيره عن قضية كلام الشيخين وابن الرفعة، واعتمد أكثر متأخري فقهاء اليمن ما ذكر عن ابن الصلاح قيل: وعليه عمل الأسياف، والقضاة؛ لأن القاضي المنهى إليه مُتَقَدِّمًا قامت به الحجة عند الأول غير مبتدئ للحكم، وقد قطع الروياني بأن التنفيذ لا يُشترط فيه حضور الخصم، والدعوى عليه. اهـ. ويُرد بأن التنفيذ إنما يكون في الأحكام القائمة التي فرغ منها، وأما الحكم هنا فلا يقال له: تنفيذ؛ لأن الأول إن لم يحكم فواضح، وإن حكم، ولم يكن

فرد: (أو أن ما فيه حكمي) أي: حتى يُفصل لهما ما حكم به، ولو قال رجل لآخر: يستحق فلان علي ما في هذه القبالة، وأنا عالم به جاز أن يشهد عليه بما فيها إن حفظها، وإن لم يفصله له؛ لأنه يُقر على نفسه، والإقرار بالمجهول صحيح بخلاف القاضي، فإنه مُخَيَّر عن نفسه بما يضره غيره. اهـ. روض مع شروحه بحذف. فرد: (نسخة أخرى) ومن صور الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عافانا الله وإياك فلان، وأدعى على فلان الغائب المقيم ببلد كذا بالشنيء الفلاني، وأقام عليه شاهدين هما فلان وفلان، وقد عدلا عندي، وحلفت المدعي، وحكمت له بالمال فسألني أن أكتب إليك في ذلك فأجبته فأشهدت بالكتاب فلانا وفلانا. اهـ. مُفني، ولو خالفاه أي: الشاهدان المكتوب.

فرد: (فالعبرة بهما) والمكتوب إليه يطلب وجوباً تركية الشهود الحاملين للكتاب، ولا يخفى تعديل الكاتب إياهم؛ لأنه تعديل قبل أداء الشهادة. اهـ. روض مع شروحه زاد المُفني، وإذا حملا الكتاب إلى بلد الغائب أخرجاه إليه ليَقِف على ما فيه. اهـ. فرد: (ويدفع) أي: نذبا. فرد: (واحضاره الخصم إلخ) عبارة النهاية، وفي ذلك أي: قول المتن، وشهدان عليه إلخ. إيماء إلى اشتراط حضور الخصم، وإثبات الكتاب الحكمي في وجهه، أو إثبات غيبته الغيبة الشرعية؛ لأنها شهادة عليه، وبه صرح الماوردی، وأفتى به الشبكي، ونقل عن قضية كلام الشيخين، ودقبت ابن الصلاح إلى عدم اغتبار ذلك، واعتمد أكثر متأخري فقهاء اليمن؛ لأن القاضي إلخ. ويُرد بأن التنفيذ إلخ. قال ع ش قوله: أو إثبات غيبته إلخ. مُعتمد. اهـ. فرد: (وهذا) أي: قول ابن الصلاح. فرد: (والخادم إلخ) أي: ورأيت. فرد: (لأن ذلك) أي: إثبات الكتاب الحكمي. فرد: (وسكت إلخ) عطف على عن الماوردی إلخ. فرد: (عليه) أي: على ما قاله الماوردی من اشتراط حضور الخصم. فرد: (ما ذكر عن ابن الصلاح) أي: من أنه لا يتوقف إثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم إلخ. فرد: (قيل)، وعليه أي: على ما ذكر عن ابن الصلاح. فرد: (انتهى) أي: ما قيل. فرد: (ويُرد) أي: تغليظهم بأن القاضي المنهى إليه إلخ. فرد: (وأما الحكم هنا) أي: حكم القاضي المنهى إليه.

بمَحَلِّه مَالٌ لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ فَحُكْمُهُ لَمْ يَتِمَّ فَتَزُولُ مَنْزِلَةُ عَدَمِ الْحُكْمِ، وَعَلَى كُلِّ فَلِيسٍ هُنَا مَحْضٌ تَنْفِيزٌ فَاشْتَرَطَ حُضُورُ الْخَصْمِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ حُكْمٌ اِحْتِيَاطًا (بَشَهَادَتَيْنِ عَلَيْهِ إِنْ أَنْكَرَ) بِمَا فِيهِ (فَإِنْ قَالَ: لَسْتُ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ صَدَقَ بِيَمِينِهِ) عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ (وَعَلَى الْمُدْعَى بَيِّنَةٌ)، وَيَكْفِي فِيهَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ كَمَا أَخَذَهُ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ (بَأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ اسْمُهُ، وَنَسَبَهُ) نَعَمْ، إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهِمَا حُكْمٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُلْتَفِتْ لِإِنْكَارِهِ.....

• فَوُدَّ: (فَلِيسٌ هُنَا مَحْضٌ إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَلِيسَ مَا هُنَا إِنْخ. فَلَقَلَّ كَلِمَةً مَا سَقَطَتْ هُنَا مِنْ قَلَمِ التَّاسِخِينِ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى مَا صَدَرَ مِنَ الْقَاضِي الْكَاتِبِ مِنَ الْحُكْمِ، وَالثُّبُوتُ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْحُكْمِ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (إِنْ أَنْكَرَ بِمَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ أَنْكَرَ الْخَصْمُ الْمُخَضَّرُ لِلْقَاضِي الْحَقُّ الْمُدْعَى بِهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ أَلْزَمَهُ الْقَاضِي تَوْبِيَّتَهُ، وَإِنْ قَالَ: لَسْتُ إِنْخ. • فَوُدَّ: (هَلَى ذَلِكَ) أَي: أَنَّهُ لَيْسَ الْمُسَمَّى فِي الْكِتَابِ، وَلَا يَخْفَى الْحِلْفُ عَلَى نَفْسِ الزُّرْمِ كَمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نَعَمْ إِنْ أَجَابَ بَلَا يَلْزَمُنِي شَيْءٌ، وَارَادَ الْحِلْفَ عَلَيْهِ مُكَنَّ مُغْنِي، وَزَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (بَرَاءَتُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عَدَمَ تَسْمِيَتِهِ بِهَذَا الْأَسْمِ. اه.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَعَلَى الْمُدْعَى بَيِّنَةٌ إِنْخ) فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، وَتَكَلَّ الْخَصْمُ عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَ الْمُدْعَى، وَاسْتَحَقَّ. اه. أَسْنَى. • فَوُدَّ: (وَيَكْفِي) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ: أَي: وَمُعَامَلَةٌ مَوْزُونَةٌ إِلَى وَمَاتَ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَمِينَ الشَّرْطَةَ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: بَحَثَ الْأَذْرَعِي إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْخَصْمُ، وَقَوْلُهُ: وَلَوْ فِي غَيْرِ مَشْهُورِي الْعَدَالَةِ إِلَى الْكَيْفَاءِ، وَقَوْلُهُ. اه. وَالْحُكْمُ بِالْيَمِينِ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: لَا الْمُحْكَمُ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوُدَّ: (وَيَكْفِي فِيهَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ) وَلَا يُبَالِغُ فِي الْبَحْثِ، وَالْإِسْتِزْكَاءِ. اه. مُغْنِي.

• فَوُدَّ (سَمِي): (الْمَكْتُوبُ) هُوَ بِالزَّفْعِ خَيْرٌ أَنْ. اه. ع ش، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِي مَا يُفِيدُ أَنَّهُ نَعَتْ اسْمَ الْإِشَارَةِ، وَخَيْرٌ أَنْ اسْمُهُ، وَنَسَبَهُ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُ الْمُتَنِ بِأَنَّ هَذَا الْمَكْتُوبَ إِنْخ. يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْمُ أَنْ، وَالْمَكْتُوبُ بَدَلٌ مِنْهُ وَاسْمُهُ، وَنَسَبَهُ خَيْرٌ أَنْ فَالْإِشَارَةُ لِلْمَكْتُوبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْمُ أَنْ، وَالْمَكْتُوبُ مُبْتَدَأٌ، وَاسْمُهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَيْرُ خَيْرٌ أَنْ فَالْإِشَارَةُ لِلشَّخْصِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُرَادُ لِيَتَأْتِيَ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ إِنْكَارُ كَوْنِهِ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ، وَالتَّنْظَرُ فِي أَنْ هُنَاكَ مُشَارِكًا، أَوْ لَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَعْدُ بِخِلَافِهِ عَلَى الْإِعْرَابِ الثَّانِي، فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا عَلَى عَيْنِهِ بِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَتَبَ اسْمَهُ، وَنَسَبَهُ فَلَا نَظَرَ لِإِنْكَارِهِ كَمَا لَا يَخْفَى، وَقَدْ اقْتَصَرَ الشَّيْخُ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى الْإِعْرَابِ الثَّانِي، وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ فَتَأَمَّلْ. اه.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِهِمَا إِنْخ) وَكَذَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى عَيْنِهِ أَنْ الْقَاضِي الْكَاتِبَ حَكَّمَ عَلَيْهِ فَيَسْتَوْفِي مِنْهُ. اه. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (حُكْمٌ عَلَيْهِ) وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ مَا يَشْمَلُ تَنْفِيزَهُ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا كَانَ الْمُنْهِي الْحُكْمَ. اه. بُجَيْرِي.

(فإن أقامها بذلك فقال: لست المحكوم عليه لزمه الحكم إن لم يكن هناك مُشارك له في الاسم، والصفات)، أو كان، ولم يُعاصِره؛ لأن الظاهر أنه المحكوم عليه، (وإن كان) هناك مَنْ يُشاركه بعلم القاضي، أو يتيقن، وقد عاصره قال جمع مُتَقَدِّمون: وأمكنَّتْ مُعامَلته أي: أو مُعاملة مؤرَّبه، أو إتلافه لِماله، ومات بعد الحكم، أو قبله، وقَعَ الإشكالُ فيزِيلُ للكتابِ بما يأتي، وإن لم يَمُتْ (أخْبِرَ فإن اعترف بالحق طوَلَب، وترك الأول) إن صدَّق المُدعي المُقرُّ، وإلا فهو مُقرُّ لِلمُنكِرِ، ويبقى طَلَبه على الأول (والا أي: وإن أنكر (بَعَثَ) المكتوب إليه (إلى الكاتب) بما وقَعَ من الإشكالي (يُطلَب من الشهود زيادة صفة تُميِّزه، ويكتبها)، وينهيها لِقاضي بَلَد الغائب (ثانياً) فإن لم يجد مزيداً وَقَف الأمرُ حتى ينكشف الحال، وبحث البلقيني أنه لا بُدَّ من حكم ثانٍ بما كَتَب به من غير دعوى، ولا خليف، وفيه، وقفة؛ لأن هذا من تَتَمَّة الحكم الأول فلا حاجة لاستئناف حكم آخر.

❦ قولُ (سني): (فإن أقامها بذلك) أي: أقام المُدعي البيِّنة بأن المكتوب في الكتاب اسم المُدعي عليه، ونسبه فقال الغائب صحيح ما قامت به البيِّنة لكن لست المحكوم عليه بهذا الحق لزمه الحكم بما قامت به البيِّنة، ولم يُلْتَمَس لقوله: إن لم يكن هناك شخص آخر مُشارك إلخ. اه. مُعني. قولُه: (ولم يُعاصِره) أي: المُدعي كذا في شرح المنهج هنا، وفي مفعول عاصَرَ الآتي وجعل الرَوْضُ مفعولهما المحكوم عليه، وهو ظاهرُ صنيع الشارح، والنهاية، والمُعني لكن عَقِبَ شارحه بأن الذي قاله غير المحكوم له. اه. قولُه: (وأمكنَّتْ مُعامَلته) أي: ولَوْ بالمُكاتبة، ولا عِبْرَةَ بِخوارق العادات كما لو ادَّعى على غائب بِمَحَلٍّ بعيدٍ أنه عامله أمس. اه. ع. ش. قولُه: (مُعامَلته) أي: المُدعي المحكوم له، وكذا ضَميرُ مؤرَّبه، وضَميرُ لِماله، وقوله: له أي: للمُشارك، واللام بمعنى مع كما عبَّرَ به الأسنن، وكذا ضَميرُ إتلافه.

❦ قولُ (سني): (من الشهود) أي: شهود الحكم لا الكتاب. قولُه: (وقَف الأمر) أي: وجوباً، وقوله: (حتى ينكشف الحال) أي: ولَوْ طالت المُدَّة. اه. ع. ش. قولُه: (وبَحَثَ البلقيني إلخ) اغتمَّه النهاية عبارته، ولا بُدَّ من حكم ثانٍ كما بَحَثَ البلقيني لكن بلا دعوى، ولا خليف. اه. قولُه: (بما كَتَبَ به) أي: ثانياً. قولُه: (وفيه وقفة) وفاقاً للمُعني عبارته، وقضية كلام المُصنِّف الاقتصارُ على كتابة الصفة المُميِّزة من غير حكم، وهو كذلك، وإن قال البلقيني لا بُدَّ من حكم مُستأنفٍ على الموصوف بالصفة الزائدة، وإن لم يَحْتَجْ لِدَعْوَى، وخليف. اه. وَلَقَطَ اسم عبارة كَثَرِ الْأَسْنَادِ، ولا يُشترطُ تَجْدِيدُ حُكْمٍ خِلَافاً لِلْبَلْقِينِي انْتَهَتْ. اه.

❦ قولُه: (أو كان، ولم يُعاصِره إلخ) صَرَّحَ في شرح المنهج بِجَعْلِ فاعِلِ يُعاصِرُه، وعاصِرَه المُدعي. قولُه: (وبَحَثَ البلقيني أنه لا بُدَّ من حكم ثانٍ بما كَتَبَ به إلخ) عبارة كَثَرِ الْأَسْنَادِ، ولا يُشترطُ تَجْدِيدُ حُكْمٍ خِلَافاً لِلْبَلْقِينِي انْتَهَى.



(ولو حضر قاضي بلد الغائب) سواء المكتوب إليه، وغيره (ببلد الحاكم)، ولو أمين الشرطة لكن بشرط أن ينحصر الخلاص في الإنهاء إليه نظير ما يأتي في الشهادة عنده (فشافه بحكمه ففي إضاؤه) أي: تنفيذه (إذا عاد إلى محل ولايته خلاف القضاء بعليه)، والأصح جوازه؛ لأنه قادر على الإنشاء، وخرج به ما لو شافهه بسماع البينة دون الحكم فإنه لا يقضي بها إذا رجع إلى محل ولايته قطعاً؛ لأنه مجرّد إخبار كالشهادة وبثت تقييده بما يأتي عن المطلب (ولو ناداه) كائنين (في طرفي ولايتهما)، وقال له: إني حكمت بكذا.....

• قول (سني): (ولو حضر قاضي إلخ) المراد القاضي بالمعنى اللغوي، وهو كل من يحصل منه الإلزام فيشمل الشاؤ إن انحصر الأمر في الإنهاء إليه كما يأتي فكان الأولى أن يعبر بحاكم إلخ. ليشمل حاكم السياسة، وقوله: (المكتوب إليه إلخ) الأولى كتب إليه أم لا، وقوله: (إليه) أي: أمير الشرطة. اهـ. بجبرمي.

• قول (سني): (ببلد الحاكم) خرج به ما لو اجتمع في غير بلديهما، وأخبره بحكمه فليس له إضاؤه إذا عاد لمحل ولايته. اهـ. معني عبارة الرّوض مع شرحه، فإن شافه قاض قاضياً بالحكم، والمنتهى له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني، وإن كان في محل ولايته؛ لأن إخباره في غير محل ولايته كإخباره بعد عزله. اهـ. • قول: (ولو أمين الشرطة) بضم فسكون واحد الشرطة كصرد، وهم طائفة من أغوان الملوك. اهـ. قاموس. • قول: (وخرج به) أي: بقوله: بحكمه. اهـ. معني. • قول: (فإنه لا يقضي إلخ) هل محله إذا لم يكن معها ثبوت، وإلا قضى بها كما تقدّم في الإنهاء، أو لا فرق ويفرق بين الإنهاء، والمشافهة. اهـ. سم أقول ظاهر التعليل الآتي في الشارح الأول عبارة المعني، والفرق أي: بين المشافهة بالحكم، والمشافهة بسماع البينة فقط أن قوله: في محل ولايته حكمت بكذا يحصل للسامع به علم بالحكم؛ لأنه صالح للإنشاء بخلاف سماع الشهادة، فإن الإخبار به لا يحصل علماً بوقوعه فتعين أن يسلك به سنلك الشهادة فاخصّ سماعها بمحل الولاية. اهـ. • قول: (لأنه مجرّد إخبار كالشهادة إلخ) عبارة الأسنى بناء على أن إنهاء سماعها مشافهة نقل لها كنقل الفرع شهادة الأصل فكما لا يحكم بالفرع مع حضور الأصل لا يجوز الحكم بذلك، ويؤخذ منه أنه لو غاب الشهود عن بلد القاضي لمشافهة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك، وهو ظاهر. اهـ. • قول: (ويجب تقييده إلخ) عبارة شرح المنهج، وظاهر أن محله حيث تيسرت شهادة الحجة. اهـ. أي: ولا بأن غابت، أو مرّضت فيقضي بها سم. اهـ. بجبرمي، ومرّ عن الأسنى ما يوافقه. • قول: (بما يأتي) أي: قبيل الفرع. • قول: (وقال له: إني حكمت بكذا) أي: بخلاف ما لو قال له: إني سمعت البينة بكذا أخذاً مما مرّ آنفاً من الفرق.

• قول: (فإنه لا يقضي بها) هل محله إذا لم يكن معها ثبوت، وإلا قضى بها كما تقدّم في الإنهاء، أو لا فرق، ويفرق بين الإنهاء والمشافهة.

(أمضاه) أي: نَفَذَهُ، وكذا إذا كان في بَلَدٍ قاضيان، ولو نائِبًا، ومُنْيِيه، وشافَهُ أحدهما الآخرَ بحكمه فيمضيه، وإن لم يحضُر الخصمُ (فإن اقتصر) القاضي الكاتب (على سماع بيّنة كتب سمعت بيّنة على فلان)، ويصِفُه بما يُمَيِّزُه ليحكم عليه المكتوبُ إليه (ويُسَمِّيها) وجوبًا، ويرفَعُ في نَسَبِها (إن لم يُعَدِّلها) لِيُنَبِّحَ المكتوبُ له عن عدالتِها، وغيرها حتى يحكم بها، وبحث الأذرعِي تَعَيَّنَ تعديلها إذا علم أنه ليس له في بَلَدِ المكتوبِ له مَنْ يَمِرُّها (والا) بأن عَدَّلها (فالأصح جواز ترك التسمية)، ولو في غير مشهوري العدالة كما اقتضاه إطلاقهم لكن خَصَّصَهُ المازردِي بِمَشْهُورِها، وذلك اكتفاءً بتعديل الكاتب لها كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود نعم، إن كانت شاهدًا، ويمَيِّنًا، أو يمَيِّنًا مزدودةً، وجب بيانها؛ لأنَّ الإنهاء قد يَصِلُ

فوق (سبي): (أمضاه)؛ لأنه أبلغ من الشهادة والكتاب في الاعتماد عليه استنى ومثني. فود: (وشافَهُ أحدهما) أي: سواء كان الأصيل، أو النَّائِب. اه. ع ش. فود: (يُحْكِمُه) أي: لا يسمع البيّنة كما مرَّ آنفًا. فود: (وإن لم يحضُر الخصم) هل هذا مع قوله: السابق، وإحضار الخصم خلافًا لقول ابن الصلاح إلخ. للفرقي بين الإنهاء بالكتاب، والمُشافَهة، أو كيف الحال. اه. سم، أقول: ويظهر أنه للفرقي بأنَّ الغرض من إحضار الخصم هناك، وهو إثبات الكتاب الحكمي بإقامة البيّنة عليه لا يتأتى ذلك الغرض هنا إذ القضاء هنا بالعلم، وأما التفصيل المار في قول المُصَنِّف، فإن قال: لست المُسَمَّى إلخ. فظاهر أن نظيره يجري هنا. فود: (لِيُنَبِّحَ المكتوبُ له من عدالتِها) هل يَشْتَرَطُ حُضُورُها عنده. اه. سم. أقول: صريح صنيعهم عدم اشتراطه. فود: (وذلك) أي: الجواز المذكور. فود: (الاحتفاء بتعديل الكاتب) أي: من غير إعادة تعديلها. (تنبيه): لو أقام الخصمُ بيّنة بجرّح الشهود قدّمت على بيّنة التعديل، ومُهَلُّ ثلاثة من الأيام ليقيم بيّنة الجرّح إذا استمهّل له، وكذا لو قال: أبرأني، أو قضيت الحق، واستمهّل لإقامة البيّنة، ولو قال: أمهلوني حتى أذهب إلى بَلَدِهِم، وأجرّحهم، فإني لا أتمكّن من جرّحهم إلا هناك، أو قال: لي بيّنة هناك دافعة لم يمهّل بل يؤخذ الحق منه، فإن أثبت جرّحًا، أو دَفَعًا استرد ما سلّمه مُثْنِي، وروّض مع شَرِّحِه. فود: (إن كانت) أي: الحجّة المسموعة مُعَدَّلَةً، أو لا. اه. مُثْنِي. فود: (أو يمَيِّنًا مزدودةً) صورتها مع أن الكلام في القضاء على الغائب أن يدعي على حاضر فيُنَكِّر، ويمَجِّز المدعي عن البيّنة، ويردُّ المدعي عليه اليمين على المدعي، ثم غاب قبل القضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه م. ر. اه. ع ش، وفي البُجَيْرِمِي عن العناني والحلي مثله. فود: (وجب بيانها) لَمَلَّ محلّه إذا لم يعلم حال قاضي بَلَدِ الغائب، أما لو عِلِمَ، وكان موافقًا للقاضي الكاتب فلا يحتاج لما دُكِرَ لكنَّ الأقرب بقاؤه على إطلاقه. اه. سيّد عمر.

فود: (وإن لم يحضُر الخصم) هذا مع قوله: السابق، وإحضار الخصم خلافًا لقول ابن الصلاح إلخ. للفرقي بين الإنهاء بالكتاب، والمُشافَهة، أو كيف الحال. فود: (لِيُنَبِّحَ المكتوبُ له من عدالتِها) هل يَشْتَرَطُ حُضُورُها عنده.

لَمْ يَرَى قَبُولَهَا، وَالْحُكْمَ بِالْعِلْمِ قَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَصَحُّ أَنَّ لَهُ نَقْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ لاختلاف العلماء فيه كالذي قبله، وَلَوْ ثَبِتَ الْحَقُّ بِالْإِقْرَارِ لَزِمَتْ بَيَانُهُ، وَلَا يَجْزِي بِأَنَّهُ عَلَيْهِ لِقَبُولِ الإِقْرَارِ لِلشُّقُوطِ بِدَعْوَى أَنَّهُ عَلَى رَسْمِ الْقِبَالَةِ فَيُطْلَبُ يَمِينُ خَصْمِهِ فَيَزِيدُهَا فَيَحْلِفُ فَيَبْطُلُ الإِقْرَارُ (وَالْكِتَابُ)، وَالْإِنْهَاءُ بِلَا كِتَابٍ (بِالْحُكْمِ) مِنَ الْحَاكِمِ لَا الْمُحْكَمِ (بِمَضِيٍّ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ)، وَبُعْدِهَا؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ ثُمَّ فَلَمْ يَتَّقَ بَعْدَهُ إِلَّا الْاسْتِيْفَاءَ (وَبِسْمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يُقْبَلُ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي مَسَافَةِ قَبُولِ شَهَادَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ) فَيُقْبَلُ مِنَ الْحَاكِمِ لَا الْمُحْكَمِ أَيْضًا، وَهِيَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْمَدْوَى الْآتِيَةِ لِسهولة إحضار الْحُجَّةِ مَعَ الْقُرْبِ، وَمِنْهُ أُخِذَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ لَوْ تَعَسَّرَ إِحْضَارُهَا مَعَ الْقُرْبِ بَنَحَوْ مَرَضٍ قَبْلَ الْإِنْهَاءِ، وَالْعَبْرَةُ فِي الْمَسَافَةِ بِمَا بَيْنَ الْقَاضِيَيْنِ لَا بِمَا بَيْنَ الْقَاضِيِ الْمُتَنَهِي، وَالْغَرِيمِ.

(فَرَعٌ): قَالَ الْقَاضِي وَأَقْرَبُهُ لَوْ خَضَرَ الْغَرِيمُ، وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ مَالِهِ الْغَائِبِ لَوْفَاءً ذَهَبَهُ بِهِ عِنْدَ الطَّلَبِ سَاعٌ لِلْقَاضِي بَيْعُهُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَمَتُّعُ، وَكَذَا إِنْ غَابَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتَمَتُّعُ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي الشُّبْكِيُّ وَالْفَزَّيُّ قَالَا بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتَمَتُّعُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ نِيَابَتَهُ عَنْهُ فِي، وَفَاءِ الدَّيْنِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْأُولَتَيْنِ، وَنَوَازِعًا بِتَصْرِيحِ الْغَزَالِيِّ كَلَامِهِ، وَاقْتِضَاءِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَقَارِ الْمَقْضِيِّ بِهِ بَيْنَ كَوْنِهِ بِمَحَلٍّ وَلَا يَلَايَةِ الْقَاضِيِ الْكَاتِبِ، وَغَيْرِهَا قَالَ الْإِمَامُ فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَقْضِي بِثَقَمَةٍ لَيْسَتْ فِي مَحَلٍّ

فَوُدَّ: (نَقْلَهُ) أَي: إِتْمَاءُ حُكْمِهِ بِالْعِلْمِ. فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِاختلاف العلماء) مَحَلٌّ تَأْمَلُ؛ لِأَن قَوْلَهُمْ: نَعَمْ إِنْ كَانَتْ شَاهِدًا إِلَخ. السَّابِقُ فِي مُجَرَّدِ سَمَاعِ الْبَيِّنَةِ مِنْ غَيْرِ حُكْمٍ، وَمَا نَعْنُ فِيهِ قَدْ وَجَدَ فِيهِ حُكْمٌ، وَبَيْنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحُكْمَ يَزْفَعُ الْخِلَافَ فَلَا نَظَرَ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ لِاختلاف إِلَخ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ، وَقَدِّمَتْ عَنْ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي هَامِشٍ، وَيُنْهِي إِلَيْهِ حُكْمًا مَا يُصَرِّحُ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْبَيَانِ فِي إِتْمَاءِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا رَاجِعًا عِبَارَةً الرَّشِيدِيِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِلْفَرْقِ الْوَاضِحِ بَيْنَ الْحُكْمِ الَّذِي قَدْ تَمَّ، وَازْتَمَعَ بِهِ الْخِلَافُ، وَبَيْنَ مُجَرَّدِ الثُّبُوتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخَالَفُ لَا يَرَاهُ حُكْمًا مُتَعَدًّا بِهِ بِحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ نَقْضُهُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. فَوُدَّ: (بِالْإِقْرَارِ) أَي: بَيِّنَةٌ شَهِدَتْ عَلَى إِقْرَارِ الْغَائِبِ. اه. ع. ش. فَوُدَّ: (بَنَحَوْ مَرَضٍ) لِلشُّهُودِ كَقَبِيلَتِهِمْ عَنْ بَلَدِ الْقَاضِيِ أَي: بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ لِمَسَافَةٍ يَجُوزُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ. اه. أَسْنَى. فَوُدَّ: (لَا الْمُحْكَمُ أَيْضًا)، وَالْمُتَّجِعُ قَبُولُ ذَلِكَ أَي: الْإِنْهَاءُ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ مِنَ الْمُحْكَمِ. اه. نِهَاجَةٌ. فَوُدَّ: (لَوْ خَضَرَ الْغَرِيمُ) أَي: كَانَ حَاضِرًا. فَوُدَّ: (وَكَذَا إِنْ غَابَ إِلَخ) أَي: الْغَرِيمُ، وَكَذَا ضَمِيرُ كَانَ. فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ كَوْنِ كُلِّ مَنْ الْمَالِ، وَمَالِكِهِ. فَوُدَّ: (فِي الصُّورَتَيْنِ إِلَخ)، وَهُمَا حُضُورُ الْمَالِكِ، وَغَيْبَتُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَلَايَةِ الْقَاضِيِ. فَوُدَّ: (الْمُقْضَى بِهِ) أَي: بِالْمَقَارِ دَيْنٍ شَخْصٍ حَاضِرٍ، أَوْ غَائِبٍ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَلَايَةِ الْقَاضِيِ. فَوُدَّ: (وَغَيْرِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. فَوُدَّ: (قَالَ الْإِمَامُ) تَأْيِيدًا، وَتَوْجِيهًا لِعَدَمِ الْفَرْقِ، وَسَيَاتِي زِدَهُ بِقَوْلِهِ: (وَلَوْ أَنَّ نَقُولَ إِلَخ). فَوُدَّ: (كَيْفَ يَقْضِي إِلَخ) أَي: دَبَّنَا عَلَى

وَلَايَتِهِ قُلْنَا: هَذَا غَفْلَةٌ عَنْ حَقِيقَةِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فَكَمَا أَنَّهُ يُقْضَى عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ففِيمَا لَيْسَ فِيهِ كَذَلِكَ، وَعَنْ هَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ بِحَقَائِقِ الْقَضَاءِ قَاضٍ فِي قَرْيَةٍ يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ، وَيَقْضَى عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِذَا سَاعَ الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ فَالْقَضَاءُ بِالذَّارِ الْغَائِبَةِ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ، وَالذَّارُ مُقْضَى بِهَا. ١ هـ. قَالَ غَيْرُهُ، وَيَبِيعُ الْغَائِبَةُ عَنِ الْغَائِبِ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ قَضَاءٌ عَلَيْهِ بِقَضَاءِ ذِيهِ بِلَا شَكٍّ، بَلْ ذَلِكَ أَوَّلَى بِالْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ بَعَيْنٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَيَلْزَمُ الْمُشْبِكِيُّ وَالْفَرَزِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا أَنْ يَمْنَعُوا ذَلِكَ، وَلَا أَظُنُّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ بِهِ، وَتَقْيِيدُ الرَّافِعِيِّ بِالْحَاضِرِ فِي قَوْلِهِ: إِذَا ثَبَتَ عَلَى الْغَائِبِ ذِمَّتُهُ، وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ، وَقَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِلْغَائِبِ لِثَدْرَةِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَبْيِثِ الْقَضَاءِ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ. ١ هـ.، وَعَلَى هَذَا يُخْتَلَفُ قَوْلُهُ: أَيْضًا قَدْ يَكُونُ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقَ مِنْهُ، وَقَدْ لَا فَيَسْأَلُ الْمُتَدْعِي الْقَاضِي إِنْهَاءَ الْحُكْمِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ. ١ هـ. فَقَوْلُهُ: فَيَسْأَلُ إِنَّمَا هُوَ لِيَكُونَ هَذَا الْإِنْهَاءُ أَسْرَعَ فِي خُلَاصِ الْحَقِّ، وَأَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ حُكْمِ الْقَاضِي بِهِ مَعَ كَوْنِهِ بِغَيْرِ عَمَلِهِ، وَقَدْ قَالَ الْقَمُولِيُّ فِي الْمُفْلِسِ كَابِنِ عِبْدِ السَّلَامِ بَاعَ الْحَاكِمُ مَالَهُ، وَصَرَفَهُ فِي ذِمَّتِهِ سِوَاهُ أَكَانَ مَالُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَايَةِ هَذَا الْحَاكِمِ، أَوْ فِي وَلَايَةِ غَيْرِهِ، وَتَقْلَهُ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ فِتَاوَى الْقَاضِي ثَبَتَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَنْقُولُ الْمَعْتَمَدُ، وَلَكِنْ أَنَّنِي تَقُولُ: لَا شَاهِدَ فِي هَذَا؛ لِأَنَّ الْغَرِيمَ فِيهِ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَلَا كَلَامَ حِينَئِذٍ فِي بَيْعِ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَهَا، وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْكَلَامِ إِذَا كَانَ كُلُّ مِنَ الْمَالِ،

حَاضِرٍ، أَوْ غَائِبٍ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَكَمَا أَنَّهُ يُقْضَى عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَحَلٍّ وَلَايَتِهِ الْخُ) أَفَادَ بِهِ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ صَادِقٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُقْضَى بِهِ غَائِبًا أَيْضًا. ٥ قَوْلُهُ: (فَفِيمَا لَيْسَ فِيهِ الْخُ) أَيِ: فَيُقْضَى عَلَيْهِ فِي غَيْرِهِ لَيْسَ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَ غَيْبَةِ الْمَالِكِ، وَغَيْبَةِ مَالِهِ فِي جَوَازِ الْقَضَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (بِحَقَائِقِ الْقَضَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْعُلَمَاءِ. ٥ قَوْلُهُ: (فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ) أَيِ: عَلَى بَقَاعِ الْأَرْضِ فِي دَائِرَةِ الْآفَاقِ. ١ هـ. مُغْنِي. هَذَا يَبَيِّنُ لِنَفْوِذِ حُكْمِهِ فِيمَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَيُقْضَى عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا) يَبَيِّنُ لِنَفْوِذِ حُكْمِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ، وَقَوْلُهُ: (إِذَا سَاعَ الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ) أَيِ: بِالْمَعْنَى الْمُتَقَدِّمِ آتِيًا، وَقَوْلُهُ: (فَالْقَضَاءُ) أَيِ: قَضَاءُ ذِمَّتِ الْغَائِبِ. ٥ قَوْلُهُ: (قَالَ غَيْرُهُ) أَيِ: غَيْرُ الْإِمَامِ. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ ذَلِكَ) أَيِ: الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى بِالْقَضَاءِ عَلَى غَائِبٍ الْخُ) أَيِ: أَوَّلَى بِالْجَوَازِ مِنَ الْقَضَاءِ الْخُ. ٥ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ: الْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ بَعَيْنٍ الْخُ. وَقَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ: بِمَنْعِ ذَلِكَ. ٥ قَوْلُهُ: (وَتَقْيِيدُ الرَّافِعِيِّ الْخُ) أَيِ: وَتَبَيُّعُ شُرَاحِ الْمَنْهَاجِ كَمَا مَرَّ. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الْغَيْرِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيِ: الْغَائِبِ. ٥ قَوْلُهُ: (يُخْتَلَفُ قَوْلُهُ) أَيِ: الرَّافِعِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيَسْأَلُ الْخُ) مُتَضَرِّعٌ عَلَى الْمَغْطُوفِ قَطُّ. ٥ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ: قَوْلُ الرَّافِعِيِّ. ٥ قَوْلُهُ: (ثَبَتَ الْخُ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَنُوزِعَا) إِلَى هُنَا. ٥ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ: جَوَازَ بَيْعِ الْقَاضِي لِمَالِ الْغَرِيمِ لِقَضَاءِ ذِمَّتِهِ، وَإِنْ غَابَا فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ. ٥ قَوْلُهُ: (لَا شَاهِدَ فِي هَذَا) أَيِ: فِيمَا قَالَهُ الْقَمُولِيُّ وَابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ.

والخصم في غير محل ولايته، ولا شاهد أيضًا في كلام الغزالي، وما بعده؛ لأنه ليس فيه تصريح بغيرهما من محل ولايته فليحتمل على أن الإنهاء يخالف غيره، أو على ما إذا كان الخصم الغائب بمحل ولايته، والأولوية، وحمل كلام الرافعي المذكوران ممنوعان إذ لا دليل يُصرِّح بذلك، وقد اعتمد بعضهم كلام الشبكي والغزالي فارقًا بين إنهاء القاضي إلى قاضي بلد المال فيجوز مطلقًا، وبين بيعه للمال فلا يجوز إلا إن كان أحدهما في محل عمله فقال ما حاصله قال ابن قاضي شُهبة، وإنما يمتنع البيع إذا غاب هو وماله عن محل ولايته أي: فينبهه إلى حاكم بلده هو فيها، أو ماله كما ذكره الأئمة، ولا يجوز أن يبيع إذا خرجا عنها، وقول بعضهم يجوز سهو؛ لأنه إذا لم يَجْزُ له إحضاره للدعوى عليه، وإن قرب فكيف يبيع ماله قهراً عليه. اهـ. وما غلَّ به السهو هو السهو إذ لا ملازمة بين الإحضار، والبيع، وخالف شيخنا في فتاويه ذلك فمتنع بيع ما ليس بمحل ولايته مطلقًا قال كمن زوّج امرأة ليست بمحل ولايته بمن هو فيها. اهـ. ولا شاهد فيما ذكره؛ لأن العبرة في التصرف في المال بقاضي بلد ماله لا بقاضي بلد المال؛ لأنه تابع لا مستقل بخلاف الزوجة فإنها مستقلة فاعترضت بلدها لا غيره.

• فود: (وما بعده) أي: من قول الإمام. • فود: (لأنه) أي: كلاً من كلام الغزالي، والكلام المذكور بعده. • فود: (عن محل ولايته) لعله هو محط التقي فقط. • فود: (يخالف غيره) أي: ينعى المال، وقوله: (بمحل ولايته) خبر كان. • فود: (مطلقاً) أي: سواء خرج كل من المال، والخصم عن محل ولاية الحاكم المنهي أم لا. • فود: (حاصله قال ابن قاضي شُهبة) لعل هنا حذفًا، وقليًا، والأصل كما قال إلخ. أو قال ابن قاضي شُهبة حاصله. • فود: (هنا) الأولى التذكير. • فود: (وخالف شيخنا إلخ) ووافقه شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سئل هل المعتقد أن القاضي يبيع عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته كما في شرح الروض، وغيره أم لا كما في فتاوى شيخ الإسلام زكريا؟ فأجاب: بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته إذ هو فيه كالمغزول، وما عزي في السؤال لشرح الروض لم أره فيه انتهى. اهـ. سم. • فود: (ذلك) أي: كلام الشبكي والغزالي. • فود: (مطلقاً) أي: سواء كان المالك في محل ولايته أم لا. اهـ. • فود: (قال) أي: الشيخ كمن زوّج إلخ. أي: قياساً على قاض زوّج إلخ. • فود: (انتهى) أي: قول الشيخ. • فود: (ولا شاهد إلخ) يعني فكلام الشبكي والغزالي هو المعتقد.

• فود: (وخالف شيخنا في فتاويه إلخ)، وافقه شيخنا الشهاب الرملي، فإنه سئل هل المعتقد أن القاضي يبيع عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته كما في شرح الروض، وغيره أم لا كما في فتاوى شيخ الإسلام زكريا فأجاب بأنه لا يصح أن يبيع القاضي عن الغائب عقارًا ليس في محل ولايته إذ هو فيه كالمغزول، وما عزي في السؤال لشرح الروض لم أره فيه انتهى.

### فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي

سواء أكان بمحل ولايته أم لا، ولهذا أدخله في الترجمة لمُناسبتة لها، ولا فرق فيما يأتي بين حضور المدعى عليه، وغيبته (ادعى غيبته غائبة عن البلد)، ولو في غير محل ولايته على ما مر (يؤمن اشتباها كعقار، وعبد، وفرس معروفات)، ولو للقاضي، وحده إن حكم بعليه، أو بالشهرة، أو بتحديد الأول (سمع القاضي بيته) التي ليست ذاهبة ليلد العين.....

### فصل في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي

❦ فود: (ولهذا أدخله في الترجمة) يتأمل. اه. سم. يعني أن المناسبت تأخيره عن قوله: (ولا فرق إلخ). عبارة المثني، ولا فرق في مسائل الفصل بين حضور المدعى عليه، وغيبته، وإنما أدخله المصنف في الباب نظراً لغيبة المحكوم عليه. اه. فود: (لمُناسبتة لها) لا حاجة إليه. فود: (ولا فرق) إلى قوله: (على ما مر) في المثني، وإلى قول المتن، (فإن شهدوا) في النهاية إلا قوله: (ولو للقاضي) إلى (أو بالشهرة)، وقوله: (وزعم) إلى (المعرفة فيه)، وقوله: (فمن خبر) إلى المتن، وقوله: (وفيه ما فيه).

❦ فود (سني): (غائبة عن البلد) أي: وكانت فوق مسافة العذوى بدليل ما يأتي. اه. بُجِرمي أي: عن الأذرع، والمطلب. فود: (ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضي رجوع هذا أيضاً لقوله: (الآتي، أو لا يؤمن إلخ). وعلى هذا فيمكن الفرق بينه، وبين ما يأتي عن المطلب حيث قيده الشارح بكونه في محل ولايته بأنه لا يقدر على إحصار ما ليس فيه بخلاف ما هنا؛ لأن من له الولاية يتبعه إليه لسماع الدعوى، وقيام البيعة. اه. سم. فود: (على ما مر) عبارة النهاية كما مر. اه. أي: قوله: أو ينهي إليه حكماً إن حكم لستوفى الحق. اه. فإن المراد بالحق هناك ما يشمل العين الغائبة عن محل ولايته كما يفيد ما قبله، ويختل أنه أراد ما مر في الفرع عن الشككي والغزبي. فود: (ولو للقاضي) وحده إن حكم بعليه) فيه مع قول المتن (سمع بيته إلخ). حزازة لا تخفى لافتيضائه أنه مع الحكم بعليه يسمع البيعة، ويحكم بها فليتأمل. اه. سم. فود: (أو بالشهرة) متعلق بمفروقات فالصواب إسقاط، (أو)، وقوله: (أو بتحديد الأول) أي: العقار الأولى إسقاطه عبارة المثني ومفروقات بالشهرة ثم قال: ويعتمد المدعي في دعوى العقار الذي لم يشتهز حدوده الأربعة ليمتيز.

### فصل ادعى غيبته غائبة عن البلد إلخ

❦ فود: (أدخله في الترجمة) يتأمل. فود: (ولو في غير محل ولايته) هذا الصنيع يقتضي رجوع هذا أيضاً لقوله الآتي، أو لا يؤمن، وعلى هذا فالفرق بينه، وبين تقييد ما يأتي آجر الصفحة عن المطلب بما في محل ولايته ممكن بنحو أنه إنما قيد فيما يأتي لأنه لا يقدر على إحصار ما ليس في محل ولايته بخلافه هنا لأن من له الولاية يتبعه إليه لسماع الدعوى، وقيام البيعة. فود: (ولو للقاضي) وحده إن حكم بعليه) فيه مع قول المتن سمع القاضي بيته، وحكم بها حزازة كما لا يخفى لافتيضائه أنه مع



كما مرّ (وحكم بها) على حاضرٍ، وغائبٍ (وكتب إلى قاضي بلد المال لئسلّمه للمدعي) كما يسمع البيّنة، ويحكم على الغائب فيما مرّ قال جمعٌ: صوابه معروفين؛ لأنّ القاعدة عند اجتماع العاقل مع غيره تغليب العاقل. اهـ. وتعبيرهم بالصواب غير صواب، بل ذلك قد يحسن كما أنّه قد يحسن تغليب غير العاقل لكثرة كما في ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحشر: ١]، وزعم البلقيني أنّ الصواب قول أصله وغيره معروفين نعتاً لغير العقار اكتفاءً فيه بقوله: (ويستجد في) معرفة (العقار، وحدوده)، ويُردّ بأن المعرفة فيه لا تتقيّد بحدوده، بل قد يُعرف بالشهرة التامة فلا يحتاج لذكر حدٍّ، ولا غيره، وهذا استنفيد من كلامه الأول، وقد لا يحتاج لذكر حدوده الأربعة، ولا يجوز الاقتصار على أقلّ منها، وقول الروضة، وأصلها كثيرين يكفي ثلاثة محلّه إن تميّز بها، بل قال ابن الرقعة إنّ تميّز بحدٍّ كفى ويشتراط أيضاً

(تنبيه): محلّ ذكر حدوده كلّها إذا لم يعلم بأقلّ منها، وإلا اكتفى بما يعلم منها. اهـ. فود: (كما مرّ) أي: قبّل قول المتن، والإنهاء أنّ يشهد إلخ. فود: (على حاضرٍ، وغائبٍ) تأكيد لقوله: السابق، ولا فرق فيما يأتي إلخ.

فود (سني): (ليسلّمه إلخ) أي: المدعى به بعد ثبوت ذلك عنده. اهـ. مُعني. فود: (كما يسمع) إلى قوله: (كما في ﴿سَبَّحَ﴾) في المُعني. فود: (ويحكم) أي: بها. فود: (فيما مرّ) أي: في الدعوى على الغائب. اهـ. مُعني. فود: (وزعم البلقيني إلخ) فعلٌ، وفاعلٌ. فود: (مُعرفين) أي: بالتنبيه. فود: (اكفاءة فيه) أي: في العقار. فود: (ويُردّ) أي: ما زعمه البلقيني. فود: (بأن المعرفة فيه إلخ) أقول: ويُردّ أيضاً بتسليم التقييد المذكور بأنّ قوله: (ويستجد إلخ) بيان لطريق معرفة العقار المذكورة في مرفوفات. اهـ. سم أي: كما تبي عليه شرح الرّوض عبارة مع المتن، ثم العنّ المدعاة الغائبة عن البلد إن كانت مما تُعرف كالعقار المعروف، ويستجد فيه ما ذكره بقوله: فيعرفه المدعي بذكر البقعة، والسكّة، والحدود الأربعة إلخ. فود: (المعرفة فيه) إلى قول المتن: (والأظهر أنّه يسلمه) في المُعني إلا قوله: (واشتراطت) إلى المتن، وقوله: (وقد أشاروا) إلى المتن. فود: (وقد لا يحتاج إلخ) أي: وهذا أفاده بقوله: (ويستجد). فود: (ولا يجوز الاقتصار على أقلّ منها، وقول الروضة إلخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع عبارة النهاية مع المتن، ويستجد في معرفة العقار حدوده الأربعة إن لم يُعرف إلا بها فالمعرفة فيه لا تتقيّد بها فقد يُعرف بالشهرة إلخ. وقد لا يحتاج لذكر حدوده الأربعة، بل يكفي بثلاثة، وأقلّ منها فقول الروضة إلخ. فود: (ويشتراط أيضاً إلخ) هذا كلّ إذا توقّف التّحريف على الحدود فلز حصل التّحريف باسمٍ وضع بها لا يشار إليها غيرها كدار الندوة بمكة كفى كما جزم به

الحكم بعلمه يسمع البيّنة، ويحكم بها فليأمل. فود: (كما مرّ) أي: في تنبيه قبّل المتن، والإنهاء أنّ الذّاجة لها لا يسمّها. فود: (ويُردّ بأن المعرفة فيه إلخ) أقول يرّ أيضاً بتسليم التّقييد المذكور بأنّ قوله: (ويستجد إلخ). بيان لطريق معرفة العقار المذكورة في مرفوفات.

ذِكْرُ بَلَدِهِ، وَسَكْنِهِ، وَمَحَلُّهُ مِنْهَا لَا قِيَمَتَهُ لِحَصُولِ التَّمْيِيزِ بِدُونِهَا (أَوْ لَا يُؤْمَنُ) اشْتِبَاهُهَا كَافِرِ  
المَعْرُوفِ مِنْ نَحْوِ الْعَبِيدِ، وَالذَّوَابِ (فَالْأَظْهَرُ سَمَاعُ) الدَّعْوَى بِهَا اعْتِمَادًا عَلَى الْأَوْصَافِ أَيْضًا  
لِإِقَامَةِ (الْبَيِّنَةِ) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الصُّفَةَ تُتَمَيَّزُهَا، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهَا كَالْمَقَارِ  
(وَبِالْبَيْتِ) وَجُوبًا (الْمُدَّعِي فِي الْوَضْعِ) لِلْمَثَلِيِّ بِمَا يُمَكِّنُ الْاسْتِقْصَاءَ بِهِ لِحَصُولِ التَّمْيِيزِ بِهِ  
الْحَاصِلُ غَالِبًا بِذَلِكَ، وَاشْتَرَطْتُ الْمُبَالَغَةَ هُنَا دُونَ السَّلَمِ؛ لِأَنَّهَا تَمَّ ثَوْدِي لِعِزَّةِ الْوُجُودِ الْمُنَافِيَةِ  
لِلْمَقْدِ (وَيَذْكُرُ الْقِيَمَةَ) فِي الْمُتَقَوُّمِ وَجُوبًا أَيْضًا إِذْ لَا يَصِيرُ مَعْلُومًا إِلَّا بِهَا أَمَّا ذِكْرُ قِيَمَةِ الْمَثَلِيِّ،  
وَالْمُبَالَغَةَ فِي وَضْعِ الْمُتَقَوُّمِ فَمَثُودِيَانِ كَمَا جَرَّيَا عَلَيْهِ هُنَا، وَقَوْلُهُمَا فِي الدَّعَاوَى يَجِبُ وَضْعُ  
الْعَيْنِ بِصِفَةِ السَّلَمِ دُونَ قِيَمَتِهَا مِثْلِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَاضِرَةٍ بِالْبَلَدِ يُمَكِّنُ  
إِحْضَارَهَا مَجْلِسَ الْحَكَمِ. وَقَدْ أَشَارُوا لِذَلِكَ بِتَعْبِيرِهِمْ هُنَا بِالْمُبَالَغَةِ فِي الْوَضْعِ، وَتَمَّ بِوَضْعِ  
السَّلَمِ فَمَنْ عَبَّرَ فِي الْبَاتَيْنِ بِصِفَاتِ السَّلَمِ فَقَدْ، وَهَمَّ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِهَا).....

الْمَاوَزْدِيُّ فِي الدَّعَاوَى، وَإِنْ ادَّعَى أَشْجَارًا فِي بُسْتَانٍ ذَكَرَ حُدُودَهُ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ بِدُونِهَا وَعَدَدَ الْأَشْجَارِ،  
وَمَحَلُّهَا مِنَ الْبُسْتَانِ، وَمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ غَيْرِهَا، وَالضَّابِطُ التَّمْيِيزُ. اهـ. مُعْنَى. هـ. فَوَدُ: (وَسَكْنِهِ) يَمْنَى  
حَارَتَهُ. اهـ. سُلْطَانٌ. هـ. فَوَدُ: (وَمَحَلُّهُ مِنْهَا) أَي: هَلْ هُوَ فِي أَوَّلِهَا، أَوْ آخِرِهَا، أَوْ وَسْطِهَا. اهـ. مُعْنَى.  
هـ. فَوَدُ: (مِنْهَا) أَي: السَّكَنُ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدُ: (مِنْ نَحْوِ الْعَبِيدِ، وَالذَّوَابِ) أَي: مِنْ سَائِرِ الْمُنْقُولَاتِ،  
وَأَمَّا الْمَقَارُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَأْمُونٌ الْأَشْيَاءَ إِمَّا بِالشُّهُرَةِ، وَإِمَّا بِالتَّخْدِيدِ كَمَا مَرَّ. اهـ. رَشِيدِي، وَيُقِيدُهُ  
أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالْمَقَارِ. اهـ. بِكَافِ الْقِيَاسِ. هـ. فَوَدُ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا فِي الْمَعْرُوفِ السَّابِقِ.  
اهـ. سَم. هـ. فَوَدُ: (بِمَا يُمَكِّنُ الْإِلْخَ) أَي: بِذِكْرِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، وَالبَاءِ لِلتَّضْوِيرِ. هـ. فَوَدُ: (بِذَلِكَ)  
أَي: الْمُبَالَغَةِ. هـ. فَوَدُ: (لِلْمَقْدِ) أَي: لِصِحَّةِ عَقْدِ السَّلَمِ. هـ. فَوَدُ: (كَمَا جَرَّيَا عَلَيْهِ الْإِلْخَ) أَي: فِي الرُّوْضَةِ،  
وَأَصْلُهَا. اهـ. شَرْحُ الْمَنْهَجِ. هـ. فَوَدُ: (مِثْلِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ) أَي: فَخَالَفَ مَا هُنَا فِي الْمُتَقَوِّمَةِ. اهـ.  
بُجَيْرِي. هـ. فَوَدُ: (مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ حَاضِرَةٍ الْإِلْخَ) سَيَأْتِي أَنَّ الْحَاضِرَةَ يَجِبُ فِيهَا ذِكْرُ الصُّفَاتِ، وَإِنْ  
كَانَتْ مُتَقَوِّمَةٌ قَالَ سَم: وَكَانَ وَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ تَسْهُلُ مَعْرِفَتُهُ فَاشْتَرَطُ، وَضَعُهُ فِي الدَّعْوَى،  
وَإِنْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ لَا تُسَمَّعُ إِلَّا عَلَى عَيْنِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا انْتَهَى. أَي: فَلَا يُخَالِفُ قَوْلَهُ: الْآتِي، أَوْ  
غَايَةُ عَنِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ أَمَرَ بِإِخْضَارِ مَا يُمَكِّنُ الْإِلْخَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى، وَمَا يَأْتِي مِنْ  
تَكْلِيفِ الْإِخْضَارِ بِالنِّسْبَةِ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ بِعَيْنِهِ. اهـ. بُجَيْرِي. هـ. قَالَ الْمُعْنَى: وَبِذَلِكَ الْحَمْلِ انْتَفَعَ قَوْلُ  
بَعْضِهِمْ أَنَّ كَلَامَهُمَا هُنَا يُخَالِفُ مَا فِي الدَّعَاوَى، وَقَالَ الْبُلْقِينِي مَعَ اعْتِمَادِهِ مَا فِي الدَّعَاوَى كَلَامَ الْمُتَمِّ  
فِي غَيْرِ التَّقْدِ، أَمَّا هُوَ فَيُتَمَيَّزُ فِيهِ ذِكْرُ الْجِنْسِ، وَالتَّوَعُّعِ، وَالصُّحَّةِ، وَالتَّكْسِيرِ. اهـ. هـ. فَوَدُ: (فَمَنْ عَبَّرَ الْإِلْخَ)  
تَفْرِيسُ لَابِنِ الْمُقْرِي فِي رَوْضِهِ.

هـ. فَوَدُ: (اِعْتِمَادًا عَلَى الْأَوْصَافِ أَيْضًا) أَي: كَمَا فِي الْمَعْرُوفِ السَّابِقِ قَبْلَ اخْتِذِهِ، وَيَتَعَنَّهُ انْظُرْ لَوْ كَانَ  
يَتَمَيَّزُ بَعْنَهُ كَالْمَقَارِ، أَوْ يَتَعَسَّرُ كَالشَّيْءِ الثَّقِيلِ، أَوْ يُوْرِثُ قَلْعُهُ ضَرَرًا كَالْمُتَبَّتِ فِي جِدَارٍ.

أي: بما قامت البيئَةُ عليه؛ لأنَّ الحكمَ مع خطري الاشتباه، والجهالة بعيد، والحاجة تندفع بسماع البيئَةِ بها اعتمادًا على صفاتها، والكتابة بها كما قال: (هل يَكْتُوبُ إلى قاضي بَلَدِ المالِ بما شَهِدَتْ به) البيئَةُ فَإِنْ أَظْهَرَ الخصمُ هناك عَيْنًا أُخْرَى مُشَارَكَةً لَهَا بِيَدِهِ، أَوْ يَدٍ غَيْرِهِ أَشْكَلَ الحالُ نظيرَ ما مَرَّ في المحكوم عليه، وإنَّ لم يأتْ بدافعٍ عَمِلَ القاضي المَكْتُوبُ إليه بالصفة التي تَصِفُهَا الكِتَابُ، وحينئذٍ (فَيَأْخُذْهُ) مِثْرُنُ هو عنده (وَيَنْفَعُهُ إِلَى) القاضي (الكاَتِبِ ليشهدوا على عَيْنِهِ) ليَحْصُلَ اليَقِيْنُ (و) لكن (الأَظْهَرُ أَنَّهُ) لا (يُسَلِّمُهُ لِلْمُدَّعِي) إلَّا (بِكَفِيلٍ).....

• فَوُدَّ: (أي: بما قَامَتْ إِلَيْهِ) أي: بِعَيْنٍ مِثْلِيَّةٍ، أَوْ مُتَقَرِّبَةٍ قَامَتْ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (مع عَظَمِ الاشتباه إِلَيْهِ) أي: خَوْفِهِ. اهـ. • بُجِرِمِي. • فَوُدَّ: (وَالكِتَابَةُ إِلَيْهِ) أي: مَعَهَا، وَقَوْلُهُ: (بِهَا) أي: بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ. • فَوُدَّ: (أَوْ يَدٍ غَيْرِهِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا بِيَدٍ غَيْرِهِ، وَهِيَ لِلْمُدَّعِي عَلَيْهِ. اهـ. • رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ) أي: فَيَبْتَغِ الْقَاضِي الْمَكْتُوبَ إِلَيْهِ إِلَى الْقَاضِي الْكَاتِبِ لِيَطْلُبَ مِنَ الشُّهُودِ زِيَادَةً تَمَيِّزَ لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَى بِهَا، فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ زِيَادَةً عَلَى الصِّفَاتِ الْمَكْتُوبَةِ وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ عَ شَرِّ وَبُجِرِمِي. • فَوُدَّ: (بِالصِّفَةِ الَّتِي إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهْأَةُ إِذَا وَجَدَهُ بِالصِّفَةِ إِلَيْهِ. • فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ) لَا مَوْقِعَ لَهُ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (فَيَأْخُذْهُ أَي: الْمُدَّعَى بِهِ، وَيَنْفَعُهُ إِلَيْهِ) انْظُرْ لَوْ كَانَ يَتَعَدَّرُ بَعْدَهُ كَالْعَقَارِ الْغَيْرِ الْمَعْرُوفِ، أَوْ يَتَعَسَّرُ كَالشَّيْءِ الثَّقِيلِ، أَوْ يَوْرَثُ قَلْعُهُ ضَرَرًا كَالْمُبْتَدِ فِي جِدَارٍ، وَسَأَلْتُ الطَّبْلَاوِيَّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ انْتَهَى. اهـ. سم، وقال م ر: يَتَدَاعِيَانِ عِنْدَ قَاضِي بَلَدِ الْعَيْنِ فَلْيَحْرُزْ. اهـ. • بُجِرِمِي. • فَوُدَّ: (وَيَنْفَعُهُ إِلَى الْقَاضِي إِلَيْهِ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ عَنْ أَنَّ الْبَغْتَ جَائِزٌ، أَوْ وَاجِبٌ وَلَا عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَغْتِ. اهـ. سم، وَإِنَّمَا نَقَى الْإِنْصَاحَ لَا أَضِلَّ الدَّلَالَهَ فِي الْبَغْتِ لِقَوْلِهِمْ: أَنَّ مُطْلَقَاتِ الْعُلُومِ ضَرُورِيَّةٌ، وَأَمَّا نَقْيُهُ عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَغْتِ فَقَدْ يَمْنَعُ بَأَنَّ مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ (كَالذَّهَابِ)، وَقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَحَيْثُ، أَوْ جِنَا الْإِخْضَارِ إِلَيْهِ). مُفْصَحٌ بِذَلِكَ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (لِيَشْهَدُوا عَلَى عَيْنِهِ) أَي: فَعَائِدَةُ الشَّهَادَةِ الْأُولَى نَقْلُ الْعَيْنِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. • بُرُلْسِي وَسَم. • فَوُدَّ: (لِيَحْصُلَ الْيَقِيْنُ) هُوَ مُرَادِفٌ لِلْعِلْمِ، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا فَقَالَ: الْيَقِيْنُ يُحْكَمُ الذَّهْنِ الْجَائِزِ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الشَّكُّ، وَالْعِلْمُ أَعْمُ، وَعَلَى هَذَا كَانَ الْأَنْسَبُ التَّغْيِيرُ بِالْعِلْمِ. اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُهُ إِلَّا بِكَفِيلٍ) زِيَادَةً (لَا) مَعَ (إِلَّا) تَوْهِيْمُ أَنَّ مُقَابِلَ الْأَظْهَرِ يَقُولُ: يُسَلِّمُهُ بِلَا كَفِيلٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ: الْآتِي، وَمُقَابِلُ الْأَظْهَرِ إِلَيْهِ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ أَي: الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ يُسَلِّمُهُ إِلَى الْمُدَّعَى بَعْدَ أَنْ يُحْلَفَهُ بِمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: إِنَّ الْمَالَ هُوَ الَّذِي شَهِدَ بِهِ شُهُودُهُ عِنْدَ الْقَاضِي، وَجِبَتْ أَنْ يَكُونَ التَّسْلِيمُ بِكَفِيلٍ بِيَدِهِ، أَي: الْمُدَّعَى، وَقِيلَ: لَا يَكْفُلُهُ بِيَدِهِ، بَلْ يَكْفُلُهُ بِقِيَمَةِ الْمَالِ. اهـ.

• فَوُدَّ: (وَيَنْفَعُهُ) لَيْسَ فِيهِ إِنْصَاحٌ عَنْ أَنَّ الْبَغْتَ جَائِزٌ، أَوْ، وَاجِبٌ، وَلَا عَنْ مَحَلِّ مُؤَنَةِ الْبَغْتِ.

ويظهر وجوب كونه ثقةً ملئياً قادراً ليطبق السقر لإحضاره، وليصدق في طلبه (بتدنيه) احتياطاً للمدعى عليه حتى إذا لم يُعَيِّن الشهود طولب برده نعم، الأمة التي تخوم خلوته بها لا تُرسل معه، بل مع أمينٍ معه في الرفقة، وظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى نحوٍ محرم، أو امرأة ثقة تمنع الخلوة، ولو قيل: به لم يُعْزَلْ إلا أن يُجاب بأن اعتبار ذلك يشق فسويح فيه مُسَارعة لفصل الخصومة، وفيه ما فيه، ويُسن أن يختص على العين، وأن يُعْلَق قِلادةً بعُنق الحيوان بختم لازم لئلا يُبدل بغيره (لأن) ذهب به إلى القاضي الكاتب و(شاهدوا) عنده (بمينة كَتَبَ براءة الكفيل) بعد تكميم الحكم، وتسليم العين للمدعي، ولم يحتج لإرسال ثانٍ (والا) يشهدوا بمينه (فعلى المدعي مؤنة الرد) كالذهاب.....

• فؤد: (وجوب كونه) أي: الكفيل. • فؤد: (ملئياً) ما وجه اختيار الملاءة إلا أن يُراد بها ما يتأتى معه السقر. اه. سم. • فؤد: (وليصدق إلخ) ببناء الفاعل من الصدق، ويَحْتَمِلُ أنه ببناء المفعول من التصديق. • فؤد: (احتياطاً) إلى قوله: (وأما فُيْل) في المعنى إلا قوله: (وظاهره) إلى، (ويُسن) أي: وهي في محل ولاية القاضي، وقوله: (من غير كبير مشقة) إلى المتن، وقوله: (ليُدْهِ)، وقوله: (لتوصله) إلى المتن. • فؤد: (لا تُرسل معه) أي: مع المدعي. • فؤد: (بل مع أمين في الرفقة إلخ) ويُفَرَّقُ بينه، وبين المدعي، ولو أمينا حيث اُغْتَبِرَ فيه نحو امرأة يُقَوَّ بأن للمدعي من الطمع فيها ما ليس لغيره فالثَّهْمَةُ فيه أقوى. اه. سم. • فؤد: (وأن يُعْلَق قِلادةً بعُنق الحيوان) الأولى، وعلى قِلادة تُجْعَلُ بعُنق الحيوان عبارةً للمعنى، والروض، وشرح المنهج، ويُسن أن يَخْتَمَ على العين حين تسليمها بختم لازم لئلا يُبدل بما يَقَعُ به اللبس على الشهود، فإن كان رقيقاً جعل في عُنقه قِلادة، وختم عليها. اه. وفي البُجَيْرِمْي قوله: (زقيقاً ليس بقيد)، وعبارة النهاية (حيواناً). اه. • فؤد: (بختم لازم) أي: لا يُمكن زواله كقيلولة فلا يكتفي بختمه بجبر، ونحوه. اه. بُجَيْرِمْي عن شيخه العشماوي. • فؤد: (ذهب به) إلى قول المتن: (إحضاره) في النهاية إلا قوله: (أي) وهي في محل ولاية القاضي. • فؤد (سن): (بمينه) أي: على عَيْنِ المدعي به. • فؤد: (كالذهاب) عبارة كثر الاستاذ، ويجب على

• فؤد: (ويظهر وجوب كونه ثقةً ملئياً) ما وجه اختيار الملاءة إلا أن يُراد بها ما يتأتى معه السقر. • فؤد: (بل مع أمين) إن حُلَّت خلوة ذلك الأمين بها فقد احتيج هنا إلى نحوٍ مخرم، وإلّا فما المرجع لإرسالها معه دون المدعي إذا كان آميناً إلا أن يُفَرَّقُ بأن للمدعي بها من الطمع فيها ما ليس لغيره فالثَّهْمَةُ فيه أقوى. • فؤد: (مؤنة الرد كالذهاب إلخ) سَكَتَ عن مؤنة إحضاره إذا شهدوا بمينه على من هي، ثم رأيت قول شرح الرُّوضِ عَقِبَ قول الرُّوضِ، فإن شهدوا بعينها حكَمَ بها للمدعي، وسَلَّمَهَا إليه ما نصّه قلَّه الرجوع على الخصم بمؤنة الإحضار انتهى، وفيه إشعار بأن مؤنة الإحضار تُؤْخَذُ من المدعي، ثم إن ثَبَّتَ العَيْنُ له رجع بها على الخصم، ثم رأيت قول المُصَنِّفِ الآتي آخر الفصل، وحيث، أو جَبَا الإحضار إلخ. • فؤد - أي المُصَنِّفِ أيضًا - : (فعلى المدعي مؤنة الرد) عبارة كثر

لِظَهْوَرِ تَعَدُّهِ، وَعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ أَجْرُهُ تِلْكَ الْمُدَّةُ إِنْ كَانَتْ لَهُ مَنَفْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَطَّلَهَا عَلَى صَاحِبِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ (أَوْ) ادَّعَى عَيْنًا غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ لِلْقَاضِي، وَلَا مَشْهُورَةً لِلنَّاسِ (غَايِبَةً عَنِ الْمَجْلِسِ لَا الْبَلَدِ). قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ قَرِيبَةً مِنَ الْبَلَدِ، وَسَهَّلَ إِحْضَارَهَا، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ فَقَالَ: الْغَائِبَةُ عَنِ الْبَلَدِ بِمَسَافَةِ الْمَدْوَى أَيْ: وَهِيَ فِي مَجَلٍّ وَلَا يَلِيهِ الْقَاضِي كَالَّتِي فِي الْبَلَدِ لَا شَتْرَاكِهَمَا فِي وَجُوبِ الْإِحْضَارِ (أَمَرَ بِإِحْضَارِ مَا يُمَكِّنُ) أَيْ: يَتَيَسَّرُ مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (إِحْضَارُهُ) لِيَدْعِيَ (وَلِيَشْهَدُوا بِعَيْنِهِ) لِيَتَوَصَّلَ بِهِ لِحَقِّهِ فَوْجَبَ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْخَصْمِ الْحُضُورُ عِنْدَ الطَّلَبِ (وَلَا تُسْمَعُ) حِينَئِذٍ (شَهَادَةُ بَصِيفَةٍ) كَمَا فِي الْخَصْمِ الْغَائِبِ عَنِ الْمَجْلِسِ فِي الْبَلَدِ، وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ بِخِلَافِهِ فِي الْغَائِبِ عَنْ ذَلِكَ.....

الْمُدَّعِي مُؤَنَّهُ الْإِحْضَارِ أَيْضًا انْتَهَتْ. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ قَوْلِهِ: فَإِنْ شَهِدُوا بِعَيْنِهَا حُكِمَ بِهَا لِلْمُدَّعِي، وَسَأَلَهَا نَفْسُهَا فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْخَصْمِ بِمُؤَنَّهُ الْإِحْضَارِ. اهـ. وَفِيهِ إِشْعَارٌ بَأَنَّ مُؤَنَّهُ الْإِحْضَارِ تُؤْخَذُ مِنَ الْمُدَّعِي، ثُمَّ إِنْ ثَبَّتَ الْعَيْنُ رَجَعَ بِهَا عَلَى الْخَصْمِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ الْآتِي آخِرَ الْفَضْلِ، وَحَيْثُ أَوْ جَبْنَا الْحُضُورَ إلخ. اهـ. سم. فَوَدَّ: (لِظَهْوَرِ تَعَدُّهِ) وَلِهَذَا كَانَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ عَنِ الْبَنْدَنِجِيِّ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (تِلْكَ الْمُدَّةُ) أَيْ: مُدَّةُ الْحِيلُولَةِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ. فَوَدَّ: (لِإِشْعَارِ كِلَاهُمَا فِي وَجُوبِ الْإِحْضَارِ) قَدْ يُقَالُ: إِنْ وَجُوبَ الْإِحْضَارِ حُكِمَ الْأَصْلُ لَا جَامِعٌ فَكَانَ الصَّوَابُ فِي تَيَسُّرِ الْإِحْضَارِ. فَوَدَّ (سُئِلَ): (أَمَرَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ: أَمَرَ الْقَاضِي الْخَصْمَ، أَوْ مِنَ الْعَيْنِ فِي يَدِهِ. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِيَدْعِيَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالصَّفَةِ لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: أَفْهَمَ نَفْيُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالصَّفَةِ جَوَازَ الدَّعْوَى، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَسِيطِ. اهـ. سم. أَقُولُ: وَكَذَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُغْنِي فَقَالَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بَصِيفَةٍ مَا نَفَّهَ لِعَيْنِ غَائِبَةٍ عَنِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ، وَإِنْ سُمِعَتِ الدَّعْوَى بِهَا. اهـ. فَوَدَّ (سُئِلَ): (بَعَيْنِهِ) أَيْ: عَلَيْهَا. اهـ. مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِيَتَوَصَّلَ إلخ) قَدْ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ: الْآتِي كَمَا فِي الْخَصْمِ الْغَائِبِ إلخ. عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ لِيَتَيَسَّرَ ذَلِكَ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ بَعْدَ الْمَسَافَةِ، وَكَثْرَةِ الْمَشَقَّةِ. اهـ. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) إِشَارَةٌ إِلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالصَّفَةِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: الْآتِي، وَأَمَّا مَا لَا يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ إلخ. حَيْثُ قَالَ فِيهِ: أَوْ وَصَفَ، وَحَدَّدَ إلخ. اهـ. سم. فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِ) أَيْ: مِنَ الْمَسَافَةِ الْقَرِيبَةِ.

الْأَسْتَاذُ، وَيَجِبُ عَلَى الْمُدَّعِي مُؤَنَّهُ الْإِحْضَارِ أَيْضًا إلخ. فَوَدَّ: (لِيَدْعِيَ، وَلِيَشْهَدُوا إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالصَّفَةِ لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَفْهَمَ نَفْيُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالصَّفَةِ جَوَازَ الدَّعْوَى، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَسِيطِ فَقَالَ: وَالْأَصْلُ بِالْعَبْدِ الَّذِي لَا يَغْرِهُهُ الْقَاضِي بِعَيْنِهِ مَسْمُوعَةٌ عَلَى الرُّضْفِ لَا مُحَالَةً إِذْ قَدْ لَا يَقْبَلُ الْمُدَّعِي عَلَى إِحْضَارِ الْعَبْدِ، وَهُوَ فِي يَدِ الْخَصْمِ. اهـ. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) إِشَارَةٌ إِلَى سَمَاعِ الشَّهَادَةِ بِالصَّفَةِ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَأَمَّا مَا لَا يَسْهَلُ إِحْضَارُهُ إلخ. حَيْثُ قَالَ

إما مشهور، أو معروف للقاضي، وأراد الحكم فيه بعلمه فيحكم به من غير إحصائه بخلاف ما إذا لم يُحكم بعلمه لا بُد من إحصائه لما تقرر أن الشهادة لا تُسمع بصفة، وأما ما لا يسهل إحصائه كالمقار فإن اشتهر، أو عرّفه القاضي، وحكم بعلمه، أو وصف، وخذد فُتسَمَّع

• فُود: (إما مشهور) إلى قوله: (وَرَعَمَ) في النهاية إلا قوله: (أي) له إلى قِيَاتِهِ، وقوله: (لِلدَّعَوَى) إلى (وقد تَسَمَّعَ)، وقوله: (ومؤنة الإحصاء) إلى (وعَلِمَ). • فُود: (إما مشهور إلخ) أي: لِلتَّاسِ مُخْتَرُ قَوْلِهِ السَّابِقِ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ لِلْقَاضِي إلخ. فكان المُنَاسِبُ الثَّانِي. • فُود: (أو معروف للقاضي إلخ) عبارة النهاية، وأما ما يَعرِفُهُ القاضي، فَإِنَّ عَرَفَهُ النَّاسُ أَيْضًا فَلَهُ الْحُكْمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إحصاء، وإن اِختَصَّ بِهِ الْقَاضِي، فَإِنَّ حَكْمَ بَعْلِمِهِ نَقَذَ، أو بِالْبَيِّنَةِ فَلَا، لأنها لَا تُسَمَّعُ بِالْصَّفَةِ. اهـ. • فُود: (وأراد الحكم فيه بعلمه) أي: إن قُلْنَا يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ بَأَن كَانَ مُجْتَهِدًا. اهـ. ع ش أي: على مُخْتَارِ النِّهَايَةِ خِلَافًا لِلشَّارِحِ، فَإِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الاجْتِهَادُ كَمَا مَرَّ. • فُود: (بخلاف ما إذا لم يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ لَا بُدَّ مِنْ إحصائه إلخ) صَرِيحُ الصَّنِيعِ رُجُوعُهُ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا لَكِنَّ صَرِيحَ الرُّوضِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ: وَكَذَا الْمُبْدُ مَثَلًا الْمَشْهُورُ أَي: لِلتَّاسِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إحصائه، وَكَذَا إِنْ عَرَفَهُ الْقَاضِي، وَحَكْمَ بَعْلِمِهِ، فَإِنَّ كَانَتْ أَي: حُجَّتُهُ الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا بَيِّنَةٌ أَحْضَرَ انْتَهَى. اهـ. سم، وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الرُّوضِ لَكِنَّ دَعَاوَهُ صَرَاةً صَنِيعِ الشَّارِحِ فِي رُجُوعِهِ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا مَمْنُوعَةٌ. • فُود: (وأما ما لَا يَسْهَلُ إلخ) أي: لَا يُمْكِنُ كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُغْنِيُّ، وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ، وَبِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: الْآتِي، وَأَمَّا تَقِيلُ إلخ. وَقَدْ يَذْفَعُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ. • فُود: (أو عَرَفَهُ الْقَاضِي، وَحَكْمَ بَعْلِمِهِ) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى اشْتِهَارِ لِيَخْتَصَّ قَوْلُهُ: فَتُسَمَّعُ إلخ. بغيره كَانَ أَضَوَّبَ. اهـ. سم أي: مَعَ حَذْفِ وَاوٍ وَحَكْمَ، وَزِيَادَةِ أَوْ قُتِيلَ اشْتَهَرَ. • فُود: (وَحَكْمَ بَعْلِمِهِ) أَي: بِنَاءٍ عَلَى جَوَازِ حُكْمِهِ بَعْلِمِهِ. اهـ. مُغْنِي. • فُود: (أَوْ وَصَفَ، وَخَذَدَ إلخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ هُنَا كَالنِّهَايَةِ،

فِيهِ، أَوْ وَصَفَهُ، وَخَذَدَ إلخ. • فُود: (إما مشهور) أَي: شُهْرَةٌ بِحَيْثُ يَكُونُ مَعْلُومًا لِلْقَاضِي، وَحَيْثُ فَلَا إِشْكَالَ فِي رُجُوعِ قَوْلِهِ: وَأَرَادَ الْحُكْمَ بَعْلِمِهِ إلخ. لِهَذَا أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحْكُمُ بَعْلِمِهِ لَا بُدَّ مِنْ إحصائه صَرِيحُ الصَّنِيعِ رُجُوعُهُ لِلْمَشْهُورِ أَيْضًا لَكِنَّ صَرِيحَ الرُّوضِ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ: وَكَذَا أَي: الْمُبْدُ مَثَلًا الْمَشْهُورُ أَي: لِلتَّاسِ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إحصائه، وَكَذَا إِنْ عَرَفَ الْقَاضِي، وَحَكْمَ بَعْلِمِهِ، فَإِنَّ كَانَتْ أَي: حُجَّتُهُ الَّتِي يَحْكُمُ بِهَا بَيِّنَةٌ أَحْضَرَ انْتَهَى قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَتَبَعَ فِي هَذَا أَصْلُهُ حَيْثُ نُقِلَ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ يَحْكُمُ بِالْمُبْدِ الَّذِي يَعرِفُهُ الْقَاضِي بِلَا إحصاء، ثُمَّ اعْتَرَضَهُ بِأَن هَذَا بَعِيدٌ فِيمَا إِذَا جَهَلَ، وَصَفَهُ، وَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّعُ بِالْصَّفَةِ لَكِنَّ أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَن الْمَمْنُوعَ إِنَّمَا هُوَ الشَّهَادَةُ بِوَصْفٍ لَا يَحْصُلُ لِلْقَاضِي بِهِ مَعْرِفَةُ الْمُوصُوفِ مَعَهُ دُونَ مَا إِذَا حَصَلَتْ بِهِ كَمَا هُنَا انْتَهَى.

• فُود: (أو معروف للقاضي إلخ)، وَأَمَّا مَا يَعرِفُهُ الْقَاضِي، فَإِنَّ عَرَفَهُ النَّاسُ أَيْضًا فَلَهُ الْحُكْمُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إحصاء، وَإِنْ اِختَصَّ بِهِ الْقَاضِي، فَإِنَّ حَكْمَ بَعْلِمِهِ نَقَذَ، أو بِالْبَيِّنَةِ، فَلَا ش ر م. • فُود: (لَا بُدَّ إلخ) مَثَى عَلَيْهِ فِي الرُّوضِ، وَفِيهِ كَلَامٌ فِي شَرْحِهِ. • فُود: (أو عَرَفَهُ الْقَاضِي) لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى، فَإِنَّ اشْتِهَارَ لِيَخْتَصَّ



البينة، ويُحكّم به فإن قالت البينة: إنما نعرف غيته فقط تعمّن حضور القاضي، أو نائيهِ لَتَقَعَ الشهادة على غيته فإن كان هو المحدود في الدعوى حَكَمَ، وإلا فلا وأما ثَقِيلَ، ومُثَبَّتَ، وما يورث قَلَمَهُ ضَرَرًا أي: له، وقع عَرُفًا فيما يظهرُ فيأتيهِ القاضي، أو نائيهِ لِلدَّعْوَى على غيته بعدَ وصف ما يُمكنُ وصفه، وقد تَسَمَّعَ البينة بالوصف بأن شَهِدَتْ بإقرار المُدَّعَى عليه باستيلائه على عَيْنِ صِفَتِهَا كذا، ومُؤَنَةُ الإحضارِ على المُدَّعَى عليه إن ثَبَتَ لِلْمُدَّعَى، وإلا.....

والرّوض اشتراط الجمع بين الوصف، والتّحديد فلا يكفي مُجرّد التّحديد، وقَصِيَّةُ اقتصار المُثَنِّي، وشرح المنهج والرّوض هنا على التّحديد كما تأتي عبارة الأولين، وكذا اقتصار جميعهم عليه فيما يأتي من قولهم، فإن كان هو المحدود إلخ. أنه يكفي فليَحْمَلِ العطفُ هنا على أنه لِلتفسير. هـ. فَوَدَ: (وأما ثَقِيلَ، ومُثَبَّتَ إلخ) قَصِيَّةُ كَلَامِهِ كالرّوض، والنهاية آخرًا أنه لا تُسَمَّعُ فيما ذَكَرَ البينة بالصفة مُطلقًا بخلاف كلام المُثَنِّي، وشرح المنهج، وكلام النهاية أولًا عبارة الأول، أما ما لا يُمكنُ إحصاءه كالعقار فيَحْدُدُهُ المُدَّعَى، ويُقيِمُ البينة بتلك الحدود، فإن قال الشهود: نعرفُ العقارَ بعينه، ولا نعرفُ الحدودَ بَمَثَلِ القاضي مَنْ يَسْمَعُ البينة على غيته، أو يَحْضُرُ بنفسه، فإن كان إلخ. هذا إذا لم يكن العقارُ مشهورًا بالبلد، وإلا لِمَ لم يَخْتَجِ إلى تحديده، وأما ما يفسرُ إحصاءه كالشيء الثَقِيلِ، أو ما أثبت في الأرض، أو رُكَّزَ في الجدار، وأورث قَلَمَهُ ضَرَرًا فكالعقار. اهـ. وعبارة شرح المنهج، أما إذا لم يسهل إحصاءه بأن لم يكن كعقارٍ، أو يفسرُ كشيءٍ ثَقِيلِ، أو يورث قَلَمَهُ ضَرَرًا فلا يُؤْمَرُ بإحضاره بل يُحَدِّدُ المُدَّعَى العقارَ، ويَصِفُ ما يفسرُ، وتَشْهَدُ الحجةُ بتلك الحدود، والصفات، فإن كان العقارُ مشهورًا بالبلد لم يَخْتَجِ لِتَحْدِيدِهِ فيما ذَكَرَ، ومثله يأتي في وصف ما يفسرُ إحصاءه. اهـ. قال البَجِيرِيُّ قوله: بتلك الحدود أي: في العقار، وقوله: والصفات أي: فيما يفسرُ، وإذا شَهِدَتِ الحجةُ بذلك حَكَمَ من غير حاجة إلى أن يَحْضُرَ هو، أو نائيهِ كما في شرح الرّوض، وقوله: فيما ذَكَرَ أي: في الدعوى به، والشهادة، وقوله: ومثله أي: ومثل هذا التّحديد. اهـ. وعبارة سم قوله: وإما ثَقِيلَ إلخ. أي: من غير المعروف، والمشهور. اهـ. فَوَدَ: (وأما ثَقِيلَ إلخ) لا حاجة إليه؛ لأنه عَيْنٌ ما قَبْلَهُ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَ: (لِلدَّعْوَى هَلَى عَيْنِهِ إلخ) قَصِيَّةُ امْتِناعِ الدَّعْوَى بالوصف لَكِنْ عبارة الرّوض، وشرجه مُصَرَّحَةٌ بِجَوَازِهَا. اهـ. سم، ومرّ عن المُثَنِّي ما يُصَرِّحُ بذلك، وفي كلامِ النهاية ما يُشيرُ إليه.

فَتَسَمَّعُ إلخ. لغيره كان أَضَوَّبَ. هـ. فَوَدَ: (وإما ثَقِيلَ) أي: من غير المعروف، والمشهور. هـ. فَوَدَ: (لِلدَّعْوَى هَلَى عَيْنِهِ إلخ) قَصِيَّةُ امْتِناعِ الدَّعْوَى بالوصف لَكِنْ عبارة الرّوض، وشرجه مُصَرَّحَةٌ بِجَوَازِهَا، وهي، وما يفسرُ إحصاءه لِثَقِيلِ فيه، أو إثبات له في جدار، أو أرض، وضَرَّ قَلَمَهُ، وصفه المُدَّعَى إن أمكنَ ثم يأتيهِ القاضي، أو نائيهِ لَتَقَعَ الشهادة على غيته، وكذا إذا عَرَفَ الشهودُ العقارَ بدونِ الحدودِ يُحْضِرُهُ هو، أو نائيهِ لَتَقَعَ الشهادة على غيته، فإن، وافقت الحدود ما ذَكَرَهُ المُدَّعَى في الدَّعْوَى حَكَمَ، وإلا، فلا. اهـ.

فهي ومؤنة الرد على المدعي كما يأتي، وعلم مما تقرّر قبول الشهادة على العين، وإن غابت عن الشهود بعد التحمل، وزعم بعض معاصري أبي رزعة اشتراط ملازمتها لها من التحمل إلى الأداء أطال أبو رزعة في رده بما حاصله أنه لم يَر أحدًا ذكر ذلك فيطالب بنقله، أو الأصل الذي خرج عليه إن تأهل للتخريج، وهل يقول بذلك في كل مثلي، أو ومتقوم، ثم قال: والذي لا أشك فيه أن الشاهد إن كان من أهل الدين، واليقظة التامة قبلت شهادته بها، وتشخيصه لها، ولا يقال له: من أين علمتها؛ لأنه قد يحصل له بعينها مميّز لها عن مشاركتها في وظيفها من قرائن، وممارسة بها، وإن لم يكن كذلك فينبغي للقاضي أن يسأله فإن ذكر أنه لازمها من تحمله إلى أدائه قيل، وإن قال: غابت عني لكتنها لم تثبت علي فينبغي للقاضي امتحانه بخلطها بمشابهها من جنسها فإن ميّزها حينئذ علم صدقه، وضبطه قال: وهذا كما يفرّق القاضي الشهود للزبية فإن لم يَر منهم موجب الرد أمضى الحكم، ولو مع بقاء الزبية، والشاهد أمين، والقاضي أسيره فإذا ادّعى معرفة ما شهد به فهو مؤتمن عليه فإن اتهمه حرّز الأمر كما ذكرنا من التفريق، وخلط المشهود به، أو عليه، أو له مع مشابهه ليتحرّز له ضبط الشاهد. ١هـ. وقوله: ينبغي الأول، والثاني يحتمل الوجوب، والتدب، والذي يظهر أنه يأتي هنا ما يأتي قبيل الحسبية، وفي المثقبة من التفصيل المفيد للوجوب تارة، وللتدب أخرى

فرد: (فهي، ومؤنة الرد على المدعي) وليس عليه هنا أجره مثلها لمدة الحيلولة كما يأتي.

فرد: (كما يأتي) أي: في آخر هذا الفصل. ١هـ. سم. فرد: (مما تقرّر) أي: بقوله: فإن قالت البيئة إلخ. ويمكن رجوعه لقول المصنف أمر بإحضار إلخ. أيضًا. فرد: (وإن غابت عن الشهود) لا يخفى أنه ينبغي تقييد هذا بغير المثليات، أما هي فلا خفاء أنها تنافي الشهادة على عينيها إذا احتاج الأمر إليه إلا مع الملازمة المذكورة إذ هي بمجرد عينيها عن الشهود تنبهم عليهم لعدم شيء يميّزها. ١هـ. رشيد. فرد: (وزعم بعض معاصري إلخ) عبارة النهاية، وهو كذلك خلافًا لمن اشتراط ملازمتها لها من التحمل إلى الأداء. ١هـ. فرد: (أطال أبو رزعة إلخ) خبر، وزعم بعض إلخ. أقول بحمل كلام ذلك على المثليات يتدفع الاعتراض لما مرّ آنفاً عن الرشيد. فرد: (فيطالب إلخ) أي: البغض، وكذا ضمير، وهل يقول. فرد: (ثم قال) أي: أبو رزعة. فرد: (وإن لم يكن كذلك) أي: من أهل الدين، واليقظة التامة. فرد: (وهذا) أي: ما ذكر من الانبغاثين، ويحتمل أن الإشارة للانبغاث الثاني كما يؤيده آخر كلامه.

فرد: (انتهى) أي: كلام أبي رزعة. فرد: (ما يأتي إلخ) أي: من أنه إن اشتهر ضبطه، وديانته لم يلزمه استفساره، ولا لزومه.

فرد: (كما يأتي) أي: آخر هذا الفصل. فرد: (وإن غابت عن الشهود بعد التحمل)، وهو كذلك ش

(وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ فَقَالَ): عِنْدِي عَيْنٌ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ لَكِنَّهَا غَائِبَةٌ غَرِمَ قِيمَتُهَا لِلْحَيْلُولَةِ، أَوْ (لَيْسَ بِيَدِي عَيْنٌ بِهَذِهِ الصُّفَّةِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ (ثُمَّ) بَعْدَ حَلْفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ (لِلْمُدْعَى دَعْوَى الْقِيَمَةِ) فِي الْمُتَقَوِّمِ، وَالْمَثَلُ فِي الْمَثَلِيِّ لِحَتْمِ أَنَّهَا هَلَكَتْ (فَإِنْ نَكَلَ) الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ (فَحَلَفَ الْمُدْعَى، أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً) بِأَنَّ الْعَيْنَ الْمَوْصُوفَةَ كَانَتْ بِيَدِهِ، وَإِنْ قَالَتْ: لَا نَعْلَمُ أَنَّهَا مِلْكُ الْمُدْعَى (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) لِيَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى عَيْنِهِ كَمَا مَرَّ (وَحَبَسَ عَلَيْهِ) لَامْتِنَاعِهِ مِنْ حَقِّ لَزْمِهِ مَا لَمْ يُبَيِّنْ عُذْرًا لَهُ فِيهِ (وَلَا يُطْلَقُ إِلَّا بِالْحَضَارِ) لِلْمَوْصُوفِ (أَوْ دَعْوَى تَلْفٍ) لَهُ مَعَ الْحَلْفِ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ، أَوْ الْمَثَلِ، وَيَقْبَلُ دَعْوَاهُ التَّلْفَ، وَإِنْ نَاقَضَ قَوْلَهُ الْأَوَّلَ لِلضَّرُورَةِ نَعَمْ، بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ التَّلْفَ إِلَى جِهَةِ ظَاهِرَةِ

فَوَيْلٌ (سُي): (وَإِذَا وَجِبَ إِحْضَارُ) أَي: لِلشَّيْءِ الْمُدْعَى بِهِ، وَلَا بَيِّنَةً لِمُدْعَاهِ فَقَالَ أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ. اه. مُغْنِي، وَفِي الْبُجَيْرِيِّ هَذَا رَاجِعٌ لِلْغَايَةِ عَنِ الْبَلَدِ، أَوْ عَنِ الْمَجْلِسِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ الْعَنَانِيُّ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: كُلَّفَ الْإِحْضَارَ الْمَوْهُومُ أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْغَايَةِ عَنِ الْمَجْلِسِ؛ لِأَنَّ الْمُدْعَى لَمَّا حَلَفَ يَمِينَ الرَّدِّ، أَوْ أَقَامَ الْحُجَّةَ غَلَطَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِتَكْلِيفِهِ الْإِحْضَارَ. اه. فَوَيْلٌ: (هِنْدِي) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ إِلَى، وَفِي قَتَاوَى الْقُقَالِ. فَوَيْلٌ: (حَرَمِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُصَدِّقُ فِي دَعْوَى الْغَنِيِّ بِلَا يَمِينٍ، وَفِيهِ وَقْفَةٌ ظَاهِرَةٌ بَلْ قَضِيَّةٌ قَوْلُهُ: الْآتِي عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ رُجُوعٌ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِمَا زَادَهُ أَيْضًا فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ فَيَقُولَ عَقَبَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ، وَغَرِمَ فِي الْأَوَّلَى قِيَمَةَ الْعَيْنِ لِلْحَيْلُولَةِ فَلْيُرَاجِعْ. فَوَيْلٌ: (قِيمَتُهَا) أَي: وَقْتُ طَلَبِهَا مِنْهُ لَا أَقْصَى الْقِيَمِ فِيمَا يَظْهَرُ. اه. ع. ش. فَوَيْلٌ: (فِي الْمُتَقَوِّمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَقَقْتُهَا) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَتْ) إِلَى الْمَثَلِ، وَقَوْلُهُ: (الْإِنْفِصَحُ، أَوْ) وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ يُكَلَّفُ) إِلَى الْمَثَلِ.

فَوَيْلٌ (سُي): (أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً) غَطَفَ عَلَى نَكَلِ عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ، أَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ، بَلْ أَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً حِينَ إِتْكَارِهِ بِأَنَّ الْعَيْنَ الْإِنْفِ. فَوَيْلٌ (سُي): (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) أَي: لِلْمُدْعَى بِهِ. اه. مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَحَبَسَ عَلَيْهِ) لَامْتِنَاعِهِ مِنْ حَقِّ لَزْمِهِ الْإِنْفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَإِنْ امْتَنَعَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ عُذْرًا حَبَسَ عَلَيْهِ أَي: الْإِحْضَارُ؛ لِأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ حَقِّ وَاجِبٍ عَلَيْهِ. اه. فَوَيْلٌ: (مَا لَمْ يُبَيِّنْ الْإِنْفِ) ظَلَفَ لِحَبَسَ عَلَيْهِ فَكَانَ الْإِنْسَبُ لِيَصَالَهُ بِهِ. فَوَيْلٌ: (فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ الْإِنْفِ) أَي: بَعْدَ دَعْوَاهَا، وَإِبَاتِيهَا بِطَرِيقِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. اه. سَم. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ نَاقَضَ قَوْلَهُ: الْأَوَّلَ)؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ التَّلْفَ ثَنَانِي إِتْكَارَهُ، أَوْ لَا، وَتَذَكِيرٌ نَاقِضٌ لِتَأْوِيلِ الدَّعْوَى بِالْقَوْلِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلَا تَأْوِيلَ. فَوَيْلٌ: (لِلضَّرُورَةِ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ: لَخَلَّدَ عَلَيْهِ الْحَبْسَ مُغْنِي وَشَرَّحَ الْمُنْهَجَ. فَوَيْلٌ: (لَوْ أَضَافَ التَّلْفَ الْإِنْفِ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ دَعْوَى التَّلْفِ، أَوْ اسْتَدَّ إِلَى جِهَةِ خَفِيَّةِ كَسْرِ قَةٍ فَلَا يُطَالَبُ بِالْبَيِّنَةِ. اه. مُغْنِي.

فَوَيْلٌ: أَي: الْمُصَنَّفِ (كُلَّفَ الْإِحْضَارَ) أَي: لِلْعَيْنِ. فَوَيْلٌ: (فَيَأْخُذُ مِنَ الْقِيَمَةِ الْإِنْفِ) أَي: بَعْدَ دَعْوَاهَا، وَإِبَاتِيهَا بِطَرِيقِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ. فَوَيْلٌ: (ثُمَّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَضَافَ الْإِنْفِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

طولب ببيّنة بها، ثم يحلف على التّلف بها كالوديع (ولو شكّ المُدعي هل تلبّت العيّن فيدعي قيمة أم) الأَصَحُّ، أو (لا فيدعيها فقال: غُصِبَ مِنِّي كَذَا فَإِنْ بَقِيَ لَزِمَهُ رَدُّهُ، وإلا فقيمتُهُ) في المُتَقَوِّم، ومثله في المثلي (سُيِّعَتْ دَعْوَاهُ)، وإن كانت مُتَرَدِّدَةً لِلْحَاجَةِ، ثم إن أَقْرَبَ بِشْيءٍ فذاك، وإلا حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ رَدُّ الْعَيْنِ، وَلَا بَدْلُهَا، وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ المُدعي كما ادّعى على الأوجه (وقيل:): لَا تَسْمَعْ دَعْوَاهُ لِلتَّرَدُّدِ (بل يدعيها) أي: العيّن (ويُحْلِفُ) عليها (ثم يدعي القيمة) إن تَقَوَّمَ، وإلا فالمثل (ويجزيان) أي: الوجهان (فيمنّ دفع ثمنه لِدَلَالٍ لِيُجِبَهُ فَبَحْثُهُ، وشكّ هل باعه فيطلب الثمن أم اتلفه) فيطلب (قيمتَهُ أم هو باقي فيطلبه) فعلى الأول الأصحّ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ مُتَرَدِّدَةً بين هذه الثلاثة فيدعي أن عليه رَدُّهُ، أو ثمنه إن باعه، وأخذَهُ، أو قيمته إن اتلفه، ويحلف الخصم يمينًا واحدة أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ تَسْلِيمُ الثَّوْبِ، وَلَا ثَمْنُهُ، وَلَا قِيَمَتُهُ فَإِنْ رَدُّ حَلَفَ المُدعي كما ادّعى ثم يُكَلِّفُ المُدعي عليه البيان، ويحلف إن ادّعى التّلف فَإِنْ رَدُّ حَلَفَ المُدعي أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ التّلفَ، ثم يُخْبِسُ لَهُ.....

• قول (سني): (وَلَوْ شَكَّ المُدعي) على مَنْ غُصِبَ مِنْهُ عَيْنًا أَي: تَرَدَّدَ بَأَن تَسَاوَى عِنْدَهُ الطَّرَفَانِ، أو رَجَحَ أَحَدُهُمَا، وقوله: فَيَدْعِيهَا أَي: العيّن نفسها فقال: أَي: فِي صِفَةِ دَعْوَاهُ. اهـ. مُعْنَى. قول: (ثم إن أَقْرَبَ بِشْيءٍ إلخ) عبارة البَجْزِيّ عن سُلْطَانٍ، وَحَيْثُ إِنْ دَفَعَ لَهُ الْعَيْنَ فَذَلِكَ، أو غَيْرَهَا قَبْلَهُ، والقول قول المُدعي عليه فِي قَدْرِهِ سَوَاءٌ كَانَ ثَمَنًا، أو بَدَلًا؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ. اهـ. قول: (كما ادّعى) أَي: على التَّرَدُّدِ مُعْنَى فَلَا يُشْتَرَطُ التَّحْمِيْنُ فِي حَلْفِهِ سَم. قول: (على الأوجه) أَي: كما فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَي: وَالْمُعْنَى. اهـ. سَم، وَعبارة التَّهَابِيَةِ كما هو مُفْتَضَى كَلَامِهِمْ. اهـ.

• قول (سني): (أَمْ اتَّلَفَهُ) أَي: أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِتَقْصِيرٍ كما يَأْتِي عَنْ ع. ش. قول: (تَسْمَعُ دَعْوَاهُ مُتَرَدِّدَةً بين هذه الثلاثة إلخ) قال الْبُلْقِينِيّ وَقَدْ يَكُونُ الدَّلَالُ بَاعَهُ، وَتَلَفَ الثَّمَنُ، أَوْ الثَّوْبُ فِي يَدِهِ تَلَفًا لَا يَفْتَضِي تَضْمِينَهُ، وَقَدْ يَكُونُ بَاعَهُ، وَلَمْ يَسْلَمْهُ، وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ، وَالدَّعْوَى الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ جَامِعَةً لِذَلِكَ، وَالْقَاضِي إِنَّمَا يَسْمَعُ الدَّعْوَى الْمُرَدَّدَةَ حَيْثُ افْتَضَتْ الْإِلْزَامَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ فَلَوْ أَتَى بِبَعْضِ الْإِحْتِمَالِ لَمْ يَسْمَعْهَا الْحَاكِمُ، فَإِنَّ فِيهَا مَا لَا إِلْزَامَ بِهِ قَالَ: وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ. اهـ. مُعْنَى، وَفِي الْبَجْزِيّ عَقِبَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ م. ر. مَا نَصَّهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِبَحْثِهَا صَارَ غَاصِبًا فَيُضْمَنُهَا، أَوْ ثَمَنُهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ. اهـ. قول: (إِنْ اتَّلَفَهُ) أَي: أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِلا تَقْصِيرٍ. اهـ. ع. ش. قول: (كما ادّعى) أَي: على التَّرَدُّدِ كما مرَّ مُعْنَى، وَأَسَنَى. قول: (ثم يُكَلِّفُ إلخ) رَاجِعٌ لِمَسْأَلَةِ الْغَضَبِ أَيْضًا. قول: (ويُحْلِفُ) إِنْ ادَّعَى إلخ) أَي: وَيُقْبَلُ إِنْ بَيَّنَّ غَيْرُهُ. اهـ. ع. ش. قول: (التّلف) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التّلفُ بِلا تَقْصِيرٍ فَلْيُرَاجِعْ. قول: (ثم يُخْبِسُ لَهُ) لَعَلَّ الْمَعْنَى يُخْبِسُ المُدعي عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَسْلِيمِ الْعَيْنِ، أَوْ بَدْلِهَا، ثُمَّ إِذَا اسْتَمَرَ

• قول: (وَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ المُدعي كما ادّعى على الأوجه)، فَلَا يُشْتَرَطُ التَّحْمِيْنُ فِي حَلْفِهِ. قول: (على الأوجه) كما فِي شَرْحِ الرُّوْضِ.

(وحيث أوجبنا الإحضار فثبت للمدعي استقرت مؤنته على المدعى عليه)؛ لأنه المَحْجُوزُ إلى ذلك (والا) ثبت له (فهو) أي: مؤنة الإحضار (ومؤنة الرد) للمعين إلى محلها (على المدعى)؛ لأنه المَحْجُوزُ للقرم، وعليه أيضا أجره مثل منافع تلك المدة إن كانت غائبة عن البلد لا المجلس فقط ونفقتها إلى أن ثبت في بيت المال، ثم باقراض، ثم على المدعي. (فرغ): غاب إنسان من غير وكيل، وله مال فأنهى إلى الحاكم أنه إن لم يبعه اختل مغلظه

على دغوى الثلف فلم يُقر بشيء من بقاء القرب، أو يبعه فهل يُستدام الحبس، أو إلى أن يظن بقرائن أخواله صدقه فيها، وليُحرز.

• قول (سني): (وحيث أوجبنا الإحضار) أي: أوجبنا على المدعى عليه إحضار المدعى به فأخضره، وقوله: (مؤنته) أي: الإحضار. اهـ. • مغي. • قول (سني): (ومؤنة الرد إلخ) قال الزركشي تخصيصه المؤنة بالرد قاصراً، ولهذا قال الزايعي حيث يتعنه القاضي المكتوب إليه إلى بلد الكاتب، ولم يثبت للمدعي فعليه رده إلى موضعه بمؤناته، ويستقر عليه مؤنة الإحضار إن تحملها من عنده، وظاهره شمول نفقة العبد أيضاً، ثم قال عن المطلب: ويظهر أن المراد بها ما زاد بسبب السفر حتى لا يتدرج فيه الثقة الواجبة بسبب الملك إلخ. اهـ. سم. • فود: (أجرة مثل منافع إلخ) فلو اختلف أجره مثله كان كانت مدة الحضور، والرد شهرين متعته في أحدهما عشرة، وفي الآخر عشرون، فإنه يجب عليه ثلاثون. اهـ. ع. ش. • فود: (لا المجلس فقط)؛ لأن مثل ذلك يُسامح به توفيراً للمجلس القاضي، ومراعاة للمصلحة في ترك المضايقة مع عدم زيادة الضرر بخلاف الغائب عن البلد، ولا يجب للمخضم أجره متعته، وإن أخضره من غير البلد للمسامحة به مثله؛ لأن متعة الحر لا تضمن بالفوات. اهـ. • انتهى عبارة البجيرمي عن سم عن م ر، وظاهر كلام الشيخين أنه لا أجره للمخضرة من البلد، وإن اتسعت البلد، وأنه يجب للمخضرة من خارجها، وإن قربت المسافة، وإن خالف بعض المتأخرين، والكلام فيما لم يثبت له أجره، أما لو لم يميز زمن ليمثله أجره فلا أجره، وإن أخضرت من خارج البلد انتهى م ر. اهـ. • فود: (ونفقتها) مبتدأ خبره في بيت المال. اهـ. ع. ش. • فود: (في بيت المال) ظاهره أنه إنفاق لا اقتراض. اهـ. سم عبارة ع ش ظاهره أنه مواساة، وقياس ما بعده أنه قرض، وقوله: ثم باقراض ظاهره أنها حيث ثبت في بيت المال يكون تبرعاً. اهـ. • فود: (فأنهى إلى الحاكم) أي: اتفق أن شخصاً من أهل محلته أخبر الحاكم بذلك، ويتبني وجوب ذلك على سبيل الكفاية في حق أهل

• فود: (ومؤنة الرد) قال الزركشي تخصيصه المؤنة بالرد قاصراً، ولهذا قال الزايعي حيث يتعنه القاضي المكتوب إليه إلى بلد الكاتب، ولم يثبت أنه للمدعي فعليه رده إلى موضعه بمؤناته، ويستقر عليه مؤنة الإحضار، وأنه يخصرها من عنده فظاهره شموله نفقة العبد أيضاً، ثم قال عن المطلب: ويظهر أن المراد بها ما زاد بسبب السفر لا يتدرج فيه الثقة الواجبة بسبب الملك إلخ. اهـ. • فود: (في بيت المال) ظاهره أنه إنفاق لا اقتراض.





مَدِينِهِ، وَخَشِيَ فَلَسَهُ فَلَهُ نَضَبٌ مَنْ يَدْعِيهِ، وَلَا يَسْتَرِدُّ، وَدَيْعَتُهُ، وَأَفْتَى الْأَذْرَعِي فِيمَنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، وَلَهُ ذَنْبٌ خَشِيَ تَلَفَهُ بِأَنَّ الْحَاكِمَ يُنَضَّبُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ، وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُ، وَقَدْ تَنَاقَضَ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِيمَا لِلْغَائِبِ مِنْ ذَنْبٍ، وَعَيْنٌ فَظَاهِرُهُ فِي مَوْضِعٍ مَنَعَ الْحَاكِمَ مِنْ قَبْضِهِمَا، وَفِي آخَرِ جَوَازِهِ فَيُحَاكِمُ فِي الْعَيْنِ فَقَطْ، وَهُوَ، أَوْجَهُ، لِأَنَّ بَقَاءَ الدَّيْنِ فِي الذَّمِّ أَحْزَرُ مِنْهُ فِي يَدِ الْحَاكِمِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ قَالَ الْفَارِقِيُّ: وَالْكَلَامُ فِي مَدِينِ ثِقَةٍ مُلِيٍّ، وَلَا وَجِبَ أَخْذُهُ مِنْهُ قَطْعًا، وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا ذُكِرَ عَنِ الْقَفَالِ وَالْأَذْرَعِيِّ، وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ مَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ فَوَائِدُهُ عَلَى مَا لَيْكِهِ لِقَلَسٍ، أَوْ جَحْدٍ، أَوْ فِسْقٍ يَجِبُ أَخْذُهُ عَيْنًا كَانَ، أَوْ ذَنْبًا، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مِنَ الْعَيْنِ عِنْدَهُ قَبْضُهَا مِنْهُ لِيَسْتَفْرِ، أَوْ نَحْوِهِ، وَمَا لَا يَجُوزُ فِي الْعَيْنِ لَا يَجُوزُ فِي الدَّيْنِ، وَالْكَلَامُ فِي قَاضِيٍّ أَمِينٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي الْوَدِيعَةِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ أَطْلَقَ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَاكِمَ قَبْضُ ذَنْبٍ حَاضِرٍ مُتَتَّبِعٍ مِنْ قَبُولِهِ بِلَا غَدَرٍ، وَقِيَاسُهُ فِي الْغَائِبِ مِثْلُهُ، وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ، وَوَرِثَهُ مُحَجَّزٌ، وَلَيْتَهُ الْقَاضِي لَزِمَهُ قَبْضُ، وَطَلَبُ جَمِيعِ مَالِهِ مِنْ عَيْنٍ، وَذَنْبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### فصل [إِنَّ الْغَائِبَ الَّذِي تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ]

(الغائب) الذي تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَ(البَيِّنَةُ) عَلَيْهِ (وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ).....

• **قوله:** (وَأَفْتَى الْأَذْرَعِي فِيمَنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ الْغُ) فَصِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ غَابَ، وَتَرَكَ مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ بِلَا مُتَوَقِّعٍ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي قَبْضُ شَيْءٍ مِنْ ذَنْبِهِ لِيَصْرِفَهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةٍ مَنْ تَجِبَ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا. اه. ع ش أقول ما اسْتَقَرَّ بِهِ مِنَ الْوُجُوبِ لَا مَحِيدَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ نَقْلٌ بِخِلَافِهِ، بَلْ قَدْ يَدْعِي دُخُولَهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ، أَوْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا الْغُ. عَلَى أَنْ دَعَا الْقَضِيَّةَ مَمْنُوعَةً إِذْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ، وَرَدَّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ. • **قوله:** (يَجِبُ أَخْذُهُ الْغُ) أَي: مَا لَمْ يَثْبُتْ مَالُكَ عَنْ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَلَا فَلَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ. اه. ع ش. • **قوله:** (مَنْ الْعَيْنِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ. • **قوله:** (وَمَا لَا يَجُوزُ الْغُ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكَ، وَجِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَمَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ يَجُوزُ الْغُ. اه. سَبْدُ عُمَرَ، وَظَاهِرُ أَنْ هَذَا رَاجِعٌ لِمَا قَبْلُ، وَكَذَا الْغُ. فَقَطْ. • **قوله:** (ذَنْبٍ حَاضِرٍ) بِالإِضَافَةِ. • **قوله:** (وَقِيَاسُهُ فِي الْغَائِبِ مِثْلُهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْغَائِبِ مِثْلُهُ. اه. • **قوله:** (وَلَوْ مَاتَ الْغَائِبُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَلَوْ مَاتَ شَخْصٌ. اه. • **قوله:** (وَلَيْتَهُ الْقَاضِي) يَظْهَرُ أَنَّ الْقَاضِيَّ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَالْغَائِبِ الْمَارُ أَيْفًا. • **قوله:** (قَبْضُ، وَطَلَبُ جَمِيعِ الْغُ) الْأَوَّلَى قَلْبُ الْمُطَفِّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ.

### فصل فِي الْغَائِبِ الَّذِي تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ

قال البُخَيْرِيُّ: الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ هَذَا الْفَضْلِ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَعَلُّقَاتِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ. اه. • **قوله:** (الذَّهْوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ لَيَمْتَنِعَ الشُّهُودُ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (إِذْ لَوْ رُفِعَ إِلَى)، (وَلَوْ بَانَ)، وَقَوْلُهُ: (أَي: خَارِجٌ إِلَى الْمَنَى، وَقَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ) إِلَى الْمَنَى).

مَنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ؛ لِأَنَّ الْقَرِيبَ يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ، وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ أَنَّهُ لَوْ حُكِمَ عَلَى غَائِبٍ فَبَانَ كَوْنُهُ حَيْنَتَيْدٍ بِمَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَزَعَمُ أَنَّ الْمُتَبَاذَرَ مِنْ كَلَامِهِمُ الصَّحَّةُ مَمْنُوعٌ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهِ بِأَنَّهُ كَمَالُهُ، وَلَوْ قَدِمَ الْغَائِبُ، وَقَالَ: وَلَوْ بَلَا بَيِّنَةٌ كُنْتُ بِهَتْ، أَوْ أَعْتَقْتُ قَبْلَ بَيْعِ الْحَاكِمِ بِأَنَّهُ يُطْلَانُ تَصَرُّفِ الْحَاكِمِ كَمَا مَرَّ، وَلَوْ بَانَ الْمُدَّعَى مَوْتُهُ حَيًّا بَعْدَ بَيْعِ الْحَاكِمِ مَالَهُ فِي دَيْنِهِ قَالَ أَبُو شُكَيْلٍ بِأَنَّهُ يُطْلَانُهُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا لَيَبَيِّنَ بَقَايَهُ لَا حَالًا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَلْزِمُهُ، وَفَاؤُهُ حَالًا. اهـ. وَأَمَّا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ فِي الْحَالِ إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ إِذْ لَوْ رُفِعَ لِلْقَاضِي بَاعَ مَالَهُ حَيْنَتَيْدٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَيَنْبَغِي بَيَانُ يُطْلَانُ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْوَفَاءُ مِنْ هَذَا الْمَبِيعِ بَقِيَّتُهُ، وَلَوْ بَانَ أَنْ لَا دَيْنَ بَانَ أَنْ لَا يَبِيعُ كَمَا هُوَ، وَاضْبَحَ (وَهِيَ) أَيُّ: الْبَعِيدَةُ (الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (مُبَكَّرٌ)

• فَوَيْلٌ (سُي): (مَنْ بِمَسَافَةٍ) أَيُّ: مَنْ هُوَ كَائِنٌ بِمَسَافَةٍ. اهـ. مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ الْقَرِيبَ الْإِنْفِ) هَذَا عِلَّةُ الْمَفْهُومِ، وَأَمَّا عِلَّةُ الْمَنْطُوقِ فَهِيَ قَوْلُهُ: الْآتِي، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي إِيْجَابِ الْحُضُورِ الْإِنْفِ. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّ الْقَرِيبَ يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ) أَيُّ: الَّذِي فِي وِلَايَتِهِ كَمَا يُغْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (حَيْنَتَيْدٍ) أَيُّ: حِينَ الْحُكْمِ. • فَوَيْلٌ: (بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ الْإِنْفِ) هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ أَقْبَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ، وَتَقْوِذُهُ م. ر. اهـ. سَم. • فَوَيْلٌ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيُّ: فَسَادُ الْحُكْمِ. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (فِي صَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ سَفِيهِ الْإِنْفِ) أَيُّ: بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَى وَلِيِّهِ. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (وَقَالَ: وَلَوْ بَلَا بَيِّنَةٌ) أَيُّ: وَلَوْ كَانَ فَايِقًا، أَوْ كَافِرًا، وَهَلْ يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى يَمِينٍ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ تَحْلِيلُهُ. اهـ. ع. ش. • فَوَيْلٌ: (أَوْ أَهْضَقْتُ) أَيُّ: مَثَلًا. • فَوَيْلٌ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: قُبِيلَ قَوْلِ الْمَتْنِ، وَلَوْ ادَّعَى وَكَيْلُ الْغَائِبِ الْإِنْفِ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ الَّذِي مَرَّ إِذَا أَبْطَلَ الدَّيْنَ بَعْدَ حُضُورِهِ خِلَافًا لِلزَّوْيَانِيِّ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (يَتِمُّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ يَسْلَمُ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ) أَيُّ يَمْلِكُ غَيْرَهُ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي بَيْعِ الْمَبِيعِ لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الزَّمَنِ شَرْحُ. م. ر. اهـ. سَم. • فَوَيْلٌ: (بَيَانُ يُطْلَانُ الْبَيْعِ) يَفْنَى بَيِّنَ يُطْلَانُهُ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ صَلَاحُهُ فِيهِ، وَقَدْ مَرَّ إِنْفًا عَنِ النِّهَايَةِ خِلَافَهُ. • فَوَيْلٌ: (بَانَ) كَذَا بِخَطِّ الْمُؤَلِّفِ، وَفِي نُسْخَةِ السَّيِّدِ عَمَرٌ، فَإِنَّ مَضْلَحَةَ. اهـ. مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ. • فَوَيْلٌ (سُي): (الَّتِي لَا يَرْجِعُ الْإِنْفِ) أَيُّ: بَعْدَ فَرَاغِ الْمُحَاكَمَةِ. اهـ. مُعْنَى.

### فَصْلُ الْغَائِبِ الَّذِي تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ مَنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ الْإِنْفِ

• فَوَيْلٌ: (بَانَ فَسَادُ الْحُكْمِ) هُوَ الْقِيَاسُ، وَإِنْ أَقْبَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ، وَتَقْوِذُهُ م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَهُوَ كَذَلِكَ الْإِنْفِ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَإِنَّمَا يَتِمُّ لَهُ ذَلِكَ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوَيْلٌ: (إِنْ بَانَ مُغْسِرًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَ الْمَبِيعِ)، أَوْ يَمْلِكُ غَيْرَهُ، وَظَهَرَ أَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي بَيْعِ الْمَبِيعِ لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْحَالُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الزَّمَنِ ش. م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَلَوْ بَانَ أَنْ لَا دَيْنَ بَانَ أَنْ لَا يَبِيعُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَيْلٌ: (وَهِيَ الَّتِي لَا يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ إِلَى مُؤَضِّعِهِ لَيْلًا) عِبَارَةُ الزَّوْضِ، وَشَرْحُهُ فِي الطَّرَفِ الثَّالِثِ مِنَ الْبَابِ الثَّالِثِ مِنْ

أي: خارج عَقَب طُلُوع الفجرِ أخذًا مما مرَّ في الجمعة أنَّ التَّكْبِيرَ فيها يدخلُ وقته من الفجرِ، ويَحْتَمِلُ الفرقَ، وأنَّ المرادَ المُبَكِّرَ غُرفًا، وهو مَنْ يَخْرُجُ قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ (إلى موضِعِهِ لَيْلًا) أي: أوائله، وهي ما يَنْتَهِي إليه سَفَرُ النَّاسِ غَالِيًا قاله البُلْقِينِي، وذلك؛ لأنَّ في إيجابِ الحُضُورِ منها مَشَقَّةٌ بِمُفَارَقَةِ الأهلِ، والوَطَنِ لَيْلًا، وَيَتَعَلَّقُ منها بِمُبَكِّرِ الْمُتَعَمِّينَ لِتَوْقُفِ صَحَّةِ المرادِ عليه مع جَعْلِ إلى موضِعِهِ من إظهارِ المُضْمَرِ أي: لا يَرْجِعُ مُبَكِّرُ منها لِتَلَدِ الحَاكِمِ إليها أَوَّلَ اللَّيْلِ، بل بعَدِهِ انْدَفَعَ قولُ البُلْقِينِي تَعْبِيرُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ؛ لأنَّ منها يَمُودُ لِلْبَعِيدَةِ، وهي ليست التي لا يَرْجِعُ منها، بل التي لا يَصِلُ إليها لَيْلًا مَنْ يَخْرُجُ بُكْرَةً من موضِعِهِ إلى بَلَدِ الحَاكِمِ فلو قال: التي لو خرج منها بُكْرَةً لِتَلَدِ الحَاكِمِ لا يَرْجِعُ إليها لَيْلًا لو عَادَ في يومِهِ بعَدَ فَرَاغِ المُحَاكِمَةِ لَوَفَّى بالمَقْصُودِ. ١ هـ. وظاهرُ أنَّ العِبرَةَ في ذلك باليَوْمِ المَعْتَدِلِ، ويظهرُ أنَّ المرادَ زَمَنَ المُحَاكِمَةِ المَعْتَدِلَةِ من دَعْوَى، وجوابِ، وإقامَةِ بَيِّنَةٍ حَاضِرَةٍ، أو خَلْفِ، وتَعْدِيلِهَا، وأنَّ العِبرَةَ بِسِرِّ الأَثْقَالِ؛ لأنَّه المُنْضَبِطُ المُعَوَّلُ عليه في نَحْوِ مَسَافَةِ القَصْرِ، وأَنَّهُ لو كان لِمَحَلٍّ طَرِيقَانِ،

فُود: (أي: أوائله) إلى قوله: وَيَتَعَلَّقُ منها في الْمُغْنِي. فُود: (غَالِيًا) أي: وإنَّ كان أَهلُ ذلك المَحَلِّ لا يَزْجَعُونَ إِلَّا في نَحْوِ ثَلَاثِ اللَّيْلِ. اهـ. ع ش. فُود: (وذلك؛ لأنَّ إلخ) هذا عِلَّةٌ لِمَنْطُوقِ قولِ المَثْنِ الغَائِبِ إلخ. كما بَيَّنَّا عليه هُنَا خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ: السَّابِقُ؛ لأنَّ القَرِيبَ إلخ. كما فَعَلَ شَيْخُ الإِسْلَامِ، والمُغْنِي. فُود: (لِتَوْقُفِ إلخ) عِلَّةٌ لِلتَّعَمُّينِ. فُود: (أي: لا يَزْجَعُ مُبَكِّرُ إلخ) عِبَارَةُ الرُّؤُوسِ مع شَرْحِهِ في بَيَانِ مَسَافَةِ العُدْوَى بعَدَ القُرْبِ ما يَمُودُ مِنْهُ المُبَكِّرُ مِنْ يَوْمِهِ أي: ما يَتِمَكَّنُ المُبَكِّرُ إِلَيْهِ مِنْ عَوْدِهِ إِلَى مَحَلِّهِ فِي يَوْمِهِ انْتَهَتْ أي: والبَعِيدَةُ مَا زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. س م. فُود: (تَعْبِيرُهُ) أي: الْمُصْطَفِ. فُود: (لأنَّ منها) أي: ضَمِيرُهُ. فُود: (وهي ليست التي إلخ) بَلْ يَصِحُّ أَنَّهَا تِلْكَ؛ لأنَّهُ يَصِحُّ نِسْبَتُهُ لِكُلِّ مَنْ طَرَفَى الْمَسَافَةَ. اهـ. س م. فُود: (أنَّ المرادَ إلخ) أي: بِفَرَاغِ المُحَاكِمَةِ. فُود: (وأنَّهُ لو كان إلخ) أي: وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إلخ.

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ فِي بَيَانِ مَسَافَةِ الْعُدْوَى مَا نَصَّهُ، وَحَدَّ الْقُرْبِ مَا يَعُودُ فِيهِ بِمَعْنَى مَنْهُ المُبَكِّرُ مِنْ يَوْمِهِ أي: مَا يَتِمَكَّنُ المُبَكِّرُ إِلَيْهِ مِنْ عَوْدِهِ إِلَى مَحَلِّهِ فِي يَوْمِهِ. اهـ. والبَعِيدَةُ مَا زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ. فُود: (انْدَفَعَ قولُ البُلْقِينِي تَعْبِيرُهُ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ إلخ)، فَإِنَّ قُلْتُ: لَا يَخْتِاجُ فِي انْدِفَاعِ قولِ البُلْقِينِي الْمَذْكُورِ إِلَى التَّعَلُّقِ الْمَذْكُورِ بَلْ يَنْدَفِعُ مَعَ تَعَلُّقِهَا بِبِرْجَعٍ، وَتَقْدِيرِ صِلَةِ مُبَكِّرٍ أَي: إِلَيْهَا، وَتَعَلُّقِ إِلَى مَوْضِعِهِ أَيْضًا بِبِرْجَعٍ، وَالتَّقْدِيرُ لَا يَزْجَعُ مِنْهَا المُبَكِّرُ إِلَيْهَا إِلَى مَوْضِعِهِ لَيْلًا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ مُغْنٍ عَنِ التَّكْلُفِ قُلْتُ لَكِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ المرادَ بِالمَسَافَةِ البَعِيدَةِ مَحَلَّ الحَاكِمِ، وَهُوَ لَا يُنَاسِبُ قَوْلُهُ: مَنْ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، وَإِنَّمَا يُنَاسِبُهُ أَنَّ المرادَ بِهَا مَحَلَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِمَنْعِ الْإِقْتِضَاءِ الْمَذْكُورِ، وَلَوْ سُلِّمَ فَالمرادُ بِبَيَانِ الْمَسَافَةِ البَعِيدَةِ فِي نَفْسِهَا لَا الَّتِي بِهَا الْمُدْعَى عَلَيْهِ. فُود: (وهي ليست التي لَا يَزْجَعُ مِنْهَا إلخ)، بَلْ يَصِحُّ أَنَّهَا تِلْكَ؛ لأنَّهُ يَصِحُّ نِسْبَتُهُ لِكُلِّ مَنْ طَرَفَى الْمَسَافَةَ.

وهو بأحدهما على المسافة، وبالأخر على دونها فإن كانت القصيرة، وعرة جدًا لم تُغْتَبَر، ولا اغْتَبِرَتْ، وقُدِّمَتْ في صلاة المُسَافِر في شرح قوله: ولو كان لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ ما له تَعَلَّقَ بذلك فَرَاغَهُ (وقيل: هي (مسافة القصر)؛ لأنَّ الشرعَ اعْتَبَرَهَا في مَوَاضِعَ، ويُزَدُّ بوضوح الفرق هذا كُلُّهُ حيثُ كان في مَحَلٍّ ولَايَةِ القَاضِي، وَلَا سَمِعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَالْبَيِّنَةُ، وَحُكْمٌ، وَكَاتَبَ، وَإِنْ قُرِبَتْ قَالَهُ المَاوَزْدِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّدَتْ التَّوَابُ، أَوْ المُسْتَقِلُّونَ فِي بَلَدٍ، وَحَدٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَدٌّ فَلَطَلَّ مِنْ قَاضٍ مِنْهُمْ الحُكْمَ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي حَدِّهِ قَبْلَ حُضُورِهِ حُكْمٌ، وَكَاتَبَ؛ لَأَنَّهُ غَائِبٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لَا سُمُومًا إِنْ لَمْ تَفْجُشْ سَعَةُ البَلَدِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ لِلْمَاوَزْدِيِّ، وَغَيْرِهِ (وَمَنْ) بِمَسَافَةِ (قَرِيبَةٍ)، وَلَوْ بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ فِي حُضُورِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ يَتَأْتَى حُضُورَهُ (كَحَاضِرٍ فَلَا تُسَمَّعُ) دَعْوَى، وَلَا (بَيِّنَةٌ) عَلَيْهِ (وَلَا يُحْكَمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ)، بَلْ يَحْضُرُهُ وَجُوبًا لِسهولةِ إِحْضَارِهِ لِقَلَّةِ يَسْتَبِيحَ عَلَى الشُّهُودِ، أَوْ لِيَدْفَعَ إِنْ شَاءَ، أَوْ يُقَرَّرَ فَيُغْنِي عَنِ البَيِّنَةِ، وَالتَّظَرُّفِ فِيهَا، أَوْ لِيَمْتَنِعَ الشُّهُودُ إِنْ كَانُوا كَذِبَةً حَيَاءً، أَوْ خَوْفًا مِنْهُ، وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَ فِي مَنَعَ سَمَاعِ البَيِّنَةِ إِذَا تَيَسَّرَ إِحْضَارُ المُدَّعَى عَلَيْهِ، وَلَمْ يَضْطَرَّ الشُّهُودُ إِلَى التَّسْفَرِ فَوَزَّاءَ، وَلَا فَيَنْبَغِي حِينَئِذٍ جَوَازُ سَمَاعِهَا فِي غَيْبَتِهِ لِلضَّرُورَةِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهَا أَخَذًا

• فُود: (وَجْهَةٌ) أَي: صَغْبَةٌ. • فُود: (لأنَّ الشرعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَضَيْتُهُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: وَيُزَدُّ بوضوح الفرقِ. • فُود: (بوضوح الفرق) وَهُوَ الْمَشَقَّةُ فِي الْحُضُورِ هُنَا. اه. ع. ش. • فُود: (هَذَا كُلُّهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَا مَحَلَّ لَهُ هُنَا، وَأَنَّ مَحَلَّهُ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَمَنْ بِقَرِيبَةٍ كَحَاضِرٍ إلَخ. عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ هَذَا أَصْلًا، وَلَا إِلَى نَسْبَتِهِ إِلَى المَاوَزْدِيِّ؛ لَأَنَّهُ عَيَّنَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، أَوْ غَائِبٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ فَلَيْسَ لَهُ إِخْضَارُهُ فَتَأَمَّلْ. اه. زَشِيدِي. • فُود: (حَيْثُ كَانَ) أَي: الْخِصْمُ الْخَارِجُ عَنْ الْبَلَدِ. اه. مُغْنِي. • فُود: (وَلَا سَمِعَ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، فَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا فَالْبَعْدُ، وَالْقُرْبُ عَلَى حَدِّ سِوَاهُ فَيَجُوزُ أَنْ تُسَمَعَ الدَّعْوَى إلَخ. • فُود: (قَالَ إلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا قَالَ إلَخ. • فُود: (قَالَ المَاوَزْدِيُّ، وَغَيْرُهُ)، وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. اه. سَم. • فُود: (وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ إلَخ) دَفَعَ الْمُغْنِي هَذِهِ الْقَضِيَّةَ بِفَرْضِ كَلَامِ المَاوَزْدِيِّ، وَغَيْرِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخِصْمُ خَارِجًا عَنِ الْبَلَدِ كَمَا مَرَّ. • فُود: (وَمَنْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ) أَي: وَهُوَ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ سَم، وَهِيَ أَي: الْقَرِيبَةُ دُونَ الْبَعِيدَةِ بِوَجْهَيْهَا مُغْنِي.

• فُود: (وَهُوَ مِمَّنْ يَتَأْتَى حُضُورَهُ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَرُهُ فِي شَرْحِ، فَإِنْ امْتَنَعَ بِلَا عَدْرِ أَخْضَرَهُ إلَخ.

• فُود (سَمِي): (كَحَاضِرٍ) أَي: حُكْمُهُ كَحُكْمِ حَاضِرٍ فِي الْبَلَدِ. اه. مُغْنِي. • فُود: (أَوْ لِيَدْفَعَ إلَخ) أَوْ هُنَا، وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي: (أَوْ لِيَمْتَنِعَ إلَخ). بِمَعْنَى الْوَاوِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا الْأَسْنَى. • فُود: (إِذَا تَيَسَّرَ إلَخ) خَبَرٌ، وَمَحَلٌّ مَا ذَكَرَ إلَخ. • فُود: (أَنْ يَشْهَدَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ، وَالْفَاعِلُ مِنَ الْإِشْهَادِ، وَالضَّمِيرُ عَلَى الثَّانِي

• فُود: (قَالَ المَاوَزْدِيُّ، وَغَيْرُهُ)، وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. • فُود: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ لِلْمَاوَزْدِيِّ إلَخ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فُود: (وَمَنْ بِمَسَافَةِ قَرِيبَةٍ) أَي: فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ.

من قولهم إذا قام بالشَّاهِدِ عُدْرَ مَنَعَهُ من الأداءِ جازَ للقاضي أن يُؤمِلَ مَنْ يشهدُ على شهادته، أو مَنْ يسمَعُها أي: أو يسمَعُها هو كما فهمُ بالأولى فإذا جازَ له سماعُها هنا مع تيسُرِ الشهادةِ على شهادته فكذا في مسألتنا، بل قضيتُ قولهم، أو يؤمِلُ مَنْ يسمَعُها أنه لا يحتاجُ لحضورِ الخصمِ حينئذٍ فيتأبَّدُ به ما ذكرته، وإذا سُمِعَتْ في غيبته، وجبَ أن يُخبرَ بأسمائهم ليتِمَّكَرَ من القُدَحِ (الإلتوايه)، ولو بالذهابِ لِنَحْوِ السُّلْطَانِ رَغْمًا منه أنه يَخَافُ جَوْرَ الحاكِمِ عليه كما هو ظاهرُ؛ لأنَّ الخصمَ لو مُكِّنَ من ذلك تعدُّرُ القضاءِ فوجبَ أن لا يُلْتَقِثَ لهذا العُدْرِ منه، وإن اشتَهَرَ جَوْرُ قاضي الضرورةِ، وفسقه، أو خبَّسه بِمَحَلٍّ لا يُمكنُ الوصولُ إليه، أو هَرَبَهُ من مجلسِ الحكمِ (أو تعزَّزه) أي: تَقَلُّبُهُ، وقد ثَبِتَ ذلك عندَ القاضي.....

للقاضي، أو المدَّعي، أو للشُّهودِ بتأويلِ مَنْ ذَكَرَ. ٥. فَوَدَّ: (عُدْرَ إلخ) أي: مِمَّا يُرْخِصُ في تَرْكِ الجُمُعَةِ كما يأتي. ٥. فَوَدَّ: (أي: أو يسمَعُها هو) أي: القاضي بوصولِهِ بنفسِهِ إلى الشَّاهِدِ قولُهُ: فإذا جازَ له إلخ. فكذا في مسألتنا، وَلَكِ أَنْ تَمَنَّحَ الْمُلَازِمَةَ. ٥. فَوَدَّ: (سَمَاعُهَا هُنَا) أي: بِنَفْسِهِ، أو نَائِيهِ. ٥. فَوَدَّ: (بَلْ قَضِيَّةٌ قولهم، أو يُؤمِلُ مَنْ يسمَعُها أنه إلخ) في تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ ما نَصَّهُ إذا كانَ لِلْمَطْلُوبِ عُدْرٌ عَنِ الْحُضُورِ كَمَرَضٍ، أو خَبَسِ ظَالِمٍ، أو خَوْفٍ مِنْهُ، وهو مَعْرُوفُ التَّسْبِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَيِّظَهُرُ سَمَاعَ الدَّغْوَى، وَالبَيِّنَةُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَضَ كَالْغَيْبَةِ فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ، وَكَذَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ قُلْتُ: زَادَ الْفَرْزِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ نَصْبَ وَكِيلٍ يُخَاصِمُ عَنْهُ انْتَهَى، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ. اهـ. سَمَ، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي إلخ). الصَّوَابُ إِسْقَاطُ لَمْ يَكُنْ. ٥. فَوَدَّ: (حِينَئِذٍ) أي: حِينَ إِزْسَالِهِ مَنْ يَسْمَعُ الشَّهَادَةَ.

٥. فَوَدَّ (سَمَ): (الإلتوايه، أو تعزَّزه) أي: وَعَجَزَ الْقَاضِي عَنْ إِحْضَارِهِ بِنَفْسِهِ، وَبِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ حَبَسَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَإِذَا اسْتَعْدَى فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ) إِلَى (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ)، وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ) إِلَى: وَيُمَهِّلُ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ حَبَسَهُ إلخ) عَطَفَ عَلَى تَوَارِيهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ قَدْ يُقَالُ إِنْ ذَكَرَهُ أَي: الْحَبْسُ هُنَا لَا يُنَاسِبُ قَوْلَهُ السَّابِقَ: وَهُوَ مِمَّنْ يَتَأْتَى حُضُورُهُ، بَلْ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي مَقْهُومِهِ، وَلِذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُفَرِّي وَالْمُغْنِي فِي مَقْهُومِ مَا يَأْتِي مِنَ الْإِمْتِنَاعِ بِلَا عُدْرٍ. ٥. فَوَدَّ: (وَقَدْ ثَبِتَ ذَلِكَ) أَي: التَّوَارِي، وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَلَوْ بِقَوْلِ عَوْنٍ يَفْقَهُ كَمَا يَأْتِي.

٥. فَوَدَّ: (بَلْ قَضِيَّةٌ قولهم، أو يُؤمِلُ مَنْ يسمَعُها أنه لا يحتاجُ لحضورِ الخصمِ إلخ) في تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ ما نَصَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمَطْلُوبِ عُدْرٌ عَنِ الْحُضُورِ كَمَرَضٍ، أو خَبَسِ ظَالِمٍ، أو خَوْفٍ مِنْهُ، وهو مَعْرُوفُ التَّسْبِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ قَالَ الْقَمُولِيُّ قَيِّظَهُرُ سَمَاعَ الدَّغْوَى، وَالبَيِّنَةُ، وَالْحُكْمُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَرَضَ كَالْغَيْبَةِ فِي سَمَاعِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ، وَكَذَا فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْبَغَوِيُّ قُلْتُ زَادَ الْفَرْزِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ نَصْبَ وَكِيلٍ يُخَاصِمُ عَنْهُ. اهـ. ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي شَرْحِ أَحْضَرَهُ بِأَعْوَانِ السُّلْطَانِ.

فَتَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ وَيُحْكَمُ بِغَيْرِ حُضُورِهِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ لِلْإِسْظَهَارِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ، وَلَا لِمَنْعِ النَّاسِ كُلِّهِمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِيلِ فَيُحْلِفُ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ، ثُمَّ يُحْكَمُ لَهُ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ التَّدَاءِ بَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ جُعِلَ نَاكِلًا قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ (وَالْأُظْهَرُ جَوَازُ الْقَضَاءِ عَلَى غَالِبٍ فِي قِصَاصٍ، وَحَدِّ قَذْفٍ)؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ كَالْمَالِ (وَمَنْعُهُ فِي حَدِّ)، أَوْ تَعْزِيرٍ (لِلَّهِ تَعَالَى) لِإِبْنَائِهِمَا عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَالِدْرَاءِ مَا أَمَكْنَ، وَمَا فِيهِ الْحَقَّانِ كَالسَّرِقَةِ يُقْضَى فِيهِ بِالْمَالِ لَا الْقَطْعِ. (وَلَوْ سَجِعَ بَيِّنَةٌ عَلَى غَالِبٍ فَقَدِيمٌ)، وَلَوْ (قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يَسْتَعِذْهَا) أَي: لَمْ يُلْزَمَهُ لِيُوقِعِ سَمَاعُهَا صَحِيحًا لَكِنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ مِنْ إِبْدَاءِ قَادِحٍ،.....

• فَوُدَّ: (فَتَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (بَلْ يُخَيَّرُهُ) فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (بِغَيْرِ حُضُورِهِ) وَبِغَيْرِ نَصَبٍ وَكِيلٍ يُتَكَبَّرُ عَنْهُ. اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ الْخ) وَفَاقًا لِابْنِ الْمُقَرِّي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي، وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ. • فَوُدَّ: (وَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَسْتَشِرَّ الْمُتَوَارِي، وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

• فَوُدَّ: (جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِيلِ الْخ) وَفَاقًا لِلأُسْتَنِ، وَالْمُغْنِي، وَتَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ كَمَا يَأْتِي، وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهُ جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِيلِ فَيُحْلِفُ الْمُدَّعِي يَمِينَ الرَّدِّ عَلَى مَا ادَّعَاهُ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ يُحْكَمُ لَهُ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَرَدِيُّ بِخِلَافِهِ، وَتَبِعَهُ جَمْعٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ التَّدَاءِ الْخ. وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَرَدِيُّ بِخِلَافِهِ)، وَقَوْلُ الشَّارِحِ: (خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ) قَدْ يُخَالِفَانِ قَوْلَهُمَا الْآتِي. • فَوُدَّ: (جُعِلَ الْآخَرُ فِي حُكْمِ التَّائِيلِ الْخ) هَذَا خَاصٌّ بِالْمُتَوَارِي، وَالْمُتَعَزِّزُ بِخِلَافِ الْمَحْبُوسِ الَّذِي زَادَهُ الشَّارِحُ. اهـ. رَشِيدِي قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ إِلَيْهِ أَشَارَ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ فِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ مَا نَصَّهُ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ هَلْ يُحْكَمُ عَلَى الْمُتَوَارِي بَعْدَ تَقْلِيلِ إِخْضَارِهِ، وَالتَّدَاءِ عَلَيْهِ يَمِينٍ خَصْمِهِ تَنْزِيلًا لِتَوَارِيهِ مَثَرَةً لِكُتُولِهِ فِيهِ وَجْهَانِ أَشْبَهُهُمَا نَعَمَ لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يُنَادَى عَلَيْهِ بِأَنْ يَسْمَعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِالتَّكْوِيلِ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ قُضِيَ عَلَيْهِ بِتَّكْوِيلِهِ، وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي، فَإِنْ حَلَفَ حَكَمَ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ انْتَهَى. اهـ. سَم، وَيَأْتِي عَنْ الْأُسْتَنِ، وَالْمُغْنِي مِثْلَ كَلَامِ التَّجْرِيدِ.

• قَوْلُ (سَمِي): (فِي قِصَاصٍ الْخ) أَي: وَنَحْوَهُمَا مِنْ عُقُوبَاتِ الْآدَمِيِّ. اهـ. مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَمَا فِيهِ الْحَقَّانِ الْخ) وَحُقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَالِيَّةِ أَي: كَالزَّكَاةِ، وَالكِفَارَةِ كَحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَع ش.

• قَوْلُ (سَمِي): (عَلَى هَائِبٍ فَقَدِيمٍ الْخ) أَي: أَوْ عَلَى صَبِيٍّ قَبْلَ بَلُوغِهِ عَاقِلًا، أَوْ عَلَى مَجْنُونٍ قَافَاقًا قَالَ الْأَنْدَرَعِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا غَيْرَ يَبْلُوغُ الصَّبِيَّ سَفِيهَا لِدَوَامِ الْحَجَرِ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا. اهـ. مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (لَمْ يُلْزَمَهُ) أَي: الْقَاضِي. اهـ. رَشِيدِي أَي: إِعَادَةُ السَّمَاعِ. • فَوُدَّ: (لَكِنَّهُ عَلَى حُجَّتِهِ الْخ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيُمْكِنُهُ مِنَ الْجَرْحِ، أَوْ نَحْوِهِ الْخ. • فَوُدَّ: (مَنْ إِبْدَاءِ قَادِحٍ) أَي: كَالجَرْحِ.

• فَوُدَّ: (مَنْ غَيْرِ يَمِينٍ لِلْإِسْظَهَارِ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمَعْتَمِدِ الْخ) الْمَعْتَمِدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مَا صَحَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ وَجُوبِ يَمِينِ الْإِسْظَهَارِ هُنَا أَيْضًا احتياطًا لِلْحُكْمِ. • فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلْمَاوَرَدِيِّ) فِي



أو دافع (هل يُخبره) بالحال فيتوقف حكمه على إخباره كما في المطلب، وقول البلقيني اعتراضاً عليه الإعتذار غير شرط عندنا لصحة الحكم رده تلميذه أبو زرعة بأنه في غير هذه لحضوره الدعوى والبيّنة فهو مُتمكّن من الدفع، وأما هنا فلم يعلم فاشترط إعلانه (ويمكنه من الجرح)، أو نحوه كإثبات نحو عداوة، ولو بعد الحكم أخذاً من قولهم يقبل الجرح بعده، ويمهل ثلاثة أيام، ولا بُد أن يؤرّخ الجرح بيوم الشهادة، أو قبلها، وقبل مُضيّ مدة الاستبراء، وقد استطرّد بذكر مسائل لها نوع تعلّق بالباب فقال: (ولو غزل)، أو انقزل (بعد سماع بيّنة لم، ولني)، ولم يكن حكم بقبولها كما بحثه البلقيني (وجبت الاستعادة)، ولا يحكم بالسماع الأول لبطالانه بالانزالي بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته، ثم عاد ليَقْضٍ ولايته، وبخلاف ما لو حكم بقبولها فإن له الحكم بالسماع الأول، ولا أثر لإشعاره على نفسه بالسماع؛ لأنّ الأرجح أنّه غير حكم (وإذا استعدي) بالبناء للمفعول (على حاضر البلد)، ولو يهوديًا يوم سبته

• فود: (أو دافع) كالإداء. • فود: (فيتوقف حكمه إلخ) أي: فيما إذا قِيمَ قبل الحكم كما هو ظاهر.  
• فود: (عليه) أي: على المطلب. • فود: (الإعتذار غير شرط إلخ) أي: الاعتراف بما يُريد القاضي الحكم به، وإنداء عُذر في عدم الاعتراف به، أو لا مثلاً، وفي المختار أهدر صار ذا عُذر. اه. ع ش أقول الظاهر أن حمزة الإفعال هنا للسلب أي: إزالة العذر. • فود: (لصحة الحكم) صلة شرط. • فود: (لحضره) إلخ) أي: ثم. اه. ع ش. • فود: (أو نحوه) إلى قول المتن: (ولو غزل) في المُفني إلّا قوله: (أخذاً) إلى (ويمهل). • فود: (نحو عدوة) أي: كالبعضية للمحكوم له. • فود: (ولو بعد الحكم إلخ) يُفني عنه ما قلّده قبل الحكم في المتن. • فود: (ويمهل إلخ) أي: وجوباً. اه. ع ش. • فود: (وقبل مُضيّ مدة الإبراء) وهي بيّنة. اه. ع ش. • فود: (أو انقزل) أي: يفسق مثلاً. اه. ع ش. • فود: (ولم يكن حكم إلخ) سيذكر مُحترّزه. • فود: (ولا يحكم) إلى قوله: (وإن أحالت) في المُفني إلّا قوله: (وبخلاف) إلى المتن، ولا نحو معايد. • فود: (لأن الأرجح أنّه) أي: الإشهاد على نفسه بسماع البيّنة غير حكم أي: بقبولها.  
• فود: (بالبناء للمفعول) من أعدي يُعدي أي: يُزيل العُدوان، وهو الظلم كاشكاه أزال شكواه مُفني، وأسنّى فما يأتي في الشارح تفسير باللازم المراد هنا. • فود: (ولو يهوديًا) إلى قوله: (واقراه) في النهاية إلّا قوله: (ولم يَظلم) إلى المتن، وقوله: (وإن اختار) إلى (أما إذا عَلِمَ)، وقوله: (وكذا من الحكم) إلى (وكذا)، وقوله: (إن كان) إلى (ولو من غير)، وقوله: (ثم رأيت) إلى (ويلزمه).  
• فود: (ولو يهوديًا إلخ) عبارة المُفني، ويوم الجمعة كغيره في إحصاء الخصم لكن لا يحضر

تجريد المَرَجِد ما نصّه قال الماوردّي والرويانّي هل يُحكم على المتواري بعد تعذّر إحصائه، والثداء عليه يمين خصمه تنزيلاً لتواريه منزلة تكويله فيه وجهان: أشبههما نعم، لكن بعد أن يُنادي عليه بأن يسمع الدعوى عليه، ويحكم عليه بالتكويل، فإن لم يحضر قضى بتكويله، وردّ اليمين على المدعي، فإن حلف حكم له بما ادّعاه. اه.

أهل لِسْماع الدعوى، وجوابها أي: طلب منه إحضاره، ولم يعلم كذبه، ولا كان أجبر عَيْن، ولا نحو مُعاهد، ولا أراد التوكيل (أحضره) وجوباً، وإن أحوالت العادة ما أدعاه عليه كوزير ادعى عليه وضيع أنه استأجره سائساً، أو نازح قَدْر، وإن اختار جمع خلافة، ومما يُرد عليهم ما يأتي من تمكينه من التوكيل أما إذا علم كذبه فلا يُحضره كما ذكره الماوردي، وغيره، وكذا أجبر عَيْن، وحضوره يُعطل حق المُستأجر فلا يُحضره حتى تنقضي مدة الإجارة ذكره الشبكي، وغيره، ويظهر ضبط التعطيل المُضِر بأن يُمضي زمن يُقابل بأجرة، وإن قلت، وكذا من الحكم بينهما غير لازم له كمُعاهد على مثله، وكذا من، وكُل فيقبل وكيله إن كان من ذوي الهيئات ذكرهما البلقيني، والذي يُشجعه قبول وكيله، ولو من غير ذوي الهيئات، ثم رأيت شارحاً اعتزله بتجوير ابن أبي الدِّم التوكيل مُطلقاً، ويلزمه إذا لزم مُخدرة يمين أن يُرسل إليها

إذا صمد الخطيب المنبر حتى يفرغ الصلاة بخلاف اليهودي يوم السبت، فإنه يُحضّر، ويكسر عليه سبته قال الزركشي، ويقاس عليه التصاري في الأخذ. اه. قُود: (أهل إلخ) صفة حاضر إلخ. قُود: (أي: طلب إلخ) يُقال: استغذيت الأمير على فلان فأعداني أي: استعنت به عليه فأعداني انتهى مختار. اه. ع. ش. قُود: (أي: طلب منه إحضاره) هذا التفسير يدل على أن نائب فاعل استغذى في المتن القاضي لا الجار، والمعجور. اه. رشيد. قُود: (ولم يعلم كذبه إلخ) سيذكر مختاراً. قُود: (أحضره وجوباً) أي: إقامة لإشعار الأحكام، ولزومه الحضور رعاية لمراتب الحكم، وقال ابن أبي الدِّم إذا استحضره القاضي وجب عليه الإجابة إلا أن يوكّل، أو يقضي الحق إلى الطالب انتهى، وهو ظاهر. اه. مُغني، ويأتي في الشارح ما يتعلّق به. قُود: (وإن أحوالت إلخ) هل ينافي مفهوم قوله السابق: ولم يعلم كذبه المذكور بعد. قُود: (وإن اختار جمع إلخ) أقر المُغني عبارته، وفي الزوائد عن العبد أن المُستغذى عليه إذا كان من أهل الصيانة، والمروءة، وتوهم الحاكم أن المُستغذى يقصد ابتذاله، وأذاه لا يُحضره، ولكن يُرسل إليه من يسمع الدعوى تنزيلاً لصيانتة منزلة المُخلدة وجرم به سَلِيم في التقرّب. اه. قُود: (ومما يُرد عليهم إلخ) قد يجاب بعدم تبسّر التوكيل لكل أحد في كل وقت. قُود: (أما إذا علم) إلى قوله: ويظهر في المُغني. قُود: (فلا يُحضره حتى تنقضي مدة الإجارة إلخ) ظاهره أنه لا يؤمر بالتوكيل أيضاً خلافاً للنهاية عبارته، والأوجه أمره بالتوكيل. اه. أي: من استؤجر عيته، وكان حضوره يُعطل حق المُستأجر ع. ش. قُود: (ذكره الشبكي) عبارة النهاية كما قاله الشبكي. قُود: (وإن قلت) أي: كدزهم. اه. ع. ش. قُود: (وكذا من الحكم بينهما إلخ) لعل المراد هنا نفي لزوم. اه. سم. قُود: (ذكرهما) أي: قوله: (وكذا من الحكم إلخ)، وقوله: (وكذا من، وكُل إلخ). قُود: (اعتزله) أي: البلقيني. قُود: (مطلقاً) أي: سواء كان من ذوي الهيئات، أو لا. قُود: (ويلزمه) أي: القاضي. قُود: (يمين) أي: بلا تغليب كما يأتي.

قُود: (وكذا من الحكم بينهما إلخ) لعل المراد هنا نفي لزوم.

مَنْ يُخْلَفُهَا كَمَا يَأْتِي، وَقَوْلُ الْجَوَاهِرِ عَنِ الصَّيْمَرِيِّ بَسْرٌ ذَلِكَ مَزْدُودٌ (بَدَفَعَ خَتْمَ طَبِيبٍ رَطْبًا، أَوْ غَيْرِهِ) مَكْتُوبٌ فِيهِ أَجِبَ الْقَاضِي فَلَانًا، وَكَانَ ذَلِكَ مُعْتَادًا فَهُجِرَ، وَاعْتِنِدَ الْكِتَابَةُ فِي الْوَرَقِ قِيلَ: وَهُوَ أَوْلَى (أَوْ بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ)، وَهُوَ الْعَوْنُ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالرَّسُولِ، وَلَمْ يَرْضَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ التَّخْيِيرَ فَقَالَ: يُوسِلُ الْخَتْمَ أَوْلَا فَإِنْ امْتَنَعَ فَالْعَوْنُ، وَأَقْرَاهُ قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ، وَفِيهِ مَضْلَحَةٌ؛ لِأَنَّ

فُودَ: (كَمَا يَأْتِي) أَي: فِي آخِرِ الْفَضْلِ.

فُودٌ (سُي): (بَدَفَعَ خَتْمَ الْخُفِّ) أَي: لِلْمُدَّعِي لِيُغْرِضَهُ عَلَى الْخَصْمِ مُغْنِي، وَأَسْتَى. فُودَ: (أَوْ غَيْرِهِ) أَي: مِمَّا يُعْتَادُ. اهـ. أَسْتَى. فُودَ: (مَكْتُوبٌ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي الْآ قَوْلُهُ: (قَبْلَ). فُودَ: (وَاغْنِذَ الْكِتَابَةُ الْخُفِّ) ثُمَّ مَجَرَ ذَلِكَ، وَاغْنِذَ الطَّلَبَ بِإِزَالِ الرُّسُلِ أَي: ابْتِدَاءً. اهـ. بُجِّرِمِي. فُودَ: (وَهُوَ أَوْ لِي) لَعَلَّ وَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ مَا فِي الطَّلَبِ مِنَ الْقَذَارَةِ. اهـ. ع ش.

فُودٌ (سُي): (أَوْ بِمُرْتَبٍ الْخُفِّ)، وَفِي الْحَاوِي لِلْقَاضِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ خَتْمِ الطَّلَبِ، وَالْمُرْتَبِ إِنْ أَدَّى اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ مِنْ قُوَّةِ الْخَصْمِ، وَضَعْفُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. فُودَ: (وَهُوَ الْعَوْنُ) إِلَى قَوْلِهِ: (انْتَهَى) زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَهُ مَا نَعْبَهُ: نَعَمْ يَتَّبَعِي كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّةً مَنْ أَحْضَرَهُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْحُضُورِ يَبْعَثُ الْخَتْمَ عَلَى الْمَطْلُوبِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَي: فِي أَغْوَانِ السُّلْطَانِ. اهـ. وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ، وَعَنِ النَّهَائِيَّةِ مَا يُوَافِقُهُ. فُودَ: (وَلَمْ يَرْضَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ التَّخْيِيرَ الْخُفِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ظَاهِرُ كَلَامِهِ التَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ مُرَادًا فَفِي تَفْلِيحِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ يُزِيلُ الْخَتْمَ، أَوْ لَا الْخُفِّ. وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ فِيمُرْتَبٍ لِذَلِكَ مِنَ الْأَغْوَانِ بَابِ الْقَاضِي يَخْضُرُ، وَمَا ذَكَرْتَهُ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ هُوَ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا، وَكَلَامُ الْأَصْلِ يَقْتَضِي التَّخْيِيرَ بَيْنَهُمَا فَعَلِمَهُ مُؤَنَّةُ الْمُرْتَبِ عَلَى الطَّلَابِ إِنْ لَمْ يُزَقِّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ مُؤَنَّةً عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَقَوْلُهُ: فَعَلِمَهُ مُؤَنَّةُ الْمُرْتَبِ الْخُفِّ. يَأْتِي مَا فِيهِ، وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَكَلَامُهُ كَأَصْلِهِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّشْوِيعِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْقَاضِي، وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْحَاوِي، وَفِي الْأَسْفُفَاءِ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْعَوْنُ إِلَّا إِذَا امْتَنَعَ مِنَ الْمَجِيءِ بِالْخَتْمِ لِأَنَّ الطَّلَابِ قَدْ يَتَضَرَّرُ بِأَخْذِ أَجْرَتِهِ مِنْهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّلَابِ مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يُزَقِّ الْعَوْنُ مِنَ بَيْتِ الْمَالِ، وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي أَغْوَانِ السُّلْطَانِ أَنَّهَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هُنَا أَيْضًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَجْرَةُ الْمُتَمَتِّعِ عَلَى الْمُدَّعِي بِخِلَافِ الْحَبْسِ لَكِنْ دَقَّبَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّلَابِ، وَإِنْ امْتَنَعَ خَصْمُهُ مِنَ الْحُضُورِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُصَدِّقُهُ عَلَى الْمُدَّعَى بِهِ فَلَا يَلْزَمُهُ الذَّهَابُ مَعَهُ بِقَوْلِهِ: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَمْرِ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ، وَفَصَّلَ فِي

فُودَ: (أَوْ بِمُرْتَبٍ لِذَلِكَ) عِبَارَةُ الرُّوضِ، أَوْ بِأَحَدِ أَغْوَانِهِ، وَأَجْرَتُهُمْ عَلَى الطَّلَابِ إِنْ لَمْ يُزَقِّوا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ تَبَّتْ امْتِنَاعُهُ بِلَا عَذْرِ أَحْضَرَهُ أَغْوَانُ السُّلْطَانِ، وَعَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُمْ لِامْتِنَاعِهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ: (أَوَّلًا، وَأَجْرَتُهُمْ عَلَى الطَّلَابِ) قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَيَتَّبَعِي أَنْ تَكُونَ مُؤَنَّةً مَنْ أَحْضَرَهُ عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْحُضُورِ يَبْعَثُ الْخَتْمَ عَلَى الْمَطْلُوبِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنْ تَبَّتْ الْخُفِّ). وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ مُؤَنَّتُهُمْ الْخُفِّ). يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ أَجْرَةَ الْعَوْدِ عَلَيْهِ أَيْضًا عِنْدَ امْتِنَاعِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ ش م ر.

الطَّالِبُ قد يتَصَرُّفُ بِأَخْذِ أَجْرَتِهِ مِنْهُ. ا هـ. ومعناه أَنَّ التَّرتِيبَ الَّذِي جَرَّيَا عَلَيْهِ فِي الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا فِيهِ مَضْلَحَةٌ لِلطَّالِبِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا عَمِلَ بِهِ لَا يَزِنُ الطَّالِبَ أَجْرَهُ مِنْ أَوَّلٍ وَهَلَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَخَيَّرَ فَإِنَّهُ قَدْ يُوسِّلُ إِلَيْهِ الْعَوْنُ، أَوْ لَا فَيَأْخُذُ أَجْرَتَهُ مِنَ الطَّالِبِ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ لَوْ أُرْسِلَ لَهُ الْخِشْمُ أَوَّلًا جَاءَ، وَتَوَقَّرَتْ عَلَى الطَّالِبِ الْأَجْرَةُ حِينَئِذٍ، وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ هَذَا لِلْبَلْقَيْنِي إِنْ كَانَ يَقُولُ بِأَنَّ أَجْرَةَ الْعَوْنِ عَلَى الطَّالِبِ أُرْسِلَ الْقَاضِيَ الْعَوْنُ، أَوَّلًا، أَوْ بَعْدَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْحُضُورِ بِالْخِشْمِ، وَحِينَئِذٍ فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْبَلْقَيْنِي هَذَا أَنَّهُ يَقُولُ بِأَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّالِبِ سَوَاءً أَقْلُنَا بِالتَّخْيِيرِ، وَاخْتَارَ الْقَاضِيَ الْعَوْنُ، أَوْ لَا أَمْ بِالتَّرتِيبِ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ الْقَاضِيَ بِأَنَّ أُرْسِلَهُ، أَوَّلًا وَفِيهِ مَا فِيهِ، وَبِالْأَوَّلَى إِذَا عَمِلَ بِهِ بِأَنَّ لَمْ يَحْضُرْهُ إِلَّا بَعْدَ الْامْتِنَاعِ مِنَ الْخِشْمِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْإِطْلَاقُ إِطْلَاقَهُمْ أَنَّ أَجْرَةَ الْمُلَازِمِ عَلَى الطَّالِبِ، وَهُوَ الْمُدَّعِي بِخِلَافِ أَجْرَةِ الْحَبْسِ، وَاعْتَمَدَ أَبُو زُرْعَةَ مَا أَطْلَقَهُ شَيْخُهُ أَوَّلًا فَقَالَ: الْأَجْرَةُ عَلَى الطَّالِبِ مُطْلَقًا، وَإِنْ امْتَنَعَ مِنَ الْحُضُورِ مَعَهُ إِلَّا بِرَسُولٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْحُضُورُ لِمَجْلِسِ الشَّرْعِ إِلَّا بِطَلَبِ أَيٍّ: مِنَ الْقَاضِي، وَقَدْ لَا يُوَافِقُ الطَّالِبَ عَلَى أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا، وَتَرَاهُ مُبْطَلًا. ا هـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ إِطْلَاقِ شَيْخِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي، وَالْأَزِمَتِ الْمَطْلُوبِ لِتَعَدِّيهِ بِامْتِنَاعِهِ بَعْدَ طَلَبِ الْقَاضِي لَهُ، وَمِنْ ثَمَّ جَازَ

أَجْرَةَ الْمُلَازِمِ فَجَعَلَهَا عَلَى الْمَذْيُونِ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَإِلَّا فَعَلَى الطَّالِبِ، وَمَحَلُّ لُزُومِ إِجَابَةِ الْحُضُورِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِيَ الْمَطْلُوبَ إِلَيْهِ يَقْضِي عَلَيْهِ بِجَوْرِ بِرْشُوعَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا، وَإِلَّا فَلَهُ الْامْتِنَاعُ بَاطِنًا، وَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَلَا. ا هـ. وَبِإِبَارَةِ الْقَلْبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ قَوْلُهُ: وَمُؤَنَّتُهُ عَلَى الطَّالِبِ أَيٍّ: حَيْثُ ذَهَبَ بِهِ ابْتِدَاءً كَمَا هُوَ الْفَرْضُ سَوَاءً أَقْلُنَا بِالتَّخْيِيرِ، أَوْ التَّرتِيبِ، فَإِنْ ذَهَبَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ فَمُؤَنَّتُهُ عَلَى الْمَطْلُوبِ لِتَعَدِّيهِ، وَقَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ: أَنَّ الْمُؤَنَّةَ عَلَى الطَّالِبِ عَلَى قَوْلِ التَّخْيِيرِ، وَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ عَلَى قَوْلِ التَّرتِيبِ فِيهِ نَظَرٌ فَكَاثِلٌ أَتَتْهُ. قَوْلُهُ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ) أَيٍّ: فِي الشَّقِّ الثَّانِي. قَوْلُهُ: (مِنْ الْخِشْمِ) أَيٍّ: مِنَ الْحُضُورِ بِهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ أَجْرَةَ الْمُلَازِمِ) إِلَى قَوْلِهِ: قَالَ لِتَقْصِيرِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُؤْخَذُ إِلَى فَجَعَلِ الْخ. كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (أَنَّ أَجْرَةَ الْمُلَازِمِ الْخ) وَمِنَ السَّجَانِ. ا هـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (فَقَالَ الْأَجْرَةُ عَلَى الطَّالِبِ مُطْلَقًا الْخ) ضَعِيفٌ. ا هـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَقَدْ لَا يُوَافِقُ) أَيٍّ: الْمَطْلُوبُ. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ تَكُونَ مُؤَنَّةً مِنْ أَحْضَرَهُ أَيٍّ: عَوْنُ الْقَاضِي عِنْدَ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْحُضُورِ

قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَقْيِيدُ إِطْلَاقِ شَيْخِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ طَلَبَ مِنَ الْقَاضِي، وَالْأَزِمَتِ الْمَطْلُوبِ الْخ)، وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّالِبِ مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يُزَقَّ الْعَوْنُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَقَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي أَغْوَانِ السُّلْطَانِ أَتَاهَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هُنَا أَيَّضًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَجْرَةُ الْمُلَازِمِ عَلَى الْمُدَّعِي بِخِلَافِ الْحَبْسِ لَكِنْ ذَهَبَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَجْرَةَ عَلَى الطَّالِبِ، وَإِنْ امْتَنَعَ خَصْمُهُ عَنِ الْحُضُورِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُصَدِّقُهُ عَلَى الْمُدَّعِي بِهِ، وَلَا يَلْزِمُهُ الذَّهَابُ مَعَهُ بِقَوْلِهِ: بَلْ لَا يَزِيدُ مِنْ أَمْرِ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ، وَفَصَّلَ فِي أَجْرَةِ الْمُلَازِمِ فَجَعَلَهَا عَلَى الْمَذْيُونِ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ، وَإِلَّا فَعَلَى الطَّالِبِ، وَمَحَلُّ لُزُومِ إِجَابَةِ الْحُضُورِ مَا

للقاضي، أو لزمه إرسال غوين الحاكم، وعززه إن رآه دون ما أطلقه ثانياً فجعل أجره المُلَازِمَ بإذن الحاكم على المدين قال: لتقصيره بتأخير الوفاء مع القدرة، ولا يلزم الدائن مُلازِمته بنفسه. اهـ. ويتأمل كلامه يُعَلِّمُ أَنَّ الأجرَينِ أجرَ العون، وأجرَ المُلَازِمِ حكمهما واحد، وهو أنه إن كان الامتناع بعد طلب الحاكم لزم المطلوب، وإلا فالطالب، وقضية قوله: مع القدرة أنه لا بُدَّ من ثبوت يساره، والذي يُتَّجِه التعميرُ بمع عدم ثبوت إعساره، والكلام في غوين مَنْ ليس له رزق من بيت المال، وإلا فلا شيء له على واحدٍ منهما.

(تنبيه): ما ذكره أبو رزعة من أنه لا يلزمه حضور مجلس القاضي إلا بطلبه دون طلب الخصم هو الذي صرح به الإمام كالمراروة قالوا: لأنَّ الواجب إنما هو أداء الحق إن صدق، وقال العراقيون: بل يجب، ولو بطلب الخصم، وجمع ابن أبي الدِّم بحمل الأول على ما إذا قال: لي عليك كذا فاحضر معي، والثاني على ما إذا قال يئني، وبينك خصومة فاحضر معي، وله وجه، ومَرَّ أنه متى، وكلَّ لم يلزمه الحضور بنفسه (فلان امتنع) من الحضور بنفسه، أو وكيله من محلَّ تلزمه الإجابة منه (بلا عُذرٍ) من أَعذارِ الجُمعة، .....

يَنْبَغِي الختم على المطلوب أَخْذاً مِمَّا ذَكَرَهُ في قوله: فَإِنْ ثَبَتَ امتناعه بلا عُذرٍ أَخْصَرَهُ أَغْوَانُ السُّلْطَانِ، وعليه مؤثنتهم. اهـ. وفي شرح م ر مثله. اهـ. سم. قود: (وهزرة) الأتسب، وتغزيرة. قود: (دون ما أطلقه) أي: التلقيني ثانياً أي: بقوله: ويؤيد هذا الإطلاق إطلاقهم إلخ. هذا مفاد كلامه صريحاً، وفيه أن الإطلاق الثاني من كلام الشارح لا من كلام التلقيني. قود: (فجعل إلخ) أي: أبو رزعة، وكذا ضمير قال. قود: (ويتأمل كلامه) أي: أبي رزعة. قود: (وقضية قوله) أي: أبي رزعة.

قود: (التعبير بمع إلخ) خبر، والذي إلخ. قود: (والكلام) إلى المتن في المغني لإقوله: وله وجه فقال بذلك، وكلام الإمام أظهر. اهـ. قود: (هو الذي صرح به إلخ) اعتمدته النهاية والمغني كما مر.

قود: (إن صدق) أي: المدعي. قود: (إذا قال: لي عليك كذا فاحضر معي) أي: إلى الحاكم فلا يلزمه الحضور، وإنما عليه، وفاء الدين إن صدق. اهـ. مغني. قود: (خصومة إلخ) أي: ولم يعلم به ليخرج عنها قِيلَزَمَ الحضور. اهـ. مغني. قود: (من الحضور) إلى الباب في النهاية لإقوله: وبعد الحكم إلى قال الأذرعِي، وقوله: في المسافة السابقة، وما أتبه عليه. قود: (من محلَّ تلزمه إلخ) لَمَلَّ الأولى حَلْفُهُ كما في المغني وشرح المنهج إذ الكلام مُنا في الخصم الحاضر بالبلد فقط، وذكره قد يوهِمُ خلافة.

قود: (سني) (بلا عُذرٍ) أو بسوء أدب بكسر الختم، ونحوه أسنى، ومغني. قود: (من أَعذارِ الجُمعة) شَمِلَ نَحْوَ أَكَلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهَةٍ، والظاهر أنه غير مُراد، وإِعبارة الرَّافِعِي، والعُذرُ كالمَرَضِ، وَحَبْسِ

لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْقَاضِيَ الْمَطْلُوبَ إِلَيْهِ يَقْضِي عَلَيْهِ بِجَوْرِ بَرَشُوءٍ، أَوْ غَيْرِهَا، وَإِلَّا فَلَهُ الْامْتِنَاعُ بَاطِلًا، وَأَمَّا فِي الظَّاهِرِ، فَلَا، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ مَتَى، وَكُلَّ لَمْ يَلْزَمَهُ الْحُضُورُ بِنَفْسِهِ ش م ر. قود: (إلا بطلبه) أي: من القاضي.

وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ عِنْدَهُ، وَلَوْ بِقَوْلِ عَوْنٍ ثِقَةٍ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ، وَغَيْرُهُ (أَحْضَرَهُ بِأَغْوَانِ السُّلْطَانِ)، وَأَخْرَجْتُهُمْ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ (وَعَزَّزَهُ) إِنْ رَأَى ذَلِكَ لِعَدَمِهِ، وَلَوْ اسْتَحْفَى نَوْدِي مُتَكَرِّرًا بِبَابِ دَارِهِ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَى ثَلَاثِ شُمُرٍ بَابِهِ، أَوْ خُتِمَ، وَشِيعَتِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، وَحُكِمَ بِهَا فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ بَعْدَهَا، وَسَأَلَ الْمُدَّعِي أَحَدَهُمَا، وَأُثْبِتَ أَنَّهُ يَأْوِي دَارَهُ أَجَابَهُ، وَوَضَحَ أَنَّ التَّسْمِيرَ فِيهِ نَوْعٌ نَقَصَ فَلَا يُمْقَلُّهُ إِلَّا فِي مَمْلُوكٍ لَهُ بِخِلَافِ الْخُتْمِ، ثُمَّ تَسَمَّعَ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ، وَتُحْكَمُ بِهَا كَمَا لَوْ هَرَبَ قَبْلَ الدَّعْوَى، أَوْ بَعْدَهَا، وَبَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ يُزَالُ التَّسْمِيرُ، أَوِ الْخُتْمُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَلَا تُسَمَّرُ إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ، وَلَا يَخْرُجُ الْغَيْرُ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي سَاكِنٍ بِأَجْرَةٍ لَا عَارِيَّةً، وَلَوْ أَخْبَرَ أَنَّهُ بِمَحَلِّ نِسَاءٍ.....

الظَّالِمِ، وَالْخَوْفُ مِنْهُ، وَقَبْدَ غَيْرِهِ الْمَرَضُ الَّذِي يُغْلِزُّ بِهِ بَأَنَّ يَكُونَ بَحْثُ تَسَوُّعٍ بِمِثْلِهِ شَهَادَةُ الْفِرْعِ. اهـ. رَشِيدِي أَقُولُ يَأْتِي فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ جَزِيَانُ الشَّارِحِ، وَالنَّهْيَةُ عَلَى حَمَلِ أَغْذَارِ الْجُمُعَةِ هُنَاكَ عَلَى إِطْلَاقِهَا وَجَزِيَانِ الْأَمْنَى، وَالْمُغْنَى عَلَى اسْتِثْنَاءِ نَحْوِ أَكْثَلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهَةٍ يَمَّا لَيْسَ فِيهِ مَشَقَّةٌ. ة فَوَدُ: (وَبَيَّنَتْ ذَلِكَ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى، وَلَوْ أَخْبَرَ، وَقَوْلُهُ: كَمَا عَلِمَ يَمَّا مَرَّ مَبْسُوطًا، وَقَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى، وَسَمِّيتِ، وَقَوْلُهُ: مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ امْرَأَةٍ. ة فَوَدُ: (وَلَوْ بِقَوْلِ الْخ) غَايَةً. اهـ. ع ش.

ة فَوَدُ (سَمِي): (أَحْضَرَهُ) أَي: وَجُوبًا. اهـ. مُغْنَى. ة فَوَدُ: (إِنْ رَأَى ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى، وَالْأَمْنَى، وَعَزَّزَهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ ضَرْبٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَهُ الْعَفْوُ عَنْ تَغْزِيرِهِ إِنْ رَأَاهُ. اهـ. ة فَوَدُ: (نَوْدِي الْخ) أَي: بِإِذْنِ الْقَاضِي. اهـ. مُغْنَى. ة فَوَدُ: (وَحَكَمَ بِهَا) أَي: بِالْبَيِّنَةِ. ة فَوَدُ: (بَعْدَهَا) أَي: الثَّلَاثِ. اهـ. مُغْنَى. ة فَوَدُ: (سَأَلَ الْمُدَّعِي) فِعْلٌ، وَفَاعِلٌ. ة فَوَدُ: (أَحَدَهُمَا) أَي: التَّسْمِيرَ، وَالْخُتْمَ. ة فَوَدُ: (فِيهِ نَوْعٌ نَقَصَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ إِذَا أَتَى إِلَى نَقَصٍ. اهـ. ة فَوَدُ: (بِخِلَافِ الْخُتْمِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَقَصٍ. اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (وَيَحْكُمُ بِهَا) بَعْدَ الْيَمِينِ. اهـ. نِهَائَةً، وَيَدُونَهَا عِنْدَ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمَغْنَى كَمَا مَرَّ. ة فَوَدُ: (وَبَعْدَ الْحُكْمِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ الْآتِي يُزَالُ الْخ. ة فَوَدُ: (وَلَا تُسَمَّرُ) أَي: لَا يَجُوزُ التَّسْمِيرُ. اهـ. ع ش أَي: وَلَا الْخُتْمَ. ة فَوَدُ: (إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ) أَي: غَيْرُ أَهْلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مَخْبُوسُونَ لِحَقِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. ع ش أَقُولُ وَقَدْ يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي، وَمَحَلُّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْخ.

ة فَوَدُ: (إِذَا كَانَ يَأْوِيهَا غَيْرُهُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَيُتَخَذُ هُنَا بَعْدَ الْإِنْذَارِ الْهَجْمُ دُونَ الْخُتْمِ، وَقَوْلُهُ: وَلَا يَخْرُجُ الْغَيْرُ أَي: لَيْسَ لِلْقَاضِي إِخْرَاجُ غَيْرِهِ مِنْهَا كَأَهْلِهِ، وَأَوْلَادِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ. اهـ. رَشِيدِي. ة فَوَدُ: (فِي سَاكِنٍ بِأَجْرَةٍ) أَي: وَنَحْوِهِ يَمُنُّ تَلَزُّمُهُ مُؤْتَتَةً. ة فَوَدُ: (وَلَوْ أَخْبَرَ أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى، وَالْأَمْنَى، فَإِنَّ عَرَفَ مَوْضِعَهُ بَعَثَ إِلَيْهِ النِّسَاءَ، ثُمَّ الصَّبِيَّانَ، ثُمَّ الْخُصْيَانِ يَهْجُمُونَ الدَّارَ، وَيَقْتَتِلُونَ عَلَيْهِ، وَيَبْعَثُ مَعَهُمْ عَدْلَيْنِ مِنَ الرُّجَالِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ، وَغَيْرُهُ، فَإِذَا دَخَلُوهَا وَقَفَ

ة فَوَدُ: (وَأَخْرَجْتُهُمْ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. ة فَوَدُ: (وَيَحْكُمُ بِهَا) بَعْدَ الْيَمِينِ ش م ر.



أرسل إليه ممسوحاً، أو مُمَيَّزاً، وبعد الظفر يُقرَّضه بخنيس، وغيره مما يراه، والمعدور يُزِيلُ إليه مَنْ يَسْمَعُ الدعوى بينه، وبين خصمه، أو يلزم بالتوكيل، وله الحكم عليه بالبيّنة كالغائب كما قاله البقوي، واعتمده جمع (أو) ادعى على (غائب في غير) محل (ولايته فليس له إحصارُهُ) إذ لا ولاية له عليه، بل يسمع الدعوى، والبيّنة، ثم يُنهي كما مرّ (أو فيهما، وله هناك نائِب)، ومثله

الرجال في الصحن، وأخذ غيرهم في التفتيش قالوا: ولا هجوم في الحدود إلا في حد قاطع الطريق قال الماوردی: وإذا تعدّد حضوره بعد هذه الأحوال حكم القاضي بالبيّنة، وهل يجعل امتناعه كالثكول في ردّ اليمين؟ الأَشْبَهُ نَعَمْ لَكِنْ لا يَحْكُمُ عليه بذلك إلا بعد إعادة النداء على بابِه ثانياً بأنّه يَحْكُمُ عليه بالثكول، فإذا امتنع من الحضور بعد النداء على بابِه الثاني حكم بثكوله اهـ. فود: (أرسل له ممسوحاً) أي: وجوباً. اهـ. ع ش. فود: (يقرّضه إلخ) وله المقو عن تغذيره إن رآه أَسَى ومُغْنِي.

فود: (والمعدور إلخ) عبارة المُغْنِي، والرّوض مع شرحه، وإن امتنع من الحضور لمُذِر كَخَوْف ظالم، أو حَبْسه، أو مَرَض يَمُتُ إليه نائِبُهُ ليحكم بينه، وبين خصمه، أو وكّل المعدور مَنْ يُحَاصِمُ عنه، ويَمُتُ القاضي إليه مَنْ يُحَلِّقُهُ إن وَجِبَ تَحْلِيْقُهُ قال في المُهِمَّاتِ: وَيُظْهَرُ أَنَّ هذا في غير معروف التَّسْبِ، أو لم يكن عليه بيّنة، وإلا سَمِعَ الدَّعْوَى، والبيّنة، وحكم عليه؛ لأن المرض كالغنية في سماع شهادة الفرع فكذا في الحكم عليه قال: وقد صرح بذلك البقوي. اهـ. ومَرَّ قَبِيلُ الْإِتْوَارِيهِ إلخ عن تجريد المَرَجِدِ مثله. فود: (وله الحكم عليه) أي: على المعدور بلا إزسالي، ولا توكيل.

فود: (أو ادعى على غائب إلخ) لَمَلَّ الشَّارِحُ إِنَّمَا قَدَّرَ لَفْظَ ادَّعَى دُونَ اسْتَعْدَى، وإن كان خلاف ظاهر ما مرّ لأجل قول المُصَنِّفِ الآتي، بل يَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ، وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ إلخ. إذ هذا لا يكون إلا بعد الدَّعْوَى، ولا يكون بِمَجَرَّدِ الاسْتِعْدَاءِ. اهـ. رَشِيدِي.

فود (سني): (فليس له إحصارُهُ) وَلَوْ اسْتَحْضَرَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ إِجَابَتُهُ. اهـ. مُغْنِي. فود: (ثم يُنهي كما مرّ) مَلَّا ذَكَرَ الْحُكْمَ أَيْضًا لِجَوَازِهِ حَيْثُ أَخَذَا مِنْ قَوْلِهِ: السَّابِقِ قَبِيلُ، وَمَنْ بَقَرْتَهُ كحاضِرٍ ما نُصِّهَ هذا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَ فِي مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي، وَإِلَّا سَمِعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، والبيّنة، وحكم، وكتب، وإن قُرِبَتْ قاله الماوردی انتهى. اهـ. سم عبارة المُغْنِي ثم إن شاء أُنْهِيَ السَّماع، وإن شاء حَكَمَ بعد تحليف المُدَّعِي على ما سَبَقَ، وإن كان في مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمَاوَرْدِيّ اهـ، وقد يَغْتَذِرُ عَنِ الشَّارِحِ بِأَنَّهُ أَدْخَلَهُ فِي قَوْلِهِ: (كما مرّ) أي: في أوائل الباب.

فود (سني): (أو فيها) أي: محل ولايته. اهـ. مُغْنِي أي: والثَّانِيْتُ باعْتِيَارِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

فود (سني): (وله هناك إلخ) أي: للقاضي، ومثله الباشا إذا طَلَبَ إحصارَ شَخْصٍ مِنْ أَهْلِ وَلَايَتِهِ حَيْثُ

فود: (بل يسمع الدَّعْوَى، والبيّنة، ثم يُنهي كما مرّ) مَلَّا ذَكَرَ الْحُكْمَ أَيْضًا لِجَوَازِهِ حَيْثُ أَخَذَا مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَبِيلُ، وَمَنْ بَقَرْتَهُ كحاضِرٍ ما نُصِّهَ هذا كُلُّهُ حَيْثُ كَانَ فِي مَحَلِّ وَلَايَةِ الْقَاضِي، وَإِلَّا سَمِعَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ، والبيّنة، وحكم، وكتب، وإن قُرِبَ قاله الماوردی، وغيره. اهـ.

مُتَوَسِّطٌ يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْقَضَاءِ (لَمْ يُخْضِرْهُ) لِلْمَشَقَّةِ مَعَ تَبَسُّرِ الْفَصْلِ (بَلْ يَسْمَعُ بَيِّنَتَهُ) عَلَيْهِ (وَيَكْتُبُ إِلَيْهِ) فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ لِسهولة الفصل حينئذٍ (أَوْ لَا نَائِبَ لَهُ فَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (يُخْضِرْهُ) بَعْدَ تَخْرِيرِ الدَّعْوَى، وَصَحَّةِ سَمَاعِهَا (مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَقَطْ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ) إِلَى مَحَلِّهِ (لَيْلًا) كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ مَبْسُوطًا فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ.....

كَانَ بِمَحَلٍّ فِيهِ مَنْ يَفْصِلُ الْخُصُومَةَ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ لِمَا فِي إِخْضَارِهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَا لَمْ يَتَوَقَّفْ خِلَاصُ الْحَقِّ عَلَى حُضُورِهِ، وَلَا وَجِبَ عَلَيْهِ إِخْضَارُهُ. اهـ. ع ش. هـ. قُود: (وَمِثْلُهُ مُتَوَسِّطٌ يُضْلِحُ الْخُ) وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَبْرَةِ، وَالْمُرُوءَةِ، وَالْعَقْلِ فَيَكْتُبُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَتَوَسِّطُ، وَيُضْلِحُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُخْضِرْهُ لِلِاسْتِفْنَاءِ عَنْ إِخْضَارِهِ. اهـ. أَسْنَى. هـ. قُود: (وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْقَضَاءِ) أَي: كَالشَّاذِّ، وَمَشَايِخِ الْعُرَبَانِ، وَالْبُلْدَانِ. اهـ. ع ش عبارة الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ إِخْضَارِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ هُنَاكَ نَائِبٌ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَنْ يَتَوَسِّطُ، وَيُضْلِحُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضِرْهُ بَلْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ أَنْ يَتَوَسِّطُ، وَيُضْلِحُ بَيْنَهُمَا، وَاشْتَرَطَ ابْنُ الرُّقْمَةِ وَابْنُ يُونُسَ فِيهِ أَهْلَ الْقَضَاءِ، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ الشَّيْخَانِ، وَقَالَ الشَّيْخُ عِمَادُ الدِّينِ الْحُسَيْنِيُّ يَتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ بِمَا تَتَفَصَّلُ بِصُلْحٍ فَيَكْفِي وَجُودُ مُتَوَسِّطٍ مُطَاعٍ يُضْلِحُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَتَفَصَّلُ بِصُلْحٍ فَلَا بُدَّ مِنْ مَصَالِحِ الْقَضَاءِ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ لِيُقَوَّضَ إِلَيْهِ الْفَضْلُ بِصُلْحٍ، أَوْ غَيْرِهِ انْتَهَى، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. اهـ.

هـ. قُود (سُي: (لَمْ يُخْضِرْهُ) أَي: لَمْ يَجْزِ إِخْضَارُهُ. اهـ. نِهَآيَةُ. هـ. قُود: (فِي الْمَسَافَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): ظَاهِرُ كَلَامِ الرُّوْضَةِ، وَأَصْلُهَا: أَنَّهُ لَا قَرَوْنَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَسَافَةِ قَرِيْبَةٍ، أَوْ بَعِيدَةٍ، وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى لِمَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابَ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يُقْبَلُ فِي مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضَةِ مَا نَصَّهُ: وَفِيهِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ فَلْيُنْظَرْ لِمَ لَمْ نَعْمَمْ الْمَسْأَلَةَ إِلَى الْحُكْمِ، وَعَدَمِهِ، وَيَخْصُصُ التَّقْيِيدَ بِفَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ. اهـ. هـ. قُود: (السَّابِقَةِ) أَي: أَوَّلُ الْفَصْلِ. اهـ. سَم. هـ. قُود: (أَوْ لَا نَائِبَ لَهُ) أَي: وَلَا مُتَوَسِّطٌ مُضْلِحٌ. اهـ. شَرْحُ الْمَنْهَجِ. هـ. قُود: (كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ) أَي: فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلُ الْفَصْلِ إِذْ هَذَا مَفْهُومُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ذُكِرَ هُنَاكَ مَا فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَلِمَ مِنْهُ ضَائِبُ مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قُود: (فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يُقَيَّدَ بِمِثْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ الْإِخْضَارِ عِنْدَ تَوَقُّفِ

هـ. قُود: أَي: الْمُصَنِّفِ (لَمْ يُخْضِرْهُ) أَي: لَمْ يَجْزِ إِخْضَارُهُ ش م ر. هـ. قُود: (فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ) أَوَّلُ الْفَصْلِ. هـ. قُود: (أَيْضًا فِي الْمَسَافَةِ السَّابِقَةِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ، وَظَاهِرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى لِمَا مَرَّ أَنَّ الْكِتَابَ بِسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يُقْبَلُ فِي مَسَافَةِ الْعَدْوَى. اهـ. وَفِيهِ تَصْوِيرُ الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ فَلْيُنْظَرْ لِمَ لَمْ نَعْمَمْ الْمَسْأَلَةَ إِلَى الْحُكْمِ، وَعَدَمِهِ، وَيَخْصُصُ التَّقْيِيدَ بِفَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدْوَى بِمَا إِذَا لَمْ يَوْجَدْ حُكْمٌ. هـ. قُود: (وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ) أَي: إِلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: (لَيْلًا) أَي: أَوَائِلَ اللَّيْلِ. هـ. قُود: (فَإِنْ كَانَ فَوْقَهَا لَمْ يُخْضِرْهُ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الرُّوْضَةِ كَاصِلُهَا إِخْضَارَهُ

لكن مقتضى كلام الروضة، وأصلها إحضاره مطلقاً، وانتصر له كثيرون، ومَرَّ أَنْ أَوَائِلَ اللَّيْلِ كَالنَّهَارِ، وَحِينَئِذٍ فَلَا تَنَافِي بَيْنَ قَوْلِهِ: هُنَا لَيْلًا، وَقَوْلِهِ: فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ اللَّيْلِ، وَسَعَتِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَ يُعْذِي أَيُّ: يُعَيِّنُ مَنْ طَلَبَ خَصْمًا مِنْهَا عَلَى إِحْضَارِهِ (و) الْأَصْح (أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ لَا تَحْضُرُ) صَرَفًا لِلْمَشَقَّةِ عَنْهَا كَالْمَرِيضِ، وَحِينَئِذٍ فَيُزِيلُ الْقَاضِي لَهَا لِتَوْكُلَ، أَوْ مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا وَيُغْلِظُ عَلَيْهَا بِحُضُورِ الْجَامِعِ لِلتَّخْلِيفِ، وَلَا تَحْضُرُ بَرْزَةً مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ إِلَّا مَعَ نَحْوٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ نِسْوَةٍ يُقَاتِ، أَوْ امْرَأَةٍ احْتِيَاطًا لِحَقِّ الْأَدْمَى.....

خَلَّاصُ الْحَقِّ عَلَيْهِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (لَكِنْ يَفْتَضِي كَلَامُ الرُّوضَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِمُحْضِرِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَمَتِّدُ، وَإِنْ افْتَضَى كَلَامُ الرُّوضَةِ الْخ، وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالثَّانِي إِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَحْضَرَهُ، وَإِلَّا فَلَا، وَالثَّالِثُ يُحْضِرُهُ، وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ، وَهَذَا مَا افْتَضَى كَلَامُ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا تَرْجِيحُهُ، وَعَلَيْهِ الْإِرَاقِيُونَ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي، وَمَعَ هَذَا فَالْأَوْجَهُ مَا فِي الْمُغْنَى لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي إِحْضَارِهِ، وَيَتِمَّتِ الْقَاضِي إِلَى بَلَدٍ الْمَطْلُوبِ أَيُّ: نَائِيهِ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ أَحْضَرَهُ مِنْ مَسَافَةِ عَدَوَى، وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِأَوَّلِ الْفَضْلِ، وَقِيلَ يُحْضِرُهُ، وَإِنْ بَعُدَتِ الْمَسَافَةُ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الرُّوضَةِ، وَأَصْلُهَا، وَعَلَيْهِ الْإِرَاقِيُونَ. اه. ٥. فَوَدَّ: (وَمَرَّ) أَيُّ: فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. ٥. فَوَدَّ: (أَيُّ: يُعَيِّنُ مَنْ طَلَبَ الْخ) لَعَلَّ هَذَا تَفْسِيرٌ بِاللَّازِمِ، وَإِلَّا فَمَعْنَى أَغْدَى أَزَالَ الْعُدْوَانَ كَأَشْكَى أَزَالَ الشُّكُورَ فَالْهَمْزَةُ فِيهِ لِلْسَّلْبِ. اه. ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (وَالْأَصْحُ أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ لَا تَحْضُرُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، ثُمَّ اسْتَنْتَى الْمُصَنِّفُ فِي الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ: لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ عَلَى حَاضِرٍ. ٥. فَوَدَّ: (وَالْأَصْحُ أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ الْحَاضِرَةَ لَا تَحْضُرُ لِلدَّعْوَى) بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَقَتَحَ ثَالِثُهُ مُضَارِعُ أَحْضَرَ أَيُّ: لَا تُكَلِّفُ الْحُضُورَ لِلدَّعْوَى عَلَيْهَا. اه. ٥. فَوَدَّ: (فَيُزِيلُ الْقَاضِي لَهَا لِتَوْكُلَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَتَوْكُلَ، أَوْ يَتِمَّتِ الْقَاضِي إِلَيْهَا نَائِيَهُ فَتَجِيبُ مِنْ وَرَاءِ الشَّرِّ إِنْ اعْتَرَفَ الْخَصْمُ أَنَّهَا هِيَ، أَوْ شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ مَحَارِمِهَا أَنَّهَا هِيَ، وَإِلَّا تَلَفَعَتْ بَنَحْوٍ مِلْحَفَةٍ وَخَرَجَتْ مِنَ الشَّرِّ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ فِي مَكَانِهَا. اه. زَادَ الْمُغْنَى، وَعِنْدَ الْحَلِيفِ تَخْلُفٌ فِي مَكَانِهَا. اه.

٥. فَوَدَّ: (يُغْلِظُ عَلَيْهَا الْخ) أَيُّ: تُكَلِّفُ الْمُخَدَّرَةَ حُضُورَ الْجَامِعِ لِلتَّخْلِيفِ إِذَا افْتَضَى الْحَالُ التَّغْلِيطَ عَلَيْهَا. اه. اسْتَنْتَى عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَلَا تُكَلِّفُ أَيْضًا الْحُضُورَ لِلتَّخْلِيفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْيَمِينِ تَغْلِيطٌ بِالْمَكَانِ، فَإِنْ كَانَ أَحْضَرَتْ عَلَى الْأَصْحُ فِي الرُّوضَةِ. اه.

٥. فَوَدَّ: (وَلَا تَحْضُرُ بَرْزَةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى، وَغَيْرُ الْمُخَدَّرَةِ، وَهِيَ الْبَرْزَةُ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ يُحْضِرُهَا الْقَاضِي لَكِنْ يَتِمَّتُ إِلَيْهَا مَخْرَمًا لَهَا، أَوْ نِسْوَةٍ يُقَاتِ لِتُخْرَجَ مَعَهُمْ بِشَرِّطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي، وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ. اه.

مُطْلَقًا ش. م. ر. ٥. فَوَدَّ: (وَيُغْلِظُ عَلَيْهَا بِحُضُورِ الْجَامِعِ لِلتَّخْلِيفِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِذَا افْتَضَى الْحَالُ التَّغْلِيطَ عَلَيْهَا.

(وهي من لا يكثر خروجهما لإحاجات) متكررة كسواء قطن بأن لا تخرج أصلاً، أو تخرج نادراً لنحو غزاء، أو ختام، أو زيارة؛ لأنها غير مبتدلة بهذا الخروج بخلافه لنحو مسجد.

### باب القسمة

أدرجت في القضاء لاحتياج القاضي إليها؛ ولأن القاسم كالقاضي على ما يأتي وهي تمييز بعض الأنصباء من بعض، وأصلها قبل الإجماع ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ (النساء: ٨) الآية وقسمته للفتايم والحديث السابق أول الشفعة (قد يقسم) المشترك (الشركاء) الكاملون، أما غير الكامل فلا يقسم له ولله إلا إن كان له فيه غبطة (أو منصوبهم) أي وكيلهم (أو منصوب الإمام) أو الإمام نفسه وإن غاب أحدهم؛ لأنه ينوب عنه أو المحكم لحصول المقصود بكل.

فوق (سني): (وهي من لا يكثر الخ) (تنبيه): لو كانت بركة، ثم لازمت الخدر فكالفاسق إذا تاب فغيرت مضي سنة، ولو اختلفا في كونها مخدرة، فإن كانت من قوم الغالب على نسايتهم الخدر صدقت بيمينها، والآن فهو يمينه أي: حيث لا بينة لها. اهـ. مغني زاد النهاية، وأفهم كلامه أن كونها في عدة، أو اغتياف لا يكون مايقا من حضورها مجلس الحكم، وبه صرح الصيغري في الإفصاح، نعم المريضة كالمخدرة. اهـ. قال ع ش قوله: وبه صرح الصيغري الخ. متمد. اهـ. فود: (بأن لا تخرج أصلاً) أي: إلا لضرورة شئخ الإسلام، ومغني.

### باب القسمة

فود: (القسمة) بكسر القاف نهاية ومغني. فود: (أدرجت) إلى قوله ولا يجوز في المغني إلا قوله: وإن غاب أحدهم وإلى قوله وأتت جماعة في النهاية. فود: (على ما يأتي) أي في قول المتن والآ فقايسم الخ مع شرحه. فود: (وهي تمييز الخ) أي لغة وشرعاً. اهـ. ع ش. فود: (والحديث الخ) والحاجة داعية إليها فقد يتبرم الشريك من المشاركة أو يقصد الاستبعاد بالتصرف شئخ الإسلام ونهاية ومغني.

فوق (سني): (قد يقسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء ومنصوبهم، وللتقليل بالنظر إلى غيرهما. اهـ. بجيرمي. فود: (أما غير الكامل الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه في مبحث الأخيرة الآتي وتجب الأخيرة في مال الصبي وإن لم يكن له في القسمة غبطة؛ لأن الإجابة إليها واجبة والأجرة من المؤن التابعة لها وعلى الولي طلب القسمة له حيث كان له غبطة وآ فلا يطلبها وإن طلبها الشريك أجيب وإن لم يكن للصبي فيها غبطة كالصبي والمجنون والمجنون عليه بسفه. اهـ. وفي الرشيدي عن البهجة ما يوافقها. فود: (أي وكيلهم) ولو وكل بعضهم واحداً منهم أن يقسم عنه قال في الاستقصاء: إن وكله على أن يفرض لكل منهم نصيبه لم يجز؛ لأن على الوكيل أن يخطأ لموكله وفي هذا لا يمكنه؛ لأنه يخطأ لنفسه وإن وكله على أن يكون نصيب الوكيل والموكل جزءاً واحداً جاز؛ لأنه يخطأ لنفسه ولموكله أسنى ومغني. فود: (وإن غاب الخ) راجع لمنصوب الإمام أيضاً.

يُسَمَّنْ ذِكْرُ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ. قَالَ الْقَفَالُ: أَوْ امْتِنَاعُهُ مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصَحِّ الْآتِي أَنْ قَسَمْتَهُ إِفْرَازًا وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ مَشْتَرَكٌ نَعَمْ، لِلْحَاضِرِ أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخْذِ نَصِيْبِهِ مِنْ مُدْعٍ ثَبَتَ لَهُ مِنْهُ حِصَّةٌ فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا غَيْبَةَ شَرِيكِهِ عُدْرًا فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُ.....

• فَوَدَّ: (أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ الْخ) أَي كَامِلَةً أَوْ شَيْئًا مِنْهَا؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مُشْتَرَكٍ، وَاحِدُ الشَّرِيكَيْنِ لَا يَسْتَقِلُّ بِالنَّصْرِ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ امْتِنَاعُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ قَاضٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (مِنَ الْمُتَمَائِلِ الْخ) وَهُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَالِ أَيْضًا أَي: إِذْ غَيْرُ الْمُتَمَائِلِ يَمْتَنِعُ فِيهِ وَلَوْ بِإِذْنِ الشَّرِيكِ. اهـ. رَشِيدِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَّ قَوْلُهُ: مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَالِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْقَوْتِ عِبَارَتُهُ إِذَا قُلْنَا الْقِسْمَةَ إِفْرَازًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخْذِ حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَارِ كَالْحُبِّ وَالْأَذْهَانِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ بِخِلَافِ مَا تَخْتَلِفُ أَجْزَاؤُهُ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ وَإِنْ أَذِنَ الشَّرِيكُ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ. اهـ. سَم.

• فَوَدَّ: (عَلَى الْأَصَحِّ الْخ) الْمَوَافِقُ لِمَا يَأْتِي عَلَى الْأَطْهَرِ. • فَوَدَّ: (أَنْ قَسَمْتَهُ) أَيِ الْمُتَمَائِلِ. • فَوَدَّ: (وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ أَوْ امْتِنَاعُهُ وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي آتِفًا عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: وَمَا قُبِضَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ مُشْتَرَكٌ هَذَا فِي نَحْوِ الْإِزْثِ خَاصَّةً كَمَا نَبَّهُوا عَلَيْهِ وَهُوَ لَا يَخْتَصُّ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ غَائِبًا بَلْ يَجْرِي أَيْضًا فِيمَا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فَمَحَطُ الْاسْتِذْرَاكِ الْآتِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّرِيكُ حَاضِرًا لَا يَجُوزُ لَهُ الْاسْتِقْلَالُ بِالْقَبْضِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ غَائِبًا فَإِنَّ لَهُ الْاسْتِقْلَالَ وَإِلَّا فَمَا قُبِضَ مُشْتَرَكٌ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. اهـ. • فَوَدَّ: (مَنْ مُدْعٍ الْخ) أَيِ بِهِ وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمِثْلِيِّ وَالْمُتَقَوِّمِ، وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ الْآتِي فَكَانَتْهُمْ جَعَلُوا الْخ تَخْصِيصُهُ بِالْمِثْلِيِّ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُ آخِرَهُ مِنْ التَّخْصِيصِ بِالْمِثْلِيِّ وَعَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَوَّلِهِ مِنَ الشُّمُولِ. • فَوَدَّ: (لَهُ مِنْهُ حِصَّةٌ) هُوَ جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ وَضَفَّ لِمُدْعِيٍّ وَلَيْسَ قَوْلُهُ: حِصَّةٌ فَاعِلًا لِيَبْتَ. اهـ. رَشِيدِيٌّ. • فَوَدَّ: (عُدْرًا فِي تَمَكُّنِهِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مَا نَصَّهُ: وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ فِيمَا قَبَضَهُ انْتَهَى اهـ سَمٍّ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ هُنَاكَ وَإِذَا ادَّعَى بَعْضُ الْوَرَثَةِ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ ثَبَتَ الْجَمِيعُ وَاسْتَحَقَّ الْغَائِبُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ بِلَا إِعَادَةِ شَهَادَةٍ وَعَلَى الْقَاضِي بَعْدَ تَمَامِ الْبَيِّنَةِ الْإِنْتِزَاعُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَي: لِنَصِيْبِهِمَا دَيْنًا كَانَ أَوْ عَيْنًا، وَأَمَّا نَصِيْبُ الْغَائِبِ فَيَقْبِضُ لَهُ الْقَاضِي الْعَيْنَ وَجَوِبًا لَا الدَّيْنَ

### بَابُ الْقِسْمَةِ

• فَوَدَّ: (مِنَ الْمُتَمَائِلِ فَقَطْ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ كَلَامِ الْقَفَالِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْقَوْتِ وَعِبَارَتُهُ إِذَا قُلْنَا الْقِسْمَةَ إِفْرَازًا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِأَخْذِ حِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَارِ كَالْحُبِّ وَالْأَذْهَانِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ بِخِلَافِ مَا تَخْتَلِفُ أَجْزَاؤُهُ كَالثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَفْتَقِرُ إِلَى اجْتِهَادٍ فَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ وَإِنْ أَذِنَ الشَّرِيكُ. اهـ. ثُمَّ ذَكَرَ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ. • فَوَدَّ: (عُدْرًا فِي تَمَكُّنِهِ مِنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي الْبَابِ

كامتناعه وأنتى جماعة منهم المُصَنَّف في دراهم جُمِعَتْ لِأَمْرِ وَخُلِطَتْ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ تَرْكُهُ بِأَنْ  
لَأَحَدِهِمْ أَخَذَ قَدْرَ حِصَّتِهِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ، وَخَالَفَهُمُ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَوْلُهُ أَيُّ  
الْمُصَنَّفِ بِغَيْرِ رِضَاهُمْ يُشِيرُ بِامْتِنَاعِهِمْ فَالْجَوَازُ حِينَئِذٍ هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقَفَالِ. ١. هـ.  
وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ فِي الْغَنِيَّةِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْامْتِنَاعِ، وَمِثْلُهُمَا جَهْلُ الشَّرِيكِ يَقُولُ الْمَجْمُوعُ  
لَوْ اخْتَلَطَتْ دَرَاهِمُهُ أَوْ دَهْنٌ حَرَامٌ بِحَلَالٍ فُصِّلَ قَدْرُ الْحَرَامِ فَيُضَرِّفُهُ مُضَرِّفُهُ أَيُّ: مَنْ حَفِظَ  
الْإِمَامُ لَهُ إِنْ تَوَقَّعَتْ مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ، وَإِذْخَالُهُ بَيْتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ تَتَوَقَّعْ وَيَتَصَرَّفُ فِي قَدْرِ مَالِهِ  
كَيْفَ شَاءَ. قَالَ: وَكَذَا لَوْ اخْتَلَطَتْ دَرَاهِمُهُ أَوْ حِنْطَةٌ جَمَاعَةً أَوْ غَضِبَتْ وَخُلِطَتْ أَيُّ: وَلَمْ  
يَمْلِكْهَا الْغَاصِبُ لِمَا مَرَّ ثُمَّ فَيَقْسِمُ الْجَمِيعَ بَيْنَهُمْ. وَقِيلَ: يَجُوزُ الْإِنْفِرَادُ بِالْقِسْمَةِ فِي  
الْمُنْشَابَهَاتِ مُطْلَقًا (وَشَرْطُ مَنْصُوبِهِ) أَيُّ: الْإِمَامُ وَمِثْلُهُ مُحْكَمُهُمْ مَا تَضَعْنَهُ قَوْلُهُ (ذَكَرَ حُرُّ عَدْلٍ)  
تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَمَنْ لَزِمَهُ التَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ وَغَيْرُهُمَا يَمَّا بَأْتَى أَوَّلَ الشَّهَادَاتِ مِنْ نَحْوِ سَمِعَ

فَلَا يَجِبُ قَبْضُهُ لَهُ بَلْ يَجُوزُ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الشَّرَكَةِ أَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ لَا يَتَفَرَّدُ بِقَبْضِ شَيْءٍ مِنَ التَّرَكَةِ وَلَوْ  
قَبْضَ مِنَ التَّرَكَةِ شَيْئًا لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ بَلْ يُشَارِكُهُ فِيهِ بِقِيَّتِهِمْ وَقَالُوا هُنَا بِأَخْذِ الْحَاضِرِ نَعْيِيهِ وَكَانَهُمْ جَعَلُوا  
الْغَنِيَّةَ لِلشَّرِيكِ هُنَا عَدْرًا فِي تَمَكِينِ الْحَاضِرِ مِنَ الْإِنْفِرَادِ حِينَئِذٍ وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ فِيمَا قَبْضَهُ.  
اهـ. بِحَذْفٍ. هـ. قَوْلُهُ: (كَامْتِنَاعِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنَ التَّقْيِيدِ بِالْمُتَمَاثِلِ. اهـ. سَمِ وَمَرَّ مَا فِيهِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَالْجَوَازُ  
حِينَئِذٍ) أَيُّ: حِينَ الْامْتِنَاعِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِحَلَالِهِ) أَيُّ: الْمَذْكُورِ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّهْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ مِنْ حَفِظَ  
الْإِمَامُ) يَبَيِّنُ الْمَضْرِبَ الْحَرَامَ الْإِنْفِ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ) أَيُّ فِي الْمَجْمُوعِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَوْ اخْتَلَطَتْ دَرَاهِمُهُ أَوْ  
حِنْطَةٌ جَمَاعَةً الْإِنْفِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ أَرَادَ جَمَاعَةٌ مُعَيَّنَةٌ وَأَرَادَ بِقَسْمِ الْجَمِيعِ الْآتِي أَنْفِرَادُ كُلِّ بِالْقِسْمَةِ فَهِيَ عَيْنُ  
مَا قَدَّمَهُ عَنْ إِفْتَاءِ جَمَاعَةٍ فَيُشْتَرَطُ إِذْنُ الْبَقِيَّةِ أَوْ امْتِنَاعُهُمْ مِنَ الْقِسْمَةِ أَوْ مُبَاشَرَتُهُمْ مَعًا بِالْقِسْمَةِ فَلَا مَوْقِعَ  
لِلتَّشْبِيهِ وَإِنْ أَرَادَ جَمَاعَةٌ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَهِيَ عَيْنُ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَوَّلًا. هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ ثُمَّ) أَيُّ فِي  
الْغَضَبِ. هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) ظَاهِرُهُ وَثَلِيَّةٌ أَوْ لَا بِإِذْنِ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ وَيُدْوَنُهُ جَهْلُ الشَّرِيكِ أَوْ لَا قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

هـ. قَوْلُهُ: (أَيُّ الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ يَغْلُمُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْقَضَاءُ فِي النُّهَايَةِ إِلَّا  
قَوْلُهُ: وَانْتَصَرَ لَهُ الْبُلْفِيَّةُ وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ إِلَى نَعَمَ وَقَوْلُهُ وَجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ: أَيُّ يَحْرُمُ إِلَى أَمَّا لَوْ  
اسْتَأْجَرَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (مَا تَضَعْنَهُ قَوْلُهُ: الْإِنْفِ) دَفَعَ بِهِ مَا يَرُدُّ مِنْ أَنَّ الذَّكَرَ وَمَا بَعْدَهُ اسْمُ ذَاتٍ وَلَا يُخْبَرُ بِهِ عَنْ  
اسْمِ الْمُغْنِي فَاشَارَ إِلَى أَنَّ الشَّرْطَ كَوْنُهُ ذَكَرًا الْإِنْفِ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ) أَيُّ: عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا تَرُدُّ  
الْمَرْأَةُ فَلَا يَتَّخِذُ الْأَصْلُ لِفَرْعِهِ، وَعَكْسُهُ. اهـ. يُجْعَلُ مِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ لَزِمَهُ) أَيُّ كَوْنُهُ عَدْلًا مُقْبُولَ  
الشَّهَادَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَنْ نَحْوِ سَمِعَ الْإِنْفِ) أَيُّ: وَعَدَمُ تَهْمَةٍ بِأَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ عَدَاوَةٌ وَلَا أَصْلِيَّةٌ وَلَا فَرْعِيَّةٌ وَلَا

الرَّابِعُ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ فِي الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ مَا نَصَّهُ: وَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ شَارَكَهُ فِيمَا قَبْضَهُ. اهـ.  
وَسَنَذَكُرُ جِبَارَةَ الرُّوْضِ وَشَرْحَهُ بِهَائِشِ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ الْآتِي فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ وَلَوْ أَدْعَتْ وَرَثَةً مَالًا  
لِمَوْرَثَتِهِمْ. هـ. قَوْلُهُ: (كَامْتِنَاعِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ التَّقْيِيدُ بِالْمُتَمَاثِلِ.



وَبَصُرَ وَضُطِبَ وَنُطِقَ؛ لِأَنَّهَا وَلايَةٌ وَفِيهَا إِزَامٌ كَالْقَضَاءِ إِذِ الْقِسَامُ مَجْتَهِدٌ مِسَاحَةٌ وَتَقْدِيرًا ثُمَّ يُلْزَمُ  
بِالْإِفْرَاعِ (يَعْلَمُ) إِنْ نُصِبَ لِلْقِسْمَةِ مُطْلَقًا أَوْ فِيمَا يُخْتَارُ لِمِسَاحَةٍ وَحِسَابٍ (الْمِسَاحَةُ) بِكَسْرِ  
الْمِيمِ وَهِيَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ طُرُقُ اسْتِعْلَامِ الْمَجْهُولَاتِ الْمَدْدِيَةِ الْعَارِضَةِ لِلْمَقَادِيرِ وَهِيَ قِسْمٌ مِنْ  
الْحِسَابِ فَمَطْفَعُهُ عَلَيْهَا مِنْ غَطْفِ الْأَعْمِ (وَالْحِسَابُ)؛ لِأَنَّهَا أَلَتْهَا كَالْفِقْهِ لِلْقَضَاءِ وَاشْتَرَطَ  
جَمْعُ كَوْنِهِ نَزْهًا قَلِيلَ الطَّمَعِ وَخَرَجَ بِمَنْصُوبِهِ مَنْصُوبُهُمْ فَيُشْتَرَطُ تَكْلِيْفُهُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلٌ  
وَيَجُوزُ كَوْنُهُ قِتًا وَفَاسِقًا أَوْ امْرَأَةً نَعَمْ، إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ مَا مَرَّ (فَإِنْ كَانَ فِيهَا  
تَقْوِيمٌ وَجِبَتْ) حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ حَاكِمًا فِي التَّقْوِيمِ (قَاسِمَانِ) أَيِ: مُقَوِّمَانِ يَقْسِمَانِ بَأَنْفُسِهِمَا؛  
لَأَنَّ التَّقْوِيمَ لَا يَبْتُغِي إِلَّا بَاثْنَيْنِ فَاشْتَرَطَ التَّقَدُّدَ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ التَّقْوِيمِ لَا الْقِسْمَةِ (وَالَا) يَكُنْ فِيهَا  
تَقْوِيمٌ (فَقَاسِمٌ) وَاحِدٌ يَكْفِي وَإِنْ كَانَ فِيهَا خَرَضٌ؛ لِأَنَّهُ حَاكِمٌ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهُ تُلْزَمُ بِنَفْسِ قَوْلِهِ....

سَيَدِيَّةٌ كَمَا تَقَدَّمُ فِي الْقَضَاءِ. اه. ع. ش. ٥. فُود: (ثُمَّ يُلْزَمُ) أَيِ الْقِسَامِ. ٥. فُود: (بِكَسْرِ الْمِيمِ) مِنْ مَسْحِ  
الْأَرْضِ ذَرَعَهَا لِيَقْلَمَ مِقْدَارَهَا. اه. مُغْنِي. ٥. فُود: (الْمَدْدِيَّةُ الْعَارِضَةُ لِلْمَقَادِيرِ) كَطَرِيقِ مَعْرِفَةِ الْقُلْتَيْنِ  
بِخِلَافِ الْمَدْدِيَّةِ فَقَطْ فَإِنَّ عِلْمَهَا يَكُونُ بِالْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ. اه. بُحَيْرِمِي. ٥. فُود: (فَمَطْفَعُهُ عَلَيْهَا) عِبَارَةٌ  
الْمُغْنِي وَعِلْمُ الْمِسَاحَةِ يُغْنِي عَنْ قَوْلِهِ وَالْحِسَابُ لَا سِتْدَاعِيهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ. اه. ٥. فُود: (وَاشْتَرَطَ  
جَمْعُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَاعْتَبَرَ الْمَاوَزْدِي وَغَيْرُهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَفِيفًا عَنِ الطَّمَعِ وَاقْتَضَاهُ  
كَلَامُ الْإِمَامِ. اه. ٥. فُود: (نَزْهًا) أَيِ بَعِيدًا عَنِ الْأَفْذَارِ. اه. ع. ش. ٥. فُود: (وَيَجُوزُ الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى  
التَّشْرِيعِ. ٥. فُود: (كَوْنُهُ قِتًا وَفَاسِقًا) أَيِ: وَذَمًّا. اه. ع. ش. ٥. فُود: (اشْتَرَطَ مَا مَرَّ) عِبَارَةٌ شَرَحَ  
الْمُنْهَجَ فَتُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ انْتَهَتْ. اه. سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ: اشْتَرَطَ مَا مَرَّ قَضِيَّتُهُ كَوْنُهُ أَهْلًا  
لِلشَّهَادَاتِ وَقَضِيَّةُ الْمُغْنِي كَشَرَحِ الْمُنْهَجِ وَالْاِكْتِفَاءُ بِالْعَدَالَةِ وَلَعَلَّهُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ قِيمٌ أَوْ وَكِيلٌ عَنِ الْوَلِيِّ،  
وَكُلُّهُمَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الشَّهَادَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اه.

٥. فُود: (سَيِّ) (فِيهَا) أَيِ: الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ هُوَ مَضْدَرُ قَوْمِ السَّلْمَةِ قَدَّرَ قِيَمَتَهَا. اه. مُغْنِي.  
٥. فُود: (وَجِبَتْ قَاسِمَانِ) ظَاهِرُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِ شُرَاحِهِ أَنَّ التَّقَدُّدَ شَرَطٌ حَتَّى فِي مَنْصُوبِ الشَّرَكَاءِ  
فَمَتَى كَانَ فِي الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّدِ الْمُقَوِّمِ. اه. حَلَبِي. ٥. فُود: (حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ حَاكِمًا) الْإِنْفِ  
أَيِ: وَإِذَا جُعِلَ حَاكِمًا فِيهِ فَيُعْمَلُ فِيهِ بِمَذَلِّينِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. اه. ع. ش. ٥. فُود: (لَأَنَّ  
التَّقْوِيمَ لَا يَبْتُغِي إِلَّا بَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِالْقِيَمَةِ. اه. مُغْنِي. ٥. فُود: (يَكُنْ فِيهَا تَقْوِيمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرَّمَ  
فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: ذَكَرْنِي إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَلِهَذَا الْعُمُومُ إِلَى الْمُثْنِ.  
٥. فُود: (لَأَنَّ قِسْمَتَهُ تُلْزَمُ الْإِنْفِ) أَيِ: فَاشْتَبَهَ الْحَاكِمُ شَرَحَ الْمُنْهَجِ وَمُغْنِي أَيِ: وَالْحَاكِمُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ  
التَّعَدُّدُ بِجَيْرِمِي.

٥. فُود: (نَعَمْ إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ اشْتَرَطَ مَا مَرَّ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ مَحْجُورٌ  
عَلَيْهِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ الْعَدَالَةُ. اه.

ولا يحتاج وإن تعدد للفظ الشهادة؛ لأنها تستند إلى عمل محسوب (وفي قول) يُشترط (الثاني) بناءً على الضعيف أنه شاهد لا حاكم وانتصر له البلقيني هذا في منصوب الإمام، أما منصوبهم فيكفي اتحادهم قطعاً وفارق الخرض القسمة بأنه يعتمد الاجتهاد وهي تعتمد الإخبار بأن هذا يساوي كذا (وللإمام جعل القاسم حاكماً في التقويم) وحينئذ (فيحصل فيه بقذلين) ذكرين يشهدان عنده به لا بأقل منهما (ويقسم) بنفسه وله العمل فيه بعلمه كما عليم من كلامه في القضاء، وعليم من كلامه أنه لا يُشترط معرفته بالقيمة، فيرجع لعدلين خبرين وقيل: يُشترط ورجحه البلقيني في غير قسمة الإفراز والمعتمد الأول نعم، يستحب ذلك خروجاً من الخلاف (ويحصل الإمام) وجوباً كما هو ظاهر (رُزق منصوبه من بيت المال) من سهم المصالح؛ لأنه من المصالح العامة (لأن لم يكن) فيه مال، أو ثم مَصْرُفٌ أَهْمٌ أو مُنِيعٌ ظُلْمًا، ولهذا المصوم الذي قد يُستفاد من عبارته حَدَفٌ قول أصله فيه مال (فأجروه على الشركاء) إن استأجروه لا إن عمل ساكتاً وذلك؛ لأنه يعمل لهم مع التزامهم له عوضاً.....

• فُود: (ولا يحتاج) أي القاسم. • فُود: (لأنها إلخ) أي القسمة أسنى ويُجبرمي. • فُود: (هذا) أي: محل الخلاف. اه. مُعني. • فُود: (وفارق الخرض إلخ) أي على هذا الثاني حيث لم يكتف بواحد بخلاف الخرض. اه. ع ش أقول هذا خلاف صريح صنيع المُعني وشرح المنهج من رجوعه للأول فهذا رد على مقابل الأصح فيما فيه خرض كما يأتي في المُعني وأشار إليه الشارح بقوله السابق وإن كان فيها خرض. • فُود: (القسمة) كذا في بعض نسخ الشارح والنهاية ولعل الصواب ما في بعض نسخهما من القيمة عبارة المُعني وظاهر كلام المُصنّف أنه يكفي واحد وإن كان فيها خرض وهو الأصح وإن قال الإمام: القياس أنه لا بد من اثنين كالقَوم؛ لأن الخارض يعتد ويُعمل باجتهاده فكان كالحاكم والمقوم يُغير بقيمة الشيء فهو كالشاهد اه.

• فُود (سني): (وللإمام جعل القاسم حاكماً إلخ) أي: بأن يُفوض له سماع البيّة فيه وأن يحكم به. اه. مُعني. • فُود: (وله العمل إلخ) أي: للقاسم المجمعول حاكماً في التقويم. اه. مُعني. • فُود: (بعلمه) أي مُطلقاً عند الشارح ويشترط الاجتهاد عند النهاية كما مر. • فُود: (أنه لا يُشترط إلخ) أي في منصوب الإمام جميل حاكماً أو لا. اه. مُعني. • فُود: (فيرجع إلخ) أي عند الحاجة إلى التقويم إن لم يكن عارفاً به أسنى ومُعني. • فُود: (في غير قسمة الإفراز) أي من قسمة التعديل وقسمة الرد. • فُود: (والمعتمد الأول) أي عدم الاشتراط مُطلقاً.

• فُود (سني): (ويحصل الإمام رُزق منصوبه إلخ) أي إن لم يتبرع مُعني وأسنى. • فُود: (فيه مال) لا يخفى أن ذكر هذا عقب المتن يُفيد قَصْرَ المتن عليه فيكون قوله: أو كان ثم ما هو أَهْمٌ إلخ قدرًا زائداً على مفاد المتن فتقوئ التثنية التي لإجلها حَدَفَ المُصنّف هذا القيد فكان المناسبات غير هذا الجمل. اه. رَشِيدِي. • فُود: (إن استأجروه) إجارة صحيحة أو فائدة. اه. مُعني. • فُود: (لا إن عمل ساكتاً) أي عن الأجرة عبارة المُعني ولو دعا الشركاء القاسم ولم يستموا له أجرة لم يستحق شيئاً كما لو دفع

وليس للإمام حينئذ تعيين قاييم أي: يحرم عند القاضي ويكره عند الفوراني وذلك؛ لأنه يتغالي في الأجرة أو يواطئه بعضهم فيحيف أما لو استأجره بعضهم فالكل عليه وإنما حرم على القاضي أخذ أجره على الحكم مطلقاً؛ لأنه حق الله تعالى وما هنا حق متمحص للأدعي ومن ثم كان القضاء فرضاً دون القسمة، ونظر ابن الرفعة في عدم فرضيتها ثم فارق بما يقتضي أن للقاضي أخذ الأجرة إذا قسم بينهم ونظر فيه أيضاً وليس النظر بالواضح؛ لأنه لم يأخذها من حيث القضاء بل من حيث مباشرته للقسمة الغير المتوقفة على القضاء (فإن استأجره) كلهم معاً. (وسمى كل منهم قديراً) كاستأجرتك لتقسم هذا بيننا بدينار على فلان، ودينارين على فلان، وثلاثة على فلان أو وكلوا من عقد لهم كذلك (لوقته) أي: كلاً ما سواه ولو فوق أجره المثل ساوى حصته أم لا.....

تؤبه لقصار ولم يسم له أجرة أو الحاكم فله أجرة المثل. اهـ. رشيدى. ة. فؤد: (وليس للإمام حينئذ) قد يتبادر أن المراد حين إذ لا يكون في بيت المال مال إلخ وعبارة الزوض وشرجه والآن لم يكن فيه أي بيت المال سعة أو وجد متبرعاً فلا يتصب قايماً إلا لمن سأل نفسه وأجرته حينئذ إذا لم يتصبه الإمام أو نصبه بسؤالهم عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم ولا يعين قايماً إذا لم يسأله أحد لئلا يغالي في الأجرة إلخ. اهـ. سم وقوله سواء أطلبوا إلخ خلافاً للشارح والنهاية وفاقاً للمفني كما يأتي.

ة. فؤد: (وليس للإمام حينئذ تعيين قاييم) بل يدع الناس يستأجرون من شاءوا أسنى ونهاية ومفني.

ة. فؤد: (أي يخرم عند القاضي) وهو الأوجه أسنى ومفني. ة. فؤد: (وذلك) أي المنع من التعيين.

ة. فؤد: (فالكل عليه) خلافاً لشيخ الإسلام والمفني. ة. فؤد: (مطلقاً) أي: استأجره أم لا وظاهره ولو فقيراً. اهـ. ع ش. ة. فؤد: (لأنه حق لله تعالى إلخ) ولأن للقاييم عملاً يباشره فالأجرة في مقابلته، والحاكم مفصور على الأمر والتهي، نهاية قضية هذا الفرق أن القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كناية وهو متجه وسيأتي ما يؤخذ منه ذلك. اهـ. بجيرمي عن سم عن عميرة. ة. فؤد: (كلهم) إلى قوله إما مرتباً في المفني وإلى قوله على المنقول في النهاية. ة. فؤد: (معاً) أي بعقد واحد عبارة المفني والزوض مع شرجه وليستأجروا بعقد واحد كاستأجرتك لتقسم إلخ. ة. فؤد: (ولو فوق أجره المثل إلخ) عبارة المفني سواء اتساؤوا فيه أم تفاضلوا، وسواء أكان مساوياً لأجرة مثل حصته أم لا. اهـ.

ة. فؤد: (وليس للإمام حينئذ) قد يتبادر أن المراد حين إذ لا يكون في بيت المال مال إلخ وعبارة الزوض وشرجه والآن لم يكن فيه أي: في بيت المال سعة أو وجد متبرعاً فلا يتصب قايماً إلا لمن سأل نفسه وأجرته حينئذ إذا لم يتصبه الإمام أو نصبه بسؤالهم عليهم سواء أطلبوا كلهم القسمة أم بعضهم؛ لأن العمل لهم ولا يعين قايماً إذا لم يسأله أحد لئلا يغالي في الأجرة إلى أن قال: ومنع من التمين قال القاضي: على جهة التحريم والفوراني على جهة الكراهة إلخ. ة. فؤد: (أي: يخرم عند القاضي) في شرح الزوض أنه الأوجه.

أما مُرتَّبًا فَيَجُوزُ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَنْصُوصِ وَمَنْ ثَمَّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ الْمَعْرُوفُ فَجَزَمَ الْأَنْوَارُ وَغَيْرُهُ بَعْدَ الصَّحَّةِ إِلَّا بِرِضَا الْبَاقِينَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّصَرُّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ضَعِيفٌ ثَقَلًا، وَإِنْ كَانَ قُوًّا مَذْرُوعًا وَمَنْ ثَمَّ اعْتَمَدَ الْبُلْقِينِيُّ وَعَلَيْهِ لَهُ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ مِنَ الْحَاكِمِ (وَالَا) يُسَمَّ كُلُّ مَنْهُمْ قَدْرًا بَلْ أَطْلَقُوهُ (فَالْأَجْرَةُ مَوْزَعَةٌ عَلَى الْجِصَصِ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ

فُود: (إِنَّمَا مُرتَّبًا) بَانَ اسْتَأْجَرَهُ وَاجِدَ لِإِفْرَازٍ جِصَّتهِ ثُمَّ أَخَّرَ كَذَلِكَ وَهَكَذَا كَمَا صَوَّرَهُ الزِّيَادِيُّ. اهـ.  
رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَلَوْ انْفَرَدَ كُلُّ بِعَقْدٍ وَتَرْتَّبُوا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِرِضَا الْبَاقِينَ انْتَهَى. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: أَوْ لَمْ يَتَرْتَّبُوا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى. فَجَعَلَ مَحَلَّ الْكَلَامِ الْإِفْرَازَ بِالْعَقْدِ سَوَاءً أَكَانَ تَرْتَّبَ أَمْ لَا. اهـ. سَمَّ وَعِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ اسْتَأْجَرُوا قَاسِمًا وَعَيَّنَ كُلُّ مَنْهُمْ قَدْرَ الزَّمَنِ وَلَوْ فَوْقَ أَجْرَةِ الْبِثْلِ سَوَاءً اعْتَقَدُوا مَعًا أَمْ مُرتَّبِينَ. اهـ. بَانَ عَقْدَ أَحَدِ الشُّرَكَاءِ لِإِفْرَازٍ نَصِيهِ ثُمَّ الثَّانِي كَذَلِكَ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي حُسَيْنُ زِيَادِي.  
فُود: (فَيَجُوزُ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ كَمَا مَرَّ وَالثَّاهِيَةِ كَمَا بَاتِي وَخِلَافًا لِلرُّوْضِ كَمَا مَرَّ وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ: فَلَوْ انْفَرَدَ كُلُّ مَنْهُمْ بِعَقْدٍ لِإِفْرَازٍ نَصِيهِ وَتَرْتَّبُوا كَمَا قَالَهُ أَوْ لَمْ يَتَرْتَّبُوا كَمَا بَحَثْنَا شَيْخُنَا صَحَّ إِنْ رَضِيَ الْبَاقُونَ بَلْ يَصِحُّ أَنْ يَغْفِدَ أَحَدُهُمْ وَيَكُونَ حَبِيزًا أَصِيلًا وَوَكِيلًا وَلَا حَاجَةَ حَبِيزًا إِلَى عَقْدِ الْبَاقِينَ فَإِنْ لَمْ يَرْضَوْا لَمْ يَصِحَّ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمُقَرِّي وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَهُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي التَّصَرُّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ نَعَمْ لَهُمْ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ وَقِيلَ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ الْبَاقُونَ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَقْدٍ لِنَفْسِهِ. اهـ. فُود: (هَلَى الْمَنْقُولِ الْمَنْصُوصِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الثَّاهِيَةِ عِنْدَ الْقَاضِي وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَرَدَّ عَلَى الْإِسْنَوِيِّ اعْتِمَادَهُ لِمُقَابِلِهِ. وَهِيَ مُخَالِفَةٌ لِلتَّخْفَةِ فِي الثَّقَلِ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ فَلْيَحْزَرْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ: وَعَنِ الْإِسْنَوِيِّ وَيُؤْفِقُ مَا فِي التَّخْفَةِ قَوْلُ الْأَسْنَى بَعْدَ جَلِّ كَلَامِ الرُّوْضِ مُسْتَذْرِكًا عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ وَالتَّرْجِيحُ مِنْ زِيَادَتِهِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ: الْمَعْرُوفُ الصَّحَّةُ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: وَبِهِ جَزَمَ الْمَاوَرْدِيُّ وَالبُزْدَجَانِيُّ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُمْ وَعَلَيْهِ نَصُّ الشَّافِعِيِّ. اهـ. فُود: (فَيَجُزَمُ الْأَنْوَارُ وَغَيْرُهُ) أَيِ كَالرُّوْضِ. اهـ. سَمَّ. فُود: (وَمَنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ قُوَّتِهِ مَذْرُوعًا اعْتَمَدَهُ الْإِنْفِ أَيِ: عَدَمَ الصَّحَّةِ إِلَّا بِرِضَا الْبَاقِينَ. فُود: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الْأَنْوَارُ وَغَيْرُ الضَّعِيفِ. فُود: (لَهُ ذَلِكَ) أَيِ لِكُلِّ مِنْ الشُّرَكَاءِ الْعَقْدُ لِإِفْرَازٍ نَصِيهِ مَعًا أَوْ مُرتَّبًا. اهـ. أَسْنَى. فُود: (مِنْ الْحَاكِمِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِي بِأَمْرِ الْحَاكِمِ سَمَّ. فُود: (وَالَا يُسَمَّ كُلُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَيْنِ ثُمَّ مَا عَظَّمْ فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي.  
فُود: (بَلْ أَطْلَقُوا) أَيِ بَانَ سَمُّوا أَجْرَةَ مُطْلَقَةً مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ.

فُود: (إِنَّمَا مُرتَّبًا فَيَجُوزُ عَلَى الْمَنْقُولِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَلَوْ انْفَرَدَ كُلُّ بِعَقْدٍ وَتَرْتَّبُوا لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِرِضَا الْبَاقِينَ. اهـ. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ عَقَبَ قَوْلُهُ وَتَرْتَّبُوا أَوْ لَمْ يَتَرْتَّبُوا فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. فَجَعَلَ مَحَلَّ الْكَلَامِ الْإِفْرَازَ بِالْعَقْدِ سَوَاءً أَكَانَ تَرْتَّبَ أَمْ لَا، ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ لَهُ أَيِ: لِكُلِّ ذَلِكَ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ. اهـ. فُود: (فَيَجُزَمُ الْأَنْوَارُ وَغَيْرُهُ) كَالرُّوْضِ. فُود: (وَعَلَيْهِ لَهُ ذَلِكَ) فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ مِنَ الْحَاكِمِ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ.

مُؤْنِ الْمَلِكِ كَنْفَقَةِ الْمَشْتَرِكِ هَذَا فِي غَيْرِ قِسْمَةٍ لِلتَّعْدِيلِ، أَمَّا فِيهَا فَلِأَنَّهَا تَوَزَّعَتْ بِحَسَبِ الْمَأْخُودِ قِلَّةً وَكَثْرَةً لَا بِحَسَبِ الْحِصَصِ الْأَصْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي الْكَثِيرِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي الْقَلِيلِ هَذَا إِنْ صَحَّحْتَ الْإِجَارَةَ وَالْأَوْزَعَتْ أَجْرَهُ الْمَثَلِ عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ أَمَرَ الْقَاضِي مَنْ يَمْسِكُ بَيْنَهُمْ إِجَارًا (وَفِي قَوْلِي عَلَى الرُّءُوسِ)؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِي التَّصْيِبِ الْقَلِيلِ كَهُو فِي الْكَثِيرِ (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ فِي قِسْمَتِهِ كَجَوْهَرَةٍ وَتَوَزَّعَتْ نَفْسَيْنِ).....

• فَوَدَّ: (هَذَا فِي غَيْرِ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ الْخ) حَمَلَ الْمُغْنَى تَبَعًا لِلْمَنْهَجِ الْحِصَصِ فِي الْمَثَلِ عَلَى الْمَأْخُودِ ثُمَّ قَالَ: وَاحْتَرَزْنَا بِالْمَأْخُودَةِ عَنِ الْحِصَصِ الْأَصْلِيَّةِ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ، فَإِنَّ الْأَجْرَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَدْرِهَا بَلْ عَلَى قَدْرِ الْمَأْخُودِ قِلَّةً الْخ. • فَوَدَّ: (أَمَّا فِيهَا فَلِأَنَّهَا تَوَزَّعَتْ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ: كَارِضٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَيُعَدُّ ثُلُثُهَا ثُلُثُهَا فَالضَّائِرُ إِلَيْهِ الثَّلَاثَانِ يُعْطَى مِنْ أَجْرِ الْقِسَامِ ثُلُثِي الْأَجْرَةِ، وَالْآخَرُ ثُلُثُهَا وَلَوْ اسْتَأْجَرُوهُ أَيْ: كَاتِبًا لِكِتَابَةِ الصِّكِّ فَالْأَجْرَةُ أَيْضًا عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الرَّافِعِيُّ آخِرَ الشُّفْعَةِ انْتَهَى. اهـ. ع ش وقوله ولو استأجروه إلخ في المغني مثله. • فَوَدَّ: (هَذَا) أَيْ التَّفْصِيلُ بِقَوْلِهِ وَسَمَى كُلُّ مِنْهُمْ قَدْرًا لَزَمَهُ وَالْأَخ. اهـ. حَلَبِي. • فَوَدَّ: (حَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ) أَيْ الْمَأْخُودَةِ مِنْهُجٍ وَمُغْنَى.

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ: عَيَّنُوا قَدْرًا أَمْ لَا. اهـ. حَلَبِيَّ عِبَارَةً سَمَّيْ قَوْلُهُ: مُطْلَقًا يَتَبَادَرُ أَنَّ الْمُغْنَى حَتَّى فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. أَقُولُ إِنْ صَنَعَ الْمَنْهَجُ وَالْمُغْنَى صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ الْمُغْنَى وَفِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحِصَصِ الْمَأْخُودَةِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيِئَةِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْأَصْلِيَّةُ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: عَلَى قَدْرِ الْحِصَصِ مُطْلَقًا أَيْ سِوَا سَمَى كُلُّ قَدْرًا أَمْ لَا فَالْإِطْلَاقُ فِي مُقَابَلَةِ تَفْصِيلِ الْمَثَلِ وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْحِصَصِ الْحَادِثَةِ لَا الْأَصْلِيَّةِ وَيُعْلَمُ هَذَا مِنْ التَّحْلِيلِ الْمَارِّ أَيْضًا. اهـ. • فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ أَمَرَ الْقَاضِي الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْقِسْمَةُ بِإِجْبَارٍ مِنَ الْقَاضِي وَلَوْ مِنْ مَنصُوبِهِ. اهـ. بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَفِي قَوْلِي عَلَى الرُّءُوسِ) أَيْ: مِنْ طَرِيقَةٍ حَاكِيَةٍ لِقَوْلَيْنِ ذَكَرَهَا الْمَرَاوِزَةُ وَطَرِيقَةُ الْعِرَاقِيِّينَ الْجَزْمُ بِالْأَوَّلِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَهِيَ أَصَحُّ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ وَصَحَّحَهَا فِي أَصْلِ الرَّوْضَةِ إِذْ قَدْ يَكُونُ لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْفِ سَهْمٍ فَلَوْ أَلْزَمَ نِصْفَ الْأَجْرَةِ لَرُبَّمَا اسْتَوْعَبَ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ وَهَذَا مَذْفُوعٌ فِي الْقَوْلِ. اهـ.

• فَوَدَّ (سُي): (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ ثُمَّ مَا عَظَّمَ ضَرْرَ قِسْمَتِهِ إِنْ بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ كَجَوْهَرَةٍ وَتَوَزَّعَتْ نَفْسَيْنِ مَتَّعَهُمُ الْحَاكِمُ مِنْهَا وَلَمْ يُجِبْهُمْ إِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ بَانَ

• فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) يَتَبَادَرُ أَنَّ الْمُغْنَى حَتَّى فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ فَلْيُحَرِّزْ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ مَا عَظَّمَ الضَّرْرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ، ثُمَّ مَا عَظَّمَ ضَرْرَ قِسْمَتِهِ إِنْ بَطَلَ نَفْعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ كَجَوْهَرَةٍ وَتَوَزَّعَتْ نَفْسَيْنِ مَتَّعَهُمُ الْحَاكِمُ وَالْأَمْ لَمْ يَمَتَّعَهُمْ وَلَمْ يُجِبْهُمْ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ وَكَحَقَامٍ وَطَاحُونَةٍ صَغِيرَتَيْنِ. اهـ. وقوله وإلا قال في شرحه أي: وَإِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ بِالْكُلِّيَّةِ بَانَ نَقَصَ نَفْعُهُ أَوْ بَطَلَ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ. اهـ. فَعَلِمَ أَنَّهُ جَعَلَ السَّيْفَ مِثَالًا لِمَا يَنْقُصُ نَفْعُهُ وَلَا يَبْطُلُ بِالْكُلِّيَّةِ فَعَلَيْهِ يَكُونُ السَّيْفُ فِي قَوْلِ الْمَنْهَاجِ إِنْ لَمْ يَبْطُلْ نَفْعُهُ كَسَيْفٍ يُكْسَرُ مِثَالًا لِلتَّغْنِي لَا

وذكر التفاسية في الجوهرية قد يختز به عن جوهرية لا نفاسة لها إذ الجوهرية الكبيرة من الأول  
قد يكون لها من الإضاءة وعدمها ما يقتضي نفاستها وخسستها بالنسبة لبقية جنسها (وزوجي  
خف) أي: فردتيه (إن طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبههم القاضي) إن بطلت منفعة أي:  
المقصودة منه أخذًا مما يأتي.....

نقص نفعة، أو بطل نفعة المقصود لم يمنهم ولم يجبههم فالأول كسيف يكسر فلا يمنهم من قسمته  
كما لو هدموا جدارًا واقتسموا نفقه ولا يجبههم لما فيها من الضرر، والثاني كحماط وطاحونة صغيرين  
فلا يمنهم ولا يجبههم لما مر. اه. فجعل السيف مثلاً لما لا ينقص نفقه ولا يبطل بالكلية فعله يكون  
قول المنهاج كسيف مثلاً للنفق لا للمنفى أي لانقضاء بطلان النفع لا لبطلان النفع ويكون مفهوم قوله إن  
لم تبطل منفعته أنه يمنهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والقرب التيسين ولا ينافي  
ذلك تمثيله بهما لما عظم الضرر في قسمته؛ لأنه شامل لما يبطل نفقه مطلقاً ولما ينقص نفقه ولما  
يبطل نفقه المقصود وهذا مما يبطل نفقه مطلقاً فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل  
لذلك وبغيره ثم قسمه إلى ما لا يبطل نفقه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أي كالمذكورين وهذا القسم  
وحكمه بطريق المفهوم وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفقه المقصود إلخ وقوله  
فيه لإيجاب طالب قسمته أي ولا يمنق فليأمل وعلى هذا فيوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما في كلام  
الشارح مما لا يخفى مع تأمله بما قرأناه. اه. سم وبأنى منه أيضاً ما يوضح منشأ الإشكال،  
وجهه. ه. فود: (وذكر التفاسية) عبارة الأسنى والتقييد بالتفاسية ذكره الأضل وغيره وتركه المصنف أي  
ابن المظفر تبعاً للتبعية وعليه اعتمد العراقي. اه. ه. فود: (إذ الجوهرية الكبيرة إلخ) يأمل. ه. فود:  
(بالنسبة لبقية جنسها) فيه أن المدعى وجود جوهرية خسيسة حقيقة.

ه. قول (سني): (وزوجي خف) أي ومضراعي باب أسنى ومفني. ه. فود: (أي فردتيه) إلى قوله ونارغ  
البلقيني في المفني إلا قوله: أي المقصودة إلى بالكلية وإلى قوله وبما قلناه في النهاية إلا ذلك وقوله  
المذكورة وقوله ومع النظر إلى بحث جمع. ه. فود: (أي المقصودة منه إلخ) هذا التقييد مع قوله بل

للمنفى أي: مثلاً لانقضاء بطلان النفع لا لبطلان النفع ويكون مفهوم الشرط أغني قوله إن لم يبطل نفقه  
أنه يمنهم إذا بطل النفع بالكلية ويمثل لذلك بالجوهرة والقرب التيسين ولا ينافي ذلك تمثيله بهما لما  
عظم الضرر في قسمته؛ لأنه شامل لما يبطل نفقه مطلقاً ولما ينقص نفقه ولما يبطل نفقه المقصود  
وهذان مما يبطل نفقه فصح التمثيل بهما لما عظم الضرر في قسمته الشامل لذلك وبغيره، ثم قسمه إلى  
ما لا يبطل نفقه بالكلية كالسيف وإلى ما يبطل أي: كالمذكورين وهذا القسم وحكمه بطريق المفهوم  
وإلى ما يبطل المقصود منه كما ذكره بقوله وما يبطل نفقه المقصود إلخ وقوله فيه لإيجاب طالب قسمته  
أي: ولا يمنق فليأمل. وعلى هذا يتوافق المنهاج والمنهج ويظهر ما في كلام الشارح مما لا يخفى مع  
تأمله بما قرأناه. ه. فود: (أي: المقصودة منه أخذًا مما يأتي إلخ) هذا التقييد مع قوله بل يمنهم من



بالكَلِيَّةِ بل يمتنعهم من القِسْمَةِ بأنفسهم؛ لأنه سَفَهٌ ونازع البَلْقَيْنِي وأطال في صورة زوجي خُفٍّ إذ ليس في قِسْمَتِهما إبطال منفعة بل نَقْصُها ويُردُّ بأنهما إن كانا بين أكثر من اثنين كانا من هذا القِسْمِ أو بين اثنين فقط كانا من القِسْمِ الآتِي فلا اعتراض (ولا يمتنعهم إن قَسَمُوا بأنفسهم إن لم يَبْطُلْ منفعتُهُ) المذكورة بالكَلِيَّةِ بأن نَقَصْتُ (كسيفٍ يُكْسَرُ)؛ لإمكان الانتفاع بما صار إليه منه على حاله أو باتخاذِهِ سِكِّينًا مثلاً ولا يُجِيبُهُمْ إلى ذلك؛ لما فيه من إضاعة المال وكان قَضِيَّةُ هذا أَنَّهُ يمتنعهم لكن رَخِصَ لهم فعلها بأنفسهم تَخْلُصًا من سوء المُشَارَكَةِ ومع التَّظَرُّ لِمِثْلِكَ لا إضاعة؛ لأنَّ إتلافَ المالِ لِلْفَرَضِ الصَّحِيحِ جائِزٌ وبه يُنْظَرُ في بَحْثِ جَمْعِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ مِنْ بَطْلَانِ بَيْعِ جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ نَفْسٍ أَنَّ مَا هُنَا فِي سَيْفٍ خَسِيسٍ وَلَا مَنَعَهُمْ.....

يَمْتَنِعُهُمْ مِنَ الْقِسْمَةِ الْخُفٍّ يَوْجِبُ الْمُنَاقَضَةَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ الْخُفٍّ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَمْتَنِعُهُمْ مِنْهَا الْخُفُّ لِاتِّحَادِ التَّصْوِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ مَعَ تَفَرُّقِهِ فِي الْحُكْمِ حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُهُمْ وَهُنَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُمْ وَقَدْ صَوَّرَ فِي الْمُنْهَجِ وَشَرْحِهِ أَيَّ وَالتَّهْلِيَّةِ وَالْمُغْنِي مَا هُنَا يَبْطُلَانِ الْمُنْفَعَةُ بِالْكَلِيَّةِ لَا الْمَقْصُودَةُ وَالْمَنْعُ حَبِيتُذٍ وَاضِحٌ نَعَمْ يَسْتَشْكِلُ بَطْلَانُ مَنَفْعَةِ الْجَوْهَرَةِ وَالْقَوْبِ التَّمْيِيزِ بِقِسْمَتِهِمَا بِالْكَلِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ أَيَّ فِي جَوْهَرَةٍ وَقَوْبِ صَغِيرَيْنِ أَوْ يُصَوَّرُ بِكَثْرَةِ الشُّرَكَاءِ بِحَيْثُ لَا يَخْصُ كُلًّا إِلَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ أَضَلًّا وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا خُصُوصِيَّةَ لَهُمَا بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّمْثِيلَ بِهِمَا لِمَا عَظُمَ ضَرَرُهُ الْأَعْمُ مِمَّا يَبْطُلُ الْقِسْمَةُ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ لَا يُنَافِي تَقْيِيدَهُمُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ بِمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ . اهـ . سـ . قُودَ : (بِالْكَلِيَّةِ) وَمَالَ الطَّبْلَاوِيَّ إِلَى أَنَّ النَّفْعَ الَّذِي لَا وَقَعَ لَهُ كَالْمَدَمِّ . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ أَيَّ صَارَ لَا نَفْعَ لَهُ أَضَلًّا أَوْ لَهُ نَفْعٌ لَا وَقَعَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَدَمِّ . اهـ .

قُودَ : (بَلَّ يَمْتَنِعُهُمْ مِنَ الْقِسْمَةِ بِأَنْفُسِهِمْ) كَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ بَطَلَتْ الْخُفُّ كَمَا قَعَلَ الْمُغْنِي لِيُظْهَرَ مُقَابَلَتَهُ لِمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ وَعَطَفَهُ عَلَى هَذَا . قُودَ : (بِالْكَلِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعَ التَّظَرُّ فِي الْمُغْنِي . قُودَ : (وَيُنْظَرُ فِي بَحْثِ جَمْعِ الْخُفِّ) وَنَظَرُ فِيهِ الْمُغْنِي أَيْضًا بِغَيْرِ ذَلِكَ رَاجِعُهُ وَلَكِنْ أَقَرَّ التَّهْلِيَّةُ الْبَحْثَ الْمَذْكُورَ عِبَارَتُهُ نَعَمْ بَحْثُ جَمْعِ الْخُفِّ وَرَدَّهَا مُحْشِيهَا عَ شَ بَانَ إِطْلَاقَهُمْ يُخَالِفُهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ بِغَيْرِ مَا فِي الشَّارِحِ رَاجِعُهُ .

الْقِسْمَةُ مَوْجِبٌ لِلْمُنَاقَضَةِ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ الْآتِي وَمَا يَبْطُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ الْخُفُّ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُمْ مِنْهَا لِإِبْجَادِ التَّصْوِيرِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِمَا بَطُلَ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ مَعَ تَفَرُّقِهِ فِي الْحُكْمِ حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُهُمْ وَهُنَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُهُمْ وَقَدْ صَوَّرَ فِي الْمُنْهَجِ وَشَرْحِهِ مَا هُنَا يَبْطُلَانِ الْمُنْفَعَةُ بِالْكَلِيَّةِ لَا الْمَقْصُودَةُ وَالْمَنْعُ حَبِيتُذٍ وَاضِحٌ فَرَاغَ عِبَارَتِهِ فَإِنَّهُ نَصَرُ فِي ذَلِكَ نَعَمْ يَسْتَشْكِلُ بَطْلَانُ مَنَفْعَةِ الْجَوْهَرَةِ وَالْقَوْبِ التَّمْيِيزِ بِقِسْمَتِهِمَا بِالْكَلِيَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْكَلَامُ فِيمَا هُوَ كَذَلِكَ أَوْ يُصَوَّرُ بِكَثْرَةِ الشُّرَكَاءِ بِحَيْثُ لَا يَخْصُ كُلًّا إِلَّا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ بِالْكَلِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا خُصُوصِيَّةَ لَهُمَا بِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ التَّمْثِيلَ بِهِمَا لِمَا عَظُمَ ضَرَرُهُ الْأَعْمُ مِمَّا يَبْطُلُ الْقِسْمَةُ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ لَا يُنَافِي تَقْيِيدَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ بِمَا بَطُلَ نَفْعُهُ بِالْكَلِيَّةِ .

وبما قلناه حلّم الفرق بين ما هنا وثم إذ لا مخير للبيع ثم بخلاف القسمة هنا (وما يتطلّب نفعه المقصود) منه (كحتمّ وطاحونين صغيرين) لو قسّم كلّ لم يتنفع به من الوجه الذي كان يتنفع به قبل القسمة ولو بإحداث مرافق ولم يعتبروا هنا مطلق الانتفاع ليعظم التفاوت بين أجناس المنافع وفي صغيرين تغليب المذكر وهو الحتمّ وكذا في نفيسين (لا إيجاب طالب قسمته) إجباراً (في الأصح)؛ لما فيه من ضرر الآخر ولا يمنعه منها لما مرّ (وإن أمكن جعله حتمّين أو طاحونين (أجيب) وأجبر الممتنع لانتفاء الضرر وإن احتاج إلى إحداث نحو بقر ومستوقد لتيسر التدارك وإنما بطل بيع ما لا ممرّ لها وإن أمكن تخصيله بعد؛ لأن شرط المبيع الانتفاع به حالاً (ولو كان له عشر دار) أو حتمّ أو أرض (لا يصلح للسكنى) أو كونه حتمّاً أو لما يقصد من تلك الأرض لو قسّم (والباقي لأخرى) وإن تعدّد كما يأتي بسطه قبيل التنبيه الآتي وهو يصلح لذلك.....

• فؤد: (وبما قلناه حلّم الفرق إلخ) حاصل الفرق الذي ذكره وجود غرض هنا، ويؤدّ عليه أنه قد يوجد غرض هناك إلا أن الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر. اه. سم.  
• قول (سني): (وما يتطلّب نفعه إلخ) أي والمشارك الذي يتطلّب يقسمته نفعه إلخ. اه. مغني. فؤد: (ولو قسّم) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني إلا قوله: ولم يعتبروا إلى وفي صغيرين وقوله وكذا في نفيسين وقوله وإن تعدّد إلى وهو يصلح. فؤد: (ولا يمنعه منها) تصرّيح بمفهوم قوله إجباراً.  
• فؤد: (لما مرّ) أي في السنب.

• قول (سني): (جعله) أي ما ذكر. اه. مغني. فؤد: (أو طاحونين) الانسب الثاني. فؤد: (لتيسر التدارك) عبارة المغني وتيسر لانتفاء الضرر مع تيسر تدارك ما احتج إليه من ذلك بأمر قريب قال الأذعري: وإنما يتيسر ذلك إذا كان ما يلي ذلك مملوكاً له أو مواتاً فلو كان ما يليه وقفاً أو شارعاً أو ملكاً لمن لا يسمع بيع شيء منه فلا وحيث لا يجوز بئني الإجماع. اه. فؤد: (وإن أمكن تخصيله إلخ) أي بيع أو إجارة. اه. مغني. فؤد: (لأن شرط المبيع الانتفاع إلخ) أي ولم يمكن بخلاف القسمة. اه. مغني. فؤد: (لأن شرط المبيع الانتفاع إلخ) أنظره مع ما مرّ من جواز بيع نحو الجحش الصغير. اه. رشيد.

• قول (سني): (ولو كان له إلخ) أشار به إلى أن ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريكين فقط قال الحلبي قوله: وما عظم ضرر قسمته أي عليهما أو أحدهما انتهى. اه. بجريمي. فؤد: (وهو يصلح لذلك) أي ولو بضم ما يملكه بجوارره. اه. مغني.

• فؤد: (وبما قلناه حلّم الفرق بين ما هنا وثم إلخ) حاصل الفرق الذي ذكره وجود غرض هنا ويؤدّ عليه أنه قد يوجد غرض هناك إلا أن يقال الغرض لازم هنا وهو الخلاص من المشاركة التي من شأنها الضرر.

(فالأصح إيجابُ صاحبِ العُشرِ) وإن بطلَ نفعُ حصته بالكَلْيَةِ كما يُصرِّحُ به كلامُهم (بطلبِ صاحبه) لانقاعه بحصته من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القسمة فهو معذورٌ وضررُ صاحبِ العُشرِ إنما نشأ من قلةِ نصيبه لا من مُجَرَّدِ القسمة (دون عكسه)؛ لأنه مُضَيِّعٌ لِمَالِهِ مُتَعَتِّعٌ نعم، إن مَلَكَ أو أحيا ما لو ضَمَّ لِعُشرِهِ صَلَحَ أَجيبَ ويظهرُ أنَّ يأتي هنا ما يأتي قريبا فيما لو طلب أن يكون نصيبه إلى جهة أرضه.

(فرغ): قال الماوردي والزوياني: لو كان بأرض مشتركة بناءً أو شَجَرًا لهما فأراد أحدهما قِسْمَةَ الأرض فقط لم يُجْبَرِ الآخرُ وكذا عكسه لِبَقَاءِ العَلَقَةِ بينهما إِمَّا بِرِضاهما فيجوزُ ذلك ولو اقتسما الشَجَرُ وتَمَيَّزَتِ حِصَّةُ كُلٍّ ثَمَ اقتسما الأرض.....

• قولُ (سني): (فالأصح إيجابُ صاحبِ العُشرِ إلخ) ظاهره وإن كان مخجورا عليه وهو ظاهر. اه. ع  
ش. • فود: (وإن بطلَ نفعُ حصته بالكَلْيَةِ إلخ) هل يأتي هذا التفصيلُ في نحو التَّوْبِ التَّيْسِ حتى لو كان لأحدِ الشريكتين منه ما يُبْطِلُ نفعه بالكَلْيَةِ بالقِسْمَةِ والباقي للآخر أجيبَ الآخرُ فقط. اه. سم أقولُ قَضِيَّةَ التَّمْلِيلِ وكذا قَضِيَّةَ جَفَلِ عُشرِ الدَّارِ في المَنزِ مثالا كما أشارَ إليه الشارحُ والنهايةُ وصرَّحَ به المُفني وشرَّحَ المنهَجُ أنَّ التفصيلَ المذكورَ يجري فيه أيضًا والله أعلم.

• قولُ (سني): (دون عكسه) وهو عَدَمُ إيجابِ صاحبِ الباقي بطلبِ صاحبِ العُشرِ القِسْمَةِ. اه.  
مُفني. • فود: (لأنه إلخ) أي صاحبُ العُشرِ الطَّالِبُ للقِسْمَةِ. • فود: (إن مَلَكَ أو أحيا) المراد بالإخياء إِمكانه بأن يكون ما يلي الدَّارَ مَوَاتًا كما مرَّ عَنِ المُفني ويأتي عن ع ش وهل المراد بِالْمَلِكِ أيضًا إِمكانه بأن يكون ما يليها مَلَكًا لِمَنْ يَطْلُ أَنَّهُ يَسْمَحُ بِبَيْعِ شَيْءٍ مِنْهُ أو لا؟ وقَضِيَّةُ آخِرِ كَلَامِ المُفني المارَّ آنفاً نَعَمْ فَلْيَراجع. • فود: (أجيب) أي: قِيَاخُذُ ما هو بِجَوَارِ مَلِكِهِ وَيُجْبَرُ شريكه على ذلك؛ لأن الفرضَ أنَّ الأجزاءَ مُتساويةً ولا ضررَ عليه. اه. حَلَمِيَّ عبارة ع ش وإذا أجيبَ فإذا كان المواتُ أو المَلِكُ في أحدِ جَوَانِبِ الدَّارِ دونَ باقيها فَهَلْ يَتَعَيَّنُ إعطاؤه لِمَا يلي مَلِكَهُ بلا قُرْعَةٍ وتكونُ هَذِهِ الصُّورَةُ مُسْتَثْنَاةً مِنْ كَوْنِ القِسْمَةِ إِنَّمَا تكونُ بِالْقُرْعَةِ أو لا بُدَّ مِنَ الْقُرْعَةِ حتى لو خرجت حصته في غير جهة مَلِكِهِ لا تَبْطُلُ القِسْمَةُ أو يَصَوِّرُ ذلك بما إذا كان المواتُ أو المملوكُ مُحِيطًا بِجَوَانِبِ الدَّارِ فيه نَظَرٌ ولا يَتَعَدُّ الأوَّلُ لِلحَاجَةِ مع عَدَمِ ضَرَرِ الشريكِ حَيْثُ كانت الأجزاءُ مُتساويةً. اه. • فود: (وَيُظْهِرُ أَنَّ يَأْتِي إلخ) مرَّ آنفاً عَنِ الحَلَمِيَّ وع ش اغْتِمَاذُهُ. • فود: (ما يأتي إلخ) أي في شَرْحٍ وَيُخْتَرُزُ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ. • فود: (قال الماوردي) إلى المَنزِ في النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: وَلَوْ اقْتَسَمَا إِلَى قالِ الشَّيْخَانِ وَقَوْلُهُ قال ابنُ عُجَيْلٍ وما أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فود: (وكذا عكسه) أي قِسْمَةُ البِنَاءِ أو الفَرَسِ. اه. رَشِيدِي. • فود: (ولو اقْتَسَمَا الشَجَرُ) أي بِالرَّاضِي. اه. سَيِّدُ عَمَرٍ.

• فود: (وإن بطلَ نفعُ حصته بالكَلْيَةِ إلخ) هل يأتي هذا التفصيلُ في نحو التَّوْبِ التَّيْسِ حتى لو كان لأحدِ الشريكتين منه ما يُبْطِلُ نفعه بالكَلْيَةِ بالقِسْمَةِ والباقي للآخر أجيبَ الآخرُ فقط.

فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَصْمُهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا شَجَرٌ لِلْآخِرِ فَهَلْ نُكَلِّفُهُ قَلْعَهُ مَجَانًّا أَوْ يَأْتِي فِيهِ مَا مَرَّ آخِرُ  
الْعَارِيَةِ؟ لِنَنْظُرَ فِيهِ مَجَالَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي بِجَمَاعٍ عَدِمَ التَّعَدِّي قَالَ الشَّيْخَانِ: وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً  
فَاقْتَسَمَ اثْنَانِ عَلَى أَنْ تَبْقَى حِصَّةُ الثَّالِثِ شَائِعَةً مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا لَمْ تَصْغَ وَتَقَلَّ غَيْرُهُمَا الْإِتْفَاقُ  
عَلَيْهِ وَإِنَّمَا أُجِبَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا.....

فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَصْمُهُمَا) بَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَصْلِ الشَّجَرَةِ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ وَبَعْضُهَا الْآخَرُ فِي حِصَّةِ  
الْآخَرِ. اهـ. سَمَ وَهَذَا التَّصْوِيرُ غَيْرُ مُتَعَيَّنٍ فَإِنَّ الشَّجَرَةَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ اسْمُ جَنْسٍ فَيَشْمَلُ الْمُتَعَدِّ أَيْضًا  
بَأَنْ يَكُونَ فِي حِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا أَصْلُ شَجَرَةٍ لِلْآخَرِ بِتَمَامِهِ. فَوُدَّ: (فَهَلْ نُكَلِّفُهُ) أَيِ صَاحِبِ الشَّجَرِ.  
فَوُدَّ: (لَمْ تَصْغَ) لَعَلَّهُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ الثَّالِثُ بِذَلِكَ كَمَا يُشِيرُ بِهِ كَلَامُهُ وَإِلَّا فَمَا الْمَانِعُ مِنَ الصَّحَةِ؟  
فَلْيُرَاجَعْ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا أُجِبَ الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلِهِ قَالَ الشَّيْخَانِ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا  
أُجِبَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا الْإِنْفِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ أَيِ وَالْمُتَمَتِّعُ وَتُقَسَّمُ الْأَرْضُ مَزْرُوعَةً وَخَدَهَا  
وَلَوْ إِجْبَارًا سِوَاءَ أَكَانَ الزَّرْعُ بَذْرًا بَعْدَ أَمْ قَصِيلًا أَمْ حَبًّا مُشْتَدًّا؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ الْقُمَاشِ فِي الدَّارِ  
بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ؛ لِأَنَّ لِلزَّرْعِ أَمَدًا بِخِلَافِهُمَا أَوْ مَعَ الزَّرْعِ قَصِيلًا بَرَاضٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ  
حَيِّثُ مَعْلُومٌ مُشَاهِدٌ لَا إِجْبَارًا لَا الزَّرْعَ وَخَدَهَا وَلَا مَعَهَا وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ أَوْ بَعْدَ بُدُوِّ صَلَاحِهِ فَلَا يُقَسَّمُ إِنْ  
جَعَلْنَاهَا إِفْرَازًا كَمَا لَوْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٌ وَفِي الْآخِرَتَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ  
مَجْهُولٌ وَمَعْلُومٌ وَعَلَى الثَّانِي بَيْعٌ طَعَامٍ وَأَرْضٍ بِطَعَامٍ وَأَرْضٍ انْتَهَى فَاَنْظُرْ قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ  
مَجْهُولٌ فِيهَا إِذَا كَانَ الزَّرْعُ قَصِيلًا مَعَ قَوْلِهِ فِيهَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيِّثُ مَعْلُومٌ مُشَاهِدٌ وَيُجَابُ بَأَنَّ الْأَوَّلَى لَا  
تَشْمَلُ الْقَصِيلَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ الْإِنْفِ قَيَّدَ فِيهَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ قِسْمَةٌ  
مَجْهُولٌ وَمَعْلُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرَةِ مَعَ بُدُوِّ صَلَاحِ الزَّرْعِ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَا يُرَى حَبُّهُ كَالْحِنْطَةِ

فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ فِيهَا خَصْمُهُمَا) بَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ أَصْلِ الشَّجَرَةِ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ، وَبَعْضُهَا الْآخَرُ فِي  
حِصَّةِ الْآخَرِ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا أُجِبَ الْمُتَمَتِّعُ عَلَى قِسْمَتِهَا مَعَ فِرَاسٍ بِهَا دُونَ زَرْعٍ فِيهَا الْإِنْفِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ  
وَشَرْحِهِ: وَتُقَسَّمُ الْأَرْضُ مَزْرُوعَةً وَخَدَهَا وَلَوْ إِجْبَارًا سِوَاءَ أَكَانَ الزَّرْعُ بَذْرًا بَعْدَ أَمْ قَصِيلًا أَمْ حَبًّا مُشْتَدًّا؛  
لِأَنَّهُ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةِ الْقُمَاشِ فِي الدَّارِ بِخِلَافِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ؛ لِأَنَّ لِلزَّرْعِ أَمَدًا بِخِلَافِهُمَا أَوْ مَعَ الزَّرْعِ  
قَصِيلًا بَرَاضٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ حَيِّثُ مَعْلُومٌ مُشَاهِدٌ وَأَفْهَمُ قَوْلَهُ: بَرَاضٍ أَنَّهُ لَا إِجْبَارَ فِي ذَلِكَ  
وَصَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ ثَقَلًا عَنْ جَمْعٍ قَالَ: وَلَمْ يَوْجِهُوَ بِمُقْنِعٍ لَا الزَّرْعَ وَخَدَهَا وَلَا مَعَهَا وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ أَوْ بَعْدَ  
بُدُوِّ صَلَاحِهِ فَلَا يُقَسَّمُ وَإِنْ جَعَلْنَاهَا إِفْرَازًا كَمَا لَوْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٌ وَفِي  
الْآخِرَتَيْنِ عَلَى الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٌ وَمَعْلُومٌ وَعَلَى الثَّانِي بَيْعٌ طَعَامٍ وَأَرْضٍ بِطَعَامٍ وَأَرْضٍ. اهـ. فَاَنْظُرْ  
قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى قِسْمَةٌ مَجْهُولٌ فِيهَا إِذَا كَانَ قَصِيلًا مَعَ قَوْلِهِ فِيهَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ حَيِّثُ مَعْلُومٌ مُشَاهِدٌ،  
وَيُجَابُ بَأَنَّ الْأَوَّلَى لَا تَشْمَلُ الْقَصِيلَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَهُوَ بَذْرٌ بَعْدَ قَيِّدٍ فِيهَا أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ فِي  
الْآخِرَتَيْنِ قِسْمَةٌ مَجْهُولٌ وَمَعْلُومٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْآخِرِ مَعَ بُدُوِّ صَلَاحِ الزَّرْعِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَا يُرَى حَبُّهُ

مع غراس بها دون رزح فيها؛ لأن له أمداً ينتظر وإذا تنازع الشركاء فيما لا يمكن قسمته فإن  
تهايموا منفعته مياومة أو غيرها جاز ولكل الرجوع ولو بعد الاستيفاء فيغرم بدل ما استوفاه قال  
ابن عجيل: ويد كل أمانة كالمستأجر وإن أبوا المهايأة أجبرهم الحاكم على إيجاره أو  
أجره عليهم سنة وما قاربها وأشهد كما لو غابوا كلهم أو بعضهم فإن تعدد طاليلو الإيجار أجره

بخلاف ما يرى كالشعير. اه. سم. قود: (مع غراس) أي أو بناء. قود: (دون رزح فيها) أي أجبر  
على قسمة الأرض المزروعة دون الرزح أي وخدها. اه. سم ولعل الأصوب أخذاً مما مر عنه عن  
الروض وشرجه أنفاً أي: لم يجبر على قسمة الأرض المزروعة مع رزح فيها. قود: (وإذا تنازع  
الشركاء إلخ) عبارة الروض مع شرجه تقسم المنافع بين الشريكين كما تقسم الأعيان مهايأة مياومة  
ومشاهرة ومسانهة وعلى أن يسكن أو يزرع هذا مكاناً من المشترك وهذا مكاناً آخر منه لكن لا إيجار في  
التقسيم وغيره من الأعيان التي طليث قسمة منافعها فلا تقسم إلا بالتوافقي؛ لأن المهايأة تعجل حق  
أحدهما وتؤخر حق الآخر بخلاف قسمة الأعيان قال البلقيني: وهذا في المنافع المملوكة بحق الملك  
في العين أما المملوكة بإيجار أو وصية فيجبر على قسمتها وإن لم تكن العين قابلة للقسمة إذ لا حق  
للشركة في العين. قال: ويدل للإيجار في ذلك ما ذكره في كراء العقب وهو مع ذلك مغتفر بأن ما  
قاله مناف لما يأتي فيما إذا استأجرا أرضاً إلخ فإن تراضيا بالمهايأة وتنازعا في البداة بأحدهما أفرغ  
بينهما ولكل منهما الرجوع عن المهايأة فإن رجع أحدهما عنها بعد استيفاء المدة أو بعضها لزم  
المستوفي للآخر نصف أجرة المثل لما استوفى كما إذا تلفت العين المستوفي أحدهما منفعتها فإن  
تنازعا في المهايأة وأصرّا على ذلك أجرهما القاضي عليهما ولا يبيعها عليهما؛ لأنهما كايلاي ولا حق  
لغيرهما فيه وكذا الحكم لو استأجرا أرضاً مثلاً في المهايأة والتنازع، وإجارة القاضي عليهما ولا يجوز  
المهايأة في شجر التمر ليكون لهذا عاماً ولهذا عاماً؛ لأن ذلك ربوي مجهول وطريق من أراد ذلك أن  
يبيع كل منهما لصاحبه مدة واغتفر الجهل لضرورة الشركة مع تسامح الناس في ذلك. اه. وكذا في  
المغني إلا قوله: قال ويدل إلى فإن تراضيا إلخ وقوله: وكذا الحكم إلى ولا يجوز إلخ فأقر ما قاله  
البلقيني ويأتي في الشارح والنهاية في شرح أو نوعين ما يوافق الروض مع الفرقي بين ما هنا وكراء  
العقب. قود: (ولو بعد الاستيفاء) قد يشمل ما ذكر المبعض إذا هاباً سيده وهو ظاهر. اه. ع. ش.  
قود: (فيغرم بدل ما استوفاه) كان الأولى هنا الإظهار أي: فيغرم المستوفي بدل ما استوفاه. اه.  
رشيد. قود: (سنة وما قاربها) عبارة الأسنى ويتبعي له أي القاضي أن يقتصر على أقل مدة تؤجر تلك  
العين فيها عادة إذ قد يتوقان عن قارب قاله الأذرع. اه. قود: (كما لو غابوا كلهم أو بعضهم) يتأمل.  
اه. رشيد.

كالحنطة بخلاف ما يرى كالشعير. قود: (دون رزح فيها) أي: أجبر على قسمة الأرض المزروعة دون  
الرزح أي: وخده.

وجوبًا لِمَنْ يَرَاهُ أَصْلَحَ وَهَلْ لَهُ إِجَارُهُ مِنْ بَعْضِهِمْ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ فِي التَّوْشِيحِ وَرَجَحَ غَيْرُهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ رَأَاهُ أَيُّ: بَأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَوْ طَلَبَ كُلُّ مِنْهُمْ اسْتِجَارَ حِصَّةٍ غَيْرِهِ فَإِنْ كَانَ ثُمَّ أَجْنَبِي قَدْ أَمَّا أَفَرَعَ بَيْنَهُمْ فَإِنْ تَعَذَّرَ إِجَارُهُ أَيُّ: لَا لِكِسَادِ يَزُولُ عَنْ قُرْبٍ عَادَةٍ كَمَا بَحْثُهُ بَعْضُهُمْ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: بَاعَهُ لِيَعْنِيهِ وَعَاتَمَدَهُ الْأَذْرَعِي وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّ الْمُهَايَاةَ تَعَذَّرَتْ لِيَعْنِيهِ بَعْضُهُمْ أَوْ امْتِنَاعِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْبَيْعُ وَخَصَرَهُ كُلُّهُمْ أَجْبَزَهُمْ عَلَى الْمُهَايَاةِ إِنْ طَلَبَهَا بَعْضُهُمْ كَمَا بَحْثُهُ الزَّرْكَشِيُّ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْعَارِيَةِ أَنَّهُ يُغْرَضُ عَنْهُمْ حَتَّى يَضْطَلِّحُوا وَلَا يُجْبِرُهُمْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ قُلْتَ الْقِيَاسُ غَيْرُ بَعِيدٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ الضَّرَرَ هُنَا أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ثُمَّ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِنَصِيْبِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ فَرَّقَ بِأَنَّ الضَّرَرَ ثُمَّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فَقَطْ وَهَذَا الضَّرَرُ عَلَى الْكُلِّ فَلَمْ يُمَكِّنْ فِيهِ الْإِعْرَاضُ (وَمَا لَا يَعْظُمُ ضَرَرُهُ فَيَسْمُوهُ أَنْوَاعٌ) ثَلَاثَةٌ.....

• فَوَدَّ: (أَيُّ بَأَنَّ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمِثْلَ الْأَجْنَبِيَّ يُقَدَّمُ عَلَى الشَّرَكَاءِ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ: الْآتِي فَإِنْ كَانَ ثُمَّ أَجْنَبِي قَدْ وَلَوْ قِيلَ هُنَا إِنْ الْأَجْنَبِيَّ إِنَّمَا يُقَدَّمُ حَيْثُ كَانَ أَصْلَحَ لَمْ يَتَّعَدَّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَمَا يَأْتِي بِأَنَّ كُلًّا فِيمَا يَأْتِي طَالِبٌ فَقَدْ أَمَّا الْأَجْنَبِيَّ قَطْعًا لِلتَّزَاوُعِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الطَّالِبَ لِلْإِسْتِجَارِ أَحَدُهُمَا وَالْآخَرُ لَمْ يَرُدَّ الْإِسْتِجَارَ لِنَفْسِهِ فَلَمْ يَكُنْ فِي إِجَارِ أَحَدِ الشَّرِيكَينِ تَقْوِيَةٌ شَيْءٍ طَلَبَهُ الْآخَرُ لِنَفْسِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَوْ طَالِبُ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى أَنَّ لَهُ ذَلِكَ الْخ. • فَوَدَّ: (لَوْ طَلَبَ كُلُّ مِنْهُمْ اسْتِجَارَ حِصَّةٍ غَيْرِهِ) أَيُّ بَأَنَّ قَالَ كُلُّ مِنْهُمْ أَنَا اسْتَأْجِرُ مَا عَدَا حِصَّتِي. اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ ثُمَّ أَجْنَبِيَّ الْخ) أَيُّ مِثْلُهُمْ أَخَذًا مِمَّا قَدَّمَهُ آيَفَا ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِي: أَنْظُرْ هَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُمْ. اه. • فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ إِجَارُهُ) هُوَ قَسِيمُ قَوْلِهِ أَجْبَزَهُمْ الْحَاكِمُ. اه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ جِلَّتِهِ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ مَفْرُوضٌ فِي امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْمُهَايَاةِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ الْبَيْعُ الْخ) مِنْهُ مَا لَوْ كَانَ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ مُوَافَقًا عَلَيْهِمْ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَجْبَزَهُمْ عَلَى الْمُهَايَاةِ إِنْ طَلَبَهَا بَعْضُهُمْ الْخ) قَضَيْتُهُ وَإِنْ امْتَنَعَ الْبَعْضُ الْآخَرُ وَقَضَيْتُهُ قَوْلُهُ قَبْلُ أَوْ امْتِنَاعُهُ تَعَيَّنَ الْبَيْعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْبَعْضِ صَادِقٌ بِامْتِنَاعِهِ وَطَلَبُ الْآخَرِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (إِنْ طَلَبَهَا بَعْضُهُمْ الْخ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا وَاجِدٌ مِنْهُمْ أَغْرَضَ عَنْهُمْ حَتَّى يَضْطَلِّحُوا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ) إِلَى الْمَثْنِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَغْرَضَ عَنْهُمْ إِلَى الصُّلْحِ وَلَا يُجْبِرُهُمْ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْتُ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ فِي الْعَارِيَةِ لِإِمْكَانِ الْفَرْقِ بِكَثْرَةِ الضَّرَرِ هُنَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا ثُمَّ يُمَكِّنُ انْتِفَاعَهُ بِنَصِيْبِهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَبِأَنَّ الضَّرَرَ ثُمَّ الْخ.

• فَوَدَّ (سَمِي): (ضَرَرُهُ) أَيُّ ضَرَرٌ قَسَمَتِهِ. اه. شَرْحُ الْمُنْهَج. • فَوَدَّ: (ثَلَاثَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ الثَّانِي بِالتَّعْدِيلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ بَلْ بَحَثَ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَقَوْلُهُ وَوَقَعَ إِلَى وَقَدْ صَرَّحُوا. • فَوَدَّ: (ثَلَاثًا) وَهِيَ الْآتِيَةُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُومَ إِنْ تَسَاوَتْ الْأَنْصِبَاءُ مِنْهُ صُورَةٌ وَقِيَمَةٌ فَهُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ فَإِنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى رَدِّ شَيْءٍ آخَرَ فَالثَّانِي وَالْآخِرُ فَالْثَّلَاثُ نِهَايَةٌ وَفِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ



(أحدها بالأجزاء) وتسمى قِسْمَةُ الْمُتَشَابِهَاتِ وقِسْمَةُ الْأَجْزَاءِ (كمثلي) مُتَّفِقِي التَّوَجُّعِ فيما يظهرُ ومَرُّ بَيَانِهِ فِي الْغَضَبِ ومنه نَقْدٌ ولو مَغْشُوشًا عَلَى الْمَعْتَمِدِ لِجَوَازِ الْمُعَامَلَةِ بِهِ، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ التَّوَجُّعُ فَيَجِبُ حَيْثُ لَا رِضَا قِسْمَةٍ كُلِّ تَوْجُّعٍ وَحَدِّهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَشَارُوا إِلَيْ ذَلِكَ (وَدَارِ مُتَّفِقَةِ الْأَهْنِيَةِ) بِأَنْ يَكُونَ مَا بَشَرَقِيَّهَا مِنْ بَيْتٍ وَصِفَةٍ كَمَا بَغَرَبِيَّهَا (وَارِضِي مُتَّفِقَةِ الْأَجْزَاءِ) وَنَحْوِهَا كَكِرْبَاسٍ لَا يَنْقُصُ بِالْقَطْعِ (فَيُجْزَى الْمُتَّفِقُ) عَلَيْهَا اسْتَوَتْ الْأَنْصِبَاءُ أَمْ لَا لِلتَّخْلُصِ مِنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ نَعَمْ، لَا إِجْبَارَ فِي قِسْمَةِ الزَّرْعِ قَبْلَ اسْتِدَادِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ عَدَمُ كَمَالِ انْضِبَاطِهِ، فَإِنْ اسْتَدَّ وَلَمْ يُزْ أَوْ كَانَ إِلَى الْآنَ بَلْزًا لَمْ تَصَحَّ قِسْمَتُهُ لِلْجَهْلِ بِهِ (فَتَقْدُلُ) أَي: تُسَاوِي (الْمُهَام) أَي: عِنْدَ عَدَمِ التَّرَاضِي، أَوْ حَيْثُ كَانَ فِي الشَّرَكَاءِ مُحْجُوزٌ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا سَأَدَّكَهُ فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي (كَيْلًا) فِي الْمَكِيلِ (أَوْ وَزْنًا) فِي الْمَوْزُونِ (أَوْ فَرْعًا) فِي الْمَذْرُوعِ أَوْ عَدًّا فِي الْمَعْدُودِ (بَعْدَ الْأَنْصِبَاءِ إِنْ اسْتَوَتْ) فَإِذَا كَانَتْ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ أَثْلَاثًا جُعِلَتْ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ،

وَالْبَجَرِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الْعِشْمَاوِيِّ مَا نَصَّهُ فِيهِ إِنْ مَا يَقْطَعُ ضَرَرُهُ تَجْرِي فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ إِذَا وَقَعَتْ قِسْمَتُهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى جَعْلُ هَذِهِ أَي: الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ ضَاطِبًا لِلْمَقْسُومِ مِنْ حَيْثُ هُوَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا يَقْطَعُ ضَرَرُهُ تَفْصِيلٌ آخَرٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْحَاكِمَ تَارَةً يَمْتَنِعُ وَتَارَةً لَا يَمْتَنِعُ وَلَا يُجِبُ. اهـ.

﴿قَوْلُ (سَي): (بِالْأَجْزَاءِ) أَيِ الْقِسْمَةِ بِهَا. قَوْلُ: (وَتُسَمَّى الْمُتَشَابِهَاتُ الْإِلَخ) وَقِسْمَةُ الْإِفْرَازِ وَهِيَ الَّتِي لَا يُخْتِاجُ فِيهَا إِلَى رَدِّ شَيْءٍ مِنْ بَعْضِهِمْ وَلَا إِلَى تَقْوِيمِ مُغْنِي وَأَسَى.

﴿قَوْلُ (سَي): (كَمَثَلِي) أَيِ مِنْ حُبُوبٍ وَدَرَاهِمَ وَأَذْهَانٍ وَغَيْرِهَا. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَام. قَوْلُ: (مُتَّفِقِي التَّوَجُّعِ) أَيِ وَالصَّنْفِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ أَوْ عِيْدٍ أَوْ ثِيَابٍ مِنْ تَوْجُّعٍ. قَوْلُ: (وَلَوْ مَغْشُوشًا الْإِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَبَشَرَطَ السَّلَامَةَ فِي الْحُبُوبِ وَالتَّقْوِدُ فَإِنَّ الْحَبَّ الْمَعِيْبَ وَالتَّقْدُ الْمَغْشُوشَ مَعْدُودَانِ مِنَ الْمُتَقَوِّمَاتِ قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ: وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ ذَكَرَ الرَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا جَوَزْنَا الْمُعَامَلَةَ بِالْمَغْشُوشَةِ فَهِيَ بِمِثْلِيَّةٍ وَالْأَصَحُّ جَوَازُ الْمُعَامَلَةِ بِهَا أَنْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. وَفِي تَخْصِيصِهِ النَّظَرُ بِالتَّقْدِ تَسْلِيمٌ لِأَشْرَاطِ السَّلَامَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْحَبِّ فَعَلِيهِ فَهَلْ يَدْخُلُ الْحَبُّ الْمَعِيْبُ الْمُتَشَابِهُ الْأَجْزَاءِ فِي قَوْلِهِمُ الْآتِي وَنَحْوِهَا كَكِرْبَاسٍ؟ فَلْيُحَرِّزْ. قَوْلُ: (بِأَنْ يَكُونَ الْإِلَخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ بِأَنْ كَانَ فِي جَانِبٍ مِنْهَا بَيْتٌ وَصِفَةٌ وَفِي الْجَانِبِ الْآخَرِ كَذَلِكَ وَالْعَرَضَةُ تَقْسِيمٌ. اهـ. سَم. قَوْلُ: (كَكِرْبَاسٍ) اسْمٌ لِنَلِيطِ الثِّيَابِ. اهـ. ع. ش. قَوْلُ: (عَلَيْهَا اسْتَوَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخِذْ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَمْ يُزْ وَقَوْلُهُ أَي: عِنْدَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ بِالرَّفْعِ إِلَى إِنْ كَتَبَ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى الْمَتْنِ. قَوْلُ: (نَعَمْ لَا إِجْبَارَ فِي قِسْمَةِ الزَّرْعِ الْإِلَخ) تَقْدُّمٌ عَنِ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ أَيْفًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا بِزِيَادَةِ بَسْطٍ. قَوْلُ: (وَلَمْ يُزْ) مَفْهُومُهُ صِحَّةُ قِسْمَةِ مَا يُزَى. اهـ. سَم. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَلَمْ يُزْ أَيِ كَالْبُرِّ فِي سُبُلِهِ بِخِلَافِ نَحْوِ الشَّعِيرِ. اهـ.

﴿قَوْلُ (سَي): (بَعْدَ الْأَنْصِبَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقْدُلِ. اهـ. مُغْنِي.

﴿قَوْلُ: (وَلَمْ يُزْ) مَفْهُومُهُ صِحَّةُ قِسْمَةِ مَا يُزَى.

وَيُؤْخَذُ ثَلَاثَ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ (وَيُكْتَسَبُ) مَثَلًا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ (فِي كُلِّ رُقْعَةٍ) إِنَّمَا (اسْمُ شَرِيكِ) إِنْ كُتِبَ أَسْمَاءُ الشُّرَكَاءِ لِتَخْرُجَ عَلَى السَّهَامِ (أَوْ حِجْزَةٍ) بِالرَّفْعِ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ أَيُّ: هُوَ مَعَ مُعَيَّرِهِ كَمَا يَأْتِي إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ لِتَخْرُجَ عَلَى أَسْمَاءِ الشُّرَكَاءِ (مُعَيَّنٌ) عَنِ الْبَقِيَّةِ (بِحِجْزٍ أَوْ جِهَةٍ) مَثَلًا (وَقَدْ زُجِرَ) الرُّفْعُ (فِي بِنَادِقٍ) وَيُنْدَبُ كَوْنُهَا فِي بِنَادِقٍ (مُسَوِيَةٍ) وَزَنَا وَشَكْلًا مِنْ نَحْوِ طَلَبٍ أَوْ سَمْعٍ إِذَا لَوْ تَفَاوُثَتْ لَسَبَقَتْ الْيَدُ لِلْكَبِيرَةِ وَفِيهِ تَرْجِيحٌ لِصَاحِبِهَا وَلَا يَنْحَصِرُ فِي ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ بِنَحْوِ أَقْلَامٍ وَمُخْتَلِفٍ كَدَوَاةٍ وَقَلَمٍ، ثُمَّ تَوْضَعُ فِي جَبْرِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ، وَكَوْنُهُ مُغْفَلًا أَوَّلَى. (لَمْ يَخْرُجْ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا) أَيُّ: الْوَاقِعَةُ وَيُظْهَرُ أَنَّ كَوْنَهُ لَمْ يَحْضُرْهَا نَذْبٌ أَيْضًا إِلَّا إِنْ عَلِمَ مِنْ حَاضِرِهَا أَنَّهُ مَيَّزَهَا فَلَا يَجُوزُ التَّقْوِيضُ إِلَيْهِ (رُقْعَةً) إِنَّمَا (عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ) إِنْ كُتِبَ الْأَسْمَاءُ فِي الرِّقَاعِ (فَيُغْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ)، ثُمَّ يُؤْمَرُ بِإِخْرَاجِ أُخْرَى عَلَى الْجُزْءِ الَّذِي يَلِيهِ، وَيُغْطَى مَنْ خَرَجَ اسْمُهُ وَيَتَعَيَّنُ الْآخَرُ لِلْآخِرِ مِنْ غَيْرِ قُرْعَةٍ، وَكَذَا فِيمَا يَأْتِي (أَوْ) يَخْرُجُ (عَلَى اسْمِ زَيْدٍ) مَثَلًا (إِنْ كُتِبَ الْأَجْزَاءُ) أَيُّ: أَسْمَاؤُهَا فِي الرِّقَاعِ فَيَخْرُجُ رُقْعَةً عَلَى اسْمِ زَيْدٍ وَأُخْرَى عَلَى اسْمِ عَمْرِو وَهَكَذَا وَمَنْ بِهِ الْإِبْتِدَاءُ هُنَا وَفِيمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَجْزَاءِ مَنُوطٌ بِنَظَرِ الْقَاسِمِ إِذَا لَا تَهْمَةٌ وَلَا تَمَيِّزٌ (فَلَنْ اخْتَلَفَتِ الْأَنْصِبَاءُ كَنَصْفٍ وَثُلُثٍ وَسُدُسٍ) فِي أَرْضٍ

□ فَوَدَّ: (مَثَلًا هُنَا الْخُ) أَيُّ لِمَا يَأْتِي مِنْ جَوَازِ الْإِفْرَاقِ بِنَحْوِ أَقْلَامٍ وَمُخْتَلِفٍ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كُتِبَ أَسْمَاءُ الشُّرَكَاءِ) وَقَوْلُهُ الْآتِي إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ثُمَّ رَأَيْتَ أَوَّلَهُ الرَّشِيدِي بِقَوْلِهِ أَيُّ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ. اه. □ فَوَدَّ: (بِالرَّفْعِ الْخُ) يُتَأَمَّلُ وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ فَإِنَّ الَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْجُرُ. اه. سَيَدُ عَمَرَ. □ فَوَدَّ: (عِبَارَةُ الرُّوضَةِ) أَيُّ وَالرُّوْضِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ مُعَيَّرِهِ) بِكَسْرِ الْيَاءِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ كُتِبَ السَّهَامُ) أَيُّ أَسْمَاءُهَا. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْحَصِرُ) أَيُّ الْإِفْرَاقِ فِي ذَلِكَ أَيُّ: الْكِتَابَةِ وَالْإِدْخَالِ فِي الْبِنَادِقِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى، ثُمَّ الْقُرْعَةُ عَلَى الْوَجْهِ السَّابِقِ لَا تَخْتَصُّ بِقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ وَكَمَا تَجُوزُ بِالرِّقَاعِ الْمُذْرَجَةِ فِي الْبِنَادِقِ تَجُوزُ بِالْأَقْلَامِ وَالْمَصَا وَالْحَصَى وَنَحْوِهَا صَرِّحَ بِذَلِكَ الْأَصْلُ. اه. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَجُوزُ) أَيُّ الْإِفْرَاقِ.

□ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ أَقْلَامٍ الْخُ) كَالْحَصَاةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمُخْتَلِفٍ) الْأَوَّلَى زِيَادَةُ النَّاءِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ تَوْضَعُ فِي جَبْرِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ) فِيهِ مَعَ الْمُثْنِ الْآتِي رَكْعَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي، ثُمَّ يُخْرِجُهَا أَيُّ الرِّقَاعِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا بَعْدَ أَنْ تُجْعَلَ فِي جَبْرِهَا مَثَلًا. اه. □ فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ مُغْفَلًا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَصَبِيٍّ وَنَحْوَهُ كَمَجْمُوعٍ أَوْ لَى بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ التَّهْمَةِ. اه. □ فَوَدَّ: (أَيُّ الْوَاقِعَةِ) أَيُّ الْكِتَابَةِ وَالْإِدْخَالِ، أَسْنَى وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ يُؤْمَرُ) أَيُّ يَأْمُرُ الْقَاسِمُ مَنْ يُخْرِجُ الرِّقَاعَ أَسْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَيَتَعَيَّنُ الْآخَرُ لِلْآخِرِ) أَيُّ الْجُزْءِ الثَّالِثُ لِلشُّرَيْكِ الثَّالِثِ إِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ زَيْدٌ فِي الْوَضْعِ لِمَا عَدَا الْآخِرَ أَوْ اثْنَيْنِ تَعَيَّنَ الثَّانِي لِلثَّانِي بِلَا وَضْعٍ. اه. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (وَهَكَذَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَعَيَّنُ الْجُزْءُ الثَّالِثُ لِخَالِدٍ وَمَا ذَكَرَهُ لَا يَخْتَصُّ بِقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ بَلْ يَأْتِي فِي قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ إِذَا عُدَّتْ الْأَجْزَاءُ بِالْقِيَمَةِ. اه. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْأَجْزَاءِ) تَشْرُغُ غَيْرُ مُرْتَبٍ. □ فَوَدَّ: (مَنُوطٌ بِنَظَرِ الْقَاسِمِ)

أو نحوها (مَجُزَّتْ الْأَرْضُ) أو نحوها (عَلَى أَقْلِ السَّهَامِ) كَسْتَقِي هُنَا لِتَأْدِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ وَلَا شَطَطٍ (وَقُسِمَتْ كَمَا سَبَقَ) لَكِنَّ الْأَوَّلَى هُنَا كِتَابَةُ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كُتِبَ الْأَجْزَاءُ وَأُخْرِجَ عَلَى الْأَسْمَاءِ فَرُبَّمَا خَرَجَ لِصَاحِبِ السُّدُسِ الْجُزْءُ الثَّانِي أَوْ الْخَامِسُ فَيَتَفَرَّقُ مَلِكٌ مِّنْ لِّهِ الثُّلُثُ أَوْ النِّصْفُ (و) هُوَ لَا يَجُوزُ إِذْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ (يُخْتَرَزُ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ) وَالْمُجُوزُونَ لِكِتَابَةِ الْأَجْزَاءِ احْتَرَزُوا عَنِ التَّفْرِيقِ بِقَوْلِهِمْ لَا يَخْرُجُ اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ أَوْ لَا؛

أي: لَا يَنْظَرُ الْمُخْرِجُ رَشِيدِي قَبِيْفُ أَيِ الْقَائِمِ عَلَى أَيِّ طَرَفٍ شَاءَ وَيُسَمِّي أَيَّ شَرِيكِ شَاءَ أَوْ أَيِّ جُزْءٍ شَاءَ أَسْنَى وَمُغْنَى.

﴿قَوْلُ (سَبِي)﴾ (عَلَى أَقْلِ السَّهَامِ) أَي: مَخْرَجِهِ. ﴿فَوَدَّ﴾ (لِتَأْدِي الْقَلِيلُ الْخُ) أَي حُصُولُهُ وَقَوْلُهُ وَلَا شَطَطَ عَطَفَ تَقْسِيرًا. اه. ع ش. ﴿فَوَدَّ﴾ (لِأَنَّهُ لَوْ كُتِبَ الْأَجْزَاءُ الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا إِنَّمَا كَانَ يَقْتَضِي التَّمَيُّنَ لَا مُجَرَّدَ الْأَوَّلِيَّةِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَحْدُورُ مُتَتَّبِعٌ بِالْاِحْتِرَازِ الْآتِي وَعِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ الْجُزْءُ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ قِيَتَارَ عَوْنٍ فِي أَنَّهُ يَأْخُذُ مَعَهُ السَّهْمَيْنِ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ. اه. رَشِيدِي.

﴿فَوَدَّ﴾ (فَيَتَفَرَّقُ مَلِكٌ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْأَرْضِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْحُبُوبِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ تَفْرِيقُ مَلِكٍ مِّنْ لِّهِ النِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ لِإِمْكَانِ الصَّمِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اه. بُجَيْرِي أَقُولُ وَيُقَالُ الْأَرْضُ نَحْوُ الْقِيَابِ الْغَلِيظَةِ الَّتِي لَا تَنْقُصُ بِالْقَطْعِ كَمَا مَرَّ. ﴿فَوَدَّ﴾ (اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ) لَعَلَّهُ مُعْرِفٌ عَنْ عَلَى صَاحِبِ السُّدُسِ أَوْ سَقَطَتْ لَفْظُهُ عَلَى مَنْ قَلَّمَ التَّاسِيخَ وَالْأَصْلُ عَلَى اسْمِ صَاحِبِ الْخُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِصَاحِبِ السُّدُسِ. اه. وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى فِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ لَا يَتَذَرُّ بِصَاحِبِ السُّدُسِ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قِبَلِهِ بَلْ بِصَاحِبِ النِّصْفِ فَإِنْ خَرَجَ لَهُ الْأَوَّلُ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ وَلَاءً وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الثَّانِي أَخَذَهُ وَمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ.

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَإِعْطَاءُ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ تَحْكُمُ فَلَيْمَ لَا أُعْطِيَ اثْنَانِ بَعْدَهُ وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَوْ يُمَالُ: لَا يَتَعَيَّنُ هَذَا بَلْ يَتَّبِعُ نَظَرَ الْقَائِمِ انْتَهَى، وَهَذَا ظَاهِرٌ أَوْ خَرَجَ لَهُ الثَّالِثُ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ بِاسْمِ الْأَخِيرَيْنِ أَوْ الرَّابِعِ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالْأَخِيرَانِ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَوْ الْخَامِسُ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ وَتَعَيَّنَ السَّادِسُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالْأَوَّلَانِ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَوْ السَّادِسُ أَخَذَهُ مَعَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُخْرَجُ رُقْعَةٌ أُخْرَى بِاسْمِ أَحَدِ الْأَخِيرَيْنِ وَلَا يَخْفَى الْحُكْمُ أَوْ بِصَاحِبِ الثُّلُثِ فَإِنْ خَرَجَ لَهُ الْأَوَّلُ أَوْ الثَّانِي أَخَذَهُمَا أَوْ الْخَامِسُ أَوْ السَّادِسُ فَكَذَلِكَ، ثُمَّ يَخْرُجُ بِاسْمِ أَحَدِ الْأَخِيرَيْنِ وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الثَّالِثُ أَخَذَهُ مَعَ الثَّانِي وَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ وَالثَّلَاثَةُ الْأَخِيرَةُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ أَوْ الرَّابِعِ أَخَذَهُ مَعَ الْخَامِسِ، وَتَعَيَّنَ السَّادِسُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ، وَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ هَذَا إِذَا كُتِبَ فِي سِتِّ رِقَاعٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثِ رِقَاعٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ رُقْعَةٌ فَتَخْرُجُ رُقْعَةٌ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ فَإِنْ خَرَجَ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ أَخَذَهُ، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ الثَّانِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ وَمَا بَلَيْهِ وَتَعَيَّنَ الْبَاقِي لِصَاحِبِ النِّصْفِ وَإِنْ خَرَجَ الْأَوَّلُ لِصَاحِبِ النِّصْفِ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ إِنْ خَرَجَ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ الثُّلُثِ أَخَذَهُ وَمَا بَلَيْهِ، وَتَعَيَّنَ الْبَاقِي لِصَاحِبِ السُّدُسِ، وَإِنْ خَرَجَ الرَّابِعُ لِصَاحِبِ السُّدُسِ أَخَذَهُ وَتَعَيَّنَ الْبَاقِي لِصَاحِبِ الثُّلُثِ، وَإِنْ خَرَجَ الْأَوَّلُ

لأن التفريق إنما جاء من قبله بل يُعَدُّ بذي التصيف فإن خرج على اسمه الجزء الأول أو الثاني أعطيهما. والثالث ويُنْتَى بذي الثالث فإن خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس وعلى هذا القياس وأخذ من ذلك أنه لو كان لهما أرض مُستَوِيَةٌ الأجزاء ولأحدهما أرض بجنبها فطلب قسمتها وأن يكون نصيبه إلى جهة أرضه ليتصلا ولا ضرر على الآخر أجيب وقد يشمله قولهم في الصلح يُجَبَّرُ على قسمة أرضه ولو عَرْضًا في الطول ليختص كل بما يليه قبل البناء أو بعد الهدم ويوافق قولهم لو أراد جمع من الشركاء بقاء شركتهم وطلبوا من الباقين أن يمتثلوا عنهم بجانب، ويكون حق المتفقين متصلاً فإن كان نصيب كل لو انفرد لم ينتفع به بعادة الأرض أجيبوا بل بحث بعضهم إجابتهم، وإن أمكن كلاً الانتفاع لو انفرد لكن هذا مزدود بأنه خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه.....

لصاحب الثالث لم يخف الحكم بما مر ولا تخرج السهام على الأسماء في هذا القسم بلا خلاف قالوا : ولا فائدة في الطريقة الأولى زائدة على الطريقة الثانية إلا سُرْعَةُ خروج اسم صاحب الأكثر وذلك لا يوجب حيفاً لتساوي السهام لكن الطريقة الأولى هي المختارة ؛ لأن لصاحبي النصف والثالث مزية بكثرة الملك فكان لهما مزية بكثرة الرقاع . اهـ . وقوله ولا يخفى الحكم فإنه إن بدأ منهما باسم صاحب الثالث فخرج له الأول أو الثاني أخذهما وتعين الثالث للآخر أو الثالث أخذ مع ما قبله ، وتعين الأول للآخر أو بصاحب السدس فخرج له الأول ، أو الثالث أخذ وتعين الثاني والثالث أو الأول والثاني للآخر وإن خرج له الثاني لم يُعطى للتفريق . اهـ . استنى أي قلبيداً منهما بصاحب الثالث كما تبَّه عليه الشارح بقوله ونهى بذي الثالث . هـ قوله : (وأخذ من ذلك) أي من وجوب الاحتراز من التفريق .

هـ قوله : (وأن يكون نصيبه إلخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره . وإلا فلا فائدة في ذكره هذه المسألة مع قطع النظر عن ذلك ؛ لأن قاعدة هذه القسمة الإيجاب عليها كما تقدّم وهل المراد هنا القسمة بلا قرعة لئلا تُخرج القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه وسيُعلم مما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يتراضيا على أن يأخذ أحدهما هذا والآخر الآخر . اهـ . سم ومر قُيِّل الفرع عن ع ش وما يوافقهُ .

هـ قوله : (ليتصلا) أي نصيبه وأرضه ففيه تغليب المذكر على المؤنث . هـ قوله : (وقد يشمله) عبارة النهاية كما قد يدل على ذلك . اهـ . هـ قوله : (ولو عَرْضًا في الطول) عبارة النهاية ولو طولاً . اهـ . هـ قوله : (قبل البناء أو بعد الهدم) أي للدار الخاصة به مثلاً ومراده بهذا تصوير انتفاعه بما يخرج له وإن كان قليلاً . اهـ . رشيدى . هـ قوله : (فإن كان نصيب كل) أي من المتفقين . هـ قوله : (لكن هذا مزدود بأنه إلخ) كأنه ؛

هـ قوله : (وأن يكون إلخ) لعل هذا هو السبب في أخذ ذلك وذكره ، وإلا فلا فائدة في ذكر هذه المسألة مع قطع النظر عن ذلك ؛ لأن قاعدة هذه القسمة الإيجاب عليها كما تقدّم وهل المراد هنا قسمة بلا قرعة لئلا تُخرج القرعة نصيبه إلى غير جهة أرضه ؟ وسيُعلم مما يأتي أن القسمة قد تكون بلا قرعة بأن يتراضيا على أن يأخذ أحدهما هذا ، والآخر الآخر . هـ قوله : (مزدود بأنه خلاف كلامهم إلخ) كأنه إما أن

بخلاف ما مرَّ لِتَوْفُّعٍ تمام الانتفاع عليه وفي الروضة وأصلها وغيرهما لو كان نصف الدَّارِ لواحداً، والآخِرُ لِخَمْسَةِ أَجْيَبِ الْأَوَّلُ وَحِينَئِذٍ فَلِكُلِّ مِنَ الْخَمْسَةِ الْقِسْمَةُ تَبَعاً لَهُ وَإِنْ كَانَ الْقَشْرُ الَّذِي لِكُلِّ مِنْهُمْ لَا يَصْلُحُ مَسْكناً لَهُ؛ لِأَنَّ فِي الْقِسْمَةِ فَائِدَةً لِبَعْضِ الشُّرَكَاءِ، وَلَوْ بَقِيَ حَقُّ الْخَمْسَةِ مُشَاعاً لَمْ يُجِبْ أَحَدُهُم لِلْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّهَا تَنْصُرُ الْجَمِيعَ وَإِنْ طَلَبَ أَوَّلَا الْخَمْسَةِ إِفْرَازَ نَصِيبِهِمْ مُشَاعاً أَوْ كَانَتِ الدَّارُ لِقَشْرَةٍ فَطَلَبَ خَمْسَةً مِنْهُمْ إِفْرَازَ نَصِيبِهِمْ مُشَاعاً أَجْبَوْا؛ لِأَنَّهُمْ يَنْتَفِعُونَ بِنَصِيبِهِمْ كَمَا كَانُوا يَنْتَفِعُونَ بِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. اهـ. (تنبيه). قَدْ يُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي حَالَتِي تَسَاوِي الْأَجْزَاءِ، وَاخْتِلَافِهَا أَنَّ الشُّرَكَاءَ الْكَامِلِينَ لَوْ تَرَاضَوْا عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ امْتَنَعَ وَلَيْسَ مُرَاداً بَلْ يَجُوزُ التَّفَاوُثُ بِرِضَا الْكُلِّ الْكَامِلِينَ وَلَوْ جُزْأً فِيمَا يَظْهَرُ وَلَوْ فِي الرُّبُوبِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ لَا بَيْعٌ وَالرُّبَا إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ جُزْأً فِي الْعَقْدِ دُونَ غَيْرِهِ وَبِهَذَا يُفْلَمُ أَنَّ الْقِسْمَةَ الَّتِي هِيَ بَيْعٌ لَا يَجُوزُ فِيهَا فِي الرُّبُوبِيِّ أَخْذُ أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ وَإِنْ رَضُوا بِذَلِكَ فَيَأْتِي فِيهِ هُنَا جَمِيعٌ مَا مَرَّ فِي بَابِ الرُّبَا فِي مُتَّحِدِي الْجَنَسِ وَمُخْتَلِفِيهِ وَفِي قَاعِدَةٍ مُدَّ عَجُوزُهُ وَدِرْهِمُهُ

لأن القِسْمَةَ لم تَرْفَعِ الْعَلَقَةَ بِالْكُلِّيَّةِ. اهـ. سم. قُود: (بِخِلَافِ مَا مَرَّ) أَي آيَافاً. قُود: (لَوْ كَانَ نِصْفُ الدَّارِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. قُود: (وَحِينَئِذٍ فَلِكُلِّ مِنَ الْخَمْسَةِ الْقِسْمَةُ تَبَعاً لَهُ الْخُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لِكُلِّ مِنَ الْبَاقِينَ فِيمَا مَرَّ آيَافاً الْقِسْمَةُ تَبَعاً لِلْمُتَّفِقِينَ وَإِنْ كَانَ نَصِيبُهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بِعَادَةِ الْأَرْضِ. قُود: (لَمْ يُجِبْ أَحَدُهُم لِلْقِسْمَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ، ثُمَّ طَلَبَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ الْقِسْمَةَ لَمْ يُجِبْ الْبَاقُونَ عَلَيْهَا. اهـ. قُود: (أَوْ كَانَتِ الدَّارُ لِعَشْرَةٍ الْخُ) هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَهُ آيَافاً مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ أَرَادَ جَمْعُ الْخُ إِلَّا أَنَّ مَا هُنَا مُطْلَقٌ يَشْمَلُهُ وَيَشْمَلُ مَا قَدَّمَهُ عَنْ بَعْضِهِمْ فَيَتَأَيَّدُ بِهِ ذَلِكَ الْبَحْثُ قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

قُود: (كَمَا كَانُوا يَنْتَفِعُونَ بِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ) وَلَمْ يَغْتَبِرُوا مُطْلَقَ الْإِنْتِفَاعِ لِعِظَمِ التَّفَاوُثِ بَيْنَ أَجْنَاسِ الْمَنَافِعِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قُود: (مِمَّا ذَكَرَهُ) أَي الْمُصَنَّفُ. قُود: (فِي حَالَتِي تَسَاوِي الْأَجْزَاءِ الْخُ) أَي: الْإِنْتِصَابِ. قُود: (فِيمَا يَظْهَرُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ. اهـ. قُود: (عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ إِفْرَازٌ) أَي بِنَاءً عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ قِسْمَةَ الْأَجْزَاءِ بِالْإِجْبَارِ وَالتَّرَاضِي إِفْرَازٌ لِلْحَقِّ فِي الْأَظْهَرِ.

قُود: (وَبِهَذَا) أَي بِقَوْلِهِ: لَا يَبِيعُ الْخُ. قُود: (لَا يَجُوزُ فِيهَا فِي الرُّبُوبِيِّ أَخْذُ أَحَدٍ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ امْتَنَعَ ذَلِكَ فِي الرُّبُوبِيِّ إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَخْذُ زَائِدٍ عَلَى حَقِّهِ فِيهِ. اهـ. قُود: (فَيَأْتِي فِيهِ هُنَا) أَي فِي الرُّبُوبِيِّ الْمُتَقَسِّمِ قِسْمَةً يَبِيعُ. قُود: (جَمِيعٌ مَا مَرَّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ وَقِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ إِفْرَازٌ الْخُ وَحَيْثُ قُلْنَا الْقِسْمَةُ يَبِيعُ تَبَيَّنَتْ فِيهَا أَحْكَامُهُ مِنَ الْخِيَارِ وَالشُّفْعَةِ وَغَيْرِهِمَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يَفْتَحِرُ إِلَى لَفْظِ يَبِيعُ أَوْ تَمْلِيكٍ وَقَبُولٍ وَيَقُومُ الرِّضَا مَقَامَهُمَا فَيُشْتَرَطُ فِي الرُّبُوبِيِّ التَّفَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ وَامْتِنَاعُ فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ وَمَا عَقَدَتِ النَّارُ أَجْزَاءَهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِنْ بَابِ الرُّبَا، وَإِنْ قُلْنَا هِيَ إِفْرَازٌ جَازَ لَهُمْ ذَلِكَ وَيُقَسَّمُ الرُّطْبُ وَالْعِنَبُ فِي الْإِفْرَازِ وَلَوْ كَانَتْ قِسْمَتُهُمَا عَلَى الشَّجَرِ خَرْصاً لَا غَيْرَ هُمَا مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ فَلَا

الْقِسْمَةُ لَمْ تَرْفَعِ الْعَلَقَةَ بِالْكُلِّيَّةِ.

وَتَصِيحُ قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ فِيمَا تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِهِ قَبْلَ إِخْرَاجِهَا، ثُمَّ يُخْرِجُ كُلَّ زَكَاةٍ مَا آَلَ إِلَيْهِ وَلَا تَتَوَقَّفُ صَحَّةُ تَصَرُّفٍ مَنْ أَخْرَجَ عَلَى إِخْرَاجِ الْآخَرِ، ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ نَقَلَ عَنْ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا لَوْ رَضِيَا بِالتَّفَاوُتِ جَازًا، ثُمَّ نَازَعَهُمْ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَثْنُهُ فِي الْإِفْرَازِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرْتَهُ وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ هُنَا اشْتِبَاهٌ فَاجْتَنَبَهُ وَقَدْ صَرَحُوا بِجَوَازِ قِسْمَةِ الشَّجَرِ عَلَى الشَّجَرِ وَلَوْ مُخْتَلِفًا مِنْ نَحْوِ بُسْرِ وَرُطَبٍ وَمُنْصِفٍ وَتَمْرِ جَافٍ خَرَصًا بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا إِفْرَازٌ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ.

التَّوْنُجُ (الثَّانِي) الْقِسْمَةُ (بِالتَّعْدِيلِ) بِأَنْ تُعَدَّلَ السُّهُامُ بِالْقِيَمَةِ (كَأَرْضٍ تَخْتَلِفُ قِيَمَةُ أَجْزَائِهَا بِحَسَبِ قُوَّةِ إِنْيَابٍ وَقُرْبِ مَاءٍ) وَنَحْوِهَا مِمَّا يَرْفَعُ قِيَمَةَ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ عَلَى الْآخَرِ كِبُسْتَانٍ بَعْضُهُ نَخِيلٌ وَبَعْضُهُ عِنَبٌ، وَدَارٍ بَعْضُهَا مِنْ حَجَرٍ وَبَعْضُهَا مِنْ لَبَنٍ فَيَكُونُ الثَّلَاثُ لِحُجُودَتِهِ كَالثَّلَاثَيْنِ قِيَمَةً فَيُجْعَلُ سَهْمًا وَهُمَا سَهْمًا إِنْ كَانَتَا نِصْفَيْنِ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ كَنْصِفٍ وَثُلُثٍ وَشُدُسٍ لُجِعِلَتْ سِتَّةُ أَجْزَاءٍ بِالْقِيَمَةِ لَا بِالسَّاحَةِ فَلَعَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عِلْمِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ التَّجْزِئَةِ (وَيُجْعَلُ) الْمُتَمَتِّعُ مِنْهَا (عَلَيْهَا) أَيْ: قِسْمَةُ التَّعْدِيلِ.....

يُقَسَّمُ عَلَى الشَّجَرِ؛ لِأَنَّ الْخَرَصَ لَا يَدْخُلُهُ وَتَصِيحُ الْإِقَالَةِ فِي قِسْمَةِ هِيَ بَيْعٌ لَا إِفْرَازٌ. اهـ. وَفِي الرُّزْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِنِّخَ) الْأَسْبَكَ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَتَصِيحُ قِسْمَةِ الْإِفْرَازِ. هـ. فَوَدَّ: (ثُمَّ رَأَيْتَ الْإِمَامَ نَقَلَ عَنْ الْأَصْحَابِ الْإِنِّخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا لَوْ تَرَاضَيَا بِالتَّفَاوُتِ جَازًا وَمَا نَازَعَهُمْ بِهِ مِنْ أَنَّ الْوَجْهَ الْإِنِّخَ مَرْدُودٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (مِمَّا ذَكَرْتَهُ) فِيهِ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُجَرَّدٌ حُكْمٌ بِلَا دَلِيلٍ مِثْلُ مَا هُنَا. هـ. فَوَدَّ: (وَهُوَ صَرِيحُ الْإِنِّخِ) وَيَذْفَعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ بِأَنَّهُ سَاكِنٌ عَنِ التَّفَاوُتِ. هـ. فَوَدَّ: (التَّوْنُجُ الثَّانِي) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُنْفِيِّ الْإِنِّخَ قَوْلُهُ: فَعَلِمَ إِلَى الْمُنْفِيِّ وَقَوْلُهُ كَمَا بَحَثَهُ الشَّيْخَانِ إِلَى الْمُنْفِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ لِيَجْمَعَ فِي النِّهَايَةِ الْإِنِّخَ قَوْلُهُ: وَسَبَقَهُمَا إِلَى وَلَا يَمْنَعُ وَقَوْلُهُ وَمَرَّ إِلَى وَكَانَتْهُ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَاسْتَحْسَنَهُ إِلَى لَكِنْ وَقَوْلُهُ هَذَا إِلَى وَلِئُسْتَأْجِرِي أَرْضٍ وَقَوْلُهُ أَيْ: حَبِثٌ إِلَى وَهَلْ.

هـ. فَوَدَّ (سَيِّ): (الثَّانِي بِالتَّعْدِيلِ) وَهُوَ قِسْمَانِ مَا يُعَدُّ فِيهِ الْمَقْسُومُ شَيْئًا وَاحِدًا وَمَا يُعَدُّ فِيهِ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فَأَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: كَأَرْضٍ الْإِنِّخَ وَإِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَلَوْ اسْتَوَتْ الْإِنِّخَ. اهـ. مُنْفِي. هـ. فَوَدَّ: (مِمَّا يَرْفَعُ الْإِنِّخَ) كَانَ يَسْمَى أَحَدُهُمَا بِالتَّهْوِ، وَالْآخَرُ بِالتَّاضِيعِ. اهـ. اسْنَى. هـ. فَوَدَّ: (كِبُسْتَانٍ الْإِنِّخَ) لَا يَخْفَى مَا فِي جَبَلِهِ مِثَالًا لِمَا قَبْلَهَا عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ أَوْ يَخْتَلِفُ جَنْسُ مَا فِيهَا كِبُسْتَانٍ الْإِنِّخَ وَعِبَارَةُ الرُّزْضِ وَكَذَا بُسْتَانٍ الْإِنِّخَ. هـ. فَوَدَّ: (فَيُجْعَلُ) أَيْ الثَّلَاثُ سَهْمًا وَهُمَا أَيْ الثَّلَاثَانِ سَهْمًا وَأَقْرَعُ كَمَا مَرَّ مُنْفِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. هـ. فَوَدَّ: (إِنْ كَانَتْ الْإِنِّخَ) عِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ إِنْ كَانَتْ أَيْ: الْأَرْضُ لَانْتَيْنِ نِصْفَيْنِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (فَإِنْ اخْتَلَفَتْ) أَيْ: الْاِتِّصَاءُ. اهـ. مُنْفِي. هـ. فَوَدَّ: (الْمُمْتَنِعُ مِنْهَا) أَيْ الْقِسْمَةُ. اهـ. ع ش وَعِبَارَةُ الْمُنْفِيِّ مِنَ الشُّرَكَاءِ. اهـ. وَإِلَى هَذَا يَمِيلُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ: قِسْمَةُ التَّعْدِيلِ. اهـ. فَتَأَمَّلْ.



(في الأظهر) إلحاقاً للتساوي في القيمة به في الأجزاء نعم، إن أمكنَ قسمةَ الجيدِ وحده، والردّي وحده لم يُجَبَرْ عليها فهما كأرضين تُمكنُ قسمةَ كُلِّ منهما بالأجزاء فلا يُجَبَرُ على التعديل كما بحثه الشيخانِ وسبقهما إليه جمعُ مُتَقَدِّمُون ولا يمنعُ الإجماعُ في التَّقْسِيمِ الحاجةَ إلى بقاءِ طريقي ونحوها مُشاعَةً بينهم يَمُرُّ كُلُّ فيها إلى ما خرج له إذا لم يُمكنْ إفراؤُ كُلِّ بطريقي ولو اقتسما بالتراضي الشغلُ لواحِدٍ والعلوُ لِآخَرَ ولم يَتَعَرَّضَا لِلسَّطْحِ بَقِيَ مُشْتَرَكًا بينهما كما أفنى به بعضهم ومَرَّ عن الماوَزديّ والزوياني ما يَصْرُحُ به وكأنّه إنَّما لم يَنْظُرْ لِبَقَاءِ المَلَقَةِ بينهما؛ لأنَّ السَّطْحَ تابعٌ كالطريق (ولو استَوَتْ قِيَمَةُ دَارَيْنِ أو حَانَوَتَيْنِ) مُتَلَاصِقَيْنِ أو لا (فَطُلِبَ جَعْلُ كُلِّ لِوَاحِدٍ فلا إجماعٌ لِتَقَاوُتِ الأغراضِ باختلافِ المحالِّ والأبنية.....

• قول (سني): (في الأظهر) ويوزعُ أجرةُ القاسمِ على قدرِ مساحةِ المأخوذ لا مساحةِ النصيبِ كما مرَّت الإشارةُ إليه مُغْنِي وَرَوْضَ. • فَوَدَّ: (به) أي بالتساوي. • فَوَدَّ: (لم يُجَبَرْ عليها) أي قسمةُ التعديل.

• فَوَدَّ: (فيهما) أي: الجيدِ والردّي؛ وفي بعضِ النسخِ فيها بضميرِ المؤنثِ أي في الأرضِ المذكورةِ وعلى كُلِّ منهما فالأولَى حَذَفَ قولُه فلا يُجَبَرُ على التعديلِ كما في المُغْنِي. • فَوَدَّ: (في التَّقْسِيمِ) يعني فيما يُمكنُ قِسْمَتَهُ إفراؤًا أو تعديلاً أخذًا من إظهارِهِ في مَوْضِعِ الإضمارِ، ثم رَأَيْتُ ما يَأْتِي قُبِيلَ قولِ المثنيِ الثالثِ بالردِّ فَلِلَّهِ الحمدُ. • فَوَدَّ: (إذا لم يُمكنْ إلخ) مَفْهُومُهُ أَنَّ بقاءَ الإشاعةِ في نَحْوِ الطريقِ يَمْنَعُ الإجماعَ عندَ إمكانِ الإفرازِ. • فَوَدَّ: (ولو اقتسما بالتراضي إلخ) عبارةُ المُغْنِي والزَوْضِ قُبِيلَ التَّوَجُّعِ الثالثِ وَيُجَبَرُ الْمُتَمَتِّعُ على قِسْمَةِ علوٍ وسُفلٍ من دارٍ أمكنَ قِسْمَتُها لا على قِسْمَةِ أَحَدِهما فَقَطْ أو على جَعْلِهِ لِوَاحِدٍ وَالْآخَرِ لِآخَرَ، واللَّيْنُ بَكْسِرِ الموحدةِ إن استَوَتْ قَوَالِيهِ فَيَقْسِمَتُهُ قِسْمَةُ الْمُتَشَابِهَاتِ وإن اختلفَتْ فالتَّعْدِيلُ. اهـ. قَيَّامِي فيهما الإجماعُ أَسْنَى. • فَوَدَّ: (كما أفنى به بعضهم) عبارةُ النِّهايةِ كما هو ظاهرٌ.

اهـ. • فَوَدَّ: (ومَرَّ) أي في الفِرْعِ وقولُه ما يَصْرُحُ به أي بجوازِ تلكِ القِسْمَةِ. • فَوَدَّ: (وكانه إنَّما لم يَنْظُرْ لِبَقَاءِ المَلَقَةِ إلخ) أي: حَيْثُ قالوا بِبَصَحَةِ القِسْمَةِ مع بقاءِ الشَّرِكةِ في السَّطْحِ وَلَمْ يَقُولُوا بِفَسَادِها لِوُجُودِ الشَّرِكةِ في بعضِ المُشْتَرَكِ. اهـ. ع ش وكتبَ عليه السَّيِّدُ عَمَرُ أيضًا ما نَصَّه: لَكَ أن تقولَ أن ما دُكِرَ غَنِيٌّ عَنِ التَّوَجُّعِ؛ لأنَ الفَرَضَ أَنَّ القِسْمَةَ بالتراضي وَحَيْثُ فلا إشكالَ إِذْ مِنَ المَعْلُومِ كما هو ظاهرٌ أَنَّهُ لو كانت الدَّارُ مُشْتَرَكَةً بين اثْنَيْنِ مُنَاصِفَةً فَأَرَادَا قِسْمَةَ نِصْفِها بالتراضي وبقاءَ النِّصْفِ على الإشاعةِ لم تَمْنَعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. ومَرَّ أَتَمًّا عَنِ المُغْنِي وَرَوْضَ ما يُفِيدُهُ.

• قول (سني): (قيمة دارين أو حانوتين) أي مثلاً لاثنتين بالسوية فطَلَبَ أي: كُلٌّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ. اهـ. مُغْنِي وَعبارةُ الأَسْنَى أَخَذَ الشَّرِيكَيْنِ. اهـ. وهذه هي الصَّوابُ الموافقُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الآتِي فَطَلَبَ أَحَدُهُما إِذْ لا معنى لِنَفْيِ الإجماعِ مع التراضي.

• قول (سني): (فَطَلَبَ جَعْلُ كُلِّ لِوَاحِدٍ) أي على الإيهامِ بِحَسَبِ ما تَقْتَضِيهِ القُرْعَةُ كما لا يَخْفَى. اهـ. رَشِيدِي.

• قول (سني): (جَعْلُ كُلِّ) أي مِنَ الدَّارَيْنِ أو الحانوتين لِوَاحِدٍ أي بَأَن يَجْعَلَ لَهُ دَارًا أو حانوتًا وَلِشَرِيكِهِ

نعم، لو اشتركا في ذكابين صغار متلاصقة مُستوية القيمة لا تحتل أحادها القسمة فطلب أحدهما قسمة أعيانها أُجيب إن زالت الشراكة بها قال الجليلي: ما لم تنقص القيمة بالقسمة. اهـ. وفيه نظر ظاهر وظاهر كلامهم كالصريح في ردّه وخرج بقوله كل لواحد ما لو لم يُطلب خصوص ذلك فيجبر الممتنع (أو) استوت قيمة متقوم نحو (عبيد أو ثياب من نوع) وصنف واحد فطلب جمل كل لواحد كثلثة أعبد مُستوية كذلك بين ثلثة و كثلثة يساوي اثنان منها واحداً بين اثنين (أجبر) إن زالت الشراكة بها لقلّة اختلاف الأغراض فيها (أو) من (توعين) أو صنفين كتركبي وهندي وضائتين شامية ومضرية استوت قيمتهما أم لا وكعبد وثوب (فلا) إيجاباً لشدّة تعلّي الفرض بكل نوع.....

كذلك. اهـ. مُفني. هـ. فود: (نعم لو اشتركا في ذكابين إلخ) عبارة المُفني ويُستثنى من الدارين ما إذا كانت الداران لهما بملك القرية المُشتملة عليهما وشركتهما بالنصف وطلب أحدهما قسمة القرية واقتضت القسمة نصفين جمل كل دار نصيباً فإنه يُجبر على ذلك ومن الحانوتين ما إذا اشتركا إلخ قال الجليلي: ومحلّهما إذا لم تنقص القيمة بالقسمة وإلا لم يُجبر جزماً. اهـ. هـ. فود: (في ذكابين إلخ) أي ونحوها شرح المنهج. هـ. فود: (صغار متلاصقة مُستوية القيمة إلخ) أي بخلاف نحو الذكابين الكبار والصغار الغير الموصوفة بما ذكر فلا إيجاب فيها، وإن تلاصقت الكبار واستوت قيمتها لشدّة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والأبنية كالجنسين. اهـ. شرح المنهج. هـ. فود: (أجيب) وينزل ذلك منزلة الخان المُشتمل على البيوت والمساكن مُفني وأسنى. هـ. فود: (قال الجليلي إلخ) أقره النهاية والمُفني. هـ. فود: (وخرج بقوله كل لواحد إلخ) عبارة شرح المنهج ومعلوم مما مرّ أي: في القسمة بالأجزاء من قوله ودار مُتفقة الأبنية إلخ أنه لو طلبت قسمة الكبار غير أعيان أي: بأن يُقسم كل منها أُجبر الممتنع. اهـ. بزيادة تفسير من الجبرمي. هـ. فود: (أو استوت) إلى قوله وعند التراضي في شرح المنهج الآقوله: متقوم وقوله وصنف وقوله: أو صنفين وكذا في المُفني الآقوله: أو ضائتين إلى وكعبد. هـ. فود: (متقوم) الأولى تركه. هـ. فود: (نحو عبيد إلخ) أي كدواب أو أشجار أو غيرها من سائر العروض. اهـ. مُفني. هـ. فود: (وصنف) اقتصر شيخ الإسلام والمُفني على النوع وقال الجبرمي: أراد بالتنوع الصنف بدليل ما ذكره في أمثلة التوعين؛ لأنه أضاف. اهـ. هـ. فود: (كثلثة أعبد) زنجية. اهـ. شرح المنهج. هـ. فود: (كذلك) أي قيمة. هـ. فود: (وكثلثة يساوي إلخ) بأن يكون قيمة أحدهم مائة والآخرين مائة. اهـ. مُفني. هـ. فود: (إن زالت الشراكة إلخ) أما إذا بقيت الشراكة في البض كعبد بين اثنين قيمة أحدهما نصف قيمة الآخر فطلب أحدهما القسمة ليختص من خرجت له قُرعة الخسيس به ويبقى له رُبُع الآخر فإنه لا إيجاب في ذلك مُفني وروض وشيخ الإسلام. هـ. فود: (وكعبد وثوب) عبارة المُفني والأسنى أو من جنسين كما فهمم بالأولى كعبد وثوب. اهـ. هـ. فود: (فلا إيجاب) أي في ذلك وإن

وعند الرضا بالتفاوت في قسمة هي بيع قال الإمام: لا بُدُّ من لفظ البيع؛ لأنَّ لفظ القسمة يدلُّ على التساوي واستحسنه غيره. قال بعضهم: وهو فقه ظاهر لكن نازعه البلقيني إذا جرى أمرٌ مُلزِمٌ وهو القبض بالإذن أي: ويكونُ الزائد عند العلم به كالموهوب المقبوض. هذا والذي في أصل الروضة أنَّ قسمة الرَّد لا يُشترط فيها لفظ بيع ولا تملك وإن كانت بيعاً وغير في الروض بما يُصرِّح بأنَّ ما عدا قسمة الإيجاب. قال شيخنا في شرحه: سواء قسمة الرَّد وغيرها لا يُشترط فيها ذلك وعليه فكلَّام الإمام مقالة ولمُستأجري أرض تناوبها بلا إيجاب وقسمتها أي: حيث لم تؤثر القسمة نقصاً فيها كما هو ظاهر وهل يدخلها الإيجاب؟ وجهان وقضية الإيجاب في كراء العقب الإيجاب هنا إلا أنَّ يُفروق بتعذر الاجتماع على كلِّ جزءٍ من أجزاء المسافة ثم فتعينت القسمة إذ لا يمكن استيفاءهما المنفعة إلا بها بخلافها هنا وهو ظاهر ولو ملكا شَجَرًا دون أرضه فالذي يظهر أنَّهما إن استحقا منفعتها دائماً بنحو وقف لم يُجزى على القسمة أخذاً مما مرَّ عن الماوردي والزوياني؛ لأنَّ استحقاق المنفعة الدائمة كملكها فلم تنقطع العلة بينهما وإن لم يستحقاها كذلك أجبراً، وإن كانت إفرازاً أو تعديلاً، ولا نظَر لبقاء شريكهما في منفعة الأرض؛ لأنها بصدد الانقضاء وكما لا تُضرُّ شريكهما في نحو الممرِّ مما

اختلط وتعدَّل التميز كتمرٍّ جيِّد ورديء وإنما يُقسَّم مثل هذا بالتراضي. اهـ. مُعني. هـ. فود: (وعند التراضي إلخ) مُتعلِّق بقوله قال الإمام إلخ. هـ. فود: (وعبر في الروض بما يُصرِّح إلخ) عبارته مع شرحه ويُشترط في غير قسمة الإيجاب وهو القسمة الواقعة بالتراضي من قسمة الرَّد وغيرها وإن تولَّاهما منصوب الحاكم التراضي قبل الفرعة وبعدها ولا يُشترط في القسمة بيع ولا تملك أي التلَفُّظ بهما وإن كانت بيعاً. اهـ. و مرَّ عن المُعني ما يوافقها. هـ. فود: (وهل يدخلها الإيجاب وجهان) المُتعمَّد لا كما يأتي وعليه فالقياس أنَّهما إذا لم يتراضيا على شيءٍ أجرها الحاكم عليهما قطعاً للتراض. اهـ. ع ش.

هـ. فود: (وهو ظاهر) وفقاً للرَّوض وخلافاً للبلقيني والمُعني كما مرَّ. هـ. فود: (ينحو وقف) أي كالوصية مُعني وأسنى. هـ. فود: (أخذاً مما مرَّ إلخ) أي في الفرع. هـ. فود: (كذلك) أي دائماً. هـ. فود: (وإن كانت إفرازاً) كذا في النهاية وفيما بأيدينا من نسخ السَّارح بلا واو وهو في نسخة سم بالواو عبارته قوله: وإن كانت إفرازاً أو تعديلاً كذا بالواو وإن إلخ كما تَرى مع أنَّ الإيجاب لا يدخل غير الإفراز والتعديل، ثم هذا قد يدلُّ على أنَّ قسمة الشجر قد تكون إفرازاً. اهـ. عبارة ع ش قوله: إن كانت إفرازاً أي بأن كانت مُستوية الأجزاء. اهـ. و عبارة الرشيدِي قوله: إن كانت إفرازاً أو تعديلاً أي بخلاف ما إذا كان رَدًا إذ لا إيجاب فيها. اهـ. هـ. فود: (لأنها) أي الشريكة في منفعة الأرض. هـ. فود: (وكما لا يضرُّ إلخ) عطف على قوله: لأنها إلخ.

هـ. فود: (أجبراً وإن كانت إفرازاً أو تعديلاً) كذا بالواو في وأن كما تَرى مع أنَّ الإيجاب لا يدخل غير الإفراز والتعديل. هـ. فود نصف: (وإن كانت إفرازاً) هذا قد يدلُّ على أنَّ قسمة الشجر قد تكون إفرازاً.

لا يُمكن قِسْمَتُهُ ويأتي في قِسْمَتِهما المنفعةُ هنا الوجهانِ السَّابِقانِ ووقع لجمع هنا خلافاً ما تقرر فاجتنبه. التَّوَعُّ (الثالث) القِسْمَةُ (بالزَّوْد) وهي التي يُحتاجُ فيها لِرَدِّ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ لِلاَخَرِ ما لَّا أَجْنَبِيًّا (بأن) أي: كأن (يكون في أَحَدِ الجانِبَيْنِ) ما يَتَمَيَّزُ به عن الآخرِ وليس في الآخرِ ما يُعادِلُهُ إلا بَضَمَ شيءٍ من خارجٍ إليه ومنه (بئرٌ أو شَجَرٌ) مثلاً (لا يُمكن قِسْمَتُهُ فَيَرُدُّ مَنْ يَأْخُذُهُ قِسْطَ قِيَمَتِهِ) أي: نحو البئرِ أو الشَّجَرِ فإذا كانت قيمةُ كُلِّ جانبٍ ألفاً، وقيمةُ نحوِ البئرِ ألفاً رَدَّ من أَحَدِ جانِبَيْها خمسِمائةٍ قيل: وما اقتضته عبارةُ الروضةِ كأصلِها والمُحَرَّرِ من رَدِّ الألفِ خطأً. اهـ. وصوابه غيرُ مُرادٍ وما تُمكن قِسْمَتُهُ رَدًّا وتعديلاً فطلب أحدهما الرَّدُّ، والآخرُ

فُود: (المنفعةُ هنا) أي: فيما إذا استحقَّ مَنفعةُ الأرضِ بنَحْوِ وَقْفٍ. فُود: (الوجهانِ السَّابِقانِ) لَمَلَّ مُرادُه السَّابِقانِ في كِراءِ المَقْبِ أي: بالزَّمانِ أو المكانِ وإن اختلفَتِ الكيفيَّةُ في الثاني وعبارةُ الرُّوضِ تُقسِّمُ المنافعَ مَهَيَاةً مَيَاوَمَةً ومُشَاهَرَةً ومُسانَهَةً وعلى أن يَسْكُنَ أو يَزْرَعَ هذا مكانًا وهذا مكانًا. اهـ. رَشِيدِي. فُود: (التَّوَعُّ الثالث) إلى قولِهِ كَذَا قالوه في المُغْنِي إلَّا قولُهُ: وما تُمكن قِسْمَتُهُ إلى المثني وقولُهُ ولهما الاتِّفاقُ إلى المثني وما أَتَبَه عليه وإلى قولِهِ وعليه قَيِّظُهُ في النِّهايةِ إلَّا قولُهُ: وصوابه غيرُ مُرادٍ وقولُهُ لَكِنَّ المُتَعَمِّدَ إلى وقِسْمَةُ الوَقْفِ وقولُهُ ولا رَدَّ إلى بِخلافٍ وقولُهُ وهذه نظيرُ مَسْأَلَتِنَا وما أَتَبَه عليه. فُود: (أني تَمَّان) يُغْنِي عن قولِهِ ما يَتَمَيَّزُ به عَنِ الآخرِ بَلْ لا صِحَّةٌ لِلْجَمْعِ بينهما فَكان يَتَّبِعِي أن يَفْتَصِرَ على أَحَدِهما بِعَبْرَةِ المُغْنِي وشرحَ المَنهَجَ كَأَن يَكُونَ في أَحَدِ الجانِبَيْنِ من أرضٍ مُشْتَرَكَةٍ بئرٌ أو شَجَرٌ لا تُمكن قِسْمَتُهُ وما في الجانِبِ الآخرِ لا يُعادِلُ ذلك إلَّا بَضَمَ شيءٍ إليه من خارجٍ. اهـ. وهذا المَرْجُ أَحْسَنُ.

فُود (بني): (مَنْ يَأْخُذُهُ) أي بِالْقِسْمَةِ التي أَخْرَجَتْها القُرْعَةُ مُغْنِي وشرحَ المَنهَجَ زادَ الرُّوضُ مع شَرْحِهِ وَلَوْ تَراضِيًا بأن يَأْخُذَ أَحَدُهما التَّقْيِيسَ وَيَرُدُّ على الآخرِ ذلك جازٍ وإن لم يَحْكَمْ القُرْعَةُ. اهـ. وسباني في الشَّارِحِ والنِّهايةِ مثْلُهُ. فُود: (قيل وما اقتضته إلخ) بِعَبْرَةِ المُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): تَغْيِيرُ الْمُصْطَفِ أو لِي من تَغْيِيرِ المُحَرَّرِ والشَّرْحَيْنِ والرُّوضَةِ قالوا: إِنَّهُ يُضْبَطُ قيمةُ ما اخْتَصَرَ به ذلك الطَّرْفُ، ثم تُقسِّمُ الأرضُ على أن يَرُدَّ مَنْ يَأْخُذُ ذلك الجانِبَ تلكَ القيمةَ فَإِنَّ ظاهِرَ هذا التَّغْيِيرِ أن يَرُدَّ جَمِيعُ تلكَ القيمةِ وليس مُرادًا وإنما يَرُدُّ القِسْطُ. اهـ. فُود: (رَدًّا وتعديلاً) هل يَصَوِّرُ بَارِضٍ بينهما نِصْفَيْنِ في ثُلُثِها شَجَرٌ إن جُمِلَ ثُلُثاها جُزْءًا عَادِلٌ ثُلُثُ الشَّجَرِ وإن نُصِّفَت احتيجَ لِلرَّدِّ. اهـ. سم عبارةُ الرَّشِيدِي قولُهُ: وما يُمكن قِسْمَتُهُ رَدًّا وتعديلاً إلخ أي: كما إذا كان بعضُ الأرضِ عابِرًا وبعضُها خَرَابًا أو بعضُها ضَمِيمًا وبعضُها قَوِيًّا أو بعضُها فيه شَجَرٌ بلا بناءٍ وبعضُها فيه بناءٌ بلا شَجَرٍ، أو بعضُها على سَبِيلِ ماءٍ، وبعضُها ليس كَذَلِكَ كما صرَّحَ بذلك الماَوَزْدِي وهو صَرِيحٌ في أن جَمِيعَ صَوَرِ

فُود: (رَدًّا وتعديلاً) هل يَصَوِّرُ بَارِضٍ بينهما نِصْفَيْنِ في ثُلُثِها شَجَرٌ إن جُمِلَ ثُلُثاها جُزْءًا عَادِلٌ ثُلُثُ الشَّجَرِ وإن نُصِّفَت احتيجَ لِلرَّدِّ.

التعديل أجيب من طلب قسمة فيها الإيجاب ولا اشترط اتفاقهما على واحدة بعينها (ولا إيجاب فيه) أي: هذا النزاع؛ لأنه دخله ما لا شركة فيه وهو المال المزدود (وهو) أي: هذا النزاع وهو قسمة الرد (بيع) لوجود حقيقته وهو مقابلة المال بالمال فتبث أحكامه من نحو خيار وشفعة نعم، لا يفتقر للفظ نحو بيع أو تملك وقبول بل يقوم الرضا مقامهما ولهما الاتفاق على من يأخذ التقيس ويؤد، وأن يحكما القرعة ليؤد من خرج له (وكذا التعديل) أي: قسمة بيع (على المذهب)؛ لأن كل جزء مشترك بينهما وإنما دخلها الإيجاب للحاجة (وقسمة الأجزاء) بالإيجاب والراضي (الفرز) للحق أي: يتبين بها أن ما خرج لكل هو الذي ملكه كالذي في الذمة لا يمتنع إلا بالقبض (في الأظهر) إذ لو كانت بيعة لما دخلها إيجاب، ولما جاز فيها الاعتماد على القرعة كذا قالوه وهو مشكل؛ لأن قسمة التعديل بيع وقد دخلها الإيجاب وجاز الاعتماد فيها على القرعة وجوابه أن كلا منهما لما انفرد ببعض المشترك بينهما صار كأنه باع ما كان له بما كان للآخر ولم نقل بالتبين كما قلنا في الإفراز للثوقف هنا على التقويم وهو تخمين قد يخطئ، ومن ثم كانت قسمة الرد بيعاً لذلك وإنما وقع الإيجاب في قسمة التعديل للحاجة إليه كما يبيع الحاكم مال المدين جبراً ولم يقع في الرد؛ لأنه إيجاب على دفع مال غير مستحق وهو بعيد. وقيل: الإفراز بيع فيما لا يملكه من نصيب صاحبه إفراز فيما كان يملكه قبل

التعديل يتأني فيه الرد فليراجع. اهـ. فود: (من طلب قسمة) أي قسمة تعديل فيها إلخ. فود: (والأ) أي بأن لم يكن في التعديل الممكين إيجاب كالرد. فود: (والأ اشترط اتفاقهما إلخ) في هذه العبارة خلل وعبارة الماوردني وغيره إذا كانت الأرض مما تصب قسمتها بالتعديل وبالرد فدعا أحدهما إلى التعديل، والآخر إلى الرد فإن أجبرنا على قسمة التعديل أي كما هو المذهب أجيب الداعي إليها والأ وقفنا على تراضيهما بإحدهما. اهـ. رشيدتي. فود: (لأنه دخله إلخ) عبارة شيخ الإسلام والمفتي؛ لأن فيه تملكاً لما لا شركة فيه فكان كغير المشترك. اهـ. فود: (من نحو خيار إلخ) أي: كالأقالة كما مر عن المفتي بزيادة بسط. فود: (وشفعة) أي للشريك الثالث كما إذا تقاسم شريكاه حصتهما وتزكا حصته مع أحدهما برضاه كما صورته بذلك الأذرع. اهـ. رشيدتي. فود: (نعم لا يفتقر) أي هذا النزاع بل مطلق القسمة كما مر. فود: (من خرج) أي: التقيس. فود: (كذا قالوه) أي في التعليل. فود: (أن كلا منهما) أي من الشريكين في قسمة التعديل. فود: (أن كلا منهما لما انفرد إلخ) لم يجب عن إشكال الفرعة. اهـ. رشيدتي. فود: (في الإفراز) الأولى في الأجزاء. فود: (لذلك) لعله من تخريف التايخ والأصل كذلك بالكاف كما في النهاية. فود: (وقيل إلخ) عبارة النهاية والمفتي والثاني أنها بيع؛ لأنه ما من جزء من المال إلا وكان مشتركاً بينهما فإذا اقتسما فكأنه باع كل منهما ما كان له في حصته صاحبه بماله في حصته وصححه الشياخ في أوائل الربا وزكاة المشتريات. اهـ. فود: (الإفراز) الأولى قسمة الأجزاء كما في النهاية والمثنى.

القسمة ودخله الإيجاب لل حاجة وهذا أوجه في المعنى ومن ثم جازاً عليه في مواضع لكن  
المعتمد الأول، ولا تتأثر القسمة بشرط فاسد إلا إذا كانت بيعاً، وقسمة الوقف من المالك لا  
تجوز إلا إذا كانت إفرازاً ولا ردّ فيهما من المالك وإن كان فيها ردّ من أرباب الوقف بخلاف  
ما إذا كانت بيعاً فإنها تمتنع مطلقاً وفيها ردّ من المالك؛ لأنه حينئذ يأخذ بإزاء ملكه جزءاً من  
الوقف وهو ممتنع وإن نازع في ذلك الشبكي وغيره سواء أكان الطالب المالك أم التاطر أم  
الموقوف عليهم وفي شرح المهذب في الأضحية إذا اشترك جمع في بذنة أو بقرة لم تجز  
القسمة إن قلنا أنها بيع على المذهب. وهذه نظيرة مسائلنا وبين أربابه تمتنع مطلقاً؛ لأن فيه  
تغييراً لشرطه.....

هـ قوله: (الأول) أي في المثني من أنها إفراز. هـ قوله: (لا تجوز إلا إذا كانت إفرازاً إلخ) عبارة المفسر  
والرؤس مع شرحه وتصح القسمة في مملوك عن وقف إن قلنا هي إفراز لا إن قلنا هي بيع مطلقاً أو  
إفراز وفيها ردّ من المالك فلا تصح أما في الأول فلا ممتنع بيع الوقف، وأما في الثاني فلأن المالك يأخذ  
بإزاء ملكه جزءاً من الوقف فإن لم يكن فيها ردّ وكان فيها ردّ من أرباب الوقف صححت ولقت على  
القولين قسمة وقف فقط بأن قسم بين أربابه لما فيه من تغيير شرط الواقف. هـ قوله: (ولا ردّ فيها إلخ)  
سيأتي تصوير إفراز فيه ردّ. اهـ. سم. هـ قوله: (مطلقاً) أي سواء كان فيها ردّ أم لا. هـ قوله: (أو فيها ردّ من  
المالك) عبارة الرؤس وشرحه أو إفراز وفيها ردّ من المالك. اهـ. ومن هنا يظهر أن الردّ يتصور مع  
الإفراز أيضاً أي بأن يجعل الثلثان جزءاً والثلث مع مال يضم إليه جزءاً فيما إذا كان الاشتراك بالمناصفة  
وتقدمت الإشارة إلى أنه يتصور مع التعديل أيضاً. اهـ. سم وتقدم عن الرشيدي أن جميع صور التعديل  
يتأتى فيه الردّ. هـ قوله: (سواء أكان إلخ) راجع لكل من منطوق الاستثناء ومفهومي. هـ قوله: (وفي شرح  
المهذب) عبارة النهاية في المجموع قوله: لم تجز القسمة إلخ فيه توقف إذ الظاهر أن لحم البذنة أو  
البقرة من المشابهات فقسمت بالأجزاء، ثم رأيت قال في باب الأضحية ما نصه: ثم يقتسمون اللحم  
بناءً على أنها إفراز وهو ما صححه في المجموع وعلى أنها بيع يمتنع القسمة. اهـ. وعبارة المفسر  
والنهاية هناك ولهم قسمة اللحم؛ لأن قسمة قسمة إفراز. اهـ. هـ قوله: (وبين أربابه) عطف على قوله من  
المالك. هـ قوله: (بمتنع) الأولى الثابت. هـ قوله: (مطلقاً) أي إفرازاً أو بيعاً. اهـ. ع. ش. هـ قوله: (لأن فيه)  
أي في تقسيم الوقف بين أربابه. هـ قوله: (تغيير الشرط) كان معنى ذلك أن مقتضى الوقف أن كل جزء  
لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة يختص البعض بالبعض. اهـ. سم.

هـ قوله: (ولا ردّ فيها من المالك) ما وجه هذا التقييد مع أن الإفراز لا ردّ فيه، ثم رأيت الحاشية الآتية  
أول الصفحة الآتية. هـ قوله: (أو فيها ردّ من المالك إلخ) عبارة الرؤس وشرحه أو إفراز وفيها ردّ من  
المالك. اهـ. ومن هنا يظهر أن الردّ يتصور مع الإفراز أيضاً أي: بأن يجعل الثلثان جزءاً والثلث مع ماله  
يضم إليه جزءاً فيما إذا كان الاشتراك بالمناصفة وتقدمت الإشارة إلى أنه يتصور مع التعديل أيضاً.



نعم، لا منْع من مُهاياة رَضوا بها كُلهم إِذ لا تَغْيِير فيها لِعَدَم لُزومها وجزم الماوِزدي بِأَنَّ الواقِف لو تَعَدَّد جازَتْ القِسْمَةُ كما في قِسْمَةِ الواقِف عن المَلِك واعتمده البُلْقيني وعليه فيظهِر أَنَّ مَحَلَّهُ حيث لا رَدَّ فيها من أَحَدِ الجانِبَيْنِ لاسْتِزَامِهِ حينئِذِ اسْتِبدالَ جُزْءٍ وَقِفٍ بِجُزْءٍ آخَرَ وَقِفٍ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ مُطْلَقًا وبه يُفَرَّقُ بين هذا وما مرَّ في قِسْمَةِ الواقِف عن المَلِك من جوازِ رَدِّ أربابِ الواقِف؛ لأنَّه لا يلزَمُ عليه ذلك ويُؤْخَذُ من هذا أَنَّ الواقِف لو تَعَدَّد، واتَّخَذَ الموقوفُ عليهم جازَتْ إفرادًا بشرطِ عَدَمِ الرَّدِّ من أَحَدِ الجانِبَيْنِ هنا أَيْضًا لاسْتِزَامِهِ الاسْتِبدالَ ولو مع اتِّحادِ المُستَحَقِّ بخلافِ ما لو اتَّخَذَ الواقِفَ واختَلَفَ الموقوفُ عليهم فلا يَجوزُ مُطْلَقًا؛ لأنَّ فيها تَغْيِيرًا لِشرطِهِ ووقع لِشيخنا في شرحِ الرُّوضِ ما يُخالِفُ ذلك والوجه ما قرَّرْتَه.....

• فَوُدَّ: (نعم لا منْع من مُهاياة إلخ) وكالمُهاياة ما لو كان المَحَلُّ صالِحًا لِسُكْنَى أربابِ الواقِف جَميعُهم فَرَضُوا على أَنَّ كُلَّ واحدٍ يَسْكُنُ في جانبٍ مع بقاءِ مَنَعَةِ الواقِف مُشْتَرَكَةً على ما شَرَطَهُ الواقِف . اهـ .  
ع ش وتقدَّم عن المُعْني والرُّوضِ مع شَرْحِهِ ما يوافقُه بِزيادةِ بَسْطٍ . • فَوُدَّ: (وَجَزَمَ الماوِزدي) إلى قولِهِ وعليه إلخ عبارةُ التَّهْيَاةِ وشَرْحُ الرُّوضِ قال البُلْقيني: هذا إِذا صَدَرَ الواقِفُ من واحدٍ على سَبِيلِ واحدٍ فَإِنْ صَدَرَ مِنْ اثْنَيْنِ فَقَدْ جَزَمَ الماوِزدي بِجوازِ القِسْمَةِ كما تَجوزُ قِسْمَةُ الواقِفِ عن المَلِكِ وذلك أَرْجَحُ من جِهَةِ المَعْنَى وأَقْبَتَ بِهِ . اهـ . وكلامُهُ أَي: البُلْقيني مُتَدافِعٌ فيما إِذا صَدَرَ من واحدٍ على سَبِيلَيْنِ أو عَكْسِهِ والأَقْرَبُ في الأوَّلِ بِمُقْتَضَى ما قاله الجوازُ وفي الثَّاني عَدَمُهُ . اهـ . وفي المُعْني ما يوافقُها وَيَأْتِي في الشَّارِحِ ما يُخالِفُها قال الرَّشِيدِي: قولُهُ: فَإِنْ صَدَرَ مِنْ اثْنَيْنِ صَادَقَ بما إِذا تَعَدَّدَ السَّبِيلُ وبما إِذا اتَّخَذَ فائِظُهُ مع قولِ الشَّارِحِ الآتِي أَنَّ كلامَهُ مُتَدافِعٌ في ذلك . اهـ . رَشِيدِي . • فَوُدَّ: (بأنَّ الواقِف لو تَعَدَّد إلخ) واختَلَفَ الموقوفُ عليهم أَيْضًا أَخْذًا بِمَا يَأْتِي . • فَوُدَّ: (من أَحَدِ الجانِبَيْنِ) أَي صِنْفِي الموقوفِ عليهم . • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي يَمَّا أو إفرادًا . • فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ من هذا) أَي من الفَرْقِ . • فَوُدَّ: (لِاسْتِزَامِهِ) أَي الرَّدِّ . • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي مع الرَّدِّ وبدونِهِ . • فَوُدَّ: (ووقع لِشيخنا في شَرْحِ الرُّوضِ إلخ) وفي سَمِ بعد سَوَقِ عبارةِ شَرْحِ الرُّوضِ المازَّةِ أَنفًا ما نَصَّه وهو يُعَيِّدُ الجوازَ فيما إِذا اتَّخَذَ الواقِفُ وتَعَدَّدَ الموقوفُ عليه والمنْعُ في عَكْسِ ذلك وذلك عَكْسُ ما قاله الشَّارِحُ . اهـ . وَلَعَلَّ الأَقْرَبَ مَذْرُوعًا ما قاله الشَّارِحُ دونَ شَرْحِ الرُّوضِ وإنَّ واقْفَهُ التَّهْيَاةِ والمُعْني . • فَوُدَّ: (والوجه ما قرَّرْتَه) خِلافًا لِلتَّهْيَاةِ والمُعْني كما مرَّ

• فَوُدَّ: (جازَتْ إفرادًا) كان المرادُ حالَ قِسْمَةٍ ما يَخُصُّ أَحَدَ الواقِفَيْنِ عَمَّا يَخُصُّ الآخَرَ وَحينئِذِ يَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَلزَمُ تَغْيِيرَ شَرِطِ الواقِفِ؛ لأنَّ كُلًّا من الحِصَّتَيْنِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِم . • فَوُدَّ: (لأنَّ فيها تَغْيِيرًا لِشرطِهِ) كان مع ذلك أَنَّ مُقْتَضَى الواقِفِ أَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْهُ لِجَميعِ الموقوفِ عليهم، وَعندَ القِسْمَةِ يَخُصُّ البَعْضُ بالبَعْضِ . • فَوُدَّ: (ووقع لِشيخنا في شَرْحِ الرُّوضِ إلخ) عبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ بعد نَقْلِهِ اعْتِمَادَ البُلْقيني ما قاله الماوِزدي ما نَصَّه وكلامُهُ أَي: البُلْقيني مُتَدافِعٌ فيما إِذا صَدَرَ من واحدٍ على سَبِيلَيْنِ أو عَكْسِهِ والأَقْرَبُ في الأوَّلِ بِمُقْتَضَى ما قاله الجوازُ وفي الثَّاني عَدَمُهُ . اهـ . وهو يُعَيِّدُ الجوازَ فيما إِذا اتَّخَذَ

(وَيُشْتَرَطُ فِي) قِسْمَةِ (الرَّذِّ الرُّضَا) بِاللَّفْظِ (بعد خروج القرعة)؛ لأنها بيعٌ وهو لا يحصلُ بالقرعة فافتقر إلى التراضي بعده (ولو تراضيا بقسمة ما لا إيجاب فيه) كقسمة تعديل وإفراز (اشترط) فيما إذا كان هناك قرعة (الرُّضَا بعد القرعة في الأصح كقولهما رضيانا بهذه القسمة) أو بهذا (أو بما أخرجه القرعة)، أما في قسمة التعديل فلايتها بيعٌ كقسمة الرَّذِّ، وأما في غيرها فقياسًا عليها؛ لأنَّ الرُّضَا أمرٌ خفيٌّ فأنيط بظاهر يَدُلُّ عليه ولا يُشْتَرَطُ لفظٌ نحو بيع فإن لم يُحكَمْما القرعة كان اتِّفَاقًا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين، والآخر الآخر، أو أحدهما الخسيس، والآخر النقيس ويردُّ زائد القيمة فلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ، أما قسمة الإيجاب فلا يُغْتَبَرُ فيها الرُّضَا لا

فوق (سني): (وَيُشْتَرَطُ الْإِخ) أي إذا كان هناك قرعة. اهـ. شرحُ المنهج ويأتي في الشارح ما يُفِيدُهُ.

فود: (باللفظ) إلى قوله فحيثيذ هما مسألتان في النهاية إلا لفظة قبل الثانية وقوله ومحلّه إلى وحاصل ما يتدفع.

فوق (سني): (بعد خروج القرعة) أي وقبله رَوْضٌ وشيخ الإسلام ومُغْنِي. فود: (فافتقر إلى التراضي بعده) أي: كقبلة شيخ الإسلام ومُغْنِي.

فوق (سني): (ولو تراضيا) أي: الشريكان مثلاً. اهـ. مُغْنِي. فود: (كقسمة تعديل إلخ) الكاف استقصائية كما يُفِيدُهُ قوله: (الآتي فحيثيذ فهما مسألتان إلخ).

فوق (سني): (اشترط الرضا إلخ) وظاهره أنه لا بُدَّ أن يَعْلَمَ كُلُّ منهما ما صار إليه قبل رضاه عناني. اهـ. بُجَيْرِمِي وتقدّم في شرح أو نوعين ما يُفِيدُهُ. فود: (فيما إذا كان هناك قرعة) سيذكرُ مُحْتَزَرُهُ وكان الأولى تقدّمه وكتابته عقب قول المصنّف بعد خروج القرعة. فود: (وأما في غيرها) أي في قسمة الإفراز إذا قُسمت بالتراضي. اهـ. حَلِي. فود: (ولا يشترط إلخ) أي في القسمة مطلقاً. اهـ. عميرة ويُفِيدُهُ كلامُ الشارح بعد. فود: (لفظ نحو بيع) الأولى القلب. فود: (نحو بيع) أي كتمليك. اهـ. مُغْنِي. فود: (على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين إلخ) أي: في التعديل والإفراز وقوله أو أحدهما الخسيس إلخ أي: في الرَّذِّ فقط. فود: (فلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ) ويمتنع على كُلِّ منهما بعد ذلك طلبُ قِسْمَةٍ أُخْرَى، ويتعيّن له ما اختاره. اهـ. بُجَيْرِمِي عن العزيزي. فود: (أما قسمة الإيجاب إلخ) عبارة المنهج مع شرحه وشروط لِقِسْمَةٍ ما قُسم بتراضٍ من قِسْمَةٍ رَذٍّ وغيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضا بها بعد خروج القرعة فإن لم يُحكَمْما القرعة إلخ أما قِسْمَةُ ما قُسم إيجاباً فلا يُغْتَبَرُ فيها الرُّضَا

الواقف وتعدّد الموقف عليه والمنع في عكس ذلك وذلك عكس ما قاله الشارح. فود: (ولو تراضيا بقسمة ما لا إيجاب فيه اشترط الرضا إلخ) عبارة المنهج وشرط لِقِسْمَةٍ ما قُسم بتراضٍ من قِسْمَةٍ رَذٍّ وغيرها ولو بقاسم يقسم بينهما بقرعة رضا بها بعد خروج القرعة وإن لم يُحكَمْما القرعة كان اتِّفَاقًا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين، والآخر الآخر، أو أحدهما الخسيس، والآخر النقيس ويردُّ زائد القيمة فلا حاجة إلى تراضٍ ثانٍ أما قِسْمَةُ ما قُسم إيجاباً فلا يُغْتَبَرُ فيها الرُّضَا لا قبل القرعة ولا بعدها.

قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا. قِيلَ: فِي كَلَامِهِ خَلَلَ.....

لَا قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا. اهـ. باختصارٍ بَقِيَ أَنَّهُ مَا الْمُرَادُ بِجَرَيَانِ الْقِسْمَةِ بِالْإِجْبَارِ أَوْ بِالْتَّرَاضِي وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ الْأَتَوَارُ بِمَا نَصَّهُ وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ لَا عِنْدَ إِخْرَاجِ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا وَهِيَ أَنْ يَتَرَفَعَا لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ قَاسِمًا يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَيَفْعَلُ وَيَقْسِمُ الْمَنْصُوبُ وَلَوْ تَرَاضَيَا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَقَاسَمَا بَأَنْفُسِهِمَا فَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ وَلَا يَكْفِي الرِّضَا الْأَوَّلُ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا. اهـ. وَلَمَّا أَجَابَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ عَنِ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى قَوْلِ الْمَنَهِاجِ لَا إِجْبَارَ فِيهِ بِأَنِّ صَوَابُهُ عَكْسُهُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا انْتَقَى فِيهِ الْإِجْبَارُ مِمَّا هُوَ مَحَلُّهُ وَهُوَ أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْمُحَرَّرِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرُؤْسِيُّ: وَذَلِكَ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ تَصُدِّقُ بِمَا لَوْ تَرَفَعَا لِلْقَاضِي عَنْ رِضَا مَنَّهُمَا وَسَلَّاهُ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً إِفْرَازًا أَوْ تَعْدِيلٍ فَقَسَمَ بَيْنَهُمَا وَأَفْرَعَ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ الْإِزَامَ لِهَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فِي صَدْرِ الْبَابِ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمَنَهِاجِ بِاِغْتِيَارِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ هَذَا غَايَةً مَا ظَهَرَ لِي وَهُوَ مُرَادُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَى. وَقَوْلُهُ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ الْإِزَامَ الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَ شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِسْمَةِ الْوَاقِعَةِ بِالْتَّرَاضِي مِنْ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا وَإِنْ تَوَلَّاهَا مَنصُوبُ الْحَاكِمِ التَّرَاضِي قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَبَعْدَهَا. اهـ. لِجَوَازِ حَمْلِهِ أَيِ قَوْلِ شَرْحِ الرُّوْضِ عَلَى تَرَاضِيهِمَا بِمَنْصُوبِ الْحَاكِمِ بِدُونِ تَرَفُّعٍ لِلْحَاكِمِ فَيَكُونُ قَوْلُ الْأَتَوَارِ السَّابِقِ وَلَوْ تَرَاضَيَا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمَّ وَيَأْتِي فِي بَيَانِ الْاِغْتِرَاضَاتِ عَلَى الْمُتَنِ الْخُ وَفِي شَرْحِ وَلَوْ ادَّعَاهُ فِي قِسْمَةِ تَرَاضٍ مَا يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْأَتَوَارِ بَلْ يَصْرُحُ بِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (قِيلَ فِي كَلَامِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنَّهُ أَطْلَقَ فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (قِيلَ فِي كَلَامِهِ) عِبَارَةٌ

اهـ. باختصارٍ الْأَدِلَّةُ بَقِيَ أَنَّهُ مَا الْمُرَادُ بِجَرَيَانِ الْقِسْمَةِ بِالْإِجْبَارِ أَوْ بِالْتَّرَاضِي وَقَدْ أَفَادَ ذَلِكَ عِبَارَةُ الْأَتَوَارِ حَيْثُ قَالَ: وَلَا يُشْتَرَطُ الرِّضَا فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ لَا عِنْدَ إِخْرَاجِ الْقُرْعَةِ وَلَا بَعْدَهَا وَهِيَ أَنْ يَتَرَفَعَا لِلْحَاكِمِ لِيُنْصَبَ قَاسِمًا لِيَقْسِمَ بَيْنَهُمَا فَيَفْعَلُ وَيَقْسِمُ الْمَنْصُوبُ وَلَوْ تَرَاضَيَا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا أَوْ تَقَاسَمَا بَأَنْفُسِهِمَا فَيُشْتَرَطُ التَّرَاضِي بَعْدَ خُرُوجِ الْقُرْعَةِ وَلَا يَكْفِي الرِّضَا الْأَوَّلُ وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا. اهـ. وَلَمَّا سَأَلَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَنَّهُ اِغْتِرِضَ عَلَى قَوْلِ الْمَنَهِاجِ لَا إِجْبَارَ فِيهِ بِأَنِّ صَوَابُهُ عَكْسُهُ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَقَالَ: وَجِبَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا انْتَقَى فِيهِ الْإِجْبَارُ مِمَّا هُوَ مَحَلُّهُ، وَهُوَ أَصْرَحُ فِي الْمُرَادِ مِمَّا فِي الْمُحَرَّرِ. اهـ. قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرُؤْسِيُّ: وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْمُحَرَّرِ تَصُدِّقُ بِمَا لَوْ تَرَفَعَا لِلْقَاضِي عَنْ رِضَا مَنَّهُمَا وَسَلَّاهُ أَنْ يَقْسِمَ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً إِفْرَازًا أَوْ تَعْدِيلٍ فَقَسَمَ بَيْنَهُمَا وَأَفْرَعَ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ الْإِزَامَ لِهَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَا بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فِيمَا سَلَفَ صَدْرَ الْبَابِ بِخِلَافِ عِبَارَةِ الْمَنَهِاجِ بِاِغْتِيَارِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ هَذَا غَايَةً مَا ظَهَرَ لِي وَهُوَ مُرَادُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. وَقَوْلُهُ فَإِنَّ إِفْرَاعَهُ الْإِزَامَ الْخُ لَا يُنَافِي قَوْلَهُ: فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِسْمَةِ الْوَاقِعَةِ بِالْتَّرَاضِي مِنْ قِسْمَةِ الرَّدِّ وَغَيْرِهَا وَإِنْ تَوَلَّاهَا مَنصُوبُ الْحَاكِمِ التَّرَاضِي قَبْلَ الْقُرْعَةِ وَبَعْدَهَا. اهـ. لِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى تَرَاضِيهِمَا بِمَنْصُوبِ الْحَاكِمِ بِدُونِ تَرَفُّعٍ لِلْحَاكِمِ فَيَكُونُ قَوْلُ الْأَتَوَارِ السَّابِقِ وَلَوْ تَرَاضَيَا بِقَاسِمٍ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

من أوجه: أن ما لا إيجاب فيه هو قسمة الرد فقط وقد جزم باشتراط الرضا فيها فلزم التكرار والجزم أولاً وحكاية الخلاف ثانياً وأنه غير بالأصح وفي الروضة بالصحیح وأنه عكس ما بأصله فإنه لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمة الإيجاب. قيل: فكان المتن أراد أن يكتتب ما فيه إيجاب فكتتب ما لا إيجاب فيه ولعل عبارته ما الإيجاب فيه فحرفت وبهذا يزول التكرار والتناقض والتعاكس وأنه أطلق الخلاف ومحلّه حيث حكموا قاسماً فإن تولّاها حاكم أو منصوبه جيزاً لم يقتصر الرضا قطعاً ولو نصبوا وكيلاً عنهم اشترط رضاهم بعد القرعة قطعاً، وكذا لو قسموا بأنفسهم. اهـ. حاصل ما أطلوا به وكله تعسف وحاصل ما يندفع به كل ما أبدوه أن المراد بما لا إيجاب فيه كما دل عليه السياق أنه لا إيجاب فيه الآن باعتبار التراضي وإن كان فيه الإيجاب باعتبار أصله، وعبرة المحرر القسمة التي لا يجيز عليها إذا جرت بالتراضي والمراد بها ما ذكرته أيضاً فحينئذ هما مسألتان ما يتعلق بالرد وما يتعلق بالتعديل والإفراز والخلاف في الثانية.....

المعني قال الشيخ بزمان الدين والفزاري وبه في المهمات في كلام المصنف إلخ. هـ. قوله: (من أوجه) أي خمسة. هـ. قوله: (وقد جزم باشتراط الرضا إلخ) عبارة المعني وقد ذكرها قبله بلا فاصلة وجزم إلخ. هـ. قوله: (وفي الروضة بالصحیح) محل تأمل بل الذي في الروضة وأصلها الأظهر وكذا نقله المحقق المحلّي على الصواب. اهـ. سيّد عمر. هـ. قوله: (قيل فكان المتن إلخ) عبارة المعني وقال في التوضيح: الذي يظهر أنه أراد المنهاج أن يكتتب ما فيه إيجاب فكتتب ما لا إيجاب فيه وأنا أرجو أن يكون عبارته ما الإيجاب فيه بالآلف واللام في الإيجاب، ثم سقطت الألف فقرئت ما لا إيجاب فيه وبهذا. هـ. قوله: (فحرفت) أي بكتابة الألف بعد اللام وآلف إيجاب المتصّل باللام. هـ. قوله: (والتناقض) يعني الجزم أولاً، وحكاية الخلاف ثانياً. هـ. قوله: (وأنه أطلق إلخ) عطف على قوله وأنه عكس إلخ ولم يذكر الثخفة ولا الشارح الجواب عن هذا. اهـ. رشيد. هـ. قوله: (وكله تعسف) يتأمل فإن نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياج في دفعه إلى مخالفة الظاهر جداً في غاية التعسف. اهـ. سم وأيضاً أنه أقر الوجه الخامس ولم يجب عنه. هـ. قوله: (وإن كان فيه الإيجاب إلخ) الواو حالية أخذاً من قوله الآتي والخلاف في الثانية إلخ. هـ. قوله: (التي لا يجيز عليها) كذا في نسخ الثخفة والنهاية والذي في المعني كسائر نسخ المحلّي التي يجيز بدون لا وهو الظاهر فليحرز، ثم رأته كذلك في نسخة من المحرر بدون لا. اهـ. سيّد عمر عبارة الرشيد قوله: القسمة التي لا يجيز إلخ كذا في نسخ الشارح بإثبات لا قبل يجيز والصواب حذفها. اهـ. هـ. قوله: (فحينئذ) أي حين كون المراد بما في المتن ما ذكرته هما أي ما جزم به المتن أولاً وما حكمي فيه الخلاف ثانياً مسألتان أي قرال التكرار، والتناقض والتعاكس.

هـ. قوله: (وكله تعسف) يتأمل فإن نسبته إلى التعسف مع ظهور وروده والاحتياط إلى مخالفة الظاهر جداً في دفعه في غاية التعسف.

بِقِسْمَيْهَا لَهُ وَجْهٌ نَظَرًا إِلَى الرُّضَا الْعَارِضِ وَإِلَى الْإِجْبَارِ الْأَصْلِيِّ كَمَا أَنَّ الْجِزْمَ فِي الْأَوَّلَى لَهُ وَجْهٌ وَكَوْنُهُ قَوَاهُ هُنَا وَضَعْفُهُ فِي الرُّوْضَةِ فَكْثِيرًا مَا يَقَعُ لَهُ وَلَا اعْتِرَاضٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنَشَأَهُ الْاجْتِهَادُ وَهُوَ يَتَمَيَّزُ. (وَلَوْ ثَبِتَ) بِإِقْرَارٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ أَوْ يَمِينٍ مَرْدُودَةٍ أَوْ (بَيِّنَةٍ) ذَكَرْتَيْنِ عَذْلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا عَلَى الْأَوَجِّهِ (غَلَطٌ) وَلَوْ غَيْرَ فَاجِحٍ (أَوْ حَنِيفٍ) وَإِنْ قُلْ (فَهِىَ قِسْمَةٌ إِجْبَارِيَّةٌ تُقَضُّ) كَمَا لَوْ ثَبِتَ ظُلْمٌ قَاضٍ أَوْ كَذِبٌ شَاهِدٌ وَطَرِيقُهُ أَنَّ يُخْضِرَ قَاسِمَيْنِ حَاذِقَيْنِ لِيَنْظُرَا أَوْ يَمَسُّحَا فَيَعْرِفَا الْخَلَلَ وَيَشْهَدَا بِهِ أَوْ يَعْرِفَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَلْفَ ذِرَاعٍ فَمَسَّحَ مَا أَخَذَهُ فَإِذَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَلَا يَحْلِفُ قَاسِمٌ قَاضٍ وَاسْتَشْكَلَ ابْنُ الرُّومَةِ التَّقْضَ بِأَنَّهُ رَفَعَ لِلشَّيْءِ بِمِثْلِهِ وَلَا مُرْجِعَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْمُحَقَّقُ الشُّيُوعُ فَتَرْجِعُ بِهِ قَوْلُ مُثَبِّتِ التَّقْضِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةً وَأَدْعَاهُ) أَيُّ: أَحَدُهُمَا (وَاحِدٌ) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ، أَوِ الشُّرَكَاءِ عَلَى شَرِيكِهِ وَيَبَيِّنُ قَدْرَ مَا أَدْعَاهُ (فَلَهُ تَخْلِيفُ شَرِيكِهِ) أَنَّهُ لَا غَلَطٌ أَوْ أَنَّ لَا زَائِدَ مَعَهُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ مَا أَدْعَاهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ فَإِنْ خَلَفَ مَضَتْ وَإِلَّا وَخَلَفَ الْمُدْعَى تَقَضَّتْ كَمَا لَوْ أَقَرَّ وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الْقَاسِمِ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَمْ تُتَقَضَّ نَعَمْ، بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ سَمَاعَهَا عَلَيْهِ.....

• قَوْلُهُ: (بِقِسْمَيْهَا) أَيُّ: التَّعْدِيلِ وَالْإِفْرَازِ. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ الْخُ) يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقِسْمَةِ الْإِجْبَارِ هُنَا مَا مَرَّ عَنْ سَمْعِ الْأَوَارِيفِ. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلَى) أَيُّ الرَّدِّ. • قَوْلُهُ: (قَوَاهُ) أَيُّ الْخِلَافِ. • قَوْلُهُ: (فَكَثِيرًا مَا الْخُ) هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَمَّا قُبِيلٌ وَكَوْنُهُ الْخُ. • قَوْلُهُ: (يَقَعُ الْخُ) أَيُّ تَطْيِيرُ تِلْكَ الْمُخَالَفَةِ. • قَوْلُهُ: (بِإِقْرَارٍ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَطَرِيقُهُ إِلَى وَلَا يَخْلِفُ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَقَرَّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَثْنِ. • قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَجِّهِ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِيِّ عِبَارَةً الْأَسْنَى وَظَاهِرٌ أَنَّ الشَّاهِدَ، وَالْمَزَاتَيْنِ، وَالشَّاهِدَ وَالْيَمِينَ، وَعِلْمَ الْحَاكِمِ، وَإِقْرَارَ الْخَصْمِ، وَيَمِينَ الرَّدِّ كَالشَّاهِدَيْنِ خِلَافًا لِجَمَاعَةٍ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَطَرِيقُهُ الْخُ) أَيُّ مَعْرِفَةُ الْغَلَطِ أَوْ الْحَنِيفِ عِبَارَةً الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَمِنْ أَدْعَاهُ مِنْهُمْ مُجْمَلًا بِأَنَّ لَمْ يَبَيِّنْ لَمْ يُلْتَفِتْ إِلَيْهِ فَإِنْ بَيَّنَّ لَمْ يَخْلِفِ الْقَاسِمُ الَّذِي نَصَبَهُ الْقَاضِي بَلْ يَمَسُّحُ الْعَيْنَ الْمُشْتَرَكَةَ قَاسِمَانِ حَاذِقَانِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (أَوْ يَعْرِفَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى يُخْضِرُ الْخُ عِبَارَةً الْأَسْنَى وَالْحَقُّ السَّرْحِيُّ بِشَهَادَتَيْهِمَا مَا إِذَا عَرَفَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْخُ. • قَوْلُهُ: (كَقَاضٍ) أَيُّ: كَمَا لَا يَخْلِفُ الْقَاضِي أَنَّهُ لَمْ يَظْلِم. اهـ. شَيْخُ الْإِسْلَامِ.

• قَوْلُهُ (سَيُّ) (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً) أَيُّ: وَلَا ثَبِتَ ذَلِكَ بِغَيْرِهَا مِمَّا مَرَّ مُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ.

• قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا) أَيُّ الْغَلَطِ أَوْ الْحَنِيفِ. اهـ. ع. ش.

• قَوْلُهُ (سَيُّ) (فَلَهُ تَخْلِيفُ شَرِيكِهِ) لِأَنَّ مَنْ أَدْعَى عَلَى خَصْمِهِ مَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ لَتَقَعَهُ فَاتَّكَرَّ كَانَ لَهُ تَخْلِيفُهُ أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَلَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَقُلْنَا فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (مَضَتْ) أَيُّ الْقِسْمَةِ عَلَى الصَّحَةِ. اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ نَكَلَ. اهـ. مُغْنِي عِبَارَةً الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَمِنْ نَكَلَ مِنْهُمْ عَنْ الْيَمِينِ تُقَضُّ الْقِسْمَةُ فِي حَقِّهِ دُونَ حَقِّ غَيْرِهِ مِنَ الْحَالِفِينَ إِنْ خَلَفَ خَصْمُهُ. اهـ. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْخُ) عِبَارَةً الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ الْقَاسِمُ وَصَدَّقَهُ تُقَضُّ الْقِسْمَةُ فَإِنْ لَمْ

رَجَاءُ أَنْ يَتَّبِعَ حَيْفُهُ فَيَزِدُ الْأَجْرَةَ وَيَغْرِمَ كَمَا لَوْ قَالَ قَاضٍ غَلِطْتُ فِي الْحُكْمِ أَوْ تَعَمَّدْتُ الْحَيْفَ (وَلَوْ ادَّعَاهُ فِي قِسْمَةِ قَرَابِصٍ) فِي غَيْرِ رِبَوِيٍّ بَأَنَّهُ نَصَبًا لَهَا قَابِصًا أَوْ اقْتَسَمَا بِأَنْفُسِهِمَا وَرَضِيَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ (وَقُلْنَا هِيَ بَيْعٌ) بَأَنَّهُ كَانَتْ تَعْدِيلًا أَوْ رَدًّا (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا أَثَرٌ لِلْغَلَطِ فَلَا فَالِدَةٌ لِهَذِهِ الدَّعْوَى) وَإِنْ تَحَقَّقَ الْغَبْنُ لِرِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَغُبِنَ فِيهِ إِمَّا رِبَوِيٌّ تَحَقَّقَ غَلَطٌ فِي كَيْلِهِ، أَوْ وَزَنَهُ فَالْقِسْمَةُ بَاطِلَةٌ لَا مَحَالَةَ لِلرُّبَا (قُلْتُ وَإِنْ قُلْنَا إِفْرَاقًا) بَأَنَّهُ كَانَتْ بِالْأَجْزَاءِ (تَقِصُّتُ إِنْ تَبَيَّنَتْ) بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا إِفْرَاقَ مَعَ التَّفَاوُتِ (وَالَا) يَتَّبِعُ (فِيحْلِفُ شَرِيكُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ). نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ وَلَوْ أَقْرَأَ بِصَحَّةِ الْقِسْمَةِ وَأَنْ كَلَّا تَسَلَّمَ مَا يَخْصُمُهُ، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ شَرِيكَهُ تَعَدَّى بِأَخِذٍ أَكْثَرَ مِنْ حِصَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ هَذَا وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: بَلِ الْحَدُّ هَذَا اخْتَصَّ هَذَا بِمَا وَرَاءَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ وَالْمُدَّعَى بِمَا وَرَاءَ الْحَدِّ الثَّانِي وَقُيِّمَ مَا بَيْنَ الْحَدَّيْنِ عَلَى نِسْبَةِ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِشَاعَةُ فَرَجَعَ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازُعِ حَيْثُ لَا مُرْجِعٌ كَذَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِي هَذَا قَوْلُ الرُّوضَةِ وَلَوْ تَقَاسَمَا، ثُمَّ تَنَازَعَا فِي قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَقَالَ: كُلُّ هَذَا مِنْ نَصِيبِي وَلَا مُرْجِعُ تَحَالَفًا، وَقُيِّصَتْ الْقِسْمَةُ

يُصَدِّقُوهُ بِأَنَّهُ كَذَّبُوهُ أَوْ سَكَتُوا لَمْ تَنْقُضْ وَرَدَّ الْأَجْرَةَ كَالْقَاضِي يَتَّعِزُّ بِالْغَلَطِ أَوْ الْحَيْفِ فِي الْحُكْمِ إِنْ صَدَّقَهُ الْمَخْذُومُ لَهُ رَدُّ الْمَالِ الْمَخْذُومِ بِهِ إِلَى الْمَخْذُومِ عَلَيْهِ وَالْأَفْلَا وَغَيْرُ الْقَاضِي لِلْمَخْذُومِ عَلَيْهِ بَدَلُ مَا حَكَمَ بِهِ وَقَوْلُ الْقَاضِي فِي قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ حَالٌ وَلَا يَتَّبِعُهُ قُيِّصَتْ كَقَوْلِ الْقَاضِي وَهُوَ فِي مَحَلِّ وَلَا يَتَّبِعُهُ حَكَمَتْ قُيِّبَلُ وَالْأَفْلَا لَمْ يُقْبَلْ بَلْ لَا تُسْمَعُ شَهَادَتُهُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْ أَجْرَهُ إِذَا ذَكَرَ يَفْلَهُ . اهـ . فَوَدَّ: (رَجَاءُ أَنْ يَتَّبِعَ حَيْفُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ ثُبُوتَهُ بِإِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْغَرَمُ إِذْ لَوْ تَبَيَّنَتْ بِالْبَيِّنَةِ نَقُصَتْ الْقِسْمَةُ فَلَا غَرَمَ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا تَنْظِيرُهُ بِمَسْأَلَةِ الْقَاضِي . اهـ . رَشِيدِي . فَوَدَّ: (وَيَغْرِمُ) أَيِ بَدَلُ مَا تَقْصُصُ مِنْ سَهْمِ الْمُدَّعَى كَمَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ . فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ قَالَ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ فَقَطْ .

فَوَدَّ (سُنِّي): (وَلَوْ ادَّعَاهُ) أَيِ الْغَلَطِ أَوْ الْحَيْفِ . اهـ . مُغْنِي . فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ رِبَوِيٍّ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً .

فَوَدَّ: (وَرَضِيَا) رَاجِعٌ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا .

فَوَدَّ (سُنِّي): (لَا أَثَرٌ لِلْغَلَطِ) أَيِ أَوْ الْحَيْفِ . اهـ . شَيْخُ الْإِسْلَامِ . فَوَدَّ: (لِرِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ بِتَرْكِهِ) هَذَا يُؤَيِّدُ بَلْ يُصَرِّحُ بِمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْعَنَانِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْقِسْمَةِ بِتَرَاوِصٍ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مَا صَارَ إِلَيْهِ قَبْلَ رِضَا . فَوَدَّ: (تَحَقَّقَ غَلَطٌ) أَيِ أَوْ حَيْفٌ . اهـ . مُغْنِي .

فَوَدَّ (سُنِّي): (قُلْتُ) أَيِ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ قُلْنَا إِفْرَاقًا تَقِصُّتُ إِنْ تَبَيَّنَتْ بِحُجَّةٍ الْخُ) هَذَا الْحُكْمُ يُؤْخَذُ مِنْ اقْتِصَارِ الْمُحَرَّرِ عَلَى التَّفْرِيعِ عَلَى الْأَصَحِّ فَصَرَّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا . اهـ .

مُغْنِي . فَوَدَّ: (وَلَوْ تَقَاسَمَا) إِلَى قَوْلِهِ قُلْتُ فِي الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ . فَوَدَّ: (فِي قِطْعَةٍ الْخُ) أَيِ أَوْ يَتَّبِعُ أَهْلِي وَمُغْنِي . فَوَدَّ: (وَلَا مُرْجِعُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَلَا بَيِّنَةٌ لَهَا أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ . اهـ .



كَالْمُتَبَايعِينَ وَرَجَحَ أَبُو حَامِدٍ بِالْيَدِ إِنْ وَجِدَتْ؛ لِأَنَّ الْآخَرَ يُدْعَى غَضَبُهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ قُلْتُ  
الْمُنَافَاةُ ظَاهِرَةٌ لَوْلَا اعْتِرَافُ كُلِّ فِي تِلْكَ بِأَنَّ كُلًّا تَسَلَّمَ مَا يُخْصُهُ وَمَعَ ذَلِكَ فَالَّذِي يُتَّخَذُ فِي  
تِلْكَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى تَعْدِي صَاحِبِهِ بِتَقْدِيمِ الْحَدِّ (وَلَوْ  
اسْتَحَقَّ بَعْضُ الْمَقْسُومِ شَائِعًا) كَالرُّمَيْحِ (بَطَلَتْ فِيهِ وَفِي الْبَاقِي خِلَافٌ تَفْرِيقِ الصِّفَةِ) وَالْأَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ  
يَصْحَقُ، وَيَتَخَيَّرُ كُلُّ مَنْهُمْ وَقِيلَ: يَبْطُلُ فِي الْكُلِّ وَأَطَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي الْإِنْصَارِ لَهُ (أَوْ) اسْتَحَقَّ  
(مِنَ التَّصْيِيغِ) شَيْءٌ (مُقَوَّنٌ) فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا (سَوَاءٌ بَقِيَتْ) الْقِسْمَةُ فِي الْبَاقِي إِذْ لَا تَرَجُّعَ بَيْنَ  
الشَّرِيكَيْنِ (وَالَا) يَكُنْ سَوَاءً بِأَنْ اخْتَصَّ بِأَحَدٍ التَّصْيِيغِ أَوْ عَمُّهُمَا لِكَيْتَهُ فِي أَحَدِهِمَا أَكْثَرُ  
(بَطَلَتْ)؛ لِأَنَّ مَا يَبْقَى لِكُلِّ لَيْسَ قَدْرَ حَقِّهِ بَلْ يَحْتَاجُ أَحَدُهُمَا إِلَى الرَّجُوعِ عَلَى الْآخَرِ وَتَعَوُّدُ  
الْإِشَاعَةِ لَوْ بَانَ فَسَادُ الْقِسْمَةِ وَقَدْ اتَّفَقَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى مِثْلًا أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا جَرَى هُنَا مَا  
مَرَّ فِيمَا إِذَا بَانَ فَسَادُ الْبَيْعِ وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ لِكِنَّ الْأَوْجَعَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ كُلَّ شَرِيكٍ هُنَا مِنْ أَرْضٍ نَحْوِ  
الْقَلْعِ إِلَّا قَدْرَ حِصَّتِهِ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيزَ مِنْ جِهَتِهِ إِنَّمَا هُوَ فِيهِ لَا غَيْرُ.

(تَنْبِيْهٌ): قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمَتْنِ أَنَّ الْقُرْعَةَ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْقِسْمَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا كَمَا يُفْهَمُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ  
فِيُجْبَرُ الْمُتَتَبِعُ فَتُعَدَّلُ السَّهَامُ إِلَى آخِرِهِ فَلَمْ يُجْعَلِ التَّعْدِيلُ إِلَّا عِنْدَ الْإِجْبَارِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ

• قَوْلُهُ: (وَرَجَحَ أَبُو حَامِدٍ بِالْيَدِ) أَيِ قَيْحِلْفُ ذُو الْيَدِ رَوْضٌ وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (إِنْ وَجِدَتْ) أَيِ إِنْ اخْتَصَّ  
أَحَدُهُمَا بِالْيَدِ فِيمَا تَنَازَعَا فِيهِ. اه. اسْتَنْى. • قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ) أَيِ: الْإِغْتِرَافِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ  
قَوْلُ مَنْ ادَّعَى تَعْدِي صَاحِبِهِ الْخُ) أَيِ قَيْحِلْفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذُو الْيَدِ كَمَا مَرَّ عَنِ الرَّوْضِ وَالْمُغْنِيِّ أَيْضًا.  
• قَوْلُهُ (وَسَيُ): (بَطَلَتْ فِيهِ) أَيِ الْقِسْمَةُ فِي الْبَعْضِ الْمُسْتَحَقِّ.

(تَنْبِيْهٌ): لَوْ تَقَاسَمَا دَارًا وَبَابَهَا فِي قِسْمِ أَحَدِهِمَا، وَالْآخَرُ يَسْتَظَرُّ إِلَى نَصِيْبِهِ مِنْ بَابٍ يَفْتَحُهُ إِلَى شَارِعِ  
فَمَتَّعَهُ السُّلْطَانُ لَمْ تَنْفَسِخِ الْقِسْمَةُ كَمَا قَالَهُ الْأُسْتَاذُ خِلَافًا لِابْنِ الصَّلَاحِ وَلَا يُقَاسِمُ الْوَلِيُّ مَخْجُورَهُ بِنَفْسِهِ  
وَلَوْ قُلْنَا الْقِسْمَةُ إِفْرَازٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ بَيْنَ الصَّبِيِّ وَوَلِيِّهِ حَبِطَةً. اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالْأَظْهَرُ)  
أَيِ: قَوْلُهُ: وَلَوْ بَانَ فِي الْمُغْنِيِّ. • قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَصْبِحُ الْخُ) وَقَوْلُهُ يَبْطُلُ الْأَوَّلَى فِيهِمَا التَّائِيْتُ. • قَوْلُهُ: (وَأَطَالَ  
الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) وَمَعَ ذَلِكَ فَالْمُعْتَمَدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ. اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا) هَذَا  
جُلُّ مَعْنَى وَالْأَقْسَوَاءُ حَالٌ كَمَا إِشَارَ إِلَيْهِ الْمُغْنِيُّ.

• قَوْلُهُ (وَسَيُ): (بَطَلَتْ) أَيِ تِلْكَ الْقِسْمَةُ:

(تَنْبِيْهٌ): أَرَادَ بِبُطْلَانِهَا الْبُطْلَانَ ظَاهِرًا وَالْأَقْبَالَاسِيخْفَاقِي بَانَ أَنْ لَا قِسْمَةَ وَاسْتَنْى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مَا لَوْ  
وَقَعَ فِي الْغَنِيْمَةِ عَيْنٌ لِمُسْلِمٍ اسْتَوْلَى الْكُفَّارُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَظْهَرْ أَمْرُهَا إِلَّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَتَرَدُّ لِصَاحِبِهَا وَيُعْرَضُ  
مَنْ وَقَعَتْ فِي نَصِيْبِهِ مِنْ خُمُسِ الْخُمْسِ وَلَا تَنْقُضُ الْقِسْمَةُ، ثُمَّ قَالَ هَذَا إِنْ كَثُرَ الْجُنْدُ فَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا  
كَعَشْرَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْقُضَ إِذْ لَا عُسْرَ فِي إِعَادَتِهَا. اه. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (جَرَى هُنَا مَا مَرَّ الْخُ) أَيِ قَيْحِلْفُ  
الْقَلْعِ مَجَانًا وَلَا يَرْجِعُ بِمَا اتَّفَقَهُ قَالَهُ عَشْرٌ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّهُ خِلَافُ الْإِسْتِزَاكِ الْآتِي أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (نَحْوِ الْقَلْعِ)  
أَيِ كَالْقَلْعِ. اه. نِهَاطٌ. • قَوْلُهُ: (كَمَا يُفْهَمُهُ) أَيِ: عَدَمُ الْإِرَادَةِ.

الشريكين لو تراضيا بقسمة المشترك جاز ولو بلا قرعة كما في الشامل والبيان وغيرهما فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطه فلما علموا قروره صحت لكن من حين التقرير قاله ابن كبن. (فرغ): طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجنبهم حتى يثبتوا ملكهم وإن لم يكن لهم منازع؛ لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه فصلها حكم وهو لا يكون بقول ذي الحق وسقط البيئة وهي هنا غير شايد ويمين مع عدم سبق دعوى للحاجة؛ ولأن القصد منهم من الاحتجاج بعد تصرف الحاكم وأخذ البلقيني من هذا أنه لا يحكم بموجب بيع أقرأ به أو أقاما بيئة بمجرد صدور منه. اهـ. وإنما يتضح إن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة المقتضية لثبوت الملك وليس كذلك كما مر.

فرد: (لكن من حين التقرير) أي قلز وقع منه تصرف فيما خصه قبل التقرير كان باطلا. اهـ. ع ش.  
 فرد: (طلب الشركاء) إلى قوله وسقط البيئة في المئني. فرد: (لم يجنبهم) أي لم تجب إجابتهم كذا في البجيرمي عن الشوري وفي هذا التفسير توقف بل التعليل الآتي وكذا كلام المئني والزوض مع شرحه صريح في عدم جواز الإجابة عبارتهما وليس للقاضي أن يجيب جماعة إلى قسمة شيء مشترك بينهم حتى يقيموا بيئة بملكهم سواء اتفقوا على طلب القسمة أو تنازعا فيه؛ لأنه قد يكون في أيديهم بإجارة أو إعارة أو نحو ذلك فإذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محتجين بقسمة القاضي. اهـ.

فرد: (حتى يثبتوا ملكهم) خرج بإثبات الملك إثبات اليد؛ لأن القاضي لم يستقد به شيئا غير الذي عرفه وإثبات الابتاع أو نحوه؛ لأن يد البائع أو نحوه كيديهم. اهـ. أسنى. فرد: (وهو إلخ) أي الحكم. فرد: (ذي الحق) أي اليد. فرد: (غير شايد ويمين) وإفقا للنهاية وخلافا للمئني والأسنى عبارتهما يقبل في إثبات الملك شايد وامرأتان وكذا شايد ويمين كما جزم به الدارمي واقتضاء كلام غيره وصورة الزكشي وإن خالف فيه ابن المقرئ.

(خاتمة): لمن اطلع منهما على عيب في نصيبه أن يفسخ القسمة كالبيع ولا تصح قسمة الديون المشتركة في الذمم؛ لأنها إما يتبع دين بدين أو إفراز ما في الذمة وكلاهما ممتنع، وإنما امتنع إفراز ما في الذمة لعدم قبضه وعلى هذا لو تراضيا على أن يكون ما في ذمة زيد لأحدهما وما في ذمة عمرو للآخر لم يختص أحد منهما بما قبضه. اهـ. فرد: (وأخذ البلقيني من هذا أنه إلخ) عبارة النهاية والأسنى وتخريج البلقيني من هذا إلخ مزدود؛ لأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت الملك صح فكأنه حكم بصحة الصيغة. اهـ. فرد: (من هذا) أي من قولهم طلب الشركاء قسمة ما بأيديهم لم يجنبهم إلخ. فرد: (أقرأ به أو أقاما بيئة إلخ) عبارة النهاية والأسنى بمجرد اغتراف المتعاقدين بالبيع ولا بمجرد إقامة البيئة عليهما بما صدر منهما. اهـ. فرد: (كما مر) أي في آداب القضاء.

فرد: (وإنما يتضح إن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة إلخ) عبارة شرح الزوض والأوجه خلاف ما قاله أي: البلقيني؛ لأن معنى الحكم بالموجب أنه إن ثبت الملك صح فكأنه حكم بصحة الصيغة انتهى.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

جمع شهادة وهي اصطلاحاً إخبار الشخص بحق على غيره بلفظ خاص والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو أمر نذبي لإشادي وخبر الصحيحين «ليس لك إلا شاهدك أو يمينه» وخبر «أكرموا الشهود فإن الله تعالى يدفع بهم الحقوق ويستخرج بهم الباطل» ضعيف بل قال الذهبي: إنه منكرو وأركانها شاهد ومشهود له، وعليه، وبه، وصيغة وكلها ثقل من كلامه إلا الصيغة وهي لفظ أشهد لا غير كما يأتي (شرط الشاهد) أوصاف تضمنها قوله (مسلم) حرّ مكلف عدل ذو مروءة غير مثقم) ناطق رشيد متيقظ فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر ولو على مثله؛ لأنه أحسن الفساق وخبر «لا تقبل شهادة أهل دين على غير دينهم إلا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

قدّمت على الدعوى نظراً لتحملها بجبرمي. □ فؤد: (جمع شهادة) مضدّ شهد من الشهود بمعنى الحضور وقال الجوهرّي: الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤدّها؛ لأنه شاهد لما غاب عن غيره، وقيل: مأخوذ من الإغلام قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي أعلم وبينّ مغني. □ فؤد: (بحق على غيره) تركه غيره ولعله لعمد الجمع بذلك. □ فؤد: (بلفظ خاص) أي على وجه خاص بأن تكون عند قاض بشرطه رشدي. □ فؤد: (والأصل) إلى قوله وخبر لا تقبل في المغني إلا قوله: إلا الصيغة إلى المتن. □ فؤد: (وخبر الصحيحين إلخ) وخبر - أنه ﷺ سئل عن الشهادة فقال للسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دغ - رواه البيهقي والحاكم وصححه إسناده مغني. □ فؤد: (يدفع بهم الحقوق إلخ) عبارة المغني يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم. اهـ. □ فؤد: (ضعيف) خبر قوله وخبر أكرموا إلخ. □ فؤد: (وأركانها) إلى قوله ولو أخبر عدل الشاهد في النهاية إلا قوله: وإلا حمد إلى ولا غير ذي مروءة وقوله ويؤخذ إلى ولو شهد له. □ فؤد: (كما يأتي) أي في كلام الشارح ع ش.

□ فؤد (سني): (شرط الشاهد) أي: شروطه مغني. □ فؤد: (أوصاف تضمنها إلخ) دفع به ما يرد على المتن من حمل العين على المعنى.

□ فؤد (سني): (مسلم) أي: ولو بالتبعية حرّ أي: ولو بالدار ذو مروءة بالهمز بوزن سهولة وهي الاستقامة مغني. □ فؤد: (فلا تقبل شهادة أضداد هؤلاء ككافر) الأخصر الأولى ليظهر عطف ما يأتي فلا تقبل شهادة كافر إلخ كما في المغني. □ فؤد: (ولو على مثله) خلافاً لأبي حنيفة مطلقاً وإلا حمد في الرصية مغني. □ فؤد: (وخبر لا تقبل شهادة أهل دين إلخ) مراده بهذا دفع ورود هذا الحديث الدال

المسلمون فإنهم عدولٌ على أنفسهم وعلى غيرهم ضعيفٌ وقوله تعالى ﴿أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] أي: من غير عَشِيرَتِكُمْ أو مَنْسُوخٌ بقوله ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ولا مَنْ فِيهِ رِقٌّ لِتَقْصِيهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِوَلَايَةٍ مُطْلَقًا وَلَا صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إجماعًا وَلَا فاسِقٍ لهذه الآية وقوله ﴿وَمَنْ رَضَوْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وهو ليس بعَدْلٍ وَلَا مَرْضِيٍّ واختار جمعُ منهم الأذرعِي والغزِيّ وآخرون قولَ بعضِ المالِكِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا قُضِيََتِ الْعِدَالَةُ وَعَمَّ الْفِسْقُ قَضَى الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثَلِ فَلَا امْتِلَاحَ لِلضَّرُورَةِ وَرَدَّهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ يُعَارِضُهَا مَفْسَدَةُ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ وَأَحْمَدُ رَوَايَةَ اخْتَارَهَا بَعْضُ أَتَمَّةٍ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ يَكْفِي ظَاهِرُ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يُقْلَمْ فِسْقُهُ وَلَا غَيْرُ ذِي مُرُوءَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيَاءَ لَهُ وَمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ يَقُولُ مَا شَاءَ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ وَيَأْتِي تَفْسِيرُ الْمُرُوءَةِ وَلَا مَثُومَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَذِّنْ

بمفهوميهِ على قبولِ شهادةِ كُلِّ أَهْلِ دِينٍ عَلَى أَهْلِ دِينِهِمْ رَشِيدِي. ٥ قوله: (أني غير عَشِيرَتِكُمْ) أي مَنَّاهُ من غير عَشِيرَتِكُمْ والمرادُ بهم غيرُ الأصولِ والفروعِ لِيُوَافِقَ مَا يَأْتِي من قبولِ شهادةِ الْآخِ لِأَخِيهِ قَالَهُ ع ش وَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حَبْطُ الْعَطْفِ فِي الْآيَةِ فَالْمُرَادُ بِالْعَشِيرَةِ الْأَقَارِبُ وَبِغَيْرِهِم الْأَجَانِبُ. ٥ قوله: (أو مَنْسُوخٌ) أي: أو المرادُ به غيرُ الْمُسْلِمِينَ لَكَيْتَهُ مَنْسُوخٌ ع ش. ٥ قوله: (ولا مَنْ فِيهِ رِقٌّ) انْفَرَجَ وَجْهُ عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْمُتَنَبِّئِ مَعَ الْمُتَنَبِّئِ حُرٌّ وَلَوْ بِالْإِثْبَاتِ فَلَا تَقْبُلُ شَهَادَةُ رَقِيقٍ خِلَافًا لِأَحْمَدَ وَلَوْ مُبْتَضًّا أَوْ مُكَاتَّبًا. اهـ. ثم رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: وَلَا مَنْ فِيهِ رِقٌّ الصَّوَابُ حَذَفُ لَفْظٍ لَا فِي هَذَا وَفِي مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَضْدَادِ الَّتِي هِيَ مَدْخُولٌ لَا وَلَيْسَ مُعَادِلًا لَهُ. اهـ. ٥ قوله: (لِتَقْصِيهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى كَسَائِرِ الْوَلَايَاتِ إِذْ فِي الشَّهَادَةِ نَفْوذُ قَوْلٍ عَلَى الْغَيْرِ وَهُوَ نَوْعٌ وَلايَةٍ. اهـ. ٥ قوله: (مُطْلَقًا) أَي عَدْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَدْلٍ قَتَا كَانَ أَوْ مُدْبِّرًا أَوْ مُبْتَضًّا مَالِيَةً كَانَتْ الْوَلَايَةُ أَوْ غَيْرَهَا ع ش. ٥ قوله: (ولا صَبِيٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ فِي الْمُتَنَبِّئِ. ٥ قوله: (وهو ليس الْخُ) أَي الْفَاسِقُ. ٥ قوله: (بشهادةِ الْأَمْثَلِ الْخُ) أَي: دِينًا ع ش. ٥ قوله: (تُعَارِضُهَا مَفْسَدَةُ الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ) لَكِنْ رِعَايَةُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ قَدْ تَوَدَّى إِلَى تَعْمَلِ الْأَحْكَامِ فَيَرْجِعُ مِنْهَا عَلَى الْمُشْهُودِ عَلَيْهِ ضَرَرٌ لَا يُخْتَمَلُ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ تَعَدُّرَ الْعُدُولِ. اهـ. ع ش وَقَوْلُهُ تِلْكَ الْمَصْلَحَةُ لَعَلَّه مُحَرَّفٌ عَنِ الْمَفْسَدَةِ. ٥ قوله: (وَلِأَحْمَدَ رَوَايَةُ الْخُ) لَعَلَّ اللَّامَ بِمَعْنَى عَنْ. ٥ قوله: (أَنَّهُ يَكْفِي الْخُ) بَدَلٌ مِنْ رَوَايَةٍ. ٥ قوله: (ولا غيرُ ذِي مُرُوءَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْصِيهِ فِي الْمُتَنَبِّئِ. ٥ قوله: (فاصْنَعْ مَا شِئْتَ) أَي صُنْعُهُ سَم. ٥ قوله: (وَيَأْتِي) أَي فِي الْمُتَنَبِّئِ. ٥ قوله: (ذَلِكَ أَذْنَى الْخُ) وَالْقِرَاءَةُ ﴿ذَلِكَ أَسْطَى عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَذْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

٥ قوله: (إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ) أَي: صُنْعُهُ.

أَلَا تَرْتَابُونَ ﴿٢٨٧﴾ والزينة حاصلة بالمتهم ولا آخرس وإن فهم إشارته كل أحد؛ لأنها لا تخلو عن احتمال، ولا محجور عليه بسفه لتقصه واعتراض ذكره بأنه إما ناقص عقل أو فاسق فما مر يُعني عنه ويُرد بأن نقص عقله لا يؤدي إلى تسميته مجنوناً ولا مُقفل ولا أصم في مسموع ولا أعمى في مبصّر كما يأتي ومن التيقّظ ضبط ألفاظ المشهود عليه بحروفها من غير زيادة فيها ولا نقص ومن ثم يظهر أنه لا تجوز الشهادة بالمعنى ولا تقاس بالرواية لضيقيها؛ ولأن المدار هنا على عقيدة الحاكم لا الشاهد فقد يحذف أو يُغيّر ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند الحاكم نعم، لا يتمدّد جواز التعبير بأحد الزدقيين عن الآخر حيث لا إبهام كما يُشير لذلك قولهم لو قال شاهد وكله، أو قال قال وكلمته وقال الآخر: فوض إليه، أو أناه قبل، أو قال واحد قال وكنت وقال الآخر: قال فوضت إليه لم يُقبلا؛ لأن كلاً أسند إليه لفظاً مغايراً للآخر، وكان الغرض أنهما اتفقا على اتحاد اللفظ الصادر منه وإلا فلا مانع أن كلاً سمع ما ذكره في مزية ويجري ذلك في قول أحدهما قال القاضي ثبت عندي طلاق فلانة، والآخر قال ثبت عندي طلاق هذه فلا يكفي بخلاف قول واحد ثبت عنده طلاق فلانة وآخر ثبت عنده

قود: (فما مر) أي قوله: ومجنون ولا فاسق هذا على رجوع ضمير ذكره إلى قوله ولا محجور عليه بسفه كما هو الظاهر، وأما على احتمال رجوعه إلى قوله رشيد فالمراد بما مر قول المصنف مكلف عدل. قود: (لأنه مكلف) أي: وصرف ماله في محرم لا يستلزم الفسق ش. قود: (كما يأتي) أي: في الأصم والأعمى ومراذه بهذا الاعتذار عن عدم اشتراط السمع والبصر هنا رشدي. قود: (ومن ثم يظهر أنه لا يجوز الشهادة بالمعنى) قلوا كانت صيغة البيع مثلاً من البائع بعت ومن المشتري اشتريت فلا يعتد بالشهادة إلا إذا قال أشهد أن البائع قال بعت، والمشتري قال اشتريت بخلاف ما لو قال أشهد أن هذا اشتري من هذا فلا يكفي فتنبه له فإنه يغلط فيه كثير أع ش وفيه وقفة بل ما يأتي عن شيخ الإسلام والفزي كالصريح في الجواز فليراجع. قود: (لضيقيها) أي الشهادة. قود: (فقد يحذف أو يُغيّر اللفظ) انظر لو كان قضيها موافقاً لمذهب الحاكم هل تجوز له الشهادة بالمعنى؟ وقضية هذا التعليل نعم فليراجع رشدي. قود: (قبل) الانسب التثنية أو التانيث. قود: (لم يُقبلا) أي: في هذه الأخيرة ش. قود: (ويجري ذلك) أي عدم القبول وقوله فلا يكفي أي ما لم يرجع أحدهما ويشهد بما قاله الآخر أخذاً مما يأتي ع ش عبارة الرشدي قوله: ويجري ذلك أي: عدم التلقيب قلوا رجوع وشهد بما شهد به الآخر قبل، وقوله فلا يكفي لعل هذا فيما إذا شهدا على إنشاء الحكم بالثبوت لا على إقراره بذلك حيث يُعتبر ولا فائ فرق بين هذا وما قبله. اه. وعبارة سم قوله: فلا يكفي قد يُنظر فيه بأن إبدال فلانة بهذه أو بالعكس لا يمتنع في الحكاية كما يُعلم من التحو فلا منافاة بينهما. اه. سم أقول

قود: (فلا يكفي) قد يُنظر فيه بأن إبدال فلانة بهذه أي: بالعكس لا يمتنع في الحكاية كما يُعلم من التحو فلا منافاة بينهما.

طلاق هذه وهي تلك فإنه يكفي اتفاقاً، ثم رأيت شيخنا كالغزالي قال في تَلْفِيحِ الشَّهَادَةِ ولو شَهِدَ واحدٌ بإقراره بأنه وكُله في كذا وآخر بإقراره بأنه إذن له في التَّصَرُّفِ فيه أو سَلَطَهُ عليه أو فَوَضَّه إليه انتفتِ الشَّهَادَةُ؛ لأنَّ التَّقْلَ بالمعنى كالتَّقْلِ باللفظ بخلاف ما لو شَهِدَا كذلك في العقْدِ أو شَهِدَ واحدٌ بأنه قال وكُلتُك في كذا وآخر بأنه قال سَلَطْتُكَ عليه أو فَوَضَّته إليك أو شَهِدَ واحدٌ باستيفاءِ الدين، والآخر بالإبراء منه فلا يُلَفَّقَانِ. اهـ. فقوله التَّقْلَ بالمعنى كالتَّقْلِ باللفظ يَتَعَيَّنُ حملُهُ على ما ذكرته من أَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْيِيرُ عن المسموع بِمُرَادِفِهِ المُساوِي له من كُلِّ وجهٍ لا غير، ويُؤَيِّدُ قولِي وكأنَّ الفَرْضَ إلى آخِرِهِ قولُهُم لو شَهِدَ له واحدٌ ببيع، وآخر بالإقرار به لم يُلَفَّقَا فلو رجع أحدهما وشَهِدَ بما شَهِدَ به الآخر قَبْلَ؛ لأنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْضُرَ الأمرين فتعْلِيلُهُم هذا صريحٌ فيما ذكرته فتأملْهُ ويُؤَخِّدُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُتَنَقِّبَةِ أَنْ مَحَلَّ قبوله هنا إِنْ كَانَ مَشْهُورًا بِكُونِهِ من أَهْلِ الدِّيانَةِ والمعرفة ولو شَهِدَ له واحدٌ بِالْبَيْعِ وآخر بِالْفَيْنِ ثَبَتَ الألفُ وله الحَلِفُ مع الشَّاهِدِ بالألفِ الزَّائِدَةِ وبهذا يظهرُ اعتمادُ قولِ العباديِّ لو شَهِدَ واحدٌ بأنه وكُله ببيع هذا، وآخر بأنه وكُله ببيع هذا وهذه لَفَقَتَا فِيهِ وَأَنْ اسْتَغْرَابَ الهَرَوِيُّ له غيرُ واضحٍ ولو أَخْبَرَ عَدْلٌ الشَّاهِدَ بِمُضَادِّ شَهَادَتِهِ ففِي حِلِّ تَرْكِهَا إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ وَجْهَانِ رَجَحَ بَعْضُهُمُ الْمَنَعَ وَبَعْضُهُمُ الْجَوَازَ وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفَى بِالظَّنِّ؛ لأنَّ الشَّهَادَةَ اخْتَصَصْتُ بِتَزْيِيدِ

هذا النَّظَرُ يَجْرِي فِيمَا مَرَّ أَيْضًا فَتَسْلِيمُ ذَلِكَ دُونَ هَذَا تَرْجِيحٌ بِلَا مَرْجَحٍ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَا كَذَلِكَ فِي الْعَقْدِ) انْظُرْ مَا مُرَّاهُ بِهِ رَشِيدِي أَقُولُ وَقَدْ يَصَوِّرُ كَلَامُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْغَزَالِيِّ أَنَّ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّهُ قَالَ: بِغُتْلِكَ هَذَا بِكَذَا وَآخَرُ بِأَنَّهُ قَالَ مَلِكُكَ هَذَا بِكَذَا. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ الْخُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى كَانَ شَهِدَ الْخُ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ مِنَ الْعَقْدِ. هـ. قَوْلُهُ: (يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخُ) أَيِ: كَمَا تَدُلُّ لَهُ امْتِلَاةُ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (فَتَعْلِيلُهُمْ هَذَا صَرِيحُ الْخُ) إِنْ أَرَادَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرَهُ بِإِطْلَاقِهِ فَمَحَلُّ نَظَرٍ بَلَّ صَرِيحٌ أَوْ كَالصَّرِيحِ فِي رَدِّهِ وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ صَرِيحٌ فِيهِ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ بِالرُّجُوعِ مِنْ أَحَدِهِمَا فَهُوَ كَذَلِكَ وَالْأَمْرُ حَيْثُ يُدْهِمُ وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلَّ قَبُولِهِ) أَيِ مَنْ رَجَعَ مِنْهُمَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْفَيْنِ الْخُ) لَعَلَّ الدَّعْوَى بِالْفَيْنِ لِتَضَحِيحِ الشَّهَادَةِ بِالْأَلْفِ الثَّانِي فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَفَقَتَا فِيهِ) أَيِ: فِيمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنَ الْعَيْتَيْنِ ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَخْبَرَ عَدْلٌ الْخُ) لَعَلَّهُ عَدْلٌ رَوَاةُ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقَهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ إِنْ ظَنَّ صِدْقَهُ بَلَّ قِيَاسُ النَّظَائِرِ أَنَّ الْفَائِيقَ كَذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (الْمَنَعَ) أَيِ مَنَعَ التَّرْكِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمُ الْجَوَازُ) اغْتَمَدَهُ النَّهَاةُ عِبَارَتُهُ وَلَوْ أَخْبَرَ الشَّاهِدَ عَدْلٌ بِمَا يُنَافِي شَهَادَتَهُ جَازَ لَهُ اغْتِمَادُهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ وَإِلَّا فَلَا كَمَا يُؤَخِّدُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الْوَالِدِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَلَّلَ لَوْ أَخْبَرَ الْحَاكِمُ بِرُجُوعِ الشَّاهِدِ فَإِنْ ظَنَّ صِدْقَ الْمُخْبِرِ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. وَيُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الْمُتَقَدِّمُ عَنِ الْأَسْتَى وَالْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفَى الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْوَالِدِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشَّهَادَةَ الْخُ) قَدْ يَقَالُ هَذَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ.



احتياط بل لا بُدَّ من الاعتقاد فإن اعتقد صدقه جازَ وإلا فلا وعليه يُحْمَلُ جَزْمُ بعضهم بأنه لو أُخْبِرَ الحاكمُ بِرُجُوعِ الشَّاهِدِ فَإِنْ ظَنَّ صِدْقَ الْمُخْبِرِ أَي: اعتقدَهُ تَوَقَّفَ عن الحكم وإلا فلا وَمَنْ شَهِدَ بِإِقْرَارٍ مع عليه باطناً بما يُخَالِفُهُ لَزِمَهُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ (وشرطُ العدالة اجتنابُ) كُلِّ كِبِيرَةٍ من أنواعِ (الكبائر)؛ لأنَّ مُرْتَكِبَ الكِبِيرَةِ فاسِقٌ وهي وما في معناها كُلُّ جَرِيْمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَابِ مُرْتَكِبِهَا بِالذِّينِ وَرِقَّةِ الذِّيانَةِ وهذا لِشُمُولِهِ أَيْضاً لِصَغَائِرِ الْخِصَّةِ لِلإصرارِ على صَغِيرَةٍ الْآتِي أَشْمَلُ من حَدِّها بما يوجبُ الحدَّ؛ لأنَّ أَكْثَرَهَا لا حَدَّ فيه أو بما فيه وعيدٌ شَدِيدٌ بنصِّ الْكِتَابِ أو الثَّنَةِ؛ لأنَّ كَثِيرًا مِمَّا عَدَّوه كِبَائِرٌ ليس فيه ذلك كالظَّهَارِ وَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَكَثِيرًا مِمَّا عَدَّوه صَغَائِرٌ فيه ذلك كَالغِيْبَةِ كما يَبَيِّنُ ذلك كُلُّهُ مع تعداها على وجهٍ مُنْسَوِّطٍ بحَيْثُ

• فَوَدَّ: (جازاً) أَي تَرَكَ الشَّهَادَةَ وقد يُقالُ مُتَقَضًى الشَّرْطُ الْوُجُوبُ إِلَّا أَنْ يُقالَ أَنَّ ذلك جَوَازٌ بعدِ الْامْتِناعِ فَيَشْمَلُ الْوُجُوبَ، ثم رَأَيْتُ فِي ع ش كلاً من السُّؤالِ والجوابِ الْمَذْكُورَيْنِ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ) انْظُرْ ما فَاتَتْهُ مع آتِهِ مُوَاعِدٌ بِإِقْرَارِهِ وفي حاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش ما لا يَشْفِي رَشِيدِي عِبَارَتَهُ وَفائِدُهُ ذلك أَنَّ الْحَاكِمَ يَبْتَدِئُ فِي بَيانِ الْحَقِّ لِحْتِمَالِ أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ أَقْرَأُ نَاسِيًا أو ظانًّا بقاءَ الْحَقِّ مع كَوْنِهِ فِي الْواقِعِ غَيْرَ نَائِبٍ. اهـ. وَيَأْتِي قُبَيْلَ الشَّرْطِ الرَّابِعِ من شُرُوطِ الْأَدَاءِ ما يُفِيدُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ لِذلك الشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ قَلَّدَ الْقَائِلَ بَأَنَّ الْإِقْرَارَ إِنْشَاءً لِلْمَلِكِ لا إِبْخَارَ بِهِ راجِعُهُ.

• فَوَدَّ (سُي): (وشرطُ العدالة) أَي تَحَقُّقُ اجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ والمُرَادُ بها بِقَرِينَةِ التَّعَارُفِ الْآتِيَةِ غَيْرِ الْكِبَائِرِ الْاِغْتِيادِيَةِ الَّتِي هِيَ الْبِدْعُ فَإِنَّ الرَّاجِحَ قَبُولُ شَهَادَةِ أَهْلِهَا ما لم تُكْفَرْهُمْ كما سَيَأْتِي بَيَانُهُ أَسْتَوْ مُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَمَا فِي مَعْنَاهَا) أَي مَعْنَى الْكِبِيرَةِ. • فَوَدَّ: (كُلُّ جَرِيْمَةِ الْخُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ لَفْظَةِ كُلِّ وَقَوْلُهُ بِقِلَّةِ اكْتِرَابِ مُرْتَكِبِهَا الْخُ أَي قِلَّةُ اغْتِنَائِهِ بِالذِّينِ بِجَرِيْمَتِي. • فَوَدَّ: (وَرِقَّةُ الذِّيانَةِ) عَطْفُ تَفْسِيرِ ع ش.

• فَوَدَّ: (لِشُمُولِهِ الْخُ) لَعَلَّ اللَّامَ بِمَعْنَى مع وقوله أَيْضاً أَي: كَشُمُولِهِ لِلْكَبَائِرِ وَالْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَّرَ عَقِبَ قَوْلِهِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (لأنَّ أَكْثَرَهَا لا حَدَّ فيه) أَي لَأَنَّهُمْ عَدَّوا الرِّبَا، وَأَكْلَ مالِ الْيَتِيمِ، وشَهَادَةَ الزَّوْرِ وَنَحْوَهَا من الْكِبَائِرِ وَلا حَدَّ فِيهَا أَسْتَوْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (أَوْ بِمَا فِي الْخُ) الْأَوَّلَى وَبِمَا الْخُ. • فَوَدَّ: (بِمَا فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ الْخُ) اخْتَارَ الثَّهَابُ وَالْأَسْتَوْ وَالْمُغْنِي هَذَا الْحَدَّ، ثم قال الْأَوَّلُ وَلا يَقْدَحُ فِي ذلك الْحَدَّ عَدُّهُمْ كِبَائِرٌ لَيْسَ فِيهَا ذلك كالظَّهَارِ الْخُ قال ع ش أَي لِيَجُوزَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ كُلَّ ما فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ كَبِيرَةٌ وَأَنَّ ما لَيْسَ فِيهِ ذلك فِيهِ تَفْصِيلٌ. اهـ. وقال الرَّشِيدِي انْظُرْ ما وَجَّهَ عَدَمَ الْقَدَحِ وَما فِي حاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَدَّ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا. اهـ. • فَوَدَّ: (لَيْسَ فِيهِ ذلك) أَيِ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ. • فَوَدَّ: (كما يَبَيِّنُ ذلك) أَي عَدَمَ جَامِعِيَةِ الْحَدِّينِ الْآخِرَيْنِ وَعَدَمَ ما يَمِيعَةُ الْآخِيرِ. • فَوَدَّ: (مع تعداها لِخُ) عِبَارَةٌ

• فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ جَزْمُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ لَوْ أُخْبِرَ الْحَاكِمُ بِرُجُوعِ الشَّاهِدِ لِخُ) وَلَوْ أُخْبِرَ الشَّاهِدُ عَدَلَ بِما يُنَافِي شَهَادَتَهُ جازَ لَهُ اِغْتِمَاؤُهُ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُ وَإِلَّا فلا كما يُؤْخَذُ ذلك من قولِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ لَوْ أُخْبِرَ الْحَاكِمُ بِرُجُوعِ الشَّاهِدِ فَإِنْ ظَنَّ صِدْقَ الْمُخْبِرِ تَوَقَّفَ عَنِ الْحُكْمِ وَإِلَّا فلا ش م ر.

زادت على الأربعمائة ومع أدلة كل وما قيل فيه وبحث حمل ما نُقِلَ من الإجماع على أن الغيبة كبيرة وما وردَ فيها من الوعيد الشديد على غير الفاسقي بخلافه فإن ذكره بما لم يُغلن به صغيرة وفي كتابي الزواجر عن اقتراف الكبائر (و) اجتناب (الإصرار على صغيرة).....

المُغْنِي هذا ضَبَطُهَا بالحدِّ، وأما بالعدِّ فأشياء كثيرة قال ابنُ عَبَّاسٍ هِيَ إِلَى السَّبْعِينَ أَقْرَبُ وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: لِمَتَا إِلَى السَّبْعِمِائَةِ أَقْرَبُ أَيِّ بَاغِتِيَارٍ أَصْنَافٍ أَتَوَاعِيهَا وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي فَمِنَ الصَّغَائِرِ وَلَا بَأْسَ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنَ التَّوَعُّيْنَ فَمِنَ الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ أَوْ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَفْيِهَا بِلا عُدْرِ وَمَنْعُ الزَّكَاةِ، وَتَرْكُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُتَكَبِّرِ مَعَ الْقُدْرَةِ، وَنَسْيَانُ الْقُرْآنِ، وَالْيَأْسُ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَأَمْنُ مَكْرِهِ تَعَالَى وَالْقَتْلُ عَمْدًا أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّخْفِ، وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْإِفْطَارُ فِي رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عُدْرِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالزَّوْنِ، وَاللُّوَاطُ وَشَهَادَةُ الزَّوْرِ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ وَإِنْ قُلَّ وَالسَّرِقَةُ، وَالغَضَبُ وَقَيْدُهُ جَمَاعَةً بِمَا يَتَلَعُّ رُبْعٌ مِثْقَالٍ كَمَا يَقْطَعُ بِهِ فِي السَّرِقَةِ، وَكِثْمَانُ الشَّهَادَةِ بِلا عُدْرِ، وَضَرْبُ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَقَطْعُ الرَّجَمِ، وَالكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَمْدًا وَسَبُّ الصَّحَابَةِ وَأَخْذُ الرِّشْوَةِ، وَأَمَّا الْغَيْبَةُ فَإِنْ كَانَتْ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ فَهِيَ كَبِيرَةٌ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَالْأَفْصَغِيَّةُ، وَمِنَ الصَّغَائِرِ النَّظَرُ الْمُحَرَّمُ وَكَذِبُ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا ضَرَرُ وَالْإِشْرَافُ عَلَى يُيُوبِ النَّاسِ وَفُجْأَةُ الْمُسْلِمِ قَوْقُ الثَّلَاثِ، وَكَثْرَةُ الْخُصُومَاتِ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا إِلَّا إِنْ رَأَى حَقَّ الشَّرْعِ فِيهَا، وَالضَّحْكَ فِي الصَّلَاةِ، وَالتَّيَاحَةُ، وَشَقُّ الْجَنْبِ فِي الْمُصِيبَةِ، وَالتَّبَخُّرُ فِي الْمَشْيِ وَالْمَجْلُوسِ بَيْنَ الْفَسَاقِ إِنْ سَاسَا لَهُمْ وَإِذْخَالُ مَجَانِينٍ وَصِبْيَانٍ وَنَجَاسَةٍ يَغْلِبُ تَجَسُّسُهُمُ الْمَسْجِدَ، وَاسْتِعْمَالُ نَجَاسَةٍ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ لِغَيْرِ حَاجَةٍ. اهـ. وَزَادَ الرَّوْضُ فِي شَرْحِهِ عَلَى ذَلِكَ مَعَ تَقْيِيدٍ لِيَعْبُضِهِ رَاجِعُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا قِيلَ فِيهِ) أَيِ الْكُلِّ وَقَوْلُهُ وَبُحِثَ حَمَلُ الْخِ مَقْطُوفَانِ عَلَى أُدْلَةٍ كُلِّ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا وَرَدَ فِيهَا) أَيِ حَمَلُ مَا وَرَدَ فِي الْغَيْبَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى غَيْرِ الْفَاسِقِ الْخِ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ وَمِنَ الصَّغَائِرِ غَيْبَةُ لِلْمُسِيرِ فَسَقَهُ، وَاسْتِمَاعُهَا بِخِلَافِ الْمُغْلِبِ لَا تَحَرُّمُ غَيْبَتُهُ بِمَا أَغْلَنَ بِهِ وَبِخِلَافِ غَيْرِ الْفَاسِقِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ غَيْبَتُهُ كَبِيرَةٌ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَيِ ابْنِ الْمُقَرِّي كَأَصْلِهِ فِي الْوُقُوعِ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ كَمَا مَرَّ وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا نَقَلَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَحْسَنُ مِنْ إِطْلَاقِ صَاحِبِ الْعِدَّةِ أَنَّهَا صَغِيرَةٌ وَإِنْ نَقَلَهُ الْأَصْلُ عَنْهُ وَأَقْرَأَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَقَوْلُهُ وَاسْتِمَاعُهَا أَخْصَصَ مِنْ قَوْلِ الْأَصْلِ وَالسُّكُوتِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَمَّهَا وَلَا يَسْمَعُهَا. اهـ. بِحَذْفٍ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْفَاسِقِ.

هـ. قَوْلُهُ: (فِي كِتَابِي الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ بَيَّنْتُ ذَلِكَ الْخِ.

هـ. قَوْلُهُ (سُنِّي): (وَالْإِصْرَارُ الْخِ) أَيِ بَأْنٍ يَمْضِي زَمَنٌ تُمَكِّنُ فِيهِ التَّوْبَةَ وَلَمْ يَثْبُتْ قَالَهُ شَيْخُنَا الْعَزِيزِيُّ: وَقَالَ عَمِيرَةُ: الْإِصْرَارُ قِيلَ هُوَ الدَّوَامُ عَلَى نَوْعٍ وَاجِدٍ مِنْهَا وَالْأَرْجَحُ أَنَّهُ الْإِكْتِرَارُ مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَتَوَاعٍ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَالَ الزَّكَشِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِصْرَارَ الَّذِي تَقْصُرُ بِهِ الصَّغِيرَةُ كَبِيرَةٌ إِمَّا تَكَرَّرُهَا بِالْفِعْلِ وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَإِمَّا تَكَرَّرُهَا فِي الْحُكْمِ وَهُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنْتَهَى. اهـ. بُجَيْرِي.

أو صفائز من نوع واحد أو أنواع بأن لا تغلب طاعته صفائزه فمتى ارتكب كبيرة بطلت عدالته مطلقاً أو صغيرة أو صفائز داوم عليها أو لا خلافاً لمن فرق، فإن غلبت طاعته صفائزه فهو عدل ومتى استويا أو غلبت صفائزه فهو فاسق ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة لعدد صور هذه وصور هذه من غير نظر إلى تعدد ثواب الحسنه؛ لأن ذلك أمر أخروي لا تعلق له بما نحن فيه، ثم رأيت بعضهم ضبط ذلك بالعرف ونص المختصر ضبطه بالأظهر من حال الشخص وهما صريحان فيما ذكرته ويجري ذلك في المروءة والمخل بها بناء على اعتبار الغلبة، ثم

• قوله: (أو صفائز) إلى قوله: (وهما صريحان) في النهاية إلا قوله: (فمتى) إلى (فيظهر). • قوله: (أو صفائز) الأولى إسقاطه كما في المغني وشرح المنهج. • قوله: (بأن لا تغلب) كذا في النهاية لا تغلب وفي هامش أصله بخط تلميذه عبد الرزاق ما نصه الظاهر أن لا زائدة. اه. وفي نظر؛ لأن الظاهر أن مراد الشارح تفسير الإضرار المراد للمصنف وحيث قد قنع إثبات لا، وأما حذف لا فإنما يتأتى لو كان المراد تفسير اجتناب الإضرار وليس مراداً. اه. سيد عمر أقول بل يصحح بكون ذلك راجعاً للإضرار وأن الباء بمعنى مع قوله الآتي عن القيل. • قوله: (مطلقاً) أي أصر عليها أم لا وغلبت طاعته أم لا. • قوله: (أو صغيرة) يعني وداوم عليها أخذاً بما بعده وإلا لم يظهر المعنى كما لا يخفى عبارة شرح المنهج معه والعدل يتحقق بأن لم يأت كبيرة ولم يصبر على صغيرة أو أصر عليها وغلبت طاعته فبازيكاب كبيرة أو إضرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتهي العدالة إلا أن تغلب طاعته المصير على ما أصر عليه فلا تنتهي العدالة عنه. اه. وعبارة المغني فبازيكاب كبيرة أو إضرار على صغيرة من نوع أو أنواع تنتهي العدالة إلا أن تغلب طاعته معاصيه كما قاله الجمهور فلا تنتهي عدالته وإن اقتضت عبارة المصنف الانبعاث مطلقاً.

(فائدة): في البحر لو نوى العدل فعل كبيرة عدا الزنا لم يصبر بذلك فاسقاً بخلاف نية الكفر. اه.

• قوله: (خلافاً لمن فرق) أي: واشترط الدوام على نوع منها وقال إن الكثير من أنواع الصفائز بدون مداومة على نوع منها ليس بفاسق وإن لم تغلب طاعته على صفائزه. • قوله: (بالنسبة لعدد صور هذه إلخ) أي بأن يقابل مجموع طاعته في عمره بمجموع معاصيه فيه كما في ع ش. اه. • بغير مي.

• قوله: (ثم رأيت بعضهم ضبط ذلك بالعرف) عبارة النهاية وهذا قريب ممن ضبطه بالعرف. اه.

• قوله: (وهما صريحان إلخ) فيه نظر؛ لأن قضية الأول عدم اختيار التعداد بل يكفي عد العرف والثاني اختيار ظاهر حال الشخص وإن لم يلاحظ التعداد حقيقة. اه. سم. • قوله: (ويجري ذلك إلخ) خالفه النهاية وأقره سم عبارته قوله: (ويجري ذلك في المروءة والمخل إلخ) ينتهي أن يلاحظ مع هذا ما

• قوله: (وهما صريحان فيما ذكرته) فيه نظر؛ لأن قضية عدم اختيار التعداد بل يكفي عد العرف، والثاني اختيار ظاهر حال الشخص وإن لم يلاحظ التعداد وحقيقته. • قوله: (ويجري ذلك في المروءة والمخل بها إلخ) ينتهي أن لا يلاحظ مع هذا ما سيذكره عن البلقيني وغيره في الكلام عليها فإن جميعه مغاير لما هنا كما يظهر بالوقوف عليه. • قوله (نص): (ويجري ذلك إلخ) الأوجه أن لا يجري بل متى وجد

كما هنا فإن غلبت أقرأها لم تؤثرو ولا رُدَّتْ شهادته وصرح بعضهم بأن كل صغيرة تاب عنها لا تدخل في العد وهو حسن؛ لأن التوبة الصحيحة تذهب أثرها بالكليّة قيل عطف الإصرار من عطف الخاص على العام لما تقرر أنه ليس المراد مطلقه بل مع غلبة الصغائر، أو مساواتها للطاعات وهذا حينئذ كبيرة. اهـ. وفيه نظر؛ لأن الإصرار لا يُصَيِّرُ الصغيرة كبيرة حقيقة وإنما يُلْحِقُهَا بها في الحكم فالمعطف صحيح من غير احتياج إلى تأويل ولا يُنَافِي هذا قول كثيرين كابن عباس رضي الله عنه ونُسِبَ للمُحَقِّقِينَ كالأشعري وابن فورّك والأستاذ أبي إسحاق ليس في الذنوب صغيرة قال البمراني؛ لأنهم إنما كرهوا تسمية معصية الله صغيرة إجلالاً له مع اتفاقهم على أن بعض الذنوب يقدح في العدالة، وبعضها لا يقدح فيها وإنما الخلاف في التسمية والإطلاق.

(تنبيه): ينبغي أن يكون من الكبائر ترك تعلم ما يتوقّف عليه صحة ما هو فرض عَيْن عليه لكن من المسائل الظاهرة لا الخفية نعم، مرّ أنه لو اعتقد أن كل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرض أو بعضها فرض ولم يقصد بفرض مُعَيَّن التعلية صحّ وحينئذ فهل ترك تعلم ما ذكر كبيرة أيضاً أو لا؟ لِلنَّظَرِ فيه مجال والوجه أنه غير كبيرة لصحة عباداته مع تركه، وأما إفتاء الشيخنا بأن مَنْ

سَدَّكَرَهُ عن التَّقِيْنِي وغيره في الكلام عليها فإنه جَمِيعُهُ مُعَايِرٌ لِمَا هُنَا كَمَا يَظْهَرُ بِالْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّهُ لَا يَجْرِي بَلْ مَتَى وَجَدَ خَارِجُهَا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ شَرَحَ م. ر. اهـ. وعبارة السَّيِّدِ عُمَرُ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ أَنَّهُ لَا يَجْرِي إِلَخَ فَلْيَتَأَمَّلْ فَلَعَلَّ لَا زَائِدَةَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُسْخَةٍ مِنْهَا بَعْدَ كِتَابَةِ حَاصِلِ مَا فِي التَّخْفَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ مَا نَصَّهُ بَلْ مَتَى وَجَدَ مِنْهُ خَارِجُهَا كَفَى فِي رَدِّهَا وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ. اهـ. وَعَلَيْهِ فَلَيْسَتْ لَا زَائِدَةَ. اهـ. فَوُدَّ: (أَفْرَافُهَا) أَيِ الْمُرُوءَةِ وَقَوْلُهُ لَمْ يُؤْثَرْ أَيِ الْإِخْلَالُ بِهَا.

فَوُدَّ: (وَصَرَّحَ بِمَعْضَمِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْوَجْهَ) فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَصَرَّحَ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَبِيلَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ صَغِيرَةٍ تَابَ مِنْهَا مُرْتَكِبُهَا لَا يَدْخُلُ فِي الْعَدِّ لِإِذْهَابِ التَّوْبَةِ الصَّحِيحَةِ أَثَرَهَا. اهـ.

فَوُدَّ: (فَالْمُعْطَفُ صَحِيحٌ) فِيهِ أَنَّ الْقِيلَ الْمَارُّ لَمْ يَدْعُ صَاحِبُهُ عَدَمَ صِحَّةِ الْعُطْفِ،. فَوُدَّ: (غَيْرَ احْتِجَاجٍ إِلَى تَأْوِيلِ) يَتَأَمَّلْ مَا الْمُرَادُ بِالتَّأْوِيلِ؟ وَالَّذِي مَرَّ تَقْيِيدَ لَا تَأْوِيلَ رَشِيدِي. فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِي هَذَا) أَيِ تَقْسِيمِ الْمَعْصِيَةِ إِلَى الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ. فَوُدَّ: (قَالَ الْبِمَرَانِي) أَيِ: فِي تَوْجِيهِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. فَوُدَّ: (وَأَمَّا الْخِلَافُ إِلَخَ) الْأَوَّلَى التَّشْرِيحُ. فَوُدَّ: (وَالْوَجْهَ أَنَّهُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجَهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِفْتَاءُ الشَّيْخِ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَرْكَانَ، أَوْ شُرُوطَ نَحْوِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ اتَّهَتْ وَكَانَ فِي

خَارِجٍ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ش. م. ر. فَوُدَّ: (وَالْوَجْهَ أَنَّهُ غَيْرُ كَبِيرَةٍ) بَلْ قَدْ يُقَالُ وَلَا صَغِيرَةٌ كَمَا يَنْبَغِي إِلَى الْفَهْمِ مِنْ قُوَّةِ كَلَامِهِمْ. فَوُدَّ: (وَالْوَجْهَ أَنَّهُ غَيْرُ كَبِيرَةٍ لِصِحَّةِ عِبَادَاتِهِ مَعَ تَرْكِهِ إِلَخَ) أَيِ: وَالْأَوْجَهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِفْتَاءُ الشَّيْخِ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ أَرْكَانَ أَوْ شُرُوطَ نَحْوِ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ ش. م. ر.

لم يعرف بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو الصلاة لا تقبل شهادته فيعتبر حملهُ على غير هذين القسمين لِقَلَّ يلزم على ذلك تفسيق العوام وعدم قبول شهادة أحد منهم وهو خلاف الإجماع الفعلي بل صرح أئمتنا بقبول الشهادة العامة كما يُعلم مِنَّا يأتي قبيل شهادة الجسبية على أن كثيرين من المتفقهة يجهلون كثيراً من شروط نحو الوضوء (ويحرم اللب بالتردد على الصحيح) لخبر مسلم «مَنْ لَعِبَ بِالْتَرْدِشِيرِ فَكَأَنَّمَا غَمَسَ يَدَهُ فِي لَحْمِ خَنْزِيرٍ وَدَمِهِ» وفي رواية لأبي داود «فقد غصى الله ورسوله» وهو صغيرة وفارق الشطرنج بأن مُعْتَمَدَ الحِسَابِ الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح الفكر، ونوع من التذير ومُعْتَمَدُ التردد الحزُّ والتخمين المؤدِّي إلى غاية من السفاهة والحمق. قال الزايفي: وتبعوه ما حاصله ويُقاس بهما كل ما في معناهما من أنواع اللغو فكل ما مُعْتَمَدُ الحِسَابِ والفكر كالمنقلة حَفَرٌ أو خطوط يُنْقَلُ منها واليهما

أصل الشارح رحمه الله نحو ذلك فأبدله بما تَرَى . اهـ . سَيَدُ عَمَرَ قال ع ش قوله : غير كبيرة بل قد يقال ولا صغيرة كما يسبق إلى الفهم من قوة كلامهم سم . فود : (لا تقبل شهادته) أي وإن كانت صلاته صحيحة حيث اعتقد أن الكل فروض أو أن بعضها فرض والآخر سنة من غير تعيين . اهـ . فود : (على غير هذين إلخ) أي : كأن يقصد بفرض معين الثقلية . فود : (على ذلك) أي على ظاهر إفتاء الشيخ . فود (سني: (اللب) بفتح اللام وكسر المهملة مُغْنِي . فود (سني: (بالتردد) وهو المُسَمَّى الآن بالطاولة في عرف العامة ش . فود (سني: (على الصحيح) مُقَابِلُهُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ فَقَطْ نِهَائِيٌّ وَمُغْنِي . فود : (لخبر مسلم) إلى قوله قال بعضهم في النهاية إلا قوله : وَمَنْ زَعَمَ إلى ومن ذلك وقوله وهي أو راق فيها صور وقوله واستشكله إلى وحاصله . فود : (بالتردشير) وفي بعض الهوامش عن العلامة الهمام ابن نباتة ما نصه وقد وُضِعَ التردد لأزدشير من ولد ساسان وهو أول الفرس الثانية تبيينها على أنه لا حيلة للإنسان مع القضاء والقدر وهو أول من لعب به فقيل تزدشير، وقيل : إنه هو الذي وضعه وشبه به ثقلب الدنيا بأهلها فجعل يوت التردد اثني عشر بيتاً بعدد شهور السنة، وعدد كيلابها ثلاثين بعدد أيام الشهر، وجعل الفصين مثلاً للقضاء والقدر وتقلييهما بأهل الدنيا فإن الإنسان يلعبه فيبلغ بإسعاف القدر ما يريد، وأن اللاعب الفطن لا يتأثر له ما يتأتى لغيره إذا لم يسعفه القدر فعارضهم أهل الهند بالشرنج . اهـ . فود : (فكأنما غمس يده في لحم خنزير ودمه) أي وذلك حرام أسنى . فود : (وفارق الشطرنج) إلى قوله إن خليا في المغني إلا قوله : ومحلّه إلى ومن القسم الثاني وقوله والزركشي وغيرهما وقوله وَمَنْ زَعَمَ إلى ويجوز . فود : (ففيه تصحيح الفكر إلخ) عبارة المغني فهو يعين على تذيير الحروب والحساب . اهـ . فود : (الحز والتخمين إلخ) عبارة الأسنى والمغني ما يُخْرِجُهُ اللَّجْبَانِ أي : الحصى ونحوه فهو كالآزلام . اهـ . فود : (كالمنقلة حفر إلخ) عبارة المغني والأسنى، وأما الحزّة وهي بفتح الحاء المهملة وبالزاي قطعة خشب يُحْفَرُ فيها حفر في ثلاثة أسطر يُجْعَلُ فيها حصي صغار ويلعب بها وتسمى بالمنقلة وقد يسمى بالأربعة عشر، والقرق وهي بفتح القاف والراء ويقال بكسر القاف وإسكان الراء أن يُحْطَى في الأرض خط مربع ويُجْعَلُ في وسطه خطان كالصليب ويُجْعَلُ على

خَصَى بِالجَسَابِ لَا يَحْرُمُ وَمَحَلُّهُ فِي الْمَنْقَلَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ جَسَابَهُمَا تَبَقًا لِمَا يُخْرِجُهُ الطَّابُ  
الْآتِي وَالْأَخْرُوتِ، وَكُلُّ مَا مُعْتَمَدُهُ التَّخْمِينُ يَحْرُمُ وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي كَمَا رَجَحَهُ الشُّبْكِيُّ  
وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا الطَّابُ عَصَى صِغَارٍ تُرْمَى وَيُنْظَرُ لِلْوَنِهَا لِتُرْتَّبَ عَلَيْهِ مَقْتَضَاهُ الَّذِي  
اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى فِكْرٍ فَلَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَتَهُ بِوَجْهِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ غَيْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ  
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْكَجْفَةُ وَهِيَ أَوْرَاقٌ فِيهَا صَوْرٌ وَبُحُورُ اللَّعِبِ بِالْخَاتَمِ وَبِالْحَمَامِ إِنْ خُلِّيَا عَنْ  
مَالٍ وَالثَّانِي عَمَّا عُرِفَ لِأَهْلِهِ مِنْ خَلْعِهِمْ جَلْبَابِ الْحَيَاءِ وَالْمُرُوءَةِ وَالتَّقَصُّبِ وَالْأَرْدَتْ  
شَهَادَتُهُمْ وَيُقَاسُ بِهِمْ مَا كَثُرَ، وَاشْتَهَرَ مِنْ أَنْوَاعِ حُدُوثِ مِنَ الْجَزْيِ، وَحَمَلِ الْأَحْمَالِ الثَّقِيلَةِ،  
وَالنَّطَاحِ بِنَحْوِ الْكِبَاشِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّقِّ وَاللَّهْوِ (وَيُكْرَهُ) اللَّعِبُ (بِشَطْرُنَجٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ  
وَكُسْرِهِ مُعْجَمًا وَمُثَمَّلًا؛ لِأَنَّهُ يُنْهَى عَنِ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتِهَا الْفَاضِلَةِ بَلْ كَثِيرًا مَا  
يَسْتَفْرِقُ فِيهِ لِأَجْنَبِهِ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ عَنْ وَقْتِهَا وَهُوَ حِينَئِذٍ فَايِقُ غَيْرُ مُعْذَرٍ بِسَيِّئِهِ كَمَا ذَكَرَهُ  
الْأَصْحَابُ، وَاسْتَشْكَلَهُ الشَّيْخَانِ بِمَا جَوَّابُهُ فِي الْأُمِّ.....

رُوِيَ فِي الْخُطُوطِ عَصَى صِغَارٍ يُلْعَبُ بِهَا فَبَيْنَهُمَا وَجْهَانِ أَوْ جَهْمَا كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ السَّابِقِ  
الْجَوَّازُ وَجَزَى ابْنُ الْمُفَرِّجِ عَلَى أَنَّهُمَا كَالْتَرْدِ. اهـ. قُود: (وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي الْإِنْفُ) أَيِ مَا مُعْتَمَدُهُ  
التَّخْمِينُ ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَلَا مَالٍ فَيَحْرُمُ وَيُؤَيِّدُهُ التَّقِيدُ فِي الْحَمَامِ وَمَا بَعْدَهُ بِالْخُلُوعِ عَنِ الْعَوَاضِ ع. ش.  
قُود: (عَصَى صِغَارٍ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الْمُغْنَةَ فِيهِ عَلَى مَا تُخْرِجُهُ الْجَرَائِدُ الْأَرْبَعُ وَقَالَ غَيْرُهُ  
أَيِ: الشُّبْكِيُّ بِالْكَرَاهَةِ. اهـ. قُود: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْقِسْمِ الثَّانِي. قُود: (وَبِالْحَمَامِ).  
(فَزَعُ): اتِّخَاذُ الْحَمَامِ لِلْبَيْضِ أَوْ الْفَرْخِ أَوْ الْأَنْثَى أَوْ حَمَلِ الْكُتَبِ أَيِ: عَلَى أَجْنَبِيَّتِهَا مُبَاحٌ وَيُكْرَهُ  
اللَّعِبُ بِهِ بِالنَّظِيرِ وَالْمُسَابَقَةِ وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ رَوَضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ: هَذَا  
أَيِ كَرَاهَةِ اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ حَيْثُ لَمْ يَسْرِقِ اللَّاعِبُ طُيُورَ النَّاسِ فَإِنْ فَعَلَهُ حَرُمَ وَيَبْلُغَتْ شَهَادَتُهُ. اهـ.  
قُود: (إِنْ خُلِّيَا عَنْ مَالٍ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ أَنْصَمَ إِلَيْهِ أَيِ اللَّعِبِ بِالْحَمَامِ قِمَارًا أَوْ نَحْوَهُ  
رُدَّتْ الشَّهَادَةُ بِهِ كَالشَّطْرُنَجِ فِيهِمَا. اهـ. قُود: (وَالثَّانِي حَمَّا حُرِفَ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ لَكِنْ مَتَى كَثُرَ  
اللَّعِبُ بِالْحَمَامِ رُدَّتْ بِهِ شَهَادَتُهُ لِمَا عُرِفَ مِنْ أَهْلِهِ الْإِنْفُ. قُود: (وَالنَّطَاحُ) عَطَفَ عَلَى خَلْعِهِمْ الْإِنْفُ  
وَعَلَى مَا عُرِفَ الْإِنْفُ. قُود: (وَيُقَاسُ بِهِمْ) أَيِ بِأَهْلِ الْحَمَامِ أَيِ فِي رَدِّ الشَّهَادَةِ فَقَطُّ أَمَّا الْجَوَّازُ فَقَدْ يَحْرُمُ  
إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ إِضْرَارٌ لِلنَّفْسِ بَلَا غَرَضٍ ع. ش. قُود: (وَالنَّطَاحُ) بَنَحْوِ الْكِبَاشِ الْإِنْفُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَحْرُمُ  
كَمَا قَالَ الْحَلِيمِيُّ التَّخْرِيشُ بَيْنَ الدُّيُوكِ، وَالْكَلابِ، وَتَرْقِصُ الْقُرُودِ، وَنَطَاحُ الْكِبَاشِ وَالتَّخْرِجُ عَلَى  
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَةِ وَاللَّعِبُ بِالصُّورِ، وَجَمْعُ النَّاسِ عَلَيْهَا. اهـ. قُود: (بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكُسْرِهِ الْإِنْفُ) أَتَكَرَّرَ  
بَعْضُهُمْ فَتَنَحَّه أَسْنَى. قُود: (لَأَنَّهُ يُنْهَى الْإِنْفُ)؛ وَلَأنَّ فِيهِ صَرْفَ الْعُمُرِ إِلَى مَا لَا يُجْدِي؛ وَلَأنَّ  
عَلَيَّ رَضِيَ مَرَّ بَقَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِهِ فَقَالَ: (مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَتَمَّ لَهَا عَاكِفُونَ) أَسْنَى. قُود: (حَتَّى  
تَخْرُجَ) أَيِ الصَّلَاةِ بِهِ أَيِ لَعِبِ الشَّطْرُنَجِ. قُود: (وَاسْتَشْكَلَهُ) أَيِ التَّنْقِيقِ بِلَعِبِ الشَّطْرُنَجِ الْمُخْرَجِ  
لِلصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا نِسْبَانًا. قُود: (بِمَا جَوَّابُهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى بَأَنَّ فِيهِ تَعَصُّبَةً الْغَافِلِ، ثُمَّ قِيَاسُهُ الطَّرْدُ



ولفظه فإن قيل فهو لا يترك وقتها لليب إلا وهو ناسي قيل فلا يعود لليب الذي يورث النسيان فإن عاد له وقد جرحه أنه يورثه ذلك فذلك استخفاف. اهـ. وحاصله أن الغفلة نشأت من تعاطيه للفعل الذي من شأنه أن يلهي عن ذلك فكان كالمتمتعِد لِتَفْوِته وَيَجْرِي ذلك في كلِّ لَهْوٍ وَلِغَبٍ مَكْرُوهٍ مُشْغِلٍ لِلنَّفْسِ وَمُؤَثِّرٍ فِيهَا تَأْثِيرًا يَسْتَوْلِي عَلَيْهَا حَتَّى تَشْتَغِلَ بِهِ عَنْ مَصَالِحِهَا الْآخِرِيَّةِ. قال بعضهم: بل يُمكنُ أَنْ يُقالَ بذلك في شُغْلِ النَّفْسِ بِكُلِّ مُباحٍ؛ لأنَّه كما يجبُ تعاطي مُقَدِّماتِ الواجبِ يجبُ تعاطي مُقَدِّماتِ تَرْكِ مُقَوَّنَاتِهِ وَالْكَلامُ فِيمَنْ جَرَّبَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ اشْتَغَالَ بِذلكِ المُباحِ يُلْهِمِهِ حَتَّى يَفُوتَ بِهِ الْوَقْتُ فاندفع ما قيل شُغْلُ النَّفْسِ بِالْمُباحِ يَفْجُوها

في شُغْلِ النَّفْسِ بِغيرِهِ مِنَ الْمُباحاتِ وما اسْتَشْكَلَ بِهِ أَجابَ عَنْه الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ بِأَنَّ فِي ذلكِ اسْتِخْفافًا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَادَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْقِيَّاسُ الْمَذْكُورُ فَأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ شُغْلَ النَّفْسِ بِالْمُباحِ إِلَيْهِ وَإِنْ مَا شَغَلَهَا بِهِ هُنَا مَكْرُوهٌ وَتَمَّ مُباحٌ. اهـ. وسيأتي في الشرح ردُّ الجوابِ الأوَّلِ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَفْظُهُ فَإِنْ قِيلَ إِلَيْهِ) صَنِيعُ كَلَامِ الْأُمِّ أَنَّ الْإِثْمَ وَالْفِسْقَ مُوقُوفٌ عَلَى التَّجْرِيةِ، وَمُقْتَضَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَحَاصِلُهُ إِلَيْهِ تَرْتَبُ الْإِثْمُ وَالْفِسْقُ عَلَى التَّجْرِيةِ الْأُولَى أَيْضًا وَقَدْ يَوْجِهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ مَا ذُكِرَ لَيْسَ مُطَرِّدًا بَلِ النَّاسُ مُتَضَاوِتُونَ فَمَا لَمْ يَعْلَمْ الْإِنْسَانُ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ فَلَا وَجْهَ لِتَأْيِيهِهِ وَنَفْسِيْقِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يُنَاطَ الْأُمْرُ بِمَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ حَالِ نَفْسِهِ بِتَّجْرِيةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَلْيُتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْأَنِّي فِي الْمُباحِ وَالْكَلامِ إِلَيْهِ وَفِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا ذُكِرَ قَدْ تَبَيَّرَ. اهـ. سَيَدُ عَمَرَ وَسَيَاتِي عَنْ سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ وَهِيَ الرِّضَى وَالْمُغْنَى مَا يَقْتَضِي التَّكْرُرَ، وَعَدَمُ الْفِسْقِ بِالْمَرَّةِ الْأُولَى مُطْلَقًا. هـ. فَوُدَّ: (لَا يَتْرُكُ وَقْتُهَا) أَيِ لَا يَقْوُتُهُ. هـ. فَوُدَّ: (فَلَا يَعُودُ لِلْيَبِ الَّذِي يُوْرِثُ النَّسْيَانَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مَعْصِيَةٌ فِي الْأَوَّلِ مِنْ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَدِّي لِلنَّسْيَانِ فَالْوَجْهُ تَحْرِيمُهُ سَمٍ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَيْهِ الْمُوَافِقُ لِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ السَّيِّدِ عَمَرَ هُوَ الْأَظْهَرُ فَقَوْلُ الرِّضَى مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنَى وَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ فُحْشٌ أَوْ تَأْخِيرُ الْفَرِيضَةِ عَنْ وَقْتِهَا عَمْدًا وَكَذَا سَهْوًا لِلْيَبِ بِهِ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَحَرَامٌ أَيْضًا لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مَا تَرُدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَكَرَّرْ. اهـ. الْمُوَافِقُ لِصَنِيعِ الْأُمِّ وَصَرِيحِ الشَّارِحِ يَتَّبِعِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي لِلنَّسْيَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ. فَوُدَّ: (لِلْفِعْلِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ إِلَيْهِ) أَيِ بِتَّجْرِيةٍ مِنْ نَفْسِهِ أَخَذًا يَمَّا مَرَّ وَيَأْتِي وَتَقَدَّمَ عَنْ السَّيِّدِ عَمَرَ وَسَمٍ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى غَلْبَةِ ظَنِّ ذَلِكَ وَلَوْ بِغَيْرِ تَّجْرِيةٍ.

هـ. فَوُدَّ: (كَالْمُتَمَعِّدِ لِتَفْوِثِهِ) فَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَقْسُقُ بِإِخْرَاجِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا مَرَّةً وَاحِدَةً لَكِنْ نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ عَمِيرَةَ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ تَكَرُّرِ ذَلِكَ وَتَوَقَّفَ سَمٍ فِي ضَابِطِ التَّكْرُرِ رَشِيدِي. هـ. فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ الْأَصْحَابِ. هـ. فَوُدَّ: (يَجِبُ تَعَاطِي تَرْكِ مُقَوَّنَاتِهِ) إِنْ أَرَادَ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْوَاجِبِ قِيْرُدَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ أَعْمَ وَإِنْ أَرَادَ مُطْلَقًا فَيَمْنَعُ بِجَوَازِ التَّوَمِّ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهِ وَإِنْ عَلِمَ اسْتِثْرَاءَهُ الْوَقْتُ. هـ. فَوُدَّ: (مَا قِيلَ شُغْلُ النَّفْسِ إِلَيْهِ) أَقْرَهُ الْأَسْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

هـ. فَوُدَّ: (فَلَا يَعُودُ لِلْيَبِ الَّذِي يُوْرِثُ النَّسْيَانَ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا مَعْصِيَةٌ فِي الْأَوَّلِ مِنْ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَدِّي لِلنَّسْيَانِ فَالْوَجْهُ تَحْرِيمُهُ.

ولا قُدْرَة على دَفْعِهِ وعلى هذه الحالة أو ما ينشأ عنه وفيه من السَّبَبِ وغيره من المعاصي يُحْتَمَلُ ما جاء في ذَمِّهِ من الأحاديث والآثار الكثيرة ومن ثم قال بتخريبه الأئمة الثلاثة لكن قال الحُفَاطُ: لم يَبْثُثْ منها حديث من طريق صحيح ولا حَسَنٍ وقد لَبِثَهُ جماعة من أكابر الصَّحابة ومن لا يُحْصَى من التابعين ومن بعدهم وممن كان يَلْعَنُهُ غِبَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونازع البلقيني في كراهته بأن قول الشافعي لا أَجِبُهُ لا يقتضيها وَيَقْدَحُ الغزالي بما إذا لم يواظب عليه ولا حَزَمَ والمعتد أنه لا فرق نعم، مُحَلُّهَا إِنْ لَبِثَ مع مُتَعَدِّ جَلِّهِ وإلا حَزَمَ كما رجحه الشيكسي والأذرعوي والزركشي وغيرهم وهو ظاهر؛ لأنه يُعَيِّنُهُ على معصية حتى في ظَنِّ الشافعي؛ لأننا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ المَعْلُ باعتقاد إماميه وإنما اعتَبَرَ القاضي اعتقاد نفسه دون الخصم؛ لأنه مُلْزَمٌ على أَنَّهُ لو نَظَرَ لاعتقاده الخصم تعطل القضاء ولأنه أعني الشافعي يلزمه الإنكار عليه إما مَرَّ أَنْ مَنْ فَعَلَ ما يَحْتَقِدُ حَرَمَتَهُ يَجِبُ الإنكار عليه ولو مِمَّنْ يَحْتَقِدُ إِبَاحَتَهُ وبهذا يَنْدَفِعُ ما وَقَعَ لبعضهم من التزاع في ذلك. (فإن شُرِطَ فيه مال من الجانبين فَيَمَازُ مُحَرَّمٌ) إجماعاً بخلافه من أحدهما لِيَبْذُلَهُ إِنْ غَلِبَ وَيُمْسِكُهُ إِنْ غَلِبَ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقِمَارٍ وإنما هو عقد مُسَابَقَةٌ فائِدة؛ لأنه على غير آلة قِتَالٍ، ومع كونه ليس قِمَارًا هو مُحَرَّمٌ من جِهَةٍ أَنْ فيه تماطي

• فَوُدَّ: (وعلى هذه الحالة) أي المذكورة في قوله وكثيراً ما يَسْتَفْرِقُ فيه لاجِبُهُ الْخُ. • فَوُدَّ: (أو ما ينشأ عنه وفيه) أي الشُّطْرُنْجِ سَم. • فَوُدَّ: (في ذَمِّهِ) أي الشُّطْرُنْجِ. • فَوُدَّ: (والآثار الكثيرة) منها ما مَرَّ عن سَيِّدِنَا عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. • فَوُدَّ: (لا يَفْتَضِيهَا) أي فَإِنَّهُ يَصُدَّقُ على خِلَافِ الْأَوَّلَى. • فَوُدَّ: (والمُتَعَمِّدُ لَا لا. فَرَقَ) أي وَإِنْ رُدَّتِ الشَّهَادَةُ بالمواظبة كما يَأْتِي أَنفَا لِحَزَمِ المُرُوءَةِ بها كما يَأْتِي فِي مَبْحَثِهِ. • فَوُدَّ: (نعم) إلى قوله وهو ظاهر في الْمُغْنَى وشرح المنهج والروض وإلى قوله وبهذا يَنْدَفِعُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (مع مُتَعَدِّ جَلِّهِ) أي وَلَوْ مَعَ الكَرَاهَةِ. • فَوُدَّ: (وإلا) أي بَأَنَّ لَبِثَ مع مُتَعَدِّ تَخْرِيمِهِ مُغْنَى. • فَوُدَّ: (القاضي الْخُ) عبارة النِّهَايَةِ فِي الْحَاكِمِ الْخُ. • فَوُدَّ: (تَعَطَّلَ الْقَضَاءُ) لَعَلَّهُ فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ اخْتِلَافُ الْخَصْمَيْنِ.

• فَوُدَّ: (يَلْزَمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ) أي: فَكَيْفَ يُعَيِّنُهُ عَلَى مَا يَلْزَمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِي سَم.

• فَوُدَّ (سَمِي): (فَإِنْ شُرِطَ فِيهِ) أي اللَّيْبِ بِالشُّطْرُنْجِ مَالٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَي: عَلَى أَنْ مَنْ غَلِبَ مِنَ اللَّاعِبَيْنِ فَلَهُ عَلَى الْآخَرِ كَذَا مُغْنَى.

• فَوُدَّ (سَمِي): (فَقِمَارٌ) بِكُسْرِ الْقَافِ اللَّيْبُ الَّذِي فِيهِ تَرَدُّدٌ بَيْنَ الْغُرْمِ وَالْغُنْمِ يُخَيَّرُ مِي.

• فَوُدَّ (سَمِي): (فَقِمَارٌ مُحَرَّمٌ) أَي: ذَلِكَ الشَّرْطُ أَوْ الْمَالُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (إجماعاً) إلى قوله وهو صَغِيرَةٌ فِي الْمُغْنَى. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَي اشْتِرَاطُ الْمَالِ. • فَوُدَّ: (لِيَبْذُلَهُ إِنْ غَلِبَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • فَوُدَّ: (وهو مُحَرَّمٌ) أَي: كَالْأَوَّلِ مُغْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ.

• فَوُدَّ: (أو ما ينشأ عنه) أَي: الشُّطْرُنْجِ. • فَوُدَّ: (ولأنه أعني الشافعي يَلْزَمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ) فَكَيْفَ يُعَيِّنُهُ عَلَى مَا يَلْزَمُهُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ فِيهِ.

عقيد فاميد وهو صغيرة لكن أخذ المال كبيرة، وعبر بقمار محرم احترازًا عن اعتراض الإمام على إطلاقهم التحريم بأن المحرم وهو ما اقتزن بالشطرنج لا هو فإنه لا يتغير بذلك وتزد الشهادة به إن اقتزن به أخذ مال أو فحش أو داوم عليه. قال المازدي: أو لعبه على الطريق قال غيره أو كان فيه صورة حيوان ومن ثم قال بعضهم يحرم اللعب بكل ما في آتة صورة محرومة (ويباح) بل قال في مناسبه يندب (الجداء وسماعه) واستماعه؛ لأنه وَيُحَرِّمُ أقره فاعله بل قال لأنجشة عبد له أسود خدا بأفهام المؤمنين يا أنجشة رويك رفقًا بالقوارير أي: النساء رواه الشيخان وذلك أن الإبل إذا سمعته زاد سيرها وأتعبت راكبتها، والنساء يضعفن عن ذلك فشبهن بالزجاج الذي يسرع انكساره، واستدل للتدب بأخبار صحيحة وبأن فيه تنشيطها للسير، وتنشيط النفوس وإيقاظ التوأم. اهـ. ويتعين الجزم به إذا كان السير قربة أو الاستيقاظ

فود: (وهو صغيرة) أي كما قبله نهاية عبارة المفتي ولا تزد به الشهادة؛ لأنه خطأ بتأويل. اهـ. قال ش نقل عن زواج ابن حج أن تماطي العقود الفاسدة كبيرة فليراجع. اهـ. فود: (لكن أخذ المال كبيرة) فيه دليل على أنه لا يجب أجره المثل سم. فود: (وعبر بقمار محرم احترازًا) فيه تأمل بل التغيير المذكور ظاهر في موافقة إطلاقهم. فود: (ما اقتزن بالشطرنج) أي شرط المال لا هو أي الشطرنج. فود: (فإنه لا يتغير بذلك) فيه وثقة. فود: (الشهادة به) أي بلعب الشطرنج. فود: (إن اقتزن به أخذ مال) أي: إما مر أنه كبيرة وقوله أو فحش أي لأنه حرام كما مر عن الروض والمفتي وظاهر إطلاقهم هنا ولو كان قليلًا ويأتي تقييد الفحش بالشعر بالإكثار وهو الظاهر هنا أيضًا فليراجع وقوله أو داوم عليه وقوله أو لعبه إلخ أي إما يأتي اتها بسقوطان المروءة. فود: (أو لعبه على الطريق) ظاهره وإن لم يكن اللأعب عظيمًا ويتبني أن محل ذلك حيث تكرر. اهـ. ع ش ويأتي في منحب المروءة ما يقتضي أن التكرر ليس بشرط. فود: (على الطريق) ويقاس به ما في معناه شزح المنهج أي: كالفهاوي بجيرمي. فود: (أو كان فيه صورة حيوان) ظاهره وإن لم يتكرر اللعب به ويظهر أن محل ما قاله أخذًا مما مر إذا لم تغلب طاعته على معاصيه، ثم رأيت في الأسنى ما يصرح به كما يأتي في منحب الفحش بالشعر. فود: (بل قال في مناسبه يندب) كذا في المفتي. فود: (واستماعه) كذا في المفتي والنهاية أيضًا ولك أن تقول الأولى تفسير ما في المتن لا عطفه عليه؛ لأن ما لا صنع له فيه لا تتعلق به الأحكام فليتأمل سيد عمر أي ولذا عبر بالمنهج بالاستماع، ثم قال: وتغيري بالاستماع هنا وفيما يأتي أو لى من تغييره بالاستماع. اهـ. فود: (لأنجشة) بفتح فسكون ففتح. فود: (يا أنجشة إلخ) مقول القول. فود: (واستدل) إلى قوله إما صح في المفتي إلا قوله. اهـ. إلى وهو بضم أوله وقوله وهذا إلى المتن. فود: (تنشيطها) أي: الإبل. فود: (انتهى) أي كلام المستدل. فود: (الجزم به) أي: التدب. فود: (قربة) الأولى تأخيرها وإبداله عن قوله كذلك.

فود: (لكن أخذ المال كبيرة) فيه دليل على أنه لا يجب أجره المثل.

كذلك؛ لأن وسيلة القرية قرينة اتفاقاً، ثم رأيت ما يأتي قريباً عن الأذرعِي وهو موافق لما ذكرته وهو بضم أوله وكسره وبالذال المهملة وبالمد ما يقال خلف الإبل من رَجَزٍ وغيره وهذا أولى من تفسيره بأنه تخسين الصوت الشجي بالشجر الجائز (ويُكره الفناء) بكسر أوله وبالمد (بلا آله وسماحه) يعني استماعه لا مجرؤ سماعه بلا قصد لما صَحَّ عن ابن مسعود ومثله لا يقال من قبل الرأي فيكون في حكم المزفوع: «أنه يَنْبُتُ التفاف في القلب كما يَنْبُتُ الماء البقل» وجاء مزفوعاً من طريقي كثيرة يَنْبُتُها في كتابي كَفُّ الرِّعَاعِ عن مُحَرَّمات اللّهُو والسمع دَعَانِي إليه أَنِّي رأيت تَهَاوَتْ كثيرين على كتاب ليعض مَنْ أذَرَ كُنَاهُمْ من صوفيّة الوقت تبع فيه خراف ابن حزم وأباطيل ابن طاهر وكذبته الشنيع في تحليل الأوتار وغيرها ولم ينظر لكونه مذموم السيرة مزدود القول عند الأئمة، ومن ثم.....

• فُود: (وهو بضم أوله وكسره إلخ) ويقال فيه حَذَرٌ أيضاً مُعْنَى. • فُود: (ما يقال) أي: قوله: وجاء مزفوعاً في النهاية. • فُود: (ما يقال خلف الإبل إلخ) دُكِرَ في الإخياء عن أبي بكرٍ الدَيَّوَرِي أَنَّهُ كان في البادية فأصافه رَجُلٌ فرأى عنده عبداً أسوداً مُقَيِّداً فسأل عنه فقال له مَوْلَاهُ أَنَّهُ ذو صَوْتٍ طَيِّبٍ وكانت له عيسٌ فَحَمَلَهَا أحمالاً ثَقِيلاً وحداها فَقَطَعَتْ مسيرة ثلاثة أيام في يَوْمٍ فَلَمَّا حَطَّتْ أحمالها ماتت كُلُّها قال فَشَفَعْتُ فيه فَشَفَعَنِي، ثم سأله أَن يَحْدِثَ لي فَرَقَ صَوْتَهُ فَسَقَطَتْ يَوْجَهِي من طيبِ صَوْتِهِ حتى أشارَ إليه مَوْلَاهُ بالسُّكُوتِ. اهـ. مُعْنَى. • فُود: (وهذا أولى من تفسيره بأنه إلخ) لَمَلَّ وَجْهَ الْأَوَّلِيَّةِ أَنَّ هذا التفسيرَ يَشْمَلُ الفناء الآتِي، والحال أَنَّهُ ليس بِمُراد. • فُود: (الشنجي) أي: المُطْرِبِ.

• فُود (سني): (ويُكره الفناء) قال الفزالي الفناء إن قُصِدَ به تَرْوِيعُ القلبِ على الطَّاعَةِ فهو طاعةٌ أو على المَغْصِيَةِ فهو مَغْصِيَةٌ، وإن لم يُقْصَدَ به شَيْءٌ فهو لَهُوَ مَغْفُوٌّ عَنْهُ. اهـ. حَلَبِي. • فُود: (وبالمَد) جِبَارَةٌ المُعْنَى وهو بالمَد وقد يُقْصَرُ وَيُكْسَرُ الْمُعْجَمَةُ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالشَّجَرِ.

(فائدة): الفناء مِنَ الصَّوْتِ مَمْدُودٌ وَمِنَ الْمَالِ مَقْصُورٌ. اهـ. • فُود: (أنه يَنْبُتُ التفاف إلخ) أي من أنه يَنْبُتُ إلخ أي يكون سَبِيلاً لِحْصُولِ التَّفَاقِي فِي قَلْبٍ مَنْ يَفْعَلُهُ بَلْ أَوْ يَسْتَمِعُهُ؛ لَان فَعْلَهُ وَاسْتِمَاعَهُ يورِثُ مُتَكْرراً وَاشْتِغَالاً بما يُفْهَمُ منه كَمَحَابِسِ النِّسَاءِ وغير ذلك وهذا قد يورِثُ في فاعِلِهِ اِزْتِكَابُ أُمُورٍ تَحِيلُ فاعِلَهُ على أَن يُظْهَرَ خِلَافَ ما يُنْطَلِقُ. اهـ. ع ش ولا يَخْفَى أَنَّ ذلك إِنَّمَا يَتَأَثَّرُ فِي الفِنَاءِ بِشَجَرٍ مُتَعَلِّقٍ بِخَوِ النِّسَاءِ بِخِلَافِ الْمُتَعَلِّقِ بِوَضْفِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ وَحُبِّهِمَا وَنَحْوِ ذلك فَإِنَّهُ يَرْعُبُ فِي الطَّاعَةِ فَيَكُونُ طَاعَةً كَمَا مرَّ عَنِ الْفَزَالِيِّ وَيَأْتِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ. • فُود: (وجاء إلخ) أي ما صَحَّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

• فُود: (كفُّ الرِّعَاعِ) بوزن السحابِ مُفْرَدُهُ رَعَاعَةٌ يُقَالُ هُمْ رَعَاعُ النَّاسِ أي: الْأَحْدَاثُ الطَّغَامُ السَّفَلَةُ. اهـ. أَوْ قِيَانُوسٌ. • فُود: (ذهاني إليه) أي إلى تَأْلِيْفِ ذلك الْكِتَابِ. • فُود: (تَهَاوَتْ كَثِيرِينَ) أي: تَسَارَعُهُمْ وَتَسَاقَطُهُمْ. • فُود: (ليعض مَنْ أذَرَ كُنَاهُمْ) إلى قوله من تَحْرِيمِ سَائِرِ إلخ في النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَوَقَعَ لِي، وَكُلُّ ذلك عِبَارَتُهُ وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ بَعْضِ صُوفِيَّةِ الْوَقْتِ تَبِعَ فِيهِ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ إلخ. • فُود: (وَكَلْبِيَّة) أي ابن طاهر. • فُود: (وَلَمْ يَنْظُرْ) أي ذلك الْبَغْضُ لِكُونِهِ أي: ابن طاهر.

بألفوا في تسفيهه وتفضيله سيما الأذرع في توشيطه ووقع بعض ذلك أيضًا للكمال الأذفوي في تأليف له في السماع وغيره وكل ذلك يجب الكف عنه وأتباع ما عليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم لا ما افتراه أولئك عن بعضهم من تخريم سائر الأوتار والمزامير وبعض أنواع الفناء وزعم أنه لا دالة في خبر ابن مسعود على كراهته؛ لأن بعض الشباح كلبس الثياب الجميلة يثبت التفاف في القلب وليس بمكروه يؤد بآنا لا نسلّم أن هذا يثبت نفاقًا أصلًا ولين سلمناه فالتفاف مختلف والتفاف الذي يثبت الفناء من التخنث وما يترتب عليه أفتح وأشتغ كما لا يخفى وما نقل منه عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم ليس هو بصفة الفناء المعروف في هذه الأزمنة مما اشتمل على التلحينات الأنيفة والتقمات الرقيقة التي تهيج النفوس وشهواتها كما بيته الأذرع كالقراطي وبسطته، ثم وقد جزم الشيخان في موضع بأنه معصية وينبغي حملها على ما فيه وصف نحو خبر أو تشبيب بأمرد أو أجنبيّة ونحو ذلك مما يحمل غالبًا على معصية. قال الأذرع، أما ما اغتيد عند محاولة عملي وحمل ثقبيل كجداء الأعراب لإيلهم وغناء النساء لتسكين صغارهم فلا شك في جوازه بل ربما يندب إذا نشط على سير أو رعب في خبر كالجدا في الحج والغزو وعلى نحو هذا يحمل ما جاء عن بعض الصحابة. اهـ. ومما يحرم اتفاقًا سماعه من أمرد أو أجنبيّة مع خشية فتنة، وقضية قوله بلا آلة حرمة مع الآلة. قال الزركشي: لكن القياس تخريم الآلة فقط وبقاء الفناء على الكراهة. اهـ. ويؤيده ما مر عن الإمام في الشطرنج مع القمار.

• فؤد: (بألفوا) أي الأئمة. • فؤد: (ولغيره) أي الكمال. • فؤد: (وكل ذلك) أي: كلام ابن خزم وابن طاهر والكمال وغيره. • فؤد: (من تخريم إلخ) بيان لما عليه الأئمة. • فؤد: (وبعض أنواع الفناء) إنما زاد لفظة بعض لما مر ويأتي أيضًا. • فؤد: (يُنْبِثُ الْفَنَاءَ) أي بعض أنواعه. • فؤد: (وما نقل منه) أي من الفناء. • فؤد: (ثم) أي في الكتاب المذكور. • فؤد: (وقد جزم) إلى قوله قال الأذرع: عبارة النهاية وما ذكره في موضع من حرمة محمول على لو كان من أمرد أو أجنبيّة وخاف من ذلك فتنة. اهـ. • فؤد: (قال الأذرع) إلى المتن في النهاية إلا قوله: ومما يحرّم إلى وقضيته إلخ وما أتته عليه. • فؤد: (وحمل ثقبيل) بالإضافة. • فؤد: (كجداء الأعراب إلخ) لعل الأولى ومن جداء إلخ. • فؤد: (صغارهم) صوابه صغارهم رشيد. • فؤد: (في خبر إلخ) راجع للسبب أيضًا. • فؤد: (ومما يحرّم اتفاقًا إلخ) عبارة المثني والروض مع شرحه واستماعه بلا آلة من الأجنبيّة أشد كراهة فإن خيف من استماعه منها أو من أمرد فتنة حرّم قطعًا. اهـ. • فؤد: (مع خشية فتنة) أي ولو نحو نظر محرّم زيادي. • فؤد: (وقضية قوله بلا آلة حرمة إلخ) عبارة النهاية ومتى افترن بالفناء آلة محرمة فالقياس كما قاله الزركشي تخريم الآلة إلخ ولم تتعرض لكون قضية المثني الحرمة سيّد عمر وجرى الروض وشيخ الإسلام والمثني على تلك القضية فقالوا أما مع الآلة فيحرمان. اهـ. أي الفناء واستماعه وقد توجه بأن اجتماعهما يؤثّر في تهيج النفوس وشهواتها ما لا يؤثّر أحدهما على حاله كما هو ظاهر.

(فرغ): يُسَنُّ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا تَلْحِيئُهُ فَإِنْ أَخْرَجَهُ إِلَى حَدٍّ لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ حَرَمٌ وَلَا فَهُوَ عَلَى الْمَعْتَدِ وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ كَرَاهَةَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مُرَادُهُمْ بِهَا كَرَاهَةُ التَّحْرِيمِ بَلْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ: إِنَّ الْقَارِئَ يُفْسِقُ بِذَلِكَ، وَالْمُسْتَمِيعُ يَأْتُمُّ بِهِ؛ لَأَنَّهُ عَدَلَ بِهِ عَنْ نَهْجِهِ الْقَوِيمِ (وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ كَطَنْبُورٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَعُودٍ) وَرَبَابٍ وَجَنَكٍ وَسَنْطِيرٍ وَكَمَنْجَةٍ (وَصَنْجٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَهُوَ صُفْرٌ يُجْعَلُ عَلَيْهِ أَوْ نَارٌ يُضْرَبُ بِهَا أَوْ قِطْعَتَانِ مِنْ صُفْرِ تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى وَكِلَاهُمَا حَرَامٌ (وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ) وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَوْتَارِ وَالْمِزْمَارِ (وَاسْتِمَاعُهَا)؛ لِأَنَّ اللَّذَّةَ الْحَاصِلَةَ مِنْهَا تَدْعُو إِلَى فَسَادِ كَثْرَبِ الْخَمْرِ لَا سِوَمَا مِنْ قُرْبِ عَهْدِهِ بِهَا؛ وَلِأَنَّهَا شِعَارُ الْفُسْطَقَةِ، وَالتَّشَبُّهُ بِهِمْ حَرَامٌ وَخَرَجَ بِاسْتِمَاعِهَا سَمَاعُهَا مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ فَلَا يَحْرُمُ، وَجَوَابُهُ وَجْهٌ بِجَلِّ الْعُودِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفَعُ مِنْ بَعْضِ الْأَمْرَاضِ مَزْدُودَةٌ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَثْبُثْ عَنْ أَحَدٍ يَمُنُّ يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَرِيدَ جَلُّهُ لِمَنْ بِهِ ذَلِكَ الْمَرَضُ وَلَمْ يَنْفَعْهُ غَيْرُهُ.....

فَوَدَّ: (فَرَّغَ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَنْطِيرٍ فِي الْمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَأَمَّا تَلْحِيئُهُ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَلَا بَأْسَ بِالْإِدَارَةِ لِلْقِرَاءَةِ بِأَنَّهُ يَقْرَأُ بَعْضُ الْجَمَاعَةِ قِطْعَةً، ثُمَّ الْبَعْضُ قِطْعَةً بَعْدَهَا وَلَا بِتَرْيِيدِ الْآيَةِ لِلتَّذْكِيرِ وَلَا بِاجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَا بِقِرَاءَتِهِ بِالْأَلْحَانِ إِنْ لَمْ يَقْرَأْ فَإِنْ أَقْرَطَ فِي الْمَدِّ وَالْإِشْبَاعِ حَتَّى وَلَدَ حُرُوقًا مِنَ الْحَرَكَاتِ فَتَوَلَّدَ مِنَ الْفَتْحَةِ أَلْفٌ وَمِنَ الضَّمَّةِ وَآوٌ وَمِنَ الْكُسْرَةِ يَاءٌ أَوْ أَذْغَمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِذْغَامَ أَوْ اسْتَقَطَ حُرُوقًا حَرَمٌ وَيُفْسِقُ بِهِ الْقَارِئُ، وَيَأْتُمُّ الْمُسْتَمِيعُ وَيُسَنُّ تَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ، وَتَذْبِيرُهَا وَالبَّكَاءُ عِنْدَهَا، وَاسْتِمَاعُ شَخْصٍ حَسَنِ الصَّوْتِ وَالْمُدَارَسَةُ وَهِيَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى غَيْرِهِ وَيَقْرَأَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ. اهـ.

فَوَدَّ: (حَرَمٌ) وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ كَبِيرَةً كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَلْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ (إِلَخ) ع ش.  
فَوَدَّ: (وَالْمُسْتَمِيعُ يَأْتُمُّ بِهِ) أَيِ إِثْمِ الصَّغِيرَةِ ع ش. فَوَدَّ: (هَنْ نَهَجَهُ الْقَوِيمِ) أَيِ طَرِيقِهِ الْمُسْتَقِيمِ ع ش.

فَوَدَّ (سَنَى): (وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ آلَةٍ) (إِلَخ) أَيِ وَكَذَا يَحْرُمُ اتِّخَاذُهَا، وَاسْتِعْمَالُهَا هُوَ الضَّرْبُ بِهَا مُغْنِي وَأَسْنَى. فَوَدَّ (سَنَى): (مِنْ شِعَارِ الشَّرْبَةِ) جَمْعُ شَارِبٍ وَهُمْ الْقَوْمُ الْمُجْتَمِعُونَ عَلَى الشَّرَابِ الْحَرَامِ مُغْنِي وَفِي الْخُلَاصَةِ وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ. اهـ. فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ لَا الرَّفْعُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا يَبَيِّنُهُ ثُمَّ فِي مَوْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ وَتَضْعِيفُ التَّرْمِيزِ لَهُ مَزْدُودٌ وَقَوْلُهُ وَيَشْهَدُ أَيْضًا إِلَى وَيُبَاحُ.

فَوَدَّ: (وَهُوَ صُفْرٌ) أَيِ نُحَاسٍ أَصْفَرُ ع ش. فَوَدَّ: (أَوْ قِطْعَتَانِ) (إِلَخ) كَالنُّحَاسَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى يَوْمَ خُرُوجِ الْمُحْتَمَلِ، وَمِثْلُهُمَا قِطْعَتَانِ مِنْ صَبْنِيٍّ أَوْ خَشَبَةٍ تُضْرَبُ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَأَمَّا التَّصْفِيقُ بِالْيَدَيْنِ فَمَكْرُوهٌ كَرَاهَةُ تَنْزِيهِ حَلْبِيٍّ. فَوَدَّ: (بِضَرْبِ إِحْدَاهُمَا) (إِلَخ) وَهُوَ مَا يَسْتَقْبِلُهُ الْفُقَرَاءُ الْمَشْهُورُونَ فِي زَمَنَاتِ الْمُسَمَى فِي عُرْفِ الْعَامَةِ بِالْكَاسَاتِ ع ش وَحَلْبِيٍّ.

فَوَدَّ (سَنَى): (وَمِزْمَارٍ عِرَاقِيٍّ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَهُوَ مَا يُضْرَبُ بِهِ مَعَ الْأَوْتَارِ مُغْنِي وَشَبَّخَ الْإِسْلَامَ. فَوَدَّ: (وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَوْتَارِ وَالْمِزْمَارِ) وَكُلُّهَا صَغَائِرُ شَرْخِ الْمَنْهَجِ. فَوَدَّ: (مَنْ قُرْبَ عَهْدِهِ بِهَا) أَيِ: بِالْخَمْرِ وَشَرِبَهَا. فَوَدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) (إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ لَوْ أَخْبَرَ طَبِيبَانِ عَدْلَانِ بِأَنَّ الْمَرِيضَ لَا يَنْفَعُهُ



بقول طبيين عذلين فليس وجهها بل هو المذهب كالتداوي بنجس غير الخمر وعلى هذا يُحتمل قول الحليمي يُباح استماع آله اللهو إذا نفعت من مرض أي: لِمَنْ به ذلك المرض وتميّن الشفاء في سماعه وحكاية ابن طاهر عن الشيخ أبي إسحاق الشيرازي أنّه كان يستمع العود من جملة كذبه وتهوّره كما بيّنته، ثم (لا يراغ) وهو الشبابة شتمت بذلك لخلو جوفها ومن ثم قالوا لِمَنْ لا قلب له رجل يراغ فلا يحرم (في الأصح) لخبر فيها (قلت الأصح تخريمه والله أعلم)؛ لأنّه مطّرب بانفراذه بل قال بعض أهل الموسيقى إنّ آله كاملة جامعة لجميع التّمات إلا يسيراً فحرم كسائر المزامير، والخبر المزوي في شبابة الراعي مُتكرّر كما قاله أبو داود ويتقدّر صحته كما قاله ابن جبان فهو دليل للتخريم؛ لأنّ ابن عمر سدّ أذنيه عن سماعها

لمرضه إلا العود عُملَ بخبرهما وحلّ له استماعه كالتداوي بنجس فيه الخمر وعلى هذا يُحتمل إلخ وعبارة المُغني ويبحث جواز استماع المريض إذا شهد عدلان من أهل الطب بأنّ ذلك يُنجع في مرضه وحكى ابن عبد السلام خلافاً للعلماء في السماع بالملاهي وبالدفّ والשבابة وقال الشبكي: السماع على الصورة المفهودة مُتكرّر وضلالة وهو من أفعال الجهلة والشاطئين ومَنْ زعم أنّ ذلك قربة فقد كذب وافترى على الله، ومَنْ قال أنّه يزيد في الذوق فهو جاهل أو شيطان، ومَنْ نسب السماع إلى رسول الله ﷺ يؤذّب أدباً شديداً ويدخل في زمرة الكاذبين عليه ﷺ ومَنْ كذب عليه مُتعمداً فليتبوأ مقعده من النار وليس هذا طريقة أو لباء الله تعالى وجزبه وأتباع رسول الله ﷺ بل طريقة أهل اللهو واللعب والباطل ويُتكرّر على هذا باللسان واليد والقلب ومَنْ قال من العلماء بإباحة السماع فذاك حينئذ لا يجتمع فيه دُفّ وشبابة ولا رجال ونساء ولا مَنْ يخرم النظر إليه . اهـ . فورد: (بقول طبيين إلخ) يتبني أو معرفة نفسه إن كان عارفاً بالطب وتردّد النظر في إخبار الواحد ولو فاسقاً إذا وقع في القلب صِدْقه سيّد عمر . هـ . فورد: (بل هو للمذهب إلخ) أي حلّ استماعه انظر هل يجعل لتخو الطبيب استعماله حينئذ المُتوقّف عليه استماع المريض المُتوقّف عليه شفاؤه رشديّ أي والظاهر الحل . هـ . فورد: (كما بيّنته ثم) أي في كفّ الرعاع إلخ . هـ . فورد: (وهو الشبابة) وهي المُسمّاة الآن بالغاب ع ش . هـ . فورد: (لخلو جوفها) وفي البخيري عن القليوبي والשבابة هي ما ليس له بوق ومنها الصقارة ونحوها . اهـ .

فورد (س): (قلت الأصح تخريمه) أي كما صحّحه كلام البقوي وهو مُقتضى كلام الجمهور وترجيح الأول تبع فيه الرافعي الغزالي ومال البلقيني وغيره إليه لعدم ثبوت دليل مُقتبر بتخريمه مُغني وشرح المنهج . هـ . فورد: (لأن ابن عمر سدّ أذنيه إلخ) قد يعارض ذلك بأنّ تركه الإنكار على الراعي دليل الجواز

هـ . فورد: (لأن ابن عمر سدّ أذنيه إلخ) قد يعارض ذلك بأنّ تركه الإنكار على الراعي دليل الجواز وإلا لا تترك لأن إنكار المُتكرّر واجب إلا أن يقال شرط وجوب الإنكار كونه مُجمّعا عليه أو يقتد الفاعل التخريم وإن كان مُختلفاً فيه ويُحتمل أن الراعي كان يقتد جلّه باجتهاد منه أو بتقليد لِمَنْ افتاه جلّه من المُجتهدين، أو أنّه قام مانع من الإنكار فليتنامل .

ناقلاً له عن النبي ﷺ، ثم استخبر من نافع هل يسمّوها فيستدّين سدّ أذنيه فلمّا لم يسمعها أخبره فترك سدّها فهو لم يأمره بالإصغاء إليها بدليل قوله له أسمع؟ ولم يقل أسمع ولقد أظنّ خطيب الشام الدوّلمي وهو مثنّ نقل عنه في الروضة وأثنى عليه في تحريجها وتقدير أدلته ونسب من قال بحلّها إلى الفلّط وأنه ليس معدوداً من المذهب ونقلت كلامه بروثته وكلام غيره ثمّ فراجعه، ونقل ابن الصلاح أنّها إذا جُمِعت مع الدّف حُرّما بإجماع من يُعتدّ به ورّدته التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مرّ عن الإمام في الشطرنج مع القمار وعن الزر كشي في الغناء مع الآلة وما حكى عن ابن عبد السلام وابن دقيّ العيد من أنّهما كانا يسمّيان ذلك فكذب كما بيّنته ثمّ فاحذّره (ويجوز دّف) أي: ضرّبه (واستماعه لغرض)؛ لأنّه ﷺ أقرّ جوهرات ضرّين به حين بنى عليّ بفاطمة كرم الله وجههما بل قال لمن قال وفيما نبيّ معلّم ما في غد، دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين أي: من مدّح بعض المقتولين بتدريّ زواه البخاريّ وصحّ خبره فصل ما بين الحرام والحلال الضرب بالدّف وخبر «أعلنوا هذا التكاخ واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدّف» سنّده حسنّ وتضعيف الترمذيّ له مزدود ومن ثمّ أخذ البغويّ وغيره منه أنّه سنّته في الغرض ونحوه (وختان)؛ لأنّ عمر رضي الله عنه كان يُقرّوه فيه كالتكاخ ويُكرّوه في غيرهما زواه ابن أبي شيبة (وكذا غيرهما) من كلّ سرور (في الأصح) لخبر الترمذيّ وابن جبان أنّه ﷺ لما رجع إلى المدينة من بعض مغازبه قالت له جارية سوداء: إني

والأ لا تكّر؛ لأنّ إنكار المنكر واجب إلّا أن يقال شرط وجوب الإنكار كونه مخمّما عليه أو يقتدّ الفاعل التحريم والبراع مختلف فيه ويختلّ أن الراعي كان يقتدّ حلهً باجتهاد منه أو بتقليد لمن أفتاه بحله من المجتهدين أو أنّه قام مانع من الإنكار فليتنازل سم. ٥ فود: (سدّ أذنيه) أي ورعاً وإلا فقد مرّ أنّ مجرّد السماع لا يخرّم وبه يندفع إشكال تقريره لسمع نافع رشدي. ٥ فود: (ممن نقل) أي المصنّف. ٥ فود: (في تحريجها) متعلّق بأظنّ. ٥ فود: (وأنه ليس إلخ) أي وإلى أنّه إلخ يغني قال أن القول بحلّها أو القائل به ليس إلخ. ٥ فود: (ورّدته التاج السبكي وغيره ويوافقه ما مرّ عن الإمام إلخ) عبارة النهاية وفيه ما مرّ عن الإمام إلخ. ٥ فود: (ما مرّ إلخ) مرّ ما فيه.

٥ فود (سني: دّف) بضمّ الدالّ أشهر من فتحها سميّ بذلك لتذفيف الأصابع عليه مُغني. ٥ فود: (حين بنى عليّ) أي دخل ع ش. ٥ فود: (فصل إلخ) مُبتدأ وقوله الضرب بالدّف خبره. ٥ فود: (ومن ثمّ أخذ) إلى قوله ويشهد أيضاً في المُغني. ٥ فود: (ونحوه) كالوليمة ووقت العقيد والزّفاف مُغني. ٥ فود: (من كلّ سرور) عبارة المُغني وشيخ الإسلام ممّا هو سبب لإظهار السرور كولاية وعيد وقُدوم غائب وشفاء مريض. اه. قال ع ش قوله: من كلّ سرور قد يفهم تحريمه لا لسبب أصلاً فليُراجع ولا يُغذّ فيه؛ لأنه لعبٌ مجرّد. اه. أقول فيه توقّف ولو قال يفهم كراهته إلخ كان له وجه أخذاً ممّا مرّ في الشطرنج والغناء بشرطيهما بل قضية ما يأتي من قول الشارح والنهاية وقضية كلامه جلّ ما عداها من

نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالذُّفِّ فَقَالَ لَهَا: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ أَوْفِي بِنَذْرِكَ» وهذا يشهدُ لِتَحْيِ الْبُلْقِينِي أَنْ ضَرْبَهُ لِنَحْوِ قُدُومِ عَالِمٍ أَوْ سُلْطَانٍ لَا خِلَافَ فِيهِ وَيَشْهَدُ أَيْضًا لِنَذْبِهِ بِقَضْدِ الشَّرْوَ بِقُدُومِ نَحْوِ عَالِمٍ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ إِذِ الْمُبَاحُ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرُهُ وَلَا يُؤْمَرُ بِوَفَائِهِ لَكِنْ مَوْفِيهِ فِي التَّذَرُّ زِيَادَةٌ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِخْصَارِهَا هُنَا وَيُبَاحُ أَوْ يُسَنُّ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِنَذْبِهِ (وَإِنْ كَانَ فِيهِ جَلَا جَلُّ) لِإِطْلَاقِ الْخَبَرِ وَادِّعَاءِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِجَلَا جَلُّ يُخْتِاجُ لِإِبْثَابِهِ وَهِيَ إِمَّا نَحْوُ خَلْقٍ تُجْعَلُ دَاخِلُهُ كَذْفُ الْعَرَبِ أَوْ صُنُوجٍ عِرَاضٍ مِنْ صُفْرِ تُجْعَلُ فِي خُرُوقِ دَائِرَتِهِ كَذْفُ الْعَجَمِ وَيَجْلُ هَذِهِ جَزَمَ الْحَاوِي الصَّغِيرُ وَغَيْرُهُ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ أَشَدُّ إِطْرَابًا مِنَ الْمَلَاهِي الْمُتَّفَقِ عَلَى تَخْرِيجِهَا، وَأَطَالَ وَثَقِلَ عَنْ جَمْعِ حَرَمَتِهِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ضَرْبِهِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَقَوْلِ الْحَلِيمِيِّ يَخْتَصُّ جِلَّهُ بِالنِّسَاءِ وَدَّ الشُّبْكِيُّ (وَيَحْرُمُ ضَرْبُ الْكُوبَةِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَيَحْرُمُ اسْتِمَاعُهُ أَيْضًا (وَهِيَ طَبْلٌ طَوِيلٌ صَبِيحُ الْوَسْطِ) وَاسْتِغْنَى الطَّرَفَيْنِ لَكِنْ أَحَدُهُمَا الْآنَ أَوْسَعُ مِنَ الْآخَرِ الَّذِي لَا جِلْدَ عَلَيْهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْمِرَةَ أَيِ: الْقِمَارَ وَالْكُوبَةَ»؛ وَلَأنَّ فِي ضَرْبِهَا تَشْبِيهًا بِالْمُخَنَّثِينَ فَإِنَّهُ لَا يَتَأَدَّهَا غَيْرُهُمْ وَتَفْسِيرُهَا بِذَلِكَ هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَنْ فَسَّرَهَا بِالتَّرْدِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ.....

الطُّبُولُ الْإِنْحِ الْإِبَاحَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَشْهَدُ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقِينِيُّ مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ ضَرْبُ الدُّفِّ فِي أَمْرِ مُهْمٍّ مِنْ قُدُومِ عَالِمٍ أَوْ سُلْطَانٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا بَيَّنَّاهُ الْبُلْقِينِيُّ إِذَا لَمْ يَضْرِبْهُ لِنَحْوِ قُدُومِ الْإِنْحِ أَيْ وَلَا فَهُوَ جَائِزٌ قَطْمَاعٍ ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَشْهَدُ الْإِنْحِ) أَيْ الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيُبَاحُ أَوْ يُسَنُّ الْإِنْحِ) مُرَادُهُ بِهِ الدُّخُولُ عَلَى الْمَتْنِ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْإِطْلَاقِ الْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (كَذْفُ الْعَرَبِ) وَقَوْلُهُ: (كَذْفُ الْعَجَمِ) إِلَى (وَلَا فَرْقَ) وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ أَحَدُهُمَا) إِلَى (لِلْخَبَرِ). هـ. قَوْلُهُ: (يُخْتِاجُ لِإِبْثَابِهِ) قَدْ يُقَالُ الْأَضْلُ عَدَمُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَازَعَ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَنَازَعَةُ الْأَذْرَعِيِّ فِيهِ بِأَنَّهُ الْإِنْحِ مَزْدُودَةٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الضَّرْبَ بِالذُّفِّ فِيهِ صَنْجٌ أَشَدُّ إِطْرَابًا الْإِنْحِ مَمْنُوعٌ. اهـ. وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْمَنْعَ مُكَابَرَةٌ وَالْقَوْلُ بِإِبَاحَةِ الدُّفِّ الَّذِي فِيهِ الصَّنْجُ مَعَ حُرْمَةِ الصَّنْجِ وَخَذَهُ كَمَا مَرَّ بَعْدَهُ ظَاهِرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الدُّفُّ الَّذِي فِيهِ جَلَا جَلُّ. هـ. قَوْلُهُ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) أَيْ: وَاسْتِغْنَى الْوَاقِ الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنْ أَحَدُهُمَا الْآنَ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمِنْهُ أَيْضًا الْمَوْجُودُ فِي زَمَانٍ مَا أَحَدُ طَرَفَيْهِ أَوْ سَحَ الْإِنْحِ قَالَ ع ش أَفَادَ التَّغْيِيرُ بِمَنْهُ أَنَّ الْكُوبَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِيمَا سُدَّ أَحَدُ طَرَفَيْهِ بِالْجِلْدِ دُونَ الْآخَرِ بَلْ هِيَ شَامِلَةٌ لِذَلِكَ وَلَمَّا لَوْ سُدَّ طَرَفَاهُ مَعًا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَتَفْسِيرُهَا بِذَلِكَ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَالَ فِي الْمُهْتَمَاتِ: تَفْسِيرُ الْكُوبَةِ بِالطَّبْلِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: غَلِطَ مَنْ قَالَ إِنَّهَا الطَّبْلُ بَلْ هِيَ التَّرْدُ. اهـ. لَكِنْ فِي الْمُحْكَمِ الْكُوبَةُ الطَّبْلُ وَالتَّرْدُ فَجَعَلَهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا فَلَا يَحْسُنُ التَّغْلِيظُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَضِيَّةٌ كَلَامِهِ إِبَاحَةُ مَا عَدَاهَا مِنَ الطُّبُولِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ كَمَا قَالَه صَاحِبُ الذَّخَائِرِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَكِنْ مُرَادُهُمْ مَا عَدَا طُبُولَ اللَّهْوِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمِمَّنْ جَزَمَ بِتَخْرِيمِ طُبُولِ اللَّهْوِ الْعِمْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَغَيْرُهُمَا. اهـ. وَفِيهِ

جُلَّ ما عداها من الطُّبُولِ وهو كذلك وإن أطلقَ الجِراقيون تَحْرِيمَ الطُّبُولِ واعتمده الإسْئويُّ فقال: الموجودُ لأَيَّةِ المذهبِ تَحْرِيمُ الطُّبُولِ ما عدا الدُّفَّ (لا الرِّقَصُ) فلا يَحْرُمُ ولا يُكْرَهُ؛ لأنَّهُ مُجَرَّدُ حَرَكَاتٍ على استقامةٍ أو اعوجاجٍ؛ ولأنَّهُ بِحُكْمِ أَقْرَبُ الحَبْشَةِ عليه في مَسْجِدِهِ يومَ عِيدِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ واستثنى بعضُهم أربابَ الأحوالِ فلا يُكْرَهُ لهم وإن قلنا بكراهته التي جرى عليها جَمْعُ وَرَدِّه البُلْقِينِيَّ بأنَّهُ إن كان باختيارهم فهم كغيرهم وإلا فليسوا مُكَلَّفِينَ، ثم اعتمد القولُ بتَحْرِيمِهِ إذا كَثُرَ بحيثُ أسْقَطَ المُرُوءَةَ وما ذكره آخِروا فيه نَظَرٌ وأوَّلًا واضِحٌ جَلِيٌّ يَجِبُ طَرُدُهُ في سائِرِ ما يُحْكِي عن الصُّوفِيَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ ظُواهرَ الشَّرْعِ فلا يُخْتَلَجُ به؛ لأنَّهُ إن صَدَرَ عنهم

مِثْلُ إلى ما قاله الأذْءَعِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ والنِّهايةِ، وكَذَا ما لِيهِ الأَسْنَى حَيْثُ قال في شَرْحِ قولِ الرُّوضِ: ولا يَحْرُمُ من الطُّبُولِ إلَّا الكُوبَةُ ما نَصَّهُ ونازَعَ الإسْئويُّ في الحَضِرِ المَذْكُورِ فقال: هذا ما ذَكَرَهُ الغَزَالِيُّ قَبْلَهُ عليه الرَّافِعِيُّ والموجودُ لأَيَّةِ المذهبِ هو التَّحْرِيمُ فيما عدا الدُّفَّ وَرَدَّهُ الزَّزَكَشِيُّ بأنَّ أَكْثَرَهُم قَبِلُوهُ بِطَبَلِ اللَّهْوِ قال: وَمَنْ أَطْلَقَ التَّحْرِيمَ أَرَادَ بِهِ اللَّهْوُ أي فالمرادُ إلَّا الكُوبَةُ ونَحْوُها من الطُّبُولِ التي تُرَادُّ لِلَّهْوِ. اهـ. فَوُدَّ: (جُلَّ ما عداها إلخ) دَخَلَ فيه ما يَضُرُّهُ الفُقَرَاءُ وَيُسَمُّونَهُ طَبَلُ البازِ ومِثْلُهُ طَبْلَةُ المُسَحَّرِ فهُما جائِزَانِ ع ش عبارةِ البُجَيْرِمِيِّ والقاعدةُ أَنَّ كُلَّ طَبَلٍ حَلَالٌ إلَّا الكُوبَةُ المَذْكُورَةُ، وكُلُّ مِزْمَارٍ حَرَامٌ وَلَوْ من بَرَسِيمٍ أو قِرْيَةٍ إلَّا مِزْمَارُ التَّغْيِيرِ لِلحُجَّاجِ قال الحَلَبِيُّ: وكُلُّ ما حَرَّمَ حَرَّمَ التَّغْيِيرُ عليه؛ لأنَّهُ إِيْئَانَةٌ على المُنْصِيَةِ وهَلْ من الحَرَامِ لَعِبُ البَهْلَوَانِ واللَّعِبُ بالْحَيَاتِ والرَّاجِحُ الجَلُّ حَيْثُ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَيَجُوزُ التَّغْيِيرُ على ذلك انتهى. اهـ. وقوله: (إِنَّ كُلَّ طَبَلٍ حَلَالٌ إلَّا الكُوبَةُ) قد مرَّ ما فيه. فَوُدَّ: (واغتفذه الإسْئويُّ إلخ) تَقَدَّمَ رَدُّهُ آنِفًا عن الأَسْنَى.

فَوُدَّ (سني): (لا الرِّقَصُ) سَيَاتِي تَفْصِيلُ إسْقَاطِ الرِّقَصِ المُرُوءَةِ سَم. فَوُدَّ: (فلا يَحْرُمُ) إلى قوله: (ثم اغتفد) في الْمُغْنِي وإلى قوله: (لأنَّهُ إن صَدَرَ) في النِّهاية. فَوُدَّ: (ولا يُكْرَهُ) بَلْ يَأْخُذُ مُغْنِي وَشَيْخُ الإسلام. فَوُدَّ: (واستثنى بعضهم إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي، وقيل: يُكْرَهُ وَجَرَى عليه القِفَالُ وفي الإخْيَاءِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ أربابِ الأحوالِ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِوَجْدٍ فَيَجُوزُ لَهُمْ أي بلا كراهيةٍ وَيُكْرَهُ لِغَيْرِهِمْ قال البُلْقِينِيُّ: ولا حاجةَ لاسْتِثْنَاءِ أربابِ الأحوالِ؛ لأنَّهُ ليس باختيارٍ فلا يوصَفُ بإباحةٍ ولا غيرِها. اهـ. وهذا ظاهرٌ إذا كانوا مَوْصُوفِينَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وإلَّا فَتَجِدُ أَكْثَرَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ ليس مَوْصُوفًا بِهَذِهِ ولذا قال ابنُ عبيد السلام: الرِّقَصُ لا يَتَعَاطَاهُ إلَّا نَاقِصُ العَقْلِ ولا يَصْلُحُ إلَّا لِلنِّسَاءِ. اهـ. فَوُدَّ: (جَمْعُ) منهم القِفَالُ كما مرَّ آنِفًا. فَوُدَّ: (فهم كغيرهم) أي في الإباحةِ على الرَّاجِحِ والكراهةِ على خِلَافِهِ. فَوُدَّ: (ثم اغتفد القولُ بتَحْرِيمِهِ إلخ) والأَوْجَحُ خِلَافُهُ نِهَايَةً وَلَكِنْ تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ كما يَأْتِي ع ش. فَوُدَّ: (وما ذَكَرَهُ آخِروا) أي اعْتِمَادُ القولِ بتَحْرِيمِهِ إذا كَثُرَ إلخ. فَوُدَّ: (وأوَّلًا) أي التُّرُدُ بأنَّهُ إن كان إلخ. فَوُدَّ: (لأنَّهُ إن صَدَرَ إلخ) الأَخْصَرُ المُنَاسِبُ لاحْتِمَالِ صُدُورِهِ عنهم بغيرِ اخْتِيَارٍ.

فَوُدَّ: (لا الرِّقَصُ) سَيَاتِي تَفْصِيلُ إسْقَاطِ الرِّقَصِ المُرُوءَةِ. فَوُدَّ: (ثم اغتفد القولُ بتَحْرِيمِهِ) والأَوْجَحُ خِلَافُهُ ش م ر.

في حال تكليفهم فهم كغيرهم أو مع غيبتهم لم يكونوا مكلفين به وقد مر في الردة في رد كلام اليافعي ما يجب استخضاره هنا ونقل الإسوي عن الجز بن عبد السلام أنه كان يرفض في السماع يُحتمل على مجرود القيام والتحريك لغلبة وجد وشهود وإرد أو تجل لا يعرفه إلا أهله نفصا الله بهم أمين، ومن ثم قال الإمام إسماعيل الحضرمي في موقف الشمس لما سُئل عن قوم يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروحون قلوبهم بالأصوات الحسنة حتى يصيروا روحانيين فهم بالقلوب مع الحق وبالأجساد مع الخلق ومع هذا فلا يؤمن عليهم العدو فلا يرى عليهم فيما فعلوا ولا يُفتنّدى بما قالوا. اهـ. وعن بعضهم تُقبل شهادة الصوفية الذين يرفضون على الدف لاعتقادهم أن ذلك قرينة كما تُقبل شهادة حنفي شرب التبيذ لاعتقاده إباحته وكذا كل من فعل ما اعتقد إباحته. اهـ. ورد بأنه خطأ قبيح؛ لأن اعتقاد الحنفي نشأ عن تقليد صحيح ولا كذلك غيره وإنما منشؤه الجهل والتقصير فكان خيالاً باطلاً لا يلتفت إليه (إلا أن يكون فيه تكسر كفعل المُختب) بكسر التون وهو أشهر وفتحها وهو أفصح فيحرم على الرجال والنساء وإن نازع فيه الإسوي وغيره وهو من يتخلق بخلق النساء حركة وهينة

• فود: (يُحتمل) أي المنقول. • فود: (هؤلاء قوم إلخ) مقول القول. • فود: (العدو) أي الشيطان والنفس. • فود: (فلا يرى) أي لا يُعترض. • فود: (بما قالوا) أي وفعلوا. • فود: (وعن بعضهم تُقبل إلخ) قد يؤيد قول هذا البعض قبول شهادة المُبتدع الذي لا يكفر ببدعيته بالأزلي، ولا يرد عليه قول الشارح ورد بأنه إلخ فتدبره إن كنت من أهله. اهـ. سيد عمر أقول قد يُفرق بوجوب تقليد غير المُجتهدين له بالاتفاق في الفروع وعده في الأصول وإيضاً قد تقدّم عن المُعني عن السبكي ما يوافق الرد المذكور بزيادة تشديد. • فود: (بكسر التون) إلى قوله ورؤى الخطيب في النهاية إلا قوله: وإن نازع فيه الإسوي وغيره وكذا في المُعني إلا ما أتبه عليه. • فود: (وهو أشهر وفتحها وهو أفصح) وفي البُخيري عن عبد البر عكسه، ويوافقه قول المُعني وهو بكسر التون أفصح من فتحها وبالمثل من يتخلف إلخ وفيه ش ما نصّه قد يتوقف في كونه أي الفتح أفصح بل في صحته مع تفسيره بالمتنبه بالنساء فإنه يقتضي تعين الكسر إلا أن يقال في توجيه الفتح أن غير الفاعل يُشبه الفاعل بالنساء فيصير معناه مُشْتَبِه بالنساء. اهـ. • فود: (فيحرم على الرجال إلخ) ومما عمت به البلوى ما يُفعل في وفاء التيل من رجل يزني بزينة امرأة ويُسمونه عروس البحر فهذا ملمون فقد «لعن رسول الله ﷺ المُتنبهين من الرجال بالنساء» فيجب على ولي الأمر وكل من له قدرة على إزالة ذلك منعه منه مُعني وفي هامشه بلا عزو ما نصّه ومنه أيضاً ما يُفعل في الأفراح من تزيين شاب أمرد بفاخر زينة النساء وتحريكه بحر كتبه، ورفع صوته بكلامهن بل ويأتي هو ورفقته بأقبح من فاعلهن، وأشنع من كلامهن ويُسمون ذلك خيال شاميات قبحهم الله وجلساءهم أهل الضلالات المُقرّين لهم على تلك القبيحات المُحرّمات. اهـ. • فود: (حركة إلخ) أي فيها مُعني. • فود: (وهينة) الواو بمعنى أوع ش أي كما عبّر به المُعني.

وعليه حُجِلَت الأحاديثُ بلفظه، أما مَنْ يَقُولُ ذلكَ خَلْفَهُ من غيرِ تَكْلُفٍ فلا يَأْتِمُّ بِهِ (وَيْحَا قَوْلُ) أَي: إِنْشَاء (بِشْفَرٍ وَإِنْشَاءُهُ) وَاسْتِمَاعُهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَهُ شُعْرَاءُ يُضْفِي إِلَيْهِمْ كَحَسَّانَ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَكَغَبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ وَرَوَى الْخَطِيبُ فِي جَامِعِهِ أَنَّهُ قُرِئَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قُرْآنٌ وَأُنْشِدَ شِغْرٌ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُرْآنٌ وَشِغْرٌ فِي مَجْلِسِكَ قَالَ: «نَعَمْ»، وَأَنَّ أَبَا بَكْرَةَ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أَعْرَابِيٌّ يُنْشِدُ الشُّغْرَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْقُرْآنُ أَوِ الشُّغْرُ فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرَةَ هَذَا مَرَّةٌ وَهَذَا مَرَّةٌ» وَاسْتَنْشَدَ مِنْ شِغْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ مِائَةَ بَيْتٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَي: لِأَنَّ أَكْثَرَ شِغْرِهِ حِكْمٌ وَأَمْثَالٌ وَتَذَكِيرٌ بِالْبَغْيِ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ: «كَأَذَى: أُمَيَّةُ أَنْ يُسْلِمَ» وَرَوَى الْبُخَارِيُّ «لَنَّ مِنَ الشُّغْرِ لِحِكْمَةٍ» وَاسْتَحَبَّ الْمَاوَزْدِيُّ مِنْهُ مَا حَدَّثَ عَنْ مَعْصِيَةٍ أَوْ خُتٍّ عَلَى خَيْرٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ مِنْ صَحِيحَةٍ لِصَدَاقٍ تَعْلِيْمِهِ حِينَئِذٍ (إِلَّا أَنْ يَهْجُو) فِي شِغْرِهِ مُعَيَّنًا غَيْرَ حَرْبِيٍّ وَإِنْ تَأَذَّى قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ بِخِلَافِ الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ مَعْصُومٌ وَمَقْتَضَى كَلَامِ بَعْضِهِمْ إِلْحَاقُ كُلِّ مُهْذِرٍ بِالْحَرْبِيِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُرْتَدِّ دُونَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُخْصَنِ وَغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ بِفِسْقِهِ.....

• قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ تَكْلُفُ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (قُرْآنٌ وَشِغْرٌ فِي مَجْلِسِكَ) أَيِ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ. • قَوْلُهُ: (الْقُرْآنُ أَوِ الشُّغْرُ) لَعَلَّ الْمَعْنَى تَخْتَارُ الْقُرْآنَ أَوِ الشُّغْرَ إلخ. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْشَدَ) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ كَغَبَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَيُؤَيِّدُهُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ تَأَذَّى قَرِيْبُهُ الْمُسْلِمُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَصَدَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ حَرَمٌ إِلَى جَزْمًا. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَنْشَدَ مِنْ شِغْرِ أُمَيَّةَ إلخ) أَيِ طَلَبَ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَنْ يُنْشِدَ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (ابْنُ الصَّلْتِ) عِبَارَةٌ مُسْلِمٌ وَالتَّهْيَاةُ ابْنُ أَبِي الصَّلْتِ. • قَوْلُهُ: (رَوَاهُ مُسْلِمٌ) لَفْظُهُ عَنْ «صَمْرِ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَفَعَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَقَالَ هَلْ مَعَكَ مِنْ شِغْرِ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: هِيَ فَأَنْشَدْتُهُ بَيْتًا فَقَالَ: هِيَ، ثُمَّ أَنْشَدْتُهُ بَيْتًا فَقَالَ: هِيَ حَتَّى أَنْشَدْتُهُ مِائَةَ بَيْتٍ». اهـ. • قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الشُّغْرِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ خُتٍّ عَلَى خَيْرٍ) يُؤَيِّدُهُ مَا تَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ وَالْأَذْرَعِيِّ فِي الْجَدَاءِ فَرَاغَهُ سَيِّدُ هَمَزٍ. • قَوْلُهُ: (فِي شِغْرِهِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ ش. • قَوْلُهُ: (مُعَيَّنًا) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَيَحْرُمُ هَجْوُ غَيْرِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالْفَاسِقِ الْمُتَجَاهِرِ مُطْلَقًا عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى نَصُّهَا وَمَحَلُّ التَّحْرِيمِ الْهَجَاءُ إِذَا كَانَ لِمُسْلِمٍ فَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ أَوْ غَيْرِ مَعْصُومٍ وَجَازَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ حَسَنًا بِهَجْوِ الْكُفَّارِ بَلْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِأَنَّهُ مَتَدَوِّبٌ وَمِثْلُهُ فِي جَوَازِ الْهَجْوِ الْمُتَبَدِّعُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِخْبَاءِ وَالْفَاسِقِ الْمُغْلَبِ كَمَا قَالَ الْعِمْرَانِيُّ وَنَحْوَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جَوَازُ هَجْوِ الْكَافِرِ الْغَيْرِ الْمُخْتَرَمِ الْمُعَيَّنِ وَعَلَيْهِ قِيَاسُ قَوْلِهِ عَدَمَ جَوَازِ لَعْنِهِ بِأَنَّ اللَّعْنَ الْإِنْعَادُ مِنَ الْخَيْرِ وَلَا يَحْتَقِقُ بَعْدَهُ مِنْهُ فَقَدْ يُخْتَمُ لَهُ بِخَيْرٍ بِخِلَافِ الْهَجْوِ. اهـ. وَهِيَ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِطْلَاقِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَهُ: مُعَيَّنًا أَنْظُرْ هَلْ مِنْهُ هَجْوُ أَهْلِ قَرْيَةٍ أَوْ بَلَدَةٍ مُعَيَّنَةٍ. اهـ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الذَّمِّ) أَيِ وَنَحْوِهِ نَهَايَةً. • قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ الزَّانِي إلخ) أَيِ: كِتَابِكَ الصَّلَاةِ، وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ بِشَرْطِهِمَا. • قَوْلُهُ: (وَغَيْرِ مُتَجَاهِرٍ إلخ) عَطَفَ عَلَى غَيْرِ حَرْبِيٍّ. • قَوْلُهُ: (مُتَجَاهِرٍ بِفِسْقِهِ) أَيِ بِمَا جَاهَرَ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ سَيِّدِ عَمَرَ.



وغير مبتدع ببدعته فيحرم وإن صدق أو كان بتعريض كما في الشرح الصغير وتُرَدُّ به شهادته للإيذاء وأيَّم حاكيه دون مُنْشِئِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُبْدِعُ لَهُ فَيَكُونُ إِثْمُهُ أَشَدُّ. (أو يُفْحَشُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكسْرِ ثَالِثِهِ أَي: يُجَاوِزُ الْحُدَّ فِي الْإِطْرَاءِ فِي الْمَدْحِ وَلَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُهُ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فَيَحْرُمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَذِبَ وَتُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَإِنْ قَصَدَ إِظْهَارَ الصَّنْعَةِ لَا إِيْهَامَ الصَّدَقِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي قَوَاعِيدِهِ: وَلَا تَكَاذُ تَجِدُ مَذَاخِلًا إِلَّا رَدًّا وَلَا هَجَاءً إِلَّا نَذْلًا (أو يُعْرَضُ بِامْرَأَةٍ مُقَيَّنَةٍ) بِأَنْ يَذْكُرَ صِفَاتِهَا مِنْ نَحْوِ طَوْلِ وَحُسْنٍ وَصُدُغٍ وَغَيْرِهَا فَيَحْرُمُ أَيْضًا وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِيْذَاءِ وَهَئِذَاكَ الشَّرُّ إِذَا وَصَفَ الْأَعْضَاءَ الْبَاطِنَةَ وَمَحَلَّهُ فِي غَيْرِ خَلِيلَتِهِ، أَمَّا

□ فَوَدَّ: (وغير مُتَّبِعٍ بِدَعْوَتِهِ) دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ الْمُتَّبِعِ وَالْمُبْتَدِعِ بِغَيْرِ بَدْعَتِهِ أَمَّا هَجْوُهُ بِدَعْوَتِهِ فَلَا يَحْرُمُ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِدَعْوَتِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ أَي: هَجَاءَ بِدَعْوَتِهِ. □ فَوَدَّ: (فَيَحْرُمُ) أَي: هَجْوُ غَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ. □ فَوَدَّ: (كما في الشرح الصغير) بَلْ رَجَّحَهُ الْأَصْلُ أَيِ الرِّزْوَةِ حَيْثُ قَالَ وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ هَجْوًا كَالصَّرِيحِ وَقَالَ ابْنُ كَيْسٍ لَيْسَ التَّعْرِيفُ هَجْوًا انْتَهَى. اهـ. أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (وتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ) هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا هَجَاءَ بِمَا يَفْسُقُ بِهِ كَأَنَّ أَكْثَرَ مِنْهُ وَلَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ بِقَرِينَةٍ مَا مَرَّ أَسْنَى وَلَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى الْإِطْلَاقُ كَالرِّزْوِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِشَرْطِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَيَّنَّ فِي زَوَاجِرِهِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (لِلْإِيْذَاءِ) أَيِ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا وَنَحْوَهُ نِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُبْدِعُ لَهُ) أَيِ بَأَنَّ كَانَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ سِرًّا فَأَذَاعَهُ وَهَتَكَ بِهِ سِرَّ الْمَهْجُوِّ أَسْنَى. □ فَوَدَّ: (أو يُفْحَشُ) قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُنْهَجِ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ فَعَلِيهِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَي: يُجَاوِزُ الْخُ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُرَادِ. □ فَوَدَّ: (بِضَمِّ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: إِنْ أَكْثَرَ إِلَى قَالَ وَقَوْلُهُ وَنَارَعَ إِلَى وَبِالْمُعَيَّنَةِ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (الْإِطْرَاءُ) أَيِ الْمُبَالِغَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ) لَعَلَّ ضَابِطَ الْإِكْثَارِ أَنْ لَا تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ التَّشْيِيدِ بِالْإِكْثَارِ فِي الْهَجْوِ وَالتَّعْرِيفِ مَعَ تَغْلِيلِهِمَا الْمَذْكُورِ أَيِ الْإِيْذَاءِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ لَعَلَّ ضَابِطُ الْإِكْثَارِ الْخُ الْأَوَّلَى لَعَلَّ الرَّدَّ بِالْإِكْثَارِ مُقَيَّدٌ بِأَنْ لَا تَغْلِبَ الْخُ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّتُهُ الْخُ قَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْهُ عَنْ زَوَاجِرِ الشَّارِحِ التَّضَرُّعُ بِذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيَقَعُ لِبَعْضِ فَسَقَةِ الشُّعْرَاءِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (لَا إِيْهَامَ الصَّدَقِ) كَذَا فِي الرِّزْوِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ كَمَا فِي الْحَلِيِّ.

□ فَوَدَّ: (وَرَدًّا) وَقَوْلُهُ نَذْلًا كِلَاهُمَا يَفْتَحُ فَسُكُونُ الْخَسِيسِ قَامُوسٌ. □ فَوَدَّ: (وَهَئِذَاكَ الشَّرُّ) لَعَلَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا عَرَّبَ بِهِ النَّهْيَةُ. □ فَوَدَّ: (إِذَا وَصَفَ الْخُ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ. □ فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ خَلِيلَتِهِ) أَيِ غَيْرِ زَوْجَتِهِ وَأَمَّتِيهِ.

□ فَوَدَّ: (وتُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِشَرْطِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ بَيَّنَّ فِي زَوَاجِرِهِ أَنَّهُ كَبِيرَةٌ. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَكْثَرَ مِنْهُ) لَعَلَّ ضَابِطَ الْإِكْثَارِ أَنْ لَا تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ، وَقَضِيَّةُ عَدَمِ التَّشْيِيدِ بِالْإِكْثَارِ فِي الْهَجْوِ وَالتَّعْرِيفِ مَعَ تَغْلِيلِهِمَا الْمَذْكُورِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا كَبِيرَةٌ.

هي فإن ذكر منها ما حقه الإخفاء كما يَتَقَيُّقُ بينهما عند الخلوة حُرْمٌ كما في شرح مسلم لكن جَزَمًا بكَرَاهَتِهِ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ أَبْضًا وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ كَقَبَ بْنَ رَهَيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَبَّ بِزَوْجَتِهِ بِنْتِ عَمِّهِ شَعَادَ فِي قَصِيدَتِهِ بَأَنَّهُ شَعَادُ الْمَشْهُورَةِ وَأَنَّهُمَا بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِالْمَرْأَةِ الْأَمْرَدُ فَيَحْرُمُ وَإِنْ لَمْ يُغَيِّنْهُ عَلَى مَا قَالَهُ الرَّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُلُ بِحَالٍ بَلْ يَمْشِي إِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَمْشِي لَكِنْ اعْتَبَرَ الْبَقْوَى وَغَيْرُهُ تَعْيِينُهُ أَبْضًا وَنَازَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الرَّوْيَانِيُّ فِي إِطْلَاقِ الْفِسْقِ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَازِمِ عَشْقِهِ أَنْ يَكُونَ بِشَهْوَةٍ مُحْرَمَةٌ وَلِهَذَا عَدَّوْا مِنَ الشُّهَدَاءِ الْمَيْتَ عَشَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ يَكْتُمَ وَيَعْفُ. وَهَذَا لَمْ يَكْتُمْ عَلَى أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ وَغَيْرَهُ قَدَّوْا الشَّهَادَةَ بِعَشْقٍ غَيْرِ الْأَمْرَدِ وَبِالْمُعَيَّنَةِ غَيْرِهَا فَلَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّ غَرَضَ الشَّاعِرِ تَحْسِينُ صُنْعَتِهِ لَا تَحْقِيقَ الْمَذْكُورِ قِيْدَ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكْتُمْ مِنْهُ لِبِنَاءِ الشَّيْخِينَ الْإِطْلَاقَ عَلَى ضَعِيفٍ

فُود: (مَا حَقَّهُ الْإِخْفَاءُ الْإِنْفُ) أَي: أَوْ أَعْضَائِهَا الْبَاطِنَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي هُنَا وَلَوْ شَبَّ بِزَوْجَتِهِ أَوْ أُمَّتِهِ بِمَا حَقَّهُ الْإِخْفَاءُ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِسُقُوطِ مَرْوُوعَتِهِ، وَكَذَلِكَ وَصَفَ زَوْجَتَهُ أَوْ أُمَّتَهُ بِأَعْضَائِهَا الْبَاطِنَةِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِأَصْلِهِ، وَإِنْ نَوَّعَ فِي ذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ وَقِيلَ زَوْجَةُ الْإِنْفُ وَقَرَنَ فِي الرِّوَايَةِ بِالتَّجِيلِ أَنْ يَخْشِيَ مَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا فِي الْخُلُوةِ مِمَّا يَسْتَحْيِي مِنْهُ وَكَذَا صَرَّحَ فِي النِّكَاحِ بِكَرَاهَتِهِ لَكِنْ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ حَرَامٌ. اهـ. فُود: (لَكِنْ جَزَمَ بِكَرَاهَتِهِ) وَكَذَا جَزَمَ بِهَا الْأَسْنَى وَالتَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي قَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ تَتَّذَّرْ بِإِظْهَارِهِ وَإِلَّا حَرَّمَ. اهـ. فُود: (وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ الْإِنْفُ) أَي لِسُقُوطِ الْمَرْوُوعَةِ بِذَلِكَ رَوْضٌ وَمُغْنِي، نَمَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ هُنَا عَدَمَ اشْتِرَاطِ الْإِنْفَارِ لَكِنْ كَلَامُهُمُ الْآتِي فِي شَرْحِ وَائْتَارُ حِكَايَاتِ الْإِنْفِ قَدْ يُعِيدُ اشْتِرَاطَهُ بَلْ كَلَامُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى كَالصَّرِيحِ فِيهِ حَيْثُ اقْتَصَرَ هُنَا عَلَى كَلَامِ الْبَلْقِينِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ وَسَكَنَّا عَنْ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ كَمَا يَأْتِي. فُود: (وَإِلَّا فَلَا) وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يَكْتُمُ مِنْ ذَلِكَ وَإِلَّا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ قَالَهُ الْجُرْجَانِيُّ مُغْنِي وَأَسْنَى وَيُقِيدُهُ أَبْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكْتُمِ الْإِنْفُ. فُود: (لَكِنْ اعْتَبَرَ الْبَقْوَى وَغَيْرُهُ تَعْيِينَةً) اِغْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالتَّهَائِيَّةُ وَالْمُغْنِي.

فُود: (قِيلُوا الشَّهَادَةُ) أَي شَهَادَةُ الْمَيْتِ عَشَقًا. فُود: (وَبِالْمُعَيَّنَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فَلَاكُلِّ فِي التَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَحَلُّهُ إِلَى وَيَقَعُ. فُود: (وَبِالْمُعَيَّنَةِ غَيْرِهَا الْإِنْفُ) وَلَيْسَ ذِكْرُ امْرَأَةٍ مَجْهُولَةٍ كَلِيلًا تَعْيِينًا رَوْضٌ وَمُغْنِي. فُود: (فِيهِ) أَي فِي تَشْبِيهِ غَيْرِ الْمُعَيَّنَةِ. فُود: (وَمَحَلُّهُ) أَي عَدَمُ الرَّدِّ بِذَلِكَ عِبَارَةُ الْأَسْنَى فِي شَرْحِ قَوْلِ الرِّوَايَةِ وَالتَّشْبِيهِ بِغَيْرِ مُعَيَّنٍ لَا يَضُرُّ نَفْسَهُ وَمَا اقْتَضَاهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ مَعَ الْكَثْرَةِ بِنَاءِ الْأَصْلِ عَلَى ضَعِيفٍ قِيْدُ كَلَامِ الْأَصْلِ بِالْقَلِيلِ. اهـ.

فُود: (لَكِنْ جَزَمَ بِكَرَاهَتِهِ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ الْإِنْفُ) فِي الصَّنِيعِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ رَدَّهَا عَلَى الْكَرَاهَةِ أَيْضًا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ دَلَالَتُهُ عَلَى قِلَّةِ الْمَرْوَةِ، وَعَدَمُ الْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الرِّوَايَةِ وَالتَّشْبِيهِ بِمُعَيَّنَةٍ، وَوَصَفَ أَعْضَائِهَا الْبَاطِنَةَ وَلَوْ زَوْجَتَهُ مُسْقِطٌ لِلْمَرْوَةِ. اهـ. وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ شَرْحِهِ وَجَوَابِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ رَدُّ الشَّهَادَةِ عَلَى الْكَرَاهَةِ أَيْضًا.

ويقع لبعض فسقة الشُّعراء نصبُ قرائنٍ تُدَلُّ على التعمين وهذا لا شكَّ أَنَّهُ مُعَيَّنٌ (والمُروءةُ تَخْلُقُ بِخُلُقِ أُمَثَالِهِ فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْمُزَيَّفَةَ تَخْتَلِفُ بِذَلِكَ غَالِيًا بِخِلَافِ الْعَدَالَةِ فَإِنَّهَا مَلَكَةٌ رَاسِخَةٌ فِي النَّفْسِ لَا تَتَغَيَّرُ بِعُرُوضٍ مُنَافٍ لَهَا وَهَذِهِ أَحْسَنُ الْمَبَارَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي تَعْرِيفِ الْمُرُوءَةِ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِخُلُقِ أُمَثَالِهِ الْمُبَاحَةِ غَيْرِ الْمُزَيَّرَةِ بِهِ فَلَا نَظَرَ لِحُلُقِ الْقَلَنْدَرَةِ فِي خُلُقِ اللَّحَى وَنَحْوِهَا (فَالْأَكْلُ فِي سَوِيٍّ وَالْمَشْيُ) فِيهِ (مَكْشُوفُ الرَّأْسِ) أَوِ الْبَدَنُ.....

هـ فُودُ: (لَا شَكَّ أَنَّهُ مُعَيَّنٌ) أَيِ قَيِّسُ قُتْرُ شَهَادَتِهِ بِذَلِكَ وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ.

(فَرُخْ): شُرْبُ الْخَمْرِ عَمْدًا مَعَ الْجَلْمِ بِالتَّخْرِيمِ يَوْجِبُ الْحَذَرَ وَرَدَّ الشَّهَادَةَ وَإِنْ قُلَّ الْمَشْرُوبُ وَلَمْ يُسَكَّرْ وَتُرِدَّ شَهَادَةُ بَائِعِهَا وَمُشْتَرِيهَا لِغَيْرِ حَاجَةٍ كَتَدَاوٍ وَقَصْدُ تَخْلُلٍ لَا مُمَسِّكِيهَا قَرُبًا قَصْدُ بِإِمْسَاكِهَا التَّخْلُلُ وَلَا عَاصِرِهَا وَمُقْتَصِرِهَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ شُرْبَهَا أَوْ الْإِعَانَةَ عَلَيْهِ وَالْمَطْبُوحُ مِنْهَا كَالْتَبِيذِ فَإِذَا شُرِبَ مِنْ أَحَدِهِمَا الْقَدْرُ الْمُسَكَّرُ حُدَّ وَرُدَّتْ شَهَادَةُ وَلَوْ شُرِبَ مِنْهُ قَدْرًا لَا يُسَكَّرُ وَاعْتَقَدَ إِيَّاحَتَهُ كَالْحَقْنِيِّ حُدَّ وَلَمْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ وَإِنْ اعْتَقَدَ تَخْرِيمَهُ حُدَّ وَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَمَنْ وُطِئَ أَمَتُهُ وَهُوَ يَظُنُّهَا أَجْنَبِيَّةً رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لَا مَنْ وُطِئَ أَجْنَبِيَّةً وَهُوَ يَظُنُّهَا أَمَتَهُ اغْتِيَارًا بِإِعْتِقَادِهِ فِيهِمَا، وَإِنْ نَكَحَ بِلَا وَلِيٍّ أَوْ نَكَحَ نِكَاحَ مُنْعَةٍ وَوُطِئَ فِيهَا وَهُوَ يَعْتَقِدُ الْجِلَّ لَمْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ، أَوْ الْحُرْمَةُ رُدَّتْ لِذَلِكَ وَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ مُلْقِطِ الثَّارِ وَإِنْ كَرِهَ التَّقَاطُعَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ عِنْدَ جَمَاعَةٍ وَتُرَدُّ شَهَادَةُ مَنْ تَعَوَّدَ حُضُورَ الدَّعْوَةِ بِلَا نِدَاءٍ أَوْ ضَرُورَةٍ قَالَ فِي الْأَصْلِ أَوْ اسْتِحْلَالَ صَاحِبِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مُحَرَّمًا إِلَّا دَعْوَةَ السُّلْطَانِ وَنَحْوِهِ فَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ مَنْ تَعَوَّدَ حُضُورَهَا؛ لِأَنَّهُ طَعَامٌ عَامٌّ. اهـ.

هـ فُودُ (السُّبِّي): (والمُروءةُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا وَبِالْهَمْزِ وَإِبْدَالِهَا وَأَوَا مَلَكَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ الْخُ قَالَهُ التَّلْمِيسَانِيُّ وَفِي الْمِصْبَاحِ آدَابُ نَفْسَانِيَّةٍ تَحْمِلُ مُرَاعَاتِهَا الْإِنْسَانَ عَلَى مَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَجَمِيلِ الْعَادَاتِ اهـ. ع ش. هـ فُودُ: (لِأَنَّ الْأُمُورَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ كَشَفَ فِي الْمُغْنِيِّ. هـ فُودُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَنَةِ وَالْبُلْدَانِ مُغْنِي. هـ فُودُ: (فَلِإِنَّهَا مَلَكَةٌ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّ الْفُسْقَ يَسْتَوِي فِيهِ الشَّرِيفُ وَالْوَضِيعُ. اهـ. هـ فُودُ: (وَلَا تَتَغَيَّرُ بِعُرُوضٍ مُنَافٍ لَهَا) إِنْ أَرَادَ حَقِيقَةَ الْمُنَافِي فَقِي عَدَمُ التَّغْيِيرِ نَظَرُ سَمٍ، وَقَدْ يُدْفَعُ النَّظَرُ بِأَنْ يُرَادَ بِالْعُرُوضِ التَّيَسُّرُ لَا الْإِتِّصَافُ بِالْفِعْلِ.

هـ فُودُ: (وَهَذِهِ) أَيِ عِبَارَةُ الْمُتَيْنِ. هـ فُودُ: (فِي تَعْرِيفِ الْمُرُوءَةِ) أَيِ الْمَقُولَةِ فِيهِ. هـ فُودُ: (لَكِنَّ الْمُرَادَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَاعْتَزَّضَ الْبُلْقَيْنِي عَلَى عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ خُلُقُ أُمَثَالِهِ حَلَقُ اللَّحَى كَالْقَلَنْدَرَةِ مَعَ فَقْدِ الْمُرُوءَةِ فِيهِمْ، وَقَدْ أَشْرَزَتْ إِلَى رَدِّ هَذَا بِقَوْلِي مِمَّنْ يُرَاعِي مَنَاجِيحَ الشَّرْعِ، وَأَدَانَهُ. اهـ. أَيِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِخُلُقِ أُمَثَالِهِ. هـ فُودُ: (الْمُبَاحَةُ) أَيِ الْخُلُقِ الْمُبَاحَةِ. هـ فُودُ: (وَنَحْوِهَا) أَيِ الْقَلَنْدَرَةِ.

هـ فُودُ (السُّبِّي): (فَالْأَكْلُ فِي سَوِيٍّ) أَيِ لِغَيْرِ سَوِيٍّ رَوْضٌ، وَمُغْنِي. هـ فُودُ: (أَوِ الْبَدَنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا يُقِيدُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى (يُسْقِطُهَا)، وَقَوْلُهُ: (بَسَدَ لَيْلِي)، وَقَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ) إِلَى (قَالَ

هـ فُودُ: (لَا تَتَغَيَّرُ بِعُرُوضٍ مُنَافٍ الْخُ) إِنْ أُرِيدَ حَقِيقَةُ الْمُنَافِي فَقِي عَدَمُ التَّغْيِيرِ نَظَرُ.

غير العورة أو كشف ذلك فيها وإن لم يمشِ ممن لا يليق به ذلك وإن كان الأكل ماشياً لثافه ما لم يكن خالياً فيما يظهر يُسقطها لخبير الطبراني بسندٍ لَيْنٍ «الأكل في السوق ذناءة» ومثله الشرب إلا إن صدق جوؤه أو عطشُه قال الأزرعي: أو كان يأكل حيث وجد لتقلُّله وبراءته من التكلف العادي قال البلقيني: أو أكل داخل حانوت مُستتراً ونظر فيه غيره وهو الحق فيمن لا يليق به ذلك قلت أو كان صائماً مثلاً فقصَدَ المُبادرةَ بشئة الفطر لِغذره (وقبله زوجة أو أمة) في نحو فيها لا رأسها أو وضع يده على نحو صدرها (بَحْضَرَة النَّاسِ) أو أجنبي يُسقطها بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته وتوقف البلقيني في تقبيلها بحضرة الناس أو الأجنبيةات ليلة جلاليها ولا وجه في التوقف في ذلك؛ لأنه لا يفعله إلا من لا خلاق له كما في قوله. (واكتار حكايات مُضحكة) للحاضرين أو فعل خيالات كذلك.....

البلقيني) وما أتبه عليه. فؤد: (غير العورة) أي أما كشفها فحرامٌ مُعني. فؤد: (ممن لا يليق به إلخ) راجعٌ لجميع ما مرَّ، وزاد المُعني، ولغير مُحرَّم بئسك. اه. فؤد: (ماشياً) والآنسب في سوق. فؤد: (يُسقطها) أشار به إلى أن قول المُصنِّف الآتي يُسقطها خبرٌ قوله: (فالأكل)، وما عطف عليه بتأويل كل واحد. فؤد: (ومثله الشرب) عبارةُ النهاية، وقيس به الشرب. اه. قال ع ش: ويؤخذ منه أن ما جرَّت به العادة من شرب القهوة، والدخان في بيوتها أو على مساطبها يُخل بالمروءة، وإن كان المتعاطي لذلك من السوق الذين لا يختشمون ذلك. اه. فؤد: (ومثله الشرب) إلى قوله: (وهو الحق) في المُعني الآقوله: (قال) إلى (قال). فؤد: (إلا إن صدق إلخ) أي غلب إلخ المُعني. فؤد: (لتقلُّله) أي عدّه نفسه حقيراً. فؤد: (قال البلقيني: إلخ) عبارةُ النهاية نعم لو أكل داخل حانوت مُستتراً بحيث لا ينظره غيره أو ممن يليق به أو كان صائماً إلخ أتجه عُذره حينئذ. اه. قال ع ش قوله: بحيث لا ينظره غيره أي من المازين أما لو نظره من دخل ليأكل أيضاً فتبني أن لا يُخل بالمروءة. اه. فؤد: (ونظر فيه غيره) عبارةُ المُعني وفيه كما قال ابن شُهبة نظر. اه. فؤد: (وهو الحق) أي التَّطهير. فؤد: (سني: وقبله زوجة إلخ) أو حكاية ما يفعله معها في الخلوة رَوْض، ومُعني. فؤد: (في نحو فيها) أي كزوجها. فؤد: (لا رأسها) إلى قوله، وتوقف البلقيني في المُعني. فؤد: (لا رأسها) أي ونحوه مُعني. فؤد: (أو وضع يده) عطف على قبله زوجة ع ش. فؤد: (على صدرها) أي، ونحوه من مواضع الاستمتاع مُعني.

فؤد: (سني: بحضرة الناس) أي ولو محارم لها أو له ع ش. فؤد: (أو أجنبي) عبارةُ المُعني، والمراد جنسهم ولو واحداً فلو عبَّر بحضرة أجنبي كان أو لى. اه. فؤد: (بخلافه) أي: كل من القبلة، والوضع. فؤد: (بحضرة جواريه أو زوجاته) يتَّجه أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص سم. فؤد: (سني: واكتار حكايات إلخ) واكتار سوء العشرة مع المُعاملين، والأهلي، والجيران، واكتار

فؤد: (بخلافه بحضرة جواريه أو زوجاته) يتَّجه أن ذلك مُختلف باختلاف الأشخاص.

بأن يصير ذلك عادة له بل جاء في الخبر الصحيح: «مَنْ تَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ يُضْجِكُ بِهَا جُلَسَاءَهُ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا» ما يُفِيدُ أَنَّهُ حَرَامٌ بَلْ كَبِيرَةٌ لَكِنْ يَتَمَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى كَلِمَةٍ فِي الْغَيْرِ بِبَاطِلٍ يُضْجِكُ بِهَا أَعْدَاءَهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِيذَاءِ مَا يُعَادِلُ مَا فِي كِبَائِرِ كَثِيرَةٍ مِنْهُ وَقَضِيَّةُ تَقْيِيدِ الْإِكْثَارِ بِهَذَا أَنَّهُ لَا يُغْتَبَرُ فِيمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ وَتَنْظَرُ فِيهِ ابْنُ التَّقِيْبِ وَاعْتَمَدَ الْبُلْقِينِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّرِ الْكُلِّ تَكَرُّارًا يَدُلُّ عَلَى قِلَّةِ الْمُبَالَغَةِ. وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِالنَّصِّ وَتَبَيَّنَ الزَّرْكَشِيُّ فَقَالَ ظَاهِرُ النَّصِّ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ مَا فِيهِ بَعْضُ مَا هُوَ خِلَافُ الْمُرُوءَةِ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَغْلَبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَتَرُدُّ شَهَادَتَهُ لَكِنْ تَوَقَّفَ شَيْخُهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي إِطْلَاقِ اعْتِبَارِ الْإِكْثَارِ فِي الْكُلِّ، ثُمَّ بَحَثَ اعْتِبَارَهُ فِي نَحْوِ الْأَكْلِ بِسَوْقٍ وَمَدِّ الرَّجْلِ بِخَضْرَاءِ النَّاسِ بِخِلَافِ نَحْوِ قُبْلَةِ خَلِيلَةٍ بِخَضْرَاءِ النَّاسِ فِي طَرِيقٍ وَاعْتَرَضَ بِمَا صَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

الْمُضَافَةِ فِي الْبَسِيرِ الَّذِي لَا يُسْتَفْصَى فِيهِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (بأن يصير ذلك عادة له) أي بخلاف ما لو لم يكثر أو كان ذلك طبقاً لا تصنعاً كما وقع لبعض الصحابة مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (يضجك بها) أي يقصده ذلك سواء فعل ذلك لجلب دنيا تحصل له من الحاضرين أو لمجرد المبالغة ش. □ فَوَدَّ: (ما يفيد إلخ) لعله فاعل جاء، وقوله مَنْ تَكَلَّمَ إلخ يدل من الخبر الصحيح، ولَوْ قَالَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ تَكَلَّمَ إلخ، وهذا يفيد إلخ كان أخصراً وأوضح. □ فَوَدَّ: (وقضيته) إلى المتن في النهاية إلّا قوله: وتظر فيه إلى، ثم بحث. □ فَوَدَّ: (تقييد الإكثار بهذا إلخ) فيه قلب عبارة المُغْنِي، والاسنى، وتقيد الحكايات المضحكة بالإكثار يقتضي أن ما عداها لا يقيد بالإكثار بل تسقط العدالة بالمرّة الواحدة. قال ابن التقيب: وفيه نظر إلخ. □ فَوَدَّ: (واهتمد البلقيني أنه لا بد من تكرار الكل إلخ) يتبني أن لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدّمه في شرح قول المتن، والإضرار على صغيرة من قوله، ويجري ذلك في المروءة، والمجل بها فإن غلبت أفرأها لم يؤثّر، وإلا ردّت شهادته انتهى فإنّه مغاير لكل ما ذكره هنا عن البلقيني، وغيره. اه. سم. □ فَوَدَّ: (فقال) أي: الزركشي. □ فَوَدَّ: (إلا أن يكون الأغلب إلخ) هذا يقتضي اعتبار الإكثار في الجميع مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لكن توقف شيخه الأذرعي إلخ) عبارة النهاية، والأوجه كما قاله الأذرعي اعتبار ذلك في الكل إلّا في نحو قبلة خليله بخضرة الناس في طريق مثلاً فلا يغتبر تكرّره، واعتراض إلخ. □ فَوَدَّ: (واعترض) إلى قوله فالأوجه إلخ الاتسب تقديمه على قول المتن وإكثار إلخ كما في الاسنى والمغني عبارتهما، وأما تقبيل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أمته التي وقعت في سهمه بخضرة الناس فقال الزركشي: كأنه تقبيل استخسان لا تمتع أو فعله بياناً للجواز، أو ظن أنه ليس ثم من ينظره أو على أن المرّة الواحدة لا تضّر على ما اقتضاه نص الشافعي. اه.

□ فَوَدَّ: (واهتمد البلقيني أنه لا بد من تكرار الكل إلخ) يتبني أن لا يلاحظ مع هذا الكلام ما قدّمه في شرح قول المتن، والإضرار على صغيرة من قوله ويجري ذلك في المروءة والمجل بها فإن غلبت أفرأها لم يؤثّر وإلا ردّت شهادته. اه. فإنّه مغاير لكل ما ذكره ههنا عن البلقيني وغيره.

أَنَّهُ قَبْلَ أَمَّةٍ خَرَجَتْ لَهُ مِنَ السَّبْيِ كَانَ عَتَقُهَا إِبْرِيْقُ فِضَّةٍ بِخَضْرَاءِ النَّاسِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مَجْتَهَدٌ فَلَا يُفْتَرَضُ بِفِعْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْحَرَمَةِ حَتَّى يُسْتَدْلَ بِشُكُوتِ الْبَاقِينَ عَلَيْهَا بَلْ فِي سُقُوطِ الْمُرُوءَةِ وَشُكُوتِهِمْ لَا دَخْلَ لَهُ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِیَبَيِّنَ جِلَّ التَّمَتُّعِ بِالْمَسْبِيَّةِ قَبْلَ الْاِسْتِبْرَاءِ فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ مُحْتَمَلَةٌ فَلَا دَلِيلَ فِيهَا أَصْلًا فَالْأَوْجَهُ مَا فَضَّلَهُ الْأَذْرَعِيُّ (وَلَيْسَ فِقْهِهِ قَبَاءٌ وَقَلَنْسُوءَةٌ) وَهِيَ مَا يُلْبَسُ عَلَى الرَّأْسِ وَحَدَّهُ وَتَاجِرٌ تَوْبٌ نَحْوِ جَمَالٍ وَهَذَا تَوْبٌ نَحْوِ قَاضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يُفْعَلُ (حَيْثُ) أَي: بِمَحَلٍّ (لَا يُفْتَادُ) مِثْلُهُ فِيهِ (وَإِكْتَابٌ عَلَى لَيْبِ الشُّطْرُنِجِ) أَوْ فَعْلُهُ بِنَحْوِ طَرِيقٍ وَإِنْ قُلْ كَمَا مَرَّ وَبَنَفِي أَنْ حُضُورَهُ فِيهِ هَذَا التَّقْصِيلُ (أَوْ) عَلَى (غِنَاءٍ أَوْ) عَلَى (سَمَاعِهِ) أَي: اسْتِمَاعِهِ أَوْ اتِّخَاذِ امْرَأَةٍ أَوْ أَمْرَدٍ لِيُفْتَنِيَ.....

• فَوَدَّ: (لَا دَخْلَ لَهُ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ السَّلَفُ لَا يَسْكُنُونَ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَا يُحَابُونَ أَحَدًا فِيمَا لَا يَلِيقُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فَوَدَّ: (لِيَبَيِّنَ الْخُ) وَقَدْ يُقَالُ غَرَضُهُ إِغَاظَةُ الْكُفَّارِ وَإِظْهَارُ ذُلِّهِمْ عَ ش.

• فَوَلَّ (سُي): (قَبَاءٌ) أَي مَلُوطَةٌ عَ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِالْمَدِّ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ أَطْرَافِهِ. اه. وَعِبَارَةُ الْقَلْبُوبِيِّ هُوَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفِهِ، وَأَمَّا الْقَبَاءُ الْمَشْهُورُ الْآنَ الْمَفْتُوحُ مِنْ أَمَامِهِ فَقَدْ صَارَ شِعَارَ الْفُقَهَاءِ وَنَحْوِهِمْ. اه.

• فَوَلَّ (سُي): (وَقَلَنْسُوءَةٌ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَاللَّامِ وَبِضْمِ الْقَافِ مَعَ السِّينِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهِيَ مَا يُلْبَسُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَالثُّمَّةُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا مَرَّ إِلَى الْمُثَنَّى وَقَوْلُهُ وَنَازَعَ الزَّرْكَشِيُّ إِلَى الْمُثَنَّى وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَوَحْدَةً) بَيَانٌ لِلْمُرَادِ مِنْهَا وَإِلَّا فَمُسْتَاهَا لَا يَتَّقِيْذُ بِذَلِكَ بَلْ يَشْمَلُ مَا لَوْ لَبَسَهَا وَلَفَّ عَلَيْهَا عِمَامَةً عَ ش.

• فَوَلَّ (سُي): (حَيْثُ لَا يُفْتَادُ) أَي: لِلْفَقِيهِ لُبْسُهُمَا وَقِيْدٌ فِي الرِّوَضَةِ لُبْسُهُمَا لِلْفَقِيهِ بِأَنْ يَتَرَدَّدَ فِيهِمَا فَأَشْفَرَ بِأَنْ لُبْسُهُمَا فِي الْبَيْتِ لَيْسَ كَذَلِكَ. اه. مُغْنِي.

• فَوَلَّ (سُي): (وَإِكْتَابٌ عَلَى الشُّطْرُنِجِ) أَي بَحْبَثُ يَشْغُلُهُ عَنْ مُهِمَّاتِهِ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِنْ بِهِ مَا يُعْرِضُهُ وَيُزَجِّعُ فِي قَدْرِ الْإِكْتَابِ لِلْعَادَةِ أَمَّا الْقَلِيلُ مِنْ لَيْبِ الشُّطْرُنِجِ فَلَا يَضُرُّ فِي الْخَلْوَةِ بِخِلَافِ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ هَادِمٌ لِلْمُرُوءَةِ وَالْإِكْتَابُ عَلَى لَيْبِ الْحِمَامِ كَالْإِكْتَابِ عَلَى الشُّطْرُنِجِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْجِهِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلْ) شَامِلٌ لِلْمَرَّةِ كَمَا يَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ عَنِ الرِّوَضِ.

• فَوَلَّ (سُي): (أَوْ غِنَاءٍ أَوْ سَمَاعِهِ) أَي سَوَاءٌ أَفْتَرَنَ بِذَلِكَ مَا يُوَجِبُ التَّعْهِيمَ أَمْ لَا وَمِثْلُ مَا ذُكِرَ الْإِكْتَابُ عَلَى إِنْشَادِ الشُّعْرِ وَاسْتِشَادِهِ حَتَّى يَتَرَكَّ مُهِمَّاتِهِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْجِهِ. • فَوَدَّ: (أَيِ اسْتِمَاعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ رَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَيِ يَمُنُّ يَلِيقُ بِهِ إِلَى وَمَدَّ الرَّجُلِ. • فَوَدَّ: (لِيُفْتَنِيَ) الْخُ أَيِ وَيَكْتَسِبَ

• فَوَدَّ: (لَا دَخْلَ لَهُ فِيهِ) فِيهِ نَظَرٌ بَلِ السَّلَفُ لَا يَسْكُنُونَ عَلَى مَا لَا يَلِيقُ مِنْ مِثْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَا يُحَابُونَ أَحَدًا فِيمَا لَا يَلِيقُ فَلْيَتَأَمَّلْ.



لِلنَّاسِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِكْبَابٍ (وإدامة زَفِي) أَي: مِمَّنْ يَلِيقُ بِهِ، أَمَّا غَيْرُهُ فَيُسْقَطُهَا مِنْهُ مَرَّةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ وَالْأَمْرُ إِلَى آخِرِهِ وَمَدُّ الرَّجُلِ بِخَضِرَةٍ مَنْ يَحْتَشِبُهُ بِلا عُدْرٍ (يُسْقَطُهَا) لِمُنَافَاةِ ذَلِكَ كُلِّهِ لَهَا، وَبَحْثُ الرَّافِعِيِّ أَنَّ اتِّخَاذَ الْفِنَاءِ الْمُبَاحِ حِرْزَةً لَا يُسْقَطُهَا إِذَا لَاقَ بِهِ رَدَّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَى رَدِّ شَهَادَتِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ؛ لِأَنَّهَا حِرْزَةٌ ذَنْبَةٌ وَيُعَدُّ فَاعِلُهَا فِي الْغُرُوفِ مِمَّنْ لَا حَيَاءَ لَهُ وَبِمَا قُرِئَتْ بِهِ كَلَامَتُهُ عَلِيمٌ أَنَّ الْوَاقِعَ فِي عِبَارَتِهِ بِمَعْنَى أَوْ (تَنْبِيهٌ). اخْتَلَفُوا فِي تَعَاطِي خَارِمِ الْمُرُوءَةِ عَلَى أَوْجِهِ: ثَالِثُهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ شَهَادَةٌ حَرْمٌ وَلَا فَلَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّسْتَبُّحُ فِي إِسْقَاطِ مَا تَحْتَمِلُهُ وَصَارَ أَمَانَةً عِنْدَهُ لِغَيْرِهِ (وَالْأَمْرُ فِيهِ) أَي: جَمِيعٌ مَا ذُكِرَ (يَخْتَلِفُ بِالْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَمَاكِينِ)؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْغُرُوفِ كَمَا مَرَّ فَقَدْ يُسْتَقْبَحُ مِنْ شَخْصٍ وَفِي حَالٍ أَوْ مَكَانٍ مَا لَا يُسْتَقْبَحُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ فِيهِ وَنَازَعَ الزَّرْكَشِيُّ فِي

بِالشَّرِّ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لِلنَّاسِ) الْمُرَادُ جَنْسُهُمْ أَسْنَى. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ الْبَابِ) انْظُرْ هَذِهِ الْغَايَةَ. وَالْإِكْبَابُ وَثْقَاهُ إِنَّمَا يَكُونَانِ فِي فِعْلٍ يَفْعَلُهُ وَالْإِتِّخَاذُ لَا يَخْسُنُ وَضَفُّهُ بِذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي.

٥. فَوَدَّ (سَنَى): (وَادِمَةً زَفِي) أَيِ إِكْتَارِهِ مُغْنِي وَبِثَلَّةِ الْإِكْبَابِ عَلَى الْقَرْبِ بِالْذَّفِّ رَوَّض. ٥. فَوَدَّ: (مَنْ) يَخْتَشِبُهُ أَيِ بِحَسَبِ الْمَادَّةِ شَ قُلُوْ كَانَ بِخَضِرَةٍ إِخْوَانِهِ أَوْ نَحْوِهِمْ كَتَلَامِيذِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ تَرْكًا لِلْمُرُوءَةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (فِي هِجَارَتِهِ) أَيِ قَوْلِهِ: (وَالْمَشْيُ إِلَيْهِ). ٥. فَوَدَّ: (ثَالِثُهَا إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ جَهْهَا حُرْمَتُهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهَا رَدُّ شَهَادَةٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ وَقَصَدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِلَيْهِ.

٥. فَوَدَّ (سَنَى): (وَالْأَمْرُ فِيهِ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الرَّوِّضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَرْجِعُ فِي الْإِكْتَارِ مِمَّا ذُكِرَ إِلَى الْمَادَّةِ وَالشَّخْصِ إِذَا يُسْتَقْبَحُ مِنْ شَخْصٍ قَدَّرَ لَا يُسْتَقْبَحُ مِنْ غَيْرِهِ وَلِلْأَمَكِينَةِ وَالْأَزْمِنَةِ تَأْتِيَرُ فَلَيْسَ اللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ مَثَلًا فِي الْخَلْوَةِ مِرَازًا كَاللَّعِبِ فِي السُّوْقِ وَالطَّرِيقِ مَرَّةً فِي مَلَأَ مِنَ النَّاسِ. ٥. فَوَدَّ: (أَيِ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَيِ مُسْقَطِ الْمُرُوءَةِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمَدَارَ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَازَعَ فِي الْمُغْنِي.

٥. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَالْمُرُوءَةُ تَخْلُقُ إِلَيْهِ. ٥. فَوَدَّ: (فَقَدْ يُسْتَقْبَحُ إِلَيْهِ) فَحَمَلَهُ الْمَاءُ وَالْأَطْعِمَةُ إِلَى الْبَيْتِ شُحًا لَا أَفْتِدَاءَ بِالسَّلَفِ التَّارِكِينَ لِلتَّكْلِيفِ حَرْمٌ مُرُوءَةٌ وَمِمَّنْ لَا يَلِيقُ بِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَلِيقُ بِهِ وَمَنْ يَفْعَلُهُ أَفْتِدَاءً بِالسَّلَفِ وَالتَّقَشُّفُ فِي الْأَكْلِ وَاللَّبْسِ كَذَلِكَ.

(تَنْبِيهٌ): يُرْجَعُ فِي قَدْرِ الْإِكْتَارِ لِلْعَادَةِ وَظَاهِرُ تَقْيِيدِهِمْ مَا ذُكِرَ أَيِ لَعِبِ الشَّطْرَنْجِ وَالْحَمَامِ وَالْفِنَاءِ وَاسْتِمَاعِهِ وَإِنشَادِ الشُّعْرِ وَاسْتِنْشَادِهِ وَالرَّقْصِ وَالضَّرْبِ بِالْذَّفِّ بِالْكَثْرَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيمَا عَدَاهُ لَكِنْ ظَاهِرُ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْعَرَاثِيْنِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ التَّقْيِيدَ فِي الْكُلِّ ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَيَتَّبَعِي التَّفْصِيلَ بَيْنَ مَا يُعَدُّ خَارِجًا بِالْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وَغَيْرِهِ فَالْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ السُّوْقِ مَرَّةً فِي السُّوْقِ كَالْمَشْيِ فِيهِ مَكْشُوفًا مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ فِيهِ) أَيِ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ.

٥. فَوَدَّ: (عَلَى أَوْجِهِ إِلَيْهِ) أَوْ جَهْهَا حُرْمَتُهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ رَدُّ شَهَادَةٍ تَعَلَّقَتْ بِهِ وَقَصَدَ ذَلِكَ ش م ر.

٥. فَوَدَّ: (ثَالِثُهَا إِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ شَهَادَةٌ حَرْمٌ) الْحُرْمَةُ مُتَّجِهَةٌ إِنْ تَعَيَّنَتْ شَهَادَتُهُ لِثُبُوتِ ذَلِكَ الْحَقِّ.

التعميم المذكور بأنه لا يظهر في نحو القبلة وإكثار الضحك والشطرنج أي: فهذه تسلبها مطلقاً وهو ظاهر (تنبيه). يؤخذ من قولهم؛ لأن المدار إلى آخره أن من دخل بلداً فتزياً برأي أهلها لا تنحرم مروءته به ومحلّه إن سليم ما إذا تزياً برأي أهل جزفته ولم يقد أهل ذلك المحل أن تزيمه برأي غيره بليده مزر به مطلقاً (وجزفة ذنينة) بالهمز (كحجامة وكنس وذبح) وحياكة وجراسية وقيامية حتام وجزارة (ممن لا تليق) هذه (به تسقطها) لإشعارها بقلّة مبالاته (فلان اعتادها) أي: لاقت به (وكانت) مباحة سواء أكانت (جزفة أبيه) أم لم تكن كما رجع في الروضة فذكره هنا؛ لأن الغالب في الولد أن يكون على جزفة أبيه (فلا) تسقطها (في الأصح)؛ لأنه لا يقتضيه بذلك، أما ذو جزفة محرومة كمنجم ومصور فلا تقبل شهادتهم مطلقاً قال الزركشي: ومما عثت به البلوى التكسب بالشهادة مع أن شركة الأبدان باطلة فيقدح في العدالة لا سيما إذا متغنا أخذ الأجرة على التحمل أو كان يأخذ ولا يكتب فإن نفوس شركائه

• قوله: (التعميم المذكور) أي بقوله والأمر فيه إلخ. • قوله: (مطلقاً) أي من أي شخص كان وفي أي زمن أو مكان كان. • قوله: (فتزياً) كذا في أصله بخطه باليف هنا وفيما يأتي سيّد عمر. • قوله: (مطلقاً) أي في بليده وغيره. • قوله: (بالهمز) من الذنائة وهي الساقطة وبتركة من الذنوب بمعنى القريب مغني. • قوله: (وكنس) أي ليزيل ونحوه مغني. • قوله: (وحياكة) إلى قول المشي والثمة في المغني. • قوله: (وجزارة) أي وإسكاف ونخال مغني. • قوله: (سني: ممن لا تليق به) أي سواء كانت جزفة أبيه أم لا اعتاد مثله فغله أو لا ع ش وقال سم: يتبني استثناء كنس نحو المسجد تبركاً وتواضعاً. اهـ. ومرّ اتفاقاً عن المغني ما يفهمه. • قوله: (أي لاقت به) أفاد به أن الاعتبار ليس بقيد وإنما المدار على اللياقة ولذا اقتصر عليها الرّوض والمنهج. • قوله: (كما رجع في الروضة) أي حيث قال لم يتعرض الجمهور لهذا القيد ويتبني أن لا يقيد به بل ينظر هل تليق به هو أم لا شرّح المنهج زاد المغني واعتراض جعلهم الجزفة الذنينة مما يخرم المروءة مع قولهم إنها من فروض الكفايات، وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره. اهـ. وفي الزيادي مثله. • قوله: (لأنه لا يتغير بذلك) وهي جزفة مباحة بل من فروض الكفايات لا احتياج الناس إليها ولو ردّ بها الشهادة لرُبما تركت فتعطل الناس مغني وأسنى. • قوله: (كمنجم إلخ) أي والعزاف والكاهن مغني. • قوله: (فلا تقبل شهادتهم) ومن أكثر من أهل الصنائع الكذب وخلف الوعد ردت شهادته مغني وروض. • (تنبيه): التوبة مما يُخل بالمروءة سنة أسنى. • قوله: (مطلقاً) أي لاقت به أو لا كانت جزفة أبيه أو لا قال الصنمري؛ لأن شعارهم التلبس على العامة مغني. • قوله: (قال) إلى المشي عقبه النهاية بقوله وفيه نظر لا يخفى والمغني بقوله ومثل ذلك المقرنون والوعاظ.

• قوله: أي: المصنّف (ممن لا تليق به) يتبني أن يُستثنى كنس نحو المسجد تبركاً وتواضعاً.

لا تَطْلُبُ بذلك قال بعض المتأخرين: وأسلم طريقي فيه أن يشتري ورقَ شَرْكَةٍ وَيَكْتُبَ وَيُقَسِّمَ على قدر ما لكل من ثمن الورق فإنَّ الشَّرْكَةَ لا يُشْتَرَطُ فيها التساوي في العمل. ١ هـ.  
(والثَّهْمَةُ) بضمُّ ففتح في الشخص التي مرَّ أنها تمنع الشهادة كما في الخبر الصحيح (أن يجزى) بشهادته (إليه) أو إلى مَنْ لا تُقْبَلُ شهادته له (نفعاً أو يدفع عنه) أو عَمَّنْ ذكرَ بها (ضراً) ويَضُرُّ خدونها قبل الحكم لا بعده فلو شهد لأخيه بمالٍ فمات وورثته.....

هـ فَوَدَّ: (قال بعض المتأخرين إلخ) مُتَمَدِّعٌ ش. هـ فَوَدَّ: (وَيَكْتُبُ إلخ) يَتَأَمَّلُ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَكْتُوبَ لَهُ الْوَرَقَ وَيَمْلِكُهُ؟ وَهَلْ يَجْرِي عَقْدُ تَمْلِيكِ لَهْ؟ وَهَلْ اسْتِجَارُ الْكَاتِبِ لِلكِتَابَةِ فِي وَرَقٍ مِنْ عِنْدِهِ اسْتِجَارٌ صَحِيحٌ؟ اهـ. سم. هـ فَوَدَّ: (فإنَّ الشَّرْكَةَ إلخ).

(فُرُوعُ): المداومة على ترك السنن الرأية ومُسْتَحَبَاتِ الصَّلَاةِ تَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ لِتَهَاوُنِ مُرْتَكِبِهَا بِالذِّينِ وَإِسْخَارِهِ بِقَلَّةِ مَبَالَايَةِ بِالْمُهْمَاتِ وَمِحْلٌ هَذَا كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْحَاضِرِ: أَمَّا مَنْ يُدِيمُ السَّفَرَ كَالْمَلَّاحِ وَالْمُكَارِي وَيَعْبُضُ الثَّجَارِ فَلَا، وَيَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ مُدَاوِمَةُ مُنَادِمَةِ مُسْتَحِلِّ التَّيْبِذِ وَالسُّفْهَاءِ وَكَذَا كَثْرَةُ شُرْبِهِ لِيَأْتِيَ مَعَهُمْ لِإِخْلَالِ ذَلِكَ بِالْمَرْوَةِ وَلَا يَقْدَحُ فِيهَا السُّؤَالُ لِلْحَاجَةِ وَإِنْ طَافَ مُكْثِرُهُ بِالْأَبْوَابِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى كَسْبِ مَبَاحٍ يَكْفِيهِ لِجَلِّ الْمَسْأَلَةِ لَهُ حَيْثُ لَا أَنْ أَكْثَرَ الْكَذِبِ فِي دَعْوَى الْحَاجَةِ أَوْ أَخَذَ مَا لَا يَجِلُّ لَهُ أَخَذَهُ فَيَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ؛ نَعَمْ إِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ فِي الثَّانِيَةِ قَلِيلاً اغْتَبَرَ التَّكَرُّارُ كَمَا مَرَّ تَطْيِيرُهُ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ

هـ فَوَدَّ (سني): (والثَّهْمَةُ أَنْ يَجْزَى إِلَيْهِ نَفْعًا) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ رَدُّ شَهَادَةِ شُهُودِ الْوَقْفِ بِمَالٍ لِلْوَقْفِ فِي جِهَةِ النَّاطِرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ إِذَا كَانَ لَهُمْ جَامِعِيَّةٌ فِي الْوَقْفِ وَمِنْ ذَلِكَ شَهَادَتُهُمْ بِإِيجَارِ الْوَقْفِ فَهِيَ مَزْدُودَةٌ وَظَاهِرٌ ذَلِكَ رَدُّ شَهَادَتِهِمْ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانُوا قَبَضُوا جَامِعِيَّتَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ قَدْ يُفْضَلُ وَيُذْخَرُ لِعَامٍ آخَرَ فَيُخْصَلُ لَهُمْ مِنْهُ م. ر. اهـ. سم. وسباني قَبِلَ قول المصنِّف ولو شهد الاثنين بوصية إلخ ما يوافقهُ.  
هـ فَوَدَّ: (بضم) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اقْتَسَمُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: الَّتِي مَرَّ إِلَى الْمَنْ وَقَوْلُهُ تَقْدَمُ الصَّحِيحُ إِلَى أَنْ لَا يَعُودَ. هـ فَوَدَّ: (فِي الشَّخْصِ إلخ) انْدَفَعَ بِهِ مَا قِيلَ أَنَّ كَلَامَهُ يُشِيرُ بِعَوْدِ ضَمِيرِ إِلَيْهِ لِلشَّاهِدِ قَبْصِيرُ التَّقْدِيرِ أَنْ يَجْزَى الشَّاهِدُ إِلَى الشَّاهِدِ وَفِيهِ قَلَاةٌ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (الَّتِي مَرَّ إلخ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الَّ لِلْمَهْدِ الذِّكْرِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ إِلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ) أَيِ الْآتِي بَيَانُهُ آتِياً. هـ فَوَدَّ: (بِهَا) الْأَوَّلَى كِتَابَتُهُ عَقِبَ يَدْفَعُ. هـ فَوَدَّ: (وَيَضُرُّ خَدُونَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُهُ فِي الْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (فَمَاتَ) أَيِ الْأَخْ.

هـ فَوَدَّ: (وَيَكْتُبُ إلخ) يَتَأَمَّلُ حَقِيقَةَ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ وَهَلْ يَمْلِكُ الْمَكْتُوبَ لَهُ الْوَرَقَ؟ وَيَمْلِكُهُ؟ وَهَلْ جَرَى عَقْدُ تَمْلِيكِ لَهْ؟ وَهَلْ اسْتِجَارُ الْكَاتِبِ لِلكِتَابَةِ فِي وَرَقٍ مِنْ عِنْدِهِ اسْتِجَارٌ صَحِيحٌ؟

هـ فَوَدَّ: (والثَّهْمَةُ أَنْ يَجْزَى بِشَهَادَتِهِ إِلَيْهِ نَفْعًا إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ رَدُّ شَهَادَةِ شُهُودِ الْوَقْفِ بِمَالٍ لِلْوَقْفِ فِي جِهَةِ النَّاطِرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ إِذَا كَانَ لَهُمْ جَامِعِيَّةٌ فِي الْوَقْفِ وَمِنْ ذَلِكَ شَهَادَتُهُمْ بِإِيجَارِ الْوَقْفِ فَهِيَ مَزْدُودَةٌ، وَظَاهِرٌ ذَلِكَ رَدُّ شَهَادَتِهِمْ بِمَا ذُكِرَ وَإِنْ كَانُوا قَبَضُوا جَامِعِيَّتَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ قَدْ يُفْضَلُ.

قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْحَكْمِ أَخَذَهُ وَالْأَفْلَا وَكَذَا لَوْ شَهِدَ بِقَتْلِ فَلَانٍ لِأَخِيهِ الَّذِي لَهُ ابْنٌ، ثُمَّ مَاتَ وَوَرِثَهُ فَإِنْ صَارَ وَارِثُهُ بَعْدَ الْحَكْمِ لَمْ يُنْقَضْ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُحْكَمْ لَهُ (فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ لِعَبْدِهِ) الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا يَوْهُسُهُ تَقْيِيدُ أَصْلِهِ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَا يَشْهَدُ بِهِ هُوَ لَهُ وَقَضِيَّتُهُ قَبُولُهُ لَهُ بِأَنَّ شَخْصًا قَذَفَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ (وَمُكَاتِبُهُ)؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ وَقَدْ يَمُجِّزُ أَوْ يُعْجِزُهُ فَيَمُودُ لَهُ مَالُهُ وَشَرِيكُهُ بِالْمَشْتَرِكِ لَكِنْ إِنْ قَالَ لَنَا أَوْ بَيْنَنَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَالَ لِرَزِيدٍ وَلِي فَيَصْصَحُ لِرَزِيدٍ لَا لَهُ وَشَرْطُهُ تَقَدُّمُ الصَّحِيحِ كَمَا مَرَّ فِي تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ وَأَنْ لَا يَمُودَ لَهُ شَيْءٌ مِمَّا يَبْتَئِثُ لِرَزِيدٍ كَوَارِثِينَ لَمْ يَقْبِضَا فَإِنْ مَا ثَبِتَ لِأَحَدِهِمَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْآخَرُ وَلَوْ اقْتَسَمُوا أَرْضًا وَانْفَرَدَ كُلُّ بَعْدُ فَتَنَازَعَ اثْنَانِ فِي حَدٍّ بَيْنَهُمَا لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ الْآخَرِينَ عَلَى مَا أَقْنَى بِهِ بَعْضُهُم لِلشَّرِكَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَدَفَعَ ضَرَرٌ فَسَخِ الْقِسْمَةُ لَوْ وَقَعَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ بَاعَ غَيْثًا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيهَا بِمَا يَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرٌ فَسَخِ الْبَيْعِ فِيهَا لَوْ وَقَعَ (وَعَرِيمٌ لَهُ مَيْتٌ) وَإِنْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ قَرِئَتُهُ الدُّيُونَ أَوْ مُرْتَدُّ كَمَا بَحَثَهُ أَبُو زُرْعَةَ (أَوْ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَلَسِي)؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَثْبِتَ لَهُ شَيْئًا أَثْبِتَ لِنَفْسِهِ الْمُطَالَبَةَ بِهِ حَتَّى فِي الْمُرْتَدِّ؛ لِأَنَّ دُيُونَهُ تُقْضَى مِنْ مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَقْوَالِ بِخِلَافِ غَرِيمِهِ الْحَيِّ وَلَوْ مُغْسِرًا لَمْ

فُودُ: (قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. فُودُ: (فَلَانٍ كَانَ) أَيِ إِزْنُهُ. فُودُ: (وَلَا أَفْلَا) أَيِ لَا يَأْخُذُهُ بِهِذِهِ الشَّهَادَةُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِبْتَائِهِ بِطَرِيقِهِ رَشِيدِي. فُودُ: (ثُمَّ مَاتَ) أَيِ الْإِبْنِ.  
 فُودُ: (سُيْ): (فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ إِلَيْهِ) أَشَارَ بِهِ لِصَوَرٍ مِنْ حَجَرٍ التَّقَعُّ مُغْنِي. فُودُ: (بِالْأَوَّلِ) أَيِ الْمَأْذُونِ لَهُ.  
 فُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ التَّحْلِيلِ ع. ش. فُودُ: (قَبُولُهُ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. فُودُ: (بِأَنَّ شَخْصًا قَذَفَهُ) هَلْ مِثْلُهُ أَنَّهُ ضَرَرُهُ مَثَلًا إِذَا لَمْ يَوْجِبْ مَا لَا رَشِيدِي أَيِ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ. فُودُ: (كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ الْإِنْف. فُودُ: (وَقَدْ يَمُجِّزُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلِأَنَّ مَالَهُ بِصَدِّ الْعَوْدِ إِلَيْهِ بِعُجْزٍ أَوْ تَعْجِيزٍ.  
 اه. فُودُ: (أَوْ يُعْجِزُهُ) أَيِ الْمُكَاتِبِ نَفْسُهُ. فُودُ: (وَشَرِيكُهُ إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى عَبْدِهِ. فُودُ: (فَيَصْصَحُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. فُودُ: (لِرَزِيدٍ إِلَيْهِ) أَيِ بِالنِّسْبَةِ لَهُ. فُودُ: (وَشَرْطُهُ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ وَالثَّانِي.  
 فُودُ: (ثَبِتَ) الْأَوَّلَى الْمُضَارَعُ. فُودُ: (وَلَوْ اقْتَسَمُوا) أَيِ أَرْبَعٌ مَثَلًا مَعَ الشُّرَكَاءِ. فُودُ: (لَوْ وَقَعَ) أَيِ الْفَسْخِ. فُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّحْلِيلِ. فُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْفِرْ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَرْضَاعٍ فِي النِّهَايَةِ وَمُغْنِي. فُودُ: (تَرَكَتُهُ الدُّيُونَ) مُفْعُولٌ فَعَّاعِلٌ. فُودُ: (أَوْ مُرْتَدُّ) عَطَفَ عَلَى مَيْتٍ.  
 فُودُ: (سُيْ): (حَجَرٌ فَلَسِي) خَرَجَ بِهِ حَجَرُ السَّفَةِ وَالْمَرَضِ وَنَحْوَهُمَا مُغْنِي. فُودُ: (لِأَنَّهُ إِذَا أَثْبِتَ إِلَيْهِ) قَالَ الْمُغْنِي وَالْحَقُّ الْمَأْزُودِي بِذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا مُغْسِرًا بِتَقْيِيدِهَا فَشَهِدَتْ لَهُ بِدَيْنٍ. اه. وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ قَرْنٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الْعَرَمَاءِ حَيْثُ لَا حَجَرٌ وَلَا مَوْتٌ وَلَا رِدَّةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.  
 اه. سَيِّدُ عَمَرٍ.

وَيُدْخَرُ لِمَامٍ آخَرَ فَيَحْصُلُ لَهُمْ مِنْهُ م. ر. فُودُ: (وَقَضِيَّتُهُ قَبُولُهُ لَهُ بِأَنَّ شَخْصًا قَذَفَهُ) كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

يُخْجَرُ عَلَيْهِ لِتَعْلُقِ الْحَقُّ بِذِمَّتِهِ (و) بِرِضَاعٍ بَيْنَ مَوْلَيْتِهِ وَخَاطِبِهَا الَّذِي غَضَلَ عَنْهُ أَوْ (بِمَا) مُرَادُهُ فِيمَا الَّذِي بِأَصْلِهِ (هُوَ وَكِيلٌ) أَوْ وَصِيٌّ أَوْ قِيَمٌ (فِيهِ) سِوَاءَ أَشْهَدَ بِهِ نَفْسَهُ لِمَوْكِلِهِ أَمْ بِشَيْءٍ يَتَعْلَقُ بِهِ كَوُقُوعٍ عَقْدٍ فِيهِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ لِنَفْسِهِ سُلْطَنَةَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَكَذَا وَدِيْعٍ لِمُودِعِهِ وَمُزْنَهَنَ لِرَاهِنِهِ لِتُهْمَةِ بَقَاءِ يَدَيْهِمَا وَلَوْ غَزَلَ نَحْوَ وَكِيلٍ نَفْسِهِ قَبْلَ الْخَوْصِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُخَاصِمَةِ قَبْلَ أَوْ بَعْدَهَا فَلَا وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا يُقْتَبَلُ فِيهَا رَفْعُ الْقَاضِي وَلَا كَوْنُهَا مِمَّا تَقْتَضِي الْعِدَاوَةَ الْمُسْقِطَةَ لِلشَّهَادَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ، أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا أَوْ قِيَمًا فِيهِ فَيُقْبَلُ وَمَنْ حِيلَ شَهَادَةُ الْوَكِيلِ مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِيَ الثَّمَنَ أَوْ اشْتَرَى فَأَدْعَى أَجْنَبِيًّا بِالْمِيعِ

• فَوُدَ: (أَوْ بِمَا الْخُ) الْإِتْسَابُ الْوَاوُ. • فَوُدَ: (مُرَادُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ إِلَى أَنَا مَا لَيْسَ وَقَوْلُهُ: إِنْ جَازَ إِلَى وَلَا يَذْكُرُ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى بَلْ صَرَّحَ وَقَوْلُهُ كَمَا تَقَرَّرَ. • فَوُدَ: (مُرَادُهُ فِيمَا الْخُ) إِنَّمَا قَسَرَ بِهَذَا لِشُمُولِهِ لِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ بِنَفْسِ الْمَالِ بَلْ بِشَيْءٍ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ فِيمَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ كَمَا فَعَلَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَصْلُ الرِّوَضَةِ كَانَ أَوْ لَى لِيَتَنَاوَلَ مَنْ وَكَّلَ فِي شَيْءٍ بِخُصُومَةٍ أَوْ تَعَاطَى عَقْدٍ فِيهِ أَوْ حَفِظَهُ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِمَوْكِلِهِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَجْرُ لِنَفْسِهِ تَعَمُّدًا بِاسْتِفَاءِ مَالِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ التَّصَرُّفِ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِنَفْسِ مَا وَكَّلَ فِيهِ. اهـ.

• فَوُدَ (سُيَ): (هُوَ وَكِيلٌ الْخُ) أَيْ وَلَوْ بِدُونِ جَعْلِ مُغْنِي. • فَوُدَ: (أَوْ وَصِيٌّ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَ: (أَوْ قِيَمٌ) أَوْ وَلِيٌّ أَسْنَى. • فَوُدَ: (لِمَوْكِلِهِ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى بِهِ نَفْسِهِ. • فَوُدَ: (أَمْ بِشَيْءٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى بِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلَهُ لِمَوْكِلِهِ رَشِيدِيَّ. • فَوُدَ: (أَمْ بِشَيْءٍ) كَذَا فِي أَصْلِهِ، ثُمَّ أَصْلَحَ بِأَم سَيِّدٍ عُمَرُ. • فَوُدَ: (فِي الْمَشْهُودِ بِهِ) أَيْ أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ بِفَتْحِ اللَّزَامِ. • فَوُدَ: (وَكَذَا وَدِيْعٍ لِمُودِعِهِ وَمُزْنَهَنَ لِرَاهِنِهِ) وَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا الْوَدِيْعَةُ وَالْمُزْنَهَنُ لِغَيْرِهِمَا لَا لِتَبَاءِ التُّهْمَةِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَ: (وَلَوْ غَزَلَ الْخُ) أَيْ ثُمَّ شَهِدَ. • فَوُدَ: (أَوْ بَعْدَهَا) الْإِتْسَابُ التَّذْكِيرُ. • فَوُدَ: (فَلَا وَإِنْ طَالَ الْخُ) نَعَمْ لَوْ وَجَدَا مُتَصَاحِبَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قُبِلَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلُّقَ نِهَآيَةٍ وَيَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ مَضَى لِهَمَا عَلَى ذَلِكَ سَنَةً كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَكَذَا مِنَ الْعِدَاوَةِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيهِ. • فَوُدَ: (أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا الْخُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ بِمَا هُوَ وَكِيلٌ الْخُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ كَغَيْرِهِ الْقَطْعُ بِقَبُولِ شَهَادَةِ لَوْ كِيلٍ لِمَوْكِلِهِ بِمَا لَيْسَ وَكِيلًا فِيهِ وَلَكِنْ حَكَى الْمَاوَزْدِي فِيهِ وَجْهَيْنِ وَأَصْحُهُمَا الصَّحَّةُ. اهـ. • فَوُدَ: (وَمَنْ حِيلَ شَهَادَةُ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِيَ الثَّمَنَ أَوْ اشْتَرَى شَيْئًا الْخُ وَلَمْ تُعْرِفْ وَكَأَنَّهُ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ الْخُ. • فَوُدَ: (مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْخُ) أَيْ مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُمْ لَوْ بَاعَ الْخُ.

• فَوُدَ: (أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا أَوْ قِيَمًا) فَيُقْبَلُ فِيهِ نَعَمْ لَوْ وَجَدَا مُتَصَاحِبَيْنِ بَعْدَ ذَلِكَ قُبِلَتْ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ش م ر.

فله أن يشهد لموكله بأن له عليه كذا وبأن هذا ملكه إن جاز له أن يشهد به للبائع ولا يذكُر  
 أنه وكيل وصوب الأذرعِي جلّه باطنًا؛ لأنّ فيه توصلًا للحقّ بطريق مباح، ثمّ توقّف فيه لحمله  
 الحاكم على الحكم بما لو عرّف حقيقتَه لم يحكم به ويُجاب بأنّه لا أثر لذلك؛ لأنّ القصد  
 وصول المُستحقّ لحقه وبأنّي قريبًا عن ابن عبد السلام ما يؤيّدُه بل صرح غير واحد بأنّه يجب  
 على وكيل طلاق أنكره موكله أن يشهد بحسبة أن زوجة هذا مُطلقة. ويؤيّد الجواز قول أبي  
 زُرعة بنظيره فيمن له ذنّب عجز عن إثباته فاقترض من آخر قدره وأحاله به وشهد له ليحلف معه  
 إن صدقه في أنّ له عليه ذلك الدنّ ونظير ذلك شهادة حاكم معزول بحكمه بصيغة أشهد أنّ  
 حاكمًا جائز الحكم حكم به كما مرّ (وبراءة من ضمنه) الشاهد أو نحو أصله أو فرعه أو  
 عبده؛ لأنّه يدفع بها الفُرْم عن نفسه أو عمن لا تُقبل شهادته له واحتمال العبارة شهادة الأصل  
 ببراءة من ضمنه مع كونها مقبولة إذ لا ثمة فيها غير مراد كما يدلّ عليه السياق نعم، قول  
 أصله والضامن للأصيل بالإبراء أو الأداء أصرّح (وجراحة مؤثّله) غير بعضه قبل انديمالها؛ لأنّها  
 تُقضي للموت الذي هو السبب.....

• فود: (بأن له عليه كذا إلخ) نشر مرثب. • فود: (أن له أن يشهد به إلخ) أي بأن يعلم كونه للبائع بنحو  
 التسامع والتصرّف الآتين. • فود: (ولا يذكُر إلخ) عطف على يشهد. • فود: (جلّه باطنًا) جزم به النهاية  
 بلا عزو. • فود: (توصلًا) الأولى جعله من مادة السين أو من باب الأفعال كما عبّر بالثاني الأسنى.  
 • فود: (ثمّ توقّف فيه إلخ) عبارة النهاية وتوقّف الأذرعِي فيه بأنّه يحتمل الحاكم إلخ مزدود بأنّه لا أثر  
 إلخ قال الزبيدي قوله: وتوقّف الأذرعِي أي في الجدل باطنًا وإلا فهو قائل بالصحة بل ردّ على من  
 أنكرها وشتّع عليه. اهـ. • فود: (وشهد) أي المقرض له أي المقرض بأن له على المدين ولم يذكُر  
 الحوالة أخذًا منّا مرّ. • فود: (ليخلف معه إلخ) عبارة النهاية فيخلف إلخ. • فود: (بعد أن صدقه إلخ)  
 يتأمل إقدام المقرض على الحلف بمجرّد التصديق فإنّه يؤدّي إلى إثبات الحقّ لغيره من غير تحقّق قاله  
 ع ش ويُجاب عنه بعين ما مرّ آنفًا. • فود: (كما مرّ) أي في باب القضاء. • فود: (الشاهد) إلى قوله  
 واحتمال العبارة في المعنى. • فود: (أو نحو أصله إلخ) أي كمكاتبه وغريمه الميت أو المخجور عليه  
 بفلس معني.

• فود (سني: (وبجراحة مؤثّله إلخ) أي عند شهادته ودخل في كونه مؤثّلاً عند الشهادة ما لو شهد بذلك  
 أخو الجريح وهو وارث له، ثم ولد للجريح ابن فلا تُقبل شهادته وخرج به ما لو شهد بذلك وللجريح  
 ابن، ثم مات الابن فتُقبل شهادته، ثم إن صار وارثًا وقد حكّم بشهادته لم يُنقض كما لو طرأ الفسق أو لا  
 فلا يحكم بها أسنى ونهاية ومعني. • فود: (غير بعضه) إنّما قيّد به ليكون الكلام في الردّ للثمة وإلا  
 فالحكم لا يكتلف بالبعضية. • فود: (قبل انديمالها) خرج به شهادته بعد الانديمال فمقبولة لانقضاء الثمة  
 قال البلقيني: ولو كان الجريح عبداً، ثم اغتقه سيده بعد الجرح وادّعى به على الجراح وأنه المُستحقّ  
 لأرثه؛ لأنه كان ملكه فشهد له وارث الجريح قبلت شهادته لعدم المعنى المُقتضي للردّ أسنى ونهاية.



في انتقاله من المورث إليه وبه فارق قبولها في قوله (ولو شهد لمورث له مريض أو مجروح بمال قبل الاندمال قبلت في الأصح) لعدم التهمة كما تقرّر؛ لأنّ الشهادة لا تجزئ إليه نفعا وكونه إذا ثبت لمورثه ينتقل إليه بعد بسبب آخر لا يؤثّر نعم، لو مات مورثه قبل الحكم امتنع؛ لأنّه الآن شاهد لنفسه كما مرّ وفي الأنوار لو شهد على مورثه بما يوجب قتله لم يقبل وهو غلط مبني على توهم أنّ الشاهد هنا يرث وليس كذلك كما مرّ في الفرائض على أنّنا قلنا يرث لا يصح ذلك أي: لما عللوا به القبول في مسألة المتن هذه وعديده فيما قبلها فتأمل. (وتردّد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل) يحملونه. كما ذكره في دعوى الدّم والقسماء وأعادته هنا كالذي قبله معوّلا في حذف قيده المذكور على ذكره، ثمّ للتمثيل به للتهمة فلا تكرار (و) تردّد شهادة (غرماء مفلس) حُجِرَ عليه (بفسق شهود دين آخر) ظهر عليه؛ لأنهم يدفعون مزاحمته لهم....

• قوله: (في انتقاله) أي الأرض مغني.  
• قول (سني): (لمورثه له) أي غير أصله، وفرضه مريض أي مَرَضَ مَوْتٍ وقوله قبل الاندمال أي بخلافها بعد الاندمال فتقبل قطعاً لانتهاء التهمة مغني. • قوله: (كما تقرّر) أي في قوله وبه فارق إلخ.  
• قوله: (نعم لو مات إلخ) كذا في المغني. • قوله: (امتنع) أي الحكم بشهادته. • قوله: (كما مرّ) أي في شرح. والتهمة أن يجزئ نفعا إلخ. • قوله: (لم يقبل) الأولى الثاني. • قوله: (كما مرّ في الفرائض) أي في مواضع الإزث. • قوله: (لا يصح ذلك) أي القول بعدم القبول وقوله لما عللوا به القبول إلخ فيه نظر ظاهر؛ لأن ما يوجب قتل المورث سبب للموت التأجيل للمال كالجراحة فشهادة الوارث بذلك تجزئ إليه نفعا كالشهادة بها.

• قول (سني): (وتردّد إلخ) شروع في الشهادة الدافعة للمضّرر مغني وقوله شهادة عاقلة أي ولو فقراء أسنى وقوله شهود قتل أي من خطئ أو شبه عميد بخلاف شهود إقرار بذلك أو شهود عميد فتقبل أسنى ومغني. • قوله: (يحملونه) إلى قوله وفيه نظر إلى المغني إلا قوله: بقي بدينه وإلى قول المتن وتقبل عليهما في النهاية إلا قوله: لا بعد موته إلى وتقبل من فقير وقوله: ويظهر إلى وشهادة غاصب وقوله: فايذا إلى صحيحا وما أتبه عليه. • قوله: (كما ذكره) أي قيد يحملونه. • قوله: (وأحاده) أي قوله: وتردّد شهادة عاقلة إلخ وقوله كالذي قبله يعني قوله ويجزئ مورثه ولو شهد إلخ وقوله قيده المذكور أي يحملونه ويختل رجوعه للذي قبله أيضا فالمراد بالقيّد بالنسبة إليه قبل اندمالها. • قوله: (على ذكره إلخ) متعلق بقوله معوّلا وقوله للتمثيل متعلق بقوله أعاده. • قوله: (للتمثيل به إلخ) أي وذكرهما هناك لإفادة الحكم مغني. • قوله: (وتردّد شهادة غرماء مفلس إلخ) وألحقوا بذلك شهادة الوكيل والوصي بجرّح من شهد بمال على الموكل واليتيم. اهـ. أسنى ولعله أخذ ما مرّ مقيّد بما إذا كان الوكيل وكيلًا

• قوله: (بفسق شهود دين آخر) يتبني أو ببراءته من دين آخر لوجود المغني وهو دفع المزاحمة ويخرج بقوله حُجِرَ عليه من لم يحجر عليه فتقبل الشهادة المذكورة؛ لأن الحق لم يتعلّق بدين ماله.

وأخذ منه البلقيني قبول شهادة غريم له زهن يفي بدينه ولا مال للمفليس غيره، أو له مال ويقطع بأن الزهن يوفي الدين المرهون به فتقبل لفقيه دفع ضرر المزاحمة وفيه نظر؛ لأن فيها مع ذلك دفعة بتقدير خروج الزهن مستحقاً وتبين مال له في الأولى وتقبل شهادة مدين بموت دائيه وإن تضمنت نقل ما عليه لوارثه؛ لأنه خليفته لا بعد موته عن أخ بأن له ابناً مجهولاً لينقله ما استحققه الأخ عليه ظاهراً وأخذ منه أن من أثبت وصية له بما تحت يد الوصي فشهد بأنه وصية لا حر لم تقبل؛ لأنه ينقله عن من أثبت له مطالبة به وتقبل من فقير بوصية أو وقف لفقراء،

في ذلك المال فليراجع. فود: (وأخذ منه البلقيني إلخ) عبارة النهاية وما أخذه البلقيني منه وهو قبول شهادة إلخ يتجه خلافه؛ لأن فيها مع ذلك إلخ وأقر المفتي ما قاله البلقيني. فود: (وأخذ منه إلخ) أي من التعليل. فود: (يفي بدينه) كذا في النهاية بدوي لا ولعل الصواب لا يفي إلخ مع لا، ثم رأيت قال الرشددي قوله: يفي بدينه لعله سقط قبله لفظ لا التافيه من الكتبة إذ لا يصح التصوير إلا بها وليلاتي قول الشارح الآتي وتبين ما له في الأولى وحاصل المراد أن البلقيني أخذ من التهمة بدفع ضرر المزاحمة أنه لو انتفى ذلك بأن كان بيده زهن لا يفي بالدين ولا مال للمفليس غيره لا ترد شهادته أي، لأنه لو ثبت ما ادعاه ذلك الغريم لم يراجم المرتهن في شيء ورد الشارح باحتمال حدوث مال للمفليس فيراجم الغريم في تكملة ماله منه أما إذا كان الزهن يفي بالدين فالبلقيني يقول بقبول شهادته وإن كان للمفليس مال غيره كما ذكره الشارح بعد، ثم رده باحتمال خروج الزهن مستحقاً فتفع المزاحمة اه. فود: (وفيه نظر) أي في ما حوذاً البلقيني أو تعليله. فود: (بتقدير خروج الزهن مستحقاً) أي في صورتين جميعاً. فود: (وتقبل شهادة مدين إلخ) ولا تقبل شهادة شخص بموت مورثه ومن أو صى له روض ومفتي ونهاية وفي شرح الروض قال الأذرع: لِمَ لا يقال تقبل شهادتهما في حق غيرهما دون حقهما لقصر التهمة عليهما دون غيرهما؟ اه. فود: (وإن تضمنت إلخ) عبارة الأسنى ولا ينظر هنا إلى نقل الحق عن شخص إلى آخر؛ لأن الوارث خليفة المورث فكأنه هو. اه. فود: (لا بعد موته إلخ) عبارة الروض مع شرحه ولو أقام رجل بيعة بأخوة ميت له دين على شخص فشهد المديون بابن للميت لم تقبل شهادته؛ لأنه ينقل إلخ بخلاف ما لو تقدمت شهادته. اه. فود: (وأخذ منه) أي من التعليل. فود: (فشهد) أي الوصي.

فود: (وتقبل من فقير إلخ) عبارة الأسنى قال الزركشي وعلى قياس هذا يعني مسألة شهادة بعض القافلة لبعض على القطاع قول البغوي: لو شهد عدلان من الفقراء أنه أو صى بذلك ماله للفقراء قبلت أو لنا لم تقبل. قال ابن أبي الدم: ويتبين أن يقيد قبولها بما إذا كان في البلد فقراء سوى الشاهدين، ثم إذا قلنا بالقبول ففي دخول الشاهدين في الوصية احتمالان قال الزركشي: وقد صرح البغوي بأنهما يدخلان فيها وما بحثه يعني ابن أبي الدم لا بد فيه من قيد آخر وهو أن يكونوا غير محصورين وإلا فالظاهر المنع لقوة التهمة ولا سيما إذا قلوا وكثر الموصى به. وفي اختيار هذا القيد وثقة تتلقى من كلام لابن يونس وابن الرقعة في نظير ذلك من الوقف. اه. بحذف.

وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصْرَخْ بِخَضِرِهِمْ وَلِلْوَصِيِّ إِعْطَاؤُهُ قَالَهُ الْبَقَوِيُّ وَخَالَفَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ حَيْثُ انْخَصَرُوا وَإِنْ لَمْ يُصْرَخْ بِخَضِرِهِمْ وَهُوَ أَوْجَهُ لِتَهْمَةِ اسْتِخْقَافِهِ (وَلَوْ شَهِدَ الْاِثْنَيْنِ بَوَصِيَّةً) مَثَلًا (فَشَهِدَا) أَيِ: الْاِثْنَانِ الْمَشْهُودُ لِهَمَا (لِلشَّاهِدَيْنِ بَوَصِيَّةٍ مِنْ تِلْكَ التَّرِكَةِ) وَلَوْ فِي غَيْبٍ وَاحِدَةٍ ادَّعَى كُلُّ نَصَفِهَا (قُبِلَتْ الشَّهَادَتَانِ فِي الْأَصَحِّ) لِانْفِصَالِ كُلِّ شَهَادَةٍ عَنِ الْأُخْرَى مَعَ أَصْلِ عَدَمِ الْمَوَاطَاةِ الْمَانِعِ مِنْهَا عَدَالَتَهُمَا وَأَخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ عَيْنٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَدْعَاهَا نَالَتْ فَشَهِدَ كُلُّ لِّلْآخَرِ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُدْعَى قُبِلَ إِذْ لَا يَدَّ لِكُلِّ عَلَى مَا ادَّعَى بِهِ عَلَى غَيْرِهِ حَتَّى يَدْفَعَ بِشَهَادَتِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فَشَهِدَ بِهِ لِآخَرٍ وَكَذَلِكَ تَجَوُّزُ شَهَادَةِ بَعْضِ الْقَافِلَةِ لِبَعْضٍ عَلَى الْقَطَاعِ بِشَرِطِ أَنْ لَا يَقُولَ أَخَذَ مَالَنَا أَوْ نَحْوَهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ أَخَذَ مَالَهُ وَمَالِي لِلتَّهْمَةِ هُنَا أَيْضًا وَيُحْتَمَلُ هُنَا تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ لِانْفِصَالِ كُلِّ عَنِ الْأُخْرَى فَتَقْبَلُ لِغَيْرِهِ لَا لَهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الشَّرِيكِ بِأَنَّهُ هُنَا ذَكَرَ مُوجِبَ الْعَدَاوَةِ وَلَوْ مُتَّفَعًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَلِذَلِكَ لَوْ كَانَ هُنَاكَ ذِكْرُ مُوجِبِ عَدَاوَةٍ كَانَ كَمَا هُنَا وَشَهَادَةُ غَاصِبٍ بَعْدَ الرِّدِّ وَالتَّوْبَةِ بِمَا غَصَبَهُ لِأَجْنَبِيٍّ كَمَا فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنَّهُمْ قَوْلُهُ بَعْدَ الرِّدِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَدِّ الْعَيْنِ

• قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يُصْرَخْ بِالْخ) أَيِ وَإِنْ انْخَصَرُوا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. • قَوْلُهُ: (ادَّعَى كُلُّ الْخ) أَيِ مِنَ الْبَيْتَيْنِ.  
 • قَوْلُهُ: (لِانْفِصَالِ كُلِّ شَهَادَةٍ بِالْخ) وَلَا تَجُزُّ شَهَادَتُهُ نَفْعًا وَلَا تَدْفَعُ عَنْهُ ضَرَرًا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَأَخِذَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. • قَوْلُهُ: (حَلَّى مَا ادَّعَى بِالْخ) وَقَوْلُهُ مِنْ ادَّعَى كُلِّ مِنْهُمَا بَيْنَاءُ الْمُقُولِ.  
 • قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهِرُ إِلَى الْمَثَنِ. • قَوْلُهُ: (لِكُلِّ الْخ) الْأَوَّلَى لِوَاجِدٍ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ الْأَوَّلَى عَلَى الْآخَرِ زَادَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي مَا نَصَّهُ وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ خُشْيَ بِمَالٍ لَوْ كَانَ ذَكَرًا لَا اسْتَحَقَّ فِيهِ كَوَقْفِ الذِّكُورِ. اه. • قَوْلُهُ: (تَجَوُّزُ) أَيِ تَقْبَلُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِشَرِطِ أَنْ لَا يَقُولَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي إِذَا قَالَ كُلُّ مِنْهُمْ أَخَذَ مَالَ فُلَانٍ فَإِنْ قَالَ أَخَذَ مَالَنَا لَمْ تَقْبَلُ. اه. • قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ عَدَمِ الْقَبُولِ مُطْلَقًا.  
 • قَوْلُهُ: (وَشَهَادَةُ غَاصِبٍ بِالْخ) أَيِ وَتَجَوُّزُ شَهَادَتِهِ. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الرِّدِّ بِالْخ) أَيِ لَا بَعْدَ التَّلَفِّ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرْدُودَ بَعْدَ أَنْ جَنَى فِي يَدِ الْغَاصِبِ جُنَايَةً مَضمُونَةً كَالتَّالِفِ فَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ: أَنَّ الْمُرْدُودَ أَيِ الرَّقِيقِ الْمُرْدُودَ وَقَوْلُهُ شَهَادَتُهُ أَيِ الْغَاصِبِ. اه. • قَوْلُهُ: (بَعْدَ الرِّدِّ) أَيِ

• قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ أَخَذَ مَالَهُ وَمَالِي لِلتَّهْمَةِ بِالْخ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَمَنْ جَمَعَ فِي الشَّهَادَةِ بَيْنَ مَا يَجُوزُ وَبَيْنَ مَا لَا يَجُوزُ فَقِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: يُرَدُّ فِي الْجَمِيعِ، وَالثَّانِي: يُقْبَلُ فِي أَحَدِهِمَا. اه. قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ فِي شَرْحِهِ: وَهَذَا أَيِ: الثَّانِي هُوَ الْأَصَحُّ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ مَا لَا يَجُوزُ لِأَجْلِ التَّهْمَةِ كَمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ اقْتَرَضَ مِنْ ابْنِهِ وَأَجْنَبِيٍّ كَذَا إِذَا كَانَ لِلْعَدَاوَةِ كَمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَفِيقِهِ الطَّرِيقَ فَقَبِلَ رَدُّ شَهَادَتِهِ لِزَفِيقِهِ طَرِيقَانِ أَصَحُّهُمَا الرَّدُّ وَقِيلَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَيَجْرِي الطَّرِيقَانِ فِيمَا إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ قَذَفَهُ أَوْ أَنَّهُ أَوْ زَوَّجَتْهُ وَأَجْنَبِيًّا وَلَوْ شَهِدَ لِنَفْسِهِ وَلِشَرِيكِه بِكَذَا فَتَرَدُّ فِيمَا لَهُ وَفِيمَا لِغَيْرِهِ الطَّرِيقَانِ. اه. فَتَأْمَلْ هَذِهِ الْأَخِيرَةَ.

وَيَدَّلِ مَنَافِعُهَا إِذْ لَا تَوْجُدُ التَّوْبَةُ إِلَّا بِذَلِكَ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا بَقِيَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْ شَيْءٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنْتَهَائِهِ بِدَفْعِ الضَّمَانِ لَهُ عَنْهُ كَمَا تَقَرَّرَ وَلَوْ اشْتَرَى فَايِدًا شَيْئًا وَقَبَضَهُ لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ لِيُغَيِّرَ بَائِعُهُ إِلَّا أَنْ رُدَّهَ وَلَمْ يَتَّقِ عَلَيْهِ لِلْبَائِعِ شَيْءٌ أَوْ صَحِيحًا، ثُمَّ فُسِّخَ فَاذْعَى آخِرُ مَلِكِهِ زَمَنَ وَضَعَ الْمُشْتَرِي يَدَهُ عَلَيْهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ بِهِ لِبَائِعِهِ لِدَفْعِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ وَإِبْقَائِهِ الْغَلَّةَ لَهَا (وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ (الْأَصْلِي) لِلشَّاهِدِ وَإِنْ عَلَا (وَلَا فِرْع) لَهُ وَإِنْ سَفَلَ وَلَوْ بِالرُّشْدِ أَوْ بِالتَّزْكِيَةِ لَهُ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ أَوْ لِشَاهِدِهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُ فَكَأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ وَالتَّزْكِيَةُ وَإِنْ كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَفِيهَا إِثْبَاتٌ وَلا يَافِرُ لِلْفِرْعِ وَفِيهَا تَهْمَةٌ وَقَدْ أَحَدَهُمَا وَمُكَاتَبَتُهُ مِثْلُهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْمُتَمَنِّ كَالْأَصْحَابِ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ لِبَعْضٍ لَهُ عَلَى بَعْضٍ لَهُ آخِرُ وَبِهِ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّ الْوَازِعَ الطَّبِيعِيَّ قَدْ يُعَارِضُ فَضْمَتُ التَّهْمَةِ وَقَدْ يُجَابُ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَنْعِ ذَلِكَ إِذْ كَثِيرًا مَا يَتَفَاوَتُونَ فِي الْمَحَبَّةِ، وَالْمِيلِ فَالتَّهْمَةُ مُوجُودَةٌ، وَقَدْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبَعْضِ ضِمْنًا.....

إِلَخ. فُود: (الْأَبْلَك) أَي بَرَدَ الْعَيْنِ وَيَدَّلِ مَنَافِعُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا وَكَانَ الْأَوَّلَى بِدُونِ ذَلِكَ. فُود: (لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ) أَتَاهُمْ أَتَاهُ إِذَا عَجَزَ عَنْ رَدِّ مَا ظَلَمَ بِهِ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ كَانَ فِي عَزْمِهِ الرَّدُّ مَتَى قَدَّرَ عَ ش. فُود: (وَخَرَجَ بِلِك) أَي بِقَوْلِهِ بَعْدَ الرَّدِّ أَوْ بِمَفْهُومِهِ الْمَذْكُورِ. فُود: (لِأَنْتَهَائِهِ) أَي فَلَا تُقْبَلُ لِأَنْتَهَائِهِ. فُود: (فَايِدًا) أَي شِرَاءً فَايِدًا كَذَلِكَ. فُود: (إِلَّا أَنْ رُدَّهَ) أَي ذَلِكَ الشَّيْءَ وَكَذَا يَدَّلِ مَنَافِعُهُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ إِلَى الْبَائِعِ. فُود: (ثُمَّ فُسِّخَ) أَي الْبَيْعُ كَانَ رُدُّهُ عَلَيْهِ بِغَيْبٍ أَوْ إِقَالَةٍ أَوْ خِيَارٍ نِهَائَةً وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. فُود: (زَمَنَ وَضَعَ الْمُشْتَرِي إِلَخ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدْعَى مَلِكُهُ بَعْدَ الْفُسْخِ وَالرَّدِّ فَتُقْبَلُ. فُود: (لَمْ يُقْبَلِ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. فُود: (لَهَا) أَي لِنَفْسِهِ. فُود: (لِلشَّاهِدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَدْعَى الْإِمَامُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: خِلَافًا إِلَى وَقَدْ أَحَدَهُمَا. فُود: (وَلَوْ بِالرُّشْدِ أَوْ بِالتَّزْكِيَةِ إِلَخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ كَالنَّهَائَةِ اخْتِصَاصُ هَذِهِ الْغَايَةِ بِالْفِرْعِ بَلْ قَوْلُهُمَا الْآتِي وَالتَّزْكِيَةُ إِلَخ وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَلَا تُقْبَلُ تَزْكِيَةُ الْوَالِدِ لَوَلَدِهِ وَلَا شَهَادَتُهُ لَهُ بِالرُّشْدِ سِوَا أَكَانَ فِي حِجْرِهِ أَمْ لَا وَإِنْ أَخَذْنَاهُ بِإِقْرَارِهِ بِرُشْدٍ مَنْ فِي حِجْرِهِ. اه. كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ وَإِنَّمَا خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُ الزِّيَادِيِّ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ وَبُرُدُ شَهَادَتِهِ لِبَعْضِهِ وَلَوْ بِتَزْكِيَةٍ أَوْ رُشْدٍ وَهُوَ فِي حِجْرِهِ لَكِنْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ. اه. وَكَذَا يَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُقْبَلُ. فُود: (لَهُ) أَي لِلْفِرْعِ وَتَقَدَّمَ أَتَاهُ لَيْسَ بِقَبْدٍ وَقَوْلُهُ أَوْ لِشَاهِدِهِ عَطَفَ عَلَيْهِ. فُود: (وَلَا يَافِرُ لِلْفِرْعِ) أَي أَوْ الْأَصْلُ وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْبَعْضِ رَشِيدِي. فُود: (وَقَدْ أَحَدَهُمَا إِلَخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَكَذَا لَا تُقْبَلُ لِمُكَاتَبِ أَصْلِهِ أَوْ فِرْعِهِ وَلَا لِمَا ذُونُهُمَا. اه. فُود: (وَمُكَاتَبَتُهُ إِلَخ) وَشَرِيكَهُ فِي الْمُشْتَرَكِ نِهَائَةً. فُود: (لِبَعْضٍ لَهُ عَلَى آخَرٍ) أَصْلَيْنِ كَانَا أَوْ فِرْعَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ. فُود: (وَبِهِ جَزَمَ الْغَزَالِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ مَنَعَ الْحُكْمِ بَيْنَ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَإِنْ خَالَفَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي ذَلِكَ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْوَازِعَ الطَّبِيعِيَّ إِلَخ. فُود: (لَكِنْ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَجَزَمَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَغَيْرُهُ إِلَخَ رَدُّ بَعْضِهِ إِذْ كَثِيرًا مَا إِلَخ.

كَأَن ادَّعَى عَلَى بَكْرِ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنْ عَمْرٍو وَالْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبُ الْيَدِ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَتَقَبَّلَ شَهَادَةَ ابْنَيْ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو لَهُ بِذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمَا أَجَنِبَيَانِ عَنْهُ وَإِنْ تَضَمَّنَتِ الشَّهَادَةُ لِأَيِّهِمَا بِالْمَلِكِ وَكَأَن شَهِدَ عَلَى ابْنِهِ بِإِقْرَارِهِ بِنَسَبِ مَجْهُولٍ فَتَقَبَّلَ مَعَ تَضَمُّنِهَا الشَّهَادَةَ لِخَفِيدِهِ وَلَوْ ادَّعَى الْإِمَامُ بِشَيْءٍ لِبَيْتِ الْمَالِ قُبِلَتْ شَهَادَةُ بَعْضِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَيْسَ لِلْإِمَامِ وَمِثْلُهُ نَاطِرٌ وَقِفٍ، أَوْ وَصِيٌّ ادَّعَى بِشَيْءٍ لِجِهَةِ الْوَقِفِ أَوْ لِلْمَوْلَى فَشَهِدَ بِهِ بَعْضُ الْمُدَّعِي لَانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ

• فَوُدَّ: (كَأَن اذْهَى عَلَى بَكْرِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ.

(فَرْعُ): لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِيَزِيدَ فِي يَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنْ عَمْرٍو وَعَمْرٍو اشْتَرَاهُ مِنْكَ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَاتَّكَرَ جَمِيعُ ذَلِكَ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ابْنَا عَمْرٍو أَوْ ابْنَا زَيْدٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا الْخ سَمَ وَرَشِيدِي أَيِ فَالْصَّوَابُ اسْتِقْطَاعُ عَلَى وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي كَانَ ادَّعَى شَخْصٌ شِرَاءَ عَبْدٍ فِي يَدِ زَيْدٍ مِنْ عَمْرٍو بَعْدَ أَنْ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبِ الْيَدِ وَقَبَضَهُ وَطَالَبَهُ الْخ. • فَوُدَّ: (هَلَى بِكْرِ) صَوَابُهُ عَلَى زَيْدٍ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالرُّوضِ. • فَوُدَّ: (الْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ الْخ) وَقَبَضَهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ) أَيِ فَاتَّكَرَ زَيْدٌ جَمِيعُ ذَلِكَ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَهُ بِذَلِكَ) أَيِ لِلْمُدَّعِي بِمَا يَقُولُهُ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُمَا أَجَنِبَيَانِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالشَّهَادَةِ فِي الْحَالِ الْمُدَّعِي وَهُوَ أَجَنِبِيٌّ عَنْهُمَا. اه. أَيِ عَنْ ابْنَيْ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو. • فَوُدَّ: (هَنَ) أَيِ عَنْ الْمُدَّعِي. • فَوُدَّ: (شَهِدَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي ادَّعَى عَلَيْهِ نَسَبٌ وَلَيْدٌ فَاتَّكَرَ فَشَهِدَ أَبُوهُ مَعَ أَجَنِبِيٍّ عَلَى إِقْرَارِهِ أَنَّهُ وَلَدُهُ فَتَقَبَّلَ شَهَادَةُ الْآبِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي حُسَيْنِ الْخ احتياطًا لِأَمْرِ النَّسَبِ. اه. • فَوُدَّ: (وَلَوْ اذْهَى الْخ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى نَعَمْ لَوْ ادَّعَى السُّلْطَانُ عَلَى شَخْصٍ بِمَالٍ لِيَبْتَ الْمَالِ، فَشَهِدَ لَهُ بِهِ بِأَصْلِهِ أَوْ فَرْعِهِ قُبِلَتْ كَمَا قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ لِمُحْمَدٍ الْمُدَّعِي بِهِ. اه. • فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ نَاطِرٌ وَقِفٍ الْخ) وَهَلْ مِثْلُهُ أَيْضًا الْوَكِيلُ إِذَا ادَّعَى بِشَيْءٍ لِلْمَوْكَلِّ أَوْ يُفَرِّقُ فِيهِ؟ نَظَرَ وَلَا يَتَّبَعُ أَنَّهُ أَيْضًا مِثْلُهُ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي قَرِيبًا مِنْ جَوَازِ إِثْبَاتِ الْوَكَالَةِ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَصِيِّ الْوَكِيلُ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ إِثْبَاتِ الْوَصَايَةِ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَصِيِّ كَمَا هُنَا وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَاقَّ الْوَكِيلُ بِالْإِمَامِ أَوْ لَى مِنَ الْحَاقِّ الْوَصِيِّ بِهِ وَمِنْ جَوَازِ إِثْبَاتِ ذَيْنِ ادِّعَاءِ الْفَرْعِ لِمَوْكَلِّهِ بِشَهَادَةِ أَصْلِهِ أَغْنَى أَصْلُ الْفَرْعِ وَهُوَ شَائِلٌ لَمَّا إِذَا كَانَتْ وَكَالَةُ الْفَرْعِ بِحَيْثُ يَسُوعُ لَهُ قَبْضُ ذَلِكَ الدِّينِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ، وَقِيَاسُهُ جَوَازُ إِثْبَاتِ الْعَيْنِ لِلْمَوْكَلِّ بِشَهَادَةِ بَعْضِ الْوَكِيلِ وَإِنْ سَأَلَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا. اه. سَم. • فَوُدَّ: (لَا نِتْمَاءُ التُّهْمَةِ) أَيِ وَلَا نَظَرَ لِتَضَمُّنِ شَهَادَتِهِ إِثْبَاتِ التَّصَرُّفِ لِبَعْضِهِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ:

• فَوُدَّ: (كَأَن اذْهَى عَلَى بَكْرِ شِرَاءَ شَيْءٍ مِنْ عَمْرٍو وَالْمُشْتَرِي لَهُ مِنْ زَيْدٍ صَاحِبُ الْيَدِ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ. فَرْعٌ لَوْ قَالَ لِيَزِيدَ فِي يَدِهِ عَبْدٌ اشْتَرَيْتَ هَذَا الْعَبْدَ الَّذِي فِي يَدِكَ مِنْ عَمْرٍو وَعَمْرٍو اشْتَرَاهُ مِنْكَ وَطَالَبَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَاتَّكَرَ جَمِيعُ ذَلِكَ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ ابْنَا عَمْرٍو وَابْنَا زَيْدٍ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا الْخ. • فَوُدَّ: (لَا نِتْمَاءُ التُّهْمَةِ) أَيِ: وَلَا نَظَرَ لِتَضَمُّنِ شَهَادَتِهِ إِثْبَاتِ التَّصَرُّفِ لِبَعْضِهِ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَهَلْ مِثْلُهُ أَيْضًا الْوَكِيلُ إِذَا ادَّعَى بِشَيْءٍ لِلْمَوْكَلِّ أَوْ يُفَرِّقُ؟ فِيهِ نَظَرَ وَلَا يَتَّبَعُ أَنَّهُ أَيْضًا مِثْلُهُ مَا لَمْ يَصُدَّ عَنْهُ نَقْلٌ،

بخلانها بنفس التظير أو الوصاية ولو شهد لبعضه أو على عدوه أو الفاسق بما يعلمه الحق، والحاكم يجهل ذلك قال ابن عبد السلام: المختار جوازه؛ لأنهم لم يحملوا الحاكم على باطل بل على إبطال الحق لمستحقه فلم يأثم الحاكم لظنه، ولا الخصم لأخذ حقه ولا الشاهد لإعائه قال الأذرعى: بل ظاهر عبارة من جاوز ذلك الوجوب (وتقبل) منه (عليهما) إذ لا تهمة ومحل حيث لا عداوة وإلا فوجهان والذي يتجه منهما عدم القبول أخذًا مما مر أن الأب لا يلي بنته إذا كان بينهما عداوة ظاهرة، ثم رأيت صاحب الأنوار جزم به (وكذا) تقبل شهادتهما (على أبيهما بطلاق ضرة أمهما) طلاقًا بائنًا وأمهات تحتة (أو قذفها) أي: الضرة المؤذي للعمان المؤذي لإفراقها (في الأظهر) ليصف تهمة نفع أمهما بذلك إذ له طلاق أمهما متى شاء مع كون ذلك حجة تلزهما الشهادة به، أما رجعي فتقبل قطعًا هذا كله في شهادة

لانتفاء التهمة فيه نظر وقد شمل قوله: أو للمزلى ما إذا كان المشهود به من جملة ما للوصي الولاية وقد مر أن الوصي لا تقبل شهادته فيما هو وصي فيه قال الشارح فيما مر؛ لأنه يثبت لنفسه سلطنة التصرف في المشهود به. اهـ. فود: (لو شهد) أي شخص وقوله أو الفاسق عطف على فاعل شهد المستتر وقوله بما يعلمه إلخ راجع لكل من المخطوفات. فود: (الحق) عبارة الأسنى والنهاية من الحق. اهـ. فود: (يجهل ذلك) أي مانع الشهادة أسنى أي من البغضية أو العداوة أو الفسق. فود: (جوازه) أي شهادة من ذكر مع جهل الحاكم بحالهم. فود: (قال الأذرعى: بل ظاهر عبارة من جاوز ذلك إلخ) ويتجه حمله على تعينه طريقًا لوصول الحق لمستحقه نهاية. فود: (منه) أي من الشخص أو الشاهد. فود: (عليهما) أي أصله وفرجه سواء كانت في عقوبة أم لا مغني. فود: (إذ لا تهمة) إلى المتن في المغني وإلى قول المتن ولآخر في النهاية إلا قوله: على أن إلى لو ادعى الفرع وقوله ومحل إلى المتن وقوله ويتجه تقييده بزمن نكاحه وقوله: لأنه إلى لأنها. فود: (وكذا تقبل شهادتهما) أي الفرعين مغني وقوله على أبيهما بطلاق إلخ أي لا شهادة الفرع لأمه بطلاق أو رضاع إلا إن شهد به حجة فتقبل روض مع شرحه قال البجيرمي: وقيد القليوبي قبول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما إذا لم تجب نفعها على الشاهد وإلا لم تقبل؛ لأنه دفع عن نفسه ضررًا انتهى، وكونها لم تجب عليه لإعساره أو لقلته الأصل عليها وكونها تجب عليه لإعسار الأصل مع قدرته هو وقد انحصرت نفعها فيه بأن كانت أمه ناشرة. اهـ. بحذف. فود: (طلاقًا بائنًا إلخ) أما إذا كان الطلاق رجعيًا فتقبل قطعًا نهاية أي وكذا تقبل قطعًا إذا لم تكن أمهما تحتة أو لم يكن القذف مؤديًا إلى اللعان. فود: (ليصف) إلى وكذا لو ادعته في المغني. فود: (نفع أمهما إلخ) وهو انفرادها بالاب نهاية. فود: (مع كون ذلك إلخ) عبارة

ثم رأيت ما سيأتي قريبًا من جواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الوكيل مع عدم جواز إثبات دين ادعاه الفرع وهو شامل لما إذا كانت وكالة الفرع بحيث يسوغ له قبض ذلك الدين، والتصرف فيه، وقياسه جواز إثبات العين للموكل بشهادة بعض الوكيل وإن ساع له التصرف فيها.



جسبة أو بعد دعوى الضرر فإن ادّعاء الأب لعدم نفقة لم تقبل شهادتهما له للثمة وكذا لو ادّعته أمهما ومما تقرّر وبأني من أن الثمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثّر أخذ بعضهم أنه يجوز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل قال بعضهم أو الوكيل كما أفنى به ابن الصلاح. اهـ. ومحلّه في وكيل بغير جعل على أن قضية ما مرّ من عدم قبول شهادته ليعضيه بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته ضعفه؛ لأنّ الوكالة فيها ذلك ولعلّه أراد بما نقله عن ابن الصلاح قوله لو ادّعى الفرع على آخر بدني لموكله فأنكر فشهد به أبو الوكيل قبل وإن كان فيه تصديق ابنه كما تقبل شهادة الأب وابنه في واقعة واحدة. اهـ. وما قاله في هذه مثجّة؛ لأنّ الثمة ضعيفة جدًا. (وإذا شهد لفرع) أو لأصل له (وأجني قبيل للأجنبي في الظاهر) تفريقًا للمصنفة.....

المعني وأفهم قوله: على أبيهما أن محلّ الخلاف ما إذا شهدا جسبة أو بعد دعوى الضرر أما لو ادّعى الأب الطلاق في زمن سابق لإنقاط نفقة ماضية ونحو ذلك أو ادّعى أنها سألته الطلاق على مال فشهدا له فهنا لا تقبل الشهادة عليهما؛ لأنها شهادة للأب لا عليه لكن تحصل الفرقة بقوله في دعواه الخلع كما مرّ في بابيه. اهـ. فود: (فإن ادّعاء) أي الطلاق ع ش. فود: (لعدم نفقة) أي ونحوها نهاية. فود: (وكذا لو ادّعت) أي ادّعت أمهما طلاق ضررها فلا تقبل شهادتهما به؛ لأنها شهادة للأب سلطان وكذا لو ادّعت أمهما طلاق نفسها فلا تقبل شهادتهما لها كما مرّ عن الأسنى. فود: (أخذ بعضهم أنه يجوز إلخ) عبارة النهاية وقد أفنى الوالد رحمته الله تعالى بجواز إثبات الوكالة بشهادة بعض الموكل أو الوكيل ولا ينافيه ما قدّمناه من امتناع شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته له؛ لأن سلطنة الوصي أقوى وأوسع من سلطنة الوكيل. اهـ. وأقرها سم. فود: (ومحلّه في وكيل بغير جعل) أي وإلا ردّت نهاية. فود: (على أن قضية ما مرّ إلخ) مرّ أيضًا ردها. فود: (ضعفه) خبر إن والضمير للإفتاء. فود: (فيها ذلك) أي في الوكالة إثبات السلطنة. فود: (ولعلّه) أي البعض. فود: (فأنكر) أي الذين ع ش وما قاله أي ابن الصلاح. فود: (وإن كان فيه تصديق ابنه) فيه ما مرّ عن قريب رشدي

فود: (سني: (وإذا شهد لفرع إلخ) عبارة المنهج مع شرحه، ولو شهد لمن لا تقبل شهادته له من أصل أو فرع أو غيرهما وغيره قبيل لغيره لا له لاختصاص المانع به. اهـ. وعبارة الزواجر مع شرحه يشهد لوالديه أو نحوه ولاجني قبيل شهادته للأجنبي فقط لاختصاص المانع بغيره. اهـ. فود: (سني: (لفرع وأجني) كان شهد برفق لهما كقوله هو لأبي وفلان أو عكسه معني وأسنى. فود: (سني: (قبيل للأجنبي إلخ) وردت في حق الفرع قطعًا نهاية.

فود: (كما أفنى به ابن الصلاح) أفنى بذلك شيخنا الشهاب الزملي ولا ينافيه ما مرّ من عدم قبول شهادته له بوصاية لما فيه من إثبات سلطنته وذلك؛ لأن سلطنة الوصي أقوى وأوسع من سلطنة الوكيل ش م ر. فود: (قبيل للأجنبي) أي: فإنّه غيره ش م ر.

وَمَحَلُّهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ إِنَّ قَدِيمَ الْأَجْنَبِيِّ وَالْأَبْلَثَ فِيهِ أَيْضًا (قُلْتُ وَتَقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ) مِنَ الْآخَرِ؛ لِأَنَّ التَّكَافُ يُطْرَأُ وَيَزُولُ فَهُمَا كَأَجِيرٍ وَمُسْتَأْجِرٍ نَعَمْ، رَجَعَ الْبَلْقِينِي أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهَا بِأَنَّ فُلَانًا قَذَفَهَا أَيُّ: لِأَنَّهُ تَعْيِيرٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ وَتُتَجَنَّبُ تَقْيِيدُهُ بِزَمَنِ نِكَاحِهِ وَتُقْبَلُ لِكُلِّ عَلَى الْآخَرِ قَطْعًا إِلَّا شَهَادَتَهُ بِزِنَاهَا؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِجَنَابَةٍ عَلَى مَحَلِّ حَقِّهِ فَأَشْبَهَ الْجَنَابَةَ عَلَى عِبْدِهِ وَلَئِنْهَا لَطَلَحَتْ فِرَاشَهُ وَذَلِكَ أَهْلُغُ فِي الْعِدَاوَةِ مِنْ نَحْوِ الضَّرْبِ (وَالْأَخِ وَصَدِيقِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِضَعْفِ التَّهْمَةِ نَعَمْ، لَا تُقْبَلُ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ فُلَانًا أَخُوهُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لِنَفْسِهِ بِنَسَبِ الْمَشْهُودِ لَهُ ابْتِدَاءً لَا ضِمْنًا كَذَا قَالَ الْبَلْقِينِي زَائِعًا أَنَّ مَا فِي الرُّوْضَةِ مِنَ التَّضَرُّعِ بِخِلَافِهِ مَزْدُودٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ضِمْنِي وَالْقَضْدُ مِنْهُ إِدْخَالُ الضَّرْبِ عَلَى نَفْسِهِ بِمُشَارَكَةِ لَهُ

• فَوُدَّ: (وَمَجَلُّهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي وَالْمُنْهَجِ وَالْأَسْنَى كَمَا مَرَّ وَلِلنَّهَائَةِ عِبَارَتُهُ تَقْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ وَسَوَاءٌ أَقْدَمَ الْأَجْنَبِيُّ أَمْ لَا أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي بَابِهَا. اهـ.

• فَوُدَّ (سُنِّي): (قُلْتُ وَتُقْبَلُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ) وَقِيلَ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَارِثٌ لَا يُعْجَبُ فَاشْتَبَهَ الْأَبَ وَهُوَ قَوْلُ الْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (مِنْ الْآخَرِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: أَيُّ لَأنَّهُ إِلَى وَتُقْبَلُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ إِلَى؛ لِأَنَّهَا. • فَوُدَّ: (نَعَمْ رَجَعَ الْبَلْقِينِي الْخُ) أَيُّ مِنْ وَجْهَيْنِ سَم. • فَوُدَّ: (لَأنَّهُ تَعْيِيرٌ لَهُ الْخُ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَجْهَ الْمُنْعِ أَنَّ قَاذِفَهَا عَدُوَّهُ بِقَذْفِهِ سَمٌ وَعِبَارَةٌ ع ش. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ لِعَبْدِهِ بِأَنَّ فُلَانًا قَذَفَهُ قُبِلَتْ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ هُنَا مُحْصَلُهَا نِسْبَةُ الْقَاذِفِ إِلَى جَنَابَةٍ فِي حَقِّ الزَّوْجِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّرُ بِنِسْبَةِ زَوْجَتِهِ إِلَى فَسَادٍ بِخِلَافِ السَّيِّدِ بِالنِّسْبَةِ لِقَتْنُ. اهـ. • فَوُدَّ: (وَتُتَجَنَّبُ تَقْيِيدُهُ بِزَمَنِ نِكَاحِهِ) ظَاهِرُ سُكُوتِ الْمُغْنِي وَالنَّهَائَةِ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ اعْتِمَادُ الْإِطْلَاقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• فَوُدَّ: (إِلَّا شَهَادَتَهُ بِزِنَاهَا) وَلَوْ مَعَ ثَلَاثَةِ نِهَائَةٍ وَأَسْنَى. • فَوُدَّ: (لَأنَّهُ شَهِدَ بِجَنَابَةِ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَائَةِ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى كِمَالِ الْعِدَاوَةِ بَيْنَهُمَا وَلَأنَّهُ نَسَبَهَا إِلَى خِيَانَةٍ فِي حَقِّهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ: كَالْمَوْدِعِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِيَانَتَهَا فِرَاشَهُ. اهـ. • فَوُدَّ: (فَاشْتَبَهَ) أَيُّ زِنَاهَا.

• فَوُدَّ (سُنِّي): (وَالْأَخِ) أَيُّ مِنْ أَخِيهِ وَكَذَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَوَاشِي وَإِنْ كَانُوا يَصِلُونَهُ وَيَتَرَوْنَهُ أَسْنَى وَمُغْنِي وَقَوْلُهُ وَصَدِيقِي أَيُّ مِنْ صَدِيقِهِ وَهُوَ مَنْ صَدَّقَ فِي وِدَائِكَ بِأَنَّ يَهْمُهُ مَا أَهَمَّكَ قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ: وَقَلِيلٌ ذَلِكَ أَيُّ فِي زَمَانِهِ وَنَادِرٌ فِي زَمَانِنَا مُغْنِي أَقُولُ وَكَأَنَّ يُعَدَّمُ فِي زَمَانِنَا سَيِّدُ حُمَرَ. • فَوُدَّ: (لِضَعْفِ التَّهْمَةِ) لِأَنَّهَا لَا يَتَّهَمَانِ تَهْمَةَ الْبُغْضِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. • فَوُدَّ: (لَأنَّ ذَلِكَ ضِمْنِي وَالْقَضْدُ مِنْهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ.

• فَوُدَّ: (بِمُشَارَكَةِ لَهُ) أَيُّ الْمَشْهُودِ لَهُ الشَّاهِدُ.

• فَوُدَّ: (نَعَمْ رَجَعَ الْبَلْقِينِي) أَيُّ: مِنْ وَجْهَيْنِ. • فَوُدَّ: (لَأنَّهُ تَعْيِيرٌ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ وَجْهَ الْمُنْعِ أَنَّ قَاذِفَهَا عَدُوَّهُ بِقَذْفِهِ. • فَوُدَّ: (بَقِيَّةً مَا بَعْدَهُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ بِذَلِكَ الْقَيْدِ قَلْبِي أَيْضًا إِذَا الْحُزْنَ وَالْفَرْحَ قَلْبِيَانِ وَكَذَلِكَ التَّمَنِّي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَفْسِيرِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّ يُجَابَ بِأَنَّهُمْ أَرَادُوا بِالْعِدَاوَةِ الْبُغْضَ الْمَذْكُورَ أَهَمُّ مِنْ أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ لَا وَلَا مَحْذُورٌ فِي ذَلِكَ.

وَالضَّمْنِي فِي ذَلِكَ لَا يُؤْتَرُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي شَهَادَةِ الْبَعْضِ بِهِ وَبِهِ فَارَقَ مَنَعَ قَبُولِ شَهَادَتِهِمَا  
لَا مَهْمَا بِالزَّوْجِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ لِلأَصْلِ ابْتِدَاءً وَكَأَنَّ أَبَا زُرْعَةَ أَخَذَ مِنْ اغْتِفَارِ الضَّمْنِي إِفْتَاءَهُ فِي  
تَعَارُضِ بَيِّنَتَيْ دَاخِلٍ وَخَارِجٍ انْتَضَمَ إِلَى هَذِهِ بَيِّنَةٍ أُخْرَى بِأَنَّ أَحَدَ شَاهِدَيْ الدَّاخِلِ كَانَ بَاغَهُ لَهُ  
بِأَنَّ ذَلِكَ لَا تَبْطُلُ بِهِ شَهَادَتُهُ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ شَهَادَتِهِ لِلدَّاخِلِ إِثْبَاتُ مَلِكِهِ ابْتِدَاءً وَتَضَمُّنُهَا  
إِثْبَاتُ مَلِكٍ لَهُ قَبْلَ لَا أَثَرُ لَهُ وَتَحْمِيلُ حَمْلُهُ عَلَى صُورَةٍ لَوْ تَبَيَّنَتْ لِلخَارِجِ لَا يَرْجِعُ الدَّاخِلُ بِشَمْنِهِ  
عَلَى الْبَائِعِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ لَهُ بِالْمَلِكِ وَالْأَوَّلُ فَهُوَ مُتَّهَمٌ بِدَفْعِهِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ لَوْ تَبَيَّنَتْ  
لِلخَارِجِ (وَلَا تُقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ) عَلَى عَدَاوَةِ دُنْيَوِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَنْتَقِمُ  
مِنْهُ بِشَهَادَةِ بَاطِلَةٍ عَلَيْهِ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَشْهَدَا عَلَى مَيِّتٍ بِعَيْنٍ فَيُقِيمُ الْوَارِثُ بَيِّنَةً بِأَنَّهُمَا عَدَوَانِ لَهُ  
فَلَا يُقْبَلَانِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَرْجَحِ مِنْ وَجْهَيْنِ فِي الْبَحْرِ؛ لِأَنَّهُ الْخَصْمُ فِي الْحَقِيقَةِ إِذِ التَّرَكُّهُ مَلِكُهُ  
وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ التَّاجِ الْفَرَارِيِّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ وَإِنْ أَقْنَى شَيْخُنَا بِمَا يُوَافِقُهُ مُحْتَاجًا بِأَنَّ الْمَشْهُودَ  
عَلَيْهِ بِالْحَقِيقَةِ الْمَيِّتِ. اهـ. وَلَيْسَ كَمَا قَالَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ قِيلَ لَا يُقْبَلُ عَدُوُّ الْمَيِّتِ وَلَا عَدُوُّ  
الْوَارِثِ عَمَلًا بِكُلِّ مِنَ التَّعْلِيلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَلَيْسَ هَذَا إِحْدَاثٌ وَجْهٌ ثَالِثٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَخْرُجْ عَمَّا يَقُولُ بِهِ كُلُّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ.

(نَبِيَّةٌ): وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَاوَةِ الْأَبِ عَدَاوَةُ الْإِبْنِ

• فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيُّ بِكَوْنِهَا ضَمْنِيَّةً. • فَوَدَّ: (إِلَى هَلِ) أَيُّ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ. • فَوَدَّ: (كَانَ بَاغَهُ) أَيُّ الْمَشْهُودِ  
بِهِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ الْإِنْضِمَامِ وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِالْإِفْتَاءِ. • فَوَدَّ: (شَهَادَتِهِ) أَيُّ الْأَحَدِ. • فَوَدَّ: (حَمْلُهُ)  
أَيُّ الْإِفْتَاءِ. • فَوَدَّ: (لَوْ تَبَيَّنَتْ) أَيُّ الْعَيْنِ الْمُدَّعَى بِهَا وَكَانَ الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ التَّذْكِيرُ. • فَوَدَّ: (فَهُوَ)  
إِلْفُ) أَيُّ الْأَحَدِ. • فَوَدَّ: (هَلَى عَدُوٍّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ.  
• فَوَدَّ: (دُنْيَوِيَّةٍ ظَاهِرَةٍ) لِأَنَّ الْبَاطِنَةَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا إِلَّا عَلَامُ الْغُيُوبِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي وَفِي مُعْجَمِ  
الطَّبْرَانِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ دَسَائِي قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ إِخْوَانُ الْعِلَاقَةِ أَهْدَاءُ السَّرِيرَةِ قِيلَ لِنَبِيِّ اللَّهِ  
أَيُّوبَ ﷺ: أَيُّ شَيْءٍ أَشَدُّ عَلَيْكَ مِمَّا مَرَّ بِكَ؟ قَالَ شِمَاتَةُ الْأَعْدَاءِ وَكَانَ ﷺ يَسْتَعِيدُّ بِاللَّهِ مِنْهَا  
فَتَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَافِيَةُ مِنْ ذَلِكَ. اهـ. • فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ) إِلْفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَنْسَى  
لِيَحْدِثَ «لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ ذِي حِمَرٍ عَلَى أَخِيهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ وَالْفَرَمُ بِكُسْرِ الْغَيْنِ  
الْقِلُّ وَالْحَقْدُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ شَهَادَةِ الْعَدُوِّ. • فَوَدَّ: (عَدَوَانِ لَهُ) أَيُّ لِلْوَارِثِ ع ش.  
• فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيُّ بِالتَّعْلِيلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَيُّ كَوْنُهُمَا عَدُوَيْنِ لِلْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (لَكَانَ أَظْهَرَ) فِيهِ تَوَقُّفٌ  
إِذْ لَا يَصْدُقُ التَّفْسِيرُ الْآتِي لِلْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّ الْمَيِّتِ وَلَقُلْ لِهَذَا سَكَنَتْ النَّهَايَةُ عَمَّا اسْتَظْهَرَهُ الشَّارِحُ  
فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلْفُ) إِذِ الْوَجْهَانِ فِي عَدُوِّ الْوَارِثِ فَقَطُّ، وَأَمَّا عَدُوُّ الْمَيِّتِ فَمَسْكُوتٌ  
عَنْهُ. • فَوَدَّ: (قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ وَخَرَجَ بِالْعَدُوِّ أَصْلُ الْعَدُوِّ وَفَرَّغَهُ فَتَقَبَّلُ  
شَهَادَتُهُمَا إِذْ لَا مَانِعَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ. اهـ.

وزعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه وأنه ينبغي أن لا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصح على ما قيل عند المالكية قبوله بعد موته لا في حياته ليس في محله؛ لأن الكلام في ولد عدو لم يعلم وحينئذ يتطّل زعم أنه أبلغ في العداوة من أبيه بإطلاقه، أمّا معلوم الحال من عداوة أو عدمها فحكمه واضح (وهو من يفضّه بحيث يمتنّى زوال نعمته ويحزن بشرويه ويفرح بمصيبته) لشهادة العرف بذلك واعتراضه البلقيني بأن البغض دون العداوة؛ لأنه بالقلب وهي بالفعل فكيف يُفسّر الأغلب بالأخفّ ويُرَدُّ بأنّه لم يُفسّرهما بالبغض فقط بل به بقيد ما بعده وهذا مُساوٍ لعداوة الظاهر بل أشدّ منه والأذرعِي بأنها إذا انتهت إلى ذلك فسق بها؛ لأنه حينئذ حاسدٌ، والحسد فسقٌ والفاسق مُردودُ الشهادة حتى على صديقه وقد صرح الرافعي بأن المراد العداوة الخالية عن الفسق وقد يجاب بأنّ بعضهم فرق بأنّ العداوة أن يمتنّى مطلق زوالها، والحسد أن يمتنّى زوالها إليه أو أن المراد أن يصل فيها لتلك الحيثية بالقوة لا بالفعل فحينئذ

قول (سني)؛ (وهو) أي عدو الشخص من يفضّه بحيث يمتنّى زوال نعمته سواء أطلبها لنفسه أم لغيره. أم لا مُعني. قول: (الشهادة العرف) إلى قوله ويردّ في المعنى وإلى قوله انتهى في النهاية إلا قوله: بعضهم إلى المراد وقوله تنبيه إلى من قذف. قول: (واختراضه البلقيني بأن البغض إلخ) عبارة المعنى هذا الضابط لخصه الرافعي من كلام الغزالي قال البلقيني: ذكر البغض ليس في المحرر ولا في الروضة وأصلها ولم يذكره أحد من الأصحاب ولا معنى لذكره هنا؛ لأن إلخ وقال الزركشي: الاشبه في الضابط بتحكيّم العرف كما أشار إليه في المطلب فَمَنْ عدّه أهل العرف عدواً للمشهود عليه رُدّت شهادته إذ لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة. اهـ. قول: (بل به بقيد إلخ) يرَدُّ عليه أنه بذلك القيد قلبي أيضاً إذ الحزن والفرح قلبيان وكذا التمتّي كما يُعلم من تفسيره فالوجه أن يجاب بأنهم أرادوا بالعداوة البغض المذكور أعظم من أن يترتب عليه فعل أو لا ولا مخدور في ذلك سم على حجة وفيه تسليم أن العداوة لا تكون إلا بالفعل وسيأتي في كلام الشارح منه رشيدٌ. قول: (بقيد ما بعده) أي مع قيد الحيثية. قول: (وهذا) أي البغض مع قيده. قول: (منه) كان الظاهر منها رشيدٌ. قول: (والأذرعِي بأنها إذا انتهت إلخ) عبارة النهاية وقول الأذرعِي أنها إذا إلخ يرَدُّ بأن المراد إلخ. قول: (العداوة الخالية إلخ) ولو أنقضت العداوة إلى الفسق رُدّت مطلقاً مُعني وأسنّى. قول: (بأن بعضهم فرق إلخ) هذا الفرق لا يُفيد في دفع الاعتراض إلا إن ثبت أن تمتنّى مطلق الزوال غير مُقتضى سم. قول: (أو أن المراد إلخ) ممّا يُنابيه أو يُعيّنه قولهم الآتي وتقبل له فتأمل. قول: (أن يصل فيها لتلك الحيثية) أي أن يصل في البغض إلى حدّ يصلح لتلك الحيثية ويُنابيه وإن لم تتحقّق بالفعل سم.

قول: (فرق إلخ) هذا الفرق لا يُفيد في دفع الاعتراض إلا إن ثبت أن تمتنّى مطلق الزوال غير مُقتضى. قول: (أو أن المراد إلخ) ممّا يُنابيه أو يُعيّنه قولهم الآتي وتقبل له فتأمل. قول: (أن يصل فيها لتلك الحيثية) أي: بأن يصلح في البغض إلى حدّ يصلح لتلك الحيثية ويُنابيه وإن لم يتحقّق بالفعل.

هو لم توجد منه حقيقة الحسد المُفسَّقة بل حقيقة العداوة الغير المُفسَّقة فصَحَّ كونه عدوًّا غير حاسدٍ، وحَصُرَ البَلْقَيْنِي العداوة في الفعل ممنوع وإِنَّمَا الفعل قد يكون دليلاً عليها على أَنَّ جمعاً نَقَلُوا عن الأصحاب أَنَّ المراد بها المُفسَّقة فحيثُ لا إشكالَ قالا وقد تُمنَع العداوة من الجانبيين ومن أحدهما فلو عَادَى مَنْ يُريدُ أَنْ يشهدَ عليه وبَالِغٍ في حُصومته فلم يُجِبْهُ قِيلَتْ شهادته عليه.

(تنبيه): حاصلُ كلامِ الروضة وأصلها أَنَّ مَنْ قَذَفَ آخَرَ لا تُقْبَلُ شهادته كُلُّ منهما على الآخر وإن لم يُطْلَبِ المقذوفُ حذَّه وكذا مَنْ ادَّعى على آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَ عليه الطَّرِيقَ وأخذَ ماله فلا تُقْبَلُ شهادته أحدهما على الآخر. اهـ. ويؤجبه بَأَنَّ رَدَّ القاذِفِ والمُدَّعي ظاهر؛ لأنَّه نَسَبَ فيهما إلى الفسق وهذه النسبة تقتضي العداوة عُزْماً وإن صدَّق، ورَدُّ المقذوفِ والمُدَّعي عليه كذلك؛ لأنَّ نِسْبَةَ الزُّنا أو القطع تورثُ عنده عداوة له تقتضي أَنَّهُ ينتقمُ منه بشهادة باطلة عليه وحيثُ يُؤْخَذُ من ذلك أَنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ آخَرَ إلى فسقٍ اقتضى وقوعَ عداوة بينهما فلا يُقْبَلُ

• فَوُدَّ: (وحَصُرَ البَلْقَيْنِي إلخ) استئنافٌ بياني. • فَوُدَّ: (فحيثُ لا إشكال) نفْيُ الإشكالِ مُطلقاً ممنوع كيف وما نَقَلَهُ ذلك الجمعُ لا يوافق قولهم الآتي وتُقْبَلُ له فتأملُه سم وإيضاً يلزَمُ عليه أن يكونَ عَدَمُ القبولِ من عدوٍّ من مُحْتَزَّاتِ شُرْطِ المدالَّة لا شُرْطِ عَدَمِ الاتِّهام. • فَوُدَّ: (قالا وقد تُمنَع إلخ) كلامٌ مُستأنفٌ عبارةً التَّهْيِية هُنا والأَسْنَى والمُعْنِي عَقِبَ التَّعْرِيفِ المارِّ والعداوة قد تكونُ من الجانبيين وقد تكونُ من أحدهما فتخصَّصَ برَدِّ شهادته على الآخر اهـ. • فَوُدَّ: (ومن أحدهما) أي وقد تُمنَع من أحدِ الجانبيين فَقَطْ. • فَوُدَّ: (فلَو هادى) إلى المثني في المثني والروض. • فَوُدَّ: (قِيلَتْ شهادته إلخ) أي لَتَلَا يُتَّخَذُ ذلك ذريعةً إلى رَدِّها مُعْنِي زَادَ الأَسْنَى وهذا في غيرِ القَذْفِ كما يُعلمُ مِنَّا يأتي. اهـ. أي في قولِ الرُّوضِ ولا تُقْبَلُ شهادته على قاذِفيه والتَّصُّ يُقتضي أَنَّ الطَّلَبَ أي للحدِّ ليس بشرطٍ ولا على مَنْ ادَّعى عليه أَنَّهُ قَطَعَ عليه الطَّرِيقَ وأخذَ ماله فَإِنَّ قَذْفَهُ المشهودُ عليه بعد الشهادة عليه لم يُؤثِّرْ في قبولها فيَحْكُمُ بها الحاكِمُ. اهـ. بزيادة شيء من شرحه. • فَوُدَّ: (لا تُقْبَلُ شهادة كُلِّ منهما إلخ) عبارةُ التَّهْيِية والقاذِفُ قبل الشهادة عدوٌّ للمَقْذُوفِ وإن لم يُطالِبْ بالحدِّ، وكذا دَعَوَى قَطَعَ الطَّرِيقَ يصيرُ المُدَّعي عدوًّا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ قاطعها وإن لم يَظْهَرْ بينهما بُغْضٌ نصُّ عليه وقد يُؤْخَذُ منه أَنَّ كُلَّ مَنْ رَمَى غيره بكبيرة في غير شهادة صارَ عدوًّا له وهو غيرُ بعيد. اهـ. • فَوُدَّ: (وأخذَ ماله) لَعَلَّهُ ليس بِقَيِّدٍ كما يُفيدُه اقْتِصَارُ التَّهْيِية على ما قبله. • فَوُدَّ: (لأنَّه يُنسَبُ) أي الشاهدُ المشهودُ عليه فيهما أي في صورتَي القَذْفِ ودَعَوَى القطع.

• فَوُدَّ: (تقتضي العداوة) أي أَنَّ منشأها العداوة. • فَوُدَّ: (ورَدُّ المقذوفِ والمُدَّعي عليه كذلك) أي ظاهر. • فَوُدَّ: (حيثُ) لا يَظْهَرُ فائدته وقوله يُؤْخَذُ إلى قوله نَعَم في التَّهْيِية. • فَوُدَّ: (فلا يُقْبَلُ) الأولى

• فَوُدَّ: (فحيثُ لا إشكال) نفْيُ الإشكالِ مُطلقاً ممنوع كيف وما نَقَلَهُ ذلك الجمعُ لا يوافق قولهم الآتي وتُقْبَلُ له فتأملُه.

من أحدهما على الآخر نعم، يتردّد التّظنُّر فيمن اغتاب آخر بمُفسّقٍ تجوز له الغيبة به وإن أثبت السبب المجوز لذلك وقضيّة ما تقرّر في الدعوى بالقطع من أنّه لا تُقبَلُ شهادة أحدهما على الآخر وإن أثبت المدّعي دعواه أنّه كما هنا وعليه فيُفَرَّقُ بأنّ المعنى المجوز للغيبة وهو أنّ المُغتَابَ هُنَا عِوَضُهُ بِظُلْمِهِ لِلْمُغْتَابِ فَجُوزَ لَهُ الشَّارِعُ الْإِنْتِقَامَ مِنْهُ بِالْغَيْبَةِ غَيْرَ الْمَعْنَى الْمَقْتَضَى لِلرَّدِّ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ يُحْتَمَلُ عَلَى الْإِنْتِقَامِ بِشَهَادَةِ بَاطِلَةٍ وَذَلِكَ جَائِزٌ وَقَوْعُهُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ (وَقَبِلَ لَهُ) حَيْثُ لَمْ تُصِلْ إِلَى حَسَدٍ مُفْسِقٍ لِإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ (وَكَذَا) تُقْبَلُ (عَلَيْهِ فِي عِدَاوَةِ دِينِ كَذَا) شَهَدَ عَلَيْهِ مُسْلِمٌ (وَمُبْتَدِعٌ شَهَدَ عَلَيْهِ سُنِّيٌّ)؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِأَجْلِ الدِّينِ انْتَفَتِ التُّهْمَةُ عَنْهَا وَمَنْ أَبْغَضَ فَايْقُنًا لِفِسْقِهِ أَوْ قَدْخَ فِيهِ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ كَفُلَانٍ لَا يُحْسِنُ الْفَتْوَى قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ. (وَقَبِلَ شَهَادَةً) كُلُّ (مُبْتَدِعٍ) هُوَ مَنْ خَالَفَ فِي الْعَقَائِدِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَمَنْ بَعْدَهُمُ وَالْمُرَادُ بِهِمْ فِي الْأُزْمِنَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ إِمَامَاهَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيُّ وَأَتْبَاعُهُمَا وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مُبْتَدِعٍ أَمْرٍ لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ بِحُسْنِهِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا (لَا تُكْفَرُهُ) بِبِدْعَتِهِ.....

التَّائِبُ. ٥. قَوْلُهُ: (بِمُفْسِقٍ) أَي كَضَرِبِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيِ الْإِغْتِيَابِ الْمَذْكُورِ كَمَا هُنَا أَيِ كَالِدَعْوَى الْمَذْكُورَةِ فِي عَدَمِ الْقَبُولِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيُفَرَّقُ) أَي بَيْنَ جَوَازِ الْغَيْبَةِ وَرَدِّ الشَّهَادَةِ بِهَا. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُغْتَابَ هُنَا عِوَضُهُ بِظُلْمِهِ لِلْمُغْتَابِ) الْمُغْتَابُ الْأَوَّلُ اسْمُ مَفْعُولٍ وَضَمِيرِي الْجَرِّ لَهُ وَالْمُغْتَابُ الثَّانِي اسْمُ فَاعِلٍ. ٥. قَوْلُهُ: (فَيُجُوزُ لَهُ) أَيِ لِلْمُغْتَابِ اسْمُ فَاعِلٍ. ٥. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْإِنْتِقَامُ بِالشَّهَادَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (جَائِزٌ) أَيِ عَرَفًا وَعَادَةً.

٥. قَوْلُهُ (سُنِّيٌّ): (وَقَبِلَ لَهُ) أَيِ لِلْعَدُوِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَضَاهُ. (فَرَزَ): حُبُّ الرَّجُلِ لِقَوْمِهِ لَيْسَ عَصِيَّةً حَتَّى تُرَدَّ شَهَادَتُهُ لَهُمْ بَلْ تُقْبَلُ مَعَ أَنَّ الْعَصِيَّةَ وَهِيَ أَنْ يَبْغِضَ الرَّجُلُ لِقَوْمِهِ مِنْ بَنِي فَلَانٍ لَا تَقْتَضِي الرَّدَّ بِمُجَرَّدِهَا وَإِنَّمَا تَقْتَضِيهِ إِنْ أَنْفَضَ إِلَيْهَا دُعَاءَ النَّاسِ وَتَأَلَّفَهُمُ لِلْإِضْرَارِ بِهِ وَالْوَقِيعَةُ فِيهِ فَإِنْ أَجْمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى أَغْدَاءِ قَوْمِهِ وَوَقَعَ مَعَهَا فِيهِمْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِمْ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ الْمُغْنِي وَتَقَبَّلَ تَرْكِيبُهُ أَيِ الْعَدُوِّ لَهُ أَيْضًا لَا تَرْكِيبُهُ لِشَاهِدٍ شَهَدَ عَلَيْهِ كَمَا يَحْتَجُّ ابْنُ الرَّفْعَةِ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (حَيْثُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى لَا مُقَبَّلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كَمَا فِي الرِّوَايَةِ إِلَى أَوْ اسْتَحَالَ وَقَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْخَطَابِيَّةِ. ٥. قَوْلُهُ: (لِإِنْتِفَاءِ التُّهْمَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَتَقَبَّلَ فِي الْمُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ قَدْخَ فِيهِ الْخُ) عِبَارَةُ الرِّوَايَةِ مَعَ شَرْحِهِ وَجَرَحَ الْعَالِمُ الرَّاويَ الْحَدِيثَ أَوْ نَحْوَهُ كَالْمُثَنَّى نَصِيحَةً كَأَن قَالَ لِجَمَاعَةٍ: لَا تَسْمَعُوا الْحَدِيثَ مِنْ فَلَانٍ فَإِنَّهُ مُخَلِّطٌ أَوْ لَا تَسْتَفْتُوا مِنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْفَتْوَى لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصِيحَةٌ لِلنَّاسِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي: نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا بِعِدَاوَةٍ وَلَا غِيْبَةٍ إِنْ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَخَافُ أَنْ يَتَّبِعَهُ وَيُخْلِطَ بِأَتْبَاعِهِ. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِهِمْ) أَيِ بَاهِلِ السُّنَّةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُطْلَقُ) أَيِ الْمُبْتَدِعُ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا تُكْفَرُهُ بِبِدْعَتِهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا تُفْسَقُهُ بِهَا.



وَأَنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رَضَوَانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَإِنْ ادَّعَى السُّبُكِّي وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ  
أَوْ اسْتَحْلُ أَمْوَالُنَا وَإِمَائُنَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَقٍّ فِي رَغْبِهِ.....

(فائدة): قال ابن عبد السلام: البدعة منقسمة إلى واجبة ومحرمة ومندوبة ومكروهة ومباحة قال:  
والطريق في ذلك أن تفرض البدعة على قواعد الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فهي واجبة  
كالاشتغال بعلم النحو أو في قواعد التحريم فمحرمة كمذهب القدرية والمزجبة والمجسمة والزائفة  
قال: والرّد على هؤلاء من البدع الواجبة أي لأن المبتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن في  
عنه ﷺ أو في قواعد المندوب فمندوبة كبناء الرُّبُط والمدارس وكل إحسان لم يحدث في العصر  
الأول كصلاة التراويح أو في قواعد المكروه فمكروهة كزخرفة المساجد وتزيين المصاحف أو في  
قواعد المباح فمباحة كالمصافحة عقب الصبح والعصر والتوسع في المأكّل والملابس وروى البيهقي  
بإسناده في مناقب الشافعي رحمته الله أنه قال المحدثات ضربان أحدهما: ما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً  
فهو بدعة وضلالة والثاني: ما أخذت من الخير فهو غير مذموم. اهـ. مغني وما ذكره عن الزركشي لعله  
مبني على ما يأتي أيّاً عن السُّبُكِّي والأذْرَعِيُّ حيث أقره أي المغني كما يأتي خلافاً للشارح والنهاية.

• قوله: (بيدعيته) إلى الشئ في المغني إلا ما أتبه عليه. • قوله: (وإن سب الصحابة إلخ) وقع في أصل  
الروضة نقلًا عن صاحب المدة وأقره عد سب الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - من الكبائر وجزم به  
ابن المقرئ في روضه وأقره عليه شارحه غير متعقب له، وجزم به بعض المتأخرين ووقع في الروضة  
هنا تصويب شهادة جميع المبتدعة حتى سب الصحابة - رضي الله تعالى عنهم - وجزم به ابن  
المقرئ في روضه وأقره شارحه وعبّأته وتقبل شهادة من سب الصحابة والسلف؛ لأنه يقوله اغتيابًا لا  
عداوة وعنادًا انتهى وجرى عليه المتأخرون من شرّاح المنهاج وهو تناقض بحسب الظاهر ولعل وجه  
الجمع فيه أنه كبيرة إذا صدر من غير مبتدع؛ لأنه متتهك لحزمة الشرع انتهاكًا فظيماً في اغتيابه فلا يوثق  
به بخلاف المبتدع لما ذكر فيه سيّد عمر أقول يدفع التناقض ما مرّ عن المغني والأسنى في أول الباب  
بما نصّه أن المراد بها أي الكبائر في قولهم وشرط العدالة اجتناب الكبائر إلخ غير الكبائر الاعتقادية  
التي هي البدع فإن الرّاجح قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم. اهـ. إذ هو صريح في أن سب الصحابة  
اغتيابًا مع كونه كبيرة لا يقدح في الشهادة كسائر اعتقادات أهل البدعة والضلالة لا اعتقادهم أنهم  
مصيبون في ذلك لما قام عندهم.

• قوله: (وإن ادّعى السُّبُكِّي والأذْرَعِيُّ أَنَّهُ غَلَطَ) أقره المغني عبارته وقال السُّبُكِّي في الحليّات: في  
تكفير من سب الشيعين وجهان لأصحابنا فإن لم تكفره فهو فاسق لا تقبل شهادته ومن سب بقية  
الصحابة فهو فاسق مردود الشهادة ولا يغلط فيقال شهادته مقبولة انتهى فجعل ما رجحه في الروضة  
غلطًا قال الأذْرَعِيُّ: وهو كما قال ونقل عن جمع التصرّيح به وأن الماوردّي قال: من سب الصحابة أو  
لعنهم أو كفرهم فهو فاسق مردود الشهادة. اهـ. وإلى ذلك ميل القلب وإن لم يجز لنا مخالفة ما في  
الروضة الذي جرى عليه المتأخرون من شرّاح المنهاج.

نعم لا تُقْبَلُ شَهَادَةُ دَاعِيَةٍ لِبِدْعَتِهِ كِرَوَاتِهِ إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ لِمَوَافِقِهِمْ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ لاعتقادهم أَنَّهُ لَا يَكْذِبُ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ كُفِّرَ عَنْهُمْ وَأَبُو الْخَطَابِ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الْمُنْسُوبُونَ إِلَيْهِ كَانَ يَقُولُ بِالْوَهِيَّةِ جَفَفَرُ الصَّادِقِ، ثُمَّ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ فِي الاستِخْلَالِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ مَانِعٌ فِي الْبُغَاةِ لِامْكَانِ حَمْلِ ذَاكَ عَلَى أَنَّ مَنْعَ تَنْفِيذِهِ لِيُخْصِصَ بَعْضُهُمْ احْتِقَارًا وَرَدْعًا لَهُمْ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا مَنْ نَكْفَرَهُ بِبِدْعَتِهِ كَمَنْ يَسُبُّ عَائِشَةَ بِالزُّنَا وَأَهْلَهَا ~~وَيُحْتَجُّ بِإِنْكَارِ صُغْبَتِهِ~~ أَوْ يُنْكِرُ حَدُوثَ الْعَالَمِ أَوْ حَشَرَ الْأَجْسَادِ أَوْ عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَعْدُومِ أَوْ بِالْجُزْئِيَّاتِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِإِهْدَارِهِ (لَا مُقْبَلٌ لَا يَضْبُطُ).....

• فُود: (نَعَمْ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ الْإِلْحُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَشَجَّلَ كَلَامُهُ الدَّاعِي إِلَى بِدْعَتِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. وَفِي حَاشِيَةِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْمُعْتَدُّ خِلَافَهُ أَيِ مَا فِي الْمَنْهَجِ مِنْ عَدَمِ الْقَبُولِ وَلَعَلَّهُ أَوْ لَى بِالْإِعْتِمَادِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ قَبُولِ رِوَايَةِ الدَّاعِيَةِ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يُؤَيِّدُ بِدْعَتَهُ فَقَطُّ فَهُوَ مُتَّهَمٌ فِيهَا بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ حَيْثُ تَحَقَّقَ بِالْعَدَالَةِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا بِدْعَتَهُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ أَمْرٌ آخَرُ مِنْ دَوَاعِي التَّهْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فُود: (شَهَادَةُ دَاعِيَةٍ) بِالْإِضَافَةِ. • فُود: (كِرَوَاتِهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ كَمَا لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ بَلْ أَوْ لَى كَمَا رَجَّحَهُ فِيهَا ابْنُ الصَّلَاحِ وَالتَّوَوُّيُّ وَغَيْرُهُمَا. اهـ. • فُود: (إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ) لَعَلَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبُلَ نَعَمْ سَمِ أَيِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الرَّرْضِ وَالْمَنْهَجِ وَالْمُغْنِي حَيْثُ اسْتَثْنَوْهُ مِنَ الْمَنِّ.

• فُود: (لِمَوَافِقِهِمْ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِيُظَاهِرَ وَإِنْ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِلُّونَ دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا. اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنَّ شَهِدَ لِمُخَالَفَتِهِ قِيلَتْ. اهـ. • فُود: (مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ) أَيِ بِخِلَافِهِ مَعَهُ فَتُقْبَلُ مُطْلَقًا سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّرْضِ وَالْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِمَا هَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرُوا فِي شَهَادَتِهِمْ مَا يَنْفِي احْتِمَالَ اعْتِمَادِهِمْ عَلَى قَوْلِ الْمَشْهُودِ لَهُ فَإِنْ بَيَّنَّا مَا يَنْفِي الاحْتِمَالَ كَانَ قَالُوا: سَمِعْنَاهُ يَقُولُ بِكَذَا أَوْ رَأَيْنَاهُ يَقْرُؤُهُ كَذَا قِيلَتْ. اهـ. • فُود: (لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْذِبُ الْإِلْحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْكَذِبَ كُفِّرَ وَأَنَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ لَا يَكْذِبُ فَيَصَدِّقُونَهُ عَلَى مَا يَقُولُهُ وَيَشْهَدُونَ لَهُ بِمَجْرَدِ إِخْبَارِهِ. اهـ. • فُود: (وَأَبُو الْخَطَابِ الْإِلْحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُمْ أَصْحَابُ أَبِي الْخَطَابِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيِّ كَانَ يَقُولُ الْإِلْحُ. • فُود: (الْمُنْسُوبُونَ) أَيِ الْخَطَابِيَّةُ. • فُود: (كَانَ يَقُولُ بِالْوَهِيَّةِ جَفَفَرُ الْإِلْحُ) لَكَ أَنَّ تَقُولَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ أَتْبَاعَهُ قَائِلُونَ بِصِحَّةِ مَا ادَّعَاهُ وَحَيْثُ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ فَمَا مَعْنَى التَّفْصِيلِ فِيهِ سَيِّدُ عُمَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ. • فُود: (ثُمَّ ادَّعَاهَا الْإِلْحُ) أَيِ ثُمَّ لَمَّا مَاتَ جَفَفَرُ ادَّعَى الْإِلْحِيَّةَ لِنَفْسِهِ حَلْبِي.

• فُود: (مِنْ أَنَّهُ مَانِعٌ الْإِلْحُ) أَيِ أَنَّ الاستِخْلَالَ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْبُغْيِ وَلَا يَنْفَعُ قَضَاءُ قَاضِيهِمْ إِذَا اسْتَحْلَوْا دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا. اهـ. • فُود: (لِامْكَانِ حَمْلِ ذَاكَ الْإِلْحُ) قَالَ الْبُجَيْرِيُّ: وَالْأَوَّلَى الْجَوَابُ بَأَنَّ سَحَلَهُ إِذَا كَانَ بِلَا تَأْوِيلٍ وَمَا هُنَا إِذَا كَانَ بِتَأْوِيلٍ كَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ. اهـ. • فُود: (وَلِإِتِّهَا) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ سَيِّدُ عُمَرَ. • فُود: (لِلْإِهْدَارِهِ) أَيِ لِإِنْكَارِهِ بَعْضَ مَا عَلِمَ مَجِيءُ

• فُود: (إِلَّا الْخَطَابِيَّةُ) لَعَلَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِمَّا قَبُلَ نَعَمْ، وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ السَّبَبِ بِخِلَافِهِ مَعَهُ فَتُقْبَلُ مُطْلَقًا.

أَصْلًا أَوْ غَالِيًا أَوْ عَلَى السَّوَاءِ لِعَدَمِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ ككَثِيرِ الْغَلَطِ وَالتَّسْيَانِ بِخِلَافِ مَنْ لَا يَضْبِطُ  
 نَادِرًا؛ لِأَنَّهُ أَحَدًا لَا يَسْلَمُ مِنْ ذَلِكَ وَمَنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ كَالْإِقْرَارِ وَزَمَنَ التَّحْمِيلِ وَمَكَانَهُ بَحِثُ  
 زَالَتِ التَّهْمَةُ بِذَلِكَ قَالَ الْإِمَامُ: وَيَجِبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَأْيِهِ فِيهِ أَمْرٌ كَأَكْثَرِ الْعَوَامِّ وَلَوْ عُذُولًا  
 فَإِنَّ لَمْ يُفْصِلْ لَزِمَهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ وَالْمُعْتَمَدُ نَذْبُ ذَلِكَ أَيْ: فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ وَالضَّبْطِ  
 وَالْإِجَابَةِ كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي الْمُتَنَبِّهَةِ (وَلَا مُبَادٍ) بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا وَقَبْلَ أَنْ  
 يَسْتَشْهِدَهُ الْمُدْعَى فِي غَيْرِ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ لِتَهْمَتِهِ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثُمَّ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ دَعَاهُ نَعَمْ، لَوْ  
 أَعَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الْاسْتِشْهَادِ.....

الرَّسُولِ ﷺ بِهِ ضَرُورَةٌ مُغْنِي وَأَسْتَى. هـ. قَوْلُهُ: (أَصْلًا) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْإِمَامُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى  
 السَّوَاءِ إِلَى بَخْلَافِ الْإِنْخِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ) أَيْ قَوْلِ مَنْ تَعَادَلَ  
 غَلَطُهُ وَضَبَطُهُ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ الْإِنْخِ) لَا يُخْفَى مَا فِي عَقْلِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ  
 إِنْ يَبَيِّنُ السَّبَبَ كَالْإِقْرَارِ وَزَمَانَهُ وَمَكَانَهُ قِيلَتْ مِنْهُ حَيْثُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَزَمَنَ التَّحْمِيلِ الْإِنْخِ) عَطَفَ عَلَى  
 السَّبَبِ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ الْإِنْخِ) أَقَرَّهُ الْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (رَأْيُهُ فِيهِ أَمْرٌ) عِبَارَةُ  
 الْمُغْنِي عِنْدَ اسْتِشْعَارِ الْقَاضِي غَفْلَةً فِي الشُّهُودِ وَكَذَا إِنْ رَأَى أَمْرًا. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُفْصِلْ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ  
 الْمُغْنِي وَإِذَا اسْتَفْصَلَهُمْ وَلَمْ يُفْصِلُوا بَحَثَ عَنْ أَعْوَالِهِمْ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُقْتَلِينَ قَضَى بِشَهَادَتِهِمْ  
 الْمُطْلَقَةَ وَلَيْسَ الْاسْتِفْصَالُ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ تَبَيُّنُ تَبَيُّنِهِمْ فِي الشَّهَادَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ)  
 أَيْ الْحَاكِمُ ع. ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَمَدُ نَذْبُ ذَلِكَ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَيُنَذَّبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَأْيِ  
 الْحَاكِمِ فِيهِ أَمْرٌ الْإِنْخِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ فِي دَعْوَى وَجُوبِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ الْإِنْخِ) أَيْ فِي شُهُودِ  
 مَشْهُورِي الْإِنْخِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالْإِنْخِ وَجِبَ) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَشْتَهَرْ ضَبْطُهُمْ وَدِيَانَتُهُمْ وَجِبَ عَلَى الْقَاضِي  
 الْاسْتِفْصَالُ. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يُقْلَمُ مِمَّا يَأْتِي الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ هُنَاكَ وَلَوْ شَهِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِاسْمِهَا  
 وَنَسَبِهَا فَسَأَلَهُمُ الْقَاضِي اتَّعَرَفُونَ عَيْنَهَا أَوْ اعْتَمَدْتُمْ صَوْتَهَا لَمْ يَلْزَمَهُمْ إِبَابَتُهُ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَمَجْلُهُ كَمَا  
 عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَشْهُورِي الدِّيَانَةِ وَالضَّبْطِ وَالْإِنْخِ لَزِمَهُ سُؤَالُهُمْ وَلَزِمَهُمُ الْإِجَابَةُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ  
 وَالزَّرْكَشِيُّ وَآخَرُونَ. هـ. قَوْلُهُ: (بِشَهَادَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَنْ شَهِدَ الْإِنْخِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبَعِي فِي  
 النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَكَذَا إِلَى وَإِنْ لَمْ يَخْتِجْ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي إِلَى الْفَرْعِ وَقَوْلُهُ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَوْ  
 أَحَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ الْإِنْخِ).

(فَرْعٌ): تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ اخْتَبَى فِي زَاوِيَةٍ لَيْسَتْ تَسْمَعُ مَا يَشْهَدُ بِهِ وَيَتَحَمَّلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ قَدْ تَدْعُو إِلَيْهِ كَأَن  
 يُقَرَّرَ مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ إِذَا خَلَا بِهِ الْمُسْتَحِقُّ وَجَعَدَ إِذَا حَضَرَ غَيْرُهُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُخْبِرَ الْخَصْمَ بِأَنَّهُ اخْتَبَى

هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِمَامُ: وَيَجِبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَأْيِهِ فِيهِ أَمْرٌ الْإِنْخِ) وَيُنَذَّبُ اسْتِفْصَالُ شَاهِدِ رَأْيِ الْحَاكِمِ فِيهِ  
 أَمْرٌ كَأَكْثَرِ الْعَوَامِّ وَلَوْ عُذُولًا وَإِنْ لَمْ يُفْصِلْ لَزِمَهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ فِي دَعْوَى وَجُوبِهِ ش. م

قِيلَتْ وما صَحَّ أَنَّهُ خَيْرُ الشُّهُودِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا تَسْمَعُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ كَمَنْ شَهِدَ لِيَتِيمٍ أَوْ  
مَجْنُونٍ أَوْ بَزْكَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لِمَنْ لَا يَعْلَمُهَا فَيُسْنُ لَهُ إِعْلَامُهُ لِيَسْتَشْهَدَ  
بِهِ، وَلَوْ قِيلَ بِوُجُوبِهِ إِنْ انْخَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ لَمْ يَتَّخَذْ.

(تنبيه): قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ رَدُّ الْمُبَادِرِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا يُخْتَلَجُ فِيهِ لِجَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا لَا فَلُو طَلَبَ  
مِنَ الْقَاضِي بَيْعِ مَالٍ مَنْ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ كَمَحْجُورٍ وَغَائِبٍ وَأَخْرَسٍ لَا إِشَارَةَ لَهُ مُفْهِمَةً فِي  
حَاجَتِهِمْ وَلَهُمْ بَيِّنَةٌ بِهَا فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَنْصِبُ مَنْ يَدْعِي لَهُمْ ذَلِكَ وَيَسْأَلُ الْبَيِّنَةَ الْأَدَاءَ وَلَا يَحْجُوزُ  
لَهُمُ الْأَدَاءُ قَبْلَ الطَّلَبِ وَكَذَا مُدْعَى الْوَكَالَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ أَنَا وَكَيْلُ فُلَانٍ وَلِي بَيِّنَةٌ وَيَسْأَلُهُ  
الْأَدَاءَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَجْ لِحُضُورِ الْخَصْمِ وَيَأْتِي قَرِيبًا زِيَادَةً لِذَلِكَ.

(فرغ): لَا يَدْخُلُ فِيهِ جَهْلُهُ بِفُرُوضٍ نَحْوِ صَلَاةٍ وَوُضُوءٍ يُؤْذِيهِمَا كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَلَا تَوَقُّفُهُ  
فِي الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ عَادَ وَجَزَمَ بِهِ فَيُعِيدُ الشَّهَادَةَ وَلَا قَوْلُهُ لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا إِنْ قَالَ نَسِيتُ أَوْ  
أَمَكَنْ حَدُوثَ الْمَشْهُودِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَقَدْ اسْتُشْهِرْتُ دِيَانَتَهُ وَيَنْفِي قَبُولَ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ  
التَّسْيَانُ حَيْثُ احْتِمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَأَنَّ شَهِدَ بِعَقْدِ بَيْعٍ وَقَالَ لَا أَعْلَمُ كَوْنَهُ لِلْبَائِعِ، ثُمَّ قَالَ  
نَسِيتُ بَلْ هُوَ لَهُ وَحَيْثُ أَدَّى الشَّاهِدُ أَدَاءً صَحِيحًا لَمْ يُنْظَرْ لِرَبِيْعَةٍ يَجِدُهَا الْحَاكِمُ كَمَا بِأَصْلِهِ  
وَيُنْذَبُ لَهُ اسْتِفْسَارُهُ وَتَفْرِيقُ الشُّهُودِ وَلَا يُلْزَمُ الشَّاهِدُ إِجَابَتُهُ عَمَّا سَأَلَهُ عَنْهُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ بِهِ تَوَعُّعٌ  
غَفْلَةٌ تَوَقَّفَ الْقَاضِي وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَوَّلَى اسْتِفْسَارُ شَاهِدٍ لَمْ يَعْلَمْ تَثْبِيْتَهُ لِقَوْلِ الرَّافِعِيِّ  
كَالْإِمَامِ غَالِبِ شَهَادَةِ الْعَامَّةِ يَشُوْبُهَا جَهْلٌ يُخْرِجُ لِلْإِسْتِفْسَارِ، وَالْوَجْهَ مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ آيَاتُ أَنَّهُ إِنْ

وَشَهِدَ عَلَيْهِ لَيْتًا يُبَادِرُ إِلَى تَكْذِيبِهِ إِذَا شَهِدَ فَيَعَزِّزُهُ الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ رَجُلَانِ مَثَلًا لِثَالِثٍ تَوَسَّطَ بَيْنَا  
إِثْمَانِيبَ وَلَا تَشْهَدُ عَلَيْنَا بِمَا يَخْرِي فَقَعَلَ لَزِمَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا جَرَى وَالشَّرْطُ فَايِدَ رَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ زَادَ  
الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْقَاصِرِ: وَتَرَكَ الدُّخُولَ فِي ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ. اهـ. قُود: (قِيلَتْ) كَذَا أَطْلَقُوا وَلَوْ قِيلَ  
أَخَذًا مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي بِكَوْنِهِ مَشْهُورَ الدِّيَانَةِ لَمْ يَتَّخَذْ. قُود: (وَلَوْ قِيلَ الْخُ) يُؤْيِدُهُ مَا مَرَّ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ  
وَتَقَبَّلَ عَلَيْهِمَا وَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الْأَدَاءِ. قُود: (بِوُجُوبِهِ) أَيِ الْإِعْلَامِ. قُود: (لَمْ يَتَّخَذْ) يَنْفِي  
تَقْيِيدِهِ بِمَا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى الشَّهَادَةِ مَصْلَحَةٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهَا السُّتْرُ رَشِيدِي. قُود: (فَلَوْ)  
طَلَبَ بَيْنَاءَ الْمَفْعُولِ أَيِ طَلَبَ بَعْضُ مَنْ أَطْلَعَ عَلَى حَالِ مَنْ يَأْتِي. قُود: (وَلَهُمْ بَيِّنَةٌ بِهَا) أَيِ  
بِأَمْوَالِهِمْ. قُود: (وَيَسْأَلُ) أَيِ مَنْصُوبِ الْقَاضِي رَشِيدِي. قُود: (وَلَا يَحْجُوزُ لَهُمْ) أَيِ لِلشُّهُودِ.

قُود: (وَيَأْتِي قَرِيبًا) أَيِ فِي شَرْحٍ وَكَذَا التَّسْبُّ عَلَى الصَّحِيحِ. قُود: (لَا يَدْخُلُ فِيهِ) أَيِ فِي الشَّاهِدِ.  
قُود: (يُؤْذِيهِمَا) أَيِ وَلَمْ يَقْصُرْ فِي التَّعْلُمِ نَهَايَةً وَهَذَا لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.  
قُود: (خَدُوثَ الْمَشْهُودِ بِهِ) أَيِ حَدُوثِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ. قُود: (بَعْدَ قَوْلِهِ) أَيِ لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا.  
قُود: (لَا أَعْلَمُ كَوْنَهُ) أَيِ الْمَبِيعِ. قُود: (مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ آيَاتُ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا مُبَادِرَ.

قُود: (نَحْوُ صَلَاةٍ وَوُضُوءٍ يُؤْذِيهِمَا) أَيِ: وَلَمْ يَقْصُرْ فِي التَّعْلُمِ شَرْحُ م ر.

اشْتَهَرَ ضَبْطُهُ وَدِيَانَتُهُ لَمْ يَلْزِمَهُ اسْتَفْسَاؤُهُ وَالْأَلِزْمَةُ (وَقَبِلَ شَهَادَةُ الْجَسْبَةِ) مَنْ احْتَسَبَ بِكَذَا أَجْرًا عِنْدَ اللَّهِ اعْتَدَهُ بِنَوِي بِهِ وَجَهَ اللَّهُ قَبِلَ الِاسْتِشْهَادَ وَلَوْ بَلَا دَعْوَى بَلْ لَا تُسْمَعُ فِي الْحُدُودِ أَي: إِلَّا إِنْ تَمَلَّقَ بِهَا حَقٌّ أَدْمِي كَسَرِيقَةٍ قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا. قَالَ جَمْعٌ: وَلَا فِي غَيْرِهَا لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَيْهَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَرْتَّبَ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ بُطْلَانَهَا أَوْجَبَ أَنَّهَا كَمَا لَوْ لَمْ تُذَكَّرْ فَكَأَنَّهُ حُكْمٌ بِغَيْرِ دَعْوَى وَهُوَ صَحِيحٌ كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَالْأَوَجَهُ الثَّانِي وَقَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ: تُسْمَعُ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ بِوَجْهِ أَقْوَى وَكَفَى بِهَذَا حَاجَةً وَقَدْ تُنَاقِضُ فِي ذَلِكَ كَلَامُهُمَا فِي مُوَاضِيعَ (فِي حَقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى) كَصَلَاةٍ، وَزَكَاةٍ، وَكِفَارَةٍ، وَصَوْمٍ وَحَلْجٍ عَنْ مَيِّتٍ بِأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا وَحَقٌّ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ (وَفِيهَا لَهُ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ) وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ بِرِضَا الْآدَمِيِّ بِأَنْ يَقُولَ حَيْثُ لَا دَعْوَى.....

• فَوَدَّ: (وَالْأَلِزْمَةُ) أَي وَلَزِمَ الشَّاهِدُ الْإِجَابَةَ. • فَوَدَّ: (مَنْ احْتَسَبَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ: جَمْعٌ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْخُ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَنْ احْتَسَبَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنَ الْاِحْتِسَابِ وَهُوَ طَلَبُ الْأَجْرِ سَوَاءً أَسَبَقَهَا دَعْوَى أَمْ لَا كَانَتْ فِي غَيْبَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَمْ لَا وَهِيَ كَغَيْرِهَا مِنَ الشَّهَادَاتِ فِي شُرُوطِهَا السَّابِقَةِ. اه. • فَوَدَّ: (بَلْ لَا تُسْمَعُ الْخُ) أَي دَعْوَى الْجَسْبَةِ الْخِيَاةَ بِشَهَادَتِهَا أَسْنَى وَرَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِي الْخُلُودِ أَيِ إِلَّا الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي مَخْضِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَيْثُ تَسْمَعُ فِي السَّرِقَةِ قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا. اه. • فَوَدَّ: (قَبْلَ رَدِّ مَالِهَا) عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَتَسْمَعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَتَرَأَّ السَّارِقُ مِنَ الْمَالِ بَرْدٌ وَنَحْوِهِ وَالْأَفْلَا تَسْمَعُ لِمَتَحَضِّصِ الْحَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّنَا. اه. • فَوَدَّ: (قَالَ جَمْعٌ وَلَا فِي غَيْرِهَا الْخُ) اغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتَهُ وَمَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْجَسْبَةِ هَلْ تُسْمَعُ فِيهِ دَعْوَاهَا؟ وَجَهَانِ أَوْ جَهْمَا كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي تَبَعًا لِلْإِسْنَوِيِّ وَنَسَبَهُ الْإِمَامُ لِلْعِرَاقِيِّينَ لَا تُسْمَعُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقٌّ لِلْمُدَّعِي فِي الْمَشْهُودِ بِهِ وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ لَمْ يَأْذَنْ فِي الطَّلَبِ وَالْإِبْتَاتِ بَلْ أَمَرَ فِيهِ بِالْإِعْرَاضِ وَالذَّفْعِ مَا امْكَنَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهَا تُسْمَعُ وَيَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَا فَصَّلَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَالَ: إِنَّهَا تُسْمَعُ إِلَّا فِي مَخْضِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى. اه. وَيَعْنِي بِالْبَعْضِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُؤَافِقُهُ صَنِيعُ النَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي عَلَى مَا قَالَه جَمْعٌ مِنْ عَدَمِ سَمَاعِ دَعْوَى الْجَسْبَةِ أَصْلًا. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَجَهُ الثَّانِي) أَي عَدَمُ الْبُطْلَانِ وَإِفَاقًا لِلنَّهَايَةِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (تُسْمَعُ) أَي فِي غَيْرِ مَخْضِ حُدُودِ اللَّهِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ) وَإِفَاقًا لِلْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ قَدْ يُقَرُّ) أَيِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَسْبَةً عِبَارَةُ الْأَسْنَى؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُ وَيُرَادُ اسْتِخْرَاجُ الْحَقِّ بِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. اه. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي سَمَاعِ دَعْوَى الْجَسْبَةِ. • فَوَدَّ: (كَصَلَاةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَنُزَعٌ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا غَيْرَةَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَجَمْعٌ مِنْ مَيِّتٍ وَقَوْلُهُ وَحَقٌّ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ وَقَوْلُهُ حَيْثُ لَا دَعْوَى.

• فَوَدَّ (وَفِيهَا لَهُ) أَي فِي الَّذِي لِلَّهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بِأَنْ يَقُولَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَكَيْفِيَّةِ شَهَادَةِ الْجَسْبَةِ أَنَّ الشُّهُودَ يَجِئُونَ إِلَى الْقَاضِي وَيَقُولُونَ: نَحْنُ نَشْهَدُ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا فَأَخْضِرَهُ لِنَشْهَدَ عَلَيْهِ فَإِنْ ابْتَدَعُوا وَقَالُوا فُلَانٌ زَنَى فَهَمْ قَدْفَعَهُ. اه. وَفِي الْأَسْنَى نَعَمْ إِنْ وَصَلُوا شَهَادَتَهُمْ

أنا أشهد أو عندي شهادة على فلان بكذا وهو يُنكر فأحضره لأشهد عليه وإنما تُسمع عند الحاجة إليها حالاً كأخيها رضا وهو يُريد أن ينكحها أو أعتقه وهو يُريد أن يسترقه، ولا عبرة بقولهما نشهد لفلان بتناكحاً بعد ونوزع في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح تُقبل بإعتاق نحو مَيِّت قته وإن لم يطلبها فيحكم بها وإن لم يحلف إذا لاحظ الحسبة، ويُرد بحمل هذا وأمثاله كالمسألة التي نقلها الزافعي عن القفال فيمن باع داراً فقامت بيته حسبة أن أباه وقفاً على ما إذا قال والوارث يُريد أن يسترقه أو نحو ذلك كقوله وهو مُنكر ذلك؛ لأنه مع تقدم البيع منه مُستلزم لذكر حاجة هي وهو بمنعها من الموقوف عليهم على أن قضية كلام المنازع أنه إنما يُرد اشتراط ذكر نحو الاستزاق بال فعل وهذا أعني عدم اشتراط ذكره بالفعل ظاهر لا كلام فيه وإنما هو في ذكر وهو يُريد كذا وهذا لا بُد منه. (كطلاق) رجعي أو بائن ولو خُلعا لكن بالنسبة له دون المال (وعتي) بأن يشهد به أو بالتعليق مع وجود الصفة أو بالتذير مع الموت أو بما يستلزمه كالإيلاد بخلافه بمجرود التذير أو التعليق بصفة أو الكتابة على أحد وجهين رجحه شارح ورجح غيره سماعها وهو الأوجه ويُؤيده ما يأتي قريباً عن البغوي.....

به قال الزركشي: فالظاهر أنهم ليسوا بقذفة لكن كلام الزواني يقتضي أنه لا فرق. اهـ. قوله: (أنا أشهد) أي أريد أن أشهد بغيري أي أنا أعلم. قوله: (لأشهد عليه) أي لإنشاء الشهادة عليه بغيري. قوله: (وهو يُريد إلخ) أي أو أنكحها روض. قوله: (ولا عبرة بقولهما إلخ) أي وإن كانا مُريدَيْن سفرًا وخشياً أن ينكحها في غيبتهما ش. قوله: (نحو مَيِّت) أي كالمجنون. قوله: (وإن لم يطلبها) أي القِرُّ الشهادة. قوله: (فيحكم بها) أي القاضي بشهادة الحسبة. قوله: (وإن لم يحلف) أي القاضي القِرُّ على حذف المفعول ويجوز كونه من الحليف مُستنداً إلى ضمير القِرُّ. قوله: (بحمل هذا) أي قول ابن الصلاح. قوله: (هَلَى ما إلخ) مُتَعَلِّقٌ بالحمل. قوله: (إذا قال) أي شاهد الحسبة. قوله: (يُريد إلخ) أي أو يسترقه روض. قوله: (لأنه) أي قول الشاهد وهو يُنكر ذلك في مسألة القفال وقد يقال: إن مُجرّد تقدم البيع كافٍ في الاستلزام فلا حاجة إلى قوله وهو يُنكر ذلك وقوله مع تقدم البيع منه أي من الولد. قوله: (إنما يُرد إلخ) كذا في أكثر النسخ وفي أصل المُصنّف الذي عليه خطه يُرد سبب عَمَر أي بلا إنما. قوله: (بالفعل) مُتَعَلِّقٌ بالاستزاق بقرينة آخر كلامه لا بالذکر.

قوله (سني): (كطلاق) أي لأن المُتَلَبّ فيه حق الله تعالى بذليل أنه لا يرتفع براضي الزوجين أسنى. قوله: (رجعي) إلى قوله بخلافه في النهاية لإا قوله: مع وجود الصفة فَلَقَطَهُ دُونَ وجود الصفة. اهـ. وإلى قوله على أحد وجهين في المُعْنَى والروض. قوله: (بالنسبة له) أي للفراق نهاية ومُعْنَى. قوله: (أو بما يستلزمه) أي العتق. قوله: (بخلافه) الأولى الثاني. قوله: (بمجرّد التذير أو التعليق بصفة أو الكتابة) أي فلا تُقبل فيها وفازت الإيلاد بأنه يُنقض إلى العتق لا محالة بخلافها مُعْنَى وأسنى. قوله: (رجحه شارح) وجزم به الروض وشيخ الإسلام ومُعْنَى. قوله: (سماعها) أي الشهادة بمجرّد التذير إلخ. قوله: (وهو الأوجه) وفقاً للنهاية. قوله: (ما يأتي قريباً إلخ) أي في شرح وحدّه



والجامع أَنَّ المقصودَ بالشهادة مُتَرَقَّبٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ قُلْتَ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُم السَّابِقُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا حَالًا قُلْتَ يَنْبَغِي اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ كَرَنَى بِقُلَانَةٍ، وَيَذَكِّرُ شُرُوطَهُ وَمَا لَا يُمَكِّنُ فِيهِ ذِكْرُ ذَلِكَ لِضَرُورَةِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ لِيَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى بَعْدَ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا بَعِيْنُهُ جَارٍ فِي نَحْوِ أَحْيَاهَا رِضَاعًا مَعَ عَدَمِ قَبُولِهَا فِيهِ قُلْتَ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَأَمثَالِهِ، وَالزُّنَا وَأَمثَالِهِ بِأَنَّ اقْتِصَارَ الشَّاهِدِ عَلَى أَحْيَاهَا رِضَاعًا غَيْرُ مُفِيدٍ فَائِدَةً يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا حَاجَةٌ نَاجِزَةٌ فَاحْتِيجُ إِلَى ضَمِّ مَا يَجْعَلُهُ مُفِيدًا نَحْوُ وَهُوَ يُرِيدُ نِكَاحَهَا، وَنَحْوُ دُبْرِهِ وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلذِّكْرِ وَهُوَ يُرِيدُ أَوْ وَارِثُهُ بَقَاءَهُ مِنْ جُمْلَةِ تَرَكِّهِ وَلَا تُسْمَعُ فِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِالْمَلِكِ، وَالْعِتْقُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ بِأَنَّ الْفُرْقَةَ ثُمَّ هِيَ الْمَقْصُودَةُ وَالْمَالُ تَبَعَ وَالْمَلِكُ هُنَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْعِتْقُ تَبَعَ لَوْ ادَّعَى قَتَانٌ أَنَّ سَيِّدَهَا أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا وَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ سَمِعَتْ وَإِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى فَايِدَةً لاسْتِغْنَاءَ بَيِّنَةِ الْحِسْبَةِ عَنْ تَقْدِيمِ دَعْوَى. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَقُلْ هَذَا إِذَا حَضَرَ السَّيِّدُ أَوْ غَابَ غَيْبَةً شَرْعِيَّةً وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِ. اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَا قِيلَتْ فِيهِ شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ يَنْفُذُ الْحُكْمُ فِيهَا وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى دَعْوَى فَايِدَةٍ (وَعَفْوٍ عَنْ قِصَاصٍ)؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِأَحْيَاءِ نَفْسٍ وَهُوَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى (وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَانْقِضَائِهَا) لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى

تَعَالَى. قُودَ: (وَالْجَامِعُ) أَي بَيْنَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي. قُودَ: (مُتَرَقَّبٌ فِي كُلِّ مِنْهُمَا) قَدْ يُفَرَّقُ بِإِمَّاكَانِ التَّقْصِصِ هُنَا دُونَ مَا يَأْتِي. قُودَ: (يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ) أَي عَدَمَ السَّمَاعِ. قُودَ: (هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ هُنَا) أَي مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي. قُودَ: (كَرَنَى بِقُلَانَةٍ وَيَذَكِّرُ شُرُوطَهُ) هَذَا الْإِلْحَاقُ لَيْسَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النَّسَخِ لَكِنَّهُ ثَابِتٌ فِي أَصْلِ الْمُصَنِّفِ بِخَطِّهِ سَيِّدُ عَمَرَ. قُودَ: (مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِنْفَ) بَيَانٌ لِلنَّحْوِ. قُودَ: (ذَكَرَ ذَلِكَ) أَي الْحَاجَةُ. قُودَ: (لِضَرُورَةِ الْإِنْفِ) عِلَّةٌ لِلْإِنْفَاءِ. قُودَ: (هَذَا بِمِثْلِهِ) أَي التَّغْلِيلُ الْمَذْكُورُ. قُودَ: (بَيْنَ هَذَا) أَي أَحْيَاهَا رِضَاعًا وَقَوْلُهُ وَأَمثَالُهُ أَي كَالْإِقْتِصَارِ عَلَى اخْتِفَاءِ أَوْ دُبْرِهِ أَوْ وَقْفِهَا أَبَوُهُ. قُودَ: (وَالزُّنَا وَأَمثَالُهُ) أَرَادَ بِهَا مَا عَبَّرَ عَنْهُ نَحْوُ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ. قُودَ: (عَلَى أَحْيَاهَا رِضَاعًا) أَي وَأَمثَالِهِ. قُودَ: (وَنَحْوُ دُبْرِهِ الْإِنْفِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ اقْتِصَارَ الشَّاهِدِ الْإِنْفِ. قُودَ: (مُتَضَمِّنٌ لِلذِّكْرِ وَهُوَ الْإِنْفِ) أَي فَيُفِيدُ فَائِدَةً يَتَرْتَّبُ الْإِنْفِ. قُودَ: (وَلَا تُسْمَعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَالَ فِي الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ فِي آخِرِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ مَا قَدَّمْتَهُ مِنْ وَقَوْلِهِ وَسَرَقَةُ إِلَى وَبُلُوغُ وَقَوْلُهُ وَكُفْرٌ. قُودَ: (وَلَا تُسْمَعُ الْإِنْفِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ أَمَّا الْعِتْقُ الضَّمْنِيُّ كَمَنْ شَهِدَ لِشَخْصٍ بِشِرَاءِ قَرِيبِهِ فَلَا فِي الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّهَا الْإِنْفِ وَتَصِحُّ شَهَادَتُهُ بِالْعِتْقِ الْحَاصِلِ بِشِرَاءِ الْقَرِيبِ. اهـ. قُودَ: (فِي شِرَاءِ الْقَرِيبِ) أَي الَّذِي يُعْتَقُّ بِهِ وَإِنْ تَضَمَّنَ الْعِتْقُ أَسْنَى. قُودَ: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ الْإِنْفِ) جَزَمَ بِهِ النِّهَايَةُ عِبَارَتُهُ وَنَتَجَهُ قَرَضُهُ فِيمَا لَوْ حَضَرَ السَّيِّدُ الْإِنْفِ.

قُودَ (سُيْ): (هَنَ قِصَاصٍ) أَي فِي نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ مُغْنِي. قُودَ: (لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْتَى الْقَاضِي فِي الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَسَقَّ وَجَزَّحَ بَعْدَ الشَّهَادَةِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الطَّلَبِ إِلَى وَبُلُوغُ.

الأول من صيانة الفرج عن استباحته بغير حق ولما في الثاني من الصيانة، والتعفف بالتكاح ومثل ذلك تخريم الرضاع والمصاهرة (وخذ له) تعالى كخد زنا وقطع طريقي وسرقه ومثله إحصان وسفّه ومجروح بعد الشهادة وتعديل بعد طلب القاضي له ولو في غيبة مُتَدَلٍّ أو مجروح عَرِفَ اسمه ونسبه كما مرّ فيحجز عليه في الأولى إن كان في عمّله وبلوغ وإسلام وكُفِرَ ووصية أو وقف لإنحور جهة عامة ولو في آخره كعملى ولده، ثم ولد ولده، ثم الفقراء كما أفتى به البقوي وأفتى القاضي بسماع دعوى أجنبي على وصي خان فيخلفه الحاكم إن اتهمه واستحسنه الأذرعى وغيره قالا وإذا كان له تخليفه فله إقامة البيّنة بل أولى (وكذا التسبب على الصحيح)؛ لأن الشرع أكّده ومنع قطعه فضاوى الطلاق والعنق وخرج بما مرّ حقّ الآدمي المحض كقودٍ وخذ قذف وبيع وإقرار.

(تنبيه): قد تسمّع الشهادة بلا دعوى صحيحة في مسائل أخر كتصرف حاكم في مال تحت ولايته واحتاج لمعرفة نحو قيمته أو ملكه أو يده فله سماع البيّنة بذلك من غير دعوى اكتفاء بطلبه كما في تعديل الشاهد أو جزجه وكذا في نحو مال محجور شهاد أن وصيه خانه ومال غائب شهاد بفواته إن لم يقبضه الحاكم ونظير ذلك قضاؤه لإنحور صبي في عمّله بعد الثبوت

• فود: (من الصيانة) لعله من وطء الزوج بأن يُراجع وعلى هذا فهو مختص بالرجعي رشيدي.

• فود: (ومثل ذلك) أي بقاء العدة.

• فود (سبي): (وخذ له) والمستحب سبّه أي موجب روض ونهاية زاد المُفني إن رأى المصلحة فيه.

• اه. • فود: (ومثله) أي الحد. • فود: (بعد طلب القاضي إلخ) راجع للمجروح أيضًا. • فود: (في الأولى) صوابه في الثانية وهي السفّه. • فود: (ووصية إلخ) عبارة المُفني والروض مع شرجه والوصية والوقف إذا عمت جهتهما ولو أخرت الجهة العامة فيدخل نحو ما أفتى به البقوي من أنه لو وقف دارًا على أو لاده، ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حسبة قبل انقراض أو لاده بوقفيتها قبلت شهادتهما؛ لأن آخره وقف على الفقراء لا إن خصت جهتهما فلا تقبل فيهما لتعلقهما بحظوظ خاصة. • اه. • فود: (لنحو جهة إلخ) راجع للوصية أيضًا. • فود: (لنحو جهة عامة) لا إن كانا لجهة خاصة بنهاية. • فود: (فيخلف) أي الوصي. • فود: (وإذا كان له إلخ) أي للحاكم أو لأجنبي.

• فود: (لأن الشرع) إلى التنبية في النهاية والمُفني. • فود: (أكّده) أي حث على حفظه ش.

• فود: (بما مرّ) أي بقول المُصنّف في حقوق الله تعالى إلخ ش. • فود: (حقّ الآدمي إلخ) لكن إذا لم يُعلم صاحب الحق به أعلمه الشاهد به ليستشده بعد الدعوى ومُفني وروض مع شرجه وتقدم في الشرح والنهاية مثله. • فود: (بلا دعوى صحيحة) التمي راجع لكل من المُقيّد وقبّده. • فود: (نحو قيمته) أي كأخزيته. • فود: (أو ملكه إلخ) أي معرفة كونه ملكًا لمن تحت ولايته بطلبه أي طلب الحاكم البيّنة بذلك. • فود: (إن لم يقبضه إلخ) قيد للفوات. • فود: (بعد الثبوت) هل ولو بشهادة الجنسية وظاهر ما قدّمه في التنبية في شرح ولا مبادر اشتراط سؤال منصوب القاضي أداء الشهادة والله أعلم.

عنده من غير طلب أحد لحكمه، ومنازعة الغزّي في بعض ذلك مزدودة وقد يتوقف الشيء على الدعوى لكن لا يحتاج لإجواب خصم ولا لحضوره كدعوى توكيل شخص له ولو حاضرًا بالبلد فيكفي لإثبات الوكالة تصديق الخصم له وإقامة البيّنة في غيبته من غير خليف، ولا يلزم الخصم في الأولى التسليم له؛ لأنه لو أنكر التسليم قبل وكدعوى قيم محجور احتاج لبيع عقاره فيبيّنها بيّنة في غيبته وكالدعوى على ممتنع ومن لا يُعبر عن نفسه كمحجور وغائب وميت لا وارث له خاص ولا لم تسمع إلا في وجه وارث له إن حضر أو بعضهم واستخفاف وقب يبيد الحاكم فإذا أقام بيّنة بدعواه كفى، ويُسْتَرْطَف في سماع الدعوى على من لا يُعبر عن نفسه أن يقول ولي بيّنة تشهد بذلك، أو أنت تعلمه وكالدعوى بأن فلانًا حكم لي بكذا فنقدّه لي فلا يحتاج لدعوى في وجه الخصم كما عليه جمع مُتَقَدِّمُون، وأكثر المتأخرين وعليه العمل، وقال آخرون: لا بُد من حضوره إن كان في حدّ القرب وعلى الأول لا يحتاج ليمين الاستظهار على الأوجه ومَرَّ في الحوالة أن للمحال عليه إقامة بيّنة ببراءته قبل الحوالة ليدفع مطالبة المُتَحَالٍ له وإن كان المُحَال بالبلد. (ومتى لحكم بشاهدين فبانا كافرين، أو عيدين أو صبيين) أو بأن أحدهما كذلك عند الأداء، أو الحكم والحاكم لا يرى قبولهما (نقضه هو وغيره) كما لو حكم باجتهاد فبان خلاف النص ومعنى التقض هنا إظهار بطلانه وأنه لم يُصَادَف مَحَلًّا (وكذا فاسقان في الأظهر).....

• فَوَدَّ: (في غيبته) ظاهره ولو عن مجلس الحكم فقط فليراجع. • فَوَدَّ: (في الأولى) أي صورة التصديق. • فَوَدَّ: (قبل) أي يمينه. • فَوَدَّ: (فيبيّنها) أي الدّعوى أو المقار وهو الظاهر. • فَوَدَّ: (على ممتنع) أي من حضور مجلس القاضي. • فَوَدَّ: (أو وأنت إلخ) يعني القاضي. • فَوَدَّ: (وعلى الأول) وهو عدم الاحتياج لحضور الخصم.

• فَوَدَّ (سني): (أو صبيين) أي أو امرأتين أو خنتين مُغْنِي رَوْضَ مع شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (أو بأن أحدهما) إلى قوله ومَرَّ في النكاح في المُغْنِي إلا ما أتبه عليه وإلى قوله ونازع البلقيني في النهاية إلا قوله: وتَنْظِيرُ إلى أو عدوّ وقوله أي بسبب إلى المثني وقوله وكُمُرْتَدَّ إلى ولا بُدّ وقوله من حيث حقّ الآدمي وقوله ونازع إلى المثني وما أتبه عليه. • فَوَدَّ: (هذه الأداء) أي أو قبله بدون مضي مدة الاستبراء كما يأتي.

• فَوَدَّ: (هذه الأداء أو الحكم) لَمَلَّ المراد فبان أنهما كانا عند الأداء أو الحكم كذلك فالظرف ليس مُتَمَلِّقًا بيان فتأمل رَشِيدِي.

• فَوَدَّ (سني): (نقضه) أي وجوبًا نهاية وسيأتي في فصل الرجوع عن الشهادة عن المُغْنِي والروض مع شَرْحِهِ ما له تعلق بهذا المقام فراجعهُ. • فَوَدَّ: (كما لو حكّم إلخ) عبارة المُغْنِي لِتَيَقُّنِ الخطأ فيه.

اه. وزاد الأسنى كما لو حكّم إلخ.

• فَوَدَّ (سني): (وكذا فاسقان إلخ) أي ظهر فسقهما عند القاضي يُنْقَضُ الحكمُ بهما.

لِإِذَا كَبُرَ وَلَا أَثَرٍ لِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ بِالْفِسْقِ مِنْ غَيْرِ تَارِيخٍ لِاحْتِمَالِ خُدُوثِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ وَمَوْ فِي  
التَّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ بَانَ فَسَقُ الشَّاهِدِ عِنْدَ الْعَقْدِ فَبَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ وَهُوَ غَيْرُ مَا هُنَا إِذِ الْمُؤَثَّرُ ثُمَّ  
تَبَيَّنَ ذَلِكَ عِنْدَ التَّحْمِيلِ فَقَطْ وَهُنَا عِنْدَ الْأَدَاءِ أَوْ قَبْلَهُ بِدُونِ مَضْيِ مَدَّةِ الْاسْتِبْرَاءِ أَوْ عِنْدَ الْحُكْمِ  
فَلَا تَكَرَّرَ وَلَا تَخَالَفَ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ. (وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ مُغْلِبٌ بِكُفْرِهِ (أَوْ  
عَبْدٌ أَوْ صَبِيٌّ) فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُ (لَمْ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قَبِلْتُ) إِذْ لَا تَنْهَمَةُ لِظُهُورِ مَا يَنْبَغِي (أَوْ شَهِدَ  
(فَاسِقٌ) وَلَوْ مُغْلِبًا أَوْ كَافِرٌ يُخْفِي كُفْرَهُ وَتَنْظِيرُ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِيهِ رَدُّهُ الْبُلْغَيْنِي أَوْ عَدُوٌّ أَوْ غَيْرُ ذِي  
مُرُوءَةٍ فَرُدَّتْ، ثُمَّ (تَابَ)، ثُمَّ أَعَادَهَا (فَلَا) تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّ رَدَّهُ أَظْهَرَ نَحْوَ فَسَقِهِ الَّذِي كَانَ  
يُخْفِيهِ، أَوْ زَادَ فِي تَعْيِيرِهِ بِمَا أَعْلَنَ بِهِ فَهُوَ مُتَّهَمٌ بِسَفْيِهِ فِي دَفْعِ عَارِ ذَلِكَ الرَّدِّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَضَعِ

(تَنْبِيْهٌ): قَيَّدَ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ وَالْبَغَوِيُّ النَّقْضَ بِمَا إِذَا كَانَ الْفِسْقُ ظَاهِرًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ فِيهِ فَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا  
فِيهِ كَثُرَبِ التَّيْذِ لَمْ يَنْقُضْ قَطْعًا؛ لِأَنَ الْاجْتِهَادَ لَا يَنْقُضُ بِالْاجْتِهَادِ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (لِإِذَا كَبُرَ) عِبَارَةٌ  
الْمُغْنِي كَمَا فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ دَلَّ عَلَى اخْتِيَارِ الْمَدَالَةِ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا أَثَرٍ  
لِشَهَادَةِ الْخُ).

(فَرَعَ): لَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ، ثُمَّ فَسَقَا أَوْ ارْتَدَّا قَبْلَ الْحُكْمِ لَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَتَيْهِمَا؛ لِأَنَ ذَلِكَ يَوْقَعُ رِبِيَّةً فِيهَا  
مَضْيٌ وَشُبُهٌ بِخَبَرِ كَامِنٍ وَلَآنَ الْفِسْقُ يَخْفَى غَالِيًا قَرُبًا كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الشَّهَادَةِ وَإِنْ عَمِيَا أَوْ خَرَسَا أَوْ  
جُنَّا أَوْ مَاتَا حُكِمَ بِشَهَادَتَيْهِمَا؛ لِأَنَ هَذِهِ الْأُمُورَ لَا تَوْقَعُ رِبِيَّةً فِيهَا مَضْيٌ بَلْ يَجُوزُ تَقْدِيلُهُمَا بَعْدَ خُدُوثِ  
هَذِهِ الْأُمُورِ، ثُمَّ يُحْكَمُ بِشَهَادَتَيْهِمَا وَلَوْ فَسَقَا أَوْ ارْتَدَّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتَيْهِمَا وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَالِ اسْتَوْفَى  
كَمَا لَوْ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتَيْهِمَا كَذَلِكَ وَخَرَجَ بِالْمَالِ الْمُدُودُ فَلَا تُسْتَوْفَى، وَلَوْ قَالَ الْحَاكِمُ بَعْدَ الْحُكْمِ:  
بَانَ لِي اتَّهَمَا كَانَا فَاسِقَيْنِ وَلَمْ تَظْهَرْ بَيِّنَةٌ بِفُسُقَيْهِمَا نَقَضَ حُكْمَهُ إِنْ جَوَزْنَا قَضَاءَهُ بِالْعِلْمِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَمْ  
يُتَّهَمَ فِيهِ وَلَوْ قَالَ أَكْرَهْتُ عَلَى الْحُكْمِ بِشَهَادَتَيْهِمَا وَأَنَا أَعْلَمُ فَسَقَهُمَا قَبْلَ قَوْلِهِ: مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ عَلَى الْإِكْرَاهِ  
وَلَوْ بَانَ وَالذَّيْنِ أَوْ وَلَدَيْنِ لِلْمَشْهُودِ لَهُ أَوْ عَدُوَيْنِ لِلْمَشْهُودِ عَلَيْهِ انْتَقَضَ الْحُكْمُ أَيْضًا كَمَا لَوْ بَانَ فَاسِقَيْنِ،  
وَلَوْ قَالَ الْحَاكِمُ: كُنْتُ يَوْمَ الْحُكْمِ فَاسِقًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ الشَّاهِدَانِ كُنَّا عِنْدَ عَقْدِ  
التَّكَاحِ فَاسِقَيْنِ فَإِنْ قِيلَ هَلَا كَانَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ بَانَ لِي فَسَقُ الشَّاهِدَيْنِ أُجِيبَ بِأَنَّهُ اعْرَفَ بِصِفَةِ نَفْسِهِ مِنْهُ  
بِصِفَةِ غَيْرِهِ فَتَقْصِيرُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ أَكْثَرُ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

(عَوْنُ السِّي): (كَافِرٌ) أَيِ أَوْ مُرْتَدُّ كَمَا قَالَه الْقَطَالُ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (مُغْلِبٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا  
قَوْلَهُ: وَلَوْ مُغْلِبًا مَعَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَتَنْظِيرُ إِلَى أَوْ عَدُوٍّ.

(عَوْنُ السِّي): (بَعْدَ كَمَالِهِ) أَيِ بِإِسْلَامٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ بُلُوغِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ.

(عَوْنُ السِّي): (قَبِلْتُ) وَكَذَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مُبَادِرٍ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَا مَرَّ. ٥ قَوْلُهُ: (لِظُهُورِ مَا يَنْبَغِي) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي؛  
لِأَنَ الْمُتَّصِفَ بِذَلِكَ لَا يُعَيَّرُ بِرَدِّ شَهَادَتِهِ. اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ شَهِدَ فَاسِقٌ الْخُ) أَيِ أَوْ السَّيِّدُ لِمَكَاتِبِهِ أَوْ  
مَأْدُونِهِ، ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ الْعِتْقِ مُغْنِي وَرَوْضٌ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. ٥ قَوْلُهُ: (نَحْوُ فَسَقِهِ) أَيِ كُفْرِهِ.  
٥ قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَضَعِ) كَذَا فِي الْأَسْنَى.

القاضي لشهادته قُبِلَتْ بعدَ التوبة وبحث إسماعيلَ الحضرميَّ أنَّه لو شهدَ بما لا يُطابقُ الدعوى، ثمَّ أعادها بمطابقها قُبِلَ، ويتميُّنُ تقييدهَ بمشهورٍ بالدَّيانةِ اغْتِيذَ بنحوِ سبقِ إسانٍ أو نسيانٍ (وتَقْبَلُ شهادتهُ بغيرها) أي: في غير تلك الشهادة التي رُدَّ فيها إذْ لا تُهمَّةُ ومثله تائبٌ من الكذبِ في الروايةِ كما اختاره في شرح مسلم. (بشرطِ اختياره بعدَ التوبةِ مُدَّةً يُظَنُّ بها) أي: بسببِ مُضِيِّها خاليًا عن مُفَسِّقٍ فيها (صِدْقُ توبته)؛ لأنَّها قَلْبِيَّةٌ وهو مُثَمِّمٌ بظاهرها لِترويجِ شهادته وعودٍ ولايته فاعتَبِرَ ذلك لِتقوى دعواه (وقدَرُها الأكثرونَ بسنةٍ)؛ لأنَّ للفصولِ الأربعةَ تأثيرًا يَبْينُ في تَهْيِيجِ النفوسِ لِشَهَوَاتِها فإذا مَضَتْ وهو على حاله أَشَقَرُ ذلك بِحُسنِ سريرته وقد اعتَبَرُها الشَّارِحُ في نحوِ المُتَّةِ، ومُدَّةِ التَّغْرِيبِ في الزَّنا والأصْحَحُ أَنَّها تَغْرِيبٌ لا تَحْدِيدٌ وقد لا يُحْتَاجُ لها كشاهدٍ بَرُّنا حُدَّ لِتَقْصِصِ التَّصَابِ فَتَقْبَلُ عَقِبَ ذلك وكمخفي فسقٍ.....

• فَوُدَّ: (لِشهادته) أي الفاسقِ المُعْلَنِ اسْتَأْنَى أي ونَحَوَهُ مِمَّا زَادَهُ الشَّارِحُ. • فَوُدَّ: (قُبِلَتْ إلخ) أي بناءً على الأصَحِّ من أنَّ القاضي لا يُضْفِي إليها كما لا يُضْفِي إلى شهادةِ العبدِ والصَّبيِّ فَمَا آتَى به أَوَّلًا ليس بشهادةٍ في الحقيقةِ اسْتَأْنَى. • فَوُدَّ: (قُبِلَ) ظاهره وَلَوْ لم يَبْدُ عُدْرًا حَمَلًا له عليه وَيُشِيرُ به قوله: وَيَتَعَيَّنُ إلخ ع ش.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (وتَقْبَلُ إلخ) قال في الرُّوضِ وَمَنْ غَلِطَ في شهادته لم يُسْتَبْرَأَ أي لم يَجِبِ اسْتِبرَاؤه بَلْ تُقْبَلُ شهادته في غيرِ وإِقَمَةِ الغَلِطِ، قال في شَرْحه: ولا تُقْبَلُ فيها انتهى وانظُرْ لو اسْتُثْهِرَتْ دِيانتهِ وأدْعَى أَنَّ سَبَبَ غَلِطِهِ النِّسيانُ فَهَلْ تُقْبَلُ فيها أَخْذًا من قوله السَّابِقِ قُبِلَ وتَقْبَلُ شهادةُ الحَسْبَةِ إلخ؟ وَيَتَبَخَّرُ قَبُولُ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ النِّسيانُ إلخ. اهـ. سم أقول ما مرَّ آنفاً من بَحْثِ إسماعيلَ الحضرميَّ وَقِيْدَهُ كالصَّريحِ في القبولِ واللَّهِ أَعْلَمُ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (شهادته) أي الفاسقِ وما غُلِطَ عليه. • فَوُدَّ: (لأنَّها قَلْبِيَّةٌ) إلى قوله وإنَّ خَالَفَهُ البُلْفِيَّيْنِ في الْمُغْنِي إلَّا قوله: لَكِنْ قَيَّدَ إلى وَكُمُرْتَدَّ. • فَوُدَّ: (وَعُودٌ وَلَايَتُهُ) لَعَلَّ المُرَادَ وَلَايَةُ الشَّهادةِ رَشِيدِي وَيُظْهِرُ أَنَّهُ على ظاهره من وَلَايَةِ نَحْوِ النِّكَاحِ والوَقْفِ وَذَكَرَهُ الشَّارِحُ اسْتِطْرَادًا.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (الأكثرُونَ) أي من الأصحابِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (لأنَّ للفصولِ الأربعةَ إلخ) عبارةُ الأسنَى والمُغْنِي؛ لأنَّ لِمُضِيِّها المُشْتَمِلَةَ على الفصولِ إلخ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ اخْتَبَرَهَا) أي السَّنَةَ. • فَوُدَّ: (في نَحْوِ المُتَّةِ إلخ) كالزَّكَاةِ وَالْجِزْيَةِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (والأصْحَحُ أَنَّها تَغْرِيبٌ) أي قَبْلُغَتُهُ مِثْلُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ لا ما زَادَ عليها ع ش. • فَوُدَّ: (فَتَقْبَلُ عَقِبَ ذلك) عبارةُ الْمُغْنِي والرُّوضِ مع شَرْحه فَإِنَّهُ لا يُحْتَاجُ بعدَ التَّوبَةِ عِنْدَ

• فَوُدَّ: (وهو مُثَمِّمٌ بِإظهارِها لِترويجِ شهادته) قال في الرُّوضِ: وَمَنْ غَلِطَ في شهادته لم يُسْتَبْرَأَ أي: لم يَجِبِ اسْتِبرَاؤه بَلْ تُقْبَلُ شهادته في غيرِ وإِقَمَةِ الغَلِطِ قال في شَرْحه: ولا تُقْبَلُ فيها. اهـ. وانظُرْ لو اسْتُثْهِرَتْ دِيانتهِ وأدْعَى أَنَّ سَبَبَ غَلِطِهِ النِّسيانُ فَهَلْ تُقْبَلُ فيها أَخْذًا من قوله السَّابِقِ قُبِلَ وتَقْبَلُ شهادةُ الحَسْبَةِ وَيَتَبَخَّرُ قَبُولُ دَعْوَى مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ النِّسيانُ إلخ.

أَقْرَبُ بِهِ لِيَسْتَوْفَى مِنْهُ فَتُقْبَلُ مِنْهُ حَالًا أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُظْهِرِ التَّوْبَةَ عَمَّا كَانَ مُسْتَوْرًا إِلَّا عَنْ صَلَاحٍ وَكُنَاطِرٍ وَقَفَ تَابَ فَتَعَوَّدَ وَلَا يَثْبُتُ حَالًا كَوَلِّيَ النَّكَاحِ وَكَفَافِ غَيْرِ الْمُخَصَّنِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ: وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِي لَكِنْ قَيْدَهُ غَيْرُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِيْذَاءٌ وَلَا فَلَائِدٌ مِنَ السَّنَةِ وَكُمُرْتَدٌّ أَسْلَمَ اخْتِيَارًا وَكَانَ عَذْلًا قَبْلَ الرُّدَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ احْتِمَالًا وَلَا بُدَّ مِنَ السَّنَةِ فِي التَّوْبَةِ مِنْ خَارِجِ الْمُرُوءَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ وَكَذَا مِنَ الْعِدَاوَةِ كَمَا رَجَحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَإِنْ خَالَفَهُ الْبُلْقِينِي (وَيُشْتَرَطُ فِي) صَحَّةِ (تَوْبَةٍ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ) مِنْ حَيْثُ حَقُّ الْآدَمِيِّ (الْقَوْلُ) قِيَاسًا عَلَى التَّوْبَةِ مِنَ الرُّدَّةِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَوُجُوبُهُمَا وَإِنْ كَانَتِ الرُّدَّةُ فَعَلًّا كَسُجُودٍ لِيَصْنَمٍ لِكُونِ الْقَوْلِيَّةِ هِيَ الْأَصْلُ أَوْ لِيَتَضَمَّنِ ذَلِكَ تَكْذِيبَ الشَّرْعِ وَقَضِيئَهُ كَالْمَنْتِ اشْتِرَاطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَالغِيْبَةِ وَبِهِ صَرَحَ الْغَزَالِيُّ فِيهَا وَنَصَّ الْأَمُّ بِقَضِيئِهِ فِي الْكُلِّ وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَإِنْ قِيلَ ظَاهِرُ كَلَامِ

الْقَاضِي إِلَى اسْتِثْنَاءِ بَلِّ تَقْبَلُ شَهَادَتَهُ فِي الْحَالِ. اهـ. فَوَدَّ: (أَقْرَبُ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا تَابَ وَأَقْرَبُ وَسَلَّمْ نَفْسَهُ لِلْحَدِّ. اهـ. فَوَدَّ: (لِيَسْتَوْفَى مِنْهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى لِيَقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ عَقِبَ تَوْبَتِهِ. اهـ. فَوَدَّ: (وَكُنَاطِرٍ وَقَفَ) أَيِ بَشْرَطِ الْوَاقِفِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (كَوَلِّيَ النَّكَاحِ) أَيِ لَوْ عَصَى بِالْمُضِلِّ، ثُمَّ تَابَ زَوَّجَ فِي الْحَالِ وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ كَمَا حَكَاهُ الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبَقَوِيِّ مُغْنِي وَالْمُضِلُّ لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا مَرَّ فِي النَّكَاحِ. فَوَدَّ: (وَكَفَافِ غَيْرِ الْمُخَصَّنِ) وَأَمَّا قَافِذُ الْمُخَصَّنِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ بِقَوْلِهِ كَشَاهِدٍ بِزَنَا الْخُ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمِنْهَا قَافِذُ غَيْرِ الْمُخَصَّنِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: لَا يَخْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ فَأَمَّا مَنْ قَدَفَ مُخَصَّنَةً فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يُخْتَبَرَ. اهـ. فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْإِمَامُ) وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخُ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ نِهَآيَةً يَغْنِي فِيهَا لَا إِيْذَاءَ فِيهِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (لَكِنْ قَيْدَهُ هَيْرَةً) أَيِ كَالرَّوْضِ كَمَا يَأْتِي. فَوَدَّ: (وَكُمُرْتَدٌّ الْخُ) وَكُمُرْتَدٌّ مِنَ الْقَضَاءِ إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَكَصَّبِي إِذَا فَعَلَ مَا يَقْتَضِي فَسَقَّ الْبَالِغُ، ثُمَّ تَابَ وَبَلَغَ ثَانِيًا وَكَمَا لَوْ حَصَلَ خَلَلٌ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ زَالَ احتِجَاجُ الْفَرْعِ إِلَى تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ ثَانِيًا قَالَ الرَّزْكَاشِي: وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الْمُدَّةَ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (اخْتِيَارًا) فَإِنْ أَسْلَمَ عِنْدَ تَقْدِيمِهِ لِلْقَتْلِ اعْتَبِرَ مُضِيَّ الْمُدَّةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَكَذَا مِنَ الْعِدَاوَةِ) سَوَاءٌ كَانَتْ قَدَفًا أَمْ لَا كَالغِيْبَةِ وَالتَّمِيمَةِ وَشَهَادَةِ الزَّوْرِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لِكُونِ الْقَوْلِيَّةِ) أَيِ الرُّدَّةِ الْقَوْلِيَّةِ ع. ش. فَوَدَّ: (أَوْ لِيَتَضَمَّنِ ذَلِكَ) أَيِ الْإِزْدَادِ الْفِعْلِيِّ وَلَوْ عَبَّرَ بِالْوَاوِ وَكَانَ أَوْ لَى. فَوَدَّ: (وَقَضِيئَهُ) أَيِ التَّغْلِيلِ. فَوَدَّ: (وَقَضِيئَهُ كَالْمَنْتِ) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ. اهـ. فَوَدَّ: (كَالغِيْبَةِ) أَيِ وَالتَّمِيمَةِ سَم. فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيِ الْغِيْبَةِ. فَوَدَّ: (بِقَضِيئِهِ) أَيِ اشْتِرَاطِ الْقَوْلِ فِي الْكُلِّ أَيِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ.

فَوَدَّ: (وَكَفَافِ غَيْرِ الْمُخَصَّنِ) وَأَمَّا قَافِذُ الْمُخَصَّنِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ بِقَوْلِهِ كَشَاهِدٍ بِزَنَا الْخُ. فَوَدَّ: (وَقَضِيئَهُ كَالْمَنْتِ) اشْتِرَاطُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَالغِيْبَةِ الْخُ عِبَارَةُ ابْنِ الْقَتِيبِ فِي مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ فَرَعَ قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ: لَا بُدَّ فِي تَوْبَةِ شَاهِدِ الزَّوْرِ أَنْ يَقُولَ كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ وَلَا أَعُودُ إِلَى مِنْهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَقَضِيئُهُ أَنْ يَطْرُدَ فِي الْغِيْبَةِ وَالتَّمِيمَةِ. اهـ.



الأكثرين اختصاصه بالقدف وعليه فرق في المطلب بينه وبين غيره بأن ضرره أشد؛ لأنه يُكسِبُ عازاً وإن لم يثبت فاحتيط بإظهار نقيض ما حصل منه وهو الاعتراف بالكذب جبراً لقلب المقدوف وصوتاً لما انتهكه من عرضه واشترط جمع مُتَقَدِّمُونَ أنه لا بُدَّ في التوبة من كل معصية من الاستغفار أيضاً واعتمده الثلقيني وأطال في الاستدلال له لكن بما لا يُرَدُّ عليه عند التأمل المقتضي لحمل تلك الظواهر على التَّدَمُّمِ وخرج بالقولية الفعلية فلا يُشترط فيها قول؛ لأن الحق فيها مُتَمَحِّضٌ إلى الله تعالى فأدبر الأمر فيها على الصَّدقِ باطنًا بخلاف القذف لما تقرر فيه (فيقول القاذف) وإن كان قدَّفه بصورة الشهادة لكون العدد لم يسم (قذفي باطل وأنا نادم عليه ولا أعود إليه) أو ما كنت مُحِقًّا في قذفي وقد ثبت منه أو نحو ذلك ولا يلزمه أن يتعرض لكذبه؛ لأنه قد يكون صادقاً فإن قلت قد تعرض له بقوله قذفي باطل ولذا قيل الأولى قول أصله كالجمهور القذف باطل. قلت: المحذور الزائم بالتصريح بكذبه لا بالتعريض به وهذا فيه تعرض لا تصريح ألا ترى أنك تقول لمحاورك هذا باطل ولا يجوز ولو قلت له كذبت لحصل له غايَةُ الجَرَعِ والحق وسره أن البطلان قد يكون لاختلال بعض المُقَدِّمات فلا يُنافي مُطلق الصَّدقِ بخلاف الكذب،.....

• قوله: (وعليه) أي على فرض صحة الاختصاص بالقذف نهاية. • قوله: (واشترط جمع الخ) عبارة النهاية وما اشترط جمع مُتَقَدِّمُونَ من اشتراط الاستغفار في المعصية القولية أيضاً مخمول على التَّدَمُّمِ. اه. • قوله: (من كل معصية) ظاهره ولو فعلية وقيدتها النهاية بالقولية كما مرَّ أيضاً فليراجع. • قوله: (أي كاشتراط القول في المعصية القولية. • قوله: (بما لا يُرَدُّ الخ) لعل لا زائدة إلا أن يرجع ضمير عليهم لغير الجمع المُتَقَدِّمِينَ. • قوله: (لأن الحق فيها مُتَمَحِّضٌ الخ) فيه نظر ظاهر، ثم رأيت قال الرشدي قوله: بخلاف القذف الأنسب بخلاف القولية.

• قوله (سني): (فيقول القاذف) أي مثلاً في التوبة من القذف مُغْنِي. • قوله: (وإن كان قدَّفه) إلى قوله نعم في المُغْنِي إلا قوله: ألا ترى إلى، ثم إن اتصل وما أتبه عليه. • قوله: (وإن كان قدَّفه بصورة الشهادة) انظر هذه الغاية فيما إذا كان صادقاً في نفس الأمر وما فائدة ذكر ذلك عند الحاكم مع أن الحد لا بُدَّ من إقامته؟ والتوبة مدارها على ما في نفس الأمر وكلام المُصَنِّفِ فيما إذا أتى بمعصية رشدي.

• قوله: (بصورة الشهادة الخ) عبارة الرُّوضِ سواء كان القذف بصورة الشهادة عند القاضي بأن لم يكمل عدد الشهود أو بالسب والإيذاء، ولكن لو كان قدَّفه في شهادة لم تكمل عدداً فليثبت عند القاضي ولا يُشترط حَبِيْثُ مَضِيٍّ المدة إذا كان عدلاً قبل القذف وإن كان قدَّفه بالسب والإيذاء اشترط مَضِيُّهَا.

اه. • بزيادة من شرحه. • قوله: (القذف باطل) أي قَذَفَ النَّاسَ باطل مُغْنِي. • قوله: (قلت الخ) عبارة المُغْنِي أجب بحمل كلامه على تجويز نيابة المُضَافِ إليه عن الألف واللام كقوله تعالى ﴿قُلْ أَفَعَبُدُ مَا دُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ١٦) أي الذين. اه. • قوله: (وهذا) أي قذفي باطل فيه تعرض الخ قد يمنع.

• قوله: (وصيرة) أي ما ذكر من الجزع بالقول الثاني دون الأول.

وبهذا يظهر أنه لا اعتراض على المتن، وأن عبارته مساوية لعبارة أصله والجمهور ثم إن اتصل ذلك بالقاضي بإقرار، أو ببينة اشترط أن يقول ذلك بحضرة وإلا فلا على الوجه قيل في جواز إعلامه به نظر لما فيه من الإيداء، وإشاعة الفاجشة نعم، لا بُدَّ أن يقول بحضرة من ذكره بحضرة أولاً وليس كالقذف فيما ذكر كما بحثه البلقيني قوله لغيره يا ملعون أو يا خنزير ونحوه فلا يشترط في التوبة منه قول؛ لأن هذا لا يُتصور إيهام أنه مُحقق فيه حتى يُبطله بخلاف القذف ونازع في اشتراط وأنا نادم وما بعده (وكذا شهادة الزور) يشترط في صحة التوبة منها قول نحو ما ذكر كشهادتي باطللة، وأنا نادم عليها ولا أعود إليها، ويكفي كذبت فيما قلت ولا أعود إلى مثله، ونازع البلقيني في إلحاقها بالقذف بأن ثبوت الزور بإقراره أو غيره كعلم القاضي وكان شهد أنه زناه بخلف يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بحضر كاف في ظهور كذبه، ويُزاد بأن ذلك كله لا يمنع بقاءه على ما شهد به متأولاً بخلافه مع اعترافه بكذبه ولا يثبت الزور بالبينة لاحتمال أنها زور نعم، يُستفاد بها جرح الشاهد فتندفع شهادته؛ لأنه جرح مبهمة فوجب التوقف لأجله (قلت و) المعصية (غير القولية) لا يشترط فيها

فرد: (وبهذا) أي بقوله قلت إلى هنا. فرد: (وإن عبارته مساوية لعبارة أصله إلخ) في ظهور المساواة نظر فليتأمل سم ورشيد. فرد: (قيل في جواز إعلامه إلخ) أي عند عدم الاتصال بالقاضي عبارة المفتي قال الرافعي: ويشبه أن يشترط في هذا الإكذاب جريانه بين يدي القاضي. اهـ. وهو كما قال ابن شهاب ظاهر فيمن قُذِفَ بحضرة القاضي أو اتصل به قلده ببينة أو اعتراف وغير ظاهر فيما إذا لم يتصل بالقاضي أصلاً بل في جواز إثباته القاضي وإعلامه له بالقذف نظر لما فيه من الإيداء وإشاعة الفاجشة. اهـ. فرد: (نعم لا بُدَّ أن يقول بحضرة من ذكره إلخ) ظاهره وجوب الاستيعاب وإن كثروا في الغاية. فرد: (لأن هذا إلخ) هذا واضح في يا خنزير دون يا ملعون فتدبر سيد عمر وقد يدعي الوضوح فيه أيضاً لكن نظر العلم القائل فإن العبرة في اللعن بالعاقبة ولا يتعلمها إلا الله. فرد: (ونازع) أي البلقيني. فرد: (يشترط) إلى قوله ونازع في المفتي. فرد: (ويكفي كذبت فيما قلت ولا أعود إلى مثله) ظاهره عدم اشتراط وأنا نادم عليه. فرد: (وكان شهد إلخ) عطف على كليم القاضي. فرد: (كاف إلخ) خبر إن. فرد: (ويُزاد بأن ذلك كله إلخ) قد يتوقف فيه بالنسبة للإقرار إذ لا يظهر فرق بين قوله شهادتي بزناه شهادة زور وقوله كذبت فيما قلت، نعم لو رُدَّ بأن ذلك كله لا يعني عن قوله ولا أعود إلى مثله كان ظاهراً. فرد: (ولا يثبت الزور إلخ) استئناف بياني. فرد: (جرح) بالتثوين. فرد: (والمعصية غير القولية إلخ) أي كالسرقة والزنا والشرب معني. فرد: (لا يشترط) إلى قوله وزعم في المفتي وإلى قوله بأن لا يظهرها في النهاية إلا قوله: وشبل العمل إلى فإن أفلس وما أتبه عليه.

فرد: (وإن عبارته مساوية لعبارة أصله) في ظهور المساواة نظر فليتأمل.

قَوْلَ كَمَا مَرَّ وَأَمَّا (يُشْتَرَطُ) فِي صَحَّةِ التَّوْبَةِ مِنْهَا كَالْقَوْلِيَّةِ أَيْضًا (إِقْلَاعٌ) مِنْهَا حَالًا، وَإِنْ كَانَ مُتَابِعًا بِهَا، أَوْ مُصِيرًا عَلَى مُعَاوَذَتِهَا (وَقَدْ) مِنْ حَيْثُ الْمَعْصِيَةُ لَا لِخَوْفِ عِقَابٍ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَوْ لِقِرَامَةِ مَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَزَعِمَ أَنَّ هَذَا لَا حَاجَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ عِبَادَةٌ وَهِيَ مِنْ حَيْثُ هِيَ شَرْطُهَا الْإِخْلَاصُ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ تَسْلِيمًا لِلْحَاجَتِ إِلَى (وَعَزَمَ أَنْ لَا يَهْوَى) إِلَيْهَا مَا عَاشَ إِنْ تَصَوَّرَ مِنْهُ وَالْأَكْمَجُوبُ بَعْدَ زِنَاهُ لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ الْعَزْمُ عَلَى عَدَمِ الْعَوْدِ لَهُ اتِّفَاقًا، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يُغْرَجَ وَأَنْ لَا تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا. قِيلَ: وَأَنْ يَتَأَهَّلَ لِلْعِبَادَةِ فَلَا تَصِيحُ تَوْبَةُ سَكْرَانَ فِي سُكْرِهِ، وَإِنْ صَحَّ إِسْلَامُهُ. اهـ. وَفَرْقُهُ بَيْنَهُمَا بَعِيدٌ جَدًّا وَإِنْ تَخَيَّلَ لَهُ مَعْنَى قِيلَ وَأَنْ يُفَارِقَ مَكَانَ الْمَعْصِيَةِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِمَا يُفْهَمُ الْإِقْلَاعُ لِلْإِعْتِنَاءِ بِهِ فَقَالَ: (وَرَدُّ ظُلَامَةِ آدَمِي) يَعْنِي الْخُرُوجَ مِنْهَا بِأَيِّ وَجْهِ قَدَّرَ عَلَيْهِ مَا لَا كَانَتْ أَوْ غَرَضًا نَحْوُ قَوْلِهِ وَحَدَّ قَذْفٍ.....

• قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ قُبِيلَ فَيَقُولُ الْقَاضِي. • قَوْلُهُ: (كَالْقَوْلِيَّةِ أَيْضًا) أَيْ خِلَافًا لِمَا قَدْ يُوْهِمُهُ الْمُتَشَرُّعُ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (كَالْقَوْلِيَّةِ) رَاجِعٌ إِلَى مَذْخُولٍ إِنَّمَا يَدُونُ مِلَاحِظَةَ الْحَضَرِ وَقَوْلُهُ أَيْضًا تَأَكِيدُ لِلْكَافِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ مُصِيرًا عَلَى مُعَاوَذَتِهَا) يُغْنِي عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَعَزَمَ أَنْ لَا يَعُودَ وَلَعَلَّ لِهَذَا اسْتِقْطَةَ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ الْعِقَابِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ لِقِرَامَةِ الْخ) الْأَوَّلَى اسْقَاطُ اللَّازِمِ. • قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ) أَيْ كَالْفَضَاحَةِ. • قَوْلُهُ: (أَنْ هَذَا) أَيْ قَبْلَ الْحَيْثِيَّةِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ فِيهِ) أَيْ فِي تَغْلِيلِهِ. • قَوْلُهُ: (تَسْلِيمًا لِلْحَاجَتِ إِلَى) أَيْ حَيْثُ قَالَ شَرْطُهَا الْإِخْلَاصُ وَالْإِخْلَاصُ مُرَادِفٌ لِلْحَيْثِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يُغْرَجَ) أَيْ أَنْ لَا يَصِلَ لِحَالَةِ الْغُرْعَةِ نِهَآيَةً وَلَعَلَّهُ؛ لِأَنَّ مَنْ وَصَلَ إِلَى تِلْكَ الْحَالَةِ أَيْسَ مِنْ الْحَيَاةِ فَتَوْبَتُهُ إِنَّمَا هِيَ لِجَلْمِهِ بِاسْتِحَالَةِ عَوْدِهِ إِلَى مِثْلِ مَا قَتَلَ ع. ش. • قَوْلُهُ: (قِيلَ وَأَنْ يَتَأَهَّلَ) إِلَى الْمُشْنِ عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ وَتَصِيحُ مِنْ سَكْرَانَ حَالَةَ سُكْرِهِ كإِسْلَامِهِ وَيَمُنُّ كَانَ فِي مَحَلِّ مَعْصِيَةٍ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: وَتَصِيحُ مِنْ سَكْرَانَ أَيْ إِنْ تَأَثَّرَ مِنْهُ الشُّرُوطُ الَّتِي مِنْهَا التَّدَمُّ كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ. • قَوْلُهُ: (يَغْنِي) إِلَى قَوْلِهِ لَا أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ إِلَى فَإِنْ تَعَدَّرَ الْخ. • قَوْلُهُ: (يَعْنِي الْخُرُوجَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى لَوْ عَبَّرَ الْمُصَنِّفُ بِالْخُرُوجِ مِنْ ظُلَامَةِ آدَمِي بِدَلِّ الرَّدِّ لَكَانَ أَوْ لَى لِيَشْمَلَ الرَّدَّ وَالْإِبْرَاءَ مِنْهَا وَإِقْبَاضَ الْبَدَلِ عِنْدَ التَّلَفِّ وَيَشْمَلَ الْمَالَ وَالْعِرْضَ وَالْقِيَاصَ فَلَا بُدَّ فِي الْقِيَاصِ وَحَدَّ الْقَذْفِ مِنَ التَّمْكِينِ فَإِنْ لَمْ يَخْلَمْ الْمُسْتَحَقُّ لِلْقِيَاصِ بِهِ وَجِبَ إِعْلَامُهُ بِهِ فَيَقُولُ: أَنَا الَّذِي قَتَلْتُ أَبَاكَ وَلَزِمَنِي الْقِيَاصُ فَاقْتَصَصْتُ إِنْ شِئْتَ وَإِنْ شِئْتَ فَاعْفُ وَكَذَلِكَ حَدَّ الْقَذْفِ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ رَدُّ الظُّلَامَةِ تَوَقُّفُ التَّوْبَةِ فِي الْقِيَاصِ عَلَى تَسْلِيمِ نَفْسِهِ وَلَكِنَّ الَّذِي خَفَّلَهُ فِي زِيَادَةِ الرُّضَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَأَقْرَهُ أَنَّ الْقَاتِلَ إِذَا نَدِمَ صَحَّتْ تَوْبَتُهُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ نَفْسَهُ لِلْقِيَاصِ وَكَانَ تَأَخَّرُ ذَلِكَ مَعْصِيَةً أُخْرَى يَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهَا وَلَا يَقْدَحُ فِي الْأَوَّلَى. اهـ.

• قَوْلُهُ: (بِأَيِّ وَجْهِ قَدَّرَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَانَ يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: حَيْثُ أَمَكَزَ لَيْلًا يَوْمَهُمَ أَتَاهَا لَا تَصِيحُ عِنْدَ تَعَدُّرِ الرَّدِّ. اهـ.

(إِنْ تَعَلَّقْتَ بِهِ) سَوَاءٌ تَمَحُّضَتْ لَهُ أَمْ كَانَ فِيهَا مَعَ ذَلِكَ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَكَذَا نَحْوُ كَفَّارَةٍ وَجَيْتِ فُوزًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ فِي عِرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلَيْسَتْ جِلَّةُ الْيَوْمِ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلِمَتِهِ وَلَا أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ وَشُمِلَ الْعَمَلُ الصَّوْمَ وَبِهِ صَرَحَ حَدِيثُ مُسْلِمٍ فَقَدْ اسْتَنَاهُ فَقَدْ وَهَمَ، ثُمَّ تَحْمِيلُهُ لِلْسَيِّئَاتِ يَظْهَرُ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَنَّهُ لَا يُعَاقَبُ إِلَّا عَلَى مَا سَبَّهَ مَعْصِيَةً، أَمَّا مَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ لَمْ يَعْصِ بِهِ وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَفِي بِهِ فَإِذَا أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ لَمْ يُعَاقَبْ بِهِ وَعَلَيْهِ فَنَائِدَةُ تَحْمِيلِهِ لَهُ تَخْفِيفٌ مَا عَلَى الدَّائِنِ لَا غَيْرُ وَبِهَذَا إِنْ صَحَّ يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَلَا تُزِدْ وَارِدَةً وَزِدْ أُخْرَى﴾ [الناسم: ١٦٤] أَيْ: لَا تَحْمِلْ نَفْسَ آيَمَةٍ إِثْمَ نَفْسٍ أُخْرَى مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ لِتُعَاقَبَ بِهِ، ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مَرْهُونَةٌ بِذَنْبِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ» ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَثَقَةِ حَيْثُ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ وَتَخْصِيصِهِ وَأَبْقُوا هَذَا عَلَى ظَاهِرِهِ أَنَّ حَمْلَ السَّيِّئَاتِ لَا يُسْتَكْنَى مِنْ شَيْءٍ بِخِلَافِ الْحَبْسِ فَإِنْ أَفْلَسَ لَزِمَهُ الْكَسْبُ كَمَا مَرَّ فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمَالِكِ وَوَارِثِهِ سَلَّمَهُ لِقَاضٍ ثِقَةٍ فَإِنْ تَعَذَّرَ.....

• قَوْلُ (سَيِّئَةٍ) (إِنْ تَعَلَّقْتَ) أَيْ الظَّلَامَةُ بِمَعْنَى الْمَعْصِيَةِ وَيَصِحُّ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلتَّوْبَةِ بِمَعْنَى مَوْجِبِهَا لَكِنْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ ظَاهِرَةٌ فِي الْأَوَّلِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ مَنْ كَانَ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ التَّغْيِيرُ بِالْمَظْلَمَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعَاصِي بِهَا فَلَا يَشْمَلُ مَنْ لَمْ يَعْصِ بِالذَّنْبِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُحْمَلُ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ فَفِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ تَعْمِيمِ التَّحْمِيلِ نَظَرٌ. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ إلخ) أَيْ غَيْرَ الْإِيمَانِ. • قَوْلُهُ: (مَنْ الْقَوَاعِدِ) أَيْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا إلخ) أَيْ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ تَحْمِيلُهُ لِلْسَيِّئَاتِ إلخ). • قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ إلخ) فِي إِطْلَاقِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ مَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا لَا يُبَيِّدُ نَفْيَ الْمُعَاقَبَةِ إِلَّا عَلَى مَنْ لَمْ يَعْصِ بِسَبَبِهِ شَيْءٌ بَلْ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهَا قَدْ تُحْمَلُ لِتُعَاقَبَ فَيَخْتِاجُ لِتَخْصِيصِ الْآيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سم. • قَوْلُهُ: (فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ إلخ) أَيْ حَدِيثِ الرَّهْنِ. • قَوْلُهُ: (وَأَبْقُوا هَذَا) أَيْ حَدِيثِ التَّحْمِيلِ. • قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَفْلَسَ إلخ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْمَتْنِ. • قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي بَابِ التَّغْلِيصِ.

• قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ إلخ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى الْمَتْنِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ فَيُؤَدِّي الزَّكَاةَ لِمُسْتَحِقِّهَا وَيَرْدُ الْمَغْصُوبَ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ لِمُسْتَحِقِّهِ أَوْ يَسْتَجِلُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ وَيُعْلِمُهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مُسْتَحِقُّهُ أَوْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ سَلَّمَهَا إِلَى قَاضٍ أَمِينٍ فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ بِهَا وَتَوَى الْغُرْمَ أَوْ يَتْرُكُهَا عِنْدَهُ.

• قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الْبُخَارِيِّ مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ إلخ) قَدْ يُقَالُ التَّغْيِيرُ بِالْمَظْلَمَةِ ظَاهِرٌ فِي الْعَاصِي بِهَا فَلَا يَشْمَلُ مَنْ لَمْ يَعْصِ بِالذَّنْبِ الَّذِي عَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُحْمَلُ مِنْ سَيِّئَاتِ الدَّائِنِ فَفِيمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنْ تَعْمِيمِ الْبُخَارِيِّ نَظَرٌ. • قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَحْمِلُهُ إلخ) فِي إِطْلَاقِ الْحَمْلِ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ مَا قَرَّرَهُ أَوَّلًا لَا يُبَيِّدُ نَفْيَ الْمُعَاقَبَةِ إِلَّا عَلَى مَا لَمْ يَعْصِ بِسَبَبِهِ شَيْءٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. • قَوْلُهُ: (بَلْ قَضِيَّةٌ مَا قَرَّرَهُ إِنْ صَحَّ أَنَّهَا قَدْ تُحْمَلُ لِتُعَاقَبَ فَيَخْتِاجُ لِتَخْصِيصِ الْآيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ).

صَرَفَهُ فِيمَا شَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ بِنَيْةِ الْغُزْمِ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ، فَإِنْ أَعْسَرَ غَزَمَ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَيْسَرَ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ انْقَطَعَ عَنْهُ الطَّلَبُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَمُصِّ بِالْتِزَامِهِ. وَيُزَجَّى مِنْ فَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى تَعْوِضُ الْمُسْتَحِقِّ وَإِذَا بَلَغَتْ الْغِيَّةُ الْمُغْتَابَ اشْتَرِطَ اسْتِحْلَالَهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ بِمَوْتِهِ أَوْ تَعَسَّرَ لِقَائِهِ الطَّوِيلَةَ اسْتَفْفَرَ لَهُ وَلَا أَثَرَ لِتَحْلِيلِ وَارِثٍ وَلَا مَعَ جَهْلِ الْمُغْتَابِ بِمَا تَحُلُّ مِنْهُ كَمَا فِي الْأَذْكَارِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْهُ كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِفْغَارُ لَهُ.....

اهـ. هـ. قُود: (صَرَفَهُ فِيمَا شَاءَ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ تَصَدَّقَ بِهَا. اهـ. وَقَالَ شَارِحُهُ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا يَتَعَيَّنُ التَّصَدَّقُ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءِ بَلْ هُوَ مُخْتَارٌ بَيْنَ الْمَصَالِحِ كُلِّهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَدْ يُقَالُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَاضِي الْأَمِينُ صَرَفٌ ذَلِكَ فِي الْمَصَالِحِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا ذُوْنَا لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْآحَادِ؟. اهـ. فَمَا فِي الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ الْمَوَافِقِ لِمَا قَالَه الْإِسْنَوِيُّ هُوَ الظَّاهِرُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ النَّائِبِ وَالْقَاضِي فَإِنْ تَصَرَّفَ الْأَوَّلُ بِنَيْةِ الْغُزْمِ دُونَ الثَّانِي. هـ. قُود: (فَإِنْ أَعْسَرَ حَرَّمَ عَلَى الْأَدَاءِ الْخ) هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْمَالِ وَمِثْلُهُ غَيْرُهُ مِنْ سَائِرِ الْحُقُوقِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ الَّذِي فَاتَ بِغَيْرِ عُدْرِ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَغْزَمَ عَلَى آتِهِ مَتَى قَدَّرَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْ فَعَلِهِ. اهـ. ع ش وقوله بِغَيْرِ عُدْرِ فِيهِ تَوَقُّفٌ فَلْيُرَاجَعْ. فَإِنْ قِيَاسُهُ عَلَى حُقُوقِ الْآدَمِيِّ غَيْرِ ظَاهِرٍ. هـ. قُود: (فَإِذَا مَاتَ قَبْلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُزَجَّى الْخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَإِنْ مَاتَ مُغْسِرًا طَوِيلَ فِي الْآخِرَةِ إِنْ عَصَى بِالِاسْتِدَانَةِ كَانَ اسْتِدَانًا عَلَى مَعْصِيَةٍ فَإِنْ اسْتَدَانَ لِحَاجَةٍ فِي أَمْرٍ مُبَاحٍ فَهُوَ جَائِزٌ إِنْ رَجَا الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةٍ أَوْ سَبَبٍ ظَاهِرٍ فَالظَّاهِرُ آتَهُ لَا مُطَالَبَةً حَيْثُ نَزَلَ. اهـ. هـ. قُود: (وَيُزَجَّى الْخ) غَطَّفَ عَلَى قَوْلِهِ انْقَطَعَ الْخ. هـ. قُود: (فَإِنْ تَعَلَّرَ بِمَوْتِهِ) وَلَيْسَ مِنَ التَّعَلُّرِ مَا لَوْ اغْتَابَ صَغِيرًا مُمَيَّزًا وَبَلَغَتْهُ فَلَا يَكْفِي الْاسْتِفْغَارُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لِلصَّبِيِّ أَمْدًا يُتَنَظَّرُ وَيَفْرَضُ مَوْتُ الْمُغْتَابِ يُمَكِّنُ اسْتِحْلَالَ وَارِثٍ الْمَيِّتِ مِنَ الْمُغْتَابِ بَعْدَ بُلُوغِهِ. اهـ. ع ش. هـ. قُود: (اسْتَفْفَرَ لَهُ) أَي طَلَبَ لَهُ الْمَغْفِرَةَ كَمَا يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِفُلَانٍ ع ش. هـ. قُود: (وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الْخ) وَيُظْهَرُ أَنَّهَا إِذَا بَلَغَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْلَالِهِ إِنْ امْكَنَ؛ لِأَنَّهُ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ وَهِيَ الْإِيذَاءُ. اهـ. مُغْنِي. هـ. قُود: (كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِفْغَارُ لَهُ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ كَالرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَسْتَفْفِرُ اللَّهُ مِنَ الْغِيَّةِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ صَاحِبُهَا بِهَا. اهـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي الْاسْتِفْغَارُ وَخَدَهُ. اهـ. سَمَ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ كَلَامُ الرُّوْضِ الْمَذْكُورِ فِي رَدِّ الظُّلَامَةِ فَقَطُّ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ شَرْحِهِ فَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ رُكْنٌ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي التَّوْبَةِ عَنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ قَوْلِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُغْنِي.

هـ. قُود: (كَفَى التَّدْمُ وَالِاسْتِفْغَارُ لَهُ) عِبَارَةُ غَيْرِهِ كَالرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَيَسْتَفْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْغِيَّةِ. اهـ. أَي: إِنْ لَمْ يَعْلَمْ صَاحِبُهَا بِهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِي الْاسْتِفْغَارُ وَخَدَهُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاسْتِفْغَارِ اللَّهِ مِنْهَا التَّدْمُ لَكِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي الزَّوَاجِرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِسُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ لِلْمُغْتَابِ حَيْثُ قَالَ: وَحَدِيثُ كَفَّارَةِ الْغِيَّةِ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لِمَنْ اغْتَبَتْه تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلَهُ فِيهِ ضَعْفٌ قَالَه الْبُلْفِينِيُّ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: هُوَ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ إِسْنَادٌ مَعْنَاهُ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِفَاتِ﴾ (نور: ١١٤) وَقَالَ ﷺ «اتَّبِعِ السُّنَّةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا» وَحَدِيثُ «حَذِيفَةُ لَمَّا اسْتَحْكَى

وكذا يكفي التَّدَمُّ والإقْلَاعُ عن الحَسَدِ ويُسَرُّ لِلزَّانِي كَكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً لِلَّهِ السُّتْرُ عَلَى نَفْسِهِ بَأَنْ لَا يُظْهِرَهَا لِیَحْدُثُ أَوْ يُعَرِّزَ لَا أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ بِهَا تَفْكِهَا أَوْ مُجَاهَرَةً فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ قَطْعًا وَكَذَا يُسَرُّ لِمَنْ أَقْرَأَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الرُّجُوعُ عَنْ إِقْرَارِهِ بِهِ وَلَا يُخَالِفُ هَذَا قَوْلُهُمْ يُسَرُّ لِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ حَدٌّ أَيْ: لِلَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ لِتَقْيِيمِهِ عَلَيْهِ لِقَوَاتِ السُّتْرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا أَنْ يُطْلِعَ عَلَى زِنَاهُ مِثْلًا مَنْ لَا يَنْبَغُ الزَّانَا بِشَهَادَتِهِ فَيُسَرُّ لَهُ ذَلِكَ، أَمَّا حَدُّ الْأَدَمِيِّ أَوْ الْقَوْدُ لَهُ أَوْ تَعَزُّيْهِ فَيَجِبُ الْإِقْرَارُ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ وَيُسَرُّ لِشَاهِدِ الْأَوَّلِ السُّتْرُ مَا لَمْ يَزِ الْمَضْلُحَةُ فِي الْإِظْهَارِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالتَّرْكِكِ إِبْجَابُ حَدٍّ عَلَى الْغَيْرِ وَالْأَكْثَلِيَّةُ شَهَدُوا بِالزَّانَا لَزِمَ الرَّابِعُ الْأَدَاءُ، وَأَيْتُمْ بِتَرْكِهِ وَلَيْسَ اسْتِيفَاءُ نَحْوِ الْقَوْدِ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ.....

هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا يَكْفِي التَّدَمُّ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْحَسَدُ وَهُوَ أَنْ يَتَمَتَّى زَوَالَ نِعْمَةِ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَيَفْرَحَ بِمُصِيبَتِهِ كَالْغِيَةِ كَمَا تَقْلَاهُ عَنِ الْعِبَادِي قِيَانِي فِيهِ مَا مَرَّ فِيهَا قَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوْضَةِ الْمُخْتَارِ بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِخْبَارُ الْمَحْسُودِ وَلَوْ قِيلَ بِكَرْهِهِ لَمْ يَتَعَدَّ. اهـ. وعِبَارَةُ سَمٍ لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَيُسْتَفْزَرُ أَيِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحَسَدِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالْحَسَدُ كَالْغِيَةِ وَهِيَ أَقْبَدُ انْتَهَى وَكَانَ وَجْهُ الْأَقْبَدِيَّةِ أَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْمَحْسُودُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِخْلَالِهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَيُسَرُّ لِلزَّانِي الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَإِذَا تَعَلَّقَ بِالْمَعْصِيَةِ حَدٌّ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّانَا وَشَرْبِ الْمُسْكِرِ فَإِنَّ لَمْ يُظْهِرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ فَلَهُ أَنْ يُظْهِرَهُ بِقَوْلِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَهُ أَنْ يُسَرُّ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ الْأَفْضَلُ وَإِنْ ظَهَرَ فَقَدْ فَاتَ السُّتْرُ قِيَانِي الْحَاكِمِ وَيَقْرَأُ بِهِ لِيُسْتَوْفَى مِنْهُ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لَا أَنْ لَا يَتَحَدَّثَ الْإِنْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَا يُظْهِرُهَا الْإِنْخَ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنَّ هَذَا) أَيِ التَّحَدُّثِ الْمَذْكُورِ حَرَامٌ الْإِنْخَ أَيِ إِخْلَافِ السُّتَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يُخَالِفُ هَذَا) أَيِ سَنِّ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ. هـ فَوَدَّ: (لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا الْإِنْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ أَيِ الظُّهُورِ الشَّهَادَةُ قَالَ وَالْحَقُّ بِهَا ابْنُ الصَّبَّاحِ مَا إِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ انْتَهَى. اهـ. سَمِ أَقُولُ وَمَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ مَا يُفِيدُ أَنَّهُ يَكْفِي فِي سَنِّ الْإِثْنَانِ بِالْإِمَامِ الظُّهُورُ عِنْدَ وَاحِدٍ.

هـ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ أَنْ يَأْتِيَ الْإِمَامَ الْإِنْخَ. هـ فَوَدَّ: (لِشَاهِدِ الْأَوَّلِ) أَيِ حَدِّ الْأَدَمِيِّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ سَنِّ السُّتْرِ. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَمَنْ لَزِمَهُ حَدٌّ وَخَفِيَ أَمْرُهُ نُدِبَ لَهُ السُّتْرُ عَلَى نَفْسِهِ فَإِنْ ظَهَرَ أَتَى لِلْإِمَامِ لِتَقْيِيمِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَكُونُ اسْتِيفَاؤُهُ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ إِذْ هُوَ مُسْقِطٌ لِحَقِّ الْأَدَمِيِّ،

إِلَيْهِ فَرَبَّ اللِّسَانِ عَلَى أَهْلِهِ أَيْنَ أَنْتَ مِنَ الْاسْتِيفَارِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَكَذَا يَكْفِي التَّدَمُّ وَالْإِقْلَاعُ مِنَ الْحَسَدِ) لَمْ يَزِدْ فِي الرُّوْضِ عَلَى قَوْلِهِ وَيُسْتَفْزَرُ أَيِ: اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْحَسَدِ. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ وَالْحَسَدُ كَالْغِيَةِ وَهِيَ أَقْبَدُ. اهـ. وَكَانَ وَجْهُ الْأَقْبَدِيَّةِ أَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْمَحْسُودُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِخْلَالِهِ. هـ فَوَدَّ: (لَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّهُورِ هُنَا الْإِنْخَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: وَالْمُرَادُ بِهِ أَيِ: بِالظُّهُورِ الشَّهَادَةُ قَالَ: وَالْحَقُّ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ مَا إِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ اسْتِيفَاءُ نَحْوِ الْقَوْدِ مُزِيلًا لِلْمَعْصِيَةِ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ التَّوْبَةِ).....



وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث في أن الحدود كفارة على ما إذا تاب وجرى المصنف على خلافه وجمع الزركشي بحمل الثاني على ما إذا سلم نفسه طوعاً لله تعالى والأول على خلافه والذي يُتجه الجمع بحمل إطلاق الشقوط على حقّ الآدمي، وعدمه على حقّ الله تعالى فإذا قيد منه ولم يُثبت عوقب على عدم التوبة، وتصحّ توبته من ذنب وإن كان مُرتكباً

وأما حقّ الله فيتوقّف على التوبة كما عليم ممّا مرّ أوائل كتاب الجراح. اهـ. وعبارة المغني أن كلامهم يقتضي أنه لا يكفي في انتفاء المصيبة استيفاء الحد بل لا بُدّ معه من التوبة وقدّمت الكلام على ذلك في أول كتاب الجراح فليراجع. اهـ. عبارته هناك وإذا اقتصر الوارث أو عفا على مالٍ أو متجاناً فظاهر الشرع يقتضي سقوط المطالبة في الدار الآخرة كما أفنى به المصنف وذكر مثله في شرح مسلم لكن ظاهر تغيير الشرح والروضة يدلّ على بقاء العقوبة فإنهما قالوا ويتعلّق بالقتل المحرّم وراء العقوبة الأخروية مؤاخذه في الدنيا وجمع بين الكلامين بأن كلام الفتاوى وشرح مسلم مفروض فيمن تاب، ثم أقيم عليه الحد. اهـ. فود: (وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث إلخ) وفي فتح الباري في الكلام على قوله ﴿وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَمُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ﴾ ما نصّه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يُب المخلدود وقيل لا بُدّ من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة انتهى وعلى الأول فلمل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حجّ مثلاً لا تقبل شهادته وإن كُفرت ذنوبه بالحجّ إلا بالتوبة سم. فود: (بحمل الثاني) أي الذي جرى عليه المصنف من أن الحدود كفارة وإن لم يُب المخلدود وقوله والأول أي من أنه لا بُدّ من الحد من التوبة. فود: (والذي يُتجه الجمع إلخ) انظر هل يأتي هذا الجمع في نحو الزنا؟ سم أقول ما مرّ عن النهاية صريح في المصنوع. فود: (فلذا قيد منه إلخ) ظاهره ولو بأن يسلم نفسه طوعاً لله تعالى. فود: (هوقب على عدم التوبة) يتبيّن وعلى الإقدام على الفعل المنهي عنه سيّد عمر وفيه توقّف فليراجع. فود: (وتصحّ) إلى الفائدة في النهاية والمغني. فود: (وتصحّ توبته من ذنب إلخ) عبارة الروض مع شرحه وتجب التوبة من المصيبة ولو صغيرة على الفور بالاتفاق وتصحّ من ذنب دون ذنب وإن تكرّرت وتكرّر منه العود إلى

وبه صرح البيهقي وحمل الأحاديث في أن الحدود كفارة إلخ) في فتح الباري قبيل باب من الذين الفراء من الفتن في الكلام على قوله ﴿وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَمُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ﴾ ما نصّه ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يُب المخلدود، وقيل: لا بُدّ من التوبة وبذلك جزم بعض التابعين وهو قول للمعتزلة ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة. اهـ. وعلى الأول فلمل ذلك في حكم الآخرة دون الدنيا حتى يحتاج في قبول شهادته إلى التوبة كما فيمن حجّ مثلاً لا تقبل شهادته وإن كُفرت ذنوبه بالحجّ إلا بالتوبة. فود: (والذي يُتجه الجمع إلخ) انظر هل يتأتى هذا الجمع في نحو الزنا.

لِيَذْنُوبٍ أُخْرَى وَمِمَّا تَابَ مِنْهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ ذَنْبٌ لَمْ يَسْتَوْفِهِ وَرِثَتُهُ يَكُونُ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

(فائدة): قِيلَ يُسْتَتْنَى أَرْبَعَةُ كُفَّارٍ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ إِلَّا بِسِتٍّ، وَهَارُوثٌ، وَمارُوثٌ، وَعَاقِرٌ نَاقَةٌ صَالِحٌ قَالَ بَعْضُهُمْ لَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُمْ لَا يَتَوَبُّونَ. اهـ. وَأَقُولُ بَلْ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي إِبْلِيسَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فِي هَارُوثٍ وَمارُوثٍ بَلْ الَّذِي ذَلَّتْ عَلَيْهِ قِصَّتُهُمُ الْمُسْتَدَّةُ خَلَاقًا لِمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ، وَأَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ يَكُونُونَ مَعَ الْمَلَائِكَةِ بِعَدِّ رَدِّهِمْ إِلَى صِفَاتِهِمْ.

### فصل في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف الشهود به

#### وَمُسْتَدَّةٍ الشَّهَادَةِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ

(لَا يُخَكِّمُ بِشَاهِدٍ) وَاحِدٍ (إِلَّا) مُنْقَطِعٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ (فِي هِلَالِ رَمَضَانَ).....

الذَّنْبُ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ بَلْ هُوَ مُطَالِبٌ بِالذَّنْبِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَجْدِيدُ التَّوْبَةِ كُلَّمَا ذَكَرَ الذَّنْبَ، وَسَقُوطُ الذَّنْبِ بِالتَّوْبَةِ مَطْنُونٌ لَا مَقْطُوعٌ بِهِ وَسَقُوطُهُ بِالْإِسْلَامِ مَعَ التَّدَمُّ مَقْطُوعٌ بِهِ وَتَائِبٌ بِالْإِجْمَاعِ قَالَ فِي الرِّزْوَةِ: وَلَيْسَ إِسْلَامُ الْكَافِرِ تَوْبَةً مِنْ كُفْرِهِ وَإِنَّمَا تَوْبَتُهُ تَدَمُّهُ عَلَى كُفْرِهِ وَلَا يَتَصَوَّرُ إِيمَانُهُ بَلَا تَدَمُّ فَيجِبُ مُفَارَقَتُهُ الْإِيمَانَ لِلتَّدَمُّ عَلَى الْكُفْرِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا كَانَ تَوْبَةُ الْكَافِرِ مَقْطُوعًا بِهَا؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يُجَامِعُ الْكُفْرَ، وَالْمَغْصِبَةُ قَدْ تُجَامِعُ التَّوْبَةَ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ مَاتَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالرِّزْوِسُ مَعَ شَرْحِهِ وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ ذُبُونٌ أَوْ مَطَالِمٌ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى الْوَرِثَةِ طَالِبٌ بِهَا فِي الْآخِرَةِ لَا آخَرُ وَإِثْرٌ كَمَا قِيلَ وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْوَارِثِ أَوْ أَبْرَاهُ الْوَارِثُ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي خَرَجَ عَنْ مَظْلَمَةٍ غَيْرِ الْمَطْلُ بِخِلَافِ مَظْلَمَةِ الْمَطْلِ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (أَنَّهُمْ إِنَّمَا يُعَذِّبُونَ الْخ) بَلِ الَّذِي نَصَّوْا عَلَيْهِ أَنَّ كُلًّا مِنْ عِصْيَانِهِمَا وَتَعَذِّيبُهُمَا فِي الدُّنْيَا صَوْرَتِي فَلَا مَغْصِبَةَ فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا تَوْبَةَ.

#### فصل في بيان قدر النصاب في الشهود

هـ. قَوْلُهُ: (الْمُخْتَلِفُ الْخ) صِفَةُ قَدْرِ الْخِ أَوْ النَّصَابِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمُسْتَدَّةُ الشَّهَادَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَدْرِ الْخِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ) أَيِ كَقَوْلِهِ وَيُذَكَّرُ فِي خَلِيفِهِ إِلَى وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ وَكَقَوْلِهِ وَلَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ إِلَى وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالسَّمَاعِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ) كَانَ يُرِيدُ قَوْلَهُ ثُمَّ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ عِنْدِي أَوْ حَكَمْتُ بِشَهَادَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٍ. اهـ. لَكِنْ نَقَلْنَا بِهَامِشٍ ذَلِكَ أَنَّهُ خَرَزَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ خِلَافَ ذَلِكَ قَرَأَجَعَهُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعٌ لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ كَذَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ الْحُكْمُ فِيهِ بَلِ الثُّبُوتُ فَقَطْ إِذِ الْحُكْمُ يَسْتَدْعِي مَحْكُومًا عَلَيْهِ

#### فصل: لَا يُخَكِّمُ بِشَاهِدٍ إِلَّا فِي هِلَالِ رَمَضَانَ الْخ

هـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ أَوَّلُ الصَّوْمِ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ ثُمَّ وَلَا بُدَّ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ ثَبَّتَ عِنْدِي أَوْ حَكَمْتُ بِشَهَادَتِهِ لَكِنْ لَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا حَقِيقَةُ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى مُعَيَّنٍ مَقْصُودٍ. اهـ. لَكِنْ نَقَلْنَا بِهَامِشٍ ذَلِكَ أَنَّهُ خَرَزَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ خِلَافَ ذَلِكَ قَرَأَجَعَهُ.

وتوابعه دون شهرٍ نَذَرَ صَوْمَهُ (في الأظهر) كما قَدَّمَهُ وأَعَادَهُ هنا لِلْحَضَرِ وأُورِدَ عَلَيْهِ صَوْرُ أَكْثَرِهَا عَلَى مَرْجُوحٍ وَبَعْضُهَا مِنْ بَابِ الزَّوَايَةِ أَوْ نَحْوِهَا (وَيُشْتَرَطُ لِلزَّوَايَةِ وَاللَّوَاطِ وَاتِّبَانِ الْبَيْمَةِ وَوُطْءِ الْمَيْتَةِ (أَرْبَعَةَ رِجَالٍ).....

مُعَيَّنًا وَرُزِدَ بِمَا قَدَّمْتَهُ أَوَّلَ الصَّوْمِ عَنِ الْمَجْمُوعِ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ حَكَمَ بِعَدْلٍ وَجِبَ الصَّوْمُ بِلَا خِلَافٍ وَلَا يُتَقَضُّ حُكْمُهُ إِجْمَاعًا وَقَدْ أَشَارَ إِلَى حَقِيقَةِ الْحُكْمِ بِهِ الشَّارِحُ هُنَا بِقَوْلِهِ قَبْلَ حُكْمِهِ بِهِ اهـ. وَعَلَيْهَا فَيَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَصِلًا بِشَيْءٍ أَقُولُ وَكَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُفْنِي بِقَوْلِهِ قَبْلَ حُكْمِهِ بِهِ فِيهِ اهـ. فَوُدَّ: (وَتَوَابِعِهِ) كَتَفْجِيلِ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَدُخُولِ شَوَّالٍ وَصَلَاةِ التَّوَابِيعِ ع ش. فَوُدَّ: (دُونَ شَهْرٍ نَذَرَ صَوْمَهُ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلرُّوَضِ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ وَاللِّتَايَةِ وَالْمُفْنِي عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: وَبِثَلَاثَةِ شَهْرٍ نَذَرَ صَوْمَهُ فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ وَبِثَلَاثَةِ رَمَضَانَ الْحِجَّةَ بِالنِّسْبَةِ لِلْوُقُوفِ وَشَوَّالَ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَالشَّهْرُ الْمُنْدَوْرُ صَوْمُهُ إِذْ شَهِدَ بِرُؤْيِيهِ هِلَالِهِ وَاحِدٌ خِلَافًا لِلشَّارِحِ يَعْنِي شَرْحَ الْمُنْهَجِ اهـ. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا عَلَى الْغَزِّيِّ قَوْلُهُ: وَهُوَ هِلَالُ رَمَضَانَ فَقَطْ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الشُّهُورِ بِثَلَاثَةِ شَوَّالٍ الْإِسْلَامِ فِي الْمُنْهَجِ وَلَكِنَّهُمْ ضَمُّوهُ وَالزَّاجِعُ أَنَّ مِثْلَ هِلَالِ رَمَضَانَ هِلَالٌ غَيْرُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَيَادَةِ الْمَطْلُوبَةِ فِيهِ فَتَقْبَلُ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ بِهِلَالِ شَوَّالٍ لِلْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ وَصَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ وَبِهِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ لِلْوُقُوفِ وَلِلصَّوْمِ فِي عَشْرِهِ مَا عَدَا يَوْمَ الْعِيدِ وَبِهِلَالِ رَجَبٍ لِلصَّوْمِ فِيهِ وَبِهِلَالِ شَعْبَانَ لِذَلِكَ حَتَّى لَوْ نَذَرَ صَوْمَ رَجَبٍ مَثَلًا فَشَهِدَ وَاحِدٌ بِهِلَالِهِ وَجِبَ الصَّوْمُ عَلَى الْأَرَجَحِ مِنْ وَجْهَيْنِ حَكَاهُمَا ابْنُ الرَّقْمَةِ فِيهِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي كِتَابِ الصَّوْمِ الْوُجُوبَ اهـ. فَوُدَّ: (وَأُورِدَ عَلَيْهِ صَوْرُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَأُورِدَ عَلَى الْحَضَرِ أَشْيَاءُ كَذَمِّي مَاتَ وَشَهِدَ عَدْلَ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ مَوْتِهِ لَمْ يُحْكَمْ بِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْإِثْرِ وَالْجُزْمَانِ وَتَكْفِي بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ وَتَوَابِعِهَا وَكَالْوِزْرِ يَثْبُتُ بِوَاحِدٍ وَكَأَخْبَارِ الْعَوْنِ الثَّقَةِ بِامْتِنَاعِ الْخُضْمِ الْمُتَعَزِّزِ قَبْلَ عَزْرِهِ بِقَوْلِهِ وَمَرَّ الْاِكْتِفَاءُ فِي الْقِسْمَةِ بِوَاحِدٍ وَفِي الْخُرُصِ بِوَاحِدٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْحَضَرِ بِأَنْ مُرَادَهُ بِهِ الْحُكْمُ الْحَقِيقِيُّ الْمُتَوَقَّفُ عَلَى سَبْقِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ فَلَا يُرَادُ اهـ وَزَادَ الْمُفْنِي عَلَيْهَا مَا نَصَّهُ مِنْهَا مَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ رَجَبٍ مَثَلًا فَشَهِدَ وَاحِدٌ بِرُؤْيِيهِ فَهَلْ يَجِبُ الصَّوْمُ؟ حَكَى ابْنُ الرَّقْمَةِ فِيهِ وَجْهَيْنِ عَنِ الْبُخَارِيِّ وَرَجَّحَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي كِتَابِ الصِّيَامِ الْوُجُوبَ وَمِنْهَا ثُبُوتُ هِلَالِ ذِي الْحِجَّةِ بِالْعَدْلِ الْوَاحِدِ فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَالطَّوَافِ وَنَحْوِهِ. قَالَ الْأَنْزَعِيُّ: وَالْقِيَاسُ الْقَبُولُ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ خِلَافَهُ وَمِنْهَا ثُبُوتُ شَوَّالٍ بِشَهَادَةِ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ فِيمَا إِذَا ثَبَتَ رَمَضَانُ بِشَهَادَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَزَلْ هِلَالٌ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ فَإِنَّا نَقْطِئُ فِي الْأَصَحِّ وَمِنْهَا الْمُسْتَمْعُ لِلْخُضْمِ كَلَامَ الْقَاضِي أَوْ الْخُضْمِ يُقْبَلُ فِيهِ الْوَاحِدُ وَهُوَ مِنْ بَابِ الشَّهَادَةِ كَذَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَاللَّوَاطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ فِي الْمُفْنِي وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَوُقُوعِ طَلَاقِ عُلُقَى بَرْزَانِهِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُشْكَلُ إِلَى وَكَذَا الْخ.

فَوُدَّ: (سُنِّي: (أَرْبَعَةَ رِجَالٍ) أَيِ دَفْعَةً فَلَوْ رَأَاهُ وَاحِدٌ يَزْنِي ثُمَّ رَأَاهُ آخَرُ ثُمَّ آخَرُ ثُمَّ آخَرُ لَمْ يَثْبُتْ كَمَا

فَوُدَّ: (دُونَ شَهْرٍ نَذَرَ صَوْمَهُ) اعْتَمَدَ فِي الرُّوَضِ فِي بَابِ الصَّوْمِ قَبُولَ الْوَاحِدِ فِي الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ.

بالنسبة للحدّ أو التعزير لقوله تعالى ﴿ثُمَّ لَازِبَتُنَا بِرَبِّمَةِ شَهْلَةٍ﴾ [النور: ٤] ولأنّه أقيح الفواحش وإن كان القتل أغلظ منه على الأصحّ فغلظت الشهادة فيه سترًا من الله تعالى على عباده ويشتترط تفسيرهم له كرايناه أذخل مُكلّفًا مختارًا حشفته أو قدرها من مقطوعها في فرج هذه أو فلانة ويُذكر نسبها بالزنا أو نحوه والذي يتّجه ترجيحه أنّه لا يشتترط ذكر زمان ومكان إلا إن ذكره أحدهم فيجب سؤال الباقيين لاحتمال وقوع تناقض يسقط الشهادة ولا يشتترط كالجزود في المُكحلة ليكنه يُستّر ولا يتصرّ قولهم تعمّدنا التّظنّ لأجل الشهادة أمّا بالنسبة لسقوط خصائصه وعدالته ووقوع طلاق غلّق بزناه فينبط برجلين لا بغيرهما ممّا يأتي وقد يُشكّل عليه ما مرّ في باب حدّ القذف أنّ شهادة دون أربعة بالزنا تُفسّقه وتوجب حدّهم فكيف يتصوّر هذا؟ وقد يُجاب بأنّ صورته أن يقولوا نشهد بزناه بقصد سُقوط أو وقوع ما ذكر فقولهما بقصد إلى آخره ينفي عنهما الحدّ والفسق؛ لأنهما صرّحا بما ينفي أنّه قد يكون قضدهما إلحاق العار به

نقله شيخنا عن ابن المُقرئ اهـ. بُجبرمي أقول وقد يقيده قول الشارح الآتي كالتّهاية وشرح الرّوض إلا إن ذكره أحدهم إلخ. فود: (بالنسبة للحدّ إلخ) يأتي مُحترّزه سم. فود: (ولأنه إلخ) ولأنه لا يقوم إلا من اثنين قصار كالشهادة على فغلّين مُعني. فود: (ويذكر نسبها) أي الفلانة. فود: (بالزنا) متعلّق بأذخل. فود: (أو نحوه) أي نحو هذا اللَّفظ ممّا يؤدّي مغناه كأن يقول: على وجه مُحرم أو ممنوع أو غير جائز اهـ خفيّر. وقال بعضهم: المراد بنحو أن يقول أذخل حشفته في فرج بهيمة أو ميتة أو دبر عاني اهـ بُجبرمي. فود: (ولا يشتترط كالجزود في المُكحلة) أي: أن يقول الشاهد بذلك رأيناه أذخل ذكره أو نحوه في فرجها كالجزود في المُكحلة أنسى. فود: (لأجل الشهادة) كذا في أصله رُكِّلَ اللهُ تَعَالَى وعبارة التّهاية لا لأجل الشهادة لأن ذلك صغيرة لا تُبطلها اهـ سيّد عمر وعبارة المُعني وإنما تُقبل شهادتهم بالزنا إذا قالوا حاثّ مِنّا التّفاتة قرأنا أو تعمّدنا التّظنّ لإقامة الشهادة فإن قالوا: تعمّدنا لغير الشهادة فسقوا بذلك ورُدّت شهادتهم جزمًا كما قاله الماوردي وإن أطلقوا لم أرَ مَنْ تعرّض له ويتّبعي أن يُستفسروا إن تيسر وإلا فلا يُعمل بشهادتهم كما يؤخذ من الحضر المُتقدّم في قبول شهادتهم. ومحل ما قاله الماوردي إن تكرّر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم وإلا فتقبل شهادتهم لأن ذلك صغيرة اهـ. ومرّ ويأتي في الشارح ويجوز تعمّد نظر فرج زان وامرأة لأجل الشهادة فالأولى ما في التّهاية والمُعني لأن المتوهم المحتاج إلى نفيه تعمّد التّظنّ لغير الشهادة لا لها. فود: (أمّا بالنسبة إلخ) مُحترّز قوله بالنسبة للحدّ إلخ. فود: (وقد يُجاب بأن إلخ) أو يقال إنّما يجب الحدّ بشهادة ما دون أربعة إذ لم يكن قولهم جوابًا للقاضي حيث طلب الشهادة منهم ويمكن تصوّر ما هنا بذلك ع ش. فود: (أنّه قد يكون قضدهما إلخ) الأولى الأخصر أن يكون قضدهما بل إن قضدهما.

فود: (بالنسبة للحدّ) يأتي مُحترّزه.

الذي هو موجب حد القذف كما مر ثم مع ما له تعلق بما هنا وكذا مُقَدِّمَاتُ الزَّنا ووطءُ شُبْهَةِ قَصْدٍ به التَّسَبُّبُ أو شَهِدَ به جَسْبُهُ يَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ أو المَالُ يَثْبُتُ بِهِمَا وَبِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبِشَاهِدٍ وَبِمِثْلٍ وَلَا يُخْتَلَجُ فِيهِ لِمَا مَرَّ فِي الزَّنا مِنْ رَأْيَاهُ أَدْخَلَ حَشَفَتَهُ إِلَى آخِرِهِ (و) يُشْتَرَطُ (لِلإِقْرَارِ بِهِ الثَّانِي) كَغَيْرِهِ (وَفِي قَوْلِ أَرْبَعَةٍ)؛ لِأَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَفُرْقُ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ لَا يَتَحْتَمُّ (وَلِلمَالِ) عَيْنٍ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ (و) لِكُلِّ مَا قَصَدَ بِهِ المَالُ مِنْ (عَقْدٍ) أَوْ فسخٍ (مَالِيٍّ) مَا عدا

فَوَدَّ: (كَذَا مُقَدِّمَاتُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي مَسَائِلِي السَّرِقَةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ التَّسَبُّبُ وَقَوْلُهُ: وَالْكَفَالَةُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَوَقَّيْ وَقَوْلُهُ: وَسَرِقَةٍ وَقَوْلُهُ: وَمَنْعَ إِذِثْ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: الْوَدِيعَةُ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا حُجَّةٌ إِلَى لَانِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ بَعْدَهُ وَطَائِبَتُهُ بِالْكَلِّ. فَوَدَّ: (وَكَذَا) أَيِ مِثْلِ سَقُوطِ وَوُقُوعِ مَا ذُكِرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِمَا ذُكِرَ وَطءُ الشُّبْهَةِ إِذَا قَصَدَ بِالذَّعْوَى بِهِ المَالُ أَوْ شَهِدَ بِهِ جَسْبُهُ وَمُقَدِّمَاتُ الزَّنا كَقَبْلَةٍ وَمُعَانَقَةٍ فَلَا يَخْتَلَجُ إِلَى أَرْبَعَةٍ بَلِ الْأَوَّلُ بِقَيِّدِهِ الْأَوَّلِ يَثْبُتُ بِمَا يَثْبُتُ بِهِ المَالُ اهـ. فَوَدَّ: (قَصْدٌ) أَيِ الشَّاهِدِ عَشْرُ الْأَوَّلَى كَوْنُهُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ وَبِهِ نَائِبٌ فَاعِلُهُ كَقَوْلِهِ أَوْ شَهِدَ بِهِ. فَوَدَّ: (أَوْ المَالُ) قَسِيمُ قَوْلِهِ التَّسَبُّبُ عَشْرُ. فَوَدَّ: (يَثْبُتُ بِهِمَا وَبِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ الْخ) وَيَثْبُتُ التَّسَبُّبُ تَبَعًا وَيُغْتَفَرُ فِي الشَّيْءِ تَابِعًا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِيهِ مَقْصُودًا عَنَّا اهـ بِجَوْرِ مَيٍّ وَقَدْ يُخَالَفُ مَا سَبَّحَهُ الشَّارِحُ قَبْلَ التَّيْبَةِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (وَلَا يَخْتَلَجُ فِيهِ) أَيِ فِي وَطءِ الشُّبْهَةِ.

فَوَدَّ (سَلْبِيٍّ) (بِهِ) أَيِ الزَّنا وَمَا شُبْهَهُ بِمَا ذُكِرَ مُغْنِي. فَوَدَّ (سَلْبِيٍّ) (الثَّانِي). (تَنْبِيْهُ): إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْمُدَّعَى بِهِ وَعَيْتَهُ فَقَالَ الْآخَرُ: أَشْهَدُ بِذَلِكَ لَمْ يَكْفِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَضَرُّعِهِ بِالْمُدَّعَى بِهِ كَالأَوَّلِ وَهَذَا مِمَّا يُفْعَلُ عَنْهُ كَثِيرًا مَرَّاهٍ سَم. فَوَدَّ: (كَغَيْرِهِ) أَيِ مِنَ الْأَقَارِيرِ مُغْنِي عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ هُنَا وَيَثْبُتُ الْإِقْرَارُ بِهِ أَيِ بِكُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ كَالْقَذْفِ بِرَجُلَيْنِ لِأَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ قَوْلٌ قَاشِبَةٌ سَائِرِ الْأَقْوَالِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ بَعْدَ الضَّرْبِ الثَّالِثِ المَالُ وَمَا الْمَقْصُودُ مِنَ المَالِ كَالْأَعْيَانِ وَالذُّيُوبِ فِي الْأَوَّلِ وَالْمَقْصُودُ الْمَالِيَّةِ وَنَحْوُهَا وَكَذَا الْإِقْرَارُ بِهِ أَيِ بِمَا ذُكِرَ فِي الثَّانِي يَثْبُتُ كُلُّهُمَا بِرَجُلَيْنِ وَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ اهـ. وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فِي امِثْلَةٍ مَا يَظْهَرُ لِرَجَالٍ غَالِيًا وَإِقْرَارُ بَنَحْوِ زَنَا اهـ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَغَيْرِهِ لِمُجَرَّدِ إِثْبَاتِ كِفَايَةِ رَجُلَيْنِ وَعَدَمِ اشْتِرَاطِ أَرْبَعَةٍ. فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ حَدُّهُ لَا يَتَحْتَمُّ) أَيِ لِمَتَمَكُّنِهِ مِنْ اسْتِقَاطِهِ بِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ عَشْرُ وَسَم. فَوَدَّ: (أَوْ فسخٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى رُجُوعِ الْإِقَالَةِ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ فسخٌ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَافْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْعَقْدِ الْمَالِيِّ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ الْفُسُوخَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَلَيْسَ مُرَادًا وَجَعَلَهُ الْإِقَالَةَ مِنْ امِثْلَةِ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْوَجْهِ الضَّمِيفِ أَنَّهَا يَبِيعُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ فسخٌ وَعَطْفُ الْحَوَالَةِ عَلَى الْبَيْعِ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فَإِنَّهَا يَبِيعُ ذَيْنِ فَلَوْ زَادَ فسخُهُ كَمَا قَدَّرْتُهُ فِي كَلَامِهِ كَانَ أَوْ لَى اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَفسخُ الْمُقْصُودِ الْمَالِيَّةِ بِخِلَافِ فسخِ التَّكَاحِ لَا

فَوَدَّ: (وَفُرْقُ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ حَدُّهُ لَا يَتَحْتَمُّ) كَأَنَّ وَجْهَهُ جَوَازُ الرُّجُوعِ. فَوَدَّ: (أَوْ فسخٍ) كَأَنَّهُ أَشَارَ بِتَقْدِيرِهِ إِلَى رُجُوعِ الْإِقَالَةِ إِلَيْهِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهَا فسخٌ.

الشَّرِكَةُ والقِرَاضُ والكِفَالَةُ (كَبِيعَ وإِقَالَةً وَخَوَالٍ) عَطَفَ خَاصٌّ عَلَى عَامٍّ إِذِ الْأَصَحُّ أَنَّهَا بَيْعٌ (وَضَمَانٌ) وَوَقْفٌ وَصُلْحٌ وَرَهْنٌ وَشَفْعَةٌ وَمُسَابَقَةٌ وَعَوِضٌ خُلِعَ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ أَوْ وَارِثُهُ (وَحَقٌّ مَالِيٌّ) كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ) وَجَنَائَةٌ تَوْجِبُ مَالًا (رَجُلَانِ أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ) لِمَعْمُومِ الْأَشْخَاصِ الْمُسْتَلْزِمِ لِمَعْمُومِ الْأَحْوَالِ إِلَّا مَا حُصِّصَ بِدَلِيلٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] مع عموم البلوى بالمُدَاهَنَاتِ وَنَحْوِهَا فَوُسِّعَ فِي طَرِيقِ إِثْبَاتِهَا وَالتَّخْيِيرُ مُرَادٌ مِنَ الْآيَةِ إجماعًا دون الترتيب الذي هو ظاهرهما والخُفْنَى كَالْمَرْأَةِ أَمَّا الشَّرِكَةُ والقِرَاضُ والكِفَالَةُ فَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رَجُلَيْنِ مَا لَمْ يُرَدِّ فِي الْأَوَّلِينَ إِثْبَاتُ حِصَّتِهِ مِنَ الرُّبْعِ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ (ولغير ذلك).....

يُثْبِتُ إِلَّا بَرَجُلَيْنِ اهـ. قول (سني): (وَضَمَانٌ) وَالْإِبْرَاءُ والقِرْضُ والغَضِبُ والوصية بمالٍ والمهر في النكاح والرّد بالميب رَوْضٌ مع شَرْحِهِ. قول: (وَهُوَ ضِ خُلِعَ الْخُ) عبارة الرّوضِ مع شَرْحِهِ والعَوِضُ أَضْلًا وَقَدَرًا فِي الطَّلَاقِ وَفِي الْعِتْقِ وَفِي النِّكَاحِ اهـ. قول: (ادَّعَاهُ الزَّوْجُ الْخُ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ فَمِنْ الْقِسْمِ الْآتِي كَمَا يَأْتِي مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْمُغْنَى وَالرَّوْضِ.

قول (سني): (كَخِيَارٍ) أَي لِمَجْلِسٍ أَوْ شَرْطٍ مُغْنِي. قول (سني): (وَأَجَلٍ) وَقَبْضِ الْمَالِ وَلَوْ آخِرَ نَجْمٍ فِي الْكِتَابَةِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْعِتْقُ لِأَنِ الْمَقْصُودَ الْمَالُ وَالْعِتْقُ يَحْصُلُ بِالْكِتَابَةِ وَطَاعَةُ الزَّوْجَةِ لَتَسْتَحِقُّ التَّفَقُّةَ وَقَتْلُ كَافِرٍ لِسَلْبِهِ وَإِزْمَانُ الصَّيْدِ لِتَمْلِكِهِ وَعَجْزُ مُكَاتَبٍ عَنِ التَّجُورِ وَرُجُوعُ الْمَيْبِ عَنِ التَّذْيِيرِ بِذَعْوَى وَارِثِهِ وَإِثْبَاتُ السَّيِّدِ أَيِ إِقَامَتِهِ بَيِّنَةٌ بِأَمِّ الْوَلَدِ الَّتِي ادَّعَاهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيُثْبِتُ يَلْكَهَا لَهُ وَإِلَا ذَٰلِكَ لَكِنْ فِي صُورَةِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ أَوْ الْمَرَاتَيْنِ يَثْبِتُ عِتْقُهَا بِمَوْتِهِ بِإِقْرَارِهِ رَوْضٌ مع شَرْحِهِ. قول: (وَجَنَائَةٌ تَوْجِبُ مَالًا) وَقَتْلُ الْخَطَا وَقَتْلُ الضَّعِيفِ وَالْمَجْنُونِ وَقَتْلُ حُرٍّ عَبْدًا وَمُسْلِمٍ ذِمِّيًّا وَوَالِدٍ وَلَدًا وَالسَّرِقَةُ الَّتِي لَا قُطْعَ فِيهَا رَوْضٌ مع شَرْحِهِ.

قول (سني): (أَوْ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ) وَسَيَاتِي أَنَّهُ يَثْبِتُ أَيْضًا بِشَاهِدٍ وَحِيدٍ أَسْنَى. قول: (لِمَعْمُومِ الْأَشْخَاصِ الْخُ) عبارة الْمُغْنَى لِمَعْمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا﴾ [البقرة: ٢٢٨] أَي فِيمَا يَقَعُ لَكُمْ ﴿شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فَكَانَ عُمُومُ الْأَشْخَاصِ فِيهِ مُسْتَلْزِمٌ لِمَعْمُومِ الْأَحْوَالِ الْمَخْرُجِ مِنْهُ بِدَلِيلٍ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَرْبَعَةُ وَمَا لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ اهـ. قول: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] الْخُ) أَي لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ رَشِيدِيٌّ وَعبارة ابن قَاسِمٍ يُخْتَلُ أَنْ وَجْهَ الْعُمُومِ وَقَوْعُ النِّكَرَةِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ لَكِنْ فِي حَوَاشِيِ التَّلْوِيحِ لِيُخْسَرُوا أَنَّ شَرْطَ إِفَادَةِ النِّكَرَةِ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى التَّقْيِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ السَّابِقَةِ اهـ. قول: (أَمَّا الشَّرِكَةُ) أَي عَقْدُ الشَّرِكَةِ لَا كَوْنُ الْمَالِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ش. قول: (مَا لَمْ يُرَدِّ الْخُ) أَي إِنْ رَامَ مُدَّعِيَهُمَا إِثْبَاتَ

قول: (لِمَعْمُومِ الْأَشْخَاصِ) يُخْتَلُ أَنْ وَجْهَ الْعُمُومِ وَقَوْعُ النِّكَرَةِ فِي سِيَاقِ الشَّرْطِ لَكِنْ فِي حَوَاشِيِ التَّلْوِيحِ لِيُخْسَرُوا أَنَّ شَرْطَ إِفَادَةِ النِّكَرَةِ فِي حَيْزِ الشَّرْطِ لِلْعُمُومِ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى التَّقْيِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَعْضِ الْهَوَامِشِ السَّابِقَةِ.



أَي مَالٍ لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُقْصَدُ مِنْهُ الْمَالُ (مِنْ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى) كَحَدِّ شَرْبٍ وَسَرِقَةٍ وَقَطْعِ طَرِيقٍ (أَوْ لِأَدَمِيٍّ) كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعٍ لِزَيْبٍ بِأَنْ ادَّعَى بَقِيَّةَ الْوَرِثَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّ الزَّوْجَ خَالَهَا حَتَّى لَا تَرِثَ مِنْهُ (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ غَالِبًا كِنِكَاحٍ.....

التَّصَرُّفِ وَأَمَّا إِنْ رَامَ إِبْثَابَ حَصَّتِهِ مِنَ الزَّيْبِ فَيَقْبِضَانِ بَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ إِذِ الْمَقْصُودُ الْمَالُ أَهْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ. هـ فَوَدَّ: (أَي مَالٍ لَيْسَ بِمَالٍ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ وَالْمُغْنِي أَي: مَا دُكِّرَ مِنْ نَحْوِ الزَّيْنِ وَالْمَالِ وَمَا قُصِدَ بِهِ الْمَالُ أَه. وَهِيَ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ مَا فِي الشَّرْحِ تَفْسِيرٌ لِلْمُضَافِ لَكِنَّ الْأَوَّلَى أَنَّ يَزِيدَ وَلَا نَحْوِ زَيْنًا.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (مِنْ عُقُوبَةٍ) أَي: مِنْ مُوجِبٍ عُقُوبَةٍ فَإِنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ كَالشَّرْبِ لَا نَفْسَهَا كَالْحَدِّ فَتَأْمَلُهُ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَعَ الْمُتَنِّ مِنْ مُوجِبٍ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى كَالزَّوْدَةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ أَوْ مِنْ مُوجِبٍ عُقُوبَةٍ لِأَدَمِيٍّ كَقَتْلِ نَفْسٍ وَقَطْعِ طَرَفٍ وَقَذْفٍ أَه. هـ فَوَدَّ: (وَحَدِّ قَذْفٍ) أَي: وَتَغْزِيرِ رَوْضٍ.

هـ فَوَدَّ: (حَتَّى لَا تَرِثَ الْخ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَصْدُ مِنَ الدَّعْوَى إِبْثَابَ الْمَالِ كَانَ مِنَ الْقِسْمِ السَّابِقِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَبْتُحُ الطَّلَاقُ ضِمَّنًا فَلَا تَرِثُ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي كَمَا هُوَ قِيَاسُ تَبْعِيضِ الْأَحْكَامِ فِيمَا إِذَا بَتَّ رَمَضَانُ بِوَأَجِدَ أَه سَيِّدُ عُمَرُو وَسَيَاتِي عَنْ الْأَسْنَى وَع ش عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ كَمَا فِي مَسَائِلِي السَّرِقَةِ الْخ مَا يُصْرِّحُ بِالثَّانِي وَعَنِ الْمُغْنِي قُبَيْلَهُ وَفِي الشَّارِحِ بَعِيدُهُ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِيهِ.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ الْخ) عَدَّ فِي الرَّوْضِ مِنْ ذَلِكَ الْعَفْوِ عَنْ الْقِصَاصِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ فِي الْعَفْوِ عَلَى مَالٍ بَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَالِ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ فِي نَفْسِهَا مُوجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ لَوْ ثَبَّتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ مِنْهُ أَنْتَهَى أَه سَمَ.

هـ فَوَدَّ (سُنِّي): (كِنِكَاحٍ) مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ فِي الشَّهَادَةِ بِالنِّكَاحِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَارِيخِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ فِي تَوْقِيفِ الْحُكَامِ فَقَالَ مَا نَصُّهُ.

(فَرَضَ): يَجِبُ عَلَى شُهُودِ النِّكَاحِ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِالسَّاعَاتِ وَاللَّحْظَاتِ وَلَا يَكْفِي الضَّبْطُ بِيَوْمِ الْعَقْدِ فَلَا يَكْفِي أَنَّ النِّكَاحَ عُقْدَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الشَّمْسِ مَثَلًا بِلَحْظَةٍ أَوْ لَحْظَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ الْمَصْرِ أَوْ الْمَغْرِبِ كَذَلِكَ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِحْقَاقُ الْوَلَدِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ وَلَحْظَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ

هـ فَوَدَّ: أَي: الْمُصَنَّفُ (مِنْ عُقُوبَةٍ) أَي: مِنْ مُوجِبٍ عُقُوبَةٍ فَإِنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ مُوجِبُ الْعُقُوبَةِ كَالشَّرْبِ لَا نَفْسَهَا كَالْحَدِّ فَتَأْمَلُهُ. هـ فَوَدَّ: أَي: الْمُصَنَّفُ (وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ رِجَالٌ) عَدَّ فِي الرَّوْضِ مِنْ ذَلِكَ الْعَفْوِ عَنْ الْقِصَاصِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ ثُمَّ قَالَ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفِ فِي مَسَائِلِ الْعَفْوِ عَنْ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ بَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْمَالِ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ فِي نَفْسِهَا مُوجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ وَلَوْ ثَبَّتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ أَه. هـ فَوَدَّ: (كِنِكَاحٍ وَطَّلَاقٍ) مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ فِي الشَّهَادَةِ بِالنِّكَاحِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ تَارِيخِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ فِي تَوْقِيفِ الْحُكَامِ فَقَالَ مَا نَصُّهُ.

(فَرَضَ): يَجِبُ عَلَى شُهُودِ النِّكَاحِ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِالسَّاعَاتِ وَاللَّحْظَاتِ وَلَا يَكْفِي الضَّبْطُ بِيَوْمِ الْعَقْدِ فَلَا

وطلاق) مُنْجَزٍ أَوْ مُعَلَّقٍ (وَرَجْعِيَّةٍ) وَعَتَقٍ (وَإِسْلَامٍ وَرِدَّةٍ وَجَزْحٍ وَلَعْدِيلٍ وَمَوْتٍ وَاعْسَارٍ وَوَكَالَةٍ) الْوَدِيعَةِ (وَوَصَايَةٍ).....

فَعَلَيْهِمْ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِذَلِكَ لِحَقِّ النَّسَبِ وَاللَّهِ أَغْلَمُ انْتَهَى . سَمِ عَلَى حَجٍّ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ : لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِحَاقُ الْوَلَدِ الْإِنِّح . أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فَلَا يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ بِهَا ذِكْرُ التَّارِيخِ وَيَذَلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا أُطْلِقَتْ إِحْدَاهُمَا وَأُرْخِضَتِ الْأُخْرَى أَوْ أُطْلِقَتْ تَسَاقُطًا لَا حَيْثُمَالٍ أَنَّ مَا شَهِدَا بِهِ فِي تَارِيخٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَقُولُوا بِقَبُولِ الْمُؤَرَّخَةِ وَيُطْلَانِ الْمُطْلَقِ ش .

• فَوَيْ (نَسِي): (وَطَّلَاقٍ) هَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ أَقَرَّ بِطَّلَاقِ زَوْجَتِهِ لَيَنْكِحَ أُخْتَهَا مَثَلًا وَاتَّكَرَّهَ الزَّوْجَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ رَجُلَيْنِ أَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَجَرَّدِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ بِالنِّسْبَةِ لِتَحْرِيمِ أُخْتِهَا عَلَيْهِ فَلَا يَنْكِحُهَا وَلَا أَرْبَعًا سِوَاهَا إِلَّا بِإِقَامَةِ رَجُلَيْنِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ بِالطَّلَاقِ فَيَقْرَأُ بَيْنَهُمَا ش .

• فَوَيْ (نَسِي): (وَطَّلَاقٍ) وَلَوْ بَعِوضُ إِنْ ادَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ فَإِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ بِعِوَضٍ ثَبَّتَ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَيُلْفِزُ بِهِ قِيَالٌ : لَنَا طَّلَاقٌ يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ زِيَادِيٍّ وَمُغْنِي . وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَثْبُتُ الطَّلَاقُ تَبَعًا لِلْحَالِ وَلَعَلَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ عَمَرٍ وَمِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالزَّوْجِ وَفِي الشَّارِحِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرٌ : وَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيُلْفِزُ بِهِ الْإِنِّح لَكَ أَنَّ تَقْوَلَ الطَّلَاقُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ثَبَّتَ بِإِغْتِرَافِ الزَّوْجِ وَالَّذِي يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْمَالُ لَا غَيْرَ فَلَا يَتِمُّ الْإِنْفَازُ فَلْيَتَأَمَّلْ ه .

• فَوَيْ (نَسِي): (وَإِسْلَامٍ) يُسْتَنْتَى مِنْهُ مَا لَوْ ادَّعَاهُ وَاحِدٌ مِنَ الْكُفَّارِ قَبْلَ اسْرِهِ وَأَقَامَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَقْمِي الْأَسْتِزْقَاقِ وَالْمُفَادَاةِ وَالْقَتْلِ ذَكَرَهُ الْمَاوَرْدِيُّ وَحُكْمِي فِي الْبَحْرِ عَنِ الصَّبِيْمَرِيِّ أَنَّهُ يُقْبَلُ شَاهِدٌ وَامْرَأَتَانِ وَشَاهِدٌ وَيَمِينٌ مِنَ الْوَارِثِ أَنَّ مَوَرَّثَهُ تَوْفَّقِي عَلَى الْإِسْلَامِ أَوْ الْكُفْرِ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهُ إِثْبَاتُ الْمِيرَاثِ ثُمَّ اسْتَغْفَرِيهِ ه . مُغْنِي .

• فَوَيْ (نَسِي): (وَوَصَايَةِ الْإِنِّح) وَالْبُلُوغِ وَالْإِبْلَاءِ وَالظَّهَارِ وَالْخُلْعِ مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ بِأَنَّ ادَّعَتْهُ عَلَى زَوْجِهَا وَالْوَلَاءِ وَأَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَالْإِخْصَانِ وَالْكَفَالَةِ بِالْبَذَنِ وَرُؤْيَةِ غَيْرِ رَمَضَانَ وَالْحُكْمِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْإِسْتِيلَاءِ وَكَذَا الْكِتَابَةُ إِذَا ادَّعَى الرَّقِيقُ شَيْئًا مِنَ الثَّلَاثَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَاهُ السَّيِّدُ عَلَى مَنْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ أَوْ الْكِتَابَةُ عَلَى الرَّقِيقِ لِأَجْلِ الثُّجُومِ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ فِيهَا مَا يُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَإِنَّمَا لَمْ يُكْتَفَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ مَعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْمَالُ لِأَنَّ الْجَنَائِيَّةَ فِي نَفْسِهَا مَوْجِبَةٌ لِلْقِصَاصِ لَوْ ثَبَّتَ وَالْمَالُ إِنَّمَا هُوَ يَذَلُّ مِنْهُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ .

يَكْفِي أَنَّ النِّكَاحَ عَقْدَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا بَلَّ لَا بُدَّ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ الشَّمْسِ مَثَلًا بِلَخْطَةٍ أَوْ لَحْظَتَيْنِ أَوْ قَبْلَ الْمَضِيِّ أَوْ الْمَغْرِبِ كَذَلِكَ لِأَنَّ النِّكَاحَ يَتَعَلَّقُ بِهِ لِحَاقُ الْوَلَدِ لَيْسَتْ أَشْهُرٌ وَلَحْظَتَيْنِ مِنْ جِبْنِ الْعَقْدِ فَعَلَيْهِمْ ضَبْطُ التَّارِيخِ بِذَلِكَ لِحَقِّ النَّسَبِ وَاللَّهِ أَغْلَمُ ه . فَوَيْ (كَنْكَاحٍ وَطَّلَاقٍ وَرَجْعِيَّةٍ الْإِنِّح) .

(تَنْبِيْهٌ) : إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ بِالْمُدَّعَى بِهِ وَعَيْتَهُ فَقَالَ الْآخَرُ أَشْهَدُ بِذَلِكَ لَمْ يَكْفِ بَلَّ لَا بُدَّ مِنْ تَضَرُّعِهِ بِالْمُدَّعَى بِهِ كَالْأَوَّلِ وَهَذَا مِمَّا يُغْفَلُ عَنْهُ كَثِيرًا م ر .

وشهادة على شهادة رجلين) لا رجل وامرأتين لقول الزهري مَضَتْ السُّتَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ التَّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الطَّلَاقِ ، وَهَذَا حُجَّةٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الْمُخَالِفُ ؛ وَلَأنَّ تَعَالَى نَهَى فِي الطَّلَاقِ وَالزَّجْعَةِ وَالْوَصَايَةِ عَلَى الرَّجُلَيْنِ وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ فِي النِّكَاحِ وَقِيَسَ بِهَا مَا فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَلَا تَنْظَرُ لِرُجُوعِ الْوَصَايَةِ وَالْوَكَالَةِ لِلْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ مِنْهُمَا لِإِبْثَابِ الْوِلَايَةِ لَا الْمَالِ . نَعَمْ ، تَقُلُّ الشَّيْخَانِ عَنِ الْغَزَالِيِّ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ نَوَازِعًا فِيهِ وَلَوْ أَدْعَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا عِنْدَ الْوَطْءِ وَطَالَبَتْهُ بِالشَّطْرِ أَوْ بَعْدَهُ وَطَالَبَتْهُ بِالْكُلِّ أَوْ أَنَّ هَذَا الْمَيْتَ زَوَّجَهَا وَطَلَبَتْ الْإِرْثَ قَبْلَ نَحْوِ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ؛ لِأَنَّ الْقَضْدَ الْمَالُ كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرَقَةِ وَتَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ بِالْفَصْبِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ دُونَ السَّرَقَةِ وَالْفَصْبِ ، وَالطَّلَاقُ الْحَقُّ بِهِ قَبُولُ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ بِالتَّسْبِ إِلَى مَيْتٍ فَيَثْبُتُ الْإِرْثُ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ التَّسْبُ .

■ فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) : (وَشَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةِ الْخِ) سَوَاءٌ كَانَ الْأَصْلُ رَجُلًا أَمْ رَجُلَيْنِ أَمْ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ أَمْ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ أَسْنَى . ■ فَوَيْلٌ : (وَهَذَا حُجَّةٌ) أَيِ : مُسْتَدُّ التَّابِعِي . ■ فَوَيْلٌ : (وَصَحَّ بِهِ الْخَبَرُ فِي النِّكَاحِ) عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَتَقَدَّمَ خَبَرٌ «لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بِوَلِيِّي وَشَاهِدَيْنِ هَذِلَيْ» اهـ . ■ فَوَيْلٌ : (مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِمَالٍ الْخِ) أَيِ : مِنْ مَوْجِبِ عُقُوبَةٍ وَمَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِيًا . ■ فَوَيْلٌ : (لَكِنْ نَوَازِعًا فِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَإِنْ نَازَعَ فِي ذَلِكَ الْبُلْقَيْنِي وَقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ اهـ . ■ فَوَيْلٌ : (لَوْ أَدْعَتْ أَنَّهُ الْخِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَنَّهُ يُسْتَنَى مِنَ النِّكَاحِ مَا لَوْ أَدْعَتْ أَنَّهُ نَكَحَهَا وَطَلَّقَهَا الْخِ فَيَثْبُتُ مَا أَدْعَتْهُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ النِّكَاحُ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَقْصُودَهَا الْمَالُ اهـ . ■ فَوَيْلٌ : (كَمَا فِي مَسْأَلَتِي السَّرَقَةِ الْخِ) عِبَارَةُ الرَّوَضِ .

(فَرَعٌ) : إِذَا شَهِدَ بِالسَّرَقَةِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ثَبَّتَ الْمَالُ لَا الْقَطْعُ وَإِنْ عَلَنِي طَلَاقًا أَوْ عَنَّا بِوِلَادَةٍ فَشَهِدَ بِهَا أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ثَبَّتَ دُونَهَا كَمَا ثَبَّتَ صَوْمُ رَمَضَانَ بِوَاحِدٍ وَلَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَالْعِتْنِ الْمُعْلَقَيْنِ بِاسْتِهْلَالِهِ بِشَهَادَةِ ذَلِكَ الْوَاحِدِ وَلَوْ ثَبَّتَ الْوِلَادَةُ بِهِنِ أَوْ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ : إِنْ كُنْتُ وَلَدْتُ فَلَأَنْتِ طَالِقٌ أَوْ حُرَّةٌ طَلَّقْتُ وَعَتَقْتُ اهـ . بِزِيَادَةِ شَيْءٍ مِنَ الشَّرْحِ وَقَالَ شَارِحُهُ بَعْدَ تَوْجِيهِهِ : الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْلِيْقَيْنِ مَا نَصَّهُ قَالَ الرَّافِعِيُّ : لَكِنْ تَقْرِيرُ الرَّوْيَانِي بِأَنَّهُ قَدْ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْبَيِّنَةِ مَا لَا يَثْبُتُ بِهَا كَالْتَسَبِ وَالْمِيرَاثِ مَعَ الْوِلَادَةِ الثَّابِتَةِ بِالنِّسْوَةِ يَذْفَعُ الْفَرْقُ وَيَقْتَضِي وَقُوعَ الطَّلَاقِ وَالْعِتْنِ مُطْلَقًا فِيمَا ذَكَرَ وَيُؤَيِّدُهُ الْفِطْرُ بَعْدَ ثَلَاثَيْنِ فِيمَا لَوْ ثَبَّتَ الْهِلَالُ بِوَاحِدٍ كَمَا مَرَّ وَرُبَّمَا يُمَكِّنُ لَمْ بَعْضُ الشَّعْبِ بِأَنْ يُقَالَ مَا شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَثْبُتُ بِهِمُ كَالسَّرَقَةِ وَالْقَتْلِ فَإِنْ ثَبَّتَ مَوْجِبُهُ بِهِمُ كَالْمَالِ فِي السَّرَقَةِ ثَبَّتَ وَلَا يُحْكَمُ الْقَاضِي بِهَا بَلْ بِالْمَالِ فِي سَرَقَةٍ شَهِدُوا بِهَا وَلَا كَالْقِصَاصِ فَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ وَإِنْ كَانَ يَثْبُتُ بِهِمُ فَإِنْ كَانَ الْمُرْتَبُّ عَلَيْهِ شَرْعِيًا كَالْتَسَبِ وَالْمِيرَاثِ الْمُرْتَبِّينِ عَلَى الْوِلَادَةِ ثَبَّتَ تَبَعًا لِإِشْعَارِ التَّرْتِيبِ الشَّرْعِيِّ بِعُمُومِ الْحَاجَةِ وَتَعَدُّرِ الْإِتِّكَالِ أَوْ تَعَسُّرِهِ وَإِنْ كَانَ وَضَعِيًا كَالطَّلَاقِ وَالْعِتْنِ الْمُرْتَبِّينِ عَلَى التَّعْلِيْقِ بِرَمَضَانَ فَلَا ضَرُورَةَ فِي ثُبُوتِ الثَّانِي بِثُبُوتِ الْأَوَّلِ فَإِنْ تَأَخَّرَ التَّعْلِيْقُ عَنْ ثُبُوتِهِ الزَّمَانُ مَا أَثْبَنَاهُ اهـ .

■ فَوَيْلٌ : (فَإِنَّهُ يَثْبُتُ الْمَالُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ الْخِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الثَّابِتَ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِي دَعْوَى الطَّلَاقِ قَبْلَ الْوَطْءِ أَوْ بَعْدَهُ الْمَهْرُ دُونَ الطَّلَاقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَ ش . ■ فَوَيْلٌ : (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيِ : بِمَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ عَنِ

(تنبيه): صورة ما ذكر في الودعة أن يدعي مالِكها غَضِبَ ذي اليد لها وذو اليد أنها وديعة فلا بُد من شاهدين؛ لأن المقصود بالذات إثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان يترتب على ذلك (وما يختص بمعرفته النساء أو لا يراه رجالاً غالباً كبنكارة) وضدّها وزتن وقزن (أو ولادة وحيفي) ومراؤهما بقولهما في محلّ تتعذر إقامة البيّنة عليه تمسّرها فإنّ الدّم وإن شوهد يُحتمل أنّه استحاضة. (تنبيه): إذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والإرث تبعاً؛ لأنّ كلّاً منهما لازم شرعاً للمشهود به ولا ينقل عنه ولأنّ التابع من جنس المتبوع فإنّ كلّاً من ذلك من المال أو الآيل إليه، ويُؤخّذ من ثبوت الإرث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وإن لم يتعرّض لها في شهادتهم بالولادة لتوقّف الإرث عليها أعني الحياة فلم يُمكن ثبوته قبل ثبوتها أمّا لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فظاهر أنّهن لا يقبلن؛ لأنّ الحياة من حيث هي ممّا يطّلع عليه الرجال غالباً فإنّ قلّت الأصل عدم الحياة فكيف مع ذلك تثبت الحياة تبعاً للولادة قلّت لَمّا نظروا لزوم الإرث لها المستلزم للحياة وجب ثبوتها ليثبت الإرث وبسره أنّ ذكر الولادة في الشهادة مع الشكوت عليها قرينة ظاهرة في حياة المولود؛ لأنّ عدالة الشاهد تمنّعه من إطلاق الشهادة بالولادة مع موت الولد.....

الغزالي. ء فؤد: (أن يدعي مالِكها غَضِبَ ذي اليد إلخ) قبضمتها ومنافعها الفاتية. ء فؤد: (فلا بُد من شاهدين) أي: من الوديع أخذاً من التقليل وأما المالك فيكفيه رجل وامرأتان؛ لأنه يدعي مخض المال رشيدي.

ء فؤل (سني): (وما يختص بمعرفته النساء إلخ) يفهم أنّ الإقرار بما يختص بمعرفتهم لا يكفي فيه شهادة النسوة وهو كذلك لأن الرجال تسمعه غالباً كسائر الأقارب مغي. ء فؤل (سني): (غالباً) راجع للفعل الأول أيضاً كما بيّنه عليه المغي. ء فؤد: (وضدّها) إلى التّشبيه في النهاية والمغي.

ء فؤل (سني): (أو ولادة) وفي المحلّي والنهاية والمغي بالواو بدل أو. ء فؤد: (في محلّ) أي: في كتاب الطلاق مغي ونهاية وكذا في الديات مغي. ء فؤد: (عليه) أي: الحيفي. ء فؤد: (تمسّرها) أي: لا تتعذر بالكليّة فلا منافاة مغي. ء فؤد: (فإنّ الدّم إلخ) علة للتعرّض وقوله: يُحتمل أنّه استحاضة يعني لا يُعلم أنّه حيض لاحتمال أنّه إلخ. ء فؤد: (إذا ثبتت الولادة) إلى قوله ولأنّ التابع إلخ. تقدّم أيضاً عن الأسنى مثله بزيادة بسط وإلى قوله فإنّ قلّت إلخ نقله البجيرمي عن الشارح والسُلطان وأقرّه.

ء فؤد: (بالنساء) أي: أو برجل وامرأتين أسنى. ء فؤد: (للمشهود به) وهو الولادة. ء فؤد: (فإنّ كلّاً إلخ) فيه تأمل. ء فؤد: (من ذلك) أي: من الثلاث أو من التابع والمتبوع. ء فؤد: (قلّت لَمّا نظروا إلخ) يتأمل هذا الجواب ولو حُمل قولهم إذا ثبتت الولادة ثبت النسب والإرث تبعاً على ما إذا علّم حياة المولود ولو من الخارج لكان وجيهاً فليراجع. ء فؤد: (المستلزم) أي: الإرث. ء فؤد: (وبسره) كان الضمير لثبوت الحياة تبعاً للولادة. ء فؤد: (لأن عدالة الشاهد تمنّعه إلخ) محلّ تأمل.

فالحاصل أن الحياة وإن لم تكن لازماً شرعاً لكنّ اللازم الشرعي يتوقّف عليها فكان تقديرها ضرورياً ففعل به (ورضاع) وقدمه في بابه وذكر هنا على جهة التمثيل فلا تكرار ومحلّه إن كان من الثدي أما شرب اللبن من إناء فلا يقبل فيه نعم، يقبل في أن هذا لبن فلانة (وعيوب تحت الثياب) التي من النساء من برص وغيره حتى الجراحة كما صوّته في الروضة ورد استثناء البقوي له نظراً إلى أن جنسه يطّلع عليه الرجال غالباً وزعم أن الإجماع عليه وأنه صواب مزدود (ثبت بما سبق) أي برجلين ورجل وامرأتين (وبأربع نسوة) وحذرن للحاجة إليهن هنا

فرد: (فالحاصل إلخ) أي: حاصل الجواب.

قول (سني): (ورضاع) وكذا الحمل عميرة. فرد: (وقدّمه) إلى قوله كما صوّته إلخ في النهاية.

فرد: (وقدّمه في بابه) أي: لمعرفة حكمه نهاية والأولى ترك الواو بل أن يقول كما قدّمه في بابه وإنما ذكره هنا إلخ. فرد: (ومحلّه إلى قوله كما صوّته إلخ) في المُنْفِي.

قول (سني): (وهيوب تحت الثياب واستهلال ولد) روض زاد المُنْفِي ويشتَرط في الشاهد بالعيوب المعرفة بالطب كما حكاه الرافعي عن التهذيب اه. فرد: (التي الأولى إسقاطه). فرد: (للنساء) حرة كانت أو أمة أنسى ونهاية زاد المُنْفِي وأما الخشّي فيخطأ في أمره على المَرَجَح فلا يراه بعد بلوغه رجال ولا نساء وفي وجه يستصحب حكم الصغر عليه اه. فرد: (حتى الجراحة) أي: على فرجها أنسى ومُنْفِي ونهاية. فرد: (ورد) أي: التّووي في الروضة. فرد: (له) أي: لفرج النساء تحت الثياب وقوله: نظراً إلخ علّة الاستثناء. فرد: (وزعم أن الإجماع إلخ) قال في شرح البهجة ما قاله البقوي وأدعى الإجماع عليه قال الأذري: ولا ريب فيه إن أوجبّت الجراحة قصاصاً والكلام إنما هو فيما إذا أوجبّت مالا كما صرح به البقوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال: فإن ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات إجماع فلا كلام ولا فالقياس ما أبداه الرافعي وصوّته التّووي انتهى اه سم.

فرد: (أي: برجلين) إلى قول المتن وما لا يثبت إلخ في النهاية إلّا قوله ومن ثم إلى عيب الوجه وما أتبه عليه وكذا في المُنْفِي إلّا قوله حيث لم يقصد به مال وقوله: إذا قصد إلى التشبيه. فرد: (للحاجة إلخ) عبارة المُنْفِي وشيخ الإسلام لما رواه ابن أبي شينة عن الزهري مفسّت السّنة بأنّه يجوز شهادة النساء فيما لا يطّلع عليه غيرهنّ من ولادة النساء وغيوبهنّ وقيس بما ذكر غيرهما شاركه في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهنّ في ذلك مفردات فقبول الرجلين والمرتاتين أولى اه.

فرد: (ورد استثناء البقوي إلخ) قال في شرح البهجة عمّا قاله البقوي وأدعى الإجماع عليه قال الأذري: ولا ريب فيه إن أوجبّت الجراحة قصاصاً والكلام إنما هو فيما إذا أوجبّت مالا كما صرح به البقوي نفسه في تعليقه وتهذيبه ثم قال: فإن ثبت في منع ثبوتها بالنساء المفردات إجماع فلا كلام وإلّا فالقياس ما أبداه الرافعي وصوّته التّووي اه. فرد: (وبأربع نسوة) قيل لا حاجة لذكر نسوة؛ لأن تذكير الفرد يدلّ عليه اه ويرد أن تذكير العدد صادق بتذكير المفرد وتانيته وجعلوا من ذلك قوله في الخبر

ولا تثبت برجلٍ ويمينٍ وخرج تحت الثياب . ٥ قوله: (حُيِبَ الوجه إلخ) فاعِلُ خرج . ٥ قوله: (ما يبدو إلخ) أي: وذلك أولى من تعبير الروضة وغيرها بما تحت الإزار؛ لأنه ما بين السرة والركبة فقط وليس مرادًا عَيْبُ الوجه واليد من الحُرَّة فلا يثبت حيث لم يُقَصَّد به مالٌ إلا برجلين وكذا ما يبدو عند مَهْنَةِ الأُمَةِ إذا قُصِدَ به فسْخُ التَّكَاحِ مثلًا أمَّا إذا قُصِدَ به الرُّدُّ في المَيْبِ فيثبت برجلٍ وامرأتين وشاهِدٍ ويمينٍ؛ لأنَّ القُصْدَ منه حينئذٍ المالُ ولو أقامت شاهدًا بإقرار زوجها بالدخول كَفَى خَلْفُهَا معه ويثبت المهرُ أو أقامته هو على إقرارها به لم يَفِ الحَلِفُ معه؛ لأنَّ قُصْدَهُ ثبوتُ العِدَّةِ والرجعة وليس بمالٍ.

(تنبيه): ما ذكر في وجه الحُرَّة ويدها وما يبدو في مَهْنَةِ الأُمَةِ قيل: إنما يتأتى على جُلِّ نظره الضعيفُ أمَّا على المعتمد من حرمة فلينثبت بالنساء اهـ. وَلَكِ رَدُّهُ بَأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ لَا سِيَّما ما يبدو في مَهْنَةِ الأُمَةِ فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ لَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنَّهَا كَالْحُرَّةِ وَلَا عَلَى قَوْلِ الرَّافِعِيِّ بِجُلِّ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا فَعَلِمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُمْ أَعْرَضُوا عَمَّا ذَكَرَ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُمْ هُنَا لَمْ يَنْظُرُوا لِجُلِّ نَظَرٍ وَلَا لِحَرَمَتِهِ إِذْ لِلشَّاهِدِ التَّنَظُّرُ لِلشَّهَادَةِ وَلَوْ لِلْفَرَجِ كَمَا مَرَّ

٥ قوله: (بذلك) أي: بِتَحْتِ الثِّيَابِ . ٥ قوله: (حُيِبَ الوجه إلخ) فاعِلُ خرج . ٥ قوله: (ما يبدو إلخ) أي: وَجْهُهَا مُغْنِي . ٥ قوله: (إذا قُصِدَ به) أي: بِعَيْبِ مَا يَبْدُو إلخ . ٥ قوله: (وليس إلخ) الظاهرُ التَّائِيثُ .  
٥ قوله: (تنبيه ما ذكر في وجه المرأة ويدها إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ وما قَرَرْنَا فِي وَجْهِ الْمَرْأَةِ إلخ هو الْمُعْتَمَدُ والقَوْلُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي إلخ مَزْدُودٌ مُخَالَفٌ لِإِلخ . ٥ قوله: (قيل إنما يتأتى إلخ) قال ذلك شَرْحُ الرُّوضِ سم . ٥ قوله: (على جُلِّ نظره) أي: عَلَى الْقَوْلِ بِجُلِّ النَّظَرِ إِلَى ذَلِكَ أَسْنَى وَمُغْنِي أَي: مَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ . ٥ قوله: (فلينثبت) أي: عَيْبَ مَا ذَكَرَ . ٥ قوله: (وَلَكِ رَدُّهُ بَأَنَّهُ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي أَجِيبُ بَأَنَّ الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ يَطْلُعُ عَلَيْهِمَا الرُّجَالُ غَالِيًا وَإِنْ قُلْنَا بِحُرْمَةِ نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَيْهِمَا لَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِمَحَارِبِهَا وَرُجُوعِهَا وَيَجُوزُ نَظَرُ الْأَجْنَبِيِّ لَوَجْهِهَا لِتَغْلِيمِ وَمُعَامَلَةِ وَتَحْمِلِ شَهَادَةِ وَقَدْ قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: أَطْلَقَ الْمَاوَرْدِيُّ نَقْلَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ عُيُوبَ النِّسَاءِ فِي الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ لَا تُقْبَلُ فِيهَا إِلَّا الرُّجَالُ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الْأُمَةِ وَالْحُرَّةِ وَبِهِ صَرَحَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِيهِمَا اهـ. فَلَا تُقْبَلُ النِّسَاءُ الْخُلُصُ فِي الْأُمَةِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُقْبَلُ فِيهَا رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ لِمَا مَرَّ اهـ . ٥ قوله: (هَمَّا ذَكَرَ) أي: مِنْ قَوْلِ الْأَسْنَى أَمَّا عَلَى الْمُعْتَمَدِ إلخ . ٥ قوله: (ويوجهه) أي: كَلَامُهُمْ نِهَائَةً.

سَيِّئًا مِنْ شَوَالٍ عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَّمْنَا دَلَالََةَ تَذْكِيرِ الْعَدَدِ لَمْ تُسَلِّمْ دَلَالَتُهُ عَلَى خُصُوصِ النِّسْوَةِ بَلْ عَلَى مُطْلَقِ الْمُؤَنَّثِ كَأَنفُسِ سَم . ٥ قوله: (حيث لم يُقَصَّد به مالٌ إلا برجلين) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر . ٥ قوله: (تنبيه ما ذكر) هو الْمُعْتَمَدُ م ر . ٥ قوله: (قيل إنما يتأتى إلخ) قال ذلك فِي شَرْحِ الرُّوضِ . ٥ قوله: (ولا على قولِ الرَّافِعِيِّ بِجُلِّ مَا عَدَا مَا بَيْنَ سُرَّتِهَا وَرُكْبَتَيْهَا إلخ) قَدْ يُنَاقَشُ بَأَنَّهُ يَتَأْتِي عَلَى قَوْلِ الرَّافِعِيِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّخْصِيصَ لِلتَّمْثِيلِ دُونَ التَّقْيِيدِ.



وَأَمَّا النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْهَلَ اطَّلَاعُ الرِّجَالِ عَلَيْهِ غَالِبًا وَلَا وَمَا ذُكِرَ يَسْهَلُ اطَّلَاعُهُمْ عَلَيْهِ كَذَلِكَ لِعَدَمِ تَحْفِظِ النِّسَاءِ فِي سِتْرِهِ غَالِبًا فَلَمْ يُقْبَلَنَّ فِيهِ مُطْلَقًا (وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَنِسَاءٍ) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ بِالْأَقْوَى فَلَا ضَعْفٌ أُولَى (وَمَا يَثْبُتُ بِهِمْ) أَيِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَغَلَبَهُ لِشَرْفِهِ (يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَنِسَاءٍ) لِخَيْرِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَضَىٰ بِهِمَا قَالَ مُسْلِمٌ: صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَضَىٰ بِهِمَا فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ ثُمَّ الْأَيْمَةُ بَعْدَهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ثِيَابٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا فَاذْنَعُ قَوْلَ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ وَهُوَ خَيْرٌ وَاحِدٌ.....

• فُود: (وَمَا ذُكِرَ) أَيِ: غَيْبُ الْوَجْهِ وَالْيَدِ مِنَ الْحُرَّةِ وَمَا يَتَدَوَّى وَعِنْدَ مَهْنَةِ الْأَمَةِ. • فُود: (كَذَلِكَ) أَيِ: غَالِبًا. • فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ: عَلَى الضَّعِيفِ وَالْمُعْتَمِدِ جَمِيعًا.

• فُود (نِسِي): (وَمَا لَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ الْخ) أَشَارَ بِهِ لِضَائِطٍ يُغَرِّفُ بِهِ مَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَنِسَاءٍ وَمَا لَا يَثْبُتُ بِهِمَا مُعْنَى. • فُود: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مُسْلِمٌ أَنَّهُ إِلَى أَنَّهُ ﷺ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَضَيْتُ ذَلِكَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ مُسْلِمٌ إِلَى رَوَاهُ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّ التَّسَخُّ إِلَى الْمَنِيِّ. • فُود: (وَعَلَبَ لِشَرْفِهِ) فَلِذَا أَتَى بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَآتَى بِالضَّمِيرِ مُذَكَّرًا تَغْلِيلاً لَهُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ اهـ.

• فُود (نِسِي): (يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَنِسَاءٍ) وَلَوْ ادَّعَى يَمْلِكًا تَضَمَّنَ وَفَقِيَّةً كَأَنَّ قَالَ هَذِهِ الدَّارُ كَانَتْ لِأَبِي وَوَقَّعَهَا عَلَيَّ وَأَنْتَ غَاصِبٌ وَأَقَامَ شَاهِدًا وَخَلَفَ مَعَهُ حَكِيمٌ لَهُ بِالْمَلِكِ ثُمَّ تَصَيَّرُ وَقَفًا بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَنِسَاءٍ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ نِهَائِيَّةً. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: ثُمَّ تَصَيَّرُ وَقَفًا الْخ أَيِ: ثُمَّ إِنْ ذُكِرَ مُضَرِّفًا بَعْدَهُ صُرِفَ لَهُ وَإِلَّا فَهُوَ مُنْقَطِعٌ الْآخِرُ فَيُصْرَفُ لِأَقْرَبِ رَجَمِ الْوَاقِفِ اهـ. • فُود: (ثُمَّ الْأَيْمَةُ بَعْدَهُ) أَيِ: فَصَارَ إِجْمَاعًا ع ش. • فُود: (وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ) أَيِ: قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ بِمَا ذُكِرَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُعْنَى وَإِنْ كَانَتْ عِبَارَةُ الشَّارِحِ مُحْتَمِلَةً سَبَدَ عَمَرُ عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ﷺ «قَضَىٰ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينَ» وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي خِلَافَاتِهِ حَدِيثَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «قَضَىٰ بِشَاهِدٍ وَنِسَاءٍ» عَنْ ثِيَابٍ الْخ وَالْقَضَاءُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينَ قَالَ بِهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا مِنْهُمْ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَكَتَبَ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عُمَّالِهِ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ اهـ. • فُود: (فَاذْنَعُ قَوْلَ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ مُجَرَّدَ رِوَايَتِهِ عَنِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُحَقِّقُ تَوَاتُرَهُ لِمَا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ عَدَدِ الثَّوَاتِرِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَاجٍ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ كَالشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ لَيْسَ هُوَ تَمَامُ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُودِ الثَّوَاتِرِ بَلْ هُوَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى مُقَدِّمَاتٍ أُخْرَى تَرَكَاهَا لِأَنَّهُا مَعْلُومَةٌ وَهِيَ أَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ ذَلِكَ الْحَقِيقِي مُنَازَعَتُهُ إِنَّمَا هِيَ مَعَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ مِنْ تَابِعِي التَّابِعِينَ وَيَتَعَدَّى عَادَةً أَنْ يَزُودِي مَا ذُكِرَ عَنْ عَدَدٍ

• فُود: (وَعَلَبَهُ لِشَرْفِهِ) فَلِذَا أَتَى بِضَمِيرِ الْمَذْكُورِ الْعَاقِلِ. • فُود: (فَاذْنَعُ الْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ رِوَايَتِهِ عَنِ الْعَدَدِ الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يُحَقِّقُ تَوَاتُرَهُ لِمَا اسْتَقَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَجُودُ عَدَدِ الثَّوَاتِرِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فلا ينسخ القرآن على أن النسخ للحكم وهو ظني فليثبت بمثله. (إلا عُيُوب النساء ونحوها) فلا يثبت بهما لخطرها نعم، يُقْبَلَانِ في عَيْبٍ فِيهِنَّ يَقْتَضِي الْمَالَ كَمَا مَرَّ (ولا يثبت شيء بامراتين ويمين) لِضَعْفِهِمَا (وإنما يحلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله) لِأَن جَانِبَهُ إِنَّمَا يَتَقَوَّى حِينَئِذٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْقَضَاءَ بِهِمَا فَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ غَرِمَ التَّصَفُّ وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ تَقَدُّمُ شَهَادَةِ الرَّجُلِ

قَلِيلٌ عَنْ هَذَا الْعَدَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ الزَّائِيَّ لَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ عَدَدٌ أَكْثَرُ مِنْهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ لِمَا عُرِفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ الْخَبَرَ الْوَاحِدَ يَرْوِيهِ عَنِ الصَّحَابِيِّ الْوَاحِدِ عَدَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا يَتْلُغُ نَحْوَ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ هَذَا الْعَدَدِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ تَرَاخِي زَمَنِهِ عَنْهُمْ يَتْلُغُ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَدَدٍ أَكْثَرَ مِنْهُمْ لِقُرْبِهِ مِنْ زَمَنِهِمْ وَلِجَلَالَتِهِ الْمَقْرُورَةِ فِي هَذَا الْمَلَمِ كَفِيرِهِ فَتَأْتِلُ رَشِيدِي أَقُولُ: وَجَابُ أَيضًا بَأَنَّ الْخَصْمَ يُتَكَرَّرُ تَوَاتُرُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّبَاقِ وَثُبُوتُ تَوَاتُرِهِ فِي طَبَقَةٍ خُصُوصًا فِي خَيْرِ الْقُرُونِ كَافٍ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ. ة فُود: (فلا ينسخ القرآن) قد يَمْنَعُ لَزُومَ النسخِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ة فُود: (للمحكم) أي: لا للمتن. ة فُود: (بمثله) أي: بخبر الواحد.

ة فُود (سني): (إلا عُيُوب النساء ونحوها) أي: مما ليس بمالٍ ولا يَقْصَدُ بِهِ مَالٌ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِنَصْبِ نَحْوِ بَخَطِهِ عَطْفًا عَلَى عُيُوبِ كَرَضَاعِ اه. ة فُود: (فلا يثبت) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ كَمَا فِي النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي. ة فُود: (بهما) أي: الشاهد واليمين مُغْنِي. ة فُود: (نعم يقبلان إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَبَنَّى كَمَا قَالَ الدِّمِيرِيُّ تَفْصِيْدُ إِطْلَاقِهِ بِالْحُرَّةِ أَمَّا الْأُمَةُ فَيُثَبِّتُ فِيهَا بِذَلِكَ قَطْعًا لِأَنَّهَا مَالٌ وَبِذَلِكَ جَزَمَ الْمَاوَزْدِيُّ وَأَوْرَدَ عَلَى حَضْرِهِ الْإِسْتِثْنَاءَ فِيمَا ذَكَرَهُ التَّرْجَمَةُ فِي الدَّعْوَى بِالْمَالِ أَوْ الشَّهَادَةِ بِهِ فَإِنَّهَا تَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَلَا مَدْخَلَ لِلشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ فِيهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ مَعْنَى لَفْظِ الْمُدَّعِي أَوْ الشَّاهِدِ اه. ة فُود: (كما مر) أي: في شرح وباربع نسوة.

ة فُود (سني): (ولا يثبت شيء إلخ) فِي الْمَالِ جَزْمًا وَفِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ النَّسَوَةُ مُتَفَرِّدَاتٍ فِي الْأَصَحِّ مُغْنِي. ة فُود: (لضعفهما) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ لَعَدَمِ رُودِ ذَلِكَ وَقِيَامِهِمَا مَقَامَ رَجُلٍ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لِيُورِدَهُ اه.

ة فُود (سني): (وإنما يحلف المدعي إلخ) شَرَعَ بِهِ فِي شُرُوطِ مَسْأَلَةِ الْإِكْتِفَاءِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ مُغْنِي. ة فُود: (لأن جانيه إنما يتقوى حيثيذ) أي: وَالْيَمِينُ أَبَدًا فِي جَانِبِ الْقَوِيِّ مُغْنِي. ة فُود: (والأصح إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي هَلِ الْقَضَاءُ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ أَوْ مَعَا أَوْ بِالشَّاهِدِ أَوْ فَقَطَّ وَالْيَمِينُ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ أَقْوَالٌ أَصَحُّهَا أَوَّلُهَا وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَغْرَمُ التَّصَفُّ وَعَلَى الثَّانِي الْكُلُّ وَعَلَى الثَّالِثِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ اه.

ة فُود: (فلا ينسخ) قد يَمْنَعُ لَزُومَ النسخِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: أي: الْمُصَنَّفُ (إلا عُيُوب النساء ونحوها) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلَا يَثْبُتُ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ إِلَّا مَالٌ أَوْ مَا قُصِدَ بِهِ مَالٌ اه فُود الْمُصَنَّفُ إِلَّا عُيُوبُ النَّسَاءِ وَنَحْوُهَا أَوْ مِمَّا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يَقْصَدُ بِهِ مَالٌ.

على المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعاً (ويذكر في حليفه) على استحقاقه للمشهود به (يصدق الشاهد) وجوباً قبله أو بعده فيقول والله إن شاهدي لصادق فيما شهد لي به أو لقد شهد بحق وإني أستحلفه أو وإني أستحلفه وإن شاهدي إلى آخره؛ لأنهما مختلفا الجنس فاعتبر ارتباطهما ليصيرا كالتزوج الواحد (فلان ترك الحلف) مع شاهده (وطلب يمين خصمه فله ذلك)؛ لأنه قد يتورع عن اليمين فإن حلف خصمه سقطت الدعوى فليس له الحلف بعد مع شاهد؛ لأن

• فؤد: (لقيامهما مقام الرجل إلخ) أي: ولا ترتيب بين الرجلين معني. • فؤد: (فيقول والله إن شاهدي إلخ) وقوله: أو إني أستحلفه وإن إلخ نشر على ترتيب اللف. • فؤد: (لأنهما مختلفا الجنس إلخ) علة لجوب الذكر عبارة المعني وشرح المنهج وإنما اعتبر تعرضه في يمينه ليصدق شاهده لأن اليمين والشهادة حجتان مختلفتا الجنس فاعتبر ارتباطا إحداهما بالأخرى إلخ.

• فؤد (سني): (فلان ترك الحلف إلخ) في الباب ولو لم يخلف مع شاهده فليخصمه أن يقول له احلف أو حلفني وخلصني ثم قال.

(خاتمة): من أقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضاً كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيين اه. بقي ما لو أقام على كل شاهداً هل يكفي يمين واحدة مع الشاهدين اه. سم ومثل القلب إلى الكفاية وعدم الفرق والله أعلم. • فؤد: (مع شاهده) أي: بعد شهادة شاهده معني. • فؤد: (لأنه قد يتورع) أي: المذهبي عناني وع ش. • فؤد: (سقطت الدعوى) أي: لا الحق فلو أقام يميناً أو أقام شاهداً آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه كما في الحلبي وهو المقتصد اه. بغيري ويأتي عن الأستى والمعني وفي الشارح ما يفيد. • فؤد: (فليس له الحلف إلخ) وفقاً للروضة والروض وشرحه والمعني وخلافاً للنهاية عبارته بعد ذكره ما في الشارح عن ابن الصباغ إلا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحيث يخلف معه كما قاله الرافي في آخر الباب لكن كلام الشافعي يفهم أن الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه. قال ع ش قوله: وحيث يخلف معه. مقتصد. اه. ولم يبين وجه اعتماده مع أنه مخالف لما في الروضة والروض وشرحه والمعني والشرح الموافق لما يفهمه كلام الشافعي. • فؤد: (بفؤد) أي: بعد حلف خصمه ع ش.

• فؤد: (فلان ترك الحلف مع شاهده إلخ) في الباب ولو لم يخلف مع شاهده فليخصمه أن يقول له احلف أو حلفني وخلصني اه وفيه أيضاً خاتمة من أقام شاهداً على رجل بحق وعلى آخر بحق أيضاً كفت معه يمين واحدة يذكر فيها الحقيين اه بقي ما لو أقام على كل شاهداً هل يكفي يمين واحدة مع الشاهدين. • فؤد: أي: المصنف (وطلب يمين خصمه فله ذلك) فإن حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده قال ابن الصباغ: لأن اليمين قد انتقلت من جانيه إلى جانب خصمه إلا أن يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقيم الشاهد وحيث يخلف معه كما قاله الرافي في آخر الباب؛ لكن كلام الشافعي يفهم أن الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر ش م ر.

اليمين إليه فلا عُذْرَ له في تركها وبه فارقَ قبولَ بَيِّنَتِهِ بعدَ وقضيَّةِ ذلكَ أَنَّ حَقَّهُ لا يَطُلُ بِمُجَرَّدِ طَلَبِهِ يَمِينَ خَصْمِهِ لَكِنَّ الَّذِي رَجَّحَاهُ يُطْلَأُ فلا يَمُودُ لِلْحَلْفِ معَ شَاهِدِهِ ولو في مَجْلِسٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ من اليمينِ بِطَلَبِهِ يَمِينَ خَصْمِهِ كما يَسْقُطُ بِرَدِّهَا على خَصْمِهِ بخلافِ البَيِّنَةِ الكَامِلَةِ لا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْهَا بِمُجَرَّدِ طَلَبِ يَمِينَ خَصْمِهِ. (فَإِنْ تَكَلَّلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.....)

• فَوُدَّ: (وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُهُمْ فَإِنْ حَلَفَ خَصْمُهُ إلَخ. • فَوُدَّ: (أَنَّ حَقَّهُ) أَي: من اليمينِ.  
• فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ) يُنْظَرُ فِي هَذَا فَعَلَى الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ أَرَادَ التَّأْكِيلُ معَ شَاهِدِهِ أَنْ يَخْلِفَ بعدَ تَكْوِيلِهِ وَقَبْلَ حَلْفِ خَصْمِهِ لَمْ يُمْكُنْ إلَّا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ اه. قال في شَرْحِهِ قَيْسَتَانِيفُ الدَّعْوَى وَيُقِيمُ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يُمَكِّنُ من ذلك اه. وكان هذا من الرُّوْضِ اخْتِصَارًا لِقَوْلِ الرُّوْضَةِ وَلَوْ أَنَّ الْمُدْعَى بعدَ امْتِنَاعِهِ من الحَلْفِ معَ شَاهِدِهِ واستِخْلَافِ الخَصْمِ أَرَادَ أَنْ يَمُودَ معَ شَاهِدِهِ نَقْلَ المحَايِلِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ اليمينَ صَارَتْ فِي جَانِبِ صَاحِبِهِ إلَّا أَنْ يَمُودَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ قَيْسَتَانِيفُ الدَّعْوَى وَيُقِيمُ فَحَيْثُ يَخْلِفُ معَهُ اه. فَقَوْلُهَا واستِخْلَافِ الخَصْمِ مَغْنَاهُ مُجَرَّدُ طَلَبِ حَلْفِهِ من غَيْرِ أَنْ يَخْلِفَ سَم. • فَوُدَّ: (لا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْهَا بِمُجَرَّدِ طَلَبِ يَمِينَ خَصْمِهِ) أَي: وَلَا يَخْلِفُ خَصْمُهُ كما يَقْبِضُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَبِهِ فَارَقَ إلَخ سَم أَقُولُ وَصُرِّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْأَسْنَى وَالْمُفَنِّي بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً بعدَ يَمِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثُ تُسْمَعُ لِأَنَّ البَيِّنَةَ قَدْ تَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِقَامَتُهَا فَمُفْزِرُ اه. • فَوُدَّ: (الْمُدْعَى عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا لَوْ أَقَرُّ فِي الْمُفَنِّي إلَّا قَوْلَهُ وَانْحِصَارُهُ فِيهِمْ وَقَوْلَهُ: وَكَذَا لَوْ حَلَفُوا إِلَى الْمُنَى وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلَهُ كَمَا أَفْهَمَهُ التَّغْلِيلُ الْأَوَّلُ.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ) يُنْظَرُ فِي هَذَا فَعَلَى الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَرَادَ التَّأْكِيلُ معَ شَاهِدِهِ أَنْ يَخْلِفَ بعدَ تَكْوِيلِهِ وَقَبْلَ حَلْفِ خَصْمِهِ لَمْ يُمْكُنْ إلَّا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ اه. قال في شَرْحِهِ قَيْسَتَانِيفُ الدَّعْوَى وَيُقِيمُ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يُمَكِّنُ من ذلك اه. وكان هذا من الرُّوْضِ اخْتِصَارًا لِقَوْلِ الرُّوْضَةِ وَلَوْ أَنَّ الْمُدْعَى بعدَ امْتِنَاعِهِ من الحَلْفِ معَ شَاهِدِهِ واستِخْلَافِ الخَصْمِ أَرَادَ أَنْ يَمُودَ معَ شَاهِدِهِ نَقْلَ المحَايِلِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اليمينَ صَارَتْ فِي جَانِبِ صَاحِبِهِ إلَّا أَنْ يَمُودَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ قَيْسَتَانِيفُ الدَّعْوَى وَيُقِيمُ الشَّاهِدَ فَحَيْثُ يَخْلِفُ معَهُ اه. فَيَكُونُ قَوْلُهَا واستِخْلَافِ الخَصْمِ مَغْنَاهُ مُجَرَّدُ طَلَبِ حَلْفِهِ من غَيْرِ أَنْ يَخْلِفَ بِدَلِيلِ إِبْلَاقِ قَوْلِهَا قَبْلَ وَلَوْ لَمْ يَخْلِفَ الْمُدْعَى معَ شَاهِدِهِ وَطَلَبَ يَمِينَ الخَصْمِ فَلَهُ ذَلِكَ فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتِ الدَّعْوَى قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ بعدَ ذَلِكَ معَ شَاهِدِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَ بعدَ يَمِينَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً فَتُسْمَعُ اه. فَقَوْلُهُ: عن ابْنِ الصَّبَّاحِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ بعدَ ذَلِكَ شَائِلٌ لِمَجْلِسٍ آخَرَ وَبِهِ صُرِّحَ فِي الْمُبَابِ فَقَالَ فَإِذَا لَمْ يَخْلِفَ الْمُدْعَى معَ شَاهِدِهِ وَطَلَبَ يَمِينَ خَصْمِهِ فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتِ الدَّعْوَى وَنُصِّحَ الْعَوْدُ لِلْحَلْفِ معَ الشَّاهِدِ وَلَوْ بِمَجْلِسٍ آخَرَ وَلَا يُمْنَعُ من إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ كَامِلَةٍ اه.

• فَوُدَّ: (لا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنْهَا بِمُجَرَّدِ طَلَبِ يَمِينَ خَصْمِهِ) أَي: وَلَا يَخْلِفُ خَصْمُهُ كما يَقْبِضُهُ وَبِهِ فَارَقَ إلَخ.

(فله) أي: المُدعي (أن يخلف يمين الرّد في الأظهر)؛ لأنه غير التي امتنع عنها؛ لأن تلك لقوة جهته بالشّاهد ويُقضى بها في المال فقط وهذه لقوتها بشكول الخصم ويُقضى بها في كل حق (ولو كان بيده أمة وولدها) يسترقهما (فقال رجل هذه مستولذتي غلفت بهذا) يني (في ملكي وخلف مع شّاهد) أقامه (بثب الاستيلاء) يعني ما فيها من المالية وأما نفس الاستيلاء المقتضي لاعتقها بالموت فإنما يثبت بإقراره فتزوّع مثنى هي في يده وتسلم له؛ لأن أم الولد مال لسيدها. وبحث البلقيني أنه لا بد أن يزيد في دعواه وهي باقية علي ملكي على حكم الاستيلاء لجواز بيع المستولدة في صور، ومردود بأنّه حيث جاز بيعها ألفي استيلاءها فلا يصدق معه قوله مستولذتي (لا نسب الولد وحزنته).....

• قوله (سني): (أن يخلف يمين الرّد) قضيه أنه ليس له أن يخلف مع شّاهده اليمين التي تكون معه لكن قضية كلام الرافعي في القسامة أنه يخلف على الأظهر قاله الرزكشي والأوجه الأول أسنى.

• قوله (سني): (في الأظهر) وعليه لو لم يخلف سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الدعاوى محلّي ومغني. • قوله: (لقوة جهته إلخ) خبر لأن.

• قوله: (يعني ما فيها من المالية إلخ) قد يستغنى عن هذا التأويل لجواز أن يريد المصنف أن الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجّة والإقرار فإن عبارته صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الآتي ومصيره حراً سم. • قوله: (بإقراره) أي: الذي تضمنته دعواه.

• قوله: (وبحث البلقيني إلخ) مبتدأ خبره قوله: مردود إلخ. • قوله: (في صور) كان استولدها وهي مرهونة زهنا لازماً ولم يأذن له المرتهن في الوطء وكان مفسراً فإنه لا يتخذ الاستيلاء في حق المرتهن وكذا الجانية مغني. • قوله: (بأنه حيث إلخ) عبارة المغني بأن هذا احتمال بعيد لا يقول عليه في الدعاوى اه. • قوله: (فلا يصدق معه إلخ) قد يقال: وإن لم يصدق شرعاً لكن يصدق لغة وعرفاً وأيضاً فيحتمل أنه استولدها استيلاءً شرعياً ثم اعتقها فلا بد من التصريح بما أفاده البلقيني حتى يقضي بما ذكر فليأمل سيّد عمر.

• قوله (سني): (لا نسب الولد إلخ) ولزّ قال له المدعي استولذتها أنا في ملكك ثم اشتريتها مثلاً مع وليها فعتق علي وأقام على ذلك الحجّة النافضة وهي رجل وامرأتان أو ويمين ثبت النسب والحرية

• قوله (أي): المصنف (فله أن يخلف يمين الرّد في الأظهر) قال في شرح الرزوي قال الرزكشي وقضية تقييد الشيخين الحليف بيمين الرّد أنه ليس له أن يخلف مع شّاهده اليمين التي تكون معه لكن قضية كلام الرافعي في القسامة أنه يخلف على الأظهر اه وكلام المصنف يقتضي موافقة ما في القسامة والأوجه ما تقرّر أولاً اه. • قوله: (يعني ما فيها إلخ) قد يستغنى عن هذا التأويل لجواز أن يريد المصنف أن الاستيلاء بمعنى مجموع ما فيها من المالية ونفس الاستيلاء ثبت بمجموع الحجّة والإقرار فإن عبارته صالحة لذلك ونظير ذلك قوله الآتي: ومصيره حراً.

فلا يثبتان بهما كما عُلِمَ بما مرَّ. (في الأظهر) فلا يُنْزَعُ من ذي اليد، وفي ثبوت نسبه من المدعي بالإقرار ما مرَّ في بابهِ (ولو كان بيده غلام) يسترقُّه ويذكره مثلاً (فقال رجل كان لي واعتقته وخلف مع شاهد فالمذهب انتزاعه ومصيره حراً) بإقراره وإن تَصَمَّنَ استحقاقه الولاء؛ لأنه تابع لدعواه الملك الصالحة حجته لإبائته والعتق إنما ترتب عليه بإقراره وبه فارق ما قبله. (ولو ادَّعَتْ ورثة) أو بعضهم (مالاً) عيِّنا أو ديناً أو منفعة (لمورثهم) الذي مات قبل نُكُولِهِ (وأقاموا شاهداً) بالمالي بعد إثباتهم لموته وإرثهم.....

بإقراره المرتبان على الملك الذي قامت به الحجَّة التاقصة رَوْضٌ مع شَرْحِهِ وَرَشِيدِي. ة فود: (فلا يثبتان بهما) قال في المطلب ومحلّه إذا استند دعواه إلى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو أطلق والآ فلا شك أن الملك يثبت من ذلك الزمن وأن الزوائد الحاصلة في يده للمدعي والولد منها وهو يتبع الأم في تلك الحالة فقد بان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده الشرعية عليه أسنى. ة فود: (بما مر) أي: من قول المتن وما يطَّلِعُ عليه رجالٌ غالباً إلخ. ة فود: (ما مر في بابهِ) أي: في استلحاق عبيد غيره وقضيته أنه لا يثبت في حق الصغير والمجنون محافظة على حق الولاء للسيد ويثبت في حق البالغ العاقل إذا صدَّقه أسنى ومغني وع ش.

ة قول (سني): (وخلف مع شاهد) أو شهد له رجلٌ وامرأتان بذلك شَنِخُ الإسلام ومغني. ة فود: (وبه فارق ما قبله) أي: من عدم حرّية الولد لأن الحجَّة إنما قامت فيه على ملك الأم خاصة وأما الولد فلم يدع ملكه وإنما يقول: هو حرُّ الأصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين سم. ة فود: (أو بعضهم) هو مع ما يأتي من قوله فله إقامة شاهد ثانٍ وضمه إلخ وقوله: وفارق إلخ وقول المتن فإذا زال عُدْرُهُ إلخ وقوله: هو واستئناف دعوى؛ لأنهما إلخ. مُصَرِّحٌ بأن غير المدعي من بقية الورثة له الانتصار على اليمين مع الشاهد وعلى إقامة شاهد ثانٍ مع الأول بل بمجرّد حضوره بين يدي القاضي له أن يتدأ باليمين أو إقامة الشاهد الآخر مُقتَصِراً على ذلك سم. ة فود: (الذي مات قبل نُكُولِهِ) أي: وقبل خليفه أسنى.

ة قول (سني): (وأقاموا شاهداً إلخ) سيأتي عن الرّوض مع شَرْحِهِ حُكْمٌ ما لو أقام بعضهم شاهدين. ة فود: (بعد إثباتهم لموته إلخ) عبارة الرّوض مع شَرْحِهِ لا يُحْكَمُ للورثة الذين ادَّعوا لمورثهم ديناً أو عيِّناً إلا إذا اثبتوا أي: أقاموا بينة بالموت والوراثة والمالي أو أقر المدعى عليه بذلك فإذا ادَّعوا لمورثهم

ة فود: (وفي ثبوت نسبه من المدعي بالإقرار ما مر) أي: في استلحاق عبيد غيره قال في شرح الرّوض وقضيته أنه لا يثبت في حق الصغير والمجنون محافظة على الولاء للسيد ويثبت في حق البالغ العاقل إذا صدَّق اه. ة فود: (وبه فارق ما قبله) من عدم حرّية الولد؛ لأن الحجَّة إنما قامت على ملك الأم خاصة وأما الولد فلم يدع ملكه وإنما يقول هو حرُّ الأصل وذلك لا يثبت بالشاهد واليمين. ة فود: (أو بعضهم) هو مع تقريره الآتي كالمشّن كقولهِ الآتي فله إقامة شاهد ثانٍ وضمه إلى الأول من غير تجديد



وانحصارهم فيهم (وخلف مع بعضهم) على استخفاف مؤثره الكل ولا يقتصر على قدر حصته وكذا لو خلفوا كلهم؛ لأنه إنما يثبت بيمينه الملك لمؤثره (أخذ نصيبه ولا يشارك فيه) من جهة البقية؛ لأن الحجة تثبت في حقه وحده وغيره قادر عليها بالحلف ولأن يمين الإنسان لا يغطي بها غيره وبهذين فارق.....

ملكاً وأقاموا ملكاً وأقاموا شاهداً وخلفوا معه ثبت الملك له وصار تركه يقضي منها ديونه ووصاياه وإن امتنعوا من الحلف وعليه ديون ووصايا لم يخلف من أرباب الديون والوصايا أحد وإن لم يكن في التركة وفاة بذلك كظهيره في الفلوس إلا الموصى له بمعين من عين أو دين ولو مشاعاً كنصف فله أن يخلف بعد دغواه ليعين حقه فيه وإن خلف مع الشاهد بعضهم أخذ نصيبه ولم يشاركه فيه من لم يخلف من الغائبين والحاضرين ويقضي من نصيبه قسطه من الدين والوصية لا الجميع اه بخلف.

• قوله: (وانحصارهم فيه) كذا في النهاية لكن قضية ما مر آتفاً عن الرّوض مع شرحه أن إثباته ليس بشرط وهو قضية صنع المُنفي أيضاً فليراجع ثم رأيت قال الرّشيد قوله بعد إثباتهم لمؤثره وإزتهم منه وانحصارهم فيهم أي: بالبينة الكاملة أو الإقرار وأشار بما ذكره من هذه الثلاثة إلى شروط دغوى الوارث الإزث لكن يتأمل قوله: وانحصارهم فيهم مع قوله أو بعضهم اه. • قوله: (على استخفاف مؤثره الكل إلخ) ولا منافاة بين هذا وما يأتي في قوله ونحو هو ومن تبعه إلخ لأن الدغوى هنا وقعت بجميع المال بخلاف ما يأتي ع ش وفي الأسنى عقب قول الرّوض والحالف من الورثة يخلف على الجميع ما نصه لا على حصته فقط سواء أخلف كلهم أو بعضهم؛ لأنه يثبت لمؤثره لا له فيخلف كل منهم على ما نقل عن الماوردى أن مؤثره يستحق على هذا كذا أو أنه يستحق بطريق الإزث عن مؤثره من دين جملته كذا وكذا اه. وفيه قبل هذا ما يشير إلى أن ما يقتضيه ما نقل عن الماوردى من وجوب دغوى البعض جميع الحق مزجوح وأن الرجوع ما قاله الرّزكشي من جواز دغوى البعض قدر حصته ويتأيد بذلك ما مر آتفاً عن ع ش من أن البعض إذا ادعى قدر حصته يخلف عليه فقط كأن يقول والله إنه يستحق عليّ هذا بطريق الإزث عن مؤثره كذا خلافاً لما في سم. • قوله: (في حقه) أي: الحالف. • قوله: (وغيره قادر عليها بالحلف) أي: فحينئذ لم يفعل صار كالتارك لحقه أسنى ومفني. • قوله: (ولأن يمين الإنسان لا يغطي إلخ) ولو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يخلف لبعض المدعى

شهادته كالدغوى وقوله: وفارق إلخ وقول المثني الآتي فإذا زال علته خلف وأخذ بغير إعادة شهادة وقوله هو بعده واستثناف دغوى؛ لأنهما وجداً أولاً من الكامل خلافاً عن الميث مصرح بأن غير المدعى من بقية الورثة له الاتصاف على اليمين مع الشاهد وعلى إقامة شاهد ثان مع الأول من غير حاجة إلى دغوى أو إعادة شهادة الأول بل بمجرد حضوره بين يدي القاضي له أن يبدأ باليمين أو إقامة الشاهد الآخر مقتصرًا على ذلك. • قوله: (ولأن يمين الإنسان لا يغطي بها غيره) لو ادعى بعض الورثة فأنكر المدعى عليه ونكل عن اليمين فهل يخلف البعض المدعى وحينئذ فهل تثبت حصته فقط أو الجميع؛ لأن اليمين المزودة بالإقرار وهل يُمنع ذلك بأنها كالإقرار في حق الحالف فقط فليحترز.

ما لو ادّعى داراً إزناً فصَدَّقَ المُدَّعى عليه أحدهما في نصيبه وكذَّبَ الآخرَ فإنَّهما بَشَرٌ كان فيه وكذا لو أَقرَّ بدين الميت فأخذَ بعضُ ورثته قدرَ حصته ولو بغيرِ دَعْوَى ولا إِذْنٍ من حاكمِ فَلِلْبَقِيَّةِ مُشَارَكَةٌ فيه ولو أخذَ أحدُ شُرَكَاءِ في دارٍ أو منفعتهما ما يَخُصُّه من أَجرتها لم يُشارِكْهُ فيه البقية كما أَفهمه التعليلُ الأولُ ولو ادَّعى غَريمٌ من غُرماءِ مدين مات على وارثه أنك وضعتَ يَدَكَ من ثركه على ما يفي بحقي فأنكر وخلفَ له أَنه لم يَضَعْ يَدَهُ على شيءٍ منها لم تُكفِهِ هذه اليمينُ لِلْبَقِيَّةِ بل كُلُّ مَنْ ادَّعى عليه منهم بعدها بوضعِ اليدِ يَحْلِفُ له.....

وحَيْثُذِ فَهَلْ تَبَيَّنَتْ حِصَّتُهُ فَقَطْ أو الجميعُ لأن اليمينَ المزدودةَ كالإقرارِ وَهَلْ يُمَنَعُ ذلكَ بآنها كالإقرارِ في حقِّ الحَالِفِ فَقَطْ فَلْيَحْرُزْ سم أقولُ قَضِيَّةٌ كُلُّ من تَغْلِيظِي الشارحُ ثُبُوتُ حِصَّتِهِ فَقَطْ وَاللهُ أَغْلَمُ .

• قُودُ: (ما لو ادَّعى داراً إزناً) أي: ولم يَقُولَا قَبْضُناها. • قُودُ: (ولو بغيرِ دَعْوَى ولا إِذْنِ الحاكمِ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ وَلَوْ بَدَعُوْا وَإِذْنِ الحاكمِ. • قُودُ: (كما أَفهمه التعليلُ الأولُ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَضَ كَوْنُ الْأَخِذِ بِسَبْقِ دَعْوَى وإقامةِ شَهِيدٍ وَخَلِيفٍ معه سَيِّدُ عُمُرٍ بَقِيَ أَنَّهُ لَا يَظْهَرُ حَيْثُذِ وَجْهَ تَخْصِيصِ التَّغْلِيلِ الْأَوَّلِ بِالذِّكْرِ فَإِنَّ الثَّانِي حَيْثُذِ يُفْهَمُ أَيْضاً فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يُفَرَضَ كَوْنُ الْأَخِذِ بِتَضَدِّقِ المُدَّعى عليه أَحَدَهُما في نَصيبِهِ دونَ الْآخَرِ وَاللهُ أَغْلَمُ. • قُودُ: (هَلَى ما يفي بحقي) أي: كَلَّا أو بَعْضًا. • قُودُ: (لَمْ تُكْفِهِ هَذِهِ اليمينُ الْخُ) عبارةٌ عِمَادِ الرُّضَا .

(مَسْأَلَةٌ): إِذَا تَبَيَّنَتْ لِجَمَاعَةٍ حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ حَلَفَ لِكُلِّ مِنْهُمْ يَمِينًا وَلَا يَكْفِي لَهُمْ يَمِينٌ وَاحِدَةً وَإِنْ رَضُوا بِهَا كَمَا لو رَضِيَتِ الْمَرْأَةُ فِي الدَّعْوَى أَنْ يَخْلِفَ زَوْجُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً. وهي مُوَافَقَةٌ لِمَسْأَلَةِ الْبُلْقِينِي فِي تَعَدُّدِ الْمُسْتَحِقِّ وَاتِّحَادِ المُدَّعى عَلَيْهِ ثُمَّ قَضِيَّةٌ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لِأَنَّ الدَّعْوَى وَقَعَتْ الْخُ الْاِخْتِيَاءُ فِيهَا أَي: مَسْأَلَةٌ عِمَادِ الرُّضَا بِيَمِينٍ وَاحِدَةٍ إِذَا وَقَعَتِ الدَّعْوَى مِنْهُمْ سَمِ اخْتِيَصَارَ. • قُودُ: (مَنْهُمْ) أَي:

• قُودُ: (وكذا لو أَقرَّ بدينٍ لِمَيِّتٍ فَأَخَذَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ قَدْرَ حِصَّتِهِ الْخُ) وَفِي الرُّوَيْسِ وَشَرَحَهُ هُنَا وَإِنْ ادَّعى بَعْضُ الْوَرَثَةِ لَا بَعْضُ الْمَوْصَى لَهُمْ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ ثَبَّتَ الْجَمِيعُ وَاسْتَحَقَّ الْغَايِبُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ بِلَا إِعَادَةِ شَهَادَةٍ وَعَلَى الْقَاضِي بَعْدَ تَمَامِ الْبَيِّنَةِ الْاِئْتِزَاعُ لِلصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ أَي: لِنَصِيْبِهِمَا دَيْنًا أَوْ عَيْنًا ثُمَّ يَأْمُرُ بِالْتَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْغِنَةِ وَأَمَّا نَصِيْبُ الْغَايِبِ فَيَقْبِضُ لَهُ الْقَاضِي الْعَيْنَ وَجُوبًا لَا الدَّيْنَ فَلَا يَجِبُ قَبْضُهُ لَهُ بَلْ يَجُوزُ كَمَنْ أَقرَّ بِدينٍ لِغَايِبٍ وَأَخْضَرَهُ الْقَاضِي وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الشَّرِكَةِ أَنَّ أَحَدَ الْوَرَثَةِ لَا يَقْرَدُ بِقَبْضِ شَيْءٍ مِنَ الثَّرِكَةِ وَلَوْ قَبِضَ مِنَ الثَّرِكَةِ شَيْئًا لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهُ بَلْ يُشَارِكُهُ فِيهِ بِقِيَّتِهِمْ وَقَالُوا هُنَا يَأْخُذُ الْحَاضِرُ نَصيبَهُ وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْغِنَةَ لِلشَّرِيكِ هُنَا عُلْزًا فِي تَمَكِينِ الْحَاضِرِ مِنَ الْاِئْتِزَاعِ حَيْثُذِ وَإِذَا خَضَرَ الْغَايِبُ شَارَكَهُ فِيمَا قَبْضَهُ وَيَقْبِضُ وَكِلُ الْغَايِبِ فِيمَا مَرَّ وَجُوبًا الْعَيْنَ وَالدَّيْنَ وَيَقْدَمُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْقَاضِي كَمَوْكِلِهِ لو كَانَ حَاضِرًا وَمِثْلُهُ وَلِيُّ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ إِنْ كَانَ لهما وَلِيٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ اهْ بِاخْتِيَصَارِ نَحْوِ التَّعَالِيلِ. • قُودُ: (فَلِلْبَقِيَّةِ مُشَارَكَةٌ الْخُ) عبارةٌ عِمَادِ الرُّضَا فَيَظْهَرُ أَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُشَارَكَهُ فِيهِ اه. • قُودُ: (بَلْ كُلُّ مَنْ ادَّعى عَلَيْهِ مِنْهُمْ بَعْدَهَا بَوْضْعِ الْيَدِ يَخْلِفُ لَهُ الْخُ). (مَسْأَلَةٌ): إِذَا تَبَيَّنَتْ لِجَمَاعَةٍ

هذا ما أفتى به البلقيني ورُدَّ بقولهم لو ادَّعى حقًا على جميع فردوا عليه اليمين أو أقام شاهدًا ليحلف معه كفته يمين واحدة، وقولهم لو ثبت إعسارُ مدين وطلب غرماؤه تخليفه أجبوا ويكفيه يمين واحدة ولو ثبت إعساره يمينه فظهر له غريم آخر لم يكن له تخليفه وقد يجاب بأن ما عدا الأخيرة قد لا يَرُدُّ عليه؛ لأنَّ الدعوى وقَعَتْ منهم أو عليهم فوقعت اليمين لجميعهم بخلافه في مسألة البلقيني وأنا الأخيرة فالإعسارُ فيها خَصْلَةٌ واحدة وقد ثبت والظاهرُ دَوامه فلم يجب الثاني للتخليف عليه بخلاف وضع اليد فإنه إذا انتفى باليمين الأولى ليس الظاهرُ دَوامه فوجبَت اليمين على نفيه لكلِّ مُدَّع به بعدُ من الغرماء ويكفي في دعوى ذَيْن على مَيِّت حضور بعض ورثته لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر ولو أقرَّ بذَيْن لِمَيِّت ثم

الغرماء. ٥. فُود: (هذا ما أفتى به البلقيني) مُتَمَدِّع ش. ٥. فُود: (كفته إلخ) أي: في يمين الرَّدِّ ويمينه مع شاهده. ٥. فُود: (بأن ما عدا الأخيرة) هي قوله: لو ثبت إعساره يمينه إلخ ش. ٥. فُود: (لأنَّ الدعوى إلخ) إيضاحه إن طَلَبَ اليمينَ في مسألة البلقيني في دَعَاوى مُتَمَدِّدَةٍ بَعْدَ الغرماء فَتَعَدَّدَتْ بَعْدَهَا وَهنا في دَعَاوى واحدة فَانْتَهَى بِوَاحِدَةٍ ش. ٥. فُود: (وقَعَتْ منهم) أي: في الثانية وقوله: أو عليهم أي: في الأولى ش. ٥. فُود: (فلم يجب الثاني) أي: من الغرماء. ٥. فُود: (ليس الظاهرُ دَوامه) أي: انقضاء الوضع. ٥. فُود: (لكن لا يتعدى الحكم إلخ) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملِي وصَرَّحَ به الغزِّي في أدب القضاء فقال لو مات رَجُلٌ فادَّعى شَخْصٌ حَقًّا عليه أو عَيْنًا في يده فالحُضْمُ إِمَّا الوصي إن كان أو بعض الورثة البالغين كما تَقَدَّمَ وإذا أقام بَيِّنَةٌ على بعض الورثة لم يَنْفِذِ الحُكْمُ إلى جميع الورثة. قال السُّبْكِي: إذا ادَّعى أَنَّهُ أَرَشَدَ المَوْجُودِينَ وَتَعَلَّقَتْ دَعْوَاهُ بِالْمُسْتَحَقِّينَ فَلَا بُدَّ مِنْ حُضُورِ مَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ فَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ وَلَوْ تَعَلَّقَتْ بِغَيْرِهِمْ كَطَلَبِ الأُخْرَى مِنْ سَاكِنٍ فَلَا يَتَعَدَّى الحُكْمُ إِلَيْهِمْ اهـ. كَلَامُ أدب القضاء وهذا يُفِيدُ أَنَّهُ يُحْتَاجُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الحَاضِرِ إِلَى اسْتِنَافِ إِقَامَةِ البَيِّنَةِ والحُكْمِ وَأَنَّهُ بَدُونِ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ الوَفَاءُ مِنْ حَصَّتِهِ وقوله: كما تَقَدَّمَ إشارةً إِلَى قوله قُبِيلَ ذَلِكَ والمُتَّجِهَةُ الْجُزْمُ بِجَوَازِ سَمَاعِ الدَّعْوَى فِي وَجْهِ البَغْضِ مِنَ الْوَرْتَةِ وَالْمُسْتَحَقِّينَ لِلْوَقْفِ سَم. ٥. فُود: (لكن لا يتعدى الحكم إلخ) سِيَّاتِي لَهُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الدَّعْوَى وَالبَيِّنَاتِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ عَقْدًا مَالِيًّا كَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ كَفَى الإِطْلَاقُ

حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ حَلَفَ لِكُلِّ مِنْهُمْ يَمِينًا وَلَا يَكْفِيهِ لَهُمْ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ وَإِنْ رَضُوا بِهَا كَمَا لَوْ رَضِيَتْ الْمَرْأَةُ فِي اللِّمَانِ أَنْ تُحَلِّفَ زَوْجَهَا مَرَّةً وَاحِدَةً. ٥. فُود: (هذا ما أفتى به البلقيني) مَسْأَلَةُ البلقيني مُوَافَقَةٌ لِمَسْأَلَةِ عِمَادِ الرُّضَا فِي تَعَدُّدِ الْمُسْتَحَقِّ وَاتِّحَادِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَكْسُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَيْهِ. ٥. فُود: (ما عدا الأخيرة منه) فَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ تَعَدُّدِ الْمُسْتَحَقِّ وَاتِّحَادِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَيْنَ عَكْسِهِ وَجِبَابُ عَنْ الْآخِرَةِ فِيمَا اعْتَرَضَ بِهِ عَلَى الْبَلْقِينِي فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فُود: (لأنَّ الدعوى وقَعَتْ منهم أو عليهم إلخ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ الْاِحْتِفَاءُ بِيَمِينِ وَاحِدَةٍ فِي مَسْأَلَةِ عِمَادِ الرُّضَا الْمُسْطَرَّةَ بِالْهَامِشِ إِذَا وَقَعَتْ الدَّعْوَى مِنْهُمْ. ٥. فُود: (لكن لا يتعدى الحكم لغير الحاضر) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملِي وصَرَّحَ به الغزِّي فِي أدب القضاء فِي الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ

ادَّعى أداعه إليه وآته نسى ذلك حالة إقراره شيمت دعواه لتخليف الوارث كما في الإقرار وتقبل بيئته بالأداء رعاية لاحتمال نسيانه كما أخذه بعضهم من قولهم لو قال لا بيئته لي ثم أتى بيئته قبلت لاحتمال نسيانه لها وفيه نظر والفرق ظاهر إذ كثيراً ما يكون للإنسان بيئته ولا يعلم بها فلا تناقض بخلاف تلك. (ويطلب حق من لم يحلف) من اليمين (بنكوله إن حضر) في البلد وقد شرع في الخصومة أو شمر بها (وهو كامل) حتى لو مات لم يحلف وارثه ولو مع شاهد يقيمه؛ لأنه تلقى الحق عن مؤثره وقد بطل حقه بنكوله وخرج بقولي من اليمين البيئته فلا يطلب حقه منها فله إقامة شاهد ثان وضمه إلى الأول من غير تجديد شهادته كالدعوى لتصير بيئته كاملة كما لو أقام مدعٍ شاهداً ثم مات فلو ارثه إقامة آخر.....

في الأصح ما نصه لكن لا يحكم أي: القاضي إلا بعد إغلام الجميع بالحال فانظره مع ما هنا رشدي. • فؤد: (وتقبل بيئته بالأداء إلخ) جزم به النهاية. • فؤد: (والفرق ظاهر إلخ) ظاهر المنع. • فؤد: (من اليمين) إلى قوله وفارق في النهاية وكذا في المضي إلا قوله وقد شرع إلى المشي. • فؤد: (إن حضر في البلد) أي: بحيث يمكن تحليله مضي. • فؤد: (وقد شرع في الخصومة) سيذكر مختزؤه. • فؤد: (أو شمر بها) محل تأمل بل في مفهومه وقفة ظاهرة فليراجع. • فؤد (سني: (وهو كامل) أي: ببلوغ وعقل مضي. • فؤد: (حتى لو مات) أي: بعد نكوله مضي. • فؤد: (لأنه تلقى الحق من مؤثره وقد بطل إلخ) وقيل لا يطلب حقه بل له أن يحلف هو ووارثه؛ لأنه حقه فله تأخيرهُ ورجحه الإسنادي ويمكن أخذاً بما مر حمل الأول على ما إذا لم يثبت حيث مال الميت فلا يحتاج بقية الورثة إلى حلف إن لم يكونوا خلفوا وقضية التعليلين المازنين عند قول المصنف ولا

الباب الأول في الدعاوى فقال: مسألة لو مات رجل فادعى شخص حقاً عليه أو عيناً في يده فالخصم إما الوصي إن كان أو بعض الورثة البالغين كما تقدم وقال السمرقندي من الحنفية إذا أقام بيئته على بعض الورثة نفذ على جميع الورثة؛ لأن الحكم إنما هو على الميت فالوارث الواحد ينجزئ في ذلك قال وليس له أن يثبت حقه في وجه غريم له على الميت دين؛ لأنه ليس خصماً على الميت اهـ ومذهبنا مثله إلا في قوله إن الحكم يمتد إلى جميع الورثة قال الشبكي في فتاويه إذا ادعى أنه أرشد الموجودين وتعلقت دعواه بالمستحقين فلا بد من حضور من يدعى عليه فإذا حكم عليه لا يمتد إلى غيره ولو تعلقت بغيرهم كطلب الأجرة من ساكن فلا يمتد الحكم إليهم اهـ. لفظ آداب القضاء وهذا يفيد أنه يحتاج بالنسبة لغير الحاضرين إلى استئناف إقامة البيئته والحكم وآته بدون ذلك لا يلزمه الوفاء من حصته وقوله: أو بعض الورثة البالغين كما تقدم إشارة إلى كلام ذكره قبيل ذلك منه قوله: والمُتَّجِه الجزم بجواز سماع الدعوى في وجه البعض من الورثة والمستحقين للوقوف نعم لا يجوز الحكم إلا بعد الإغذار لهم وإعلامهم بالحال اهـ وقوله: نعم لا يجوز الحكم هل المراد بالنسبة لغير الحاضرين أما بالنسبة للحاضرين فجائز بدليل ما نقله عن الشبكي.

وفارق ذلك غير الوارث كباغني وأخي الغائب أو الصبي مؤزك بكذا وأقام شاهداً أو خلف معه فإنه إذا قديم الغائب أو كمل الصبي تجب إعادة الدعوى والشهادة مع اليمين أو مع شاهد آخر بأن الدعوى في الإرث لواحده وهو الميت ولهذا تفتى ذبونه من المأخوذ وفي غير الإرث الحق لأشخاص فلم تقع البيئة والدعوى لغير المدعي من غير إذن ولا ولاية وخرج بقوله بشكوله توقفه عن اليمين فلا ينطّل حقه من اليمين حتى لو مات قبل التناول خلف وارثه على الأوجه الذي أفهمه كلام الزافعي أما حاضره لم يشترع أو لم يشتر فكصبي ومجنون في قوله (فإن كان) من لم يحلف (غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً فالمذهب أنه لا يقبض نصيبه) بل يوقف الأمر على علمه أو حضوره أو كماله (فإذا زال عذره) بأن علم أو قديم أو بلغ أو أفاق (خلف

يشارك فيه أن من أخذ حبيزاً شيئاً شريك فيه رشيدى . ٥ فود: (وفارق) إلى وخرج إلخ الأنسب الأخصر تأخيرهُ وذخرهُ بدّل قوله الاتي ومن ثم إلى أما لو تغيّر . ٥ فود: (وفارق ذلك) أي: قوله فله إقامة شاهد ثانٍ إلخ . ٥ فود: (كباغني) أي: أو صبي لي . ٥ فود: (أو الصبي) أي: أو المجنون . ٥ فود: (تفتى ذبونه) أي: على التفصيل المتقدم عن الرّوض مع شرحه . ٥ فود: (وخرج) إلى قول المتن ولا تجوز في النهاية والمغني . ٥ فود: (فلا ينطّل حقه إلخ) أي: وإن طال الزمن ع ش . ٥ فود: (حتى لو مات قبل التناول إلخ) أي: ولم يصدّر منه ما ينطّل حقه مغني . ٥ فود: (خلف وارثه إلخ) أي: وإن لم يبعد الدعوى والشهادة روض مع شرحه ومغني . ٥ فود: (أو لم يشتر) اللائق التغير بالواو دون أو اه سيد عمر وع ش ويجبرمي أقول بل اللائق قلب المطف . ٥ فود: (فكصبي ومجنون إلخ) أي: في بقاء حقه مغني .

٥ قول (سني): (فإن كان غائباً أو صبيّاً أو مجنوناً إلخ) وإن ادعى بعض الورثة لا بعض الموصى لهم وأقام شاهدين ثبت الجميع واستحق الغائب والصبي والمجنون بلا إعادة شهادة وعلى القاضي بعد تمام البيئة الانتزاع لنصيب الصبي والمجنون ديتا كان أو عيتا ثم يأمر بالتصرف فيه بالغلبة وأما نصيب الغائب فيقبض له القاضي العين وجوباً ولا يجب قبضه للدين بل يجوز كمن أقر بدين لغائب وأخضره للقاضي ويؤجر القاضي العين لثلاث يموت المنافع وقد مر في كتاب الشركة أن أحد الورثة لا يتفرد بقبض شيء من الشركة ولو قبض منها شيئاً لم يتعين له بل يشاركه فيه بقيتهم وقالوا هنا يأخذ الحاضر نصيبه وكأنهم جعلوا غيبة الشريك هنا عذراً في تمكين الحاضر من الانفراد حبيزاً وإذا حضر الغائب شاركه فيما قبضه ويقبض وكيل الغائب فيما مر وجوباً العين والدين ويقدم في ذلك على القاضي كمولاه لو كان حاضراً أو مثله ولي الصبي والمجنون إن كان لهما ولي كما صرح به ابن أبي الدّم اه روض مع شرحه باختصار سم . ٥ فود: (بل يوقف الأمر إلخ) ولا ينتزع من يد المدعى عليه مغني .

٥ قول (سني): (فإذا زال إلخ) وإن مات الغائب أو الصبي أو المجنون خلف وارثه وأخذ حصته وإن كان الوارث هو الحالف أولاً فلا تحسب بيمينه الأولى روض مع شرحه .

٥ فود: (أما حاضره لم يشترع أو لم يشتر فكصبي ومجنون) كما قال الشيخان: إنه يتبني .

وأخذَ حِصْنَهُ (بغيرِ إعادةِ شَهادَةٍ) ما دَامَ الشَّاهِدُ باقِيًا بحَالِهِ واستغْنافِ دَعْوَى؛ لَأَنَّهُمَا وُجِدَا  
أَوَّلًا مِنَ الكَامِلِ خلافةً عَنِ المَيِّتِ ومن ثَمَّ لو كانَ ذلكَ في غيرِ إزْبِ كاشَرتُ أَنَا وأخي وهو  
غائِبٌ مثلاً أو أوصى لَنَا بِكَذَا وَجَبَتْ إِعادَتُهُمَا أَمَّا لو تَغَيَّرَ حَالُ الشَّاهِدِ فلا يَحْلِفُ كما رَجَحَهُ  
الأَذْرَعِيُّ وغيرُهُ؛ لَأَنَّ الحَكَمَ لم يَتَّصِلْ بِشَهادَتِهِ إلا في حَقِّ الحَالِفِ أَوَّلًا دونَ غيرِهِ وَبَحَثَ هو  
وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الإِعادَةِ فيما ذُكِرَ إذا كانَ الأَوَّلُ قد ادَّعى الكُلَّ فإن ادَّعى بِقَدْرِ حِصْنِهِ  
فلا بُدَّ مِنَ الإِعادَةِ جِزْئًا. (ولا تَجوزُ شَهادَةُ عَلى لِعَلى.....)

• فَوَدَّ: (واستغْنافِ إلخ) أي: وبغيرِهِ. • فَوَدَّ: (لأنَّهُما إلخ) أي: الدَّعْوَى والشَّهادَةُ. • فَوَدَّ: (وَجِدَا)  
الأَوَّلَى الثَّانِيَّ. • فَوَدَّ: (ومن ثَمَّ) أي: من أَجلِ أَنَّ كُلاًَّ مِنْهُمَا صَدَرَ مِنَ الكَامِلِ خلافةً عَنِ المَيِّتِ ع  
ش. • فَوَدَّ: (كاشَرتُ إلخ) عِبارةُ المُغْنِي كما لَو ادَّعى أَنَّهُ أو صَى لَهُ وإِخِيه الغائِبِ أو الصَّبِيِّ أو  
المَجْنُونِ أو اشَرتُ أَنَا وأخي الغائِبُ مِنْكَ كَذَا وأقامَ شَاهدًا وحَلَفَ مَعَهُ فَإِنَّهُ لا بُدَّ هُنَاكَ مِنْ تَجْدِيدِ  
الدَّعْوَى والشَّهادَةِ إذا بَلَغَ الصَّبِيُّ أو أَفاقَ المَجْنُونُ أو قَدِمَ الغائِبُ ولا يُؤْخَذُ نَصِيبُ الصَّبِيِّ أو المَجْنُونِ  
أو الغائِبِ قَطْعًا لَأَنَّ الدَّعْوَى فِي الميراثِ عَنِ المَيِّتِ وهو واجِدٌ والوَرِاثُ خَلِيقَتُهُ وَفِي غيرِهِ الحَقُّ  
لِأَشْخاصِ إلخ. • فَوَدَّ: (أَمَّا لو تَغَيَّرَ حَالُ الشَّاهِدِ) أي: بِما يَقْتَضِي رَدَّ شَهادَتِهِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَلا يَحْلِفُ)  
أي: مَعَ ذلكَ الشَّاهِدِ وَلَهُ الحَلِفُ مَعَ غيرِهِ بِغَيْرِ مِ. • فَوَدَّ: (كما رَجَحَهُ الأَذْرَعِيُّ إلخ) أي: مِنْ وَجْهَيْنِ  
فِي الرُّوضَةِ وأَصْلُها سَم. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ هو إلخ) عِبارةُ المُغْنِي وَمَحَلُّ عَدَمِ الحَاجَةِ إلى إِعادَةِ الشَّاهِدِ  
إِلخ كما قالَهُ الزَّرْكَشِيُّ فيما إذا كانَ إلخ. • فَوَدَّ: (إذا كانَ الأَوَّلُ قد ادَّعى الكُلَّ إلخ) وَلِسَمَّ هُنا كَلامٌ طَوِيلٌ  
مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَن ع ش عِنْدَ قولِ الشَّارِحِ عَلى اسْتِحْقاقِ مَوَرِّثَةِ الكُلِّ إلخ وَالظَّاهِرُ ما مَرَّ كما تَبَيَّنَا عَلَيهِ  
هُنَاكَ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (ولا تَجوزُ إلخ) شُرُوعٌ فِي بَيانِ مُسْتَدِّ عِلْمِ الشَّاهِدِ مُغْنِي عِبارةُ شَرْحِ الرُّوضِ مَعَهُ وَقَدْ

• فَوَدَّ: (كما رَجَحَهُ الأَذْرَعِيُّ) مِنْ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُها. • فَوَدَّ: (إذا كانَ الأَوَّلُ قد ادَّعى الكُلَّ  
إِلخ) زادَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَقِبَ هَذَا الكَلامِ ما نَصَّهُ: وَكَلامُ الماوَزِدِيِّ الآتِي قد يَقْتَضِي أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ أَنَّ  
يَدَّعي الأَوَّلُ جَمِيعَ الحَقِّ اه أشارَ إلى ما نَقَلَهُ بَعْدَ ذلكَ عَنهُ فِي شَرْحِ قولِ الرُّوضِ والحَالِفِ مِنَ الوَرِثَةِ  
يَحْلِفُ عَلى الجَمِيعِ مِمَّا نَصَّهُ فَيَحْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَ عَلى ما يُقِيلُ عَنِ الماوَزِدِيِّ أَنَّ مَوَرِّثَهُ يَسْتَحِقُّ عَلى هَذَا  
كَذا أو أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِطَرِيقِ الإِزْبِ عَنِ مَوَرِّثِهِ مِنْ ذَيْنِ جُمْلَتُهُ كَذَا وَكَذا اه وَتَغْيِيرُهُ بَعْدَهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ يُحْتَمَلُ  
أَنَّ يَكُونُ المُرَادُ مَعَ كَوْنِ الحَلِفِ عَلى الجَمِيعِ أَنَّ تَكُونُ الدَّعْوَى بِالْبُغْضِ وَقَدْ يُسْتَبَدُّ قَلِيلُ راجِعٍ. وَاعْلَمْ  
أَنَّهُ قد يُسْتَشْكَلُ وَجوبُ كَوْنِ الدَّعْوَى والحَلِفِ بِالْجَمِيعِ بِأَنَّهُ ما مانِعٌ مِنْ كَوْنِها بِالْبُغْضِ؛ لَأَنَّ الاقْتِصَارَ  
فِيها عَلى بَعْضِ الحَقِّ والإِغْراضَ عَنِ الباقِي لا مانِعٌ مِنْهُ وَغَايَةُ الأمرِ أَنَّ ما ادَّعى بِهِ وحَلَفَ عَلَيهِ إِنَّمَا  
يَسْتَحِقُّ مِنْهُ بِالْقِسْطِ إلا أَنَّ يَكُونُ المَمْنوعُ الدَّعْوَى بِالْبُغْضِ والحَلِفُ عَلَيهِ عَلى وَجْهِ يَخْصُهُ كَأَن يَدَّعي  
أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ عَشْرَةَ مِنْ جِهَةِ مَوَرِّثِهِ وَيَحْلِفُ عَلى ذلكَ مَعَ كَوْنِ حَقِّ مَوَرِّثِهِ مِائَةً والوَرِثَةُ عَشْرَةُ أو لا إِلا



كَرْنَا وَغَضِبَ) وَرَضَاعٌ (وَالْإِلَافُ وَوِلَادَةٌ) وَزَعَمُ ثُبُوتُهَا بِالسَّمَاعِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أُريدَ بِهَا التَّنَسُّبُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ (إِلَّا بِإِبْصَارٍ) لَهَا وَلِفَاعِلِهَا؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ بِهِ إِلَى الْيَقِينِ قَالَ تَعَالَى ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَقْتُلُون﴾ [الزمر: ٨٦] وَفِي خَبَرٍ «عَلَى مِثْلِهَا أَيْ: الشَّمْسُ فَاشْهَدْ» نَعَمْ، يَأْتِي أَنَّ مَا يَتَعَمَّدُ فِيهِ الْيَقِينُ يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ كَالْمَلِكِ وَالْعَدَالَةِ وَالْإِعْسَارِ وَقَدْ تَقَبَّلَ مِنَ الْأَعْمَى بِفَعْلِ كَمَا يَأْتِي وَيَجُوزُ تَعَمَّدُ نَظَرٍ فَرَجَ زَانٍ وَامْرَأَةٍ تِلْدُ لِأَجْلِ الشَّهَادَةِ؛.....

فَسَمُوا الْمَشْهُودَ بِهِ ثَلَاثَةً أَقْسَامَ أَحَدُهَا مَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الْإِبْصَارِ ثَانِيهَا مَا يَكْفِي فِيهِ الْإِبْصَارُ فَقَطْ وَهُوَ الْأَفْعَالُ وَمَا فِي مَعْنَاهَا لَا يَكْفِي فِيهَا السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ ثَالِثُهَا مَا يَخْتَاجُ إِلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مَعًا وَهُوَ الْأَقْوَالُ. وَاعْتَزَّضَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْحَضَرَ فِي الثَّلَاثَةِ بِجَوَازِ الشَّهَادَةِ بِمَا عَلِمَ بِبَاقِي الْحَوَاسِّ الْخَمْسِ مِنَ الذَّوْقِ وَالشَّمِّ وَاللَّمْسِ كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي مَرَارَةِ الْمَبِيعِ أَوْ حُمُوصَتِهِ أَوْ تَغْيِيرِ رَائِحَتِهِ أَوْ حَرَارَتِهِ أَوْ بُرُودَتِهِ أَوْ نَحْوِهَا وَاجَابَ بَأَنَ فِيمَا اقْتَصَرُوا عَلَيْهِ تَنْبِيْهَا عَلَى جَوَازِ الشَّهَادَةِ بِمَا يُذَكَّرُ بِالْمَذْكُورَاتِ بِجَمِيعِ حُصُولِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَبِأَنَ اغْتِمَادَ الشَّهَادَةِ عَلَى ذَلِكَ قَلِيلٌ وَهُمْ إِنَّمَا ذَكَرُوا مَا تَعَمُّ بِهِ الْحَاجَةُ أَه. قِيلَ وَالشَّهَادَةُ بِالْحَمَلِ وَالْقِيَمَةُ خَارِجَةٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ هُمَا دَاخِلَانِ فِي الْإِبْصَارِ إِذِ الْمُرَادُ الْإِبْصَارُ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَا شَهِدَ بِهِ بِحَسْبِهِ أَه بِاخْتِصَارٍ.

■ قول (سني): (كرنا) أي: وشرب خمر واضطرب وإخياء روض ومغني. ■ فؤد: (وغضب ورضاع) قد يُنافيه ما يَأْتِي قَبْلَ التَّنْبِيْهِ الثَّالِثِ. ■ فؤد: (ورضاع) إِلَى التَّنْبِيْهِ الثَّانِي فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يَجُوزُ إِلَى الْمَنْثَرِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ نَحْوِ رُجَاجٍ إِلَى فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ. ■ فؤد: (النسب إلخ) أي: إثباته نهاية. ■ قول (سني): (إلا بإبصار) فَلَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. ■ فؤد: (لها) إِلَى الْمَنْثَرِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَقَدْ تَقَبَّلَ إِلَى يَجُوزُ وَقَوْلُهُ: وَامْرَأَةٌ تِلْدُ. ■ فؤد: (لها وإفَاعِلُهَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ لَهُ مَعَ فَاعِلِهِ أَه. ■ فؤد: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَقْتُلُون﴾ عِبَارَةُ الْمُغْنِي ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الاسراء: ٣٦] أَه. ■ فؤد: (فاشْهَدْ) أَوْ دَعِ أَسْنَى. ■ فؤد: (نعم يَأْتِي) أي: فِي الْمَنْثَرِ. ■ فؤد: (كما يَأْتِي) أي: أَيْضًا. ■ فؤد: (ويَجُوزُ تَعَمَّدُ نَظَرٍ إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ أي: وَالْمُغْنِي وَيَجُوزُ تَعَمَّدُ النَّظَرِ لِفَرْجِي الزَّانِيَيْنِ لِتَحْمِلِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا هَتَكَ حُرْمَةَ أَنْفُسِهِمَا أَه وَظَاهِرُهُ جَوَازُ مَا ذَكَرَ وَإِنْ سُنَّ السِّرُّ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ السِّرُّ لَا يُطْلَبُ حَالُ الْفِعْلِ سَم.

عَلَى وَجْهِ لَا يَخُصُّهُ كَانَ يَدْعِي أَنْ مَوْرَثَهُ يَسْتَحِقُّ عَلَى هَذَا عَشْرَةَ وَيَخْلِفَ عَلَى ذَلِكَ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْعَشْرَةِ إِلَّا وَاحِدًا فَلَا إِشْكَالَ حَيْثُ تِلْدُ فَلْيُحَرِّزْ. ■ فؤد: (ويَجُوزُ تَعَمَّدُ نَظَرٍ فَرَجَ زَانٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَيَجُوزُ تَعَمَّدُ النَّظَرِ لِفَرْجِي الزَّانِيَيْنِ لِتَحْمِلِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُمَا هَتَكَ حُرْمَةَ أَنْفُسِهِمَا أَه وَظَاهِرُهُ جَوَازُ مَا ذَكَرَ وَإِنْ سُنَّ السِّرُّ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ السِّرُّ لَا يُطْلَبُ حَالُ الْفِعْلِ. ■ فؤد: (ويَجُوزُ تَعَمَّدُ نَظَرٍ فَرَجَ زَانٍ) قَالَ ابْنُ الْقَتِيبِ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الزَّانَا مُنْدُوبٌ سَرُّهُ أَه وَقَضِيَّتُهُ الْجَوَازُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ طَلَبَ السِّرُّ.

لأنَّ كُلًّا مِنْهُمَا هَتَكَ حَرَمَةً نَفْسِيَّةً (وَقَبِلَ) الشَّهَادَةَ عَلَى الْفِعْلِ (وَمِنْ أَصَمٍّ) لِخُصُولِ الْعِلْمِ بِالْمُشَاهَدَةِ وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْمَتْنِ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِقِيَمَةٍ غَيْرِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا بِمَنْ رَأَاهَا وَعَرَفَ أَوْصَافَهَا جَمِيعًا (وَالْأَقْوَالُ كَهَقْدٍ) وَفَسَخَ وَإِقْرَارٍ (يُشْتَرَطُ سَمْعُهَا وَابْصَارُ قَائِلِهَا) حَالُ صُدُورِهَا مِنْهُ وَلَوْ مِنْ وَرَاءِ نَحْوِ زُجَاجٍ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ وَاحِدًا غَيْرَ وَاحِدٍ قَالُوا تَكْفِي الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا مِنْ وَرَاءِ ثَوْبٍ خَفِيفٍ يَشْفُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ كَمَا اقْتَضَاهُ مَا صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي نِقَابِ الْمَرَأَةِ الرَّقِيقِ فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَإِنْ عَلِمَ صَوْتَهُ؛ لِأَنَّ مَا أَمَكَّنَ إِثْرَاكَ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْمَلَ فِيهِ بِغَلْبَةِ ظَنٍّ لِحُجُوزِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ نَعَمْ؛ لَوْ عَلِمَهُ بَيْتٌ وَحْدَهُ وَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْتَ يَشْرُ فِي الْبَيْتِ جَازَ لَهُ اعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَزِهِ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ اثْنَيْنِ بَيْتٍ لَا ثَالِثَ لِهَمَا وَسَمِعَهُمَا يَتِمَّ اقْدَانِ وَعِلْمُ الْمَوْجِبِ مِنْهُمَا مِنَ الْقَابِلِ لِعِلْمِهِ بِمَا لَيْكِ الْمُبِيعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُمَا (وَلَا يُقْبَلُ أَعْمَى) وَمَنْ يُذَكِّرُ الْأَشْخَاصَ وَلَا يُعَيِّرُهَا فِي مَزْمُونِهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتِمَّ اقْدَانُ طَرِيقِ التَّمْيِيزِ عَلَيْهِ مَعَ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ وَإِنَّمَا جَازَ لَهُ وَطءُ زَوْجَتِهِ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ وَمَنْ ثُمَّ

فَوَدَّ: (لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِلَخَ) إِنْ كَانَ ضَمِيرُ الثَّنِيَّةِ لِلزَّانِتَيْنِ فَوَاضِحٌ لَكِنْ تَبَقَّى مَسْأَلَةُ الْوِلَادَةِ بَلَا تَعْلِيلٍ أَوْ لِلزَّانِي وَالْوَالِدَةِ فَهِيَ مَحَلُّ نَظَرٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَالِدَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَالَتِي فِي نَحْوِ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَلَيْتَأَمَّلُ ثُمَّ رَأَيْتُ عِبَارَةَ الْمُغْنِيِّ مُصَرَّحَةً بِقُصْرِ تَعْلِيلِ الْهَنْكِ عَلَى الزَّانِتَيْنِ سَبْدَ عَمَرُ.

فَوَقُلْ (سَبْدُ): (وَقَبِلَ مِنْ أَصَمٍّ إِلَخَ) سَكَتَ عَنِ الْآخِرِ وَسَبَقَ حُكْمُ شَهَادَتِهِ عِنْدَ ذِكْرِ شُرُوطِ الشَّاهِدِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْمَتْنِ إِلَخَ) يَتَأَمَّلُ سَمَاقًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنَ الْمَتْنِ أَنَّ مَبْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الْعِلْمِ مَا أَمَكَّنَ. فَوَدَّ: (إِلَّا بِمَنْ رَأَاهَا وَعَرَفَ إِلَخَ) أَيُّ: وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ حَيْثُ كَانَتْ مِمَّا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَتُسْمَعُ دَعْوَى مَنْ عَصَبَهَا مَثَلًا بِأَنَّهَا تَغَيَّرَتْ صِفَاتُهَا عَنْ وَقْتِ رُؤْيَا الشَّاهِدِ وَتَشْهَدُ بِذَلِكَ عَاشِرُ وَقَوْلُهُ: وَتَشْهَدُ لَعَلَّ صَوَانِهِ وَشَاهِدُهُ. فَوَدَّ: (وَفَسَخَ) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ وَلَا يُقْبَلُ أَعْمَى فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ وَرَاءِ زُجَاجٍ إِلَى فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ. فَوَدَّ: (وَإِقْرَارٍ) أَيُّ: وَطَلَاقٍ رَوْضَ وَمُغْنِي.

فَوَدَّ: (هَلِهَا) أَيُّ: الْأَقْوَالُ. فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي سَمَاعُهُ) أَيُّ: الْقَوْلُ، مُفَرَّغٌ عَلَى الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَزِهِ) سَوَاءٌ كَانَ عَدَمُ الرُّؤْيَا لِظُلْمَةٍ أَوْ وَجُودِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا عَاشِرُ. فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ هَلِمَ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَمَا حَكَاهُ الرَّوْيَانِيُّ عَنِ الْأَصْحَابِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ فِي بَابِ بَيْتٍ فِيهِ اثْنَانِ فَقَطَّ فَسَمِعَ مُعَاقَدَتَهُمَا بِالْبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ كَفَى مِنْ غَيْرِ رُؤْيَا زَيْفَةِ الْبُنْدُجِيِّ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْمَوْجِبَ مِنَ الْقَابِلِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ هَذَا مِنْ هَذَا أَنَّهُ يَصْبُحُ التَّحْمُلُ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّ الْمُبِيعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا كَمَا لَوْ كَانَ الشَّاهِدُ يَسْكُنُ بَيْتًا وَنَحْوَهُ لِأَحَدِهِمَا أَوْ كَانَ جَارَهُ فَسَمِعَ أَحَدَهُمَا يَقُولُ: بِغَنِي يَتَنَكُّ الَّذِي يَسْكُنُهُ فَلَانَ الشَّاهِدُ أَوْ الَّذِي فِي جَوَارِهِ أَوْ عَلِمَ أَنَّ الْقَابِلَ فِي زَاوِيَةِ الْمَوْجِبِ فِي أُخْرَى أَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ بِمُفْرَدِهِ وَالشَّاهِدُ جَالِسٌ بَيْنَ الْبَيْتَيْنِ وَغَيْرُ ذَلِكَ هـ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ أَخْفُ) لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِالظَّنِّ وَمَبْنَى

فَوَدَّ: (وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْمَتْنِ إِلَخَ) يَتَأَمَّلُ.

نص الشافعي رحمه الله على جُلّ وطئها اعتماداً على لمس علامة يعرفها فيها وإن لم يسمع صوتها وعلى أن لَمَسَ زُفْتُ له زوجته أن يمتدّ قول امرأة هذه زوجك وتطأها، وظاهر كلامهم أن له الاعتماد على القرينة القوية أنها زوجته وإن لم يُقَلْ له أحد ذلك (إلا أن تكون) شهادته بنحو استفاضة أو ترجمة أو إسماع ولم يحتج لتمييز؛ أو يَضَع يده على ذكر بفرج فيمسكهما حتى يشهد عليهما بذلك عند قاضٍ؛ لأنّ هذا أبلغ من الرؤية، أو يكون جالساً بفراش لغيره فيفصّبه آخر فيتعلّق به حتى يشهد عليه أو (يُقِرُّ) إنساناً لمعروف الاسم والتَّسَبُّ (في أدنيه) بنحو طلاق أو مالي أو لا في أدنيه بأن كان يده بيده وهو بصيرٌ حال الإقرار ثم عمي (فيتعلّق به حتى يشهد عند قاضٍ به على الصحيح) لإحصول العلم بأنّه المشهود عليه وإن لم يكن في خلوة. (ولو حَمَلها) أي: الشهادة (بصيرٍ ثم عمي) شهد إن كان المشهود له (و) المشهود (عليه)

الشهادة على العلم ما أمكنَ أسنى. ة. فود: (إلا أن تكون) إلى قوله والفرق في المُفني إلا قوله فَعَلْ كذا وقوله: وكذا إلى ولا يخلو. ة. فود: (أن تكون شهادته إلخ) عبارة المُفني ونحوها في شرح المنهج وتقدّم أنّه يصحّ أن يكون الأعمى مترجماً أو مُسمّياً وسيأتي أنّه يصحّ أن يشهد بما يثبت بالتَّسَامُع إن لم يحتاج إلى تعيين وإشارة بأن يكون الرجلُ مشهوراً باسمه وصفته اه. ة. فود: (بنحو استفاضة إلخ) لفظة نحو ليست في كلام غيره ولعلّه أدخل بها التواتر وإن كان معلوماً من الاستفاضة بالأوّل. ة. فود: (أو ترجمة أو إسماع) أي: لكلام الخصم أو الشهود للقاضي أو بالمكس مع شرحه وفي عطف ما ذكر على نحو استفاضة ما لا يخفى. ة. فود: (أو يضع يده على ذكر إلخ) هل هذا الوضع جائز لأجل الشهادة كجواز النظر لأجلها السابق سم. ة. فود: (على ذكر بفرج إلخ) عبارة المُفني على ذكرٍ داخلٍ في فرج امرأة أو دُبُرٍ صبيٍّ مثلاً فأمسكهما ولزمهما حتى شهد عند الحاكم بما عرّفه بمقتضى وضع اليد اه. ة. فود: (فيمسكهما) أي: الشخصين كما هو ظاهر رشدي. ة. فود: (فيمسكهما إلخ) يتّبي أن لا تتوقّف صحّة شهادته عليهما على استمرار الذّكر في الفرج بل يتّبي أن يجب عليه السّعي في التّزّع قطعاً لهذه المعضية سم. ة. فود: (فيفصّبه آخر) أي: أو يتلفه مُفني. ة. فود: (فيتعلّق به) أي: وبالفراش في تلك الحالة أسنى ومُفني. ة. فود: (حتى يشهد عليه) أي: بما عرّفه أو تَضَعُ المِباءَ يدها على قُبُلِ المرأة وخرج منها الولد وهي واضعة يدها على رأسه إلى تكميل خروجِهِ وتعلّقت بهما حتى شهدت بولادته مُفني. ة. فود: (بنحو طلاق) قضية سياقه أنّه لا يجوزُ الشهادة بالطلاق إلا للمعرفة بالاسم والتَّسَبُّ وظاهر أنّه ليس كذلك رشدي. ة. فود: (أولاً في أدنيه) أي: والصورة أن المقرّ مجهول كما يُعلم مما يأتي رشدي. ة. فود: (وإن لم يكن) أي: الإقرار.

ة. فود: (أو يضع يده على ذكر بفرج) هل هذا الوضع جائز لأجل الشهادة كجواز النظر لأجلها السابق أسفل الصفحة السابقة. ة. فود: (فيمسكهما حتى يشهد عليهما) يتّبي أن لا تتوقّف صحّة شهادته عليهما على استمرار الذّكر في الفرج بل يتّبي أن يجب عليه السّعي في التّزّع قطعاً لهذه المعضية.

معروف في الاسم والنسب) فقال: أشهد أن فلان بن فلان فعل كذا أو أقرب به؛ لأنه في هذا كالصير بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك وبحث الأذرع في قوله إذا شهد على زوجته في حال خلوته بها وكذا على بعضه إذا عرف خلوه به حيث لا يقطع بصدقه حيث لا يخلو عن وقفة والفرق بينه وبين ما مر في قولنا نعم، لو علمه بيت إلى آخره ظاهر فإن الصير يعلم أنه ليس ثم من يشتبه به بخلاف الأعمى وإن اختلى به (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن عرف عهته واسمه ونسبه) أي: أباه وجدّه (شهد عليه في حضوره إشارة) إليه ولا يكفي مجرد ذكر الاسم والنسب (و) شهد عليه (عند غيبته) المجوزة للدعوى عليه.....

• قوله: (أو أقرب به) أي: لفلان ابن فلان معني. • قوله: (بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك) نعم لو عني ويدهما أو يد المشهود عليه في يده فشهد عليه في الأولى مطلقاً مع تميزه له من خصمه وفي الثانية لمعروف الاسم والنسب قبلت شهادته كما يحثه الزكشي في الأولى وصرح به أضل الروضة في الثانية معني ومرت الثانية في الشارح أيضاً. • قوله: (ويحث الأذرع في الخ) عبارة شرح الروض معه ولا يجوز أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوته كغيرها اه. زاد المعني خلافاً لما يحثه الأذرع من قبول شهادته اعتماداً على ذلك اه. • قوله: (إذا عرف خلوه به) قال الأذرع: ويعرف كونه خالاً به باعتراف المشهود عليه بخلوها في الوقت الذي نسب إليه الإقرار فيه رشدي. • قوله: (حيث لا حاجة إليه. • قوله: (ولا يخلو عن وقفة) معتمد ش.

• قوله (س): (ومن سمع قول شخص الخ) قال في الروض: ولو سمع اثنين يشهدان أن فلاناً وكل هذا بالبيع لكذا وأقرب أي: الوكيل بالبيع شهد على إقراره بالبيع أي: لأنه سمعه ولا يشهد بالوكالة أي: لأنه لم يسمعه اه. وقال شارحه: وله أن يشهد بشهادة الشاهدين بالوكالة كما يعلم مما يأتي اه. • قوله: (أي: أباه) إلى قوله كما قاله ابن أبي الدّم في المعني إلا قوله المجوزة إلى المعني. • قوله: (ولا يكفي مجرد ذكر الاسم الخ) في الروض وشرحو.

(فرغ): لو قال: ادّعي أن لي على فلان ابن فلان الفلاني كذا فلا بُد في صحة الدعوى أن يقول مع ذلك وهو هذا إن كان حاضراً ولا يكفي فيه ادّعي أن لي على فلان ابن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه. وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه سم أقول ويؤيد التوقف ما يأتي في المشهود عليه الغير الحاضر من أن المدار فيه على المعرفة ولو بمجرد لقب خاص به. • قوله: (المجوزة للدعوى الخ) أي: بأن كان فوق مسافة العدوى أو توازي أو تعزّز عميرة وزيادتي وعنايتي اه بغيري.

• قوله: (ولا يكفي مجرد ذكر الاسم والنسب الخ) وفي الروض وشرحه أيضاً فرغ: ولو قال ادّعي أن لي على فلان بن فلان الفلاني كذا فلا بُد في صحة الدعوى أن يقول المدعي مع ذلك وهو هذا إن كان حاضراً ولا يكفي فيه ادّعي عليّ فلان بن فلان كذا من غير ربط بالحاضر اه وظاهره عدم الكفاية من غير ربط بالحاضر ولو مع القطع بعدم احتمال الالتباس وقد يتوقف فيه.

وقد مرّت (وموته باسمه ونسبه) ممّا ليحصل التمييز بهما دون أحدهما أمّا لو لم يعرف اسم جدّه فيجزئّه الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه إنّ عرفه القاضي بذلك وإلا فلا كما جمع به في المطلب بين كلامهم الظاهر التنافي في ذلك بل يكفي لقب خاصّ كسلطان مضرّ فلان ولو بعد موته قال غيره: وبه يزول الإشكال في الشهادة على عتقاء السلطان والأمراء وغيرهم فإنّ الشهود لا يعرفون أنسابهم غالباً فيكفي ذكر أسمائهم مع ما يُميّزهم من أوصافهم وعليه العمل عند الحكّام وارتضاه البلقيني وغيره قال شارح وقد اعتمدت شهادة من شهد على فلان المتوفى التاجر بكذا في سوق كذا إلى وقت وفاته وعلم أنّه لم يسكنه في ذلك الوقت غيره وحكمت بها.

(تنبيه) منهم كثيراً ما يعتمد الشهود في الاسم والتسبب قول المشهود عليه ثمّ يشهد بهما في

هـ قوله: (وقد مرّت) أي: في آخر باب القضاء على الغائب.

هـ قوله (سب): (وموته) أي: ودفعه مُني. هـ قوله: (أمّا لو لم يعرف إلخ) مفهومه إجزاء الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه إذا عرف اسم جدّه وإنّ عرفه القاضي بدونه وفيه نظر سم أقول: ويصريح بالنظر ما يأتي عن المُني أيضاً وسلم عن النظر قول المُني والروض مع شرحه ما نصّه فإنّ عرف اسمه واسم أبيه دون جدّه شهد بذلك ولم يُقدِّم شهادته به إلا إنّ ذكر القاضي أمارات يتحقّق بها نسبه بأن يُميّز بها عن غيره فله أن يحكم بشهادته حيثيذاه. هـ قوله: (في ذلك) أي: في إجزاء الاقتصار على اسمه واسم أبيه.

هـ قوله: (بل يكفي إلخ) عبارة المُني والحاصل أنّ المدار على المعرفة ولو بمجرّد لقب خاصّ كالشهادة على السلطان بقوله: أشهد على سلطان الديار المصرية أو الشامية فلان فإنه يكفي ولا يحتاج معه إلى شيء آخر ولو كان بعد موته ويدلّ لذلك قول الرافعي بعد اشتراطه ذكر اسمه واسم أبيه وجدّه وجليته وصنّفته وإذا حصل الإغلام ببعض ما ذكرناه اكتفى به اهـ. قال ابن شُهبة: وبه يزول الإشكال إلخ قال أي: ابن شُهبة وقد اعتمدت على شهادة من شهد على فلان التاجر المتوفى في وقت كذا الذي كان ساكناً في الحانوت الفلاني إلى وقت وفاته إلخ وقال البلقيني: فالمدار على ذكر ما يُعرف به كيف كان قال: ومقتضى كلام الإمام أنّ الشهادة على مُجرّد الاسم قد تنفع عند الشهرة وعدم المشاركة اهـ.

هـ قوله: (مع ما يُميّزهم إلخ) تبيّن في الشهادة على عتقاء السلطان رشيدى. هـ قوله: (ارتضاه البلقيني إلخ) مُعتمد ع س. هـ قوله: (لم يسكنه) عبارة المُني لم يسكن في ذلك الحانوت اهـ. هـ قوله: (تنبيه منهم إلخ) عبارة شرح الروض معه فلو تحمّلها على من لا يعرفه وقال له: اسمي ونسبي كذا لم يفتّمه فلو استفاض اسمه ونسبه بعد تحمّلها عليه فله أن يشهد في غيبته باسمه ونسبه كما لو عرفهما عند التحمل

هـ قوله: (أمّا لو لم يعرف إلخ) هذا الصنيع يدلّ على أنّه لو عرف اسم جدّه لم يُجزئه الاقتصار على ذكر اسمه واسم أبيه وإنّ عرفه القاضي وفيه نظر. هـ قوله (فأما): (أمّا لو لم يعرف اسم جدّه إلخ) مفهومه عدم إجزاء الاقتصار على اسمه واسم أبيه إذا عرف اسم جدّه وإنّ عرفه القاضي بدونه وفيه نظر.

غَيْبَتِهِ وذلك لا يَجُوزُ اتِّفَاقًا كما قاله ابنُ أَبِي الدِّمِّ وَقَوْلُ الْمُتَنِ الآتِي لَا بِالاسْمِ وَالتَّسْبِ مَا لَمْ يَبَيَّنَّا صَرِيحًا فِيهِ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَكْتُوبَ فِيهِ أَقْرُو مَثَلًا مَنْ ذَكَرَ أَنَّ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ كَذَا وَلَا يَجُوزُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ نَعَمْ، لَوْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْمِيلِ جَازَ لَهُ الْجُزْمُ بِهِمَا وَمِنْ طُرُقٍ مَعْرِفَتُهُمَا أَنْ تُقَامَ بِهِمَا بَيِّنَةٌ حِسْبَةُ لِمَا مَرَّ مِنْ ثُبُوتِهِمَا لَا أَنْ يَسْمَعَهُمَا مِنْ عَدْلَيْنِ قَالَ الْقَفَالُ بَلْ لَوْ سَمِعَهُ مِنْ أَلْفِ رَجُلٍ لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَتَكَرَّرَ وَيُسْتَفِيضَ عِنْدَهُ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ مُجَرَّدَ الْمُبَالَغَةِ وَإِلَّا فَهَذَا تَوَاتُرٌ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ الصَّرُورِيِّ الَّذِي لَا تَحْصُلُهُ الْاسْتِفَاضَةُ وَقَدْ تَسَاهَلَ جَهْلَةُ الشُّهُودِ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَظُمَتْ بِهِ الْبَلِيَّةُ وَأَكْبَلَتْ بِهِ الْأَمْوَالُ فَإِنَّهُمْ يَجِيعُونَ بِمَنْ وَاطْلُوهُ فَيَقْرُؤُ عِنْدَ قَاضٍ بِمَا يَرُومُونَهُ وَيَذْكُرُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ مَنْ يُرِيدُونَ أَخَذَ مَا لَهُ فَيُسْجَلُ الشُّهُودُ بِهِمَا وَيَحْكُمُ بِهِ الْقَضَاءُ (تَبْيِيحُ ثَانٍ) خَطَأً ابْنُ أَبِي الدِّمِّ مَنْ يَكْتُوبُ أَوْ يَقُولُ وَقَدْ شَهِدَ عَلَى مُقَرَّرٍ أَشْهَدُ عَلَى إِقْرَارِهِ.....

وَأِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ عِنْدَ التَّحْمِيلِ أَوْ بَعْدَهُ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ لَمْ يَشْهَدْ فِي غَيْبَتِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الشَّهَادَةِ عَلَى التَّسْبِ بِالسَّمَاعِ مِنْ عَدْلَيْنِ اهـ. زَادَ الْمُغْنِي كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا سَأَلْنِي.

(تَبْيِيحُ): لَوْ شَهِدَ أَنَّ فُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ وَكُلَّ فُلَانٍ ابْنَ فُلَانٍ كَانَتْ شَهَادَةُ بِالْوَكَالَةِ وَالتَّسْبِ جَمِيعًا قَالَه الْمَاوَرَدِيُّ وَالتَّرْوِيَانِيُّ اهـ. فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ: الشَّاهِدُ مَثَلًا نِهَايَةً. فَوَدَّ: (لَوْ لَمْ يَعْرِفْهُمَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْمِيلِ) لَا وَجْهَ لِهَذَا الْحَضَرِ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَنْ تُقَامَ بِهِمَا بَيِّنَةٌ حِسْبَتُهُ) وَلَعَلَّ صُورَتَهُ أَنْ يَلْزَمَ حَقٌّ عَلَى عَيْنِ شَخْصٍ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ اسْمَهُ وَلَا نَسَبَهُ فَيَجِيءُ إِلَى الْقَاضِي اثْنَانِ يَمْنَعُ يَغْرِفُهُ فَيَقُولَانِ فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا وَنَحْنُ نَشْهَدُ عَلَيْهِ بِكَذَا فَأَحْضَرَهُ لِتَشْهَدَ عَلَيْهِ فَيُحْضِرُهُ وَيَشْهَدَانِ أَنَّ هَذَا فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ يُرِيدُ كَذَا وَهُوَ كَذَا فَيُثَبِّتُ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقَاضِي ع ش. فَوَدَّ: (لِإِمَارَةٍ) أَيِ: فِي شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ. فَوَدَّ: (مِنْ ثُبُوتِهِ) أَيِ: التَّسْبِ. فَوَدَّ: (لَا أَنْ يَسْمَعَهُمَا) أَيِ: الْاسْمَ وَالتَّسْبِ ع ش.

فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ سَمِعَهُ) أَيِ: التَّسْبِ. فَوَدَّ: (وَلَا فَهَذَا تَوَاتُرٌ الْخ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ لِجَوَازِ اسْتِنَادِ الْأَلْفِ لِسَمَاعٍ مِنْ نَحْوِ وَاحِدٍ وَالتَّوَاتُرُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ سَمٍ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَ الْقَفَالِ فِي سَمَاعِ التَّسْبِ بِلَا وَاسِطَةٍ وَمُسْتَنَدٍ سَمٍ مِنْ سَمَاعِ الْأَخْبَارِ بِالتَّسْبِ فَلَا يُلَاقِيهِ.

فَوَدَّ: (تَسَاهَلَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ تَسَاهَلَتْ بِالْمُضِيِّ وَالتَّائِيثِ. فَوَدَّ: (جَهْلَةُ الشُّهُودِ) الْمُنَاسِبُ لِأَخْرِ كَلَامِهِ فَسَقَةُ الشُّهُودِ نَعَمْ ذَلِكَ التَّعْبِيرُ مُنَاسِبٌ لِمَا يَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُمْ يَجِيعُونَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَإِنَّهُمْ يَغْتَمِدُونَ مَنْ يَتَرَدَّدُ عَلَيْهِمْ وَيُسْجَلُونَ ذَلِكَ وَيَحْكُمُ بِهِمَا الْقَضَاءُ اهـ. أَيِ: فَحُكْمُهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ بَاطِلٌ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ فَلَوْ تَبَيَّنَ مُطَابَقَةُ مَا ذَكَرَهُ الشُّهُودُ لِلْوَاقِعِ كَانَ حَضَرَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بَعْدَ وَعَلِمَ أَنَّ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ مَا ذَكَرَهُ الشُّهُودُ تَبَيَّنَ صِحَّةُ الْحُكْمِ ع ش. فَوَدَّ: (فَيُسْجَلُ الشُّهُودُ بِهِمَا) أَيِ: الْاسْمِ وَالتَّسْبِ يَعْنِي فَتَكْتُوبُ الشُّهُودُ أَنَّ فُلَانًا ابْنَ فُلَانٍ أَقْرُو كَذَا. فَوَدَّ: (وَيَحْكُمُ بِهِ الْخ) أَيِ: بِمَا سَجَّلُوهُ أَيِ:

فَوَدَّ: (وَلَا فَهَذَا تَوَاتُرٌ مُفِيدٌ لِلْعِلْمِ الْخ) قَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ لِجَوَازِ اسْتِنَادِ الْأَلْفِ لِلسَّمَاعِ مِنْ نَحْوِ وَاحِدٍ وَالتَّوَاتُرُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ الْمَخْصُوصِ فِي سَائِرِ الطَّبَاقِ.



بأن إقراره مشهود به لا عليه فالصواب أن يقول إن أشهد: أشهدني على نفسي بما أقر به وأنا أشهد به عليه فإن لم يشهد قال أقر عندي بكذا فإن سميعة ولم يحضر عنده قال أشهد أنني سميعة يُقر بكذا ذكره المازدي وهو استخسان لفظي لصحة المعنى في أشهد على إقراره ومرو أوائل خيار النكاح قول المتن أو بينة على إقراره أي: يشهد على إقراره فهو مشهود به وعليه باعتبارين فالصواب أنه لا خطأ في ذلك. ثم رأيت الشبكي صوب صحة ذلك قال كما تدل عليه عبارة الشافعي وغيره وقال تعالى ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾ (الاحد ١٠٠) قال ابن أبي الدم ومن حضر عقد بيع أو نكاح شهد بما سمع لا باستحقاق ولا ملك ونقل القمولي عنه أنه يقول حضر العقد الجاري بينهما أو مجلسه وأشهد به وهو أولى من أشهد أنني حضرته ونظر فيه بأنه لا يلزم من الحضور السماع ورؤى بأن جزمته به مع عدالته بمنه من الشهادة به بدون سماعه واختلف نقله ونقل غيره عنه في أشهد أنني رأيت الهلال ومرو أن الرجح القبول ونقل المازدي وجهين فيما لو سمع بشيء ثم قال له الموقر لا تشهد علي به وبحث بعضهم أن الإقرار إن كان بحق لله كان قوله لا تشهد علي رجوعاً عنه أو لغيره لم يلتفت لقوله اهـ. وفيه نظر والأوجه أنه لا يلتفت له مطلقاً وفي قول قديم لا بد في الشهادة من إذن المشهود عليه فيها (فإن جهلها) أي: الاسم والتسبب.....

بشهادتهم على وقفه والتسبب. فود: (بأن إقراره إلخ) متعلق بخطأ. فود: (أشهدني إلخ) مقول القول. فود: (فإن سمعته ولم يحضره إلخ) أي: كأن سمعته من فتحة الجدار. فود: (ذكره المازدي) من كلام ابن أبي الدم ومزج الضمير قوله: والصواب إلخ. فود: (وهو إلخ) أي: القول الذي استصوبه. فود: (فهو) أي: الإقرار وقوله: مشهود به وعليه باختيارين محل تأمل. فود: (وقال تعالى وشهد إلخ) في الاستشهاد به تأمل. فود: (أو نكاح إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه ولو حضر عقد نكاح وزعم الموجب أنه ولي للمخطوبة أو وكيل لها وأنها أدت له في العقد ولم يعلم الإذن ولا الولاية أو الوكالة ولا المرأة أو علم بعض ذلك لم يشهد بالزوجة لكن يشهد أن فلاناً قال: اتكحت فلانة فلاناً وقيل فلاناً فإن علم جميع ذلك شهد بالزوجة اهـ. فود: (هـ) أي: عن ابن أبي الدم. فود: (وأشهد به) أي: العقد. فود: (حضرته) أي: العقد الجاري بينهما أو مجلسه. فود: (ونظر إلخ) يظهر أنه بيناء الفاعل مستند إلى ضمير القمولي. فود: (بأن جزمته به) أي: جزم الشاهد بالعقد. فود: (نقله إلخ) أي: القمولي وقوله: عنه أي: ابن أبي الدم. فود: (ومرو) أي: في الصيام. فود: (بحق الله إلخ) الاتسب الباء كما في بعض النسخ. فود: (لم يلتفت لقوله) أي: قيسه بذلك. فود: (مطلقاً) أي: في حق لله أو لغيره. فود: (في الشهادة) أي: أدائها. فود: (أي: الاسم والتسبب) إلى قوله ولو شهد على امرأة في المغني إلا قوله واعتمده الزركشي إلى المتن وقوله: كما مرو وقوله: بشرط إلى أما لا للاداء وما أتبه عليه وإلى قول المتن وموت في النهاية إلا ذلك وقوله: وفيه بسط إلى أما لا للاداء وقوله: قال الزايعي وقوله: وإلا أشار وقوله: وإن نازع فيه البلقيني وأطال.

أو أحدهما. (لم يشهد عند موته وغيبته) إذ لا فائدة بخلاف ما إذا حضر وأشار إليه فإن مات أخضر قبل الدفن ليشهد على غيبته قال الغزالي وكذا بعده إن لم يتغير واشتدت الحاجة لحضوره واعتمده الزركشي ولم يبال بتضميف الرافعي له (ولا يصح تحمّل شهادة على متنبية) بنون ثم تاء من انتقبت للأداء عليها (اعتماداً على صوتها) كما لا يتحمّل بصير في ظلمة اعتماداً عليه لاشتباه الأصوات ولا أثر لحايل رقيق كما مر وأفهم قوله اعتماداً أنه لو سمعها فتعلق بها إلى قاض وشهد عليها جاز كالأعمى بشرط أن يكشف نقابها ليعرف القاضي صوتها قال جمع ولا ينعقد نكاح متنبية إلا إن عرفها الشاهدان اسماً ونسباً أو صورة وفيه بسط منهم.....

• قوله: (أو أحدهما) يتبني ما لم يكن متميزاً بدونه سم. • قوله: (أخضر قبل الدفن إلخ) إن لم يترتب على ذلك نقل محرّم ولا تغيير له أما بعد دفنه فلا يحضر وإن أمن تغييره واشتدت الحاجة لحضوره خلافاً للغزالي نهاية عبارة المصنف وهذا كما قاله الأذرعى إن كان بالبلد ولم يخش تغييره بإخضاره وإلا فالأوجه حضور الشاهد إليه فإن دُفن لم يحضر إذ لا يجوز تبشّه قال الغزالي: فإن اشتدت الحاجة إليه ولم تتغير صورته جاز تبشّه اه. قال في أصل الروضة: وهذا احتمال ذكره الإمام ثم قال والأظهر أنه لا فرق اه. • قوله: (قال الغزالي إلخ) خلافاً للنهاية والمصنف كما مرّ آنفاً وللروض والمنهج. • قوله: (بنون ثم تاء إلخ) عبارة المصنف وضبط المصنف متنبية بمثناة فوقية ثم نون مفتوحتين ثم قاف مكسورة شديدة وفي بعض شروح المتن ضبطه بنون ساكنة ثم مثناة فوقية مفتوحة ثم قاف مكسورة خفيفة وجرى على ذلك الشارح فقال بنون ثم تاء كما في الصحاح اه. • قوله: (للأداء إلخ) سيذكر مختزلاً. • قوله: (ولا أثر لحايل رقيق) أي: في صحة تحمّل الشهادة عليها لأن وجوده كعدمه حيث لم يمتنع معرفة صورته ع ش. • قوله: (كما مر) أي: في شرح وإبصار قائلها. • قوله: (فتعلق بها) لعل المراد بالتعلق بها هنا ملازمتها رشدي. • قوله: (بشرط أن يكشف نقابها إلخ) هذا شرط للعمل بالشهادة كما لا يخفى رشدي. • قوله: (قال جمع ولا ينعقد إلخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضي العاقد؛ لأنه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولّي النسب موليته التي لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال إليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله عن الجمع المذكور سم.

• قوله: (أو أحدهما) يتبني ما لم يكن متميزاً بدونهما. • قوله: (فإن مات أخضر قبل الدفن) إن لم يترتب على ذلك نقل محرّم ولا تغيير ش م ر. • قوله: (قال جمع ولا ينعقد نكاح متنبية إلا إن عرفها الشاهدان إلخ) إذا رأى الشاهدان وجهها عند العقد صح وإن لم يره القاضي العاقد؛ لأنه ليس بحاكم بالنكاح ولا شاهد كما لو زوج ولّي النسب موليته التي لم يرها قط بل لا يشترط رؤية الشاهدين وجهها في انعقاد النكاح كما مال إليه كلام الشارح في باب النكاح خلاف ما نقله هنا عن الجمع المذكور.

أشرت إليه في التكاخ وذكوته في الفتاوى فراجعهُ أما لا للأداء عليها كان تحملاً أن مُتَقَبِّةً بوقت كذا بمجلس كذا قالت كذا وشهد آخرون أن هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبيتين، ولو شهد على امرأة باسمها ونسبها فسألهم القاضي أتعرفون عيبتها أو اعتمدتم صورتها لم يلزمهم إجابته قاله الرافعي ومحلّه كما عُلِمَ مما مرّ في مشهوري الدبابة والصنيط وإلا لزمه سؤالهم ولزمهم الإجابة كما قاله الأذرعى والزركشي وآخرون (فلان عرفها بغيرها أو باسم ونسب جاز التحمل عليها للأداء ولا يجوز كشف نقابها حينئذٍ إذ لا حاجة إليه. (ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما مرّ من اسم ونسب وإلا أشار فإن لم يعرف ذلك كشف وجهها.....

• فود: (كان تحملاً إلخ) أي: ثم شهدا بذلك مُعْنِي. • فود: (جاز) جواب أما فكان يتبني زيادة الفاء.  
 • فود: (وثبت الحق بالبيتين) هل يجري هذا في نظائره كالشهادة على من يُجهل اسمه ونسبه المارّ رشيدّي أي: والظاهر نعم. • فود: (وثبت الحق بالبيتين) أي: كما لو قامت بيّنة أن فلان ابن فلان القلاني أقر بكذا وقامت أخرى على أن الحاضر هو فلان ابن فلان ثبت الحق مُعْنِي. • فود: (صورتها) أي: أو السامع باسمها ونسبها. • فود: (بما مرّ) أي: قُبِلَ بحث شهادة الجسّية.  
 • فود (سني: (بينيها) بأن كان رآها قبل الانقباب أو كانت أمته أو زوجته عناني اه يُعْجِرِي.  
 • فود (سني: (أو باسم ونسب) كأن صورة ذلك أن يستفيض عنده وهي مُتَقَبِّة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك برُئسي اه سم عبارة ع ش كأن طلقها زوجها والشهود يعرفون أن زوجته فلانة بنت فلان فتحملوا الشهادة على أن فلانة بنت فلان مُطْلَقَةٌ من زوجها أو زوج شخص بثته مثلاً بحضورهما فإذا ادعى الزوج نكاحها بعد وأنكرت شهدا عليها بأنها بثته اه. • فود: (التحمل عليها) إلى قول المتن على خلافه في المُعْنِي إلا قوله نعم إلى المتن.  
 • فود (سني: (ويشهد) أي: المتحمل على المُتَقَبِّة مُعْنِي. • فود: (من اسم ونسب إلخ) عبارة المُعْنِي وشرح المنهج فيشهد في العلم بغيرها إن حضرت وفي صورة عليه باسمها ونسبها إن غابت أو ماتت ودُفِنَتْ اه. • فود: (من اسمه ونسبه وإلا أشار) يتبني بشرط كشف نقابها ليُعرف القاضي صورتها أخذاً مما تقدّم سم. • فود: (ذلك) أي: واجداً من العيني والاسم مع النسب. • فود: (كشف وجهها إلخ) أي: عند التحمل ويجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة عند الجمهور وصحّح المازدي أن ينظر إلى ما يعرفها به فقط فإن عرفها بالنظر إلى بعضه لم يتجاوزها وهذا هو الظاهر ولا يزيد على مرة سواء قلنا

• فود: (أشرت إليه في التكاخ) مثله فيه إلى خلاف ما هنا فراجعهُ. • فود: (فلان عرفها بغيرها أو باسم ونسب جاز) كأن صورة ذلك في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي مُتَقَبِّة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك. • فود: (من اسم أو نسب وإلا أشار) يتبني بشرط كشف نقابها ليُعرف القاضي صورتها أخذاً مما تقدّم.

وَضَبَطَ جَلِيَّتَهَا وَكَذَا يَكْشِفُهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ (وَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ عَلَيْهَا) أَي: الْمُتَّقِيَّةُ (بِتَعْرِيفِ غَذَلٍ أَوْ غَذَلَيْنِ عَلَى الْأَشْهَرِ) الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّسَامُعَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ نَعَمْ، إِنْ قَالَا نَشْهَدُ أَنَّ هَذِهِ فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ كَانَا شَاهِدَيَّ أَصْلٍ وَسَامِعُهُمَا شَاهِدَ فِرْعٍ فَيَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِمَا بِشَرْطِهِ (وَالْعَمَلُ) مِنَ الشُّهُودِ لَا الْأَصْحَابُ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي (عَلَى خِلَافِهِ) وَهُوَ الْاِكْتِفَاءُ بِالتَّعْرِيفِ مِنْ غَذَلٍ وَجَرِيٍّ عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ بِلِ وَسَمْعٍ غَيْرٍ وَاحِدٍ فِي اعْتِمَادِ قَوْلٍ وَلِذَا الصَّغِيرِ وَهِيَ بَيْنَ نِسْوَةٍ هَذِهِ أُمِّي (وَلَوْ قَامَتْ يَمَّةٌ عَلَى عَيْنِهِ بِحَقٍّ) أَوْ ثَبِتَتْ عَلَيْهَا بِوَجْهِ آخَرَ كَعَلِمِ الْقَاضِي (فَطَلَبَ الْمُدَّعَى) مِنَ الْقَاضِي (التَّسْجِيلَ) بِذَلِكَ (سَجَّلَ) لَهُ (الْقَاضِي) جَوَازًا (بِالْجَلِيَّةِ لَا بِالْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ) فَلَا يَجُوزُ التَّسْجِيلُ بِهِمَا (مَا لَمْ يَبَيَّنَا) عِنْدَهُ بِالْبَيِّنَةِ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْجَسْبَةِ أَوْ يَعْلِمُهُ لِتَعَذُّرِ التَّسْجِيلِ عَلَى الْغَيْرِ فَيَكْتَفِي خَضَرَ رَجُلٌ ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانٌ بِنْتُ فُلَانٍ وَمِنْ جَلِيَّتِهِ كَذَا وَيَذَكِّرُ أَوْصَافَهُ الظَّاهِرَةَ لَا سُمِّيَا دَقِيقَهَا.....

بِالْاِسْتِعَابِ أَمْ لَا إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ لِلتَّكْرَارِ مُغْنِي وَزِيَادِي. ة فَوَدَّ: (وَضَبَطَ جَلِيَّتَهَا) وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ أَي: إِلَى وَجْهِهَا لِلتَّحْمُلِ إِلَّا أَنْ أَمِنَ الْفِتْنَةَ رَوْضَ فَإِنْ خَافَ فَلَا كَمَا مَرَّ فِي مَحَلِّهِ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِهِ غَنِيَّةٌ نَعَمْ إِنْ تَعَيَّنَ نَظَرٌ وَاحْتَرَزَ ذَكَرَهُ الْأَصْلُ أَسْنَى. ة فَوَدَّ: (أَي: الْمُتَّقِيَّةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَي: الْمَرْأَةُ مُتَّقِيَّةٌ أَمْ لَا اهـ.

ة فَوَدَّ: (بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ أَنَّ التَّسَامُعَ الْإِلْخَ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُمْ لَوْ بَلَّغُوا الْعَدَّةَ الَّذِي يُسَوِّغُ الشَّهَادَةَ بِالتَّسَامُعِ يَكْفِي تَعْرِيفُهُمْ وَسَيَأْتِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَقَعُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ بِخَبَرِهِمْ فَانْظُرْ هَذَا مَعَ مَا مَرَّ عَنْ الْقَفَالِ فِي التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ رَشِيدِي. ة فَوَدَّ: (مَنْ جَمَعَ يُؤْمَرُ الْإِلْخَ) أَي: بِشَرْطِ أَنْ يَكُونُوا مُكَلِّفِينَ عَ ش. ة فَوَدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَي: الْآتِي فِي فَضْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ.

ة فَوَدَّ (سُنِّي: (وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ) ضَعِيفٌ عَ ش وَحَلِّيَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ سَبَقَ لِلْمُصَنِّفِ مِثْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَهِيَ تَقْتَضِي الْمِيلَ إِلَيْهِ وَلَمْ يُصَرِّحْ بِذَلِكَ فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ بَلْ نَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ الْمَنْعَ وَسَاقَا الثَّانِي مَسَاقَ الْأَوْجُهَةِ الضَّعِيفَةِ وَقَالَ الْبُلْقِينِي: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْعَمَلِ الْأَصْحَابُ بَلْ عَمَلُ بَعْضِ الشُّهُودِ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ أَي: وَلَا اغْتِيَازَ بِهِ اهـ. ة فَوَدَّ: (بَلْ وَسَمْعٍ غَيْرٍ وَاحِدٍ الْإِلْخَ) وَهُوَ يَقْبَلُ قَوْلَ وَلِذَا الصَّغِيرِ وَجَارِيَّتَهَا وَلَا يَقْبَلُ الْعَدْلَيْنِ وَيُخْتَجُّ بِأَنَّ قَوْلَ نَحْوٍ وَلِذَا يُفِيدُ الظَّنَّ أَكْثَرَ مِنَ الْعَدْلَيْنِ رَشِيدِي.

ة فَوَدَّ (سُنِّي: (عَلَى عَيْنَيْهِ) أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (كَعَلِمِ الْقَاضِي) لَمَلَهُ أَذْخَلَ بِالْكَافِ الْإِفْرَارَ وَالْيَمِينَ الْمَرْدُودَةَ. ة فَوَدَّ: (جَوَازًا) إِلَى قَوْلِهِ صَحِيحٌ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ تَعَذُّرُ التَّسْجِيلِ عَلَى الْغَيْرِ وَقَوْلُهُ: وَيَنْظُرُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: قَالَ الرَّزْكَشِيُّ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: مُعَلَّقٌ أَوْ مُقَيَّدٌ. ة فَوَدَّ: (عَلَى الْغَيْرِ) يَعْني غَيْرَ الْجَلِيَّةِ وَالْأَسْمِ وَالتَّنَسُّبِ عِبَارَةُ الْأَسْنَى فَلَا يُسَجَّلُ لَهُ بِالْعَيْنِ لِامْتِنَاعِهِ اهـ. بَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ ثُمَّ نَوْنٍ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ة فَوَدَّ: (وَمِنْ جَلِيَّتِهِ الْإِلْخَ) بِكَسْرِ الْمِيمِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ ذَكَرَ الْإِلْخَ. ة فَوَدَّ: (كَذَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى كَيْتَ وَكَيْتَ اهـ. ة فَوَدَّ: (أَوْصَافَهُ الظَّاهِرَةَ الْإِلْخَ) كَالطُّوْلِ وَالْقِصْرِ وَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ وَالسَّمَنِ وَالْهَزَالِ وَعَجَلَةِ اللِّسَانِ وَثِقَلِهِ وَمَا فِي الْعَيْنِ مِنَ الْكُحْلِ وَالشُّهُلَةِ وَمَا فِي الشَّعْرِ مِنْ جُعُودِ

وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِيهِمَا قَوْلُ مُدَّعٍ وَلَا مُدَّعَى عَلَيْهِ فَإِنْ نَسَبَهُ لَا يَثْبُتُ بِإِقْرَارِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْبَلْقَيْنِي وَأَطَالَ. (وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ) الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ كإِنْكَارِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ أَوْ طَعْنِ أَحَدٍ فِي انْتِسَابِهِ إِلَيْهِ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَعْنٍ لَمْ تَقُمْ قَرِينَةٌ عَلَى كَذِبِ قَائِلِهِ (عَلَى نَسَبٍ) لِذِكْرِ أَوْ أَنْثَى كائِنْ (مِنْ أَبٍ أَوْ قَبِيلَةٍ) كَهَذَا وَلَيْزَ فُلَانٍ أَوْ مِنْ قَبِيلَةٍ كَذَا لِتَحْذِيرِ الْيَقِينِ فِيهِمَا إِذْ مُشَاهَدَةُ الْوِلَادَةِ لَا تُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَسُومِخَ فِي ذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَوْ عَلَى كَوْنِهِ مِنْ بَلَدٍ كَذَا الْمُسْتَحَقُّ وَقَفًّا عَلَى أَهْلِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ (وَكَذَا أَمُّ) فَيُقْبَلُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى نَسَبٍ مِنْهَا

وَسُبُوطٌ وَيَبَاضٌ وَسَوَادٌ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّيْبَةِ الْأَوَّلِ وَلَكِنَّهُ انْقَضَرَ هُنَاكَ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ وَكَتَبَتْ عَنِ الْمُدَّعَى. ٥ قَوْلُهُ: (فَلَا نَسَبَهُ) أَيِ: الشَّخْصِ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَا نَازَعَ فِيهِ) أَيِ: فِي عَدَمِ ثُبُوتِ نَسَبِ الْإِنْسَانِ بِإِقْرَارِهِ مُغْنِي.

٥ قَوْلُهُ (سَلِي): بِالتَّسَامُعِ) أَيِ: الِاسْتِغَاظَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَمْ يُعَارِضْهُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُغْنِي وَصُورَةُ الِاسْتِغَاظَةِ فِي التَّحْمِيلِ أَنْ يَسْمَعَ الشَّاهِدُ الْمَشْهُودَ بِنَسَبِهِ يَنْتَسِبُ إِلَى الشَّخْصِ أَوْ الْقَبِيلَةِ وَالتَّاسُ يُنْسِبُونَهُ إِلَى ذَلِكَ وَامْتَدَّ ذَلِكَ مُدَّةً وَلَا تُقَدَّرُ بِسَنَةٍ بَلِ الْعَبْرَةُ بِمُدَّةٍ تُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِحَّةَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يَكْتَفَى بِالِانْتِسَابِ وَنَسَبَةِ التَّاسِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُعَارِضَهُمَا مَا يُوَرِّثُ تَهْمَةً فَإِنْ انْتَكَزَ النَّسَبَ الْمُنْسُوبَ إِلَيْهِ لَمْ تَجْزِ الشَّهَادَةُ وَكَذَا لَوْ طَعَنَ بَعْضُ التَّاسِ فِي نَسَبِهِ وَإِنْ كَانَ فَايِقًا لِاخْتِلَالِ الظَّنِّ حَيْثُ ذَا. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ طَعَنَ أَحَدُ الْإِنْفِ) أَيِ: وَلَوْ فَايِقًا أَسْنَى.

٥ قَوْلُهُ (سَلِي): (هَلَى نَسَبِ الْإِنْفِ) وَلَوْ سَمِعَهُ الشَّاهِدُ يَقُولُ هَذَا ابْنِي لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَصَدَّقَهُ الْكَبِيرُ أَوْ أَنَا ابْنُ فُلَانٍ وَصَدَّقَهُ فُلَانٌ جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِنَسَبِهِ وَلَوْ سَكَتَ الْمُنْسُوبُ الْكَبِيرُ جَازَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِقْرَارِ لَا بِالنَّسَبِ مُغْنِي وَرَوَّضَ وَفِي شَرْحِهِ هُنَا سُؤَالَ وَجَوَابَ رَاجِعِهِ إِنْ شِئْتَ. ٥ قَوْلُهُ: (إِذْ مُشَاهَدَةُ الْوِلَادَةِ الْإِنْفِ) أَيِ: عَلَى الْفِرَاشِ مُغْنِي. ٥ قَوْلُهُ: (فَسُومِخَ فِي ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةً إِلَى إِثْبَاتِ الْانْتِسَابِ إِلَى الْأَجْدَادِ الْمُتَوَقِّينَ وَالْقَبَائِلِ الْقَدِيمَةِ فَسُومِخَ فِيهِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى كَوْنِهِ الْإِنْفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عَلَى نَسَبِ الْإِنْفِ. ٥ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَحَقُّ الْإِنْفِ) نَعَتْ لِبَلَدٍ كَذَا وَكَانَ الْأَوَّلَى الْمُسْتَحَقُّ أَهْلُهَا عَلَى وَقْفٍ كَذَا. ٥ قَوْلُهُ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَوْنَهُ الْإِنْفِ. ٥ قَوْلُهُ: (فَيُقْبَلُ) بِغْنَى آدَاءِ الشَّهَادَةِ وَفِي بَعْضِ

٥ قَوْلُهُ: (وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى نَسَبٍ مِنْ أَبٍ أَوْ قَبِيلَةٍ الْإِنْفِ) قَالَ فِي الرِّوَضِ وَلَوْ سَمِعَهُ يَقُولُ هَذَا ابْنِي لِصَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ وَصَدَّقَهُ أَيِ: الْكَبِيرُ جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِنَسَبِهِ وَلَوْ سَكَتَ أَيِ: الْمُنْسُوبُ الْكَبِيرُ جَازَ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِقْرَارِ أَيِ: لَا بِالنَّسَبِ. ٥ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَتَرْجِيحُ الْحُكْمَيْنِ مِنْ زِيَادَتِهِ ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قُلْتَ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ فِي الْحُكْمِ الثَّانِي أَنَّ الرَّاجِعَ ثُبُوتُ النَّسَبِ بِالْإِقْرَارِ حَالِ السُّكُوتِ وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ أَصْلُهُ هُنَا كَمَا رَأَيْتُ فَيُخَالِفُ عَكْسَهُ الْمُفْتَعَدَ الَّذِي جَرَى هُوَ عَلَيْهِ فِي الْإِقْرَارِ قُلْتُ: لَا نَسْلَمُ أَنَّ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ فَإِنْ قُلْتَ فَيَلْزَمُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِهِ بِهِ أَنَّ الرَّاجِعَ عَدَمُ جَوَازِ الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ قُلْتُ لَا نَسْلَمُ لِحُجُوزِ أَنْ يُصَدَّقَهُ بَعْدَ سُكُوتِهِ فَيُنْكَرُ إِقْرَارُهُ فَيَقِيمُ الْبَيِّنَةَ بِهِ لِثُبُوتِ النَّسَبِ. ٥

(في الأصح) كالأب وإن تَقَرَّرَ بِمُشَاهَدَةِ الْوِلَادَةِ (و) كذا (موت على المذهب)؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّرُ إِثْبَاتُهُ بِمَوْتِهِ فِي قَرْيَةٍ مِثْلًا (لا حَتَّى وَوَلَايَ) أَصْل (وَقَفٍ) مُطْلَقِي أَوْ مُقَيَّدِي عَلَى جِهَةٍ أَوْ مُعَيَّنِي صَحِيحٍ وَكَذَا فَايِدُ كَوْفٍ عَلَى النَّفْسِ أَنَّهُ لِيُشَافِعِي فَنَبَتْ عِنْدَهُ بِالْإِسْتِغَاضَةِ فَلَهُ عَلَى مَا يَأْتِي مِنَ التَّصْحِيحِ إِثْبَاتُهُ بِهَا عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: الْمَذْرُوكُ يَقْتَضِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَثْبَتْنَا الصَّحِيحَ بِهَا احتياطًا وَالْفَايِدُ لَيْسَ كَذَلِكَ (وَلِكَاكِ وَمَلِكٍ فِي الْأَصْح) لِتَيَسُّرِ مُشَاهَدَتِهَا (قُلْتُ الْأَصْحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ فِي الْجَمِيعِ) وَفِي نُسْخَةٍ فِي الْوَقْفِ وَالثَابِتِ فِي خَطِّهِ الْأَوَّلِ (الْجَوَازُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ مُدَّتَهَا إِذَا طَالَتْ غَيَّرَ إِثْبَاتُ ابْتِدَائِهَا فَمَسَّتِ الْحَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِالتَّسَامُعِ وَصَوْرَةُ الْإِسْتِغَاضَةِ بِالْمَلِكِ أَنَّ يَسْتَفُضُّ أَنَّهُ مَلِكٌ فَلَا يَنْبَغُ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ السَّبَبِ فَإِنْ اسْتَفَاضَ سَبَبُهُ كَالْبَيْعِ لَمْ يَبْثُ بِالتَّسَامُعِ إِلَّا الْإِرْثُ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ النَّسَبِ وَالْمَوْتِ وَكُلُّهُمَا يَبْثُ بِالتَّسَامُعِ وَخَرَجَ بِأَصْلِ الْوَقْفِ شُرُوطُهُ وَتَفَاصِيلُهُ فَلَا يَبْثُانِ بِهِ اسْتِقْلَالًا وَلَا تَبَعًا عَلَى الْمَنْقُولِ عَلَى مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ رَدًّا عَلَى مَنْ فَضَّلَ كَابِنَ الصَّلَاحِ وَمَنْ تَبَعَهُ كَالِإِسْتَوِيِّ وَغَيْرِهِ لَكِنَّ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ وَهُوَ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ شِرَاقَةَ وَغَيْرُهُ إِنَّمَا هُوَ إِطْلَاقُ

التَّسَامُعِ بِالمُتَّاعَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ة. فَوَدُ: (وَأِنْ تَقَرَّرَ الْخُ) نَائِبٌ فَاعِلُهُ صَمِيرُ النَّسَبِ رَشِيدِي.

ة. فَوَدُ: (لَأَنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّرُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَالنَّسَبِ وَلَأنْ أَسْبَابَهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا يَخْفَى وَمِنْهَا مَا يَظْهَرُ وَقَدْ يَغْسُرُ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهَا فَجَازَ أَنْ يَتَعَمَّدَ عَلَى الْإِسْتِغَاضَةِ اه. ة. فَوَدُ: (فِي قَرْيَةٍ) لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنْ غَرْبَةٍ بِالْغَيْنِ وَالْبَاءِ.

ة. فَوَدُ (سَلِي): (لَا حَتَّى) عَطَفَ عَلَى نَسَبٍ فِي الْمَنْ. ة. فَوَدُ: (وَأَصْلُ وَقْفٍ) قَالَ الْبُلْقِينِي: مَحَلُّهُ عِنْدِي فِيمَا إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا يَصْبِحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ فَأَمَّا مُطْلَقُ الْوَقْفِ فَلَا لِحْوَازٍ أَنْ يَكُونَ مَالِكُهُ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَاسْتَفَاضَ أَنَّهُ وَقَفَ وَهُوَ وَقَفٌ بَاطِلٌ قَالَ: وَهَذَا مِمَّا لَا تَوَقَّفُ فِيهِ اه. رَشِيدِي. ة. فَوَدُ: (وَأَصْلُ وَقْفٍ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُ الْأَصْلِ. ة. فَوَدُ: (عَلَى جِهَةٍ) أَي: عَامَّةٌ مُغْنِي. ة. فَوَدُ: (صَحِيحٌ) نَبَتْ وَقَفٍ. ة. فَوَدُ: (أَنَّهُ) الْخُ أَي: رُفِعَ أَمْرُ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِ الْوَاقِفِ لِحَاكِمِ شَافِعِي. ة. فَوَدُ: (بِالْإِسْتِغَاضَةِ) أَي: بِالشَّهَادَةِ الْمُسْتَبْدَلَةِ عَلَيْهَا. ة. فَوَدُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي: آتِفًا فِي الْمَنْ. ة. فَوَدُ: (الْأَوَّلُ) أَي: فِي الْجَمِيعِ. ة. فَوَدُ: (لَأنْ مُلْتَقَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ اسْتِقْلَالًا فِي النِّهَايَةِ. ة. فَوَدُ: (بِالتَّسَامُعِ) أَي: الْإِسْتِغَاضَةُ وَلَا يَشْكُ أَحَدٌ أَنْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَّ فَاطِمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - بَنَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا مُسْتَقْتَدَ غَيْرَ التَّسَامُعِ وَحَيْثُ ثَبَتَ النِّكَاحُ بِالتَّسَامُعِ لَا يَبْثُ الصَّدَاقُ بِهِ بَلْ يُرْجَعُ لِمَهْرِ الْمَثَلِ اه مُغْنِي.

ة. فَوَدُ: (وُخْرِجَ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى إِلَّا قَوْلُهُ اسْتِقْلَالًا إِلَى لَكِنَّ ذَلِكَ. ة. فَوَدُ: (عَلَى مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) إِنَّمَا تَبَرَّأَ عَنْهُ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَنْقُولَ إِنَّمَا هُوَ إِطْلَاقٌ أَنَّهُ لَا يَبْثُ بِالْإِسْتِغَاضَةِ شُرُوطُ الْوَقْفِ وَتَفَاصِيلُهُ بِدُونِ التَّعْمِيمِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ أَي: الزَّرْكَشِيُّ اسْتِقْلَالًا وَلَا تَبَعًا. ة. فَوَدُ: (لَكِنَّ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ وَهُوَ مَا أَفْتَى بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.



فقط وهو يُمكنُ حملُهُ على ذلك التَّفصيلِ وهو أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ القَبولِ إِنْ شَهِدَ بالشُّروطِ وحَدَّها بخلافِ ما إذا شَهِدَ بها مع أَصلِ الوقفِ؛ لأنَّ حَاصِلَها يَرجعُ إلى بَيانِ وَضفِ الوقفِ وتَبيينِ كَيفِيَّتِهِ وذلك مَسْموعٌ كما أَفتى به ابنُ الصَّلَاحِ وغيرُهُ. وإذا لم تُثبِتِ التَّفاصيلُ قُسمَتِ الغَلَّةُ على أربابِها بالسَّوِيَّةِ فَإِنْ كانَ على مَدْرَسَةٍ تَعَدَّرَتْ شُروطُها صَرَفَها التَّائِظُ فيما يَراه من مَصالِحِها أَهمُّ كما مرَّ في الوقفِ. وَبَحَثُ البُلُقينيُّ ثُبوتَ شرطِ يَسْتَفِيضُ غَالِبًا ككَونِهِ على حَرَمِ مَكَّةَ قالَ وَمَحَلُّ الخِلافِ في غيرِ حُدودِ العقارِ فَهِيَ لا تُثبِتُ بِذلك كما قاله ابنُ عَبدِ السَّلَامِ وإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الشَّيخِ أَبِي حَامِدٍ خِلافَهُ ولِلشُّبكيِّ إِفْتاءً طَوِيلٌ حَاصِلُهُ أَنَّهُ لا يُزَجَّعُ في الحُدودِ إلى ما في المُسْتَنَداتِ مُطْلَقًا؛ لأنَّ كُتَّابَها لا يَعتَمِدونَ فيها غَالِبًا على وَجهِ صَحيحٍ صَريحٍ بَلْ لا بُدَّ من بَيِّنَةٍ صَريحةٍ بأنَّ الحَدَّ الفُلانيَّ مَلِكٌ لِفُلانٍ قالَ: وشَهادَةُ الشُّهُودِ بأنَّ مَلِكَ الدَّارِ الفُلانيَّةِ وحِيازَتُها لِفُلانٍ لا يَثبِتُ بها حُدودَها؛ لأنَّها لَيسَتْ نَصًّا في ذلك وَإِنْ ذَكَروا الحُدودَ؛ لأنَّهم إِنَّمَا يَذْكرونها على سَبيلِ الصِّفَةِ أو التَّعريفِ لا غيرُ فلا بُدَّ أَنْ يُصَرِّحُوا بأنَّهم يَشْهَدونَ بها وإلا صُدِّقَ ذُو اليَدِ عليها يَيمينِهِ قالَ وكذلك ما يَقعُ في المُسْتَنَداتِ من أَقَرِّ مِثَالاً فُلانٌ بَنَ فُلانٍ بِكذا فلا تُثبِتُ بِذلك بُنُوَّةُ فُلانٍ لِفُلانٍ؛ لأنَّها لم تُفَعَّ قَصْدًا صَريحًا وأُطالَ في هذا أَيْضًا وَلَمَّا ذَكَرْتَ ذلك كُلَّهُ عَنهُ بطولِهِ في الفَتاوى اعْتَرَضْتَهُ بأنَّ المَنقولَ الَّذي جَرى عليه ابنُهُ النَّاجِ ثُبوتُ البُنُوَّةِ ضِمَّنًا خِلافًا لِمَالِكٍ وَبعضِ أَصحابِنا.....

(تَنْبِيْهٌ): ما ذَكَرَهُ في الوقفِ هو بالنَّظَرِ إلى أَصلِهِ وأَمَّا شُروطُهُ فَقَالَ المُصَنِّفُ في فَتاوِيهِ لا تُثبِتُ بالاسْتِغاضَةِ شُروطُ الوقفِ وتَفاصيلُهُ اهـ. والأَوْجَهُ كما قالَ شَيْخُنَا حَمَلُهُ على ما قاله ابنُ الصَّلَاحِ فَإِنَّهُ قالَ يَثبِتُ بالاسْتِغاضَةِ أَنَّ هَذَا وَقَفٌ لا أَنَّ فُلانًا وَقَفَهُ وأَمَّا الشُّروطُ فَإِنْ شَهِدَ بها مُفَرَّدَةً لم تُثبِتْ بها وَإِنْ ذَكَرَها في شَهادَتِهِ بأَصْلِ الوقفِ سَمِعْتَ؛ لأنَّهُ يَزَجَّعُ حَاصِلُهُ إلى بَيانِ كَيفِيَّةِ الوقفِ انْتَهَى وهو شَيْخُهُ كما قاله ابنُ قايِمٍ قالَ الإسْنَويُّ: ولا شَكَّ أَنَّ المُصَنِّفَ لم يَطلِعْ عليه أَي: ما قاله ابنُ الصَّلَاحِ اهـ بِحَذَفٍ.

• قُود: (وَهُوَ يُمَكِّنُ حَمَلَهُ على ذلك التَّفصيلِ إلخ) جَرى على ذلك الحَمَلِ شَيْخُ الإسلامِ والمُغَنِي كما مرَّ أَيْضًا. • قُود: (عَلَى أربابِهِ) أَي: مُسْتَحَقِّي الوقفِ. • قُود: (فَإِنْ كانَ على مَدْرَسَةِ إلخ) وَإِنْ كانَ وَقَفًا على جَماعَةٍ مُعَيَّنِينَ أو جِهاَتٍ مُتَعَدِّدةٍ قُسمَتِ الغَلَّةُ بَيْنَهُم بالسَّوِيَّةِ أَشَى وَمُغَنِي. • قُود: (شُروطُها) يَعبُرُ شُروطُ الوقفِ على المَدْرَسَةِ. • قُود: (وَبَحَثُ البُلُقينيِّ) إلى قولِهِ ولِلشُّبكيِّ في النُّهاية. • قُود: (وَلِلشُّبكيِّ إِفْتاءً إلخ) يُؤَيِّدُهُ قولُ الشَّارِحِ في التَّيْبَةِ السَّابِقِ كَثِيرًا ما يَعتَمِدُ الشُّهُودُ إلخ وقولُهُ: وَقَدْ تَساهَلَ جَهْلُهُ الشُّهُودُ إلخ فَتَدَبَّرْ ثم رَأَيْتَ قولَهُ الآتِي قُلْتُ: نَعَمْ إلخ وَهُوَ كَلَامٌ نَفِيسٌ اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. • قُود: (مُطْلَقًا) أَي: ذَكَرْتَ الحُدودَ فيها أَصْلًا أو ضِمَّنًا. • قُود: (مُطْلَقًا) أَي: سِوَاكَ كانَ على سَبيلِ القَصْدِ والصَّراحَةِ أو على سَبيلِ الضَّمَنِ والتَّجْبِيَةِ. • قُود: (من أَقَرِّ فُلانٍ إلخ) بَيانٌ لِمَا. • قُود: (فَلا تُثبِتُ بِذلك) أَي: بِالشَّهادَةِ بِذلك الإِفْراقِ. • قُود: (هَنَ) أَي: الشُّبكيِّ. • قُود: (ثُبوتُ البُنُوَّةِ ضِمَّنًا) تَقَدَّمَ عَنِ المُغَنِي اعْتِمادُهُ.

وقياسها أَنَّ الشَّاهِدَ لو قال أَشْهَدُ أَنَّ الدَّارَ المحدودةَ بكذا أَقْرَبَ بها مثلاً فَلَانَ كان شَهادَةً بالحدودِ ضِمْنًا وبالإقرارِ أَصْلًا ومع ذلك لا يُقْتَدَى بها في المُسْتَنْدَاتِ من ذِكْرِ الحدودِ إلا إن صرح الشَّاهِدُ بأنَّه يشهدُ بها ولو ضِمْنَا كما تقرر أو بِشَمْلِها الحكمُ كأنَّ يقولَ: حكمت بجميع ما فيه وَلَمَّا بَسَطْتُ ذلك في الفتاوى قُلْتُ: نعم، الحقُّ أَنَّهُ لا يُقْبَلُ في البُتُوَّةِ والحدودِ ما مرَّ إلا من شَاهدٍ مشهورٍ بِتَزْيِيدِ التَّحَرِّيِ والضَّبْطِ والمعرفة بحيثُ يُغْلِبُ على الظَّنِّ أَنَّهُ لم يذكر البُتُوَّةَ والحدودَ إلا بعد أن استندَ بهما إلى وجهٍ صحيحٍ يُجَوِّزُ له اعتمادهُ فيهما وكلاهما في مواضعٍ دالَّةٍ على ذلك ومِمَّا يَبْثُ بذلك أَيْضًا ولايةُ قاضٍ واستحقاقُ زكاةٍ ورِضَاعٍ وحزجٍ وتعديلٍ وإعسارٍ ورُشْدٍ وغَضَبٍ وَأَنَّ هذا وَاِثْرُ فَلَانٍ أو لا وَاِثْرُ له غيره قال الرَّافِعِيُّ وغيره وإنَّما تُقْبَلُ الشَّهادةُ بِكَوْنِ المالِ بيْدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دون الاستفاضةِ واعتَرِضوا بأنَّ المنصوصَ أَنَّهُ تَكْفِي وقال الهرويُّ إِنَّهُ مُتَّفَقٌ عليه. (تَبَيَّنَ) نَقَلَ في المُتَوَسِّطِ عن الإِسْنَوِيِّ عن ابنِ الصَّلَاحِ مسألةً وقال إِنَّها كثيرةُ الوقوعِ وهي أَنَّ جماعةً شَهِدُوا بأنَّ التَّنْظِرَ في الوقفِ الفُلَانِي لَزَيْدٍ ولم يَزِيدُوا على ذلك ولم يَكُونُوا شَهِدُوا على الواقِفِ أي: لم يُذَرِّكوه ولا قالوا إِنَّ مُسْتَنْدَهُم الاستفاضةُ وسُئِلُوا عن مُسْتَنْدِهِم فلم يُعِدُّوه بل صَمُّوا على الشَّهادةِ وأجاب ابنُ الصَّلَاحِ بأنَّ هذا محمولٌ على استنادِهِم إلى الاستفاضةِ والشُّروطِ لا تَبْثُ بِمِثْلِ ذلك كما تَقَدَّمَ.....

• فَوَدَّ: (وَقِيَّاسُهَا) أي: مَسْأَلَةُ البُتُوَّةِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ يَشْهَدُ) الْأَخْصَرُ الْوَاضِحُ بِالشَّهادةِ بِهَا أي: الحدودِ. • فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أي: نَحْوُ قولِ الشَّاهِدِ إن شَهِدَ فَلَانُ ابْنُ فَلَانٍ أَقْرَبَ بِكَذا وقوله: أَشْهَدُ أَنَّ الدَّارَ المحدودةَ بِكَذا أَقْرَبَ بها فَلَانٌ. • فَوَدَّ: (وَمِمَّا يَبْثُ) إلى قوله قال الرَّافِعِيُّ في التَّهْيِيةِ وَكَذا في الْمُغْنِي إِلَّا قوله وإعسارٍ وغَضَبٍ. • فَوَدَّ: (بِلِذَلِكَ) أي: الاستفاضةِ. • فَوَدَّ: (وَرِضَاعٍ) مَرَّ ما يُنَافِيهِ في شَرْحٍ ولا تَجَوُّزُ شَهادةً على فِعْلِ الْخِ وَكَذا قوله: وغَضَبٍ مَرَّ ما يُنَافِيهِ في المَتْنِ. • فَوَدَّ: (قال الرَّافِعِيُّ الْخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (دون الاستفاضةِ). (تَبَيَّنَ) لَا يَبْثُ دَيْنٌ بالاستفاضةِ لَأَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي قَدْرِه كَذَا عَلَّلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ قال الزَّرْكَشِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِلْكَ الْجَحْصِ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يَبْثُ بالاستفاضةِ قال: والوجه القائلُ بِبُيُوتِ الدِّينِ بالاستفاضةِ قَوِيٌّ وَكان يَتَّبِعِي لِلْمُصَنِّفِ تَرْجِيحُهُ كما رَجَّحَ بُيُوتِ الوقفِ وَنَحْوَهُ بِهَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا أَسْنَى وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (واعتَرِضُوا) بَيْناءُ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (نَقَلَ) أي: الْأَذْرَعِيُّ صَاحِبُ التَّوَسُّطِ. • فَوَدَّ: (وَأَجاب ابنُ الصَّلَاحِ) أي: عن السُّؤالِ عن الشَّهادةِ المذكورةِ. • فَوَدَّ: (والشُّروطِ) لَا تَبْثُ الْخِ إن كان من كَلامِ الْأَذْرَعِيِّ فلا إشْكَالَ وإن كان من كَلامِ ابنِ الصَّلَاحِ فَهُوَ مُنَافٍ لِمَا سَبَقَ عَنْهُ سَيِّدُ عَمَرَ وَتَدْفَعُ الْمُنَافَاةُ بِأَنَّ ما هُنَا في الشَّهادةِ بالشُّروطِ بِانْفِرَادِها كما هو مَوْضُوعُ الْمَسْأَلَةِ وما تَقَدَّمَ مِنْهُ

• فَوَدَّ: (قال الرَّافِعِيُّ وغيره) وَإِنَّمَا تُقْبَلُ الشَّهادةُ بِكَوْنِ المالِ بيْدِ زَيْدٍ بِالْمُشَاهَدَةِ دون الاستفاضةِ قال في الرُّوضِ وَلَا يَبْثُ دَيْنٌ باستفاضةٍ اه قال في شَرْحِهِ: لَأَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي قَدْرِه كَذَا عَلَّلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ قال الزَّرْكَشِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِلْكَ الْجَحْصِ مِنَ الْأَعْيَانِ لَا يَبْثُ بالاستفاضةِ اه.

قال: وأيضاً فإن إهمال السبب مقتضاه إردّ الشهادة بالإرث اهـ. وأنتَ خبيرٌ من قولي الآتي وإذا أطلق الشاهد وظهر للحاكم إلى آخره ومما مرّ في المتنّية أنّه لا يلزم بيان سبب معرفتها أنّه ينبغي جريان ذلك التفصيل بين العارف الضابط وغيره هنا ويُفهم من كلام ابن الصلاح أنّه بنى إطلاقه المنع على أنّه لا يمكن الاستناد فيه إلا إلى الاستفاضة وهذا الحضر ممنوع؛ لأنّه قد يستند لتأثير مفيد للعلم الضروري وابن الصلاح لا يسمّيه أن يمنع ثبوت شروط الوقف بهذا التأثير الأعلى من الاستفاضة وإذا لم ينحصر الأمر في الاستفاضة فلا وجه إردّ الشهادة المختل استنادها لوجه صحيح لا سيما مع اشتراطنا في الشاهد ما مرّ وقوله أيضاً فإن إهمال السبب إلى آخره لا يُلَاقِي ما نحن فيه؛ لأنّ إهمال سبب الإرث يؤدّي إلى الجهل بالأصل المقصود، وإهمال السبب في مسألتنا لا يؤدّي لذلك بل للجهل بطريقه وسنّان ما بين الجهلين فتأمل ذلك كلّ فإنه مهمّ. (وشرط السامع) الذي يجوز الاستناد إليه في الشهادة بما ذكر (سماعه) أي: المشهود به فهو مضطرّ مضاف للمفعول (من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب).....

في الشهادة بها مع أصل الوقف. قوّد: (قال) أي: ابن الصلاح. قوّد: (الآتي) أي: في شرح وقيل يكفي من عدلين. قوّد: (أنّه لا يلزم إلخ) بيان لما مرّ. قوّد: (معرفة) أي: المتنّية أقول أنّه ينبغي إلخ مفعول خير. قوّد: (بين العارف إلخ) متعلّق بالتفصيل وقوله هنا متعلّق بالجريان. قوّد: (المنع) أي: لقبول الشهادة المذكورة. قوّد: (فيه) أي: في علم ناظر الوقف. قوّد: (وإذا لم ينحصر إلخ) الأولى التّبريع. قوّد: (ما مرّ) أي: من كونه مشهور الديانة والضبط. قوّد: (إلى الجهل بالأصل إلخ) قد يمنع تأديته إلى ذلك بل إنّما يؤدّي إلى الجهل بكيفية الإرث إلا أن يقال إذا جهلت الكيفية لم يمكن الإرث سم. قوّد: (لا يؤدّي لذلك إلخ) محلّ تأمل.

قوّد (سني): (وشرط السامع) أي: الاستفاضة روض وشرح المنهج. (فرغ): ما شهد به الشاهد اعتماداً على الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتماداً عليها بل أو لى؛ لانه يجوز الحلف على خطّ الأب دون الشهادة شرح الرّوض معه ومفني. قوّد: (الذي يجوز) إلى قوله وبه فارق في النهاية. قوّد: (بما ذكر) أي: من التسبب وما بعده. قوّد (سني): (من جمع) أي: كثير روض ومفني وشرح المنهج بشرط أن يكونوا مكلفين ع ش. قوّد (سني): (تواطؤهم) أي: تولّفهم مفني.

قوّد: (إلى الجهل بالأصل) قد يمنع تأديته إلى ذلك بل إنّما يؤدّي إلى الجهل بكيفية الإرث إلا أن يقال: إذا جهلت الكيفية لم يمكن الإرث. قوّد: (وشرط السامع الذي يجوز الاستناد إليه في الشهادة إلخ) فسر في شرح المنهج السامع بالاستفاضة. قوّد: (من جمع يؤمن إلخ) قال في شرح المنهج فيقع العلم أو الظنّ القويّ بخبرهم اهـ. فالمراد هنا بالجمع وبأن تواطئهم أعمّ مما في التّواتر.

ويحصل الظن القوي بصدقهم وهذا لازم لما قبله خلافاً لمن استدرك به ولا يشتراط فيهم حُرَّةٌ ولا ذُكُورَةٌ ولا عدالةٌ وقضيةٌ تشبيههم لهذا بالتواتر أنه لا يشتراط فيهم إسلامٌ وهو مُحْتَمَلٌ ثم رأيت بعضهم جَزَمَ باشتراطه وكأنه ليضعف هذا؛ لأنه قد يُفيد الظن القوي فقط كما تقرّر بخلاف التواتر فإنه يُفيد العلم الضروري وبه فارق الاستفاضة فهما مُستَوِيان في الطريق مختلفان في الثمرة كما حَقَّقَ في محلّه (وقيل يكفي) التسامع (من هذلين) إذا سكن القلب لخيرهما وعلى الأول لا بُدَّ من تَكَرُّره وطول مدته عُرْفاً كما يُعلم ممّا يأتي وشرط ابن

فود: (ويحصل الظن إلخ) عبارة المُعْنَى وشرح المنهج بحيث يقع العلم أو الظن القوي بخبرهم اهـ.  
قال سم بعد ذكرها عن الثاني فالمراد بالجمع وبالأمن من تواطئهم أهمّ ممّا في التواتر وبذلك يظهر ما في قول الشارح وهذا لازم إلخ بل اللازم الأهم من العلم والظن فليتأمل اهـ وعبارة الرّشيد.  
فود: (ويحصل الظن القوي إلخ) الظاهر أن قاتل هذا إنما أراد به بيان مراد المُصنّف ممّا قاله وأنه ليس المراد منه ما يُفيد العلم خاصّةً كما هو ظاهره وإنما المراد ما يُفيد أو الظن القوي وحيث فلا يتبغى قول الشارح خلافاً لمن إلخ اهـ. فود: (وهذا) أي: قوله: ويحصل الظن إلخ وقوله: لما قبله أي: ليقول المتن يؤمن إلخ. فود: (خلافاً لمن استدرك به) عبارة النهاية فسقط القول بأنه لا بُدَّ من ذكره اهـ. فود: (لا يشتراط) إلى قوله وقضية تشبيههم في المُعْنَى. فود: (وهو مُحْتَمَلٌ ثم رأيت بعضهم جَزَمَ باشتراطه) عبارة النهاية لكن أفتى الوالد باشتراطه فيهم اهـ. وعبارة سم قوله: ثم رأيت بعضهم كصاحب المُبَابِ وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي اهـ. فود: (ليضعف هذا) أي: التسامع. فود: (فهما مُستَوِيان في الطريق إلخ) قد يُمنع سم وقد يُجاب بحمل الطريق على الجنس لا الشخص. فود: (إذا سكن) إلى المتن في النهاية إلا قوله بل كلام الزافعي إلى وكيفية أدائها. فود: (إذا سكن القلب لخيرهما) أي: لأن الحاكم يُعتمد قولهما فكذا الشاهد ومال إليه الإمام وقيل يكفي من واحد إذا سكن إليه القلب مُعْنَى. فود: (وعلى الأول لا بُدَّ إلخ) لعل محلّه ما لم يتحقّق التواتر والعلم سم.  
فود: (وطول مدته إلخ) ولا يُقدَّر بسنة بل العبرة بمدّة تغلب على الظن صحته ذلك مُعْنَى وأسنّى.  
فود: (كما يُعلم ممّا يأتي) لعلّه أراد به قول المُصنّف وتجاوز في طويّلة إلخ أو قول الشارح قال ولا يكفي التصرّف مرّة إلخ توقّف. فود: (وشرط) إلى المتن في المُعْنَى إلا مسألة الاستصحاب وإلا قوله بل كلام الزافعي إلى وكيفية أدائها.

فود: (ويحصل الظن القوي إلخ) الوجه أن يقال ويحصل العلم أو الظن القوي؛ لأن الحاصل قد يكون العلم وقد يكون الظن وبذلك يظهر ما في قوله وهذا لازم لما قبله بل اللازم الأهم من العلم والظن فليتأمل. فود: (ثم رأيت بعضهم) كصاحب المُبَابِ وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي.  
فود: (فهما مُستَوِيان إلخ) قد يُمنع. فود: (وعلى الأول) كتب عليه م ر. فود: (وعلى الأول لا بُدَّ من تَكَرُّره وطول مدته عُرْفاً) لعل محلّه ما لم يتحقّق التواتر والعلم.

أبي الدّم أنّه لا يَصْرُحُ بأنّ مُسْتَنَدَه الاستفاضة ومثلها الاستصحاب ثم اختار وتبعه الشبكي وغيره أنّه إن ذكره تقويةً لعلية بأن جزمَ بالشهادة ثم قال مُسْتَنَدِي الاستفاضة أو الاستصحاب سيقت شهادته وإلا كاشهد بالاستفاضة بكذا فلا بل كلام الرافعي يقتضي أنّه لا يَصْرُحُ ذكورها مُطلقاً حيث قال في شايد الجرح: يقول سيقت الناس يقولون فيه كذا لكن الذي صرحوا به هنا أنّ ذلك لا يكفي؛ لأنّه قد يعلم خلاف ما سميّع وعليه فيوجه الاكتفاء بذلك في الجرح بأنّه مُفيد في المقصود منه من عدم ظنّ المدلّة ولا كذلك هنا. وإذا أطلق الشاهد وظهر للحاكم أنّ مُسْتَنَدَه الاستفاضة لم يُلجّفه إلى بيان مُسْتَنَدِه إلا إن كان عامّاً على الأوجه؛ لأنّه يجهل شروطها، وكيفية أدائها أشهد أنّ هذا ولد فلان أو وقفه أو عتيقه أو ملكه أو هذه زوجته مثلاً لا نحو أعنته أو وقفه أو تزوجها؛ لأنّه صورة كذب لاقتضائه أنّه رأى ذلك وشاهده إما مرّ في الشهادة بالفعل والقول (ولا تجوزُ الشهادة على ملك) ليقار أو منقول نقدي أو غيره (بمجرد يد؛ لأنها) لا تستلزمه نعم، له الشهادة بها (ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة) لاحتمال أنّه وكيل عن غيره (وتجوزُ) الشهادة بالملك إذا رآه يتصرف فيه وبالحق كحق إجراء الماء على

• فود: (ثم اختار إلخ) عبارة المُعْني قال لأن ذكره يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويُؤخذ من هذا التعليل حمل هذا على ما إذا ظهر بذكره تردّد في الشهادة فإنّ ذكره لتقوية كلام أو حكاية حال قيلت وهو ظاهر اه وعبارة النهاية والأوجه أنّه إن ذكره على وجه الزية والتردد بطلت أو لتقوية كلام أو حكاية حال قيلت اه. • فود: (ذكرها) أي: الاستفاضة. • فود: (مطلقاً) أي: على وجه التقوية كان أو لا. • فود: (وكيفية أدائها) أي: الشهادة بالتسامع شرح المنهج. • فود: (لما مرّ في الشهادة بالفعل والقول) أي: من أنّه يشترط في الأولى الإنصار وفي الثانية الإنصار والسمع مُعْني. • فود: (سني: (بمجرد يد) ولا بمجرد تصرف روض وشيخ الإسلام ومُعْني. • فود: (لأنها لا تستلزمه) إلى الفصل في النهاية لإلا قوله من ذي اليد وقوله: وأما الفتح إلى المشي. • فود: (لأنها لا تستلزمه) لأن مجرد اليد قد يكون عن إجارة أو إعارة شيخ الإسلام ومُعْني. • فود: (سني: (ولا بيد وتصرف إلخ) هو معطوف على قوله بمجرد يد لا على ما قبله أي: ولا يجوز الشهادة على ملك بيد وتصرف إلخ رشدي. • فود: (سني: (ولا بيد وتصرف في مدة قصيرة) أي: عرقاً بلا استفاضة مُعْني. • فود: (وتجوزُ الشهادة بالملك إلخ) هذا بعد قوله السابق نقداً وغيره يقتضي الجواز في نحو التقيد أيضاً لكن عبّر في الروض

• فود: (ثم اختار وتبعه الشبكي وغيره إلخ) والأوجه أنّه إذا ذكره على وجه التردد والزية بطلت أو لتقوية كلام أو حكاية حال قيلت ش م ر. • فود: (وتجوزُ الشهادة بالملك إذا رآه يتصرف فيه إلخ) هذا بعد قوله السابق نقداً وغيره يقتضي الجواز في نحو التقيد أيضاً لكن عبّر في الروض بقوله فصل: مَنْ رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده مُتميّزاً إلخ قال في شرحه وخرج بالمتّميز غيره كاللراهم والدنانير

سطحه أو أرضه أو طَرَح الثَّلَج في ملكه إذا رآه الشَّاهِدُ (في) مُدَّة (طَوِيلَةً) عَزُوفًا (في الأصح) حيث لا يُعْرَفُ له مُنَازِعٌ؛ لأنَّ ذلك يُغْلِبُ على الظَّنِّ الملك أو الاستحقاق نعم، إن انضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ استفاضةُ أنَّ الملك له جازت الشهادة به وإن قُصُرَت المدة ولا يكفي قول الشَّاهِدِ رأينا ذلك بينين ويُستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرود اليد والتصرف في المدة الطويلة إلا إن انضَمَّ لذلك السماع من ذي اليد والناس أنه له كما في الروضة في اللقيط

بقوله: (فصل: مَنْ رَأَى رَجُلًا يَتَصَرَّفُ فِي شَيْءٍ فِي يَدِهِ مُتَمَيِّزًا لِنَحْوِ) قال في شَرْحِهِ عن أمثاله وخرج بالمتَّعِزِّ غيرُه كالدرهم والدنانير والحبوب ونحوها مِمَّا يَتِمَّائِلُ فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد انتهى. ولا يَخْفَى إشكال إطلاقِ قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد إلا أن يكونَ مُصَوِّرًا بما إذا كان المشهودُ به في ذلك مُخْتَلِطًا بأمثاله فَلْتَرَجِعِ المسألة وَلْتَحَرَّرْ اهـ. سم. أقول: يُؤَيِّدُ الإشكالُ أو يُصَرِّحُ به ما قَدَّمَهُ الشَّارِحُ عن أبي زُرْعَةَ في أوائلِ فَصْلِ فِي غَيَّةِ الْمَحْكُومِ بِهِ رَاجِعُهُ.

• فَوَدَّ: (أَوْ طَرَحَ الثَّلَجَ إلخ) عَطَفَ عَلَى الْإِجْرَاءِ. • فَوَدَّ: (فِي مَدَّةِ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِكُلِّ مِنَ التَّصَرُّفِ وَضَمِيرِ الْإِجْرَاءِ وَالطَّرَحِ فِي قَوْلِهِ: (إِذَا رَأَاهُ). • فَوَدَّ: (عَزُوفًا) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ أَنَّ مَا هُنَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يَكْفِي) إِلَى: (وُيُسْتَنَى) وَقَوْلَهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ) إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (حَيْثُ لَا يُعْرَفُ لَهُ مُنَازِعٌ) يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِنَحْوِ مَا اسْتَظْهَرَهُ فِي شَرْحِهِ وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالسَّمَاعِ. • فَوَدَّ: (لأن ذلك) أَي: اِمْتِدَادُ الْيَدِ وَالتَّصَرُّفُ مَعَ طَوْلِ الزَّمَانِ مِنْ غَيْرِ مُنَازَعٍ اسْتَنَى وَنَهَايَةً وَمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ انْضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ اسْتِيفَاضَةٌ إلخ) بَلِ الْاسْتِيفَاضَةُ وَخَذَهَا كَافِيَةً كَمَا أَفَادَهُ تَضَحُّيْحُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُنْهَجُ وَشَرَّحَ الرُّوضُ سَم. • فَوَدَّ: (لِلتَّصَرُّفِ) عِبَارَةٌ نَهَائِيَّةٌ وَالْمُغْنِي إِلَى الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ اهـ. • فَوَدَّ: (جَازَتْ الشَّهَادَةُ بِهِ) أَي: قَطْعًا نَهَائِيَّةً وَمُغْنِي بِهِ يَنْقُطُ مَا مَرَّ أَيْنًا عَنْ سَمِ إِنْ كَانَ أَرَادَ الْاِغْتِرَاضَ. • فَوَدَّ: (مَنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَتَجَوُّزُ فِي طَوِيلَةِ إلخ. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ انْضَمَّ لِذَلِكَ إلخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ الْاِخْتِيَاءُ بِطَوْلِ الْمُدَّةِ خِلَافَ مَا قَالَ الشَّارِحُ اهـ أَي: وَالنَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مَنْ ذِي الْيَدِ وَالنَّاسِ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفِي النَّهْيَةِ

وَالْحُبُوبِ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَتِمَّائِلُ فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد اهـ. ولا يَخْفَى إشكالُ إطلاقِ قوله فلا تجوز الشهادة فيها بالملك ولا باليد إلا أن يكونَ مُصَوِّرًا بما إذا كان المشهودُ به في ذلك مُخْتَلِطًا بأمثاله فَلْتَرَجِعِ المسألة وَلْتَحَرَّرْ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ انْضَمَّ لِلتَّصَرُّفِ اسْتِيفَاضَةٌ) بَلِ الْاسْتِيفَاضَةُ وَخَذَهَا كَافِيَةً كَمَا أَفَادَهُ تَضَحُّيْحُ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْهُ مُخَالِفًا مَا بِهِ ذَكَرَهُ الرُّوضُ مِنْ عَدَمِ الْاِخْتِيَاءِ بِالْاِسْتِيفَاضَةِ وَخَذَهَا، وَعِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَبِمَلِكُ بِهِ أَي: وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَلِكِ بِالسَّمَاعِ أَوْ بِيَدٍ وَتَصَرُّفٍ تَصَرُّفٌ مُلَاكٍ مُدَّةً طَوِيلَةً عَزُوفًا اهـ. • فَوَدَّ: (وُيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الرقيق) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. وَقَوْلُهُ: (فِي الْمُدَّةِ الطويلة) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

• فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ انْضَمَّ لِذَلِكَ السماع من ذي اليد والناس إلخ) عِبَارَةٌ شَرْحِ الرُّوضِ وَهَذَا أَي: مَا تَقَرَّرَ لَا



لِلإحتياط فِي الْحُرِّيَّةِ وَكَثْرَةِ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ. (وَشَرْطُهُ) أَي: التَّصَرُّفُ الْمُفِيدُ لِمَا ذَكَرَ (تَصَرُّفٌ مُلَّاكٌ مِنْ سَكْنَى وَهَذَا وَمِنَاءٌ وَبَيْعٌ) وَفَسْخٌ وَإِجَارَةٌ (وَوَهْنٌ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمُغْلَبُ لِعَظَمَةِ الْمَلِكِ وَالْوَأْوُ بِمَعْنَى أَوْ إِذْ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا عَلَى حِدَّتِهِ كَافٍ قَالَا وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ وَمَرَّتَيْنِ بَلْ وَمَرَارًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ أَتَامَ قَلِيلَةً (وَتُبْنَى شَهَادَةُ الْإِعْسَارِ عَلَى قَرَائِنٍ وَمَخَابِلٍ) أَي: مَظَانٍ (الضَّرُّ) بِالضَّمِّ وَهُوَ سُوءُ الْحَالِ أَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ خِلَافُ النَّفْعِ (وَالْإِضَافَةُ) مُضَدُّرٌ أَضَاقَ أَي: ذَهَبَ مَالُهُ لِيَعْتَدِرَ الْيَقِينُ فِيهِ فَاسْتَفْنَى بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ قَرَائِنٍ أَحْوَالِهِ فِي خَلَوَاتِهِ وَصَبْرِهِ عَلَى الضَّيْقِ وَالضَّرَرِ وَهَذَا شَرْطٌ لِعِتْمَادِ الشَّاهِدِ وَقَدْ مَّ فِي الْفَلَسِ اشْتِرَاطُ خَيْرَتِهِ الْبَاطِنَةِ وَهُوَ شَرْطٌ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِ أَوْ أَنَّ مَا هُنَا طَرِيقٌ لِلخَيْرَةِ الْمَشْتَرِطَةِ ثُمَّ.

أَي: وَشَرَحَ الرَّوَضُ وَجِبَارَةَ الْمُغْنِي أَنْ يَسْمَعَهُ يَقُولُ: هُوَ عَبْدِي أَوْ يَسْمَعُ النَّاسَ يَقُولُونَ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّرْ أَه. سَبَدٌ غَمَرٌ وَجِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَتَضَمَّ إِلَى ذَلِكَ السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ الْإِنْفِ) أَي: فَلَا يَكْفِي السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ مِنَ النَّاسِ وَلَا عَكْسُهُ أَه. وَالْأَقْرَبُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُتَقَدِّمِ وَشَرْطُ السَّمَاعِ سَمَاعُهُ مِنْ جَمْعِ الْإِنْفِ مَا فِي بَعْضِ نُسَخِ النِّهَايَةِ السَّمَاعُ مِنَ النَّاسِ الْإِنْفِ الْمُفِيدُ لِكِفَايَةِ السَّمَاعِ مِنَ النَّاسِ وَعَدَمُ اشْتِرَاطِهِ مِنْ ذِي الْيَدِ.

فَوَدَّ: (لِلْإِحتِيَاظِ فِي الْحُرِّيَّةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ التَّزْهِجَ مَعَ الرِّقَاقِ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ أَمَّا لَوْ كَانَ بَيْنَ السَّيِّدِ وَبَيْنَ آخَرٍ يَدْعِي الْمَلِكَ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَجَوَّزَ الشَّهَادَةَ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ مُدَّةً طَوِيلَةً هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي.

فَوَيْ (سُنِّي): (وَشَرْطُهُ) أَي: فِي الْعَقَارِ مُغْنِي.

فَوَيْ (سُنِّي): (مِنْ سَكْنَى وَهَذَا الْإِنْفِ) وَدُخُولِ وَخُرُوجِ رَوْضٍ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (وَفَسْخٌ) أَي: بَعْدَ الْبَيْعِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً الْإِنْفِ) هَلْ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ طَوْلِ الْمُدَّةِ سَم. فَوَيْ (سُنِّي): (وَمَخَابِلُ الضَّرَرِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ ش. فَوَدَّ: (بِالضَّمِّ) سُوءُ الْحَالِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ هُنَا مُغْنِي.

فَوَدَّ: (فِي خَلَوَاتِهِ) جِبَارَةٌ غَيْرُهُ خَلَوَاتِهِ أَه. بِصِيغَةِ الْجَمْعِ. فَوَدَّ: (وَصَبْرُهُ الْإِنْفِ) عَطْفٌ عَلَى قَرَائِنِ الْإِنْفِ جِبَارَةٌ غَيْرُهُ بِصَبْرِهِ أَه. فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي: مُرَاقَبَتُهُ فِي خَلَوَاتِهِ وَالْإِطْلَاقُ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى إِعْسَارِهِ مِنْ قَرَائِنِ أَحْوَالِهِ الْإِنْفِ.

يُنَافِيهِ تَعْيُنُ السَّمَاعِ فِيمَا مَرَّ فِي بَابِ اللَّقِيطِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَأَى يَسْتَعْدِمُ صَغِيرًا لَا يُعِيدُ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ لَهُ بِالْمَلِكِ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُ وَمِنْ النَّاسِ أَنَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَطُلِ الْمُدَّةُ وَفَرَّقَ الْإِسْتَوْثِي بَآنَ وَقَوَّعَ الْإِسْتِخْدَامِ فِي الْأَحْرَارِ كَثِيرٌ مَعَ الْإِحتِيَاظِ فِي الْحُرِّيَّةِ أَه وَقَضِيَّتُهُ الْإِكْفَاءُ بِطَوْلِ الْمُدَّةِ خِلَافَ مَا قَالَ الشَّارِحُ.

فَوَدَّ: (وَلَا يَكْفِي التَّصَرُّفُ مَرَّةً الْإِنْفِ) هَلْ يُغْنِي عَنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ طَوْلِ الْمُدَّةِ.

### فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك

وهي أعني الشهادة تُطْلَقُ عَلَى نَفْسٍ تَحْمِلُهَا وَعَلَى نَفْسٍ أَدَاتِهَا وَعَلَى الْمَشْهُودِ بِهِ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ (تَحْمِلُ الشَّهَادَةَ) مَضَرَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ أَيْ: الْإِحَاطَةُ بِمَا سَيُطْلَبُ مِنْهُ الشَّهَادَةُ بِهِ فِيهِ وَكَتَوْنَا عَنْ تِلْكَ الْإِحَاطَةِ بِالتَّحْمِيلِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ أَعْلَى الْأَمَانَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ حَمْلُهَا أَيْ: الدُّخُولُ تَحْتَ وَرِطَتِهَا إِلَى مَشَقَّةٍ وَكَلْفَةٍ فِيهِ مَجَازَانِ لَا اسْتِعْمَالَ التَّحْمِيلِ وَالشَّهَادَةَ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُمَا الْحَقِيقِي (فَرَضَ كِفَايَةً فِي النِّكَاحِ) لِتَوْقُفِ انْعِقَادِهِ عَلَيْهِ وَلَوْ امْتَنَعَ الْكُلُّ أَيْمُوا وَلَوْ طَلَبَ مِنْ اثْنَيْنِ لَمْ يَحْمِلَا إِنْ كَانَ ثَمَّ غَيْرُهُمَا أَيْ: بِصِفَةِ الشَّهَادَةِ قَالَ الْأُذْرَعِيُّ: وَظَنَّ إِبَاجَةَ الْغَيْرِ وَالْإِعْنَاءَ (وَكَذَا الْإِفْرَازُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي) وَغَيْرُهُ كَطَلَايَ وَعَتَقِي وَرَجَمَةٍ وَغَيْرِهَا إِلَّا لِتَحْدُودِ

### فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك

• فَوَدَّ: (فِي تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ: الْإِحَاطَةُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ. • فَوَدَّ: (وَأَدَاتِهَا) إِنَّمَا قَدَّمَهُ عَلَى كِتَابَةِ الصَّكِّ فِي الذِّكْرِ لِمُنَاسَبَتِهِ لِلتَّحْمِيلِ وَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ الْكِتَابَةَ عَلَى الْأَدَاءِ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ لِأَنَّهَا تُطْلَبُ بَعْدَ التَّحْمِيلِ لِلتَّوَقُّفِ بِهِ عَ ش. • فَوَدَّ: (وَعَلَى الْمَشْهُودِ بِهِ) أَيْ: إِطْلَاقًا مَجَازِيًّا كَمَا يَأْتِي عَ ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُرَادُ الْخ) أَقُولُ لَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ وَمَعْنَى تَحْمِيلِهِ التِّزَامُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبُرْلُوسِي قَالَ: أَقُولُ بَلِ الْمُرَادُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَحْمِيلِ الْمَشْهُودِ بِهِ إِلَّا بِتَأْوِيلِ تَحْمِيلِ حِفْظِهِ أَوْ أَدَائِهِ سَمَ وَسَيَدُّ عَمَرُ أَقُولُ: يُؤَيِّدُ إِرَادَةَ الثَّالِثِ أَنَّ الْمَفْرُوضَ كِفَايَةً إِنَّمَا هُوَ إِحَاطَةُ الْمَشْهُودِ بِهِ لَا التِّزَامُ الْأَدَاءِ الْمُسَبَّبُ عَنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ مَقَالَةِ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ الْبُرْلُوسِي وَمَقَالَةَ سَمَ مَا نَصَّهُ قَدْ يُسْتَبَعَدُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ فِي النِّكَاحِ فَتَأَمَّلْ اه. • فَوَدَّ: (فِيهِ) لَا تَظْهَرُ لَهُ فَالِدَةٌ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الشَّهَادَةَ) أَيْ: بِالْمَعْنَى الثَّالِثِ. • فَوَدَّ: (فَقِيهِ مَجَازَانِ الْخ) أَيْ: فِي الْمُضَافِ مَجَازٌ بِالِاسْتِعَارَةِ وَفِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ.

• فَوَدَّ (سَنِي): (فِي النِّكَاحِ) أَيْ: وَغَيْرِهِ مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الْإِشْهَادُ شَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ وَمُعْنَى أَيْ: كَبَيْعِ مَالٍ الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ أَوْ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَقَلَسَ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُوجَلًّا وَبَيْعِ الْوَكِيلِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ عَ ش. اه. • فَوَدَّ: (لِتَوْقُفِ انْعِقَادِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَظْهَرُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ الْأُذْرَعِيُّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: بِالرَّفْعِ إِلَى الْمَثْنِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) أَيْ: بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ غَيْرُهُمَا بِصِفَةِ الشَّهَادَةِ أَوْ ظَنَّ إِبَاءَهُ أَوْ لَمْ يَظُنَّ شَيْئًا. • فَوَدَّ: (وَهَيْئَةً) أَيْ: غَيْرَ الْمَالِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا الْخُدُودَ) لِأَنَّهَا تُذَرَّأُ بِالشُّبُهَاتِ مُعْنَى أَيْ: فَلَيْسَ التَّحْمِيلُ فِيهَا فَرَضَ كِفَايَةً وَلَمْ يَذْكُرْ حُكْمَهَا هَلْ هُوَ جَائِزٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ

### فصل: تحمل الشهادة فرض كفاية إلخ

• فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُرَادُ الْخ) أَقُولُ: لَا مَانِعَ مِنْ صِحَّةِ إِرَادَةِ الْأَدَاءِ وَمَعْنَى تَحْمِيلِهِ التِّزَامُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الْبُرْلُوسِي قَالَ أَقُولُ: بَلِ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ يَعْني بِهِ الْأَدَاءَ الَّذِي هُوَ الثَّانِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِتَحْمِيلِ الْمَشْهُودِ بِهِ إِلَّا بِتَأْوِيلِ تَحْمِيلِ حِفْظِهِ أَوْ أَدَائِهِ اه.

التَّحْمِلُ فِيهِ فَرَضُ كِفَايَةٍ (وَكِتَابَةٍ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَحْمِيلِ (الصِّكِّ) فِي الْجُمْلَةِ وَهُوَ الْكِتَابُ  
فَرَضُ كِفَايَةٍ أَيْضًا (فِي الْأَصْح) لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا لِتَمْهِيدِ إِثْبَاتِ الْحُقُوقِ عِنْدَ التَّنَازُعِ وَكِتَابَةُ  
الصِّكِّ لَهَا أَثَرٌ ظَاهِرٌ فِي التَّذَكُّرِ وَفِيهَا حِفْظُ الْحُقُوقِ عَنِ الضَّبَاحِ وَقِيْدَتْ بِالْجُمْلَةِ لِأَنَّ مَرَّةً لَا  
يَلْزَمُ الْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ لِلْخَصْمِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ أَوْ حَكَمَ بِهِ. وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَشْهُودَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ لَوْ  
طَلَبَ مِنَ الشَّاهِدِينَ كِتَابَةً مَا جَرَى تَعَيُّنٌ عَلَيْهِمَا لَكِنْ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ كَالْأَدَاءِ وَالْأَلَمُ يَتَّقَى لِكُونِ  
كِتَابَةِ الصِّكِّ فَرَضُ كِفَايَةٍ أَثَرٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْقَاضِي بِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ تُغْنِي عَنْ كِتَابَتِهِ وَلَا  
كَذَلِكَ هُنَا قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ: وَيُسْنَى لِلشَّاهِدِ أَنْ يُبْجَلَ الْقَاضِي وَيَزِيدَ فِي أَلْقَابِهِ أَيْ: بِالْحَقِّ لَا  
الْكَذِبِ كَمَا هُوَ الشَّائِغُ الْيَوْمَ؛ وَالْدُّعَاءُ لَهُ بِنَحْوِ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاكَ أَهْ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا لَيْسَ فِي  
مَحَلِّهِ بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ.....

وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِيَطْلُبَ الشَّرْ فِي أَنْبَابِهَا ش. قُود: (التَّحْمِيلُ الْخ) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ هُنَا وَقُدْرُهُ فِيمَا يَأْتِي  
أَيْضًا. قُود: (فِيهِ) أَيْ: فِي كُلِّ مِنْهَا مَعْنَى. قُود: (بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى تَحْمِيلِ) لَا يَظْهَرُ وَجْهٌ هَذَا الْعَطْفِ  
مِنْ حَيْثُ التَّخَوُّ وَصَرِيحُ صَنِيعِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى الْإِقْرَارِ فَيَقْدُرُ فِي الْكُلِّ التَّحْمِيلُ كَمَا جَرَى  
عَلَيْهِ الْمَحَلِّيُّ وَالْمَعْنَى عِبَارَةُ الثَّانِي وَكَذَا الْإِقْرَارُ وَالتَّصَرُّفُ الْمَالِي وَغَيْرُهُ كَطَّلَاقٍ وَعِنْتِي وَرَجْعَةٍ وَكِتَابَةِ  
الصِّكِّ وَهُوَ الْكِتَابُ فَالتَّحْمِيلُ فِي كُلِّ مِنْهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ أَه. قُود: (لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا) أَيْ: التَّحْمِيلُ  
وَالْكِتَابَةُ وَغَيْرُ الشَّارِحِ جَعَلَ الْحَاجَةَ عِلَّةً لِلتَّحْمِيلِ فَقَطَّ عِبَارَةً شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَنَحَوَهَا فِي الْمَعْنَى وَالثَّانِيَةِ  
أَمَّا فَرَضِيَّةُ التَّحْمِيلِ فِي ذَلِكَ فَلِلْحَاجَةِ إِلَى إِثْبَاتِهِ عِنْدَ التَّنَازُعِ الْخ، وَأَمَّا فَرَضِيَّةُ كِتَابَةِ الصِّكِّ فَلِأَنَّهَا لَا  
يُسْتَفْنَى عَنْهَا فِي حِفْظِ الْحَقِّ وَلَهَا أَثَرٌ الْخ. قُود: (لِأَنَّ مَرَّةً) أَيْ: فِي آدَابِ الْقَضَاءِ. قُود: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
الْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ الْخ) الْمَعْنَى هُوَ الْوُجُوبُ الْمَعْنِي فَلَا يُنَافِي مَا هُنَا مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الْكِفَايَةِ زِيَادِيٍّ.  
قُود: (تَعَيُّنٌ) الظَّاهِرُ الثَّانِي. قُود: (لَكِنْ بِأَجْرَةِ مَثَلِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ وَلَا يَلْزَمُ  
الشَّاهِدَ كِتَابَةَ الصِّكِّ وَرَسْمَ الشَّهَادَةِ إِلَّا بِأَجْرَةِ قَلَمِهِ أَخَذَهَا كَمَا لَهُ ذَلِكَ فِي تَحْمِيلِهِ إِذَا دُعِيَ لَهُ أَه.

قُود: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ لَمْ تَعَيَّنْ. قُود: (بِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَيْهِ) يَغْنِي بَأَنَّ وَجُوبَ إِشْهَادِ الْقَاضِي عَلَى مَا  
ثَبَتَ عِنْدَهُ أَوْ حَكَمَ بِهِ بِشَرْطِهِ الْمَارِّ فِي آدَابِ الْقَاضِي. قُود: (وَيُسْنَى) إِلَى الْمَثْنِ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَا  
الْكَذِبَ إِلَى بَلِّ هُوَ وَقَوْلُهُ: قَالَ الدَّارِمِيُّ وَقَوْلُهُ: إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَذَكِّرًا إِلَى وَقْدِ دُعَايِهِ. قُود: (أَنْ يُبْجَلَ  
الْقَاضِي) أَيْ: فِي الْأَدَاءِ أَسْنَى. قُود: (كَمَا هُوَ) أَيْ: الْكَذِبُ. قُود: (وَالدُّعَاءُ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ يَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: وَالْدُّعَاءُ مَغْطُوفًا عَلَى الْكَذِبِ سَبْدُ عَمْرٍ أَوْ قَوْلُ يَأْتِي عَنْهُ كَرُونَ التَّفسيرِ الْمَذْكُورَ مِنَ الشَّارِحِ  
كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَيُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُ الْأَسْنَى حَيْثُ ذَكَرَ هُنَا كَلَامَ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ الْمَذْكُورَ وَأَقْرَأَهُ مُسْقِطًا عَنْهُ  
التَّفسيرِ الْمَذْكُورَ. قُود: (وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا) أَيْ: قَوْلُهُ: وَالْدُّعَاءُ لَهُ بِنَحْوِ الْخ. قُود: (بَلِّ هُوَ مَكْرُوهٌ) وَفَاقًا

قُود: (بَلِّ هُوَ مَكْرُوهٌ) فِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ فِي بَابِ السَّيْرِ مَا نَصَّهُ وَأَمَّا الطَّلَبَةُ أَيْ: التَّحِيَّةُ بِهَا وَهِيَ  
أَطَالَ اللَّهُ بَقَاكَ فَقِيلَ بِكَرَاهِيَتِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِّ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ

مُطْلَقًا وَلَا يَلْزَمُهُ الذَّهَابُ لِلتَّحْمُلِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَقْبُولِ الشَّهَادَةِ مُطْلَقًا وَكَذَا مَقْبُولُهَا إِلَّا إِنْ عُذِرَ  
الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَرَضٍ أَوْ خَبَسٍ أَوْ كَانَ مُخَدَّرَةً أَوْ دَعَاهُ قَاضٍ إِلَى أَمْرِ ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيُشْهِدَهُ  
عَلَيْهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ أَوْ دَعَا الزَّوْجَ أَرْبَعَةً إِلَى الشَّهَادَةِ بَرْنَا زَوْجَتَهُ بِخِلَافِ دُونِ أَرْبَعَةٍ وَبِخِلَافِ  
دُعَاءِ غَيْرِ الزَّوْجِ، قَالَ الْبُلْقِينِيُّ نَقْلًا عَنْ جَمْعٍ: أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يَقْبَلُ غَيْرُهُمْ وَقَدْ تَمَّ هَذِهِ فِي  
السَّيْرِ إِجْمَالًا فَلَا تَكَرَّرَ وَلَهُ طَلَبُ أَجْرَةِ لِلْكِتَابَةِ وَخَبَسِ الصَّكِّ.....

لِلنَّهْيَةِ وَلِلْأَمْسَى فِي بَابِ الْقَضَاءِ. ❦ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءٌ كَانَ الْقَاضِي مِنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ الْعِلْمِ أَوْ مِنْ  
وَلَاةِ الْعَدْلِ أَمْ لَا. ❦ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ. ❦ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: عَنْ مَفْهُومِ  
الِاسْتِثْنَاءِ الْآتِي آتِيًا. ❦ فَوَدَّ: (قَالَ الدَّارِمِيُّ أَوْ دَعَا الزَّوْجَ أَرْبَعَةً إلخ) أَي: وَعَلَى هَذَا تُسْتَنْتَى هَذِهِ مِنْ عَدَمِ  
وُجُوبِ التَّحْمُلِ فِي الْمُدَوِّعِ ش. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يَقْبَلُ إلخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ حَبِطَ يَلْزَمُهُ  
الذَّهَابُ لِلتَّحْمُلِ مُطْلَقًا وَفِيهِ نَظَرٌ. عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَالتَّحْمُلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَكَذَا كُلِّ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ؛ فَرَضُ  
كِفَايَةِ إِنْ حَضَرَ أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمُلِ عَنْ مَعْدُورٍ أَوْ مُخَدَّرَةٍ أَوْ عَنْ قَاضٍ فِي حُكْمِهِ انْتَهَتْ أ. ه. سَمِ عِبَارَةُ  
الْمُغْنِيِّ ثُمَّ عَلَى فَرْضِيَّةِ التَّحْمُلِ مَنْ طَلِبَ مِنْهُ لَزِمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَجِيبًا لِشَرَايِطِ الْعِدَالَةِ مُتَعَدِّيًا لِمَصْلَحَةِ مَا  
يَتَحَمَّلُهُ وَحَضَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَجِيبًا لِلشَّرَاطِ فَلَا وَجُوبَ قَالَ الْقَاضِي جَزْمًا أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمُلِ فَلَا  
وُجُوبَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مَعْدُورًا بِمَرَضٍ إلخ فَتَلَزَمُهُ الْإِجَابَةُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَمَحَلُّ كَوْنِ التَّحْمُلِ  
فَرَضُ كِفَايَةِ إِذَا كَانَ الْمُتَحَمِّلُونَ كَثِيرِينَ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا الْعَدَدُ الْمُعْتَبَرُ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فَرَضُ عَيْنٍ كَمَا  
جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَهُوَ وَاضِحٌ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ وَفِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ مَا  
يَقْتَضِيهِ انْتَهَى أ. ه. وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَقْبَلُ غَيْرَهُ أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ  
مَعْدُورًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ السِّيَاقِ وَفِيهِ وَفَقَةٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَفْزَعِيَّ قَالَ: يَتَّبِعِي حَمْلَهُ عَلَى مَا إِذَا دَعَا الْمَشْهُودُ لَهُ  
الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ فَأَبَى الْحُضُورَ قَالَ: أَمَّا إِذَا أَجَابَهُ لِلْحُضُورِ وَلَا عُذْرَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَلَا مَعْنَى لِإِثْرَامِ الشُّهُودِ  
السَّغْنِيِّ لِلتَّحْمُلِ أ. ه. ❦ فَوَدَّ: (مِمَّنْ يَقْبَلُ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. ❦ فَوَدَّ: (وَقَدْ تَمَّ هَذِهِ) أَي: مَسْأَلَةُ تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ.  
❦ فَوَدَّ: (فَلَا تَكَرَّرَ) فِيهِ تَأْمُلٌ. ❦ فَوَدَّ: (وَلَهُ طَلَبُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ إِلَى وَقَدْ  
دُعِيَ. ❦ فَوَدَّ: (وَخَبَسِ الصَّكِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ وَلَا يَلْزَمُ الشَّاهِدُ كِتَابَةَ الصَّكِّ وَرَسْمَ الشَّهَادَةِ  
إِلَّا بِأَجْرَةٍ فَلَهُ اخْتِذَا كَمَا لَمْ يَحْمِلْهُ وَلَهُ بَعْدَ كِتَابَتِهِ حَبْسُهُ عِنْدَهُ لِلْأَجْرَةِ كَالْقَصَارِ فِي الْقَوْبِ أ. ه.

أَوْ مِنْ وَلَاةِ الْعَدْلِ فَالدَّعَاءُ لَهُ بِذَلِكَ قُرْبَةٌ وَإِلَّا فَمَكْرُوهٌ بَلْ حَرَامٌ وَكَلَامُ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ يُشِيرُ إِلَى مَا قَالَهُ أ. ه. وَفِيهِمَا فِي بَابِ الْقَضَاءِ فِي بَيَانِ مَا يُدْعَى بِهِ لِلْسُّلْطَانِ إِذَا تَعَلَّقَتِ الْفَتْوَى بِهِ مَا نَصَّهُ وَيُكْرَهُ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ  
فَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاطِطِ السَّلَفِ أ. ه. ❦ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ عُذِرَ إلخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ فَالتَّحْمُلُ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ وَكَذَا كُلِّ  
تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ فَرَضُ كِفَايَةِ إِنْ حَضَرَ ذَلِكَ أَوْ دُعِيَ لِلتَّحْمُلِ عَنْ مَعْدُورٍ أَوْ مُخَدَّرَةٍ أَوْ عَنْ قَاضٍ فِي حُكْمِهِ  
أ. ه. ❦ فَوَدَّ: (أَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِمَّنْ يَقْبَلُ غَيْرُهُمْ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ حَبِطَ يَلْزَمُهُ الذَّهَابُ لِلتَّحْمُلِ مُطْلَقًا وَفِيهِ  
نَظَرٌ.

وَأَخَذَ أَجْرَهُ لِلتَّحْمِيلِ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَلْفَةٌ مَشْيٍ وَنَحْوَهُ لَا لِلدَّاءِ إِلَّا إِنْ كَانَ مُتَذَكِّرًا لَهُ عَلَى وَجْهِ لَا يُؤَدِّي أَي: لِيَقْصِرَ فِي تَحْمِيلِهِ لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي مِثْلًا فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ دُعِيَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى فَمَا فَوْقَ فَيَأْخُذُ.....

• فَوَدَّ: (وَأَخَذَ أَجْرَهُ لِلتَّحْمِيلِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَبَيَّنَ): لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَخْذُ رِزْقٍ لِتَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ مِنْ إِمَامٍ أَوْ أَحَدِ الرَّعِيَّةِ وَأَمَّا أَخْذُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَهُوَ كَالْقَاضِي وَتَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْمُقَرِّي لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مُطْلَقًا وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ ذَلِكَ بَلَا تَفْصِيلٍ وَلَهُ بِكُلِّ حَالٍ أَخْذُ أَجْرَةٍ مِنَ الْمَشْهُودِ لَهُ عَلَى التَّحْمِيلِ الْخُ وَكَذَا فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ غَيْرُهُ: لَهُ ذَلِكَ بَلَا تَفْصِيلٍ. • فَوَدَّ: (أَجْرَهُ لِلتَّحْمِيلِ) وَهِيَ أَجْرَةٌ مِثْلُ الْمَشْيِ وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الزِّيَادَةِ وَلَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) أَي: كَمَا فِي تَجْهِيْزِ الْمَيِّتِ أَسْنَى. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ عَلَيْهِ كَلْفَةٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْبَلَدِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِنْ دُهِىَ فَإِنْ تَحَمَّلَ بِمَكَانِهِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ اه. زَادَ الْأَسْنَى وَمَحَلَّهُ أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ الشَّهَادَةُ يَمَّا يَتَعَدُّ تَذَكُّرُهَا وَمَعْرِفَةُ الْخَصْمَيْنِ فِيهَا لَأَنْ بَاوِلَ الْأَجْرَةَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِنْتِصَاعِ بِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَلَا يَقْصِرُ أَخْذُهَا عَلَى شَهَادَةٍ يَخْرُمُ آدَاؤُهَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ اه. • فَوَدَّ: (لَا لِلدَّاءِ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ عَلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ بِمُرَاجَعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ فَرَضَ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ عَوَضًا وَلَئِنْ سِيرَ لَا أَجْرَةَ لِيُثْلِهِ وَفَارَقَ التَّحْمِيلَ بَأَنَّ الْأَخْذَ لِلدَّاءِ يَوْرَثُ تَهْمَةً مَعَ أَنَّ زَمَنَهُ سِيرَ لَا تَفُوتُ بِهِ مَنَفْعَةٌ مُتَقَوِّمَةٌ بِخِلَافِ زَمَنِ التَّحْمِيلِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (مُتَذَكِّرًا لَهُ) أَي: لِلْمَشْهُودِ بِهِ الَّذِي يُدْعَى لِأَدَائِهِ. • فَوَدَّ: (أَي: لِيَقْصِرَ فِي تَحْمِيلِهِ الْخُ) كَأَنَّ فِي الْبَيَارَةِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا فَلْيُرَاجَعْ سَيِّدُ عُمَرُ وَابْنُ سَمِ كَلَامُ الشَّارِحِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي كَذَا فِي الرُّوْضِ اه. وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا مَا مَرَّرْنَا عَنْ الْأَسْنَى عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ دُهِىَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى) لَا لِمَنْ يُؤَدِّي فِي الْبَلَدِ أَي: لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ لِلدَّاءِ إِلَّا إِنْ احْتَاجَهُ أَي: مَا ذُكِرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمَرْكُوبِ وَتَفَقُّهُ الطَّرِيقِ فَلَهُ أَخْذُهُ رَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةُ الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ الْخُ) أَي: وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلٍ ش.

• فَوَدَّ: (وَأَخَذَ أَجْرَهُ لِلتَّحْمِيلِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الْبَلَدِ. • فَوَدَّ: (لَا لِلدَّاءِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ لَمْ يَتَّعِنَ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (لَا لِعَقِيدَةِ الْقَاضِي) كَذَا فِي الرُّوْضِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ دُهِىَ لَهُ مِنْ مَسَافَةِ الْعَدْوَى الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ لَا لِمَنْ يُؤَدِّي فِي الْبَلَدِ أَي: لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ لِلدَّاءِ إِلَّا إِنْ احْتَاجَهُ أَي: مَا ذُكِرَ فَلَهُ أَخْذُهُ اه. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قَوَّيْتُهُ مِنْ كَسْبِهِ آدَاءُ يُشْفِيهِ عَنْهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ مُدَّتِّهِ قَالَ فِي شَرْحِهِ أَي: الْأَدَاءُ لَا يَقْدِرُ كَسْبُهُ فِيهَا وَإِنْ عَبَّرَ بِهِ الْأَصْلُ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ وَبِمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ عَبَّرَ الْمَاوَرَدِيُّ اه. • فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ أَجْرَةَ مَرْكُوبِهِ الْخُ) مَلَّا ذَكَرُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي التَّحْمِيلِ. • فَوَدَّ: (أَيْ: فَيَأْخُذُ أَجْرَةَ مَرْكُوبِهِ الْخُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ وَلَهُ صَرْفٌ مَا يُعْطِيهِ لَهُ الْمَشْهُودُ لَهُ إِلَى غَيْرِهِ أَي: غَيْرَ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّفَقُّهِ وَالْأَجْرَةِ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَشْيُ الشَّاهِدِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْمَرْكُوبِ قَدْ يَخْرُمُ الْمَرْوَةُ فَيَظْهَرُ امْتِنَاعُهُ فِيمَنْ هَذَا شَأْنُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: بَلَّ لَا يَتَّقِدُ ذَلِكَ بِالْبَلَدَيْنِ بَلَّ قَدْ يَتَأَنَّى فِي

أَجْرَةٌ مَزْكُوبَةٌ وَإِنْ مَشَى وَنَفَقَ طَرِيقَهُ وَكَذًا مِنْ دُونِهَا وَلَهُ كَسْبٌ عَطَّلَ عَنْهُ فَيَأْخُذُ قَدْرَهُ نَعَمْ، لَهُ أَنْ يَقُولَ لَا أَذْهَبُ مَعَكَ إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدُوِّ إِلَّا بِكَذَا وَإِنْ كَثُرَ.

(وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَضِيَّةِ إِلَّا الثَّانِي) كَأَنْ لَمْ يَتَحَمَّلْ غَيْرُهُمَا أَوْ قَامَ بِالْبَقِيَّةِ مَانِعٌ (لِزِمَهُمَا الْأَدَاءُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ (البقرة: ٢٨٢) أَي: لِلْأَدَاءِ وَقِيلَ لَهُ وَلِلَّتَّحْمَلِ وَقَوْلُهُ ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ (البقرة: ٢٨٣) وَيَجِبُ فِي الْأَدَاءِ حَيْثُ وَجِبَ الْفَوْرُ نَعَمْ، لَهُ التَّأخِيرُ لِفَرَاغِ حَتَمٍ وَأَكْلِي وَنَحْوَهُمَا (فَلَوْ أَدَّى وَاحِدٌ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ) بَلَا غُذْرٍ (وَقَالَ) لِلْمُدْعَى (أَحْلِفْ مَعَهُ غَضًى) وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي الْحَكَمَ بِشَاهِدٍ وَتَمَيَّنَ؛ لِأَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الْإِشْهَادِ التَّوَرُّعَ عَنِ الْيَمِينِ وَكَذَا لَوْ امْتَنَعَ شَاهِدًا نَحْوِ وَدِيعَةٍ وَقَالَ أَحْلِفْ عَلَى الرَّدِّ (وَإِنْ كَانَ) فِي الْوَاقِعَةِ (شُهُودٌ فَلَا أَدَاءَ فَرَضَ كِفَايَةً) عَلَيْهِمْ لِحُصُولِ الْفَرَضِ بَعْضُهُمْ فَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ اثْنَانِ وَالْأُخْرَى

فَوَدَّ: (أَجْرَةٌ مَزْكُوبَةٌ الْخُ) وَلَهُ صَرْفٌ مَا يُعْطِيهِ الْمَشْهُودُ لَهُ إِلَى غَيْرِ التَّقَفُّ وَالْأَجْرَةُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ وَكَذَا مَنْ أَعْطَى شَيْئًا فَقِيرًا لِيَكْسُو بِهِ نَفْسَهُ لِلْفَقِيرِ أَنْ يَصْرِفَهُ لِغَيْرِ الْكُسُوفِ مُغْنِي وَرَوْضٌ. فَوَدَّ: (وَإِنْ مَشَى) ثُمَّ إِنْ مَشَى الشَّاهِدُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الرُّكُوبِ قَدْ تَنَحَّرَ الْمُرُوءَةُ فَيُظْهِرُ امْتِنَاعَهُ فِيمَنْ هَذَا شَأْنُهُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ الْأَنْزَعِيُّ: لَا يَتَّقِدُ ذَلِكَ يَتَلَدِّينَ بَلْ قَدْ يَأْتِي فِي الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فَيَعُدُّ ذَلِكَ خَرْمًا لِلْمُرُوءَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ أَوْ يَفْعَلَهُ تَوَاضُعًا اسْتَى وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ.

فَوَدَّ: (وَكَذَا مِنْ دُونِهَا الْخُ) شَائِلٌ يَتَلَدِّ الشَّاهِدُ كَمَا يَأْتِي عَنِ الرَّوْضِ. فَوَدَّ: (فَيَأْخُذُ قَدْرَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلرَّوْضِ وَشَرْحُهُ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قُوَّتُهُ مِنْ كَسْبِهِ أَدَاءَ يَشْفُلُهُ عَنْهُ إِلَّا بِأَجْرَةٍ مُدَّتِهِ أَه. قَالَ شَارِحُهُ أَي: الْأَدَاءُ لَا يَقْدِرُ كَسْبُهُ فِيهَا وَإِنْ غَبَرَ بِهِ الْأَصْلُ نَقْلًا عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَاوِيٍّ وَبِمَا غَبَرَ بِهِ الْمُصَنِّفُ غَبَرَ الْمَاوَزْدِيُّ أَه. فَوَدَّ: (إِلَى فَوْقِ مَسَافَةِ الْعَدُوِّ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا دُعِيَ إِلَى مَا دُونَهُ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَجْرَةِ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. فَوَدَّ: (كَأَنَّ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلِوُجُوبِ الْأَدَاءِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ إِلَى وَلَوْ عَلِمَا. فَوَدَّ: (كَأَنَّ الْخُ) الْأَوَّلَى بِأَنَّ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ.

فَوَدَّ: (أَوْ قَامَ بِالْبَقِيَّةِ مَانِعٌ) كَمَوْتٍ وَجُنُونٍ وَفُسْقٍ وَغَيْبٍ نَهَايَةُ وَمُغْنِي. فَوَدَّ: (لِزِمَهُمَا الْأَدَاءُ) أَي: إِنْ دُعِيَ لَهُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَلِلَّتَّحْمَلِ) الْوَائِدُ بِمَعْنَى أَوْ. فَوَدَّ: (وَيَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ لِمُخْتَلَرَةٍ فِي الْمُغْنِيِّ. فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ التَّأخِيرُ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ اغْتِذَارَ الشُّفْعَةِ اغْتِذَارٌ مُنَا نَهَايَةُ أَي: وَهِيَ أَوْ سَعٌ مِنْ اغْتِذَارِ الْجُمُوعِ ع. ش. فَوَدَّ: (وَأَكْلِي الْخُ) عَطَّلَ عَلَى حَتَمٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ وَكَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ حَتَمٍ أَوْ عَلَى طَعَامٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَلَهُ التَّأخِيرُ إِلَى أَنْ يَقْرَعَ أَه.

فَوَدَّ: (وَامْتَنَعَ الْآخَرُ) سَوَاءً كَانَ بَعْدَ أَدَاءِ صَاحِبِهِ أَمْ قَبْلَهُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (نَحْوُ وَدِيعَةٍ) أَي: نَحْوُ رَدِّهَا بِمَا يُصَدَّقُ فِيهِ بِالْيَمِينِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ اثْنَانِ) أَي: سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ الْبَاقِيْنَ مُغْنِي.

الْبَلَدِ الْوَاحِدِ فَيَعُدُّ ذَلِكَ خَرْمًا لِلْمُرُوءَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَيْهِ أَوْ يَفْعَلَهُ تَوَاضُعًا أَه.



كلهم دَعَاهُمْ مُخْتَصِمِينَ أَوْ مُتَّفَرِّقِينَ وَالْمُتَّعِغَ أَوَّلًا أَكْثَرُهُمْ إِثْمًا؛ لِأَنَّهُ مُتَّبِعٌ كَمَا أَنَّ الْمُجِيبَ أَوَّلًا أَكْثَرُهُمْ أَجْرًا لِذَلِكَ (فَلَوْ طَلَبَ) الْأَدَاءَ (مَنْ الثَّانِي) بِأَعْيَانِهِمَا (لِزْمَهُمَا) وَكَذَا لَوْ طَلَبَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِيَحْلِفَ مَعَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِقَوْلِهِ يُفْضَى إِلَى التَّوَاكُلِ وَفَارَقَ التَّحْمُلَ بِأَنَّهُ حَمَلَ أَمَانَةً وَهَذَا أَدَاؤُهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ عَيَّنَ لَهُ وَهَنًا غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَرُ مِنَ الْأَدَاءِ وَلَوْ عَلِمَا إِبَاءَ الْبَاقِينَ لَزِمَهُمَا قَطْعًا (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ) فِي الْقَضِيَّةِ (إِلَّا وَاحِدٌ لَزِمَهُ) الْأَدَاءُ إِذَا دُعِيَ لَهُ (إِنْ) كَانَ فِيهَا يَبْتُثُّ بِشَاهِدٍ وَبِمَعْنَى (وَالْقَاضِي الْمَطْلُوبُ إِلَيْهِ يَرَى الْحُكْمَ بِهِمَا إِذَا لَا عُذْرَ لَهُ. (وَالْإِلَّا) يَكُنْ فِي ذَلِكَ (فَلَا) يَلْزِمُهُ إِذَا لَا فَائِدَةَ لِأَدَائِهِ (وَقِيلَ لَا يَلْزِمُ الْأَدَاءُ إِلَّا مَنْ تَحْمُلُ قَضْدًا لَا اتِّفَاقًا) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ، وَرُذِّ بِأَنَّهُ أَمَانَةٌ حَصَلَتْ عِنْدَهُ كَثُوبٌ طَوَّيَرَتْهُ الرِّبْحَ إِلَى دَارِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ التَّسَاءَ فِيهَا يُقْبَلْنَ فِيهِ كَالرَّجَالِ فِيهَا دُكِرَ وَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ فِي الْقَضِيَّةِ رِجَالٌ.....

• قول (سني): (من اثنين) أي: منهم مُعْنَى.

• قول (سني): (لزمهما) وظاهره وإن ظَنَّا إِبَاءَهُ غَيْرَهُمَا وَحَيْثُ يُتَضَعُ مُفَارَقَةُ هَذَا لِمَا سَبَقَ فِي التَّحْمُلِ سَمَ وَيَأْتِي عَنِ الثَّانِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. • قوله: (وَلَوْ عَلِمَا لَأَخَّ) عِبَارَةُ الثَّانِيَةِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ الْمَدْعُوُّ أَنَّ فِي الشُّهُودِ مَنْ يَزْعُبُ فِي الْأَدَاءِ أَوْ لَمْ يَغْلَمْ مِنْ حَالِهِمْ شَيْئًا أَمَّا إِذَا عَلِمَ إِبَاءَهُمْ لَأَخَّ وَيُوَافِقُهُ مَا مَرَّ عَنْ سَمَ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الْمُعْنَى عَقِبَ مِثْلِ عِبَارَةِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الرُّوضَةِ فِيهَا إِذَا عَلِمَتْ رَغْبَةً غَيْرَهُمَا أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْإِمْتِنَاعِ بَيْنَهُ عَلَيْهِ الرِّزْكَشِيُّ اهـ. • قوله: (لزمهما قطعًا) فَعَلِمَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُمَا عِنْدَ عِلْمِ إِبَاءِ الْبَاقِينَ وَعِنْدَ عَدَمِهِ. • قوله: (يَرَى الْحُكْمَ بِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ: (وَالْأَفْلَا عَلَى الْأَصَحِّ) وَقَضِيَّةُ تَعْلِيلِ الْأَصَحِّ الْآتِي فِي الْفُسُقِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ الْوُجُوبُ وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي رَدَّ الشَّهَادَةَ بِهِ بِأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ تَصْحِيحُ الرَّجْعِ الْقَائِلِ بِلُزُومِ الْأَدَاءِ مُطْلَقًا سَمَ.

• قول (سني): (وَالْأَفْلَا) مَعَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ الْآتِي قِيلَ: أَوْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ يُخَوِّجُ إِلَى الْفَرْقِ سَمَ. • قوله: (وَالْإِلَّا) يَكُنْ فِي ذَلِكَ) أَيَّ أَوْ كَانَ الْقَاضِي لَا يَرَى ذَلِكَ مُعْنَى.

• قول (سني): (وقيل لا يلزم إلا) وَلَمَّا كَانَ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ السَّابِقِ مُفَصَّلًا بَيْنَهُ بِذَلِكَ (ثَنِيَّة) مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَ الْأَنْزَعِيُّ فِيهَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ كَالْحَقُوقِ الْمَالِيَةِ دُونَ مَا فِيهِ خَطَرٌ كَمَا لَوْ سَمِعَ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اسْتَفْرَشَهَا أَوْ عَفَا عَنْ قِصَاصٍ ثُمَّ طَلَبَهُ فَيَلْزِمُهُ الْأَدَاءُ جَزْمًا وَإِنْ لَمْ يَتَحَمَّلْهُ قَضْدًا مُعْنَى.

• قوله: (لزمهما) ظاهره وإن ظَنَّا إِبَاءَهُ غَيْرَهُمَا وَحَيْثُ يُتَضَعُ مُفَارَقَةُ هَذَا لِمَا سَبَقَ فِي التَّحْمُلِ.

• قوله: (وَلَوْ عَلِمَا إِبَاءَ الْبَاقِينَ لَزِمَهُمَا قَطْعًا) فَعَلِمَ أَنَّهُ يَلْزِمُهُمَا عِنْدَ عِلْمِ إِبَاءِ الْبَاقِينَ وَعِنْدَ عَدَمِهِ.

• قوله: (يَرَى الْحُكْمَ بِهِمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ (وَالْأَفْلَا عَلَى الْأَصَحِّ) وَقَضِيَّةُ التَّعْلِيلِ الْآتِي بِأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ الْاجْتِهَادُ؛ تَصْحِيحُ الرَّجْعِ الْقَائِلِ بِلُزُومِ الْأَدَاءِ مُطْلَقًا اهـ. وَأَشَارَ بِالتَّعْلِيلِ الْآتِي الْمَذْكُورِ إِلَى تَعْلِيلِ الْأَصَحِّ فِي الْفُسُقِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ الْوُجُوبُ وَإِنْ رَأَى الْقَاضِي رَدَّ الشَّهَادَةَ بِهِ بِأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَيَرَى قَبُولَهَا. • قوله: (وَالْأَفْلَا) مَعَ إِفَادَةِ قَوْلِهِ الْآتِي قِيلَ: أَوْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ يُخَوِّجُ إِلَى الْفَرْقِ.

نعم، المُخْتَلَرَةُ لا تُكَلَّفُ خُرُوجًا فَيُرْسَلُ لَهَا مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ أَيْضًا وَلَوْ دُعِيَ لِشَاهِدَيْنِ وَاتَّخَذَ الْوَقْتُ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَخَوْفَ فَوْثًا قُدَّمَتْهُ وَلَا تَخْيِيرَ (وَلَوْ جُوبِ الْأَدَاءُ) وَلَوْ غُيِّنَا (شُرُوطًا) أَحَدُهُمَا (أَنْ يُدْعَى مِنْ مَسَافَةِ الْعَذْوَى) فَأَقْلُ وَمَرَّ بَيَانُهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى الْإِبْنَاتِ مَعَ تَعَذُّرِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ إِذْ لَا تُقْبَلُ حَيْثُ كَانَ دُعَى لِمَا فَوْقَهَا لَمْ يَجِبْ لِلضَّرَرِ مَعَ إِمْكَانِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ فِي الْبَلَدِ يُلْزَمُهُ الْحُضُورُ مُطْلَقًا وَعِبَارَةُ الشَّيْخَيْنِ كَالضَّرَبَةِ فِيهِ لَكِنْ اسْتَشْنَى مِنْهُ الْمَاوَزْدِيُّ مَا إِذَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَشْيَ وَلَا مَزْكُوبٌ لَهُ أَوْ أُخْضِرَ لَهُ مَزْكُوبٌ وَهُوَ مِمَّنْ يُسْتَنْكَرُ الرُّكُوبُ فِي حَقِّهِ فَلَا يُلْزَمُ الْأَدَاءُ وَخَرَجَ بِدُعَى مَا إِذَا لَمْ يُطْلَبْ فَلَا يُلْزَمُ الْأَدَاءُ إِلَّا فِي شَهَادَةٍ جَسْبَةٍ فَيُلْزَمُهُ فَوْزًا إِزَالَةً لِلْمُشْكِرِ (وَقِيلَ) أَنْ يُدْعَى مَنْ (دُونَ مَسَافَةِ الْقَضِي)؛ لِأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْحَاضِرِ أَمَّا مِنْ مَسَافَةِ الْقَضِرِ فَلَا يَجِبُ جُزْئًا لَكِنْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ وَجُوبُهُ إِذَا دَعَاهُ الْحَاكِمُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ أَوْ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُسْتَدِلًّا بِفِعْلِ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاسْتَدْلَالُهُ إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ (و) ثَانِيهَا. (أَنْ يَكُونَ عَدْلًا فَإِنْ دُعِيَ.....

• فَوَدَّ: (نَعَمْ الْمُخْتَلَرَةُ لَا تُكَلَّفُ الْخُ) وَغَيْرُهَا مَنْ تَخَضَّرُ وَتُؤَدِّي وَيَجِبُ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا الزَّوْجُ لِتُؤَدِّي الْوَاجِبَ عَلَيْهَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ دُعِيَ الْخُ) وَلَوْ رُدَّ نَصُّ شَهَادَتِهِ لِحَرْجِهِ ثُمَّ دُعِيَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ لَا إِلَيْهِ لَزَمَهُ أَدَاؤُهَا رَوْضٌ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِلشَّاهِدَيْنِ) أَيِ: لِشَهَادَتَيْنِ بِحَقِّينِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. • فَوَدَّ: (وَاتَّخَذَ الْوَقْتُ) فَلَوْ تَرْتَّبَا قَدَّمَ الْأَوَّلَ ع. ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنْ تَسَاوَا تَخْيِيرٌ فِي إِبْجَابِهِ مَنْ شَاءَ مِنَ الدَّاعِيَيْنِ وَإِنْ اخْتَلَفَا قَدَّمَ مَا يَخَافُ قُوَّتَهُ فَإِنْ لَمْ يَخَفْ قُوَّتُ تَخْيِيرِ قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيُخْتَلِ الْإِفْرَاقُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ اه. • فَوَدَّ: (وَلَا تَخْيِيرَ) أَيِ: وَإِنْ تَسَاوَا تَخْيِيرٌ فِي إِبْجَابِهِ مَنْ شَاءَ مِنَ الدَّاعِيَيْنِ. • فَوَدَّ: (فَأَقْلُ) إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ اسْتَشْنَى إِلَى وَخَرَجَ إِلَى قَوْلِهِ وَنَالَتْهَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ إِلَى اسْتَشْنَى وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَمَا مَرَّ بَيَانُهَا) أَيِ: بِأَتَانِهَا الَّتِي يَتِمُّكَ الْمُبْكُورُ إِلَيْهَا مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى أَهْلِهَا فِي يَوْمِهِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَعَ إِمْكَانِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ) أَيِ: مَعَ إِمْكَانِ الْإِبْنَاتِ بِالشَّهَادَةِ الْخُ. • فَوَدَّ: (أَوْ أُخْضِرَ لَهُ مَزْكُوبٌ الْخُ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ سَيِّدُ عَمَرٍ أَقُولُ: الْمُرَادُ أَنَّهُ إِنْ تَبَسَّرَ لَهُ الْمَزْكُوبُ وَلَوْ بَانَ يُخْضِرُهُ الْمَشْهُودُ لَهُ لَكِنْ كَانَ يَسْتَكْبِرُ النَّاسُ الرُّكُوبَ فِي حَقِّهِ لِعَدَمِ اغْتِيَادِ الرُّكُوبِ فِي حَقِّ مِثْلِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا تَرَدُّدُ فِيهِ وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِي أَنَّهُ هَلْ يُعْذَرُ بِذَلِكَ كَعَدَمِ اغْتِيَادِ الْمَشْيِ أَمْ لَا وَصَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ الْأَوَّلِ.

• فَوَدَّ (سُي): (وَقِيلَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَضِرِ) وَهَذَا مَزِيدٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِمَا بَيْنَ الْمَسَافَتَيْنِ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخُ) عَقَّبَ الْمُعْنَى هَذَا الْبَحْثَ بِمَا نَصَّهُ قَالَ شَيْخُنَا: وَمَا قَالَهُ ظَاهِرٌ فِي الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ دُونَ غَيْرِهِ انْتَهَى. وَلَعَلَّهُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ عَمَرَ أُجْبِرَ هُمْ عَلَى الْحُضُورِ فَالْمُعْتَمَدُ إِبْرَاهِيمُ الْأَصْحَابِ اه. • فَوَدَّ: (مُسْتَدِلًّا بِفِعْلِ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) وَقَدْ اسْتَحْضَرَ الشُّهُودَ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَرَوَى مِنَ الشَّامِ أَيْضًا اسْتَشْنَى وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْإِمَامِ الْخُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا) أَيِ: الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ ظَاهِرٌ أَيِ: وَهُوَ

ذو فسقٍ مُجْمَعٍ عليه) ظاهرٍ أو خَفِيٍّ لم يجب عليه الأداء؛ لأنه عَبَثٌ بل يَحْرُمُ عليه وإن خَفِيَ فسقه؛ لأنه يَحْمِلُ الحَاكِمَ على حُكْمٍ باطِلٍ لَكِنْ مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ أَوَائِلَ الْبَابِ وَتَبِعَهُ جَمْعُ جَوَازِهِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ انْتَحَصَرَ خِلَاصُ الْحَقِّ فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِهِ وَالْمَاوَزْدِيُّ ذَكَرَ مَا يُوَافِقُ ابْنَ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْخَفِيِّ؛ لِأَنَّ فِي قَبُولِهِ خِلَافًا (قِيلَ أَوْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ) كَثُرَ مَا لَا يُسَكِّرُ مِنَ التَّبَيُّدِ (لَمْ يَجِبْ) الْأَدَاءُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يُقَرِّضُ نَفْسَهُ لِرَدِّ الْقَاضِي لَهُ بِمَا يَحْتَقِدُهُ الشَّاهِدُ غَيْرَ قَادِحٍ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ وَإِنْ اعْتَقَدَ هُوَ أَنَّهُ مُفْسَقٌ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَقْبَلُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي

شِدَّةِ الْاخْتِلَالِ بِمُخَالَفَةِ الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ ع. ش.

• فَوَيْلٌ لِسَيِّئِهِ: (ذُو فَسْقٍ الْخَفِيِّ) أَيِ: كَشَارِبِ الْخَمْرِ مُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (وَأَنَّ خَفِيَ فَسَقُهُ) قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي تَحْرِيمِ الْأَدَاءِ مَعَ الْفِسْقِ الْخَفِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِحَقٍّ وَإِعَانَةٌ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَلَا إِنْ تَمَّ عَلَى الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُقْصَرْ بَلَّ يَتَّجِعُ وَجُوبُ الْأَدَاءِ إِذَا كَانَ فِيهِ انْقِذَادُ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ بَضْعٍ قَالَ: وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوَيْلٌ: (لَكِنْ مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَفِيِّ) بَلَّ مَرَّ اسْتِجَاءً وَجُوبَهُ بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (أَوَائِلَ الْبَابِ) أَيِ: فِي شَرْحٍ وَلَا تَقْبَلُ لِأَصْلِهِ وَلَا قَرَع. • فَوَيْلٌ: (جَوَازُهُ) أَيِ: جَوَازُ أَدَاءِ الْقَاضِي. • فَوَيْلٌ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ انْتَحَصَرَ خِلَاصُ الْحَقِّ الْخَفِيِّ) أَيِ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَفْسًا وَلَا بَضْعًا وَلَا عُضْوًا وَإِنْ قَيَّدَ الْأَذْرَعِيُّ ظُهُورَ الْجَوَازِ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَأَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَحِصِرْ خِلَاصُ الْحَقِّ فِيهِ لَمْ تَجُزْ لَهُ الشَّهَادَةُ وَلَوْ قَبِلَ بِجَوَازِهَا؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ إِعَانَةٍ عَلَى تَخْلِيصِ الْحَقِّ لَكَانَ مُتَّجِعًا وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ تَبَيَّنَ لِلْحَاكِمِ حَالُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ تَبَيَّنَ بَطْلَانُهُ، وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ يُفِيدُ الْجَوَازَ إِذَا لَمْ يَنْتَحِصِرْ خِلَاصُ الْحَقِّ فِيهِ وَالْوُجُوبُ إِذَا انْتَحَصَرَ أ. ع. ش. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ قَيَّدَ الْأَذْرَعِيُّ ظُهُورَ الْجَوَازِ بِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِيهِ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ إِنَّمَا قَيَّدَ بِهَا الْوُجُوبَ كَمَا مَرَّ آيَفًا وَقَوْلُهُ: وَكَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ الْخَفِيُّ أَفْرَهُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • فَوَيْلٌ: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ) صَرَّحَ بِهِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَأَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ وَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أ. ه. • فَوَيْلٌ: (لَا فِي قَبُولِهِ خِلَافًا) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَفَرَّقَ أَيِ: الْمَاوَزْدِيُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفُسْقِ الظَّاهِرِ بِأَنَّ رَدَّ الشَّهَادَةِ بِهِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَبِالظَّاهِرِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أ. ه. • فَوَيْلٌ: (الْأَدَاءُ عَلَيْهِ) إِلَى الْمُنَى فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا أَتَيْهِ عَلَيْهِ. • فَوَيْلٌ: (بِمَا يَحْتَقِدُهُ الشَّاهِدُ غَيْرَ قَادِحٍ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا اعْتَقَدَهُ الشَّاهِدُ غَيْرَ قَادِحٍ لِنَحْوِ تَقْلِيدٍ وَهُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ وَإِنْ اعْتَقَدَ هُوَ أَنَّهُ مُفْسَقٌ فَانْظُرْ هَذَا التَّغْلِيلَ رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (لَا الْحَاكِمَ قَدْ يَقْبَلُهُ الْخَفِيُّ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ عَدَمُ الزُّرُومِ إِذَا كَانَ الْقَاضِي مُقْلِدًا لِمَنْ يُفْسَقُ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْلُدَ غَيْرَ مُقْلِدِهِ أَجِيبَ بِأَنَّ اغْتِيَابَ مِثْلِ هَذَا الْجَوَازِ بَعِيدٌ أ. ه.

• فَوَيْلٌ: (بَلَّ يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ خَفِيَ فَسَقُهُ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ الْحَاكِمَ عَلَى حُكْمٍ باطِلٍ لَكِنْ مَرَّ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْخَفِيُّ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي تَحْرِيمِ الْأَدَاءِ مَعَ الْفُسْقِ الْخَفِيِّ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِحَقٍّ إِلَى أَنْ قَالَ عَنْهُ بَلَّ يَتَّجِعُ الْوُجُوبُ إِذَا كَانَ فِيهِ الْأَدَاءُ انْقِذَادُ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ بَضْعٍ قَالَ وَبِهِ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ الْخَفِيُّ. • فَوَيْلٌ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ انْتَحَصَرَ خِلَاصُ الْحَقِّ فِيهِ) وَبِذَلِكَ أَقْنَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ (ر) ش. م. ر.

مجتهد أما غيره المعتقد لفسقه الممتنع عليه تقليد غير إماميه بنحو شرط أو عادة من مؤليه فيظهر أنه لا يلزمه الأداء عنده؛ لأنه حينئذ كالمجتمع عليه ولا يلزم العذل الأداء مع فاسق مجتمع عليه إلا إذا كان الحق يثبت بشاهدين ويمين (و) ثالثها أن يُدعى لما يعتقده على أحد الوجهين في الروضة لكن الأوجه مُقابلته بناءً على الأصح أنه يجوز للشاهد أن يشهد بما يعتقده الحاكم دونه كشفعة الجوار؛ لأن العبرة بمقيدة الحاكم لا غير ولذا جاز للشافعي طلبها والأخذ بها عند الحنفي لما مر من نفوذ الحكم بها وبغيرها ظاهرًا أو باطنًا فلأن يجوز للشاهد تحمّل ذلك وأداؤه بالأولى فإن قلت إنما يظهر ذلك إن تحمّله اتفاقًا لا قصداً إذ كيف يقصد تحمّل ما يعتقده فساداً قلت قد تقرر أنه لا عبرة هنا باعتقاده ومن ثم لم يجوز له الإنكار على متعاطي غير اعتقاده فجاز له حضوره إلا نحو شرب التبيذ بما ضغفت شهته فيه كما مر في الوليمة. نعم، لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق ما يعتقده فساداً ولا إن يتسبب في وقوعه إلا إن قلّد القائل بذلك. ورابعها (أن لا يكون معلوماً بقرينة ونحوه).....

• قوله: (إلا إذا كان الحق إلخ) أي: وكان القاضي المطلوب إليه يرى الحكم بهما أخذاً مما مر.  
• قوله: (وثالثها) أي: شروط وجوب الأداء. • قوله: (يجوز للشاهد) إلى قوله ومن ثم لم يجوز في النهاية إلا قوله ولذا جاز إلى فلان يجوز. • قوله: (للشاهد أن يشهد بما يفتقده إلخ) كان يشهد بتزويج صغيرة بولي غير مجبر عند من يراه والشاهد لا يرى ذلك وإن لم يقدّر نهاية. • قوله: (كشفة الجوار) عبارة المغني والنهاية وهل يجوز للعذل أن يشهد ببيع عند من يرى إثبات الشفعة للجار وهو لا يراه أو لا؟ وجهان أقفههما كما قال شيخنا الجواز والبيع مثال والضابط أن يشهد بما يعلم أن القاضي يثبت عليه ما لا يفتقده اه قال ع ش قوله: أن يشهد ببيع إلخ قضيته أن الشهادة بالبيع ليست سبباً في حصول الشفعة التي لا يراها إذ لو كانت سبباً لحرمت لما يأتي أن التسبب فيما لا يراه ممنوع حيث لا تقليد فليتأمل اه. أقول يأتي عن سم ما يفيد أنها سبب له لكنها مستثناة من حُرمة التسبب الآتية. • قوله: (نعم لا يجوز له أن يشهد بصحة أو استحقاق إلخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار سم. • قوله: (ولا أن يتسبب إلخ) يتبني إلا التسبب في حكم يتقدّر ظاهرًا وباطنًا لما تقدّم في قوله ولذا إلخ اه. وحاصله أن ما تقدّم ونحوه مستثنى عما هنا لكن قد يمتنع قول الشارح إلا إن قلّد إلخ إذ مقتضاه الإطلاق.

• قوله (وَنَحْوِهِ) كَحُزْمِهِ عَلَى مَالِهِ أَوْ تَعَطُّلِ كَسْبِهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِنْ بُدِّلَ لَهُ قَدْرُ كَسْبِهِ أَوْ طَلَبَهُ فِي حَرْقٍ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ مُغْنِي.

• قوله: (نعم لا يجوز أن يشهد بصحة أو استحقاق إلخ) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شفعة الجوار بل بالبيع والجوار. • قوله: (ولا أن يتسبب) يتبني إلا التسبب في حكم يتقدّر ظاهرًا وباطنًا لما تقدّم في قوله ولذا إلخ.

من كلِّ عُذْرٍ يُرَخَّصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ بِمَا مَرَّ وَنَحْوَهُ نَعَمْ، إِنَّمَا تُعَذَّرُ امْرَأَةٌ مُحْذَرَةٌ دُونَ غَيْرِهَا كَمَا مَرَّ وَمَرَّ فِي كَوْنِ نَفْيِ الْوَلَدِ عَلَى الْفَوْرِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا هُنَا (فَإِنْ كَانَ) مَعْدُورًا بِذَلِكَ (أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ لَكِنْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْوَاجِبَ الْأَدَاءُ لَا الْإِشْهَادَ عَلَى شَهَادَتِهِ ثُمَّ اخْتَارَ تَفْصِيلًا وَقَالَ شَيْخُهُ الصَّبِيحِيُّ: لَا بَأْسَ بِالْإِشْهَادِ وَفِي الْمُرْشِدِ لَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ ضَيَاعَ الْحَقِّ الْمَشْهُودِ بِهِ أَوْ مُلْخَصًا وَقَوْلُهُ ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ عَجِيبٌ مَعَ قَوْلِ الْمَتْنِ أَوْ بَقَتْ وَالَّذِي يَنْتَجِي مِنَ الْخِلَافِ الَّذِي ذَكَرَهُ مَا فِي الْمُرْشِدِ لَكِنْ إِنْ نَزَلَ بِهِ مَا يَخَافُ مَوْتَهُ مِنْهُ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْإِبْصَاءِ الْوَدِيعَةِ (أَوْ بَقَتْ الْقَاضِي مَنْ يَسْتَفْهَمُهَا) دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ عَنْهُ وَأَفْهَمَ اقْتِصَارُهُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ زِيَادَةُ عَلَيْهَا فِيلْزُهُ الْأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ أَمِيرٍ وَقَاضٍ فَاسِيْقٍ لَمْ تَصْخُحْ تَوَلِيَّتُهُ إِنْ تَوَقَّفَ خِلَاصُ الْحَقِّ عَلَيْهِ.....

• فَوَدَّ: (مَنْ كُلُّ عُنْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مَنْ كُلُّ عُنْدٍ) يُرَخَّصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ يَدْخُلُ فِيهِ أَكُلُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ سَمُ زَادَ الرَّشِيدِيُّ وَسَيَاتِي فِيهِ كَلَامٌ فِي الْفَضْلِ الْآتِي أ.هـ. وَأَقُولُ وَيَأْتِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي عَنِ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ أَكُلِ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ. • فَوَدَّ: (دُونَ غَيْرِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ: وَغَيْرُ الْمُحْذَرَةِ عَلَيْهَا الْحُضُورُ وَعَلَى زَوْجِهَا الْإِذْنُ لَهَا أَنْتَهَى أ.هـ. وَسَمُ وَتَقَدَّمَ مِثْلُهُ عَنِ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: آيَفًا. • فَوَدَّ: (انْتَهَى) أَيْ: قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ.

• فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. • فَوَدَّ: (عَجِيبٌ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: لَيْسَ بِعَجِيبٍ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْبُعْثِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَهَلِ الْوَاجِبُ حَيْثُ الْإِشْهَادُ أَوْ الْأَدَاءُ وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَّجِهَ أَنَّ الْوَاجِبَ حَيْثُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ سَم. • فَوَدَّ: (لَكِنْ إِنْ نَزَلَ الْخُ) قَدْ يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُ الْمُرْشِدِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْخُ. • فَوَدَّ: (دَفْعًا لِلْمَشَقَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

• فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ زِيَادَةُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى عَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْمَدْعُوِّ إِلَيْهِ قَاضِيًا وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَوْ دُعِيَ إِلَى أَمِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ كَوَزِيرٍ وَعَلِمَ وَصُولَ الْحَقِّ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَدَاءُ عِنْدَهُ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ وَيَتَّبِعِي كَمَا فِي التَّوَضِيحِ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَخْلُصُ إِلَّا عِنْدَهُ وَإِلَيْهِ يُرِيدُ قَوْلُهُمْ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَصِلُ بِهِ الْحَقُّ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ أَنَّ مَنْصِبَ سَمَاعِ الْبَيْتِ يَخْتَصُّ بِالْقَضَاءِ وَهُوَ يَفْتَضِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عِنْدَ غَيْرِ الْقَاضِي مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ هَذَا أ.هـ.

• فَوَدَّ: (مَنْ كُلُّ عُنْدٍ يُرَخَّصُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ الْخُ) يَدْخُلُ فِيهِ أَكُلُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنَّمَا تُعَذَّرُ امْرَأَةٌ مُحْذَرَةٌ دُونَ غَيْرِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَغَيْرُ الْمُحْذَرَةِ عَلَيْهَا الْحُضُورُ وَعَلَى زَوْجِهَا الْإِذْنُ لَهَا أ.هـ. وَقَوْلُهُ: ظَاهِرُهُ لُزُومُ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ عَجِيبٌ الْخُ. قَدْ يُقَالُ لَيْسَ بِعَجِيبٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْبُعْثِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فَهَلِ الْوَاجِبُ حَيْثُ الْإِشْهَادُ أَوْ الْأَدَاءُ وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَّجِهَ أَنَّ الْوَاجِبَ حَيْثُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ.

ويأتي أول الذعوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى؛ لأن هذا جاز لضرورة توقف خلاص الحق على الأداء عنده فهو بمنزلة إعلام قدير بمقصية إيزيلها وبهذا اتضح ما اقتضاه إطلاقهم أنه لا فرق في نحو الأمير بين الجائر وغيره ولا بين من فوض الإمام إليه الحكم أو الأمر بالمعروف ومن لم يفوض له شيئاً من ذلك ويؤيده ما تقرر في قاض فاسق لم تصح توليته وظاهر أن في معنى توقف خلاص الحق عليه ما لو كان المتولي يخلص أيضاً لكن برشوة له أو لبعض أتباعه؛ لأنه حينئذ في حكم العدم وعند قاض متعنت أو جائر أي: ما لم يخش منه على نفسه كما هو ظاهر. ولو قال: لي عند فلان شهادة وهو متعنت من أدائها من غير عذر لم يجبه لاعترافيه بنفسه بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر لاحتماله ويتعين على المؤدي لفظ أشهد فلا يكفي مرادفه كأعلم؛ لأنه أبلغ في الظهور ومز أوائل الباب حكم إتيان الشاهد بمرادف ما سيقه ولو عرّف الشاهد السبب كالإقرار فهل له أن يشهد بالاستخفاف أو الملك وجهان قال ابن الرقعة قال ابن أبي الدّم أشهرهما لا وهو ظاهر نص الأم والمختصر وإن كان فقيهاً موافقاً؛ لأنه قد يظن ما ليس بسبب سبباً ولأن وظيفته نقل ما سيقه أو رآه ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عليه حكمه لا ترتيب الأحكام على أسبابها وقال ابن الصبّاغ كغيره بعد اطلاعه على النص

فود: (ويأتي أول الذعوى أنه لا يحتاج إلخ) يتني على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ أشهد سم. فود: (هنا) أي: في الأداء عند نحو أمير. فود: (وبهذا) أي: التعليل المذكور. فود: (لا فرق في نحو الأمير) أي: في لزوم الأداء عنده. فود: (ما تقرر إلخ) أي: أيضاً. فود: (المتولي) أي: للقضاء. فود: (وعند قاض) إلى قوله ويتعين في المعنى إلا قوله أي: إلى ولو قال وإلى قوله ولك أن تجمع في النهاية. فود: (وعند قاض إلخ) عطف على قوله عند نحو أمير. فود: (لأنه) أي: المتولي وقوله: حينئذ أي: حين توقف تخلصه إلى الرشوة. فود: (متعنت) أي: في الشهادة معني. فود: (على نفسه) يظهر أنه ليس بقيد بل مثلها ماله وعرضه. فود: (ولو قال لي إلخ) ولو امتنع الشاهد من الأداء حياة من المشهود عليه أو غيره عصى ورذت شهادته إلى أن تصح توبته معني وروض مع شرجه. فود: (وهو متعنت من أدائها إلخ) أي: فأخضره ليشهد أسنى ومعني. فود: (لم يجبه) أي: القاضي لطلب الشاهد وإخضاره ع ش وأسنى. فود: (لاخترافه) أي: المدعي بنفسه أي: الشاهد بالامتناع بلا عذر. فود: (لاحتماله) أي: أن يكون امتناعه لعذر شرعي كخوف على نفسه من ظالم أسنى ومعني. فود: (ومز أوائل الباب حكم إتيان الشاهد إلخ) أي: وهو القبول فيما هو صريح في معنى مرادفه ع عبارة الشارح هناك أنه يجوز التعبير عن المسموع بمرادفه المساوي له من كل وجه لا غير اه. فود: (وقال ابن الصبّاغ إلخ) عبارة النهاية واثنيهما نعم وبه صرح ابن الصبّاغ وغيره

فود: (ويأتي أول الذعوى أنه لا يحتاج هنا لدعوى إلخ) يتني على قياس ذلك أن لا يحتاج الشاهد للفظ أشهد. فود: (وقال ابن الصبّاغ كغيره بعد اطلاعه على النص تسمع) وهو الأوجه ش م ر.



تُسَمَّعُ وهو مقتضى كلام الشيخين ولك أن تجمع بحمل الأول على من لا يوثق بعلمه والثاني على من يوثق بعلمه لكن قولهم يُنْذَبُ للقاضي أن يسأل الشاهد عن جهة الحق إذا لم يثق بكمال عقله وشدة حفظه يقتضي بل يُصْرِّحُ بقبول شهادة غير الموثوق به مع إطلاق الاستحقاق فيتأيد به كلام ابن الصباغ وغيره ومما يُصْرِّحُ به أيضًا قول القاضي في فتاويه لو شهدت بيّنة بأن هذا غير كُفٍّ لهذه لم تُقبل؛ لأنها شهادة نفي فالطريق أن يشهدوا بأنها حرام عليه إن وقّع العقد اهـ. فتأمل إطلاقه قبول قولهما حرام عليه من غير ذكر السبب لكن يعمى حمله على فقيهين متفقين موافقين لمذهب الحاكم بحيث لا يتطرق إليهما ثبوت ولا جزم بحكم فيه خلاف في الترجيح وكذا يقال في كل ما قلنا فيه بقبول الإطلاق. ويؤيده قول المتن الآتي فإن لم يُبَيَّنْ ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر أشهد بما أو بمثل ما شهد به لم يكف حتى يقول بمثل ما قاله ويستوفيتها لفظًا كالأول؛ لأنه موضع أداء لا حكاية قاله الماوردي وغيره واعتمده ابن أبي الذم وابن الرفعة لكن اعترضه الحسيني بأن عمل من أذركهم من العلماء على خلافه ومن ثم قال من بعده والعمل على خلاف ذلك. قال جمع: ولا يكفي أشهد بما وضعت به خطي ولا بمضمونه ونحو ذلك مما فيه إجمال وإبهام ولو من عالم ويوافقه قول ابن عبد السلام واعتمده الأزرعي وغيره ولا يكفي قول القاضي أشهدوا علي بما وضعت به خطي لكن في فتاوى البغوي ما يقتضي أنه يكفي بما تضمنته خطي إذا عرّف الشاهد والقاضي ما تضمنته الكتاب وقياس به بما وضعت به ومن ثم قال غير واحد إن عمل كثيرون على الاكتفاء بذلك في الكل ولا نعم، لمن قال له نشهد

وهو مقتضى كلامهما وهو الأوجه اهـ. فود: (تسمع) وهو الأوجه شرح م ر اه سم. فود: (وهو مقتضى كلام الشيخين) ويأتي ما يؤيده. فود: (ومما يصريح به إلخ) أي: بقبول الإطلاق. فود: (ولا جزم إلخ) عطف على ثبوت. فود: (ويؤيده) أي: الحمل المذكور. فود: (الآتي) أي: في الشهادة على الشهادة. فود: (ولو شهد) إلى قوله قاله الماوردي في النهاية. فود: (قاله الماوردي إلخ) تبرأته لما يأتي من الاستدراك وجزم النهاية بما قاله الماوردي بلا عزو كما تبيننا عليه. فود: (واختتمه ابن أبي الذم إلخ) وقد عمت البلوى بخلافه لجهل أكثر الحكماء بهاية. فود: (لكن اعترضه إلخ) أي: ما قاله الماوردي وغيره إلخ. فود: (من بعده) أي: بعد الحسيني. فود: (قال جمع) إلى قوله ولو قال أشهدوا في النهاية. فود: (ولا يكفي أشهد) بصيغة المتكلم. فود: (ولا بمضمونه) أي: ولا يكفي أشهد بمضمون خطي. فود: (لكن في فتاوى البغوي إلخ) ضعيف ع ش. فود: (أنه يكفي بما تضمنته خطي) عبارة النهاية الاكتفاء بذلك فيما قبل الأخيرة إذا عرّف إلخ وقياس به الأخيرة بل قال جمع: إن عجل إلخ قال ع ش وهي قوله: ولا يكفي قول القاضي إلخ اهـ. فود: (ولا نعم لمن إلخ) أي: لا يكفي

فود: (واختتمه ابن أبي الذم وابن الرفعة) وقد عمت البلوى بخلافه لجهل أكثر الحكماء ش م ر.

عليك بما نُسِبَ إليك في هذا الكتاب إلا إن قيل ذلك له بعد قراءته عليه وهو يسمعه وكذا المَقْرُوعُ نعم، إن قال أعلم ما فيه وأنا مُقَرَّرٌ به كفى ولو قال اشهدوا أو اكتبوا أن له علي كذا لم يشهدوا؛ لأنه ليس إقرارًا كما مرَّ بما فيه أوائل الإقرار وإنما هو مُجَرَّدُ أمرٍ بخلاف اشهدوا له عليّ أتني بعت أو أوصيت مثلاً على ما ذكره بعضهم ويؤجبه بأن في إسناده إنشاء المقيد الموجب لنفسه صريحاً فصَحَّ الإشهاد به عليه بخلاف الأول ولا يجوز لمن سبَّح نحو إقرار أو بيع أن يشهد بما يعلم خلافه وأفتى ابن عبد السلام بجواز الشهادة على المكسر أي: من غير أخذ شيء منه إذا قصد ضبط الحقوق لئلا يُرَدَّ لأربابها إن وقع غذل. (تنبيه): يُسْتَتَى أي: بناءً على ما مرَّ أيضاً عن ابن الصَّبَّاح وغيره مسائل يجب التفصيل في الشهادة بها كالدعوى منها: أن يُقَرَّرَ لغيره بعين ثم يُدْعَى بها لا بُدَّ أن يُصَرِّحَ كبيئته بناقيل من جهة المقر له ومنها الشهادة بإكراه أو سرقة أو نظير وقف أو بآته وإرث فلان أو براءة مدينٍ ممَّا ادَّعى به عليه أو بخروج أو رشيد أو رضاع أو نكاح أو قتل أو طلاق أو بلوغ يسرٍ بخلافها بمطلقي البلوغ أو بوقف فلا بُدَّ من بيان مضرِّفه بخلاف الوصية ويظهر أن محل ذلك في الوقف في غير شاهد الحسبة؛ لأنَّ القصد منها رفع يد المالك فيحفظها القاضي حتى يظهر لها مُسْتَحَقُّ أو بأنَّ المُدَّعي اشترى ما يبيد خصمه من أجنبي فلا بُدَّ من التصريح بآته كان يملكها أو ما يقوم مقامه أو باستحقاق الشفعة أو بآته عقد زائلاً عقله فيبين سبب زواله أو بانتضاء العدة، وشهادة البيِّنة بأنَّ أباه مات والمُدَّعي به في يده أو وهو ساكن فيه كالشهادة بالملك لتضمنها له بخلاف مُجَرَّدِ مات فيه أو كان فيه حتى مات أو مات وهو لا يشهده؛ لأنها لم تشهد بملك ولا يد وبكفي قول شاهد النكاح أشهد أتني حضرت المقد أو حضرت وأشهد به ولو قال لا شهادة لنا في كذا ثم شهدا في زمنٍ يحتمل وقوع التحصيل فيه لم يؤثِّرْ ولا أثر ولو قال لا شهادة لي على فلان ثم قال كنت نسيت قبل على الأوجه إن اشتهرت ديانته كما مرَّ.

نعم جواباً لمن قال إلخ. ❶ قود: (بعد قراءته) أي: ما في الكتاب والظاهر ولو كان السائل غير القاري. ❷ قود: (وكذا المقر) أي: فلا يخفي قوله: نعم لمن قال له: أشهد إلخ. ❸ قود: (نعم إن قال) أي: المقر. ❹ قود: (لنفسه) متعلق بالإسناد واللام بمعنى إلى وقوله: صريحاً أي: إسناداً صريحاً. ❺ قود: (وأفتى) إلى التنبيه في النهاية. ❻ قود: (بجواز الشهادة إلخ) أي: بجواز تحملها. ❼ قود: (إذا قصد) أي: بتحملها. ❽ قود: (بها) أي: في تلك المسائل. ❾ قود: (أن يصرح) أي: المدعي في دعواه ذلك العين. ❿ قود: (بخلافها) أي: الشهادة. ❶❶ قود: (أو بوقف إلخ) عطف على بخرج. ❶❷ قود: (أن محل ذلك) أي: وجوب بيان المضرِّف. ❶❸ قود: (فيحفظها) أي: العين الموقوفة. ❶❹ قود: (بآته كان) أي: الأجنبي. ❶❺ قود: (فيبين) أي: وجوباً. ❶❻ قود: (بأن أباه) أي: المدعي. ❶❼ قود: (ولا يد) فيه توقف لا سيما بالنسبة إلى الأخيرة. ❶❽ قود: (ويخفي) إلى قوله كما مرَّ في النهاية. ❶❾ قود: (لم يؤثِّرْ) أي: قولهما أولاً لا شهادة لنا ع ش. ❶❿ قود: (كما مرَّ) أي: غير مرَّة.

### فصل في الشهادة على الشهادة

(تَقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ) لِلَّهِ تَعَالَى مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ، وَحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةٍ وَخُذَ الْحَاكِمِ لِغُلَّانٍ عَلَى نَحْوِ زِنَاهُ وَهِلَالٍ نَحْوِ رَمَضَانَ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى كَخُذَ زَنَا وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ وَكَذَا إِحْصَانٌ مَنْ ثَبَّتَ زِنَاهُ أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِحْصَانُ لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْغِيْنِي قَبُولُهَا فِيهِ إِنْ ثَبَّتَ زِنَاهُ بِإِقْرَارِهِ لِإِمْكَانِ رُجُوعِهِ وَبُرْءُ بَأْتِهِمْ لَوْ نَظَرُوا لِذَلِكَ لِأَجَازِهَا فِي الزَّنَا الْمُقَرَّرَ بِهِ لِإِمْكَانِ الرُّجُوعِ عَنْهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَكَذَا الْإِحْصَانُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهَا عَلَى الدَّرْءِ مَا أَمَكْنَ (وَفِي عُقُوبَةٍ لِآدَمِيِّ) كَقَوْدٍ وَخُذَ قَذْفٍ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِإِبْنَاءِ حَقِّهِ عَلَى الْمُضَامَقَةِ (وَتَحْمُلُهَا) الَّذِي يُفْتَدُّ بِهِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ إِمَّا (بَأَن) يَسْتَرْعِيهِ الْأَصْلُ أَيْ: يَلْتَمِسُ مِنْهُ رِعَايَةَ شَهَادَتِهِ وَضَبْطَهَا حَتَّى يُؤَدِّيَهَا عَنْهُ؛ لِأَنَّهَا نِيَابَةٌ.....

### فصل في الشهادة على الشهادة

• قَوْلُهُ: (فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ) أَيْ: وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا قَبُولُ التَّزْكِيَةِ مِنَ الْفَرْعِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِلَّهِ تَعَالَى) إِلَى الْفَصْلِ فِي النَّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ وَخُذَ الْحَاكِمِ لِغُلَّانٍ عَلَى نَحْوِ زِنَاهُ وَقَوْلُهُ: وَهَلْ يَتَعَيَّنُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَبُرْءُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَيَتَّجِهُ إِلَى وَلَيْسَ مَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (مِنْ حُقُوقِ الْآدَمِيِّ) كَالْأَقَارِيرِ وَالْمَقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالرِّضَاعِ وَالْوِلَادَةِ وَغُيُوبِ النِّسَاءِ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (كَزَكَاةٍ) أَيْ: وَوَقَّفَ الْمَسَاجِدَ وَالْجِهَاتِ الْعَامَّةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَخُذَ الْحَاكِمِ لِغُلَّانٍ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَتَقْبَلُ فِي أَنَّهُ قَدْ خُذَ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِآدَمِيِّ فَإِنَّهُ إِسْقَاطُ لِلْحَدِّ أَه. سَم. • قَوْلُهُ: (وَهِلَالٍ نَحْوِ رَمَضَانَ) أَيْ: لِلصُّومِ وَذِي الْحِجَّةِ لِلْحَجِّ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (لِلْحَاجَةِ الْخُ) وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

(فَرْعٌ): يَجُوزُ إِشْهَادُ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتِهِ كَمَا يُفْتَهُمْ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَتْنِ وَصَرَّحَ بِهِ الصِّمَرِيُّ وَغَيْرُهُ أَسْنَى وَمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْغِيْنِي فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى) كَانَ يَتَّبِعِي تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَفِي عُقُوبَةٍ لِآدَمِيِّ عَلَى الْمَذْهَبِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ عُقُوبَةٍ) أَيْ: مُوجِبِ عُقُوبَةٍ أَه. ع. ش. • قَوْلُهُ: (أَوْ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِحْصَانُ) أَيْ: كَالْبُلُوغِ مُغْنِي وَكَالتَّكَاثُفِ الصَّحِيحِ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيْ: لِإِمْكَانِ الرُّجُوعِ. • قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيْ: عَدَمُ قَبُولِهَا فِي عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى. • قَوْلُهُ: (كَقَوْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ يَتَعَيَّنُ فِي الْمُغْنِي الْآ قَوْلُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ: بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَتَحَمَّلَهُ عَنْهُ وَقَوْلُهُ: أَوْ يَجُوزُ إِلَى إِذْ لَا يُؤَدِّي. • قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَحْصُلُ الْخُ) خَبَرٌ وَتَحْمُلُهَا ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَضَبْطُهَا) عَطَفَ تَفْسِيرَ.

### فصل: تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة الخ

• قَوْلُهُ: (وَخُذَ الْحَاكِمِ لِغُلَّانٍ عَلَى نَحْوِ زِنَاهُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَتَقْبَلُ فِي أَنَّهُ قَدْ خُذَ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِي فَإِنَّهُ إِسْقَاطُ لِلْحَدِّ عَنْهُ أَه.

فاعتبر فيها إذن المنوب عنه أو ما يقوم مقامه مما يأتي نعم، لو سمعه يسترعي غيره جاز له الشهادة على شهادته وإن لم يسترعه هو بخصوصه (فيقول أنا شاهد بكذا) فلا يكفي أنا عالم ونحوه (وأشهدك) أو أشهدتك (أو أشهد على شهادتي) أو إذا استشهدت على شهادتي فقد أدنت لك أن تشهد ونحو ذلك (إن) بأن (يسمعه يشهد) بما يريد أن يتحمله عنه (عند قاضي) أو مُحَكِّم. قال البلقيني: أو نحو أمير أي: تجوز الشهادة عنده لما مر فيه. قال: إذ لا يؤدّي عنده إلا بعد التحقّق فأغناه ذلك عن إذن الأصل له فيه (إن) بأن يبيّن السبب كأن (يقول) ولو عند غير حاكم (أشهد أن فلان على فلان ألفاً من ثمن مبيع أو غيره) لأن إسناده للسبب بمنع احتمال التسامح فلم يحتج لإذنه أيضاً. وهل يتعيّن هنا أن يسمع منه لفظ أشهد أو يكفي مرادفه بكلّ مُحتمَل؟ وقياس ما سبق التعليل وعليه يدلّ المتن وإن أمكن الفرق بأن المدار هنا ليس إلا على تبيين السبب لا غير.....

• فؤد: (فاعتبر فيها إذن المنوب عنه) ولهذا لو قال بعد التحمّل: لا تؤدّ عتي امتنع عليه الأداء روض مع شرحه. • فؤد: (مما يأتي) أي: من أن يسمعه يشهد عند نحو حاكم أو يبيّن السبب. • فؤد: (جاز له) أي: للسامع. • فؤد: (وإن لم يسترعه إلخ) الواو حالية. • فؤد: (ونحوه) كأغليكم وأخبرك روض ومغني وأعرف وأعلم وخبر ع ش.

• فؤد: (بكذا) أي: بأن فلان على فلان كذا مغني. • فؤد: (بما يريد إلخ) ليس بقيد. • فؤد: (أو مُحَكِّم) سواء جَوَزنا التحكيم أم لا استنى ومغني وكذا لو كان حاكماً أو مُحَكِّماً فشهدا عنده ولم ينحكم جاز له أن يشهد على شهادتهما؛ لأنه إذا جاز لغيره أن يشهد عليهما بذلك فهو أولى مغني. • فؤد: (قال البلقيني أو نحو أمير إلخ) عبارة المغني ويتبني كما قال ابن شُهبة الاكتفاء بأداء الشهادة عند أمير أو وزير بناء على تصحيح المصنّف وجوب أدائها عنده على ما مرّ لأن الشاهد لا يتقدّم على ذلك عند الوزير أو الأمير إلا وهو جازم بثبوت المشهود به قال البلقيني: وكذلك إذا شهد عند الكبير الذي دخل في القضية بغير تحكيم ويجوز تحمّل الشهادة على المُقرّ وإن لم يسترعه وعلى الحاكم إذا قال في محلّ حكمه: حكمت بكذا وإن لم يسترعه وألحق به البقوي إقراره بالحكم اه. • فؤد: (أي: تجوز الشهادة إلخ) أي: بأن توقّف خلاص الحق على الأداء عنده ع ش. • فؤد: (بأن يبيّن السبب) أي: سبب الشهادة شرح المنهج وأحسن منه عبارة شرح الروض أي: سبب الوجوب اه. • فؤد: (للسبب) أي: إليه ع ش. • فؤد: (هنا) أي: في الثالث وقوله: وقياس ما سبق أي: من الأول والثاني.

• فؤد: (نعم لو سمعه يسترعي غيره إلخ) يجوز أن يُجمل هذا طريقاً رابعاً ويجوز أن يكون من أفراد الاستزاع بأن يُجمل الاستزاع عبارة عن الإذن له أو لغيره وقوله: جاز له الشهادة على شهادته أي: كما هو ظاهر بشرط بيان جهة التحمّل كاشهد أن فلاناً يشهد بكذا وسمعه يشهد زيداً على شهادته فليتمل.

(وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بُدَّ من إذنيه؛ لأنه قد يتوسَّع في العبارة ولو دُعي للأداء لأحجم ويتميَّز ترجيحه فيما لو دلت القرائن القطعية من حال الشاهد على تساهله وعدم تحريره للعبارة (ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا) وإن قال شهادة جازمة لا أمارى فيها لاحتمال هذه الألفاظ الوعد والتجاوز كثيرا (وليبيِّن الفرع عند الأداء جهة التحمُّل) كأشهد أن فلانا يشهد بكذا وأشهدني أو سيفته يشهد به عند قاضٍ أو يُبيِّن سببه ليتحقَّق القاضي صحة شهادته إذ أكثر الشهود لا يُخسِنُها هنا (فلان لم يُبيِّن) جهة التحمُّل (وولَّى القاضي بعليه) وموافقته له في هذه المسألة فيما يظهر (فلا بأس) إذ لا محذور نعم، يُستلَّه استقصاءه. (ولا يصحُّ التحمُّل على شهادة مزدود الشهادة) بمانع قام به مطلقاً أو بالنسبة لتلك الواقعة لعدم الثقة بقوله ولأنَّ بطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع (ولا يصحُّ تحمُّل) الخثي ما دام إشكاله ولا تحمُّل (التسوة) ولو على مثليهن في نحو ولادة؛.....

• قول (سني): (وفي هذا وجه) يُشعر بأن ما قبل الأخير وهو الشهادة عند قاضٍ لا خلاف فيه وليس مراداً بل فيه وجه بقدِّم الكفاية أيضاً مُعني. • فود: (لأحجم) بتقديم الحاء على الجيم وبالعكس أي: امتنع من الشهادة ش أي: وادَّعى أنه وعد لا شهادة جُفني.

• قول (سني): (أو عندي شهادة إلخ) أي: ونحو ذلك من صور الشهادة في مفرض الأخبار مُعني. • فود: (لاحتمال هذه الألفاظ الوعد إلخ) أي: لاحتمال أن يُريد أن له عليه ذلك من جهة وعد وعده إياه ويشير بكلمة على إلى أن تكرار الأخلاق تقتضي الوفاء مُعني. • فود: (كثيراً) لا حاجة إليه. • فود: (كأشهد) إلى قوله أي: باعتبار إلخ في المُعني لإاقوله وموافقته إلى العثن وما أثبت عليه. • فود: (وأشهدني) أي: على شهادته مُعني. • فود: (هند قاضٍ) أي: أو مُحكِّم أسنى ومُعني أي: أو أمير أو وزير. • فود: (لا يُخسِنها) أي: جهة التحمُّل مُعني.

• قول (سني): (فلان لم يُبيِّن) كقوله أشهد على شهادة فلان بكذا مُعني وقوله: وولَّى القاضي أي: أو المُحكِّم أسنى وقوله: بعليه أي: بمفرقه شرائط التحمُّل مُعني. • فود: (وموافقته له) أي: مع موافقته إلخ. • فود: (فلا بأس) أي: جاز أن يُكتفى بقوله: أشهد على شهادة فلان بكذا أسنى. • فود: (يُسئل له) أي: للقاضي أو المُحكِّم أسنى. • فود: (استقصاءه) أي: أن يسأله بأي سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الأصل أم لا مُعني وأسنى.

• قول (سني): (ولا يصحُّ التحمُّل إلخ) شروع في صفة شاهد الأصل وما يطرأ عليه مُعني. • فود: (بمانع إلخ) متعلِّق بقول المُصنِّف مزدود إلخ رشدي. • فود: (مطلقاً) أي: كُفسي ورق أو بالنسبة لتلك الواقعة كما لو شهد فردت شهادته ثم أعادها فلا يصحُّ تحمُّلها وإن كان كاملاً في غيرها مُعني.

• فود: (ما دام إشكاله) فإن بانث ذكوره صحَّ تحمُّله مُعني عبارة ع ش لعل المراد أنه إذا تحمَّل في حال إشكاليه وأدى وهو كذلك لا يُقبل بخلاف من تحمَّل مُشكلاً ثم أدى بعد انقضاحه فإنه يُقبل قياساً على الفاسق والعبد إذا تحمَّلا ناقصين ثم أديا بعد كمالهما كما يأتي اهـ.

لأنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ مِمَّا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِيًا وَشَهَادَةُ الْفَرْعِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ شَهَادَةَ الْأَصْلِ لَا مَا شَهِدَ بِهِ الْأَصْلُ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَصْحَ تَحْمُلُ فَرْعٌ وَاحِدٌ عَنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَنْبَغُ بِشَاهِدٍ وَبَحِينٍ وَإِنْ أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يَحْلِفَ مَعَ الْفَرْعِ (فَلَنْ مَاتَ الْأَصْلُ أَوْ غَابَ أَوْ قَرِضَ لَمْ يَنْفَعِ شَهَادَةُ الْفَرْعِ) لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ نَقْصٍ بَلْ هُوَ أَوْ نَحْوُهُ التَّبَيُّتُ فِي قَبُولِ شَهَادَةِ الْفَرْعِ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ هُنَا تَوَلُّطَةً لِقَوْلِهِ (وَإِنْ حَدَّثَ) بِالْأَصْلِ (رِدَّةً أَوْ فُسْقًا أَوْ عِدَاوَةً) بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ أَوْ تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لَهُ كَأَنَّهُ قَالَ نَسِيتُ التَّحْمُلَ أَوْ لَا أَعْلَمُهُ قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَوْ بَعْدَ آدَاءِ الْفَرْعِ (فَنُفِثَ) شَهَادَةُ الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ غَيْرِ الْأَخِيرَةِ لَا يَهْجُمُ دُفْعَةً فَيُورَثُ رِيَّةً فِيمَا مَضَى إِلَى التَّحْمُلِ وَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ اشْتَرَطَ تَحْمُلُ جَدِيدًا أَمَّا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُؤْثَرُ.....

• فَوُدَّ: (وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَصْحَ الْخ) وَلَوْ شَهِدَ عَلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ فَرَعَانِ فَلِذِي الْحَقِّ الْحَلْفُ مِمَّهَا قَالَهُ الْمَاوَزْدِيُّ مُعْنِي.

• غَوِي (سُي): (أَوْ عِدَاوَةً) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مُعْنِي. • فَوُدَّ: (كَأَنَّهُ قَالَ: نَسِيتُ الْخ) لَعَلَّهُ تَنْظِيرٌ رَشِيدٌ.

• فَوُدَّ: (قَبْلَ الْحُكْمِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِحَدَّثَ.

• غَوِي (سُي): (مَنْعَتْ) أَي: هَذِهِ الْقَوَادِحُ وَمَا أَشْبَهَهَا مُعْنِي وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنَّهَائِيَّةِ. • فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ الْأَخِيرَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ: أَوْ تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لَهُ. • فَوُدَّ: (لَا يَهْجُمُ دُفْعَةً) فِي الْمِضْبَاحِ هَجَمَتْ عَلَيْهِ هُجُومًا مِنْ بَابٍ قَعْدٌ دَخَلَتْ بَقْعَةً عَلَى خَلْفَةٍ وَهَجَمَتْهُ عَلَى الْقَوْمِ هَجَمَتْهُ يَهْجُمُ عَلَيْهِمْ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى عَشْرُ يَغْنِي أَنَّهَا لَا تَنْظَرُ غَالِيًا إِلَّا بَعْدَ تَكَرُّرِهَا عَزِيزِي. • فَوُدَّ: (فَيُورَثُ رِيَّةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي بَلِ الْفُسْقُ يُوْرَثُ الرِّيَّةَ فِيمَا تَقَدَّمَ وَالرَّدَّةُ تُشِيرُ بِحُبِّتٍ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعِدَاوَةُ بِضَخَائِنَ كَانَتْ مُسْتَكِنَةً وَلَيْسَ لِمُدَّةِ ذَلِكَ ضَبْطٌ فَيَنْعَطِفُ إِلَى حَالَةِ التَّحْمُلِ اهـ.

• فَوُدَّ: (اشْتَرَطَ تَحْمُلُ جَدِيدًا) أَي: بَعْدَ مَضِيِّ مُدَّةِ الْاسْتِزَاءِ الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ لِيَتَحَقَّقَ زَوَالُهَا عَشْرُ.

• فَوُدَّ: (أَمَّا بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُؤْثَرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَا أَثَرَ لِحُدُوثِ ذَلِكَ بَعْدَ الْقَضَاءِ كَذَا فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا قَالَ الْبُلْقِينِي: وَهُوَ مُقَيَّدٌ فِي الْفُسْقِ وَالرَّدَّةِ بَأَنْ لَا يَكُونَ فِي حَدٍّ لَأَكْمِي أَوْ قِصَاصٍ لَمْ يُسْتَوْفَ فَلَنْ وَجِدَ بَعْدَ الْحُكْمِ وَقَبْلَ الْاسْتِيفَاءِ لَمْ يُسْتَوْفَ كَالرُّجُوعِ بِخِلَافِ حُدُوثِ الْعِدَاوَةِ بَعْدَ الْحُكْمِ أَوْ قَبْلَهُ وَبَعْدَ

• فَوُدَّ: (لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ) فِيهِ شَيْءٌ وَلَعَلَّ الْوَجْهَ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِمَّا يُطْلَعُ عَلَيْهِ الْخ. • فَوُدَّ: (أَوْ عِدَاوَةً) أَفَادَ أَنَّ حُدُوثَ الْعِدَاوَةِ هُنَا قَبْلَ الْحُكْمِ مَانِعٌ مِنْهُ وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْمُبَابِ فِيمَا سَبَقَ كَلَامًا يَتَعَلَّقُ بِالشَّاهِدِ الْأَصْلِ فِي نَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حُدُوثَ الْعِدَاوَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ لَا يُؤْثَرُ وَهَذَا يُخَالِفُ مَا أَفَادَهُ مَا هُنَا إِلَّا أَنَّ يَفْرَقَ بَاتِّهِ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ هُنَا لَوْ خَصَرَ قَبْلَ الْحُكْمِ احْتِجَّ إِلَى شَهَادَتِهِ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ إِلَى الْحُكْمِ بِخِلَافِهِ هُنَاكَ فَإِنَّهُ لَا تَهْمَةُ حِينَ شَهَادَتِهِ وَلَيْسَتْ هِيَ بِصَدَدٍ أَنْ يَخْتِجَّ إِلَى إِعَادَتِهَا حَتَّى يُشْتَرَطَ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي الْفَصْلِ الْآتِي جَزَمَ بِخِلَافِ مَا فِي الْمُبَابِ وَأَنَّهُ يُؤْثَرُ حُدُوثُ الْعِدَاوَةِ فَلْيُرَاجَعْ.



إلا إذا كان قبل استيفاء عقوبة أخذًا مما يأتي في الرجوع قال التلقيني (ومجنونه كمونه على الصحيح) فلا يؤثّر؛ لأنه لا يوقع رية في الماضي ومثله غمّي وخرس وكذا إغماء إن غاب وإلا انتظر زواله لقربه أي: باعتبار ما من شأنه لكن يشكّل عليه ما قدّمه في ولي التكاح من التفصيل إلا أن يفرّق بخلاف نحو المريض لا ينتظر زواله؛ لأنه لا ينافي الشهادة.

(تنبيه): أطلقوا الجنون هنا وقيدوه في الحضانة كما مرّ فهل يتأتى هنا ذلك التفصيل أو يؤدّي عنه هنا حال الجنون مطلقاً كلّ مُحتمَل والثاني أقرب وعليه فيفرّق بينه وبين الإغماء برجاء زواله غالباً خلاف الجنون وبين ما هنا والحضانة بأن الحقّ ثمّ ثابت له فلا ينتقل عنه إلا عند تحقّق ضياع المحضون، وجنون يوم في سنة لا يضيّفه.....

الاداء فإنه لا يؤثّر اه وعبارة سم أفاد أي: قول المصنّف أو عداوة أنّ حدوث العداوة هنا قبل الحكم مانع منه وفي الباب بعد كلام متعلّق بالشاهد الأصل نفسه ما نصّه: ويؤخذ منه أنّ حدوث العداوة قبل الحكم لا يؤثّر وهذا يخالف ما أفاده هنا إلا أن يفرّق ثم رأيت الشارح في الفصل الآتي جزم بخلاف ما في الباب وأنه يؤثّر حدوث العداوة فليراجع اه. بخذف أقول كلام النهاية هنا وفي الفصل الآتي موافق لكلام الشارح ومخالف لما مرّ عن المعنى الموافق لما في الباب وقد قدّمنا في بحث العداوة عن الأسنى ما يوافقه أي: الباب أيضاً. هـ فود: (إلا إذا كان إلخ) أي: حدوث ذلك.

هـ فود: (سني: ومجنونه) أي: الأصل إذا كان مطلقاً معني وأسنى. هـ فود: (ومثله) أي: الجنون ع ش ومعني. هـ فود: (إن غاب) أي: الأصل عن البلد وقوله: وإلا أي: بأن كان حاضراً في البلد رشدي.

هـ فود: (ولاً) أي: بأن كان المعنى عليه حاضراً انتظر زواله إلخ أي: فلا يشهد الفرع. هـ فود: (لكن يشكّل إلخ) عبارة النهاية ولا ينافي ما مرّ في ولي التكاح من التفصيل لإمكان الفرع اه قال ع ش قوله: ولا ينافي إلخ يتأمل فإن ما هنا فرق فيه على ما قرّره بين ما يطول زمنه وغيره فهما مستويان على أنّ قوله

قبل أي: باعتبار ما إلخ إنما يتمّ لو سوى هنا بين الطويل والقصير اللهم إلا أن يقال أراد بالطويل هنا ما يخل بمراد صاحب الحق وإن لم يبلغ ثلاثة أيام بخلافه في التكاح فإنه يعتبر في الطويل فيه الزيادة على ثلاثة أيام اه. أقول: ما ذكره أولاً بقوله فإن ما هنا فرق فيه إلخ خلاف ظاهر صريح النهاية كالشارح لو سلّم فما ذكره ثانياً بقوله: اللهم إلخ فالظاهر القول بكميه. هـ فود: (ما قدّمه في ولي التكاح إلخ) من أنه تنتظر إفاقته إن لم يزد الإغماء على ثلاثة أيام وإلا فلا تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد. هـ فود: (نحو

المريض) أي: كالغيبه. هـ فود: (لأنه لا ينافي الشهادة) أي: بخلاف الإغماء قاله المصنّف واعترضه الأذرعى بأنّه إذا انتظرنا إفاقة المعنى عليه مع عدم أهليته فانتظار المريض الأهل أو لى بلا شكّ معني. هـ فود: (وأطلقوا الجنون هنا وقيدوا في الحضانة) أي: فلا نظر لهذا التقيد والراجح الأخذ بإطلاقهم رشدي. هـ فود: (وقيدوه في الحضانة إلخ) أي: بأن لا يقلّ زمنه كيوم في سنة. هـ فود: (مطلقاً) أي: قصر زمنه أو طالع ش. هـ فود: (والثاني أقرب) وفقاً للنهاية وخلافاً للأسنى والمعنى كما مرّ.

هـ فود: (ثابت له) أي: لوليّ حضانة طراً عليه الجنون.

(ولو تَحْمَلُ فَرَعٌ فَابِئْتُ أَوْ عَبْدٌ) أَوْ صَبِيٌّ (فَأَذَى وَهُوَ كَامِلٌ قُبِلَتْ) شَهَادَتُهُ كَالأَصْلِ إِذَا تَحْمَلُ نَاقِصًا ثُمَّ أَذَى كَامِلًا (وَتَكْفِي شَهَادَةُ الثَّيْنِ عَلَى) كُلِّ مَنْ (الشَّاهِدَيْنِ) كَمَا لَوْ شَهِدَا عَلَى إِقْرَارِ كُلِّ مَنْ رَجُلَيْنِ فَلَا يَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى هَذَا وَوَاحِدٍ عَلَى هَذَا وَلَا وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ (وَفِي قَوْلِي يُشْتَرَطُ لِكُلِّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ الثَّانِي) لِأَنَّهُمَا إِذَا شَهِدَا عَلَى أَصْلٍ كَانَا كَشَطْرِ الْبَيْتَةِ فَلَا يَجُوزُ قِيَامُهُمَا بِالشَّطْرِ الثَّانِي (وَشَرَطُ قَبُولِهَا) أَيِ: شَهَادَةِ الْفَرَعِ عَلَى الْأَصْلِ (تَعْمُرُ) الْأَصْلَ (أَوْ تَعْزُزُ الْأَصْلَ بِمَوْتٍ أَوْ عَقَى) فِيمَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ الْأَعْمَى (أَوْ مَرَضٍ) غَيْرِ إِعْمَاءٍ لِمَا مَرَّ فِيهِ (يُشَقُّ) مَعَهُ (مُحْضُوزُهُ) مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ بِأَنْ يَجُوزَ تَرْكُ الْجُمُعَةِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَإِنْ اغْتَرَضَ وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ أَعْذَارُ الْجُمُعَةِ أَعْذَارًا هُنَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَهَا يَمْتَضِي تَعْمُرُ الْحُضُورِ قَالَ الشَّيْخَانِ. وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْذَارِ الْخَاصَّةِ بِالْأَصْلِ فَإِنْ غَمَّتِ الْفَرَعُ أَيْضًا كَالْمَطَرِ وَالْوَحْلِ لَمْ يُقْبَلِ

﴿فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (فَابِئْتُ) أَيِ: أَوْ كَافِرٌ مُغْنِي أَوْ أَخْرَسُ اسْتَنَى. ﴿فَوَيْلٌ﴾ (أَوْ صَبِيٌّ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ غَيْرِ إِعْمَاءٍ لِمَا مَرَّ فِيهِ.

﴿فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (وَهُوَ كَامِلٌ) أَيِ: بِعَدَالَةٍ وَإِسْلَامٍ وَحُرِّيَّةٍ وَيُلَوِّغُ مُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ (إِنْخ) أَيِ: وَإِنْ أَوْ هَمَّ الْمُتَنَزِّلُ لَوْ لَا قَوْلَ الشَّارِحِ كُلُّ رَسِيدِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (فَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ (إِنْخ) وَلَا يَكْفِي أَيْضًا أَصْلٌ شَهِدَ مَعَ فَرَعٍ عَلَى الْأَصْلِ الثَّانِي لِأَنَّ مَنْ قَامَ بِأَحَدِ شَطْرَيْ الْبَيْتَةِ لَا يَقُومُ بِالْآخَرِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ. (تَنْبِيْهٌ): يَكْفِي شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا مَقَامُ رَجُلٍ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَلَا وَاحِدٍ (إِنْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ تَنْبِيْهٌ لَا بُدَّ مِنْ عَدَدِ الْفَرَعِ وَلَوْ كَانَتِ الشَّهَادَةُ يَمَّا يُقْبَلُ فِيهَا الْوَاحِدُ كَهَلَالِ رَمَضَانَ اهـ.

﴿فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (بِمَوْتٍ أَوْ عَمَى) هَذَا مِنْ مِثَالَيْنِ لِلتَّعْزِيزِ وَمِثْلُهُمَا الْجُنُونُ الْمُطْبِقُ وَالْخَرَسُ الَّذِي لَا يُفْهِمُ فَلَوْ قَالَ كَالْمَوْتِ كَانَ أَوْ لَى مُغْنِي.

﴿فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (أَوْ مَرَضٍ (إِنْخ) وَخَوْفٍ مِنْ غَرِيمِ رَوْضٍ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ: مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الطَّوِيلِ وَغَيْرِهِ ع ش. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (بِأَنْ يَجُوزَ (إِنْخ) مِنَ التَّجْوِيزِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ الْجَوَازِ أَيِ: لِأَجْلِهِ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَإِنْ اخْتَرَضَ (إِنْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ ضَابِطِ الْمَرَضِ هُنَا نَقَلَهُ فِي أَصْلِ الرِّوَضَةِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَهُوَ بَعِيدٌ ثَقَلًا وَعَقْلًا وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ عَلَى أَنَّ الْحَاقَةَ سَائِرُ أَعْذَارِ الْجُمُعَةِ بِالْمَرَضِ لَا يُمْكِنُ الْقَوْلُ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَإِنْ أَكَلَ مَا لَهُ رِيحٌ كَرِيهَةٌ غُذِرَ فِي الْجُمُعَةِ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ هُنَا بِأَنْ أَكَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ ذَلِكَ يُسَوِّغُ سَمَاعَ الشَّهَادَةِ عَلَى شَهَادَتِهِمْ وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ وَقَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ مَا يَشُقُّ مَعَهُ الْحُضُورُ اهـ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ أَعْذَارُ الْجُمُعَةِ (إِنْخ) تَقْدَمُ التَّوَقُّفُ فِي مِثْلِ الْعِبَارَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ سَبَقَ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ بَنَحُو مَا قَدَّمَاهُ مِنْ شُمُولِ أَكْلِ ذِي الرِّيحِ الْكَرِيهَةِ ثُمَّ قَالَ: وَلَا أَحْسَبُ الْأَصْحَابَ يَسْمَحُونَ بِذَلِكَ أَصْلًا وَإِنَّمَا تَوَلَّدَ ذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقِ الْإِمَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ اهـ. رَسِيدِي عَنِ السُّلْطَانِ عِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ وَمِنَ الْأَعْذَارِ فِي الْجُمُعَةِ الرِّيحُ الْكَرِيهَةُ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُ غُذِرَ هُنَا فَيَتَّبَعِي أَنْ يُتَنَظَّرَ هُنَا زَوَالُهُ لِأَنَّ زَمَنَهُ يَسِيرٌ اهـ. ﴿فَوَيْلٌ﴾: (وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْذَارِ) وَلَيْسَ مِنَ الْأَعْذَارِ

واعترضه الإستوئي وغيره بأنه قد يتحمل المشقة لنحو صداقة دون الأصل ويُرَدُّ بأنَّ المحلَّ محلُّ حاجةٍ ومع شمول العُدْرَ لهما ينتفي كونه محلَّ حاجةٍ كما هو ظاهر. (أو غيبة لمسافة غلب) يعني يفوقها كما في الروضة وغيرها؛ لأنَّ ما دونه في حكم البلد (وقيل) لمسافة (قضي) لذلك ويُرَدُّ بمتنِّه في هذا الباب وإنما اشترطوها في غيبة ولي التَّكاح؛ لأنَّه يُمكنه التوكيل بلا مشقة بخلاف الأصل هنا ومَرَّ في التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وإن قلنا إنها شهادة على شهادة في البلد لِمَزِيدِ الحاجة لذلك ولو خَصَرَ الأصل قبل الحكم تَمَيَّنَتْ شهادته؛ لأنَّ القُدْرَةَ عليه تمنع الفرع ويُتَّجه أنَّ الحكم كذلك لو عاده القاضي كما لو برئ من مرضه. وإن فرَّق ابنُ أبي الدَّمِ ببقاء العُدْرَ هنا لا ثم؛ لأنَّه بحضور القاضي عنده لم يَنَقُ هناك عُذْرٌ حتى يُقال إنَّه باقٍ وليس ما ذكرنا هنا تَكَرُّراً مع ما مرَّ آنفاً من أنَّ نحو موت الأصل وجنونه وعماه لا يمنع شهادة الفرع؛ لأنَّ ذلك في بيان طَرِيقِ العُدْرَ وهذا في مُسَوِّغِ الشهادة على الشهادة وإنَّ عِلْمَ ذاك من هذا كما مرَّت الإشارةُ إليه (وإنَّ يُستغنى) الفرع (الأصول) في شهادته عليهم تسمية تُمَيِّزُهُم ليعرف القاضي حالهم ويتمكَّنَ الخصمُ من القُدْحِ فيهم وفي وجوب تسمية قاضٍ شَهِدَ عليه.....

الاعتكاف كما اقتضاه كلامهم نهاية أي: ولَوْ مَنذُورًا ع. ش. قُود: (واعترضه الإستوئي وغيره إلخ) وهو الأوجهُ نهايةً وأسنَى ومُغْنِي. قُود: (ويُرَدُّ إلخ) يَتَأَمَّلُ سم. قُود: (ينتفي كونه محلَّ حاجةٍ) قد يُمنعُ سم أقول: وأيضاً يُعارضُ بأنَّ يَكُونُ كُلُّ من الأصل وفرعه فوقَ مَسَافَةِ العُدْوَى فَخَصَرَ الفرعُ لإدَاءِ الشهادة دونَ أصلِهِ. قُود: (يعني يفوقها إلخ) عبارةُ المُغْنِي.

(تنبيه): قوله: لمسافة عُدْوَى تُسَبِّبُ فيه إلى سَبَبِ قَلَمٍ وصوابه فوقَ مَسَافَةِ العُدْوَى كما هو في المُحَرَّرِ والروضة وغيرهما ه. قُود: (لأنَّ ما دونه) أي: دونَ الفوق. قُود: (ومَرَّ في التزكية) إلى التَّيْبَةِ في المُغْنِي إلَّا قوله ويُتَّجهُ إلى وليس. قُود: (بها) أي: بالتزكية. قُود: (ولو خَصَرَ الأصل إلخ) عبارةُ المُغْنِي والروضِ مع شَرْحِهِ: وَلَوْ شَهِدَ الفرعُ في غِيَبَةِ الأصلِ ثم خَصَرَ أو قال: لا أَعْلَمُ أَنِّي تَحَمَّلْتُ أو نَسِيتُ أو نَحْوَ ذلك بعد الأداء للشهادة وقبلَ الحكم لم يُحْكَمْ بها لِحُصُولِ القُدْرَةِ على الأصل في الأولى والريَّةِ فيما عداها أو بعد الحكم بها لم يُؤَثَّرْ وإنَّ كَذِبَهُ الأصلُ بعد القضاء لم يُنْقَضْ. قال ابنُ الرُّفْعَةِ: وَيُظْهَرُ أنَّ يَجِبُ في تَغْرِيبِهِمُ والتَّوَقُّفِ في اسْتِيفَاءِ المَقْرُوبَةِ ما يَأْتِي في رُجُوعِ الشُّهُودِ بعد القضاء قال الأذْرَعِيُّ: وهو ظاهرٌ إلَّا أنَّ يَبَيَّنَ أَنَّهُ كَذَبَهُ قَبْلَهُ فَيُنْقَضُ قال الرَّزْكَانِيُّ: تَقَفُّهَا إلَّا أنَّ يَبَيَّنَ أَنَّهُ أَشْهَدَهُ فَلَا يُنْقَضُ ه. قُود: (وفي وجوب تسمية قاضٍ إلخ) عبارةُ المُغْنِي.

قُود: (واعترضه الإستوئي وغيره إلخ) الأوجهُ ما قاله الإستوئي وغيره ش م ر وقوله: وَيُرَدُّ إلخ يَتَأَمَّلُ. قُود: (ينتفي كونه محلَّ حاجةٍ) قد يُمنعُ. قُود: (وفي وجوب تسمية قاضٍ شَهِدَ عليه وجهان وضوَّب الأذْرَعِيُّ إلخ) عبارةُ القوتِ بخلاف ما لو قال أَشْهَدَنِي قاضٍ من قُضَاةٍ بَعْدَازٍ أو القاضي الذي

وجهان وضوب الأذرع في هذه الأزمنة لما غلب على القضاة من الجهل والفسق (ولا يشترط أن يزكّيه الفروع) ولا أن يتمروا بصديقه فيما شهد به بل لهم إطلاق الشهادة والقاضي يتحسّن عن عدالته (فلان زكّوهم قبل) ذلك منهم إن تأهلوا للتعديل إذ لا تهمّة وإنما لم تقبل تزكية أحد شاهدين في واقعة للآخر؛ لأنه قام بأحد شطري الشهادة فلا يقوم بالآخر وتزكية الفرع للأصل من تنعّة شهادة الفرع ولذا شرطت على وجوه. (تنبيه) تفترّنا هنا بجمع الأصول والفروع تارة وإفراد كل أخرى (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو غدول ولم يتمروهم لم يجرى أي: لم يكف؛ لأنه يشهد باب الجرح على الخصم).

### فصل في الرجوع عن الشهادة

وشرط جزئان أحكامه الآتية أن لا يكون ثمّ حجة غيره أخذاً من قولهم لو شهدا على خصم فأقرّ بالحق قبل الحكم فالحكم بالإقرار لا بالشهادة لكن مرّ في الرجوع عن الإقرار بالزنا وقد قامت به بينة تفصيل ينبغي أن يأتي هنا من أن الحكم إن أسند للبينّة جرت أحكام الرجوع فيه

(تنبيه): سئل إطلاق المصنّف ما لو كان الأصل قاضياً كما لو قال: أشهدني قاض من قضاة مصر أو القاضي الذي بها ولم يسمه وليس بها قاض سواه على نفسه في مجلس حكمه قال الأذرع: والصواب في وقتنا وجوب تعيين القاضي أيضاً لما لا يخفى اهـ. فود: (وجهان إلخ) والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد بخلاف شايد الأصل فإنه قد يكون عند قرّعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في أمره وعدالته سم عن القوت. فود: (ولا أن يتمروا بصديقه إلخ) لأنهم لا يعرفونه بخلاف ما إذا حلف المدعي مع شاهده حيث يتمرّض بصديقه؛ لأنه يعرفه شينخ الإسلام ومغني.

فود (سني): (ولو شهدوا إلخ) فإن قيل: كان ينبغي ذكر هذه المسألة عقب قوله وأن يسمي الأصول؛ أجب بأنه إنما أخرها ليفيد أن تزكية الفروع الأصول وإن جازت فلا بد من تعيينهم بالاسم ولو قدّمه لم يكن صريحاً في ذلك.

(تنبيه): لو اجتمع أصل وقرعاً أصل آخر قدّم عليهما في الشهادة كما لو كان معه ماء لا يكفيه يستعمله ثم يتيمّم قاله صاحب الاستقصاء مغني وقوله: تيمّة إلخ في الأسنى والنهاية مثله.

### فصل في الرجوع عن الشهادة

فود: (وشرط جزئان إلخ) مبتدأ خبره قوله: أن لا يكون إلخ. فود: (غيره) أي: أداء الشهادة فالتذكير نظراً للمغني. فود: (فيه) أي: الرجوع عنها.

بيّن أدّ ولم يسمه وليس بها قاض سواه على نفسه في مجلس حكمه بكذا هل تسمع؟ فيه وجهان والفرق أن القاضي عدل بالنسبة إلى كل أحد بخلاف شايد الأصل فإنه قد يكون عند قرّعه عدلاً والحاكم يعرفه بالفسق فلا بد من تعيينه لينظر في أمره وعدالته والصواب في وقتنا تعيين القاضي لما يخفى اهـ.

أو للإقرار فلا إذا (رَجَعُوا) أو مَنْ يَكْمُلُ التَّصَابُ بِهِ أو مات مَوْرَثُهُ الَّذِي شَهِدَ لَهُ كَمَا مَرَّ فِي مَبْخِثِ التُّهْمَةِ (عَنِ الشَّهَادَةِ) الَّتِي أَذْوَاهَا بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ (قَبْلَ الْحُكْمِ) بِشَهَادَتِهِمْ وَلَوْ بَعْدَ ثُبُوتِهَا بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ السَّابِقِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ مُطْلَقًا خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ الْبَاجِثِ أَنَّهُ كَالرُّجُوعِ بَعْدَ الْحُكْمِ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحُكْمٍ نَعَمْ، لَا يَتَّخِذُ قَوْلُهُ أَيْضًا، قَوْلُهُمْ بَعْدَ الْحُكْمِ مَحَلَّهُ فِيمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْحُكْمِ فَأَمَّا مَا يَبْثُ وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ أَيْ: كَرَمَضَانَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ أَه. بِأَنْ صَرَحُوا بِالرُّجُوعِ وَمِثْلُهُ شَهَادَتِي بَاطِلَةٌ أَوْ لَا شَهَادَةٌ لِي فِيهِ وَفِي أَبْطَلْنَاهَا أَوْ فَسَخَطْنَاهَا أَوْ رَدَدْنَاهَا وَجِهَانٍ وَيُتَّجِهُ أَنَّهُ غَيْرُ رُجُوعٍ إِذْ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى إِنْشَاءِ إِبْطَالِهَا الَّذِي هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ هِيَ بَاطِلَةٌ أَوْ مَنْقُوضَةٌ أَوْ مَفْسُوخَةٌ؛ لَأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّهَا لَمْ تَقَعْ صَحِيحَةً مِنْ أَصْلِهَا وَبِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ أَزِدْتُ بِأَبْطَلْنَاهَا مِثْلًا أَنَّهَا بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْ أَطْلَقَ تَرْجِيحَ أَنَّ ذَلِكَ رُجُوعٌ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ آخِرًا. وَقَوْلُهُ لِلْحَاكِمِ بَعْدَ شَهَادَتِهِ عِنْدَهُ: تَوَقَّفْ عَنِ الْحُكْمِ. يَوْجِبُ تَوَقُّفَهُ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ احْكُمْ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ رُجُوعُهُ نَعَمْ، إِنْ كَانَ عَاصِيًا وَجِبَ

﴿قَوْلُ (سَيِّ): (رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ) أَيْ: أَوْ تَوَقَّفُوا فِيهَا بَعْدَ الْإِدَاءِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ وَمِثْلُهُ. ﴿قَوْلُ: (أَوْ مَاتَ الْخُ) كَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ إِلَى قَبِيلِ قَوْلِ الْمُتَنِّ قَبْلَ الْحُكْمِ. ﴿قَوْلُ: (بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَحْنُ أَمِيرٍ بِشَرْطِهِ فَلْيُرْجِعْ. ﴿قَوْلُ: (وَلَوْ بَعْدَ ثُبُوتِهَا) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُ: (ثُبُوتُهَا) أَيْ: الشَّهَادَةُ. ﴿قَوْلُ: (السَّابِقِ) أَيْ: فِي آدَابِ الْقَضَاءِ. ﴿قَوْلُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سِوَاكَ كَانَ الثَّابِتُ الْحَقُّ أَمْ سَبِيَّةٌ. ﴿قَوْلُ: (الْبَاجِثِ أَنَّهُ) أَيْ: الرُّجُوعُ بَعْدَ الثَّبُوتِ. ﴿قَوْلُ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى حَذْفُهُ. ﴿قَوْلُ: (وَإِنْ لَمْ يُحْكَمْ) أَيْ: بِي. ﴿قَوْلُ: (فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بَعْدَ الْحُكْمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كَوْنَهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ لَا يَتَوَقَّفُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ فَرَأَيْتُهُ سَم. ﴿قَوْلُ: (بِأَنْ صَرَحُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَبِخِلَافِهِ الْخُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُتَّجِهُ إِلَى بِخِلَافِ الْخُ. ﴿قَوْلُ: (بِأَنْ صَرَحُوا) مُتَعَلِّقٌ بِرَجَعُوا الْخُ فِي الْمُتَنِّ أَيْ: فَيَقُولُ كُلُّ مَنْهُمْ: رَجَعْتُ عَنْ شَهَادَتِي. ﴿قَوْلُ: (وَمِثْلُهُ) أَيْ: التَّصْرِيحُ بِالرُّجُوعِ. ﴿قَوْلُ: (وَجِهَانٍ) أَرْجَحُهُمَا الْبُطْلَانُ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُ: (وَيُتَّجِهُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْضًا. ﴿قَوْلُ: (هَلَى إِنْشَاءُ إِبْطَالِهَا) أَيْ: مَثَلًا. ﴿قَوْلُ: (وَبِخِلَافٍ مَا لَوْ قَالَ الْخُ) فِي هَذَا الْمُطَفِّ مَا لَا يَخْفَى وَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ الْاسْتِثْنَاءَ. ﴿قَوْلُ: (وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْخُ) تَقَدَّمَ أَيْضًا اِغْتِمَادُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي الْإِطْلَاقَ. ﴿قَوْلُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ فِيمَا يَظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ. ﴿قَوْلُ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ الْخُ) أَيْ: فَإِنْ قَالُوا لَهُ: احْكُمْ فَتَنَحَّنْ عَلَى شَهَادَتِنَا حَكَمٌ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ رُجُوعُهُمْ وَلَا بَطَلَتْ

### فَصْلٌ: رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ امْتَعَ الْخُ

﴿قَوْلُ: (كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ كَوْنَهُ كَمَا بَعْدَ الْحُكْمِ لَا يَتَوَقَّفُ فِي رَمَضَانَ عَلَى الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ وَتَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَهُ فَرَأَيْتُهُ. ﴿قَوْلُ: (وَفِي أَبْطَلْنَاهَا أَوْ فَسَخَطْنَاهَا أَوْ رَدَدْنَاهَا وَجِهَانٍ) أَرْجَحُهُمَا الْبُطْلَانُ ش م ر.

سؤاله عن سبب توقيفه كما غلِمَ مِنَّا مَرَّةً. (امتنع) الحكم بها ليزوال سببه كما لو طرأ ما يمنع من قبول الشهادة قبله إن كان نحو فسق أو عداوة أو صار المال له بموت المشهود له وهو وارثه كما مَرَّ لا نحو موت أو مجنون أو عَمَى كما قاله الأذرعِي ولأنه لا يدري أصدقوا في الأول أو الثاني ويُفسقون ويُعزرون إن قالوا تمعدنا ويُحدون للكدف إن كانت بزنا وإن ادَّعوا الغلط وتقبل البينة بعد الحكم بشهادتهما برجوعيهما قبله وإن كذباها كما تُقبل بفسقهما وقته أو قبله بزمن لا يُمكن فيه الاستبراء ولا تُقبل بعده برجوعيهما من غير تعرض لكونه قبله أو بعده فيما يظهر ثم رأيت أبا زُرعة قال في فتاويه ما ملَّخصه تُقبل البينة بالرجوع؛ لأنه إما فاسق أو مخطئ ثم إن كان قبل الحكم امتنع أو بعده فإن كانت بمالٍ غرماء وبقي الحكم هـ.....

أهلئهم، وإن عَرَضَ شكٌ فقد زال ولا يحتاج إلى إعادة الشهادة منهم لأنها صدرت من أهلٍ جازمٍ والتوقف الطارئ قد زال مُغني وروض مع شرحه. هـ فود: (عن سبب توقيفه) أي: توقف الشاهد.  
هـ فود: (مِنَّا مَرَّةً) أي: في مبحث شرط السامع. هـ فود: (امتنع الحكم بها) أي: بشهادتهم وإن أعادوها مُغني ويأتي في الشارح مثله. هـ فود: (إن كان نحو فسق إلخ) عبارة النهاية كنحو فسق أو عداوة أو انتقال المال للمشهود به إلخ. هـ فود: (كما مَرَّ) أي: في بحث التهمة. هـ فود: (ولأنه) إلى قوله وتقبل البينة في المُغني. هـ فود: (ولأنه إلخ) عطف على ليزوال سببه والضمير للحاكم كما أظهر به الأسنى والمُغني.  
هـ فود: (لا يدري أصدقوا إلخ) أي: قَبِيتني ظنُّ الصديق شيخ الإسلام ومُغني. هـ فود: (ويُعزرون إلخ) عبارة المُغني والروض مع شرحه ويُعزَّر مُتَعَمِّدٌ في شهادته الزور باغترافه إذا لم يقتض منه بأن لم يلزمه برجوعه قصاص ولا حد ولا دخل التَّزْيِيرُ فيه أي: القصاص أو الحد إن اقتض منه أو أُقيم عليه حدُّه. هـ فود: (تعمدنا) أي: شهادة الزور مُغني. هـ فود: (ويحدون للكدف إلخ) وإن رجع بعض الأربعة حدُّه وخذه غابب هـ سم. هـ فود: (وإن ادَّعوا الغلط) أي: لما فيه من التغيير وكان حَقُّهما التَّيَبُّت وكما لو رجعوا عنها بعد الحكم مُغني. هـ فود: (وتقبل البينة إلخ) أي: وحيثي يغرمان إثبات رجوعيهما كما اغتمده شيخنا الشهاب الرملي في هائش شرح الرُّوض سم. هـ فود: (وقته إلخ) أي: الحكم.  
هـ فود: (ولا تُقبل بعده إلخ) عبارة النهاية والأوجه عدم قبولها بعده إلخ كما دلَّ على ذلك كلام العراقي في فتاويه هـ. هـ فود: (قال ملَّخصه تُقبل البينة إلخ) ظاهره القبول مع عدم التعرض المذكور سم وفيه

هـ فود: (ويحدون للكدف إن كانت بزنا) عبارة الغابب ولو رجع شهودُ زنا حدوا للكدف وإن قالوا غلطنا وإن رجع بعض الأربعة حدُّه وخذه هـ. هـ فود: (وتقبل البينة إلخ) أي: وحيثي يغرمان إثبات رجوعيهما ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي في قوله في شرح الرُّوض. فزع: لو لم يقولوا رجعنا لكن قامت بينة برجوعيهما لم يغرما قال الماوردي: لأن الحق باقٍ على المشهود عليه اه المتعمد خلافه وأتاهما يغرمان لإثبات رجوعيهما بالبينة أي: وهذا إذا كان الرجوع بعد الحكم. هـ فود: (ثم رأيت أبا زُرعة قال في فتاويه ما ملَّخصه تُقبل البينة بالرجوع) ظاهره القبول مع عدم التعرض المذكور.



فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ لِهَما بَعْدَ الرُّجُوعِ وَإِنْ ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ وَكَذَّبَها العَوْدُ لِلشَّهَادَةِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُما إِما  
 فاسِقانِ إِذْ تَعَمَّدَا أَوْ مَخْطِئانِ وَقَدْ صَرَحُوا بِأَنَّ المَخْطِئَ لَا تُسْمَعُ مِنْهُ إِعادَةُ الشَّهَادَةِ لَكِنْ بَقِيْدٌ  
 مَرَّ أَوَّائِلَ البَابِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي هُنا. (أَوْ رَجَعُوا) (بَعْدَهُ) أَي: الحَكْمَ (وَقَبْلَ اسْتِيفاءِ مالٍ  
 اسْتَوْفَيْ) أَوْ قَبْلَ العَمَلِ بِإِثْرِ عَقْدٍ أَوْ حَلٍّ أَوْ فسخِ عَمَلٍ بِهِ؛ لِأَنَّ الحَكْمَ تَمَّ وَلَيْسَ هَذا مِمَّا يَسْقُطُ  
 بِالشُّبْهِةِ (أَوْ) قَبْلَ اسْتِيفاءِ (عُقُوبَةٍ) لِأَدْمِي كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ أَوْ لِلَّهِ كَحَدِّ زِنَا وَشُرْبٍ (فَلا)  
 تُسْتَوْفَى؛ لِأَنَّهُما تَسْقُطُ بِالشُّبْهِةِ (أَوْ بَعْدَ) أَي: بَعْدَ اسْتِيفائِها (لَمْ يُنْقَضْ) لِجَوازِ كَذِبِهِمْ فِي  
 الرُّجُوعِ فَقَطْ وَلَيْسَ عَكْسُ هَذا أَوَّلَى مِنْهُ وَالثَّابِتُ لَا يُنْقَضُ بِأَمْرِ مُخْتَمَلٍ وَبِهِ يَطْلُ ما قِيلَ: بَقاءُ  
 الحَكْمِ بِغَيْرِ سَبَبٍ خِلافَ الإجماعِ قال الشُّبْكِيُّ وَلَيْسَ لِلْحاكِمِ أَنْ يَرْجِعَ عَنْ حُكْمِهِ إِنْ كانَ  
 بَعْلِيهِ أَوْ بَيِّنَةٍ كَمَا قالَهُ غَيْرُهُ وَوَجْهُهُ أَنَّ حُكْمَهُ إِنْ كانَ باطِلًا أَمْرٌ فِيهِ كِظاهِرُهُ نَقَذَ ظاهِرًا  
 وَباطِلًا وَإِلَّا بِأَنَّ لَمْ يَتَبَيَّنِ الحالُ نَقَذَ ظاهِرًا فَلَمْ يَجْزُ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ مُسْتَنَدَهُ فِيهِ كَمَا عَلِمَ  
 مِمَّا مَرَّ فِي القَضائِ، وَتَحَلَّى ذَلِكَ فِي الحَكْمِ بالصَّحَّةِ بِخِلافِ الثُّبُوتِ والحَكْمِ بالمَوْجِبِ؛ لِأَنَّ  
 كَلًّا مِنْهُما لَا يَقْتَضِي صَحَّةَ الثَّابِتِ وَلَا المَحْكُومِ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَثْبُتُ عِنْدَهُ ثُمَّ يَنْظُرُ فِي  
 صَحَّتِهِ وَلِأَنَّ الحَكْمَ بالصَّحَّةِ يَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ اسْتِيفاءِ شُرُوطِها عِنْدَهُ وَمِنْها ثُبُوتُ مَلِكٍ

نَظَرَ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ) أَي: مِنْ قَوْلِ أَبِي زُرْعَةَ؛ لِأَنَّهُ إِما فاسِقٌ أَوْ مُخْطِئٌ كَمَا هُوَ ظاهِرُ صَنِيعِ الشَّارِحِ أَوْ مِنْ  
 قَوْلِ الشَّارِحِ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْدَرِي الْخُ وهو قَضِيَّةٌ صَنِيعُ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: مِثْلُ ما كانَتْ فِي عُقُوبَةٍ أَوْ  
 فِي غَيْرِها مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ بَقِيْدٌ مَرَّ الْخُ) وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ مَشْهُورًا بِالذَّيْانَةِ اعْتِيْدَ بِنَحْوِ سَبْقِي لِسانِ أَوْ  
 نِسْيَانِ. □ فَوَدَّ: (أَي: الحَكْمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يَطْلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ جَلَّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ فسخِ) يُغْنِي عَنْهُ  
 ما قَبْلَهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الحَكْمَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ ظَلَمْنَا فِي النِّهايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَيَنْقَضُ حُكْمُهُ ما لَمْ يَتَّهَمْ وَمَا أَتَبَهُ  
 عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ هَذا مِمَّا يَسْقُطُ بِالشُّبْهِةِ) أَي: حَتَّى يَتَأَثَّرَ بِالرُّجُوعِ نِهايَةً. □ فَوَدَّ: (وَشُرْبٍ) أَي:  
 وَسَرَقَةٍ نِهايَةً. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ تَسْقُطُ بِالشُّبْهِةِ) أَي: وَالرُّجُوعُ شُبْهَةٌ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَي: اسْتِيفائِها) عِبارَةُ  
 الْمُغْنِي أَي: اسْتِيفاءِ المَحْكُومِ بِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِجَوازِ كَلْبِهِمْ الْخُ) أَي: وَلِتَأْكُذِّبَ الأَمْرَ نِهايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (هَكَسَ هَذا) أَي: صَدَّقَهُمْ فِي الرُّجُوعِ ع ش. □ فَوَدَّ: (أَي: بَعْلِيهِ أَوْ بَيِّنَةٍ) أَي: إِذا كانَ سَبَبُ  
 الرُّجُوعِ عِلْمُهُ بِبُطْلانِ حُكْمِهِ أَوْ شَهادَةِ بَيِّنَةٍ عَلَيْهِ بِبُطْلانِ حُكْمِهِ قالَهُ ع ش وَهَذا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الباءَ مُتَعَلِّقَةٌ  
 بِبِرْجَعٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِحُكْمِهِ. □ فَوَدَّ: (وَوَجْهَهُ) أَي: ما قالَهُ الشُّبْكِيُّ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ الْخُ)  
 راجِعٌ إِلَى قَوْلِ الشُّبْكِيِّ وَيُخْتَمَلُ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَمْ يَجْزُ لَهُ الرُّجُوعُ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) يَنْعِي جَوازَ  
 رُجُوعِ الحاكِمِ عَنِ الحَكْمِ إِذا بَيَّنَّ مُسْتَنَدَهُ رَشِيْدِي. □ فَوَدَّ: (وَالْحَكْمَ بِالْمَوْجِبِ) انْظُرْ هَذا مَعَ ما تَقَدَّمَ فِي  
 الهِيبَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُما الْخُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلافِ الثُّبُوتِ الْخُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ كَلًّا مِنْهُما لَا يَقْتَضِي  
 صَحَّةَ الثَّابِتِ الْخُ) أَي: فَلَمْ يَكُنْ هُناكَ شَيْءٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الرُّجُوعُ رَشِيْدِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا المَحْكُومَ بِهِ) أَي:  
 وَلَا صَحَّةَ ما حُكِمَ بِمَوْجِبِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الشَّيْءَ الْخُ) هَذا إِما يُنابِئُ بِالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ: وَلِأَنَّ  
 الحَكْمَ الْخُ لَا يُنابِئُ واحِدًا مِنَ المَغْطُوفَيْنِ فَكانَ المُنابِئُ لِلْمَغْطُوفِ أَنْ يَقُولَ ما قَدَّمنا عَنِ النِّهايَةِ

العاقد أو ولايته فحينئذ جاز له بل لزمه أن يرجع عن حكمه بها إن ثبتت عنده ما يقتضي رجوعه عنه كعدم ثبوت ملك العاقد ويُقبل قوله بأن لي فسق الشاهد فينقض حكمه ما لم يثبتهم وقوله أكرهت على الحكم قيل ولو بغير قرينة على الإكراه اهـ. وقضية النظائر أنه لا بد منها إلا أن يفرق بأن فخامة منصب القاضي اقتضت ذلك وعليه فتحله في مشهور بالعلم والذبابة لا كُنت فابقاً أو غدواً للمحكوم عليه مثلاً لاثاميه به (فلان كان المستوفى قصاصاً) في نفس أو طرف (أو قتل ردة أو زجج زناً أو جلده) أي: الزنا ومثله جلد القذف (ومات) من القود أو الحد ثم رجعوا. (وقالوا) كلهم (تعمدنا) وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا أو جهلنا ذلك وهو معن لا يخفى عليهم أو ظننا أننا نخرج بأسباب فيما يتجه لي وإن بحث الرافعي أنهم مخطئون؛ لأن هذا لا غدر لهم فيه بوجه إلا إن كانت الأسباب أو بعضها ظاهرة لكل أحد وعليه قد يُحمل كلام الرافعي أو قال كل منهم تعمدت ولا أعلم حال صاحبي.....

والأشئ في آخر باب القضاء ولأن معنى الحكم بالموجب أنه إذا ثبت إليك صح فكانه حكم بصحة الصيغة اهـ. فود: (فحينئذ) أي: حين إذ حكم الحاكم بالصحة. فود: (ومنها) أي: شروط الصحة. فود: (بها) أي: بالصحة. فود: (ويقبل قوله: إلخ) أي: لأنه أمين نهاية. فود: (قيل إلخ) عبارة النهاية وظاهر ما ذكر عدم احتياجه في دعوى الإكراه لقرينة ولعل وجه خروجه عن نظائره فخامة منصب الحاكم ويتعين فرضه في مشهور إلخ قال ع ش قوله: لقرينة أي: ولا لبيان من أكرهه اهـ. فود: (لا كُنت إلخ) عطف على قوله بأن لي إلخ. فود: (في نفس) إلى قوله أو ظننا في المغني. فود: (سبي: (أو جلده) أو قطع سرقه أو نحوها مغني وروض. فود: (أي: الزنا إلخ) عبارة المغني بلفظ المضدر المضاف لضمير الزنا ولو حذفه كان أخصراً وأعم ليشمل جلد قذف وشرب اهـ. فود: (من القود أو الحد) عبارة المغني والروض المخلود فجعل الموت قيداً للجلد فقط وهو المتعين لأن ما قبله غير القصاص في طرف لا يحتاج إلى التقييد بالموت والقصاص في طرف غير متقيد به. فود: (وعلمنا أنه يقتل إلخ) هو ليس بقيد بل مثله ما إذا سكتوا رشيدى. فود: (أو جهلنا ذلك إلخ) عبارة النهاية والروض مع شرحه ولا أثر لقولهم بعد رجوعهم لم نعلم أنه يقتل بقولنا إلا لقرب عهد بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء فيكون شبه عمدي في مالهم مؤجلاً بثلاث سنين ما لم تصدقهم العاقلة اهـ. فود: (لأن هذا إلخ) أي: قولهم وظننا أننا نخرج إلخ. فود: (وعليه) أي: على الظهور المذكور. فود: (كلام الرافعي) أي: بخثه المذكور. فود: (أو قال) إلى المتن في المغني وإلى قوله واعتز به الباقين في النهاية. فود: (أو قال كل إلخ) عطف على قول المتن قالوا تعمدنا.

فود: (وقالوا كلهم: تعمدنا وعلمنا أنه يقتل بشهادتنا إلخ) قال في الروض ولا أثر لقولهم أي: بعد الرجوع لم نعلم أنه يقتل أي: بقولنا إلا لقرب عهد بالإسلام أي: أو نشئهم ببادية بعيدة عن العلماء فيكون شبه عمدي في مالهم مؤجلاً بثلاث سنين أي: إلا أن تصدقهم العاقلة فيجب عليهما اهـ.

أَوْ اقْتَصَرَ كُلٌّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَمَّدَتْ (فَعَلِيهِمْ) مَا لَمْ يَعْتَرِفْ وَلِيَّ الْقَاتِلِ بِحَقِيقَةِ مَا شَهِدَ بِهِ عَلَيْهِ (قِصَاصٌ) بِشَرْطِهِ وَمِنْهُ أَنْ يَكُونَ جَلْدُ الزَّانَا بِمِثْلِ غَالِيَا وَيُتَصَوَّرُ بِأَنْ يَشْهَدَا بِهِ فِي زَمَنِ نَحْوِ حَرٍّ وَمَذْهَبُ الْقَاضِي يَقْتَضِي الِاسْتِيفَاءَ فَوْزًا وَإِنْ أَهْلَكَ غَالِيَا وَعَلِمَا ذَلِكَ وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ تَنْظِيرِ الْبُلْقِينِيِّ فِيهِ كَابِنِ الرُّفْعَةِ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ قِصَاصٌ أَنَّهُ يُرَاعَى فِيهِ الْمُثَابِلَةُ فَيُحَدِّثُونَ فِي شَهَادَةِ الزَّانَا حَدَّ الْقَذْفِ ثُمَّ يُرْجَمُونَ (أَوْ) لِلتَّنَوُّعِ لَا لِلتَّخْيِيرِ لِمَا قَدَّمَ أَنَّ الْوَاجِبَ أَوَّلًا الْقَوْدُ، وَالذِّبَةُ بَدَلٌ عَنْهُ لَا أَحَدُهُمَا (دِيَّةٌ مُغْلَطَةٌ) فِي مَالِهِمْ مَوْزَعَةٌ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ لِنِسْبَةِ إِهْلَاكِهِ إِلَيْهِمْ وَخَرَجَ بِتَعَمَّدُنَا أَخْطَانًا فَعَلِيهِمْ دِيَّةٌ مُخَفَّفَةٌ فِي مَالِهِمْ إِلَّا إِنْ صَدَّقْتَهُمُ الْعَاقِلَةُ أَمَّا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ تَعَمَّدَتْ وَتَعَمَّدَ

فُودُ: (أَوْ اقْتَصَرَ الْخُ) أَوْ قَالَ: كُلُّ تَعَمَّدَتْ وَتَعَمَّدَ صَاحِبِي رَوْضٍ وَنَهَايَةٍ. فُودُ: (وَلِيَّ الْقَاتِلِ الْخُ) الْأَوَّلَى وَلِيَّ الدَّمِ كَمَا فِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي، وَعِبَارَةُ النَّهْيَةِ مَا لَمْ يَعْتَرِفِ الْقَاتِلُ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: يَنْفِي مَنْ قَتَلَ وَاسْتَوْفَيْنَا مِنْهُ الْقِصَاصَ وَظَاهِرٌ أَنَّ يَثْلَهُ الْمَقْتُولُ رِدَةً أَوْ رَجْمًا مَثَلًا فَكَانَ الْأَوَّلَى إِبْدَالُ لَفْظَةِ الْقَاتِلِ بِالْمَقْتُولِ أَه. فُودُ: (بِشَرْطِهِ) وَهُوَ الْمُكَافَأَةُ ش. فُودُ: (وَمِنْهُ) أَي: شَرْطُ الْقِصَاصِ. فُودُ: (وَبِهَذَا الْخُ) أَي: بِالتَّصْوِيرِ الْمَذْكُورِ. فُودُ: (وَأَفْهَمَ) إِلَى الْمَنْ فِي الْمَغْنِي. فُودُ: (ثُمَّ يُرْجَمُونَ) وَلَا يُقَرَّرُ فِي اخْتِيَارِ الْمُثَابِلَةِ عَدَمُ مَعْرِفَةِ مَحَلِّ الْجَنَايَةِ مِنَ الْمَرْجُومِ وَلَا قَدْرِ الْحَبْرِ وَعَدَّهِ قَالَ الْقَاضِي لِأَنَّ ذَلِكَ تَفَاوُتٌ يَسِيرٌ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَخَالَفَ فِي الْمُهْمَاتِ فَقَالَ: يَتَعَيَّنُ السِّبْفُ لِعَلِّهِ الْمُثَابِلَةُ أَسْنَى وَمُغْنِي. فُودُ: (فِي مَالِهِمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِيُّ فِي الْمَغْنِي إِلَّا مَا أَنَبَهُ عَلَيْهِ. فُودُ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقْتَهُمُ الْعَاقِلَةُ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَالنَّهْيَةِ، وَعِبَارَةُ الْمَغْنِي وَالْأَسْنَى إِنْ كَذَّبَتْهُمُ الْعَاقِلَةُ فَإِنَّ صَدَقْتَهُمْ فَعَلَيْهِمُ الدِّيَّةُ وَكَذَا إِنْ سَكَتَتْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ خِلَافًا لِمَا يُفْهِمُهُ كَلَامُ الرُّوضِ فَإِنَّ صَدَقْتَهُمْ لَزِمَهَا الدِّيَّةُ.

(فَرَعَ): لَوْ ادَّعَا أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَعْرِفُ خَطَأَهُمْ هَلْ لَهُمْ تَخْلِيفُهَا أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَوْ جُوهَمَا أَنْ لَهُمْ ذَلِكَ كَمَا رَجَّحَهُ الْإِسْنَوِيُّ لِأَنَّهَا لَوْ أَقْرَتْ غَرِمَتْ خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنْ عَدَمِ التَّخْلِيفِ أَه. وَقَوْلُهُ: فَرَعَ الْخُ كَذَا فِي النَّهْيَةِ. فُودُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ الْخُ) وَلَوْ قَالَ: كُلُّ تَعَمَّدَتْ وَأَخْطَأَ صَاحِبِي فَلَا قِصَاصَ أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: تَعَمَّدَتْ وَصَاحِبِي أَخْطَأَ أَوْ قَالَ تَعَمَّدَتْ وَلَا أَذْرِي اتَّعَمَّدَ صَاحِبِي أَمْ لَا وَهُوَ مَيِّتٌ أَوْ غَائِبٌ

فُودُ: (وَخَرَجَ بِتَعَمَّدُنَا أَخْطَانًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْإِمَامُ وَقَدْ يَرَى الْقَاضِي فِيمَا إِذَا قَالُوا أَخْطَانًا تَغْيِيرَهُمْ لِتَرْكِهْمُ التَّحْفُظَ نَقْلَهُ عَنْهُ الْأَصْلُ وَأَقْرَهُ وَحَذَقَهُ الْمُصَنِّفُ لِقَوْلِ الْإِسْنَوِيِّ: الْمَعْرُوفُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ فَقَدْ جَزَمَ بِهِ الْقَضَالُ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ الْقَوِيِّ وَالرَّوْيَانِيُّ وَالْقَاضِي مُجَلِّي لَكِنْ جَمَعَ الْأَنْزَعِي بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ بِأَنْ هُوَ لَا يَرَادُ أَنَّهُ لَا يَتَحَدَّثُ التَّغْيِيرُ بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى رَأْيِ الْحَاكِمِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَه. فُودُ: (إِلَّا إِنْ صَدَّقْتَهُمُ الْعَاقِلَةُ) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَذَّبَتْهُمُ الْعَاقِلَةُ قَالَ فِي الرُّوضِ: وَلَا يَمِينُ عَلَيْهَا أَي: لَوْ ادَّعَا أَنَّهَا تَعْرِفُ خَطَأَهُمْ وَأَنَّ عَلَيْهِمُ الدِّيَّةَ وَاتَّكَرَّتْ ذَلِكَ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ عَلَيْهَا يَمِينٌ نَفْيُ الْجَلْمِ إِذَا طَلَبُوا تَخْلِيفَهُمَا ش م ر.

صاحبي وقال صاحبه أخطأت أو قال تعمذت وأخطأ صاحبي أو قال أخطأنا فيقتل الأول فقط؛ لأنه أقر بموجبه دون الثاني ولو رجع أحدهما فقط وقال تعمذنا قتل أو تعمذت فلا واعتزضه البلقيني بأنه كشريك القاتل بحق ويوجب بمنع ذلك فإن الشاهد الباقي غير حجة فليس قاتلاً بحق بل الراجع حينئذ كشريك المخطئ بجائز أن كلاً لا قود عليه إقيام الشبهة في فعله لا ذاته كما عليم مما مر في الجراح وعليم منه أيضاً أن محل هذا ما لم يقتل الولي عليم تعمذهم وإلا فالقود عليه وحده. (وعلى القاضي قصاص إن) رجع وحده (وقال تعمذت) لا عتافه بموجبه فإن آل الأمر للدية فكلها مغلظة في ماله؛ لأنه قد يستقل بالباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف ما إذا رجع هو والشهود فإنه يشاركهم كما يأتي على أن الرافعي بحث استواءهما (وإن رجع هو وهم) فعلى الجميع قصاص وإن قالوا (تعمذنا) وعلمنا إلى آخره لينسب

لا تمكن مراجعته أو اقتصر على تعمذت وقال صاحبه: أخطأت فلا قصاص وعلى المتعمد قسط من دية مغلظة وعلى المخطئ قسط من مخففة نهاية ومغني وروض مع شرحه. قود: (وقال صاحبه إلخ) أي: أو هو غائب أو ميت وروض ونهاية ومغني. قود: (دون الثاني) أي: لأنه لم يفتقر إلا بشركة مخطئ أو بخطأ أسنى ومغني وسم. قود: (ويوجب بمنع ذلك إلخ) فيه ما فيه سم. قود: (فليس إلخ) أي: الشاهد الباقي. قود: (بجائز أن كلاً) أي: من المخطئ والشاهد الباقي. قود: (وعليم منه) إلى المتن في المغني وإلى قول المتن ولو رجع شهود مال في النهاية إلا قوله ولا شهدوا له إلى وإعادة ضمير الجمع. قود: (منه) أي: مما مر في الجراح. قود: (أن محل هذا) أي: وجوب القود أو الدية عليهم أو على أحدهم. قود: (فالقود) أي: أو الدية. قود: (رجع وحده) إلى المتن في المغني إلا قوله وعلمنا إلخ وقوله أو مع من مر. قود: (وقال تعمذت) أي: الحكم بشهادة الزور فإن قال: أخطأت فدية مخففة عليه لا على عاقلة كذبت أسنى ومغني. قود: (وقال تعمذت) أي: وعلمت أنه يقتل بحكمي ولم يقتل الولي: عليم تعمذه. قود: (لأنه قد يستقل إلخ) عبارة المغني في شرح فإن قالوا: أخطأنا فعليه نصف دية إلخ نصها: قال الرافعي كذا نقله البغوي وغيره وقهاه أنه لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده كما لو رجع بعض الشهود اه. ورد القياس بأن القاضي قد يستقل بالباشرة فيما إذا قضى بعلمه بخلاف الشهود ويأنه يقتضي أنه لا يجب كمال الدية عند رجوع الشهود وخذه مع أنه ليس كذلك اه. قود: (كما يأتي) أي: في المتن أيضاً. قود: (بحث استواءهما) أي: رجوعه وحده أو والشهود ع ش عبارة سم أي: المسالكين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده اه. وإنما يجب التصف فقط رشدي.

قود: (دون الثاني) أي: لأنه لم يفتقر إلا بشركة مخطئ أو بخطأ. قود: (ويوجب بمنع ذلك) فيه ما فيه. قود: (على أن الرافعي بحث استواءهما) أي: المسالكين حتى لا يجب كمال الدية عند رجوعه وحده.

هَلَاكِهِ إِلَيْهِمْ كُلُّهُمْ (فَإِنْ قَالُوا: أَعْطَانَا فَعَلِيهِ نَصْفٌ دِيَّةً) مُخَفَّفَةٌ (وَعَلَيْهِمْ نَصْفٌ) كَذَلِكَ تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ) وَحْدَهُ أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ) بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ؛

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ: (فَعَلِيهِ) أَيِ: الْقَاضِي وَقَوْلُهُ: وَعَلَيْهِمْ أَيِ: الشُّهُودُ مُعْنَى وَعِ ش. • فَوَيْلٌ: (تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى السَّبَبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْقِصَاصِ خَاصَّةً لَكِنْ يَتَّبِعِي التَّأَمُّلُ فِي قَوْلِهِ تَوْزِيْعًا عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَالسَّبَبِ رَشِيدِي.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ: (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ الْخ) أَيِ: وَلَوْ قَبْلَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِذْ لَا أَثَرَ لِلتَّزْكِيَةِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلرُّجُوعِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَوْ زَكَاهُمْ فِي قَضِيَّةٍ وَقَعَ الْحُكْمُ فِيهَا ثُمَّ رَجَعَ الْمُزَكِّيُّ ثُمَّ شَهِدُوا عَقِبَ ذَلِكَ فِي قَضِيَّةٍ أُخْرَى وَقَبْلَهُمُ الْحَاكِمُ تَقْوِيلًا عَلَى التَّزْكِيَةِ السَّابِقَةِ لِقُرْبِ الزَّمَانِ وَعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَجْدِيدِ التَّزْكِيَةِ وَحَكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ رَدَّ هَذَا التَّصْوِيرَ بِأَنْ هَذَا لَا يُمَكِّنُ إِيْجَابَهُ لِلْقِصَاصِ لِأَنَّ شَرْطَهُ قَضْدُ الشَّخْصِ وَلَمْ يَوْجَدْ اه. سم. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاشْتَرَكَ الْجَمِيعُ أَيِ: جَمِيعُ مَنْ يَرْجِعُ مِنَ الشَّاهِدِ وَالْمُزَكِّيِّ وَالْوَلِيِّ وَكَذَا الْقَاضِي فِي لُزُومِ الْقَوْدِ فَإِنَّ آلَ الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَةِ فَهِيَ عَلَيْهِمُ بِالسَّوِيَّةِ أَرْبَاعًا وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْبَقَوِيُّ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ التَّوَوِيَّ صَحَّحَ أَنَّ الْمُوَاعِظَ الْوَلِيَّ وَحْدَهُ، وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ وَالْمُزَكِّيُّ وَآلَ الْأَمْرِ إِلَى الْمَالِ وَجَبَ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ بِضَمْنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ: (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَضْمَنُ) أَيِ: دُونَ الْأَصْلِ عِ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: بِالْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ الْقَوْدَ أَوِ الدِّيَةَ عَلَى الْمُزَكِّيِّ وَحْدَهُ وَصَّرَحُ بِهِ قَوْلُهُ: فِي الْفَرْقِ الْآتِي فَكَانَ الْمُلْجِيُّ هُوَ التَّزْكِيَةُ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ الْمُلْجِيُّ كَالْمُزَكِّيِّ لَكِنْ فِي الْأَثْوَارِ أَنَّهُ يُشَارِكُ الشُّهُودَ فِي الْقَوْدِ أَوِ الدِّيَةِ فَلْيُرَاجِعْ اه. أَقُولُ: وَإِلَيْهِ أَيِ: رَدَّ مَا فِي الْأَثْوَارِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِيَجْمَعُ هُنَا. • فَوَيْلٌ: (بِالْقَوْدِ) أَيِ:

• فَوَيْلٌ: (وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ الْخ) أَيِ: وَلَوْ قَبْلَ شَهَادَةِ الشُّهُودِ عَلَى مَا قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ إِذْ لَا أَثَرَ لِلتَّزْكِيَةِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَلَا لِلرُّجُوعِ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا لَوْ زَكَاهُمْ فِي قَضِيَّةٍ وَقَعَ الْحُكْمُ فِيهَا ثُمَّ رَجَعَ الْمُزَكِّيُّ ثُمَّ شَهِدُوا عَقِبَ ذَلِكَ فِي قَضِيَّةٍ أُخْرَى وَقَبْلَهُمُ الْحَاكِمُ تَقْوِيلًا عَلَى التَّزْكِيَةِ السَّابِقَةِ لِقُرْبِ الزَّمَانِ وَعَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى تَجْدِيدِ التَّزْكِيَةِ وَحَكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْلُو الْحُكْمُ مِنْ إِشْكَالٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ رَدَّ هَذَا التَّصْوِيرَ بِأَنْ هَذَا لَا يُمَكِّنُ إِيْجَابَهُ لِلْقِصَاصِ؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ قَضْدُ الشَّخْصِ وَلَمْ يَوْجَدْ اه. • فَوَيْلٌ: (إِيْضًا: وَلَوْ رَجَعَ مُزَكٌّ الْخ) فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَاشْتَرَكَ الْجَمِيعُ أَيِ: جَمِيعُ مَنْ رَجَعَ مِنَ الشَّاهِدِ وَالْمُزَكِّيِّ وَالْوَلِيِّ وَكَذَا الْقَاضِي فِي لُزُومِ الْقَوْدِ فَإِنَّ آلَ الْأَمْرِ إِلَى الدِّيَةِ فَهِيَ عَلَيْهِمُ بِالسَّوِيَّةِ أَرْبَاعًا وَهَذَا مَا صَحَّحَهُ الْبَقَوِيُّ إِلَى أَنْ يَبَيَّنَ أَنَّ التَّوَوِيَّ صَحَّحَ أَنَّ الْمُوَاعِظَ الْوَلِيَّ وَحْدَهُ، وَقَدْ يُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فِيمَا إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ وَالْمُزَكِّيُّ وَآلَ الْأَمْرِ إِلَى الْمَالِ وَجَبَ الدِّيَةُ عَلَيْهِمَا بِضَمْنَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَيْلٌ: (أَوْ مَعَ مَنْ مَرَّ الْخ) انْظُرْ مَا عَلَى الْمُزَكِّيِّ مِنَ الدِّيَةِ إِذَا رَجَعَ مَعَ الشُّهُودِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَا حَيْدِهِمْ.

لأنه بالتزكية يُلجئ القاضي للحكم المقتضي للقتل ويُفرق بينه وبين ما يأتي في شاهد الإحصان بأن الزنا مع قطع النظر عن الإحصان صالِح للإلجاء وإن اختلف الحد والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير صالحة أصلاً فكان المُلجئ هو التزكية وبه يندفع ما لجمع هنا. ولو رجع الأصل وفرغ اختصَّ الغرم بالفرع؛ لأنه المُلجئ كالغريمي (أو) رجع (ولي) وحده دون الشهود (فعليه قصاص أو دية) كاملة؛ لأنه المُباشر للقتل وبحث البلقيني أنه لا أثر لرجوعه في قطع الطريق؛ لأن الاستيفاء لا يتوقف عليه بل لا يسقط بمقوّه كما مرّ (أو) رجع الولي (مع الشهود) أو مع القاضي والشهود (فكذلك) لأنه المُباشر فهم كالمُمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية إن وجبت لتماعزهم على القتل (ولو شهدا بطلاق بائن) بخلع أو ثلاث ولو لرجعية كما بحثه البلقيني (أو رضاع) مُحَرَّم (أو لعان وفرق القاضي) بين المشهود عليه وزوجته ويُؤخذ منه أن الكلام في حي فلا غرم في شهود بائن على مَيِّت كما أفهمه كلامهم هذا مع علّتهم الآتية إذ لا تفويت بقول البلقيني لم أر من تعرض له.....

بالشروط المذكورة شرّح المنهج أي: إن قال: تَعَمَّدْتُ ذلك وعِلِمْتُ أنه يُستوفى منه بقوله وجعل الولي تَعَمَّدَهُ. □ فؤد: (ولو رجع الأصل إلخ) عبارة المُعني والروض مع شرّحه ولو رجع فروع أو أصول عن شهادتهما بعد الحكم بشهادة الفروع غَرِمُوا وإن رَجَعُوا كُلُّهُمْ فالغريمُ الفروع فقط؛ لأنهم يُنكرون إسهاد الأصول ويقولون: كَذَبْنَا فيما قلْنَا والحكم وقع بشهادتهم اه. قوله: لأنه بالتزكية إلخ وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين قوله عِلِمْتُ كَذِبَهُم وقوله: عِلِمْتُ فسَقَهُم وبه صرّح الإمام وإن قال القفال محلّه إذا قال عِلِمْتُ كَذِبَهُم قَان قال: عِلِمْتُ فسَقَهُم لم يلزمه شيء؛ لأنهم قد يُصدّقون مع فسقهم مُعني وأسنّى.

□ فؤد (سني): (فكذلك) أي: يَجِبُ الْقِصَاصُ أو الدية على الولي وخذه على الأصح مُعني.  
 □ فؤد: (لكن عليه نصف الدية) أي: والنصف الآخر على الشهود وعلى هذا لو رجع الولي والقاضي والشهود كان على كُلِّ الثُلث مُعني. □ فؤد: (لتماعزهم إلخ) أي: فعليهم القود مُعني فهو عِلَّة للمتن رشيدّي. □ فؤد: (بخلع إلخ) أو قبل الدخول مُعني. □ فؤد: (بخلع) إلى قوله كما أفهمه في المُعني.  
 □ فؤد: (كما بحثه البلقيني) عبارة المُعني ولو قالوا في رجوعهم عن شهادتهم بطلاق بائن كان رَجْعِيًّا قال البلقيني: الأرجح عندي أنهم يَغْرَمُونَ؛ لأنهم قَطَعُوا عليه يَمْلِكُ الرّجعة الذي هو كَمْلِك البضع قال: وهو قضية إطلاقهم الغرم عليه بالطلاق البائن وسجل إطلاق المُصنّف البائن ما لو كان الطلاق المشهود به تكيلة الثلاث وهو أخذ وجهين في الحاوي يظهر ترجيحه؛ لأنهم متّموه بها من جميع البضع كالثلاث اه.

□ فؤد (سني): (أو لعان) أو نحو ذلك مما يترتب عليه البيئونة كالفسخ بعيب مُعني وشيخ الإسلام.  
 □ فؤد (سني): (وفرّق القاضي) أي: في كُلِّ من هذه المسائل مُعني وشيخ الإسلام. □ فؤد: (ويؤخذ منه) أي: من قول المتن وفرّق القاضي. □ فؤد: (مع حلّتهم إلخ) وهي قوله: لأنه بدل البضع إلخ.



أي: صريحا (فرجعا دام الفراق) إما مر أن قولهما في الرجوع مُحْتَمَل والقضاء لا يُرَدُّ بِمُحْتَمَل  
وبحث البلقيني أنه لا يكفي التفريق بل لا بُدَّ من القضاء بالتحريم وبتزبُّت عليه التفريق؛ لأنه  
قد يقضي به من غير حكم بتحريم كما في النكاح الفاسد ويُجاب بما مر أن الأصح أن  
تصرف القاضي في أمر رُفِعَ إليه وطلبت منه فصله حكم منه كقسمة مال المفقود ولا شك أن  
التفريق هنا مثلها فلا يحتاج إما ذكره قبل قوله: دام الفراق غير مُستقيم في البائن فإنه لا يدوم  
فيه اهـ. وهو فاسد فإن المراد دوائه ما لم يوجد سبب يرفقه والباين كذلك (وعليهم) حيث لم  
يُصدَّقهم الزوج ولا شهدوا بعموض خلع يساوي مهر المثل بناء على ما في الروضة عن ابن  
الحداد وغيره ولا كان الزوج قتا كله؛ لأنه لا ملك له والسيد لا تعلق له ببطع زوجة عبده  
وإعادة ضمير الجمع على الاثنين سائغ (مهر المثل).....

• فود: (أي: صريحا) خَبَرَ فَقَوْلُ الْبُلْقِينِي إلخ.

• فود: (سني: دام الفراق) أي: في الظاهر إن لم يكن باطن الأمر كظايره كما هو واضح فليُراجَع  
رَشِيدِي. • فود: (وبحث البلقيني إلخ) مُتَمَدِّعٌ ش وفيه وقفة ظاهرة إذ الشبهة والنهاية اتفقا على ضعفه  
ثم رأيت قال الرشيدِي: لا يخفى أن حاصل بحث البلقيني أنه لا بُدَّ من توجُّه حكم خاص من القاضي  
إلى خصوص التحريم ولا يكفي عنه الحكم بالتفريق أي: ولو بصيغة الحكم؛ لأنه لا يلزم منه الحكم  
بالتحريم بدليل النكاح الفاسد فإنه يُحكم فيه بالتفريق ولا يحصل معه حكم بتحريم أي: لأن التحريم  
حاصل قبل وحيث قد جاب الشارح كابن حجَّ غير مُلاقٍ لبحث البلقيني والجواب عنه عليم من قولنا  
أي: لأن التحريم حاصل قبل أي: إن سبب عدم ترتب التحريم على الحكم بالتفريق في النكاح أن  
التحريم حاصل قبل ولا معنى لتخصيل الحاصل حتى لو فرض أنه ليس فيه تحريم كان كمنالينا فيبيع  
الحكم بالتفريق قتا اهـ. • فود: (بما مر) أي: في القسمة. • فود: (مثلا) أي: في القسمة ش.

• فود: (في البائن) أي: بخلافه في الرضاع واللَّعَانِ مُعْنَى. • فود: (فإن المراد دوائه إلخ) وأيضا المراد  
بدوائه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق سم. • فود: (سبب يرفقه) أي: كتجديد العقد  
ش. • فود: (حيث لم يُصدَّقهم الزوج) فإذا قال بعد الإنكار: إنهم مُحَقَّقُونَ في شهادتهم فلا رجوع له  
سواء أكان ذلك قبل الرجوع أم بعده مُعْنَى. • فود: (ولا كان الزوج قتا إلخ) خلافا للمعنى عبارته الرابعة

• فود: (فإن المراد دوائه إلخ) وأيضا المراد بدوائه عدم ارتفاعه برجوع الشهود كما هو السياق.

• فود: (قتا كله) خرج المُبْتَضُّ قَهْلُ المراد أن له جميع المهر أو أن له بقسطه راجعة.

• فود: (وعليهم مهر المثل إلخ) قال في الزوض أو شهدا أنه طلقها أي: زوجه أو اغتفها أي: أتمته  
بالنفق ومهرها أو قيمتها ألفان غرما ألفا قال في شرحه على أن الرافعي أشار إلى أنهما يغرمان في مسألة  
العتي كل القيمة وفريق بينهما وبين مسألة الطلاق بأن العبد يؤدي من كسبه وهو للسيد؛ والزوجة بخلافه  
اهـ. وما أشار إليه الرافعي هو الصحيح ثم قال الزوض أو شهدا بعتي ولو لأم ولید غرما القيمة قال في

ساوَى المُسَمَّى أو لا؛ لَأَنَّهُ بَدَلَ البُضْعِ الَّذِي فُوتَاهُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ غَائِبًا طَالَبَ وَلِيَّهُ أَوْ  
وَكِيلَهُ (وَفِي قَوْلٍ) عَلَيْهِمْ (نَصْفُهُ) فَقَطْ (إِنْ كَانَ) الْفِرَاقُ (قَبْلَ وَطْئِهِ) لَأَنَّهُ الَّذِي فُوتَاهُ وَأُجِيبَ بِأَنَّ  
النَّظَرَ فِي الْإِتْلَافِ لِيَبْدَلَ الْمُتَلَفِ لَا لِمَا قَامَ بِهِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ وَلِهَذَا لَوْ أَبْرَأْتَهُ عَنْهُ رَجَعَ بِكُلِّهِ  
وَخَرَجَ بِالْبَائِنِ الرَّجْعِيِّ فَإِنْ رَاجَعَ فَلَا غُرْمَ إِذْ لَا تَفْوِيتَ وَالْأَوْجِبُ كَالْبَائِنِ وَتَمَكُّنُهُ مِنَ الرَّجْعَةِ لَا  
يُسْقِطُ حَقَّهُ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى دَفْعِ مُتَلَفٍ مَالِهِ فَسَكَتَ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْ تَغْرِيبِهِ لِيَبْدَلِهِ  
وَبِهِ يُجَابُ عَمَّا لِلْبُلْقَيْنِي هُنَا (وَلَوْ شَهِدَا بِطَّلَاقٍ وَفُرْقٍ) بَيْنَهُمَا (فَرَجَعَا فَقَامَتِ بَيْتُهُ) أَوْ ثَبَتَتْ بِخُجَّةٍ

أَي: مِنَ الصَّوَرِ الَّتِي اسْتَشْنَاهَا الْبُلْقَيْنِي مِنْ وَجوبِ مَهْرِ الْغُلِّي إِذَا كَانَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ قِتْلًا فَلَا غُرْمَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ  
لَا يَمْلِكُ وَلَا لِمَالِكِهِ؛ لَأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِزَوْجَةٍ عِنْدَهُ فَلَوْ كَانَ مُبْعُضًا غَرِمَ لَهُ الشُّهُودُ بِقِسْطِ الْحُرِّيَةِ قَالَ أَي:  
الْبُلْقَيْنِي: وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَالظَّاهِرُ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِنْ حَاقَ ذَلِكَ  
بِالْأَكْسَابِ فَيَكُونُ لِسَيِّدِهِ كُلُّهُ فِيمَا إِذَا كَانَ قِتْلًا وَبَعْضُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ مُبْعُضًا لِأَنَّ حَقَّ الْبُضْعِ نَشَأَ مِنْ فِعْلِهِ  
الْمَأْدُونِ فِيهِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (سَاوَى الْمُسَمَّى الْإِنْفِ) وَسَوَاءٌ أَدْفَعَ إِلَيْهَا الزَّوْجَ الْمَهْرَ أَمْ لَا بِخِلَافِ تَطْظِيرِهِ فِي  
الَّذِينَ لَا يَغْرَمُونَ قَبْلَ دَفْعِهِ لِأَنَّ الْحَيْلُولَةَ هُنَا قَدْ تَحَقَّقَتْ مُغْنِي وَأَسْنَى. ه. قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ) أَي: الزَّوْجُ.  
ه. قَوْلُهُ: (الْفِرَاقُ) أَي: حَكَمَ الْقَاضِي بِهِ مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَسْقِطُ حَقَّهُ الْإِنْفِ) كَمَا لَوْ جَرَحَ شَاةً غَيْرَهُ فَلَمْ  
يَذْبَحْهَا مَا لِكُهَا مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ حَتَّى مَاتَتْ أَسْنَى وَمُغْنِي.

ه. قَوْلُهُ (وَلَوْ شَهِدَا الْإِنْفِ) وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِالْإِنْفِ وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا لَهَا مَا  
نَقَصَ مِنْ مَهْرٍ يَمْلِكُهَا إِنْ كَانَ الْإِنْفُ دُونَهُ عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَوْ اعْتَقَ أَمَتَهُ بِالْإِنْفِ وَمَهْرُهَا أَوْ قِيمَتُهَا  
أَلْفَانِ غَرِمَا لَهَا وَكُلُّ الْقِيَمَةِ فِي الْأَمَةِ وَالْفُرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الرَّقِيقَ يُؤَدِّي مِنْ كَسْبِهِ وَهُوَ لِلْسَيِّدِ بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ  
أَوْ بَعْتِي لِرَبِّقِي وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَا الْقِيَمَةَ وَظَاهِرُ أَنَّ قِيَمَةَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ تُؤْخَذُ مِنْهُمَا  
لِلْحَيْلُولَةِ حَتَّى يَسْتَرْدَاها بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ أَي: مِنْ تَرْكِه وَشَرَطَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَاسْتِرْدَادِهَا فِي الْمُدَبِّرِ أَنَّ  
يَخْرُجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُهُ اسْتَرَدَّ قَدْرَ مَا خَرَجَ نِهَايَةً وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ  
وَهُوَ الصَّحِيحُ أَه. أَي: خِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ وَافَقَ الزَّوْضُ فِي أَنَّهُمَا يَغْرَمَانِ الْإِنْفَ فَقَطْ فِي الْأَمَةِ  
كَالزَّوْجَةِ.

ه. قَوْلُهُ (بِطَّلَاقٍ) أَي: بَائِنٍ وَفُرْقٍ أَي: بِشَهَادَتِهِمَا أَوْ لَمْ يَفْرُقْ كَمَا فُهِمَ بِالْأَوَّلَى مُغْنِي.

شَرْحُهُ: وَظَاهِرُ أَنَّ قِيَمَةَ أُمِّ الْوَلَدِ وَالْمُدَبِّرُ تُؤْخَذُ مِنْهُمَا لِلْحَيْلُولَةِ حَتَّى يَسْتَرْدَاها بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ كَمَا لَوْ  
غُصِبَا تُؤْخَذُ قِيمَتُهُمَا لِلْحَيْلُولَةِ نَبَّ عَلَيْهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَشَرَطَ لَاسْتِرْدَادِهَا فِي الْمُدَبِّرِ أَنَّ يَخْرُجَ مِنَ الثَّلَاثِ فَإِنْ  
خَرَجَ مِنْهُ بَعْضُهُ اسْتَرَدَّ قَدْرَ مَا خَرَجَ أَه. ثُمَّ قَالَ فِي الزَّوْضِ: أَوْ شَهِدَا بِإِبْلَادٍ أَوْ تَذْيِيرٍ غَرِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ أَوْ  
شَهِدَا بِتَغْلِيْقِ طَّلَاقٍ قَبْدَ وُجُودِ الصَّفَةِ أَوْ بِكِتَابَةٍ ثُمَّ رَجَعَا وَعَتَّقَ بِالْأَدَاءِ فَهَلْ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ أَوْ بَعْضُ  
النُّجُومِ عَنْهَا؟ وَجَهَانٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: أَشْبَهَهُمَا الثَّانِي وَعَزَاهُ الدَّارِمِيُّ لِابْنِ سُرَيْجٍ وَلَمْ  
يَخْلِكْ غَيْرَهُ أَه وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّافِعِيِّ فِي عِتْقِ الْأَمَةِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ.

أخرى (أنه) لا نكاح بينهما كأن ثبت أنه (كان بينهما رضاعٌ مُحَرَّمٌ) أو أنها بانث من قبل (فلا غُرمَ) عليهما إذ لم يُفوتنا عليه شيئاً فإن غَرِمَا قَبْلَ الْبَيِّنَةِ اسْتَرَدَّا (ولو رجع شهودُ مالي) عُيِّنَ ولو أُمُّ وَلَدٍ شَهِدَا بِمَقِيَّتِهَا أو ذَيْنِ وَإِنْ قَالُوا غَلِطْنَا (غَرِمُوا) لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ ومثل المثلي بعد غُرمِهِ لا قبله. وهل يُغْتَبَرُ فيها وقتُ الشَّهَادَةِ لأنها السَّبَبُ أو الحكم؛ لأنه المُقَوِّثُ؟ حَقِيقَةُ كُلِّ

• فُود: (كَانَ ثَبَتَ) أَي: بَيِّنَةٌ أو حُجَّةٌ أُخْرَى كَالْإِفْرَارِ.

• فُود (سُي): (رَضَاعٌ) أَي: أو نَحْوَهُ كَلِمَانِ أو فَنَسَخَ مُعْنَى. • فُود: (مَنْ قَبْلُ) أَي: قَبْلَ الرُّجُوعِ مُعْنَى.

• فُود: (اسْتَرَدَّا) وَلَوْ رَجَعْتَ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِالْإِسْتِرْدَادِ يَتَّبِعِي أَنْ تَغْرَمَ مَا اسْتَرَدَّ لِأَنَّهُا قَوَّتْ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَخَذَهُ وَلَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ مُعْنَى.

• فُود (سُي): (وَلَوْ رَجَعَ الْخُ) وَلَوْ لَمْ يَقُلِ الشَّاهِدَانِ رَجَعْنَا وَلَكِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِرُجُوعِهِمَا لَمْ يَغْرَمَا شَيْئًا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: لِأَنَّ الْحَقَّ بَاقٍ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ: الْمُعْتَمَدُ أَتَمَّا يَغْرَمَانِ اهْ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَالتَّهْيِةِ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ مَا يُوَافِقُهُ. • فُود: (عَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهَلْ يُغْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ شَهِدَا بِمَقِيَّتِهَا وَإِلَى قَوْلِهِ فَقَطُّ هِيَ شَرْطُ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهَلْ يُغْتَبَرُ إِلَى وَلَا رُجُوعَ وَقَوْلُهُ رَجَعُوا مَعَ شُحُودِ الزَّانِ أَوْ وَخَدَمَهُ. • فُود: (وَلَوْ أُمُّ وَلَدٍ الْخُ) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنِ التَّهْيِةِ وَالْأَسْنَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ رَاجِعُهُ. • فُود: (وَإِنْ قَالُوا غَلِطْنَا) الْأَسْبَكُ تَأْخِيرُهُ عَنِ جَوَابِ لَوْ.

• فُود (سُي): (غَرِمُوا الْخُ) وَإِذَا حَكَّمَ الْقَاضِي بِشَاهِدَيْنِ قَبَانَا مَرْدُودَيْنِ فِي شَهَادَتَيْهِمَا بِكُفْرٍ أَوْ رِقٍّ أَوْ فُسُقٍ أَوْ غَيْرِهَا فَقَدْ سَبَقَ أَنْ حَكَّمَهُ يَتَّبِعُ بَطْلَانَهُ فَتَعَوَّدُ الْمُطَلَّقَةُ بِشَهَادَتَيْهِمْ زَوْجَةً وَالْمُعْتَقَةُ بِهَا أُمَةً فَإِنْ اسْتَوْفَى بِهَا قَتْلَ أَوْ قَطْعَ فَعَلَى عَاقِلَةِ الْقَاضِي الضَّمَانُ وَلَوْ خَدَا لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ مَالًا تَالِفًا ضَمَنَهُ الْمَحْكُومُ لَهُ فَلَوْ كَانَ مُعْمِرًا أَوْ غَائِبًا غَرِمَ الْقَاضِي لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَحْكُومِ لَهُ إِذَا أَيْسَرَ أَوْ خَصَرَ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُمْ ثَابِتُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ وَلَا عَلَى الْمُزَكِّينَ لِأَنَّ الْحُكْمَ غَيْرُ مَبْنِيٍّ عَلَى شَهَادَتِهِمْ مَعَ أَنَّهُمْ تَابِعُونَ لِلشُّهُودِ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَأَقْرَهُ سَم. • فُود: (لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْخُ)

(تَنْبِيْهٌ) لَوْ صَدَّقَهُمُ الْخَصْمُ فِي الرُّجُوعِ عَادَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَنْ انْتَزَعَتْ مِنْهُ وَلَا غَرَمَ مُعْنَى. • فُود: (قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلُ الْجِثْلِيِّ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالتَّهْيِةِ وَالْمُعْنَى وَفِي الْبُجَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ: قَالَ سُلْطَانُ وَالزِّيَادِيُّ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْمَغْرُومَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّحْلِيلِ لَوْلَا فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا وَحَيْثُ قِيلَ يُغْتَبَرُ وَقَتُ الْحُكْمِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ؛ لِأَنَّهُ الْمُقَوِّثُ حَقِيقَةً وَقَبْلَ أَكْثَرِ مَا كَانَتْ مِنْ وَقْتِ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتِ الرُّجُوعِ وَقَبْلَ يَوْمِ شَهِدُوا اه.

• فُود: (بَعْدَ غُرْمِهِ) أَي: الْبَدَلِ.

• فُود: (وَلَوْ رَجَعَ شُحُودُ مَالٍ غَرِمُوا الْخُ). (فَرَعٌ) لَوْ لَمْ يَقُولَا رَجَعْنَا لَكِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بِرُجُوعِهِمَا لَمْ يَغْرَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: لِأَنَّ الْحَقَّ بَاقٍ عَلَى الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ شَرْحُ الرُّوْضِ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْمُعْتَمَدُ أَتَمَّا يَغْرَمَانِ.

مُحْتَمَلٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ وَالثَّانِي فِي الْحَاكِمِ وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِيلَادِ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَبِالتَّعْلِيْقِ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُمْ أَحَالُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَالِهِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فُوتُوهُ يَبْدُلُهُ كَبِيرٌ بِمَنْ يُعَادِلُ الْمَبِيعَ لَمْ يَغْرَمُوا كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَشَدَّ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي قَوْلِهِ مَنْ سَقَى بَرَجَلٍ لِسُلْطَانٍ فَعَرَّمَهُ شَيْئًا رَجَعَ بِهِ عَلَى السَّاعِي كَشَاهِدٍ رَجَعَ وَكَمَا لَوْ قَالَ هَذَا لِيَزِيدَ بَلْ لِيُصْرِبُوا هـ. وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ إِذْ لَا إِجَاءَ مِنَ السَّاعِي شَرْعًا (وَمَنْ رَجَعُوا كُلُّهُمْ.....

❦ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ فِي الشَّاهِدِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْأَسْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَالْعَبْرَةُ بِوَقْتِ الشَّهَادَةِ إِنْ اتَّصَلَ بِهَا الْحُكْمُ هـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَالْعَبْرَةُ فِيهَا بِوَقْتِ الشَّهَادَةِ كَمَا نَقَلَهُ الرَّوْيَانِيُّ عَنْ ابْنِ الْقَاصِّ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا الْحُكْمُ؛ لِأَنَّهُ وَفَتْ نَفُوزَ الْعِنْتِ وَبِهِ عَبَّرَ الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ ثَانِيهِمَا اغْتِيَارُ أَكْثَرِ قِيَمَةٍ مِنْ وَقْتِ الْحُكْمِ إِلَى وَقْتِ الرُّجُوعِ هـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: إِنْ اتَّصَلَ الْحُكْمُ أَيُّ: فَإِنَّ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا فَالْعَبْرَةُ بِوَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَفَتْ نَفُوزَ الْعِنْتِ هـ. قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ إِلَّا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَالْمُعْنَى وَالثَّانِيَةِ أَوْ شَهْدًا بِإِيلَادٍ أَوْ تَنْبِيرٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرَمَا الْقِيَمَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِنَّمَا يَزُولُ بَعْدَهُ أَوْ شَهْدًا بِتَّعْلِيْقِ عِنْتٍ أَوْ طَلَاقٍ بِصِفَةٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرَمَا الْمَهْرَ أَوْ الْقِيَمَةَ بَعْدَ وَجُودِ الصُّفَةِ لَا قَبْلَهُ لِمَا مَرَّ هـ. قَوْلُهُ: (وَبِالتَّعْلِيْقِ إِلَّا) وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِكِتَابَةِ رَقِيقٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ وَعَتَّقَ بِالْإِدَاءِ ظَاهِرًا هَلْ يَغْرَمَانِ الْقِيَمَةَ كُلُّهَا لِأَنَّ الْمُؤَدَّى مِنْ كَسْبِهِ أَوْ نَقَصِ الثُّجُومِ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ الْفَائِتُ؟ وَجِهَانِ أَشْبَهَهُمَا كَمَا قَالَ الرَّزْكَانِيُّ الثَّانِي مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ تَقْلِيهِ عَنِ الْأَسْنَى نَحْوَهُ مَا نَحْنُ: وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرَّافِعِيِّ فِي عِنْتِ الْأُمَةِ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ هـ. وَكَذَا جَرَى عَلَيْهِ الثَّانِيَةُ جِبَارَتُهُ أَوْ شَهْدًا بِكِتَابَةِ ثُمَّ رَجَعَا غَرَمَا جَمِيعَ الْقِيَمَةِ فِي أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ لَا نَقَصَ الثُّجُومِ عَنْهَا هـ. أَيُّ: الْقِيَمَةُ ش. قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ فُوتُوهُ إِلَّا) وَلَوْ اسْتَوْفَى الْمَشْهُودُ لَهُ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ مَا لَأَنْتُمْ وَهَبَ لِلْمُخْصَمِ أَوْ شَهْدًا بِإِقَالَةٍ مِنْ عَقْدٍ وَحُكْمٍ بِهَا ثُمَّ رَجَعَا فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ الْغَارِمَ عَادَ إِلَيْهِ مَا غَرِمَهُ هـ. مُعْنَى:

❦ قَوْلُهُ (وَمَنْ رَجَعُوا كُلُّهُمْ إِلَّا) وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةً عَلَى آخَرٍ بِأَرْبَعِيَّةٍ فَرَجَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ يَدَانِ وَآخَرُ عَنْ يَدَيْنِ وَالثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِيَّةٍ وَالرَّابِعُ عَنِ الْجَمِيعِ فَيَغْرَمُ الْكُلُّ يَدَانِ أَرْبَاعًا لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى الرُّجُوعِ عَنْهَا وَتَغْرَمُ أَيْضًا الثَّلَاثَةُ أَيُّ: غَيْرُ الْأَوَّلِ نِصْفَ الْيَدَانِ لِيَقَاءَ نِصْفِ الْحُجَّةِ فِيهَا بِشَهَادَةِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا الْيَدَانِ

❦ قَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ فِي الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِيلَادِ إِلَّا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ أَوْ شَهْدًا بِإِيلَادٍ أَوْ تَنْبِيرٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْحُكْمِ غَرَمَا الْقِيَمَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ إِنَّمَا يَزُولُ بَعْدَهُ إِلَّا عِنْدَ بَتَّعْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِنْتٍ بِصِفَةِ إِلَّا هـ. فَضَّلَ: إِذَا حَكَّمَ الْقَاضِي بِشُهُودٍ قَبَانَا مَزْدُودِينَ فَقَدْ سَبَقَ أَنَّهُ يَنْقُصُ فَتَعْمُدُ الْمُطْلَقَةُ زَوْجَةً وَالْمُعْتَقَةُ أَمَةً وَإِنْ اسْتَوْفَى قَطَعَ أَوْ قَتَلَ فَعَلَى عَاقِلَةٍ الْقَاضِي وَلَوْ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ كَانَ أَيُّ: الْمَخْكُومُ بِهِ مَا لَا تَأْلَفًا ضَمَنَهُ الْمَخْكُومُ لَهُ فَلَوْ كَانَ مُغْسِرًا أَيُّ: أَوْ غَايَا غَرَمَ الْقَاضِي وَرَجَعَ بِهِ إِذَا أَيْسَرَ وَلَا غَرَمَ عَلَى الشُّهُودِ هـ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ رَجَعُوا كُلُّهُمْ.....

وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ) بِالسَّوِيَّةِ إِنْ اتَّخَذَ نَوْعُهُمْ وَإِنْ تَرْتَّبَ رُجُوعُهُمْ أَوْ زَادُوا عَلَى النَّصَابِ (أَوْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نَصَابٌ) كَأَحَدٍ ثَلَاثَةٍ فِي غَيْرِ زَنَا (فَلَا غُرْمَ) لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَقِيلَ يَغْرُمُ قِسْطُهُ) لِأَنَّ الْحَكْمَ مُسْتَبَدٌّ لِلْكُلِّ (وَإِنْ نَقَضَ النَّصَابُ وَلَمْ تَزِدْ الشُّهُودُ عَلَيْهِ) كَأَنْ رَجَعَ أَحَدُ اثْنَيْنِ (فَقِسْطٌ) مِنَ النَّصَابِ وَهُوَ النَّصَفُ يَغْرُمُهُ الرَّاجِعُ (وَإِنْ زَادَ) عَدَدُ الشُّهُودِ عَلَى النَّصَابِ كَاثِنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ (فَقِسْطٌ مِنَ النَّصَابِ) فَعَلِيهِمَا نَصَفٌ لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ (وَقِيلَ مِنَ الْعَدَدِ) فَعَلِيهِمَا ثُلَاثَانِ لَا سَوَاءٌ لِيَهُمَا فِي الْإِتْلَافِ (وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) فِيمَا يَتَّبِثُ بِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا (فَعَلِيهِ نَصَفٌ وَهُمَا نَصَفٌ) عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ رُبْعٌ؛ لِأَنَّهُمَا كَرَجُلٍ وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُمْ يَتَوَزَّعُونَ الْأَجْرَةَ كَذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّ مَدَارَ الْأَجْرَةِ عَلَى التَّقْبِ وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَمَدَارُ الْحَكْمِ عَلَى الْإِلْجَاءِ وَهُوَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَالْحُثْنَى كَالْأُنْثَى (أَوْ شَهِدَ رَجُلٌ (وَأَرْبَعٌ فِي رِضَاعٍ) وَنَحْوِهِ يَمَّا يَتَّبِثُ بِمَحْضِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا (فَعَلِيهِ ثُلُثٌ وَهُنَّ ثُلَاثَانِ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلَّ اثْنَيْنِ بِرَجُلٍ وَهُنَّ يَنْفَرِدْنَ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ فَلَمْ يَتَمَيَّنِ الشَّطْرُ (فَإِنْ رَجَعَ هُوَ أَوْ اثْنَانِ) فَقَطْ (فَلَا غُرْمَ فِي الْأَصَحِّ) لِبَقَاءِ النَّصَابِ

الْبَاقِيَانِ فَلَا غُرْمَ فِيهَا لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ بِيَهُمَا نِهَآيَةً وَأَسْنَى وَمُغْنَى وَفِي ع ش بَعْدَ إِضْحَاحِ ذَلِكَ مَا نَصَّهُ : قَوْلُهُ : يَنْصَفُ الْجَائِئِ أَيُ : زِيَادَةً عَلَى الْجَائِئِ الَّتِي قُسِّمَتْ بَيْنَهُمْ أَهـ . □ فَوَيْلٌ (سَيِّ) : (وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ) وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ بِعَقْدٍ نِكَاحٍ فِي وَقْتٍ وَاثْنَانِ بِالْوَطْءِ فِي وَقْتٍ وَبَعْدَهُ وَاثْنَانِ بِالتَّغْلِيْقِ بَعْدَ ذَلِكَ وَرَجَعَ كُلُّ عَمَّا شَهِدَ بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ غَرِمَ مَنْ شَهِدَ بِالْعَقْدِ وَالْوَطْءِ مَا غَرِمَهُ الزَّوْجُ بِالسَّوِيَّةِ بَيْنَهُمْ يَنْصَفُ بِالْعَقْدِ وَيَنْصَفُ بِالْوَطْءِ وَلَا يَغْرُمُ مَنْ شَهِدَ بِالتَّغْلِيْقِ شَيْئًا وَلَا مَنْ أَطْلَقَ الشَّهَادَةَ بِالْوَطْءِ أَهـ مُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (بِالسَّوِيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَخَذَ مِنْهُ فِي الْمُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ) أَيُ : فَكَانَ الرَّاجِعُ لَمْ يَشْهَدْ مُغْنَى .

□ فَوَيْلٌ (سَيِّ) : (وَإِنْ نَقَضَ النَّصَابُ) أَيُ : بَعْدَ رُجُوعِ بَعْضِهِمْ وَقَوْلُ الْمُتَنِّ عَلَيْهِ أَيُ : النَّصَابُ مُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (كَأَنَّ رَجَعَ أَحَدُ اثْنَيْنِ) أَيُ : فِيمَا يَتَّبِثُ بِهِمَا كَالْمُتَنِّ مُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (كَاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةٍ) أَيُ : فِي غَيْرِ الزَّنا مُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (وَأُخِذَ مِنْهُ) أَيُ : مِنَ التَّغْلِيلِ . □ قَوْلُهُ : (وَفِيهِ نَظَرٌ الْغُ) فَالْمُغْتَمَدُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمُ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ ع ش . □ قَوْلُهُ : (وَالْحُثْنَى) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ فِي الْمُغْنَى . □ قَوْلُهُ : (فَلَمْ يَتَمَيَّنِ) أَيُ : الرَّجُلُ .

□ فَوَيْلٌ (سَيِّ) : (فَلَا غُرْمَ فِي الْأَصَحِّ) وَعَلَيْهِ لَوْ شَهِدَ مَعَ عَشْرَةِ نِسْوَةٍ ثُمَّ رَجَعُوا غَرِمَ لِلنِّسَاءِ وَعَلَى كُلِّ

وَزَعَّ عَلَيْهِمُ الْغُرْمَ أَوْ بَعْضُهُمْ وَبَقِيَ نَصَابٌ الْغُ) قَالَ فِي الزَّوْصِ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعَةً بِأَرْبَعِيَّةٍ ثُمَّ رَجَعَ وَاحِدٌ عَنْ مِائَةٍ وَآخَرُ عَنْ مِائَتَيْنِ وَالثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِيَّةٍ وَالرَّابِعُ عَنْ أَرْبَعِيَّةٍ فَالزَّوْجُ عَنْ مِائَتَيْنِ فَقَطْ فَمِائَةٌ يَغْرُمُهَا الْأَرْبَعَةُ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ مِائَةٌ يَغْرُمُهَا غَيْرُ الْأَوَّلِ بِالسَّوِيَّةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ : قَالَ الْبُلْقِينِيُّ : الصَّحِيحُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ إِنَّمَا يَغْرُمُونَ نِصْفَ الْمِائَةِ وَمَا ذَكَرَ إِنَّمَا يَتَأْتَى عَلَى الضَّعِيفِ الْقَائِلِ بِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمُ إِنَّمَا يَغْرُمُ حِصَّتَهُ يَمَّا رَجَعَ عَنْهُ وَمَا قَالَهُ مُتَمَيَّنٌ فَعَلِيهِ النِّصْفُ الْآخَرُ وَلَا غُرْمَ فِيهِ أَهـ . وَمَا وَفَّقَهُ عَنِ الْبُلْقِينِيِّ وَقَالَ : إِنَّهُ مُتَمَيَّنٌ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

(وإنَّ شَهِدَهُ هُوَ وَأَرْبَعٌ) مِنَ التَّسَاءِ (بِمَالٍ) وَرَجَعَ الْكُلَّ (فَقِيلَ كَرَضَاعٍ) فَعَلِيهِ التُّلْتُ أَوْ هُوَ وَحَدَّهُ عَلَيْهِ النَّصْفُ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَا فَيَسْطُ وَيُدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ (وَالْأَصْحَ) أَنَّهُ (هُوَ) عَلَيْهِ (نَصْفٌ) وَهُنَّ عَلَيْهِنَّ (نَصْفٌ) لِأَنَّهُ التَّصَفُّ وَهُنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ كَنَصْفٍ إِذْ لَا يُتَّبَلْنَ مُتَفَرِّدَاتٍ فِي الْمَالِ (سِوَاءَ رَجَعْنَ مَعَهُ أَوْ مَرَّ أَنَّ هَذَا لُغَةٌ) (وَحَدَّثَنِي) بِخِلَافِ الرِّضَاعِ يَتَّبِثُ بِمَحْضِيَّتِهِ (وَإِنْ رَجَعَ ثِنْتَانِ) (إِلَخِ) (الْأَصْحَ) أَنَّهُ (لَا غَرْمَ) عَلَيْهِمَا لِبَقَاءِ التَّصَابِ وَلَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ وَامْرَأَةً ثُمَّ رَجَعُوا لَزِمَهَا الْخُمُسُ (وَالْأَصْحَ) أَنَّ شُهُودَ إِحْصَانٍ مَعَ شُهُودِ زَنَاءٍ (أَوْ) شُهُودَ (صِفَةٍ) مَعَ شُهُودِ تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ وَعَتَقِي لَا يَفْرَمُونَ) إِذَا رَجَعُوا بَعْدَ الرَّجْمِ وَنُفُوزِ الطَّلَاقِ أَوْ الْعَتَقِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ شَهَادَتُهُمْ عَنِ الزَّانَا وَالتَّعْلِيْقِ أَمَّا شُهُودُ الْإِحْصَانِ فَلَمَّا مَرَّ فِيهِمْ أَوَّلُ الْفَصْلِ رَجَعُوا مَعَ شُهُودِ الزَّانَا أَوْ وَحْدَهُمْ وَأَمَّا شُهُودُ الصَّفَةِ فَلَا تَتَّبِعُهُمْ لَمْ يَشْهَدُوا بِطَلَاقٍ وَلَا عَتَقِي وَإِنَّمَا أُثْبِتُوا صِفَةً فَقَطْ هِيَ شَرْطٌ لَا سَبَبٌ وَالْحَكْمُ إِنَّمَا يُضَافُ لِلْسَّبَبِ لَا لِلشَّرْطِ.

يَتَّبِعِينَ السُّدُسُ فَإِنْ رَجَعَ مِنْهُنَّ ثَمَانٍ أَوْ هُوَ وَلَوْ مَعَ سِتٍّ فَلَا غَرْمَ عَلَى الرَّاجِعِ لِبَقَاءِ الْحُجَّةِ وَإِنْ رَجَعَ مَعَ سَبْعٍ غَرِمُوا الرُّبْعَ لِيُطْلَلَانَ رُبْعَ الْحُجَّةِ وَإِنْ رَجَعَ كُلُّهُنَّ دُونَهُ أَوْ رَجَعَ هُوَ مَعَ ثَمَانٍ غَرِمُوا النُّصْفَ لِبَقَاءِ نِصْفِ الْحُجَّةِ فِيهِمَا أَوْ مَعَ سَبْعٍ غَرِمُوا ثَلَاثَةَ أَرْبَاعٍ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (مَعَ شُهُودِ زَنَاءٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي دُونَ شُهُودِ الزَّانَا كَمَا صَوَّرَاهَا فِي الشَّرْحِ وَالرَّوْضَةِ أَوْ مَعَهُمَا كَمَا شَبَّهَ إِطْلَاقَ الْمُصْطَفِ فَإِنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي ذَلِكَ أَهـ.

• قَوْلُهُ (سِتٍّ): (مَعَ شُهُودِ تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ) (إِلَخِ) أَي: عَلَى صِفَةٍ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سِتٍّ): (وَحَقِّقِ) الرَّأْيَ بِمَعْنَى أَوْ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ الشَّارِحُ.

• قَوْلُهُ (سِتٍّ): (لَا يَفْرَمُونَ) أَي: وَإِنَّمَا يَفْرَمُ شُهُودُ الزَّانَا وَالتَّعْلِيْقِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (فَلَمَّا مَرَّ) وَلَانَهُمْ لَمْ يَشْهَدُوا بِمَوْجِبِ عَقُوبَةٍ وَإِنَّمَا وَصَفُوهُ بِصِفَةٍ كَمَالٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (رَجَعُوا مَعَ شُهُودِ الزَّانَا أَوْ وَحْدَهُمْ) الْإِتْسَابُ إِنَّمَا تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ شُهُودَ صِفَةٍ كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي أَوْ تَرْكُهُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الدَّعْوَى

وهي لُغَةٌ: الطَّلَبُ والتَّمَنِّي ومنه قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [س: ٥٧] وجمعها دَعَاوَى بفتح الواو وكسرها كَفَتَاوَى وشرعاً قِيلَ: إخبارٌ عن سابقِ حَقٍّ أو باطلٍ للمخبرِ على غيره بمجلسِ الحكم وقيل: إخبارٌ عن وجوبِ حَقٍّ للمخبرِ على غيره عند حاكمٍ ليلزمه به وهو الأشهرُ وكأنهم إنما لم يذكروا المُحكَّم هنا مع ذِكْرِهِمْ له فيما بعد؛ لأنَّ التعريفَ للدَّعْوَى حيث أُطْلِقَتْ وهي لا يتبادرُ منها إلا ذلك (والبيِّنات) جمعُ بَيِّنَةٍ وهم الشُّهُودُ؛ لأنَّ بهم يَتَبَيَّنُ الحَقُّ وجميعوا لاختلاف أنوعهم كما مرَّ والدَّعْوَى حَقِيقَتُهَا لا تَخْتَلِفُ والأصلُ فيها قوله تعالى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الدَّعْوَى

• فُودُ: (وهي لُغَةٌ) إلى قوله وشرعاً في المُغْنَى وكذا في النِّهَايَةِ إلَّا قوله والتَّمَنَّى. • فُودُ: (وهي لُغَةٌ الطَّلَبُ إلخ) وألفها للتأنيبِ نِهَايَةً ومُغْنَى. • فُودُ: (أو باطل) فيه بَحْثٌ إن عُطِفَ على حَقٍّ؛ لأنَّه لا يَتَصِفُ بالسَّبْقِ إذ ثُبُوتُ الدِّينِ لَزِيذٌ على عَمَرٍو المُدَّعِي به زَيْدٌ دَعْوَى باطِلَةٌ لم يَتَحَقَّقْ قَطْعاً فَلْيَتَأَمَّلْ سم. • فُودُ: (وقيل إلخ) ويؤمن قال به شَيْخُ الإسلام. • فُودُ: (هن وجوبُ حَقٍّ للمُخْبِرِ) المرادُ بوجوبه له تَعَلُّقه به فَيَشْمَلُ دَعْوَى الوليِّ والوكيلِ وناظرِ الوقفِ حَلْبِي. • فُودُ: (هنا حاكم) أي: وما في مَغْنَاهُ وهو المُحكَّم والسَّيِّدُ كما يَأْتِي وذو شَوْكَةٍ إذا تَصَدَّى لِفَضْلِ الأُمُورِ بين أهلِ مَحَلَّتِهِ كما تَقَدَّمَ وَيَأْتِي في قوله وَمَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ الأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ وَزِيرِ إلخ ع ش. • فُودُ: (وهي لا يَتَبَادَرُ منها إلَّا ذلك) أو أرادوا بِالْحَاكِمِ مَا يَشْمَلُ المُحكَّم سم. • فُودُ: (جمعُ بَيِّنَةٍ) إلى قوله وما يوجبُ تَعَزُّزاً في المُغْنَى. • فُودُ: (لأنَّ بهم إلخ) أي: سَمَّوْا بذلك لأنَّ إلخ مُغْنَى واسمُ أَنْ ضَمِيرُ الشَّانِ بُجَيْرِمْ. • فُودُ: (وَجَمَعُوا إلخ) عِبَارَةُ المُغْنَى وَأَفَرَدَ الْمُصَنِّفُ الدَّعْوَى وَجَمَعَ الْبَيِّنَاتِ لأنَّ حَقِيقَةَ الدَّعْوَى وَاحِدَةٌ وَالْبَيِّنَاتُ مُخْتَلِفَةٌ أَه. • فُودُ: (كما مرَّ) أي: في الفَضْلِ الأوَّلِ مِنَ الشَّهَادَاتِ. • فُودُ: (والأصلُ) إلى قولِ المَثَرِ إن لم يَخَفْ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ غَيْرِ مَا لِي كَيْكَاحٍ وَقَوْلُهُ كَذَا قِيلَ وَقَوْلُهُ: وبهذا يُرَدُّ إلى وَقَضِيَّةُ قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ: بَلْ لَا تُسْمَعُ عَلَى مَا مَرَّ. • فُودُ: (والأصلُ فيها) أي: في الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

• فُودُ: (أو باطل) فيه بَحْثٌ إن عُطِفَ على حَقٍّ؛ لأنَّه لا يَتَصِفُ بالسَّبْقِ إذ ثُبُوتُ الدِّينِ لَزِيذٌ على عَمَرٍو المُدَّعِي به زَيْدٌ دَعْوَى باطِلَةٌ لم يَتَحَقَّقْ قَطْعاً فَلْيَتَأَمَّلْ. • فُودُ: (وهي لا يَتَبَادَرُ منها إلَّا ذلك) أو أرادوا

﴿وَلَمَّا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (النور: ٥٨) الآية وخبر الصحيحين «لو يُعْطَى النَّاسُ بدعواهم لا دُعَى ناسٌ دِماءَ رجالٍ وأموالهم ولكنَّ اليمين على المُدْعَى عليه» وفي رواية سندُها حسنٌ «البينة على المُدْعَى واليمين على مَنْ أنكره» ومعناه تَوَقَّفُ استحقاق المُدْعَى على البينة لِضَعْفِ جانيه بأدعائه خلافَ الأصلِ وبراءة المُدْعَى عليه على اليمينِ لقوَّةِ جانيه بأصلِ براءته ولَمَّا كان مَدَارُ الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والتكول والبينة ذكرها كذلك (تُضَرَّبُ الدعوى عند قاضٍ) أو مُحَكِّمٍ أو سيِّدٍ (في) غير مالٍ مِمَّا لا تُسَمَّعُ فيه شهادةُ الحسبةِ سواءً أكان في غير عُقوبة كنيكاح وزجعة وإبلاء وظهارٍ وعيبٍ نيكاحٍ أو بيعٍ أو في (عقوبة) لآدمي (كقصاصٍ وحدِّ قذفٍ) ولا يجوزُ للمستحق.....

• فَوَدَّ: (لَوْ يُعْطَى النَّاسُ إلخ) لم يَظْهَرْ تَخْرِيجُ الحديثِ على طَريقَةِ أهلِ الميزان؛ لأنه إذا اسْتَنِي تَقِيضُ التَّالِي اتَّجَّ تَقِيضُ الْمُقَدِّمِ فَيَكُونُ الْمَعْنَى وَلَكِنْ لَمْ يَدَّعِ النَّاسُ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ فَلَمْ يُعْطَوْا إلخ وهذا غيرُ ظاهِرٍ لأن ادِّعَاءَ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَاقِعٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَطْلُقَ السَّبَبَ وهو قوله: لا دُعَى أَناسٌ إلخ وأَرَادَ الْمُسَبَّبَ وهو الْأَخْذُ نَعَمْ يَظْهَرُ فِيهِ اسْتِثْنَاءُ تَقِيضِ الْمُقَدِّمِ لِكَيْتَهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ الْإِنْتِاجَ وَإِنْ اتَّجَّ هُنَا لِخُصُوصِ الْمَادَّةِ فَالْأَوَّلَى تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ عَلَى قَاعِدَةِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَهِيَ الْاسْتِدْلَالُ بِامْتِنَاعِ الْأَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي وَالتَّقْدِيرُ امْتِنَاعُ ادِّعَائِهِمْ شَرْعًا مَا ذَكَرَ لَامْتِنَاعِ إِعْطَائِهِمْ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ بِلَا بَيِّنَةٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَكِنْ الْبَيِّنَةُ إلخ فِي رِوَايَةٍ فَهِيَ فِي مَعْنَى تَقِيضِ الْمُقَدِّمِ وَكَذَا قَوْلُهُ: وَلَكِنْ الْيَمِينَ إلخ بِجَنَرِ مِيٍّ بِحَذْفٍ.

• فَوَدَّ: (وَفِي رِوَايَةِ إلخ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَلَكِنْ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى إلخ. • فَوَدَّ: (وَمَعْنَاهُ إلخ) أَي: الْحَدِيثُ عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالتَّهْلِيهِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ جَانِبَ الْمُدْعَى ضَعِيفٌ لِذَعْوَاهُ خِلَافَ الْأَصْلِ فَكُلَّفَ الْحُجَّةَ الْقَوِيَّةَ وَجَانِبَ الْمُتَكَبِّرِ قَوِيٌّ فَاتَّخَذَ مِنْهُ بِالْحُجَّةِ الضَّعِيفَةِ اه. زَادَ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ قَوِيَّةً وَالْيَمِينَ ضَعِيفَةً لِأَنَّ الْحَالِفَ مُتَّهَمٌ فِي يَمِينِهِ بِالْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ بِخِلَافِ الشَّاهِدِ اه. • فَوَدَّ: (وَبَرَاءَةُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إلخ) أَي: وَتَوَقَّفُ بَرَاءَةُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إلخ. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ مَالٍ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُهُ.

• فَوَدَّ: (سِوَاءَ أَكَانَ إلخ) أَي: الدَّعْوَى وَالتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الطَّلَبِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّمِي) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ إلخ) الْأَوَّلَى التَّخْرِيعُ. • فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لِلْمُسْتَحِقِّ إلخ) نَعَمْ قَالَ الْمَازَزْدِيُّ: مَنْ وَجِبَ لَهُ تَغْزِيرٌ أَوْ حَدٌّ قَذْفٍ وَكَانَ فِي بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ عَنِ السُّلْطَانِ فَلَهُ اسْتِيفَاؤُهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي أَوَاخِرِ قَوَاعِيدِهِ: لَوْ انْفَرَدَ بَحْثُ لَا يَرَى يَتَّبِعِي أَنْ لَا يُمْتَنَعَ مِنَ الْقَوْدِ لَا سِوَمَا إِذْ عَجَزَ عَنْ إِثْبَاتِهِ نِهَايَةً وَمَعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُ: فَلَهُ اسْتِيفَاؤُهُ وَلَا يُنَافِي أَنْ مُسْتَحِقُّ التَّغْزِيرِ أَوْ حَدٌّ الْقَذْفِ لَا يَسْتَوْفِيهِ بِنَفْسِهِ وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْإِذْنُ لَهُ عَلَى اسْتِيفَائِهِ لِأَنَّ الْحَالَ هُنَا حَالُ ضَرُورَةٍ وَالْحَاكِمُ لَا يَأْذَنُ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَا مَصْلَحَةٌ فِي الْاسْتِيفَاءِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَضُرُّ الْمَخْدُودُ أَوْ الْمُعْزَرُ بِزِيَادَةِ أَوْ

بِالْحَاكِمِ مَا يَشْمَلُ الْمُحَكِّمَ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ مَالٍ) عِبَارَةُ الْمُنْتَهَجِ فِي غَيْرِ عَيْنٍ وَدَيْنٍ اه.

الاستقلال به لِعَظَمِ خطره أَمَّا عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ وَإِنْ تَوَقَّفْتَ عَلَى الْقَاضِي أَيْضًا لَكِنْ لَا تُسْمَعُ فِيهَا الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ حَقًّا لِلْمُدَّعِي نَعَمْ، لِقَاضِيٍّ أُرِيدَ حُدُّهُ الدَّعْوَى عَلَى الْمَقْذُوفِ وَطَلَّبَ خَلِيفَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَزِنْ لِيَسْقُطِ الْحُدُّ عَنْهُ إِنْ تَكَلَّمَ وَمَا يَوْجِبُ تَعْزِيرًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى تُسْمَعُ الدَّعْوَى فِيهِ إِنْ تَعَلَّقَ بِمَضْلَحَةٍ عَامَّةٍ كَطَرُوحِ حِجَارَةٍ بِطَرِيقٍ وَمَرَّ أَنَّهُ يَجِبُ الْأَدَاءُ عِنْدَ نَحْوِ وَزِيرٍ وَقَضِيَّتِهِ صَحَّةُ الدَّعْوَى عِنْدَهُ كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي مَرَّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَدَاءُ عِنْدَهُ إِلَّا إِذَا تَوَقَّفَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ عَلَيْهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا أَدَاءَ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ لَا يَسْتَدْعِي تَوَقُّفَهُ عَلَى دَعْوَى وَبِهَذَا يُرَادُ إِبْرَازُ شَارِحٍ لِهَذَا وَجَوَابُ آخَرٍ عَنْهُ وَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ يُشْتَرَطُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَوْفَاهُ بِدُونِ قَاضٍ لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ وَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا فِي صَوَرٍ مَرَّتْ فِي اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ فِيهِ

تَشْدِيدُ أَهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: بَعِيدَةٌ عَنِ السُّلْطَانِ أَيْ: أَوْ قَرِيبَةٌ مِنْهُ وَخَافَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَيْهِ عَدَمَ التَّكْنُنِ مِنْ إِبْتَابِ حَقِّهِ أَوْ غَرَمَ دِرَاهِمَ قَلِّهِ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ حَيْثُ لَمْ يُطْلَغَ عَلَيْهِ مَنْ يَبْتِئُ بِقَوْلِهِ وَأَمِنْ الْفِتْنَةِ وَقَوْلُهُ: قَلَّهِ اسْتِيفَاؤُهُ أَيْ: وَمَعَ ذَلِكَ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ ذَلِكَ قَلَّ تَعْزِيرُهُ لِأَفْتِيَاةٍ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: يَنْتَفِي أَنْ لَا يُنْتَعَ مِنَ الْقَوْدِ أَيْ: شَرْحًا فَيَجُوزُ ذَلِكَ لَهُ بَاطِنًا أَه. ة قَوْلُهُ: (لَا اسْتِغْلَالَهُ بِهِ) أَيْ: بِالْإِسْتِيفَاءِ. ة قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَا تُسْمَعُ فِيهَا الْإِنْفُ) أَيْ: فَالطَّرِيقُ فِي إِبْتَابِهَا شَهَادَةُ الْحِسْبَةِ رَشِيدِي. ة قَوْلُهُ: (لَآنَهُ لَيْسَتْ حَقًّا لِلْمُدَّعِي) أَيْ: وَمَنْ لَهُ الْحَقُّ لَمْ يَأْذَنْ فِي الطَّلَبِ بَلْ هُوَ مَأْمُورٌ بِالْإِعْرَاضِ وَالِدَّفْعِ مَا امْكَنَ مُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَقْذُوفِ الْإِنْفُ) أَيْ: أَوْ عَلَى وَارِثِهِ الطَّالِبِ مُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (وَمَرَّ) أَيْ: فِي مَبْحَثٍ وَجُوبِ آدَاءِ الشَّهَادَةِ. ة قَوْلُهُ: (كَذَا قَبْلَ) وَاقْفَهُ الْمُغْنِي. ة قَوْلُهُ: (إِلَّا إِذَا تَوَقَّفَ اسْتِيفَاءُ الْحَقِّ عَلَيْهِ) وَمَعَ ذَلِكَ لِلْإِمَامِ وَالْقَاضِي الْكَبِيرِ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ لِعَدَمِ وِلَايَتِهِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ الْإِنْفُ) أَيْ: فِي غَيْرِ مَا مَرَّ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ رَشِيدِي. ة قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُقُوبَةِ كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ بَاغْتِيَارِ الظَّاهِرِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ عَامَلَ مَنْ ادَّعَى زَوْجِيَّتَهَا أَوْ رَجَعَتْهَا مُعَامَلَةَ الزَّوْجَةِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ صَادِقًا فَلْيُرَاجَعْ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش. ة قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي صَوَرٍ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْقَذْفِ لَا الْقَوْدِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فِي حَدِّ الْقَذْفِ أَيْ: إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ السُّلْطَانِ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْبَعِيدَ لَا يُشْتَرَطُ فِي حَقِّهِ الرَّفْعُ أَه. ة قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ) إِلَى الْمَثَرِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ لَا تُسْمَعُ عَلَى مَا مَرَّ. ة قَوْلُهُ: (وَكُلُّ مَا تُقْبَلُ فِيهِ الْإِنْفُ) أَيْ: كَمَثَرِ يَسْتَرْقُهُ شَخْصٌ بِجَيْرِمِي. ة قَوْلُهُ: (بَلْ لَا تُسْمَعُ الْإِنْفُ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا تُسْمَعُ فِي غَيْرِ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى أَمَّا فِيهَا فَلَا سُلْطَانَ.

ة قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ صَحَّةِ الدَّعْوَى هُنَا الْإِنْفُ). (فَرَعَ): تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الصُّومِ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي إِبْتَابِهِ بَعْدِلَ وَنَحْوَهُ إِلَى دَعْوَى فَرَاغَهُ. ة قَوْلُهُ: (لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ) وَهُوَ كَذَلِكَ فِي حَدِّ الْقَذْفِ لَا الْقَوْدِ ش م ر. ة قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُقُوبَةِ كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ بَاغْتِيَارِ الظَّاهِرِ فَقَطُّ حَتَّى لَوْ عَامَلَ مَنْ ادَّعَى زَوْجِيَّتَهَا أَوْ رَجَعَتْهَا مُعَامَلَةَ الزَّوْجَةِ جَازَ لَهُ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا كَانَ صَادِقًا فَلْيُرَاجَعْ. ة قَوْلُهُ: (إِلَّا فِي صَوَرٍ مَرَّتْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّؤُوسِ نَعَمْ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ مَنْ وَجِبَ لَهُ تَعْزِيرٌ أَوْ حَدٌّ قَذْفٍ

شهادة الجسبة لا يُحتاج فيه لدعوى بل لا تُسمع على ما مرّ ومنه قتل من لا وارث له أو قذفه إذ الحق فيه للمسلمين وقتل قاطع الطريق الذي لم يثبت قبل القُدرة عليه؛ لأنه لا يتوقّف على طلبٍ وخرج بالمقوبة وما معها المال؛ لأنّ لِمَالِكِهِ ونحوه أخذَه ظَفَرًا من غير دعوى كما قال. (وإن استحقّ) شخص (عقبتا) عند آخر بملك وكذا بنحو إجارة أو وقف أو وصية بمنفعة كما بحثه جمع أو ولاية كأن غصبت عيّن لِمَوْلَاهِ وقدر على أخذها (فله أخذها) مُستَقِلًا به (إن لم يخف فتنة) عليه أو على غيره كما هو ظاهر سواء أكانت يده عادة أم لا كان اشترى مغبوبًا لا يملكه نعم، من ائتمنه المالك كوديع يمتنع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه؛ .....

فؤد: (ومنه) أي: مما تُقبل فيه شهادة الجسبة. فؤد: (قتل من لا وارث له إلخ) انظر هل يجري هذا على ما قاله في شرح الرزويّ والبهجة في مبحث شهادة الجسبة من أنّ المُعْتَمَد سماع الدعوى فيما تُقبل فيه شهادة الجسبة إلّا في مخض حدود الله تعالى فإنّ الظاهر أنّ ما ذكر ليس من مخض حدود الله تعالى اه. سم وقوله: (في شرحي الرزويّ إلخ) أي: وفي النهاية والمغني هناك أيضًا، وقضية صنيهما هنا أنّه لا يحتاج لسماعها هنا لا أنّه لا يجوز سماعها. فؤد: (أو قذفه) أي: بعد مؤنه بُجِيرِمِي. فؤد: (وقتل قاطع الطريق) مضمر مضاف للفاعل سلطان. فؤد: (لأنه) أي: استيفاء الحق منه سلطان. فؤد: (لا يتوقّف على طلب) أي: لأن قتله متّحتم بُجِيرِمِي. فؤد: (وما معها) أي: السابق في الشرح. فؤد: (ونحوه) أي: كولي غير الكامل مُغْنِي. فؤد: (شخص) إلى قوله: (ومنه يؤخذ) في النهاية إلّا قوله: (كذا بنحو) وقوله: (عليه أو على غيره) وكذا في المُغْنِي إلّا قوله: (وكذا) إلى (أو ولاية) وقوله: (سواء) إلى (نعم).

فؤد (سبي): (عقبتا) أي: ولو باعيار متّعتها كما يُعلم بما ذكره الشارح بعد رشديّ. فؤد: (مستقلًا به) أي: بالأخذ بلا رفع لقاض وبلا علم من هي تحت يده مُغْنِي. فؤد: (أو على غيره) أي: وإن لم يكن له به علقَة ش. فؤد: (سواء أكانت يده) أي: الآخر رشديّ. فؤد: (كوديع إلخ) أي: وبايع اشترى منه عينا وبذل الثمن فليس له الأخذ بغير إذن مُغْنِي. فؤد: (يمتنع عليه) أي: على المُستحقّ. فؤد: (من غير علمه) أي: علم الوديع ع ش.

وكان في بادية بعيدة عن السلطان له استيفاؤه. وقال ابن عبد السلام في آخر قواعيده: ولو انفرَد بحيث لا يرى يتبني أن لا يُمنع من القود لا سيما إذا عجز عن إثباته اه. وقوله: (استيفاؤه) لا يُنافي أنّ مُستحقّ التّغزير أو حدّ القذف لا يستوفيه بنفسه وليس للحاكم الإذن له في استيفائه؛ لأن الحال هنا حال ضرورة والحاكم لا يأذن فيما ليس فيه مصلحة ولا مصلحة في الاستيفاء بنفسه؛ لأنه قد يقصر المحدود أو المُعزّر بزيادة أو تشديد. فؤد: (ومنه قتل من لا وارث له إلخ) انظر هل يجري هذا على ما قاله في شرحي الرزويّ والبهجة في مبحث شهادة الجسبة من أنّ المُعْتَمَد سماع الدعوى فيما تُقبل فيه شهادة الجسبة إلّا في مخض حدود الله تعالى فإنّ الظاهر أنّ ما ذكر ليس من مخض حدود الله تعالى.

لأن فيه إزعاباً له بظن ضياعها ومنه يؤخذ حرمة كل ما فيه إزعاب للغير ودليله أن زيد بن ثابت نام في حفر الخندق فأخذ بعض أصحابه سيلاحه فتهى النبي ﷺ عن ترويع المسلم من يومئذ ذكره في الإصابة لكن يشكك عليه ما رواه أحمد أن أبا بكر خرج تاجراً ومعه بذرتان نعيمان وسوط فقال له أطمئني قال حتى يجيء أبو بكر فذهب لأناس ثم وابعه لهم مورباً أنه قته بعشر قلائص فجاءوا وجعلوا في عنقه حبلاً وأخذوه فبلغ ذلك أبا بكر رضي الله عنه فذهب هو وأصحابه إليهم فأخذوه منهم ثم أخبر النبي ﷺ فضحك هو وأصحابه من ذلك حتى بدا بينه وقد اجتمع بحمل التهي على ما فيه ترويع لا يمتثل غالباً كما في القصة الأولى والإذن على خلافه كما في الثانية؛ لأن نعيمان الفاعل لذلك معروف بأنه مضحك مزاح كما في الحديث ومن هو كذلك الغالب أن فعله لا ترويع فيه كذلك عند من يعلم بحاله ورواية ابن ماجه أن الفاعل سوط لا تقاوم رواية أحمد السابقة فتأمل ذلك فإني لم أر من أشار لشيء منه مع كثرة المزاح بالترويع وقد ظهر أنه لا بُد فيه من التفصيل الذي ذكرته، ثم رأيت الزركشي قال في تكميله نقلاً عن القواعد: إن ما يفعله الناس من أخذ المتاع على سبيل المزاح حرام وقد جاء في الحديث «لا يأخذ أحدكم متاع صاحبه لا عينا جاداً» جملة لا عينا من جهة أنه أخذه بنية رده وجملة جاداً؛ لأنه روع أخاه المسلم بفقد متاعه اهـ. وما ذكرته أولى وأظهر كما هو واضح وفي نحو الإجارة المتعلقة بالعين يأخذ المئتين ليستوفي المنفعة منها وفي الذمة يأخذ قيمة

• قوله: (لأن فيه إزعاباً له إلخ) هذا موجود في غير من اتهمه المالك أيضاً نحو المستعير بل أولى؛ لأنه ضامن بخلاف الوديع فالوجه أنه كالوديع سم ولك أن تمنع كونه نحو المستعير غير مؤتمن للمالك.  
• قوله: (ومنه يؤخذ) أي: من التعليل. • قوله: (يشكك عليه) أي: على حديث الإصابة. • قوله: (فقال) أي: نعيمان له أي: لسوط. • قوله: (فذهب) أي: نعيمان. • قوله: (وقد يجتمع إلخ) وقد يجتمع باحتمال أن نعيمان لم يتلفه التهي أو نسيه أو خصصه بالاجتهاد وقد ينافي ذلك عدم إنكاره ﷺ ذلك إلا أن يجاب بأن عدم إنكاره لمؤثر نعيمان بعدم بلوغ التهي أو غيره مما ذكر، وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز سم. • قوله: (في القصة الأولى) أي: قصة زيد بن ثابت. • قوله: (لا ترويع فيه كذلك) أي: لا يمتثل غالباً. • قوله: (ورواية ابن ماجه إلخ) استئناف بياني. • قوله: (قال في تكميله) كذا في أصله بخطه والمشهور تكميلته سيد عمر. • قوله: (وفي نحو الإجارة) إلى قول المثنى وإذا جاز الأخذ في النهاية إلا قوله ويظهر إلى وقياس إلخ. • قوله: (وفي نحو الإجارة إلخ) عبارة المثنى: وأما المنفعة فالظاهر كما

• قوله: (لأن فيه إزعاباً له) هذا موجود في غير من اتهمه المالك أيضاً نحو المستعير بل أولى؛ لأنه ضامن بخلاف نحو الوديع فالوجه أنه كالوديع. • قوله: (وقد يجتمع بحمل إلخ) قد يجتمع باحتمال أن نعيمان لم يتلفه التهي أو نسيه أو خصصه بالاجتهاد وقد ينافي ذلك عدم إنكاره ﷺ ذلك إلا أن يجاب بأن عدم إنكاره لمؤثر نعيمان بعدم بلوغ التهي أو غيره مما ذكر، وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز.

المنفعة التي استحقها من ماله ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها وقياس ما يأتي من شراء غير الجنس بالتقدي أنه يستأجر ويظهر أنه يلزمه الاقتصاد على ما يتفق أنه قيمة لتلك المنفعة أو يسأل غزليين يعرفانها ويحمل بقولهما (والا) بأن خاف فتنة أي: مفسدة تُفضي إلى محرم كأخذ ماله لو أطلق عليه بأن غلب ذلك على ظنه وكذا إن استؤبها كما بحثه جميع (وجب الزفع) ما دام مُريدًا للأخذ (إلى قاضي) أو نحوه لِتَمَكُّنِهِ من الخلاص به (أو ذئنا) حالا (على غير مُمتنع من الأداء طائفة) لِثُؤَدَيٍّ ما عليه (ولا يحمل أخذ شيء له)؛ لأن له الدفع من أي ماله شاء فإن أخذ شيئًا لزمه ردّه وضمنه إن تلف ما لم يوجد شرط التقاض (أو على مُتَكَبِّرٍ) أو مَنْ لا يُقْبَلُ إقراره على ما بحثه البلقيني ورُدُّ بقول مُجَلِّي مَنْ له مالٌ على صغير لا يأخذ جنسه من ماله اتفاقًا هـ ويُجاب بحمل هذا إن صَحَّ على ما إذا كان له يئنة يسهل بها خلاص حقه (ولا يئنة) له عليه أو له يئنة وامتنعوا أو طلبوا منه ما لا يلزمه أو كان قاضي محلّه جائزًا لا يحكم إلا برشوة فيما يظهر في الأخيرتين (أخذ جنس حقه من ماله) ظَفَرًا لِعَجْزِهِ عن حقه إلا بذلك فإن

بَحَثَهُ بعضُ المتأخرين أنها كالعين إن وردت على عَيْنٍ فَلَهُ استيفاءها منه بنفسه إن لم يَخْشَ ضررًا وكالدين إن وردت على ذِمَّةٍ فَإِنْ قَلَدَ على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فَلَهُ ذلك بشرطه اهـ. فود: (من ماله) أي: المُؤَجَّر رَشِيدِي. فود: (وقياس ما يأتي إلخ) عبارة التَّهْيَاة والأَوْجِه أخذًا مِنَّا يَأْتِي فِي شِرَاءٍ غَيْرِ الْجِنْسِ إلخ. فود: (أنه قيمة لتلك المنفعة) أي: وَفَتْ أَخَذَ مَا ظَفَرَ بِهِ ع ش. فود: (أو يسأل إلخ) بالنصب عطفًا على الاقتصاد رَشِيدِي.

فوق (سبي): (وجب الزفع) والرفع تقريب الشيء فمعنى رفع الشيء إلى قاض قرضه إليه مُغْنِي. فود: (ما دام مُريدًا إلخ) عبارة المُغْنِي وليس المراد بالوجوب تكليف المُدْعِي الزفع حتى يَأْتَم بِتَرْكِه بَل المراد امتناع استقلاله بالأخذ في هذه الحالة اهـ. فود: (أو نحوه) أي: مِنَّا له إلزام الحقوق كُمُتَكَبِّرٍ وأمير لا سببًا إن عَلِمَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَتَخَلَّصُ إِلَّا عِنْدَهُ مُغْنِي. فود: (حالا) إلى قول المتن أو على مُتَكَبِّرٍ فِي الْمُغْنِي. فود: (شرطه التقاض) وهو اتفاق الحَقَّيْنِ رَوْضٌ وَمُغْنِي. فود: (أو مَنْ لا يُقْبَلُ إقراره) أي: كَالصَّبِيِّ ع ش. فود: (على ما بحثه البلقيني) عبارة التَّهْيَاة كما بحثه إلخ. فود: (يحمل هذا) أي: قول مُجَلِّي. فود: (لا يحكم إلا برشوة) أي: وَإِنْ قَلَّتْ ع ش. فود: (برشوة) ويظهر أو بزيادة مَشَقَّة تَرُدُّ وإضاعة أو قاتٍ على خلاف المُتَعَادِي فِي الْقَضَاةِ الْعُدُولِ. فود: (في الأخيرتين) أي: قوله: أو طلبوا إلخ وقوله: أو كان قاضي محلّه إلخ.

فوق (سبي): (أخذ جنس حقه إلخ) وَلَوْ ادَّعَى مَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ كَذَا فَقَالَ مَا أَخَذْتُ فَأَرَادَ اسْتِحْلَافَهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا وَلَوْ كَانَ مُقِرًّا لَكِنْ يَدْعِي تَاجِيلَهُ كَذِبًا

فود: (إلا برشوة) يُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهَا بِمَا لَا يَحْتَمِلُهَا عَادَةً مِثْلُهُ فِي جَنْبِ ذَلِكَ الْحَقِّ. فود (في سبي): (أخذ جنس حقه من ماله ظَفَرًا لِعَجْزِهِ عن حقه إلا بذلك) وَلَوْ ادَّعَى مَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ



كَانَ مِثْلًا أَوْ مُتَقَوِّمًا أَخَذَ مُمَائِلَهُ مِنْ جَنْبِهِ لَا مِنْ غَيْرِهِ. (وَكَذَا غَيْرُ جَنْبِهِ) أَي: غَيْرُ جَنْبِ حَقِّهِ  
 (لَوْ أُمَةٌ (إِنْ فَقَدَهُ) أَي: جَنْبِ حَقِّهِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِلضَّرُورَةِ نَعَمْ، إِنْ وَجَدَ نَقْدًا تَعَيَّنَ وَلَوْ أَنْكَرَ

وَلَوْ حُلْفَ حَلْفَ فَلِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذَ مِنْ مَالِهِ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ أَوْ كَانَ مُقَرًّا لَكَيْتَهُ ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَأَقَامَ بَيْنَهُ أَوْ  
 صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَرَبُّ الدِّينِ يَعْلَمُ لَهُ مَا لَا كَتَمَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَيِّنَةٍ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ وَلَوْ جَحَدَ قَرَابَةً مَنْ تَلَزَّمَهُ  
 نَفَقَتُهُ أَوْ ادَّعَى الْمَجْزَ عَنْهَا كَاذِبًا أَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ لَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمِ  
 يَوْمٍ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ شَرْحُ م ر ه سَمَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: كَانَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ الْخَ يَتَّبِعِي أَنْ يَتَوَيَّ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ  
 مَالِهِ الَّذِي لَا يَسْتَحِقُّ الْأَخْذَ مِنْهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ فَلِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ لَمْ  
 يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَيَتَوَيَّ بِغَيْرِ اسْتِخْفَاقٍ وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ أَنْتَهَى. وَقَوْلُهُ: فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ أَي: مِنْ  
 مَالِهِ الْمَكْتُمِ أَوْ غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: وَلَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمِ الْخَ هَذَا وَاضِحٌ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَهُولَةُ  
 الْأَخْذِ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي مَثَلًا وَلَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ سَهُولَةِ الْأَخْذِ فِيهَا  
 وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَقَعُ كَثِيرًا فِي قُرَى مِصْرَ مِنْ إِكْرَاهِ الشَّاذِّ مَثَلًا أَهْلَ قَرْيَةٍ عَلَى عَمَلٍ لِلْمُلتَزِمِ  
 الْمُسْتَوْزِلِ عَلَى الْقَرْيَةِ هَلِ الضَّمَانُ عَلَى الشَّاذِّ أَوْ عَلَى الْمُلتَزِمِ أَوْ عَلَيْهِمَا؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ  
 عَلَى الشَّاذِّ لِأَنَّ الْمُلتَزِمَ لَمْ يُكْرِهْهُ عَلَى إِكْرَاهِهِمْ فَإِنْ فُرِضَ مِنَ الْمُلتَزِمِ إِكْرَاهُ لِلشَّاذِّ فَكُلُّ مَنْ الشَّاذِّ  
 وَالْمُلتَزِمِ طَرِيقٌ فِي الضَّمَانِ وَقَرَّاهُ عَلَى الْمُلتَزِمِ اه. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَقَوِّمًا) أَي: كَانَ وَجِبَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ تَوْبُ  
 أَوْ حَيَوَانٌ مَوْصُوفٌ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ أَمَّا لَوْ غَضِبَ مِنْهُ مُتَقَوِّمًا وَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ مَثَلًا فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهُ فَهُوَ  
 مِنْ بَابِ الْإِثْلِيٍّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى حَجِّ اه رَشِيدِيٍّ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أُمَةٌ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الْأَفْزَعِيُّ  
 تَقْدِيمُ أَخْذِ غَيْرِ الْأُمَةِ عَلَيْهَا احْتِطًا لِلْإِبْضَاعِ مُعْنَى وَأَسْتَى.

هَوْنٌ (سَمَ): (إِنْ فَقَدَهُ) يَتَّبِعِي وَلَوْ حُكْمًا بَأَن لَمْ يُمَكِّنِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْجَنْبِ سَمَ. ه. قَوْلُهُ: (أَي: جَنْبِ  
 حَقِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَضَيْتُهُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْكَرَ) إِلَى (وَلَوْ كَانَ الْمَدِينُ) وَقَوْلُهُ: (أَي: وَلَا  
 احْتِطًا) وَقَوْلُهُ: (وَأَطَالَ جَمْعَ فِي الْإِنْصَارِ). ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْكَرَ الْخَ) أَي: الدَّائِنُ عِبَارَةُ التَّهَابَةِ وَمَحَلُّهُ إِذَا  
 كَانَ الْغَرِيمُ مُصَدَّقًا أَنَّهُ مِلْكُهُ فَلَوْ كَانَ مُتَكِرًّا كَوْنَهُ مِلْكُهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَخْذُهُ وَجْهًا وَاجِدًا اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ،

مَالِهِ كَذَا فَقَالَ مَا أَخَذْتُ قَارَادَ اسْتِخْلَافَهُ كَانَ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ أَنَّهُ مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا وَلَوْ كَانَ مُقَرًّا لَكِنْ  
 يَدْعِي تَاجِيلَهُ كَذِبًا وَلَوْ حُلْفَ لَحَلْفَ فَلِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذَ مِنْ مَالِهِ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ أَوْ كَانَ مُقَرًّا لَكَيْتَهُ ادَّعَى  
 الْإِعْسَارَ وَأَقَامَ الْبَيْنَةَ أَوْ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَرَبُّ الدِّينِ يَعْلَمُ لَهُ مَا لَا كَتَمَهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَيِّنَةٍ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ  
 وَلَوْ جَحَدَ قَرَابَةً مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ أَوْ ادَّعَى الْمَجْزَ عَنْهَا كَاذِبًا أَوْ أَنْكَرَ الزَّوْجِيَّةَ فَعَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ  
 لَكَيْتَهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ قَوْلَ يَوْمِ يَوْمٍ مِمَّا يَظْفَرُ بِهِ شَرْحُ م ر. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ مُتَقَوِّمًا) أَي: كَانَ وَجِبَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ تَوْبُ  
 أَوْ حَيَوَانٌ مَوْصُوفٌ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ أَمَّا لَوْ غَضِبَ مِنْهُ مُتَقَوِّمًا وَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ مَثَلًا فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهُ فَهُوَ  
 مِنْ بَابِ الْإِثْلِيٍّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ه. قَوْلُهُ: (إِنْ فَقَدَهُ) يَتَّبِعِي وَلَوْ حُكْمًا بَأَن لَمْ يُمَكِّنِ التَّوَصُّلُ إِلَى الْجَنْبِ.

ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ وَجَدَ نَقْدًا تَعَيَّنَ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

كون ما وجده ملكه لم يَجْزُ أخْذُهُ قطعاً ولو كان المدينُ محجوراً عليه بفلسٍ أو ميئاً وعليه ذَنْبٌ لم يأخذ إلا قدر حصته بالمضاربة إن علمها أي: (أو احتياطاً) (أو على مُقَرَّرٍ مُتَمَتِّعٍ) ولو مُعَاطِلاً (أو مُنْكَرٍ وله بَيِّنَةٌ فكذلك) له الاستقلالُ بأخذ حَقِّه إما في الرِّفْعِ من المؤنَّةِ والمشقة (وقيل يجب الرِّفْعُ إلى قاضي) لإمكانه وأطال جمعٌ في الانتصارِ له وخرج باستحقاق عَيْشِ الزَّكَاةِ؛ لأنها وإن تعلقت بيمين المالِ شائعةٌ فيه كما مرَّ فإذا امتنع المالكُ من أدائها لم يكن للمستحقيين وإن انحصروا إذا ظفروا بجنسها من ماله الظَّفَرُ بها لِتَوْقُفِ إجزائها على النِّتْيَةِ وقضيته أنهم لو عَلِمُوهُ عَزَلَ قدرها ونواها به جازَ للمحصرين الظَّفَرُ حينئذٍ والوجه خلافه؛

قوله: (مُصَدِّقاً) لَمَلَهُ بمعنى مُتَمَتِّداً اهـ. وَرَجَعَ عَنِ الضَّمِيرِ للمدينِ فقال قوله: (ولو أَتَكَرَّرَ الْخُ) أي: وإن كان مُتَمَتِّراً فيه تَصَرَّفَ الْمَلِكُ لِجَوَازِ أَنَّهُ مَقْصُوبٌ وَتَعَدَّى بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ أَوْ أَنَّهُ وَكِيْلٌ عَنْ غَيْرِهِ ع ش. فُؤَدُ: (لَمْ يَجْزُ أَخْذُهُ الْخُ) مُتَمَتِّدٌ ع ش. فُؤَدُ: (وَلَا احْتِطَاءً) أي: فَيَأْخُذُ مَا يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَخْصُهُ ع ش.

فُؤَدُ (سُي): (وَلَهُ بَيِّنَةٌ) رَاجِعٌ لِلْمُصَوِّرَتَيْنِ سـ. فُؤَدُ: (لَهُ الْإِسْتِقْلَالُ بِأَخْذِ حَقِّهِ) لَكِنْ مِنْ جِنْسِ ذَلِكَ الَّذِينَ إِنْ وَجَدَهُ مِنْ غَيْرِهِ إِنْ فَقَدَهُ مُغْنِي وَرَوْضُ. فُؤَدُ: (كَمَا مَرَّ) أي: فِي بَابِ الزَّكَاةِ. فُؤَدُ: (لِتَوْقُفِ إِجْزَائِهَا عَلَى الْبَيِّنَةِ) حَتَّى لَوْ مَاتَ مَنْ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ لَمْ يَجْزِ الْأَخْذُ مِنْ تَرْكِه لِقِيَامِ وَارِثِهِ مَقَامَهُ خَاصًّا كَانَ أَوْ عَامًّا ش وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ مِلْكِ الْمَخْصُورِينَ لَا بُدَّ فِي الْإِجْزَاءِ مِنَ النَّتْيَةِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ. وَكَذَا الرَّشِيدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا كَالَّذِي بَعْدَهُ أَوْ الْكَلَامِ فِي الزَّكَاةِ مَا دَامَتْ مُتَمَلِّقَةً بَيِّنِ الْمَالِ أَمَا لَوْ انْتَقَلَ تَمَلُّقُهَا لِلذَّمَّةِ بَانَ تَلَفَ الْمَالِ الَّذِي تَعَلَّقَتْ بَعْيَتُهُ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَصِيرُ كَسَائِرِ الدُّيُونِ فَيَجْرِي فِيهَا حُكْمُ الظَّفَرِ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. فُؤَدُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أي: التَّغْلِيلُ. فُؤَدُ: (أَنَّهُمْ لَوْ عَلِمُوهُ عَزَلَ قَدْرَهَا وَنَوَاهَا بِهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَنَّهُ لَوْ عَزَلَ قَدْرَهَا وَنَوَى وَعِلِمُوا ذَلِكَ اهـ. فُؤَدُ: (الظَّفَرُ) أي: أَخْذُهَا بِالظَّفَرِ نِهَايَةً. فُؤَدُ: (وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ الْخُ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. فُؤَدُ: (وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ الْخُ) تَقَدَّمَ فِي هَامِشٍ فَضْلٌ تَجِبُ بِالزَّكَاةِ عَلَى الْفَوْرِ عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الزَّكَاةَ

فُؤَدُ: (وَلَهُ بَيِّنَةٌ) رَاجِعٌ لِلْمُصَوِّرَتَيْنِ وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الْمُنْهَجِ وَشَرَحَهُ بِقَوْلِهِ أَوْ عَلَى مُتَمَتِّعٍ مُقَرَّرٍ كَانَ أَوْ مُنْكَرًا أَخْذًا مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ حُجَّةٌ اهـ. فُؤَدُ: (لِتَوْقُفِ إِجْزَائِهَا عَلَى النَّتْيَةِ) يُفِيدُ أَنَّهُ مَعَ مِلْكِ الْمَخْصُورِينَ لَا بُدَّ فِي الْإِجْزَاءِ مِنَ النَّتْيَةِ فَتَأَمَّلْهُ. فُؤَدُ: (وَالْوَجْهَ خِلَافَهُ الْخُ) تَقَدَّمَ فِي هَامِشٍ فَضْلٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَوْرِ عَنْ قَتَوَى شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الزَّكَاةَ مَعَ الْإِفْرَازِ فَأَخْذَهَا صَبِيًّا أَوْ كَافِرًا وَدَقَّقَهَا لِمُسْتَحِقِّهَا أَوْ أَخْذَهَا الْمُسْتَحِقَّ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَلِمَ الْمَالِكُ بِذَلِكَ أَجْزَأَهُ وَبَرَّرَتْ ذِمَّتُهُ مِنْهَا لُجُودَ النَّتْيَةِ مِنَ الْمُخَاطَبِ بِالزَّكَاةِ مُقَارِنَةً لِفِعْلِهِ وَبِمِلْكِهَا الْمُسْتَحِقَّ لَكِنْ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا اهـ. وَهُوَ خِلَافُ مَا اسْتَوْجَّههُ الشَّارِحُ وَقَدْ قَدَّمَ فِي ذَلِكَ الْفَضْلُ نَقْلَ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا عَنْ بَعْضِهِمْ وَرَدَّهُ بِمَا أَشْرَفْنَا فِي هَوَامِشِهِ إِلَى الْبَحْثِ مَعَهُ فِيهِ.

لأنه لا يمتنع للزكاة بذلك إذ له الإخراج من غيره (وإذا جاز الأخذ) ظفراً (فله) بنفسه لا بوكيله وإن كان الذي له تافه القيمة أو اختصاصاً كما بحثه الأذرعى ولو قيل بجواز الاستعانة به لما جاز عن نحو الكسر بالكلية لم يمتنع (كسر باب وثقب جدار) للمدين وليس مذهبنا ولا مؤجروا مثلاً ولا لمحجور عليه وغيرهما بما (لا يصل إلى المال إلا به) لأن من استحق شيئاً استحق الوصول إليه ولا يضمن ما فوته كمثل مال صائيل تعذر دفعه إلا بإتلافه ونازع جمع في جواز هذا مع إمكان الرفع للحاكم ويؤد بأن تعدي المالك أهدر ماله ومن ثم امتنع ذلك في غير متمدن لنحو صغرى. قال الأذرعى وفي غائب معذور وإن جاز الأخذ (ثم المأخوذ من

مع الإفراز فأخذها صبي أو كافر ودفعها لمستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك أجزأه وبرأت ذمته منها لوجود التية من المخاطب بالزكاة مقارنة لإفله ويملكها المستحق لكن إذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه إخراجها اهـ. وهو خلاف ما استوجهه الشارح سم على حجة أقول: وقد يقال ما ذكره الشارح هنا لا ينافي الفتوى المذكورة لجواز أن ما هنا في مجرد عدم جواز أخذ المستحق لما علل به من أن المالك له إبدال ما يميز للزكاة وهذا لا يمتنع من ملك المستحق حين أخذه بعد تمييز المالك وثبته وإن أتم بالأخذ ع ش. هـ فؤد: (ظفراً) إلى قوله قال الأذرعى في المغني إلا قوله وإن كان إلى المثني وقوله: ونازع جمع إلى ومن ثم وإلى قوله وبهذا الجمع في النهاية إلا قوله ولز قيل إلى المثني وقوله: ونازع جمع إلى ومن ثم وقوله: أي: يتمول ويتصرف فيه. هـ فؤد: (لا بوكيل) أي: في الكسر والثقب فإن وكل بذلك أجنبياً ففعله ضمن مغني ونهاية أي: الأجنبي؛ لأن المباشرة مقدمة على السبب وخرج بذلك ما لو وكله في مئولته من غير كسر وثقب فلا ضمان عليه فيما يظهر ع ش. هـ فؤد: (وإن كان إلخ) أي: ولو كان أقل مئول ع ش. هـ فؤد: (أو اختصاصاً إلخ) وفاقاً للنهاية وخلاقاً للمغني.

هـ فؤد: (لم يمتنع) خلاقاً للنهاية والمغني. هـ فؤد: (مثلاً) أي: ولا موصى بمغنيته وقوله: ولا لمحجور عليه بفلس أو صبا أو جنون مغني ونهاية. هـ فؤد: (وغيرهما) أي: كقطع ثوب منهج. هـ فؤد: (استحق الوصول إليه) أي: ومن لازمه جواز السبب الموصول إليه ع ش. هـ فؤد: (ولا يضمن ما فوته) هذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه وأما إذا لم يجد شيئاً فالأقرب أنه يضمن ما اتلفه لينائه له على ظن تبين خطؤه وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان ع ش. هـ فؤد: (ونازع جمع إلخ) وافقهم المغني عبارة ويؤخذ من قول المصنف لا يصل المال إلا به أنه لو كان مقرراً ممتنعاً أو منكراً وله عليه بيته أنه ليس له ذلك وهو كذلك اهـ. هـ فؤد: (ومن ثم امتنع ذلك في غير متمدن إلخ) عبارة المغني ولا يجوز ذلك في ملك الصبي والمجنون ولا في جدار غريم الغريم كما قال التميمي قطعاً أي: لأنه أحط رتبة من الغريم اهـ. هـ فؤد: (وفي غائب إلخ) إن كان مقرراً غير ممتنع ففي قوله وإن جاز الأخذ نظر وإن كان ممتنعاً أو منكراً

هـ فؤد: (وفي غائب) إن كان مقرراً غير ممتنع ففي قوله وإن جاز الأخذ نظر، وإن كان ممتنعاً أو منكراً ففي امتناع ذلك نظر إلا أن يختار الأول ويحمل غيبته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز الأخذ دون

جنسه) أي: جنس حقه (بتملكه) أي: يتموله ويتصرف فيه بدلاً عن حقه وظاهره كالروضة والشرحين أنه لا يملكه بمجرّد الأخذ لكن قال جمع يملكه بمجرّده واعتمده الإسوي وغيره؛ لأنّ الشارع أذن له في قبضه فكان كإقباض الحاكم له وهو مُتَجَعّ وأوجه منه الجمع بحمله على ما إذا كان بصفته أو بصفة أذن فحينئذ يملكه بمجرّد أخذه بنية الظفر إذ لا يجوز له نية غيره كزفنه بحقه وحمل ما أفهمه كلاهما على غير الصفة بأن كان بصفة أرفع إذ هو كغير الجنس فيما يأتي فيه فلا يملكه وإنما يملك ما يشتريه بتمينه بمجرّد الشراء فإذا كان ذراهم مكسرة وظفر بصحاح لم يملكها ولا يبيعها بمكسرة بل بدنانير ثم يشتري بها المكسرة فيملكها بمجرّد الشراء وبهذا الجمع يظهر تأويل قولهما يملكه بما ذكرناه مع

ففي امتناع ذلك نظر إلا أن يختار الأول ويحمل عيّته بمنزلة الامتناع أو الإنكار في جواز الأخذ دون التقب والكسر سم. فود: (أي جنس حقه) إلى قوله وبهذا الجمع في المغني إلا قوله أي يتمول ويتصرف فيه. فود: (وظاهره) أي تغييره بالتملك، وقوله: أنه لا يملكه بمجرّد الأخذ أي بل لا بد من إحداه تملك مغني. فود: (بحمله) أي كلام هؤلاء الجمع رشدي. فود: (أو بصفة أذن) أي كأخذ الدراهم المكسرة عن الصحيحة مغني. فود: (إذ لا تجوز له نية غيره كزفنه إلخ) فإن أخذه كذلك لم يملكه رشدي. فود: (كلاهما) أي الشئخين في المتن رشدي. فود: (بأن كانت بصفة أرفع) أي كأخذ الدراهم الصحاح عن المكسرة مغني. فود: (فإذا كان) أي حقه. فود: (ولا يبيعها بمكسرة) تقدّم في باب الربا ما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل جاز في هذه الحالة يبيعها بالمكسرة؟ سم. فود: (وبهذا الجمع إلخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقيّد قوله من جنسه بكونه بصفة أرفع، وحمل قوله يملكه على معنى يبيع ويحصل به صفة حقه، وحينئذ يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الآتي، ويلزم ضياع تفصيل المتن إلا أن يحمل تفصيله على مجرّد الثقتن في التعبير لأننا نقول لا نسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تقيّد قوله المذكور بكونه بصفة حقه أو بصفة أذن، وحمل يملكه على يتخذه ملكاً بمجرّد الأخذ لكن هذا لا يوافق قوله في الحالة الثانية، فإن المفهوم

التقب والكسر. فود: (ولا يبيعهما بمكسرة) تقدّم في باب الربا ما يعلم منه أنه قد يصح بيع الصحاح بالمكسرة فهل جاز في هذه الحالة يبيعهما بالمكسرة. فود: (وبهذا الجمع إلخ) لا يقال حاصل هذا الجمع تقيّد قوله من جنسه بكونه بصفة أرفع وحمل قوله: يملكه على معنى يبيع ويحصل به صفة حقه وحينئذ يتحد حكم هذا القسم مع حكم القسم الثاني الآتي ويلزم ضياع تفصيل المتن إلا أن يحمل تفصيله على مجرّد الثقتن في التعبير؛ لأننا نقول لا نسلم أن حاصله ما ذكر بل حاصله تقيّد قوله المذكور بكونه بصفة حقه أو بصفة أذن وحمل يملكه على يتخذه ملكاً بمجرّد الأخذ لكن هذا قد لا يوافق قوله في الحالة الثانية فإن المفهوم منها الموصوف بصفة أرفع وحمل المتن على هذا يوجب الإشكال المذكور في السؤال فليتأمل.

فرضه في الحالة الثانية بأن يُقال معنى يَمْلِكُهُ يتَصَرَّفُ فيه أمّا الأولى فلا يحتاج فيها بعد الأخذ ظَفَرًا إلى تَمْلِكِ أي: تَصَرُّفٍ ولا لفظ. (و) المأخوذ (من غيره) أي: الجنس أو منه وهو بصفة أرفع كما تقرّر (بيّنه) بنفسه أو مأذونه للغير لا لنفسه اتفاقاً أي: ولا لمحجوره كما هو ظاهر لا امتناع تولّي الطرفين وللتهمّة هذا إن لم يتيسّر علم القاضي به لعدم علمه ولا بيّنة أو مع أحدهما لكنّه يحتاج لمؤنّة ومشفقة ولا اشترط إذنه (وقيل يجب رفعه إلى قاضي بيّنه) مطلقاً؛ لأنّه غير أهل للتصرّف في مال غيره بنفسه ولا بغيره إلا بتقدّ البلد ثم إن كان من جنس حقّه تَمْلِكُهُ ولا اشترى جنس حقّه لا بصفة أرفع ومَلِكُهُ (والمأخوذ) من الجنس وغيره (مضمون عليه) أي: الآخذ؛ لأنّه أخذه ليحطّ نفسه (في الأصح فيضمّنه) حيث لم يملكه بمجرّد أخذه (إن تَلَفَ قبل تَمْلِكِهِ) أي: الجنس.....

منها الموصوف بصفة أرفع، وحمل المتن على هذا يوجب الإشكال المذكور في السؤال فليتأمل. سم عبارة الرشيدي واعلم أنّه يلزم على هذا الجمع اتّحاد هذا القسم مع القسم الثاني الآتي، وضياغ تفصيل المتن والسكوت على حكم ما إذا كان بصفة حقّه أو بصفة أذن فالوجه ما أفاده العلامة الأذرعّي أي من حمل كلام المصنّف على ما إذا كان بصفة حقّه أو بصفة أذن، ومعنى يَمْلِكُهُ يَتَمَوَّلُهُ ويتصرّف فيه لا يخفى أنّه غير حاصل ما أفاده هذا الجمع الذي استوجبه الشارح وإن ادّعى الشهاب الزملي وابن القاسم أنّه مفاده وحاصله فليتأمل اهـ. • فود: (أي الجنس) إلى قول المتن والمأخوذ في المغني إلّا قوله أو مع أحدهما إلى المتن وإلى قول الشارح وشرط المتولّي في النهاية. • فود: (لا امتناع تولّي الطرفين) أي هنا لأن المال في أحد الطرفين لأجنبيّ رشيد. • فود: (هذا إن لم يتيسّر إلخ) عبارة المغني محلّ الخلاف ما إذا لم يطّلع القاضي على الحال فإنّ أطلع عليه لم ينعّه إلّا بإذنه جزئاً، ومحلّه أيضاً إذا لم يقدر على بيّنة وإلّا فلا يستقبل مع وجودها كما هو قضية كلام الروضة، ونحوه بعضهم اهـ. • فود: (ومشفقة) ومنها خوف الضرر من القاضي كما هو ظاهر سم. • فود: (مطلقاً) أي وإن لم يتيسّر علم القاضي بذلك وعجز عن البيّنة. • فود: (ولا يبيّنه) أي الآخذ بنفسه أو مأذونه. • فود: (ثم إن كان) أي تقدّ البلد.

• فود: (ملكه) أي بمجرّد قبضه أخذاً مآزراً، وعبارة النهاية تَمْلِكُهُ وكتّب عليه ع ش ما نصّه يتبني أن يأتي فيه ما مرّ عن الإسنويّ اهـ. • فود: (وملكه) أي بمجرّد الشراء كما مرّ، وعبارة النهاية وتَمْلِكُهُ وكتّب عليه الرشيدي ما نصّه انظر هل التملك على ظاهره أو المراد أنّه يدخل في ملكه بمجرّد الشراء؟ وظاهر قوله الآتي إن تَلَفَ بعد البيع إلخ إرادة الثاني اهـ. • فود: (أي الجنس) فيه نظر لأنه يحصل ملك الجنس بمجرّد الأخذ فلا يتصور مع فرض الأخذ التلّف قبل التملك إلّا أن يراد بالتملك ما ذكره فيه، وهو

• فود: (أو منه وهو بصفة أرفع) يفيد حمل قول المتن السابق من جنسه على ما هو بصفة حقّه أو بصفة أذن. • فود: (لكن يحتاج لمؤنّة ومشفقة) ومن المشقة خوف الضرر من القاضي كما هو ظاهر. • فود: (أي: الجنس) فيه نظر؛ لأن الذي تحصل ملك الجنس بمجرّد الأخذ فلا يتصور مع فرض

(و) قبل (بيعه) أي: غير الجنس بل ويضمن ثمنه إن تلف بعد البيع وقبل شراء الجنس به فليأخذ بحسب الإمكان فإن أخر فنقصت قيمته ضمن التقص ولو نقصت وارتفعت وتلف ضمن الأكثر قبل التملك لِمَالِكِهِ (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه إن أمكن الاقتصاد) على قدر حقه لحصول المقصود به فإن زاد ضمن الزيادة إن أمكن عدم أخذها وإلا كأن كان له مائة فرأى شيئاً بياضين لم يضمن الزائد لغذره ويقتصر فيما يتجزأ على بيع قدر حقه وكذا في غيره إن أمكن وإلا باع الجميع ثم يؤد الزائد لِمَالِكِهِ بنحو هبة إن أمكنه وإلا أمسكه إلى أن يُمكنه (وله) أخذ مال غريم غريمه) بأن يكون.....

التمول والتصرف فهو دفع إلتوهم أنه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل ملكه بمجرد الأخذ لأنه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني أغني قوله ويتبعه لا الأول المقابل له إلا أن يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره سم، عبارة المثني وقال البلقيني: محل الخلاف في غير الجنس أما المأخوذ من الجنس فإنه يضمته ضماناً يد قطعاً لحصول ملكه بالأخذ عن حقه كما سبق انتهى والمصنف أطلق ذلك تبعاً للرأفي بناء على وجوب تجديد تملكه وقد تقدم ما فيه اهـ.

• قول (سني): (ويبيعه) ويؤخذ من كونه مضموناً عليه قبل بيعه أنه لو أخذت فيه زيادة قبل البيع كانت على ملك المأخوذ منه وبه صرح في زيادة الروضة فإن باع ما أخذه وتملك ثمنه ثم وقاه المذيون دئته رد عليه قيمته، كفاصِب رد المفسوب إلى المفسوب منه مثنى زاد الروض مع شرجه وقد تملك المفسوب منه ثمن ما ظفر به من جنس غير المفسوب من مال الغاصب فإنه يرد قيمة ما أخذه وباعه اهـ. • قوله: (أي غير الجنس) ومحل الخلاف إذا تلف قبل التمكن من البيع فإن تمكن منه فلم يفعل ضمن قطعاً مثنى. • قوله: (فليأخذ) إلى قوله إذ لا فائدة في المثني إلا لفظة التولي ولفظة لا من قوله ولا يلزمه إغلام الخ. • قوله: (فليأخذ الخ) أي إلى بيع ما أخذه مثنى. • قوله: (فنقصت قيمته) أي ولو بالرخيص سم اهـ بجيرمي. • قوله: (ضمن التقص) ولا يضمته إن رد المأخوذ فالغاصب روض مع شرجه. • قوله: (ضمن الزيادة) لتمد به بأخذها بخلاف قدر حقه مثنى. • قوله: (وإلا كان كان له الخ) عبارة المثني وإن لم يمكنه أخذ قدر حقه فقط بأن لم يظفر إلا بمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضم الزيادة لأنه لم يأخذها بحقه مع الغذر اهـ. • قوله: (ثم يرد الخ) راجع لما قبله وإلا باع الخ أيضاً. • قول (سني): (وله) أخذ مال غريم غريمه) خرج بالمال كسر الباب ونقب الجدار فليس له فعله، لأنه لم

الأخذ التلّف قبل التملك إلا أن يراد بالتملك ما ذكره فيه وهو التمول والتصرف فهو دفع إلتوهم أنه لو تلف قبل التصرف فيه بقي حقه ولا يفيد تصوير هذا بما لو كان بصفة أرفع فإنه لا يحصل الملك بمجرد الأخذ؛ لأنه لا بد من بيع هذا فهو من القسم الثاني أغني قوله ويتبعه لا الأول المقابل له إلا أن يكون هذا بالنظر لظاهر المتن دون الجمع الذي ذكره.



لَزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو ذَنْيٌّ وَلِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلُهُ فَلَزَيْدٌ أَخَذَ مَا لَهُ عَلَى عَمْرٍو مِنْ مَالٍ بِكَرٍ وَإِنْ رَدَّ عَمْرٍو إِقْرَارَ بَكْرٍ لَهُ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ اسْتَحْقَاقَ زَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو وَشَرَطَ الْمُتَوَلَّى أَنْ لَا يَظْفَرَ بِمَالِ الْغَرِيمِ وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا مُمْتَنِعًا أَيْضًا. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مُطَاطَلًا وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُعْلِمَ الْغَرِيمَ بِأَخْذِهِ حَتَّى لَا يَأْخُذَ ثَانِيًا وَإِنْ أَخَذَ كَانَ هُوَ الظَّالِمُ وَلَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُ غَرِيمِ الْغَرِيمِ.....

يُظْلِمُهُ كَمَا فِي سَمٍ وَسُلْطَانٍ اهـ. بُجَيْرِمِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ مِثْلُهُ) هَلِ الْمُرَادُ الْجِلْيَةُ فِي أَصْلِ الدِّينِيَّةِ لَا فِي الْجَنَسِ وَالصَّفَةِ أَوْ حَقِيقَةُ الْجِلْيَةِ بَعِيثٌ يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ لَوْ ظَفَرَ بِهِ مِنْ مَالٍ غَرِيمِ الْغَرِيمِ وَإِذَا قُلْنَا بِالثَّانِي فَهَلْ لَهُ أَخْذُ غَيْرِ الْجَنَسِ مِنْ مَالٍ غَرِيمِ الْغَرِيمِ؟ تَرَدَّدَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ رَشِيدِيٍّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ الْجِلْيَةَ فِي مُطْلَقِ الدِّينِيَّةِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِيهِ اهـ بُجَيْرِمِيٍّ وَسَيَاتِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ فِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ الْجَزْمَ بِذَلِكَ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَشَرَطَ الْمُتَوَلَّى الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ تَنْبِيهًُ لِلْمَسْأَلَةِ شُرُوطُ: الْأَوَّلُ: أَنْ لَا يَظْفَرَ بِمَالِ الْغَرِيمِ، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا أَيْضًا وَعَلَى الْإِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ، الثَّالِثُ: أَنْ يُعْلِمَ الْأَخْذَ الْغَرِيمَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ مَالٍ غَرِيمِهِ حَتَّى إِذَا طَالَبَهُ الْغَرِيمُ بَعْدَ كَانَ هُوَ الظَّالِمُ، الرَّابِعُ: أَنْ يُعْلِمَ غَرِيمَ الْغَرِيمِ، وَحِيلَتْهُ أَنْ يُعْلِمَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَإِذَا طَالَبَهُ أَتَكَرَّرَ قَوْلُهُ بِحَقِّ اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ الْإِنْفَ) هُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ وَإِنْ رَدَّ الْإِنْفَ إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ الْغَرِيمِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِقَوْلِهِ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ زَيْدٍ لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْمُبَالَغَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَغْمِيمِ الْحُكْمِ لِحَالَةِ إِقْرَارِهِ، فَكَلَامُ الْمُتَوَلَّى مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا كَلَّةً بِنَاءً عَلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ مِنْ قَوْلِهِ مُمْتَنِعًا بِغَيْرِ أَوْ، وَأَمَّا عَلَى ثُبُوتِ أَوْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ وَالْمُغْنِيِّ وَالتَّهَامِيَّةِ فَلَا مُخَالَفَةَ وَلِذَا قَالَ فِيهِ أَيْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ وَالْمُغْنِيِّ وَعَلَى الْإِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا اهـ. وَقَوْلُهُ وَعَلَى الْإِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِنْفَ يَعْنِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ الْمَرْدُودِ الْإِقْرَارَ مَعَ إِمْتِنَاعِهِ سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (فَلَزَيْدٌ أَخَذَ مَا لَهُ عَلَى عَمْرٍو مِنْ مَالٍ بِكَرٍ وَإِنْ رَدَّ عَمْرٍو إِقْرَارَ بَكْرٍ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُحَلِّيِّ وَلَا يَمْنَحُ مِنْ ذَلِكَ رَدَّ عَمْرٍو وَإِقْرَارُ بَكْرٍ لَهُ الْإِنْفَ بِزِيَادَةِ أَوْ دَاخِلَةٍ عَلَى إِقْرَارٍ وَلَعَلَّهَا لِلْحَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ الْإِنْفَ) هُوَ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ: وَإِنْ رَدَّ الْإِنْفَ. إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ الْغَرِيمِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِقَوْلِهِ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ الْإِنْفَ. إِنْ أَرَادَ جَاحِدًا حَقَّ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ فِي حَيْزِ الْمُبَالَغَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِتَغْمِيمِ الْحُكْمِ لِحَالَةِ إِقْرَارِهِ فَكَلَامُ الْمُتَوَلَّى مُقَابِلٌ لِمَا قَبْلَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا كَلَّةً بِنَاءً عَلَى مَا فِي هَذِهِ النُّسخَةِ مِنْ قَوْلِهِ جَاحِدًا مُمْتَنِعًا بِغَيْرِ أَوْ أَمَّا عَلَى ثُبُوتِ أَوْ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا فَلَا مُخَالَفَةَ وَلِهَذَا قَالَ: أَغْنِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَعَلَى الْإِمْتِنَاعِ يُحْمَلُ الْإِقْرَارُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَثْنِ أَيْ: بِقَوْلِهِ وَإِنْ رَدَّ أَيْ: الْغَرِيمُ إِقْرَارَهُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ الْأَخِيرِ أَيْ: قَوْلِهِ وَأَنْ يَكُونَ غَرِيمُ الْغَرِيمِ جَاحِدًا أَوْ مُمْتَنِعًا اهـ فَكَلَّاهُ حَمَلَ الْإِمْتِنَاعَ عَلَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْإِمْتِنَاعِ وَالْأَقَمَعَ إِقْرَارِهِ وَرَدَّ عَمْرٍو لَهُ لَا يَكُونُ مُمْتَنِعًا حَقِيقَةً إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْحَمَلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِقْرَارِ الْمَرْدُودِ الْإِقْرَارَ مَعَ إِمْتِنَاعِهِ وَهَذَا هُوَ الْمُتَجَنِّهِ بَلِ الْمُتَعَيَّنُ.

إِذْ لَا فَايْدَةَ فِيهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ خَشِيَ أَنَّ الْغَرِيمَ بِأَخْذٍ مِنْهُ ظُلْمًا لَزِمَهُ فِيمَا يَظْهَرُ إِعْلَامُهُ لِيُظْفَرَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ بِمَا بِأَخْذِهِ مِنْهُ ثَمَّ التَّضَرُّعُ بِذَلِكَ الْزُّرْمِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَهُوَ زِيَادَةُ إِبْضَاحٍ وَإِلَّا فَالتَّضَوُّيرُ الْمَذْكُورُ يُعْلَمُ مِنْهُ عِلْمُ الْغَرِيمَيْنِ أَمَّا عِلْمُ الْغَرِيمِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ وَإِنْ رَدَّ عَمْرُو إِقْرَارَ بَكْرِ لَهُ أَمَّا عِلْمُ غَرِيمِهِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ أَوْ جَحَدَ بَكْرٌ إِلَى آخِرِهِ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ الْغَرِيمُ قَدْ لَا يَعْلَمُ بِالْأَخْذِ

• فَوُدَّ: (لِيُظْفَرَ مِنْ مَالِ الْغَرِيمِ الْخُ) أَيِ وَلِيَمْتَنِعَ مِنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْامْتِنَاعِ سَمِ.  
 • فَوُدَّ: (بِلِلْكَ الْزُّرْمِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ لَزِمَهُ فِيمَا يَظْهَرُ إِعْلَامُهُ الْخُ رَشِيدِي، أَقُولُ: بَلْ فِي قَوْلِهِ وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُعْلَمَ الْغَرِيمُ. • فَوُدَّ: (وَالْأُفَالْتَضَوُّيرُ الْمَذْكُورُ يُعْلَمُ مِنْهُ الْخُ) أَقُولُ فِي عِلْمِهِ مِنْهُ بَحْثٌ ظَاهِرٌ سَمِ.  
 • فَوُدَّ: (جِلْمُ الْغَرِيمَيْنِ) أَيِ بِالْأَخْذِ سَمِ. • فَوُدَّ: (أَمَّا جِلْمُ الْغَرِيمِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ وَإِنْ رَدَّ عَمْرُو الْخُ) قُلْنَا: هَذَا مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَدِّ عَمْرُو إِقْرَارَ بَكْرِ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ بِأَخْذِ زَيْدٍ مِنْ مَالِ بَكْرِ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجِدَ إِقْرَارُ بَكْرِ لِعَمْرُو مَعَ رَدِّ عَمْرُو ذَلِكَ الْإِقْرَارَ وَلَا يَوْجِدُ عِلْمُ عَمْرُو بِذَلِكَ الْأَخْذِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ وَأَمَّا عِلْمُ غَرِيمِهِ فَمِنْ قَوْلِهِ الْخُ قُلْنَا هَذَا مَمْنُوعٌ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَحْدِ بَكْرِ اسْتِحْقَاقَ زَيْدٍ عِلْمُهُ بِالْأَخْذِ إِذْ قَدْ يَعْلَمُ دَعْوَى زَيْدٍ عَلَى عَمْرُو فَيَجْحَدُ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْئًا مَعَ جَهْلِهِ بِأَخْذِ زَيْدٍ مِنْ مَالِهِ سَمِ بِحَذْفٍ. • فَوُدَّ: (الْغَرِيمُ قَدْ لَا يَعْلَمُ الْخُ) الْأَخْصَرُ الْغَرِيمَانِ قَدْ لَا يَعْلَمَانِ فَيَأْخُذُ الْغَرِيمُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْأَخْذِ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ.

• فَوُدَّ: (إِذْ لَا فَايْدَةَ فِيهِ) قَدْ يُمْتَنَعُ ذَلِكَ بَلْ تَظْهَرُ الْفَايْدَةُ فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْغَرِيمَ لَيْسَ عِنْدَهُ تَقْوَى تَمْنَعُهُ الْأَخْذَ ثَانِيًا وَلَوْ أَعْلَمَ غَرِيمَ الْغَرِيمِ كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ فَهَذَا فَايْدَةُ إِعْلَامِهِ حِفْظُ مَالِهِ وَعَدَمُ دَفْعِهِ ثَانِيًا. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمَنْ ثَمَّ الْخُ وَقَدْ ظَهَرَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فَايْدَةُ أُخْرَى غَيْرَ الَّتِي أَبْدَاهَا وَهِيَ امْتِنَاعُهُ مِنَ الدَّفْعِ وَالَّتِي أَبْدَاهَا ظَفَرُهُ إِذَا وَقَعَ. • فَوُدَّ: (وَالْأُفَالْتَضَوُّيرُ الْمَذْكُورُ يُعْلَمُ مِنْهُ جِلْمُ الْغَرِيمَيْنِ) أَيِ: بِالْأَخْذِ مِنْهُ أَقُولُ فِي عِلْمِهِ مِنْهُ بَحْثٌ ظَاهِرٌ. • فَوُدَّ: (أَمَّا جِلْمُ الْغَرِيمِ فَمِنْ قَوْلِهِمْ وَإِنْ رَدَّ عَمْرُو إِقْرَارَ بَكْرِ لَهُ) قُلْنَا هَذَا مَمْنُوعٌ، أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ رَدِّ عَمْرُو إِقْرَارَ بَكْرِ لَهُ أَنْ يَعْلَمَ بِأَخْذِ زَيْدٍ مِنْ مَالِ بَكْرِ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَوْجِدَ إِقْرَارُ بَكْرِ لِعَمْرُو مَعَ رَدِّ عَمْرُو ذَلِكَ الْإِقْرَارَ وَلَا يَوْجِدُ عِلْمُ عَمْرُو بِذَلِكَ الْأَخْذِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ قَوْلُهُ وَإِنْ رَدَّ لِلْمُبَالِغَةِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَهِيَ تَقْتَضِي تَعْمِيمِ الْمَسْأَلَةِ لِحَالَةِ عَدَمِ الرَّدِّ أَيْضًا الصَّادِقِ بِعَدَمِ إِقْرَارِهِ لَهُ فَعَلَى تَسْلِيمِ مَا قَالَهُ يُحْتَاجُ لِذِكْرِ الزُّرْمِ بِاعْتِبَارِ حَالَةِ عَدَمِ الرَّدِّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ وَارٌ وَأَنْ لِلْحَالِ دُونَ الْمَطْلَبِ فَتَقْيِيدُ الْمَسْأَلَةِ بِحَالَةِ الرَّدِّ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ حَيْثُ يَزِيدُ الْأَوَّلُ وَأَنْ حُكْمَهَا لَا يَقْتَضِي بِذَلِكَ إِظْهَارَ جَوَازِ الْأَخْذِ مُطْلَقًا غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِعْلَامُ وَقَوْلُهُ: وَأَمَّا عِلْمُ غَرِيمِهِ فَمِنْ قَوْلِهِ الْخُ قُلْنَا مَمْنُوعٌ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَحْدِ بَكْرِ اسْتِحْقَاقَ زَيْدٍ عِلْمُهُ بِالْأَخْذِ إِذْ قَدْ يَعْلَمُ دَعْوَى زَيْدٍ عَلَى عَمْرُو فَيَجْحَدُ أَنْ لَهُ عَلَيْهِ شَيْئًا مَعَ جَهْلِهِ بِأَخْذِ زَيْدٍ مِنْ مَالِهِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّهُ قَوْلُهُ أَوْ جَحَدَ الْخُ فِي حَيِّزِ الْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى رَدِّ قَيْفِيدِ التَّعْمِيمِ لِحَالَةِ عَدَمِ الْجَحْدِ أَيْضًا الْخُ. مَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ فَلْيَبْتَأْئِلْ سَمِ.

فَيَأْخُذُ مِنْ مَالِ غَرِيمِهِ فَيُؤَدِّي إِلَى الْأَخْذِ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَغَرِيمُهُ قَدْ لَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَيَأْخُذُ مِنْهُ الْغَرِيمُ فَيُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ بِالْعِلْمِ فَلَا يُؤَدُّ ذَلِكَ.  
 (فَرَعَ) لَهُ اسْتِيفَاءُ ذَنْبٍ لَهُ عَلَى آخَرَ جَاجِدٍ لَهُ بِشُهُودِ ذَنْبٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ قَضَى مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِمْ وَلَهُ جَحْدٌ مَنْ جَحَدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى الْجَاجِدِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ فَيَحْصُلُ التَّقَاصُ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَهُ لِلضَّرُورَةِ فَإِنْ كَانَ لَهُ دُونَ مَا لِلآخِرِ عَلَيْهِ جَحْدٌ مِنْ حَقِّهِ بِقَدْرِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ لَوْ مَاتَ مَدِينٌ فَأَخَذَ غَرِيمُهُ ذَنْبَهُ مِنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ ظُلْمًا فَلِلْمَأْخُودِ مِنْهُ الرُّجُوعُ عَلَى تَرْكِهِ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّ لَهُ مَالًا عَلَى الظَّالِمِ وَلِلظَّالِمِ ذَنْبٌ فِي التَّرَكِّهِ فَيَأْخُذُ مِنْهَا مَا لَهُ عَلَى الظَّالِمِ كَمَنْ ظَفِرَ بِغَيْرِ جَنْسٍ حَقَّهُ مِنْ مَالِ مَدِينَةٍ أَوْ فِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَقَلُّهُ مِنْ حَيْثُ التَّشْبِيهِ الْمَذْكُورُ فَلَوْ قَالَ كَمَنْ ظَفِرَ بِمَالِ غَرِيمٍ غَرِيمُهُ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُدَّعِيَّ) وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا مَعْصُومًا مُكَلَّفًا أَوْ سَكْرَانًا وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ فَيَقُولُ وَوَلَّتِي بِسَتْحَقِّ تَسَلَّمَهُ (مَنْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ الظَّاهِرَ) وَهُوَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ (وَالْمُدَّعِي عَلَيْهِ).....

• قُود: (فَرَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَنْوَارِ فِي الْمُنْعِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. • قُود: (قَضَى) أَيِ آدَى.  
 • قُود: (وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ شُرُوطَهُ) عِبَارَةُ الْأَسْتَى وَالْمُنْعِي وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجَنْسُ وَلَمْ يَكُنْ مِنَ التَّقْدِيرِ أَه.  
 • قُود: (مِنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. • قُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَخ) وَلَكِ أَنْ تَقُولَ لَعَلَّ وَجْهَ التَّنَظُّرِ إِبْطَالُ الْحُكْمِ وَعَدَمُ تَقْيِيدِهِ بِتَوْفُرِ شُرُوطِ الظَّفَرِ، وَأَمَّا مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمَكَّنَ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ لَا شُبْهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِيهِ أَنَّهُمْ أَطْلَقُوا الرُّجُوعَ عَلَى التَّرَكِّهِ وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ مِنْ غَيْرِ جَنْسٍ الْمَأْخُودِ مِنْهُ أَيِ فَيَجُوزُ الْأَخْذُ كَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ مَفْرُوضَةً فِي مَالِ الْغَرِيمِ بَلْ لَوْ عَبَّرَ بِمَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ كَانَ مَحَلُّ التَّنَظُّرِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَهُ مِنْ أَفْرَادِ مَسْأَلَةِ الظَّالِمِ بِمَالِ غَرِيمٍ الْغَرِيمِ فَكَيْفَ يَحْسَنُ تَشْبِيهًا بِهَا؟ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. سَيَدُ عَمَرَ. • قُود: (فَلَوْ قَالَ إِلَخ) أَيِ الْقَفَالِ.  
 • قُود: (وَالْمُدَّعِي إِلَخ) أَيِ اضْطِلَاحًا وَأَمَّا لَعْنَةُ فَهُوَ مَنْ ادَّعَى لِنَفْسِهِ شَيْئًا سَوَاءً كَانَ فِي يَدِهِ أَمْ لَا أَه مُنْعِي. • قُود: (وَشَرْطُهُ) إِلَى وَاسْتَشْكِلَ فِي النِّهَايَةِ. • قُود: (أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا) لَعَلَّهُ يَخْرُجُ بِهِ مَا إِذَا قَالَ جَمَاعَةٌ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مَثَلًا: نَدَّعِي عَلَى هَذَا أَنَّهُ ضَرَبَ أَحَدَنَا أَوْ قَذَفَهُ مَثَلًا، وَقَوْلُهُ مَعْصُومًا الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرُجُ بِهِ غَيْرُ الْمَعْصُومِ عَلَى الْإِبْطَالِ أَيِ لَيْسَ لَهُ جِهَةٌ عِصْمَةٌ أَصْلًا وَهُوَ الْحَرْبِيُّ لَا غَيْرَ، كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ حَوَاشِي ابْنِ قَاسِمٍ أَيِ بِخِلَافِ مَنْ لَهُ عِصْمَةٌ وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمِثْلِهِ كَالْمُرْتَدِّ وَالزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَتَارِكِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ خَرَجَ بِهِ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ فَيَقَالُ عَلَيْهِ أَيِ فَرَّقَ بَيْنَ الْمُرْتَدِّ وَنَحْوِ الزَّانِي الْمُخَصَّنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْعِصْمَةِ وَعَدِيدِهَا رَشِيدِي. • قُود: (مَعْصُومًا) قَدْ تَسَمَّعَ دَعْوَى الْحَرْبِيِّ سَم. • قُود: (أَوْ سَكْرَانًا) أَيِ مُتَعَدِّيًا. • قُود: (وَإِنْ حُجِرَ عَلَيْهِ إِلَخ) غَايَةٌ. • قُود: (وَهُوَ بَرَاءَةُ الذَّمِّ) فِي هَذَا قُصُورٌ إِذْ هُوَ خَاصٌّ بِالْأَمْوَالِ فَلَا يَتَأْتِي فِي دَعْوَى مِثْلِ النِّكَاحِ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي.

• قُود: (وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا مَعْصُومًا) قَدْ تَسَمَّعَ دَعْوَى الْحَرْبِيِّ.

وشرطه ما ذكر (من يوافقه) أي: الظاهر واستشكل بأن الوديع إذا ادعى الرد أو التالف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله ورُدُّ بآته يدعي أمرًا ظاهرًا هو بقاءه على الأمانة ويزد ما في الروضة وغيرها أن الأمانة الذين يصدقون في الرد يمينهم مدعون؛ لأنهم يدعون الرد مثلاً وهو خلاف الظاهر لكن اكتفي منهم باليمين؛ لأنهم أثبتوا أيديهم لفرض المالك وقدم في دعوى الدم والقسامة شرط المدعي والمدعى عليه في ضمن شروط الدعوى ولا يختلف الأظهر ومقابلته في أغلب المسائل وقد يختلفان كما في قوله: (فلذا أسلم زوجان قبل وطء فقال) الزوج (أسلمنا معاً فالتكاح باقٍ وقالت) الزوجة بل أسلمنا (مترجماً) فلا نكاح (فهو مدع) لأن

• قوله: (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف مع قوله في باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له: والقياس سماعها على ميت وصغير، ثم قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم سم عبارة الرشيدي قوله ما ذكر أي الذي من جملة التكليف، ولعل مراده المدعى عليه الذي تجري فيه جميع الأحكام التي من جملة الجواب والحلف، والافتحوا الصبي يدعى عليه لكن لإقامة البينة كما مر. • قوله: (مع أن القول قوله) أي مع أنه مدعى عليه سم ورُدُّ بآته يدعي أمرًا ظاهرًا أي فقوله: يوافق الظاهر فهو مدعى عليه فلذا يصدق سم. • قوله: (ويزد ما في الروضة وغيرها إلخ) أي فقد صرحوا بأنه مدع لا مدعى عليه كما زعمه هذا الراد سم. • قوله: (لأنهم أثبتوا أيديهم لفرض المالك) أي وقد اتفقوا فلا يحسن تكليفه بينة الرد نهاية ومغني. • قوله: (وقدم إلخ) عبارة المغني وقد تقدم في كتاب دعوى الدم والقسامة أن لصحة الدعوى بينة شروط ذكر المصنف بعضها وذكرت باقيها في الشرح اهـ. • قوله: (ولا يختلف الأظهر إلخ) عبارة المغني والنهاية، والثاني: أن المدعى من لو سكت خلتي ولم يطالب بشيء والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فإذا ادعى زيد ديتا في ذمة عمرو فأنكر زيد يخالف، قوله: الظاهر من براءة عمرو ولو سكت ترك، وعمرو يوافق، قوله الظاهر ولو سكت لم يترك فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف وجهها غالباً، قد يختلف إلخ.

• قوله (سني): (فهو مدع) أي على الأظهر وأما على الثاني فهي مدعية وهو مدعى عليه لأنها لو سكتت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ النكاح مغني ونهاية.

• قوله: (وشرطه ما ذكر) انظره بالنسبة لاشتراط التكليف مع قوله في أول باب القضاء على الغائب في الاحتجاج له والقياس سماعها على ميت وصغير ثم قول المتن ويجريان في دعوى على صبي ومجنون وما ذكره الشارح في شرح ذلك ثم. • قوله: (يخالف قوله الظاهر) أي: مع أنه مدعى عليه. • قوله: (ورُدُّ بآته يدعي إلخ) أي: فقوله: يوافق الظاهر. • قوله: (أيضاً ورُدُّ بآته يدعي أمرًا ظاهرًا) أي: فهو مدعى عليه فلذا يصدق. • قوله: (ويزد ما في الروضة وغيرها إلخ) أي: فقد صرح بأنه مدع لا مدعى عليه كما زعمه هذا الرد.

إسلامهما معًا خلاف الظاهر وهي مدعى عليها لموافقتهما الظاهر فتحليف هي ويرتفع النكاح وفي عكس ذلك لا نكاح أيضًا ويصدق في سقوط المهر بيمينه (و) من (ادعى نقداً) خالصاً أو مغشوشاً أو ديتاً مثلياً أو متقومًا (اشترط) فيه لصحة الدعوى وإن كان التقد غالباً تقيد البلد (بيان جنس ونوع وقدر وصحة) هي بمعنى أو (تكسير) وغيرها من سائر الصفات (إن اختلفت

فرد: (فتحليف هي إلخ) أي على الأول وأما على الثاني فتحليف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشرِك وهو المعتقد لاغتضاده بقوة جانب الزوج بكون الأصل بقاء العضة نهايةً ومغني وأقرهما سموع ش. فرد: (وفي عكس ذلك إلخ) وإن قال لها: أسلمت قبلي فلا نكاح بيننا ولا مهر لك وقالت: بل أسلمنا معاً صدق في الفرقة بلا يمين وفي المهر بيمينه على الأظهر؛ لأن الظاهر معه، وصدق بيمينها على الثاني لأنها لا تترك بالسكوت؛ لأن الزوج يزعم سقوط المهر فإذا سكنت ولا يتيه جعلت ناكلة وحلف هو وسقط المهر نهايةً ومغني. فرد: (ويصدق في سقوط المهر بيمينه) أي وفي الفرقة بلا يمين كما مرّ أيضًا عن النهاية والمغني. فرد: (ومن ادعى) كذا في أصله ثم أصلح بمعنى سيّد عمر. فرد: (أو ديتاً) أعم من أن يكون نقداً أو لا، وبعضهم خص التقيد بغير الدين أخذاً من المقابلة بجبرمي أقول في الأول عطف العام على الخاص بغير الواو، وفي الثاني عدم تمام المقابلة بين التقيد والعين، وأما الظاهر ما صنعه المغني وفاقاً للسنن فقدّر ديتاً قبل نقداً وقال مازحاً: متى ادعى شخص ديتاً نقداً أو غيره مثلياً أو متقومًا اه. فرد: (فيه لصحة الدعوى) إلى قول المتن وقيل في النهاية: إلا قوله يغني إلى المتن، وقوله مرّ إلى أما إذا وقوله ويأتي إلى المتن وما أتبه عليه.

فرد (سلي): (بيان جنس إلخ) عبارة المغني مازجاً بيان جنس له كذهب أو فضة، ونوع له كخالص أو مغشوش، وقدر كجائفة، وصفة مختلف بها الغرض ويشترط في التقيد أيضًا شيان صحة إلخ. فرد (سلي): (ونوع) إن أريد به ما يميّز عن بقية أفراد الجنس بذاتي كما هو مضطّح أهل الميزان كأن ذكر الجنس مستندركاً وإن أريد ما يميّز عنها بقرضي كما هو استعمال اللغة، ويشير به تمثيلهم له بخالص أو مغشوش أو بسابوري أو ظاهري كان بمعنى الصفة فلا حاجة إلى الجمع بينهما قلعل من اقتصر على أحدهما من الأئمة تنبّه لذلك ولم يتنبّه له المعتز على وقوع الجمع بينهما في كلام آخرين منهم، فليأمل وليحذر اه. سيّد عمر. فرد: (وهي) أي واو وتكسر ع ش. فرد: (وغيرهما) أي غير الصحة والتكسر.

فرد: (فتحليف هي ويرتفع النكاح) هذا على الأول وعلى الثاني يحلف الزوج ويستمر النكاح ورجحه المصنف في الروضة في نكاح المشرِك وهو المعتقد لاغتضاده بقوة جانب الزوج بكون الأصل بقاء العضة ش م ر. فرد: (ويصدق في سقوط المهر بيمينه) وفي الفرقة بلا يمين قاله في شرح الروض. فرد: كالف دزهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية ليس في هذا المثال تعرض للصحة أو للتكسر وعبارة شرح الروض كجائفة دزهم فضة ظاهرة صحيح أو مكسرة.

بهما) يعني بكل واحد من المتقابلين ومقابليه (قيمة) كالف يزهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية أطالينه بها؛ لأن شرط الدعوى أن تكون معلومة كما مر وما عليم وزنه كالدينار ولا يُشترط التعرض لوزنه ولا يُشترط ذكر القيمة في المغشوش بناءً على الأصح أنه مثلي فقول البلقيني يجب فيه مطلقاً ممنوع ومر في أول البيع بسط فراجعه أما إذا لم يختلف بهما قيمة فلا يجب ذكرها إلا في دين السلم.

(تنبيه) لا تُسمع دعوى دائن مفلس ثبت فلسه أنه وجد مالا حتى يُبين سببه كإرث واكتساب وقدره ومن له غريم غائب لا بُد أن يقول لي غريم غائب الغيبة الشرعية ولي يثبت تشهد بذلك ويأتي أن الدعوى إنما تُسمع غائبا على من لو أقر بالمُدعى به قبل (أو) ادعى (عينا) حاضرة بالبلد يُمكن إحضارها بمجلس الحكم أما غيرها فقد مر قبيل القسمة بما فيه (تنقيب)

• قول (سني): (بهما) يعني بالصحة والتكسر رشيد في قول الشارح يعني بكل إلخ نظرا لما زاده من قوله وغيرهما إلخ. • قول: (كالف يزهم فضة خالصة أو مغشوشة أشرفية) ليس في هذا الحال تعرض للصحة أو للتكسر، وعبارة شرح الرزوي أي والمُعني كناية يزهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة سم، والظاهرة نسبة للسلطان الظاهر وأشرفية نسبة للسلطان اشرف. • قول: (كما مر) أي في دعوى الدم والقسامة. • قول: (وما عليم وزنه) إلى التنبيه في المعني إلا قوله فقول البلقيني إلى أنا إذا إلخ. • قول: (كالدينار إلخ) عبارة المعني والاسنى نعم مطلق الدينار يتصرف إلى الدينار الشرعي كما صرح به في أصل الزوضة ولا يحتاج إلى بيان وزنه وفي معناه مطلق الذهم اه. • قول: (ولا يُشترط ذكر القيمة في المغشوش بناءً على الأصح إلخ) استشكله سم بما نصه قوله بناءً على الأصح أنه مثلي فضيته اختيار ذكر القيمة في الدين المتقوم، لكن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقدا أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر في القيمة انتهى. ولم يتعرض لاختيار ذكر القيمة اه. أي فكان حقه أن يُحرر ويكتب في شرح: فإن تلفت وهي متقومة وجب إلخ. كما في الاسنى والمعني. • قول: (مطلقاً) أي مثلياً كان أو متقوماً. • قول: (ومر فيه) أي في المغشوش. • قول: (ذكرها) أي الصفة وكان الأولى إما تنبيه الضمير هنا كما في المعني وإما إفراده في بهما كما في النهاية.

• قول: (دائن مفلس) بالإضافة. • قول: (أنه وجد) أي المفلس. • قول: (لا بُد أن يقول) أي في سماع دعواه على غريمه الغائب ش. • قول: (فقد مر قبيل القسمة إلخ) عبارته كالتأية هناك في فصل ادعى عينا غايةً عن البلد إلخ مازجا، نفسها ويبالغ وجوبا المدعي في الوصف للمثلي ويذكر القيمة في المتقوم وجوبا أيضاً، أما ذكر قيمة المثلي والمبالغة في وصف المتقوم فمندوبان كما جرى عليه هنا،

• قول: (بناءً على الأصح أنه مثلي) فضيته اختيار ذكر القيمة في الدين المتقوم كن عبر في المنهج وشرحه بقوله ومتى ادعى نقداً أو ديناً مثلياً أو متقوماً وجب ذكر جنس ونوع وقدر وصفة تؤثر في القيمة اه ولم يتعرض لاختيار ذكر القيمة.



بالصفات مثلية أو متقومة (كحيوان) وجوب (وصفها) وجوبا (بصفة السلم)؛ لأنه لا تتميز التميز الكامل إلا بذلك (وقيل يجب معها ذكر القيمة احتياطاً وقضيته أنه لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط لكن ناقضه في القضاء على الغائب فنقلنا عن الأصحاب وجوبها في المتقوم دون المثلي ومروا فيه فإن لم ينضبط بالصفات كجوهرية أو باقوتية أو جواهر أو يواقيت وجب ذكر القيمة قال الماوردى مع جنس ونوع ولون اختلف ولا تستع بأن له في ذمته نحو باقوتية؛ لأنه لا يثبت فيها نعم، إن ذكر السبب كأسلمت له ديناراً في باقوتية أو أطالته به لفساد السلم أو ادعى إتلافاً أو خيلولة وطلب القيمة وقدرها شيمت واعترض الزركشي

وقولهما في الدعوى يجب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة محمول على عين حاضرة بالبلد يمكن إخصارها مجلس الحكم اهـ. فود: (بالصفات) إلى قوله لأنها لا تتميز في المعنى.

فود (س): (وصفها بصفة السلم) أي وإن لم يذكر مع الصفة القيمة في الأصح معني.

فود: (وجوباً) في المثلي ونذباً في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه، كذا في النهاية هنا وهو مخالف لما أفاده المتن والروض والمنهج وأقره الشارح والمعنى ولكلاهما في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد كما مر آنفاً، ولذا كتب عليها الرشيدي ما نصه: قوله مع وجوب ذكر القيمة فيه لا يخفى أن هذا في الحقيقة تضعيف لإطلاق المتن عدم وجوب ذكر القيمة فلا تستجيم مع قوله وقيل يجب معها ذكر القيمة فكان الأضوب خلاف هذا الصنيع على أنه ناقض ما قدمه في باب القضاء على الغائب بالنسبة للعين الحاضرة، وظاهر أن المعول عليه ما هنا لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه، وهو هناك تابع لابن حجر وأيضاً فقد جزم به هنا جزم المذهب بخلافه ثم وأيضاً فمن المرجحات تأخير أحد القولين اهـ. فود: (وقضيته) أي تميزه بقليل وقوله أنها أي القيمة وذكرها. فود: (لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة، والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم م ر اهـ. سم ومروا أيضاً أنه مخالف للمتن والروض والمنهج والشارح والمعنى. فود: (ومروا إلخ) أي في فصل ادعى عينا غائبة عن البلد وقوله ما فيه حكايته آتياً. فود: (فإن لم تنضبط) إلى قوله قال الماوردى في النهاية والمعنى. فود: (وجب ذكر القيمة) فيقول جزمه قيمته كذا ويقوم بفضة سيف محلى بذهب كعكسه وبأحدهما إن حلي بهما نهاية وروض ومعنى. فود: (نحو باقوتية) أي مما لا ينضبط بصفات السلم. فود: (وقلرها) أي بين قدر القيمة.

فود: (وصفها بصفة السلم) وجوباً في المثلي ونذباً في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تأتي التميز الكامل بدونها م ر. فود: (وقضيته أنها لا تجب في متقوم ولا مثلي منضبط إلخ) المثلي يجب فيه ذكر صفات السلم ويستحب ذكر القيمة، والمتقوم يجب فيه ذكر القيمة ويستحب ذكر صفات السلم م ر.

وغيره زيادته على أصله معها بأن الثاني يكتفي بها وحدها كما بيّنه الزافمي ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة كفى ذكرها وحدها على الأوجه؛ لأنها الواجبة الآن ولا بُدُّ أن يُصرّح في مذبوحه وحاميل بأن قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا ومَرَّ في القضاء على الغائب ما يجب في ذكر المقار والدعوى في مؤجّر على المستأجر وإن كان لا يخاصم؛ لأنه بيده الآن دون مؤجّره. (فإن قلقت) المني (وهي فتقومة) بكسر الواو (وجب ذكر القيمة) مع الجنس كما بحثه جمع كمبد قيمته كذا بل قال البلقيني مع ذكر صفات السلم وبسطه ليكن المعتمد الأول؛ لأنها الواجبة حينئذ بخلاف المثلية لا بُدُّ من ذكر صفاتها ليجب مثلها وقضية ذلك.....

فرد: (زيادته) أي المصنّف على أصله أي المحرّر معها أي هذه اللفظة بأن الثاني أي المذكور بقول المني وقيل إلخ يكتفى بها إلخ أي بالقيمة ولا يوجب ذكر صفة السلم. فرد: (ولو وجبت قيمة المفسوب إلخ) عبارة المغني والنهاية استثنى البلقيني ما لو غصب غيره منه عينا في بلد ثم لقّيه في آخر، وهي باقية ولكن لتقليلها مؤنة فإنه يجب ذكر قيمتها؛ لأنها المستحقة في هذه الحالة فإذا رد العين رد القيمة اه. أي لأن أخذها كان للحيلولة ع ش. فرد: (ولا بُدُّ أن يُصرّح) إلى قوله قال الغزي في النهاية: إلا قوله كما بحثه جمع، وقوله قال البلقيني إلى وقد نسمع، وقوله: وعليه يُحمل إلى بل قد لا تنصّر. فرد: (بأن قيمتها مذبوحه أو حاملاً كذا) أي ويصدق في ذلك ولو فاسقاً حيث ذكر قدر الإيقاع ع ش ولعل ذلك التصديق بالنسبة لصحة الدعوى لا للتفريم أيضاً فليراجع. فرد: (ما يجب في ذكر المقار) عبارة المغني ويبيّن في دعوى المقار الناحية والبلدة والمحلة والسكة والحدود، وأنه في يمنة داخل السكة أو يسريته أو صدرها، ذكره البلقيني ولا حاجة لذكر القيمة كما عليم بما مرّ اه.

فرد: (والدعوى) أي من ثالث ع ش. فرد: (على المستأجر إلخ) انظره مع ما يأتي من أن المدعى عليه إذا أقرّ لمن تمكن مخاصمته انصرفت عنه الخصومة، ولعل هذا مقيد لذلك فيكون محل ذلك فيما إذا لم يكن لمن العين في يده حق لازم فيها بخلاف نحو الأجير، ولعل وجهه أنه لو جعلنا الدعوى على المؤجّر لم يمكنه استخلاص العين من المستأجر لأنه يقول له: إن كنت مالِكاً فقد أجرنتني، وليس لك أخذ العين حتى يتقضى أمّد الإجارة وإن كنت غير مالِك لها فلا سلطة لك عليها وحينئذ فيكون مثله نحو المرتهن فليراجع رشيد.

فرد: (بكسر الواو) إلى قوله قال الغزي في المغني إلا قوله كما بحثه جمع، وقوله قال البلقيني إلى؛ لأنها الواجبة، وقوله إن لم ينحصر إلى بل قد لا تنصّر. فرد: (كما بحثه جمع) جزم بذلك النهاية والمغني. فرد: (وقضية ذلك) أي التلليل المذكور.

فرد: (ولو وجبت قيمة المفسوب للحيلولة إلخ) ولو غصب من غيره عينا في بلد ثم لقّيه في آخر وهي باقية ولتقليلها مؤنة قال البلقيني: ذكر قيمتها وإن لم تلتف؛ لأنها المستحقة في هذه الحالة فإذا رد العين رد القيمة كما لو دفع القيمة ع م ر. فرد: (مع الجنس) كتب عليه م ر.

الاكتفاء في المتقومة القائمة بذكر القيمة وحدها وقد تُسَمَّع الدعوى بالمجهول في صورة كثيرة كوصية وإقرار؛ لأن المقصود ثبوت الأصل لا غير ودية وغرة لانضباطهما شرعاً وممراً أو مجرى ماء بملك الغير بل يكفي مجرد تخديده إن لم ينحصر حقه في جهة منه وعليه يُحْمَلُ إطلاق الهزوي عدم وجوب تخديده أي: ذكر قدره وإلا وجب بيان قدره وعليه حُجِّلَ إطلاق غيره وجوب بيانه بل قد لا تَنْصَوِّرُ إلا مجهولة وذلك فيما يتوقَّفُ تعيينه على القاضي كقرض مهر ومثمة وحكومة ورَضِخ قال الغزِّي ومن تبعه ودعوى زوجة أو قريب التَّفَقُّه زُذَّ بأن واجب الزوجة مُقَدَّرٌ لا اجتهاد فيه ونفقة القريب للمستقبل لا تُسَمَّع الدعوى بها وللماضي ساقطة وبعد فرض القاضي معلومة ويُجَابُ بأن نفقة الزوجة يتوقَّفُ تقديرها على الظَّهْر في إعمار الزوج وغيره وذلك خاص بالقاضي فُسِحَتْ على أن منها نحو الأدم وهو غير مُقَدَّرٍ لِنَاطِئِهِ بِالْعَادَةِ وَنَظَرِ الْقَاضِي وما ذكر في القريب يُنْصَوِّرُ بِمُطَالَبَتِهِ بنفقته الآن فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ بَأَنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ إِتْقَانِي الآن مع احتياجي له وَيُشْتَرَطُ لِلدَّعْوَى أَيْضاً كَوْنُهَا مُلْزِمَةً كَمَا عَلِمَ.....

• فَوُدَّ: (الاحتفاء في المتقومة القائمة بذكر القيمة وحدها) أي فلا يحتاج لِذِكْرِ شَيْءٍ مِمَّا مِنَ الصِّفَاتِ لَكِنْ يَجِبُ ذِكْرُ الْجِنْسِ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وإقرار) أي وَلَوْ بِنِكَاحٍ كَالْإِقْرَارِ بِهِ مُعْنَى وَأَسْتَى. • فَوُدَّ: (مجرد تخديده) أي تخديده بملك الغير رَشِيدِيٍّ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (إن لم ينحصر حقه في جهة إلخ) أي بأن كان يَسْتَحِقُّ الْمُرُورَ فِي الْأَرْضِ مِنْ سَائِرِ أَجْزَائِهَا كَذَا عَبَّرَ الْغَزَّيُّ وَفِي نُسْخَةٍ مِنْهُ بَدَّلَ أَجْزَائِهَا جَوَانِبَهَا سَم. • فَوُدَّ: (وعليه يُحْمَلُ إلخ) عَبَّرَ هُنَا بِالْمُضَارِعِ وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي: (وعليه حَمَلَ إلخ) بِالْمَاضِي مَعَ أَنَّ الْحَمْلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْغَزَّيِّ سَم. • فَوُدَّ: (وإلا) أي بأن كان حقه مُنْهَصِرًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ قَدَرٌ مَعْلُومٌ كَذَا عَبَّرَ الْغَزَّيِّ سَم. • فَوُدَّ: (كقرض مهر) أي لِلْمَقْضُوزَةِ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (ومثمة إلخ) أي وَحْطَ الْكِتَابَةِ وَالْإِبْرَاءَ مِنَ الْمَجْهُولِ فِي إِبِلِ الدِّيَةِ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ صِحَّةِ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ فِيهَا، وَتَصِحُّ الشَّهَادَةُ بِهَذِهِ الْمُسْتَنْبَاتِ لِتَرْتِيبِهَا عَلَيْهَا.

(فَرَعَ): لَوْ أَخْصَرَ رَقْعَةً فِيهَا دَعْوَاهُ ثُمَّ ادَّعَى مَا فِي الْوَرَقَةِ وَهُوَ مُوصُوفٌ بِمَا مَرَّ هَلْ يَكْتَفَى بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ وَجِهَانِ أَوْ جَهْمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ الْأَوَّلُ إِذَا قَرَأَ الْقَاضِي أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ مُعْنَى وَرُوضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَتَقَدَّمَ لِلشَّارِحِ فِي بَابِ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ مِثْلُهُ بِيَزَادَةِ اشْتِرَاطِ مَعْرِفَةِ الْخَصْمِ مَا فِيهَا كَالْقَاضِي. • فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَزِيدُ الْمُشْتَرِي) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمُنَى فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَاغْتَمَدَ الْيَلْفِينِي) إِلَى (وَأَخَذَ الْغَزَّيِّ). • فَوُدَّ: (وَيُشْتَرَطُ لِلدَّعْوَى أَيْضاً إلخ) أي إِذَا كَانَ الْغَرْضُ مِنْهَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ فَلَوْ قَصَدَ

• فَوُدَّ: (إن لم ينحصر حقه في جهة) بأن كان يَسْتَحِقُّ الْمُرُورَ فِي الْأَرْضِ مِنْ سَائِرِ أَجْزَائِهَا كَذَا عَبَّرَ الْغَزَّيِّ وَفِي نُسْخَةٍ مِنْهُ بَدَّلَ أَجْزَائِهَا جَوَانِبَهَا سَم. • فَوُدَّ: (وعليه يُحْمَلُ) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (وعليه حُجِّلَ) عَبَّرَ هُنَا بِالْمُضَارِعِ وَفِي الْآتِي بِالْمَاضِي مَعَ أَنَّ الْحَمْلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْغَزَّيِّ. • فَوُدَّ: (وإلا) بأن اِنْخَصَرَ. • فَوُدَّ: (وإلا) أي: بأن كان حقه مُنْهَصِرًا فِي جِهَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَهُوَ قَدَرٌ مَعْلُومٌ كَذَا عَبَّرَ الْغَزَّيِّ.

مِمَّا مَرَّ بِأَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى بِهِ لَازِمًا فَلَا تُسْمَعُ بِذَيْنِ حَتَّى يَقُولَ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ وَلَا يَنْحَوِي  
بِيعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إقْرَارٍ حَتَّى يَقُولَ وَقَبَضْتُهُ بِإِذْنِ الْوَاجِبِ أَوْ أَقْبَضَنِيهِ وَيَلْزِمُ الْبَائِعُ أَوْ الْمُقْرِ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ  
وَيَزِيدُ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ وَهَذَا أَوْ وَالشَّمَنُ مُؤَجَّلٌ وَلَا يَرْهَنُ بِأَنْ قَالَ هَذَا مَلِكِي  
رَهْنَتُهُ مِنْهُ بِكَذَا إِلَّا إِنْ قَالَ وَأَحْضَرْتُهُ فَيَلْزِمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ إِذَا قَبَضَهُ وَعَاطَمْتُ الْبُلْقَيْنِي فِي فَتَاوَاهُ  
وغيرها أَنَّ دَعْوَى الْمُزْتَهِنِ الرَّهْنِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا إِنْ ادَّعَى الْقَبْضَ الْمَعْتَبَرَ قَالَ وَذَكَرَ التَّوَوُّيُّ فِي  
التَّحَالُفِ فِي الْقِرَاضِ وَالْجَعَالَةِ مَا يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ وَالْمَعْتَمَدُ مَا ذَكَرَهُ هُنَا اهـ. وَأَخَذَ  
الْفَرْزِيُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُؤَجَّرِ عَلَى الْمُسْتَاجِرِ بِالْعَيْنِ قَبْلَ مُضِيِّ الْمُدَّةِ؛ لَأَنَّهُ لَا  
يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ وَيَلْزِمُهُ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ وَرُدَّ بِأَنَّهُ قَدْ يُرِيدُ التَّصَرُّفَ فِي الرَّقَبَةِ فَيَمْنَعُهُ الْمُسْتَاجِرُ  
بِدَعْوَى الْمَلِكِ فَيُتَّجَحُّ صَحَّةُ دَعْوَاهُ وَأَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ بَيْعِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ وَيُقِيمُ بَيْنَهُ بِذَلِكَ.....

بِالدَّعْوَى دَفَعَ الْمُنَازَعَةَ لَا تَحْصِيلَ الْحَقِّ فَقَالَ: هَذِهِ الدَّارُ لِي وَهُوَ يَمْنَعُنِيهَا سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ  
هِيَ فِي يَدِهِ لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُنَازِعَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي يَدِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ فِي  
بَابِ دَعْوَى الدَّمِ وَالْقَسَامَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ الْخُ) جِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ  
الْأَدَاءِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ قَدْ يَزْجِعُ الْوَاجِبُ وَيَفْسُخُ الْبَائِعُ، وَيَكُونُ الذِّينُ مُؤَجَّلًا أَوْ مَنْ عَلَيْهِ مُفْلِسًا اهـ.  
قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْحَوِي بَيْعَ الْخُ) أَيِ مِمَّا الْفَرْضُ مِنْهُ تَحْصِيلُ الْحَقِّ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَقَبَضْتُهُ الْخُ) نَشَرَ عَلَى  
غَيْرِ تَرْتِيبِ اللَّفِّ. قَوْلُهُ: (وَيَلْزِمُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى وَقَبَضْتُهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُقْرِ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ) قَالَ الْفَرْزِيُّ  
لَا حَيْثُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ وَأَنَّ الْمُقَرَّ لَهُ رَدَّهُ أَوْ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُقَرَّ بِهَا لَيْسَتْ فِي يَدِ الْمُقَرِّ أَوْ أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ صَحِيحٍ  
لِيَكُونَ الْمُقَرَّ لَهُ لَا يَمْلِكُ الْمُقَرَّ بِهِ فَلَانَ الْإِقْرَارَ إِخْبَارًا عَنْ حَقِّ سَابِقٍ انْتَهَى اهـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَأَحْضَرْتُهُ) أَيِ  
كَذَا. قَوْلُهُ: (فَيَلْزِمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيَّ إِذَا قَبَضَهُ) انْظُرْ هَلَا قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا رَشِيدِي.  
قَوْلُهُ: (تَسْلِيمُهَا) أَيِ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ وَكَانَ الْأَتْسَبُ التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ دَعْوَى  
الْمُزْتَهِنِ) أَيِ بَانَ ادَّعَى أَنَّ هَذَا مَرْهُونٌ عَنْ حَقِّي. قَوْلُهُ: (خِلَافَ ذَلِكَ) أَيِ السَّمَاعِ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الْقَبْضَ  
الْمُعْتَبَرَ. قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَهُ هُنَا) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ غَرَضِ الْقَبْضِ الْمُعْتَبَرِ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِمْ  
وَيُشْتَرَطُ لِلدَّعْوَى أَيْضًا الْخُ أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَا يَرْهَنُ بِأَنْ قَالَ: هَذَا مِلْكِي رَهْنَتُهُ مِنْهُ بِكَذَا، إِلَّا إِنْ قَالَ  
الْخُ. قَوْلُهُ: (وَرُدَّ بِأَنَّهُ الْخُ) هَذَا لَا يُلَاقِي كَلَامَ الْفَرْزِيِّ لَأَنَّهُ قَرَضَ كَلَامَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الدَّعْوَى  
الْمَطْلُوبِ فِيهَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ وَهِيَ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا الْإِزْمَامُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْمَطْلُوبُ فِيهِ دَفْعُ  
الْمُنَازَعَةِ لَا تَحْصِيلُ الْحَقِّ فَلَيْسَ مِنْ قَرَضٍ كَلَامُ الْفَرْزِيِّ فَتَأْمَلْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ مَنَعَهُ الْخُ) الْأَوَّلَى  
حَذَفَ الْوَائِي.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُمْتَنِعٌ مِنْ أَدَائِهِ) قَالَ الْفَرْزِيُّ احْتِرَازًا عَنِ الذِّينِ الْمُؤَجَّلِ اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ الْمُقْرِ التَّسْلِيمَ إِلَيَّ)  
قَالَ الْفَرْزِيُّ لَحَيْثُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ وَأَنَّ الْمُقَرَّ لَهُ رَدَّهُ أَوْ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُقَرَّ بِهَا لَيْسَتْ فِي يَدِ الْمُقَرِّ أَوْ أَنَّ الْإِقْرَارَ غَيْرُ  
صَحِيحٍ لِيَكُونَ الْمُقَرَّ لَهُ لَا يَمْلِكُ الْمُقَرَّ بِهِ فَلَانَ الْإِقْرَارَ إِخْبَارًا بِحَقِّ سَابِقٍ اهـ.

وَأَنْ لَا يُنَاقِضَهَا دَعْوَى أُخْرَى وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَنْ أَثَبَّتَ إِعْسَارَهُ وَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا ثُمَّ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِمَالٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَطْلَقَهُ فَوَاضِحٌ لِاحْتِمَالِ حَدُوثِهِ وَإِنْ أَرَّخَهُ بِزَمَنٍ قَبْلَ ثُبُوتِ الإِعْسَارِ فَلَأَنَّ الْمَالَ الْمَنْفِيُّ فِيهِ مَا يَجِبُ الْأَدَاءُ مِنْهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ الدَّعَى عَلَيْهِ مُنْكَرٌ وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ فَإِنْ غَابَ أَوْ كَانَ قَاصِرًا وَالْأَجَنَّبِيُّ مُقَرَّرٌ بِهِ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَوْقِيَهُ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا حُجِلَ قَوْلُ الشُّبْكِيِّ لِلْوَصِيِّ وَالِدَائِنِ الْمُطَالِبَةِ بِحَقَّقِ الْمَيِّتِ أَيُّ: بِالرَّفْعِ لِلْقَاضِي لِيَوْقِيَهُمَا مِمَّا يَنْبَغُ لَهُ وَلَوْ ادَّعَى وَلَمْ يُقَلِّ سَلَّهُ جَوَابَ دَعْوَايَ أَوْ نَحْوَهُ.....

• فَوَدَّ: (وَأَنْ لَا يُنَاقِضَهَا الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَوْنُهَا مُلْزِمَةً. • فَوَدَّ: (دَعْوَى أُخْرَى) أَيُّ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَصْلِهِ كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (مَنْ ذَلِكَ) أَيُّ التَّنَاقُضِ. • فَوَدَّ: (فَوَاضِحٌ) أَيُّ عَدَمُ التَّنَاقُضِ. • فَوَدَّ: (وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ الْخُ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْنِ دُونَ الدَّيْنِ سَم. • فَوَدَّ: (مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ الْخُ) تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِذَا ثَبَّتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ الْخُ سَم بِحَذْفٍ. • فَوَدَّ: (وَالْأَجَنَّبِيُّ مُقَرَّرٌ بِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُنْكَرًا لَمْ تُسْمَعِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَالْقِيَاسُ سَمَاعُهُمَا لِتَوْفِيَةِ الْقَاضِي حَقَّهُ مِمَّا تَحْتَ يَدِ الْأَجَنَّبِيِّ حَيْثُ أَثَبَّتَ عَشْرًا وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ تَضْرِيحُ الشَّارِحِ بِذَلِكَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ تَقَلَّ سَمٌ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَهُ كَمَا يَأْتِي آتِفًا. • فَوَدَّ: (وَعَلَى هَذَا حُجِلَ قَوْلُ الشُّبْكِيِّ الْخُ) وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ أَيْضًا حَمْلُ كَلَامِ الشُّبْكِيِّ عَلَى الْعَيْنِ وَأَنَّهُ تَجَوُّزُ الدَّعْوَى بِهَا عَلَى غَرِيمِ الْغَرِيمِ وَإِنْ لَمْ يَوْكُلْهُ الْوَارِثُ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، وَذَكَرَ الشَّهَابُ ابْنَ الْقَاسِمِ أَنَّهُ بَحَثَ مَعَ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْحَمْلِ الْآتِي قَبَالَعُ فِي إِنْكَارِهِ وَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ لِلْحَاكِمِ لِيَوْقِيَهُ مِنَ الْعَيْنِ كَالَّذِينَ إِذَا كَانَا ثَابِتَيْنِ وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا اهـ. رَشِيدِي وَقَدْ مَرَّ عَنْ عَشْرٍ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحَّةُ.

• فَوَدَّ: (وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مَيِّتٍ عَلَى مَنْ تَحْتَ يَدِهِ مَالٌ لِلْمَيِّتِ الْخُ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ الْمَسْأَلَةِ بِالْعَيْنِ دُونَ الدَّيْنِ. • فَوَدَّ: (مَعَ حُضُورِ الْوَارِثِ الْخُ) تَقَدَّمَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِذَا ثَبَّتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: مَا نَصَّهُ وَجَزَمَ ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنْ لَغَرِيمِ مَيِّتٍ لَا وَارِثَ لَهُ أَوْ لَهُ وَارِثٌ وَلَمْ يَدْعُ الدَّعْوَى عَلَى غَرِيمِ الْمَيِّتِ بَعَيْنٍ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ لَعَلَّهُ يَقْرَأُ قَالَ وَالْأَخْسَنُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا وَتَبِعَهُ الشُّبْكِيُّ قَالَ الْغَزِّيُّ وَهُوَ وَاضِحٌ وَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْمَنْعِ إِنَّمَا هُوَ فِي الدَّيْنِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلِلْغَائِبِ كَالْمَيِّتِ فِيمَا ذَكَرَهُ. وَقَوْلُ شَرِيحٍ يَمْتَنِعُ إِقَامَةُ غَرِيمِ الْغَائِبِ بَيِّنَةً بِمِلْكِهِ عَيْنًا مُنْظَرٌ فِيهِ أَوْ مُحْمُولٌ عَلَى مَا مَرَّ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْعِيَ لِيُقِيمَ شَاهِدًا وَيُخْلِفَ مَعَهُ اهـ. وَهُوَ يُفِيدُ أَنَّ حُضُورَ الْوَارِثِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ مُجَوِّزٌ أَيْضًا لِلدَّعْوَى الْغَرِيمِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ جَوَازُ دَعْوَاهُ أَيْضًا إِذَا كَانَ غَائِبًا أَوْ قَاصِرًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَزِيدُ عَلَى حُضُورِهِ مَعَ عَدَمِ دَعْوَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ بَحَثَ مَعَ رَمٍ فِي ذَلِكَ قَبَالَعُ فِي مُخَالَفَةِ هَذَا الْمَنْقُولِ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالشُّبْكِيِّ وَالْغَزِّيِّ مِنْ جَوَازِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ لِإِثْبَاتِ الْعَيْنِ وَقَالَ: لَا فَرْقَ فِي الْمَنْعِ بَيْنَ الدَّيْنِ وَالْعَيْنِ فَلَا يَصِحُّ مِنَ الْغَرِيمِ إِثْبَاتُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا لَهُ إِذَا كَانَ الْحَقُّ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ ثَابِتًا الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَوْقِيَهُ مِنْهُ.

جَازَ لِلْقَاضِي سُؤَالُهُ وَلَهُ أَنْ يَسْتَفْصِلَهُ عَنْ وَضْفِ أَطْلَقِهِ لَا شَرْطَ أَهْمَلِهِ بَلْ يُلْزِمُهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ  
 حَتَّى يُصَحِّحَ دَعْوَاهُ كَمَا مَرَّ وَلَيْسَ لَهُ سَمَاعُ الدَّعْوَى بِعَقْدٍ أَجْمَعَ عَلَى فَسَادِهِ إِلَّا لِنَحْوِ رَدِّ الثَّمَنِ  
 وَلَهُ سَمَاعُهَا بِمُخْتَلَفٍ فِيهِ لِيَحْكُمَ فِيهِ بِمَا يَرَاهُ بِخِلَافِ الشُّفْعَةِ لَا تُسَمَّعُ دَعْوَاهُ إِلَّا فِيمَا يَرَاهُ؛  
 لِأَنَّهَا مُجَرَّدُ دَعْوَى فَتَبْطُلُ بِرَدِّهَا بِخِلَافِ الْمُقَدِّ الْفَاسِدِ لَا بُدَّ مِنَ الْحُكْمِ بِإِبْطَالِهِ وَبَحْثِ  
 الْغَرْبِيِّ سَمَاعِهَا فِيهَا إِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي: إِنَّ طَالِبَهَا يُعَارِضُنِي فِيمَا اشْتَرَيْتُهُ بِلَا حَقٍّ فِيمَنْعُهُ مِنْ  
 مُعَارَضَتِهِ وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى بِهَا عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا (أَوْ) ادَّعَى رَجُلٌ وَيَأْتِي أَنَّ الْمَرْءَ مِثْلُهُ فِي  
 ذَلِكَ وَكَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ (نِكَاحًا) فِي الْإِسْلَامِ (لَمْ يَكُفِ الطَّلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ بَلْ  
 يَقُولُ نَكَحْتَهَا) نِكَاحًا صَحِيحًا (بَوْلِي مُرْشِدِي) أَوْ سَيِّدِي بَلِي نِكَاحًا أَوْ بِهِمَا فِي مُبْقَضَةٍ (وَشَاهِدِي  
 عَذْلِي وَرِضَاهَا إِنْ كَانَ يُشْتَرَطُ) لِيَكُونَهَا غَيْرَ مُجْتَبِرَةٍ وَيَأْذِنُ وَلِيِّي إِنْ كَانَ سَفِيحًا أَوْ سَيِّدِي إِنْ كَانَ  
 عَبْدًا؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَحَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ فَاحْتِطَ لَهُ كَالْقَتْلِ بِجَمِيعِ أَنَّهُ لَا يُحْكَنُ  
 اسْتِدْرَاكُهُمَا بَعْدَ وَقُوعِهِمَا وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ كَرِضَاعٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا أَمَّا  
 إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ رِضَاهَا كَمُجْتَبِرَةٍ فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ.....

• قَوْلُهُ: (جَازَ لِلْقَاضِي سُؤَالُهُ) أَيِ وَجَازَ تَرْكُهُ وَلَا يَتَقَدَّرُ حُكْمُهُ إِلَّا إِذَا سَأَلَهُ إِيَّاهُ كَمَا تَقَدَّمَ عَ ش .

• قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقِسَامَةِ . • قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ مَنَعَ الْقَاضِي طَالِبَ الشُّفْعَةِ .

• قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ الدَّعْوَى إِلَيْهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الدَّعْوَى بِهَا عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا وَحِينَئِذٍ  
 فَلْيَنْظُرْ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ فَتَبْطُلُ بِرَدِّهَا رَشِيدِي، وَقَدْ يَدَّعِي رُجُوعَ هَذَا التَّرْجِيحِ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ جَمِيعًا  
 فَلْيُرَاجَعْ . • قَوْلُهُ: (عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا) أَيِ كَالْحَقْنِيِّ عَ ش . • قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي) أَيِ فِي الْفَرْعِ . • قَوْلُهُ: (فِي الْإِسْلَامِ)  
 إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْمُغْنَى إِلَى قَوْلِ الْمُتَرِ أَوْ عَقْدًا مَالِيًا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ إِلَى  
 الْمُرَادِ بِمُرْشِدِي . • قَوْلُهُ: (فِي الْإِسْلَامِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَةً . • قَوْلُهُ: (نِكَاحًا صَحِيحًا) قَيَّدَ لَا بُدَّ مِنْهُ كَمَا يَأْتِي  
 وَقَدْ صَرَّحَ أَيْضًا بِذَلِكَ أَيِ اشْتِرَاطِ التَّقْيِيدِ بِالصَّحَّةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنَى وَالْأَنْوَارُ . • قَوْلُهُ: (بَوْلِي مُرْشِدِي)  
 إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَلَا يَتَّبِعُهُ بِالشُّوْكَةِ أَسْنَى . • قَوْلُهُ: (أَوْ سَيِّدِي) وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِعَدَالَةِ السَّيِّدِ وَحُرِّيَّتِهِ أَنْوَارُ .

• قَوْلُهُ: (فَاحْتِطَ لَهُ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى لِلِإِحْتِيَاظِ فِي النِّكَاحِ كَالدِّمِّ إِذَا الْوُطْءُ الْمُسْتَوْفَى لَا يَتَدَارَكُ كَالدِّمِّ  
 اهـ . • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ إِنْ اِعْتَبَرْنَا مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نِكَاحًا  
 صَحِيحًا كَانَ فِي مَعْنَى ذِكْرِ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، وَسَيَأْتِي مَا يُصَرِّحُ بِاِغْتِيَابِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ سَمَ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي  
 قَوْلُهُ ذِكْرُ انْتِفَاءِ إِلَيْهِ أَيِ تَفْصِيلًا وَإِلَّا فَقَدْ تَضَمَّنَتْ قَوْلُهُ نِكَاحًا صَحِيحًا اهـ . • قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا)

• قَوْلُهُ: (وَشَاهِدِي عَذْلِي) هُوَ شَامِلٌ لِمُسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ لِانْتِفَاقِهِ بِهِمَا وَمَغْلُومٌ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّتِ الدَّعْوَى  
 بِذَلِكَ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِلَّا إِذَا بَيَّنَّتِ الْعَدَالَةُ فَلْيُرَاجَعْ . • قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذِكْرُ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ  
 إِنْ اِعْتَبَرْنَا مَا زَادَهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نِكَاحًا صَحِيحًا كَانَ فِي مَعْنَى ذِكْرِ انْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ وَسَيَأْتِي مَا يُصَرِّحُ بِاِغْتِيَابِ  
 تِلْكَ الزِّيَادَةِ .



بَلْ لِمَزَوَّجِهَا مِنْ أَبٍ أَوْ جَدٍّ أَوْ لِعَلِمِهَا بِهِ أَنَّهُ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهَا قَالَ الْبُلْقَيْنِي: وَقَوْلُهُ مُرْشِدٌ لَيْسَ صَرِيحًا فِي عَدْلٍ فَيَنْبَغِي تَعْيِينُهُ وَرَدُّهُ الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِمُرْشِدٍ مَنْ دَخَلَ فِي الرُّشْدِ أَيْ: صَلَاحٍ لِلْوِلَايَةِ وَهُوَ أَعْمٌ لِتَنَاوُلِهِ الْعَدْلَ وَالْمُسْتَوْرَ وَالْفَاسِقَ إِنْ قُلْنَا يَلِي فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُرَادُ بِمُرْشِدٍ عَدْلٌ وَأَمَّا آثَرُهُ؛ لَأَنَّهُ الْوَاقِعُ فِي لَفْظِ خَيْرٍ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدِهِ» وَأَمَّا بَحْثُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِيَوْضُفَ الشَّاهِدِينَ بِالْعَدَالَةِ لِانْتِقَادِهِ بِالْمُسْتَوْرِينَ وَتَنْفِيذِ الْقَاضِي لِمَا شَهِدَا بِهِ مَا لَمْ يَدَّعِ شَيْئًا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّرْكِيبِ ١ هـ. فَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ فِيهِ وَأَمَّا الْمُتَنَازِعُ فِيهِ فَلَا يَمُتُّ إِلَّا بِقَدْلَيْنِ فَتَعَيَّنَ مَا قَالُوهُ قَالَ الْقَمُولِيُّ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الشُّهُودِ إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ ١ هـ.....

وَلِأَنَّهَا كَثِيرَةٌ يَغْسُرُ ضَبْطُهَا مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (بَلْ لِمَزَوَّجِهَا إِلَخَ) أَيْ إِنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ إِذِ الْمُجْبَرَةُ تَصِيحُ الدَّعْوَى عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مُجْبِرِهَا وَانْظُرْ حَيْثُ مَا مَعْنَى تَعْرِضِهِ لَهُ وَلَعَلَّ فِي الْعِبَارَةِ مُسَامَحَةً فَلْيُرَاجَعْ رَشِيدِي وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالزَّوْمِ تَعْرِضُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مَا فِي الْمَثْنِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِسْبَةِ التَّزْوِيجِ إِلَى الْمُجْبِرِ كَمَا يَقُولُ: ائْتَكَحْتُهَا لِي نِكَاحًا صَحِيحًا وَأَنْتَ أَهْلٌ لِلْوِلَايَةِ أَوْ عَدْلٌ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، عِبَارَةُ الْأَوَارِ: وَدَعَوَى النِّكَاحِ تَارَةً تَكُونُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ وَتَارَةً عَلَى وَلِيِّهَا الْمُجْبِرِ وَتَارَةً عَلَيْهِمَا وَإِذَا ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَخَلَفَهُ فَلَهُ الدَّعْوَى عَلَى الْآخَرِ وَتَحْلِفُهُ، وَلَا تُسْمَعُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِ الْمُجْبِرِ أَبَا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِفْرَازُهُ ١ هـ. ٥ فَوَدَّ: (قَالَ الْبُلْقَيْنِي) إِلَى قَوْلِهِ فِيهِ يَنْظُرُ فِي الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (تَعْيِينُهُ) أَيْ بِأَنَّ يَقُولُ بَوْلِي عَدْلٌ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَرَدُّهُ الزَّرْكَشِيُّ إِلَخَ) أَقْرَهُ الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (إِنْ قُلْنَا يَلِي) أَيْ أَوْ كَانَتْ وَلَايَتُهُ بِالشُّوْكَةِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عَمَرٍ. ٥ فَوَدَّ: (وَأَمَّا بَحْثُهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي إِلَخَ فَلْيَتَأَمَّلْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ؟ وَالزَّرْكَشِيُّ مُتَابِعٌ لَهُ أَوْ اشْتَبَهَ عَلَى صَاحِبِهَا مَرْجِعُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِ التَّحْفَةِ وَأَمَّا بَحْثُهُ إِلَخَ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَيَتَّبِعِي الْأَكْبَاءَ بِقَوْلِهِ وَشَاهِدَيْنِ بَغِيرٍ وَضَفِيفًا بِالْعَدَالَةِ فَقَدْ ذَكَرُوا فِي النِّكَاحِ أَنَّهُ لَوْ دُفِعَ نِكَاحٌ عَقْدٌ بِمُسْتَوْرَيْنِ إِلَى الْحَاكِمِ لَمْ يَقْبَلْهُ، نَعَمْ إِنْ ادَّعَتْ الْمَرْأَةُ شَيْئًا مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ احْتَاجَ الْحَاكِمُ إِلَى التَّرْكِيبِ ١ هـ. ٥ فَوَدَّ: (فَيُرَدُّ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي نِكَاحٍ غَيْرِ مُتَنَازِعٍ فِيهِ إِلَخَ) صَرِيحٌ هَذَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَالَةِ فِي قَوْلِهِمْ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ فِي خَوَاشِي سَمِعْتُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ مَا نَصَّهُ هُوَ شَائِلٌ لِمُسْتَوْرِي الْعَدَالَةِ لِانْتِقَادِهِ بِهِمَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ وَإِنْ صَحَّتِ الدَّعْوَى بِذَلِكَ لَا يُحْكَمُ بِهِ إِلَّا إِنْ ثَبَّتَ الْعَدَالَةُ فَلْيُرَاجَعْ ١ هـ. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدَالَةِ الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ وَعَلَيْهِ فَلَا يُرَدُّ بَحْثُ الْبُلْقَيْنِي بِذَلِكَ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْعَدَالَةُ الْبَاطِنَةُ رَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (وَأَمَّا الْمُتَنَازِعُ فِيهِ إِلَخَ) فِيهِ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي تَصْوِيرِ أَصْلِ النِّكَاحِ لِتَضَحِيحِ الدَّعْوَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا فِي إِثْبَاتِهِ بَعْدَ التَّنَازُعِ وَالْدَّعْوَى فَلَا يَظْهَرُ قَوْلُ الشَّارِحِ قَتَعَيْنَ.

٥ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ أَيْ وَالْمُغْنِي وَالْأَوَارِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْوَلِيِّ

٥ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ زَوَّجَ الْوَلِيُّ بِالْإِجْبَارِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْوَلِيِّ وَالشَّاهِدَيْنِ وَلَا

وفيه نظر بل لا يصح كما هو ظاهر أما نكاح الكفار فيكفي فيه الإقرار ما لم يذكر استمراره بعد الإسلام فيذكر شروط تقرير.

(فرع): ادعت زوجية وذكر ما مر فأنكر فحلفت ثبتت زوجيتها ووجب مؤنتها وخل له إصابتها؛ لأن إنكار النكاح ليس بطلاق قاله الماوردى وخل إصابتها باعتبار الظاهر لا الباطن إن صدق في الإنكار (فلان كانت) الزوجة (أمة) أي: بها رق (فالأصح وجوب ذم) ما مر مع ذكر إسلامها إن كان مسلماً و(المعجز عن طول) أي: مهر لحرة (وخوف عنت) وأنه ليس تحت حرة تصلح ولو أجابت دعواه النكاح بأنها زوجته من منذ سنة فأقام آخر بينة بأنها زوجته من شهر حكيم بها للأول؛ لأنه ثبت بإقرارها نكاحه فما لم يثبت الطلاق لا حكم للنكاح الثاني

والشاهدين ولا التعرض لعدم الموانع انتهت اه سم. ه. فود: (وفيه نظر) أي في الاستثناء. ه. فود: (أما نكاح الكفار) إلى الفرع في المغني. ه. فود: (وذكرت ما مر) عبارة المغني وإذا ادعت المرأة بالنكاح ففي اشتراط التفصيل وعدمه ما في اشتراطه في دعوى الزوج ولا يشترط تفصيل في إقرارها بنكاح؛ لأنها لا تقر إلا عن تحقيق ويشترط تفصيل الشهود بالنكاح تبعاً للدعوى ولا يشترط قولهم ولا نعلمه فارقها أو هي اليوم زوجته اه. وفي الأسنى والأثور ما يوافقه إلا في قوله ولا يشترط قولهم ولا نعلمه إلخ فجربا إلى اشتراط ذلك القول. ه. فود: (فأنكر) أي ونكل كما هو ظاهر وقوله فحلفت يتبني أو أقامت بينة سم عبارة الأثور والزو من شرجه ولو ادعت امرأة على رجل النكاح سمعت، افترن بها حق من الحق كالصداق والتفقة والميراث أو لم يقرن فإن سكنت وأصر عليه أقامت بينة وإن أنكر وقال: ما تزوجتك لم يكن ذلك طلاقاً فتقيم البينة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال: غلطت قبل رجوعه فإن لم تكن بينة وحلف فلا شيء عليه وله أن يتكبح أختها وليس لها أن تتكبح زوجاً غيره وإن اندفع النكاح ظاهراً حتى يطلقها أو يموت، ويتبني أن يزفق الحاكم به حتى يقول وإن كنت نكحتها فهي طالق ليجل لها النكاح وإن نكل الزوج حلفت واستحقت المهر والتفقة ولو ادعت ذات ولد أنها منكوحه وأن الولد منه وأنكر النكاح والنسب صدق بيمينه وإن قال: هو ولدي منها وجب المهر وإن أقر بالنكاح لزومه المهر والتفقة والكسوة فإن قال: كان تفويضاً فلها المطالبة بالفرض إن لم يجز دخول وإن جرى وجب مهر المثل اه. ه. فود: (وخل إصابتها باختيار الظاهر إلخ) مثبتاً وخبر، عبارة الأسنى والظاهر أن مراده جواز ذلك في الظاهر أو فيما إذا زال عنه ظن حرمتها اه. ه. فود: (الزوجة) إلى قوله ولو أجابت في المغني. ه. فود: (الزوجة) عبارة المغني تلك المرأة المدعي نكاحها اه. ه. فود: (سني: أمة) أي والزوج حر مغني. ه. فود: (وأنه ليس إلخ) انظر ما الداعي إليه بعد ذكر خوف العنت؟ رشيدى.

التعرض لعدم الموانع؛ لأن الأصل عدمها ولكثرتها اه. ه. فود: (فأنكر) أي: ونكل كما هو ظاهر وقوله: فحلفت يتبني أو أقامت بينة.

(أو ادعى عقداً مالياً كبيراً) ولو سلمنا (وهبة) ولو لأمة (كفى الإطلاق في الأصح)؛ لأنه دون النكاح في الاحتياط نعم، لا بُدُّ في كل عقد نكاح أو غيره أريد إثبات صحته من وصفه بالصحة مع ما مر.

(فرغ) بحث الأذرعِي أن الدعوى بنحو ربح الوقف على الناظر لا المستحق وإن حصر فني

• فود: (ولو سلمنا) إلى قول المتن حلقه في النهاية. • فود: (ولو لأمة) عبارة المغني والثاني يشترط التفصيل كالنكاح، والثالث إن تعلّق المقدّر بجارية وجب احتياطاً للوضع واختاره ابن عبد السلام اه. • فود (سني): (كفى الإطلاق إلخ) أي ولا يشترط التفصيل مغني وشرح المنهج. • فود: (لأنه دون النكاح إلخ) أي ولهذا لا يشترط فيه الإشهاد بخلافه مغني. • فود: (نعم) إلى الفرع في المغني. • فود: (نعم لا بُدُّ في كل عقد نكاح أو غيره إلخ) عبارة المغني.

(تنبيه): مقتضى تغيير المصنّف بالإطلاق أنه لا يشترط التقييد بالصحة ولكن الأصح في الوسيط اشتراطه وهو قضية كلام الزافعي ومحل الخلاف في غير بيع الكفار فإذا تباعوا يوعا فائدة وتقابضوها بأنفسهم أو بالزمام حاكمهم فإنما تُمضيها على الأظهر كما هو مقرّر في الجزية فلا يحتاج فيها إلى تلك الشروط وتسمع الدعوى من المدعي على خصمه وإن لم يعلم بينهما مخالطة ولا معاملّة، ولا فرق فيه بين طبقات الناس فتصح دعوى ذني على شريف وإن شهدت قرائن الحال بكذبه كان ادعى ذمي استيجاز أمير أو فقيه لعلّ دوائه أو كنس بيته اه. وقوله وتسمع الدعوى من المدعي إلخ قد مرّ في الشرح مثله. • فود: (من وصفه بالصحة مع ما مر) كذا في غيره من كتب المذهب، وقضية هذا الإطلاقي أنه لا يكفي في دعوى النكاح الاقتصار على وصفه بالصحة مطلقاً سواء كان المدعي عامياً أو عارفاً، مخالفاً أو موافقاً فقابل صنيعهم كالضريح في ذلك فما نقله البجيرمي عن بعض المتأخرين بما نصّه ولو قال: تزوّجتها زواجاً صحيحاً شرعياً كفى عن سائر الشروط من العارفين دون غيره كما بحثه الطّباوِي سم وحلبي انتهى مخالفاً لذلك ولا يجوز العمل به فيما يظهر. • فود: (مع ما مر) لعلّه راجع إلى خصوص عقد النكاح فلا يشترط في دعوى العقد المالي غير الوصف بالصحة عبارة شرح المنهج أو ادعى عقداً مالياً كبيراً وهبة وصفه وجوباً بصحة، ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح اه. وتقدّم عن المغني ما يوافقها. • فود: (على الناظر لا المستحق) قال الشهاب: سم لم أفهم معنى ذلك ثم رأيت م ر تبعه في ذلك فبحثت معه فيه فتوقّف فيه ثم قال بعد ذلك: قد أبدلت لفظاً على بلط من انتهى. وأقول: لا خفاء في فهم ما ذكر لأن من جملة ما يَصوّر به أن يكون بعض المستحقين يستولي على الربح دون

• فود: (أو ادعى عقداً مالياً كبيراً إلخ) عبارة المنهج وشرحه أو ادعى عقداً مالياً كبيراً وهبة وصفه وجوباً بصحة ولا يحتاج إلى تفصيل كما في النكاح إلخ اه. • فود: (على الناظر لا المستحق) لم أفهم معنى ذلك. ثم رأيت م ر تبعه في ذلك فبحثت معه فيه فذكر أنه توقّف فيه ثم بعد ذلك قال قد أبدلت على بمن.

وقف على مُعَيَّنَيْنِ مُشْرُوطٍ لِكُلِّ مِنْهُمُ التَّنَظُّرُ فِي حِصَّتِهِ لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ وَإِنْ كَانَ التَّائِظُ عَلَيْهِمُ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عِنْدَهُ فَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ قَالَ وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الدَّعْوَى عَلَى بَعْضِ الْوَرِثَةِ مَعَ حُضُورِ الْبَاقِينَ وَنَارَعَهُ الْغَزِّيُّ بِأَنَّ الْمُتَّجِعَ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَى الْبَعْضِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ لَكِنْ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بَعْدَ إِعْلَامِ الْبَاقِينَ بِالْحَالِ وَلِلشُّبْكِيِّ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى لِمَيِّتٍ أَوْ غَائِبٍ أَوْ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ تَحْتَ نَظَرِ الْحَاكِمِ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ عَلَى أَحَدٍ هَؤُلَاءِ ثُمَّ اسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي لَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ دَعْوَى أَصْلًا وَلَا عَلَى نَائِبِهِ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْصَبَ الشَّافِعِيُّ مَنْ يَدَّعِي وَمَنْ يَدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ فِيمَا يَتَمَلَّقُ بِوَقْفٍ أَوْ مَالٍ نَحْوِ يَتِيمٍ أَوْ بَيْتِ مَالٍ

بَعْضُ فَعْدَا الَّذِي لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ اسْتِخْفَافُهُ لَا يَدَّعِي بِهِ إِلَّا عَلَى التَّائِظِ دُونَ الْمُسْتَحِقِّ الْمُسْتَوْلِي، وَأَمَّا تَفْسِيرُ عَلَى بَعْدَ قِيلَازْمٍ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَأَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْهُ، ثُمَّ إِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى مِنَ الْمُسْتَحِقِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَاطِرًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ إِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ كَأَحَدِ الْأَوْلَادِ فَقَدْ نَقَلَ الشَّارِحُ نَفْسَهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ التَّوَشِيحِ سَمَاعَ دَعْوَاهُ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ كَأَنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ فِي رِيعِ نَحْوِ مُسْجِدٍ لِعَمَلِهِ فِيهِ، فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ قَاسِمٍ نَفْسَهُ فِي بَابِ الْحَوَالَةِ مِنْ حَوَاشِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ بِأَنَّهُ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى السَّاكِنِ إِذَا سَوَّغَهُ التَّائِظُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُ تَصَوُّرُ الدَّعْوَى عَلَى التَّائِظِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَحِقِّ بِأَنْ يَدَّعِي عَلَيْهِ نَاطِرٌ نَحْوِ الْمُسْجِدِ بَرِيعٍ لِلْمُسْجِدِ فِي الْوَقْفِ الَّذِي هُوَ نَاطِرٌ عَلَيْهِ وَكَأَنَّ تَوَقُّفَ الشَّهَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ هُوَ الَّذِي حَمَلَ شَيْخَنَا عَلَى حَمَلِ كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ: أَنَّ الدَّعْوَى بِنَحْوِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى التَّائِظِ أَيْ أَنَّ الطَّلَبَ بِتَخْلِيصِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى التَّائِظِ فَهُوَ الْمُدَّعِي، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ طَلَبُ انْتِهَى. مَعَ أَنَّ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ شَيْخَنَا كَلَامَ الْأَذْرَعِيِّ لَا يَلَايِمُهُ مَا فِي الشَّرْحِ بَعْدُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَأَمِّلِ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (لَا بُدَّ مِنْ حُضُورِهِمْ) انْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ حُضُورُهُمْ وَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ أَوْ مُجَرَّدُ الْحُضُورِ؟ وَعَلَى الثَّانِي قَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَ التَّائِظُ الْقَاضِي الْمَذْكُورَ بَعْدُ؟ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ عَلَى بَعْضِ الْوَرِثَةِ مَعَ حُضُورِ بَاقِيهِمْ رَشِيدِي أَقُولُ: إِنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّرَدُّدِ ثُمَّ اسْتِشْكَالِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَإِنْ كَانَ الْإِلْخَ لِلشَّرْطِ وَقَوْلُهُ فَالدَّعْوَى جَوَابُهُ وَيُحْتَمَلُ بَلْ هُوَ الْأَظْهَرُ أَنَّ الْأَوَّلَ غَايَةٌ وَالثَّانِي مُتَفَرِّعٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ٥ فَوُدَّ: (وَنَارَعَهُ الْغَزِّيُّ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَكِنَّ الْأَوْجَعَ كَمَا قَالَهُ الْغَزِّيُّ سَمَاعُهَا الْإِلْخَ. ٥ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الْمُتَّجِعَ سَمَاعُ الدَّعْوَى عَلَى الْبَعْضِ الْإِلْخَ) أَيْ وَلَوْ مَعَ غَيْبَةِ الْبَاقِينَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا بَعْدَهُ أَيْ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (لَكِنْ لَا يَحْكُمُ إِلَّا بَعْدَ إِعْلَامِ الْبَاقِينَ) تَقَدَّمَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي فَضْلِ بَيَانِ قَدْرِ النُّصَابِ فِي الشُّهُودِ، لَكِنْ عِبَارَتُهُ هُنَاكَ وَيَخْفَى فِي ثُبُوتِ ذَيْنَ عَلَى الْمَيِّتِ حُضُورُ بَعْضِ الْوَرِثَةِ لَكِنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَعَدَّى لِغَيْرِ الْحَاضِرِ انْتَهَتْ. وَبَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ مُبَايَنَةٌ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. أَقُولُ: عِبَارَةُ الشَّارِحِ هُنَاكَ مِثْلُ عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَقَدْ يَذْفَعُ الثَّابِتُ بِأَنْ يُرَادَ بِالْحُكْمِ هُنَا الْحُكْمُ الْمُتَعَدِّي لِلْجَمِيعِ فَيَحْتَاجُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْحَاضِرِ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ وَالْحُكْمُ كَمَا بَسَطَهُ سَمَ هُنَاكَ. ٥ فَوُدَّ: (لَا تَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الْإِلْخَ) أَيْ وَلَا تَجُوزُ مِنْهُمَا أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي بَلْ لَا بُدَّ الْإِلْخَ فَلْيَرِاجِعْ. ٥ فَوُدَّ: (بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُنْصَبَ الشَّافِعِيُّ مَنْ يَدَّعِي) أَيْ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الدَّعْوَى لِمَنْ

وتخصيصه نصب ذلك بالقاضي الشافعي إتما هو باعتبار ما كان في تلك الأزمنة من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الثلاثة وأما الآن فالتنظر في ذلك متعلق بالحنفي لا غير فليختص ذلك به (ومن قامت عليه بيته) بحق (ليس له تخليف المدعي) على استخفاف ما ادعاه؛ لأنه تكليف حجة بعد حجة فهو كالطعن في الشهود نعم، له تخليف المدين مع البيته بإعساره لجواز أن له مالا باطلا وكذا لو شهدت له بيته بيمين وقالوا لا نقلمه باع ولا وهب فليخصمه تخليفه أنها ما خرجت عن ملكه بوجه أما المدعى عليه كأن أقام عليه بيته ثم قال لا تحكم عليه حتى تخلفه فبحث الزافعي بطلان بيته لاعتراؤه بأنها إما لا يجب الحكم بها ورده المصنف بأنه قد يقصد ظهور إقدامه على يمين فاجرة مثلاً فينبغي أن لا تبطل اهـ. ولا نظر فيه خلافاً لمن زعمه (إن ادعى) عليه (أداء) له (أو إبراء) منه أو أنه استوفاه (أو شراء عيني) منه (أو هبتها وإقباضها) أي: إنه وهبه وإتاها وأقبضها له (خلفه) أي: مدعي نحو الأداء مقيم البيته عليه (على نفسه) أي: الأداء وما بعده لاحتماله هذا إن ادعى حدوث شيء من ذلك قبل قيام

ذكر، وقوله ومن يدعى عليه أي إذا كانوا مدعى عليهم رشدي. ة فود: (بحق) إلى قوله أما المدعى عليه في المضي. ة فود: (نعم له تخليف المدين مع البيته إلخ) أي وإن لم يدع هو يساره، وبهذا فازت هذه والتي بعدها ما سيأتي استثناءه في قول المصنف فلو ادعى أداء أو إبراء إلخ فلا يقال كان من حق الشارح تأخير استثناء هاتين عما استثناء المصنف رشدي. ة فود: (أما المدعى عليه إلخ) أي أما تخليف المدعى عليه، عبارة النهاية ولو أقام المدعى بيته ثم قال لا تحكم إلخ. ة فود: (ولا نظر فيه إلخ) عبارة النهاية وما نظر به في كلامه غير معمول عليه اهـ. ة فود: (عليه) أي المدعي الذي أقام البيته بما ادعاه مضي.

ة فود: (أو شراء عيني) أي العيني التي ادعاهما سم أي وأقام البيته بها. ة فود: (منه) أي من مدعي العيني التي أقام بها البيته. ة فود: (أي مدعي إلخ) فاعل. ة فود: (مقيم إلخ) معمول سم.

ة فود: (أو شراء عيني) أي: العيني التي ادعاهما. ة فود: (أي: مدعي) فاعل. ة فود: (مقيم) معمول. ة فود: (هذا إذا ادعى حدوث شيء من ذلك إلخ) لم يذكر مثل ذلك في قوله الآتي وكذا لو ادعى علمه بفسخ شاهده أو كذبه في الأصح وهو يقتضي التفرقة بينهما وهكذا صنيع الرّوض وغيره وعبارة المنهج وشرحه ظاهرة في التفرقة حيث قال ولا يمين على من أقام بيته بحق؛ لأنه كطعن في الشهود إلا إن ادعى خصمه منقطاً له كاداءه أو إبراء أو شراؤه من مدعيه وعلمه بفسخ شاهده فيخلف على نفسه إلى أن قال: ومحلّه في غير الأخيرة إذا ادعى حدوثه قبل قيام البيته والحكم وكذا بينهما ومضي زمن إمكانه وإلا فلا يلتصق إلى قوله اهـ. فقله: في غير الأخيرة أي: دغوى علمه بفسخ شاهده كالصريح في عدم اغتبار هذا التقيد في الأخيرة وأنه فيها تقبل دغواه للتخليف ولو بعد الحكم وكان مدار الفرق أن القذخ بعد الحكم إن رجع للمحكوم به كان الحكم مانعاً من دغواه وما يترتب عليها وإن رجع للحكم لم يكن

البينة والحكم أو بينهما ومضي زمن إمكانه وإلا لم يلتفت إليه خلافاً لما اعتمده الأذرعى والبلقيني والزركشي من تخليفه إذا ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله؛ لأنه لو أقروا به نفعه ولم يكن المدعي حلف مع شاهده أو يمين الاستظهار وإلا لم يحلف كما صوّبه البلقيني من

فوق (س): (على نفية) يُعْمَرُ بآته لا يَكْلَفُ تَوْفِيَةَ الَّذِينَ أَوْلَا بَلْ يَحْلِفُ الْمُدْعَى ثُمَّ يَسْتَوْفِي وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الصَّحِيحِ مُغْنِي.

فوق (س): (على نفية) أي نفى ما ادّعاه وهو أنه ما نأذى منه الحق ولا أضرار من الدين ولا باعه العين ولا وهبه إياها مغني ونهاية أي أو لا أقبضه إياها. فوق: (أي الأداء) إلى قوله: (كما صوّبه) في النهاية وإلى المتن في المغني. فوق: (هذا) أي الحلف على نفى ما ذكر. فوق: (هذا إن ادّعى حدوث شيء من ذلك إلخ) لم يذكر مثل ذلك في قوله الآتي: (وكذا لو ادّعى علمه بفسق شاهده أو كذبه في الأصح) وهو يقتضي التفرقة بينهما، وهكذا صنع الزوج وغيره، وعبارة المنهج وشريح كالصريح في التفرقة فتقبل دعواه علمه بفسق شاهده أو كذبه للحليف ولو بعد الحكم، وبحث في ذلك مع م ر فوافق عليها وقد سئلت عما لو علّق إنسان طلاقاً بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادّعى الزوج أنه فعله ناسياً فقلت: صدق يمينه وبأن عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم، ثم رأيت سئل م ر عن ذلك مع زيادة واعتذر الزوج عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو أنه ظن أن ذلك لا يفيد، ثم أخبر بأنه يفيد أو لم يعتذر بشيء فأجاب بما نصّه: نعم يقبل قوله في التّسبيل يمينه ويتبين عدم حثه والله أعلم انتهى اه سم بحذف أقول وكذا صنع المغني حيث ذكر هذا القيد هنا فقط، وعمم القيد الآتي للموضعين كالصريح في التفرقة. فوق: (قبل قيام البينة إلخ) هو وما عطف عليه متعلقان بادّعى بدليل قوله: خلافاً إلخ سم. فوق: (ومضي زمن إمكانه إلخ) عبارة المغني وشيخ الإسلام: وكذا بينهما بعد مضي زمن إمكانه، فإن لم يمض زمن إمكانه لم يلتفت إليه اه. فوق: (لم يكن المدعي إلخ) عطف على قوله: ادّعى حدوث شيء إلخ. فوق: (أو يمين الاستظهار) أي: في الدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت بجبرمي. فوق: (وإلا) أي وإن كان المدعي حلف مع شاهده أو يمين الاستظهار.

مانعاً من ذلك وقد بحث بجميع ذلك مع م ر فوافق عليه وقد سئلت عما لو علّق إنسان الطلاق بفعل شيء وفعله وحكم الحاكم بالطلاق والفرقة ثم ادّعى الزوج أنه فعله ناسياً فقلت يصدق يمينه وبأن عدم وقوع الطلاق وبطلان الحكم وهذا من القسم الثاني؛ لأنه يرجع إلى القدر في نفس الحكم ثم رأيت م ر سئل عمن علّق الطلاق على فعله شيئاً ثم فعله فرفع إلى حاكم شافعي وحكم بوقوع الطلاق عليه وفرق بينهما ثم ادّعى الحالف أنه إنما فعله ناسياً واعتذر عن عدم دعواه ذلك قبل الحكم بنحو أنه ظن أن ذلك لا يفيد ثم أخبر بأنه يفيد أو حصل له ذهنة أو غفلة عن ذكر ذلك أو لم يعتذر بشيء فهل يفيد هذه الدعوى بعد الحكم؟ فأجاب ومن خطه نقلت بما نصّه نعم يقبل قوله في التّسبيل يمينه ويتبين عدم حثه اه. فوق: (قبل قيام البينة) هو وما عطف عليه يتعلّق بادّعى أيضاً بدليل قوله خلافاً إلخ.



وجّهين أطلاقهما؛ لأنه قد تعرض في يمينه لاستحقاقه الحق فلا يحلف بعدها على نفي ما ادّعه الخصم ولا تُسمع دعوى إبراء من الدعوى؛ لأنه باطل وتقبل دعوى أجبر لم يثبت أنه بغير عرفة يومها بحيث لا يمكنه وصوله إليها عادة الحج من غير يمين ولا يمين، ومطلقة ثلاثاً أنها تحللت من غير يمين أيضاً (وكذا لو ادّعى) خصمه عليه (علمه بفسق شاهده) أو نحوه من كل ما يبطل الشهادة (أو كذبه) فإنه يحلف على نفيه (في الأصح)؛ لأنه لو أقرب به بطلت شهادته له وسيقلع بما يأتي أن كل ما لو أقرب به نفع خصمه ليخصمه تخليفه على نفيه نعم، لا يتوجه حلف على شاهد أو قاض ادّعى كذبه قطعاً وإن كان لو أقرب نفعه؛ لأنه يؤدي إلى فساد عام ولو نكل عن هذه اليمين خلف المدعى عليه وبطلت الشهادة ومز في الإقرار أن للمقر تخليف المقر له إذا ادّعى أنه إنما أشهد على رسم القبالة ولو أجاب المدعى عليه بعين بلا أمتك منها لم يكن له المنع ولم تقبل يمينه إلا إذا خلف أنها حين قوله ذلك لم تكن بيده. (وإذا استمهل) من قامت عليه البينة أي: طلب الإمهال (ليأتي بدافع) وفسره وإلا وجب استفساره إن كان عامياً أي: أو مخالفاً لمذهب الحاكم كما هو ظاهر؛ لأنه قد يعتقد ما ليس بدافع دافعا (أمهل) وجوباً لكن بكفيل وإلا فبالترسيم عليه إن خيف هزبه (ثلاثة أيام) وممكن من سفر ليخضره إن لم تزد المدة على الثلاث؛ .....

قوله: (فلا يحلف بعدما ألغ) يتبني أن يحلف إن استند المدعى عليه ذلك إلى ما بعد حلفه، وهو ظاهر قليراجع رشدي. عبارة السيد عمر قوله: (لأنه قد تعرض في يمينها إلغ) هذا واضح فيما إذا كانت دعوى نحو الأداء قبل الحلف المذكور، وأما إذا كانت بعده وقبل الحكم مع مضي زمن يمكن فيه ذلك، فالظاهر أن له تخليفه قليراجع اهـ. قوله: (ولا تُسمع دعوى إبراء من الدعوى إلغ) كذا في النهاية. قوله: (خصمه) إلى قوله: (نعم لا يتوجه) في المفتي، وإلى قوله: (وتسمع في عقد بيع) في النهاية، إلى قوله: (أي أو مخالفاً لمذهب الحاكم)، وقوله: (كما صرح به الماوردي لكن ضعفه البلقيني) وقوله: (استشكل بما لا يجدي) وقوله: (ونقل بعضهم) إلى (ولو ادّعى دينا)، وقوله: (ويجزي ذلك) إلى (ومز أن من شروط)، وقوله: (في الدعوى على من) إلى (في الدعوى لعين).

قوله: (خصمه) كان الظاهر أن يقول بذلك: من ذكر أو نحوه رشدي. قوله: (ولو نكل إلغ) راجع إما قبله، وكذا لو ادّعى إلغ أيضاً. قوله: (لم تكن بيده) لعل المراد لم تكن في ملكه وتصرفه رشدي وفيه توقف، بل الظاهر: أن المراد لم تكن تحت يده. قوله: (إن كان عامياً) أي بخلاف ما إذا كان عارفاً استنى ومغني عبارة الرشدي هو قيد لقوله: وفسره كما يعلم من كلام غيره، وإن أو هم سياقه خلاف ذلك، فغير العامي مهمل وإن لم يفسر اهـ. قوله: (إن خيف هزبه) الظاهر أنه راجع لأصل الاستدراك

قوله: (ولا تُسمع دعوى إبراء إلغ) على أحد وجهين في الرزوي وهو مقتضى كلام أصله وصححه في الشرح الصغير.

لأنها مدة قريبة لا يعظم الضرر فيها ولو أحضر بعد الثلاث شهود الدافع أو شاهداً واحداً أمهل ثلاثة أخرى للتعديل أو التكميل كما صرح به المازدي لكن ضعفه البلقيني ولو عيّن جهة ولم يأت ببيئتها ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستمهل لها لم يمهّل أو أثناءها أمهل بقيتها (ولو ادعى رقب بالبح) عاقل مجهول النسب ولو سكراناً (فقال أنا حرّ) في الأصل ولم يكن قد أقر له بالملك قبل وهو رشيد على ما مرّ قبيل الجمالة (فالقول قوله) يمينه وإن تداولته الأيدي بالبيع وغيره لموافقته الأصل وهو الحرّة ومن ثمّ قدمت بيئته الرقب على بيئته الحرّة؛ لأن الأولى معها زيادة علم.....

رشيد. قوله: (لأنها مدة) إلى المشي في المضي إلا قوله: (كما صرح) إلى (ولو عيّن). قوله: (ولو أحضر إلخ) ولو عاد المدعى عليه ولو بعد الثلاثة وسأل القاضي تخليف المدعى على نحو إبراء، أجابه إليه ليُسّر في الحال، ولا يكلف توفية الدين أولاً مضي. زاد الأسنى بخلاف قوله للوكيل المدعى: إبراني موكلك حيث يستوفى منه الحق ولا يؤخر إلى حضور الموكل وحلفه ليعظم الضرر بالتأخير اه. قوله: (ولو عيّن جهة إلخ) أي من نحو أداء أو إبراء مضي.

قوله (سني): (ولو ادعى رقب بالبح إلخ) ويجوز شراء بالبح ساكت عن اغترافه بالرقب وعن دعوى الحرّة، ممن يسترقه عملاً باليد، والأخوط أن لا يشترط إلا بعد اغترافه بالرقب لمن يبيعه خروجا من الخلاف في ذلك، وما نقل من تحريم وطء السراري حتى يَحْمَسَن ويَحْمَسَن مَحْمُول على تحقّق سببهنّ روض مع شرحه. قوله: (في الأصل) إلى قوله: (ونقل بعضهم) في المضي إلا قوله: (على ما مرّ) إلى المشي وقوله: (أو نحوها) إلى (لأن الأصل) وقوله: (ودكرت هنا) إلى المشي. قوله: (لم يكن قد أقر إلخ) ولم يحكم برقه حاكم حال صغره، ولأنه لم تسمع دعواه عنائي وزياي اه. بجبرمي. قوله: (قد أقر له) يتبني أو ليأبى سم. قوله: (على ما مرّ إلخ) عبارة النهاية كما مرّ إلخ.

قوله (سني): (فالقول قوله) ولعلّ الأوجه أن هذا إذا لم تكن أمه رقيقة، وإلا فلا بد من بيئته كما أفتى به م ر؛ لأن الولد يتبع أمه في الرقب، فالأصل في ولد الرقيقة هو الرقب سم. قوله: (وإن تداولته الأيدي إلخ) أي سبق من مدعي برقه قريبة تدل على الرقب ظاهراً كاستخدام وإجارة شيخ الإسلام ومضي.

قوله: (ومن ثمّ قدمت إلخ) عبارة المضي: ولو أقام المدعى بيئته برقه وأقام هو بيئته بأنه حرّ، فالذي

قوله: (ولو ادعى رقب بالبح إلخ) لو اعترف البالغ له بالرقب ثم أقام أغني البالغ المعتبر بيئته بالحرّة سمعت؛ لأن الحرّة حق لله تعالى م ر أقول ذكر البلقيني ما يوافق ذلك لكن صرح الإسوي وغيره بأنه لا تسمع إقامته البيئته كما تقدّم بهامش باب الحوالة. قوله: (فقال أنا حرّ في الأصل) وقّع السؤال عما لو كانت أمه رقيقة وقال أنا حرّ الأصل فهل يقبل قوله يمينه أيضاً لاحتمال حرّة الأصل مع ذلك بنحو وطء شبهة يقتضي الحرّة أو لا بد من بيئته؛ لأن الولد يتبع أمه في الرقب فالأصل في ولد الرقيقة هو الرقب فيه نظر ولعلّ الأوجه الثاني وبه أفتى م ر متكرراً ويؤيده تعليلهم بموافقة الأصل وهو الحرّة إذ لا يقال في ولد الرقيقة إن الأصل فيه الحرّة. قوله: (ولم يكن قد أقر له) يتبني أو ليأبى.

بنقلها عن الأصل أما لو قال أعطني هو أو غيره فيحتاج للبيّنة وإذا ثبتت حُرَّتُهُ الأصلية بقوله رجع مشتربه على بائعه بشميه وإن أقرو له بالملك؛ لأنه بناء على ظاهر اليد (أو ادعى (رق) صهيبي أو مجنون كبير (ليس في يده) وكذّبه صاحب اليد (لم تقبل إلا بيّنة) أو نحوها كعلم قاض ويمين مزدودة؛ لأن الأصل عدم الملك (أو في يده) أو يد غيره وصدّقه (حكم له به إن) خلف لعظم خطر الحرّية و (لم يعرف استاذها) فيهما (إلى التقاط) ولا أثر لإنكاره إذا بلغ؛ لأن اليد حجة بخلاف المستندة للإلتقاط؛ لأن اللقيط محكوم بحُرَّتِهِ ظاهراً كما مر في بابهِ ودُكرت هنا تشميماً لأحوال المسألة فلا تكرر (ولو أنكر الصغير وهو مُمَيَّن) كونه قته (لإنكاره لفق)؛ لأن عبارته مُلفاة (وقيل كالبغ)؛ لأنه يعرف نفسه وكذا لا يؤثّر إنكاره بعد كماله؛ لأنه حكيم برقه فلا يرتفع ذلك إلا بحجة (ولا تسمع دعوى ذنن مؤجل في الأصح) إذ لا يتعلق بها الزام ومطالبة في الحال نعم، إن كان بعضه حالاً ادعى بكّله ليطالبه ببعضه وإن قل ويكون المؤجل تبعاً قاله الماوردی واستشكل بما لا يُجدي وبحث البلقيني صحة الدعوى بقتل خطأ أو شبه عميد.....

جزم به الزاعم في الدعوى تبعاً للبعوي أن بيّنة الرق أو لى؛ لأن معها زيادة علم وهو إثبات الرق ونقل الهروي عن الأصحاب أن بيّنة الحرّية أو لى اه. ه. فود: (بنقلها إلخ) أي بكون الأولى نافذة عن الأصل عبارة الزيادي لأنها نافذة وبيّنة الحرّية مُستصحّة اه. ه. فود: (أما لو قال إلخ) عبارة المُعني: وخرج بقوله وأني بالأصل كما مر ما لو قال: أعطني إلخ وما لو قال: أنا عبد فلان فالمصدق السيّد اه. ه. فود: (وإن أقرو له) أي المُشتري للبايع رشيدى. ه. فود: (فيهما) أي في يده أو غيره. ه. فود: (ولا أثر إلخ) يُعني عنه قوله وكذا لا يؤثّر إلخ. ه. فود: (لأن اليد إلخ) علة لما في المتن. ه. فود: (بخلاف المُستندة للإلتقاط) أي فلا يُصدق إلا بحجة مُعني. ه. فود: (وكذا لا يؤثّر إلخ) أي في صور عدم الاستناد إلى الإلتقاط مُعني. ه. فود: (واستشكل بما لا يُجدي) عبارة المُعني: فإن قيل: الدّعوى بذلك مُشكّل بأن الحال إذا كان قليلاً كدبرهم من ألف مؤجلة يتعد الاستبّاع فيه، وبأنه إذا أطلق الدّعوى لم يُقدّر وإن قال: يلزمه تسليم الألف إليّ لم يصح الدّعوى وكان كاذباً، وإن فصل وبين كان ذلك في حكم دعوتين. فائز محل الاستبّاع؟ أجيب: بأن محل الاستبّاع عند الإطلاق ولا يضر كون الكثير تابعاً للقليل للحاجة إلى ذلك اه. وقوله لم يصح الدّعوى فيه تأمل، وقوله بأن محل الاستبّاع عند الإطلاق منع لِقول السائل إذا أطلق الدّعوى لم يُقدّر، وقوله ولا يضر إلخ منع لما قبله. ه. فود: (ويبحث البلقيني إلخ) فيه أن هذا الحكم، وهو صحة الدّعوى بقتل خطأ أو شبه عميد مذكور في كلامهم حتى في المتون، فلا وجه لإسناده ليبحث البلقيني وإنما الذي نُسب للبلقيني التّبيه على أن هذا الذي ذكروه مُستثنى من عدم سماع الدّعوى بالمؤجل رشيدى أقول: وأيضا يُنافي ذلك الإسناد قوله الآتي قاله الماوردی.

ه. فود: (قاله الماوردی) كُتب عليه م ر وقوله: ويبحث البلقيني كُتب عليه م ر.

على القاتل وإن استلزمت الذبة مؤجلة؛ لأن القصد ثبوت القتل ومن ثم صحت دعوى عقدي بمؤجل قصده بها إثبات أصل العقيد قاله الماوردی وهو منجته؛ لأن المقصود منها مستحق في الحال. ونقل بعضهم عن ابن أبي الدم أنه نازعه وبعضهم أنه استحسنه وأقل كلامه اختلف. ولو ادعى ذنباً على مفسير وقصد إثباته ليطالبه به إذا أيسر فظاهر كلامهم أنها لا تستمع مطلقاً واعتمده الغزي وقضية ما تقرر عن الماوردی سماعها؛ لأن القصد إثباته ظاهراً مع كونه مستحقاً قبضه حالاً بتقدير يساره القريب عادة ويجري ذلك فيمن له ذنب على عبد يتبع به بعد المتق هل تستمع الدعوى عليه به أو لا ثم رأيت البلقيني قال: والأقرب تشبيه هذه الدعوى بالدين على من تحقق إعساره وقال قبل ذلك الذي يظهر أنه يغطي حكم الحال أخذاً من

• فود: (على القاتل) فلو ادعى ذلك على المايلة لم يجز جزماً؛ لأنه لم يتحقق لزومه لمن ادعى عليه لجواز موته في أثناء الحول وإعساره آخره منفي. • فود: (وهو منجته إلخ).

(تبينة): تستمع الدعوى باستيلاء وتذبير وتعليق عتق بصفة، ولز قبل العرض على البيع؛ لأنها حقوق ناجزة منفي وروض مع شرحه. • فود: (لأن المقصود منه) أي من دعوى القتل المذكورة.

• فود: (نازعة) أي الماوردی. • فود: (فظاهر كلامهم أنها لا تستمع مطلقاً) من هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها، وهي أن شخصاً تقرر في نظارة على وقف من أو قاب المسلمين، فوجده خراباً ثم إنه عمره على الوجه اللاتي به، ثم سأل القاضي بعد العمارة في نزول كشف على المحل وتحديد العمارة وكتابة حجة بذلك، فأجابه لذلك وعين معه كشافاً وشهوداً ومهندسين، فقطعوا قيمة العمارة المذكورة اثني عشر ألف نصف، وأخبروا القاضي بذلك فكتب له بذلك حجة ليطمع على المستحقين معاليهم، ويمتنع من يريد أخذ الوقف إلى أن يستوفي المقدار المذكور من غلة الوقف، وهو أنه لا يعمل بالحجة المذكورة، وأن القاضي لا يجيبه لذلك؛ لأنه لم يطالب بشيء إذ ذاك، ولا وقعت عليه دعوى، والكتابة إنما تكون لدفع ما طلب منه وادعى به عليه، وليس ذلك موجوداً هناك، وطريقه في إثبات العمارة المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوماً قيوماً مثلاً، ويكون ذلك جواباً بالدعوى ملزمة ثم إن لم يكن له بينة يصدق فيما صرفه بيمينه، حيث ادعى قدرًا لا يتساوى له صرفه بأن كان فيه مصلحة، وإذن له القاضي فيما يتوقف على إذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله، أو كان في شرط الواقف أن للتأخير اقتراض ما يحتاج إليه الحال من العمارة من غير استئذان اه. ع ش.

• فود: (واهتمده الغزي) وهو الممتنع وأفتى به الوالد رحمته الله تعالى شرح م ر اه. سم. • فود: (وقضية ما تقرر عن الماوردی إلخ) عبارة النهاية: وإن اقتضى ما قررناه عن الماوردی إلخ. • فود: (لأن القصد إلخ) هو تغليل لما اقتضاه كلام الماوردی وكان الأولى أن يقول: وجهه أن القصد إلخ رشدي.

• فود: (ويجري ذلك) أي: ما مر في دعوى الدين على المفسير. • فود: (أنه يغطي) أي الدين على من

• فود: (واهتمده الغزي) أفتى به شيخنا الشهاب الزملي ش م ر.

تصحيحهم الحوالة عليه به المستلزمة أنَّ ما عليه من الدين له حكم الحال لا المؤجل للجهل بوقت استخفافه ومَرُّ أنَّ من شروط الدعوى أنَّ لا يُنافيها دعوى أخرى ومنه أنَّ لا يُكذَّب أصله فلو بُنيت إقرار رجل بأنَّه عَبَّاسِيٌّ فادَّعى وَلَدَهُ أَنَّهُ حَسَنِيٌّ لم تُسمع دعواه ولا يَبْتَنُّه كما أفتى به ابن الصلاح. (تنبيه): هذه الشروط الثلاثة المعلومة مِنَّا سبق العلم والإلزام وعدم التناقض مُعْتَبَرَةٌ في كُلِّ دعوى وَيَزِيدُ عليها في الدعوى على مَنْ لا يَحْلِفُ ولا يُقْبَلُ إقراره ولي يَبْتَنُّ أُرِيدُ أنَّ أَقِيمَهَا فلو طُلِقَ امرأةٌ ثُمَّ نَكَحَتْ آخَرَ فادَّعى الأولُ أَنَّهُ نَكَحَهَا في عِدَّتِهِ لم تُسمع دعواه حتى يقول ولي يَبْتَنُّ أُرِيدُ أنَّ أَقِيمَهَا على أَنِّي طَلَقْتُهَا يومَ كَذَا فلم تَنْقُضْ عِدَّتِي وفي الدعوى لِعَيْنٍ بِنَحْوِ بَيْعٍ أو هِبَةٍ على مَنْ هي بِيَدِهِ واشترئتها أو اتَّهَمْتُهَا من فُلَانٍ وكان يملكها أو وَسَلَّمْنِيهَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فيما يملكه وفي الدعوى على الوارث بِدَيْنٍ ومات المدينُ وَخَلَفَ تَرَكَةً تَقِي بالدين أو بِكَذَا منه وهي يَبْدُ هذا وهو يَعلِّمُ الدِّينَ أَي: أو لي به يَبْتَنُّ وتُسَمَّعُ الدعوى في عقد بيع فابيد قطعاً لِرُدِّ الثَمَنِ وفي مختلفٍ فيه ليحكم بما يراه كشفعة الجوار كما مَرَّ ولو ادَّعى عليه ألفاً قرضاً فقال بل ثمناً مثلاً لَزِمَهُ الألفُ لاثفاقهما عليها فلم يُنظَرُ لاختلافهما في السَّبَبِ ولا تبطل دعواه بقوله شهودي فسقة أو مُبْطِلُونَ فله إقامة يَبْتَنُّ أخرى والحليف وقول البائع المبيع وقف مثلاً مسموعٌ كَبْتَنُّه إنَّ لم يُصرِّح حال البيع بملكه وإلا سُمِعَتْ دعواه لِتَخْلِيْفِ المشتري أَنَّهُ باعه وهو ملكه والله أعلم.

تَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ. □ فُود: (وَمِنْهُ) أَي غَيْرِ الْمُنَافِي وقوله: أنَّ لا يُكذَّبُ إلخ كان الأولَى حَذَفَ لَفْظُهُ لا وَاجِعاً ضَمِيرٍ وَمِنْهُ إِلَى الْمُنَافِي. □ فُود: (وَيَزِيدُ إلخ) مَفْعُولُهُ وَلِي يَبْتَنُّ إلخ سم. وَيَصِحُّ كَوْنُهُ فَاعِلًا لَهُ؛ لِأَنَّ زَادَ يُسْتَفْعَلُ لِازِمًا وَمُتَعَدِّيًا. □ فُود: (عَلَى مَنْ لا يَخْلِفُ إلخ) أَي مِنَ الْغَائِبِ وَالضَّيِّقِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَيِّتِ. □ فُود: (فَلَوْ طُلِقَ امْرَأَةٌ إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّفْرِيعِ سم. □ فُود: (وَاشْتَرَيْتَهَا إلخ) مَفْعُولُ يَزِيدُ الْمُقَدَّرُ بِالْمَطْفِ. □ فُود: (وَكَانَ يَمْلِكُهَا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْبَيْعِ وَالْهِبَةِ. □ فُود: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ إلخ) تَقْلِيلٌ لِلِإِكْتِفَاءِ بِقَوْلِهِ: وَسَلَّمْنِيهَا عَنْ قَوْلِهِ: وَكَانَ يَمْلِكُهَا رَشِيدِي أَقُولُ: مُقْتَضَى هَذَا أَنَّ قَوْلَ الْمُدَّعِي وَكَانَ يَمْلِكُهَا يُفْنِي فِي دَعْوَى الْهِبَةِ أَيْضًا عَنْ قَوْلِهِ: وَسَلَّمْنِيهَا، لَكِنَّ كَلَامَ الشَّارِحِ السَّابِقِ فِي شَرْحِ وَجَبَ ذِكْرُ الْقِيَمَةِ كَالصَّرِيحِ فِي اشْتِرَاطِ ذِكْرِ نَحْوِهِ. □ فُود: (وَخَلَفَ تَرَكَةً إلخ) مَفْعُولُ يَزِيدُ الْمُقَدَّرُ. □ فُود: (بِكَذَا) أَي: كَتَلْتُ مِنْهُ أَيِ الدِّينِ. □ فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي: قُبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ نِكَاحًا لَمْ يَكْفِ إلخ سم وقد يُقَالُ: فَلِمَ أَعَادَهُ؟ ، □ فُود: (بِقَوْلِهِ شُحُودِي إلخ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّهَادَةِ وَبَعْدَهَا. □ فُود: (وَالْحَلِيفُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ خَصْمُهُ عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِنَحْوِ فُسْقِي يَبْتَنُّه الْآخَرَى. □ فُود: (سُمِعَتْ دَعْوَاهُ) أَي: لَا يَبْتَنُّ.

□ فُود: (وَيَزِيدُ عَلَيْهَا) مَفْعُولُهُ وَلِي إلخ. □ فُود: (فَلَوْ طُلِقَ إلخ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ هَذَا التَّفْرِيعِ. □ فُود: (وَفِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ) هَذِهِ تَقَدَّمَتْ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ نِكَاحًا لَمْ يَكْفِهِ الْإِطْلَاقُ إلخ.

### فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به

إذا (أَصْرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَلَى الشُّكُوتِ عَنْ جَوَابِ الدَّعْوَى) الصَّحِيحَةِ وَهُوَ عَارِفٌ أَوْ جَاهِلٌ أَوْ خَصَلَتْ لَهُ ذَهْشَةٌ وَثَبَتْ فَلَمْ يَتَّبِعْ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلُهُ أَصْرَ، وَتَنْبِيْهُهُ عِنْدَ ظَهْرِ كَوْنِ شُكُوتِهِ لِدَلَالَةِ وَاجِبٍ وَغَرَفَ بِذَلِكَ بِالْأُولَى أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنْهُ كَشُكُوتِهِ (يُجْعَلُ كَمُنْكَرٍ نَاكِلٍ) فِيمَا بَأْتِي فِيهِ بِقَيِّدِهِ وَهُوَ أَنَّ بِحُكْمِ الْقَاضِي بِشُكُوتِهِ أَوْ يَقُولُ لِلْمُدْعَى احْلِفْ فَحِينَئِذٍ بِحَلْفٍ وَلَا يُمَكِّنُ السَّاكِتُ مِنَ الْحَلْفِ لَوْ أَرَادَهُ وَيُسْنُ لَهُ تَكْرِيرُ أَجِبْهُ ثَلَاثًا وَشُكُوتُ أُخْرَى عَنْ إِمَارَةِ مُفْهِمَةٍ أَوْ كِتَابَةِ أَحْسَنَهَا كَذَلِكَ وَمِثْلُهُ أَصْرُ لَا يَسْتَعِ أَصْلًا وَهُوَ يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ وَلَا فَهْمَ كَمَجْنُونٍ عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي بَابِ الْحَجْرِ.

(تَنْبِيْهُ) يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يُجِبُّ بِقَوْلِهِ يُثْبِتُ مَا يَدْعِيهِ فَتُطَالِبُ الْقَضَاءُ الْمُدْعَى بِالْإِثْبَاتِ لِفَهْمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ جَوَابٌ صَحِيحٌ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ طُلِبَ الْإِثْبَاتُ لَا يَسْتَلْزِمُ اعْتِرَافًا

### فصل: في جواب الدعوى

• قَوْلُهُ: (فِي جَوَابِ الدَّعْوَى) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ) أَي: بِالْجَوَابِ عَ شَيْءٍ: مِنْ قَوْلِهِ: وَمَا قَبْلَ إِفْرَارِ عِبْدِهِ بِالْخِ بَجَيْرِي. • قَوْلُهُ (سُئِلَ): (أَصْرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ الْخِ) وَفِي الْكَثَرِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي إِضْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، إِذَا كَانَ وَكِيلًا أَوْ وَلِيًّا تَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ سَم. • قَوْلُهُ: (فَلَمْ يَتَّبِعْ) لَمَلُ الْمُرَادِ لَمْ يَجِبْ مَعَ زَوَالِ نَحْوِ جَهْلِهِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (وَعَرَفَ بِذَلِكَ) أَيِ بِقَوْلِهِ: أَوْ جَاهِلٌ الْخِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَنْ يَخُكِّمَ) أَيِ فَلَا يَصِيرُ نَاكِلًا بِمُجَرَّدِ الشُّكُوتِ فَقَطْ، بَلْ لَا يَدْخُلُ مِنَ الْحُكْمِ بِالتَّكْوِيلِ أَوْ يَقُولُ لِلْمُدْعَى: احْلِفْ عَزِيزِي أَه. • بَجَيْرِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُمَكِّنُ السَّاكِتُ مِنَ الْحَلْفِ الْخِ) أَي: إِلَّا بِرِضَا الْمُدْعَى كَمَا يَأْتِي عَ شَيْءٍ: فِي مَبْنَحِ التَّكْوِيلِ. • قَوْلُهُ: (وَشُكُوتُ أُخْرَى) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَشُكُوتِ التَّاطِلِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي: وَإِنْ لَمْ يَفْهَمُ الْإِشَارَةَ. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَمَجْنُونٍ) أَي: فَلَا تَصِيحُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ مِنْ أَنَّ الدَّعْوَى عَلَى وَلِيِّهِ ش. • قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي النِّهَايَةِ، إِلَّا قَوْلُهُ: فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: أَوْ عَفْوُ فِي الثَّانِيَةِ، وَقَوْلُهُ: وَجَوَابُ دَعْوَى الْفِ بِي وَيُخْفِي.

### فصل: أَصْرَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَلَى الشُّكُوتِ الْخِ

• قَوْلُهُ: (أَصْرَ الْخِ) فِي الْكَثَرِ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِي إِضْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ وَكِيلًا أَوْ وَلِيًّا تَتَعَيَّنُ مُرَاجَعَتُهُ. • قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ يُجِبُّ بِقَوْلِهِ يُثْبِتُ مَا يَدْعِيهِ الْخِ) وَيَقَعُ أَيْضًا أَنَّهُ اغْنَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بَعْدَ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِقَوْلٍ مَا بَقِيَ اتِّحَاكَمُ عِنْدَكَ أَوْ مَا بَقِيَ ادَّعَى عِنْدَكَ وَالْوَجْهَ أَنَّهُ يُجْعَلُ بِذَلِكَ مُنْكَرًا نَاكِلًا فَيُخْلِفُ الْمُدْعَى وَيَسْتَحِقُّ وَلَوْ تَنَازَعَا قَبْلَ الدَّعْوَى فَطُلِبَ أَحَدُهُمَا الْأَصْلُ أَي: الْقَاضِي الْكَبِيرَ وَطُلِبَ الْآخَرُ نَائِبَهُ أُجِيبَ مَنْ طُلِبَ الْأَصْلُ فِي وَقْتِ انْتِصَابِهِ لِلْحُكْمِ م.



ولا إنكاراً فتمت أن لا يُكْتَفَى منه بذلك بل يُلْزَم بالتصريح بالإنكار أو الإقرار (فإن ادَّعى عليه عشرة) مثلاً (فقال لا يلزمني العشرة لم يكف) في الجواب (حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) إن توجهت اليمين عليه؛ لأنَّ مُدَّعي العشرة مُدَّع بكلِّ جزءٍ منها فلا بُدَّ أن يُطابق الإنكار واليمين دعواه وإنَّما يُطابقانها إن نفى كلَّ جزءٍ منها (فإن حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكِل) عمَّا دون العشرة (فيحلف المُدَّعي على استحقاق دون عشرة بجزء) وإن قلَّ من غير تجديد دعوى (وما أخذ) لما يأتي أنَّ التَّكْوُل مع اليمين كالإقرار نعم، إنَّ نكَل المُدَّعي عليه عن

قول (سني): (فقال: لا تلزمني إلخ) وإن قال في جوابه: هي عندي أو ليس لك عندي شيء فذاك ظاهر. مُغْنِي.

قول (سني): (حتى يقول ولا بعضها إلخ) وإن ادَّعى داراً بيد غيره فأنكره، فلا بُدَّ أن يقول في حلفه: ليس لك ولا شيء منها، ولو ادَّعى أنه باعه إياها كفاه أنه لم يبيعها مُغْنِي وروى مع شرحه.

قوله: (وإنما يطابقانها إلخ) أي: وقوله لا يلزمني العشرة إنما هي نفي لِمَجْمُوعِها، ولا يقتضي نفي كلِّ جزءٍ منها مُغْنِي.

قول (سني): (فناكِل) يتخي أن يكون محلُّه في غير مغذور لجهل أو دَفْش، وإلا فهو مُشْكِل فليُتَأَمَّل وليُحَرَّر سببُ عَمَرُ عبارة البَجَرِيَّي قولُه: فناكِل عمَّا دونها، في هذه العبارة بعض إجمال؛ لأنه لا يكون ناكِلاً بمجرّد حلفه على نفي العشرة، بل لا بُدَّ بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي: هذا غير كاف قلَّ ولا بعضها، فإن لم يخلف كذلك فناكِل كلَّ عمَّا دونها شيئاً عزيزي اهـ. قوله: (وإن قلَّ) شامل لما لا يتموّل، وهو ظاهر إن ادَّعى بقاء العين، فإن كانت تالفة فلا؛ لأنه لا مُطالَبَ بما لا يتموّل ع ش وفيه تأمّل؛ لأن المطلوب هنا إنما هو غير الأقل لا الأقل. قوله: (نعم إن نكَل المُدَّعي عليه إلخ) كأنه أراد بالتكول الإنكار مع الحلف، وإلا فالتكول عن اليمين يقتضي حلف المُدَّعي على العشرة واستحقاقها سم. وأقول: قوله: وإلا فالتكول إلخ إنما يَتَّبِع ما ادَّعاه لو لم يصحّ تاليه، والحال لا مخذور في التزام صحته، فحاصل المقام أنه إذا أجاب المُدَّعي عليه: بلا تلزمني العشرة ولا جزء منها، واستخلفه القاضي على العشرة فقط فتكَلَّ عن الحلف عليها، فللمُدَّعي أن يخلف على استحقاقها من غير تجديد دعوى، وليس له أن يخلف على استحقاق ما دونها، إلا بعد تجديد دعوى وتكول المُدَّعي عليه، فهذا لا مخذور فيه فليُراجَع، ثم رأيت في الأتوار ما نصّه: وإذا عرّضه القاضي اليمين على العشرة ودونها فحلف على نفي العشرة، واقتصر عليه فناكِل عمَّا دون العشرة، وللمُدَّعي الحلف على استحقاق ما دونها بقليل، ولو نكَل المُدَّعي عليه من مُطلَقِ اليمين، وأراد المُدَّعي الحلف على بعض العشرة، فإن عرّض القاضي اليمين على العشرة وعلى كلِّ جزءٍ منها، فله الحلف على بعضها، وإن عرّض على

قوله: (نعم إن نكَل) كأنه أراد بالتكول الإنكار مع الحلف وإلا فالتكول عن اليمين يقتضي حلف المُدَّعي على العشرة واستحقاقها.

العشرة وقد اقتصر القاضي في تخليفه على عرض اليمين عليها فقط لم يحلف المدعى على استحقاق ما دونها إلا بعد تجديد دعوى ونكول الخصم؛ لأنه إنما نكل عنها فلا يكون ناكلاً عن بعضها هذا إن لم يستند المدعى به لعقد ولا كان ادّعت أنه نكحها بخمسين وطالبته بها كفاه نفى العقد بها والحلف عليه فإن نكل لم تخلف هي على أنه نكحها بدون الخمسين لأنه يُنافي دعواها أولاً وهو النكاح بالخمسين فيجب مهر المثل ولو ادّعى عليه مالا فأنكر

العشرة وخدما لم يكن له الحلف على بعضها، بل يستأنف الدعوى للبعض الذي يريد الحلف عليه اهـ. ويتضح بذلك عدم إرادة ما قاله المحشي سم. وأن كلام الشارح على ظاهره ولا مخدور فيه، والله أعلم. هـ فؤد: (فقط) أي: ولم يقل ولا شيء منها نهاية. هـ فؤد: (نكحها إلخ) أي أو باعها داره روض ونهاية. هـ فؤد: (فإن نكل لم تخلف هي إلخ) أي: بل إن خلقت يمين الرد فضي لها واستحقت الخمسين؛ لأن اليمين المردودة كالإقرار، وإن لم تخلف لم تستحق شيئاً؛ لأن مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئاً، هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر، سواء بنى ذلك على حلفها يمين الرد أو على عدمه لا يقال: وجه قوله: فيجب مهر المثل أن الزوج مُعترف بالنكاح، لانا نقول: لا نسلم أنه مُعترف به؛ لأن إنكاره أنه نكح بخمسين شامِل لإِنكار نفس النكاح، ولو سلم فمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة، كما يُعلم بمراجعة ما تقدّم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجعوه وتأمله تعرفوه. ثم بحثت بجميع ذلك مع مرقوافق عليه اهـ. سم. ولك أن تجيب: بحمل كلام الشارح على الاعتراف وتقدير إلا إن ثبت خلافه أخذاً بما يأتي في دعوى ألف صداقاً. هـ فؤد: (لم تخلف هي على أنه إلخ) قال في شرح البهجة: إلا إذا استأنفت الدعوى عليه ببعض الخمسين، فإنها تخلف عليه إنكوله كما في الروضة وأصلها سم. وعبارة الأسئلة والنهاية: إلا بدعوى جديدة ونكول المدعى عليه اهـ. هـ فؤد: (لأنه يُنافي دعواها أولاً) ظاهره: أن حلفها المنفي أنه تزوّجها بخمسة مثلاً، وحيثيذّ قولهم: إلا بدعوى جديدة مُشكِلة؛ لأنها

هـ فؤد: (فإن نكل لم تخلف هي على أنه نكحها بدون الخمسين) أي: بل إن خلقت يمين الرد فضي لها واستحقت الخمسين؛ لأن اليمين المردودة كالإقرار وإن لم تخلف لم تستحق شيئاً؛ لأن مجرد الدعوى مع نكول المدعى عليه لا يثبت شيئاً هذا هو الموافق للقواعد فقول الشارح: فيجب مهر المثل. فيه نظر ظاهر سواء بنى ذلك على حلفها يمين الرد أو على عدمه لا يقال: وجه قوله فيجب مهر المثل أن الزوج مُعترف بالنكاح؛ لانا نقول لا نسلم أنه مُعترف به؛ لأن إنكاره أنه نكح بخمسين شامِل لإِنكاره نفس النكاح ولو سلم فمجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل بمجرد دعوى الزوجة كما يُعلم بمراجعة ما تقدّم في بحث الاختلاف قبيل الوليمة فراجعوه وتأمله تعرفوه ثم بحثت بجميع ذلك مع مرقوافق عليه. هـ فؤد: (وقد اقتصر القاضي في تخليفه على عرض اليمين عليها فقط) أي: ولم يقل ولا شيء منها. هـ فؤد: (لم تخلف هي إلخ) قال في شرح البهجة: إلا إذا استأنفت الدعوى عليه ببعض

وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزمه قبوله من غير إقرار وله تخليفه؛ لأنه لا يأمن أن يدعى عليه بما دفعه بعد وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي أن يحلف يمين الرد فقال خصمه أنا أبذل المال بلا يمين فيلزمه الحاكم بأن يقر ولا حلف المدعي. (وإذا ادعى مالا مضافا إلى سبب كافر ضحك كذا كفاه في الجواب لا تستحق) أنت (علي شيئا) أو لا يلزمني تسليم شيء إليك (أو ادعى عليه (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق علي شيئا) ولا نظير لكون العاتية لا يمدون الشفعة مستحقة على المشتري (أو لا تستحق تسليم الشفيع) ولا يشترط التعرض ليني تلك الجهة؛ لأن المدعي قد يصدق فيها ولكن عرض ما أسقطها من نحو أداء أو إبراء أو إعسار أو عفو في الثانية فإن نفاها كذب وإن أقر بها لم يجد بينة فاقضت الضرورة قبول إطلاقه، ومز في بابها كيفية دعواها وجواب دعوى الودعة على تودعني أو لا تستحق علي شيئا أو هلكت أو دفعتها دون قوله لم يلزمني دفع أو تسليم شيء إليك؛ لأنه لا يلزمه ذلك بل التخلية وجواب دعوى ألف صداقا لا يلزمني تسليم شيء إليها إن لم يقر

لا تخرج بها عن المنافاة، والظاهر: أن المراد بالذي تخلف عليه بدعوى جديدة استحقاقها للخمس مثلا، لا أنه نكحها بالخمسة، وعبارة الزافعي وإن استأنفت وأدعت عليه ببعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت جاز لها الحلف عليه انتهت. فقوله: ببعض الذي جرى النكاح عليه صريح فيما ذكرته، فعلم أنه ليس لها أن تدعي بعد بآته نكحها بأقل رشيدتي وقوله عبارة الزافعي إلخ مثلها في الآثار، ومز أيضا مثلها أيضا عن سم عن شرح البهجة. هـ فود: (لم يلزمه قبوله) مفهومه: جواز القبول وقوله: من غير إقرار أي: من المدعي عليه وقوله وله تخليفه أي: للمدعي ع ش. هـ فود: (فيلزمه الحاكم إلخ) عبارة المغني: قل أنه يحلفه ويقول له الحاكم: إما أن تقر بالحق أو يخلف المدعي بعد نكولك اه. وقوله: بعد نكولك لا حاجة إليه؛ لأن الكلام فيمن تحقق نكول هـ فود: (بأن يقر وإلا حلف المذهبي) لعل علته ما مر قبله رشيدتي. هـ فود: (ولا نظير لكون العاتية إلخ) عبارة المغني: ونازع البلقيني في جواب دعوى الشفعة وقال أكثر الناس: لا يمدون الشفعة مستحقة على المشتري؛ لأنها ليست في ذمته ولا يتعلق به ضمانها كالفضب وغيره، فالجواب المعتبر لا شفعة لك عندي كما عر به في الروضة، وعبارة المحرر: لا تستحق علي شفعة اه. والمعتد ما في المتن اه. هـ فود: (في الثانية) أي: الشفعة ع ش. هـ فود: (في بابها) أي: الشفعة. هـ فود: (لم يلزمني دفع إلخ) كذا في أصله، وفي النهاية وكان الانسب التغير بلا، إذ لم يمتني الماضي، ثم رأيت المغني عر بلا سيد عمر.

هـ فود: (وجواب دعوى ألف إلخ) عبارة الآثار: ولو أدعت عليه ألفا صداقا يخفيه أن يقول: لا يلزمني تسليم شيء إليها، قيل للفقهاء: هل للقاضي أن يقول: هل هي زوجتك؟ فقال: ما للقاضي ولهذا السؤال، لكن لو سأل فقال: نعم قضيت عليه بمهر المثل، إلا أن يقيم بينة أنه نكحها بكذا، فلا يلزمه

بالزوجة وإلا لم يكفيه وقضي عليه بمهر المثل إلا إن ثبت خلافه وقد شتّعوا على جهالة القضاة بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل بمجرد عجزها عن حجة بما ادّعته والصواب سؤاله فإن ذكر قدرًا غير ما ادّعته تحالفًا فإن خلفًا أو نكلا وجب مهر المثل أو خلف أحدهما فقط قضى له بما ادّعه ويكفي في جواب دعوى الطلاق أنت وزوجتي والتكاح لست زوجتي ولا يكون طلاقًا فلو صدّقها سلّمت له ولو أنكر وخلف حلّ له نحو أختها وليس له تزوّج غيره حتى يطلّقها أو يموت وتنقضي عدّتها وينبغي للحاكم أن يرفق به ليقول إن كنت نكحيتها فهي طالق (ويخلف على حسب جوابه هذا) ليتطابق الحلف والجواب (لأن أجاب بنفي السبب المذكور خلف عليه) ليتطابق اليمين الجواب (وقيل له خلف بالنفي المطلّي) كما لو أجاب به

أكثر من ذلك اهـ. فود: (والألم يكفيه) أي؛ لأن من اعترف بسبب يوجب شيئًا لا يكفيه في نفي ما يوجب ذلك السبب جواب مطلق مثل لا تستحق عليّ شيئًا، بل لا بد من إثبات عدم ما أوجب بطريقه ش. فود: (وقضي عليه بمهر المثل) انظره مع ما بعده رشديّ وقد يقال: إن ما يأتي تفصيل لما هنا فليراجع. فود: (إلا إن ثبت خلافه) أي: ثبت أنه نكحها بأقل من ذلك، فلا يلزمه أكثر منه أسنى واتوار، ويتبني كما مر عن سم وأخذًا مما يأتي أو ثبت بنحو يمينها المردودة أنه نكحها بذلك أي: الألف فيلزمه ذلك. فود: (بمبادرتهم إلى فرض مهر المثل إلخ) لعنه فيما إذا أجاب بأنه لم ينكحها بهذا القدر حتى يفارق ما قبله، ولأنه كان جوابه لا يلزمه دفع شيء إليها، كيف يسأل عن القدر؟ فليراجع. رشديّ. وقد يقال كما مر: إن ما هنا تفصيل لما مر، وحاصله أنه متى أقر بالزوجة، فلا يكفيه في الجواب لا يلزمه دفع شيء إليها، فيسأل عن القدر كما مر أيضًا عن ع ش. فود: (فإن ذكر قدرًا إلخ) وإن لم يذكره فما حكمه؟ وهل يجعل كمنكر نكح بقية؟ فليراجع وليحرز. فود: (غير ما ادّعته) لعل المراد دون ما ادّعته أي: وأما إذا ذكر قدره أو قوّه فالامر ظاهر. فود: (فلو صدّقها سلّمت له إلخ) تقدّم مثله قبيل الفصل عن الاتوار والزّوض بزيادة بسط. فود: (حلّ له نحو أختها) أي: ظاهرًا، وكذا باطنًا إن صدّق كما هو ظاهر من نظائره رشديّ. فود: (وليس لها تزوّج غيره) أي: ظاهرًا، وكذا باطنًا، إن صدقت أخذًا من نظائره.

﴿وخيّل﴾ (سني): أي: المدعى عليه على حسب بفتح السين بخطه، ويجوز إسكانها أي: قدر جوابه هذا أو على نفي السبب، ولا يكلف التعرض لنفيه، فإن تبرّع وأجاب إلخ معني عبارة الزّوض مع شرحه: ويخلف المدعى عليه إذا اقتصر على الجواب المطلّي، وأقصى الأمر إلى حليفه كجوابه، أو على نفي السبب، وإن كان الجواب مطلقًا، فلا يلزمه التعرض لنفي السبب عينا اهـ. ﴿وخيّل﴾ (سني): (بنفي السبب المذكور) كقوله في صورة القرص السابقة على ما أقرضتني كذا معني.

فود: (إلا إن ثبت خلافه) قال في شرح الزّوض أي: إنه نكحها بأقل من ذلك فلو صدّقها سلّمت له كذا في الزّوض.

ويزوده ووضوح الفرقى أو بالطلاق فكذلك ولا يكلف التعرض لنفي السبب فإن تعرض له جاز لكن لو أقام المدعى به بيته لم تسمع بيته المدعى عليه بأداء أو إبراء؛ لأنه كذبها بنفيه للسبب من أصله وعلم بما تقرّر أنه لو ادعى دينا وهو مؤجل ولم يذكر الأجل كفى الجواب بلا يلزمى تسليمه الآن ويحلف عليه ولو ادعى على من حلف لا يلزمى تسليم شيء إليك بأن حلفك إنما كان لإعسار والآن أيسرت دعواه ويحلف له ما لم تتكرّر دعواه بحيث يظن منه التثبت.

(تنبيه): ما تقرّر من الاكتفاء بلا تستحق على شيئا استثنوا منه مسائل منها ما إذا أقر بأن جميع ما في داره ملك زوجته ثم مات فأقامت بيته بذلك فقال الوارث هذه الأعيان لم تكن موجودة عند الإقرار فإنه يحلف لا أعلم أن هذه ولا شيئا منها كان موجودا في البيت إذ ذاك.....

• فؤد: (أو بالاطلاق فكذلك إلخ) لا يخفى أنه مكرّر مع قول المتن: ويحلف على حسب جوابه هذا، فكان الأولى أن يسقطه ويذكر قوله: ولا يكلف التعرض لنفي السبب قبيل قول المتن: فإن أجاب إلخ كما مر عن المغني. • فؤد: (ولا يكلف التعرض) إلى قوله أي وحيث في النهاية إلا قوله، فإنه يخلف لا أعلم أن إلى يخفى حلفه. • فؤد: (فإن تعرض إلخ) متصل بقول المصنف: كفاه في الجواب لا تستحق على إلخ ولو قدّمه لكان أو ضح ع ش، عبارة الرشيدي قوله: فإن تعرض له جاز لا حاجة إلى هذا مع ما قبله، وحق العبارة ولو تعرض لنفي السبب وأقام المدعى به بيته إلخ على أنه تقدّم له خلاف هذا، وأنه تسمع من المدعى عليه البيّة حيث يدعى بما ذكر فليراجع اه. وقوله تقدّم لعل في شرح أمهل ثلاثة أيام، وقوله خلاف هذا وأنه إلخ أي: إلا أن يدعى أن ما تقدّم محله فيما إذا لم يسند المدعى المدعى به إلى سبب فليراجع. • فؤد: (فإن تعرض له) أي: لنفي السبب وقوله ولو أقام المدعى بكسر العين به أي بالسبب ووجوده. • فؤد: (وهو مؤجل) أي في نفس الأمر ع ش. • فؤد: (ولم يذكر الأجل) هو توضيح للدعوى؛ لأن الدعوى بالمؤجل لا تسمع كما مرّ أسنى، وهذا كالصريح في صحة دعوى الدين المطلق بدون تقييده بالحلول. • فؤد: (كفى الجواب إلخ) ولا يجوز إنكاره استحقاقه بأن يقول: لا شيء له عليّ في أحد وجهين قال الزركشي: إنه المذهب كما حكاه الرواني عن جده ولو أقر له خصمه بثوب مثلا وادعى ثلغه، فله تخليفه أنه لا يلزمه تسليمه إليه، ثم يفتن منه بالقيمة، وإن نكل حلف المقر له على بقائه وطالبه به، مغني وروض مع شرحه. • فؤد: (بذلك) أي الإقرار المذكور. • فؤد: (فقال الوارث: هذه الأعيان لم تكن إلخ) أي فيكتفى منه بذلك ع ش. • فؤد: (ولا شيئا منها) الأولى أو شيئا إلخ.

• فؤد: (كفى الجواب بلا يلزمى تسليمه إلخ) قال في الروض وفي جواز إنكاره استحقاقه أي: بأن يقول لا شيء له عليّ وجهان قال في شرحه قال الزركشي المذهب المنع كما حكاه شريح الرواني عن جده اه.

ولا يكفي خليفه على أنها لا تستحقها (ولو كان بيده مزهون أو مكزى وأدعاه مالكه كفاه) في الجواب (لا يلزمني تسليمه)؛ لأنه جواب مفيد ولا يلزمه التفرض للملك (فلو اعترف) له (بالملك وأدعى الرهن أو الإجارة) وكذبه المدعي (فالصحيح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والإجارة (إلا بينة)؛ لأن الأصل عدمهما (فإن عجز عنها وخاف أولاً إن اعترف بالملك) للمدعي (بجحدته) مفعول خاف (الرهن أو الإجارة فحيثه أن يقول) في الجواب (إن ادّعت ملكاً مطلقاً فلا يلزمني تسليمه) لمدّعاك (وإن ادّعت مزهوناً) أو مؤجراً عندي (فأذكره لأجيب) ، وإذا ادّعى عليه عيناً عقاراً أو منقولاً (فقال ليس هي لي أو أضافها لمن لا تمكن مخصصته كقول

فد: (ولا يكفي خليفه على أنها لا تستحقها) أي: لا شيئاً منها أخذاً من أول كلامه.

فوق (سني: (وأدعاه) أي: كلاً منهما مالكه أو نائبه معني.

فوق (سني: (كفاه لا يلزمني تسليمه) فإن أقام بينة بالملك وجب تسليمه آنواز. وفي هامشه واغترض ذلك بأنه حيث يضيغ حق الرهن والإجارة، فكيف يجب التسليم إليه؟ والجواب أنه لا خيف على المدعي عليه، فإنه يمكن له استيفاء دعوى الرهن وإقامة البينة عليه أو تخليف المدعي اه.

فد: (لأنه جواب) إلى قوله كما سيعلم في المعني إلاً قوله كذا قالوه إلى المتن. فد: (ولا يلزمه التفرض للملك) أي: لتفبه بأن يقول: ليس ملكك ولا إثبوت كما يعلم مما يأتي بجبرمي.

فوق (سني: (بجحدته) بسكون الحاء المهملة على أنه مضدر مضاف للفاعل أي: خاف أن يجحد المدعي الرهن الخ.

(تنبيه: لو ذكر المصنف قوله أولاً بعد قوله بالملك كان أو لى، فإن عبارته توهم تعلق أولاً بخاف، ولا معنى له معني.

فوق (سني: (إن ادّعت ملكاً مطلقاً) أي عن رهن وإجارة معني. عبارة البجبرمي عن العزيزي: أي إن كان دعواك بملك العين التي ادّعتها ملكاً مطلقاً عن التقييد بالرهن أو الإجارة أي: إن لم يقيد المدعي به بالرهن أو الإجارة، فلا يلزمني تسليمه لك؛ لأنه لا يلزم من ملك شيء استحقاق تسليمه، وإن ادّعت مزهوناً أو مؤجراً أي: إن قيدت المدعي به بالرهن أو الإجارة أي: إن كان مرادك التقييد بذلك فأذكره لأجيب عنه بأن أقول: لم تفرغ مدة الإجارة أو لم استوف الدين الذي هو رهن عنه اه.

فد: (لمدّعاك) أي لما ادّعتته علي معني.

فوق (سني: (وإن ادّعت مزهوناً الخ) ويحتمل هذا التردد، وإن كان على خلاف الأصل للحاجة وعكسه بأن ادّعى المزتهن على الزاهن ديتاً وخاف الزاهن جحد المدعي الرهن، لو اعترف له بالدين يقول في جوابه: إن ادّعت ألفاً لا رهن به، فلا يلزمني أو به رهن، هو كذا فأذكره حتى أجيب ولا يكون مقرّاً بذلك هنا ولا فيما مر، وكذلك يقول في ثمن مبيع لم يقبض، بأن يدعي عليه ألفاً فيقول: إن ادّعت من ثمن مبيع مقبوض فأذكره حتى أجيب أو عن ثمن مبيع لم يقبض، فلا يلزمني مطلقاً روض مع شرجه وآنواز ومعني.



(هي لرجل لا أعرفه أو لابني الطفل) أو المجنون أو السفیه سواء أزداد على ذلك أنها ملكه أو وقف عليه أو لا كما هو ظاهر. (وقف على الفقراء أو مسجد كذا) وهو ناظر عليه (فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة) عنه (ولا تنزع العين) منه؛ لأن الظاهر أن ما في يده ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس بمزيل ولم يظهر لغيره استحقاق كذا قالوه هنا وقد ينافيه قولهما عن الجويني وأقره لو قال للقاضي بيدي مال لا أعرف مالكة فالوجه القطع بأن القاضي يتولى حفظه ويوجب بحمل هذا على ما إذا قاله لا في جواب دعوى وحيثذ يفرق بأن هنا قرينة تؤيد اليد وهي ظهور قصد الصرف بذلك عن المخاصمة فلم يقر هذا الإقرار على انتزاعها من يده بخلافه ثم فإنه لا قرينة تؤيد يده فعمل بإقراره (بل يخلفه المدعي) لا على أنها لنحو ابنه بل على (أنه لا يلزمه التسليم) للعين رجاء أن يقر أو ينكل فيحلف المدعي وتثبت له العين في الأوليين في المتن والبدل للحيلولة في البقية وله تخليفه كذلك.....

■ قول (س): (أو لابني الطفل) أي بخلاف نحو الطفل الفلاني وله ولي غيره إما سيأتي، وحديث فمضى قولهم: لا تمكن مخاصمته أي: ولو بوليته فمضى أمكنت مخاصمته بنفسه أو بوليته انصرفت الخصومة عنه على ما سيأتي رشدي عبارة الحلبي أي ولا يثبت له ولا تقسم الدعوى على المخجور حثيثاً. ■ قول: (وهو ناظر عليه) أي الوقف فإن كان ناظره غيره انصرفت الخصومة إليه، كما ذكره الشهاب الرملي رشدي. وكذا في سم إلا قوله كما ذكره إلخ. ■ قول: (وما صدر عنه ليس بمزيل) ومن ثم لو ادعى لنفسه بعد سمي رشدي ومثني وعبارة سم، قال في الروض: وإن ادعاه أي المدعى عليه بعد لنفسه سميت أي: دعواه. ■ وهو المعتقد. ■ قول: (وقد ينافيه) أي قولهم وما صدر عنه ليس بمزيل. ■ قول: (بحمل هذا) أي قول الجويني. ■ قول: (في الأوليين) أي فيما ليس هي له وهي لرجل لا أعرفه. ■ قول: (والبدل للحيلولة في البقية) هو تابع في هذا كالشهاب ابن حجر أي: والمثني إما في

■ قول: (وهو ناظر عليه) لعل التشديد به لقوله فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه فإذا كان الناظر عليه غيره انصرفت الخصومة إليه أخذاً من قوله الآتي بل تنصرف لوليته والضمير في عليه للوقف لا لمسجد كذا قلنا مل. ■ قول: (لا على أنها لنحو ابنه) قال في الروض وإن ادعاه أي: المدعى عليه بعد لنفسه سميت أي: دعواه. ■ وهو المعتقد. ■ قول: (والبدل للحيلولة في البقية) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسي بخطه بهامشه ما نصه فيه بحث وذلك؛ لأن التفرغ على عدم انصراف الخصومة حثيثاً فاليمين المردودة فنيده لا تنزع العين في المسائل كلها نعم إذا قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المخجور والوقف والمسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو الفرج وكذا في الأوليين على وجه كان له التخليف لتفريم البدل فما قاله الشارح يعني صاحب شرح المنهج هنا وهم منشؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة. ■ ولم يزد في شرح الروض على قوله بعد المسائل كلها ويخلف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقر وينكل فيحلف المدعي وثبت له. ■ وهو ظاهر فيما قاله شيخنا.

(إن) كان للمدعي بيّنة أو (لم تكن) له (بيّنة) كما سيُعلم من كلامه الآتي وفيما إذا كان له بيّنة وأقامها بقضي له بها كذا أطلقوه وسيأتي فيه تفصيل عن البغوي ونازع البلقيني في هذه الصّور وأطال بما ليس هذا محلّ بسطه مع الجواب عنه. (وإن أقرو به) أي: المذكور (للمقيّن حاضري) بالبلد (ثمّ القيّد لإفادة أنّه إذا أقرو به لِمَن لا ثَمِينٌ مُخَصَّمَةٌ وتخلّفه) جمع بينهما إيضاحاً ولا فأخذهما مُغْنٍ عن الآخر لاستلزامه له ثمّ التقيّد لإفادة أنّه إذا أقرو به لِمَن لا ثَمِينٌ مُخَصَّمَةٌ وهو المحجور لا تنصرف الخصومة عنه بل تنصرف عنه لولّيه وإنّما هو ليرتّب عليه قوله (سئل فإن صدّقه صارت الخصومة معه) لصيرورة اليد له (وإن كذّبه ترك في يد المقرّ) لما مرّ في الإقرار أي: وحينئذ لا تنصرف الخصومة عنه كما هو ظاهر غملاً بالظاهر نظير ما مرّ (وقيل يُسلم إلى المدعي) إذ لا طالب له

شرح المتنّه وقد قال الشهاب البرلسي أنّه وهم وانتقال نظريّه. والذي في شرح الرّوض أنّه إذا خلف المدعي يمين الرّد في هذه الصّور ثبتت العين ثبّه عليه ابن قاسم رشيدّي عبارة سم: كتّب شيخنا الشهاب البرلسي بهامش شرح المتنّه ما نصّه: فيه بحث وذلك؛ لأن التّقرّيع على عدم انصراف الخصومة، وحيثيّ فاليمين المزدودة مفيدة لانتزاع العين في المسائل كلّها، نعم إن قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المحجور والوقف على الفقراء أو المسجد كما ذهب إليه الغزالي وأبو الفرج كان له الحلف لتفريم البدل، فما قاله الشارح يعني شيخ الإسلام هنا وهم منشؤه انتقال التّظر من حالة إلى حالة. ولم يرد في شرح الرّوض على قوله بعد المسائل كلّها، ويخلف المدعي عليه أنّه لا يلزمه تسليمها إليه رجاء أن يقرأ ويتكلّ فيخلف المدعي وتثبت له اه. وهو ظاهر فيما قاله شيخنا اه. وأقول: وعبارة الآثار أيضاً ظاهرة فيما قاله الشهاب البرلسي. فود: (إن كان للمدعي بيّنة) ولم يعمها رشيدّي. فود: (وسيأتي فيه تفصيل عن البغوي) حاصل التّفصيل أنّه إذا كان الإقرار بعد إقامة البيّنة وقبل الحكم بها للمدعي، حكم له بها من غير إعادة البيّنة في وجه المقرّ له إن علم أنّ المقرّ متعنت في إقراره، وإلا فلا بدّ من إعادتها لكنّ فرض تفصيل البغوي فيما إذا أقرو بها لِمَن ثَمِينٌ مُخَصَّمَةٌ، ولذا قال ابن قاسم: وممكن الفرق اه، بل التّفصيل غير متأتّ هنا، إذ لا يصحّ إقامة البيّنة في وجه المقرّ له هنا فتأمل رشيدّي. فود: (أي المذكور) بالجرّ تفسير للضمير المجرور وعرضه من هذا تأويل تذكير ضمير العين، وهي مؤنّثة رشيدّي. فود: (جمع بينهما) أي بين إمكان مُخَصَّمَةٍ وإمكان تخلّيفه مُغْنٍ. فود: (ثمّ التقيّد) إلى المثني في المثني. فود: (لِمَن لا يَمِينُ إلخ) أي ولّيه غيره. فود: (وهو المنجور) انظر ما وجه هذا الحضر مع أنّ الوقف الذي ناظره غيره كذلك كما مرّ. رشيدّي. فود: (سئل) (ترك في يد المقرّ لما مرّ إلخ) يؤخذ منه أنّه يترك في يده ملكاً سم. فود: (أي وحيثيّ لا تنصرف الخصومة عنه) أي فيقيم المدعي البيّنة عليه أو يحلفه آثار.

فود: (وسيأتي فيه تفصيل عن البغوي) إن أراد ما يأتي قريباً بقوله وفي فتاوى البغوي إن أقامها إلخ فيمكن الفرق. فود: (ترك في يد المقرّ لما مرّ في الإقرار) يؤخذ منه أنّه ترك في يده ملكاً.

سواه وزَيَّفَهُ الإمامُ بَأَنَ الْقَضَاءِ لَهُ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى مُحَالٌ (وقيل يحفظه الحاكم لظهور ما ليك) له كما مرَّ في الإقرار وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادَّعى دارًا في يد آخر وأقام شاهدًا ثم ثانيا فقال المُدَّعى عليه قبل شهادته هي لزوجتي سيقه القاضي وحكم بها للمُدَّعي ثم تدَّعي الزوجة عليه قيل وهو مُشْكِلٌ؛ لأنَّ المُدَّعى عليه مُعْتَرَفٌ بِأَنَّهَا لغيره فكيف تتَّوَجَّه الدعوى عليه اهـ ويُردُّ بِأَنَّهُ مُقَصِّرٌ بِشكوكه عن ذلك حتى سُمِعَت الدعوى وشهادة الأول فلم يُقبل منه الصَّرفُ للغير وبهذا يردُّ قولُ المُسْتَشْكِلِ فكيف تتَّوَجَّه الدعوى عليه؟ وبَيَّانُهُ أَنَّهَا تَوَجَّهَتْ وَسُمِعَتْ هي ثم شهادة الأول فقبول الثاني والحكم تَنَمِيمٌ لا ابتداء دعوى عليه. وفي فتاوى البغوي إِنْ أَقَامَهَا فَأَقَرَّ ذُو الْيَدِ بِالْمَعِينِ لِأَخَرٍ قَبْلَ الْحُكْمِ لِلْمُدَّعِي حُكْمٌ بِهَا مِنْ غَيْرِ إِعَادَتِهَا فِي

فُود: (كما مرَّ في الإقرار) أي وأعاد المُصَنَّفُ الْمَسْأَلَةَ هُنَا لِيُفِيدَ التَّضَرِيحَ بِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ، وهو وقيل إلخ مُغْنِي. فُود: (قبل شهادته) أي الثاني. فُود: (ثم تدَّعي الزوجة عليه إلخ) انظر إلى الحاشية الآتية عند قول الشارح أنا بالنسبة لِتَحْلِيْفِهِ فَلَا إلخ سم. فُود: (من ذلك) أي الاعتراف. فُود: (وبهذا يردُّ قولُ المُسْتَشْكِلِ فكيف تتَّوَجَّه الدعوى عليه؟) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. فُود: (وبَيَّانُهُ) أي الرَّدُّ. فُود: (لا ابتداء دعوى عليه) هذا يدلُّ على أَنَّ يَقْتَضِي هَذَا الْبَيَّانُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَوَّلِ أَيْضًا، وَأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ الدَّعْوَى سم. فُود: (وفي فتاوى البغوي إلخ) انظر مُخَالَفَتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِمَّا هُنَا سم. أقول: بل الأولى حمله ذاك على نُفُوزِ

فُود: (ثم تدَّعي الزوجة عليه) فِي الرِّوَايَةِ فَرَعَ: لو ادَّعى على غيره وَقَفَّ دَارَ بِيَدِهِ عَلَيْهِ وَأَقَرَّ بِهَا ذُو الْيَدِ لِغُلَّانٍ وَصَدَّقَهُ الْمُقَرُّ لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيْفُ الْمُقَرِّ لِيُغَرِّمَهُ أَي: قِيَمَتُهَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يُنْتَاضُ عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ الْوَقْفَ يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِتْلَافِ، وَالحِيلُولَةُ فِي الْحَالِ كَالْإِتْلَافِ أَمَّا إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فَيَتَرَكُ فِي يَدِ الْمُقَرِّ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ فِيمَا مَرَّ بَيِّنَةً عَلَى الْمِلْكِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدَّعِي تَحْلِيْفُ الْمُقَرِّ لِيُغَرِّمَهُ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ اسْتَقَرَّ بِالْبَيِّنَةِ وَخَرَجَ الْإِقْرَارُ عَنْ أَنَّ تَكُونَ الْحِيلُولَةُ بِهِ صَرَحَ بِهِ الْأَصْلُ اهـ. وَقَوْلُهُ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ فِيمَا مَرَّ كَأَنَّهُ إِمَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ وَلَهُ أَي: لِلْمُدَّعِي تَحْلِيْفُهُ أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيْثُ انْفَصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَي: بِأَنَّهُ أَقَرَّ بِالْمُدَّعَى بِهِ لِغَايِبِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ أَوْ أَنَّ مَا أَقَرَّ بِهِ مِلْكٌ لِلْمَقَرِّ لَهُ رَجَاءٌ أَنَّ يَقَرَّ لَهُ بِهِ أَوْ يَتَكَلَّفَ قِيَمَتَهُ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِيُشْخَصَ بَعْدَهَا أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ يُغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي اهـ. وبهذا يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ مِنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ ثُمَّ تَدَّعِي الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ إِنْ أُرِيدَ الزَّوْجُ عَلَى الْمُقَرِّ لِلتَّحْلِيْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فُود: (لا ابتداء دعوى) هذا يدلُّ على أَنَّ مَرَادَ الْمُسْتَشْكِلِ بِالذَّغْوَى فِي قَوْلِهِ فَكَيْفَ تَتَّوَجَّهُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ الدَّغْوَى مِنَ الْمُدَّعِي لَا مِنَ الزَّوْجَةِ. فُود: (أيضًا لا ابتداء دعوى إلخ) قد يَقْتَضِي هَذَا أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ شَهَادَةِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ قَبْلَ الدَّعْوَى. فُود: (وفي فتاوى البغوي إلخ) انظر مُخَالَفَتَهُ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَالِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ ذَاكَ عَلَى الشَّقِّ الْأَوَّلِ مِمَّا هُنَا.

وجه المقر له إن علم أن المقر متعنت في إقراره وإلا أعادها في وجهه قال الأذرعى: والظاهر أنه لا بُد من إعادة الدعوى في وجهه أيضًا (وإن أقر به (لو) حُجَّتْ) (غالب فالأصح انصراف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يقدم الغائب)؛ لأن المال بظاهر الإقرار للغائب إذ لو قدم وصدق أخذه وصارت الخصومة معه (فلان كان للمدعي بينة) ووُجِدَتْ شروط القضاء على الغائب (قضى) له (بها) و سُلِّمَتْ له الميث قبل هذا تهافت؛ لأن الوقف يُنافيه ما فُرعَ عليه وعبارة أصله سالمة منه اهـ. ولا تهافت فيه؛ لأنه بان بهذا التفريع أن قبله مُقَدَّرًا هو حيث لا بينة ومثل هذا ظاهر لا يُفترَضُ بمثله إلا لَيَبْتَنِيَة للمُرَادِ المُتَبَادِرِ من العبارة بأذن تأمل (وهو قضاء على غائب فيحلف) (مدعي (معها) يمين الاستظهار كما مر؛ لأن المال صار له بحكم الإقرار (وقيل) بل قضاء (على حاضري) فلا يمين.

(تنبيه): أطلقوا الغائب وقيدوا الحاضر بالبلد فاقضى أن المراد بالغائب الغائب عن البلد ولو لدون مسافة المدوى ثم قالوا وهو قضاء على غائب فاقضى أنه بمسافة المدوى وحينئذ تنافي مفهوم الحاضر والغائب فيمن بدون مسافة المدوى والذي يتجه فيه أنه كالحاضر فإن سئل سؤاله وجب ورُتِبَ عليه ما مر وإن لم يسئل وُفِّقَ الأمر إلى حضوره ولا تُسَمَّحُ عليه حجة إلا نحو تعزُّر أو توارى ثم انصراف الخصومة عنه في الصور السابقة والوقف إلى قدوم الغائب إنما هو بالنسبة لليمين المدعاة أما بالنسبة لتخليفه فلا.....

الحكم بالنسبة للأخذ من ذي اليد، لا بالنسبة للمقر له أيضًا أخذًا مما يأتي عن المغني والروض مع شرحه.

• قول (سني): (ويوقف الأمر) أي حيث لا بينة كما يأتي ع ش. • قوله: (لأن المال) إلى التنبه في النهاية. • قول (سني): (فلان كان للمدعي بينة إلخ) أي: وإن لم يكن للمدعي بينة فله تخليف المدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمه إليه، فإن نكل حلف المدعي وأخذه ثم إذا حضر الغائب وصدق المقر رد إليه بلا حجة؛ لأن اليد له بإقرار صاحب اليد ثم يستأنف الخصومة معه مُغْنِي، ومر أيضًا في الشرح عن الأذرعى ما يؤيده. • قوله: (شروط القضاء على الغائب) أي: المُتَقَدِّمَةُ في باب. • قوله: (وعبارة أصله إلخ) فإنه قال: فإن لم يكن بينة يوقف الأمر إلى أن يحضر الغائب، وإن كان له بينة فيقضي له مُغْنِي. • قوله: (بمثله) الأولى الأخصر به. • قوله: (بمسافة المدوى) صوابه فوق مسافة المدوى. • قوله: (ثم انصراف الخصومة) إلى قوله وكذا في المغني وإلى قوله أي أو كان عتيًا في النهاية. إلا قوله ووقع إلى التنبه.

• قوله: (في الصور إلخ) لعل الجمع نظرًا لما أفاده الشارح بقوله: ثم التقييد به إلخ وقوله: والذي يتجه إلخ، وإلا فما تقدم في المتن إلا صورة واحدة هي ما إذا أقر لحاضر ثم رأيت قال الرشيدي: قوله في الصور لعله في الصورة بزيادة ناء بعد الراء أي: إذا أقر بهما لحاضر اهـ. • قوله: (أما بالنسبة لتخليفه فلا إلخ) وفي الروض فرع لو ادعى على غيره ووقف دار بيده عليه، وأقر بها ذو اليد لفلان وصدق المقر له

إِذْ لِلْمُدْعَى طَلَبٌ بِمِيقَانِهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ إِلَيْهِ فَإِنْ تَكَلَّلَ حَلْفَ الْمُدْعَى وَأَخَذَ بِذَلِكَ الْعَيْنِ الْمُدْعَاةَ بِنَاءً عَلَى الظَّاهِرِ السَّابِقِ أَوْ أَخَّرَ الْإِقْرَارَ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ غَرِمَ لَهُ بَذَلُهُ لِلْحَيَلُولَةِ بَيْنَهُمَا بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ وَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَنَّهُا لِلْغَائِبِ عَمِلَ بِبَيِّنَتِهِ إِنْ ثَبَّتَتْ وَكَأَنَّهُ وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ بِالنِّسْبَةِ لِثُبُوتِ مَلِكِ الْغَائِبِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقَرَّ مَتَى زَعَمَ أَنَّهُ وَكَيْلُ

لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيفُ الْمُقَرِّ لِغَرَمِهِ أَيَّ قِيَمَتِهَا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يُغْتَاضُ عَنْهُ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه. وَفِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ الْإِتْلَافِ، وَالْحَيَلُولَةُ فِي الْحَالِ كَالْإِتْلَافِ، أَمَّا إِذَا كَذَّبَهُ الْمُقَرُّ لَهُ فَيَتَرَكُ فِي يَدِ الْمُقَرِّ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ، وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ فِيمَا مَرَّ بَيِّنَةً عَلَى الْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى تَحْلِيفُ الْمُقَرِّ لِغَرَمِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ اسْتَقَرَّ بِالْبَيِّنَةِ، وَخَرَجَ الْإِقْرَارُ أَنْ تَكُونَ الْحَيَلُولَةُ بِهِ، صَرَّحَ بِهِ الْأَضْلُ أَه. وَقَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ قَبْلَ الْفَرْعِ الْمَذْكُورِ، وَلَهُ أَيُّ لِلْمُدْعَى تَحْلِيفُهُ أَيُّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثُ انْتَصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَيُّ: بَأَنْ أَقَرَّ بِالْمُدْعَى بِهِ لِغَائِبِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ مَا أَقَرَّ بِهِ يَمْلِكُ لِلْمُقَرِّ لَهُ رَجَاءُ أَنْ يَقَرَّ أَوْ يَتَكَلَّلَ فَيَحْلِفَ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ لِشَخْصٍ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ يَغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي أَه. وَبِهَذَا يَظْهَرُ إِشْكَالُ قَوْلِهِ السَّابِقِ عَنْ فِتَاوَى الْقَفَالِ ثُمَّ تَدْعِي الزَّوْجَةَ عَلَيْهِ إِنْ أُرِيدَ عَلَى الزَّوْجِ الْمُقَرِّ لِلتَّحْلِيفِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. أَيُّ: وَأَمَّا إِذَا رَجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمُدْعَى كَمَا هُوَ الْأَقْرَبُ، فَلَا إِشْكَالَ، بَلِ الظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ رُجُوعِ الضَّمِيرِ لِلزَّوْجِ الْمُقَرِّ فَتَأَمَّلْ. ه. قَوْلُهُ: (إِذْ لِلْمُدْعَى طَلَبٌ بِمِيقَانِهِ الْخُ) وَحَيْثُ فَلَمْ يَبْقَ فَرْقٌ بَيْنَ قَوْلِنَا: لَا تَنْتَصِرِفُ عِنْدَ الْخُصُومَةِ فِيمَا مَرَّ وَبَيْنَ قَوْلِنَا هُنَا: تَنْتَصِرِفُ، إِلَّا أَنَّ هُنَاكَ يَأْخُذُ مِنْهُ الْعَيْنُ إِذَا اثْبَتْنَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ، وَهُنَا يَأْخُذُ بِذَلِكَ مُطْلَقًا، وَالْأَقْبَى كُلُّ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ يَحْلِفُهُ وَيُقِيمُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةَ كَمَا عَلِمَ رَشِيدِيٌّ وَفِي قَوْلِهِ: وَيُقِيمُ عَلَيْهِ الْخُ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِقْرَارِ لِمُعَيَّنٍ حَاضِرٍ نَظَرُ ظَاهِرٍ. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: تَنْبِيهُ لِلْمُدْعَى تَحْلِيفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حَيْثُ انْتَصَرَفَتِ الْخُصُومَةُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ مَا أَقَرَّ بِهِ يَمْلِكُ لِلْمُقَرِّ لَهُ رَجَاءُ أَنْ يَقَرَّ بِهِ لَوْ أَوْ يَتَكَلَّلَ فَيَحْلِفَ وَيُغَرِّمَهُ الْقِيَمَةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ لِشَخْصٍ بِشَيْءٍ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِهِ لِغَيْرِهِ يَغَرِّمُ الْقِيَمَةَ لِلثَّانِي، فَإِنْ تَكَلَّلَ عَنِ الْبَيِّنِ وَحَلَفَ الْمُدْعَى الْبَيِّنَ الْمَزْدُودَةَ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِالْعَيْنِ ثَانِيًا أَيُّ: وَأَقَرَّ الْمُقَرُّ لَهُ وَغَرِمَ لَهُ الْقِيَمَةَ ثُمَّ أَقَامَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً بِالْعَيْنِ أَوْ سَلَّمَتْ بَعْدَ نُكُولِ الْمُقَرِّ لَهُ، زَدَ الْقِيَمَةَ وَأَخَذَ الْعَيْنَ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهَا لِلْحَيَلُولَةِ وَقَدْ زَالَتْ أَه. زَادَ الْأَثَوَاءُ عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ رَجَعَ الْغَائِبُ وَكَذَّبَ الْمُقَرُّ فِي الْإِقْرَارِ لَهُ، فَالْحُكْمُ كَمَا لَوْ أَضَافَ إِلَى حَاضِرٍ فَكَذَّبَهُ وَلَوْ أَقَامَ الْمُقَرُّ لَهُ الْغَائِبُ بَعْدَ الرُّجُوعِ بَيِّنَةً بِالْمَلِكِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى تَحْلِيفُ الْمُقَرِّ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْخُ) أَيُّ بَعْدَ أَنْ أَقَرَّ بِهِ لِأَخَرٍ كَمَا يُقْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ رَشِيدِيٌّ. ه. قَوْلُهُ: (عَمِلَ بِبَيِّنَتِهِ) أَيُّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لِزِيَادَةِ قُوَّتِهَا إِذَا بِإِقْرَارِ ذِي الْبَيْدِ لَهُ أَسْنَى وَمُغْنِي.

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ الْخُ) وَفِي الرُّوْضِ فِي هَذَا الْمُبْحَثِ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ يُطَالَبُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْكَفِيلِ

ه. قَوْلُهُ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُقَرَّ مَتَى زَعَمَ أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ الْخُ) فِي الرُّوْضِ فِي هَذَا الْبَحْثِ الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ يُطَالَبُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْكَفِيلِ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ لَا قَبْلَهَا فَإِنْ لَمْ يَكْفُلْ أَيُّ: يُقِيمُ كَفِيلًا

الغائب احتاج في ثبوت الملك للغائب إلى إثبات وكالته وأن العين ملك الغائب فإن أقامها بالملك فقط لم تُسمع إلا لدفع التهمة عنه وكذا لو ادعى لنفسه حقاً فيها كزهرين مقبوض وإجارة فتُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ أَنَّهَا مِلْكُ فَلَانٍ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَبْثُ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ مِلْكُ الْغَائِبِ فَيَبْثُ مِلْكُهُ بِهِذِهِ الْبَيِّنَةِ وَوَقَعَ هُنَا لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَاحِ مَا لَا يَنْبَغِي فَاحْذَرْهُ.

(تنبيهان) الأول: قال المُدَّعَى عليه هي لي وفي يدي فأقام المُدَّعَى بَيِّنَةً وحكم الحاكم له بها ثم بان أنها ليست في يد المُدَّعَى عليه فالذي يَنْجُجُهُ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ إِنْ كَانَ ذُو الْيَدِ حَاضِرًا وَيَنْفُذُ إِنْ كَانَ غَائِبًا وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ.

بعد قيام البينة، وإن لم تعدل لا قبلها فإن لم يكفل أي يقيم كفيلاً حَسِبَ اه. قال في شرحه: لا امتناع من إقامة كفيلاً لا لثبوت الحق وامتناعه منه اه. سم. ه. فَوُدَّ: (فَإِنْ أَقَامَهَا بِالْمَلِكِ فَقَطْ لَمْ تُسَمَّعْ إِلَخْ) عبارة الْمُغْنِي وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: فَإِنْ لَمْ يُمْ بِبَيِّنَةٍ بَوَكَالَتِهِ عَنِ الْغَائِبِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِالْمَلِكِ، سُمِعَتْ بَيِّنَتُهُ لَا لِثَبَّتِ الْعَيْنِ لِلْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبًا عَنْهُ، بَلْ لِيَتَدَفَّعَ عَنْهُ الْيَمِينُ وَتُهُمَةُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْغَائِبِ، سَوَاءً تَعَرَّضَتْ بَيِّنَتُهُ لِيَكُونَهَا فِي يَدِهِ بَعَارِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا أَمْ لَا، وَهَذِهِ الْخُصُومَةُ خُصُومَةٌ لِلْمُدَّعَى مَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَلِلْمُدَّعَى مَعَ الْغَائِبِ خُصُومَةٌ أُخْرَى انْتَهَى اه. سم. ه. فَوُدَّ: (وَكَذَا لَوْ ادَّعَى لِنَفْسِهِ حَقًّا فِيهَا إِلَخْ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَخِلَافًا لِلرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَلِلْمُغْنِي وَالْأَتَوَارُ عِبَارَتُهُ: وَإِنْ تَعَرَّضَتْ أَي بَيِّنَةُ الْمُقَرَّرِ مَعَ ذَلِكَ أَي: كَوْنُهُ يَلْكَا لِلْغَائِبِ لِيَكُونَهُ فِي إِجَارَةِ الْحَاضِرِ أَوْ زَهْرَيْنِ سُمِعَتْ لِصَرْفِ الْخُصُومَةِ وَانْصِرَافِ التَّخْلِيفِ، وَرَجَحَتْ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى، فَإِذَا حَضَرَ الْغَائِبُ، فَإِنْ أَعَادَ الْبَيِّنَةَ أَوْ أَقَامَ غَيْرَهَا قُدِّمَتْ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى، وَإِنْ لَمْ يُمْ فَيُقَرَّرُ الْمَلِكُ عَلَى الْمَلِكِ، وَلَوْ قَالَ لِلْقَاضِي: زِدْ فِي الْكِتَابِ أَنَّهُ عَادَ وَلَمْ يَدَّعِ أَوْ لَمْ يُمْ الْبَيِّنَةَ يَلْزُمُهُ الْإِجَابَةُ اه. ه. فَوُدَّ: (فَتُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ إِلَخْ) أَي إِذَا تَعَرَّضَتْ لِيَكُونَهَا فِي إِجَارَةِ الْحَاضِرِ أَوْ زَهْرَيْنِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ عَنِ الْأَتَوَارِ. ه. فَوُدَّ: (فَيَبْثُ مِلْكُهُ بِهِذِهِ الْبَيِّنَةِ) وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِثْبَاتٌ مَالٍ لِيُغْرِمَهُ حَتَّى يَأْخُذَ دَيْنَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي أَصْلِ الْعَيْنِ الَّذِي لَا عِلَاقَةَ لَهُ فِيهَا، وَهُنَا فِي حَقِّ التَّوَثُّقِ أَوْ الْمُنْفَعَةِ مَعَ تَعَلُّقِ حَقِّهَا بِهَا نِهَائَةً. وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِلَخْ أَي عَلَى مُخْتَارِهِ، وَأَنَا عِنْدَ الشَّارِحِ فَمَحَلُّهُ فِي الذِّينِ كَمَا مَرَّ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ وَيَأْتِي فِي ضَابِطِ الْحَالِفِ. ه. فَوُدَّ: (وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْقَضَاءِ)

حَسِبَ قَالَ فِي شَرْحِهِ لَا مِتْنَاعَهُ مِنْ إِقَامَةِ كَفِيلٍ لَا لِثُبُوتِ الْحَقِّ وَامْتِنَاعَهُ مِنْهُ اه. ه. فَوُدَّ: (فَإِنْ أَقَامَهَا بِالْمَلِكِ فَقَطْ لَمْ تُسَمَّعْ إِلَخْ) عبارة الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ لَمْ يَبْثُ أَي: يُمْ بِبَيِّنَةٍ بَوَكَالَةٍ لَهُ عَنِ الْغَائِبِ وَاثْبَتَ أَي: أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْمَلِكِ لِلْغَائِبِ سُمِعَتْ بَيِّنَتُهُ لَا لِثَبَّتِ الْعَيْنِ لِلْغَائِبِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ نَائِبًا عَنْهُ بَلْ لِيَتَدَفَّعَ عَنْهُ الْيَمِينُ وَتُهُمَةُ الْإِضَافَةِ إِلَى الْغَائِبِ، سَوَاءً تَعَرَّضَتْ بَيِّنَتُهُ لِيَكُونَهَا فِي يَدِهِ بَعَارِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا أَمْ لَا فَهَذِهِ الْخُصُومَةُ خُصُومَةٌ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلِلْمُدَّعَى مَعَ الْغَائِبِ خُصُومَةٌ أُخْرَى اه. ه. فَوُدَّ: (فَتُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ أَنَّهَا مِلْكُ فَلَانٍ الْغَائِبِ) قَدْ يُؤَيِّدُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ بِالْهَامِشِ قُبِيلَ أَوْ ادَّعَى نِكَاحًا عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالسُّبْكِيِّ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ.



الثاني: عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنْ مَنْ يَدْعِي حَقًّا لغيره وليس وكيلاً ولا ولياً لا تُسْمَعُ دعواه ومَحَلُّهُ إِنْ كَانَ يَدْعِي حَقًّا لغيره غَيْرَ مُتَّحِلٍّ إِلَيْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُتَّحِلًّا مِنْهُ إِلَيْهِ أَيُّ: أَوْ كَانَ عَيْنًا لِمَدِينِهِ لَهَا بِهَا تَعَلُّقٌ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي فِي ضَائِبِ الْحَالِفِ فَمَنْ الْأَوَّلُ مَا لَوْ اشْتَرَى أُمَةً ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُثَبِّتَ عَلَى بَائِعِهِ أَنَّهُ أَقَرُّ بِأَنَّهَا مَغْصُوبَةٌ مِنْ فَلَانٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى فُسَادَ الْبَيْعِ لِإِقْرَارِهِ قَبْلَهُ بِقَضَائِهَا؛ لِأَنَّهُ هُنَا يُثَبِّتُ حَقًّا لِنَفْسِهِ هُوَ فُسَادُ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا سُمِّحَتْ بَيِّنَتُهُ بِإِقْرَارِهِ قَبْلَ الْبَيْعِ أَنَّهَا عَتِيقَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُثَبِّتُ حَقًّا لِأَدْمِي وَمِنْهُ دَعْوَى دَائِنٍ مَبْتِئَةٍ أَنَّ لَهَا مَهْرًا عَلَى زَوْجِهَا وَدَعْوَى زَوْجَةٍ دَيْنًا لِزَوْجِهَا فَلَا تُسْمَعَانِ وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبِتَ ذَلِكَ تَعَلُّقٌ بِهِ.....

أي: بَأَنَّ كَانَ الْغَائِبُ مُتَكَبِّرًا أَوْ مُتَوَارِيًا أَوْ مُتَعَزِّزًا أَوْ فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى عَلَى مَا مَرَّ عَشْرًا. فَوُدَّ: (الثاني إلخ).

(فَرَعَ): لَوْ ادَّعَى جَارِيَةً عَلَى مُتَكَبِّرٍ هَا فَاسْتَحَقَّهَا بِحُجَّةٍ وَوِطْئِهَا وَأَوْلَدَهَا ثُمَّ اكْتَذَبَ نَفْسَهُ، لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تُتَكَبَّرُ مَا يَقُولُ وَلَمْ يَتَّحِلْ الْإِبْلَادُ وَحُرِّيَّةُ الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ لَا يَلْزَمُ غَيْرَهُ، وَإِنْ أَفَقَّتْ الْجَارِيَةُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَا يُرْفَعُ مَا حَكَمَ بِهِ بِرُجُوعِ مُحْتَمَلٍ فَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ، إِنْ لَمْ تَعْتَرَفْ هِيَ بِالزَّانَا وَيَلْزَمُهُ الْأَرْضُ، إِنْ نَقَصَتْ وَلَمْ يُولِدْهَا، وَبِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَأُمِّهِ إِنْ أَوْلَدَهَا، وَلَا يَطْلُوها بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا بِشِرَاءٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ شِرَائِهَا أَوْ بَعْدَهُ عَتَقَتْ عَمَلًا بِقَوْلِهِ الْأَوَّلِ، وَوَقِفَ وَلَاؤُهَا إِنْ مَاتَ قَبْلَ شِرَائِهَا، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ اتَّكَرَّ صَاحِبُ الْبَيْدِ وَخَلَفَ أَتْنَاهُ لَهُ وَأَوْلَدَهَا ثُمَّ اكْتَذَبَ نَفْسَهُ، فَيَأْتِي فِيهَا جَمِيعُ مَا مَرَّ فِيهَا، فَلَا تَكُونُ زَانِيَةً بِإِقْرَارِهِ، وَلَا يَتَّحِلُّ الْإِبْلَادُ وَلَا حُرِّيَّةُ الْوَلَدِ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَالْأَرْضُ وَبِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَأُمِّهِ، وَلَا يَطْلُوها إِلَّا بِشِرَاءٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ مَاتَ عَتَقَتْ وَوَقِفَ وَلَاؤُهَا، وَيَجِبُ أَجْرُهُ مِثْلُهَا فِي الْحَالَتَيْنِ، رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، وَكَذَا فِي الْمُقْتَنِيِّ وَالْأَنْوَارِ، إِلَّا قَوْلُهُ: فَلَا تَكُونُ زَانِيَةً بِإِقْرَارِهِ إلخ. فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيُّ فِي شُرُوطِ الدَّعْوَى أَوْ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعِي بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً بِأَنَّهَا لِلْغَائِبِ إلخ. فَوُدَّ: (وَلَا وَلِيًّا) أَيُّ وَلَا نَاطِلًا كَمَا مَرَّ. فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيُّ مَحَلُّ عَدَمِ السَّمَاعِ فِيمَا ذَكَرَ. فَوُدَّ: (لِمَدِينَةٍ) الْأَوَّلُ لِمَا مَرَّ وَيَأْتِي إِندَالَهُ بِغَيْرِهِ. فَوُدَّ: (لَهُ بِهَا تَعَلُّقٌ) أَيُّ ثَابِتٌ بِالْفِعْلِ وَسَابِقٌ عَلَى الدَّعْوَى وَالْإِثْبَاتِ، بِخِلَافِ التَّعَلُّقِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ: وَمِنْهُ دَعْوَى دَائِنٍ مَبْتِئَةٍ إلخ. فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُدْعِي بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ إلخ أَوْ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحٍ: وَإِذَا ثَبِتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ. فَوُدَّ: (فَمَنْ الْأَوَّلُ) وَهُوَ غَيْرُ الْمُتَّحِلِّ. فَوُدَّ: (أَنَّهُ أَقَرُّ إلخ) ظَاهِرُهُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَهُ. فَوُدَّ: (لِلْإِقْرَارِ إلخ) مُتَّحِلٌّ بِالْفُسَادِ. فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا سُمِّحَتْ إلخ) جَوَابُ سُؤَالٍ مَنَشُؤُهُ قَوْلُهُ: فَمَنْ الْأَوَّلُ مَا لَوْ اشْتَرَى أُمَةً إلخ. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيُّ الْأَوَّلِ. فَوُدَّ: (فَلَا يُسْمَعَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبِتَ إلخ) أَيُّ: تَبَعًا كَدَعْوَى دَيْنِهِ

فَوُدَّ: (فَلَا يُسْمَعَانِ) إِلَّا تَبَعًا كَدَعْوَى دَيْنِهِ عَلَى الْمَبْتِئَةِ وَنَفَقَتِهَا عَلَى زَوْجِهَا لِقَضْدِ الْوَفَاءِ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يُحْتَكَلُ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ إلخ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ، وَكَلَامُهُ السَّابِقُ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَإِذَا ثَبِتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ

حَقُّ الدَّائِنِ وَنَفَقَتُهَا فِي الثَّانِيَةِ وَمِنَ الثَّانِي مَا لَوْ اشْتَرَى سَهْمًا شَائِعًا مِنْ مَلِكٍ وَأُثْبِتَ فِي غَيْبَةِ الْبَائِعِ أَنَّ مَا اشْتَرَاهُ مِنْهُ هُوَ الَّذِي خَصَّهُ مِنْ تَرَكَةِ أَبِيهِ فَادَّعَى أَخُوهُ أَنَّ أَبَانَا وَهَبَنِي ذَلِكَ الْمَلِكُ كُلَّهُ هِبَةً لَزِمَةً وَأَقَامَ بَيِّنَةً بِذَلِكَ فَأَقَامَ الْمُشْتَرِي شَاهِدًا بِأَنَّ الْأَبَ رَجَعَ فِي الْهِبَةِ سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَيَتَّبَعَتْهُ فَيُخْلَفُ مَعَ شَاهِدِهِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي مَلِكًا لِيُضِرَّهُ مُتَقَبِّلًا مِنْهُ إِلَيْهِ كَالْوَارِثِ فِيمَا يَدَّعِيهِ لِمَوْرَثَتِهِ بِخِلَافِ غَرِيمِ الْغَرِيمِ قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ فِي دَعْوَى الرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَ مَنْ لَهُ أَخٌ بِمَلِكٍ لَابْنِهِ فَلَانِ ثُمَّ مَاتَ فَادَّعَى الْأَخُ أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقَرَّ يَبْنُوهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ وَأُثْبِتَ ذَلِكَ ثَبَتَ نَسَبُ الْمُقَرِّ بِهِ مِثْنٌ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِهِ وَبَطَلَ إِقْرَارُ الْمَيْتِ يَبْنُوهُ وَمِنْهُ مَا لَوْ ادَّعَى دَارًا يَبِيدُ بِكَرٍ وَأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدِ الْمُشْتَرِي لَهَا مِنْ عَمَرِ الْمُشْتَرِي لَهَا مِنْ بَكْرِ فَانْكَرَ سُمِعَتْ بَيِّنَتُهُ بِالْبَيْعَيْنِ (وَمَا قَبْلَ إِقْرَارِ عَبْدِ) أَي: قَبْلَ (بِهِ كَقَبُولِهِ) لِأَدْمِيٍّ مِنْ قَوْدٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ تَعْزِيرٍ (فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْجَوَابُ) لِيُرْتَبَ الْحُكْمُ.....

عَلَى الْمَيْتَةِ، وَتَفَقُّهُمَا عَلَى زَوْجِهَا وَلَوْ بِقَضٍ وَفَاءِ الدَّيْنِ أَوْ التَّقَفُّ مِنْ ذَلِكَ، كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِ الْأَنِي فِي شَرْحٍ: وَمَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينُ الْخُ، وَصَرِيحُ كَلَامِهِ السَّابِقِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ فِي شَرْحٍ: وَإِذَا ثَبَتَ مَالٌ عَلَى غَائِبٍ وَلَهُ مَالٌ سَم. قُود: (حَقُّ الدَّائِنِ) أَي فِي الْأَوَّلَى. قُود: (فَيُخْلَفُ مَعَ شَاهِدِهِ) يَغْنِي إِذَا عَجَزَ عَنْ شَاهِدٍ آخَرَ مَثَلًا. قُود: (لَأَنَّهُ يَدَّعِي الْخُ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ: سُمِعَتْ دَعْوَاهُ وَيَتَّبَعَتْهُ. قُود: (وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ) يَتَأَمَّلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْهُ سَم، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: وَجْهُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالثَّانِي مَا يَشْمَلُ قَوْلَ الشَّارِحِ: أَي أَوْ كَانَ لِمَدِينَةِ الْخُ. قُود: (وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَ مَنْ لَهُ أَخٌ الْخُ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ كَوْنِ هَذَا مِنَ الثَّانِي، وَأَنَّ الْمُدَّعَى بِهِ فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ مُتَقَبِّلٌ مِنْهُ لِلْمُدَّعَى، فَإِنَّ الْمُدَّعَى بِهِ أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقَرَّ يَبْنُوهُ وَلَوْ عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ، وَوَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ لَيْسَ حَقًّا لِلْمَيْتِ مُتَقَبِّلًا مِنْهُ لِلْمُدَّعَى، إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ كَذَلِكَ وَهُوَ الْإِزْتُ سَم. قُود: (بِالْبَيْعَيْنِ) أَي بَيْعِ بَكْرِ لِعَمَرِ وَبَيْعِ عَمَرِ لَزَيْدٍ، وَأَمَّا بَيْعُ زَيْدٍ لِلْمُدَّعَى فَلَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ. قُود: (أَنِي قَبْلَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا أَنَّهُ عَلَيْهِ. قُود: (سَمِي) (فَالدَّعْوَى عَلَيْهِ الْخُ) وَتَصِحُّ الدَّعْوَى أَيْضًا عَلَى الرَّقِيقِ بِدَيْنٍ مُعَامَلَةٍ تِجَارَةً إِذَنْ لَهُ فِيهَا

يُصَرِّحُ بِخِلَافِ ذَلِكَ. قُود: (فَمَا) (فَلَا تُسَمَّانِ) أَي: لِأَنَّ كُلًّا مِنْ مَهْرِ الْمَيْتَةِ وَدَيْنِ الزَّوْجِ لَا يَتَقَبَّلُ لِلْمُدَّعَى وَإِنْ كَانَ لَوْ ثَبَتَ تَعَلُّقٌ بِهِ حَقَّهُ فَفَرَّقَ بَيْنَ مَا يَتَقَبَّلُ وَمَا لَا لِكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَقُّ لِكِنْ يَتَأَمَّلُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا تَقَدَّمَ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ وَيُفَرَّقُ بِأَنَّ مُدَّعَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ تَعَلَّقَ حَقَّهُ بِالْعَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ الْخُ، وَمِنْهُ يُوْخَذُ الْفَرْقُ عَلَى مَا فِيهِ بِمَا يُفَرَّقُ بِالتَّأَمُّلِ. قُود: (وَمِنْهُ مَا مَرَّ قُبَيْلَ التَّنْبِيهِ) يَتَأَمَّلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْهُ. قُود: (وَمِنْهُ مَا لَوْ أَقْرَ مَنْ لَهُ أَخٌ بِمَلِكٍ لَابْنِهِ فَلَانِ الْخُ) يَتَأَمَّلُ وَجْهَ كَوْنِ هَذَا مِنَ الثَّانِي وَأَنَّ الْمُدَّعَى فِيهِ حَقٌّ لِلْغَيْرِ يَتَقَبَّلُ مِنْهُ لِلْمُدَّعَى فَإِنَّ الْمُدَّعَى أَنَّهُ الْوَارِثُ وَأَنَّ الْمُقَرَّ يَبْنُوهُ وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ فَلَانٍ وَوَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ لَيْسَ حَقًّا لِلْمَيْتِ مُتَقَبِّلًا لِلْمُدَّعَى إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ حَقٌّ كَذَلِكَ وَهُوَ الْإِزْتُ.

على قوله لِقْصُورِ آثَرِهِ عَلَيْهِ دُونَ سَيِّدِهِ أَمَّا عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهَا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ (وَمَا لَا) يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ (كَأَرِشٍ) لِعَيْبٍ وَضَمَانٍ مُثْلَفٍ (فَعَلَى السَّيِّدِ) الدَّعْوَى بِهِ وَالْجَوَابُ؛ لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ الرِّقْبَةَ وَهِيَ حَقُّ السَّيِّدِ دُونَ الْقَرْنِ فَلَا تُسْمَعُ بِهِ عَلَيْهِ وَلَا يَحِلُّفُ كَالْمُتَعَلِّقِ بِذِمَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُؤْجَلِ نَعَمْ، الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ عَلَى الرِّقِيقِ فِي نَحْوِ قَتْلِ خَطِئٍ أَوْ شِبْهِ عَمْدٍ بِمَحَلِّ اللَّوْثِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ وَذَلِكَ لِتَتَعَلُّقِ الذِّمَّةِ بِرَقَبَتِهِ إِذَا أَقْسَمَ الْوَلِيُّ وَقَدْ يَكُونَانِ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي نِكَاحِهِ وَنِكَاحِ الْمُكَاتَبَةِ لِتَوْقُفِ ثُبُوتِهِ عَلَى إِقْرَارِهِمَا.

سَيِّدُهُ مُغْنِي. ة. فُودَ: (عَلَى قَوْلِهِ) أَيِ الْقَرْنِ. ة. فُودَ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ. ة. فُودَ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ: فِي أَوَّلِ الْبَابِ. ة. فُودَ: (لِعَيْبٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لِتَغْيِيبٍ أَوْ إِثْلَافٍ اه. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ كَأَرِشٍ لِعَيْبٍ الْخُ كَانَ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ جَرَحَ دَابَّتَهُ أَوْ أَثْلَفَهَا اه. ة. فُودَ: (دُونَ الْقَرْنِ الْخُ) نَعَمْ قَطَعَ الْبَغْوِيُّ بِسَمَاعِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بَيِّنَةً، إِذْ قَدْ يَمْتَنِعُ إِقْرَارُ شَخْصٍ بِشَيْءٍ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ عَلَيْهِ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنَّ السَّفِيهَ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْمَلِكِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ نِهَآيَةً. ة. فُودَ: (فَلَا تُسْمَعُ بِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي: فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ فَعَيَّ سَمَاعِهَا وَجِهَانِ. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَالْوَجْهَ أَنَّهُ تُسْمَعُ لِإِنْبَاتِ الْأَرْضِ فِي الذِّمَّةِ لَا لِتَتَعَلُّقِهِ بِالرِّقْبَةِ، قَالَ تَقْرِيبًا عَلَى الْأَصْلَيْنِ: يَعْنِي أَنَّ الْأَرْضَ الْمُتَعَلِّقَ بِالرِّقْبَةِ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ أَيْضًا، وَأَنَّ الدَّعْوَى تُسْمَعُ بِالْمُؤْجَلِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: فَيُخْرَجُ مِنْهُ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهَا لَا تُسْمَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِالْمُؤْجَلِ، وَبِهَذَا جَزَمَ صَاحِبُ الْأَثَوَارِ اه. ة. فُودَ: (نَعَمْ الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ الْخُ) كَانَ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ يَمِينَ الْوَلِيِّ حُجَّةٌ فَعَيَّ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ سَم. ة. فُودَ: (فِي نَحْوِ قَتْلِ خَطِئٍ الْخُ) انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِهِ، وَقَدْ اسْتَفْطَى الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ لَفْظَةَ النَحْوِ. ة. فُودَ: (وَذَلِكَ لِتَتَعَلُّقِ الذِّمَّةِ بِرَقَبَتِهِ الْخُ) هُوَ تَعْلِيلٌ لِعَدَمِ قَبُولِ إِقْرَارِهِ رَشِيدِي. ة. فُودَ: (إِذَا أَقْسَمَ الْوَلِيُّ) أَيِ وَلِيِّ الْمَيِّتِ. ة. فُودَ: (وَقَدْ يَكُونَانِ عَلَيْهِمَا) أَيِ تَكُونُ الدَّعْوَى وَالْجَوَابُ عَلَى كُلِّ مِنَ الرِّقِيقِ وَالسَّيِّدِ مُغْنِي. ة. فُودَ: (كَمَا فِي نِكَاحِهِ) أَيِ: الْعَمْدِ كَانَ ادَّعَتْ حُرَّةً عَلَى عَبْدٍ وَسَيِّدُهُ بِأَنَّ هَذَا زَوْجِي زَوْجَهُ سَيِّدُهُ لِي، وَقَوْلُهُ: وَنِكَاحِ الْمُكَاتَبَةِ بِأَنَّ ادَّعَى رَجُلٌ عَلَيْهَا وَعَلَى سَيِّدِهَا بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ زَوْجَهَا لَهُ سَيِّدُهَا بِإِذْنِهَا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِهَا مَعَ السَّيِّدِ اه. يُجِيرِي. ة. فُودَ: (لِتَوْقُفِ ثُبُوتِهِ الْخُ) لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا عَلَى التَّزْوِيجِ، فَلَوْ أَقْرَأَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبَةِ بِالنِّكَاحِ وَاتَّكَرَّتْ حَلْفَتُ، فَإِنَّ نَكَلَتْ وَحَلَفَ الْمُدَّعَى، وَحَكِمَ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ أَقْرَأَتْ فَاتَّكَرَّ السَّيِّدُ حَلَفَ السَّيِّدِ، فَإِنَّ نَكَلَ حَلَفَ الْمُدَّعَى، وَحَكِمَ لَهُ بِالنِّكَاحِ، وَيَأْتِي مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمُبْعُضَةِ مُغْنِي وَعَنَانِي.

ة. فُودَ: (لِأَنَّ مُتَعَلِّقَهُ الرِّقْبَةَ) وَهِيَ حَقُّ السَّيِّدِ دُونَ الْقَرْنِ فَلَا تُسْمَعُ بِهِ عَلَيْهِ الْخُ نَعَمْ قَطَعَ الْبَغْوِيُّ بِسَمَاعِهَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ لِلْمُدَّعَى بَيِّنَةٌ إِذْ قَدْ يَمْتَنِعُ إِقْرَارُ شَخْصٍ بِشَيْءٍ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ عَلَيْهِ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فَإِنَّ السَّفِيهَ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِالْمَلِكِ وَتُسْمَعُ الدَّعْوَى لِأَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ شَرَحَ م. ة. فُودَ: (نَعَمْ الْخُ) كَانَ وَجْهَ ذَلِكَ أَنَّ يَمِينَ الْوَلِيِّ حُجَّةٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيِّنَةِ

**فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يتفرع عليه**

(فُعْلُظْ) نَذَبًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْهُ الْخَصْمُ، بَلْ، وَإِنْ أَسْقَطَ كَمَا قَالَ الْقَاضِي (يَمِينُ مُدْعٍ) الْيَمِينِ الْمُرْدُودَةُ وَمَعَ الشَّاهِدِ. (و) يَمِينُ (مُدْعَى عَلَيْهِ) إِنْ لَمْ يَسْبِقْ لِأَحَدِهِمَا حَلْفٌ بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُعْلَظَةً وَيُظْهِرُ تَصَدِيقَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ ظَاهِرًا فَسَاوَى الثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ (فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا يُفْضَدُ بِهِ مَالٌ) كِنِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَإِلَآءٍ وَرَجْعَةٍ وَلِعَانٍ وَعَتَقٍ وَوَلَايَةٍ وَوَكَالَةٍ وَلَوْ فِي ذَرْهَمٍ وَسَائِرٍ مَا مَرَّ مِمَّا لَا يَتَبَيَّنُ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَمِينِ مَوْضُوعَةٌ لِلزُّجْرِ عَنِ التَّعْذِي فَلُعْلُظْ مُبَالَغَةٌ وَتَاكِيدٌ لِلزُّدْعِ فِيمَا هُوَ مُتَاكِدٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَهُوَ مَا ذُكِرَ، وَمَا فِي قَوْلِهِ: (و) فِي (مَالٍ) أَوْ حَقِّهِ كَخِيَارٍ وَأَجَلٍ (يَبْلُغُ نِصَابَ زَكَاةٍ).....

**فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف**

• فَوَدَّ: (فِي كَيْفِيَةِ الْحَلْفِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَسَبَقَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَاعْتَرَضَ إِلَى لَا فِي اخْتِصَاصٍ.  
 • فَوَدَّ: (وَمَا يَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ) أَيِ الْحَلْفِ. • فَوَدَّ: (الْيَمِينِ الْمُرْدُودَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَرَضَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُظْهِرُ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (وَمَعَ الشَّاهِدِ) أَيِ الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ مُغْنِي، وَقَضِيَّةٌ اقْتِنَصَارُهُمْ عَلَى تَيْنِكَ الصُّورَتَيْنِ أَنَّهُ لَا تَعْلُظُ يَمِينُ الْاسْتِظْهَارِ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَدَّ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَلَا يُعْلُظُ عَلَى حَالِفٍ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ يَمِينًا مُعْلَظَةً بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّغْلِيظَ مُسْتَحَبٌّ، وَلَوْ كَانَ حَلْفُهُ بِغَيْرِ الطَّلَاقِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ النَّصِّ اه. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ الْخُ ع ش. • فَوَدَّ: (يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ) أَيِ: لِأَنَّ هَذَا الْحَلْفَ يُعْلُظُ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ الْخُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحَنْثَ، وَقَدْ يُسَمَّعُ هَذَا الزُّرْمُ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينًا غَيْرَ مُعْلَظَةٍ أَنَّهُ سَبَقَ لَهُ حَلْفٌ بِمَا ذُكِرَ إِذِ التَّغْلِيظُ مُتَدَوِّبٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ خُصُوصًا لِضَرُورَةِ الْحَلْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. • فَوَدَّ: (ظَاهِرًا) أَيِ: لَزُومًا ظَاهِرًا. • فَوَدَّ: (فَسَاوَى) أَيِ: قَوْلُهُ: أَنَّهُ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَوَكَالَةٍ) أَيِ: وَقَوْدَ وَوَصَايَةَ وَتُعْلُظُ فِي الْوَقْفِ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا عَلَى الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْخُلْعُ، فَالْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ إِنْ ادَّعَاهُ الزَّوْجُ وَاتَّكَرَّتِ الزَّوْجَةُ وَحَلَفَتْ أَوْ نَكَلَتْ وَحَلَفَ هُوَ فَلَا تَغْلِيظَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ ادَّعَاهُ وَاتَّكَرَّ وَحَلَفَ أَوْ نَكَلَ وَحَلَفَتْ هِيَ غُلُظَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ قَضْدَهَا الْفِرَاقَ وَقَضْدَهُ اسْتِدَامَةَ النِّكَاحِ، أَمَّا الْخُلْعُ بِالْكَثِيرِ فَتُعْلُظُ فِيهِ مُطْلَقًا مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي ذَرْهَمٍ) أَيِ: لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنَ الْوَكَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَلَايَةُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فُعْلُظْ) أَيِ: الْحَلْفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَشَرَعَ التَّغْلِيظَ اه. • فَوَدَّ: (كَخِيَارٍ الْخُ) أَيِ: وَحَقَّ الشُّفْعَةِ أَسْنَى وَمُغْنِي.

**فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يتفرع عليه**

• فَوَدَّ: (يَلْزَمُ مِنْ حَلْفِهِ طَلَاقُهُ ظَاهِرًا) أَيِ: لِأَنَّ هَذَا الْحَلْفَ يُعْلُظُ؛ لِأَنَّهُ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحَنْثَ، وَقَدْ يُسَمَّعُ هَذَا الزُّرْمُ إِذْ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْلِفَ يَمِينًا غَيْرَ مُعْلَظَةٍ أَنَّهُ سَبَقَ لَهُ حَلْفٌ بِمَا ذُكِرَ، إِذِ التَّغْلِيظُ مُتَدَوِّبٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ خُصُوصًا هُنَا؛ لِضَرُورَةِ الْحَلْفِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وهو كما قاله يائياً يزهم أو عشرون ديناراً، وما عداهما لا بُدَّ أَنْ تَبْلُغَ قِيمَتُهُ أَحَدَهُمَا، واعتَرَضَ بِأَنْ نَصَّ الْأُمُّ وَالْمُخْتَصِرُ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالذَّهَبِ لَا غَيْرَ واعتمده البلقيني، ويُجَابُ بِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ هُنَا لِيَتَعَيَّنَ الذَّهَبُ مَعْنَى فَلِذَا أَعْرَضَا عَنْهُ أَي: وَمَا أَوْهَمَ التَّعَيَّنَ يُخْتَلِ عَلَى أَنَّهُ تَصَوُّيرٌ لَا غَيْرَ لَا فِي اخْتِصَاصٍ وَلَا فِيمَا دُونَ نِصَابٍ أَوْ حَقِّهِ كَمَا اخْتَلَفَ مُتَبَايِعَانِ فِي ثَمَنِ فَقَالَ الْبَائِغُ: عِشْرُونَ وَالْمَشْتَرِي عَشْرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّنَازُعَ إِنَّمَا هُوَ فِي عَشْرَةٍ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَقِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ، وَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِيهِ مَوَاسَاةٌ، نَعَمْ، إِنْ رَأَاهُ لِنَحْوِ جَرَاءِ الْحَالِفِ فَعَلَهُ وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ لَهُ فَعْلَهُ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مُطْلَقًا (وَسَبَقَ بَيَانُ التَّغْلِيظِ فِي اللَّعَانِ) بِالزَّمَانِ وَكَذَا الْمَكَانِ فِي غَيْرِ نَحْوِ مَرِيضٍ وَحَائِضٍ، وَيَظْهَرُ أَنَّ يُلْحَقُ بِالْمَرَضِ سَائِرُ أَعْذَارِ الْجَمَاعَةِ، وَأَنَّ التَّغْلِيظَ بِهِ حِينَئِذٍ حَرَامٌ، لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُخَدَّرَةَ يُغْلَظُ عَلَيْهَا بِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا تَخْضُرُ لِلدَّعْوَى عَلَيْهَا، وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ نَحْوَ الْمَرَضِ غُذِرَ حَتَّى يَخْلَافَ التَّخْذِيرَ.....

• فَوُدَّ: (وَهُوَ كَمَا قَالَاهُ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ التَّغْلِيظُ فِي أَيِّ نِصَابٍ كَانَ مِنْ نَعَمْ وَنَبَاتٍ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ وَجْهٌ حَكَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّغْلِيظُ فِي خَمْسَةِ أَوْ سِتٍّ مِنْ شَعِيرٍ وَدُرَّةٍ وَغَيْرِهِمَا لَا يُسَاوِي خَمْسِينَ يَزْهَمُ وَالَّذِي فِي الرِّوَاةِ وَأَصْلُهَا اغْتِيَارُ عِشْرِينَ وَمُخَالَاةٌ دَقِيقًا أَوْ يَأْتِي يَزْهَمُ فِضَّةً تَحْدِيدًا، وَالْمَنْصُوصُ فِي الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ اغْتِيَارُ عِشْرِينَ دِينَارًا عَيْنًا أَوْ قِيمَةً وَقَالَ الْبُلْقِينِي: إِنَّهُ الْمُعْتَمَدُ حَتَّى لَوْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ اغْتِيَارٌ بِالذَّهَبِ اهـ. وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: اغْتِيَارُ عِشْرِينَ دِينَارًا أَوْ يَأْتِي يَزْهَمُ أَوْ مَا قِيمَتُهُ أَحَدَهُمَا اهـ. • فَوُدَّ: (وَمَا أَوْهَمَ التَّعَيَّنَ الْفَخ) أَي: مِنْ نَصِّ الْأُمِّ وَالْمُخْتَصِرِ. • فَوُدَّ: (وَلَا فِيمَا دُونَ نِصَابٍ الْفَخ) أَي: وَإِنْ كَانَ لِيَتِيمٍ أَوْ لِيُوقِفَ ع ش. • فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ رَأَاهُ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى نَعَمْ لِلْقَاضِي ذَلِكَ فِيمَا دُونَ النِّصَابِ إِنْ رَأَاهُ لَجَرَاءِ يَجِدُهَا فِي الْحَالِفِ اهـ. وَعِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ: إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ أَي: فِيمَا دُونَ النِّصَابِ اهـ. انْظُرْ هَلِ الْاِخْتِصَاصُ مِثْلُ مَا دُونَ النِّصَابِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ وَالنَّهْيَةِ الْأَوَّلُ فَلْيُرَاجِعْ وَسَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ.

• فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الْبُلْقِينِي أَنَّ لَهُ فَعْلَهُ الْفَخ) هَذَا التَّغْيِيرُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّغْلِيظُ بِغَيْرِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ؟ وَمَا وَجْهُهُ؟ رَشِيدِي أَقُولُ يَظْهَرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا اقْتَضَاهُ، وَوَجْهُهُ زِيَادَةُ إِبْدَاءِ الْحَالِفِ. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَي: فِي الْمَالِ وَغَيْرِهِ بَلَّغَ نِصَابًا أَمْ لَا وَشَجَّلَ ذَلِكَ الْاِخْتِصَاصَ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ تَغْلِيظَ الْيَمِينِ فِيهِ ع ش. • فَوُدَّ: (بِالزَّمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَظْهَرُ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ نَحْوِ مَرِيضٍ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُسْتَنَتَّى مِنْ إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ الْمَرِيضَ الَّذِي بِهِ مَرَضٌ شَائِقٌ وَالزَّمْنَ وَالْحَائِضَ وَالتَّغْسَاءَ فَلَا يُغْلَظُ عَلَيْهِمُ بِالْمَكَانِ لِعُدْوِهِمْ اهـ. • فَوُدَّ: (وَيَظْهَرُ أَنَّ يُلْحَقُ الْفَخ) قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُغْنِي عَدَمَ الْإِلْحَاقِ. • فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: الْمَكَانِ حِينَئِذٍ أَي: إِذَا كَانَ الْحَالِفُ نَحْوَ مَرِيضٍ أَوْ حَائِضٍ. • فَوُدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي: اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ الْمَرِيضِ. • فَوُدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ الْفَخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ سَم.

• فَوُدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ نَحْوَ الْمَرَضِ غُذِرَ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْفَرْقِ.

وغيرهما، نعم، التَّغْلِيظُ بحضورِ جميع أَقْلَهُمْ أَرْبَعَةً وَبِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ لَا يُغْتَبَرُ هُنَا وَيُسْنُ بِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ أَيْضًا، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَمَرَّ أَوَائِلُ الْإِيمَانِ أَنْ مَا يُذَكَّرُ فِيهَا مِنَ الطَّلَائِبِ الْغَالِبِ الْمَذْكُورِ الْمُهِلِكِ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّهُ لَا تَوْقِيفَ فِيهَا وَأَسْمَاءُ اللَّهِ لَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهَا إِلَّا بِتَوْقِيفٍ، وَإِنْ هَذَا لَا يَأْتِي إِلَّا عَلَى كَلَامِ الْبَاقِلَانِيِّ أَوْ الْغَزَالِيِّ الْمَشْتَرِطِينَ انْتِفَاءَ الْإِشْعَارِ بِالتَّقْصِ دُونَ التَّوْقِيفِ، وَالْجَوَابُ بِأَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ اسْمِ الْمُفَاعَلَةِ الَّذِي غَلَبَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ الصِّفَةِ فَالتَّحَقُّقُ بِالْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَوَقَّفُ إِضَافَتُهَا عَلَى تَوْقِيفٍ، وَلِذَا تَوَسَّعَ النَّاسُ فِيهَا غَيْرُ صَحِيحٍ، أَمَّا أَوَّلًا فَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ لَفْظًا وَهِيَ وَاضِحَةٌ، وَلَا مَعْنَى وَكَوْنُهَا تَقْتَضِي تَعَلُّقًا تُؤَثِّرُ فِيهِ لَا يَخْتَصُّ بِهَا بَلْ أَكْثَرُ الْأَسْمَاءِ التَّوْقِيفِيَّةِ كَذَلِكَ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَفَمَنْ الَّذِي صَرَّحَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَشْقَرِيِّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَوْ الصِّفَاتِ الَّتِي مِنْ بَابِ الْمُفَاعَلَةِ لَا تَقْتَضِي تَوْقِيفًا، بَلِ الْفِعْلُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّوْقِيفِ لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ أَنَّ هَذَيْنِ لَا بُدَّ مِنْ وُرُودِ لَفْظِهِمَا بِمَعْنَاهُ وَلَا يَجُوزُ اسْتِفَاقُهُمَا مِنْ فِعْلِ أَوْ مُضْتَرٍّ وَرَدَّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ بِخِلَافِ الْفِعْلِ لَا يُشْتَرِطُ وُرُودُ لَفْظِهِ، بَلْ يَكْفِي وُرُودُ مَعْنَاهُ أَوْ مُرَادِفِهِ، بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ بِالتَّقْصِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ، وَهَذَا وَإِنْ لَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ فَحْوَى عِبَارَاتِ الْأَصُولِيِّينَ فَتَأَمَّلْهُ. وَيُسْنُ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِ آيَةَ آلِ عِمْرَانَ

﴿فَوَدَّ: (وغيرهما) بِالْجَمْرِ عَطْفًا عَلَى الزَّمَانِ وَيُخْتَمَلُ رَفْعُهُ عَطْفًا عَلَى الْمَكَانِ. ﴿فَوَدَّ: (نعم) إِلَى قَوْلِهِ وَيُسْنُ فِي النَّهَايَةِ وَالْإِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا أَوَّلًا فِي الْمُنْعِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَبِتَكْرِيرِ اللَّفْظِ وَقَوْلُهُ: وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ إِلَى مِنَ الطَّلَائِبِ. ﴿فَوَدَّ: (وهي مَعْرُوفَةٌ) كَانَ يَقُولُ: وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَالْعَلَانِيَةَ مُنْعِيٍّ وَأَسْنَى. ﴿فَوَدَّ: (فيها) أَي: الْيَمِينِ. ﴿فَوَدَّ: (لَا تَوْقِيفَ فِيهِ) عِبَارَةٌ الْمُنْعِيِّ لَمْ يَرِدْ تَوْقِيفٌ فِي الطَّلَائِبِ الْغَالِبِ أَه. ﴿فَوَدَّ: (أَوْ الْغَزَالِيِّ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانَ الظَّاهِرُ وَالْغَزَالِيُّ بِالْوَاوِ وَسَيِّدُ عُمَرَ. ﴿فَوَدَّ: (اسْمُ الْمُفَاعَلَةِ) يَنْهَى اسْمُ دَالٍ عَلَى الْمُشَارَكَةِ. ﴿فَوَدَّ: (غَيْرُ صَحِيحٍ) خَبَرَ قَوْلَهُ وَالْجَوَابُ عِبَارَةٌ الْمُنْعِيِّ أَجِيبَ بِأَنَّ هَذَا الْخَطَّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَالْأَخْوَاطُ اجْتِنَابُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّافِعِيُّ وَكَثِيرُونَ مِنَ الْأَصْحَابِ أَه. وَهُوَ كَمَا قَالَ أَه. ﴿فَوَدَّ: (وَكَوْنُهَا تَقْتَضِي) أَي: مِنْ جِهَةِ تَحَقُّقِ مَذْلُولِهَا. ﴿فَوَدَّ: (تَمَلُّقًا) أَي: مُتَمَلِّقًا. ﴿فَوَدَّ: (التَّوْقِيفِيَّةِ الْخَطِّ) لَمَلَّ حَقَّ الْمَقَامِ الْغَيْرِ التَّوْقِيفِيَّةِ. ﴿فَوَدَّ: (فَمَنْ الَّذِي الْخَطِّ) اسْتِغْنَامُ إِنْكَارِيٍّ. ﴿فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ) أَي: لَا يَكْفِي فِي جَوَازِ إِطْلَاقِهِمَا. ﴿فَوَدَّ: (أَوْ مُرَادِفِهِ) لَمَلَّ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ. ﴿فَوَدَّ: (بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ بِالتَّقْصِ الْخَطِّ) هَذَا لَا يَلَايِمُ قَوْلَهُ أَيْضًا: بَلِ الْفِعْلُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّوْقِيفِ سَيِّدُ عُمَرَ وَسَمَّ. ﴿فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَرِدْ) أَي: مَعْنَاهُ وَمُرَادِفُهُ. ﴿فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَي قَوْلُهُ: بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ الْخَطِّ. ﴿فَوَدَّ: (وَيُسْنُ) إِلَى قَوْلِهِ، وَيُفَرِّقُ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَى، وَقَدْ يَخْتَصُّ وَقَوْلُهُ: وَلَا أَغْلَمُكَ ابْنَ أَبِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّي، وَلَوْ ادَّعَى دَبْتَنَا فِي النَّهَايَةِ.

﴿فَوَدَّ: (بَلْ عَدَمُ إِشْعَارِهِ بِالتَّقْصِ) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ بَلِ الْفِعْلُ لَا بُدَّ فِيهِ الْخَطِّ.



﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [١٧٧: مائدة] وَأَنْ يَوْضَعَ الْمُضْخَفُ فِي جَنْبِهِ، وَيَحْلِفُ الذَّمِّي بِمَا يُعْظَمُهُ بِمَا نَرَاهُ نَحْنُ لَا هُوَ وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيفُ بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ، بَلْ يُلْزَمُ الْإِمَامَ غَزْلٌ مَنْ فَعَلَهُ أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَعْتَقِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَدْ يَخْتَصُّ التَّغْلِيطُ بِأَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَمَا إِذَا ادَّعَى قَرْنٌ عَلَى سَيِّدِهِ عَتَقًا أَوْ كِتَابَةً فَأَنْكَرَهُ السَّيِّدُ فَتَغْلِطُ عَلَيْهِ إِنْ بَلَغَتْ قِيَمَتُهُ نِصَابًا فَإِنْ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى الْقَرْنِ غُلِظَ عَلَيْهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ دَعَا لَيْسَتْ بِمَالٍ (وَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ) وَهُوَ الْجَزْمُ فِيمَا لَيْسَ بِفِعْلِهِ وَلَا فِعْلٍ غَيْرِهِ كَمَا أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ نَعَمْ، الْمَوْدِعُ إِذَا ادَّعَى الْوَدِيعُ التَّلَفَ وَرَدَّ الْيَمِينُ وَعَلَيْهِ بِحْلِفٍ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ مَعَ أَنَّ التَّلَفَ لَيْسَ مِنْ فِعْلِ أَحَدٍ وَ (فِي فِعْلِهِ) نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا لِإِحَاطَتِهِ بِفِعْلِ نَفْسِهِ أَي: مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ،

• قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَوْضَعَ الْمُضْخَفُ فِي جَنْبِهِ) أَي: وَلَمْ يَحْلِفْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَخْوِيفُهُ بِحْلِفِهِ بِخَضْرَاءِ الْمُضْخَفِ ع ش وَكَلَامُ الْمُغْنِي يُعَيِّدُ أَنَّ الْحْلِفَ عَلَى الْمُضْخَفِ مُسْتَحَبٌّ أَيْضًا عِبَارَتُهُ وَيُخَضَّرُ الْمُضْخَفُ وَيَوْضَعُ فِي جَنْبِ الْحَالِفِ قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَمُطَرِّفُ قَاضِي صَنْعَاءَ يُحْلِفَانِ بِهِ، وَهُوَ حَسَنٌ وَعَلَيْهِ الْحُكَامُ بِالْيَمِينِ وَقَالَ تَجَمُّعُهُ فِي بَابِ كَيْفِيَّةِ الْيَمِينِ مِنَ الْأَمِّ: وَقَدْ كَانَ مِنْ حُكَامِ الْأَفَاقِ مَنْ يَسْتَحْلِفُ عَلَى الْمُضْخَفِ، وَذَلِكَ عِنْدِي حَسَنٌ وَقَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا التَّغْلِيطُ مُسْتَحَبٌّ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَيَحْلِفُ الذَّمِّي الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي هَذَا إِذَا كَانَ الْحَالِفُ مُسْلِمًا فَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا حَلَفَهُ الْقَاضِي بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَنَجَّاهُ مِنَ الْغَرَقِ أَوْ نَصْرَانِيًّا حَلَفَهُ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى أَوْ مَجُوسِيًّا أَوْ وَثْنِيًّا حَلَفَهُ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ اهـ. زَادَ الْأَنْوَارُ وَلَوْ حَلَفَ مُسْلِمًا بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى أَوْ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى جَازَ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَا هُوَ) كَقَوْلِهِ: وَاللَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ كَذَا أَوْ أَنْزَلَ كَذَا مِنْ رَسُولٍ أَوْ كِتَابٍ لَا تَعْرِفُهُمَا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَجُوزُ التَّحْلِيفُ الْخُ) أَي: مِنَ الْقَاضِي فَلَوْ خَالَفَ وَقَعَلَ انْعَقَدَتْ بِمَعْنَى خَيْثُ لَا إِكْرَاهَ مِنْهُ ش وَيَتَخَيَّرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ يَتَعَقَّدُهُ الْقَاضِي كَمَا يَأْتِي فِي بَحْثِ اخْتِيَارِ نِيَّةِ الْقَاضِي عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَمُحَسَّنِهِ الزِّيَادِيُّ. • قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ طَلَاقٍ الْخُ) كَنْزِيرٌ مُغْنِي.

• قَوْلُهُ: (أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخُ) أَي: الْقَاضِي الَّذِي يَقَعْلُهُ قَالَ الْمُغْنِي: وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الِاسْتِحْلَافَ بِذَلِكَ اهـ. • قَوْلُهُ: (لَا نَدْعَاهُ لَيْسَتْ بِمَالٍ) أَي: وَإِنْ كَانَ حَلَفَهُ مُقَوَّنًا لِلْمَالِ عَلَى السَّيِّدِ ع ش. • قَوْلُهُ: (فِيمَا لَيْسَ بِفِعْلِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ خَصَرُ الْيَمِينِ فِي فِعْلِهِ وَفِعْلٍ غَيْرِهِ، وَقَدْ يَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى تَحْقِيقِ مَوْجُودٍ لَا عَلَى فِعْلِ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: لِيَزُوجَهُ إِنْ كَانَ هَذَا الطَّائِرُ غُرَابًا فَأَنْتَ طَالِقٌ فَطَارَ وَلَمْ يُعْرِفْ فَأَدْعَتْ آتَهُ غُرَابٌ وَاتَّكَرَ، وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ إِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ اهـ. • قَوْلُهُ: (كَمَا أَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ إِنْ كَانَ هَذَا غُرَابًا الْخُ) أَي: ثُمَّ ادَّعَتْ عَلَيْهِ الزَّوْجَةَ أَنَّ الشَّمْسَ طَلَعَتْ أَوْ كَانَ هَذَا غُرَابًا فَأَنْكَرَ فَيَحْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ أَتَاهَا لَمْ تَطْلُعْ أَوْ أَتَاهَا لَمْ يَكُنْ غُرَابًا رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْمَوْدِعُ) بِكُسْرِ الدَّالِ. • قَوْلُهُ: (بِيَحْلِفُ) أَي: الْمَوْدِعُ.

• قَوْلُهُ: (وَفِي فِعْلِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا لَيْسَ بِفِعْلِهِ الْخُ. • قَوْلُهُ: (نَفْيًا أَوْ إِثْبَاتًا) فَيَقُولُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْإِثْبَاتِ: وَاللَّهِ لَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا أَوْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا وَفِي النَّفْيِ: وَاللَّهِ مَا بَعْتُ بِكَذَا أَوْ مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا

وَأَنَّ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْهُ حَالٌ مَجْنُونُهُ مَثَلًا كَمَا أَطْلَقُوهُ (وَكَذَا فِعْلٌ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ إِبْرَأًا) كَبِيرٍ  
وَاتْلَافٍ وَغَضَبٍ لِشَهْوَةِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ (وَأَنَّ كَانَ نَفْيًا) غَيْرَ مَحْصُورٍ (فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ) كَلَا  
أَعْلَمُهُ فَعَلَ كَذَا وَلَا أَعْلَمُكَ ابْنُ أَبِي لَيْسٍ الْوُقُوفِ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ جَوَازِ  
الشَّهَادَةِ بِالنَّفْيِ غَيْرِ الْمَحْصُورِ بِأَنَّهُ يُكْتَفَى فِي الْيَمِينِ بِأَذْنَى ظَنٍّ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ فَلَا بُدَّ فِيهَا  
مِنَ الظَّنِّ الْقَوِيِّ الْقَرِيبِ مِنَ الْعِلْمِ كَمَا مَرَّ، أَمَّا الْمَحْصُورُ فَقَضِيَّةٌ تَجْوِيزُهُمُ الشَّهَادَةَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ  
كَالْإِبْرَأَةِ فِي شَهْوَةِ الْإِحَاطَةِ بِذَاتِهِ أَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَيْهِ بَيِّنًا بِالْأُولَى قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَقَدْ يُكَلِّفُ  
الْحَلِفَ عَلَى الْبَيِّنَةِ فِي فِعْلٍ غَيْرِهِ النَّفْيِ كَحَلِفِ الْبَائِعِ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عِبْدَهُ مَثَلًا وَكَحَلِفِ مُدَّعِي  
التَّسَبُّبِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ أَنَّهُ ابْنُهُ وَخَلِيفَ مَدِينٍ أَنَّهُ مُفْسِرٌ وَأَحَدَ الزَّوْجَيْنِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ أَنَّ  
صَاحِبَهُ بِهِ غَيْبٌ وَرُدُّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ خَلِيفٌ عَلَى فِعْلٍ عِبْدِهِ، وَالْحَلِفُ فِيهِ وَلَوْ نَفْيًا يَكُونُ بَيِّنًا، وَالثَّانِي  
يَرْجِعُ إِلَى أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، وَهُوَ إِبْرَأَةٌ وَالْحَلِفُ فِيهِ بَيِّنٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلُهُ، وَالثَّلَاثُ نَفْيٌ  
لِمَلِكٍ نَفْسِهِ.....

مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَأَنَّ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْهُ الْخُ) أَي: وَقَدْ تَوَجَّهَتِ الْيَمِينُ عَلَيْهِ بَعْدَ كَمَالِهِ مُغْنِي.

قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي: أَوْ إِعْجَابًا أَوْ سُكْرًا الطَّافِيعُ مُغْنِي.

قَوْلُهُ (سَي): (فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ) وَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ ذَلِكَ فَلَوْ حَلَفَ عَلَى الْبَيِّنَةِ اغْتَدَّ بِهِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو  
الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْلَمُ ذَلِكَ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَا أَعْلَمُكَ ابْنُ أَبِي) وَجْهُ التَّمَثِيلِ بِهِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ أَنَّهُ فِي  
مَعْنَى لَمْ يَلِدْكَ أَبِي فَتَأَمَّلْ. سَيِّدُ حَمَرٍ عِبَارَةٌ سَمَّ مَا فِعْلُ الْغَيْرِ فِي هَذَا الْإِثَالِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَا ذَنْهُ عَلَى  
فِرَاشِ أَبِيهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِيهِ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْعِلْمِ بِهِ) أَي: بِالنَّفْيِ الْمُطْلَقِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ الْخُ)  
قَدْ يُقَالُ: لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِلْفَرْقِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالنَّفْيِ الْمَذْكُورِ كَذَلِكَ لَا  
يَحْلِفُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَحْلِفُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهِ وَالَّذِي فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّنْوِيَّةِ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ: مُرَادُ  
الضَّارِحِ أَنَّ النَّفْيَ غَيْرَ الْمَحْصُورِ يَحْلِفُ فِيهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ فِيهِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ قُلْتُ  
هَذَا مَعَ أَنَّهُ لَا تَقْبَلُ الْعِبَارَةُ إِلَّا بِتَأْوِيلٍ لَا يَلَاحِظُ التَّغْلِيلَ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُخْتَارِ  
أَبْنِ الْعَبْدِ يَأْتِي بِكُسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا عَشْرًا. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ ابْنُهُ) انْظُرْ أَيُّ نَفْيٍ فِي هَذَا رَشِيدِي أَي: وَفِي  
الرَّابِعِ. قَوْلُهُ: (وَرُدُّ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ الْخُ) قَضِيَّةُ الرَّدِّ بِمَا ذَكَرَ أَنَّ الْبَائِعَ يُكَلِّفُ الْحَلِفَ بِأَنَّ الْعَبْدَ مَا أَبَى عَنْهُ إِذَا  
ادَّعَى الْمُشْتَرِي أَنَّهُ كَانَ أَبَقًا فِي يَدِ الْبَائِعِ، وَقَضِيَّةُ مَا ذَكَرُوهُ فِي الرَّدِّ بِالْعَبْدِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يَقُولَ: مَا يَلْزَمُنِي  
قَبُولُهُ أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَى الرَّدِّ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَلَمَّا ذَكَرَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ السَّبَبَ كُلَّفَ الْحَلِفَ  
عَلَى الْبَيِّنَةِ فَلَا يُنَافِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِنَحْوِ مَا يَلْزَمُنِي قَبُولُهُ فَلْيُراجِعْ عَشْرًا. قَوْلُهُ: (وَالثَّانِي يَرْجِعُ الْخُ) حَقُّ الْمَقَامِ  
هُنَا وَفِي الْمَعَاطِيفِ الْآتِيَةِ أَنْ يَزِيدَ لَفْظَةً بِأَنَّهُ يُعِيدُ اسْمَ الْعَدُوِّ كَمَا فِي النَّهَايَةِ أَوْ يَقُولُ: ابْتِدَاءً وَرُدًُّا بِأَنَّ  
الْأَوَّلَ الْخُ. قَوْلُهُ: (بَيِّنٌ) أَي: عَلَى الْبَيِّنَةِ نَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (نَفْيٌ لِمَلِكٍ نَفْسِهِ الْخُ) يَغْنِي فَعَرَّ حَلِفٌ عَلَى نَفْيِ

قَوْلُهُ: (كَلَّا أَعْلَمُهُ فَعَلَ كَذَا وَلَا أَعْلَمُكَ ابْنُ أَبِي الْخُ) مَا فِعْلُ الْغَيْرِ فِي هَذَا الْإِثَالِ الثَّانِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ

على شيء مخصوص، والزابع فعله تعالى فهو خليف على فعل الغير إثباتاً قال: والضابط أنه يحلف بثاً في كل يمين إلا فيما يتعلق بالوارث فيما ينفيه، وكذا العاقلة بناءً على أن الوجوب لا في القاتل ويرد عليه مسائل مروت في الوكيل في القضاء على الغائب وفي الوكالة فيما لو اشترى جارية بمشرين، وأن المشتري لو طلب من البائع أن يسلمه المبيع فادعى عجزه الآن عنه فأنكر المشتري، فإنه يحلف على نفي العلم بعجزه (ولو ادعى دينا لمؤثله فقال: أبرأني) منه أو استوفاه أو أحال به مثلاً (خلف على) البت إن شاء كما مر أو على (نفي العلم بالبراءة)؛ لأنه خليف على نفي فعل الغير ويشتراط هنا وفي كل ما يحلف المؤكّر فيه على نفي العلم بالتعرض في الدعوى لكونه يعلم ذلك قال البلقيني: ومحلّه إن علم المدعي أن المدعى عليه يعلمه، وإلا لم يسعه أن يدعي أنه يعلمه. اهـ أي: لم يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يوجه إطلاقهم بأنه قد يتوصل به إلى حقه إذا نكل المدعى عليه فيحلف هو فسومخ له فيه (ولو قال: جنى عبدك) أي: يثك (علي بما يوجب كذا فالأصح خلفه على البت) إن أنكر؛ لأن قته

فعل نفسه. قود: (على شيء مخصوص) وهو ما يجب الأداء منه. قود: (قال) أي: البلقيني. قود: (فيما ينفيه) أي: من فعل المورث رشدي. قود: (وكذا العاقلة) أي: تخلف لا على البت وقوله: بناءً على أن الوجوب إلخ أنظر مفهومه رشدي. قود: (لا في القاتل) أي: ابتداءً على الزاجع ع ش. قود: (وقود عليه) أي: على ذلك الضابط. قود: (وأن المشتري) عطف على قوله مسائل إلخ. قود: (الآن) أي: لا في وقت العقد. قود: (فإنه يخلف) أي: المشتري ع ش. قود: (بعجزه) قد يقال: المعجز ليس بفعل أحد سم.

قود (سني: فقال: أبرأني) أي: مورثك وأنت تعلم ذلك معني. قود: (أو استوفاه) إلى قوله أي: لم يجوز في المعني إلا قوله: البت إلى المثني وإلى قول المثني ويعتبر في النهاية إلا قوله: واغترض إلى وفي قن، وقوله: أن تذكر إلى المثني وقوله: وظاهر إلى بخلاف ما إذا. قود: (مثلاً) أي: أو اغترض عنه معني. قود: (كما مر) في أي محل مر. قود: (ومحلّه) أي: الاشتراط قود (سني: ولو قال: جنى إلخ) عبارة المعني، ولو قال في الدعوى على سيّد بما لا يقبل فيه إفراز العبد عليه كقوله جنى إلخ.

قود (سني: (هكذا) أي: العاقل الذي لا يعتد وجوب طاعة الأمير كما تعلم مما يأتي ع ش. قود: (إن أنكر) إلى قول المثني ويعتبر في المعني إلا قوله: واغترضه إلى وفي قن وقوله: وعبارة

ولادته على فراش أبيه أخذاً مما يأتي. قود: (قال: والضابط أنه يخلف بثاً في كل يمين إلا فيما يتعلق بالوارث) عبارة الزركشي والعبارة الوافية أن يقال: يخلف على البت إلا نفي فعل الغير، وقد قالها البندنجي وغيره وعبر بها في الروضة وفيها شيء اهـ. وعبارة الرّوض وهو أي: الحلف على البت إلا على نفي فعل غيره اهـ. قود: (فإنه يخلف على نفي العلم بعجزه) قد يقال: المعجز ليس بفعل أحد.

ماله، وفعله كفعل نفيه، ولذا سُمِيت الدعوى عليه واعتَرَضَهُ الأذرعِي وغيره بأن الجمهورَ على المُقابِل وفي قَن مجنون أو يعتَقِد وجوب طاعة الأمير بخلفٍ بِناء قطعاً؛ لأنّه كالبهيمَةِ المذكورة في قوله: (قُلْتُ ولو قال: جَنُتْ بهيْمَتَكَ) على زَرْعِي مثلاً (خَلَفَ على البت قطعاً واللّه أعلم)؛ لأنّه إنّما ضَمَّنَ لِنَقْصِيره في حِفْظِها، فهو من فعلِه ومن ثَمَّ لو كانت بيدَ مَنْ يضمنُ فعلها كَمُستأجرٍ ومُستعيرٍ كانت الدعوى والحلفُ عليه فقط كما بحثه الأذرعِي وغيره وسبقَهم إليه ابنُ الصّلاح في الأجير. (ويجوزُ البتُّ بظنٍّ مُؤكِّدٍ يمتدُّ) ذلك الظنُّ (عَظْمُهُ) إنْ تَذَكَّرَ، وإلا فلا، وعبارَةُ أصلِ الرّوضة مُؤكِّدٌ بحُصُل من عَظْمُهُ، والمعنى واحدٌ (أو عَظُ أبيه) أو مؤرُثه الموثوق به بحيثُ يترجِعُ عنده بسببه وقوعُ ما فيه، وظاهرُ أنْ ذَكَرَ المؤرُثَ تصويراً فقط فلو رأى بخطِّ موثوقٍ به أنْ له كذا على فلانٍ أو عنده كذا جازَ له اعتماذه.....

أضيله إلى المثني. فُورِدَ: (إنْ أَتَكَرَّ) أي: السبَدُ وكذا ضَمِيرُ عليه. فُورِدَ: (على المُقابِل) أي: من أنْ الحلفُ على نَفْيِ العِلْمِ مُثْنِي. فُورِدَ: (أو يَمْتَقِدُ وجوب طاعة الأمير إلخ) أي: والأميرُ السبَدُ كما هو الظاهرُ أمّا إذا كان الأميرُ غيرَه فظاهرُ أنْ الأمرُ منوطٌ به رَشِيدِيّ عِبَارَةُ المُثْنِي محلُّ الخلافِ في العبدِ الماقلِ فإنْ كان مَجْنُونًا خَلَفَ السبَدُ على البتِّ قطعاً إلخ قال البلقيني: ولو أَمَرَ عبده الذي لا يُمَيِّزُ أو الأعجمي الذي يَمْتَقِدُ وجوب طاعة السبَدِ في كُلِّ ما أَمَرَه به، فالجاني هو السبَدُ فيُخَلِفُ قطعاً اهـ.

فُورِدَ: (ضَلَى زَرْعِي مثلاً) أي: فَعَلَيْكَ ضَمَانُهُ فَأَتَكَرَّ مالِكُها مُثْنِي. فُورِدَ: (كَمُستأجرٍ إلخ) أي: غاصِبٍ مُثْنِي. فُورِدَ: (كانت الذّهُوى والحلفُ عليه) أي: ويخلفُ على البتِّ أيضاً مُثْنِي. فُورِدَ: (في الأجير) أي: الصّادقةُ عليه عِبَارَةُ الأذرعِي وغيره رَشِيدِيّ. فُورِدَ: (إنْ تَذَكَّرَ إلخ) وفقاً للمُثْنِي وخِلَافاً لِلنّهايةِ عِبَارَتُهُ وظاهرُ إطلاقه جَوَازُ ذلك، وإنْ لم يَتَذَكَّرَ، وهو ما في الشرحينِ والرّوضةِ هنا وقال الأذرعِي: إنّهُ المشهورُ، وهو المُعْتَمَدُ، وإنْ نُقِلَ في الشرحينِ والرّوضةِ في أوائلِ القضاء عن الشّامِلِ اشترائطُ التَّذَكُّرِ اهـ. وفي سَمِ يَظُنُّها. فُورِدَ: (أو مورُثه الموثوقُ به إلخ) وضابطُه أنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لو وَجَدَ فيها مَكْتُوبًا أنْ عَلَيَّ لِفُلانٍ كذا لم يَخْلِفْ على نَفْيِهِ بَلْ يُطَيِّبُ خَاطِرَهُ بِدَفْعِهِ نِهَايةً وَسَمً.

فُورِدَ: (إنْ تَذَكَّرَ، وإلا فلا) المُعْتَمَدُ أنّه لا يَشْتَرِطُ التَّذَكُّرُ خِلَافاً لابنِ الصّبّاغ، وإنْ أَقْرَأَ في الرّوضةِ وأضيلها في بابِ القضاء، وجِبَارَةُ التّصحيحِ هُناك ما نُصِّه وما أَقَهَمَهُ المنهاجُ هُنا من مَنَعَ الحليفَ على الاستِخفافِ اغْتِمَازًا على خَطِّه حتّى يَتَذَكَّرَ نَقْلًا في الشرحينِ والرّوضةِ عن الشّامِلِ وأقْرَأَ ونَسَبَهُ في الصّغيرِ لِغيرِهِ أيضاً لَكِن يَأْتِي في الدّعَاوى الجَزْمُ بالجوازِ عندَ الظنِّ المُؤكِّدِ وإنْ لم يَتَذَكَّرَ كما في الشرحينِ والرّوضةِ هُناك قال الأذرعِي وغيره: وهو المشهورُ قال في التّوشيحِ وغيره: وقد يُقالُ: لا يَتَصَوَّرُ الظنُّ المُؤكِّدُ في خَطِّه إلا بالتَّذَكُّرِ بخِلَافِ خَطِّ الأبِ وضَبَطَ القفالُ الوثوقَ بخطِّ الأبِ كما نَقَلَاه وأقْرَأَ بِكَوْنِهِ بِحَيْثُ لو وَجَدَ في التَّذَكُّرِ لِفُلانٍ عَلَيَّ كذا لم يَجِدْ من نَفْسِهِ أنْ يَخْلِفَ على نَفْيِ العِلْمِ به بَلْ يُؤَدِّيهِ من التّرَكَةِ انتهى.

ليُخْلَفَ عليه بخلاف ما إذا استوى الأمران، ومن القرائن المَحْجُوزَةُ لِلْخَلِيفِ أَيْضًا نَكُولُ خَصْمِهِ أَي: الذي لا يَتَوَرَّعُ مثله عن اليمين، وهو مُحَقَّقٌ فيما يظهر ثم رأيتُ الْبُلْقَيْنِي أشارَ لذلك (وَفَقَّيْتُ) فِي الْيَمِينِ مَوَالِدَهُ كَلِمَاتُهَا عُرْفًا ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عُرْفُهُمْ فيما بين الإيجاب والقبول فِي الْبَيْعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عُرْفُهُمْ فِي الْخُلْعِ، بَلْ أَوْسَعُ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْفَقُودَ يُخْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ، وَطَلَبُ الْخَصْمِ لَهَا مِنَ الْقَاضِي وَطَلَبُ الْقَاضِي لَهَا يَمُنُّ تَوَجُّهَتْ عَلَيْهِ وَ (نَيْتُهُ) الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ أَوْ الْمُحَكَّمُ أَوْ الْمُنْصَوِّبُ لِلْمَظَالِمِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ كُلِّ مَنْ لَهُ وَلايَةُ التَّحْلِيلِ (الْمُسْتَخْلِفِ) وَعَقِيدَتُهُ مَجْتَهَدًا كَانَ أَوْ مُقَلَّدًا دُونَ نَيْتِ الْحَالِفِ وَعَقِيدَتُهُ مَجْتَهَدًا كَانَ أَوْ مُقَلَّدًا أَيْضًا لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «الْيَمِينُ عَلَى نَيْتِ الْمُسْتَخْلِفِ» وَحُجِّلَ عَلَى الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي لَهُ وَلايَةُ الْأَسْتِخْلَافِ؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ اغْتَبِرَتْ نَيْتُ الْحَالِفِ لَضَاعَتْ الْحُقُوقُ أَمَّا لَوْ خَلَفَهُ نَحْوُ الْغَرِيمِ يَمُنُّ لَيْسَ

• فَوَدَّ: (لِيُخْلَفَ عَلَيْهِ) أَي: بِالْبَثِّ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُحَقَّقٌ) أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مُحَقَّقٌ يَغْنِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُحَقَّقًا فِيمَا يَقُولُ لَا يَمْتَنِعُ عَنِ الْيَمِينِ وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي كَانَ الرَّدُّ مُسَوِّغًا لِيُخْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَى الْبَثِّ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمَوْصُوفَ بِمَا ذَكَرَ يُفِيدُ الْمُدَّعِي الظَّنَّ الْمُؤَكَّدَ بِثُبُوتِ الْحَقِّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ش. • فَوَدَّ: (فِي الْيَمِينِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: ثُمَّ يُحْتَمَلُ إِلَى وَطَلَبُ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (مَوَالِدُ كَلِمَاتِهَا الْخُ) وَالْمُرَادُ بِالْمَوَالِدَةِ أَنَّ لَا يُفَصِّلُ بَيْنَ قَوْلِهِ: وَاللَّهُ وَقَوْلِهِ: مَا قَعَلْتُ كَذَا مَثَلًا ش. • فَوَدَّ: (وَلَعَلَّهُ) أَي: الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَطَلَبُ الْخَصْمِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِنْ أَيْتَمَّ بِهَا فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَطَلَبُ الْخَصْمِ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَوَالِدُ كَلِمَاتِهَا. • فَوَدَّ: (وَنَيْتُهُ الْقَاضِي الْخُ) قَالَ الْبُلْقَيْنِي: مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَالِفُ مُحَقَّقًا لِمَا نَوَاهُ، وَإِلَّا فَالْجَبْرَةُ بَيْنَهُ لَا بَنِيَّةَ الْقَاضِي أَه. وَمُرَادُهُ بِالْمُحَقَّقِ الْمُحَقَّقُ عَلَى مَا يَتَقَيَّدُ الْقَاضِي فَلَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ كَانَ الْقَاضِي حَقًّا فَحَكَّمَ عَلَى شَافِعِي بِشُفْعَةِ الْجَوَارِ مِنْ أَنَّهُ يَتَقَدُّ حُكْمُهُ وَأَنَّهُ إِنْ اسْتَخْلَفَ فَخَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا أَيْمَ أَه. عِبَارَةٌ عَنْ ش. بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ الْبُلْقَيْنِي نَصُّهَا فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ كَذَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَسَأَلَ رَدَّهُ وَكَانَ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْ ذَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ فَأَجَابَ بِتَقْيِ الْأَسْتِخْقَاقِ فَقَالَ خَصْمُهُ لِلْقَاضِي: خَلَفَهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مَالِي شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي وَكَانَ الْقَاضِي يَرُدُّ إِبَاقَتَهُ لِذَلِكَ فَلِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَخْلَفَ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَيَتَوَيَّرُ بِغَيْرِ الْأَسْتِخْقَاقِ وَلَا يَأْتِمُ بِذَلِكَ، وَمَا قَالَهُ لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَخْلِيلِ الْحَقَّقِي الشَّافِعِي عَلَى شُفْعَةِ الْجَوَارِ قَتَائِلِ أَه. شَرْحُ الرُّوضِ، وَهُوَ مُسْتَقَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَمْ يَظْلِمِهِ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقَيْنِي أَه. أَقُولُ: بَلْ هُوَ عَيْنُ قَوْلِ الشَّارِحِ: وَأَمَّا مَنْ ظَلَمَهُ الْخُ. • فَوَدَّ: (وَعَقِيدَتُهُ) عَطَفَ تَقْسِيرَ لِنَيْتِ الْقَاضِي.

• فَوَدَّ: (مَجْتَهَدًا كَانَ الْخُ)، وَسَوَاءٌ كَانَ مُوَافِقًا لِلْقَاضِي فِي مَذْهَبِهِ أَمْ لَا مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لِضَاعَتِ الْحُقُوقِ) أَي: إِذْ كُلُّ أَحَدٍ يَخْلَفُ عَلَى مَا يَقْصِدُهُ فَإِذَا ادَّعَى حَقَّقِي عَلَى شَافِعِي شُفْعَةُ الْجَوَارِ وَالْقَاضِي يَتَقَدُّ إِثْبَاتَهَا فَلَيْسَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى عَدَمِ اسْتِخْقَاقِهَا عَلَيْهِ عَمَلًا بِإِعْتِقَادِهِ، بَلْ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ الْقَاضِي مُغْنِي وَرَوَّض. • فَوَدَّ: (أَمَّا لَوْ خَلَفَهُ نَحْوُ الْغَرِيمِ الْخُ) أَي: كَبْحِضِ الْعُظَمَاءِ أَوْ الظُّلَمَاءِ فَتَنْفَعُ التَّوْبَةُ عَنْهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَيْمَ الْحَالِفِ أَنَّهُ لَزِمَ مِنْهَا تَقْوِيْتُ حَقِّ الْغَيْرِ وَمِنَ الْمَشْدُ وَشُبُوحُ الْبُلْدَانِ

له ولاية الاستخلاف أو حلف هو ابتداء، فالعبرة بنيه، وإن أئتم بها إن أبطلت حقاً لغيره، وعليه يُحمل خبر مسلم «بمينك ما يُصدّقك عليه صاحبك».

(تنبيه): معنى يُفتنر في غير الأخيرة يُشترط وفيها يُتعمد (فلو وري) الحالف بالله ولم يظلمه خصمه كما بحثه البلقيني (أو تأول خلافها) أي: اليمين (أو استثنى) أو وصل باللفظ شرطاً مثلاً (بحيث لا يسمعه القاضي لم يدفع إثم اليمين الفاجرة) ولا لبطلت فائدة اليمين من أنه يهاب الإقدام عليها خوفاً من الله تعالى، أما من حلف بنحو طلاق فتتقنه التورية والتأويل، وإن رأى القاضي التحليف به على ما اعتمده الإسنوي ونقله عن الأذكار ورؤد بأنه وهم إذ ليس فيه الغاية المذكورة، بل كلامه يقتضي أن محله فيمن لا يراه، وهو ظاهر، وأما من ظلمه خصمه في نفس الأمر كأن ادعى على مُفسر فحلف لا يستحق علي شيئاً أي: تسليمه الآن فتتقنه التورية والتأويل؛ لأن خصمه ظالم إن علم ومخطئ إن جهل،.....

والأسواق فتتقنه التورية عندهم سواء كان الحلف بالطلاق أو بالله ع ش عبارة شرح المنهج فلز حلف إنسان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو حلفه الحاكم بغير طلب أو بطلاق أو نحوها اغتبر نية الحالف ونعمته التورية، وإن كانت حراماً حيث يطل بها حق المستحق اهـ. أي: حيث كان القاضي لا يرى التحليف به أي: بنحو الطلاق كالشافعي فإن كان له التحليف بغير الله كالحنفي لم تتقنه التورية، وهو ظاهر زيادي وسيأتي في الشارح والمُغني ما يوافقه. ة فود: (وعليه يُحمل) أي: على ما ذكر من تحليف نحو الغريم إلخ والحلف ابتداء. ة فود: (في غير الأخيرة) أي: فيما زاده الشارح وقوله: وفيها أي: الأخيرة وهي ما في المتن. ة فود: (الحالف بالله) إلى قوله: وضابط من تلزمه في المُغني إلّا قوله: كما بحثه البلقيني وقوله: وهي قُصد مجاز إلى كماله عندي وقوله: كذا قاله إلى أو قبيص وقوله: ومَر إلى وخرج وإلى قوله: ولا يُنافي في النهاية إلّا قوله: وإن رأى إلى، أما من ظلمه وقوله: كذا قاله إلى أو قبيص وقوله: ومَر إلى وخرج. ة فود: (الحالف بالله) وقوله: ولم يظلمه خصمه سيذكر مختزهما. ة فود: (سبي): (أو تأول خلافها) أي: بأن اعتد خلاف نية القاضي كحتمّي حلف شافعيًا على شفعة الجوار فحلف أنه لا يستحقها عليه وقوله: أو استثنى أي: كقوله عقوب يمينه إن شاء الله تعالى مُغني. ة فود: (شرط) أي: كأن دخلت الدار مُغني وكان كان له عليه خمسة فأدعى عشرة وأقام شاهداً على العشرة وحلف أن له عليه عشرة وقال ميرزا: إلا خمسة، والمراد بالاسيثناء ما يشمل المشيئة بغير مي. ة فود: (مثلاً) أي: أو صفة أو ظرفاً. ة فود: (ولا لبطلت إلخ) فإن كل شيء قابل للتأويل في اللغة مُغني. ة فود: (بنحو طلاق إلخ) أي: كالتأني مُغني. ة فود: (ورؤد بأنه) أي: رد الإسنوي بأن نقله عن الأذكار. ة فود: (الغاية المذكورة) وهي وإن رأى القاضي التحليف به. ة فود: (أن محله) أي: محل نفع ما ذكر في الحلف بنحو الطلاق وقوله: فيمن لا يراه أي: في قاض لا يرى التحليف بذلك كالشافعي فليعلم أن من يراه كالحنفي لا يتنع ما ذكر عنده مُغني. ة فود: (ظالم) أي: بالمطالبة مُغني. ة فود: (إن حليم إلخ) أي: عدم استحقاقه.



وهي قَصْدٌ مَجَازٍ لفظه دون حَقِيقَتِهِ، كماله عِنْدِي يَزْهَمُ أَي: قَبِيلَةٌ كَذَا قاله شارِحٌ، والذي في القاموس إطلاقه على الحديقة، ولم يذكر القبيلة، وهو الْأَنْسَبُ هنا أو قَمِيصٌ أَي: غِشَاءُ الْقَلْبِ أو ثَوْبٌ أَي: رُجُوعٌ، وهو هنا اعتقادٌ خِلَافَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ لِشَبْهَةِ عِنْدَهُ وَاسْتَشْكِالُ الاستثناء بآته لا يُمْكِنُ فِي الْمَاضِي إِذْ لَا يُقَالُ: أَتَلَفْتُ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ رُجُوعَهُ لِعَقْدِ الْيَمِينِ وَمَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ فِي الطَّلَاقِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَا إِذَا سَوَّعَهُ فَيُخَرِّزُهُ وَيُعِيدُ الْيَمِينَ وَلَوْ وَصَلَ بِهَا كَلَامًا لَمْ يَفْهَمْهُ الْقَاضِي مَنَعَهُ وَأَعَادَهَا (و) ضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ فِي جَوَابِ الدَّعْوَى.....

• فَوَدَ: (وَهِيَ) أَي: التَّوْرِيَةُ نِهَايَةً وَسَمَ. • فَوَدَ: (إِطْلَاقُهُ) أَي: مَجَازًا، وَإِلَّا فَلَا يُوَافِقُ الْمُثَلَّ لَهُ.  
• فَوَدَ: (أَوْ قَمِيصٌ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَا لَهُ قِيلِي ثَوْبٌ وَلَا شُفْعَةٌ وَلَا قَمِيصٌ وَالثَّوْبُ الرُّجُوعُ وَالشُّفْعَةُ الْبُعْدُ وَالْقَمِيصُ غِشَاءُ الْقَلْبِ اه. • فَوَدَ: (وَهُوَ) أَي: التَّوْرِيَةُ مُغْنِي فَكَانَ الْأَوَّلَى الثَّانِي.  
• فَوَدَ: (وَاسْتَشْكِالُ الْإِسْتِثْنَاءِ) أَي: الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ اسْتَشَى ع ش. • فَوَدَ: (أَتَلَفْتُ كَذَا إِنْخ) وَكَذَا لَا يُقَالُ: مَا لَكَ عَلَيَّ شَيْءٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُغْنِي. • فَوَدَ: (وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْمُرَادَ رُجُوعَهُ لِعَقْدِ الْيَمِينِ) أَي: فَيَكُونُ الْمَعْنَى تَتَعَقَّدُ يَمِينِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَأَمَّا إِذَا وَجَّهَهُ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالشَّرْطِ اه. مُغْنِي. • فَوَدَ: (مَنَعَهُ وَاهَادَهَا) فَإِنْ قَالَ: كُنْتُ أَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى قِيلَ لَهُ لَيْسَ هَذَا وَقْتُهُ مُغْنِي. • فَوَدَ: (وَضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ إِنْخ) وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ اسْتَفْتِيَتْ عَنْ رَجُلٍ أَقْرَبَ بَاتَهُ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ مَالِكِهَا وَأَنَّهُ رَأَى وَتَسَلَّمَ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَدَّةٍ

• فَوَدَ: (وَهِيَ قَصْدٌ مَجَازٍ لَفْظُهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ) أَي: التَّوْرِيَةُ. • فَوَدَ: (وَضَابِطُ مَنْ تَلَزَّمَهُ الْيَمِينُ فِي جَوَابِ الدَّعْوَى أَوْ التَّكْوِيلِ إِنْخ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ قَالَ: اسْتَفْتِيَتْ عَنْ رَجُلٍ أَقْرَبَ بَاتَهُ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا مِنْ مَالِكِهَا وَأَنَّهُ رَأَى وَتَسَلَّمَ وَأَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَدَّةٍ، وَاتَّكَرَ الرُّؤْيَى وَطَلَّبَ يَمِينَ الْمُؤَجَّرِ بِذَلِكَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ فَاجْتَبَتْ بِأَنَّ لَهُ تَحْلِيلَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ لَا عَلَى الرُّؤْيَى ثُمَّ بَلَغَنِي عَنْ بَعْضِ الْمُفْتِينَ أَنَّهُ أَجَابَ بِأَنَّ لَهُ التَّحْلِيلَ فِي الرُّؤْيَى أَيْضًا فَكَتَبْتُ لَهُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهُ الْقَوَاضِ فَلَا يَقْبَلُ إِلَّا بِتَقْبُلِ صَرِيحٍ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْقَبْضِ فَكَتَبَ لِي مَا مُلَخَّصُهُ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ مِنْ خُصُوصٍ وَعُمُومٍ، أَمَّا الْعُمُومُ فَقَوْلُهُمْ: أَنَّ كُلَّ مَا لَوْ أَقْرَبَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهِ نَفَعَ الْمُدْعَى تَجَوُّزَ الدَّعْوَى بِهِ وَتُسْمَعُ، وَأَمَّا الْخُصُوصُ فَقَوْلُ الْمَنَاجِ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ: وَلَوْ أَقْرَبَ بَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَإِقْبَاضٍ ثُمَّ قَالَ: كَانَ فَايِدًا وَأَقْرَزْتُ لِظَنِّي الصَّحَّةَ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَهُ تَحْلِيلٌ الْمَقْرَرُ لَهُ قَالَ: وَلَمْ يَفَرِّقِ الْأَصْحَابُ بَيْنَ عِلَّةٍ فَسَادٍ وَعِلَّةٍ صِحَّةٍ قَالَ: وَإِذَا حُلِفَ بَعْدَ إِقْرَارِ الْمُدْعَى بِالْبَيْعِ، فَتَحْلِيلُهُ عِنْدَ انْتِصَاءِ شَرْطِهِ إِنْخ مَا نَقَلَهُ عَنْ هَذَا الْبَعْضِ ثُمَّ يَأْلَغُ فِي زَدِهِ، وَأَطَالَ بِمَا مِنْهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ: كُلُّ مَا لَوْ أَقْرَبَ الْمُدْعَى بِهِ إِنْخ قَاعِدَةٌ أَكْثَرِيَّةٌ لَا كُلِّيَّةٌ، وَأَنَّهُ شَتَانٌ مَا بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْمَنَاجِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَةَ الْمَنَاجِ صَوْرَتُهَا فِيمَنْ أَقْرَبَ بِعَقْدٍ إِجْمَالِيٍّ مُشْتَبِلٍ عَلَى جُزْئِيَّاتٍ وَصِفَاتٍ وَشُرُوطٍ فَعَادَ وَلَمْ يَكْذِبْ نَفْسَهُ، وَلَكِنْ أَتَكَرَّرَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِهِ أَوْ شَيْئًا مِنْ لَوَائِزِهِ أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ قَائِلًا مُعْتَدِرًا لَمْ أَظُنْ أَنَّ قَوَاتِهِ

أو التَّكْوِيلُ أَنَّهُ كُلُّ مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ أَيْ: دَعْوَى صَحِيحَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ أَوْ الْمُرَادُ طَلِبَتْ مِنْهُ يَمِينٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ دَعْوَى كَطَلَبِ قَاضِيٍّ أَدْعَى عَلَيْهِ يَمِينَ الْمَقْدُوفِ أَوْ وَارِثِهِ أَنَّهُ مَا زَنَى، وَحِينَئِذٍ فَعِبَارَتُهُ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ أَصْلِهِ فَرُغِمَ أَنَّهَا سَبَقَ قَلَمٌ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ (لَوْ أَقْرَأَ بِمَطْلُوبِهَا) أَيْ: الْيَمِينَ أَوْ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّ مُؤَدَّاهُمَا وَاحِدٌ (لَزِمَهُ) وَحِينَئِذٍ فَإِذَا أَدْعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَذَلِكَ (فَأَنْكَرَ) حَلَفَ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» وَلَا يُنَافِي هَذَا الضَّابِطُ حِكَايَتَهُمَا لَهُ فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا بِقِيلَ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُرِيدَا إِلَّا أَنَّهُ أَطْوَلُ مِمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَا أَنَّهُ غَيْرُ مَا قَبْلَهُ، بَلْ هُوَ شَرْحٌ لَهُ ثُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا أَعْلَى إِذْ عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى كَحَدِّ زَنَا وَشُرُوبٍ لَا تَحْلِيفَ فِيهَا؛ لِامْتِنَاعِ الدَّعْوَى بِهَا كَمَا مَرَّ فِي شَهَادَةِ الْجَسْبِيَّةِ، وَلَوْ قَالَ: أَبْرَأْتُنِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى لَمْ يَلْزِمَهُ يَمِينٌ عَلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ

وَأَنْكَرَ الرُّؤْيَا وَطَلَبَ يَمِينَ الْمُؤَجَّرَ بِذَلِكَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ فَاجْتَبَتْ: بَأَنَّ لَهُ تَحْلِيفَهُ عَلَى التَّسْلِيمِ لَا عَلَى الرُّؤْيَا، ثُمَّ بَلَّغْنِي عَنْ بَعْضِ الْمُفْتِينَ أَجَابَ: بَأَنَّ لَهُ التَّحْلِيفَ فِي الرُّؤْيَا أَيْضًا فَكَتَبْتُ لَهُ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ تَابَاهُ الْقَوَاعِدُ فَلَا يُشْبِلُ إِلَّا بِنَقْلِ صَرِيحٍ فَكَتَبَ لِي مَا مُلَخَّصُهُ: أَنَّ ذَلِكَ مَقْلُومٌ مِنْ عُمُومِ قَوْلِهِمْ: إِنْ كُلُّ مَا لَوْ أَقْرَأَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهِ نَفَعَ الْمُدْعَى تَجُوزُ الدَّعْوَى بِهِ وَتُسَمَّعُ، وَخُصُوصُ قَوْلِ الْمَنَاجِ فِي بَابِ الْإِقْرَارِ: وَلَوْ أَقْرَأَ يَبِيعُ أَوْ هَبَ وَإِقْبَاضِ ثُمَّ قَالَ: كَانَ فَايِسًا وَأَقْرَزْتُ لِيَطْنِي الصَّحَّةَ لَمْ يَقْبَلْ، وَلَهُ تَحْلِيفُ الْمُقْرَ لَهُ وَلَمْ يُفَرِّقِ الْأَصْحَابُ بَيْنَ عِلَّةٍ فَسَادٍ وَعِلَّةٍ صَحَّةٍ، وَإِذَا حَلَفَ بَعْدَ إِقْرَارِ الْمُدْعَى بِالْبَيْعِ فَتَحْلِيفُهُ عِنْدَ انْبِغَاذِ شَرْطِهِ أَوْ لَى إِلَى آخِرٍ مَا نَقَلَهُ عَنْ هَذَا الْبَعْضِ ثُمَّ بَالِغٌ فِي رَدِّهِ، وَأَطَالَ، وَالْمُتَبَادِرُ أَنَّ لَهُ التَّحْلِيفَ عَلَى الرُّؤْيَا أَيْضًا ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِي مَرَّةً بَالِغَةً فِي مُنَازَعَةِ الْجَلَالِ فِيمَا أَقْنَى بِهِ وَالْمِيلُ إِلَى أَنَّ لَهُ التَّحْلِيفَ بَلْ جَزَمَ بِذَلِكَ أ. ه. سَمِ بِحَذْفٍ. قُودُ: (أَوِ التَّكْوِيلُ) فِيهِ نَظَرٌ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِيِّ مَا نَصَّهُ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ لَيْسَ ضَابِطًا لِكُلِّ حَالٍ فَإِنَّ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ وَلَا يَمِينُ الرَّدِّ وَلَا يَمِينُ الْقِسَامَةِ وَاللَّعَانِ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْحَالِفَ فِي جَوَابِ دَعْوَى أَصْلِيَّةٍ، وَأَيْضًا فَهُوَ غَيْرُ مُطَرِّدٍ لَاسِيَانِئِهِمْ مِنْهُ صَوْرًا كَثِيرَةً أَشَارَ فِي الْمَتْنِ لِيَعِظُهَا بِقَوْلِهِ: وَلَا يُحْلَفُ قَاضِي الْخ. قُودُ: (يَمِينُ الْمَقْلُوبِ الْخ) مَفْعُولٌ لِلطَّلَبِ. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيْ: حِينَ ضَبِطَ الْحَالِفُ بِمَا ذَكَرَ. قُودُ: (عَلَيْهِ) أَيْ: الشَّخْصِ وَقَوْلُهُ: كَذَلِكَ أَيْ دَعْوَى صَحِيحَةٍ لَوْ أَقْرَأَ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ. قُودُ: (حَلَفَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ بِخَطِّهِ مُغْنِي. قُودُ: (مِمَّا قَبْلَهُ) وَهُوَ كُلُّ مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ دَعْوَى صَحِيحَةٌ مُغْنِي. قُودُ: (ثُمَّ كُلُّ مِنْهُمَا) أَيْ: الضَّابِطَيْنِ. قُودُ: (إِذْ عُقُوبَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْخ) وَلَكَ أَنْ تُجِيبَ بَأَنَّ هَذِهِ خَارِجَةٌ عَنِ الضَّابِطَيْنِ بِقَيِّدِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ. قُودُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. قُودُ: (وَلَوْ قَالَ: أَبْرَأْتُنِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَى الْخ) قَصَدَ بِهَذَا اسْتِثْنَاءَ هَذِهِ

يُقْسِدُ الْمُعَدَّ فَلِهَذَا سَمَّخْنَا بِالتَّحْلِيفِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَسَائِلُنَا فَصَوَّرْتُهُ أَنَّهُ أَقْرَأَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ رَأَى مَا شَهِدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ عَادَ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ بِالْكَلِمَةِ وَأَكْذَبَ نَفْسَهُ بِلَا عُدْرٍ وَلَا تَأْوِيلِ الْخ مَا أَطَالَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالْمُتَبَادِرُ أَنَّ لَهُ التَّحْلِيفَ عَلَى الرُّؤْيَا أَيْضًا ثُمَّ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلرَّمْلِيِّ قَبَالِغٍ فِي مُنَازَعَةِ الْجَلَالِ فِيمَا أَقْنَى بِهِ وَالْمِيلُ إِلَى أَنَّ لَهُ التَّحْلِيفَ بَلْ جَزَمَ بِذَلِكَ.

الإبراء من الدعوى لا معنى له ولو عُلّقَ طلاقُها بفعلها فادّعته وأنكر فلا يُخْلَفُ على نفْيِ العلمِ بوقوعه، بل إن ادّعتْ فُرْقَةً خُلِفَ على نفْيِها على ما مرَّ في الطَّلَاقِ بما فيه أنّه لا يُقْبَلُ قولُها في ذلك، وإلا فلا ولو ادّعى عليه شُفْعَةٌ فقال إنّما اشتريت لابني لم يُخْلَفُ، ولو ظهر غريمٌ بعد قِسْمَةِ مالِ الْمُفْلِسِ بين غُرمائه فادّعى أنّهم يعلمون ذنبه لم يُخْلَفُوا، ولو ادّعتْ أُمّةُ الوطءِ وأُمّيّةُ الولدِ فأنكر السَّيِّدُ أصلَ الوطءِ لم يُخْلَفْ ومراراً في الزَّكَاةِ أنّه لا يجبُ على المالكِ فيها يمينٌ أصلاً، ولو ادّعى على أبيه أنّه بَلَغَ رَشِيداً، وأنّه كان يعلمُ ذلك وطلبَ يمينه لم يُخْلَفْ مع أنّه لو أقرَّ به انقَزَلَ، وإن لم يثبت رُشْدُ الابنِ بإقرارِ أبيه، أو على قاضي أنّه زَوْجُه مجنونٌ فأنكر لم يُخْلَفْ مع أنّه لو أقرَّ قُبِلَ، أو الإمامُ على السَّاعِي أنّه قبضَ زَكَاةً فأنكر لم يُخْلَفْ أبصاً، ولو ثَبِتَ لِزَيْدٍ ذَنْبٌ على عمِّهِ فادّعى على خالِدٍ أنّ هذا الذي بيديك لعمِّهِ فقال: بل لي لم يُخْلَفْ لاحتمالِ رَدِّه اليمينَ على زَيْدٍ ليُحْلِفَ فَيُؤَدِّيَ لِمَحْذُورٍ هو إثباتُ ملكِ الشَّخْصِ يَمِينِ غَيْرِهِ، ولو قَصَدَ إقامةَ يَمِينَةٍ عليه لم تُسْمَعْ ونظَرُ فيه شَيْخُنَا، والنَّظَرُ واضِحٌ فقد قال ابنُ الصَّلَاحِ: لو أقرَّ خَالِدٌ أنّ التَّوْبَ لعمِّهِ وبيعَ في الدِّينِ.....

المسائل عن الضابط المذكور وفيه: أنّ الصورة الأولى ليست من مَدْخُولِ الضَّابِطِ؛ لأنه لو أقرَّ بِمَطْلُوبِهَا لم يَلْزَمْه شَيْءٌ كما مرَّ رَشِيدِيٌّ وإيضاً أنّ الدَّعْوَى المذكورة ليست بِصَحِيحَةٍ كما مرَّ.

• فَوَدَّ: (ولو عُلّقَ) إلى قوله: ولو ادّعى على أبيه في الْمُغْنِي إِيّاهُ قوله: على ما مرَّ إلى، ولو ظَهَرَ.

• فَوَدَّ: (بِفعلها) أي: كالدَّخُولِ. • فَوَدَّ: (فلا يُخْلَفُ إلخ) عبارة الْمُغْنِي فالحَقُّ قولُه: فَلَوْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ تَخْلِيْفَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفْلَحُ وَقَعَ ذَلِكَ لَمْ يُخْلَفْ، نَعَمْ إِنْ ادَّعَتْ وَقَعَ الْفُرْقَةُ خُلِفَ عَلَى نَفْيِهَا هـ.

• فَوَدَّ: (ولاً) أي: ولو قلنا: يُقْبَلُ قولُها في ذلك فلا أي: فلا يُخْلَفُ الزَّوْجُ عَلَى نَفْيِ الْفُرْقَةِ.

• فَوَدَّ: (لَمْ يُخْلَفْ) أي: وَيُؤْخَذُ الشَّخْصُ مِنَ الْإِبْنِ بِمَا اشْتَرَى بِهِ لَهُ ع ش. • فَوَدَّ: (بعد قِسْمَةِ مَالِ الْمُفْلِسِ إلخ) أي: مِنَ الْحَاكِمِ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَمْ يُخْلَفُوا) أي: بَلْ يُطْلَبُ مِنْهُ إِثْبَاتُ الدِّينِ، فَإِنْ اثْبَتَهُ زَاوَاهُمْ وَإِلَّا فَلَا ع ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يُخْلَفْ) عبارة الْمُغْنِي فَالصَّحِيحُ فِي أَصْلِ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يُخْلَفُ وَصَوَّبَ الْبُلْغِيّ التَّخْلِيْفَ، سِوَاةً أَكَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ وَصَوَّبَ السُّبْكِيُّ حَمَلَ مَا فِي الزَّوْجَةِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الْمُنَازَعَةُ لِإثْبَاتِ النَّسَبِ فَإِنْ كَانَتْ لِأُمِّيَّةِ الْوَلَدِ لِيَمْتَنِعَ مِنْ بَيِّنَةٍ وَتَغَيَّرَ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيُخْلَفُ قَالَ: وَقَدْ قَطَعُوا بِتَخْلِيْفِ السَّيِّدِ إِذَا أَتَكَرَّ الْكِتَابَةُ، وَكَذَا التَّنْبِيْهُ إِنْ قُلْنَا: إِنَّ إِنكَارَهُ لَيْسَ بِرُجُوعٍ هـ.

وإِبراءُ ع ش قوله: لَمْ يُخْلَفْ لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَا فَايْدَةَ فِي إِثْبَاتِ أُمِّيَّةِ الْوَلَدِ بِتَقْدِيرِ إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَغَيَّرُ بِالْمَوْتِ، نَعَمْ لَوْ أَرَادَ يَتَعَمَّقُ فَاذْعَتْ ذَلِكَ فَيَتَبَيَّنُ تَخْلِيْفُهُ؛ لِأَنَّ يَتَعَمَّقُ قَدْ يَفُوتُ عَقْبُهَا إِذَا مَاتَ السَّيِّدُ هـ.

• فَوَدَّ: (وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَمِنْهَا أَي: الْمُسْتَكْتَبَاتِ مَا لَوْ ادَّعَى مَنْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ مَسْقُطاً لَمْ يُخْلَفْ إِيْجَاباً هـ. • فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ كَانَ يَفْلَحُ إلخ) أَنْظَرُ مَا فَايْدَةُ لَفْظِ كَانَ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَصَدَ) أي: زَيْدٌ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ أَي: خَالِدٌ. • فَوَدَّ: (وَنَظَرُ فِيهِ) أَي: فِي عَدَمِ السَّمَاعِ. • فَوَدَّ: (فَقَدْ قَالَ: إلخ) تَأْيِيْدٌ لِلنَّظَرِ، وَهَذَا التَّأْيِيْدُ مُعْتَمَدٌ ع ش.

ولو كان له حق على مئيت فائتته وحكم له به ثم جاء بمحضر يتضرع ملكاً للمئيت وأراد أن يُبئته ليبيعه في دينه، ولم يؤكِّله الوارث في إثباته، فالأحسن القول بجواز ذلك اهـ. وصرح بمثله الشبكي فقال: للوارث والوصي والذاتين المطالبة بحقوقي المئيت اهـ. ومز أن قولهم ليس للذاتين أن يدعي على من عليه دين لغيره الغائب أو المئيت، وإن قلنا: غريم الغريم غريم لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين، وكذا يُقال: فيما مر في ثاني التبيين السابقين أنفاً؛

• فؤد: (ولو كان له حق على مئيت فائتته إلخ) تقدّم قبيل قول المثنى أو نكاحاً لم يكف الإطلاق إلخ أنه لا تُسمع دعوى ذاتي على من تحت يده مال للمئيت مع حضور الوارث وتقدّم في هاتين ذلك أنه تقدّم في القضاء على الغائب ما يتعلّق بذلك، ومنه ما نصّه وجزم ابن الصلاح بأن الغريم مئيت لا وارث له، أو له وارث ولم يدع الدعوى على غريم المئيت بعين له تحت يده لعلّه يؤرّ قال: والأحسن إقامة البيّنة بها وتبعمه الشبكي إلخ، وهو يقتضي التقيّد لدعوى الذاتين بعدم الوارث أو عدم دعواه، وتقدّم بهاتين ذلك المحل اعتماداً ر المنع حتى في العين فراجعته سم عبارة الرشيد، قوله: ومز أن قولهم ليس للذاتين إلخ لم يؤر له ذلك بل الذي مرّ له في شروط الدعوى أنه ليس له أن يدعي بشيء للغريم ديناً أو عيناً وحمل كلام الشبكي على ما إذا كان الحق ثابتاً فترفع الأمر إلى الحاكم ليؤقّبه منه ومز في هامشه أن ابن قاسم ذكر أنه بحث معه في الحمل الذي ذكره هنا فبالغ في إنكاره اهـ. • فؤد: (ثم جاء بمحضر) أي: حجة ع ش. • فؤد: (بحقوق المئيت) شمل الدين والعين لكن الشارح حمّله على العين بدليل قوله: وصرّح بمثله أي: ببول ما قاله ابن الصلاح، وهو ليس إلّا في العين وبدليل قوله الآتي: لا يخالف ذلك للفرق بين العين والدين رشيد. • فؤد: (ومز) أي: في القضاء على الغائب في شرح، وإذا ثبت مال على غائب وله مال. • فؤد: (أن قولهم: ليس للذاتين إلخ) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين، ولو لقصد إثباته للوفاء منه سم. • فؤد: (لا يخالف ذلك) خبر إن، والإشارة إلى ما ذكره عن ابن الصلاح والشبكي. • فؤد: (للفرق بين العين والدين) أي: بأن العين انحصرت حقّه فيها ولا تُشَبّه بغيرها بخلاف الدين ع ش.

• فؤد: (ولو كان له حق على مئيت فائتته وحكم له به ثم جاء بمحضر إلخ) تقدّم قبيل قول المثنى أو نكاحاً لم يكف الإطلاق على الأصح؛ لأنه لا تُسمع دعوى مئيت على من تحت يده مال للمئيت مع حضور الوارث، وتقدّم في هاتين ذلك أنه تقدّم في القضاء على الغائب ما يتعلّق بذلك ومنه ما نصّه وجزم ابن الصلاح بأن لغير مئيت لا وارث له أو له وارث ولم يدع الدعوى على غريم المئيت بعين له تحت يده لعلّه يؤرّ قال: والأحسن إقامة البيّنة بها وتبعمه الشبكي إلخ وهو يقتضي التقيّد لدعوى الذاتين بعدم الوارث أو عدم دعواه، وتقدّم بهاتين ذلك المحل اعتماداً ر المنع حتى في المئيت فراجعته. • فؤد: (ومز أن قولهم ليس للذاتين إلخ) صريح هذا السياق امتناع الدعوى بالدين ولو لقصد إثباته للوفاء منه.

لأنَّ ذاك في الدين كما عَلِمْتُ، وخرج بلو أَقْرَأَ إِلَى آخِرِهِ نَائِبُ الْمَالِكِ كَوْصِيٍّ وَوَكِيلٍ فَلَا يُحْلَفُ؛ لَأَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَاضُهُ، نَعَمْ، لَوْ جَرَى عَقْدٌ بَيْنَ وَكِيلَيْنِ تَحَالُفًا كَمَا مَرَّ، وَهَذَا مُسْتَسْتَنَى أَيْضًا، وَكَالْوَصِيِّ فِيمَا ذَكَرَ نَاطِلُ الْوَقْفِ فَالدَّعْوَى عَلَى أَحَدِ هَؤُلَاءِ وَنَحْوِهِمْ، إِنَّمَا هِيَ لِإِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ إِذْ إِقْرَاضُهُمْ لَا يُقْبَلُ وَلَا يُحْلَفُونَ إِنْ أَتَوْا، وَلَوْ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَصِيُّ وَارِثًا، وَلَوْ أَوْصَتْ غَيْرُ زَوْجِهَا فَادَّعَى آخَرُ ابْنِ عَمَّتِهَا وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ عَلَى الْوَصِيِّ وَالزَّوْجِ؛ لَأَنَّهَا إِنَّمَا تُسَمَّعُ غَالِيًا عَلَى مَنْ لَوْ أَقْرَأَ بِالْمُدَّعَى بِهِ قَبْلُ وَهَذَا لَوْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّ التَّنَسُّبَ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ، نَعَمْ، إِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْتَقًا أَوْ ابْنُ عَمٍّ أُجِيزَ بِإِقْرَارِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِ، وَإِنْ أَنْكَرَ خَصْمُ وَكَالَةَ مُدَّعٍ لَمْ يُحْلَفْ عَلَى نَفِي الْعِلْمِ بِهَا؛ لِأَنَّ لَهُ طَلَبَ إِثْبَاتِهَا، وَإِنْ أَقْرَأَ بِهَا (و) مِمَّا مُسْتَسْتَنَى أَيْضًا مِنَ الضَّابِطِ أَنَّهُ (لَا يُحْلَفُ قَاضِي عَلَى تَرْكِهِ الظُّلْمَ فِي حُكْمِهِ وَلَا شَاهِدًا أَنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ) لَارْتِفَاعِ مَنْصِبِهِمَا عَنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَوْ أَقْرَأَ انْتَفَعَ الْمُدَّعَى بِهِ وَعُدِّلَ عَنْ تَصْرِيحِ أَصْلِهِ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ لَخُرُوجِ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: تَوَجَّهْتُ عَلَيْهِ دَعْوَى لِمَا مَرَّ أَنَّ هَذَيْنِ لَا

• فَوَدَّ: (لأن ذلك) ما مَرَّ أَيْضًا. • فَوَدَّ: (لأنه لا يُقْبَلُ إِقْرَاضُهُ) أَي: وَإِنْ وَكَّلَهُ فِي الْإِقْرَارِ ش. • فَوَدَّ: (كما مَرَّ) أَي: فِي بَابِ الْاِخْتِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ الْمُقَدِّ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخُ) جِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَدْ يُغْنِيهِمْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ لَوْ أَقْرَأَ بِمَطْلُوبِهَا لَزِمَهُ الْخُ أَنَّ مَنْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَاضُهُ لَا يُحْلَفُ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ يُسْتَسْتَنَى مِنْهُ صَوْرَتَانِ الْأُولَى لَوْ ادَّعَى عَلَى مَنْ يَسْتَحْلِفُهُ أَنَّهُ عَبْدُهُ فَاتَّكَرَّ فَإِنَّهُ يُحْلَفُ، وَهُوَ لَوْ أَقْرَأَ بَعْدَ انْتِكَارِهِ الرُّقَّ لَمْ يُقْبَلْ لَكِنْ فَائِدَةُ التَّحْلِيفِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى التَّثْبُوتِ مِنْ تَفْرِيمِ الْقِيَمَةِ لَوْ نَكَلَ، وَالثَّانِيَةُ لَوْ جَرَى الْعَقْدُ بَيْنَ وَكِيلَيْنِ الْخُ مَعَ أَنَّ إِقْرَازَ الْوَكِيلِ لَا يُقْبَلُ لَكِنْ فَائِدَتُهُ الْفَسْخُ اه. • فَوَدَّ: (وَهَذَا مُسْتَسْتَنَى أَيْضًا) أَي: مِنَ الْمَفْهُومِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُنْطَوِقِ رَشِيدِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِمْ) أَي: كَالْوَدِيعِ وَالْقِيمِيعِ ش. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَصِيُّ وَارِثًا) أَي: وَالدَّعْوَى عَلَى الْمَيْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا عَلَى نَحْوِ طِفْلِ سَيِّدٍ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَوْصَتْ) أَي: وَمَاتَتْ وَقَوْلُهُ: فَادَّعَى آخَرُ أَنَّهُ ابْنُ عَمَّتِهَا أَي: لِتَرِثَ مِنْهَا ش. • فَوَدَّ: (غَالِيًا) احْتِرَازٌ عَمَّا مَرَّ أَيْضًا مِنْ نَحْوِ الْوَصِيِّ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا لَوْ صَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا) أَي: الْوَصِيُّ أَوْ الزَّوْجُ ع ش، وَالْأُولَى الْأَخْصَرُ لَوْ صَدَّقَاهُ. • فَوَدَّ: (لأن التَّنَسُّبَ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ:) أَي: الْأَخْذُ لِعَدَمِ كَوْنِهِ وَارِثًا حَاضِرًا. • فَوَدَّ: (لأن له الْخُ) أَي: لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ (سُي): (لَمْ يَكْذِبْ) أَي: فِي شَهَادَتِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (لَارْتِفَاعِ مَنْصِبِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ ثَبَّتَ لِجَمْعٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لِاحْتِمَالِ إِلَى وَالْحَضَرُ. • فَوَدَّ: (لَارْتِفَاعِ مَنْصِبِهِمَا الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُعَكَّمِ وَنَحْوَهُ يَمُنُّ تَقَدُّمَ فِي التَّزْوِيَةِ يُحْلَفُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعَلَّةِ الْمَذْكُورَةِ ش. • فَوَدَّ: (بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ) هُوَ قَوْلُهُ: وَلَا يُحْلَفُ قَاضِي الْخُ؛ لَأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَعْنَى مِنْ قَوْلِهِ وَمَنْ تَوَجَّهْتُ عَلَيْهِ بِعَيْنِ الْخُ ع ش. • فَوَدَّ: (لأنه غَيْرُ صَحِيحٍ الْخُ) فَكَيْفَ قَالَ وَمِمَّا يُسْتَسْتَنَى الْخُ.

• فَوَدَّ: (لأنه غَيْرُ صَحِيحٍ) فَكَيْفَ قَالَ وَمِمَّا يُسْتَسْتَنَى؟

تُسَمَّعُ عَلَيْهِمَا الدَّعْوَى بِذَلِكَ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ فِي حَكْمِهِ غَيْرُهُ فَهُوَ فِيهِ كَغَيْرِهِ (وَلَوْ قَالَ مُدَّعِي عَلَيْهِ: أَنَا صَبِيٌّ) فِي وَقْتٍ يُحْتَمَلُ ذَلِكَ (لَمْ يُخْلَفْ)؛ لِأَنَّ يَمِينَهُ تَثَبُّتُ صِبَاهُ، وَالصَّبِيُّ لَا يُخْلَفُ (وَوُفِّقَ) الْأَمْرُ (حَتَّى يَتَلَفَّ) ثُمَّ يُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ أَقْرَأَ بِالْبُلُوغِ فِي وَقْتٍ اِحْتِمَالِهِ قَبْلَ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: هَذِهِ الْمُسْتَشْنِيَاتُ مِنَ الصَّابِطِ، نَعَمْ، لَوْ صَبِيٌّ كَافِرٌ أَتَبَّتْ فَادَّعَى اسْتِمْعَالَ الْإِنْبَاتِ بِدَوَاءٍ خَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ قُتِلَ (وَالْيَمِينُ تَفْهِيْدُ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ فِي الْحَالِ لَا بِرَاءَةٍ) مِنَ الْحَقِّ لِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ أَنَّهُ ﷺ «أَمَرَ حَالِفًا بِالْخُرُوجِ مِنْ حَقِّ صَاحِبِهِ» أَي: كَأَنَّهُ عَلِمَ كَذِبَهُ كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (فَلَوْ خَلَفَهُ لَمْ أَقَامَ بَيِّنَةً) بِمُدَّعَاهُ أَوْ شَاهِدًا لِيُحْلِفَ مَعَهُ (حَكِيمٌ بِهَا)، وَكَذَا لَوْ رُدَّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي فَتَكَلَّ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً لَا اِحْتِمَالِ أَنَّ نُكُولَهُ تَوَزُّعٌ وَلِقَوْلِهِ جَمَعَ تَابِعَتَيْنِ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنْ

فُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ تَبَّتْ لِيَجْمَعَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا يَكْلَفُ جَمْعُهَا فِي دَعْوَى وَاحِدَةٍ وَمَا أَتَى عَلَيْهِ. فُود: (غَيْرُهُ) لِي: كَدَعْوَى مَالٍ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ: فَهُوَ فِيهِ كَغَيْرِهِ وَيَحْكُمُ فِيهِ خَلِيفَتُهُ أَوْ قَاضٍ آخَرُ مُغْنَى.

فُود (سُي: وَلَوْ قَالَ مُدَّعِي عَلَيْهِ: أَنَا صَبِيٌّ الْخُ) كَانَ ادَّعَى عَلَيْهِ الْبُلُوغُ لِتَصْحِيحِ نَحْوِ عَقْدٍ صَدَرَ مِنْهُ فَادَّعَى الصَّبَا لِإِبْطَالِهِ بِجُبَيْرِمْ. فُود: (وَالصَّبِيُّ لَا يُخْلَفُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُنْتَهَجِ وَصِبَاهُ يَتَطَلَّ خَلِيفَةً قَفِي تَخْلِيفُهُ إِنْطَالُ تَخْلِيفِهِ ه. فُود: (وَإِنْ كَانَ الْخُ) غَابَةً. فُود: (وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ هَلِهُ مِنَ الْمُسْتَشْنِيَاتِ الْخُ) أَي: وَالْوَقَائِعُ أَنَّهُ لَا يَسْتُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِثْرَارَ بِالْبُلُوغِ لَيْسَ مَقْصُودُ الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتُ بِالْبُلُوغِ بَلْ يَشْفِيءُ آخَرَ، وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى الْبُلُوغِ رَشِيدِي. فُود: (أَتَبَّتْ) أَي: تَبَّتْ عَاتَتْهُ أَسْنَى.

فُود: (خَلَفَ) أَي: وَجُوبًا لِسُقُوطِ الْقَتْلِ مُغْنَى وَحَكِيمٌ بِرَقِّهِ رَوْضَ. فُود: (فَإِنْ نَكَلَ قُتِلَ) وَلَوْ كَانَ دَعْوَى الصَّبَا مِنْ غَيْرِهِ كَمَا إِذَا ادَّعَى لَهُ وَلِيَّهُ مَالًا، وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: مَنْ تَدَّعَى لَهُ الْمَالُ بِالْخُ فَلِلْوَلِيِّ طَلَبُ يَمِينِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَخْلُفُهُ صَغِيرًا فَإِنْ نَكَلَ لَا يُخْلَفُ الْوَلِيُّ عَلَى صِبَاهُ وَهَلْ يُخْلَفُ الصَّبِيُّ؟ وَجِهَانِ فِي فَتَاوَى الْقَاضِي بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي الْأَسِيرِ ه. أَي: وَالْأَظْهَرُ مِنْهَا أَنَّهُ يُخْلَفُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

فُود (سُي: وَالْيَمِينُ الْخُ) أَي: غَيْرُ الْمُرْدُودَةِ مُغْنَى. فُود: (أَي: كَأَنَّهُ عَلِمَ الْخُ) كَانَ لِلتَّحْقِيقِ فَلَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ لَكَانَ أَظْهَرَ بِجُبَيْرِمْ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَأَنَّهُ هِيَ الرَّوَايَةُ. فُود: (كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ) فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ لَا تَوْجِبُ بَرَاءَةً مُغْنَى. فُود: (كَمَا رَوَاهُ الْخُ) أَي: قَوْلُهُ: كَأَنَّهُ عَلِمَ كَذِبَهُ. فُود: (لِيُخْلَفَ مَعَهُ) الْأَوَّلَى وَخُلَفَ مَعَهُ.

فُود (سُي: حَكِيمٌ بِهَا) أَي: وَإِنْ نَفَاها الْمُدَّعَى حِينَ الْحَلْفِ مُغْنَى. فُود: (ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً) انْظُرْ لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيُخْلِفَ مَعَهُ سَمِ أَقُولُ: عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ: وَلَوْ أَتَى بِشَاهِدٍ لِيُخْلِفَ مَعَهُ مُكَّنَ ه. فُود: (تَوَزُّعٌ) أَي: عَنْ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ مُغْنَى. فُود: (وَلِقَوْلِهِ جَمَعَ تَابِعَتَيْنِ الْخُ) صَرِيحٌ صَنِيعُهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا زَادَهُ لَكِنْ جَمَعَهُ الْمُغْنَى عِلَّةً لِلْمَتْنِ حَيْثُ قَالَ عَقِبَ الْمَتْنِ لِقَوْلِهِ ﷺ «الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ» الْخُ.

فُود: (ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً) انْظُرْ لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيُخْلِفَ مَعَهُ.



اليمين الفاجرة زواه البخاري والحضر في خبر «شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك» إنما هو حضر ليحقه في التوعين أي: لا ثالث لهما، وأما منع جميعهما بأن يقيم الشاهدين بعد اليمين، فلا دلالة للخبر عليه، وقد لا تفيده البيئة كما لو أجاب مدعى عليه بودعية بنفي الاستحقاق وخلف عليه فلا يفيده المدعى إقامة بيئته بأنه أودعه؛ لأنها لا تخالف ما خلف عليه من نفي الاستحقاق، ولو اشتملت الدعوى على حقوق فله التحليف على بعضها دون بعض لا على كل منها يميناً مستقلة إلا إن فرقها في دعاوى بحسبها كما قاله المازدي ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة، ولو أقام بيئته ثم قال: هي كاذبة أو مبطلة سقطت هي لا أصل الدعوى، ولو ثبت لجمع حق على واحد خلف لكل يميناً ولا تكفي يمين واحدة وإن رضوا بها بخلاف ما لو أنكر وزنه ميت دعوى ذهني عليه وزدوا اليمين على المدعى، فإنه يحلف لهم يميناً واحدة، ويوجه بأن خصمه في الحقيقة إنما هو الميت وهو واحد (ولو قال) من توجهت له يمين أبرأتك عنها سقط حقه منها، لكن في هذه الدعوى لا غير فله استئناف دعوى وتحليفه، وإن قال (المدعى عليه) الذي طلب تحليفه: (قد خلفني مرة) على هذه الدعوى عند قاضي آخر أو أطلق، لكن ينفي نذب الاستفسار حيث (فلحلف أنه لم يخلفني) عليها (تكن) من ذلك ما لم تكن له بيئته ويريد إقامتها فيمهل له ثلاثة أيام (في الأصح)؛ لأن ما قاله مُحْتَمَل ولا يُجَاب

فرد: (لأنها لا تخالف ما خلف عليه) أي: لأنه يمكن أنه أودعه لكن تَلَفَت الودعة من غير تقصير أو ردّها له فلا يستحق عليه شيئاً م ر هـ. بَجِيرَمِي. فرد: (بحسبها) أي: الحقوق. فرد: (لا أصل للدعوى) أي: لاحتمال كونه مُحَقَّقاً فيها والشهود مُبْطِلِينَ لِشَهَادَتِهِمْ بما لا يعلمونه أسنى فلو أقام بيئته أخرى سُمِعَتْ بَجِيرَمِي. فرد: (من توجهت) إلى قوله: وتزد اليمين في النهاية إلا قوله: لكن يتبني إلى المتن وقوله: ولا يجاب لحلفه لي أما لو قال. فرد: (فله استئناف دعوى إلخ) قضية تنكير دعوى أنه ليس له إعادة الدعوى الأولى والتحليف فليراجع. فرد: (الذي طلب) إلى قوله: ولو قال للمدعي في المُنْفِي. فرد: (حيث) أي: حين الإطلاق؛ لأنه قد يحلفه ويظن أنه كتخليف القاضي لا سيما إذا كان خصمه لا يتقطن لذلك أسنى ومُنْفِي. فرد: (من ذلك) أي: تحليف المدعي مُنْفِي. فرد: (ما لم تكن له بيئته ويريد إقامتها) يتأمل رشيدتي أقول: يظهر مراد الشارح بقول الأتوار: ولو قال: خلفني عند قاضي آخر أو أطلق وأقام بيئته به سُمِعَتْ، وإن استمهل لياتي بها قال القاضي: يمهّل يوماً وقال ابن

فرد: (ولو ثبت لجمع إلخ) يتبني مع ملاحظة هذا ملاحظة ما تقدّم في شرح قول المصنف في باب الشهادات ولو ادعت وزنه مالا ليموريهم إلخ، وما ذكر هناك عن البلقيني وغيره وما في هامش ذلك المحل وقوله: بخلاف ما لو أنكر وزنه ميت إلخ راجع هل الأمر كذلك لو ادعوا ديتاً ليموريهم على مدين؟ هل يكفيه يمين واحدة أخذاً من قوله ويوجه إلخ فيكون على هذا قوله: ولو ثبت لجمع إلخ مفروضاً في غير ذلك؟



فقال: قد حَلَفْتَهُ فاحْلِفْ أَتَكَ لَمْ تُحْلِفْهُ فَيَمْكُنْ مِنْ تَخْلِيفِهِ (وَإِذَا) أَنْكَرَ مُدْعَى عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِالْحَلِيفِ فامتنع (وَنَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ (حَلَفَ الْمُدْعَى) بِعَدِّ أَمْرِ الْقَاضِي لَهُ الْيَمِينَ الْمَرْذُودَةَ إِنْ كَانَ مُدْعِيًا عَنْ نَفْسِهِ لِتَحْوِيلِ الْيَمِينِ إِلَيْهِ (وَقَضَى لَهُ) بِالْحَقِّ أَي: مُكِّنَ مِنْهُ إِذْ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ بِعَدِّ الْيَمِينِ إِلَى الْقَضَاءِ لَهُ بِهِ (وَلَا يَقْضِي لَهُ بِتُكُولِهِ) أَي: الْخَصْمِ وَحَدِّهِ وَمُخَالَفَةِ أَبِي خَنْيْفَةَ وَأَحْمَدَ فِيهِ زُذْتُ بِتَقْلٍ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوْطِئِهِ الْإِجْمَاعَ قَبْلَهُمَا عَلَى خِلَافٍ قَوْلَهُمَا وَصَحَّ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ، وَتُرَدُّ الْيَمِينُ فِي كُلِّ حَقٍّ يَتَعَلَّقُ بِالْأَدْمِيِّ، وَلَوْ ضَمِنًا كَمَا فِي صُورَةِ الْقَاضِي لَا فِي مُحَضِّ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا لَا يَحْكُمُ الْقَاضِي فِيهِ بِعَلَمِهِ (وَالْتُكُولُ) بِحُصُلِّ بَأْمُورٍ مِنْهَا (أَنْ يَقُولَ) بِعَدِّ عَرْضِ الْيَمِينِ عَلَيْهِ: (أَنَا نَاكِِلٌ أَوْ يَقُولَ لَهُ

رَشِيدِي. فُؤد: (فَقَالَ) أَي: الْمُقَرُّ لَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. فُؤد: (قَدْ حَلَفْتَهُ) أَي: الْمُقَرُّ. فُؤد: (فَيَمْكُنْ) أَي: الْمُقَرُّ لَهُ. فُؤد: (مِنْ تَخْلِيفِهِ) أَي: الْمُدْعَى. فُؤد: (أَنْكَرَ مُدْعَى عَلَيْهِ فَأَمَرَ بِالْحَلِيفِ فامتنع وَنَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ) فِيهِ تَطْوِيلٌ، وَالْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ مَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمَنْهَجِ وَإِذَا نَكَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنِ يَمِينِ طَالِبَتِ مِنْهُ أ. هـ. فُؤد: (الْيَمِينُ الْمَرْذُودَةُ) مَعْمُولٌ حَلَفَ الْمُدْعَى، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَنَازَعَ فِيهِ ذَلِكَ وَأَمَرَ الْقَاضِي. فُؤد: (إِنْ كَانَ مُدْعِيًا عَنْ نَفْسِهِ) قَيَّدَ بِهِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ أَدْعَى وَلِيُّ صَبِيٍّ الْإِنْفَ ع. ش. فُؤد: (أَي: مُكِّنَ) الْمُدْعَى مِنْهُ أَي: الْحَقِّ. فُؤد: (أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ بِعَدِّ الْيَمِينِ الْإِنْفَ) بَلْ يَبْتِئُتُ حَقُّ الْمُدْعَى بِمُجَرَّدِ الْحَلِيفِ مُغْنِي بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ الْمَرْذُودَةَ كَالْإِقْرَارِ زِيَادِي. فُؤد: (وَمُخَالَفَةِ أَبِي خَنْيْفَةَ وَأَحْمَدَ فِيهِ) أَي: بِقَوْلِهِمَا بِالْقَضَاءِ لِلْمُدْعَى بِمُجَرَّدِ تُكُولِ الْخَصْمِ. فُؤد: (زُذْتُ الْإِنْفَ) فِيهِ شَيْءٌ مِنْ حَيْثُ الصَّنِيعُ بِالنِّسْبَةِ لِأَحْمَدَ قَدْ تَدَبَّرَ سَيِّدُ عَمَرٍ وَجِبَابُ؛ بَأَنَّ مُخَالَفَةَ أَبِي خَنْيْفَةَ قَبْلَ أَحْمَدَ لَا تَوْثُرُ فِيهِ انْتِقَادُ الْإِجْمَاعِ قَبْلَ أَبِي خَنْيْفَةَ. فُؤد: (الْإِجْمَاعُ قَبْلَهُمَا الْإِنْفَ) أَي: الْإِجْمَاعُ الْكَائِنُ قَبْلَهُمَا مِنْ تَقَدُّمِ عَلَيْهِمَا، وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ لَا تَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ ع. ش. فُؤد: (وَصَحَّ أَنَّهُ الْإِنْفَ) دَلِيلٌ ثَانٍ لِلْمَنْ عِبَارَةُ الْأَسْتَى وَالْمُغْنِيِّ عَقِبَ الْمَنْ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَدَّ الْيَمِينَ الْإِنْفَ؛ وَلِأَنَّ تُكُولَ الْخَصْمِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَوْزُعًا عَنِ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ كَمَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَحَرُّزًا عَنِ الْيَمِينِ الْكَافِيَةِ فَلَا يَقْضَى بِهِ مَعَ التَّرَدُّدِ فَرُذْتُ عَلَى الْمُدْعَى أ. هـ. فُؤد: (رَدَّ الْيَمِينَ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ) أَي: وَقَضَى لَهُ بِهِ، وَرَجَحَ الدَّلَالَةُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَكْتَفِ بِالتُّكُولِ ع. ش. فُؤد: (لَا فِي مُحَضِّ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) بَلْ لَا تُسْمَعُ فِيهِ الدَّعْوَى كَمَا مَرَّ.

فُؤد (سُي): (وَالْتُكُولُ) لُغَةً مَأْخُودَةٌ مِنْ نَكَلَ عَنِ الْعَدُوِّ وَعَنِ الْيَمِينِ جَبَنَ مُغْنِي. فُؤد: (بِخُصْلٍ) إِلَى قَوْلِ الْمَنْ: (لَمْ تُسْمَعْ) فِي التَّهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَسَيَقْلَمُ) إِلَى (وَمِنْ التُّكُولِ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ تَخْلِيفُ)، وَقَوْلُهُ: (عَلَى الْمُتَقُولِ الْمُعْتَمَدِ) وَقَوْلُهُ: (فَرَأَى حَلَفَ الْخَصْمِ) إِلَى (وَلَوْ نَكَلَ) وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا حُجَّةٌ) إِلَى الْمَنْ: وَقَوْلُهُ: (بَعْدَ عَرْضِ الْيَمِينِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا اعْتَمَدَاهُ) فِي الْمُغْنِيِّ.

فُؤد (سُي): (أَنْ يَقُولَ) أَمَا نَاكِِلٌ الْإِنْفَ عِبَارَةُ الرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالتُّكُولُ أَنْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي: احْلِفْ،

فُؤد: (وَالْتُكُولُ أَنْ يَقُولَ) أَمَا نَاكِِلٌ الْإِنْفَ عِبَارَةُ الرُّوضِ وَالتُّكُولُ أَنْ يَقُولَ: لَهُ احْلِفْ أَوْ قُلْ وَاللَّهِ لَا

القاضي احلف فيقول: لا احلف) لصراحتهما فيه، ومن ثم لو طلب العود للحلف ولم يرَضِ المُدْعَى لم يجب كما اعتمدها، وإن نازع فيه جمعٌ ورجح البلقيني أنه لا بُد من الحكم؛ لأنه مجتهد فيه وسيُعلمُ ممَّا يأتي في مسألة الهرَب أن محل قولهما هنا لم يجب ما إذا وجَّه القاضي اليمين على المُدْعَى ولو بإقباله عليه ليحلفه فقول شيخنا كغيره هنا فإنه يزُدها، وإن لم يحكم به مُرادهم وإن لم يُصرِّح بالحكم به إما صرحوا به في مسألة الهرَب بقولهم للخصم

أو قل: والله أو بالله لا أن يقول له: اتخلف بالله؟ فيقول: لا، أو يقول: أنا ناكِلُ قولُه هذا بعد قول القاضي المذكور نُكولُ، وإنما لم يَكُنْ نُكولاً بعد قوله: له اتخلف؛ لأن ذلك من القاضي استخبارٌ لا استخلافٌ اه. فيُعلمُ من هذا مع قول الشارح الآتي في جانب المُدْعَى: أو اتخلف الفرق بين اتخلف في جانب المُدْعَى عليه وجانب المُدْعَى سم. هـ فؤد: (ومن ثم لو طَلَبَ) أي: المُدْعَى عليه العود إلى الحلف أي: بعد حُكْم الحاكم بالتكول، ولو تنزيلاً كما يُعلم من كلامه بعد كذا في ع ش وقال الرشدي: والظاهر أن الشارح إنما اسقط هذا أي: قول ابن حجر: وسيُعلم إلى قوله ومن التكول قَصْداً لا عتِماً به إطلاق الشينين بدليل أنه تبرأ عن اشتراط الحكم في مسألة الهرَب الآتية لكنه تبع ابن حجر فيما يأتي من قوله: بعد امتناع المُدْعَى عليه وقوله: وبما تقررَ هنا وفيما مرَّ عِلْمُ إلخ اه. هـ فؤد: (أنه لا بُد من الحكم) أي: ولو تنزيلاً. هـ فؤد: (بمَّا يأتي) أي: أنما في الشارح. هـ فؤد: (ولو بإقباله عليه ليحلفه) عبارة شَرَحَ الرُّوضِ قال في الأصل: وإن أَقبلَ عليه ليحلفه ولم يَقُلْ بَعْدُ احلف فهل هو كما لو قال احلف؟ وجهان قال في الكفاية: أقرُّ بهما، نعم، بل نقله البهوتي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذري اه. سم.

هـ فؤد: (فقول شيخنا إلخ) أي: في شرح الرُّوضِ. هـ فؤد: (هنا) أي: فيما لو صرَّح بالتكول. هـ فؤد: (فإنه يزُدها، وإن لم يحكم به) عبارة في شرح الرُّوضِ بخلاف ما لو صرَّح بالتكول فإنه يزُدها، وإن لم يحكم به اه. سم. هـ فؤد: (مُرادهم، وإن لم يُصرِّح بالحكم به) خلافاً للثَّاهية على ما مرَّ عن الرشدي وللْمُنْهِي عبارة عَقِبَ المتنِ لصراحتهما في الامتناع قِيَرْدُ اليمين، وإن لم يحكم القاضي بالتكول ثم قال في شرح: فَإِنْ سَكَتَ حَكَمَ القاضي إلخ، ولا بُد من الحكم هنا لِتَرْتَبَ عليه زُدُ اليمين بخلاف ما لو صرَّح بالتكول تَرُدُّ، وإن لم يحكم القاضي به اه. وفي الأنوارِ والمنهج نَعُوها.

اتخلف بالله فيقول: لا أو يقول: أنا ناكِلُ اه. قال في شرحه: وإنما لم يَكُنْ نُكولاً لا بعد قوله له: اتخلف؛ لأن ذلك من القاضي استخبارٌ لا استخلافٌ، ولهذا لو بادر الخصم حيث سَمِعَ ذلك وحلف لم يُعْتَدَ بيمينه اه. فيُعلمُ من هذا مع قول الشرح الآتي في جانب المُدْعَى أو اتخلف الفرق بين اتخلف في جانب المُدْعَى عليه وجانب المُدْعَى. هـ فؤد: (ولو بإقباله عليه ليحلفه) عبارة شَرَحَ الرُّوضِ قال في الأصل: وإن أَقبلَ عليه ليحلفه ولم يَقُلْ بَعْدُ احلف فهل هو كما لو قال احلف؟ وجهان قال في الكفاية أقرُّ بهما نعم نقله البهوتي في تعليقه عن الأصحاب كما قاله الأذري اه. هـ فؤد: (فقول شيخنا كغيره هنا فإنه يزُدها إلخ) عبارة في شرح الرُّوضِ بخلاف ما لو صرَّح بالتكول فإنه يزُدها وإن لم يحكم به اه.

بعد نكوله إلى آخر ما يأتي الصريح في أنه لا يسقط حقه من اليمين بمجرّد النكول، وحينئذ استوت هذه ومساءلة الشكوت الآتية في أنه لا بُد من حكم القاضي حقيقة أو تنزيلاً فإن قلت: بل يفترقان في أن هذا قبل الحكم التنزيل يُسمّى ناكلاً بخلاف الساكت قلت: ليس باختلافهما في مجرّد التسمية فائدة هنا فإن قلت: يُمكن تأويل قولهم الآتي بعد نكوله أي: بالشكوت ويبقى ما هنا على إطلاقه أنه لا يحتاج إلى حكم، ولو تنزيلاً قلت: يُمكن لولا قول الروضة ومقتضاه التسوية إلخ فتأمله. ومن النكول أيضاً أن يقول له: قل بالله فيقول: بالرحمن كذا أطلقوه ويظهر تقييده أخذاً مما يأتي فيمن تَوَسَّم فيه الجهل بأن يُصير عليه بعد تعريفه بأنه يجب امتثال ما أمر به الحاكم، وكلاهما هنا صريح في الاكتفاء بالحليف بالرحمن وهو ظاهر خلافاً للبلقيني وفي قل: بالله فقال: واللّه أو تالله وجهان والمعتمد أنه ليس بناكل، وكذا في عكسه لوجود الاسم، وإنما التفاوت في مجرّد الصلّة فلم يؤثّر، ولو امتنع من التعليل بشيء مما مرّ فناكل على المعتمد خلافاً للبلقيني (لأن سكّت) بعد عرض اليمين عليه لا ينحو دفشة

• فؤد: (وحيث استوت إلخ) خلافاً للمُفني كما مرّ وللنهاية على ما مرّ عن الرشيدى. • فؤد: (عليه) أي: مسألة المتن من التصريح بالنكول. • فؤد: (بل يفترقان) الأولى الثاني. • فؤد: (في أن هذا) أي: المُصرّح بالنكول كأن يقول: أنا ناكل. • فؤد: (ما هنا) أي: قول المتن والنكول: أن يقول: أنا ناكل إلخ. • فؤد: (ومن النكول) إلى قوله كذا أطلقوه في المُفني. • فؤد: (مما يأتي) أي: أيّما في شرح فإن سكّت حكم القاضي بنكوله. • فؤد: (توسّم) أي: ظهر ع ش، وعبارة الأتوار وتقرّس اه. • فؤد: (بأن يصير إلخ) متعلّق بالتقييد. • فؤد: (عليه) أي: بالرحمن. • فؤد: (وهو ظاهر) انظر هل الحليف بغير الرحمن من الأسماء والصفات مثله؟ رشيدى أقول: الظاهر، نعم إلا أن يوجد نقل بخلافه.

• فؤد: (وفي قل بالله) إلى قوله لوجود الاسم في المُفني. • فؤد: (وكذا في عكسه إلخ) أي: بأن قال: قل تالله أو والله فقال: بالله عبارة المُفني، ولو قال له: قل تالله بالمتنّة فوق فقال بالله بالموحدة قال الشيخان عن القفال: يكون يميناً؛ لأنه أبلغ وأشهر اه. • فؤد: (خلافاً للبلقيني) وافقه المُفني عبارته قال الشيخان: ويجريان فيما لو غلظ عليه باللفظ أو الزمان أو المكان وامتنع وصحح البلقيني أيضاً أنه لا يكون نكولاً، وهو الظاهر؛ لأن التعليل بذلك ليس واجباً فلا يكون الممتنع منه ناكلاً اه.

• فؤد: (لأن التعليل إلخ) قد يرّده ما مرّ في العدول عن بالله إلى بالرحمن. • فؤد: (بعد عرض اليمين) إلى قوله: وبما تقرّر في المُفني إلا قوله: ومنه ما يأتي، وقوله: امتناع المدعى عليه، وقوله: أو اتعلّف إلى المتن. • فؤد: (لا ينحو دفشة) أي: كالعباوة والجهل والخرس يُجبرمي.

• فؤد: (والمعتمد أنه ليس بناكل) انظر على الوجه الآخر أنه ناكل هل تكون اليمين مُتَعَدَّة حتى تلزم الكفارة عند الجحد فيها؟ والقياس انقيادها لكن في كلام بعضهم التصريح بعدم انقيادها فليراجع ويُحرّز. • فؤد: (فناكل على المُفني) كتب عليه م ر.

(حكم القاضي بئكوله) بأن يقول له جعلتلك ناكلاً أو تكلتك بالتشديد؛ لامتناعه ولا يصير هنا ناكلاً بغير حكم، ومنه ما يأتي؛ لأن ما صدر عنه ليس صريح تكول وتسن للقاضي عرضها عليه ثلاثاً، وهو في السابك أكد، ولو توشم فيه جهل حكم التكول عرفه به وجوباً بأن يقول له: إن تكولك يوجب خليف المدعي وأنه لا تستمع بئتك بعمد بأداء أو نحوه فإن حكم عليه ولم يعرفه نقد؛ لأنه المقصود بعدم تعلية حكم التكول (وقوله) أي: القاضي (للمدعي) بعد امتناع المدعي عليه أو شكوته (احلف) أو أتخلف ولو بإقباله عليه ليحلفه، وإن لم يقل له احلف على المنقول المعتمد (حكم) منه (بئكوله) أي: نازل منزلة قوله حكمت بئكوله فليس للمدعي عليه أن يحلف إلا إن رضي المدعي، وبما تقرّر هنا وفيما مرّ غلّم أن الخصم بعد تكوله العود إلى الحليف، وإن كان قد هرب وعاد ما لم يحكم بئكوله حقيقة أو تنزيلاً، وإلا لم يغد له إلا إن رضي المدعي فإن لم يحلف لم يكن للمدعي خليف المزدودة لتقصيره برضاه بخليفه، ولو هرب الخصم من مجلس الحكم بعد تكوله وقبل عرض القاضي اليمين على المدعي امتنع على المدعي خليف المزدودة كما غلّم مما تقرّر، .....

فؤد: (هنا) أي: في التكال الضمني، وهو الشكوت المذكور بغيري ولا يخفى أنه ليس بقيد عند الشارح لما مرّ من قوله: وحيث استوث الخ، وإنما هو قيد عند المغني كما مرّ وعند النهاية على ما مرّ. فؤد: (ومنه) أي: من الحكم بالتكول ما يأتي أي: في المثني والشرح. فؤد: (وهو في السابك أكد) ظاهر هذا أنه يفرض عليه بعد تضييعه بالتكول رشدي أقول: ويصرّح بذلك قول المغني: والاستحباب فيما إذا سكّت أكثر منه فيما إذا صرح بالتكول اه. فؤد: (يوجب خليف المدعي) وأخذ الحق منك أسنى ومغني. فؤد: (نقد) أي: وأتمّ بدم تعلية ع ش. فؤد: (بعد امتناع المدعي عليه) كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي ما نصّه (الأصوب حذفه لما مرّ أن الامتناع صريح تكول فلا يحتاج إلى حكم) خلافاً للبليغي، وقد مرّ أنه تبع في هذا ابن حجر اه. فؤد: (وبما تقرّر الخ) كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي ما نصّه «قدّمنا أنه تبع في هذا أيضاً ابن حجر» ولم يقدّم هو ما يغلّم منه هذا اه.

فؤد: (فإن لم يخلف) أي: بعد رضا المدعي سم ورشدي. فؤد: (لم يكن للمدعي خليف المزدودة) على ما قاله الزافعي عن البغوي كذا في النهاية وكتب عليه الرشدي ما نصّه أي: وإلا فما قدّمه في صدر مسألة التكال خلافاً، وهذا التبري يدل على أنه إنما أسقط ما قدّمناه عن ابن حجر قصداً لعدم اغتماده إياه، وإن تبعه فيما تبّهنا عليه اه. وسيأتي عن سم ما يتعلّق بالمقام. فؤد: (لتقصيره الخ) ولا يتقمّه بعد ذلك إلا البيّة، ولو شاهدها ويميّناً فلا يتمكّن من تجديد الدعوى وتخليف خصمه في مجلس آخر اتواز وروض مع شرحه. فؤد: (كما غلّم مما تقرّر) أي: لأنه غلّم أنه في تحوّل اليمين

فؤد: (فإن حكم عليه ولم يعرفه نقد) كتب عليه م ر. فؤد: (فإن لم يخلف) أي: بعد رضا المدعي بدليل التمليل. فؤد: (كما غلّم مما تقرّر) أي: لأنه غلّم أنه لا بد في تحوّل اليمين للمدعي من حكم



وله طَلَبَ يَمِينٍ خَصْمِهِ بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ، وَحَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ فَإِنْ خَلَفَ الْخَصْمُ سَقَطَتِ الدَّعْوَى، وَلَيْسَ لَهُ تَجْدِيدُهَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ لِتَقْيِمِ الْبَيِّنَةِ لِتَقْصِيرِهِ، وَلَوْ نَكَلَ فِي جَوَابٍ وَكَيْلِ الْمُدْعَى ثُمَّ حَضَرَ الْمُؤَكَّلُ فَلَهُ أَنْ يُخَلِّفَهُ بَلَا تَجْدِيدِ دَعْوَى (وَالْيَمِينُ الْمَزْدُودَةُ) مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ الْقَاضِي عَلَى الْمُدْعَى (فِي قَوْلٍ) أَنَّهَا (كَبَيِّنَةٍ) يُقِيمُهَا الْمُدْعَى؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ مِثْلُهَا أَيْ: غَالِيًا (و) فِي (الْأَطْلَحِ) إِنَّهَا (كَإِقْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ يَنْكُورُهُ تَوْصُلَ

لِلْمُدْعَى مِنْ حُكْمِ الْتَكْوِيلِ حَقِيقَةً أَوْ تَنْزِيلًا وَلَمْ يَوْجَدْ فِيمَا ذَكَرَ سَم. ه. قُود: (وَلَهُ طَلَبَ يَمِينٍ) إِلَى قَوْلِهِ: فَعَلَيْهِ يَجِبُ الْحَقُّ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا حُجَّةٌ إِلَى الْمُنْفَى. ه. قُود: (وَحَيْثُ) أَيْ: حِينَ إِذْ طَلَبَ يَمِينٍ خَصْمِهِ بَعْدَ إِقَامَةِ الشَّاهِدِ سَم. ه. قُود: (لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ) أَيْ: وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَخْلِفَ سَم وَرَشِيدِي زَادَ الْأَنْوَارَ وَلَا اسْتِثْنَاءَ الدَّعْوَى وَإِعَادَةَ الشَّاهِدِ لِيَخْلِفَ مَعَهُ ه. ه. قُود: (فَإِنْ خَلَفَ الْخَصْمُ سَقَطَتِ الدَّعْوَى) أَيْ: وَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْمُدْعَى كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ مُفْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ قَالَ سَم ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ عِبَارَةِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَقُلِمَ أَنَّ الشَّارِحَ أَيْ: التُّخْفَةَ مَشَى عَلَى مَا فَرَعَهُ الْأَصْلُ أَيْ: الرَّوَضَةُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَالْحَاصِلُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَسْقُطُ حَقُّ الْمُدْعَى بِمُجَرَّدِ طَلَبِهِ يَمِينِ الْخَصْمِ مِنَ الْيَمِينِ وَلَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ مَا لَمْ يَخْلِفِ الْخَصْمُ، وَإِلَّا انْقَطَعَتِ الْخُصُومَةُ أَوْ يَنْكَلُ، وَإِلَّا خَلَفَ هُوَ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا إِذَا طَلَبَ الْمُدْعَى يَمِينِ الْخَصْمِ بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدِهِ، وَيَتَّبِعِي فِيمَا إِذَا رَضِيَ الْمُدْعَى يَمِينِ الْخَصْمِ بَعْدَ الْحُكْمِ يَنْكُورُهُ حَقِيقَةً أَوْ تَنْزِيلًا أَنَّهُ كَذَلِكَ حَتَّى يَجْعَلَ فِيهِ جَمِيعَ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْلِفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَّكِلْ بِشَيْءٍ أَنْ لَهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ فَعَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْحَاصِلِ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ طَلَبَ يَمِينِ الْخَصْمِ وَمَا لَوْ امْتَنَعَ وَلَمْ يَطْلُبْ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا خَلَفَ الْخَصْمُ بِخِلَافِ الثَّانِي ه. ه. أَقُولُ: وَقَوْلُهُ: حَتَّى يَجْعَلَ فِيهِ جَمِيعَ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمَ فَإِنَّ لَمْ يَخْلِفْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى خِلْفُ الْمَزْدُودَةِ وَيُوافِقُ التَّيْرِي الْمُتَقَدِّمَ عَنِ النِّهَايَةِ.

ه. قُود: (فَلَهُ أَنْ يُخَلِّفَهُ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُنْفَى وَالْأَنْوَارُ أَنْ يَخْلِفَ وَفِي الرَّشِيدِي بَعْدَ ذِكْرِهَا عَنِ الْآخِرِ مَا نَصَّهُ «فَالضَّمِيرُ فِي فَلَهُ لِلْمُؤَكَّلِ» وَعِبَارَةُ الْأَنْوَارِ أَضَوَّبَ ه. ه. قُود: (مِنْ الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَوْ الْقَاضِي) لَمَلَّ الْأَوَّلَ رَاجِعٌ لِلتَّكْوِيلِ الصَّرِيحِ وَالثَّانِي لِلتَّكْوِيلِ الضَّمْنِيِّ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ طَلَبِ الْقَاضِي لِلْيَمِينِ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. ه. قُود: (أَيْ: هَالِيًا) لَمَلَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُسْتَشْتَبَاتِ الْآتِيَةِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَمَنْ طَوَّلَ بِزَكَاةِ الْخ. ه. قُود: (تَوْصُلَ) بَيْنَهُ الْمَجْهُولِ، عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ بِالْيَمِينِ بَعْدَ نَكْوَرِهِ إِلَى الْحَقِّ الْخ.

بِالتَّكْوِيلِ حَقِيقَةً أَوْ تَنْزِيلًا، وَلَمْ يَوْجَدْ فِيمَا ذَكَرَ. ه. قُود: (وَحَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ) أَيْ: وَحَيْثُ لَهُ طَلَبُ يَمِينِ خَصْمِهِ بَعْدَ إِقَامَةِ الشَّاهِدِ. ه. قُود: (أَيْضًا وَحَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ) فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَخْلِفَ. ه. قُود: (فَإِنْ خَلَفَ الْخَصْمُ سَقَطَتِ الدَّعْوَى) أَيْ: وَإِنْ نَكَلَ خَلَفَ الْمُدْعَى كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ مُفْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَنَكُورُ الْمُدْعَى مَعَ شَاهِدِهِ كَنَكْوَرِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمَزْدُودَةِ فِيمَا مَرَّ فَإِنَّ قَالَ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ: احْلِفْ أَنتَ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعُودَ

للحق فأنشأ إقراره (ف) عليه يجب الحق بفراغ المدعي من يمين الرّد من غير افتقار إلى حكم كما مرّ، ولو أقام المدعى عليه بعدها بيّنة أو حجة أخرى (بأداء أو إبراء) أو نحوهما من المسقطات (لم تسمع)؛ لتكذيبه لها بإقراره وقال في محل آخر: تسمع وصحح الاستوى الأول والبلقيني الثاني وبسط الكلام عليه وتبعه الزركشي فصوّبه؛ لأنّه إقرار تقديرّي لا تحقيقي فلا تكذيب فيه واعتراض بأنّ ظاهر كلام الشيخين تفرغ السماع على الضميف أنّها كالبيّنة، وهو منجّة فالمعتمد ما في المتن ونقل الدميري عن علماء عصره أنّهم أفتوا بسماعها فيما إذا كان المدعى عيّنًا قال: وأشار إليه المتن بقوله: بأداء أو إبراء وأفتى ابن الصلاح فيمن ادّعى حصّة من ملك بيد أخيه إزنا فأنكر فحلف المدعي المزدودة وحكم له فأقام المدعى عليه بيّنة بأنّ أباه أقرّ له به وحكم له به بأنّه يتبيّن بطلان الحكم السابق ونظر فيه الغزيّ بأنّ قياس كون المزدودة كإقرار المدعى عليه أن لا تسمع بيّنته اهـ. ويؤدّه ما تقرر عن الدميري

❦ قوله: (فعلية إلخ) أي: على الأظهر. ❦ قوله: (كما مرّ) أي: إنّما في شرح وقصّي له. ❦ قوله: (الأول) أي: عدم السماع. ❦ قوله: (واغترض) أي: كلام البلقيني ومن تبعه. ❦ قوله: (وهو منجّة) أي: الاغتراض. ❦ قوله: (قال) أي: الدميري. ❦ قوله: (ويؤدّه إلخ) إنّما يؤدّه عليه لو سلّم ما قاله الدميري، وقد قال شيخنا الشهاب الرملي: إنّ المعتمد خلاف ما نقله الدميري وآتاه لا فرق بين الدين والعين سم.

ويخلف إلا بتجديد دعوى في مجلس آخر وإقامة الشاهد، هذا نقله الأضلّ عن المحامي، وهو مذهب العراقيين ثم قال: وعلى الأول يعني ما عليه الإمام ومن تبعه لا يتفقه إلا بيّنة كاملة، وهو ما نصّ عليه في الأم، واقتضى كلامهم ترجيحاً واعتناده البلقيني وجزم به صاحب الأنوار وغيره قال الاستوي: ومحلّه إذا لم يخلف الخصم المزدودة، وإلا انقطعت الخصومة ولا كلام، ومحلّه أيضاً إذا لم يتكلّ عنها، وإلا حلف أي: المدعي على الصحيح وهذا مقتضى كلام الزايفي في آخر القسامة اهـ. فعلم أنّ الشارح منى على ما نوهه الأضلّ على ما عليه الإمام ومن تبعه، والحاصل عليه أنّه يسقط حقّ المدعي بحدّ طلبه يمين الخصم من اليمين ولا يتفقه إلا البيّنة ما لم يخلف الخصم، وإلا انقطعت الخصومة أو يتكلّ، وإلا حلف هو فليتأمل. ثم لا يخفى فزّض هذا الكلام الذي حاصله ما ذكر فيما إذا طلب يمين الخصم بعد إقامة شاهده، ويتبني فيما إذا رضي يمين الخصم الحاصل بعد الحكم بكونه حقيقة أو تنزيلاً أنّه كذلك حتى يجري فيه جميع الحاصل المذكور، وسيأتي أنّه إذا لم يخلف المدعي ولم يتعلّل بشيء أنّ له إقامة البيّنة فعلى ثبوت هذا الحاصل يُعلم الفرق بين ما لو طلب يمين الخصم وما لو امتنع ولم يطلب، وآتاه يمتنع إقامة البيّنة في الأول إن حلف الخصم ولا يمتنع في الثاني.

❦ قوله: (ويؤدّه إلخ) إنّما يؤدّه عليه لو سلّم ما قاله الدميري، وقد قال شيخنا الشهاب الرملي: إنّ المعتمد خلاف ما نقله الدميري، وآتاه لا فرق بين الدين والعين.

وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْمُعَيَّنَ أَقْوَى مِنَ الدَّيْنِ وَأَنَّ الْإِقْرَارَ هُنَا لَيْسَ حَقِيقِيًّا مِنْ كُلِّ وَجْهِ (لِأَنَّ لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى وَلَمْ يَتَعَلَّلْ بِشَيْءٍ) بِأَنَّ لَمْ يُبْدِ عُذْرًا وَلَا طَلَبَ مُثْلَةً أَوْ قَالَ: أَنَا نَاكِلٌ مُطْلَقًا أَوْ سَكَتَ وَحَكَمَ الْقَاضِي بِتُكْوِيلِهِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، نَعَمْ، يَلْزَمُ الْحَاكِمَ هُنَا سُؤَالُهُ عَنْ سَبَبِ امْتِنَاعِهِ بِخِلَافِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَهُ يُمَيِّتُ لِلْمُدْعَى حَقَّ الْحَلِفِ وَالْحَكْمَ بِبَيِّنَةٍ فَلَا يُؤْخَرُ حَقُّهُ بِالْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ بِخِلَافِ امْتِنَاعِ الْمُدْعَى وَأَيْضًا فَالْمُدْعَى عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْيَمِينِ بِتَحْوِيلِ الْحَقِّ لِلْمُدْعَى فَامْتِنَاعُ عَلَى الْقَاضِي التَّقَرُّصُ لِإِسْقَاطِهِ بِخِلَافِ تَكْوِيلِ الْمُدْعَى فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِهِ حَقٌّ لِغَيْرِهِ فَيَسْأَلُهُ الْقَاضِي عَنْ سَبَبِ امْتِنَاعِهِ (سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ) لِإِعْرَاضِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَجْلِسِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لِأَضْرَهُ وَرَفَعَهُ كُلُّ يَوْمٍ إِلَى قَاضٍ (وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْخَصْمِ) إِلَّا أَنْ يُقِيمَ

فُود: (وَيُوجَّهُ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ أَي: عَدَمَ السَّمَاعِ أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى بِهِ دَيْتًا أَوْ عَيْتًا، وَإِنْ نَقَلَ الدَّمِيرِيُّ عَنْ عُلَمَاءِ عَصَرِهِ أَنَّهُمْ اقْتَرَبُوا بِسَمَاعِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ عَيْتًا أَمْ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُدْعَى بِهِ عَيْتًا أَوْ دَيْتًا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَتَوَهَّمْ بَعْضُ الشَّرَاحِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَادِئًا أَوْ إِبْرَاءً أَنَّ ذَلِكَ فِي الذِّينِ فَقَطُّ، وَأَنْ يَبْتَنَّى تَسْمَعُ فِي الْعَيْنِ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا أَمْ. فُود: (وَيُوجَّهُ) أَي: مَا تَقَرَّرَ عَنِ الدَّمِيرِيِّ. فُود: (مُطْلَقًا) أَي: حَكَمَ الْقَاضِي بِتُكْوِيلِهِ أَمْ لَا. فُود: (وَحَكَمَ الْقَاضِي إِلَيْهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ سَكَتَ. فُود: (مِمَّا مَرَّ) أَي: فِي تَكْوِيلِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ. فُود: (هُنَا) أَي: فِي تَكْوِيلِ الْمُدْعَى عَنْ يَمِينِ الرَّدِّ. فُود: (وَالْحَكْمُ بِبَيِّنَةٍ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ كَمَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ وَقَضَى لَهُ. فُود: (وَأَيْضًا فَالْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَيْهِ) مُجَرَّدُ تَقْنُنٍ فِي التَّفْصِيلِ، وَلَا فَمَالَ التَّغْلِيلَيْنِ وَاحِدًا.

فُود: (سُئِيَ: مِنْ الْيَمِينِ) أَي: الْمَرْدُودَةُ وَغَيْرِهَا مُعْنَى. فُود: (لِإِعْرَاضِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا إِلَى الْمُثْنِ وَالْإِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا تُنْجَاهِهِ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ. فُود: (فَلَيْسَ لَهُ الْعُودُ إِلَيْهَا) وَلَا رَدُّهَا إِلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَرْدُودَةَ لَا تُرَدُّ مُعْنَى وَأُسْنَى. فُود: (وَالْأَوَّلُ) أَي: وَإِنْ لَمْ تَقُلْ بِذَلِكَ نَهَايَةً.

فُود: (سُئِيَ: وَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الْخَصْمِ) أَي: إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى تَتَضَمَّنُ الْمُطَالَبَةَ فَإِنْ كَانَتْ تَتَضَمَّنُ دَفْعَ الْخَصْمِ كَمَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ لَمْ يَتَدَفَّعْ عَنْهُ، وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمَحَلُّهُ إِلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ رَشِيدِي. فُود: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ إِلَيْهِ) يَنْتَهِي بَعْدَ تَجْدِيدِ دَعْوَى بِمَجْلِسٍ آخَرَ فَلْيُرَاجَعْ سَم.

فُود: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً) بِهَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَيْسَ لَهُ تَجْدِيدُهَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ لِتَقِيمَ الْبَيِّنَةَ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ وَطَلَبَ يَمِينَ الْخَصْمِ كَمَا هُوَ السَّابِقُ، وَمَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا حَلَفَ الْخَصْمُ بِخِلَافِ الثَّانِي. فُود: (إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً) يَنْتَهِي بَعْدَ تَجْدِيدِ دَعْوَى بِمَجْلِسٍ آخَرَ فَلْيُرَاجَعْ.

بَيِّنَةٌ كَمَا لَوْ خَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَمَحَلُّهُ إِنْ تَوَقَّفَ ثُبُوتُ الْحَقِّ عَلَى يَمِينِ الْمُدَّعَى، وَإِلَّا لَمْ يَحْتَجْ لِيَمِينِهِ كَمَا إِذَا ادَّعَى أَلْفًا مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَقَالَ الْمُشْتَرِي: أَقْبَضْتُكَ لِهَا مَا فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فَإِنْ تَكَلَّ وَخَلَفَ الْمُشْتَرِي انْقَطَعَتْ الْخُصُومَةُ، وَإِنْ تَكَلَّ أَيْضًا الزَّيْمُ بِالْأَلْفِ لَا لِلْحَكْمِ بِالتُّكُولِ، بَلْ لِإِقْرَارِهِ بِلزوم المالِ بالشَّراءِ ابتداءً، ومثله ما إذا وَلَدَتْ وَطَلَّقَهَا ثُمَّ قَالَ: وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ فَاعْتَدَى فَقَالَتْ: بَلْ بَعْدَهُ فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فَإِنْ تَكَلَّ وَخَلَفَتْ فَلَا عِدَّةَ، وَإِنْ تَكَلَّتْ أَيْضًا اعْتَدَتْ لَا لِلتُّكُولِ، بَلْ لِأَصْلِ بَقَاءِ التَّكَاحِ وَأَثَرِهِ فَيُغْتَمَلُ بِهِ مَا لَمْ يَظْهَرْ دَافِعٌ (وَإِنْ تَعَلَّلَ) الْمُدَّعَى (بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَوْ مُرَاجَعَةِ حِسَابٍ) أَوْ الْفُقَهَاءِ أَوْ بِإِرَادَةِ تَرْوٍ (أَمْهَلٍ) وَجُوبًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ (ثَلَاثَةُ أَتَامٍ) فَقَطْ لِقَلَّ يَنْظُرُ بِالْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَيَسْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الْيَمِينِ بَعْدَ مُضِيِّ الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ غُذِيرٍ (وَقِيلَ أَيْدًا) لِأَنَّ الْيَمِينَ حَقُّهُ فَلَهُ تَأْخِيرُهَا كَالْبَيِّنَةِ وَلَا تُجَاهِهِ انْتِصَرُ لَهُ بِأَنَّ الْجُمْهُورَ عَلَيْهِ، لَكِنْ فَرَّقَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ الْبَيِّنَةَ قَدْ لَا تُسَاعِدُهُ وَلَا تَحْضُرُ وَالْيَمِينَ إِلَيْهِ. (وَإِنْ اسْتَمْتَهَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلِفَ لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ) أَوْ طَلَبَ الْإِمَهَالَ وَأَطْلَقَ كَمَا فُهِمَ بِالْأَوَّلَى (لَمْ يُمَهَّلْ) إِلَّا بِرِضَا الْمُدَّعَى؛ لِأَنَّهُ مُجْبُورٌ عَلَى الْإِقْرَارِ أَوْ الْيَمِينِ بِخِلَافِ الْمُدَّعَى فَإِنَّهُ مُخْتَارٌ فِي طَلَبِ حَقِّهِ فَلَهُ تَأْخِيرُهُ (وَقِيلَ) يُمَهَّلُ (ثَلَاثَةً) مِنَ الْأَتَامِ لِلْحَاجَةِ وَخَرَجَ لِيَنْظُرَ حِسَابَهُ مَا لَوْ اسْتَمْتَهَلَ لِإِقَامَةِ حُجَّةٍ بِنَحْوِ آدَاءِ فَإِنَّهُ يُمَهَّلُ ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ (وَلَوْ اسْتَمْتَهَلَ فِي ابْتِدَاءِ الْجَوَابِ) لِيَنْظُرَ فِي الْحِسَابِ أَوْ يَسْأَلَ الْفُقَهَاءَ مِثْلًا

• فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) أَي: وَلَوْ شَاهِدًا وَيَمِينًا أَسْنَى وَأَتَوَارَ. • فَوَدَّ: (كَمَا إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ أَلْفًا الْخُ) لَعَلَّ فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي امْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنَ يَمِينِ الرَّدِّ، وَلَيْسَ هُنَا ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُشْتَرِي يَدَّعِي الْإِقْبَاضَ، وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ سَمَّ حِبَارَةَ الرَّشِيدِيِّ لَا يَخْفَى أَنَّ هُنَا ذَهَوَتَيْنِ: الْأَوَّلَى مِنَ الْبَائِعِ وَهِيَ الْمَطَالِبَةُ بِالثَمَنِ، وَالثَّانِيَةُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَهِيَ ذَهْوَى الْإِقْبَاضِ وَالزَّامِ الْمُشْتَرِي بِالْأَلْفِ إِنَّمَا هُوَ بِاِغْتِيَارِ نُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ بِالنَّسْبَةِ لِذَعْوَاهُ فَلَمْ يَتَذَفَّعْ عَنْهُ خَصْمُهُ، إِذْ مَقْصُودُ ذَعْوَاهُ دَفْعُ مَطَالِبَةِ الْبَائِعِ فَهُوَ عَلَى قِيَاسِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِ الشَّارِحِ، وَمَحَلُّهُ الْخُ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا قَتَامُلُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ تَكَلَّ الْخُ) أَي: الْمُشْتَرِي. • فَوَدَّ: (فَيُغْتَمَلُ بِهِ) أَي: بِهَذَا الْأَصْلِ.

• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (وَإِنْ تَعَلَّلَ بِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ) بِأَنَّهُ قَالَ عِنْدِي بَيِّنَةٌ أُرِيدُ أَنْ أَقِيمَهَا أَسْنَى. • فَوَدَّ: (أَوْ الْفُقَهَاءَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُنْفَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا تُجَاهِهِ إِلَى لَكِنْ فَرَّقَ. • فَوَدَّ (وَسَيِّ): (ثَلَاثَةُ أَتَامٍ) قَالَ الزَّوْيَانِيُّ: وَإِذَا أَمَهَّلَنَاهُ ثَلَاثَةً فَاقْصُرْ شَاهِدًا بَعْدَهَا وَطَلَبَ الْإِمَهَالَ لِيَأْتِيَ بِالشَّاهِدِ الثَّانِي أَمَهَّلَنَاهُ ثَلَاثَةً أُخْرَى أَسْنَى. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُمَهَّلُ ثَلَاثًا) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَلِلْمُدَّعَى مُلَازِمَتُهُ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: فَإِنْ أَرَادَ دُخُولَ مَنْزِلِهِ دَخَلَ مَعَهُ إِنْ أَدِنَ، وَإِلَّا مَتَّعَهُ مِنْ دُخُولِهِ كَذَا حَكَاهُ الزَّوْيَانِيُّ اهـ. سَم. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ)

• فَوَدَّ: (كَمَا إِذَا ادَّعَى الْخُ) لَعَلَّ فِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي امْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنَ يَمِينِ الرَّدِّ، وَهَذَا لَيْسَ بِامْتِنَاعِ الْمُدَّعَى مِنَ يَمِينِ الرَّدِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمُشْتَرِي يَدَّعِي الْإِقْبَاضَ، وَقَدْ امْتَنَعَ مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (وَجُوبًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُمَهَّلُ ثَلَاثًا كَمَا مَرَّ) قَالَ فِي التَّنْبِيهِ: وَلِلْمُدَّعَى

(أَمْهَلُ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ) إِنْ رَأَى الْقَاضِي كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا وَجَرَى عَلَيْهِ جَمْعُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى، رَدَّهُ الْبَلْقَيْنِي بِأَنَّ هَذَا لَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ لِلْمُدْعَى تَرْكَ الدَّعْوَى مِنْ أَصْلِهَا ١ هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى إِمْهَالَهُ، وَإِلَّا لَمْ يُمَهَّلْ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَرُدُّهُ أَنَّ هَذِهِ مُدَّةٌ قَرِيبَةٌ جِدًّا، وَفِيهَا مَصْلَحَةٌ لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ عَلَى الْمُدْعَى فَلَمْ يَحْتَاجْ لِرِضَاهُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ يُتَّبَعُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَضُرَّ الْإِمْهَالُ بِالْمُدْعَى لِيَكُونَ يَتَنَبَّهُ عَلَى جِنَاحِ سَفَرٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَجْلِسَ الْقَاضِي وَكَالتَّكْوِيلِ مَا لَوْ أَقَامَ شَاهِدًا لِيُحْلِفَ مَعَهُ فَلَمْ يَحْلِفْ فَإِنَّ عِلْلَ امْتِنَاعِهِ بِغُذِيرِ أَمْهَلٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِلَّا فَلَا.

(تَنْبِيْهُ): ادَّعَى عَلَيْهِ وَلَمْ يُحْلِفْهُ وَطَلَبَ مِنْهُ كَفِيلًا حَتَّى يَأْتِيَ بِبَيِّنَةٍ لَمْ يَلْزَمَهُ، وَاعْتِيَاذُ الْقَضَاةِ خِلَافَهُ حَمَلَهُ الْإِمَامُ عَلَى مَا إِذَا خِيفَ هَرَبُهُ أَمَّا بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ وَإِنْ لَمْ يُعَدَّلْ فَيُطَالَبُ بِكَفِيلٍ

أَي: أَوَّلُ الْبَابِ مُثْنِي.

• فَوَيْلٌ (سُئِيَ): (أَمْهَلُ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ) وَلَا يَزَادُ إِلَّا بِرِضَا الْمُدْعَى أَنْوَازَ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ مُرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ الْإِنْفِخَ) يَرُدُّ عَلَيْهِ إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ لَيْكُنْ إِمْهَالَهُ بِمَشِيئَةِ الْمُدْعَى لَا يَتَّقِيْدُ بِمَشِيئَةِ إِمْهَالِهِ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ لَوْ شَاءَ إِمْهَالَهُ أَبَدًا جَازَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ فَتَأَمَّلْ. وَمِنْ هُنَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي سَمَ عِبَارَةَ الرَّشِيدِي وَمِمَّا يَرُدُّ كَوْنُ الْمُرَادِ إِنْ شَاءَ الْمُدْعَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْيِيدِ بِآخِرِ الْمَجْلِسِ وَجْهٌ إِذْ لَهُ تَرْكُ الْحَقِّ بِالْكُلِّيَّةِ ١ هـ. • فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَي: أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَي: مَحَلُّ جَوَازِ إِمْهَالِ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (لِيَكُونَ يَتَنَبَّهُ الْإِنْفِخَ) أَي: أَوْ نَفْسِ الْمُدْعَى سُلْطَانًا. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَي: بِالْمَجْلِسِ نِهَائِيَّةً. • فَوَدَّ: (مَجْلِسِ الْقَاضِي) أَي: مَجْلِسِ هَذَيْنِ الْخَصْمَيْنِ كَذَا فِي عِشْرَةِ لَعَلٍّ فِيهِ سَقَطَةٌ، وَالْأَصْلُ أَي: لَا مَجْلِسَ الْإِنْفِخَ. • فَوَدَّ: (وَكَالْتَكْوِيلِ) أَي: الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى الْإِنْفِخَ) سَمَ عِبَارَةَ الرَّشِيدِي يُغْنِي كَامِتِنَاعَ الْمُدْعَى مِنْ يَمِينِ الرَّدِّ فِي التَّفْصِيلِ الْمَارِ ١ هـ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهُ) أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ عِشْرَةِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا بَعْدَ إِقَامَةِ شَاهِدٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ وَاجِدًا بِلَا يَمِينٍ لَيْكُنْ تَغْيِيرَ الرُّوْضِ بِالْبَيِّنَةِ مَعَ تَعْلِيلِ شَرْحِهِ بِأَنَّ الْمُدْعَى أَتَى بِمَا عَلَيْهِ، وَالتَّنَظُّرُ فِي حَالِ الْبَيِّنَةِ مِنْ وَظِيفَةِ الْقَاضِي الْإِنْفِخَ كَالصَّرِيحِ فِي اشْتِرَاطِ شَاهِدَيْنِ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْأَنْوَازِ مَا نَصَّهُ: (وَلَوْ أَقَامَ شَاهِدَيْنِ بَعِيْنَيْنِ أَوْ تَنَيْنِ فَطَلَبَ كَفِيلًا إِلَى أَنْ يُعَدَّلَا طَوْلَبَ أَي: الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِهِ إِنْ لَمْ يَتَنَبَّحَ الْمَالُ وَلَمْ يَخْبِسِ الْمَذْيُونُ، وَلَوْ امْتَنَعَ الْإِنْفِخَ) أَي: وَمِثْلَهُمَا الشَّاهِدُ وَيَمِينُ.

مُلَازَمَتُهُ حَتَّى يُقِيمَ الْبَيِّنَةُ قَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: فَلَمَّا أَرَادَ دُخُولَ مَنْزِلِهِ دَخَلَ مَعَهُ إِنْ إِذْنًا، وَإِلَّا مَتَّعَهُ مِنْ دُخُولِهِ كَذَا حَكَاهُ الزَّوْيَانِيُّ ١ هـ. • فَوَدَّ: (إِنْ رَأَى الْقَاضِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ مُرَادَ ذَلِكَ الْقَوْلِ الْإِنْفِخَ) يَرُدُّ عَلَيْهِ إِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ لَيْكُنْ إِمْهَالَهُ لِمَشِيئَةِ الْمُدْعَى لَا يَتَّقِيْدُ بِمَشِيئَةِ إِمْهَالِهِ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ فَإِنَّهُ لَوْ شَاءَ إِمْهَالَهُ أَبَدًا جَازَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّقْيِيدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَمِنْ هُنَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ إِنْ شَاءَ الْقَاضِي. • فَوَدَّ: (وَكَالْتَكْوِيلِ) أَي: الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى الْإِنْفِخَ).

فإن امتنع حُجِبَ لِلامتناع لا لِقبول الحقِّ (وَمَنْ طَوَّلَ) بِجَزْيةٍ بَعْدَ إِسلامِهِ فقال: وقد كان غابَ أَسْلَمْتُ قَبْلَ تمامِ التَّنَةِ وقال العايلُ: بل بَعْدَها حَلَفَ المسلمُ فَإِنْ نَكَلَ أُخِذَتْ مِنْهُ لِيَعْتَذِرَ رَدُّها فَإِنْ ادَّعى ذلك وهو حاضِرٌ لم يُقْبَلْ وأُخِذَتْ مِنْهُ أَوْ (بِزَكَاةٍ) فَأَدَّعَى دَفَعَهَا إِلَى سَاعِ آخَرَ أَوْ غَلَطَ حَارِصِ) أَوْ مَسْقَطًا آخَرَ نِدَبَ تَحْلِيْفُهُ فَإِنْ نَكَلَ لم يُطَالَبَ بِشَيْءٍ. (و) أَمَّا إِذَا (الزَّمانَ) اليمينَ) على خلافِ المَعْتَمِدِ السَّابِقِ (لِنَكَلٍ) وَتَعَلُّزٍ رَدِّ اليمينِ) لِعَدَمِ انْحِصَارِ المُسْتَجِيقِ، (فَالأَصَحُّ) على هذا الضَّعِيفِ (أَنَّها تَوَعَّدُ مِنْهُ) لا لِلْحَكَمِ بِالتَّكْوِيلِ، بل لِأَنَّ ذلك هو مقتضى ملكِ التَّصَابِ وَالْحَوَلِ، ولو ادَّعى وَلَدُ مُرْتَزِقِ الْبُلُوغِ بِالاحتِلَامِ لِيُثَبِّتَ اسْمَهُ حَلَفَ فَإِنْ نَكَلَ لم يُقَطَّ لا لِلْقَضَاءِ بِالتَّكْوِيلِ، بل؛ لِأَنَّ المَوْجِبَ لِإثباتِ اسْمِهِ، وهو الحَلِيفُ لم يَوْجِدْ، ولو نَكَلَ مُدَّعى عليه بِمالٍ مَيِّبٍ بلا وارِثٍ أَوْ نَحْوِ وَقْفٍ عَامٍّ أَوْ على مَسْجِدٍ حُجِبَ إلى أَنْ يَحْلِفَ أَوْ يُقَرَّ، وكذا لو ادَّعى وصِيٌّ مَيِّبٍ على وارِثِهِ أَنَّهُ أَوْصَى بِثُلْثِ مَالِهِ لِلْفُقَرَاءِ مِثْلًا فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ عَنِ اليمينِ فَيُحْجِبُ إلى أَنْ يُقَرَّ أَوْ يَحْلِفَ (ولو ادَّعى وَلِيُّ صَبِيٍّ) أَوْ مَجْنُونٍ، ولو وصِيًّا أَوْ قِيَمًا (دَهْنًا) لَهُ) على آخَرَ (فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ).

• فَوُدَّ: (فَإِنْ اِمْتَنَعَ) أَي: مِنْ إِعْطَاءِ الْكَفِيلِ.

• فَوَيْلُ (سُيْ): (وَمَنْ طَوَّلَ الْخُ) أَشَارَ بِذَلِكَ لِمَسَائِلَ تُسْتَشْتَى مِنَ الْقَضَاءِ بِالتَّكْوِيلِ عَنِ الْيَمِينِ مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (بِجَزْيةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا لو ادَّعى فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ كَانَ غَابَ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ ادَّعى إِلَى الْمَتْنِ، وَقَوْلُهُ: أَوْ مُسْقَطًا آخَرَ وَلَقَطْعَةً نَحْوِ فِي أَوْ نَحْوِ وَقْفٍ. • فَوُدَّ: (بِجَزْيةٍ) أَي: كَامِلَةٍ. • فَوُدَّ: (لَمْ يُقْبَلِ الْخُ) أَي: لِكُونِ دَعْوَاهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

• فَوَيْلُ (سُيْ): (أَوْ غَلَطَ حَارِصِ) أَي: أَوْ لَمْ يَدَّعِ دَفَعَهَا بَلْ ادَّعى غَلَطَ حَارِصِ بَعْدَ التَّزَامِهِ الْقَدَرِ الْوَاجِبِ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (السَّابِقِ) أَي: آيَمًا. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَي: وَجُوبَ الزَّكَاةِ. • فَوُدَّ: (وَالْحَوَلِ) مَغْطُوفٌ عَلَى مِلْكٍ رَشِيدٍ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَغْطُ) الْأَوَّلَى لَمْ يَثْبُتْ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ نَكَلَ مُدَّعى عَلَيْهِ بِمالٍ مَيِّبٍ الْخُ) بَأَنَّ يَدَّعِيَهُ الْقَاضِي أَوْ مَنْصُوبُهُ مُغْنِي وَأَنْوَارَ. • فَوُدَّ: (نَحْوُ وَقْفٍ الْخُ) أَي: كَالْتَنَدِيرِ لِلْفُقَرَاءِ

• فَوَيْلُ (سُيْ): (وَلَوْ ادَّعى الْخُ) أَشَارَ بِهِ لِمَا يُسْتَشْتَى مِنْ رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي مُغْنِي. • فَوُدَّ: (أَوْ مَجْنُونٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمِدُ فِي الْمُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَلَوْ وصِيًّا الْخُ) عِبَارَةُ الْأَنْوَارِ وَلَوْ ادَّعى وَلِيُّ الصَّبِيِّ أَوْ الْمَجْنُونِ دَيْنًا لَهُ عَلَى إِنْسَانٍ فَأَنْكَرَ وَنَكَلَ فَلَا يُرَدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْوَلِيِّ، وَلَوْ أَقَامَ الْوَلِيُّ شَاهِدًا لَا يَخْلِفُ مَعَهُ، وَلَوْ ادَّعى عَلَيْهِ دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ الصَّبِيِّ لَا يَحْلِفُ الْوَلِيُّ إِذَا أَنْكَرَ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَالْوَصِيُّ وَالْقِيَمُ وَقِيَمُ الْمَسْجِدِ وَالْوَقْفُ كَالْوَلِيِّ فِي الدَّعْوَى وَالدَّعْوَى عَلَيْهِمْ، وَلَوْ ادَّعى قِيَمُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بَسْفٍ وَنَكَلَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ حَلَفَ الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْمَالِ وَلَا يَقُولُ إِلَيَّ وَقِيَمُهُ يَقُولُ: فِي الدَّعْوَى وَيَلْزَمُكَ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ اه. زَادَ الْمُغْنِي قُبِيلَ قَوْلِهِ: وَلَوْ ادَّعى قِيَمُ السَّفِيهِ الْمَخْجُورِ الْخُ، وَلَوْ أَقَرَّ الْقِيَمُ بِمَا ادَّعَاهُ الْخَضَمُ انْقَرَلَ وَأَقَامَ الْقَاضِي غَيْرَهُ، وَلَوْ ادَّعى أَنَّ هَذَا الْقِيَمَ قَبَضَهُ فَأَنْكَرَ حَلَفَ وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ يَمِينٌ نَقَلَ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْبَرْنَطِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمَهَا بِالْمَالِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالْمَذْهَبُ



لم يحلف الولي) كما لا يحلف مع الشاهد ليُعَدَّ إثبات الحقِّ للإنسان يمينٍ غيره فيوقَّف إلى كماله (وقيل: يحلف)؛ لأنَّه بمنزلة (وقيل: إن ادَّعى مُباشرةً سببه) أي: ثبوته بمباشرة لِسببه (حَلَف)؛ لأنَّ العَهْدَةَ تَعَلَّقَ به وهذا هو المعتمد؛ لأنَّه الذي رجَّاه في الصِّدَاقِ واعتمده الإسْنَوِيُّ وغيره ورُدُّ بأنَّ ما قاله ثُمَّ لا يُخَالِفُ ما هنا؛ لأنَّه إنَّما يحلفُ على فعلٍ نَفْسِهِ، والمهرُ يَبْتَثُ ضِمَّنًا لا مَقْصُودًا، وكذا البيعُ بخلافٍ غيرهما، وإن تَعَلَّقَ بمباشرة، وهو ما هنا ويُجَابُ بأنَّه حيث تَعَلَّقَتِ العَهْدَةُ بمباشرة لَتَسْبِيهِ مع عَجْزِ المولى عن إثباته ساعَ للولي إثباته يمينه المُتَعَلِّقَةُ بفعلٍ نَفْسِهِ رِعايةً لِمَصْلَحَةِ المولى، بل ضَرُورَتِهِ وَمَرَّةً فِي القَضَاءِ عَلَى الغَائِبِ حَكْمٌ ما لو وَجِبَ لِمَوْلَى عَلَى مَوْلَى ذَنْنٌ، ولو ادَّعى لِمَوْلَاهُ ذَنْنًا وَأَبْتَهَ فَادَّعى الخَصْمُ نَحْوَ ادِّعَاءِ أُخِذَ مِنْهُ حَالًا وَأُخْزِتِ اليمينُ عَلَى نَفْيِ العلمِ إِلَى كَمَالِ المولى كما مرَّ.

(فرغ): عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتُهُ فِي التَّنْبِيهِ الَّذِي قَبْلَ الْفَصْلِ أَنَّهُ لو أَقَامَ خَارِجٌ بَيِّنَةً تَشْهَدُ لَهُ بِاليمينِ فَادَّعى ذُو الْيَدِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ اشْتَرَاهَا مِنَ الْمُدَّعِي وَأَقَامَ شَاهِدًا جازَ لَهُ أَنْ يحلفَ مَعَهُ لا سِوَمَا إِنْ امْتَنَعَ بِائْتِهِ مِنَ الْحَلِفِ؛ لأنَّه، وَإِنْ أَثْبَتَ بِهَا مَلِكًا لِغَيْرِهِ لَكِنَّهُ لَمَّا انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَيْهِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ إِبْتِائِهِ مَلِكًا نَفْسِهِ،.....

المنع، والتَّجْوِيزُ مِنْ قَوْلِ الْبَؤِطِيِّ لَا الشَّافِعِي وَيُقَالُ الْمَنْعُ أَيْضًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ اهـ. وَزَادَ أَيْضًا عَقِبَ قَوْلِهِ تَسْلِيمُ الْمَالِ لَقَطَّ إِلَى وَلِيِّ.

• قول (سبي): (لَمْ يَحْلِفِ الْوَلِيُّ) أَي: مَا لَمْ يُرَدِّ ثُبُوتُ الْعَقْدِ الَّذِي بَاشَرَهُ بِيَدِهِ فَيَحْلِفَ وَيَبْتَثِ الْحَقَّ ضِمَّنًا، وَمِثْلُهُ يَجْرِي فِي الْوَصِيِّ وَالْوَكِيلِ سَمِ اهـ. بَجَيْرِمِي. • قوله: (فَيُوقَفُ إِلَى كَمَالِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ وَالْأَنْوَارِ فَيَكْتَسِبُ الْقَاضِي بِمَا جَرَى مَخْضَرًا وَيُوقَفُ الْأَمْرُ لِلْبُلُوغِ أَوْ الْإِفَاقَةِ اهـ. • قوله: (أَي: ثُبُوتُهُ بِمُبَاشَرَتِهِ لِسَبِّهِ) كَانَ ادَّعَى بِقَمْنٍ مَا بَاشَرَ بَيِّنَةً لِمَوْلَاهُ أَسَى. • قوله: (وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ) خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَائِيِّ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَنْوَارِ. • قوله: (فِي الصِّدَاقِ الْإِلْخَ) عِبَارَةُ الْأَسْنَوِيِّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَالْفَتْوَى عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ قَدْ نَبَّضَ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي الصِّدَاقِ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ فِي قَدَرِهِ زَوْجٌ وَلَوْ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً اهـ. • قوله: (وَرُدُّ الْإِلْخَ) جَرَى عَلَى هَذَا الرَّدُّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِيُّ. • قوله: (لأنَّه إنَّما يَحْلِفُ الْإِلْخَ) أَي: فِي الصِّدَاقِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ، وَهُوَ الْعَقْدُ الَّذِي جَرَى عَلَى كَذَا نِهَائَةً. • قوله: (بِخِلَافٍ غَيْرِهِمَا الْإِلْخَ) فَإِنَّهُ يَحْلِفُ أَنَّ مَوْلَاهُ يَسْتَحِقُّ كَذَا، وَهُوَ مُتَعَبِّعٌ نِهَائَةً. • قوله: (وَمَرَّةً إِلَى الْفَرْعِ فِي النَّهَائَةِ. • قوله: (بِهَا) أَي: يَمِينِهِ.

• قوله: (لَمْ يَحْلِفِ الْوَلِيُّ) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر. • قوله: (وَقِيلَ إِنْ ادَّعَى مُبَاشَرَةً سَبِّهِ حَلَفَ) تَضْعِيفُ هَذَا لَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ فِي الصِّدَاقِ؛ لأنَّه إنَّما يَحْلِفُ ثُمَّ عَلَى أَنَّ الْعَقْدَ جَرَى عَلَى كَذَا، وَهُوَ فِعْلٌ نَفْسِهِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ اسْتِخْفَاقُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ذَلِكَ بِخِلَافٍ مَا هُنَا فَإِنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى أَنَّ مَوْلَاهُ يَسْتَحِقُّ كَذَا، وَهُوَ مُتَعَبِّعٌ ش م

ونظيره الوارث فإنه يثبت بها ملكاً لغيره مُتَقَبَّلاً منه إليه بخلاف غريم الغريم، ونظيره قولهم: لو أوصى له بعين في يد غيره فللموصى له أن يدعي بها ويحلف مع الشاهد أو اليمين المزدودة. (فائدة): قد لا تسمع البيئة من مدعى عليه كفت بيمينه كما يأتي في الداخل بقيدوه

### فصل في تعارض البيهتين

إذا (ادعى) أي: اثنان أي: كل منهما (عينا في يد ثالث) لم يُسندهما إلى أحدهما قبل البيئة ولا بعدها (واقام كل منهما بيئة) بها (سقطتا) لتعارضهما ولا مرجح فكان لا بيئة فيحلف لكل منهما يميناً فإن أقر ذو اليد لأحدهما قبل البيئة أو بعدها رجحت بيئته، ولو زاد بعض حاضري

فود: (ونظيره) أي: الوارث. فود: (بقيدوه) لعله كونها قبل بيئة المدعي.

### فصل في تعارض البيتين

فود: (في تعارض البيتين) إلى قوله: ومحل التساقط في المعنى إلا قوله ولزاد إلى المتن وقوله ليخبر أبي داود إلى المتن وقوله: ليخبر فيه إلى المتن وإلى قوله: هذا ما أفتى به ابن الصلاح في النهاية إلا قوله: ولزاد إلى المتن وقوله: ومن جزم إلى لا فرق. فود: (في تعارض البيتين) أي وما يتعلق به كمالو ادعى ملكاً مطلقاً وذكر البيئة سببه ع ش.

فود (نسي): (عينا في يد ثالث) الحاصل أنها إما أن تكون بيد ثالث أو بيدهما أو بيد أحدهما أو لا بيد أحد بغير م. فود: (المتن واقام كل منهما بيئة) أي مطلقتي التاريخ أو متيقتيه أو إحداهما مطلقاً والأخرى مؤرخة أشنى ومفني، ولزاد كان لأحدهما بيئة قضى له أنوار. فود: (فإن أقر ذو اليد لأحدهما إلخ) فلزاد أقر بأنهما لهما فهل تجعل بينهما سم ويأتي عنه الجزم بذلك الجمل. فود: (ولو زاد) أي

### فصل: ادعى عينا في يد ثالث واقام كل منهما بيئة سقطتا

فود: (ادعى عينا في يد ثالث إلخ) في فتاوى السبوطي ثلاثة وضعوا أيديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم أنه يملك جميعها واقام بيئة بذلك، ثم ادعى الثاني أنه يملك ثلثي الدار واقام بيئة بذلك، ثم ادعى الثالث أنه يملك ثلث الدار واقام بيئة بذلك فماذا يفعل الحاكم؟ الجواب لكل منهم ثلثها؛ لأن بيئة كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للأوليين بزيادة فلم تثبت الزيادة من أجل المعارضة أما مدعي الكل فلان بيئته في الزائد معارضة بيئة مدعي الثلثين في الثلثين وبيئة مدعي الثلث في الثلث فتساقطا وسقطت دعواه في الثلثين، وأما مدعي الثلثين؛ فلان بيئته في الزائد معارضة بيئة مدعي الكل فيه فتساقطا وسقطت دعواه بالثلث الزائد، وأما مدعي الثلث فيبيته لم تشهد بزيادة على ما في يده ولا عارضها بيئة مدعي الثلثين، بل عارضها مدعي الكل ولكن اليد مرجحة فاستقر لكل منهم الثلث الذي في يده وهل هذا الاستقرار باليد فقط أو بها وبالبيئة معاً؟ فيه كلام طويل ليس هذا محله اه. فود: (فإن أقر ذو اليد لأحدهما إلخ) فلزاد أقر بأنهما لهما فهل تجعل بينهما؟. فود: (ولو زاد بعض حاضري مجلس) أي: على بعض.

مجلس قبل إلا إن اختفت القرائن الظاهرة على أن البقية ضابطون له من أوله إلى آخره وقالوا: لم نسمعها مع الإصغاء إلى جميع ما وقع وكان مثلهم لا يُنسب للفقلة في ذلك، فحينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر؛ لأن التقي المحصور معارض الإثبات الجزئي كما صرحوا به (وفي قول مستعملين) صيانة لهما عن الإلغاء بقدر الإمكان فنترع من ذي اليد وحينئذ (وفي قولهم) المال بينهما نصفين لخبر أبي داود بذلك وحمله الأول على أن العين كانت بيدهما (وفي قولهم) يفرغ بينهما ويرجع من خرجت قرعته لخبر فيه مرسى له شاهد، وأجاب الأول بحمله على أنه كان في عتي أو قسمة (وفي قولهم) الوقف (الأمر) حتى يتبين أو يضطربا لإشكال الحال فيما يزجي انكشافه (و) على التساقط (لو كانت) العين (في يدهما وأقاما يتبين) فشهدت بيته الأول له بالكل ثم بيته الثاني له به (بقيت) بيدهما (كما كانت) إذ لا أولوية لأحدهما، نعم، يحتاج الأول لإعادة بيته للتصنيف الذي بيده ليقع بعد بيته الخارج بالنسبة لذلك التصنيف،

صنعة متلاعش وقوله: بعض حاضري مجلس أي على بعض سم. فود: (قبل) أي ذلك البعض أو ما زاده. فود: (ضابطون له) أي لما وقع في المجلس. فود: (لم نسمعها) أي الزيادة سم.

فود (سني): (نستعملين) بمثناة قوية أوله أي البيتين مضي. فود: (الامر) مقتضاه أن قول المصنف يوقف بالياء وقال المضي بمثناة قوية أي العين بينهما اه. فود: (الإشكال الحال إلخ) ولم يرجع المصنف واجدا من الأقوال لعدم اغتنائه بها لتعريضها على الضعيف وأصحها أي الأقوال الضعيف الأخير أي الوقف نهاية ومضي.

فود (سني): (ولو كانت في يدهما إلخ) وفي فتاوى الشيوطي: ثلاثة وضمو أيديهم بالسوية على دار فادعى أحدهم أنه يملك جميعها وأقام بيته بذلك، ثم ادعى الثاني أنه يملك ثلثي الدار وأقام بيته بذلك، ثم ادعى الثالث أنه يملك ثلث الدار وأقام بذلك بيته فماذا يفعل الحاكم الجواب لكل منهم ثلثها؛ لأن بيته كل منهم شهدت له بما في يده وشهدت للأوليين بزيادة فلم تثبت الزيادة من أجل المعارضة اه سم بحذف. فود: (بالكل) وكذا بالبعض بالأولى بل لا تعارض حينئذ بينهما سم عبارة المضي محل الخلاف أن تشهد بيته كل بجميع العين فإذا شهدت بالتصنيف الذي هو في يد صاحبه فالبيتان لم تتواردا على محل واحد فلا تجيء أقوال التعارض فيحكم القاضي لكل منهما بما في يده. إلخ.

فود (سني): (بقيت كما كانت) قال البلقيني: هذا يقتضي أن الحكم باليد التي كانت قبل قيام البيتين وليس كذلك وإنما تبقى بالبيته القائمة قال: والفرق بينهما الاحتياج إلى الحليف في الأول دون الثاني اه وعليه فلا يتأتى قول الشارح كغيره وعلى التساقط رشيد.

فود: (نعم يحتاج الأول إلخ) هذا لا يتأتى على القول بالتساقط كما لا يخفى وإنما يتأتى على ما قاله البلقيني رشيد.

فود: (لم نسمعها) أي: الزيادة.

ولو شهدت بيته كل منهما له بالتصفي الذي يبيد صاحبه حكيم له به وتقيت يديهما لا بجهة سقوط ولا ترجيح بيد لانتساح يد كل بيته الآخر أما إذا لم يكن بيد أحد وشهدت بيته كل له بالكل فيجمل بينهما، ويجل التساقط إذا وقع تعارض حيث لم يتميز أحدهما بترجيح، والا فقدم، وهو بيان نقل الملك على ما يأتي فبيّن قوله: وأنها لو شهدت بملكه أسس إلى آخره ثم اليد فيه للمدعي أو لمن أقر له به أو انتقل له منه ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ثم سبق تاريخ ملك أحدهما بذكر زمن أو بيان أنه ولد في ملكه مثلاً ثم يذكر سبب الملك وتقدم أيضاً ناقلته عن الأصل على مستصحية له ومن تعرضت؛ لأن البائع مالك عند البيع ومن قالت نقد الثمن أو هو مالك الآن على من لم يذكر ذلك لا بالوقف ولا بيته انضم إليها الحكم بالملك على بيته ملك بلا حكم على المعتمد كما قاله الإسكوي وغيره خلافاً للنفوي كما يأتي ويمن جزم بالأول أبو زعنة وغيره، وظاهر كلامه في فتاويه أول الدعاوى أنه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب، وهو ظاهر؛ لأن أصل الحكم لا يرجع به .....

• قوله: (لو شهدت بيته كل إلخ) وخبر لا بيته تبقى في يديهما أيضاً سواء أحلف كل منهما للآخر أم نكل ولو أثبت أو حلف أحدهما فقط قضى له بجميعها سواء أشهدت له بجميعها أم بالتصفي الذي يبيد الآخر ومن حلف ثم نكل صاحبه ردت اليمين إليه وإن نكل الأول كفى الآخر يمين للثني والإثبات مئني وروض مع شرحه. • قوله: (ولا ترجيح بيد) أي بل بالبيته التي أقيمت ع ش. • قوله: (أما إذا لم تكن بيد أحد إلخ) صوره بعضهم بقرار أو مناع ملقى في طريق وليس المدعيان عنده مئني وسم وزيادي. • قوله: (وشهدت بيته كل له) أي بالكل نهاية. • قوله: (وهو) أي المرجح. • قوله: (أو لمن أقر له به) أي فلو أقر به لهما جميعاً فقياس ما تقرّر أن يكون بينهما نصفين فليأخذ كل سمس على المتهج. اه. ع ش. • قوله: (ثم شاهدان مثلاً) أي أو شاهد وامرأتان أو أربع نسوة فيما يقتلن فيه على ما في ع ش. • قوله: (ثم يذكر سبب الملك) عطف على: ثم سبق تاريخ. • قوله: (ناقلة عن الأصل إلخ) كقتل ادعاء وارث ميب واقام به بيته فتقدم على موت بفراسه شهدت به أخرى؛ لأن الأولى ناقله عن أصل عدم عروض القتل والأخرى مستصحية له فتح الجواد. • قوله: (لأن البائع إلخ) أي لكون البائع نهاية. • قوله: (لا بالوقف إلخ) عبارة النهاية ولا ترجيح بوقف. إلخ. • قوله: (لا فرق بين الحكم بالصحة إلخ) أي في يبتين شهدت إحداهما بالملك والأخرى بالحكم فتساويان سواء أشهدت بيته الحكم به مطلقاً أو بالصحة أو بالموجب ع ش. • قوله: (لأن أصل الحكم لا يرجع به إلخ) قال الشهاب بن قاسم: يؤهم أن هذا في تعارض حكمتين أحدهما بالصحة والأخر بالموجب فما معنى مقابلته لما بعده. اه. أي مع أن فرض المسألة أن الحكم في أحد الجانبين فقط فإن كان مراد الشارح أن أصل الحكم لا ترجيح به فلا نظر لكونه بالصحة أو بالموجب فلا تسلم الأولوية إذ لا يلزم من عدم الترجيح بالأهم

• قوله: (وشهدت بيته كل له بالكل إلخ) وكذا بالبعض بالأولى، بل لا تعارض حيث يبيد بينهما.

فأولى حكم فيه زيادة على الآخر، أما لو تعارض حكمان بأن أثبت كل أن معه حكم القاضي لكان أحدهما بالموجب والآخر بالصحة، فالوجه تقديم الثاني؛ لأنه يستلزم ثبوت الملك بخلاف الأول ومز قبيح العارية أن القاضي إذا أجمل حكماً بأن لم يثبت استيفاءه بشروطه حبل حكمه على الصحة إن كان عالماً ثقة أميناً، وقد ذكر المصنف أكثر هذه المرجحات بذكر مثلها فقال: (ولو كانت الميئة بيده) تصرفاً أو إمساً (فأقام غيره بها) أي: بملكها من غير زيادة (بيئة) أقام (هو) بها (بيئة) يثبت سبب ملكه أم لا أو قالت: كل اشتراها أو غصب بها من الآخر (قدم) من غير يمين (صاحب اليد) ويسمى الدائجل وإن حكم بالأولى قبل قيام الثانية؛ لأنه ~~يقتضي~~ قضى بذلك كما زواه أبو داود وغيره، ولترجح بيئته، وإن كانت شاهدة أو يميناً والأخرى شاهدين بيده ومن ثم لو شهدت بيئة المدعي بأنه اشتراها منه أو من بائعه مثلاً أو أن أحدهما غصبها قدم لبطلان اليد حينئذ ولا يكفي قولهما: يد الدائجل غاصبة على ما ذكره جمع.....

عدم الترجيح بالأخص الذي فيه زيادة مع أنه لا يناسب قوله بعد: على الآخر فتأمل رشدي.  
 • فود: (حبل حكمه) إظهار في محل الإضمار. • فود: (بذكر مثلها) بضمين جمع مثال. • فود: (من غير زيادة) لعله احتراز عن نحو ما يأتي في قوله: ومن ثم لو شهدت بيئة المدعي. إلخ وقول المشي ولو قال الخارج: هو ملكي. إلخ. • فود: (يثبت سبب ملكه أم لا) عبارة المغني والأسنى اقتضى كلام المصنف أنه لا يشترط في سماع بيئة صاحب اليد أن يبين سبب الملك من شراء أو إزب أو غيره كبيئة الخارج. اه. وعبارة الأنوار ولا فرق في ترجيح بيئة الدائجل بين أن يبين الدائجل والخارج سبب الملك أو يطلقا ولا بين إسناد البيتين وإطلاقهما ولا إذا وقع التعارض بين أن يتفق السببان أو يختلفا ولا بين أن يُسند إلى شخص بأن يقول كل منهما اشتريته من زيد أو تقول المرأة: أضدقني زوجي ويقول خصمها: اشتريته من زوجك أو إلى شخصين بأن يقول أحدهما اشتريته من زيد والآخر اشتريته من عمرو أو تقول المرأة: أضدقني زوجي ويقول خصمها اشتريته من غيره. اه. • فود: (أو غصبها) انظر صورته بالنسبة لبيئة الدائجل وكذا يقال في قوله الآتي: ولو قالت بيئته غصبها منه والثانية اشتراها منه إلا أن يقال فيما يأتي إن المراد بالثانية بيئة الدائجل فتكون الأولى بيئة الخارج وربما دل عليه ما عقبه به رشدي.

• فود (سني): (صاحب اليد) أي بيئته مغني. • فود: (منه) أي من ذي اليد. • فود: (أو أن أحدهما) أي ذا اليد ونحو بائعه غصبها أي منه أي المدعي أخذاً بما بعد وحذفه احتفاءً بما قبله. • فود: (قدم) أي المدعي. • فود: (قولهما) أي شاهدي المدعي وكان الأولى إسقاط الميم. • فود: (يد الدائجل غاصبة)

• فود: (فأولى حكم فيه زيادة على الآخر) يفهم أن هذا في تعارض حكمين: أحدهما بالصحة، والآخر بالموجب فما معنى مُقابَلته بما بعده.

ويؤجبه بأنه مجرؤ افتاء، ولو قالت: غصبها منه، والثانية اشتراها منه قُدمت لبيانها التقلّ الصّحيح، وكذا لو قالت: يده بحق، لأنها تُعارض الغصب فيبقى أصل اليد هذا ما أفتى به ابن الصّلاح في ميث عن دار ادعى ناطر بيت المال أنها له غصبها الميث وأقام به بيّنة، والوارث أن يده بحق كمورثه إلى موته، وأقام به بيّنة صدق؛ لأن مع بيّنته زيادة علم، وهو حصول الملك اهـ. وفيه نظر؛ لأن بيّنة الغصب معها زيادة علم فهي ناقلة وتلك مُستصحية على أن قولها بحق أمرٌ مُختل وسيأتي ومثله لا يُقبل من الشاهد على ما مرّ بما فيه، ولو أقام بيّنة بأن الدّاخل أقر له بالملك قُدمت ولم تنفعه بيّنته بالملك إلا إن ذكرت انتقالاً ممكناً من المقرّ له إليه وتقدّم من قالت: اشتراه من زيد وهو يملكه على من قالت: وهو في يده أو وتسلّمه منه.....

أي بدون منه. فود: (ويؤجبه بأنه إلخ) فيه تأمل. فود: (ولو قالت منه إلخ) أي لو قالت: بيّنة الخارج يد الدّاخل غاصبة منه أي الخارج. فود: (والثانية إلخ) أي ولو قالت بيّنة الدّاخل اشتراها أي الدّاخل منه أي الخارج. فود: (وكذا لو قالت) أي بيّنة الدّاخل. فود: (فبقى أصل اليد) لم يذكّر ما بعده سم أي قول الشّارح: هذا ما أفتى به إلى ولو أقام بيّنة. إلخ. فود: (اتها له) أي ليّست المال. فود: (وفيه نظر؛ لأن بيّنة الغصب إلخ) وقد يتوسّط ويقال: إن كانت البيّنة من أهل البصيرة والتمييز الذين يميزون المقدّ الصّحيح المُستوفى للمعتبر فيه شرعاً من غيره وما يتوقّف منها على حصول القبض وما لا يتوقّف قُدمت بيّنة الدّاخل؛ لأن الظاهر من حالهم أنهم إنما قطعوا بكون اليد بحق لأطلاعهم على ناقل مُعيّن خفيّ على بيّنة الخارج وإن لم يكونوا كذلك فَيَبْغِي للقاضي البحث عن حقيقة الحال فليُتأمل سيّد عمر أقول: يردّ ما قاله ما يأتي في شرح: ومن أقرّ لغيره بشيء ثم ادّعاه. إلخ. فود: (وتلك) أي بيّنة حقّة اليد. فود: (مُختل) أي لنحو الاستمارة. فود: (على ما مرّ إلخ) أي قُبِلَ فصل في الشهادة على الشّهادة. فود: (ولو أقام بيّنة إلى المني) في النهاية إلّا قوله: ولا يُعارضه إلى ولو ادّعيا. فود: (وتقدّم من قالت اشتراه إلخ) أي وإن كانت هي بيّنة الخارج ومثله ما لو قالت بيّنته إنه اشتراها من زيد مُنذُ ستين وقالت: بيّنة الدّاخل إنه اشتراها من زيد هذا مُنذُ سنة فتقدّم بيّنة الخارج؛ لأنها أثبتت أن يد الدّاخل عادةً بشرائها من زيد بعدما زال ملكه عنها كما سيأتي في شرح وآته لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يد قُدمت والحاصل أن محلّ قولهم: تقدّم ذو اليد ما لم يُعلم حدوث يده كما نَبّه عليه الشّهاب ابن حجر فيما يأتي رشيدي.

فود: (فبقى أصل اليد) لم يذكّر ما بعده. فود: (وفيه نظر؛ لأن بيّنة الغصب معها زيادة علم إلخ) هذه المسألة قريبة مما يأتي عن بحث شيخه قُبِلَ ولو شهدت لأحدهما بملكه من سنة مع أنه رجح فيما يأتي الشهادة بالملك لا بالغصب لكن فرق بأن الشاهدة بالملك هناك كاملة بخلاف الشاهدة بالغصب فإنها شاهد وُثْمين، وأيضاً تلك مُصرّحة بالملك وما هنا باليد فليُتأمل.



وَبَحَثَ أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ أَرْجَحُ مِنْ قَائِلَةٍ وَتَسَلَّمَتْهُ مِنْهُ وَمَنْ انْتَرَعَ شَيْئًا بِحُجَّةٍ صَارَ ذَا يَدٍ فِيهِ بِالتَّسْيَةِ لِغَيْرِ الْأَوَّلِ فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ آخَرُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً مُطْلَقَةً أَعَادَ بَيِّنَتَهُ وَرَجَحَتْ يَدَيْهِ، وَلَوْ أَجَابَ ذُو الْيَدِ بِاشْتِرَائِهَا مِنْ زَيْدٍ فَاتَّبَعَتِ الْمُدْعَى إِقْرَارَ زَيْدٍ لَهُ بِهَا قَبْلَ الشَّرَاءِ فَاتَّبَعَتِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِقْرَارَ الْمُدْعَى بِهَا لِزَيْدٍ قَبْلَ الشَّرَاءِ، وَبُجْهِلَ التَّارِيخُ أَقْرَبُ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ لَمْ يُعَارِضْهَا شَيْءٌ، وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةً وَاقِفٍ وَقِفٍ مُحْكَمٍ بِهِ بَيِّنَةٌ بَأَنَّهُ مَلَكُهَا لِمَا وَأَقْبَضَهُ لَهَا قَبْلَ وَقِفِهِ لَمْ يُفْضَلْهَا شَيْئًا لِتَرْجُحِ الْوَقِفِ بِالْيَدِ قَبْلَ وَبِحُكْمِ الْحَاكِمِ وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ هَذَا إِنْ كَانَ التَّرْجِيحُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا: أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ غَيْرُ مُرْجَّحٍ فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا وَلَا عِبْرَةٌ بِالْيَدِ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ التَّمْلِيكِ نَسَخَتْهَا وَأَبْطَلَتْهَا وَلَا يُعَارِضُهَا مَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا قُبَيْلَ مَا لَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَنَضْرَانِيٍّ؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهَا هُنَا زَهَفَتْ يَدُ الْوَاقِفِ صَرِيحًا بِخِلَافِهِ فِيمَا يَأْتِي، وَلَوْ ادَّعَى لَقِيطًا يَدِ أَحَدِهِمَا وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ اسْتَوْيَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ (وَلَا تُسَمَّعُ بَيِّنَتُهُ إِلَّا بَعْدَ) بَيِّنَةِ (الْمُدْعَى)، وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تُقَامُ عَلَى خُصْمٍ وَقِيلَ: تُسَمَّعُ لِعَرَضِ التَّسْجِيلِ قَالَ الزَّنْجَانِيُّ: وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ الْيَوْمَ فِي سَائِرِ الْآفَاقِ وَأَفْهَمَ الْمُتَنَ أَنَّهُ لَا تُسَمَّعُ بَعْدَ الدَّعْوَى وَقَبْلَ الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَانِبِهِ الْيَمِينِ فَلَا يَمْدُلُ عَنْهَا مَا دَامَتْ كَافِيَةً وَبَحَثَ الْبَلْفِينِيُّ سَمَاعَهَا لِدَفْعِ نَهْمَةٍ نَحْوِ سَرِيقَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ.

• فَوَدَّ: (وَبَحَثَ أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ يُتَّبَعُ أَنْ. الْخ. • فَوَدَّ: (أَنَّ ذَاتَ الْيَدِ الْخ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ قَالَتْ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ فِي يَدِهِ أَرْجَحُ مِنْ قَالَتْ: اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ وَتَسَلَّمَتْهُ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (لِغَيْرِ الْأَوَّلِ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَنَزِّعِ مِنْهُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَقَامَتْ بَيِّنَةُ الْخ) أَيِ أَوْ غَيْرِهَا حَيْثُ كَانَتْ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَأَقْبَضَ وَقِفًا) بِالْإِضَافَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يُفْضَلْهَا شَيْئًا) ضَعِيفٌ ع. ش. • فَوَدَّ: (لِتَرْجُحِ الْوَقِفِ بِالْيَدِ) أَيِ يَدِ الْوَاقِفِ حِينَ الْوَقِفِ الَّتِي حُكْمُهَا مُنْتَزِعٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ هَذَا) أَيِ عَدَمِ إِفَادَةِ مَا ذَكَرَ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ التَّرْجِيحُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ) أَيِ بَأَنَّا قُلْنَا: إِنْ كَلَّمَكَ مِنَ الْيَدِ وَحُكْمَ الْحَاكِمِ مُرْجَّحٌ ع. ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنْ حُكْمَ الْحَاكِمِ غَيْرُ مُرْجَّحٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ وَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ مُرْجَّحٌ لِلْعِلَّةِ الْآتِيَةِ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا) مُتَعَمِّدٌ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا يُعَارِضُهَا) أَيِ تَقْدِيمِ بَيِّنَتِهَا بِالتَّمْلِيكِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ بَيِّنَتَهَا) أَيِ الْبَيِّنَةِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْوَاقِفِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَدْعَاهَا لَقِيطًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْدِيمِ صَاحِبِ الْيَدِ لَا يُخَالِفُهُ مَا ذَكَرَاهُ فِيمَا إِذَا ادَّعَاهَا. الْخ. • فَوَدَّ: (وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ) أَيِ أَنَّهُ مَلَكُهَا ع. ش. • فَوَدَّ: (اسْتَوْيَا) أَيِ لَا يُرْجَّحُ صَاحِبُ الْيَدِ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ تُعَدَّلْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَقِيلَ إِلَى وَأَفْهَمَ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ الْحُجَّةَ إِنَّمَا تُقَامُ عَلَى خُصْمٍ) فِيهِ أَنَّ الْمُدْعَى خُصْمٌ وَلَوْ قَبْلَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ رَشِيدِي وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ التَّمْلِيلُ الْمَذْكُورُ لِخُصُوصِ مَا قَبْلَ الدَّعْوَى بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبَلْفِينِيُّ سَمَاعَهَا الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ نَعَمْ يُتَّبَعُ كَمَا بَحَثَهُ الْبَلْفِينِيُّ. الْخ. • فَوَدَّ: (لَا بُدَّ مِنْ إِعَادَتِهَا) أَيِ وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْأَوَّلَى بَعْنِيهَا ع. ش.

• فَوَدَّ: (فَالَّذِي يُتَّبَعُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْبَلْفِينِيُّ سَمَاعَهَا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر.

(فرغ): اختلف الزوجان في أمتعة البيت، ولو بعد الفُرقة ولا بينة لاختصاصي لأحدهما بيد فلكل تخليف الآخر فإذا خلفا جعل بينهما، وإن صلح لأحدهما فقط أو خلف أحدهما فقط قضى له كما لو اختص باليد وخلف، وكذا وراثتهما ووارث أحدهما والآخر (ولو أزيلت يده بينة) جسا بأن سلم المال لخصمه أو حكما بأن حكم عليه به فقط (ثم أقام بينة بملكه مستبدا إلى ما قبل إزالة يده) حتى في الحالة الثانية فيما يظهر خلافا لابن الأستاذ ونظرة لبقاء يده يُرد بأنها بعد الحكم بزوالها لم يبق لها أثر (واعترف ببقية شهوده) أو جهله بهم أو بقبولهم مثلا (سمعت وقدمت) إذ لم تزل إلا لعدم الحجة، وقد ظهرت فينقض القضاء، واشترط الاعتذار

• فود: (اختلف الزوجان إلخ) تقدم عن ع ش في باب الإقرار ما يتعلق بهذه المسألة بزيادة بسط.

• فود: (ولا بينة) فإن كان لأحدهما بينة قضى بها آثار ونهاية. • فود: (ولا اختصاص لأحدهما بيد) ككونه في خزانة له أو في صندوق مفتاحه بيده وليس من المرجحات كون الدار لأحدهما فيما يظهر ع ش. • فود: (فإذا خلفا) أي أو تكلا آثار. • فود: (وإن صلح لأحدهما فقط) غايته كما هو صريح كلامه في باب الإقرار وصريح قول النهاية والآثار هنا ما نصه: سواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطق أو للزوجة كعظمي وغزل أو لهما كدراهم ودنانير أو لا يصلح لهما كمصحف وهما آتيان وتبيل وتاج ملك وهما عاتيان. اه. وزاد الثاني كما لو تنازع دباغ وعطار في جلد أو عطر وهو في أيديهما أو غني وفقير في جواهر. اه.

• فود (سني): (ولو أزيلت يده) أي الداخل عن العين التي بيده مُعني. • فود: (بأن سلم المال لخصمه) أي بعد الحكم له روض. • فود: (فقط) أي ولم يسلم المال إليه.

• فود (سني): (مستبدا إلى ما قبل إزالة يده) أي مع استدامته إلى وقت الدعوى مُعني وأسنى. • فود: (حتى في الحالة الثانية) وفاقا لصنيع النهاية. • فود: (خلافا لابن الأستاذ) أي حيث لم يشترط الإسناد في الثانية ووافق الروض وشرحه والمُعني والآثار. • فود: (ونظرة) أي ابن الأستاذ مُتبدأ. • فود: (ليقاء يده) أي الداخل مُتعلق بذلك. • فود: (يُرد إلخ) خبره. • فود: (بأنها) أي يد الداخل.

• فود (سني): (واعترف ببقية شهوده) مفهومه أنه لو لم يقتل بما ذكر لم تُرجع بيته وصرح به في شرح المنهج وكتب شيخنا الزبائدي على قوله: (واعترف إلخ) ليس بقيد. اه. وعبارة سم عليه وتقييد المنهاج وغيره بالاعتذار تمثيل م ر انتهت. اه. ع ش عبارة النهاية واعترف ببقية شهوده مثلا سمعت إلخ. قال الرشيد في قوله: (مثلا) أشار به إلى أن قول المصنف: (واعترف إلخ) ليس بقيد وإنما هو لمجرد التمثيل والتصوير كما صرح به غيره فالاعتذار ليس بقيد فتسمع بيته وإن لم يقتل. اه. وقوله: (أشار به إلخ) في جزئه بذلك نظر لاحتمال أنه أشار به إلى ما زاده الشارح بقوله: (أو جهله بهم إلخ) بل هو ظاهر صنيع النهاية. • فود: (واشترط الاعتذار إلخ) وفاقا للروض وشيخ الإسلام والمُعني وخلافا للنهاية على

• فود: (واشترط الاعتذار هنا إلخ) قال في شرح المنهج: واشترط الاعتذار ذكره الأصل كالزوجة

هنا مع أنه لم يظهر من صاحبه ما يخالفه ليسهل نقض الحكم (وقيل: لا) تُسمع ولا يُنقض الحكم لإزالة يده فلا يعود وزعمه القاضي أبو الطيب بأنه خلاف الإجماع وليس هنا نقض اجتهاد باجتهاد؛ لأن الحكم إنما وقّع بتقدير أن لا معارض فإذا ظهر عجل به، وكأنه استثنى من الحكم وخرج بمُسْتَنَدًا إلى آخره شهادتها بملك غير مُسْتَنَدٍ فلا تُسمع. (ولو قال الخارج هو ملكي اشترئته منك فقال) الدّاخل: (بل) هو (ملكه) وأقاما بِتَيْنين بما قالاه (فَدَمَ الخارج) لزيادة علم بَيِّنَتِه بالانتقال، ولذا قُدِّمَت بَيِّنَتُه لو شَهِدَتْ أَنَّهُ مَلِكُهُ، وإِنَّمَا أودَعَهُ أو آجَرَهُ أو أَعَارَهُ لِلدّاخل أو أَنَّهُ بَاعَهُ أو غَصَبَهُ مِنْهُ وَأُطْلِقَت بَيِّنَةُ الدّاخل، ولو قال كُلُّ لآخر: اشترئته منك وأقام بَيِّنَةً ولا تاريخ قُدِّمَ ذُو الْيَدِ، ولو تَدَاعَا دَابَّةً أو أَرْضًا أو دَارًا لأَحَدِهِمَا مَتَاعٌ عَلَيْهَا أو فِيهَا أو

مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِي وَالزِّيَادِي كَمَا مَرَّ. ٥ فَوَدَّ: (مع أنه لم يظهر من صاحبه إلخ) أي صاحب المُنْذِر أي كما ظَهَرَ فِي مَسْأَلَةِ الْمُرَابَحَةِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ أَي كَمَا لَوْ قَالَ: اشترَيْتَ هَذَا بِمِائَةٍ وَبَاعَهُ مُرَابَعَةً بِمِائَةٍ وَعَشْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ: غَلِطْتُ مِنْ ثَمَنِ مَتَاعٍ إِلَى آخَرٍ وَإِنَّمَا اشترَيْتَهُ بِمِائَةٍ وَعَشْرَةٍ شَقَّ قَوْلُهُ: (غَلِطْتُ إلخ) هُوَ الْمُنْذِرُ. اهـ. يُجِيرُ مِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَا يُنْقَضُ الْحُكْمُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَقْنَى ابْنُ الصَّلَاحِ) فِي النَّهَايَةِ.

٥ فَوَدَّ: (فَلَا يَعُودُ) أَي الْيَدُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا يَعُودُ حُكْمُهَا. اهـ. أَي الْيَدُ. ٥ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُسْتَنَدٍ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ: بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُسْتَنَدِ بَيِّنَتُهُ إِلَى ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَفْتَلِزْ بِمَا ذَكَرَ وَنَحْوِهِ فَلَا تُقَدِّمُ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ مُدْعٍ خَارِجٌ. اهـ. ٥ فَوَدَّ: (فَلَا تُسْمَعُ) يَتَّبِعِي مَلَاخِظَةً مَا يَأْتِي فِي التَّثْبِيهِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: بِغَتَّكَ بِكَذَا إلخ إِذْ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ سَم. ٥ فَوَدَّ: (لِزِيَادَةِ جَلَمِ بَيِّنَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ اخْتَصَصَ) فِي الْمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَلَدَا قُلْمَتِ إلخ) وَفِي عَكْسِ الْمَثْنِ وَهُوَ لَوْ أُطْلِقَ الْخَارِجُ دَعَاى الْمَلِكِ وَقَالَ الدّاخل: هُوَ مِلْكِي اشترَيْتَهُ مِنْكَ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ قُدِّمَ الدّاخل وَكَذَا أَي يُقَدِّمُ الدّاخل لَوْ قَالَ الْخَارِجُ: هُوَ مِلْكِي وَرِثْتُهُ مِنْ أَبِي وَقَالَ الدّاخل: هُوَ مِلْكِي اشترَيْتَهُ مِنْ أَبِيكَ مُغْنِي وَأَتَوَارَ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ فَوَدَّ: (أَوَاتَهُ أَوْ بَائِعَهُ) أَي الدّاخل غَصَبَهُ أَي الْمُدْعَى بِهِ مِنْهُ أَي الْخَارِجُ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ كُلُّ إلخ) الْأَوَّلَى التَّفْرِيعُ. ٥ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَي الدَّابَّةُ أَوْ فِيهَا أَي الدّارِ أَوْ الْحَمَلِ أَوْ حَمَلِ الدَّابَّةِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ الَّذِي فِي الْأَرْضِ عِبَارَةُ الْأَتَوَارِ: وَلَوْ تَنَازَعَا أَرْضًا

وَأَصْلُهَا قَالَ الْبُلْقِينِي: وَعِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَالْمُنْذِرُ إِنَّمَا يُطَلَّبُ إِذَا ظَهَرَ مِنْ صَاحِبِهِ مَا يُخَالِفُهُ كَمَسْأَلَةِ الْمُرَابَحَةِ قَالَ الْوَلِيُّ الْإِرَاقِيُّ: بَعْدَ تَقْلِيدِهِ ذَلِكَ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَمَرَّضْ لَهُ الْحَاوِي اهـ. وَجَابَ أَنَّهُ إِنَّمَا شَرْطٌ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ صَاحِبِهِ مَا يُخَالِفُهُ لَيَقْدَمُ الْحُكْمُ بِالْمَلِكِ لِغَيْرِهِ فَاحْتِجَبَ لِذَلِكَ لَيْسَهُلَّ نَقْضُ الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ ثُمَّ انْتَهَى مَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ، وَوَمَكَّنُ حَمْلُ كَلَامِ الْمَنْهَاجِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي بِجَعْلِ التَّثْبِيهِ لِلتَّمْثِيلِ دُونَ الْأَشْرَاطِ وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ أَنَّ الشَّارِحَ تَبَعَ جَوَابَ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَجَزَمَ بِهِ.

٥ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُسْتَنَدٍ إلخ) يَتَّبِعِي مَلَاخِظَةً مَا يَأْتِي فِي التَّثْبِيهِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي: وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا: بِغَتَّكَ بِكَذَا إلخ إِذْ يُعْلَمُ بِهِ أَنَّ نَفْيَ السَّمَاعِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ.

الجمل أو الزرع بأنفاقهما أو بيئته قُدمت على البيئته الشاهدة بالملك المطلق لانفراديه بالانتفاع، فاليد له وبه فارق ما لو كان لأحدهما على العبد ثوب؛ لأن المنفعة في لبسه للعبد لا لصاحبه فلا بُد له فإن اختص المتاع ببيت فاليد فيه فقط ولو قال أخذت ثوبي من دارك فقال: بل هو ثوبي أمر حيث لا بيئته له برده إليه؛ لأنه ذو يد كما لو قال: قبضت منه ألفا لي عليه أو عنده فأنكر فيؤمر برده إليه، ولو قال: أسكنته داري ثم أخرجته منها، فاليد للساكن لإقرار الأول له بها فيحلف أنها له، وقوله: زرع لي إعانة أو إجارة ليس فيه إقرار له بيده، ولو تنازع مكر ومكتر في مثصيل بالدار كزف أو سلم مُسَمَّر حلف الأول أو في مُنْفَصِل كمتاع حلف الثاني للزف، وما اضطرب فيه كغير المُسَمَّر من الأولين والغلق بينهما إذا تحالفا إذ لا

ولأحدهما فيها زرع أو بناء أو غراس فهي في يده أو دابة أو جارية حاملا والحمل لأحدهما بالاتفاق فهي في يده أو دارا ولأحدهما فيها متاع أو دابة ولأحدهما عليها حمل فهما في يده. اهـ.

• فود: (بأنفاقهما إلخ) راجع لجميع ما تقدم. • فود: (قُلْمَت إلخ) ينتهي بيئته ذلك الأحيد عبارة المُعْنَى فالقول قوله. اهـ. • فود: (بالملك المطلق) احتراز عن نحو ما مر في المتن. • فود: (لانفراديه) أي صاحب المتاع أو الحمل أو الزرع. • فود: (وبه) أي بقوله: (لانفراديه إلخ). • فود: (على العبد) أي المتنازع فيه. • فود: (لا لصاحبه إلخ) أي الثوب. • فود: (فاليد فيه فقط) أي كانت اليد له فيه خاصة نهاية. • فود: (ولو قال أخذت ثوبي إلخ) عبارة النهاية ولو أخذ ثوبا من دار وادعى ملكه فقال رثيها: بل هو ثوبي أمر الآخذ برد الثوب حيث لا بيئته؛ لأن اليد لصاحب الدار كما لو قال: قبضت منه ألفا لي عليه أو عنده فأنكر فإنه يؤمر برده له. اهـ. • فود: (إليه) أي إلى صاحب الدار.

• فود: (فيحلف إلخ) أي يصدق الساكن بيمينه. • فود: (إقرار له) أي للزراع. • فود: (أو في مُنْفَصِل كمتاع إلخ) هل محله ما لم يكن ذلك المُنْفَصِل في تصرف الأول أخذا مما يأتي في مسألة الخياط سم عبارة ش قوله: (أو في مُنْفَصِل إلخ) شمل ما لو توقف عليه كمال الانتفاع بالدار كما لو تنازعا في سلم يصدق منه إلى مكان في الدار وهو مما يتقل وقضيته تصديق المُكْتَرِي وقياس ما صرحوا به من أنه لو باع دارا دخل فيها ما كان مُتَصِلًا بها أو مُنْفَصِلًا توقف عليه نفع مثصيل كصندوق الطاحون أن المصدق هنا المُكْرِي وقد يقال المتبادر من قوله: كمتاع أن المراد ما يتمتع به صاحب الدار فيها كالأواني والفرش فيخرج مثل هذا فلا يصدق فيه المُكْتَرِي بل المُكْرِي اهـ. وقوله: (صاحب الدار) يعني صاحب متعتها وهو المُكْتَرِي. • فود: (من الأولين) أي الزف والسلم. • فود: (والغلق) غطف على غير المُسَمَّر. • فود: (بينهما) خبر وما اضطرب. إلخ أي يُجْعَل بينهما. • فود: (إن تعالفا) أي أو تكلا كما مر عن الأنوار.

• فود: (أو في مُنْفَصِل كمتاع حلف الثاني) هل محله ما لم يكن ذلك المُنْفَصِل في تصرف الأول أخذا مما يأتي في مسألة الخياط؟

مُرْجِعَ وَأَفْتَى ابْنَ الصَّلَاحِ فِي شَجَرٍ فِيهَا بَأَنَّ الْبَدَّ لِلْمُتَصَرِّفِ فِيهِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَنَازَعَ خِطَاطٌ وَذُو الدَّارِ فِي مَقْصُ وَابْرَةٍ وَخِطِطٌ خَلَفَ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهَا أَكْثَرَ بِخِلَافِ الْقَمِيصِ فِيحْلِفُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الدَّارِ، وَبِهَذَا أَعْنَى التَّصَرُّفُ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَمْتَعَةِ الْمُتَنَازِعِ فِيهَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَإِنْ صَلُحَ لِأَحَدِهِمَا. (وَمَنْ أَقْرَأَ لِيَهْرَ بِشَيْءٍ) حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا كَأَنْ ثَبَّتَ إِقْرَارَهُ بِهِ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ (لَمْ أَذْعَاهُ لَمْ تُسْمَعْ) دَعْوَاهُ (إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ انْتِقَالَ) مِمَّا مَكَنًا مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِسَرِيٍّ لِلْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ كِبِيرٌ فَائِدَةٌ وَهَلْ يَجِبُ بَيَانُ سَبَبِ الْانْتِقَالِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ نَقَلَ فِيهِ فِي الْمَطْلَبِ تَخَالَفًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ وَمَالَ إِلَى اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ تَبَعًا لِلْقَالِ وَغَيْرِهِ لِلَاخْتِلَافِ فِي أَسْبَابِ الْانْتِقَالِ وَبَحْثُ غَيْرِهِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْفَقِيهِ الْمَوَافِقِ لِلْقَاضِي وَغَيْرِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الْإِخْبَارِ بِتَنْجِيسِ الْمَاءِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ يُخْتَلَطُ لِمَا نَحْنُ فِيهِ بِمَا لَمْ يُخْتَلَطْ بِمِثْلِهِ ثُمَّ، بَلْ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْمُحْلِينَ إِذْ وَظِيفَةُ الشَّاهِدِ التَّعْيِينُ وَالْقَاضِي التَّنْظُرُ فِي الْمُعْجَنَاتِ لِيُرْتَّبَ عَلَيْهَا

• قَوْلُهُ: (فِي شَجَرٍ فِيهَا) أَيِ فِي الدَّارِ الْمُؤَجَّرَةِ. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقَمِيصِ الْخُ) إِنْ قُلْتَ الْقَمِيصُ دَاخِلٌ فِي الْمَتَاعِ الْمُتَّفَصِّلِ قُلْتَ إِنْ كَانَ صُورَةُ الْخِطَاطِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ لِيَخِيطَ لَهُ فِي دَارِهِ فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ كَانَ الْخِطَاطُ قَدْ اسْتَأْجَرَ الدَّارَ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَا تَقَدَّمَ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ الْمُصَدِّقُ سَم. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا أَعْنَى التَّصَرُّفُ يُفَرِّقُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: مِنْ الْأَمْتَعَةِ نَحْوُ كُتُبِ الْعِلْمِ وَتَصَرُّفُ الزَّوْجِ الْعَالِمِ فِيهَا أَكْثَرُ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ ثَبَّتَ تَصَرُّفُ الزَّوْجِ فِيهَا دُونَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ: وَهَذَا ظَاهِرٌ سَم وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ نَحْوَ الْخُلِيِّ إِنْ ثَبَّتَ تَصَرُّفُ الزَّوْجَةِ فِيهِ دُونَ الزَّوْجِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَلُحَ الْخُ) الْأَوَّلَى التَّانِيثُ. • قَوْلُهُ: (حَقِيقَةً) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُرَدُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَنَظَائِرِهِ إِلَى وَبَحْثُ غَيْرِهِ وَإِلَى قَوْلِهِ: قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَمَرَّ إِلَى وَدَخَلَ. • قَوْلُهُ: (كَأَنَّ ثَبَّتَ الْخُ) وَكَالتَّانِيثِ بِالْيَمِينِ الْمَرْدُودَةِ ش. • قَوْلُهُ: (لَا الْإِقْرَارَ بِسَرِيٍّ الْخُ) بِدَلِيلِ أَنْ مَنْ أَقْرَأَ أَمْسَ بِشَيْءٍ يُطَالَبُ بِهِ الْبُزْمُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَسْتَضَعِبُ مَا أَقْرَأَ بِهِ إِلَى أَنْ يَثْبُتَ الْانْتِقَالُ مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (هَلْ يَجِبُ بَيَانُ سَبَبِ الْانْتِقَالِ الْخُ) أَوْ يَكْفِي أَنْ يَقُولَ انْتَقَلَ إِلَيَّ بِسَبَبٍ صَحِيحٍ مُغْنِي عِبَارَةً النَّهَايَةِ، وَيُتَّجَهُ وَجُوبُ بَيَانِ سَبَبِ الْانْتِقَالِ فِي هَذَا وَنَظَائِرِهِ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ فِي الْمَطْلَبِ تَبَعًا. الْخُ. • قَوْلُهُ: (وَبَحْثُ غَيْرِهِ الْخُ) عَزَا الْمُغْنِي هَذَا الْبَحْثَ إِلَى ابْنِ شُهْبَةَ وَأَقْرَأَهُ. • قَوْلُهُ: (إِذْ وَظِيفَةُ الشَّاهِدِ الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِي سَمَاعِ الدَّعْوَى وَعَدَمِهِ لَا فِي سَمَاعِ الشَّهَادَةِ وَعَدَمِهِ وَلَا تَلَاوُزَ بَيْنَهُمَا فِي الصَّحَةِ وَعَدَمِهَا رَشِيدِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ بَيْنَهُمَا تَلَاوُزًا فِي الْغَالِبِ وَمَا هُنَا مِنْهُ.

• قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقَمِيصِ) إِنْ قُلْتَ الْقَمِيصُ دَاخِلٌ فِي الْمَتَاعِ الْمُتَّفَصِّلِ قُلْتَ إِنْ كَانَ صُورَةُ الْخِطَاطِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ لِيَخِيطَ لَهُ فِي دَارِهِ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ كَانَ الْخِطَاطُ قَدْ اسْتَأْجَرَ الدَّارَ فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَا تَقَدَّمَ فَيَتَّبِعِي أَنَّهُ الْمُصَدِّقُ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا أَعْنَى التَّصَرُّفُ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْأَمْتَعَةِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: مِنْ الْأَمْتَعَةِ نَحْوُ كُتُبِ الْعِلْمِ وَتَصَرُّفُ الزَّوْجِ الْعَالِمِ فِيهَا أَكْثَرُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ ثَبَّتَ تَصَرُّفُ الزَّوْجِ فِيهَا دُونَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، وَهَذَا ظَاهِرٌ. • قَوْلُهُ: (وَمَا إِلَى اشْتِرَاطِ الْبَيَانِ)، وَهُوَ مُتَّجَهٌ ش م ر.

مقتضاها وقال الزركشي: نص في الأم على أنه لا يُشترط بيان السبب، وعليه الجمهور ومرو قُبيل فصل الشهادة على الشهادة ما يُعلم منه المعتمد في ذلك ودخل في قولي كأن إلى آخره ما لو ادعى عليه صنعة في يده فأنكر فأقام المدعي بيته أنه أقرو له بها من شهر فأقام ذو اليد بيته أنها ملكه فلا تُدفع بيته المدعي لعدم ذكر سبب الانتقال واحتمال اعتماد البيته ظاهر اليد فيقدم إقراره ومرو في الإقرار أنه لو قال: وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بالقبض لجواز اعتقاده حصوله بمجرّد العقد وحينئذ فتقبل دعواه به بعد هذا الإقرار من غير ذكر انتقال (ومن أخذ منه مال ببيته لم ادعاه لم يُشترط ذكر الانتقال في الأصح؛ لأن البيته لم تشهد إلا على التلقّي حالاً فلم يتسلط أثرها على الاستقبال وبه فارق ما مرو في الموقر، وقضيته أنها لو أضافت لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه كانت كالإقرار، وهو ما بحثه البلقيني (والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عدالة شهود (أحدهما لا يُرجع) بل يتعارضان لِكَمال الحجّة من الطرفين؛ ولأن ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والتقص كدية الحر وبه فارق تأثر الرواية بذلك؛ لأن مدارها على

• فود: (ما يُعلم منه المعتمد إلخ) عبارته هناك: ولك أن تجمع بحمل الأول أي عدم السماع على من لا يوثق بعلمه والثاني أي السماع على من يوثق بعلمه. اهـ. وقد يقال هذا عين البحث المتقدم.

• فود: (لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال: بل لم يذكر أصل الانتقال سم. • فود: (ومرو في الإقرار إلخ) ولو باع شيئاً ثم ادعى أنه وقف لم تُسمع بيته كما في الروضة وأصلها عن القفال وغيره مُغني وتقدم في الشارح قُبيل فصل أصر المدعى عليه على السكوت خلاف إطلاقه راجعه. • فود: (حصوله) أي الملك بمجرّد العقد أي عقد الهبة. • فود: (وحيثئذ فتقبل دعواه به بعد هذا إلخ) نعم يظهر تقييده أخذاً من التعليل بما إذا كان ممن يشته عليه الحال نهاية.

• فود (سبي): (ومن أخذ منه مال ببيته) أي قامت عليه به، ثم ادعاه لم يُشترط أي في دعواه ذكر الانتقال أي من المدعى عليه إليه في الأصح؛ لأنه قد يكون له بيته بملكه فترجع باليد السابقة وهذه المسألة من صور قوله قبل ولو أزيلت يده إلخ فلو ذكرها عقبتها كان أولى مُغني. • فود: (وقضيته) أي التعليل.

• فود: (لو أضافت) أي البيته الملك. • فود: (لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه) أي كبيع وهبة مقبوضة صدرت منه سم ومُغني. • فود: (وهو ما بحثه البلقيني) عبارة المُغني كما قال البلقيني. • فود: (أو نحو عدالة إلخ) كوزع مُغني. • فود: (بل يتعارضان) الأولى الثاني. • فود: (وبه فارق تأثر الرواية بذلك؛ لأن مدارها إلخ) عبارة النهاية والقديم نعم كالرواية وفروق الأول بما مرو وبيان مدار الشهادة. إلخ.

• فود: (لأن مدارها) ظاهر صنيعه أن الضمير للرواية وهو صريح مُغني خلافاً لما في النهاية وعلى ذلك لا يظهر قوله: ومنه يؤخذ. إلخ إلا أن يرجع ضمير منه إلى قوله: بل يتعارضان. إلخ لا إلى

• فود: (لعدم ذكر سبب الانتقال) قد يقال: بل لم يذكر أصل الانتقال. • فود: (وقضيته أنها لو أضافت لسبب يتعلّق بالمأخوذ منه) أي: كبيع وهبة مقبوضة صدرت منه.



أقوى الظنّين، ومنه يؤخذ أنّه لو بَلَّغَتْ تلك الزيادة عدد التّوابع رَجَحَتْ، وهو واضح لإفادتها حينئذ العلم الصّروعي، وهو لا يُعارضُ قال البغوي ويُرجحُ بحكم الحاكم فيما لو أقاما يَتَنَتْنين إحداهما محكوم بها ورّدّه الإسنادي وغيره بأنّ المعتمد خلافه فيتمارضان ولا يُفَعِّلُ بواحدة منهما إلا بمُرجح آخر، وهذا فائدة التّعارض، وليس منها تُفَضُّ الحكم؛ لأنّه باقٍ إذ لم يتمّين الخطأ فيه، وإنّما العملُ به مُتَوَقَّفٌ على مُرجح له، وهذا هو المُراد من بحث الشّككي ومن تبعه أنّه إذا قامت بيّنة بخلاف البيّنة التي حكم بها لم يُنْقَضْ حكمه. (وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل واحد وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يُقبلن فيه لإكمال الحجّة من الطّرفين أيضًا (فلان كان للآخر شاهداً ويمين زجج الشّاهدين) والشّاهد والمرأتان والأربع النسوة فيما يُقبلن فيه (في الأظهر) للإجماع على قبول من دُكِرَ دون الشّاهد واليمين، نعم، إن كان معهما يدٌ قدما بيّن سبب أو لا لاتعضادهما بها كما مرّ وبحث شيخنا أنّهما لو تعرضا لِفَضْبِ هذا لما في يده والشّاهدين لمليكه قدّم الشّاهد واليمين؛ لأنّ معهما زيادة علم قال: ويُخْتَمَلُ العكس؛ لأنّ الثانية حجةٌ اتّفاقاً مع قوّة دلالة اليد اهـ. ولعلّ هذا أقوى (ولو شَهِدَتْ) البيّنة (لأحدهما) أي: مُتَنَازِعِينَ في عَيْنِ يديهما أو يد ثالث أو لا بيد أحد (بملك من سنة) وشَهِدَتْ بيّنة أخرى (للآخر) بملكها (من أكثر من سنة، وقد شَهِدَتْ كُلُّ بالملك حالاً أو قالت لا: نَعْلَمُ مُزِيلاً له لما يأتي أنّ الشّهادة لا تُسَمِّحُ بملك سابقٍ إلا مع ذلك، (فالأظهر ترجيح الأكثر)؛ لأنّها أثبتت الملك في وقت لا تُعارضها فيه الأخرى وفي وقت تُعارضها فيه فيتساقطان في محلّ

قوله لأن مدارها. إلخ. □ فوّد: (وُزَجِّج) أي أخذ المُتَدَاعِيَيْنِ. □ فوّد: (وليس منها) أي من فوائده التّعارض. □ فوّد: (وهذا) أي التّوقّف على المُرجّح. □ فوّد: (والشّاهد والمرأتان) إلى قوله: كما مرّ في المُغْنِي إلّا قوله والأربع إلى المثني. □ فوّد: (والأربع نسوة إلخ) قَضِيَّتْهُ إمكاني التّعارض بين الشّاهد واليمين وبين أربع من النسوة وهو مُشْكِلٌ؛ لأن الشّاهد واليمين إنّما يُقبلان في المال وما يُقَصَّدُ به المال والنسوة إنّما يُقبلن في نحو الرّضاع والبركة وما لا تَطْلُعُ عليه الرّجال ومُمكنُ تصوّره بما لو حَصَلَ التّنازع في عَيْبٍ تَحْتَ الثّياب في أمة يؤدّي إلى المال أو في حُرّة لَتَقْبِيصِ المهر متّلاع ش.

□ فوّد: (يَبِيْنُ سَبَبٌ) فَعِلَ فَنَائِبٌ فَاعِلُهُ وَكَانَ الْأَوَّلَى بَيْنَا سَبَبًا. □ فوّد: (كما مرّ) أي في شرح قُدّم صَاحِبُ الْيَدِ. □ فوّد: (وَلَعَلَّ هَذَا أَقْوَى) عِبَارَةٌ الْنَهَايَةِ وَالثَّانِي أَوْ جَهْ. اهـ. □ فوّد: (أَي مُتَنَازِعِينَ) إلى قوله: وقد يُرجّحُ في المُغْنِي إلّا قوله: أو لا بيد أحدٍ وإلى قول المثني وآنه لو كان في النّهاية.

□ فوّد (سبي): (وللآخر من أكثر) أي بَرَمَن يُمكنُ فيه انْتِقَالُ الْمَلِكِ اسْتَى وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ بَرَمَانٍ مَقْلُومٍ حَتَّى لو قَامَتْ بَيِّنَةٌ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَلَكُهُ مِنْ سَنَةٍ وَبَيِّنَةٌ الْآخَرِ أَنَّهُ مَلَكُهُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ قَدَمَتْ الثَّانِيَةُ أَتَوَلَّى. □ فوّد: (لِما يأتي) أي في قول المُصَنِّفِ وَأَنَّهُ لو شَهِدَتْ بِمَلِكِهِ امْس. إلخ.

□ فوّد: (وَلَعَلَّ هَذَا أَقْوَى) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر.

التعاضض، ويُغْمَلُ بصاحبة الأكثر فيما لا تعاضض فيه والأصل في كل ثابت ذواته أما إذا كانت بيد مُتَقَدِّمة التاريخ فيُقدَّم قطعاً أو مُتَأَخَّرَةٌ فسيأتي، وقد تُرجَّح بتأخُّر التاريخ وحده كأن ادعى شراء دار بيد غيره وأقام به بيّنة، وقد بانث مُسْتَحَقَّة أو مَعِيَّة وأراد ردها واسترداد الثمن، وأقام ذو اليد بيّنة بأنّه وهبها من المُدَّعي ولم يُؤزِّحها تعاضضاً فلو أُرِجَتْ حَكَمَ بالأخيرة على ما أفتى به القفال (ولصاحبها) أي: المُتَقَدِّمة (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي: من يوم ملكه بالشهادة؛ لأنها فوائد ملكه، نعم، لو كانت العين بيد الزوج أو البائع قبل القبض لم تُلزَمَ أجرة كما عَلِمَ مما مرَّ في بابينهما (ولو أُطْلِقَت بيّنة) بأن لم تَعْمُرْ لِرَاضِي المَلِكِ (وأُرِجَتْ بيّنة) ولا يَد لأحدهما واستوى في أن لكل شاهدين مثلاً ولم تُبَيِّن الثانية سبب الملك، (فالمذهب أنهما سواء) فيتعاضضان، ومجرؤ التاريخ ليس بمُرجَّح؛ لاحتمال أن المُطلقة لو فُسِّرَتْ فُسِّرَتْ بما هو أكثر.....

• فَوَدَّ: (فسياتي) أي في قول المُصَنِّف وأنه لو كان. إلخ. • فَوَدَّ: (وخذه) أي بلا يد. • فَوَدَّ: (كان ادعى شراء دار إلخ) هذه تُعارَفُ ما مرَّ من حيث إن كلاً من المُتَدَاعِيَيْنِ موافق على أن العين ملك المُدَّعي وإنما خلاهما في سبب الملك لكن لم يظهر لي وجه العمل بالتأخُّر هنا فليُتَأَمَّلْ رَشِيدِي وَلَعَلَّ لِكَذَا تَبَيَّنَ الشارح عنه بقوله: على ما أفتى به البلقيني. • فَوَدَّ: (وهبها إلخ) أي وأقبضها له. • فَوَدَّ: (حكيم بالأخيرة) أي فإن كانت بيّنة المُدَّعي حَصَلَ التَّرجيح بتأخُّر التاريخ وخذه فليُتَأَمَّلْ سم. • فَوَدَّ: (على ما) انقَطَعَتِ النَّهَاةُ. • فَوَدَّ: (أي من يؤم) إلى المثنى في المُغْنِي. • فَوَدَّ: (أي من يؤم ملكه بالشهادة) وهو الوقت الذي أُرِجَتْ به البيّنة لا من وقت الحكم فقط ع ش وأتوا. • فَوَدَّ: (نعم لو كانت العين بيد الزوج) أي بأن تدعي عليه إحدَى زَوْجَتَيْهِ أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا هَذِهِ الْعَيْنَ الَّتِي عَنْدَهُ مِنْ سَنَةٍ وَتَدَّعِي الْأُخْرَى أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا لَهَا مِنْ سَنَتَيْنِ وَتَقِيْمُ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهَا فَيَحْكُمُ بِهَا لِلثَّانِيَةِ وَلَا أَجْرَةٌ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَقَوْلُهُ: أَوْ الْبَائِعِ أَيَّ بَانَ يَدَّعِي اثْنَانِ عَلَى وَاحِدٍ فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا بَاعَنِي هَذَا مِنْ سَنَةٍ وَيَقُولُ الْأُخَرُ بَاعَنِي لِأَيَّ مِنْ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يَقْبِضْهُ الْبَائِعُ لَا لِهَذَا وَلَا لِهُذَا وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهُ فَيُنْبِتُ لِذِي الْأَكْثَرِ تَارِيخًا وَلَا أَجْرَةَ لَهُ عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ الْمَنَافِعَ الْفَائِتَةَ تَحْتَ يَدِهِ كَمَا مَرَّ. اهـ. بُجَيْرِمِي عَنْ شَيْخِهِ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ: نَعَمْ لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِيَدِ الزَّوْجِ أَوْ الْبَائِعِ لَعَلَّ صَوْرَتَهُمَا أَنَّ الْعَيْنَ بِيَدِ الزَّوْجِ فَأَدَّعَتِ الزَّوْجَةُ أَنَّهُ أَضَدَّقَهَا لِأَيَّاهَا وَأَقَامَتْ بَيِّنَةً مُؤَرَّجَةً وَأَقَامَ آخَرُ بَيِّنَةً كَذَلِكَ أَنَّهُ بَاعَهَا مِنْهُ فَالْمَلِكُ لِمَنْ تَقَدَّمَ تَارِيخُ بَيِّنَتِهِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مِنَ الْبَائِعِ وَالزَّوْجِ لَا تُلْزَمُ أَجْرَةٌ فِي اسْتِغْمَالِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ. • فَوَدَّ: (ولا بُدَّ إلخ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّاتِهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (ولا يَد لأحدهما) أي يَد تُرجَّح بأن انفرد باليد فدخل في ذلك ما إذا كانت اليد لهما أو لِثَالِثٍ أَوْ لَا يَبْدِ أَحَدُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فيتعاضضان) إلى قوله: والأصل في المُغْنِي.

• فَوَدَّ: (أو متأخَّرتَه فسياتي) أَنَّهُ يُقَدَّمُ مُتَأَخَّرَتُهُ. • فَوَدَّ: (بِالأخيرة) أي: فَإِنْ كَانَتْ بَيِّنَةُ المُدَّعي حَصَلَ التَّرجيح بتأخُّر التاريخ وخذه فليُتَأَمَّلْ.

من الأولى، نعم، لو شَهِدَتْ إحداهما بَذَنٍ، والأخرى بالإبراء من قدره رَجَحَتْ هذه؛ لأنه إنما يكون بعد الوجوب، والأصل عدم تعدد الدين، ولو أثبت إقرار زَئِدٍ له بَذَنٍ فأتيت زَئِدُ إقراره بأنه لا شيء له عليه لم يؤثّر؛ لاحتمال حدوث الدين بعد؛ ولأنّ الثبوت لا يرتفع بالتفني المُخْتَمَلِ ومن ثم قال في البحر لو أثبت أنه أقرو له بدارٍ فادّعى أنّ المقر له قال: لا شيء لي فيها احتُمِلَ تقديم الأول وإن كانت اليد للثاني لِرُجُوع الإقرار الثاني إلى التفني المحض، أما إذا كان لأحدهما يد أو شاهدان وللآخر شاهدٌ ويمينٌ فتقدّم اليد والشاهدان، وكذا الميمنة لسبب الملك كَنَجٍّ أو أئتمَر أو نسج أو خلَب من ملكه أو ورثه من أبيه ولا أثر لقولها: بنتٌ دائية من غير تعرض لملكها، (و) المذهب (أنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يدٌ لم يُغْلَمَ أنها عادةً (قدّمت) سواء أذكرتا أو إحداهما الانتقال لِمَنْ تَشْهَدُ له من مُعَيَّنٍ أم لا، وإن اتَّخَذَ ذلك المُعَيَّنُ.....

• فَوَدُ: (من الأولى) أي من المؤرخة مُفْنِي. • فَوَدُ: (لم يؤثّر) أي إقرار المُدَّعي ع ش أي للتفني.  
• فَوَدُ: (لا شيء لي فيها) أي من الدار. • فَوَدُ: (وكذا الميمنة لسبب الملك) أي والصورة أنّ المُدَّعي تعرّض له في دغواه كما يُغْلَمَ مِمَّا يَأْتِي آخِرَ الفُضْلِ رَشِيدِي. • فَوَدُ: (كَنَجٍّ إلخ) عبارة المُفْنِي وَلَوْ أَطْلَقَتْ إحداهما الملكَ وَبَيَّتْ الأُخْرَى سَبَبَهُ أو أنّ التمرة من شجره أو الجنة من بذرهِ قَدِّمَتْ على المُطْلَقَةِ لِزِيَادَةِ عِلْمِهَا وَإِنْبَاتِهَا ابْتِدَاءً لِلْمَلِكِ لِصَاحِبِهَا وَمَحَلُّ ذَلِكَ كما قال شَيْخُنَا إذا لم يَكُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَ يَدٍ وَلَا فَتَقَدَّمَ بَيَّتُهُ كما يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ. اه. • فَوَدُ: (لِملكها) أي بنتٌ دائية ع ش.  
• فَوَدُ (وَسِي): (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يدٌ قَدِّمَتْ) مَحَلُّهُ كما يُغْلَمَ مِمَّا يَأْتِي ما إذا لم يَذْكُرْ كُلُّ من البَيَّتَيْنِ الانتقالَ لِمَنْ شَهِدَ له من مُعَيَّنٍ مُتَّحِدٍ كَزَيْدٍ وأما قول الشارح: (سواء أذكرتا أو إحداهما الانتقالَ لِمَنْ تَشْهَدُ له من مُعَيَّنٍ أم لا إلخ)، فقد ناقضه بَعْدُ بقوله: (ويه يُغْلَمُ أنه لو اذْهَى إلخ) سم ورَشِيدِي وَيَأْتِي عن السَّيِّدِ حَمَرٌ مِثْلُهُ. • فَوَدُ: (لِمَنْ إلخ) وقوله: (من مُعَيَّنٍ مُتَّعِلَقَانِ بِالْإِنْتِقَالِ. • فَوَدُ: (أم لا) أي لم يوجد ذِكْرُ الْإِنْتِقَالِ. • فَوَدُ: (وإن اتَّخَذَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ) أَنْظَرَهُ مع قوله الآتي: (ويه يُغْلَمُ إلخ) وفي هَامِشٍ شَرَحَ الْمُنْهَجَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُوسِيِّ عن القوتِ عن فتاوى البَغَوِيِّ وغيرِها ما نَصَّه: إن سَبَقَ تاريخ

• فَوَدُ: (وإن اتَّخَذَ ذَلِكَ الْمُعَيَّنُ) هذا منافي لقوله الآتي: (ويه يُغْلَمُ أنه لو اذْهَى في هَيْنِ إلخ) فَتَأَمَّلْهُ.  
• فَوَدُ (وَمَا): (وإن اتَّخَذَ إلخ) أَنْظَرَهُ مع قوله الآتي: (ويه يُغْلَمُ إلخ) وفي هَامِشٍ شَرَحَ الْمُنْهَجَ بِخَطِّ شَيْخِنَا الْبُرْلُوسِيِّ ما نَصَّه في القوتِ في عِدَّةِ مَوَاضِعٍ عن فتاوى البَغَوِيِّ وغيرِها أنّ سَبَقَ تاريخ الخارج مُقَدِّمٌ عِنْدَ إِسْنَادِ الْبَيَّتَيْنِ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ أَيْ: إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْهُ اه. لَكِنْ رَأَيْتُهُ فِي الْخَادِمِ حَاوَلَ بَحْثًا جَلَّافَ ذَلِكَ اه. ما كَتَبَهُ وَتَقَدَّمَ فِي شَرَحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ كَانَتْ بَيْنَهُ إِلَخ) أَنَّ بَيَّةَ الْخَارِجِ تَقَدَّمَ أَيْضًا إِذَا شَهِدَتْ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّخِلِ أو من بَائِعِهِ مَثَلًا وَيُؤَوِّقُ مَا ذَكَرَ عَنْ فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ قَوْلُهُ الْآتِي: (ويه يُغْلَمُ أنه لو اذْهَى في هَيْنِ بَيِّدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَتَيْنِ إلخ).

لِتساوي البيهقيين في إثبات الملك حالاً فيتساقطان وتبقى اليد في مُقابلة الملك السابق، وهي أقوى سواءً أُشْهِدَتْ كُلُّ بَوْقِفٍ أَمْ مَلِكٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ كَابِنِ الصَّلَاحِ واقتضاه قول الروضة: يَبْتَئِ الْمَلِكُ وَالْوَقْفُ بِتَمَارُضَانِ كِبَيْتَيْنِ الْمَلِكُ قَالَ الْبُلْقِينِي: وَعَلَى ذَلِكَ الْعَمَلُ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّ الْيَدَ عَادِيَةً بِاعْتِبَارِ تَرْتِيبِهَا عَلَى بَيْعِ صَدْرٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَوْ بِمَعْضِهِمْ اهـ. واعتمده غيره وفي الأنوار عن فتاوى القفال ما يُؤَيِّدُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى فِي عَيْنٍ بَيْدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَتَيْنِ فَأَقَامَ الدَّاعِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَةٍ قَدُمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهَا

الخارج مُقَدَّمٌ عِنْدَ إِسْنَادِ الْبَيِّنَتَيْنِ إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ لَكِنْ رَأَيْتُهُ فِي الْخَادِمِ حَاوَلَ بَحْثَ خِلَافِ ذَلِكَ. اهـ. وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحٍ وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِهِ الْخُحُّ أَنَّ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ تَقَدَّمُ أَيْضًا إِذَا شَهِدَتْ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاعِلِ أَوْ مِنْ بَائِعِهِ مَثَلًا وَبِوَاقِفٍ مَا ذُكِرَ عَنْ فَتَاوَى الْبَهْوِيِّ قَوْلُهُ: الْآتِي وَبِهِ يُعْلَمُ. الْخُحُّ سَمٌّ وَجَزَمَ الْأَنْوَارُ بِمَا ذُكِرَ عَنْ فَتَاوَى الْبَهْوِيِّ وَمَالَ إِلَيْهِ الْأَسْنَى وَحَذَفَ النَّهَايَةَ قَوْلَ الشَّارِحِ سَوَاءً إِلَى لِتساوي البيهقيين. الْخُحُّ. قَوْلُهُ: (لِتساوي البيهقيين) إِلَى قَوْلِهِ: وَاعْتَمَدَهُ فِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ: كَمَا أَفْتَى إِلَى قَالَ الْبُلْقِينِي وَإِلَى قَوْلِهِ: وَيُؤَيِّدُهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا ذَلِكَ الْقَوْلُ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ أَقْوَى) أَيِ مِنَ الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَلِكِ السَّابِقِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَرَالُ بِهَا أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (سَوَاءً أُشْهِدَتْ الْخُحُّ) أَيِ أَوْ إِحْدَاهُمَا بِمِلْكٍ وَالْأُخْرَى بِوَقْفٍ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ شَمِلَتْ إِطْلَاقَهُ مَا لَوْ كَانَتْ مُقَدَّمَةُ التَّارِيخِ شَاهِدَةً بِوَقْفٍ وَالتَّأَخُّرَةُ الَّتِي مَعَهَا يَدُ شَاهِدَةٍ بِمِلْكٍ أَوْ وَقْفٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ) أَيِ بِالْتَّعْمِيمِ الثَّانِي، وَكَذَا الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَعَلَى ذَلِكَ الْخُحُّ قَالَ ع ش مِنْهُ يُؤْخَذُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ جَمَاعَةً بِأَيْدِيهِمْ أَمَاكِينُ يَذْكُرُونَ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِمْ وَبِأَيْدِيهِمْ تَمَسُّكَاتٌ تَشْهَدُ لَهُمْ بِذَلِكَ فَتَارَعَهُمْ آخِرُونَ وَادَّعَوْا أَنَّ هَذِهِ الْأَمَاكِينُ مَوْقُوفَةٌ عَلَى زَاوِيَةٍ وَأَظْهَرُوا بِذَلِكَ تَمَسُّكًا وَهُوَ أَنَّهُ يَقْدُمُ ذُو الْيَدِ حَيْثُ لَمْ يَبْتَثْ انْتِقَالَ عَمَرٍ وَقَفَ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ الْأَمَاكِينُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ تَارِيخٌ غَيْرُ وَاضِعِ الْيَدِ مُتَقَدِّمًا. اهـ. وَقَوْلُهُ عَمَرٌ وَقَفَ عَلَى مَنْ بِيَدِهِ الْأَمَاكِينُ إِلَى غَيْرِهِ أُنْسَبَ أَنْ يَقُولَ: عَنْ نَحْوِ مُتَوَلِّي الزَّاوِيَةِ إِلَى مَنْ بِيَدِهِ الْأَمَاكِينُ. قَوْلُهُ: (وَهَلَّى ذَلِكَ الْعَمَلُ) أَيِ تَقْدِيمُ مُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ الَّتِي مَعَهَا يَدُ شَاهِدَةٍ بِمِلْكٍ أَوْ وَقْفٍ عَلَى سَابِقَتِهِ الشَّاهِدَةِ بِوَقْفٍ نِهَاجَةً. قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّ الْيَدَ عَادِيَةً الْخُحُّ) أَيِ بِغَيْرِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ فَهَذَا يَقْدُمُ الْعَمَلُ بِالْوَقْفِ أَسْنَى وَنِهَاجَةً وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ هِيرَةُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ الْخُحُّ) لَا يَلَايِمُ قَوْلَهُ السَّابِقَ سَوَاءً ذَكَرْنَا أَوْ إِحْدَاهُمَا الْإِنْتِقَالُ. الْخُحُّ سَيِّدُ عَمَرٍ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخُحُّ) أَيِ بِقَوْلِ الْبُلْقِينِي مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّ الْيَدَ عَادِيَةً. الْخُحُّ. قَوْلُهُ: (قَدُمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ الْخُحُّ) فِي هَذَا تَقْدِيمُ سَبْقِ التَّارِيخِ عَلَى الْيَدِ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَافِ الدَّاعِلِ بِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ بِيَدِ الْبَائِعِ حِينَ بَيْعِهِ لِلْخَارِجِ وَلَا قِيَامَ لَبِّيَّتِهِ

قَوْلُهُ: (قَدُمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهَا أَتَتْ الْخُحُّ) فِي هَذَا تَقْدِيمُ سَبْقِ التَّارِيخِ عَلَى الْيَدِ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَافِ الدَّاعِلِ بِأَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ بِيَدِ الْبَائِعِ حِينَ بَيْعِهِ لِلْخَارِجِ وَلَا قِيَامَ بَيِّنَةٍ بِذَلِكَ فَهَذَا وَمَا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي عَنْ السُّبْكِيِّ.

أَثَبْتُ أَنَّ بَدْ الدَّاعِلِ عَادِيَّةٌ بِشَرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ مَا زَالَ مَلِكُهُ عَنْهُ وَلَا نَظَرُ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ زَيْدًا اسْتَرَدَّهَا ثُمَّ بَاعَهَا لِلْآخِرِ؛ لِأَنَّ هَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُتَنِي: حُكِمَ لِلْأُسْتَبْقَى، نَعَمْ، يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ تَعْوِضِ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُثَبِّتَ الْخَارِجُ هُنَا أَنَّهَا كَانَتْ بِيَدِ زَيْدٍ حَالِ شَرَائِهِ مِنْهُ، وَلَا تَقْبِضُ بِيَدَ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ، وَسَيَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ فِي الْفَصْلِ الْآتِي مَا يُفْلَمُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ ادَّعَاهُ أَعْنَى الاسْتِرْدَادِ فَعَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِهِ، وَأَنَّ مَحَلَّ الْعَمَلِ بِالْيَدِ مَا لَمْ يَمْلِكْ حُدُوثَهَا وَلَا كَمَا هُنَا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلأَوَّلِ فَهُوَ الدَّاعِلُ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا أَوْ أَطْلَقَتْهُمَا أَوْ إِحْدَاهُمَا قُدِّمَ ذُو الْيَدِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُدُوثُ يَدِهِ وَعَلَى ذَلِكَ تَهْدُلُ كَلَامٌ غَيْرِ الْبَلْقِينِيِّ أَيْضًا كَجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ لِكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْعَزِيزِ أَوْ صَرِيحِهِ كَجَمْعِ آخَرِينَ تَقْدُّمُ ذِي الْيَدِ الصُّورِيَّةِ هُنَا، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ، وَيَجْعَرِي ذَلِكَ فِي نَظَائِرِهِ مِنْ دَعَوَاهُمَا إِجَارَةً أَوْ نَحْوَهَا، وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَفِيرَهُ الْأَوَّلَ فَقَالَ فِيمَنْ ابْتِاعَا شَيْئًا مِنْ وَكَيْلِ بَيْتِ الْمَالِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ عَدُّهُمْ لِسَبْقِ التَّارِيخِ مَعَ الْإِثْقَاقِ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ لِبَيْتِ الْمَالِ.....

بِذَلِكَ فَهَذَا مِمَّا يُخَالِفُ مَا يَأْتِي مِنَ السُّبْكِيِّ سَمَّ وَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ يُؤْخَذُ. إِلَخْ تَقْيِيدُ مَا هُنَا بِمَا يُوَافِقُ مَا يَأْتِي مِنَ السُّبْكِيِّ فَلَا اغْتِرَاضَ وَإِعْبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ: قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ مُتَقَدِّمَةً. اهـ. فَوَدَّ: (مَا زَالَ مَلِكُهُ هُنَا) مَا مَوْصُولَةٌ بِعِبَارَةِ النِّهَايَةِ: بَعْدَ زَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ عَدَمِ النَّظَرِ لِلِاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ لِمَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي. فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي إِلَخْ) أَيِ قَبِيلِ التَّنْبِيهِ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُثَبِّتَ الْخَارِجُ. إِلَخْ) وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَيْضًا مَا يَأْتِي مِنَ السُّبْكِيِّ. فَوَدَّ: (مَا يُفْلَمُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ سَرْدِ قَوْلِ الشَّارِحِ نَعَمْ يُؤْخَذُ إِلَى هُنَا مَا نَصَّهُ وَكَانَ الشَّارِحُ يَعْني النِّهَايَةَ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ حَدَفَهُ مِنْهُ هُنَا وَمِنْ مَسْأَلَةِ تَعْوِضِ الزَّوْجَةِ الْآتِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ تَأْتِي فَلْيُتَرَجَّعْ مُتَقَدِّمُهُ. اهـ. أَقُولُ وَكَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي تَقَفُّهُ مِنْهُ. اهـ. مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ هُنَا فَقَدْ كَلِمَةٍ اضْطِرَابٌ أَيْضًا. فَوَدَّ: (وَأَنَّ مَحَلَّ الْعَمَلِ. إِلَخْ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ذَلِكَ فَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَدِّمَ قَوْلَهُ فَإِنْ ادَّعَاهُ. إِلَخْ عَلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يُؤْخَذُ. إِلَخْ. فَوَدَّ: (فَهِيَ) أَيِ الْيَدِ. فَوَدَّ: (وَحَلَّى ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِ: وَلَا كَمَا هُنَا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلأَوَّلِ. إِلَخْ. فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا كَفِيرَهُ الْأَوَّلَ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النِّهَايَةُ بِعِبَارَتِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الْمُقَرِّي وَالزَّوْضِيِّ وَأَصْلُهَا تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ الصُّورِيَّةِ هُنَا وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ وَالْمُتَقَدِّمُ الْأَوَّلُ وَحِينَئِذٍ فَيَقْيِيدُ بِهِ إِطْلَاقَ الزَّوْضِيِّ وَلِهَذَا لَوْ ابْتِاعَا شَيْئًا مِنْ وَكَيْلِ بَيْتِ الْمَالِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بَيْعِ صَحِيحٍ قُدِّمَ الْأَمْبَقُ لِسَبْقِ التَّارِيخِ. إِلَخْ. فَوَدَّ: (الْأَوَّلَ) أَيِ تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ عَنِ. فَوَدَّ: (الْبَيْعِ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ إِلَخْ) مَقُولٌ فَقَالَ. فَوَدَّ: (مُتَقَدِّمِينَ هَدُّهُمْ) فِي هَذَا التَّنْبِيهِ تَأْمُلُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِعَدُّهُمْ ذِكْرُهُمْ، ثُمَّ يُجْعَلُ بَدَلًا مِنْ فَاعِلٍ مُتَقَدِّمِينَ الْمُسْتَرِيرَ.

فَوَدَّ: (تَقْدِيمُ ذِي الْيَدِ) صَوْرَتُهُ هُنَا وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُ يَدِهِ، وَالْمُتَقَدِّمُ الْأَوَّلُ ش. م. ر.

ولا عبرة بكون اليد للثاني وبهذا يُقيد إطلاق الروضة وأصلها وغيرهما تقديم الداخل وإن كانت بيعة الخارج أسبق وقول السبكي إنما يُقدم سبق التاريخ على اليد إذا اعترف الداخل بأن العين كانت بيد البائع حين بيعه للخارج أو قامت به بيعة تُفقه منه، (و) المذهب (أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تُسمع حتى يقولوا: ولم يُزَلْ ملكه أو لا نُظلم فزُيلا له) أو تبين سببه؛ لأن دعوى الملك السابق لا تُسمع فكذا البيعة، ولأنها شهدت له بما لم يدعه، وليس في قول الشاهد: لم يُزَلْ ملكه شهادة بنفي محض؛ لأن الشيء قد يتقوى بانضمامه لغيره كشهادة الأعشار، وقد تُسمع الشهادة، وإن لم تتعرض للملك حالا كما يأتي في مسألة الإقرار كأن شهدت أنها أرضه وزرعها أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثمرته نخلته في ملكه أو هذا الغزل من قطنيه أو الطير من بيضه أمس أو بأن هذا ملكه أمس اشتراه من المدعى عليه

• قوله: (ولا عبرة بكون اليد للثاني) أي انتهى قول شيخ الإسلام. • قوله: (وبهذا) أي بقوله إن محل العمل باليد ما لم يُعلم حدوثها. إلخ. • قوله: (يُقيّد إطلاق الروضة إلخ) أي كما قيّدنا به كلام المنهاج رَشِيدِي. • قوله: (تفقه منه) لا يخفى أن هذا المُشعر بعدم اغتماده لقول السبكي المذكور يخالف قوله السابق نعم يؤخذ إلخ المُشعر باغتماد ذلك لكن قوة كلامه هنا وفيما يأتي في الفصل الآتي تُفيد أن مُتَمَدِّ ما تقدّم الموافق لقول السبكي المذكور، والله أعلم.

• قوله (سني): (أمس) أي أو الشهر الماضي مثلاً مُغني وآتواز. • قوله (سني): (لم تُسمع) أي تلك الشهادة وقوله: حتى يقولوا الأولى تقول كما أشار إليه الشارح بقوله أو تبين. إلخ ولم يقل أو يتبينوا. • قوله: (أو تبين) إلى قوله: وليس في المُغني وإلى المتن في النهاية إلا قوله: وكأن قال إلى ولو قال لخصمه وقوله: تنية إلى باليد فضلاً. • قوله: (أو تبين سنية) قال في شرح المنهج كأن يقول اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس. اه. وسباني في كلام الشارح. اه. سم. • قوله: (ولأنها شهدت بما لم يدعه) هذا التعليل إنما يظهر فيما إذا صحت الدعوى بأن ادعى الملك في الحال كما أشار إليه الآتواز قلوا قال ولأنها لم تشهد بما ادّعاء كان أنسب. • قوله: (لغيره) وهو هنا ملكه أمس. • قوله: (وقد تُسمع الشهادة وإن لم تتعرض للملك حالا كما يأتي إلخ) هذه أمثلة لما زاده على المتن فيما مرّ بقوله أو تبين سنية رَشِيدِي. • قوله: (وكان شهدت) إلى قوله: وكان قال عن عيني في المُغني إلا قوله: أرضه وزرعها وقوله: أو بأن مورثه إلى وكان ادعى. • قوله: (أو دابته نتجت في ملكه أو هذا أثمرته نخلته إلخ) أي ولم يتعرض لملك الولد والتمرة في الحال مُغني. • قوله: (أو هذا الغزل إلخ) أي أو الأجر من طيه مُغني وزاد الآتواز أو القوب من غزله أو قطنيه أو الإبريسم من قتلجه أو الدقيق من حنطيه أو الخبز من ذقيقه أو الدراهم من فضّيه. اه. • قوله: (أمس) أسقطه المُغني والآتواز. • قوله: (أو بأن هذا إلخ) عطف على

• قوله: (أو تبين سنية) قال في شرح المنهج كأن تقول: اشتراه من خصمه أو أقر له به أمس اه. وسباني في كلام الشارح.



أَوْ أَقْرَبَ لَهُ بِهِ أَوْ وَرَثَهُ أُمِّسِ، وَكَأَنَّ شَهِدَتْ بِأَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ مِنْ فُلَانٍ، وَهُوَ يَمْلِكُهَا أَوْ نَحْوَهُ فَتَقْبَلُ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ إِنَّهَا الْآنَ مَلِكُ الْمُدْعَى أَوْ بِأَنَّ مَوْرَثَهُ تَرَكَهُ لَهُ مِيرَاثًا أَوْ بِأَنَّ فُلَانًا حَكَمَ لَهُ بِهِ فَتَقْبَلُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ ثَبَتَ بِتَمَامِهِ فَيَسْتَصْحَبُ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ زَوَالُهُ بِخِلَافِهَا بِأَصْلِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا إِبْرَائِيلُ حَالًا، وَكَانَ ادَّعَى رِقَّ شَخْصٍ بِيَدِهِ فَادَّعَى آخَرَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أُمِّسِ، وَأَنَّهُ أَعْتَقَهُ فَتَقْبَلُ بِبَيِّنَتِهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَضَدَ بِهَا إِبْرَائِيلُ الْعَتَقَ وَذَكَرَ الْمَلِكِ السَّابِقَ وَقَعَ ثَبَتًا، وَكَأَنَّ قَالَ: عَنْ عَيْنٍ بِيَدٍ غَيْرِهِ هِيَ لِي وَرِثَتُهَا مِنْ أَبِي وَلَا وَاِرْثَ لَهُ غَيْرِي فَشَهِدَا لَهُ بِذَلِكَ، وَقَالَا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ الْبَاطِنَةِ فَيُقْضَى لَهُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا ثَبَتَتْ إِزْنًا اسْتَضْحَبَ حَكْمُهُ فَإِنْ سَكَتَا عَنْ: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ وَلَمْ يَعْلَمْهُمَا الْحَاكِمُ كَذَلِكَ تَوَقَّفَ ثُمَّ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ وَاِرْثَ وَأَنَّ الدَّارَ مِيرَاثُ أَبِيهِ نَزَعَتْ مِنْ ذِي الْيَدِ وَتَعَرَّفَ الْحَاكِمُ الْحَالَ حَتَّى يَبَيِّنَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ وَاِرْثَ آخَرَ لَظَهَرَ فَحِينَئِذٍ يُسَلَّمُهَا إِلَيْهِ، وَلَوْ قَالَ: لِيَخْصِيهِ كَانَتْ بِيَدِكَ أُمِّسِ لَمْ يَكُنْ إِقْرَاءًا، وَلَوْ قَالَ مَنْ بِيَدِهِ عَيْنٌ: اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ مِنْ مُنْذُ شَهْرٍ وَأَقَامَ بِهِ بَيْتَهُ فَقَالَتْ زَوْجَةُ: الْبَائِعُ مَلِكِي تَعَوَّضْتُهَا مِنْهُ مِنْ مُنْذُ شَهْرَيْنِ، وَأَقَامَتْ بِهِ بَيْتَهُ فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا بِيَدِ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حَكَمَ بِهَا لَهَا، وَلَا بَقِيَتْ بِيَدِ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ الْآنَ.

قوله: أَنَّهَا أَرْضُهُ. إلخ على تَوَهُمِ أَنَّهُ بِإِظْهَارِ الْبَاءِ. فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) أَيِ نَحْوِ يَمْلِكُهَا. فَوَدَّ: (فَقَبِلَ) إلخ) أَيِ الشَّهَادَةِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ. فَوَدَّ: (أَوْ بِأَنَّ فُلَانًا) أَيِ مِنَ الْقَضَاةِ. فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ الْقَبُولِ فِي هَذِهِ الْمُسْتَشْبَاهَاتِ. فَوَدَّ: (بِأَصْلِهِ) أَيِ أَصْلِ الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَاتٍ نَحْوِ سَبَبِهِ. فَوَدَّ: (لَا بُدَّ) إلخ) لَمَلِ الْأَوَّلَى التَّصْرِيحُ. فَوَدَّ: (أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا) أَيِ إِلَى الشَّهَادَةِ بِالْمَلِكِ. فَوَدَّ: (فَادَّعَى آخَرَ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أُمِّسِ) إلخ) هَذَا هُوَ مَحَطُّ الْأَشْيَاءِ. فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا إِذَا ثَبَتَتْ) أَيِ الْعَيْنِ. فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ الْخَيْرَةِ. فَوَدَّ: (تَوَقَّفَ) أَيِ الْقَاضِي حَتَّى يَبْتَغِ عَنْ حَالِ مَوْرَثِهِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي سَكَنَهَا أَوْ طَرَقَهَا وَيَقْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا وَاِرْثَ سِوَاهُ ثُمَّ يُعْطِيهِ لِيَأْهَأَ بِهَا ضَمِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً مُوَسِّرًا كَثِيفًا بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا وَاِرْثَ لَهُ سِوَاهُ رَوْضٍ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ ثَبَتَ) إلخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ: وَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُ ابْنُهُ أَوْ أَخُوهُ وَلَمْ يَذْكُرُوا كَوْنَهُ وَاِرْثًا نَزَعَ بِهِذِهِ الشَّهَادَةَ الْمَالِ مِمَّنْ هُوَ بِيَدِهِ وَأَعْطَاهُ بَعْدَ بَحْثِ الْقَاضِي، وَإِنْ قَالُوا: لَا نَعْلَمُ لَهُ وَاِرْثًا فِي الْبَلَدِ سِوَاهُ لَمْ يُعْطَ شَيْئًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْهَمُ أَنَّ لَهُ وَاِرْثًا فِي غَيْرِ الْبَلَدِ اهـ.

فَوَدَّ: (وَأَنَّ الدَّارَ) الْأَتْسَبَ الْعَيْنِ. فَوَدَّ: (وَتَعَرَّفَ الْحَاكِمُ) أَيِ تَمَحَّصَ. فَوَدَّ: (فَحِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْحَاكِمِ أَنَّ لَا وَاِرْثَ لَهُ سِوَاهُ رَوْضٍ. فَوَدَّ: (فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا بِيَدِ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حَكَمَ بِهَا لَهَا وَلَا بَقِيَتْ) إلخ) كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا أَيِ الزَّوْجَةِ مُطْلَقًا لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَصْلِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ

فَوَدَّ: (وَأَقَامَتْ بِهِ بَيْتَهُ) لَمْ يُعْتَبَرْ هَذَا الْقِيْدُ فِي الظَّاهِرِ السَّابِقَةِ. فَوَدَّ: (فَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا بِيَدِ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حَكَمَ بِهَا لَهَا، وَلَا بَقِيَتْ بِيَدِ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ الْآنَ) قِيلَ: وَالْأَوْجَهُ تَقْدِيمُ بَيِّنَتِهَا مُطْلَقًا؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّ أَصْلَ الْإِنْتِقَالِ مِنْ زَيْدٍ فَعَمِلَ بِأَسْبَابِهِمَا تَارِيخًا شَرَحَ.

(تنبيه): قضية قولنا أو بأن فلاناً حكيم له به إلى آخره رد ما نقله الزركشي حيث قال: لو لم تشهد بملك أصلاً ولكن شهدت على حاكم في زمن متقدم أنه ثبت عنده الملك كمادة المكاتب في هذا الزمان قال بعض المتأخرين: لم أر فيه نقلاً ويحتمل التوقف؛ لأن الحكم بها بغير مستند حاضِر، بل اعتماداً على استصحاب ما ثبت في زمن ماضٍ مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة على خلافه اهـ. فما علل به ممنوع لما تقرر أن الملك حيث ثبت بتمامه لا يضر كونه في زمن ماضٍ ولا عبرة باحتمال بخالف الاستصحاب فيه الأقوى من غيره كما يومي إليه قوله: باليد فضلاً عن الملك؛ لأن اليد قد تكون عادة بخلاف كانت ملكك أمس؛ لأنه صريح في الإقرار له به أمس فيؤاخذ به (وتجوز الشهادة)، بل تجب فيما يظهر إن انحصر الأمر فيه على أن الجواز قد يصدق بالوجوب (بملكه الآن استصحاباً لما سبق من إزب وشراء وغيرهما) اعتماداً على الاستصحاب لأن الأصل البقاء وللحاجة لذلك. وإلا لتعسرت الشهادة على الأملاك السابقة إذا تطاول الزمن ومحلّه إن لم يصرح بأنه اعتمد الاستصحاب، وإلا لم تسمع عند الآخرين، نعم، إن ثبت شهادته وذكر ذلك تقوية لمستنده أو حكاية للحال لم يضر على ما مرّ ونبه الأذرع على أنه لا تجوز الشهادة بملك نحو واريث أو مشتر أو متهب إلا إن علم ملك المشتري عنه قال الغزي: وأكثر من يشهد بهذا يعتمد مجرد

زيد فعمل بأسبقهما تاريخاً نهاية. فود: (رد ما نقله إلخ) خبر قضية. إلخ. فود: (كمادة المكاتب) أي المستند. فود: (قال بعض المتأخرين إلخ) أقره المصنف. فود: (بها) أي بالشهادة على الحاكم. فود: (بغير مستند إلخ) خبر أن. فود: (فما علل) أي البغض والغناء للتعليل. فود: (الأقوى إلخ) صفة الاستصحاب. فود: (كما يومي إليه) أي كوز الاستصحاب أقوى قوله: أي كلام البغض. فود: (باليد فضلاً) إلى المتن حقه أن يكتب عقب قوله السابق ولو قال يخصه: كانت بيدك أمس لم يكن إقراراً كما هو كذلك في النهاية ولعل تأخيره إلى هنا من التأخير. فود: (فيؤاخذ به) فتترع منه كما لو قامت بينة بأنه أقر له به أمس مضمي. فود: (بل تجب) إلى قوله: وفي الأنوار عن فتاوى القفال في النهاية إلا قوله على ما مرّ وقوله: فلم يستحق إلى المتن وقوله وإلا أقام بينة إلى المتن وقوله: في هذه المقود إلى وخرج وقوله: قال. فود: (اعتماداً) إلى قوله: ونبه الأذرع في المصنف. فود: (وللحاجة لذلك إلخ) إذ لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه دائماً لا يمارقه لحظة؛ لأنه متى فارق أمكن زوال ملكه عنه فتعذر عليه الشهادة نهاية. فود: (ومحلّه) يعني محل قبول الشهادة المستندة على الاستصحاب. فود: (نعم إن ثبت الشهادة. إلخ) عبارة النهاية والمصنف لكن يتجه حمل على ما إذا ذكره على وجه الزية والتردد فإن ذكره لحكاية حال أو تقوية قبلت معه اهـ. فود: (لمستنده) الأولى ليلجه كما عبر به في باب الشهادة. فود: (على ما مر) أي في باب الشهادة. فود: (إلا إن علم) أي الشاهد ش. فود: (وأكثر من يشهد إلخ) هذا من كلام الأذرع أيضاً لا من كلام الغزي وعبارة واعلم أنه إنما تجوز له الشهادة للواريث والمشتري والمتهب ونحوهم إذا كان ممن يجوز له أن يشهد للمنتقل منه إليه

الاستصحاب جهلاً. (ولو شهدت) بئنة (بإقراره) أي: المدعى عليه (أمر بالملك له) أي: المدعى (استدعيهم) حكم الإقرار، وإن لم تصرّح بالملك حالاً إذ لولاه لبطلت فائدة الأقرار وفارق الشهادة بالملك المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر يقيني فاستصحب وهذه بأمر ظني، فإذا لم ينضم له الجزم حالاً لم يؤزر (ولو أقامها) أي: الحجة (بملك دابة أو شجرة) من غير تعرض لملك سابق (لم يستحق ثمرة موجودة) يعني ظاهرة (ولا ولذا فنفضلاً) عند الشهادة؛ لأنهما ليسا من أجزاء العين، ولذا لا يدخلان في بيعها؛ ولأن البيئة لا تثبت الملك، بل تظهره فكفى تقدّمه عليها بلحظة فلم يستحق ثمرها ويتاجا حصلاً قبل تلك اللحظة (ويستحق الحمل) والتمر غير الظاهر الموجود عند الشهادة (في الأصح) تبعاً للأمر والأصل كما لو اشتراها ولا عبرة باحتمال كون ذلك لغير مالك الأمر والشجرة بنحو وصية؛ لأنه خلاف الأصل أما إذ تعرضت لملك سابق على حدوث ما ذكر فيستحقه فغلب أن حكم الحاكم لا ينطبق على ما مضى

بالملك ولا يكفي الاستناد إلى مجرد الشراء وغيره مع جهله بملك البائع والواهب والموصي والمورث ونحوهم قطعاً وأكثر من يشهد بهذا يعتمد ذلك جهلاً انتهت. اهـ. رشيدي. ٥ فؤد: (أي المدعى عليه) إلى قوله: فغلب أن حكم الحاكم في المعنى. ٥ فؤد: (بالملك المتقدم) أي بأنها كانت ملكه أمر معني. ٥ فؤد: (وفارق) أي الشهادة بالإقرار فكان الأولى الثاني. ٥ فؤد: (بأن ذاك شهادة إلغ) عبارة الأسنى والمعنى بأن الإقرار لا يكون إلا عن تحقيق والشاهد بالملك قد يتسأل ويعتمد التخمين. اهـ. ٥ فؤد: (من غير تعرض إلغ) سيدكر مختزلة. ٥ فؤد: (من غير تعرض لملك سابق) ظاهره وإن قامت قرائن قطعية على تقدم الملك وكان ترك ذكر الملك السابق لنحو عبادة لكن بحث الأذرع أن ذلك مثل التعرض للملك السابق قال: وشبه حمل إطلاقهم عليه رشيدي. ٥ فؤد: (بغني ظاهرة) عبارة النهاية بغني مؤبرة. اهـ. وعبارة المعنى.

(تنبيه): قيد البلقيي الثمرة الموجودة بأن لا تدخل في البيع لكونها مؤبرة في ثمرة النخل أو بارزة في التين والعنب ونحو ذلك فإن دخلت في مطلق بيع الشجرة استحقها مقيم البيئة بملك الشجرة. اهـ. ٥ فؤد: (ظاهرة) أي بارزة أو مؤبرة سم. ٥ فؤد: (من أجزاء العين) أي الدابة والشجرة نهاية. ٥ فؤد: (في بيعها) أي المطلق نهاية ومعني. ٥ فؤد: (لا تثبت الملك) قال الدميري وإن شئت قلت لا تثبته رشيدي. ٥ فؤد: (والتمر غير الظاهر) عبارة النهاية وثمره لم يؤزر. اهـ. ٥ فؤد: (الموجود) أي كل من الحمل والتمر. ٥ فؤد: (تبعاً للأمر والأصل) أي وإن لم تتعرض البيئة معني. ٥ فؤد: (كما لو اشتراها) الأولى التنية كما في النهاية. ٥ فؤد: (بنحو وصية) أي كنذر. ٥ فؤد: (لملك سابق على حدوث ما ذكر) عبارة المعنى لوقت مخصوص ادّعاء المشهود له فما حصل من التاج والثمره له وإن تقدم على وقت

٥ فؤد: (لم يستحق ثمرة موجودة) أي: مؤبرة بدليل قوله: ولذا لا يدخلان في بيعهما، وقوله: والتمر غير الظاهر الموجود. ٥ فؤد: (بغني ظاهرة) أي: بارزة مؤبرة.

لجواز أن يكون ملكه لها حَدَثٌ قبلَ الشَّهادةِ (ولو اشترى شيئاً) وأقبَضَ ثمنه (فأخذ منه بحجة) أي: بيِّنة (مطلقة) بأن لم تُصْرَحْ بتاريخ الملك (رجع على بائعه) الذي لم يُصدِّقه ولا أقام بيِّنة بأنَّه اشتراه من المُدَّعي، ولو بعدَ الحكم به (بالثمن) لِمَسِيَسِ الحاجةِ لذلك في عُهدَةِ العقود مع أنَّ الأصلَ أنَّه لا مُعاملةَ بين المشتري والمُدَّعي ولا انتقال منه إليه فيستدُّ الملكُ المشهودُّ به إلى ما قبلَ الشُّراءِ، وخرج بحجَّةِ التي هي البيِّنة هنا كما تقرر ما لو أخذ منه بإقراره أو بخلاف المُدَّعي بعدَ نكوله؛ لأنَّه المُقَصِّرُ، وبمُطلقة ما لو أسندت الاستحقاق إلى حالة العقد فيرجع قطعاً وقال البلقيني لا حاجة له بل لو أسندت لِمَا بعدَ العقدِ رجع أيضاً على مقتضى كلام الأصحاب خلافاً للقاضي؛ لأنَّ المُسنَّدةَ لذلك الزَّمنِ حكمُها بالنسبةِ لِمَا قبله حكمُ المُطلقة، وببائعه بائعٌ فلا رجوعَ له عليه؛ لأنَّه لم يتلقَ منه، ولم يُصدِّقه ما لو صدَّقه على أنَّه ملكه.....

إدائه الشهادة، ولو أقام بيِّنة بملك جدارٍ أو شجرةٍ كانت شهادةً بالأُسِّ لا المُقرِّسِ كما اقتضاه كلام الإمام. اهـ. فؤد: (قبل الشهادة) أي بلخطة.

فؤد (سني): (منه) أي من المشتري. فؤد: (بأن لم تُصْرَحْ بتاريخ الملك) أي ولا بسببه مُغني.

فؤد: (الذي لم يُصدِّقه) أي لم يُصدِّقه المشتري رَشِيدِيَّ أي فهو صلة جَرَتْ على غير من هي له وكان حَقُّها الإبراز عند البصريين. فؤد: (ولا أقام بيِّنة بأنَّه إلخ) الظاهر أنَّ الضميرين للبائع وحيثُ فُهي مَفْهُومُهُ تَوَقَّفَ إلَّا أنَّ يُرادَ به تَبَيُّنُ بطلانِ الأخذِ والحكم به فَبُرِدَ ذلك الشيء المأخوذُ إلى المشتري إذا أقام المُدَّعي البيِّنة بعد الحكم للمُدَّعي وتقدَّم بيِّته على بيِّنة المُدَّعي إن أقامها بعدها وقبل الحكم له فليُراجع. فؤد: (لِمَسِيَسِ الحاجة) إلى قوله: ولو أقرَّ مُشْتَرٍ في المُغني إلَّا قوله: وقال البلقيني إلى وبائعه. فؤد: (لِمَسِيَسِ الحاجة إلخ) عبارة البُجَيْرِمِيَّ ولا يرجع من أخذه منه عليه بشيء من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالأجرة؛ لأنه استحقَّها بالملك ظاهراً وأخذهُ الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمُدَّعي بعد شراؤه من البائع إنما هو لِمَسِيَسِ الحاجة. إلخ ع ش قال الزيادي: وهذا كالمُسْتَنَى من مسألة الشجرة حيث اكتفى فيها بتقدير الملك قُبيل البيِّنة ولو راعينا هنا ذلك امتنع الرجوع والحكمة في عدم اختياره مَسِيَسِ الحاجة. إلخ. اهـ. فؤد: (بإقراره) أي إقرار المشتري للمُدَّعي. فؤد: (وقال البلقيني إلخ) عبارة النهاية بل لا حاجة إليه كما قاله البلقيني: إذ لو أسندت إلخ. فؤد: (لا حاجة له) يعني لقول المُصَنِّفِ مُطلقة؛ لأن مقتضى كلام الأصحاب خلافاً للقاضي صاحب الوجه الآتي أنه يرجع مُطلقاً سواء أسندت لِمَا قبلَ العقد أم لِمَا بعده أم لم تُسند فلا حاجة لتقييد المُصَنِّفِ الموهوم لِقَصْرِ الرجوع على الصحيح على الأخير لِكِنْ فيما ذكره من عدم الاحتياج إلى ما ذكر نظر ظاهر بل هو محتاج إليه لأجل الخلاف كما عُلِمَ رَشِيدِيَّ، وقد يقال وعلى هذا كان ينبغي للمُصَنِّفِ أن يزيد أو مؤرِّخة بما بعد العقد؛ لأنها من محل الخلاف أيضاً. فؤد: (حكمها بالنسبة لِمَا قبله إلخ) لا يخفى ما فيه من البعد وببائعه إلخ أي خرج ببائعه. إلخ. فؤد: (ما لو صدَّقه إلخ) أي أو شهدت البيِّنة

فلا يرجع عليه بشيء لاعترافه بأن الظالم غيره، نعم، لا يضُرُّ قوله ذلك له في الخصومة ولا إن قاله مُعْتَمِدًا فيه على ظاهر اليد وأدعى ذلك فيرجع عليه مع ذلك لِعُدْرِهِ، ومن ثم لو اشترى قِثًا وأقرَّ بأنه قِثٌ ثم ادعى بحرَية الأصل وحكَّم له بها رجع بيمينه ولم يضُرَّ اعترافه برِقِّه؛ لأنَّه مُعْتَمِدٌ فيه على الظاهر، ولو أقرَّ مُشْتَرٍ لِمُدَّعٍ ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن ولا تُسْمَعُ دعواه عليه بأنَّه ملك للمُقَرَّر له حتى يُقِيمَ به بَيِّنَةٌ ويرجع عليه بالثمن نعم، له تخليفه أنه ليس ملكًا للمُقَرَّر له فإن أقرَّ أو حُجِّدَ به (وقيل: لا) يرجع المشتري على بائعه بالثمن (إلا إذا ادعى) المُدَّعي

بإقرار المشتري حقيقة أو حُكْمًا بأنَّه ملك البائع مُغْنِي. ٥ فُود: (فلا رُجوع له عليه) أي وإن لم يظفر ببائعه بل يرجع كلُّ من المُشْتَرِيَيْن على بائعه مُغْنِي ورُوضٌ مع شَرْحِهِ. ٥ فُود: (نعم لا يضُرُّ قوله ذلك. إلخ) عبارة النهاية نعم لو كان تصديقه له اعتمادًا على ظاهر يده أو كان في حال الخصومة لم يُمنع رُجوعه حيث ادعى ذلك لِعُدْرِهِ حَيْثُ. ٥ فُود: (ذلك) أي أنه ملكه. ٥ فُود: (له) لا حاجة إليه.

٥ فُود: (وإدعى ذلك) أي كَوَّنَ التَّصَدِيقَ في حال الخصومة أو اعتمادًا على ظاهر اليد. ٥ فُود: (فَيَرْجِعُ عليه إلخ) وكذا لو قال ابتداءً: يعني هذه الدار فأنها ملكك، ثم قامت بَيِّنَةٌ بالاستحقاق فَيَرْجِعُ بالثمن مُغْنِي. ٥ فُود: (مع ذلك) أي التَّصَدِيقَ في الخصومة أو المُعْتَمِدَ على ظاهر اليد. ٥ فُود: (قِثًا) أي في الظاهر مُغْنِي. ٥ فُود: (وأقرَّ إلخ) أي المُشْتَرِي وقوله: ثم ادعى. إلخ أي القِثُ رَشِيدِي. ٥ فُود: (وحكَّم له بها) أي للقِثِ بالحرية. ٥ فُود: (ولو أقرَّ مُشْتَرٍ إلخ) هذا عَيْنٌ ما قَدَّمَهُ في قوتِهِ ما لو أخذ منه بإقرار. إلخ غير أنه زاد هنا عَدَمَ سماع الذَّعْوَى لقيام البَيِّنَةِ رَشِيدِي. ٥ فُود: (ولا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عليه إلخ) في هَامِشٍ شَرَحَ المَنْهَجَ بِخَطِّ شَيْخِنَا البُرْلُوسِيِّ ما صورته.

(فَرَعَ): لَو أَقَامَ البَائِعُ بَيِّنَةً أَنَّ المُشْتَرِيَّ أزالَ مِلْكَهَ لِهَذَا المُدَّعِي فلا رُجوعَ واستشْكَلَ بقولهم لو أقرَّ أي المُشْتَرِي باليمين للمُدَّعِي ثم رأى أن يقيم بَيِّنَةً تَشْهَدُ أَنَّ المُدَّعِي يَمْلِكُ العَيْنَ لِيَرْجِعَ بالثمن على البائع فأنها لا تُسْمَعُ؛ لأنه يَثْبُتُ بها مِلْكًا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجودٌ هنا. اهـ. ما كتبه شَيْخُنَا ويُمكن أن يَفْرُقَ بأنَّه مُقَصِّرٌ بالإقرار والبائع مُحتَاجٌ لِلدَّفْعِ عن الثمنِ فَاعْتَصَرَ له ذلك سم. ٥ فُود: (حتى يقيم به إلخ) حتى هنا تَغْلِيلِيَّةٌ لا غَايَةَ بِقَرِينَةٍ ما بعده رَشِيدِي. ٥ فُود: (نعم له) أي للمُشْتَرِي تخليفه أي البائع. ٥ فُود: (فإن أقرَّ) أي حَقِيقَةً أو حُكْمًا. ٥ فُود: (المُدَّعِي إلخ) نَفْسُهُ هذا الحَلُّ أَنَّ (ادعى) في الثمن بِنَاءً الفَاعِلِ وقال المُغْنِي: إنه بَضَمَ الدَّالَ بِخَطِّهِ. اهـ.

٥ فُود: (ولو أقرَّ مُشْتَرٍ لِمُدَّعٍ ملك المبيع لم يرجع على بائعه بالثمن) ولا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عليه بأنَّه ملك للمُقَرَّر له. ٥ فُود: (حتى يقيم إلخ) في هَامِشٍ شَرَحَ المَنْهَجَ بِخَطِّ شَيْخِنَا البُرْلُوسِيِّ ما صورته فَرَعَ لو أقام البائع بَيِّنَةً أَنَّ المُشْتَرِيَّ أزالَ مِلْكَهَ لِهَذَا المُدَّعِي فلا رُجوعَ، واستشْكَلَ بقولهم لو أقرَّ باليمين لِيَرْجِعَ بالثمن على البائع فأنها لا تُسْمَعُ؛ لأنه يَثْبُتُ بها مِلْكًا لغيره بغير توكيل وهذا المعنى موجودٌ هنا. اهـ. ما كتبه شَيْخُنَا، ويُمكن أن يَفْرُقَ بأنَّه مُقَصِّرٌ بالإقرار، والبائع مُحتَاجٌ لِلدَّفْعِ عن الثمنِ فَاعْتَصَرَ له ذلك.

على المشتري (ملكاً سابقاً على الشراء) لينتفي احتمال الانتقال من المشتري إليه وأطال البلقيني في الانتصار له، وإن لم يقله أحد قبل القاضي، وأن الأول يلزمه محال عظيم هو أن المشتري يأخذ الثناج والشمرة والزوائد المتصلة كلها وهو قضية صحة البيع، ويرجع على البائع بالتمن وهو قضية فساد البيع، ويؤدّه ما مرّ من تعليل الرجوع وليست الزوائد كالتمن، بل هي كالمين، وقد تقرّر أولاً أن حكمها غير حكم زوائدها قال: ومحل الخلاف إن قبض المشتري المبيع، وإلا رجع بالتمن قطعاً تنزيلاً لذلك منزلة هلاك المبيع قبل القبض. (ولو ادعى ملكاً) لدار مثلاً بيد غيره (مطلقاً) بأن لم يذكر له سبباً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه) لم يطرأ ما زادوه في شهادتهم؛ لأن سببه تابع له، وهو المقصود وقد وافقت البيئة فيه الدعوى، نعم، لا يكون ذكرهم للسبب مرجحاً؛ لأنهم ذكروه قبل الدعوى به فإن أعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا بذلك رجحت حينئذ وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو ادعى شراء عتيق فشهدت بيئته له بملك مطلق قبلي، لكن رد بأن الصحيح أنها لا تسمع حتى تصرّح له بالشراء، وفيه نظر، بل الأوجه الأول إذ لا فرق بين هذه وما في المتن من حيث إن الشاهدين

قوله: (لينتفي) إلى قوله: وليست في المتن. قوله: (وأطال البلقيني إلخ) في حاشية شيخنا الزبدي نقل هذا عن الزبدي ع ش عبارة الرشيدي أعلم أن الغزالي سبق البلقيني إلى ما قاله حيث قال: عجيب أن يترك في يده نتائج حصل قبل البيئة وبعد الشراء ثم يرجع على البائع اه فما قاله البلقيني إنما هو إيضاح لكلام الغزالي وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للمذكورات لا يقتضي صحة البيع وإنما أخذها؛ لأنها ليست مدعاة أصالة ولا جزءاً من الأصل مع احتمال انتقالها إليه بوصية إليه مثلاً من أبي المدعي. اه. أي قعدم الحكم بها للمدعي لقدم ادعائه إليها وانقياد كونها جزءاً من مدعاه، وعدم الحكم بها للبائع لاحتمال الانتقال انتهت أقول: وهذا كالصريح أو صريحة في أن الزوائد المتصلة يتركها للمدعي إن ادعاهما فليراجع. قوله: (وإن لم يقله إلخ) كمل صوابه وأنه لم يقله. إلخ كما هو كذلك في بعض نسخ النهاية ويقتضيه قول المتن رجحه البلقيني وقال: إنه الصواب والمذهب الذي لا يجوز غيره قال وحكى القاضي الحسين الأول عن الأصحاب وهو لا يعرف في كتاب من كتب الأصحاب في الطرفين وهي طريقة غير مستقيمة جامعة لأمر محال وهو أنه يأخذ الثناج إلخ وهذا محال وأجيب عنه بما تقرّر. اه. قوله: (المتصلة) صوابه المتصلة كما في الأسنى والنهاية والمغني. قوله: (ويؤدّه) أي البلقيني. قوله: (وليست الزوائد كالتمن) محل تأمل. قوله: (وقد تقرّر إلخ) أي في مسألة الشجرة. قوله: (قال) أي البلقيني. قوله: (ما زادوه) إلى قوله: وفي الأنوار في المتن. قوله: (بل الأوجه الأول) وفقاً للروايات وأقره شرحه عبارتهما ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا به وبسببه أو بالمكس بأن ادعى ملكاً وذكر سببه فشهدوا بالملك مطلقاً قبلي شهادتهم؛ لأنهم شهدوا بالمقصود ولا تناقض فيه؛ لأن ذكر السبب ليس مقصوداً في نفيه وإنما هو كالتابع. اه. قوله: (إذ لا فرق إلخ) فيه تأمل.



في كل منهما لم يُصرّحاً بما يُناقض الدعوى، ويُؤيِّدُه قولهم أَنَّ حَالِفَ الشَّاهِدِ الدعوى في الجنس أي: الشَّامِلِ لِلتَّنَوُّعِ وَالصَّنْفِ بِلِ وَالصُّفَّةِ كما هو ظاهرٌ رَدًّا وفي القدرِ حكَمَ بِالْأَقْلَ من الدعوى والْبَيِّنَةِ ما لم يُكْذِبْهُمَا الْمُدْعِي (وإن ذكرَ سببًا وهم سببًا آخرَ صَحَّ في شهادتهم لِمُنَاقَضَتِهَا الدعوى ويُفَرِّقُ بين هذا، وما لو قال له: علي ألف من ثمن عبدٍ فقال: المُقَرَّرُ له لا، بل من ثمن دارٍ بأنَّه يُقْتَفَرُ في الإقرارِ ما لا يُقْتَفَرُ في الشَّهادةِ المُشْتَرِطِ فيها المُطَابَقَةُ لِلدَّعْوَى لا فيه. (فرع) أَقَرَّ الرَّاهِنُ بِالرَّهْنِ لِأَجْنَبِيٍّ فَإِنْ أُرْخِثَ بَيِّنَةُ الْمُقَرَّرِ له بما قَبِلَ الرَّهْنِ أَحَدَهُ كُلَّهُ أو بما بعَدَهُ لم يكن له إلا ما فَضَّلَ عن الدَّيْنِ فَإِنْ أُطْلِقَتْ بَيِّنَةُ الإقرارِ وَأُرْخِثَ بَيِّنَةُ الرَّهْنِ أو أُطْلِقَتْ تَمَارَضْنَا ولم يَبْثُ رَهْنٌ ولا إقْرَارٌ كما أَفْنَى به ابنُ الصَّلَاحِ، لكن نازعه في القوت، ولا تُقْبَلُ الشَّهادةُ بنفيٍ إلا إِنْ حَصِرَ كَلِمَ يَكُنْ بِمَحَلٍّ كَذَا وَفَتْ كَذَا أو مُدَّةً كَذَا فَتُقْبَلُ، وإن لم تكن لِحَاجَةٍ.

### فصل في اختلاف المتداعيين

في نحو عقْدٍ أو إسلامٍ أو عتقٍ إذا اختلفا في قدرٍ ما اُكْتَرَى من دارٍ أو أُجْرَتْهُ أو هما كأن (قال أَجْرْتُكَ الْبَيْتَ) شهرَ كَذَا مثلاً (بَعْشَرَةٍ) مثلاً (فقال: بل) أَجْرْتُنِي (جميع الدَّارِ) الْمُشْتَمِلَةِ عَلَيْهِ (بِالْعَشْرَةِ) أو بِعَشْرِينَ (وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) أُطْلِقْنَا أو إِحْدَاهُمَا أو اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا وَكَذَا إِنْ اختلف تَارِيخُهُمَا.....

• فَوُدَّ: (رَدًّا) أي الشَّاهِدُ. • فَوُدَّ: (أو في القدرِ) عَطَفَ على في الجنس. • فَوُدَّ: (ما لم يُكْذِبْهُمَا) أي الشَّاهِدَيْنِ. • فَوُدَّ: (في شهادتهما) إلى الفرع في التَّهْيِية. • فَوُدَّ: (بما قَبِلَ الرَّهْنِ) أي بِإِقْرَارِ قَبْلِ الرَّهْنِ. • فَوُدَّ: (أَحَدَهُ كُلَّهُ) ظَاهِرُهُ حَالًا وَلَا يُصَرَّفُ مِنْ شَيْءٍ فِي الدَّيْنِ.

### فصل في اختلاف المتداعيين

• فَوُدَّ: (في اختلاف المتداعيين) إلى التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: كما لو شَهِدَتْ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: أو تَسَلَّمَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ: أي كما تَقْلَاهُ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ كَذَا قَالَاهُ إِلَى الْمُثْنِ. • فَوُدَّ: (من دارٍ) بَيَانٌ مَا أَكْتَرَى. • فَوُدَّ: (أو أُجْرَتْهُ) أي في قدرِ أُجْرَةٍ مَا أَكْتَرَى كَأَنَّ قَالَ: أَكْرَيْتُكَ الْبَيْتَ بِعَشْرِينَ فَقَالَ بَلْ أَكْرَيْتَنِي بِعَشْرَةٍ وَقَالَ ع شِ أَيِ الْقَدْرِ. اه. • فَوُدَّ: (شَهْرَ كَذَا) إِنَّمَا يَكُونُ بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (مثلاً) فِي مَوْضِعَيْنِ يُسْتَفْتَى عَنْهُ بِكَأَنَّ سَم. • فَوُدَّ: (أَطْلَقْنَا) إِلَى قَوْلِهِ لِنَتَأَقَّيْهُمَا فِي الْمُثْنِ. • فَوُدَّ: (أو إِحْدَاهُمَا) فِيهِ عَطَفٌ عَلَى ضَمِيرِ مَرْفُوعٍ مُتَّصِلٍ بِلا تَأْكِيدٍ

### فصل قال أَجْرْتُكَ الْبَيْتَ بِعَشْرَةِ الْخ

• فَوُدَّ: (بِعَشْرَةٍ مَثَلًا) قَدْ يُسْتَفْتَى عَنْ مَثَلًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِكَأَنَّ. • فَوُدَّ: (وَكَذَا إِنْ اختلف تَارِيخُهُمَا الْخ) لَا يُقَالُ: هَلَا قَدَمْتُ سَابِقَةَ التَّارِيخِ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ لِلْمَعْنَى السَّابِقِ وَلَا يُنَاقِضُهُ وَاتَّقَا الْخ.

وَأْتَفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ (تَعَارَضًا) فَيَسْقُطَانِ عَلَى الْأَصَحِّ لِتَنَاقُضِهِمَا فِي كَيْفِيَّةِ الْعَقْدِ الْوَاحِدِ فَيَتَحَالَفَانِ ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ كَمَا عَلِمَ مِنَّا مَرٌّ فِي الْبَيْعِ (وَفِي قَوْلٍ: يُقَدَّمُ الْمُسْتَأْجِرُ) لَا شَتْمَالٍ يَبْتَنِيهِ عَلَى زِيَادَةِ هِيَ اكْتِرَاءُ جَمِيعِ الدَّارِ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِالْفِ بَيِّنَةٌ بِالْفَيْنِ بِحَبِّ أَلْفَانِ، وَفَرَّقُوا بِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ الْعَقْدَ وَاحِدًا، وَكُلَّ كَيْفِيَّةٍ تُتَافَى الْأُخْرَى، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا وَلَمْ يَتَّفِقَا عَلَى ذَلِكَ فَتُقَدَّمُ السَّابِقَةُ ثُمَّ إِنْ كَانَتْ هِيَ الشَّاهِدَةُ بِالْكُلِّ لَفَتِ الثَّانِيَةُ أَوْ بِالْبَعْضِ أَفَادَتْ الثَّانِيَةُ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ فِي الْبَاقِي، وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ بَحْثًا بِالْمُخْتَلِفِينَ فِي هَذَا الْمُطْلَقَتَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِذَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى ذَلِكَ لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ فَيَبْتُحُ الزَّائِدُ بِالْبَيِّنَةِ الزَّائِدَةِ، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ: مُجْرُودُ اِحْتِمَالِ الْاِخْتِلَافِ.....

بِمُقْتَضَى. هـ فُود: (وَأْتَفَقَا) أَيِ الْمُتَدَاعِيَانِ سَيِّدُ عَمَرَ. هـ فُود: (فَيَسْقُطَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ.  
هـ فُود: (فَيَتَحَالَفَانِ) الْإِخْ وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ أَسْنَى وَأَتَوَار. هـ فُود: (ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ) أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْأَجْرَةِ إِنْ كَانَ دَفَعَهَا لَهُ وَتَرَجَّعَ الدَّارُ لِلْمُؤْجِرِ ع ش وَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُهُ وَثَلِ مَا سَكَنَ فِي الدَّارِ، وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً دُونَ الْآخَرِ قُضِيَ لَهُ بِهَا أَتَوَارُ وَرَوُضٌ مَعَ شَرْجِهِ.  
هـ فُود (وَفِي قَوْلٍ يُقَدَّمُ الْإِخْ) مَحَلُّهُ فِي غَيْرِ مُخْتَلَفِي التَّارِيخِ مُغْنِي. هـ فُود: (بِأَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا) أَيِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْأَلْفِ لَا تَقْنِي الْاِثْنَيْنِ أَسْنَى وَفِيهِ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِيمَا إِذَا أَسْنَدَتِ الدَّعْوَى إِلَى سَبَبٍ كَالْبَيْعِ نَعَمْ إِنْ فُرِضَ كَوْنُ الْبَيِّنَتَيْنِ مِنْ جَانِبِ الْمُدْعَى فَقَطْ يَظْهَرُ الْإِطْلَاقُ لَكِنْ لَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.  
هـ فُود: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ. هـ فُود: (أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ) إِلَى وَقَوْلِهِ: وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ فِي الْمُغْنِي.  
هـ فُود: (وَلَمْ يَتَّفِقَا عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ كَأَن شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ أَجَرَ كَذَا سَنَةً مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ وَالْأُخْرَى مِنْ أَوَّلِ شَوَالٍ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ فُود: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ ع ش.  
هـ فُود: (فَتُقَدَّمُ السَّابِقَةُ) أَيِ لِأَنَّ السَّابِقَ مِنَ الْعَقْدَيْنِ صَحِيحٌ لَا مَحَالَةَ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ فُود: (أَوْ بِالْبَعْضِ) أَفَادَتْ الثَّانِيَةُ صِحَّةَ الْإِجَارَةِ ظَاهِرُهُ أَنَّ مَالِكَ الْعَيْنِ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ سِوَى الْعَشْرَةِ وَعَلَى هَذَا فَمَا مَعْنَى الْعَمَلِ بِسَابِقَةِ التَّارِيخِ مَعَ أَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا عَمِلَ بِمُتَأَخَّرَةِ التَّارِيخِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنْ الْمُرَادُ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا تَقْنِي التَّعَارُضَ وَالْأَقْنَى الْحَقِيقَةُ عَمِلَ بِمَجْمُوعِ الْبَيِّنَتَيْنِ ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: صِحَّةُ الْإِجَارَةِ. الْإِخْ أَيِ بِالسَّقَطِ مِنَ الْعَشْرَةِ الثَّابِتَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. هـ فُود: (وَالْحَقُّ الرَّافِعِيُّ بِخُتَا الْإِخْ) أَقْرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَام. هـ فُود: (فِي هَذَا) أَيِ عَدَمِ التَّعَارُضِ أَسْنَى وَنَهَايَةُ. هـ فُود: (إِذَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى ذَلِكَ) أَيِ أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ وَالْمُتَعَدِّمُ التَّسَاقُطُ مُطْلَقًا بِجَيْرِ مِي. هـ فُود: (لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ) الْإِخْ أَيِ اِخْتِلَافِ التَّارِيخِ فَلَمْ يَتَحَقَّقِ التَّعَارُضُ سَم. هـ فُود: (فَيَبْتُحُ الزَّائِدُ الْإِخْ) لَكَ أَنْ تَقُولَ أَنِّي يَبْتُحُ مَعَ اِحْتِمَالِ تَقَدُّمِ الشَّهَادَةِ بِالْكُلِّ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَتَلُوا الْأُخْرَى سَيِّدُ عَمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِذْ مَا ذَكَرَهُ مَزْجُودٌ فِي الصُّورَةِ الْمُتَعَدِّمَةِ أَيْضًا. هـ فُود: (بِالْبَيِّنَةِ الزَّائِدَةِ) أَيِ بَيِّنَةِ الْمُكْتَرِي الشَّاهِدَةِ بِالزِّيَادَةِ أَيِ بِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ جَمِيعَ الدَّارِ

هـ فُود: (لِجَوَازِ الْاِخْتِلَافِ حِينَئِذٍ) فَلَمْ يَتَحَقَّقِ التَّعَارُضُ.

لا يُفِيدُ، وإلا لم يُحْكَمْ بالتعارض في أكثر المسائل، لكن يُؤَيِّدُهُ بل يُصَرِّحُ به قول المتن الآتي:  
وكذا إن أُطْلِقَتْ أو إحداهما إلا أن يُجَابَ بأنَّ العقدَ الموجِبَ لِلثَمَنِ تَعَدُّ ثُمَّ يَقِينَا فسادَ  
احتمالِ اختلافِ الزَّمَنِ ففعلوا به لِقَوَّةِ مُسَاعِدِهِ، وأما هنا فليس فيه ذلك فلم يُؤَيِّزْ فيه مُجَرَّدُ  
جوازِ الاختلافِ (ولو ادَّعَى أي: كُلُّ من اتَّيْنِ (شيئا في يَدِ ثَالِثٍ) فَإِنَّ أَقْرَبَهُ لِأَحَدِهِمَا سُلِّمَ  
إِلَيْهِ، وَلِلْآخَرِ تَخْلِيفُهُ إِذْ لَوْ أَقْرَبَهُ لَهُ أَيْضًا غَرِمَ لَهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ أَنْكَرَ مَا ادَّعَاهُ وَلَا بَيِّنَةَ خَلَفَ لِكُلِّ  
مِنْهُمَا يَمِينًا وَتُرِكَ فِي يَدِهِ (و) إِنْ ادَّعَى شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ وَ(أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً) إحداهما بأنه  
غَضَبَهُ مِنْهُ، وَالْأُخْرَى بِأَنَّهُ أَقْرَبُ أَنَّهُ غَضَبَهُ مِنْهُ قُدِّمَتْ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا أَثْبَتَتْ الْغَضَبَ بِطَرِيقِ  
الْمُشَاهَدَةِ فَكَانَتْ أَقْوَى وَلَا يَفْرُغُ شَيْئًا لِلْمَقْرَرِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لِلأَوَّلِ إِنَّمَا ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ فَهِيَ الْحَائِلَةُ  
بَيْنَ الْمَقْرَرِ لَهُ وَبَيْنَ حَقِّهِ بِزَعْمِهِ أَوْ (أَنَّهُ اشْتَرَاهُ) مِنْهُ، وَهُوَ يَمْلِكُهُ أَوْ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ أَوْ تَسَلَّمَهُ مِنْهُ

بُجَيْرِ مَيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (لَا يُفِيدُ) قَدْ يُقَالُ بَلْ يُفِيدُ بِدَلِيلٍ إِفَادَةُ مُجَرَّدِ احْتِمَالِ تَعَدُّ الْعَقْدِ فِي قَوْلِهِ: السَّابِقِ فَتَقَدَّمَ  
السَّابِقُ فَإِنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ التَّعَدُّ لَا يَبْقَى إِذْ مُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا عَقْدٌ  
وَاحِدٌ لَا يُفِيدُ يَقِينَ التَّعَدُّ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ: فَرَّقَ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ إِذْ احْتِمَالُ التَّعَدُّ يَتَرَجَّحُ بِضَمِّ يَقِينَ  
اخْتِلَافِ التَّارِيخِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْتَّعَارُضِ الْخُ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ سَمَ.  
٥. قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْإِلْتِمَاقِ. ٥. قَوْلُهُ: (تَعَدُّ ثُمَّ يَقِينَا) أَيِ بِمُقْتَضَى الْبَيِّنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ الصَّادِرَ مِنْ  
أَحَدِ الْمُدْعِيَيْنِ غَيْرِ الصَّادِرِ مِنَ الْآخَرِ يَقِينَا بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ الْعَاقِدَ وَاحِدًا فَجَازَ اتِّحَادُ الْعَقْدِ وَتَعَدُّهُ  
وَبِهَذَا يَتَدَفَّعُ مَا نَارَعَ بِهِ الشُّهَابُ سَمَ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ وَلَقَدْ نَظَرَ إِلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ  
الْكَلَامُ فِيهِ وَلَوْ نَظَرْنَا إِلَيْهِ لَاحْتَمَلْنَا انْتِزَاعَ الْعَقْدِ بِالْكَلْبَةِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمَ قَوْلُهُ: يَقِينَا فِيهِ نَظَرٌ إِذْ  
الْبَيِّنَةُ خُصُوصًا الْمُعَارَضَةُ بِأُخْرَى لَا تَوْجِبُ الْيَقِينَ بَلْ وَلَا الظَّنَّ بِمُجَرَّدِهَا. اهـ. ٥. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ يَقِينُ  
تَعَدُّ الْعَقْدِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ أَقْرَبَهُ) أَيِ أَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً بِمَا ادَّعَاهُ أَسْنَى. ٥. قَوْلُهُ: (لِأَحَدِهِمَا الْخُ) أَيِ وَإِنْ  
أَقْرَبَ لِهَمَا نَصَفَ بَيْنَهُمَا أَتَوَارَ. ٥. قَوْلُهُ: (خَلَفَ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَمِينًا) فَإِنْ رَدَّ إِلَى أَحَدِهِمَا خَلَفَ لِلثَّانِي أَتَوَارَ.  
٥. قَوْلُهُ: (وَإِنْ ادَّعَى شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ) إِنَّمَا عَدَلَ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي يَدِ ثَالِثٍ إِلَى مَا قَالَهُ لِيَشْمَلَ مَا إِذَا لَمْ  
يَكُنْ فِي يَدِ الْبَائِعِ كَمَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ رَشِيدِيٍّ. ٥. قَوْلُهُ: (بِزَعْمِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِحَقِّهِ وَضَمِيرُهُمَا لِلْمَقْرَرِ لَهُ.  
٥. قَوْلُهُ: (أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ غَضَبَهُ. الْخُ لَا عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّهُ غَضَبَهُ. الْخُ  
وَإِنْ أَوْ هَمَّةٌ مَزْجُهُ. ٥. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ الثَّالِثِ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (أَوْ وَسَلَّمَهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى وَهُوَ. الْخُ وَكَانَ  
الْأَوَّلَى حَذْفُ الْوَائِ لِيَهَيِّزَ كَقَوْلِهِ أَوْ تَسَلَّمَهُ الْخُ عَطَفًا عَلَى وَهُوَ. الْخُ.

٥. قَوْلُهُ: (لَا يُفِيدُ) قَدْ يُقَالُ: بَلْ يُفِيدُ بِدَلِيلٍ إِفَادَةُ مُجَرَّدِ احْتِمَالِ تَعَدُّ الْعَقْدِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ فَتَقَدَّمَ السَّابِقُ  
فَإِنَّهُ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ احْتِمَالِ التَّعَدُّ لَا يَبْقَى إِذْ مُجَرَّدُ عَدَمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا عَقْدٌ لَا يُفِيدُ  
يَقِينَ التَّعَدُّ. ٥. قَوْلُهُ: (وَالَا لَمْ يُحْكَمْ بِالْتَّعَارُضِ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ. ٥. قَوْلُهُ: (يَقِينَا) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ الْبَيِّنَةُ  
خُصُوصًا الْمُعَارَضَةُ بِأُخْرَى لَا تَوْجِبُ الْيَقِينَ، بَلْ وَلَا الظَّنَّ بِمُجَرَّدِهَا.

والمبيع بغير يده، وإلا كما هو الفرض المعلوم من قول المتري بيده ثالث لم يحتج لذكر ذلك كما يأتي (ووزن له ثمنه فإن اعطف تاريخ حُكِمَ للأسبق) منها تاريخاً؛ لأنَّ معها زيادة علم لأنَّ الثاني اشتراه من الثالث بعد ما زال ملكه عنه، ولا تَنظَرُ لاحتمال عَوْدِهِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ، بَلْ وَالظَّاهِرِ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقِينِي مَا لَوْ ادَّعَى صُدُورَ الْبَيْعِ الثَّانِي فِي زَمَنِ الْخِيَارِ وَشَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِهِ فَتَقَدَّمَ، وَلِلأَوَّلِ الثَّمَنُ وَمَا لَوْ تَعَرَّضْتَ الْمُتَأَخِّرَةُ لِكُونِهِ مَلِكُ الْبَائِعِ وَقَتَ الْبَيْعِ، وَشَهِدَتْ الْأُولَى بِمَجْرُودِ الْبَيْعِ فَتَقَدَّمَ الْمُتَأَخِّرَةُ أَيْضًا أَي: كَمَا نَقْلَاهُ وَأَقْرَاهُ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَنْ شَهِدَتْ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ بِمِلْكِ الْمُدَّعِي لِلْبَائِعِ وَقَتَ الْبَيْعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي الْآنَ أَوْ بِتَقْدِ الثَّمَنِ دُونَ الْأُخْرَى قُدِّمَتْ وَلَوْ مُتَأَخِّرَةً؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ وَلِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلتَّقْدِيرِ يوجبُ التَّسْلِيمَ، وَالْأُخْرَى لَا تَوْجِهُ لِيَقْيَاءِ حَقِّ الْحَبْسِ لِلْبَائِعِ فَلَا تَكْفِي الْمَطْلَابَةُ بِالتَّسْلِيمِ وَيَأْتِي أَوَّلُ النَّبِيهِ الْآتِي مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِذَلِكَ أَيْضًا،

• فَوَدَّ: (بغير يده) أَي مَنْ يُدَّعَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ. • وَفَوَدَّ: (وَالْأَيُّ) وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ فِي يَدِهِ لَمْ يَخْتِجْ أَي فِي تَضْحِيحِ الدَّعْوَى لِذِكْرِ ذَلِكَ أَي قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَمْلِكُهُ) رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَي فِي التَّيْبِيهِ.  
• فَوَدَّ (وَسَيِّ): (وَوَزَنَ لَهُ الْخُ) بِفَتْحِ الرَّاي يَتَقَدَّى بِاللَّامِ كَمَا اسْتَعْمَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَيُغْنِيهِ وَهُوَ الْأَفْصَحُ مُغْنِي. • فَوَدَّ (وَسَيِّ): (فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُ) كَانَ شَهِدَتْ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ فِي رَجَبٍ وَالْأُخْرَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ فِي شَعْبَانَ مُغْنِي. • فَوَدَّ (وَسَيِّ): (حُكِمَ لِلأَسْبَقِ) أَي وَيُطَالِيهِ الْآخَرُ بِالثَّمَنِ مُغْنِي عِبَارَةً سَمِ أَي وَيُلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْآخِرِ دَفْعُ ثَمَنِهِ لِثُبُوتِهِ بِبَيِّنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعَارُضٍ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَلَامُ الرُّوَضِ صَرِيحٌ فِيهِ ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ أَي الْحُكْمُ لِلأَسْبَقِ بَيْنَ أَنْ يَتَّحِقَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ إِلَّا عَقْدًا وَاحِدًا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهَذَا يَمَّا يَخْتَلَفُ فِيهِ الْمَسْأَلَتَانِ فَقَدْ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي: أَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ فِي التَّعَارُضِ وَتَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ. اهـ. وَاجَابَ عَنْهُ الرَّشِيدِي بِمَا نَصَّهُ: وَلَا يَأْتِي هُنَا مَا قَدَّمَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ أَنَّ مَحْلَهَا إِنْ لَمْ يَتَّحِقَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ سِوَى عَقْدٍ وَاحِدٍ إِذِ الصُّورَةُ أَنَّ الْعَاقِدَ مُخْتَلِفٌ فَلَا يَتَأْتِي اتِّحَادُ الْعَقْدِ فَمَا وَقَعَ لِلشَّهَابِ بْنِ قَاسِمٍ هُنَا سَهْوٌ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَاسْتَنْتَى الْبُلْقِينِي الْخُ) عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ وَاسْتَنْتَى كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِي الْخُ. • فَوَدَّ: (فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) أَي لِلْبَائِعِ أَوْ لِهَامَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَمَّا قَرَّرْتَهُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ التَّعَرُّضَ) إِلَى الثَّمَنِ وَقَوْلُهُ: (قُدِّمَتْ بَيِّنَةٌ ذِي الْيَدِ). • فَوَدَّ: (وَحَاصِلُهُ الْخُ) أَي حَاصِلُ مَا فِي الْمَقَامِ. • فَوَدَّ: (بِمِلْكِ الْمُدَّعِي) أَي بِي. • فَوَدَّ: (أَوْ تَقْدِ الثَّمَنِ) عَطْفٌ عَلَى مِلْكِ الْمُدَّعِي. الْخُ. • فَوَدَّ: (دُونَ الْأُخْرَى) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الصُّورِ الثَّلَاثِ. • فَوَدَّ: (فَلَا تَكْفِي الْمَطْلَابَةُ الْخُ) أَي فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَةِ.

• فَوَدَّ: (حُكِمَ لِلأَسْبَقِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَتَّحِقَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ إِلَّا بَيْعًا وَاحِدًا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهَذَا يَمَّا يَخْتَلَفُ فِيهِ الْمَسْأَلَتَانِ فَقَدْ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي: عِلْمُ أَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ فِي التَّعَارُضِ وَتَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ. • فَوَدَّ (وَسَيِّ): (حُكِمَ لِلأَسْبَقِ) أَي: وَيُلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لِلْآخِرِ دَفْعُ ثَمَنِهِ لِثُبُوتِهِ بِبَيِّنَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعَارُضٍ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَلَامُ الرُّوَضِ صَرِيحٌ فِيهِ.

وخرج بقوله: ووَزَنَ له ثمنه ما لو لم تَذْكُرْه فاذا ذكرته إحداهما قُدِّمَتْ ولو مُتَأَخَّرَةً؛ لأنَّها تَعَرَّضَتْ لِوَجِبِ التَّسْلِيمِ كذا قاله، لكن أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي رَدِّهِ (وَالَا) بِمُخْتَلَفٍ تَارِيخُهُمَا بِأَنْ أُطْلِقَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ أُزْحِنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ (تَعَارَضَتَا) فَيَتَسَاقَطَانِ ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ لِهَمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فَوَاضِحٌ، وَلَا خَلْفَ لِكُلِّ يَمِينًا وَبِرْجَمَانٍ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ؛ لِثَبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ، وَسُقُوطُهَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا تَعَارَضَتَا فِيهِ، وَهُوَ الْعَقْدُ فَقَطْ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ، وَلَا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ...

• فَوَدَّ: (وُخْرِجَ بِقَوْلِهِ الْخُ) اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: (وُخْرِجَ) إِلَى الْمُثْنِ كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَابْتَدَلَهُ بِقَوْلِهِ: (وَحَاصِلُهُ الْخُ) وَصَاحِبُ النِّهَايَةِ تَابَعَهُ عَلَى الْمَرْجُوعِ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: (وُخْرِجَ الْخُ).  
 اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (مَا لَوْ لَمْ تَذْكُرْهُ) سَكَتَ عَنْ حُكْمِهِ وَظَاهِرٌ مِمَّا بَعْدَهُ أَنَّ الْحُكْمَ عَدَمُ صِحَّةِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ إِذْ لَا إِلْزَامَ فِيهَا رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَوَاضِحٌ) أَيِ يُسَلِّمُ الْمُدَّعَى بِهِ لِلْمَقْرَرِ لَهُ أَنْوَارٌ وَمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَالَا) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَبْرُحْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ فَيَحْلِفُ لِلْآخَرِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (خَلْفٌ لِكُلِّ الْخُ) أَيِ أَنَّهُ مَا بَاعَهُ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ: (وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا الْخُ). • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) فِي الْأَسْنَى وَالْأَنْوَارِ وَالْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ: (قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ). • فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ التَّعَارُضُ عَ شِئٍ أَوْ الرَّجُوعُ. • فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَالَا) قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنْظَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ وَقَوْلُهُ: (وَلَا رُجُوعَ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا تَعَرَّضَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَعَرَّضَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ مَعَ أَنَّ وَلَا شَائِلَ لَهُ أَيْضًا فَلْيَرَا جَعَلَ سَمَ عِبَارَةً الرَّشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَالَا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ الْخُ) كَانَ الْأَصُوبُ وَالْأَفْلَا رُجُوعَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَاوَزْدِيَّ جَعَلَ فِي حَالَةِ التَّعَارُضِ أَرْبَعَ حَالَاتٍ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ فِي يَدِ الْبَائِعِ أَوْ فِي يَدِ أَحَدِ الْمُشْتَرِيَيْنِ أَوْ فِي يَدَيْهِمَا أَوْ فِي يَدِ أَجْنَبِيٍّ إِلَى أَنْ قَالَ: الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهَا وَجْهَيْنِ مَبْنِيَيْنِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْبَائِعِ إِذَا صُدِّقَ أَحَدُهُمَا وَقَالَ: فَإِنْ رَجَعْنَاهُ بِيَدِهِ وَبَيِّنَتِهِ أَيِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ الْخُ) رَجَعَ الْآخَرُ بِالثَّمَنِ الَّذِي شَهِدَتْ بِهِ بَيِّنَتُهُ إِلَى آخِرٍ مَا ذَكَرَهُ فَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ حَالَةٌ مِنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ وَيَكُونُ مَحَلُّ قَوْلِ الْمَاوَزْدِيَّ فِيهَا رَجَعَ الْآخَرُ بِالثَّمَنِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَتَعَرَّضْ بَيِّنَتُهُ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْحَالَاتِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ: (وَالَا) مِنْ قَوْلِهِ: (وَالَا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ) شَائِلٌ لِمَا إِذَا تَعَرَّضَ كُلُّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ

• فَوَدَّ: (وَسُقُوطُهَا إِنَّمَا هُوَ فِيمَا تَعَارَضَتَا فِيهِ، وَحَقْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ الْخُ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ فَإِنَّ تَعَارَضَتَا خَلْفَ لِكُلِّ وَلِهَذَا اسْتِزَادَ الثَّمَنَ لَا إِنْ تَعَرَّضَتْ الْبَيِّنَةُ لِقَبْضِ الْمَبِيعِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَلَيْسَ لِهَمَا اسْتِزَادَ الثَّمَنَ مِنْهُ لِيَتَقَرَّرَ الْعَقْدُ بِالْقَبْضِ، وَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ عَهْدَةٌ مَا يَخْدُثُ بَعْدَهُ اهـ. وَهَذَا ظَاهِرٌ إِنْ تَعَرَّضَتْ كُلُّ مِنْهُمَا بِخِلَافٍ مَا إِذَا تَعَرَّضَتْ إِحْدَاهُمَا فَلْيَرَا جَعَلَ. • فَوَدَّ: (وَالَا قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ) شَائِلٌ لِيَتَعَرَّضَ لِقَبْضِ إِحْدَاهُمَا وَأَنْظَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ.

ولا رُجوع لواحدٍ منهما بالثمن؛ لأنَّ العقدَ قد استقرَّ بالقبضِ وبما قرَّضته في هذه والتي قبلها  
 عَلِمَ أَنَّ حَكْمَهُمَا وَاحِدٌ فِي التَّعَارُضِ وَتَقْدِيمِ الْأَسْبَقِ، وَكَانَ الْمَثَلُ إِنَّمَا خَالَفَ أَسْلُوبَهُمَا  
 الْمَوْهَمَ لِتَخَالُفِ أَحْكَامِهِمَا لِأَجْلِ الْخِلَافِ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي قَوْلِ وَاحِدٍ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ زَيْدٍ  
 وَآخَرَ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ عَمْرٍو عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، وَأَقَامَا يَتَنَتَّنِينَ كَذَلِكَ فَيَتَمَارَضَانِ وَيُصَدَّقُ مِنَ  
 الْعَيْنِ بِيَدِهِ فَيَحْلِفُ لِكُلِّ مَنِهَا أَوْ يَقْرَأُ.  
 (تنبيه): لا يكفي في الدعوى كَالشَّهَادَةِ ذِكْرُ الشَّرَاءِ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ مِلْكِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ذِي يَدٍ

وما إذا تَعَرَّضَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَلَا رُجُوعَ لِوَاحِدٍ مَنِهَا بِالْثَمَنِ خَاصٌّ بِمَا إِذَا تَعَرَّضَ كُلُّ  
 مَنِهَا لِلذَّكَاءِ وَإِلَّا اخْتَصَرَ عَدَمُ الرُّجُوعِ بِمَنْ تَعَرَّضَتْ يَدُهُ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِمَا مَرَّ وَمَرَّ فِي كَلَامِ  
 الْمَاوَزِدِيِّ أَنَّ مَنْ الْعَيْنُ فِي يَدِهِ لَا رُجُوعَ لَهُ مُطْلَقًا. اهـ. وقوله: وَكَانَ الْأَصُوبُ. إلخ. تَقَدَّمَ عَنْ قَرِيبٍ  
 عَنِ الْأَسْنَى وَالْأَنْوَارِ وَالْمُغْنِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ. فَوُدَّ: (لأنَّ العقدَ قد استقرَّ بالقبضِ) أَيِ وَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ عَهْدُهُ  
 مَا يَخْدُثُ بَعْدَهُ أَسْنَى وَمُغْنِي. فَوُدَّ: (وَبِمَا قَرَّضْتَهُ فِي هَلِهِ) هِيَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَدْعَا. إلخ. وقوله:  
 وَالتَّيَّ قَبْلَهَا هِيَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَالَ: أَجَرْتُكَ الْبَيْتَ. إلخ. ع. ش. فَوُدَّ: (وَكَانَ الْمَثَلُ إِنَّمَا خَالَفَ  
 أَسْلُوبَهُمَا الْمَوْهَمَ لِتَخَالُفِ أَحْكَامِهِمَا. إلخ) قَدْ يَوْجِهُ الْمَثَلُ أَيْضًا بَاتَهُ مَعَ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ قَدْ يَتَمَارَضَانِ  
 فِي الْأَوَّلِيِّ وَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ سَم. فَوُدَّ: (الْمَوْهَمُ) أَيِ الْمَثَلُ مِنْ حَيْثُ  
 سُلُوكُهُ لِأَسْلُوبَيْنِ. فَوُدَّ: (لِأَجْلِ الْخِلَافِ) يَتَبَنَّى حَيْثُ اتَّخَذَ حُكْمَهُمَا وَاخْتَلَفَا فِي الْخِلَافِ بَيَانٌ سِرٌّ  
 جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى مَعَ اتِّحَادِ حُكْمِهِمَا سَم وَقَدْ يُقَالُ: السَّرُّ تَعَدُّ الْعَاقِدِ هُنَا  
 وَاتِّحَادُهُ هُنَاكَ. فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَدْعَا. إلخ. فَوُدَّ: (فِي قَوْلِ وَاحِدٍ إلخ) أَيِ  
 لِمَنْ بِيَدِهِ دَارُ أَسْنَى. فَوُدَّ: (هَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ) أَيِ بَأَن يَقُولُ كُلُّ مَنِهَا وَهُوَ يَمْلِكُهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ  
 أَسْنَى وَأَنْوَار. فَوُدَّ: (مَنْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ) أَيِ مِنَ الْمُتَمَارِضِينَ وَزَيْدٍ وَعَمْرٍو أَوْ شَخْصٍ خَاصٍّ. فَوُدَّ:  
 (فَيَحْلِفُ) أَيِ مَنْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ لِكُلِّ مَنِهَا أَيِ الْمُدَّعِيَيْنِ لِلشَّرَاءِ. فَوُدَّ: (لَا يَكْفِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَنَزَعَتْ فِي  
 الْأَنْوَارِ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ. فَوُدَّ: (فِي الذَّهْوَى كَالشَّهَادَةِ) الْأَنْسَبُ لِمَا بَعْدَهُ الْعَكْسُ. فَوُدَّ: (إِلَّا مَعَ  
 ذِكْرِ مِلْكِ الْبَائِعِ) أَيِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي دَعْوَى الشَّرَاءِ مِنْ غَيْرِ ذِي  
 الْيَدِ أَنَّ يَقُولَ الْمُدَّعِي: اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ وَهِيَ مِلْكُهُ أَوْ تَسَلَّمْتُهَا مِنْهُ أَوْ سَلَّمْتُهَا إِلَيْهِ، كَالشَّهَادَةِ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنَّ  
 يَقُولَ الشَّاهِدُ اشْتَرَاهَا مِنْ فُلَانٍ وَهِيَ مِلْكُهُ أَوْ تَسَلَّمْتُهَا مِنْهُ أَوْ سَلَّمْتُهَا إِلَيْهِ لَا فِي دَعْوَى الشَّرَاءِ مِنْ ذِي الْيَدِ

فَوُدَّ: (وَلَا رُجُوعَ لِوَاحِدٍ مَنِهَا) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا تَعَرَّضَتْ كُلُّ مَنِهَا مَعَ أَنَّ وَلَا شَامِلٌ لِتَعَرُّضِ إِحْدَاهُمَا  
 فَقَطْ. فَوُدَّ: (وَبِمَا قَرَّضْتَهُ فِي هَلِهِ وَالتَّيَّ قَبْلَهَا إِلَى قَوْلِهِ لِأَجْلِ الْخِلَافِ) يَتَبَنَّى حَيْثُ اتَّخَذَ حُكْمَهُمَا  
 وَاخْتَلَفَا فِي الْخِلَافِ بَيَانٌ سِرٌّ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى مَعَ اتِّحَادِ حُكْمِهِمَا.  
 فَوُدَّ: (إِنَّمَا خَالَفَ) قَدْ يَوْجِهُ الْمَثَلُ أَيْضًا بَاتَهُ مَعَ اخْتِلَافِ التَّارِيخِ أَيْضًا قَدْ يَتَمَارَضَانِ فِي الْأَوَّلِيِّ،  
 وَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَجْرِ إِلَّا عَقْدٌ وَاحِدٌ.



أو مع ذكر يده إذا كانت اليد له ونزعت منه تمديها أو مع قيام بيعة أخرى بأحدهما يوم البيع، وتصيران كبيعة واحدة، وكذا كل ما ذكره شرط، لو تركته بيعة وقامت به أخرى كاقوت امرأة لفلان وقت كذا بمحل كذا فشهد آخران بأنها فلانة وإنما تسمع البيعة بالملك المطلق إن كان المدعى بيد المدعى أو بيد من لم يعلم ملكه ولا ملك من انتقل منه إليه أو لم يكن بيد أحد، وفيما عدا ذلك قد تسمع، لكن لا يُقبل بها كما لو انتزع خارج عينا من داخل ببيعة فأقام الداخل بيعة بملكها مطلقاً فإنها تسمع، وفائدتها معارضة بيعة الخارج فقط لترد العين إلى يده، ولو أقام بيعة بأن هذا زهني وأقبضني داره في ربيع الأول سنة كذا وآخر بيعة بأنه أقر لي بها تلك السنة ولم يذكروا شهراً قال ابن الصلاح: تعارضتا؛ لأن الزهن يمنع صحة الإقرار فلا يثبت زهن ولا إقرار كما مرّ آتياً بما فيه (ولو قال كل منهما) والبيع في يد المدعى عليه (بغضه بكذا)، وهو ملكي، وإلا لم تسمع الدعوى فأنكر (واقامهما) أي: البيعتين بما قالاه وطالباه بالتمن (لأن اتحد تاريخهما تعارضتا) وتساقتنا؛ لامتناع كونه ملكاً في وقت واحد لكل وحده فيحلف لكل كما لو لم يكن لواحد منهما بيعة، وإن كان لأحدهما بيعة قضى له وحلف للآخر (وإن اختلف تاريخهما (لزمه الثمنان) لإمكان دعواهما ومن ثم اشترط اتساع الزمن للمعد الأول ثم الانتقال للبائع الثاني ثم للمعد الثاني، وإلا حلف لكل، (وكذا) يلزمه الثمنان (إن أُطْلِقَتْ أو أُطْلِقَتْ لاحدهما) وأُرِخَتْ الأخرى (في الأصح)؛ لاحتمال اختلاف الزمن

فلا يشترط فيها ذلك بل يكفي بأن اليد تدل على الملك. اهـ. فود: (أو مع ذكر يده) الأولى حذف لفظة مع. فود: (ونزعت منه تمديها) لعله ليس بقيد أخذاً من سكوت الزويز والاثوار عنه فليترجى. فود: (أو مع قيام بيعة إلخ) عطف على قوله: مع ذكر ملك البائع. إلخ. فود: (بأحدهما) أي بملك البائع أو يده. فود: (إن كان المدعى) أي به. فود: (أو بيد من لم يعلم ملكه إلخ) انظر هل صورة عدم العلم إنما هي نحو أن يقول ذو اليد حالاً أو في الأصل لا أعلم مالكة أو له صورة أخرى. فود: (ولم يذكروا) أي الشهود. فود: (كما مرّ آتياً إلخ) أي في الفرع الذي قبيل الفصل. فود: (سني): (ولو قال كل منهما) أي من المتداعين لإثبات بغضه. إلخ وهذه عكس التي قبلها مغني. فود: (والبيع) إلى قوله: وحيث أمكن في المغني إلا قوله: كما لو لم يكن إلى الثمن وإلى قوله: ولو أقام بيعة بأن هذه الدار في النهاية. فود: (وهو ملكي) انظر هل يكفي وهو في يدي كما قد يدل عليه ما في التثنية المارّ آتياً. سم أقول الظاهر الفرق بين المطالبة بالعين فيكون فيها ذكر اليد والمطالبة بالتمن فلا بد فيها من ذكر الملك أو ما يقوم مقامه كما هو قضية اقتضاهم عليه هنا. فود: (ثم الانتقال) أي من المشتري. فود: (والإلخ) أي بأن ذكر الشهود زمناً لا يتأتى فيه ذلك فلا يلزمه الثمنان للتعارض وحلف. إلخ نهاية ومغني.

فود: (وهو ملكي) انظر، وهو في يدي هل يكفي كما قد يدل عليه ما في التثنية المذكور؟

وحيث أمكن الاستعمال فلا إسقاط وفازت هذه ما قبلها بأن العين تضيّق عن حقهما معاً فتعارضتا، والقصد هنا الثمنان والدّعة لا تضيّق عنهما فوجبا وشهادة البيّتين على إقراره كهي على البيّتين فيما ذكر وفي الأنوار عن فتاوى القفال لو شهدا أنّه باع عاقلاً وآخران أنّه مجنون ذلك اليوم عجل بالأولى أو أنّه باع مجنوناً قُدماً وفي فتاوى القاضي نحوه وهو لو قالت بيّنة: أقرّ بكذا يوم كذا فقالت أخرى: كان مجنوناً في ذلك الوقت قُدمت؛ لأنّ معها زيادة علم وقيلّه البعوي بمن لم يُعرف له أنّه مجنون وقتاً وبُقي وقتاً، ولا تعارضتا، ولو أقام بيّنة بأنّ هذه الدار التي بيديك وقفها أبي علي، وهو مالك حائز يومئذ فأقام ذو اليد بيّنة بأنّها ملكه قُدّم ما لم تُقم بيّنة أخرى بأنّه غصبها.....

• فود: (وحيث أمكن الاستعمال) أي للبيّتين. • فود: (وفازت هذه) هي قول المُصنّف: ولو قال كلُّ منهما. إلخ وقوله: ما قبلها هو قوله: ولو ادّعى. إلخ. • فود: (بأنّ العين إلخ) أي هناك. • فود: (هلي إقراره) أي الثالث المُدعى عليه. • فود: (كهي على البيّتين إلخ) أي فيلزمه الثمنان إلا إن اتّخذ تاريخ الإقرارين أو لم يَمضِ ما يُمكن فيه الالتئام فلا يلزم منه التعارض أسنى. • فود: (قُدماً) أي الآخران.

• فود: (وفي فتاوى القاضي إلخ) وفي الرّوض مع شرحه وإن قامت بيّنة بجنون القاتل عند قتله والأخرى بعقله عنده تعارضتا انتهى وقياس ما ذكّر عن القفال تقديم الأولى سم. • فود: (نحوه) أي نحو ما في فتاوى القفال أخيراً. • فود: (في ذلك الوقت) إن أريد وقت الإقرار كان نحو ما مرّ عن القفال كما قال لكن لا يحتاج لتقييد البعوي المذكور وإن أريد بالوقت يوم الإقرار فليس نحو ما مرّ عن القفال بل الموافق له حيثيذ تقديم الأولى وقد يُفوّق بأنّ البيّنة الأولى في مسألة القفال قيّدت بالمغل دون مسألة القاضي.

• فود: (وقيلّه) أي ما في فتاوى القاضي. • فود: (ولاً تعارضتا) أي ولا يُنافي التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت؛ لأنه ليس صريحاً في استيفاق الجنون ذلك الوقت سم ولعلّه مبني على أنّ يراذ بالوقت يوم الإقرار وأما إذا أريد به وقت الإقرار فالمنافاة ظاهرة كما مرّ. • فود: (بأنّه غصبها إلخ) أي أو ترتّب يده على بيع صدر من أهل الوقت أو بعضهم كما مرّ في شرح: وأنه لو كان لصاحب متأخرة

• فود: (وفي فتاوى القاضي نحوه) وهو لو قالت بيّنة: أقرّ بكذا فقالت: أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت إلخ في الرّوض وشرّحه أوائل الجراح ما نصّه: وإن قامت بيّتان بجنونه وعقله أي: قامت إحداهما بجنون القاتل عند قتله، والأخرى بعقله عنده تعارضتا اه. وقياس ما ذكّر عن القفال تقديم الأولى. • فود: (في ذلك الوقت) إن أريد وقت الإقرار كان نحو ما مرّ عن القفال كما قال: لكن لا يحتاج لتقييد البعوي المذكور وإن أريد بالوقت يوم الإقرار فليس نحو ما مرّ عن القفال، بل الموافق له حيثيذ تقديم الأولى فليتأمل. • فود: (ولاً تعارضتا) أي: ولا يُنافي التعارض كان مجنوناً في ذلك الوقت؛ لأنه ليس صريحاً في استيفاق الجنون لذلك الوقت.

من الواقف؛ لأنه ذو اليد حينئذ، ولو ظهر في موقوف محكوم بصحته بعد ثبوت ملك الواقف وحيازته مكتوب محكوم بصحته يشهد بالملك والحيازة لآخر قبل صدور الوقف لم يطل الوقف بمجرود ذلك كما أفتى به شيخنا قال: لأنه يجوز بتقدير صحته أن يكون الملك انتقل من صاحبه إلى الواقف لا سيما واليد للواقف أو من قام مقامه كما هو ظاهر السؤال ١٥. ولا يعارضه ما مر قبيل قوله: وأنها لو شهدت بملكه أمس لتحقق أن اليد عادية ثم فلم يُنظر؛ لاحتمال الانتقال بخلافه هنا، ولو شهدت بيته على منكر الشراء له بمنجزات قبل أن قال لا حلال إلا إن جذاً؛ لأن الجواز حلال وحرام، ولو أقام بيته بأن هذه التي بيده ملكي فأخذها فأقام آخر أخرى بأنه اشتراها بمن كانت بيده، وهي ملكه حينئذ حكيم بها لهذا لزادة علم بيته وتقدم بيته قالت: ملك أبيه وقد ورثه على بيته قالت: ملك أبي خصمه وهو وارثه لجواز كونه وارثاً ولا يرث المذمعي لذني مستغفر، فليس فيه تصريح بملكه بخلافه في وقد ورثه. (تنبيه) الأولى، بل المتعين أن يقال: بدل لذني مستغفر لنحو إقراره به لآخر بعد موت أبيه، وذلك إما هو معلوم أن الذين لا يمنح الإرث، وقد يقال في أصل التعليق: لأن هذا ليس فيه التخصيص على تلقى ملك هذا عن الأب؛ لأنه لم يشهد يارث شيء خاص بخلاف وقد ورثه فإنه نص على أنه متلق ملكه من أبيه فلا احتمال فيه بخلاف ذلك. (ولو مات إنسان عن ابنتين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني) فأرثه ولا بيته (فإن عرف أنه كان نصرانياً صدق

التاريخ. إلخ. ٥. قوله: (من الواقف) أي أو بمن قام مقامه كما يأتي. ٥. قوله: (لأنه) أي الواقف. ٥. قوله: (حينئذ) أي حين ثبوت الغضب منه. ٥. قوله: (بتقدير صحته) أي ذلك المكتوب أو المحكم. ٥. قوله: (لتحقق أن اليد عادية إلخ) من أين تحقق ذلك، ثم لا هنا، فإن قيل بمقتضى شهادة المعارضة قلنا: بتقدير إفادتها التحقق هي موجودة في المسألتين لكن فرق بينهما فإن البيتين استندتا إلى الانتقال من شخص واحد هناك لا هنا سم وأيضاً قد حكيم بالصحة هنا لا هناك. ٥. قوله: (له) أي للمبيع. ٥. قوله: (قبلاً) أي الشاهدان. ٥. قوله: (أبي خصمه) بالإضافة. ٥. قوله: (ولا يرث المذمعي) أي به. ٥. قوله: (بخلافه في: وقد ورثه) الأوضح الأصغر: بخلاف وقد ورثه. ٥. قوله: (لنحو إقراره إلخ) نائب فاعل أن يقال. ٥. قوله: (إما هو معلوم إلخ) تعليل لتعيين ما قاله. ٥. قوله: (لأن هذا) أي وهو وارثه. ٥. قوله: (إنسان) إلى قوله: وقيد البقيني في المثني إلا قوله: يظهر أنه إلى بشرط. وإلى قول المثني ولو مات نصراني في النهاية إلا قوله بما فيه، ثم رأيتهم وقوله فهل يتمازجان إلى فظاهر إطلاقهم وقوله: في صورتين في موصفتين.

٥. قوله: (لتحقق أن اليد عادية إلخ) من أين تحقق ذلك ثم لا هنا؟ فإن قيل: بمقتضى شهادة المعارضة قلنا: بتقدير إفادتها التحقق هي موجودة في المسألتين لكن فرق بينهما فإن البيتين استندتا إلى الانتقال من شخص واحد هناك لا هنا.

التضرائي) يمينه؛ لأن الأصل بقاء كُفْرِهِ (وإن أقاما بَيِّنَتَيْنِ مُطْلَقَتَيْنِ) بما قالاه (قُدِّمَ المسلم)؛ لأنَّ مع بَيِّنَتِهِ زيادةٌ علمٍ بالانتقال، والأخرى مُستَصْحَبَةٌ، وكذا كُلُّ نَاقِلَةٍ ومُستَصْحَبَةٍ، ومنه تقديم بَيِّنَةِ الجَوَاحِظِ على بَيِّنَةِ التَّعْدِيلِ (وإن قُبِدَتْ) إحداهما (أنْ أُخِرَ كَلَامُهُ إِسْلَامًا) أي: كَلِمَتُهُ، وهي الشَّهَادَتَانِ (وعُكِّسَتْهُ الأُخْرَى) فَقُبِدَتْ أَنْ أُخِرَ كَلَامُهُ التَّضْرَائِيَّةُ كَثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى هُنَا بِمُطْلَقِ الإِسْلَامِ والتَّضَرُّرِ إِلَّا مِنْ فِقْهِهِ مُوَافِقٍ لِلْحَاكِمِ عَلَى مَا مَرَّ فِي نَظَائِرِهِ بِمَا فِيهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ قَالُوا: يُشْتَرَطُ فِي بَيِّنَةِ التَّضْرَائِي أَنْ تُفَسَّرَ كَلِمَةُ التَّضَرُّرِ فِي وَجُوبِ تَفْسِيرِ بَيِّنَةِ الْمُسْلِمِ كَلِمَةُ الإِسْلَامِ وَجِهَانٍ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ الْوُجُوبِ عَنْ جَمْعٍ ثُمَّ رَجَعَ الْوُجُوبُ لَا سِيَّامًا مِنْ شَاهِدٍ جَاهِلٍ أَوْ مُخَالِفٍ لِلْقَاضِي (عَارِضًا) وَتَسَاقَطْنَا لِتَنَاقُضِهِمَا إِذَا يَسْتَحِيلُ مَوْتُهُ عَلَيْهِمَا فَيُخْلَفُ التَّضْرَائِي، وَكَذَا لَوْ قُبِدَتْ بَيِّنَتُهُ فَقَطْ وَقَبِدَ الْبُلْقِينِي التَّعَارُضَ بِمَا إِذَا قَالَتْ: كُلُّ أُخِرَ كَلِمَةُ تَكَلَّمَ بِهَا وَمَكُنَّا عِنْدَهُ إِلَى أَنْ مَاتَ، وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَرَتْ عَلَى أُخِرَ كَلِمَةُ تَكَلَّمَ بِهَا فَلَا تَعَارُضَ فِيهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ كَلَّا اعْتَمَدَتْ مَا سَمِعْتَهُ مِنْهُ قَبْلَ ذَهَابِهَا عَنْهُ ثُمَّ اسْتَصْحَبَتْ بَعْدَهَا، وَلَوْ قَالَتْ بَيِّنَةُ الإِسْلَامِ: عَلِمْنَا تَضَرُّرَهُ ثُمَّ إِسْلَامَهُ قُدِّمَتْ قَطْعًا (وإن لم يُعْرَفْ).....

• فَوَدَّ: (وَمِنْهُ) أَي مِنْ تَقْدِيمِ النَّاقِلَةِ عَلَى الْمُسْتَصْحَبَةِ. • فَوَدَّ: (إِحْدَاهُمَا) أَي بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ مُعْنَى.  
• فَوَدَّ: (وَيُظْهَرُ أَنَّهُ) الْخُ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوَّلَةِ. الْخُ. • فَوَدَّ: (هُنَا) يَعْني فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنْ قُبِدَتْ أَنْ أُخِرَ كَلَامُهُ الْخُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَجِهَانٍ وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ هَذَا الْوُجُوبَ عَنْ جَمْعٍ ثُمَّ رَجَعَ الْوُجُوبُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَجِهَانٍ أَصْحُهُمَا نَعَم. اه. • فَوَدَّ: (ثُمَّ رَجَعَ الْخُ) أَي الْأَذْرَعِيُّ مُعْنَى.  
• فَوَدَّ: (فَيُخْلَفُ التَّضْرَائِي) أَي لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ كُفْرِ الْأَبِ وَقَوْلُهُ: وَكَذَا. الْخُ أَي يُخْلَفُ التَّضْرَائِي سَم. • فَوَدَّ: (بَيِّنَتُهُ) أَي بَيِّنَةُ التَّضْرَائِي كَذَا فِي الْمَعْنَى وَشَرْحِي الْمَنْهَجِ وَالرَّوَضِ بِالْإِظْهَارِ وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَكَانَ أَخَذَهُ مِنْ نَظِيرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ قُبِدَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ فَقَطْ فَتَقَدَّمَ كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْمَارِّ، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ الْخُ وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: بَيِّنَتُهُ هُوَ كَذَا فِي نُسْخِ الشَّارِحِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ لَكِنَّ عِبَارَةَ الرُّوَضَةِ بَيِّنَةُ بِلَاهَاءٍ وَهِيَ الْأَصُوبُ. اه.  
• فَوَدَّ: (فَلَا تَعَارُضَ فِيهِ) أَي وَتَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَنْ شَرَاذِ السَّيِّدِ عَمَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ. اه. • فَوَدَّ: (بَعْدَهَا) اه. كَلَامُ الْبُلْقِينِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَتْ الْخُ) أَي فِيمَا إِذَا قُبِدَتْ بَيِّنَةُ التَّضْرَائِي بِأَنْ أُخِرَ كَلَامُهُ نَضْرَائِيَّةً.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وإن لم يُعْرَفْ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَتَأْتَى مَعَ قَوْلِهِ: أَوَّلًا مُسْلِمٌ وَنَضْرَائِي؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ نَضْرَائِيَّةِ أَحَدِهِمَا نَضْرَائِيَّةُ الْأَبِ وَقَدْ يُصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنْ يَدَّعِي كُلُّ مَنْ اثْنَيْنِ عَلَى شَخْصٍ أَنَّهُ أَبُوهُمَا وَيُصَدِّقُهُمَا فِي ذَلِكَ عَنْ شَرِّ وَحَلْبِي.

• فَوَدَّ: (ثُمَّ رَجَعَ الْوُجُوبُ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (فَيُخْلَفُ التَّضْرَائِي) أَي: فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ كُفْرِ الْأَبِ، وَقَوْلُهُ: وَكَذَا لَوْ قُبِدَتْ أَي: بِخِلَافِ التَّضْرَائِي.

دِينَهُ وَأَقَامَ) كُلُّ مِنْهُمَا (بَيِّنَةٌ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ تَعَارُضًا) أَطْلَقْنَا أَمْ قَيَّدْنَا لَفْظُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ لَا سِتْحَالَةَ أَعْمَالِهِمَا، فَإِنْ قَيَّدَتْ وَاحِدَةً وَأَطْلَقَتْ الْأُخْرَى فَهَلْ يَتَعَارَضَانِ أَيْضًا أَوْ تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ احْتِيَاطًا لِلْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ ثَبِتَ لَا يُؤَفَّقُ إِلَّا بِقِيَمَيْنِ وَلَمْ يَوْجَدْ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَجَرَى شَارِحٌ فِي تَقْيِيدِ بَيِّنَةِ التَّضَرُّاتِي فَقَطَّ عَلَى التَّعَارُضِ وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ نَظِيرِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ، لَكِنَّ الْفَرْقَ وَاضِحٌ فَإِنَّ تَقْيِيدَهَا ثُمَّ قَوِيٌّ بِعِلْمِ تَنْصُرِهِ قَبْلُ فَعَارَضَ بَيِّنَةُ الْإِسْلَامِ لِقُوَّتِهِ حِينَئِذٍ، وَهَذَا مَفْقُودٌ فِي مَسْأَلَتِنَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَظَاهِرٌ إِبْطَالُهُمُ التَّعَارُضَ فِي الصُّورَتَيْنِ وَإِذَا تَعَارَضَتَا، أَوْ لَا بَيِّنَةُ لِأَحَدِهِمَا وَخَلَفَ كُلُّ لِلْآخَرِ يَمِينًا فِي الصُّورَتَيْنِ، وَالْمَالُ بِيَدِهِمَا أَوْ يَبِيدُ أَحَدُهُمَا تَقَاسُمَاهُ نَصَفَيْنِ إِذْ لَا مُرْجِعَ، أَوْ يَبِيدُ غَيْرُهُمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ، ثُمَّ التَّعَارُضُ إِنَّمَا هُوَ.....

• فَوَيْلٌ (سَلِي: دِينِهِ) أَي دِينِ الْآبِ رَوْضَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي أَي دِينِ الْمَيِّتِ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا) أَي التَّضَرُّاتِي وَالْمُسْلِمُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ، وَانْظُرْ مَا صَوَّرَهُ ابْنُ نَصْرَانِيٍّ وَأَبٍ لَا يُعْرِفُ دِينَهُ رَشِيدِيٍّ وَمَرَّ أَيْضًا عَنْ شِ وَالْحَلَمِيِّ تَصْوِيرُهُ. • فَوَيْلٌ: (أَمْ قَيَّدْنَا لَفْظَهُ الْخ) أَي بِيْثَلٍ مَا ذَكَرَ مُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (فَهَلْ يَتَعَارَضَانِ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيهِ أَتَجِبُ تَعَارُضُهُمَا وَإِذَا تَعَارَضَتَا. الْخ. • فَوَيْلٌ: (أَوْ تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ الْخ) أَي فِيمَا إِذَا قَيَّدَتْ فَقَطَّ. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ حَيْثُ ثَبِتَ الْخ) مَتَى ثَبِتَ هُنَا سَمَ وَقَدْ يُقَالُ: ثَبِتَ بِمُقْتَضَى زِيَادَةِ عِلْمِ بَيِّنَتِهِ. • فَوَيْلٌ: (وَلَمْ يَوْجَدْ) أَي الْبَقِيَّةُ. • فَوَيْلٌ: (وَجَرَى شَارِحُ الْخ) وَافَقَهُ الْمُغْنِي. • فَوَيْلٌ: (السَّابِقَةُ) أَي آيَةً. • فَوَيْلٌ: (فَعَارَضَ) أَي التَّقْيِيدُ يَعْنِي بَيِّنَةُ التَّضَرُّاتِي الْمُقَيَّدُ فَقَطَّ. • فَوَيْلٌ: (وَهَذَا) أَي الثَّقُوبَةُ. • فَوَيْلٌ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي صَوْرَتِي تَقْيِيدَ إِحْدَاهُمَا فَقَطَّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ صَوْرَةَ الْإِبْطَالِ وَصَوْرَةَ التَّقْيِيدِ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ إِحْدَاهُمَا. • فَوَيْلٌ: (وَإِذَا تَعَارَضَتَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَالَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَخَلَفَ إِلَى أَوْ يَبِيدُ غَيْرُهُمَا. • فَوَيْلٌ: (وَوَخَلَفَ كُلُّ الْخ) أَي أَوْ تَكَلَّا أَخَذًا مِنْ نَظَائِرِهِ. • فَوَيْلٌ: (فِي الصُّورَتَيْنِ) أَي صَوْرَتِي التَّعَارُضِ وَعَدَمِ الْبَيِّنَةِ. • فَوَيْلٌ: (تَقَاسُمَاهُ بَصَفَتَيْنِ) قَالَ الزِّيَادِيُّ: وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا وَالْآخَرُ أُنْثَى. اهـ. أَي مَعَ أَنَّهُ لَوْ ثَبِتَ مُدْعِي الْأُنْثَى لَمْ تَأْخُذْ سِوَى النِّصْفِ وَهَذَا نَظِيرُ مَا ذَكَرُوهُ فِيمَا لَوْ ادَّعَى رَجُلٌ عَيْنًا وَآخَرَ نِصْفَهَا وَهِيَ فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ حَيْثُ تَبَقَّى لِهَمَا نِصْفَتَيْنِ رَشِيدِيٍّ وَقَوْلُهُ: أَي مَعَ أَنَّهُ. الْخ فِيهِ تَأْمُلٌ. • فَوَيْلٌ: (إِذْ لَا مُرْجِعَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْأَصَحِّ إِذْ لَا أَثَرَ لِلْيَدِ بَعْدَ اعْتِرَافِ صَاحِبِهَا بِأَنَّهُ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَأَنَّهُ يَأْخُذُهُ إِذَا فَكَّاهُ بِيَدِهِمَا. اهـ. • فَوَيْلٌ: (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) أَي فِي أَنَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَحَدِهِمَا كَذَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ وَقَدْ قَيَّدَهُ فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّهُ يَدْعِيهِ الْغَيْرُ لِنَفْسِهِ فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةَ الْأَنْوَارِ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ وَكَانَ الْمَالُ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا يَدْعِيهِ لِنَفْسِهِ صَدُقَ بَيِّنَتُهُ. اهـ، ثُمَّ يَتَّبِعِي

• فَوَيْلٌ: (فَإِنْ قَيَّدَتْ وَاحِدَةً وَأَطْلَقَتْ الْأُخْرَى فَهَلْ يَتَعَارَضَانِ الْخ) فَإِنْ قَيَّدَتْ وَاحِدَةً وَأَطْلَقَتْ أُخْرَى أَتَجِبُ تَعَارُضُهُمَا شِ م ر. • فَوَيْلٌ: (لِأَنَّهُ حَيْثُ ثَبِتَ) مَتَى ثَبِتَ هُنَا. • فَوَيْلٌ: (أَوْ يَبِيدُ أَحَدُهُمَا تَقَاسُمَاهُ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ ذُو الْيَدِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْيَدِ بَعْدَ اعْتِرَافِ صَاحِبِهَا بِأَنَّهُ كَانَ لِلْمَيِّتِ وَأَنَّهُ يَأْخُذُهُ إِذَا فَكَّاهُ بِيَدِهِمَا. اهـ.

بالنسبة لنحو الإرث بخلاف نحو الصلاة عليه وتجهيزه كمسلم وذفيه في مقابرينا ويقول المصلي عليه في التبة والدعاء: إن كان مسلماً، وظاهر كلامهم وجوب هذا القول ويوجه بأن التعارض هنا صيغته مشكوكاً في دينه فصار كالاختلاف السابق في الجنائز، ولو قالت بيته: مات في سؤال وأخرى في شعبان قدمت؛ لأنها ناقلة ما لم تقل الأولى رأيته حياً أو يبيع مثلاً في سؤال، وإلا قدمت على المتمد أو برئ من مرضه الذي تبرع فيه وأخرى مات فيه قدمت الأولى على الأوجه خلافاً لقول ابن الصلاح بالتعارض؛ لأنها ناقلة. (ولو مات نصراني عن ابن مسلم) حالة الاختلاف (ونصراني فقال المسلم: أسلمت بعد موته) أي: الأب (فالميراث بيننا فقال النصراني: بل) أسلمت (قبله) فلا لزوم لك (صديق المسلم بيمينه)؛ لأن الأصل استمراره على دينه فيحلف ويرث، ومثله كما بأصله وحذفه للعلم به متى ذكره، المفهم أنه لا فرق في تصديق المسلم بين اتفاهما على وقت موت الأب وعديده لو اتفقا على موت الأب في

حمل قول ع ش: أو لأحدهما على الإقرار المطلق له، وأما إذا أقر بأنه لأحدهما المقيّن إزناً من أبيه فحكمه كما إذا كان بيد أحدهما. هـ قوله: (بالنسبة لنحو الإرث إلخ) عبارة المغني بالنسبة للإرث خاصة وأما بالنسبة للدفن وغيره فإنه يذعن في مقابر المسلمين ويصلي عليه ويقول المصلي عليه. إلخ. هـ قوله: (بخلاف نحو الصلاة) أي فإنه يجعل فيه كمسلم بدليل ما بعده رشدي وقال سم انظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته. اهـ أقول: قضية إطلاق قول الأسنى والأثوار: ويذعن هذا المبت المشكوك في إسلامه في مقابر المسلمين. إلخ عدم الفرق بين التعارض وعدم البيته. هـ قوله: (كالاختلاف إلخ) أي اختلاف موتى المسلمين بموتى الكفار مغني. هـ قوله: (ولو قالت بيته مات في سؤال. إلخ) لا يظهر لوضع هذا هنا محل بل هو عين قول المصنف الآتي وتقدم بيته المسلم على بيته غاية الأمر أن المصنف قرنها في صورة خاصة على أن قوله: هنا ما لم تقل الأولى رأيته إلخ ناقضه في شرح المتن الذي أشرنا إليه كما سيأتي التثنية عليه رشدي. هـ قوله: (والأ) أي وإن قالت الأولى نحو ما ذكر قدمت. إلخ أي لزيادة علمها. هـ قوله: (لأنها ناقلة) علة للأوجه رشدي. هـ قوله (سني: قبله) ويتبني أن المعية كالفلية ع ش. هـ قوله: (فلا لزوم لك) بل هو لي مغني. هـ قوله: (لأن الأصل) إلى قوله ونظير ما تقرر في النهاية لإا قوله: ثم رأيت إلى المتن. هـ قوله: (استمراره) أي المسلم على دينه أي الأصلي وهو التصبر. هـ قوله: (ومثله) أي مثل إطلاقهما. هـ قوله: (المفهم أنه لا فرق إلخ) لك أن تقول حيث كان ذلك مفهوماً من إطلاق المتن فهو من مشمولاته ومن أقراده فهو مذکور في المتن بحيث إنه لو ذكره ثانياً كان تكراراً فلا يتبني هذا الصنيع الموهوم خلاف ذلك فتأمل رشدي وقوله: فهو من مشمولاته. إلخ أي كما أشار إليه المغني بقوله عقيب المتن ما نصه: سواء اتفقا على وقت موت الأب أم أطلقا. اهـ هـ قوله: (لو اتفقا إلخ) خبر قوله:

هـ قوله: (بخلاف نحو الصلاة عليه إلخ) انظر نحو الصلاة إذا لم يكن لأحدهما بيته.



رَمَضَانَ وقال المسلم: أَسْلَمْتُ فِي شَوَالٍ وَالتَّضْرَانِي فِي شَعْبَانَ (، وَإِنْ أَقَامَاهُمَا) أَي: الْبَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَاهُ (قُدِّمَ التَّضْرَانِي)؛ لِأَنَّ بَيِّنَتَهُ نَاقِلَةٌ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ التَّنْصُرُ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ مَوْتِ الْأَبِ فَهِيَ أَعْلَمُ وَقِيَدُهُ الْبَلْقِينِي بِمَا إِذَا لَمْ تَقُلْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلِمْنَا تَنْصُرَهُ حَالَ مَوْتِ أَبِيهِ وَبَعْدَهُ وَلَمْ تُسْتَصْحَبْ فَإِنْ قَالَتْ: ذَلِكَ قُدِّمَتْ، وَالْأَزِمَ الْحَكَمَ بِرُدِّهِ عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّدِّ، وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي رَأْيَانِهِ حَيًّا فِي شَوَالٍ التَّعَارُضُ فَيَحْلِفُ الْمُسْلِمُ ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمَ بِهِ (فَلَوْ اتَّفَقَا) أَي: الْإِبْنَانِ (عَلَى إِسْلَامِ الْإِبْنِ فِي رَمَضَانَ وَقَالَ الْمُسْلِمُ: مَاتَ الْأَبُ فِي شَعْبَانَ وَقَالَ التَّضْرَانِي: مَاتَ (فِي شَوَالٍ صُدِّقَ التَّضْرَانِي) بِبَيِّنَتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ (وَقُدِّمَ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ عَلَى بَيِّنَتِهِ) إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ مِنَ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ فِي شَعْبَانَ وَالْأُخْرَى مُسْتَصْحَبَةٌ الْحَيَاةِ إِلَى شَوَالٍ، نَعَمْ، إِنْ قَالَتْ: رَأْيَانَهُ حَيًّا فِي شَوَالٍ تَعَارَضْنَا كَمَا قَالَاهُ فَيَحْلِفُ التَّضْرَانِي أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِسْلَامِ فَيُصَدَّقُ الْمُسْلِمُ كَمَا مَرَّ لِأَصْلِ بَقَائِهِ عَلَى

وَقِيَدِهِ. . . إِنْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَا لَوْ اتَّفَقَا. . . إِنْ بَرَزَتْ مَا وَهِيَ أَحْسَنُ. . . قَوْلُهُ: (وَقِيَدُهُ الْبَلْقِينِي بِمَا إِذَا لَمْ تَقُلْ إِنْ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيْهُ): مَحَلُّ تَقْدِيمِ بَيِّنَةِ التَّضْرَانِي مَا إِذَا لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَسْمَعُ تَنْصُرُهُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْأَفْتَعَارُضَانِ وَحَيْثُ يُصَدَّقُ الْمُسْلِمُ قَالَ الْبَلْقِينِي: وَمَحَلُّهُ أَيْضًا إِذَا لَمْ تَشْهَدْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أَنَّهَا عَلِمَتْ مِنْهُ دَيْنُ التَّضْرَانِيَةِ حِينَ مَوْتِ أَبِيهِ وَبَعْدَهُ وَأَنَّهَا لَمْ تُسْتَصْحَبْ فَإِنْ قَالَتْ ذَلِكَ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ التَّضْرَانِي لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا حَالَ مَوْتِ أَبِيهِ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّدِّ. اهـ. فَسَكَتَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقَعِّبْهُ بِمَا فِي الشَّرْحِ. . . قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيُّ بَانَ تَقْدَمَ بَيِّنَةُ التَّضْرَانِي مُغْنِي. . . قَوْلُهُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي رَأْيَانِهِ إِنْ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَلَا وَجْهَ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي. . . إِنْ عِبَارَةُ: (بَيِّنَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: فَيَحْلِفُ التَّضْرَانِي فِي الْمُغْنِيِّ. . . قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّفَقَا كَذَا فِي الرَّوْضِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ. . . قَوْلُهُ: (إِنْ قَالَتْ) أَيُّ بَيِّنَةِ التَّضْرَانِي مُغْنِي. . . قَوْلُهُ: (تَعَارَضْنَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ: فِيمَا مَرَّ وَلَوْ قَالَتْ بَيِّنَةُ مَاتَ فِي شَوَالٍ وَأُخْرَى فِي شَعْبَانَ حَيْثُ ذَكَرَ، ثُمَّ إِنَّهُ تَقَدَّمَ الْمُؤَرَّخَةُ بِشَوَالٍ حَيْثُ قَالَتْ: عَلِمْنَا حَيًّا فِيهِ عَشْرَ عِبَارَةِ الرَّشِيدِي تَقَدَّمَ لَهُ اعْتِمَادُ تَقْدِيمِ الشَّاهِدَةِ بِالْمَوْتِ فِي شَوَالٍ حَيْثُ يُنَاقِضُ لِمَا هُنَا كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِمَادُهُ لِلشَّارِحِ مَا هُنَا إِذْ مِنَ الْمَرْجُوحَاتِ ذِكْرُ الشَّيْءِ فِي مَحَلِّهِ وَلَئِنْ جَعَلَ مَا هُنَا أَصْلًا وَقَاسَ عَلَيْهِ مَا اسْتَوْجَهَ قَرِيبًا رَدًّا عَلَى الْبَلْقِينِي فِي شَرْحِ الْمُتَنِّ قَبْلَ هَذَا وَالْقَائِدَةُ الْمَحَلُّ بِأَخْرِ قَوْلِي الْمُجْتَهِدِ وَإِنْ ذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ مَا يُشِيرُ بِاعْتِمَادِهِ وَلَئِنْ مَوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ. اهـ. بِحَذْفٍ.

. . . قَوْلُهُ: (فَيَحْلِفُ التَّضْرَانِي) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ صُدِّقَ التَّضْرَانِي إِذَا التَّعَارُضُ كَعَدَمِ الْبَيِّنَةِ فَقَوْلُ الْمُغْنِيِّ هُنَا قِيَصُوقُ الْمُسْلِمِ بِبَيِّنَتِهِ لَعَلَّهُ مِنْ سَبْقِ الْقَلَمِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ عَمَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْمُغْنِيِّ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ: وَقَوْلُهُ: قِيَصُوقُ الْمُسْلِمِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَالظَّاهِرُ التَّضْرَانِي

. . . قَوْلُهُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي إِنْ عِبَارَةُ: هُوَ الْأَوْجَهُ ش م ر .

دينه وتقدم بيته النصراني؛ لأنها ناقلة ما لم تقل بيته المسلم عابثاً الأب ميتاً قبل إسلامه فتعارضان ويحلف المسلم، ونظير ما تقرر في رأينا حياً وعابثاً ميتاً شهادة بيته بأن أبا مدح مات يوم كذا فورته وحده فأقامت امرأة بيته بأنه تزوجها يوم كذا اليوم بعد ذلك اليوم ثم مات بعده فتقدم بيته؛ لأن معها زيادة علم ومن ثم لو شهدا بموته وآخران بحياته بعد ذلك قدمت بيته الحياة لزيادة علمها، وقد يشكك بذلك قول ابن الصلاح: لو شهدت بيته بأنه برئ من مرضه الفلاني ومات من غيره وأخرى بأنه مات منه تعارضتا بخلاف ما لو شهدت بيته بأنه مات في رمضان سنة كذا فأقام بعض الورثة بيته بأنه أقر له بكذا سنة كذا ليصنع بعد تلك فإن بيته موته في رمضان مقدمة اهـ. فتقديم هذه يشكك بما تقرر إلا أن يجاب بأنه لا يلزم من شهادتها بإقراره وزووجه فليس معها زيادة علم، بل المثبتة لموته أعلم بخلاف الشاهدة بالتزويج وبالحياة بعد الموت ثم ما أطلقه في الأولى لو قيل فيه بناء على اعتماده محله في يثنتين استوتا أو تقاربتا في معرفة الطب، وإلا قدمت العارفة به دون غيرها لم ينعقد، ولو مات عن أولاد وأحدهم عن وليد صغير فوضعوهم يذهب على المال فلما كمل ادعى بمال أبيه وورث أبيه من جدّه فقالوا: مات أبوك في حياة أبيه فإن كان ثم بيته عمل بها وإلا فإن اتفق هو وهم.....

كما في التهمة. اهـ. فود: (فتقدم بيته) إلخ) ثم قوله: قلعت بيته الحياة. إلخ كل منهما إنما يوافق ما ذكره قبيل قول المتن ولو مات نصراني. إلخ وإلا فالموافق لما مرّ أيما التعارض. فود: (بللك) أي بتقديم بيته الزوجة وبيته الحياة. فود: (إلا أن يجاب بأنه إلخ) لا يخفى ومن هذا الجواب لا سيما بالنسبة للتزويج فتدبر سيد عمر. فود: (ثم ما أطلقه) أي ابن الصلاح في الأولى أي في مسألة البرء من المرض وقوله بناء على اعتماده. إلخ أي وإلا فقد مرّ قبيل قول المتن ولو مات نصراني. إلخ أن الأوجه فيها تقديم بيته البرء. فود: (العارفة به) أي بالطب. فود: (ولو مات) إلى التهمة في النهاية إلا قوله واعتزضه البلقيني بما لا يصح وقوله: ومثل ذلك إلى المتن وقوله: وأطال البلقيني إلى المتن. فود: (ولو مات هن أو لاد إلخ) عبارة المُنْهِي والزَوْض مع شرجه.

(فرغ): لو مات لرجل ابن وزوجة ثم اختلف هو وأخو الزوجة فقال هو: ماتت قبل الابن فورثها أنا وابني، ثم مات الابن فورثته وقال أخوها: بل ماتت بعد الابن فورثته قبل موتها ثم ورثها أنا ولا بيته يصدق الأخ في مال أخيه والزوج في مال ابنه يمينهما؛ فإن خلفاً أو نكلاً لم يرث ميت عن ميت فمال الابن لأبيه ومال الزوجة بين الزوج والأخ، فإن أقاما يثنتين بذلك تعارضتا فإن اتفقا على موت واحد منهما يوم الجمعة مثلاً واختلفا في موت الآخر قبله أو بعده صدق من ادّعاء بعد؛ لأن الأصل بقاء الحياة فإن أقاما يثنتين بذلك قدم بيته من ادّعاء قبل؛ لأنها ناقلة ولو قال ورثه ميت لزوجته كنت أمة ثم عتقت بعد موته أو كنت كافرة ثم أسلمت بعد موته وقالت هي: بل عتقت أو أسلمت قبل صدقوا بأيمانهم؛ لأن الأصل بقاء الرق والكفر وإن قالت: لم أزل حرة أو مسلمة صدقت يمينها دونهم؛ لأنها الظاهر معها. اهـ. فود: (فقالوا: مات أبوك في حياة أبيه) أي فلا إرث له من مال الجد وهو ورث من

على وقت موت أحدهما واختلفا في أَنَّ الآخر مات قبله أو بعده خَلَفَ مَنْ قَالَ بعده؛ لأنَّ الأصل دَوَامُ الحياة، وإلا صُدِّقَ فِي مَالِ أَبِيهِ، وهم في مَالِ أبيهم ولا يَرِثُ الجدُّ من ابنيه، وعكسه فإذا خَلَفَا أو تَكَلَّفا جُمِلَ مَالُ أَبِيهِ لَهُ وَمَالُ الجدِّ لَهُمْ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا. (ولو مات عن أبوين كافرَيْنِ وابنتين مسلمتين) بِالْيَمِينِ (فَقَالَ كُلٌّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ: (مات على ديننا صُدِّقَ الأبوانِ بِالْيَمِينِ)؛ لأنَّه مُحَكَّمٌ بِكُفْرِهِ ابْتِدَاءً تَبَعًا لِهَما فَيُسْتَصْحَبُ حَتَّى يُقَلَّمَ خِلَافُهُ (وفي قول: يوقَفُ) الأمرُ (حتى يَتَبَيَّنَ) الحالُ (أو يُضْطَلِّحُوا) لِتساوي الحالين بعد بلوغه، وبه زَالَتِ التَّبَعِيَّةُ واعتَرَضَهُ الْبَلْقِينِي بِمَا لَا يَصِحُّ وفي عكس ذلك إِنْ عُرِفَ لِلأَبوين كُفْرٌ سَابِقٌ وَقَالَ أَسْلَمَا قَبْلَ بُلُوغِهِ أو أَسْلَمَ هو أو بَلَغَ بعد إسلامنا وأنكر الابنَانِ ولم يَتَّفِقُوا على وقت الإسلام في الثالثة صُدِّقَ الابنَانِ لأصل بقاء الكُفْرِ، وإنَّ لم يُعْرَفْ لِلأَبوين كُفْرٌ أو اتَّفَقُوا على وقت الإسلام في الثالثة صُدِّقَ الأبوانِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَأَصْلُ بقاء الصُّبَا، ولو شَهِدَتْ بِأَنَّ هَذَا لَحْمٌ مُذَكَّاةٌ أو لَحْمٌ خَلَّالٌ وَعَكَسَتْ أُخْرَى قُدِّمَتِ الْأُولَى كَمَا أَخَذَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ: يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُسْلِمِ فِي لَحْمٍ جَاءَهُ بِهِ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ هَذَا لَحْمٌ مَيْتَةٌ؛ لأنَّ اللَّحْمَ فِي الْحَيَاةِ مُحَرَّمٌ الْآنَ فَيُسْتَصْحَبُ حَتَّى

مَالِهِ. □ قَوْلُهُ: (هَلَى وَقْتُ مَوْتِ أَحَدِهِمَا) أَي كَيْزِمَ الْجُمُوعَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَالَا) أَي وَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى وَقْتِ مَوْتِ أَحَدِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (فِي مَالِ أَبِيهِ) أَي بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ.

□ قَوْلُهُ (وَابْنَيْنِ مُسْلِمَيْنِ) وَمِثْلُهُمَا الْإِبْنُ الْوَاحِدُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْفَرِيقَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ شَهِدَتْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَاعْتَرَضَهُ الْبَلْقِينِي بِمَا لَا يَصِحُّ. □ قَوْلُهُ: (لأنَّه) أَي الْوَلَدُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِتساوي الحالين) أَي إِحْتِمَالِي الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَي الْوَلَدُ الْمَيِّتُ. □ قَوْلُهُ: (وبه زَالَتِ التَّبَعِيَّةُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَنَحْوُهَا فِي النَّهَائَةِ: لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ تَزُولُ بِالْبُلُوغِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَلِي عَكْسِ ذَلِكَ) أَي بِأَنَّ مَاتَ شَخْصٌ عَنْ أَبَوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ وَابْنَيْنِ كَافِرَيْنِ فَقَالَ كُلٌّ: مَاتَ عَلَى دِينِنَا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَلَغَ بَعْدَ إِسْلَامِنَا) لَا يَضُرُّ مُوَافَقَتُهُ لِقَوْلِهِ أَسْلَمْنَا قَبْلَ بُلُوغِهِ؛ لِأَنَّهُمَا صَوْرَتَانِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ سَمِ عِبَارَةُ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَ بَعْدَ إِسْلَامِنَا أَي فَهُوَ مُسْلِمٌ تَبَعًا وَفِيهِ أَنَّ هَذِهِ عَيْنُ قَوْلِهِ: أَسْلَمْنَا قَبْلَ بُلُوغِهِ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ الْأَوَّلَى اخْتِلَافٌ فِي وَقْتِ الْإِسْلَامِ وَالثَّانِيَةِ اخْتِلَافٌ فِي وَقْتِ الْبُلُوغِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي الثَّالِثَةِ) هِيَ قَوْلُهُ: أَوْ بَلَغَ بَعْدَ إِسْلَامِنَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (عَمَلًا بِالظَّاهِرِ) أَي فِي الْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ: وَأَصْلُ بقاء الصُّبَى أَي فِي الثَّانِيَةِ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدَتْ) أَي الْيَمِينُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فِي لَحْمٍ جَاءَهُ الْغُفْ) كَذَا بَهَاءِ الضَّمِيرِ فِيمَا يَبْدُو مِنْ نَسْخِ الشَّارِحِ وَلَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ التَّائِيخِ بِجَعْلِ الْهَمْزَةِ هَاءً، عِبَارَةُ النَّهَائَةِ فِيمَا لَوْ جَاءَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِلَحْمٍ بِصِفَاتِ السَّلَامِ وَقَالَ: هُوَ مُذَكِّي، وَقَالَ الْمُسْلِمُ: هَذَا لَحْمٌ مَيْتَةٌ فَلَا يَلْزَمُنِي قَبُولُهُ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (أَوْ بَلَغَ بَعْدَ إِسْلَامِنَا) لَا يَضُرُّ مُوَافَقَتُهُ فِي الْمُعْنَى لِقَوْلِهِ: أَسْلَمْنَا قَبْلَ بُلُوغِهِ؛ لِأَنَّهُمَا صَوْرَتَانِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ.

تُعْلَمُ ذِكَاثُهُ فَعُلِمَ أَنَّ الْأُولَى نَاقِلَةٌ عَنِ الْأَصْلِ فَقُدِّمَتْ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ بَيِّنَةٌ شَهِدَتْ  
بِالْإِفْضَاءِ وَأُخْرَى بَعْدِيهِ وَلَمْ يَمْضِ بَيْنَهُمَا مَا يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِتِّحَامُ فَتُقَدِّمُ الْأُولَى؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً  
بِالتَّقْلِيلِ عَنِ الْأَصْلِ وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا (وَلَوْ شَهِدَتْ) بَيِّنَةٌ (أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ)  
الَّذِي مَاتَ فِيهِ (سَالِمًا وَأُخْرَى) أَنَّهُ أَعْتَقَ فِيهِ (غَايِمًا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثُ مَالِهِ) وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرَثَةُ (فَإِنْ  
اِخْتَلَفَ تَارِيخُ) لِلْبَيِّنَتَيْنِ (فَقَدْ أَسْبَقَ) لِمَا مَرَّ أَنَّ تَصَرُّفَهُ الْمُتَجَزَّزَ يُقَدِّمُ السَّابِقَ مِنْهُ فَالسَّابِقُ وَهَكَذَا؛  
وَلِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمَ (وَأِنْ اتَّخَذَ) التَّارِيخَ (أَقْرَبَ) بَيْنَهُمَا لِعِلْمِ مَرِيَّةٍ أَحَدَهُمَا، نَعَمْ، إِنْ اتَّخَذَ  
بِمُقْتَضَى تَعْلِيْقٍ وَتَجْزِيَةٍ كَأَن أَعْتَقْتَ سَالِمًا فَغَايِمَ حُرًّا ثُمَّ أَعْتَقَ سَالِمًا فَيَعْتَقُ غَايِمَ مَعَهُ بِنَاءً عَلَى  
تَقَارُنِ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ تَعْيِينَ السَّابِقِ مِنْ غَيْرِ إِقْرَاعٍ؛ لِأَنَّهُ الْأَقْوَى وَالْمُقَدَّمُ فِي  
الرُّبُوبَةِ كَمَا مَرَّ فِي نِكَاحِ الْمُشْرِكِ. (وَإِنْ أُطْلِقَا) أَوْ إِحْدَاهُمَا (قِيلَ يُقْرَعُ) بَيْنَهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ الْمَعْيَةِ

• فَوُدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ الْخُفْيَةُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَيُتَّجَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعْلِيلُ  
التَّعَارُضِ فِي بَيِّنَةٍ شَهِدَتْ بِالْإِفْضَاءِ وَالْأُخْرَى بَعْدِيهِ الْخُفْيَةُ. وَإِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَ الْأُولَى لِزِيَادَةِ عِلْمِهَا  
بِالتَّقْلِيلِ عَنِ الْأَصْلِ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بَعْدِيهِ مُعَارَضَةٌ لِمُثْبِتِهِ فَالْعَمَلُ بَعْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ عَدَمُ  
الْإِفْضَاءِ أَه. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخُفْيَةَ قَالَ ع ش مُرَادُهُ خَجَّ أَه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: هُوَ الشَّهَابُ ابْنُ  
حَجَّارٍ وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّهَابَ ابْنَ قَاسِمٍ نَقَلَ إِثْنَاءَ الْوَالِدِ الشَّارِحِ هَذَا ثُمَّ قَالَ عَقِبَهُ: أَقُولُ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ أَه.

• فَوُدَّ: (وَلَمْ يَمْضِ بَيْنَهُمَا الْخُفْيَةُ) كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ وَقَدْ مَضَى بَيْنَهُمَا الْخُفْيَةُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْضِ ذَلِكَ  
فَالشَّهَادَةُ بِالْإِفْضَاءِ كَاذِبَةٌ وَلَا بُدَّ أَنَّ الصُّورَةَ كَمَا هِيَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا الْآنَ غَيْرُ مُفَضَّاةٍ فَتَأْمَلُ  
رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (مَنْ الْأَصْلُ) وَهُوَ الْبَكَارَةُ. • فَوُدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ الْخُفْيَةُ) أَي: بِالتَّعْلِيلِ. • فَوُدَّ: (عَلَى مَنْ أَفْتَى  
بِتَعَارُضِهِمَا) أَي: كَالشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ سَم. • فَوُدَّ: (الَّذِي مَاتَ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْحَائِزِينَ فِي الْمَعْنَى  
إِلَّا قَوْلُهُ: نَعَمْ إِنْ اتَّخَذَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: فَوَجَبَ الْجَمْعُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ غَيْرُ حَائِزِينَ إِلَى الْمَتْنِ  
وَقَوْلُهُ: وَهُوَ ثَلَاثًا إِلَى وَكَانَ سَالِمًا. • فَوُدَّ: (وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرَثَةُ) أَي: مَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (لِمَا  
مَرَّ) أَي: فِي الْوَصِيَّةِ. • فَوُدَّ: (زِيَادَةُ عِلْمٍ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (وَإِنْ اتَّخَذَ أَقْرَبَ) فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا سُدَّسَ الْمَالِ وَخَرَجَتْ الْقُرْعَةُ لَهُ عَتَقَ هُوَ وَنِصْفُ  
الْآخَرِ وَإِنْ خَرَجَتْ لِلْآخَرِ عَتَقَ وَخَدَهُ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَتَانِ بِتَعْلِيلِي عَتَقَهُمَا بِمَوْتِهِ أَوْ بِالْوَصِيَّةِ بِإِعْتَاقِهِمَا  
وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ مَالِهِ وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرَثَةُ مَا زَادَ عَلَيْهِ أَقْرَبَ بَيْنَهُمَا سَوَاءً أُطْلِقَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَمْ أُرْحَنَا  
مُعْنَى وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ كَذَا) يُفْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ. • فَوُدَّ: (تَعْيِينَ السَّابِقِ الْخُفْيَةُ) أَي: سَالِمٌ وَهُوَ  
جَوَابُ إِنْ اتَّخَذَ بِمُقْتَضَى الْخُفْيَةِ.

• فَوُدَّ: (وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا) أَفْتَى بِتَعَارُضِهِمَا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَوُجَّهَ بَأَنَّ الشَّاهِدَةَ  
بَعْدِيهِ مُعَارَضَةٌ لِمُثْبِتِهِ، فَالْعَمَلُ بَعْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ عَدَمُ الْإِفْضَاءِ ش م ر أَقُولُ: لَا يَخْفَى  
مَا فِيهِ.

والترتيب وأطال البلقيني والزركشي وغيرهما في الانتصار له نقلاً ودليلاً ومن ثمّ صحّحه في الروضة في موضع (وقيل: في قول يعقّب من كلّ نصفه قلت: المذهب يعقّب من كلّ نصفه، والله أعلم)؛ لاستوائيهما، والقرعة مُتَمَتِّعة لِقَلّا تخرج بالزرق على السابق الحرّ فيلزم إزفاق حرّ وتخيرو رقيق فوجب الجمع بينهما؛ لأنّه العذل ولا نظّر للزوم ذلك في التصف؛ لأنّه أسهل منه في الكل (ولو شهد أجنبيّان أنّه أوصى يعقّب سالم، وهو ثلثه) أي: ثلث ماله (ووارثان حائزان) أو غير حائزين، وإنّما ذلك قيد لما بعده (أنّه رجع عن ذلك ووصى يعقّب غانيم، وهو ثلثه ثبّت) الوصية الثانية (لغانيم)؛ لأنّهما أثبتا للمرجوع عنه بدلاً يساويه فلا تُهمّة، وكون الثاني أهدى لجمع المال الذي يروّنه عنه بالولاء بعيد فلا يقدح تُهمّة، أمّا إذا كان دون ثلثه فلا يُقبَلان فيما لم يُثبتا له بدلاً للثُهمّة وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة، وقد مرّ (فإن كان الوارثان) الحائزان (فايقين لم يثبت الرجوع)؛ لأنّ شهادة الفايق لَقَو (فيعقّب سالم) بشهادة الأجنبيّين؛ لأنّ الثلث يَحْتَمِلُهُ ولم يثبت الرجوع عنه (و) يعقّب (من غانيم) قدر ما يَحْتَمِلُهُ (ثلث ماله بعد سالم)، وهو ثلثاه بإقرار الوارثين الذي تَضَمَّنَتْه شهادتهما له وكأنّ سالمًا قد هلك أو غَصَب من التركة

هـ قول (سني): قلت المذهب يعقّب من كلّ نصفه) ولَوْ قال قلت المذهب الثاني لكان أخصر مُعْنِي  
هـ قول (سني): (ووارثان) أي: عدلان وقوله: إنّه رجع عن ذلك إلخ ولَوْ لم يَتَعَرَّضْ لِلرَّجُوعِ أَفْرَعْ بينهما نعم إن كانا فايقين عَقَقَ غانيم وثلثا سالم كما بَحَثَ بعض المتأخّرين مُعْنِي. هـ فَوَدَّ: (أما إذا كان) أي: غانيم وقوله: دون ثلثه أي: كالثُدس وقوله: فيما لم يُثبتا له إلخ. وهو يَصِفُ سالم وقوله: وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة أي: فعلى ما صحّحه الأ أصحاب من صِحّة التبعض يعقّب نصف سالم مع كلّ غانيم والمجموع قدر الثلث مُعْنِي وأسنّى. هـ فَوَدَّ: (خلاف تبعض الشهادة) وفي شرح البهجة فإنّ بَعْضُهَا عَقَقَ نصف سالم الذي لم يُثبتا له بدلاً وكُلُّ غانيم والمجموع قدر الثلث وإن لم يُبَعْضْهَا وهو نصّ الشافعي في هذه المسألة عَقَقَ العبدان الأول بشهادة الأجنبيّين والثاني بإقرار الوارثين الذي تَضَمَّنَتْه شهادتهما له إذا كانا حائزين وإلا عَقَقَ منه قدر حصّتهما اهـ. قال ابن قاييم: وقوله: وإن لم يُبَعْضْهَا إلخ هو الْمُعْتَمَدُ قال وأقول وقوله: والمجموع قدر الثلث لَعَلَّه قَرَضَ غانيمًا قدر الثُدس فَلْيَتَأَمَّلْ انتهى اهـ. رَشِيدِي وَحَلَبِي. هـ فَوَدَّ: (وقد مرّ) لَعَلَّه أَرَادَ مَا قَدَّمَهُ فِي شَرْحِ وَإِلَّا تَعَارَفْتَ. هـ فَوَدَّ: (وهو) أي: قدر ما يَحْتَمِلُهُ ثلثاه أي: غانيم. هـ فَوَدَّ: (بإقرار الوارثين) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيَعْقِبُ مِنْ غَانِيمٍ وَقَوْلُهُ: مُوَآخَذَةٌ لِلْوَرَثَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَكَانَ سَالِمًا قَدْ هَلَكَ إلخ.

هـ فَوَدَّ: (وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة) قال في شرح البهجة: فإنّ بَعْضُهَا عَقَقَ نصف سالم الذي لم يُثبت له بدلاً وكُلُّ غانيم والمجموع قدر الثلث وإن لم يُبَعْضْهَا، وهو نصّ الشافعي في هذه المسألة عَقَقَ العبدان الأول بالأجنبيّين والثاني بإقرار الوارثين الذي تَضَمَّنَتْه شهادتهما له إن كانا حائزين، وإلا عَقَقَ منه قدر حصّتهما اهـ.

مُواخَذَةً للورثة بإقرارهم أما غيرَ الحائِزِينَ فيعتق من غانِمٍ قدرُ ثُلثِ حصَّتها.  
 (تَمَتَّةٌ): في فُرُوعِ يُعْلَمُ أَكْثَرُهَا مِمَّا مَرَّو لَوْ بَاعَ دَارًا ثُمَّ قَامَتْ بَيْتَةٌ حِسْبَةُ أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا، وَهُوَ  
 يَمْلِكُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ انْتَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِشَيْئِهِ عَلَى الْبَائِعِ، وَيُضَرَفُ لَهُ مَا  
 حَصَلَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْغَلَّةِ إِنْ صَدَقَ الشُّهُودُ، وَإِلَّا وَقَفَتْ فَإِنَّ مَاتَ مُصِرًّا صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ  
 إِلَى الْوَاقِفِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ كَالْقَمَالِ وَمَوْتَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي مَبْحَثِ شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ وَلَوْ شَهِدَا بَدَنَيْنِ  
 وَآخَرَانِ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ وَأُطْلِقْنَا أَوْ أَحَدَاهُمَا قُدِّمَتِ الْبَرَاءَةُ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ أُرْعِنَا فَالْمُتَأَخَّرَةُ، وَالْأَوَّلُ  
 فِيمَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْمَالِ وَآخَرُ بِهِ ثُمَّ بِالْبَرَاءَةِ مِنْهُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمَالِ تَمُتُّ، وَهَذَا شَاهِدٌ بِالْبَرَاءَةِ  
 فَيَحْلِفُ مَعَهُ مُدْعِيهَا، وَيَجِبُ تَفْصِيلُ سَبَبِ الشَّهَادَةِ فِي مَسَائِلَ، وَلَوْ مِنْ فَقِيهِ مُوَافِقٍ عَلَى  
 الْمُعْتَمَدِ لِاخْتِلَافِ أَتَمَّتْنَا أَنْفُسِهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْهَا الْإِكْرَاهُ وَقَوْلُ الْفَزَائِي وَغَيْرِهِ: يَكْفِي إِطْلَاقُهُ مِنْ  
 فَقِيهِ لَا يُشْتَبَّهِ عَلَيْهِ أَيُّ: مُوَافِقٌ ضَعِيفٌ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ بِهِ أَوَاخِرُ الشَّهَادَاتِ وَالتَّرِيقَةُ مَا لَمْ  
 يَقْصِدِ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مُجَرَّدَ التَّغْرِيمِ وَالرُّشْدِ وَانْقِضَاءِ الْمِدَّةِ وَالزُّرْعِ وَالْقَتْلِ وَكُلُّ مُخْتَلِفٍ فِي  
 مَوْجِبِهِ كَالطَّلَاقِ، وَالتَّكَاحِ وَالْيَلُوعُ بِالسُّنِّ فَإِنْ لَمْ يُقْلَ بِالسُّنِّ لَمْ يَحْتَجْ لِتَفْصِيلِ، وَكَوْنُهُ وَارِثٌ  
 فَلَا يَنْ أَوْ يَسْتَحِقُّ وَقَفَ كَذَا أَوْ نَظَرَهُ أَوْ الشُّفْعَةَ فِي كَذَا وَكَوْنُهُ هَذَا وَقَفًا أَوْ وَصِيَّةً فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ  
 الْمَضْرُوفِ أَيُّ: إِلَّا فِي شَهَادَةِ الْحِسْبَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَزَعَمَ الْأَصْبَحِيُّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي هَذَا وَقَفَ عَلَى  
 مَسْجِدٍ كَذَا إِلَّا إِنْ عَيَّنَا الْوَاقِفَ، وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ، وَكَوْنُ نَحْوِ الْبَائِعِ زَائِلَ الْعَقْلِ وَبَرَاءَتُهُ

• فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الْحَائِزِينَ لِلْخُ). (تَمَتَّةٌ): لَوْ قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: إِنْ قُتِلْتُ أَوْ مِتُّ فِي رَمَضَانَ فَأَنْتَ حُرٌّ  
 فَأَقَامَ الْعَبْدُ بَيْتَهُ بَأَنَّهُ قُتِلَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ بَأَنَّهُ مَاتَ فِي رَمَضَانَ فِي الثَّانِيَةِ وَأَقَامَ الْوَارِثُ بَيْتَهُ بِمَوْتِهِ خَتَفَ أَتَمَّهُ  
 فِي الْأَوَّلَى وَبِمَوْتِهِ فِي شَوَالٍ فِي الثَّانِيَةِ قُدِّمَتْ بَيْتَةُ الْعَبْدِ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمًا بِالْقَتْلِ فِي الْأَوَّلَى وَيُحْدِثُ  
 الْمَوْتَ فِي رَمَضَانَ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا قِصَاصَ فِي الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْوَارِثَ مُتَكَبِّرٌ لِلْقَتْلِ فَإِنْ أَقَامَ الْوَارِثُ بَيْتَهُ فِي  
 الثَّانِيَةِ بِمَوْتِهِ فِي شَعْبَانَ قُدِّمَتْ بَيْتُهُ لِأَنَّهَا نَاقِلَةٌ، وَإِنْ عَلَّقَ عِتْقَ سَالِمٍ بِمَوْتِهِ فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي مَرَضِهِ وَعَلَّقَ  
 عِتْقَ غَانِمٍ بِمَوْتِهِ فِي شَوَالٍ أَوْ بِالْبُرْءِ مِنْ مَرَضِهِ فَأَقَامَا بَيْنَتَيْنِ بِمَوْجِبِ عِتْقِهِمَا فَهَلْ تَتِمَّارِضَانِ كَمَا قَالَ ابْنُ  
 الْمُقَرِّي أَوْ تُقَدَّمُ بَيْتَةُ سَالِمٍ كَمَا قَالَه صَاحِبُ الْأَنْوَارِ أَوْ بَيْتَةُ غَانِمٍ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا أَوْ جُءَ أَظْهَرُهَا آخِرُهَا  
 مُعْنَى أَقُولُ: وَجْهُهُ ظَاهِرٌ فِي الثَّانِيَةِ لِأَنَّ مَعَ بَيْتَةِ غَانِمٍ فِيهَا زِيَادَةٌ عِلْمًا بِالْبُرْءِ لَا فِي الْأَوَّلَى فَإِنَّ قَضِيَّةَ مَا  
 ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ التَّمَتَّةِ بَلْ قَضِيَّةُ مَسَائِلِ الْفَضْلِ مَا فِي الْأَنْوَارِ لِأَنَّ بَيْتَةَ سَالِمٍ فِيهَا نَاقِلَةٌ وَبَيْتَةُ غَانِمٍ مُسْتَضْحِيَّةٌ  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِوَقْفِهَا وَالضَّمِيرُ لِلْبَائِعِ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيُّ: لِلْبَائِعِ. • فَوَدَّ: (فَالْمُتَأَخَّرَةُ)  
 أَيُّ: قُدِّمَتْ. • فَوَدَّ: (سَبَبُ الشَّهَادَةِ) أَيُّ: الْمَشْهُودُ بِهِ بِذَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (نَفْسِهِمْ) الْأَوَّلَى أَنْفُسِهِمْ  
 بِزِيَادَةِ هَمَزَةِ الْجَمْعِ. • فَوَدَّ: (إِطْلَاقُهُ) أَيُّ: الْإِكْرَاهُ. • فَوَدَّ: (مُجَرَّدُ التَّغْرِيمِ) أَيُّ: بِدُونِ الْحَدِّ. • فَوَدَّ: (فِي)  
 مَوْجِبِهِ بِكَسْرِ الْجِيمِ. • فَوَدَّ: (وَالنَّكَاحُ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى الطَّلَاقِ. • فَوَدَّ: (وَزَعَمَ  
 الْأَصْبَحِيُّ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ. • فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ هَيَّنَا) أَيُّ: الشَّاهِدَانِ.



من ذين فلان كما رجحه الغزي ورجح غيره الاكتفاء بإطلاقه وقولهما: أوصى له بكذا فيذكران أنه بيده حتى مات ومن عهد له مجنون وعقل فقامت بيئة بأنه حال بيعه مثلاً عاقل وأخرى بأنه مجنون تعارضتا إن أرختا بوقت واحد أو أطلقتا أو إحداهما، وكذا إن جهل حاله، والفعل يصدُر من العاقل والمجنون فإن لم يُعرف له إلا عقل قُدمت بيئة المجنون؛ لأنها ناقلة أو إلا مجنون قُدمت بيئة العقل لذلك، ولو شهدت بيئة بإعسار من جهل حاله وأخرى بيساره قُدمت إن يثبت ما أيسر به وسببه، وأنه باق معه إلى الآن أما إذا عليم أحدهما فتقدم الناقلة عنه وكذا بيئة السفه والرشد فإن عليم أحدهما قُدمت الناقلة عنه، وإلا كان شهدت بسفه أول بلوغه والأخرى برشده قُدمت فإن لم تُقيد بأول بلوغه قُدمت الأولى؛ لأن الأصل الغالب الرشد، وعليه يُحمل إطلاق ابن الصلاح تقديمهما قال: كالجزع قال، ولو تكررث بيئتا يسار وإعسار كلما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الأخرى بضده قُدمت المتأخرة إلا أن يُظن أن بيئة الإعسار مُستصحبة إعساره الأول، ولو قامت بيئة باحتياج نحو يتيم لبيع ماله، وأن قيمته مائة وخمسون فباعه القِيم به، وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت أخرى بأنه بيع بلا حاجة أو بأن قيمته مائتان يُفرض الحكم وحكم بفساد البيع عند ابن الصلاح قال؛ لأنه إنما حكم بناء على سلامة البيئة من المعارض ولم تسلم فهو كما لو أزيلت يد داخل بيئة خارج

• فود: (بإطلاقه) أي: الذين. • فود: (وقولهما) أي: الشاهدين. • فود: (ومن عهد له مجنون إلخ) هو خايس الفروع. • فود: (بأنه مجنون) أي: حال يبيعه مثلاً. • فود: (إن أرختا بوقت إلخ) سكت عن اختلاف التاريخ وقياس نظائره تقديم سابقته فليراجع. • فود: (والفعل يصدُر من العاقل والمجنون) سكت عما لو كان لا يصدُر عادة إلا من أحدهما فقط ولعل المُقدم حينئذ بيئة ذلك الأحدي كما قد يُشعر به سياق كلامه. • فود: (من جهل حاله) أي: قبل من الإعسار أو اليسار. • فود: (وإلا كان شهدت بسفه أول بلوغه والأخرى برشده قُدمت) كان وجهه أنه لا رُشد قبل البلوغ فإثبات الرشد أول البلوغ نقل عن الأصل وإثبات السفه حينئذ استصحاب له فليتأمل سم. • فود: (برشديه) أي: أول بلوغه. • فود: (فإن لم تُقيد إلخ) أي: بأن أطلقنا وانظر إذا قُيدت إحداهما فقط ويظهر أخذاً من نظائره أنه كما إطلاقهما بل قد يدعى دخوله في كلامه فليراجع. • فود: (لأن الأصل الغالب الرشد) أي: فتكون الأولى ناقلة عن الأصل سم. • فود: (وعليه) أي: على الإطلاق. • فود: (قال) أي: ابن الصلاح. • فود: (باحتياج نحو يتيم إلخ) الأنسب بأن يبيع قيم ماله نحو يتيم بمائة وخمسين لحاجة وأنه قيمته وحكم إلخ.

• فود: (وإلا كان شهدت بسفه أول بلوغه والأخرى برشده قُدمت) كان وجهه أنه لا رُشد قبل البلوغ، فإثبات الرشد أول البلوغ نقل عن الأصل، وإثبات السفه حينئذ إثبات له فليتأمل. • فود: (لأن الأصل الغالب الرشد) فتكون الأولى ناقلة عن الأصل.

ثم أقام ذو اليد بيّنة فإن الحكم يُنقَضُ لذلك وخالفه الشبكي قال؛ لأن الحكم لا يُنقَضُ بالشك إذ التقويم حَدْسٌ وتخمينٌ، وقد تَطْلُعُ بيّنة الأقل على غيب فمعها زيادة علم، وإنما يُقَضُّ في المقيس عليه لأجل اليد أي: الشابة قبل، ولقولهم: لو شهدا بأن قيمة المسروق عشرة وشهد آخران بأنها عشرون وجب الأقل؛ لأنه المُتَيَقَّنُ بخلاف نظيره في الوزن؛ لأن مع بيّنة الأكثر زيادة علم اهـ. وأطال غيرهما كَوْلِدِه التاج وأبي زُرْعَةَ في فتاويه في الإجارة وغيرها الكلام في المسألة حتى زعم التاج أن المسألة في الرافعي فيها قولان من تخريج ابن شريح، وهو عجيب منه فإن صورة الرافعي في أمرين محسوسين، وهما الموت في رَمَضَانَ أو شَوَّالٍ ومساألنا في أمرين تخمينيين وشكنا ما بينهما على أنه اختلف في الرجوع من ذنك القولين فرجح الجبازي في مختصر الروضة أخذًا من عبارتها التَقَضُّ وثقة غيره من مختصراتها على أنه مبني على ضعيف، وأنه على الصحيح لا يُتَصَوَّرُ فيه نَقَضٌ وعلى كل فلا شاهد في واحد من هذين لما نحن فيه لما عَلِمْتَ من بُغْد ما بين التَّخْمِينِيَّاتِ والمحسوسات، ومما يُتَعَجَّبُ منه أيضًا زَعَمُ بعضهم أن المسألة في التنبية وغيره، وهذا والذي يَتَعَيَّنُ اعتماده أخذًا من تعليل الشبكي بالشك وبه يُصَرِّحُ قوله: في فتاويه في الرهن لا يَطْعُلُ بقيام البيّنة الثانية مهما كان التقويم الأول مُحْتَمَلًا ووفقًا لأبي زُرْعَةَ وغيره، وإن وافق الشبكي والإسنوي والأذرعوي وغيرهما حمل الأول على ما إذا بَقِيَّتِ العيُثُ بصفاتها وقُطِعَ بكذب الأولى والثاني على ما إذا تَلَفَتْ ولا تَوَاتَرَتْ أو لم يُقَطَّعْ بكذب الأولى واعتمد شيخنا كلام ابن الصلاح ورَدَّ كلام الشبكي فقال: ويُجَابُ بأننا لا نَسْلُمُ أن ذلك نَقَضٌ بالشك، .....

• فَوَدَّ: (بالشك) المراد به غير اليقين بدليل ما بعده. • فَوَدَّ: (إذ التقويم إلخ) أي: وقد تَطْلُعُ بيّنة الحاجة بوجودها دون بيّنة نفيها وأيضًا المُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النَّافِي. • فَوَدَّ: (ولقولهم إلخ) عَطَفَ على لأن الحكم إلخ. • فَوَدَّ: (غيرهما) أي: غير الشبكي وابن الصلاح. • فَوَدَّ: (وغيرها) أي: الإجارة. • فَوَدَّ: (الكلام إلخ) مَفْعُولُ أَطَالَ. • فَوَدَّ: (وهو) أي: الزعم المذكور وقوله: منه أي: من التابع. • فَوَدَّ: (أو شَوَّالٍ) الأولى الواو. • فَوَدَّ: (من ذنك القولين) أي: في مسألة الرافعي. • فَوَدَّ: (وعلى كل) أي: من التَقَضُّ وعَدَمِهِ. • فَوَدَّ: (من هذين) أي: التَّارُجَحَيْنِ. • فَوَدَّ: (في التنبية إلخ) خَبَرَانِ. • فَوَدَّ: (هذا) أي: خُذْ هذا. • فَوَدَّ: (وبه إلخ) أي: بالأخذ. • فَوَدَّ: (ووفقًا إلخ) عَطَفَ على أخذًا إلخ. • فَوَدَّ: (وإن وافق الشبكي) أي: إطلاقه.

• فَوَدَّ: (الإسنوي إلخ) فاعِلٌ مُؤَخَّرٌ. • فَوَدَّ: (حمل الأول إلخ) أي: قول ابن الصلاح وقوله والثاني أي: قول الشبكي. • فَوَدَّ: (ولا تواتر) أي: في صفات العين. • فَوَدَّ: (كلام ابن الصلاح) أي: إطلاقه. • فَوَدَّ: (بأننا لا نسلّم إلخ) رَدٌّ للأول من تعليلي الشبكي وقوله: وما قالوه قبل الحكم إلخ رَدٌّ لِلثَّانِي منهما وعَطَفَ على اسم أن وخبره.

وما قالوه قبل الحكم بخلاف مسألتنا، ولهذا لو وَقَعَ التَّعَارُضُ فيها قبل البيع والحكم امتنع كما صرح هو به أي: خلافاً لِمَعْضِهِمْ اهـ. ونفِي تسليم ذلك بإطلاقه غير مُتَّصَحٍّ، والفرق بين ما قبل الحكم وما بعده واضح كيف والدوام يُفْتَقَرُ فيه ما لا يُفْتَقَرُ في الابتداء؟ وأيضاً فالتَّعَارُضُ قبل الحكم مُحَرَّمٌ له وعدمه موجب له فإذا وَقَعَ واجباً ثم عورض وجب أن لا يُنْتَظَرُ لِمُعَارِضِهِ إلا إن كان أرجح على أن الشُّبْكِيَّ جَوَّزَ عند التَّعَارُضِ قبل الحكم البيع بالأقل بعد إشهارة ما لم يوجد رايغ بزيادة وبهذا يُقَلَّمُ ما في إطلاقي شيخنا عنه منع البيع عند التَّعَارُضِ ويُجْرِي ذلك كله في نظائِرِ هذه المسألة، وبحسب الشُّبْكِيَّ أن القول قول القِيمِ في الإشهار وأن ما باع به ثمن المثل، وكذا نحو وكيل وعامِلٍ قراض قال، وإنما صدَّق المولى إذا ادَّعى بعد كماله عليه البيع بلا مَضْلَحَةٍ؛ لأنها المُسَوِّغَةُ للبيع كما يحتاج الوكيل لإثبات الوكالة، وثمن المثل من صفات البيع فإذا ثَبِتَ جوازُه له صدَّق في صِفَتِهِ لادِّعَائِهِ الصَّحَّةَ وأدعاء غيره الفساد اهـ. وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ، بل الذي يُتَّجَعُ أنه لا بُدَّ من إثباته الإشهار وثمن المثل، وليس كالوكيل وغيره لأن نحو الوكيل لا يُكَلَّفُ إثبات مَضْلَحَةٍ، فثمن المثل أولى، وأما القِيمُ أو الوصي فَيُكَلَّفُهَا؛ لأنه لم يتصرف بإذن المالك، فكذا ثمن المثل وفرقه المذكور يُرَدُّ بأن ثمن

• فَوَدَّ: (وما قالوه قبل الحكم إلخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فإنه قد يقال إذا وجب الأقل عند التَّعَارُضِ قبل الحكم فبعده أو لى لتأكيد الوجوب به سم أي: فهذا الجواب لا يؤيد ما قاله ابن الصلاح بل يردُّه. • فَوَدَّ: (فيها) أي: في العين أو في مسألتنا. • فَوَدَّ: (امتنعاً) أي: البيع والحكم كما صرح هو أي: الشُّبْكِيَّ به أي: بالامتناع حينئذ. • فَوَدَّ: (ونفِي تسليم إلخ) من إضافة المضدِّ إلى مفعوله أي: نفى الشيخ تسليم أن ذلك نقض بالشك. • فَوَدَّ: (بإطلاقه) متعلق بالنفي والضمير له أي: بلا سند لذلك المنع. • فَوَدَّ: (والفرق إلخ) في هذا الفرق ردُّ على كلام ابن الصلاح سم. • فَوَدَّ: (محرم له) أي: للحكم. • فَوَدَّ: (وعدمه) أي: عدم التَّعَارُضِ قبل الحكم موجب له أي: للحكم. • فَوَدَّ: (فإذا وقع إلخ) أي: الحكم. • فَوَدَّ: (بعد إشهارة) أي: البيع يعني إرادته. • فَوَدَّ: (وبهذا) أي: الجواب العلوي. • فَوَدَّ: (ويجري ذلك) أي: الخلاف واغتماً التفصيل. • فَوَدَّ: (نحو وكيل إلخ) أي: كالتأخير. • فَوَدَّ: (عليه) أي: القِيم. • فَوَدَّ: (لأنها) أي: المصلحة. • فَوَدَّ: (وثمن المثل من صفات البيع) عطف على اسم أن وخبرها. • فَوَدَّ: (جوازُه له) أي: جواز البيع للقِيم بوجود المصلحة. • فَوَدَّ: (في صِفَتِهِ) أي: في ثمن المثل. • فَوَدَّ: (لا بُدَّ من إثباته) أي: القِيم. • فَوَدَّ: (فيكلفها) أي: إثبات المصلحة والتأنيث باعتبار المضاف إليه. • فَوَدَّ: (فكذا ثمن المثل) أي: يكلف القِيم أو الوصي إثباته. • فَوَدَّ: (وفرقه إلخ) أي: بين

• فَوَدَّ: (وما قالوه قبل الحكم إلخ) يتأمل وجه الجواب بذلك فإنه قد يقال: إذا وجب الأقل عند التَّعَارُضِ قبل الحكم فبعده أو لى لتأكيد الوجوب به. • فَوَدَّ: (والفرق بين ما قبل الحكم إلخ) في هذا الفرق ردُّ على كلام ابن الصلاح.

المثل مُسَوِّغٌ أيضًا، وكون هذا الشيء يُباع لإحاجة المولى من صفات البيع أيضًا فحَقَّقَهُ الثَمَنُ صِفةً والحاجة مُسَوِّغَةٌ كالتَّحَكُّمِ فَنَأْتِلُهُ. وَنَظَرُهُ لادَّعَائِهِ الصَّحَّةَ يُلْزِمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ إِبْثَاتِ الْمُضْلَحَةِ لادَّعَائِهِ الصَّحَّةَ أَيْضًا فَتَحَلُّ تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ حِينَئِذٍ حَيْثُ لَمْ يُكَلِّفْ إِبْثَاتِ مُسَوِّغِ الْبَيْعِ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّ فَلَانًا حَكَمَ لِهَذَا بِهِ وَبَيِّنَةٌ أَنَّ آخَرَ حَكَمَ بِهِ لِآخَرَ فَقِيلَ يُحْكَمُ بِالْحَكَمِ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهُ نَاسِخٌ وَقِيلَ: يَتِمَّارِضَانِ فَيَتَسَاقَطَانِ أَي: وَيُرْجَعُ بَوَاحِدٍ مِمَّا مَرَّ مِمَّا يُمَكِّنُ مَجِيئَهُ هُنَا فَإِنْ اتَّخَذَ الْحَاكِمُ فَقِيلَ: كَذَلِكَ وَقِيلَ: يُلْقَى الثَّانِي وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَأَنَّ الْحَكَمَيْنِ حَيْثُ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا قُدِّمَ السَّابِقُ إِلَّا أَنْ يُرْجَعَ الثَّانِي بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ، وَزَعْمُ التَّسَخُّعِ هُنَا مُشْكِلٌ جِدًّا إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْمُرَدُّودِ أَنَّهُ يَنْفَذُ بَاطِلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَاطِلًا الْأَمْرُ كظَاهِرِهِ فَإِنَّ لَمْ يُؤْرَخَا كَذَلِكَ تَعَارُضًا نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْبَيِّنَتَيْنِ أَيْضًا

### فصل في القائف للتحقيق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به

وهو لغة مُتَّبِعُ الْأَثَرِ وَالشَّيْءِ مِنْ قَفْوَتِهِ تَبَقُّعُهُ، وَالْأَصْلُ فِيهِ خَيْرُ الصَّاحِبِينَ أَنَّهُ ﷺ «دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَوْمَ مَسْرُورًا فَقَالَ: أَلَمْ تَرَيِ أَنْ مُجَرِّزًا أَي: بِجِيمٍ وَزَاعِينَ مُفْجَعَمَتَيْنِ الْمُذِلَّجِي دَخَلَ عَلَيَّ فَرَأَى أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَزَيْدًا عَلَيْهِمَا قَطِيفَةٌ قَدْ غَطَّيَا رُءُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ» قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ أَسَامَةُ أَسْوَدَ وَزَيْدٌ أَبْيَضَ

الْمُضْلَحَةُ وَتَمَنَّى الْمِثْلَ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَالْمُضْلَحَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَثَمَنَ الْمِثْلَ. ٥. قَوْلُهُ: (وَكُونُ هَذَا الشَّيْءِ الْخُ) أَي: وَبِأَنَّ كَوْنَ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ الْخُ) أَي: الْوَلِيُّ الشَّامِلُ لِلْقِيمِ وَالْوَصِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ أَنْ لَا يَسْتَلْزِمَ ادِّعَاءُ الصَّحَّةِ عَدَمَ التَّكْلِيفِ بِإِبْثَاتِ الْمُضْلَحَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَتِمَّارِضَانِ الْخُ) الظَّاهِرُ الثَّابِتُ. ٥. قَوْلُهُ: (مِمَّا يُمَكِّنُ الْخُ) أَي: كَرِيزَادَةِ عِلْمٍ. ٥. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي: كَتَعَدُّدِ الْحَاكِمِ فِي جَرَيَانِ الْوَجْهَيْنِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَي: بَيْنَ تَعَدُّدِ الْحَاكِمِ وَاتِّحَادِهِ. ٥. قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَي: حُكْمَ الْحَاكِمِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُؤْرَخَا كَذَلِكَ) أَي: بِأَنْ أُطْلِقَا أَوْ إِحْدَاهُمَا أَوْ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا. ٥. قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَي: كَاخْتِلَافِ التَّارِيخِ

### فصل في القائف

٥. قَوْلُهُ: (فِي الْقَائِفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَصَبَةُ كَلَامِهِمَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: أَي: بِجِيمٍ وَزَاعِينَ مُفْجَعَمَتَيْنِ وَقَوْلُهُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَى وَكُونِهِ مَعَ الْأُمِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمَنِيِّ وَكَذَلِكَ اشْتَرَكَا فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَى وَكُونِهِ مَعَ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ: وَكُونُ ذَلِكَ أَوْ لَى إِلَى الْمَنِيِّ. ٥. قَوْلُهُ: (الْمُلْحَقُ لِلنَّسَبِ الْخُ) صِفةٌ كَاشِفَةٌ بِحَسَبِ الْأَصْطِلَاحِ عَنِ عِبَارَةِ الْمُنْفِي وَالْقَائِفُ لُغَةٌ مُتَّبِعُ الْأَنَارِ وَالْجَمْعُ قَافَةُ كِبَائِعٍ وَبَاعَةٍ وَشُرْعَا مَنْ يُلْحَقُ النَّسَبُ الْخُ. ٥. قَوْلُهُ: (وَزَاعِينَ الْخُ) أَي: أَوَّلَاهُمَا مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ وَسَمِيَّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَلِمًا أَخَذَ أَسِيرًا جَزَزَ رَأْسَهُ أَي: قَطَعَهُ بِجَيْرِمِي. ٥. قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو دَاوُدَ الْخُ) وَعَكَّسَهُ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْمَرْزُوقِيُّ وَقَالَ غَيْرُهُ: كَانَ زَيْدٌ أَخْضَرَ اللَّوْنُ وَأَسَامَةُ أَسْوَدَ اللَّوْنُ وَشَبَّهْتُ عِبَارَةَ الْمُنْفِي وَسَبَّبَ سُرُورَهُ ﷺ بِمَا قَالَه

قال الشافعي رحمه الله : فلو لم يعتز قوله لَمَنْعَهُ من المجازفة؛ لَأَنَّهُ ﷺ لَا يَقْرُءُ عَلَى خَطِّهِ وَلَا يُسَرُّ إِلَّا بِحَقٍّ (شَرْطُ الْقَائِفِ) مَا تَضَمَّنَتْ قَوْلُهُ: (مُسْلِمٌ عَدْلٌ) أَي: إِسْلَامٌ وَعَدَالَةٌ وَغَيْرُهُمَا مِنْ شُرُوطِ الشَّاهِدِ السَّابِقَةِ كَكُونِهِ بَصِيرًا نَاطِقًا رَشِيدًا غَيْرَ عَدُوٍّ لِمَنْ يُنْفَى عَنْهُ وَلَا بَعْضٍ لِمَنْ يُلْحَقُ بِهِ؛ لَأَنَّهُ حَاكِمٌ أَوْ قَاسِمٌ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ عَنْ الْأَصْحَابِ سَمِيعًا وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِي، وَهُوَ مُتَّبَعٌ (مُجَرَّبٌ) لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «لَا حَكِيمٌ إِلَّا ذُو تَجَرُّبَةٍ» وَكَمَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْاجْتِهَادِ فِي الْقَاضِي، وَقَسَّرَ أَصْلُهُ التَّجَرُّبَةَ بِأَنْ يُفَرَضَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فِي نِسْوَةٍ غَيْرِ أُمِّهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ ثُمَّ فِي نِسْوَةٍ هِيَ فِيْهِنَّ فَإِذَا أَصَابَ

مُجَرَّبٌ أَنْ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا يَطْعَنُونَ فِي نَسَبِ أَسَامَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ طَوِيلًا أَسْوَدَ أَفْتَى الْاَثْنِ وَكَانَ زَيْدًا قَصِيرًا بَيْنَ السَّوَادِ وَالْبَيَاضِ اخْتَسَرَ الْاَثْنِ وَكَانَ طَعْنُهُمْ مَقِظَةً لَهُ ﷺ إِذْ كَانَا جَبِيَّةً فَلَمَّا قَالَ الْمُدْلِجِيُّ ذَلِكَ وَهُوَ لَا يَرَى إِلَّا أَفْدَاءَهُمَا سُرَّ بِهِ نَقَلَ الزَّافِعِيُّ مِنَ الْإِيْمَةِ: وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَالْخُ وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَسَامَةَ كَانَ أَحْمَرَ أَشْفَرَ وَزَيْدٌ مِثْلُ اللَّيْلِ الْأَسْوَدِ اهـ. قُود: (قَالَ الشَّافِعِيُّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَرَوَى مَالِكٌ أَنَّ عُمَرَ دَعَا قَائِفَيْنِ فِي رَجُلَيْنِ تَدَايَا مَوْلُودًا وَشَكَ أَنْسَ فِي مَوْلُودٍ لَهُ قَدَعَالَهُ قَائِفًا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَيَقُولُنَا قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَقَالَ: لَا اغْتِيَارَ بِقَوْلِ الْقَائِفِ وَهُوَ مَخْجُوجٌ بِمَا مَرَّ وَفِي عَجَائِبِ الْمَخْلُوقَاتِ عَنْ بَعْضِ الثُّجَارِ أَنَّهُ وَرِثَ مِنْ أَبِيهِ مَمْلُوكًا أَسْوَدَ شَيْخًا قَالَ: فَكُنْتُ فِي بَعْضِ أَصْفَارِي رَاكِبًا عَلَى بَعِيرٍ وَالمَمْلُوكُ يَقُودُهُ فَاجْتَاَزَ بِنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُذَلِجٍ فَأَمَعَنَ فِينَا نَظَرَهُ ثُمَّ قَالَ مَا أَشْبَهَ الرَّاجِبَ بِالْقَائِدِ قَالَ: فَارْجَعْتُ إِلَى أُمِّي فَأَخْبَرْتَهَا بِذَلِكَ فَقَالَتْ: صَدَقَ إِنَّ زَوْجِي كَانَ شَيْخًا كَبِيرًا إِذَا مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَزَوَّجَنِي بِهَذَا المَمْلُوكِ قَوْلَ لَنْتُكَ ثُمَّ تَكَلَّى وَاسْتَلَحَقَّكَ، وَكَانَتِ الْمَرْبُ تَحْكُمُ بِالْقِيَاةِ وَتَفْخَرُ بِهَا وَتَعُدُّهَا مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهَا وَهِيَ الْفِرَاسَةُ غَرَائِزُ فِي الطَّبَاعِ يُعَانُ عَلَيْهَا الْمَجْبُورُ عَلَيْهَا وَيَفْجَرُ عَنْهَا الْمَضْرُوفُ عَنْهَا اهـ. قُود: (فَلَوْ لَمْ يَغْتَزِ قَوْلُهُ لَمَنْعَهُ الْخُ) أَي: وَعَلَى هَذَا قَيِّبَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَيُثَابُ عَلَى ذَلِكَ وَهَلْ تَجِبُ لَهُ الْأَجْرَةُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش. قُود: (وَهَلْ تَجِبُ) الْأَوَّلَى وَهَلْ تَجُوزُ.

قُود (سُي): (شَرْطُ الْقَائِفِ) أَي: شُرُوطُهُ مُغْنِي. قُود: (مَا تَضَمَّنَتْ قَوْلُهُ الْخُ) تَضَحِيحٌ لِلْحَمَلِ.  
قُود (سُي): (مُسْلِمٌ عَدْلٌ) أَي: فَلَا يُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ وَلَا قَائِفٍ مُغْنِي. قُود: (لِمَنْ يُنْفَى الْخُ) وَقَوْلُهُ: لِمَنْ يُلْحَقُ الْخُ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ.

قُود (سُي): (مُجَرَّبٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ بِخَطِّهِ فِي مَعْرِفَةِ النَّسَبِ مُغْنِي. قُود: (لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ «لَا حَكِيمٌ إِلَّا ذُو تَجَرُّبَةٍ») الْاسْتِدْلَالُ بِهِ قَدْ يُفِيدُ قِرَاءَةَ مُجَرَّبٌ فِي الْمَشَى بِكَسْرِ الرَّاءِ فَانْظُرْ هَلْ هُوَ كَذَلِكَ رَشِيدٌ تَقَدَّمَ آيَفَا عَنْ الْمُغْنِي ضَبْطُهُ بِخَطِّ الْمُصَنِّفِ بِفَتْحِ الرَّاءِ. قُود: (وَكَمَا يُشْتَرَطُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَكَمَا لَا يُؤْتَى الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ عَلَيْهِ بِالْأَحْكَامِ اهـ. وَهِيَ أَحْسَنُ. قُود: (بِأَنْ يُفَرَضَ عَلَيْهِ وَلَدٌ فِي نِسْوَةٍ) وَيَجُوزُ

### فَصْلُ شَرْطِ الْقَائِفِ مُسْلِمٌ عَدْلٌ مُجَرَّبٌ الْخُ

قُود: (وَرَدَّهُ الْبُلْقِينِي) كَتَبَ عَلَيْهِ م ر .

في الكل فهو مُجَرَّبٌ اهـ. وهو صريح في اشتراط الثلاث واعتماده في الروضة وأصلها، وهو ظاهر، وإن أطال البلقيني في اعتماد الاكتفاء بمرّة، وكونه مع الأم غير شرط بل للألوّة فيكفي الأب مع رجال، وكذا سائر العصبة والأقارب واستشكل البارزي خلّو أحد أبويه من الثلاثة الأول بأنّه قد يعلم ذلك فلا يبقى فيهنّ فائدة، وقد يُصيّب في الزايمّة اتفاقاً قال: فالأولى أن يُفرض مع كل صنف ولّد لواحده منهم أو في بعض الأصناف ولا يُخصّ به الزايمّة فإذا أصاب في الكل غلّمت تجربته حيثذا اهـ. وكون ذلك أولى ظاهراً، وحيثذا فلا يُنافي كلامهم (والأصحّ اشتراط) وصفتين آخريّن غلّما من العدالة المطلقة وصرّح بهما للخلاف فيهما وهما الحرّة والدكورة فلا يكفي الإلحاق إلا من (عوض ذكر) لما تقرّر أنّه حاكم أو قاسم (لا عدد) فيكفي على الأصحّ قول واحد لذلك (ولا كونه مذليجاً) أي: من بني مذليج، فيجوز كونه من سائر العرب بل العجم؛ لأنّ القيافة علم فمن علمه عمل به. (لإذا قد أعيا مجهولاً) لقيطاً أو غيره (عوض عليه) مع المتداعين إن كان صغيراً لما قدّمه في الإقرار أنّ العبرة في الكبير بمن صدّقه (فمن الحق به ليحقه) كما مرّ في اللقيط والمجنون كالصغير قال البلقيني: وكذا مُغنى عليه ونائمه وسكران لم يمتدّ، وإلا لم يُفرض؛ لأنّه كالصاحي وبصّح انتسابه، وكون التائم كذلك بعيد جداً، وقضيّة كلاهما هنا أنّه لا فرق بين أن يكون لأحدهما عليه يد وأن لا لكن الذي استحسنه الرافعي أنّ يد الالتقاط لا تؤثر ويَد غيره مُقدّم صاحبها إن تقدّم استلحاقه على

له نظرهم للضرورة ش. ٥. فود: (في اشتراط الثلاث) بل في اشتراط الأربع. ٥. فود: (وهو ظاهر إلخ) عبارة النهائية لكن قال الإمام: العبرة بقلبة الظن وقد يحصل بدون ذلك اهـ. زاد المُغني وهذا نظير ما رجّحوه في تعليل جارية الصيد اهـ. قال ع ش قوله: لكن قال الإمام إلخ مُعتمد اهـ. ٥. فود: (من الثلاثة الأول) أي: الثلاث مرّات الأول ع ش. ٥. فود: (إنه قد يعلم) أي: المُجرب ذلك أي: إن التجربة تكون بتلك الكيفية. ٥. فود: (فيهنّ) أي: في الثلاثة الأول. ٥. فود: (لواحد منهم) أي: من الأصناف الأربعة.

٥. فود: (ولا يُخصّ به الزايمّة) أي: ولا غيرها اهـ. عبارة المُغني ويتّبعني أن يكتفي بثلاث مرّات اهـ. وقد مرّ أنّ الإمام يفتيّ غلبة الظن فمتى حصلت بما في الروضة أو بما قاله البارزي كفى اهـ. ٥. فود: (غلّما من العدالة المطلقة) أي: في المتن حيث لم يقيد بها بقيّد والشئ إذا أُطلق يتصرف للفرد الكامل وشيدي أي: وهو عدالة الشهادة. ٥. فود: (لذلك) أي: لما تقرّر أنّه حاكم أو قاسم.

٥. فود: (سبي: فإذا قد أعيا) أي: شخصان أو أحدهما وسكت الآخر أو أكثر مُغني وقوله: وسكت الآخر محل تأمل. ٥. فود: (لقيطاً إلخ) حياً أو ميتاً لم يتغيّر ولم يُدفن مُغني. ٥. فود: (بصّح انتسابه) أي: ولو انتسب في هذه الحالة عمل به مُغني. ٥. فود: (وتكون التائم كذلك بعيد) وكذلك كون المُغنى عليه والسكران كذلك بعيد حيث كان القائم بهما قريب الزوال ع ش. ٥. فود: (لكن الذي استحسنه الرافعي إلخ) عبارة المُغني والأشبه بالمذهب كما قال الرافعي تفصيل ذكره القفال إلخ.



استلحاق منازعة، وإلا استؤيا فيغرض عليه (وكذا لو اشتركا في وطئ) لامرأة وألحق به التلقيني استدخال ما بينهما أي: المخترم (فولدت ممكنا منهما وتنازعا به بأن وطئا بشبهة) كأن ظنتها كل زوجته أو أمته وللشبهة صور أخرى ذكر بعضها عطفًا للخاص على العام فقال: (أو) وطئا (مشتركة لهما) في طهر واحد، وإلا فهو للثاني كما يؤخذ من كلامه الآتي قياسًا لتمدُّر عوده إلى هذا؛ لأنَّ بينهما صورًا لا يمكنُ عوده إليها (أو وطئ زوجته فوطئ آخر بشبهة أو نكاح فإسيد) كأن نكحها في العدة جاهلاً بها (أو) وطئ (أتمه فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحد منهما) فيغرض عليه، ولو مكلفًا وتلحق بمن ألحقه منهما، وإن أنكر؛ لأن الحق فيه لله تعالى أو أنكر؛ لأن الولد صاحب حق في النسب فلا يسقط حقه بإنكار الغير بخلاف المجهول فإن لم يكن قائف أو تخير اغتير انتساب الولد بعد كماله وعمل بالحق القائف لما مر في الخبر؛ واستحالة انعقاد شخص من ماء شخصين كما أجمع عليه الأطباء وبزهنوا عليه

• فود: (فيغرض عليه) أي: على القائف. • فود: (لامرأة) إلى قوله وإن أنكر في النهاية إلا ما أتته عليه وإلى قوله قال التلقيني في المضي إلا قوله: أو وطئ زوجته إلى أو وطئ أمته.

• فود (سبي): (وتنازعا) أي: ادعاه كل منهما أو أحدهما وسكت الآخر أو أنكر ولم يتخلل بين الوطنتين خيضة كما سيأتي مضي. • فود: (في طهر واحد) راجع للمنعطف عليه أيضًا. • فود: (وإلا) أي: بأن تخلل بينهما خيضة. • فود: (لتعذر هويه) أي: القيد الآتي في كلام المصنف وهو قوله: فإن تخلل إلخ ع ش. • فود: (لا يمكن هوده إليها) أي: إلى جميعها لتعذر ذلك في بعضها مضي لعل هذا البغض قول المتن أو أمته إلخ لأن قوله ولم يستبرئ إلخ مضي عن القيد الآتي. • فود: (أو أنكر) أي: الواطئان. • فود: (فإن لم يكن قائف) إلى الكتاب في النهاية إلا قوله: وعمل إلى قال التلقيني وقوله: وقيل إلى وفيما إذا. • فود: (فإن لم يكن قائف) أي: في مسافة القصر.

(تنبيه): لو ألفت سقطا غرض على القائف قال الفوراني: إذا ظهر فيه التخطيط دون ما لم يظهر وفائدته فيما إذا كانت الموطوءة أمة وباعها أحدهما من الآخر بعد الوطء والاستبراء في أن البيع هل يصح وأمة الولد عمن ثبتت وفي الحرة أن العدة تنقضي به عمن منهما مضي. • فود: (أو تجبر) أي: أو ألحق بهما أو نفاه عنهما روض ومضي. • فود: (اغتير انتساب الولد إلخ) أي: إلى أحدهما بحسب الميل الذي يجده ويحبس ليختار إن امتنع من الانتساب إلا إن لم يجد ميلًا إلى أحدهما فوقف الأمر بلا حبس إلى أن يجد ميلًا ولا يقبل رجوع قائف عن إلحاقه الولد بأحدهما إلا قبل الحكم بقوله ثم لا يقبل قوله في حق الآخر لسقوط الثقة بقوله ومرفقه وكذا لا يصدق لغير الآخر إلا بعد مضي إمكان تعلبه مع امتحان له لذلك مضي وروض مع شرحه. • فود: (بعد كماله) أي: بالبلوغ والعقل مضي وأسنى. • فود: (وبزهنوا إلخ) عبارة المضي لأن الوطء لا بد أن يكون على الثعاقب وإذا اجتمع ماء الأول مع ماء المرأة وانعقد الولد منه حصلت عليه غشاوة تمنع من اختلاط ماء الثاني بماء الأول كما نقل عن إجماع الأطباء اهـ.

قال البلقيني: ولو كان الاشتباه للاشتراك في الفرائض لم يُفْتَضَلْ إلحاق القائف إلا بحكم حاكم ذكره الماوردني وحكاها في المطلب في ملخص كلام الأصحاب (وكذا لو وطئ) بشبهة (منكوحه) لغيره نكاحا صحيحا كما بأصله واستغنى عنه بقوله الآتي: في نكاح صحيح (في الأصح) ولا يتمين الزوج للإلحاق للاشتباه ولا يثبت ذلك حتى يفرض على القائف إلا ببينة بوطن الشبهة فلا يكفي اتفاق الزوجين والواطي؛ لأن الولد له حق في النسب، وليس ذلك حجة عليه هذا ما ذكره الزافمي هنا، لكن اعتمد البلقيني ما اقتضاه كلامه في اللعان أنه يكفي ذلك الاتفاق وكالبينة تصديق الولد المكلف إما تقرر أن له حقا (فإذا ولدت لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئيهما وأدعياه) أو لم يدعيه (عرض عليه) أي: القائف لإمكانه منهما (فإن تغلل بين وطئيهما حيضة في الولد (للثاني)، وإن ادعاه الأول لظهور انقطاع تعلقه به، إذ الحيض أمانة ظاهرة على البراءة منه (إلا أن يكون الأول زوجا في نكاح صحيح) والثاني وإطلاقا بشبهة أو

فرد: (للاشراك في الفرائض) لعل احتراز عن المجهول السابق كما يفيد ما يأتي عن الرشيد قبيلا الكتاب. فرد: (إلا بحكم الحاكم) أي: بإلحاق القائف ع ش أي: فيكون إلحاقه بمنزلة شهادة البينة عبارة سم عبارة الباب ولا يصح إلحاق القائف حتى يأمر به القاضي وإذا ألحقه اشترط تنفيذ القاضي إن لم يكن حكم بأنه قائف اه. فرد: (في ملخص كلام إلخ) أي: عن ملخصه نهاية. فرد: (بشبهة) إلى الكتاب في المعنى إلا قوله: كما بأصله إلى المتن وقوله: هذا ما ذكره إلى وكالبينة وقوله: هذا إن ألحقه إلى ولو ألحق قائف وقوله: وقيل إلى وفيما إذا. فرد: (ولا يثبت ذلك) أي: وطئ الشبهة وقوله: حتى يفرض إلخ حتى تعليلية لا غائية. فرد: (اتفاق الزوجين إلخ) أي: على وطئ الشبهة.

فرد: (وليس ذلك) أي: الاتفاق. فرد: (حجة عليه) أي: على الولد فإن قامت به بينة عرض على القائف معني ونهاية. فرد: (هذا ما ذكره الزافمي هنا لكن اعتمد البلقيني إلخ) عبارة النهاية ما ذكره المصنف في الروضة هنا هو المعتد وإن لم يذكره في اللعان واعتمد البلقيني الاحتفاء بذلك الاتفاق اه قال ع ش قوله: هو المعتد أي: فحيث لا بينة يلحق بالزوج اه. فرد: (وكالبينة تصديق الولد إلخ) وعلى هذا فيقيد كلام المتن بإقامة بينة الوطء أو تصديق الولد المكلف إياه معني.

فرد (سني): (فإذا ولدت) أي: تلك الموطوءة في المسائل المذكورة معني أو لم يدعيه بل ادعاه أحدهما وسكت الآخر أو أنكرا معني. فرد: (أي: القائف) أي: فيلحق من ألحقه به منهما معني.

فرد: (لظهور انقطاع تعلقه به إلخ) أي: وإذا انقطع عن الأول تعين للثاني معني. فرد: (على البراءة منه) أي: من الأول معني.

فرد: (لم يفتر إلحاق القائف إلا بحكم حاكم إلخ) عبارة الباب ولا يصح إلحاق القائف حتى يأمر به القاضي، وإذا ألحقه اشترط تنفيذ القاضي إن لم يكن حكم بأنه قائف اه. فرد: (هذا ما ذكره الزافمي إلخ)، وهو المعتد م ش. فرد: (وكالبينة تصديق الولد المكلف) كتب عليه م ر.

نِكَاحٍ فَايِدُ فَلَا يَنْقَطِعُ تَعَلُّقُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ إِمْكَانَ الْوُطْءِ مَعَ فِرَاشِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ قَائِمٌ مَقَامَ نَفْسِ الْوُطْءِ، وَالْإِمْكَانُ حَاصِلٌ بَعْدَ الْحَيْضَةِ بِخِلَافِ مَلِكِ الْيَمِينِ وَالنِّكَاحِ الْفَايِدُ فَإِنَّهُمَا لَا يُبَيِّنَانِ الْفِرَاشَ إِلَّا بَعْدَ حَقِيقَةِ الْوُطْءِ (وَسَوَاءٌ فِيهِمَا) أَيُ: الْمُتَنَازِعِينَ (اتَّفَقًا إِسْلَامًا وَحُرَّةً أَمْ لَا) كَمَا مَرَّ فِي اللَّقِيطِ؛ لِأَنَّ التَّنَسُّبَ لَا يَخْتَلِفُ مَعَ صَحَّةِ اسْتِلْحَاقِ الْعَبْدِ هَذَا إِنْ أَحَقَّهُ بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا كَانَ تَدَاعِيًا أُخْوَةً الْمَجْهُولِ فَيُقَدَّمُ الْحُرُّ لِمَا مَرَّ أَنَّ شَرْطَ مَنْ يُلْحَقُ بِغَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا حَاضِرًا وَيُحْكَمَ بِحُرَّتِهِ، وَإِنْ أَحَقَّهُ بِالْعَبْدِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ وُلِدَ مِنْ حُرَّةٍ، وَلَوْ أُلْحِقَ قَائِفٌ بِشَبِّهِ ظَاهِرٍ وَقَائِفٌ بِشَبِّهِ خَفِيِّ قُدَّمَ؛ لِأَنَّ مَعَهُ زِيَادَةَ جَذْفٍ وَبَصِيرَةٍ وَقِيلَ: يُقَدَّمُ الْأَوَّلُ وَأَبْدَى شَارِحٍ اِحْتِمَالًا أَنَّهُ يُعْرَضُ عَلَى ثَالِثٍ وَيُلْحَقُ بِمَنْ وَافَقَهُ مِنْهُمَا كَمَا قِيلَ بِمِثْلِهِ فِي اخْتِلَافِ جَوَابِ الْمُفْتَيْنِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَائِفَ حَاكِمٌ بِخِلَافِ الْمُفْتِي فَلَا يُقَاسُ بِهِ، وَفِيمَا إِذَا ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمِّي يُقَدَّمُ ذُو الْبَيِّنَةِ

• فَوَلَّ (سُي): (اتَّفَقًا إِسْلَامًا وَحُرَّةً) أَيُ: بِكَوْنِهِمَا مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ أَمْ لَا أَيُ: كَمُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَحُرٍّ وَعَبْدٍ مُفْتِيٍّ. • فَوَدَّ: (هَذَا الْإِلْحَاقُ) أَيُ: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَسَوَاءٌ فِيهِمَا الْإِلْحَاقُ ش. • فَوَدَّ: (وَلِإِنْ أَحَقَّهُ بِالْعَبْدِ) أَيُ: أَوْ لِحَقٍّ بِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا مُفْتِيٍّ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أُلْحِقَ قَائِفٌ الْإِلْحَاقُ) أَيُ: بِأَحَدِهِمَا وَقَوْلُهُ: وَقَائِفٌ أَيُ: بِالْآخِرِ بِشَبِّهِ خَفِيِّ أَيُ: كَالْخَلْقِ وَتَشَاكُلِ الْأَعْضَاءِ وَلَوْ أُلْحِقَ الْقَائِفُ التَّوَامَيْنِ بِأَثْنَيْنِ بِأَنَّ الْحَقَّ أَحَدُهُمَا بِأَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ بِالْآخَرِ يَبْطُلُ قَوْلُهُ حَتَّى يُمْتَحَنَ وَيُغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ فَيُعْمَلُ بِقَوْلِهِ كَمَا لَوْ أُلْحِقَ الْوَاحِدُ بِأَثْنَيْنِ، وَيَبْطُلُ أَيْضًا قَوْلُ قَائِفَيْنِ اخْتَلَفَا فِي الْإِلْحَاقِ حَتَّى يُمْتَحَنَا وَيُغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُمَا وَيُلْغَوِ انْتِسَابُ الْبَالِغِ أَوْ تَوَامَيْنِ إِلَى اثْنَيْنِ فَإِنْ رَجَعَ أَحَدُ التَّوَامَيْنِ إِلَى الْآخَرِ قَبْلَ وَيُؤْمَرُ الْبَالِغُ بِالْانْتِسَابِ إِلَى أَحَدِهِمَا وَمَتَّى امْتَكَّنَ كَوْنُهُ مِنْهُمَا عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ وَإِنْ أَتَكَرَّرَ الْآخَرُ أَوْ أَتَكَرَّرَ؛ لِأَنَّ لِلْوَلَدِ حَقًّا فِي التَّنَسُّبِ فَلَا يَسْقُطُ بِالْإِنْكَارِ مِنْ غَيْرِهِ وَيُتَّفَقَانِ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يُعْرَضَ عَلَى الْقَائِفِ أَوْ يَنْتَسِبَ وَيَرْجِعُ بِالتَّفَقُّعِ مَنْ لَمْ يُلْحَقْهُ الْوَلَدُ عَلَى مَنْ لِحَقَّهُ إِنْ اتَّفَقَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَدَّعِ الْوَلَدُ وَيَقْبَلَانِ لَهُ الْوَصِيَّةَ الَّتِي أَوْصَىٰ لَهَا بِهَا فِي مُدَّةِ التَّوَقُّفِ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَبُوهُ، وَتَفَقُّعُ الْحَامِلِ عَلَى الْمُطْلَقِ فَيُعْطِيهَا لَهَا وَيَرْجِعُ بِهَا عَلَى الْآخَرِ إِنْ أُلْحِقَ الْوَلَدُ بِالْآخَرِ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ الْعُرْضِ عَلَى الْقَائِفِ عُرِضَ عَلَيْهِ مِثْلًا لَا إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ دُفِنَ، وَإِنْ مَاتَ مُدْعِيهِ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ مَعَ أَبِيهِ أَوْ أَخِيهِ وَنَحْوِهِ مِنْ سَائِرِ الْعَصَبَةِ مُفْتِيٍّ وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ، وَقَوْلُهُ: حَتَّى يُمْتَحَنَا وَيُغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُمَا مَحَلُّ تَأْمُلٍ.

• فَوَدَّ: (وَيُلْحَقُ بِمَنْ وَافَقَهُ) أَيُ: يُعْمَلُ بِقَوْلِهِ وَالصَّلَةُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ وَلَمْ يَبْرُزْ لِعَدَمِ الْإِلْبَاسِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَقَوْلُهُ: مِنْهُمَا أَيُ: مِنَ الْقَائِفَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ. • فَوَدَّ: (وَفِيمَا إِذَا ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ الْإِلْحَاقُ) عِبَارَةٌ الْمُفْتِيٍّ فَلَوْ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٍّ وَأَقَامَ الذَّمِّيُّ بَيِّنَةً تَبَعَهُ نَسَبًا وَدِينًا كَمَا لَوْ أَقَامَهَا الْمُسْلِمُ أَوْ لِحَقَّهُ بِالْحَاقِ الْقَائِفِ أَوْ بِنَفْسِهِ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا تَبَعَهُ نَسَبًا لَا دِينًا لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَقْلُو وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ فَلَا يَخْصُنُهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِحَضَانَتِهِ هـ. • فَوَدَّ: (يُقَدَّمُ ذُو الْبَيِّنَةِ) أَيُ: ثُمَّ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِالْحَاقِ بِمَنْ أَحَقَّهُ بِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ الْبُلْفَيْنِيِّ رَشِيدِيٍّ.

نَسَبًا وَدِينًا، وَإِلَّا وَقَدْ أَحَقَّهُ الْقَائِفُ بِالذَّمِّ تَبَعَهُ نَسَبًا فَقَطْ فَلَا يَحْضُنُهُ.

هـ فَوَدَّ: (وَدِينًا) وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّ إِحْقَاقِهِ بِالذَّمِّ فِي الدِّينِ إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ مُسْلِمَةً رَشِيدَةً. هـ فَوَدَّ: (فَلَا يَحْضُنُهُ) أَي: فَلَا يَكُونُ لَهُ حَقٌّ فِي تَرْبِيَّتِهِ وَحِفْظِهِ وَلَا يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ تَبَعًا لَهُ وَأَمَّا التَّفَقُّهُ فَيَطَالُبُ بِهَا بِمُقْتَضَى دَعْوَاهُ أَنَّهُ ابْنُهُ ع ش.

(خاتمة): لَوْ اسْتَلْحَقَّ مَنْجَهًا لَا نَسَبَ لَهُ زَوْجَةٌ فَأَتَكَرَّهَتْ زَوْجَتَهُ لِحَقِّهِ عَمَلًا بِإِقْرَارِهِ دُونَهَا لِجَوَازِ كُوزِهِ مِنْ وَطْءِ شُبْهَةٍ أَوْ زَوْجَةٍ أُخْرَى وَإِنْ ادَّعَتْهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَمْرًا أُخْرَى وَأَتَكَرَّهَتْ زَوْجَتَهَا وَأَقَامَ زَوْجَ الْمُنْكَرَةِ وَزَوْجَةُ الْمُنْكَرِ يَتَّبِعِينَ تَعَارُضًا فَتَسْقُطَانِ وَيُعْرَضُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنْ أَحَقَّهُ بِهَا لِحَقِّهَا وَكَذَا زَوْجَتَهَا عَلَى الْمَنْصُوصِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: خِلَافًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي أَوْ بِالرَّجُلِ لِحَقِّهِ وَزَوْجَتَهُ فَإِنْ لَمْ يَقُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ فَالْأَصَحُّ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ وَلَدًا لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَلَا يَنْسَقُطُ حُكْمُ قَائِفٍ بِقَوْلِ قَائِفٍ آخَرَ مُعْنًى وَأَسْنَى.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْعِتْقِ

أي: الإعتاق المُحصَّل له، وهو إزالة الرُّقِّ عن الآدمي من عَتَقَ سَبَقَ أو اسْتَقْلَ وَمَنْ عَبَّرَ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ احتاج لزيادة لا إلى مَالِكٍ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تعالى ليُخْرِجَ بَقِيْدَ الْآدَمِيِّ الطَّيْرُ وَالْبَهَائِمُ فلا يَصُحُّ عَتَقُهُمَا عَلَى الْأَصَحِّ وقال ابنُ الصَّلَاح: الخِلاَفُ فيما يُمْلِكُ بِالْأَصْطِيَادِ، أَمَّا الْبَهَائِمُ الْإِنْسِيَّةُ فإِعْتَاقُهَا مِنْ قَبِيلِ سَوَائِبِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ بِاطِلٌ قَطْعًا اهـ. وَرِوَايَةُ أَبِي نُعَيْمٍ أَنَّ أَبَا الدُّزْدَاءِ كَانَ يَشْتَرِي الْمَصَافِيرَ مِنَ الصَّبْيَانِ وَيُرْسِلُهَا تُحْمَلُ إِنْ صَحَّتْ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ رَأْيِي لَهُ وَبَقِيْدُ لَا

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْعِتْقِ

• فُود: (أي: الإعتاقُ إلخ) أشارَ به إلى أَنَّ الْعِتْقَ مَجَازٌ مِنْ بَابِ إِبْطَالِ الْمُسَبِّبِ وَإِرَادَةِ السَّبَبِ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَزِمُ مَطَاوِعَ لِإِعْتَقَ إِذْ يُقَالُ اغْتَقَتِ الْعَبْدَ فَعَتَقَ وَجَوَّزَ بَعْضُهُمْ اسْتِعْمَالَهُ مُتَعَدِّيًا فَيُقَالُ: عَتَقَتِ الْعَبْدَ وَاعْتَقْتَهُ وَعَلَيْهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّجَوُّزِ عَنْ عِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ بَلْ مَرَّ عَنْ تَخْرِيرِ الْمُصْتَفَى أَنَّ الْعِتْقَ مُصَدَّرٌ أَيْضًا لِعَتَقَ بِمَعْنَى اعْتَقَ اهـ. • فُود: (وَهُوَ إِنْخ) أي: شَرْعًا مُعْنِي. • فُود: (مَنْ عَتَقَ سَبَقَ إِنْخ) أي: مَاخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَتَقَ الْفَرَسُ إِذَا سَبَقَ وَعَتَقَ الْفَرْخُ إِذَا طَارَ وَاسْتَقْلَ فَكَانَ الْعَبْدُ إِذَا قُلْتُ مِنَ الرُّقِّ يَخْلُصُ وَيَسْتَقِلُّ مُعْنِي. • فُود: (بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ) أي: عَنْ الْآدَمِيِّ سَيِّدٌ عَمَرَ. • فُود: (لَا إِلَى مَالِكٍ) كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَالِكِ هُنَا مَالِكٌ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ عَادَةً حَتَّى يُفَارِقَ الْعِتْقَ الْوَقْفَ وَإِلَّا فَالْعِتْقُ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ سَم. • فُود: (تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) هَذَا مُغْتَبَرٌ عَلَى التَّغْيِيرِ مِمَّا خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالثَّانِي الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ عَمَرٌ فِيمَا يَأْتِي عَنْهُ. • فُود: (لِيُخْرِجَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ احتاج إلخ لَكِنَّ النِّسْبَةَ لِلْمَغْطُوفِ الْآنِي فَقَطُّ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُهُ مِنْ تَوَقُّفِ خُرُوجِ نَحْوِ الطَّيْرِ بِقَيْدِ الْآدَمِيِّ إِلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَالْأَمْنِ بَكَ السَّالِمِ أَنَّ يَقُولُ: مَنْ عَتَقَ سَبَقَ أو اسْتَقْلَ وَهُوَ إِزَالَةُ الرُّقِّ عَنِ الْآدَمِيِّ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ عَبَّرَ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ احتاج لزيادة لا إلى مَالِكٍ لِيُخْرِجَ بِهَا الْوَقْفَ إِنْخ وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْآدَمِيِّ إِنْخ. • فُود: (تُحْمَلُ إِنْخ) إِنَّمَا يَخْتِاجُ إِلَى هَذَا الْحَمْلِ لَوْ قَصَدَ أَبُو الدُّزْدَاءِ بِإِزَالَةِ الْمَصَافِيرِ الْإِعْتَاقَ الشَّرْعِيَّ الْمُقْتَضِي لَعَدَمَ صِحَّةِ تَمْلِكِ الْخَلْقِ لِتِلْكَ الْمَصَافِيرِ بِوَجْهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ بِذَلِكَ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْعِتْقِ

• فُود: (لَا إِلَى مَالِكٍ) كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَالِكِ هُنَا مَالِكٌ مَا هُوَ مَمْلُوكٌ عَادَةً حَتَّى يُفَارِقَ الْعِتْقَ الْوَقْفَ، وَإِلَّا فَالْعِتْقُ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ.

إلى مالِك الوقف؛ لأنه مملوك له تعالى، ولذا ضُمن بالقيمة، وما بعده لِتَحْقِيقِ الماهية لا لإخراج الكافر لِصحة عتقه وإن لم يكن قرْبَةً على أن قضدَ القرْبَةَ يصح منه وإن لم يصح له ما قضده، وأصله قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَكَ رَقَبَةً﴾ (بلد: ١٣)، وخبرُ الصحيحين «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً» وفي رواية «امْرَأً مُسْلِمًا أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ» وَصَحَّ خَيْرٌ «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ لِلَّهِ امْرَأً مُسْلِمًا كَانَ فُكًّا لَهُ مِنَ النَّارِ وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ كَانَتَا فُكًّا لَهُ مِنَ النَّارِ» وبه يُعْلَمُ أَنَّ عَتَقَ الذَّكَرِ أَفْضَلُ وَفِي رِوَايَةٍ «مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً كَانَتْ فِدَاءً لَهُ مِنَ النَّارِ» وَخُصِّصَتِ الرَّقَبَةُ بِالذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الرُّقَّ كَالْفُلِّ الَّذِي فِيهَا، وَهُوَ قُرْبَةٌ إِجْمَاعًا وَلَمْ يَذْكُرْهُ اكْتِفَاءً بِمَا سِوْهُ فِي الْكِتَابَةِ بِالْأَوَّلَى وَمُسْرُ الْاسْتِكْثَارُ مِنْهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ أَكَابِرُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَأَكْثَرُ مَنْ بَلَّغَنَا عَنْهُ

تَخْلِيصَهَا عَنْ إِيدَاءِ الصَّبِيَّانِ فَقَطُّ فَإِنَّهُ لَا يُخَالِفُ الْمَذْهَبَ بَلْ يَتَّبِعِي الْحَمْلَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تَبَيَّنَتِ الرِّوَايَةُ بِذَلِكَ. هـ فَوَدَّ: (لأنه مملوك له تعالى) في هذا التعليل نَظَرٌ لِأَنَّ الْمُتَقَيَّ بَلَّ جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ مَمْلُوكٌ لَهُ تَعَالَى أَيْضًا وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: مَمْلُوكٌ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ حُكْمًا وَلِذَا الْإِنْف. هـ فَوَدَّ: (لِتَحْقِيقِ الماهية الْإِنْف) لَكَ أَنْ تَقُولَ يَلْزَمُ مِنْ تَحْقِيقِهَا بِهِ اغْتِيَارُهُ فِيهَا وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِتَحْقِيقِهَا بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَلْزَمُ مِنْ اغْتِيَارِهِ فِيهَا إِخْرَاجُ الْكَافِرِ لَعَدَمِ تَحَقُّقِهِ فِيهِ كَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ مَا قَبْلَ الْعِلَاوَةِ وَإِلَّا لَا تَحْدُ مَعَهَا قِتَامُلٌ سَمَّ وَكَتَبَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ عُمَرُ أَيْضًا مَا نَصَّهُ: هَذَا لَا يَلَايِمُ قَوْلَهُ أَيْضًا احْتِجَاجُ لِرِيزَادَةِ الْإِنْفِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا أَيْضًا مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي تَحْقِيقِ الماهية وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ فِي الْجَامِعِيَّةِ وَالْمَانِعِيَّةِ اهـ. وَقَدْ يُقَالُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَنَّهُ حَيْثُذُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي التَّخْبِيرِ الْأَوَّلِ أَيْضًا وَلَيْسَ مِنْ مَدْخُولِ الزِّيَادَةِ كَمَا يَقْدِرُهَا أَي: اللَّيْسِيَّةُ صَنِيعُ النَّهَايَةِ.

هـ فَوَدَّ: (وُخْصِصَتِ الرَّقَبَةُ الْإِنْف) أَي: فِي الْآيَةِ وَالْخَيْرِ. هـ فَوَدَّ: (كَالْفُلِّ الَّذِي فِيهَا) أَي: فِي رَقَبَةِ الرَّقِيقِ فَهُوَ مُحْبَسٌ بِهِ كَمَا تُحْبَسُ الذَّائِبَةُ بِالْحَبْلِ فِي عُقْمِهَا فَإِذَا اغْتَفَهُ أَطْلَقَهُ مِنْ ذَلِكَ الْفُلِّ الَّذِي كَانَ فِي رَقَبَتِهِ مُغْنِي.

هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ قُرْبَةٌ الْإِنْف) أَي: الْعِتْقُ الْمُتَجَرُّزُ مِنَ الْمُسْلِمِ أَمَّا الْمُعْلَقُ فَفِي الصَّدَاقِ مِنَ الرَّافِعِي أَنَّ التَّغْلِيْقَ لَيْسَ عَقْدٌ قُرْبَةً وَإِنَّمَا يَقْضَدُ بِهِ حَتٌّ أَوْ مَنَعٌ أَي: أَوْ تَحْقِيقُ خَيْرٍ بِخِلَافِ التَّذْيِيرِ وَكَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ تَغْلِيْقَهُ الْعَارِيَّ عَنْ قَضْدٍ مَا ذَكَرَ كَالْتَّذْيِيرِ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ مُغْنِي وَيَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَذْكُرْهُ) أَي: كَوْنُ الْإِغْنَايِ قُرْبَةً. هـ فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلَى) أَي: لِيُعْلِمَ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى. هـ فَوَدَّ: (وَأَكْثَرُ مَنْ بَلَّغَنَا الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(فَاتِيَةٌ): «أَخْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَبِشْتَيْنِ نَسَمَةً وَهَاشَ ثَلَاثًا وَبِشْتَيْنِ سَنَةً وَنَحَرَ بِيَدِهِ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ ثَلَاثًا وَبِشْتَيْنِ بَدَنَةً» وَاعْتَقَتْ عَائِشَةُ نَسَمًا وَبِشْتَيْنِ نَسَمَةً وَعَاشَتْ كَذَلِكَ وَاعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ كَثِيرًا وَاعْتَقَ الْعَبَّاسُ

هـ فَوَدَّ: (لِتَحْقِيقِ الماهية الْإِنْف) لَكَ أَنْ تَقُولَ: يَلْزَمُ مِنْ تَحْقِيقِهَا اغْتِيَارُهُ فِيهَا، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِتَحْقِيقِهَا بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَلْزَمُ مِنْ اغْتِيَارِهِ فِيهَا إِخْرَاجُ الْكَافِرِ لَعَدَمِ تَحَقُّقِهِ فِيهِ كَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ مَا قَبْلَ الْعِلَاوَةِ، وَإِلَّا لَا تَحْدُ مَعَهَا قِتَامُلٌ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الرُّقَّ كَالْفُلِّ) أَي: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفُلِّ، وَمَحَلُّ الْفُلِّ الرَّقَبَةُ.



ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فإنه جاء عنه أنه أعتق ثلاثين ألف نسمة وعن غيره أنه أعتق في يوم واحد ثمانية آلاف عبد، وأركأه ثلاثة عتق وصيفة ومعتق، ولكونه الأصل بدأ به فقال: (إنما يصح من) حر كابل الحرية مختار (مطلق التصرف) ولو كافراً حربياً كسائر التصرف المالي فلا يصح من مكاتب ومبعض ومكروه ومحجور عليه، ولو بفلس، نعم، تصح وصية السفه به وعتقه من الغير بإذنه وعتق مشتر قبل قبضه وإمام ليقن بيت المال كما يأتي وولي ليقن مواليه عن كفارة مرتبة على ما مر وراهن موير لمرهون وراهن موير ليقن التركة، وبهذا علم أن شرط العتيق أن لا يتعلّق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كرهن والراهن مفسر

سبعين وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق حكيم بن حزام مائة مطلقين بالفضة وأعتق عبد الله بن عمر ألفاً وأعتق ألف عمرة وحجّ يمتنّ حجة وحسب ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذو الكراع الجهمري في يوم ثمانية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفاً هـ. فود: (وهن غيره إلخ) في عطفه على قوله عنه أنه إلخ ما لا يخفى فالأولى عطفه بتقدير بلفظنا على قوله وأكثر إلخ. هـ فود: (كابل الحرية) إلى قوله نعم يصح في الممتني وإلى قول المتن وإضافته في النهاية إلا قوله: أما العتيق إلى ويخري وقوله: ويتردّد النظر إلى المتن. هـ فود: (ولو كافراً إلخ) ويثبت ولاؤه على عتيقه المسلم سواء اعتقه مسلماً أم كافراً ثم أسلم مغني وأسنى. هـ فود: (ومكروه) بشرط أن لا يتوي العتيق سم عبارة ع ش أي: بغير حقّ أما إذا اشترى عبداً بشرط العتيق وامتنع منه فأكرهه على ذلك فإنه يفتق؛ لأنه إكراه بحقّ اهـ وعبارة الممتني ومكروه بغير حقّ ويتصور الإكراه بحقّ في البيع بشرط العتيق ويصح من سكران ولا يصح عتيق موقوف؛ لأنه غير مخلول ولأن ذلك يطلّ به حقّ بقية البطون اهـ. هـ فود: (وصية السفه إلخ) أي: أو المبعض بعتيق ما ملكه بيعه الحر أو تدبيره أو تغليق عتيقه بصفة بعد الموت؛ لأنه بالموت يزول عنه الرقّ فيصير أهلاً للولاية ع ش. هـ فود: (وهنّ) أي: السفه. هـ فود: (قن الغير إلخ) الأولى ليقن الغير باللام. هـ فود: (وهنّ مشتر إلخ) أي: المبيع. هـ فود: (هلى ما يأتي) كذا في النهاية قال ع ش قوله: على ما يأتي والمعتد منه عدم الصحة اهـ وقال الرشدي: الذي يأتي له الجزم بعدم الصحة لا غير وقد تبع هنا ابن حجر وكلام الخطيب في شرح الغاية في فصل الولاء موافق لابن حجر اهـ. هـ فود: (وبهذا علم أن شرط العتيق إلخ) لعلمه علم من عدم نفوذ العتيق من المفلس ومن الراهن المفسر بتعلّق حق الثرماء والمرتهن بالعتيق ع ش. هـ فود: (أن لا يتعلّق به حق إلخ) بأن لا يتعلّق به حقّ أصلاً أو تعلّق به حقّ جائز كالمعار أو تعلّق به حقّ لازم وهو عتيق كالمستولدة والمكاتب أو تعلّق به حقّ لازم غير عتيق لا يمنع بيعه كالمؤجر بجيرمي. هـ فود: (غير عتيق) صفة لقوله حقّ لازم وقوله: يمنع بيعه

هـ فود: (غير عتيق) صفة لقوله: حقّ لازم، وقوله: يمنع بيعه صفة أخرى والمتبادر أنه احتزر بقوله: غير عتيق عن الاستيلاء لئلا يكون ليس بعتيق إلا أن يريد بالعتيق ما يتضمّن حقّ العتيق، وقد يقال: هذا الضابط غير موجود في الرهن إذا كان الراهن مويراً فليتامل.

بخلاف نحو إجارة واستيلاء، ولو قال بائع لمشتري قرن منه شراءً فامسداً: اعتقه فأعتقه لم يعتق على البائع على ما قاله الماوردى، لأنه إنما أذن بناءً على أنه ليس بملكه ورُدُّ بأن المتق لا يندفع بالجهل، إذ العبرة فيه كسائر العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف، ومن ثم صرحوا بأنه لو قال غاصب عبد لملكه أعتق عبدي هذا فأعتقه جاهلاً نفذ على المالك، وبهذا يزيد انضاح ضغيف كلام الماوردى (ويصح تعليقه) بصفة مُحَقَّقة ومُحْتَمَلَة بموضع وغيره كجنون السيد لما فيه من التوسعة لتحصيل القرية نعم، عقد التعليق ليس قرينة بخلاف التذبير، أما المتق نفسه فقرينة مطلقاً.....

صفة أخرى له والمُتَبَايِرُ أنه احتَرَزَ بقوله غير عتق عن الاستيلاء لَكِنَّهُ ليس يعتق إلا أن يزيد بالعتق ما يَتَضَمَّنُ حتَّى العتق وقد يقال: هذا الضابط غير موجود في الزمن إذا كان الزامن موسراً فليَتَأَمَّلْ سم ورشيدى. هـ فود: (بخلاف نحو إجارة) أي: فإنه وإن كان لازماً إلا أنه لا يمنع البيع رشيدى عبارة ع ش أي: فلا يمنع إعتاقه وإن أغتقه على عوض مؤجل، والفرق بينه وبين الكتابة حيث لا تصح من المؤجر أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء الثجوم والمؤجر عاجز عن التفرغ لتحصيلها والعتق يحصل حالاً وإن تأخر أداء ما علق عليه فاشبه ما لو باع لمعسر بتمن في ذمته اهـ. هـ فود: (لا يندفع بالجهل) أي: بكونه باقياً على ملكه أو خرج عنه فهو باختيار نفس الأمر وكيل عن المالك المتمسس للاختيار ع ش.

هـ فود: (جاهلاً) أي: بكونه عبده. هـ فود: (وبهذا) أي: بتصريحهم بذلك. هـ فود: (بصفة) إلى قوله فليس للوارث في المظني إلا قوله: نعم عقد التعليق إلى ولا يشترط وقوله: قيل إلى وأفهم وقوله: نعم إلى وليس لمعلق. هـ فود: (كجنون السيد) أي: قلوا قال السيد لعبده: إن جئت فأتت حر عتق العبد وهذا قد يخالفه ما يأتي من أن العبرة في نفوذ العتق بوقت الصفة دون وقت التعليق إلا أن يصور ما يأتي بصفة يُحْتَمَلُ وقوعها في زمن الحجر وغيره وما هنا بصفة لا يمكن وقوعها في غير زمن الحجر وهذا الفرق بناءً على ما يأتي هنا من أن العبرة في نفوذ العتق بحالة وجود الصفة وأما على ما سيأتي له في آخر كتاب التذبير أن الأصح أن العبرة بوقت التعليق فلا إشكال ع ش بحذف. هـ فود: (نعم عقد التعليق إلخ) عبارة النهاية وهو غير قرينة إن قصد به حث أو منع أو تحقيق خبر ولا قرينة اهـ ومر عن المظني وشيخ الإسلام ما يوافق. هـ فود: (أما العتق نفسه إلخ) محل تأمل لأن الذي وصِفَ بكونه قرينة أو غير قرينة فعل المكلف وفعله هنا عقد التعليق لا غير وأما العتق الذي هو زوال الرق عند وجود المعلن عليه فليس بفعل له بل أثر من آثار فعله فليَتَأَمَّلْ سيد عمر وقد يقال: إن الأثر المترتب على فعله بمنزلة فعله وله في كلامهم نظائر لا تحصى. هـ فود: (قرينة) أي: حيث كان من المسلم ع ش ورشيدى. هـ فود: (مطلقاً)

هـ فود: (ورد بأن العتق) كتب عليه م ر. هـ فود: (نعم عقد التعليق ليس قرينة) قال في شرح الروض نقلاً عن الرافعي: وإنما يقصد به حث أو منع أي: أو تحقيق خبر بخلاف التذبير قال: وكلامه يقتضي أن تعليقه العاري عن قصد ما ذكر كالنذير، وهو ظاهر اهـ.

وَيُخْرِجِي فِي التَّعْلِيقِ بِفَعْلِ الْمُبَالِي وَغَيْرِهِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ، وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيقِ إِطْلَاقُ التَّصْرِيفِ لِصِحَّتِهِ مِنْ نَحْوِ رَاهِنٍ مُغْسِرٍ وَمُقْلِسٍ وَمُرْتَدٍّ قِيلَ: وَقَفَ الْمَسْجِدَ تَخْرِيرَ وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ وَرُذُّ بَأَنَّ حُدَّ الْعَتَقِ السَّابِقِ يُخْرِجُ هَذَا فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتَنِ، وَأَقْنَهُمْ صِحَّةُ تَعْلِيقِهِ أَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ بِشَرْطِ فَايِدٍ كَانَ شَرْطَ لِحْيَارٍ لَهُ أَوْ تَوْقِيتهِ فَيَتَأَثَّرُ، نَعَمْ، إِنْ اقْتَرَنَ بِمَا فِيهِ عَوَضٌ أَفْسَدَهُ وَرَجَعَ بِقِيَمَتِهِ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي التَّكَاحِ، وَلَيْسَ لِمُعْلَقِهِ رُجُوعٌ بِقَوْلٍ بَلْ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَلَا يَعُودُ بِعَوْدِهِ

أَي: مُنْجَزًا أَوْ مُعْلَقًا. قُود: (وَيُخْرِجِي إِلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الزَّوْجَةَ فِي الطَّلَاقِ مَعْدُودَةٌ مِنَ الْمُبَالِي فَهَلِ الرِّقِيُّ هُنَا كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَتَقَ مَرْغُوبٌ لَهُ غَالِيًا فَلَا يَخْرِصُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ مَنْ عِلِمَ مِنْهُ جِرْصُهُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ سَمِ أَقُولُ قِيَاسُ نَظَرِهِمْ فِي الطَّلَاقِ إِلَى الْغَالِبِ الثَّانِي وَلِئَرَا جَعْلَهُ. قُود: (وَلَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيقِ إِلَخ) أَي: وَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مِنْ اغْتِبَارِ إِطْلَاقِ التَّصْرِيفِ فِيهَا لَيْسَ بِمُرَادٍ مُغْنِي. قُود: (لِصِحَّتِهِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ مِنَ الرَّاهِنِ الْمُغْسِرِ وَالْمُوسِرِ عَلَى صِفَةٍ تَوْجَدُ بَعْدَ الْفَكِّ أَوْ يُخْتَمَلُ وُجُودُهَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ وَكَذَا مِنْ مَالِكِ الْعَبْدِ الْجَانِي الَّتِي تَعَلَّقَتْ الْجَنَائَةُ بِرَقَبَتِهِ وَمِنْ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِقُلُسٍ أَوْ رِدَّةٍ اه. قُود: (وَمُرْتَدٍّ) أَي: لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي التَّعْلِيقِ بِوَقْتِ وُجُودِ الصَّفْعَةِ ش. قُود: (قَبْلَ إِلَخ) أَقْرَهُ مَعَ أَنَّهُ صَحَّحَ فِي بَابِ الْوَقْفِ خِلَافَ مَضْمُونِهِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّخْرِيرَ كَذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْتُ هَذَا مَسْجِدًا فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْعَتَقُ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْقِيلِ بِمَنْعٍ مَا قَالَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْلِيقِ إِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ يَبْطُلُ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ لَا يُعْتَبَرُ فَمَا قَالَهُ مُسَلِّمٌ سَم. قُود: (وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ) جُمْلَةً حَالِيَةً. قُود: (وَرُذُّ إِلَخ) عَلَى أَنَّ الْمَرْجَحَ فِيهِ أَي: الْوَقْفُ صِحَّتُهُ مَعَ التَّعْلِيقِ كَمَا مَرَّ نِهَآيَةً. قُود: (صِحَّةُ تَعْلِيْقِهِ) أَي: الْعَتَقُ ع ش. قُود: (أَنَّهُ لَا يَتَأَثَّرُ إِلَخ) أَي: بِخِلَافِ الْوَقْفِ مُغْنِي. قُود: (لَهُ) أَي: لِلْسَّيِّدِ. قُود: (أَوْ تَوْقِيْتُهُ) عَطَفَ عَلَى إِنْ شَرْطَ الْخِيَارَ لَهُ وَقَضِيَّةَ صَنِيعِ الْمُغْنِي عَطَفَهُ عَلَى شَرْطِ فَايِدٍ. قُود: (فَيَتَأَثَّرُ) أَي: وَلَمَّا التَّوْقِيْتُ مُغْنِي. قُود: (وَإِنْ اقْتَرَنَ بِمَا فِيهِ إِلَخ) أَي: اقْتَرَنَ الشَّرْطُ الْفَايِدُ بِتَعْلِيْقِ فِيهِ إِلَخ. قُود: (أَفْسَدَهُ) أَي: أَفْسَدَ الشَّرْطُ الْعَوَضَ رَشِيدِي. قُود: (وَلَيْسَ لِمُعْلَقِهِ رُجُوعٌ إِلَخ) أَي: لَا يُعْتَدُّ بِهِ وَقَوْلُهُ: وَلَا يَعُودُ أَي: التَّعْلِيْقُ وَقَوْلُهُ: يَعُودُهُ أَي: الرِّقِيُّ إِلَى مِلْكِ الْبَائِعِ ع ش وَالْأَوَّلَى مِلْكُ الْمُعْلَقِ.

قُود: (وَيُخْرِجِي إِلَخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الزَّوْجَةَ فِي الطَّلَاقِ مَعْدُودَةٌ مِنَ الْمُبَالِي فَهَلِ الرِّقِيُّ هُنَا كَذَلِكَ أَوْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْعَتَقَ مَرْغُوبٌ لَهُ غَالِيًا فَلَا يَخْرِصُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ مَنْ عِلِمَ مِنْهُ جِرْصُهُ عَلَى مُرَاعَاةِ السَّيِّدِ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. قُود: (قَبْلَ إِلَخ) أَقْرَهُ مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْوَقْفِ مَا يَمْنَعُ مَضْمُونَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ تَعْلِيْقِ وَقْفِ الْمَسْجِدِ حَيْثُ قَالَ هُنَاكَ: أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّخْرِيرَ كَذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْتُ هَذَا الْمَسْجِدَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا بَحَثَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْعَتَقُ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَنْ هَذَا الْقِيلِ بِمَنْعٍ مَا قَالَهُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّعْلِيْقِ إِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ يَبْطُلُ وَإِنْ أَرَادَ أَنْ تَعْلِيْقَهُ لَا يُعْتَبَرُ فَمَا قَالَهُ مُسَلِّمٌ.

وَلَا يَنْطُلُّ تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةِ بَعْدِ الْمَوْتِ بِمَوْتِ الْمُعْلَقِ، فَلَيْسَ لِلْوَارِثِ تَصَرُّفٌ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فَعَلُهُ، وَامْتَنَعَ مِنْهُ بَعْدَ عَزْزِهِ عَلَيْهِ.

(فرغ): أَقْنَى الْقَلَمِي فِي إِنْ حَافِظَتْ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَنْتَ حُرٌّ بِأَنَّهُ يَمْتَنِقُ إِنْ حَافِظَ عَلَيْهَا أَي: الْخَمْسِ أَدَاءً، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ غَيْرَهَا فِيمَا يَظْهَرُ سَنَةً كَاسْتِبْرَاءِ الْفَاسِقِ هـ. وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ أَخْلَ بِهَا لِغَدْرِ، وَالْقِيَاسُ أَنَّ الْغَدْرَ إِذَا أَبَاهُ إِخْرَاجُهَا عَنِ الْوَقْتِ كِلَانْقِاذِ مُشْرِفٍ عَلَى هَلَاكِ لَمْ يُؤْثَرِ، وَلَا أَثَرُ (و) تَصِيحُ (إِضَافَتُهُ إِلَى جُزْءِهِ) مِنَ الرَّقِيقِ مُعْتَمِنٌ كَيَدٍ، وَيَظْهَرُ ضَبْطُهُ بِمَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مِمَّا يَمَقُّ بِإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ أَوْ مُشَاعِ كِبَعْضٍ أَوْ رُبْعٍ (فِيهِتَقَى كُلُّهُ) الَّذِي لَهُ مِنْ مُوسِرٍ وَمُغْسِرٍ سِرَابَةً نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ؛ وَذَلِكَ لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ بِذَلِكَ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ

هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْطُلُّ تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةِ بَعْدِ الْمَوْتِ إِلَّا الْخ) هَذَا مُصَوَّرٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ اللَّفْظِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَهُ كَأَنَّ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّ التَّغْلِيْقَ يَنْطُلُّ بِالْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَنْطُلِّ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَيَّدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ صَارَ وَصِيَّةً وَهِيَ لَا يَنْطُلُّ بِالْمَوْتِ سَمَ وَرَشِيدِي وَسَيَانِي مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا عُلِقَ بِصِفَةٍ وَأُطْلِقَ اشْتَرَطَ وَجُودُهَا فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ ش. هـ فَوَدَّ: (فَعَلَهُ) أَي: الْمُبْدِعُ ش. هـ فَوَدَّ: (وَامْتَنَعَ مِنْهُ بَعْدَ عَزْزِهِ إِلَّا الْخ) وَلَوْ عَادَ بَعْدَ الْامْتِنَاعِ وَاتَى بِالْفِعْلِ قَبْلَ تَصَرُّفِ الْوَارِثِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يَمْتَنِقُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَيِّدَ عَمَرَ. هـ فَوَدَّ: (فِي إِنْ حَافِظَتْ عَلَى الصَّلَاةِ إِلَّا الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ حَافِظَتْ عَلَى الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ مَثَلًا هَلْ تَكْفِي الْمَحَافَظَةُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ سَنَةً وَاحِدَةً وَعَلَى حَجِّ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ فِي الصَّوْمِ سَم. هـ فَوَدَّ: (أَي: الْخَمْسِ إِلَّا الْخ) أَي: فَلَا يَنْتَزِعُهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَنُومٍ أَوْ جُنُونٍ ش. هـ فَوَدَّ: (وَالْقِيَاسُ إِلَّا الْخ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ ش.

هـ فَوَدَّ: (مِنْ الرَّقِيقِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَصَرِيحِهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُنْفِي. هـ فَوَدَّ: (ضَبْطُهُ) أَي: الْجُزْءُ. هـ فَوَدَّ: (مِمَّا يَمَقُّ بِإِضَافَتِهِ) أَي: الطَّلَاقِ. هـ فَوَدَّ: (الَّذِي لَهُ) سَيِّدُكَ مُخْتَوَرَةً. هـ فَوَدَّ: (سِرَابَةً) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَيِّمَتْ كُلُّهُ أَي: لَا تَغْيِيرًا بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ وَهُوَ وَجْهٌ ثَانٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلِلْخِلَافِ ثَمَرَاتٌ فِي الْمُطَوَّلَاتِ رَشِيدِي وَسَيَانِي ذَلِكَ الْوَجْهَ فِي الشَّارِحِ وَبَعْضُ تِلْكَ الثَّمَرَاتِ عَنِ الْمُنْفِي. هـ فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ) أَي: مِنْ أَنَّهُ تَصِيحُ إِضَافَتِهِ إِلَى أَيِّ جُزْءٍ لَيْسَ فَضْلُهُ كَالْيَدِ وَتَحْوِيهَا ش. هـ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَي: عِنْتُ الْكُلِّ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجُزْءِ. هـ فَوَدَّ: (لِخَبَرِ أَحْمَدَ إِلَّا الْخ) أَي: وَالتَّسَانِي بِذَلِكَ أَي: إِنْ رَجُلًا اغْتَنَى

هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْطُلُّ تَعْلِيْقُهُ بِصِفَةِ بَعْدِ الْمَوْتِ بِمَوْتِ الْمُعْلَقِ إِلَّا الْخ) هَذَا مُصَوَّرٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ اللَّفْظِ بِمَا إِذَا كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَهُ كَأَنَّ دَخَلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّ التَّغْلِيْقَ يَنْطُلُّ بِالْمَوْتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ يُتَوَهَّمُ خِلَافُهُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْطُلِّ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَيَّدَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ بِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ صَارَ وَصِيَّةً، وَهِيَ لَا يَنْطُلُّ بِالْمَوْتِ. هـ فَوَدَّ: (فَرَعَ أَقْنَى الْقَلَمِي فِي إِنْ حَافِظَتْ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَنْتَ حُرٌّ إِلَّا الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ قَالَ إِنْ حَافِظَتْ عَلَى الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ مَثَلًا هَلْ يَكْفِي الْمَحَافَظَةُ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ سَنَةً وَاحِدَةً وَعَلَى حَجِّ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرٌ فِي الصَّوْمِ.

عَبَّاسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ لَا يَمْتَنُّ كُلَّهُ بِأَنْ وَكُلَّ وَكَيْلًا فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ نَصْفَهُ فَيَمْتَنُّ فَقَطْ وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ وَكُلَّهُ شَرِيكُهُ فِي عَتَقِ نَصْبِهِ فَأَعْتَقَهُ الشَّرِيكُ سَرَى لِنَصْبِهِ قَالَ: فَإِذَا حُكِمَ بِالسَّرَايَةِ إِلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ هُنَا فَمَنْ مَلِكُ الْمَوْكَلِ أَوَّلَى وَبِحَابِ بِأَنْ الَّذِي سَرَى إِلَيْهِ الْعَتَقُ هُنَا مَلِكُ الْمُبَاشِرِ لِلْإِعْتَاقِ فَكُفَى فِيهِ أَذْنَى سَبَبٍ.....

شَيْفَا مِنْ غُلَامٍ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَجَازَ عَتَقَهُ وَقَالَ: «لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ» مُعْنَى: «فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ مُخَالَفَ الْإِنْفِ) أَيِ: فَصَارَ إِجْمَاعًا سَكُوتًا. «فَوَدَّ: (بِأَنْ وَكُلَّ وَكَيْلًا فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ الْإِنْفِ) أَنْظُرْ هَلْ مِثْلُهُ مَا إِذَا وَكُلَّهُ فِي عَتَقِ الْبَغْضِ فَقَطَّ فَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ فَمَا وَجْهَ التَّخْصِصِ فِي التَّصْوِيرِ أَيِ: بِعَتَقِ الْكُلِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلُهُ فَمَا وَجْهَ الْفَرْقِ مَعَ أَنَّ الْمُتَبَايِرَ أَنَّهُ أَوْ لَى بِالْحُكْمِ مِمَّا هُنَا رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش وَحَاصِلُهُ أَيِ: مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَنَّهُ لَوْ وَكُلَّهُ فِي إِعْتَاقِ كُلِّ الْعَبْدِ أَوْ بَعْضِهِ فَخَالَفَ الْمَوْكَلُ وَأَعْتَقَ دُونَ مَا وَكُلَّ فِي إِعْتَاقِهِ وَهُوَ نِصْفُ الْعَبْدِ أَوْ رُبْعُهُ مَثَلًا لَمْ يَسِرْ اه. «فَوَدَّ: (فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ الْإِنْفِ) بَقِيَ مَا لَوْ وَكُلَّهُ فِي إِعْتَاقِ يَدِهِ مَثَلًا فَأَعْتَقَهَا فَهَلْ يُلْفُو أَوْ يَصِيحُ وَيَسْرِي إِلَى الْجَمِيعِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي صَوْنًا لِإِبْرَارَةِ الْمُكَالِفِ عَنِ الْإِنْفَاءِ مَا أَمَكَّنَ وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ وَكُلَّهُ فِي إِعْتَاقِ جُزْءٍ مِنْهُمْ فَأَعْتَقَهُ فَهَلْ يَسْرِي؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْيِيرِ بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ صِيَانَةً لِإِبْرَارَةِ الْمُكَالِفِ عَنِ الْإِنْفَاءِ ش. «فَوَدَّ: (فَيَمْتَنُّ فَقَطَّ) أَيِ: النَّصْفَ فَلَوْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ فَأَيُّ قَدَرٍ يُحْكَمُ بِعَتَقِهِ وَهَلْ لَهُ تَفْيِينُ الْقَدْرِ سَم. «فَوَدَّ: (فَيَمْتَنُّ فَقَطَّ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَلَا صَحْءَ عَتَقَ ذَلِكَ النَّصْفَ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لَكِنْ رَجَّحَ الْبَلْقِينِيُّ الْقَطْعَ بِعَتَقِ الْكُلِّ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُهْمَاتِ عَدَمَ السَّرَايَةِ بِأَنْ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ أَنَّهُ لَوْ وَكُلَّ شَرِيكُهُ الْإِنْفِ فَكَيْفَ يَسْتَقِيمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا اه. «فَوَدَّ: (فَأَعْتَقَهُ) أَيِ: نَصَبِ الْمَوْكَلِ وَقَوْلُهُ: سَرَى لِنَصْبِهِ أَيِ: لِنَصَبِ الْوَكِيلِ نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ: إِلَى مَلِكٍ الْغَيْرِ وَهُوَ الْمَوْكَلُ وَقَوْلُهُ: هُنَا رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ لَوْ وَكُلَّهُ الْإِنْفِ ع ش. «فَوَدَّ: (أَذْنَى سَبَبٍ) وَهُوَ الْمُبَاشَرَةُ لِلْإِعْتَاقِ.

«فَوَدَّ: (فَيَمْتَنُّ فَقَطَّ) أَيِ: النَّصْفَ فَلَوْ أَعْتَقَ بَعْضُهُ فَأَيُّ قَدَرٍ يُحْكَمُ بِعَتَقِهِ؟ وَهَلْ لَهُ تَفْيِينُ الْقَدْرِ؟ «فَوَدَّ: (أَيْضًا فَيَمْتَنُّ فَقَطَّ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَالَفَ أَمْرَ مَوْكَلِهِ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَمْتَنُّ شَيْءٌ لَكِنْ تَشَوُّفُ الشَّارِعِ إِلَى الْعَتَقِ أَوْ جَبَّ تَنْفِذُ مَا أَعْتَقَهُ الْوَكِيلُ، وَلَمْ تَتَرْتَّبِ السَّرَايَةُ عَلَى مَا ثَبَتَ عَتَقَهُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ وَلَآنَ عَتَقَ السَّرَايَةِ قَدْ لَا يَقُومُ مَقَامُ الْمُبَاشَرَةِ فَيَقُوتُ غَرَضُ الْمَوْكَلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَوْكُلُهُ فِي عَتَقِهِ عَنِ الْكُفَّارَةِ فَلَوْ نَفَذَ بِإِعْتَاقِ بَعْضِهِ بِالسَّرَايَةِ لَمَّا أُجْزَأَ عَنِ الْكُفَّارَةِ وَلاَحْتَاجَ الْمَالِكِ إِلَى نِصْفِ رَقَبَةٍ أُخْرَى بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْنَا: بِعَتَقِ النَّصْفِ فَقَطَّ فَإِنَّ النَّصْفَ الْآخَرَ يُمَكِّنُهُ عَتَقُهُ بِالْمُبَاشَرَةِ عَنِ الْكُفَّارَةِ اه. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْه جَوَابُ الْإِسْنَوِيِّ. «فَوَدَّ: (وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ الْإِنْفِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْإِشْكَالِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا سِرَايَةَ فِي إِعْتَاقِ الْوَكِيلِ الْأَجْنَبِيِّ وَإِنْ لَمْ يَتَّعْ مِنْهُ مُخَالَفَةً كَمَا لَوْ وَكُلَّهُ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ فِي إِعْتَاقِ حِصَّتِهِ فَأَعْتَقَهَا بِتَمَامِهَا فَلَا يَسْرِي عَلَى الْمَوْكَلِ إِلَى حِصَّةِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّقِيْدُ عَدَمَ السَّرَايَةِ بِالْمُخَالَفَةِ كَمَا يَقُومُ مِنْ تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَشْكَلَةِ بِأَنَّهُ وَكُلَّهُ فِي إِعْتَاقِ عَبْدِهِ فَأَعْتَقَ نِصْفَهُ،

وأما ثم فالذي يسري إليه غير ملك المباير فلم يقو تصرفه ليضعفه على السراية، إذ الأصح فيها كما قاله الزركشي أن المتق يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بها، وهو وجه من ترجيح الذميري لمقابلته أنه يقع على الجميع دفعة واحدة إذ تفرقة الشيخين التي ذكرناها وأجبتنا عنها تقتضي ترجيحهما لما رجحه الزركشي أما إذا كان لغيره فسيأتي، ويشترط في الصيغة لفظ يُشِيرُ به أو إشارة أخرى أو كتابة، (وصريحه)، ولو من هازل ولا عيب (تخريز وإعتاق) أي: ما اشتق منهما لورودهما في القرآن والسنة متكررين، أما نفسيهما كانت تخريز فكتابة كانت طلاق واعتقك الله أو عكسه صريح على تناقض فيه كطلاقك الله وأبرك الله، وفارق نحو باعك الله وأقالك الله وزوجك الله فإنها كتابات ليضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف

فؤد: (وأما ثم إلخ) قضية هذا الفرع أن الحكم كذلك وإن لم يخالف الوكيل الأجني كما لو وكله أحد الشريكين بإعتاق حصته فأعتقها بتمامها فلا يسري لحصته الشريك الآخر على هذا وهو منقول عن م ر قليراجع سم. فؤد: (فالذي يسري إليه) أي: يُحتَمَلُ سرائته إليه. فؤد: (وهو أو جه من ترجيح الذميري لمقابلته إلخ) ومن فوائد الخلاف أنه لو قال لِرَقيقه: إن دخلت الدار فإنها ملك حر فقطع إيهامه ثم دخل فإن قلنا بالتغيير عن الكل بالبعض عتق وإلا فلا ومنها ما لو حلف لا يُعتق رقيقاً فأعتق بعض رقيق فإن قلنا بالتغيير عن الكل بالبعض حيث وإلا فلا معنى. فؤد: (إذ تفرقة الشيخين) أي: بين مسألة توكيل الشريك ومسألة توكيل غيره. فؤد: (التي ذكرناها) أي: آتفا. فؤد: (وأجبتنا هنا) أي: عن استشكلها. فؤد: (ترجيحهما) أي: الشيخين لما رجحه الزركشي أي: المار آتفا من أن المتق يقع على ما اعتقه ثم على الباقي بالسراية. فؤد: (أما إذا كان لغيره إلخ) مختار قوله الذي له سم أي: فكان ينبغي أن يقول بعضه لغيره. فؤد: (فسيأتي) أي: في قول المصنف ولو كان عبد لرجل يصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه إلخ ع ش. فؤد: (ولو من هازل) إلى قوله على تناقض في المعنى وإلى قول المتن وهي لا يملك في النهاية مع مخالفة سائبه عليها سيد عمر وإلا قوله: على تناقض فيه وقوله: مع أنه معلوم إلى المتن. فؤد: (أي: ما اشتق منهما) كانت محرر أو حررتك أو عتيق أو معتق معنى. فؤد: (كانت تخريز) أي: أو إعتاق معنى. فؤد: (كانت طلاق) أي: كقوله لزوجته أنت طلاق معنى. فؤد: (أو عكسه) أي: الله اعتقك نهاية. فؤد: (بعدم استقلالها إلخ) أي: فإنه لا بد معها من

وذلك؛ لأنه لو تقيّد عدم السراية بالمخالفة لم يتوجه الاستشكال، ولم يحتج للجواب إلا بعد أن تقرّر أنه لا فرق في السراية بتوكيل الشريك بين أن يوافق أو يخالف فليتأمل. فؤد: (وأما ثم إلخ) قضية هذا الفرع أن الحكم كذلك، وإن لم يخالف الوكيل كما لو وكله أحد الشريكين بإعتاق حصته فأعتقها بتمامها فلا يسري لحصته الشريك الآخر على هذا، وهو معلق عن م ر قليراجع، وقد يؤيده أنه لو سرى إلى حصته الشريك لسرى إلى باقيه فيما كان كله للموكل، وفيه نظر. فؤد: (أما إذا كان لغيره) مختار قوله الذي له.



تلك، ولو كان اسمها حرة قبل الرق عتقت بيا حرة ما لم ينو ذلك الاسم، وقول ابن الرفعة لا تعتق عند الإطلاق مردود بأن هذا فيمن اسمها ذلك عند النداء، ولو زاحمته امرأة فقال: تأخري يا حرة فبانت أمته لم تعتق كما أفتى به الغزالي ويشكل عليه ما مر في نظيره من الإطلاق إلا أن يجاب بأن هنا معارضا قويا هو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم، ولو قيل: له أمثك زانية فقال: بل حرة وأراد عفيفة قيل، وكذا إن أطلق فيما يظهر القرينة القوية هنا، ولو قال لمكاس خوقا منه على فنه هذا حر لم يعتق عليه باطنا قال السنوي: ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في أنت طالق لمن يحلها من وثاق بجامع وجود القرينة الصارفة فيهما، وهو أوجه من تصويب الدميري خلافة كما لو قيل: له أطلقت زوجتك فقال: نعم، قاصدا الكذب ويرد قياسه بأن الاستفهام منقول فيه الجواب على السؤال كما صرحوا به.....

القبول ويعلم من ذلك أن ما يستقبل به الفاعل مما لا يحتاج إلى قبول إذا استند له تعالى كان صريحا وما لا يستقبل به كالبيع إذا استند له تعالى كان كناية ع ش. هـ فود: (ولو كان اسمها حرة إلخ) عبارة المغني لو كان اسم أمته قبل إزاقها حرة فسميت بغيره فقال لها يا حرة عتقت إن لم يقصد النداء لها باسمها القديم فإن كان اسمها في الحال حرة لم تغتق إلا إذا قصد العتق اه. هـ فود: (بأن هذا إلخ) أي: عدم العتق عند الإطلاق.

هـ فود: (فقال: تأخري إلخ) أي: وأطلق كما يفيد جوابه الآتي بخلاف ما إذا قصد المغني الشرعي فتغنى. هـ فود: (ولا كذلك ثم) أي: فيما مر في نظيره من الإطلاق. هـ فود: (فبانت أمته لم تغتق) وإنما أفتى الشافعي رحمه الله بذلك تورعا مغني أقول: تأمل قوله تورعا فإنه إذا كان لا يرى العتق بذلك فهي باقية على ملكه نعم إن أتى بعد ذلك بصيغة عتق فلا إشكال سيّد عمر.

هـ فود: (ولو قيل) إلى قوله وهو أوجه في المغني. هـ فود: (لم يغتق عليه باطنا إلخ) عبارة النهاية عتق عليه ظاهرا لا باطنا واعتمد السنوي خلافة كما اقتضاه كلامهم إلخ وصوب الدميري الأول وهو المعتد قياسا على ما لو قيل له أطلعت إلخ وإن رد بأن الاستفهام إلخ سيّد عمر وعبارة المغني لم يغتق عليه باطنا وقول السنوي ولا ظاهرا كما لو قال لها: أنت طالق وهو يحلها من وثاق ثم ادعى أنه أراد طلاقها من الوثاق مردود فإن ذلك إنما هو قرينة على أنه إخبار ليس بإنشاء ولا يستقيم كلامه معه إلا إذا كان على ظاهره اه. هـ فود: (بخلافه) وهو أنه يعتد ظاهرا لا باطنا نهاية وقوله: كما لو قيل إلخ من كلام الدميري.

هـ فود: (ويرد قياسه بأن الاستفهام منقول فيه الجواب على السؤال) تنزيل الجواب على السؤال لا يقتضي كون الجواب إنشاء بل يقتضي كونه إخبارا لأن السؤال إنما يكون عن أمر قد انقضى أي: إذا كان يمثل هذه الصيغة الماضية والحاصل أن قوله بأن الاستفهام إلخ لا حاصل له وقوله: بخلاف مسائلنا مسلم لكن قد يقال: القرينة ضعيفة كما في قوله لفته أفرغ من العمل فلنأمل سيّد عمر.

فلم ينظر فيه لقضيه وبفرض المساواة ليس هنا قرينة على القصد بخلاف مسألتنا وعند الخوف لا فرق بين قصده الكذب في إخباره وأن يُطلق اكتفاء بقرينة الخوف وقول بعضهم: يعتق عند الإطلاقي يُحمل على ما إذا لم يقله خوفاً إذ لا قرينة، وقوله لغيره أنت تعلم أنه حرّ إقراراً بحريته بخلاف أنت تظن، ولو قال ليقنه افترغ من العمل قبل العشاء، وأنت حرّ وقال: أزدت حرّاً من العمل دُهر أي لأن القرينة هنا ضعيفة بخلافها في حل الوثاق؛ لأن استعمال الطلاقي فيه شائع بخلاف الحرّية في فراغ العمل أو أنت حرّ مثل هذا العبد، وأشار.....

• فود: (فلم ينظر فيه لقضيه إلخ) لإقائل أن يقول الكلام فيما إذا قيل له: أطلقت زوجتك استخباراً لا التماساً لإنشاء بدليل قوله قاصداً الكذب إذ الكذب لا يدخل الإنشاء بل الخبر كما تقرر في محله وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقضيه أنه لو لم ينظر لقضيه الكذب لكان الكلام مخمولاً على الصّدي؛ لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزم الحمل على الصّدي إذ الكلام فيمن تكلم على قصد فإذا ألغى قصده الكذب ثبت حكم الصّدي فكان يلزم الوقوع باطلاً أيضاً مع أنه ليس كذلك فليتأمل، وقد يقال: مراد الشارح أن الميرة بالسؤال فإذا قصد به الإنشاء حكماً بالوقوع ظاهراً بالجواب لتزيله على السؤال فإذا كان المجيب قصد الإخبار كاذباً قيل باطلاً لا ظاهراً فليتأمل سم. • فود: (ليس هنا) أي: في مسألة الاستفهام. • فود: (وهذه الخوف لا فرق إلخ) محل تأمل لأن كلامهم في مسألة الطلاقي المقيس عليها بفرض تسليمه مقيّد بحالة الإرادة فليتأمل سيّد عمر. • فود: (وقوله لغيره) إلى قوله الأول بالإنشاء في الْمُغْنِي. • فود: (إقراراً بحريته) أي: فإن كان صادقاً عتق باطلاً أيضاً وإلّا عتق ظاهراً لا باطلاً ش. • فود: (بخلاف أنت تظن) أي: أو ترى مُغْنِي. • فود: (قبل العشاء) ليس بقتيدع ش. • فود: (دُهر) أي: فيعتق ظاهراً لا باطلاً ش ومُغْنِي. • فود: (فيه) أي: في حمل الوثاق. • فود: (بخلاف الحرّية إلخ) أي: استعمالها. • فود: (أو أنت حرّ إلخ) ولو قال السيّد لضارب عبده عبد غيرك حرّ مثلك لم يُحكّم بعينه؛ لأنه لم يعيّنه كما لو قال ليقنها يا خواجه نهايةً ومُغْنِي قال ع ش قوله: لم يُحكّم بعينه أي: حيث قصد بذلك أنه لا تسلط للضارب على عبد غيره كما أنه لا تسلط له على الحرّ أو أطلق كما هو

• فود: (فلم ينظر فيه لقضيه إلخ) لإقائل أن يقول: الكلام فيما إذا قيل له أطلقت زوجتك استخباراً لا التماساً لإنشاء بدليل قوله: قاصداً الكذب، إذ الكذب لا يدخل الإنشاء، بل الخبر كما تقرر في محله، وحيث يتوجه على قوله فلم ينظر فيه لقضيه أنه لو لم ينظر لقضيه الكذب لكان الكلام مخمولاً على الصّدي؛ لأنه إذا انتهى قصد الكذب لزم الحمل على الصّدي، إذ الكلام فيمن تكلم عن قصد فإذا ألغى قصده الكذب ثبت حكم الصّدي فكان يلزم الوقوع باطلاً أيضاً مع أنه ليس كذلك فليتأمل. وقد يقال: مراد الشارح أن الميرة بالسؤال فإذا قصد به الإنشاء حكماً بالوقوع ظاهراً بالجواب لتزيله على السؤال فإن كان المجيب قصد الإخبار كاذباً قيل باطلاً لا ظاهراً فليتأمل. • فود: (بخلاف مسألتنا إلخ) وقوله: لضارب فنه عبد غيرك حرّ مثلك لا عتق به كما لو قال ليقنه: يا خواجه ش م ر.

إلى عبد آخر عَتَقَ الأوَّلَ أو مثل هذا عَتَقَا الأوَّلَ بالإِنْشَاءِ والثاني بالإِقْرَارِ، ومن ثَمَّ لو كَذَبَ لم يمتنع باطنًا (وكذا فَلَكَ رَقِيبَةً) أي: ما اشتقُّ منه فإنَّه صريح (في الأصح) ليُروِّدَه في القرآن، وترجمة الصريح صريحة وإشارة الأخرس هنا كهي في الطَّلَاقِ (ولا يحتاج) الصريح (إلى نية) كما هو معلوم ودُيِّرَ توطئة لقوله مع أنَّه معلوم أيضًا لِقَلَّا يَتَوَهَّمُ من تَشَوُّفِ الشَّارِعِ إليه وقُوَّعُه بها من غير نية (وحتاج إليها كناية)، وإن احتفت بها قرينة؛ لاحتمالها، ويظهر أنَّ يأتي في مُقَارَنَةِ النِّيَّةِ لها نظير ما مرَّ في الطَّلَاقِ، وهي أي: الكناية كثيرة، وضابطها كلُّ ما أتى عن فِرَاقٍ أو زَوَالٍ ملك، فمنها (لا ملك) أو لا يَدَ أو لا أَمْرَ أو لا إمْرَةً أو لا حَكَمَ أو لا قُدْرَةَ (لي عليك ولا سلطان) لي عليك (ولا سبيل) لي عليك و (لا خدمة) لي عليك زال ملكي عنك (أنت) بفتح التاء أو كسرهما مُطْلَقًا إذ لا أثر للخن هنا (سأبى أنت مولائي) أي: سيدي أنت لله لإشعارها بإزالة الملك مع اجتماعها لغيره، ووجهه في مولائي أنَّه مشترك بين المتقّي والمتقّي، وكذا يا سيدي.....

ظاهره وهذا يُفيد أنَّه إذا أراد المتقّي يُحَكِّمَ بَعِيْثَهُ فَلْيُرَاجِعْ وقال السَّيِّدُ عَمَرُ قوله: كما لو قال لِقِنِّهَا إِلَخَ واضح أنَّ محلَّه ما لم يُرَدَّ به عَتَقَهُ اهـ. • قوله: (إلى عبد آخر) أي: له عَتَقَ الأوَّلَ أي: المُخَاطَبُ دون ذلك العبد مُعْنًى. • قوله: (أي: ما اشتقُّ منه) أي: كَمَفْكُوكِ الرِّقَبَةِ مُعْنًى. • قوله: (فإنَّه) لا حاجة إليه. • قوله: (كهي في الطَّلَاقِ) أي: فإنَّ فِهْمَهَا كُلُّ أَحَدٍ فَصْرِيحَةٌ أو الفِطْنُ دون غيره فِكْنَايَةٌ وإلا فَلَقُوع ش.

• قول (سني: (ولا يحتاج إلى نية) بل يَغْنَقُ به وإن لم يَقْصِدْ إيقاعه نهاية عبارة المُعْنَى لإيقاعه كسائر الصرائح؛ لأنه لا يُنْهَمُ منه غيره عند الإطلاق فلم يَحْتَجْ لِقَوِيَّتِهِ بِالنِّيَّةِ ولأنَّ هَزْلَهُ جَدُّ كما مرَّ قَبْلَهُ العَتَقُ وإن لم يَقْصِدْ إيقاعه أمَّا قَصْدُ لَفْظِ الصَّرِيحِ لِمَعْنَاهُ فلا بُدَّ منه لِيُخْرِجَ أَعْجَمِي تَلَفُظَ بِالْعَتَقِ وَلَمْ يَغْرِفْ مَعْنَاهُ اهـ. • قوله: (لقوله) أي: الآتي وكان الأوَّلَى لما بعده. • قوله: (مع أنَّه) أي: قوله الآتي. • قوله: (لئلا يَتَوَهَّمُ إِلَخَ) أي: ودُيِّرَ هذا القول مع كونه معلومًا لئلا يَلْخَ.

• قول (سني: (كناية) وفي نسخة النهاية والمُعْنَى من كِنَايَتِهِ بهاء الضمير. • قوله: (احتفت) عبارة النهاية انْضَمَّتْ. • قوله: (قرينة) الأنسب لما قبله قرائن بصيغة الجمع. • قوله: (لاحتمالها) أي: غير العَتَقِ نهاية. • قوله: (نظير ما مرَّ في الطَّلَاقِ) والمُعْتَمَدُ منه أنَّه يَكْفِي مُقَارَنَتَهَا لِبُجْزٍ من الصيغة ع ش. • قوله: (أي: الكناية) إلى المثنى في المُعْنَى وإلى قول المثنى والولاء لِلْسَيِّدِ فِي النِّهَايَةِ إِلاَّ قوله: قال لأنه إلى وقوله أَتَى ابْنِي وقوله وهو مُتَّجِهٌ إِلَى المثنى.

• قوله: (كثيرة إِلَخَ) ولو قال أي: المُصَنَّفُ هِيَ كَقَوْلِهِ إِلَخَ كما قَعَلَ فِي الرِّوَضَةِ كان أو لى لئلا يَوْهَمَ الحضر مُعْنًى. • قوله: (زال ملكي إِلَخَ) أي: ونحو ذلك كَأَزَلْتُ يَلْكَى أو حُكْمِي عَنْكَ مُعْنًى. • قوله: (بفتح التاء) بِخَطِّ الْمُصَنَّفِ مُعْنًى. • قوله: (مطلقًا) أي: مُذَكِّرًا كان المُخَاطَبُ به أو ضِدَّه نهاية. • قوله: (لإشعارها) أي: الصِّغَةِ الْمَذْكُورَةِ.

كما رَجَحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَرَجَحَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَفَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِغَيْرِ الْوَاقِعِ أَوْ خِطَابٌ تَلَطُّفٌ فَلَا إِشْعَارَ لَهُ بِالْمَعْنَى أ هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَهَلْ أَنْتَ سَيِّدِي كَذَلِكَ أَوْ يُقْطَعُ فِيهِ بِأَنَّهُ كِنَايَةٌ؟ كُلُّ مُخْتَمَلٍ وَقَوْلُهُ: أَنْتَ ابْنِي أَوْ أَبِي أَوْ بَنَتِي أَوْ أُمِّي إِعْتِاقٌ إِنْ أَمَكْنَ مِنْ حَيْثُ السُّنُّ، وَإِنْ عُرِفَ كَذِبُهُ وَنَسَبُهُ مِنْ غَيْرِهِ وَبِأَبْنِي كِنَايَةً، (وَكَذَا كُلُّ) لَفِظٌ (صَرِيحٌ أَوْ كِنَايَةٌ لِلطَّلَاقِ) أَوْ لِلظَّاهِرِ هُوَ كِنَايَةٌ هُنَا كَمَا مَرَّ مَعَ مَا يُسْتَشْتَى مِنْهُ كَاعْتِدَ وَاسْتَبَرَّ رَجَمَكَ لِلْعَبْدِ فَإِنَّهُ لَفَوْ، وَإِنْ نَوَى الْعِتْقَ لَا سِتْحَالَتهُ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ لِقِنْتُهُ أَعْتَقْتُ نَفْسَكَ فَقَالَ السَّيِّدُ: أَعْتَقْتُكَ كَانَ لَفَوْاً أَيْضاً بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي الطَّلَاقِ وَغَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الظَّاهَرَ كِنَايَةٌ هُنَا لَا ثَمَّ (وَقَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ أَنْتَ حُرَّةٌ وَلَأَمْتُهُ أَنْتَ حُرٌّ صَرِيحٌ) تَغْلِيظًا لِلإِشَارَةِ (وَلَوْ قَالَ) لَهُ: (عَقَّقْتُ إِلَيْكَ) عِبَارَةٌ أَصْلُهُ جَعَلْتُ عَقَقْتُ إِلَيْكَ وَكَأَنَّهُ خَذَفَهُ لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُتَّجَةٌ وَفَاقًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ.....

• فَوَدَّ: (كَمَا رَجَحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) وَهُوَ الْأَصَحُّ نِهَائَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَي: يَثَلُّ بِأَسَيِّدِي فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ. • فَوَدَّ: (إِعْتِاقٌ إِنْخِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الْمُؤَاخَذَةِ سَمِ أَي: قَبِيحَتُهُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ قَصَدَ بِهِ الشَّفَقَةَ وَالْحُزْنَ فَلَوْ أُطْلِقَ عَتَقَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ع شِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِي وَقَوْلُهُ: إِعْتِاقٌ أَي: صَرِيحٌ أ هـ. • فَوَدَّ: (إِنْ أَمَكْنَ إِنْخِ) أَي: وَلَا كَانَ لَفَوْاً ع شِ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَجَازِ وَالْكِنَايَةِ إِمْكَانُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِلظَّاهِرِ) إِلَى الْمَعْنَى فِي الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (هُوَ كِنَايَةٌ هُنَا) وَيُسْتَشْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ لِرَقِيقِهِ: أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ بَاتِرٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَنَوَى إِغْتِاقَهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَمْ يَعْنُقْ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ مِنَ الطَّلَاقِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ تَشْمَلُ الزَّوْجَيْنِ وَالرَّقْءُ خَاصٌّ بِالْعَبْدِ مُعْنَى عِبَارَةِ الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ لَا أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ مُظَاهِرٌ أَوْ نَحْوُهُمَا كَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا حُرٌّ مِنْكَ أ هـ. وَفِي ع شِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا مَا نَصَّهُ أَقُولُ: وَيَتَّبِعِي أَنَّ يَكُونُ مَحَلُّ كَوْنِهِ غَيْرَ كِنَايَةٍ هُنَا مَا لَمْ يُقْصَدَ بِهِ إِزَالَةُ الْمُلْقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَقِيقِهِ وَهِيَ عَدَمُ التَّفَقُّعِ وَنَحْوُهَا بِحَيْثُ صَارَ مِنْهُ كَالْأَجْنَبِيِّ وَلَا كَانَ كِنَايَةً أ هـ أَقُولُ: هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الرَّوْضَةِ مَعَ شَرْحِهِ مِمَّا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ: أَنَا مِنْكَ حُرٌّ لَفَوْ وَإِنْ نَوَى بِهِ الْعِتْقَ لِعَدَمِ إِشْعَارِهِ بِهِ أ هـ. • فَوَدَّ: (كَاعْتَدَ وَاسْتَبَرَّ رَجَمَكَ) أَي: وَكَانَتْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي لِلْعَبْدِ فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا يَتَأَتَّى فِي الذِّكْرِ بِخِلَافِهِ فِي الْأُنْثَى فَإِنَّهُ يَكُونُ كِنَايَةً ع شِ. • فَوَدَّ: (لِلْعَبْدِ) وَلَوْ قَالَ لَأَمْتُهُ فَوَجْهَانِ أَصْحُهُمَا الْعِتْقُ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَعَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لِلظَّاهِرِ هُوَ كِنَايَةٌ ع شِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الظَّاهَرَ كِنَايَةٌ هُنَا) أَي: فِي الْأُنْثَى دُونَ الذَّكَرِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ مَعَ مَا يُسْتَشْتَى مِنْهُ ع شِ. • فَوَدَّ: (لَا ثَمَّ) أَي: فِي الطَّلَاقِ مُعْنَى.

• فَوَدَّ (سُي): (لِعَبْدِهِ أَنْتَ إِنْخِ) بِكَسْرِ التَّاءِ بِخَطِّهِ وَقَوْلُهُ: وَلَأَمْتُهُ أَنْتَ إِنْخِ بَفَتْحِ التَّاءِ بِخَطِّهِ أَيْضًا مُعْنَى. • فَوَدَّ: (تَغْلِيظًا لِلإِشَارَةِ) أَي: عَلَى الْعِبَارَةِ أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (هُوَ مُتَّجَةٌ) وَفَاقًا لِلنَّهْجَةِ وَخِلَافًا

• فَوَدَّ: (كَمَا رَجَحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ) أَي: وَهُوَ الْأَصَحُّ ع شِ م ر وَقَوْلُهُ: أَنْتَ ابْنِي أَوْ أَبِي أَوْ بَنَتِي أَوْ أُمِّي إِعْتِاقٌ إِنْخِ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الْمُؤَاخَذَةِ.

لِكَتِّهِ عَمَّرَ بِمُحْتَمَلٍ، وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهِ نَظَرٌ (أَوْ خَيْرُكَتُّكَ) مِنَ التَّخْيِيرِ، وَقَوْلُ أَصْلِهِ فِي بَعْضِ نُسَخِهِ خَرُوزُكَ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ تَنْجِيحٌ كَمَا مَرَّ (وَنَوَى تَقْوِيضَ الْمُتَقِ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْمَجْلِسِ) أَيِ: مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ أَيِ: بِأَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُ بِقَدْرِ مَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْإِيجَابُ عَنِ الْقَبُولِ كَذَا قِيلَ: وَيُظْهِرُ ضَبْطُهُ بِمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهُ إِلَى نَحْوِ الْبَيْعِ فَهُوَ كَتَقْوِيضِ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا (عَتَقَ) كَمَا فِي الطَّلَاقِ فَيَأْتِي هُنَا مَا مَرَّ فِي التَّقْوِيضِ ثُمَّ وَجَعَلْتُ خَيْرُكَتُّكَ إِلَيْكَ صَرِيحٌ فِي التَّقْوِيضِ لَا يَحْتَاجُ لِنَيْتِهِ، وَكَذَا عَتَمْتُكَ إِلَيْكَ، فَقَوْلُهُ: وَنَوَى قَيْدَ فِي خَيْرُكَتُّكَ فَقَطْ، وَلَوْ قَالَ: وَهَبْتُكَ نَفْسَكَ نَاوِيًا الْعَتَقَ عَتَقَ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ أَوْ التَّمْلِيكِ عَتَقَ إِنْ قِيلَ فَوْزًا كَمَا فِي مَلِكُكَتُّكَ نَفْسَكَ، وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِرَقَبَتِهِ اشْتَرَطَ الْقَبُولَ بَعْدَ الْمَوْتِ (أَوْ) قَالَ: (أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَلَى أَلْفٍ فَقَبِلَ) فَوْزًا (أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ: أَعْتَقَنِي عَلَى أَلْفٍ فَأَجَابَهُ عَتَقَ فِي الْحَالِ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ) فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ كَالْخُلْعِ، بَلْ أَوَّلَى لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعَتَقِ فَهُوَ مِنْ جَانِبِ الْمَالِكِ مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٍ وَمِنْ جَانِبِ الْمُسْتَدْعَى مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ جَعَالَةٍ، .....

لِلْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِكَتِّهِ عَمَّرَ بِمُحْتَمَلٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مُحْتَمَلٌ مِنْ صَيَغِ التَّزْجِيحِ عِنْدَهُمْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَيِّدُ عَمَّرَ أَيِ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَأَمَّا بِكَسْرِهَا فَلَا يُشْمَرُ بِالتَّزْجِيحِ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى ذُو أَحْتِمَالٍ أَيِ: قَابِلٌ لِلْحَمَلِ وَالتَّأْوِيلِ كَمَا مَرَّ مِنْهُ فِي أَوَائِلِ رُبْعِ الْعِبَادَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ الْخُ) وَاقْفَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (أَوْ خَيْرُكَتُّكَ) أَيِ: فِي إِعْتَاقِكَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ التَّخْيِيرِ) أَيِ: بِصِيغَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي مِنَ التَّخْيِيرِ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ أَصْلِهِ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَعَمَّرَ فِي الرِّوَايَةِ بِقَوْلِهِ: وَخَرُوزُكَ بِخَاءٍ مُهْمَلَةٍ مِنَ التَّخْيِيرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ صَرِيحَةٌ وَصَوَابُهُ خَرَمْتُكَ مَضْمَرًا مُضَافًا كَاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهُ وَهُوَ الْعِنْتُ اهـ. □ فَوَدَّ: (تَنْجِيحٌ) عِبَارَةٌ الْنَهَايَةِ لِتَخْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ) أَيِ: لَا الْحُضُورِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ ضَبْطُهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ التَّمْلِيكِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِمَا مَرَّ فِي الْخُلْعِ) أَيِ: فَيُعْتَمَرُ الْكَلَامُ الْبَسِيرُ هُنَا كَمَا اغْتَمَرَ ثُمَّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَقَوْلُهُ: وَنَوَى) أَيِ: إِلَى آخِرِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ التَّمْلِيكِ هَتَقَ الْخُ) وَيَتَّبِعُنِي أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَطْلَقَ وَيُرْجَعُ فِي نَيْتِهِ ذَلِكَ إِلَيْهِ ع. ش. عِبَارَةٌ السَّيِّدُ عَمَّرَ بَقِيَ مَا لَوْ أَطْلَقَ وَهَبْتُكَ نَفْسَكَ هَلْ يُلْحَقُ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي الْأَقْرَبُ الثَّانِي اهـ. □ فَوَدَّ: (اشْتَرَطَ الْقَبُولَ الْخُ) أَيِ: وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ قَالَ) أَيِ: لِعَبِيدِهِ فِي الْإِيجَابِ اغْتَمَرْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَيِ: مَثَلًا فِي ذِمَّتِكَ وَقَوْلُهُ: أَوْ قَالَ لَهُ الْعَبْدُ أَيِ: فِي الْاسْتِجَابِ وَقَوْلُهُ: فَأَجَابَهُ أَيِ: فِي الْحَالِ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ) أَيِ: فَوْزًا حَيْثُ لَمْ يَذْكُرِ السَّيِّدُ أَجَلًا فَإِنَّ ذِكْرَهُ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ وَيَجِبُ إِنْظَارُهُ فِي الْحَالَةِ الْأَوَّلَى إِلَى الْيَسَارِ كَالذُّيُونِ لِلْإِزْمَةِ لِلْمُغْسِرِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَعَلَّهُ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: وَيَأْتِي إِلَى فِي الْحَالِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ أَوَّلَى) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِأَضِلِّ الْعِنْتُ رَشِيدِي أَيِ: لَا لِلزُّومِ الْأَلْفُ أَيْضًا بِذِلَالٍ مَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (مُعَاوَضَةٌ فِيهَا شَوْبٌ تَعْلِيْقٍ) أَيِ: فَلَا عَتَقَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الصِّفَةِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ: مُعَاوَضَةٌ أَيِ: لِيَمْلِكُهُ نَفْسَهُ فِي مُقَابَلَةٍ مَا بِذَلِكَ فِيهَا شَوْبٌ جَعَالَةٍ أَيِ: لِيَذِلَّهُ الْيَوْضُ لَهُ فِي مُقَابَلَةٍ تَخْصِيْلِهِ لِعَرَضِهِ وَهُوَ الْعِنْتُ الَّذِي يَسْتَقْبَلُ بِهِ كَالْعَامِلِ فِي الْجَعَالَةِ.

وإن كان تمليكاً إذ يُقتَرَفُ في الضمني ما لا يُقتَرَفُ في المقصود ويأتي في التعليق بالإعطاء ونحوه هنا ما مر في خُلج الأمة قيل: قوله في الحال لَقَوْ وإنا ذكره في اعتقثك على كذا إلى شهر فقيل فإنه يعتق حالاً واليومض مؤجل فلعله انتقل نظره إلى هذه اهـ. وليس بسديد، بل له فائدة ظاهرة هي دفع توهم توقف المتق على قبض الألف على أن ترجيه ما ذكر غفلة عن كون المصنّف ذكره عقب ذلك، وحيث فسّد بما يفسّد به الخُلج كأن قال: على خمر مثلاً أو على أن تخدمني أو زاد أبداً أو إلى صحتي مثلاً عتق وعليه قيمته حينئذ أو تخدمني عشرين سنة مثلاً عتق ولزمه ذلك فلو خدّمه نصف المدة ثم مات.....

هـ فؤد: (وإن كان تمليكاً إلخ) عبارة المُنهي ولا يقدح كونه تمليكاً إذ يُقتَرَفُ إلخ. هـ فؤد: (ما مر في الخُلج) عبارة هناك وإذا علّق بإعطاء مال أو إثباته أو مجيبه كأن أعطيني كذا فوضّفته أو أكثر منه بين يديه بحيث يُعلم به ويتمكّن من أخذه طَلَقَتْ وإن لم يأخذه اهـ. هـ فؤد: (قيل إلخ) وافقه المُنهي عبارة. (تنبيه): قوله: في الحال تبع فيه المحرّر ولا فائدة له ولهذا لم يذكره في الشرح والزوجة وإنما ذكره بعد هذه الصورة فيما لو قال: اعتقثك على كذا إلى شهر فقيل عتق في الحال واليومض مؤجل وصورة الكتاب أن يكون الألف في الذمة كما قدّرته في كلامه فإن كانت مُعَيَّنة ففي القفال إذا كان في يد عبده ألف يزعم اكتسبها فقال السيّد: اعتقثك على هذا الألف ففيه ثلاثة أو نحو ثلثها يُعتق والألف يملك السيّد ويرجع على العبد بتمام قيمته وهذا هو الظاهر اهـ. هـ فؤد: (إلى هذه) أي: مسألة إلى شهر. هـ فؤد: (ما ذكر) أي: ان يقال النظر. هـ فؤد: (غفلة من كون المصنّف ذكره إلخ) أي: ذكر قوله في الحال في المسألة الآتية عقب هذه وذكره في المحلّين يُبعد كونه صائراً عن ان يقال النظر وبهذا يندفع قول سم كانه في غير هذا الكتاب ثم إن كونه ذكره عقب ذلك لا يُنافي ان يقال النظر لأن الجمع بين مسألتين لا يُنافي في ان يقال النظر من حكم إحداهما إلى حكم الأخرى كما هو في غاية الظهور فدعوى الغفلة ممنوعة بل لعلها غفلة اهـ. ويُحتمل أيضاً أن غفلة هذا المُعتَرَض من حيث كونه حصص الاعتراض بالمسألة المُتَقَدِّمة مع توجهه على المسألة التي ذكرها المصنّف عقبها والشهاب سم فهم أن الضمير في ذكره راجع إلى مسألة إلى شهر وليس كذلك كما عِلِمْتُ رَشِيدِي أقول ما ترجاه سم بقوله كانه في غير هذا الكتاب جزم به المُنهي كما مرّ عنه أيضاً وما فهمه سم في مرجع الضمير لما مرّ عن المُنهي أيضاً وسياق كلام الشارح كالصريح فيه. هـ فؤد: (بما يفسّد به الخُلج) أي: عوضه رَشِيدِي. هـ فؤد: (مثلاً) أي: أو خنزير مُغْنِي. هـ فؤد: (ولو خدّمه نصف المدة ثم مات إلخ) أي: العبد بقي ما لو مات السيّد فهل

هـ فؤد: (ذكره) كانه في غير هذا الكتاب ثم إن كونه ذكره عقب ذلك لا يُنافي ان يقال النظر؛ لأن الجمع بين مسألتين لا يُنافي ان يقال النظر من حكم إحداهما إلى حكم الأخرى كما هو في غاية الظهور، فدعوى الغفلة ممنوعة، بل لعلها غفلة فليُتَأَمَّل. هـ فؤد: (فلو خدّمه نصف المدة ثم مات إلخ) بقي ما لو مات السيّد فهل يستحق الوارث عليه نصف القيمة وبقيّة الخدمة؟ ولعل المراد الأول؛ لأن خدمة السيّد



فلسيِّده في تركته نصف قيمته ولا يُشترط النص على كون المدّة تلي العتق خلافاً للأذرعِي  
 لأنصرافها إلى ذلك ولا تفصيل الخدمة عملاً بالعرف نظير ما مرّ في الإجارة (ولو قال: بعتك  
 نفسك بالقب) في ذمتك حالاً أو مؤجلاً تؤدّيه بعد العتق (فقال: اشترئت، فالمذهب صحة البيع)  
 كالكتابة، بل أولى؛ لأنّ هذا ألزّم وأسرع (ويعتق في الحال) عملاً بمقتضى العقد، وهو عقد  
 عتاقة لا بيع فلا خيار فيه وخرج بقوله بالقب قوله: بهذا فلا يصح؛ لأنّه لا يملكه (والولاء  
 للسيد) لما تقرّر أنّه عقد عتاقة لا بيع وعليه لو باعه بعض نفسه سرى عليه ولا خط هنا؛  
 ليضعف شبهه بالكتابة.

يَسْتَحِقُّ الْوَارِثُ عَلَيْهِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ أَوْ بَقِيَّةَ الْخِدْمَةِ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ خِدْمَةَ السَّيِّدِ لَا تَصْدُقُ  
 بِخِدْمَةِ وَارِثِهِ سَم. هـ. فَوَدَّ: (فلسيِّده في تركته إلخ) أي: لأنه لما فات العوض انتقل إلى بدله وهو القيمة  
 لا أجره وبثله بقيّة المدّة ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (ولا يشترط النص إلخ) أي: فلو نصّ على تأخير ابتدائها عن  
 العقد فسَدَ العوضُ وَوَجِبَتِ الْقِيَمَةُ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ الْآتِي لِأَنْصِرَافِهَا إِلَى ذَلِكَ ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (عملاً  
 بالعرف) أي: وعليه فلو طرأ للسيد ما يوجب الاحتياج في خدمته إلى زيادة عما كان عليه حال السيد  
 وقت العقد فهل يكلفها العبد أو يفسد العوض فيما بقي ويوجب قسطه من القيمة فيه نظر والأقرب أنّه  
 يكلف خدمة ما كان متعارفاً لهما حال العقد ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (في ذمتك) إلى التثنية في المُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ:  
 وَخَرَجَ إِلَى الْمَثْنِ. هـ. فَوَدَّ: (لأن هذا إلخ) عبارة المُنْفِي لِأَنَّ الْبَيْعَ اثْبَتَ وَالْعِتْقُ فِيهِ أَسْرَعُ اه. هـ. فَوَدَّ: (فلا  
 يصح إلخ) خلافاً للمُنْفِي ووافق سَم. هـ. ع. ش. عبارة الأول قوله: فلا يصح إلخ هَلَا صَحَّ بِقِيَمَتِهِ كَمَا صَحَّ  
 خُلْعُ الْأَمَةِ بَلَا إِذْنِ سَيِّدِهَا بَعَيْنِ مَالٍ لَهُ أَوْ لغيره وَوَجِبَ مَهْرٌ فِي ذِمَّتِهَا وَبَيْنَ الْخُلْعِ وَالْإِغْتَاقِ تَقَارُبٌ كَمَا  
 دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ مَا مَرَّ فِي خُلْعِ الْأَمَةِ وَبَيَعَ النَّفْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِغْتَاقِ اه. وَعبارة الثاني قوله: لأنه لا  
 يملكه أي: ومع ذلك يفتق ويوجب قيمته كما لو قال له أعتقتك على خمري اه.

هـ. فَوَدَّ (سبي): (والولاء للسيد) أي: ولو كان كافراً وإن لم يرّه خطيبً وفائدته أنّه قد يُسَلِّمُ السَّيِّدُ قَيْرُهُ  
 وَعَكْسُهُ كَعَكْسِهِ ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (لما تقرّر إلخ) عبارة المُنْفِي لِعُمُومِ خَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ «الولاء لمن أعتق»  
 اه. هـ. فَوَدَّ: (وهليه) أي: على الرَّاجِحِ مِنْ أَنَّ الْوَلَاءَ لِلْسَّيِّدِ. هـ. فَوَدَّ: (لَوْ بَاغَهُ) أي: الرقيق. هـ. فَوَدَّ: (سرى  
 عليه) أي: على البائع فَإِنَّ قُلْنَا لَا وِلَاءَ لَهُ لَمْ يَسِرْ كَمَا لَوْ بَاغَهُ مِنْ غَيْرِهِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَاهِ مُنْفِي.

هـ. فَوَدَّ: (هنا) أي: في الإغتاقي بعوضٍ عبارة المُنْفِي أَفْهَمَ سُكُوتُ الْمُصَنِّفِ فِي هَذِهِ وَمَا قَبْلَهَا عَنْ حَطِّ  
 شَيْءٍ أَنَّ السَّيِّدَ لَا يَلْزَمُهُ حَطُّ شَيْءٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَا خِلَافٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ فِي الْإِغْتَاقِ بِغَيْرِ عَوْضٍ  
 اه.

لَا تَصْدُقُ بِخِدْمَةِ وَارِثِهِ. هـ. فَوَدَّ: (فلا يصح؛ لأنه لا يملكه) هَلَا صَحَّ بِقِيَمَتِهِ كَمَا صَحَّ خُلْعُ الْأَمَةِ بَلَا إِذْنِ  
 سَيِّدِهَا بَعَيْنِ مَالٍ لَهُ أَوْ لغيره وَوَجِبَ مَهْرٌ فِي ذِمَّتِهَا، وَبَيْنَ الْخُلْعِ وَالْإِغْتَاقِ تَقَارُبٌ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:  
 السَّابِقُ مَا مَرَّ فِي خُلْعِ الْأَمَةِ وَبَيَعَ النَّفْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِغْتَاقِ.

(تنبيه): أفنى بعض تلاميذه ابن عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المال عبده لنفسه وخالفه الأصفهانى شارح المحصول، وصوب التاج الشبكي الأول نظرًا إلى أنه ليس مجانًا، بل بعيوض فلا تضييع فيه على بيت المال، بل له العتق بغير عوض إذا أذن له فيه الإمام، وقد ذكرنا أنه لو جاءنا قن مسلم فلإمام دفع قيمته من بيت المال ويقتقه عن كافة المسلمين. ١ هـ ومرو في العارية أن المعتمد المنع ومما يدل له قولهم: أن الإمام في مال بيت المال كالولي في مال اليتيم، والولي يمتنع عليه التبذير كما تعلّم مما يأتي في الكتابية كهذا البيع ولو بأضعاف قيمته؛ لأن ما يكتسبه قبل العتق ملك لبيت المال وبعد العتق لا يدري ولا حجة فيما ذكر عنهما؛ لأن ذاك لضرورة خوف ارتداده لو رد إليهم، ولو قيل ليسيد قن لمن هذا المال فقال لهذا الغلام وأشار له لم يعتق وإنما كان قوله لغيره: يعني هذا إقرارًا له بالملك؛ لأن إضافة الملك لمن عرف رقه تجوز يقع كثيرًا بخلاف البيع، فإنه لا يكون إلا من مالك حقيقة (ولو قال لحامل مملوكة له هي وحملها: اعتقتك) وأطلق (أو اعتقتك دون حملك عتقًا)؛ لأنه جزء

قود: (جدة) أي: عبد بيت المال. قود: (لنفسه) أي: نفس المبد. قود: (الأصفهانى) وافقه النهاية. قود: (الأول) أي: الصحة. قود: (إنه ليس إلخ) أي: الإعتاق المذكور. قود: (ويقتقه) بالتصبي عطف على الدفع. قود: (المعتمد) إلى قول المتن: (وعليه قيمة ذلك) في النهاية إلا قوله: (ولا حجة) إلى (ولو قيل) وقوله: (وعتقه) إلى (وإنما لم يقصر) وقوله: (والخلاف) إلى المتن. قود: (المنع) أي: منع البيع. قود: (وإنما كان قوله: لغيره إلخ) لو قاله ليرقي سم يظهر أنه مثل هذا المال لهذا الغلام لا يفتق قلير أجمع. قود: (يعني هذا) أي: المال. قود: (تجوز) بل قد تكون حقيقة كان ملكه سيده أو غيره وقلنا بصحته على الضعيف ع ش أي: أو اعتقد ذلك بلا تقليد صحيح. قود (سني): (ولو قال لحامل: اعتقتك إلخ) شمل إطلاؤه ما لو قال لها: أنت حرة بعد موتي وفيها في الزايفي في باب الرصية وخهان أحدهما لا يفتق الحمل لأن إعتاق الميت لا يسري وأصحهما يفتق؛ لأنه كمضو منها مضي. قود: (مملوكة) إلى قول المتن: (وعليه قيمة ذلك) في المضي إلا قوله: (والخلاف) إلى المتن وقوله: (نعم) إلى المتن.

قود (سني): (عتقًا) أي: عتقت وتبعتها في العتق حملها ولو انفصل بعضه حتى ثاني توأمين؛ لأنه كالجزء منها وظاهر عبارته أنها يفتقان معًا لا مرتبًا والتعليل يقتضيه لكن قول الزركشي فيما لو اعتقها في مريضه والثالث بقي بها دون الحمل فيحتمل أنها تفتق دونه كما لو قال: اعتقت ساليًا ثم غانما وكان الأول ثلث ماله يقتضي الترتيب وهو الظاهر مضي قال ع ش قول المتن: (عتقًا) ظاهره ولو كان الحمل علقه أو مضعة أو نطفة أخذًا من قول الشارح؛ لأنه جزء منها ومن قوله: (ولو اعتقه عتق) حيث تفتحت فيه الروح ع ش. قود: (لأنه إلخ) عبارة النهاية لدخوله في بيعها في الأولى ولأنه كالجزء منها في الثانية

قود: (أن المعتمد المنع) كتب عليه م ر. قود: (وإنما كان قوله: لغيره يعني هذا إلخ) لو قاله ليرقي.

منها، وعتقه بطريق التبعية لا السراية؛ لأنها في الأساقص دون الأشخاص، وإنما لم يضُر استثنائه وليقوة العتق بخلاف البيع (ولو اعتقه عتق) إِنْ نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ، وإلا لَمَّا عَلَى المتمد (دونها) وفارق عكسه بأنّه لكونه فرعاً تَتَصَوَّرُ تَبَعِيَّتُهُ لَهَا ولا عكس، وقوله: مُضْمَعُ هذه الأمة حُرَّةٌ إقراراً بانعقاد الولد حُرّاً فإن زاد عَلِقَتْ بِهَا مَنِّي فِي ملكي كان إقراراً بكون الأمة أُمٌ وَلَدٌ (ولو كانت لرجل والحمل لِأَخْرَجَ) بنحو وصية (لم يعتق أحدهما يعتق الآخر)؛ لأنّه لا استتباع مع اختلاف المالكين (وإذا كان بينهما عبدٌ) أو أمةٌ (فاعتق أحدهما كُلهُ أو نصيبه) كنصيب منكَ حُرٌّ، وكذا نصفك حُرٌّ، وهو يملك نصفه، والخلاف في هذه هل العتق انحصَرَ في نصيبه أو شاعَ فعتق رُبُّهُ ثُمَّ سَرَى لِزُبَيْعِهِ؟ لا فائدة له في غير نحو التعليق (عتق)

فأشبه ما لو قال: اغتقك إلا يدك اهـ. فُود: (بخلاف البيع) كَأَنَّ قَالَ: بِمُتَّكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ دُونَ حَمْلِهَا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ نِهَائِيَّةً. فُود: (إِنْ نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بَلُوغُهُ أَوْ إِنْ نُفِخَ الرُّوحُ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّارِعِ وَهُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ش. فُود: (وَالْإِلْخَ) أَي: وَإِنْ لَمْ تُنْفَخْ فِيهِ الرُّوحُ كَمُضْمَعٍ كَأَنَّ قَالَ: اغتقت مُضْمَعَكَ فَهُوَ لَعَوٌ مُغْنِي. فُود: (فَإِنْ زَادَ الْإِلْخَ) أَي: فَإِنْ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْاِسْتِيلَادِ وَإِنْ أَقَرَّ بَوَاطِنُهَا وَقَدْ يُوَجِّهُ بِأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِقْرَارِ بَوَاطِنُهَا لَا يَسْتَدْعِي كَوْنَ الْوَلَدِ مِنْهُ لِحَوَازِ كَوْنِهِ مُتَأَخِّرًا عَنِ الْحَمْلِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ بِزَمَنِ لَا يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ عَشْرٌ وَمُغْنِي.

فُود: (عَلِقْتُ بِهَا مَنِّي فِي ملكي) أَي: أَوْ نَحْوِهِ مُغْنِي. فُود: (لأنّه لا استتباع لِخَ) أَي: وَلَا تَأْتِي السَّرَايَةُ لِمَا تَقَدَّمَ سَم.

فُود (نسي): (وإذا كان بينهما) أَي: الشَّرِيكَينِ سَوَاءً أَمَّا كَانَ مُسْلِمَيْنِ أَمْ كَافِرَيْنِ أَمْ مُخْتَلَفَيْنِ وَقَوْلُهُ: فَاعْتَقَ أَي: بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ نَصِيْبِهِ أَي: أَوْ بَعْضِهِ مُغْنِي. فُود: (وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْإِلْخَ) أَي: فِيمَا بَعْدَ كَذَا عِبَارَةِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَإِنْ اغْتَقَ نِصْفَ الْمُشْتَرَكِ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يَقَعُ الْعِتْقُ عَلَى النِّصْفِ شَائِعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَصَّصْ بِمِلْكِهِ نَفْسِهِ أَوْ عَلَى مِلْكِهِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِنَّمَا يُعْتَقُ بِمَا مَلَكَهُ وَجْهَانِ جَزَمَ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ بِالثَّانِي مِنْهُمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الرَّهْنِ، قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا يَكَادُ يَظْهَرُ لِهَذَا الْخِلَافِ فَايِدَةٌ إِلَّا فِي تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ كَأَنَّ يَقُولُ إِنْ اغْتَقْتُ نِصْفِي مِنْ هَذَا الْعَبْدِ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ فَإِنَّ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ تَطْلُقْ أَوْ بِالثَّانِي طَلَقْتَ اهـ. فُود: (هَبْ نَحْوِ التَّعْلِيْقِ) أَي: فِي غَيْرِ التَّعْلِيْقِ

فُود: (لأنّه لا استتباع لِخَ) أَي: وَلَا تَأْتِي السَّرَايَةُ لِمَا تَقَدَّمَ. فُود: (لا فائدة له في غير نحو التعليق) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ اغْتَقَ نِصْفَ الْمُشْتَرَكِ وَأَطْلَقَ فَهَلْ يَقَعُ شَائِعًا أَوْ عَلَى مِلْكِهِ؟ وَجْهَانِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: جَزَمَ صَاحِبُ الْأَثْوَارِ بِالثَّانِي مِنْهُمَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الرَّهْنِ الْإِلْخَ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَعَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَقْتَضِي جَمِيعُهُ إِلَّا إِنْ كَانَ مُوَسِّرًا قَالَ الْإِمَامُ: وَلَا يَكَادُ تَظْهَرُ فَايِدَةٌ إِلَّا فِي تَعْلِيْقِ طَلَاقٍ أَوْ عِتْقٍ اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: قَالَ جَمَاعَةٌ: وَتَظْهَرُ فَايِدَتُهُ فِي مَسَائِلَ أُخَرَ مِنْهَا مَا لَوْ وَكَّلَ شَرِيكَهُ فِي إِعْتَاْقِ نَصِيْبِهِ فَإِنَّ قُلْنَا: بِالْأَوَّلِ عَتَقَ

نصيبه) مطلقاً وفي عتق نصيب شريكه تفصيلاً (فإن كان مُغَيَّرًا) عند الإعتاق (بقي الباقي لشريكه) ولا سِراية لمفهوم الخبر الآتي، نعم، إن باع شقصاً بشرط الخيار له ثم أعتق باقيته، والخيار باقٍ سري، وإن أعتز بحصة المشتري لكانته بالسراية يقع الفسخ فلا شركة حينئذٍ حقيقة فلا يرد (والإ) يكن مُغَيَّرًا.....

وأدخل بالتخو الأيمان. هـ. فود: (مطلقاً) أي: موبراً كان أم مُغَيَّرًا نهاية. هـ. فود: (عند الإعتاق) وسيأتي أن إيلاذ أحد الشريكتين نافذ مع اليسار وعليه فلو كان مُغَيَّرًا عند الإعتاق أو العلوق ثم أيسر بعد فهل يؤثر ذلك فيحكم بفنود الإعتاق والعلوق من وقتها أو لا أو يفرق بين الإعتاق فيحكم بعدم فنود؛ لأنه قول إذا رد كفى وبنود الاستيلاء؛ لأنه من قبيل الإثلاف فيه نظر وقضية قول الشارح في آخر أمهات الأولاد والغيرة في اليسار وعدهم بوقت الإخبار إلخ أن طرو اليسار لا أثر له قياساً ما مر في الزمن من أنه لو أخلها وهو مُغَيَّرٌ فبيعت في الدين ثم ملكها نفذ الإيلاذ أنه هنا كذلك إذا ملكها اهـ ع ش أقول: الفرق بين ما هنا الذي بطريق السراية وبين الزمن واضح وأيضاً قولهم هنا عند الإعتاق صريح في عدم تأثير طرو اليسار هنا فيتمين الاحتمال الثاني. ثم رأيت في الأنوار ما نصه: والاختيار في اليسار بحالة الإعتاق فإن كان مُغَيَّرًا ثم أيسر فلا تقويم واستيلاء أحد الشريكتين الجارية موبراً كالإعتاق إلخ. هـ. فود: (بشرط الخيار له) أي: أو لهما ع ش. هـ. فود: (فلا شركة حينئذٍ إلخ) بل قد يقال:

جميع المبد شائعاً عنه وعن موكله أو بالثاني لم يفتق نصيب الموكل، وهذه ستأتي بعد اهـ. فليُنظر هذا مع ما تقدم عن إشكال الإنشوي ولا يتأتى أن يكون ما ذكره الإنشوي مبنيًا على الأول هنا؛ لأن كلام الإنشوي يدل على عتق الجميع عن الموكل، وما ذكر هنا صريح في وقوع العتق عنهما ولا أن يكون مبنيًا على الثاني لصراحته في أنه يفتق نصيب الموكل ويسري إلى نصيب الوكيل، وصراحة ما هنا على الثاني في أنه يفتق نصيب الوكيل دون الموكل فإن قلت يمكن أن المراد الذي يفتق بطريق المباشرة نصيب الوكيل دون نصيب الموكل لكن يسري العتق إليه قلت هذا لا يمنع المخالفة؛ لأن الذي عتق ابتداءً على هذا نصيب الوكيل ثم سري عليه إلى نصيب الموكل بخلاف ما ذكره الإنشوي فإن الأمر عليه بالعكس، نعم قول شرح الرزوي، وهذه ستأتي بعد إشارة إلى قول الرزوي بعد ذلك وإن وكل شريكه في عتق نصيبه فأبى الثنفين عتق قوم على صاحبه نصيب الآخر؟ وإن أطلق حيل على نصيب الوكيل اهـ. وحينئذٍ فيمكن أن يجاب ببناء ما ذكره الإنشوي على الثاني وحمله على ما إذا أراد الوكيل نصيب الموكل فيفتق ويسري إلى نصيب الوكيل، وحمل ما ذكر هنا على الثاني كالأول على ما إذا أطلق فيفتق على الثاني نصيبه دون نصيب الموكل أي: باختيار المباشرة فليتنامل. هـ. فود: (غير نحو الثغليق) قال في شرح الرزوي: كأن يقول: إن أعتقت نصفي من هذا العبد فأمراني طالق فإن قلنا: بالأول يعني وقوعه شائعاً لم تطلق أو بالثاني يعني وقوعه على ملكه طلقت اهـ. هـ. فود: (فلا شركة حينئذٍ حقيقة) بل قد يقال لا شركة حقيقة حين الإعتاق أيضاً؛ لأنه إذا كان الخيار له فملك المبيع له فليتنامل.

بأن مَلِك فاضلاً عن جميع ما يترك للمُفْلِس ما بقي بقيمته (سرى إليه) أي: نصيب شريكه ما لم يثبت له الاستيلاء بأن استولدها مالكه مُعْصِراً لِخَيْرِ الصَّحِيحِينَ «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ له في عبد، وكان له مالٌ يَتَلَعُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَذْلٍ وَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَقَّ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَلَا فَقَدَ عَقَّ عَلَيْهِ مَا عَقَّ، وَقِيسَ بِمَا فِيهِ غَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ وَيَأْتِي فِي رِوَايَةِ اللَّذَارِقُطْنِيِّ «وَرَقَّ مِنْهُ مَا رَقَّ» قَالَ الْحَفَاطُ: وَرِوَايَةُ السَّعَايَةِ مُنْزَجَةٌ فِيهِ وَبِفَرْضِ وَرُودِهَا حُمِلَتْ جَمْعاً بَيْنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَسْمَعِي لِسَيِّدِهِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ بِمَعْنَى يَخْذُمُهُ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ لِئَلَّا يُظَلَّ أَنَّهُ يَحْزُمُ عَلَيْهِ اسْتِخْدَامُهُ (أو إلى ما أيسر به).....

لا شَرِكَةَ حَقِيقَةً حِينَ الْإِعْتَاقِ أَيْضاً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ فَمِلْكُ الْمَبِيعِ لَهُ فَلَيَتَأَمَّلُ سَم. فُود: (بأن مَلِكَ الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَالْمُرَادُ بِغَيْرِ الْمُعْصِرِ أَنْ يَكُونَ مُوَسِّراً بِقِيمَةِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ فَاضِلاً ذَلِكَ عَنْ قُوَّةِ وَقُوتِ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَدَسَتْ قُوْبٌ يَلْبَسُهُ وَسَكَنَى عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْفَلَسِ وَيُضَرَفُ إِلَى ذَلِكَ كُلُّ مَا يُبَاعُ وَيُضَرَفُ فِي الدِّيُونِ اهـ. فُود: (فاضلاً الْفَخ) حَالٌ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي مَا يَبْقَى بِقِيَمَتِهِ أَي: قِيمَةُ الْبَاقِي. فُود: (أَي: نَصِيبِ شَرِيكِهِ) هَلَا قَالَ أَي: الْبَاقِي كَمَا هُوَ الْمُتَبَايِزُّ مِنَ الْمُتَنِ سَم. فُود: (ما لم يثبت له الاستيلاء الْفَخ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَالرَّزْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيُسْتَقْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ نَصِيبُ الشَّرِيكِ مُسْتَوْلِداً بِأَنْ اسْتَوْلَدَهَا وَهُوَ مُعْصِرٌ فَلَا سِرَايَةَ فِي الْأَصَحِّ لِأَنَّ السَّرَايَةَ تَتَضَمَّنُ الثَّقْلَ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ اسْتَوْلَدَهَا أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُعْصِرٌ ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا الْآخَرُ ثُمَّ اغْتَنَقَهَا أَحَدُهُمَا وَلَوْ كَانَتْ حِصَّةُ الَّذِي لَمْ يُعْتَقِ مَوْقُوفَةً لَمْ يَسِرِ الْعِنَقُ قَوْلًا وَاجِداً اهـ. فُود: (مَالِكُهُ) أَي: مَالِكُ النِّصِيبِ ع ش. فُود: (فَمَنْ الْعَبْدُ) أَي: ثَمَنٌ مَا يَخْصُ شَرِيكَهُ مِنَ الْعَبْدِ وَالْمُرَادُ بِالْثَمَنِ هُنَا الْقِيمَةُ ع ش وَسَم. فُود: (قَوْمَ الْعَبْدِ) أَي: نَصِيبُ الشَّرِيكِ مِنْهُ. فُود: (مِمَّا مَرَّ) أَي: مِنْ اشْتِرَاكِ الْعَبْدِ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَكَوْنِ الْمُشْتَرِكِ أُمَّةً وَقَوْلُهُ: يَأْتِي أَي: مِنَ الْإِسَارِ بِبَعْضِ قِيمَةِ نَصِيبِ الشَّرِيكِ. فُود: (وَرِوَايَةُ السَّعَايَةِ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُفْنِي وَالرَّشِيدِي وَأَمَّا رِوَايَةُ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَذْلٍ ثُمَّ اسْتَسْمَعِي لِصَاحِبِهِ فِي قِيَمَتِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ فَمُنْزَجَةٌ فِي الْخَبَرِ كَمَا قَالَ الْحَفَاطُ أَوْ مَحْمُولَةٌ لَخ. فُود: (يَغْنَى يَخْلُمُهُ) لَا يَخْفَى عَدَمُ تَأْتِي هَذَا الْجَوَابُ مَعَ قَوْلِهِ قَوْمَ عَلَيْهِ وَمَعَ قَوْلِهِ فِي قِيَمَتِهِ رَشِيدِي.

فُود (سُي): (إلى ما أيسر به) إِنْ كَانَ مَا عِبَارَةً عَنِ الْجُزْءِ مِنْ نَصِيبِ الشَّرِيكِ كَمَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ بِهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: بِقِيَمَتِهِ أَوْ عَنِ الْجُزْءِ مِنَ الْقِيمَةِ كَمَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِتَعَلُّقِ

فُود: (أَي: نَصِيبِ شَرِيكِهِ) هَلَا قَالَ: أَي: الْبَاقِي كَمَا هُوَ الْمُتَبَايِزُّ مِنَ الْمُتَنِ. فُود: (فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ فَمَنْ الْعَبْدُ) يُتَأَمَّلُ حِكْمَةُ التَّغْيِيرِ بِالْعَبْدِ مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ قِيمَةُ حِصَّةِ الشَّرِيكِ فَقَطُّ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ الْمُرَادُ بِدَلِيلِ بَقِيَّةِ الْحَدِيثِ. فُود: (ما أيسر به) إِنْ كَانَ مَا عِبَارَةً عَنِ الْجُزْءِ مِنْ نَصِيبِ الشَّرِيكِ كَمَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، فَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ: بِهِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: بِقِيَمَتِهِ أَوْ عَنِ الْجُزْءِ مِنَ الْقِيمَةِ كَمَا هُوَ الْمُنَاسِبُ لِتَعَلُّقِ الْبِسَارِ بِهِ فَمَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَي: أَوْ إِلَى قِسْطِ مَا أيسر به، وَإِلَّا فَالسَّرَايَةُ

من قيمته ليقرَّب حاله من الحرِّيَّة، ولو كان لثلاثة فأعْتَقَ اثنانِ منهم نصيبهما مَقًا، وأحدهما موميَرٌ فقط قَوْمٌ جميعٌ ما لم يُعْتَقَ عليه وحده (وعليه قيمة ذلك يومَ الإعْتاقِ) أي: وقته؛ لأنَّه وقتُ الإِتلافِ كجناية على قِنِّ سَرْتِ لِنَفْسِهِ تُعْتَبَرُ قيمَتُهُ يومَها لا يومَ موته كذا أطلقه شارحٌ، وهو غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ في المتنِ في الفصَبِ من قوله: فَإِنْ جَنَى وَتَلَفَ بِسَرَايَةٍ، فالواجبُ الأَقْصَى وبما صرح به من أنَّ الواجبَ هنا قيمةُ البعضِ لا بعضُ القيمةِ صرح به جمعٌ مُتَقَدِّمُونَ ويظهرُ أنَّ يَأْتِي هنا ما مَرَّ في نظير ذلك من الصَّدَاقِ إلَّا أنَّ يُفْرَقَ بأنَّ الزوجةَ امتازت بأحكامٍ في مُقابِلَةِ كسرها لا تأتِي في غيرها فلا يُقَدَّرُ أنَّ تجبَ هنا قيمةُ البعضِ؛ لأنَّه المُثْلَفُ دونَ بعضِ القيمةِ، وإنَّ أوجبناه ثُمَّ لِمَا تَقَرَّرَ من التَّمَيِّزِ (وتَقَعُ السَّرايَةُ بنفسِ الإعْتاقِ) للخبرِ الظَّاهِرِ فيه؛ ولأنَّ ما يترتَّبُ على السَّرايَةِ في حكمِ الإِتلافِ والقيمةِ تجبُ بسببِ الإِتلافِ فيُعْطَى حكمُ الأحرارِ

البسارِ به فَمَا على حَدَفٍ مُضَافٍ أي: إلى قِسْطٍ ما أَيْسَرَ به وإلَّا فَالسَّرايَةُ لَيْسَتْ إلى ما أَيْسَرَ به من القيمةِ بَلْ إلى ما يُقَابِلُهُ من حِصَّةِ الشَّرِيكِ وقولُ الشَّارِحِ من قيمَتِهِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الثَّانِي وإلَّا فَالْمُنَاسِبُ لِلأَوَّلِ أنَّ يُقالَ عَقَّبَ به أي: بِقيمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سم. ٥ فَوُدَّ: (من قيمَتِهِ) عِبارةُ الْمُغْنِي من نَصيبِ شَرِيكِه اهـ.

٥ فَوُدَّ: (قَوْمٌ جميعٌ ما لم يُعْتَقَ إلخ) بِنِاءِ المفعولِ وقوله: عليه أي: الموميَرِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْمٍ عِبارةُ الْمُغْنِي قَوْمٌ جميعٌ نَصيبِ الذي لم يُعْتَقَ على هذا الموميَرِ كما جَزَمَا به والمريضُ مُغَيَّرٌ إلَّا في ثُلْثِ ماله كما سَبَّأَتِي فَإِذَا اغْتَقَ نَصيبَهُ من عَبدٍ مُشْتَرَكٍ في مَرَضٍ مَوْتُهُ فَإِنْ خَرَجَ جَمِيعُ العَبدِ من ثُلْثِ ماله قَوْمٌ عليه نَصيبُ شَرِيكِه وَعَتَقَ جَمِيعَهُ وَإِنْ لم يَخْرُجْ إلَّا نَصيبُهُ عَتَقَ بِلَا سَرَايَةٍ اهـ. وقوله: والمريضُ إلخ في الرُّوْضِ مع شَرْحِهِ مِثْلُهُ.

٥ فَوُدَّ (سُي): (وعليه) أي: الموميَرِ على كُلِّ الأقوالِ الآتِيَةِ قيمةُ ذلك أي: القَدْرِ الذي أَيْسَرَ به. (تَنْبِيْهٌ): لِلشَّرِيكِ مُطَالَبَةُ الْمُعْتَقِ بِدَفْعِ القيمةِ وإجبارهَ عليها فَلَوْ ماتَ أَخَذَتْ من تَرَكَّتِهِ فَإِنْ لم يُطَالِبْهُ الشَّرِيكِ فَلِلْعَبدِ المُطَالَبَةُ فَإِنْ لم يُطَالِبْ طَالِبَهُ القَاضِي وإن اختلفَا في قَدْرِ قيمَتِهِ فَإِنْ كان العَبدُ حَاضِرًا قَرِيبَ المَهْدِ بِالْمَتْنِ وَجَعَ أَهْلُ التَّقْوِيمِ أو ماتَ أو غابَ أو طَالَ المَهْدُ صُدِّقَ الْمُعْتَقُ؛ لأنَّه غَارِمٌ مُغْنِي وقوله: وإن اختلفَا إلخ في الرُّوْضِ مع شَرْحِهِ مِثْلُهُ. ٥ فَوُدَّ: (أي: وقِيهِ) إلى قوله كذا أطلقه شارحٌ في النِّهايةِ والمُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (كذا أطلقه إلخ) راجِعٌ إلى المَقِيسِ عليه فَقَطَّ. ٥ فَوُدَّ: (في مُقابِلَةِ كسرها) أي: بِالطَّلَاقِ. ٥ فَوُدَّ: (وإنَّ أوجبناه ثُمَّ إلخ) وهو المُعْتَمَدُ كما مَرَّ هُنَاكَ.

٥ فَوُدَّ (سُي): (وتَقَعُ السَّرايَةُ بنفسِ الإعْتاقِ) فَتَنْتَقِلُ الحِصَّةُ إلى مِلْكِ الْمُغْنِي ثُمَّ تَقَعُ السَّرايَةُ بِهِ. (تَنْبِيْهٌ): يُسْتَنْتَى من ذلك ما لو كاتَبَ الشَّرِيكانِ ثُمَّ اغْتَقَ أَحَدُهُما نَصيبَهُ فَلَمَّا تَحَكَّمَ بِالسَّرايَةِ بعدَ العَجْزِ عن ادِّاءِ نَصيبِ الشَّرِيكِ فَإِنْ في التَّعْجِيلِ ضَرَرًا على السَّيِّدِ بِقَوَاتِ الوِلايَةِ مُغْنِي وَنِهايَةُ. ٥ فَوُدَّ: (ما تَرْتَّبَ إلخ) وهو المَتْنُ. ٥ فَوُدَّ: (فيُعْطَى إلخ) تَفْريغٌ على المَتْنِ.

لَيْسَتْ إلى ما أَيْسَرَ به من القيمةِ، بَلْ إلى ما يُقَابِلُهُ من حِصَّةِ الشَّرِيكِ وقولُ الشَّارِحِ من قيمَتِهِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الثَّانِي، وإلَّا فَالْمُنَاسِبُ لِلأَوَّلِ أنَّ يُقالَ: عَقَّبَ به أي: بِقيمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ.



عَقِبَ المتقن، وإن لم يُؤدِّ القيمةَ (وفي قول) لا يقع الإعتاقُ إلا (بأداء القيمة) أو الاعتياضُ عنها  
 لِخبرِ الصَّحِيحِينَ «إِنْ كَانَ مَوْسِرًا يَقُومُ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ عَدَلٍ ثُمَّ يَمُتُّهُ وَأَجَابُوا بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ  
 المتقنَ بالتقويمِ لا بالدفع، وَحِينَئِذٍ فَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تَمَّتْ؛ لَأَنَّهُ صَارَ مُثْلَةً، وَإِنَّمَا يَنْتَلِفُ  
 بِالسَّرَايَةِ (وفي قول) يَوْقِفُ الأَمْرُ رِعَايَةَ لِلجَانِبَيْنِ فعليه (إِنْ دَفَعَهَا) أَي: القِيَمَةُ (بِأَنَّ أَتَاهَا) أَي:  
 السَّرَايَةَ حَصَلَتْ (بِالإِعْتَاقِ)، وَالْأَبَانُ أَنَّهُ لَمْ يَمُتُّهُ (وَاسْتِغْلَاذُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ المَوْسِرِ بِسَرِي) إِلَى  
 جِصَّةِ شَرِيكِهِ كَالمتقنِ، بَلْ أَوَّلَى؛ لَأَنَّهُ فَعَلَ، وَهُوَ أَقْوَى، وَلِذَا نَفَذَ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ دُونَ عَتَقِهِ  
 كَمَا بَحَثْنَاهُ الْأَذْرَعِي وَمَنْ مَرِيضٍ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وَاعْتَانَاهُ مِنَ الثُّلُثِ إِنَّمَا مِنَ الْمُفْسِرِ فَلَا يَسْرِي  
 كَالمتقنِ إِلَّا مِنْ وَالِدِ الشَّرِيكِ؛ لَأَنَّهُ يَنْفَذُ مِنْهُ إِبْلَاذُهَا كُلَّهَا (وعليه) أَي: المَوْسِرِ (قِيَمَةُ) مَا أَيْسَرَ بِهِ

• فُود: (لَا يَقَعُ الإِعْتَاقُ) إِلَى قَوْلِ المَتْنِ: (وَيَعْتَقُ نَصِيبُ المُدَّعِي) وَقَوْلُهُ فِي (الْهَيْئَةِ) إِلَّا قَوْلُهُ: (مَنْ  
 مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) إِلَى (مَنْ مَرِيضٍ) وَقَوْلُهُ: (فَإِذَا أَوْجَبَتْ) إِلَى (وَلَوْ كَانَ بِالذَّنْبِ). • فُود: (أَوْ الِاخْتِيَاضُ هُنَا)  
 فَلَا يَكْفِي الإِبْرَاءُ كَمَا قَالَ المَاوَزْدِيُّ مُغْنِي. • فُود: (وَحِينَئِذٍ فَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ الْفَخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. • فُود: (يَوْقِفُ  
 الأَمْرُ) إِلَى قَوْلِ المَتْنِ: (وَلَا يَسْرِي تَنْذِيرٌ) فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (كَمَا يَحْتَنِي الْأَذْرَعِيُّ) وَقَوْلُهُ: (وَاعْتِمَادُ  
 جَمْعٍ) إِلَى (وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) وَقَوْلُهُ: (وَعَلَى الثَّالِثِ) إِلَى (وَعَلَى الثَّانِي). • فُود: (رِعَايَةُ لِلجَانِبَيْنِ) عِبَارَةٌ  
 الْمُغْنَى لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْمُتَقِنِ يَضُرُّ السَّيِّدَ وَالتَّأخِيرُ إِلَى آدَاءِ الْقِيَمَةِ يَضُرُّ بِالْعَبْدِ وَالتَّوَقُّفُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَدْلِ وَرِعَايَةُ  
 الْجَانِبَيْنِ هـ. • فُود: (فَعَلِيهِ) أَي: قَوْلِ الرُّوقِ. • فُود: (إِلَى جِصَّةِ شَرِيكِهِ) أَي: حَيْثُ كَانَ مَوْسِرًا بِالكُلِّ وَالْأَ  
 قْسِمَا أَيْسَرَ بِهِ فَقَطُّ كَمَا يَأْتِي. • فُود: (فَلَا يَسْرِي الْفَخ) أَي: وَيَكُونُ الْوَلَدُ حُرًّا قَبْلَ قَرْمٍ لِشَرِيكِهِ قِيَمَةُ نِصْفِهِ  
 عُبابُ هـ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي أُمُهَاثِ الْأَوْلَادِ حِكَايَةُ خِلَافٍ فِيهِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ  
 الْمُعْتَمَدَ مِنْهُ أَنَّهُ مُبْعَضٌ عَ ش. • فُود: (مَنْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ) أَي: بِجُنُونٍ أَوْ سَفَهٍ أَوْ فُلْسٍ مُغْنَى. • فُود: (دُونَ  
 جِصَّةِ) أَي: إِعْتَانِيهِ. • فُود: (إِلَّا مِنْ وَالِدِ الشَّرِيكِ الْفَخ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ الَّذِي هُوَ وَالِدُ  
 الشَّرِيكِ الْآخَرِ اسْتَوْلَدَهَا رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنَى نَعَمْ إِنْ كَانَ الشَّرِيكُ الْمُسْتَوْلَدُ أَصْلًا لِشَرِيكِهِ سَرَى كَمَا لَوْ  
 اسْتَوْلَدَ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُلُّهَا لَهُ هـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهَا عَنْ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ مَا نَصَّهُ: وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ تَنْظِيرَ  
 ذَلِكَ فِي الإِعْتَاقِ بِأَنَّ أَغْتَقَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ الْمُفْسِرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الشَّرِيكِ الْآخَرِ حِصَّتَهُ فَهَلْ يَسْرِي وَتَبَقَى  
 الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ لَا وَفُرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِبْلَادِ؟ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، وَالثَّانِي هُوَ مُقْتَضَى تَضْعِيفِ اسْتِثْنَاءِ بَعْضِهِمْ  
 الْآتِي فِي هَامِشِ أَحَدِهَا الْبِسَاءُ هـ. • فُود: (إِبْلَاذُهَا كُلُّهَا) أَي: إِبْلَاذُ الْجَارِيَةِ الَّتِي كُلُّهَا لِرَبِّهِ.

• فُود: (إِلَّا مِنْ وَالِدِ الشَّرِيكِ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ الَّذِي هُوَ وَالِدُ الشَّرِيكِ الْآخَرِ  
 اسْتَوْلَدَهَا، وَجِبَارَةٌ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ وَلَوْ كَانَ الشَّرِيكُ الْمُسْتَوْلَدُ أَصْلًا لِشَرِيكِهِ سَرَى وَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا كَمَا لَوْ  
 اسْتَوْلَدَ الْجَارِيَةَ الَّتِي كُلُّهَا لَهُ هـ. • فُود: (إِلَّا مِنْ وَالِدِ الشَّرِيكِ) لَمْ يَذْكُرِ تَنْظِيرَ ذَلِكَ فِي الإِعْتَاقِ بِأَنَّ  
 أَغْتَقَ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ الْمُفْسِرِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الشَّرِيكِ الْآخَرِ حِصَّتَهُ فَهَلْ يَسْرِي وَتَبَقَى الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ  
 لَا؟ وَفُرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِبْلَادِ، فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، وَالثَّانِي هُوَ مُقْتَضَى تَضْعِيفِ اسْتِثْنَاءِ بَعْضِهِمْ الْآتِي فِي

من (نصيب شريكه)؛ لأنه أثلفه بإزالة ملكه عنه (وحصته من مهر المثل)؛ لاستمتاعه بملك غيره إن تأخر الإنزال عن تقييب الحشفة كما هو الغالب، وإلا لم تلزمه حصته مهر؛ لأن الموجب له تقييب الحشفة في ملك غيره، وهو مُنتفٍ لما يأتي أن السراية تقع بنفس العلوق، واعتماداً جمع وجوبها مطلقاً مبني على ضعيف كما تعلّم من التعليل الآتي بوقوع العلوق في ملكه وبذلك يندفع الفرق بين هذا وما مرّ في الأب بأنه إنما قدّر الملك فيه لإحرمته، ويجب مع ذلك في بكر حصته من أرض البكارة (وتجري الأقوال) السابقة (في وقت حصول السراية) إذ العلوق هنا كالإعتاق ثم (همل الأول)، وهو الحصول بنفس العلوق (والثالث)، وهو التبيث (لا تجب قيمة حصته من الولد)؛ لأنه على الأول انفقد حراً لوقوع العلوق في ملكه، وعلى الثالث نُزّل استحقاق السراية منزلة حصول الملك، وعلى الثاني تجب (ولا يسري تذهبن) لبعضه من مالك كل أو بعض إلى الباقي؛ لأنه ليس إطلافاً لجواز بيع المدبر فيموث السيد بعق ما ذبّه فقط؛ لأن الميت مُعبر، وحصوله في الحمل ليس سراً، بل تبعاً كعضو منها. (ولا يمنع السراية ذهن) حال (مستغرق) بدون حجب (في الأظهر)؛ لأنه مالك لما في يده نافذ

• قوله: (إن تأخر الإنزال إلخ) راجع للمعطوف فقط. • قوله: (ولاً إلخ) أي: بأن تقدّم أو قارن ولو تنازعا فرغم الواطئ تقدّم الإنزال والشريك تأخر صدق الواطئ فيما يظهر عملاً بالأصل من عدم وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الإنزال ويحتمل تصديق الشريك؛ لأن الأصل فيمن تعدى في ملك غيره الضمان حتى يوجد مسقط ولم تتحققه وهذا أقرب ع ش. وقوله: (بأن تقدّم أو قارن) موافق لما ذكره الشارح في باب النكاح في الإغفاف ومخالف لما في المعنى هنا وما نصّه نعم إن أنزل مع الحشفة وقلنا بما صححه الإمام من أن الملك يتخلّل مع العلوق فقصبة كلام الأصحاب كما في المطلب الوجوب واحتراز المصنّف بالموير عمّا لو كان مُغيراً فإن الاستيلاء لا يسري كالبعث فلو استولدها الثاني وهو مُغير فهي مستولدتها لمصادفة يملكه المُستقرّ ويجب على كل منهما نصف مهرها للآخر ويأتي فيه أقوال التماس اه. • قوله: (لأن الموجب له) الأولى الثاني. • قوله: (لما يأتي أن السراية إلخ) علة لقوله: وهو مُنتفٍ. • قوله: (وجوبها) أي: الحصّة من مهر المثل. • قوله: (مطلقاً) أي: تقدّم الإنزال أو لا ع ش. • قوله: (همل ضعيف) أي: من أن السراية تقع بأداء القيمة. • قوله: (وبذلك) أي: بقوله لأن الموجب إلخ. • قوله: (يندفع الفرق) أي: فرق ذلك الجمع القائل بالوجوب مطلقاً هنا. • قوله: (بين هذا) أي: استيلاء شريك موير ليس باب. • قوله: (وما مرّ في الأب) أي: في النكاح في فصل الإغفاف من تقييد الوجوب بتأخر الإنزال. • قوله: (بأنه إلخ) متعلّق بالفرق. • قوله: (ويجب مع ذلك في بكر حصته إلخ) يتبعي أن محلّ هذا إن تأخر الإنزال عن إزالتها وإلا فلا يجب لها أرض ولعله لم يثبت عليه ليعد العلوق من الإنزال قبل زوال البكارة ع ش. • قوله: (وهمل الثاني) وهو حصول السراية بأداء القيمة. • قوله: (بعضه) إلى قوله: (قال البلقيني) في المعنى إلا قوله: (كل أو) وقوله: (وحصوله) إلى المتن.

التصروف فيه ولذا نَقَدْ إعتاقه قال البلقيني: ولا حاجة لمُستغرقٍ في جريان الخلاف فإذا أوجبت السراية بائة، وهي عنده وعليه خمسون لم يسر على الضعيف إلا في خمسين، ولو كان بالدين الحال زهق لزم ليس له غيره ولا يفضل منه شيء لم يسر قطعاً، ولو غلق وهو مُستقبل ثم وُجدت الصفة، وهو محجور عليه لم يسر بناءً على الأصح أن العبرة في نفوذ المتق بحالة وجود الصفة (ولو قال لشريكه الموير أعقت نصيبك فعليك قيمة نصيبي فأنكر) ولا بينة (صدق المُنكر بِيمينه) إذ الأصل عدم المتق (فلا يعتق نصيبه) إن حلف، وإلا حلف المُدعي واستحق قيمة نصيبه ولا يعتق نصيب المُنكر؛ لأن الدعوى إنما شُيِّعت عليه لأجل القيمة فقط، وإلا فهي لا تُسمع على آخر أنك أعقت حتى يحلف، نعم، إن كان مع الشريك

• فود: (ولذا نَقَدْ إلخ) عبارة المُعني ولهذا لو اشترى عبداً واعتقه نَقَدْ اه. • فود: (ليس له) أي: للزَّاهن. • فود: (لم يسر قطعاً) أي: ولا يقال إنه موير بالزَّهْن رَشِيدٌ عبارة ع ش أي: لأنه مُعسر ولا تُشكل هذه بما مرَّ من أن الدين لا يمنع السراية لأن ذلك مفروض فيمن له مال يدفع من حصّة شريكه بخلاف هذا اه. • فود: (وهو مخجور عليه) أي: بقَلَس مُعني. • فود: (لم يسر) وفي نظيره في حجر السفه يعتق عليه والفرق أن المُفلس لو نَقَدْنا عتقه صَرَرْنَا بالفرما بخلاف السفه مُعني. • فود: (بناءً على الأصح أن العبرة إلخ) يتأمل هذا فإن الأصح فيما يأتي آخر كتاب التدبير أن العبرة بوقت التعليق حتى لو غلق مُستقبلاً وُجدت الصفة بعد الحجر عتق نظراً لحالة التعليق وقد يقال: ما هنا مبني على مُقابل الأظهر فيما يأتي ع ش.

• فود: (سني): (الموير) قال الرافعي: احتَرَزَ به عن المُعسر فإنه إذا أنكر وحلف لم يعتق من العبد شيء فلو اشترى المُدعي نصيب المُدعي عليه عتق عليه ولا سراية في الباقي مُعني. • فود: (ولا بينة) أي: للمُدعي إلى قوله نعم إن كان في المُعني. • فود: (إن حلف إلخ) فيه أن عدم العتق على إطلاقه وليس مُقيداً بالحلف فكان المناسِبُ ثم إن حلف فلا يستحق عليه المُدعي القيمة وإلا حلف المُدعي واستحقها رَشِيدٌ وسَيَذْكُرُ الشارح ما يوافقُه وإنما ذَكَرَ هذا القيد هنا تمهيداً لقوله الآتي وتقيدهما إلخ. • فود: (لأن الدعوى إلخ) عبارة المُعني ولا يعتق نصيب المُنكر بهذا اليمين لأن اليمين إنما تَرَجَّهت عليه لأجل القيمة واليمين المزدودة لا تثبت إلا ما تَرَجَّهت نحوه وإلا فلا معنى للدعوى على إنسان أنك أعقت عبدك وإنما ذلك من وظيفة العبد اه عبارة سم قوله: وإلا فهي لا تُسمع إلخ وبهذا يتدفع ما عساه أن يقال هَلَا عتق نصيب المُنكر؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار فهو مُؤبر بعقبي نصيبه فَيُؤَاخَذُ بإقراره وذلك لأن اليمين إنما اعتد بها بالنسبة للقيمة فلم توجد يمين مزدودة بالنسبة للعقبي فلا إقرار بالنسبة إليه اه.

هايش أحدهما اليسار. • فود: (والأفهي لا تُسمع على آخر أنك أعقت حتى يحلف إلخ) وبهذا يتدفع ما عساه أن يقال: هَلَا عتق نصيب المُنكر؛ لأن اليمين المزدودة كالإقرار فهو مُؤبر بعقبي نصيبه فَيُؤَاخَذُ

شاهد آخر قبلاً جسيبة أي: إن كان قبل دعواه القيمة كما بحثه الزر كشيئ لثبته حينئذ (يعتق نصيب المدعي بإقراره إن قلنا: يسري بالإعتاق) مؤاخذه له بإقراره، وتقييدهما له بما إذا خلف المُنكِرُ أو المدعي اليمين المزدودة مُعْتَرَضٌ بأنه لا وجه له إذ لو تكلّا متقاً، فالحكم كذلك لوجود العلة وهي إقراره (ولا يسري إلى نصيب المُنكِرِ)، وإن أيسر المدعي؛ لأنه لم يُنشئ عتقاً فهو كقول شريكٍ لآخر اشترت نصيبي وأعتقته فأنكر فإنه يعتق نصيب المدعي ولا يسري (ولو قال لشريكه) المُفسِرُ أو المُوَسِّرُ: (إن أعتقت نصيبك فنصبي حُرٌّ) فقط أو زاد (بعد نصيبك فأعتق الشريك) المقول له نصيبه (وهو مَوْسِرٌ سَرى إلى نصيب الأولي إن قلنا: السراية بالإعتاق)، وهو الأصح (وعليه قيمته) أي: نصيب المُتعلِّق ولا يعتق بالتعلق؛ لأن السراية أقوى منه؛ لأنها قهرية تابعة لعتق الأول لا مدفع لها، والتعلق قابلٌ للدفع ببيع ونحوه، وإذا اجتمع سببان لا يُمكن اجتماعهما قُدِّمَ أقواهما، وبهذا فارق ما وقَّع لهما في الوصايا قُبيل الركن الرابع من التسوية بينهما لإمكانها أما لو كان المعتق مُفسِراً فيعتق على كل نصفه تنجيذاً في الأول وبمقتضى التعليق في الثاني (فلو قال) لشريكه: إن أعتقت نصيبك (فنصبي حُرٌّ قبله) أو معه أو حال عتقه (فأعتق الشريك) المُخاطبُ نصفه (فإن كان المُتعلِّق مُفسِراً عتق نصيب كلٍّ عنه) المُنجِزُ حالاً والمُتعلِّقُ قبله ولا سراية وخصَّ المُتعلِّقُ بالإعسار؛ لأنه لا فرق في الآخر بين المُفسِرِ والمُوَسِّرِ (والولاء لهما) لا اشتراكهما في العتق، (وكذا إن كان المُتعلِّق مَوْسِراً وأبطلنا الدور) اللَّفْظِي الآتي بَيَّانه بالنسبة للقبليَّة إذ لا يتأتَّى إلا فيها، وهو الأصح يعتق نصيب كلٍّ عنه

- فَوُدَّ: (لِثَبَتِهِ حِينَئِذٍ) أي: أما إن كان بعد دعواه القيمة فلا لِثَبَتِهِ فهو تَغْلِيلٌ لِمُقَدِّرِ ش.
- فَوُدَّ (سُيْ): (إِنْ قُلْنَا يَسْرِي الْخُ) مُتَمَدِّعٌ ش عبارة المُفْهِمِ إِنْ قُلْنَا بِالرَّاجِعِ مِنْ أَنَّهُ يَسْرِي بِالْإِعْتَاقِ فِي الْحَالِ اهـ.
- فَوُدَّ: (وَتَقْيِيدُهُمَا لَهُ) أي: تَقْيِيدُ الشَّيْخَيْنِ فِي غَيْرِ الْمَنَاجِ وَأَصْلُهُ لِعِتْقِ نَصِيبِ الْمُدْعَى الْخُ.
- فَوُدَّ: (وَإِنْ أَيْسَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِكُونِهِ يَوْجِبُ فِي الْمُفْهِمِ الْإِلَّا قَوْلُهُ: وَبِهَذَا فَارَقَ إِلَى أَمَّا لَوْ كَانَ وَالِي قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ فِي الْتَّهْيَةِ الْإِلَّا قَوْلُهُ: وَبِهَذَا فَارَقَ إِلَى مَا لَوْ كَانَ وَقَوْلُهُ: الْمُنْجِزُ إِلَى الْمُتَنِ.
- فَوُدَّ: (شَرِيكَ لْآخَرَ) عِبَارَةُ الْمُفْهِمِ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِرَجُلٍ اهـ.
- فَوُدَّ: (لِعِتْقِ الْأَوَّلِ) أي: إِعْتَاقِ الْمُعْتَقِ الْأَوَّلِ عِبَارَةُ الْتَّهْيَةِ لِعِتْقِ نَصِيبِهِ اهـ.
- فَوُدَّ: (لِإِمْكَانِهَا) أي: التَّسْوِيَةِ.
- فَوُدَّ: (تَنْجِيزًا فِي الْأَوَّلِ) أي: فِي الْمُعْتَقِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَنْ نَجَزَ الْعِتْقَ ش.
- فَوُدَّ (سُيْ): (قَبْلَهُ) أي: قَبْلَ عِتْقِ نَصِيبِكَ مُفْهِمِ.
- فَوُدَّ: (بِالنَّسْبَةِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِأَبْطُلْنَا الدَّوْرَ.
- فَوُدَّ: (وَهُوَ الْأَصْحَحُ) أي: بَطْلَانُ الدَّوْرِ.
- فَوُدَّ: (يُعْتَقُ نَصِيبُ كُلِّ الْخُ) بَيَّانٌ لَوَجْهِ الشُّبْهِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا إِنْ كَانَ الْخُ.

بإقراره، وذلك؛ لأن اليمين إنما اغتد بها بالنسبة للقيمة؛ لأنها تابعة للدعوى، والدعوى إنما سُمِعَتْ بالنسبة للقيمة فلم يوجد يمين مزدودة بالنسبة للعتق فلا إقرار بالنسبة إليه.

ولا سِرَاة؛ لَأَنَّ اعتَبَارَ المَعِيَةِ والحَالِيَةِ بِمَنْعِهَا والقَبْلِيَةِ مُلْفَاةٌ لاسْتِحَالَةِ الدَّوْرِ المُسْتَلَزِمِ هُنَا سُدَّ  
بَابُ عَتَقِ الشَّرِيكِ فَيَصِيرُ التَّعْلِيقُ مَعَهَا كَهَوِّ مَعَ المَعِيَةِ والحَالِيَةِ. (وَالَا) تُبْطِلُ الدَّوْرَ فِي صُورَةِ  
القَبْلِيَةِ (فَلَا يَمْتَقُ شَيْءٌ) عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِذْ لَوْ تَقَدَّرَ إِعْتَاقُ الْمُخَاطَبِ عَتَقَ نَصِيبُ الْمُعْلَقِ قَبْلَهُ  
فَيَسْرِي فَيَنْبُطِلُ عَتَقُهُ فَلَزِمَ مِنْ عَتَقِهِ عُدْمُهُ لِتَوَقُّفِ الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَلِكُونِهِ يَوْجِبُ  
الْحُجْزَ عَلَى المَالِكِ الْمُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي إِعْتَاقِ نَصِيبِ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ مُوَجِبٍ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ  
ضَعْفُهُ الْأَصْحَابُ، هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يُتَجَزَّ الْمُعْلَقُ عَتَقَ نَصِيبَهُ، وَالَا عَتَقَ عَلَيْهِ قَطْعًا وَسَرَى بِشَرْطِهِ  
(وَلَوْ كَانَ) أَيِ: وَجَدَ (عَبْدٌ لِرَجُلٍ نَصْفُهُ وَآخَرُ ثُلُثُهُ وَآخَرُ سُدُسُهُ فَأَعْتَقَ الْآخَرَانِ) بِكُسْرِ الْخَاءِ  
كَمَا بَحْطُهُ لَكِنْ لِيُوَافِقَ كَلَامَ أَصْلِهِ لَا لِلتَّقْيِيدِ إِذْ لَوْ أَعْتَقَ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَيِ: اثْنَيْنِ كَانَا فَالْحُكْمُ  
كَذَلِكَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا (نَصِيبُهُمَا) بِالتَّنْثِيَةِ (مَعًا) بِأَنَّ لَمْ يَفْرُغْ أَحَدُهُمَا مِنْهُ قَبْلَ فِرَاقِ  
الْآخَرِ أَوْ عُلُقَاهُ بِصِفَةِ وَاحِدَةٍ أَوْ كُتْلَا وَكَيْلًا فَأَعْتَقَهُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ. (فَالْقِيَمَةُ) لِلتَّصْفِ الَّذِي سَرَى

• فُودَ: (وَلَا سِرَاةً) مِنْ عَطْفِ اللَّازِمِ. • فُودَ: (يَمْنَعُهَا) أَيِ: السَّرَاةُ. • فُودَ: (عَتَقَ الشَّرِيكَ) أَيِ: إِعْتَاقِ  
الشَّرِيكِ الْمُطْلَقِ التَّصَرُّفِ نَصِيبِهِ مِنْ غَيْرِ مُوَجِبٍ. • فُودَ: (مَعَهَا) أَيِ: القَبْلِيَةِ. • فُودَ: (فَيَسْرِي) أَيِ:  
عَلَى نَصِيبِ الْمُخَاطَبِ بِنَاءً عَلَى تَرْتُّبِ السَّرَاةِ عَلَى الْعَتَقِ مُغْنِي وَزِيَادِي. • فُودَ: (فَيَنْبُطِلُ عَتَقُهُ) أَيِ: عَتَقَ  
الْمُخَاطَبِ وَكَذَا ضَمِيرُ مَنْ عَتَقَهُ. • فُودَ: (لِتَوَقُّفِ الشَّيْءِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفِيهَا ذِكْرُ دَوْرٍ وَهُوَ تَوَقُّفُ  
الشَّيْءِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا وَهُوَ دَوْرُ لَفْظِي. • فُودَ: (لِتَوَقُّفِ الشَّيْءِ) وَهُوَ عَتَقَ نَصِيبِ  
الْمُخَاطَبِ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَهُوَ عَتَقَ نَصِيبِ الْمُعْلَقِ. • فُودَ: (وَلِكُونِهِ) أَيِ: تَضَحِيحِ الدَّوْرِ.  
• فُودَ: (ضَعْفُهُ الْخ) أَيِ: تَضَحِيحِ الدَّوْرِ اللَّفْظِيِّ. • فُودَ: (وَهَذَا كُلُّهُ) أَيِ: قَوْلُ الْمُتَنِّ وَكَذَا إِنْ كَانَ  
الْخ. • فُودَ: (وَلَا عَتَقَ) أَيِ: نَصِيبُ الْمُعْلَقِ. • فُودَ: (بَشَرْطِهِ) أَيِ: بِشُرُوطِ السَّرَاةِ الْآتِيَةِ فِي الْمُتَنِّ  
وَالشَّرْحِ. • فُودَ: (أَيِ: وَجَدَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ يَأْتِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: بِدَلِيلِ التَّفْرِيعِ الْآتِيِ وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا  
قَوْلَهُ: أَوْ عُلُقَاهُ بِصِفَةِ وَاحِدَةٍ وَقَوْلَهُ: وَإِنْ أَسْرَا بَدُونِ الْوَاجِبِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلَهُ: بِبُشَارَتِهِ أَوْ قَوْلَهُ أَيِ:  
وَجَدَ قَدْ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كَانَ تَامَةً وَعَلَيْهِ فُجُمْلَةٌ لِرَجُلٍ يَضَعُهَا وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا نَعْتُ  
عَبْدٍ وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ نَقْصَانُهَا وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ خَبَرًا سَمًّا. • فُودَ: (لِيُوَافِقَ كَلَامَ  
أَصْلِهِ) وَهُوَ فَأَعْتَقَ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مُغْنِي لَكِنْ الْكُسْرُ مُتَعَيِّنٌ فِي تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ فَتَأْمَلْ. • فُودَ: (بِصِفَةِ  
وَاحِدَةٍ) أَيِ: كَذَخُولِ الدَّارِ. • فُودَ: (أَوْ كُتْلَا وَكَيْلًا الْخ) الْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَكُلَّ فِي  
إِعْتَاقِ نَصِيبِهِ مِنْ عَبْدٍ فَأَعْتَقَ الْوَكِيلُ نَصْفَ النِّصْفِ حَيْثُ لَا يَسْرِي الْإِعْتَاقُ إِلَى بَاقِيهِ أَنَّهُ ثُمَّ لَمَّا خَالَفَ  
الْوَكِيلُ مَوْكَلَهُ فِيمَا أَذِنَ لَهُ فِي إِعْتَاقِهِ كَانَ الْقِيَاسُ الْغَاءُ إِعْتَاقَهُ لَكِنْ تَقَدَّرَ فِيمَا بَاشَرَ إِعْتَاقَهُ لِتَشَوُّفِ الشَّرَاعِ  
لِلْعَتَقِ وَلَمْ يَسِرْ لِبَاقِيهِ لِضَعْفِ تَصَرُّفِهِ بِالمُخَالَفَةِ لِمَوْكَلِهِ، وَهُنَا لَمَّا أَتَى بِمَا أَمَرَهُ بِهِ نَزَلَ فَعَلُهُ مَثْرَلَةً فَعِلَ  
مَوْكَلَهُ وَهُوَ لَوْ بَاشَرَ الْإِعْتَاقَ بِنَفْسِهِ سَرَى إِلَى بَاقِيهِ فَكَذَا وَكَيْلُهُ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ع ش.

• فُودَ: (أَيِ: وَجَدَ الْخ) قَدْ يَفْهَمُ مِنْ هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ كَانَ تَامَةً وَعَلَيْهِ فُجُمْلَةٌ لِرَجُلٍ يَضَعُهَا  
وَمَا عَطَفَ عَلَيْهَا نَعْتُ عَبْدٍ وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ نَقْصَانُهَا، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ خَبَرًا.

إليه العتق (عليهما نصفان على المذهب)؛ لأنَّ ضمانَ المُثْلَفِ يَسْتَوِي فِيهِ القَلِيلُ والكَثِيرُ وكما لو مات من جراحاتهما المختلفتين، وبهذا فارقَ ما مرَّ في الأخذِ بالشُّفْعَةِ؛ لأنَّه من فوائِدِ المَلِكِ وثمراته فوُزِعَ بحسبه، وهذا ضمانٌ مُثْلَفٍ كما تقرر هذا إنَّ أيسرًا بالكلِّ فإنَّ أيسرَ أحدهما قَوْمٌ عليه نصيبُ الثَّالِثِ قطعًا، وإنَّ أيسرًا بدونِ الواجبِ سرى لِيَذْلِكَ القَدْرُ بحسبِ يسارِهما فإنَّ تَفَاوُتًا فِي الْيَسَارِ سرى على كُلِّ بَقْدَرٍ ما يَجِدُ (وشرطُ الشَّرَايَةِ) أَمُورٌ أَحَدُهَا الْيَسَارُ كما عَلِمَ مِنَّا مَرَّةً ثَانِيَةً (اعْتاقَهُ) أَي: مُبَاشَرَتُهُ أَوْ تَمَلُّكُهُ بِدَلِيلِ التَّقْرِيعِ الْآتِي (بِاخْتِيَارِهِ)، وَلَوْ بَسَّيْبِهِ فِيهِ كَأَنَّ أَتَهَبَ بِمَعْضٍ قَرِيبِهِ أَوْ قَبْلَ الوَصِيَّةِ لَهُ بِهِ نَعَمْ، يَأْتِي فِي تَعَجِيزِ السَّيِّدِ آخِرَ الفَصْلِ الْآتِي ما يُعَكِّزُ على ذَلِكَ، وَخَرَجَ بِذَلِكَ ما لو عَتَقَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ خَرَجَ بِهِ عَتَقَ المُكْرَهَ، وَهَمَّ؛

فَوَيْلٌ لِسَيِّدِهِ (عَلَيْهِمَا نِصْفَانِ) أَي: على عَدْوِ رُؤُسِهِمَا لا على قَدْرِ الحِصَصِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (ما مَرَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ) أَي: حَيْثُ كَانَ بِقَدْرِ الحِصَصِ لا على الرُّؤُوسِ سَم. فَوَدَّ: (بِالْكُلِّ) أَي: بِقَدْرِ الْوَاجِبِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (فَإِنْ تَفَاوُتَا فِي الْيَسَارِ الْخ) وَلَوْ أَيْسَرَ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَةِ النُّصْفِ وَالْآخَرُ بِدُونِ حِصَّتِهِ مِنْهَا قَبَّيْنِي أَنَّ على هذا ما أَيْسَرَ بِهِ وَالباقِي على الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ سَم. فَوَدَّ: (أَحَدُهَا الْيَسَارُ) اسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ مِنْ اشْتِرَاطِ الْيَسَارِ ما لو وَهَبَ الْأَصْلُ نِصْفَ عَبْدِهِ لَفَرَّعَهُ ثُمَّ أَغْتَقَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَيْسَرِي لِلْمَوْهُوبِ مِنْ غَيْرِ عَزْمٍ شَيْءٍ لِحَوَازِ الرُّجُوعِ لَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ شَرَحُ م ر اه سَم. فَوَدَّ: (أَي: مُبَاشَرَتُهُ) مِنْ إِضَافَةِ الْمُضَدِّ إِلَى مَفْعُولِهِ أَي: مُبَاشَرَةُ الشَّرِيكِ الْإِغْتَاقِ وَلَوْ تَنْزِيلًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَي: الْمَالِكِ وَلَوْ بِنَائِهِ اه. فَوَدَّ: (وَلَوْ بَسَّيْبِهِ) كَانَ الْمُنَاسِبُ خِلَافَ هَذَا الصَّنِيعِ لِأَنَّ هَذَا جَوَابٌ ثَانٍ عَنْ عَدَمِ مُلَاءَمَةِ التَّقْرِيعِ الْآتِي فِي الْمُتَنِّ لِقَوْلِهِ إِغْتَاقَهُ وَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ إِبْقَاءُ الْإِغْتَاقِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَتَقْدِيرُ شَيْءٍ يَنْتَزِلُ عَلَيْهِ التَّقْرِيعُ وَيَكُونُ التَّقْرِيعُ دَلِيلَ التَّقْدِيرِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ أَوْ تَمَلُّكُهُ الْخِ وَالثَّانِي اسْتِعْمَالُ الْإِغْتَاقِ فِيمَا يَشْمَلُ التَّسَبُّبَ فِيهِ وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ بَسَّيْبِهِ فِيهِ فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (كَأَنَّ أَتَهَبَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَثِيرَاتُهُ جُزْءٌ أَضَلُّهُ أَوْ فَرَّعَهُ وَقَبُولُهُ حَبْتَهُ أَوْ الوَصِيَّةَ بِهِ اه.

فَوَدَّ: (فِي تَعَجِيزِ السَّيِّدِ الْخ) صَوَابُهُ فِي تَعَجِيزِ السَّيِّدِ الْخِ بِالْمَعْنَى بَدَلُ التَّوْنِ. فَوَدَّ: (ما يُعَكِّزُ عَلَى ذَلِكَ) أَي: عَلَى قَوْلِهِمْ وَلَوْ بَسَّيْبِهِ وَيَأْتِي أَيْضًا هُنَاكَ الْجَوَابُ عَنْهُ. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْإِخْتِيَارِ مُقَابِلَ الْإِكْرَاهِ بَلِ الْمُرَادُ التَّسَبُّبُ فِي الْإِغْتَاقِ وَلَا يَصِحُّ الْإِخْتِيَارُ بِالْإِخْتِيَارِ عَنِ الْإِكْرَاهِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا يَفْتَقِرُ فِيهِ الشُّفْعُ وَالْإِكْرَاهُ لَا يَغْتَقُ فِيهِ أَضْلًا وَخَرَجَ بِاخْتِيَارِهِ ما ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ

فَوَدَّ: (وَبِهَذَا فَارَقَ ما مَرَّ فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ) أَي: حَيْثُ كَانَ بِقَدْرِ الحِصَصِ لا على الرُّؤُوسِ كما هُنَا. فَوَدَّ: (فَإِنْ تَفَاوُتَا فِي الْيَسَارِ الْخ) وَلَوْ أَيْسَرَ أَحَدُهُمَا بِقِيَمَةِ النُّصْفِ وَالْآخَرُ بِدُونِ حِصَّتِهِ مِنْهَا قَبَّيْنِي أَنَّ على هذا ما أَيْسَرَ بِهِ، وَالباقِي على الْأَوَّلِ فَلْيُرَاجَعْ. فَوَدَّ: (أَحَدُهَا الْيَسَارُ) اسْتَنْتَى بَعْضُهُمْ مِنْ اشْتِرَاطِ الْيَسَارِ ما لو وَهَبَ الْأَصْلُ نِصْفَ عَبْدِهِ لَفَرَّعَهُ ثُمَّ أَغْتَقَ النُّصْفَ الْآخَرَ قَيْسَرِي لِلْمَوْهُوبِ مِنْ غَيْرِ عَزْمٍ شَيْءٍ لِحَوَازِ الرُّجُوعِ لَهُ وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ شَرَحُ م ر.



لأنَّ ذاك شرط لأصل العتق، وما هنا شرط للسراية مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة منها الإرث (فلو ورث بعض ولده) مثلاً (لم يسي) ما عتق منه إلى باقيه؛ إما تقرر أنَّ سبيل السراية سبيل غرامة المثليف ولم يوجد منه صنعة ولا قصد إتلاف، ومنها الرد بالعيب فلو باع شقصاً ممن يعتق على وارثه كأن باع بعض ابن أخيه بثوب ومات، ووارثه أخوه ثم أطلع مشترى الشقص على عيب فيه ورده فلا يسري كالإرث فإن وجد الوارث بالثوب عيباً ورده واسترد الشقص عتق عليه وسرى على المعتمد لاختياره فيه، وقد نفى السراية من غير اختيار كأن وهب لقرن بعض قريب سيده فقبله فاعتق ويسري على ما يأتي وعلى سيده قيمة باقية، ويوجب بأن فعل عبده كفعله كما مر في الدعوى عليه ثم رأيت ما يأتي قريباً، وهو صريح فيما ذكرته ثالثها قبول محلها للتقل فلا يسري للتصيب الذي ثبت له الاستيلاء أو الموقوف أو المنذور عتقه أو اللزيم عتقه بموت الموصي أو المزهون.....

فلو ورث الخ. فود: (لأن ذلك) أي: الاختيار المقابل للإكراه. فود: (منها الإرث) ومنها ما لو استدخلت ماء المخترم بعد خروجه وحملت منه فلا يبرأ ع ش.

فود: (بعض ولده) أي: وإن سفل مُغني. فود: (مثلاً) أي: أو بعض أصله وإن علا مُغني.

فود: (مثلاً) إلى قوله وقد نفى السراية في المُغني وإلى قوله ثم رأيت في النهاية. فود: (ومنها الرد الخ) ومنها ما لو أو صى لزيد مثلاً ببعض ابن أخيه فمات زيد قبل القبول وقبله الأخ عتق عليه ذلك البفض ولم يسر؛ لأنه بقبوله يدخل البفض في ملك مورثه ثم يتقبل إليه بالإرث وما لو عجز مكاتب اشترى جزء بعض سيده فإنه يعتق عليه ولم يسر سواء أعجز بتعجز نفسه أم بتعجز سيده لعدم اختيار السيد فإن قبل هو مختار في الثانية أجب بأنه إنما قصد التعجز والملك حصل ضمناً وما لو اشترى أو أتهب المكاتب بعض ابنه أو أبيه وعتق بعثقه لم يسر؛ لأنه لم يعتق باختياره بل ضمناً مُغني.

فود: (شقصاً ممن يعتق الخ) أي: حصته من رقيق مشترك بينه وبين أجنبي ويعتق الخ.

فود: (كالإرث) عبارة المُغني؛ لأنه قهري كالإرث اه. فود: (ويسري على ما يأتي) أي: من الخلاف والمُعتمد منه عدم السراية ع ش أي: عند النهاية والمُغني لا الشارح كما يأتي في أواخر الفصل الآتي. فود: (ما يأتي قريباً) أي: قُبيل التبيين. فود: (ثالثها) إلى قوله نعم في المُغني إلا قوله: أو المزهون إلى رابطها. فود: (أو الموقوف الخ) عطف على الموصول. فود: (أو اللزيم عتقه بموت الموصي) لعل صورته أنه أو صى بعنق حصته ثم مات فإن عتق حصته لازم بلزوم الإعتاق بعد موته وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرزح وشرحه ويسري العتق إلى بعض مُدبر لأن المُدبر قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرزح وشرحه ويسري العتق إلى بعض مُدبر؛ لأن المُدبر كالقن في جوار البيع فكذا في السراية وإلى بعض مكاتب

فود: (أو اللزيم عتقه بموت الموصي) لعل صورته أنه أو صى بعنق حصته ثم مات فإن عتق حصته لازم بلزوم الإعتاق بعد موته، وأما قبل موته فلا مانع من السراية أخذاً من قول الرزح وشرحه وإلى أي: ويسري العتق إلى بعض مُدبر؛ لأن المُدبر كالقن في جوار البيع فكذا في السراية وإلى بعض مكاتب

بل لو زَهَنَ نَصَفَ قِنْ لا يَمْلِكُ غَيْرَهُ فَأَعْتَقَ نَصْفَهُ غَيْرَ الْمَرْهُونِ لَمْ يَسِرْ لِلْمَرْهُونِ، رَابِعُهَا أَنَّ  
يُوجَدُ الْمُتَقَى لِنَصِيْبِهِ أَوْ لِلْكُلِّ فَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ نَصِيْبَ شَرِيْكِي لَغَا، نَعَمْ، بَحْثُ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ  
كِنَايَةٌ فَإِذَا نَوَى بِهِ عَتَقَ حِصَّتَهُ عَتَقَتْ وَسَرَتْ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَقُ بِمَتَقِهَا فَصَحَّ التَّعْبِيرُ بِهِ عَنْهَا، خَامِسُهَا  
أَنَّ يَكُونُ النَّصِيْبُ الْعَتِيقُ يُمَكِّنُ السَّرِيَانَ إِلَيْهِ فَلَوْ اسْتَوْلَدَ شَرِيْكُ مُغَيِّرٍ حِصَّتَهُ ثُمَّ بَاشَرَ عَتَقَهَا  
مُوسِرًا لَمْ يَسِرْ مِنْهَا لِلْبَقِيَّةِ، (وَالْمَرِيضُ) فِي عَتَقِ التَّبَرُّعِ (مُغَيِّرٌ إِلَّا فِي ثُلْثِ مَالِهِ) فَإِذَا أَعْتَقَ فِي  
مَرَضٍ مَوْتَهُ نَصِيْبَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلْثِ غَيْرُهُ.....

كَالْقِنْ فِي جَوَازِ الْبَيْعِ فَكَذَا فِي السَّرَايَةِ وَإِلَى بَعْضِ مُكَاتَبٍ عَجَزَ عَنْ آدَاءِ نَصِيْبِ الشَّرِيْكِ اهـ. فَإِنَّ  
الْمَوْصَى بِإِغْتَاقِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمُدْبِرِ وَالْمُكَاتَبِ الْمَذْكُورِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَلَا إِلَى  
الْمَنْدُورِ إِغْتَاقَهُ وَنَحْوَهُ يَمَّا لَزِمَ عِتْقُهُ بِمَوْتِ الْمَرِيضِ أَوْ الْمُعْلَقِ عَلَى صِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا كَانَ أَعْتَقَ بَعْدَ  
الْمَوْتِ اهـ. فَوُدَّ: (لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ) أَي: بِخِلَافِ مَا لَوْ مَلَكَ غَيْرُهُ فَيَسْرِي فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْجِهِ  
وَيَسْرِي الْعِتْقُ إِلَى بَعْضِ مَرْهُونٍ لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ لَيْسَ بِأَقْوَى مِنْ حَقِّ الْمَالِكِ فَكَمَا قَوِيَ الْإِغْتَاقُ عَلَى  
نَقْلِ حَقِّ الشَّرِيْكِ إِلَى الْقِيَمَةِ قَوِيَ عَلَى نَقْلِ الْوَيْقَةِ إِلَيْهَا اهـ. وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهُ فِي  
مُغَيِّرٍ سَمَ. فَوُدَّ: (فَصَحَّ التَّعْبِيرُ بِالْخ) أَي: مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِاللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ إِذْ عِتْقُ حِصَّةِ شَرِيْكِهِ  
لَا زِمَ لِعِتْقِ حِصَّتِهِ سَمَ. فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِعِتْقِ نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ وَقَوْلُهُ: عَنْهَا أَي: عَنْ عِتْقِ حِصَّتِهِ عَلَى  
حَذْفِ الْمُضَافِ. فَوُدَّ: (لَمْ يَسِرْ مِنْهَا بِالْخ) فِي الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى خِلَافَهُ عِبَارَتُهُمَا وَلَوْ اسْتَوْلَدَ أَحَدُهُمَا  
نَصِيْبَهُ مُغَيِّرًا ثُمَّ أَعْتَقَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ سَرَى إِلَى نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ  
لَا يَسْرِي إِلَيْهِ كَعَكْسِهِ مَمْنُوعٌ اهـ وَذَكَرَهَا سَمَ عَنِ الثَّانِي وَأَثَرُهَا. فَوُدَّ: (فِي هُنَّ التَّبَرُّعِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي  
الْثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَوْ كُلُّهَا وَقَوْلُهُ: بِالْكُلِّ. فَوُدَّ: (فِي هُنَّ التَّبَرُّعِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَرَزَةً. فَوُدَّ: (فَإِذَا أَعْتَقَ) إِلَى  
قَوْلِهِ وَكَذَا إِنْ خَرَجَ فِي الْمُغْنِي. فَوُدَّ: (فَإِذَا أَعْتَقَ بِالْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ.

عَجَزَ عَنْ آدَاءِ نَصِيْبِ الشَّرِيْكِ وَسَنَوَّضُ فِي الْكِتَابَةِ مَتَى يَسْرِي الْعِتْقُ إِلَى بَعْضِ الْمُكَاتَبِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ  
حَيْثُ عَجَزَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا بِقَوْلِهِ: عَجَزَ اهـ. فَإِنَّ الْمَوْصَى بِإِغْتَاقِهِ قَبْلَ الْمَوْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمُدْبِرِ  
وَالْمُكَاتَبِ الْمَذْكُورَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (بَلْ لَوْ زَهَنَ نَصَفَ قِنْ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ بِالْخ) فِي الرُّوْضِ وَيَسْرِي  
أَي: الْعِتْقُ إِلَى بَعْضِ مَرْهُونٍ قَالَ فِي شَرْجِهِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ لَيْسَ بِأَقْوَى مِنْ حَقِّ الْمَالِكِ فَكَمَا قَوِيَ  
الْإِغْتَاقُ عَلَى نَقْلِ حَقِّ الشَّرِيْكِ إِلَى الْقِيَمَةِ قَوِيَ عَلَى نَقْلِ الْوَيْقَةِ إِلَيْهَا اهـ. وَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لِأَنَّهُ  
فِي مُغَيِّرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (فَصَحَّ التَّعْبِيرُ بِهِ) أَي: مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِاللَّازِمِ عَنِ الْمَلْزُومِ إِذْ عِتْقُ حِصَّةِ  
شَرِيْكِهِ لَا زِمَ لِعِتْقِ حِصَّتِهِ. فَوُدَّ: (فَلَوْ اسْتَوْلَدَ شَرِيْكُ مُغَيِّرٍ حِصَّتَهُ ثُمَّ بَاشَرَ عَتَقَهَا مُوسِرًا لَمْ يَسِرْ بِالْخ) فِي  
شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ اسْتَوْلَدَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مُغَيِّرًا ثُمَّ أَعْتَقَهُ وَهُوَ مُوسِرٌ سَرَى إِلَى نَصِيْبِ شَرِيْكِهِ، وَقَوْلُ  
الزَّرْكَشِيِّ نَقْلًا عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ لَا يَسْرِي إِلَيْهِ كَعَكْسِهِ مَمْنُوعٌ مَعَ أَنِّي لَمْ أَرَهُ فِي تَغْلِيْقِ الْقَاضِي اهـ.  
فَوُدَّ: (فَإِذَا أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ نَصِيْبَهُ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثُّلْثِ غَيْرُهُ بِالْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ.

فلا سِرَايةً، وكذا إن خرج بعض حصّة شريكه أو كلها، لكن قال الزركشي: التحقيق أنّه كالصحيح فإن شفى سري، وإن مات نُظِرَ لثُلثه عند الموت فإن خرج بذل السراية من الثُلث نَقَذَ، وإلا بأن رُدَّ الزائد وفازَ المُفْلِسُ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغُرَمَاءِ، أما غير التَّبَرُّعِ كأنَّ أَعْتَقَ بعضَ قَتْلِهِ عن كفارة مُرْتَبَةِ بَنِيهِ الْكُفَّارَةِ بِالْكُلِّ فَإِنَّهُ يَسْرِي وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الثُّلُثِ (وَالْمَيْتُ مُفْصِلٌ مُطْلَقًا

(فَرَعَ): لَوْ أَعْتَقَ شَرِيكَ نَصِيْبِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَخَرَجَ جَمِيعُ الْعَبْدِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه وَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا نَصِيْبُهُ عَتَقَ وَلَا سِرَايَةَ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُغَيَّرٌ وَالثُّلُثُ يُغَيَّرُ حَالَةَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةِ اهـ. ◻. قَوْلُهُ: (فَلَا سِرَايَةَ) مُعْتَمَدٌ ع. ش. ◻. قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ خَرَجَ الْخُ) خِلَافًا لِلرَّوَضِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا وَلِلْمُعْنِيِّ عِبَارَتُهُ فَإِنْ خَرَجَ نَصِيْبُهُ وَبَعْضُ نَصِيبِ شَرِيكِه فَلَا سِرَايَةَ لِلْبَاقِي اهـ.

◻. قَوْلُهُ: (بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه الْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَكَذَا إِنْ خَرَجَ نَصِيْبُهُ وَبَعْضُ نَصِيبِ شَرِيكِه فَلَا سِرَايَةَ فِي الْبَاقِي لِأَنَّ مَرَّةً فِي الْوَصِيَّةِ لَيْكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: لَيْكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ التَّحْقِيقُ الْخُ هُوَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَا يُخَالِفُ مَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه مِنَ الثُّلُثِ مَعَ حِصَّتِهِ عَتَقَ مَا خَرَجَ وَبَقِيَ الزَّائِدُ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ عَتَقَ جَمِيعَهُ اهـ. ◻. قَوْلُهُ: (أَوْ كُلُّهَا) الصَّرَاحُ إِسْقَاطُهُ فَإِنَّ السَّرَايَةَ فِيهِ مَحَلٌّ وَفَاقٍ وَإِنَّمَا التَّرَدُّدُ فِيمَا إِذَا خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه مِنَ الثُّلُثِ مَعَ حِصَّتِهِ فَهَلْ يَسْرِي لِذَلِكَ الْبَعْضِ أَوْ لَا وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ. ◻. قَوْلُهُ: (لَيْكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ) هَذَا لَا مَوْقِفَ لَهُ بَعْدَ تَقْيِيدِهِ فِيمَا مَرَّ الْمَرَضُ بِمَرَضِ الْمَوْتِ فَكَانَ يَتَّبِعِي حَذَقَهُ فِيمَا مَرَّ حَتَّى يَتَأَنَّى تَفْصِيلُ الزَّرْكَشِيِّ رَشِيدِي. ◻. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ) أَيِ: الْمَرِيضَ فِي عِتْقِ التَّبَرُّعِ. ◻. قَوْلُهُ: (فَإِنْ شَفِيَ سَرَى) أَيِ: إِنْ كَانَ مُوسِرًا ع. ش. ◻. قَوْلُهُ: (بَذَلُ السَّرَايَةِ) أَيِ: لِنَصِيبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ. ◻. قَوْلُهُ: (بِأَنْ رُدَّ الزَّائِدُ) أَيِ: بَقِيَ الزَّائِدُ عَلَى الثُّلُثِ مِنْ نَصِيبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ فَلَا يَسْرِي إِلَيْهِ. ◻. قَوْلُهُ: (هَنْ كَفَّارَةٌ مُرْتَبَةٌ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ السَّرَايَةِ فِي الْمُخَيَّرَةِ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُخَاطَبْ بِخُصُوصِ الْعِتْقِ بَلْ بِالْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ الْحَاصِلِ فِي كُلِّ مَنْ الْخِصَالِ كَانَ اخْتِيَارُهُ لِخُصُوصِ الْعِتْقِ كَالْتَّبَرُّعِ وَعَلَيْهِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ خُصْلَةٌ غَيْرُ الْعِتْقِ لِأَنَّ بَعْضَ الرِّقَبَةِ لَا يَكُونُ كَفَّارَةً فَلْيُرَاجَعْ ع. ش. ◻. قَوْلُهُ: (بِالْكُلِّ) أَسْقَطَهُ النِّهَايَةُ وَلَعَلَّهُ لِتَوْحِيدِهِ مُنَافَاةً ذَلِكَ لِأَنَّ قَبْلَهُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْضُ قَتْلِهِ وَلِأَنَّ بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنَّهُ يَسْرِي وَلَكِنْ أَنْ تَمْنَعَ الْمُنَافَاةُ. ◻. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَسْرِي الْخُ) هَذَا كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّهُ يَقَعُ الْكُلُّ كَفَّارَةً. ◻. قَوْلُهُ: (وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الثُّلُثِ) أَيِ: لِأَنَّهَا وَجِبَتْ كَامِلَةً ع. ش. ◻. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُعْنِيِّ. ◻. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: خَلَفَ تَرَكَةً أَمْ لَا ع. ش. وَالْأَوَّلُ أَيِ: فِي الثُّلُثِ وَغَيْرِهِ.

(فَرَعَ): لَوْ أَعْتَقَ شَرِيكَ نَصِيْبِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، وَخَرَجَ جَمِيعُ الْعَبْدِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه وَإِنْ لَمْ يُخْرَجْ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا نَصِيْبُهُ عَتَقَ وَلَا سِرَايَةَ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ مُغَيَّرٌ، وَالثُّلُثُ يُغَيَّرُ حَالَةَ الْمَوْتِ لَا الْوَصِيَّةِ اهـ. ◻. قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ خَرَجَ بَعْضُ حِصَّةِ شَرِيكِه الْخُ) أَيِ: وَكَذَا إِنْ خَرَجَ نَصِيْبُهُ وَبَعْضُ نَصِيبِ شَرِيكِه فَلَا سِرَايَةَ فِي الْبَاقِي لِأَنَّ مَرَّةً فِي الْوَصِيَّةِ لَيْكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْخُ ش. م

فلا سيرة عليه؛ لا انتقال تركته لورثته بموته (فلو أوصى بعتي نصيبه) من قن فأعتق بعد موته (لم يسري)، وإن خرج كله من الثلث للانتقال المذكور، ومن ثم لو أوصى بعتي بعض عبده لم يسر أيضاً، نعم، إن أوصى بالتكميل سري؛ لأنه حينئذ استبقى لنفسه قدر قيمته من الثلث، وقد يسري كما لو كاتباً أمتهم ثم ولدت من أحدهما واختارت المضي على الكتابة ثم مات، وهي مكاتبة، فيعتق نصيب الميت ويسري وبأخذ الشريك من تركه الميت القيمة، ولو أوصى بصرف ثلثه في العتق فاشترى الموصى منه شقصاً وأعتقه سري بقدر ما بقي من الثلث؛ لأن الوصية تنازلت السراية

### فصل في العتق بالمعضية

إذا (ملك) ولو قهراً (أهل تبرع أصله) من النسب، وإن غلا الذكور، والإناث (أو فرعه)، وإن سفل كذلك (عتق) عليه إجماعاً إلا داود الظاهري، ولا حجة له في خبر مسلم لأن يجزي ولدت

فوق (سري) (فلو أوصى) أي: أحد شريكين في رقيق مضمي. فود: (لانتقال المذكور) أي: أيًا في قوله لا انتقال تركته إلخ. فود: (نعم إن أوصى إلخ) هو استدراك على المتن رشدي. فود: (بالتكميل سري إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه فلو أوصى أحدهما أي: الشريكين بعتي نصيبه من عبد وتكميل عتي العبد كمل ما احتمله الثلث حتى لو احتمله كله عتق جميعه اه. فود: (لأنه) أي: الميت حينئذ أي: حين إذ أوصى بالتكميل أسنى. فود: (استبقى لنفسه قدر قيمته إلخ) أي: العبد فكان مويرا به أسنى. فود: (وقد يسري) أي: على الميت ع ش. فود: (واختارت) أي: الأمة المذكورة. فود: (ثم مات) أي: من ولدت منه ع ش. فود: (ويسري إلخ) هل يشكل على الشرط الخامس أو هو مستثنى فليتأمل السبب في استثنائه على أنه في الشرط الخامس ما يعلم مما كتبه بهامشه عن شرح الرّوض اه سم وقدمنا هناك عن المضمي مثل ما في شرح الرّوض. فود: (ولو أوصى إلخ).

(تبعة): أمة حامل من زوج اشتراها ابنها الحر وزوجها معاً وهما مويران فالحكم كما لو أوصى سيدها بها لهما وقبلا الوصية معاً تغتق الأمة على الابن والحمل يغتق عليهما ولا يقوم مضمي.

### فصل في العتق بالمعضية

فود: (في العتق) إلى قوله: وقد يملكه في المضمي إلا قوله: إجماعاً وقوله: والوالد إلى وخبر من ملك وقوله: وكذا إلى مكاتب وإلى قول المتن: ولو وهب لعبد في النهاية إلا قوله: ملكه بنحو هبة إلى ومبعض وقوله: وكذا يصح شراء إلى المتن. فود: (من النسب) عبارة المضمي أصله، أو فرعه الثابت النسب، ثم قال وخرج بقولنا: الثابت النسب ما لو ولدت المزني بها ولداً، ثم ملكه الزاني لم يغتق عليه وخرج أصله وفرعه من الرضاع فإنه لا يغتق عليه. اه. فود: (كذلك) أي: الذكور والإناث من النسب.

فوق (سري) (عتق) أي: اتحد ديتهما أو لا مضمي وأسنى. فود: (إجماعاً إلخ) عبارة المضمي: أنا

وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتَقَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِلشَّرَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْ يَشْتَرِيهِ  
لِرَوَايَةِ فَيُعْتَقُ عَلَيْهِ. وَالْوَلَدُ كَالْوَالِدِ بِجَامِعِ الْبَعْضِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ﷺ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي»، أَنَا  
بَقِيَّةُ الْأَقَارِبِ فَلَا يَمْتَقُونَ بِذَلِكَ. وَخَيْرٌ «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مُحَرَّمٌ فَقَدْ عَتَقَ عَلَيْهِ» ضَعِيفٌ.  
وَخَرَجَ بِأَهْلِ تَبْرُجٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْحُرُّ كُلُّهُ، وَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الصَّبِيِّ، وَالْمَجْنُونِ؛ لِمَا يَأْتِي  
أَنَّهُمَا إِذَا مَلَكَاهُ عَتَقَ عَلَيْهِمَا.....

الْأُصُولُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٤]، وَلَا يَأْتِي خَفَضُ الْجَنَاحِ مِنَ  
الْإِسْتِزْقَاقِ وَلِمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ «لَنْ يَخْزِيَ وَلَدٌ وَابْنٌ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيُعْتَقَهُ» أَيْ فَيُعْتَقَهُ  
الشَّرَاءُ لَا أَنَّ الْوَلَدَ هُوَ الْمُعْتَقُ بِأَنَشَائِهِ الْعَتَقُ كَمَا فَهَمَهُ دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ بِذَلِكَ رَوَايَةُ فَيُعْتَقُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا  
الْفُرُوعُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَلْبَسِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا  
مَا فِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٦]  
ذَلَّ عَلَى تَقْيِ اجْتِمَاعِ الْوَلَدِيَّةِ وَالْعَبْدِيَّةِ. اهـ. وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ إِشْكَالِ الرَّشِيدِيِّ بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: «إِجْمَاعًا  
إِلَّا دَاوُدَ الظَّاهِرِيُّ قَدْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ خِلَافَ دَاوُدَ إِنَّمَا جَاءَ بَعْدَ انْقِضَادِ الْإِجْمَاعِ فَهُوَ خَارِقٌ لِلْإِجْمَاعِ فَيَكْفِي  
فِي دَفْعِهِ خَرْقُهُ وَلَا يَأْتِي الْإِسْتِثْنَاءُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافُهُ قَبْلَ انْقِضَادِ الْإِجْمَاعِ فَلَا إِجْمَاعَ. اهـ. وَإِنْ أَمَكَّنَ  
الْجَوَابُ عَنْه بِاخْتِيَارِ الثَّانِي وَمُنَعَ قَوْلُهُ: فَلَا إِجْمَاعَ بِقَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ مَعَ شَرْحِهِ: وَعِلْمٌ أَنَّ اتِّفَاقَهُمْ  
أَي: الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَهُمْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ بَأَن قِصَرِ الزَّمَانِ بَيْنَ  
الْإِخْتِلَافِ وَالْإِتِّفَاقِ جَائِزٌ وَلَوْ كَانَ الْإِتِّفَاقُ مِنَ الْحَادِثِ بَعْدَهُمْ بَأَن مَاتُوا وَنَشَأَ غَيْرُهُمْ. اهـ. قَوْلُهُ: (لَا نَ  
الضَّمِيرُ) أَي: الْمُسْتَشَرِّ فِي فَيُعْتَقَهُ. قَوْلُهُ: (لِلشَّرَاءِ الْإِلْخ) أَي: لَا لِلْوَلَدِ الْمُشْتَرَى كَمَا فَهَمَهُ دَاوُدُ  
الظَّاهِرِيُّ. قَوْلُهُ: (وَالْوَلَدُ كَالْوَالِدِ الْإِلْخ) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يُقَدِّمَ دَلِيلًا مُسْتَقِلًّا فِي الْوَالِدِ حَتَّى يَقْيَسَ عَلَيْهِ الْوَلَدَ  
وَخَيْرٌ مُسْلِمٌ إِنَّمَا جَاءَ فِي مَقَامِ الرَّذِّ عَلَى تَمَسُّكِ دَاوُدَ بِهِ لَا لِلِاسْتِدْلَالِ وَهُوَ إِنَّمَا اسْتَدَلَّ بِالْإِجْمَاعِ لَا غَيْرُ  
رَشِيدِيٍّ أَي: وَالْإِجْمَاعُ دَلِيلٌ لِكُلِّ مِنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنْ سَوَّقَ خَبَرُ مُسْلِمٍ لِلرَّذِّ الْمَذْكُورِ  
الصَّرِيحِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْوَالِدِ مُعَنَّ عَنْ إِعَادَتِهِ ثَانِيًا لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا بَلْ تَعُدُّ تَكَرُّرًا.

قَوْلُهُ: (بَضْعَةٌ) بِفَتْحِ الْبَاءِ عَشْرٌ وَرَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: الْمَلِكُ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) بَلْ قَالَ  
التَّنَائِي: إِنَّهُ مُتَكَرِّرٌ وَالتَّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ خَطَأٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحْمَدُ بَعَثَنِي كُلُّ قَرِيبٍ ذِي رَجَمٍ مُحَرَّمٌ وَقَالَ  
مَالِكٌ بَعَثَنِي السَّبْعَةُ الْمَذْكُورِينَ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ بَعَثَنِي كُلُّ قَرِيبٍ مُحَرَّمًا كَانَ، أَوْ غَيْرَهُ  
مُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ بِهِ الْحُرُّ كُلُّهُ) أَي: حَيْثُ لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِالزَّيْنِ حَقُّ الْغَيْرِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ الْأَمِّي: وَمَا لَوْ مَلَكَ  
ابْنُ أَخِيهِ الْإِلْخَ رَشِيدِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِرَازُ) أَي: بِأَهْلِ تَبْرُجٍ. قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: آيَةً فِي قَوْلِ  
الْمُصَنِّفِ: وَلَوْ وَهَبَ لَهُ، أَوْ أَوْصَى لَهُ الْإِلْخ. قَوْلُهُ: (عَتَقَ عَلَيْهِمَا) وَلَوْ اشْتَرَى الْحُرُّ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ  
عَتَقَ عَلَيْهِ الْحَمْلَ كَمَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَلَوْ اشْتَرَاهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، ثُمَّ انْفَصَلَ قَبْلَ مَوْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يَرِثْ  
أَي: لِأَن عَتَقَهُ حَيًّا وَصِيَّةً وَسَيَانِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مُعْنِي بِعِبَارَةِ ع. ش.  
(فَرْغَ): لَوْ مَلَكَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَمْلَ يَغْنَقُ قَلْبُ الْأَطْلَعِ عَلَى عَيْبِ امْتِنَاعِ الرَّذِّ فِيمَا يَظْهَرُ

وكذا من عليه ذننٌ مُستغرقٌ كما عُلِمَ بما مرَّ. مُكاتبٌ ملكه بنحو هبة، وهو يُكسِبُ مؤنته فله قبوله فيملكه، ولا يعتق عليه إقلاً يكون الولاء له وهو مُحالٌ. ومُبْعَضٌ ملكه ببيعضه الحرُّ لِيَتَصَمَّنَ العتق عنه الإرث، والولاء وليس من أهلها وإنما عَنَّتْ أُمُّ وَلَدِ المُبْعَضِ بموته؛ لأنَّه حينئذٍ أهلٌ للولاء لا انقطاع الرِّقِّ بالموت وما لو ملك ابنُ أخيه فمات وعليه ذننٌ مُستغرقٌ ووَرثَهُ أخوه فقط وَقُلْنَا بالأصحَّ أَنَّ الذَّننَ لا يمنعُ الإرثَ فقد مَلَكَ ابْنَهُ ولم يعتق عليه؛ لأنَّه ليس أهلاً لِلتَّبَرُّعِ فيه؛ لِيَتَمَلَّكَ حَقَّ الْغَيْرِ به، وقد يملكه أهلُ التَّبَرُّعِ، ولا يعتق في صورٍ ذكرها شارحٌ، ولا تخلو عن نظير. (ولا يصحُّ أَنْ يَشْتَرِيَ) من جهة الوليِّ (لِلطِّفْلِ) ومجنونٍ وسفيهٍ (قريبه) الذي يعتق عليه؛ لأنَّه لا غِبْطَةَ له فيه (ولو وهب) القريبُ (له أو أوصى له به فإن كان) الموهوبُ أو الموصى به (كاتباً) أي: له كسبٌ يكفيه (فعلى الوليِّ) وجوباً (قبوله ويعتق) على المولى؛ إذ لا ضَرَرَ عليه ولا نَظَرَ لاحتمالِ عَجْزِهِ فتجبُ نَفَقَتُهُ؛ لأنَّه خلافُ الأصلِ مع أنَّ المنفعةَ مُحَقَّقةً، والضَّرَرُ مُشْكُوكٌ فيه (ويُتَّفَقُ) عليه (من كسبه) لاستثنائه عن قريبه (والا) يكن كشافاً (فإن كان الصبي) ونحوه (مُفْهِراً وجب) على الوليِّ (القبول)؛ لأنَّ المولى لإعساره لا

ووجب له الأرش. اه. ٥. فُود: (وكذا من عليه إلخ) أي: يعتق عليه بعضه إذا ملكه كالصبي والمجنون. ٥. فُود: (بما مر) أي عن قريب بقول المُصَنِّفِ ولا يمنعُ السَّرايةَ ذننٌ مُستغرقٌ في الأظهر. ٥. فُود: (مُكاتبٌ) فاعِلٌ خرج. ٥. فُود: (بنحو هبة) أي: كالوصية مُعْنِي. ٥. فُود: (مُبْعَضٌ) عَطَفَ على مُكاتبٍ. ٥. فُود: (لإِنْقِطَاعِ الرِّقِّ إلخ) أي: زوال آثاره ع. ش. ٥. فُود: (وما لو ملك إلخ) مَقْطُوفٌ على المُكاتبِ والمُبْعَضِ رَشِيدَيَّ. ٥. فُود: (فمات) أي: مالكُ ابنِ أخيه. ٥. فُود: (ذكرها شارح) أَقْرَهُ الْمُعْنِي عِبَارَتُهُ: وأوردَ على المُصَنِّفِ صورَ منها مَسَائِلُ الْمَرِيضِ الْآتِيَةِ ومنها ما لو وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ فَاشْتَرَى مَنْ يَفْتَقِرُ عَلَى مَوَكَّلِهِ وكان مَعِيّاً فَإِنَّهُ لا يَفْتَقِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ رِضاهُ بَعِيْنِهِ. اه. ٥. فُود: (ولا يصحُّ) إلى قولِ المثنى: وَلَوْ وَهَبَ لِعَبْدٍ فِي الْمُعْنِي إِلاَّ قَوْلُهُ: على ما قالاه إلى المثنى وقوله: وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ إِلَى المثنى وقوله: مَوْجِبُ الشَّرَاءِ إِلَى عَفْيِهِ وقوله: إِنْ أَحْسَرَ إِلَى؛ لأنَّه كَالْمَرْهُونِ. ٥. فُود: (لأنَّه لا غِبْطَةَ له إلخ)؛ لأنَّه يَفْتَقِرُ عَلَيْهِ وقد يُطالَبُ بِتَقْيَتِهِ وفي ذلك ضَرَرٌ عَلَيْهِ مُعْنِي. ٥. فُود: (سني: (له) أي لِمَنْ ذُكِرَ مُعْنِي.

٥. فُود: (سني: (أو أوصى له إلخ) ومن صورِ الوصية بالآبِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَبْدُهُ بِحُرَّةٍ وَيُولِّدَهَا وَلَدًا فَهُوَ حُرٌّ، ثم يوصي سيّدَ العبدِ به لابنه ومن صورِ الوصية بالابنِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حُرَّةً أُمَّةً فَيُولِّدَهَا فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ لِمَالِكِ الْأُمَّةِ، ثم يوصي سيّدَ الولدِ به لآبيه مُعْنِي.

٥. فُود: (سني: (فعلى الولي) ولو وصياً، أو فيما مُعْنِي. ٥. فُود: (إذ لا ضَرَرَ عليه) أي: مع تَحْصِيلِ الْكَمَالِ لِقَرِيبِهِ وَلِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ السَّابِقَةِ مُعْنِي. ٥. فُود: (وجب على الوليِّ القبول) فَإِنَّ أَيْ الْوَلِيَّ قَبْلَ لِه الْحَاكِمِ فَإِنَّ أَيْ قَبْلَ هُوَ الْوَصِيَّةُ إِذَا كُمُلَ لَا الْهَبَةُ؛ لِغَوَايِهَا بِالتَّأْخِيرِ قَالَ الْأَفْزَعِيُّ: يُشْبِهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَوْ أَيْ عَنْ نَظَرٍ وَاجْتِهَادٍ كَانَ رَأَى أَنَّ الْقَرِيبَ يَفْجُزُ عَنْ قُرْبٍ، أو أَنَّ جِرْفَتَهُ كَثِيرَةُ الْكَسَادِ فَلَيْسَ لَهُ الْقَبُولُ بَعْدَ كَمَالِهِ اه.



نفقة عليه، ولا نظراً لاحتمال يساره إما مرّ (ونفقته في بيت المال) إن كان مسلماً، وليس له متفق غير المولى، أما الذمي فينتفق عليه منه، لكن قرضاً على ما قالاه في موضع وقالوا في آخر تبرعاً (أو موبراً خوفاً) قبوله، ولا يصح؛ لتضرره بإثناقه عليه هذا كله إذا وهب مثلاً له كله فلو وهب له بعضه، وهو كسوت، والمولى موبراً لم يقبله وإليه؛ لئلا يعتق نصيبه ويسري فتلزمه قيمة شريكه ويفرق بينه وبين قبول العبد لبعض قريب سيده، وإن سري على ما يأتي بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله إذا لم تلزم السيد النفقة، وإن سري؛ لتشوف الشارع للمتقن، والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى من كل وجه فلم يجوز له التسبب في سريته تلزمه قيمتها.

(نبية): فرضه الكلام في الكاسب إنما هو على جهة الجثال مع أنه لا يتأتى إلا في الفرع؛ لأن الأصل تجب نفقته، وإن كان كسوتاً، والمراد أنه متى لم تلزم المولى نفقته لإعساره، أو لكسب الفرع، أو لكون الأصل له متفق آخر لزم الولي القبول والا فلا (ولو ملك في مرض موته قريبته) الذي يعتق عليه (بلا عوض) كإرث (عق) عليه (من قلة) فلو لم يكن له غيره لم يعتق إلا

وهو ظاهر إن أباه بالقول دون ما إذا سكّت مغني. □ فود: (لما مرّ) أي لتظيره من أن اليسار خلاف الأصل إلخ. □ فود: (إن كان مسلماً) أي: تبرعاً ش. □ فود: (وليس له متفق إلخ) أي: برزجية أو قرابة مغني. □ فود: (قرضاً) متمدّد ش. □ فود: (على ما قالاه إلخ) عبارة النهاية كما قالاه إلخ. □ فود: (هذا كله إلخ) كان حقه أن يقدم على قول المصنف: وإلا إلخ كما في النهاية. □ فود: (مثلاً) أي، أو أو صى مغني. □ فود: (له كله) أي: كما هو ظاهر إطلاقه مغني. □ فود: (لئلا يفتق إلخ) عبارة المغني؛ لأنه لو قبله ملكه وعق عليه وحيث يفسري على المحجور فيجب قيمة نصيب الشريك وهذا ما في الزوضة وأصلها وهو المتمدّد، وإن رجح في تصحيح التثنية أنه يقبله ويعتق، ولا يسري؛ لأن المفتضي للسراية الاختيار وهو متفق. اه. □ فود: (على ما يأتي) أي في آخر الفصل. □ فود: (والمراد إلخ) الأولى التفرع. □ فود: (أو لكون الأصل له متفق آخر إلخ) لعل المراد آخر يقدم على هذا بخلاف ما يشاركه هذا في الإنفاق سم وقد يصرح بذلك قول المغني: قلّ أو صى لطفل مثلاً بجده وعمه الذي هو ابن هذا الجد حتى موبراً لزم الولي قبوله ولو كان الجد غير كاسب؛ إذ لا ضرر عليه حيثيذ. اه. □ فود: (كإرث) أي: أو هبة مغني.

### فصل في العتق بالفضية

□ فود: (ويسري إلخ) هل يشكّل على الشرط الخامس، أو هو مستثنى أو مني على ما ذكره ثم عن شرح الزوض قلنا مل السبب في استثنائه، على أن في الشرط الخامس ما يعلم مما كتبناه بهامشه عن شرح الزوض. □ فود: (أو لكون الأصل له متفق آخر إلخ) لعل المراد آخر يقوم على هذا بخلاف من يشاركه هذا في الإنفاق.

ثَلَاثَةٌ (وقيل): يعتق (من رأس المال) وهو المعتمد كما في الروضة، والشرحين واعتمده البلقيني وغيره فيعتق جميعه، وإن لم يملك غيره؛ لأنه لم يَنْدُلْ مَالاً، والملك زال بغير رضاه (أو ملكه بعوض بلا محاباة) بأن كان بثمن مثله (فمن ثلثه) يعتق ما وفي به؛ لأنه فَوَتْ ثَمَنَهُ عَلَى الْوَرِثَةِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ (ولا يورث) هنا؛ إذ لو ورث لكان عتقه تَبَرُّعاً عَلَى وَارِثٍ فَيَبْطُلُ؛ لِتَعَدُّ إِجَارَتِهِ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى إِزْثِهِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى عَتَقِهِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَيْهَا فَتَوَقَّفَ كُلُّ مَنْ إِجَارَتِهِ وَارِثُهُ عَلَى الْآخِرِ فامتنع إزْثُهُ بخلاف مَنْ يعتق من رأس المال لَعَدِمَ التَّوَقُّفَ. (فإن كان عليه) أي: المريض (الذي) مُسْتَفْرَقٌ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ (فَقِيلَ: لَا يَصِحُّ الشُّرَاءُ)؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ مِنْ غَيْرِ عَتَقٍ (، والأصحُّ صَحَّتْ)؛ إِذْ لَا خَلَلَ فِيهِ (ولا يعتق، بل يُبَاعُ لِلَّذِينَ) إِذْ مُوجِبُ الشُّرَاءِ الْمَلِكُ، وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ وَعَتَقَهُ مُعْتَبَرٌ مِنَ الثَّلَاثِ، وَالَّذِينَ يَمْنَعُ مِنْهُ وَكَذَا يَصِحُّ شُرَاءُ مَاذُونٍ عَلَيْهِ ذُبُونٌ بِمَعْضَى سَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ، وَلَا يَحْتَقِرُ إِنْ

❦ فَوَدَّ: (وهو الْمُعْتَمَدُ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. ❦ فَوَدَّ: (لأنه لم يَنْدُلْ مَالاً إلخ) أي: وَإِنْ وَجَدَ السَّبَبُ بِاخْتِيَارِهِ كَمَا لَوْ مَلَكَ بِهِيَّةً أَوْ وَصِيَّةً شَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَخْرَجَهُ عَنْ مِلْكِهِ فَكَانَهُ لَمْ يَدْخُلْ. اهـ.

❦ فَوَلَّ (سُنِّي): (أَوْ مَلَكَهُ) أي: فِي مَرَضٍ مَوْتُهُ مُغْنِي. ❦ فَوَلَّ (سُنِّي): (بِلا مُحَابَاةٍ) قَالَ فِي الْمِصْبَاحِ: حَابَاهُ مُحَابَاةٌ سَامَحَةٌ مَاخُوذٌ مِنْ حَبَوْتِهِ إِذَا أُعْطِيَتْهُ الشَّيْءُ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ. اهـ. ع ش. ❦ فَوَدَّ: (يَعْتِقُ مَا وَفَى بِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا يَحْتَقِرُ مِنْهُ إِلَّا مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ الْفَسْخُ بِالتَّضَرُّعِ لَوْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَّا بِمَعْضَى. اهـ.

❦ فَوَلَّ (سُنِّي): (وَلَا يورث) رَاجِعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى اخْتِيَارِ الْعِتْقِ مِنَ الثَّلَاثِ مُغْنِي. ❦ فَوَدَّ: (هنا) أي: فِي الْعِتْقِ مِنَ الثَّلَاثِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ بِقَوْلِهِ: بِخِلَافِ مَنْ يَعْتِقُ إلخ. ❦ فَوَدَّ: (فَيَبْطُلُ) أي: الْإِزْثُ؛ لِتَعَدُّ إِجَارَتِهِ أَي: الْعِتْقِ. ❦ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ يَعْتِقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الشَّرْعَ عَلَى الْوَارِثِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَارَةِ إِنْ كَانَ مِنَ الثَّلَاثِ ع ش. ❦ فَوَدَّ: (لَعَدِمَ التَّوَقُّفَ) أي: قَبِرَتْ لَعَدِمَ إلخ مُغْنِي.

❦ فَوَدَّ: (مُسْتَفْرَقٌ لَهُ) أَي لِمَالِهِ وَسَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَهُ فِي قَوْلِهِ: مَا إِذَا كَانَ الذِّينُ إلخ. ❦ فَوَدَّ: (لِئَلَّا يَمْلِكُهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّ تَصَحُّبَهُ يُؤَدِّي إِلَى مِلْكِهِ، وَلَا يَحْتَقِرُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَصِحَّ كَمَا لَا يَصِحُّ شُرَاءُ الْكَافِرِ الْعَبْدُ الْمُسْلِمَ. اهـ.

❦ فَوَلَّ (سُنِّي): (وَالْأَصَحُّ صَحَّتْهُ إلخ) وَيُخَالِفُ شُرَاءُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ يَمْنَعُ الْمِلْكَ لِلْعَبْدِ الْمُسْلِمِ نِهَائَةً.

❦ فَوَلَّ (سُنِّي): (بَلْ يُبَاعُ فِي الذِّينِ) وَيُلْفَزُ بِهَذَا قِيَالُ: حُرٌّ مُوسِرٌ اشْتَرَى مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ، وَلَا يَحْتَقِرُ مُغْنِي. ❦ فَوَدَّ: (إِذْ مُوجِبُ الشُّرَاءِ إلخ) بِقَتْحِ الْجِيمِ وَهَذَا عِلَّةٌ لِصِحَّةِ الشُّرَاءِ وَقَوْلُهُ: وَعَتَقَهُ إلخ عِلَّةٌ لَعَدِمَ الْعِتْقِ مَعَ أَنَّهُ قَدَّمَ تَعْلِيْقَ الْأَوَّلِ فِي قَوْلِهِ: إِذْ لَا خَلَلَ فِيهِ رَشِيدِي. ❦ فَوَدَّ: (وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ مِنْهُ) أَي: فَلَمْ يَمْنَعُ صِحَّةَ الشُّرَاءِ نِهَائَةً. ❦ فَوَدَّ: (وَالَّذِينَ يَمْنَعُ إلخ) أَي: كَمَا يَمْنَعُ الْعِتْقُ بِالْإِعْتَاقِ نِهَائَةً. ❦ فَوَدَّ: (مِنْهُ) يَعْنِي مِنَ الشَّرْعِ بِالثَّلَاثِ. ❦ فَوَدَّ: (هَلِيبَةُ ذُبُونٌ) أَي: لِلتَّجَارَةِ مُغْنِي.

أعسر سيده بخلاف ما لو أيسر كما في المطلب عن الأصحاب؛ لأنه كالمزموه بالدين، أما إذا كان الدين غير مستغرق فيعتق منه ما يخرج من الثلث بعد وفائه، أو مستغرقاً سقط بنحو إبراء فيعتق منه ما بقي بثلث المال؛ حيث لا إجازة فيهما (أو ملكه بمحاباة) من بائعه له كان اشتراه بخمسين، وهو يساوي مائة (فقدرها)، وهو خمسون في هذا المثال (كهبة) فيحسب نصفه من رأس المال على المعتمد السابق (والباقي من الثلث، ولو وهب لبيد) أي: من غير مكاتب ولو مبعضاً (بعض) أي: جزء (قريب) أي: أصل وفرع (سيده لقبول ولنا يستقل به) أي: القبول من غير إذن السيد إذا لم تلزمه نفقته، وهو الأصح (عق وشرى وعلى سيده قيمة باليه)؛ إذ الهبة له هبة ليسيده وقبوله كقبول سيده شرعاً هذا ما جزم به الزايعي هنا واستشكله في الروضة ثم بحث عدم السراية؛ لأنه دخل في ملكه قهراً كالإرث وجزياً عليه في الكتابة قال الزايعي: وقول الغزالي بالسراية لم أجده في النهاية، ولا غيرها واعتمده البلقيني وقال: السراية غريبة ضعيفة لا يلتفت إليها راداً بذلك تصويب الاستوي لها إما مر أن فعل عبده كفعله، وفي الرد نظر لما قدمته آنفاً أن العبد تصرفه كتصرف سيده من وجه دون وجه؛ لأنه ليس نائباً عنه حتى تلزمه رعاية مصلحته من كل وجه، ولا مستقلاً حتى يلزمه رعاية ذلك أصلاً. فراغوا مصلحة السيد من وجه فتموه القبول إذا لزمه الثقة ومصلحة قريب من وجه وهو صحة

فرد: (أما إذا كان الخ) عبارة شرح المنهج والمغني فإن لم يكن مستغرقاً، أو سقط بإبراء أو غيره عتق إن خرج من ثلث ما بقي بعد وفاء الدين في الأولى أو ثلث المال في الثانية أو أجازة الوارث فيهما وإلا عتق منه بقدر ثلث ذلك. اهـ. أي: ثلث ما بقي بعد وفاء الدين، أو ثلث المال. فرد: (ينحو إبراء) كأن يفقه اجتناباً، أو الوارث ولم يقصد الوارث فداءه ليتقى له أسنى. فرد: (فيها) أي: في السقوط وعدم الاستغراق. فرد: (أو ملكه) أي: في مريض مؤته بعوض مغني. فرد: (من بائعه الخ) خرج به المحاباة من المريض كأن اشتراه ببائة وهو يساوي خمسين فقدره تبرع منه فإن استوعب الثلث لم يغني منه شيء وإلا قدمت المحاباة على العتق في أحد أو جوه استظهره بعض المتأخرين مغني.

فرد: (فيحسب نصفه الخ) يعني يعتق نصف قريب من رأس المال بجبرمي. فرد: (غير مكاتب، ولا مبعض) سيذكر مختززه. فرد: (أي: جزء) إلى الفصل في النهاية إلا قوله: قال الزايعي إلى أما إذا كان. فرد: (وهو الأصح) إلى الفصل في المغني إلا قوله: قال الزايعي إلى واعتمده وقوله: راداً إلى، وأما المكاتب. فرد: (وهو الأصح) أي: القول باستقلال العبد بالقبول. فرد: (هذا) أي قول المصنف وشرى الخ. فرد: (ما جزم الزايعي الخ) أي: والمنهج. فرد: (وجزياً عليه في الكتابة) وهو المعتمد بهاية ومغني. فرد: (واعتدله) أي: عدم السراية. فرد: (وقال السراية) أي: التي في المنهاج مغني. فرد: (لما قدمته آنفاً) أي: قبيل التنبية.

فرد: (وجزياً عليه في الكتابة) أي: وهو المعتمد شرح م ر.

قبوله، والسراية إذا لم تلزمه التفقة ولتزيلهم فعل العبد منزلة فعل السيد في الحليف وغيره مما مر لم يتمحض فعله للقهر على السيد فأتضح ما في المتن، والجواب عن بحث الروضة المذكور فتأمل. أما إذا كان السيد بحيث تلزمه نفقة البعض فلا يصح قبول العبد له جزئاً، وأما المكاتب فيقبل، ولا يعتق على السيد؛ لأن الملك له نعم، إن عجز عتق البعض ولم يسر؛ لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب، وإن كان هو المَعْجُز له؛ لأنه إنما قصد التعجيز، والملك حصل ضمناً، وأما المَبْعُضُ وثُمَّ مُهَابَةٌ ففي نوبته لا عتق، وفي نوبة السيد كالقِرْنِ فَإِنْ لم تكن مُهَابَةٌ فما يتعلق به قِرْنٌ ويسيده فيه ما مر

### فصل في الإعتاق في مرض الموت وبيان الفرقة في العتق

إذا (اعتق) تَبَرُّعاً (في مرض موته عبداً لا يملك غيره) عند موته (عتق ثلثه)؛ لأن المريض إنما ينفذ تَبَرُّعُهُ من ثلثه، نعم، إن مات في حياة السيد مات كله حراً على الأصح، ومن ثم لو وهبه

• قوله: (والجواب إلخ) عطف على ما في المتن. • قوله: (ولا يعتق) أي: من مؤهوبه شيء مضمي. • قوله: (وإن كان هو إلخ) غاية والضمير للسيد. • قوله: (وفي نوبة السيد كالقِرْنِ) أي: يعتق ويسري على ما في المتن الذي ارتضى به الشارح والمنهج خلافاً لِلنَّهَايَةِ والمضمي كما مر. • قوله: (فما يتعلق به) أي: بالمُبْعُضِ وخبريته. • قوله: (فيه ما مر) أي من الخلاف المَرَّجَح من السراية عند الشرح والمنهج وعدها عند النهاية والمضمي.

### فصل: في الإعتاق في مرض موته

• قوله: (وبيان الفرقة) أي: وما يتبع ذلك كعدم رجوع الوارث بما اتفق ع ش. • قوله: (تبرها) سيدكز مختزلة.

• قوله: (سري) (لا يملك غيره) أي: ولا دين عليه مضمي. • قوله: (مات كله حراً إلخ) واعتد النهاية موت كله رقيقاً واستظهر المضمي موت ثلثه حراً وبقية رقيقاً عبارته: هذا إن بقي بعد السيد فإن مات في حياته فهل يموت كله رقيقاً، أو حراً أو ثلثه حراً وبقية رقيقاً؟ قال في أصل الروضة: فيه وجه: أصحها عند الصيدلاني الأول وجرى عليه ابن المقرئ في روضه؛ لأن ما يعتق يتبني أن يبقى للورثة مثلاً ولم يحصل لهم هنا شيء ونقلنا في الوصايا عن الأستاذ أبي منصور تصحيح الثاني واقتصرنا عليه وصوبته

### فصل: اعتق في مرض موته عبداً لا يملك غيره إلخ

• قوله: (مات كله حراً على الأصح) أي: تنزيلاً له منزلة عتقه في الصحة، وهذا ما نقله الشيخان في باب الوصية عن تصحيح الأستاذ ونقلنا هنا عن تصحيح الصيدلاني أنه يموت رقيقاً واقتصر عليه في الروض، وصحح البغوي أنه يموت ثلثه حراً وبقية رقيقاً، وقد بسط بيان ذلك في شرح الروض، ووجه تصحيح الصيدلاني بأن ما يعتق يتبني أن يحصل للورثة مثلاً، ولم يحصل لهم هنا شيء ومضى

فَأَقْبَضَهُ فَمَاتَ، وَالسَّيِّدُ حَيٌّ مَاتَ عَلَى مِلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ، وَمِنْ فَوَائِدِ مَوْتِهِ حُرًّا فِي الْأُولَى  
الْأُولَى وَلَئِنْ وَلَدَهُ مِنْ مَوَالِي أُمِّهِ إِلَى مُعْتَقِهِ (فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ مُسْتَفْرِقٌ) وَأَعْتَقَهُ تَبَرُّعًا أَيْضًا (لَمْ  
يَعْتَقْ مِنْهُ شَيْءٌ) مَا دَامَ الذَّنْبُ بَاقِيًا؛ لِأَنَّ الْمُتَقَّ حِينَئِذٍ كَالْوَصِيَّةِ، وَالذَّنْبُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهَا، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ  
أَبْرَأَ الْغُرَمَاءَ مِنْهُ، أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ عَتَقَ ثُلُثَهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرًا إِعْتَاقَهُ فِي صِحَّتِهِ وَتَجَرَّهَ فِي مَرَضِهِ  
فَيَعْتَقُ كُلَّهُ كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُ عَنْ كَفَّارَةِ مُرْتَبَةٍ. وَخَرَجَ بِالْمُسْتَفْرِقِ غَيْرُهُ فَالْبَاقِي بَعْدَهُ كَأَنَّهُ كُلُّ الْمَالِ  
فَيَنْقُذُ الْمُتَقَّ فِي ثُلَاثِهِ (وَلَوْ أَعْتَقَ) فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ (ثَلَاثَةً) مَقَا كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكُمْ (لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ  
فَيَمْنُتُهُمْ سِوَاةً) وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرِثَةُ (عَتَقَ أَحَدَهُمْ).....

الرَّزَكَشِيُّ تَنْزِيلًا لَهُ مَنَزَلَةً عِنْدَهُ فِي الصَّحَّةِ وَإِطْلَاقِ الْمُصَنَّفِ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ الثَّالِثِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَصَحَّحَهُ  
الْبَغَوِيُّ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ: إِنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ كَمَا لَوْ مَاتَ  
بَعْدَهُ قَالَ الْبَغَوِيُّ: عَلَى خِلَافٍ، وَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ الْمَرِيضُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ  
وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ وَهَبَ فِي الْمَرَضِ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ وَأَقْبَضَهُ وَمَاتَ قَبْلَ السَّيِّدِ فَإِنَّ قُلْنَا فِي  
مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ بِمَوْتِهِ رَقِيقًا مَاتَ هُنَا عَلَى مِلْكِ الْوَاهِبِ وَلِزَمَهُ مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِهِ، وَإِنْ قُلْنَا بِمَوْتِهِ حُرًّا مَاتَ هُنَا  
عَلَى مِلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ فَعَلِيهِ تَجْهِيزُهُ وَإِنْ قُلْنَا بِالثَّالِثِ وَزَعَتِ الْمُؤَنَّةُ عَلَيْهِمَا. اهـ. تَأَمَّلِ الْمَانِعَ مِنْ  
فَرَضِ فَائِدَةِ الْخِلَافِ فِي مَوْتِ الْعِتْقِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِتْقِ سَيِّدٌ عَمَرَ وَتَبِعَهُ الْأَفْرَعِيُّ. ة فَوَدُ: (فِي الْأُولَى)  
أَي: الْمَذْكُورَةُ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ إِنْ مَاتَ الْخُ.

ة فَوَدُ (سَيِّ): (عَلَيْهِ) أَي: مَنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ مُغْنِي. ة فَوَدُ: (وَأَهْتَقَهُ) إِلَى قَوْلِ  
الْمَتْنِ أَوْ بِالْقِيمَةِ دُونَ الْعَدَدِ فِي الْمَغْنِيِّ وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: لِأَنَّهُ إِعْتَاقٌ هَذَا عَلَى الْقَوْلِ بِمَوْتِهِ رَقِيقًا  
إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: قَالَ إِذْ إِلَى وَقَالَ. ة فَوَدُ: (وَأَهْتَقَهُ تَبَرُّعًا أَيْضًا) يُغْنِي عَنْهُ ضَمِيرُ عَلَيْهِ فِي الْمَتْنِ. ة فَوَدُ:  
(حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ كَوْنِ الذَّنْبِ مُسْتَفْرِقًا لَهُ. ة فَوَدُ: (مَنْ) أَي: الذَّنْبِ. ة فَوَدُ: (أَوْ تَبَرَّعَ بِهِ أَجْنَبِيٌّ) عِبَارَةُ  
الْمَغْنِيِّ أَوْ تَبَرَّعَ مُتَبَرِّعٌ بِقَضَاءِ الذَّنْبِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى، أَوْ وَقَى الذَّنْبَ مِنْ غَيْرِ الْعَبْدِ سِوَاةً أَوْ فَاهِ  
الْوَارِثِ أَمْ أَجْنَبِيٌّ كَمَا قَالَ الْقَاضِي وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي الْوَارِثِ إِذَا وَفَاهُ وَلَمْ يَقْصِدْ فِدَاءَهُ لِيَقْبَلْهُ. اهـ.  
ة فَوَدُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ نَذْرًا لَخُ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ: تَبَرُّعًا ش. ة فَوَدُ: (بَعْدَهُ) أَي: بَعْدَ آدَاءِ الذَّنْبِ. ة فَوَدُ: (مَقَا)  
خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا رَتَّبَهَا فَيُقَدَّمُ الْأَسْبَقُ فَقَطْ، وَلَا قُرْعَةٌ كَمَا يَأْتِي.

ة فَوَدُ (سَيِّ): (فَيَمْنُتُهُمْ سِوَاةً) كَذَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَالنَّهَايَةِ بَلَا وَوَ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالْمَنْهَجِ وَفَيَمْنُتُهُمْ الْخُ  
بِالْوَاوِ. ة فَوَدُ: (وَلَمْ تُجَزَّ الْوَرِثَةُ) أَي: عِنْتَهُمْ مُغْنِي عِبَارَةُ ش. أَي: فِيمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ. اهـ.  
ة فَوَدُ (سَيِّ): (هَتَقَ أَحَدَهُمْ) وَهَلْ يَجُوزُ التَّشْرِيقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدِهَا إِذَا أَخْرَجَتْ الْقُرْعَةُ أَحَدَهُمَا أَمْ لَا؟

فِي الرُّوضِ فِي مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى أَنَّهُ يَمُوتُ عَلَى مِلْكِ الْوَاهِبِ فَعَلِيهِ تَجْهِيزُهُ. ة فَوَدُ: (هَتَقَ ثُلُثَهُ)  
قَدْ يُشْكَلُ بِأَنَّهُ إِعْتَاقَهُ قَوْلِيٍّ وَهُوَ إِذَا رُدَّ لَنَا كَمَا فِي إِعْتَاقِ الرَّاهِنِ الْمُغْنِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ هَذَا فِي حُكْمِ  
الْوَصِيَّةِ وَمَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى وَقْتِ الْمَوْتِ فَكَأَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهِ؛ فَلَا يَلْفُو بِمَجَرَّدِ عَدَمِ نَفُوذِهِ فِي الْحَالِ.

يعني تَمَيَّزَ عَتَقَهُ (بقرعة)؛ لأنها شَرِعتْ لِقَطْعِ المُنَازَعَةِ فَمَيَّضَتْ طَرِيقًا وَلِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّ أَنْصَارِيًّا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ فَجَزَّاهُمْ بِأَنْفُسِهِمْ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرْزَقَ أَرْبَعَةً» قَالَ فِي الْبَحْرِ: وَالْمُرَادُ جَزَّاهُمْ بِاعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ عَبِيدَ الْحِجَازِ لَا تَخْتَلِفُ قِيَمَتُهُمْ غَالِيًا. وَيَدْخُلُ الْمَيْثُ مِنْهُمْ فِي الْقُرْعَةِ فَإِنْ قَرَعَ رَقٌّ الْآخَرَانِ وَبَانَ أَنَّهُ مَاتَ حُرًّا فَيَتَّبَعُهُ كَسْبُهُ وَيُورَثُ وَتَتَمَيَّزُ الْقُرْعَةُ فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّهُ إِنْ طَارَ غُرَابٌ فَهَذَا حُرٌّ أَوْ مَنْ وَضَعَ صَبِيَّ يَدِهِ عَلَيْهِ حُرٌّ. (وَكَذَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ لَكُمْ أَوْ لَكُمْ حُرٌّ) فَيُفَرِّغُ لِتَجَمُّعِ الْحُرِّيَّةِ فِي وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ إِعْتَاقَ بَعْضِ الْقَبْلِ كإِعْتَاقِهِ كُلِّهِ فَصَارَ كَقَوْلِهِ: أَعْتَقْتُكُمْ (فَلَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ لَكَ كُلَّ عَبْدٍ مِنْكُمْ) (أَفْرِغْ) لِمَا مَرَّ (وَقِيلَ: يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ لُفْهِ)، وَلَا إِقْرَاعَ لِتَصْرِيحِهِ بِالتَّجْمِيعِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ لَوْلَا تَشَوُّفُ الشَّارِعِ إِلَى تَكْمِيلِ الْعَتَقِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى الْقُرْعَةِ وَلَوْ قَالَ: لَكَ كُلُّ حُرٍّ بَعْدَ مَوْتِي.....

فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ التَّفْرِيقَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ بِالسَّيِّعِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ ش. ٥. قَوْلُهُ: (يَغْنِي تَمَيَّزَ جَنَفُهُ) أَيِ وَلَا فَاضِلٌ عِنْتِي أَحَدِهِمْ حَاصِلٌ قَبْلَ الْقُرْعَةِ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَعْتَقَ اثْنَيْنِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي ثُمَّ أَفْرَغَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ الْخ وَلَعَلَّه سَقَطَ مِنْ قَلَمِ التَّالِيخِ وَلَا فَهوَ مَحْطُ الاسْتِدْلَالِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَرَعَ الْخ) أَيِ: خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ ش. ٥. قَوْلُهُ: (رَقٌّ الْآخَرَانِ الْخ) أَيِ: وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرَّقُّ لَمْ يُحْسَبْ عَلَى الْوَرْتَةِ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُمُ الْمَالُ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَدُخُولِهِ فِي يَدِ الْوَارِثِ حُسِبَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَتْ الْقُرْعَةُ بِرَقِّهِ سَم. ٥. قَوْلُهُ: (فَلَا يَجُوزُ اتِّفَاقُهُمْ الْخ) أَيِ: وَلَمْ يَكْفِ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (حُرٌّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَهُوَ حُرٌّ. اه. ٥. قَوْلُهُ: (لَا إِعْتَاقَ الْخ) أَيِ: وَإِنَّمَا لَمْ يَغْنِي لَكَ كُلُّ مَنْهُمْ فِي هَاتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْخَ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (كَإِعْتَاقِ كُلِّهِ) أَيِ: لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْبَغْضِ يَسْرِي لِلْكُلِّ يُعْبَرِي مِي. ٥. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ: آيِفًا مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ إِعْتَاقَ الْخَ.

٥. قَوْلُهُ (سَيِّ): (أَفْرِغْ الْخ) وَفُهُمْ مِنَ الْأَمْثِلَةِ التَّضْوِيرُ بِمَا إِذَا أَعْتَقَ الْإِبْعَاضَ مِمَّا فَخَرَجَ مَا إِذَا رَتَّبَهَا فَيَقْدَمُ الْأَسْبَقُ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ عَبْدَانِ فَقَطُّ فَقَالَ: نِصْفُ غَايِمٍ حُرٌّ وَتِلْكَ سَالِمٌ حُرٌّ عَتَقْتُ تِلْكَ غَايِمَ، وَلَا قُرْعَةَ ذَكَرَاهُ فِي بَابِ الْوَصِيَّةِ مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (لَوْلَا تَشَوُّفُ الشَّارِعِ الْخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُكُمْ أَوْ أَعْتَقْتُ لَكُمْ، أَوْ لَكُمْ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي عَتَقَ وَاجِدًا لَا بَعِيْنَهُ وَالْقُرْعَةُ كَمَا سَبَقَ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْتَقْتُ لَكُمْ، أَوْ لَكُمْ حُرٌّ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ لَكَ كُلَّ وَاجِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ لِلْمَعْمُومِ وَدَلَالَةَ الْعَامِّ كُلِّيَّةَ مَحْكَومٍ فِيهَا عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ فَكَانَ كَمَا لَوْ قَالَ: أَعْتَقْتُ لَكَ فُلَانٍ وَتِلْكَ فُلَانٍ وَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لَكُمْ مُضَافٌ إِلَى الْمَجْمُوعِ وَإِنْ دَلَّاهُ مِنْ بَابِ الْكُلِّ لَا الْكُلِّيَّةِ وَتِلْكَ الْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ

٥. قَوْلُهُ: (يَغْنِي تَمَيَّزَ جَنَفُهُ) أَيِ: وَلَا فَاضِلٌ عِنْتِي أَحَدِهِمْ حَاصِلٌ قَبْلَ الْقُرْعَةِ. ٥. قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَرَعَ رَقٌّ الْآخَرُ إِنْ بَانَ أَنَّهُ مَاتَ حُرًّا الْخ) أَيِ وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرَّقُّ لَمْ يُحْسَبْ عَلَى الْوَرْتَةِ لِأَنَّ غَرَضَهُمُ الْمَالُ، نَعَمْ إِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَدُخُولِهِ فِي يَدِ الْوَارِثِ حُسِبَ عَلَيْهِ إِذَا خَرَجَتْ الْقُرْعَةُ بِرَقِّهِ.



عَتَقَ ثُلُثَهُ، وَلَا قُرْعَةً؛ لِأَنَّ الْعَتَقَ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يَسْرِي، (وَالْقُرْعَةُ) عَلِمْتُ بِمَا مَرَّ فِي الْقِسْمَةِ وَتَخَصَّلُ فِي هَذَا الْجِهَالِ بِأَحَدٍ شَيْئِينَ: الْأَوَّلُ (أَنْ تُوْخَذَ ثَلَاثُ رِقَاعٍ مُتَسَاوِيَةٍ) ثُمَّ يُكْتَبُ فِي اثْنَتَيْنِ رِقٌّ، وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ ضِعْفُ الْحُرِّيَّةِ (وَتُذْرَجُ فِي بِنَادِقٍ كَمَا سَبَقَ) ثُمَّ (وَتُخْرَجُ وَاحِدَةً بِاسْمِ أَحَدِهِمْ فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقُّ الْآخَرَانِ) بِفَتْحِ الْخَاءِ (أَوِ الرِّقُّ رَقٌّ وَآخَرُجَتْ أُخْرَى بِاسْمِ آخَرَ) فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ عَتَقَ وَرَقُّ الثَّالِثِ إِلَّا فَالْمَعْكُوسُ. وَيجوزُ الإقتصارُ على رُقْعَتَيْنِ فِي وَاحِدَةٍ رِقٌّ، وَفِي أُخْرَى عَتَقٌ كَمَا رَجَحَهُ الْبُلْقِينِي كَالْإِمَامِ قَالَ:؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَنْ رُقْعَةُ الرِّقِّ إِذَا خَرَجَتْ عَلَى عَبْدٍ تُذْرَجُ فِي بُنْدَقَتِهَا مَرَّةً أُخْرَى فَتَكُونُ الثَّلَاثُ أَرْجَحُ فَقَطْ وَقَالَ ابْنُ التَّقِيْبِ: كَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الثَّلَاثِ. ١ هـ. وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ (و) ثَانِيهِمَا أَنَّهُ (يَجُوزُ أَنْ تُكْتَبَ أَسْمَاؤُهُمْ) فِي الرِّقَاعِ (ثُمَّ تُخْرَجُ رُقْعَةً) وَالْأُولَى إِخْرَاجُهَا (عَلَى الْحُرِّيَّةِ) لَا الرِّقَّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى فَصْلِ الْأَمْرِ (فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ عَتَقَ وَرَقًّا) أَي: الْبَاقِيَانِ لَا يَفْصَلُ الْأَمْرَ بِهَذَا أَيْضًا. وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى، لَكِنَّ الَّذِي صَوَّبَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّ الْأَوَّلَى الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ. (وَأَنْ) لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهُمْ سَوَاءً كَأَنَّ (كَانُوا ثَلَاثَةَ قِيَمَةٍ وَاحِدَةٍ مِائَةٍ وَآخَرُ مِائَتَانِ وَآخَرُ ثَلَاثَ مِائَةٍ أَقْرَبُ) بَيْنَهُمْ (بِسَهْمِي رِقٌّ وَسَهْمِي عَتَقٌ) بَأَنَّ يُكْتَبَ فِي رُقْعَتَيْنِ رِقٌّ، وَفِي وَاحِدَةٍ عَتَقٌ وَيُفْعَلُ مَا مَرَّ (فَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ لِذِي الْبَاقِيَيْنِ عَتَقَ وَرَقًّا) أَي: الْبَاقِيَانِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يَتِمُّ الثَّلَاثُ

مَجْمُوعٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ ع ش. قُود: (هَتَقَ ثُلُثَهُ) أَي: ثُلُثُ كُلِّ مِنْهُمْ ع ش. قُود: (فِي هَذَا الْجِهَالِ) أَي: فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَبْدُ ثَلَاثَةً مُغْنِي. قُود: (لِأَنَّ الرِّقَّ ضِعْفُ الْحُرِّيَّةِ) أَي: فَتَكُونُ الرِّقَاعُ عَلَى نِسْبَةِ الْمَطْلُوبِ فِي الْكَثْرَةِ وَالْقِلَّةِ مُغْنِي.

قُود (سُنِّي: (فِي بِنَادِقٍ) أَي: مِنْ نَحْوِ شِمْعَةٍ مُغْنِي. قُود: (ثُمَّ) أَي: فِي بَابِ الْقِسْمَةِ. قُود: (وَالْأَوَّلَى فَالْمَعْكُوسُ) أَي: وَإِنْ خَرَجَ لَهُ الرِّقُّ رَقٌّ وَعَتَقَ الثَّالِثُ مُغْنِي. قُود: (كَمَا رَجَحَهُ) أَي: الْجَوَازُ. قُود: (إِلَّا أَنْ رُقْعَةَ الرِّقِّ الْخُ) أَي: وَإِنْ خَرَجَ الْعَتَقُ ابْتِدَاءً لِوَاحِدٍ عَتَقَ وَرَقُّ الْآخَرَانِ ع ش. قُود: (وَالْأَوَّلُ الْخُ) أَي: عَدَمُ وَجوبِ الثَّلَاثِ وَجَوَازُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى رُقْعَتَيْنِ. قُود: (وَقَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ الْخُ) أَي: تَغْيِيرُهُ فِي الثَّانِي بِالْجَوَازِ مُغْنِي. قُود: (لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً الْخُ) أَي: بِالنَّظَرِ لِلأُولَى الَّذِي قَدَّمَهُ مِنَ الْإِخْرَاجِ عَلَى الْحُرِّيَّةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ قَدْ يُقَالُ: وَالثَّانِي قَدْ يَتَكَرَّرُ وَذَلِكَ بِأَنْ تُخْرَجَ عَلَى الرِّقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُمَكِّنُ التِّزَامُ عَدَمَ التَّكَرُّرِ فِي الثَّانِي بِأَنْ يَخْتَارَ الْإِخْرَاجَ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ. ١ هـ.

قُود: (لِأَنَّ الْإِخْرَاجَ فِيهِ مَرَّةً الْخُ) أَي: إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَلَى الرِّقِّ مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلَى إِخْرَاجُهَا الْخُ، لَكِنْ قَدْ يُشْكَلُ عَلَى قَوْلِهِ: قَدْ يَتَكَرَّرُ؛ إِذَا الثَّانِي كَذَلِكَ. قُود: (فَلَيْتَهُ قَدْ يَتَكَرَّرُ) قَدْ يُقَالُ: وَالثَّانِي قَدْ يَتَكَرَّرُ وَذَلِكَ بِأَنْ يَخْرُجَ عَلَى الرِّقِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُمَكِّنُ التِّزَامُ عَدَمَ التَّكَرُّرِ فِي الثَّانِي بِأَنْ يَخْتَارَ الْإِخْرَاجَ عَلَى الْحُرِّيَّةِ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ.

(أو) لذي (الثَلَاثَةِ عَشْرَةَ لُكَاةً)؛ لِأَنَّهُمَا الثَّلَاثُ وَرَقٌ بَاقِيهِ، وَالْآخِرَانِ (أو) خَرَجَتْ (لِلأَوَّلِ عَتَقٌ ثُمَّ يُفْرَغُ لِلْآخَرَيْنِ بِسَهْمِ رَقٍّ وَسَهْمِ عَتَقٍ) فِي رُقْعَتَيْنِ (فَمَنْ خَرَجَ) الْعَتَقُ عَلَى اسْمِهِ مِنْهُمَا (فَمَنْ مِنْهُ الثَّلَاثُ) فَإِنْ خَرَجَتْ لِلثَّانِي عَتَقَ نَصْفَهُ، أَوْ لِلثَّلَاثِ فَتُلْكَهُ. وَتَجُوزُ الطَّرِيقُ الْآخَرَى هُنَا أَيْضًا فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ الْأَوَّلِ عَتَقَ ثُمَّ تَخْرُجُ أُخْرَى فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ الثَّانِي عَتَقَ نَصْفَهُ، أَوْ الثَّلَاثُ عَتَقَ تُلْكَهُ. (وَأِنْ كَانُوا) أَيِ: الْمُعْتَقُونَ مَعَ (فَوْقَ ثَلَاثَةٍ) لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ (وَأَمَكَّنَ تَوَازِيَهُمْ بِالْعَدَدِ، وَالْقِيَمَةِ) فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ (كَسِتَةِ قِيَمَتِهِمْ سَوَاءً). وَمِثْلُهُمْ سِتَّةُ قِيَمَةٍ ثَلَاثَةُ مِائَةٍ ثَلَاثَةِ خَمْسُونَ خَمْسُونَ فَيُضْمُّ كُلُّ خَمْسِينَ لِنَفْسِهِ (مَجْعُولَا الثَّانِيَيْنِ) أَيِ: جُعِلَ كُلُّ اثْنَيْنِ جُزْءًا وَقُعِلَ كَمَا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ الْمُسْتَوَيْنِ فِي الْقِيَمَةِ (أَوْ) أَمَكَّنَ تَوَازِيَهُمْ (بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ) فِي كُلِّ الْأَجْزَاءِ كَخَمْسَةِ قِيَمَةٍ أَحَدِهِمْ مِائَةٌ وَاثْنَيْنِ مِائَةٌ وَاثْنَيْنِ مِائَةٍ جُعِلَ الْوَاحِدُ جُزْءًا، وَالْاِثْنَانِ جُزْءًا ثَالِثًا، أَوْ فِي بَعْضِهَا (كَسِتَةِ قِيَمَةٍ أَحَدِهِمْ مِائَةٌ وَقِيَمَةُ الثَّانِي مِائَةٌ وَ) قِيَمَةُ (ثَلَاثَةِ مِائَةٍ جُعِلَ الْأَوَّلُ جُزْءًا،

• فَوَدَّ: (وَتَجُوزُ الطَّرِيقُ الْآخَرَى) أَيِ: كِتَابَةُ الْأَسْمَاءِ هُنَا أَيِ فِي اخْتِلَافِ قِيَمَتِهِمْ أَيْضًا كَمَا فِي الْإِسْتِوَاءِ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ خَرَجَ) أَيِ عَلَى الْحُرِّيَةِ اسْمُ الْأَوَّلِ أَيِ: اسْمُ ذِي الْمِائَةِ مُعْنًى. • فَوَدَّ: (مَعَ) سَيَذْكُرُ مُعْتَرِزُهُ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَأَمَكَّنَ تَوَازِيَهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِيَمَةِ) أَيِ: بِأَنْ يَكُونَ الْعَدَدُ لَهُ تُلْكَ صَحِيحٌ وَالْقِيَمَةُ لَهَا تُلْكَ صَحِيحٌ م. ر. اه. بُجَيْرِي. • فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَا يَزِجُ الْوَارِثُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ الْأَجْزَاءِ) أَيِ الثَّلَاثَةِ مُعْنًى. • فَوَدَّ: (فَيُضْمُّ لِنَفْسِهِ) أَيِ: فِي الْإِثْنَانِ الَّذِي زَادَهُ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فِي كُلِّ الْأَجْزَاءِ) أَيِ: لَمْ يُمَكِّنِ التَّوْزِيْعُ بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ تُلْكَ الْعَدَدِ مَعَ تُلْكَ الْقِيَمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَمَا فِي الْإِثْنَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ فِيهِ بِحَيْثُ يَكُونُ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ. اه. سَمِ أَيِ: بِخِلَافِ مِثَالِ الْمُصَنَّفِ فَإِنَّ الْاِثْنَانِ فِيهِ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ. • فَوَدَّ: (وَالْاِثْنَانِ جُزْءًا) أَيِ: ثَانِيًا. • فَوَدَّ: (أَوْ فِي بَعْضِهَا) أَيِ: لَمْ يُمَكِّنِ التَّوْزِيْعُ بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ وَأَمَكَّنَ فِي بَعْضٍ بِمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ لَمْ يَكُنْ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ وَبَعْضُهَا كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّ جُزْءَ الْاِثْنَيْنِ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ وَجُزْءُ الْوَاحِدِ، أَوْ الثَّلَاثَةِ لَيْسَ تُلْكَ الْعَدَدِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةَ سَمِ. • فَوَدَّ (سُيِّ): (وَالثَّلَاثَةُ مِائَةٌ) كَذَا فِي الْمُخْتَصِّي وَالنِّهَايَةِ بِنَاءً وَفِي أَصْلِ الشَّرْحِ وَثَلَاثُ بِلَا تَاءٍ سَيَذْكُرُ عَمَرُ.

• فَوَدَّ: (فِي كُلِّ الْأَجْزَاءِ) أَيِ: لَمْ يُمَكِّنِ التَّوْزِيْعُ بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْ تُلْكَ الْعَدَدِ مَعَ تُلْكَ الْقِيَمَةِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ كَمَا فِي الْإِثْنَانِ الَّذِي ذَكَرَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ فِيهِ بِحَيْثُ يَكُونُ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ فِي بَعْضِهَا) أَيِ: لَمْ يُمَكِّنِ التَّوْزِيْعُ بِالْعَدَدِ مَعَ الْقِيَمَةِ فِي بَعْضِ الْأَجْزَاءِ وَأَمَكَّنَ فِي بَعْضٍ بِمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْأَجْزَاءِ لَمْ يَكُنْ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ وَبَعْضُهَا كَانَ كَذَلِكَ كَمَا فِي مِثَالِ الْمُصَنَّفِ فَإِنَّ جُزْءَ الْاِثْنَيْنِ تُلْكَ الْعَدَدِ وَقِيَمَتُهُ تُلْكَ الْقِيَمَةِ

والثلاثة أجزاء) وأُقرِعَ كما سبقَ وفي عتقِ الاثنين إن خرجَ وافقَ ثُلُثُ العددِ ثُلُثُ القيمةِ فقوله: دون العددِ صادقٌ ببعضِ الأجزاءِ في مُقابَلَتِهِ للمُثَبَّتِ قبله في جميعِ الأجزاءِ فلا اعتراضٌ على المتن، ولا مُخالَفةٌ بينه وبين ما في الروضةِ وأصلها من جعلِ السَّتَةِ المذكورةِ مثالاً لِلإستواءِ في العددِ دون القيمةِ؛ نَظَرُوا إلى أَنَّ القيمةَ مُخْتَلِفةٌ فلا يُمكنُ التوزيعُ بها في الكلِّ، بخلافِ العددِ فإنَّه يُمكنُ الإستواءَ فيه، وإن كان لِلنَظَرِ إلى القيمةِ في ذلك دَخْلٌ، ومن ثَمَّ قال الشارِحُ

• فَوَدَّ: (إن خرج) أي: العتقُ لهما ع ش ورُشِيدِي. • فَوَدَّ: (فقوله: دون العددِ صادقُ إلخ) فَحَاصِلُ المرادِ بدوْنِ العددِ دونَ العددِ في جميعِ الأجزاءِ يغني سَلْبَ العمومِ بخلافِ قولِ الشارِحِ في كُلِّ الأجزاءِ فإنَّه أرادَ به عمومَ السَلْبِ فقوله: (ببعضِ الأجزاءِ) أي: بِنَظَرِ التوزيعِ بالعددِ مع القيمةِ بالنسبةِ لبعضِ الأجزاءِ سمِ أي: مع إمكانِهِ بالنسبةِ إلى بعضِ منها. • فَوَدَّ: (في جميعِ الأجزاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُثَبَّتِ إلخ. • فَوَدَّ: (على المتن) أي في جَهِلِ السَّتَةِ المذكورةِ مثالاً لِإمكانِ التوزيعِ بالقيمةِ دونَ العددِ. • فَوَدَّ: (مثالاً لِلإستواءِ في العددِ دونَ القيمةِ) أي وهو عَكْسُ ما في المتن. • فَوَدَّ: (في الكلِّ) أي: بَلْ في البعضِ. • فَوَدَّ: (ومن ثَمَّ قال الشارِحُ إلخ) أقول: الذي يَظْهَرُ في تَحْقِيقِ ذلك أَنَّ المرادَ بالتوزيعِ في هذا المقامِ قِسْمَتُها أَثْلَاثًا ومن لَزِمَ ذلك تَسَاوَى الأقسامِ في القيمةِ وإِلَّا فليست أَثْلَاثًا كما هو مَعْلُومٌ وَحَيْثُيذِ فَتَارَةً تَسَاوَى الأقسامُ أيضًا في العددِ كما في قوله: كَيْتَةُ قِيمَتُهُمْ سَوَاءٌ وَتَارَةً لا كما في قوله: كَيْتَةُ قِيمَةٍ أَحَدُهُم إلخ فَعَلِمَ أَنَّ التَّقسِيمَ بالعددِ دونَ القيمةِ بَأَن تَسَاوَى الأقسامُ في العددِ وَتَنَافَوَتْ في القيمةِ ليس من التوزيعِ في شَيْءٍ؛ إِذْ من المُحَالِ تَفَاوَتْ الأثْلَاثُ في البِقْدَارِ ومع التَّفَاوُتِ في القيمةِ تَنَافَوَتْ الأقسامُ في البِقْدَارِ فَاتَّضَحَ قولُ المُحَقِّقِ: لا يَتَأَثَّرُ التوزيعُ بالعددِ دونَ القيمةِ وَأَنَّ قولَ الشارِحِ بخلافِ العددِ فإنَّه يُمكنُ الإستواءَ فيه إن أرادَ فيه مُطْلَقَ الإستواءِ بمعنى الانقسامِ بِمُجَرَّدِ العددِ فلا وَجْهَ لِقوله: وإن كان إلخ؛ إِذْ الانقسامُ بِمُجَرَّدِ العددِ لا مَدْخَلُ للقيمةِ فيه، وإن أرادَ فيه بالاستِواءِ التوزيعِ بالمعنى المرادِ هُنَا فَعَلَا لا يَتَصَوَّرُ إِلَّا بِإِغْيَارِ القيمةِ، ولا دَخْلُ فيه إِلَّا للقيمةِ فلا يَكْفِي قوله: وإن كان إلخ وليس هذا مرادُ الرُّوضَةِ وأصلها كما لا يَخْفَى فَتَدَبَّرْ ثُمَّ رَأَيْتُ قوله: وَلَكِ أَنَّ نَقُولَ: إلخ وهو موافِقٌ لِمَا حَقَّقْنَاهُ وَمُصَرِّحٌ بِأَن مراده مِمَّا قَبْلَهُ خِلَافُ ذلك ولا يَخْفَى أَنَّهُ لا اسْتِقَامَةٌ لَهُ؛ إِذْ لا يَسْتَقِيمُ ما ذَكَرُوهُ إِلَّا بِالْمَعْنَى الذي حَقَّقْنَاهُ كما هو جَلِيٌّ لِلْمُتَأَمِّلِ سَم.

وَجُزْءُ الواحدِ، أو الثلاثة ليس ثُلُثُ العددِ، وإن كانت قِيمَتُهُ ثُلُثُ القيمةِ. • فَوَدَّ: (ببعضِ الأجزاءِ) فَحَاصِلُ المرادِ به دونَ العددِ في جميعِ الأجزاءِ بمعنى سَلْبِ العمومِ بخلافِ قولِ الشارِحِ في كُلِّ الأجزاءِ فإنَّه أرادَ به عمومَ السَلْبِ. • فَوَدَّ: (ببعضِ الأجزاءِ) أي: بِنَظَرِ التوزيعِ بالعددِ مع القيمةِ بالنسبةِ لبعضِ الأجزاءِ. • فَوَدَّ: (قال الشارِحُ المُحَقِّقُ لا يَتَأَثَّرُ التوزيعُ إلخ) أقول: الذي يَظْهَرُ في تَحْقِيقِ ذلك أَنَّ المرادَ بالتوزيعِ في هذا المقامِ قِسْمَتُها أَثْلَاثًا ومن لَزِمَ ذلك تَسَاوَى الأقسامِ في القيمةِ وإِلَّا فليست أَثْلَاثًا كما هو مَعْلُومٌ وَحَيْثُيذِ فَتَارَةً تَسَاوَى الأقسامُ أيضًا في العددِ كما في قوله: كَيْتَةُ قِيمَتُهُمْ

المُحَقِّقُ: لا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة أي: مع قطع النظر عنها أصلاً وأجاب شيخنا عن هذا التناقض بين المتن وأصله، والروضة وأصلها بأن مثال السِّتَةِ المذكور صالِحٌ لإمكان التوزيع بالقيمة دون العدد؛ نظرًا إلى عدم تأتّي توزيعها بالعدد مع القيمة ولعمري؛ نظرًا إلى عدم تأتّي توزيعها بالقيمة مع العدد وهو يرجع لما قدّمناه؛ إذ عدم التّأتّي في كلٍّ من الأمرين إنّما هو بالنظر لما مرّ فتأمل. ولك أن تقول: لا مُنافاة بينهما من وجه آخر، وهو أنّ المتن وأصله غيرًا بالتوزيع، والروضة وأصلها إنّما غيرًا بالتسوية، وبين التوزيع، والتسوية فرق واضح

• قوله: (وأجاب شيخنا إلخ) أي: في شرح المنهج. • قوله: (هن هذا التناقض) أي: بحسب الظاهر رشيد. • قوله: (والروضة وأصلها) أي: وبين الرّوضة إلخ. • قوله: (بالمدد مع القيمة) أي: فلَوْ قَسَمْنَا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يُمكن أن يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كلُّ جزءٍ منه مُقَوِّمًا بثلث القيمة سم. • قوله: (ولعمري نظرًا إلخ) فيه نظر فإن العكس أن يُمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادًا هنا؛ لأنه يلزم من التوزيع بالمدد اختلاف القيمة مع أنه لا بدّ من الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جدًا على أنه لا فائدة لذكره؛ لأنه لا يُغْتَبَرُ، ثم رأيت في سم على حَجّ ما نصّه أقول: الذي يظهر في تحقيق ذلك إلخ بخيرمي. • قوله: (بالقيمة مع العدد) أي: ولو قَسَمَ العدد ثلاثة أقسام متساوية لم يُمكن قِسْمَةُ القيمة ثلاثة أقسام متساوية بحيث يكون كلُّ قِسْمٍ منها قيمة قِسْمٍ من العدد سم.

سواء وتارة لا كما في قوله: كَيْتَهِ قيمة أحدهم إلخ فعَلِمَ أنّ القِسْمَ بالعدد دون القيمة بأن يتساوى الأقسام في العدد وتتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء؛ إذ من المُحال تفاوت الأثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الأقسام في المقدار فانتضح قول المُحَقِّق: لا يتأتّى التوزيع بالعدد دون القيمة وأن قول الشارح: بخلاف العدد فإنه يُمكن الاستواء فيه، فإن أراد فيه مُطلق الاستواء بمعنى الانقسام بمجرّد العدد فلا وجه لقوله: وإن كان إلخ؛ إذ الانقسام بمجرّد العدد لا مدخل للقيمة فيه، وإن أراد فيه بالاستواء التوزيع بالمعنى المراد هنا فهذا لا يتصوّر إلا باختيار القيمة ولا دخل فيه إلا للقيمة فلا يكفي قوله: وإن كان إلخ وليس هذا مراد الروضة وأصلها كما لا يخفى فتدبّر. ثم رأيت قوله الآتي: ولك أن تقول إلخ وهو موافق لما حَقَّقْنَاهُ ومُصَرِّحٌ بأن مراده مِنّا قبله خلاف ذلك ولا يخفى أنه لا استقامة له؛ إذ لا يستقيم ما ذكرناه إلا بالمعنى الذي حَقَّقْنَاهُ كما هو جليّ للمُتأمل سم. • قوله: (لا يتأتّى التوزيع بالعدد) أي: والتوزيع بالعدد دون القيمة غير الاستواء في العدد دون القيمة كما عُلِمَ مِنّا حَقَّقْنَاهُ في الحاشية الأخرى فلا مُنافاة بين قول الشارح المُحَقِّق المذكور وجعل الرّوضة وأصلها السِّتَةَ المذكورة مثالاً لما ذكر. • قوله: (بالمدد مع القيمة) أي: فلَوْ قَسَمْنَا القيمة ثلاثة أقسام متساوية لم يُمكن أن يوافقها العدد في انقسامه ثلاثة أجزاء متساوية بحيث يكون كلُّ جزءٍ منه مُقَوِّمًا بثلث القيمة. • قوله: (بالقيمة مع العدد إلخ) أي: لو قَسَمَ العدد ثلاثة أقسام أي: متساوية بحيث

ليصدقها في الستة المذكورة ولو مع قطع النظر عن القيمة، بخلافه فصَحَّ جعلُ الروضة وأصلها لها مثالا إما ذكرها وجعلُ المتن وأصله لها مثالا إما ذكرها فتأملهُ أيضا ليتضح لك أن قول الشارح: لا يتأتى التوزيعُ بالعدد دون القيمة لا يُنافي قولَ الروضة وأصلها: وإن أمكن التسوية بالعدد دون القيمة كسنة إلى آخره (وإن لعنن) توزيعهم (بالقيمة) وبالعدد بأن لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يُجزؤون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (واحد) جزء (والثاني) جزء؛ لأنه الأقرب إلى فعله وَالْعَيْنُ (فإن خرج العتق بإحدى) سواء أكتب العتق، والرق أم الأسماء (عتق) كله (ثم أفرغ) بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم أثلاثا (ليتم الثلث) فمن خرج له سهم الحرية عتق ثلثه هذا ما دلت عليه عبارة الشيخين وصرح به في التهذيب، وهو يزود ما فهمه جمع من الشراح من بقاء الاثنين على حالهما ثم تَرَدَّدوا فيما إذا خرجت للاثنين هل يعتق من كلٍّ سُدُسُهُ أم يُفرغ بينهما ثانياً فمن قرع عتق ثلثه؟ زاد الزركشي أن الأول مقتضى كلامهم؛ لأنهم جعلوا الاثنين بمشابة الواحد (أو خرج العتق للاثنين) المجمعولين جزءاً (رق) الآخران ثم أفرغ بينهما أي الاثنين (فيعتق من خرج له العتق وثلث الآخر)؛ لأنه بذلك يتم الثلث. (وفي قول يُكتب اسم كل عبد في رُقعة) فالرقاع أربع ثم يُخرج على العتق واحدة بعد أخرى إلى أن يتم الثلث (فيعتق من خرج) أولاً (و) تعاد الرُقعة بين الباقيين فمن خرجت له ثانياً بأن أن ثلثه هو الباقي من الثلث فيعتق (ثلث الباقي)، وهو القاريغ ثانياً؛ لأن هذا أقرب إلى فصل الأمر، وفي بعض النسخ الثاني بالمثلثة، والتون وصوتت (قلت: أظهرهما الأول والله أعلم) لما مر أن تجزئتهم ثلاثة أجزاء أقرب لما مر في الخبر (والقولان في استحباب)؛ لأن المقصود يحصل بكل. (وقيل) وانتصر له بأنه نص الأم وقضية كلام الأكثرين (في إيجاب) للأقربية المذكورة،

• فود: (بخلافه) أي التوزيع. • فود: (فصح جعل الروضة وأصلها لها مثالا إلخ) فيه ما مر عن البجيرمي وسم من أنه لا فائدة لذكرهما لها هنا؛ لأن الحكم المُعتبر هنا إنما هو التوزيع باختيار القيمة. • فود: (وبالعدد) إلى قول المتن: ولا يَزَجُعُ في المُعْنَى الآقوله: زاد الزركشي إلى المتن. • فود: (سني: (ليتم الثلث) كذا في أصله وَالْعَيْنُ تَمَلَّنَ وفي نسخ المُعْنَى والنهاية ليشيم الثلث سيد عَمَر. • فود: (هذا) أي إعادة الفرعة بين الثلاثة الباقيين بعد تجزئتهم أثلاثاً مُعْنَى. • فود: (جمع من الشراح) منهم الدميري مُعْنَى. • فود: (أن الأول) أي: العتق من كلٍّ سُدُسُهُ ع ش. • فود: (أي الاثنين) أي: اللذين خرج لهما رُقعة العتق مُعْنَى. • فود: (بعد أخرى إلى أن يتم الثلث) الأولى، ثم أخرى لِيَتِمَّ الثلث. • فود: (وصوتت) كان وجهه أن الباقي الثلاثة وليس مراداً سم قول المتن: قوله: وقيل في إيجاب والمُعْتَمَدُ الأولُ نهايةً ومُعْنَى. • فود: (للاقربية إلخ) عبارة المُعْنَى؛ لأنه أقرب إلى فعله وَالْعَيْنُ.

اهـ.

يكون كل قسم منها قيمة قسم من العدد. • فود: (وصوتت) كان وجهه أن الباقي الثلاثة وليس مراداً.

أما إذا اعتق عبيداً مريضاً فلا قرعة بل يعتق الأول فالأول إلى تمام الثلث. (وإذا اعتقنا بعضهم) أي: الأرقاء (بقرعة فظهر مال) آخر للميت لم يعلم وقت القرعة (وخرج كلهم من الثلث عتقوا) أي: بأن عتقهم وأنهم أحرار تجري عليهم أحكام الأحرار من حين إعتاقه (و) من ثم كان لهم كسبهم) ونحوه كأرض جنابة ومهر أمة. وتبعية ولديها لها (من يوم) أي: وقت (الإعتاق) وبطل نكاح أمة زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها إن وطئها ويكمل حد من جلد كافر ويؤجر إن كان مخصناً (ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم) مطلقاً وإن أطال البلقيني في ترجيح تفصيل فيه؛ لأنه أنفق على أن لا يرجع كمن نكح فاسداً يظن الصحة لا يرجع بما أنفق قبل التفريق ويظهر أنهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له، وهو ساكت أخذاً بما مر في

قوله: (أما إذا افتق الخ) مختار قوله: معافى موضحين.

قول (سبي): (وإذا اعتقنا بعضهم الخ) ولو اعتقناهم ولم يكن عليه دين ظاهر ثم ظهر عليه دين مستغرق للثركة بطل العتق، نعم إن أجاز الوارث العتق وقضى الدين من مال آخر صح، وإن لم يستغرق لم تبطل القرعة إن تبرع الوارث بقضائه ولا رد من العتق بقدر الدين فإن كان الدين نصف الثركة رد من العتق النصف، أو ثلثها رد منه الثلث فلو كانوا مثلاً أربعة قيمتهم سواء وعتق بالقرعة واحد وثلث، ثم ظهر دين بقدر قيمة عبد بيع فيه واحد غير من خرجت له القرعة ثم يفرع بين من خرجت قرعتهما بالحرية بسهم رقب وسهم عتق فإن خرجت للمحر كله عتق وقضى الأمر، وإن خرجت للذي عتق ثلثه فثلثه حر وعتق من الآخر ثلثاه روض مع شرحه. قوله: (ويلزمه مهرها الخ) أي: الواطئ من الوارث، أو الأجنبية، وإن كان الأول هو الأقرب ع ش عبارة المغني ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو كان الوارث باع أحدهم، أو أجره، أو وهبه بطل تصرفه ورجع المؤجر على المستاجر بأجرة مثله. اهـ. زاد النهاية، أو رهنه بطل رهنه فإن كان اعتقه بطل إعتاقه ولأوله للأول، أو كاتبه بطلت الكتابة ورجع على الوارث بما أدى. اهـ. قوله: (مطلقاً) أي قبل ظهور المال، أو بعده.

قوله: (قبل التفريق) أي: تفريق القاضي بينهما مضي. قوله: (ويظهر أنهم يرجعون عليه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه الخ) فلو اختلفوا صدق الوارث؛ لأن الأصل براءة ذمته، ثم ما قاله مفروض فيما لو جهل كل من المستخدمين والعبد بالعتق وبقي أنه يقع كثيراً أن السيد يفتي أرقاءه، ثم يستخديمهم بقياس ما ذكره هنا وجوب الأجرة لهم حيث استخدمهم وعدها إن خدموه بأنفسهم ويحتمل وهو الأقرب أن يفرق بين ما لو علموا بعتق أنفسهم فلا أجرة لهم، وإن استخدمهم السيد؛ لأن خدمتهم له مع علمهم بالعتق تبرع منهم وبين ما إذا لم يعلموا بالعتق لإخفاء السيد إياه عنهم فيكون حالهم ما ذكر سواء كانوا بالعين أم لا فإن للصبى المميز اختياراً ويأتي ذلك أيضاً فيما يقع كثيراً من أن شخصاً يموت وله أو لآد مثلاً فيتصرف واحد منهم في الزراعة وغيرها والباقون يعاونونه في القيام بمصالحهم من زراعة وغيرها ع ش وقوله: ويأتي ذلك أيضاً الخ يتأمل المراد به. قوله: (بما استخدمهم) صادق بما إذا كان بمجرد أمر من غير إلزام فليتأمل. وقد يوجه بأن مجرد الأمر بالنسبة



غَضِبَ الْحَرُّ (وإن خرج) من الثُلُثِ (بما ظهر عبد)، أو بعضه، أو أكثر منه (آخر أقرع) بينه وبين من بقي منهم فمن قرع عَتَقَ أيضًا (ومن عَتَقَ) ولو (بقرعة حكيم بعضه من يوم الإعتاق) لا القرعة؛ لأنها مُبَيَّنَّةٌ للمتق لا مُثَبَّتَةٌ له، بخلاف الموصى بعقيقه فإنه يقوم وقت الموت؛ لأنه وقت الاستحقاق (وتُعْتَبَرُ قيمته حينئذ) أي: حين إذ عَتَقَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ بَانَ بِهَا أَنَّهُ حُرٌّ قَبْلَهَا (وله كسبه) ونحوه مِمَّا مَرَّ (من يومئذ غير محسوب من الثُلُثِ) لِحُدُوثِهِ عَلَى مَلِكِهِ (ومن بقي زَقِيفًا قَوْمَ يَوْمِ الموت)؛ لأنه وقت استحقاق الوارث هذا إن كانت القيمة يومه أَقْلُ، أو لم تختلف ليوافق ما في الروضة وأصلها من أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَقْلُ قيمة من وقت الموت إلى قبض الورثة للتركة؛ لأنها إن كانت وقت الموت أَقْلُ فالزيادة على ملكهم، أو وقت القبض أَقْلُ فما نَقَصَ قَبْلَ ذَلِكَ لم يدخل في ملكهم فلا يُخَسَّبُ عليهم كمفصوب أو ضائع من التركة قبل أن يقبضوه (وَحُسِبَ) على الوارث (من الثُلُثين هو وكسبه الباقي قبل الموت) ظاهر لِكسبه (لا الحادث بعده) فلا يُخَسَّبُ عليه؛ لِحُدُوثِهِ عَلَى مَلِكِهِ فلا يُقْضَى ذَنْهُ الْمَوْرِثِ مِنْهُ (فلو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كلٍّ منهم) مائة فكسب أحدهم مائة قبل موت السيد (أقرع) فإن خرج العتق للكاسب عَتَقَ (وله الجائز)؛ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ عَتَقَ لَهُ كَسْبُهُ مِنْ حِينَ عَتَقَهُ (وإن خرج لغيره عَتَقَ لِمَ أَقْرَعَ) بين الكاسب، والآخر لِيَتِمَّ الثُلُثُ (فإن خرجت) القرعة (لغيره عَتَقَ لَنَفْسِهِ) وبقي ثلثاه مع المُكْتَسِبِ وكسبه للورثة وذلك ضِعْفُ مَا فَاتَ عَلَيْهِمْ (وإن خرجت له) أي: للمُكْتَسِبِ (عَتَقَ زُبْغَهُ وَتَبَعَهُ

إليهم كالإلزام؛ لأنهم يَفْتَقِدُونَ وَجُوبَ امْتِثَالِهِ بِالنَّسْبَةِ لِظَاهِرِ الْحَالِ سَيِّدُ عَمَرَ.

• قول (سني): (بما ظهر) أي: بما لآخر ظهر للميت بعد القرعة. • قوله: (أو أكثر منه) أي: من عبد.

• قوله: (ولو) أسقطه النهاية والمغني ولا تظهر له فائدة. • قوله: (لا القرعة) إلى قوله: وحذف من أصله في المغني والنهاية. • قوله: (بخلاف الموصي إلخ) حقه أن يكتب في شرح وتعتبر قيمته حينئذ كما في المغني.

• قول (سني): (وله كسبه إلخ) سواء اكتسبه في حياة المُعْتَقِ أم بعد موته مُغْنِي. • قوله: (مما مر) أي: في شرح ولهم كسبهم.

• قول (سني): (ومن بقي إلخ) أي: استمر مُغْنِي. • قوله: (فالزيادة على ملكهم) أي حدثت في ملكهم مُغْنِي.

• قول (سني): (قبل الموت) أي: موت المُعْتَقِ وقوله: بعده أي: موت المُعْتَقِ مُغْنِي. • قوله: (فلا يقضي إلخ) عبارة المغني حتى لو كان على سيده دين بيع في الدين والكسب للوارث لا يقضي منه الدين خلافاً للإصطخري: اهـ.

• قول (سني): (عتق) أي: ورث الآخران وقوله: وله الجائز أي التي اكتسبها مُغْنِي. • قوله: (له كسبه إلخ) أي: غير محسوب من الثُلُثِ مُغْنِي. • قوله: (ضعف ما فات عليهم) أي: مثلاً قيمة الأول وما عتق من

رُبْع كسبه؛ لأنه يجب أن يبقى لهم ضِعْف ما عَتَقَ، ولا يحصلُ إلا بذلك فحُمِلَ ما عَتَقَ مِائَةَ وخمسةً وعِشْرُونَ وما بَقِيَ مِائَتَانِ وخمسون، وأما الخمسةُ، والعِشْرُونَ التي هي رُبْع كسبه فبِزْرِ محسوبة كما مرَّ وحَذَفَ من أصله طريقة ذلك بالجبر، والمُقابِلَةِ لِخَفَائِهَا.

### فصل في الولاية

بفتح الواو، والمد من الموالاة أي: المُعاوَنَةُ، والمُقَابَرَةُ، وهو شرعاً عُصْبَةٌ ناشئة عن حُرِّيَّة حَدَّثَتْ بعدَ زوالِ ملكٍ مُتْرَاحِيَّةٌ عن عُصْبِيَّةِ النَّسَبِ تَقْتَضِي لِلْمُعْتَقِ وعصبة الإرث وولاية التَّكَاح، والصَّلَاةَ عليه، والعقلَ عنه، والأصلُ فيه قبلَ الإجماع.....

الثاني مُعْنَى. هـ فُود: (إلا بذلك) فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ رُبْعُهُ وَفِيَمْتُهُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ وَتَبَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ قَدْرُهَا وَهُوَ غَيْرُ مَحْسُوبٍ عَلَيْهِ فَيَبْقَى مِنْ كَسْبِهِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ وَيَبْقَى مِنْهُ مَا قِيَمَتُهُ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ وَيَبْقَى عِبْدَانِ قِيَمَةُ كُلِّ مِائَةٍ فَحُمِلَتِ الشَّرَكَةُ الْمَحْسُوبَةُ ثَلَاثِيَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ مِنْهَا قِيَمَةُ الْعَبِيدِ ثَلَاثِيَّةٌ وَمِنْهَا كَسَبُ أَحَدِهِمْ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ فَحُمِلَ مَا عَتَقَ الْخُ مُعْنَى. هـ فُود: (فَحُمِلَ مَا عَتَقَ مِائَةً وَخَمْسَةً وَعِشْرُونَ الْخُ) لِأَنَّكَ إِذَا اسْتَقَطْتَ رُبْعَ كَسْبِهِ وَهُوَ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ يَبْقَى مِنْ كَسْبِهِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ مُضَافَةً إِلَى قِيَمَةِ الْعَبِيدِ الثَّلَاثَةِ يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ ثَلَاثِيَّةً وَخَمْسَةً وَسَبْعِينَ ثَلَاثَا مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ لِلزَّوَالَةِ وَالْبَاقِي وَهُوَ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ لِلْعَتَقِ نِهَاجٌ. هـ فُود: (كَمَا مَرَّ) أَيِ آيِنَا. هـ فُود: (طَرِيقَةُ ذَلِكَ بِالْجَبْرِ وَالْمُقَابِلَةِ) بَأَنَّ يُقَالَ: عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ الثَّانِي شَيْءً وَتَبَعَهُ مِنْ كَسْبِهِ مِثْلُهُ يَبْقَى لِلزَّوَالَةِ ثَلَاثِيَّةٌ إِلَّا شَيْئَيْنِ تَعْدِلُ يَفْلُي مَا عَتَقَ وَهُوَ مِائَةٌ وَشَيْءٌ فَمِثْلَاهُ مِائَتَانِ وَشَيْئَانِ ذَلِكَ يَعْدِلُ ثَلَاثِيَّةٌ إِلَّا شَيْئَيْنِ فَيُجْبَرُ وَيُقَابَلُ فَمِائَتَانِ وَأَرْبَعَةُ أَشْيَاءٍ تَعْدِلُ ثَلَاثِيَّةٌ تَسْقُطُ مِنْهُمَا الْمِائَتَانِ يَبْقَى مِائَةٌ تَعْدِلُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءٍ فَالشَّيْءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ فَعِلِمُ أَنَّ الَّذِي عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ رُبْعَهُ وَتَبَعَهُ رُبْعَ كَسْبِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُعْنَى وَنِهَاجُهُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: (عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ الثَّانِي شَيْءً) أَي: مُبْتَهَمٌ، وَقَوْلُهُ: (فَيُجْبَرُ وَيُقَابَلُ) أَي: يُجْبَرُ الْكُسْرُ فَتَمُّ الثَّلَاثِيَّةِ وَتَزِيدُ مِثْلُ مَا جَبَرَتْ بِهِ عَلَى الْكُسْرِ فِي الطَّرَفِ الْآخَرِ فَيَصِيرُ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ ثَلَاثِيَّةً وَالْآخَرُ مِائَتَيْنِ وَأَرْبَعَةَ أَشْيَاءٍ فَيَسْقُطُ الْمَغْلُومُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ مِائَتَانِ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا فَالْبَاقِي مِائَةٌ مِنَ الثَّلَاثِيَّةِ يُقَابَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ الْبَاقِيَةِ بعدَ إسقاطِ الْمِائَتَيْنِ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ وَتَقْسِمُ الْمِائَةُ عَلَيْهَا يُخَصُّ كُلُّ شَيْءٍ خَمْسَةً وَعِشْرُونَ. اهـ.

### فصل في الولاية

هـ فُود: (فِي الْوِلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ كَفَّارَةٌ غَيْرُهُ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقَدْ اتَّفَقَتْ عِبَارَاتُهُمْ) فِي النِّهَايَةِ. هـ فُود: (مِنْ الْمَوَالَاةِ أَيْ الْمُعَاوَنَةِ الْخُ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى لَعْنَةُ الْقَرَابَةِ مَاخُودٌ مِنَ الْمَوَالَاةِ وَهُوَ الْمُعَاوَنَةُ الْخُ. هـ فُود: (نَاشِئَةٌ عَنْ حُرِّيَّةٍ حَدَّثَتْ بعدَ زَوَالِ مَلِكٍ) عِبَارَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى عُصْبَةٌ سَبَّبَهَا زَوَالُ الْمَلِكِ عَنِ الرِّقَقِ بِالْحُرِّيَّةِ. اهـ. هـ فُود: (حَدَّثَتْ بعدَ زَوَالِ مَلِكٍ) أَنْظَرْ مَا الْحَاجَةُ إِلَى هَذَا بعدَ قَوْلِهِ: نَاشِئَةٌ عَنْ حُرِّيَّةٍ. هـ فُود: (مُتْرَاحِيَّةٌ عَنْ عُصْبِيَّةِ النَّسَبِ) بَيِّنْ بِهَذَا وَالَّذِي بعده خَاصَّةُ الْوِلَاةِ وَتَمَرَاتِهِ وَإِلَّا فَهِيَ غَيْرُ مُتَحَاجٍ إِلَيْهَا فِي التَّعْرِيفِ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَهِيَ مُتْرَاحِيَّةٌ الْخُ. هـ فُود: (وَالصَّلَاةُ)

الأخبار الصحيحة نحو إنما «الولاء لمن أعتق» و«الولاء لخمعة كلخمعة النسب» بضم اللام وفتحها (من عتق عليه) خرج به من أقر بخرتية من ثم اشتراه فإنه يُحكم عليه بعتقه ويوقف ولاؤه، ومن أعتق عن غيره، أو عن كفارة غيره بعبودية، أو غيره، وقد قدر انتقال ملكه للغير قبيل عتقه فولاؤه لذلك الغير. ووقع في شرح فصول ابن الهائم للمارديني وشيخنا أنه إذا أعتق عن الغير بغير إذنه يكون الولاء للمالك، بخلاف ما إذا كان بإذنه، أو بغير إذنه، لكن في معرض التكفير فإنه يعتق عن أعتق عنه، والمعتق نائب عنه في الإعتاق. ١ هـ. وهو عجيب لتوقيف الكفارة على النية المتوقفة على الإذن، وقد اتفقت عباراتهم على أن لغير المكفر التبرع عنه بالتكفير بإذنه فقولهم: بإذنه صريح في توقيف التكفير عنه بالإعتاق وغيره على إذنه وكذا

مغطوف على التكاح وقوله: والمغل إلخ مغطوف على الإزث. هـ. قوله: (الأخبار الصحيحة إلخ) وقوله تعالى ﴿أَدْعُوهُمْ إِلَى سَبِيلِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٥٠) إلى قوله: ومواليكم مُعْنِي. هـ. قوله: (بضم اللام) اقتصر عليه في المختار ع ش. هـ. قوله: (خرج به إلخ) فيه نظر عبارة النهاية بعد قول المصنف، ثم لخصه وخرج بقول المصنف من عتق عليه إلخ من أقر إلخ وهي ظاهرة. هـ. قوله: (ويوقف ولاؤه) أي: إلى الصلح أو تبين الحال ع ش عبارة المُعْنِي، ولا يكون ولاؤه له بل هو موقوف؛ لأن الملك برغمه لم يثبت له وإنما عتق عليه مؤاخذه له بقوله. ١ هـ. قوله: (ومن أعتق إلخ) وما لو أعتق الكافر كافراً فلحق العتق بدار الحرب واسترق، ثم اعتقه السيد الثاني فولاؤه للثاني.

(تنبيه): يثبت الولاء للكافر على المسلم كمنه، وإن لم يتوارثا كما يثبت علقه التكاح والنسب بينهما، وإن لم يتوارثا، ولا يثبت الولاء بسبب آخر غير الإعتاق كإسلام شخص على يد غيره وحديث «من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بمنحياه ومما به» قال البخاري: اختلفوا في صحته وكالتقاط وحديث «وتحوز المرأة ثلاثة موارث حقيقها ولقيطها ولبها الذي لا تحت عليه» ضعفه الشافعي وغيره وكالحلف والموالة مُعْنِي. هـ. قوله: (أو من كفارة غيره) الأولى كفارة أم لا. هـ. قوله: (بعبودية إلخ) راجع للمغطوفين. هـ. قوله: (وقد قدر انتقال ملكه للغير) أي: بأن كان العتق بالإذن بشرطه رشدي عبارة ع ش أي: فرض ذلك بأن أذن له الغير وهو المكفر عنه للمالك في الإعتاق أو كان المالك ولياً لمخجور لزمته كفارة بالقتل فإن المالك إذا اعتقه عن الأذن أو المولى عليه قدر دخوله في ملكهما قبل العتق. ١ هـ. قوله: (يكون الولاء للمالك) مُتَمَدِّع ش وقياس التصديق عن الغير بدون إذنه حصول الثواب هنا للغير، وإن لم يكن الولاء له وقد يفيد ما يأتي عن المُعْنِي عند قول الشارح للمخبرين المذكورين.

هـ. قوله: (وهو عجيب) عبارة النهاية وهو غير صحيح لتوقيف الكفارة إلخ قال ع ش: قوله: وهو إلخ أي قوله: لكن في معرض التكفير إلخ فمتى كان الإعتاق بغير إذن من وجبت عليه الكفارة كان الولاء للمعتق ع ش. هـ. قوله: (لتوقيف الكفارة على النية إلخ) هذا التعليل يوهم وقوع العتق عنه لكن لا عن الكفارة وظاهر أنه ليس كذلك رشدي وفيه نظر إن أراد نفي حصول الثواب للغير لما مرّ أي من حصول الثواب لمن تصدق عنه بلا إذن فليتأمل. هـ. قوله: (وغيره) الراو بمعنى أو.

كُلُّ ما يحتاجُ لِلتَّيَّةِ لَا يُفْعَلُ عَنِ الْغَيْرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ كإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ وَغَيْرِهَا فَاحْفَظْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ. نعم، يصحُّ حَمْلُ كِلَايَهُمَا عَلَى عَتَقِي أَجَنَّبِيٍّ عَنِ كَفَّارَةِ الْغَيْرِ الْمَيِّتِ إِذَا كَانَتْ مُرْتَبَةً بِنَاءً عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا فِي الْإِيمَانِ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ لِلْأَجَنَّبِيِّ الْعَتَقَ عَنْهُ فِيهَا لَكِنَّهُ فِي شَرْحِ مَنْتَهَجِهِ فَرَّغَ مَا فِيهَا عَلَى تَعْلِيلِ الْمَنْعِ فِي الْمُخَيَّرَةِ بِشَهْوَةِ التَّكْفِيرِ بِغَيْرِ إِعْتَاقِي أَيْ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا السَّبَبُ اجْتِمَاعُ بَعْدَ الْعِبَادَةِ عَنِ النَّيَابَةِ وَبَعْدَ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ وَجَزَمَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ فَقَالَ: لَا يُؤَدِّي أَجَنَّبِيٍّ إِعْتَاقًا عَنْهُ وَلَوْ فِي مُرْتَبَةٍ وَعَلَّلَهُ بِمَا ذَكَرَ، فَإِنْ قُلْتُ: يُحْمَلُ كِلَايَهُمَا عَلَى عَتَقِي الْوَارِثِ عَنْهُ قُلْتُ: يُمَكِّنُ بَلْ يَتَعَيَّنُ بِدَلِيلٍ تَعْلِيلِ شَيْخِنَا بِأَنَّ الْمُتَعَتِّقَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي الْإِعْتَاقِ، وَمَنْ أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ عَبِيدِ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنَّ وَلَايَهُ لِلْمُسْلِمِينَ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِتَصَرُّعِهِمْ بِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْعَتَقُ؛ لِأَنَّهُ كَوَلِيُّ الْيَتِيمِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْوَجْهَ مِنْ اضْطِرَابِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ بَيْعُ عَبْدٍ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا مَرَّ، نَعَمْ، مَرَّ أَنَا عَتَقَهُ فِي صُورَةٍ فَيُمْكِنُ حَمْلُ ذَلِكَ عَلَيْهَا (رَقِيقٌ بِإِعْتَاقِي) مُنْعَجَزٌ، أَوْ مُعَلَّقٌ، وَمَنْ بَيْعَ الْعَبْدَ مِنْ نَفْسِهِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ عَمْدٌ غَتَاقَةٌ (أَوْ كِتَابَةٌ، أَوْ قَذْبِي) وَلِكُونِ الْعَتَقِ فِي هَذِهِ اخْتِيَارِيًّا وَفِيمَا بَعْدَهَا قَهْرِيًّا غَايَرُ الْعَاطِفَ عَلَى مَا فِي نُسَخِ، وَفِي بَعْضِهَا الْعَطْفُ بِالْوَاوِ فِي الْكُلِّ وَكَثِيرٌ مِنْهَا الْعَطْفُ بِهَا فِيمَا عَدَا

• قَوْلُهُ: (حَمْلُ كِلَايَهُمَا) أَيْ: كَلَامُ الْمَازِدِيْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ. قَوْلُهُ: (وَجَرَى) أَيْ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ أَيْ: عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيْ: الْغَيْرِ الْمَيِّتِ بَنِيَّةٌ فِيهَا أَيْ: فِي الْكَفَّارَةِ. قَوْلُهُ: (مَا فِيهِمَا) أَيْ: فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا السَّبَبُ) أَيْ: سَبَبُ الْمَنْعِ وَعِلَّتِهِ. قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِأَنَّ السَّبَبَ إِنَّمَا هُوَ ذَلِكَ الْاجْتِمَاعُ. قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيْ: الْمَيِّتِ. قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرَ) أَيْ: بِالْاجْتِمَاعِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: (كِلَايَهُمَا) أَيْ: الْمَازِدِيْنِي وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. قَوْلُهُ: (هَنَ) أَيْ: الْمَيِّتِ. قَوْلُهُ: (تَعْلِيلِ شَيْخِنَا الْإِنْفِ) أَيْ: الْمَازِ أَنْفَا. قَوْلُهُ: (وَمَنْ أَعْتَقَهُ الْإِمَامُ الْإِنْفِ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: مَنْ أَفَرَّ بِحُرِّيَّةٍ قَبْلَ الْإِنْفِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَذَا قِيلَ) وَمِمَّنْ قَالَ بِذَلِكَ الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ: فِي تَنْبِيهِ أَوَائِلِ الْبَابِ وَقَوْلُهُ: مَرَّ أَنَا أَيْ: فِي ذَلِكَ التَّنْبِيهِ خِلَافًا لِمَا يَرْوَاهُ صَنِيعُهُ وَقَوْلُهُ: فِي صُورَةٍ عِبَارَتِهِ هُنَاكَ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا قَبْلَ مُسْلِمٍ فَلِلْإِمَامِ دَفْعُ قِيَمَتِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَيَعْتَقُهُ عَنْ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ.

• قَوْلُهُ (رَقِيقٌ) أَيْ: أَوْ مُنْعَضٌ بِإِعْتَاقِي أَيْ أَوْ بِإِعْتَاقِي غَيْرِهِ رَقِيقُهُ عَنْهُ بِإِذْنِهِ. اهـ. مُغْنِي. قَوْلُهُ: (أَوْ مُنْعَجَزٌ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: عَلَى مَا فِي نُسَخِ إِلَى فَقَالَ وَقَوْلُهُ: لِلخَبَرِ السَّابِقِ وَقَوْلُهُ: وَهَذَا مُسْتَشْتَى إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ كَانَ مُعْتَقَ الْأَبِ إِلَى الْمَشْنِ وَقَوْلُهُ: أَيْ: الْأَبِ إِلَى ثُمَّ بَعْدَ مَوَالِيهِ. قَوْلُهُ: (وَمَنْ) أَيْ: مِنَ الْإِعْتَاقِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي مُنْعَجَزًا إِنَّمَا اسْتِقْلَالًا، أَوْ بِعَوَضِ كَيْتَابِ الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ ضِمْنًا كَقَوْلِهِ: اعْتَقَى عَبْدَكَ عَنِّي فَأَجَابَهُ أَوْ مُعَلَّقًا عَلَى صِفَةٍ وَجَدَتْ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيْ: فِي أَوَائِلِ الْبَابِ قَبْلَ التَّنْبِيهِ. قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيْ: الْأَخْوَالِ الثَّلَاثِ نِهَآيَةً. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا فِي نُسَخِ) أَيْ: مِنْ عَطْفِ

الكتابة وكان وجهه أنه جعل المباشرة الحقيقية قسماً وما عداها أقساماً أخر فقال: (واستلاد وقراءة وسراية فلولؤه له)؛ للخبرين المذكورين (ثم لعصبته) المتعصبين بأنفسهم الأقرب فالأقرب كما مر في الفرائض للخبر السابق، والترتيب إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء المترتبة عليه من إزث وإلاية تزويج وغيرهما لا لإثبوتة فإنه يثبت لعصبته معه في حياته، ومن ثم لو تعدر إزث به دونهم ورثوا به كما لو اعتق مسلم نصرانياً ومات في حياته وله بنون نصارى فإنهم الذين يرثونه ثم المثنى إلههم الإرث به لا إزثه فإن الولاء لا ينتقل كما أن نسب الإنسان لا ينتقل بموته،.....

هذه بأز وما بعدما بالواو. قود: (وكان وجهه) أي: ما في الكثير. قود: (المباشرة الحقيقية) وهي الإعتاق والكتابة. قود: (فقال إلخ) عطف على قوله: غير العاطف.

قود (سني): (وقراءة) كان ورث قريبه الذي ينفق عليه، أو ملكه يبيع أو هبة، أو وصية وقوله: أو سراية أي: كما في عتق أحد الشريكين المومنين نصيبه مغني. قود: (للخبرين المذكورين) أي في أول الفصل وعبارة المغني أما بالإعتاق فللخبر السابق وأما بغيره فيالقياس عليه أما إذا اعتق غيره عبده عنه بغير إذنه فإنه يصح أيضاً، لكن لا يثبت له الولاء وإنما يثبت للمالك خلافاً لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له لا للمالك ولو اعتق عبده على أن لا ولاه له عليه، أو على أن يكون ساية، أو على أنه لغيره لم يطل ولاؤه ولم ينتقل كتنسبه لغير الصحيحين «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل قضاء الله أحق وشرطه أو ثق إنما الولاء لمن أعتق». اهـ. قود: (المتعصبين) إلى الكتاب في المغني إلا قوله: كالنبي إلى فلا ترث وقوله: لأن الولاء إلى النبي وقوله: ولأن نعمة إلى وخرج. قود: (المتعصبين بأنفسهم) سيذكر مختزلة. قود: (للخبر السابق) وهو «الولاء لخدمة كلخدمة النسب».

قود: (والترتيب) أي الذي أفاده ثم. قود: (إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء إلخ) أي بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد يتمكس الترتيب سم. قود: (وغيرهما) أي مما مر في أول الفصل. قود: (ومن ثم لو تعدر إزث به دونهم إلخ) عبارة المغني وهو قضية قول الشيخين فيما إذا مات العتق وهو مسلم والمعتق كافر وله ابن مسلم فميراثه للإبن المسلم. اهـ. وعبارة الروض مع شرحه، وإن أعتق مسلم كافراً، ثم مات الكافر عن المسلم وأولاده وفي أولاده كافر ورثه دونهم وبذلك علم أن ولأه العصبية ثابت لهم في حياة المعتق وهو المذهب. اهـ. وبذلك يعلم أن ما يأتي عن المغني في آخر الفصل مما يأتي ما مر عنه أيضاً مبني على المزجوح. قود: (إزث به) أي: إزث المغني بالولاء. قود: (كما أن نسب الإنسان إلخ) وذلك أن النسب عموم القرابة الذي يجمع مقررهما، ولا يتصور فيه

فصل من عتق عليه رقيق بإعتاق، أو كتابة أو تذيير إلخ

قود: (والترتيب إنما هو بالنسبة لفوائد الولاء إلخ) أي: بناء على الغالب من الاتفاق في الدين ولا فقد يتمكس الترتيب.

وسببه أَنَّ نِفْمةَ الولاءِ تَخْتَصُّ به، ومن ثَمَّ قالوا: الولاءُ لا يورثُ بل يورثُ به، أمَّا العصبَةُ بغيره كالبنْتِ مع الابنِ ومع غيره كهي مع الأختِ فلا تَرِثُ به. (ومن ثَمَّ لا تَرِثُ امرأةُ بولاءٍ؛ لأنَّ الولاءَ أَضْعَفُ من النَّسَبِ المُتَرَاخِي وإذا تَرَاخَى النَّسَبُ وِرثَ الذَّكَورُ فقط ألا ترى أَنَّ ابنَ الأخِ، والعَمَّ وبَنِيهما يَرِثون دون أخواتهم، (إلا من عَتِقَها و) كُلُّ مُنْتَمٍ إليه بِنَسَبٍ، أو ولاءٍ نحو (أولادِهِ)، وإن سَفَلوا (وعَتَقائِهِ) وعَتَقَاءِ عَتَقَائِهِ وَهَكَذَا؛ لأنَّهُ ﷺ «جَمَلَ الولاءَ على بَريرةَ لِعائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» ولأنَّ نِفْمةَ إعتاقِها شَمَلَتْهم كما شَمَلَتِ المَعْتَقُ فاستَتَبِعُوهُ في الولاءِ وهذه أبَسُّ مِمَّا في الفرائضِ فلا تُكرَّرُ. وخرج بِمُنْتَمٍ مَنْ عَلِقَتْ به عَتِيقَةٌ بَعْدَ العَتَقِ من حُرٍّ أَصْلِيٍّ فَإِنَّهُ لا ولاءَ عليه لِأَحَدٍ.....

انْتِقَالَ ع ش. فَوَدَّ: (وَسَبَّيْهُ) أَي سَبَبَ عَدَمَ انْتِقَالِ الولاءِ. فَوَدَّ: (وَمَعَ غَيْرَهُ) الواوُ بمعنى أو كما عَبَّرَ به النِّهَايَةُ. فَوَدَّ: (كَهَيَّ مَعَ الْأَخْتِ) هل صَوَابُهُ كَالأَخْتِ مَعَهَا فَتَأْمَلُ سَم. فَوَدَّ: (مَنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ إِزْثِ الْعَصْبَةِ بِالْغَيْرِ، أَوْ مَعَهُ.

فَوَدَّ (سَبَّيْ): (وَلَا تَرِثُ امْرَأَةٌ بَوْلَاءً) فَإِذَا كَانَ لِلْمُعْتَقِ ابْنٌ وَبِثْتُ، أَوْ ابْنٌ وَأُمٌّ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتُ وَرِثَ الذَّكَرُ دُونَ الْأُنثَى نِهَايَةً وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (لأنَّ الولاءَ أَضْعَفُ إلخ) بِدَلِيلِ تَأَخُّرِهِ عَنْهُ سَم. فَوَدَّ: (دُونَ أَخَوَاتِهِمْ) فَإِذَا لَمْ تَرِثْ بِنْتُ الْأَخِ وَبِثْتُ الْعَمَّ وَالْعَمَّةُ فَبِثْتُ الْمُعْتَقِ أَوْ لَى؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنْهُنَّ نِهَايَةً. فَوَدَّ: (وَكُلُّ مُنْتَمٍ إِلَيْهِ إلخ) أَي: لَمْ يَمَسَّهُ رِقٌّ كَمَا سَيَأْتِي رَشِيدِي. فَوَدَّ: (نَحْوِ أَوْ لِأَدِهِ إلخ) التَّحْوِ اسْتِغْصَانِي. فَوَدَّ: (شَمَلَتْهُمْ) أَي أَوْ لِأَدِهِ وَعَتَقَاءَهُ وَقَوْلُهُ: كَمَا شَمَلَتِ الْمُعْتَقُ هُوَ بِفَتْحِ الْمُتَنَاءِ رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (فَاسْتَتَبِعُوهُ) يَتَأْمَلُ سَم عِبَارَةُ الرَّشِيدِي صَوَابُهُ فَتَبِعُوهُ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي نَسْخِهِ. اه. فَوَدَّ: (فَلَا تُكَرَّرُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ تَقَدَّمَتْ لِلْمُصَنِّفِ فِي الْفَرَايِضِ وَذَكَرَهَا هُنَا تَوْطِئَةً لِقَوْلِهِ: فَإِنْ عَتَقَ إلخ. اه. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُنْتَمٍ مَنْ حَلَقَتْ بِهِ إلخ) فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَنْتَمِ إِلَى عَتِيقٍ إِذْ لَيْسَ أَبُوهُ عَتِيقًا بَلْ حُرٌّ أَصْلِيٌّ سَم. فَوَدَّ: (مَنْ حَلَقَتْ بِهِ عَتِيقَةٌ إلخ) أَي: وَلَدَتْ الْعَتِيقَةَ الَّذِي حَلَقَتْ بِهِ بَعْدَ الْعَتَقِ مِنْ حُرٍّ أَصْلِيٍّ مُعْنَى.

فَوَدَّ: (كَهَيَّ مَعَ الْأَخْتِ) هل صَوَابُهُ كَالأَخْتِ مَعَهَا فَتَأْمَلُ. فَوَدَّ: (أَضْعَفُ) أَي بِدَلِيلِ تَأَخُّرِهِ عَنْهُ. فَوَدَّ: (فَاسْتَتَبِعُوهُ) يَتَأْمَلُ. فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِمُنْتَمٍ مَنْ حَلَقَتْ بِهِ إلخ) فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَنْتَمِ إِلَى عَتِيقٍ؛ إِذْ لَيْسَ أَبُوهُ عَتِيقًا بَلْ حُرٌّ أَصْلِيٌّ. فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ لا ولاءَ عليه إلخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ: وَلَا ولاءَ عَلَى مَنْ أَبُوهُ حُرٌّ أَصْلِيٌّ، وَلَمْ يَمَسَّ الرِّقُّ أَحَدَ آبَائِهِ وَأُمَّهُ عَتِيقَةٌ لَا مِنْ جِهَةِ الْأَبِ؛ إِذْ لَا ولاءَ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ إِلَى الْأَبِ وَلَا ولاءَ عَلَيْهِ فَكَذَا الْفَرْعُ فَإِنْ ابْتَدَأَ حُرْمَةُ الْأَبِ يَبْطُلُ دَوَامُ الْوَلَاءِ لِمَوَالِي الْأُمِّ، فَلَدَوَاتُهَا أَوْ لَى أَنْ يَمْتَحَ ثُبُوتُهُ لَهُمْ، وَلَا ولاءَ عَلَى ابْنِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مَاتَ أَبُوهُ رَقِيقًا، فَإِنْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ وَلَادَتِهِ فَهَلْ عَلَيْهِ ولاءٌ بَعْدًا لِأَبِيهِ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ ابْتِدَاءُ فَكَذَا بَعْدَهُ كَمَا لَوْ كَانَ أَبَوَاهُ حُرَيْنِ؟ وَجِهَانِ رَجَّحَ مِنْهُمَا الْبُلْغَيْنِي، وَصَاحِبُ الْأَثْوَارِ الْأَوَّلِ. اه. وَجِبَارَةُ الْمُبَابِ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يَمَسُّ الرِّقُّ أَحَدٌ



(فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا أَبُوهَا ثُمَّ اعْتَقَ عَبْدًا فَمَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَبِ بَلَا وَارِثٍ) لَهُ وَلَا لِلْأَبِ بِأَنْ مَاتَ عَنْهَا وَحْدَهَا (فَمَالُهُ لِلْبَنَاتِ) لَا لِكَوْنِهَا بَنَاتٌ مُعْتَقَةٌ بَلْ؛ لِأَنَّهَا مُعْتَقَةٌ مُعْتَقَةٍ، أَمَّا إِذَا مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ نَحْوِ أَخِي أَبِيهَا فَمَالُهُ لَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّهُ عَصْبَةٌ نَسَبٍ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ وَهَذِهِ الَّتِي يُقَالُ أَخْطَأَ فِيهَا أَرْبَعُمِائَةٍ قَاضٍ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهَا أَقْرَبَ مَعَ أَنَّ لَهَا عَلَيْهِ عُصْبَةٌ فَوَرَّثُوهَا وَغَفَلُوا عَنْ أَنَّ الْمُقَدَّمُ فِي الْوَلَاءِ الْمُعْتَقُ فَمُعْتَقُهُ فَمُعْتَقُهُ مُعْتَقُهُ فَمُعْتَقُهُ وَهَكَذَا وَحَكَى الْإِمَامُ غَلَطَ أَوَّلِيكَ أَيْضًا فِيمَا إِذَا اشْتَرَى أَخًا وَأَخْتًا أَبَاهُمَا فَعَتَقَ عَلَيْهِمَا ثُمَّ اعْتَقَ قِتْلًا وَمَاتَ ثُمَّ مَاتَ الْعَتِيقُ فَقَالُوا: مِيرَاثُهُ لِهَمَا لِاشْتِرَاكِهُمَا فِي الْوَلَاءِ، وَهُوَ غَلَطٌ بَلْ الْإِرْثُ لَهُ وَحْدَهُ (وَالْوَلَاءُ لَا عَلَى الْعَصَبَاتِ) كَالنَّسَبِ فَلَوْ مَاتَ مُعْتَقٌ عَنْ ابْنَيْنِ وَتَبَتَ لِهَمَا وَلَاءُ الْعَتِيقِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ فَوَلَاءُ الْعَتِيقِ لِلْأَبْنِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ مَوْتُ الْعَتِيقِ حَيْثُذِلَمْ يَرِثْهُ إِلَّا الْإِبْنُ وَلَوْ مَاتَ الْمُعْتَقُ عَنْ ثَلَاثِ بَنَيْنِ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمْ عَنْ ابْنٍ وَآخَرُ عَنْ أَرْبَعَةٍ وَآخَرُ عَنْ خَمْسَةٍ فَالْوَلَاءُ بَيْنَ الْعَشْرَةِ بِالسَّوِيَّةِ فَيَرِثُونَ الْعَتِيقَ أَشْوَارًا لَا سَوَاءً قُرْبَهُمْ (وَمَنْ مَشَهُ رِقًّا) فَعَتَقَ (فَلَا وَلَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا لِمُعْتَقِهِ وَعَصْبَتِهِ) ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ دُونَ مُعْتَقِ أَصُولِهِ؛ لِأَنَّ وَلَاءَ الْمُبَاشَرَةِ لِقُوَّتِهِ يَقْطَعُ وَلَاءَ الْأَسْتِزْسَالِ.....

﴿قَوْلُ الرَّسُولِ﴾: (فَإِنْ عَتَقَ عَلَيْهَا أَبُوهَا) أَيِ: كَانَ اشْتَرَتْهُ وَقَوْلُهُ بَلَا وَارِثٍ أَيِ: مِنَ النَّسَبِ مُغْنِي.

﴿قَوْلُهُ﴾: (بِأَنْ مَاتَ) أَيِ: الْعَبْدُ الْعَتِيقُ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لَا يَكُونُهَا بَنَاتٌ مُعْتَقَةٌ) أَيِ: لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا تَرِثُ مُغْنِي.

﴿قَوْلُهُ﴾: (أَمَّا إِذَا مَاتَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ عَصْبَةٌ فَإِنْ كَانَ كَأَخٍ وَابْنٍ عَمِّ قَرِيبٍ، أَوْ بَعِيدٍ فَمِيرَاثُ الْعَتِيقِ لَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهَا. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لَهُ) وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ أَيِ: نَحْوُ أَخِي أَبِي الْبَنَاتِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (عَصْبَةٌ نَسَبٍ) أَيِ لِمُعْتَقِ الْعَبْدِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (وَهَذِهِ) أَيِ مَسْأَلَةٌ مَا إِذَا مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ نَحْوِ أَخِي أَبِيهَا. ﴿قَوْلُهُ﴾: (أَرْبَعُمِائَةٍ قَاضٍ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَّفَقَةِ نِهَائَةٍ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (مَعَ أَنَّ لَهَا عَلَيْهِ عُصْبَةٌ) أَيِ بَوْلَانِهَا عَلَيْهِ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾: (فَوَرَّثُوهَا) مِنَ التَّوْرِيثِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَجَعَلُوا الْمِيرَاثَ لِلْبَنَاتِ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (ثُمَّ اعْتَقَ) أَيِ: الْأَبِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لِاشْتِرَاكِهُمَا فِي الْوَلَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُمَا مُغْتَقَا مُغْتَقِهِ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (بَلْ الْإِرْثُ لَهُ) أَيِ لِلْأَخِ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (كَالنَّسَبِ) وَلِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - الْوَلَاءُ لِلْكَبِيرِ وَهُوَ بِضَمِّ الْكَافِ وَسُكُونِ الْبَاءِ أَكْبَرُ الْجَمَاعَةِ فِي الدَّرَجَةِ وَالْقُرْبِ دُونَ السَّنِّ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةُ وَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ تَوْقِيفٍ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾: (هَنَ ابْنَيْنِ) أَوْ أَخَوَيْنِ مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾: (لِلْإِبْنِ) أَيِ: دُونَ ابْنِ الْإِبْنِ ع. ش. ﴿قَوْلُهُ﴾: (دُونَ مُغْتَقِ أَصُولِهِ) صَوْرَتُهُ أَنْ تَلِدَ رَقِيقَةً رَقِيقًا مِنْ رَقِيقٍ، أَوْ حُرًّا وَاعْتَقَ الْوَلَدَ مَالِكًا وَاعْتَقَ أَبُوهُ، أَوْ أُمُّهُ مَالِكُهُمْ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ قَالَ الْبُجَيْرِيُّ: قَوْلُهُ: أَنْ تَلِدَ رَقِيقَةً الْخَ بَأَنْ يَزُوجَ شَخْصًا أُمَّتَهُ فَتَأْتِي بِوَلَدٍ، ثُمَّ يَغْتَفِقَ سَيِّدُهَا، ثُمَّ يَبِيعُ الْأُمَّةَ فَيَغْتَفِقَهَا مُشْتَرِيهَا فَالْوَلَاءُ عَلَى الْوَلَدِ

أَبَائِهِ وَأُمُّهُ عَتِيقَةٌ، وَلَا عَلَى وَلَدٍ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ، أَوْ مِنْ رَقِيقٍ، فَإِنْ عَتَقَ قَوْلَاؤُهُ لِمَوَالِي أَبِيهِ. اهـ. فَاظْطَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِهِ: مِنْ عَتِيقٍ وَقَوْلِهِ: فَإِنْ اعْتَقَ الْخَ أَنْظَرَهُ مَعَ مَا فِي أَعْلَى الْهَامِشِ مِنَ الْعُبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا عَلَى وَلَدٍ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ.

وهذا مُسْتَنْتَى بِمَا مَرَّ أَنَّ الْوَلَاءَ عَلَى الْعَتِيقِ وَفُرُوعِهِ، وَإِنْ سَفَلُوا وَكَذًا مِنْ أَبَوِهِ حُرٌّ أَصْلِيٌّ فَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ لِمَوَالِي أُمِّهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ لِلْأَبِ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَزَوَّجَ عَتِيقٌ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ ثَبَتَ الْوَلَاءُ عَلَى الْوَلَدِ لِمَوَالِي أَبِيهِ. (وَلَوْ نَكَحَ عَبْدٌ مُعْتَقَةً فَلَا تُؤْهِلُهَا لِوَلَدِهِ لِمَوَالِي الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَعُوا عَلَيْهِ لِمَتَقِهِ بِمَتَقِهَا (فَلِإِنْ اعْتَقَ الْأَبُ ابْنَ ابْنِهِ) الْوَلَاءُ أَيُّ: بَطَلَ وَانْقَطَعَ مِنْ حِينَ عَتَى الْأَبُ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ (إِلَى مَوَالِيهِ)؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ فَرَعُ النَّسَبِ إِلَى مَوَالِيهِ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ، وَإِنْ عَلَا دُونُهَا وَإِنَّمَا ثَبَتَ لِمَوَالِيهَا عِنْدَ تَعَلُّقِهِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ بِرَقِّهِ فَإِذَا امْكَنَ بِعَتَقِهِ عَادَ لِمَوْضِعِهِ فَإِنْ انْقَرَضُوا فَلِيَّتُ الْمَالِ

لِمُعْتَقِهِ لَا لِمُعْتَقِ الْأَمْعِ شَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَقَ أَبُوهُ أَيُّ: إِذَا كَانَ رَقِيقَيْنِ وَقَوْلُهُ: أَوْ أُمُّهُ إِذَا كَانَتْ هِيَ الرَّقِيقَةُ فَقَطُّ أَيُّ: فَلَا وِلَاءَ عَلَى ذَلِكَ الْوَلَدِ لِمُعْتَقِ أَبُوهُ أَوْ أُمُّهُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَهَذَا مُسْتَنْتَى بِمَا مَرَّ الْخ) أَيُّ: ضِمْنَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِلَّا مِنْ عَتِيقِهَا وَأَوْلَادِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا مُسْتَنْتَى مِنْ اسْتِزْسَالِ الْوَلَاءِ عَلَى أَوْلَادِ الْمُعْتَقِ وَأَخْفَادِهِ وَاسْتَنْتَى الرَّافِعِيُّ صُورَةَ أُخْرَى وَهِيَ مَنْ أَبَوِهِ حُرٌّ أَصْلِيٌّ فَلَا يَثْبُتُ الْوَلَاءُ عَلَيْهِ لِمَوَالِي الْأُمِّ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِسَابَ لِلْأَبِ، وَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ فَكَذَا الْفَرْعُ فَإِنْ ابْتَدَأَ حُرَّةٌ الْأَبَ تَبَطَّلَ دَوَامُ الْوَلَاءِ لِمَوَالِي الْأُمِّ كَمَا سَيَأْتِي فِدَوَاهُمَا أَوْ لَى بِأَنْ يَمْنَعَ ثُبُوتُهَا لَهُمَا أَمَّا عَكْسُهُ وَهُوَ مُعْتَقٌ تَزَوَّجَ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ فَفِي ثُبُوتِ الْوَلَاءِ عَلَى الْوَلَدِ وَجْهَانِ أَحْصَاهُمَا يَثْبُتُ نَبَأًا لِلنَّسَبِ وَالثَّانِي لَا؛ لِأَنَّهُمَا أَحَدُ الْوَالِدَيْنِ فَحُرَّتُهَا تَمْنَعُ الْوَلَاءَ عَلَى الْوَلَدِ كَالْأَبِ، وَلَا وِلَاءَ عَلَى ابْنِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مَاتَ أَبُوهُ رَقِيقًا فَإِنْ عَتَى أَبُوهُ بَعْدَ وِلَادَتِهِ فَهَلْ عَلَيْهِ وِلَاءٌ نَبَأًا لِأَبِيهِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ ابْتِدَاءً فَكَذَا بَعْدَهُ كَمَا لَوْ كَانَ أَبُوهُ حُرَّيْنِ وَجْهَانِ رَجَّحَ مِنْهُمَا الْبَلْقِينِيَّ وَصَاحِبُ الْأَنْوَارِ الْأَوَّلِ وَمَنْ وَلَدَ بَيْنَ حُرَّيْنِ ثُمَّ رَقَّ أَبُوهُ، ثُمَّ زَالَ رَقُّهُمَا لَا وِلَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ نِعْمَةَ الْإِخْتِاقِ لَمْ تَشْمَلْهُ لِحُصُولِ الْحُرِّيَّةِ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ نَبَأً عَلَيْهِ الزُّكُوشِيُّ أَخْبَدًا بِمَا يَأْتِي. اهـ. وَكَذَا فِي الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: أَمَّا عَكْسُهُ إِلَى وَلَا وِلَاءَ عَلَى ابْنِ حُرَّةٍ وَقَوْلُهُ: وَمَنْ وَلَدَ بَيْنَ حُرَّيْنِ الْخ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنِ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَلَا عَلَى وَلَدِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ، أَوْ مِنْ رَقِيقٍ فَإِنْ عَتَى فَوَلَدُهَا لِوَلَدِهَا أَبِيهِ انْتَهَتْ فَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: مِنْ عَتِيقٍ وَقَوْلِهِ: فَإِنْ عَتَى الْخ. اهـ.

فَوَدَّ: (هَلَى الْعَتِيقِ) خَبَرَ أَنَّ الْوَلَاءَ. فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَزَوَّجَ عَتِيقٌ بِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ الْخ) أَنْظَرَهُ مَعَ مَا مَرَّ آيَفَاً عَنِ الْعُبَابِ مِنْ قَوْلِهِ: وَلَا عَلَى وَلَدِ حُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ مِنْ عَتِيقٍ سَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْهُ التَّوَقُّفُ فِيمَا قَالَهُ الْعُبَابُ وَعَنِ الْمُغْنِيِّ أَنَّهُ وَجْهٌ مَرْجُوحٌ. فَوَدَّ: (فَلِذَا انْقَرَضُوا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ.

(تَنْبِيْهٌ): مَعْنَى الْإِنْجِرَارِ أَنْ يَنْقَطِعَ مِنْ وَقْتِ عَتَى الْأَبِ عَنْ مَوَالِي الْأُمِّ فَإِذَا انْتَجَرَ إِلَى مَوَالِي الْأَبِ فَلَمْ يَتَّقِ مِنْهُمْ أَحَدٌ لَمْ يَزَجَّعْ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بَلْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ لِيَّتِ الْمَالِ وَلَوْ لِحَقِّ مَوَالِي الْأَبِ بِدَارِ الْحَرْبِ فَسُبُوا هَلْ يَعُودُ الْوَلَاءُ لِوَلَدِ الْأُمِّ؟ حَكَى ابْنُ كَيْسٍ فِي التَّجْرِيدِ فِيهِ وَجْهَيْنِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا يَغْنِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. كَمَا سَأَلَهُ انْفِرَاضِ مَوَالِي الْأَبِ فَلَا يَزَجَّعُ إِلَى مَوَالِي الْأُمِّ بَلْ يَكُونُ الْمِيرَاثُ لِيَّتِ الْمَالِ وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرَ قَوْلُهُ: أَيُّ الْمُغْنِيِّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْخ أَيُّ: فَيَنْتَجِرُ لِوَلَدِ الْأُمِّ. اهـ. لَعَلَّهُ مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ وَالْأَصْلُ فَلَا يَنْتَجِرُ الْخ، ثُمَّ قَالَ أَيُّ: السَّيِّدُ عَمَرَ: لَكِنْ يَتَّبِعِي النَّظَرَ فِيمَا لَوْ عَادَ مَوَالِي الْأَبِ إِلَى الْحُرِّيَّةِ هَلْ يَعُودُ إِلَيْهِمْ الْوَلَاءُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا زَالَ عَنْهُمْ لِمَانِعٍ وَقَدْ زَالَ، أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَلَمَلِّ

ولا تعودُ لِمَوالي الأمِّ ولو كان مُعْتَقُ الأبِّ هو الابنُ نفسُه فسيأتي. (ولو مات الأبُّ رَقِيقًا وَعَتَقَ الجَدُّ) أبو الأبِّ، وإنَّ علا دون أبي الأمِّ (انجبرَ) الولاءُ (إلى مَوالِيه) أي: الجَدُّ؛ لأنَّه كالأبِّ ويستَقِرُّ بِهِمْ لِيَبْتَ المَالِ. (فإنَّ أَعْتَقَ الجَدُّ، والأبُّ رَقِيقًا انجبرَ) لِمَوالي الجَدِّ (فإنَّ أَعْتَقَ الأبُّ بِهِ) أي: بعدَ انجِراسِهِ لِمَوالي الجَدِّ (انجبرَ) من مَوالِي الجَدِّ (إلى مَوالِيه) أي: الأبِّ؛ لأنَّه إنَّما انجبرَ لِمَوالي الجَدِّ لِرِقِّهِ فَإِذَا عَتَقَ عَادَ لِمَواليه؛ لأنَّه أقوى ثُمَّ بعدَ مَوالِيه لِيَبْتَ المَالِ (وقيل): لا يَنْجَرُ لِمَوالي الجَدِّ بل (يَقِي لِمَوالي الأمِّ حَتَّى يَمُوتَ الأبُّ) رَقِيقًا (فَيَنْجَرُ إِلَى مَوالي الجَدِّ)؛ لأنَّه ما بَقِيَ مانِعٌ فَإِذَا مات زالَ المَانِعُ. (ولو مَلَكَ هذا الولدُ) الذي من العَبْدِ، والعَتِيقَةُ (أباه جَزَّ ولاءُ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ) من مَوالِي الأمِّ (إليه)؛ لأنَّ أباه عَتَقَ عَلَيْهِ فَتَبَّتْ لَهُ الوَلاءُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ أُمِّهِ وَعَتِيقَةٍ أُخْرَى (وَكَذَا وِلاءُ نَفْسِهِ) يَنْجَرُهُ إِلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَرِاخَوْتِهِ (قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ لَا يَنْجَرُهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ) بل يَقِي لِمَوالي أُمِّهِ وَلَا لَتَبَّتْ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَهُوَ مُحَالٌ، وَمَنْ ثُمَّ تَبَّتْ لِلسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ كَاتِبَتِهِ، أَوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ الثَّجُومَ، أَوْ الثَّمَنَ.

الأوَّلُ أَقْرَبُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ الْإِنْفُ) لَيْسَ بِغَايَةِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَمَحَلُّ الانْجِرَارِ إِلَى مَوَالِي الْأَبِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُغْنِيَّ الْأَبِّ هُوَ الْإِبْنُ نَفْسُهُ فَإِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ فَعَتَقَ عَلَيْهِ فَالْأَصَحُّ أَنَّ وِلاءَ الْإِبْنِ بَاقٍ لِمَوَالِي أُمِّهِ كَمَا سَيَأْتِي. اهـ. أي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا وِلاءُ نَفْسِهِ فِي الْأَصَحِّ قُلْتُ الْإِنْفُ. فَوَدَّ: (وَيُسْتَفْرَضُ) أَيِ وَلَا يَتَوَقَّعُ فِيهِ انْجِرَارُ مُغْنِي. فَوَدَّ: (لأنَّ) أَيِ الْأَبِّ. فَوَدَّ: (مَا بَقِيَ الْإِنْفُ) مَا مُصَدِّرَةٌ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ مانِعٌ الْإِنْفُ.

فَوَدَّ (سَنِي): (وَلَوْ مَلَكَ هَذَا الْوَلَدُ أَبَاهُ الْإِنْفُ) وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ الْفُرُودِ بَأَنَّهُ يُغْنِي رَقِيقَ بَعْثَرِيَّةٍ أُمِّهِ وَفِي وَطءِ الشَّبْهَةِ وَنَحْوِهِمَا رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. فَوَدَّ: (وِلاءُ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ) تَصَدَّقُ بِالْإِخْوَةِ لِلأَبِّ وَالْأُمِّ وَبِالْإِخْوَةِ لِلأَبِّ وَخَدَعِ ش.

فَوَدَّ (سَنِي): (إِلَيْهِ) أَيِ: الْوَلَدِ قَطْعًا مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَعَتِيقَةُ أُخْرَى) الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ كَمَا حَبَّرَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي. فَوَدَّ: (يَنْجَرُهُ إِلَيْهِ) كَمَا لَوْ أَعْتَقَ الْأَبُّ غَيْرَهُ، ثُمَّ يَسْقُطُ وَيَصِيرُ كَحُرٍّ لَا وِلاءَ عَلَيْهِ مُغْنِي.

فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ الْإِنْفُ) أَيِ: مَنْ أَجَلَ اسْتِحَالَةَ ثُبُوتِ الْوِلاءِ لِلشَّخْصِ نَفْسِهِ سَم. فَوَدَّ: (تَبَّتْ لِلْسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ الْإِنْفِ) أَيِ: وَلَمْ يَثْبُتْ لِذَلِكَ الْقِنِّ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ بِالْكِتَابَةِ وَأَدَاءِ الثَّجُومِ أَوْ بِشِرَائِهَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْوِلاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ سَم. فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الثَّجُومَ الْإِنْفُ) أَيِ وَعَتَقَ.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ أَعْتَقَ عَتِيقٌ أَبَا مُغْنِيهِ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْوِلاءُ عَلَى الْآخَرِ، وَإِنْ أَعْتَقَ أُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ فَاشْتَرَا أَبَاهُمَا فَلَا وِلاءَ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرَى وَلَوْ خُلِقَ حُرٌّ مِنْ حُرَّتَيْنِ أَصْلَتَيْنِ وَأَجْدَادُهُ أَرْقَاءُ

فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ تَبَّتْ لِلْسَّيِّدِ عَلَى قِنِّ كَاتِبَتِهِ، أَوْ بَاعَهُ الْإِنْفُ) أَيِ: وَلَمْ يَثْبُتْ لِذَلِكَ الْقِنِّ، وَإِنْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ بِالْكِتَابَةِ وَأَدَّى الثَّجُومَ أَوْ بِشِرَائِهَا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ ثُبُوتُ الْوِلاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ. فَوَدَّ: (وَمَنْ ثُمَّ الْإِنْفُ) أَيِ: لِأَجْلِ اسْتِحَالَةِ ثُبُوتِ الْوِلاءِ لِلشَّخْصِ عَلَى نَفْسِهِ

وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي نِكَاحِ الْفُرُورِ وَفِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ وَنَحْوِهِمَا فَإِذَا عَتَقَتْ أُمُّ أُمِّهِ فَالْوَلَاءُ عَلَيْهِ لِمُعْتِقِهَا فَإِنْ عَتَقَ أَبُو أُمِّهِ انْتَجَرَ الْوَلَاءَ إِلَى مَوْلَاهُ فَإِذَا عَتَقَتْ أُمُّ أَبِيهِ انْتَجَرَ الْوَلَاءَ إِلَى مَوْلَاهَا فَإِذَا عَتَقَ أَبُو أَبِيهِ انْتَجَرَ إِلَى مَوْلَاهُ؛ لَأَنَّ جِهَةَ الْأَبَوَةِ أَقْوَى وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَعُودَ إِلَى مَنْ انْتَجَرَ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ اغْتَنَقَ كَافِرٌ مُسْلِمًا وَلَهُ ابْنٌ مُسْلِمٌ وَابْنٌ كَافِرٌ، ثُمَّ مَاتَ الْمُتَيْقِنُ بَعْدَ مَوْتِ مُعْتِقِهِ فَوَلَاؤُهُ لِلْمُسْلِمِ فَقَطُّ وَلَوْ اسْلَمَ الْآخَرُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَوَلَاؤُهُ لَهَا وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ مُعْتِقِهِ فَمِيرَاثُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ. اهـ. مُغْنِي وَكَذَا فِي الرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ مَاتَ فِي حَيَاةِ مُعْتِقِهِ إلَخَ الْمُخَالَفُ لِكَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ الْمَارِّينَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ ثُمَّ لِمَصْنُوتِهِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ التَّنْبِيهِ

هو لغة: التَّنْظَرُ: في عواقب الأمور وشرعا: تعليق عتق بالموت وحده، أو مع شيء قبله من الدُّبْرِ؛ لأنَّ الموت دُبُرُ الحياة ولا يَرُدُّ عليه العتق من رأس المال في إذا مِتَّ فأنت حُرٌّ قبل موتي بشهر، أو يوم مثلاً فمات فجأة؛ لأنَّه ليس تعليقاً بالموت وإنما يَتَبَيَّنُّ به أنَّه عتق قبله فَعَلِمَ أنَّه متى عُلِّقَ بوقت قبل الموت، أو بعده كان محض تعليق لا تنبيه فلا يُزَجَّع فيه بالقول قطعاً ويمتقن من رأس المال إنَّ خلا الوقت عن مَرَضِ الموت، أو زاد على مُدَّتِه كما يأتي وأصله قبل الإجماع تقريره ﷺ لِمَنْ دُبُرُ غُلَامًا لا يملك غيره عليه. وأركانه: مالِك وشرطه: تَكْلِيفٌ.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ التَّنْبِيهِ

• قوله: (هو لغة) إلى قوله: ولا يَرُدُّ في المُغْنِي إلّا قوله: أو مع شيء قبله وإلى قوله: ومُنا في الإزْشَاد في النهاية إلّا قوله: فَعَلِمَ إلى وأصله وقوله: على أنَّ ما أطلقه إلى المتن وقوله: أو بضمه فَيَعْبَثُهُ وإرثه وقوله: لا نَحْوِيْهِ إلى المتن وقوله: فَإِنَّ قُلْتُ إلى المتن وقوله: ومن ثُمَّ إلى المتن وقوله: ومن التَّنْبِيهِ المُقَيَّد لا المُعْلَقِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ. • قوله: (التَّنْظَرُ في عواقب الأمور) أي: التَّأَمُّلُ فيها ومنه قوله: - عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ «التَّنْبِيهِ بَصَفِ الْمَعِيشَةِ عَنَانِي». • قوله: (أو مع شيء قبله) أي: بخلافه مع شيء بعده فَإِنَّهُ تَعْلِيْقٌ عِنْتِ بَصِفَةٍ كَمَا سَيَأْتِي رَشِيْدِي وَع ش. • قوله: (من الدُّبْرِ) أي: وَلَقَطَ التَّنْبِيهِ مَاخُوذٌ مِنَ الدُّبْرِ مُغْنِي. • قوله: (لأنَّ الموت إلخ) أي: سُمِّيَ؛ لَأَنَّ الْخَ نِهَآةً. • قوله: (ولا يَرُدُّ عليه) أي: على تَغْرِيفِ التَّنْبِيهِ مَنَعًا. • قوله: (فمات فجأة) أي: أو بِمَرَضٍ لَا يَسْتَعْرِقُ شَهْرًا، أو يَوْمًا كَمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي عِنْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ: وَيَعْتَقُ بِالْمَوْتِ مِنَ الثُّلَثِ الْخَ وَحِيلَةٌ عِنْتِ كُلِّهِ الْخَ ع ش وَيُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي آيَفَا: فَعَلِمَ أَنَّهُ الْخَ. • قوله: (وإنما يَتَبَيَّنُّ به إلخ) أي: بِالْمَوْتِ. • قوله: (فلا يُزَجَّعُ) بَيِّنَاءُ الْمُفْعُولِ. • قوله: (إنَّ خلا الوقت) أي: الَّذِي قَبْلَ الْمَوْتِ وَعُلِقَ بِهِ الْعَتَقُ. • قوله: (على مُدَّتِه) أي: مَرَضِ الْمَوْتِ. • قوله: (كما يأتي) أي: فِي الْفَضْلِ الْآتِي. • قوله: (تقريره إلخ) عبارة شَيْخِ الْإِسْلَامِ خَيْرُ الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّ رَجُلًا دُبُرَ غُلَامًا لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاغَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَتَقَرَّرَ لَهُ وَعَدَمُ انْكَارِهِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ وَاسْمُ الْغُلَامِ يَتَقَوَّبُ وَمُدْبِرُهُ أَبُو مَذْكُورِ الْأَنْصَارِيِّ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَفِي سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاغَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَنُسِبَ إِلَى الْخَطَا. اهـ. عبارة الْبُجَيْرِمِيِّ قَوْلُهُ: فَبَاغَهُ الْخَ وَبَيَّعَهُ ﷺ كَانَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ وَالتَّنْظَرُ فِي الْمَصَالِحِ وَبَاغَهُ بِشِمَانِيَّةٍ يَزْهَمُ لَهُمْ أَرْسَلَ ثَمَنَهُ إِلَى سَيِّدِهِ وَقَالَ: «أَقْضِ ذَيْنَكَ» ابْنُ شَرَفٍ عَلَى التَّحْرِيرِ وَقَوْلُهُ: فَتَقَرَّرَ الْخَ أَي: حَيْثُ لَمْ يَقُلْ لَا عِبْرَةَ بِهَذَا التَّنْبِيهِ سَم. اهـ. بُجَيْرِمِيِّ. • قوله: (وأركانه مالِك إلخ) عبارة الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَأَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ صِغَةً وَمَالِكٌ وَشَرْطٌ فِيهِ كَوْنُهُ رَقِيقًا غَيْرَ أَمٍّ وَلَدٍ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْعَتَقَ بِجَهَةِ أَقْوَى مِنَ التَّنْبِيهِ وَشَرْطٌ فِي الصِّغَةِ لَقَطٌ يُشِيرُ بِهِ

إلا في السكران واختيار، ومحل، وشرط كونه قنًا غير أم ولد كما يُفْلَمَان من كلامه، وصيغة وشرطها: الإشعار به لفظًا كانت، أو كتابةً، أو إشارةً وهي صريح أو كناية و (صريحه) ألفاظ: منها (أنت حر بعد موتي، أو إذا مت، أو متى مت فأنت حر)، أو حرّوتك (بعد موتي) ونحو ذلك من كل ما لا يحتمل غيره. ونازع البلقيني في إذا مت أعتقتك، أو حرّوتك بأنه وعد نحو إن أعطيتني ألف ديزهم طلقّتك وبُجَابُ بأن ما بعد الموت لا يحتمل الوعد، بخلاف ما في الحياة على أن ما أطلقه في طلقّتك مرّ فيه ما يَزُدّه (وكذا دبرّتك، أو أنت مدبرّ على المذهب)؛ لأنّ التذبير معروف في الجاهليّة وقرّره الشرع واشتهر في معناه فلا يُستعمل في غيره وبه فارق ما يأتي في كتابتك أنه لا بد أن يضمّ له فإذا أدبت فأنت حرّ، أو نحوه. ويصحّ تذيير نحو نصفه، أو بعضه فيعتنه وارئه ولا يسري لا نحو يده كما اقتضاه كلام الرافعي واعتمده

وفي معناه ما مرّ في الضمان إما صريح إلخ. فود: (إلا في السكران) أي المتعدي. فود: (واختيار) يتبني أن محل اشتراط الاختيار ما لم يَنْلِزَه فإن نذرَه فأكره على ذلك صحّ تذييره ع ش. فود: (كما يُفْلَمَان) أي: اشتراط المالك بما دُكر واشتراط المحلّ بما دُكر. فود: (أو كتابةً، أو إشارةً) في إدخالهما في الصيغة تسمع والأولى صنع شرح المنهج المارّ أنفاً. فود: (الفاظ منها أنت حرّ إلخ) أي: فما يوهمه كلامه من الحضر فيما دكره ليس بمراد قلّو قال مثل كذا كان أولى مُعني.

فود (سني): (أو أعتقتك إلخ) عطّف على أنت حرّ بعد موتي. فود: (ونحو ذلك إلخ) كانت مفكوك الرقية بعد موتي مُعني. فود: (بأنه وعد) أي فيكون لغوّ ع ش. فود: (مرّ فيه ما يَزُدّه) أي: إذ قد يُريد بطلقّتك معنى فأنت طالق فيكون تعليقاً سم.

فود (سني): (وكذا دبرّتك، أو أنت مدبرّ) أي: بلا احتياج مادة التذبير إلى أن يقول بعد موتي بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه بجبرمي. فود: (ويصحّ) إلى قوله: ويُفرّق في المُعني إلّا قوله: أو بعضه فيعتنه وارئه. فود: (لا نحو يده إلخ) وفاقاً للآسني والمُعني والمُباب وخلافاً للنهاية وواقفه سم عبارة النهاية وفي دبرّت يدك مثلاً وجهان أصحهما أنه تذيير صحيح في جميعه؛ لأن كلّ تصرّف قبل التعليق تصحّ إضافته إلى بعض محله وما لا فلا وظاهر أنه لو لفظ بصريح التذبير أعجمي لا يعرف معناه لم يصحّ وأنه لو كسر التاء للمذكّر وفتحها للمؤنث لم يضرّ ش م ر. فود: (لا نحو يده إلخ) عبارة الرّوض ودبرّت نصفك صحيح، ولا يسري ودبرّت يدك هل هو لغوّ أم تذيير صحيح؟ وجهان. اه. قال في شرحه: كتنظيره في القذف قال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب التذبير

فود: (على أن ما أطلقه في طلقّتك مرّ فيه ما يَزُدّه) أي: إذ قد يُريد بطلقّتك معنى فأنت طالق فيكون تعليقاً. فود: (ويصحّ تذيير نحو نصفه، أو بعضه فيعتنه) أي: وفي دبرّت يدك مثلاً وجهان: أصحهما أنه تذيير صحيح في جميعه؛ لأن كلّ تصرّف قبل التعليق تصحّ إضافته إلى بعض محله وما لا فلا وظاهر أنه لو لفظ بصريح التذبير أعجمي لا يعرف معناه لم يصحّ وأنه لو كسر التاء للمذكّر وفتحها للمؤنث لم يضرّ ش م ر. فود: (لا نحو يده إلخ) عبارة الرّوض ودبرّت نصفك صحيح، ولا يسري ودبرّت يدك هل هو لغوّ أم تذيير صحيح؟ وجهان. اه. قال في شرحه: كتنظيره في القذف قال



الزركشي وغيره ويُفَرَّقُ بينه وبين العتق بأنه أقوى فائز التذبير فيه بالبعض عن الجملة، بخلاف التذبير، ومن ثم لو قال: إن مِتْ فَبَدَكَ حُرَّةٌ فَمَاتَ عَتَقَ كُلُّهُ؛ لَأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الْعَتَقَ الْمُتَجَزَّءَ مِنْ حَيْثُ لَزُومُهُ بِالْمَوْتِ، بخلافِ ذَبْرُوتِهَا.

تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ وَمَا لَا فَلَا وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَوْ لَفَظَ بِصَرِيحٍ عَجَمِيٍّ لَا يُعْرَفُ مَعْنَاهُ لَمْ يَصِحَّ وَإِنَّهُ لَوْ كَسَرَ التَّاءَ لِلْمَذْكَرِ وَفَتَحَهَا لِلْمَوْثِقِ لَمْ يَضُرَّ. اهـ. وفي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِهَا مَا نَصَّهُ عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَذَبْرَتْ يَضْمُكَ صَحِيحٌ وَلَا يَسْرِي وَذَبْرَتْ يَدَكَ هَلْ هُوَ لَفْظٌ أَمْ تَذْبِيرٌ صَحِيحٌ وَجِهَانِ. اهـ. قال في شَرْحِهِ: كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. اهـ. وَأَقُولُ: قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ قَاعِدَةٌ أَنْ مَا قَبْلَ التَّغْلِيْقِ صَحَّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ تَرْجِيحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّذْبِيرَ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ قَوْلُهُ: فِي شَرْحِهِ عَقِبَ قَهْلٍ هُوَ لَفْظٌ يَغْنِي لَيْسَ بِصَرِيحٍ يَقْتَضِي أَنْ الْخِلَافَ فِي مُجَرَّدِ الصَّرَاحَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ: التَّذْبِيرِ. قَوْلُهُ: (فَائِزُ التَّذْبِيرِ فِيهِ بِالْبَعْضِ الْخُ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا رَجَحَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِتْقِ فِيمَا إِذَا أَضَافَهُ لِجُزْءٍ أَنْ عِتْقَ الْجَمِيعِ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ سَمِ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: لِأَجْلِ كَوْنِ الْعِتْقِ أَقْوَى مِنَ التَّذْبِيرِ. قَوْلُهُ: (لَوْ قَالَ: إِنْ مِتْ الْخُ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَإِنْ نَجَزَ تَذْبِيرَهُ أَيِ الْيَدِ مَثَلًا قَهْلٌ يَلْفُو، أَوْ يَكُونُ تَذْبِيرًا لِكُلِّهِ وَجِهَانِ كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ كَذَا مِتْ فَبَدَكَ حُرٌّ صَحَّ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَ كُلُّهُ انْتَهَتْ وَكَانَ وَجْهُ عِتْقِ الْكُلِّ أَنَّ هَذَا الْعِتْقَ لَيْسَ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْعِتْقُ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ لَمْ يَغْنِي كُلُّهُ إِذْ لَا سِرَايَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ. اهـ. سَمِ بِحَذْفٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ لَزُومُهُ بِالْمَوْتِ) هَلِ الْمُرَادُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلْثِ كَمَا هُوَ حُكْمُ التَّذْبِيرِ؟ سَمِ وَظَاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ذَبْرُوتِهَا) يَتَأَمَّلُ سَمِ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ هَذَا لَوْ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الْعِتْقَ الْمُتَجَزَّءَ الْخُ فَظَاهِرُ الْمُنْعِ أَوْ إِلَى مَا قَبْلَهُ فِيهِ مُصَادَرَةٌ.

الرَّافِعِيُّ: وَقَضِيَّتُهُ تَرْجِيحُ الْأَوَّلِ وَهُوَ الظَّاهِرُ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. اهـ. وَأَقُولُ: قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ قَاعِدَةٌ أَنْ مَا قَبْلَ التَّغْلِيْقِ تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَى بَعْضِ مَحَلِّهِ تَرْجِيحُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ التَّذْبِيرَ يَقْبَلُ التَّغْلِيْقَ كَمَا سَيَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَوْلُهُ فِي شَرْحِهِ عَقِبَ قَهْلٍ هُوَ لَفْظٌ: يَغْنِي لَيْسَ بِصَرِيحٍ يَقْتَضِي أَنْ الْخِلَافَ فِي مُجَرَّدِ الصَّرَاحَةِ. وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، وَإِنْ نَجَزَ تَذْبِيرَ يَدِهِ مَثَلًا قَهْلٌ يَلْفُو، أَوْ يَكُونُ تَذْبِيرًا لِكُلِّهِ وَجِهَانِ كَتَبْتُهُ فِي الْقَذْفِ، وَإِنْ عَلَّقَهُ كَذَا مِتْ فَبَدَكَ حُرٌّ صَحَّ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَ كُلُّهُ. اهـ. وَكَانَ وَجْهُ عِتْقِ الْكُلِّ أَنَّ هَذَا الْعِتْقَ لَيْسَ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ وَلَوْ كَانَ هَذَا الْعِتْقُ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ لَمْ يَغْنِي كُلُّهُ؛ إِذْ لَا سِرَايَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَكِنْ قَوْلُنَا؛ لِأَنَّ الْجُزْءَ الْمُعَيَّنَ كَالْيَدِ لَا يَتَصَوَّرُ اتِّصَافُهُ وَخَدَهُ بِالْعِتْقِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ السَّرَايَةِ بِدَلِيلِ نَظَرِهِ فِي الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ: (فَائِزُ التَّذْبِيرِ فِيهِ بِالْبَعْضِ) يَتَأَمَّلُ مَعَ مَا رَجَحَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْعِتْقِ فِيمَا إِذَا أَضَافَهُ لِجُزْءٍ إِنْ عَتَقَ الْجَمِيعَ بِطَرِيقِ السَّرَايَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ لَزُومُهُ الْخُ) هَلِ الْمُرَادُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّلْثِ كَمَا هُوَ حُكْمُ التَّذْبِيرِ؟ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ذَبْرُوتِهَا) يَتَأَمَّلُ.

(ويصح بكناية عتي) وهي ما يحتمل التذبير وغيره (مع نية كخلفيت سبيلك بعد موتي) أو إذا مِتْ فانت حرام، أو مُسيب ونحو ذلك؛ لأنه نوع من العتي فدخلته كنيته، ومن الكناية هنا صريح الوقف كحبستك بعد موتي، فإن قلت: هذا صريح في الوصية بالوقف من الثلث بعد الموت كما مر وما كان صريحاً في بابه ووجد نفاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره قلت: الوصية، والتذبير مُتَّحِدَانِ، أو قريبان من الاتحاد كما يُقْلَمُ مما يأتي فصحت نية التذبير بصريح الوصية القريبة لذلك. (ويجوز) التذبير (مُقَيِّداً) بصفة (كان مِتْ في هذا الشهر، أو هذا المرض) فانت حرٌّ فإن وجدت الصفة المذكورة ومات عتق وإلا فلا. ونبة بقوله: في هذا الشهر على أنه لا بُدَّ من إمكان حياته المدة المُقَيَّدة عادةً فنحو إن مِتْ بعد ألف سنة فانت حرٌّ باطل (ومُقلَقاً) على شرط آخر غير الموت (كان دخلت) الدار (فانت حرٌّ بعد موتي)؛ لأنه إما وصية، أو تعليق عتي بصفة وكل منهما يقبل التعليق (فإن وجدت الصفة ومات عتق وإلا) توجد (فلا) يعتق. (ويُشترطُ الدخول قبل موت السيد) كما هو صريح لفظه فإن مات قبل الدخول بطل التعليق فعلم أنه لا يصير مُدْبِرًا إلا بعد الدخول (فإن قال: إن)، أو إذا (مِتْ ثم دخلت فانت

• قول (سني): (مع نية) أي مقارنة لللفظ ويأتي فيه ما مر في الطلاق نهاية والمُتَمَتِّدُ منه الانحضاء بمقارنتها بجزءه من الصبغ ع ش. • قول: (أو إذا مِتْ) إلى قول المتن على التراخي في المعنى إلا قوله: فإن قلت إلى المتن. • قول: (ونحو ذلك) وقوله: أنت حرٌّ بعد موتي، أو لست بحرٌّ لا يصح كنبه في الطلاق والعتي أي في قوله: أنت طالق، أو لست بطالق وقوله: أنت حرٌّ، أو لست بحرٌّ وهذا كما قال الأذرعِي: فيما إذا أطلق، أو جهلت إرادته فإن قاله في معرض الإنشاء عتق، أو على سبيل الإقرار فلا على ما قالوه في الإقرار مُعْنِي وأسنى. • قول: (صريح الوقف) فصبته أن كنيته ليست كناية في العتي وقياس كناية الطلاق أنها كناية هنا ع ش. • قول: (مما يأتي) أي: في آخر الفصل. • قول: (القريبة إلخ) الأولى إسقاطه. • قول: (بصفة) عبارة المُعْنِي مع المتن ويجوز التذبير مُطلقاً كما سبق ومُقَيِّداً بشرط في الموت بمدة يمكن بقاء السيد إليها. اهـ. • قول: (أو هذا المرض) أي: سواء كان الموت بالمرض، أو بغيره فيه كان انهدم عليه جدار ع ش. • قول: (ومات) يتبني حذفه إذ الصفة هي موته في الشهر أو المرض المشار إليهما كما لا يخفى رشدي عبارة المُعْنِي فإن مات على الصفة المذكورة عتق وإلا فلا. اهـ. • قول: (على شرط آخر إلخ) أي: في الحياة مُعْنِي. • قول: (وكل منهما يقبل التعليق) مثال تعليلي التعليق ما مر في باب الطلاق في نحو إن أكلت إن دخلت فالأول مُعلق على الثاني ومن ثم فلا تطلق إلا إن فعلت الأول بعد الثاني كما مر رشدي.

• قول (سني): (ويُشترطُ) أي في حصول العتي مُعْنِي. • قول: (بطل التعليق) فلا تَذْبِيرَ مُعْنِي ونهاية. • قول (سني): (فإن قال: إن مِتْ، ثم دخلت) أو إذا دخلت الدار بعد موتي وقوله اشترط أي: في

• قول: (فتنحو إن مِتْ بعد ألف سنة فانت حرٌّ باطل) في التجريد وجهان عن الروائي.

حُرِّقَ) كان تعليق عتق بصيغة و(اشترط دخول بعد الموت) عملاً بقضية ثم، ومن ثم لو أتى بالواو وأطلق أجزاً الدخول قبل الموت، ومن جعلها كُتْمَ جرى على الضميف أنها للترتيب كما أفاده كلاهما في الطلاق (وهو أي: الدخول بعد الموت (على التراخي) بمعنى أنه لا يُشترط فيه الفور لا أنه يُشترط التراخي، وإن كان قضية ثم. ويوجه بأن خصوص التراخي لا غرض فيه يظهر غالباً فالغوا النظر إليه، بخلاف الفور في الفاء؛ إذ لو عجز بها اشترط اتصال الدخول بالموت، ومن التدبير المُقَيَّد لا المُعَلَّق.....

حُصولِ العِنَقِ مُغْنِي. هـ فُورِدَ: (كَانَ تَغْلِيْقٌ هَتَنِ بِصِفَةِ) أَي لَا تَذْبِيرًا كَمَا سَيَأْتِي رَشِيْدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهٌ هَذَا تَغْلِيْقٌ عِنَقِي بِصِفَةِ لَا تَذْبِيرٍ كَسَائِرِ التَّعَالِيْقِ فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ التَّذْبِيرَ تَغْلِيْقُ الْعِنَقِ بِمَوَازِيهِ وَخَذَهُ وَهَاتُنَا عَلَقَهُ بِمَوَازِيهِ وَدُخُولِ الدَّارِ بَعْدَهُ. اهـ فُورِدَ: (بِقَضِيَّةٍ ثُمَّ) أَي: مِنْ التَّرْتِيْبِ فِي ذَلِكَ مُغْنِي. هـ فُورِدَ: (أَجْزَأُ الدُّخُولِ قَبْلَ الْمَوْتِ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ الْأَسْنَى وَخِلَافًا لِلرُّوْضِ وَالتَّهْيَاةِ عِبَارَتُهُمَا وَكَذَلِكَ قَالَ: إِنْ مِتَّ وَدَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتِ حُرٌّ اشْتَرَطَ الدُّخُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الدُّخُولُ قَبْلَهُ. اهـ زَادَ الثَّانِي فَيَنْتَبِهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ.

❖ قول (سني): (وهو على التراخي) مقتضاه ترك العبد على اختياره حتى يدخل وفيه ضرر على الوارث والأزوجه أن محلّه قبل عرض الدخول عليه فإن عرض عليه فأبى فللوارث بيعه كتظيره في المشيئة الآتية أسنى ومغني ويأتي في الشارح مثله. ❖ قول: (ولأن كان) أي: اشتراط التراخي وقوله: ويوجه أي: عدم اشتراطه. ❖ قول: (ومن التنبير المقتدي لا المملّك الخ) قد يقال: المملّك عليه في هذا القول ليس هو الموت وحده؛ إذ قد علّق على الدخول، أو المشيئة أيضًا وسيأتي أن ما هو كذلك لا يكون تذييرًا ويجاب بأن المملّك على الدخول أو المشيئة، أو المقتدي بذلك ليس هو الحرّية حتى يُنافي كونه تذييرًا بل تعلّق الحرّية بالموت فليُتأمل سم.

قوله: (وَمَنْ نَمَّ لَوْ أَتَى بِالْوَاوِ الْخ) لو أتى بالواو الخ) وَدْخَلَتْ أَشْطَرُ الدُّخُولِ بعد الموتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الدُّخُولُ قَبْلَهُ هذا هو الْمُعْتَمِدُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ دَخَلَتْ وَكَلَّمْتَ زَيْدًا قَالَتْ طَالِقٌ فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ تَقَدُّمِ الْأَوَّلِ وَتَأْخُرِهِ أَنَّ الصَّفَتَيْنِ الْمُعْلَقَيْنِ عَلَيْهِمَا الطَّلَاقُ مِنْ فِعْلِهِ فَخَيْرٌ بَيْنَهُمَا تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا. وَالصَّفَةُ الْأُولَى فِي مَسْأَلَتِنَا لَيْسَتْ مِنْ فِعْلِهِ وَذِكْرُ الَّتِي مِنْ فِعْلِهِ عَقِبَهَا يُشِيرُ بِتَأْخِيرِهَا ش م ر.

□ فَوَدَّ: (أَجَزَا الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ إِلَخْ) عِبَارَةُ الرَّضِ اسْتِشْرَاطُ الدُّخُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَبْلَهُ .  
 اهـ . وَكَذَا ش م ر . □ فَوَدَّ: (وَمِنْ التَّنْبِيهِ الْمُقَيِّدِ لَا الْمُعْلَقِ خِلَافًا لِمَعْصُومٍ) يَعْنِي الْجَوْجَرِيَّ فِي شَرْحِ  
 الْإِزْشَادِ أَنْ يَقُولَ إِلَخْ قَدْ يُقَالُ: الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْقَوْلِ لَيْسَ هُوَ الْمَوْتُ وَخَدَهُ؛ إِذْ قَدْ عُلِقَ عَلَى  
 الدُّخُولِ، أَوْ الْمَشِينَةِ أَيْضًا وَسَيَأْتِي آخِرُ الصَّفْحَةِ أَنَّ مَا هُوَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ تَذْهِيرًا وَجِبَابًا بَأَنَّ الْمُعْلَقَ  
 عَلَى الدُّخُولِ، أَوْ الْمَشِينَةِ أَوْ الْمُقَيِّدِ بِذَلِكَ لَيْسَ هُوَ الْحُرِّيَّةُ حَتَّى يُنَافِيَ كَوْنُهُ تَذْهِيرًا بَلْ تَغْلِيْقُ الْحُرِّيَّةِ  
 بِالْمَوْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ؛ فَقَدْ يُقَالُ: لَوْ كَانَ الْمُعْلَقُ عَلَى مَا ذُكِرَ تَغْلِيْقُ الْحُرِّيَّةِ بِالْمَوْتِ اغْتَبَرُ وَجُودُهُ أَغْنَى ذَلِكَ

خلافًا لبعضهم أن يقول: إذا ميت، أو متى، أو إن ميت فانت حر وإن، أو إذا، أو متى دخلت، أو شئت مثلًا فإن نوى شيئًا عجل به ولا حجل على الدخول، أو المشيئة عقب الموت؛ لأنه السابق إلى الفهم هنا من تأخير المشيئة عن ذكره وهنا في شرح الإرشاد الكبير ما يتميخ الوقوف عليه. وأخذت من اعتبارهم السابق إلى الفهم هنا ما أفنيت به فيمن قال في مرض

فؤد: (خلافًا لبعضهم) يعني الجوهر في شرح الإرشاد سم. فؤد: (أن يقول إذا أو متى إلخ) عبارة النهاية ولو قال: إذا ميت فانت حر إن دخلت الدار، أو شئت ونوى شيئًا إلخ وعبارة المغني والروض مع شرحه وقوله: إذا ميت فانت حر إن شئت، أو إذا شئت أو أنت حر إذا ميت إن شئت أو إذا شئت يُحتمل أن يريد به المشيئة في الحياة والمشيئة في الموت فيعمل بنية فإن لم يتو شيئًا حجل على المشيئة بعد الموت وكذا سائر التعليلات التي توسط فيها الجزاء بين الشرطين كقوله: لزوجه إن، أو إذا دخلت فانت طالق إن كلمت زيدا فإنه يعمل بنية فإن لم يتو شيئًا حجل على تأخير الشرط الثاني عن الأول وتشرط المشيئة هنا فورًا بعد الموت عند الأكثرين. اه. فؤد: (فإن نوى شيئًا) أي: من كون الدخول، أو المشيئة في الحياة، أو بعد الموت سم ومرآة عن الروض وشرحه والمغني مثله وقال ع ش أي من الفور، أو التراخي ويعلم ذلك منه بأن يُخير به قبل موي. اه. فؤد: (عقب الموت) فيه نظر ظاهر بالنسبة للتعليل بالدخول مطلقًا وبالمشيئة بمعنى كما يعلم من صنيح المغني والروض مع شرحه المار آنفًا ومن مسألة المشيئة الآتية في المتن ومن كلام الشارح هناك وخلاصة ما يستفاد من كلامهم أن التعليل الذي توسط فيه الجزاء بين الشرطين يُحمل عند الإطلاق على تأخير الثاني عن الأول وهو الموت هنا مطلقًا وعلى فوريته إن كان التعليل الثاني بالفاء مطلقًا أو بالمشيئة بغير نحو متى وعلى التراخي في غير ذلك والله أعلم. فؤد: (لأنه السابق إلخ) أي تأخير الدخول، أو المشيئة عن الموت كما هو صريح الأسنى خلافًا لما يوهمه صنيحه من رجوع الضمير إلى كون التأخير فوريًا. فؤد: (هن ذكره) أي: ذكر الموت. فؤد: (من تأخير المشيئة) أي مثلًا وقول ع ش قوله: من تأخير المشيئة وعليه فلز قدم ذكر المشيئة على الدخول هل يكون الحكم كذلك؟ فيه نظر وقضية قوله الآتي: أما لو صرح بوقوعها بعد الموت، أو نواه فيشرط وقوعها بعده بلا فور أنه هنا كذلك. اه. مبني على أن قول الشارح: دخلت، أو شئت مثالًا واحد وليس كذلك بل مثالان كما هو صريح صنيح الروض وشرحه والمغني كما مر ومفاد قول الشارح مثلًا.

المعلق عليه، أولاً ويمكن أن يجاب بمنع هذه الملازمة فليأتل. فؤد: (خلافًا لبعضهم) أي: الجوهر جري. فؤد: (فإن نوى شيئًا) أي: من كون الدخول، أو المشيئة في الحياة، أو بعد الموت. فؤد: (ولا حجل على الدخول والمشيئة بعد الموت إلخ) قد يقال: قضية قاعدة اغتراض الشرط على الشرط اغترار الدخول، أو المشيئة قبل الموت وجاب بأن توسط الجزاء بين شرطين كما هنا ليس من تلك القاعدة كما يعلم مما تقدم في الإيلاء، ثم رأيت ما في هامش الصفحة الآتية.

موته: عدي مُدَبِّرٌ على، والِدَتِي فَإِنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَّقَ عَقْبَهُ عَلَى خِذْمَتِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَى أَنْ تَمُوتَ فَيَعْتَقَ حِينْتِ. (وليس للوارث بيعه) ونحوه من كُلِّ مُزِيلٍ لِلْمَلِكِ (قَبْلَ الدُّخُولِ) وَعَرَضِهِ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ إِبْطَالُ تَعْلِيْقِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمَيِّتِ أَنْ يُعْطِلَهُ، نَعَمْ، لَهُ تَنْجِيزُ عَقْبِهِ كَمَا صَوَّبَهُ شَارِحٌ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ عَقْبَهُ كَيْفَ كَانَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ يَخْرُجُ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ الْوَلَاءِ لِلْمَيِّتِ وَهَذَا مَقْصُودُ أَيِّ مَقْصُودٍ فَالَّذِي يَنْجِئُهُ حِينْتِ أَنَّهُ لَا يَنْقُذُ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْتُ: لَوْ اسْتَفْرَقَ وَتَوَيَّ بِالْعَتَقِ تَنْفِيذَ وَصِيَّةِ الْمَيِّتِ فَلِمَ لَمْ يَنْقُذْ لِبَقَاءِ الْوَلَاءِ عَلَى حَالِهِ لِلْمَيِّتِ حِينْتِ؟ قُلْتُ: لَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ الْعَتَقِ لِلْمَيِّتِ إِلَّا إِنْ عَتَقَ بِمَا عَلَّقَ عَلَيْهِ وَعَتَقَ الْوَارِثُ وَإِنْ تَوَيَّ بِهِ ذَلِكَ أَجْنَبِيٌّ عَمَّا عَلَّقَ عَلَيْهِ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ فَلَمَّا نَمَّ رَأَيْتُ الْبَقَايَا أَطْلُقُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعْتَاقُهُ ثُمَّ قَالَ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يَعْتَقُ عَنِ الْمَيِّتِ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ عَلَى أَنْ إِجَارَةَ الْوَارِثِ تَنْفِيذُ فَيَجُوزُ وَيَكُونُ عَقْبُهُ عَنِ الْمَيِّتِ أَوْ تَمْلِيْكُ فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ. اهـ. وهو صريحٌ فِي أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى مَنْعِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ عَقْبَهُ بَحْثٌ لَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ كَمَا عَلِمَ بِمَا قَرَّرْتَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَخْرُجُ مِنَ الثُّلُثِ كَمَا هُوَ الْفَرَضُ فَلَيْسَ هُنَا إِجَارَةٌ حَتَّى يُقَالَ بَيْنَائِهِ عَلَى أَنَّهَا تَنْفِيذُ، أَوْ تَمْلِيْكُ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ لَمْ يَصُحَّ عَلَى مَا قَالَهُ أَيْضًا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَتَقَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ إِنْ عَتَقَ بِالْصُّفَّةِ الَّتِي عَلَّقَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا لَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةِ فَتَجَرَّهَ الْوَارِثُ فَهَذَا عَتَقٌ مُبْتَدَأٌ فَلَا يَجْرِي فِيهِ خِلَافُ التَّنْفِيذِ، وَالتَّمْلِيْكِ بَلْ يَكُونُ لَقَوًا لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ صَحَّ لَمْ يُمْكِنَ وَقُوعُهُ لِلْمَيِّتِ وَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِبْطَالُ حَقِّهِ مِنَ الْوَلَاءِ الَّذِي قَصَدَهُ. فَإِنْ قُلْتُ: سَلَّمْنَا صَفَفَ كَلَامِ الْبَقَايَا بَلْ

• فَوَدَّ: (وَنَحْوُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (مِنْ كُلِّ مُزِيلٍ لِلْمَلِكِ) قَالَ سَمَ ثَقَلًا عَنِ الْعَبْلَاوِيِّ: إِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا أَيْضًا لِاحْتِمَالِ أَنْ تَصِيرَ مُسْتَوْلَدَةً مِنَ الْوَارِثِ فَيَتَأَخَّرَ عَقْبُهَا عَنْهُ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ وَقِيَاسٌ لِإِجَارَةِ الْآتِيَةِ الْجَوَازُ وَالْعَتَقُ بِمَجْرَدِ وَجُودِ الدُّخُولِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَعَرَضُهُ لِلْخ) أَيِ مِنَ الْوَارِثِ ع. ش. • فَوَدَّ: (إِذْ لَيْسَ لَهُ إِبْطَالُ تَعْلِيْقِ الْمَيِّتِ لِلْخ) كَمَا لَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ ثُمَّ مَاتَ لَيْسَ لِلْوَارِثِ بَيْعُهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُوصِي أَنْ يَبِيعَهُ نِهَايَةً زَادَ الْمَغْنِيُّ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ مَنَعُهُ مِنَ الدُّخُولِ وَلَهُ كَسْبُهُ قَبْلَهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ لَهُ) أَيِ: لِلْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (كَمَا صَوَّبَهُ لِلْخ) الْأَوْفَقُ لِتَنْظِيرِهِ الْآتِي عَلَى مَا صَوَّبَهُ لِلْخ. • فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ يَخْرُجُ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ لِلْخ) فِيهِ أَنَّهُ تَقَدَّمَ عَنِ الْمَغْنِيِّ وَالرَّشِيدِيِّ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ أَنَّ مَا هُنَا مِنَ التَّعْلِيْقِ بِصِفَةٍ لَا مِنَ التَّذْكِيرِ فَيَعْتَقُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ كَلَامُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. • فَوَدَّ: (لَوْ اسْتَفْرَقَ) أَيِ الثُّلُثِ الْمُدَبَّرِ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ) أَيِ: لِلْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (يَعْتَقُ) أَيِ الْوَارِثِ. • فَوَدَّ: (بِنَاؤُهُ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ الْمُدَبَّرِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ لِلْخ) أَيِ: الْبَقَايَا بِقَوْلِهِ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: يَعْتَقُ عَنِ الْمَيِّتِ لِلْخ. • فَوَدَّ: (فَلَيْسَ هُنَا إِجَارَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَائِهِ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ عَلَى أَنَّهَا أَيِ إِجَارَتُهُ. • فَوَدَّ: (لَوْ صَحَّ) أَيِ إِعْتَاقِ الْوَارِثِ.

وأنه لا وجه له، لكن ما المانع أن تنجز الوارث هنا كتنجيزه عتق المكاتب فإنه لا يمنع العتق عن الكتابة بل يكون الولاء للسيد كما سيقلّم مما يأتي آخر الكتابة فيما لو مات عن ابنين وعبد؟ قلت: الفرق بين الصورتين واضح؛ لأن التعليق بصفة لا يمنع التصرف في رتبة القرض لجواز رفعه من أصله بنحو البيع، بخلاف المكاتب؛ لأن الكتابة لازمة فيه كالاستيلاء وحينئذ يكون تنجز العتق فيها موافقاً للزومها فوقع تنجز الوارث مؤكداً لها لا رافقاً كتنجيز المورث، بخلاف المعلق عتقه فإن سبب عتقه ضعيف لجواز رفعه كما تقرر فلم يقع تنجز الوارث مؤكداً بل رافقاً ويلزم من كونه رافقاً كونه إنشاءً مجتهداً، وقد تقرر امتناع رفعه لاستلزامه رفع ولأه الميث الذي قصده بتعليقه لعتقه. ولو خرج بمضه فقط من الثلث فظاهر أنه يصح التنجز منه فيما لم يخرج منه ولزمه قيمته، ولا يسري عليه لما يلزم عليه من إبطال حق الولاء للميت في البعض، أما ما لا يزيل الملك كما يجار له ذلك، وأما لو عرض عليه الدخول فامتنع فله ما لم يرجع بيعه لا سيما إذا كان عاجزاً لا منفعة فيه فيصير كلاً عليه (ولو قال: إذا ميت ومضى شهر) أي: بعد موتي (فأنت حر) فهو تعليق عتق بصفة أيضاً (للوارث استخداً) وكسبه (في)

فرد: (فإنه لا يمنع) أي: تنجز الوارث عتق المكاتب. فرد: (لا يمنع التصرف إلخ) قد يقال: الكلام هنا فيما بعد موت السيد وحكم المديّر حينئذ كحكم المكاتب بل أشد لزوماً. فرد: (لجواز رفعه إلخ) مر ما فيه. فرد: (فيما لم يخرج منه) أي: في البعض الذي لم يخرج من الثلث. فرد: (ولزمه قيمته) يتأمل سم وجهه ظاهراً إذ الوارث إنما تصرف في حق نفسه فلا وجه للزوم القيمة عليه وعلى فرض تسليمه فليمن تكون هذه القيمة. فرد: (أما ما لا يزيل) إلى قوله: لا سيما في المغي لا قوله: ما لم يرجع وإلى قوله: وبالموت في الأخير لا قوله: ما لم يرجع وقوله حر إلى المتن وقوله: مديّر إلى المتن وقوله: في غير الأخيرة وقوله: أو انتفى الخطاب إلى لم يشترط. فرد: (فله ذلك) ظاهره، وإن طالبت المدة بعد الإجارة ولو وجدت الصفة المعلق عليها هل تنفخ الإجارة من حينئذ أو لا وإذا قيل بعد الانقراض: فهل الأجرة للوارث، أو للتعليق لانقطاع تعلّق الوارث به؟ فيه نظر والأقرب الانقراض من حينئذ؛ لأنه تبين أنه لا يستحق المنفعة بعد موته. اهـ. ع ش وقوله: بعد موته صوابه بعد وجود الصفة. فرد: (ما لم يرجع) بأن يريد الدخول بعد امتناعه منه والمراد الرجوع قبل بيعه، وإن تراخى ع ش.

فرد (سني): (ولو قال: إذا ميت ومضى شهر إلخ)، أو أنت حر بعد موتني بشهر مثلاً مغي. فرد: (أي بعد موتي) إلى قول المتن: ولو قال: إن شئت في المغي. فرد: (أي: كقوله: إن ميت ثم دخلت فانت حر).

فرد (سني): (استخداً) أي: وإجارته وإعارته مغي.

فرد: (ولزمه قيمته، ولا يسري عليه) يتأمل.



الشَّهْرِ) كما له ذلك فيما مرَّ قبلَ الدُّخُولِ لِيَقَائِهِ عَلَى مَلِكِهِ (لَا يَبْغُهُ) وَنَحْوَهُ لِمَا مَرَّ وَسَبَقَ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الصُّورَتَيْنِ لَيْسَتَا تَذْبِيرًا؛ لِأَنَّ الْمُعْلَقَ عَلَيْهِ لَيْسَ هُوَ الْمَوْتُ وَحْدَهُ بَلْ مَعَ مَا بَعْدَهُ (وَلَوْ قَالَ: إِنْ) أَوْ إِذَا (شِفَتْ)، أَوْ أَرَدَتْ مَثَلًا (فَأَنْتَ) حُرٌّ إِذَا مِتَّ، أَوْ فَأَنْتَ (مُذَبَّرٌ، أَوْ أَنْتَ) مُذَبَّرٌ إِنْ، أَوْ إِذَا شِفَتْ، أَوْ أَنْتَ (حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شِفْتَ اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ) أَي: وَقَوْعُهَا فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ (مُتَّصِلَةً) بِلَفْظِهِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ.....

• فُود: (وَنَحْوُهُ) أَي: مِنْ كُلِّ تَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلِكَ. • فُود: (لِمَا مَرَّ) أَي: مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِنْطِلَالُ تَغْلِيْقِ الْمَوْتِ مُغْنِي. • فُود: (وَسَبَقَ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ بِقَوْلِهِ قُلِيمٌ أَنَّهُ مَتَى عُلِقَ الْخُ. • فُود: (أَنَّ الصُّورَتَيْنِ) أَي: قَوْلُهُ: إِنْ مِتَّ ثُمَّ دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ وَقَوْلُهُ: إِذَا مِتَّ وَمَضَى شَهْرٌ فَأَنْتَ حُرٌّ وَكَذَا كُلُّ تَغْلِيْقٍ بِصِفَةٍ بَعْدَ الْمَوْتِ مُغْنِي. • فُود: (لَيْسَ هُوَ الْمَوْتُ وَحْدَهُ) أَي، وَلَا مَعَ شَيْءٍ قَبْلَهُ عَشْرٌ وَرُشِيدِي. • فُود: (سَيِّئًا) (اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ) أَي: لِصِحَّةِ التَّذْبِيرِ وَالتَّغْلِيْقِ فِي الصُّورَتَيْنِ مُغْنِي. • فُود: (لَفْظُهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي اتِّصَالًا لَفْظِيًّا بِأَنْ يَوْجَدَ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى عَقِبَ اللَّفْظِ وَفِي الثَّانِيَةِ عَقِبَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ الْخَطَابَ يَنْقَسِي جَوَابًا فِي الْحَالِ كَالْبَيْعِ وَلِأَنَّهُ كَالْتَّمْلِيكِ وَالتَّمْلِيكِ يَنْتَقِرُ إِلَى الْقَبُولِ فِي الْحَالِ. اهـ. • فُود: (فِي غَيْرِ الْأَخِيرَةِ) اسْتَقْطَعَهُ وَقَوْلُهُ الْآتِي: وَبِالْمَوْتِ فِي الْأَخِيرَةِ شَرْحُ م ر. اهـ. سَمِ وَالْمُرَادُ

• فُود: (أَوْ إِذَا شِفْتَ الْخُ) هَذَا الْمِثَالُ نَظِيرُ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: إِنْ مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِفْتَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ حُكْمُهُمَا حَيْثُ أُطْلِقَ هُنَا اغْتِيَارُ الْمَشِيئَةِ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ وَقَصَلَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُرِيدَ شَيْئًا فَيُعْمَلُ بِهِ وَالْأَيْ خِيَمَلٌ عَلَى الْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَفِي الرُّوضِ وَقَوْلُهُ: إِذَا مِتَّ فَأَنْتَ حُرٌّ إِنْ شِفْتَ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتَّ إِنْ شِفْتَ يَخْتَلِفُ الْمَشِيئَةُ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَوْتِ فَيُعْمَلُ بِشَيْءٍ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَّحَّجْ حُجْمَلٌ عَلَى الْمَشِيئَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّهُ أَخَّرَ ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِهَا فَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ تَأْخِيرُهَا عَنْهُ وَكَأَنَّهُمْ لَحَظُوا فِي هَذَا التَّمْلِيكِ فَاعْتَبَرُوا تَأْخِيرَ الْمَشِيئَةِ لِنَفْعِ الْحُرِّيَّةِ عَقِبَ الْقَبُولِ وَالْأَيْ فَيُشْكَلُ عَلَى مَا مَرَّ فِي الطَّلَاقِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَالَى الشَّرْطَانِ يُعْتَبَرُ تَقْدِيمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَيْهِ فَيُسْتَنْتَى مِنَ التَّغْلِيْقِ بِمَشِيئَةِ الزَّوْجَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ يُشْكَلُ أَيْضًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ: إِنْ شِفْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ إِذَا مِتَّ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْمَشِيئَةُ فِي الْحَيَاةِ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ فِيهِ مُتَوَسِّطًا بِخِلَافِهِ هُنَا، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُبَادَرَ مِنْ كُلِّ مَنَّهُمَا مَا ذَكَرَ فِيهِ لِتَقْدِيمِ الْمَشِيئَةِ ثُمَّ وَتَأْخِيرِهَا هَاهُنَا. اهـ. وَلَمَّا نَقَلَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ جَوَابَ شَرْحِ الرُّوضِ بِقَوْلِهِ: وَكَأَنَّهُمْ لَحَظُوا الْخُ قَالَ: وَلِئَلَّزَمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُسْتَنْتَى مِمَّا مَرَّ ثُمَّ التَّغْلِيْقُ بِمَشِيئَةِ الزَّوْجَةِ وَكَلَامُهُمْ يُخَالِفُهُ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ وَضْعَ التَّذْبِيرِ الَّذِي مِنْ جُمْلَتِهِ هَذِهِ الصَّبْغُ وَجُودُ الصَّفَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ فَحَمَلْنَاهَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ خَالَفَ قَضِيَّةَ مَا مَرَّ، ثُمَّ عَمَلًا بِوَضْعِ اللَّفْظِ، ثُمَّ وَبِوَضْعِ أَصْلِ صِبْغَةِ التَّذْبِيرِ هُنَا. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ جِدًّا فَإِنَّ الْمَقَامَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ. • فُود: (اشْتَرَطْتَ الْمَشِيئَةَ) مُتَّصِلَةٌ بِالْخُ وَعُلِمَ مِنْ اغْتِيَارِ الْمَشِيئَةِ عَدَمُ الرُّجُوعِ عَنْهَا حَتَّى لَوْ شَاءَ الْعَتَقُ، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَشَأْ لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ، وَإِنْ قَالَ: لَا أَشَاءُ، ثُمَّ قَالَ: أَشَاءُ فَكَذَلِكَ وَلَمْ يَنْتَقِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى كَانَتِ الْمَشِيئَةُ قَوْرِيَّةً

وقد أطلق بأن يأتي بها في مجلس التواجب قبل موت السيد نظير ما مر في الخلع لاقتضاء الخطاب ذلك؛ إذ هو تملك كالبيع، والهبة، ومن ثم لو انتفى ذكر المشيئة كأن ذكر بدلها نحو دخول، أو انتفى الخطاب كأن شاء عبدي فلأن فهو مُدَبَّر لم يُشترط فوز، وإن كان جالساً معه لأنه مُجَرَّد تعليق، أما لو صرح بوقوعها بعد الموت، أو نواه فيُشترط وقوعها بعده بلا فوز وبالموت في الأخيرة ما لم يرد قبله لما مر في نظيرها أيّفاً في نحو: إن ميت فانت حر إن شئت؛ لأنها مثلها في التبادر السابق وفي نحو أنت مُدَبَّر إن دخلت إن ميت لا بُد من تقدم الموت كما هو المقرّر في اعتراض الشرط على الشرط. وحمل المتن على ما قررته مُتَعَيِّن كما يُضَيِّح بمراجعة شرحي للإرشاد الكبير، وإن لم أر أحداً من شراحه تعرض لذلك.....

بالأخيرة قوله: أنت مُدَبَّر إن، أو إذا شئت إلخ. ٥ قوله: (وقد أطلق) حقه أن يذكر قبيل قول المُصَنِّف: اشترطت المشيئة كما في النهاية. ٥ قوله: (بأن يأتي بها في مجلس التواجب) أي: أن يأتي بها قبل طول الفصل كما قدّمه في العنق بقوله: والأقرب ضبطه بما مر في الخلع أي: وهو يقتصر فيه الكلام السير ش. ٥ قوله: (قبل موت السيد) لا حاجة إليه رشدي. ٥ قوله: (ذلك) أي: القول في الحال مُعْنَى. ٥ قوله: (إذ هو) والأولى ولأنه تملك إلخ كما في المُعْنَى؛ لأنه علة ثانية لأصل المُدْعَى لا علة للعلة الأولى. ٥ قوله: (ومن ثم لو انتفى ذكر المشيئة إلخ) عبارة النهاية ومحل ما ذكره من الفورية إذا أضافه للبعد كما عليم من تصوّره فلو قال: إن شاء زيد أو إذا شاء زيد فانت مُدَبَّر لم يُشترط الفوز كما قاله الصنمري في الإيضاح وجزم به الماوردي بل متى شاء في حياة السيد صار مُدَبَّراً ولو على التراخي ولو سبق منه زيد؛ لأن ذلك من خيز العنق بالصفات فهو كتعليقه بدخول الدار والفرق أن التعليق بمشيئة زيد صفة يُعَيَّر وجودها فاستوى فيها قرب الزمان وبُعده وتعليقه بمشيئة العبد تملك فاختلّف فيه قرب الزمان وبُعده وعلّم من اختيار المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العبد العنق، ثم قال: لم أشأ لم يُسمع منه، وإن قال: لا أشأ، ثم قال: أشأ فكذلك لا يصح منه فلم يُعَيَّن. والحاصل أنه متى كانت المشيئة فورية فالاختيار بما شاء، أولاً، أو متراحية ثبت التدبير بمشيئته له سواء اتقدّمت مشيئته له على رده أم تأخرت عنه. اهـ. بزيادة شيء من ع ش. ٥ قوله: (أو انتفى الخطاب إلخ) خلافاً للنهاية كما مر أيّفاً وكان الأولى، أو الخطاب.

٥ قوله: (أما لو صرح إلخ) مقابل وقد أطلق سم. ٥ قوله: (وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حرازة؛ لأنه يقتضي أنه أيضاً في خيز قوله أي: وقوعها في حياة السيد مع عدم تصوّره فتأمل سم. ٥ قوله: (وفي نحو أنت مُدَبَّر إلخ) مُستأنف.

فالاختيار بما شاء، أولاً، أو متراحية ثبت التدبير بمشيئته له سواء تقدّمت مشيئته له على رده أو تأخرت عنه ش م ر. ٥ قوله: (أما لو صرح بوقوعها إلخ) مقابل، وقد أطلق. ٥ قوله: (وبالموت) عطف على بلفظه وفيه حرازة؛ لأنه يقتضي أنه أيضاً في خيز قوله أي: وقوعها في حياة السيد مع عدم تصوّره فتأمل.

(فإن قال: متى)، أو مهما مثلاً (يشت فلثراخي)؛ لأن نحو متى موضوع له، لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد ما لم يُصرَّح بما مرَّ، أو بنحوه (ولو قالاً) أي: قال كلٌّ من شريكين (لبيدهما إذا متنا فأنت حرٌّ لم يمتق حتى يموتا) لوجود الصفتين ثم إن ماتا معاً كان تعليق عتي بصفة لا تذبيراً؛ لأنه تعليق بموتين، أو مرتباً صار نصيب أحدهما موتاً بموت أولهما مُذبِّراً؛ لأنه حينئذٍ مُعلق بالموت وحده، بخلاف نصيب أولهما (فإن مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) ونحوه من كلٍّ مُزيل للملك؛ لأنه صار مُستحقَّ العتي بموت الشريك وله نحو استخداميه وكسبه وفارق ما لو أوصى بإعتاق عبيد فإن الكسب بعد الموت له؛ لأنه يجب إعتاقه فوراً فكان مُستحقَّه حال الاكتساب (ولا يصحُّ تذبُّير مُكرهٍ و(معجون) حال جُنونه (وصبي لا مُمَيَّر وكذا مُمَيَّر في الأظهير)؛ لأن عبارتهم لَفَوْ لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْهُمْ (ويصحُّ من) مُفْلِس

• قول (سني): (وإن قال: متى يشت) أي: بدَّل إن يشت مُعْنَى. • قوله: (أو مهما) إلى قول المتن: ولو ذبَّير كافر في النهاية إلّا قوله: وعنه من ثلثه إلى المتن وكذا في المُعْنَى إلّا قوله: مُكرهٌ وقوله: لمُسلم، أو ذمي. • قوله: (لكن يشترط وقوع المشيئة إلخ) لَمَلَّه في غير الأخيرة سم وصنَّع المُعْنَى كالصريح في ذلك. • قوله: (أو بنحوه) الأولى إبدال، أو بالواو.

• قول (سني): (ولو قال) أي: معاً أو مُرتباً ع. ش. • قوله: (لا تذبُّير) أو يترتب على ذلك أنهما إذا قالا ذلك في حالة الصحة فإنه يفتق نصيب كلٍّ بموته من رأس المال بخلاف ما إذا قلنا إنه مُذبَّير فلا يفتق إلّا ما خرج من الثلث يُجبرمي. • قوله: (لأنه تعليق بموتين) أي: بموته وموت غيره والتذبُّير أن يعلق العتي بموت نفسه رشدي. • قوله: (لأنه حينئذٍ مُعلق بالموت وحده) وكأنه قال: إذا مات شريكي فتصبي مُذبَّير رشدي. • قوله: (بخلاف نصيب أولهما) أي موتاً فلا يصير مُذبِّراً؛ لأن المُعلق عليه ليس هو موته وحده بل مع ما بعده من موت غيره. • قوله: (وله) أي: لوارثه نحو استخداميه إلخ أي: نحو استخدام وكسب نصيبه كآش الجناية يُجبرمي. • قوله: (بعد الموت) أي: وقبل الإعتاق. • قوله: (مُستحق) أي: العتي مُعْنَى ويَحْتَمَلُ أَنْ الضمير للكسب كما هو ظاهرُ صنَّع الشارح. • قوله: (ولا يصحُّ تذبُّير مُكرهٍ) أي: إلّا إذا كان بحق بأن نذر تذبُّيره فأكره على ذلك قياساً على ما مرَّ في الإعتاق عن ع. ش. اه. • قوله: (حال جُنونه) أمّا إذا تقطَّع جُنونه وذبَّير في حال إفاقته يصحُّ كما في البحر ولو قال: آتت حرٌّ إن جُيشت فُجَّن هل يفتق؟ قال صاحب الإفصاح: يَحْتَمَلُ وجوب أحدهما نعم؛ لأن الإيقاع حصل في الصحة والثاني المنع؛ لأن المضاف للجنون كالمُتَبَدِّل فيه انتهى. والأول أو جِه مُعْنَى.

• قوله: (ويصحُّ من مُفْلِس) ومن مُبْعَض مُعْنَى وشرَّح المنهج زاد سم وانظر تذبُّير المُكاتب لِمَا مَلَكَه

• قوله: (لكن بشرط وقوع المشيئة قبل موت السيد) لَمَلَّه في غير الأخيرة. • قوله: (ويصحُّ من مُفْلِس وسفيه إلخ) هل يصحُّ تذبُّير المُبْعَض لِمَا مَلَكَه ببعضه الحرُّ؟ يتبني نعم وانظر تذبُّير المُكاتب لِمَا مَلَكَه وراجعهُ.

(وسفيه)، وإن حُجِرَ عليهما كما مرَّ الثاني في بابه؛ إذ لا صَرَرَ فيه مع صحَّةِ عبارتهما، ومن سكران (وكافر أصلي) ولو حربياً كما يصحُّ استيلاؤه وتعليقه العتق بصفة لصحة عبارته وملكه. (وتذبير المُرْتَدِّ مَبْنِيٌّ عَلَى أَقْوَالِ مَلِكِهِ) كما مرَّ في بابه فعلى الأصحِّ إنَّ أَسْلَمَ بَانَثَ صَحَّتْهُ وَإِلَّا فَلَا (ولو دَبْرٌ) مَبْنِيٌّ (ثُمَّ ارْقُدْ) السَّيِّدُ (لَمْ يَنْطَلِ) تَذْيِيرُهُ (على المذهب) فإذا مات مُرْتَدًّا عَتَقَ الْعَبْدُ؛ لِأَنَّ الرُّودَةَ لَا تَوْثُرُ فِيمَا سَبَقَهَا مَعَ الصِّيَانَةِ لِحَقِّهِ عَنِ الصِّيَاعِ، وَعَتَقَهُ مِنْ ثَلَاثِ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ فَيَقْبَلُ لَا إِزْنًا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ بَقَاءُ الثَّلَاثِينَ لِمُسْتَحَقَّتَيْهِمَا، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَرَثَةً (ولو ارْقُدْ) الْمُدْبِرُ لَمْ يَنْطَلِ تَذْيِيرُهُ؛ لِأَنَّ إِهْدَارَهُ لَا يَمْنَعُ كَوْنَهُ مَمْلُوكًا وَلَوْ حَارَبَ مُدْبِرٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ فَسَبِيٍّ لَمْ يَجُزْ اسْتِزْقَاؤُهُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ لِحَقِّ السَّيِّدِ (ولعربي حمل مُدْبِرُهُ) الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ مِنْ دَارِنَا (إلى دارهم)، وَإِنْ دَبَّرَهُ عِنْدَنَا وَأَبَى الرُّجُوعَ مَعَهُ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الرُّقِّ جَمِيعُهَا بَاقِيَةٌ فِيهِ، بِخِلَافِ الْمُكَاتَّبِ لَا يَحْمِلُهُ إِلَّا بِرِضَاهُ لاسْتِقْلَالِهِ، أَمَّا الْمُسْلِمُ، وَالْمُرْتَدُّ فَيَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِمَا كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ شِرَاؤُهُمَا (ولو كان لِكَاْفِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ فَدَبَّرَهُ) بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَلَمْ يُزَلِّ مَلِكُهُ عَنْهُ

رَاجِعُهُ. اهـ. أَقُولُ: قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الْمُغْنِي عَدَمُ صِحَّةِ تَذْيِيرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ بَعْدَ أَهْلِيَّتَيْهِمَا لِلتَّبَرُّعِ عَدَمُ صِحَّةِ تَذْيِيرِ الْمُكَاتَّبِ لِمَا مَلَكَهَ وَأَيْضًا يُؤَيِّدُهُ عَدَمُ صِحَّةِ كِتَابَةِ الْمُكَاتَّبِ لِعَبْدِهِ. □ فَوَدَّ: (وَسَفِيهِ الْخُ) وَلَوْلَايَهُ الرُّجُوعُ فِي تَذْيِيرِهِ بِالسَّبِيحِ لِلْمَصْلَحَةِ رَوْضٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ سَكَرَانَ) أَيُّ مُتَعَدِّ. □ فَوَدَّ: (لَا تَوْثُرُ فِيمَا سَبَقَهَا) بِدَلِيلِ عَدَمِ فَسَادِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ السَّابِقَيْنِ عَلَيْهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِحَقِّهِ) أَيُّ: الْعَبْدُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَجَعَلَهُ مِنَ الثَّلَاثِ) اسْتِثْنَاءً بَيَانِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَرِثَةً) أَيُّ خَاصَّةً.

□ فَوَدَّ (سَبِيٍّ): (وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدْبِرُ) أَيُّ: أَوْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَرْبِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ (سَبِيٍّ): (لَمْ يَنْطَلِ) وَفَائِدَتُهُ تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ بَانَ اتَّفَقَ عَدَمُ قَتْلِهِ لِتَوَارِيهِ مَثَلًا عَنِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي، ثُمَّ إِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ قَتْلِهِ عَتَقَ وَلَوْ التَّحَقُّ بِدَارِ الْحَرْبِ فَسَبِيٍّ فَهُوَ عَلَى تَذْيِيرِهِ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِزْقَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ حَيًّا فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ فَوَلَاؤُهُ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ وَإِنْ كَانَ سَيِّدُهُ مَيِّتًا فَفِي اسْتِزْقَائِهِ عَتَبَةٌ خِلَافَ سَبَقِ فِي مَحَلِّهِ وَلَوْ اسْتَوْلَى الْكُفَّارُ عَلَى مُدْبِرٍ مُسْلِمٍ ثُمَّ عَادَ إِلَى يَدِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مُدْبِرٌ كَمَا كَانَ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ حَارَبَ مُدْبِرٌ لِمُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ الْخُ) مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُسْلِمِ وَاضِحٌ وَأَمَّا فِي الذِّمِّيِّ فَلَا يَتَضَيِّحُ إِنْ كَانَ السَّبِيُّ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَجُوزُ اسْتِزْقَاؤُهُ كَمَا مَرَّ فِي السَّيْرِ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْاِفْتِصَارَ عَلَى الْمُسْلِمِ رَشِيدِيٍّ وَع. ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمُكَاتَّبِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): حُكْمُ مُسْتَوْلَاةِ الْحَرْبِيِّ كَمُدْبِرِهِ فِيمَا مَرَّ بِخِلَافِ مُكَاتَّبِهِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فَلَا تَنَ فِي حُكْمِ الْخَارِجِ عَنْهُ وَبِخِلَافِ مُدْبِرِهِ الْمُرْتَدِّ لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الْإِسْلَامِ كَمَا يُمْنَعُ الْكَافِرُ مِنْ شِرَائِهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُسْلِمُ الْخُ) مُحْتَرَزٌ قَوْلُهُ: الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ. □ فَوَدَّ: (فَيَمْنَعُ مِنْ حَمْلِهِمَا) أَيُّ: وَإِنْ رَضِيَاعُ ش. □ فَوَدَّ (سَبِيٍّ): (وَلَوْ كَانَ لِكَاْفِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ) أَيُّ: مَلِكُهُ بِإِزْنٍ، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ صَوَرِ يَمْلِكُ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ مُغْنِي.

(نَقَضَ) تَذْبِيرُهُ (وَبِيعَ عَلَيْهِ) لِمَا فِي بَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَيْهِ مِنَ الْإِذْلَالِ وَهَذَا عَطْفٌ بَيَانٍ لِلْمُرَادِ بِالنَّقْضِ بَيِّنٌ بِهِ حُصُولُهُ بِمُجَرَّدِ الْبَيْعِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفِهِ عَلَى لَفْظِهِ (وَلَوْ ذُبِّرَ كَافِرٌ كَافِرًا فَأُسْلِمَ) الْعَبْدُ (وَلَمْ يَرْجِعِ السَّيِّدُ) فِي التَّذْبِيرِ بِأَنْ لَمْ يُزَلْ مَلِكُهُ عَنْهُ (تُزَعُ مِنْ سَيِّدِهِ) وَاسْتَكْسَبَ لَهُ فِي يَدِ غَدِلٍ دَفْعًا لِلذَّلِّ عَنْهُ، وَلَا يُبَاعُ لِتَوَقُّعِ حُرِّيَّتِهِ (وَصُرِفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ) أَيِ: السَّيِّدِ كَمَا لَوْ أُسْلِمَتْ مُسْتَوْلَدَتُهُ (وَفِي قَوْلِ يُبَاعُ)؛ لِقَوْلِهِ يَبِيعُ فِي مَلِكٍ كَافِرٍ (وَلَهُ) أَيِ: السَّيِّدِ غَيْرِ الشَّفِيهِ وَلَوْلَايِهِ (بِيعَ الْعَبْدُ) وَكُلُّ تَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمَلَكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ «بَاعَ مُذَبَّرَ أَنْصَارِيٍّ فِي ذِمَّتِي عَلَيْهِ» زَوَاهِ الشَّيْخَانِ وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا بَاعَتْ مُذَبَّرَةً لَهَا سَخَرَتْهَا وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهَا، وَلَا خَالَفَهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاحْتِمَالُ الْبَيْعِ فِي الْأَوَّلِ لِلذَّهْنِ رَدُّهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَوَقَّفَ عَلَى طَلَبِ الْغُرَمَاءِ وَلَمْ يَبْتَئِثْ، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَصْصُغُ هَذَا مَعَ قَوْلِ الزَّوَاهِي فِي ذِمَّتِي عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ لَا يُفِيدُ أَنَّهُ لِأَجَلِهِ فَحَسَبَ لِتَوَقُّفِهِ حِينَئِذٍ عَلَى الْحَجْرِ عَلَيْهِ وَسُؤَالِ

• قَوْلُهُ: (نَقَضَ تَذْبِيرُهُ) اشْتَرَعَ بِصِحَّةِ التَّذْبِيرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِيمَا مَرَّ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَحَلِّ كَوْنُهُ قَنًا غَيْرَ أُمَّ وَلَدٍ وَفَائِدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ بَيْعِ الْقَنْ حُكِمَ بِعَيْتِهِ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْمُغْنِي قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ: وَقَوْلُهُ: نَقَضَ هَلْ مَعْنَاهُ إِنْطِلَالُهُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ حَتَّى لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ إِنْطِلَالِهِ عَنَقَ الْعَبْدُ أَوْ مَعْنَاهُ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِهِ مِنْ أَضْلِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. وَلَا وَجْهَ لِتَوَقُّفِهِ فِي ذَلِكَ كَمَا قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي تَذْبِيرِ الْكَافِرِ الْمُسْلِمِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِكْفَاءِ فِي إِزَالَةِ الْمَلَكَ بِهِ. اهـ. أَيِ: بِالْبَيْعِ وَالرَّاجِحُ الْإِكْفَاءُ بِهِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • قَوْلُهُ: (وَهَذَا عَطْفٌ بَيَانٍ لِلْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَوْلُهُ: نَقَضَ وَبِيعَ عَلَيْهِ فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَمَعْنَاهُ بَيْعٌ عَلَيْهِ وَنَقَضَ تَذْبِيرُهُ بِالْبَيْعِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (بَيِّنٌ بِهِ الْخ) أَيِ بَيِّنٌ مَعَ عَدَمِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّيِّينِ فِي الْعِبَارَةِ بَلْ يَتَبَادَرُ مِنْهَا مُغَايِرَةُ الْبَيْعِ لِلتَّقْضِ سَم. • قَوْلُهُ: (فِي التَّذْبِيرِ بِأَنْ لَمْ يُزَلْ) إِلَى الْفَضْلِ فِي التَّهْيِئَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقَ. • قَوْلُهُ: (وَاسْتَكْسَبَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَرَوَى مَالِكٌ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: لِأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِّهُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَسْبَقَ.

• قَوْلُهُ (وَصُرِفَ كَسْبُهُ إِلَيْهِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فَتَقَفَّتْهُ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَوْ لِحَقِّ سَيِّدِهِ بَدَارِ الْحَرْبِ أَتَّفَقَ عَلَيْهِ كَسْبُهُ وَبَعَثَ بِالْفَاضِلِ لَهُ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ أُسْلِمَ مُكَاتَبُ الْكَافِرِ لَمْ يَبِيعْ فَإِنْ عَجَزَ بَيْعُ الْمُغْنِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْلَايِهِ) أَيِ أَنَا هُوَ فَلَوْلَايِهِ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَيِ: فِيمَا زَوَاهِ الشَّيْخَانِ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَبْتَئِثْ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ احْتِمَالُهُ فِي سُقُوطِ الْأَسْتِذَالِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ فِعْلِيَّةٌ سَم. • قَوْلُهُ: (قُلْتُ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي

• قَوْلُهُ: (بَيِّنٌ بِهِ) أَيِ: بَيِّنٌ مَعَ عَدَمِ مَا يُشْعِرُ بِالتَّيِّينِ فِي الْعِبَارَةِ بَلْ يَتَبَادَرُ مِنْهَا مُغَايِرَةُ الْبَيْعِ لِلتَّقْضِ.

• قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَبْتَئِثْ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِيهِ احْتِمَالُهُ فِي سُقُوطِ الْأَسْتِذَالِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَةَ فِعْلِيَّةٌ.

• قَوْلُهُ: (قُلْتُ: مُجَرَّدُ كَوْنِ الْبَيْعِ فِيهِ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ مِنَ التَّكْلُفِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادَرِ

الْعَرَمَاءِ فِي بَيْعِهِ وَلَمْ يَبْتَثْ وَاحِدًا مِنْهُمَا عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ عَائِشَةَ كَافِيَةٌ فِي الْحُجِّيَّةِ، (والتذبير تعليق عتي بصفة)؛ لَأَنَّ صِبْغَتَهُ صِبْغَةُ تَعْلِيْقٍ (وفي قولٍ وصيةٍ) لِلْعَبْدِ بِالْعَتَقِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ إِعْتَاقَهُ مِنَ الثَّلَاثِ (فَلَوْ بَاعَهُ) مِثْلًا السَّيِّدُ (ثُمَّ فَلَنَكِهِ لَمْ يَتَّعِدِ التَّذْبِيرُ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لَأَنَّ كَلًّا مِنَ التَّعْلِيْقِ، وَالْوَصِيَّةِ يُعْطِلُهُ زَوَالُ الْمَلِكِ وَكَمَا لَا يَمُودُ الْجَنْثُ فِي الْيَمِينِ (وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ بِقَوْلٍ) وَمِثْلُهُ إِشَارَةُ أُخْرَى مُفْهِمَةٌ وَكِتَابَةٌ (كَابْطَلْتُهُ فَسَخَّطَهُ نَقَضْتُهُ وَجَعَلْتُ فِيهِ ضَعْفَ) الرُّجُوعِ (إِنْ قُلْنَا) بِالضَّعْفِ أَنَّهُ (وَصِيَّةٌ) لِمَا مَرَّ فِي الرُّجُوعِ عَنْهَا (وَالَا) نَقْلٌ وَصِيَّةٌ بَلْ تَعْلِيْقٌ عَتَقِي بِصِفَةِ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَلَا) يَصْخُ بِالْقَوْلِ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ (وَلَوْ عَلَّقَ مُذَبَّرٌ، أَوْ مُكَاتَّبٌ) أَي: عَتَقَ أَحَدُهُمَا (بِصِفَةِ ضَعْفٍ) كَمَا يَصْخُ تَذْبِيرُ وَكِتَابَةُ الْمُعْلَقِ عَتَقَهُ بِصِفَةِ، وَالتَّذْبِيرُ، وَكِتَابَةُ بِحَالِهِمَا (و) مِنْ ثَمَّ (عَتَقَ بِالْأَسْبَتِ مِنَ) الْوَضْعَيْنِ (الْمَوْتِ)، أَوْ أَدَاءِ الشُّجُومِ (وَالضَّعْفِ) تَعْجِيلًا لِلْعَتَقِ فَإِنْ سَبَقَتْ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ بِهَا عَتَقَ بِهَا، أَوْ الْمَوْتُ فِيهِ عَنِ التَّذْبِيرِ، أَوْ الْأَدَاءِ فِيهِ عَنِ الْكِتَابَةِ. (وَلَهُ وَطْءٌ مُذَبَّرٌ) لِإِقْبَاءِ مَلِكِهِ فِيهَا كَالْمُسْتَوْلَدَةِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعْلَقْ بِهَا حَقٌّ لَازِمٌ (وَلَا يَكُونُ) وَطْؤُهُ لَهَا (رُجُوعًا) عَنِ التَّذْبِيرِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى الْمَلُوقِ الْمُحْصَلِ لِمَقْصُودِ التَّذْبِيرِ، وَهُوَ عَتَقُهَا، بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ (فَلَا أَوْلَئِذَا بَطَلَ تَذْبِيرُهُ)؛ لَأَنَّ الْاِسْتِيلَادَ أَقْوَى مِنْهُ؛ إِذْ لَا يُقْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ، وَلَا يَمْنَعُ مِنْهُ الدَّيْنُ فَرْغُهُ كَمَا يَرْتَفِعُ التَّكَاحُ بِمَلِكِ الْيَمِينِ. (وَلَا يَصْخُ تَذْبِيرُ أَمْ وَلَيْدٌ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِبْلَادَ أَقْوَى،.....

هذا الجواب من التَّكْلُفِ؛ لَأَنَّ الظَّاهِرَ الْمُتَبَادِرَ مِنْ كَوْنِ الْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ لِأَجْلِهِ فَقَطُّ خُصُوصًا مَعَ إِسْنَادِ الْبَيْعِ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ الْأَيْمَةِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ؛ إِذْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ عَلَى الْآحَادِ لِلْأَسْبَابِ الْمُفْتَضِيَةِ لِذَلِكَ وَالْوَاقِعَةُ فَعَلِيَّةٌ يَكْفِي فِي سَقُوطِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا احْتِمَالُ سُؤَالِ الْعَرَمَاءِ وَالْحَجَرِ بَلِ السُّؤَالِ هُوَ الظَّاهِرُ؛ إِذْ مِنَ الْبَعِيدِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ أَحَدٍ سَم.   
 • قول (سني): (والتذبير إلخ) أي: مُقَيَّدًا كَانَ أَوْ مُطْلَقًا مُغْنِي. • قول: (مَثَلًا) أَي: أَوْ وَهَبَهُ وَأَقْبَضَهُ نِهَآةً. • قول: (وَكِتَابَةٌ) أَي: بَنِيَّةٌ نِهَآةً. • قول (سني): (فَسَخَّطَهُ إلخ) حَذَفَهُ حَزَفَ الْعُطْفِ مِنَ الْمَغْطُوفَاتِ لُغَةً بَعْضُ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِمْ أَكَلْتُ سَمَكًا تَمَرًا لَحْمًا شَحْمًا مُغْنِي. • قول: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي لِأَجْلِ بَقَايَاهُمَا بِحَالِهِمَا. • قول (سني): (وَلَهُ وَطْءٌ مُذَبَّرٌ) أَي: وَمُعْلَقٌ عَتَقَهَا بِصِفَةِ رَوْضٍ. • قول: (لِقْبَاءِ مَلِكِهِ فِيهَا) وَلِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - «أَنَّهُ ذَبَرَ أَمَّتَهُ وَكَانَ يَطْوُهَا» مُغْنِي.   
 • قول (سني): (وَلَا يَكُونُ رُجُوعًا) أَي: سَوَاءٌ أَعَزَلَ عَنْهَا أَمْ لَا مُغْنِي وَنِهَآةً.

مِنْ كَوْنِ الْبَيْعِ فِي الدَّيْنِ لَيْسَ إِلَّا أَنَّهُ لِأَجْلِهِ فَقَطُّ خُصُوصًا مَعَ إِسْنَادِ الْبَيْعِ إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ الْأَيْمَةِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ؛ إِذْ لِلْإِمَامِ لَا يَبِيعُ عَلَى الْآحَادِ إِلَّا لِلْأَسْبَابِ الْمُفْتَضِيَةِ لِذَلِكَ وَالْوَاقِعَةُ فَعَلِيَّةٌ يَكْفِي فِي سَقُوطِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا احْتِمَالُ سُؤَالِ الْعَرَمَاءِ وَالْحَجَرِ بَلِ السُّؤَالِ هُوَ الظَّاهِرُ؛ إِذْ مِنَ الْبَعِيدِ أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ أَحَدٍ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصِلُ أَنَّ الْاِتِّصَافَ امْتِنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ وَلِلْإِمَامِ حَيْثُ يَبِيعُ بِسُّؤَالِ الْعَرَمَاءِ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ.



والأضعف لا يدخل على الأهرى (ويصح تذيير مكاتب) كما يصح تعليق عتقه بصفة (وكتابة مذبر) لموافقته لمقصود التذبير فيكون كل منهما مذبراً مكاتباً ويعتق بالأسبق من الوصفين: موت السيد وأداء النجوم وتبطل الآخر إلا إن كان هو الكتابة فلا تبطل أحكامها بل يتبع العتق كسبه وولده كما قاله ابن الصباغ في الأولى مخالفاً فيه أبا حامد وغيره. وقيس بها الثانية وفرق بعضهم واعتمده ابن المقرئ ويوجه بأن طروها أو جب ضعفها فبطلت أحكامها أيضاً وسيعلم مما يأتي قريباً أنه إذا كان الأسبق الموت لم يعتق كله إلا إن وسقه الثلث ولا فقدر ما يسفه فقط.

• فود: (والأضعف لا يدخل إلخ) قد يقال: التذبير أضعف من الكتابة فلم يدخل عليها سم.  
 • فود: (وتبطل الآخر إلخ) عبارة النهاية فإن مات السيد عتق بالتذبير، ولا تبطل الكتابة على الأصح فيتبعه كسبه وولده فإن عجز في مسألة الكتابة أي: كتابة المذبر عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً فإذا أدى قسطه عتق، وإن مات وقد ذبر مكاتباً عتق بالتذبير ولم تبطل الكتابة كما قاله ابن الصباغ وقال الإسنوي: إنه الصحيح وبه جزم في البحر وهو المعتمد خلافاً للشيخ أبي حامد وعلى الأول أي: المعتمد يتبعه كسبه وولده كما مر نظيره. اهـ. وعبارة المصنف في شرح ويصح تذيير مكاتب فإن أدى المال قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التذبير ولو عجز نفسه، أو عجزه سيده بطلت الكتابة وبقي التذبير، وإن لم يؤد المال حتى مات السيد عتق بالتذبير قال الشيخ أبو حامد: وبطلت الكتابة وقال ابن الصباغ: عندي لا تبطل ويتبعه كسبه وولده كمن اغتق مكاتباً له قبل الأداء فكما لا يملك إنطال الكتابة بالإعتاق فكذا بالتذبير انتهى. والصحيح كما قال الإسنوي: ما قاله ابن الصباغ وبه جزم صاحب البحر، وإن لم يحتل الثلث جميعه عتق منه بقدر الثلث بالتذبير وبقي ما زاد مكاتباً وسقط عنه من النجوم بقدر ما عتق فإن عتق نصفه فنصف النجوم، أو رُبُعُهُ فَرُبُعُهَا. اهـ. بحذف. • فود: (إلا إن كان هو) أي الآخر.

• فود: (في الأولى) أي: في تذيير المكاتب. • فود: (وقيس بها الثانية) أي: كتابة المذبر اعتمده النهاية كما مر وكذا المصنف عبارة في شرح وكتابة مذبر ويعتق بالسابق من الموت وأداء النجوم فإن أداها عتق بالكتابة، وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتذبير قال ابن المقرئ: وبطلت الكتابة أخذاً من كلام الشيخ أبي حامد في المسألة قبلها والأوجه كما قال شيخنا أخذاً من مقابله: فيها الذي جرى هو عليه أنها لا تبطل فيتبعه كسبه وولده قال شيخنا: ويختل الفرع بأن الكتابة هنا لاجئة وفيما مر سابقة انتهى. والأوجه عدم الفرع كما مر. اهـ. • فود: (بأن طروها) أي: الكتابة على التذبير في الثانية. • فود: (أنه إذا كان الأسبق الموت إلخ) أي: في كل من المسألتين. • فود: (ولا فقدر ما يسفه فقط) أي: وبقي الباقي مكاتباً فإذا أدى قسطه عتق سم.

• فود: (والأضعف لا يدخل على إلخ) قد يقال: التذبير أضعف من الكتابة فلم يدخل عليها؟.

• فود: (ولا فقدر ما يسفه فقط) أي: وبقي الباقي مكاتباً فإذا أدى قسطه عتق

### فصل في حكم حمل المدبرة، والمملوك عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه

إذا (ولدت مدبرة) ولذا (من نكاح، أو زنا لا يثبت للولد حكم التذير في الأظهر)؛ لأنه عقد يقبل الرقعة فلا يسري للولد الحادث بعده كالزمن، بخلاف الاستيلاء. وخرج بولدت ما لو كانت حاملاً عند موت السيد فيتبعها جزماً.

(تيممة): تسمع الدعوى من العبد بالتذير والتغليق على السيد في حياته وعلى ورثته بعد موته ويخلف السيد على البت والوارث على نفى العلم كما علم مما مر في الدعاوى ويقبل على الرجوع شاهد ويمين، وأما التذير فلا بد في إثباته من رجلين؛ لأنه ليس بمال وهو ما يطالع عليه إلى الرجال غالباً مغني.

### فصل في حكم حمل المدبرة والمملوك عتقها بصفة

• قوله: (في حكم حمل المدبرة) إلى الكتابة في النهاية الآقوله: أو قبله إلى المتن وقوله: بالفعل إلى المتن. • قوله: (وعتقه) أي: وما يتبع ذلك كالتنازع في المال الذي بيد المدبر ع. • قوله: (إذا ولدت مدبرة ولذا) بأن علقته به بعد التذير وانفصل قبل موت السيد أسنى ومغني.

• قوله (سني: (من نكاح، أو زنا) أي: أو من شبهة بأنه مغني عبارة الرشيد أي: مثلاً ولا فيمنه ما لو آت به من شبهة حيث حكمنا برقه، أو من نكاح فاسد ونحو ذلك مما ذكره وإد الشارح. اهـ.

• قوله (سني: (في الأظهر) والثاني يثبت كولد المستولد بجامع العتي بموت السيد وبهذا قال الأئمة الثلاثة مغني زاد سم عن شرح الإزهاد ما نصه وانتصر له الزركشي بأنه قياس تبع الولد للأم في نذر الهدي والأضحية ويرد بأن النذر لازم فقوي على استبعاد الحادث بخلاف التذير فإنه جائز فلم يقو على ذلك. اهـ. • قوله: (لأنه عقد) إلى قول المتن: وفي قول في المغني الآقوله: أو قبله ثم انفصل حياً وقوله: بالفعل إلى المتن وقوله: ويقرق إلى ومحل ذلك. • قوله: (وخرج بولدت إلخ) حاصل المسألة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التذير وقت الموت دون الآخر أو فيهما معاً تبعها الولد وإلا فلا وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المملوك عتقها كما يأتي سم. • قوله: (فيتبعها جزماً) ولا يتبعها ولدها الذي ولدته قبل التذير قطعاً مغني ونهاية.

### فصل في حكم حمل المدبرة والمملوك عتقها بصفة وجناية المدبر وعتقه

• قوله: (لا يثبت للولد حكم التذير في الأظهر) قال في شرح الإزهاد: وقيل: يلحقه التذير ونقله في الشرح الصغير عن ترجيح الأكثرين وبه قال الأئمة الثلاثة وانتصر له الزركشي بأنه قياس تبع الولد للأم في نذر الهدي والأضحية، ويرد بأن النذر لازم فيقوى على الاستبعاد الحادث بخلاف التذير فإنه جائز فلم يقو على ذلك. اهـ. • قوله: (وخرج بولدت ما لو كانت حاملاً عند موت السيد إلخ) حاصل المسألة أنها إذا كانت حاملاً في أحد الوقتين وقت التذير، وقت الموت دون الآخر أو فيهما معاً تبعها الولد وإلا فلا، وهذا حاصل ما أشار إليه في ولد المملوك عتقها كما يأتي.

(ولو دَبَّرَ حَامِلًا) يملكها وحملها ولم يستنبه (فَبِتْ لَهُ) أي: الحمل وإن انفصل في حياة السيد (حكم التذبير على المذهب)؛ لأنه كبحض أعضائها (فلان ماتت) الأم في حياة السيد بعد انفصاله، أو قبله ثم انفصل حيًّا (أو رجع في تذييرها) بالفعل إن تصور، أو (بالقول) على القول به (دام تذييره)، وإن انفصل (وقيل: إن رجع، وهو متصل فلا) يدوم تذييره بل يتبناها في الرجوع كما يتبناها في التذبير. وفروق الأول بقوة المتى وما يتول إليه ولو خصص الرجوع بها دام قطعًا أما إذا استثناه فلا يتبناها ويفرق بينه وبين ما مر في المتى بقوته كما تقرر ومحل ذلك إن ولدته قبل الموت ولا تبناها؛ لأن الحرة لا تلد إلا حُرًّا أي: غالبًا وتعرف كونها حاملًا حال التذبير بما مر أول الوصايا (ولو دَبَّرَ حَمَلًا) وحده (صَحَّ) تذييره كما يصح اعتاقه دونها، ولا يتعمد

• قول (سني): (ولو دَبَّرَ حَامِلًا) أي: نُفِخَتْ فِيهِ الرُّوحُ أم لا أخذًا من قول الشارح الآتي: ويُعرف كونها حاملًا إلخ؟ ع ش. • فود: (وَلَمْ يَسْتَنْبِهِ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّةً. • فود: (بِالْفِعْلِ) إن تصور قال سم: هل من صورته إيلادها كما تقدم انتهى. ولا يخفى عدم تأتبه مع قول المصنف: وقيل: إن رجع وهو متصل فلا؛ إذ لا يمكن إيلادها وهو متصل رشدي. • فود: (هَلَى الْقَوْلُ بِهِ) أي: المزعج ع ش ومغني. • قول (سني): (دام تذييره) أي: الحمل أما في الأولى فكما لو دَبَّرَ عَبْدَيْنِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَكَالرُّجُوعِ بَعْدَ الْإِنْصَالِ مُغْنِي.

• قول (سني): (إن رجع) أي: وأطلق مغني. • فود: (بِقُوَّةِ الْمُتَى إلخ) عبارة المغني بأن التذبير فيه معنى المتى والعنى له قوة أما لو قال: رَجَعَتْ عَنْ تَذْيِيرِهَا دُونَ تَذْيِيرِهِ فَإِنَّهُ يَدُومُ فِيهِ قَطْعًا. اه. • فود: (دام قطعًا) أي: تذيير الحمل ع ش. • فود: (وبين ما مر في العنى) أي: فيما لو قال: اغتقتك دون حملك حيث يُعْتَقَانِ مَعَاشَ ع. • فود: (بقوته) أي: العنى وضغف التذبير. • فود: (ومحل ذلك) أي: قوله: أما إذا استثناه إلخ ويُحتمل أن المشار إليه الخلاف المذكور بقول المصنف على المذهب. • فود: (قبل الموت) أي: موت السيد. • فود: (وَلَا تَبْنَاهَا) أي: وبطل الاستثناء سم. • فود: (أني: غالبًا) ومن غير الغالب ما لو أوصى بما تلده أمته، ثم اغتتها الوارث سم وع ش. • فود: (وتعرف كونها حاملًا إلخ) عبارة المغني والزيادة ويُعرف وجود الحمل عند التذبير بوضعه لدون ستة أشهر من حين التذبير وإن وضعته لأكثر من أربع سنين من حيث لم يتبناها، أو لما بينهما فرق بين من لها زوج يفتريها فلا يتبناها وبين غيرها فيتبناها. اه. • فود: (بما مر أول الوصايا) أي: بأن انفصل لدون ستة أشهر من التذبير، أو أكثر ولم يوجد وطء بعده يُحتمل كون الولد منه ع ش.

• فود: (بِالْفِعْلِ) إن تصور إلخ) هل من صورته إيلادها كما تقدم. • فود: (وتُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْعَنْيِ إلخ) عبارة شَرَحَ الرُّؤُوسَ وَالْفُرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدَمِ صِحَّةِ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ عِنِّي أُمُّهُ ظَاهِرًا. اه. • فود: (وَلَا تَبْنَاهَا) أي: وبطل الاستثناء منه. • فود: (أني غالبًا) ومن غير الغالب ما لو أوصى بما تلده أمته ثم اغتتها الوارث.

إليها؛ لأنه تابع (فإن مات) السيد (عق) الحمل (دون الأم) إما تقرر أنه تابع (، وإن باعها) مثلاً حاملاً (صَحَّ البيع) (وكان رجوعاً عنه) أي: عن تذييره كما لو باع المدبر ناسياً لتذيره (ولو ولدت المعلق عطفها) بصفة ولذا من نكاح، أو زناً (لم يعتق الولد)؛ لأنه عقد يلحقه الفسخ فلم يعتمد له كالزمن، والوصية (وفي قول إن عتقت بالصفة عتق) كولد أم الولد وجوابه ما تقرر أن هذا قابل للفسخ. وتعميم جريان الخلاف هو ما صرح به المصنف في تصحيح التنبيه، وهو قياس ما مر في ولد المدبرة، ومن ثم يأتي هنا على المعتمد نظير تفصيله السابق ثم خلافاً لقطع ابن الرقعة بالتبعية فيما إذا اتصل عند التعليق وقطع غيره بها أيضاً إذا اتصل.....

• فؤد: (لأنه تابع) أي: فلا يكون متبوعاً مُعْنَى. • فؤد: (مثلاً) أي: أو أخرجهما عن ملكه بطريق آخر كالهبة والإقباض. • فؤد: (كما لو باع المدبر إلخ) محل تأمل عبارة المُعْنَى والاسنى أي تذيير الحمل قصد الرجوع أم لا لدخول الحمل في البيع. اهـ. • فؤد: (ولذا من نكاح إلخ) أي بعد التعليق وقبل وجود الصفة أما الموجود عند أحدهما فيعتق بيمينها كما يعلم من قوله: ومن ثم يأتي هنا إلخ ع ش. • فؤد: (سني: وفي قول إن عتقت إلخ) وهما كالفولتين في ولد المدبرة ولو كانت حاملاً عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً والحامل عند التعليق كالحامل عند التذيير فيتعين الحمل مُعْنَى. • فؤد: (وتعميم جريان الخلاف) يعني في كون الولد موجوداً عند التعليق حملاً كما جرى في كونه حادثاً بعد التعليق الذي صوروا به كلام المصنف، وإن قال ابن الصباغ: إن الموجود عند التعليق يتبعها قطعاً وتبعه ابن الرقعة وقال غيرهما: إنه يتبعها قطعاً إن كان موجوداً عند وجود الصفة وسيأتي ذلك في قول الشارح خلافاً لقطع ابن الرقعة إلخ وقطع غيره بها أيضاً إلخ، لكن لم أفهم قوله: ومن ثم يأتي هنا على المعتمد نظير تفصيله المار على أنه قد مر في ولد المدبرة أنه إذا كان متصلاً عند وجود الصفة التي هي موت السيد أنه يتبعها جزئاً من غير خلاف فليحرز رشيدى. • فؤد: (وهو) أي: التعميم. • فؤد: (ومن ثم) أي: من أجل أن ما هنا قياس ونظير ما مر في ولد المدبرة. • فؤد: (نظير تفصيله السابق، ثم) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقها بصفة إن كان حملاً في وقت التعليق ووجود الصفة، أو في أحدهما تبعها وإلا فلا سم. • فؤد: (وقطع غيره بها إلخ) تقدم عن الرشيدى أيضاً

• فؤد: (صَحَّ البيع) وكان رجوعاً عنه إلخ) أي لدخوله في البيع، وإن لم يقصد به الرجوع شرح الرؤض. • فؤد: (نظير تفصيله السابق، ثم إلخ) حاصل ما أشار إليه الشارح أن ولد المعلق عتقها بصفة إن كان حملاً في وقت التعليق ووجود الصفة، أو في أحدهما تبعها وإلا فلا وفي الرؤض أيضاً ولو قال لإمته: أنت حرة بعد موتى بعشر سنين لم تغتق إلا بمضي المدة، ولا يتبعها ولذا إلا إن أتت به بعد موت السيد فيعتق من رأس المال قال في شرحه: كولد المستولدة بجامع أن كلاً منهما لا يجوز إزاقها ويؤخذ من القياس أن محل ذلك إذا علقته به بعد الموت. اهـ. ولعل الكلام في غير ما هو حيل عند التعليق، أو عند تحقق الصفة.

بوجود الصفة، وقد عتقت بها وإن حدث بعد التعليق، ومحل ما ذكر في المصطلح بالتعليق ما إذا بقي، أو بطل بموتها قبل الانفصال أو بغيره بعده، بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا تبعية ولم يُجن المصنّف هذا التفصيل على المعتمد للعلم به مما قدّمه في ولد المدبرة كما تقرر فلا اعتراض عليه. (ولا يتبع) عبداً (مدبراً ولده) قطعاً وفارق الأم بأنه يتبعها دونه رفاً وخزينة فكذا في سبب الحرية (وجنائه) أي: المدبر (كجنابه فن) فيما مر فيها من قتله، أو بيعه ويتطل التدبير، .....

أن هذا مخالف لما قدّمه في ولد المدبرة من الجزم بالتبعية فيه. ٥ قوله: (ومحل ما ذكر إلخ) أي: من التبعية. ٥ قوله: (ما إذا بقي) أي التعليق. ٥ قوله: (أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي: أو بعد الانفصال كما يفهمه التقيّد بالغير في قوله: أو بغيره بعده ويشمله تغيير شرح المنهج بقوله: وبخلاف ما لو علّق عتقها حايلاً وبطل بعد انفصاله تغليق عتقها، أو قبله، لكن بطل بموتها فلا يتطل تغليق عتقها انتهى فقوله: ويتطل بعد انفصاله تغليق عتقها شامل لطلانه بالموت أيضاً، ثم محلّ عدم بطلان تغليق عتقها عند بطلان تغليق عتقها بموتها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار أما لو كان منها كدخولها الدار فإنه يتطل تغليق عتقها لقوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الرّوض فيما يشمل ما نحن فيه سم. ٥ قوله: (أو بغيره) أي: كتيبها سم. ٥ قوله: (فلا تبعية) أي: في التغليق يعني فيتطل التغليق فيه سم.

٥ قول (سني): (ولا يتبع مدبراً ولده) أي المملوك لسيده.

(فرغ): لو دبر السيد عبداً، ثم ملكه أمة قوطتها فأتت بولد ملكه السيد سواء أفلنا إن العبد يملك أم لا ويتبّئ نسبه من العبد، ولا حدّ عليه للشبهة مُعني. ٥ قوله: (وفارق الأم) إلى الكتاب في المعني إلا قوله: ليخبر فيه إلى أما إذا كان وقوله: وقال إلى المعني. ٥ قوله: (في سبب الحرية) وهو التدبير. ٥ قوله: (أو يبيعه) ولو بيع بعضه في الجنابة بقي الباقي مدبراً مُعني. ٥ قوله: (ويتطل إلخ) لعل الأولى

٥ قوله: (بوجود الصفة) عبارة شرح المنهج بخلاف ما لو علّق عتقها حايلاً ثم حملت لا يعتق إن انفصل قبل وجود الصفة وإلا عتق تبّاً لأمو. اه. ٥ قوله: (أو بطل بموتها قبل الانفصال) أي: أو بعد الانفصال كما يفهمه التقيّد بالغير في قوله: أو بغيره بعده فتأمل. ٥ قوله: (قبل الانفصال) أي، أو بعده كما يشمله تغييره في شرح المنهج بقوله: وبخلاف ما لو علّق عتقها حايلاً وبطل بعد انفصاله تغليق عتقها، أو قبله، لكن بطل بموتها فلا يتطل تغليق عتقها. اه. فقوله: بطل بعد انفصاله تغليق عتقها شامل لطلانه بالموت أيضاً. ومحلّ عدم بطلان تغليق عتقها عند بطلان تغليق عتقها بموتها إذا كانت الصفة من غيرها كدخول سيدها الدار، أما لو كانت منها كدخولها الدار فإنه يتطل تغليق عتقها لقوات الصفة بموتها كما صرح بهذا التفصيل في شرح الرّوض فيما يشمل ما نحن فيه. ٥ قوله: (أو بغيره) أي: كتيبها. ٥ قوله: (فلا تبعية) أي: في التغليق يعني فيتطل التغليق فيه.

أو فداء السَّيِّد له وبقي التَّذْبِيرُ، والجنابةُ عليه كهي على قَبْلٍ، ولا يلزم سيِّده أَنْ يشتريَ بما أخذَه من قيمته مَنْ يُذَبِّرُهُ (ويعتقُ) المُدَبِّرُ (بالموت) أي: موت السَّيِّد محسوبًا (من الثُّلُث كُلِّهِ، أو بعضه بعدَ الذِّين) غيرِ المُستَغْرَقِ لِخَيْرٍ فِيهِ الْأَصْحَ وَقَفَهُ عَلَى رَاوِيهِ ابْنِ عَمْرٍ <sup>رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ</sup> وَلَأنَّهُ تَبَوَّعَ يَلْزَمُ بِالْمَوْتِ كَالْوَصِيَّةِ، أَمَا إِذَا كَانَ مُسْتَغْرَقًا فَلَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ. وَحِيلَةُ عَتَقِي كُلُّهُ أَنْتَ حُرٌّ قَبْلَ مَرَضٍ مَوْتِي يَوْمَ، وَإِنْ مِتَّ فَجَاءَ قَبْلَ مَوْتِي يَوْمَ فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ التَّعْلِيْقَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ عَتَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهُ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ مُسْتَغْرَقٍ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَهُ وَقَعَ فِي الصَّحَةِ. (وَلَوْ عَلَّقَ) فِي صَحَّتِهِ (عَتَقًا عَلَى صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْمَرَضِ كَأَن دَخَلْتَ) الدَّارَ (فِي مَرَضٍ مَوْتِي فَأَنْتَ حُرٌّ عَتَقَ) عِنْدَ وَجُودِ الصَّفَةِ (مِنِ الثُّلُثِ) كَمَا لَوْ نُجِزَ عَتَقَهُ حِينَئِذٍ (وَإِنْ احْتَمَلْتَ) الصَّفَةَ (الصَّحَةَ) أَي: الْوُقُوعَ فِيهَا كَالْمَرَضِ بَأَن لَمْ يُقَيَّدِ الصَّفَةُ بِهِ كَأَن دَخَلْتَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي (فَوُجِدَتْ فِي الْمَرَضِ) فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ يَعْتَقُ (فِي الْأَظْهَرِ) نَظَرًا لِحَالَةِ التَّعْلِيْقِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَمْ يُتَّهَمْ بِإِبْطَالِ حَقِّ الْوَرِثَةِ هَذَا إِنْ وُجِدَتْ الصَّفَةُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ أَي: السَّيِّدِ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَالْأَمِنْ الثُّلُثِ قَطْعًا

التَّفْرِيعُ. قُودَ: (أَوْ فِدَاءُ السَّيِّدِ لَهُ الْخُ) فَإِنْ مَاتَ وَقَدْ جَنَى الْمُدَبِّرُ وَلَمْ يَبْعِهِ وَلَمْ يَخْتَرْ فِدَاءَهُ فَمَوْتُهُ كَاغْتَاقِ الْقَبْلِ الْجَانِي فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ مُوسِرًا عَتَقَ وَقُدِيَ مِنَ التَّرِكَةِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَفَى بِالتَّذْبِيرِ السَّابِقِ وَيَقْدِيهِ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَالْأَرْضِ كَتَعْلُورٍ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَغْنَى مِنْهُ شَيْءٌ إِنْ اسْتَغْرَقَتْهُ الْجِنَابَةُ وَالْأَقْبَعُ مِنْهُ ثُلُثُ الْبَاقِي وَلَوْ ضَاقَ الثُّلُثُ عَنْ مَالِ الْجِنَابَةِ فَقَدَاهُ الْوَارِثُ مِنْ مَالِهِ قَوْلَاؤُهُ كُلُّهُ لِلْمَيْتِ؛ لِأَن تَنْفِيذَ الْوَارِثِ إِجَازَةٌ لَا ابْتِدَاءَ عَطِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ مُتَمِّمٌ بِهِ قَصْدَ الْمَوْرِثِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. قُودَ: (وَيَبْقَى التَّذْبِيرُ) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ التَّفْرِيعُ. قُودَ: (وَالْجِنَابَةُ عَلَيْهِ الْخُ) أَذْخَلَهُ الْمُغْنِي فِي الْمَتْنِ بَأَن قَالَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَجَنَابَتِهِ: أَيِ الْمُدَبِّرِ مِنْهُ وَعَلَيْهِ. اهـ.

قُودَ (سُي): (كُلُّهُ، أَوْ بَعْضُهُ) أَي: يَغْنَى كُلُّهُ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ، أَوْ بَعْضُهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ كُلُّهُ مِنَ الثُّلُثِ مُغْنِي.

قُودَ (سُي): (بَعْدَ الذِّينِ) أَيِ وَبَعْدَ التَّبَرُّعَاتِ الْمُتَنَجِّزَةِ فِي الْمَرَضِ، وَإِنْ وَقَعَ التَّذْبِيرُ فِي الصَّحَةِ مُغْنِي. قُودَ: (أَمَا إِذَا كَانَ مُسْتَغْرَقًا الْخُ) وَإِنْ اسْتَغْرَقَ الذِّينُ بَصَفَ التَّرِكَةِ وَهِيَ نَفْسُ الْمُدَبِّرِ قَطْعًا بَيْعَ نِصْفِهِ فِي الذِّينِ وَعَتَقَ ثُلُثُ الْبَاقِي مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَيْنَ، وَلَا مَالٌ سِوَا عَتَقَ ثُلُثُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةً.

قُودَ: (بَعْدَ التَّخْلِيْقَيْنِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي بَعْدَ التَّعْلِيْقِ بِالْأَفْرَادِ. قُودَ: (بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ الْخُ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ مَاتَ فَجَاءَ، وَأَمَا إِذَا مَاتَ مِنْ مَرَضٍ فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَمِيشَ قَبْلَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمٍ عَشْرٍ وَرَشِيدِي.

قُودَ (سُي): (بِالْمَرَضِ) أَيِ مَرَضِ الْمَوْتِ مُغْنِي. قُودَ: (بِهِ) أَي: بِالْمَرَضِ. قُودَ: (كَطُلُوعِ الشَّمْسِ) أَي: وَكَفْعِ نَحْوِ الْعَبْدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. قُودَ: (وَالْأَي) وَإِنْ وُجِدَتْ بِاخْتِيَارِهِ كَدْخُولِ الدَّارِ مُغْنِي.

قُودَ: (فَلَا يَغْنَى مِنْهُ شَيْءٌ) أَي: مَا لَمْ يَسْقُطْ الذِّينُ بِنَحْوِ إِبْرَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.



لاختياره العتق في المرض ولو غلقه كاملاً فوجدت، وهو محجور عليه بفلس فكما ذكر، أو مجنون، أو سفية عتق قطعاً وفارقاً ذنك بأن الحجز فيهما لِحَقِّ الغير، بخلاف هذين (ولو ادعى عبده التدبير فأنكره فليس برجوع)، وإن جوزنا الرجوع بالقول كما أن مجحود الردة، والطلاق ليس إسلاماً ورجعة. وقال في موضع آخر: إنه رجوع، والمعتمد ما هنا.....

• فؤد: (ولو غلقه كاملاً إلخ) ولو علق عتق رقيقه بمرض مخوف فمرضه وعاش عتق من رأس المال، وإن مات منه فمن الثلث ولو مات سيّد المدبر وماله غائب، أو على مغير لم يخكم بعنق شيء منه حتى يصل للورثة من الغائب مثلاً فتبين عتقه من الموت وتوقف كسبه فإن استغرق الثركة ذين وثلاثها يختل المدبر فأبرئ من الدين تبين عتقه وقت الإبراء مغي. • فؤد: (فكما ذكر) أي: من التفصيل بين وجودها بغير اختياره أو باختياره وحيث قد قفوله: عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره سم عبارة الرشيدي قوله: فكما ذكر أي: من التفصيل بين الاختيار وعدمه وقوله: عتق قطعاً لعل صوابه مطلقاً أي: سواء وجدت الصفة باختياره أم بغير اختياره للفرق الذي ذكره وما في حاشية الشيخ غير ظاهر. اهـ. عبارته أي: الشيخ قوله: فكما ذكر أي: من إجراء الأظهر ومقابلته فيه بقرينة قوله: أو مجنون، أو سفية عتق قطعاً وعليه فالعبرة في هذا على الأظهر بوقت التعليق فلعل قوله: فيما سبق قيل قول المصنف ولو قال لشريكه الموير: أغتقت إلخ من أن العبرة بوقت وجود الصفة مبني على مقابل الأظهر. اهـ. وأقول: قول المصنف عتق بلا خلاف ذكره البقوي. اهـ. إنما يوافق تغيير الشارح والنهاية بقطعاً وأما التغميم الذي ذكره سم والرشيدي هنا فقد يقيد الإطلاق هنا والتفصيل في المفلس والمريض. • فؤد: (وفارقاً) أي المجنون والسفيه مغي. • فؤد: (ذینک) أي: المريض والمحجور بفلس رشيدي وسم. • فؤد: (فيهما) أي: في المريض والمفلس وقوله: لِحَقِّ الغير وهو الورثة والفرماء وقوله: بخلاف هذين أي: السفيه والمجنون مغي.

• فؤد (سني): (ولو ادعى عبده إلخ) عبارة الرّوض مع شرحه وتسمع الدعوى من العبد بالتدبير والتعليق ليعتبه بصفة على السيد في حياته والورثة بعد موته؛ لأنهما حقان ناجزان ويخلفون أي: الورثة يمين نفي العلم بذلك ويخلف السيد على البت على القاعدة في ذلك. اهـ.

• فؤد: (ولو غلقه كاملاً فوجدت وهو محجور إلخ) عبارة الرّوض ولو علق مطلق التصرف العتق بصفة فوجدت في حجز الفلس بغير اختياره عتق وإلا فلا أو وجدت وبه جنون، أو حجز سفيه عتق، وإن علق عتقاً بجنونه فجّن ففي وقوعه وجهان اهـ. وقال في شرحه: إن أو جه الوجهين الوقوع وظاهره حيث لم يفصل في السفيه بين أن توجد باختياره أو بغير اختياره أنه لا فرق، ولا يؤيده ترجيح الوقوع في التعليق بالجنون بناء على أن قياسه الوقوع في التعليق بالسفه؛ لأن الوجود باختيار السفيه يزيد على التعليق بالسفه كما هو ظاهر؛ لأن السفه ليس باختيار السفيه بخلاف الصفة المختارة له. • فؤد: (فكما ذكر) أي: من التفصيل بين وجودها بغير اختياره، أو باختياره وحيث قد قفوله: عتق قطعاً ظاهره ولو باختياره. • فؤد: (وفارقاً ذینک) أي من وجدت في مرضه ومن وجدت في حجز سفيه.

(بل يخلف السيد) أنه ما دبره لاحتمال أنه يُقَرُّ، فإن نكل خلف العبد وثبت تذييره وله رفع اليمين بإزالة ملكه عنه (ولو وجد مع مديبر مال)، أو اختصاص (فقال: كسبته بعد موت السيد وقال الوارث): بل (قبله صدق المديبر بيمينه)؛ لأن اليد له، ومن ثم لو قالت عن ولدها: ولذته بعد موت السيد فهو حر وقال الوارث: بل قبله صدق؛ لأنها بدعواها حرَّيته نفت أن يكون لها عليه يد؛ لأن الحر لا يدخل تحت اليد وإنما سمحت دعواها لمصلحة الولد. (وإن أقاما يمينين) بما قالاه (قدمت يمينته) لاعتصامها باليد ولو شهدت يمينه الوارث أن ما بيده كان بها في حياة السيد وقال المديبر: كان بيدي لفلان صدق المديبر.

غفر (سلي): (بل يخلف السيد) انظر ما وجهه وما وجه سماع دعوى العبد وما فائدتها مع أن من شروط الدعوى أن تكون ملزمة؟ رشيدي ومز أنفا عن الأسنى ما يعلم منه وجههما. □ فود: (فإن نكل خلف العبد إلخ) وله أيضا أن يقيم البينة بتذبيره ولو قالت بعد موت السيد: دبرني حاملاً فالولد حر ولذته بعد موت السيد فهو حر وأنكر الوارث ذلك في الأولى وقال: بل دبرك حائلاً فهو قين وقال في الثانية: بل ولذته قبل الموت أو قبل التذبير فهو قين صدق بيمينه في الصورتين وكذا إذا اختلفا في ولد المستولدة هل ولذته قبل موت السيد، أو بعده أو ولذته قبل الاستيلاء أو بعده وتسمع دعوى المدبرة التذبير لو ولدها حصة لتعلق حق آدمي بهما حتى لو كانت قتلة وأدعت على السيد ذلك سمعت دعواها مخفي وروض مع شرحه. □ فود: (كان بيدي إلخ) عبارة المخفي فقال: كان في يدي وديعة لرجل وملكته بعد العتق صدق بيمينه أيضا ولو دبر رجلان أمتها وأنت بوليد وأدعاه أحدهما لحقه وضمن لشریکه نصف قيمتها ونصف مهرها وصارت أم ولده وبطل التذبير، وإن لم يأخذ شريكه نصف قيمتها؛ لأن السراية لا تتوقف على أخذها كما مر وما في الروض كاضله من أن أخذ القيمة رجوع في التذبير مبني على ضميم وهو أن السراية تتوقف على أخذ القيمة ويلغو رد المديبر التذبير في حياة السيد وبعد موته كما في المعلتي عتقه بصفة.

(خاتمة): لو قال لإمته: أنت حرة بعد موتني بعشر سنين مثلاً لم يفتق إلا بمضي تلك المدة من حين الموت، ولا يتبعها ولدها في حكم الصفة إلا إن أتت به بعد موت السيد ولو قبل مضي المدة فبقيها في ذلك ففتق من رأس المال كولد المستولدة بجامع أن كلا منهما لا يجوز إزاقها ويؤخذ من القياس أن ذلك إذا علقت به بعد الموت. اه. وفي الأسنى ما يوافقه.



□ فود: (ومن ثم لو قالت) أي المدبرة. □ فود: (وقال المديبر: كان بيدي إلخ) عبارة الروض: كان وديعة لرجل وملكته بعد أي: بعد العتق صدق أيضاً. اه.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكِتَابَةِ

من الكتب أي: الجمع لما فيها من جمع النجوم. وأصل النجم هنا الوقت الذي يجعل فيه مال الكتابة وهي شرعا: عقد عتي بلفظها معلق بمال منجم بوقتين معلومين فأكثر وتطلق على المخارجة السابقة قبيل الجراح وهي إسلامية؛ إذ لا تعرفها الجاهلية ومخالفة للقياس من وجوه: بيع ماله بماله، وثبوت مال في ذمة قن لملكه ابتداء، وثبوت ملك للقن. وجازت بل نثبت مع ذلك للحاجة؛ إذ السيد قد لا يسمع به مجانا، والعبد قد لا يستفرغ وسقه في الكسب إلا بعدها لإزالة رقه، والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [نور: ٣٣]، والخبر الصحيح «من أعان مكاتبا في زمن كتابته في فك رقبته أظله الله في ظلّه يوم لا ظل إلا ظله». وكانت كالمخارجة من أعظم مكاسب الصحابة رضي الله عنهم ليخلوها عن أكثر الشبهات التي في غيرها. وأركانها: قن، وسيد، وصيفة، وعوض (هي مستحبة إن طلبها).....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكِتَابَةِ

يُكْسِرُ الكاف على الأشهر وقيل بفتحها كالعنقة مفعلي ونهاية أي: كما أن العنقة بالفتح فقطع ش.  
 • قوله: (أي: الجمع) إلى قوله: (خلافا لجمع) في المفعلي إلا قوله: (وتطلق) إلى (وهي إسلامية) وقوله: (كالمخارجة) وقوله: (كما يندل) إلى (لأن الشافعي) وقوله: (ويختل) إلى (وثانيهما) وإلى قوله: (لكن بحث في النهاية) إلا قوله: (وتطلق) إلى (وهي إسلامية) وقوله: (وكانت) إلى (وأركانها) وقوله: (فساوى) إلى (واختير). • قوله: (لما فيها من جمع إلخ) عبارة الأسنى والنهاية وهي لغة: القسم والجمع وشرعا: عقد إلخ وسمي كتابة؛ لأن فيه من ضم نجم إلى آخر وهي أحسن وزاد المفعلي والمعرف الجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافق. اهـ. أي فتسميتها كتابة من تسمية الشيء باسم متعلقه وهو الصك عزيزي. • قوله: (معلق) صفة ثانية لعنتي. • قوله: (إذ السيد قد لا يسمع إلخ) عبارة المفعلي، لكن جوارها الشارع لميسر الحاجة فإن العنت مندوب إليه والسيد قد لا يسمع إلخ فاحتل الشرع فيها ما لا يحتل في غيرها كما احتل الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة. اهـ.  
 • قوله: (وللخبر الصحيح من أمان إلخ) وقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه ذمم» مفعلي ونهاية.  
 • قوله: (وكانت) أي: الكتابة قبل: أول من كوتب عبد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقال: له أبو أمية مفعلي.  
 • قوله (سني: هي مستحبة) لا واجبة، وإن طلبها الرقيق قياسا على التذبير وبراء القريب ولئلا يتعطل

زَقِيقٌ أَمِينٌ قَوِيٌّ عَلَى كَسْبٍ) يَفِي بِمُؤْتَمَتِهِ وَنُجُومِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَسَاوَى قَوْلَ أَصْلِهِ:  
الْكَسْبُ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَمَلٌ أَيْضًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَّرَ الْخَيْرَ فِي آيَةِ بِهِدِينَ وَاعْتَبَرَ  
أَوَّلَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُضَيِّعُ مَا يُحْصَلُهُ، وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمِينِ هُنَا مَنْ لَا يُضَيِّعُ الْمَالَ، وَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ عَدْلًا لِنَحْوِ تَرْكِ صَلَاةٍ وَيُخْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّقَّةَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُعْرِفَ بِكَثْرَةِ انْفِاقٍ مَا  
بِيَدِهِ فِي الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُرْجَى لَهُ عِتْقٌ بِالْكِتَابَةِ وَثَانِيَهُمَا، وَالطَّلَبُ لِيُؤْتَقَ مِنْهُ بِتَحْصِيلِ  
النُّجُومِ وَلَمْ تَجِبْ خِلَافًا لِجَمْعِ مِنَ السَّلَفِ لِبَظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي آيَةِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْحَظَرِ، وَهُوَ يَبِيعُ  
مَالَهُ بِمَالِهِ لِلِإِبَاحَةِ وَتَذْبُهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ (قِيلَ: أَوْ غَيْرُ قَوِيٍّ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُرِفَتْ أَمَانَتُهُ يُعَانُ بِالصَّدَقَةِ،  
وَالزَّكَاةِ وَرُؤْدُ بَأَنٍّ فِيهِ ضَرَرًا عَلَى السَّيِّدِ، وَلَا وَثُوقَ بِتِلْكَ الْإِعَانَةِ قِيلَ: أَوْ غَيْرُ أَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يُبَايِرُ  
لِلْخُرُوجِ وَرُؤْدُ بَأَنٍّ يُضَيِّعُ مَا يَكْسِبُهُ (وَلَا تُكْرَهُ بِعَالٍ) بَلْ هِيَ مُبَاحَةٌ وَإِنْ انْتَفَيَا، وَالطَّلَبُ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ

أَثَرُ الْجَلْدِ وَتَحَكُّمُ الْمَمَالِكِ عَلَى الْمَالِكِينَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي.

- فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (زَقِيقٌ) أَيْ كُلُّهُ، أَوْ بَعْضُهُ كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي. • فَوَدُ: (فَسَاوَى) أَيْ: قَوْلُهُ: كَسْبٌ مُتَكَرِّرًا.  
• فَوَدُ: (مُخْتَمَلٌ الْخُ) أَيْ لِلْجَنَسِ الصَّادِقِ بِكَسْبٍ مَا. • فَوَدُ: (وَذَلِكَ) أَيْ: الثَّقِيدُ بِالْأَمِينِ وَالْقَوِيَّ.  
• فَوَدُ: (إِفْلَاحٌ يُضَيِّعُ الْخُ) أَيْ فَلَا يَغْتَنِي مُغْنِي. • فَوَدُ: (وَمِنْهُ) أَيْ: مِنَ التَّعْلِيلِ. • فَوَدُ: (أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمِينِ  
هُنَا مَنْ لَا يُضَيِّعُ الْمَالَ الْخُ) مُغْتَمَدٌ ش. • فَوَدُ: (وَالطَّلَبُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ، لَكِنْ أَسْقَطَهُ الْأَسْنَى  
وَالْمُغْنِي. • فَوَدُ: (وَلَمْ تَجِبْ الْخُ) وَتُعَارِضُ الْإِنْيَاءَ حَيْثُ أُجْرِيَ عَلَى ظَاهِرِ الْأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ كَمَا  
سَيَأْتِي؛ لِأَنَّهُ مَوَاسَاةٌ وَأَحْوَالُ الشَّرْعِ لَا تَمْنَعُ وَجُوبَهَا كَالزَّكَاةِ أَسْنَى وَمُغْنِي. • فَوَدُ: (لَأَنَّهُ بَعْدَ الْحَظَرِ)  
أَيْ: الْأَمْرَ الْوَارِدَ بَعْدَ الْحَظَرِ وَالْمَنْعِ. • فَوَدُ: (وَهُوَ يَبِيعُ مَالَهُ بِمَالِهِ) مُفْتَرَضٌ بَيْنَ اسْمِ أَنْ وَخَبَرِهِ.  
• فَوَدُ: (لِلِإِبَاحَةِ الْخُ) أَيْ: كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَابِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ جَمْعِ أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ وَعَنْ إِمَامِ  
الْحَرَمَيْنِ التَّوَقُّفَ سَمِ عِبَارَةً ش. أَيْ: وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ أَيْ: الْمَنْعِ لَا يَقْتَضِي الْوُجُوبَ وَلَا التَّذَبُّ  
وَلِذَا قَالَ: وَتَذْبُهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ. اه. • فَوَدُ: (بَلْ هِيَ مُبَاحَةٌ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ: لَكِنْ بَحَثَ  
إِلَى قَالَ وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَيَأْتِي فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ الْقَوْلَ. • فَوَدُ: (وَإِنْ انْتَفَيَا الْخُ) الْأَصُوبُ إِسْقَاطُ  
الْوَاوِ كَمَا فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الرَّشِيدِ مَا نَصَّهُ: الْوَاوُ لِلْحَالِ وَهِيَ سَاقِطَةٌ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْمُرَادُ  
اِثْنَاءُ الشُّرُوطِ أَوْ بَعْضُهَا. اه. • فَوَدُ: (وَالطَّلَبُ) مِنَ الْمُطْلَبِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا تَأْكِيدٍ  
بِمُتَّفَعِلٍ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْكِتَابَةِ

- فَوَدُ: (لِلِإِبَاحَةِ وَتَذْبُهَا) أَيْ: كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَابِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ جَمْعِ أَنَّهُ لِلْوُجُوبِ وَعَنْ إِمَامِ  
الْحَرَمَيْنِ التَّوَقُّفَ.

تُفْضِي لِلْعَقْلِ لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْقَيْنِي كَرَاهَتَهَا لِغَايَتِي يُضَيِّعُ كَسْبَهُ فِي الْفُسْقِ وَلَوْ اسْتَوْلَى عَلَيْهِ السَّيِّدُ لَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ: بَلْ قَدْ بَنَتْهُي الْحَالُ لِلتَّخْرِيمِ أَي: وَهُوَ قِيَاسُ حَرَمَةِ الصَّدَقَةِ، وَالْقَرُوضِ إِذَا عَلِمَ مِنْ أَحَدِهِمَا صَرَفُهَا فِي مُحَرَّمٍ ثُمَّ رَأَيْتَ الْأَذْرَعِي بِحُثِّهِ فَيَمْنُ عَلِيمٌ مِنْهُ أَنَّهُ يَكْتَسِبُ بِطَرِيقِ الْفُسْقِ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ؛ إِذِ الْمَدَارُ عَلَى تَمَكُّنِهِ بِسَبِيلِهَا مِنَ الْمُحَرَّمِ (وَصِفَتُهَا) لَفْظًا، أَوْ إِشَارَةً أُخْرَى، أَوْ كِتَابَةً تُشِيرُ بِهَا وَكُلٌّ مِنَ الْأَوَّلِينَ صَرِيحٌ، أَوْ كِتَابَةً فَمِنْ صَرَاحِهَا (كَاتِبُكَ)، أَوْ أَنْتَ مُكَاتَّبٌ (عَلَى كَذَا) كَالْفِ (مُنْجَمًا) بِشَرْطِ أَنْ يَضُمَّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ: (إِذَا أَذْنَهُ) مَثَلًا (فَأَنْتَ حُرٌّ)؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا يَصْلُحُ لِلْمُخَارَجَةِ أَيْضًا فَاحْتِيجَ لِتَمْيِيزِهَا بِإِذَا وَمَا بَعْدَهَا، وَالتَّمْيِيزُ بِالْأَدَاءِ لِلْغَالِبِ مِنْ وَجُودِ الْأَدَاءِ فِي الْكِتَابَةِ وَالْإِيجَابِ كَمَا قَالَ جَمَعَ أَنْ يَقُولَ: فَإِذَا بَرِثْتَ أَوْ فَرَعْتَ ذِمَّتَكَ مِنْهُ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ. وَيَأْتِي أَنْ نَحْوَ الْإِبْرَاءِ يَقُومُ مَقَامَ الْأَدَاءِ فَالْمُرَادُ بِهِ شَرْعًا هُنَا فَرَاغُ الذِّمَّةِ. وَخَذَفَ إِلَى الَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ، نَعَمْ، إِنْ صَرَّحَ بِهِ لَمْ يَكْفِ الْأَدَاءُ لَوْ كِيلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْأَدَاءَ إِلَيْهِ نَفْسِهِ مَقْصُودٌ فَلَمْ يَقُمْ الْوَكِيلُ فِيهِ

• قَوْلُهُ: (لَكِنْ بَحْثُ الْبُلْقَيْنِي الْإِنْج) عِبَارَةُ الرَّشِيدِي نَعَمْ تَكَرَّرَ كِتَابَةُ عَبْدٍ يُضَيِّعُ كَسْبَهُ فِي الْفُسْقِ وَاسْتِيلَاءُ السَّيِّدِ يَمْنَعُهُ كَمَا نَقَلَهُ الزِّيَادِيُّ عَنِ الْبُلْقَيْنِي. اهـ. قَوْلُهُ: (قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِي وَاسْتَشْتَقِي كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِي مَا إِذَا كَانَ الرَّقِيقُ فَاسِقًا بِسَرِقَةٍ، أَوْ نَحْوِهَا وَعَلِمَ السَّيِّدُ أَنَّهُ لَوْ كَاتَبَهُ مَعَ الْعَبْرِ عَنْ الْكَسْبِ لَأَكْتَسَبَ بِطَرِيقِ الْفُسْقِ فَإِنَّهَا تُكَرَّرُ بَلْ يَنْتَهِي تَحْرِيمُهَا لِتَضَمُّنِهَا التَّمَكُّنَ مِنَ الْفُسَادِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ الرَّقِيقُ مِنْهَا وَقَدْ طَلَبَهَا سَيِّدُهُ لَمْ يُجْزَ عَلَيْهَا كَعَمَلِهِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيِ تَضْيِيعِ كَسْبِهِ فِي الْفُسْقِ. قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ عَلِيمٌ الْإِنْج) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ بِذَلِكَ مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ الْغَالِبَ فَلْيُرَاجَعْ.

• قَوْلُهُ (سَيِّ) (وَصِفَتُهَا الْإِنْج) أَي: صِيغَةُ إِيْجَابِهَا الصَّرِيحِ مِنْ جَانِبِ السَّيِّدِ النَّاطِقِ قَوْلُهُ: لِعَبْدِهِ كَاتِبُكَ الْإِنْجُ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (تُشِيرُ) أَي: كُلٌّ مِنْهَا فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّذْكِيرَ. قَوْلُهُ: (بِشَرْطٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَالتَّمْيِيزُ فِي الْمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بِشَرْطٍ أَنْ يَضُمَّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ الْإِنْج) أَي: أَوْ يَنْوِيهِ كَمَا سَيَأْتِي رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَالْتَفْصِيلُ الْإِنْج) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا تَتَقَيَّدُ بِمَا ذَكَرَ بَلْ مِثْلُهُ فَإِذَا بَرِثْتَ مِنْهُ، أَوْ فَرَعْتَ ذِمَّتَكَ مِنْهُ فَأَنْتَ حُرٌّ. اهـ. زَادَ النَّهَائِي وَيَشْمَلُ بَرِثْتَ مِنْ حُصُولِ ذَلِكَ بِأَدَاءِ التَّجُومِ. وَالْبَرَاءَةُ الْمَلْفُوظُ بِهَا وَفَرَاغُ الذِّمَّةِ شَامِلٌ لِلِاسْتِيفَاءِ وَالْبَرَاءَةِ بِاللَّفْظِ قَالَ الْبُلْقَيْنِي: لَوْ قَالَ: كَاتِبُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْكِتَابَةَ الَّتِي يَخْصُلُ فِيهَا الْعِتْقُ كَانَ كَافِيًا فِي الصَّرَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِخْرَاجُ كِتَابَةِ الْخَرَجِ. اهـ. قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ) أَيِ كَمَا سَيَأْتِي سَمِ أَي: فَهُوَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: يَضُمُّ لِذَلِكَ قَوْلُهُ الْإِنْج. قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي) أَي: بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَمَنْ أَدَّى حِصَّتَهُ الْإِنْجُ ش. قَوْلُهُ: (فَالْمُرَادُ بِهِ) أَي: بِالْأَدَاءِ فَرَاغُ الذِّمَّةِ أَيِ الشَّامِلُ لِلِاسْتِيفَاءِ وَالْبَرَاءَةِ بِاللَّفْظِ كَمَا مَرَّ عَنْ

• قَوْلُهُ: (كَاتِبُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْإِنْج) قَالَ الْبُلْقَيْنِي: وَلَوْ قَالَ: كَاتِبُكَ عَلَى كَذَا مُنْجَمًا الْكِتَابَةَ الَّتِي يَخْصُلُ فِيهَا الْعِتْقُ كَانَ كَافِيًا فِي الصَّرَاحَةِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِخْرَاجُ كِتَابَةِ الْخَرَجِ م. قَوْلُهُ: (أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ) أَي: كَمَا سَيَأْتِي. قَوْلُهُ: (فَالْمُرَادُ بِهِ شَرْعًا هُنَا الْإِنْج) لَوْ قَصَدَ حَقِيقَتَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقُومَ الْإِبْرَاءُ مَقَامَهُ.

مَقَامَهُ، بخلافِ القاضي في نحوِ الْمُتَنَبِّعِ؛ لِأَنَّهُ مُنْزَلُ مَنْزِلَتِهِ شَرْعًا (وَيُحْتَمَلُ) وَجُوبًا قَدْرَ الْعَوَضِ وَصِفَتُهُ بِمَا مَرَّ فِي السَّلَامِ كَمَا بَاتِي، نَعَمْ، إِنْ كَانَ بِمَحَلِّ الْعَقْدِ نَقْدٌ غَالِبٌ لَمْ يُشْتَرَطْ بَيَانُهُ كَالْبَيْعِ وَ (عِدَّةُ النُّجُومِ) اسْتَوَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ، نَعَمْ، لَا يَجِبُ كَوْنُهَا ثَلَاثَةً كَمَا بَاتِي (وَقَسَطُ كُلِّ نَجْمٍ) أَيِ: مَا يُؤَدِّي عِنْدَ حُلُولِ كُلِّ نَجْمٍ؛ لِأَنَّهَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَاشْتَرَطَ فِيهِ مَعْرِفَةَ الْعَوَضِ كَالْبَيْعِ وَابْتِدَاءِ النُّجُومِ مِنَ الْعَقْدِ. وَالتَّجْمُ الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَيُطْلَقُ عَلَى الْمَالِ الْمُؤَدَّى فِيهِ كَمَا بَاتِي فِي قَوْلِهِ: إِنْ اتَّفَقْتَ النُّجُومُ.

(تَنْبِيْهٌ): يَمَّا يُلْفَظُ بِهِ هُنَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ يُعْهَدُ فِيهِ لِأَحَدِ الْمُتَعَايِدَيْنِ بِمِلْكِ الْعَوَضِ، وَالْمُعَوَّضِ مَقًا، وَهُوَ هَذَا فَإِنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ النُّجُومَ فِيهِ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ مَعَ بَقَاءِ الْمُكَاتَّبِ عَلَى مِلْكِهِ إِلَى آدَاءِ جَمِيعِ النُّجُومِ وَالْفَارِزُ بِمَضِيهِمْ عَنْهُ بِمَمْلُوكٍ لَا مَالِكَ لَهُ مَبْنِيٍّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الْمُكَاتَّبَ مَعَ بَقَائِهِ عَلَى الرِّقِّ لَا مَالِكَ لَهُ (وَلَوْ تَرَكَ لَفْظَ التَّعْلِيْقِ) لِلْحُرِّيَّةِ بِالْآدَاءِ (وَنَوَاهِ).....

الْتِهَامِيَّةُ. قُودُ: (وَجُوبًا) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي الْمُنْفِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّعِ وَشَرَطُهَا فِي الْتِهَامِيَّةِ. قُودُ: (بَيَانُهُ) أَيِ: الْعَوَضِ التَّقْدُّ مُغْنِي. قُودُ: (اسْتَوَتْ، أَوْ اخْتَلَفَتْ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِوَاؤَهَا فِي قَدْرِهَا وَاخْتِلَافُهَا فِيهِ كَأَن يَجْعَلَ النُّجُومَيْنِ مَثَلًا شَهْرَيْنِ، أَوْ يَجْعَلَ أَحَدَهُمَا شَهْرًا وَالْآخَرَ سَنَةً وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْاسْتِوَاءَ وَالْاخْتِلَافَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِيهَا كَأَن يَجْعَلَ فِي نَجْمٍ دِينَارًا وَفِي آخَرَ دِينَارَيْنِ سَمَ وَالْمُتَبَايِرُ الْأَوَّلُ.

قُودُ: (نَعَمْ الْخ) هُوَ اسْتِدْرَاكٌ عَلَى ظَاهِرِ الْمُتَنَبِّعِ فِي جَمْعِهِ النُّجُومَ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٍ شِ اسْتِوَاؤَهَا إِلَى أَنَّ النُّجُومَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أُرِيدَ بِهَا مَا قَوْقُ الْوَاحِدِ. اهـ. قُودُ: (لَا يَجِبُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَكْفِي ذِكْرُ نَجْمَيْنِ وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي كِتَابَةِ مَنْ بَعْضُهُ حُرُّ التَّجْمِيمِ؟ وَجِهَانِ أَصْحُهُمَا الْاِشْتِرَاطُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَمْلِكُ بَعْضُهُ الْحُرَّ مَا يُؤَدِّيهِ لِتَبَايَعِ السَّلَفِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ نَحْوُهَا. قُودُ: (وَابْتِدَاءِ النُّجُومِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَا يُشْتَرَطُ تَسْيِينُ ابْتِدَاءِ النُّجُومِ بَلْ يَكْفِي الْإِطْلَاقُ وَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهَا مِنَ الْعَقْدِ عَلَى الصَّحِيحِ. اهـ. قُودُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا) أَيِ: بِدَلِيلِ وَقَسَطِ الْخ سَمَ. قُودُ: (عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ الْخ) أَيِ: أَنْ يَقَالَ: أَيِ: عَقْدُ الْخ.

قُودُ (سَلَسِي): (وَلَوْ تَرَكَ) أَيِ: فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ مُغْنِي. قُودُ: (لَفْظُ التَّعْلِيْقِ لِلْحُرِّيَّةِ الْخ) وَهُوَ قَوْلُهُ:

قُودُ: (وَيُحْتَمَلُ) وَجُوبًا قَدْرَ الْعَوَضِ وَصِفَتُهُ الْخ) أَيِ: وَلَوْ كَاتَبَهُ بِنَجْمَيْنِ مَثَلًا عَلَى أَنْ يَغْنِيَ بِالْأَوَّلِ صَحَّ وَعَتَّى بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَاتَبَهُ مُطْلَقًا وَآدَى بَعْضَ الْمَالِ فَأَعْتَقَهُ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْبَاقِي بَعْدَ الْعِتْقِ صَحَّ فَكَذَا لَوْ شَرَطَهُ ابْتِدَاءَ رَوْضٍ وَشَرَحَهُ. قُودُ: (اسْتَوَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ) فَإِنْ قُلْتُ: سَيَأْتِي آتِيًا أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالنَّجْمِ الْوَقْتُ فَمَا مَعْنَى اسْتِوَاؤِهَا وَاخْتِلَافُهَا؟ قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِوَاؤُهَا فِي قَدْرِهَا وَاخْتِلَافُهَا فِيهِ كَأَن يَجْعَلَ النُّجْمَيْنِ مَثَلًا شَهْرَيْنِ أَوْ يَجْعَلَ أَحَدَهُمَا شَهْرًا وَالْآخَرَ سَنَةً وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْاسْتِوَاءَ وَالْاخْتِلَافَ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ فِيهَا كَأَن يَجْعَلَ فِي نَجْمٍ دِينَارًا وَفِي آخَرَ دِينَارَيْنِ. قُودُ: (وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا) أَيِ بِدَلِيلِ وَقَسَطِ الْخ. قُودُ: (بِمَمْلُوكٍ لَا مَالِكَ لَهُ) قَدْ يَقَالُ: إِنْ أَرَادَ بِالْمَمْلُوكِ مَا يَصْلُحُ لِلْمِلْكِ فَهَذَا



بما قبله (جان) لاستقلال السيد بالعنق المقصود، نعم، الفائدة لا بُد فيها من التلّفظ به (ولا يكفي لفظ كتابة بلا تعليق، ولا نية على المذهب) لما مرّ أنّها تنعّ على المخارجة أيضًا وبه فارق ما مرّ في التدبير ومَرَّ ثم فرق آخر (ويقول) فوزًا نظير ما مرّ في البيع (المكاتب) لا أجنبي بل، ولا وكيل العبد فيما يظهر؛ لأنّه لا يصير أهلًا للثؤكيل إلا بعد قبولها: (قيلت) مثلاً كغيره من عقود المعاوضة ويكفي استيجاب وإيجاب ككاتبني على كذا فيقول: كاتبك. وإنما لم يكف الأداء بلا قبول كالإعطاء في الخلع؛ لأنّ هذا أشبه بالبيع من ذلك وروق شارح بما فيه نظر وبما فرقت به بينهما يُعلم الفرق بين عدم صحة قبول الأجنبي هنا لا ثم قيل: قول أصله:

إذا أدّيته فانت حرّ مُعني. ٥. فود: (بما قبله) أي بقوله: كاتبك على كذا إلخ مُعني ونهاية أي: عند وجود جزء منه ع ش. ٥. فود: (لإستقلال السيد إلخ) عبارة المُعني؛ لأن المقصود منها العتق وهو يقع بالكتابة مع النية جزءًا لاستقلال المخاطب به. اه. ٥. فود: (من التلّفظ به) أي: بقوله: إذا أدّيته فانت حرّ مُعني أي أو نحوّه ممّا مرّ عن المُعني والنهاية. ٥. فود: (لما مرّ) إلى قوله: وإنما لم يكف الأداء في المُعني إلا قوله: ولا وكيل العبد إلى المتن. ٥. فود: (أنّها تنعّ على المخارجة أيضًا) أي: فلا بُد من تمييز باللفظ، أو النية نهاية ومُعني. ٥. فود: (فرق آخر) وهو أنّ التدبير كان معلومًا في الجاهلية ولم يتغيّر مُعني عبارة النهاية وروق الأول بأنّ التدبير مشهور في مَنه بخلاف الكتابة لا يعرف مَنه إلا الخواص. اه.

٥. فود: (لا أجنبي) عبارة المُعني قضية قوله: ويقول المكاتب قيلت أنّه لو قيل أجنبي الكتابة من السيد ليؤدّي عن العبد النجوم فإذا أداها عتق أنّه لا يصحّ وهو ما صحّحه في زيادة الروضة لمخالفته موضوع الباب فعلى هذا لو أدّى عتق العبد لوجود الصفة رجع السيد على الأجنبي بالقيمة وردّ له ما أخذ منه. اه. وفي سم بعد ذكر ذلك عن الرّوض وشرّحه ما نصّه ولعلّ صورته كاتب عبي على كذا عليك فإذا أدّيته فهو حرّ فقال: كاتبته على ذلك. اه. ٥. فود: (إلا بعد قبولها) ظاهره وإنّ إذن له السيد في التوكيل ع ش. ٥. فود: (ويكفي استيجاب إلخ) أي: واستقبال وقبول كما لو قال السيد: أقبل الكتابة، أو تكاتب متي بكذا إلى آخر الشروط فقال العبد: قيلت ع ش. ٥. فود: (ككاتبني على كذا) أي إلى آخر الشروط المتقدمة. ٥. فود: (فيقول كاتبك) أي: فوزًا كما فهم من الفاع ع ش. ٥. فود: (لأن هذا) أي: عَقْد الكتابة وقوله: من ذلك أي: الخلع. ٥. فود: (وبما فرقت إلخ) وهو قوله: لأن هذا أشبه إلخ. ٥. فود: (قيل إلخ) ويمنّ قال بذلك المُعني.

ليس غريبًا حتّى يُلقَظ به فإنّ المباحات كالماء والحطب كذلك، وإنّ أراد به ما جرى عليه الملّك فيما سبق فكذلك؛ لأن ما وقع الإغراض عنه ممّا جرّت العادة بالإغراض عنه كذلك، وإنّ أراد ما تعلّق به الملّك الآتي فالمكاتب ليس كذلك على هذا القول فليتأمل. ٥. فود: (وبما فرقت به بينهما يُعلم الفرق بين عدم صحة قبول الأجنبي هنا لا ثم) في الرّوض وشرّجه ولو قيل الكتابة من السيد أجنبي ليؤدّي عن العبد النجوم لم يصحّ الكتابة لمخالفتها موضوع الباب، فإنّ أدّى عتق العبد لوجود الصفة ورجع السيد

العبد أولى؛ لأنه إنما يصير مكاتبا بعد، وهو غفلة عن نحو ﴿إِنِّي أَرْسِلُ أَعْيُنِي عَلَى الْبُلْدَانِ﴾ يوسف ٣٦: وعن اتفاق البلغاء على أن المجاز أبلغ. (وشرطهما) أي: السيد، والحق (تكليف) واختيار فيهما ولو أعميين وقيد الاختيار بقلهم مما مر في الطلاق (والطلاق) للتصرف في السيد لما تقرر أنها كالبيع فلا تصح من محجور عليه ولو بفلس ولو بإذن الولي وزعم أنه مطلق التصرف

فود: (بغد) أي بعد القبول. فود: (أولى) أي: من تعبيرة بالمكاتبة نهاية. فود: (وهو غفلة عن نحو الخ) قد يقال: إن ما ذكره إنما يفيد صحة تعبیر المصنف لا مساواته لتعبير الأصل. فود: (أي: السيد) إلى قوله: نعم إن صرح في المعنى وإلى قول المتن: ومكرى في النهاية إلا قوله: نعم إلى، ولا ماذون له وقوله: كما يحسنه جمع إلى المتن.

فود: (سني) (تكليف) أي كونهما عاقلين بالغين معني. فود: (واختيار) فإن أكرها، أو أحدهما فالكتابة باطلة معني وشرع المنهج زادع ش ويتبني أن محلها ما لم يكره بحق كان نذر كتابته فأكره على ذلك فأنها تصح حينئذ؛ لأن الفعل مع الإكراه بحق كالفعل مع الاختيار، ثم هو ظاهر إن كان التذرع مقيدا بزمن معين كرمضان مثلا وأخر الكتابة إلى أن بقي منه زمن قليل فإن لم يكن كذلك كان التذرع مطلقا فلا يجوز إكراهه عليه؛ لأنه لم يلتزم وقتا بعينه حتى ياتم بالتأخير عنه فلو أكرهه على ذلك ففعل لم يصح هذا ولو مات من غير كتابة عصى في الحالة الأولى من الوقت الذي عين الكتابة فيه وفي الحالة الثانية من آخر وقت الإمكان. اهـ. فود: (ولو أعميين) أي: أو سكرانين شرع المنهج عبارة المعني وقد يفهم كلام المصنف أن السكران العاصي بسكره لا تصح كتابته؛ لأنه يرى عدم تكليفه وقد مر الكلام على ذلك في الطلاق وغيره. اهـ. فود: (فلا يصح من منجور عليه الخ) ولا من ولي المنجور عليه أبا كان، أو غيره؛ لأنها تبرع معني وشيخ الإسلام وكان يتبني أن يذكره الشارع حتى يظهر قوله: وزعم أنه الخ. فود: (ولو بإذن الولي) غاية أخرى في عدم الصحة من المنجور عليه والمراد بالمنجور عليه بالفلس أن يزيد دينه على ماله وهو غير مستقل فيحجر القاضي على وليه في ماله فلا تصح الكتابة من وليه وهو ظاهر، ولا منه، وإن أذن له وليه فيها ع ش واعتبر شرع المنهج الولي في غير المنجور عليه بفلس عبارته: ولا من صبي ومجنون ومنجور سفي وأولياهم، ولا من منجور فلس. اهـ. ومقتضاها أن المراد بمنجور عليه بفلس المستقل بالبلوغ والعقل والرشد وهو خلاف ما ذكره أي: ع ش. فود: (وزعم أنه) أي: الولي ع ش.

على الأجنبية بالقيمة ورد له ما أخذ منه. اهـ. ولعل صورته كانت عدي على كذا عليك فإذا أدبته فهو حر فقال: قبلت ذلك أو كاتب عبدك علي فإذا أدبته فهو حر فقال: كاتبته على كذا. فود: (وشرطهما تكليف الخ) قال في الزواري: ويصح كتابة مدبر ومعلني عنه بصفة ومستولدة. اهـ. قال في شرحه: فيعتق الثاني بوجود الصفة إن وجدت قبل أداء النجوم وإلا قباديتها والآخرا بيموت السيد إن مات قبل الأداء وإلا قبالاتها. اهـ. وقد يفهم من قوله: بيموت السيد إن مات قبل الأداء أنها تغني عن الإبلاد لا عن

في مالٍ مَوْلَاهُ فَايَسَّدُ بَلْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ مُقَيَّدٌ بِالْمُضْلَحَةِ، وَلَا مِنْ مُكَاتَّبٍ لِعَبْدِهِ وَلَوْ بِإِذْنِ السَّيِّدِ وَكَذَا لَا تَصِيحُ مِنْ مُبْعَضٍ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِمَا لِلْوَلَاءِ، وَفِي الْعَبْدِ فَلَا تَصِيحُ كِتَابَةُ عَبْدٍ صَغِيرٍ، أَوْ مَجْنُونٍ، نَعَمْ، إِنْ صَرَّحَ بِالتَّعْلِيْقِ بِالْأَدَاءِ فَأَدَّى إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا عَتَقَ بِوُجُودِ الصَّفَةِ لَا عَنِ الْكِتَابَةِ فَلَا يَرْجِعُ السَّيِّدُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَكَذَا فِي سَائِرِ أَقْسَامِ الْكِتَابَةِ الْبَاطِلَةِ، وَلَا مَأْذُونٍ لَهُ فِي التَّجَارَةِ حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ فِي أَكْسَابِهِ لِيَصْرِفَهَا فِي دِينِهِ كَالْمَوْجَرِّ، وَالْمَرْهُونِ الْآتِيَيْنِ وَتَصِيحُ كِتَابَةُ عَبْدٍ سَفِيهِ كَمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ وَاعْتَرَضُوا مَا أَوْفَقَهُ الْمَتْنُ مِنْ عَدَمِ صِحَّتِهَا بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ وَنَقَلُوا الْأَوَّلَ عَنْ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ وَوَجَّهُوا بِأَنَّ الْأَدَاءَ لَمْ يَنْحَصِرْ فِي الْكَسْبِ فَقَدْ يُؤَدِّي مِنَ الزَّكَاةِ وَغَيْرِهَا وَيُؤَدِّيهِ صَحَّةُ كِتَابَةِ عَبْدٍ مُرْتَدٍّ، وَإِنْ أَوْفَقْنَا تَصَرُّفَهُ وَيَصِيحُ أَدَاؤُهُ فِي الرَّدَّةِ. (وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ)

• فَوَدَّ: (وَكَذَا لَا تَصِيحُ مِنْ مُبْعَضٍ الْخ) الْأَخْصَرُ الْأَسْبَكُ وَلَا مِنْ مُبْعَضٍ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَفِي الْعَبْدِ) عَطَفَ عَلَى فِي السَّيِّدِ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ إِنْ صَرَّحَ) أَيِ السَّيِّدِ. • فَوَدَّ: (الْبَاطِلَةُ) سَيِّئَاتِي فِي الْفَضْلِ الْآخِيرِ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكِتَابَةِ الْفَائِدَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَا مَأْذُونٍ لَهُ الْخ) أَيِ: وَلَا تَصِيحُ كِتَابَةُ عَبْدٍ مَأْذُونٍ الْخِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ السَّمِيِّ فِي تَحْصِيلِ التَّجُومِ ش. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ جَمْعُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُفْهِمِ. (تَنْبِيْهُ): اشْتِرَاطُ الْإِطْلَاقِ فِي الْعَبْدِ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ اغْتِيَارُ الْبُلُوغِ وَالْمَقْلُ فَلَا يَصْرِفُ سَفَهَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْحَصِرِ الْأَدَاءُ الْخِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مَا لَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ التَّكْلِيفُ فَإِنَّهُ يُسْتَفْتَى عَنْهُ بِإِطْلَاقِ التَّصْرِيفِ كَمَا فَعَلَ فِي الْعِنَقِ وَتَرَكَ مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ. اهـ. • فَوَدَّ: (صَحَّةُ كِتَابَةِ عَبْدٍ مُرْتَدٍّ الْخ) يُسْتَعَادُّ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِ السَّيِّدِ مُرْتَدًّا فَلَا يَصِيحُ أَنْ يُكَاتَّبَ وَكَوْنِ الْعَبْدِ مُرْتَدًّا فَتَصِيحُ كِتَابَتُهُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَا تَصِيحُ مِنْ مُرْتَدٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَتَصِيحُ كِتَابَةُ عَبْدٍ مُرْتَدٍّ وَيَعْتَقُ بِالْأَدَاءِ اهـ. سم. • فَوَدَّ: (وَيَصِيحُ الْخ) زِيَادَةُ فَائِدَةٍ لَا دَخَلَ لَهُ فِي التَّائِيدِ.

• فَوَدَّ (سَيِّئَاتِي): (وَكِتَابَةُ الْمَرِيضِ الْخ) وَلَوْ كَاتَّبَ فِي الصَّحَّةِ وَقَبَضَ التَّجُومَ فِي الْمَرَضِ، أَوْ قَبَضَهَا وَإِثْرُهُ

الْكِتَابَةِ فَلَا يَتَّبِعُهَا كَسْبُهَا وَأَوْلَاثُهَا وَسَيِّئَاتِي مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ قَبْلَ الْحُكْمِ الْخَامِسِ: فَضْلٌ وَطَاءُ مُكَاتَّبَةٍ حَرَامٌ إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنْ أَوْ لَدَهَا صَارَتْ مُسْتَوْلَدَةً إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِنْ مَاتَ أَيِ: السَّيِّدِ قَبْلَ تَعَجِيزِهَا عَتَقَتْ بِالْكِتَابَةِ أَيِ لَا بِالْاِسْتِيلَادِ وَتَبِعَهَا كَسْبُهَا وَأَوْلَاثُهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ أَيِ وَلَوْ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ وَكَذَا لَوْ عُلِقَ عَتَقَ الْمُكَاتَّبِ بِصِفَةِ قَوِّجِدَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: عَتَقَ بِوُجُودِ الصَّفَةِ عَنِ الْكِتَابَةِ وَتَبِعَهُ كَسْبُهُ وَأَوْلَاثُهُ الْحَادِثُونَ؛ لِأَنَّهُ عَتَقَ الْمُكَاتَّبِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَنِ الْكِتَابَةِ وَلَوْ أَوْ لَدَهَا، ثُمَّ كَاتَّبَهَا وَمَاتَ قَبْلَ تَعَجِيزِهَا عَتَقَتْ عَنِ الْكِتَابَةِ وَتَبِعَهَا أَوْ لَدَهَا الْحَادِثُونَ وَكَسْبُهَا الْحَاصِلُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ صَرَّحَ بِهِ الْأَصْلُ. اهـ. وَيَهَذَا يُعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْمَوَاضِعِ الْأَوَّلِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ مَفْنَاهُ عَنِ الْكِتَابَةِ لَا كَمَا يَقُولُهُمْ مِنْ ظَاهِرِهِ وَقَضِيَّةُ الْإِطْلَاقِ الْعِنَقِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَنِ الْكِتَابَةِ سُقُوطُ التَّجُومِ عَنْهُ وَيَكُونُ كَمَا لَوْ اِغْتَقَهُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (وَتَصِيحُ كِتَابَةُ عَبْدٍ سَفِيهِ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَوْفَقْنَا تَصَرُّفَهُ الْخ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ كَاتَّبَ مُرْتَدًّا الْخِ يُسْتَعَادُّ مِنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ كَوْنِ السَّيِّدِ مُرْتَدًّا فَلَا يَصِيحُ أَنْ يُكَاتَّبَ وَكَوْنِ الْعَبْدِ

مَرَضُ الْمَوْتِ مُحَسَّبَةٌ (مِنَ الثَّلَاثِ) وَلَوْ بِأَضْعَافٍ قِيمَتِهِ؛ لِأَنَّ كَسْبَهُ مَلِكُ السَّيِّدِ (فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ) أَي: مِثْلًا قِيمَتُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ (صَحَّتْ كِتَابَةُ كُلِّهِ) سِوَاءَ مَا كَانَ مَا خَلَفَهُ مِمَّا آذَاهُ الرِّقِيقُ أَمْ مِنْ غَيْرِهِ لِيُخْرِجَهُ مِنَ الثَّلَاثِ (فَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ غَيْرَهُ وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ مِائَتَيْنِ) كَاتِبَتَهُ عَلَيْهِمَا (وَقِيمَتُهُ مِائَةٌ عَقَقَ) كُلَّهُ لِيَتَقَاءَ مِثْلِيهِ لِلْوَرْتَةِ وَهَذَا كَالْمِثَالِ لِمَا قَبْلَهُ (وَإِنْ آدَى مِائَةً) كَاتِبَتَهُ عَلَيْهَا (عَقَقَ ثَلَاثًا)؛ لِأَنَّ قِيمَةَ ثَلَاثِهِ مَعَ الْمِائَةِ الْمُؤَدَّاةِ مِثْلًا مَا عَقَقَ مِنْهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يُخْلِفْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُؤَدِّ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ وَلَمْ تُجْزِ الْوَرْتَةُ مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَيَصْحُحُ فِي ثَلَاثِهِ فَقَطْ فَإِذَا آدَى حِصَّتَهُ مِنَ النُّجُومِ عَقَقَ (وَلَوْ كَاتَبَ مُرْتَدًّا) قِتْنَهُ وَلَوْ مُرْتَدًّا أَيْضًا (بُنِيَ عَلَى الْقَوَالِ مَلِكُهُ، فَإِنْ وَقَفْنَاهُ)، وَهُوَ الْأَظْهَرُ (بَطَلْتُ عَلَى

بَعْدَ مَوْتِهِ، أَوْ أَقَرُّ هُوَ فِي الْمَرَضِ بِالْقَبْضِ لَهَا فِي الصَّحَةِ أَوْ الْمَرَضِ عَقَقَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ رَوْضٌ مَعَ شَرْجِهِ. هـ فَوَدَّ: (مَرَضُ الْمَوْتِ) إِلَى قَوْلِهِ: هَذَا إِنْ لَمْ يَخْجُزْ فِي الْمُغْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ بِأَضْعَافٍ قِيمَتِهِ) أَي: وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَقْتُ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْوَرْتَةِ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا الْآنَ لِاحْتِمَالِ أَنَّ السَّيِّدَ يُضَيِّقُهَا فِي مَصَالِحِهِ بِجَنِيرٍ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ كَسْبَهُ مَلِكُ السَّيِّدِ) أَي: وَقَدْ جَعَلَهُ لِلْعَبْدِ بِكِتَابَتِهِ عَبْدُ الْبَرِّ أَي: فَقَوَّته عَلَى الْوَرْتَةِ بِكِتَابَتِهِ وَحَاصِلُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَمَّا قَوَّتْ عَلَى الْوَرْتَةِ كَسَبَ الْعَبْدُ كَاتِبَتَهُ تَبَرَّغَ بِنَفْسِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ فَلِذَلِكَ حُسِبَ الْعَبْدُ مِنَ الثَّلَاثِ. اهـ. بَجَنِيرٍ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ كَسَبُ الْمُكَاتَبِ الْمُؤَدِّي بِهِ النُّجُومَ مِلْكًا لِلْسَّيِّدِ كَانَ عَقَقَهُ بِهَا كَالْعَقَقِ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ فَحُسِبَ مِنَ الثَّلَاثِ. هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يُخْلِفْ غَيْرَهُ وَلَمْ يُؤَدِّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: وَأَدَّى فِي حَيَاتِهِ عَمَّا لَوْ لَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا حَتَّى مَاتَ السَّيِّدُ فَثَلَاثُهُ مُكَاتَبٌ فَإِنْ آدَى حِصَّتَهُ مِنَ النُّجُومِ عَقَقَ، وَلَا يَزِيدُ الْعَقَقُ بِالْآدَاءِ لِيُطْلَا بِهَا فِي الثَّلَاثَيْنِ فَلَا تَمُودُ.

(تَنْبِيْهُ): هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يُجْزِ الْوَرْتَةُ الْكِتَابَةَ فِي جَمِيعِهِ فَإِنْ أَجَازُوا فِي جَمِيعِهَا عَقَقَ كُلُّهُ، أَوْ فِي بَعْضِهَا عَقَقَ مَا أَجَازُوا وَالْوَلَاءُ لِلْمَمِيَّتِ وَلَوْ لَمْ يَمْلِكْ إِلَّا عَبْدَيْنِ قِيمَتُهُمَا سِوَاءَ فَكَاتَبَ فِي الْمَرَضِ أَحَدَهُمَا وَبَاعَ الْآخَرَ نِسِيَةً وَمَاتَ وَلَمْ يَحْصُلْ بِيَدِهِ قَمَنٌ، وَلَا نُجُومٌ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ فِي ثَلَاثِ هَذَا وَالبَيْعُ فِي ثَلَاثِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُجْزِ الْوَارِثُ وَلَا يُزَادَ فِي الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةُ بِآدَاءِ الثَّمَنِ وَالنُّجُومِ. اهـ. وَفِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْجِهِ وَمِثْلُهَا.

هـ فَوَدَّ: (فَإِذَا آدَى) أَي: بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ حِصَّتَهُ أَي: حِصَّةَ الثَّلَاثِ. هـ فَوَدَّ: (عَقَقَ) أَي: الثَّلَاثِ، وَلَا يَغْنَقُ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كِتَابَةَ ثَلَاثِهِ تَبْطُلُ بِمَجَرَّدِ الْمَوْتِ سِوَا الْمُرَادِ أَنَّ مَا آذَاهُ الْعَبْدُ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ لَا اغْتِيَابَ بِهِ فَلَا تَنْقُذُ الْكِتَابَةُ فِي شَيْءٍ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ نَظَرًا لِمَالِ الْكِتَابَةِ ع. ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُرْتَدًّا الْخُ) تَنْبِيْهُ لَا يَبْطُلُ الْكِتَابَةُ طَرُورًا رَدِّةَ الْمُكَاتَبِ وَلَا طَرُورًا رَدِّةَ السَّيِّدِ بَعْدَهَا وَإِنْ أَسْلَمَ السَّيِّدُ اغْتَدَّ بِمَا أَخَذَهُ حَالِ رَدِّهِ

مُرْتَدًّا فَتَصِحُّ كِتَابَتُهُ وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا تَصِحُّ مِنْ مُرْتَدٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَتَصِحُّ كِتَابَةُ عَبْدٍ مُرْتَدٍّ وَيَغْنَقُ بِالْآدَاءِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَإِذَا آدَى حِصَّتَهُ مِنَ النُّجُومِ عَقَقَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَلَا تُرِيدُ الْعَقَقُ بِالْآدَاءِ لِيُطْلَا بِهَا فِي الثَّلَاثَيْنِ. اهـ. أَي: لَا يُزَادُ فِي الْكِتَابَةِ بِقَدْرِ نَصْفِ مَا آدَى وَهُوَ سُدُسُ لِيُطْلَا بِهَا فِي الثَّلَاثَيْنِ. اهـ، وَوَجْهُ تَوْهَمِ زِيَادَةِ الْعَقَقِ بِقَدْرِ نَصْفِ مَا آدَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ قِيمَتُهُ مِائَةً وَكَاتِبَتُهُ عَلَى مِائَةٍ فَإِذَا آدَى ثَلَاثَهَا بَعْدَ مَوْتِهِ حَصَلَ لِلْوَرْتَةِ مِائَةٌ ثَلَاثًا الْعَبْدُ وَثَلَاثُ الْمِائَةِ وَالْمَجْمُوعُ مِائَةٌ قَبِيْنِي أَنْ يَغْنَقَ مِنْهُ قَدْرٌ يَصِفِيهَا لِيَكُونَ مَا عَقَقَ قَدْرَ

الحديد) الْمُبْطِلُ لَوْ قَفِيَ الْعُقُودُ، وَهُوَ الْأَصَحُّ أَيْضًا وَعَلَى الْقَدِيمِ لَا تَبْطُلُ بَلْ تَوْقَفُ، فَإِنْ أَسْلَمَ بَانَ صَحَّتْهَا وَإِلَّا فَلَا هَذَا إِنْ لَمْ يَحْجَرْ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وَقُلْنَا لَا حَجَرٌ عَلَيْهِ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ وَإِلَّا بَطَلَتْ قَطْعًا وَقِيلَ: لَا فَرْقَ وَمَوْتُ هَذِهِ فِي الرَّدَّةِ ضِمْنَ تَقْسِيمِ فَلَا تَكَرَّرُ وَتَصْبِحُ مِنْ حَرْبِي وَغَيْرِهِ (وَلَا تَصْبِحُ كِتَابَةً) مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ نَحْوُ (مَرْهُونٍ) وَجَانِ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ، لِأَنَّهُ مُعْرَضٌ لِلْبَيْعِ فَيُنَافِيهَا وَإِنَّمَا صَحَّ عَقْدُهُ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى (وَمُكْرَى) أَي: سِوَاءِ اسْتَوْجَرَتْ عَيْنُهُ، أَوْ سُلِّمَ عَمَّا فِي الذِّمَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُؤَجَّرِ إِبْدَالُهُ؛ نَظَرْنَا لِلْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ وَتَحْتَمَلُ التَّخْصِصُ بِالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادَرُ مِنْ قَوْلِهِمْ: مُكْرَى، وَمَنْ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ بِقَوْلِهِمْ: لَأَنَّ مُنَافِقَهُ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَيُنَافِيهَا أَيْضًا وَمِثْلُهُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي.....

وَيَصْبِحُ كِتَابَةً مُرْتَدًّا وَيَتَقَيُّ بِالْأَدَاءِ وَلَوْ فِي زَمَنِ رَدِّهِ، وَإِنْ قِيلَ قَبْلَ الْإِدَاءِ فَمَا فِي يَدِهِ لِلسَّيِّدِ وَلَوْ التَّحَقُّقُ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَقَفَّ مَالُهُ أَدَّى الْحَاكِمُ نَجْوَ مَكَاتِبِهِ وَعَقَّقَ، وَإِنْ عَجَزَ، أَوْ عَجَزَهُ الْحَاكِمُ رَقٌّ فَإِنْ جَاءَ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ مُسْلِمًا بَقِيَ التَّعْجِيزُ بِحَالِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ة. فَوَدَّ: (الْمُبْطِلُ لَوْ قُوفُ الْعُقُودِ) أَي: الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا اتِّصَالُ الْقَبُولِ بِالْإِجَابِ بِخِلَافِ مَا لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذَلِكَ كَالْتَنْذِيرِ وَالْوَصِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ بِجَنَابِ عَنِ الْحَلَبِيِّ. ة. فَوَدَّ: (وَالْأَفْلَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَفْلَا نَهَا. اه. ة. فَوَدَّ: (هَذَا) أَي: الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ. ة. فَوَدَّ: (وَقُلْنَا لَا حَجَرٌ إِلَّا) وَهُوَ الْمُتَمَتِّدُ عَلَى مَا فِي بَعْضِ نَسَخِ الشَّارِحِ ثُمَّ وَفِي أَكْثَرِهَا عَدَمُ اغْتِيَابِ هَذَا الْقَيْدِ قِيَاسًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ ش. ة. فَوَدَّ: (وَقِيلَ: لَا فَرْقَ) أَي: فِي جَرْيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَ وُجُودِ الْحَجَرِ وَعَدَمِهِ. ة. فَوَدَّ: (فَلَا تَكَرَّرَ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (وَتَصْبِحُ مِنْ حَرْبِي إِلَّا) وَقَدْ شَمَلَ ذَلِكَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ تَكْلِيفَ وَإِطْلَاقَ وَشَمَلَ أَيْضًا الْمُتَقَبَّلَ مِنْ دِينِ إِلَى دِينٍ فَتَصْبِحُ كِتَابَةً لِقَاءَ مِلْكِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامَ. اه. ع ش وفيه تَوْقَفٌ قَلِيلٌ رَاجِعٌ.

ة. فَوَدَّ (سُي): (وَمُكْرَى) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصُرَتِ الْمُدَّةُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَاجِزًا فِي أَوَّلِ الْمُدَّةِ نَزَلَ مَنَزِلَةً مَا لَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنْفَعَةٍ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَقْدِعِ ش. ة. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ إِلَّا) وَقَوْلُهُ: نَظَرْنَا إِلَيْهِ كُلُّ مِمَّا رَاجِعٌ لِلْمُعْطُوفِ فَقَطْ. ة. فَوَدَّ: (وَتَحْتَمَلُ التَّخْصِصُ إِلَّا) وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ة. فَوَدَّ: (بِالْأَوَّلِ) أَي: بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ. ة. فَوَدَّ: (وَمَنْ تَعْلِيلُهُمْ لَهُ) أَي لِمَدَمِ صَحَّةِ كِتَابَةِ مُكْرَى. ة. فَوَدَّ: (لَأَنَّ مُنَافِقَهُ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى. فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: نَعَمْ إِلَى الْمُنَى. ة. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ مَوْصَى إِلَّا) هَذَا وَمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَا زِمَ فَكَانَ الْأَوَّلَى عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَتَأْخِيرُ لَفْظِ مِثْلُهُ إِلَى مَسْأَلَةِ الْمَغْصُوبِ قَتْلُ رَشِيدِي.

ة. فَوَدَّ: (بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي) يُقِيدُ الصَّحَّةَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَذَكَرُوا فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ الْكِتَابَةَ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِهِ وَهَلْ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَنْفَعَتِهِ؟ سَمِ وَالظَّاهِرُ نَعَمْ.

الْثُلُثُ وَذَلِكَ يَنْصِفُ الثُّلُثَ الَّذِي نَفَذَتْ الْكِتَابَةُ فِيهِ وَقَدَرُ يَنْصِفُ مَا آدَى وَهُوَ السُّدُسُ وَالْمَجْمُوعُ يَنْصِفُهُ وَقِيمَتُهُ خَمْسُونَ. ة. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ مَوْصَى بِمَنْفَعَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي) يُقِيدُ الصَّحَّةَ قَبْلَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَذَكَرُوا فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّ الْكِتَابَةَ رُجُوعٌ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِهِ وَهَلْ عَنِ الْوَصِيَّةِ بِمَنْفَعَتِهِ.

ومفصوب لا يُقدَّر على انتزاعه (وشرط الجَوْضِ كونه دَيْتًا)؛ إذ لا ملك له يَرِدُ المقدُّ عليه موصوفًا بصفات السَّلَم، نعم، الأوجه أنه يكفي نادرُ الوجود هنا (مُوجَلًا)؛ لأنَّه الماثور سلفًا وخلفًا ولأنَّه عاجزٌ حالًا ولم يُكتَفَ بهذا عما قبله قال ابن الصَّلاح: لأنَّ دلالة الالتزام لا يُكتفى بها في المخاطبات وهذان وصفان مقصودان. ١ هـ. وفيه نظر؛ لأنَّ دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمين لا الالتزام؛ لأنَّ مفهوم المؤجل شرعًا دَيْنٌ تأخَّر وفاؤه فهو مُركَّب من شيئين ودلالة التضمين يُكتفى بها في المخاطبات فالأحسن في الجواب أنه تصريح بما عُلِمَ

هـ. قوله: (ومفصوب إلخ) عبارة الأسنى والمُثني ولا كتابة المفصوب إن لم يَتِمَّكن من التصريف في يد الغاصب وإطلاق العِمْرَانِي المُنْعَ مَحْمُولٌ على ذلك. اهـ. هـ. قوله: (موصوفًا إلخ) أي: إن كان عَرَضًا مُثْنِي. هـ. قوله: (والأوجه أنه يكفي إلخ) أي: وإن لم يَكْفِ ثُمَّ نِهَايَةٌ والفَرْقُ أَنَّ عَقْدَ السَّلَمِ مُعَارَضَةٌ مَخْصُةٌ الْمَقْصُودُ مِنْهَا حُصُولُ السَّلَمِ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فَاشْتَرَطَ فِيهِ الْقُدْرَةُ عَلَى تَحْصِيلِهِ وَقَدْ الْحُلُولِ وَأَيْضًا فَالْشَّارِعُ مَشْهُوفٌ لِلْعِنْيَةِ فَانْتَفَى فِيهِ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى الْعِنْيَةِ وَلَوْ احْتِمَالًا ع. ش. هـ. قوله: (لأنَّه الماثور إلخ) عبارة المُثْنِي؛ لأنَّ الماثورَ عَنِ الصَّحَابَةِ قَمَرٌ بَعْدَهُمْ قَوْلًا وَفِعْلًا إِنَّمَا هُوَ التَّاجِيلُ وَلَمْ يَفْقِدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَالَهُ وَلَوْ جَازَ لَمْ يَتَّقُوا عَلَى تَرْكِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ خُصُوصًا وَفِي تَعَجُّلٍ عِنْتِهِ وَاخْتَارَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَالزَّوْيَانِيُّ فِي حَلَّتِيهِ جَوَازَ الْحُلُولِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامَيْنِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ. اهـ. هـ. قوله: (ولم يكتفَ إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكْتَفَ إلخ؛ لأنَّ دلالة الالتزام كما قال ابن الصَّلاح: لا يُكْتَفَى بِهَا إلخ. هـ. قوله: (من دلالة التضمين إلخ) قد يَمْنَعُهُ ابْنُ الصَّلاحِ بَأَنَّ التَّضَمُّنَ قَدْ يُسَمَّى بِالِاتِّمَامِ س. هـ. قوله: (ودلالة التضمين يُكتفى بها إلخ) لابن الصَّلاحِ مَنَعُهُ سَمِ فِيهِ أَنَّ مَنَعَهُ مُكَابَرَةٌ. هـ. قوله: (فالأحسن في الجواب إلخ) فِيهِ أَنَّ حَاصِلَ السُّوَالِ الَّذِي أَجَابَ عَنْهُ ابْنُ الصَّلاحِ أَنَّ مُوجَلًا يَدُلُّ عَلَى دَيْتًا فَلِمَ لَمْ يَكْتَفِ بِهِ عَنْهُ؟ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا بِمَعْنَى لِمَ صَرَّحَ بِدَيْتًا مَعَ عِلْمِهِ مِنْ مُوجَلًا وَمَقْلُومٌ أَنَّ هَذَا لَا يَنْدَفِعُ بِجَوَابِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ إِنَّمَا صَرَّحَ بِهِ مَعَ عِلْمِهِ مِنَ الْمُوجَلِ لِلتَّصْرِيحِ بِمَا عَلِمَ مِنَ الْمُوجَلِ، وَلَا يَخْفَى فَسَادُهُ لِمَنْ تَدَبَّرَ نَعَمْ قَدْ يُجَابُ عَنِ الْمُصْتَفِ أَيْضًا بِأَنَّهُ لِيَدْفَعَ تَوَهُّمَ دُخُولِ التَّاجِيلِ فِي الْأَغْيَانِ اهْتِمَامًا بِالْمَقَامِ سَمِ عِبَارَةٌ سَيِّدُ عَمَرَ: قَوْلُهُ: فَالْأَحْسَنُ إلخ إِنَّمَا يَظْهَرُ حُسْنُهُ لَوْ تَأَخَّرَ قَتَدَبَرُ. اهـ. أي: تَأَخَّرَ دَيْتًا عَنْ مُوجَلًا أَقُولُ: وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الْمُصْتَفِ بِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عَنْهُمْ أَنَّ إِغْنَاءَ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِ لَيْسَ بِمَعْبُودٍ وَإِنَّمَا الْمَعْبُودُ الْمَعْكُوسُ.

هـ. قوله: (ومفصوب إلخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَلَا كِتَابَةُ الْمَفْصُوبِ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ التَّصْرِيفِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَإِطْلَاقُ الْعِمْرَانِي الْمُنْعَ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ. اهـ. هـ. قوله: (نعم الأوجه أنه يكفي نادرُ الوجود هنا) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. هـ. قوله: (لأنَّ دلالة المؤجل على الدين من دلالة التضمين) قد يَمْنَعُهُ ابْنُ الصَّلاحِ. هـ. قوله: (لا الالتزام) لابن الصَّلاحِ مَنَعُهُ بَأَنَّ التَّضَمُّنَ قَدْ يُسَمَّى بِالِاتِّمَامِ. هـ. قوله: (يُكتفى بها في المخاطبات) لابن الصَّلاحِ مَنَعُهُ. هـ. قوله: (فالأحسن في الجواب أنه تصريح إلخ) لَكَ أَنَّ تَقُولُ: هَذَا



من المؤجل (ولو منفعة) في الذمة كما يجوز جفؤها ثمنًا وأجرة فتجوز على بناء دارين في ذمته موصفتين في وقتين معلومين، لكن لما لم تخل المنفعة في الذمة من التأجيل، وإن كان في بعض تجويزها تعجيل كان التأجيل فيها الذي أفاده المتن وغيره شرطًا في الجملة لا مطلقًا....

• قوله: (في الذمة) إلى قول المتن: وقيل في المعنى إلا قوله: لكن لما إلى لا على خدمة وقوله: ومن ثم إلى أما إذا وإلى قوله: وإن أطال البلقي في النهاية إلا قوله: لكن لما إلى لا على خدمة وقوله: ونقل شارح إلى المتن. • قوله: (فتجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفاً سم. • قوله: (في وقتين معلومين) لك أن تقول: فيه جمع بين التقدير بالمعلول وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجود هاهنا فيحتمل أن يسوي بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض أو سح أمرًا من المعوض ويتسامع فيه أكثر، أو بأن ما يتعلق بالمتى المتشوف إليه الشارع يتسامع فيه، أو بغير ذلك فليتأمل سم لعل الأقرب الأول. • قوله: (لكن لما لم تخل المنفعة إلخ) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقعًا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله: شرطًا في الجملة أي كما في مثال بناء الدارين المذكور أي: بالنسبة للنجم الثاني دون الأول أخذًا مما يأتي أن المنفعة في الذمة يجوز اتصالها بالمقد وقوله: لا مطلقًا أي: كما في النجم الأول في هذا المثال على ما تقرر فليراجع سم وفي شرح المنهج وحواشيه ما يوافقه.

ليس بجواب فضلًا عن كونه أحسن فيه وذلك؛ لأن حاصل السؤال الذي أجاب عنه ابن الصلاح أن قوله: مؤجلًا يدل على قوله: ديتا فلم لم يكتف به عنه؟ ولا يخفى أن هذا بمعنى قولنا: لم صرح بقوله ديتا مع علمه من قوله: مؤجلًا ومعلوم أن هذا لا يتدفع بجواب الشارح؛ لأن حاصل الكلام حيث أنه إنما صرح به مع علمه من المؤجل للتصريح بما علم من المؤجل، ولا يخفى فساده لمن تدبر نعم قد يجاب عن المصنف أيضًا بأنه لدفع توهم دخول التأجيل في الأغيان اهتمامًا بالمقام. • قوله: (فتجوز على بناء دارين في ذمته) كأنه احتراز عن المتعلقة بعينه فهي كالخدمة فيما يأتي آنفاً. • قوله: (في وقتين معلومين) لك أن تقول: فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان، وقد منعوا ذلك في الإجارة لمعنى موجود هاهنا فيحتمل أن يسوي بينهما بأن يحمل ما هنا على أن المراد بالوقتتين وقتا ابتداء الشروع في كل دار لا جميع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض وهما عوض والعوض أو سح أمرًا من المعوض ويتسامع فيه أكثر، أو بأن ما يتعلق بالمتى المتشوف إليه الشارع يتسامع فيه، أو بغير ذلك فليتأمل. • قوله: (لما لم تخل) كان وجهه أن المنفعة متعلقة بأجزاء الزمان المستقبل فكان حضورها متوقعًا على حضور تلك الأجزاء فكانت مؤخرة إلى حضورها وكانت مؤجلة وقوله: شرطًا في الجملة أي كما في مثال بناء الدارين المذكور أي:

لا على خدمة شهرين متصليين، أو متفصلين، وإن صرح بأن كل شهر نجمة؛ لأنهما نجمة واحد  
إذ المنافع المتعلقة بالأعيان لا يجوز شرط تأجيلها، ومن ثم لم يصح على ثوب يؤدى نصفه  
بعد سنة ونصفه بعد سنتين، أما إذا لم يكن ديناً؛ فإن كان غير منفعة عين لم تصح الكتابة....

فؤد: (لا على خدمة شهرين إلخ) أي بنفسه بجيرمي وسم ومغني. فؤد: (أو متفصلين إلخ) عبارة  
الروض مع شرحه ولو كاتب عبده على خدمة شهرين وجعل كل شهر نجمة لم يصح قال الزافعي: لأن  
منفعة الشهر الثاني متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل، أو كاتبه على خدمة رجب ورمضان  
فأولى بالفساد لاقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى. اهـ. عبارة المغني تنبيه ظاهر كلامه الاحتفاء  
بالمنفعة وحدها والمنقول أنه إن كان العوض منفعة عين حالة نحو كاتبك على أن تخدمني شهراً، أو  
تخيط لي ثوباً بنفسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله: وتعلمني ديناراً بعد انقضاءه؛ لأن الضمنية  
شرط فلم يجوز أن يكون العوض منفعة عين فقط فلو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجمة  
لم يصح؛ لأنهما نجمة واحد ولا ضمنية ولو كاتبه على خدمة رجب ورمضان فأولى بالفساد إذ يشترط  
في الخدمة والمنافع المتعلقة بالأعيان أن تتصل بالمقد. اهـ. وفي البجيرمي عن الحلبي بعد ذكر ما  
يوافقه ما نصه: وبهذا يعلم أنه لا فرق بين البناء والخدمة وأنها متى تعلقا بالعين لم تصح من غير ضم  
نجم آخر خلافاً لما يتوهم من كلام الشارح. اهـ. فؤد: (إذ المنافع المتعلقة بالأعيان إلخ) فيه دلالة  
على أن صورة المسألة خدمته بنفسه سم. فؤد: (ومن ثم لم يصح على ثوب إلخ) أي بأن وصف  
الثوب بصفة السلم كما في الروض ووجه ترتب هذا على ما قبله أنه إذا سلم النصف في المدة الأولى  
تعين النصف الثاني للثانية والمعين لا يجوز تأجيله كما قاله في شرحه وما في حاشية الشيخ غير صحيح  
رشيدني يعني بذلك قول ع ش قوله: على ثوب أي: على خياطة ثوب ليكون المقوود عليه منفعة.  
اهـ. فؤد: (فإن كان غير منفعة عين إلخ) عبارة شرح المنهج فإن لم تكن منفعة عين لم تصح الكتابة  
والأصح انتهت وصحتها إذا كانت منفعة عين لا تنافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدّد  
التجم أخذاً مما يأتي في قول المصنف ولو كاتب على خدمة شهر إلخ فلا ينافي قول الشارح لا على

بالنسبة للتجم الثاني دون الأول أخذاً مما يأتي أن المنفعة في الدمة يجوز اتصالها بالمقد وقوله: لا  
مطلقاً أي: كما في التجم الأول في هذا المثال على ما تقرّر فليراجع. فؤد: (إذ المنافع إلخ) قد يخرج  
ما في الدمة حتى يجوز على خدمة شهرين في الدمة فليراجع. فؤد: (المتعلقة بالأعيان إلخ) فيه دلالة  
على أن صورة المسألة خدمته بنفسه. فؤد: (على ما تقرّر) أين؟. فؤد: (فإن كان غير منفعة إلخ) عبارة  
شرح المنهج: فإن لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة. فؤد: (فإن كان غير منفعة عين لم يصح  
الكتابة إلخ) عبارة شرح المنهج، فإن لم يكن منفعة عين لم تصح الكتابة ولا صححت. اهـ. وصحتها  
إذا كانت منفعة عين لا ينافي أنه لا بد من انضمام شيء آخر حتى يتعدّد التجم أخذاً مما يأتي في قوله:  
ولو كانت خدمة شهر إلخ فلا ينافي قول الشارح لا خدمة شهرين إلخ؛ لعدم تعدّد التجم فيه. اهـ.

وَالَا صَحْتُ عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي (وَمُنْجَمًا بِنَجْمَيْنِ) وَلَوْ إِلَى سَاعَتَيْنِ، وَإِنْ عَظُمَ الْمَالُ (فَاكْثُرَ)؛  
لَأَنَّهُ الْمَأْتُورُ أَيْضًا نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ وَلِمَا مَرَّ أَنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صَمِّ النُّجُومِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَأَقْلُ مَا  
يَحْصُلُ بِهِ الصَّمُّ ائْتَانٍ. (وَقِيلَ: إِنْ مَلَكَ) السَّيِّدُ (بَعْضَهُ وَبَاقِيَهُ حُرًّا لَمْ يُشْتَرِطْ أَجَلٌ وَتَجَمُّعٌ)؛ لَأَنَّهُ قَدْ  
يَمْلِكُ بِبَعْضِهِ الْحُرُّ مَا يُؤَدِّهِ حَالًا وَرَدُّ بَأَنِ الْمَنْعِ تَعَبُّدٌ أَتْبَاعًا لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْأَوَّلُونَ؛ لَأَنَّهَا  
خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ فَيَقْتَصِرُ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ وَتَقُلُّ شَارِحٌ فِي هَذِهِ وَجْهَيْنِ عَنِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا  
بَلَا تَرْجِيحٍ، وَهَمٌّ (وَلَوْ كَاتَبَ قِتَهُ عَلَى) مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ مَعَ غَيْرِهَا مُؤَجَّلًا نَحْوِ (خِدْمَةِ شَهْرِ) مَثَلًا مِنْ

خِدْمَةِ شَهْرَيْنِ الْخُ أَي: لِعَلَّمَ تَعَدُّ النِّجْمِ فِيهِ. اه. سم. فَوَدَّ: (وَالَا) أَي: بَانَ كَانَتْ مَنْفَعَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِعَيْنِ  
الْمُكَاتَبِ حَلِيِّ. فَوَدَّ: (عَلَى مَا تَقَرَّرَ) أَي: مِنْ اتِّصَالِهَا بِالْعَقْدِ ش. فَوَدَّ: (وَيَأْتِي) أَي: بَانَ يُصَمُّ لَهَا  
شَيْئًا آخَرَ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ مَثَلًا مِنَ الْآنَ وَدِينَارٍ الْخُ يُجَبِّرُ مِيَّ أَوَّلُ: الْأَوَّلَى  
تَقْسِيرُ كُلِّ مِمَّا تَقَرَّرَ وَمَا يَأْتِي بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ اتِّصَالِ الْمَنْفَعَةِ بِالْعَقْدِ وَصَمَّ شَيْءٌ آخَرَ إِلَيْهَا. فَوَدَّ: (وَلَوْ  
إِلَى سَاعَتَيْنِ الْخُ) كَالسَّلَمِ إِلَى مُعِيرٍ فِي مَالٍ كَثِيرٍ إِلَى أَجَلٍ قَصِيرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ اسْلَمَ إِلَى  
الْمُكَاتَبِ عَقِبَ عَقْدِ الْكِتَابَةِ صَحَّ وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ وَجْهَهُ الرَّافِعِيُّ بِقُدْرَتِهِ بَرَأْسِ الْمَالِ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ:  
وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي السَّلَمِ الْحَالُ أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَيَصِحُّ فِيهِ جَزْمًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ  
شَرْحِهِ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ الْأَقُولُ: قَالَ الْإِسْتَوْيُّ الْخُ وَجَبَّارَتُهُ قَبِيهِ وَجْهَانِ: أَصَحُّهُمَا الصَّحَّةُ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ  
الْمَأْتُورُ الْخُ) أَي: مِنَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - فَمَنْ بَعْدَهُمْ وَلَوْ جَارَتْ عَلَى أَقْلٍ مِنْ نَجْمَيْنِ  
لَقَعَلَوْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُيَادِرُونَ إِلَى الْقُرْبَاتِ وَالطَّاعَاتِ مَا امْكَنَ وَقِيلَ: يَكْفِي نَجْمٌ وَاحِدٌ وَقَالَ فِي شَرْحِ  
مُسْلِمٍ: إِنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ انْتَهَى. وَبِهِ قَالَ أَبُو خَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَمَالٌ إِلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ مُغْنِي.  
فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا تَقَرَّرَ) أَي: فِي شَرْحِ مُؤَجَّلًا وَهَذَا تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: أَيْضًا. فَوَدَّ: (وَلِمَا مَرَّ) أَي: فِي أَوَّلِ  
الْبَابِ. اه. فَوَدَّ: (مِنْ صَمِّ النُّجُومِ الْخُ) أَي: مِنَ الْكُتُبِ الَّذِي هُوَ صَمُّ النُّجُومِ الْخُ. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ قَدْ  
يَمْلِكُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَلَوْ كَاتَبَ عَبِيدًا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: أَتْبَاعًا إِلَى الْمُتَنِّ. فَوَدَّ: (وَرَدُّ الْخُ) وَلَوْ  
جَعَلَا مَالِ الْكِتَابَةِ عَيْنًا مِنَ الْأَعْيَانِ الَّتِي مَلَكَهَا بِبَعْضِهِ الْحُرُّ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ: فَيُشْبِهُ الْقَطْعَ بِالصَّحَةِ وَلَمْ  
يَذْكُرُوهُ. اه. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ عَدَمُ الصَّحَةِ.

(ثَنِيَّةٌ): يُشْتَرِطُ بَيَانُ قَدْرِ الْعَوَظِ وَصِفَتِهِ وَأَقْدَارِ الْأَجَالِ وَمَا يُؤْدَى عِنْدَ حُلُولِ كُلِّ نَجْمٍ فَإِنْ كَانَ عَلَى  
نَقْدٍ كَفَى الْإِطْلَاقُ إِنْ كَانَ فِي الْبَلَدِ نَقْدٌ مُفْرَدٌ، أَوْ غَالِبٌ وَلَا اشْتَرِطَ التَّبَيُّنُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى عَرْضٍ وَصَفَهُ  
بِالْصِّفَاتِ الْمَشْرُوطَةِ فِي السَّلَمِ كَمَا مَرَّ مُغْنِي. فَوَدَّ: (أَتْبَاعًا لِمَا جَرَى الْخُ) فِي كَوْنِ هَذَا عِلَّةً لِلتَّعَبُّدِ نَظَرُ  
رَشِيدِي.

فَوَدَّ: (عَلَى مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ) أَي: لِلْمُكَاتَبِ كَخِدْمَتِهِ عِبَارَةُ الْجَوَاهِرِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ الْمَجْمُوعَةُ عِيَاظًا إِمَّا أَنْ

فَوَدَّ: (عَلَى مَنْفَعَةٍ عَيْنٍ) مَثَلُهَا فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِقَوْلِهِ كَخِدْمَتِهِ قَالَ: وَتَمَثِيلُ الشَّارِحِ يَغْنِي الْجَوْجَرِي  
بُسْكُنِي دَارٍ غَيْرَ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الدَّارَ لَا تَبْتُ فِي الذِّمَّةِ فَلَا تُقْبَلُ الْوَصْفُ، وَلَا يُمَكِّنُ تَفْسِيئُهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَ

الآن (ودينار) في أثنايه، وقد عيّنه كيوم يمضي منه (عند انقضائه)، أو خياطة ثوب صفته كذا في أثنايه، أو عند انقضائه (صحت) الكتابة؛ لأن المنفعة مستحقة حالاً، والمدة لتقديرها، والدينار إنما تستحق المطالبة به بعد المدة التي عيّنتها لاستحقاقه وإذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد التنجيم، ولا يصح حلول المنفعة لقدرته عليها حالاً فليمن أن الأجل إنما هو شرط في غير منفعة يقدر على الشروع فيها حالاً، وأن الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد، بخلاف المترتبة في الذمة وإن شرط المنفعة التي توصل بالعقد ويمكن الشروع فيها عقبه ضمنية نجم آخر إليها كالمثال المذكور وأن شرطه تقدم زمن الخدمة فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح. ويتبع في الخدمة الغرر فلا يشترط بيانها (أو) كاتبه (على

تعلق بعين المكاتب، أو ذمته. اهـ. فالفهم حضرها في هذين أنها لا تتعلق بغيرهما فتشمل الشارح الجزري بسكنى دار غير صحيح؛ لأن الدار لا تثبت في الذمة فلا تقبل الوصف ولا يمكن تقيدها؛ لأنها حين الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فائدة سم عن شرح الإرشاد.

• قول (سني): (هنا انقضائه) كان على الشارح في المزج أن يزيد قبله لفظاً أو كما نبه عليه الرشدي وفعله الشارح فيما بعده. • قود: (أو خياطة إلخ) عطف على دينار في أثنايه إلخ. • قود: (والمدة لتقديرها) أي والتوفية فيها مئني. • قود: (والدينار) أي: أو الخياطة مئني. • قود: (لقدرته عليها حالاً إلخ) عبارة المئني؛ لأن التأجيل يشترط ليحصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة حالاً بخلاف ما لو كاتب على دينارين أحدهما حالاً والآخر مؤجل وبهذا يتبين أن الأجل، وإن أطلقوا اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي يقدر على الشروع فيها في الحال.

(تنبيه): قول المصنف عند انقضائه يفهم منه أنه لو قال بعد انقضائه بيوم، أو يومين مثلاً: إنه يصح بطريق الأولى ولهذا لم يختلفوا فيه وفيما تقدم وجه بعدم الصحة. اهـ. • قود: (وإن شرطه إلخ) أي: التنجيم المضموم ويحتمل أن الضمير للمثال المذكور عبارة المئني: وأن الشرط في المنافع المتعلقة بالعين اتصالها بالعقد فلا يصح الكتابة على مال يؤديه آخر الشهر وخدمة الشهر الذي بعده لعدم اتصال الخدمة بالعقد كما أن الأعيان لا تقبل التأجيل. اهـ. • قود: (فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح) يؤخذ من قوله السابق: بخلاف المترتبة في الذمة أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة سم. • قود: (فلا يشترط بيانها) ولا يكفي إطلاق المنفعة بأن يقول: كاتبك على

الكتابة لا تكون إلا للغير وهي على مال الغير فائدة وعبارة الجواهر ثم المنفعة المجعولة عوضاً إنما أن تتعلق بعين المكاتب، أو ذمته فالفهم حضرها في هذين أنها لا تتعلق بغيرهما. اهـ.

• قود: (فلو قدم زمن الدينار على زمن الخدمة لم يصح) قال في شرح المنهج: كما أن العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الذمة. اهـ. وقد يؤخذ منه أنه لو التزم الخدمة في ذمته صح تقديم الدينار على زمن الخدمة.

أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا، أَوْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ كَذَا (فَصَدَتْ) الْكِتَابَةُ؛ لِأَنَّهُ كَبَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ (وَلَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ وَيَعْنِي هَذَا الثُّوبَ بِالْفِ وَنَجَّمَ الْأَلْفَ) بَنَجَمَيْنِ فَأَكْثَرَ كَكَاتَبْتُكَ وَيَعْنِي هَذَا بِالْفِ إِلَى شَهْرَيْنِ تُؤَدِّي مِنْهُمَا خَمْسَمِائَةٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَوَّلِ، وَالْبَاقِي عِنْدَ انْقِضَاءِ الثَّانِي (وَعَلَّقَ الْحَرَمِيُّ بِأَدَائِهِ) وَقَبْلَهُمَا الْعَبْدَ مَعًا، أَوْ مُرْتَبًا (فَالْمَذْهَبُ صَحَّةُ الْكِتَابَةِ) بِقَدْرِ مَا يَخْصُصُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ مِنَ الْأَلْفِ الْمَوْزَعَةِ عَلَيْهَا وَعَلَى قِيَمَةِ الثُّوبِ تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي فِي رَدِّ ذَلِكَ وَمَا يَخْصُصُ الْعَبْدَ يُؤَدِّيهِ فِي التَّحْمِينَ مِثْلًا (دُونَ الْبَيْعِ) لَتَقْدُمَ أَحَدُ شِقَيْهِ عَلَى أُهْلِيَةِ الْعَبْدِ لِمُبَايَعَةِ السَّيِّدِ. (وَلَوْ

مَنْفَعَةً شَهْرًا مِثْلًا لِاخْتِلَافِ الْمَنَافِعِ وَلَوْ كَاتَبَهُ عَلَى خِدْمَةِ شَهْرٍ وَدِينَارٍ مِثْلًا فَمَرَضَ فِي الشَّهْرِ وَفَاتَتْ الْخِدْمَةُ انْفَسَخَتِ الْكِتَابَةُ فِي قَدْرِ الْخِدْمَةِ وَصَحَّتْ فِي الْبَاقِي وَهَلْ يُشْتَرَطُ بَيَانُ مُوَضِّعِ التَّنْصِيفِ؟ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي السَّلَامِ فَلَوْ خَرَبَ الْمَكَانَ الْمُعَيَّنَ أَدَّى فِي أَقْرَبِ الْمَوَاضِعِ إِلَيْهِ عَلَى قِيَاسٍ مَا فِي السَّلَامِ مُغْنِي وَقَوْلُهُ: وَلَوْ كَاتَبَهُ إِلَى قَوْلِهِ: وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي النِّهَايَةِ مِثْلُهُ قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: صَحَّتْ فِي الْبَاقِي وَعَلَى الصَّحَّةِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيحَهُ هَلْ يَسْرِي عَلَى السَّيِّدِ إِلَى بَاقِيهِ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي إِبْرَاءِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ السَّرِيَاءُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَ الْمُبْرَأِ عَنَّقَ عَلَيْهِ نَصِيحَهُ بِاخْتِيَارِهِ فَسَرَى إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَمَا هُنَا لَمْ تَعْنِ حِصَّةً مَا آدَاهُ الْعَبْدُ بِاخْتِيَارِ السَّيِّدِ فَلَا سِرَاءَ؛ إِذْ شَرَطُهَا كَوْنُ الْعِنْتِ اخْتِيَارِيًّا لِمَنْ عَنَّقَ عَلَيْهِ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ. بِحَذْفٍ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ كَبَيْعَتَيْنِ الْخ) عِبَارَةٌ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ عَقْدَ فِي عَقْدٍ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (مِنْهُمَا) الْأَوَّلَى الْإِفْرَادَ كَمَا فِي الْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (مَعًا) كَقَبْلَتُهُمَا وَقَوْلُهُ: أَوْ مُرْتَبًا كَقَبْلَتِ الْكِتَابَةِ وَالْبَيْعِ أَوْ الْبَيْعِ وَالْكِتَابَةِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُ الْمُتَرِّعِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الرَّوْضَةِ وَأَصْلُهَا زِيَادِيٌّ زَادَ الْمُغْنِي وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَاهُ فِي الرَّهْنِ مِنْ أَنَّ الشَّرْطَ تَقْدُمُ خِطَابِ الْبَيْعِ عَلَى خِطَابِ الرَّهْنِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَطَالَ الْبُلْقَيْنِي الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَفِي قَوْلِ تَبْطُلُ الْكِتَابَةُ أَيْضًا وَمَالَ إِلَيْهِ الْبُلْقَيْنِي وَلَوْ قَالَ: كَاتَبْتُكَ عَلَى أَلْفٍ فِي تَحْمِينَ مِثْلًا وَيَعْنِي الثُّوبَ بِالْفِ صَحَّتْ الْكِتَابَةُ قَطْعًا لَتَعَدَّدَ الصَّفَقَةُ بِتَفْصِيلِ الثَّمَنِ وَأَمَّا الْبَيْعُ فَقَالَ الزَّرْكَاشِيُّ: إِنْ قَدَّمَهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى لَفْظِ الْكِتَابَةِ بَطُلَ، وَإِنْ أَخَّرَهُ فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ قَدْ بَدَأَ بِطَلْبِ الْكِتَابَةِ قَبْلَ إِبْجَابِ السَّيِّدِ صَحَّ الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَا اهـ. وَهَذَا مَمْنُوعٌ لَتَقْدُمَ أَحَدُ شِقَيْهِ الْبَيْعِ عَلَى أُهْلِيَةِ الْعَبْدِ لِمُبَايَعَةِ سَيِّدِهِ وَاسْتَنْتَى الْبُلْقَيْنِي مِنْ عَدَمِ صَحَّةِ الْبَيْعِ مَا إِذَا كَانَ الْمُكَاتَبُ مُبْعَضًا وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ وَكَانَ ذَلِكَ فِي نَوْبَةِ الْحَرَمَةِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ أَيْضًا لِفَقْدِ الْمُقْتَضَى لِلْإِبْطَالِ وَهُوَ تَقْدُمُ أَحَدِ شِقَيْهِ عَلَى أُهْلِيَةِ الْعَبْدِ لِمُعَامَلَةِ السَّيِّدِ قَالَ: وَيجوزُ مُعَامَلَةُ الْمُبْعُضِ مَعَ السَّيِّدِ فِي الْأَعْيَانِ مُطْلَقًا وَفِي الدِّمَةِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ قَالَ: وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ وَهُوَ دَقِيقُ الْفِقْهِ. اهـ. هـ فَوَدَّ: (لَتَقْدُمَ أَحَدُ شِقَيْهِ) إِلَى (الْفَضْلِ) فِي النِّهَايَةِ

هـ فَوَدَّ: (وَنَجَّمَ الْأَلْفَ بَنَجَمَيْنِ فَأَكْثَرَ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ: وَلَوْ أَسْلَمَ إِلَى الْمُكَاتَبِ عَقَبَ الْعَقْدِ فَفِي الصَّحَّةِ وَجْهَانِ. اهـ. وَيُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ شَرْحُهُ أَنَّ الْأَصَحَّ الصَّحَّةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ: قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَحَلُّهُ أَيُّ: الْخِلَافِ فِي السَّلَامِ الْحَالُ، أَمَّا الْمُؤَجَّلُ فَيَصِحُّ مِنْهُ جُزْأً كَذَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ.

كاتب) عَبدٌ كما عَلِمَ بالأولى، أو (عَبِيدًا) صَفَقَةً واحدةً (على عَوَضٍ) واحدٍ مُتَّحِمٍ بِنَجْمَيْنِ مثلاً (وَعَلَّقَ عَقْدَهُمَ بِأَدَائِهِ) ككَاتِبَتِكُمْ على أَلْفٍ إلى شهرين إلى آخِرِ ما مَرَّ (فَالْتَهَى صَحْفَهَا) لِاتِّحَادِ مَالِكِ الْعَوَضِ مع اتِّحَادِ لَفْظِهِ فهو كَبِيعِ عَبِيدٍ بِشَمْنٍ واحدٍ (وَيُوزَعُ) الْمُشْتَرَى (على قِيَمَتِهِمْ يَوْمَ الْكِتَابَةِ)؛ لَأَنَّهُ وَقْتُ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ السَّيِّدِ (فَمَنْ أَدَّى) مِنْهُمْ (حِصَّتَهُ عَقْتُ) لاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنْهُمْ، وَلَا يُقَالُ: عَلَّقَ الْعَتَقَ بِأَدَائِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُقْلَبَ فِي الْكِتَابَةِ الصَّحِيحَةِ حُكْمَ الْمُعَاوَضَةِ وَلِهَذَا يَحْتَقُ بِالْإِبْرَاءِ مع انْتِفَاءِ الْأَدَاءِ (وَمَنْ عَجَزَ) مِنْهُمْ (رَقٌّ) لِذَلِكَ (وَتَصِيحُ كِتَابَةُ بَعْضِ مَنْ بَاقِيهِ حُرٌّ) بِأَنَّ قَالَ: كَاتِبْتُ مَا رَقَّ مِنْكَ لَا بَعْضُهُ؛ لِمَا يَأْتِي وَذَلِكَ لِإِفَادَتِهَا الْإِسْتِقْلَالَ الْمَقْصُودَ بِالْعَقْدِ (فَلَوْ كَاتَبَ كُلَّهُ)، أَوْ تَعَرَّضَ لِكُلِّ مِنْ نَصْفَيْهِ وَقَدَّمَ الرَّقَّ لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ تَقَدُّمُ مَا يَصِيحُ، وَإِنْ عَلِمَ حُرِّيَّةَ بَاقِيهِ (صَحَّ فِي الرَّقِّ فِي الْأَطْهَرِ) تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ فَإِذَا أَدَّى قِسْطَ الرَّقِّ مِنْ الْقِيَمَةِ عَقْتُ. (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيْقٍ فَسَدَتْ إِنْ كَانَ بَاقِيهِ لِمُغِيرِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ) فِي كِتَابَتِهِ؛ لِإِدْمِمْ اسْتِقْلَالِهِ حَيْثُ. وَأَفَادَ تَعْيِيرُهُ بِالْفَسَادِ أَنَّهَا تُعْطَى أَحْكَامَ الْكِتَابَةِ الْفَائِدَةِ فِيمَا يَأْتِي خِلَافُ تَعْيِيرِ أَصْلِهِ بِالْإِطْلَاقِ؛ إِذْ هَذَا الْبَابُ يَفْتَرِقُ فِيهِ الْفَائِدُ مِنَ الْبَاطِلِ.....

إِلَّا قَوْلَهُ: (أَوْ تَعَرَّضَ لِكُلِّ) إِلَى (وَأَنْ عَلِمَ) وَقَوْلُهُ: (كَمَا) إِلَى (وَلَانَهُ). ٥ فَوَدَّ: (أَخَذَ شَيْئَهُ) أَي: الْبَيْعَ وَهُوَ الْإِيجَابُ عَلَى أَهْلِيَّةِ الْعَبْدِ إلَخْ أَي: بِقَبُولِ الْكِتَابَةِ. ٥ فَوَدَّ: (صَفَقَةً وَاحِدَةً) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (فَمَنْ أَدَّى) فِي الْمُغْنِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ) أَي: تُؤَدُّونَ خَمْسِمِائَةٍ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَوَّلِ وَالْبَاقِي عِنْدَ انْقِضَاءِ الثَّانِي، عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَلِذَا أُذِيتُمْ قَاتِمٌ أَحْرَارًا. اهـ.

٥ قَوْلُ (سَيِّ): (عَقْتُ) وَلَا يَتَوَقَّفُ عَقْدُهُ عَلَى آدَاءِ الْبَاقِي مُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَج. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْمُقْلَبَ إلَخْ) أَي: وَكَانَهُ كَاتِبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى انْفِرَادِهِ وَعَلَّقَ عَقْدَهُ عَلَى آدَاءِ مَا يَخْصُهُ. ٥ فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَي: وَلِكُونِ الْمُقْلَبِ فِيهَا حُكْمُ الْمُعَاوَضَةِ يَفْتَقِرُ بِالْإِبْرَاءِ إلَخْ أَي: وَلَوْ نَظَرَ إِلَى جِهَةِ التَّغْلِيْقِ تَوَقَّفَ الْعِنْتُ عَلَى الْآدَاءِ ع ش.

٥ قَوْلُ (سَيِّ): (وَمَنْ عَجَزَ) أَي: أَوْ مَا تَ مُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَي: لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ الْآدَاءُ مِنْهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَي: وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ. ٥ فَوَدَّ: (لَا بَعْضُهُ) أَي: بَعْضُ مَا رَقَّ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي) أَي: فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيْقٍ إلَخْ)، أَوْ فِي قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ حَيْثُ رَقَّ بَعْضُهُ إلَخْ). ٥ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَنِّ

٥ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ كَاتَبَ بَعْضُ رَقِيْقٍ إلَخْ) دَخَلَ فِيهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ: ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْكِتَابَةِ لِمَنْ كُلُّهُ رَقِيْقٌ اسْتِعَابَ الْكِتَابَةِ لَهُ وَحَيْثُ لَوْ كَاتَبَ إلَخْ، وَقَوْلُهُ: (كُلُّهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلِ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ لِشَمَلِ الْمُخْصَصِ. ٥ فَوَدَّ: (لِإِدْمِمْ اسْتِقْلَالَهُ إلَخْ) أَي: الْعَبْدُ بِالْكَسْبِ ع ش قَالَ الْمُغْنِي: وَلِأَنَّ الْقِيَمَةَ تُنْقَضُ بِذَلِكَ فَيَنْصَرُّ الشَّرِيْكُ. اهـ.

٥ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ أَنَّ الشَّرْطَ تَقْدِيمُ إلَخْ) أَي: وَعَلَى مُقَابِلِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَا فَرْقَ هُنَا أَيْضًا.



(وكذا إن أذن) فيها (أو كان له على المذهب)؛ لأنه حيث رُقِّ بعضه لم يستقل بالكسب سفرًا وخضرًا فثنافي مقصود الكتابة، وقد تصبَّح كتابة البعض كأن أوصى بكتابة عبد، أو كاتبه، وهو مريض ولم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تُجزِ الورثة وكذا لو أوصى بكتابة البعض، أو كان الباقي موقوفًا على مسجد، أو جهة عامة على ما بحثه الأذرعِي، أو كاتب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله. (ولو كاتباه) أي: عبدهما استوى ملكهما فيه أم اختلف (معًا، أو وكلاً) من مكاتبته، أو وكل أحدهما الآخر (صح) ذلك (إن اتفقت الثجوم) جنسًا وصفة.....

• قول (سني): (وكذا إن أذن) أي: الغير له فيها مُعْنِي وقوله: أو كان له أي كان الباقي للمكاتب ع ش.  
 • قوله: (لأنه حيث) إلى الفضل في المُعْنِي إلا قوله: أو كاتبه وهو مريض وقوله: كما عُلِمَ إلى ولأنه. • قوله: (لأنه حيث إلخ) ولأنه لا يمكن صرف سهم المكاتبين له؛ لأنه يصير بعضه ملكًا لملك الباقي فإنه من أكسابه بخلاف ما إذا كان باقيه حرًا نهايةً ومُعْنِي. • قوله: (ولم يخرج إلخ) راجع لكل من الصورتين. • قوله: (وكذا لو أوصى بكتابة البعض) ظاهر صنيعة كالتأية والمُعْنِي وشرح المنهج ولزاد الثلث على ذلك البعض. • قوله: (على ما بحثه الأذرعِي) عبارة المُعْنِي ومنها ما لو كان بعض العبد موقوفًا على خدمة مسجد ونحوه من الجهات العامة وباقيه رقيق فكاتبه مالك بعضه قال الأذرعِي: فيسببه أن تصح على قولنا في الوقف: إنه يتقبل إلى الله تعالى؛ لأنه يستقل بنفسه في الجملة، ولا يتقى عليه أحكام ملك بخلاف ما إذا وقف بعضه على عيني اه. والأوجه كما قال شيخنا خلافه لِمُنافاته التعليلين السابقين ولزاد سلم فالبناء المذكور لا يختص بالوقف على الجهات العامة ومنها ما لو مات عن ابنتين وخلف عبدًا فأقر أحدهما أن أباه كاتبه وأنكر الآخر كان نصيبه مكاتبًا قال في الخصال: وفي استثناء هذه كما قال ابن شهبة نظر ومثله ما لو ادعى العبد على سيده أنهما كاتباه فصدقه أحدهما وكذبه الآخر. اه. • قوله: (أو كاتب البعض في مرض موته إلخ) فإنه يصح قطعًا قاله الماوردي مُعْنِي.  
 • قوله: (وهو إلخ) أي البعض في الصور الثلاث.

• قول (سني): (إن اتفقت الثجوم) هلا صح مع اختلاف الثجوم أيضًا وقسم كل نجم على نسبة الملكين فأَي مَحْذُور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والآخر درهم، أو ثوب في الشهر الثاني مثلاً فإن العوض مثلاً معلوم وحصه كل واحد منه معلوم ثم ظهر أنه يُحْتَمَلُ أن المراد باتفاق الثجوم جنسًا أن لا يكون بالنسبة لأحدهما دنانير وللآخر دراهم لا أن لا تكون دنانير

• قوله: (إن اتفقت الثجوم) هلا صح مع اختلافها أيضًا وقسم كل نجم على نسبة الملكين فأَي مَحْذُور فيما لو ملكاه بالسوية وكاتباه على نجمين أحدهما دينار في الشهر الأول والآخر درهم في الشهر الثاني مثلاً أو ثوب في الشهر الثاني مثلاً فإن العوض معلوم وحصه كل واحد منه في شهرين والآخر في ثلاثة ثم ظهر أنه يُحْتَمَلُ أن المراد باتفاق الثجوم جنسًا أن لا يكون بالنسبة لأحدهما دنانير وللآخر دراهم لا أن يكون دنانير ودراهم بالنسبة لهما جميعًا كما في المثال الذي قرضناه.

وعدداً وأجلاً (وَجَعَلَ) عَطَفَ عَلَى صَحَّ (المال على نسبة ملكيهما) صَرَحَا بِذَلِكَ أَمْ أَطْلَقَا؛ لِقَوْلِهِ يُؤَدِّي إِلَى انْتِفَاعٍ أَحَدُهُمَا بِمَالِ الْآخَرِ، فَإِنْ انْتَفَى شَرْطُ مِمَّا دُكِّرَ أَنَّ جَعْلَهُ عَلَى غَيْرِ نِسْبَةِ الْمَلِكِينَ فَسَدَتْ (فَلَوْ عَجَزَ) الْمُكَاتَّبُ (فَعَجَزَهُ أَحَدُهُمَا) وَفَسَخَ الْكِتَابَةُ (وَأَرَادَ الْآخَرُ إِبْقَاءَهُ) أَيِ: الْمَقْدَرِ فِي حِصَّتِهِ وَإِنْتَظَرَهُ (فَكَابِتْدَاءِ عَقْدٍ) عَلَى الْبَعْضِ أَيِ: هُوَ مِثْلُهُ فَلَا يَجُوزُ وَلَوْ بِإِذْنِ الشَّرِيكِ كَمَا مَرَّ (وَقِيلَ: يَجُوزُ)؛ لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (وَلَوْ أَبْرَأَ) أَحَدُ الْمُكَاتَّبَيْنِ الْعَبْدَ (مِنْ نَصِيهِ) مِنَ التَّجُومِ (أَوْ اعْتَقَهُ) أَيِ: نَصَبِيهِ مِنْهُ، أَوْ كُلَّهُ (عَتَقَ نَصِيهِ) مِنْهُ (وَقَوْمٌ) عَلَيْهِ (الْبَاقِي) وَعَتَقَ عَلَيْهِ وَكَانَ الْوَلَاءُ كُلُّهُ لَهُ (لِأَنَّ كَانَ مُوسِرًا)، وَقَدْ عَادَ رِقُّهُ أَنَّ عَجَزَ فَعَجَزَهُ الْآخَرُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمْتَهُ فِي مَبْحَثِ السَّرَايَةِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِمَا مَرَّ ثُمَّ وَلَئِنْ لَمَّا أَبْرَأَهُ مِنْ

وَدَرَاهِمَ بِالنِّسْبَةِ لِهَما جَمِيعًا كَمَا فِي الْجِنَالِ الَّذِي قَرَضَنَاهُ سَم. ه. قَوْلُهُ: (وَعَدَدًا) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ جَعَلَا حِصَّةَ أَحَدِهِمَا فِي شَهْرَيْنِ وَالْآخَرِ فِي ثَلَاثَةِ سَم وَفِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّجُومِ الْمُؤَدِّي لَا الْوَقْتُ الْمَضْرُوبُ كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْمُغْنِي وَلَوْ سَلَّمَ يُغْنِي عَنْهُ حَيْثُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَأَجَلًا وَيُظْهَرُ أَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ جَعَلَا حِصَّةَ أَحَدِهِمَا ذَهَبَيْنِ كَثِيرَيْنِ مِثْلًا وَحِصَّةَ الْآخَرِ أَرْبَعَةَ ذَهَابَاتٍ صِغَارٍ.

ه. قَوْلُهُ (يُسَيِّ): (وَقِيلَ يَجُوزُ) بِالْإِذْنِ قَطْعًا مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (أَحَدُ الْمُكَاتَّبَيْنِ الْخُ) أَيِ: مِمَّا مُغْنِي.

ه. قَوْلُهُ (يُسَيِّ): (أَوْ اعْتَقَهُ) أَيِ نَجَزَ عَتَقَهُ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ هَادَ الْخُ) الْوَائِ حَالِيَةً ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (فَلَا اخْتِرَاضَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُهُ يُفْهَمُ أَنَّ التَّجْوِيمَ وَالسَّرَايَةَ فِي الْحَالِ وَهُوَ قَوْلُ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَسْرِي فِي الْحَالِ بَلْ عِنْدَ الْعَجَزِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيبَ الْآخَرِ مِنَ التَّجُومِ عَتَقَ عَنْهُ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ عَجَزَ وَعَادَ إِلَى الرُّقِّ فَحَيْثُ يَسْرِي وَيَقُومُ وَيَكُونُ كُلُّ الْوَلَاءِ لَهُ، وَإِنْ كَانَ مُغْمِرًا فَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ، وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّعْجِيزِ وَالْإِدَاءِ مَاتَ مُبْعُضًا وَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَقَاهُمَا وَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَحَلَفَ الْآخَرُ عَتَقَ نَصِيبَ الْمُصَدِّقِ وَلَمْ يَسِرْ وَلِلْمُكَذِّبِ مُطَالَبَةٌ بِالْمُكَاتَّبِ بِكُلِّ نَصِيْبِهِ أَوْ بِالنِّصْفِ مِنْهُ وَيَأْخُذُ بِنِصْفِ مَا فِي يَدِ الْمُصَدِّقِ، وَلَا يَرْجِعُ بِهِ الْمُصَدِّقُ وَتُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُصَدِّقِ عَلَى الْمُكَذِّبِ، وَإِنْ ادَّعَى دَفَعَ الْجَمِيعَ لِأَحَدِهِمَا فَقَالَ لَهُ: بَلْ أَغَطَيْتَ كُلًّا مِمَّا نَصَبِيهِ عَتَقَ نَصِيبَ الْمُقَرِّ وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى الْآخَرِ وَصَدَّقَ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ نَصِيبَ الْآخَرِ بِحَلْفِهِ ثُمَّ لِلْآخَرِ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمُكَاتَّبِ إِنْ شَاءَ، أَوْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُقَرِّ بِنِصْفِ مَا أَخَذَ وَيَأْخُذُ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنَ الْمُكَاتَّبِ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُقَرُّ بِمَا عَرِمَهُ عَلَى الْمُكَاتَّبِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِمَا مَرَّ الْخُ) عِبَارَةُ

ه. قَوْلُهُ: (عَلَى نِسْبَةِ مِلْكِيَّتِهِمَا الْخُ) وَفِي الرُّوْضَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّجُومُ فِي الْجِنْسِ، أَوْ قَدَرِ الْأَجَلِ أَوْ الْعَدَدِ لَوْ شَرَطَا التَّسَاوِيَّ فِي التَّجُومِ مَعَ التَّسَاوُتِ فِي الْمِلْكِ، أَوْ بِالْمَكْسِ فِي صِحَّةِ كِتَابَتِهِمَا الْقَوْلَانِ فِيمَا إِذَا انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِكِتَابَةِ نَصِيْبِهِ بِالْآخَرِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَقَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي إِنْ كَانَ مُوسِرًا الْخُ) قَالَ الرِّزْكَشِيُّ: وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَقُومُ فِي الْحَالِ لِيَسْرِيَ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَسْرِي فِي الْحَالِ بَلْ عِنْدَ الْعَجَزِ فَإِذَا أَدَّى نَصِيبَ الْآخَرِ عَتَقَ عَنْ الْكِتَابَةِ، وَإِنْ عَجَزَ وَعَادَ إِلَى الرُّقِّ ثَبَّتَتِ السَّرَايَةُ حَيْثُ يَد. اه.

جميع ما يستحقه أشبه ما لو كاتَب جميعه وأبراه من الشُّجُوم، أما إذا أَعَسَرَ، أو لم يُعَدِ الرُّقَّ وأدَّى نصيبَ الشَّرِيكَ من الشُّجُوم فيعتقُ نصيبه عن الكتابة ويكونُ الولاءُ لهما. وخرج بالإبراء، والإعتاقِ ما لو قبضَ نصيبه فلا يعتقُ، وإن رَضِيَ الآخرُ بتقديمه؛ لأنَّه ليس له تخصيصُ أحدهما بالقبض.

### فصل في بيان ما يلزم للسَّيِّد ويُستَن له ويحرمُ عليه

وما يُولَدُ المُكاتبُ، والمُكاتبُ من الأحكامِ وبيان امتناع السَّيِّد من القبض، ومنع المُكاتبِ من التَّزَوُّج، والتَّسَرُّعِ وبيعهِ للمُكاتبِ، أو لشُّجُومهِ وتَواعٍ لِمَا ذَكَرَ (يلزم السَّيِّد) أو وِارِثَهُ مُقَدِّمًا له على مُؤَنِ التَّجْهِيزِ (أن يَحْطَ عنه) في الكِتابَةِ الصَّحِيحَةِ لا الفاسِدةِ (مُجْزَأً من المال).....

المُغْنِي أما في الإعتاقِ فَلَمَّا مَرَّ في بابهِ، وأما في الإبراءِ فَلأنَّه لَمَّا أَبرَاه إلخ. هـ فُود: (أما إذا أَعَسَرَ إلخ) بَقِيَ ما لو أَعَسَرَ المُبْرِيُّ عن قِيَمَةِ نَصِيبِ شَرِيكَه وقد عادَ إلى الرُّقِّ فَهَلْ يَضُرُّ ذلك في الحِصَّةِ التي أَبرَا مالِكُها من نُجُومِها، أو لا؟ فيه نَظَرٌ وظاهرُ عِبارَتِهِ الثاني حَيْثُ عَبَّرَ بِأَوْ فَإِنَّ التَّقْدِيرَ معها أما إذا أَعَسَرَ المُبْرِيُّ وعادَ إلى الرُّقِّ أو أَيْسَرَ وَلَمْ يُعَدِ إلى الرُّقِّ إلخ وهو مُشْكِلٌ فيما لو أَعَسَرَ المُبْرِيُّ وعادَ إلى الرُّقِّ بأنَّه يَبَيِّنُ به أَنَّ الكِتابَةَ للبعضِ فَتَكُونُ فاسِدةً وقد يُجَابُ بأنَّ العِتْقَ المُتَجَزَّ لا سَبِيلَ إلى رَدِّهِ فَاعْتَبَرِ لِكُونِهِ دَوَامًا فَأَشْبَهَ ما لو اِغْتَقَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ وهو مُغْفِرٌ ع ش.

### فصل في بيان ما يلزم السَّيِّد ويُستَن له ويحرمُ عليه

#### وما يُولَدُ المُكاتبُ من الأحكامِ وغير ذلك

هـ فُود: (في بيان ما يلزم السَّيِّد) إلى قوله: وَخَبِرَ أَنَّ المُرادَ في المُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ: وَحَبِيزَ إلى المَتْنِ وإلى قولِ المَتْنِ: والحقُّ فيه لِلسَّيِّدِ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلَهُ: بِخِلَافِ الكِتابَةِ كما مَرَّ وقَوْلَهُ: حَتَّى التَّنْظُرُ إلى ومِثْلِها المُبْصَرَّةُ. هـ فُود: (وما يُولَدُ المُكاتبُ والمُكاتبُ من الأحكامِ) عِبارَةُ المُغْنِي وبيانُ حُكْمِ وَلَدِ المُكاتبَةِ. اهـ. هـ فُود: (أو وِارِثَهُ إلخ) عِبارَةُ المُغْنِي والزَّوْجُ مع شَرْحِهِ فَإِنَّ ماتَ السَّيِّدُ وَلَمْ يُؤْتِهِ شَيْئًا لَزِمَ الوارِثُ، أو وَلِيهِ الإيتاءُ فَإِنَّ كانَ النِّجْمُ باقِيًا تَعَيَّنَ منه وَقَدَّمَ على الدِّينِ، وإن تَلَفَ النِّجْمُ قَدَّمَ الواجِبَ على الوصايا وإن وَصَّى بِأَكْثَرِ من الواجِبِ فَالزَّائِدُ عليه من الوصايا. اهـ. هـ فُود: (مُقَدِّمًا له على مُؤَنِ التَّجْهِيزِ) أي تَجْهِيزِ السَّيِّدِ لو ماتَ وَقَتَّ وَجُوبُ الأداءِ، أو الحِطُّ وذلك بأنَّ لم يَنْقُ من مالِ الكِتابَةِ إلَّا قَدْرٌ ما يَجِبُ الإيتاءُ لِمَا يَأْتِي من أَنَّهُ يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِالْعَقْدِ وَيُتَضَيَّقُ إذا بَقِيَ من النِّجْمِ الأخيرِ قَدْرٌ ما يَبْقَى به من مالِ الكِتابَةِ ع ش.

هـ فُود (سُي): (أن يَحْطَ عنه جُزْءًا من المالِ أو يَنْفَقَهُ إليه) الخِيرةُ لِلسَّيِّدِ حَتَّى لو أَرادَ الدَّفْعَ إليه وأبى

### فصل يلزم السَّيِّدُ أن يَحْطَ عنه جُزْءًا من المالِ إلخ

هـ فُود: (أن يَحْطَ عنه جُزْءًا من المالِ إلخ، أو يَنْفَقَهُ إليه لم إلخ) الخِيرةُ لِلسَّيِّدِ حَتَّى لو أَرادَ الدَّفْعَ إليه وأبى المُكاتبُ إلَّا الحِطُّ أَجِيبَ السَّيِّدُ فَيُجَبِّرُ المُكاتبَ على الأخْذِ، فَإِنَّ لم يَفْعَلْ قَبَضَهُ القاضِي م ر.

المُكَاتَّبُ عَلَيْهِ (أو يدْفَعُهُ) أَي: جُزْءًا من المَعْقُودِ عَلَيْهِ بَعْدَ أَخْذِهِ، أو من جَنْبِهِ لا من غَيْرِهِ كَالزَّكَاةِ إِلَّا إِنْ رَضِيَ (إِلَيْهِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا أَنُؤْتُهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتَيْنَاكُمْ﴾ (النور: ١٣)، وَالأَمْرُ لِلوُجُوبِ؛ إِذْ لَا صَارِفَ عَنْهُ، بِخِلَافِ الْكِتَابَةِ كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الْكُلِّ فَلَا وَجُوبَ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُّ وَكَذَا لَوْ كَاتَبَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ، وَهُوَ ثَلَاثٌ مَالِهِ أَوْ كَاتَبَهُ عَلَى مَنَفَعَتِهِ (وَالْحَطُّ أَوَّلَى) مِنَ الدَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَلِأَنَّ الْإِعَانَةَ فِيهِ مُحَقَّقَةٌ، وَالْمَذْفُوعُ قَدْ يَنْفِقُهُ فِي جِهَةٍ أُخْرَى، وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ، وَالْإِبْتَاءُ إِنَّمَا هُوَ بِتَدَلُّ عَنْهُ (و) الْحَطُّ (فِي التَّجْمِيعِ

الْمُكَاتَّبُ إِلَّا الْحَطُّ أَجِيبَ السَّيِّدُ فَيُجْبِرُ الْمُكَاتَّبُ عَلَى الْأَخْذِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَبِضَهُ الْقَاضِي م ر . اه . سم عبارة الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ وَإِذَا لَمْ يَتَّقْ عَلَى الْمُكَاتَّبِ مِنَ التَّجْمُوعِ إِلَّا الْقَدْرُ الْوَاجِبُ فِي الْإِبْتَاءِ لَا يَسْقُطُ وَلَا يَحْصُلُ التَّقَاصُّ؛ لَنَا، وَإِنْ جَعَلْنَا الْحَطَّ أَصْلًا فَلِلْسَيِّدِ أَنْ يَعْطِيَهُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَيْسَ لَهُ تَمْجِيزُهُ كَمَا سَبَّأَنِي فِي الْفَضْلِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ لَكِنْ يَرْفَعُهُ الْمُكَاتَّبُ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى يَرَى رَأْيَهُ وَيَفْصِلُ الْأَمْرَ بَيْنَهُمَا . اه . ة فُود: (الْمُكَاتَّبُ عَلَيْهِ) أَي: وَالْأَيْفُ وَاللَّامُ فِي الْمَالِ لِلْمَهْدِ مُغْنِي . ة فُود: (إِلَّا إِنْ رَضِيَ) أَي: الْعَبْدُ شَرَّ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُهُ وَلَكِنْ يَجُوزُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِهِ وَجَبَ قَبُولُهُ . اه . ة فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي: مَنْ أَنَّ الْأَمْرَ فِيهَا بَعْدَ الْحَطِّ وَالْأَمْرَ بَعْدَ الْإِبْرَاقَةِ وَتَذْبِهَا مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ . ة فُود: (وَلَوْ أَبْرَاهُ مِنَ الْكُلِّ فَلَا وَجُوبَ الْإِخ) لِزَوَالِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَكَذَا لَوْ وَهَبَهَا لَهُ كَمَا قَالَ الزَّكَّاشِيُّ وَكَذَا لَوْ بَاعَهُ نَفْسَهُ أَوْ أَغْتَنَّهُ وَلَوْ بَعِوضُ مُغْنِي وَرَوْضُ مَعَ شَرْحِهِ . ة فُود: (وَكَذَا الْإِخ) أَي: لَا وَجُوبَ سَمِ أَي: وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كَلَامَهُ أَفْهَمَ ذَلِكَ أَيْضًا ش . ة فُود: (وَهُوَ ثَلَاثٌ مَالِهِ) أَي: وَلَوْ بَضَمُ التَّجْمُوعِ إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ ع ش . ة فُود: (هَلَى مَنَفَعَتِهِ) أَي: مَنَفَعَةُ نَفْسِهِ كَذَا فِي الْتَهَابَةِ وَالْمُغْنِي وَمُقْتَضَاهُ اخْتِصَاصُ الْحُكْمِ بِمَا إِذَا كَانَ الْكِتَابَةُ عَلَى مَنَفَعَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِغَيْتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مَنَفَعَةٍ فِي ذِمَّتِهِ، لَكِنْ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْاِخْتِصَاصِ فَلْيُرَاجَعْ . ة فُود: (لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ الْإِخ) أَي: قَوْلًا وَفِعْلًا مُغْنِي . ة فُود: (وَالْمَذْفُوعُ قَدْ يَنْفِقُهُ الْإِخ) أَي: فِي الدَّفْعِ مَوْهُومَةً فَإِنَّهُ قَدْ يَنْفِقُ الْمَالُ فِي جِهَةِ الْإِخ نِهَابَةً وَمُغْنِي . ة فُود: (وَمَنْ ثَمَّ الْإِخ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ التَّغْلِيلَيْنِ . ة فُود: (كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ الْإِخ) مَا مَعْنَى أَصَالَةِ الْحَطِّ مَعَ أَنَّ الْإِبْتَاءَ هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْآيَةِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهَا أَرْجَحِيَّتُهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْإِبْتَاءِ لِقَهْمِ الْحَطِّ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ لِلْحِصْنِيِّ مَا نَصَّهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْإِبْتَاءُ يَقَعُ عَلَى الْحَطِّ وَالدَّفْعِ إِلَّا أَنَّ الْحَطَّ أَوْ لَى؛ لِأَنَّهُ أَتَمُّ لَهُ وَبِهِ قَسَرَ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - اه . سم . ة فُود: (وَالْحَطُّ) أَي: أَوْ الدَّفْعُ مُغْنِي .

ة فُود: (وَكَذَا) أَي: لَا وَجُوبَ . ة فُود: (وَمَنْ ثَمَّ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الْحَطُّ الْإِخ) مَا مَعْنَى أَصَالَةِ الْحَطِّ مَعَ أَنَّ الْإِبْتَاءَ هُوَ الْمَنْصُوصُ فِي الْآيَةِ؟ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَا أَرْجَحِيَّتُهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْإِبْتَاءِ لِقَهْمِ الْحَطِّ مِنْهُ بِالْأَوَّلَى، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْاِخْتِصَاصِ لِلْحِصْنِيِّ مَا نَصَّهُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: وَالْإِبْتَاءُ يَقَعُ عَلَى الْحَطِّ وَالدَّفْعِ إِلَّا أَنَّ الْحَطَّ أَوْ لَى؛ لِأَنَّهُ أَتَمُّ لَهُ وَبِهِ قَسَرَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اه .

الأخير (التي)؛ لأنه أقرب إلى تخصيص مقصود العتي وحيتل فينبغي أن التيق بمعنى أفضل، (والأصح أنه يكفي) فيه (ما يقع عليه الاسم) أي: اسم مال (ولا يختلف بحسب المال) قلّة وكثرة؛ لأنه لم يصح فيه توقيف. وخبر أن المراد في الآية رُبُع مال الكتابة الأصح وقفه على رابوه عليّ كرم الله وجهه فلقه من اجتهاده. وأدعاء أن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو في حكم المرفوع ممنوع. (و) الأصح (أن وقت وجوبه قبل العتي) أي: يدخل وقت أدائه بالمعقد ويتصيق إذا بقي من التجم الأخير قدر ما يفي به من مال الكتابة؛ لما مرّ أنه ليس القصد به إلا الإعانة على العتي، فإن لم يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء (ويستحب الرُبُع) للخبر المار.....

• قوله: (وحيتل فينبغي إلخ) قد يقال: لا حاجة لذلك بل يكفي أنه يترتب على الأئمة الأفضلية سم. • قوله: (أي اسم مال) هو صادق بأقل متمول كشيء من جنس التجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعدداً وهو ظاهر وكتب سم على قول المنهج متمول أنظر لو كان المتمول هو الواجب في التجمين هل ينسقط الحط؟ اه. أقول: الأقرب عدم السقوط ويتبني أن يحط بعد ذلك القدر. • قول (سني): (ولا يختلف بحسب المال) هذا ما نقله عن نص الأمام ع وش وعبارة الروضة أقل متمول وهو المراد من عبارة الكتاب قال البقاعي: إن هذا من المفضلات فإن إتياء فلس لمن كوتب على ألف درهم تبعه إرادته بالآية الكريمة وأطال في ذلك والثاني لا يكفي ما ذكر ويختلف بحسب المال فيجب ما يليق بالحال فإن لم يتحقق على شيء قلّره الحاكم باجتهاده. (فتية): لو كاتب شريكاً مثلاً عبداً لزم كلا منهما ما يلزم المفرد بالكتابة كما بحثه بعض المتأخرين. اه. وهذا ينافي قول ع ش المار ولو كان المالك متعدداً. • قوله: (الأصح وقفه إلخ) ومقابلته أنه رفعه إلى النبي ﷺ وعبارة المحلّي أي: والاسنى والمفتي وروي عنه أي: عن عليّ رفعه إلى النبي ﷺ ع ش. • قول (سني): (أن وقت وجوبه) أي الحط، أو الدفع مغني. • قوله: (أي: يدخل إلخ) عبارة المفتي والثاني بعده ليتحقق به وعلى الأول إنما يتعين في التجم الأخير ويجوز من أول عقد الكتابة لأنها سبب الوجوب كما نقول الفطرة تجب بغروب الشمس ليلة العيد ووقت الجواز من أول رمضان؛ لأنه سبب الوجوب هذا ما صرح به ابن الصباغ وقيل: يجب بالمعقد وجوباً موسعاً ويتصيق عند العتي وبهذا صرح في التهذيب وقيل: إنه يتصيق إذا بقي من التجم الأخير القدر الذي يحطه أو يؤتبه إياه وعبارة المصنف صادقة بكل من ذلك وعلى كل لو أخر عن العتي إيم وكان قضاء. اه. وكلام الشارح إنما يوافق الأخير فقط. • قوله: (أنه ليس القصد به إلخ) فيه أن ما مرّ لا يفهم منه الحضر. • قوله: (وكان قضاء) أي: مع الإثم بالتأخير ع ش. • قوله: (للخبر المار) إلى قول المتن: ولو أتى في المفتي إلا قوله: ولا يرد إلى ومثلهما وقوله: وإن حملت به إلى المتن وقوله: لأنه بذل إلى المتن وقوله: إذا كان أتى إلى المتن وقوله: ما عدا ما يجب إيتاؤه. • قوله: (للخبر المار) تقدّم أن الأصح وقفه وأنه يقال من قبيل الرأي فلا

• قوله: (وحيتل فينبغي أن التيق بمعنى أفضل إلخ) قد يقال: لا حاجة لذلك بل يكفي أنه يترتب على الأئمة الأفضلية.

ولقول ابن راهويه أجمع أهل التأويل أنه المراد من الآية (والا) يسمح به (فالسُّبْح) اقتداءً بابن عمر رضي الله عنه. (ويحرم) على السيد (وطء مكاتبته) كتابةً صحيحةً لاختلال ملكه كالترجمة فلو شَرَطَ في الكتابة أن يطأها فسَدَتْ. وكالوطء كل استمتاع حتى التَّظَرُّ، ولا يَرُدُّ عليه؛ لما مرَّ في الحج أنه حيث حُرِّمَ الوطء للذات حُرِّمَتْ مُقَدِّمَاتُهُ ومثْلُهَا الْمُتَبَقُّضَةُ (ولا حدَّ) لِشُبْهَةِ الْمَلِكِ، لكن يُعْزَزُ إنْ عِلِمَ تَحْرِيمُهُ كَهَيِّ إنْ طَاوَعَتْهُ (ويجب مهر) واحد ولو في مَرَاتٍ، وإن طَاوَعَتْهُ لِشُبْهَةِ أَيْضًا (والولد) منه (حُرٌّ نَسَبٍ)؛ لَأَنَّهَا عُلِّقَتْ بِهِ فِي مَلِكِهِ (ولا تجب قيمته على المذهب) لَانِعْقَادِهِ حُرًّا عَلَى أَنَّ حَقَّ الْمَلِكِ فِي وَلَدِهَا لِلْسَّيِّدِ وَإِنْ حَمَلَتْ بِهِ مِنْ عِبْدِهَا عَلَى مَا بَأْتِي (وصارت) بِهِ (مُسْتَوْلَدَةً مُكَاتَبَةً)؛ إِذْ مَقْصُودُهُمَا وَاحِدٌ هُوَ الْعِتْقُ (فَإِنْ) أَذَتْ التَّجُورَ عَتَقَتْ

يَصِحُّ الْاجْتِنَاعُ بِهِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَقَوْلِ ابْنِ رَاهُوَيْهِ) أَيُ: اسْتِحْقَاقُ ابْنِ رَاهُوَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (أَجْمَعَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ الْإِنْفَ) حُجِّلَ عَلَى التَّذْبِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ الْمُرَادُ الْإِنْفَ) أَيُ: عَلَى أَنَّ الرَّيْعَ الْمُرَادُ.

□ قَوْلُهُ (وَالْأَفَالَسُيْنُ) قَالَ الْبُلْقَيْنِيُّ: بَقِيَ بَيْنَهُمَا أَيُ: الرَّيْعُ وَالشُّبْحُ السُّدُسُ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى أَبِي سَيْدٍ أَنَّهُ كَاتَبَ عَبْدًا لَهُ عَلَى أَلْفٍ يَزْهَمُ وَمِائَتَيْ يَزْهَمُ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ بِمُكَاتَبَتِي فَرَدَّ عَلَيَّ مِائَتَيْ يَزْهَمُ وَمُرَادُهُ بَقِيَ مِمَّا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَفَالَحُمُسُ أَوْ لَى مِنَ السُّدُسِ وَالثَّلْثُ أَوْ لَى مِنَ الرَّيْعِ وَمِمَّا دُونَهُ أَسْنَى. □ قَوْلُهُ: (اِقْتِدَاءُ بَابِنِ هَمَزٍ) أَيُ وَفَعْلُ ابْنِ عُمَرَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ الرَّيْعِ مِنَ الْآيَةِ بِتَقْدِيرِهِ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ سَم. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى التَّظَرُّ) أَيُ بِشَهْوَةٍ أَمَّا بِدُونِهَا فَيُجَاحُ لِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْمُغْنِي، وَأَمَّا التَّظَرُّ إِلَيْهَا وَنَظَرُ الْمُكَاتَبِ، أَوْ الْمُتَبَقِّضِ إِلَى سَيِّدَتِهِ فَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيُ اقْتِصَارُهُ عَلَى الْوُطْءِ الْمَوْهَمِ جَوَازًا مَا عَدَاهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعَاتِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي مَرَاتٍ) هَذَا حَيْثُ لَمْ تَقْبِضَ الْمَهْرَ فَإِنْ كَانَ وَطِئَهَا ثَانِيًا بَعْدَ قَبْضِهَا الْمَهْرَ وَجَبَ لَهَا مَهْرٌ ثَانٍ مُغْنِي وَعَشْرَ. □ قَوْلُهُ: (لِلشُّبْهَةِ أَيْضًا) دَفَعَ لِمَا يُقَالُ: إِذَا طَاوَعَتْهُ كَانَتْ زَانِيَةً فَكَيْفَ يَجِبُ لَهَا الْمَهْرُ وَحَاصِلُهُ أَنَّ لَهَا شُبْهَةً دَافِعَةً لَهُ هِيَ الْمَلِكُ؟ بَجَرِيٍّ عَلَى الزِّيَادِي. □ قَوْلُهُ: (لَانِعْقَادِهِ حُرًّا) لِأَنَّهُ مِنْ أَمَتِهِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فِي وَلَدِهَا) أَيُ: مِنْ نِكَاحٍ، أَوْ زِنَا أَوْ شُبْهَةٍ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا بَأْتِي) أَيُ: فِي قَوْلِهِ: وَقَضِيَّةُ كَلَامِ أَصْلِ الرُّوضَةِ الْإِنْفَ عَشْرَ.

□ قَوْلُهُ (وَصَارَتْ مُسْتَوْلَدَةً مُكَاتَبَةً) الْمُرَادُ بِصَيْرُورَتِهَا مُكَاتَبَةً اسْتِمْرَارُهَا عَلَى كِتَابَتِهَا وَالْأَفْهَى ثَابِتَةٌ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ كَالْمَحْرُورِ: وَهِيَ مُسْتَوْلَدَةٌ مُكَاتَبَةٌ كَانَ أَوْ لَى مُغْنِي وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: فَصَدَّ الْمُصْطَفِ الْإِخْبَارَ بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ لَا بِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ وَلِهَذَا حَذَفَ الْعَاطِفُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَنْصَافَ بِالْمَجْمُوعِ طَارِئٌ سَيِّدٌ عُمَرُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَا يَدْفَعُ أَوْ لَوِيَّةً مَا فِي الْمَحْرُورِ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ مَقْصُودُهُمَا الْإِنْفَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَلَا يُطِيلُ الْاسْتِيلَادُ حُكْمَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُمَا الْإِنْفَ.

□ قَوْلُهُ: (اِقْتِدَاءُ بِفَعْلِ ابْنِ هَمَزٍ) أَيُ: وَفَعْلُ ابْنِ عُمَرَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِرَادَةَ الرَّيْعِ مِنَ الْآيَةِ بِتَقْدِيرِهِ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ. □ قَوْلُهُ: (لَانِعْقَادِهِ حُرًّا) يُتَأَمَّلُ.



عن الكتابة وتبعتها كسبها ولذها، وإن (عجزت عقت بموته) عن الاستيلاد وعقت معها ما  
حدث لها بعد الاستيلاد من الأولاد، فإن مات قبل عجزها.....

فؤد: (بعد الاستيلاد) أي: دون ما قبله مئني. فؤد: (فإن مات إلخ) عبارة الرّوض وشرجه فإن مات  
السيد قبل تعجزها عقت بالكتابة لا بالاستيلاد كما لو عقت المكاتب، أو أبراه من النجوم وتبعتها  
كسبها وأولادها الحادثون من نكاح، أو زنا بعد الكتابة وكذا لو علق عقت المكاتب بصفة فوجدت قبل  
الأداء للنجوم عقت بوجود الصفة عن الكتابة وتبعتها كسبه وأولاده الحادثون؛ لأن عقت المكاتب لا يقع  
إلا عن الكتابة ولو أولادها ثم كاتبها ومات قبل تعجزها عقت عن الكتابة وتبعتها أو لأداه الحادثون  
وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل انتهت فإن قيل: قولهم هنا في المسألتين أغني إيلاد  
المكاتبة وكتابة المستولدة: إنها تغني عن الكتابة يخالف قوله في التذبير فيما لو كاتب المدبر أو دبر  
المكاتب: إنه يغني بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم ويتطل الآخر إلا إن كان هو الكتابة فلا يتطل  
أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال: إنها بموت السيد تغني عن الكتابة قلت: لا نسلم المخالفة لجواز

فؤد: (فإن مات قبل عجزها عقت إلخ) عبارة الرّوض وشرجه: فإن مات السيد قبل تعجزها عقت  
بالكتابة لا بالاستيلاد كما لو عقت المكاتب، أو أبراه من النجوم، وتبعتها كسبها وأولادها الحادثون من  
نكاح، أو زنا بعد الكتابة ولو بعد الاستيلاد وكذا لو علق عقت المكاتب بصفة فوجدت قبل الأداء  
للنجوم عقت بوجود الصفة عن الكتابة وتبعتها كسبه وأولاده الحادثون؛ لأن عقت المكاتب لا يقع إلا عن  
الكتابة وتبعتها أو لأداه الحادثون وكسبها الحاصل بعد الكتابة صرح به الأصل. اهـ. ولا ينبغي أن تغير  
الشارح بقوله: عقت عن الكتابة أقرب من تغير الرّوض بقوله: عقت بالكتابة، فإن قيل: قولهم هنا  
في المسألتين أغني إيلاد المكاتب وكتابة المستولدة أنها تغني عن الكتابة يخالف قوله في التذبير فيما لو  
كاتب المدبر، أو دبر المكاتب أنه يغني بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم ويتطل الآخر لا إن كان  
هو الكتابة فلا يتطل أحكامها وكان قياس ما هنا أن يقال: إنها بموت السيد تغني عن الكتابة قلت: لا  
نسلم المخالفة لجواز أن المراد بعقتها بالأسبق إذا كان هو الموت عقتها به عن الكتابة فالمراد مما في  
البايتين واحد، ويؤيد ذلك تغير الرّوض في التذبير بقوله: وإن مات وقد دبر مكاتب عقت بالتذبير وتبعتها  
كسبه، ولذها كمن عقت مكاتباه. فتظيره بمن عقت مكاتب الذي سوا بينه وبين إيلاد المكاتب في أن  
العقت عن الكتابة كالصريح في أن المراد منهما واحد. ولما ذكر في شرجه أن أصله لم يصح شيئا من  
مقالاتي بطلان الكتابة وعدم بطلانها فيما لو دبر المكاتب قال: وذكر الأصل المسألة أجزع الحكم الرابع  
من أحكام الكتابة فإنه صحح فيمن أحبل مكاتبته، ثم مات قبل أدائها أنها تغني عن الكتابة لا عن الإيلاد  
حتى تبعتها ولذها وكسبها، ثم قال: وأجزى هذا الخلاف في تعليل عقت المكاتب بصفة، وقد علمت  
أن الرابع في التذبير أنه تغليق عقت بصفة. اهـ. فقد جعل إجراء الخلاف في تعليل العقت بصفة الذي  
جعلوه كإيلاد المكاتب شاملا لمسألة التذبير وذلك صريح في أن المراد في البابين واحد فتأمل سم.

عَقَقْتُ لَكِنْ عَنِ الْكِتَابَةِ كَمَا لَوْ نَجَزَ عَقَقْتُ مُكَاتَّبَتِي (وَوَلَدَهَا) أَي: الْمُكَاتَّبَةُ لَا بَقِيْدَ الْاِسْتِيْلَادِ الرَّقِيقِ الْحَادِثِ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْعَتَقِ (مَنْ يَكَاحُ، أَوْ زِنَا مُكَاتَّبٍ) أَي: يَبْتَئِثُ لَهُ حَكْمُ الْمُكَاتَّبِ (فِي الْأَظْهَرِ يَتَّبِعُهَا رِقًا وَعَقًّا)؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَسْبِهَا فَيَتَّبِعُهَا فِي ذَلِكَ كَوَلَدِ الْمُسْتَوْلَدَةِ، نَعَمْ، لَا يَتَّبِعُهَا لَوْ عَقَقْتُ لَا بِجِهَةِ الْكِتَابَةِ بَأَنْ رَقَّتْ ثُمَّ عَقَقْتُ بِجِهَةِ أُخْرَى (وَلَيْسَ عَلَيْهِ) أَي: الْوَلَدِ (شَيْءٌ) مِنَ التَّجْوِمِ؛ إِذْ لَا التَّرَامُ مِنْهُ (وَالْعَتَقُ) أَي: حَقُّ الْمَلِكِ (فِيهِ) أَي: الْوَلَدِ (لِلسَّيِّدِ) لَا لِلْأَمِّ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ وَطَّاهُ السَّيِّدُ لَوْ كَانَ أَتَى لَمْ يَلْزَمُهُ مَهْرٌ وَخَوْلَفٌ. قَضِيَّةٌ هَذَا فِي أَرْضِ الْجَنَابَةِ عَلَيْهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ بَذَلَ جُزْئَهُ الْإِيلَ لِلْمُخَرَّجَةِ فَأَعْطَانِي حَكْمَهُ، وَفِي جِلِّ مُعَامَلَتِهِ لَهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ الْبُلْفَيْنِي؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ عَلَى الْعَتَقِ، وَمَنْ ثُمَّ وَقَفَ فَاضِلٌ كَسَبَهُ كَمَا يَأْتِي (وَفِي قَوْلِي) الْحَقُّ (لَهَا) أَي: الْمُكَاتَّبَةُ؛ .....

أَنَّ الْمُرَادَ بِعَقَقْتُهَا بِالْأَسْبَقِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمَوْتُ عَقَقْتُهَا بِهِ عَنِ الْكِتَابَةِ فَالْمُرَادُ مِمَّا فِي الْبَابَيْنِ وَاحِدٌ قَالَهُ سَمِ ثُمَّ أَطَالَ فِي تَأْيِيدِ ذَلِكَ بِكَلَامِ الرُّضِيِّ وَشَرْحِهِ فِي التَّنْبِيهِ. ه. قَوْلُهُ: (عَقَقْتُ، لَكِنْ هُنَّ الْكِتَابَةُ) أَي: فَيَتَّبِعُهَا أَكْسَابُهَا سَمِ زَادَ عَ شَ وَوَلَدَهَا الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْاِسْتِيْلَادِ وَهَذَا هُوَ فَائِدَةُ كَوْنِ الْعَتَقِ عَنِ الْكِتَابَةِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (هِنَّ الْكِتَابَةُ) أَي: لَا عَنْ الْإِيلَادِ خِلَافًا لِلْوَجْهِ الثَّانِي فَقَلَى هَذَا الْوَلَدُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ وَقَبْلَ الْاِسْتِيْلَادِ هَلْ يَتَّبِعُهَا؟ فِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي كَمَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَي: بِخِلَافِهِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهَا قَطْعًا رَشِيدِيٍّ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ نَجَزَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَمَا لَوْ أَغْتَقَ مُكَاتَّبَتَهُ مُتَّجِرًا، أَوْ عَلَّقَهُ بِصِفَةِ قَوَّجِدَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَيَتَّبِعُهَا كَسْبُهَا وَأَوْلَا دَهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ الْكِتَابَةِ.

(تَنْبِيْهُ): وَطَّاهُ أُمَةُ الْمُكَاتَّبِ حَرَامٌ عَلَى السَّيِّدِ، وَلَا حُدَّ عَلَيْهِ بِوَطْنِهَا وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ بِوَطْنِهَا جَزْمًا فَإِنْ أَخْبَلَهَا فَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِبٌ لِلشُّبْهَةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَتَصِيرُ الْأُمَةُ مُسْتَوْلَدَةً لَهُ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِسَيِّدِهَا وَمَنْ كَاتَبَ أُمَّهُ حُرٌّ عَلَيْهِ وَطَّاهُ بَيْتِهَا الَّتِي تَكَاتَّبَتْ عَلَيْهَا وَيَلْزَمُهُ بِهِ الْمَهْرُ، وَلَا حُدَّ لِلشُّبْهَةِ وَيَتَّقَى عَلَيْهَا مِنْهُ وَمَنْ بَاقِي كَسْبِهَا وَيُوقَفُ الْبَاقِي فَإِنْ عَقَقْتُ مَعَ الْأُمِّ فَهِيَ لَهَا وَالْأَقْلَسِيْدُ فَإِنْ أَخْبَلَهَا صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا لِلْمُكَاتَّبَةِ وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِبٌ لَا تَجِبُ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ الْأُمِّ، وَلَا قِيَمَةُ أُمِّهَ لِأُمِّهَا؛ لِأَنَّهُ لَا تَمْلِكُهَا وَتَتَّقَى إِمَّا بِعَتَقِ أُمِّهَا أَوْ مَوْتِ سَيِّدِهَا. اه. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ رَقَّتْ) بِأَنْ عَجَّزَهَا سَيِّدُهَا أَوْ عَجَّزَتْ نَفْسَهَا عَ شَ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: بِأَنْ رَقَّتْ الْخُ هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ تَعْجِيزِهَا فَعَقَقْتُ بِمَوْتِهِ. اه. ه. قَوْلُهُ: (بِجِهَةِ أُخْرَى) أَي: غَيْرِ الْكِتَابَةِ الْأُولَى مُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ الْخُ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ عَقَقَهُ تَبَعًا

ه. قَوْلُهُ: (عَقَقْتُ، لَكِنْ هُنَّ الْكِتَابَةُ) أَي: فَيَتَّبِعُهَا أَكْسَابُهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَوَلَدَهَا أَي: الْمُكَاتَّبَةُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُبَابِ فَمَنْ كَوْنَتْ وَلَهَا وَلَدٌ يَمْلِكُهُ سَيِّدُهَا لَمْ يَتَّبِعُهَا فِي الْكِتَابَةِ وَتَفْسُدُ بِشَرْطِهِ، لَكِنْ تَتَّقَى بِأَدَائِهَا، أَوْ فِي يَدِهَا مَالٌ وَشَرْطُهُ لَهَا فَسَدَ خِلَافًا لِلشُّبْخَيْنِ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ بَيْعَهَا وَعَقَقْتُ مَجَانًا بِعَقَقْتُهَا وَكَذَا مَا تَحْمِلُهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ مِنْ زَوْجٍ أَوْ زِنَا، فَإِنْ مَاتَتْ قَبْلَ الْأَدَاءِ رَقَّتْ وَكَذَا إِنْ رَقَّتْ، وَإِنْ أُعْقِضَتْ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ كَاتَبَ وَلَدَهَا الْحَادِثُ الْأَهْلَ صَحَّ وَيَتَّقَى بِالْأَسْبَقِ مِنْ أَدَائِهَا. اه. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ رَقَّتْ الْخُ) هَذَا يُخْرِجُ مَا لَوْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ تَعْجِيزِهَا فَعَقَقْتُ بِمَوْتِهِ. ه. قَوْلُهُ: (سَبَبًا لِإِعَانَتِهِ هَلِي الْعَتَقِ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ عَقَقَهُ تَبَعًا لِأُمِّهِ، وَلَا

لأنه مكاتب عليها وقضية كلام أصل الروضة أن ولدها من عبدها ملك لها قطعاً كولد مكاتب من أمته ونازع فيه البلقيني بل قال: إنه وهم وفوق بأن المكاتب يملك أمته، والولد يتبع أمه في الرق ولدها إنما جاءه الرق من جهتها لا من جهة أبيه الذي هو عبدها (فلو قتل فقيمته) تجب (لذي الحق) منهما، (والمذهب أن أرض جناية عليه) أي: الولد فيما دون النفس (وكسبه ومهره) إذا كان أنثى ووطلت بشبهة (فتفق) أراد بالتفقه ما يشمل سائر المؤن (منها) أي: الثلاثة (عليه وما فضل وقف، فإن عتق فله وإلا للسلبيد) كما أن كسب الأم لها إن عتقت

لأنه ولا شيء عليه كما تقدم فما معنى السببية للإعانة المذكورة؟ إلا أن يجاب بأن له مكاتبه السيد أيضاً وتعتق بالأسبق من الأداءين كما في الباب فقد يكون ما ذكره سبباً لإعائه على العتق ولو بكتابة أخرى سم. فود: (لأنه مكاتب عليها) أي: فيكون الحق فيه لها مُغني. فود: (أن ولدها من عبدها إلخ) أي: بأن زنى بها ع. ش. فود: (ونازع فيه البلقيني) مُعتمد أي: فيكون كولدها من غيره وسباني ما فيه ع. ش. فود: (قال: إنه وهم وفوق إلخ) وهذا أو جـه مُغني.

فول (سني): (فلو قيل) أي: الولد فقيمه لذي الحق فإن قلنا للسيد فالقيمة له كقيمة الأم أو للأم فلها تستعين بها في أداء التجوم مُغني. فود: (أي الولد) إلى قول المتن: ولو عجل بعضها في النهاية إلا قوله: ما عدا ما يجب إيتاؤه وقوله: ومثله إلى المتن وقوله نعم إلى المتن وقوله: وقد أثبت بخلافه وقوله: وما وقع لهما إلى المتن. فود: (فيما دون النفس) أي: وأما في النفس فقد تقدم أننا سم.

فود: (بشبهة) أي منها، وإن كان زناً من الواطئ فإن قلت: لم قيد بوطء الشبهة فأخرج النكاح؟ قلت: لعله لأجل قول المصنف: يتفق منها؛ لأنه لو كان ينكح كان الإنفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر؛ إذ قد يزول النكاح بعد وجوب المهر فيتفق منه حينئذ سم أي: فيتبعي حذفه لذلك القيد كما في المُغني.

فول (سني): (يتفق منها إلخ) فإن لم يكن له كسب، أو لم يف بمؤنته فعلى السيد مؤنته في الأولى وبقيتها في الثانية. ويصدق السيد يمينه أنه ولد قبل الكتابة حتى يكون رقيقاً له، وإن أمكن أنه ولد بعدها؛ لأنه اختلاف في وقت الكتابة فصدق فيه كأصلها فإن نكل عن اليمين قال الدارمي: قال ابن القطان: وقف الأمر حتى يبلغ الولد ويخلف وقيل: إن الأم تحلف فإن شهد للسيد بدعواه أربع نسوة قبلن وإن أقاما بينتين تعارضتا مُغني.

شيء عليه كما تقدم فما معنى السببية للإعانة المذكورة؟ إلا أن يجاب بأن للسيد مكاتبته أيضاً وتعتق بالأسبق من الأداءين كما في الهامش عن الباب فقد يكون ما ذكر سبباً لإعائه على العتق ولو بكتابة أخرى. فود: (فيما دون النفس) أي: وأما النفس فقد تقدم. فود: (ووطلت بشبهة) أي: منها، وإن كان زناً من الواطئ، فإن قلت: لم قيد بوطء الشبهة فأخرج النكاح؟ قلت: لعله لأجل قول المصنف: يتفق منها؛ لأنه لو كان ينكح كان الإنفاق على الزوج لا من المهر وفيه نظر؛ إذ قد يزول النكاح بعد

والا فليسَئِد. (ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤذَى الجميع) أي: جميع المال المكاتب عليه ما عدا ما يجب إيتاؤه، أو يترأ منه، أو تقع الحوالة به لا عليه للخبر الصحيح «المكاتب عبد ما بقي عليه ذرهم» (ولو أتى) المكاتب ومثله في جميع الأحكام الآتية المدين فيما يظهر (بمال) فقال السيد: (هذا حرام)، أو ليس ملكك (ولا يئته) له بذلك (حلف المكاتب) أنه ليس بحرام أو (أنه خلل)، أو أنه ملكه وصدق عملاً بظاهر اليد، نعم، إن كان الأصل فيه التحريم كلخم قال له: هذا حرام وجب استقصاؤه على الأوجه، فإن قال: إنه ميتة فقال: بل خلل صدق السيد؛ لأن الأصل عدم التذكية كنظيره في التسليم ويظهر أن محله ما لم يقل: ذكيتته وإلا صدق لتصريحهم بقبول خبر الفاسق، والكافر عن فعل نفسه كقوله: ذبحت هذه الشاة وعلى هذا يُحمل ما بحث أنه ينبغي تصديق العبد. وأما توجيه إطلاقه بتشوف الشارع للعتق ففيه نظر ظاهر كما يُقلم من كلامهم على قطعة اللحم المزمية مكشوفة، أو في إناء.....

• قوله: (ما عدا ما يجب إلخ) قضيته أنه يغتنى مع بقاء القدر المذكور وهذا مخالف لما يأتي في الفصل الآتي من قوله: نعم لا أثر لصجزه عما يجب خطه فيرفع الأمر للحاكم إلخ فلعل المراد مما ذكره هنا أن ما يجب إغطاؤه لا يسوغ معه الفسخ من السيد حتى لو فسح لم يتخذ فسحه لا أنه يغتنى بمجرد بقائه وعلى هذا مات العبد فالأقرب له يرفع الأمر للقاضي بعد موته ليحكم بالتقاص إن رآه وعق العبد قيموت حراً ويكون ما كتبه لورثته فيوافق ما تقدم من أنه لو لم يؤذ قبله أدى بعده وكان قضاء ع ش.

• قوله: (أو يترأ منه إلخ) عطف على يؤذَى الجميع وعبرة النهاية مثل الأداء الإبراء والحوالة به لا عليه. اه. وعبرة المثني وفي معنى أدائه خط الباقي من الواجب والإبراء منه والحوالة به، ولا يصح الحوالة عليه، ولا الاعتراض.

(تنبيه): لو كتبه مطلقاً وأدى بعض المال، ثم اعتقه على أن يؤذَى الباقي بعد العتق صح ولو شرط السيد أنه إذا أدى التجن الأول عتق وبقي الباقي في ذمته يؤذيه بعد العتق صح أيضاً كما يقتضيه كلام الروضة. اه. وقوله: لو كتبه مطلقاً إلخ نقله سم عن الروض مع شرجه وأقره. • قوله: (لا عليه) أي: فإنه لا يغتنى بحوالة السيد عليه بالتجوم لعدم صحة الحوالة كما مر في بابها رشيدتي وسم.

• قوله: (للخبر الصحيح) تعليل للمتن. • قوله: (أو ليس ملكك) إلى قول المتن: وإن خرج في المثني إلا قوله: ويظهر إلى المتن وقوله: وهو خبر إلى نعم وقوله: وكان كإقامته البيئة وقوله: زيناً وقوله: ونوزع فيه وقوله: قال الرافعي إلى ونظير ذلك. • قوله: (وجب استقصاؤه) فإن قال: إنه سرقة فكذلك نهاية أي المصدق المكاتب ع ش. • قوله: (والكافر) أي: ولو حربياً ومزدناً ع ش. • قوله: (وعلى هذا) أي إخبار المكاتب عن تركيته بنفسه. • قوله: (توجيه إطلاقه) أي البحث. • قوله: (ففيه نظر ظاهر) عبارة

وجوب المهر فينفق منه حيث يشاء. • قوله: (أو تقع الحوالة به لا عليه) تقدم صحتها.

(وَيُقَالُ لِلسَّيِّدِ: تَأْخُذُهُ، أَوْ يُقْبِرُهُ عَنْهُ) أَي: عَنْ قَدْرِ، وَهُوَ خَيْرٌ بِمَعْنَى الْإِنْشَاءِ لِتَعْتُهُ، نَعَمْ، فِيمَا إِذَا أَقْبَرُ بِحَرَمَتِهِ إِنْ عَيَّنَ لَهُ مَالِكًا وَقَبِضَهُ لِرَمَةِ دَفَعَهُ لَهُ مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ أَمَرَ بِإِمْسَاكِهِ إِلَى تَبَيُّنِ صَاحِبِهِ وَتَمَيُّعٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ، فَإِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَقَالَ: هُوَ لِلْمُكَاتَبِ قَبْلَ وَتَقَدَّرَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ (فَإِنْ أَمَى قَبْضَهُ الْقَاضِي) وَعَتَقَ الْمُكَاتَبَ إِنْ لَمْ يَتَّقَ عَلَيْهِ شَيْءًا، أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ بَيْتَةٌ بِمَا يَقُولُهُ فَلَا يُجْزَى عَلَى قَبْضِهِ وَسُجُمَتِ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَفْصُولُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغَرَضًا ظَاهِرًا بِالِامْتِنَاعِ مِنَ الْحَرَامِ (فَإِنْ نَكَلَ الْمُكَاتَبُ) عَنِ الْحَلِيفِ (خَلَفَ السَّيِّدُ) وَكَانَ كِبَاقَاتِهِ الْبَيْتَ.

(وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدَّى) مِنَ التَّجْوِمِ (مُسْتَحَقًّا)، أَوْ زَيْنًا (رَجَعَ السَّيِّدُ بِبَدْلِهِ) لِفَسَادِ الْقَبْضِ (فَإِنْ كَانَ) مَا خَرَجَ مُسْتَحَقًّا، أَوْ زَيْنًا (فِي التَّجْمِ الْأَخِيرِ) مَثَلًا (بِأَنَّهُ) وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُكَاتَبِ، أَوْ السَّيِّدِ (أَنَّ) الْعَتَقَ لَمْ يَقَعْ لِيُطْلَلَ الْأَدَاءُ (وَإِنْ كَانَ) السَّيِّدُ (قَالَ عِنْدَ أَخِيهِ) أَي: مُتَّصِلًا بِالْقَبْضِ: (أَنْتَ خَرَجَ)

الْثَّاهِيَةِ فَمَزْدُودٌ بِأَنَّهُ فِيهِ إِضْرَارًا بِسَيِّدِهِ حَيْثُ يُلْزَمُ بِقَبُولِ مَا يُحْكَمُ بِتَجَاسِيَتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ رَأَى لَحْمًا وَشَكَّ فِي تَذَكُّيَتِهِ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَكْلُهُ. اهـ.

فَوَيْلٌ (سَيِّدِي): (وَيُقَالُ: لِلْسَّيِّدِ) أَيِ إِذَا خَلَفَ الْمُكَاتَبُ. فَوَيْلٌ: (لِرَمَةِ دَفَعَهُ لَهُ) أَي: إِنْ صَدَّقَهُ مُغْنِي.

فَوَيْلٌ: (وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ) أَيِ مَالِكًا، أَوْ عَيْتَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (إِنْ لَمْ يَتَّقَ الْخُ) قَيْدٌ لِلْعَتَقِ فَقَطُّ.

فَوَيْلٌ: (وَسُجُمَتِ) أَي: بَيْتُهُ، وَلَا يَتَّبِعُ بِهَا، وَلَا يَمِينُهُ مِلْكٌ لِمَنْ عَيْتَهُ لَهُ، وَلَا يَسْقُطُ بِخَلِيفِ الْمُكَاتَبِ حَقٌّ مِنْ عَيْتِهِ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ الْخُ) أَي: الْبَيْتَةُ وَالْأَوَّلَى التَّذَكُّيرُ كَمَا فِي الثَّاهِيَةِ وَالْمُغْنِي بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِلْسَّيِّدِ. فَوَيْلٌ: (وَكَانَ كِبَاقَاتِهِ الْبَيْتَةُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْيَمِينَ الْمَزْدُودَةَ كَالْإِقْرَارِ عَلَى الرَّاجِعِ وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّهُ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِتَقَدُّمِ حُكْمِ الْبَيْتَةِ هُنَا فَاحَالَ عَلَيْهِ ع. ش.

فَوَيْلٌ (سَيِّدِي): (وَلَوْ خَرَجَ الْمُؤَدَّى) أَي: أَوْ بَعْضُهُ مُسْتَحَقًّا) أَيِ بَيْتَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَالْإِزْمَ الْحَاكِمَ لَا بِإِقْرَارٍ، أَوْ يَمِينَ مَزْدُودَةٍ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أَوْ زَيْنًا) أَي: كَأَنَّ خَرَجَ نَحَاسًا بِخِلَافِ الرَّدِيِّ فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ بِهِ عَدَمُ الْعَتَقِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي: وَإِنْ خَرَجَ مَعِيَا الْخُ ع. ش.

فَوَيْلٌ (سَيِّدِي): (رَجَعَ السَّيِّدُ بِبَدْلِهِ) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِمُسْتَحَقِّهِ وَلَوْ عَبَّرَ بِهِ كَانَ أَوْ لَى مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (مَثَلًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ لَا يَتَّقِيْدُ ذَلِكَ بِالتَّجْمِ الْأَخِيرِ فَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِهِ وَدَفَعَ الْأَخِيرَ عَلَى وَجْهِ مُغْتَبَرٍ تَبَيَّنَ بِخُرُوجِ غَيْرِهِ مُسْتَحَقًّا كَوْنُهُ لَمْ يَتَّقِيْدُ إِنْشَاءً وَلِذَلِكَ عَبَّرَ فِي الرُّوْضَةِ بِبَعْضِ التَّجْوِمِ. اهـ. فَوَيْلٌ: (وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُكَاتَبِ) فَإِنْ ظَهَرَ الِاسْتِحْقَاقُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُكَاتَبِ بِأَنَّهُ مَاتَ رَقِيقًا، وَأَنَّ مَا تَرَكَهُ لِلْسَّيِّدِ دُونَ الْوَرِثَةِ مُغْنِي وَزِيَادِي.

فَوَيْلٌ (سَيِّدِي): (وَإِنْ كَانَ قَالَ الْخُ) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ إِذَا قَصَدَ الْإِخْبَارَ أَوْ أَطْلَقَ فَإِنَّ قَصْدَ الْإِنْشَاءِ عَتَقَ زِيَادِي وَيَأْتِي عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ. فَوَيْلٌ: (بِالْقَبْضِ) أَي: بِالْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا رَبَّيَهُ عَلَى الْقَبْضِ أَخَذًا وَمَا

فَوَيْلٌ: (وَسُجُمَتِ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ) كَتَبَ عَلَيْهِ م. ر. وَهُوَ الْأَوْجَهُ. فَوَيْلٌ: (وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمَفْصُولُ مِنْهُ)

وَالْأَفْلَا. فَوَيْلٌ: (كِبَاقَاتِهِ الْبَيْتَةُ) هَلْ هُوَ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ الْمَزْدُودَةَ كَالْبَيْتَةِ؟

أو اعتقك؛ لأنه بناء على ظاهر الحال، وهو صحة الأداء، وقد بان خلافه، أما لو قال ذلك مُتَّصِلًا عن القبض، والقرائن الدالة على أنه إنما رتبته على القبض فلا يُقبلُ منه قوله أنه بناء على ظاهر الحال كما رجحاه وقول الغزالي: لا فرق قيده ابن الرُّفْعَةِ بما إذا قصَدَ الإخبار عن حاله بعد أداء النجوم فإن قصَدَ إنشاء العتي بَرِيٍّ وَعَتَقَ وَتَبِعَهُ الْبَلْقِينِي وَزَادَ أَنَّ حَالَةَ الْإِطْلَاقِ كحَالَةِ قَصْدِ الْإِنْشَاءِ وَنَوَزَعَ فِيهِ وَأَنَّهُ فِي الْحَالِيْنَ يَحْتَقُ عَنْ جِهَةِ الْكِتَابَةِ وَيَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَأَوْلَاؤُهُ وَلَوْ قَالَ لَهُ الْمُكَاتَبُ: قُلْتُهُ إِنْشَاءً فَقَالَ: بَلْ إِبْخَارًا صُدِّقَ السَّيِّدُ لِلْقَرِينَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنَّ مُطْلَقَ قَوْلِ السَّيِّدِ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ حُرٌّ بِمَا أَدَّى وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِرَادَتَهُ. اهـ. ونظير ذلك مَنْ قِيلَ لَهُ: أَطْلَقْتَ امْرَأَتَكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، طَلَّقْتُهَا، ثُمَّ قَالَ: طَلَّقْتُ أَنَّ مَا جَرَى بَيْنَنَا

يَأْتِي. هـ. قُودُ: (وَقَدْ بَانَ خِلَافُهُ) أَي: فَلَمْ يَتَّفَقِ الْعِتْقُ مُغْنِي. هـ. قُودُ: (أَمَّا لَوْ قَالَ الْخُ) مُحْتَزَرُ قَوْلِهِ: مُتَّصِلًا بِالْقَبْضِ ع. ش. هـ. قُودُ: (وَالْقَرَائِنُ) قَضِيَّةُ إِفْرَادِهِ الْقَرِينَةَ فِيمَا يَأْتِي أَنَّ التَّعَدُّ لَيْسَ بِمَرَادٍ هُنَا. هـ. قُودُ: (فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ الْخُ) أَي فِي الظَّاهِرِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ أَمَّا الْبَاطِنُ فَهُوَ دَائِرٌ مَعَ إِدَارَتِهِ، وَإِنْ انْتَصَتْ الْقَرَائِنُ كَمَا لَا يَخْفَى رَشِيدِي. هـ. قُودُ: (وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بَيْنَ قَصْدِ الْإِبْخَارِ وَقَصْدِ الْإِنْشَاءِ وَالْإِطْلَاقِ وَفِيهِ نَظَرٌ سَم. هـ. قُودُ: (لَا فَرْقَ) أَي: بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِقَبْضِ النُّجُومِ أَوْ غَيْرِ مُتَّصِلٍ مُغْنِي وَع. ش. هـ. قُودُ: (قِيْدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ الْخُ) مُتَّعِدٌّ ع. ش. هـ. قُودُ: (وَتَبِعَهُ الْبَلْقِينِي وَزَادَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَالَ الْبَلْقِينِي: مَحَلُّ عَدَمِ عَيْتِهِ إِذَا قَالَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْخَبَرِ بِمَا جَرَى فَلَوْ قَالَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْشَاءِ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ تَرْتَفِعْ بِخُرُوجِ الْمَذْفُوعِ مُسْتَحَقًّا بَلْ يَغْتَنِي عَنْ جِهَةِ الْكِتَابَةِ وَيَتَّبِعُهُ كَسْبُهُ وَأَوْلَاؤُهُ. اهـ. وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا لَوْ قَالَ لِرَبِّهِ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي طَلَّقْتُكَ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْ مَجْهُولٍ فَقَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِبْرَاءَ مِنْ مَجْهُولٍ. اهـ. هـ. قُودُ: (وَنَوَزَعَ فِيهِ) وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِي أَنَّهُ كَمَا لَوْ قَصَدَ الْإِبْخَارَ. اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ لَوْ جُودِ الْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ ع. ش. هـ. قُودُ: (وَأَنَّهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى أَنَّ حَالَةَ الْإِطْلَاقِ الْخُ. هـ. قُودُ: (فِي الْحَالِيْنَ) أَي: حَالَةَ قَصْدِ الْإِنْشَاءِ وَحَالَةَ الْإِطْلَاقِ. هـ. قُودُ: (وَلَوْ قَالَ لَهُ الْمُكَاتَبُ الْخُ) انْظُرْ هَلْ هَذَا فِي صُورَةِ الْأَتْصَالِ، أَوْ صُورَةِ الْإِنْفِصَالِ رَشِيدِي أَقُولُ: قَضِيَّةُ السِّيَاقِ أَنَّهُ فِيهِمَا مَعًا، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: لِلْقَرِينَةِ يَقْتَضِي رُجُوعَهُ لِلأَوَّلَى فَقَطُّ. هـ. قُودُ: (لِلْقَرِينَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِحَمِيْنِهِ. اهـ. هـ. قُودُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ الْخُ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ: وَنَوَزَعَ فِيهِ. هـ. قُودُ: (أَنَّ مُطْلَقَ قَوْلِ السَّيِّدِ) أَي: قَوْلُهُ: أَنْتَ حُرٌّ وَقَدْ أَطْلَقَ. هـ. قُودُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَي: مَا ذُكِرَ فِي صُورَةِ الْإِنْفِصَالِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا

هـ. قُودُ: (وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْقَبْضِ بَيْنَ قَصْدِ الْإِبْخَارِ وَقَصْدِ الْإِنْشَاءِ وَالْإِطْلَاقِ وَفِيهِ نَظَرٌ. هـ. قُودُ: (فَلَا قَصْدَ إِنْشَاءٍ الْعِتْقِ بَرِيٍّ وَعَتَقَ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى حُصُولِ الْبَرَاءَةِ وَالْعِتْقِ هُنَا عَدَمُ حُصُولِهِمَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ عَجَلَ بَعْضُهَا لِتَبَرُّقِهِ مِنَ الْبَاقِي فَأَبْرَأَهُ لَمْ يَصِحَّ الدَّفْعُ، وَلَا الْإِبْرَاءُ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ هُنَا حُصُولُ الْعِتْقِ عِنْدَ الْأَتْصَالِ بِالْقَبْضِ، وَإِنْ قَصَدَ الْإِنْشَاءَ، أَوْ أَطْلَقَ فَلْيَحْتَزَرُ.



طلاق، وقد أُنْتَبِت بخلافه فلا يُقْبَل منه إلا بقرينة (وإن خرج مَعِيَا فَلَهُ رَدُّهُ)، أو رَدُّ بَدَلِهِ إِنْ تَلَفَ، أو بَقِيَ، وقد حَدَّثَ به عَيْبٌ عِنْدَهُ (وَأَخَذَ بَدَلَهُ)، وَإِنْ قُلَّ الْمَيْبُ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ إِنَّمَا يَتَأَوَّلُ السَّلِيمَ وَبَرْدَهُ أَوْ يَطْلُبُ الْأَرْضَ يَتَّبِعُ أَنَّ الْعَتَقَ لَمْ يَحْصُلْ، وَإِنْ كَانَ قَالَ لَهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ: أَنْتَ حُرٌّ كَمَا مَرُّ، فَإِنْ رَضِيَ بِهِ وَكَانَ فِي التَّجَمُّعِ الْأَخِيرِ بَانَ حُصُولُ الْعَتَقِ مِنْ وَقْتِ الْقَبْضِ. (وَلَا يَتَزَوَّجُ) الْمُكَاتَّبُ (إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ)؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ كَمَا مَرُّ فِي الْخَبَرِ (وَلَا يَتَزَوَّى) بِعُنَى لَا يَطْلَأُ مَمْلُوكَتَهُ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ (بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِضَعْفِ مِلْكِهِ وَمَا وَقَعَ لَهَا فِي مَوْضِعٍ مِمَّا يَمْتَنِعُ جَوَازُهُ بِالْإِذْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعْفِ أَنَّ الْقِيَّ غَيْرَ الْمُكَاتَّبِ يَمْلِكُ بِتَمْلِيكِ السَّيِّدِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْاِسْتِمْتَاعُ بِمَا دُونَ الْوَطْءِ أَيْضًا. (وَلَهُ شِرَاءُ الْجَوَارِي لِلتَّجَارَةِ) تَوْشِيحًا لَهُ فِي طَرِيقِ الْاِكْتِسَابِ (فَإِنْ وَطِنَهَا) وَلَمْ يُيَالِ بِمَنْعِنَا لَهُ (فَلَا عَدْلٌ) عَلَيْهِ. (وَالْوَلَدُ) مِنْ وَطْنِهِ (نَسَبٌ) لِأَجْلِ بِهِ لِشُبُهَةِ الْمَلِكِ، وَلَا مَهْرٌ؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ، وَإِنْ ضَعُفَ مَلْكُهُ (فَإِنْ وَلَدَتْهُ فِي) حَالِ بَقَاءِ (الْكِتَابَةِ) لِأَبِيهِ، أَوْ مَعَ عَتَقِهِ (أَوْ بَعْدَ

بقرينة رشيدية. هـ قوله: (وقد أُنْتَبِت بخلافه فلا يُقْبَل إلخ) عبارة المُعْنِي وقد أفتى الفقهاء بخلافه ونازعته صدق بيمينه. اهـ.

هـ قوله (لنبي): (وإن خرج) أي: المؤدى من النجوم مَعِيَا أي ولم يَرْضَ السَّيِّدُ بِهِ مُعْنِي. هـ قوله: (أو رَدُّ بَدَلِهِ إلخ) هذا صريح في أنه عند تلفه أو بقاءه مع حدوث عيب فيه عنده يردُّ بَدَلَهُ وَيَأْخُذُ بَدَلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. وَبَيَّاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَبِيعِ أَنَّ لَا رَدَّ بَلَّ لَهُ الْأَرْضُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ: إِنَّمَا بَيَّنَّ الرَّدُّ لَهُ إِذَا لَمْ يَخْدُثْ مَا يَمْنَعُ فَلَوْ حَدَّثَ عَنْهُ عَيْبٌ فَلَهُ الْأَرْضُ فَإِنْ دَفَعَهُ الْمُكَاتَّبُ اسْتَقَرَّ الْعِتْقُ وَإِلَّا ازْتَمَعَ. اهـ. وَرَأَيْتُ الزُّوْضَ قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ أَي: بَعْيِهِ بَعْدَ التَّلَفِ وَلَمْ يَرْضَ أَي: بِهِ بَلَّ طَلَبَ الْأَرْضَ بَانَ أَنْ لَا عِتْقَ فَإِنْ أَدَّى الْأَرْضَ عَتَقَ مِنْ حَيْثُ هُ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ رَضِيَ بِالْمَيْبِ نَقَذَ الْعِتْقُ، ثُمَّ قَالَ فِي الزُّوْضِ: وَإِنْ وَجَدَ مَا قَبِضَ نَاقِصَ وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ فَلَا عِتْقَ، وَإِنْ رَضِيَ عَتَقَ بِالْإِبْرَاءِ عَنِ الْبَاقِي. اهـ. سَم. هـ قوله: (لأن العقد) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ عَجَّلَ التَّجَمُّعُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَيُظْهِرُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلَهُ: لِأَنَّهُ لَا يَبْدُ إِلَى الْمَثْنِ.

هـ قوله: (يعني لا يطلأ إلخ) إِنَّمَا أَوَّلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَّ يُعْتَبَرُ فِيهِ أَمْرَانِ: حَنْجُبُ الْأُمَةِ عَنْ أَغْيَنِ النَّاسِ وَإِنْزَالُهُ فِيهَا نِهَآيَةً وَمُعْنِي أَي: وَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ هُنَا رَشِيدِي. هـ قوله: (لأنه المالك إلخ) أَي: وَلَوْ وَجِبَ

هـ قوله: (أو رَدُّ بَدَلِهِ إلخ) هذا صريح في أنه عند تلفه، أو بقاءه مع حدوث عيب فيه عنده يردُّ بَدَلَهُ وَيَأْخُذُ بَدَلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَبَيَّاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَبِيعِ أَنَّ لَا رَدَّ بَلَّ لَهُ الْأَرْضُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَشِيَّ قَالَ: إِنَّمَا يَبَيَّنُّ الرَّدُّ لَهُ إِذَا لَمْ يَخْدُثْ مَا يَمْنَعُ فَلَوْ حَدَّثَ عَنْهُ عَيْبٌ فَلَهُ الْأَرْضُ، فَإِنْ دَفَعَهُ الْمُكَاتَّبُ اسْتَقَرَّ الْعِتْقُ وَإِلَّا ازْتَمَعَ. اهـ. وَرَأَيْتُ الزُّوْضَ قَالَ: وَإِنْ عَلِمَ أَي: بَعْيِهِ بَعْدَ التَّلَفِ، وَلَمْ يَرْضَ أَي: بِهِ بَلَّ طَلَبَ الْأَرْضَ بَانَ أَنْ لَا عِتْقَ فَإِنْ أَدَّى الْأَرْضَ عَتَقَ حَيْثُ ه. اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَإِنْ رَضِيَ بِالْمَيْبِ نَقَذَ الْعِتْقُ، ثُمَّ قَالَ فِي الزُّوْضِ: وَإِنْ وَجَدَ مَا قَبِضَ نَاقِصَ وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ فَلَا عِتْقَ، وَإِنْ رَضِيَ عَتَقَ بِالْإِبْرَاءِ عَنِ الْبَاقِي. اهـ.

هـ قوله: (يعني لا يطلأ إلخ) إِنَّمَا أَوَّلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّسْرِيَّ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَنْجُبُ عَنْ أَغْيَنِ النَّاسِ وَإِنْزَالُهُ فِيهَا

عقده، لكن (لدوني ستة أشهر) منه (بِقَه رِقًا وعَقًا) ولم يعتق حالاً لِضَعْفِ ملكه ومع كونه ملكه لا يملكُ نحوَ بيعة؛ لأنَّه ولَدَه، ولا يعتقُ عليه لِضَعْفِ ملكه بل يَتَوَقَّفُ عتقه على عتقه وهذا معنى قولهم: إنَّه تَكَاتَبَ عليه (ولا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً في الأَظهَرِ)؛ لأنَّها عَلَقَتْ بمملوك (وإنَّ ولَدَته بعدَ العتقِ لِغُيُوبِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ)، أو لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ من العتقِ كما في الروضة، ولا تَخَالَفُ؛ لأنَّه لا بُدَّ من لَحْظَةِ فالمتنُ اعتَبَرَهَا في بعضِ الصُّوَرِ كما يُعْلَمُ مِنَّا قَوْرَه في قوله: وَكَانَ يَطْلُوها. والروضة خَذَفَتْها؛ لأنَّها معلومةٌ فَتَغْلِيظُ المتنِ هو الغَلَطُ (وَكَانَ يَطْلُوها) ولو مَرَّةً مع العتقِ، أو بعده وأمكنَ كَوْنُ الولدِ من الوطءِ بأنَّ كان لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فأكثرَ منه وبما تَقَرَّرَ من فرضِ ولادَته بعدَ العتقِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ، أو أَكْثَرَ يُعْلَمُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بالإمكانِ المذكورِ وإِنَّمَا هو في صورةِ الأَكْثَرِ فقط، وأما إذا

عليه لَكانَ له نِهَايَةٌ. ٥ فُود: (منه) أي: من الوطءِ مُغْنِي عِشْرَ وقال في شَرْحِ المُنْهَاجِ: من العِتْقِ. اهـ. وهو المُطَابِقُ لِمَا يَأْتِي في مُقَابِلِهِ من قوله: أو لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ من العِتْقِ.

٥ فُود (سُي: بِقَه رِقًا وعَقًا) أي: في الأولى وَعِثْقًا فَقَطْ في الثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ حَلْبِيَّ عِشْرَ. ٥ فُود: (وَلَمْ يَغْنِقْ حَالاً) أي: في الصُّورَةِ الأولى مُغْنِي. ٥ فُود: (وَلَا يَغْنِقُ عليه لِضَعْفِ ملكِهِ) مُكْرَّرٌ مع قوله: وَلَمْ يَغْنِقْ حَالاً إلَخْ فَكانَ الأولى خَذَفَهُ كما في المُغْنِي. ٥ فُود: (بَلْ يَتَوَقَّفُ جِغْفَهُ على جِغْفِهِ) فَإِنَّ عَتَقَ عَتَقَ وَإِلَّا رَقَّ وَصارَ لِلسَّيِّدِ مُغْنِي. ٥ فُود: (وَهَذَا) أي تَوَقَّفَ عِتْقُهُ على عِتْقِ أَبِيهِ. ٥ فُود: (أَنَّهُ إلَخْ) أي: وَلَدَ المُكَاتَبِ وقوله عليه أي: على المُكَاتَبِ. ٥ فُود: (في بعضِ الصُّوَرِ) أي: صورةِ الوطءِ بعدَ العِتْقِ لِزِيَادَةِ المُدَّةِ حِينَئِذٍ على سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِلَحْظَةِ الوطءِ بعدَ العِتْقِ سَمِ وَرُشِيدِي. ٥ فُود: (في قوله: إلَخْ) أي: في شَرْحِ قوله إلَخْ على خَذَفِ المُضَافِ. ٥ فُود: (مع العِتْقِ) أي: مُطْلَقًا شَرْحُ المُنْهَاجِ أي: أَتَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ أو لِأَكْثَرَ من العِتْقِ بِجَيْرِمِي. ٥ فُود: (وَأَمَكَّنَ إلَخْ) قَيَّدَ في البُشْدِيَّةِ فَقَطْ كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ شَرْحِ المُنْهَاجِ وَصَرِيحُ قولِ الشَّارِحِ الآتِي وبِما تَقَرَّرَ إلَخْ. ٥ فُود: (فَأَكْثَرَ مِنْهُ) أي: من الوطءِ مُغْنِي.

٥ فُود: (وَبِما تَقَرَّرَ إلَخْ) في قولِ المَتْنِ: وَإِنَّ وَلَدَته بعدَ العِتْقِ إلَخْ مع قولِ الشَّارِحِ، أو لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ من العِتْقِ. ٥ فُود: (أَنَّ التَّقْيِيدَ) أي تَقْيِيدَ الوطءِ بعدَ العِتْقِ فَقَطْ كما هو صَرِيحُ صَنِيعِ شَرْحِ المُنْهَاجِ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قولُ الشَّارِحِ الآتِي، وَأما إذا قَارَنَ إلَخْ كما مَرَّ. ٥ فُود: (إِنَّمَا هو إلَخْ) يَتَأَمَّلُ معنى هذا الكلامِ فَإِنَّه قد يُقالُ: بَلْ يُخْتاجُ لِذلكِ التَّقْيِيدِ في صورةِ السَّتَّةِ أَيْضًا لِصِدْقِها مع الوطءِ مع العِتْقِ، ولا كَلَامٌ ومع الوطءِ بعدَ العِتْقِ، ولا يُمكنُ حِينَئِذٍ كَوْنُ الولدِ من الوطءِ فَفَائِدَةُ ذلكِ التَّقْيِيدِ في صورةِ السَّتَّةِ الاحْتِرَازُ عَنِ هَذِهِ

ش م ر. ٥ فُود: (في بعضِ الصُّوَرِ) الظَّاهِرُ أَنَّ هذا البعضَ هو صورةُ الوطءِ بعدَ العِتْقِ لِزِيَادَةِ المُدَّةِ حِينَئِذٍ على سِتَّةِ أَشْهُرٍ بِلَحْظَةِ الوطءِ بعدَ العِتْقِ. ٥ فُود: (إِنَّمَا هو إلَخْ) يَتَأَمَّلُ معنى هذا الكلامِ، فَإِنَّه قد يُقالُ: بَلْ يُخْتاجُ لِذلكِ التَّقْيِيدِ في صورةِ السَّتَّةِ أَيْضًا لِصِدْقِها مع الوطءِ مع العِتْقِ، ولا كَلَامٌ ومع الوطءِ بعدَ العِتْقِ، ولا يُمكنُ حِينَئِذٍ كَوْنُ الولدِ من الوطءِ فَفَائِدَةُ ذلكِ التَّقْيِيدِ في صورةِ السَّتَّةِ الاحْتِرَازُ عَنِ هَذِهِ ما الحَالَةِ وَلَوْ كانَتْ عِبَارَتُهُ هَكَذَا إِنَّمَا هو في صورةِ الوطءِ بعدَ العِتْقِ لَمْ يَكُنْ فيها إِشْكَالٌ فَلْيُحَرِّزْ.

قَارَنَ الوطءَ العتقَ فيلزمُ الإمكانُ منه؛ لأنَّ الفرضَ أَنَّهُ لَيْسَتْ بِعَدِّ العتقِ فتأمله (فهو حرٌّ وهي أُمٌّ وَلَدٌ) لِظهورِ العلوقِ بعدَ الحرِّيةِ تَغْلِيْبًا لَهَا فلا يُنْظَرُ لاحتماله قبلها، فَإِنِ انْتَفَى شرطُ مَا ذَكَرَ بِأَنَّ لَمْ يَطْأَهَا مع العتقِ ولا بعده، أو وَلَدَتْهُ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الوطءِ لم تكن أُمٌّ وَلَدٌ لِعلوقِها به فِي حَالِ عَدَمِ صَحَّةِ إِبْلَادِهِ. (ولو عَجَلُ) الْمُكَاتَّبُ (النَّجُومُ) قَبْلَ وَقْتِ حُلُولِهَا أو بَعْضُهَا قَبْلَ مَجْلَعِهِ (لم يُجْبَرْ السَّيِّدُ عَلَى الْقَبُولِ إِنْ كَانَ لَهُ فِي الْاِمْتِنَاعِ) مِنْ قَبْضِهَا (غَرَضٌ) صَحِيحٌ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي السَّلَامِ (كَمُؤَنَةِ جَفْظِهِ) أَي: مَا لِ النَّجُومِ إِلَى مَجْلَعِهِ، أو عَلَفِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ وَمَا قَبْلَهُ يُغْنِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مِثَالٌ (أو خَوْفٌ عَلَيْهِ) لِنَحْوِ نَهَبٍ، وَإِنْ كَاتَبَهُ فِي وَقْتِهِ؛ لِمَا فِي الْإِجْبَارِ حِينَئِذٍ مِنَ الضَّرَرِ وَكَذَا لو كَانَ يُؤَكِّلُ عِنْدَ الْمَحَلِّ طَرِيقًا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ: أو لِقَلَّا تَتَعَلَّقُ بِهِ زَكَاةٌ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْاِمْتِنَاعِ (فَيُجْبَرُ) عَلَى الْقَبُولِ؛ لِأَنَّ لِلْمُكَاتَّبِ غَرَضًا صَحِيحًا فِيهِ وَهُوَ الْعَتَقُ، أو تَقْرِيبُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَى السَّيِّدِ وَلَمْ يَقُولُوا هُنَا بِنَظِيرِ مَا مَرَّ آيَفَا مِنَ الْإِجْبَارِ عَلَى الْقَبْضِ، أو الْإِبْرَاءِ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ،.....

الحَالَةُ وَلَوْ كَانَتْ عِبَارَتُهُ هَكَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي صُورَةِ الْوُطْءِ بَعْدَ الْعَتَقِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِشْكَالٌ فَلْيُحَرِّزْ. اهـ. سَمِ عَلَى حَجِّ زَشِيدِي وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَالَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا لَيْسَ بِمَا يَتَوَقَّعُ فِيهَا الْعُلُوقُ مَعَ الْحَرِّيةِ حَتَّى يُحْتَاجَ لِلِاحْتِرَازِ عَنْهَا بِخِلَافِ صُورَةِ الْأَكْثَرِ أَي: مَا إِذَا وَلَدَتْهُ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْعَتَقِ مَعَ كَوْنِ الْوُطْءِ بَعْدَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. فَوَدَّ: (بَعْدَ الْحَرِّيةِ) هَلَا قَالَ: أو مَعَهَا سَمِ. فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ قَبْلُهَا) أَي: احْتِمَالِ الْعُلُوقِ قَبْلَ الْحَرِّيةِ. فَوَدَّ: (الْمُكَاتَّبِ) إِلَى قَوْلِ وَلَوْ أَتَى بِهِ فِي الْمُغْنِي الْآقُولَةُ: وَخَذَفَ إِلَى الْمَتْنِ. فَوَدَّ: (قَبْلَ مَجْلَعِهِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ أَي: وَقَبْتُ حُلُولِهِ نَهَايَةً. فَوَدَّ: (أَي: مَا لِ النَّجُومِ الْإِنْفِ) كَالطَّعَامِ الْكَثِيرِ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَمَا قَبْلَهُ) هُوَ قَوْلُهُ: مُؤَنَةُ جَفْظِهِ ش. فَوَدَّ: (يُغْنِي عَنْهُ) أَي عَنْ قَوْلِ أَصْلِهِ، أو عَلَفِهِ. فَوَدَّ: (لأنه مِثَالٌ) وَلأن جَفْظَهُ شَائِلٌ لِجَفْظِ رُوحِهِ وَلَقَلُّ هَذَا أو لِي مِمَّا قَالَه الشَّارِحُ زَشِيدِي. فَوَدَّ: (لِنَحْوِ نَهَبٍ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِسَبَبِ ظَاهِرٍ يَتَوَقَّعُ زَوَالَهُ بِأَنَّ كَانَ زَمَنَ نَهَبٍ أو إِغَارَةٍ وَلَوْ كَاتَبَهُ فِي وَقَبْتُ نَهَبٍ وَنَحْوِهِ وَعَجَّلَ فِيهِ لَمْ يُجْبَرْ أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَزُولُ عِنْدَ الْمَحَلِّ قَالَ الزَّوْيَانِيُّ: فَإِنِ كَانَ هَذَا الْخَوْفُ مَفْهُومًا لَا يُزْجَى زَوَالَهُ لَزِمَهُ الْقَبُولُ قَوْلًا وَاحِدًا وَبِهِ جَزَمَ الْمَاوَزْدِيُّ. اهـ. فَوَدَّ: (قَالَ الْبَلْقِينِيُّ الْإِنْفِ) وَهُوَ ظَاهِرٌ مُغْنِي. فَوَدَّ: (وَهُوَ الْعَتَقُ) أَي: إِذَا عَجَّلَ جَمِيعَ النَّجُومِ وَقَوْلُهُ: أو تَقْرِيبُهُ أَي: إِذَا عَجَّلَ بَعْضَهُ ش. فَوَدَّ: (بِنَظِيرِ مَا مَرَّ الْإِنْفِ) أَي مِنْ أَنَّهُ إِذَا أَتَى الْمُكَاتَّبُ بِمَا لِيَ فَقَالَ السَّيِّدُ: هَذَا حَرَامٌ، وَلَا بَيِّنَةٌ وَخَلَفَ الْمُكَاتَّبُ أَنَّهُ خَلَالَ أَجْبَرَ السَّيِّدَ عَلَى اخْتِيَاذِهِ، أو الْإِبْرَاءِ عَنْهُ مُغْنِي وَسَمِ. فَوَدَّ: (فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا كَذَلِكَ الْإِنْفِ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْبَلْقِينِيُّ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْأَوْجَهُ كَمَا قَالَ الْبَلْقِينِيُّ أَنْ يُقَالُ هُنَا بِنَظِيرِهِ الْمَارُّ مِنَ الْإِجْبَارِ الْإِنْفِ.

فَوَدَّ: (بَعْدَ الْحَرِّيةِ) هَلَا قَالَ: أو مَعَهَا. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَقُولُوا هُنَا بِنَظِيرِ مَا مَرَّ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ فِي مَسْأَلَةٍ مَا لَوْ أَتَى بِمَا لِيَ فَقَالَ السَّيِّدُ: هَذَا حَرَامٌ وَيُقَالُ: لِلْسَّيِّدِ تَأْخُذُهُ، أو تَبَرُّهُ.

وهو ما رجحه البلقيني وحذف هنا للعلم به من ثم وعليه فارق ذلك ما مر في السلم من عدم الإيجاب على الإبراء بأن الكتابة موضوعة على تعجيل المعنى ما أمكن لتشؤف الشارع إليه فضيق فيها بطلب الإبراء ويختل الفرق لخلول الحق ثم لا هنا (فلان أبي) قبضه ليعجز القاضي عن إجباره أو لكونه لم يجده (قبضه القاضي) عنه وعق المكاتب إن حصل بالموذى شرط المعنى؛ لأنه نائب الممتنع كما لو غاب وإنما لم يقبض ذن الغائب في غير هذا؛ لأن الغرض هنا العتق ولا خيرة للسيد فيه وثم سقوط الدين عنه وبقاؤه في ذمة المدين أصلح للغائب من أخذ القاضي له؛ لأن يده عليه يند أمانة ولو أتى به في غير بلد العقيد ولتقله إليها مؤنة، أو كان نحو خوف لم يجبر ولا أجبر قاله الماوردى. (ولو عجل بعضها) أي: التجوم قبل المحل (ليزته من الباقي) أي بشرط ذلك من أحدهما ووافقه الآخر (فأبراه) مع الأخذ (لم يصح الدفع، ولا الإبراء) للشرط الفاسد؛ لأنه يشبه ربا الجاهلية كان أحدهم إذا حل ذننه قال لمدينه: اقض، أو زد، فإن لم يقضه زاد في الدين، والأجل فعلى السيد رد المأخوذ، ولا عتق، نعم، لو أبراه عالما بفساد الدفع صغ وعق كما بحثه الزركشي كالأذرعى أخذاً من كلام المصنف

• قوله: (وهو ما رجحه البلقيني) أي: وجزم به شرح المنهج سم. • قوله: (قبضه) أي: الإبراء عنه على ما مر مغني أي: من أن ما هنا كظيره المار. • قوله: (أو لكونه لم يجده) إن كان المعنى أن المكاتب لم يجد القاضي لم يثأ مع قول المصنف قبضه القاضي، وإن كان المعنى أن المكاتب، أو القاضي لم يجد السيد لم يثأ مع قول المصنف فإن أبي ولعل المراد الثاني وكان قد هرب مثلاً بعد الإبراء رشيدى أقول: ومؤيد الثاني قول المغني أو غاب. • قوله: (إن حصل إلخ) قيد ليعنى المكاتب لا يقبض القاضي؛ لأن ما يخصه المكاتب يقبضه القاضي، وإن كان بعض التجوم ع ش عبارة المغني إن أدى الكل. اه. • قوله: (كما لو غاب) أي: السيد. • قوله: (فيه) أي في بقاء التجوم في ذمة المكاتب. • قوله: (لأن يده) أي: القاضي. • قوله: (ولو أتى به) أي: مال الكتابة بعد حلوله. • قوله: (مؤنة) أي: لها وقع ع ش. • قوله: (أي: التجوم) إلى الفرع في المغني لإقوله: نعم إلى ويجري وإلى الفضل في النهاية لإقوله: وكذا إن أطلق فيما يظهر. • قوله: (أي: بشرط ذلك إلخ) لعل الأولى إسقاط الباء. • قوله: (يشبه ربا الجاهلية إلخ) أي: من حيث جلب النفع حلياً أي: ولا فما هنا في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة، أو من حيث جعل التجميل مقابلاً بالإبراء من الباقي فهو كجعلهم زيادة الأجل مقابلاً بمال يجبرمي. • قوله: (ربا الجاهلية) أي: المجمع على حرمة مغني.

• قوله: (وهو ما رجحه البلقيني) أي: وجزم به في شرح المنهج فقال: وظاهر مما مر أنه لا يتعين الإيجاب على القبض بل إما عليه، أو على الإبراء وفارق نظيره في السلم وساق الفرق الذي نقله الشارع.

وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ ذَنْبٍ عُجِّلَ بِهِ الشَّرْطُ.

(فِرْعَ): أَوْصَى بِشُجُومِ الْمُكَاتَبِ فَعَجَزَ فَعَجَزَهُ الْمُوصَى لَهُ لَمْ يَنْفُذْ وَكَانَ رَدًّا مِنْهُ لِلْوَصِيَّةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْمَاوَزْدِيِّ: مَا يُؤَدِّيه بَعْدَ ذَلِكَ بِكَوْنِ الْوَرِثَةِ (وَلَا يَصْخُحُ بَيْعُ الثُّجُومِ)؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَا لَمْ يَقْبُضْ. وَمَا يَطْرُقُ الشُّقُوطُ إِلَيْهِ كَالْمُسْلِمِ فِيهِ بَلْ أُولَى؛ لِلزُّوْمِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ (و) كَذَا لَا يَصْخُحُ (الِاعْتِيَاظُ عَنْهَا) مِنَ الْمُكَاتَبِ كَمَا صَحَّحَاهُ هُنَا لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهَا، لَكِنْ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ مَا جَرَّبَا عَلَيْهِ فِي الشُّفْعَةِ مِنْ صَحْتِهِ لِلزُّوْمِ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ مَعَ تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعَتَقِ (فَلَوْ بَاعَ) هَا السَّيِّدُ لِآخَرَ (وَأَذًا) هَا الْمُكَاتَبُ (إِلَى الْمُشْتَرِيِّ لَمْ يَعْتَقْ فِي الْأُظْهَرِ) وَإِنْ تَصَمَّنَ الْبَيْعُ الْإِذْنَ فِي قَبْضِهَا؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ بِحُكْمِ الشَّرَاءِ الْفَائِدِ فَلَمْ يَصْخُحْ قَبْضُهُ فَلَا عَتَقَ (وَيَطَالِبُ السَّيِّدُ الْمُكَاتَبَ) بِهَا (و) يُطَالِبُ (الْمُكَاتَبُ الْمُشْتَرِيَ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ)؛ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ فُسَادِ قَبْضِهِ. وَفَارَقَ الْمُشْتَرِيَ الْوَكِيلَ بِأَنَّهُ يَقْبِضُ لِنَفْسِهِ كَمَا تَقَرَّرَ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمَا فُسَادَ الْبَيْعِ وَأَذَنَ لَهُ السَّيِّدُ فِي قَبْضِهَا كَانَ كَالْوَكِيلِ فَيَعْتَقُ بِقَبْضِهِ (وَلَا يَصْخُحُ بَيْعُ زَقَّتِهِ) أَيِ: الْمُكَاتَبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً بِغَيْرِ رِضَاهِ (فِي الْجَدِيدِ) كَالْمُسْتَوْلَدَةِ.....

• فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ: مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مُعْنَى وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَنْفُذْ) أَيِ: تَعْجِيزُ الْمُوصَى لَهُ عَ ش. • فَوُدَّ: (لِلْوَرِثَةِ) أَيِ: وَرِثَةِ السَّيِّدِ. • فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ يَبِيعُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفَارَقَ فِي الْمُعْنَى. • فَوُدَّ: (لِلزُّوْمِ) أَيِ: السَّلَمِ.

• فَوُدَّ (سَنِي): (وَالِاعْتِيَاظُ بِالْخُ) أَيِ الْاسْتِدْلَالُ كَانَ يَكُونُ الثُّجُومُ دَنَانِيرَ قَيِّعَطِي الْمُكَاتَبِ بِذَلِكَ قَرَاهِمَ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (كَمَا صَحَّحَاهُ هُنَا) تَبَيَّنَا لِلنَّعْوِيِّ وَهَذَا أَوْ جِهَ يَمَّا نَقَلَهُ الزَّافَمِيُّ فِي بَابِ الشُّفْعَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ الْجَوَازِ لِمَا مَرَّ، وَإِنْ صَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ مَا هُنَاكَ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا هُنَا فِي مَنْهَجِهِ مُعْنَى عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ اعْتَمَدَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ مَا جَرَّبَا عَلَيْهِ فِي الشُّفْعَةِ الْخُ. • فَوُدَّ: (فَلَوْ) بِأَعْيَا السَّيِّدِ الْخُ) أَيِ: عَلَى خِلَافِ مَنْعِنَا مِنْهُ عَ ش. • فَوُدَّ: (الْمُشْتَرِيَ الْوَكِيلَ) فَاعِلٌ فَمَفْعُولٌ.

• فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ) أَيِ: الْمُشْتَرِيَ. • فَوُدَّ: (وَأَذَنَ لَهُ) أَيِ: لِلْمُشْتَرِيَ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اشْتِرَاطُ صَرَاحَةِ الْإِذْنِ هُنَا وَعَدَمُ كِفَايَةِ الْإِذْنِ الَّذِي تَصَمَّنُهُ الْبَيْعُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوُدَّ: (كِتَابَةً صَحِيحَةً) خَرَجَ بِهَا الْفَائِدَةُ فَإِنَّ الْمَنْصُوصَ فِي الْأُمِّ صِحَّةُ الْبَيْعِ فِيهَا إِذَا عَلِمَ الْبَائِعُ بِفُسَادِهَا لِقَاتِهِ عَلَى مِلْكِهِ كَالْمُعْلَقِ عِثْمَهُ بِصِفَةِ وَكَذَلِكَ إِنْ جَهِلَ بِذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (بِغَيْرِ رِضَاهِ) أَيِ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ جَازَ وَكَانَ رِضَاهُ فَسَخًا كَمَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِي تَغْلِيْقِهِ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ وَقَدْ رَضِيَ بِإِبْطَالِهِ مُعْنَى. • فَوُدَّ (سَنِي): (فِي الْجَدِيدِ) وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالْقَدِيمُ: يَصْخُحُ كَيْبَعُ الْمُعْلَقِ عِثْمَهُ بِصِفَةِ وَبِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ مُعْنَى.

• فَوُدَّ: (كَالْمُسْتَوْلَدَةِ) قَدْ يُقَالُ: لَوْ أَشْبَهَ الْمُسْتَوْلَدَةُ اسْتَوَى رِضَاهُ وَعَدَمُهُ سَمَ عِبَارَةُ الْمُعْنَى: لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَزْفَعُ الْكِتَابَةَ لِلزُّوْمِ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ فَيَنْقُي مُسْتَحَقَّ الْعِتْقِ فَلَمْ يَصْخُحْ بَيْعُهُ كَالْمُسْتَوْلَدَةِ.

• فَوُدَّ: (كَالْمُسْتَوْلَدَةِ) قَدْ يُقَالُ: لَوْ أَشْبَهَ الْمُسْتَوْلَدَةُ اسْتَوَى رِضَاهُ وَعَدَمُهُ.

وفارق المعلق عتقه بصفة بأن ذلك يُشبه الوصية فجاز الرجوع عنه، بخلاف المكاتب. وشرأ عائشة ليريرة <sup>تتعلق</sup> مع كتابتها كان بإذن بريرة ورضاها فيكون فسحا منها ويؤيد له أمره <sup>عليه</sup> بعتيقها، ولو بقيت الكتابة لعتقت بها فإن الأصح على القديم أن الكتابة لا تنفسخ بالبيع بل تنتقل للمشتري مكاتبا. وبحث البلقيني صحة بيعه بشرط العتيق وإنازع فيه قولهما لا يصح بيعه بيما ضمينا ولكنه خالف في هذه أيضا وبحث أيضا جواز بيعه لنفسه كبيع من غيره برضاه فيكون فسحا للكتابة كما تقرر (فلو باع) ه السيد (فأدى الثجور إلى المشتري ففي عتقه القولان) السابقان في بيع نجومه أظهرهما المنع (وهيته) وغيرها (كبيعه) فتبطل بغير رضاه أيضا وكذا الوصية به إن نجزها لا إن علقها بعدم عتقه. (وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده) أي: عبد المكاتب (وتزويج أمته) وغير ذلك من التصرفات؛ لأنه معه في المعاملات كأجنبي وذكر التزويج هنا لينبئ على امتناع غيره بالأولى، وفي النكاح لغرض آخر فلا تكرر.

(تنبيه): محل الخلاف إذا لم يرخص المكاتب بالبيع فإن رضي به جاز وكان رضاه فسحا كما جزم به القاضي حسين في تعليقه؛ لأن الحق له وقد رضي بإبطاله وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من عدم صحة بيع المكاتب. اه. وهي سالمة عن الإشكال المذكور. ه فود: (وفارق إلخ) رد لدليل القديم. ه فود: (ويؤيد له) أي: يدل للفسخ. ه فود: (ولو بقيت الكتابة إلخ) بقاء الكتابة لا ينافي إعتاقها لصحة إعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما عليم مما تقدم سم. ه فود: (بل تنتقل) أي: رقية المبيع. ه فود: (ونبحث البلقيني) إلى الفضل في المغني لإقوله: وذكر التزويج إلى المنن وقوله: سواء إلى المنن. ه فود: (ونبحث البلقيني إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه البلقيني جواز بيعه من نفسه إلخ لا يبيعه بشرط عتقه كما دل عليه قولهما لا يصح بيعه بيما ضمينا خلافا لما بحثه البلقيني هنا. اه. وعبارة المغني ويستثنى أيضا صور منها ما إذا بيع بشرط العتيق فإنه يصح، وإن لم يرخص المكاتب وترفع الكتابة ويلزم المشتري إعتاقه والولاء له ذكره البلقيني ومنها البيع الضمني إذا قال: اغتق مكاتبك عني على ألف ذكره البلقيني أيضا وقال: إنه أو لى بالجواز من التي قبلها مع اغترافه بأن المنقول في أصل الروضة البطلان وإذا كان المنقول في هذه البطلان فالبطلان في التي قبلها بطريق الأولى وهو كذلك ومعنى البطلان في هذه أن العتيق لا يقع عن السائل ولكن يقع عن المغني ولا يستحق الموضع كما سيأتي ومنها ما إذا باع المكاتب من نفسه فإنه يصح وترفع الكتابة فلا يتبعه كسبه، ولا ولده ومنها ما إذا جنى ومنها إذا عجز نفسه. اه. بحذف. ه فود: (في هذه) أي: في مسألة البيع الضمني.

ه فود: (وذكر التزويج إلخ) عبارة المغني تنبيه مسألة النكاح مكررة سبقت في النكاح. اه.

ه فود: (ولو بقيت الكتابة إلخ) بقاء الكتابة لا ينافي إعتاقها لصحة إعتاق المكاتب ووقوعه عن الكتابة كما عليم مما تقدم.



(ولو قال) له (رجلٌ: اعتق مكاتبك) عنك وكذا إن أطلق فيما يظهر (على كذا) سواء أقال: علي أم لا خلافاً لمن قيد بالأول (ففعّل عتق ولزمه ما ألزم) كما لو قال ذلك في المستولدة، وهو بمنزلة فداء الأسير، أما لو قال: أعتقه عتبي على كذا فقال: أعتقه عنك فلا يعتق عن السائل بل عن المعتق، ولا يستحق المال ولو علّق عتقه على صفة فوجدت عتق كما مرّ وبرئ عن التجوم فينبهه كسبه.

### فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوبها من جانب

وما يترتب عليهما وما يطرأ عليهما من فسخ، أو انفساخ وجنائه، أو الجنابة عليه وما يصح من المكاتب وما لا يصح (الكتابة) الصحيحة كما يُعلم من كلامه الآتي (لازمة من جهة السيد)؛ لأنها يحظر المكاتب فقط فكان كالمرتهن، والسيد كالزاهن. ويُعلم من لزومها من جهته أنه (ليس له فسحها)، لكن صرح به ليترب عليه قوله: (إلا أن يعجز عن الأداء) عند المحل ولو عن

• قول (سني): (ولو قال له) أي: للسيد وقوله: رجلٌ أي متلاً مُعني. • قوله: (وكذا إن أطلق إلخ) يقتضيه كلام المنهج ع ش عبارة السيد عمرّ قوله: فيما يظهر عبارة المُعني محل ذلك ما إذا قال: أعتقه وأطلق أما إذا قال: أعتقه عتبي إلخ وبه يُعلم أن صورة الإطلاق متفولة، وإن أو همّ كلام الشارح أنها منبوذة له. اه. • قول (سني): (عتق) أي: من الآن وفاز السيد بما قبضه من المكاتب من التجوم ع ش. • قوله: (بلى من المعتق) أي: كالتي قبلها رشيدٌ عبارة ع ش أي لأن في عتقه عن السائل تمليكاً له وهو باطل فالتقي تقيّد الإعتاق بكونه عن السائل وبقي أصله. اه. • قوله: (جفت) أي المكاتب. • قوله: (كما مرّ) أي: في التذير قبيل فصل في حكم حمل المذبذبة.

### فصل في بيان لزوم الكتابة من جانب السيد

• قوله: (في بيان لزوم الكتابة) إلى قوله: فإن قلت: مرّ في الطلاق في النهاية إلا قوله: وهذا تصوير إلى المتن وقوله: لئكته أكد فيما يظهر وقوله: له دين إلى المتن وقوله: ليستوفيه وقوله: ونقله بعضهم إلى المتن وقوله: والإذن قبل الحلول إلى المتن. • قوله: (عليهما) أي: على اللزوم والجواز وقوله عليها أي: على الكتابة. • قوله: (وجنائه، أو الجنابة عليه) لم يتقدم للضمير مرجع رشيدٌ. • قوله: (الصحيحة) أما الفاسدة فهي جائزة من جهته على الأصح مُعني. • قوله: (من كلامه الآتي) أي: في الفصل الآتي. • قوله: (لأنها) إلى قول المتن ولو استعمل في المُعني إلا قوله: أو يحكم بالتماس إلى وإلا إن غاب وقوله: وهذا تصوير إلى المتن وقوله: لئكته أكد فيما يظهر. • قوله: (لكن صرح به) أي بقوله: ليس له فسحها.

• قول (سني): (إلا أن يعجز) أي المكاتب مُعني وسم.

### فصل الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسحها إلخ

• قوله: (إلا أن يعجز) أي: المكاتب.

بعض التجم فله فسحها فتفسيح بغير حاكم، ولا تنفيح بمجرود عجزه من غير فسح، نعم، لا أثر لعجزه عما يجب خطه فيرفع الأمر للحاكم لينزيم السيد بالإتياء، والمكاتب بالأداء أو يحكم بالتقاص إن رآه للمصلحة وإنما لم يحصل التقاص بنفسه؛ لعدم وجود شرطه الآتي إلا إن غاب كما يأتي، أو امتنع مع القدرة من الأداء فللسيد فسحها حينئذ (وجائزة للمكاتب فله

• فؤد: (فله فسحها إلخ) أي: فللسيد الفسخ في ذلك قال الماوردي: ويشترط أن: يقول قد عجزت عن الأداء ويقول السيد: فسخت الكتابة، ولا حاجة فيه إلى حاكم؛ لأنه متفق عليه كالفسخ بالعيب مغني عبارة سم قال في شرح البهجة: بأن يقول: فسخت الكتابة أو أبطلتها، أو عجزت العبد ونحو ذلك اهـ. ومثله في الروض وبه يظهر الفرق بين تعجيز العبد نفسه وتعجيز السيد إياه بشرطه وأن الأول لا تنفيح به الكتابة بخلاف الثاني. اهـ. • فؤد: (لا أثر لعجزه إلخ) عبارة المغني أما إذا عجز عن القدرة الذي يحط عنه أو يبدل له فإنه لا يفسح؛ لأن عليه مثله، ولا يحصل التقاص؛ لأن للسيد أن يؤتبه من غيره، لكن يرفع المكاتب الأمر إلى الحاكم إلخ قال ع ش: ولو اختلفا صدق السيد وجاز له الفسخ حيث ادعى أن الباقي أكثر مما يجب في الإتياء وحلف عليه. اهـ. • فؤد: (لعدم وجود شرطه إلخ) عبارة شرح الإرشاد لتعلق العتي بالأداء ولأن الحط، وإن كان أصلاً فللسيد إبداله من مال آخر انتهت. اهـ. سم. • فؤد: (شرطه الآتي) أي: من اتفاق الدينين في الجنس والحلول والاستقرار وتعل صورة المسألة أن القيمة من غير جنس الثجوم وإلا فما المانع من التقاص؟ اللهم إلا أن يقال: إن ما يجب خطه في الإتياء ليس ديناً على السيد، وإن وجب دفعه وفقاً بالعبد ومن ثم جاز للسيد أن يندفع من غير الثجوم ع ش وقوله: أن القيمة لم يظهر إلى المراد به عبارة الشارح في الفصل الآتي بأن كانا دينين تفدين واتفا جيناً ونوعاً وصفة واستقراراً وحلولاً. اهـ. • فؤد: (ولاً إن غاب إلخ) عطف على المني عبارة المغني

• فؤد: (فله فسحها) أي: السيد. • فؤد: (فله فسحها) قال في شرح الروض: وإن لم يثبت عجزه بإقراره، أو بيته لتعذر وصوله إلى العوض كالبايع إذا أفلس المشتري بالتمن وفسخ بنفسه وكذا بالقاضي لكن عنده أي: القاضي يحتاج أن يثبت أي يقيم بيته بالكتابة وحلول التجم. اهـ. وهذا الصنيع كالصريح في تعليق قوله: وإن لم يثبت عجزه إلخ بقوله: وكذا بالقاضي فانظر إذا نازع المكاتب في عجزه. • فؤد: (من غير فسح) قال في البهجة: وفسحها له أي: للسيد فسح الكتابة عند حلول نجيها إن عجز المكاتب عن الأداء قال في شرحها: بأن يقول: فسخت الكتابة، أو أبطلتها أو عجزت العبد ونحو ذلك. اهـ. ومثله في الروض وبه يظهر الفرق بين تعجيز العبد نفسه وتعجيز السيد إياه بشرطه وأن الأول لا تنفيح به الكتابة بخلاف الثاني، وصرح في الروض بعد تعجيز السيد من صيغ الفسخ حيث قال: فرغ قول السيد: فسخت الكتابة، أو أبطلتها ونقضتها وعجزته فسح، ولا تعود بالتقدير. اهـ. • فؤد: (لعدم وجود شرطه إلخ) عبارة شرح الإرشاد لتعلق العتي بالأداء ولأن الحط، وإن كان أصلاً فللسيد إبداله من مال آخر. اهـ. • فؤد: (أو امتنع مع القدرة من الأداء فللسيد فسحها) قال في شرح

ترك الأداء وإن كان معه وفاة؛ لأن الحظ له (فإذا عجز نفسه) بقوله: أنا عاجز عن كتابتي مع تركه الأداء ولو مع القدرة عليه وهذا تصوير، والمدار إنما هو على الامتناع مع القدرة فمتى امتنع من الأداء عند المحل (فليسيد) ولو على التراخي (الصبر) والفسخ بنفسه، وإن شاء بالحاكم؛ لأنه مجتمع عليه فلم يتوقف على حاكم لكنه أكد فيما يظهر (وللمكاتب)، وإن لم يُعجز نفسه (الفسخ) لها (في الأصح) كما أن للمرتين فسخ الزهن وإذا عاد للرق فأكسائه كلها للسيد إلا اللقطة كما مر. (ولو استعمل المكاتب) السيد (عند حلول) التجم الأخير، أو غيره لعجزه عن الأداء حينئذ (استحب) له استخبارا مؤكدا (إمهاله) إعانة له على العتي أولا لعجز لزمه الإمهال بقدر إخراج المال من محله ووزنه ونحو ذلك ويظهر أنه يلزمه؛ لما يحتاج

نتية يرد على حضره الاستثناء صورتان إحداهما إذا امتنع من الأداء مع القدرة عليه فليسيد الفسخ كما في الروضة كأصلها الثانية إذا حل التجم والمكاتب غائب ولم يمت المال كما سيذكره المصنف. اهـ.  
 • قول (سني): (وفاة) أي ما بقي بنجوم الكتابة مغي. • قوله: (لأن الحظ له) أي فاشبه المرتين مغي.  
 • قوله: (وهذا) أي: تفيد المصنف الفسخ بتعجز المكاتب نفسه سم. • قوله: (فمتى امتنع الفسخ) أي: مع القدرة. • قوله: (ولو على التراخي) المناسب تأخير مع حذف الغاية عن قول المصنف: والفسخ بنفسه كما في المثني والنهاية.

• قول (سني): (وإن شاء بالحاكم) إن ثبت الكتابة عنده وحلول التجم والمعجز بإقرار، أو يئنه مغي.  
 • قوله: (لأنه مجتمع عليه الفسخ) تغليب لإصل المثني رشدي. • قوله: (وإذا عاد للرق الفسخ) في الروض ويرق كل من تكاتب عليه من ولد ووالد أي: إذا مات رقيقا أو فسح السيد كتابته لعجز أو غيره وصار وما في يده أي: من المال ونحوه للسيد إن لم يكن عليه دين قال في شرحه: ولا فسياني حكمه انتهى.  
 اهـ. سم. • قوله: (فأكسائه كلها للسيد) ولكن يجب عليه أن يرد ما أعطى من الزكاة مغي زاد الأسنى على من أعطاهما إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا. اهـ. • قوله: (إلا اللقطة) أي: فالأمر فيها للقاضي ع ش. • قوله: (كما مر) أي: في بابها مغي. • قوله: (لزمه الإمهال الفسخ) ويغذر لمانع يطرأ كضياع المفتاح، أو نحوه قيمه لذلك أخذا بما يأتي من أنه لو غاب ماله دون مرحلتين أمهل ع ش.

الروض: وهذا ما جرى عليه جمع منهم صاحب الحاوي الصغير فتفيد الأصل الفسخ بتعجز المكاتب نفسه ليس بظاهر. اهـ. • قوله: (فإذا عجز نفسه فليسيد الصبر والفسخ الفسخ) منه يعلم أنها لا تفسخ بمجرد تعجزه نفسه بخلاف تعجز السيد إياه بشرطه كما في الحاشية الأخرى. • قوله: (وإذا عاد للرق فأكسائه كلها للسيد) في الروض ويرق كل من تكاتب عليه من ولد، ووالد أي: إذا مات رقيقا، أو فسح السيد كتابته لعجز، أو غيره، وصار وما في يده من المال ونحوه للسيد إن لم يكن عليه دين قال في شرحه: ولا فسياني حكمه اهـ. وفي الروض أيضا قبل ذلك ومتى فسخت يقر السيد بما أخذ لكن يرد ما أعطى من الزكاة أي: على من أعطاهما إن كان باقيا وبذله إن كان تالفا. اهـ.

إليه كأكلي وقضاء حاجة وآته لا تتوسّع الأعذار هنا توسّعها في الشفعة، والرّد بالعيب؛ لأنّ الحق هنا واجب بالطلب فلم يحجز تأخيرهُ إلا للامر الضروري ونحوه، ومن ثمّ يظهر أنّ المدّين في الدين الحال بعد مطالبة الدائنين له كالمكاتب فيما ذكر؛ لأنّه يلزمه الأداء فوراً بعد الطلب (فإن أمهل) هـ (ثم أراد) السيّد وفهم أنّ الضمير للمبد غلط (الفسخ فله)؛ لأنّ الحال لا يتأجل (وإن كان) له دين ثابت على ملىء، أو (معه عروض أمهله) وجوباً ليستوفيه، أو (لبيعها) لقرب مدتها وعظيم مصلحتها (فإن عرض كساد)، أو غيره (فله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام) ليخصّره لو لزمه إمهال أكثر من ذلك ويترق بينه وبين ضبط ما يليه بدون يومين بأن مانع البيع لا ضابط له فقد يزيد ثمّنه وقد ينقص فأنيط الأمر فيه بما يطول عرفاً، وهو ما زاد على الثلاثة، وأما الغائب فالمدار فيه على ما يحفظه كالحاضر وما لا فلا. وقد تقرر فيما مرّ أنّ ما دون المرحلتين كالحاضر، بخلاف ما فوق ذلك وبهذا يتّجه اعتماؤه ما في المتن دون ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أولاً أنّه إنّما يلزمه إمهال دون يومين كما لو غاب ماله المذكور في قوله (وإن كان ماله غائباً أمهله) وجوباً (إلى الإحضار إن كان دون مرحلتين)؛ لأنّه بمنزلة الحاضر (والا) بأن غاب لمرحلتين فأكثر (فلا) يلزمه إمهال ليطول المدة وللسيّد الفسخ. (ولو حلّ التجم)،

فود: (السيّد) إلى قوله: ويترق في المئني. فود: (وفهم أنّ الضمير) أي: ضمير أراد رشيدي عبارة المئني قوله: فإن أمهل السيّد مكاتبه، ثم أراد الفسخ بسبب مما مرّ قلّه ذلك. اهـ. فود: (له دين إلخ) عبارة المئني تنبيه إمهال لإحضار دين حال على ملىء مقرّ أو عليه بيّنة حاضرة وإحضار مال مودع. اهـ. فود: (أو معه عروض) أي: وكانت الكتابة غيرها واستمهل لبيئها مئني. هـ. فود: (ليستوفيه) أي الدين. هـ. فود: (لقرب مئنيها) أي المهلة. هـ. فود: (وعظيم مصلحتها) وهو المئني. هـ. فود: (ليخصّره إلخ) أي: يمتّعه من الوصول إلى حقّه، وإن لم يكن محتاجاً إليه ع ش. هـ. فود: (بيّنة) أي: بين ضبط الإمهال هنا بثلاثة أيام. هـ. فود: (ما يليه) أي ما لو غاب ماله. هـ. فود: (فأنيط الأمر) أي: عدّم الوجوب. هـ. فود: (وما لا) أي: لا يجعله كالحاضر. هـ. فود: (فيما مرّ) أي: في باب القضاء على الغائب. هـ. فود: (يتّجه اعتماؤه ما في المتن) وهذا أي: ما في المتن ما جزم به المحرّر تبعاً للبقوي وجرى عليه ابن المقرئ وغيره وهو المعتقد مئني. هـ. فود: (المذكور) صفة ما لو غاب إلخ. هـ. فود: (سني) (وإن كان ماله غائباً) أي: واستمهل لإحضاره مئني. هـ. فود: (أمهله وجوباً) أي قلّز تبرّع عنه أخبّي بالمال ليس للقاضي قبوله لجواز أن لا يزّضى المكاتب بتحمّل متّبع ش. هـ. فود: (وجوباً) إلى قوله: ويذكر أنّه نديم في المئني. هـ. فود: (لأنّه بمنزلة الحاضر) ظاهره، وإنّ عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة أيام وهو محتتمل حيث كانت الزيادة يسيرة عرفاً بحيث يقع مثلها كثيراً للمسافر في تلك الجهة. اهـ. ع ش أقول: ما مرّ أنّها في مسألة عروض الكساد كالصريح في خلاف ما قاله.

ثم غاب بغير إذن السيد، أو حل (وهو أي: المكاتب غائب) عن المجل الذي يلزمه الأداء فيه إلى مسافة قصر لا دونها على الأوجه الذي اعتمده الزركشي كما لو غاب ماله ونقله بعضهم عن ابن الرفعة في كفايته. فتحته في مطلبه أنه لا فرق فيه نظراً، وإن اعتمده شيخنا (فللسيد الفسخ) بلا حاكم، وإن غاب بإذنه أو عجز عن الحضور لنحو خوف أو مرض وذلك؛ لتعذر الوصول إلى الغرض وكان من حقه أن يحضر أو يثبت المال، والإذن قبل الحل لا يستلزم الإذن له في استمرار الغيبة.....

❦ فؤد: (ثم غاب بغير إذن السيد) سيدكز مخترزه بقوله: ولو أنظره إلخ. ❦ فؤد: (أو حل وهو أي: المكاتب غائب) أي: ولو بإذن السيد مغني. ❦ فؤد: (لا دونها) متمدع ش. ❦ فؤد: (وإن اختدعه شيخنا) أي في شرح منتهجه وإلا فلم يزد في شرح الروض على قوله: والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة: في كفايته مسافة القصر قلت: والقياس فوق مسافة العدوى. اهـ. سم عبارة المغني وقال شيخنا: والقياس فوق مسافة العدوى اهـ. والأوجه ما في الكفاية. اهـ.

❦ فؤد (سني): (فللسيد الفسخ) ويتفي أنه لو ادعى الفسخ بعد حضور العبد وإرادة دفعه المال لم يقبل منه ذلك إلا ببيته كما لو ادعى أحد العاقدين بعد لزوم البيع الفسخ في زمن الخيار حيث صدق الثاني للفسخ ع ش ويأتي عن المغني والروض ما يؤيده. ❦ فؤد: (بلا حاكم) عبارة المغني والروض مع شرحه ويفسخ بنفسه ويشهد؛ لئلا يكذب المكاتب وله الفسخ بالحاكم نظراً ما مر في الفسخ بالعجز، لكن بعد إقامة البيّة بالكتابة ويحلل التجم والتعذر لتخصيل التجم وحليف السيد أنه ما قبض ذلك منه ولا من وكيله، ولا أبراه منه وإلا أنظره فيه كما نص عليه الشافعي والبراقيون ولا يعلم له مالا حاضراً؛ لأن ذلك قضاء على الغائب والتخليف المذكور نقله في أصل الروضة عن الصيدلاني وأقره وهو المتمدع، وإن قال الأذرع: إنه غريب. اهـ. ❦ فؤد: (وإن غاب بإذنه إلخ) كان حقه أن يذكر عقيب قول المصنف وهو غائب كما مر عن المغني. ❦ فؤد: (والإذن قبل الحل لا يستلزم إلخ) وفقاً للمغني والأسنى وخلافاً للنهاية عبارته وقيدته أي: جواز فسح السيد البلقيني نقلاً عن جمع ونص الإمام بما إذا لم ينظره

❦ فؤد: (وإن اختدعه شيخنا) أي: في شرح منتهجه وإلا فلم يزد في شرح الروض على قوله: والمراد بالغيبة كما قال ابن الرفعة في كفايته: مسافة القصر قلت: والقياس فوق مسافة العدوى. اهـ.

❦ فؤد: (فللسيد الفسخ) قال في الروض: بنفسه ويشهد وكذا بالحاكم، لكن بعد الإثبات بالحلول والتعذر أي لتخصيل التجم والحليف أنه ما قبض، ولا أبرأ، ولا يعلم له مالا حاضراً ولو كان له مال حاضراً لم يكن للقاضي الأداء ويمكن السيد من الفسخ، وإن عاق المكاتب مرض، أو خوف. اهـ. قال في شرحه: لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضراً، ولم يؤد المال وربما فسح الكتابة في غيبته قال الإسنوي: وهذا مع قوله: قبل أنه يحلفه أنه لا يعلم له مالا حاضراً لا يجتمعان. اهـ. والتخليف المذكور نقله الأصل عن الصيدلاني وأقره، لكن قال الأذرع: إنه غريب وعليه لا إشكال. اهـ.

ولو أنظره بعد الحُلُولِ وسافرَ بإذنه، ثم رجع لم يُفسَخْ حالاً؛ لأنَّ المُكَاتَبَ غيرُ مُقَصِّرٍ حينئذٍ بل حتى يُعْلِمَهُ بالحالِ بكتابِ قاضي بَلَدِ سيِّده إلى قاضي بَلَدِهِ بعد ثبوت مُقَدِّماتِ ذلك ومُحِلِّفِ أَنْ حَقَّهُ باقٍ ويذكرُ أَنَّهُ نَدِمَ على الإِذْنِ، والِإِنِّظَارِ وَأَنَّهُ رَجَعَ عَنْهُمَا وَيُظْهِرُ أَنَّ ذِكْرَ التَّدَمُّغِ غيرُ شرطٍ. ومُخَالَفَةُ الْبُلْقَيْنِي فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْتَهُ ضَعِيفَةٌ (ولو كان له مَالٌ حَاضِرٌ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي الْأَدَاءُ مِنْهُ) بَلْ يُمَكِّنُ السَّيِّدُ مِنَ الْفَسْخِ حَالاً؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَوْ حَضَرَ امْتَنَعَ مِنَ الْأَدَاءِ، أَوْ عَجَزَ نَفْسَهُ. (وَلَا تَنْفَسِخُ الْكِتَابَةُ وَلَوْ فَاسِدَةً (بَجُنُونٍ)، أَوْ إغْمَاءً (المُكَاتَبُ) وَلَا بِالْحَجْرِ عَلَيْهِ لِسْفَهُ لِلزُّوْمِهَا مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ كَالرَّهْنِ،.....

قَبْلَ الْحُلُولِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَا إِذْنٌ لَهُ فِي السَّفَرِ كَذَلِكَ أَيْ قَبْلَ الْحُلُولِ، أَوْ بَعْدَهُ وَالْأَمْتَنُّ عَلَيْهِ الْفَسْخُ وَلَيْسَ لَهُ إِنْظَارٌ لِزَمِّ الْإِذْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالْأَمْتَنُّ الْخُ مَعْتَمَدٌ. اهـ. وَقَالَ السَّيِّدُ عُمَرُ بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَتِهِ الْمَذْكُورَةَ مَا نَصَّهُ: وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهِ وَابْدَأَهُ بِقَوْلِهِ: وَالِإِذْنُ الْخُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْظَرَهُ الْخُ) هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ قَبْلَ الْحُلُولِ بِلُحْظَةٍ فِي السَّفَرِ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ فَاتَّكَرَّ وَسَافَرَ؟ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ قَضِيَّةً مَا قُبِّلَتْ أَنَّهُ كَذَلِكَ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَجَعَ) أَيْ: السَّيِّدُ عَنِ الْإِنِّظَارِ وَالِإِذْنِ. قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُقَصِّرٍ الْخُ) وَرُبَّمَا اكْتَسَبَ فِي السَّفَرِ مَا يَتِمُّ فِي الْوَاجِبِ عَلَيْهِ أَسْنَى وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَلْ حَتَّى يُعْلِمَهُ بِالْحَالِ) أَيْ: وَبَعْدَ إِعْلَامِهِ الْمَذْكُورِ تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ فِي الرَّوْضِ سَمِ.

قَوْلُهُ: (بِكِتَابِ قَاضِي بَلَدِ سَيِّدِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدِهِ) فَإِنَّ عَجَزَ نَفْسَهُ كَتَبَ بِهِ قَاضِي بَلَدِهِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ السَّيِّدِ لِيَفْسَخَ إِنْ شَاءَ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ يَبْلَدُ السَّيِّدِ قَاضِي وَيَكُنَّ السَّيِّدُ إِلَى الْمُكَاتَبِ مَنْ يُعْلِمُهُ بِالْحَالِ وَيَقْبِضُ مِنْهُ التَّجُومَ فَهَلْ هُوَ كِكِتَابِ الْقَاضِي قِيَانِي فِيهِ مَا مَرَّ؟ فِيهِ خِلَافٌ وَالْأَوَّجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا: الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَالْقَمُولِيُّ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (بَعْدَ ثُبُوتِ مُقَدِّمَاتِ ذَلِكَ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى بَأَنَّ يَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى قَاضِي بَلَدِهِ وَيُنَبِّئُ الْكِتَابَةَ وَالْحُلُولَ وَالنِّيَّةَ وَيُحْلِفُ أَنَّ حَقَّهُ الْخُ. قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ مَا ذُكِرَ) وَهُوَ التَّحْلِيفُ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (بَلْ يُمَكِّنُ السَّيِّدُ مِنَ الْفَسْخِ الْخُ) وَإِنْ عَاقَ الْمُكَاتَبُ عَنْ حُضُورِهِ مَرَضٌ أَوْ خَوْفٌ فِي الطَّرِيقِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَلَوْ فَاسِدَةً) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي حَيْثُ قَبِدَ بِالصَّحِيحَةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ إغْمَاءً) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنَّ قُلْتَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ مِنَ الْمَخْجُورِ.

قَوْلُهُ: (لِسْفَهُ) أَيْ: أَوْ قَلَسَ ع ش وَيُجَبِّرُمِي. قَوْلُهُ: (لِلزُّوْمِهَا مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ الْخُ) أَيْ وَإِنَّمَا يَنْفَسِخُ بِذَلِكَ الْمُقَوَّدُ الْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَالْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ.

(تَنْبِيْهُ): لَوْ أَرَادَ السَّيِّدُ فَسْخَهَا بِجُنُونٍ حَالِ جُنُونِ الْمُكَاتَبِ لَمْ يَفْسَخْ بِنَفْسِهِ بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ الْحَاكِمَ

وَقَدْ يُشْكَلُ نَفْيُ الْإشْكَالِ مَعَ اغْتِيَابِ تَعَدُّرِ تَحْصِيلِ التَّجَمُّعِ إِذْ مُقْتَضَاهُ اغْتِيَابُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ؛ إِذْ مَعَ حُضُورِهِ لَا تَعَدُّرُ لِإِمْكَانِ الْقَاضِي مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنْظَرَهُ الْخُ) هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ قَبْلَ الْحُلُولِ بِلُحْظَةٍ فِي السَّفَرِ إِلَى مَرْحَلَتَيْنِ فَاتَّكَرَّ وَسَافَرَ. قَوْلُهُ: (حَتَّى يُعْلِمَهُ بِالْحَالِ) أَيْ وَبَعْدَ إِعْلَامِهِ الْمَذْكُورِ تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ فِي الرَّوْضِ.



ثم إن لم يكن له مال جازٍ للسَّيِّدِ الفسخُ فيعودُ قُتًا وتَلَزُّمُهُ مُؤَنَّتُهُ ما لم يَمُنْ له مالٌ يَفِي فَيُنْقَضُ  
فسخُهُ ويعتقُ قال الإمام: واستَحْسَنَاهُ في يَدِ السَّيِّدِ والا مَضَى الفسخُ كما لو غابَ ماله، ثم

وَيُقِيمُ الْبَيِّنَةُ بِجَمِيعِ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا أَرَادَ الْفَسْخُ عَلَى الْغَائِبِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالْحُلُولِ وَتَعَذَّرَ التَّحْصِيلُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَيُطَالِبُ بِحَقِّهِ وَيُخْلِفُ عَلَى بَقَائِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . هـ فَوُدَّ: (ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَلْفُ) كَانَ الْأَسْبَاطُ أَنْ يَذْكُرَهُ فِي شَرْحٍ وَيُؤْذِي الْقَاضِي الْإِلْخُ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ خَيْثُ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ مَا فِي الشَّرْحِ هُنَاكَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ الْقَاضِي مَالًا فَسَخَ السَّيِّدُ بِإِذْنِ الْقَاضِي وَعَادَ بِالْفَسْخِ قُتًا لَهُ فَإِنْ أَفَاقَ مِنْ جُنُونِهِ وَظَهَرَ لَهُ مَالٌ كَأَن حَصَلَهُ مِنْ قَبْلِ الْفَسْخِ دَفَعَهُ إِلَى السَّيِّدِ وَنَقَضَ التَّعْجِيزَ وَعَتَقَ قَالَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ: كَذَا أَطْلَقُوهُ وَأَحْسَنَ الْإِمَامُ؛ إِذْ خَصَّ نَقْضَ التَّعْجِيزِ بِمَا إِذَا ظَهَرَ الْمَالُ بِيَدِ السَّيِّدِ وَإِلَّا فَهُوَ مَاضٍ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ حِينَ تَعَلَّزَ حَقُّهُ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مَالُهُ غَائِبًا فَخَصَرَ بَعْدَ الْفَسْخِ أَه. قَالَ فِي الْخَادِمِ: وَهَذَا مَعَ مُصَادَمَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْفَرُّقُ أَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِ، ثُمَّ حُضُورِهِ بِخِلَافِ الْبَلَدِ، ثُمَّ قَالَ الْمُغْنِيُّ: وَارْتِفَاعُ الْحَجْرِ عَنْهُ كَمَا فَاتَهُ مِنَ الْجُنُونِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوهِمُ تَعَيَّنَ الْقَاضِي فِي صِحَّةِ الْأَدَاءِ أَي: فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْمَضْلَعَةُ فِي الْحُرِّيَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا قَلْوُ آدَاهُ الْمَجْنُونُ لَهُ أَوْ اسْتَقْلَلَهُ هُوَ بِأَخْذِهِ عَتَقَ؛ لِأَن قَبْضَ النُّجُومِ مُسْتَحَقٌّ. أَه. وَفِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مِثْلُهُ إِلَّا مَقَالَةَ أَصْلِ الرُّوضَةِ وَمَقَالَةَ الْخَادِمِ. هـ فَوُدَّ: (جَازٌ لِلْسَّيِّدِ فُسْخُهُ) أَي بَعْدَ الْحُلُولِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ رَشِيدِي وَمَرَّ آيَفَا عَنِ الْمَغْنِيِّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. هـ فَوُدَّ: (فَيَنْقَضُ فُسْخُهُ) أَي: حُكِمَ بَانْتِقَاضِهِ لِقَدَمِ وَجُودِ مُقْتَضِيهِ بَاطِنًا، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَقْضِ الْقَاضِي ع. ش. هـ فَوُدَّ: (وَيُعْتَقُ) وَيُطَالِبُهُ السَّيِّدُ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ قَبْلَ نَقْضِ التَّعْجِيزِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَبَرَّعْ عَلَيْهِ بِهِ وَإِنَّمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ عَبْدُهُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَبْدَهُ الدَّارِمِيُّ بِمَا إِذَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ مُتَعَيَّنٌ نَعَمَ إِنْ عَلِمَ أَنَّ لَهُ مَالًا فَلَا يُطَالِبُهُ بِذَلِكَ قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَلَوْ أَقَامَ الْمُكَاتَّبُ بَعْدَمَا أَفَاقَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ قَدْ آدَى النُّجُومَ حُكْمَ بَعِثِهِ وَلَا رُجُوعَ لِلْسَّيِّدِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَأَتَّفَقَ عَلَى عِلْمِ بَعْرَتِهِ فَيُجْعَلُ مَتَبَرِّعًا قَلْوُ قَالَ: نَسِبَتِ الْأَدَاءُ قَهْلُ يُقْبَلُ لِيَرْجِعَ؟ فِيهِ وَجْهَانِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ: الصَّحِيحُ مِنْهُمَا عَدَمُ الرُّجُوعِ أَيْضًا مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ قَالَ الْإِمَامُ الْإِلْخُ ضَعِيفٌ ع. ش. عِبَارَةٌ سَمَّيْتُ الرُّزْكَشِيَّ فِي الْخَادِمِ: وَهَذَا مَعَ مُصَادَمَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْفَرُّقُ أَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِ، ثُمَّ حُضُورِهِ بِخِلَافِ الْبَلَدِ. أَه. وَأَقَرُّ كَلَامَ الْخَادِمِ الْمُغْنِي أَيْضًا كَمَا مَرَّ آيَفَا. هـ فَوُدَّ: (وَاسْتَحْسَنَاهُ) اغْتِرَاضِيَّةٌ بَيْنَ قَالٍ وَمَقُولِهِ.

هـ فَوُدَّ: (جَازٌ لِلْسَّيِّدِ الْفَسْخُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بِلَا إِذْنِ الْحَاكِمِ، لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ التَّقْيِيدُ بِإِذْنِ.

هـ فَوُدَّ: (فَيَنْقَضُ فُسْخُهُ الْإِلْخُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَطَالِبُهُ السَّيِّدُ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ أَي إِنْ أَتَّفَقَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ كَمَا بَيَّنَّ شَرْحُهُ لَا إِنْ عَلِمَ بِالْمَالِ. أَه. وَفِي شَرْحِهِ لِذَلِكَ مَا يَتَّبِعِي مُرَاجَعَتَهُ. هـ فَوُدَّ: (قَالَ الْإِمَامُ الْإِلْخُ) قَالَ الرُّزْكَشِيَّ فِي الْخَادِمِ، وَهَذَا مَعَ مُصَادَمَتِهِ لِإِطْلَاقِهِمْ مُصَادِمَ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَالْفَرُّقُ أَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْمَالِ، ثُمَّ حُضُورِهِ بِخِلَافِ الْبَلَدِ.

خَصَر، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَتَى الْحَاكِمَ وَاثْبَتَ عِنْدَهُ الْكِتَابَةَ وَخُلُوعَ التَّجْمِ وَطَالَ بِهْ وَخَلَفَ يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ عَلَى بَقَاءِ اسْتِحْقَاقِهِ (و) حِينَئِذٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِ (الْقَاضِي) مِنْ مَالِهِ (إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا) وَلَمْ يَسْتَقِلَّ السَّيِّدُ بِالْأَخْذِ وَلَوْ مِنَ الْمَحْجُورِ وَظَهَرَتِ الْمَضْلُحَةُ لَهُ فِي الْعَتَقِ بِأَنْ لَمْ يَبْضِعْ بِهِ عَلَى الْمَعْتَمِدِ؛ لِأَنَّهُ يَتَوَبُّ عَنْهُ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ، بِخِلَافِ غَائِبٍ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ الْمَضْلُحَةُ لَهُ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الْأَدَاءُ عَنْهُ وَلَا لِلْسَّيِّدِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالْأَخْذِ. (وَلَا) تَنْفِيسُ (بِجُنُونٍ)، أَوْ إِغْمَاءٍ (السَّيِّدِ)، وَلَا بِمَوْتِهِ، أَوْ الْحَجْرِ عَلَيْهِ لِلزُّرُومِهَا مِنْ جِهَتِهِ (وَيَدْفَعُ) الْمُكَاتَّبُ التَّجَرُّمَ (إِلَى وَلِيِّهِ) إِذَا جَرَّ، أَوْ حُجِرَ عَلَيْهِ، أَوْ وَارِثُهُ إِذَا مَاتَ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ (وَلَا يَحْتَقِرُ) بِالْإِغْمَاءِ (إِلَيْهِ) أَيِ: الْمَجْنُونِ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ فَيَسْتَرُدُّهُ الْمُكَاتَّبُ لِيَقَابِلَهُ بِمِلْكِهِ، نَعَمْ، لَا يَضْمَنُهُ لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ لِنَقْصِيرِهِ بِالْإِغْمَاءِ لَهْ بَلْ لِلْوَلِيِّ تَعَجُّزُهُ إِذَا لَمْ يَتَّقَ بَيْنَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ قُلْتُ: مَرَّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّ الْمَجْنُونِ لَا يَوْجِبُ الْيَأْسَ وَإِنْ أَتَّصَلَ بِالمَوْتِ؛ لِأَنَّ ضَرْبَ الْمَجْنُونِ كَضَرْبِ الْعَاقِلِ فَقِيَاسُهُ هُنَا الْإِعْتِدَادُ بِأَخْذِ الْمَجْنُونِ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى أَخْذِ مُمْلِكٍ، وَالْمَجْنُونُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، بِخِلَافِ نَحْوِ الضَّرْبِ.....

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ الْخ) عَدِيلٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي الشَّارِحِ وَدُخُولُ فِي الْمَتْنِ لِكَيْتَهُ لَا يَتَسَجَّمُ مَعَ قَوْلِهِ: (إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا فَتَأَمَّلْ) • قَوْلُهُ: (أَتَى الْخ) أَيِ: السَّيِّدِ. • قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاضِي الْخ) شَامِلٌ لِصُورَةِ الْإِغْمَاءِ سَم. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ الْخ) أَيِ وَالْحَالُ عَ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا قَيْدٌ لِلْمَتْنِ أَيِ: أَمَّا إِذَا اسْتَقَلَّ بِالْأَخْذِ فَإِنَّهُ يَغْتَنِقُ لِحُصُولِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَالْفِرَاقِيِّ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِالْمَضْلُحَةِ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي. اهـ. وَمَرَّرْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ وَشَرَحِ الْمُنْهَجِ مَا يُوَافِقُهَا. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ الْمَضْلُحَةُ الْخ) هُوَ قَيْدٌ ثَانٍ لِلْمَتْنِ وَانْظُرْ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَلَوْ مِنَ الْمَحْجُورِ رَشِيدِيٍّ وَمَرَّرْنَا عَنْ الْمُغْنِيِّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ مَعْنَى ذَلِكَ الْقَوْلِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا لِلْسَّيِّدِ الْإِسْتِقْلَالُ الْخ) أَيِ: وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّيِّدِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالْأَخْذِ حَتَّى لَوْ أَخَذَ لَمْ يَغْتَنِقْ بِذَلِكَ عَ ش. • قَوْلُهُ: (وَيَدْفَعُ الْمُكَاتَّبُ الْخ) أَيِ وَجُوبًا مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (أَوْ وَارِثُهُ إِذَا مَاتَ) سَكَتَ عَنْ مَنْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ إِذَا أَعْمِيَ عَلَى السَّيِّدِ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ الْحَاكِمُ سَم. • قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَجْنُونِ) أَيِ: وَمَنْ مَعَهُ. • قَوْلُهُ: (فِي يَدِهِ) أَيِ: السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ: لِنَقْصِيرِهِ أَيِ: الْمُكَاتَّبِ عَ ش.

• قَوْلُهُ: (وَحِينَئِذٍ يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاضِي الْخ) شَامِلٌ لِصُورَةِ الْإِغْمَاءِ. • قَوْلُهُ: (إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا) قَالَ فِي الرُّوضِ وَشَرَحِهِ: وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ الْقَاضِي مَالًا فَسَخَّ السَّيِّدُ بِإِذْنِ الْقَاضِي وَعَادَ بِالْفَسْخِ قِتْلًا. اهـ. فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَفْسَخُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْقَاضِي بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فَلْيُرَاجَعْ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ السَّيِّدُ بِالْأَخْذِ) قَالَ فِي شَرَحِ الْمُنْهَجِ: وَخَرَجَ بِزِيَادَتِي وَلَمْ يَأْخُذْهُ السَّيِّدُ مَا لَوْ أَخَذَهُ اسْتِغْلَالًا فَإِنَّهُ يَغْتَنِقُ لِحُصُولِ الْقَبْضِ الْمُسْتَحَقِّ. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَسْتَقِلَّ الْمَضْلُحَةُ الْخ) قَالَ الْفِرَاقِيُّ: وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّيْخَانِ قَالَا: لِكَيْتَهُ قَلِيلٌ التَّمَعُّعُ مَعَ قَوْلِنَا: إِنَّ لِلْسَّيِّدِ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِأَخْذِهِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْحَاكِمَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْأَخْذِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَيِ: فَلَا يَسْتَقِلُّ بِالْأَخْذِ. اهـ. وَسَكَتَا عَنْ مَنْ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ إِذَا أَعْمِيَ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ الْحَاكِمُ.

(ولو قتل) المُكَاتَّب (سَيِّدَهُ) عَمْدًا (فَلِوَارِثِهِ قِصَاصٌ، فَإِنْ عَفَا عَلَى دِيَّةٍ، أَوْ قَتَلَ خَطَأً)، أَوْ شَبِهَ عَمْدٍ (أَخَذَهَا) أَي: الْوَارِثُ الدِّيَّةَ (مِمَّا مَعَهُ) وَمِمَّا سَيَكْبِيهِ إِنْ لَمْ يَخْتَرْ تَعَجِيرَهُ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ مَعَ الْمُكَاتَّبِ فِي الْمُعَامَلَةِ كَأَجَنِيِّ فَكَذَا الْجَنَابَةُ. وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ وَجُوبُ الدِّيَّةِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ وَاعْتَمَدَهُ الْبُلْقَيْنِي وَنَقَلَهُ عَنِ الْأُمِّ وَأَطَالَ فِي رَدِّ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ وَجُوبِ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَرِشُ الْجَنَابَةِ كَالْجَنَابَةِ عَلَى أَجَنِيِّ وَيَأْتِي الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَوَّلِ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي يَدِهِ شَيْءٌ أَصْلًا، أَوْ يَفِي بِالْأَرِشِ (فَلَهُ) أَي: الْوَارِثُ (تَعَجِيرُهُ فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَفِيدُ بِهِ رَدَّهُ إِلَى مُحَضِّ الرِّقِّ وَإِذَا رَقَّ سَقَطَ الْأَرِشُ فَلَا يُتَّبَعُ بِهِ إِذَا عَتَقَ كَمَنْ مَلَكَ عَبْدًا لَهُ عَلَيْهِ ذَنْبٌ (أَوْ قَطَعَ) الْمُكَاتَّبَ (طَرَفَهُ) أَي: السَّيِّدَ (فَاقْتِصَاصُهُ، وَالدِّيَّةُ كَمَا سَبَقَ) فِي قَتْلِهِ لَهُ. (ولو قتل) الْمُكَاتَّبَ (أَجَنِيًّا، أَوْ قَطَعَهُ) عَمْدًا وَجِبَ الْقَوْدُ،.....

ه فُود: (عَمْدًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ قَطَعَ الْمُكَاتَّبُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَكَانَ وَجْهُ ذِكْرِهِ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: إِنْ لَمْ يَخْتَرْ تَعَجِيرَهُ وَقَوْلُهُ: وَيُوجِبُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: فَإِنْ اخْتَارَ الْعَفْوُ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ السَّيِّدُ إِلَى الْمُتَنِّ وَالْإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَكَانَ وَجْهٌ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ السَّيِّدُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ قَطَعَ الْمُكَاتَّبُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ مَا تَصَدَّقَ إِلَى وَيَحْتَ.

ه فُود (سَيِّدَهُ) (مِمَّا مَعَهُ) أَي: حَالًا أَوْ مَالًا فَدَخَلَ مَا سَيَكْبِيهِ سَم. ه فُود: (إِنْ لَمْ يَخْتَرْ تَعَجِيرَهُ) لَا يَتَّبَعِي اخْتِصَاصُهُ بِقَوْلِهِ: وَمِمَّا سَيَكْبِيهِ سَم أَي: فِيمَا إِذَا لَمْ يَفِ مَا مَعَهُ لِلدِّيَّةِ. ه فُود: (لَا السَّيِّدَ الْإِلَاحُ) تَغْلِيلُ لِلْمُتَنِّ. ه فُود: (فَكَذَا الْجَنَابَةُ) أَي: فِي الْجَنَابَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ه فُود: (وَجُوبُ الدِّيَّةِ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ الْإِلَاحُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَجَزَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَغْفِرْهُ السَّيِّدُ بَعْدَ الْجَنَابَةِ فَإِنْ أَغْفَرَهُ بَعْدَهَا وَفِي يَدِهِ وَفَاءً وَجِبَ أَرِشُ الْجَنَابَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَقْطُوعِ بِهِ. اه. ه فُود: (وَيَأْتِي الْفَرْقُ الْإِلَاحُ) أَي: فِي قَوْلِهِ: وَفَارَقَ مَا مَرَّ الْإِلَاحُ. ه فُود: (حَلَّى الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَضِيَّةُ الْمُتَنِّ. ه فُود: (أَوْ يَفِي بِالْأَرِشِ) أَي: أَوْ كَانَ وَلَمْ يَفِ بِالْأَرِشِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. ه فُود: (أَوْ قَطَعَ الْمُكَاتَّبَ طَرَفَهُ الْإِلَاحُ) وَجَنَابَتُهُ عَلَى طَرَفِ ابْنِ سَيِّدِهِ كَجَنَابَتِهِ عَلَى أَجَنِيِّ، وَإِنْ قَتَلَهُ فَلِلْسَيِّدِ الْقِصَاصُ فَإِنْ عَفَا عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ الْقَتْلُ غَيْرَ عَمْدٍ فَكَجَنَابَتِهِ عَلَى السَّيِّدِ مُغْنِي وَفِي سَم بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوضِ مَا نَعْنُهُ: قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَابِنِ سَيِّدِهِ غَيْرُهُ يَمُنُّ بِرِثَتِهِ سَيِّدُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الْأَرِشِ هُنَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَ كَالسَّيِّدِ فَالْمُرَادُ بِالْأَجَنِيِّ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ قَتَلَ أَجَنِيًّا مِنْ عَدَا السَّيِّدِ وَمَنْ يَرِثُهُ السَّيِّدُ. اه.

ه فُود: (وَلَوْ قَتَلَ سَيِّدَهُ الْإِلَاحُ) قَالَ فِي الرُّوضِ: وَإِنْ قَتَلَ ابْنُ سَيِّدِهِ فَلِلْسَيِّدِ الْقِصَاصُ، فَإِنْ كَانَ خَطَأً فَكَجَنَابَتِهِ عَلَى السَّيِّدِ قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَكَابِنِ سَيِّدِهِ غَيْرُهُ يَمُنُّ بِرِثَتِهِ سَيِّدُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ. اه. وَقَضِيَّةُ وَجُوبِ الْأَرِشِ هُنَا بِالْغَةِ مَا بَلَغَ كَالسَّيِّدِ فَالْمُرَادُ بِالْأَجَنِيِّ فِي قَوْلِهِ الْآتِي: وَلَوْ قَتَلَ أَجَنِيًّا مِنْ عَدَا السَّيِّدِ وَمَنْ يَرِثُهُ السَّيِّدُ. ه فُود: (أَخَذَهَا مِمَّا مَعَهُ) أَي: حَالًا أَوْ مَالًا فَدَخَلَ مَا سَيَكْبِيهِ قَائِلُهُ. ه فُود: (بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ) أَي: وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ ش م ر.

فإن اختار العفو (فعفا على مالي، أو كان) ما فعله (خطأ)، أو شبة عمداً (أخذ بما معه ومما سيكسبه) إلى حين عتيقه وكان وجه ذكره لهذا هنا دون جنايته على السيد أن السيد لما ملك تعجيزه عند العجز بنفسه من غير مراجعة قاض لم يكلف وإرثه الصبر لأكسابه المستقبلي، بخلاف الأجنبي فإنه لو لم يعلق بها لصاع حقه، أو احتاج إلى كلفة الرفع للقاضي (الأقل من قيمته، والأرض)؛ لأنه يملك تعجيز نفسه فلا يبقى للأرض تعلق سوى رقبته فلزمه الأقل من قيمتها، والأرض وفارق ما مر في جنايته على سيده بأن حق السيد يعلق بذمته دون رقبته؛ لأنها ملكه فلزمه كل الأرض بما في يده كذبن المعاملة، بخلاف جنايته على الأجنبي إنما تعلق برقبته فقط كما تقرر (فلان لم يكن معه شيء) قدر الواجب (وسأل المستحق)، وهو المجني عليه، أو وإرثه (تعجيزه عجزه القاضي) قال القاضي، أو السيد: .....

• قوله: (فإن اختار العفو فعفا إلخ) كذا في أصل الشارح رحمه الله تعالى ومقتضاه أنه أي: عفا مبنياً للفاعل وليكن في المُنْفِي مُغْنِي بِضَمِّ الْعَيْنِ بِخَطِّهْ أَي: عفا المُسْتَحِقُّ انتهى. ومقتضاه أنه مبنياً للمفعول والتعويل عليه أو لى في تصحيح المتن فإنه صرح بأن عنده نسخة بخط المصنف سيد عمر.

• قوله: (وكان وجه ذكره إلخ) يتأمل سم عبارة المُغْنِي وقوله: ومما سيكسبه ليس هو في الروضة ولم يذكره المصنف في جنايته على سيده قال ابن شُهْبَةَ: يُحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا فِي الْكِتَابِ انتهى. والظاهر أنه لا فرق لكانه سكت عنه هناك وصرح به هنا والمراد بما سيكسبه ما بقيت كتابته. اهـ.

• قوله: (لصاع حقه) لعله فيما إذا لم يكن في يد المكاتب شيء، أو كان ولم يقب بالأرض، أو وقى به ولم يقتدر المستحق على إثباته وقوله: أو احتاج إلخ فيما إذا كان في يد المكاتب ما بقي بالأرض واقتدر المستحق على إثباته.

• قوله (سبي): (الأقل من قيمته والأرض) في إطلاقي الأرض على دية النفس تغليب فلا يطالب بأكثر مما ذكر، ولا يفدي به نفسه إلا بإذن سيده ويقدي نفسه بالأقل بلا إذن ويستثنى من إطلاقه ما لو أخذه السيد بعد الجناية وفي يده وفاة المنصوص الذي قطع به الجمهور له الأرض بالتمام بلغ مغني. • قوله: (فلا يبقى للأرض إلخ) أي: وإذا عجزها فلا يبقى إلخ. • قوله: (ما مر في جنايته على سيده) أي: حيث وجبت فيها الدية البالغة ما بلغت ع ش. • قوله: (قدر الواجب) عبارة المُغْنِي، أو كان ولم يقب بالواجب. اهـ.

• قوله (سبي): (وسأل المستحق) أي: للأرض القاضي مغني وقوله: عجزه أي: وجوباً ع ش وقوله: القاضي أي: المستول مغني. • قوله: (قال القاضي أو السيد إلخ) عبارة النهاية، أو السيد كما قاله القاضي وما يحسنه ابن الرقعة إلخ يرد بأن الأزجة الأخذ بإطلاقهم ويوجه بأن قضية الاحتياط إلخ.

• قوله: (وكان وجه ذكره إلخ) يتأمل. • قوله: (الأقل من قيمته والأرض) قال في الروضة: لا أكثر أي: من قيمته بأن زاد الأرض عليها فلا يطالب به ولا يفدي نفسه به إلا بالإذن أي: من سيده كثيراً. اهـ.

وبحث ابنُ الرُّفْعَةِ أَخْذًا من كلامِ التَّنْبِيهِ، ومن أَنَّ بَيْعَ المَرْهُونِ في الجِنَايَةِ لا يَحْتَاجُ إلى فَلَكَ الرُّهْنِ أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ هُنَا لِمُعْجِزٍ بَلْ يَتَبَيَّنُ بِالبَيْعِ انْفِصَاخُ الْكِتَابَةِ. اهـ. ويوجِّهُ إِطْلَاقُهُم بِأَنَّ قَضِيَّةَ الاحتياطِ للمُعْتَقِ التَّوَقُّفُ على التَّعْجِيزِ، والفرقُ بينه وبين الرُّهْنِ وإِنَّمَا يُعْجِزُهُ فيما يَحْتَاجُ لِبَيْعِهِ في الأَرْضِ فَقَطْ إلا أَنَّ لا يَتَأْتِي بَيْعُ بَعْضِهِ على الأَوْجِهِ (وبَيْعُ) مِنْهُ (بِقَدْرِ الأَرْضِ) فَقَطْ إِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْوَاجِبُ (لِإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ بَقِيََتْ فِيهِ الْكِتَابَةُ) فَإِذَا أَدَّى حِصَّتَهُ مِنَ التُّجُومِ عَتَقَ، وَلَا سِرَابَةَ (وَالسَّيِّدُ إِذَاؤُهُ) بِأَقْلُ الأَمْرَيْنِ وَيُلْزَمُ الْمُسْتَحِقُّ الْقَبُولَ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ للمُعْتَقِ (وَبَقَاؤُهُ مُكَاتِبًا وَلَوْ أَحْتَقَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ، أَوْ أَبْرَاهُ) عَنِ التُّجُومِ (عَتَقَ) إِنْ كَانَ السَّيِّدُ مُوسِرًا.....

• قُودُ: (أَو السَّيِّدُ) أَيِ فَإِنْ امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَيْمًا وَبَقِيَ الْحَقُّ بِذِمَّةِ الْمُكَاتِبِ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا جَرَيَانُ ذَلِكَ وَلَوْ بَعْدَ الْمُجَنِّى عَلَيْهِ عَنْهُمَا ع. ش. • قُودُ: (وَنَحَثُ ابْنَ الرُّفْعَةِ إلَخ) أَقْرَهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَقَالَ الْمُغْنِي: وَيَتَّبَعِي اعْتِمَادُهُ. اهـ. • قُودُ: (وَالْفَرْقُ) مَغْطُوفٌ عَلَى التَّوَقُّفِ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ: بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرُّهْنِ أَيِ: بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَقَ يُحْتَاطُ لَهُ بِخِلَافِ الرُّهْنِ ع. ش. • قُودُ: (هَلَى الْأَوْجِهِ) وَفَاقًا لِلنَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي عِبَارَةُ الثَّانِي وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يُعْجِزُ جَمِيعَهُ، ثُمَّ يَبِيعُ مِنْهُ بِقَدْرِ الأَرْضِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالَّذِي يُفْهِمُهُ كَلَامُهُ أَنَّهُ يُعْجِزُ الْبَغْضَ وَلِهَذَا حَكَمُوا بِبَقَاءِ الْبَاقِي عَلَى كِتَابَتِهِ وَلَوْ كَانَ يُعْجِزُ الْجَمِيعَ لَمْ يَأْتِ ذَلِكَ لِانْفِصَاخِ الْكِتَابَةِ فِي جَمِيعِهِ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ وَيُفْتَقَرُ عَدَمُ التَّجْدِيدِ لِلضَّرُورَةِ انْتَهَى. وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ هُوَ الظَّاهِرُ وَهَذَا إِذَا كَانَ يَتَأْتِي بَيْعُ بَعْضِهِ فَإِنْ لَمْ يَأْتِ لِعَدَمِ رَاغِبٍ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: فَالْقِيَاسُ يَبِيعُ الْجَمِيعَ لِلضَّرُورَةِ وَمَا فَضَّلَ يَأْخُذُهُ السَّيِّدُ. اهـ. وَفِي ع. ش. عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِيهِ أَيِ: فِي قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ وَمَا فَضَّلَ يَأْخُذُهُ السَّيِّدُ نَظَرٌ. اهـ. • قُودُ: (إِنْ زَادَتْ إلَخ) أَيِ: وَلَا فَكْلَهُ مُغْنِي.

• قُودُ (سَمِي): (بَقِيََتْ فِيهِ الْكِتَابَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَقَضِيَّةُ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ فِي الْبَاقِي أَنَّهُ لَا يُعْجِزُ الْجَمِيعَ فِيمَا إِذَا احتِجَّ إِلَى بَيْعِ بَعْضِهِ خَاصَّةً، لَكِنْ قَضِيَّةُ صَدْرِ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ أَنْ يُعْجِزَ الْجَمِيعَ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ تَعْجِيزٌ مُرَاعَى حَتَّى لَوْ عَجَّزَهُ ثُمَّ أَبْرَأَ عَنِ الأَرْضِ بَقِيَ كُلُّهُ مُكَاتِبًا انْتَهَى. وَقَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ وَإِنَّمَا يُعْجِزُهُ إلَخَ يُوَافِقُ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى سَم. • قُودُ: (وَلَا سِرَابَةَ) أَيِ: عَلَى سَيِّدِهِ مُغْنِي. • قُودُ: (بِأَقْلُ الْأَمْرَيْنِ) مِنْ قِيَمَتِهِ وَالأَرْضِ مُغْنِي. • قُودُ: (لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلَخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ مُكَاتِبٍ وَقَدَّاهُ السَّيِّدُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْقَبُولَ فَلْيَرَا جَعَلَ رَشِيدِي عِبَارَةً سَم قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْقَبُولَ فِي غَيْرِ الْمُكَاتِبِ وَفِيهِ نَظَرٌ. اهـ. • قُودُ (سَمِي): (وَلَوْ أَحْتَقَهُ إلَخ) أَيِ أَوْ قَتَلَهُ رَوْضٌ وَمُغْنِي وَقَوْلُهُ: أَوْ أَبْرَاهُ أَيِ: بَعْدَ الْجِنَايَةِ مُغْنِي.

• قُودُ: (بَقِيََتْ فِيهِ الْكِتَابَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: وَقَضِيَّةُ بَقَاءِ الْكِتَابَةِ فِي الْبَاقِي أَنَّهُ لَا يُعْجِزُ الْجَمِيعَ فِيمَا إِذَا احتِجَّ إِلَى بَيْعِ بَعْضِهِ خَاصَّةً، لَكِنْ قَضِيَّةُ صَدْرِ كَلَامِهِمْ أَنَّ لَهُ أَنْ يُعْجِزَ الْجَمِيعَ وَيُوجِّهُ بِأَنَّهُ تَعْجِيزٌ مُرَاعَى حَتَّى لَوْ عَجَّزَهُ، ثُمَّ أَبْرَأَ عَنِ الأَرْضِ بَقِيَ كُلُّهُ مُكَاتِبًا. اهـ. وَقَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ: وَإِنَّمَا يُعْجِزُهُ إلَخَ يُوَافِقُ الْقَضِيَّةَ الْأُولَى. • قُودُ: (لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلَخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْقَبُولَ فِي غَيْرِ الْمُكَاتِبِ وَفِيهِ نَظَرٌ. • قُودُ: (أَيْضًا: لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إلَخ) أَخْرَجَ مَسْأَلَةَ الإِبْرَاءِ فَرَاغَهُ. • قُودُ: (وَلَوْ أَحْتَقَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ)

في مسألة الاعتاق أخذنا من كلامهم في إعتاق الممتلئ برقبته مال (ولزمه الفداء) بالأقل؛ لأنه فوت رقبته، بخلاف ما لو عتق بالأداء بعد الجنابة. (ولو قُتل المكاتب بطلت كتابته) ومات رقيقاً) لقوات محل الكتابة فليس سيده ما يتركه بحكم الملك لا الإرث ويلزمه تجهيزه، وإن لم يخلف وفاة (ولسيده قصاص على قاتله) العامد (المكافئ) له لبقائه بملكه (والا) يكافئه (فالقائمة) له هي الواجبة له عليه؛ لأنها جنابة على قتله، فإن قتله سيده لم يلزمه إلا الكفارة كما بأصله وحذفه للمعلم به بما قدمته في بابها، بخلاف ما لو قطع طرفه فإنه يضمه له ولو قطع المكاتب طرف أبيه المملوك له قطع طرفه به ولم تُراع شبهة الملك؛ لأن حرمة الأبوة أقوى منها. (ويستقل) المكاتب.....

❦ قوله: (في مسألة الإعتاق) أخرج مسألة الإبراء فراجعه سم أقول: قضية التعليل الآتي عدم الفرق. ❦ قوله (سني): (ولزمه الفداء) أي: له قال في الرّوض: وفداء من يعتق بعينه إن جنى قال في شرحه بعد كتابته عليه: واعتق هو المكاتب أو أبراه من الشّجوم لا إن قتله، وإن اقتضى كلامه خلافه انتهى. اه. ❦ قوله: (بخلاف ما لو عتق بالأداء إلخ) أي: فلا يلزم السيد فداؤه ولو جنى جنابات وعتق بالأداء فدى نفسه أو اعتقه السيد تبرعاً لزمه فداؤه مُعني. ❦ قوله (سني): (ولو قُتل المكاتب) بعد اختيار سيده الفداء لزم السيد فداؤه أو قبله فلا شيء عليه وبطلت كتابته في الحالين مُعني. ❦ قوله: (وإن لم يخلف وفاة) أي بالشّجوم مُعني. ❦ قوله: (ولا يكافئه) أي: أو كان القتل غير عمدي مُعني ورشدي. ❦ قوله: (فإن قتله إلخ) أي المكاتب الذي لم يجن على أخيه ولا فعلى السيد فداؤه كما مرّ عن الرّوض والمُعني. ❦ قوله: (إلا الكفارة) أي: مع الإثم إن كان عايداع ش وشرح المنهج. ❦ قوله: (في بابها) أي: الكفارة. ❦ قوله: (فإنه يضمه له) قال الجرجاني: وليس لنا من لا يضمّن شخصاً ويضمّن طرفه غيره والفرق بطلان الكتابة بموته ويقاؤه مع قطع طرفه والأرض من أكسابه مُعني. ❦ قوله: (قطع طرفه به) قاله ابن الصّبّاغ، ثم قال: ولا يُعرف للشّافعي مسألة يقتصر فيها من المالك إلا هذه وحكى الرويانى هذا في البحر عن نصّ الأئم، ثم قال: وهو غريب اه. والمذهب أنه لا قصاص لشبهة الملك مُعني وفي سم ما نصّه بقي ما لو قطع خطأ، أو شبة عمداً، أو قتله عمداً أو غيره ولمّله لا شيء. اه. ❦ قوله: (ولم تُراع إلخ) وفقاً للنهاية وخِلَافاً للمُعني.

أي، أو قتله كما في الرّوض وقوله: لزمه الفداء أي: له قال في الرّوض: وفدى من يعتق بعينه إن جنى قال في شرحه: بعد كتابته عليه واعتق عليه أو أبراه من الشّجوم لا إن قتله، وإن اقتضى كلامه خلافه. اه. ❦ قوله: (بخلاف ما لو عتق بالأداء بعد الجنابة) أي: فلا يلزم السيد فداؤه ويُفدي نفسه بالأقل وإنما لم يلزم السيد فداؤه، وإن كان هو القايض للشّجوم قال في شرح الرّوض: لأنه مُجَبَّر على قبولها فالحوالة على المكاتب أو لى. اه. ❦ قوله: (طُرف أبيه المملوك له قطع طرفه به) بقي ما لو قطع خطأ، أو شبة عمداً، أو قتله عمداً أو غيره ولمّله لا شيء.



(بكل قصره لا تبرع فيه ولا خطر) كعامله بشئ مثل؛ لأن في ذلك تخصيصاً للمعنى المقصود (والا) بأن كان فيه تبرع كبير بدون شئ مثل ونحوه من كل محسوب من الثلث لو وقع في مرض الموت، أو خطر كالبيع نسيئة ولو بأكثر من قيمته، وإن أخذ رهناً وكفيلاً على ما ذكره هنا (فلا) يستقل به؛ لأن أحكام الرق جارية عليه. ونقل الثلقيني عن النص امتناع تكفيره بالمال مع أنه لا تبرع فيه وأن ما تصدق به عليه مما يؤكل، ولا يُباع عادة له التبرع به لخبر بريرة وبخث أن له نحو قطع السلمة مما الغالب فيه السلامة، وإن كان فيه خطر. (وبصح) ما

• قول (سئ): (لا تبرع فيه) أي: على غير السيد مُعني. • قول (سئ): (ولا خطر) بفتح الطاء بخطه مُعني. • قوله: (كعامله) إلى الفضل في المُعني إلا قوله: من كل محسوب إلى، أو خطر وقوله: امتناع تكفيره إلى أن ما تصدق وقوله: لخبر بريرة وقوله: ووطء وقوله: وكان الولاء للسيد. • قوله: (بشئ مثل) أي بمرض البطل مُعني. • قوله: (كالبيع نسيئة إلخ) أي: والقرض مُعني. • قوله: (وإن أخذ رهناً وكفيلاً) لأن الكفيل قد يُلبس والزهن قد يُلغ ويحكم الحاكم المرفوع إليه بسقوط الدين مُعني.

• قوله: (على ما ذكره هنا) وهو المُعتمد، وإن صححنا في كتاب الزهن الجواز بالزهن، أو الكفيل مُعني. • قوله: (امتناع تكفيره بالمال) مُعتمد ش. • قوله: (وأن ما تصدق إلخ) عطف على امتناع تكفيره إلخ. • قوله: (بما يؤكل إلخ) أي: من نحو لحم وخبز مُعني. • قوله: (التبرع به) ظاهره كشرح المنهج وإن كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت المادة بإهداء مثله للأكل بل لو قبل بامتناع أخذ عرض عليه في هذه الحالة لم يكن بعيداً ش. • قوله: (وبخث أن له إلخ) عبارة المُعني واستثنى مما فيه خطر ما الغالب فيه السلامة ويُفعل للمصلحة كتوديع البهائم وقطع السلم منها والفضد والحجامة وخثر الرقيق وقطع سلته التي في قطعها خطر، لكن في بقائها أكثر وله أضرار وأخذ قراض ودية بثواب معلوم ويبيع ما يساوي مائة بمانة نقداً وعشرة نسيئة وشراء النسيئة بشئ النقد، ولا يرهن به ولا يسلم الموص قبل الموص في البيع والشراء، ولا يقبل هبة من تلزمه نفقته إلا كسواً كفايته فيسب قبله، ثم يتكاتب عليه، ونفقته في كسبه والفاضل للمكاتب فإن مرض قريبه، أو عجز لزوم المكاتب نفقته؛ لأنه من صلاح ملكه، وإن جنى بيع فيها ولا يقديه بخلاف عبده. اه. • قوله: (نحو قطع السلمة) عبارة النهاية قطع نحو السلمة. اه. • قوله: (مما الغالب فيه) أي: في القطع ش. قوله: لخبر بريرة فيه أنه قدم في شرح، ولا يصح بيع رقبته في الجديد أن شراء عائشة لبريرة كان بإذنها ورضاها فكان فسحاً منها

• قوله: (كالبيع نسيئة إلخ) قال في الروض: ويبيع أي: وله بيع ما يساوي مائة بمانة نقداً، أو عشرة أي، أو أقل نسيئة وشراء النسيئة بشئ النقد قال في شرحه: قال في الأصل: ولا يرهن به؛ لأن الزهن قد يُلغ فإن كان بشئ النسيئة فقال البهوتي تبعاً للقاضي: لم يجوز بلا إذن؛ لأنه تبرع وقال الروائي في جمع الجوامع: يجوز؛ إذ لا عيب فيه قال الأذرمعي: وهو المذهب المنصوص عليه جري العراقيون وغيرهم وما ذكره البهوتي وجه شاذ للقاضي تبعه عليه. اه.

فيه تبرُّع وخطر (بإذن سيِّده في الأطهر)؛ لأنَّ المنع إنما هو لحقه وكذاذنه قبوله منه تبرُّعه عليه، أو على مكاتب له آخر بأداء ما عليه، نعم، ليس له عتق ووطء وكتابة ولو بإذنه كما يأتي. (ولو اشترى) كلُّ، أو بعض (من يعتق على سيِّده صَح) ولا يعتق على السيِّد لاستقلال المكاتب بالملك (فلان عَجَزَ وصار لسيِّده عتق) عليه لدخوله في ملكه، ولا يسري البعض في صورته إلى الباقي، وإن اختار سيِّده تعجيزه؛ لما مرَّ في العتق (أو) اشترى من يعتق (عليه) لو كان حُرًّا (لم يصح بلا إذن) من سيِّده؛ لأنَّه تكتَّاب عليه كما يأتي (و) شراؤه له (بإذن) منه (فيه القولان) في تبرُّعاته أظهرهما الصَّحَّة (فلان صَح) الشراء (تكتَّاب عليه) فيتَّبَعه رِقًّا وعتقًا، وليس له نحو بيِّمه (ولا يصح إعاقته وكتابته) لِقَنِّه (بإذن) من سيِّده (على المذهب) لِنَصِّيهما الولاء، وليس من أهله، نعم، لو اعتقه عن سيِّده، أو غيره بإذنه صَحَّ وكان الولاء للسيِّد.

للكتابة. ٥ فُرد: (ما فيه تبرُّع إلخ) أي: مما تقدَّم وغيره مُعْنِي. ٥ فُرد: (وخطر) الواو بمعنى أو كما عبَّر بها النهاية. ٥ فُرد: (قبوله منه إلخ) أي: قبول السيِّد من العبد ما تبرَّع به العبد عليه ع ش. ٥ فُرد: (بأداء ما عليه) أي بأدائه للسيِّد دَيْتَه على مكاتبه الآخر.

٥ فُرد: (كما يأتي) أي أيضًا عَدَمُ صِحَّةِ العتق والكتابة، وأما عَدَمُ جَوَازِ الوطء فقد تقدَّم في الفصل الأوَّل اختلافًا لما يورثه صِحُّهُ

٥ فُرد (سُي): (من يعتق على سيِّده) أي من أصله، أو قرَّبه مُعْنِي. ٥ فُرد: (في صورتيه) أي: صورة شراؤه البغض. ٥ فُرد: (لما مرَّ في العتق) أي من عَدَمِ ملكه له اختياراً ع ش. ٥ فُرد: (لأنَّه تكتَّاب عليه) عبارة المُعْنِي لِنَصِّيه العتق والزَّايَة التَّقَمَّة. اهـ.

٥ فُرد (سُي): (ولا يصح إعاقته) أي: ولو عن كفَّارة.

(تَيْمَنَة): لا يصح إيراؤه عن الديون، ولا هَبُّه مَجَانًا، ولا بشرط الثواب؛ لأنَّ في قدره اختلافًا على القول به بين العلماء ولأنَّ الثواب إنما يَسْتَقَرُّ بعد قبض الموهوب وفيه خطرٌ وصيَّته باطلَّة سواء أوصى بعَيْن، أو بثُلث ماله؛ لأنَّ ملكه غير تامٍّ مُعْنِي.

٥ فُرد: (وكان الولاء للسيِّد) ظاهره في الصورتَيْن سَمَ عبارة الرشيدي أي: في مسألتَي. اهـ. وعبارة ع ش هو ظاهرٌ فيما لو اعتقه عن سيِّده أما حيثُ اعتقه عن غيره فالذي يَظْهَرُ أنَّ الولاء فيه للغير؛ لأنَّ غايةَ أنه هِبَةٌ ضمنيةٌ لغير السيِّد فهي تبرُّع وهو جائزٌ على الغير بإذن السيِّد اللهمَّ إلَّا أنَّ يقال: المراد أنَّ سيِّده إذن له أن يُعْتِقَه عن الغير من غير هِبَةٍ له فيكون تبرُّعًا مَحْضًا بالإغتاغ عن غيره وليس بَيْعًا، ولا هِبَةً قَيْلُغَوْ وقوعه عن الغير ويقع عن السيِّد؛ لأنه لما كان الإغتاغ من المكاتب وتَعَذَّرَ وقوعه عنه لِعَدَمِ أهليَّته للولاء صُرِفَ إلى سيِّده تنفيذاً للعتق ما أمكن. اهـ.

٥ فُرد: (وكان الولاء للسيِّد) ظاهره في الصورتَيْن

### فصل في بيان ما تُفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة

وما توافق، أو تُباين فيه الفاسدة الصحيحة وتُخالف المُكاتب وسَيِّده، أو واريثه وغير ذلك (الكتابة الفاسدة لشرط) فاسد كأن شَرَطَ أَنْ كَسَبَهُ بينهما، أو تأخَّرَ عَتَقَهُ عن الأداء (أو عَوَضَ) فاسد كأن كَاتَبَهُ على نحوٍ خَمِرٍ (أو أَجَلَ فاسد) كأن يُؤَجَّلَ بمجهولٍ أو يُجَعَلَ نَجْمًا واحدًا، أو لغير ذلك كأن يُكاتب بعض الرقيق (كالصحيحة في استقلاله) أي: المُكاتب (بالكسب)؛ لأنه يعتق فيها بالأداء أيضًا، وهو إنما يحصل بالتمكّن من الاكتساب. وخرج بها الباطلة وهي ما احتلَّ بعض أركانها كاختلال بعض شروط العاقدين السابقة وكالمقد بنحو دم وكفقد إيجاب، أو قبول فهي لَمَّا لا في تعليق عتق إن وَقَعَتْ مِنْ يَصْحُ تعليقه وكذا يَفْتَرِقَانِ في نحو الحج، والعمارة، والخَلْع (و) في (أخذ أرض الجنابة عليه و).....

### فصل في بيان ما تُفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة

• قوله: (في بيان) إلى قول المتن قُلْتُ في النهاية لِأَقُولَهُ: وَلَهُ مُعَامَلَتُهُ وَقَوْلُهُ: وَلَا بِالْأَدَاءِ لِوَكِيلِ السَّيِّدِ وَقَوْلُهُ: فِيمَا إِذَا عَتَقَ بِالْأَدَاءِ وَقَوْلُهُ: أَمَّا إِذَا عَتَقَ بِلَا أَدَاءٍ إِلَى وَمِمَّا تُخَالِفُ الصَّحِيحَةَ. • قوله: (وَتُخَالِفُ المُكَاتِبَ إلخ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَا تُفَارِقُ إلخ. • قوله: (وغير ذلك) أي كَيَّانٍ مَا تَوَافَقَ، أَوْ تُبَايَنُ فِيهِ الْفَاسِدَةُ التَّعْلِيقُ. • قوله: (أَنْ كَسَبَهُ إلخ) أي: أَوْ أَنْ يَبِيعَهُ كَذَا مُغْنِي.

• قوله (سَيِّدٍ): (في استقلاله إلخ) شَامِلٌ لِمُكَاتَبَتِهِ بَعْضُ الرَّقِيقِ فَلَمَّا جَمَعَ سَمَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِ مِمَّا عَلَى الْمَنْهَجِ ظَاهِرُهُ حَتَّى فِي كِتَابَةِ الْبُغْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَّا بِبَعْضِ الْكَسْبِ شَيْخُنَا. اهـ. • قوله: (لأنه يفتق) إِلَى قَوْلِ الْمَتْنِ: فَإِنْ تَجَانَسَا فِي الْمَغْنَى لِأَقُولَهُ: وَلَهُ مُعَامَلَتُهُ وَقَوْلُهُ: يَمْنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ وَقَوْلُهُ: وَفِي أَنَّهَا تَبْطُلُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: فِيمَا إِذَا عَتَقَ بِالْأَدَاءِ وَقَوْلُهُ: بَعْدَ تَلْفِيهِ. • قوله: (أيضًا) أي: كَالصَّحِيحَةِ.

• قوله: (وهو) أي: الْأَدَاءُ. • قوله: (وخرج بها) أي: الْفَاسِدَةُ عَشْرَ عِبَارَةِ الْمَغْنَى.

(تنبيه): قَوْلُهُ فَاسِدٌ يَعُودُ إِلَى الثَّلَاثِ كَمَا تَقَرَّرَ فَاحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الشَّرْطِ الصَّحِيحِ كَشَرْطِ الْعَتَقِ عِنْدَ الْأَدَاءِ وَبِالْفَاسِدَةِ عَنِ الْبَاطِلَةِ وَهِيَ مَا اخْتَلَتْ صِحَّتُهَا بِاخْتِلَالِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِهَا كَكُتُوبِ الصَّيْفَةِ مُخْتَلَةً بِأَنْ قُدَّ الْإِجَابُ، أَوِ الْقَبُولُ أَوْ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ مُكْرَمًا، أَوْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا، أَوْ عَقِدَتْ بِغَيْرِ مَقْصُودٍ كَدَمٍ، أَوْ بِمَا لَا يَتِمُّونَ فَإِنَّ حُكْمَهَا الْإِنْفَاءُ إلخ. • قوله: (إلا في تعليق إلخ) أي: فَلَا تَكُونُ لَمَّا بَلَّ يَتَعَيَّنُ مَعَهَا الرَّقِيقُ عِنْدَ وُجُودِ الصَّفْعِ عَشْرَ. • قوله: (إن وَقَعَتْ) أي الْفَاسِدَةُ. • قوله: (وكذا يفترقان) أي الْفَاسِدَةُ وَبِالْبَاطِلَةِ مُغْنِي وَرُشِيدِي وَعَشْرَ وَقَوْلُ سَمِ أَيِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدُ لَمَّا مِنْ تَحْرِيفِ النَّاسِخِ. • قوله: (وفي أخذ أرض الجنابة إلخ) أي: مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَإِنَّ كَانَتْ مِنَ السَّيِّدِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا فِي الْفَاسِدَةِ دُونَ الصَّحِيحَةِ سَمَ عَلَى

### فصل الكتابة الفاسدة لشرط إلخ

• قوله: (في استقلاله) شَامِلٌ لِمُكَاتَبَتِهِ بَعْضِ الرَّقِيقِ فَلَمَّا جَمَعَ. • قوله: (وكذا يفترقان) أي: الصَّحِيحُ وَالْفَاسِدُ.

في أخذ أمة ما وجب لها من (مهر) عقد صحيح عليها، أو وطء (شبهة)؛ لأنهما في معنى الاكتساب (وفي أنه يعتق بالأداء) للسيد عند المحل بحكم التعليق لوجود الصفة ولكون المقصود بالكتابة العتق لم تتأثر بالتعليق الفاسد، ومن ثم لم يُشارَكه عقد فاسد في إفادة ملك أصلاً (و) في أنه (يُعتقه) إذا عتق (كسبه) الحاصل بعد التعليق وولّاه من أمته ككسبه، لكن لا يجوز له بيعه؛ لأنه تكاتب عليه ويعتق إذا عتق وكذا ولّد المكاتب كتابةً فاسدة. وقضية كلاهما أن نفقته على السيد كفطرته، لكن قال الإمام والغزالي تسقط عنه وجزم به غيرهما وله معاملته (وكالتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق بإبراء) عن التجم، ولا بأداء من الغير عنه تبرعاً، أو وكالة، ولا بالأداء لإكيل السيد لتعذر حصول الصفة.....

المنهج. اه. ع. ش. ه. فود: (وفي أخذ أمة) أي مكاتبه. ه. فود: (عند المحل) بكسر الحاء متعلق بالأداء. ه. فود: (لم يتأثر) أي: عقد الكتابة. ه. فود: (بالتعليق الفاسد) أي: الذي تضمنتها الكتابة الفاسدة يعني لو علق بإعطاء نجم واحد مثلاً فسدت ومع ذلك إذا دفع المعلق عليه عتق ع. ش. ه. فود: (ومن ثم) أي: لأجل عدم التأثير بذلك. ه. فود: (لم يُشارَكه) أي عقد الكتابة الفاسد عبارةً للمعني وليس عقد فاسد يملك به إلا هذا. اه. فقول ع. ش. أي العقد الصحيح سبق قلم. ه. فود: (وولّاه) مبتدأ خبره ككسبه. ه. فود: (بيعه) أي: ونحوه مما يزيل الملك. ه. فود: (أن نفقته إلخ) عبارةً شرح المنهج عطفًا على في استقلاله إلخ وفي أنه تسقط نفقته عن سيده. اه. أي بخلاف فطرته فإنها على السيد سم عبارةً للمعني وقضية كلام المصنف أن الفاسدة كالصحيحة فيما ذكره فقط وليس مراداً بل كالصحيحة في أن نفقته تسقط عن السيد إذا استقل بالكسب بخلاف الفطرة كما سيأتي. اه. ه. فود: (كفطرته) أي المكاتب فإن الفطرة تلزم في الفاسدة دون الصحيحة ع. ش. ه. فود: (تسقط عنه) أي: ما لم يحتاج نهايةً أي: إلى إنفاق بأن عجز عن الكسب، وأما فطرته فلا تسقط عن السيد في الفاسدة وتسقط عنه في الصحيحة سم على المنهج. ه. فود: (وله معاملته) خلافاً للنهاية والمعني عبارةً سم عبارةً الزوض: ولا يُعامل سيده. اه. قال في شرحه: هذا ما نقله الأصل عن تهذيب البغوي، ثم قال: ولعله أقوى ونقل قبله عن الإمام والغزالي أن له أن يُعامله كالمكاتب كتابةً صحيحة وقد راجعت كلام البغوي فرائته إنما ذكر ذلك تقريباً على ضعيف إلى أن قال: فالأقوى قول الإمام والغزالي انتهى. اه. ه. فود: (لتعذر حصول الصفة) أي

ه. فود: (أن نفقته على السيد) عبارةً شرح المنهج عطفًا على في استقلاله إلخ وفي أنه تسقط نفقته عن سيده أي: بخلاف فطرته فإنها على السيد. اه. ه. فود: (تسقط عنه) أي: ما لم يحتاج ش. م. ه. فود: (وله معاملته) عبارةً الزوض، ولا يُعامل سيده. اه. قال في شرحه: هذا ما نقله الأصل عن تهذيب البغوي ثم قال: ولعله أقوى ونقل قبله عن الإمام والغزالي أن له أن يُعامله كالمكاتب كتابةً صحيحة، وقد راجعت كلام البغوي فرائته إنما ذكر ذلك تقريباً على ضعيف إلى أن قال: فالأقوى قول الإمام والغزالي.

وأجزاً في الصحيحة؛ لأنَّ الْمُغْلَبَ فيها المُعَاوَضَةُ، والأداء، والإبراء فيها واحدٌ (و) في أنَّ كتابته (بطل موت سيده) قبل الأداء لجوازها من الجانبين ولعدم حصول المُغْلَبِ عليه، ولا يعتق بالأداء للوارث، بخلاف الصحيحة، نعم، إنَّ قال: إنَّ أدَّنت لي، أو لوارثي لم تبطل (و) في أنه (بصح) نحو بيعه وهبته واعتاقه عن الكفارة (والوصية برفقته)، وإنَّ ظنَّ صحَّةَ الكتابة؛ لأنَّ العبرة بما في نفس الأمر (و) في أنه (لا يضرَّفُ إليه سهمُ المُكَاتِبِينَ)؛ لأنَّها جائزة من الجانبين فالأداء فيها غيرُ موثوقٍ به، وفي أنه يمنعه من السفَرِ، ولا يَطْوَها، ولا يعتقُ بتمجِيلِ النجومِ وبما تقرَّرَ عِلْمُ أنَّ في كلِّ من الصحيحة، والفائدة عقدُ مُعَاوَضَةٍ وأنَّ الْمُغْلَبَ في الصحيحة معنى المُعَاوَضَةِ وفي الفائدة معنى التعليق (وتخالفهما) أي: الفائدة الصحيحة، والتعليق (في أنَّ لِلسَّيِّدِ فسْخَها) بالفعل كالبيع، والقول كأبطلتها فلا يعتقُ بأداء بعد الفسخ؛....

خَبْتُ كَانَتِ الصِّفَةُ إِذَا أَدَّيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ش وَهِيَ أَدَاءُ أَيِ الصِّفَةِ أَدَاءُ النَّجْمِ مِنَ الْمُكَاتِبِ لِلْسَّيِّدِ .

• قوله: (وأجزاً) أي: ما ذَكَرَ من الإبراء وأداء الغير وهل يَجِبُ على السَّيِّدِ القبول فيما لو تَبَرَّعَ عنه الغير، أو لا؟ فيه نَظَرٌ والأقربُ عَدَمُهُ قِيلَ قَعَهُ لِلْعَبْدِ إِنْ أَرَادَ التَّبَرُّعَ عَلَيْهِ ش وَيُظْهَرُ جَرَيَانُ مِثْلِهِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي أَنَّهُ لَا يَغْتَقُ بِإِبْرَائِهِ وَمَا زَادَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ ع ش . • قوله: (وفي أنَّ بكتابته) الْأَوَّلَى إِبْدَالُ الضَّمِيرِ بِالْأَلِفِ . • قوله: (واعتاقه) بِالرَّفْعِ رَشِيدِي .

• قوله (سني): (وَلَا يَضْرَفُ إِلَيْهِ سَهْمُ الْمُكَاتِبِينَ) فَلَوْ أَخَذَ مِنْ سَهْمِ الْمُكَاتِبِينَ وَلَمْ يَغْلَمْ بِفَسَادِ كِتَابَتِهِ وَدَقَّقَهُ لِلْسَّيِّدِ، ثُمَّ عَلِمَ فَسَادَهَا اسْتَرَدَّ مِنْهُ مَا دَقَّقَهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ شَرْحُ الرُّوضِ ع ش وَظَاهِرٌ أَنَّ عَدَمَ الْعِلْمِ بِالْفَسَادِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ . • قوله: (وفي أنه يمنعه من السفَرِ) أي: بخلافه في الصحيحة فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِلَا إِذْنٍ مَا لَمْ يَحِلَّ النَّجْمُ شَرْحُ الرُّوضِ . اه سم . • قوله: (ويَطْوَها) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِيِّ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ . • قوله: (ويَطْوَها) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَلَا يَطْوَها وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى، ثُمَّ كُشِطَتْ لَا وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ فَإِنَّ إِثْبَاتَهَا سَبَقَ قَلَمُ سَيِّدٍ حَمَرٌ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ: وَلَا يَطْوَها الصَّوَابُ حَذَفَ لَا . اه . وَلَعَلَّ سَم لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الْكُشْطِ وَكَذَا كَتَبَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: وَلَا يَطْوَها عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ أَيِ بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَوُطِئَهَا فَلَا حَدَّ بِهِ، وَلَا تَغْزِيرَ وَلَا مَهْرَ انْتَهَتْ فَلْيَتَأَمَّلْ عِبَارَتَهُ هُنَا . اه .

• قوله (سني): (أَنَّ لِلسَّيِّدِ فَسْخَها) أي: بِالْفَاضِي وَبِنَفْسِهِ، وَلَا يَطْلُهَا الْفَاضِي بغيرِ إِذْنِ السَّيِّدِ مُنْفِي .

• قوله: (بأداء بعد الفسخ) أي بخلاف التعليق فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالْفَسْخِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ التَّعْلِيْقَ لَا يَبْطُلُ بِالْقَوْلِ فَإِذَا أَدَّى بَعْدَ فَسْخِ السَّيِّدِ لَهُ عَقَقَ لِقَاءُ التَّعْلِيْقِ ع ش .

• قوله: (وفي أنه يمنعه من السفَرِ) أي: بخلافه في الصحيحة فَإِنَّهُ جَائِزٌ بِلَا إِذْنٍ مَا لَمْ يَحِلَّ النَّجْمُ شَرْحُ الرُّوضِ . • قوله: (وَلَا يَطْوَها إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَجَوَازُ وَطْءِ الْأُمَةِ أَيِ بِخِلَافِ الصَّحِيحَةِ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ، وَوُطِئَهَا فَلَا حَدَّ بِهِ، وَلَا تَغْزِيرَ، وَلَا مَهْرَ . اه . فَلْيَتَأَمَّلْ عِبَارَتَهُ هُنَا .

لأنَّ تعليقها في ضمن معاوضة لم يُسلم فيها العوض كما يأتي فلم تلزم. وإطلاق الفسخ فيها فيه تجوُّز؛ لأنه إنَّما يكون في صحيح وقيد السيِّد؛ لأنه يمتنع عليه الفسخ في الصحيحة كما قدَّمه وكذا في التعليق، وأمَّا العبد فيتجوُّز له الفسخ في الصحيحة، والفاسدة دون التعليق (و) في أنَّها تبطل بنحو إغماء السيِّد، والحجر عليه بسفه كما يأتي لا فليس، بخلاف نحو إغماء العبد، والحجر عليه وفي (أنَّه لا يملك ما يأخذه) لفساد العقيد (بل يرجع) فيما إذا عتق بالأداء (المكاتب به) أي: بقينه (إن) بقي وإلا فيمثله في المثلي وقيمته في المُتَقَوِّم (إن كان مُتَقَوِّمًا) يعني له قيمة كما بأصله فليس المراد قسيم المثلي، أمَّا ما لا قيمة له كخمر فلا يرجع بعد تلقفه على سيِّده بشيء، نعم، بحث شارح أنَّ له أخذ مُخْتَرَمٍ غير مُتَقَوِّم كجِلْدٍ مَيْتَةٍ.....

• فؤد: (لأنَّ تعليقها إلخ) لا يظهر تقرُّبه عبارة المُغْنِي وشرح المنهج: بالفعل كالبيع والقول كأبطلت كتابته إن لم يُسلم له العوض حتى لو أدى المُكاتب المُسمَّى بعد فسخها لم يفتق؛ لأنه، وإن كان تعليقًا فهو في ضمن معاوضة فإذا ارتفعت المعاوضة ارتفع ما تضمنته من التعليق. اهـ. وهي ظاهرة التَّقريب. • فؤد: (لم يُسلم فيها) قدَّمه المُغْنِي وشرح المنهج على التَّفريع وجعلناه قيدًا للمتن كما مرَّ أيضًا. • فؤد: (كما يأتي) أي: في مسألة التحالف. • فؤد: (فلم تلزم) أي: الفائدة. • فؤد: (فيه تجوُّز إلخ) وكان الأولى للمُصنِّف أن يُعبِّر بالإبطال كما عبَّر به الشافعي <sup>رحمته</sup> مُغْنِي. • فؤد: (فيه تجوُّز) لكن لما كان للفائدة ثمرات تترتب عليها كالصَّحِيحة عبَّر بالفسخ تنبيهًا على أنَّ له إبطال تلك المُلفَعِ ع ش. • فؤد: (والحجر عليه بسفه) أي: بخلاف الصحيحة فإنَّها لا تبطل بالحجر على السيِّد بسفه ويدفع العوض إلى وليه كما تقدَّم ع ش. • فؤد: (فيما إذا عتق إلخ) سيأتي مُخْتَرَزُهُ. • فؤد: (وإلا) أي: بأنَّ تَلَف. • فؤد: (وقيمته إلخ) هل العبرة في القيمة بوَقْتِ التَّلَف أو القبض، أو أقصى القيم؟ فيه نظر وقياس المقبوض بالشراء الفاسد أن يكون مضمونًا بأقصى القيم ع ش. • فؤد: (إن كان مُتَقَوِّمًا) قيد في كل من مسألتَي الرجوع بالعين والبدل رَشِيدِي. • فؤد: (يعني له قيمة) أي: قِيَّسَ لِمِثْلِي ع ش.

• فؤد: (بعد تلقفه) وكذا إذا كان باقيا وهو غير مُخْتَرَم كما في شرح المنهج رَشِيدِي أي وفي المُغْنِي كما يأتي. • فؤد: (أنَّ له أخذ مُخْتَرَم إلخ) أي: ما دام باقيا نهاية عبارة المُغْنِي وشرح المنهج واحترز بذلك عَمَّا لا قيمة له كالخمر فإنَّ العتيق لا يرجع على السيِّد بشيء إلا إن كان مُخْتَرَمًا كجِلْدٍ مَيْتَةٍ لم يُذْبَغ وكان باقيا فإنه يرجع به فإن كان تالفا فلا رجوع له بشيء. اهـ. ويظهر بذلك أنَّه لا يتسجَم قوله: نعم إلخ مع قوله: بعد تلقفه فكان يتبقي حذفه كما في المُغْنِي. • فؤد: (كجِلْدٍ مَيْتَةٍ إلخ) أي: بأنَّ كاتبه على جُلود مَيْتَةٍ فهي فاسدة وتُصَوِّرُهُ بِالْحَيَوَانِ كما في سم حيث قال: كان صورة المسألة أنَّه لو كان المأخوذ

• فؤد: (كجِلْدٍ مَيْتَةٍ لم يُذْبَغ) كَانْ صورة المسألة أنَّه لو كان المأخوذ حَيَوَانًا مَاتَ فَلَهُ أَخْذٌ جَلِيلُهُ، وقد يُقال: لا حاجة لذلك؛ لأنه لا مانع أن صورتها أنَّه كاتبه على جُلود مَيْتَةٍ فهي فاسدة كما لو كاتبه على خمر ويُجاب بأنَّ الحاجة لذلك حتى يُتَصَوَّرَ رُجُوعٌ بعد التَّلَف.



لم يُذْنَع (وهو أي: السَّيِّدُ يرجعُ عليه) أي: المُكَاتَّبُ (بقيَّته)؛ لأنَّ فيها معنى المُعاوَضَةِ وقد تَلَفَ المَعْقُودُ عليه بالعِتْقِ؛ إذ لا يُمكنُ رَدُّهُ فهو كَتَلَفٍ مَبِيعٍ فابِيدَ في يَدِ المُشْتَرِي يرجعُ على البائع بما أَدَّى ويرجعُ البائعُ عليه بالقيمةِ وتُغْتَبَرُ القيمةُ هنا (يَوْمَ العِتْقِ)؛ لأنَّه يَوْمُ التَّلَفِ. ولو كَاتَبَ كَافِرٌ كَافِرًا على فابِيدَ مَقْصُودٌ كَخَمِرٍ وَقَبْضُ فِي الكُفْرِ فلا تَرَاوَجَ كما عَلِمَ مِنَّا مَرَّ فِي نِكَاحِ المُشْرِكِ (لَإِنْ تَجَانَسَا) أي: ما يرجعُ به العبدُ وما يَسْتَحِقُّهُ السَّيِّدُ عليه بأنَّ كَانَا ذَيْنِينِ نَقْدَيْنِ وَاتَّفَقَا جِنْسًا وَنَوْعًا وَصِفَةً وَاسْتَقْرَارًا وَحُلُولًا (فَالْقَوْلُ التَّقَاصُّ) الآتِيَةُ.....

حَيَوَانًا فَمَاتَ فَلَهُ أَخْذُ جِلْدِهِ. اهـ. الظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّه يَتَلَفُّهُ فِي يَدِهِ تَلَزُّمُهُ قِيَمَةَ الْحَيَوَانِ وَحِينَئِذٍ لَمْ يَتَلَفْ يَجِبُ رَدُّهُ عَ ش. ة قُود: (لَمْ يُذْنَعِ) قَيْدٌ بِهِ لِعَدَمِ ضَمَانِهِ بِالْبَدَلِ إِنْ تَلَفَ كَمَا ذَكَرَهُ أَي: شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْأَفَالْمَذْبُوعُ يَرْجِعُ بِهِ إِنْ بَقِيَ وَيَبْدَلُهُ إِنْ تَلَفَ شَيْئًا. اهـ. يُجَيِّزُ مِ.

فَوَيْ (سَيِّ): (بَقِيَّتُهُ) أَيِ الْمُكَاتَّبِ. ة قُود: (فَابِيدًا) أَي: يَتِمَّا فَابِيدًا مُعْنَى. ة قُود: (وَتُغْتَبَرُ الْقِيَمَةُ هُنَا الْخُ) يَتَّبَعِي مِنَ نَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ سَم. ة قُود: (وَلَوْ كَاتَبَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ كَاتَبَ كَافِرٌ أَصْلِيَّ كَافِرًا كَذَلِكَ عَلَى فَابِيدَ مَقْصُودٌ كَخَمِرٍ وَقَبْضُ فِي الكُفْرِ فلا تَرَاوَجَ وَلَوْ أَسْلَمَا وَتَرَاوَجَا إِلَيْنَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَبْطَلْنَاهَا، وَلَا أَثَرَ لِلْقَبْضِ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْدَ قَبْضِ الْبَعْضِ فَكَذَلِكَ فَلَوْ قَبِضَ الْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَقَبْلَ إِنْطِلَالِهَا عَتَقَ وَرَجَعَ السَّيِّدُ عَلَيْهِ بِقِيَمَتِهِ، أَوْ قَبْضَ الْجَمِيعِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ تَرَاوَجَا إِلَيْنَا فَكَذَلِكَ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى السَّيِّدِ بِشَيْءٍ لِلْخَمْرِ وَنَحْوِهِ أَمَّا الْمُزْتَدَانِ فَكَالْمُسْلِمِينَ. اهـ. ة قُود: (كَافِرًا) أَي: أَوْ كَافِرًا فَلَوْ قَالَ: كَافِرًا كَانَ أَوْ ضَحَّ عَ ش.

فَوَيْ (سَيِّ): (لَإِنْ تَجَانَسَا) أَي: فَإِنْ تَلَفَ مَا أَخَذَهُ السَّيِّدُ مِنَ الرَّقِيقِ وَأَرَادَ كُلَّ الرُّجُوعِ عَلَى الْآخَرِ وَتَجَانَسَا أَيِ وَاجِبَا السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ. اهـ. مُعْنَى. ة قُود: (وَاسْتَقْرَارًا الْخُ) أَنْظَرُ مَا مَعْنَى اشْتِرَايَهُ الْحُلُولِ وَالْإِسْتِقْرَارَ هُنَا مَعَ أَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ لَا يَكُونُ فِيهِ الدَّيْنَانِ إِلَّا حَالَيْنِ مُسْتَقَرَّيْنِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَى السَّيِّدِ بَدَلٌ مُتَلَفٍ وَمَا عَلَى الْعَبْدِ بَدَلٌ رَقَبَتِهِ الَّتِي حَكَمْنَا بِعِتْقِهَا رَشِيدِيٍّ وَفِي عَ ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ بِزِيَادَةِ تَفْصِيلٍ عَنْ سَمِ مَا نَصَّهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطٌ لِلتَّقَاصُّ لَا بِقَيْدٍ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ

ة قُود: (وَتُغْتَبَرُ الْقِيَمَةُ هُنَا يَوْمَ الْعِتْقِ) يَتَّبَعِي مِنَ نَقْدِ الْبَلَدِ الْغَالِبِ. ة قُود: (وَحُلُولًا) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَى اشْتِرَاكِ اتَّفَاقِهِمَا فِي الْحُلُولِ؛ إِذْ لَا يَكُونَانِ إِلَّا حَالَيْنِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ؛ إِذْ الْقِيَمَةُ الْمُسْتَحَقَّةُ لِلْسَّيِّدِ لَا تَكُونُ إِلَّا حَالَةً وَمَا يَرْجِعُ بِهِ الْمُكَاتَّبُ إِنْ كَانَ عَيْنٌ مَا دَفَعَهُ فَهُوَ عَيْنٌ لَا ذَيْنَ فَلَا يَوْصَفُ بِحُلُولٍ، وَلَا تَأْجِيلٍ، وَإِنْ كَانَ بَدَلُهُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا حَالًا وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ: وَاسْتِقْرَارًا لَا يُتَصَوَّرُ اخْتِلَافُهُمَا فِيهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ هَذِهِ شُرُوطٌ لِلتَّقَاصُّ لَا بِقَيْدٍ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا بِالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ الْعِبَارَةِ، وَهَذَا عَلِمَ مِنْ تَفْسِيرِ التَّجَانُّسِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِتْفَاقِ فِي الْجِنْسِ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ التَّمَاثُلُ الصَّادِقُ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرَ. ة قُود: (وَحُلُولًا) عِبَارَةُ شَرَحِ الْمَنْهَجِ وَحُلُولٌ وَأَجَلٌ وَكَذَا مَ ر.

(ويرجع صاحب الفضل به) إن فضل شيء؛ لأنه حقه، أما إذا عتق لا بأداء بأن أعتقه السيد لا عن الكتابة ولو عن كفارته، ومثل ذلك لو باعه، أو وهبه، أو رهنه، أو أوصى برقبته ولم يقيد بعجزه فإنه يصح ويكون فسحاً لها فلا يتبعه كسب، ولا ولد ومثلاً تخالف الصحيحة فيه أنه لا يجب فيها إيتاء ولا تصح الوصية بنجومها، ولا تمنع رجوع الأصل، ولا تحرم النظر على السيد، ولا توجب عليه مهراً بوطئه لها، وفي صور أخرى تبلغ ستين صورة (قلت: أصبح أحوال التقاض سقوط أحد الدينين بالآخر) أي: يُقَدَّرُ منه إن اتفقا في جميع ما مرَّ وكانا نقدَيْن (بلا رضا) من صاحبهما، أو من أحدهما؛ لأن طلب أحدهما الآخر بمثل ما له عليه عبث وهذا فيه شبه بيع تقديرًا، والتهني عن بيع الدين بالدين إما مخصوص بغير ذلك؛ لأنه يُقَدَّرُ في التقدير

العبارة. اهـ. ولكن يأتي أن الأصح أن التقاض لا يصير إلا في الحالتين بخلاف المؤجل من طرف، أو طرفين إلا أن أدى إلى العتيق فالأولى إسقاط قيد الحلول والاستمرار هنا.

• قول (سني): (ويرجع صاحب الفضل) أي الذي دثته زائد على ذين الآخر به أي: بالفاضل مُعْنِي.

• قوله: (لا من الكتابة) كأن نَجَزَ عَقْدَهُ ش. • قوله: (ولم يقيد بعجزه) أي أما إذا قيد بعجزه فلا يكون فسحاً كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل التعجيز عتق سم. • قوله: (ومثلاً تخالف إلخ) حقه أن يقدم على قول المصنف: وتخالفهما إلخ كما في المُعْنِي، ثم المناسب لقوله الآتي: وفي صور إلخ أن يقول هنا وتخالف الصحيحة أيضًا في أنه إلخ. • قوله: (ولا يمنع رجوع الأصل) فإذا كاتب عبداً وهب له أصله كتابة فاسدة بعد قبضه بإذنه كان للأصل الرجوع ويكون فسحاً. مُعْنِي أي: بخلاف إذا كاتبه كتابة صحيحة امتنع عليه الرجوع فيه ع ش. • قوله: (ولا يحزم) أي: عقد الكتابة الفاسدة النظر أي: إلى المكتبة. • قوله: (وفي صور إلخ) منها صحة إعتاقه في الكفارة ومنها عدم وجوب الأرض على سيده إذا جنى عليه ومنها أن للسيد منع الزوج من تسليمها نهاراً كالقنينة ومنها أن له منعه من صوم الكفارة إذا خلف بغير إذنه وكان يضعفه الصوم ومنها أنه لا تنقطع زكاة التجارة فيه فيخرج عن زكاتها لتمكنه من التصرف فيه ومنها أن له منعه من الإحرام وتحليله إذا أحرم بغير إذنه وله أن يتحلل ومنها عدم وجوب الاستبراء إذا عادت إليه ومنها أن الكتابة الفاسدة الصادرة في المرض ليست من الثلث لأخذ السيد القيمة عن رقبته بل هي من رأس المال ومنها ما إذا زوجها بعبد لم يجب المهر ومنها وجوب الفطرة ومنها تملكه للغير فإن الصحيحة تخالف الفاسدة في ذلك كله وقد أوصل الولي العراقي في نكته الصور المخالفة إلى نحو ستين صورة ما ذكر منها فيه كفاية لأولي الأبواب ومن أراد الزيادة على ذلك فليراجع التكت مُعْنِي. • قوله: (تبلغ إلخ) أي: جميع صور المخالفة لا الصور الأخرى فقط لما مرَّ عن المُعْنِي ولقول النهاية وفي غير ذلك بل أو صلها بعضهم إلى ستين صورة. اهـ. • قوله: (أي: بقدره) إلى قوله أما لو اتفقا أجلاً في النهاية.

• قوله: (ولم يقيد بعجزه) أي: أما إذا قيد بعجزه فلا يكون فسحاً كما هو ظاهر حتى إذا أدى قبل المعجز عتق.

ما لا يُقْتَمَرُ في غيره، وأما مَحَلُّه في بيع الدين لِغير مَنْ عليه (والثاني) إِنَّمَا يَسْقُطُ (بِرِضاهما)؛  
لأنَّه يُشْبِهُ الحَوَالَةَ (والثالث) يَسْقُطُ (بِرِضَا أَحَدِهِمَا)؛ لأنَّ للمدينين أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ  
(والرابع لا يَسْقُطُ)، وإنْ تَرَاضَيَا (والله أعلم)؛ لأنَّه يُشْبِهُ بَيْعَ الدِّينِ بِالْدِّينِ. أما إذا اختلفا جنسًا،  
أو غيره مِمَّا مَرَّ فلا تَقَاصٌ كما لو كانا غيرَ تَقْدِينَ وهما مُتَقَوَّمانِ مُطْلَقًا، أو مثليَّينِ لا إنْ حَصَلَ  
به عتقٌ لِشُرُوفِ الشَّارِعِ إِلَيْهِ، أما لو اتَّفَقَا أَجَلًا ففِي وَجْهِ رَجْحِهِ الْإِمَامُ وَتَبِعَهُ الْبُلْقِينِي واستشهدَ  
له بِنَصِّ الْأَمِّ التَّقَاصُ وفي آخرِ المنعِ وَرَجْحَهُ الْبَقَوِي كَالْقَاضِي واقتضاه كَلَامُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ  
لانتفاءِ الْمُطَالِيَةِ وَلأنَّ أَجَلَ أَحَدِهِمَا قد يَحِلُّ بِمَوْتِهِ قَبْلَ الْآخَرِ وَلَوْ تَرَاضَيَا بِجَعْلِ الْحَالِ قِصَاصًا  
عَنِ الْمُؤْجَلِ لم يَجْزُ كما رَجَّحاه وَحَمِلَ عَلَى مَا إِذَا لم يَحْصُلْ به عتقٌ وإلا جازَ كما أفاده  
كَلَامُ الْأَمِّ وقياسه تقييدُ الوجهين المذكورين بِذلك أَيْضًا.....

• فَوُدَّ: (وَأَمَّا مَحَلُّه فِي بَيْعِ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ عَلَيْهِ) أَيِ وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ مَعَ أَنَّ بَيْعَ الدِّينِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ  
صَحِيحٌ كَمَا مَرَّ عَنِ الرُّوْضَةِ مُعْنًى. • فَوُدَّ: (لأنَّه يُشْبِهُ الحَوَالَةَ) أَيِ لِأَنَّهُ إِتْدَالَ مَا فِي ذِمَّةٍ بِذِمَّةٍ قَاشِبَةٍ  
الْحَوَالَةَ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ مُعْنًى. • فَوُدَّ: (لأنَّ للمدينين إلخ) أَيِ: وَكُلُّ مِنْهُمَا مَدِينٌ  
رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (لأنَّه يُشْبِهُ بَيْعَ الدِّينِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِي، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَيُشْبِهُ إِلَى  
الْمُتَنِي وَقَوْلُهُ: أَرَادَ بِهَا إِلَى الْمُتَنِي. • فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ حَصَلَ بِهِ عِتْقٌ، أَوْ لَا. • فَوُدَّ: (أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا أَجَلًا إِلَى  
إِلخ) هَذَا بِالنَّظَرِ لِغَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ سَم. • فَوُدَّ: (وَفِي آخِرِ الْمَنْعِ إلخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُعْنًى. • فَوُدَّ: (وَلَوْ  
تَرَاضَيَا إلخ) أَيِ: فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ الدِّينَانِ حُلُولًا وَأَجَلًا. • فَوُدَّ: (قِصَاصًا) أَيِ: عِوَضًا. • فَوُدَّ: (وَقِيَاسُهُ  
تَقْيِيدُ الْوَجْهَيْنِ إلخ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّقَاصَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّقْدِينَ فَقَطْ بِشَرْطِ أَنْ يَتَّحِدَا جِنْسًا وَصِفَةً مِنْ  
صِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ وَحُلُولٍ وَأَجَلٍ إِلَّا إِذَا كَانَ يُؤَدَّى إِلَى الْمُتَنِي وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَمَا قَالَ الْإِسْتَوِيُّ: أَنْ يَكُونَ  
الدِّينَانِ مُسْتَوْرَيْنِ فَإِنْ كَانَ تَقَاصٌ وَإِنْ تَرَاضَيَا لَامْتِنَاعِ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهُمَا قَالَ الْقَاضِي  
وَالْمَاوَزْدِيُّ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ: وَإِذَا مَتَّعْنَا التَّقَاصَ فِي الدَّيْتَيْنِ وَهُمَا تَقْدَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ كَدَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ  
فَالطَّرِيقُ فِي وَصُولِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ اخْتِذِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا مَا عَلَى الْآخَرِ، ثُمَّ  
يَجْعَلُ الْمَاخُودَ إِنْ شَاءَ عِوَضًا عَمَّا عَلَيْهِ وَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعِوَضَ عَنِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ جَائِزٌ، وَلَا حَاجَةَ  
حَبِيزٍ إِلَى قَبْضِ الْعِوَضِ الْآخَرِ، أَوْ هُمَا عِوَضَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ فَلْيَقْبِضْ كُلُّ مِنْهُمَا مَا لَهُ عَلَى الْآخَرِ فَإِنْ  
قَبِضَ وَاجِدٌ مِنْهُمَا لَمْ يَجْزُ رَدُّهُ عِوَضًا عَنِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ عَرْضَ قَبْلِ الْقَبْضِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ إِلَّا إِنْ اسْتَحَقَّ  
ذَلِكَ الْعَرْضُ بِعَرْضٍ أَوْ إِتْلَافٍ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَرْضًا وَالْآخَرُ تَقْدًا وَقَبِضَ الْعَرْضُ مُسْتَحَقَّهُ جَازَ لَهُ  
رَدُّهُ عِوَضًا عَنِ التَّقْضِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَيْنَ سَلَمٍ لَا إِنْ قَبِضَ التَّقْدَ مُسْتَحَقَّهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ رَدُّهُ  
عِوَضًا عَنِ الْعَرْضِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ اسْتَحَقَّ الْعَرْضُ فِي قَرْضٍ وَنَحْوِهِ مِنَ الْإِتْلَافِ، أَوْ كَانَ ثَمَنًا

• فَوُدَّ: (لأنَّ للمدينين إلخ) يُقْتَضَى مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ الْأَجَدَّ هُوَ الْمَدِينُ. • فَوُدَّ: (أَمَّا لَوْ اتَّفَقَا أَجَلًا) هَذَا بِالنَّظَرِ  
لِغَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابَةِ.

(فَإِنْ فَسَّخَهَا السَّيِّدُ) أَوِ الْعَبْدُ (فَلْيُضْفِذْ) نَذْبًا احتياطًا؛ لِقَلَّا يتجاحدا (ولو أَدَّى) الْمُكَاتَّبُ (الْحَالُ) فَقَالَ السَّيِّدُ لَهُ (كُنْتُ فَسَّخْتُ) قَبْلَ أَنْ تُؤَدِّيَ (فَأَنْكَرَهُ) الْعَبْدُ أَي: أَصْلَ الْفَسْخِ، أَوْ كَوْنَهُ قَبْلَ الْأَدَاءِ (صَدَّقَ الْعَبْدُ بِعَمِيهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ فَلَرِمَتْهُ الْبَيِّنَةُ. (وَالْأَصَحُّ يُطْلَلُنُ) الْكِتَابَةَ (الْفَائِدَةُ بِخُنُونِ السَّيِّدِ وَإِعْمَائِهِ، وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ) بِالسَّفَةِ (لَا بِخُنُونِ الْعَبْدِ)؛ لِأَنَّ الْحِظَّ لَهُ فَإِذَا أَفَاقَ وَأَدَّى الْمُسَمَّى عَتَقَ وَتَبَّتِ التَّرَاجُعُ (ولو ادَّعَى كِتَابَةً فَأَنْكَرَ سَيِّدُهُ، أَوْ وَارِثُهُ صُدَّقَا) أَي: كُلُّ مِنْهُمَا بِالْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا (وَحَلَفَ الْوَارِثُ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ)، وَالسَّيِّدُ عَلَى الْبَيِّنَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَلَوْ ادَّعَاهَا السَّيِّدُ وَأَنْكَرَ الْعَبْدُ جُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجُّيزًا مِنْهُ لِنَفْسِهِ، نَعَمْ، إِنْ اعْتَرَفَ

وَإِذَا امْتَنَعَ التَّمَاصُّ وَامْتَنَعَ كُلُّ مِنَ الْمُتَدَايِنَيْنِ مِنَ الدَّائِنِ بِالتَّسْلِيمِ لِمَا عَلَيْهِ حُجَسًا حَتَّى يُسَلِّمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ السَّيِّدَ وَالْمُكَاتَّبَ يُخْبِسَانِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسْلِيمِ وَهُوَ مُنَابِذٌ لِقَوْلِهِمْ: إِنَّ الْكِتَابَةَ جَائِزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ وَلَهُ تَرْكُ الْأَدَاءِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُنَابِذُ مَا ذَكَرَ لَوْ لَمْ يَمْتَنِعَا مِنْ تَعَجُّيزِ الْمُكَاتَّبِ أَنَا لَوْ امْتَنَعَ مِنْهُمَا مِمَّا مَرَّ فَلَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ.

• فَوَيْلٌ: (تَقْيِيدُ الْوُجْهَيْنِ) الْأَوَّلَى تَقْيِيدُ الْوَجْهِ الثَّانِي كَمَا فِي الْمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَيِّ): (فَإِنْ فَسَّخَهَا) أَي: الْفَائِدَةُ مُغْنِي وَسَمَّ عَنْ الْكَثَرِ وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنْ الْمُحَلِّي مَا نَصَّهُ: وَمِثْلُهَا الصَّحِيحَةُ إِذَا سَاعَ لِلْسَّيِّدِ فَسْخُهَا بِأَنْ عَجَزَ الْمُكَاتَّبُ نَفْسَهُ، أَوْ امْتَنَعَ، أَوْ غَابَ عَلَى مَا مَرَّ وَلَمَّا لَمْ يَنْصَرِهِ عَلَى الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفَسْخَ بِهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى سَبَبٍ. اهـ. • فَوَيْلٌ: (أَوِ الْعَبْدُ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: لَا هُمَا إِلَى الْمَثْنِ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّ): (فَقَالَ السَّيِّدُ) أَي: بَعْدَ ذَلِكَ مُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَيِّ): (وَإِعْمَائِهِ) مِنْ زِيَادَتِهِ عَلَى الْمُحَرَّرِ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ لَفَهَمَ الْخُنُونُ بِالْأَوَّلَى نِهَايَةً وَمُغْنِي.

• فَوَيْلٌ: (بِالسَّفَةِ) أَمَّا الْفَلَسُ فَلَا يَبْتَغِي بِهِ الْفَائِدَةَ بَلْ يُبَاغُ بِالذِّينِ فَإِذَا بَيَعَ بَطَلَتْ مُغْنِي.

• فَوَيْلٌ (سَيِّ): (لَا بِخُنُونِ الْعَبْدِ) أَي: وَإِعْمَائِهِ وَالْحَجَرِ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمَهُ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّ): (صُدَّقَا) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ صَدَّقَ الْمُتَكِّرُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِأَوْ يَقْتَضِي إِفْرَادَ الضَّمِيرِ مُغْنِي.

• فَوَيْلٌ: (فَإِذَا أَفَاقَ الْخُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْ مَالِهِ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَا لَا وَتَقَدَّمَ فِي الصَّحِيحَةِ أَنَّهُ يُؤَدِّي ذَلِكَ إِنْ رَأَى لَهُ مَضْلَحَةً فِي ذَلِكَ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ: لِأَنَّ الْمُغْلَبَ هُنَا التَّغْلِيْقُ وَالصُّفَةُ الْمُغْلَقُ عَلَيْهَا وَهِيَ الْأَدَاءُ مِنَ الْعَبْدِ لَمْ تَوْجَدَ انْتَهَى. اهـ. ع ش. • فَوَيْلٌ: (جُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجُّيزًا لِلْخُ) أَي: فَيَتَمَكَّنُ السَّيِّدُ مِنَ الْفَسْخِ الَّذِي كَانَ مُمْتَنِعًا عَلَيْهِ، وَلَا يَتَفَسِّخُ بِنَفْسِ التَّعَجُّيزِ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْمُكَاتَّبَ إِذَا عَجَزَ نَفْسَهُ تَخَيَّرَ سَيِّدُهُ بَيْنَ الصَّبْرِ وَالْفَسْخِ وَمِنْ ثَمَّ عَبَّرَ هُنَا بِقَوْلِهِ: جُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجُّيزًا وَلَمْ يَقُلْ فَسْخًا ع ش أَقُولُ: قَضِيَّةُ قَوْلِ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالْمُغْنِي صَارَ قَوْلًا وَجُعِلَ إِنْكَارُهُ تَعَجُّيزًا عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى فَسْخِ السَّيِّدِ فَلْيُرَاجَعْ.

• فَوَيْلٌ: (فَإِنْ فَسَّخَهَا السَّيِّدُ) قَالَ فِي الْكَثَرِ أَي: الْفَائِدَةُ.

السَّيِّدُ مع ذلك بأداء المالِ عَقَقَ بإقراره ويُتَجَهَّ أَنْ مَحَلُّ ما ذَكَرَ في الإنكارِ إِنْ تَعَمَّدَهُ من غيرِ غُذْرٍ (ولو اختلفا في قدرِ النجومِ) أي: الأوقات، أو ما يُؤَدِّي كُلُّ نَجْمٍ (أو صِفَتِها) أَرَادَ بها ما يَشْمَلُ الجنسَ، والتَّوَعُّعَ، والصِّفَّةَ وَقَدَّرَ الأجلَ، ولا يَتَنَبَّهُ، أو لِكُلِّ منهما يَتَنَبَّهُ (تَحَالُفاً) كما مَرَّ في البيعِ، نعم، إِنْ كان خِلافُهما يُؤَدِّي لِفَسَادِها كانا اختلفا هل وَقَعَتْ على نَجْمٍ واحدٍ، أو أَكْثَرٍ؟ صُدِّقَ مُدَّعِي الصِّحَّةِ بِصِحَّةِ نَظِيرِ ما مَرَّ ثُمَّ (لَمْ) بَعْدَ التَّحَالُفِ (إِنْ لَمْ يَكُن) السَّيِّدُ (قَبْضَ ما يَدَّعِيهِ لَمْ تَنْفَسِخِ الْكِتَابَةُ فِي الْأَصَحِّ) قياساً على البيعِ (بل إِنْ لَمْ يَتَّحَقَّ) على شَيْءٍ (فَسَخَّ الْقَاضِي) الْكِتَابَةَ لا هُما؛ لَأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِنَظَرٍ واجتهادٍ كالْفَسْخِ بِالْعَقَّةِ وبه فَارَقَ ما مَرَّ في نَحْوِ الْبَيْعِ؛ لَأَنَّهُ مُنْصَوِّصٌ عَلَيْهِ فاندَفَعَتْ كما قاله الزَّرْكَشِيُّ تَسْوِيَةً الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ بَيْنَ ما هُنا، والبيعِ. (وَإِنْ كان) السَّيِّدُ (قَبْضَهُ) أي: ما ادَّعاه بِتَمَامِهِ (وقال الْمُكَاتَبُ: بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) لَمْ تَقَعْ بِهِ الْكِتَابَةُ وَإِنَّمَا هُوَ (وَدِيعَةٌ) أَوْ دَعَتْهُ إِتَاهَ وَلَمْ أَذْفَعْهُ عَنْ جِهَةِ الْكِتَابَةِ (عَقَقَ) لِاتِّفَاقِها على وَقُوعِ الْعَقَقِ على التَّقْدِيرَيْنِ (وَيَرْجِعُ هُوَ) أي: الْعَبْدُ (بِما أَدَّى) جَمِيعَهُ (و) يَرْجِعُ (السَّيِّدُ بِقِيَمَتِهِ) أي: الْعَبْدُ؛ لَأَنَّهُ لا يُمَكِّنُ رَدُّ الْعَقَقِ (وقد يَتَقَاضَى) إِنْ وَجَدَتْ شُرُوطُ التَّقَاضِ السَّابِقَةُ بِأَنْ تَلَفَ الْمُؤَدَّى وَكان هُوَ، أو قِيَمَتُهُ من جَنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها. (ولو قال: كَاتِبُكَ وَأنا مَجْنُونٌ، أو مَحْجُوزٌ عَلَيَّ) بِسَفَهٍ.....

• فَوَدَّ: (إِنْ تَعَمَّدَهُ من غيرِ غُذْرٍ) وَيَقْبَلُ دَعْوَى الْعَبْدِ إِتَاهَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ ع ش. • فَوَدَّ: (ما يُؤَدِّي كُلُّ نَجْمٍ) أي: في كُلِّ نَجْمٍ مُعْنًى. • فَوَدَّ: (وقدَّرَ الأجلَ) كَأَنَّ قالَ الْمُكَاتَبُ: هُوَ عَشْرَةُ أَشْهُرٍ وقالَ السَّيِّدُ: ثَمَانِيَّةٌ كَذَا فِي الْبُجَيْرِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ نَظَرًا لِلتَّفْسِيرِ الثَّانِي لِلنُّجُومِ. • فَوَدَّ: (خِلافُهما) أي: اِخْتِلَافُ السَّيِّدِ وَالْمُكَاتَبِ. • فَوَدَّ: (تَسْوِيَةُ الْإِسْنَوِيِّ) إِنْخِ اعْتَمَدَها النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (بَيْنَ ما هُنا وَالبَيْعِ) فَيَنْسَخَانِ هُما، أو أَحَدُهُما أو الْحَاكِمُ نَهْيَةً وَمُعْنًى. • فَوَدَّ: (أَيُّ: ما ادَّعاه بِتَمَامِهِ) إِلَى الْكِتَابِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: لَمْ تَقَعْ إِلَى الْمُعْنَى وَقَوْلَهُ: وَكان هُوَ إِلَى الْمُعْنَى وَقَوْلَهُ: الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ وَقَوْلَهُ: كما لو كَاتَبَا إِلَى، لَكِنَّ لا بَيْرَاةً وَقَوْلَهُ: كما لو أَوْ صَى إِلَى الْمُعْنَى وَقَوْلَهُ: كما لو قالَ إلى وَخَرَجَ.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى ما اِغْتَرَفَ بِهِ فِي الْعَقْدِ مُعْنًى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ. • فَوَدَّ: (لَمْ تَقَعْ بِهِ الْكِتَابَةُ) أَرَادَ بِهِ إِصْلَاحَ الْمُعْنَى فَتَأَمَّلْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ) أي: كَوْنِ الْبَقْضِ وَدِيعَةً، أو من النَجْمِ. • فَوَدَّ: (أو قِيَمَتُهُ من جَنْسِ الْإِنْخِ) يَقْتَضِي أَنْ قِيَمَتَهُ قَدْ لا تَكُونُ من جَنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُما من غَالِبِ تَقْدِ الْبَلَدِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَقَدْ يَتَقَاضَى بِأَنْ يُؤَدَّى الْحَالُ إِلَى ذَلِكَ بِتَلَفِ الْمُؤَدَّى وَتَوَجَّدَ شُرُوطُ التَّقَاضِ السَّابِقَةِ. اهـ. • فَوَدَّ: (بِسَفَهٍ) أي: وَقَلَسَ

• فَوَدَّ: (تَسْوِيَةُ الْإِسْنَوِيِّ) إِنْخِ الْمُعْتَمَدُ التَّسْوِيَةُ الْمَذْكُورَةُ ش م ر. • فَوَدَّ: (بَعْضُ الْمُقْبُوضِ) قالَ في شَرَحِ الْمُنْهَجِ: وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى ما اِغْتَرَفَ بِهِ فِي الْعَقْدِ. • فَوَدَّ: (من جَنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ) إِنْخِ يَقْتَضِي أَنْ قِيَمَتَهُ قَدْ لا تَكُونُ من جَنْسِ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَصِفَتِها مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُما من غَالِبِ تَقْدِ الْبَلَدِ.

طَرَأَ (فأنكر العبدُ) وقال: بل كُنْتُ عاقِلًا (صُدِّقَ السَّيِّدُ) بِبَيْمِينِهِ كَمَا بِأَصْلِهِ (إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فَقَوِيَ جَانِبُهُ، وَمِنْ ثَمَّ صُدِّقَ مَعَ كَوْنِهِ يَدْعِي الْفَسَادَ عَلَى خِلَافِ الْقَاعِيَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَصُدِّقْ مَنْ زَوَّجَ بَنْتَهُ، ثُمَّ ادَّعَى ذَلِكَ، وَإِنْ عَهْدَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِثَالِثٍ، بِخِلَافِ هُنَا (وَالَا) يُعْرَفُ ذَلِكَ (فَالْعَبْدُ) هُوَ الْمُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَا ادَّعَاهُ (وَلَوْ قَالَ) السَّيِّدُ: (وَصَفَّتْ عَنْكَ التَّجْعُمُ الْأَوَّلُ، أَوْ قَالَ): وَصَفَّتْ (الْبَعْضُ فَقَالَ) الْمُكَاتَّبُ: (بَلْ) وَصَفَّتْ (الْآخَرُ، أَوْ الْكُلَّ صُدِّقَ السَّيِّدُ) بِبَيْمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ اعْرَفَ بِإِرَادَتِهِ وَفِعْلِهِ، وَالصُّورَةُ أَنَّ التَّجْمِينَ اخْتَلَفَا قَدْرًا وَلَا لَمْ يَكُنْ لِلْخِلَافِ فَائِدَةٌ (وَلَوْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ وَعَبِيدٍ فَقَالَ) لِهَمَا وَهَمَا كَامِلَانِ: (كَاتَبْتَنِي أَبُو كُفْمَا، فَإِنْ أَنْكَرَا) ذَلِكَ (صُدِّقَا) بِبَيْمِينِهِمَا عَلَى نَفْيِ عَلَيْهِمَا بِكِتَابَةِ الْأَبِ وَهَذَا عَلِيمٌ مِنْ قَوْلِهِ آيَفَا: أَوْ وَارِثُهُ وَأَعَادَهُ لِيُرْتَّبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَإِنْ صَدَّقَاهُ) أَوْ قَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ (فَلَمُكَاتَّبَ) عَمَلًا بِقَوْلِهِمَا، أَوْ الْبَيِّنَةُ (فَإِنْ اعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَهْيِيهِ) أَوْ أَبْرَأَهُ عَنْ نَهْيِيهِ مِنَ الشُّجُومِ (فَالْأَصْحُ) أَنَّهُ (لَا) يَعْتَقُ؛ لِمَدَمِ تَمَامِ مِلْكِهِ (بَلْ يَوْقَفُ، فَإِنْ أَذَى نَهْيِ الْآخَرِ عَقَقَ كُلَّهُ وَوَلَّاهُ لِلْأَبِ)؛ لِأَنَّهُ عَقَقَ بِحَكْمِ كِتَابَتِهِ ثُمَّ يَنْتَقِلُ لِهَمَا سَوَاءً. (وَإِنْ عَجَزَ قَوْمٌ عَلَى الْمُعْتَقِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا) وَقَتَّ الْعَجْزُ

مُغْنِي عِبَارَةً شَ قَيَّدَ بِهِ أَيُّ بِقَوْلِهِ: بِسَفْوِ اخْتِذَا مِنْ قَوْلِهِ إِنْ عُرِفَ الْخُ. اه. فَوَدُ: (طَرَأَ) أَيُّ أَمَّا إِذَا كَانَ مُقَارِنًا لِلْبُلُوغِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِقَوْلِهِ: إِنْ عُرِفَ سَبْقُ مَا ادَّعَاهُ مُغْنِي. فَوَدُ: (هَاقِلًا) الْأَصُوبُ كَامِلًا كَمَا فِي عِبَارَةِ غَيْرِهِ رَشِيدِي أَيُّ: كَالْمُغْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ. فَوَدُ: (ثُمَّ اذْهَبْ ذَلِكَ) أَيُّ: فَقَالَ: كُنْتُ مَخْجُورًا عَلَيَّ، أَوْ مَخْجُونًا يَوْمَ زَوَّجْتَهَا مُغْنِي. فَوَدُ: (لَأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِثَالِثٍ) وَهُوَ الزَّوْجَةُ وَمِثْلُ النِّكَاحِ الْبَيْعُ فَلَوْ قَالَ: كُنْتُ وَقَتَّ الْبَيْعِ صَيِّيًا، أَوْ مَخْجُونًا لَمْ يَقْبَلْ، وَإِنْ أَمَكَّنَ الصَّبَا وَعَهْدَ الْجُنُونِ؛ لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مُخَصَّةٌ وَالْإِقْدَامُ عَلَيْهَا يَقْتَضِي اسْتِجْمَاعَ شَرَائِطِهَا بِخِلَافِ الضَّمَانِ وَالطَّلَاقِ وَالْقَتْلِ اه. شَيْخُنَا الزِّيَادِي أَيُّ قَائَهُ يَقْبَلُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ عُرِفَ ع ش. فَوَدُ: (اخْتَلَفَا قَدْرًا الْخُ) أَقُولُ: أَوْ اتَّفَقَا قَدْرًا، لَكِنْ اخْتَلَفَا جِنْسًا كَدِينَارٍ وَثَوْبٍ يُسَاوِي دِينَارًا سَمِ أَيُّ: فَالْأَوَّلَى إِشْقَاطُ قَدْرًا كَمَا فِي الْمُغْنِي. فَوَدُ: (أَوْ قَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ) أَيُّ: أَوْ نَكَلًا وَخَلَفَ الْعَبْدُ الْبَيْعِينَ الْمَرْذُودَةَ مُغْنِي. فَوَدُ: (أَوْ الْبَيِّنَةُ) أَيُّ: أَوْ يَمِينُ الْعَبْدِ الْمَرْذُودَةِ وَإِذَا أَرَادَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ احْتِجَاجَ إِلَى شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْكِتَابَةِ الْعِتْقُ دُونَ الْمَالِ وَلَوْ خَلَفَ أَحَدُهُمَا وَتَكَلَّلَ الْآخَرُ ثَبَتَ الرِّقُّ فِي نَهْيِ الْحَالِفِ وَتُرُدُّ الْيَمِينُ فِي نَهْيِ النَّكِيلِ مُغْنِي.

فَوَدُ (سُي): (فَإِنْ اعْتَقَ أَحَدُهُمَا الْخُ) أَيُّ: بَعْدَ ثُبُوتِ الْكِتَابَةِ بِطَرِيقٍ مِمَّا مَرَّ مُغْنِي.

فَوَدُ (سُي): (فَالْأَصْحُ الْخُ) ضَعِيفٌ ع ش أَيُّ: كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ. فَوَدُ: (أَنَّهُ لَا يَفْتَقُ) أَيُّ: نَهْيِهِ مُغْنِي.

فَوَدُ (سُي): (بَلْ يَوْقَفُ) أَيُّ الْعِتْقُ فِيهِ فَإِنْ أَذَى أَيُّ: الْمُكَاتَّبُ. فَوَدُ: (وَإِنْ عَجَزَ) أَيُّ الْمُكَاتَّبُ عَنْ آدَاءِ نَهْيِ الْآبِنِ الْآخَرِ قَوْمٌ أَيُّ: الْبَاقِي وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُعْتَقِ أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَبْرَأَهُ عَنْ نَهْيِهِ مِنْ

فَوَدُ: (اخْتَلَفَا قَدْرًا الْخُ) أَقُولُ: أَوْ اتَّفَقَا قَدْرًا لَكِنْ اخْتَلَفَا جِنْسًا كَدِينَارٍ وَثَوْبٍ يُسَاوِي دِينَارًا.



وولأوه كله له (والا) يكن مويرا (فنصبيته حرّ، والباقي قنّ للآخر قنّت: بل الأظهر) الذي قطع به الأصحاب (العتق) في الحال؛ إما اعتقه (والله أعلم) كما لو كاتب عبداً واعتق أحدهما نصيبه، لكن لا سيرة هنا؛ لأنّ الوارث نائِب الميّت، وهو لا سيرة عليه، ومن ثمّ لو عتق نصيب الآخر بأداء، أو إعتاق أو إبراء كان الولاء على المكاتب للأب، ثمّ لهما عُصوبة على ما مرّ، وإنّ عجزه بشرطه عاد قنّاً، ولا سيرة إما تقرّر أنّ الكتابة السابقة تقتضي حصول العتق بها، والميّت لا سيرة عليه (وإنّ صدّقه أحدهما فنصيبه مكاتب) مؤاخذه له بإقراره. واغترّ التبعيض في الكتابة للضرورة كما لو أوصى بكتابة عبد فلم يخرج إلا بمضيه (ونصيب المكذب قنّ) إذا خلف على نفي العلم بكتابة أبيه استصحاباً لأصل الرّق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فإن اعتقه المصدّق) أي: كله، أو نصيبه منه (فالمذهب أنّه يقوم عليه إن كان مويرا) يزعم منكبر الكتابة أنّه رقيق كله لهما فإذا اعتق صاحبه نصيبه سرى إليه عملاً بزعمه كما لو قال لشريكه: أعتقت نصيبك وأنت موير فإنا نؤاخذه ونحكّم بالسراية إلى نصيبه، لكن لما ثبتت السراية في هذه بمحض إقرار ذي التصيب لم تجب له قيمة، وأما في مسألتنا فهي إنّما تثبت استلزاماً لزعم المنكبر لا لإقراره فكانت إطلافاً لنصيبه.....

النجوم لم يفتق منه شيء بالمعجز؛ لأن الكتابة تبطل بالمعجز والعتق في غير الكتابة لا يحصل بالإبراء مُعني. قود: (وولأوه كله له) أي: وبطلت كتابة الأب مُعني.

قود (لنسي): (فنصيبه) أي: الذي اعتقه من المكاتب مُعني أي: أو أبراه عنه. قود: (إما اختقه) أي أو أبراه عنه مُعني. قود: (لكن لا سيرة هنا) أي: في مسألة المتن على هذا القول. قود: (على ما مرّ) أي: في أواخر كتاب العتق مُعني ويحتمل أن مراد الشارح بما مرّ ما قلّمه أيّفاً في شرح ولأوه للأب.

قود: (فإن عجزه بشرطه إلخ) عبارة المُعني، وإن عجزه فمجزه الآخر عاد نصيبه قنّاً. اه. قود: (إما

تقرّر) أي: أيّفاً. قود: (ونصفه للمكاتب) أي: يصرّفه إلى جهة النجوم مُعني. قود: (أي كله، أو

نصيبه منه) اقتصر المُعني على المخطوف. قود: (في هله) أي: فيما لو قال لشريكه إلخ وقوله: وأما

في مسألتنا مع قوله: فالمذهب إلخ ع ش. قود: (لزم المنكبر) أي: السابق أيّفاً والجار متعلّق

باستلزاماً وقوله: لا لإقراره عطف على استلزاماً أي: ولم تثبت السراية بإقرار المنكبر بما يوجب

السراية. قود: (فكانت إطلافاً إلخ) واستشكال جمع السراية من حيث إنّ حصّة المصدّق محكوم

بكتابتها ظاهراً والمصدّق لم يعترف بغير ذلك وزعم أن نصيب الشريك مكاتب أيضاً ومقتضاه عدم

السراية فكيف يلزم المصدّق حكمها مع عدم اغترافه بموجبها أجيب عنه بأنّ المكذب يزعم أن الجميع

قنّ ومقتضاه نفوذ إعتاق شريكه وسرايته كما لو قال لشريكه في عبد قنّ: قد أعتقت نصيبك وأنت موير

فإنا نؤاخذه ونحكّم بالسراية إلى نصيبه، لكن هناك لم يلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت إعتاقه وهنا تثبت

قود: (لزم منكبر الكتابة) بهذا يفارق عدم السراية في قول الشارح السابق: لكن لا سيرة هنا إلخ.

فَوَجِبَتْ قِيَمَتُهُ لَهُ. وَخَرَجَ بِاعْتَقِ عَتَقَهُ عَلَيْهِ بِأَدَاءٍ، أَوْ إِهْرَاءٍ فَلَا يَسْرِي.

السَّرايَةُ بِإِفْرَارِ الْمُكَذَّبِ وَهِيَ مِنْ أَثَرِ إِعْتاقِ الْمُصَدِّقِ وَإِعْتاقَهُ ثَابِتٌ فَهُوَ بِإِعْتاقِهِ مُتَلَفٌ لِتَصِيبِ شَرِيكِهِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ وَيُضَمَّنُ قِيَمَةً مَا أَتَلَفَهُ نِهَايَةً، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِشْكَالَ قَوِيَّ وَالْجَوَابَ لَا يُقَاوِمُهُ بَلْ لَا يُلَاقِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ مُسَلِّمًا. ۞ فَوُدَّ: (فَوَجِبَتْ قِيَمَتُهُ لَهُ) تَصْرِيحٌ بِالْفُرْمِ خِلَافَ مَا اعْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ الرِّوْضِ. اهـ. سم. ۞ فَوُدَّ: (وَخَرَجَ بِاعْتَقِ الْخُ). ۞

(خاتمة): لو أَوْصَى السَّيِّدُ لِلْفُقَرَاءِ، أَوْ الْمَساكِينِ، أَوْ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنَ التَّجُومِ تَعَيَّنَتْ لَهُ كَمَا لو أَوْصَى بِهَا لِإِنْسَانٍ وَيُسَلَّمُهَا الْمُكَاتَّبُ إِلَى الْمُوصَى لَهُ بِتَشْرِيقِهَا، أَوْ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ مِنْهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَمُهَا لِلْقَاضِي وَلَوْ مَاتَ السَّيِّدُ وَالْمُكَاتَّبُ يَمُنُّ بِغَيْرِ عَلَى الْوَارِثِ عَتَقَ عَلَيْهِ وَلَوْ وَرِثَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ الْمُكَاتَّبَةَ أَوْ وَرِثَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا الْمُكَاتَّبَ انْفُسَخَ النِّكَاحُ؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَمْلِكُ زَوْجَهُ، أَوْ بَعْضُهُ وَلَوْ اشْتَرَى الْمُكَاتَّبُ زَوْجَتَهُ أَوْ بِالْمَكْسِ وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ أَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي انْفُسَخَ النِّكَاحُ؛ لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَمْلِكُ زَوْجَهُ مُغْنِي وَرَوْضَ مَعَ شَرْحِهِ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

بَضَمُ الهمزة وكسرها مع فتح الميم وكسرها جمع أم وأصلها أُمّهة كما في الصحاح فهو جمع للفرع دون الأصل، لكن لما كان ما يَنْبُتُ للفرع يَنْبُتُ لأصله غالباً تَسْمَعُ الشَّارِحُ فجعلها تَقْلًا عنه جمعاً لأُمّهة وكأَنه قرأه مِمَّا قِيلَ: هذا الجمع مُخَالِفٌ للقياس؛ لأنَّ مُفْرَدَه اسم جنس مؤنث بغير تاء ونظيره سماءَ وسماءُ وسموات.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

• فُود: (بَضَمُ الهمزة) إلى قوله: منها أَنَّهُ ۞ في الْمُغْنِي إِلاَّ قَوْلُهُ: لَمَّا كَانَ إِلَى تَسْمَعُ وقوله: كَأَنَّهُ قَرَأَهُ مِمَّا. • فُود: (بَضَمُ الهمزة إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ فِيهِ أَرْبَعَ لُغَاتٍ، لَكِنَّ الَّذِي قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ ثَلَاثٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ضَمِّ الهمزة لَيْسَ إِلاَّ فَتَحُ الميم وَعَلَى كَسْرِهَا فَعِي الميم الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ بُجَيْرِمِي. • فُود: (تَسْمَعُ الشَّارِحُ إلخ) وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى تَسْمَعُ الْجَوْهَرِيِّ وَأَنَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ سَمَّ عِبَارَةَ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الطَّبْلَاوِيِّ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ الْمُحَلِّي لَمْ يَتَقَلَّ مَا ذَكَرَهُ عَنْ صِحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ بَلْ عَنِ الْجَوْهَرِيِّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَالَهُ فِي غَيْرِ الصَّحَاحِ لِكُونَ كَلَامِهِ لَمْ يَتَحَصَّرْ فِي الصَّحَاحِ. اهـ. وعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيُمْكِنُ أَنْ تُسَخَّ الْجَوْهَرِيُّ مُخْتَلِفَةً وَاخْتَلَفَ الثَّحَاةُ فِي أَنَّ الْهَاءَ فِي أُمّهَاتٍ زَائِدَةٌ، أَوْ أَصْلِيَّةٌ عَلَى قَوْلَيْنِ فَمَذْهَبُ سَيَوْنِهِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ أُمُّ وَلِقَوْلِهِمْ: الْأُمُومَةُ وَقِيلَ أَصْلِيَّةٌ يَقُولُهُمْ تَأْمَهَتْ وَإِذَا قُلْنَا بِالزِّيَادَةِ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ الْهَاءَ زِيدَ فِي الْمُفْرَدِ أَوَّلًا فَقِيلَ: أُمّهةٌ ثُمَّ جُمِعَتْ عَلَى أُمّهَاتٍ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ تَابِعَ لِلْمُفْرَدِ وَالثَّانِي أَنَّ الْمُفْرَدَ جُمِعَ عَلَى أُمّهَاتٍ، ثُمَّ زِيدَتْ فِيهِ الْهَاءُ وَهَذَا أَصَحُّ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ. اهـ. • فُود: (فَجَعَلَهَا تَقْلًا عَنْهُ إلخ) وَالتَّسْمَعُ مِنْ حَيْثُ التَّقْلُ عَنِ الصَّحَاحِ وَإِلَّا فَكَوْنُهَا جَمْعًا لِلْأَصْلِ أَوْ لِي لَوْجُودِ الْهَاءِ فِيهِمَا بُجَيْرِمِي. • فُود: (وَكَأَنَّهُ قَرَأَ) أَي: الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ بِهِ أَي: بِالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ. • فُود: (مِمَّا قِيلَ: هَذَا الْجَمْعُ إلخ) حَكَاهُ الْمُغْنِي عَنْ ابْنِ شَهْبَةَ. • فُود: (لِأَنَّ مُفْرَدَهُ) وَهُوَ أُمُّ. • فُود: (وَنَظِيرُهُ سَمَاءُ وَسَمَوَاتٍ) صَرَّحُوا بِأَنَّ جَمْعَ سَمَاءٍ عَلَى سَمَوَاتٍ مِنَ الْمَقْصُورِ عَلَى السَّمَاعِ سَم.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

• فُود: (تَسْمَعُ الشَّارِحُ فَجَعَلَهَا إلخ) أَي: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّارِحَ أَشَارَ إِلَى تَسْمَعُ الْجَوْهَرِيِّ وَأَنَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. • فُود: (وَنَظِيرُهُ سَمَاءُ وَسَمَوَاتٍ) صَرَّحُوا بِأَنَّ جَمْعَ سَمَاءٍ عَلَى سَمَوَاتٍ مِنَ الْمَقْصُورِ عَلَى السَّمَاعِ.

وَيُجْمَعُ عَلَى أَهْمَاتٍ لَكِنَّ الْأَوَّلَ غَالِبٌ فِي النَّاسِ، وَالثَّانِي غَالِبٌ فِي غَيْرِهِمْ (الْأَوْلَادُ) خَتَمَ  
بِأَبْوَابِ الْعِتْقِ تَفَاوُلًا وَخَتَمَهَا بِهِذَا؛ لِأَنَّهُ قَهْرِيٌّ فَهِيَ أَقْوَاهَا، لَكِنْ لِشَائِيَّةِ قَضَاءِ الْوَطَرِ فِيهِ تَوَقُّفٌ  
ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً وَيُجَابُ بِأَنَّ لِلْوَسَائِلِ حَكْمَ الْمَقَاصِدِ فَلَا بُغْدَ مَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ  
قُرْبَةً وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ مِنْهَا «أَنَّهُ ﷺ اسْتَوْلَدَ مَارِيَةَ الْقِبْطِيَّةَ بِإِبْرَاهِيمَ» وَقَالَ: «اعْتَقَهَا  
وَلَدَهَا» أَي: أَثْبَتَ لَهَا حَقَّ الْحُرِّيَّةِ؛ لِأَنَّهُ انْعَقَدَ حُرًّا إِجْمَاعًا، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا تَنَاطَلَ ابْنُ سُرَيْجٍ وَابْنُ  
دَاوُدَ الظَّاهِرِيُّ فِي بَيْعِهَا فَقَالَ ابْنُ دَاوُدَ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهَا تَبَاعٌ قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَيُسْتَصْحَبُ.....

يَعْنِي فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ مُرَادَ ابْنِ شُهْبَةَ نَظِيرُهُ فِي الْوُرُودِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَا أَنَّهُ مَقْيَسٌ  
عَلَيْهِ. ٥. فَوُدَ: (وَيُجْمَعُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ مِنْ أَنَّهَا يُجْمَعُ عَلَى أَهْمَاتٍ. ٥. فَوُدَ: (لَكِنَّ  
الْأَوَّلَ) أَي: أَهْمَاتٍ وَقَوْلُهُ: وَالثَّانِي أَي: أَمَاتٍ. ٥. فَوُدَ: (خَتَمَ) أَي الْمُصَنَّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى كِتَابَهُ مُعْنِي.  
٥. فَوُدَ: (تَفَاوُلًا) وَرَجَاءُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَّقَهُ وَقَارِنَهُ وَشَارِحَهُ مِنَ النَّارِ فَتَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ  
أَنْ يُجِيرَنَا وَوَالِدَيْنَا وَمَشَائِكَنَا وَأَصْحَابَنَا وَجَمِيعَ أَهْلِنَا وَمُعْتَبِنَا مِنْهَا مُعْنِي. ٥. فَوُدَ: (وَخَتَمَ) أَي: أَبْوَابِ  
الْعِتْقِ بِهِذَا أَي: بَابِ أَهْمَاتِ الْأَوْلَادِ. ٥. فَوُدَ: (فَهِيَ أَقْوَاهَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ بِاللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْاِسْتِيلَادِ  
لِتَرْتُّبِ مُسَبِّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ وَتَأَخُّرِهِ فِي الْاِسْتِيلَادِ وَلِحُصُولِ الْمُسَبِّبِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ  
لِجَوَازِ مَوْتِ الْمُسْتَوْلَدَةِ أَوَّلًا وَلِأَنَّ الْعِتْقَ بِالْقَوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ نِهَائَةً. اهـ. سَمَّ قَالَ ع  
ش: قَوْلُهُ: أَقْوَى أَي مِنْ حَيْثُ الثَّوَابُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَى عِتْقِ الْمُسْتَوْلَدَةِ مَا يَتَرْتَّبُ  
عَلَى الْإِعْتِقَاقِ الْمُتَجَزِّزِ بِاللَّفْظِ وَمَنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْنَقُ بِكُلِّ غُضْرٍ مِنَ الْعِتْقِ غُضْرًا مِنَ الْمُغْنَقِ. اهـ.  
٥. فَوُدَ: (وَيُجَابُ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا الْجَوَابِ تَقْيِيدُ كَوْنِهِ قُرْبَةً بِقَصْدِ التَّوَسُّلِ لِلْعِتْقِ سَمَّ عِبَارَةً الْمُغْنِي  
وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجِيءَ فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ فِي التَّكَاحِ وَهُوَ إِنْ قَصِدَ بِهِ مُجَرَّدُ الْاِسْتِمْتَاعِ فَلَا يَكُونُ قُرْبَةً، أَوْ  
حُصُولَ وَلَدٍ وَنَحْوَهُ فَيَكُونُ قُرْبَةً. اهـ. وَجِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَهُوَ أَي: قَضَاءُ الْوَطَرِ قُرْبَةً فِي حَقِّ مَنْ قَصِدَ بِهِ  
حُصُولَ وَلَدٍ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ مِنَ الْقُرْبَاتِ سَوَاءَ الْمُتَجَزِّزِ  
وَالْمُعْتَلِّقِ وَأَمَّا تَغْلِيْقُهُ فَإِنْ قَصِدَ بِهِ حَقٌّ، أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَيْرٍ فَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ وَإِلَّا فَهِيَ قُرْبَةٌ. اهـ.  
٥. فَوُدَ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ) أَي: فِي الْبَابِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ٥. فَوُدَ: (فِي بَيْنِمَا) أَي: أُمُّ الْوَلَدِ. ٥. فَوُدَ: (قَبْلَ  
الْوِلَادَةِ) يَعْنِي قَبْلَ الْحَمْلِ.

٥. فَوُدَ: (فَهِيَ أَقْوَاهَا) وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِتْقَ بِاللَّفْظِ أَقْوَى مِنَ الْاِسْتِيلَادِ لِتَرْتُّبِ مُسَبِّهِ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ وَتَأَخُّرِهِ  
فِي الْاِسْتِيلَادِ وَلِحُصُولِ الْمُسَبِّبِ بِالْقَوْلِ قَطْعًا بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ لِجَوَازِ مَوْتِ الْمُسْتَوْلَدَةِ أَوَّلًا وَلِأَنَّ  
الْعِتْقَ بِالْقَوْلِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْاِسْتِيلَادِ ش م ر. ٥. فَوُدَ: (وَيُجَابُ بِأَنَّ لِلْوَسَائِلِ الْخُ) قَضِيَّةُ هَذَا  
الْجَوَابِ تَقْيِيدُ كَوْنِهِ قُرْبَةً بِقَصْدِ التَّوَسُّلِ لِلْعِتْقِ. ٥. فَوُدَ: (فَلَا بُغْدَ مَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِهِ قُرْبَةً الْخُ) أَي: وَهُوَ  
قُرْبَةً فِي حَقِّ مَنْ قَصِدَ بِهِ حُصُولَ وَلَدٍ، أَوْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْعِتْقَ  
مِنَ الْقُرْبَاتِ سَوَاءَ الْمُتَجَزِّزِ وَالْمُعْتَلِّقِ وَأَمَّا تَغْلِيْقُهُ، فَإِنْ قَصِدَ بِهِ حَقٌّ، أَوْ مَنَعٌ أَوْ تَحْقِيقُ خَيْرٍ فَلَيْسَ بِقُرْبَةٍ

قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُبَاع ما دامت حاملاً فيستصحَبُ فانْقَطَعَ ابن داود، لكن كان من الممكن أن يُجِيب بأن المنع هنا ليطرؤ سبب هو الحمل وما طرأ لسبب زال بزواله لحدوث تنجيس المال الكثير بتغيره، وقد يرد زواله؛ لأن السبب ليس هو مُجرؤ حملها به بل كون مجزئها ثبت له الحرمة ابتداءً مُنجزرة فسرت إليها تبعاً، لكن مُنتظرة كما هو شأن تراخي التابع عن متبوعه وهذا الوصف لم يزل فكان الحق ما استدَل به ابن سُرَيْج. (إذا) أثرها على إن؛ لأنها تختص بالمشكوك، والموهم، والتأدير، بخلاف إذا للمُتَيَقِّن، والمُظَنِّون، ولا شك أن إحبال الإماء كثير مَظَنُّون بل مُتَيَقِّن ونظيره ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦٠] ﴿وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦١] خَصَّ الوُضوءَ بِإِذَا لِتُكْرِمَهُ وكثرة أسبابه، والجنابة بِإِذَا لِتُذَرَّتْهَا ولكثرة اللغو عن الموت حتى صار كأنه منسِي مشكوك فيه أتى بِإِذَا معه في نحو ﴿وَلَمَّا مَتَّ﴾ [المسرح: ١٥٨] وأتى بِإِذَا في ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَ ضَرْبٌ﴾ [الروم: ٣٣] مع أن الموضع لأن نحو ﴿وَأَن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ [النساء: ٧٨] لِتُذَرَّتْهَا مُبالغة في تخويفهم وإخبارهم بأنه لا بُدَّ أن يَمَسَّهُمْ شيء من العذاب، وإن قل كما أشار إليه تنكير ضَرْبٍ ولفظ المسِّ (أجمل) حُرِّ كُله وكذا بعضه

• فَوَدَّ: (قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُبَاع ما دامت حاملاً إلخ) اغترَضَ هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فأنها لا تُبَاع ما دامت حاملاً وتباع إذا وضعت وأجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف أم الولد سم. • فَوَدَّ: (أن يجيب) أي: ابن داود. • فَوَدَّ: (وقد يرد) أي: الجواب المذكور وقوله: بمنع زواله أي زوال السبب الطاري فيما نحن فيه. • فَوَدَّ: (وهذا الوصف) أي: كون مجزئها ثبت له الحرمة إلخ. • فَوَدَّ: (لأنها تختص) أي: من حيث الوضع. • فَوَدَّ: (والمُظَنِّون) أي والكثير أخذنا من السياق والسباق. • فَوَدَّ: (ونظيره) أي: مثال كل من إذا، وإن ولو قال نحو إذا قُمْتُمْ إلخ كان أو لى. • فَوَدَّ: (خَصَّ الوُضوءَ) الأَوَّلَى خَصَّ إقامة الصلاة. • فَوَدَّ: (فَلِكثرة اللغو إلخ) الجار مُتَعَلِّقٌ بقوله الآتي: أتى بِإِذَا إلخ والجملة استثنائية. • فَوَدَّ: (وَأَتَى بِإِذَا إلخ) عَطَفَ على مَجْمُوعِ أَتَى بِإِذَا إلخ ومُتَعَلِّقُهُ الْمُقَدِّم. • فَوَدَّ: (لِتُذَرَّتْهَا) عِلَّةٌ لقوله: مع أن الموضع لأن والضمير لِتَسُّ الضَّرُّ بِتَأْوِيلِ إِصَابَةِ السَّيِّئَةِ وقوله: مُبالغةٌ عِلَّةٌ لقوله: وأتى بِإِذَا إلخ. • فَوَدَّ: (كما أشار إليه) أي: إلى كونه قليلاً.

• فَوَدَّ: (حُرِّ كُله) إلى قول المتن: فَوَلَدَتْ في المُغْنَى وإلى قوله: حَيًّا أو مَيِّتًا في النهاية. • فَوَدَّ: (حُرِّ) أي: مُسَلِّم، أو كافِر أصلي أما المُزْتَدُّ فَلَيْلَاذِهِ مَوْقُوفٌ فَإِنِ اسْلَمَ تَبَيَّنَ نَقُودُهُ وَإِلَّا فَلَا مُغْنَى وَيَأْتِي مِثْلُهُ عَنِ النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا بَعْضُهُ) هذا هو الْمُعْتَمَدُ بخلافًا لما جَرَى عليه شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ عَدَمِ

وَالْأَقْوَمُ قُرْبَةُ ش م ر. • فَوَدَّ: (قال ابن سُرَيْج: أجمعنا على أنها لا تُبَاع ما دامت حاملاً إلخ) اغترَضَ هذا الاستدلال بالحامل بحر من وطء شبهة فأنها لا تُبَاع ما دامت حاملاً وتباع إذا وضعت وأجيب بقيام الدليل فيها بجواز البيع بعد الوضع بخلاف أم الولد. • فَوَدَّ: (وَكَذَا بَعْضُهُ إلخ) قال في شَرْحِ الْإِرْشَادِ: على ما صحَّحه الماوردي وتبعه جماعة ومال إليه البلقيني، لكن مرَّ عن الشيخين في إيلاد الأب

ولو مجنوناً ومكرهاً ومحجور سفيه وكذا فلس على المنقول الذي اعتمده البلقيني كابن الرزفة، لكن رجح السبكي خلافه وتبعه الأذرع والزر كشي. وخرج بالحر المكاتب فلا تعتق بموته أمته ولا ولدها؛ إما مر أنه ليس من أهل الولاء (أمته) أي: من له فيها ملك، وإن قل؛ إما

نفوذ لإلاد المبعض مغني عبارة النهاية ولو أو لد المبعض أمة ملكها ببعض الحر نفذ لإلاده كما اقتضاه كلام المصنف وصححه البلقيني وغيره وجزم به الماوردی، ولا يشكّل عليه كونه غير أهل للولاء؛ لأنه إنما يثبت له بموته فإن عتق قبله فذاك وإلا فقد زال ما فيه من الرق بموته. اهـ. وسأني عن سم ما يتعلّق بهذا. هـ فود: (ومكرهاً ومحجور سفيه) الواو بمعنى أو كما عبّر بها المغني. هـ فود: (ورجح السبكي خلافه إلخ) وهو المعتقد نهاية ومال المغني إلى الأول عبارته وكونه كاستيلاء الراهن المفسر أشبه من كونه كالمریض فإن من يقول بالنفوذ يُشبهه بالمریض ومن يقول بعدمه يُشبهه بالراهن المفسر. اهـ.

هـ فود: (سبي: أمته) خرج به لإلاد المُرْتَد فإنه موقوف كملكه وإلاد الواقف أو الموقوف عليه الأمة الموقوفة فإنه لا ينفذ وما لو استدخلت مني سيدها المخرّم بعد موته فإنها لا تصير أم ولدي لانتفاء ملكه لها حال علوقها، وإن ثبت نسب الولد وورث منه لكون المني مخرّماً، ولا يُعتبر كونه مخرّماً حال استدخالها خلافاً لبعضهم فقد صرح بعضهم بأنه لو أنزل في زوجته فباحقت بثته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد إنزاله في زوجته فاستحمرت به أجنيته فحبلت منه نهاية وقوله: فإنه لا ينفذ قال ع ش: والأقرب أن الولد رقيق؛ لأن الموطوءة ليست أمته والشبهة ضعيفة. اهـ. وقوله: وما لو استدخلت إلى قوله: فقد صرح في المغني. هـ فود: (فلا تعتق بموته) أي: مطلقاً حرّاً، أو رقيقاً قبل العجز، أو بعده مغني. هـ فود: (أمته) أي: التي أو لدها. هـ فود: (إما مر أنه ليس من أهل الولاء) لك

المبعض أمة ابنه أنها لا تصير مستولدة بإلاده، وهذا صريح في عدم نفوذ لإلاد المبعض وإلده الزركشي بقول الأصحاب: إن المبعض ليس أهلاً للعتي، ووقع لشيخنا تناقض فإنه جزم هنا بنفوذ إلاده وفي الكلام على ما ذكر عن الشيخين بعده فقال: والمبعض والمكاتب لا يثبت الاستيلاء بإلاديهما أمتهما فإلاد أمة وليهما أو لى. وفرّق البلقيني بين ثبوت استيلاءه لأمته وعدم ثبوته بإلاده أمة فرّعه بما لا يجدي بل لا يصح لمُتَامِلِهِ فاحذره. فإن قلت: نُقِلَ عن نص الأم موافقة الماوردی قلت بتقدير صحت هذا الثقل لا يضرنّا؛ لأن للشافعي في المسألة قولين رجح منهما الماوردی النفوذ وبقيّة الأصحاب إما ذكر عنهم عدمه، وجزى على هذا الشيخان كما علمت فكان هو المعتقد. اهـ ما في شرح الإزّاد. وقوله: وفرّق البلقيني إلخ ذلك الفرق هو أن الأصل في المبعض أن لا يثبت له شبهة الإغفاف بالنسبة إلى نفسه الرقيق، ولا كذلك المبعض في الأمة التي استقل بملكها. اهـ. هـ فود: (على المنقول إلخ) احتجوا له بأن حجر الفلس دائر بين حجر السّفه والمرّض وكلاهما ينفذ معه الإلاد ورّد بأنه امتاز عن حجر المرّض بعدم الحجر عليه فيما معه وعن حجر السّفه بكونه لاحق الغير.

هـ فود: (لكن رجح السبكي) كتب عليه م ر. هـ فود: (إما مر أنه ليس من أهل الولاء إلخ) لك أن تقول:



قَدَّمَهُ فِي الْعَتَقِ بِقَوْلِهِ: وَاسْتِيلَاذُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوْبِرِ يَسْرِي وَمِثْلُهُ اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا وَلَوْ كَانَتْ مُزْوَجَةً، أَوْ مُحَرَّمَةً، أَوْ مُسَلَّمَةً، وَهُوَ كَافِرٌ وَيُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا كَمَا لَوْ أُسْلِمَتْ مُسْتَوْلَدَتُهُ أَوْ حَبِلَتْ مِنْ غَيْرِ فَعَلِهِ كَأَن اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ، أَوْ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ (فُولَدَتْ) فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِمُدَّةٍ يُحْكَمُ بِثُبُوتِ نَسَبِهِ مِنْهُ، وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْأَوْجَحِ كَمَا رَجَحَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَعْتَقُ مِنْ حِينِ الْمَوْتِ فَمِلِكُ كَسْبِهَا بَعْدَهُ (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) بِشَرَطِ أَنْ يَنْفَصَلَ كُلُّهُ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ.

أَنْ تَقُولَ: وَالْمُبْعَضُ كَذَلِكَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ فَإِنْ قُلْتَ: لَا رِقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَصِيرُ حَبِيتِيذٌ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ قُلْتَ: فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ بَسَطَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمْرَ الْقَوْلِ بِتَفْوِذِ إِيْلَادِ الْمُبْعَضِ سَم. ٥. فَوَدَّ: (اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا) أَي: إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مُوْبِرًا زَيْهَاءً وَمُغْنِيًا وَسَم.

٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَتْ مُزْوَجَةً أَلْفَ) غَايَةً لِلْمَتْنِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَشَمَلُ قَوْلِهِ: أَحْبَلُ إِخْبَالَهُ بِوَطْءِ حَلَالٍ، أَوْ حَرَامٍ بِسَبَبِ خَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ قَرْضٍ صَوْمٍ، أَوْ اغْتِكَافٍ، أَوْ لَيْكُونِهِ قَبْلَ اسْتِزْنَائِهَا، أَوْ لَيْكُونِهِ ظَاهِرًا مِنْهَا، ثُمَّ مَلَكَهَا قَبْلَ التَّخْفِيرِ أَوْ لَيْكُونِهَا مُحَرَّمًا لَمْ يَنْسَبْ، أَوْ رَضَاعٍ أَوْ مُصَافَرَةٍ، أَوْ لَيْكُونِهَا مُزْوَجَةً أَوْ مُفْتَنَةً، أَوْ مَجُوسِيَّةً أَوْ وَثْنِيَّةً، أَوْ مُرْتَدَّةً، أَوْ مُكَاتَبَةً أَوْ لَيْكُونِهَا مُسَلِّمَةً وَهُوَ كَافِرٌ. اهـ.

٥. فَوَدَّ: (أَوْ مُحَرَّمَةً) مِنَ التَّحْرِيمِ. ٥. فَوَدَّ: (كَأَن اسْتَدَخَلَتْ ذَكَرَهُ) وَلَوْ كَانَ نَائِمًا مُغْنِيًا. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ مَاءَهُ الْمُخْتَرَمَ) أَي: فِي حَالِ حَيَاتِهِ مُغْنِيًا وَزَيْهَاءً وَمِنْ اسْتِدْخَالِ الْمَنِيِّ مَا لَوْ سَاحَقَتْ زَوْجَتُهُ أَمْتَهُ، أَوْ إِخْدَى أَمْتَهُ أُخْرَى فَتَزَلَّ مَا يَفْرُجُ الْمُسَاحَقَةَ فَحَصَلَ مِنْهُ حَمْلٌ فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَمَا مَرَّعَ ش.

٥. فَوَدَّ (سَيِّئًا): (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) أَي: وَلَوْ لِأَحَدٍ تَوَاطَيْنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْبَاقِي مُطْلَقًا لَوْجُودِ مُسَمًّى الْوَلَدِ وَالْوِلَادَةِ سَم. ٥. فَوَدَّ: (بِشَرَطِ أَنْ يَنْفَصِلَ كُلُّهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ نَعَمْ لَوْ مَاتَ أَي: السَّيِّدُ بَعْدَ انْفِصَالِ بَعْضِهِ، ثُمَّ انْفَصَلَ بَاقِيهِ لَمْ تَعْتَقُ إِلَّا بِتَمَامِ انْفِصَالِهِ. اهـ. وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ قَوْلَدَتْ حَيًّا، أَوْ مَيِّتًا مَا لَوْ انْفَصَلَ بَعْضُهُ كَأَن خَرَجَ رَأْسُهُ أَوْ وَضَعَتْ عَضْوًا وَبَاقِيَهُ مُجْتَمِعًا ثُمَّ

وَالْمُبْعَضُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ، فَإِنْ قُلْتَ: لَا رِقَّ بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَصِيرُ حَبِيتِيذٌ مِنْ أَهْلِ الْوَلَاءِ قُلْتَ: فَيَلْزَمُ مِثْلُهُ فِي الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ بَسَطَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَمْرَ الْقَوْلِ بِتَفْوِذِ إِيْلَادِ الْمُبْعَضِ.

٥. فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ اسْتِيلَاذُ أَصْلٍ أَحَدِهِمَا) لَكِنْ يُعْتَبَرُ هُنَا يَسَارُ الْأَصْلِ أَمْ يَكْفِي يَسَارُ قَرْعِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَعِبَارَةُ الْبُلْقِينِي فِي تَصْحِيحِهِ تَقْتَضِي الْأَوَّلَ وَهِيَ: وَلَوْ كَانَتِ الْأُمَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ قَرْعِهِ وَغَيْرِهِ نَعْدُ الْاسْتِيلَاذَ فِي نَصَبِ قَرْعِهِ وَيَسْرِي إِلَى نَصَبِ الْأَجْنَبِيِّ إِذَا كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ مُوْبِرًا. اهـ. وَأَمَّا مَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ عَنْهُ أَغْنَى عَنِ الْبُلْقِينِي حَيْثُ قَالَ: وَيُسْتَشْنَى مِنْ اغْتِيَابِ الْبَسَارِ مَا لَوْ كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ أَصْلًا لِشَرِيكِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ يَسَارُهُ كَمَا لَوْ أَلَدَ الْأُمَةُ الَّتِي كُلُّهَا لِقَرْعِهِ قَالَهُ الْبُلْقِينِيُّ. اهـ. وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ فِي مَسْأَلَةِ أُخْرَى صَوَرَتِهَا وَطْءُ الْإِنْسَانِ الْأُمَةَ الْمُشْتَرَكَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَرْعِهِ فَيَنْقُذُ الْإِيْلَادَ إِلَى نَصَبِ الشَّرِيكِ الْأَجْنَبِيِّ، فَإِنْ كَانَ مُغْبِرًا لَمْ يَسْرِ ش م ر. ٥. فَوَدَّ: (حَيًّا أَوْ مَيِّتًا) أَي: وَلَوْ أَحَدٌ تَوَاطَيْنَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْفَصِلِ الْبَاقِي مُطْلَقًا لَوْجُودِ مُسَمًّى الْوَلَدِ وَالْوِلَادَةِ.

قولهما في العدد تبقى أحكام الجنين مع انفصال بعضه كمنع إزته وعدم إجزائه عن الكفارة وجوب الغرة بالجناية على الأم حينئذ وكونه يثبتها في نحو البيع، والهبة، والمعتق. اهـ. وصرح غيرهما بأنه لا يثبت له حكم المُنْفَصِل إلا في مسألتين: الصلاة عليه إذا غُلِمَت حياته قبل انفصال كُله، وإن مات قبل ذلك، والقودُ بمنزلة حُرِّ رَقَبَتِهِ، وقد غُلِمَت حياته قبل ذلك أيضًا، لكن قال غير واحد: إن انفصال الكل لا يُشترط هنا أيضًا وهو صريح. قوله (أو ما تجب فيه غرة) كأن وضعت غصنًا منه، وإن لم تضع الباقي، أو مضغة فيها تخطيط ظاهر ولو للقوايل، بخلاف ما إذا لم يكن فيها تخطيط كذلك، وإن قلن: لو بقي لتخطط وإنما انقضت به العدة؛ لأن الغرض ثم براءة الرجم وهنا ما يُسمى ولداً (عققت) هو ناصب إذا عند الجمهور، والمحققون على أن ناصبها شرطها (بموت السيد) ولو بقتلها له للخبر الصحيح «أيما أمة

مات السيد فلا تغني، وإن خالف في ذلك الدارمي فقد قالوا: إنه لا أثر لخروج بعض الولد مُتَصِلًا كان، أو مُنْفَصِلًا في انقضاء عدة ولا في غيرها من سائر أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله إلا في وجوب القود إذا خرجت رقبته وهو حي وإلا في وجوب الغرة بالجناية على أمه إذا مات بعد حياته والاسيئاء مغيار الموم. اهـ. فود: (تبقى إلخ) مقول القول. فود: (أن انفصال الكل لا يشترط إلخ) تقدم أيضًا عن النهاية والمغني خلافه. فود: (أي كمسألة الصلاة والقود. فود: (كأن وضعت غصنًا منه) خلافًا للمغني كما مر أيضًا. فود: (أو مضغة) إلى المتن في النهاية والمغني. فود: (ولو للقوايل) ويُعتبر أربع منهن، أو رجلان خبيران أو رجلان وامرأتان نهاية ولو اختلف أهل الخبرة هل فيها خلق آدمي، أو لا؟ فقال بعضهم: فيها ذلك ونفاه بعضهم فالذي يظهر أن المني مُقَدَّم؛ لأن معه زيادة علم مُغني. فود: (وهنا ما يُسمى ولداً) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البغض كالعصو سم وتقدم عن المغني أيضًا الجزم بذلك.

فود: (س)؛ (عققت بموت السيد) ولو سبيت مُستولدة كافر زال ملكه عنها ولم تغني بموته وكذا مُستولدة الحربي إذا رُقِّ ولو قهرت مُستولدة الحربي سيدها عتقت في الحال نهاية قال ع ش. قوله: ولو قهرت إلخ أي بحيث تتمكن من التصرف فيه، وأن تخلص بعد ذلك. اهـ. فود: (ولو بقتلها) إلى قوله: أي ويُفرق في المغني وإلى قول المتن ويُحرم في النهاية إلخ قوله: قلن أو لدها إلى المتن وقوله: وحذفه إلى وكميلكها وقوله: شبهة الملك إلى الطريق وقوله: كذا ذكره في دعاوى. وقوله: فيما يظهر إلى المتن وقوله: وصرح أصله إلى المتن. فود: (ولو بقتلها له) عبارة النهاية وشمل قوله عتقت بموته ما لو قتلته فإنها تغني بموته وإن استعجلت الشئ قبل أوانه وتجب دية في ذمتها. اهـ. أي: حيث لم يوجب القتل قصاصًا وإلا اقتصر منها ع ش وعبارة المغني ودخل في قوله: بموته ما إذا قتلته

فود: (ولو للقوايل) ويُعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران، أو رجل وامرأتان ع ش م ر. فود: (وهنا ما يُسمى ولداً) قضية هذا عدم الاكتفاء بوضع البغض كالعصو.

وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فِيهِ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : «عَنْ ذُبْرِ مِنْهُ» . وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الشَّقَطَ كَفِيرُهُ ، وَقَدْ لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَأَنَّ وَلَدَتْ مِنْهُ أُمَّةً لَهُ مَزْهُونَةٌ ، أَوْ جَانِيَةٌ تَعْلُقُ بِرَقَبَتِهَا مَالًا ، أَوْ لِعَبِيدِهِ الْمَدِينِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ ، أَوْ لِمَوْرَثِهِ ، وَقَدْ تَعْلُقُ بِالتَّرِكَةِ ذَيْنَ ، وَهُوَ مُغَيِّرٌ وَمَاتَ كَذَلِكَ وَكَأَنَّ نَذَرَ مَالِكِهَا التَّصَدُّقُ بِهَا أَوْ بِشَمَنِهَا ، ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا وَرُدَّ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ بِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهَا بِمُجَرَّدِ التَّنْذِرِ ، وَكَأَنَّ أَوْصَى بَعَثَى أُمَةً تُخْرِجُ مِنْ ثُلُثِهِ فَأَوْلَدَهَا الْوَارِثُ فَلَا يَنْفَعُ

وَبِهِ صَرَّحَ الرَّافِعِيُّ فِي أَوَائِلِ الْوَصِيَّةِ كَحُلُولِ الذِّينِ الْمُؤْجَلِ بِقَتْلِ رَبِّ الذِّينِ لِلْمَدِينِ وَهَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِمْ مَنْ تَعَجَّلَ بِشَيْءٍ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوَّقَ بِحُزْمَانِهِ كَقَتْلِ الْوَارِثِ الْمَوْرَثَ وَيُثَبِّتُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ بِشَرْطِهِ ، وَأَمَّا الذِّينَةُ فَيُظْهَرُ وَجُوبُهَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الْفِعْلِ حَصَلَ وَهِيَ حُرَّةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ قَتَلَتْ سَيِّدَهَا الْمُبْعُضَ عَمْدًا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْقِصَاصُ ؛ لِأَنَّهَا حَالُ الْجِنَانِ رَقِيقَةٌ وَالْقِصَاصُ يُعْتَبَرُ حَالُ الْجِنَانِ وَالدِّينَةُ بِالزَّهَوِيِّ . اهـ . فَوَدَّ : (وَقَدْ لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ كَانَ وَلَدَتْ مِنْهُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَنُشِئَتْ مِنْ عِنْتِهَا بِمَوْتِ السَّيِّدِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا إِذَا تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْغَيْرِ مِنْ زَهْنٍ ، أَوْ أَرْضٍ جِنَانِيَّةٍ ، ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا وَهُوَ مُغَيِّرٌ ثُمَّ مَاتَ مُغْلِبًا فَلِأَنَّهُ لَا تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حُكْمَ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ لَكِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنْ إِطْلَاقِهِ هُنَا وَلَوْ زَهَنَ جَارِيَةً ، ثُمَّ مَاتَ عَنْ أَبِي فَاسْتَوْلَدَهَا الْأَبُ قَالَ الْقَفَّالُ : لَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٌ ؛ لِأَنَّهُ خَلِيفَتُهُ فَتَزَلُ مَنَزِلَتُهُ . اهـ . وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالْأُمَةِ حَقُّ الْغَيْرِ وَالْأُمُ يَنْفَعُ الْإِبْلَادُ كَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ رَاهِنٌ مُغَيِّرٌ مَزْهُونَةٌ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُزْتَهِنِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُزْتَهِنُ فَرْعَهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فَإِنَّ انْتِفَاكُ الزَّهْنِ نَفَذَ فِي الْأَصَحِّ وَكَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ مَالِكٌ مُغَيِّرٌ أُمَّتَهُ الْجَانِيَةَ الْمُتَعَلِّقَ بِرَقَبَتِهَا مَالًا إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُغْنِيُّ عَلَيْهِ فَرْعٌ مَالِكِيهَا . اهـ . قَالَ ع ش : قَوْلُهُ : فَإِنَّ انْتِفَاكُ الزَّهْنِ نَفَذَ الْخُ وَيُثَلِّهِ مَا لَوْ بَيَّعَتْ فِي الذِّينِ ، ثُمَّ مَلَكَهَا . اهـ . فَوَدَّ : (أَوْ لِعَبِيدِهِ الْمَدِينِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَمَا لَوْ أَوْ لَدَّ مُغَيِّرٌ جَارِيَةً تِجَارَةً عِبِيدَهُ الْمَأْذُونِ الْمَذْيُونِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْعَبْدِ وَالْفَرْمَاءِ . اهـ . فَوَدَّ : (وَهُوَ مُغَيِّرٌ الْخُ) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ كَمَا عَلِمَ مِنَّا قَدَمْنَا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ وَالضَّمِيرُ لِلْمُحْبِلِ . فَوَدَّ : (وَكَأَنَّ نَذَرَ مَالِكِهَا الْخُ) وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ وَارِثٌ أُمَّةً نَذَرَ مَوْرَثَهُ إِعْتَاقَهَا نِهَايَةً . فَوَدَّ : (التَّصَدَّقُ بِهَا أَوْ بِشَمَنِهَا) بِخِلَافِ مَا لَوْ نَذَرَ إِعْتَاقَهَا نِهَايَةً . فَوَدَّ : (وَرُدَّ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ) أَي : مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَقْهَى عَلَى التَّغْيِيرَيْنِ لَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً ع ش . فَوَدَّ : (بِزَوَالِ مِلْكِهِ الْخُ) شَامِلٌ لِصُورَةِ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِشَمَنِهَا ، لَكِنَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَرَّضَا لِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَتَعَدَّى الْقَوْلُ فِيهِ بِزَوَالِ الْمِلْكِ سَم ، لَكِنَّ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ مِثْلُ مَا فِي الشَّارِحِ كَمَا تَبَيَّنَا إِلَيْهِ . فَوَدَّ : (بِمُجَرَّدِ التَّنْذِرِ) أَي وَإِنَّمَا صَحَّ يَتَعَدَّى لَهَا إِذَا كَانَ نَذَرَ التَّصَدَّقِ بِشَمَنِهَا ؛ لِأَنَّ الشَّارِحَ اثْبَتَ لَهُ وَلَايَةَ ذَلِكَ رَشِيدِي . فَوَدَّ : (وَكَأَنَّ أَوْصَى الْخُ) وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ وَارِثٌ أُمَّةً اشْتَرَاهَا مَوْرَثَهُ بِشَرْطِ إِعْتَاقِهَا ؛ لِأَنَّ نَفْوَذَهُ مَانِعٌ مِنَ الْوَفَاءِ بِالْعَتَقِ عَنْ جِهَةِ مَوْرَثِهِ وَكَأَنَّ أَوْ لَدَّ مُكَاتَبَ أُمَّتَهُ فَلَا يَنْفَعُ نِهَايَةً .

فَوَدَّ : (بِزَوَالِ مِلْكِهِ هُنَا) شَامِلٌ لِصُورَةِ نَذْرِ التَّصَدَّقِ بِشَمَنِهَا لَكِنَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ السَّمُودِيُّ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُمَا لَمْ يَتَعَرَّضَا لِذَلِكَ وَأَنَّهُ يَتَعَدَّى الْقَوْلُ فِيهِ بِزَوَالِ الْمِلْكِ .

إيلاده مع أنها ملكه؛ لِقَلَّا تبطل الوصية وكان وطئ صبي له تسع سنين أمته فولدت لأكثر من ستة أشهر فيلحقه، وإن لم يُحكم ببلوغه قال البلقيني: وظاهر كلامهم أنه لا يثبت استيلاده أي: ويُفترق بأنه يُختلط للنسب ما لا يُختلط لغيره (نتية) القياس بموته، لكن؛ إما أوهم العتق وإن انتقلت عنه بمسوخ شرعي أظهر الضمير ليُبين أنها إنما تعتق إن كان سيدها وقت الموت. (أو) أحبل (أمة غيره)، أو حبلت منه (بنكاح) ولم يُغرَ بِحُرَّتِها لما قدمه في خيار النكاح، أو زنا (فالولد رقيق) لسيدها؛ لأنه يَتَّبِعُ أمه رَقًّا وحرية (ولا تصير أم ولد إذا ملكها)؛ لأن أمة الولد إنما تثبت لها تبعاً لحرثه، وهو قن، نعم، إن ملكها وهي حامل منه.....

فود: (وظاهر كلامهم أنه لا يثبت إلخ) وهو المُفْتَمَدُ مُعْنَى ونهاية. فود: (لكن لما أوهم العتق إلخ) لا يقال: إن الإضمار أظهر في دفع الإيهام؛ لأن الإضمار، وإن لم يكن صريحاً في اتحاد مزج الضماير حتى يكون مزج بموته هو مزج أحبل أمته كان ظاهراً في ذلك ظهوراً تاماً قريباً من الصريح بخلاف الإظهار فإنه، وإن لم يكن ظاهراً في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان مُحْتَمِلاً لذلك احتمالاً قوياً؛ لانا نقول الإضمار، وإن كان صريحاً في اتحاد مزج الضماير، لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونه أمته فليَتَأَمَّلْ سم بحذف. فود: (ولم يُغرَ) إلى الفرع في المعنى إلا قوله: وحذقه إلى وملكها وقوله: قلز أو لدها إلى المثنى وقوله: وكاته حذقه إلى وكالشبهة. فود: (فالولد رقيق لسيدها) بالإجماع إلا إذا كان سيد الأمة المنكوحه ممن يَتَّبِعُ عليه الولد لكونه بعضاً له فإنه يصير حراً نهاية أي: كان تزوج شخص بامه أليه فأحبلها فإن الولد يَتَّبِعُ على سيدها؛ لأنه ولد وليه ع ش. فود: (لأنه يَتَّبِعُ أمه إلخ) ويتبع الأب في النسب وأشرقهما في الدين وإيجاب البدل وتقدير الجزية وأخفهما في عدم وجوب الزكاة وأخسهما في التجاسة وتخريم الذبيحة والمنكحة نهاية. فود: (تبعاً لحرثه) أي الولد. فود: (نعم إن ملكها وهي حامل إلخ) قال الصيدلاني: وصورة ملكها حاملاً أن تضعه قبل ستة أشهر من يوم ملكها، أو لا يطلوها بعد الملك وتلد لهون أربع سنين نهاية وسم قال ع

فود: (لكن لما أوهم العتق إلخ) لا يقال: ما ذكره ممنوع؛ لأن الإظهار أظهر في دفع هذا الإيهام؛ لأن الإضمار إن لم يكن صريحاً في اتحاد مزج الضماير حتى يكون مزج بموته هو مزج أصل أمته كان ظاهراً في ذلك ظهوراً تاماً قريباً من الصريح لأن الأصل والغالب اتحاد الضماير وعدم تشبهها بخلاف الإظهار فإنه إن لم يكن ظاهراً في اختلاف الظاهر مع الضمير قبله كان مُحْتَمِلاً لذلك احتمالاً قوياً؛ إذ ليس الأصل والغالب اتحاد الظاهر المتأخر مع الضمير قبله؛ لانا نقول الإضمار، وإن كان صريحاً في اتحاد مزج الضماير، لكن ليس صريحاً في اتحاده مع وصف كونه أمته فليَتَأَمَّلْ. فود: (وهو قن) قد يكون حراً بأن وطئها ظاناً أنها زوجته الحرة. فود: (نعم إن ملكها وهي حامل إلخ) قال الصيدلاني: وصورة ملكها حاملاً أن تضعه قبل ستة أشهر من يوم ملكها، أو لا يطلوها بعد الملك وتلد لهون أربع سنين.

بِنِكَاحٍ عَقَّقَ عَلَيْهِ الْوَلَدُ كَمَا بِأَصْلِهِ، وَخَذَفَهُ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْعَتَقِ يَمَّا يَمْشِلُهُ وَكَمَلِكُهَا مَا لَوْ  
مَلِكُهَا فَرَعُهُ كَأَنَّ نَكَحَ حُرَّةً أُمَّةً أَجَنِيَّتِي ثُمَّ مَلِكُهَا ابْنُهُ، أَوْ عَبْدٌ أُمَّةً ابْنُهُ، ثُمَّ عَقَّقَ فَلَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ  
فَلَوْ أَوْلَدَهَا ثَبِتَ الْاِسْتِيلَادُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ كَمَا صَحَّحَهُ الْبُلْقِينِي (أَوْ) حَبَلَتْ مِنْهُ أُمُّ الْغَيْرِ  
(بِشَبْهَةٍ) مِنْهُ بِأَنَّ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ بِأَنَّ تَزْوُجَ حُرَّةً وَأُمَّةً فَوُطِئَ الْأُمَّةُ  
يُظَنُّ أَنَّهَا الْحُرَّةُ، أَوْ أُمَّتُهُ كَمَا بِأَصْلِهِ وَكَأَنَّهُ خَذَفَهُ لِلْعَلَمِ بِمَا خَرَجَ بِهِ، وَهُوَ مَا لَوْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ  
الْأُمَّةَ فَإِنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ مِنْ قَوْلِهِ أَوْلَا بِنِكَاحٍ وَكَالشَّبْهَةِ بِنِكَاحٍ مَنْ غُرِّ بِحُرَّتَيْهَا كَمَا مَرَّ أَيْضًا (فَالْوَلَدُ  
حُرٌّ) عَمَلًا بِظَنِّهِ وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ لِسَيِّدِهَا وَخَرَجَ بِتَفْسِيرِ الشَّبْهَةِ بِمَا ذَكَرَ شَبْهَةُ الْمَلِكِ كَالْمُشْتَرَكَةِ،  
وَقَدْ مَرَّتْ أَيْضًا، وَالطَّرِيقُ.....

ش : قَوْلُهُ : وَصَوْرَةُ مَلِكُهَا الْإِنْسَانُ أَي : عَلَى وَجْهِ يَتَقَيُّ فِيهِ الْوَلَدُ ، وَلَا تَصِيرُ مُسْتَوْلَدَةً . اهـ . قَوْلُهُ : (بِنِكَاحٍ)  
أَي : بِخِلَافِ مَا لَوْ مَلَكَ الْحَاوِلُ مِنْهُ بَرْنًا فَلَا يَتَقَيُّ عَلَيْهِ لِعَدَمِ نَسَبِيَّتِهِ لَهُ شَرْعًا وَقَوْلُهُ : عَقَّقَ عَلَيْهِ الْوَلَدُ أَي :  
وَلَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَدِيعٌ ش . قَوْلُهُ : (لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّكَاحِ الْقَائِمَ الدَّوَامُ مُعْنَى .  
قَوْلُهُ : (فَلَوْ أَوْلَدَهَا الْإِنْسَانُ) خِلَافًا لِلْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ عِبَارَتُهُمَا فَلَوْ اسْتَوْلَدَهَا الْأَبُ وَلَوْ بَعْدَ عَقْقِهِ فِي الثَّانِيَةِ  
وَمَلَكَ ابْنَهُ لَهَا فِي الْأَوَّلَى لَمْ يَتَغَيَّرْ اسْتِيلَادُهَا ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ بِرَقٍّ وَلَدِهِ حَيْثُ نَكَحَهَا وَلِأَنَّ النِّكَاحَ حَاصِلٌ  
مُحَقَّقٌ فَيَكُونُ وَاطِنًا بِالنِّكَاحِ لَا بِشَبْهَةِ الْمَلِكِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ نِكَاحٌ وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ  
فِي بَابِ النِّكَاحِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ : ثَبِتَ الْاِسْتِيلَادُ وَيَنْفَسِخُ النِّكَاحُ وَمَالَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ  
وَصَحَّحَهُ الْبُلْقِينِي . اهـ . وَفِي سَمْعٍ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فِي الْبَابِ الْعَاشِرِ مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ مِثْلُهَا .  
قَوْلُهُ : (زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ) أَمَّا إِذَا ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ فَالْوَلَدُ رَقِيقٌ مُعْنَى وَنَهَايَةُ . قَوْلُهُ : (بِأَنَّ تَزْوُجَ حُرَّةً وَأُمَّةً  
فَوُطِئَ الْأُمَّةَ الْإِنْسَانُ) فَلَا شَبْهَ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْوَلَدَ حُرٌّ كَمَا فِي أُمِّ الْغَيْرِ إِذَا ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ نَهَايَةُ  
وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (أَوْ أُمَّتُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ فَعِبَارَةُ الْمُحَرَّرِ بِأَنَّ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ ، أَوْ أُمَّتُهُ  
وَفِي التَّهْيِئَةِ عَطْفًا عَلَى ذَلِكَ لَا إِنْ ظَنَّتْهَا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَوْ أُمَّةً فَرَعَهُ ، أَوْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ فَرَعِهِ وَغَيْرِهِ  
خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ . اهـ . أَيِ الْوَلَدُ رَقِيقٌ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ كَمَا رَجَّحَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ  
الرُّوْضِ رَشِيدِي . قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَي : مَا خَرَجَ بِهِ وَقَوْلُهُ : مِنْ قَوْلِهِ : الْإِنْسَانُ مُتَعَلِّقٌ بِالْعِلْمِ . قَوْلُهُ : (وَكَالشَّبْهَةِ  
بِنِكَاحٍ مَنْ غُرِّ بِحُرَّتَيْهَا الْإِنْسَانُ) أَيِ الْوَلَدُ قَبْلَ الْعِلْمِ حُرٌّ نَهَايَةُ أَي : فَالْوَلَدُ الْحَادِثُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِخِلَافِ  
الْحَادِثِ بَعْدَهُ رَشِيدِي . قَوْلُهُ : (وَالطَّرِيقُ) وَكَذَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى وَطْءِ أُمِّ الْغَيْرِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَفِي

قَوْلُهُ : (ثَبِتَ الْاِسْتِيلَادُ وَانْفَسَخَ النِّكَاحُ) هَذَا خِلَافٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الرُّوْضِ فِي الْبَابِ الْعَاشِرِ مِنْ أَبْوَابِ  
النِّكَاحِ حَيْثُ قَالَ مَا نَعَصُهُ : فَيَعْرُومُ أَي : بِنِكَاحٍ جَارِيَةِ الْوَلَدِ إِلَّا عَلَى أَبِي رَقِيقٍ فَلَوْ تَزَوَّجَهَا أَي : الْأَبُ  
الرَّقِيقُ ، ثُمَّ عَقَّقَ ، أَوْ تَزَوَّجَ حُرَّةً رَقِيقَةً ، ثُمَّ مَلِكُهَا ابْنُهُ لَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهُ فَلَوْ اسْتَوْلَدَهَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَي :  
اسْتِيلَادُهَا . اهـ . وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَتَوَجُّيهِ وَعَدَمُ تَقْوِذِ الْاِسْتِيلَادِ هُوَ مَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو  
حَامِدٍ وَالْمِرَاقِبِيُّ وَالشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ وَالبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَرَجَّحَهُ الْأَصْفَهَوْنِيُّ وَجَزَمَ بِهِ الْحِجَازِيُّ وَالتَّقْوِذِيُّ قَالَ

كَأَن وِطْعَهَا بِجَهَةِ قَالَ بِهَا عَالِمٌ فَلَا تُؤْتَرُ حُرَّتُهُ لانتفَاءِ ظَنِّهَا (وَلَا تَصِيرُ أُمٌ وَلَدٌ إِذَا مَلَكَهَا فِي الْأُظْهِرِ)؛ لَأَنَّهَا عُلِقَتْ بِهِ فِي غَيْرِ مَلِكِهِ فَلَا نَظَرَ لِحُرِّيَّةِ الْوَلَدِ. وَكَمَلِكِهِ مَا لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ فِيهِ كَأَمَةِ مُكَاتَبَةٍ وَأُمَةٍ ابْنَةٍ إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ.

فَتَأْوِي الْبَقْوَى لَوْ اسْتَدْحَلَتْ الْأُمُّ ذَكَرَ حُرٍّ نَائِمٍ فَعَلَقَتْ مِنْهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَنًا مِنْ جِهَتِهِ وَيَجِبُ قِيمَةُ الْوَلَدِ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَزْجَعَ عَلَيْهِا بَعْدَ الْعِتْقِ كَالْمَغْرُورِ. اهـ. فَوَدُ: (كَأَن وِطْعَهَا بِجَهَةِ الْخُ) كَانَ أَبَاكَ سَيِّدَ الْأُمَةِ وَطَافَهَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِهِ بِإِبَاحَةِ السَّيِّدِ فَاتَتْ بِوَلَدٍ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حُرًّا ع. ش. فَوَدُ: (فَلَا تُؤْتَرُ حُرَّتُهُ).

(فَرَعُ): جَارِيَةُ بَيْتِ الْمَالِ كَجَارِيَةِ الْأَجَنِيِّ فَيَحْدُ وِطْعَهَا، وَإِنْ أَوْ لَدَهَا فَلَا نَسَبَ وَلَا اسْتِيلَادَ، وَإِنْ مَلَكَهَا بَعْدَ سَوَاءٍ كَانَ فَقِيرًا أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِغْفَافَ لَا يَجِبُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مُغْنِي زَادَ النَّهَائَةَ وَلَوْ وِطْعَ جَارِيَةَ ابْنِهِ، أَوْ أُمَّهُ ظَانًّا لِجَلْعِهَا لَهُ، أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْوَطْءِ فَالَّذِي يَظْهَرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ. اهـ. قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُ: فَلَا نَسَبَ وَلَا إِيْلَادَ أَي: وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ حَيْثُ لَمْ تَطَاوَعْهُ وَقَوْلُهُ: وَلَوْ وِطْعَ جَارِيَةَ الْخُ وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى مَا لَوْ وِطْعَ جَارِيَةَ زَوْجَتِهِ ظَانًّا ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْوَلَدَ رَقِيقٌ أَي: وَلَا حَدٌّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ لِلشُّبْهِةِ وَهَلْ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَظَاهِرٌ اقْتِصَارُهُ عَلَى نَفْيِ الْحُرِّيَّةِ فِي هَذِهِ دُونَ نَفْيِ النَّسَبِ وَالتَّضَرُّعِ بِنَفْيِهِ فِيمَا قَبْلَهَا ثُبُوتُهُ فِي الثَّلَاثِ فَيَرْتَبُ عَلَيْهِ الْإِزْتُ إِذَا عَتَقَ وَعَدَمُ الْقَتْلِ بِقَتْلِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. فَوَدُ: (وَكَمَلِكِهِ مَا لَهُ حَقُّ الْمَلِكِ الْخُ) أَي: فِي ثُبُوتِ الْاسْتِيلَادِ وَالْعِتْقِ بِالْمَوْتِ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيُسْتَشْتَى مِنْ إِطْلَاقِهِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ السَّيِّدُ أُمُّهُ مُكَاتَبَةٌ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا الْاسْتِيلَادُ وَمِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ أُمُّهُ ابْنَةٍ لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهَا الْاسْتِيلَادُ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُغْسِرًا أَوْ كَافِرًا وَمِنْهَا مَا لَوْ أَوْ لَدَ الشَّرِيكَ الْأُمُّ الْمُشْتَرَكَةُ إِذَا كَانَ مُوسِرًا كَمَا مَرَّ فَإِنْ كَانَ مُغْسِرًا ثَبَتَ الْإِيْلَادُ فِي نَصْبِهِ خَاصَّةً وَكَذَا الْأُمُّ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ فَرَعِ الْوَاطِئِ وَأَجَنِيِّ إِذَا كَانَ الْأَصْلُ مُوسِرًا وَلَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ مُكَاتَبَةٌ وَلَدَهُ هَلْ يَتَفَذُّ اسْتِيلَادَهُ، أَوْ لَا؟ وَجْهَانِ أَوْ جُهِمَا كَمَا جَزَمَ الْقَفَالُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ أَوْ لَدَ أُمُّهُ وَلَدِهِ الْمَرْوُجَةُ نَفَذَ إِيْلَادَهُ كإِيْلَادِ السَّيِّدِ لَهَا وَحُرْمَتُ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةَ الْحَمْلِ. اهـ. وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَوْ أَوْ لَدَ الْأَبُ الْحُرُّ مُكَاتَبَةٌ وَلَدَهُ الْخُ. فَوَدُ: (وَأُمُّهُ ابْنَةُ الْخُ) وَيَجِبُ عَلَى الْأَصْلِ قِيمَتُهَا وَكَذَا مَهْرُهَا إِنْ تَأَخَّرَ الْإِزْتُ عَنْ مَغِيبِ الْحَشْفَةِ وَمِنْ الْمُسْتَشْتَبَاتِ مَا لَوْ وِطْعَ أُمُّهُ اشْتَرَاهَا بِشَرِّطِ الْخِيَارِ لِلْبَائِعِ بِإِذْنِهِ لِحُصُولِ الْإِجَازَةِ حَيْثُ لَوْ وِطْعَ جَارِيَةَ الْمُتَمِّمِ بَعْضُ الْغَانِمِينَ وَأَخْبَلَهَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَاخْتِيَارِ التَّمْلِيكِ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ نَسِيبٌ إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ مُوسِرًا وَكَذَا مُغْسِرًا كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ تَضَحِيحِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَالزَّوْيَانِيِّ وَيَتَفَذُّ الْإِيْلَادُ فِي قَدْرِ حَصَّتِهِ إِنْ كَانَ مُغْسِرًا وَسَرَى إِلَى بَاقِيهَا إِنْ كَانَ مُوسِرًا نِهَآيَةً بِحَذْفِ. فَوَدُ: (إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ) قَيْدٌ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ سَم.

بِهِ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَمَالٌ إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَرَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ ش. م. ر. فَوَدُ: (إِذَا لَمْ يَسْتَوْلِذْهَا الْإِبْنُ) قَيْدٌ بِالْإِبْنِ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَا يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ.



(فرغ): نزع أمةً بحجة، ثم أحبلها، ثم أكذب نفسه لم يقبل قوله وإن وافقه المقر له ليكنه يفرم له نقضها وقيمتها، والمهر وتمتق بموته ويوقف ولاؤها، فإن لم يجد حجة فحلف المنكر وأحبلها، ثم أكذب نفسه وأقر بها له فكما مر كذا ذكره في الدعاوى وسكتا عما لو أولدها الأول، ثم الثاني، ثم أكذب الثاني نفسه، والأوجه ثبوت إيلادها للأول؛ لأنفاقهما عليه أخروا ويلزم الثاني له قيمة الولد، والمهر، والتقص. (وله وطء أم الولد) إجماعاً ما لم يتم به مانع ككونها محرمة، أو مسلمة، وهو كافر، أو موطوءة ابنه أو مكاتبته، أو كونه مبعضاً.....

• فود: (لم يقبل قوله) أي: فينتد استيلاده. • فود: (ليكنه يفرم له) أي للمقر له ع ش. • فود: (نقضها وقيمتها) انظر ما المراد بالتقص المفروم مع القيمة وسيأتي آخر مسألة في الكتاب نقلاً عن الروضة أنه يفرم قيمتها وقيمة الولد والمهر وسيأتي ثم أنه يخرم عليه وطؤها حتى يشترها من المشترعة منه وظاهر أن محل الحرمة إن كان صادقاً في إكذابه نفسه رشدي ويحتمل أن المراد بالتقص ما حصل بالوطء والحمل وبالقيمة قيمتها بعد تمام الانفصال لا قيمتها وقت الوطء فلا يترج الأول في الثاني.

• فود: (فكما مر) أي: من عدم قبول قوله: ع ش عبارة الرشدي أي: فيجري في المدعى عليه نظير ما مر في المدعي. اه. • فود: (لأنفاقهما عليه أخروا) أي بإكذابه نفسه ع ش. • فود: (ويلزم الثاني له قيمة الولد) علم منه أنه لا يحكم بحرثته رشدي وفيه وثقة بل الذي يفهم منه الحكم بحرثته وهو قياس ما مر في أول الفرع وقياسه أيضاً أنه يوقف الولاء هنا. • فود: (إجماعاً) إلى قوله: وكأنه اكتفى في المغني إلا قوله: فيما يظهر من إطلاقهم وقوله: ثم رأيت إلى المتن وقوله: وصرح أصله. • فود: (ما لم يتم به إلخ) عبارة المغني ما لم يحصل هناك مانع. اه. وهي أحسن. • فود: (ككونها محرمة) أي: على المحبل بنسب، أو رضاع أو مصاهرة مغني، أو كونها مجوسية، أو وثنية نهاية. • فود: (أو كونه مبعضاً إلخ) أي كون المحبل مبعضاً أي: أو كون الأمة مشتركة بينه وبين أجنبي إذا أحبلها الشريك المغير أو مشتركة بين فرع الواطي وأجنبي إذا كان الأصل مويراً كما مر مغني، أو كونه موصى بمنافقها إذا

• فود: (والمهر) سكت عن قيمة الولد. • فود: (ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافر، أو موطوءة ابنه إلخ) عبارة السيد السمهودي وأضاف غيره لذلك أربعة وهي ما لو أو لد مكاتبته فأنها تصير أم ولد، ولا يحل له وطؤها، ثم قال: وثانية عشر وهي أم ولد إذا كاتبها إما سيأتي من صحة كتابتها والمكاتبه يخرم وطؤها. اه. وفي الروض في أبواب النكاح.

(فرغ): أو لد مكاتبته ولده فهل يتفد استيلاده؟ وجهان اه. قال في شرحه: قال في الأصل أصحهما عند البغوي الأول وقطع المزوي بالثاني قال الزركشي: ورجع الخوارزمي الأول وجزم به القفال في فتاويه اه. وعلل أغني في شرحه الأول بأن الكتابة تقبل الفسخ بخلاف الاستيلاد والثاني بأن المكاتب لا تقبل الثقل ويؤخذ منه أنه على الأول تنفسخ الكتابة، ثم إن كانت موطوءة لإلين حرم على الأب وطؤها وإلا فلا كما هو ظاهر.

وَأَنْ أُذِنَ لَهُ مَالِكٌ بَعْضُهُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِي، ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا رَدَّ عَلَيْهِ بِمَا أَشْرَفْتُ إِلَيْهِ مِنْ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهِ (و) لَهُ (اسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا) وَاعَارِزُهَا (وَأَرْضُ جَنَائِيَةِ عَلَيْهَا) وَعَلَى أَوْلَادِهَا التَّابِعِينَ لَهَا وَلَهُ قِيمَتُهُمْ إِذَا قُتِلُوا لِبَقَاءِ مَلِكِهِ عَلَى الْكُلِّ وَإِنَّمَا لَمْ تَجُزْ إِجَارَةُ الْأُضْحِيَّةِ الْمُنْدُورَةِ لِخُرُوجِهَا عَنِ الْمَلِكِ وَصَرَحَ أَصْلُهُ بِأَنْ لَهُ قِيمَتُهَا إِذَا قُتِلَتْ وَكَأَنَّهُ اكْتَفَى عَنْ بَدْخُولِهِ فِي أَرْضِ جَنَائِيَةِ عَلَيْهَا؛ لَأَنَّهُمْ قَدْ يُطْلَقُونَ الْأَرْضَ عَلَى بَدَلِ النَّفْسِ.

كَانَتْ يَمْنَنُ تَحْبِلُ فَاسْتَوْلَدَهَا الْوَارِثُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَشْتَرِي بِهَا عَبْدًا لِيَكُونَ مِثْلَهَا رَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ وَمَنْعَتُهُ لِلْمَوْصِي لَهُ وَيَلْزَمُهُ مَهْرُهَا وَتَصِيرُ أُمُّ وَلَدٍ قَتْمَتُقْ بِمَوْتِهِ مَسْلُوبَةُ الْمَنْعَةِ وَلَيْسَ لَهُ وَطُوعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْعَةِ بِخِلَافِ مَنْ لَا تَحْبِلُ فَيَجُوزُ بغيرِ إِذْنِهِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَوْ كَوْنِهَا أَمَةً تِجَارَةً عِنْدَ الْمَادُونِ الْمَذِينِ لَا يَجُوزُ لَهُ وَطُوعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْمَبْدِ وَالْقَرَمَاءِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ أَحْبَلَهَا وَكَانَ مُعْسِرًا بَيَّتَ الْاسْتِيلَادَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّيِّدِ فَيَنْقُذُ إِذَا مَلَكَهَا بَعْدَ أَنْ يَبْعَثَ كَالْمَرْهُونَةِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوَطْعُ قَبْلَ بَيْعِهَا إِلَّا بِالْإِذْنِ، أَوْ كَوْنِهَا أُمُّ وَلَدٍ الْمُزْنَدُ لَا يَجُوزُ لَهُ وَطُوعُهَا فِي حَالِ رِقَّتِهِ، أَوْ أُمُّ وَلَدٍ اِزْتَدَّتْ أَوْ أُمُّ وَلَدٍ كَاتِبِهَا نِهَایَةً أَوْ كَوْنِهَا أَمَةً لَمْ يَنْقُذْ فِيهَا الْاسْتِيلَادَ لِرُفْهِ وَضْعِيٍّ، أَوْ شَرْعِيٍّ أَوْ جَنَائِيَةٍ.

(فَرَحَ): لَوْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى إِقْرَارِ سَيِّدِ الْأَمَةِ بِإِيلَادِهَا وَحُكْمَ بِهِ، ثُمَّ رَجَعَا عَنْ شَهَادَتَيْهِمَا لَمْ يَفْرَمَا شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ بَاقٍ فِيهَا وَلَمْ يُقَوِّتَا إِلَّا سُلْطَنَةَ الْبَيْعِ وَلَا قِيمَةً لَهَا بِانْفِرَادِهَا فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ غَرِمَا قِيمَتَهَا لِلْوَارِثِ مُغْنِي وَنِهَایَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ لَا تَنْحَطُّ عَنِ الشَّهَادَةِ بِتَغْلِيْقِ الْعِنْتِ وَلَوْ شَهِدَا بِتَغْلِيْقِهِ فَوُجِدَتْ الصِّفَةُ وَحُكْمَ بِعَيْنِهِ، ثُمَّ رَجَعَا غَرِمَا مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِذْنُ لَهُ الْخُ) أَيُ: فِي الْوَطْعِ بَعْدَ الْإِيلَادِ.

٥. قَوْلُهُ: (وَلَهُ اسْتِخْدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَاعَارِزُهَا) أَيُ: وَوَلَدُهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى مُغْنِي. ٥. قَوْلُهُ: (وَإِجَارَتُهَا) لَا مِنْ نَفْسِهَا وَلَوْ أَجَرَهَا، ثُمَّ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ عَقَّتْ وَانْقَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَمِثْلُهَا الْمُعْلَقُ عِنْتُهُ بِصِفَةِ وَالْمُدْبِرُ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَرَ عَبْدَهُ، ثُمَّ اغْتَقَهُ فَإِنَّ الْأَصْحَ عَدَمُ الْانْقِسَاخِ وَالْفَرْقُ تَقَدُّمُ سَبَبِ الْعِنْتِ بِالْمَوْتِ أَوْ الصِّفَةِ عَلَى الْإِجَارَةِ فَيَهْنُ بِخِلَافِ الْإِغْتَاقِ وَلِهَذَا لَوْ سَبَقَ الْإِيجَارُ الْاسْتِيلَادَ، ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ لَمْ تَنْفَسَخْ لِقَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْمَنْعَةِ عَلَى سَبَبِ الْعِنْتِ نِهَایَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَانْقَسَخَتْ الْخُ أَيُ: وَرَجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ لِقِسْطِ الْمُسَمَّى عَلَى الثَّرَكَةِ إِنْ كَانَتْ وَالْأَفْلَا مُطَالِبَةً لَهُ عَلَى اخْتِيَادِ قَوْلِهِ: لَمْ تَنْفَسَخْ أَيُ: الْإِجَارَةُ وَيُتَّقَى عَلَيْهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ، أَوْ مَنَعَ مَوْتُوهَ فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ. اهـ.

٥. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَهُ قِيمَتُهَا إِذَا قُتِلَتْ) جَزَمَ بِهِ الْمُغْنِي بِلا عَزْوٍ. ٥. قَوْلُهُ: (عَلَى بَدَلِ النَّفْسِ) الْأَوَّلَى عَلَى مَا يَشْمَلُ بَدَلِ النَّفْسِ.

٥. قَوْلُهُ: (ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا رَدَّ عَلَيْهِ الْخُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الْبُلْقَيْنِي: وَيُسْتَنَى الْمُبْعَضُ قَلِيلُ لِهْ وَطْعُ مُسْتَوْلَدَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكٍ بَعْضِهِ. اهـ. وَهُوَ مُفْرَعٌ عَلَى ضَعِيفٍ كَمَا عَلِمَ مِنْ بَابِ مُعَامَلَاتِ الْعَبِيدِ. اهـ.

(وكذا) له ولو مُبْعَضًا (تزويجها بغير إذنهما في الأصح)؛ لأنه يملكها من غير مانع فيه، بخلاف كافر في مُستولذته المسلمة. (ويحرم بيعها) ومثلها ولذها التابع لها كما عُلِمَ من كلامه، ولا يصح بل لو حكم به قاضٍ يُقَضَّ على ما حكاه الزوياني عن الأصحاب؛ لأنه مُخَالِفٌ لِتُصَوِّصِ وَأَقْبَسَةِ جَلِيَّةٍ وَصَحَّ «أُمّهات الأولاد لا يُبْعَنَ ولا يُزْهَنَ، ولا يورثن يستمتع بها سيدها ما دام حيًّا فإذا مات فهي حرة» صَحَّحَ الدارقطني، والبيهقي وقفه على عمر رضي الله عنه وابن القطان رَفَعَهُ، وهو المُقَدَّم؛ لأنَّ مع رايه زيادة علم وخبر جابر رضي الله عنه «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِئَنَا أُمّهات الأولاد، والنبي ﷺ حي لا نرى بذلك بأسًا إِمَّا مَنْسُوخٌ أو مَنْسُوبٌ له ﷺ.....

قول (لنبي): (وكذا تزويجها إلخ) وله تزويج بنتها جبرًا، ولا حاجة إلى استيرائها بخلاف الأم لغيرائها ولا يُجَبِّرُ ابْنُهَا عَلَى النِّكَاحِ، ولا له أن يَنْكِحَ بِلَا إِذْنِ السَّيِّدِ وَيَأْذِنُ بِجَوْزٍ وما استثناء البغوي من أن المُبْعَضَ لَا يُزَوِّجُ مُسْتَوْلَذَتَهُ مَمْنُوعٌ كما قاله البلقيني؛ لأن السَّيِّدَ يُزَوِّجُ أَمَتَهُ بِالْمِلْكِ لَا بِالْوِلَايَةِ مُغْنِي وقوله: وما استثناء البغوي إلخ كذا في النهاية. قول: (ولو مُبْعَضًا) مُعْتَمَدٌ ش.

قول (لنبي): (بغير إذنهما) أي بكراً، أو تَبَيَّنَا كَانَ صَاقِلَهَا فَدَخَلَ مَتْنَهُ فِي فَرْجِهَا بِلَا إِجْلَاجٍ فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى بَكَارَتِهَا، وَإِنْ وَلَدَتْ وَزَالَتْ الْجِلْدَةُ؛ لَأَنَّهُمَا لَمْ تَزَلْ بِكَارَتِهَا بَوَاطِءٍ فِي قُبُلِهَا ع. قول: (بخلاف كافر إلخ) عبارة النهاية والكافر لا يُزَوِّجُ أَمَتَهُ الْمُسْلِمَةَ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ السَّيِّدُ مُسْلِمًا وَهِيَ كَافِرَةٌ وَلَوْ وَثَّقَتْ، أَوْ مَجُوسِيَّةٌ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُسْلِمِ فِي الْوِلَايَةِ أَكْثَرُ وَحَصَانَةٌ وَلَدَهَا لَهَا، وَإِنْ كَانَتْ رَقِيقَةً لِتَبَعِيَّتِهَا لَهَا فِي الْإِسْلَامِ. اه. قول: (ولا يصح) إلى الفرع في النهاية والمغني إلّا قوله: على ما حكاه الزوياني عن الأصحاب وقوله: كذا قاله إلى وَتَصِحُّ كِتَابَتُهَا وقوله: سَهْلُهُ إِثَارُ الْاِخْتِصَارِ. قول: (ولا يصح) أي بَيْعُهَا وقوله: به أي: بِصَحَّةِ بَيْعِهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. قول: (لأنه مُخَالِفٌ لِتُصَوِّصِ) وَمُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ وَقَدْ أَجْمَعَ التَّابِعُونَ قَمَنَ بَعْدَهُمْ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِهَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ: هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَسْأَلَةِ إِذَا قُلْنَا الْإِجْمَاعُ بَعْدَ الْخِلَافِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَحَيْثُ قُسِّدَ بِالْأَحَادِيثِ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى نَسْخِ الْأَحَادِيثِ فِي بَيْعِهَا نِهَايَةً قَالَ ع. ش: قوله: يَرْفَعُ الْخِلَافَ مُعْتَمَدٌ. اه. عبارة المغني وقد قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِهَا وَاشْتَهَرَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ خَطَبَ يَوْمًا عَلَى الْمَنَبَرِ فَقَالَ فِي أَثْنَاءِ خُطْبَتِهِ: اجْتَمَعَ رَأْيِي وَرَأْيُ عُمَرَ عَلَى أَنَّ أُمّهاتِ الْأَوْلَادِ لَا يُبْعَنَ وَأَنَا الْآنَ أَرَى بَيْعَهُنَّ فَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ: رَأَيْتُكَ مَعَ رَأْيِ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةٍ مَعَ الْجَمَاعَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ رَأْيِكَ وَخَدَكَ فَقَالَ: اقْضُوا فِيهِ مَا أَنْتُمْ قَاضُونَ فَإِنِّي أَكْثَرُهُ أَنْ أَخَالَفَ الْجَمَاعَةَ. اه. قول: (ولا يُزْهَنَ) والذي في النهاية والمغني، ولا يوهبن. اه. وَلَعَلَّ الرِّوَايَةَ مُتَعَدِّدَةٌ. قول: (وخبر جابر إلخ) أي: الذي اسْتَدَّلَّ بِهِ الْقَدِيمُ عَلَى جَوَازِ الْبَيْعِ مُغْنِي. قول: (سرارئنا) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ جَمْعُ سَرِيَّةٍ. قول: (إِمَّا مَنْسُوخٌ إلخ) وقيل: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ

قول: (بخلاف كافر) أي: لِأَنَّ الْكُفْرَ مَانِعٌ. قول: (إِمَّا مَنْسُوخٌ إلخ) قد يُقَالُ: شَرَطُ التَّنْخِصِ عَدَمُ إِمْكَانِ الْجَمْعِ وَهُوَ هُنَا مُمَكِّنٌ بِحَمْلِ التَّهْمِ عَلَى التَّنْزِيهِ.

استدلالاً واجتهاداً فقدّم ما نُسب إليه من التّهمي المذكور قولاً ونصّاً ولأنّ ما كان فيه من خلاف في المضمر الأوّل فقد انقطع وصار مُجمّعا على منّيه كذا قاله هنا ليكتهما صحّحا في محل آخر عدم نفضه؛ لأنّ المسألة اجتهادية، والأدلة فيها متقاربة وتصحّ كتابتها ونحو بيها من نفسها وأخذ منه الزركشي صحّة بيها ممّن تعتق عليه كأصلها وفرعها وفيه نظر؛ إذ الأوّل عقد عتاقه لا بيع، بخلاف الثاني ويصحّ بيع المزهونة، والجانية وأمّ ولد المكاتّب كما مرّ

كما قال «ابن صمر»: كُنّا نخاير أربعين سنة لا نرى بذلك بأسا حتى اخبرنا بذلك رافع بن خديج أنّ النبي ﷺ نهى عن المخابرة فتركتاهما معني زاد النهاية ويحتمل أن يكون ذلك قبل التّهمي، أو قبل ما استدّل به عمر وغيره من أمر النبي ﷺ على عتقهن ومن فعله منهم لم يتلّفه ذلك التّهمي وهو ظاهر في أنّ قوله: لا نرى بالتّون لا بالياء وقال البيهقي: ليس في شيء من الطّرفي أنّه اطّلع عليه. اهـ.

هـ قوله: (استدلالاً واجتهاداً) أي منّا أخذنا بظاهر قول جابر والنبي ﷺ حيّ لا نرى بذلك بأسا رشديّ عبارة الجعيريّ قوله: إنا منسوخ أي إن قرئ لا يرى بالياء التّخية وقوله: أو منسوب إلخ أي إن قرئ بالتّون وكذلك يصحّ كونه منسوخا عليهما إن ثبت أنّه ﷺ اطّلع عليه وأقرّه ليكنه ثبت أنّه لم يطّلع وإنما أُسند إليه بطريق الاجتهاد من جابر أي: ظنّ جابر أنّ النبي ﷺ اطّلع على بيعهن وأقرّه شيخنا عزيزي. اهـ. هـ قوله: (قولاً ونصّاً) وهو الحديث السابق عن الدارقطنيّ معني. هـ قوله: (ولأن ما كان إلخ) عطف على قوله: لأنه مخالفت لخصوص إلخ. هـ قوله: (وصار) أي: البيع. هـ قوله: (ونحو بيعها) كأن يقرّضها نفسها فتعتق وتأتي له بأمّة مثلها بدلها بجعيريّ عبارة النهاية والمعني وكتبيها في ذلك هيّها كما صرح به البلقيني والأذرعي بخلاف الوصية بها لاحتياجها إلى القبول وهو إنّما يكون بعد الموت والعتق يقع عقبه. اهـ. قال الزّشديّ: قوله: بخلاف الوصية بها أي لنفسها أي: فتحرّم لتعاطي العقد الفاسد وكذا وقفها. اهـ. هـ قوله: (وأخذ منه الزركشي إلخ) عبارة النهاية قال الزركشي: يتبني صحّة بيعها إلخ وهو مردود. اهـ. وعبارة المعني وليس له بيعها ممّن تعتق عليه، ولا بشرط العتق ولا ممّن أقرّ بحرّيتها فإنّا ولو قلنا إنّ من جهة المشتري افتداء هو يتبع من جهة البائع ففيه نقل ملك. اهـ. هـ قوله: (إذ الأوّل) أي: بيعها من نفسها عقد عتاقه أي: على الأصحّ ويؤخذ منه أنّ محلّ بيعها من نفسها إذا كان السيّد حرّ الكلّ أمّا إذا كان مبعضاً فإنّه لا يصحّ؛ لأنه عقد عتاقه كما مرّ وهو ليس من أهل الولاء وهذا مأخوذ من كلامهم ولم أر من ذكره والهيّة كالبيع فيما ذكر وهذا كلّ إذا لم يرتفع الإيلاد فإن ارتفع بأن كانت كافرة وليست لمسلم وسييت وصارت فتّة فإنّه يصحّ جميع التّصرفات فيها قلّو عادت لملكها بعد ذلك لم يعد الاستيلاء؛ لأنّا أبطلناه بالكلية بخلاف المستولدة المزهونة إذا بيعت، ثم ملكها الزاهر؛ لأنّا إنّما أبطلنا الاستيلاء فيها بالنسبة إلى المُرتهن وقد زال تعلّفه وهذا هو الظاهر معني وقوله: وهذا كلّ إلخ في النهاية مثله. هـ قوله: (ويصحّ بيع المزهونة إلخ) عبارة النهاية ويُسْتثنى من ذلك مسائل يجوز بيعها الأولى

هـ قوله: (وفيه نظر) كتّب عليه م. ر. هـ قوله: (وأمّ ولد المكاتّب كما مرّ) في استثنائه نظر؛ لأن المكاتّب لا

(ورَهْنُهَا)؛ لَأَنَّهُ يُسَلِّطُ عَلَى الْبَيْعِ (وَهَيْئَتُهَا) وَلَوْ مَرْهُونَةً وَجَانِيَةً؛ لِأَنَّهُ تَنْقُلُ الْمَلِكُ. (وَلَوْ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ رَقِيقًا (أَوْ مِنْ زَيْنًا)، أَوْ مِنْ شُبْهَةٍ بِأَنَّ ظَنًّا كَوْنُهَا زَوْجَتَهُ الْأُمَّةَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ (فَالْوَلَدُ لِلرَّبِّ يُعْتَقُ)، وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ (بِمَوْتِهِ) وَبِمَتْنَعٍ نَحْوَ بَيْعِهِ (كَهَيْ)؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أُمَّهُ رِقًّا وَحُرَّةً وَكَذَا فِي سَبِيلِهَا اللَّازِمِ، نَعَمْ، لَوْ غُرَّ بِحُرَّتَيْهَا.....

المَرْهُونَةُ رَهْنًا وَضَعِيًّا، أَوْ شَرْعِيًّا حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَوْلَدُ مُغِيرًا حَالَ الْإِبِلَادِ الثَّانِيَةِ الْجَانِيَةِ وَسَيِّدُهَا كَذَلِكَ الثَّالِثَةُ مُسْتَوْلَدَةُ الْمُفْلِسِ. اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: رَهْنًا وَضَعِيًّا أَي: بِأَنَّ رَهْنَهَا الْمَالِكُ فِي حَيَاتِهِ وَقَوْلُهُ: أَوْ شَرْعِيًّا أَي: بِأَنَّ يَمُوتَ مَالِكُهَا وَعَلَيْهِ ذَيْنَ فَالْثَرِكَةُ مَرْهُونَةٌ بِهِ شَرْعًا وَقَوْلُهُ وَسَيِّدُهَا كَذَلِكَ أَي: مُغِيرٌ حَالَ الْإِبِلَادِ. اهـ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (وَرَهْنُهَا وَهَيْئَتُهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَيَعْرُومُ وَيَتَطَّلُ يَتَمُّهَا وَرَهْنُهَا وَهَيْئَتُهَا لِخَبَرِ الدَّارِ قُطْنِي السَّابِقِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَلِأَنَّهُ لَا تَقْبُلُ التَّقْلُ فِيهِمَا وَقِيَاسًا لِلثَّانِي عَلَيْهِمَا وَلِأَن فِيهِ تَسْلِيطًا عَلَى الْبَيْعِ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَلَوْ مَرْهُونَةً لِنَحْ) عِبَارَةٌ الْتَّاهِيَةِ وَظَاهِرٌ أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ الَّتِي يَجُوزُ يَتَمُّهَا لِعُلْفَةِ رَهْنٍ وَضَعِيٍّ، أَوْ شَرْعِيٍّ، أَوْ جَانِيَةٍ أَوْ نَحْوِهَا تَمْتَنِعُ هَيْئَتُهَا. اهـ. ﴿قَوْلُهُ﴾ (لِأَنَّهُ تَنْقُلُ الْمَلِكُ) وَالْحَاصِلُ أَنَّ حُكْمَ أُمَّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْقِتَّةِ إِلَّا فِيمَا يَتَّقِلُ بِهِ الْمَلِكُ، أَوْ يُؤَدِّي إِلَى انْتِفَالِهِ وَإِنَّمَا صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِرَهْنِهَا مَعَ فَهْمِهِ مِنْ تَحْرِيمِ يَتَمُّهَا لِلتَّيْبَةِ عَلَى أَنَّ تَعَاطِي الْمَقْدُودِ الْفَاسِدَةِ حَرَامٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِلْ بِهِ الْمَقْصُودُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ كَذَا قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَالدَّمِيرِيُّ، وَلَا تَصِيحُ الرُّصِيَّةُ بِهَا وَلَا وَقْفُهَا، وَلَا تَنْبِيْرُهَا نِهَائَةً. ﴿قَوْلُهُ﴾ (بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَدَتْ.

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (فَالْوَلَدُ لِلرَّبِّ يُعْتَقُ) سَكَتَ عَنْ حُكْمِ أَوْ لَادٍ أَوْ لَادٍ الْمُسْتَوْلَدَةِ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُمْ وَالظَّاهِرُ اخْتِذَا مِنْ كَلَامِهِمْ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا مِنْ أَوْ لَادِهَا الْإِنَاثِ فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ أَوْ لَادِهَا أَوْ مِنَ الذَّكَوْرِ فَلَا؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ رِقًّا وَحُرَّةً كَمَا مَرَّ.

(فَرَزَخُ): لَوْ قَالَ لِأَمَّتِهِ: أَنْتِ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِي بِعَشْرِ سِنِينَ مَثَلًا فَإِنَّمَا تَعْتَقُ إِذَا مَضَتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ وَأَوَّلَادُهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ كَأَوَّلَادِ الْمُسْتَوْلَدَةِ لَيْسَ لِلْوَارِثِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَى إِزَالَةِ الْمَلِكِ وَيَقْضُونَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كَمَا ذَكَرَاهُ فِي بَابِ التَّنْذِيرِ. اهـ. مُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ﴾ (وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ) هَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَزُولُ فِيهَا حُكْمُ الْمَثْبُوعِ وَيَقْبُ حُكْمُ التَّابِعِ كَمَا فِي نِتَاجِ الْمَاشِيَةِ فِي الزَّكَاةِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبَةِ إِذَا مَاتَتْ أَوْ حَضَرَتْ نَفْسَهَا تَبَطَّلَ الْكِتَابَةُ وَيَكُونُ الْوَلَدُ رَقِيقًا لِلرَّبِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ بِعَيْتِهَا تَبَعًا بِلَا آدَاءٍ مِنْهُ، أَوْ نَحْوِهِ وَوَلَدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ إِنَّمَا يَتَّبِعُ بِمَا تَعْتَقُ هِيَ بِهِ وَهُوَ مَوْتُ السَّيِّدِ وَلِهَذَا لَوْ

يَصِحُّ اسْتِيلَادُهُ كَمَا مَرَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا آخِرُ مَا وَجَدَ عَلَى نُسخَةِ الشَّحْرِيرِ إِمَامِ الدُّنْيَا بِلَا نِزَاعٍ وَعَالِمِ هَذَا الْمُعْصِرِ بِلَا دِفَاعٍ شَيْخُ مَشَايِخِ الْإِسْلَامِ شَيْهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الْعَبَادِي طَيِّبَ اللَّهُ تَرَاهُ وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ أَنْبِيَاءٍ وَقَعْنَا بِهِ وَبَعْلُومِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ آمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

أَعْتَقَ أُمَّ الْوَلَدِ أَوْ الْمُدَبَّرَةَ لَمْ يَنْتَقِ الْوَلَدُ كَالْعَكْسِ بِخِلَافِ الْمُكَاتَبَةِ إِذَا أَعْتَقَهَا يَنْتَقِ وَلَدُهَا، وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ الْمُنْدُوزَيْنِ لَهُ حُكْمُهُمَا لِزَوَالِ الْمِلْكِ عَنْهُمَا وَلَدُ الْمُوصَى بِمَنْفَعَتِهَا كَالْأُمِّ رَقَبَتُهُ لِلْوَارِثِ وَمَنْفَعَتُهُ لِلْمُوصَى لَهُ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْأُمِّ. وَالْمُؤَجَّرَةُ وَالْمُعَارَةُ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُهُمَا إِلَى الْوَلَدِ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَا يَنْتَقِضُهُ وَلَدُ الْمَرْهُونَةِ الْحَادِثُ بَعْدَ الرَّهْنِ غَيْرُ مَرْهُونٍ وَلَدُ الْمَضْمُونَةِ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَلَدُ الْمَغْصُوبَةِ غَيْرُ مَغْصُوبٍ وَلَدُ الْمَوْدَعَةِ كَالْقَوْبِ الَّذِي طَيَّرْتَهُ الرِّيحُ إِلَى دَارِهِ وَلَدُ الْجَانِيَةِ لَا يَتَّبِعُهَا فِي الْجَنَانِ، وَلَدُ الْمُزْتَدَيْنِ مُزْتَدٌ وَلَدُ الْعَدُوِّ تَصِحُّ شَهَادَتُهُ عَلَى عَدُوِّ أَصْلِهِ وَلَدُ مَالِ الْقِرَاضِ يَقُوزُ بِهِ الْمَالِكُ وَلَدُ الْمُسْتَأْجَرَةِ غَيْرُ مُسْتَأْجَرٍ وَلَدُ الْمُوقُوفَةِ لَا يَتَعَدَّى حُكْمُ الْوَقْفِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْوَقْفِ حُصُولُ الْفَوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ قَالَ الزَّزَكْسِيُّ: وَضَابِطٌ مَا يَتَعَدَّى إِلَى الْوَلَدِ كُلِّ مَا لَا يَقْبَلُ الرَّفْعَ كَمَا لَوْ نَزَرَ عِنْتُ جَارِيَتِهِ يَجِبُ عِنْتُ وَلَدِهَا وَكَذَا وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ. اهـ. مُفْنِي عِبَارَةٍ الْنَهَايَةِ وَالْوَلَدُ الْحَادِثُ بَيْنَ ابْنَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ مَا يُغْتَبَرُ بِالْأَبَوَيْنِ جَمِيعًا كَمَا فِي الْأَكْلِ وَجِلِّ الذَّبِيحَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ وَالزَّكَاةِ وَالتَّضَحِّيَةِ بِهِ وَجَزَاءِ الصَّبَدِ وَاسْتِحْقَاقِ سَهْمِ الْغَنِيمَةِ وَالثَّانِي مَا يُغْتَبَرُ بِالْأَبِ خَاصَّةً وَذَلِكَ فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ: النَّسَبُ وَتَوَابِعُهُ، وَالْحُرِّيَّةُ إِذَا كَانَ مِنْ أُمِّهِ، أَوْ مِنْ أُمِّهِ عُرٌّ بِحُرِّيَّتِهَا أَوْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، أَوْ أُمُّهُ أَوْ مِنْ أُمِّهِ قَرْعُهُ وَالْكَفَّارَةُ وَالْوَلَاءُ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْوَلَدِ بِمَوَالِي الْأَبِ وَقَدَرُ الْجِزْيَةِ وَمَهْرُ الْمِثْلِ وَسَهْمُ ذَوِي الْقُرْبَى، وَالثَّلَاثُ مَا يُغْتَبَرُ بِالْأُمِّ خَاصَّةً وَهُوَ شَيْئَانِ: الْحُرِّيَّةُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ رَقِيقًا، وَالرُّقُّ إِذَا كَانَ أَبُوهُ حُرًّا وَأُمُّهُ رَقِيقَةً إِلَّا فِي صَوْرٍ: وَلَدُ أُمِّهِ وَمَنْ عُرٌّ بِحُرِّيَّتِهَا وَمَنْ ظَنَّتْهَا زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ، أَوْ أُمُّهُ وَلَدُ أُمِّهِ قَرْعُهُ وَحَمْلُ حُرِّيَّةٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَقَدْ سَبَقَتْ، وَالرَّابِعُ مَا يُغْتَبَرُ بِأَحَدِهِمَا غَيْرُ مُعَيَّنٍ وَهُوَ ضَرْبَانِ: أَخَذَهُمَا مَا يُغْتَبَرُ بِأَشْرَفِهِمَا كَمَا فِي الْإِسْلَامِ وَالْجِزْيَةِ يَتَّبِعُ مَنْ لَهُ كِتَابٌ أَوْ أَغْطَمَهُمَا كَمَا فِي ضَمَانِ الصَّبَدِ وَالدِّيَةِ وَالْفَرَّةِ، وَالضَّرْبُ الثَّانِي مَا يُغْتَبَرُ بِأَخْسَرِهِمَا وَذَلِكَ فِي التَّجَاسَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ وَالدَّبِيحَةِ وَالْأَطْعَمَةِ وَالْأُضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَاسْتِحْقَاقِ سَهْمِ الْغَنِيمَةِ، وَلَدُ الْمُدَبَّرَةِ وَالْمُعَلَّنِ عَقْدُهَا بِصِفَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا فِي الْعِنْتِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْعِنْتِ أَوْ وَجُودِ الصَّفَةِ وَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ الْحَادِثُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ يَتَّبِعُهَا رِقًّا وَعَقْدًا بِالْكِتَابَةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَدُ الْأُضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ الْوَاجِبَيْنِ بِالْتَّعْيِينِ لَهُ أَكُلُ جَمِيعِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْكِتَابِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ وَجَرَى جَمَاعَةً عَلَى أَنَّهُ أُضْحِيَّةٌ وَهَذِي قَلِيلٌ لَهُ أَكُلُ شَيْءٍ مِنْهُ بَلْ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِجَمِيعِهِ وَلَدُ الْمِيمَةِ يَتَّبِعُهَا وَيُقَابِلُهُ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ وَلَدُ الْمَرْهُونَةِ وَالْجَانِيَةِ وَالْمُؤَجَّرَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمُوصَى بِهَا، أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا وَقَدْ حَمَلْتُ بِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ بَيْنَ الْوَصِيَّةِ وَمَوْتِ الْمُوصَى سَوَاءً أَوْ لَدَنَهُ قَبْلَ الْمَوْتِ أَمْ بَعْدَهُ وَلَدُ الْمُوقُوفَةِ وَلَدُ مَالِ الْقِرَاضِ وَالْمُوصَى بِخَدْمَتِهَا وَالْمَوْهُوبَةِ إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَتَّبِعُهَا أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمُوصَى بِهَا أَوْ بِمَنْفَعَتِهَا حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ، أَوْ حَمَلْتُ بِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى، أَوْ لَدَنَهُ الْمَوْهُوبَةُ بِهِ بَعْدَ الْقَبْضِ وَقَدْ حَمَلْتُ بِهِ بَعْدَ الْهَبَةِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهَا لِحُصُولِ الْمِلْكِ فِيهَا لِلْقَابِلِ حَيْثُ كَانَ كَانَتْ الْمَوْهُوبَةُ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْهَبَةِ فَهُوَ هِبَةٌ وَلَوْ رَجَعَ الْأَصْلُ فِي الْمَوْهُوبَةِ لَا يَرْجِعُ فِي الَّذِي حَمَلْتُ بِهِ بَعْدَ الْهَبَةِ وَلَدَنَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ وَلَدُ الْمَغْصُوبَةِ وَالْمُعَارَةِ وَالْمَقْبُوضَةِ يَتَّبِعُ



كان وَلَدُهَا مِنْهَا حُرًّا وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ. وَخَرَجَ بِزَوْجٍ وَزَنَّا وَلَدُهَا مِنَ السَّيِّدِ فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ ظَلَمَتْهَا زَوْجَتُهُ الْأُمَةُ. وَمَرَّ أَنْ إِذْ خَالَ الْكَافِ عَلَى الضَّمِيرِ فِيهِ نَوْعٌ شُدُوزٍ سَهْلُهُ إِثَارُ الْإِخْتِصَارِ (وَأَوْلَادُهَا قَبْلَ الْإِسْتِيلَادِ مِنْ زَوْجٍ، أَوْ زِنَا لَا يَمْتَقُونَ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَلَهُ بِهِمْ) لِخُدُوتِهِمْ قَبْلَ سَبَبِ الْحُرِّيَةِ اللَّازِمِ وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ أَوْلَدَ مُقْسِرٌ مَرْهُونَةً فَبِيعَتْ فِي الدَّيْنِ ثُمَّ وَلَدَتْ مِنْ زَوْجٍ، أَوْ زِنَا، ثُمَّ مَلَكَهَا فَلَا يَمْتَقُ وَلَدُهَا بِمَوْتِهِ؛ لِخُدُوتِهِ قَبْلَ سَبَبِ الْحُرِّيَةِ اللَّازِمِ.

(فَرَعٌ) أَفْنَى الْقَاضِي فِيمَنْ أَقْرَبُ بَوَاطِيءِ أَمَتِهِ فَادَّعَتْ أَنَّهَا أَسْقَطَتْ مِنْهُ مَا تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ بِأَنَّهُا تُصَدِّقُ إِنْ أَمَكَنَّ ذَلِكَ يَمِينُهَا وَحَكَى ابْنُ الْقَطَّانِ فِيهِ وَجْهَيْنِ رَجَحَ مِنْهُمَا الْأَذْرَعِي تَصْدِيقَهُ،

فَاسِدٌ أَوْ بَسُومٌ وَالْمَبِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ يَتَّبِعُهَا فِي الضَّمَانِ؛ لِأَنَّ وَضَعَ الْيَدِ عَلَيْهِ تَابِعٌ لَوْضَعِ الْيَدِ عَلَيْهَا وَمَحَلُّ الضَّمَانِ فِي وَلَدِ الْمُعَارَةِ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْمَارِيَةِ، أَوْ حَادِثًا وَتَمَكَّنَ مِنْ رَدِّهِ فَلَمْ يَرُدِّهِ. وَلَدُ الْمُرْتَدِّ إِنْ انْتَقَدَ فِي الرَّدَّةِ وَأَبَوَاهُ مُرْتَدَّانِ فَمُرْتَدٌّ، وَإِنْ انْتَقَدَ قَبْلَهَا، أَوْ فِيهَا وَاحِدٌ أَصُولُهُ مُسْلِمٌ فَمُسْلِمٌ. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ: وَجَزَاءُ الصَّيْدِ أَيُّ: مَا يُجْعَلُ جَزَاءَ لِلصَّيْدِ فِيمَا إِذَا كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ يُجَزِّي فِي الْجَزَاءِ وَالْآخَرُ لَا يُجَزِّي وَقَوْلُهُ: وَاسْتِخْقَاقُ سَهْمِ الْغَنِيمَةِ أَيُّ: بِالنَّسْبَةِ لِلْمَرْكُوبِ كَمَا إِذَا كَانَ مُتَوَلِّدًا بَيْنَ مَا يُسَهَّمُ لَهُ وَمَا يُرْضَخُ لَهُ وَقَوْلُهُ لِمَوَالِي الْأَبِ أَيُّ: خَبِثَ أَمَكَنَّ فَلَا يَرُدُّهُ قَدْ يَكُونُ لِمَوَالِي الْأُمِّ قَبْلَ عِنَقِي الْأَبِ وَقَوْلُهُ: وَقَدَرُ الْجِزْيَةِ يُتَأَمَّلُ وَقَوْلُهُ: وَلَدُ الْمَبِيعَةِ يُغْنِي حَمْلَهَا بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ فَإِنَّ الْمُرَادَّ فِيهِ الْوَلَدُ الْمُتَفَصِّلُ وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ كَانَتِ الْمَوْهُوبَةُ يُغْنِي النَّيِّ قَبِضَتْ وَانْظُرْ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى الْحُكْمِ بِكَوْنِ وَلَدِهَا مَوْهُوبًا، أَوْ تَابِعًا. اهـ. وَقَوْلُهُ: وَجَزَى جَمَاعَةً إِلَخَ مِنْهُمْ الشَّارِحُ وَكَذَا الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْفًا. هـ. قَوْلُهُ: (كَانَ وَلَدُهُ إِلَخَ) أَيُّ الْحَادِثِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِرَقِيبَتِهَا نِهَائِيَّةً. هـ. قَوْلُهُ: (فِيهِ نَوْعٌ شُدُوزٍ) وَلَوْ قَالَ كَالرَّوْضَةِ: فَحُكْمُ الْوَلَدِ حُكْمُ أُمِّهِ لَكَانَ أَوْ لَى لِيَشْمَلَ مَنَعَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُهُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ فِي شَرْحِ فَالْوَلَدُ لِلْسَّيِّدِ إِلَخَ وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ إِذَا لَمْ تَبْعَ فَإِنَّ بَيْعَتْ فِي رَهْنٍ وَضَعِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ، أَوْ فِي جَنَائِيَّةٍ، ثُمَّ مَلَكَهَا الْمُسْتَوْلِدُ هِيَ وَأَوْلَادُهَا فَإِنَّهَا تَصِيرُ أُمٌّ وَلَدٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَأَمَّا أَوْ لَادُهَا فَأَرِقَاءُ لَا يُغْطَوْنَ حُكْمُهَا؛ لِأَنَّهُمْ وَلِدُوا قَبْلَ الْحُكْمِ بِاسْتِيلَادِهَا أَمَّا الْحَادِثُونَ بَعْدَ إِيلَادِهَا وَقَبْلَ بَيْعِهَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُمْ، وَإِنْ بَيْعَتْ أَثْمُهُمْ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مَثَلًا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِهِمْ فَيَغْتَقُونَ بِمَوْتِهِ دُونَ أَثْمِهِمْ بِخِلَافِ الْحَادِثِينَ بَعْدَ الْبَيْعِ لِخُدُوتِهِمْ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَظَاهِرُ التَّحْلِيلِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الْعَزْدِ وَهُوَ مَا فِي فَتَاوَى الْقَاضِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لِخُدُوتِهِ قَبْلَ سَبَبِ الْحُرِّيَةِ إِلَخَ) الْأَوَّلَى قَبْلَ الْحُكْمِ بِاسْتِيلَادِهَا كَمَا مَرَّ عَنِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَحَكَى ابْنُ الْقَطَّانِ فِيهِ وَجْهَيْنِ رَجَحَ إِلَخَ) اعْتَمَدَ النَّهَائِيَّةَ عِبَارَتُهُ وَفِي فُرُوعِ ابْنِ الْقَطَّانِ لَوْ قَالَتِ الْأُمَةُ الَّتِي وَطَنَتْهَا السَّيِّدُ: أَلْقَيْتُ سُقْطًا صِرْتُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ وَاتَّكَرَّ السَّيِّدُ إِنْقَاءَهَا ذَلِكَ فَمَنْ الْمُصَدِّقُ؟ وَجْهَانِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ السَّيِّدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ لَا سِيَّمَا إِذَا اتَّكَرَّ الْإِسْقَاطُ وَالْمُلُوقُ مُطْلَقًا وَفِيمَا إِذَا اعْتَرَفَ بِالحَمْلِ احْتِمَالًا وَالْأَقْرَبُ تَصْدِيقُهُ أَيْضًا إِلَّا أَنْ تَمُضِيَ مَدَّةٌ لَا يَتَّقَى الْحَمْلُ مُجْتَنًّا إِلَيْهَا. اهـ. وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهَا أَسْقَطَتْ وَادَّعَتْ أَنَّهُ سَقَطَ مُصَوِّرٌ وَقَالَ: بَلَى لَا صُورَةَ فِيهِ أَصْلًا فَالظَّاهِرُ تَصْدِيقُهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ. اهـ.

وإن اعترف بالحمل ما لم تمض مدة لا يبقى الحمل فيها مُحْتَمًا ولو ادعى ورثته سيدها مالا له بيدها قبل موته فادّعت ثلثه أي: قبل الموت صدقت بيمينها كما نقله الأزرق وكلام النهاية يؤيدُه أنها دعواها ثلثه بعد الموت فيظهر عدم تصديقها فيه؛ لأن يدها عليه حينئذ يد ضمان؛ لأنه ملك الغير وهي حرة. وتقبل شهادة الأب على ابنه بإقراره بالاستيلاد، وإن تضمنت الشهادة لوليد الولد؛ لأنها تابعة، والمقصود الشهادة على ولده بالاستيلاد وتسمع دعواها على السيد الإيلاد إن أرادت إثبات أمية الولد لا نسبه. (وعتق المستولدة) ولو في المرض، .....

قال ع ش: قوله: الظاهر أن القول قول السيد مُعْتَمَد. اهـ. قوله: (وتسمع دعواها إلخ) ولو ادّعت المستولدة أن هذا الولد حدث بعد الاستيلاد، أو بعد موت السيد فهو حرٌ واتَّكَر الوارث ذلك وقال: بل حدث قبل الاستيلاد فهو قرين صدق بيمينه بخلاف ما لو كان في يدها مالٌ وادّعت أنها اختبته بعد موت السيد واتَّكَر الوارث فإنها المصدقة؛ لأن اليد لها فترجح بخلافه في الأولى فإنها تدعي حرّيته والحر لا يدخل تحت اليد مُغني عبارة النهاية ولو تنازع السيد أو وارثه والمستولدة في أن ولدها ولذته قبل الاستيلاد أو بعده فالقول قول السيد والوارث وتسمع دعواها لولدها حسبة ولو كان لأمته ثلاثة أو لادٍ ولم تكن فراشا له ولا مَرْوَجَةً فقال أحدهم: ولدي فإن عَيْنَ الأَوْسَطَ ولم يكن إفراؤه يقتضي الاستيلاد فالآخران رقيقان وإن اقتضاه بأن اعترف بإيلادها في ملكه لحقه الأصغر أيضا للفراش، وإن مات قبل التّعين عَيْنَ الوارث فإن تَعَدَّرَ فالقائِفُ فإن تَعَدَّرَ فالقُرْعَةُ، ثم إن كان إفراؤه لا يقتضي إيلادا وخرجت القُرْعَةُ لواجِدٍ عَتَقَ وخذه ولم يثبت نسبه، ولا يوقف نصيب ابن، وإن كان اقتضاه فالصغيرُ نَسِبَ على كُلِّ تَقْدِيرٍ ويدخل في القُرْعَةَ ليرق غيره إن خرجت القُرْعَةُ له فإن خرجت لغيره عَتَقَ معه. اهـ. قال الرّشيدِي: قوله: وإن مات قبل التّعين هذا مُقَابِلُ قوله: فَإِنْ عَيْنَ الأَوْسَطَ وسَكَتَ عما إذا عَيْنَ الأَكْبَرِ، أو الأصغر فالحكمُ فيهما ظاهرٌ مِنَّا ذَكَرَهُ وقوله: عَتَقَ وخذه أي: حَكَمَ بعقوبته أي عملاً بقوله: هذا ابني؛ إذ هو من صبيح العتق كما مرَّ في بابِه وقوله: ولم يثبت نسبه أي: لأن القُرْعَةَ لا دخلَ لها في النَّسَبِ. اهـ. قوله: (ولو في المرض) إلى قوله: ۞ في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: كما يَبْتَهِ إلى وكذا. اهـ. قوله: (ولو في المرض إلخ) عبارة المُعْنَى والنهاية سواء أخبلها، أو اعتقها في المرض أم لا أو صى بها من الثلث أم لا بخلاف ما لو أو صى بحجة الإسلام فإن الوصية بها تُحَسَبُ من الثلث؛ لأن هذا إلتافٌ حصل بالاستمتاع فاشبة إلتاف المال في اللذات والشهوات.

(خاتمة): لو وطئ شريكان أمة لهما وأتت بوليدٍ وأدعى استيراء وحلفا فلا نسب ولا استيلاد، وإن لم يدّعياه فله أحوال: أحدها أن لا يُمكن كونه من أحدهما بأن ولذته لأكثر من أربع سنين من وطئه الأول وإقل من ستة أشهر من وطئه الثاني، أو لأكثر من أربع سنين من آخرهما وطئا فكما لو ادّعى الاستيراء، الحال الثاني أن يُمكن كونه من الأول دون الثاني بأن ولذته لما بين أقل مدة الحمل وأكثرها من وطئه الأول ولما دون أقل مدة الحمل من وطئه الثاني فيلحق بالأول ويثبت الاستيلاد في نصيبه، ولا ميراثه إن كان مُعْمِراً وسري إن كان مَوْسِراً، الحال الثالث أن يُمكن من الثاني دون الأول بأن ولذته لأكثر من

وَأَنْ تُجَزَّ عَتَقُهَا فِيهِ، أَوْ أَوْصَى بِعَتَقِهَا مِنَ الثُّلُثِ كَمَا يَحْتَسِبُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَكَذَا أَوْلَادُهَا الْحَادِثُونَ بَعْدَ الْاِسْتِيلَادِ (مَنْ رَأَى الْعَمَالَ) مُقَدِّمًا عَلَى الذُّهُونِ، وَالْوَصَايَا لِلْخَيْرِ السَّابِقِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ بِأَرْبَابِهَا لَكَ الْحَمْدُ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ

أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الْأَوَّلِ وَلَمَّا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ الثَّانِي فَلْيَحَقِّقْ بِالثَّانِي وَيُثَبِّتِ الْاِسْتِيلَادَ فِي نَصْبِهِ، وَلَا سِرَابِيَةَ إِنْ كَانَ مُغْسِرًا، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا سَرَى الْحَالُ، الرَّابِعُ أَنْ يُمَكِّنَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَأَنَ وَلَدَتْهُ لِمَا بَيْنَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَطْءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَأَدْعِيَاهُ، أَوْ أَحَدُهُمَا فَيُخَرِّصُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنْ تَعَلَّرَ أَمْرًا بِالْاِتِّسَابِ إِذَا بَلَغَ، وَإِنْ أَتَتْ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَوْلِدٍ وَهُمَا مُوسِرَانِ وَأَدْعَى كُلُّ مِنْهُمَا إِيْلَادَهُ قَبْلَ إِيْلَادِ الْآخَرِ لَهَا لِيَسْرِيَ إِيْلَادُهُ إِلَى بَقِيَّتِهَا فَإِنْ حَصَلَ الْيَأْسُ مِنْ بَيَانِ الْقَبْلِيَّةِ عَتَقَتْ بِمَوْتِهَا لَا تَفْقَاهُ عَلَى الْيَتَمِيِّ، وَلَا يَغْنَقُ بَعْضُهَا بِمَوْتِ أَحَدِهَا لِجَوَازِ كَوْنِهَا مُسْتَوْلَدَةً لِلْآخَرِ وَتَفَقُّهُمَا فِي الْحَيَاةِ عَلَيْهِمَا وَيُوقَفُ الْوَلَاءُ بَيْنَ عَصَبَتَيْهِمَا لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ وَإِنْ كَانَ مُغْسِرَيْنِ ثَبَتَ الْاِسْتِيلَادُ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِي قَدْرِ نَصْبِهِ فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا عَتَقَ نَصْبُهُ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَا عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَالْوَلَاءُ لِعَصَبَتَيْهِمَا بِالسُّوِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوسِرًا فَقَطَّ ثَبَتَ إِيْلَادُهُ فِي نَصْبِهِ وَالتَّرَاغُ فِي نَصْبِ الْمُغْسِرِ فَنُصِفَ تَفَقُّهُمَا عَلَى الْمُوَسِّرِ وَنُصِفُهَا الْآخَرُ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ إِنْ مَاتَ الْمُوَسِّرُ أَوَّلًا عَتَقَ نَصْبُهُ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ فَإِذَا مَاتَ الْمُغْسِرُ بَعْدَهُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَقَّفَ وَلَاؤُهُ بَيْنَ عَصَبَتَيْهِمَا، وَإِنْ مَاتَ الْمُغْسِرُ أَوَّلًا لَمْ يَغْنَقُ مِنْهَا شَيْءٌ فَإِذَا مَاتَ الْمُوَسِّرُ بَعْدَهُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَلَاءُ نَصْبِهَا لِعَصَبَتِهِ وَوَقَّفَ وَلَاءُ النُّصَبِ الْآخَرِ أَمَّا لَوْ أَدْعَى كُلُّ مِنْهُمَا سَبْقَ الْآخَرِ وَهُمَا مُوسِرَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُوسِرٌ فَقَطَّ فَبِ الرُّضَاةِ كَأَصْلِهَا عَنِ الْبَغْوِيِّ يَتَحَالَفَانِ، ثُمَّ يَتَّفِقَانِ عَلَيْهَا فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَمْ يَغْنَقُ نَصْبُهُ لِاحْتِمَالِ صِدْقِهِ وَعَتَقَ نَصْبُ الْخَيْرِ لِإِقْرَارِهِ وَوَقَّفَ وَلَاؤُهُ فَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَقَّفَ وَلَاءُ الْكُلِّ وَإِذَا مَاتَ الْمُوَسِّرُ فِي الثَّانِيَةِ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا نَصْبُهُ بِمَوْتِهِ وَوَلَاؤُهُ لِعَصَبَتِهِ وَنَصْبُ مُغْسِرٍ بِإِقْرَارِهِ وَوَقَّفَ وَلَاؤُهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُغْسِرُ أَوَّلًا لَمْ يَغْنَقُ مِنْهَا شَيْءٌ لِاحْتِمَالِ سَبْقِ الْمُوَسِّرِ فَإِذَا مَاتَ الْمُوَسِّرُ عَتَقَتْ كُلُّهُمَا وَوَلَاءُ نَصْبِهِ لِعَصَبَتِهِ وَوَلَاءُ نَصْبِ الْمُغْسِرِ مُؤَقَّفٌ. وَلَوْ كَانَ مُغْسِرَيْنِ فَكَمَا لَوْ أَدْعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ أَوْ لَدَهَا قَبْلَ اِسْتِيلَادِ الْآخَرِ لَهَا وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ وَالْجَبْرُ بِالْإِسَارِ وَالْإِعْسَارِ بِوَقْفِ الْإِخْبَالِ وَلَوْ عَجَزَ السَّيِّدُ عَنْ نَفَقَةِ أُمِّ وَلَدِهِ أَجْبَرَ عَلَى تَخْلِيَّتِهِ لِتَكْتَسِبَ وَتُتَّقَى عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ عَلَى إِجْبَارِهَا، وَلَا يُجَبَّرُ عَلَى عَتَقِهَا، أَوْ تَرْوِيجِهَا كَمَا لَا يُرْفَعُ مَلِكُ الْبَيْمَنِ بِالْعَجْزِ عَنِ اِسْتِمَاعِ فَإِنْ عَجَزَتْ عَنِ الْكَسْبِ فَتَفَقُّهُمَا فِي بَيْتِ الْمَالِ كَمَا مَرَّ فِي التَّفَقَّاتِ. اهـ.

• فَوَدَّ: (فَإِنْ تُجَزَّ عَتَقُهَا فِيهِ) أَي: فِي مَرَضِ مَوْتِهِ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى مَا قُوَّتُهُ مِنْ مَنَافِعِهَا الَّتِي كَانَ يَسْتَحْجِثُهَا إِلَى مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا اِئْتِلَافٌ فِي مَرَضِهِ قَاشِبَةٌ مَا لَوْ أَتَلَفَهُ فِي طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَبِالْقِيَاسِ عَلَى مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ نِهَآيَةً. • فَوَدَّ: (لِلْخَيْرِ السَّابِقِ) أَي: فِي أَوَّلِ الْبَابِ فِي حَدِيثِ مَارِيَةَ الْقَيْطِيَّةِ عِبَارَةً الْمُغْنِي وَالتَّهَآيَةِ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا». اهـ. • فَوَدَّ: (يَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) أَي: يَا خَالِقَنَا وَمُرْتَبِنَا مُخْتَصِّ بِكَ الثَّنَاءَ بِالْجَمِيلِ وَلَمَّا كَانَ تَمَامُ التَّأْلِيفِ مِنَ التَّحْمِيدِ لِلَّهِ عَلَيْهِ كَمَا حَمِدَ عَلَى اِئْتِدَائِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْدَرَنِي عَلَى اِثْمَائِهِ كَمَا أَقْدَرَنِي عَلَى اِئْتِدَائِهِ وَآثَرِ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ

وجِهكَ وَعَظِيمَ سُلْطَانِكَ حَمْدًا يُوَافِي نِعَمَكَ وَيُكَافِي مَزِيدَكَ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا تُحِبُّ يَا رَبَّنَا وَتَرْضَى حَمْدًا كَالَّذِي تَقُولُ وَخَيْرًا مِمَّا تَقُولُ بِمَلَأَ السَّمَوَاتِ، وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا مِنْ شَيْءٍ بِعَدَدِ أَهْلِ الثَّنَاءِ، وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ: وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُغْطِيٍّ؛ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ، وَسَلِّمْ وَبَارِكْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَفْضَلَ سَلَامٍ وَأَفْضَلَ بَرَكَاتٍ عَلَى عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَنْصَارِهِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَكَمَا يَلِيقُ بِعَظِيمِ شَرَفِهِ وَكَمَالِهِ وَرِضَاكَ عَنْهُ وَمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى لَهُ عَدَدَ مَعْلُومَاتِكَ وَمِدَادَ كَلِمَاتِكَ أَبَدَ الْآبِدِينَ وَذَهَرَ الذَّاهِرِينَ كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَكُلَّمَا غَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ وَذَكَرَهُ الْغَافِلُونَ وَعَلَيْنَا مَعَهُمُ بَرَخَتُكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِجَلَالِ وَجْهِكَ وَبَاهِرِ قُدْرَتِكَ وَوَاوِيحِ جُودِكَ وَكَرَمِكَ أَنْ تَنْفَعَ بِهِذَا الشَّرْحَ الْمُسْلِمِينَ مَنْفَعَةً عَامَةً وَأَنْ تُثَمِّنَ عَلَيَّ بِالْإِخْلَاصِ فِيهِ؛ لِيَكُونَ ذَخِيرَةً لِي إِذَا جَاءَتِ الطَّاعَةُ، وَأَنْ لَا تُعَاقِبَنِي فِيهِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ آثَارِي بِقَبِيحٍ مَا جَنَيْتُ مِنَ الذُّنُوبِ وَعَظِيمٍ مَا

لِفَادَتِهَا الدَّوَامَ الْمُنَاسِبَ لِلْمَقَامِ وَقَدَّمَ الْمُسْتَنَدَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى اللَّامِ وَضَمِيرِ الْخِطَابِ لِيُفِيدَ الْاِخْتِصَاصَ عَلَى سَبِيلِ الرَّجْحَانِ وَيَكُونَ حَمْدُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِحْسَانِ وَيَتَلَذَّذُ بِخِطَابِ الْمَلِكِ الْمَتَانِ. ة فُود: (حَمْدًا الْخ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ تَوْعِيٌّ ثَانٍ لِلْحَمْدِ. ة فُود: (يُوَافِي نِعَمَكَ) أَي: يَفِي بِهَا وَيَقُومُ بِحَقُوقِهَا. ة فُود: (وَيُكَافِي مَزِيدَكَ) بِهَمْزَةٍ فِي آخِرِهِ أَي يُسَاوِي مَا تَزِيدُ مِنَ النِّعَمِ وَيَقُومُ بِشُكْرِهِ. ة فُود: (حَمْدًا كَثِيرًا) كَتَنَظِيرُهُ الْآتِيَيْنِ عَظِفَ عَلَى حَمْدًا يُوَافِي الْخ بِعَاطِفٍ مُقَدِّرٍ. ة فُود: (رَبَّنَا) كَتَنَظِيرُهُ الْآتِي مُنَادَى بَيَاءٍ مُقَدَّرَةٍ. ة فُود: (بِمَلَأَ السَّمَوَاتِ الْخ) أَي: بِتَقْدِيرِ تَجَسُّمِهِ مِنْ نُورٍ. ة فُود: (مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) أَي: بَعْدَهُمَا كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا يُحِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ عَلَامِ الْغُيُوبِ. ة فُود: (أَهْلُ الثَّنَاءِ الْخ) أَي يَا أَهْلَ الْمَدْحِ وَالْعِظَمَةِ وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِتَقْدِيرِ آتٍ. ة فُود: (أَحَقُّ الْخ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ: لَا مَانِعَ الْخ وَجُمْلَةُ وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ مُغْتَرِضَةٌ بَيْنَهُمَا. ة فُود: (وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ الْخ) يَفْتَحُ الْجِيمُ أَي لَا يَنْفَعُ صَاحِبُ الْغِنَى عِنْدَكَ غِنَاهُ وَإِنَّمَا يَنْفَعُهُ عِنْدَكَ رِضَاكَ وَرِخْمَتُكَ وَمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ بِفَضْلِكَ وَكَرَمِكَ. ة فُود: (وَأَزْوَاجِهِ الْخ) عَظِفَ عَلَى عَبْدِكَ. ة فُود: (كَمَا صَلَّيْتَ) لَمْ يَزِدْ وَسَلَّمْتَ، وَإِنْ اقْتَضَاهَا حُسْنُ الْمُقَابَلَةِ اقْتِصَارًا عَلَى مَا وَرَدَ. ة فُود: (وَرِضَاكَ) عَظِفَ عَلَى الْمُضَافِ، أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. ة فُود: (وَكَمَا يَلِيقُ الْخ) عَظِفَ عَلَى قَوْلِهِ: كَمَا صَلَّيْتَ الْخ. ة فُود: (وَمَا تُحِبُّ الْخ) عَظِفَ عَلَى قَوْلِهِ: مَا يَلِيقُ الْخ. ة فُود: (وَعَلَيْنَا مَعَهُمُ الْخ) عَظِفَ عَلَى قَوْلِهِ: عَلَى عَبْدِكَ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ قَصَدَ بَنُو الْجَمْعِ نَفْسَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ امْتِنَالًا لِحَدِيثِ «إِذَا ذَهَبَتْ قَمَمُومُوا». ة فُود: (بِالْإِخْلَاصِ فِيهِ) أَي: فِي تَأْلِيفِ الشَّرْحِ مِنَ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ وَحُبِّ الشُّهُورَةِ وَالْمُخَمَدَةِ بِأَنْ يَقْصِدَ بِهِ نَفْعَ الْعِبَادِ وَمَرْضَاةَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

اقتَرَفْتُ مِنَ الْغُيُوبِ إِنَّكَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَأَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ، دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَأَخْرَجَ دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

❦ قَوْلُهُ: (دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْفُحْ) إِنَّمَا خَتَمَ كِتَابَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي أَذْكَارِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَمَا يَخْتِمُونَ بِهِ دَعَوَاهُمْ مِنَ الْحَمْدِ لِزَبِّ الْعِزَّةِ رَجَاءً أَنْ يَجْعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ وَالْجَنَّةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ . وَكَانَ الْفَرَاغُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوزُهُ وَتَوْفِيقِهِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ الْحَوَاشِي الْجَامِعَةِ لِمُعْتَمِدَاتِ مُتَأَخَّرِي الشَّافِعِيَّةِ عَلَى تَخْفَةِ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِجِ لِلْعَلَامَةِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ حَجَرٍ الْهَيْثَمِيِّ الْمَكِّيِّ فِي مَكَّةِ الْمُشْرِفَةِ زَادَهَا اللَّهُ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَمَهَابَةً وَتَعْظِيمًا فِي مُتَنَصِّفِ رَبِيعِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ سَنَةِ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَتِسْعٍ وَثَمَانِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ وَأَزْكَى التَّحِيَّاتِ وَأَرْجُو مِنْ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي خَيْرِ الْقُبُولِ فَإِنَّهُ كَرِيمٌ يُعْطِي خَيْرَ مَأْمُولٍ ، وَالْمَرْجُو مِنْ أَعْلَى عَلَيْهَا أَنْ يَدْعُو لِقَلِيلِ الْبِضَاعَةِ بِالْخَيْرِ وَالْمُبَاعَدَةِ عَنْ كُلِّ شَرٍّ وَضَيْرٍ وَأَنْ يُقِيلَ الْعَثَرَاتِ وَيَقْفُو عَنْ التَّسَاهُلَاتِ وَالتَّيَبَاتِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَحَلٌّ لِلْقُصُورِ وَالتَّسْبِاطِ خُصُوصًا فِي هَذِهِ الْأَعْوَامِ وَالْأَزْمَانِ وَإِنِّي وَاللَّهُ مُعْتَرِفٌ بِقِصْرِ الْبَاعِ وَكَثْرَةِ الزَّلَلِ وَلَكِنْ فَضَّلَ اللَّهُ وَكَرَّمَهُ لَا يُعْلَلُ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلَلِ ، وَنَسْأَلُهُ حُسْنَ الْخِتَامِ بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَمَّ .



# فهرس

## كتاب النذر ..... ٥

فصل في نذر التُّسكِ والصَّدَقَةِ والصَّلَاةِ وغيرها ..... ٤٣

## كتاب القضاء ..... ٧١

فصل فيما يقتضي انْعِزال القاضي، أو عَزَله وما يُذَكَّرُ معه ..... ١٠٨

فصل في آدابِ القضاءِ وغيرها ..... ١٢٦

فصل في التسوية ..... ١٦٧

بابُ القضاءِ على الغائب ..... ١٩١

فصلٌ في غَيِّبةِ المحكومِ به عن مجلسِ القاضي ..... ٢٢٣

فصل ..... ٢٣٦

بابُ القِسْمَةِ ..... ٢٥١

## كتاب الشهادات ..... ٢٨٦

فصل في بيانِ قدرِ التَّصَابِ في الشُّهُودِ الْمُخْتَلِفِ باختلافِ المشهودِ به ومُسْتَدِّ الشَّهَادَةِ

وما يَتَّبَعُ ذلك ..... ٣٥١

فصل في تَحْمِلِ الشَّهَادَةِ وأدائها وكتابةِ الصِّكِّ ..... ٣٩٣

فصل في الشَّهَادَةِ على الشَّهَادَةِ ..... ٤٠٦

فصل في الرُّجُوعِ عن الشَّهَادَةِ ..... ٤١٣

## كتاب الدعوى ..... ٤٢٨

فصل في جوابِ الدعوى وما يَتَعَلَّقُ به ..... ٤٦٣

فصل في كَيْفِيَةِ الحَلْفِ وضابطِ الحَالِفِ وما يَتَقَرَّعُ عليه ..... ٤٧٩

فصلٌ في تَعَارُضِ البَيِّنَتَيْنِ ..... ٥٠٧

فصلٌ في اخْتِلَافِ الْمُتَدَاعِيَيْنِ ..... ٥٣٠

فصل في القَائِمِ الْمُلْحِقِ لِلنَّسَبِ عِنْدَ الاِشْتِبَاهِ بما خَصَّه اللَّهُ تعالى به ..... ٥٥١



كِتَابُ الْعَتَقِ ..... ٥٥٨

- فصل في العتق بالبعضية ..... ٥٨٧  
فصل في الإعتاق في مَرَضِ الموت وَيَبَانِ الْقُرْعَةِ في العتق ..... ٥٩٣  
فصل في الولاء ..... ٦٠٣

كِتَابُ الْقَذِيرِ ..... ٦١٢

- فصل في حكم حملِ المُدْبَرَةِ، والمُعَلَّقِ عَتَقَهَا بِصِفَةِ وَجَنَايَةِ المُدْبَرِ وَعَتَقَهُ ..... ٦٢٧

كِتَابُ الْكِتَابَةِ ..... ٦٣٤

- فصل في بَيَانِ مَا يَلْزَمُ السَّيِّدَ وَيُسْنُّ لَهُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ..... ٦٥٢  
فصل في بَيَانِ لُزُومِ الْكِتَابَةِ مِنْ جَانِبٍ وَجَوَازِهَا مِنْ جَانِبٍ ..... ٦٦٨  
فصل في بَيَانِ مَا تُفَارِقُ فِيهِ الْكِتَابَةُ الْبَاطِلَةَ الْفَاسِدَةَ ..... ٦٨٢

كِتَابُ أُمّهَاتِ الْاَوْلَاد ..... ٦٩٤

